المملكة العربيّة السّعوديّة .
وزارة التّعليم العالي .
جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة .
كُليّة اللغة العربيّة .
قسم النّحو والصّرف وفقه اللغة .
الدّراسات العُليا .

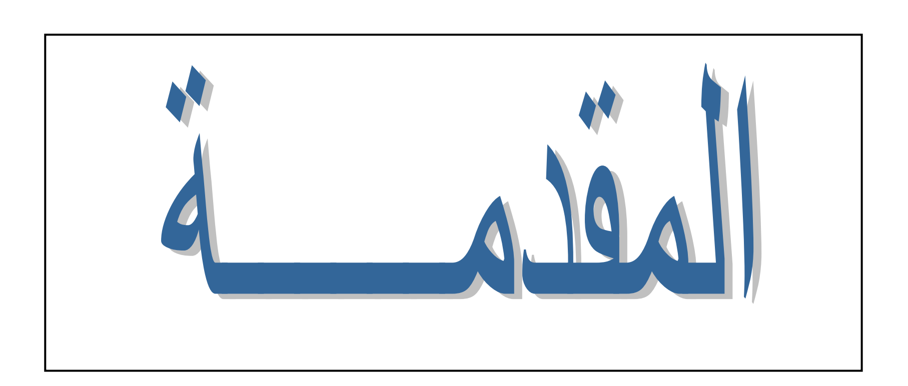
ابن يعيش الصّنعانيّ ـــ 680هـ ـــ وجهوده النّحويّة .

(رسالة مُقدّمة لنيل درجة الماجستير)

إعداد :
زينب بنت عبد الله بن حمود الخميس .

إشراف الأستاذ الدّكتور :
صالح بن حُسين بن عبد الله العايد .

العام الجامعيّ :
1426 ـــ 1427هـ


المقدمة

O

الحمدُ لله الواحد الدّيّان ، الذي كرّم الإنسان وفضّله على سائر الحيوان ؛ حيث أنْزل عليه القرآن بأفصح لسانٍ ، وأروع بيانٍ .

والصّلاةُ والسّلامُ على أشرف الأنبياء والمُرسلين ، نبيّنا مُحمّدٍ ، المُؤيّد بالحجّة والبرهان ، وعلى آله وصحبه الذين انْصات بِهم الزّمان ؛ إذْ هُم حبل الْهُدى ، وشجرة الإيْمان ، صلاةً وسلامًا كاملين تامّين ما تعاقب الحدثان .

أمّا بعدُ :

فلا يخفى على ذوي الألباب أنّ اللغة العربيّة من أنفع العلوم ، وأهداها إلى معرفة كلام الحيّ القيّوم .

كما أنّ افتقار العلوم الإسلاميّة من أُصولٍ ، وفُروعٍ ، وتفاسيرَ ، وأخبارٍ إلى اللغة العربيّة ((بيّنٌ لا يُدفع ، ومكشوفٌ لا يتقنّع .))[1] .

يقول ابن فارس مُثبتًا أهميّة اللغة العربيّة في فهم الإسلام : ((إنّ العلم بلغة العرب واجبٌ على كُلّ مُتعلّقٍ من العلم بالقرآن ، والسّنّة ، والفتيا بسببٍ ، حتّى لا غناء بأحدٍ منهم عنه ؛ وذلك أنّ القرآن نازلٌ بلغة العرب ، ورسول الله _ ε _ عربيٌّ ، فمن أراد معرفة ما في كتاب الله Y ، وما في سُنّة رسول الله _ ε _ من كُلّ كلمةٍ غريبةٍ ، أو نظمٍ عجيبٍ ، لَم يجد من العلم باللغة بُدًّا .)) [2] .

ولَمّا كان الجهل باللغة العربيّة خطأً ونقصًا عن الفضل ، ودخولاً في شناعة اللحن ، وجب أنْ تكون المعرفة بِها سلامةً عن هذه الشّناعة ، وزيادةً في الفضل ، وعلوًّا في المرتبة[3] .

يقول ابن شهاب[4] : ((ما أحدث النّاس مُروءةً أعجبُ إليّ من تعلّم

---

(1) (المُفصّل في علم اللغة : 12 ، الحاصر لفوائد المُقدّمة في علم حقائق الإعراب : 29/1 .) .

(2) (الصّاحبيّ في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها : 50 .) .

(3) انظر : (الحاصر : 30/1 .) .

(4) ابن شهاب (124هـ) : هو أبو بكر مُحمّد بن مُسلم الزّهريّ ، كان عالِمًا سويًّا ، بصيرًا في رواية

الفصاحة .)) [1] .
ولأهميّتها فـ ((إنّ جميع الأُمم فيها راغبون ، وعليها مُقبلون ، ولَها بالفضلِ مُقرّون ، وبفصاحتها مُعترفون .)) [2] .
والنّحو قانون اللغة العربيّة ، وميزان تقويْمها ، يقول النّيليّ : ((النّحو ميزان اللغة العربيّة ، وقِسطاس الأمثال الأدبيّة ، والشّيء إذا لَمْ يُوزن بميزانه لَمْ يُعرف رُجحانه من نُقصانه لا سيّما كتاب الله المُبيّن للحلال والحرام ، والفروض والأحكام ، الدّالّ على صفات الله وتوحيده ، والمعادِ ووعدِه ووعيدِه ، ولا ريب أنّ العلم بِهذه الأمور من أفضل المعارف ، وأعلى رُتبةٍ وصل إليها فَهمُ العارف ، ويتوقّف تحصيل كمالِ ذلك وتَمامه على التّبحّر في علم النّحو وأحكامه .)) [3] .
كما ثبت أنّه ((المعيار الذي لا يتبيّن نقصان كلامٍ ، ورجحانه حتّى يُعرض عليه ، والمقياس الذي لا يُعرف صحيحٌ من سقيمٍ حتّى يُرجع إليه .)) [4] .
يقول وهْب بن جرير[5] نادبًا إلى تعلّمه : ((تَعَلَّمْ النَّحْوَ ، فَإِنَّكَ لَنْ تَتَعَلَّمَ مِنْهُ بَابًا إلاَّ
تَدَرَّعْتَ مِنْ الجَمَالِ سِرْبَالاً .)) [6] .

ومن هذا المُنطلق تنافس جهابذة العُلماء _ منذ زمنٍ بعيدٍ ، وحتّى يومنا هذا _ في تحصيله ، والاعتناء به ، فعكفوا على مائدته قراءةً ، وتدريسًا ، وتأليفًا ، وتحقيقًا .

الحديث ، وأحد الصّابرين على العلم ونشره .
ترجمته في : (حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : 412/3 _ 436 ، الوفيات : 177/48 ، تذكرة
الحُفّاظ : 102/1 .) .
(3) ورد هذا القول في : (إيضاح الوقف والابتداء : 34/1 ، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب : 101 _ 102 ، روضة الإعلام بِمنْزلة العربيّة من علوم الإسلام : 102/1 .) ، و _ برواية : ((مَا أَحْدَثَ النَّاسُ مُرُوْءَةً أَعْجَبُ إِلَيَّ مِنْ الفَصَاحَةِ .)) _ في : (حلية الأولياء : 418/3 .) ، و _ دون (إِلَيَّ) _ في : (الصّعقة الغضبيّة في الرّدّ على مُنكريّ العربيّة : 250 .) .
(4) (الزّينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة : 61 .) .
(5) (الصّفوة الصّفيّة في شرح الدّرّة الألفيّة : 1/1/1 _ 2 .) .
(6) (دلائل الإعجاز : 80 .) .

(5) وهب بن جرير (206هـ) : هو أبو العبّاس وهب بن جرير الأزديّ .
ترجمته في : (طبقات ابن سعد : 298/7 ، سير أعلام النّبلاء : 442/9 _ 445 .) .
(6) (تنبيه الألباب : 102 .) ، و _ برواية : (لَمْ تَعْلَم) _ في : (المصون : 111 .) .

وابن يعيش أحد هؤلاء العُلماء في القطر اليمنيّ فقد كان لَه جُهودٌ في العــربيّة
عامّةً ، وفي النّحو خاصّةً .

فكان (ابن يعيش الصّنعانيّ _ 680هـ _ وجهوده النّحويّة) موضوعًا لِهذا البحث الذي جاء اختياره وفقًا للأسباب الآتية :

1 _ أنّ ابن يعيش من أوعية العربيّة في اليمن الذين لَمْ يُكشف النّقاب عنهــم
بعد[1] ، وبحثه من خلالِ الفكر النّحويّ لديه يُعدّ إضافةً يسيرةً إلى المكتبة العربيّة في اليمن خاصّةً ، وفي العالَم العربيّ عامّةً .

2 _ أنّ ابن يعيش له معرفةٌ حسنةٌ بالنّحو ، واللغة ، والتّفسير ، غير أنّه في النّحو ذو حظٍّ موفورٍ .

3 _ أنّ آثاره العلميّة التي سلمت من عوادي الدّهر _ وهي ثلاثةٌ _ تُمثّل ثلاثة اتّجاهاتٍ في النّحو ، النّحو التّعليميّ ويُمثّله (التّهذيب) ، والنّحو التّجميعيّ ويُمثّله (المُحيط) ، والنّحو التّطبيقيّ ويُمثّله (المُستنهى) .

ولا غرو أنّ دراسة هذه الاتّجاهات النّحويّة تذكرةٌ للمُتعلّم ، وتبصرةٌ للمُبتدىء .

4 _ أنّ (المُستنهى) نُقطة انطلاقه النّصّ القُرآنيّ الذي بدّد كُلّ فصاحةٍ ، وعزل كُلّ بلاغةٍ ، مِمّا جعله يكتسب فضل مزيّةٍ على أخويه (التّهذيب) ، و (المُحيط) ، ولَمْ يُؤلّف في الدّراسات القُرآنيّة في القطر اليمنيّ مثله .

وقد ضمّنتُ البحث التّصريف ؛ جريًا على طريقة العلماء السّابقين من النّحويّين ؛ ذلك أنّ ((النّحو علمٌ بِما يعرض للكلم الوضعيّة من تصريفٍ ، وإعرابٍ .)) [2] .

---

(1) درسه عددٌ من الدّارسين ضمن رسائلهم الجامعيّة ، حيث درسه : حسن بن عليّ الظّاهريّ خلال تحقيقه للجُزء الأوّل وبعضٍ من الثّاني من (المُحيط) ، ومُؤمن صبريّ غنّام خلال تحقيقه للجُزء الرّابع من (المُحيط)
أيضًا ، ونوال بنت سُليمان الثّنيّان خلال تحقيقها الجُزء الأوّل من (المُستنهى) ، ومُحمّد بن عليّ الحازميّ ضمن رسالته للدّكتوراه : (الدّراسات النّحويّة في اليمن من أوّل القرن السّادس إلى نِهاية القرن الثّامن) ، وهذه الدّراسات لا تُعطي صورةً كاملةً عن الفكر النّحويّ لدى ابن يعيش .

(2) (الحاصر : 31 .) .

لِهذا وذلك عزمتُ مُستعينةً بالله Ψ على الشّروع في بحثه ((فإنْ أصبتُ ففضلُ الله الرّحيم ، وإنْ أخطأتُ فمن الشّيطان الرّجيم ، ومن علِمَ حقيقةَ حالي[1] عذرنِي إذا قصّرتُ ؛ لأنّ عندي من الهُموم ما يَزَعُ الجَنَانُ عن حفظهِ ، ويكورُ اللسانُ عن لفظهِ .))[2] .

وقد انتظم سلكه في ستّة فصولٍ ، تسبقها مُقدّمةٌ فتمهيدٌ ، وتقفوها خاتِمةٌ ، مع الفهارس الفنّيّة الضّروريّةً .

تناولتُ في المُقدّمة أهَمّيّة اللغة العربيّة في فهم الإسلام ، وأسباب اختيار (ابن يعيش الصّنعانيّ _ 680هـ _ وجهوده النّحويّة) ، موضوعًا لِهذا البحث ، والخُطّة التي سار عليها ، ومنهجه ، وضوابطه التي صار إليها ، وما فيها من شُكرٍ لأهل الفضل وذويه .

أمّا التّمهيد فقد تناولتُ فيه العصر الذي عاش فيه ابن يعيش بحالاته الأربع
(السّياسيّة ، والاقتصاديّة ، والاجتماعيّة ، والعلميّة) .

وفي الفصل الأوّل تحدّثتُ فيه عن ابن يعيش ، وآثاره العلميّة ، وفيه مبحثان :

المبحث الأوّل : حياة ابن يعيش الصّنعانيّ .

تناولتُ فيه : اسْمه ونسبه ولقبه ، ومولده ، ونشأته ، وأسرته ، وشيوخه ،
وتلاميذه ، ومذهبه العقديّ ، واتّجاهه الفقهيّ ، وآراء العُلماء فيه ، ووفاته .

---

(1) حيث فوجئتُ بِمرض والدي فلعبت بي الظّنون واختلّ نظام السُّرور ، ومن ثَمّ وفاته _ فسح الله له في
مثواه ، وجعل آخرته خيرًا من أُولاه _ .
كما لا أنسى البُعد غير الإرادي عن البحث والدّراسة فترةً طويلةً بسبب ظرفٍ أدّى إلى وأد هذه الرّسالة وهي حيّةٌ _ وعمرُها لَمْ يتجاوز سنةً واحدةً _ فظلّت تحت غُبار السّنين فترةً ليست بالقليلة إلى أنْ قيّض الله لَها أفرادًا بعثوها من مرقدها ، إمّا دُعاءً لا ينفكّ صباح مساء ، وإمّا توجيهًا وإرشادًا ، وهُم : أُمٌّ رؤومٌ ، وزوجٌ حنونٌ ، ورئيس قسمٍ _ أعني به : أحمد السّالِم _ رؤوفٌ ، ووكيل دراساتٍ عُليا _ أعني به : ناصر الكُريريّ _ حليمٌ .
(2) مقولةٌ لابن الخبّاز في : (الفريدة في شرح القصيدة في عويص الإعراب : 49 .) .

هذه الجوانب في حياته كُلّها جاءت مُختصرةً بحسب ما توافر في المصادر التي عرضت له .
المبحث الثّاني : آثاره العلميّة .
وقد عرضتُ فيه للموجود منها ، والمفقود .
أمّا الموجود منها فقد تكلّمتُ عليه كلامًا اشْتمل على كُلّ ما فيه ، وذلك من ثلاث جهاتٍ :
1 _ موضوع الكتاب .
2 _ مصادره .
3 _ منهج المؤلّف .
وأمّا المفقود منها فقد عرضتُ له بحسب ما توافر في المصادر التي أشارت إليه .

وأمّا الفصل الثّاني فيتناول اعتراضات ابن يعيش ، وقد جاء في أربعة مباحث :
المبحث الأوّل : مسائل الاعتراض .
المبحث الثّاني : الألفاظ الدّالّة على اعتراضاته .
المبحث الثّالث : أنواع اعتراضاته .
المبحث الرّابع : ضوابط اعتراضاته .

وأمّا الفصل الثّالث فيتناول اختيارات ابن يعيش ، وقد جاء كسابقه في أربعة مباحث :
المبحث الأوّل : مسائل الاختيار .
المبحث الثّاني : الألفاظ الدّالّة على اختياراته .
المبحث الثّالث : أنواع اختياراته .
المبحث الرّابع : ضوابط اختياراته .

وأمّا الفصل الرّابع فقد تناولتُ فيه الأُصول النّحويّة التي اعتمد عليها ابن يعيش ، وهو في أربعة مباحث :
المبحث الأوّل : السّماع .
المبحث الثّاني : القياس .
المبحث الثّالث : الإجماع .
المبحث الرّابع : الاستصحاب .

المبحث الخامس : أُصولٌ أُخرى .

وهي : (الاستدلال بالأُصول) ، و (الاستدلال ببيان العلّة) ، و (الاستدلال بعدم النظير في الشّيء على نفيه) ، و (الاستحسان) ، و (الاستدلال بالباقي) .

وأمّا الفصل الخامس فهو موقفه من النّحويّين ، واتّجاهه النّحويّ ، وقد جاء في مبحثين :

المبحث الأوّل : موقفه من النّحويّين ، وهُم ثلاثُ فئات :

1 _ البصريّون .

2 _ الكوفيّون .

3 _ المُتأخّرون .

المبحث الثّاني : اتّجاهه النّحويّ .

وأمّا الفصل السّادس فهو في التّقويْم ، وقد جاء في ثَمانية مباحث :

المبحث الأوّل : التّوثيق والدّقّة في النّقل .

المبحث الثّاني : الوضوح والغموض .

المبحث الثّالث : مدى أهميّة المسائل التي عرض لَها أو قال بِها .

المبحث الرّابع : مدى قُوّة الأدلّة .

المبحث الخامس : الاعتدال والتّحيّز .

المبحث السّادس : التّبعيّة والاستقلال .

المبحث السّابع : الثّبات والتّغيّر .

المبحث الثّامن : استدراكاته .

المبحث التّاسع : التّأثّر والتّأثير .

المبحث العاشر : الْمآخذ اللغويّة .

وأمّا الخاتِمة فقد برّزتُ فيها أهمّ النّتائج المُتوصّل إليها من هذا البحث ، وأعقبتُها بالفهارس الفنّيّة الضّروريّة حسب ما يُمليه موضوع البحث ، وهي :

1 _ فهرس الشّواهد ، ويتضمّن :

أ _ الآيات الكريْمة .

ب _ الأحاديث الشّريفة .

ج _ الآثار .

د _ أقوال العرب وأمثالُهم .

هـ _ الأشعار .
و _ الأرجاز .
2 _ فهرس الأعلام .
3 _ فهرس القبائل .
4 _ فهرس المواضع .
5 _ فهرس المسائل النّحويّة .
6 _ ثبت المصادر والمراجع .
7 _ فهرس المحتويات .

أمّا منهج البحث وضوابطه فعلى النّحو الآتي :
ـ كتابة البحث ، وتحرير النّصوص وفق القواعد الإملائيّة المُتّبعة .
ـ تحقيق النّصوص تحقيقًا علميًّا ، مُشيرةً إلى الكلمات المُعادة ، والمُكرّرة في
الهوامش ، ومُصحّحةً ما دخل عليها من تحريفٍ ، وتصحيفٍ ، ومُثبتةً كُلّ زيادةٍ يلتئم بِها الكلام ، واضعةً إيّاها بين حاصرتين ، هكذا [. . .] ، ولَمْ أُنبّه على ذلك في الهوامش ؛ اكتفاءً بِهذه العلامة .
ـ ما وقع في المخطوطات من أخطاء كتابيّةٍ ، أو في آياتٍ قُرآنيّة فإنّي أُصحّح ذلك دون التّنبيه عليه .
ـ جميع النّصوص اللغويّة التي جاءت في هذا البحث ضبطتها بالشّكل .
ـ ما ورد من كلماتٍ مُشكلة القراءة ضبطتُها بالشّكل .
ـ وضعتُ جميع النّصوص اللغويّة بين علامتي تنصيص ، هكذا : << . . . . >> .
ـ وضعتُ جميع النّصوص المُقتبسة بين علامتي تنصيص ، هكذا : ((. . . .)) .
ـ تخريج الآيات الكريْمة ، وقد نَهجتُ في تخريجها الطّريق الآتية :
أ _ عزو الآيات الكريْمة إلى مواضعها في القُرآن الكريْم بذكر اسم السّورة ، ورقم الآية .
ب _ ذكر الآية كاملةً في المتن ، وإنْ ورد جُزءًا منها في نصٍّ لابن يعيش فإنّي أذكرها كاملةً في الهامش .
ج _ إنْ كانت الآية ، أو جُزءًا منها مِمّا ورد ذكره أكثر من مرّةٍ في القُرآن الكريْم فإنّي أُشير إلى ذلك ، وأُحيل إلى أوّل سُورةٍ في القُرآن الكريْم وردت فيها .

ـ تخريج القراءات القُرآنيّة ، السّبع من كُتب القراءات السّبع ، والعشر من كُتب القراءات العشر ، والشّاذّة من كُتب الشّواذّ ، والتّفسير .
أمّا العلّة والحُجّة فمن كُتب الاحتجاج ، والتّفسير .
ـ تخريج الأحاديث الشّريفة[1] من صحيحيّ البُخاريّ ، ومُسلم ؛ إذْ الحديث حينئذٍ في أعلى درجات الصّحّة ، وإنْ لَمْ أقف عليه في الصّحيحين خرّجتُه من مصادر الحديث الأُخرى ، مُشيرةً إلى موقف المُحدِّثين منه قبولاً ، أو ردًّا ما وجدتُ إلى ذلك سبيلاً ، كما أثبتّ الاختلاف في رواية الحديث .
ـ تخريج آثار الصّحابة ، والتّابعين من المصادر التي عُنيت بذلك ، وقد أثبتّ الاختلاف في الرّواية .
ـ تخريج أقوال العرب من مصادر اللغة ، والنّحو ، مُثبتةً الاختلاف في الرّواية .
ـ تخريج الأمثال من مصادر الأمثال ، مُشيرةً إلى قصّة المثل ، ولأيّ شيءٍ يُضرب .
ـ تخريج الأبيات الشّعريّة من المصادر المُختلفة نحويّةً كانت أو موسوعاتٍ أدبيّةٍ ،
أو غير ذلك ، وقد سلكتُ في تخريجها النّهج الآتي :
أ _ التّعريف بقائل البيت _ بذكر تاريخ وفاته ، وإنْ لَمْ يكن مُؤرّخًا ذكرتُ في أيّ عصرٍ كان ، واسْمه وكُنيته ولقبه ، مُشيرةً إلى من له ديوانٌ مطبوعٌ ، أو شعرٌ مجموعٌ ،
وإنْ لَمْ يكن له شيءٌ من هذا أشرتُ إلى المصادر التي انتخبت شيئًا من شعره .
وإنْ لَمْ يكن قائل البيت معروفًا أشرت إلى أنّي لَمْ أقف له على ترجمةٍ ، كما في (سواد بن عديّ) .
أمّا إنْ كان قائل البيت مجهولاً أشرتُ إلى أنّي لَمْ أقف على اسْمه ، وإنْ ورد في أحد المصادرِ إلى أنّ قائله من قبيلة ما بيّنت المصدر الذي نسبه إلى هذه القبيلة ، مُحاولةً قدر الاستطاعة معرفة شُعراء هذه القبيلة كي أصل إلى قائل البيت ، وإنْ لَمْ أصل إليه أشرتُ إلى أنّي لَمْ أستطع تعيينه .
وأمّا إنْ كان قائل البيت مُختلفًا فيه أوضحتُ ذلك ، ورجّحتُ قائله ما استطعتُ إلى ذلك سبيلاً .
ب _ ذكر بحر البيت .
ج _ ذكر المُناسبة التي من أجلِها سيقت القصيدة .

---

(1) عدا الأحاديث الواردة في فضائل السُّور ؛ لكونِها من الموضوعات .

د _ بيان مطلع القصيدة التي ورد فيها البيت ، وسابقه ولاحقه ، كُلّ أولئك إنْ لَمْ يكن من الأبيات المُفردة .

هـ _ إكمال شطر البيت إنْ لَم يكُن مُكملاً .

ح _ بيان الغريب إنْ وجد ، مُلحقة إيّاه بثلاثة من المصادر التي عُنيت بغريب اللغة .

ز _ إنْ كان البيت مِمّا ورد لدى ابن يعيش ذكرتُ المصادر التي ورد فيها البيت مُقدّمةً ما وافق الرّواية نفسها ، ثُمّ إثبات المصادر التي اختلفت روايتها عن رواية البيت المذكور بحسب التّرتيب الزّمنيّ لَها .

أمّا إنْ كان البيت مِمّا أوردتُه شاهدًا على المسائل التي درستُها فإنّي أذكر البيت بالرّواية المشهورة لدى النّحويّين ، وأُشير إلى المصادر الأخرى التي خالفت هذه الرّواية .

- تخريج لُغات القبائل من كُتب اللغة ، وغيرها .

- ما أشار إليه ابن يعيش من إيضاح لمعاني الكلمات القُرآنيّة ذكرتُ ثلاثةً من المصادر التي عنيت بغريب القُرآن الكريْم .

- خرّجتُ الكلمات المُعرّبة من كُتب التّعريب مُكتفيةً بثلاثة مصادر فقط .

- قدّمتُ ترجمةً مُوجزةً لكُلّ علمٍ وقفتُ على ترجمةٍ له ، وأردفتُها بثلاثة مصادر من المصادر التي ترجمت لَه ، عدا بعض العُلماء فإنّي لَمْ أقف إلاّ على مصدرٍ أو مصدرين لترجمتهم

- عرّفتُ بالقبائل التي وردت في البحث ، وأردفتها بثلاثةٍ من المصادر التي عنيت بالأنساب والقبائل .

- عرّفتُ بالأماكن الواردة في البحث ، مُتبعةً إيّاها بثلاثةٍ من المصادر التي عنيت بالأماكن والبُلدان .

- درستُ المسائل التي اعترضها ابن يعيش ، أو اختارها دراسةً مُفصّلةً ما استطعتُ إلى ذلك سبيلاً ، وقد سلكتُ فيها ما يأتي :

أ _ إيراد نصّ ابن يعيش كاملاً _ وإنْ طال _ ، مع حذف ما لا يدخل في نطاق المسألة ، ثُمّ توثيقه من مُؤلّفاته .

ب _ بعض الأمور التي ترد في نصّه ولا أرى حاجةً إلى إثباتِها في شرح المسألة أُبيّنها بِما يخدمها في مبحث الوضوح والغموض .

ج _ شرح النّصّ بإيراد آراء العُلماء بادئةً بالأقدم ، فالأقدم ، مُؤخّرةً ما اعترضه ابن يعيش ، أو اختاره سواءً أكان رأيًا واحدًا ، أم أكثر من رأيٍ ، ومن ثَمّ أذكر حُجّة الرّأي المُعترض _ إنْ وجدت _ ، أو المُختار من قبله ، ثُمّ أذكر الوصف الذي أطلقه ابن يعيش على الرّأي ، ووجه ذلك ، وإنْ اكتفى

ابن يعيش بالوصف دون بيان الوجه ، فإنّي أذكر الأوجه التي ذكرها غيره من العُلماء ، ثُمّ تقرير الرّأي الرّاجح ، وذكر الأسباب .

وقد يكون ((تقريره بوجهين : أحدهُما : بإظهار الدّلالة عليه ، وثانيهما : بإبطال ما عداه .)) [1] .

د _ حرصتُ بقدر الوسع والإمكان على جمع شتات المسألة ، وما تحتملُه في غالب أمرها .

ـ دراسة جميع ما عنّ لي من قضايا مُختلفة .

ـ توثيق آراء العلماء من مُؤلّفاتِهم المطبوعة والمخطوطة ، وإنْ لَمْ يكن ثَمّة كتابٌ مطبوعٌ أو مخطوطٌ _ بحسب علمي المحدود _ ، أشرتُ إلى المصادر الأُخرى التي نسبت هذا الرّأي له .

ـ التّعليق على بعض الأساليب التي استخدمها ابن يعيش ولأصحاب التّصحيح اللغويّ ما يُخالفها .

ـ على الرّغم مِمّا بذلته من جهودٍ في استنطاق كثيرٍ من المصادر على اختلاف أنواعها ؛ بُغية توثيق كُلّ شيءٍ من مصادره الأصيلة له إلاّ أنّي انحرفتُ عن الجادّة في بعض القضايا والمسائل التي لَمْ أجد لَها مكانًا فيها فأشرتُ إلى المصادر الأُخرى التي وردت فيها هذه القضايا والمسائل .

ـ ترتيب المصادر في الهامش بحسب وفيات أصحابِها ، وإنْ كانت سنة الوفاة واحدةً فإنّيّ أُرتّبها بحسب التّرتيب الأبجديّ لَها كما هو الصّنيع في ترتيب المُؤلّفات الحديثة .

كما أني أذكر اسم الكتاب كاملاً عند أوّل ذكرٍ له ، ثُمّ أذكره مُختصرًا ، مثل : (ارتشاف الضّرب من لسان العرب) ، وعند ذكره مرّةً أُخرى أكتفي بقولي : (ارتشاف الضّرب) ، وهكذا . . . .

وإنْ كان هُناك شبهٌ بين الكتابين من حيث التّسمية فإنّي أذكر ما يُميّز أحدهُما عن الآخر ، مثل : (المُحصّل في شرح المُفصّل) ، و (المُحصّل في كشف أسرار المُفصّل في علم حقائق الإعراب وفهم أسرار الآداب) ، حيث أذكر الأوّل كاملاً ؛ لكـــونه مُختصرًا ، أمّا في الآخر فأكتفي بقولي : (المُحصّل في كشف أسرار المُفصّـــل) ، وهكذا . . . ، خلا (التّهذيب الوسيط في النّحو) ، و (المُحيط المجموع في الأُصول والفروع) فإنّي أذكرهُما مُختصرين لكونِهما لابن يعيش شخصيّة البحث على وجود مثيلٍ لَهُما .

---

(1) (المُحصّل في كشف أسرار المُفصّل في علم حقائق الإعراب وفهم أسرار الآداب : 67/1 .) .

أمّا إنْ كان الشّبه في اسم الكتاب كاملاً ، مثل (الجُمل في النّحو) المنسوب
للخليل ، و (الجُمل في النّحو) للزّجّاجيّ ، فإنّي أذكر الاسم كاملاً مع ذكر مؤلّفه ، وهكذا . . . .

والحال نفسها في الشّروح على المُختصرات التّعليميّة مثل : (شرح الكافية) للرّضيّ ، و (شرحه) لابن فلاح ، حيث أذكر الاسم كاملاً مع ذكر المُؤلّف ، وهكذا . . . .

ـ رجعتُ إلى أُمّات المصادر في شتّى الأهاليب بُغية الوصول إلى المُراد مِمّا عنّ لي من قضايا .

ـ قد أُحيل في بعض الحواشي على مصدرٍ مخطوطٍ أحيانًا ، وحين أجده مطبوعًا فإنّي حينئذٍ أكتفي بِما أخذته من المخطوط ، وأنصرف إلى المطبوع في الإحالة .

وقد واجهتني صُعوباتٌ ركبتُ على إثرها الخطر ، وأدمنتُ السّهر ، أسهلُها وأيسرها أنّ الغالب في التّراث اليمنيّ ما زال مخطوطًا ، أو رسائل علميّةٍ قابعةً في أدراج المكتبات المركزيّة مِمّا اضطُررتُ إلى السّفر إلى صنعاء مرّةً واحدةً[1] ، والقاهرة مرّتين[2] .

وبعد أنْ يسّر الله Ψ عراقيب هذه الرّسالة وعراقيلهَا _ بعد أنْ مرّت عليّ ظُروفٌ صعبةٌ أدّتْ إلى وأدها وهي حيّةٌ _ أتقدّم بالدّعاء إلى جامع أدوات الفضل العالِـم
العلاّمة ، الشّيخ الوقور والدي الحبيب الذي وافى المنيّة دون الأمل _ أسأل الله ذا الجلال والإكرام أنْ يغفر له ، وأنْ يجمعني به في الفردوس الأعلى من الجنّة مع النّبيّين والصّدّيقين والشّهداء والصّالحين _ .

كما أتقدّم بالشّكر العظيم والثّناء الجزيل إلى والدتي الرّؤوم فكم طوت لي البعيد ، وسهّلت لي كُلّ صعبٍ شديد ، بلْ كم التجأت لربّها صباح مساء تدعو لي بكُلّ خيرٍ في الدّارين .

---

(1) حصل في جُمادى الأُولى من عام (1425هـ) ، ومن أشهر الأماكن والمعالِم التي استفدتُ منها علميًّا (الجامع الكبير) ، و (جامعة صنعاء) ، و (المركز الوطنيّ للمعلومات) .

(2) حصل أوّلَهُما في جُمادى الأُولى من عام (1425هـ) ، وآخرهُما في ربيع الثّاني من عام (1426هـ) ، ومن أشهر الأماكن والمعالِم التي استفدتُ منها علميًّا (جامعة الأزهر) ، و (جامعة عين شَمس) ، و (مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلاميّ .) .

أسـأل الله Ψ أنْ يَمـنّ عليهـا بثـوب الصّـحّة والعافيـة ، وأنْ يُطيـل فـي عُمرها ، وأنْ يجزيْها عنّي جزاءً موفورًا .

أيضًا الشُّكر موصولٌ إلى أخي مُحمّدٍ الذي لَمْ يبخل عليّ بعلمه وجوده ، بلْ كم ساند والدي _ رحمه الله رحمةً واسعةً _ في تأسيس مكتبتي العامرة بشتّى الأهاليب على كثرة أعبائه ، وتعدّد مسؤليّاته .
وزوجي العزيز الذي ظلّ وراء هذا البحث نُصحًا وتوجيهًا وإرشادًا ، ولَم يهنأ له مقام حتّى رآه على طرف الثُّمام بعد أنْ حالت بيني وبين العمل فيه هُمومٌ وأحـزان
((فطرحتُ الأوراق في زوايا الهُجران ، ونسجتُ عليها عناكب النّسيان ، وضربتُ بيني وبينها حجابًا مستورًا ، وجعلتُها كأنْ لَمْ يكن شيئًا مذكورًا .)) [(1)] .

داعيةً المولى Ψ أنْ يحفظه بحفظه ، وأنْ يُبارك له جُهوده التي تفوق الوصف ، وأنْ يجزيه عنّي جزاءً موفورًا .

كما أتقدّم بالشّكر الوافر للمُشرف على الرّسالة على تفضّله بقراءة هذه الرّسالة ، وإبداء ملحوظاته وتوجيهاته ، داعيةً المولى Ψ أنْ يجعل ما قدّم في ميزان حسناته .

والشّكر كُلّ الشّكر لساحة الفضل كُليّة اللغة العربيّة مُمثّلة بعميدها سعادة الدّكتور / مُحمّد بن عبد الرّحمن السّبيهين ، ووكيلِها سعادة الدّكتور / فهد بن مُحمّد العمّار ، أسألُ ربّي Ψ لَهُما الإعانة والتّوفيق ، وأنْ يجزيَهُما عنّي جزاءًا موفورًا .

ولوكيل الدّراسات العُليا ناصر الحقّ الدّكتور / ناصر بن مُحمّد الكريريّ ، فكم استنرتُ بعلمه ، وانشرح صدري برجاحة فهمه ، وحُسن تخطيطه ، أسأل الله ذا الجلال والإكرام أنْ يُعطّر أيّامه بالإيْمان ، ويُنير قلبه بالقُرآن ، وأنْ يُغيثه بالبركة في عُمره ، والتّوفيق للطّاعة والإحسان ، والإكرام بالعفو والغُفران .

---

(1) مقولةٌ للتّفتازانيّ في : (المُطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم : 128 .) .

ولعين القسم النّاظرة وجنّته النّاضرة ، أحمد الأقوال والأفعال الأُستاذ الدّكتور / أحمد بن عبد الله السّالِم ، فكم أغاثني بإقامة الأود ، وإزالة الخلل برأيه الثّاقب ، وتدبيره النّافذ ، أسأل الله ذا الجلال والإكرام أنْ يرزقه الحياة الزّاهرة في الأُولى والآخرة .

ولرئيسِ القسم وعريفه الدّكتور / سعود بن عبد الله آل حُسين ، فكم أولاني عُرفًا ، وأغاثني نُصحًا ، أسألُ ربّي أنْ يجزيه عنّي جزاءًا موفورًا .

و لمن أولاني من إحسانه جميلاً ، وأوردني من مناهل كرمه سلسبيلاً خاصّة العليّين الأُستاذ الدّكتور / عليّ بن حُسين البوّاب ، والأُستاذ الدّكتور / عليّ بن مُحمّد أبي المكارم .
أيضًا فهد العلم وسخاوة النّفس الأستاذ الدّكتور / فهد بن عبد الرّحمن الرّوميّ ، والإداريّ المُحنّك مُحمّد المكرُمات الدّكتور / مُحمّد بن حسن الزّير ، وحسنِ المشيخة والوقار الدّكتور / حسن بن مُحمّد الحفظيّ ، والْمائل إلى الخيرات الدّكتور / عبد الله بن
مبارك أبي دجين ، وصالحة الأخلاق الدّكتورة / صالحة بنت راشد الغُنيم .
أسأل الله ذا الجلال والإكرام أنْ يرزقهم الفردوس الأعلى من الجنّة مع النّبيّين والصّدّيقين والشّهداء والصّالحين[1] .

كما أتوجّه بالثّناء الجزيل والدّعاء الغزير إلى عضوي المناقشة اللذين ظلّت رسالتي بين أيديْهم أيّامًا وشُهورًا يبسُطُها الأمل ويقْبِضُها الخجل سعادة الأُستاذ الدكتور / ماهر
عبد الغنيّ كُريّم ، وسعادة الدكتور : مُحمّد بن عبد العزيز العميرينيّ .

---

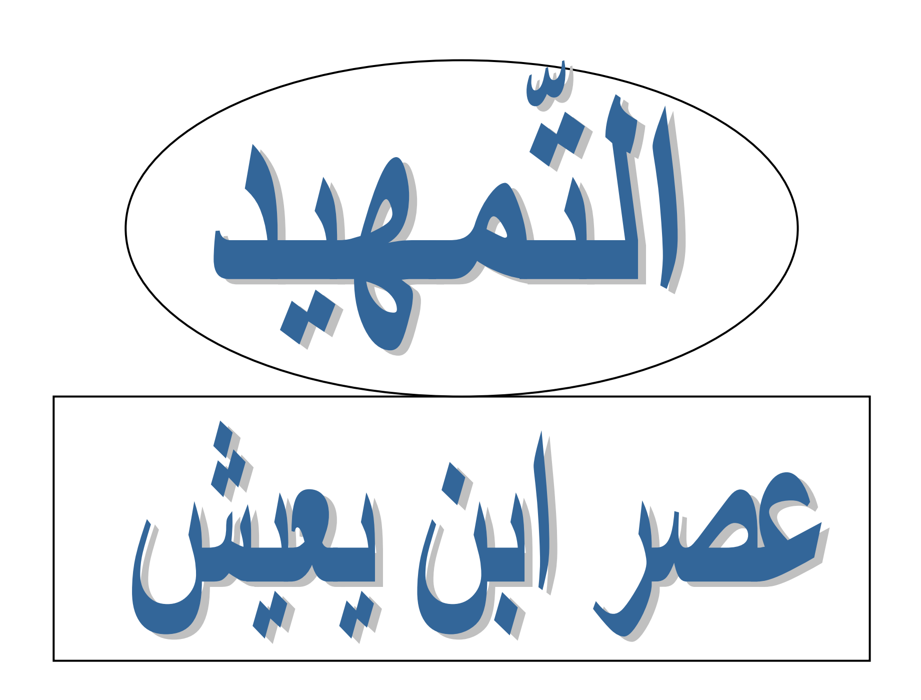
(1) لا أحد يستطيع أنْ يُعقّب كثرة شُكري بنكيرٍ ؛ إذْ الشّكرِ والدّعاء غريزتان مُوجبتان في نفسي وُلدتُ وأنا أحملهما ، لذا لا أستطيع أنْ أنفكّ عنهما وخاصّةً لِمن أسدى إليّ معروفًا _ ولو كان حرفًا _ من أساتذتي
وغيرهم .
فمنهم من ظللتُ أدعو له ما اعتكر ليلٌ ، وكرّ نَهارٌ حتّى أُحسستُ بأنّي كافأتُه ، ومنهم الذي ما زلتُ أدعو له ليل نَهار ، صباح مساء ، وإنْ شئتَ فقل عشرات المرّات في اليوم والليلة ؟ ؟ ! !
.
بلْ لو ظَللتُ أطوفُ أُسبوعاتٍ حول الكعبة المُشرّفة وأدعو لَهم لَما أوفيتهم حقّهم ، ولكنّي أسألُ ربيّ Ψ أنْ يجزيهم عنّي جزاءً موفورًا . . .

أسألُ ربّي أنْ يجعلَهما في الدّنيا في جنّة وفي الآخرة في الفردوس الأعلى من الجنّة .

وآخرُ دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

، ، ، ، ،

*** * * * * * * * * ***


التّمهيد
عصر ابن يعيش

عاش ابن يعيش في القرن السّابع الهجريّ في عهد الدّولة الرّسوليّة[1] ، وهو عهدٌ مُضطربٌ سياسيًّا ، مُزدهرٌ اقتصاديًّا واجتماعيًا ، موّارٌ بالعلم والعلماء .

والدّولة الرّسوليّة يرجع نسبها إلى مُحمّد بن هارون بن أبي الفتح من ذُريّة جبلة بن الأيهم الغسّانيّ (580هـ) [2] ، أحدُ الوزراء الأيّوبيّين في مصر[3] ، وكان مُقرّبًا من الخليفة العبّاسيّ ، فأوفده رسولاً إلى مصر ، والشّام[4] في عدّة مُناسباتٍ ؛ ولِهذا أُطلق عليه اسم : (رسولٍ) [5] .

وسيدور الحديث عن الدّولة الرّسوليّة التي عاش في عهدها ابن يعيش حول أقطابٍ أربعةٍ ، هي :

الأوّل _ الحالة السّياسيّة :

---

(1) تحدّث كثيرٌ من المُؤرّخين عن الدّولة الرّسوليّة في اليمن ، بل إنّ منهم من أشبعها بحثًا وتأليفًا .

انظر : (تاريخ اليمن من كتاب _ كنْز الأخبار في معرفة السّير والآثار _ : 96 _ 99 ، الاعتبار في التّواريخ والآثار _ تاريخ وصاب _ : 112/2 _ 121 ، السّمط الغالي في أخبار الملوك من الغزّ في اليمن : 201 _ 268 ، تاريخ اليمن في الدّولة الرّسوليّة ، العُقود اللؤلؤيّة في تاريخ الدّولة الرّسوليّة ، تاريخ الدّولة الرّسوليّة في اليمن ، بُلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولّى اليمن من ملكٍ وإمامٍ : 44 _ 54 ، المُقتطف من تاريخ اليمن : 133 _ 137 ، تاريخ الدّولة الرّسوليّة _ دراسة في أوضاعها السّياسيّة والحضاريّة _ ، تاريخ اليمن السّياسيّ في العصر الإسلاميّ : 259 _ 263 ، اليمن الإنسان والحضارة : 126 _ 127 ، اليمن عبر التّاريخ _ من القرن الرّابع عشر الميلاديّ إلى القرن العشرين _ دراسة جُغرافيّة تاريخيّة سياسيّة شاملة _ :
221 _ 222 .) .

(2) ترجمته في : (سير أعلام النّبلاء : 263/12 ، العُقود اللؤلؤيّة : 26/1 ، الأعلام _ قاموس تراجم لأشهر الرّجال والنّساء من العرب والمُستعربين والمُستشرقين _ : 128/7 .) .

وقد ثار جدلٌ بين المُؤرّخين قديمًا وحديثًا حول أصل بني رسول أشبعه درسًا مُحمّد بن يحيى الفيفيّ في :
(الدّولة الرّسوليّة في اليمن : 30 _ 32 .) .

(3) بلدةٌ معروفةٌ .

انظر : (البُلدان : 168 _ 178 ، مُعجم البُلدان : 137/5 _ 143 ، مراصد الاطّلاع على أسْماء الأمكنة والبقاع : 1277/3 _ 1279 .) .

(4) بلدةٌ معروفةٌ مهموزة (الألف) ، وقد لا تُهمز .

انظر : (مُعجم ما استُعجم من أسْماء البلاد والمواضع : 57/3/2 ، المسالك والممالك : 33/2 _ 35 ، مُعجم البُلدان : 311/3 _ 315 .) .

(5) انظر : (سير أعلام النّبلاء : 263/12 ، نُزهة العيون في تاريخ طوائف القرون : 271ب ، العُقود اللؤلؤيّة : 27/1 ، تاريخ اليمن السّياسيّ : 255 ، اليمن عبر التّاريخ : 221 .) .

حين عزم آخر سلاطين الأيّوبيّين الملك المسعود يُوسف بن الكامل (626هـ) [1] ، على التّوجّه لزيارة أبيه في مصر أدركته المنيّة في أثناء توقّفه في مكّة[2] ، ودُفن بِها .

ولَمّا علم نُور الدّين بوفاته خشي أنْ ينتدب الملك الكامل نائبًا آخر بدله ، فسعى جاهدًا لإثبات ولائه للملك الكامل ، حتّى استطاع أنْ يحظى في النّهاية بثقته ، وأنْ يستمرّ نائبًا له في حُكم اليمن[3] .

وبعد أنْ تحقّق له ما أراد عمل منذ تلك اللحظة على التّمهيد للسّيطرة على بلاد اليمن ، واستمرّ يعمل تدريجيًّا ؛ لتحقيق استقلاله بحكمها .

وما إنْ مضى على وفاة الملك المسعود يُوسف عامان حتّى ظفر نُور الدّين بِما أعدّ له العدّة ، فخلع طاعة بني أيّوب في مصر ، واستقلّ بحكم اليمن سنة (628هـ) [4] .

حينئذٍ سطعت شَمس بني رسول الذين طالَما اشتدّ خوف بني أيّوب على مُلك اليمن منهم ؛ لِما لحظوه فيهم من سِمات « الشّجاعة والإقدام ، وعُلوّ الهمّة ، وبُعد الصّيت ،
وحُسن السّياسة ، وتَمام مكارم الأخلاق ، واجتياز السّيادة ، وابتناء المجد ، واكتساب الحمد . » [5] .

وكانوا سبعة رجالٍ ينطلقون من بيتٍ واحدٍ ، وهم :

1 _ المنصور نور الدّين عُمر بن عليٍّ بن رسول (647هـ) [6] .

2 _ المُظفّر يُوسف بن عُمر بن عليٍّ بن رسول (694هـ) [7] .

---

(1) ترجمته في : (السّمط الغالي الثّمن : 168 ، العُقود اللؤلؤيّة : 30/1 ، الأعلام : 248/8 .) .

(2) بلدةٌ معروفةٌ .
انظر : (مُعجم ما استُعجم : 245/1/1 ، مُعجم البُلدان : 181/5 _ 188 ، مراصد الاطّلاع : 1303/3 .) .

(3) بلدةٌ معروفةٌ .
انظر : (مُعجم ما استُعجم : 227/4/2 ، آثار البلاد وأخبار العباد : 65 _ 72 ، مراصد الاطّلاع : 1483/3 _ 1484 .) .

(4) انظر : (بنو رسول وبنو طاهر وعلاقات اليمن الخارجيّة في عهدهِما : 39 .) .

(5) (العُقود اللؤلؤيّة : 39/1 .) .

(1) ترجمته في : (العُقود اللؤلؤيّة : 43/1 ، اللطائف السّنّيّة في أخبار الممالك اليمنيّة : 38ب _ 40أ ، نُزهة الأفكار وروضة الأخبار في ذكر من قام باليمن من الملوك الكبار والدّعاة الأخيار : 52أ _ 54ب .) .

(2) ترجمته في : (بَهجة الزّمن في تاريخ اليمن _ تاريخ اليمن _ : 88 ، العقد الفاخر الحُسن في طبقات أكابر اليمن : 194/2أ _ 199أ ، نُزهة الأفكار : 55أ _ 103أ .) .

3 _ الأشرف الأوّل عُمر بن يُوسف بن عُمر (696هـ) [1] .
4 _ المُؤيّد داوُد بن يُوسف (721هـ) [2] .
5 _ المُجاهد عليّ بن المُؤيّد (764هـ) [3] .
6 _ الأفضل العبّاس بن المُجاهد (778هـ) [4] .
7 _ الأشرف الثّاني إسْماعيل بن العبّاس (803هـ) [5] .
وقد تولّى كُلّ واحدٍ من هؤلاء الرّجال مُلك اليمن إثر وفاة السّابق له .
وكانُوا غايةً في الشّجاعة والإقدام ، وحُسن التّدبير في المعارك الضّارية التي قامت بينهم وبين مُنافسيهم على حُكم اليمن .

أمّا الألقاب التي فشت بين مُلوك بني رسولٍ ، فهي : (المنصور) ، و (المُظفّر) ،
و (الأشرف) ، و (المُؤيّد) ، و (المُجاهد) ، و (الأفضل) ، و (النّاصر) ، و (الظّاهر) ،
و (المُفضّل) ، و (الفائز) .

أيضًا هذه الألقاب كان بنو رسولٍ يُلقّبون بِها أولادهم منذ الصّغر[6] .

الثّاني : الحالة الاقتصاديّة :

ازدهر الاقتصاد في عصر بني رسولٍ ازدهارًا عظيمًا لَمْ يحصُل لعصرٍ من العُصور السّابقة له .
ومن العوامل التي أدّت إلى هذا الازدهار ما يأتي :
1 _ اهتمام سلاطين بني رسولٍ بشؤون الرّيّ والزّراعة .
2 _ اهتمام زُعماء بني رسولٍ اهتمامًا بالغًا بالثّروة الحيوانيّة .
3 _ ازدهار مُقوّمات الصّناعة ، وتشجيع السّلاطين للصّناعات المحلّيّة كان له أبلغ الأثر في نشأة وتطوّر الصّناعة المحلّيّة في دولة بني رسولٍ .

---

(3) ترجمته في : (بَهجة الزّمن : 100 ، اللطائف السّنّيّة : 45ب ، الأعلام : 65/5 .) .
(4) ترجمته في : (طبقات الشّافعيّة الكُبرى : 246/5 ، اللطائف السّنّيّة : 45ب _ 47أ ، تاريخ ثغر عدن وتراجم علمائها : 104 .) .
(5) ترجمته في : (بَهجة الزّمن : 133 ، الكفاية والإعلام : 108ب _ 109أ ، تاريخ ثغر عدن : 171 .) .
(6) ترجمته في : (الكفاية والإعلام : 109ب _ 110أ _ ب ، تاريخ ثغر عدن : 137 ، الأعلام : 262/3 .) .
(7) ترجمته في : (الكفاية والإعلام : 109ب _ 110أ _ ب ، تاريخ ثغر عدن : 52 ، الأعلام : 316/1 .) .
(1) انظر : (أعراف وتقاليد حُكّام اليمن في العصر الإسلاميّ : 29 .) .

4 _ الدّور البارز لسلاطين بني رسولٍ في تشجيع التّجارة الدّاخليّة والخارجيّة ؛ مِمّا يُشكّل غالب دخل اليمن من التّجارة داخليًّا وخارجيًّا ، سواء كان عن طريق البرّ أمْ البحر .
5 _ الانتشار الواسع للأسواق التي تُعدّ مراكز للحركة التّجاريّة في بلاد اليمن في العصر الرّسوليّ .
6 _ إيجاد نوعٍ من العلاقات المُتوطّدة بين بني رسولٍ ومُلوك الدّول الأُخرى .
هذه العلاقات التّجاريّة كانت مبنيّةً بحُكم الموقع الهامّ الذي تَمتّعت به اليمن في عهد بني رسولٍ ، ولعلّ حُسن المُعاملة التي لقيها السُّفراء والتُّجّار من أهل اليمن عامّةً وبني رسولٍ خاصّةً قد شجّعت مُلوك وحُكّام الدُّول على حُسن العلاقات مع الدّولة
الرّسوليّة .
هذه أهمّ العوامل التي ساعدت على ازدهار الاقتصاد في عصر بني رسولٍ[1] .

الثّالث _ الحالة الاجتماعيّة :

ازدهرت البلاد في عهد بني رسولٍ بالعُمران الثّقافيّ والمدنيّ وخاصّةً في حُكم المُظفّر يُوسف الذي توحّدت البلادُ اليمنيّة قاطبةً تحت لوائه ، وحُكم الآخرين عامّةً ازدهارًا
عظيمًا لَمْ تعرفه اليمن في عصرٍ من عُصورها السّابقة ؛ إذْ تأسّست المرافق العامّة ،
والمدارس الكبيرة ، والقُصور الشّامخة التي يقف عند عظمتها مُلوك مصر وغيرهم من المُلوك المُعاصرين للدّولة الرّسوليّة .
ومن أهمّ هذه القُصور التي أنشأها بنو رسولٍ قصر (المَعْقِليّ) [2] الذي وصفه أحد المُشاهدين له بقوله : ((هو قصرٌ قصُرت المحاسنُ في نواحيه ، واطلعت الإجادة في أُفق معاليه . أجمع أرباب اختراق الآفاق أنّه لا مثل له في شامٍ , ولا عراق ، وأنّهم لَمْ يُشاهدوا مثله أبدًا .)) [3] .

---

(2) انظرها ببسطٍ وإيضاح في : (الحياة الاقتصاديّة في اليمن في عهد بني رسولٍ 628 _ 858هـ : 96 _ 317 .) .
(1) انظر : (حياة الأدب اليمنيّ في عصر بني رسولٍ : 2 .) .
(2) (العُقود اللؤلؤيّة : 377/1 .) .

وهذا القصر واحدٌ من عدّة قُصورٍ ضخمةٍ اعتنى بنو رسولٍ بإشادتِها ؛ حتّى بلغ مجموع ما أنشأته من العمائر نحو : ثلاثين ومئتي موضع[1] .

ولا يقف الأمر عند المُنشآت الحضاريّة بل إنّ مُلوك الدّولة كانوا من الذين يعنون بأمر الضّيافة للقادمين إليهم من الغُرباء وغيرهم ، فقد أفردت لَهم دُورًا خاصّةً ، كالدّار التي أنشأها المُظفّر يُوسف ؛ لإطعام الواردين[2] .

وعلى الرّغم من الخُصوصيّة التي يتميّز بِها مُلوك بني رسولٍ في العادات والتّقاليد إلاّ أنّ الاستعانة بالقوى غير الوطنيّة أضفت جانبًا آخر من العادات والتّقاليد المُستوردة التي كان لَها الأثر الفعّال في تطعيم الدّولة بعاداتٍ وأخلاقٍ جديدةٍ لَمْ يكن للبلاد عهدٌ بِها من قبل[3] .

هذا الأمر أدّى إلى شبه مُلوك بني رسولٍ بِمُلوك مصر من المماليك المُعاصرين لَهم في الحرص على الشّهوات والملذّات ، فصارت ((أوقاتُهم مقصورةً على لذّاتِهم ، والخلوة مع حظاياهم وخاصّتهم من النّدماء والمُطربين ، ولا يكاد السّلطان يرى بل ولا يسمع أحدٌ من أهل اليمن له على الحقيقة خبرًا .))[4] .

الرّابع _ الحالة العلميّة :

---

(3) انظر : (المصدر السّابق : 244/2 ، حياة الأدب اليمنيّ : 2 .) .
وهذه القُصور التي شيّدها بنو رسولٍ فصّل القول فيها فتحيّ هلال في : (الحياة الاجتماعيّة والفكريّة في اليمن من مُستهلّ القرن السّادس الهجريّ حتّى مُنتصف القرن التّاسع الهجريّ : 94 _ 97 .) .

(4) انظر : (تُحفة النّظّار في غرائب الأمصار _ رحلة ابن بطّوطة _ : 267 _ 268 ، العُقود اللؤلؤيّة : 276/1 .) .

(1) انظر : (حياة الأدب اليمنيّ : 1 .) .

(2) (الدُّرر الكامنة في أعيان الْمئة الثّامنة : 100/2 .) .

لقد انتشرت النّهضة العلميّة في عصر بني رسولٍ في أكثر المُدن والقُرى اليمنيّة
بل ((أصبحت مدينة زبيد[1] ثالثة المدن العلميّة في جزيرة العرب بعد مكّة والمدينة[2] ، يفدُ إليها العُلماء بعد فراغهم من الأخذ عن عُلماء مكّة والمدينة .)) [3] .
ومِمّا جعل مدينة زَبيد تَمتلك هذه الخاصيّة دون المُدن اليمنيّة الأُخرى أنّها ((شَهدت إبّان العهد الرّسوليّ نَهضةً علميّةً بارزةً جعلتها تتبوّأ مكانةً مُتميّزةً بين نظيراتِها من المُدن اليمنيّة ، تَمثّلت هذه النّهضة في كثرة العُلماء المُجتهدين الباحثين المُشتغلين بِمباحث العُلوم المُتعدّدة الشّرعيّة منها على وجه الخُصوص ، إضافةً إلى انتشار المدارس بِها والتي فاقت في تعدادها مدارس العاصمة تعز .)) [4] .

---

(3) بلدةٌ باليمن معروفةٌ .
انظر : (مُعجم ما استُعجم : 281/2/1 ، مُعجم البُلدان : 131/3 _ 132 ، مراصد الاطّلاع : 658/2 .) .
وقد وصفها الرّحالة ابن بطّوطة بقوله : ((مدينةٌ عظيمةٌ باليمن بينها وبين صنعاء أربعون فرسخًا ، وليس باليمن بعد صنعاء أكبر منها ، ولا أغنى من أهلها ، واسعة البساتين ، كثيرة المياه والفواكه ، . . . . ، وهي برّيّةٌ لا شطيّة ، إحدى قواعد بلاد اليمن ، مدينةٌ كبيرةٌ كثيرة العمارة ، بِها النّخل والبساتين والمياه ، أملح بلاد اليمن وأجملها ، ولأهلها لطافة الشّمائل ، وحُسن الأخلاق . . . .)) ، (تُحفة النّظّار : 264 .) .
وقد أفرد عبد الله قائد حسن العباديّ مدينة (زبيد) ببحثٍ مُستقلّ تحدّث فيه عن الحياة العلميّة فيها في رسالته (الحياة العلميّة في مدينة زبيد في عهد الدّولة الرّسوليّة) .

(4) مدينة رسول الله _ ρ _ ، فإذا قيل المدينة ، غير مُضافةٍ ، ولا منسوبةٍ عُلم أنّها هي ، وقد تُضاف إلى (يثرب) .
انظر : (البُلدان : 151 _ 152 ، مُعجم ما استُعجم : 75/4/2 ، مُعجم البُلدان : 82/5 _ 88 .) .
(5) (حياة الأدب اليمنيّ : 18 .) .
(1) (الحياة العلميّة في مدينة زبيد في عهد الدّولة الرّسوليّة 626 _ 858هـ : 100 .) .
وتعز بلدة باليمن معروفةٌ .
انظر : (مُعجم البُلدان : 34/2 ، مراصد الاطّلاع : 265/1 ، مُعجم البُلدان والقبائل اليمنيّة : 231/1 .) .
وقد وصفها الرّحّالة ابن بطّوطة بقوله : ((من أحسن مُدن اليمن وأعظمها ، وأهلها ذوو تجبّرٍ ، وتكبّرٍ ، وفظاظةٍ ، وكذلك الغالب على البلاد التي يسكنها المُلوك ، وهي ثلاث محلاّت : إحداها يسكنها السّلطان ومَماليكه ، وحاشيته ، وأرباب دولته ، وتُسمّى باسمٍ لا أذكُره ، والثّانية يسكنها عامّة النّاس ، وبِها السّوق العُظمى ، وتُسمّى المحاريب .)) ، (تُحفة الأنظار : 266 .) .
وقد أفرد عليّ بن عليّ أحمد حُسين مدينة (تعز) ببحثٍ مُستقلٍّ تحدّث فيه عن الحياة العلميّة فيها في رسالته : (الحياة العلميّة في مدينة تعز وأعمالُها في عصر الدّولة الرّسوليّة) .

ومن أهمّ الأسباب التي أدّت إلى انتشار العلم وازدهاره في عصر بني رسولٍ[1]
ما يأتي :
1 _ الاستقرار الذي عمّ البلاد آنذاك ؛ حيث تفرّغ العلماء لدروسهم وكتاباتِهم وهم في هُدوءٍ تامٍّ ، وراحة بالٍ[2] .
2 _ حرص مُلوك بني رسولٍ على الانتساب إلى العلم ، والإقبال عليه من جهةٍ ، وحرصهم على مجالس العلم والمُشاركة فيها من جهةٍ أُخرى كان له الأثر الفعّال في
اشتغال هؤلاء المُلوك بالتّأليف والتّصنيف ، حيث صنّف الملك المُظفّر يُوسف ، وابنه الملك الأشرف عُمر في علم لفلك والطّبّ ، أمّا الملك المُؤيّد فقد صنّف الكثير في علم الأدب[3] .
3 _ تشجيع مُلوك بني رسولٍ للعلماء ، وتكريْمهم ، والتقرّب إليهم ، وعُلوّ الهمّة عند بعضهم بِمُراسلة مشاهير العلماء خارج اليمن واستكتابِهم في القُدوم إلى البلاد[4] ؛
مِمّا جعل أكثر ((العلماء يُولّون وُجوههم شطر مدينة تعِزّ حاضرة الدّولة الرّسوليّة ، فكانت موئلاً للعلماء ، ومقصدًا لَهم يُنيخون بِها ركائبهم ، ويُلقون فيها عصا التّرحال ، فيجدون من التّكريْم والتّقدير أكثر مِمّا يُؤمّلون ، وفوق ما يتوقعون .)) [5] .
وهؤلاء العلماء والفقهاء كانوا أهل صلاحٍ ، ودينٍ ، وأمانةٍ ، ومكارم ، وحسنٍ[6].
4 _ إنشاء المدارسِ الكثيرة[7] فـ ((ما من ملكٍ من ملوكهم المشهورين إلاّ وقد بنى له مدرسةً ، أو مدرستين ، ومنهم من بنى أكثر من ذلك .)) [8] .

---

(2) للاستزادة من عوامل ومظاهر ازدهار الحركة العلميّة في بني رسولٍ انظر : (الحياة الاجتماعيّة الفكريّة في اليمن : 110 _ 216 .) .
(3) انظر : (حياة الأدب اليمنيّ : 20 .) .
(4) انظر : (المصدر السّابق : 18 _ 19 .) .
(1) انظر : (حياة الفكر اليمنيّ : 19 _ 20 ، مظاهر الحضارة في اليمن في عصر دولتي بني أيّوب وبني
رسولٍ : 502 _ 503 .) .
(2) (المدارس الإسلاميّة في اليمن : 7م .) .
(3) انظر : (تُحفة النّظّار : 265 .) .
(4) تناول هذه المدارس بتفصيلٍ وإسهابٍ : القاضيّ إسْماعيل بن عليٍّ الأكوع في كتابه (المدارس الإسلاميّة في اليمن .) ، و عبد العزيز بن راشد السّنيديّ في رسالته للماجستير بعنوان : (المدارس وأثرها على الحياة العلميّة في اليمن في عصر الدّولة الرّسوليّة _ 626 _ 858هـ _ .) .
(5) (المدارس الإسلاميّة في اليمن : 6م .) .

وقد كانت هذه المدارس تعنى بالعلوم الشّرعيّة ، والعربيّة ، والتّاريخ والأنساب ،
والسّير وغير ذلك ، وكان منها ما يختصّ بتدريس علمٍ واحدٍ من هذه العلوم ، ومنها ما يجمع بين علمين فأكثر[1] .
وقد درّس فيها عُلماءٌ أفاضلٌ سواءً كانوا من البلد نفسه ، أمْ من الذين استقطبهم مُلوك بني رسولٍ من خارج البلاد مِمّن اشتهر بالعلم والتّعليم .
ومن أشهر تلك المدارس وأوفاها أثرًا ونفعًا :
- المدرسة المنصوريّة .
- المدرسة الغُرابيّة .
- المدرسة النّظاميّة .
- المدرسة الوزيريّة .
- المدرسة المنصوريّة العُليا .
- المدرسة المنصوريّة السّفلى .
- المدرسة الشَّرفيّة[2] .

من هُنا يظهر أنّ تأسيس المدارس وتوفير مُستلزماتِها في عصر بني رسولٍ كان له الأثر الإيجابيّ في تطوّر الحركة العلميّة في اليمن[3] ، فعُدّ عصرهم المنطلق الحقيقيّ لبداية النّهضة العلميّة فيها[4] .
جاء في : (الحياة العلميّة في مدينة زبيد) ما نصّه : ((يُعدّ العصر الرّسوليّ بحقّ عصر الانتشار المدرسيّ ؛ إذْ غدت المدرسة فيه أهمّ المُؤسّسات العلميّة ، وفاقت أهمّيّتها غيرها من دُور العلم الأُخرى ؛ وذلك لِمَا أولاه سلاطين الدّولة الرّسوليّة للمدرسة كمنشأة تعليميّة من عنايةٍ ورعايةٍ فاقت غيرها من المُؤسّسات الأُخرى ، كما كشفت وثائق الوقف _ الوقفيّات _ عن التّنظيمات الإداريّة والْماليّة ، وبيان مهامّ أرباب الوظائف التّعليميّة والدّينيّة بالمدرسة ، مِمّا ساهم في إبرازِ التّطوّر الذي حظيت به المدارس آنذاك ، كما لقيت هذه المدارس عنايةً واعيةً من مُؤرّخيّ الفترة مِمّا كان له أثره في التّعرّف على مُنشئيها ومُدرّسيها والقائمين عليها .))[5] .

---

(6) انظر : (المدارس وأثرها على الحياة العلميّة : 259 _ 288 .) .
(1) انظر هذه المدارس وغيرها كثيرٌ ، والتّفصيل فيها في : (المدارس الإسلاميّة في اليمن : 38 _ 78 ، المدارس وأثرها على الحياة العلميّة : 78 _ 112 .) .
(2) انظر : (المدارس وأثرها على الحياة العلميّة : 59 ،) .
(3) انظر : (حياة الأدب اليمنيّ : 24 .) .
(4) (الحياة العلميّة في مدينة زبيد : 168 .) .

ومن أشهر العلماء في عصر بني رسولٍ _ سواء منهم من كان مُتخصّصًا في علمٍ
بعينه ، أمْ جمع بين أكثر من علمٍ _ :

1 _ مُحمّد بن نشوان بن سعيد الحميريّ (610هـ) ، أحد العُلماء المشهورين في اللغة [1] .

2 _ مُحمّد بن عليٍّ بن الحسن القلعيّ (630هـ) ، كان عالِمًا كبيرًا ، فقيهًا
مُتميّزًا [2] .

3 _ أبو عبد الله مُحمّد بن أحمد بن بطّال الرّكبيّ (633هـ) ، أحد الأعلام الذين أتقنوا القراءات ، والنّحو ، واللغة ، والفقه ، والحديث ، وغير ذلك[3] .

4 _ أبو الخطّاب عُمر بن أبي بكر اليافعيّ المعروف بالهزّاز (644هـ) ، كان فقيهًا نحويًّا ، أديبًا شاعرًا[4] .

5 _ أبو إسحاق إبراهيم بن عليٍّ المعروف بابن عجيل (646هـ) ، أحد فُقهاء الشّافعيّة ، وعُلماء اللغة ، والنّحو ، والفرائض[5] .

6 _ أبو عبد الله مُحمّد بن حمير الهمدانيّ (651هـ) ، شاعر اليمن في عصره ، لزم الملك المُظفّر حتّى كان شاعره ، وله فيه أماديح[6] .

7 _ أبو الرّبيع سُليمان بن مُوسى بن الجون الأشعريّ (652هـ) ، فقيهٌ حنفيٌّ ، عارفٌ باللغة والأدب[7] .

---

(5) ترجمته في : (المُستطاب في طبقات الزّيديّة الأطياب : 69/1أ ، مطلع البدور ومجمع البحور : =
= 328/2ب ، الأعلام : 123/7 .) .

(1) ترجمته في : (السُّلوك في طبقات العُلماء والمُلوك : 524/1 ، تُحفة الزّمن في تاريخ سادات اليمن :
133أ ، الأعلام : 281/6 .) .

(2) ترجمته في : (العقد الثّمين في تاريخ البلد الأمين : 243/3 ، بُغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنّحاة :
43/1 _ 44 ، الأعلام : 320/5 .) .

(3) ترجمته في : (العقد الفاخر الحُسن : 52/2ب ، السّلوك : 353/1 ، العُقود اللؤلؤيّة :
73/1 _ 74 .) .

(4) ترجمته في : (العقد الفاخر الحُسن : 61/2أ ، السّلوك : 147/1 ، 45/2 ، تُحفة الزّمن :
122أ .) .

(5) ترجمته في : (العقد الفاخر الحُسن : 114/2أ _ 117أ ، العُقود اللؤلؤيّة : 110/1 ، الأعلام :
111/6 .) .

(6) ترجمته في : (السّلوك : 50/2 ، العُقود اللؤلؤيّة : 119/1 ، بُغية الوعاة : 604/1 .) .

8 _ مُحمّد بن حمزة بن أبي النّجم الصّعديّ (656هـ) ، أحد الأعــلام في النّحو[1] .

9 _ إبـراهيم بـن علـيٍّ بـن مُحمّـد الأصـبحيّ المعـروف بـابن المُبـرذع (667هـ) ، من
فُقهاء الشّافعيّة ، فلكيٌّ لُغويٌّ[2] .

10 _ أبو بكر عُمر بن إبراهيم الفارسـيّ (667هـ) ، كـان نحويًّا لُغويًّـا ، شاعرًا فصيحًا[3] .

11 _ أبو عليٍّ يحيى بن إبراهيم بن العمك (670هـ) ، أحد أعيـان اليمن الـذين برعوا فـي اللغـة والأدب والنّحـو ، كـان شـاعرًا فصيحًـا ، مـدح الملـك المُظفّر في عدّة قصائد شعريّة[4] .

12 _ أبـو الخطّـاب عُمـر بـن مسـعود الحميـريّ (676هـ) ، كـان فقيهًـا مشهورًا ، عارفًا مُحقّقًا في الفقه الشّافعيّ[5] .

13 _ أبو مُحمّد عبد الله بـن عُمـر بـن سـالم الفائشـيّ (699هـ) ، كـان ذا درايـةٍ واسـعةٍ بأُصـول الفقـه والحـديث ، كمـا كانـت لـه معرفـةٌ جيّـدةٌ بـالنّحو والقراءات[6] .

وفي هذا العصر الـذي كانـت فيـه ((الدّولـة الرّسـوليّة أعظـم دولـةٍ وطنيّـةٍ يَمنيّـةٍ عرفهـا التّـاريخ منـذ سُقوط الدّولـة الحميريّـة ، قامـت بإنْهـاض الـبلاد وتعميرها ، ونشر العلوم ، ونبغ من أفرادها علماء عباقرةٍ حتّى فـي الطّبّ ، والرّياضـيّات ، والتّــاريخ وغيرهــا ، وســاهموا فــي إنْهــاض الــيمن بــرغم مُعارضة الأئمّة الفاطميّين الرسّيّين الذين تَمكّنوا في خلال

---

(7) ترجمتـه فـي : (نسمات الأسحار في طبقـات رُواة الفقـه والآثـار : 373ب ، مطلـع البـدور : 193/1أ ، مصادر الفكر الإسلاميّ : 416 .) .

(1) ترجمته في : (السّلوك : 41/2 ، بُغية الوعاة : 420/1 ، الأعلام : 51/1 .) .

(2) ترجمته في : (العقد الفاخر الحُسن : 211/2أ ، الكفاية والإعلام : 100أ ، بُغية الوعاة : 470/1 .) .

(3) ترجمتــه فــي : (السّـلوك : 292/1 ، 361/2 _ 362 ، العُقـود اللؤلؤيّـة : 181/1 _ 183 ، بُغية
الوعاة : 107/2 .) .
134/8 .) .

(4) ترجمته في : (السّلوك : 141/2 ، العقد الفاخر الحُسن : 66/2أ ، العطايا السّنّيّة والمواهب الهنيّة في المناقب اليمنيّة : 30أ .) .

(5) ترجمته في : (السُّلوك : 178/1 ، العطايا السّنّيّة : 49ب ، تُحفة الزّمن : 185ب .) .

الدّولـة الأيّوبيّـة مـن تَنمية دعوتِهم ، وتوسيع رقعتهم ، ونفوذهم .))[1] ، عاش ابن يعيش الصّنعانيّ (ق 600 _ 680هـ) .

*** * * * * * * * * ***

(1) (اليمن الإنسان والحضارة : 126 .) .


الفصل الأوّل
ابن يعيش وآثاره العلميّة


المبحث الأوّل
حياة ابن يعيش

اختلف حظّ النّحويين من حيث إيراد سيرهم وأخبارهم ، فمنهم من أُفردت لهم مؤلفاتٌ مستقلةٌ ، كأبي العلاء المعرّيّ[1] ، وابن أبي الرّبيع[2] .

ومنهم من ترجم نفسه ، كالسّيوطيّ[3] ، حيث يقول مُعلّلاً ذلك : ((ما زالت العلماء قديْمًا وحديثًا يكتبون لأنفسهم تراجم ؛ ولَهم في ذلك مقاصد حميدة ، منها التّحدّث بنعمة الله شُكرًا ، ومنها التّعريف بأحوالهم ؛ ليُقتدى بِهم فيها ؛ ويستفيدها من لا يعرفها ، ويعتمد عليها من أراد ذكرهم في تاريخ ، أو طبقاتٍ ، . . . . ، وقد اقتديت بِهم في ذلك فوضعتُ هذا الكتاب ؛ تحدّثًا بنعمة الله وشُكرًا ، لا رياءً ، ولا سُمعةً ، ولا فخرًا ، والله المُستعان ، وعليه التّكلان .))[4] .

ويقول مُبيّنًا أنّه لم يُؤلّف أحدًا تاريخًا إلاّ وترجم لنفسه فيه : ((وإنّما ذكرتُ ترجمتي في هذا الكتاب ؛ اقتداءً بالمُحدّثين قبلي ، فقلّ أنْ يُؤلّف أحدٌ منهم تاريخًا إلاّ وذكر ترجمته فيه .))[5] .

ومنهم من حظي بترجماتٍ وافيةٍ في التّراجم ، والطّبقات ، والسّير ، استوفت
أخبارهم ، وبسطت جُلّ كُتبهم ، كسيبويه[1] ، والمُبرّد[2] ، والفارسيّ[3] ، وأبي البركات الأنباريّ[4] ، والشّلَوبِين[5] ،

---

(1) حيث أفرد له يوسف البديعيّ كتابًا سَمّاه : (أوج التحرّيّ في حيثيّة أبي العلاء المعرّيّ) .
وأبي العلاء المعرّيّ (449هـ) : هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعرّيّ ، ولد ومات في معرّة النعمان ، شاعرٌ فيلسوفٌ من بيت علم كبير في بلده .
ترجمته في : (معجم الأدباء : 181/1 ، دُمية القصر وعُصرة أهل العصر : 157/1 _ 165 ، إنباه الرواة على أنباه النحاة : 81/1 _ 118 .) .

(2) حيث أفرد له تلميذه ابن الشاط كتابًا سَمّاه : (برنامج ابن أبي الرّبيع) .
وابن أبي الرّبيع (688هـ) : هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد الإشبيليّ ، إمام أهل النحو في زمانه ، قرأ النحو على الدبّاج والشّلَوبين ، وأذن له أن يتصدّر لإشغاله ، وأخذ القراءات عن محمّد بن أبي هارون التيميّ .
ترجمته في : (برنامج ابن أبي الرّبيع : 91 _ 120 ، 255 _ 271 ، غاية النهاية في طبقات القرّاء :
484/1 ، بُغية الوعاة : 125/2 _ 126 .) .

(3) حيث عقد (التّحدّث بنعمة الله) للحديث عن نفسه ، كما ترجم نفسه في : (حُسن المُحاضرة في أخبار مصر والقاهرة) .
والسّيوطيّ (911هـ) : هو أبو الفضل عبد الرّحمن بن أبي بكر الخُضريّ ، عالِمٌ مُشاركٌ في أنواعٍ من العلوم ، نشأ في القاهرة يتيمًا ، وقرأ على جماعةٍ من العُلماء ، وفي سنّ الأربعين اعتزلَ النّاس وخلا بنفسه في روضة المقياس على النّيل مُنْزويًا عن أصحابه جميعًا فألّف أكثر كُتبه .
ترجمته في : (التّحدّث بنعمة الله : 41 _ 166 ، حُسن المُحاضرة : 335/1 _ 339 ، التّاج المُكلّل من جواهر مآثر الطّراز الأوّل والآخر : 356 _ 357 .) .

(4) (التّحدّث بنعمة الله : 39 _ 40 .) .

(5) (حُسن المُحاضرة : 335/1 .) .

وابن مالك[6] .

وهناك من شحّت بذكره التّراجم ، والطّبقات ، والسّير ، كالفارقيّ[7] ، وابن

---

(1) سيبويه (180هـ) : هو أبو بِشْر عمرو بن عثمان بن قُنْبُر ، ولد في إحدى قُرى شيراز ، وفد البصرة ، فلزم الخليل بن أحمد ، ورحل إلى بغداد فناظر الكسائيّ وأجازه الرّشيد بعشرة آلاف درهم ، وعاد إلى الأهواز فتُوفّي بِها .

ترجمته في : (المعارف : 544 ، مراتب النّحويّين : 106 ، أخبار النّحويّين البصريّين : 38 _ 39 .) .

(2) المُبرّد (285هـ) : هو أبو العبّاس مُحمّد بن يزيد الثّماليّ ، مولده بالبصرة ، ووفاته في بغداد ، هو الذي جعل كتاب سيبويه يشتهر بعد خموله ، حيث كان (الكتاب) مُطّرحا ببغداد ، لا يُنظرُ فيه ، ولا يُعوّل عليه ، حتّى ورد المُبرّد إليها فبيّنه على عُلوّ قدره وشرفه ، ورغّب النّاس فيه .

ترجمته في : (مراتب النّحويّين : 135 ، أخبار النّحويّين البصريّين : 96 _ 108 ، تاريخ العلماء النّحويّين من البصريّين والكُوفيّين وغيرهم : 53 _ 65 .) .

(3) الفارسيّ (377هـ) : هو أبو عليّ الحسن بن أحمد الفَسَويّ ، أدرك الزّجّاج ، وابن السّرّاج وأخذ عنهما ، وعن الأخفش ، صحب عضُد الدّولة فعظّمه وأحسن إليه ، ولحق بسيف الدّولة فأكرمه ، وأخباره معهما كثيرةٌ .

ترجمته في : (تاريخ العلماء النّحويّين : 26 _ 27 ، تاريخ بغداد : 275/7 _ 276 ، لسان الميزان : 195/2 .) .

(4) أبو البركات الأنباريّ (577هـ) : هو أبو البركات عبد الرّحمن بن مُحمّد الأنباريّ ، سكن بغداد من صباه إلى أنْ تُوفّي بِها ، كان شيخًا صالحًا ، فاضلاً عالِمًا زاهدًا ، صاحب التّصانيف الحسنة المُفيدة في النّحو وغيره ، وأقرأ النّاس العلم على طُرقٍ سديدةٍ ، وسرةٍ جميلةٍ من الورع والمُجاهدة .

ترجمته في : (مُعجم الأدباء : 48/1 ، إنباه الرّواة : 169/2 _ 172 ، إشارة التّعيين في تراجم النّحاة واللّغويّين : 108 _ 109 .) .

(5) الشّلَوبِين (645هـ) : هو أبو عليّ عُمرٍ بن مُحمّد الأزديّ ، كان إمامًا في العربيّة لا يُشقّ غباره ولا يُجارى ، تصدّر لإقرائها ستّين سنةً ، وله تصانيف مُفيدةٌ انتفع بِها النّاس .

ترجمته في : (إنباه الرّواة : 332/2 _ 335 ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان : 451/3 _ 452 ، العقد الثّمين في تراجم النّحويّين : 156 _ 157 .) .

(6) ابن مالك (672هـ) : هو أبو عبد الله مُحمّد بن عبد الله الطّائيّ ، وُلد في جيان بالأندلس وانتقل إلى دمشق فتُوفّي فيها ، أحد الأئمّة في النّحو والعربيّة اشتهر بـ (الألفيّة) في النّحو التي كثر شُرّاحها .

ترجمته في : (إشارة التّعيين : 224 _ 225 ، طبقات الشّافعيّة الكُبرى : 275/4 _ 276 ، البداية والنّهاية : 283/13 .) .

(2) الفارقيّ (391هـ) : هو أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقيّ ، أديبٌ فاضلٌ ، عارفٌ بالعربيّة ، قرأ على الرّبعيّ ، وسَمع بحلب من ابن خالويه ، مات مقتولاً عند بُستان الخندق بالقاهرة .

ترجمته في : (مُعجم الأدباء : 217/11 ، بُغية الوعاة : 584/1 ، الأعـــلام : 95/3 .) .

فضّال[1] ، وابن أبي العافية[2] ، والحيدرة[3] ، والرّضيّ[4] ، وابن فلاح[5] .

وابن يعيش واحدٌ من هؤلاء ، فبالرّغم من كثرة التّفتيش والتّكشيف ، وشدّة الطّلب والتّنقير فإنّي لَمْ أجِد له ذكرًا وافرًا بين مُتتبّعيّ التراجم ، والطّبقات ، والسّير ، إذْ كُلّ ما ذُكر عنه لا يعدو كونه بضعة أسطرٍ لا تُغطّي جوانب حياته .

وسأعرض للحديث عن حياة ابن يعيش من خلال الأُمور الآتية :

1 _ اسمه ، ونسبه ، ولقبه :

مُحمّد بن عليّ[6] بن أحمد[1] ، بن أسعد بن أبي السّعود[2] بن يعيش[1] المَذْحِجِيّ[3] ، الصّنْعانيّ[4] ، الزّيديّ[5] ، العَنْسيّ[4] ، اليمنِيّ[6] .

---

(1) ابن فضّال (479هـ) : هو أبو الحسن عليّ بن فضّال المُجاشعيّ ، كان بارعًا في العربيّة ، واللغة ،
والتّفسير ، رحل من المغرب إلى العراق ، والعجَم ، وغزْنة ، وخُراسان ، ولقي نظام المُلك ، وحظي عنده ، وحدّث عن شيوخ المغرب .
ترجمته في : (إنباه الرّواة : 299/2 _ 301 ، إشارة التّعيين : 224 _ 225 ، البداية والنّهاية :
132/12 .) .

(2) ابن أبي العافية (509هـ) : هو أبو بكر مُحمّد بن عبد الرّحمن الأزديّ ، أصله من كتُنْدة بِمُرسيَة ، وانتقل إلى غرناطة ، وسكن بِها وبِمالقة ، كان شيخًا فقيهًا ، جليلاً أديبًا بارع الأدب ، عارفًا بالعربيّة واللغة ، ذاكرًا
لَها ، كاتِبًا مجيدًا ، شاعرًا مُكثرًا .
ترجمته في : (إنباه الرُّواة : 73/3 ، الذّيل والتّكملة لكتابيّ الموصول والصّلة : 349/6 ، بُغية الوعاة :
154/1 .) .

(3) الحيدرة (599هـ) : هو أبو الحسن عليّ بن سُليمان اليمنيّ ، لُقّب بـ (الحيدة) ، كان مُتّسمًا بالنّحو والشّعر .
ترجمته في : (مُعجم الأُدباء : 243/13 ، بُغية الوعاة : 168/2 ، المُستطاب : 54/1أ .) .

(4) الرّضيّ (688هـ) : هو نجم الدّين مُحمّد بن الحسن الأَسْتَراباذيّ ، من أهل أسْتَراباذ ، أحد عُلماء العربيّة البارزين ، اشتهر بشرحيه على (الشّافية) ، و (الكافية) .
ترجمته في : (بُغية الوعاة : 225/1 ، شذرات الذّهب : 395/5 ، الأعلام : 86/6 .) .

(5) ابن فلاح (680هـ) : هو أبو الخير منصور بن فلاح اليمنيّ ، ولد في بلاد فارس ، وهو أحد العُلماء المشهورين في النّحو ، وأحد العارفين بأُصول الفقه .
ترجمته في : (بُغية الوعاة : 302/2 ، روضات الجنّات : 141/5 _ 142 ، هديّة العارفين في أسْماء المُؤلّفين وآثار المُصنّفين : 474/2 .) .

(6) انظر : (التّهذيب _ خطْبة المؤلّف : 17 ، مُقدّمة المُحقّق : 7 _ ، المُحيط _ 1/4ب ، آخر الجُزء الثّالث ؛ إذْ أثبتَه له ابنه حُسين ، مُقدّمة المُحقّقين : 15/1 ، 18/2 _ ، المُستطاب : 75/1أ ، نسمات الأسحار :
200ب ، الجامع الوجيز في وفيات العلماء ذوي التّبريز : 85أ ، تاريخ الأدب العربيّ : 301/5 ، أئمّة اليمن : 199/1 ، مُعجم المؤلّفين _ تراجم مُصنّفيّ الكتب العربيّة _ : 307/10 ، مصادر

فــ (المَــذْحِـَجِيّ) نسـبةً : إلــى : (مَــذْحَـِج) [7] ، وهــي إحـدى القبائـل المشهورة في
اليمن[8] ، ومن جَماجم العرب[9] .
و (الصّنْعانيّ) [10] نسبةٌ إلى : (صنعاء) ، وهي مدينـةٌ بـاليمن معروفـةٌ[1]
.

الفكر الإسلاميّ في اليمن : 416 ، التّفسير في اليَمن _ عرضٌ ودراسـةٌ _ : 126/1 ، الدّراسـات النّحويّـة فـي الـيمن _ من أوّل القرن السّادس إلى نِهايـة القرن الثّـامن الهجريّ : 56/1 ، نشـأة الدّراسات النّحويّة واللغويّة : 282 _ غير أنّه انفرد بقوله : ((يعيش بن مُحمّد بن عليّ بن أحمد بن يعيش . _)) ، وليس كذلك ؛ إذْ أطبقت كُلّ المصادر التي ترجمت له على تسميته : مُحمّدًا .) .

(1) انظر : (المصادر السّابقة ، عدا المُستطاب .) .

(2) انظر : (نسمات الأسحار : 200ب ، مطلع البدور _ في أثناء ترجمته لابنه حُسين _ : 183/2أ ، أئمّـة الـيمن : 199/1 ، المُحيط _ مُقدّمـة المُحقّق _ : 18/2 ، المُسـتنهى _ مُقدّمـة المُحقّقة _ : 11/1 ، الدّراسات النّحويّة في اليمن : 56/1 .) .

(3) انظر : (مطلع البدور _ في أثناء ترجمته للحسن حفيد ابنه الحسن : 183/2أ .) .

(4) انظر : (التّهـذيب _ خُطْبـة المؤلّـف : 17 ، مُقدّمـة المحقّـق : 7 _ ، المُحـيط _ 1/4ب ، مُقدّمة المُحقّقين :
15/1 ، 18/2 _ ، نسمات الأسحار : 200ب ، تـاريخ الأدب العربـيّ : 301/5 ، أئمّـة الـيمن : 199/1 ، مُعجـم المـؤلّفين : 307/10 ، المُسـتنهى _ مُقدّمـة المُحقّقـة _ : 11/1 ، الدّراسـات النّحويّة في اليمن :
56/1 .) .

(5) انظر : (البدر الطّالع بِمحاسن من بعد القرن السّابع _ في أثنـاء ترجمتـه للحسن حفيد ابنـه الحسن _ :
225 ، أئمّة اليمن : 200/1 _ وفيه : الزّبيديّ بدل الزّيديّ _ ، ولعلّه تحريفٌ .) .

(6) انظر : (مطلع البـدور _ في أثنـاء ترجمتـه للحسن حفيد ابنـه الحسن _ : 183/2أ ، أئمّـة اليمن :
200/1 .) .

(7) جاء في : (المدخل إلى تقويْم اللسان وتعليم البيان : 93 .) باب : (ما جاء عن العرب فيه لُغتان فأكثر استعملت العامّة أضعفها ورُبّما استعملت أقواها ورُبّما عدلت عن الصّواب في ذلك ونطقت باللحن) أنّ (مَذْحَـِج) فيها ((لُغتان (مَذْحِج) _ بكسر (الحـاء) _ ، و (مَذْحَج) _ بفتحها _ .)) .

(8) انظر : (تذكرة الألباب بأُصول الأنساب : 44 ، اللبـاب فـي تَهذيب الأنسـاب : 186/3 ، لبّ اللباب في تحرير الأنساب : 247/2 .) .

(9) انظر : (الدّيباج لأبي عبيدة : 113 .) .

(10) هذه النّسبة على غير القياس ، جاء في : (الإقليد شرح المُفصّل : 1257/3 .) ما نصّه : ((صنعاء : اسم موضع ، والمنسوب إليه في القيـاس صَنْعَاوِيّ كـ : (حَمْرَاوِيّ) ، وإنّمـا تُرك هذا القياس كيلا يُتوهم صيغةٌ من
الصّيغ ، ومجيئهم بـ (النُّون) هُنا في موضع (ألف) التّأنيث شاهد عدلٍ على تحقّق الشّبه بين (الألف) و (النُّون) ، وبين (ألفي) التّأنيث في باب (ما لا ينصرف) .)) .

و (الزّيدِيّ) نسبةً إلى : المذهب (الزّيدِيّ) ، الذي عليه ابن يعيش نفسه .

و (العَنْسِيّ) نسبةً إلى : (عَنْس) _ بفتح (العين) المهملة ، وإسكان (النّون) _ ، وهو حيٌّ من (مَذْحَج)[2] .

أمّا لقبه فهو : سابق الدّين[3] .

2 _ مولده :

لَمْ تُشر المصادر التي عرّفت به إلى تاريخ مولده ، ولكن يبدو أنّه مولودٌ سنة

(599هـ) ؛ ذلك أنّ وفاة شيخه عبد الله بن حمزة كانت سنة (614هـ) ، فيكون تقدير عمره عند وفاة شيخه خمس عشرة سنةً ، وفي مثل هذه السّنّ يكثر الاشتغال ، والجمع عن العُلماء[4] .

كما أنّ تلميذه الصّحاويّ ، وهو الذي تفقّه في بداءته به مولودٌ سنة (618هـ) ، وقد يكون بدأ الأخذ عنه سنة (633هـ) ، وعمره حين ذاك خمس عشرة سنةً ، وابن يعيش في العقد الثّالث من عُمره ، وهو العقد الذي ينتصب فيه أكثر العُلماء للتّدريس والإقراء .

3 _ نشأته :

لَمْ تبسط المصادر التي أشارت إلى ابن يعيش الحديث عن نشأته ، إلاّ أنّ يحيى بن الحُسين ذكر أنّه عاصر الإمام المهديّ أحمد بن الحُسين[5] .

---

(1) انظر : (مُعجم ما استُعجم : 118/3/2 _ 119 ، الأمكنة والجبال والمياه : 158 ، مُعجم البلدان :
426/3 .) .

(2) انظر : (مُشتبه النّسبة : 162 _ 163 ، الإيناس بعلم الأنساب : 128 ، طُرفة الأصحاب في معرفة الأنساب : 9 ، 35 _ 36 .) .

(3) انظر : (التّهذيب _ خطْبة المؤلّف : 17 ، مُقدّمة المُحقّق : 7 _ ، المُحيط _ : 1/4ب ، مُقدّمة
المُحقّقين : 15/1 ، 18/2 _ ، المُستنهى _ خطْبة المؤلّف : أ/2أ ، غلافيّ النّسختين : أ ، ب ، مُقدّمة المُحقّقة :
11/1 _ ، المُستطاب : 75/1أ ، نسمات الأسحار : 200ب ، الجامع الوجيز : 85أ ، تاريخ الأدب العربيّ : 301/5 ، أئمّة اليمن : 200/1 ، مُعجم المؤلّفين : 307/10 ، الدّراسات النّحويّة في اليمن : 56/1 .) .

(4) هذا الاستنباط أفدته من (وفيات الأعيان : 104/3 .) ، وبِمثله قال مُحقّق (المُحيط : 18/2 .) .

(5) انظر : (المُستطاب : 75/1ب .) .

وقد ذكر أصحاب التّراجم أنّ أحمد بن الحُسين من أمثل أئمّة الزّيديّة في زمانه علمًا وعملاً وجُودًا وخبرةً ، وقد أجمع على إمامته أهل مذهبه حيث اتّسم بالشّجاعة والحزم والدّهاء ، لُقّب بـ (المهديّ لدين الله) ؛ لبلُوغ دعوته كُلّ مبلغٍ[1] .

تُوفّي والده وهو صغيرٌ ، فنقله عمّه إلى مدرسة (مِسْلت) التي يتولّى التّدريس فيها عددٌ من عيون العُلماء في ذلك الوقت ، فقرأ عليهم في شتّى الفُنون من فقهٍ ، وحديثٍ ، ولُغةٍ ، ونحوٍ ، حيث قرأ في النّحو (المُلحة) وشرحها ، و (تَهذيب) ابن يعيش الصّنعانيّ ، وشرح (مُقدّمة طاهر) ، وشرح (الجُمل) له أيضًا[2] .

وأحمد بن الحُسين من (مِسْلِت)[3] التي كان ابن يعيش أحد سُكّانِها كما نصّ على ذلك صاحب سيرته[4] .

وعلى كُلٍّ فابن يعيش من (مِسْلِت) ، و (مِسْلِت) من (خَمِر)[5] ، و (خَمِر) من (عَمْرَان)[6] ، و (عَمْرَان) تقع شَمال (صنعاء) التي يرجع نسبه إليها مولدًا وسكنًا .

---

(1) انظر : (العقود اللؤلؤيّة : 75/1 _ 125 ، رياض الفكر في شرح سير عترته المُنتخبين الزُّهر _ سيرة أحمد بن الحُسين _ : 58 _ 59 ، بُلوغ المرام : 48 _ 49 ، الأعلام : 117/1 .) .

(2) انظر : (رياض الفكر _ سيرة أحمد بن الحُسين _ : 58 .) .

(3) ذكر المَقحفيّ أنّها « قريةٌ في الشّرق الشّماليّ من مدينة خَمِر ، على بُعد نحو عشرين كيلو مترًا من المناطق المقصودة لطلب العلم ؛ حيث كان بِها عددٌ من العُلماء من آل العَنْسِيّ ، وآل القيسيّ ، وآل سلامة وغيرهم . » ، (مُعجم البُلدان والقبائل اليمنيّة : 1520/2 .) .

(4) انظر : (رياض الفكر _ سيرة أحمد بن الحُسين _ : 58 .) .

(5) ذكر المَقحفيّ أنّها : « مدينةٌ مشهورةٌ من بلاد حاشد في شَمال مدينة عَمْرَان بِمسافة (40) كيلاً ، سُمّيت نسبةً إلى خَمِر بن دَوْمان بن بكيل بن جُشَم بن خَيوان بن نَوْف بن همدان ، وتقوم المدينة الحاليّة شرقي المدينة القديْمة التي صارت أنقاضًا وخرائب تكتنفها الكثير من الآثار الحميريّة الهامّة فقد كانت من معاقلهم الشّهيرة ، وفيها اليوم مركز قبائل بني صُرَيْم الحاشديّة ، ومركز زعائِمها المشائخ آل الأحمر . » ، (مُعجم البُلدان والقبائل اليمنيّة : 580/1 .) .

وانظر : (مُعجم ما استُعجم : 136/1/1 .) .

(6) ذكر المَقحفيّ أنّها : « مدينةٌ مشهورةٌ في أعلى قاع البَوْن ، تبعد عن صنعاء شَمالاً بنحو (50) كيلاً ، وهي بلدةٌ قديْمةٌ تُحاط بسورٍ معمورٍ من الطّين ، ولَها بابان شرقيٌّ وغربيٌّ ، وقد شهدت المدينة خلال سنوات الثّورة نَهضةً عمرانيّةً كبيرةً ، واتّصل عُمرانُها بقرى الجنّات والحجر والْمأخذ وغيرها .

وتُعتبر مدينة عَمْرَان مركزًا تجاريًّا يخدم العديد من المناطق المُحيطة بِها ، وأرضها ذات مياهٍ جوفيّةٍ وافرةٍ ، كما يشتهر جبلها الغربيّ بتوفّر خام الإسْمنت ، حيث تَمّ إنشاء مصنع للإسْمنت في العام (1982) تصل طاقته الإنتاجيّة إلى أكثر من مليوني طن سنويًّا . » ، (مُعجم البُلدان والقبائل اليمنيّة : 1118/2 .) .

4 _ أُسرته :

سكتت المصادر التي ذكرت ابن يعيش عن أُسرته ، عدا صاحب (نسمات الأسحار) ، الذي أشار إلى أنّ له ثلاثةً من الأولاد ، حيث يقول واصفًا إيّاهم بالنّجابة والفضل ، والعلم والمعرفة بالنّحو والفقه : ((له ثلاثةُ أولادٍ نُجباءُ ، فضلاءُ ، مُصنّفون في النّحو والفقه .)) [1] .

بيد أنّه حصل الوقوف على أربعةٍ من أولاده ، وهُم :

أ ــ عليّ :

هو أبو الحسن عليّ بن مُحمّد بن عليّ [2] ، وكان فقيهًا صالحًا ورعًا ديّنًا[3] ، سكن شرقيّ قرية (سُفَال) [4] بِموضعٍ يُعرف بِمنْزل (بني يعيش) [5] .

وقد أشار بعض من ذكره إلى أنّ له كتابًا سَمّاه (الدّرر المنظومة بالبيان في تقويْم اللسان) [6] .

غير أنّ عليّ حسّان أشار إلى أنّ الكتاب لوالده[7] ، وأمّا مُحمّد الحازميّ فقد نفى أنْ يكون هذا الكتاب له قائلاً : ((. . . . وهي لوالده ، وإنّما كتبها بخطّه ، ولعلّ عليًّا شرحها .)) [8] .

وهذه دعوى تفتقد الدّليل ؛ لِما يأتي :

ـ أنّ بروكلمان قال عنه : ((كتبَ (الدُّرر المنظومة بالبيان في تقويْم اللسان) ، وهي قصيدةٌ في الألغاز النّحويّة ، مع شرحٍ .)) [9] .

وانظر : (مُعجم ما استُعجم : 225/1/1 .) .

(1) (نسمات الأسحار : 200ب .) .

(2) انظر : (العطايا السّنّيّة : 33ب _ 34أ .) .

(3) انظر : (قلادة النّحر في وفيات أعيان الدّهر : 718/2 .) .

(4) إحدى قُرى اليمن ، وقد نُسب إليها بعض أهل العلم .
انظر : (مُعجم البُلدان : 224/3 ، مراصد الاطّلاع : 717/2 ، مجموع بُلدان اليمن وقبائلها : 421/3/2 _ 424 .) .

(5) انظر : (مُعجم البُلدان والقبائل اليمنيّة : 1918/2 .) .

(6) انظر : (تاريخ الأدب العربيّ : 301/5 ، مصادر الفكر الإسلاميّ : 416 .) .

(7) انظر : (التّفسير في اليمن : 126/1 .) .

(8) (الدّراسات النّحويّة في اليمن : 61/1 .) .

(9) (تاريخ الأدب العربيّ : 301/5 .) .

ـ أنّ أحد تلامذته قرأ عليه (التّهذيب) ، وأجازه له ، كما قرأ علـيه (الدُّرر المنظومة) وأجازها له مُشيرًا إلى أنّها من وضعه ، وهذا من أكبر الدّلالات على نسبتها إليه ، حيث قال : ((قرأ عليّ هذا الكتاب المُبارك وهو كتاب (التّهذيب) الذي وضعه والدي في علم العربيّة للأديب الرّجل اللبيب النّدب الأخضر الأرشد . . . . [1] قراءةً صحيحةً مُتدبّرًا فيها المعاني ، وسالكًا لمنهاج الفائدة ، وأجزتُ له أنْ يروي ذلك على الوجه الصّحيح ، وكذلك قرأ عليّ أيضًا (الدُّرر المنظومة بالبيان) وشرحها قراءةً صحيحةً ، وأجزتُ له أيضًا أنْ يرويها عنّي على ما وضعتُها وقراءةً فيها إجازةٌ صحيحةٌ في ذلك جميعًا ، ولا شرط إلاّ ما شرطه أهلُ العلم _ إنْ شاء الله تعالى _ ، وكتب عليٌّ[2] بن يعيش ، حامدًا الله تعالى ، ومُصلّيًا على رسوله مُحمّدٍ _ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم _ .)) [3] .

فلو كان لوالده لنسبه له كما نسب (التّهذيب) .

ـ أنّ عبد الرّحمن العُثيمين نسب القصيدة لعليّ ، والشّرح له أيضًا بناءً على ما ظهر
له ، حيث ذكر أنّ من القصائد والمنظومات المُخصّصة بالألغاز النّحويّة وشرحها :
((قصيدةٌ لأبي الحسن عليّ بن مُحمّد بن يعيش الصّنعانيّ اليَمانيّ (ت قبل سنة :
700هـ) على نسق قصيدة ابن الدّهّان ، وهي مُخالفةٌ لَها في الوزن والقافية .

نُسخةٌ في المتحف البريطانيّ رقم (3/929) عنديّ مُصوّرتُها ، وهي مُعدّةٌ للنّشر _ إنْ شاء الله _ [4] .

واسْمها : (الدّرر المُنظّمة بالبيان في تَقويْم اللسان) ، معها شرحٌ مُختصرٌ ، يظهر لي أنّه من صنع المُؤلّف .)) [5] .

ـ في أثناء قراءة الكتاب المخطوط تبيّن أنّ هُناك دلالةً قاطعةً على نسبة الكتاب

---

(1) كلمتان أطلتُ النّظر فيهما بُرهة من الزّمن ، ولكنّي لَمْ أستطع قراءتِهما .

(2) (عليٌّ) مُكرّرةٌ في : (المخطوطة .) .

(3) هذا النّصّ منسوخٌ على غلاف (مُلحة الإعراب) للحريريّ ، ضمن المجموع المذكور .

(4) هذا الوعد منه _ حفظه الله _ في عام (1410هـ) ، وحتّى الآن لَمْ يظهر الكتاب في الأسواق ، لا أدري عن سبب ذلك ، ورُبّما عاقت عنه العوائق ، أو أنّه أراد إبعاد أيدي المُحقّقين عنه كما يفعل كثيرٌ من المُحقّقين .

(5) (الفريدة في شرح القصيدة في عويص الإعراب _ مُقدّمة المُحقّق _ : 38 _ 39 .) .

لعليٍّ ، وهي اللفظ الصّريح الذي أعقب شرح أكثر الأبيات وهو (ومعنى قولنا) ، هذا اللفظ يجعل النّسبة بيّنةً لا مكان فيها للشّكّ ، صحيحٌ أنّه قد يرد بعد بعض الأبيات لفظ (ونُريدُ) ، أو (ويُريدُ) ، ولكنّ هذين اللفظين ليسا دليلاً يُعتمدُ عليه فقد يكونان من عمل النّاسخ المجهول .

و (الدّرر المنظومة بالبيان في تقويْم اللسان) كتابٌ مَخطوطٌ _ ضمن مَجموعٍ[1] _ .

ب ـــ الحسن :

يُنعت بـ (العلاّمة) [2] .

وهو ((هو شيخ الزّيديّة وعالِمهم ، ومفتي الطّوائف وحاكمهم .)) [3] .

وصفه يحيى بن الحُسين بأنّه ((من العُلماء الأعلام ، والشّيعة الفُضلاء الكرام ، وأهل التّحقيق والتّدقيق والتّأليف المُهذّب .)) [4] .

وقد ذكر من ترجم له أنّ من مُؤلّفاته :

- (التّذكرة الفاخرة في الفقه) [5] .

وقد كان هذا الكتاب مَدْرس الزّيديّة ، وعمدتُهم حتّى اختصره أحمد بن يحيى[6] ،
وجرّد منه (الأزهار) ، فمال الطّلبة إليه[7] .

- (التّيسير في علم التّفسير) [8] .

ذكر يحيى بن الحُسين أنّه ((مُختصر (الكشّاف) ، واقتصر فيه على المعاني دون اللطائف .)) [113] .

وذكر الحبشيّ أنّه مخطوطٌ في (229) ورقةً محفوظٌ في الجامع الكبير في صنعاء ، تحت

---

(1) لنوال الثنيّان _ شكر الله لَها ، وبارك فيها _ الفضل كلّ الفضل بإعارتي هذه (المخطوطة) .
(2) انظر : (مطلع البدور : 29/2أ .) .
(3) (المصدر السّابق : 183/2أ .) .
(4) (المُستطاب : 1/2ب .) .
(5) انظر : (المصدر السّابق ، كشف الظّنون عن أسامي الكُتب والفنون : 175/3 .) .
(6) أحمد بن يحيى (840هـ) : هو المهديّ أحمد بن يحيى بن المُرتضى ، قرأ في شتّى العلوم ، كالنّحو والتّصريف والمعاني والبيان والفقه وأُصوله ، وبرع في ذلك حتّى فاق أقرانه .
ترجمته في : (البدر الطّالع : [illegible] _ [illegible] ، إيضاح المكنون : [illegible]/[illegible] ، مُعجم المُؤلّفين : [illegible]/[illegible] .) .
(7) انظر : (البدر الطّالع : 225 .) .
(8) انظر : (المُستطاب : 1/2ب ، مصادر الفكر الإسلاميّ : 19 .) .

رقم (13) تفسير[1] .
- (مُنتهى الآمال في مُشكل الأقوال) [2] .
وقد ولي قضاء صنعاء ، وانتفع به النّاس إلى أنْ تُوفّي سنة (791هـ) [3]
.

ج ــ الحُسين :

يُعرف بـ (مجد الدّين) [4] .
وكان عالِمًا إمامًا في العلم ، أثنى عليه المُؤرّخون ، وأشادوا به ، حيث قال ابن أبي الرّجال : ((علاّمةٌ خطيرٌ ، وإمامٌ في العلوم كبيرٌ .)) [121] .
وقال صارم الدّين : ((كان إمامًا عالِمًا مرجوعًا إليه ، تخرّج عليه الفُضلاء ، وارتفع شأنه ، وله تلامذةٌ ومشيخةٌ .)) [5] .

د ــ أحمد :

فقيهٌ علاّمةٌ مُحقّقٌ في علوم الإسلام كما ذكر من ترجم له[6] .

4 _ شيوخه :

سبقت الإشارة إلى أنّ ابن يعيش لَمْ تُسجّل المصادر التي عرّفت به وروثْ أخباره أنّه رحل عن بلده (صنعاء) ؛ لطلب العلم كما هي عادة كثيرٍ من العلماء ، لذا فقد تلقّى العلم في بلده المذكور .
وهو أحد العُلماء الذين أغفلوا ذكر شيوخهم سواءً في مُقدّمات مُؤلّفاتِهم ، أم في أثنائها .
كما أنّه أحد العُلماء الذين أغفل ذوو التّاريخ التّعريف بشيوخهم عدا شيخٍ أو شيخين .
وقد تيسّر الوقوف على شيخين من شيوخه ، هُما :

أ ــ الإمام المنصور بالله :

هو عبد الله بن حَمزة القاسِميّ الهاشِميّ[1] ، أحد أئمّة الزّيديّة في اليمن ، ومن

---

(1) انظر : (مصادر الفكر الإسلاميّ : 19 .) .
(2) انظر : (المُستطاب : 1/2ب ، مطلع البدور : 184/2أ ، مصادر الفكر الإسلاميّ : 212 .) .
(3) انظر : (البدر الطّالع : 255 .) .
(4) انظر : (مطلع البُدور : 210/2أ .) .
(5) (نسمات الأسحار : 61ب .) .
(6) انظر : (مطلع البدور : 184/1ب ، أعلام المُؤلّفين الزّيديّة : 177 .) .

عُلمائِهم وشُعرائهم ، بُويع له سنة (593هـ) ، واستولى على (صنعاء) ، و (ذَمَار)[2] في أيّام الملك المسعود ، وقاتله المسعود سنة (612هـ) فاستمرّت الوقائع إلى أنْ مات الإمام المنصور سنة (614هـ)[3] .

وله عددٌ من المُؤلّفات كُلّها تشهد بغزارة علمه ، وسعة فهمه .

ومن هذه المُؤلّفات :

- (أُرجوزة في الخيل) [4] .
- (تلقيح الألباب في أحكام السّابقين وأهل الاحتساب) [5] .
- (حديقة الحكمة النّبويّة) [6] .
- (العقد الثّمين في تبيين أحكام الأئمّة) [7] .

وقد ورد في : (بُلوغ المرام) أنّه ((كان أوحد أهل زمانه علمًا وعملاً ، ودرايةً
وفهمًا ، وشجاعةً وكرمًا . . . . ، وهو أحد مفاخر اليمن .)) [8] .

وكان ذابًّا عن دين الله ، حاميًا شريعة رسول الله _ ρ _ بالقول والعمل والسّيف
حتّى توفّاه الله Y [9] .

وابن يعيش من أجلّ تلامذته[132] ، فقد ذُكر أنّه سَمع عليه (تَهذيب) الحاكم[10] في التّفسير جميعه[1] .

---

(1) انظر : (الأعلام : 83/4 .) .

(2) إحدى مُدن اليمن المعروفة الواقعة جنوب (صنعاء) ، وقد سُمّيت باسم (ذَمَار) على يَهْبر ملك سبأ ، وذو رَيْدان ، وقد كان لَها دورٌ تاريخيّ قبل الإسلام ثُمّ اشتهرت كواحدةٍ من أهمّ مراكز الإشعاع العلميّ في اليمن .

انظر : (مُعجم ما استُعجم : 218/2/1 _ 219 ، مُعجم البُلدان : 7/3 ، مُعجم البُلدان والقبائل اليمنيّة : 649/1 _ 651 .) .

(3) انظر : (نسمات الأسحار : 115أ ، الأعلام : 83/4 .) .

وقد كتب أبي فراس بن دِعثم سيرة الإمام المنصور بالله في كتابٍ سَمّاه (السّيرة المنصوريّة _ سيرة الإمام عبد الله بن حمزة _) .

(4) انظر : (نسمات الأسحار : 115أ ، الأعلام : 83/4 ، حُكّام اليمن المُؤلّفون : 82 .) .

(5) انظر : (نسمات الأسحار : 115أ ، الأعلام : 83/4 .) .

(6) انظر : (الأعلام : 83/4 ، حُكّام اليمن المُؤلّفون : 82 .) .

(7) انظر : (الأعلام : 83/4 .) .

(8) (بلوغ المرام : 43 .) .

(9) انظر : (المصدر السّابق .) .

(10) الحاكم (449هـ) : هو أبو سعد المُحسِّن بن مُحمّد الجُشميّ ، مُفسّرٌ عالِمٌ بالأُصول والكلام ، وهو شيخ الزّمخشريّ ، قرأ بنيسابور وغيرها ، واشتهر بصنعاء اليمن ، تُوفّي بِمكّة .

ترجمته في : (نسمات الأسحار : 173أ ، الأعلام : 289/5 ، مُعجم المُؤلّفين : 187/8 .) .

ب ــ العبشميّ :

هو مُحيي الدّين مُحمّد بن أحمد بن مُحمّد بن الوليد العبشميّ القُرشيّ[2] .
أحد عُلماء التّفسير ، والحديث ، والأُصول ، كان من سُكّان (حُوْث) [3] ، تُوفّي سنة
(623هـ) [4] .
ترك مُؤلّفاتٍ منها :
ـ (تحرير زوائد الإبانة عن الإبانة) [5] ، و (الإبانة) أحد المُؤلّفات التي ألّفها ابن

إسحاق التّميميّ شيخ العبشميّ[6] .
ـ (الجواب المُغني لشُبه المُفتي) [140].
ـ (قواعد الإيْمان في جُمل معاني القُرآن) ، وهو مُختصر (تَهذيب الحاكم[7] .
ومِمّا يُبيّن تتلمذ ابن يعيش عليه أنّ صارم الدّين ذكر _ في أثناء ترجمته لابن يعيش _
أنّه كان ((يروي أمالي[8] أحمد بن عيسى[1] ، ومَجموع[2] الإمام زيد بن عليٍّ[3] ، وغيرها من كُتب الأئمّة وشيعتهم عن شيخه : مُحيي الدّين مُحمّد بن أحمد بن الوليد العبشميّ القُرشيّ .)) [4] .

---

(1) انظر : (نسمات الأسحار : 200ب .) .
(2) انظر : (المُستطاب : 68/1أ .) .
(3) موضعٌ من ديار همدان ، سُمّي بساكنه حُوث بن حاشد .
انظر : (مُعجم ما استُعجم : 105/2/1 ، مُعجم البُلدان : 238/2 _ 239 ، مُعجم البُلدان والقبائل اليمنيّة : 527/1 _ 529 .) .
(4) انظر : (مصادر الفكر الإسلاميّ : 16 ، هجر العلم ومعاقله : 492/1 .) .
(5) انظر : (هجر العلم ومعاقله : 492/1 .) .
(6) ابن إسحاق التّميميّ (573هـ) : هو شَمس الدّين جعفر بن أحمد بن عبد السّلام اليمانيّ ، قاضٍ من فُقهاء الزّيديّة ، صنّف عددًا من المُصنّفات كلّها في الفقه الزّيديّ .
ترجمته في : (الأعلام : 121/2 ، مصادر الفكر الإسلاميّ : 96 ، هجر العلم ومعاقله : 955/2 .) .
(7) انظر : (مصادر الفكر الإسلاميّ : 16 ، هجر العلم ومعاقله : 492/1 .) .
(8) هو كتابٌ في الفقه الزّيديّ ، أخرجه : عليّ بن إسْماعيل الصّنعانيّ ، تحت اسم : (رأب الصّدع) ، صدر عن دار النّفائس _ بيروت _ 1410هـ = 1990م .
وقد سَمّاه جامع (مُسند الإمام زيد : 22 .) : (بدائع الصّنائع في محاسن الآثار) .

5 _ تلاميذه :

علمٌ كابن يعيش خلّف أبناءً أربعةً كُلّهم عُلماء ، كما خلّف عددًا من المُؤلّفات ما بين موجودٍ ومفقودٍ ، علمٌ كهذا لا بُدّ أنْ يكون له تلامذةٌ تدرس العلم عليه وخاصّةً أبناءه فهُم أحقّ النّاس بالدّرس والتّعليم ، وأحوجهم إليه .

إلاّ أنّ ابن يعيش لَمْ يكُن كالشّلَوبين الذي كثُر طُلاّبه فإليه تُضرب أكباد الإبل ، وإليه الرّحلة من كُلّ بلدٍ ؛ لِما له من باعٍ طويلٍ ، ويدٍ مُمتدّةٍ في الأُستاذيّة والتّفهيم ،

يقول أبو حيّان[5] : ((كان في وقته علمًا في العربيّة ، إليه يرحل النّاسُ من بلاد المغرب ، لا يُجارى ولا يُبارى ، قيامًا عليها واستبحارًا . . . . ، ولَمْ يُنجب أحدٌ فيما علمناه من أهل النّحو إنجابه ، وقد جمعتُ من تلاميذه نحوًا من ثلاثين تلميذًا ليس منهم أحدٌ إلاّ مشهورًا بالعلم والنّحو .))[6] .

كما لَمْ يكُن كابن مالك حيث أقبل عليه المُشتغلون بالعربيّة ينسلون من كُلّ حدبٍ وصوبٍ ، فالتفّ حول حلقاته العلميّة التي يعقدها خلقٌ كثيرٌ .

وقد حصل الوقوف على بعض تلامذته سواء منهم من قرأ عليه ، أم من أجازه بالرّواية عن جميع كُتبه ومُصنّفاته :

---

(1) أحمد بن عيسى (247هـ) : هو أبو عبد الله أحمد بن عيسى العلويّ ، من زُعماء الزّيديّة في العصر
العبّاسيّ ، كان في أيّام الرّشيد بالمدينة ، ونشأ فاضلاً عالِمًا بالدّين والحديث ، تُوفّي بالبصرة .
ترجمته في : (مقاتل الطّالبين : 492 _ 498 ، سير أعلام النُّبلاء : 72/12 ، الأعلام : 191/1 .) .

(2) هو كتابٌ في الفقه الزّيديّ ، جمعه : عبد العزيز بن إسحاق البغداديّ ، وطبع باسم : (مُسند الإمام زيد) ، في دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ د . ت .

(3) زيد بن عليّ (122هـ) : هو أبو الحُسين زيد بن عليّ بن الحُسين ، يُقال له : (زيد الشّهيد) ، أحد خُطباء بني هاشم ، أقام بالكُوفة ، وقرأ على رأس المُعتزلة واصل بن عطاء ، واقتبس منه علم الاعتزال ، بُويع في الكُوفة على الدّعوة إلى الكتاب والسُّنّة ، ونُصرة أهل البيت .
ترجمته في : (المصابيح : 385 _ 405 ، الحدائق الورديّة : 241/1 _ 267 ، فوات الوفيات :
164/1 .) .

(4) (نسمات الأسحار : 200ب .) .

(5) أبو حيّان ([illegible]هـ) : هو أثير الدّين مُحمّد بن يوسف بن حيّان الغُرناطيّ ، من كبار العُلماء بالعربيّة ،
والتّفسير ، والحديث ، والتّراجم ، واللغات ، وُلد في غرناطة ، ورحل إلى مالقة ، وتنقّل إلى أنْ أقام بالقاهرة وتُوفّي فيها .
ترجمته في : (طبقات الشّافعيّة الكُبرى : [illegible] ، مُعجم الشّيوخ : [illegible] ، البُلغة في تراجم أئمة النّحو واللغة : [illegible] .) .

(6) (التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل : 157/4 .) .

أ ــ ابنه حُسين :

روى عن والده جميع مُصنّفاته ، ومِمّا يُؤكّد هذا إجــــازة والده له برواية
(المُحيط) ، وجميع مُصنّفاته عنه ، حيث قال (حُسين) نفسه في آخر الجُزء الثّالث من (المُحيط) : ((وصحّ سَماعي لِهذا الكتاب المُبارك وما بعده من (المُحيط) على والدي السّيّد العلاّمة : سابق الدّين عُمدة العُلماء الرّاشدين مُحمّد بن عليّ بن أحمد بن يعيش _ رحمةُ الله عليه ورضوانه _ ، وأجاز لي روايته وجميع مُصنّفاته _ رحمةُ الله عليه _ .)) .

وقال أيضًا في أثناء إجازته لابنه (مُحمّد) بِسماع (المُحيط) وذلك في آخر صفحةٍ
منه : ((سَمع عنّي الولد : مُحمّد بن حُسين بن مُحمّد بن عليٍّ بن يعيش جميع كتاب أجزاء (المُحيط) [1] من أوّله إلى آخره بطريق القراءة والدّرس ، وأجزتُ له عن شيخيّ الرّاسخين الفاضلين : والدي شيخ الأئمّة بُرهان المُوحّدين : مُحمّد بن عليٍّ بن أحمد بن
يعيش _ رحمة الله عليه _ ، وعن الفقيه العالِم العابد ، شرف الدّين ، عُمدة العُلماء : الحسن بن البقاء بن صالح القيسيّ بحقّ سَماعه له قراءةً على والدي _ رضي الله
عنهما _ .)) .

وقال أيضًا في الموضع نفسه مُثبتًا سَماع ولده (مُحمّد) عليه غير مُصنّفات والده في سلسلةٍ من الرّوايات : ((وكذلك سَمع عنّي أيضًا الولد مُحمّد بن حُسين بن مُحمّد _ وفّقنا الله وإيّاه _ جميع مُصنّفات والدي _ رحمة الله عليه _ في [علم] العربيّة الشّريف ، وكذلك سَمع عنّي أيضًا جميع كتاب (شرح الجُمل) المعروف لـ : طاهر بن أحمد الجوهريّ المصريّ[2] ، وذلك نحو روايتي له عن الفقيه العالِم المُحدّث نجيب الدّين فقيه الشّافعيّة بجامع (العمشيّة) [3] من أرض المخلاف سُليمان بن أحمد بن الزُّبير

---

(1) كان عليه أنْ يقول : ((جميع كتاب (المُحيط) .)) ، أو : ((جميع أجزاء (المُحيط) .)) ، ولو قال : ((جميع (المُحيط) .)) لكان أولى بصحّة العبارة .

وإنْ كان ولا بُدّ قائلاً فالأولى أنْ يقول : ((جميع أجزاء كتاب (المُحيط) .)) .

(2) طاهر بن أحمد الجوهريّ المصريّ (469هـ) : هو أبو الحسن طاهر بن أحمد المعروف بابن بابشاذ ، أصله من العراق ، كان يُلازم الإقراء في الجامع العمريّ العتيق بِمصر ، وتزهّد في آخر عُمره .

ترجمته في : (نُزهة الألبّاء في طبقات الأُدباء : 263 ، مُعجم الأُدباء : 17/12 ، إشارة التّعيين : 151 _ 152 .) .

(3) ذكر المقحفيّ أنّها ((مركزٌ إداريٌّ من مديريّة (حَرْف سُفْيان) ، وإعمال مُحافظة عَمْرَان ، يقوم على سهلٍ صخريٍّ يَمتدّ نحو (60) كيلاً من الشّمال إلى الجنوب ، ومنه تجري فُروع وادي

الشّافعيّ الحبشيّ[1] نحو روايته عن شيوخ سَماعه المُبلّغين بذلك إلى الشّيخ الجليل طاهر بن أحمد ، وكذلك سَمع عنّي أيضًا (شرح المُقدّمة)[2] لطاهر بن أحمد أيضًا ، وأجزتُ له أيضًا ما رويتُه عن الفقيه : نجيب الدّين سُليمان بن أحمد بن الزّبير ، وهو جميع كتاب (ديوان الأدب) [3] ، و (المُهذّب) [4] ، و (البيان) [5] ، وكُلّ ذلك على ما اعتبره السّلف الصّالح من أهل العلم _ رحمة الله عليهم _ .

وكتبَ حُسين بن مُحمّد بن عليّ بن يعيش حامدًا الله تعالى ، ومُصليًّا على رسوله مُحمّد _ صلّى الله عليه وآله ومُسلّمًا _ ، والحمدُ لله ربّ العالمين .)) .

وقد أثبت صارم الدّين في كتابه : (نسمات الأسحار) تتلمذ (حُسين) على والده إمام اليمنيّين في العربيّة[6] ، وقراءته عليه في فقه الأئمّة وشيعتهم ، وأيضًا سَماعه عليه (ضياء الحلوم في اللغة) [7] .

(مَذَاب) ، ومن أشهر بُلدانه : (مَوْطِك ، جبل الدّغم ، قاع السّحارى ، مقام بن عزيز ، رحضة ذو حسن) ، وفيه تسكن بعض قبائل سُفيان بن أَرْحَب .)) ، (مُعجم البُلدان والقبائل اليمنيّة : 1122/2 .) .

(1) انظر الحديث عن (المِخلاف) بكلّ مراكزه الإداريّة في : (مجموع بُلدان اليمن وقبائلها : 697/2 ، مُعجم البُلدان والقبائل اليمنيّة : 1453/2 _ 1454 .) .

(2) سيأتي بيان أهميّتها وشروحاتِها عند عُلماء اليمن في : (1338 _ 1340 .) .

(3) (ديوان الأدب) في اللغة للفارابيّ .

(4) (المُهذّب) لأبي إسحاق الشّيرازيّ ، شرحه غير واحدٍ من العُلماء كشمس الدّين مُحمّد بن أبي الغنائِم الشّافعيّ (640هـ) ، وعليّ بن القاسم الحكميّ الزّبيديّ (640هـ) وغيرهُما .

انظر : (كشف الظّنون : 407/4 .) .

(5) (البيان) يبدو أنّه (البيان في أُصول الدّين) للقاضي أبي بكر مُحمّدٍ بن المُظفّر بن بكرٍ الشّاميّ الحمويّ الشّافعيّ (448هـ) .

وقد دعاني إلى ذلك أمران :

أ _ أنّي فتّشتُ (كشف الظّنون : 131/3 _ 133 .) من أوّله إلى آخره ، ولَمْ أقف على شيءٍ أستطيعُ من خلاله إزالة إبْهامه ، فمنهم من تُوفّي بعد (حُسين) ، ومنهم ما هو مُختلفٌ فيه .

ب _ أنّ هذا الذي أشرتُ إليه في فقه الشّافعيّة ، و (حُسين) مِمّن يروي كُتب العلماء عن فُقهاء الشّافعيّة .

وقد يكون (البيان) لأبي زكريّا يحيى بن أبي الخير العمرانيّ (558هـ) .

انظر : (قلادة النّحر : 623/2 .) .

(6) انظر : (نسمات الأسحار : 61ب .) .

(7) انظر : (المصدر السّابق : 74أ .) .

و (ضياء الحلوم في اللغة) لمُحمّد بن نشوان بن سعيد الحميريّ (610هـ) ، اختصره من كتاب والده (شَمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم) ، وهو كتابٌ لُغويّ سلك فيه مسلكًا غريبًا ، حيث يذكر فيه =

ب ـ أحمد بن الفضل :

لَمْ يرد من أخباره شيءٌ عدا سَماعه التّفسير على ابن يعيش[1] ، وقد يكون
(التّهذيب في تفسير القُرآن الكريْم) للحاكم الجُشميّ ، والذي سَمعه ابن يعيش على شيخه الإمام المنصور بالله .
كما شهد له يحيى بن الحُسين بالفضل والعلم والورع[2] .

ج ـ القيسيّ :

هو شرف الدّين الحسن بن أبي البقاء بن صالح بن يزيد بن أبي الجبا التّهاميّ القيسيّ اليمنيّ (679هـ)[3] .
أحد العُلماء الذين شاركوا في فنُونٍ كثيرةٍ ، حيث كان مُفسِّرًا ، مُحدِّثًا ، فرضيًّا ، لُغويًّا أديبًا ، وقد تولّى القضاء في اليمن حتّى وفاته سنة (679هـ)[4] .
ذكر من ترجم له أنّ من مُؤلّفاته :
- (تفسير القُرآن الكريْم) [5] .
- (الكامل في الفقه) [6] .
وقد سَمع على ابن يعيش (المُحيط) ، ومِمّا يدلّ على هذا قول (حُسين) السّابق
ذكره ، وقوله أيضًا في الموضع نفسه : ((بلغ وصحّ مُقابلةً على أصله ، وهو نُسخة الفقيه : شرف الدّين الحسن بن [أبي] البقاء ، وهي أوّل النّسخ منسوخةً بين الألواح ؛ إذْ كان الفقيه المذكور قد تلقّاها عن والدي _ رحمة الله عليه _ وسَمعها عليه ،
فصحّت ، والحمد لله وحده .)) .

= الكلمة من اللغة ، فإنْ كان لَها نفعٌ من جهة ذكره ، وذكر في كُلّ مادّةٍ أبواب الكلمة ومُستعملاته .

انظر : (كشف الظّنون : 88/2 ، هديّة العارفين : 109/2 .) .

(1) انظر : (نسمات الأسحار : 200ب .) .
(2) انظر : (المُستطاب : 54/1ب .) .
(3) انظر : (مصادر الفكر الإسلاميّ : 16 ، 201 .) .
(4) انظر : (هجر العلم ومعاقله : 1303/3 .) .
(5) انظر : (مصادر الفكر الإسلاميّ : 16 ، هجر العلم ومعاقله : 1303/3 .) .
(6) انظر : (مصادر الفكر الإسلاميّ : 201 .) .

هـ ـ الصحاويّ :

هو عبد الله مُحمّد بن مسعود بن إبراهيم بن سالِم الصحاويّ ، تفقّه في بداءته به ،
وأخذ درجة الفتوى بعده[1] .

وقد شهد له من نشر أخباره بأنّه كان صالحًا فاضلاً مُبارك التّدريس[2] .

أمّا عن مولده ووفاته ، فقد ثبت أنّه وُلد سنة (618هـ) ، وتُوفّي سنة (677هـ) [3] .

6_ عقيدته :

ابن يعيش زيديّ العقيدة ، قال البغداديّ : ((فأمّا الزّيديّة من الرّافضة فمعظمها ثلاث فرقٍ ، وهي : الجاروديّة ، والسّليمانيّة _ وقد يُقال : الجريريّة أيضًا _ ، والبُتريّة ، وهذه الفرق الثّلاث يجمعها القول بإمامة زيد بن عليٍّ بن الحُسين بن عليٍّ بن أبي طالبٍ في أيّام خروجه ، وكان ذلك في زمن هشام بن عبد الملك .)) [4] .

ومع كونِها إحدى الفرق الشّيعيّة فهي أقرب الفرق لأهل السّنّة والجماعة ، لاتّصافها بالقصد والاعتدال ؛ والابتعاد عن الغلوّ والتّطرّف[5] .

ومن الأُمور التي يُستدلّ بِها على اعتناق ابن يعيش لِمذهب الزيديّة ما يأتي :

أ _ أنّه ((من مشاهير عُلماء الهادويّة .)) [6] ، وهي فرقةٌ زيديّةٌ مُنتشرةٌ في اليمن ، وقد أسّسها الإمام الزّيديّ الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحُسين بن القاسم المُتوفّى سنة :

(298هـ) [7] .

ب _ مُعاصرته للإمام المهديّ الزّيديّ : أحمد بن الحُسين فريد عصره في مذهب الزّيديّة ، واستجابته لطلبه في تأليف (المُستنهى) ، حيث يقول : ((

---

(1) انظر : (العقد الفاخر الحُسن : 143/2ب ، العقود اللؤلؤيّة : 207/1 ، تُحفة الزّمن : 203ب .) .

(2) انظر : (العقود اللؤلؤيّة : 207/1 ، تُحفة الزّمن : 204أ .) .

(3) انظر : (العقود اللؤلؤيّة : 207/2 .) .

(4) (الفَرق بين الفِرق : 22 _ 23 .) .

(5) انظر : (تاريخ الفرق وعقائدها : 50 .) .

(6) (المُستطاب : 75/1أ .) .

(7) انظر : (الموسوعة الميسّرة في الأديان والمذاهب المُعاصرة : 258 .) .

لَمّا وردتْ عليّ من مولانا الإمام ، طود الإسلام ، وبَهجة الأيّام ، ذي الشّرف الطّاهر ، والفضل المُتظاهر ، أمير المُؤمنين ، المُوقن بالحقّ المُبين ، المهديّ لدين الله : أحمد بن الحُسين بن أحمد بن القاسم بن رسول الله _ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم _ ، . . . .)) [1] .

ج _ روايته عن شيخه العبشميّ لـ (أمالي) أحمد بن عيسى ، الذي هو أساس علم الزّيديّة ، ومُنتقى كُتبهم ، وكذلك (مجموع) الإمام : زيد بن عليّ ، وغيرها من كتب الأئمّة وشيعتهم .

د _ أنّ كتب التّراجم التي بحثت في رجالات الزّيديّة قد ترجمت له ، ومن ذلك : (المُستطاب) ، و (نسمات الأسحار) ، و (مطلع البدور) [2] .

ز _ تتلمذه على الإمام المنصور بالله أحد أئمّة الزّيديّة في اليمن ، وسَماعه عليه (تَهذيب) الحاكم الذي ذهب هو الآخر مذهب الزّيديّة .

ط _ استخدامه بعض العبارات التي يستخدمها الزّيديّة ، أمثال : (وعلى آله) [3] دون أنْ يُتبعهم بصحبه _ رضي الله عنهم _ ، وكذلك : (υ) بعد ذكر الخليفة الرّابع (عليّ بن أبي طالب) _ τ _ [4] .

هـ ـ ذكره القاضي في (المُستنهى) [5] ، والقاضي (573هـ) من عُلماء الزّيديّة

برع في الفقه والحديث وعلوم وصف الكلام[6] .

ي _ جريه على أُصول الزّيديّة في توجيهه لكثيرٍ من المسائل العقديّة التي طَرقها[7] .

7 _ اتّجاهه الفقهيّ :

وُصف ابن يعيش غير مرّةٍ بـ (الفقيه) [1] ، وذكر مُحمّد الحازميّ أنّ ((الوصف بالفقيه يدعو إلى النّظر ، لا سيّما وقد ارتضاها هو لنفسه ، ففي

---

(1) (المُستنهى : أ/2أ .) .
وانظر النّصّ كاملاً في : (432 .) .
(2) انظر : (الدّراسات النّحويّة في اليمن : 59/1 .) .
(3) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 239 ، المُحيط : 88/2أ ، المُستنهى : أ/28ب ، ب/146ب ، ج/47أ .) .
(4) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 243 ، المُحيط : 35/2أ ، 88/4أ .) .
(5) انظر : (المُستنهى : أ/112أ .) .
(6) ترجمته في : (السّلوك : 345/1 _ 347 ، قلادة النّحر : 623/2 .) .
(7) سيأتي إيضاحها في : (578 _ 579 .) .

أسفل صفحة العنوان : (مالكه الفقيه سابق الدّين مُحمّد بن عليّ بن أحمد بن يعيش الصّنعانيّ) .
وقد بحثتُ في تراجم الفُقهاء اليمنيّين فلَمْ أجد له ذكرًا ، ولكنّي أُرجّح أنّ هذا مُصطلحٌ يُطلَق على العُلماء من غير النّسب الهاشِميّ ، فيُقالُ : (فقيهٌ) ، أو (قاضٍ) ، ويُقالُ للهاشِميّ : (السّيّد) ، ويُقالُ لكُلٍّ من أفراد الأُسرة الحاكمة من آل البيت :
(الأمير) ، وما زال هذا الأُسلوب معمولاً به لديْهم إلى وقتٍ قريبٍ ، ولا سيّما بين أهل العلم من القُدماء .)) [2] .
وهذا الحُكم المُدعم بالدّليل ينقصه دليلٌ آخر يجعل ابن يعيش فقيهًا ، وهو أنّ بعض المُؤرّخين أشار إلى أنّ ابن يعيش كان مُفتيًا في زمانه ، وأنّ درجة الفتوى قد انتقلتْ من بعده إلى تلميذه (الصحاويّ) [3] .
كما أنّ أحد أسباطه وهو الحسن حفيد ابنه الحسن تولّى القضاء في صنعاء ، وانتفع النّاس به إلى أنْ تُوفّي سنة (791هـ) [4] .
وقد يكون مِمّن اطّلع على ما خلّفه أبو جدّه لأبيه في أُمور الإفتاء والقضاء ، فحذا حذوه .
وابن يعيش مِمّن ذهب في الفقه مذهب الشّافعيّة إلى جانب الفقه الزّيديّ الذي يلتقي في أكثر أُصوله بالمذهب الشّافعيّ .
ومن الدّلائل التي تُبيّن هذا الأمر ما يأتي :
أ _ أنّ المذهب الشّافعيّ هو المذهب الرّسْميّ للدّولة الرّسوليّة _ وهي الدّولة التي عاش فيها ابن يعيش _ وأكثر المدارس التي أُنشئت فيها كان الفقه الشّافعيّ هو الذي يُدرّس فيها[5] .
بل إنّ من درّس بالمدرسة (النّظاميّة) يجب أنْ ينتقل إلى المذهب الشّافعيّ ففي شرط واقفها أنْ يكون النّحويّ بِها شافعيًّا[6] .
ب _ ذكره الإمام الشّافعيّ[7] وترحّمه عليه[1] .

---

(1) انظر : (المُحيط : 1/4ب ، المُستنهى : أ/2أ .) .
(2) (الدّراسات النّحويّة في اليمن : 60/1 .) .
(3) انظر : (العقد الفاخر الحُسن : 143/2ب ، العُقود اللؤلؤيّة : 207/1 ، تُحفة الزّمن : 203ب .) .
(4) انظر : (البدر الطّالع : 255 .) .
(5) انظر : (المدارس وأثرها على الحياة العلميّة : 264 _ 266 .) .
(6) انظر : (إنباه الرّواة : 255/3 .) .
(7) الإمام الشّافعيّ (204هـ) : هو أبو عبد الله مُحمّد بن إدريس بن العبّاس الشّافعيّ ، أحد الأئمّة الأربعة عند أهل السُّنّة ، وإليه نسبة الشّافعيّة كافّة ، كان أشعر النّاس وآدبَهم وأعرفهم بالفقه والقراءات ، وكان أحذق قُريش بالرّميّ يُصيب من العشرة عشرة .

ج _ أنّ أبا عبد الله القلعيّ (630هـ) ، كان فقيهًا جليلاً حين انتقل من مصر إلى اليمن ، وعنه انتشر الفقه الشّافعيّ في نواحي اليمن[2] .
د _ أنّ أكثر المسائل الفقهيّة التي عرض لها في (مُستنهاه) مُوافقة للمذهب الشّافعيّ[3] .

8 _ آراء العُلماء فيه :

قام الإجماع على أنّ ابن يعيش من ذوي الفضل والأدب والعلم ، وكان ذا بصرٍ وبصيرةٍ بالنّحو مُقدّمًا فيه ، وهو الغالب عليه ، كما كان له معرفةٌ بغيره من العلوم ، كاللغة ، وعلوم القُرآن ، وما إلى ذلك .
هذا الأمر جعله يحتلّ مكانةً في نفوس من عرفه ، بل إنّ منهم من أسبغ عليه صفات تجعله في مصافّ العُلماء المُتقدّمين ، ونُعوتًا تشهد بفضله ، وتُقرّ بنُبله .
حيث قال في حقّه ابنه حُسين : ((شيخ الأئمّة ، بُرهان المُوحّدين .)) [4] .
وقال أيضًا : ((عُمدة العُلماء الرّاشدين .)) [5] .
وقال ناسخُ (المُحيط) : ((الفقيه الأجلّ الرّجل الفاضل الكامل العالِم العابد الورع الزّاهد ، عُمدة العُلماء ، وتاج الأُدباء .)) [6] .
وقال ناسخ (المُستنهى) : ((الفقيه الأجلّ الأوحد السّيّد الصّدر العلاّمة ، إمام
العُلماء ، عُمدة الفُضلاء . . . . ، قُدوة العُلماء الرّاشدين .)) [7] .
وقال يحيى بن الحُسين : ((برز في العلوم ، وأخذ من كُلّ فنٍّ أوفر القُسوم ، وأمّا النّحو فكان مُحقّق زمانه فيه .)) [8] .

ترجمته في : (مُعجم الأُدباء : 281/17 _ 327 ، غاية النّهاية : 95/2 ، تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس : 335/2 .) .
(1) سيأتي في : (582 .) .
(2) انظر : (طبقات الشّافعيّة للأسنويّ : 324/3 .) .
(3) سيأتي بيانُها في : (582 _ 584 .) .
(4) (المُحيط : آخر صفحةٍ من الجُزء الثّالث .) .
(5) (المصدر السّابق : آخر صفحةٍ منه .) .
(6) (المصدر السّابق : 1/4ب .) .
(7) (المُستنهى : أ/2أ .) .
(8) (المُستطاب : 75/1أ .) .

وقال صارم الدّين : ((كان آخذًا من كُلّ فنٍّ بنصيبٍ ، ولـه تصـانيف كثيـرةٌ في النّحو وغيره .)) [1] .

وقال زبارة : ((. . . . العلاّمة الكبير . . . . صاحب التّصانيف المُفيدة .)) [2] .

وقال الحبشيّ : ((من أكابر عُلماء اليمن ، وهو صـاحبُ مُؤلّفـاتٍ كثيـرةٍ ، وأكثر

نُبوغه في العلوم اللغويّة .)) [3] .

وقـال الهلالـيّ : ((مـن عُلمـاء الـيمن المشـهورين . صـاحبُ المُؤلّفـات الكثيرة ، كان

نـابغًا ، وأكثر نبوغه في العلوم اللغويّة .)) [4] .

9 _ وفاته :

كثيرٌ من العلماء والمُؤرّخين يرى أنّ ابن يعيش مُتوفّى سنة (680هـ) [5] .

غيـر أنّ بروكلمـان ذكـر أنّـه مُتـوفّى قبـل سـنة (709هــ) [6] ، وتابعـه : كحالة[7] .

وظـاهر الحـال أنّ بروكلمـان ومـن تابعـه مـا أوقعه فـي هذا الـوهم إلاّ أنّـه اعتقد أنّه تُوفّي في اليوم الذي انتهى فيه من نساخة (مُستنهاه) ، حيث جـاء فـي آخـر النّسـخة البريطانيّـة (ب) مـا نصّـه : ((كـان الفـراغ مـن نسـاخة هـذا الكتـاب المُبـارك بعد العصر مـن يـوم الثّلاثـاء فـي اليـوم العشرين مـن شـهر صفر الذي من شهور سنـة تسع وسبعمئـة .)) .

---

(1) (نسمات الأسحار : 200/1 .) .
(2) (أئمّة اليمن : 200/1 .) .
(3) (مصادر الفكر الإسلاميّ في اليمن : 416 .) .
(4) (نشأة الدّراسات النّحويّة واللغويّة : 282 .) .
(5) انظر : (نسمات الأسحار : 200ب ، أئمّة اليمن : 199/1 ، مصـادر الفكر الإسلامي : 416 ، التّهـذيب _ مُقدّمـة المُحقّـق _ : 7 ، المُحيط _ مُقدّمـة المُحقِّقَين : 16/1 ، 23/2 ، المُستنهى _ مُقدّمة
المُحقِّقة _ : 21/1 ، نشأة الدّراسـات النّحويّـة واللغويّـة : 282 ، الدّراسـات النّحويّـة فـي الـيمن : 58/1 .) .
(6) انظر : (تاريخ الأدب العربيّ : 301/5 .) .
(7) انظر : (مُعجم المُؤلّفين : 307/10 .) .

والصّحيح ما أثبته صارم الدّين ، وجرى عليه من جاء بعده ، وهو أنّ وفاته كانت سنة (680هـ) ؛ لإثبات العُلماء والمُؤرّخين له ، وسقوط ما عداه .

* * * * * * * * * *



قضى ابن يعيش نحبه بعد أنْ انتظم في سلك أرباب التّأليف بُرهةً من الزّمن ، أهدى خلالَها المكتبة العربيّة آثارًا علميّةً ، هي نتيجة عمره ، وذخيرة دهره .

وقد عُثر على أشذابٍ منها ، ولعلّه في قابل الأيّام يهلّ ما ضاع في أضابير التّاريخ .

وهذا تفصيلٌ لَها :

أوّلاً _ الموجود منها :

1 _ التّهذيب الوسيط المُجرّد عن الإفراط والتّفريط :

كذا اسْمه على صفحة العنوان [1] .

وقد ورد باسمٍ : (التّهذيب في علم النّحو) [2] تارةً ، وباسم : (التّهذيب في النّحو) [3] ثانيةً ، وباسم : (التّذهيب) [4] ثالثةً ، ولعلّه تصحيفٌ .

---

(1) نُسخة ميكروفلميّة عن مخطوطٍ أصليٍ _ ضمن مجموعٍ _ محفوظٍ في المتحف البريطانيّ تحت رقم :
(3821) ، وقد أعارتني إيّاه نوال الثّنيّان _ شكر الله صنيعها ، وأجزل لَها الأجر والمثوبة _ .
وعن هذه النّسخة طُبع الكتاب باسم : (التّهذيب الوسيط في النّحو) ، عام : 1411هـ = 1991م ، عن دار الجيل _ بيروت _ ، وبتحقيق الدّكتور / فخر صالح قدارة .
(2) انظر : (المُستطاب : 75/1ب ، مصادر الفكر الإسلاميّ : 416 .) .
(3) انظر : (تاريخ الأدب العربيّ : 301/5 ، مُعجم المؤلّفين : 307/10 .) .
(4) انظر : (نسمات الأسحار : 200ب .) .

ورُبّما هو (التّهذيب في النّحو) الذي شرحه عبد الله بن الحسن الضّحيانيّ المُتوفّى سنة (1375هـ) [1] ، وسَمّاه : (التّقريب بشرح التّهذيب في النّحو) [2] ، ولَمْ أقف على خبرٍ له غير هذا .

أ _ موضوع الكتاب :

موضوعه علم النّحو ، وقد صاغه مؤلّفه على هيئة عقودٍ جامعةٍ لفوائده ؛ مُشتملةٍ على ذكر شواهده .

وعلى الرّغم من أنّ السّمة الغالبة على (التّهذيب) هي علم النّحو إلاّ أنّه قد تضمّن شيئًا من المباحث اللغويّة ، مثل : (المعاني ، والمقصور والممدود ، والنّسب .) .
وقد جاء وسيطًا نائيًا عن الإفراط والتّفريط ، للفطن اللبيب واضحٌ ؛ وللطّالب المُبتديء قريب النّفع .
وهو من مُصنّفات النّحو التّعليميّ[3] .

ب _ مصادره :

يُلحظ على مصادر ابن يعيش في (التّهذيب) أنّه لم يُصرّح بأحدٍ من شيوخه الذين أخذ عنهم ، كما لم يُصرّح _ أيضًا _ بالمصادر التي استقى منها مادّته ؛ لذا جاءت مصادره غير مُباشرة ، اقتصرت على العلماء الذين لم يُصرّح بأسْمائهم إلاّ نادرًا ، مُكتفيًا
بقوله : ((وقيل)) ، أو : ((وقال بعضهم)) ، أو : ((وقال قومٌ)) ، أو : ((ومنهم من
يقول)) ، وغير ذلك .
والعلماء الذين صرّح بأسْمائهم هم :

1 ــ الخليل[4] :

---

(1) ترجمته في : (مصادر الفكر الإسلاميّ : 442 .) .
(2) انظر : (المصدر السّابق : 442 .) .
(3) هناك بحوثٌ عنيت بالنّحو التّعليميّ ، فتحدّثت عن تاريخه ، وخصائصه ، وأهمّ مُصنّفاته ، بل إنّ منها ما تناول أحد المُصنّفات في النّحو التّعليميّ بالتّحليل ، ومن هذه البحوث : (تعليم النّحو العربيّ _ عرضٌ وتحليل _ ، الخصائص المنهجيّة في النّحو التّعليميّ ، النّحو التّعليميّ حتّى مُنتصف القرن التّاسع الهجريّ ، النّحو التّعليميّ في خمسة قرونٍ .) .
(4) الخليل (175هـ) : هو أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ ، نحويٌّ لُغويٌّ عَروضيٌّ ، وهو أوّل من اخترع العروض والقوافيّ ، وكان من الزُّهّاد في الدّنيا ، والمُنقطعين إلى العلم .

ذكره ابن يعيش خمس مرّاتٍ ، وإفادته منه تجلّت في جانبين[1] :

أ ــ إيراد آرائه ، وذلك فيما يأتي :

ـ قوله في أنّ الفاعل الذي يجب تقديْمه ، ولا يجوز تأخيره[2]: ((**هو اسم الاستفهام ، والشّرط ، نحو قولك : مَنْ قَامَ ؟ ، وَمَنْ يَقُمْ أَقُمْ ، وما شاكل ذلك ، عند سيبـويه[3] ،**

ترجمتـه فـي : (المعارف : 541 _ 542 ، مراتـب النّحـويّين : 54 _ 72 ، أخبـار النّحـويّين البصريّين :
31 _ 32 .) .

(1) هذا التّقسيم أخذتـه من تركـيّ العتيبـيّ في دراسـته لـ : (شرح المُقدّمـة الجُزُوليّـة الكبيـر) _ وفّقه الله لِما يُحبّ ويرضى _ .

(2) الفاعل لا يتقدّم على فعله في شعرٍ ، ولا نثرٍ عند البصريّين _ وهو الصّحيح _ ؛ لثلاثة أُمورٍ :

أ _ أنّ الفاعل بِمنْزلة جُزءٍ من الفعل ، وجُزء الشّيء لا يتقدّم عليه .

ب _ أنّ الفاعل يلزمُ ذكره ، فجيء به بعد الفعل ؛ إشعارًا باللزوم .

ج _ أنّ الفاعل لو ذُكر قبل الفعل لَمْ يُشعر اللفظ بأنّه فاعل .

انظر نسـبته إلـيهم فـي : (توجيـه اللمـع : 121 ، المُغنـي فـي النّحـو : 450/2 _ 451 ، التّصريح بِمضمون التّوضيح : 246/2 ، همع الهوامع في شرح جمع الحوامع : 511/1 ، حاشية الدّسوقيّ على مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 229/2 .) .

أمّا الكوفيّون فقد أجازوا تقديْم الفاعل على الفعل ، مُستدلّين بقول الزَّبَّاء _ ملكة الجزيـرة _ من الرّجز :

مَالِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيْـدَا ؟ .
أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَـدِيْدَا ؟ .

وقول امرىء القيس من الطّويل :

فَظَلَّ لَنَا يَوْمٌ لَذِيْذٌ بِنِعْـمَةٍ فَقِلْ فِيْ مَقِيْلٍ نَحْسُهُ مُتَغَـيِّبِ .

وقول النّابغة الذّبيانيّ من الطّويل :

وَلاَ بُدَّ مِنْ عَوْجَاءَ تَهْوِيْ بِرَاكِبٍ إِلَى ابْنِ الجَلاَحِ سَيْرُهَا اللّيْلَ قَاصِدِ .

انظر نسبته إليهم في : (توجيه اللمع : 121 ، المُحصّل في شرح المُفصّل : 739/2 ، شرح ابن عصفور على جُمل الزّجّاجيّ : 96/1 ، المُغني في النّحو : 450/2 ، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابـن مالـك : 78/2 ، شـرح ألفيّـة ابـن مالـك للأشْـمونيّ : 388/1 ، التّصـريح : 246/2 ، همـع الهوامـع : 511/1 ، شرح منظومـة الألغاز النّحويّـة : 376 ، مـوارد البصـائر لفرائـد الضّـرائر : 394 .) ، ونُسب إلى بعض الكوفيّين في : (شرح التّسهيل :
108/2 .) .

(3) لَمْ أقف عليه في : (كتابه .) ، وإنْ كان ورد فيه ما يُشعر أنّه يُجيز تقديْم الفاعل على فعله ، وإنْ لَمْ يكن شرطًا ، أو استفهامًا ، حيث يقول عن العرب إنّهم : ((يحتملـون قُبح الكلام حتّـى يضعوه في غير موضعه ؛ لأنّه مُستقيمٌ ليس فيه نقضٌ ، فمن ذلك قوله :

وأصحابه[1] ، أنّ (مَنْ) : فاعلٌ مُتقدّم ؛ لأنّ الشّرط ، والاستفهام لَهما صدر الكلام[2] ، وعند الخليل بن أحمد[1] : أنّ (مَنْ) مُبتدأٌ ، وما بعده خبرٌ عنه .)) [2] .

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُوْلِ الصُّدُودَ يَدُوْمُ .

وإنّما الكلام : وقلّ ما يدوم وصالٌ .)) ، (الكتاب : 31/1 .) .

(1) من هؤلاء الذين وافقوا سيبويه في أنّ الفاعل مُقدّمٌ على فعله في البيت السّابق ، وجعله من المستقيم القبيح الذي وضع في غير موضعه المُبرّد في : (المُقتضب : 84/1 .) ، والسّيرافيّ في : (شرح الكـــــتاب :

163/1ب ، ضرورة الشّعر : 193 _ 194 .) ، وابنه في : (شرح أبيات سيبويه : 204/1 .) ، وابـن جنّـيّ فـي : (الخصـائص : 143/1 _ 144 .) ، والقـزّاز فـي : (مـا يجـوز للشّـاعر فـي الضّرورة _ ضـــــرائر

الشّعر _ : 203 .) ، والأعلم في : (تحصيل عين الذّهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العـرب :

67 ، 428 ، النّكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفيّ من لفظه وشرح أبياته وغريبه : 229/1 .) ، وابن عصفور في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 98/1 ، ضرائر الشّعر : 158 _ 159 .) ، والشّيخ خالـــد في :

(التّصريح : 239/2 _ 240 ، 247 .) .

وقال السّيرافيّ : ((ووجه الكلام : وَقَلَّمَا يَدُوْمُ وِصَالٌ عَلَى طُوْلِ الصُّدُودِ ؛ وذلك أنّ الأصل في هذا أنْ يُقال : قَلَّ وِصَالٌ يَدُومُ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ ؛ لأنّ (قَلّ) قبل دخول (ما) من حُكمها ألاّ تليها الأفعال ؛ لأنّها فعلٌ ، ولا يلي الفعلَ فعلٌ ، فأدخلوا (ما) عليها ؛ ليوطئوا للفعل أنْ يليه ؛ لأنّ الفعل لا يَمتنع أنْ يلي (ما) ، وكـان الحكم أنْ يولوها ما دخلت (ما) من أجله وهو الفعل ، فلمّا اضطرّ قدّم الاسم الذي كان يقع بعد (قَلَّ) قبل دخول (ما) ، وإذا قُلتَ : قَلَّ مَا يَدُومُ وِصَالٌ فإنّ (قَلَّ) لَمْ تزُل عن فعليّتها غير أنّ الذي يرتفع بِها (ما) وهي اسمٌ مُبهمٌ يُجعل في هذا الموضع للزّمـان ، فكأنّـه قـال : قَلَّ وَقْتٌ يَدُومُ فِيْـهِ وِصَالٌ ، ويُحذف العائد ، كما قـال تعالى : 🕐 ②🏱✞① ⑥♉❄♈⬄🡅❄⌖❄ ⚜⑤🡅♦❄🙰🏱✞❄❸⑤⌖➔ ◆□■☞❄❄🏱✞← ⓿⌖⇗ "□♊☞⌖❄← ⬂⌘◎⬋○⇨♊🙵 ✸⌖❄"♊❄❄♉☹⑥ 🕓 [البقرة:] ، يُريد : تَجْزِي فِيْهِ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ .

وقد يجوز في (قَلَّ مَا) أنْ تجعل (مَا) زائدةً ، ويرتفع (وِصَالٌ) بـ (قَلَّ) ، فكأنّك قُلتَ : قَلَّ وِصَالٌ يَدُومُ ، كما قال Y : 🕐 ➢⌘⬀✡✪□❄🙰⌖❄← ⑥⌖⮙✡⑨⌖❄➬ ⬃✈✡"❻❄⌖❄✍🙰⌖⬀♦⌧♊ 🕓 [النساء:] .)) ، (ضرورة الشّعر : _ .) .

أمّا ابن عصفور فقد قال : ((يُريد : وَقَلَّمَا يَدُومُ وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ ، ففصل بين (قَلَّمَا) ، والفعل بالاسم المرفوع وبالمجرور .)) ، (ضرائر الشّعر : .) .

وانظر : (تحصيل عين الذّهب : ، _ ، موارد البصائر : .)

.

(2) قال ابن فلاح في : (المُغني في النّحو : 450/2 .) : ((أسْماء الاستفهام ، وأسْماء الشّرط لا يُتصوّر وقوعها فاعلةً ؛ لأنّه لا يعمل فيها ما قبلها .)) .

ـ قولـه فـي أحكـام (المنـادى المبنـيّ علـى الضّـمّ) : ((ويجـوز للشّـاعر إذا اضطـرّ أنْ
يُنـوّن المبنـيّ علـى الضّـمّ ؛ لضـرورة الشّـعر بـالرّفع عنـد الخليـل علـى لفظه[3] ، وبالنّصب
حملاً على الأصـــــــــــــل[4] ،

---

(1) هذا إعراب البصريّين الذين لا يرون تقديْم الفاعل على فعله ، ولم أقف على نسبته إلى الخليل فيما بين يديّ من مصادر .
(2) (التّهذيب : 103 .) .
(3) لأنّ الضّمّ قد اطّرد فيه حتّى صار كالأصل .
انظر نسبته إلى الخليل في : (المُقتضب : 213/4 ، أمالي الزّجّاجيّ : 83 ، الجُمل في النّحو للزّجّاجـيّ : 154 _ 155 ، تحصـيل عـين الـذّهب : 314 ، الإفصـاح فـي شـرح أبيـاتٍ مُشـكلة الإعراب : 97 ، تفسير رسالة الحُور العين وتنبيه السّامعين : 73 ، كشف المُشكل في النّحو : 336 ، التّوطئـة : 209 ، الإيضـاح فـي شـــرح المُفصّـل : 257/1 ، المنهـاج فـي شـرح جُمـل الزّجّاجيّ : 332/1 ، المُساعد على تسهيل الفوائد : 501/2 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب على كتاب المُفصّل في صنعة الإعراب : 56ب ، التّصريح : 37/4 ، همع الهوامع : 31/2 .) ، وتابعه سيبويه في : (الكتاب : 202/2 _ 203 .) ، ونُسب إلى الْمازنيّ في : (الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشـكلة الإعـراب : 97 ، الإيضـاح فـي شـرح المُفصّـل : 257/1 ، شـرح التّسـهيل : 396/3 ، ارتشـاف الضّرب من لسان العرب : 2190/4 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 56ب ، التّصريح : 37/4 ، همـع
الهوامع : 31/2 ، أبو عثمان الْمازنيّ ومذاهبه في النّحو والصّرف : 209 .) .
(4) لأنّ وجود التّنوين يُطالب بالرّدّ إلى الأصل ؛ تشبيهًا بالنّكرة غير المقصودة .
قال سيويه في : (الكتاب : 203/2 .) : ((وكان عيسى بن عُمر يقول : يـا مَطَرًا ؛ يُشبِّهه بقـوله :
يا رَجُلاً ، يجعله إذا نُوِّن وطال كالنّكرة ، ولَمْ نسمع عربيًّا يقولـه ، ولـه وجـهٌ من القيـاس إذا نُـوِّن وطـــال
كالنّكرة .)) .
انظر نسبته إلـى عيسـى بـن عُمـر فـي : (الكتـاب : 203/2 ، الأصـول : 344/1 ، المسـائل البصـريّات :
592/1 ، التّبصرة والتّذكرة : 345/1 ، الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 97 ، الإيضاح في شرح المُفصّل : 257/1 ، ارتشاف الضّرب : 2190/4 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 56ب ، همع الهوامـع :
32/2 ، عيسى بن عمر الثّقفيّ نحوه من خلال قراءاته : 276 .) ، وأبـي عمر بـن العلاء فـي : (المُقتضـب :
213/4 ، الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 154 _ 155 ، المسائل البصريّات : 592/1 ، الإفصاح في شـرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 97 ، أمـالي ابن الشّجريّ : 96/2 ، تفسير رسـالة الحُور العين : 73 ، كشـف
المُشـكل : 336 ، ارتشـاف الضّـرب : 2190/4 ، المنهـاج : 332/1 ، التّصـريح : 37/4 ، همـع الهوامـع :

قال الشّاعر[1] في تنوينه بالنّصب :

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ : يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي[2] .

31/2 ، آراء أبي عمرو بن العلاء النّحويّة واللغويّة _ جمعها ودراستها _ : 230/2 _ 231 .) ، ويُونس في : (الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 97 ، الإيضاح في شرح المُفصّل : 257/1 ، ارتشاف الضّرب : 2190/4 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 56ب ، يُونس البصريّ _ حياته ، وآثاره ، ومذاهبه _ : 120 .) ، والجرميّ في : (الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 97 ، ارتشاف الضّرب : 2191/4 ، همع الهوامع : 31/2 .) ، وحسّنه المُبرّد في : (المُقتضب : 214/4 .) .

وهناك من فصّل في المسألة ، فاختار التّنوين مع بقاء الضّمّ في العلم ؛ تشبيهًا له بمرفوعٍ غير مُنصرفٍ ، اضطرّ الشّاعر إلى صرفه ، والنّصب في النّكرة المقصودة ؛ لأنّ شبهها بالمُضمر أضعف . =

= انظر : (شرح التّسهيل : 396/3 ، شرح ألفيّة ابن مالك للهوّاريّ : 9/4 _ 10 .) . أمّا السّيوطيّ في : (همع الهوامع : 32/2 .) ، فاختار العكس ، حيث قال : ((وعندي عكسه ، وهو اختيار النّصب في العلم ؛ لعدم الإلباس فيه ، والضّمّ في النّكرة المُعيّنة ؛ لئلاّ يلتبس بالنّكرة غير المقصودة ؛ إذ لا فارق حينئذٍ إلاّ الحركة ؛ لاستوائهما في التّنوين ، ولَمْ أقف على هذا الرّأي لأحدٍ .)) .

(1) مُختلفٌ فيه على رأيين :

أ _ أنّه أبو ليلى عديّ بن ربيعة المُهلهِل التّغلبيّ في : (ديوانه : 145 ، شُعراء النّصرانيّة في الجاهليّة : 177 ، التّعازي والمراثي : 299 ، المُقتضب : 214/4 ، الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 155 ، الأمالي : 129/2 ، رسالة الغُفران : 207 ، المنهاج : 333/1 ، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب : 145/2 ، موارد البصائر : 102 .) .

ب _ أنّه عديّ بن زيد في : (الإفصاح في شرح أبيات مُشكلة الإعراب : 98 ، تاج العروس من جواهر القاموس _ (وَقَى) _ : 307/20 .) ؛ بناءً على أنّ له قصيدةً قافيّةً يُحتمل أنّ هذا البيت منها .

ومطلعها :

لَيْسَ شَيْءٌ عَلَى الْمَنُوْنِ بِبَاقِ غَيْرَ وَجْهِ الْمُسَبَّحِ الْخَلاَّقِ .

والسِّرّ في هذا الخلاف أنّ كليهما يُدعى (عديًّا) ، كما أنّ لكلّ واحدٍ منهما قصيدةً تتّفق وزنًا ، و قافيةً ، ولكن يبدو أنّ البيت للمُهلهِل ؛ لأمورٍ منها :

- أنّ البيت المُستشهد به مذكورٌ ضمن قصيدته القافيّة الواردة في ديوانه .
- أنّ القصيدتان وإنْ اتّفقتا وزنًا ، وقافيةً ، فإنّهما تختلفان في المُناسبة التي من أجلها سِيقت القصيدة .
- كثرة من نسبه للمُهلهل ، وخاصّة المُبرّد ، فقد كان ثقةً ثبتًا فيما ينقله ويرويه كما جاء في : (تاريخ بغداد : 151/4 ، البداية والنّهاية : 85/11/6 .) ، والمعرّيّ حيث كان اطّلاعه على اللغة وشواهدها أمرًا باهرًا ، كما أنّه عجيبٌ في الذّكاء المُفرط والحافظة كما ورد في : (معاهد التّنصيص : 138/1 .) .

(2) من الخفيف ، وهو رابع أحد عشر بيتًا ، قالَها المُهلهِل وهو بعيدٌ عن ديار قومه .

وأوّلُها :

طَفْلَةٌ مَا ابْنَةُ الْمُجَلِّلِ بَيْضَا ءُ لَعُوْبٌ لَذِيْذَةٌ فِيْ الْعِنَاقِ .

وقبله :

ظَبْيَةٌ مِنْ ظِبَاءِ وَجْرَةَ تَعْطُو بِيَدَيْهَا فِيْ نَاضِرِ الأَوْرَاقِ .

فقال : يَا عَدِيًّا ، وأصله : يَا عَدِيٌّ ، مبنيٌّ على الضّمّ ، وإنّما نوّنه بالنّصب ضرورةً
كما تقدّم .
وقال آخر[1] في تنوينه بالرّفع :

وبعده :
مَا أُرَجِّي فِيْ العَيْشِ بَعْدَ نَدَامَا يَ أَرَاهُمْ سُقُوا بِكَأْسِ حَلاَقِ .
و (الأَوَاقِيّ) : جمع واقية ، وأصلها (وَوَاقيّ) ، قُلبت (الواو) الأولى (همزةً) ؛ لاجتماع (واوين) في أوّل =

= الكلمة .
انظر : (التّكملة : 580 ، سرّ صناعة الإعراب : 800/2 ، شرح التّصريف : 491 .) .
وقال ابن الجوزيّ في جمع (وَوَاقيّ) : ((فأمّا جمعها فـ (أَوَاقِيّ) _ بتشديد (الياء) _ كـ (أَمَانِيّ) ، وبعض العرب تقول : (أَوَاقْ) _ بالتّخفيف _ .)) ، (تقويْم اللسان : 68 .) .
وهو في : (الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 155 ، الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 98 ، شرح أبيات الجُمل : 139 ، موارد البصائر : 102 ، الضّرائر وما يسوغ للشّاعـر دون النّاثر : 204 .) ،
و _ برواية : (ضَرَبَتْ نَحْرَهَا) _ في : (ديوانه : 145 ، شُعراء النّصرانيّة في الجاهليّة : 177 .) ، و _
برواية :
(ضَرَبَتْ نَحْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ : يَا عَدِيٌّ لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي) _
في : (التّعازيّ والمراثيّ : 300 .) ، وعليها لا شاهد فيه ، و _ برواية : (ضَرَبَتْ صَدْرَهَا) _ في : (الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 155 ، المسائل العسكريّة : 233 ، رسالة الغُفران : 207 .) ، و _ برواية :
(ضَرَبَتْ رَأْسَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ : يَا عَدِيٌّ لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي) _
في : (الحماسة البصريّة : 247/1 ، خزانة الأدب : 145/2 .) ، وعليها لا شاهد فيه ، و _ برواية : (رَفَعَتْ صَدْرَهَا) _ في : (شرح التّصريف : 491 .) ، وعجزه في : (همع الهوامع : 32/2 ، غُرر الدّرر الوسيطيّة بشرح المنظومة العمريطيّة : 164/1 .) .
(1) مُختلفٌ فيه على رأيين :
أ _ أنّه الأحوص في : (ديوانه : 189 ، الكتاب : 202/2 ، طبقات فُحول الشّعراء : 667/2 ، المُقتضب : 214/4 ، أمالي الزّجّاجيّ : 80 ، الجُمل في النّحو له أيضًا : 154 ، كتاب الكُتّاب : 117 ،
139 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 18/2 ، الإفصاح في شرح أبيات مُشكلة الإعراب : 97 ، التّبصرة والتّذكرة : 355/1 ، تحصيل عين الذّهب : 314 ، شرح أبيات الجُمل لابن السّيد : 139 ، الحماسة
البصريّة : 263/2 ، موارد البصائر : 101 ، الضّرائر : 203 .) .
ب _ أنّه الفرزدق في : (تفسير رسالة الحور العين : 73 .) .
والصّحيح نسبته للأحوص ؛ لِما يأتي :
ـ أنّه ورد في ديوانه ضمن قصيدته الْميميّة .
ـ أنّ قصّته مع (مطر) الذي تزوّج معشوقته ، فنشأ عنده من حُبّها ما غيّر باله ، وشغل حاله مسطورةٌ في : (طبقات فُحول الشّعراء : 666/2 _ 668 ، الأغاني : 435/4/2 .) .
ـ كثرة من نسبه له من مُتتبعيّ الشّعراء ، وعلماء النّحو .

سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا   وَلَيْسَ عَلَيْكِ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ [1] .

فقال : يَا مَطَرٌ ، وأصله : يَا مَطَرُ _ بغير تنوينٍ _ ، وإنّما نوّنه ضرورةً كما
تقدّم .))[2] .

ـ قوله بعد أنْ ذكر الحروف التي تنصب الفعل المُضارع بأنّ (أنْ) : ((هي أُمّ الباب[3] ، وأصل النّواصب عند الخليل بن

أحمد _ رحمه الله _ .)) [4] .

أمّا نسبته للفرزدق فهي وهمٌ مِمّن نسبه له .

(1) من الوافر ، من أبياتٍ عددها اثنا عشر بيتًا هو ثامنها ، قالَها الأحوص حين كان مُتعلّقًا بحُبّ امرأةٍ ، دون أنْ يُظهر ذلك ، فلمّا علم بِزواجها من رجلٍ يُدعى (مطرًا) ، كاد أنْ يُهلك نفسه من شدّة الغرام ، فباح به ، وترجمه نشيدًا !؟ .

وأوّلُها :

أَأَنْ نَادَى هَدِيْلاً ذَاتَ فَلْجٍ   مَعَ الإِشْرَاقِ فِيْ فَنَنٍ حَمَامُ .

وقبله :

أَحَلَّ النَّعْفَ مِنْ أَحَدٍ وَأَدْنَى   مَسَاكِنِهَا الشُّبَيْكَةُ أَوْ سَنَامُ .

وبعده :

وَلاَ غَفَرَ الإِلَهُ لِمُنْكِحِيْهَا   ذُنُوبَهُمُ وَإِنْ صَلُّوا وَصَامُوا .

وهو في : (ديوانه : 189 ، الكتاب : 202/2 ، المُقتضب : 214/4 ، أمالي الزّجّاجيّ : 81 ، الجُمل في النّحو له : 154 ، كتاب الكُتّاب : 117 ، 139 ، ضرورة الشّعر : 42 ، التّبصرة والتّذكرة : 355/1 ، الجُمل في النّحو المنسوب للخليل : 53 ، الأزمنة والأمكنة : 79 ، شرح أبيات الجمل : 138 ، البيان في شرح
اللمع : 388 ، أمالي ابن الشّجريّ : 96/2 ، كشف المُشكل : 336 ، الإيضاح في شرح المُفصّل : 257/1 ، الحماسة البصريّة : 263/2 ، ضرائر الشّعر : 26 ، شرح الكافية الشّافية : 1304/3 ، المُلخّص في ضبط قوانين العربيّة : 468 ، عُمدة الحُفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ : 97/4 ، شرح ألفيّة ابن مالك للهوّاريّ : 9/4 ، التّاجّ المُكلّل بجواهر الآداب : 56ب ، تزيين الأسواق بتفصيل أشواق العُشّاق : 95/1 ، موارد
البصائر : 101 ، الضّرائر : 203 .) ، و _ برواية : (يَا مَطَرًا) _ في : (مجالس ثعلب : 74/1 ، شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النّحّاس : 62 ، شرحه لابن السّيرافيّ : 18/2 .) ، وعليها لا شاهد في البيت ، وصدره في : (شرح اللمع في النّحو للواسطيّ : 149 ، مفتاح العلوم : 162 ، المُنتخب الأكمل في شرح الجُمل :
192/3أ ، إرشاد السّالك إلى ألفيّة ابن مالك : 668/2 ، همع الهوامع : 31/2 ، غُرر الدّرر الوسيطيّة : 163/1 ، شرح أبيات مُغني اللبيب : 342/4 .) .

(2) (التّهذيب : 196 _ 197 .) .

(3) كونُها أُمّ الباب ، وعليها مداره ؛ لأمورٍ هي :
=
= أ _ أنّها تُحذف من اللفظ ، ويبقى عملها .

انظر : (معاني القُرآن للفرّاء : 265/3 ، تأويل مُشكله : 248 ، أمالي ابن الشّجريّ : 290/3 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 31/2 .) .

ـ قولـه فـي أنّ (كــمْ) الاسـتفهاميّة : ((فـي موضـع الرّفـع مُبتـدأٌ عنـد الخليل[1] ، وفي موضع النّصب والرّفع فاعلٌ ، أو مفعول عند سيبويه ، إذا وقع بعدها فعلٌ[2] ، فإذا

ب _ كثرة تصرّفها في الفعل مُظهرةً ومُضمرةً .

انظر : (شرح اللمع للثّمانينيّ : 189ب ، الفوائد والقواعد : 500 ، البيان في شرح اللمع : 429 ، الغُرّة في شرحه : 65/2أ ، أسرار العربيّة : 358 ، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى : 83 _ 84 .) .

ج _ أنّها تنصب الفعل ، ويصيرُ معها هو وفاعله بِمنْزلة المصدر .

انظر : (الفوائد والقواعد : 500 ، إرشاد السّالك : 767/2 .) .

د _ أنّها كما تدخل على الفعل المُضارع تدخل على الفعل الْماضي .

انظر : (الغُرّة في شرح اللمع : 65/2أ ، شرح المُفصّل : 20/7 ، البسيط في شرح جُمل الزّجّاجيّ : 289/1 .) .

هـ _ أنّ لَها نظيرًا في الأسْماء ينصب الاسم وهو (إنَّ) .

انظر : (شرح اللمع في النّحو للواسطيّ : 164 ، الغُرّة في شرحه : 65/2أ .) .

وقد بحث هذه القضيّة بشيءٍ من التّفصيل حسن العُثمان في : (الأمّهات في الأبواب النّحويّة _ دراسة استقرائيّة تعليليّة لأوجه أحقيّة الأداة بأُميّة بابِها _ : 29 _ 40 .) ، كما بحثتها فائزة الْمُؤيّد في : (خصائص أُمّهات الأبواب النّحويّة : 139 _ 146 .) .

(4) (التّهذيب : 241 .) .

وانظر نسبته إلى الخليل في : (الكتاب : 16/3 _ 17 ، المُقتضب : 6/2 ، معاني القُرآن وإعرابه : 63/2 ، شرح الجُمل لابن العريف : 506 ، شرح عيون الإعراب : 171 ، الغُرّة في شرح اللمع : 65/2ب .) .

(1) لَمْ أقف على نسبته إلى الخليل فيما بين يديّ من مصادر .

وقد أخذ بِهذا الرّأي الثّمانينيّ في : (شرح اللمع : 212أ ، الفوائد والقواعد : 587 .) ، والعلويّ في : (البيان في شرح اللمع : 493 .) ، وابن الدّهّان في : (الغُرّة في شرح اللمع : 112/2أ .) .

(2) انظر : (الكتاب : 159/2 .) .

وهنـاك رأيٌ ثالـثٌ مُفصّـلٌ فـي المسـألة ، وهـو أنّ (كـمْ) اسـمٌ يُحكـم علـى موضـعه بـالرّفع ، والنّصب ، والجرّ ، فإذا قُلتَ : كَمْ رَجُلاً عِنْدَكَ ؟ ، أو : كَمْ رَجُلاً قَصَدَكَ ، فهي في موضع رفع مُبتدإٍ ، وإذا قُلتَ : كَمْ غُلاَمٍ =

قُلتَ : كَمْ غُلاَمًا لَقِيَنِـي ؟ ، فهي هاهنـا بِمنْزلـة الفاعل عند سيبويه[1] ، وإذا قُلتَ : كَم غُلاَمًا لَقِيْتَه ؟ ،فهي هاهنا بِمنْزلة المفعول عنده أيضًا ، وهي عند الخليل مُبتـــدأٌ في الوجهين .))[2] .

ب ــ إيراد أقواله :

وذلك قوله في المُعرِّف من (ألْ)[3] : ((. . . . ، وأمّا الحرف الذي يكون معـــه (ألف)الوصل فهو (لام)ُ التّعريف وحده عند سيبويه[4] ، والخليل يقول : بل (الألف) ،

= مَلَكْتَ ؟ ، فهي في موضع نصب مفعولٍ به ، وإذا قُلتَ : بِكَمْ دِرْهَمًا اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ ؟ ، فهي اسمٌ مجرورٌ بحرف الجرّ .

وهذا الرّأي للمُبرّد في : (المُقتضب : 56/3 _ 57 .) ، والزّجّاجيّ في : (الجُمل في النّحو : 134 _ 135 .) ، وابن جنّيّ في : (اللمع في العربيّة : 208 .) ، والواسطيّ في : (شرح اللمع في النّحو : 195 .) ، وابن الدّهّان في : (الغُرّة في شرح اللمع : 115/2أ _ ب .) ، والزّمخشريّ في : (المُفصّل في علم اللغة : 217 .) ، وأبي حيّان في : (ارتشاف الضّرب : 787/2 _ 788 .) ، والسّيوطيّ في : (همع الهوامع : 502/2 .) ، وابن كمال باشا في : (أسرار النّحو : 196 .) .

(1) سبق أنّ الاستفهام له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله في : (44 .) .

(2) (التّهذيب : 380 .) .

(3) على الرّغم من أنّ الخلاف في المُعرِّف من (ألْ) قليل الجدوى إلاّ أنّ النّحويّين اختلفوا فيه ، واضطربوا اضطرابًا شديدًا ، كما يرى أبو حيّان في : (ارتشاف الضّرب : 985/2 .) .

وقد جاء في : (شرح التّسهيل : 253/1 .) ما نصّه : ((اشتهر عند المُتأخّرين أنّ أداة التّعريف هي (اللام) وحدها ، وأنّ المُعبِّر عنها بـ (الألف) ، و (اللام) تاركٌ لِما هو أولى ، وكذا المُعبِّر عنها بـ (ألْ) .)) .

(4) قال سيبويه : ((وتكون موصولةً في الحرف الذي تعرّف به الأسْماء ، والحرف الذي تُعرّف به الأسْماء هو الحرف الذي في قولك : الْقَوْم ، والرَّجُل ، والنَّاس ، وإنّما هُما حرفٌ بِمنْزلة قولك : قد ، وسوف .)) ، (الكتاب : 147/4 .) ، وقال أيضًا : ((وقد جاء على حرفين ما ليس باسمٍ ، ولا فعلٍ ، . . . ، و (ألْ) تُعرّف الاسم كقولك : الْقَوْم ، والْرَّجُل .)) ، (المصدر السّابق : 226/4 .) .

وقد صرّح ابن مالك أنّ سيبويه يرى مارآه الخليل من أنّ (أل) هي أداة التّعريف برمّتها ، حيث قال :

((وهو موافقٌ لِما رُوي عن الخليل ، فلولا أنّه نسبها إلى الزّيادة في موضع آخر لحكمتُ عليه بِموافقة الخليل مُطلقًا ، إلاّ أنّ الخليل يحكم بأصالة (الهمزة) . . . . ، وسيبويه مع حُكمه بزيادتِها يعتدّ بِها . . . . ، وإنْ كانت (همزة) وصلٍ زائدة فكذا لا يعد (لام) التّعريف وحدها مع القول بأنّ همزتَها (همزة) وصل زائدة .)) ، (شرح التّسهيل : 253/1 _ 254 .) .

=

و (اللام) حرفٌ واحدٌ مُركّبٌ .)) [1] .

2 ــ سيبويه :

ذكره ابن يعيش أربع مرّاتٍ ، أورد فيها آراءه ، وقد مرّ منها ثلاثةٌ حيث ذكره مع الخليل ، وبقي قوله في الفاعل الذي يجبُ تأخيره ، ولا يجوزُ تقديْمه ، وذلك إذا اتّصل به ضمير المفعول : ((. . . . ، وفاعلٌ يجب تأخيره ، ولا يجوز تقديْمه ، وهو الفاعل الذي اتّصل به ضميرُ مفعوله ، نحو قولك : ضَرَبَ زَيْدًا غُلاَمُهُ ، قال الله تعالى : [illegible] [2] ، فأخّر الفاعل ؛ لَمّا كان فيه ضميرٌ يعود على المفعول وهو (نفس) ، وكذلك قوله

= وقد تابع سيبويه في أنّ (اللام) وحدها للتّعريف الزّجّاجيّ في : (حُروف المعاني : 46 .) ، وابن خالويه في : (إعراب ثلاثين سورةً من القُرآن الكريْم : 6 ، الألفات : 51 .) ، وابن جنّيّ في : (اللمع : 290 .) ، والعلويّ في : (البيان في شرح اللمع : 662 .) ، والحيدرة في : (كشف المُشكل : 519 .) ، وصحّحه الْمالقيّ في : (رصف المباني في شرح حروف المعاني : 159 .) ، وعُزي إلى الأخفش في : (التّصريح : 483/1 ، منحة الملك الوهّاب بشرح مُلحة الإعراب : 73/1 .) ، والجمهور في : (رصف المباني : 159 .) ، ومُتأخّريّ النّحويّين في : (المُساعد : 195/1 .) .

(1) (التّهذيب : 387.) .

ورأي الخليل منسوبٌ إليه في : (الكتاب : 324/3 ، المُقتضب : 83/1 ، اللامات للزّجّاجيّ : 17 _ 18 ، سرّ صناعة الإعراب : 333/1 ، اللامات للهرويّ : 118 _ 119 ، معاني الحُروف : 69 ، الغُرّة في شرح اللمع : 201/2ب ، أسرار العربيّة : 344 ، البديع في علم العربيّة : 184/2 ، رصف المباني : 158 ، الحاصر : 526/2 _ 528 ، الجنى الدّاني في حُروف المعاني : 192 _ 193 ، المُساعد : 195/1 ، البهجة المرضيّة : 87 ، تُحفة الأحباب وطُرفة الأصحاب بشرح مُلحة الإعراب : 84 ، منحة الملك الوهّاب : 73/1 ، وعُزي إلى ابن كيسان في : (ارتشاف الضّرب : 985/2 ، المُساعد : 196/1 ، شفاء العليل في إيضاح التّسهيل : 265/1 .) .

وهناك رأيٌ ثالثٌ في المسألة ، وهو أنّ (الْهمزة) وحدها للتّعريف ، زيدت (اللام) بعدها ؛ فرقًا بينها وبين (همزة) الاستفهام .

وهذا الرّأي منسوبٌ للمُبرّد في : (شرح الكافية للرّضيّ : 120/1 .) ، حيث جاء فيه : ((وذكر المُبرّد في كتاب : (الشّافي) أنّ حرف التّعريف (الهمزة) المفتوحة وحدها ، وإنّما ضمّ (اللام) إليها ؛ لئلاّ يشتبه التّعريف بالاستفهام .)) ، ونُسب إليه أيضًا في : (التّصريح : 484/1 ، منحة الملك الوهّاب : 73/1 .) .

وما في : (المُقتضب : 90/2 .) ، يُخالفه حيث جاء فيه : ((فأمّا (الألف) التي تُلحق مع (اللام) للتّعريف فمفتوحةٌ ، نحو : الرَّجُل ، والْغُلاَم ؛ لأنّها ليست باسمٍ ، ولا فعلٍ ، وإنّما هي بِمنْزلة (قد) ، وإنّما أُلحقت (لامَ) التّعريف ؛ لسكون (اللام) ، فخولف بحركتها لذلك .)) .

(2) نصّـــــــــها : [illegible]

تعـــــالى : [illegible] (1) ، فلــو قُلتَ : ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْدًا ، بنصب (زيد) لَمْ يجُز(2) ، فأمّا قـــــــــولُ

[illegible] (الأنعام : [illegible]) .

(1) نصّـــــــها : [illegible] (البقرة : [illegible]) .

(2) لأنّ الضّمير عائدٌ على مُتأخّرٍ لفظًا ورُتبةً ، وقد أجازه بعض العلماء ؛ لأنّ استلزام الفعل للمفعول يقومُ مقام تقدّمه .

ومِمّن أجازه ابن جنّيّ في : (الخصائص : [illegible]) ، وعُزي إلى الأخفش في : (شرح الكافية للرّضيّ : [illegible] ، شرح الكافية الصّغير : [illegible] ، ارتشاف الضّرب : [illegible] ، تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد : [illegible] ، مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب : [illegible] ، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح : [illegible] ، المُطوّل : [illegible] ، شرح ألفيّة ابن مالك للأَشْمونيّ : [illegible] ، همع الهوامع : [illegible] ، الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم : [illegible] ، خزانة الأدب : [illegible] ، موارد البصائر : [illegible] ، الدّرر اللوامع : [illegible] ، منهج الأخفش الأوسط في الدّراسات النّحويّة : [illegible]) ، والطُّوال في : (ارتشاف الضّرب : [illegible] ، تخليص الشّواهد : [illegible] ، مُغني اللبيب : [illegible] ، المُساعد : [illegible] ، عروس الأفراح : [illegible] ، شرح ألفيّة ابن مالك للأَشْمونيّ : [illegible] ، همع الهوامع : [illegible] ، خزانة الأدب : [illegible] ، موارد البصائر : [illegible] ، الدّرر اللوامع : [illegible]) ، واختاره ابن مالك في : (تسهيل الفوائد : [illegible] ، شرحه : [illegible]) .

وصحّح أكثر العلماء جوازه في الشّعر فقط ضرورةً .

الشّاعر[1] :

جَزَى رَبُّه عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ   جَزَاءَ الْكِلاَبِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ [2].

انظر : (الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : [illegible] ، شرح ألفيّة ابن مالك لابنه : [illegible] ، شرحه للأشْمونيّ : [illegible] ، التّصريح : [illegible] ، موارد البصائر : [illegible] ، الضّرائر : [illegible] .) .

أمّا صدر الأفاضل فقد حكى اتّفاق النّحويّين على عدم جوازه فقال : ((هذا بالاتّفاق غير جائزٍ ضرورةً ؛ لأنّ الضّمير لا بُدّ له من مصرفٍ مُقدّمٍ إمّا حقيقةً وإمّا تقديرًا ، وليس هاهُنا مصرفٌ مُقدّمٌ ، أمّا حقيقةً =

= فظاهرٌ ، وأمّا تقديرًا فلأنّ (زَيْدًا) هاهُنا غيرُ مُقدّمٍ تقديرًا ؛ لأنّ من شأن المفعول أنْ يتأخّر عن الفاعل .)) ، (التّخمير : [illegible] .) .

(1) مُختلفٌ فيه على ثلاثة آراء :

أ _ أنّه النّابغة الذُّبيانيّ في : (الفاخر للمُفضّل بن سلمة : [illegible] ، الخصائص : [illegible] ، المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة _ شرح الشّواهد الكُبرى _ : [illegible] ، التّصريح : [illegible] ، خزانة الأدب : [illegible] ، موارد البصائر : [illegible] .) .

ب _ أنّه أبو الأسود الدّؤليّ في : (مُلحقات ديوانه : [illegible] ، تخليص الشّواهد : [illegible] ، المقاصد النّحويّة _ فيما حكاه الأعلم _ : [illegible] ، التّصريح : [illegible] ، خزانة الأدب : [illegible] ، موارد البصائر : [illegible] ، الدّرر اللوامع : [illegible] .) .

ج _ أنّه عبد الله بن هُمارقٍ في : (الفاخر للمُفضّل بن سلمة : 230 ، المقاصد النّحويّة _ فيما حكاه أبو عُبيدة _ : 232/2 ، التّصريح : 295/2 ، موارد البصائر : 400 ، خزانة الأدب : 282/1 .) .

وقد جاء في : (المقاصد النّحويّة : 232/2 .) ما نصّه : ((وقد قيل : إنّ قائله لَمْ يُعلم ، حتّى قال ابن كيسان : أحسبه مُولّدًا مصنوعًا .)) .

ويظهر أنّ القائل هو أبو الأسود الدّؤليّ ؛ لسببين هُما :

ـ قول البغداديّ : ((وزعم ابن جنّيّ وغيره أنّه للنّابغة الذّبيانيّ ، وهو وإنْ عاصر (عديًّا) لكن الذي رُوي له إنّما هو :

جَزَى اللهُ عَبْسًا عَبْسَ آلَ بَغِيْضٍ   جَزَاءَ الْكِلاَبِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ .

وليس فيه ما نحن فيه .)) ، (خزانة الأدب : 276/1 .) .

ـ تصحيح الشّنقيطيّ له في : (الدّرر اللوامع : 114/1 .) .

(2) من الطّويل ، قاله أبو الأسود هاجيًا به عديّ بن حاتمٍ ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .

(عَدِيُّ بن حَاتِمٍ) : (60 هـ) : هو أبو طريف عَديّ بن حاتم الطّائيّ ، من الأجواد العُقلاء ، كان رئيس طيىء في الجاهليّة والإسلام ، حيث أسلم سنة (9هـ) ، وشهد فتح العراق ، ثُمّ سكن الكُوفة ، وشهد صفّين مع عليٍّ _ τ _ .

ترجمته في : (الكامل في التّاريخ : 568/1 ، 151/2 _ 152 ، 165 ، 203 ، 204 ، 593 ، 74/3 ، 313 ، 354 ، سير أعلام النُّبلاء : 532/2 ، الإصابة في تَمييز الصّحابة : 469/4 _ 472 .) .

فعند سيبويه أنّـه لا يجوز[1] ، وعند غيره أنّ (الْهـاء) فـي (ربّـه) تعودُ إلـى مصدرٍ محذوفٍ ، تقديره : جَزَى الجَزَاءَ رَبَّـهُ ، وليست (الْهـاء) عائـدةً إلـى المفعول[2] . . . .)) [3] .

3 ـــ الكسائيّ[4]:

ذكره ابن يعيش مرّةً واحدةً ، حيث قال : ((وقد رُوِي عن الكسائيّ أنّـه يُجيز الفصل بين (ما) وبين فعل التّعجّب بالفعل المُستقبل ، فيقول : مَا يَخْرُجُ أَكْرَمَــــهُ ! ،
ومَا يَكُونُ أَحْسَنَهُ ! [5] ، كأنّه رأى أمارةً فتعجّب منها ، وهو قــولٌ شـاذٌّ لا يُقاس
عليه .)) [6] .

وهو فـي : (ديـوان أبـي الأسـود الـدّؤليّ _ مُلحقاتـه _ : 401 ، الجُمـل فـي النّحـو للزّجّاجيّ : 119 ،
الخصـائص : 294/1 ، الفوائـد والقواعد : 193 ، شـرح أبيـات الجُمـل لابـن السّـيد : 107 ، كشف المُشكل : 207 ، شرح المُفصّل : 76/1 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 101/2 ، ضرائر الشّعر : 164 ، =
= الإيضــاح فــي علـوم البلاغــة : 7 ، تخلـيص الشّــواهد : 489 ، عـروس الأفـراح : 197/1 ، المُطوّل : 145 ، شـرح ألفيّـة ابـن مالـك للأشْـمونيّ : 410/1 ، التّصريح : 295/2 ، خزانـة الأدب : 273/1 ، موارد البصائر : 399 ، الضّرائر : 128 ، الدّرر اللوامع : 114/1 .) ، وصدره في : (همع الهوامع : 221/1 ، شرح أبيات مُغني اللبيب : 235/6 ، 73/7 .) .

(1) لَمْ أقف عليه فيما بين يديّ من مصادر .

(2) فيكون من باب قولِهم : ((مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ .)) ، أي : كان الكذب شرًّا له .
انظر : (شرح المُفصّل : 76/1 ، شرح جُمل الزّجّـاجيّ لابن عصـفور : 102/2 ، تخلـيص الشّواهد : 491 .) .

(3) (التّهذيب : 104 .) .

(4) الكسائيّ (189هـ) : هو أبو الحسن عليّ بن حمزة الكسائيّ ، إمامٌ في اللغة والنّحو والقراءة ، وهو مُؤدّب الرّشيد العبّاسيّ وابنه الأمين ، أصلـه من أولاد الفُرس ، وأخبـاره مـع عُلمـاء الأدب في عصره كثيرةٌ .
ترجمته في : (المعارف : 545 ، مراتب النّحويّين : 120 _ 121 ، الفهرست : 90 .) .

(5) انظر نسبته إلى الكسائيّ في : (كشف المُشكل : 326 ، ارتشاف الضّرب : 2074/4 .) .
أمّا ابن الدّهّان فقد نسبه إلى الفرّاء ، وهشام ، حيث قال : ((وحكى الفرّاء ، وهشام : مَا يَكُوْنُ أَطْوَلَ هَذَا الْغُلاَم .)) ، (الغُرّة في شرح اللمع : 96/2ب .) .
وانظر نسبتـه إلى هشام أيضًا في : (هشام بن مُعاوية الضّرير _ حياتـه ، آراؤه ، منهجـه _ : 274 .) .
وأمّا الرّضيّ فقد نسبه إلى ابن كيسـان ، حيث قـال : ((ولا يُقاسُ (يكون) علـى (كـان) فـي الفصل به ، خلافًا لابن كيسان .)) ، (شرح الكافية : 233/4 .) .

4 ـــ الفرّاء[1] :

ذكره ابن يعيش مرّةً واحدةً ، وذلك حين عرض لجواز تصغير فعل التّعجّب عند الكوفيّين ، حيث قال : ((وقد رُوي عن بعض العرب أنّه يُجيز تصغير فعل التّعجّب ،
فيقول : مَا أُحَيْسِنَ زَيْدًا ! ، ومَا أُجَيْمِلَ عَمْرًا ! ؛ ولِهذا اعتقده الفرّاءُ اسْمًا ؛ لجواز تصغيره عندهم .)) [2] .

5 ـــ المُبرّد :

ذكره ابن يعيش مرّةً واحدةً ، وذلك بعد تعريف (البدل) حيث ذكر ما يُخالفه ، وهو قول المُبرّد ، قال : ((أمّا ما البدل ؟ فهو إعلامُ السّامع بِمجموعيّ الاسْمين ؛ زيادةً في البيان من غير أنْ يُنوى حذف أحدهِما[3]، خلافًا لِما يقوله أبو العبّاس المُبرّد ؛

وانظر نسبته إلى ابن كيسان أيضًا في : (ابن كيسان النّحويّ _ حياته ، آثاره ، آراؤه _ : 199 .) .

(6) (التّهـــــذيب : 212 .) .

=

= قال الحيدرة رادًّا على الكسائيّ : ((. . . . ، كأنّه تصوّر شيئًا فتعجّب منه ، فجاء بالفعل ؛ توطـــئةً
للاستقبال . وهذا على الجُملة ضعيفٌ أجازَ أمْ لَمْ يجُزْ .)) ، (كشف المُشكل : 326 .) .

(1) الفرّاء (207هـ) : هو أبو زكريّا يحيى بن زياد الفرّاء ، أخذ عن الكسائيّ وهو من جِلّة أصحابه ، كان مع تقدّمه في اللغة فقيهًا مُتكلّمًا ، ولد بالكوفة ، وانتقل إلى بغداد ، وعهد إليه الْمأمون بتربية ابنيه ، فكان أكثر مقامه بِها .
ترجمته في : (المعارف : 545 ، مراتب النّحويّين : 139 _ 141 ، الفهرست : 91 _93 .) .

(2) (التّهذيب : 212 .) .
وسيأتي التّفصيل في هذه المسألة في : (712 _ 722 .) .

(3) كان حقًّا عليه أنْ يقول : ((من غير أنْ يُنوى حذف المُبدل منه .)) ، أو : ((من غير أنْ يُنوى بالأوّل
الطّرح .)) ؛ لأنّ (البدل) يستحيل حذفه .
وهذا الحدّ عليه أكثر النّحويّين ، أمثال : الصّيمُريّ في : (التّبصرة والتّذكرة : 156/1 .) ، وابن بابشاذ في : (شرح الجُمل في النّحو 27/1أ ، شرح المُقدّمة المُحْسِبَة : 423/2 .) ، والزّمخشريّ في : (المُفصّل :
148 .) ، والحيدرة في : (كشف المُشكل : 409 .) ، ويحيى بن حمزة في : (الحاصر : 852/2 .) .

لأنّـه يقـول : حقيقـةُ البـدل : إعـلامُ السّـامع بِمجمـوعيّ الاسْـمين مـع حـذف المُبدل منـه[1] .

والأوّل أوضح .)) [2] .

6 ـ ابن السّرّاج[3] :

ذكره ابن يعيش مرّةً واحدةً ، وذلك حين عرض لعدّة العلل المانعة من الصّرف ، حيث قال : ((أمّا كم العلل الْمانعة من الصّرف ؟ ، فهي تسع[4] ، وقد جمعـها ابن

---

(1) قال المُبرّد في : (المُقتضب : 211/4 .) : ((اعلم أنّ البدل في جميع العربيّة يحلّ محلّ المُبدل منه .)) .
ولكنّه عاد وصحّح قوله ، حيث أشار إلى أنّ المُبدل منه ليس في نيّة الطّرح في : (المصدر السّابق : =
= 400/4 .) بقوله : ((والمعنى الصّحيح أنّ البدل والمُبدل منه موجودان معًا ، لَمْ يُوضعا على أنْ يسقط أحدهُما إلاّ في بدل الغلط ، فإنّ المُبدل منه ما ليس في الكلام .)) .
أمّا ابن الحاجب فقد عرّفه بأنّه : ((تابعٌ مقصودٌ بِما نُسب إلى المتبوع دونـه .)) ، (الأمـالي النّحويّـة _ أمـالي القرآن الكريْم _ : 62/3 ، الإيضـاح في شرح المُفصّل : 449/1 ، الكافيـة في النّحو : 137 ، شرح المُقدّمة الكافية في علم الإعراب : 659/2 .) .
وأمّا ابن إياز فقد قال : ((وأقربُ ما يُعرّف به أنّه تابعٌ قُصد بذكره إتيان المتبوع على وجه التّمهـيد والتّوطئة .)) ، (المحصول : 188أ .) .
(2) (التّهذيب : 153 .) .
وقد اعتلّ لِهذا الحيدرة بقوله : ((وعلّةُ ذلك أنّ معنى البدل : البيان عند الجميع ، فلا يجوزُ أنْ يُطرح المُبيّن ؛ لأنّ السّامع به مُنفردًا أغنى منه بالبدل مُنفردًا ، ولِمن يكون البيان إذًا .)) ، (كشف المُشكل : 409 .) .
وسيأتي مزيد إيضاحٍ في (البدل) في : (243 _ 244 .) .
(3) ابن السّرّاج (316هـ) : هو أبو بكر مُحمّد بن سهل البغداديّ ، أحد العُلماء المشهورين بالنّحو والأدب ، أخذ عن المُبرّد ، وهو من أكابر أصحابه ، وعنه أخذ الزّجّاجيّ ، والسّيرافيّ ، والفارسيّ .
ترجمته في : (مراتب النّحويّين : 125 ، أخبار النّحويّين البصريّين : 81 ، الفهرست : 86 .) .
(4) وهي : التّعريف ، والعُجمة ، والعدل ، والزّيادة ، والصّفة ، والتّركيب ، والوزن ، والجمع ، والتّأنيث .
قال العكبريّ : ((فإنْ قيل : من أينَ انحصرت الأسبابُ في تسعةٍ ، قيل : إنّ النّحويّين سبروا الأشياء التي يصيرُ الاسم بِها فرعًا ، فوجدوها تسعةً .)) ، (المُتّبع في شرح اللمع : 568/2 .) .
وانظر علّة كونِها تسعة في : (علل النّحو : 456 _ 457 ، ترشيح العلل في شرح الجُمل : 46 .) .
والقول بأنّ عدّتَها تسعة هو قول الجمهور .

....

= والعلويّ في : (البيان في شرح اللمع : 496 .) ، وابن الدّهّان في : (الغُرّة في شرح اللمع : 118/2ب ، الفصول في العربيّة : 50 .) ، والحيدرة في : (كشف المُشكل : 425 .) ، وابن الأثير في : (البديع في علم العربيّة : 455/1 .) ، والعُكبريّ في : (اللباب في علل البناء والإعراب : 501/1 ، المُتّبع : 568/2 .) ،
وابن الخبّاز في : (توجيه اللمع : 404 .) ، وابن الحاجب في : (الكافية : 62 ، شرح المُقدّمة الكافية :
258/1 .) ، والكيشيّ في : (الإرشاد إلى علم الإعراب : 404 .) ، وابن عصفور في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 327/2 .) ، ويحيى بن حمزة في : (الحاصر : 85/1 ، المُحصّل في كشف أسرار المُفصّل :
38/1ب .) ، وابن هشام في : (شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى : 349 .) ، وابن هطيل في : (التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 29ب .) ، والأشْمونيّ في : (شرح ألفيّة ابن مالك : 135/3 .) ، والشّيخ خالد في :
(التّصريح : 277/1 .) .
أمّا السّيرافيّ في : (شرح الكتاب : 330/2ب .) فقد جعلها عشرة ، بزيادة الألف الزّائدة في نحو (أرطى) ، المُشابِهة لألف التّأنيث .
وتابعه ابن خروف في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 894/2 .) ، والخفّاف في : (المُنتخب الأكمل :
2/3ب .) ، وتاج الدّين الإسفرايينيّ في : (لُباب الإعراب : 203 .) ، وابن قيّم الجوزيّة في : (إرشاد السّالك : 736/2 .) ، وابن جماعة في : (شرح كافية ابن الحاجب : 74 .) ، وعُزي إلى ابن طاهر في :
(المُنتخب الأكمل : 2/3ب .) .
وأمّا الفارسيّ فقد جعلها إحدى عشرة علّةً ، بزيادة الطُّول في نحو (سراويل) ، فإذا جُعل علمًا فلا ينصرف .
انظر : (الإيضاح العضُدي : 300/1 .) ، وتابعه اللورقيّ في : (المُحصّل في شرح المُفصّل :
462/1 .) .
وأمّا الجُرجانيّ _ في قوله الآخر _ فقد جعل العلل المانعة من الصّرف ثَماني ، بإدخال (الألف) و (النّون) في التّأنيث ؛ لكون تأثيرِهما بِمُشابَهته .
انظر : (المُقتصد في شرح الإيضاح : 965/2 .) .

انظر نسبته إليهم في : (شرح اللمع للثّمانينيّ : 209ب ، الفوائد والقواعد : 596 ، همع الهوامع :
87/1 .) .
وقد أخذ به ابن جنّيّ في : (الخصائص : 109/1 ، اللمع : 209 .) ، والثّمانينيّ في : (شرح اللمع :
209ب ، الفوائد والقواعد : 596 .) ، وابن بابشاذ في : (شرح الجُمل في النّحو : 160/2ب .) ، والجُرجانيّ في _ أحد قوليه _ في : (التّتمّة في النّحو : 83 .) ، والزّمخشريّ في : (المُفصّل : 27 .) ، =

وقد أشار السّهيليّ إلى أنّ العلل المُوجبة للصّرف تشتمل على ضروبٍ من التّحكّم ، وأنواع من التّناقض ، حيث يقول : ((وهذا الباب لو قصروه على السّماع ولَمْ يُعلّلوه بأكثر من النّقل عن العرب لانتُفع بنقلهم ، ولَمْ يكثر الحشْوُ في كلامهم ، ولَمّا تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم ، حتّى ضربُوا المثل بِهم ، فقالــوا :

.... أَضْعَفُ مِنْ حُجَّةِ نَحْوِيّ .

وتعليلهم لِهذا الباب يشتمل على ضَروبٍ من التّحكّم ، وأنواعٍ من التّناقض ، وفسادٍ من العلل ؛ لأنّ العلّة الصّحيحة هي المُطّردة المُنعكسة التي يُوجد الحكم بوجودها ، ويُفقد بفقدانِها ، كما تقول : الإِسْكَارُ فِيْ الْخَمْرِ علّة التّحريْم ، فهذا تعليلٌ صحيحٌ ؛ لأنّ الحُكم هو التّحريْم بوجود السُّكْر ، ويُعدم بعدمه ، وكذلك سائر =

السّرّاج في بيتين من الشّعر ، فقال :

يَكُفُّ الصَّرْفَ تَعْرِيْفٌ وَوَزْنٌ وَتَأْنِيْثٌ وَعَدْلٌ وَالْجمِيْعُ
وَإِعْجَامٌ وَتَرْكِيْبٌ وَوَصْـفٌ وَمِنْ فَعْلاَنَ أَحْرُفُهُ الْفُرُوْعُ .))[1] .

= العلل الفقهيّة الصّحيحة ، والعلل العقليّة في مذاهب القائلين بِها ، نحو : العلمُ فإنّه علّةٌ مُوجِبَةٌ إيجابًا عقليًّا للحكم ، وهو كون العلم عالِمًا ، ولا يُتصوّرُ في العقل وجودُ العلّة إلاّ مُوجبةً لِمعلولِها ، وعدمه واجبٌ عند عدمها .

ومن علل النّحو ما يطّرد وينعكس فيتبيّن صحّتها ، كالإضافة فإنّها علّةٌ للخفض يُوجدُ بوجودها ، ويُعدم بعدمها ، وكالتّضمّن لمعنى الحرف في الأسْماء فإنّه مُوجبٌ للبناء مُطّردًا ومُنعكسًا ، أي إنّ عدم التّضمّن للحرف يُعْدم معه البناء في الاسم ، وهذا الإيجاب ليس بإيجابٍ عقليّ ، ولا إيجابٍ شرعيّ، ولكنّه إيجابٌ لُغويّ اقتضته اللغة فصار أصلاً يُبنى عليه .

وأمّا علّة امتناع الاسم من الصّرف ففيها ما ذكرنا من الفساد والمُناقضة ، أمّا الفسادُ في العلّة فعدم الاطّراد فيها والانعكاس ، أمّا عدم الاطّراد فإنّا قد نجد الاسم مُضارعًا للفعل لفظًا ، ومعنًى ، وعملاً ، ورُتبةً ، وهو مع ذلك يدخله الخفض ، والتّنوين ، كـ (ضارب) ، ونحوه ، فإنّ فيه لفظَ الفعل ، ومعناه ، ويعمل عمله وهو تالٍ للاسم ووصفٌ له ، ثُمّ لَمْ يَمنعوه الخفض ، والتّنوين ، ومن ذلك : (مُسْلَمَة) فإنّه قد اجتمع فيه الوصف ، والتّأنيث ، وهو مع ذلك مُنصرفٌ ، ومن ذلك (السِّفْسِيْرُ) ، و (البِنْدَارُ) قد اجتمع فيه العُجمة ، والزّيادة ثُمّ هو مُنصرفٌ ، فهذا كسر العلّة ، وأمّا نقضها فإنّ الجمع ثانٍ للإفراد ، وقد يجتمع الوصف فلا يَمنع الصّـرف ، كقولك : (كِرَامٌ) ، و (غُيَّبٌ) ، و (أَمْجَادٌ) ونحو ذلك . . . .)) ، (أماليه في النّحو واللغة والحديث والفقه : 19 _ 21 .) .

(1) (التّهذيب : 326 .) .

والبيتان من الوافر .

انظر نسبتهما إلى ابن السّرّاج في : (كشف المُشكل : 425 ، الحاصر : 85/1 ، المُحصّل في كشف أسرار المُفصّل : 39/1أ ، عُمدة ذوي الهمم : 92 .) .

وقد نظم النّحويّون في العلل الْمانعة من الصّرف أبياتًا كثيرة منها :

أ _ قول أبي البركات الأنباريّ من البسيط في : (أسرار العربيّة : 272 .) :

جَمْعٌ ، وَوَصْفٌ ، وَتَأْنِيْثٌ ، وَمَعْرِفَةٌ وعُجْمَةٌ ، ثُمَّ عَدْلٌ ، ثُمَّ تَرْكِيْبٌ
وَالنُّوْنُ زَائِدَةً مِنْ قَبْلِـــهَا أَلِفٌ وَوَزْنُ فِعْلٍ ، وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيْبُ .

ب _ وقول ابن طاهر من الوافر :

مَوَانِعُ صَرْفِ الاسْمِ عَشْرٌ فَهَاكَهَا مُلَخَّصَةً إِنْ كُنْتَ فِيْ الْعِلْمِ تَحْـرِصُ .
فَجَمْعٌ ، وَتَعْرِيْفٌ ، وَعَدْلٌ وَعُجْمَةٌ وَوَصْفٌ ، وَتَأْنِيْثٌ ، وَوَزْنٌ مُخَصَّصُ .

....

= ج _ وقول ابن مُعطٍ من السّريع ، والرّجز :

وَهْيَ فُرُوْعٌ تِسْعَةٌ إِذَا اجْتَمَعْ مِنْهَا فِيْ الاسْمِ اثْنَانِ فَالصَّرْفُ امْتَنَعْ .
عَدْلٌ ، وَتَأْنِيْثٌ ، وَجَمْعُ أَقْصَى وَعُجْمَةٌ ، وَوَزْنُ فِعْلٍ خُــصَّا
وَنُوْنُ فَعْلاَنِ المَزِيْدِ فِيْ الصِّفَةِ وَاسْمٌ مُرَكَّبٌ ، وَالاسْمُ مَعْــرِفَةٌ .

انظر : (شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 440/1 .) .

د _ قول بَهاء الدّين بن النّحّاس :

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ إِنْ أَرَدْتَ بِهَا عَوْنًا لِتَبْلُغَ فِيْ إِعْرَابِكَ الأَمَـــلاَ .
عَدْلٌ ، وَتَأْنِيْثٌ ، وَجَمْعُ أَقْصَى وَعُجْمَةٌ ، وَوَزْنُ فِعْلٍ خُـــصَّا .
وَنُوْنُ فَعْلاَنِ الْمَزِيْدِ فِيْ الصِّفَةْ وَاسْمٌ مُرَكَّبٌ ، وَالاسْمُ مَعْـــرِفَةْ .

انظر : (المصدر السّابق .) .

هـ _ قول الحُريزيّ من البسيط :

اِجْمَعْ ، وَأَنِّثْ ، وَصِفْ ، وَاعْدِلْ ، وَزِنْ وَزِدْ ، وَعَرِّفْ الأَعْجَمِيَّ تَرْكِيْبُهُ تَفِدْ .

ثُمّ علّق على ذلك بقوله : ((هذا أولى مِمّا نُظم في جميع ذلك ؛ لأمورٍ منها :
توالي العلّتين اللتين كُلّ واحدةٍ منها قائمةٌ مقام علّتين ، وهما الجمع والتّأنيث بـ (الألف) .
ومنها : الإتيان بين الوصف ، وبين تعريف العلميّة بالعلل الثّلاثة التي تكون أحدها معه مانعةً للاسم من الصّرف مع الوصف تارةً ، ومع العلميّة تارةً .
ومنها : تعقيب التّعريف بالعلّتين اللتين تكون كُلّ واحدةٍ منهما ، أو التّأنيث بغير الألف معه خاصّةً مانعةً للاسم من الصّرف . فكلّ واحدةٍ من هذه العلل التّسع فرعٌ لشيءٍ ، فالجمع فرع الواحد ، والتّأنيث فرع
التّذكير ، والوصف فرع الموصوف ، والعدل فرع المعدول عنه ، ووزن الفعل فرع وزن الاسم ، وأمّا زيادة (الألف) ، و (النّون) فاختُلف فيها : فقال البصريّون إنّما تُمنع الصّرف ؛ لِمُشابَهتها لـ (ألف) التّأنيث ، وهي من وجهين :
أحدهُما : امتناع دخول (تاء) التّأنيث عليهما فلا يُقال : عَطْشَانَةٌ ، وَسَكْرَانَةٌ ، كما لا يُقال : حَمْرَاءَةٌ ، وَصَفْرَاءَةٌ .
والثّاني : أنّ بناء مُذكّره مُخالفٌ لبناء مُؤنّثه ، نحو : سَكْرَان وسَكْرَى ، وَأَحْمَرُ وَحَمْرَاءُ ، وحينئذٍ لَمْ يُقل إنّه فرعٌ لشيءٍ .
الثّاني : وهو قول الكوفيّين عدم الاحتياج بالأصالة لا للمُشابَهة ، وحينئذٍ يكون فرعًا على ما زيد عليه .
والتّعريف فرع التّنكير ؛ لأنّه تقول : رَجُلٌ ، ثُمّ تقول : الرَّجُل ، والعُجمة فرع العربيّ ؛ لأنّ لُغة كلّ قومٍ أصلٌ بالنّسبة إليهم ، ولغة غيرهم فرع لغتهم ، والتّركيب فرع الإفراد .)) ، (نُزهة الطّرف في موانع الصّرف : 15 _ 17 .) .

7 ـــ ابن بابشاذ[1] :

وَمَا زِيْدَ فِيْ (عَلْقَى) ، وَعُمْرَانَ فَانْتَبِهْ وَعَاشِرُهَا التَّرْكِيْبُ هَذَا مُلَخَّـصُ .

انظـــــر نســــبتها إليـــــه فـــــي : (المُنتخـــــب الأكمـــــل : 2/3ب .) .

=

(1) ابن بابشاذ (469هـ) : هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، أحد الأفذاذ في علم النّحو ، أصله من العراق ، وكان يتولّى تحرير الكُتب الصّادرة عن ديوان الإنشاء في الدّولة المصريّة .

ذكره ابن يعيش مرّةً واحدةً ، حيث قال : ((وأمّـا لِمَ سُمّي الفعل فعلاً ؟ ، فلأنّه لفظٌ تُوزن بـه جميـع الأفعال ، ويُعبّر بـه عنهـا ، كمـا رُوي عن الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشـاذ النّحويّ _ رحمه الله _ .)) [1] .

ج _ منـهج المؤلّف :

(التّهذيب) مُؤلّفٌ اختصره مُؤلِّفه من كتابه (المُحيط) ؛ رغبـةً فـي تقريبـه للمُتدرّبين من المُتعلّمين .

وسأتحدّث عن منـهج ابن يعيش فيه من خلال الأُمور الآتية :

1 _ تقسيم الكتاب :

بدأ ابن يعيش بِمُقدّمةٍ ، بيّن فيها السّبب الذي دعاه إلى تأليف كتابه هذا ، وهو أنّ الفوائد في أبواب النّحو منثورةٌ مُتفرّقـةٌ غير محصورةٍ ، يصعب على مُرتاد الفهم حفظها .

وذكر ابن يعيش أنّ بعض من يُعدّ سُؤاله ، ويُتلقّى بالقبول مقاله سأله أنْ يُؤلّف كتابًا يجمع في كُلّ بابٍ منه عقدًا جامعًا لفوائده ، مُشتملاً على فُصوله ، وذكر شواهده ؛ فلبّى الطّلب ، وألّف (التّهذيب) [2] .

وجعله كتابين :

أ _ كتاب (الأُصول) ، يسبقه عقدٌ في معرفة لفظ (النّحو) ، ومُستنبـطه ، وأقسامه[3] .

ب _ كتاب (الفروع) .

وقد قسّم كُلاً منـهما إلى أبوابٍ ، شَمل الأوّل ثَمانيةً وأربعين بابًا ، والآخر عشرين بابًا .

وكتاب (الأُصول) يبدو تقسيمه فيما يأتي :

بـداه ابـن يعـيش ببـاب الكـلام بأقسـامه الثّلاثـة : الاسـم ، والفعـل ، والحرف[4] .

ثُمّ تناول كُلّ قسمٍ على حدة ، فعقد بابًا للاسم[1] بأقسامه : الظّاهر[2] ،

ترجمته في : (نُزهة الألبّاء في طبقات الأُدباء : 263 ، مُعجم الأُدباء : 17/12 ، إشارة التّعيين : 151 _ 152 .) .

(1) (التّهذيب : 17 .) .
وانظر رأي ابن بابشاذ في : (شرح المُقدّمة المُحسِبة : 193/1 .) .

(2) انظر : (التّهذيب _ مُقدّمة المؤلّف _ : 17 .) .

(3) انظر : (المصدر السّابق : 18 .) .

(4) انظر : (التّهذيب : 20 _ 21 .) .

والمُضمر[3] ، والمُبهم[4] ، والمُشكل[5] ، وكُلّ قسمٍ عقد له بابًا .
ثُمّ عقد بابًا للفعل[6] بأقسامه : المُتعدّيّ[7] ، والأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين[8] ، والفعل اللازم[9] ، والأفعال التي لا تتصرّف[10] ، وكُلّ قسمٍ عقد له بابًا ، ثُمّ تطرّق إلى أنواع الأفعال[11] ، وأبنيتِها وأوزانِها[12] .
ثُمّ عقد بابًا للحرف[13] ، مُبيّنًا أقسامه جُملةً وتفصيلاً .
ثُمّ عقد بابًا للإعــــــــــــراب[14] ،

فالمُعرب[15] ، ثُمّ البناء[16] ، فالمبنيّ[17] .
ثُمّ عقد خمسة أبوابٍ ، تطرّق في أربعةٍ منها للمبنيّات من الأسْماء على الضّمّ[18] ،
وعلى الفتح[19] ، وعلى الكسر[20] ، وعلى الوقف[21] .
وفي آخرها تناول المبنيّات من الأفعال[22] .
وبعد ذلك انتقل إلى المرفوعات ، فذكر عددها ، ثُمّ عقد بابًا للفاعل ، والمفعول
به[23] ، فباب ما لَمْ يُسمّ فاعله[1] .

---

(1) انظر : (المصدر السّابق : 22 _ 23 .) .
(2) انظر : (المصدر السّابق : 24 _ 25 .) .
(3) انظر : (المصدر السّابق : 26 _ 29 .) .
(4) انظر : (المصدر السّابق : 30 _ 31 .) .
(5) انظر : (المصدر السّابق : 32 _ 37 .) .
(6) انظر : (المصدر السّابق : 38 _ 41 .) .
(7) انظر : (المصدر السّابق : 42 _ 44 .) .
(8) انظر : (المصدر السّابق : 45 _ 50 .) .
(9) انظر : (المصدر السّابق : 51 _ 52 .) .
(10) انظر : (المصدر السّابق : 53 _ 55 .) .
(11) انظر : (المصدر السّابق : 56 _ 57 .) .
(12) انظر : (المصدر السّابق : 58 _ 60 .) .
(13) انظر : (المصدر السّابق : 61 _ 74 .) .
(14) انظر : (المصدر السّابق : 75 _ 79 .) .
(15) انظر : (التّهذيب : 80 _ 82 .) .
(16) انظر : (المصدر السّابق : 83 _ 84 .) .
(17) انظر : (المصدر السّابق : 85 _ 88 .) .
(18) انظر : (المصدر السّابق : 89 _ 92 .) .
(19) انظر : (المصدر السّابق : 93 _ 94 .) .
(20) انظر : (المصدر السّابق : 95 _ 96 .) .
(21) انظر : (المصدر السّابق : 97 _ 98 .) .
(22) انظر : (المصدر السّابق : 99 _ 101 .) .
(23) انظر : (المصدر السّابق : 102 _ 107 .) .

ثُمّ عقد بابًا للمُبتدإ والخبر[2] ، أعقبه بأربعة أبوابٍ لنواسخ الابتداء ، وهي :
الأفعال التي ترفع الاسم ، وتنصب الخبر[3] ، والحُروف التي تنصب الأسْماء ، وترفع
الأخبار[4] ، و (ما) التي للنّفي[5] ، و (لا) التي للنّفي[6] .
ثُمّ أتبع بالمرفوعات التّوابع ، فعقد لَها أربعة أبوابٍ ، وهي : النّعت[7] ، والتّأكيد[8] ،
والبدل[9] ، والعطف[10] .
وبعد ذلك انتقل إلى المنصوبات ، فبيّن عددها ، ثُمّ تناول أُصولَها _ وكُلّ أصلٍ عقد له بابًا _ ، وهي : المفعول المُطلق[11] ، والمفعول فيه[12] ، والمفعول له[13] ، والمفعول معه[14] .
ثُمّ تناول مُلحقاتِها _ وكُلّ مُلحقٍ عقد له بابًا _ ، وهي : النّداء[15] ، والاستثناء[16] ، والتّعجّب[17] ، والحال[18] ، والتّمييز[19] ، والإغراء[20] ، والحُروف التي تنصب الأفعال المُستقبلة[21] .

---

(1) انظر : (المصدر السّابق : 108 _ 111 .) .
(2) انظر : (المصدر السّابق : 112 _ 118 .) .
(3) انظر : (المصدر السّابق : 119 _ 124 .) .
(4) انظر : (المصدر السّابق : 125 _ 132 .) .
(5) انظر : (المصدر السّابق : 133 _ 137 .) .
(6) انظر : (المصدر السّابق : 138 _ 142 .) .
(7) انظر : (المصدر السّابق : 143 _ 148 .) .
(8) انظر : (المصدر السّابق : 149 _ 152 .) .
(9) انظر : (التّهذيب : 153 _ 158 .) .
(10) انظر : (المصدر السّابق : 159 _ 165 .) .
(11) انظر : (المصدر السّابق : 167 _ 172 .) .
(12) انظر : (المصدر السّابق : 173 _ 176 .) .
(13) انظر : (المصدر السّابق : 177 _ 180 .) .
(14) انظر : (المصدر السّابق : 181 _ 186 .) .
(15) انظر : (المصدر السّابق : 187 _ 189 .) .
(16) انظر : (المصدر السّابق : 200 _ 206 .) .
(17) انظر : (المصدر السّابق : 207 _ 214 .) .
(18) انظر : (المصدر السّابق : 215 _ 226 .) .
(19) انظر : (المصدر السّابق : 227 _ 233 .) .
(20) انظر : (المصدر السّابق : 234 _ 239 .) .
(21) انظر : (المصدر السّابق : 240 _ 252 .) .

وبعد ذلك انتقل إلى المجرورات ، فذكر عددها ، ثُمّ بحث مجرور المُجاورة[1] ، ثُمّ عقد بابًا لحروف الجرّ[2] ، فباب الإضافة[3] ، وآخرها باب القسم[4] .

وبعد ذلك انتقل إلى المجزومات ، فوضّح عددها ، ثُمّ عقد بابًا لحـــروف

الجزم[5] ، فباب الشّرط[6] .

وبالمجزومات انقضى كتاب (الأُصول) ، تلاه كتاب (الفُروع) الذي ظهر تقسيمه فيما يأتي :

بدأه ابن يعيش بباب التّثنية[7] ، فباب الجمع[8] ، الذي تطرّق فيه إلى أحكام الجمع

السّالِم[9] ، والجمع المُذكّر المُكسّر[10] ، والجمع المُؤنّث[11] .

وبعد ذلك انتقل إلى باب المعاني[12] ، ثُمّ باب ما لا ينصرف[13] ، ثُمّ انتقل إلى المقصور والممدود ، فعقد بابًا للممدود[14] ، فباب المقصور الذي لا يجوزُ مدّه[15] ، فباب ما يُمدّ فيكون له معنًى ، ويُقصر فيكون له معنًى ثانٍ واللفظ واحدٌ[16] ، ثُمّ عقـــد بابًا للنّسب[17] ، فباب التّصغير[18] ، فباب الأفعال المُؤكّدة بالنّونين : الثّقـــيلة ، والخفيفة[19] .

ثُمّ عقد بابًا للعدد[20] ، مُلحقًا به فصلاً في التّاريخ[1] .

---

(1) انظر : (المصدر السّابق : 253 _ 255 .) .
(2) انظر : (المصدر السّابق : 256 _ 275 .) .
(3) انظر : (المصدر السّابق : 276 _ 280 .) .
(4) انظر : (المصدر السّابق : 281 _ 287 .) .
(5) انظر : (التّهذيب : 289 _ 291 .) .
(6) انظر : (المصدر السّابق : 292 _ 302 .) .
(7) انظر : (المصدر السّابق : 303 _ 308 .) .
(8) انظر : (المصدر السّابق : 309 _ 310 .) .
(9) انظر : (المصدر السّابق : 311 _ 313 .) .
(10) انظر : (المصدر السّابق : 314 _ 315 .) .
(11) انظر : (المصدر السّابق : 315 _ 318 .) .
(12) انظر : (المصدر السّابق : 319 _ 325 .) .
(13) انظر : (المصدر السّابق : 326 _ 335 .) .
(14) انظر : (المصدر السّابق : 339 _ 344 .) .
(15) انظر : (المصدر السّابق : 345 _ 349 .) .
(16) انظر : (المصدر السّابق : 350 _ 353 .) .
(17) انظر : (المصدر السّابق : 354 _ 361 .) .
(18) انظر : (المصدر السّابق : 362 _ 367 .) .
(19) انظر : (المصدر السّابق : 368 _ 375 .) .
(20) انظر : (المصدر السّابق : 376 _ 384 .) .

ثُمّ عقد بابًا للألفات[2] .
وبعد ذلك عاد فعقد بابًا لاشتغال الفعل عن الاسم بضميره[3] ، فباب ما يجوزُ قلبه من الفاعل والمفعول ، وما لا يجوزُ[4] ، فباب إعمال الفعلين اللذين يُعطف أحدهُما على الثّاني[5] .
ثُمّ عقد بابًا للهمزة[6] ، فباب التّنوين[7] .
وبعد ذلك عاد فعقد بابًا للمعارف ، والنّكرات[8] ، فباب الحكاية[9] ، ثُمّ تناول الأشياء التي يجوز للشّاعر دون النّاثر ارتكابُها إذا اضطُرّ[10] .
ثُمّ عقد بابًا لحُروف الاعتلال[11] ، وبه أعلن خاتِمة كتابه ، حيث قال : ((تَمّ الكتاب بحمد الله ومنّه وعونه ، ولُطفه وتأييده ، والحمدُ لله وحده وصلواته على رسوله سيّدنا مُحمّد النّبيّ وعلى آله الأكرمين ، وسلامه ورحمته وبركاته وتحيّاته .)) [12] .

2 _ عرض الأبواب :

جاءت أبواب التّهذيب _ في الغالب _ مُرتّبةً أحسن ترتيب .
وقد كان (التّهذيب) فريدًا في طريقة عرض مُؤلّفه لأبوابه ، حيث يُصدّر كُلّ بابٍ
بفوائد تشتمل على عددٍ من الأسئلة حسب ما يتطلّبه كُلّ بابٍ من أُمورٍ يلزم إيضاحها .
وهذه نَماذج يتبيّن من خلالِها طريقته في عرض تلك الأسئلة :
أ _ قوله في باب (التّصغير) : ((وفوائده تشتمل على خمس مسائل ، يُقال فيها : ما التّصغير ؟ ، وكم أوزانه ؟ ، وما المُصغّر ؟ ، وعلى كم ينقسم ؟ ، وما أحكــــام

---

(1) انظر : (المصدر السّابق : 384 _ 385 .) .
(2) انظر : (التّهذيب : 386 _ 390 .) .
(3) انظر : (المصدر السّابق : 391 _ 394 .) .
(4) انظر : (المصدر السّابق : 395 _ 399 .) .
(5) انظر : (المصدر السّابق : 400 _ 404 .) .
(6) انظر : (المصدر السّابق : 405 _ 407 .) .
(7) انظر : (المصدر السّابق : 408 _ 413 .) .
(8) انظر : (المصدر السّابق : 414 _ 416 .) .
(9) انظر : (المصدر السّابق : 417 _ 419 .) .
(10) انظر : (المصدر السّابق : 420 _ 432 .) .
(11) انظر : (المصدر السّابق : 433 _ 440 .) .
(12) (المصدر السّابق : 440 .) .

الجميع ؟ .)) [1] .

ب _ قوله في باب (التّمييز) : ((وفوائده تشتمل على أربع مسائل ، يُقال فيها : ما التّمييز ؟ ، وكم شرائطه ؟ ، وبعد كم يكون ؟ ، وما أحكامه ؟ .)) [2] .

ج _ قوله في باب (الاسم المُضمر) : ((وفوائده تشتمل على ثلاث مسائل ، يُقالُ فيها : ما المُضمر ؟ ، ولِمَ سُمّي المُضمر مُضمرًا ؟ ، وعلى كم ينقسم ؟ .)) [3] .

د _ قوله في باب (الهمزة) : ((وفوائده تشتمل على مسألتين ، يُقال فيهما : على كم تنقسم الهمزة ؟ ، وما أحكامها ؟ .)) [4] .

ثُمّ يُتبعها المُؤلّف إجاباتٍ وافيةً لَها ، مُتناسبة والهدف الذي من أجله ألّف كتابه . وإجابة كُلّ سؤالٍ يعقد لَها فصلاً ، ورُبّما أكثر .
وبانتهاء الإجابة عن كُلّ الأسئلة التي أوردها ينتهي الباب _ غالبًا _ بقوله : ((فافهم ذلك .)) [5] ، أو : ((فافهم ذلك تُصب إنْ شاء الله تعالى .)) [6] ، أو : ((فافهم ذلك مُوفّقًا إنْ شاء الله تعالى .)) [7] ، وما إلى ذلك .

3 _ المُصطلحات :

بلغ عدد المُصطلحات التي استخدمها ابن يعيش في (تَهذيبه) نحو : اثنين وستّين ومئة مُصطلحٍ .
وقد غلب على هذه المُصطلحات الاتّجاه البصريّ ؛ إذْ استخدم للبصريّين أربعةً وثلاثين ومائة مُصطلحٍ .

---

(1) (التّهذيب : 362 .) .
(2) (المصدر السّابق : 227 .) .
(3) (المصدر السّابق : 26 .) .
(4) (المصدر السّابق : 405 .) .
(5) انظر : (المصدر السّابق : 107 ، 142 ، 148 ، 158 ، 390 .) .
(6) انظر : (المصدر السّابق : 118 ، 165 ، 176 ، 180 .) .
(7) انظر : (المصدر السّابق : 111 ، 172 ، 206 ، 214 ، 226 ، 238 252 ، 324 ، 419 .) .

ومن هذه المُصطلحات :

أ _ (البـدل) [1] ، ويُقابلـه عنـد الكـوفيّين : (التّرجمـة) ، و (التبيـين) ، و (التّكرير) [2] .

ب _ (التّمييز) [3] ، ويُقابله عند الكوفيّين : (التّفسير) [4] .

واستخدم للكوفيّين تسعة مُصطلحاتٍ .

ومن هذه المُصطلحات :

أ _ (الفعل المُستقبل) [5] ، ويُقابله عند البصريّين : (الفعـــــل المُضارع) [6] .

ب _ (واو) الصّرف[7] ، ويُقابله عند البصريّين (واو) المعيّة[1] .

---

(1) انظر : (التّهذيب : 153.) .
وانظر نسبته إلى البصريّين في : (ارتشاف الضّرب : 1962/4 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأَشْمونيّ : 3/3 ، التّصريح : 613/3 ، حاشية الصّبّان على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك : 183/3 ، حاشية الخُضريّ عليه أيضًا : 159/2 ، المشكاة الفتحيّة : 302 ، المدارس النّحويّة _ أُسطورة وواقع _ : 135 ، المُصطلح النّحويّ نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثّالث الهجريّ : 163 .) .

(2) اختلف الكوفيّون في تسمية (البدل) ، حيث ذكر الأخفش أنّهم يُسمّونه : (التّرجمة) ، و (التّبيين) ، بينما ذكر ابن كيسان أنّهم يُسمّونه : (التّكرير) .
انظر نسبتها إليهم في : (ارتشاف الضّرب : 1962/4 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأَشْمونيّ : 3/3 ،
التّصريح : 631/3 ، حاشية الصّبّان : 183/3 ، حاشية الخضريّ : 159/2 ، المدارس النّحويّة : 135 ، مُصطلحات النّحو الكوفيّ _ دراستها وتحديد مدلولاتِها _ : 27 ، المُصطلح النّحويّ : 163 .) .

(3) انظر : (التّهذيب : 227.) .
وانظر نسبته إلى البصريّين في : (المدارس النّحويّة : 126 ، مُصطلحات النّحو الكوفيّ : 29 _ 30 ، المُصطلح النّحويّ : 165 .) .

(4) انظر نسبته إليهم في : (المدارس النّحويّة : 126 ، مُصطلحات النّحو الكوفي : 29 _ 30 ، المُصطلح النّحوي : 165 .) .

(5) انظر : (التّهذيب : 123 .) . =
= وانظر نسبته إلى الكوفيّين في : (المدارس النّحويّة : 113 ، مُصطلحات النّحو الكوفيّ : 74 .)

(6) انظر نسبته إليهم في : (المدارس النّحويّة : 113 ، مُصطلحات النّحو الكوفيّ : 74 .) .

(7) انظر : (التّهذيب : 247 .) .
وذكر الفرّاء أنّ معنى (الصّرف) : ((أنْ تأتي بـ (الواو) معطوفةً على كلامٍ في أوّله حادثةٌ لا تستقيم إعادتُها على ما عُطف عليها ، فإذا كان كذلك فهو الصّرف .)) ، (معاني القُرآن : 33/1 .)
وفي موضعٍ آخر ذكر أنّ معناه : ((أنْ يجتمع الفعلان بـ (الواو) ، أو (ثُمّ) ، أو (الفاء) ، أو (أو) ، وفي أوّله جحدٌ ، أو استفهام ، ثُمّ ترى ذلك الجحد ، أو الاستفهام مُمتنعًا أنْ يكون في العطف فذلك (الصّرف) .)) ،

واستخدم للمُتأخّرين ثَمانية عشر مُصطلحًا .
ومن هذه المُصطلحات :
أ _ (النّاقصات) [2] ، ويُقابله عند النّحويّين (الموصولات) .
ب _ (إضافة تشبيه) [3] ، ويُقابله عند النّحويّين (الإضافة اللفظيّة) .

وثَمّة ملامح برزت في هذه المُصطلحات التي استخدمها ابن يعيش ، هي :
ـ عدم الاهتمام بنسبة المُصطلحات إلى أصحابِها .
ـ تعليل المُصطلحات في مواضع كثيرةٍ من (تَهذيبه) [4] .
ـ التّعبير عن الشّيء الواحد بأكثر من مُصطلحٍ .
وذلك ذكره (نائب الفاعل) [5] باسم : (المفعولُ الذي يقوم مقام الفاعل) [1] تارة ، وباسم : (ما لَمْ يُسمّ فاعله) [2] تارة ثانية ، وباسم (مرفـــــــوع

(المصدر السّابق : 235/1 .) .
وبصورةٍ أُخرى ذكر المُهلّبيّ أنّ معنى (الصّرف) : ((أنْ تصرف الفعل الذي بعد (الواو) عن العطف على الفعل فعل الأوّل إلى العطف على تأويل المصدر ، وذلك نحو قولك : لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللبَـــنَ ؛ لأنّ الفعل الأوّل منهيٌّ عنه ، والثّاني ليس كذلك ، فكأنّه صرف عن جهة معناه .)) ، (نظم الفـــرائد : 101 .) .
وانظر نسبته إلى الكوفيّين في : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 219/1 ، نظم الفـــرائد : 101 ، الإيضاح في شرح المُفصّل : 13/2 ، مُغني اللبيب : 416/2 ، حاشية الدّسوقيّ عليه : 347/2 ، مُصطلحات النّحو الكُوفيّ : 105 .) .
(1) انظر نسبته إليهم في : (مُصطلحات النّحو الكوفيّ : 107 .) .
(2) انظر : (التّهذيب : 85 .) .
وقد عبّر بِهذا المُصطلح الحيدرة في : (كشف المُشكل : 494 .) .
(3) انظر : (التّهذيب : 278 .) .
وقد عبّر بِهذا المُصطلح الحيدرة في : (كشف المُشكل : 367 .) .
(4) ستأتي الإشارة إلى هذا النّوع من التّعليل في : (81 .) .
(5) سَمّاه ابن مالك بـ (النّائب عن الفاعل) ، في : (تسهيل الفوائد : 77 ، شرحه : 124/2 ، شرح الكافية الشّافية : 602/2 ، شرح اللمحة البدريّة في علم العربيّة : 309/1 .) .
وهذا المُصطلح عليه المُتأخّرون من النّحويّين ، يقول الخُضريّ : ((هذه التّرجمة مُصطلح المُصنّف ، وهي أولى وأخصر من قول الجمهور (المفعول الذي لَمْ يُسمّ فاعله) ؛ لأنّه لا يشمل غير المفعول مِمّا ينوب كالظّرف ، إذْ المفعول به هو المُراد عند الإطلاق ؛ ولأنّه يشمل المفعول الثّانيّ في نحو : أُعْطِيَ زَيْدٌ دِيْنَارًا . وليس مُرادًا وإنْ أُجيب بأنّ تلك العبارة غلبت على ما ينوب عن الفاعل أيًّا كان دون غيره .)) ، (حاشية الخُضريّ :

التّبيين) (3) تارة ثالثة .

ــ استخدام المُصطلحات البصريّة في موضعٍ ، وما يُقابلُها من المُصطلحات الكُوفيّة في موضعٍ آخر .

ومن ذلك :

379/1 .) .

وقد نُقح إلى (نائب الفاعل) الذي ساد إلى اليوم في النّحو ؛ لكونه أخصر وأيسر على المُتعلّم .

انظر : (مُصطلحات النّحو الكوفيّ : 66 .) .

(1) انظر : (التّهذيب : 103 .) .

وقد عبّر بِهذا الأخفش في : (معاني القُرآن : 158/1 .) ، وابن السرّاج _ في أحد قوليه _ في :
(الأُصول : 81/1 .) ، والزّمخشريّ في : (المُفصّل : 258 _ 259 .) ، والحيدرة في : (كشف المُشكل : 210 .) .

(2) انظر : (التّهذيب : 108 .) .

وهذا مُصطلح الكوفيّين .

انظر نسبته إليهم في : (المدارس النّحويّة : 121 ، مُصطلحات النّحو الكوفيّ : 63 .) .

وقد ذكر بَهاء الدّين بن النّحّاس أنّ هذه التّسمية هي الأحسن ، حيث قال : ((هذه التّرجمة أولى ، وأحسنُ من قول من يقول : باب (فعل ما لَمْ يُسمّ فاعله) ، أو : باب (المفعول الذي لَمْ يُسمّ فاعله) ؛ لأنّ التّرجمة التي
في : (الكتاب) تشمل الفعل ، والمفعول ، وهو يتكلّم في الباب عليهما ، وكُلّ واحدةٍ من تينك التّرجمتين تخصّ واحدًا منهما دون الآخر ، فبان أنّ هذه التّرجمة أولى ، وأحسن ؛ وأيضًا فإنّ هذه التّرجمة تعمّ الفعل الذي لَمْ يُسمّ فاعله ، وتعمّ اسم المفعول ومعموله ، كقولنا : زَيْدٌ مَضْرُوبٌ غُلاَمَهُ ، بخلاف قولِهم : باب (الفعل الذي لَمْ يُسمّ فاعله) فإنّه لا يدخل فيه : مَضْرُوْبٌ غُلاَمَهُ .)) ، (التّعليقة على المُقرّب : 19أ _ ب .) . =

= وقد تلاحت تسْمية النّحويّين له ، حيث سَمّاه سيبويه : (المفعول الذي لَمْ يتعدّ إليه فعل فاعل ، ولَمْ يتعدّه فعله إلى مفعولٍ آخر .) في : (الكتاب : 33/1 .) .

وسَمّاه أيضًا : (المفعول الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولٍ) في : (المصدر السّابق : 41/1 _ 42 .) .

أمّا المُبرّد فقد سَمّاه : (المفعول الذي لا يُذكر فاعله) في : (المُقتضب : 50/4 .) .

وأمّا ابن السرّاج _ في قوله الآخر _ فقد سَمّاه : (المفعول الذي لَمْ يُسمّ من فعل به) في : (الأُصول :
76/1 .) ، وعُزي إلى الجمهور في : (حاشية الخُضريّ : 379/1 .) .

وأمّا الباقوليّ فقد سَمّاه : (المُرتّب للمفعول) في : (كشف المُشكلات وإيضاح المُعضلات في إعراب القُرآن وعلل القراءات : 360/1 .) .

وأمّا أبو بكر الأنباريّ فقد سَمّاه _ في أحد قوليه _ : (ما لَمْ يُسمّ فاعله) في : (شرح القصائد السّبع :
94 ، 169 ، شرح المُفضّليّات : 751 .) ، وفي قوله الآخر سَمّاه : (الفعل المبنيّ للمجهول) في : (شرح المُفضّليّات : 751 .) .

(3) (التّهذيب : 398 .) .

1 _ استخدامه (النّفي) [1] ، وهو مُصطلحٌ بصريٌّ[2] ، و (الجحد) [3] ، وهــو مُصطلحٌ كُوفيٌّ[4] .
2 _ استخدامه (الصّفة) [5] ، وهو مُصطلحٌ بصريٌّ[6] ، و (النّعت) [7] ، وهو
مُصطلحٌ كُوفيٌّ[8] .

ولَمْ أقف على من استخدم هذا المُصطلح فيما بين يديّ من مصادر ، غير أنّ أبا حيّان أشار إلى مُصطلح (مفعول التّبيين) في : (البحر المُحيط : 830/4 .) .

(1) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 133 ، 162 .) .

(2) انظر نسبته إليهم في : (مُصطلحات النّحو الكوفي : 146 .) .

(3) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 126 ، 162 .) .

(4) انظر نسبته إليهم في : (مُصطلحات الكُوفيّين النّحويّة : 98 ، مُصطلحات النّحو الكوفيّ : 146 .) .

ومُصطلح (الجحد) أرجحُ من مُصطلح (النّفي) ، يقول مهديّ المخزوميّ في : ((مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو : 309 .) : (((الجحد) ويعنى الكوفيّون به ما يعنيه البصريّون من كلمة (النّفي) ، والنّفي مُصطلحٌ بصريٌّ مُقتبسٌ من ألفاظ المُتكلّمين وكلامهم في الثّبوت والثّابت ، والنّفي والمنفيّ .

وقد جاءت كلمة (الجحد) في كلام الفرّاء وثعلب كثيرًا ، ولا أعلمُ أنّهما استعملا كلمة (النّفي) ، وهذا مُؤيِّد آخر يُؤيّد ما نحن بصدد تأكيده من أنّ الكُوفيّين أقرب إلى الطّريقة اللغويّة من البصريّين .)) .

(5) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 216 ، 232 .) .

(6) انظر نسبته إليهم في : (همع الهوامع : 117/3 ، 121 ، المدارس النّحويّة : 133 ، مُصطلحات النّحو الكوفيّ : 84 .) .

(7) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 143 ، 223 .) .

(8) انظر نسبته إليهم في : (همع الهوامع : 117/3 ، المدارس النّحويّة : 133 ، مُصطلحات النّحو الكوفيّ : 84 .) .

واستخدم أكثر النّحويّين هذين المُصطلحين دون لحظ أيّ فرقٍ بينهما .

انظر : (كشف المُشكل : 231 ، 381 .) .

وفرّق بينهما الخليل بقوله : ((النّعت لا يكونُ إلاّ في مَحمودٍ ، وأنّ الوصف قد يكون فيه وفي غيره .)) .

انظر نسبته إلى الخليل في : (الصّاحبيّ : 98 .) .

وذكر الشّلَوبين أنّ ابن جنّيّ فرّق بينهما ((فجعل الصّفة لِما ينتقل كالأفعال وما أشبهها من الهيئات ، والنّعت لِما لا ينتقل وتحمله الذّوات حملاً ظاهرًا كـ (الخَلْق) ، أو غير ظاهرٍ كـ (الخُلِق) .)) ، (حواشي المُفصّل : 55ب .) .

وهذا الخلاف بين النّحويّين في نسبة مُصطلح (الصّفة) للبصريّين ، و (النّعت) للكوفيّين أشبعه عبد الله الخثران بحثًا في : (مُصطلحات النّحو الكوفيّ : 84 _ 85 .) ، وخلَص إلى أنّ : ((النّعت بصريّ المولد والنّشأة حيث تكرّر في كتاب سيبويه وإنْ كان التّعبير به أقلّ من الصّفة ، ولكن يبقى الفضل الأوّل للبصــريّين ،

4 _ الحُدود :

عني ابن يعيش بالحدود حتّى إنّها شَملت جميع أبواب (تَهذيبه) ، عدا باب (القسم) ، و (ما لا ينصرف) ، و (العدد) ، و (الاشتغال) ، و (التّنازع) ، و (الحكـــاية) ،
و (الضّرورة) .

وقد بلغ عددها خمسةً وأربعين حدًّا .

وثَمّة جانبان تبرزُ فيهما هذه الحُدود :

أ _ إيراد الحدّ لُغةً ، وفيه سبعة حُدود .

ب _ إيراد الحدّ اصطلاحًا ، وفيه ثَمانيةٌ وثلاثون حدًّا .

وطريقته في عرض الجانب الأوّل تجلّت في ناحيتين :

ــ عرضه مع الإيضاح[1] :

ومن ذلك حدّه (التّمييز) بأنّه : ((التّبيين والتّفسير[2] ؛ لأنّك إذا قُلتَ : عِنْـدِي عشْرُوْنَ رَجُلاً ، بيّنتَ المعدود ، وفسّرتَه بكون المعدود رجالاً ؛ لأنّ قولك : عشْرُوْنَ ، يستغرقُ جميع المعدودات ، فلمّا قُلتَ : رَجُلاً ، ميّزتَ الرّجال من غيرهم ، وسواء أجبت فيما انتصب على التّمييز تفسيرًا ، أو تبيينًا ، أو تَمييزًا .)) [3] .

ــ عرضه مع الإيضاح ، وأقوال فيه أُخر :

وذلك حدّه (الإعراب) بأنّه : ((البيان[4] ، تقول العرب : << أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَـــنْ حَاجَتِـــهِ . >>[5] ، أي : بـــيّن وأوضـــح ، قـــال الله تعـــالى : ﴿ ﴾[1] .

أمّا الكوفيّون فقد نسبه النّحاة إليهم ، وذلك لاقتصارهم عليه في التّعبير دون الصّفة ، فلا بأس من عدّه مــن مُصطلحات الكُوفة . وليس من مُصطلحات البصرة حيث فضّلوه على المُصطلح الآخر .
.))

(1) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 187 ، 227 ، 234 ، 276 ، 291 .) .

(2) التّمييز ، والتّبيين ، والتّفسير ، والمُميّز ، والمُبيّن ، والبيان ، والمُفسّر بِمعنًى واحدٍ .
قال ابن فضّال : ((وهذه الألفاظ وإنْ اختلفت عباراتُها فمرجوعها في المعنى إلى شيءٍ واحدٍ . ألا ترى أنّك إذا ميّزتَ الشّيءَ فقد فسّرتَه ، وقد بيّنتَه ، فهذا معنًى واحدٌ .)) ، (شرح عيون الإعراب : 267 .) .

(3) (التّهذيب : 227 .) .

(4) انظـر _ فـي (عَـرَبَ) _ : (لسـان العـرب : 588/1 ، القـاموس المُحـيط : 145 ، تـاج العـــروس :
217/2 .) .

وقيل : الإعراب هو التّغيير[2] ، تقول العرب : << عَرِبَتْ مِعْدَةُ الرَّجُلِ . >>[3] ، إذا تغيّرت .

وقيل : الإعراب التّحسين والتّحبّب[4] ، من قوله تعالى : ﴿ ⑥⚈❄⑩♦●♦⇗ ⑥♉❄⑩⑤✢●□❄❄❸✝☺⑤ ﴾ [1] ، أي : مُتحبّبات إلى بُعولتهنّ .)) [2] .

وانظر : (شرح اللمع للباقوليّ : 171/1 ، منحة الملك الوهّاب : 105/1 .) .

(5) انظر هذا القول في : (الإمتاع والمُؤانسة : 197/2 ، شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 6/1أ ، كشف المُشكل : 166 ، التّذييل والتّكميل : 115/1 ، منحة الملك الوهّاب : 105/1 .) .

(1) (الشُّعراء : 195 .) .

(2) انظر _ في (عَرَبَ) _ : (تهذيب اللغة : 219/2 ، لسان العرب : 591/1 ، القاموس المُحيط : 145 .) .

وقال ابن بابشاذ : ((وقيل : إنّه التّغيير من قولهم : عَرِبَتْ مِعْدَةُ الرَّجُلِ ، إذا تغيّرت ، فكأنّ الإعراب لَمّا تغيّر بتغيّر العامل عليه سُمّي إعرابًا .)) ، (شرح الجُمل في النّحو : 6/1أ .) .

(3) انظر هذا القول في : (مقاييس اللغة _ (عَرَبَ) _ : 301/4 ، الصّحاح _ تاج اللغة وصحاح العربيّة _ عَرَب _ : 179/1 ، شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 6/1أ ، التّذييل والتّكميل : 115/1 .) ، و _ برواية : << عِرِبَتْ المَعِدَةُ . >> _ في : (الملاحن : 43 .) ، و _ برواية : (الفَيْصَل) _ في : (منهاج الطّالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب : 135/1 .) .

(4) انظر _ في (عَرَبَ) _ : (الصّحاح : 180/1 ، لسان العرب : 591/1 ، القاموس المُحيط : 145 .) .

وقال ابن بابشاذ : ((الإعرابُ التّحسين ، فكأنّ الإعراب يُحسّن الكلمة ويُزيّنها .)) ، (شرح الجُمل في النّحو : 6/1أ .) .

وقال الباقوليّ : ((الإعرابُ زينةٌ في الكلام ، وحُسنٌ له .)) ، (شرح اللمع : 172/1 .) .

وقد فصّل القول في هذا المعنى ابن منظور ، حيث ذكر أنّ الإعراب هو ((النّكاح ، وقيل : التّعريض به ، والعَرِبةُ والعَرُوب : كلتاهُما المرأة الضّحّاكة ، وقيل : هي المُتحبّبة إلى زوجها ، المُظهرة له ذلك ، وبذلك فُسّر قوله Y : ﴿ ⑥⚈❄⑩♦●♦⇗ ⑥♉❄⑩⑤✢●□❄❄❸✝☺⑤ ﴾ [الواقعة:⌨▤] ، وقيل : هي العاشقة له . . . .)) ، (لسان العرب _ (عَرَبَ) _ : 591/1 .) .

وانظر : (الألفاظ : 238 .) .

أمّا طريقته في عرض الجانب الآخر فتبدو على النّحو الآتي :

ـ عرضه فقط[3] :

ومن ذلك حدّه (الاسم المُضمر) بأنّه : ((ما اختلفت صيغه ، وكُنّي به عن ظاهرٍ قد عُرِف .)) [4] .

ـ عرضه مع الإيضاح[5] :

ومن ذلك حدّه (الحرف) بأنّه ((ما دلّ على معنًى في غيره ، غير مُقترنٍ بزمانٍ[6] ،

وقد ضعّف هذا القول بَهاء الدّين بن النّحّاس في : (التّعليقة على المُقرّب : 6أ .) .
(1) (الواقعة : 37 .) .
(2) (التّهذيب : 75 .) .
وقد ذكر ابن عنقاء في : (غُرر الدّرر الوسيطيّة : 192/1 .) أنّ للإعراب ثلاثةً وعشرين معنًى ، حيث قال : ((الإعرابُ لغةً : الإبانة ، والإفصاح ، والتّحسين ، والتّغيير ، وإزالة فساد الشّيء ، وعدم اللحن في الكلام ، والتّكلّم بالعربيّ ، وإجراء الفرس ، وإجالة الماشية في المرعى ، وانتقالُها بنفسها فيه ، وخلوص عربيّة الفرس ، ومعرفتك بالفرس العربيّ من الهجين إذا صهل ، وصهيل الفرس بحيث يعرف عتقه ، وسلامته من =
= الهجنة ، والمعرفة بالخيل العتاق ، وملك الخيل العراب ، وولادة الولد العربيّ اللون لك ، والفحش ، وقبيح الكلام ، والرّدّ عن القبيح ، والنّكاح ، والتّعريض به ، وإعطاء العُرْبون ، والتّزوّج بالمرأة العروب ، فهذه ثلاثةٌ وعشرون معنًى له ، وأنسبها بالمعنى الاصطلاحيّ الخمسة الأُول .)) .
(3) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 26 ، 30 ، 32 ، 85 ، 102 ، 113 ، 159 .) .
(4) (التّهذيب : 26 .) .
وقال الحيدرة في : (كشف المُشكل : 141 .) : الاسم (المُضمر) هو ((كُلّ اسمٍ دلّ باختلاف صيغه على اختلاف معانيه ، مثل : أَنَا ، وأَنْتَ ، وهُوَ ، ونَفَعَكَ ، ونَفَعَكُمَا ، ونَفَعَكُنَّ .)) .
(5) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 22 ، 24 ، 61 ، 83 ، 102 ، 167 ، 187 .) .
(6) هذا الحدّ ذكره الحيدرة في : (كشف المُشكل : 155 .) .
وقد اختلف النّحويّون في تحديد (الحرف) ، كما اختلفوا في تحديد (الاسم) ، و (الفعل) ، حيث حدّه سيبويه بأنّه : ((ما جاء لمعنًى ، وليس باسمٍ ، ولا فعلٍ ، نحو : ثُمّ ، وسوف ، وواو القسم ، ولام الإضافة ، ونحوها .)) ، (الكتاب : 12/1 .) .
وقد أخذ أخذه الفارسيّ في : (الإيضاح العضُديّ : 8/1 .) ، وابن جنّيّ _ في أحد قوليه _ في :

....

= وتبعه ابن جنّيّ _ في قوله الآخر _ في : (اللمع : 47 .) ، والعلويّ في : (البيان في شرح اللمع :
8 ، 16 .) ، والزّمخشريّ في : (الأُنْموذج في النّحو : 30 ، المُفصّل : 337 .) ، والجُزُوليّ في : (المُقدّمة الجُزُوليّة في النّحو : 4 .) ، والشّلَوبين في : (التّوطئة : 113 ، شرح المُقدّمة الجُزُوليّة الكبير : 217/1 .) ، والأردبيليّ في : (شرح الأُنْموذج في النّحو : 215 .) ، وابن عصفور في : (المُقرّب : 46/1 .) ، وابن هشام في : (الجامع الصّغير في النّحو : 2، شرح جُمل الزّجّاجيّ : 86 ، شرح اللمحة البدريّة : 214/1 _
215 .) ، والأُبّذيّ في : (شرح الحُدود : 39 .) ، والفاكهيّ في : (الحُدود النّحويّة : 67 ، شرحه :
82 .) ، وحسّنه أبو حيّان في : (التّذييل والتّكميل : 50/1 .) ، واعترضه ابن عصفور في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 30/1 .) ، فقال : ((قوله : والحرف ما دلّ على معنًى في غيره ، ليس بحدٍ صحيحٍ للحرف ؛ لأنّه ليس بمانعٍ ؛ لأنّ الأسْماء قد تدلّ على معنًى في غيرها ، ألا ترى أنّك إذا قُلتَ : قَبَضْتُ بَعْضَ الدَّرَاهِمِ ، أدّتْ (بَعْض) من المعنى في (الدَّرَاهِمِ) ما تُؤدّيه (مِنْ) إذا قُلتَ : مِنْ الدَّرَاهِمِ ، فلا بُدّ أنْ يقول في حدّ (الحرف) : كلمةٌ تدلّ على معنًى في غيرها ، ولا تدلّ على معنًى في نفسها ، وحينئذٍ لا تدخل عليه الأسْماء ؛ لأنّ الأسْماء وإنْ دلّت على معنًى في غيرها فهي مع ذلك دالّةٌ على معنًى في نفسها ، ويسلم الحدّ أيضًا من إدخال (مَا) فيه .)) .

وهذا الحدّ عليه أكثر النّحويّين عدا بَهاء الدّين بن النّحّاس ، يقول ابن هشام في : (شرح اللمحة البدريّة : 214/1 _ 215 .) : ((دعوى دلالة (الحرف) على معنًى في غيره وإنْ كان مشهورًا عند النّحويّين إلاّ أنّ الشّيخ بَهاء الدّين بن النّحّاس نازعهم في (التّعليقة) ، وزعم أنّه دالٌّ على معنًى في نفسه ، وتابعه المُؤلّف أبو حيّان في (شرح التّسهيل) .)) .

وانظر رأي بَهاء الدّين بن النّحّاس في : (التّعليقة على المُقرّب : 123/1 .) ، وقد عُزي إلى أبي جعفر النّحّاس في : (المُبهمات وخصائصها في النّحو العربيّ : 167 .) ، وليس كذلك .

وأمّا دعوى مُتابعة أبي حيّان له فلم تثبت ؛ من قبل أنّه استحسن حدّ الزّجّاجيّ ومن جرى مجراه في :
(التّذييل والتّكميل : 50/1 .) .

وأمّا ابن مُعطٍ فقد عرّفه بقوله : ((كلمةٌ لا تدلّ على معنًى إلاّ في غيرها .)) ، (الفصول الخمسون :
153 .) .

وحسّنه ابن إياز ، حيث قال : ((فإنْ قيل : لِمَ قال : كلمةٌ لا تدلّ على معنًى إلاّ في غيرها ، ولَمْ يقل كما قال غيره : كلمةٌ تدلّ على معنًى في غيرها .

(اللمع : 8 .) ، وأبو البركات الأنباريّ في : (أسرار العربيّة : 12 .) ، وصحّحه ابن السّيد في : (الحُلل في إصلاح الخلل من الجمل : 75 .) ، حيث قال : ((وهو حدٌّ صحيحٌ لا مطعن فيه .)) .
أمّا المُبرّد فقد حدّه بأنّه ما ((جاء لمعنًى .)) ، (المُقتضب : 3/1 .) .

وأمّا ابن السّرّاج فقد حدّه بأنّه : ((الذي لا يجوز أنْ تُخبر عنه ، ولا يكون خبرًا .)) ، (الأُصول :
40/1 .) .

وأمّا الزّجّاجيّ فقد حدّه بأنّه : ((ما دلّ على معنًى في غيره .)) ، (الإيضاح في علل النّحو : 54 ، الجُمل في النّحو : 1 .) .

قيل : ما ذكره المُصنّف أحسنُ مِمّا ذكره غيره ؛ وذلك لأنّ الدّالّ على معنًى في غيره قسمان :
أحدهُما : دالٌّ على معنًى في غيره ، وعلى معنًى في نفسه ، وهي الأسْماء النّائبة ، وحرف الاستفهام ، وحرف الشّرط ، كـ (أَيْنَ) ، و (مَنْ) ، إذْ هُما دالاّن على معنًى في أنفسهما بالاسْميّة ، وعلى معنًى في غيرهِما ؛ لنيابتهما عن الحرف .
والثّاني : دالٌّ على معنًى في غيره فحسب ، وهو الحرف ، فلو قال : كلمةٌ تدلّ على معنًى في غيرهِما لدخل فيه (أَيْنَ) ، و (مَنْ) ، ونحوهُما .)) ، (المحصول في شرح الفصول : 11أ .) .
=

وذلك المعنى الذي يدلّ عليه هو النّفي ، والإيجاب ، والتّأكيد ، والشّرط ، والاستفهام ، والامتناع ؛ لأنّ كُلّ حرفٍ لا بُدّ له من معنًى ، ومعناه لا يكون في لفظه إلاّ مصدرًا ؛ لأنّك تقول : (لَمْ) معناها النّفي من قولك : نفى ينفي نفيًا ؛ وتقول : (إنّ) معناها التّأكيد من قولك : أكّد يُؤكّد تأكيدًا ، وعلى هذا القياس سائر الحُروف من عاملٍ وغير عاملٍ .)) [1] .

ـ عرضه مع المُحترزات[2] :

ومن ذلك حدّه (الفعل اللازم) بأنّه : ((كُلّ ما كان غير واقعٍ على مفعولٍ به ، وإنّما قُلنا (مفعولٌ به) احترازًا من المفعول له ، والمفعول معه ، والمفعول فيه ، والمفعول المُطلق ، وهو المصدر[3] ، فإنّ هذه ينصبها الفعل ، سواء كان مُتعدّيًا ،

= وهناك حُدودٌ أُخر بسط القول فيها ابن السّيد في : (الحُلل في إصلاح الخلل : 75 _ 76 .) .
(1) (التّهذيب : 61 .) .
(2) انظر : (المصدر السّابق : 20 ، 42 ، 51 .) .
(3) هذا أشهر ألقاب المفعول المُطلق ، وإنّما سُمّي بذلك ؛ لأنّ الفعل يصدر عنه ؛ من حيث إنّه مُشتقٌ منه عند البصريّين .
انظر : (الفوائد والقواعد : 254 ، شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 30/1أ ، البيان في شرح اللمع : 185 ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين _ البصريّين والكوفيّين _ : 238/1 ، أسرار العربيّة : 171 ، كشف المُشكل : 280 ، الأمالي النّحويّة : 135/2 ، الإيضاح في شرح المُفصّل : 218/1 ، توجيه اللمع : 166 ، الحاصر : 587/2 ، المُحصّل في كشف أسرار المُفصّل : 80/1ب .) .
وهناك ألقابٌ أُخر ، هي :
ـ الحدث ، وإنّما سُمّي بذلك ؛ لأنّه يحدث من جهة فاعله .
انظر : (الكتاب : 35/1 ، البيان في شرح اللمع : 185 ، المفتاح في الصّرف : 52 ، المُقتصد : 580/1 ، الإيضاح في شرح المُفصّل : 218/1 ، الحاصر : 587/2 ، المُحصّل في كشف أسرار المُفصّل : 80/1ب .) .
ـ الحدثان ، وإنّما سُمّي به على جهة المُبالغة .

أو لازمًا .)) [1] .

ـ عرضه مع المُحترزات ، والإيضاح ، والتّمثيل :

وذلك حدّه (المفعول من أجله) بأنّه : ((كُلّ مصدرٍ ذُكر علّةً للفعل ، وعُذرًا وغرضًا للفاعل[2] ؛ لأنّك إذا قُلتَ : زُرْتُكَ طَمَعًا فِيْ مَعْرُوْفِكَ ، فقد جمع الشّرائط[3] ؛ لأنّه إذا قال لك : لِمَ زُرْتَنِي ؟ ، وقلتَ : طَمَعًا فِيْ مَعْرُوْفِكَ ، فقولك : طَمَعًا ؛ علّةٌ للزّيارة ؛ وعُذرٌ وغرضٌ لك ، وكذلك قولك : أَحْبَبْتُكَ طَاعَةً لله ، وَخَرَجْتُ رَغْبَةً فِيْ الجِهَادِ ، وما شاكل ذلك ، وقلنا : (كُلّ مصدرٍ) غالبًا احترازًا من الاسم الذي ليس بمصدرٍ إذا قُدّر بالمفعول من أجله ، نحو قولك : جِئْتُ لِزَيْدٍ ، التّقدير : لأَجْلِ زَيْدٍ ، قال الله تعالى : ⓵ ♊⍓☼♑♦⮙✡⬁◘◷♦❄← ⑥⌖⮙⚐✞❄←⌧♦*⑤ ♦•▦⌧⭘♦❄← ②⌖① ☺⇨✡✍✍⑤ ✡⬉♊♋⌖⬆✡⌦ ⑤☯⊙⬆☼♑♦✸ ②⌖①⌖➔ ♉⇩💻⑤⌖◎⌖❄♋ ♊⍓☼♑⓿✡⮛ ⓵ [4] ،

انظر : (الكتاب : 34/1 ، المفتاح في الصّرف : 52 ، الإيضاح في شرح المُفصّل : 218/1 ، الحاصر : 587/2 .) .

ـ المعاني ، وإنّما سُمّي بذلك ؛ لأنّها ألفاظٌ لا تدلّ على أشخاصٍ كالضّرب ، والقيام .

انظر : (المفتاح في الصّرف : 52 ، المُقتصد : 580/1 .) .

=

= ـ الفعل ، وإنّما سُمّي فعلاً ؛ لأنّه أثر الفاعل في الحقيقة .

انظر : (المُقتصد : 580/1 ، الإيضاح في شرح المُفصّل : 218/1 ، الحاصر : 587/2 .) .

(1) (التّهذيب: 51 .) .

وقد حدّ الفاكهيّ (الفعل اللازم) بأنّه : ((ما لا مفعول به له أصلاً لا بنفسه ، ولا بحرف جرّ ، كالدّال على حُدوث ذاتٍ ، كَحَدَثَ المَطَرُ ، وَنَبَتَ الزَّرْعُ ، أو صفةٍ ، كَطَالَ الليْلُ ، وَخَلِقَ الثَّوْبُ ، أو على سجيّةٍ ، كَجَبُنَ زَيْدٌ ، وَشَجُعَ ، أو له مفعولٌ به ، ولكن لا يصل إليه إلاّ بواسطةٍ فقط من حرف جرّ ، أو تضمّن معنى فعلٍ مُتعدٍّ ، كقوله : أَرَحُبَكُمْ الدَّخُلُ فِيْ طَاعَةِ الكَرْمَانِيّ . أي : فِيْ وَسِعَكُمْ ، أو صوغه على (أفعل) ، نحو : ⓵ ⑤ ⭘✞☺⭘⬃🖫⌖⑨♊❷♦⮚⬄ ⓵ ♊⍓☼♑✡❷✒❄⌖❄⑨✈✡”✞⓵ [الأحقاف:🗀🗎] ، أو (فَعّل) كَفَرَّحْتُه ، أو (فَاعَلَ) كَجَالَسْتُهُ ، أو (اسْتَفْعَلَ) ، كَاسْتَحْسَنْتُهُ ، أو غير ذلك .)) ، (شرح الحُدود النّحويّة : 133 .) .

(2) قال الكيشيّ : ((وسمّاه العلاّمة (علّة الإقدام) ؛ فرارًا من الإشكال ، فيُقال له : ليْسَ علّةً فاعليّةً ، ولا صُوريّةً ، ولا مادّيّةً ، فتعيّن كونه علّةً غائيّةً ، وهو المُسمّى بالغرض .)) ، (الإرشاد إلى علم الإعراب : 231 .) .

(3) سيأتي إيضاحها في : (137 ، 778 _ 780 .) .

(4) (الإنسان : 9 .) .

قوله : (لوجه الله) في موضع نصبٍ على أنّه مفعولٌ من أجله ، تقديره : لأَجْلِ وَجْهِ الله ، واحترازًا من الاسم أيضًا ، من (أنْ) التي تُقدّر بالمصدر إذا كانت في موضع النّصب مفعولاً من أجله ، نحو قوله تعالى : ⓵ ⑥⌖⮛⌖➔ ☠⑤🡅💧⮙⌖⌀⌖❄🡄 ⬄⮚💧⬈♊⓫✡⮛ ⑤✠*💣①✞🏳②💻 ⑤✞☹➲ ☠⑤🡅💧⓫✡⮛♊⭦💧❄▦ ⑩✡⑥✍🗞⇨☺✡ ⓵ [1] ، فـ (أنْ) [وصلتها] في موضع النّصب مفعولٌ من أجله ،

تقديره : لأَجْلِ أَنْ يُؤْمِنُوْا بِالله ، وكذلك قوله تعالى : ⓵ ⮫⌖⌖❄⑨⌖□⇨ ➔⌖❸❄⌖🡅⌖⌖⌧🏳✞⮷❖◆ . ⑤✞☹➲ ♋⌖⑥💻⇩③🡇💧 ⑤✍⇳②☹✞⮫♊⮙⌖⮷◆ ⓵ [2] ، تقديره : لأَجْلِ أَنْ جَاءَهُ الأَعْمَى ، وما شاكل ذلك .)) [3] .

ــ عرضه مع اعتراض ما يُخالفه[4] :

ومن ذلك حدّه (الحال) بأنّه : ((هيئة الاسم الذي يعودُ إليه ، الذي هو صفةٌ له في المعنى ، سواء كان ذلك الاسم فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مُبتدأً ، فالحال هيئةٌ له ، تقول : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا مَضْرُوبًا ، وَهَذَا عَبْدُ الله وَاقِفًا ، فالحال هيئةٌ لِهذه الأسْماء[5] ، فأمّا من قال : إنّ الحال هيئة الفاعل والمفعول[6] ، فليس بحصرٍ جامعٍ ؛ لأنّ

---

(1) نصّها : ⓵ ➔⌖⮛⌖⑥ 🡄❄⌖⌀⌖⮙💧🡅⑤☠ ⮛✡⓫♊⬈💧⮚⬄ ⑤✠*💣①✞🏳②💻 ⑤✞☹➲ ▦❄💧⭦♊⮛✡⓫💧🡅⑤☠ ⑩✡⑥✍🗞⇨☺✡ ⑤✍⌧🖫⮫⌖◎✠▦◎✠ ⑤✍⌧🖫♋⌖⮙✡”•✡ ⓵ ، (البروج : 🖰 .) .

(2) (عبس : 1 _ 2 .) .

(3) (التّهذيب : 177 _ 178 .) .

(4) انظر : (المصدر السّابق : 38 ، 153 ، 215 .) .

(5) انظر : (الأُصول : 213/1 _ 214 ، تسهيل الفوائد : 108 ، شرحه : 321/2 ، شرح الحُدود النّحويّة : 164 _ 165 .) .

(6) هذا الحدّ ذكره الثّمانينيّ في : (الفوائد والقواعد : 299 .) ، والحيدرة في : (كشف المُشكل : 302 .) .

وما عليه أكثر النّحويّين هو أنّ الحال ((بيان هيئة الفاعل ، أوالمفعول .)) .

وقد ذكره ابن جنّيّ في : (اللمع : 116 .) ، والواسطيّ في : (شرح اللمع في النّحو : 70 .) ، والعلويّ في : (البيان في شرح اللمع : 217 .) ، والزّمخشريّ في : (المُفصّل : 78 .) ، والمُهلّبيّ في : (نظم الفرائد وحصر الشّرائد : 223 .) ، والقبيصيّ في : (الهادي في الإعراب إلى طريق الصّواب : 91 .) ، وابن الحاجب في : (الإيضاح في شرح المُفصّل : 327/1 ، الكافية : 103 ، شرح المُقدّمة الكافية :

الحال قد تكونُ من غير الفاعل ، والمفعول ، كالمُبتدإ وما شاكله .)) [1] .

ـ عرضه مع الاعتراض والاختيار ، وبيان الوجه :

وذلك حدّه (الفعل) بأنّه : ((ما دلّ على فاعلٍ ، وزمانٍ مُعيّنٍ ، وهذه حقيقةٌ جامعةٌ صحيحةٌ ؛ لأنّه يجوزُ فيها العكس والطّرد ، تقول : كُلّ فعلٍ يدلّ على فاعلٍ ، وزمانٍ
مُعيّنٍ ، وكُلّما دلّ على فاعلٍ ، وزمانٍ مُعيّنٍ فهو فعلٌ[2] .

فأمّا قولُهم : الفعل ما تصرّف ، ولحقه الضّمير[3] ، وقولُهم : ما دلّ على حدثٍ ،
وزمانٍ ، ومكانٍ ، وفاعلٍ ، ومفعولٍ[4] ، فليس بحقيقةٍ جامعةٍ ؛ لأنّ من الأفعال ما لا يتصرّف ، كـ (نِعْمَ) ، و (بِئْسَ) ، وما شاكلها ؛ ومنها ما لا يدلّ على مفعولٍ ،

501/2 .) ، وابن مُعطٍ في : (الفصول الخمسون : 186 .) .
=

= وقد تعقّب الخويّيّ هذا الحدّ بقوله : ((هذه العبارة قد لَهج بِها النّحاة أكثرهم في حدّ الحال . وفيها تجوّزٌ ؛ من حيث أنّ البيان ، والتّبيين مصدرٌ ، وفعلٌ حقيقيٌّ ، و [الحال] هو لفظ الاتّفاق على أنّ (رَاكِبًا) من قولك : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ، حالٌ . فليس هذا ببيانٍ ، بل هو المُبيّن لِهيئة الفاعل ، أو المفعول ، وهذا غير نفس الكلمة ، والأولى أنْ يُقال الحال : هو المُبيّن لِهيئة الفاعل ، أو المفعول . وهذا الرّسمُ تامٌّ لا يرد عليه شيءٌ ، ولا ينتقض بنحو : جَاءَ زَيْدٌ الرَّاكِبُ ، فإنّ (الرَّاكِبَ) هنا ليس مُبيّنًا لِهيئته مُطلقًا ، فلا يُردّ ، وإذا عُلم هذا فليحمل قوله : بيان هيئة الفاعل ، أو المفعول على المُبيّن ؛ لأنّ المصدر قد يُستعمل في اسم الفاعل ، نحو قولِهم : رَجُلٌ عَدْلٌ ، . . . . وما أشبه ذلك .)) ، (شرح الفصول الخمسون : 63ب .) .

وقال ابن إياز مُبطلاً هذا الحدّ الذي ذكره ابن مُعطٍ وغيره : ((ما ذكره وإنْ كان سبقه إليه أبو بكر بن السّرّاج في : (أُصوله) يبطُل بالوصف في قولك : جَاءَنِي زَيْدٌ الرَّاكِبُ ، و : ضَرَبْتُ زَيْدًا المَكْتُوْفَ .

قال الأندلُسيّ : والجيّدُ أنْ يُقال : الحال هو اللفظ الدّالّ على بيان كيفيّة الموصوف في حال وجود الصّفة
به ، أو الصّفة في حال وجودها بالموصوف .)) ، (المحصول : 93أ .) .

(1) (التّهذيب : 215 .) .

(2) هذا الحدّ ذكره الحيدرة في : (كشف المُشكل : 148 .) ، حيث قال : ((. . . . ما دلّ على زمانٍ مُختصٍ ، وتضمّن ضمير المرفوع .)) .

(3) لَمْ أقف على من قال به فيما بين يديّ من مصادر .

(4) هذا ما عليه أكثر النّحويّين ، أمثال : سيبويه في : (الكتاب : 12/1 .) ، والزّجّاجيّ في : (الجُمل في النّحو : 1 .) ، وابن بابشاذ في : (شرح الجُمل في النّحو : 4/1أ ، شرح المُقدّمة

كالأفعال اللازمة ، مثل : (شَرُفَ) ، و (ظَرُفَ) ؛ ومنها ما لا يدلّ على حدثٍ ، مثل : (كَانَ) وأخواتِها ؛ ومنها ما لا يدلّ على مكانٍ ، كأفعال الباريّ سُبحانه .

فلَمْ يبقَ إلاّ أنّ الفعل ما دلّ على فاعلٍ ، وزمانٍ مُعيّنٍ ؛ لأنّه لا بُدّ لكُلّ فعلٍ من فاعلٍ
إمّا مُظهرًا ، أو مُضمرًا ، ولا بُدّ له من زمانٍ يقعُ فيه .)) [1] .

5 _ التّعليل :

عَني ابن يعيش بالتّعليل ، فقد بلغت المواضع التي برز فيها التّعليل عنده ثلاثةً وسبعين ومئة موضعٍ .

وهذه العناية تبدو فيما علّل له ابن يعيش من موضوعاتٍ ، وهي :

المُحْسِبة : 193/1 .) ، والزّمخشريّ في : (المُفصّل : 292 .) ، والعُكبريّ _ في أحد قوليه _ في : (المُتّبع في شرح اللمع :
125/1 .) ، والهرميّ في : (المُحرّر في النّحو : 781/2 .) ، وابن هشام في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : =
= 85 .) ، وصحّحه العلويّ في : (البيان في شرح اللمع : 14 .) ، وقوّاه يحيى بن حمزة في : (الحاصر :
356/1 .) ، وأفسده ابن عصفور في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 26/1 _ 27 .) . 52/1 .) .

وحدّه الفارسيّ بأنّه : ((ما كان مُسندًا إلى شيءٍ ولَمْ يُسند إليه شيءٌ .)) ، (الإيضاح العضُديّ :
52/1 .) .

واختاره العُكبريّ _ في قوله الآخر _ في : (اللباب في علل البناء والإعراب : 48/1 .) ، وصحّحه العلويّ في : (البيان في شرح اللمع : 14 .) .

أمّا ابن جنّيّ فقد حدّه بأنّه : ((ما حسُن فيه (قَدْ) ، أو كان أمرًا .)) ، (اللمع : 46 .) .

وقد ردّه العلويّ بقوله : ((اعلم أنّ هذا ليس بحدّ الفعل ؛ لأنّ في الأفعال ما لا يحسُن قبلَه (قَدْ) ، ولا يكون أمرًا ، وذلك نحو : (نِعْمَ) و (بِئْسَ) ، وكذلك (لَيْسَ) على مذهبه أيضًا فعلٌ ، ولا يحسُن قبلها (قَدْ) ، ولا يكون منها أمرٌ ، وكذلك أفعال التّعجّب ، نحو قولكَ : أَحْسِنْ بِزَيْدٍ ، و : أَكْرِمْ بِعَمْرٍو ، ولا تحسُنُ قبلَها (قَدْ) ، ولا يكونُ منها أمرٌ ، وإنّما ذكره أيضًا على حدّ ما ذكره في الاسم من التّعليم .)) ، (البيان في شرح اللمع : 13 _ 14 .) .

وأمّا الرّضيّ فقد ذكر أنّ ((الأولى أنْ يُقال : الفعل ما دلّ على معنًى في نفسه مُقترنٌ بزمانٍ من حيث الوزن حتّى لا يُردّ مثل هذا من الأصل ، ولا يُردّ أيضًا مثل : الصَّبُوح ، والغَبُوق ، والسُّرَى ، ولا الاسم الموضوع
دالاًّ بتركيبه على أحد الأزمنة الثّلاثة ، كـ : الغُبُور _ مثلاً _ ، بمعنى : كَوْن الشّيء في الْماضي ، أو في المُستقبل ، فإنّ دلالته على أحد الأزمنة الثّلاثة بالحروف المُرتّبة لا بالوزن ، ومن ثَمّة تبقى هذه الدّلالة مع تغيّر الوزن كـ : الغَابِر ، وغَبَرَ يَغْبُر ، والحقّ أنّه بِمعنى الْماضي ، أو البقاء في المكان ، أو الزّمان ، قال الله تعالى :

[illegible]

[الأعراف:] .)) ، (شرح الكافية للرّضيّ : 40/1 .) .

(1) (التّهذيب : 38 .) .

أ ــ تعليل المُصطلحات[1] :

ومن ذلك تعليله تسْمية (الاسم الظّاهر) بالظّاهر ، حيث قال : ((وأمّا لِمَ سُمّي الظّاهر ظاهرًا ؟ ؛ فلظهوره بالإعراب ، وتجلّيه ، واستغنائه بنفسه عمّا يُفسّره من غيره .)) [2] .

ب ــ تعليل الأحكام النّحويّة[3] :

ومن ذلك تعليله جواز تقديْم خبر (إنّ) على اسْمها بالجارّ والمجرور ، والظّرف ، حيث قال : ((يجوزُ تقديْم خبر (إنّ) على اسْمها بالحرف ، والظّرف ؛ لاتّساع العرب في الحُروف ، والظّروف .)) [4] .

ج ــ تعليل الظّواهر اللغويّة[1] :

---

(1) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 18 ، 20 ، 22 ، 24 ، 26 ، 28 ، 30 ، 38 ، 42 ، 167 .) .

(2) (المصدر السّابق : 24 .) .

وقد قال الحيدرة في : (كشف المُشكل : 137 .) : ((وسُمِّي ظاهرًا ؛ لظهوره ، وتجلّيه ، واستغنائه بنفسه عمّا يُفسّره ، خلافًا للمُضمر ، والمُبهم ، والنّاقص .)) .

(3) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 31 ، 34 ، 86 ، 95 ، 99 ، 103 ، 125 ، 135 ، 146.) .

(4) (المصدر السّابق : 129 .) .

وقد اعتلّ الثّمانينيّ لجواز الفصل بالجارّ والمجرور ، والظّرف بِقوله : ((ولا يجوزُ أنْ يُفصل بين (إنّ) واسْمها إلاّ بظرفٍ ، أو حرف جرٍّ ؛ لأنّ حرف الجرّ ليسا خبرًا في الحقيقة ، وإنّما يقومان مقام الخبر .)) ، (الفوائد والقواعد : 230 .) .

أمّا العُكبريّ فقد اعتلّ له بقوله : ((وإنّما جاز تقديْم الظّرف ، وحرف الجرّ إذا كان خبرًا ؛ لثلاثة أوجهٍ :

أحدها : أنّ (إنَّ) غير عاملةٍ فيه ، إذْ ليس هو خبرًا لَها في الحقيقة ، وإنّما الخبر ما تعلّق به الظّرف من معنى الاستقرار ، وإنّما يَمتنع تقديْم خبرها الذي يعمل فيه .

والثّاني : أنّ الظّرف لا يصحّ إضماره ، وهو أحد ما يَمنع التّقديْم ، وقد أُمِنَ .

والثّالث : أنّ الظّرف مُتعلّقٌ بالخبر لاشتماله عليه ، فهو كاللازم للجملة ، فساغ تقديْمه لذلك ؛ ولِهذا ساغ الفصل بالظّرف بين (إنَّ) واسْمها به أيضًا في قولك : إنَّ خَلْفَهُ زَيْدًا قَائِمٌ ، وجاز الفصل به بين المُضاف والمُضاف إليه في الشّعر .)) ، (اللباب في علل البناء والإعراب : 210/1 .) .

والثّالث : أنّ الظّرف مُتعلّقٌ بالخبر لاشتماله عليه ، فهو كاللازم للجملة ، فساغ تقديْمه لذلك ؛ ولِهذا ساغ الفصل بالظّرف بين (إنَّ) واسْمها به أيضًا في قولك : إنَّ خَلْفَهُ زَيْدًا قَائِمٌ ، وجاز الفصل به بين المُضاف والمُضاف إليه في الشّعر .)) ، (اللباب في علل البناء والإعراب : 210/1 .) .

=

ومن ذلك تعليله ما يُمدّ قياسًا من الأسْماء المجموعة جمع تكسيرٍ مِمّا آخرها حرف علّةٍ ، حيث قال : ((جمعُ كُلّ اسمٍ آخره حرفٌ عليلٌ سواءً كان الحــرف (ياءً) ،
أو (واوًا) ، وسواءً كان الحرف العليل محذوفًا ، أو موجودًا ، أو مُخفّفًا ، أو مُشدّدًا ، فإنّ جمعه مَمدودًا _ أعني الجمع المُكسّر _ نحو : الآَبَاء[2] ، والأبْنَاء[3] ، والأحْمَاء[4] ،

والأَهْنَــاء[1] ، والأَشْــيَاء[2] ، والأَنْــوَاء[3] ، والأَفْيَــاء[4] ، والأَنْحَــاء[5] ، والظّباء[6] ، والــــــــــدِّلاَء[7] ،

= وأمّا الرّضيّ فقد اعتلّ له بقوله : ((وإنّما جاز تقديْم الخبر ظرفًا ؛ لتوسّعهم في الظّرف ما لا يُتوسّع في
غيره ؛ لأنّ كُلّ شيءٍ مِن المُحدثات لا بُدّ أنْ يكون في زمانٍ ، أو مكانٍ ، فصارت مع كُلّ شيءٍ كقريبه ، ولَمْ تكن أجنبيّةً منه ، فدخلتْ حيثُ لا يدخل غيرها ، كالمحارم يدخلون حيثُ لا يدخل أجنبيٌّ ، وأُجري الجارّ والمجرور
مُجراه ؛ لِمناسبةٍ بينهما ؛ إذْ كُلّ ظرفٍ في التّقدير جارٌّ ومجرورٌ ، والجارّ مُحتاجٌ إلى الفعل ، أو معناه ، كاحتياج الظّرف .)) ، (شرح الكافية : 289/1 _ 290 .) .
وانظر : (علل النّحو : 238 _ 240 ، البيان في شرح اللمع : 159 _ 160 ، كشف المُشكل : 240 _ 241 ، المُلخّص في ضبط قوانين العربيّة : 228 ، ارتشاف الضّرب : 1244/3 ، الحاصر :
411/1 ، منهاج الطّالب : 256/1 _ 257 ، همع الهوامع : 434/1 .) .
(1) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 311 ، 317 ، 318 ، 342 ، 343 ، 408 .) .
(2) قال سيويه : ((وسألتُ الخليل عن (أبٍ) ، فقال : إنْ ألحقت به (النّون) ، والزّيادة التي قبلَها ، قُلتَ :
أَبُوْنَ ، . . . . ، ولا تُغيّر البناء إلاّ أنْ تُحدث العربُ شيئًا ، كما تقول : دَمُونَ . . . . ، وإنْ شئتَ كسّرتَ فقلتَ : آَبَاءٌ .)) ، (الكتاب : 405/3 _ 406 .) .
وأمّا أبو عمرو الجرميّ فكان لا يُجيز فيه الجمع السّالِم إلاّ في الضّرورة .
انظر نسبته إليه في : (المُخصّص : 109/4 .) .
وكذلك أنكره الأعلم في : (تحصيل عين الذّهب : 503 .) ، حيث قال : ((جمع (أبٍ) جمع سلامةٍ
غريبٌ ؛ إذْ حقّه للأعلام ، والصّفات الجارية على فعلِها كـ (مُسلمين) .)) .
وانظر : (المُقتضب : 174/2 ، المسائل العضُديّات : 63 ، الخصائص : 346/1 ، الصّحاح _ (أَبَا) _ : 2260/6 ، شرح التّصريف : 410 ، أمالي السّهيليّ : 61 ، المُرصّع في الآباء والأُمّهات والبنين والبنات والذّوات : 41 .) .
(3) قال سيبويه : ((إنْ جمعتَ بالألف والنّون قُلتَ : بَنُونَ ، . . . . وإنْ شئتَ كسّرتَ فقلتَ : أَبْنَاءٌ .)) ،
(الكتاب : 400/3 .) .
وانظر : (شرح التّصريف : 410 ، المُخصّص : 125/4 _ 126 ، كشف المُشكل : 546 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 112 .) .
(4) (الأحمــــــــــاء) : جمـــــــــــــع (حـــــــــمٍ) .
=

والأَضْوَاء[8] ، هذه كُلّها مَمدودةٌ ؛ لأنّها جمع اسمٍ مُعتلّ الآخر ، وقس على هذا ما جرى مجراه .)) [1] .

= قال ابن السّكّيت : ((حَمَاةُ المرأة : أمّ زوجها ، لا لغةً فيه غير هذه ، وكُلّ شيءٍ من قبل الزّوج _ أخوه ، أو أبوه ، أو عمّه _ فهم الأحماء ، ويُقال : هَذَا حَمُوْهَا ، ومَرَرْتُ بِحَمِيْهَا ، ورَأَيْتُ حَمَاهَا ، وهَذَا حَمٌ في
الانفراد . ويُقال : حَمَاهَا بِمنْزِلة قَفَاهَا ، وَرَأَيْتُ حَمَاهَا ، وَمَرَرْتُ بِحَمَاهَا ، وَهَذَا حَمًا . وزاد الفرّاء : (حَمْءٌ) _ ساكنة (الميم) مهموزة _ ، و (حَمَهَا) _ بترك (الهمزة) _ .)) ، (إصلاح المنطق : 340 .) .

وانظر : (التّكملة : 293 ، شرح أبيات إصلاح المنطق : 543 ، شرح التّصريف : 410 ، تَهذيب إصلاح المنطق : 420 _ 422 ، الغُرر المُثلّثة والدّرر المُبثّثة : 407 .) .

(1) سيأتي الحديث عن أصلها وطريقة استعمالِها في : (377 _ 380 .) .

(2) سيأتي الحديث عن وزنِها وأصلها مُفصّلاً في : (493 _ 494 .) .

(3) (الأَنْوَاء) : جمع (نَوْء) ، وقد يُجمع على (نُوآن) .

والنّوء سُقوط نجمٍ من المنازل في المغرب مع الفجر ، وطُلوع رقيبه من المشرق يُقابله من ساعته في كُلّ ليلةٍ إلى ثلاثة عشر يومًا ، وهكذا كُلّ نجمٍ منها إلى انقضاء السّنة ، ما خلا الجبهة فإنّ لَها أربعة عشر يومًا .

وقد أسهب العُلماء في ذكر (الأنواء) واختلاف العرب فيها .

انظر : (الأزمنة وتلبية الجاهليّة : 99 _ 101 ، الأنواء في مواسم العرب : 6 _ 7 ، الأزمنة والأمكنة : 132 _ 136 .) .

(4) (الأَفْيَاء) : جمع (فَيء) ، وهو الظّلّ .

وقد فرّق أكثر أهل اللغة بين (الفيء) ، و (الظّلّ) .

انظر : (المقصور والممدود للقاليّ : 413 _ 414 ، فُرُوق اللغات في التّمييز بين مفاد الكلمات : 167 _ 168 .) .

(5) (الأَنْحَاء) : جمع (نِحْيٍ) ، وهو وعاء السّمن .

انظر _ في (نَحَا) _ : (تَهذيب اللغة : 164/5/3 ، المُحيط في اللغة : 216/3 ، لسان العرب : 311/15 .) .

(6) (الظِّبَاء) : جمع (ظَبي) ، ويُجمع أيضًا على (أَظْبٍ) ، و (ظُبِيٍّ) ، وهو الغزال .

انظر _ في (ظَبَى) _ : (لسان العرب : 23/15 ، القاموس المُحيط : 1687 ، تاج العروس : 649/19 .) .

(7) (الدِّلاَء) : جمع (دِلْو) ، وقد تُجمع على (أَدْلٍ) .

وهي من الألفاظ التي يجوزُ تأنيثها ، وتذكيرها ، والتّأنيثُ أعلى وأكثر .

انظر : (المُذكّر والمُؤنّث لأبي بكر الأنباريّ : 332 ، 438 ، المُذكّر والمُؤنّث لابن جنّيّ : 67 ، البُلغة في الفرق بين المُذكّر والمُؤنّث : 79 .) .

وهي مُؤنّثةٌ عند الفرّاء في : (المُذكّر والمُؤنّث : 92 .) ، والمُفضّل في : (مُختصر المُذكّر والمُؤنّث : =

= 60 .) ، والسِّجستانيّ في : (المُذكّر والمُؤنّث : 138 ، وابن التّستريّ في : (المُذكّر والمُؤنّث : 75 .) ،
وابن فارس في : (المُذكّر والمُؤنّث : 59 .) .

وأمّا الأشياء التي كان ابن يعيش يُعلّل بِها ، فهي :

ــ علّة تشبيه[2] :

كتعليلـه رفـع (لا) للأسْماء ، ونصبها للأخبـار ؛ ((تشـبيهًا بــ (لـيس) [3] ؛ لكونِهما يقعان للنّفيّ جميعًا[4] ، وذلك في مثل قــــــــــــــول الشّاعر[5] :

---

(8) (الأَضْوَاء) : جمع (ضَوْءٍ) .

(1) (التهذيب : 343 .) .

ومِمّا يُقاسُ على هذه الألفاظ : (الأَعْفَاء ، والأَطْلاَء ، والأَمْطَاء ، والأَصْلاَء ، والأَعْرَاء ، والأَصْبَاء ، والأَطْوَاء ، والأَسْلاَء ، والأَلْوَاء ، والأَقْرَاء ، والأَصْوَاء ، والأَجْبَاء ، والأَبْوَاء ، والأَفْنَاء ، والأَطْبَاء .) ، وغير ذلك مِمّا يُعرف بالقياس .

انظر : (شرح المقصور والممدود للقاليّ : 412 _ 413 .) .

(2) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 48 ، 83 ، 92 ، 125 ، 139 ، 311 .) .

(3) وذلك باجتماع ثلاثة شروطٍ ، يقول الثّمانينيّ : ((لا تُشبّه بـ (لَيْسَ) إلاّ باجتماع ثلاثة أوصافٍ :

أحدها : بأنْ تدخل على نكرتين .

والثّاني : أنْ يكون الاسم مُقدّمًا على الخبر .

والثّالث : أنْ يكون الاسم مُلاصقًا لـ (لاَ) .

تقول : لاَ رَجُلٌ مُنْطَلِقًا ، كما تقول : لَيْسَ رَجُلٌ مُنْطَلِقًا ، ويجوزُ أنْ تدخل (البَاء) في خبرها تشبيهًا بـ (لَيْسَ) ، تقول : لاَ رَجُلٌ بِقَائِمٍ ، كما تقول : لَيْسَ رَجُلٌ بِقَائِمٍ .

وتقول : لاَ غُلاَمٌ بِالبَابِ ، و : لاَ رَجُلٌ فِيْ الدَّارِ ، و : لاَ أَحَدٌ عِنْدَكَ ، هذه الظّروف في موضع نصبٍ ، كما كان المُفرد المُتقدّم منصوبًا .)) ، (الفوائد والقواعد : 242 .) .

وانظر : (الإرشاد إلى علم الإعراب : 162 _ 163 ، شرح الفريد : 260 _ 261 .) .

(4) هذا ما أجازه المُبرّد في سعة الكلام .

وذكر صدر الأفاضل أنّ استعمال (لاَ) بِمعنى (لَيْسَ) قليلٌ .

انظر : (التّخمير : 519/1 .) .

أمّا الرّضيّ فقد أنكر عملها البتّة ، حيث قال : ((الظّاهر أنّها لا تعمل (لاَ) عمل (لَيْسَ) لا شاذًّا ، ولا قياسًا ، ولَمْ يُوجد في كلامهم خبر (لاَ) منصوبًا كخبر (مَا) ، و (لَيْسَ) .)) ، (شرح الكافية : 293/1 .) .

(5) لَمْ أقف على اسْمه .

وقد نُسب لجرير في : (شرح شواهد المُغني : 711/2 .) .

أمّا هادي عطيّة في : (كشف المُشكل : 244 _ ح : 2 .) فقد ذكر أنّ البيت رُبّما يكون لجرير حيث له بيتٌ مُماثلٌ هو :

حَيِّ المَنَازِلَ إِذْ لاَ نَبْتَغِي بَدَلاً ... بِالدَّارِ دَارًا وَلاَ الجِيْرَانِ جَيْرَانَا .

وهو من قصيدته التي هجا فيها الأخطل ، ومطلعها :

بَانَ الخَلِيْطُ وَلَوْ طُوِّعْتُ مَا بَانَا ... وَقَطَّعُوْا مِنْ حِبَالِ الوَصْلِ أَقْرَانَا . .

ومنها أشهر بيتين في الغزل حيث لُغة العيون أبلغ من الكلام :

إِنَّ العُيُوْنَ الَّتِيْ فِيْ طَرْفِهَا حَوَرٌ ... قَتَلْنَنَا ثُمَّ لَمْ يُحْيِينَ قَتْلاَنَا .

يَصْرَعْنَ ذَا اللُّبِّ حَتَّى لاَ حَرَاكَ بِهِ ... وَهُنَّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللهِ أَرْكَانَا .

ذَكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا   لاَ الدَّارُ دَارًا وَلاَ الجِيْرَانَ جِيْرَانَـا .)) [1]

.

ــ علّة حمل[2] :

كتعليله نصب النّكرة بـ (لا) ((حملاً على (إنّ) [3] ؛ لأنّها نقيضها ؛ لأنّ (إنّ) أصلٌ

في الإيجاب ، و (لا) أصلٌ في النّفي ، والعربُ تحمل النّقيض على النّقيض .))[4] .

ــ علّة تضمين[5] :

انظر : (ديوانه : 751 _ 756 .) .

(1) (التّهذيب : 139 _ 140 .) .

والبيت من البسيط ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .

وهو في : (الجمل في النّحو المنسوب للخليل : 48 ، كشف المُشكل : 244 ، جواهر الأدب : 347 ، شرح شذور الذّهب : 189 .) .

(2) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 139 ، 243 .) .

(3) وذلك بأربعة شروطٍ ، يقول العُكبريّ : ((. . . . ؛ لأنّها أشبهت (إنَّ) في أربعة أشياء :

أحدها : أنّها تدخل على مُبتدإٍ وخبرٍ ، كما أنّ (إنَّ) كذلك .

والثّاني : أنّها تدخل لتأكيد النّفي ، كما أنّ (إنَّ) تدخل لتأكيد الإثبات .

والثّالث : أنّها نقيضة (إنَّ) ، والشّيء يُحمل على نقيضه ، كما يُحمل على نظيره .

والرّابع : أنّ لَها صدر الكلام ، كما أنّ (إنَّ) كذلك ، فلمّا أشبهتها أُعملت عملها ، فكما تنصب (إنَّ) وترفع ، كذلك (لاَ) تنصب وترفع .)) ، (المُتّبع : 292/1 .) .

وانظر : (شرح التّحفة الورديّة : 159 ، شرح قطر النّدى : 189 _ 190 .) .

(4) (التّهذيب : 139 .) .

قال الورّاق : ((اعلم أنّ (لا) تنصب الأسْماء ؛ تشبيهًا بـ (إنّ) ؛ لأنّها نقيضتُها ، وهي تدخل على الأسْماء كدخول (إنّ) عليها ، فوجب أنْ تنصب الأسْماء كما تنصب (إنّ) .)) ، (علل النّحو : 406 .) .

وقال ابن فضّال : ((عملها عمل (إنّ) تنصب الاسم ، وترفع الخبر ؛ والدّليل على ذلك ما حكى يُونس عن العرب أنّهم يقولون : لاَ رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ ؛ وذلك أنّ (لا) نقيضةُ (إنّ) ؛ لأنّها نفيٌ ، و (إنّ) إثباتٌ ، والنّقيض يُقاسُ على النّقيض ، كما يُقاس النّظير على النّظير ؛ ولأنّها تحتاج إلى اسْمين كما تحتاج إليهما (إنّ) فحُملتْ عليها فعملتْ عملها فنصبتْ ، ورفعتْ فهي مُشبّهةٌ بـ (إنّ) ، و (إنّ) مُشبّهةٌ بالفعل .)) ، (شرح عيون الإعراب : 225 .) .

(5) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 86 ، 91 ، 96 ، 175 .) .

كتعليلـه بنـاء (أمـس) ، و (الآن) ((لِتضـمّنـهما (الألـف) ، و (الـلام) ، فـ (الألف) ،
و (الـلام) فـي (الأمـس) لتعريـف العهـد ، و (الألـف) ، و (الـلام) فـي (الآن) لتعـريف
الإشارة .))[1] .

ــ علّة إشعار ، ونقل :

كتعليلـه منـع التّصـرّف فـي الأفعـال (نعـم) ، و (بـئس) ، و (لـيس) ، و (عـسى) ،
و (حبّذا) ، و (فعل) التّعجّب ، نحو : ((مَا أَحْسَنَ زَيْدًا !)) ((لأنّـها نُقلتْ عن بابِـها ، وعُدل بِها إلـى غير مـا هو لَـها ، وجُعلتْ نفس المعـاني التـي هـي : المدح ، والــــذّمّ ،
والتّرجّـيّ ، والنّفــي ، والتّعجّـب ، فمُنعـتْ بعـض علامـات الأفعـال ، وهـو التّصرّف ؛ إشعارًا بِما صارت إليه ، ونُقلت إليه .))[2] .

ــ علّة اختصار :

كتعليله حدّ (التّثنية) ، حيث قـال : ((أمّـا التّثنيـة فهي ضمّك الشّيء إلـى مثله لتُعبّر عنهما بلفظٍ واحدٍ ؛ طلبًا للاختصار .))[3] .

---

(1) (المصدر السّابق : 175 .) .
وسيأتي التّفصيل في (أمس) في : (365 _ 368 .) .
أمّا التّفصيل في (الآن) فسيأتي في : (1113 _ 1114 .) .
(2) (التّهذيب : 54 .) .
وقد فصّل في علّـة منـع هذه الأفعال من التّصرّف الحيدرة في : (كشف المُشكل : 258 _ 259 .) ، حيــــــث قــــــال : ((ومُنعــــــــتْ التّصــــــرّف ؛ لعلّتــــــين : =

= إحداهُما : أنّها نُقلتْ من مواضعها ، وجُعلتْ أنفُسَ المعانيّ فشابَهتْ الحروف ، والحروف لا تتصرّف ، وبيان ذلك أنّك تقول : مَدَحْتُ زَيْدًا ، وَذَمَمْتُ عَمْرًا ، وَأَحْبَبْتُ عَمْرًا ، وَتَعَجَّبْتُ مِنْ عَبْدَ الله ، وَرَجَوْتُ قِيَامَ زَيْدٍ ، وَنَفَيْتُ إِحْسَانَ بَكْرٍ ، فيكون ذلك كُلّـه إخبارًا بأحداثٍ واقعةٍ فيما مضى ، ولا تكون لنفس الأحداث ؛ لأنّك قد تقول : تَعَجَّبَ زَيْدٌ مِنْ حُسْنِ عَمْرٍ ، فيكون التّعجّب من فعل (زَيْدٍ) ، والإخبار به من فعلك ، ولو قُلتَ : نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَبِئْسَ الغُلاَمُ عَمْرٌو ، وَحَبَّذَا مُحَمَّدٌ ، وَمَا أَحْسَنَ عَبْدَ الله ، وَعَسَى زَيْدًا أَنْ يَقُوْمَ ، وَلَيْسَ بَكْرٌ مُحْسِنًا ، لكان هذا كُلّـه أنفُسَ المعانيّ لا إخبارًا عنها ، فـ (نِعْمَ) نفس المدح ، و (بِئْسَ) نفس الذّمّ ، و (حَبَّذَا) نفس تقريب المحبوب من القلب ، و (عَسَى) نفس التّرجّي ، و (لَيْسَ) نفس النّفي ، و (مَا أَحْسَنَ) ، و (مَا أَقْبَحَ) نفس التّعجّب . . . . . .
والعلّة الثّانية : مع شبه هذه الأفعال للحرف أنّك لَمّا كنتَ لا تَمدح ، ولا تذِمّ ، ولا تعجب ، ولا تُخب عن مجيئه فيما يُستقبل ؛ لأنّ الإخبار عنها لا يقع إلاّ بعد مُضيّ أسبابِها فألزمت الماضيّ ، وأمّا (عَسِى) ، و (لَيْسَ) فإنّهما جاءا بلفظ المصدر ترجيًّا ، ونفيًا للمُستقبل فأغنيا بتصرّفهما في

ــ علّة ضعف :

كتعليله امتناع الفصل بين حروف الجزم ، والفعل بشيءٍ ، حيث قال : ((يَمتنع أنْ يُفصل بينها وبين الفعل بشيءٍ ؛ لضعفها .))[1] .

ــ علّة فرق[2] :

كتعليله ثبوت (ألف) الوصل مع (لام) المعرفة لفظًا وخطًا مفتوحةً ، وإنْ دخلتْ عليها (همزة) الاستفهام ، حيث قال : ((ومن حُكمها أنّها تثبت مع (لام) المعرفة لفظًا ، وخطًّا مفتوحةً ، وإنْ دخلتْ عليها (همزة) الاستفهام ، نحو قولك : آلرَّجُلُ عِنْدَكَ ؟ ، آلثَّوْبُ عَلَيْكَ ؟ ، قال الله تعالى : ⌚ ⇩③⑤💻📭♦⇨☺ ⑤☹✞○✡➲⌖ ⌧✞♑✡➢⇔☙ ⌚ [3] ، وقال تعالى : ⌚ ⇩③⑤💻📭♦⇨☺ ·❄⌖🙵♊⊙♏ ⌚ [4] ، وإنّما وجب هذا ؛ ليُفرق بين الاستفهام ، والخبر .))[5] .

معانيهما عن تصرّفهما في أنفسهما ، ولذلك تقول : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُوْمَ غَدًا . ولو قُلتَ : عَسَى زَيْدٌ قَامَ ، وَلَيْسَ زَيْدٌ قَامَ ، لَمْ يجز ذلك ، فأمّا رواية سيبويه : لَيْسَ خَلَقَ الله مِثْلَهُ ، فإنّ ذلك شاذٌّ لا يُعتمدُ عليه .)) .

(3) (التّهذيب : 303 .) .

(1) (المصدر السّابق : 291 .) .

وذكر ابن مالك أنّ (لَمْ) قد يُفصل بينها وبين مجزومها بِمعموله ، حيث قال : ((وقد يلي (لَمْ) معمول مجزومها اضطرارًا ، كقول ذي الرُّمّة :

فَأَضْحَتْ مَغَانِيْهَا قِفَارًا بِلاَدُهَا　　　　كَأَنْ لَمْ سِوَى أَهْلٍ مِنَ الوَحْشِ تُؤْهَلِ .

تقديره : كَأَنْ لَمْ تُؤْهَلِ سِوَى أَهْلٍ مِنَ الوَحْشِ .

وقول الآخر :

فَذَاكَ وَلَمْ إِذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَا　　　　تَكُنْ فِيْ النَّاسِ يُدْرِكُكَ المِــرَاءُ .

والتّقدير : وَلَمْ تَكُنْ يُدْرِكُكَ المِرَاءُ إِذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَا .)) ، (شرح التّسهيل : 65/4 _ 66 .) .

وانظر : (موارد البصائر : 420 .) .

(2) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 388 ، 408 .) .

(3) نصّــــــــها : ⌚ ♋❄♦♋♊ ⑤☹✞⊙⌖⇩③▦❄♊❷❄♦⊡ ⋎⌖✈⑥💻 ⑤✞☹←◎⌖♐⌖ ⑤⌚📭♦⇨☺ ⌧✞♑✡➢ ⋎✡✈⊃ ⊙✡✈○♊✂⌧ ♉⌖○⌖⑤⋎♉⑥ ⋎✈✡❄⬤♊◥♦ ❣❄⌖❿⌖⬁⌖⌫❷♦⊡ ⇩③⑤💻📭♦⇨☺ ⑤☹✞○✡➲⌖ ➔⌖♉⌖⌫✞❄♇④◷ ♋♊❄♦♋♊ ⑤⌚📭✡⇨☺ ➹⌖⌫✞⬂ ⑤✞☹⌘⇔ ⌧✞♑✡➢⇔☙ ❸❄⌖☞❄◻❷⌖○♦➔×➚ ⌚ ، (يُونس : 59 .) .

(4) نصّــــــــها : ⌚ ♋❄♦♋⌖ ⑤⌚⌧🖫♋⌖⮝♊•♦ ⌧✡⌫✞⏵◥✡ ➔⌖✦⌖⌫❄♇➢♏ ➹⌖⌫✞⬂◆ ➹✡⑨⌖⑥·✡⬇✡ ⑤⌚⌧✞⏵○▦❄⊃➚ ⑤⌚⟡◻◷⇨☞⌖⬂❖◆🔔 ⇩③⑤💻📭♦⇨☺ ·❄⌖🙵♊⊙♏ ⑤✞☹⋎⌖✈⑥ ▦❄♦❄✸❄◻⌖✾♦⬆×➚ ⌚ ، (النّمل : 59 .) .

(5) (التّهذيب : 388 .) .

ـ علّة التقاء السّاكنين :

كتعليله تحريك (النّون) في نحو : (الزّيدُون) ، و (الزَّيْدِين) ، حيث قال : ((. . . . فإنْ كان حذف الأوّل يخلُّ حرّكتَ الثّاني ، وذلك في مثل قــولك : (الزَّيْدُون ، والعَمْرُون) ، و (الزَّيْدِين ، والعَمْرِين) ، وما شاكل ذلك حُرّكت (النّون) ؛ لالتقاء السّاكنين ، وهُما (النّون) ، وما قبلَها .))[1] .

ـ علّة أ صل :

كتعليلـه بنـاء المعطوف علـى المُنـادى المُضـاف فـي نحـو : (يَـا عَبْـدَ الله وَزَيْدُ) علــى
الضّمّ ، حيث قال : ((فإنْ عطفتَ على المُنـادى المُضـاف مُفردًا ، معرفـةً ، علمًا ، لَمْ يكن إلاّ مبنيًّا على الضّمّ ؛ لأنّه في الأصل مُنادًى ثانٍ .))[2] .

ـ علّة عدل :

كتعليله بناء ما لا يُستعمل إلاّ في النّداء على الكسر ، حيث قال : ((ومِمّـا لا يُسـتعمل إلاّ فـي النّـداء قـولُهم[3] للمـرأة : يَـا خَبَـاثِ[4] ، يَـا لَكَـاعِ[5] ، يَـا فَجَارِ[6] ، على

---

(1) (المصدر السّابق : 439 .) .

(2) (التّهذيب : 196 .) .

قال الحيدرة : ((فأمّا إذا عطفتَ مُفردًا بنيتَه على الضّمّ ؛ لأنّه بِمنْزلة نداءٍ فقُلتَ : يَا عَبْدَ الله وَزَيْدُ ، كأنّك قُلتَ : وَيَا زَيْدُ .)) ، (كشف المُشكل : 335 .) .

(3) كالليث .

انظر نسبته إليه في : (تَهذيب اللغة _ (خَبَثَ) _ : 146/7 ، _ (لَكَعَ) _ : 205/1/1 .) .

(4) يُقالُ للرّجلِ : ((يا خُبَثُ)) ، والأنثى ((يَا خَبَاثِ)) .

انظر : (المُذكّر والمُؤنّث للسِّجستانيّ : 204 ، تَهذيب اللغة _ (خَبَثَ) _ : 146/7 ، لسان العرب _ (الْمادّة نفسها) _ : 143/2 .) .

ورُوِي عن الحسن البصريّ أنّه قال مُخاطبًا الدّنيا : ((خَبَاثِ ! قد مصَصْنا عِيْدَانَكِ فَوَجَدْنَاكِ كذا .)) ، أراد : الدّنيا . . فقال لَها : يَا خَبَاثِ ، أي : يَا خَبِيْثَةُ .

انظر نسبته إليه في : (تَهذيب اللغة _ (خَبَثَ) _ : 148/7 ، لسان العرب _ (الْمادّة نفسها) _ : 143/2 .) .

(5) (لَكَاعِ) : اللكع اللؤم والدّناءة .

انظر _ في (لَكَعَ) _ : (المُحيط في اللغة : 225/1 ، لسان العرب : 323/8 ، تاج العروس : 440/11 .) .

ويُقالُ للرّجُلِ : ((يَا لُكَعُ)) ، والأُنثى : ((يَا لَكَاعِ)) .

الكسرِ ؛ لأنّه معدولٌ .))[1] .

ــ علّة اتّساع :

كتعليله جواز تقديْم خبر (إنّ) على اسْمها بالجارّ والمجرور ، والظّرف ؛ ((لاتّساع العرب في الحروف والظّروف .))[2] .

6 _ النّصوص اللغويّة[3] :

بلَغ عدد النّصوص التي ذكرها ابن يعيش في (تَهذيبه) : اثنين وستّمئة نصٍّ ، عدا المُكرّر منها ، والأمثلة المصنوعة .

وتفصيل هذه النّصوص على النّحو الآتي :

انظر : (المُذكّر والمُؤنّث للسِّجستانيّ : 204 ، تَهذيب اللغة _ (لَكَعَ) _ : 205/1/1 ، لسان العرب _ (الْمادّة نفسها) _ : 323/8 .) .

(6) (فَجَارِ) : اسمٌ للفجرة والفُجور ، مثل : قَطَامِ .

انظر _ في (فَجَرَ) _ : (جمهرة اللغة : 463/1 ، الصّحاح : 778/2 _ 779 ، المُحيط في اللغة :

92/7 .) . =

= ويُقالُ للرّجُل : ((يَا فُجَرُ)) ، والأُنثى : ((يَا فَجَارِ)) .

انظر : (جمهرة اللغة _ (فَجَرَ) _ : 463/1 ، الصّحاح _ (الْمادّة نفسها) _ : 778/2 _ 779 ، لسان العرب _ (الْمادّة نفسها) _ : 48/5 .) .

(1) انظر : (التّهذيب : 199 .) .

(2) انظر : (المصدر السّابق : 129 .) .

وقد سبق إيراد هذه العلّة في : (81 _ 82 .) .

(3) آثرتُ هذا المُصطلح ؛ لأنّه يشمل جميع ما ذكره ابن يعيش من النّصوص ، سواء أوردها للاستدلال بِها ، أمْ للتّمثيل .

وقد استحدثه عليّ أبو المكارم وآثره على (الشّواهد) ، و (الْمأثورات اللغويّة) في تآليفه ؛ لأنّ (النّصوص اللغويّة) ((أوسع دلالة من كُلّ ما مضى ؛ إذْ تتناول _ بالإضافة إلى ما هو منسوبٌ إلى عصر الاستشهاد من نصوص القُرآن والحديث والشّعر والنّثر _ بعض النّصوص التي قيلت بعد هذا العصر من بعض من يتّصفون بالتّمكّن اللغويّ ، والمقدرة على التّعبير الجماليّ ، وهي نُصوص يُوشك أنّ يستقرّ لدى النّحاة عدم الاعتداد بِها في نطاق الشّواهد ، وإنْ لَمْ يَمنع ذلك بعضهم من الاستئناس بِها في شرح القواعد والتّمثيل لَها ، ولَمّا كان إطلاق لفظ (الشّاهد) عليها لا يتّسم بالدّقّة ، آثرنا وضع مُصطلح آخر يُشير إلى طبيعتها الخاصّة ووظيفتها معًا ، وأحسبُ أنّ عبارة (النُّصوص اللغويّة) قادرةٌ على أنْ تُؤدّي هذا القصد وتُلبّي شرائطه .)) ،

(تعليم النّحو العربيّ : 203 .) .

أ _ القُرآن الكريْم :

بلـغ عـدد الآيـات التـي أوردهـا ابـن يعيش : اثنتـين وثلاثَمئـة آيـةٍ ، مـن ضمنـها : ثنتان وعشرون قراءةً .

وقد ظهر أنّ ابن يعيش كان يذكر الآيـة كاملـةً ، أو الموضـع الـذي يحـوي الشّاهد ، وقد يذكرُ آيتين مُتتاليتين مع أنّ الشّاهد في واحدةٍ منهما .

أمّا ما أورد له ابن يعيش هذه الآيات فهو كما يأتي :

ـ النّحو[1] ، وهو الغالب :

ومن ذلك قوله في جـواز حذف حرف النّداء من العلم ، والمُضاف : ((. . . . والجـائزُ حـذف حـرف النّـداء مـن العلـم ، والمُضـاف ، قـال تعـالى : ⌚
⌚ 📖⑤⌖○☝❄⌖⬋ ⬄⓿⌖⮫ ◻⌑⌧●♊⮫✞☺⑤ ⇧⮳♦✦⬆♦▦
[2] ، والتّقـــديرُ : يَـــا يُوســـفُ ، وقـــال تعـــالى : ⌚
⌖·☝♦➔⑤⌖· ⌖⊘⑤③⇩ ☠❖⑤⬆❄♦❄⌫⌖⮙❄♊⮫✍⑤
✸♦⊘❄🖫●♉⑤📖 ⌚ [3] ، والتّقديرُ : يَا آلَ داوُدَ .)) [4] .

ـ اللغة[5] ، ومِمّا جاء منها :

أ _ الظّواهر الصّوتيّة :

ومن ذلك قوله في أنّ المضموم الأوّل من المَمدود المسموع يدخلُ فـــيه :

---

(1) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 28 ، 154 ، 156 ، 164 ، 168 ، 178 ، 182 .) .

(2) نصّـها : ⌚ ▦♦⬆✦♦⮳⇧ ⑤☺✞⮫♊●⌧⌑◻ ⮫⌖⓿⬄ ⬋⌖❄☝○⌖⑤📖
➔⌖⑤✍✦❄◻❷⌖⬅❄◻✡●⌧⬀ ⌦✡○⌖⬅❄✍⑨✡⊘♑☙
⑤⌧✺♦⬅✞⚐⊘♑ ❀♦⓿❶♑ ∀✡⓿⌖
⑤✍⌦🖫☙⌖⑥⌚✡❄❄❄✡☹⅋⊃⌖ ⌚ ، (يوسف : 29 .) .

(3) نصّـــــــــــــــها : ⌚ ▦❄⌖⬁♊⮙⌖⌫❄♦⬆⊃⌖ ⌦❄✞⬉♦☝ ∀⌖⑥
▦❄⌖✸⌖⑥💻⇩♦ ∀✡⓿ ∀⌖➝♉⌖❄☝●⌧▦⑧⇨
➔⌖❸❄⌖⮙⌖❄☝❻✡”♌⌖ ➔⌖♉✡⌦⑥⊃⌦
⊘⇨⑥✍⌦🖫❿⌖⬆⑤⇨⑦♑ ➔⌖♈❄♦·♦➔⊙·
⊙⌖➝⑤✦✡”⌖❄☝❶❄📖 ⑤✍⮫♊❄⮙⌖⌫❄♦❄⬆⑤❖☠ ⇩③⑤⊘⌖
·⌖⑤➔♦☝·⌖ ✸♦⊘❄🖫●♉⑤📖 ➔⌖♈❄⌖⌫✡”♈♌ ∀➝✡⓿⬄
⮫✡⑨❄❄⬈⑥·✡⬀⇨ ⑤✍⌦✸✞⚐❄⊘✡⬆⊙♦ ⌚ ، (سبأ : ▤🗁 .) .

(4) (التّهذيب : 196 .) .

(5) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : 341 ، 342 ، 347 ، 350 ، 351 ، 367 ، 370 .) .

((الغُثَــــاء[1] ، نحـــو قولـــه تعـــالى : ﴿ ... ﴾[2] ، والجُفـــاء[3] ، نحو قولـه تعالى : ﴿ ... ﴾[4] ....)) [5] .

ـ بنية الكلمة :

ومن ذلك قوله في أنّ حذف (الياء) _ عند العرب _ من المُعتلّ (اللام) بـــ (الألف) ، دون بقاء دليلٍ عليها : ((مُطّردٌ في التّصريف ؛ ألا ترى أنّك تقولُ : ارْمُوا ، وَامْشُوا ، وأصله : ارْمِيُوا ، [وَامْشِيُوا] ، فتَحذف (الياء) ، وتضُمَّ مــا قبـل (الــواو) ، ولا يبقــى دليــلٌ علــى (اليــاء) ، قــال الله تعــالى : ﴿ ... ﴾[6] ،

---

(1) (الغُثَاء) : غُثَاء : هَلْكَى ، والغُثَاء : ما علا السّيلَ من الزَّبَدِ والقُمَاش .
انظر : (تفسير غريب القُرآن لابن قُتيبة : 450 ، غريبه للسِّجستانيّ : 354 ، التّرجمان عن غريبه : 414 .) .

(2) (الأعلى : 5 .) .

(3) (الجُفَاء) : ما رمى به الوادي إلى جنباته من الغُثَاء ، ويُقال : ((أَجْفَأَتِ القِدْرُ زَبدَهَا ، إذا ألقت زَبَدَها عنها .
انظر : (تفسير المُشكل من غريب القُرآن العظيم على الإيجاز والاختصار : 211 ، التّيسير العجيب في تفسير الغريب : 87 ، تفسير غريب القُرآن للصّنعانيّ : 139 .) .

(4) نصّـــــــها : ﴿ ... ﴾ ، (الرّعد : .) .

(5) (التّهذيب : 341 _ 342 .) .

(6) نصّـــــها : ﴿ ... ﴾

وقـــــال تعـــــــالى : [illegible] (1)، وكـان الأصلُ : رَضِيُوا عَنْهُ ، وَحَتَّى يُعْطِيُوا ، فحذفتَ (الياء) ، ولَمْ تُبقِ عليها دليلاً .))(2) .

أمّا القراءات فلَمْ ينسب منها إلاّ خمس قراءاتٍ ، حيث نسب لحمــزة(3) ، قـراءتين(4) ، ولكُـلٍّ مـن : ابـن عـامر(5) ، ونـافع(6) ، والكسـائيّ(1) ، قـراءةً واحدةً .

[illegible]
[illegible] ، (الْمائدة : [illegible] .) .
(1) نصّـــــها : [illegible]
[illegible] ، (التّوبة : [illegible] .) .
(2) (التّهذيب : 371 .) .
(3) حمزة (156هـ) : هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الزّيّات ، أحد القُرّاء السّبعة المشهورين ، وأحد الصّادقين الزّاهدين .
ترجمته في : (صفة الصّفوة : 156/3 ، سير أعلام النّبلاء : 90/7 ، معرفة القُرّاء الكبار على الطّبقات والأعصار : 66 _ 71 .) .
(4) في : (التّهذيب : 165 ، 299 .) .
(5) في : (المصدر السّابق : 250 .) .
ابن عامر (118هـ) : هو أبو عمران عبد الله بن عامر اليَحْصُبيّ ، أحد القُرَّاء السّبعة ، مُقرِىء الشّاميّين ، صدوقٌ في رواية الحديث ، وُلد في البلقاء ، وانتقل إلى دمشق ، وولي القضاء فيها في خلافة الوليد بن عبد الملك .
ترجمته في : (الطّبقات الكُبرى : 30/5 _ 35 ، معرفة القُرّاء الكبار : 46 _ 49 ، غاية النّهاية :
423/1 _ 424 .) .
(6) في : (التّهذيب : 299 .) .

وقد أورد ابن يعيش هذه القراءات كلّها للقضايا النّحويّة[2] :

ومن ذلك قوله في جواز إعمال (إذن) إذا فُصل بينها ، وبين الفعل المُضارع

بـ : (((لا) [3] فإنّها إذا فصلت (إذنْ) جاز إعمالُها عند الأكثر[4] ، وذلك في مثل قولك : . . . . ، وإذَنْ لاَ أُكْرِمُكَ ، وعلى هذا المعنى قُرِىء قول الله تعالى : ⓘ ➔⌖⑤⚹💣⌧Ο♈⑤ ①✞⏍② ▦⌫🖫⑨⌖❄❻💧🡅✖➚ ·✡⌫✞❄⁋✐⌖✐⇨ ⑤⌧💣①✞⏍② ⚡❄⌖⌫✡"④◷ ⓘ [5] :

وإذنْ لاَ يَلْبَثُوا[6] ، وقــــولـه تعــــــالـى : ⓘ ⮚❄⌖⑥⌧💣Ο♈⑤

ونافع (169هـ) : هو أبو رُويَم نافع بن عبد الرّحمن الليثيّ ، أحد القُرَّاء السّبعة ، أصله من أصبهان ، اشتهر في المدينة وانتهت إليه رياسة القراءة فيها ، وأقرأ النّاس نيفًا وسبعين سنةً .

ترجمته في : (وفيات الأعيان : 151/2 ، معرفة القُرّاء الكبار : 64 _ 66 ، غاية النّهاية : 330/2 .) .

(1) في : (التّهذيب : 299 .) .

(2) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 129 ، 156 ، 182 ، 190 ، 245 ، 247 ، 290 ، 398 .) .

(3) بعد عاطفٍ .

قال العُكبريّ : ((ولَمْ يعمل هُنا من أجل حرف العطف وهي (الفاء) ، ويجوزُ في غير القُرآن أنْ يعمل مع (الفاء) ، وليس المُبطل لعمله (لا) ؛ لأنّ (لا) يتخطّاها العامل .)) ، (التّبيان في إعراب القُرآن : 365/1 .) .

(4) بل الأكثر إلغاؤها ، يقول ابن مالك : ((فإنْ وقعت بين (واو) العطف ، أو (فائه) وبين الفعل المُستقبل كُنتَ فيها بالخيار ، إنْ شئتَ أعملتها فقلتَ : وَإِذَنْ آتِيْكَ ، أو : فَإِذَنْ آتِيْكَ ، وشاهده قول سيبويه : وبلغنا أنّ هذا الحرف في بعض المصاحف : {وَإِذَنْ لاَ يَلْبَثُوا خِلَفَكَ إِلاَّ قَلِيْلاً} ، وقراءة بعضهم : {فَإِذَنْ لاَ يُؤْتُوا النَّاسَ نَقِيْرًا} ، وإنْ شئتَ ألغيتَها . وهو الأكثر ، وبه قرأ القُرّاء .)) ، (شرح التّسهيل : 21/4 .) .

ويقول ابن عقيل : ((ورُبّما نُصب بِها بعد عطفٍ . والأكثر في لسان العرب إلغاؤها حينئذٍ ، قال تعالى :

ⓘ ⮚❄⌖⑥⌧💣Ο♈⑤ ①✞⏍② ▦💧⬉⌶❸❄💧🡅⊃⌖ ⑤🖎⌧❶✞⏍⑥▪⌖
ⓘ [النســاء:▤] ، ⓘ ➔⌖⑤⚹💣⌧Ο♈⑤ ①✞⏍② ▦⌫🖫⑨⌖❄❻💧🡅✖➚
ⓘ [الإسراء:⌛🖮] ، وقرأ بعض القُرّاء بحذف (النّون) فيهما .)) ، (المُساعد : ▤/⌛🖮 .) .

(5) نصّــــــــــــــــــــــــها : ⓘ ➔⌖⑤⌧⚹💣⊃ ❀⌖⑥·💧➔⑤☠
⌦✞❄⌖"⅄⌶❷❄⌖✐✡◉💧✈➔←❄⌖✐⇨ ⮛✡⏼⌖
⑤🖎⇧②✞☺☺⊙⌶⌑⌧ ⌦✡"💧🕃⌶Ο⌧🙰💧🡅🙣⇨ ⮛✡❶⌶➚⌖⑥🙪
➔⌖⑤⚹💣⌧Ο♈⑤ ①✞⏍② ▦⌫🖫⑨⌖❄❻💧🡅✖➚ ·✡⌫✞❄⁋✐⌖✐⇨
⑤⌧💣①✞⏍② ⚡❄⌖⌫✡"④◷ ⓘ ، (الإسراء : 76 .) .

(6) هذه القراءة منسوبةٌ إلى أُبيّ بن كعب في : (شواذّ القراءة : 80 ، الكشّاف عن حقائق التّنْزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل : 641/2 ، البحر المُحيط : 92/7 .) .

، [1]
فَإِذَنْ لاَ يُؤْتُوا[2] ، وإلغاؤها أفصح .)) [3] .

أمّا الطّريقة التي سلكها ابن يعيش في عرض تلك القراءات فتتمثّل في شيئين :

ـ عرضها فقط[4] :

ومن ذلك قوله في أن حُكم (الفاء) في جواب الأمر نصب الفعل : ((. . . . ، تقـول فـي جـواب الأمـر : أَكْرِمْنِـيّ فَأُكْرِمَـكَ ، قـال تعـالى :

---

(1) نصّـــــها :
(النّساء : .) .

(2) هذه القراءة منسوبةٌ إلى عبد الله بن مسعود في : (شواذّ القراءة : 27 ، الكشّاف : 554/1 ، المُحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : 67/2 ، البحر المُحيط : 677/3 ، اللباب في علوم الكتاب : 424/6 .) ، وعبد الله بن عبّاس في : (البحر المُحيط : 677/3 ، اللباب في علوم الكتاب : 424/6 .) .

(3) (التّهذيب : 245 _ 246 .) .
و (إذن) في عوامل الأفعال مُشبّهةٌ بـ (أُرى) في عوامل الأسْماء .
قال سيبويه : ((ولا تفصل بين شيءٍ مِمّا ينصب الفعل وبين الفعل سوى (إذَنْ) ؛ لأنّ (إذَنْ) أشبهت
(أُرى) ، فهي في الأفعال بِمنْزلة (أُرى) في الأسْماء ، وهي تُلغى ، وتُقدّم ، وتُؤخّر ، فلمّا تصرّفت هذا التّصرّف اجترءُوا على أنْ يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين . . . .
واعلم أنّ (إذنْ) إذا كانت بين (الفاء) ، و (الواو) وبين الفعل فإنّك فيها بالخيار ، إنْ شئتَ أعملتها كإعمالك (أُرى) ، و (حَسِبْتُ) إذا كانت واحدة منهما بين اسْمين ، وذلك قولك : زَيْدًا حَسِبْتُ أَخَاكَ ، وإنْ شئتَ ألغيتَ (إذَنْ) كإلغائك (حَسِبْتُ) إذا قُلتَ : زَيْدٌ حَسِبْتُ أَخُوكَ .
فأمّا الاستعمال فقولك : فَإِذَنْ آتِيْكَ ، وَإِذَنْ أُكْرِمَكَ .
وبلغنا أنّ هذا الحرف في بعض المصاحفِ :
، وسَمِعنا بعض العرب قرأها فقال : (وَإِذَنْ لاَ يَلْبَثُوا) ، وأمّا الإلغاء فقولك : فَإِذَنْ لاَ أَجِيْئُكَ ، وقال تعالى :
.)) ، (
الكتاب : .) .
وانظر : (اللباب في علل البناء والإعراب : ، التّبيان في إعراب القُرآن : ، اللباب في
علوم الكتاب : .) .

(4) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 190 ، 250 ، 290 ، 389 .) .

⌧❄✞⬉♦✋ ✗☼⓿ ➬❄⌖"⌖⊗☼⬆➲♦ ◷ [1] _ بالنّصب _ علـى قـــــــراءة ابن عامر[2] . . . .)) [3] .

ــ عرضها مع التّوجيه[4] :

ومـن ذلـك المسـألة التـي أوردهـا فـي بـاب (مـا يجـوزُ قلبـه مـن الفاعل والمفعول وما لا يجوز) ، حيث قال : ((قوله تعالى : ◷ ▦❄♦⅄⌖⑨⌘✈♋♦ ⌧✞⬉♦✋
➬☼"↗❄❄❄♐⑥ ⑩☼⑥✍⌧🖫⬁⬅♦•♦➔⌘🏳
➔⌖⑤✍①②☙✧⌖⑥♐♑ . ⊙⌘♋⌖⑥♐♌ ①✞🏳②
❸❄♦⌫🖫↗⌘"↗⌘➢⬄ ❸☼⑩⌖❄☝●⌖↑♌ ➔⌖①⌖②
⑩❄⌖"❄♊➯♏ ◷ [5] ، مـن قـرأ (يُسـبّح) _ بكسـر (البـاء) _[6] ، جعـل (رِجالاً) فاعلاً له[7] ، ومن قرأ (يُسبَّح) _ بفتح الباء _[8] ، على أنّـه فعل مـا

---

(1) (يس : 82 .) .

(2) والكسائيّ .

انظر نسبتها إليهما في : (السّبعة : 544 ، العُنوان في القراءات السّبع : 160 .) .

(3) (التّهذيب : 250 .) .

(4) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : 129 ، 182 ، 183 ، 165 ، 246 _ 247 .) .

(5) نصّـــــها : ◷ ◷ ⑩❄♦"♦⬆⓿❄ ⑤☹✞●☼➲⌖ ⑤✍⬁♦⇨☺ ⑤✞☹➲
❸❄♦●⬄➬❄⌖➯⌖ ➔⌖▦❄♦○♊⚘⌖●⌖ ➬☼"↗❄❄❄♐⑥
⑤✍✦♊⅄♦⬉♦✋ ▦❄♦⅄⌖⑨⌘✈♋♦ ⌧✞⬉♦✋ ➬☼"↗❄❄❄♐⑥
⑩☼⑥✍⌧🖫⬁⬅♦•♦➔⌘🏳 ➔⌖⑤✍①②☙✧⌖⑥♐♑ . ⊙⌘♋⌖⑥♐♌
①✞🏳② ❸❄♦⌫🖫↗⌘"↗⌘➢⬄ ❸☼⑩⌖❄☝●⌖↑♌ ➔⌖①⌖②
⑩❄⌖"❄♊➯♏ ➦⌖⓿ ○☼⊗🖫●⌘ ⑤✍⬁☼⇨☺
➔⌖⑤☀⌘☠❄⌖⑥⌘☼ ⑤✍⌧⌖⇨☺⌫✞⬆●↑☼
➔⌖⑤⌘☀▦❷⌖⑥💻⇩☼ ⑤✍⌧◎⌖✈⚘⌖❄⬆●↑☼✉
▦❄⌖☙⌖⑥➬❄♦⬆⌖ ▦♊⋎❄♉⑥ ❸❄⌖❷⌖♐⌖⌫✞⑧⇧
➬☼"⬉☼ ⑤✍⌧🖫♐♦⌫❄♦⬆⑦⇧ ➔⌖⑤✍⇳②☹✞⑩❄♊⌖♐❄☝●♦
◷ ، (النّور : ⌛▤ _ ⌨▤ .) .

(6) وهي قراءة السّبعة ، عدا ابن عامر .

انظر نسبتها إليهم في : (السّبعة : 456 .) .

(7) انظر : (الحُجّـة في القراءات السّـبع : 262 ، الكشـف عن وجوه القراءات السّبع وعللهـا وحججها : 139/2 ، شرح الهداية في توجيه القراءات : 442/2 ، الموضح في وجوه القراءات وعللها : 917/2 ، حُجّة القراءات : 501 .) .

(8) وهي قراءة ابن عامر .

انظر نسبتها إليه في : (السّبعة : 456 ، العُنوان : 139 .) .

لَمْ يُسمّ فاعله ، جعل (رجالاً) فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ[1] ، كأنّه قال : مَنْ يُسَبِّح ؟ ، قال : يُسَبِّحُ رِجَالٌ .)) [2] .

ب _ الحديث الشّريف :

بلغ عدد الأحاديث التي وردت في (التّهذيب) أربعة أحاديث فقط .
وقد جاء إيرادها لشيئين :

ـــ النّحو ، وهو الغالب[3] :

ومن ذلك قوله في امتناع الإغراء بالغائب إلاّ أنْ يُؤتى بـ (الباء) في الاسم المُغرى
به : ((ويَمتنع أنْ يُغرى بالغائب ، لو قُلت : عَلَيْهِ زَيْدًا ، لَمْ يجُز[4] ، إلاّ أنْ يُؤتى بـ (الباء) في الاسم المُغرى به ، فإنّه يجوزُ أنْ يُغرى بالغائب ؛ لأنّ المعنى يحتمله ، وذلك في
مثل قولك : مَنْ خَافَ مِنْ كَذَا وَكَذَا فَعَلَيْهِ بِكَذَا وَكَذَا . وهذا مشهورٌ في لُغة العرب مُستعملٌ موجودٌ . وفي الحديث عن النّبيّ _ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم _ :

---

(1) انظر : (الحُجّة في القراءات السّبع : 262 ، الكشف عن وجوه القراءات السّبع : 139/2 ، المُوضح في وجوه القراءات السّبع وعللها : 917/2 .) .

(2) (التّهذيب : 397 _ 398 .) .

(3) انظر : (المصدر السّابق : 192 ، 239 ، 290 .) .

(4) قال الزّجّاجيّ : ((ولا يجوزُ أنْ يُغرى بغائبٍ ، لا يُقالُ : دُونَهُ زَيْدًا ، ولا عَلَيْهِ مُحَمَّدًا إلاّ أنّه يُروى حرفٌ واحدٌ ، فقالوا : << عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِيْ . >> ، أي : لَيْسَ إِيَّايَ .)) ، (الجُمل في النّحو : 244 .) .

واعترض ابن السّيد الزّجّاجيّ على أنّه قد ((وقع في بعض نُسخ الكتاب : ولا يجوز أنْ يغري بغائبٍ . وذلك غلطٌ من واضع الكتاب ، أو من النّاقل ؛ لأنّ الغائب يغري به الحاضر ؛ ألا ترى إنّك إذا قُلتَ : عَلَيْكَ زَيْدًا ، جاز أنْ يكون (زَيْدٌ) حاضرًا ، أو غائبًا ، وإنّما الممتنع أنْ تغري الغائب بغيره ، كقولك : عَلَيْهِ زَيْدًا ، ودُونَهُ الثّوبَ .)) ، (الحُلل في إصلاح الخلل من الجُمل : 299 .) .

وقال الورّاق : ((وقد سُمع من العرب : << عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِي . >> ، فأمر بـ (على) وحدها للغائب ، ولا يُقاسُ عليه .)) ، (علل النّحو : 356 .) .

وانظر : (المُقتضب : 280/3 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن خروف : 1007/2 ، شرح كتاب سيبويه للصفّار : 809/2 ، إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مُراد المُراديّ وزوائد أبي إسحاق : 238/2 .) .

وقد أشار ابن بابشاذ إلى أنّ ما ورد عن العرب يحتمل الشّذوذ من وجهين ، حيث قال : ((فأمّا [ما] يُحكى عن العرب من قولِهم : << عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِي . >> ففيه شذوذٌ من [وجهين] : =

<< فَعَلَيْهِ بَالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ . >> .)) (1) .

ــ اللغة ، وفيها حديثٌ واحدٌ في بنية الكلمة :

وذلك قوله في جواز قلب (ألف) التّأنيث الممدودة (واوًا) إنْ جُمع الاسم جمــع
السّلامة : ((. . . . . ، وإنْ كانتْ (همزةً) ، نحو : بَيْضَـاء ، وحَمْـرَاء ، وأردتَ أنْ تجمـع هـذا الاسـم جمـع السّـلامة جـاز أنْ تقلـب (الهمـزة) (واوًا) ، وهـو الأصحّ والأفصح(2) ،
فتقول : بَيْضَاوَات ، وَحَمْرَاوَات ، وخَضْرَاوَات(3) ، وفي الحديث عن النّبيّ _ ρ _ :

<< لَيْسَ فِيْ الْخَضْرَاوَاتِ الصَّدَقَةُ . >> (4) . . . .)) (1) .

= [أحدهُما] : الإغراء بالغائب .
[والآخر] : جعله خبر (ليس) مُتّصلاً ، وكان حقّه أنْ يقول : لَيْسَ إِيَّـايَ .)) ، (شرح الجُمل في النّحو :
174/2ب .) .
(1) (التّهذيب : 239 .) .
ونصّ الحديث : ((يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمِ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّج ؛ لأَنَّهُ أَغَضُّ للبَصَرِ ، وَأَحْصَنُ للفَرْجِ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ .)) .
وقد رواه : البُخاريّ في : (صحيحه : 362/3 _ 363 ، كتاب : النّكـاح _ 67 _ ، بـاب 2 _ 3 ، حديث 5065 .) ، ومُسلم في : (صحيحه : 724 _ 725 ، كتاب : النّكاح _ 16 _ ، باب : 1 ،
حديث : 1400 .) .
(2) الذي جاء على (فَعْلاَء) من الألوان مِمّا آخره (همزةٌ) مُنقلبة عن (ألـف) التّأنيث ، و مِمّـا هـو صفةٌ في الأصل ((إذا نقلته من الصّفة وسَمّيتَ بـه ، وأردتَ جمعه ، قلبتَ همزتـه (واوًا) ، وزدتَ بعـد (الـواو) (ألفًـا) ، و (تـاءً) ، فقُلْـتَ : سَـوْدَاوَت ، وَبَيْضَـاوَات ، وَحَمْـرَاوَات ، وَصَـفْرَاوَات ، وَزَرْقَاوَات . . . . ؛ لأنّ هذا كان يُجمع بالتّكسير لَمّا كان صفةً ، وكذلك كان يُجمع مُذكّره ، نحو : أَحْمَر ، وَأَصْفَر ، فلمّا نقلتَه إلى الأسْماء جمعتَ كُلّ واحدٍ منهمـا جمع نظيره فجمعتَ المُذكّر جمع المُذكّر ، وجمعتَ المُؤنّث جمع المُؤنّث ، ومن هذا قول النّبيّ _ ρ _
<< لَيْسَ فِيْ الْخَضْرَاوَاتِ زَكَاةٌ . >> ؛ لأنّه جعل (خَضْرَاء) اسْمًا ، وأخرجه من بـاب الصّفة .)) ، (الفوائد والقواعد : 146 _ 147 .) .
(3) جاء في : (شرح شافية ابن الحاجب : 172/2 .) : ((غلب (الخَضْرَاوَاتِ) في النّباتات التي تُؤكل رطبةً ، فكما يجوزُ جمع (فَعْلاَء) بـ (الألف) ، و (التّـاء) مع العلميّة ؛ لـزوال الوصف ، جـاز مع الغلبة ؛ لأنّ الغلبة تُقلّل معنى الوصفيّة أيضًا .)) .
(4) حديثٌ رواه : التّرمذيّ في : (سُننه _ الجامع الصّحيح _ : 30/3 _ 31 ، كتـاب : الزّكـاة _ 5 _ ،

أمّا الآثار فقد بلغ عددها أربعة آثارٍ فقط .
وقد جاءت دون نسبةٍ ، عدا أثرين ، أحدهُما : لعُمر[2] ، والآخر : لعليّ[3] _ رضي الله عنهما _ .
وأمّا إيرادها فقد جاء لأمرين :
ـــ النّحو ، وهو الغالب[4] :
ومن ذلك قوله في معنى (لولا) : ((و (لولا) بِمعنى الامتناع ، نحو قولِهم[5] : << لَوْلاَ عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ . >> [1] . . . . .)) [2] .

باب : 13 ، حديث : 368 .) ، والدّار قطنيّ في : (سُننه : 81/2 ، كتاب : الزّكاة _ 8 _ ، باب : 5 ، حديث : 1890 .) ، وهو _ برواية : << لَيْسَ فِيْ الْخَضْرَاوَاتِ زَكَاةٌ . >> _ في : (الجامع الصّغير في أحاديث البشير النّذير : 467/2 ، حديث : 7635 .) .
وهذا الحديث مردودٌ عند التّرمذيّ في : (سُننه : 30/3 _ 31 .) ، حيث قال : ((وليس يصحّ في هذا الباب عن النّبيّ _ ρ _ شيءٌ .)) ، وابن الجوزيّ في : (العلل المُتناهية في الأحاديث الواهية : 7/2 .) ، والزّيلعيّ في : (نصب الرّاية لأحاديث الهداية : 386/2 _ 389 .) ، والمناويّ في : (فيض القدير شرح الجامع الصّغير : 5204/1 _ 5205 .) .
وهو مقبولٌ لدى الشّوكانيّ في : (نيل الأوطار شرح مُنتقى الأخبار من أحاديث سيّد الأخيار : 147/4 _ 148 .) ، والألبانيّ في : (إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السّبيل : 276/3 _ 279 ، صحيح الجامع الصّغير وزيادته _ الفتح الكبير _ : 953/2 .) .
(1) (التّهذيب : 316 .) .
(2) في : (المصدر السّابق : 341 .) .
وعُمر (23هـ) : هو أبو حفص عُمر بن الخطّاب القُرشيّ ، الصّحابيّ الجليل ، الشّجاع الحازم ، أعزّ الله الإسلام به ، ثاني الخُلفاء الرّاشدين ، وأوّل من لُقّب بأمير المُؤمنين ، صاحب الفُتوحات ، اشتهر بالعدل فضُرب به المثل .
ترجمته في : (الطّبقات الكُبرى : 265/3 _ 276 ، الأخبار الطّوال : 113 _ 133 ، مناقب أمير المُؤمنين عُمر بن الخطّاب [_ τ _] : 7 _ 260 .) .
(3) في : (التّهذيب : 21 .) .
وعليٌّ (40هـ) : هو أبو الحسن عليّ بن أبي طالب الهاشِميّ ، ابن عمّ النّبيّ وصهره ، رابع الخُلفاء الرّاشدين ، وأحد العشرة المُبشّرين بالجنّة .
ترجمته في : (خصائص أمير المُؤمنين عليّ بن أبي طالب _ τ _ : 19 _ 137 ، تاريخ الأُمم والملوك : 83/6 ، مقاتل الطّالبين : 39 _ 42 .) .
(4) انظر : (التّهذيب : 21 ، 37 ، 65 ، 341 .) .
(5) هو عُمر بن الخطّاب _ τ _ .

ـ اللغة ، وفيها أثرٌ واحدٌ في الظّواهر الصّوتيّة :

وذلـك قولـه فـي المكسـور الأوّل مـن الممـدود المسـموع : ((. . . . والخِلِّيْفَـاءُ _ وهـي الخلافـة _ ، وفـي الحـديث قـال عُمـر _ τ _ : << لَـوْلاَ الْخِلِّيْفَاءُ لأَذَّنْتُ . >> [3] .

. . .)) [4] .

---

(1) اختلف الرّواة في سبب هذه المقولة الصّادرة عن عُمر بن الخطّاب _ τ _ فمن قائلٍ : ((إنّ عُمر _ τ _ لَمّا أُرسل إلى امرأةٍ ذُكرتِ عنده فأجهضت ، فقال للصّحابة : مَا تَرَوْنَ ؟ ، فقال بعضهم : إِنَّمَا أَنْتَ مُؤَدِّبٌ لاَ شَيءَ عَلَيْكَ . فقال لعليٍّ _ τ _ : مَاذَا تَقُول ؟ ، فقال : غشُّوكَ ! أَرَى عَلَيْكَ الدِّيَةَ ، فَوَداهُ عُمَرُ _ τ _ . وَقَالَهُ .)) .

ومن قائلٍ : ((إنَّ رَجُلاً أتى النّبيَّ _ ρ _ سائلاً ، فقال النّبيّ _ ρ _ لعُمر بن الخطّاب _ τ _ : اقْطَعْ لِسَانَهُ ، فهمّ عُمرُ _ τ _ بقطع لسانه ، فرآه عليٌّ _ τ _ ، فقال : لِمَ تقطع لسانه ؟ ، فقال عُمر _ τ _ : أمرني بذلك النّبيّ _ ρ _ ، فقال عليٌّ _ τ _ : أحسن إليه ، فإنّ الإحسان يقطع اللسان ، فترك القطع ، وذهب إلى النّبيّ _ ρ _ مُستفسِرًا عن معنى قطع اللسان ، فأجابه النّبيّ _ ρ _ : بأنّه الإحسان . فقال عُمر مقولته .)) .

وغير ذلك من الرّوايات التي لَمْ يُعلم أيُّها الأصل .

وهذا الأثر ورد في : (المواقف في علم الكلام : 411 ، شرح نَهج البلاغة : 36/1 ، شرح المقاصد : 282/5 ، الجدّ الحثيث في بيان ما ليس بحديثٍ : 186 .) ، و _ برواية : << لَوْلاَ مُعَاذُ هَلَكَ عُمَرُ . >> _ في : (المُصنّف في الأحاديث والآثار : 538/5 ، كتاب : الحُدود _ 21 _ ، باب : 123 ، حديث : 28803 .) .

(2) (التّهذيب : 65 .) .

(3) ورد _ برواية : << لَوْ أَطَقْتُ الأَذَانَ مَعَ الْخِلِيِّفَى لأَذَّنْتُ . >> _ في : (المُصنّف في الأحاديث والآثار : =

= 203/1 ، كتاب : الأذان والإقامة _ 2 _ ، باب : 36 ، حديث : 2334 ، النّهاية في غريب الأحاديث والأثر : 66/2 .) ، و _ برواية : << لَوْلاَ أَنْ يَكُوْنَ سُنَّةً لأَذَّنْتُ . >> _ في : (المُصنّف في الأحاديث

ج _ الشّعر :

بلغ عدد أبيات الشّعر والرّجز التي أوردها ابن يعيش في (التّهذيب) : ثلاثةً وتسعين ومئة بيتٍ .

ولَمْ يكن ابن يعيش معنيًّا بنسبتها إلى قائليها ، عدا اثنين وثلاثين بيتًا ، فقد نسب
عشرة أبياتٍ[1] إلى امرىء القيس[2] ، وأربعة أبياتٍ[3] إلى الفرزدق[4] ، وبيتين إلى كُلٍّ من : طَرفة بن العبد[5] ، وحسّان بن

ثابت[6] ، وذي الرُّمَّة[1] ، وبيتًا واحدًا إلى كُلٍّ من : عامر بن الطّفيل[2] ، والنّابغة الذّبيانيّ[3] ، والأعشى[4] ،

والآثار : 357/1 ، كتاب : الأذان والإقامة _ 2 _ ، باب : 188 ، حديث : 4105 .) ، و _ برواية :
<< لَوْ أُطِيْقُ الأَذَانَ مَعَ الخِلِّيْفَى لأَذَّنْتُ . >> _ في : (الفائق في غريب الحديث : 339/1 .) ، و _ برواية : << لَوْلاَ الخِلِّيْفَى لأَذَّنْتُ . >> _ في : (الشّذرة في الأحاديث المُشتهرة : 81 .) .

(4) (التّهذيب : 341 .) .

(1) في : (التّهذيب : 246 ، 253 ، 260 ، 263 _ مرّتين _ ، 283 ، 252 ، 274 ، 402 ، 429 .) .

(2) امرؤ القيس (80 ق . هـ) : هو أبو الحارث امرؤ القيس بن حجر الكنديّ ، أشهرُ شُعراء العرب على الإطلاق ، يَمانيّ الأصل ، اشتهر بلقبه ، واختُلف في اسْمه ، فقيل : حُنْدُج ، وقيل : مليكة ، وقيل : عديّ ، له ديوانٌ مطبوعٌ _ بشرح ابن السّكّيت _ ، وآخر _ برواية البطليوسيّ _ .
ترجمته في : (طبقات فُحول الشّعراء : 51/1 ، الشّعر والشّعراء : 52 _ 72 ، المُؤتلف والمُختلف في أسْماء الشّعراء وكُناهم وألقابِهم وأنسابِهم وبعض شعرهم : 9 .) .

(3) في : (التّهذيب : 64 ، 381 ، 430 ، 431 .) .

(4) الفرزدق (110هـ) : هو أبو فراس همّام بن غالب التّميميّ ، من الشُّعراء النُبلاء ، عظيم الأثر في اللغة ، قيل : ((لولا شعره لذهب نصف أخبار النّاس .)) ، كان شريفًا في قومه ، عزيز الجانب ، له ديوانٌ مطبوعٌ .
ترجمته في : (طبقات فُحول الشّعراء : 299/1 _ 302 ، الشّعر والشّعراء : 315 _ 324 ، مُعجم الأُدباء : 257/7 _ 261 .) .

(5) في : (التّهذيب : 62 ، 213 .) .
=
= وطرفة بن العبد (60 ق . هـ) : هو أبو إسحاق عمرو بن عبد سُفيان البكريّ ، ولد في بادية البحرين ، وتنقّل في بقاع نجدٍ ، فاضت الحكمة على لسانه في أكثر شعره ، له ديوانٌ مطبوعٌ _ بشرح الأعلم الشّنتمريّ _ ، وآخر مجموعٌ .
ترجمته في : (طبقات فُحول الشّعراء : 138/1 ، الشّعر والشّعراء : 215/1 _ 220 ، مُعجم الشّعراء : 335/1 .) .

(6) في : (التّهذيب : 333 ، 424 .) .

ودُريد بن الصّمّة[5] ، الخنساء[6] ، وعُمر بن الخطّاب[1] ، وعليّ بن أبي طالب[2] _ رضي الله عنهما _ ، والحُطيئة[3] ، والنّابغة الجعـــــــديّ[4] ،

وحسّان بن ثابت (54هـ) : هو أبو الوليد حسّان بن ثابت الأنصاريّ ، أحد المُخضرمين الذين أدركوا الجاهليّة والإسلام ، كان شديد الهجاء ، فحل الشّعر ، له ديوانٌ مطبوعٌ .
ترجمته في : (طبقات فُحول الشّعراء : 215/1 _ 220 ، مُعجم الشّعراء : 335/1 ، الأغاني :
352/4/2 _ 375 .) .
(1) في : (التّهذيب : 418 ، 423 .) .
وذو الرُّمّة (117هـ) : هو أبو الحارث غيلان بن عقبة العدويّ ، كان مُقيمًا بالبادية ، يحضر إلى اليمامة والبصرة كثيرًا ، اشتهر بعُشقه ميّة المنقريّة ، له ديوانٌ مطبوع _ بشرح الباهليّ ، رواية أبي العبّاس ثعلب _ ، وآخر _ بشرح التّبريزيّ _ .
ترجمته في : (الشّعر والشّعراء : 356 _ 363 ، كُنى الشّعراء ومن غلبت كُنيته على اسْمه : 315/2 ، وفيات الأعيان : 510/1 _ 513 .) .
(2) في : (التّهذيب : 423 .) .
وعامر بن الطّفيل (70 ق . هـ) : هو أبو عقيل في الحرب ، وأبو عليّ في السّلم عامر بن الطفيل
العامريّ ، أحد فتّاك العرب ، وشُعرائهم وساداتِهم في الجاهليّة ، له ديوانٌ مطبوعٌ .
ترجمته في : (المُؤتلف والمُختلف : 200 ، الإصابة في تَمييز الصّحابة : 125/3 ، الشّعور بالعُور :
159 _ 161 .) .
(3) في : (التّهذيب : 366 .) .
والنّابغة الذّبيانيّ (18 ق . هـ) : هو أبو أُمامة زياد بن مُعاوية الذُّبيانيّ ، أحد أشراف الجاهليّة ، كانت تُضرب له قبّةٌ من جلدٍ أحمر بسوق عُكاظ ، فتقصده الشّعراء فتعرض عليه شعرها ، أمثال : الأعشى ، وحسّان ، والخنساء ، له ديوانٌ مطبوعٌ _ صنعة ابن السّكّيت _ ، وآخر _ بشرح أبي بكر عاصم البطليوسيّ _ .
ترجمته في : (طبقات فُحول الشّعراء : 51/1 ، الشّعر والشّعراء : 87 _ 99 ، الأغاني : 5/11/6 _ 28 .) .
(4) فـــــــــــــــي : (التّهـــــــــــــــذيب : 377 .) .
=
= والأعشى (7هـ) : هو أبو بَصير ميمون بن قيس الثّعلبيّ ، لُقّب بالأعشى لضعف بصره ، كان كثير الوفود على الملوك عربًا وفُرسًا ، أُطلق عليه (صنّاجة العرب) لتغنّيه بشعره ، له ديوانٌ مطبوعٌ .
ترجمته في : (الشّعر والشّعراء : 159 _ 165 ، مُعجم الشّعراء : 291 _ 292 ، الأغاني :
69/6/3 _ 70 .) .
(5) في : (التّهذيب : 254 .) .
ودُريد بن الصّمّة (8هـ) : هو أبو قُرّة دُريد بن مُعاوية القشيريّ ، أحد الشّجعان الأبطال ، من الشّعراء المُعمّرين في الجاهليّة ، وهو سيّد بني جشم وفارسهم وقائدهم ، له ديوانٌ مطبوعٌ .
ترجمته في : (الشّعر والشّعراء : 506 _ 508 ، المُحبّر : 298 _ 299 ، تَهذيب الأسْماء واللغات :
185/1 .) .
(6) في : (التّهذيب : 26 .) .

وجميل بُثينـة[5] ، والأخطل[6] ، والعجّـاج[1] ، ونُصيب العبد[2] ، وسواد بن عديّ[3] .

والخنساء (24هـ) : هي أُمّ عبد الله تَماضر بنت عمرو السّلميّ ، أشهر شواعر العرب على الإطلاق ، وفدت على الرّسول _ ρ _ مع قومها بني سليم ، فاستنشدها وأعجبه شعرها ، لَها أربعة أبناء استُشهدوا في حرب القادسيّة ، لَها ديوانٌ مطبوعٌ .

ترجمتها في : (الشّعر والشّعراء : 218 _ 221 ، المُؤتلف والمُختلف : 139 ، مُعجم الأديبات الشّواعر : 137 _ 151 .) .

(1) في : (التّهذيب : 427 .) .

(2) في : (المصدر السّابق : 243 .) .

(3) في : (المصدر السّابق : 424 .) .

والحُطيئة (59هـ) : هو أبو مُليكة جرول بن أوس المخزوميّ ، لَمْ يسلم من لسانه أحدٌ بسبب هجاءه العنيف ؛ مِمّا جعل الزّبرقان بن بدر يشكوه إلى عُمر بن الخطّاب _ τ _ ، فسجنه بالمدينه ، فاستعطفه الحُطيئة بأبياتٍ ، فأخرجه على أنْ يَمسك لسانه عن هجاء النّاس ، له ديوانٌ مطبوعٌ _ برواية ابن السّكّيت ، وشرحه _ .

ترجمته في : (طبقات فُحول الشُّعراء : 104/1 ، ألقاب الشّعراء ومن يُعرف منهم بأمّه : 336/2 ، الشّعر والشّعراء : 203 _ 208 .) .

(4) في : (التّهذيب : 183 .) .

والنّابغة الجعديّ (65هـ) : هو أبو ليلى عبد الله بن قيس الجعديّ ، شاعر صحابيٌّ من المُعمّرين ، أحد الذين هجروا الأوثان ونَهوا عن الخمر قبل ظُهور الإسلام ، له ديوانٌ مطبوعٌ .

=

= ترجمته في : (الشّعر والشّعراء : 181 _ 185 ، الأغاني : 5/5/3 _ 26 ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب : 252/3 .) .

(5) في : (التّهذيب : 430 .) .

وجميل بُثينة (نحو : 82هـ) : هو أبو عُمر جميل بن مَعْمَر العُذريّ ، من الشّعراء العُشّاق ، أحبّ بُثينة فقُرنت باسْمه ، وتناقل النّاس أخبارهُما ، أوفر شعره في النّسيب والغزل والفخر ، له ديوانٌ مطبوعٌ .

ترجمته في : (كُنى الشّعراء : 313/2 ، الشّعر والشّعراء : 286 _ 293 ، المُؤتلف والمُختلف : 72 .) .

(6) في : (التّهذيب : 395 .) .

والأخطل (90هـ) : هو أبو مالك غِياث بن غوث التّغلبيّ ، شاعر الأمويّين ، تَهاجى مع جرير والفرزدق ، تنقّل بين دمشق والجزيرة العربيّة حيث يُقيم بنو تغلب قومه ، له ديوانٌ مطبوعٌ _ صنعة السّكّريّ _ .

وقد كان ابن يعيش يُورد البيت كاملاً _ وهو الغالب _ ، أو أحد شطريه . والأبيات التي ذكر ابن يعيش أحد شطريها ، هي :

ـ قول عديّ بن زيد[4] :

.... وَكَانَ يَقُوْلُ لَوْ وَقَعَ اليَقِيْنَا[5] .

ـ قول أبي ذُؤيب الهذليّ[6] :

ترجمتـه فـي : (طبقـات فُحـول الشّـعراء : 425/2 ، الشّـعر والشُّـعراء : 301 _ 312 ، المُؤتلف
والمُختلف : 21 .) .
(1) في : (التّهذيب : 411 .) .
والعجّاج (90هـ) : هو أبو الشّعثاء عبد الله بن رُؤبة التّميميّ ، ولد في الجاهليّة ، ثُمّ أسلم ، وعاش إلى عهد الوليد بن عبد الملك ، وهو أوّل من رفع الرّجز وشبّهه بالقصيد ، له ديوانٌ مطبوعٌ .
ترجمته في : (الشّعر والشّعراء : 397 _ 398 ، ألقاب الشّعراء : 329/2 ، الإصابة : 179/3 .) .
(2) في : (التّهذيب : 284 .) .
ونُصيب العبد (108هـ) : هو أبو محجَن نُصيب بن رباح العبديّ ، شاعرٌ مُقدّمٌ في النّسيب والمدائح ، وكان يتغزّل بأُمّ بكرٍ (زينب بنت صفوان) ، له ديوانٌ مطبوعٌ .
ترجمته في : (الشّعر والشّعراء : 265 _ 267 ، الأغاني : 258/1/1 _ 293 ، النّجوم الزّاهرة في أخبار مصر والقاهرة : 262/1 .) .
(3) في : (التّهذيب : 420 .) .
وسواد بن عديّ (؟ _ جاهليٌّ _) ، ولعلّه ابن الشّاعر المعروف عديّ بن زيد .
ولَمْ أقف له على ترجمةٍ .
(4) عديّ بن زيد (35 ق . هـ) : هو أبو عمير عديّ بن زيد العباديّ ، من أهل الحيرة ، كان قرويًّا فصيحًا ، هو أوّل من كتب بالعربيّة في ديوان كسرى ، اتّخذه في خاصّته وجعله ترجمانًا بينه وبين العرب ، له ديوانٌ
مطبوعٌ .
ترجمته في : (أسماء المُغتالين من الأشراف في الجاهليّة والإسلام : 157/2 _ 158 ، الشّعر والشّعراء : 135 _ 140 ، مُعجم الشّعراء : 73 _ 74 .) .
(5) (التّهذيب : 402 .) .
والبيت من الوافر ، وصدره :
فَطَاوَعَ أَمْرَهُمْ وَعَصَى قَصِيْرًا ....
وهو من أبياتٍ عددها عشرة ، هو آخرها ، قالَها في جذيْمة الأبرش ، والزّبّاء .
وأوّلُها :
أَلاَ يَا أَيُّهَا الْمُثْرِي الْمُرَجَّى أَلَمْ تَسْمَعْ بِخَطْبِ الأَوَّلِيْنَا .
وقبله :
فَلَمْ يَرَ غَيْرَ مَا ائْتَمَرُوا سِوَاهُ فَشَدَّ لِرَحْلِهِ السَّفْرُ الْوَضِيْنَا .

.... أَكُوْنُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلاً بَعْدِي[1] .

ـ قول الفرزدق :

.... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ[2] .

ـ قول ذي الرُّمّة :

.... عَلَى عَصَوَيْهَا سَابِرِيٌّ مُشَبْرَقُ[3] .

وهو _ برواية : (لَوْ تَبِعَ) _ في : (ديوانـه : 182 .) ، و _ برواية : (لَوْ نَفَعَ) _ في : (شُعـراء
النّصرانيّة : 468/4 ، كشف المُشكل : 474 .) .

(6) أبـو ذُؤيـب الهـذليّ (28هـ) : هـو أبـو ذُؤيـب خُويلـد بـن خالـد المخزومـيّ ، مـن الفحـول المُخضـرمين ، أدرك الجاهليّـة والإسـلام ، وسكن المدينـة ، واشـترك فـي الغزوات والفتوحـات ، اشتهر بالعينيّة التي رثـى بِها أبناءه
الخمسة ، له ديوانٌ مطبوع .

ترجمته في : (طبقات فُحول الشّعراء : 131/1 _ 132 ، الشّعر والشّعراء : 440 _ 442 ، الأغاني : 56/6/3 .) .

(1) (التّهذيب : 183 .) .

والبيت من الطّويل ، وصدره :

فَأَقْسَمْتُ لاَ أَنْفَكُّ أَحْدُو قَصِيْدَةً ....

وهو آخر أبياتٍ خمسةٍ قالَها مُخاطبًا بِها خالدًا بن زُهير ، ومُعاتِبًا أُمّ عمرو ، حيث كـان أبو ذُؤيـب يُرسـله قـوّادًا إلـى معشـوقته ، فأفسـدها عليـه ، واسـتمالَها إلـى نفسـه . =

= ومطلعها :

تُرِيْدِيْنَ كَيْمَا تَجْمَعِيْنِي وَخَـالِدًا وَهَلْ يُجَمَعُ السَّيْفَانِ وَيْحَكِ فِيْ غِمْدِ .

وقبله :

وَكُنْتَ كَرَقْرَاقِ السَّرَابِ إِذَا جَرَى لِقَوْمٍ وَقَدْ بَاتَ الْمَطِيُّ بِهِمْ يَحْـدِي .

وهو في : (الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 318 ، كشف المُشكل : 289 ، .) ، و _ برواية : (تَكُوْنُ) في :
(ديوانـه : 96 ، ديوان الهُذليّين : 159/1 ، شرح أشعارهم : 219/1 ، شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ :
230/2ب ، شرح أبياته للأعلم : 270 ، مِصباح الرّاغب ومفتاح حقائق الْمآرب شرح كافية ابن الحاجب :
449/2 .) .

(2) (التّهذيب : 430 .) .

والبيت من الطّويل ، وصدره :

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تَخُوْنُنِي ....

وهو خامس أبياتٍ عدّتُها سبعةٌ وأربعون بيتًا قالَها في وصف ذئبٍ أتاه وهو في القَفْر ، حيث وصف
حاله معه ، وأنّه أطعمه ، وألقى إليه ما يأكله .

ومطلعها :

وَأَطْلَسَ عَسَّالٍ ، وَمَا كَانَ صَاحِبًا دَعَوْتُ بِنَارِي مَوْهِنًا فَأَتَانِي .

ـ قول مُزاحم العقيليّ[1] :

وقبله :

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَكَشَّرَ ضَاحِـكًا وَقَائِمُ سَيْفِي مِنْ يَدِي بِمَكَانِ .

وبعده :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ يَا ذِئْبُ وَالْغَدْرُ كُنْتُمَا أُخَيَّيْنِ كَانَا أُرْضِعَا بِلِـبَانِ .

وهو في : (ديوانه : 680 ، الكتاب : 416/2 ، مجاز القُرآن : 41/2 ، معانيه للأخفــش : 190/1 ، المُقتضب : 95/2 ، 253/3 ، معاني القُرآن وإعرابه : 146/1 ، الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ :
366 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 74/2 ، تحصيل عين الذّهب : 386 ، تفسير رسالة الحُور العين : 83 ، شرح أبيات المُفصّل والمُتوسّط : 347 .) .

(3) (التّهذيب : 306 .) .

والبيت من الطّويل ، وصدره :

= فَجَاءَتْ بِنَسْجِ الْعَنْكَبُوْتِ كَأَنَّهُ .... =

وهو من قصيدةٍ عدّتُها سبعةٌ وخمسون بيتًا هو الخامس والخمسون منها ، قالَها في معشوقته ميّة .

ومطلعها :

أَدَارًا بِحَزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ .

وقبله :

فَأَدْلَى غُلَامِي دَلْوَهُ يَبْتَغِي بِهَا شِفَاءَ الصَّدَى وَاللَيْلُ أَدْهَمُ أَبْلَقُ .

وبعده :

فَقُلْتُ لَهُ عُدْ فَالْتَمِسْ فَضْلَ مَائِهَا نَجُوْبُ إِلَيْهَا اللَيْلَ وَالْقَعْرُ أَخْوَقُ .

(عَصَوَيْهَا) : عصويّ الدّلو عَرَاقِيها .

انظر _ في (عَصَا) _ : (مقاييس اللغة : 235/4 ، لسان العرب : 67/15 ، تاج العروس : 682/19 .) .

(سَابِرِيٌّ) : السّابريّ الرّقيق من الثّياب ، والأصل فيه الدُّروع السّابريّة منسوبة إلى سابور .

انظر _ في (سَبَرَ) _ : (الصّحاح : 675/2 _ 676 ، لسان العرب : 342/4 ، القاموس المُحيط : 517 .) .

(مُشَبْرَقٌ) : مُقطّعٌ مُشقّقٌ ، أو الثّوب إذا أُفْسد نَسْجًا وسخافةً .

انظر _ في (شَبْرَقَ) _ : (تَهذيب اللغة : 284/9/5 ، لسان العرب : 171/10 ، تاج العروس:
234/13 _ 235 .) .

وهو في : (ديوانه _ بشرح الباهليّ _ : 496/1 ، ديوانه أيضًا _ بشرح التّبريزيّ _ : 178 ،
مقاييس اللغة _ (عَصَى) _ : 235/4 ، تَهذيب اللغة _ (شَبْرَقَ) _ : 284/9/5 ، نظام الغريب في اللغة : 490 ، كشف المُشكل : 186 ، لسان العرب : _ (شَبْرَقَ) _ : 171/10 ، _ (عَصَا) _ : 67/15 .) .

(1) مُزاحم العقيليّ (120هـ) : هو مُزاحم بن عمرو بن مُرّة بن حارث العقيليّ ، أحد الشّعراء الشّجعان ، عاش في زمن الفرزدق وجرير ، قيل لذي الرُّمّة : أنتَ أشعر النّاس ؟ ، فقال : لا ، ولكن غُلامٌ من بني عقيل يُقال له : مُزاحم ، يسكن الرّوضات ، يقول وحشيًّا من الشّعر لا يقدر أحدُ أنْ يقول مثله ، له شعرٌ مجموعٌ .

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ خِمْسُهَا .... [(1)] .

ـ قول إبراهيم بن هرمة[(2)] :

.... مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوْا أَثْنِي فَأَنْظُوْرُ[(3)] .

ترجمته في : (طبقات فحول الشّعراء : 770/2 _ 777 ، الأغاني : 68/19/10 _ 72 ، الأعلام : 211/7 .) .

(1) (التّهذيب : 270 .) .

والبيت من الطّويل ، وعجزه :

.... تَصِـــلّ وَعَـــنْ قَـــيْضٍ بِبَيْـــدَاء مجهَـــلِ .

=

= وهو من قصيدةٍ طويلةٍ عدد أبياتِها ثلاثة عشر ومئة بيتٍ ، هو السّابع والسّبعون منها ، قالَها في وصف قطاةٍ .

ومطلعها :

خَلِيْلَيّ عُوْجَا بِيْ عَلَى الرّبْعِ نَسْأَلِ مَتَى عَهِدُهُ بِالطَّاعِنِ المُتَحَمَّـلِ .

وقبله :

أَذَلِكَ أَمْ كُدْرِيَّةٌ ظَلّ فَرْخُهَـــا لقًى بِشَرُوْرَى كَالْيَتِيْمِ المُعَيَّـلِ .

وبعده :

غَدوًا طَوَى يَوْمَيْنِ مِنْهُ انْطِلاَقُـهُ كَمِيْلَيْنِ مِنْ سَيْرِ القطَا غَيْرِ موْتلِ .

(خِمْسُهَا) : الخِمْسُ ظمءٌ من أظماء القِطا ، وهي أنْ تردُ ثُمّ تَغِب ثلاثًا ، ثُمّ ترد ، فيُعتدّ بيوميّ وردها مع ظمئها ، فيُقال : خِمْس .

انظر _ في (خَمَس) _ : (تَهذيب اللغة : 89/7/4 ، لسان العرب : 67/6 ، القاموس المُحيط : 698 .) .

وهو في : (شعره : 120 ، الكتاب : 231/4 ، المُقتضب : 53/3 ، أدب الكاتب : 330 ، المُنتخب في غريب كلام العرب : 613/2 ، الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب : 697/2 ، شُعراء بني عُقيل وشعرهم في الجاهليّة والإسلام حتّى آخر العصر الأمويّ _ جمعًا وتحقيقًا ودراسةً _ : 223 .) ، و _ برواية : (ظَمْؤهَا) _ في : (المسائل الشّيرازيّات : 108/1 ، معاني الحروف : 107 ، الصّفوة الصّفيّة : 319/1/1 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن هشام : 153 ، عُمدة ذوي الهمم : 253 .) .

(2) إبراهيم بن هرمة (بعد : 150هـ) ، هو أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ القُرشيّ ، شاعر غزلٍ من سُكّان المدينة المُنوّرة ، أحد مُخضرميّ الدّولتين الأمويّة والعبّاسيّة ، كثير المدح للخُلفاء والمُلوك ، له ديوانٌ مطبوعٌ .

ترجمته في : (الشّعر والشّعراء : 639 ، الفهرست : 167 ، 210 ، 216 ، تاريخ بغداد : 128/6 ، 131 ، 137 .) .

(3) (التّهذيب : 421 .) .

والبيت من البسيط ، وصدره :

وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الهَوَى بَصَرِي ....

وهو من بيتين هو آخرهُما ، وقبله :

الله يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَلَفُّتِنَا يَوْمَ الفِرَاقِ إِلَى أَحْبَابِنَا صُوْرُ .

وهو _ برواية : (حَوْثُمَا) _ في : (الحُجّة للقُرّاء السّبعة : 80/1 .) ، و _ برواية (أَدْنُو) _ في :

ـ قول الشّاعر[1] :

إِذَنْ لَقَامَ بِنَصْرِيَ مَعْشَرٌ خُشُنٌ ....[2] .

ـ قول الشّاعر[3] :

(ديوانه : 118 ، الصّاحبيّ : 30 ، المآخذ على شُرّاح ديوان أبي الطّيّب المُتنبّيّ : 51/4 ، الإقليد :
1347/3 .) ، و _ بروايـــة :
=
= (................................ مِنْ حَوْثُ مَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُوْرُ) _
في : (سرّ صناعة الإعراب : 630/2 ، المُبهج في تفسير أسْماء شُعراء الحماسة : 198 ، خزانة الأدب :
133/1 .) ، و _ برواية :
(................................ مِنْ حَيْثُمَا نَظَرُوا أَدْنُوا فَأَنْظَورُ) _
في : (همع الهوامع : 236/3 .) .

(1) مُختلفٌ فيه على ثلاثة آراء :

أ _ أنّه قريط بن أُنيف من بلعنبر في : (الحماسة لأبي تَمّام _ برواية الجواليقيّ _ : 11 ، شرح حماسة أبي تَمّام : 357/1 ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ : 23/1 ، التّذكرة السّعديّة : 15 _ 16 ، حاشية الدّسوقيّ على مُغني اللبيب : 56/1 .) .

ب _ أنّه رجُلٌ من بلعنبر دون تعيين في : (شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ : 22/1 .) .

ج _ أنّه أبو الغُول الطُّهَويّ في : (شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ : 22/1 _ ح 1 _ ، نقلاً عن التّنبيه على مُشكلات الحماسة .) .

وأعتقد أنّ البيت لقُريط بن أُنيف ؛ لثلاثة أسبابٍ ، هي :

ـ أنّه منسوبٌ إليه في : (حماسة أبي تَمّام _ برواية الجواليقيّ _ .) ، وجرى عليه من جاء بعده .

ـ أنّ من نسبه إلى رجُلٍ من بلعنبر دون تعيين يُؤكّد أنّه قُريط بن أُنيف ؛ ذلك أنّ كتب الأنساب قد أشارتْ إلى أنّ هُناك شاعرًا من بلعنبر اسْمه : أبو بكر مُحمّد بن عُمر العنبريّ (412هـ) ، ومن مليح شعره :

مَا أُبَالِي إِذَا حَمَلْتُ عَنِ الإِخْـ ـوَانِ ثِقْلِي وَدِنْتُ بِالتَّخْفِيْفِ .
وَرَفَضْتُ الْكَثِيْرَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَتَقَنَّعْتُ بِالْقَلِيْلِ الطَّـفِيْفِ .
وَرَآنِي الأَنَامُ طُرًّا بِعَـيْنِي زَاهِدٌ فِيْ وَضِيْعِهِمْ وَالشَّرِيْفِ .
أَنَا عَبْدُ الصَّدِيْقِ مَا صَدَقَ الْوُدُّ وَبَعْضُ الأَنَامِ عَبْدُ الرَّغِيْفِ .

وهو لا ينتميّ إلى عصور الاحتجاج .

انظر : (الأنساب : 374/3 ، اللباب في تَهذيب الأنساب : 360/2 _ 361 .) .

ـ أنّ نسبته إلى أبي الغُول الطُّهويّ لَمْ تثبت إلاّ عند ابن جنّيّ ، حيث قال عند إيراده القصيدة في : (شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ : 22/1 _ ح 1 _ ، نقلاً عن التّنبيه على مُشكلات الحماسة .) : ((وقد تُروى لأبي الغُول الطُّهَويّ .)) ، و (قد) آلة التّقليل .

(2) (التّهذيب : 157 .) .

والبيت من البسيط ، وعجزه :

.... عِنْـدَ الْحَفِيْظَـةِ إِنْ ذُوْ لُوْثَـةٍ لاَنَـا .

وهو من أبياتٍ عددها سبعةٌ ، هو ثانيها ، قالَها قُريط بن أُنيف في مدح قومه .
=
= وأوّلُها :

.... وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِيْنِ[1] .

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي بَنُوْ اللقِيْطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا .

وبعده :

قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِذَيْهِ لَهُمْ طَارُوْا إِلَيْهِ زُرَافَاتٍ وَوِحْدَانَا .

وهو في : (الحماسة لأبي تَمّام _ برواية الجواليقيّ _ : 11 ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ : 25/1 ،
نِهاية التّنويه في إزهاق التّمويه : 108 ، مُغني اللبيب : 16/1 ، الإقليد : 1939/4 ، شرح شواهد المُغني :
643/2 ، شرح أبيات المُفصّل للفسويّ : 143 ، حاشية الدّسوقيّ على مُغني اللبيب : 56/1 .) ، وصدره
في : (الرّوض الباسم والعُرف النّاسم : 142 .) .

(3) مُختلفٌ فيه على رأيين :

أ _ أنّه سُحيم بن وثيل الرّياحيّ في : (الأصمعيّات : 19 ، الحماسة للبُحتريّ : 21 ، الجليس الصّالح الكافي والأنيس النّاصح الشّافي : 282/3 ، التّبصرة والتّذكرة : 547/2 ، المُخصّص : 197/5 ، المُفصّل : 228 ، حماسة الظُّرفاء من أشعار المُحدثين والقُدماء : 19/1 ، تنقيح الألباب : 297 ، إيضاح شواهد
الإيضاح : 872/2 ، الحماسة البصريّة : 102/1 ، الحاصر : 198/1 ، رفع الحُجُب المستورة : 940/3 الأشباه والنّظائر في النّحو : 187/4 ، شرح أبيات مُغني اللبيب : 9/4 ، موارد البصائر: 327 ، الدّرر
اللوامع : 56/1 .) .

ب _ أنّه جرير في : (ديوانه : 728 .) ، وهو آخر أبياتٍ عددها سبعةٌ ، قالَها لفضالة حين أوعده
بالقتل .

وأوّلُها :

عَرِيْنٌ مِنْ عُرَيْنَةَ لَيْسَ مِنَّا بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةَ مِنْ عَرِيْنِ .

وقبله :

أَكُلَّ الدَّهْرِ حِلٌّ وَارْتِحَالٌ أَمَا يُبْقِيْ عَلَيَّ وَمَا يَقِيْنِـيْ .

والأصحّ نسبته إلى سُحيم بن وثيل الرّياحيّ ؛ للأسباب الآتية :

ـ كثرة من نسبه له من ذوي العلم والمعرفة .

ـ أنّ الأصمعيّ ذكر المُناسبة التي من أجلها قيلت القصيدة ، حيث قال : ((حدّثنا رجُلٌ من بني رِياح ، قال : جاء رجُلٌ إلى الأخوص والأُبَيْرد _ وهُما من ولد عتّاب بن هَرْميّ _ يطلبُ هِناءً ، فقالا : إنْ بَلّغتَ عنّا سُحيمَ بن وثيل بيتًا وأتيتنا بجوابه ؟ ، قال : نَعم ، هاتياه ، فأنشداه :

إِنَّ بَدَاهَتِي وَجِرَاءَ حَوْلِي لَذُو شِقٍّ عَلَى الحَطِمِ الحَرُوْنِ .

فلمّا أنشدَهُ إيّاه ، أخذ عصاه ، وجعلَ يَهدِجُ في الوادي ، ويقول :

أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا ....)) ، (الأصمعيّات : 20 .) .

= ـ أنّ وفاة سُحيم بن وثيل كانت في (63هـ) ، أمّا جرير فكانت في (114هـ) ، فعلى هذا سُحيم هو القائل ، وجرير مُتمثّلٌ به .

ـ أنّ الأبيات التي قالَها جرير وتضمّنت البيت نفسه ذكر فيها قبيلة (بني رِياح) ، وهي قبيلة سُحيم ، فقد تكون مُناسبة القصيدة واحدةً ، حيث توعّد فضالة جريرًا بالقتل ، فأنشأ يقول ذاكرًا وفد بني رِياحٍ ، ومُتمثّلاً ببيت سُحيم :

ـ قول الشّاعر[1] :

.... مِنْ عَنْ يَمِيْنِ الْحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ[2] .

أَتُوْعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِيَاحٍ كَذَبْتَ لَتَقْصُرَنَّ يَدَاكَ دُوْنِي .
فَنِعْمَ الوَفْدُ وَفْدُ بَنِي رِيَاحٍ وَنِعْمَ فَوَارِسُ الفَزَعِ اليَقِيْنِ .
أَكُلَّ الدَّهْرِ حِلٌّ وَارْتِحَالٌ أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَمَا يَقِيْنِي .
وَمَا ذَا يَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِيْنِ .

(1) (التّهذيب : 378 .) .
والبيت من الوافر ، وصدره :
وَمَاذَا يَدَّرِيْ الشُّعَـرَاءُ مِنِّيْ ....
وهو من قصيدةٍ عدد أبياتِها اثنا عشر بيتًا ، هو سادسها ، قالَها مدحًا وثناءً .
ومطلعها البيت المشهور الذي أنشده الحجّاج :
أَنَا ابْنُ جَـلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا مَتَىْ أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُوْنِي .
وقبله :
عَذَرْتُ الْبُزْلَ إِنْ هِيَ خَاطَرَتْنِي فَمَا بَالِي وَبَالَ ابْنَيْ لَبُـوْنِ .
وبعده :
أَخُوْ خَمْسِيْنَ مَجْتَمِعٌ أَشُدِّيْ وَنَجَّذَنِيْ مُدَاوَرَةُ الشُّؤُوْنِ .
وهو في : (الحاصر : 198/1 ، شرح أبيات المُفصّل والمُتوسّط : 426 ، شرح أبيات مُغني اللبيب :
9/4 ، حاشية الدّسُوقيّ عليه : 288/2 .) ، و _ برواية : (رَأْسَ) _ في : (الأصمعيّات : 21 ، المسائل الشّيرازيّات : 198/1 ، المُخصّص : 197/5 ، إيضاح شواهد الإيضاح : 872/2 ، رفع الحُجُب المستورة :
941/3 .) .
(1) مُختلفٌ فيه على رأيين :
أ _ أنّه الأعشى في : (شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ : 137/1 .) .
ب _ أنّه القُطاميّ في : (ديوانه : 198 ، جمهرة أشعار العرب : 288 ، الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 60 ، الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب : 697/2 ، المُثلّث : 391/2 ، كشف المُشكل : 351 ، شرح المُفصّل : 41/8 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن هشام : 152 .) . =
= والصّحيحُ أنّ البيت للقُطاميّ ؛ لِما يأتي :
ـ وروده في ديوانه ضمن قصيدته اللاميّة ، من البحر البسيط .
ـ كثرة من نسبه له بما لا يدع مجالاً للشّكّ .
ـ أنّ الممدوح من بني أُميّة ، والأعشى مُتوفّى سنة (8هـ) ، فكيف مدحه ! .
(2) (التّهذيب : 257 .) .
والبيت من البسيط ، وصدره :
فَقُلْتُ لِلْرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلاَ بِهِمِ ....
وهو من قصيدةٍ عدد أبياتِها اثنان وأربعون بيتًا هو السّابع والعشرون منها ، قالَها في مدح عبد الواحد بن الحارث بن الحكم بن أبي العاص بن أُميّة .
ومطلعها :
إِنَّا مُحَيُّوْكَ فَاسْلَمْ أَيُّهَا الطَّلَلُ وَإِنْ بَلِيْتَ وَإِنْ طَالَتْ بِكَ الطِّيَلُ .
وقبله :

ـ قول أبي تَمّام[1] :

قَدْكَ اتَّئِبْ أَرْبَيْتَ فِيْ الْغُلَوَاءِ .... [2] .

ـ قول الآخر :

.... لاَ بَارَكَ اللهُ فِيْ بِضْعٍ وَسِتِّيْنِ[3] .

سَمِعْتُهَا وَرَعَانُ الطَّوْدِ مُعْرِضَةٌ مِنْ دُوْنِهَا وَكَثِيْبُ الْغَيْثَةِ السَّهِلُ .

وبعده :

أَلَمْحَةٌ مِنْ سَنَا نَارٍ رَأَى بَصَرِي أَمْ وَجْهُ عَالِيَةَ اخْتَالَتْ بِهِ الْكِلَلُ .

(الحُبَيَّا) : _ بضمّ أوّله ، وفتح ثانيه ، وتشديد (الياء) أُخت (الواو) وفتحها _ موضعٌ بالشّام _ وهو ما عناه الشّاعر _ ، وقال نصر : وأظنّ أنّ بالحجاز موضعًا يُقالُ لـه (الحُبَيَّا) ، وهو من الأسْماء التي جاءتْ مُصغَّرةً ، ولا تكبير لَها .

انظر : (مُعجم ما استُعجم : 62/2 ، مُعجم البُلدان : 216/2 ، مراصد الاطّلاع : 378/1 .)

.

وهو في : (ديوانه : 198 ، جمهرة أشعار العرب : 290 ، معاني الحروف : 95 ، مُعجم ما استُعجم :
62/2/1 ، كشف المشكل : 350 ، الصّفوة الصّفيّة : 318/1/1 ، الجنى الدّاني : 243 ، المقاصد الشّافية في شرح الخُلاصة الكافية _ شرح ألفيّة ابن مالك _ : 188/2 ، عُمدة ذوي الهمم : 252 .) .

(1) أبو تَمّام (231هـ) : هو أبو تَمّام حبيب بن أوس الطّائيّ ، الشّاعر الأديب ، أحد أُمراءِ البيانِ ، أجازه المُعتصم في بغداد وقدّمه على شُعراء وقته ، كان فصيحًا ، حلو الكلام ، فيه تَمتمةٌ يسيرةٌ ، يحفظ أربعة عشر ألف أُرجوزة من أراجيز العرب غير القصائد والمقاطيع ، في شعره قُوّةٌ وجزالةٌ ، له ديوانٌ مطبوع _ بشرح التّبريزيّ _ .

ترجمته في : (أخبار أبي تَمّام : 59 _ 279 ، تاريخ بغداد : 248/8 _ 253 ، هبة الأيّام فيما يتعلّق بأبي تَمّام : 33 _ 343 .) .

(2) (التّهذيب : 97 .) .

والبيت من الكامل ، وعجزه :

.... كَمْ تَعْذُلُونَ وَأَنْتُم سُجَرَائِي ؟ .

وهو مطلع قصيدةٍ عدد أبياتِها ثلاثون بيتًا ، قالَها في مدح مُحمّد حسّان الضّبّي .

وبعده :

لاَ تَسْقِنِي مَاءَ الملاَمِ فَإِنَّنِي صَبٌّ قَدْ اسْتَعْذَبْتُ مَاءَ بُكَائِي .

(اتَّئِبْ) : كلمةٌ مأخوذةٌ من الإبة ، أي : الحياء ، وأصلها : وِئْبَةٌ ، مثل : (وِجْهَةٍ) ، فحُذفت (الواو) كما حُذفت من (عِدَةٍ) .

انظر _ في (وَأَبَ) _ : (تَهذيب اللغة : 437/15/8 _ 438 ، لسان العرب : 791/1 ، القاموس المُحيط : 180 .) .

(الغُلَوَاءِ) : (فُعَلاَء) من غَلاَ يَغْلُو ، إذا زاد في القول والفعل ، ومنه : الغَلْوَة بالسّهم ، وهو أنْ يُرمى به إلى غير غرض ؛ ليُنظر كم مقدارُ ذهابه في الأرض ، و (الغُلَواء) مَمدودٌ : سُرعة الشّباب .

وتلك الأبيات سواء وردت كاملةً ، أم شطرًا منها إنّما ساقها ابن يعيش للأغراض الآتية :

ــ النّحو ، وهو الغالب[1] :

ومن ذلك قوله في جواز ثُبوت (اللام) مع المفعول من أجله ، وحذفها : ((والجائز أنْ تُثبتَ (اللام) مع المصدر الذي صدر من فعل الفاعل ، وأنْ تحذفَها[2] ، تقول : زُرْتُكَ طَمَعًا فِيْ مَعْرُوفِكَ ، وَلِطَمَعِي فِيْ مَعْرُوفِكَ ، قال الشّاعر[3] :

انظر _ في (غَلا) _ : (لسان العرب : 132/15 _ 133 ، القاموس المُحيط : 1700 ، تاج العروس : 23/20 .) .

وهو في : (ديوانه _ بشرح التّبريزيّ _ : 22/1 ، كشف المُشكل : 503 ، 532 .) . و _ برواية : (أَرْبَأْتَ) _ في : (كشف المُشكل : 180 .) ، وعجزه في : (تثقيف اللسان وتلقيح الجنان : 331 .) .

(3) (التّهذيب : 378 .) .

والبيت من البسيط ، وصدره :

أَقُوْلُ حِيْنَ أَرَىٰ كَعْبًا وَلِحْيَتِهِ ....

وبعده :

مِنَ السِّنِيْنَ تَمَلاَّهَا بِلاَ حَسَبٍ وَلاَ حَيَاءٍ وَلاَ عَقْلٍ وَلاَ دِيْنِ .

وهو في : (شرح اللمع لابن برهان : 489/2 ، التّذكرة الحمدونيّة : 118/5 ، كشف المُشكل : 191 ، لسان العرب _ (بَضَعَ) _ : 15/8 ، الأشباه والنّظائر : 100/4 ، خزانة الأدب : 68/8 .) .

(1) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 43 ، 66 ، 120 ، 122 ، 136 ، 140 ، 147 ، 155 ، 160 ، 168 .) .

(2) قال الصّيمريّ : ((وهذه (اللام) المُقدّرة يجوزُ ذكرها في الكلام ، وحذفها ، كقولك : جِئْتُكَ لِمَخَافَتِكَ ، ولِطَمَعٍ فِيْكَ ، وإنْ شئتَ حذفتَها ونصبتَ ما بعدها ، فقُلتَ : جِئْتُكَ مَخَافَةً لَكَ ، وطَمَعًا فِيْكَ .)) ، (التّذكرةُ والتّبصرة : 256/1 .) .

وقد جعل ابن الحاجب حذف (اللام) محكومًا بشرطين ، حيث قال : ((وإنّما يجوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعلِ الفعل المُعلّل ، ومُقارنًا له .)) ، (الكافية : 43 .) .

وانظر : (القواعد والفوائد في الإعراب : 78 ، أسرار النّحو : 135 .) .

وعلّل الرّضيّ ما شرطه ابن الحاجب لجواز حذف (اللام) بقوله : ((وإنّما شرط لجواز حذف (اللام) الشّرطان المذكوران ؛ لأنّ علّة الأفعال كثيرًا ما تجيء جامعةً للشّرطين ، فصارت مع الشّرطين ظاهرةً مشهورةً في العلّيّة ، والغرض أنْ يكون هناك ما يدلّ على (اللام) المُقدّرة المُفيدة للعلّيّة ، وحصول الشّرطين دليلٌ عليها .)) ، (شرح الكافية : 513/1 .) .

(3) مُختلفٌ فيه على أربعة آراء :

أ _ أنّه الفرزدق في : (ديوانه : 661 ، الحماسة لأبي تَمّام : 333 ، شرح ديوان الحماسة :

يَكَادُ يُمْسِكُهُ عِرْفَانَ رَاحَتِهِ   رُكْنُ الحَطِيْمِ إِذَا مَا جَاءَ يَسْتَلِمُ[1] .

فـ (عِرْفَانَ) : مفعولٌ من أجله .)) [2] .

1621/4/2 ، أمـالي المُرتضـى _ غُـرر الفوائـد ودُرر القلائـد _: 48/1 ، زهـر الآداب : 60/1 ، بَهجة المجالس وأُنس الجالس وشحذ الذّاهن والهاجس : 511/2 ، المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر : 317/2 ، سرح العيون شرح رسالة ابن زيدون : 236 .) .

ب _ أنّه أبو الطّمحان القيني ، قال ابن نباتة : ((وبعضُ الرّواة يروي الأبيات الميميّة لأبي الطّمحان القينيّ .)) ، (سرح العيون : 236 .)

ج _ أنّه الحزين الكنانيّ في : (شرح حماسة أبي تمّام للأعلم : 935/2 .) .

د _ أنّه كَثِير بن كَثِير السّهميّ في : (المُؤتلف والمُختلف : 222 .) .

وتحديد القائل على وجه الدّقّة يكاد يكون صعبًا إلاّ أنّ الفرزدق هو القائل ؛ فحسبه اشتهاره بالمديح ؛ ووجود القصيدة في ديوانه .

(1) من البسيط ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها أربعةٌ وعشرون بيتًا ، هو تاسعها ، قالَها الفرزدق حين حجّ هشام بن عبد الملك ، فلمّا كان بالموسم أقبل عليّ بن حُسين ، فأفرج له النّاس إجلالاً وهيبةً ، وكانوا لا يُفرجون لأحدٍ ، فقال : من هذا ؟ ، فقام الفرزدق فأخذ بيده ، وقال قصيدته .

وأوّلُها :

هَذَا الذِي تَعْرِفُ البَطْحَاءُ وَطْأَتَهُ   وَالبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالحِلُّ وَالحَرَمُ .

وقبله :

إِذَا رَأَتْهُ قُرَيْشٌ قَالَ قَائِلُهَا :   إِلَى مَكَارِمَ هَذَا يَنْتَمِي الكَرَمُ .

وبعده :

فِيْ كَفِّهِ خَيْزُرَانٌ رِيحُهُ عَبِقٌ   مِنْ كَفِّ أَرْوَعَ فِيْ عِرْنِيْنِهِ شَمَمُ .

(عِرْفَانَ) : عَلَم .

انظر _ في (عَرَفَ) _ : (المُحكم والمُحيط الأعظم : 78/2 ، لسان العرب : 140/12 ، القاموس المُحيط : 1080 .) .

وهو في : (ديوانه : 661 ، المسائل البصريّات : 343/1 ، شرح ديوان الحماسة : 1621/4/2 ، المناقب والمثالب : 216 ، بَهجة المجالس : 511/2 ، شرح حماسة أبي تَمّام : 936/2 ، الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 358 ، كشف المُشكل : 287 ، المثل السّائر : 317/2 ، الإكسير في علم التّفسير : 298 .) ، و _ برواية (وَكَادَ) _ في : (المُؤتلف والمُختلف : 222 .) .

(2) (التّهذيب : 179 .) . كأنّه قال : (لِعِرْفَانِ) .

وقد ذكر الفارقيّ هذا الوجه ووجهين آخرين من التّعريب مع الإيضاح والبيان ، حيث قال : ((يجوزُ لك في هذا البيت ثلاثة أوجهٍ من التّعريب :

أحدهُما : أنْ تنصب (عِرْفَانَ رَاحَتِهِ) ، وترفع (رُكْنَ الحَطِيم) .

والثّاني : أنْ ترفع (عِرْفَان) ، وتنصب (رُكْن) .

والثّالث : أنْ ترفعهما معًا .

1 _ فأمّا الوجه الأوّل : فيكون (عِرْفَان) مفعولاً له كأنّه قال : (لِعرفَان) ، ثُمّ حذف (اللام) ونصب ،

ـ اللغة[1] ، ومِمّا جاء منها ما يأتي :

1 ـ الظّواهر الصّوتيّة :

ومن ذلك قوله فيما يُمدّ فيكون له معنًى ، ويُقصر فيكون له معنًى آخر واللفظ واحدٌ : ((و (الفَتَاءُ) : من حداثة السّنّ مَمدودٌ ، و (الفَتَى) : واحد الفِتْيَانِ مقصورٌ[2] ،

قال الشّاعر[3] في الاسْمين جميعًا :

كما تقول : (أَكْرَمْتُ زَيْدًا خَشْيَةَ أَبِيْهِ) ، أي : لِخَشْيَةِ أَبِيْهِ ، و (رُكْن) مرفوعٌ بفعله وهو (يُمْسِكُهُ) ، كأنّه قال : يَكَادُ يُمْسِكُهُ رُكْنُ الحَطِيْمِ ، و (عِرْفَان) مصدرٌ مُضافٌ إلى المفعول وهو (رَاحَته) ، كأنّه قال : أَنْ عَرف رَاحَتهُ ، وقد حذف الفاعل كما حذفه في (سُؤال نَعْجَتكَ) ، و (دُعَاء الخَير) ، وكما قال الآخر :

فَلَوْلاَ رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَخِيْفَةٌ   عِقَابَكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالمَوَارِدِ .

والتّقدير : (عِرْفَانَ الرُّكْنِ رَاحَتَهُ) ، وترتيبه : (يَكَادُ يُمْسِكُهُ رُكْنُ الحَطِيْمِ لِعِرْفَان الرُّكْنِ رَاحَته إِذَا مَا جَاءَ =

= يسْتَلِمُ) ، وهذا واضح المعنى .

2 _ وأمّا الوجه الثّاني : فيكون (عِرْفَان) رفعًا بفعله وهو (يُمْسِكُهُ) ، وقد أُضيف إلى الفاعل وهو (رَاحتهُ) وهو وجه الكلام ، ونصب (رُكْن) الحَطِيْم) مفعولٌ به ، كأنّه في التّقدير : يَكَادُ يُمْسِكُهُ أَنْ عَرفت رَاحَتُهُ رُكْنَ الحَطِيْمِ ، أي : يُمْسِكُهُ هذا المعنى وهو (العِرْفَان) لا (الرُّكْن) ، كما كان (الرُّكْن) في الوجه الأوّل هو المُمْسِكُ له ، هذا إنّما يحسن إذا كان قد أكثر لمس الرُّكن بيده ، أي : فَصَارَ لِكَثْرَةِ ذَلِكَ مِنْهُ أَنْ عَرفت رَاحَتُهُ الرُّكن ، فنسب المعرفة إلى الكفّ وإنْ لَمْ تكن لَها في الحقيقة ، وإنّما هي للإنسان .

3 _ وأمّا الوجه الثّالث : فيكون (العِرْفَان) فاعل (يُمْسك) ، و (رَاحتهُ) مفعوله ، و (الرُّكْن) فاعلٌ (العِرْفَان) ، أي : يَكَادُ يُمْسِكُهُ أَنْ عَرف الرُّكْن رَاحتهُ ، وهذا الوجه أقرب إلى الوجه الأوّل ، وأشبه بالمعنى من الوجه الثّاني .)) ، (الإفصاح في شرح أبيات مُشكلة الإعراب : 358 _ 360 .) .

(1) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 18 ، 26 ، 340 ، 350 ، 351 ، 358 ، 375 .) .

(2) قال أبو بكر الأنباريّ : (((الفَتَى) على وجهين : (الفَتَى) واحد الفِتْيَان مقصورٌ ، قال الله جلّ ثناؤه :

[الأنبياء:60] ، و (الفَتَاءُ) : مصدر الشّباب مَمدودٌ ، يُقال : دَابَّةٌ فَتِيٌّ بَيِّنُ الفَتَاء .)) ، (غاية المقصود في المقصور والمَمدود : 20 .) .

وقال ابن ولاّد : (((الفَتَى) على وجهين : فـ (الفَتَى) واحدُ الفِتْيَان مقصورٌ ، يُكتب بـ (الياء) ؛ لأنّك إذا ثنّيته قُلت : فَتَيَانِ ، قال الله : [يوسف:36] ، و (الفَتَاءُ) المصدر من الشّباب مَمدودٌ ، يُقال : إِنَّهُ لَفَتِيٌّ بَيْنَ الفَتَاءِ ، كقولك : بَيِّنُ الشَّبَابِ .)) ، (المقصور والمَمدود : 83 .) .

(3) مُختلفٌ فيه على رأيين :

إِذَا عَاشَ الفَتَىْ مَائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ البَشَاشَةُ وَالفَتَاءُ .))[1] .

2 ـ بنية الكلمة :

ومن ذلك قوله في أنّ (أُصَيْلاَلاً) تصغير (أَصِيْلٍ) شاذٌّ : ((ومن شواذّ التّصغير
قولُهم : . . . . و (أُصَيْلاَلٌ) في تصغير (أَصِيْلٍ) [2] ،

أ _ أنّه الرّبيع بن ضبع الفزاريّ في : (الكتاب : 208/1 ، الفرق لقُطرب : 95 ، الأُصول : 312/1 ، علل النّحو : 513 ، شرح أدب الكاتب : 192 ، المُنتخب الأكمل : 42/3ب ، شرح الجُمل لابن الضّائع : 147/4أ ، خزانة الأدب : 358/7 ، شرح شواهد شرح التّحفة الورديّة : 423/2 .) .
ب _ أنّه يزيد بن ضبّة في : (الكتاب : 162/2 .) .
والصّحيح نسبته للرّبيع بن ضبُع الفزاريّ ؛ لأُمورٍ :
=
= ـ كثرة من نسبه له ، يقول البغداديّ بعد أنْ أورد أبياتًا له من ضمنها بيت الشّاهد : ((والصّحيح أنّ الأبيات للرّبيع بن ضبُع الفزاريّ ، كما رواها له جمٌّ غفيرٌ ، وهو من المُعمّرين ، أورده أبو حاتِم السِّجستانيّ في : كتاب (المُعمّرين) .)) ، (خزانة الأدب : 358/7 .) .
ـ ورود اسْمه في أوّل الأبيات .
ـ أنّ البيت ليس بأجنبيٍّ عن الأبيات التي ورد فيها ؛ إذ كُلّها يتحدّث فيها الشّاعر عن كبر سنّه ، وما
اعتراه من التّعب ، وخشيته من انصراف أبنائه عنه وانشغالِهم بالنّساء .
(1) (التّهذيب : 351 .) .
والبيت من الوافر ، من أبياتٍ ستّةٍ ، هو آخرها ، قالَها الرّبيع لَمّا بلغ مئتي سنة .
وأوّلُها :
أَلاَ أَبْلِغْ بِنِيَّ بَنِيْ رَبِيْعٍ فَأَنْذَالُ البَنِيْنَ لَكُمْ فِدَاءُ .
وقبله :
فَأَمَّا حِيْنَ يَذْهَبُ كُلُّ قُرٍّ فَسِرْبَالٌ خَفِيْفٌ أَوْ رِدَاءُ .
وهو في : (الأصول : 312/1 ، شرح أدب الكاتب : 193 ، كشف المُشكل : 312 ، 538 .) ،
و _ برواية : (فَقَدْ أَوْدَى المَسَرَّةَ) _ في : (الكتاب : 208/1 ، 162/2 ، الفرق لقُطرب : 95 ، علل النّحو : 513 ، كتاب الكُتّاب : 148 .) ، و _ برواية : (فَقَدْ ذَهَبَ اللذَاذَةَ) _ في : (المُقتضب : 169/2 ، مجالس ثعلب : 275/1 ، شرح المقصور والممدود : 25 ، الممدود والمقصور : 43 ، المقصور والممدود لابن ولاّد : 83 ، المقصور والممدود لأبي عليّ القاليّ : 355 ، تُحفة المودود في المقصور والممدود : 9 .) ، و _ برواية : (فَقَدْ ذَهَبَ المَسَرَّةَ) _ في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 130/2 ، شرح شواهد شرح التّحفة الورديّة : 422/2 .) ، و _ برواية : (فَقَدْ ذَهَبَ المُرُوْءَةَ) _ في : (المُنتخب الأكمل : 42/3ب .) .
(2) اختلف العُلماء في تصغيره ، جاء في : (إتحاف ذوي الأرب بِمقاصد لاميّة العرب : 568 .) ما نصّه : ((وأمّا تصغيره على (أُصَيْلاَنٍ) فاختُلف فيه ، فقيل : إنّه تصغير (أَصِيْلٍ) على غير قياسٍ ، وهو قول الأكثرين ، وقيل : إنّه تصغير (أُصْلاَنٍ) جمع (أَصِيْلٍ) ، ورُدّ بأنّ (فُعْلاَنًا) من

قال النّابغة[1] :

وَقَفْتُ فِيْهَا أُصَيْلاَلاً أُسَائِلُهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ .)) [2] .

أبنية الكثرة ، وقد اتّفق النّحاة على أنّ أبنية الكثرة لا تُصغّر لِما في ذلك من التّناقض بين المعنيين ، واعتذر أبو عليّ الفارسيّ عن ذلك بأنّ (أُصْلاَن)
المُصغّر على (أُصَيْلاَن) لا نُسلّم أنّه جمعٌ ، وإنّما هو مُفردٌ كـ (قُرْطَانٍ) ، و (دُكَّانٍ) ، وإذا كان مُفردًا كان تصغيره سائغًا . وهذا العُذر حسنٌ لولا أنّه يقدح فيه أنّ قياسه أنْ يجيء على (فُعَيْلِيْل) ، كما يُقالُ في =
= تصغير (دُكَّانٍ) : (دُكَيْكِين) ، وفي تصغير (قُرْطَانٍ) : (قُرَيْطِيْن) ، ولا يجوزُ أنْ يُجعل علمًا على ذلك الوقت حتّى يُجرى مُجرى (عُثَيْمَان) في تصغير (عُثْمَان) ؛ لأنّه لو كان علمًا على ذلك الوقت لتُرك صرفه كما تُرك صرف (عُثْمَانَ) ، و (سُفْيَانَ) لأجل العلميّة ، وزيادة (الألف) ، و (النّون) ، فظهر أنّ تصغيره شاذٌّ على كُلّ
تقديرٍ ؛ ولذلك سَمّى أبو عليّ الفارسيّ هذه المسألة بالحمقاء .)) .
وانظر : (ما اتّفق لفظه واختلف معناه لابن الشّجريّ : 65 ، شرح أبيات الجُمل لابن السّيد : 233 ، الرّوض الأُنُف : 20/2 ، البديع في علم العربيّة : 353/1 .) .

(1) الذّبيانيّ .

(2) (التّهذيب : 366 .) .
والبيت من البسيط ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها خمسون بيتًا ، هو ثانيها ، قالَها في مدح النّعمان بن المُنذر ، واعتذاره إليه مِمّا بلغه عنه .
ومطلعها :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَبَدِ .

وبعده :

إلاَّ الأَوَارِيَّ لأَيًا مَا أُبَيِّنهَا وَالنُّؤيُ كَالحَوْضِ بِالمَظْلُوْمَةِ الجَلَدِ .

وهو في : (الأزمنة وتلبية الجاهليّة : 139 ، المُقتضب : 414/4 ، كشف المُشكل : 67/2 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 81/4 ، خزانة الأدب : 4/116 _ 117 ، 36/11 .) ، و _ برواية :
(أُصَيْلاَنًا) _ في : (ديوانه : 9 ، الكتاب : 321/2 ، الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 235 ، اللمع : 122 ، أحكام القُرآن لابن العربيّ : 514/1 ، شرح أبيات الجُمل لابن السّيد : 233 ، شرح شواهد الإيضاح :
191 ، الإنصاف : 170/1 .) ، و _ برواية : (أَصِيْلاً كَيْ) _ في : (شرح القصائد المشهورات : 158/2 ، شرح أبيات الجُمل للأعلم : 207 ، المُدهش : 384/1 .) ، و _ برواية : (أَعْيَتْ) _ : في : (ما اتّفق لفظه واختلف معناه لابن الشّجريّ : 64 ، شرح الفصول الخمسون : 67ب .) ، و _ برواية :

(وَقَفْتُ فِيْهَا أُصَيْلاَنًا أَعْيَتْ ....) _

في : (الفوائد والقواعد : 316 .) ، وصدره في : (الحُروف : 153 ، إتحاف ذَوي الأرب : 568 .) ، وعجزه في : (تَهذيب اللغة _ (عَيَيَ) _ : 165/3/2 .) .
وقد تحدّث أبو جعفر النّحّاس عن الرّوايات الواردة في هذا البيت وحُكمها قائلاً : ((ويُروى : (وَقَفْتُ فِيهَا طَوِيْلاً كَيْ أُسَائِلُهَا) ، ويُروى : (أُصَيْلاَنًا أُسَائلُهَا) ، ويُروى : (أُصيلالاً) ، فمن روى : (أَصِيْلاً) فهو واحدٌ ، وهو العَشِيّ ، وجمعه (أُصُلٌ) ، وجمع (أُصُلٍ) (آصَالٍ) ، ومن روى : (طَوِيلاً) ، فيجوزُ أنْ يكون معناه : وُقُوفًا طَوِيْلاً ، ويجوزُ أنْ يكون معناه : وَقْتًا طَوِيلاً ، ومن روى : (أُصَيْلاَنًا) ففيه قولان :
أحدهُما : أنّه تصغير (أُصْلان) ، و (أُصْلان) جمع (أَصِيل) ، كما يُقال : (رَغِيف) و (رُغفان) . =

د _ النّثر :

1 ـ الأمثال :

بلغ عدد الأمثال في (التّهذيب) تسعة أمثالٍ .

وقد أورد ابن يعيش هذه الأمثال كلّها للقضايا النّحويّة[1] .

ومن ذلك قوله في جواز حذف (أنِ) المصدريّة وتَنْزيل الفعل المضارع الذي هو صلتها منْزلتها : ((ويجوزُ أنْ تكون (أَنِ) المصدريّة مُبتدأً ، ثُمّ تُحذف ويُنْزّل الفعل المُستقبل الذي هو صلتها منْزلتها[2] . . . . ، وكذلك قولُهم[3] : << تَسْمَعَ بِالرَّجُلِ

= والقول الآخر : أنّه بِمنْزلة قولِهم : << عَلَى الله التُّكْلَان . >> ، وبِمنْزلة قولِهم : (غُفران) ، وهذا القول الصّحيح ، والأوّل خطأٌ ؛ لأنّ (أُصَْلانًا) لا يجوزُ أنْ يُصغّر إلاّ أنْ يُردّ إلى أقلّ العدد وهو حُكم كُلّ جمعٍ كثيرٍ .)) ، (شرح القصائد المشهورات : 158/2 .) .

(1) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 118 ، 152 ، 198 ، 216 .) .

(2) حذف (أنْ) المصدريّة من اللفظ ، وبقاء عملها مسألةٌ خلافيّة بين النّحويّين على مذهبين :

أ _ المنع .

وعليه : سيبويه في : (الكتاب : 452/1 .) ، والمُبرّد في : (المُقتضب : 85/2 .) ، وثعلب في : (مجالسه : 322/2 .) ، والفارسيّ في : (المسائل العسكريّة : 202 .) ، وابن جنّيّ في : (الخصائص : 390/1 ، سرّ صناعة الإعراب : 448/2 .) ، والجُرجانيّ في : (المُقتصد : 79/1 .) ، والعُكبريّ في : (اللباب في علل البناء والإعراب : 31/2 .) ، وابن عصفور في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 247/2 .) ، وابن مالك في : (شرح التّسهيل : 50/4 .) ،

ب _ الجواز .

وعليه : الفرّاء في : (معاني القُرآن : 265/3 .) ، وعُزي إلى الكُوفيّين في : (سرّ صناعة الإعراب : 448/2 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 31/2 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 247/2 .) .

ولكلّ مذهبٍ حُجّةٌ أوردها العُكبريّ في : (اللباب في علل البناء والإعراب : 31/2 _ 32 .) .

(3) مُختلفٌ فيه على ثلاثة آراء :

أ _ أنّه المُنذر بن ماء السّماء قاله لشقّة بن ضَمْرَة التّميميّ في : (أمثال العرب : 31 ، الفاخر للمُفضّل بن سلمة : 65 .) .

ب _ أنّه النّعمان قاله للصّقعب النّهديّ من قضاعة في : (المُستقصى في أمثال العرب : 370/1 .) .

ج _ أنّه النّعمان قاله لضَمْدة بن ضَمْرَة في : (حدائق الأدب : 301 _ 302 ، سرح العيون : 220 .) . =

خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ . >> [1] ، وتقديره : أَنْ تَسْمَعَ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ .)) [2] .

2 ـــ أقوال العرب :

بلغ عدد الأقوال في (التّهذيب) واحدًا وثلاثين قولاً .
وقد أورد ابن يعيش هذه الأقوال كلّها للقضايا النّحويّة[3] .
ومن ذلك قوله في أنّ التّمييز لا يكون إلاّ جامدًا ، فإذا حُذف جاز أنْ ينوب المُشتقّ منابه فيُعطى إعرابه : ((وشرطنا أنْ يكون التّمييز جامدًا ؛ لأنّه تبيينٌ للذّوات وعبارةٌ عنها ، والذّواتُ أجناسٌ كُلّها جامداتٌ غير مُشتقّاتٍ .
فإنْ اعترض مُعترضٌ فقال : ما تقولون [في] : << لله دَرُّهُ فَارِسًا . >>[4] ، و : كَفَى بِزَيْدٍ صَاحِبًا . ، و : حَسْبُكَ بِعَمْرٍو خَلِيْلاً . ، وما شاكل ذلك ، أليس (فَارِسًا) ،
و (صَاحِبًا) ، و (خَلِيْلاً) كُلّها مُشتقّاتٌ وقد نُصبت على التّمييز ، وقد شرطتم أنّ التّمييز يكونُ جامدًا ؟ .

= ويبدو أنّ القائل هو المُنذر بن ماء السّماء ؛ بناءً على ما ذكره الضّبّيّ في : (أمثال العرب : 55 .) ، وسار عنه مثلاً .

(1) مثلٌ يُضرب لمن خُبْرُهُ خيرٌ من مرآه ، وقُصّته : أنّ المُنذر بن ماء السّماء كان يسمع بذكر شقّة بن ضَمْرَة التّميميّ ، فلمّا رآه اقتحمته عيناه ، وسار عنه .
وهو _ برواية : (<< تَسْمَعَ بِالْمَعَيْدِيّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ . >>) _ في : (أمثال العرب : 29 ، 31 .) ،
و _ برواية : (<< لأنْ تَسْمَعَ بِالمُعَيْدِيّ خَيْرٌ مَنْ أَنْ تَرَاهُ . >>) _ في : (الزّاهر في معاني كلمات النّاس :
235/2 _ 239 .) ، و _ برواية : (<< تَسْمَعُ بِالمُعَيْدِيّ لاَ أَنْ تَرَاهُ . >>) _ في : (الفاخر : 65 ، زهر الإكم في الأمثال والحكم : 176/3 _ 178 .) ، و _ برواية : (<< أَنْ تَسْمَعَ بِالمُعَيْدِيّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ
تَرَاهُ . >>) _ في : (مجمع الأمثال : 227/1 ، المُستقصى : 370/1 ، تِمثال الأمثال : 395/1 .) ،
و _ برواية : (<< وَلأنْ تَسْمَعَ بِالمُعَيْدِيّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ . >>) _ في : (نكتة الأمثال ونفثة السّحر الحلال : 47 _ 48 .) .

(2) (التّهذيب : 117 _ 118 .) .

(3) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : 37 ، 44 ، 53 ، 106 ، 114 ، 118 ، 142 ، 192 ، 246 .) .

(4) انظر هذا القول في : (المُقتضب : 35/3 ، المُفصّل : 84 ، التّخمير : 451/1 ، شرح التّسهيل :
383/2 ، ارتشاف الضّرب : 1629/4 ، شرح كافية ابن الحاجب : 155 ، منهاج الطّالب : 374/1 .) .

فالجواب : أنّ هذه الأسْماء نعوتٌ لأشياء محذوفةٍ ، وتلك المحذوفات أسْماءٌ جامداتٌ وهي التي نُصبت على التّمييز في التّحقيق ، فلمّا حُذفت نابت منابَها فأُعطيت إعرابَها وذلك جائزٌ في لُغة العرب ، فإذا قُلتَ : لله دَرُّهُ فَارِسًا ، فالتّقدير : لله دَرُّهُ رَجُلاً فَارِسًا ، فـ (رَجُلٌ) : تَمييزٌ ، و (فَارِسٌ) : نعتٌ له ، وكذلك : كَفَى بِزَيْدٍ صَاحِبًا ، التّقدير : كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلاً صَاحِبًا .)) [1] .

3 ــ اللغات :

بلغ عدد اللغات التي أشار إليها ابن يعيش في : (التّهذيب) ثلاثًا وعشرين لُغةً .

ولَمْ يكن ابن يعيش معنيًّا بِنسبتها إلى من صدرت عنه ، عدا لُغتين[2] نسبهما إلى بنيّ سُليم[3] ، ولُغةً واحدةً إلى كُلٍّ من : تَميم[4] ، والحجاز[5] ، وطيّىء[6] ، ونجد[7] .

وهذه اللغات إنّما ساقها ابن يعيش لقضيّتين :

ــ النّحو ، وهو الغالب[8] :

---

(1) (التّهذيب : 227 _ 228 .) .
(2) في : (المصدر السّابق : 131 ، 418 .) .
(3) (سُليم) : بطنٌ من جذام ، وهو سُليم بن غَنَم بن دَوْس .
انظر : (جمهرة أنساب العرب : 381 _ 382 ، نِهاية الأرب في معرفة أنساب العرب : 271 _ 272 ، سبائك الذّهب : 135 .) .
(4) في : (التّهذيب : 71 .) .
و (تَميم) : قاعدةٌ من أكبر قواعد العرب ، وقبيلةٌ عظيمةٌ من العدنانيّين ، تنتسب إلى تَميم بن مُرٍّ بن أُدٍّ بن طابخةٍ بن إلياس بن مضر بن نزار بن معدّ بن عدنان ، وهم بطونٌ كثيرةٌ كانت منازلُهم في نجدٍ ثُمّ تفرّقوا في البلاد .
انظر : (صبح الأعشى في صناعة الإنشا : 401/1 ، نِهاية الأرب في معرفة أنساب العرب : 177 _ 178 ، مُعجم قبائل العرب : 125/1 .) .
(5) في : (التّهذيب : 71 .) .
(6) في : (المصدر السّابق : 33 .) .
و (طيّىء) : إحدى جماجم العرب ، وهو جَلْهَمة بن أُدَد بن زيد بن يَشْجَب بن يعرب بن قحطان .
انظر : (المُحبّر : 234 ، الإكليل من أخبار اليمن وأنساب حمير _ الكتاب العاشر في همدان وأنسابِها وعيون أخبارها _ : 206/2 _ 212 ، سبائك الذّهب : 84 .) .
(7) في : (التّهذيب : 65 .) .
(8) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 33 ، 65 ، 71 ، 131 ، 334 ، 418 .) .

ومن ذلك قوله : ((أمّا (مَا) فهي تعمل مرّةً على لُغة الحجاز ، وعملها رفع
الأسْماء ، ونصب الأخبار ، ولا تعمل مرّةً على لُغة بنيّ تَميم .))[1] .

ــ اللغة ، وفيها عددٌ من اللغات في بنية الكلمة[2] :

ومن ذلك قوله فيما جاء مُثنًى في المعنى دون اللفظ : ((. . . . ، وتثنيةٌ في المعنى دون اللفظ وهي في كُلّ اسمٍ لفظه لفظ الجمع وهو مُضافٌ إلى ضمير التّثنية ، نحو قوله تعالى :

[illegible]

[3] ، فقال : (قُلُوبُكُما) ، وليس لَهُما إلاّ قلبان ، وكذلك قوله سبحانه :

[illegible]

[4] ، وما شاكل ذلك ، ويجوزُ في غير القُرآن : (يَدَيْهِمَا) ، و (قَلْبَيْهِمَا) ، ولكنّ اللغة الأولى أفصح[5] . . . .))[1] .

---

(1) (المصدر السّابق : 71 .) .
وسيأتي التّفصيل في اللغتين معًا في : (973 _ 981 .) .

(2) انظر : (التّهذيب : 284 ، 303 _ 304 ، 316 .) .

(3) نصّــها : [illegible] ، (التّحريْم : [illegible] .) .

(4) نصّــــــــــها : [illegible] ، (الْمائدة : [illegible] .) .

(5) إنّما ذلك ((لأنّ الوتر إذا أُضيف إلى اثنين جاز أنْ يُجمع في موضع التّثنية ؛ لعدم الالتباس ؛ ولأنّ
التّثنية جمعٌ ، وإنّما وضعت لَها صيغةٌ مُقرّرةٌ ؛ ليتميّز عمّا هو أكثر منها .)) ، (الفريد في إعراب القُرآن المجيد :
488/4 .) .

أمّا الطّريقة التي سلكها ابن يعيش في عرض تلك اللغات فتتمثّل في الآتي :

ـ عرضها فقط [2] :

ومن ذلك قوله في (كَيْ) النّاصبة للفعل المُضارع : ((وفي (كَيْ) سبع لُغاتٍ ، وهي : كَيْ ، وكَيْلاَ ، وكَيْمَا ، وكَمَا[3] ، ولِكَيْ ، ولِكَيْلاَ ، فـ (مَا) و (لاَ) فاصلتان .)) [4] .

ـ عرضها مع بيان ما قلّ استعماله منها أو كثر :

وذلك قوله في (اَيْمُن) : ((وفي (اَيْمُن) ستّ لُغاتٍ[5] ، وهي : اَيْمُنُ الله _ بكسر (الهمزة) ، وفتحها _ ، ولَيْمُنُ الله _ بقلب (الهمزة) : (لامًا) _ ، واَيْمُ الله _ بحذف (النّون) _ ، وهَيْمُ الله _ بحذف (النّون) ، وقلب (الهمزة) الأولى : (هَاءً) _ ، ومُنُ

---

(1) (التّهذيب : 303 _ 304 .) .

=

= وقال أبو حيّان : ((. . . . ويجوز في غير التّأكيد ثلاثة أوجهٍ ، الجمع وهو الأفصح ، نحو : [التحريم:] ، والتّثنية وهي فصيحةٌ ، نحو : فَتَجَالَسَا نَفْسَيْهِمَا بِنَوَافِذٍ ، والإفراد وهو قليلٌ ، نحو : قَطَعْتُ رَأْسَ الكَبْشَيْنِ .)) ، (النّكت الحسان : .) .

(2) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 71 ، 200 ، 244 ، 334 .) .

(3) قال الأزهريّ : ((وأمّا قولُهم : (كَمَا) ، فهي في الأصل (مَا) أُدخل عليها (كاف) التّشبيه ، وهذا أكثر الكلام .

وقد قال بعضهم : إنّ العرب تحذف (الياء) من (كَيْمَا) فتجعله (كَمَا) ، ويقول الرّجل لصاحبه : اسْمَعْ كَمَا أُحَدِّثُكَ ، معناه : كَيْمَا أُحَدِّثُكَ ، ويرفعون بها الفعل ، وينصبون ، قال عديّ بن زيد :

اسْمَعْ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا مَا سَائِلٌ سَأَلاَ .

من نصب فبمعنى (كَيْ) ، ومن رفع ؛ فلأنّه غير لفظ (كَيْمَا) .)) ، (تَهذيب اللغة _ (كَمَى) _ : 223/10/5 .) .

(4) (التّهذيب : 244 .) .

(5) أشار ابن مالك إلى أنّ فيه اثنتي عشرة لُغةً حين يليه (الله) ، حيث قال : ((وفيه حين يليه (الله) اثنتا عشرة لُغةً ، ثلاثٌ مع ثُبوت (الهمزة) ، وثلاثٌ مع حذف (النّون) دون (الهمزة) ، وثلاثٌ مع حذف (الهمزة) و (الياء) ، وثبوت (النّون) ، وثلاثٌ مع الاقتصار على (الميم) ، فيُقال : ايْمُنُ الله ، وأَيْمَنُ الله ، وايْمِنُ الله ، وأَيْمُ الله ، وإيْمُ الله ، وامُ الله ، ومُنُ الله ، ومَنَ الله ، ومِنِ الله ، ومُ الله ، ومَ الله ومِ الله .)) ، (شرح التّسهيل : 203/3 .) .

وقال يحيى بن حمزة : ((وفيها لغاتٌ ، اَيْمُنُ الله ، وَاَيْمُنُكَ الله ، ومُنُ الله _ بضمّ (الميم) ، و (النّون) جميعًا _ ، ومِنِ الله _ بكسرها جميعًا _ ، ومَنَ الله _ بفتحها جميعًا _ ، وإيْمُنُ الله ، واَيْمُ الله _ بكسر (الهمزة) وفتحها ، ومِ الله ، ومُ الله _ بكسر (الميم) وضمّها _ .)) ، (المنهاج : 192/1 .) .

الله _ بحـذف (الهمـزة) الأولـى ، و (اليـاء) بعـدها _ ، ومَـا الله _ بحـذف (الهمزة) ، و (الياء) أيضًا ، وقلب (النّون) : (ألفًا) _ ، وقلّ ما تُستعمل في الكلام ، وأكثر استعمالِها : ايْمُنُ الله ، وايْمُ الله[1] ، وقد رُوي بيتٌ لنُصيب العبد بـ (اللام)[2] ، وهو قوله :

فَقَالَ فَرِيْقُ القَوْمِ لَمَّا سَأَلْتُهُمْ   نَعَمْ ، وَفَرِيْقٌ : لَيْمُنُ الله مَا نَدْرِي[3]

.

---

(1) قال الورّاق : ((فإنْ قيل : فكيف جاز أنْ يُقال : ايمُ الله لأَفْعَلَنَّ ، فتدخل (ألف) الوصل على (الميم) وهي مُتحرّكةٌ ؟ ، قيل في ذلك جوابان :

أحدُهُما : أنّ الأصل في الكلمة (ايْمُنُ الله) ، فـ (الألف) داخلةٌ على (الياء) وهي ساكنةٌ ، فلمّا حُذفت ولَمْ يكُن حذفها لازمًا بقي حُكمها ، ولَمْ تُحذف (ألف) الوصل ؛ لتحرُّك ما بعدها إذْ لَمْ يكُن لازمًا .

والوجه الثّاني : أنّ حركة (الميم) حركة العرض تسقط في الأصل ، فلَمْ تصِر الحركة لازمةً ؛ فلذلك بقيت (ألف) الوصل ؛ والدّليل على ذلك أنّ العرب تقول في (الأحْمر) إذا حذفوا (همزة) (أحْمَر) : (الاحْمَرُ) ، فلا يحذفون (الألف) ؛ لأنّ حركة (اللام) ليست بلازمةٍ ، وبعضهم يقول : (لَحْمَر) فيحذفُ (ألف) الوصل ؛ لتحرّك ما قبلها ، ولَمْ يجُز ذلك في (ايْمُنُ الله) عوضًا مِمّا حُذف .)) ، (علل النّحو : 214 _ 215 .) .

(2) جاء في : (الصّحاح _ (يَمَن) _ : 2221/6 _ 2222 .) ما نصّه : ((وايْمُنُ الله : اسمٌ موضوعٌ للقسم ، هكذا _ بضمّ (الميم) و (النّون) _ ، و (ألفه) : (ألف) وصلٍ عند أكثر النّحويّين ، ولَمْ يجيء في الأسْماء (ألف) وصلٍ مفتوحةٌ غيرها ، وقد تدخل عليه (اللام) لتأكيد الابتداء ، تقول : لَيْمُنُ الله ، فتذهب (الألف) في الوصل ، قال الشّاعر :

فَقَالَ فَرِيْقُ القَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ   نَعَمْ وَفَرِيْقٌ لَيْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِي .

وهو مرفوعٌ بالابتداء ، وخبره محذوفٌ ، والتّقدير : لَيْمُنُ الله قَسَمِيّ ، وَلَيْمُنُ الله مَا أُقْسِمُ بِهِ .

وإذا خاطبتَ قُلتَ : لَيْمُنُكَ ، وفي حديث عُروة بن الزُّبير أنّه قال : << لَيْمُنُكَ لَئِنْ كُنْتَ ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ ، وَلَئِنْ كُنْتَ سَلَبْتَ لَقَدْ أَبْقَيْتَ . >> ، ورُبَما حذفوا منه (النّون) فقالوا : ايْمُ الله ، وإِيْمُ الله أيضًا _ بكسر (الهمزة) ، ورُبّما حذفوا منه (الياء) فقالوا : أَمُ الله ورُبّما أبقوا (الميم) وحدها مضمومةً قالوا : مُ الله ، ثُمّ يكسرونَها ؛ لأنّها صارت حرفًا واحدًا ، فيُشبّهونَها بـ (الياء) ، فيقولون : مِ الله ، ورُبّما قالوا : مُنُ الله _ بضمّ (الميم) ، و (النّون) ، ومَنَ الله _ بفتحهما _ ، ومِنِ الله _ بكسرهُما _ .)) ، (الصّحاح _ (يَمَنَ) _ : 2221/6 _ 2222 .) .

وانظر : (لسان العرب _ (يَمَنَ) _ : 462/13 _ 463 ، الغُرر المُثلّثة والدُّرر المُبثّثة : 268 _ 269) .

(3) من الطّويل ، من أبياتٍ عددها ستّة عشر بيتًا ، هو عاشرها ، قالَها في معشوقته (ليلى) ابنة (الغِمار) ، وهو أحد الأودية في نجد .

وأوّلُها :

أَلاَ يَا عقَابَ الوَكْرِ وَكْر ضَرِيَّة   سقيت الغَوادِي مِنْ عِقَابٍ وِمِنْ وَكْرِ .

=

وهو على الوجهين[1] : في الرّفع مُبتدأٌ وخبره محذوفٌ ، والتّقدير : أَيْمُنُ الله قَسَمِيّ ، أو لازمةٌ لِي ، أو : عَلَي ، أو النّصب مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ[2] ، والتّقدير : أُلْزِمُ نَفْسِيّ أَيْمُنَ الله .)) [3] .

ـ الإشارة إلى أنّ في الكلمة لُغاتٍ مُختلفةً دون ذكرها[4] :

ومن ذلك قوله : ((من المبنيّات على الفتح نوعٌ من أسْماء الأفعال ، نحو : هَلُمَّ ، وحَيَّ ، وإِيْهِ[5] ، وأُفّ ، وهَيْهَات ، على خلافٍ في : أُفّ[6] ، وإِيْهَ[1] ، وهَيْهَات .)) [2] .

= وقبله :

وَقَدْ ذَكَرْنَ لِيْ بِالْكَثِيْبِ مُوَالِفَا قِلَاص عَدَى أَوْ قِـلَاص بِنَي وَبْرِ .

وبعده :

أَمَا وَالذِي حَجَّ المُلَبُّونَ بَيْتَهُ وَعَلَّمَ أَيَّامَ الذَّبَائِحِ وَالنَّحْـرِ .

وهو في : (كشف المُشكل : 362 .) ، و _ برواية : (نَشَدْتُهُمْ) _ في : (ديوانه : 94 ، الكتاب :
503/3 ، توجيه اللمع : 486 .) ، و _ برواية :

(فَقَالَ فَرِيْقُ القَوْمِ : لَمَّا لَقِيْتُهُم : نَعَمْ ، وَفَرِيْقٌ : أيْمُنُ الله مَا نَدْرِي) .

في : (الألفات : 52 .) ، و _ برواية :

(فَقَالَ فَرِيْقُ القَوْمِ : لاَ وَفَرِيْقُهُمْ : نَعَمْ ، وَفَرِيْقٌ : لاَ يْمُنُ الله مَا نَدْرِي) _

في : (الإيضاح في علوم البلاغة : 373 .) ، و _ برواية :

(فَقَال فَرِيْقٌ مِنَ الحَيّ لَمَّا سَأَلْتُهُمْ : ....) _

في : (تلقين المُتعلّم من النّحو : 104 .) ، وعليها ينكسر البيت .

(1) وأجاز ابن عصفور كونه خبرًا مُبتدأه محذوفٌ ، حيث قال : ((رُوي برفع (يَمين) ونصبه ، فرفعه على
تقدير : قَسَمِي يَمِيْنُ الله ، ونصبه على تقدير : أُلْزِمُ نَفْسِي يَمِيْنَ الله .)) ، (شرح جُمل الزّجّاجيّ :
560/1 .) .

(2) هذا ما عليه النّحويّون ، وهو الأجود عند الثّمانينيّ في : (الفوائد والقواعد : 702 .) ، وابن الخبّاز
في : (توجيه اللمع : 486 .) ، والمُختار عند ابن عصفور في : (المُقرّب : 207/1 .) ، وردّه الهرميّ
في : (المُحرّر في النّحو : 18/1 .) .

(3) (التّهذيب : 284 _ 285 .) .

وقد أجاز بعض العرب جرّه بـ (الواو) ، لكثرة استعمالِهم هذا الاسم .

انظر : (توجيه اللمع : 476 _ 477 .) .

(4) انظر : (التّهذيب : 94 .) .

(5) أشار الحيدرة في : (كشف المُشكل : 176 .) أنّ (إيه) مبنيٌّ على الفتح .

(6) ذكر الفيروز آبادي اللغات الواردة فيها ، حيث قال : (((أُفَّ) و (أُفُّ) _ مُثلّثتي (الفاء) ، و (أُفٌّ) _ بالتّخفيف ، مُثلّثة (الفاء) _ ، و (أُفّه) _ بزيادة (هاءٍ) ، وبتثليث (الفاء) مُشدّدةً _ ، و (الهمزة) مضمومة في جميع ما تقدّم _ ، و (أُفْ) _ مُخفّفة (الفاء) ، و (الهمزة) مُثلّثة _ ، و

7 _ القواعد النّحويّة :

ذكر ابن يعيش قدرًا لا بأس به من القواعد النّحويّة التي اعتمدها في كثيرٍ من
أحكامه ، وهي لا تخرج عمّا قرّره النّحويّون السّابقون له من قواعد .
وقد جاءت هذه القواعد في نحو : ثلاثةٍ وعشرين موضعًا ، ومنها :

أ _ الأصل الفعل والفاعل ، والمفعول فضلةٌ[3] .
ب _ المدح والذّمّ لا يكون إلاّ بالْماضي[4] .
ج _ بعض الكلمة لا يعمل في بعضٍ[5] .
د _ الحال بِمنْزلة الصّفة[6] .

(أُفٌّ) _ مكسورة (الهمزة) ، مُثلّثة (الفاء) ، مُشدّدة منوّنة _ ، و (أَفِّ) _ بفتح (الهمزة) ، وتثليث (الفاء) .
وبقي من لُغاتِها (إفِ) _ بكسرهما مُخفّفتين _ ، و (إفٍ) _ بكسر (الهمزة) ، و (الفاء) مُنوّنة مُخفّفة _ ، و (إفْ) _ بكسر (الهمزة) ، وضمّ (الفاء) المُشدّدة _ ، و (إفّي) _ بكسر (الهمزة) والإمالة _ ، و (إفّيّ) _ بالكسر والإضافة _ ، و (أُفّي) _ بالضّمّ والإمالة المحضة _ ، و (أُفّي) _ بالإمالة بين بين _ ، و (أَفٍّ) _ بفتح (الهمزة) ، وكسر (الفاء) المُشدّدة _ ، و (آفّ) _ بالمدّ والشّدّ مُنوّنة وغير مُنوّنة _ ، و (أَفّي) _ بفتح (الهمزة) ، وكسر (الفاء) المُشدّدة مُضافة _ نَهاء أربعين لُغة .)) ، (الغُرر المُثلّثة : 266 _ 267 .) .
وانظر هذه اللغات وغيرها في : (المسائل العسكريّة : 122 ، التّعليقة على المُقرّب : 508/1 _ 509 ، مُختصر المنال في الجواب والسُّؤال : 29 .) .
(1) ما عليه النّحويّون هو مجيء (إيْهِ) مبنيٌّ على الكسر دائمًا ؛ لئلاّ يلتبس بـ (إيْهًا) في الكفّ .
انظر : (شرح المُفصّل : 31/4 ، شرح الكافية للرّضيّ : 96/3 .) .
وأشار الصّفديّ إلى (إيْهٍ) _ بالكسر مع التّنوين _ .
انظر : (تصحيح التّصحيف : 143 .) .
(2) (التّهذيب : 94 .) .
وقد أفصح الفيروز آباديّ عن اللغات الواردة في (هَيْهَاتَ) قائلاً : (((أَيْهَاتُ) مُثلّثةٌ مبنيّةٌ ، و (أَيْهَات) مُثلّثة الآخر مُعربة ، و (أَيْهَان) مُثلّثة الآخر مبنيّة ، و (إيْهَاتٌ) مُثلّثة الآخر مُعربة ، و (آيْهَات) مُثلّثة الآخر مبنيّة ، و (آيْهَات) مُثلّثة الآخر مُعربة ، و (آيْهَان) مُثلّثة الآخر مبنيّة ، و (آيْهَانًا) مُثلّثة الآخر مُعربة ، و (أَيْهَاك) بـ
(الكاف) ، كُلّها لُغاتٌ في (هَيْهَات) ، أي : بَعُدَ ، وفيها نَهاء سبعين لُغة .)) ، (الغُرر المُثلّثة : 270 .) .
انظر هذه اللغات وزيادة في : (تَهذيب اللغة _ (هَيَتَ) _ : 208/6/3 _ 209 ، الخصائص : 80/5 _ 81 ، المُوضح في شرح شعر أبي الطّيّب المُتنبّيّ : 44/3 ، شرح المُفصّل : 65/4 _ 67 ، بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز : 363/5 ، الغُرر المُثلّثة : 342 _ 343 .) .
(3) انظر : (التّهذيب : 42 .) .
(4) انظر : (المصدر السّابق : 53 .) .
(5) انظر : (المصدر السّابق : 70 .) .
(6) انظر : (المصدر السّابق : 216 .) .

ز _ الحال أشبه بالنّعت[1] .
ط _ الصّفة والموصوف كالشّيء الواحد[2] .
هـ _ الاستفهام له صدر الكلام[3] .
و _ المُضاف والمُضاف إليه كالشّيء الواحد[4] .
ي _ الشّيء لا يُعوّض مِمّا حُذف لأجله[5] .

8 _ المسائل الخلافيّة :

على الرّغم من أنّ (التّهذيب) كتابٌ وسيطٌ سلك فيه مُؤلّفه منهج الاختصار ، ومدرج الاقتصار إلاّ أنّه حوى جُملةً من مسائل الخلاف النّحويّ الذي قلّما صرّح بأطرافه .

وقد بلغ عددها خمسًا وأربعين مسألةً ، عدا ما سكت عنه _ وهو الغالب _ من آراء تُخالف الرّأي الذي ذكره ، مِمّا يعني قبوله له .

أمّا الطّريقة التي سلكها ابن يعيش في عرض ذلك الخلاف فتبدو فيما يأتي :

أ ــ عرضه مع اعتراض شيءٍ منه وذكر الوجه[6] :

ومن ذلك قوله : ((وأمّا (عَمْرُكَ اللهُ)[7] ، فإنْ أدخلتَ (اللام) على (عَمْر) وجب

(1) انظر : (المصدر السّابق : 223 .) .
(2) انظر : (المصدر السّابق : 278 .) .
(3) انظر : (المصدر السّابق : 320 .) .
(4) انظر : (المصدر السّابق : 408 .) .
(5) انظر : (المصدر السّابق : 411 .) .
(6) انظر : (التّهذيب : 283 _ 284 ، 380 _ 381 .) .
(7) اختلف النّحويّون في هذا التّركيب هل هُو من قبيل القسم ، أو لا على رأيين :
أ _ أنّه ليس بقسمٍ في الحقيقة ؛ لأنّه لا يُجابُ بِما يُجابُ به القسم .
وهذا مذهب الباقوليّ في : (شرح اللمع : 784/2 .) .
ب _ أنّه في حُكم القسم ، ويُجابُ بالاستفهام ، والأمر ، والنّهيّ ، و(أنْ) ، و (إلاّ) ، و (لَمّا) بِمعنى : (إلاّ) .
وهذا مذهب الصّيمريّ في : (التّبصرة والتّذكرة : 448/1 _ 449 .) ، والحيدرة _ على قلّة _ في : (كشف المُشكل : 362 .) ، وبَهاء الدّين بن النّحّاس في : (التّعليقة على المُقرّب : 661/1 .) .
وفصّل الجوهريّ هذا بقوله : ((ومنه قولُهم : << أَطَالَ اللهُ عُمْرَكَ ، وَعَمْرَكَ . >> ، وهُما وإنْ كانا مصدرين بِمعنًى ، إلاّ أنّه استُعمل في القسم أحدهُما وهو المفتوح ، . . . . ، وقول عُمر بن أبي ربيعة

الرّفع ؛ لدلالة (اللام) على الابتداء ، فتقول : لَعَمْرُكَ إنّـي لَمُنْطَلِقٌ ، قال الله تعـالى :

⦶ ⌦✞☝✡✡⇘ ⌦✞✎☛⌐➤⌶ ⑤☀⊗⊕☆✞⊳⊣⊲⌶ ⌦✞⇟☆⊕⌶⊕◆⊕⇨

✦☆⊕⊕☆⊕☆⊕⊕⊕⌶⊕⊕⊕ ⌶⊕⊕⊕⊕⊕⊕⌶⊕⊕⊕⊕⊕ ⦶ [1] ، فـــــ

(الـلام) : (لام) الابتـداء ، و (عَمْـر) : مُبتـدأٌ ، وخبـره محـذوفٌ ، تقـديره : لَعَمْرُكَ قَسَمِيّ[2] .

وإنْ حَذفتَ (اللام) وجب النّصب في (عَمْر) خاصّةً ، ويكون نصبه على أنّه مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ[3] ، و (الله) منصوبٌ أيضًا مفعولٌ ثانٍ ، فإذا قُلتَ : عَمْــرَكَ الله ،

فالتّقدير : أَسْأَلُ عَمْرَكَ الله[4] .

فأمّـا مـن قـال : إنّ (عَمْـر) : منصـوبٌ علـى المصـدر[1] ، فلـيس بواضـحٍ عندي ؛ لأنّـه

المخزوميّ :

أَيُّهَا المُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلاً   عَمْرَكَ الله كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ .

يُريدُ : سَأَلْتُ الله أَنْ يُطِيْلَ عُمْرَكَ ؛ لأنّه لَمْ يُرِد القسم بذلك .)) ، (الصّحاح _ (عَمَر) _ : 756/2 _ 757 .) .

(1) (الحجر : 72 .) .

(2) انظر : (الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 74 ، المنهاج : 192/1 ، إتحاف ذوي الأرب : 141 .) .

(3) هذا مذهب أبي العلاء المعرّيّ في : (تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطّيّب المُتنبّيّ : 112 .) .

وقد ذكر أبو بكر الأنباريّ اللغات الواردة في (عَمْرَك) ، حيث قال : ((وفيه ثلاث لُغاتٍ ، يُقال : لَعَمْـرُكَ إنّـي لَمُحْسِـنٌ _ بـ (الـلام) والرّفـع _ وهـي اللغـة المُختـارة ، قـال الله Y : ⦶ ⌦✞☝✡✡⇘ ⌦✞✎☛⌐➤⌶ ⑤☀⊗⊕☆✞⊳⊣⊲⌶ ⌦✞⇟☆⊕⌶⊕◆⊕⇨ ✦☆⊕⊕☆⊕☆⊕⊕⊕⌶⊕⊕⊕ ⌶⊕⊕⊕⊕⊕⊕⌶⊕⊕⊕⊕⊕ ⦶ [الحجر:] ، ويُقال : عَمْرَكَ _ بالنّصب وإسقاط (اللام) _ ، وأنشد = = الفرّاء :

عَمْرَكِ الله سَاعَةً حَدِّثِيْنَا   وَدَعِيْنَا مِنْ ذِكْرِ مَا يُؤْذِيْنَا .

ويُقال : عَمْرُكَ _ بالرّفع وإسقاط (اللام) _ ، أنشد الفرّاء :

أَجِدَّكَ هَذَا عَمْرُكَ الله بَعْدَمَا   بَرَاكَ الهَوَى بَرحٌ بِعَيْنَيْكَ بَارِحُ .)) ، (شرح القصائد السّبع الطّوال الجاهليّات : _ .) .

(4) قال الفارسيّ : ((وانتصاب اسم (الله) في (عَمْرَكَ الله) بالمصدر على أنّه مفعولٌ به ، عمل فيه بعد أنْ أُضيف إلى الفاعل ، كقوله : {وَلَوْلاَ دِفَاعُ الله النَّاسَ} ؛ والدّليل على ذلك أنّه لا يخلو من أنْ يكون مُنتصبًا عمّا ذكرناه من المصدر المحذوف زيادتُه ، أو مُنتصبًا عنه على أنّه على ما هُو عليه من غير تقدير الزّيادة وإرادتِها فيه ، فلا يجوزُ الوجه الثّاني بدلالة أنّ الأسْماء المعارف لا تنتصب عن الأسْماء المُضافة التي لا تكون مصادر ، فإذا فسد هذا ثبت الوجه الأوّل .)) ، (المسائل الشّيرازيّات : 55/1 .) .

لو كان كذلك لبقي اسم الله تعالى منصوبًا بغير ناصبٍ ؛ لأنّه لا يُستعمل إلاّ منصوبًا[2] ، وليس له ناصبٌ إلاّ الفعل المحذوف الذي نصب الاسْمين جميعًا ، قال الشّاعر[3] :

أَيُّهَا المُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلاً   عَمْرَكَ الله كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ .)) [4] .

---

(1) هذا مذهب ابن بابشاذ في : (شرح الجُمل في النّحو : 68/1أ .) ، والحيدرة في : (كشف المُشكل : 362 .) ، واللورقيّ في : (المباحث الكامليّة شرح المُقدّمة الجُزُوليّة : 57/2 .) ، وابن عقيل في : (المُساعد : 304/2 .) ، وابن هطيل في : (التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 53ب .) .

وقد أشار ابن عقيل إلى اضطراب النّحويّين في هذه المسألة ، حيث قال : ((للنّحويّين فيه كلامٌ مُضطربٌ مُنتشرٌ مُتكلّفٌ .)) ، (المُساعد : 304/2 .) .

(2) ذهب ابن مالك إلى أنّ نصبه جائزٌ وليس بواجبٍ ، حيث قال : ((فلو لَمْ يقترن (لَعَمْر) بـ (اللام) لجاز نصبه ، كقول ابن شهاب الهذليّ :

فَإِنَّكِ عَمْرَ الله إِنْ تَسْأَلِيْهِم   بِأَحْسَابِنَا إِذَنْ تُحَلُّ الكَبَائِرُ .

يُنَبُّوْكِ أَنَّا نَفْرُجُ الهَمَّ كُلَّهُ   بِحَقٍّ وَأَنَا فِيْ الحُرُوْبِ مَسَاعِرُ .

فلِهذا قُلتُ : والمحذوف الخبر إنْ عُرّي من (لام) الابتداء جاز نصبه بفعلٍ مُقدّرٍ .)) ، (شرح التّسهيل :

202/3 .) .

وعُزي إلى الأخفش في : (شرح الكافية للرّضيّ : 312/1 .) ، حيث جاء ما نصّه : ((وأجاز الأخفش رفع (الله) في (عَمْرك) ؛ ليكون فاعلاً أي : عَمّرك الله تَعْمِيْرًا .)) .

(3) مُختلفٌ فيه على رأيين :

أ _ أنّه عمر بن أبي ربيعة في : (ديوانه : 438 ، جمهرة النّسب : 59 ، جمهرة نسب قُريش وأخبارها : =

= 548/2 ، الشّعر والشّعراء : 374 ، دقائق التّصريف : 448 ، أمالي المُرتضى : 348/1 ، الأزمنة والأمكنة : 506 ، كشف المُشكل : 362 ، التّبيين في أنساب القُرشيّين : 214 ، رفع الحُجُب المستورة :

245/1 ، إتحاف ذوي الإرب : 143 ، خزانة الأدب : 26/2 ، ما يُعوّل عليه في المُضاف والمُضاف إليه :

403/1 .) .

ب _ أنّه النّعمان بن بشير في : (ديوانه : 14 .) .

والصّحيح الأوّل ؛ لِما يأتي :

- وروده في ديوانه ضمن قصيدته النُّونيّة .
- كثرة من نسبه له من مُتتبّعيّ الرّجال ، وعُلماء العربيّة .
- أنّ الثّريّا بنت عليّ بن عبد الله بن الحارث بن أُميّة الأصغر كان يُشَبِّبُ بها عمر بن أبي ربيعة ، وكان تزوّجها سُهيل بن عبد الرّحمن بن عوف ، فقال ابن أبي ربيعة هذه القصيدة .

(4) (التّهذيب : 283 _ 284 .) .

والبيت من الخفيف ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها أربعة ، هو ثالثُها .

وأوّلُها :

أَيُّهَا الطَّارِقُ الذِي قَدْ عَنَانِي   بَعْدَ مَا نَامَ سَامِرُ الرُّكبَانِ .

وقبله :

زَارَ مَنْ نَازِحٌ بِغَيْرِ دَلِيْلٍ   يَتَخَطَّى إِلَيَّ حَتَّى أَتَانِـي .

ب ــ عرض الرّأي الذي يعترضه فقط دون ذكر الوجه[1] :

ومن ذلك قوله : ((ومنهم من يُدخل (لَيْسَ) في جُملة حُروف العطف[2] ، وليس بأصلٍ .)) [3] .

وبعده :

هِيَ شَامِيَّةٌ إِذَا مَا اسْتَقَلَّتْ وَسُهَيْلٌ إِذَا مَا اسْتَقَلَّ يَمَانِي .

وأصل (الثُّرَيَّا) : الثَّروة ، وهي كثرة العدد ، وهي ستّةُ أنجُمٍ ظاهرةٍ في خللها نُجومٌ كثيرةٌ خفيّةٌ .

انظر : (الأنواء : 23 ، الأزمنة والأمكنة : 506 _ 509 .) .

(سُهيل) : كوكبٌ أحمر يَمانٍ ، يقرب من الأُفق مُنفردٌ عن الكواكب ، لا يقطع إلى المغرب كما يقطع غيره ، ولكنّه يغيب في مطلعه .

انظر : (الأنواء : 152 ، الأزمنة والأمكنة : 506 _ 509 .) .

وهو في : (ديوان عمر بن أبي ربيعة : 229 ، ديوان النُّعمان بن بشير : 14، جمهرة نسب قُريش : 548/2 ، الأنواء : 152 ، الفَسْر _ شرح ديوان أبي الطّيّب المُتنبّيّ _ : 307/2 ، كشف المُشكل : 362 ، التّبيين في أنساب القُرشيّين : 214 ، ترجمان الأشواق : 109 ، مُحاضرة الأبرار ومُسامرة الأخيار في الأدبيّات والنّوادر والأخبار : 387/2 ، رفع الحُجب المستورة : 245/1 ، ما يُعوّل عليه في المُضاف والمُضاف إليه : 403/1 .) ، و _ برواية : (يَجْتَمِعَانِ) _ في : (جمهرة النّسب : 59 .) . وعجزه في : (المسائل الشّيرازيّات : 56/1 ، إتحاف ذوي الإرب : 143 .) .

(1) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 163 ، 212 .) .

(2) استدلالاً بقول نفيل بن حبيب :

أَيْنَ المَفَرُّ وَالإِلَهُ وَالطَّالِبُ وَالأَشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الغَالِبُ .

وهذا الرّأي منسوبٌ إلى الكسائيّ في : (الصّاحبيّ : 266 .) ، والكوفيّين في : (تسهيل الفوائد : 173 ، شرحه : 346/3 ، النُّكت الحسان : 131 ، الجنى الدّاني : 498 ، المُنقّح على المُوشّح في قواعد اللغة العربيّة : 299 .) ، والبغداديّين في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 176/1 .) .

وقد نفى المُراديّ نسبة هذا الرّأي إلى الكوفيّين ، حيث قال : ((في الحقيقة ليست عندهم حرف عطفٍ ؛ لأنّهم أضمروا الخبر في قولِهم : قَامَ زَيْدٌ لَيْسَ عَمْرٌو ، وفي النّصب والجرّ جعلوا الاسم ضمير المجهول ، وأضمروا الفعل بعدها ، وذلك الفعل المُضمر في موضع خبر (لَيْسَ) ، هذا تحرير مذهبهم ، وهو المفهوم من كلام هشام ، وابن كيسان ، وهُما أعرف بتقرير مذهب الكُوفيّين .)) ، (الجنى الدّاني : 498 _ 499 .) .

(3) (التّهذيب : 163 .) .

وكونُها ليست بأصلٍ رأي البصريّين .

انظر نسبته إليهم في : (الجنى الدّاني : 498 .) .

ج ـ عرضه مع الاختيار دون ذكر الوجه[1] :

ومن ذلك قوله في جازم فعليّ الشّرط : ((وقد اختُلف في جازمهما[2] ، فقال قومٌ : إنّ الجازم للفعلين جميعًا (إنْ) الشّرطيّة[3] ، وقال قومٌ : (إنْ) الشّرطيّة جزمت فعل
الشّرط ، وفعل الشّرط جزم الجواب[4] ، وقال قومٌ : الشّرط جزم الجواب ، والجواب
جزم الشّرط[5] على حسب ما اختلفوا في المُبتدإ والخبر[1] ، وأوّل الأقوال أصحّها[2] _

---

(1) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 46 ، 86 ، 153 ، 255 ، 277 ، 296 ، 316 .) .
(2) فصّل القول فيه ناصر الكريريّ في : (أُسلوب الشّرط بين النّحويّين والأُصوليّين : 214 _ 220 .) .
(3) قاله السّيرافيّ في : (شرح الكتاب : 228/2ب .) ، وتابعه الزّجّاجيّ في : (إيضاح علل النّحو :
140 ، الجُمل في النّحو : 211 .) ، والصّيمريّ في : (التّبصرة والتّذكرة : 408/1 .) ، والعلويّ في :
(البيان في شرح اللمع : 449 _ 450 .) ، والحيدرة في : (كشف المُشكل : 372 .) ، وعُزي إلى أكثر البصريّين في : (الإنصاف : 602/2 ، ائتلاف النّصرة : 128 .) ، والمُحقّقين من البصريّين في : (همع
الهوامع : 416/2 .) ، والجمهور في : (البيان في شرح اللمع : 449 .) .
(4) قاله سيبويه في : (الكتاب : 62/3 .) ، وعُزي إلى الأخفش _ في أحد قوليه _ في : (الغُرّة في شرح اللمع : 85/2أ _ نقلاً عن (التّذكرة) للفارسيّ _ ، منهاج الطّالب : 721/2 .) ، واختاره ابن مالك في :
(تسهيل الفوائد : 237 ، شرحه : 81/4 .) .
(5) منسوبٌ إلى الأخفش _ في قوله الآخر _ في : (مجالس العُلماء : 68 ، التّصريح : 375/4 _ نقلاً عن ابن جنّيّ _ .) ، والكُوفيّين في : (المباحث المرضيّة المُتعلّقة بـ (مَنْ) الشّرطيّة : 34 .) .
وبقي في المسألة أربعة أقوالٍ :
أ _ الشّرط مجزومٌ بـ (إنْ) ، والجواب مجزومٌ بـ (إنْ) ، وفعل الشّرط .
وهذا القول منسوبٌ إلى : الخليل _ من غير طريق سيبويه _ في : (شرح الكافية للرّضيّ : 91/4 .) ، وتابعه المُبرّد في : (المُقتضب : 48/2 .) ، والفارسيّ في : (المسائل المنثورة : 161 _ 162 .) ، وابن جنّيّ في : (اللمع : 193 _ 194 .) ، وعُزي إلى سيبويه ، وجمهور البصريّين في : (شرح ألفيّة ابن مُعطٍ :
331/1 .) .
ب _ الشّرط والجواب مبنيّان على الوقف .
وهذا القول منسوبٌ إلى المازنيّ في : (البيان في شرح اللمع : 450 ، الغُرّة في شرحه : 84/2ب ، أسرار العربيّة : 337 ، الإنصاف : 606/2 ، شرح الكافية للرّضيّ : 92/4 ، ائتلاف النّصرة : 128 .) .
ج _ الشّرط مجزومٌ بـ (إنْ) ، والجواب مجزومٌ على الجوار .

والله أعلم _ .)) [3] .

د ــ عرضه مع الاختيار وذكر الوجه[4] :

ومن ذلك قوله في عمل (مَا) النّافية : ((وأمّا ما عمل (مَا) ؟ ، فعملها رفــع
الأسْماء ، ونصب الأخبار ، بشرطين ، وهُما : أنْ يليها اسْمها ، ويلي الاسم الخبر على التّرتيب[5] ، في مثل قولك : مَا زَيْدٌ قَائِمًا ، هذا مذهب الحجازيّين ، وهـــذا أفصـــح ؛ لقولـــه تعـــالى : ⓵ ⮛✤⑥ ⮚✤❄⁋○✤⑤ ⑩❄✤✱✤●☯⑤ ⓵ [6] ، و : ⓵ ⮛✤✈⑥ ⮚♦◖⮙✣ ⓵ ⑤☺☼⮛✤✈⮙⮙✤❄⁋❷✡⮙⌧⮹✍◻ ⓵ [1] .

وهذا القول منسوبٌ إلى الكوفيّين في : (الغُرّة في شرح اللمع : 85/2أ ، الإنصاف : 602/2 ، منهاج الطّالب : 721/2 ، ائتلاف النّصرة : 128 .) .

د _ الشّرط مجزومٌ بـ (إنْ) ، والجواب مجزومٌ بـ (إنْ) بواسطة فعل الشّرط .

وهذا القول قال به أبو البركات الأنباريّ في : (الإنصاف : 608/2 .) ، وتابعه ابن يعيش الحلبيّ في :
(شرح المُفصّل : 41/7 _ 42 .) .

(1) سيأتي التّفصيل في العامل في المُبتدإ والخبر في : (607 _ 622 .) .

(2) وصحّحه أيضًا الْمالقيّ مُعتلاً له بقوله : ((الصّحيح أنّ الأداة هي العاملة في الفعلين معًا ، وهو مذهــب سيبيويه وأكثر النّحويّين ؛ لأنّه قد تقدّم أنّ العمل إنّما هو بالاستدعاء والتّضمّن للتّأثير في المُستدعي على طلبه من رفعٍ أو نصبٍ أو خفضٍ أو جزمٍ ، إمّا بالأصالة كالفعل والحرف في الاسم والحرفِ في الفعل ، وإمّا بالشّبه كالاسم في الاسم والحرف في الاسم ، فالأوّل نحو : قَامَ زَيْدٌ ، و : بزيْدٍ ، و : لَمْ يَقُمْ ، و : إنْ يَقُمْ أَقُمْ ، والثّـــاني : كَضَارِبِ زَيْدًا ، و : حَسَنٌ وَجْهُه ، و : إنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، هذا هو الأصل في هذه الصّناعة .)) ، (رصف المباني : 189 .) .

= أمّا أبو البركات الأنباريّ فقد علّل ذلك بأنّ ((حرف الشّرط يقتضي جواب الشّرط كما يقتضي فعل =
الشّرط ، وكما وجب أنْ يعمل في فعل الشّرط فكذلك يجب أنْ يعمل في جواب الشّرط .)) ، (الإنصاف :
608/2 .) .

(3) (التّهذيب : 296 .) .

(4) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : 38 ، 135 ، 190 ، 191 ، 283 ، 295 ، 376 _ 377 .) .

(5) ذكر النّحويّون خمسةً غيرهُما ، فيكون مجموع الشّرائط سبعة .

(6) نصّـــــــــــــــها : ⓵ ⮳❄✤⌫❄✤⮙✤✈⑥ ✦✤⮙✡⮳✤❶◻ ⑩✡⮙✤⮹🖫●⌧⮙✡✤✈ ⑤☺✞⊙♊✦✤⌫✞❶◻ ⑤✱♦⌧⮹❄✞”♊⮙⌧✤⓵✈ ➔✤⑤☺✞⮳♊❄❷✤•✤⓿◻ ⌧✞⮙♦⓵✤✈ ⮛♦❷✞⮳⮹✞❄❄❄☹♈⑥ ➔✤⇩③⑤❸❄✤❶◻ ⌀☼⮳✤✈

ومذهب التّميميّين أقيس ؛ لأنّ كُلّ ما دخل على الأسْماء مرّةً ، وعلى الأفعال مرّةً بطل عمله .)) [2] .

هـ ــ عرضه دون اعتراضٍ أو اختيارٍ[3] :

ومن ذلك قوله في مجيء (الألف) في التّثنية : ((أمّا الألف فجيء بِها في التّثنية علامةً للتّثنية ، وعلامةً للرّفع[4] ، وحرف الإعراب عند بعضهم[5] ، ودليلاً على الإعراب عند بعضٍ[6] ، ونفسَ الإعراب عند آخرين[7] . . . .)) [1] .

[illegible] (يُوسف [illegible] . (. [illegible] .

(1) نصّـــــها : [illegible] (المُجادلة : [illegible] .) .

(2) (التّهذيب : 135 .) .

= وسترى تعليل النّحويّين في كون مذهب التّميميّين الأقيس في : (980 .) .

كما سترى الحديث عن هذه المسألة بالتّفصيل في : (973 _ 981 .) .

(3) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 103 ، 171 ، 196 ، 213 ، 232 ، 236 ، 237 ، 284 ، 293 ، 317 .) .

(4) قال ابن جنّيّ : ((اعلمْ أنّ (الألف) زيدت في الاسم المُثنّى علمًا للتّثنية ، وذلك قولكَ : رَجُلَان ، و : فَرَسَان ، و : زَيْدَان .)) ، (علل التّثنية : 47 .) .

(5) هذا رأي سيبويه في : (الكتاب : 4/1 .) ، وصوّبه الزّجّاجيّ في : (الإيضاح في علل النّحو : 131 .) ، وصحّحه ابن جنّيّ في : (علل التّثنية : 51 .) ، وأبو البركات الأنباريّ في : (أسرار العربيّة : 67 .) ، وعُزي إلى البصريّين في : (الإنصاف : 33/1 .) .

(6) هذا رأي المُبرّد في : (المُقتضب : 11/1 .) ، وعبد القاهر الجرجانيّ في : (المُقتصد : 187/1 .) ، وعُزي إلى الأخفش في : (أسرار العربيّة : 67 .) .

(7) هذا رأيٌ منسوبٌ إلى الكُوفيّين في : (الإيضاح في علل النّحو : 130 ، الإنصاف : 33/1 .) ، وعُزي إلى الفرّاء ، والزّياديّ ، وقُطرب في : (علل التّثنية : 50 ، أسرار العربيّة : 67 .) .

و ـــ عرض الرّأي الذي يميل إليه دون الإشارة إلى الآراء الأُخرى[2] :

ومن ذلك ما ذكره من أنّ (الباء) يجوز ((أنْ تكون بِمعنى التّبعيض ، نحو قولك : خُذْ بِحَظٍّ مِنْ هَذَا .)) [3] .

ي ـــ الإشارة إلى أنّ في المسألة خلافًا فقط دون ذكره[4] :

ومن ذلك ما أشار إليه من أنّ بين النّحويّين في حركة المُنادى المُفرد المعرفة ، والنّكرة المقصودة خلافًا ، حيث قال : ((وأمّا المُنادى المفرد

وقد أطال الحديث في هذه القضيّة وذكر حججها ، والصّحيح منها ، وتضعيف ما عداه الزّجّاجيّ في :
(الإيضاح في علل النّحو : 130 _ 134 .) ، وابن جنّيّ في : (علل التّثنية : 48 _ 70 .) ، وأبو البركات الأنباريّ في : (أسرار العربيّة : 67 _ 68 ، الإنصاف : 33/1 _ 39 .) .

(1) (التّهذيب : 317 .) .

(2) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : 22 ، 33 ، 46 ، 152 ، 161 ، 162 ، 170 ، 171 ، 175 ، 265 .) .

(3) (المصدر السّابق : 265 .) .

=

= وما ذكره ابن يعيش هاهُنا هو مذهب الشّافعيّة ، ونُسبَ إلى الأصمعيّ في : (شرح التّسهيل : 153/3 ، ارتشاف الضّرب : 1695/4 ، الجنى الدّاني : 43 ، مُغني اللبيب : 122/1 .) ، وتابعه ابن قُتيبة في : (أدب الكاتب : 339 ، تأويل مُشكل القُرآن : 430 .) ، والزّجّاجيّ في : (حروف المعاني : 47 _ 48 .) ، والهرويّ في : (إسفار الفصيح : 867/2 .) ، والشّاطبيّ في : (المقاصد الشّافية : 220/2 .) ، وعُزي إلى الفارسيّ في : (ارتشاف الضّرب : 1695/4 ، الجنى الدّاني : 43 ، مُغني اللبيب : 122/1 ، همع الهوامع : 337/2 .) ، والكوفيّين في : (ارتشاف الضّرب : 1695/4 ، الجنى الدّاني : 43 ، ائتلاف النّصرة : 161 .) .

أمّا البصريّون فقد منعوا مجيء (الباء) للتّبعيض .

انظر نسبته إليهم في : (ائتلاف النّصرة : 160 .) .

ومِمّن منعه ابن جنّيّ في : (سرّ صناعة الإعراب : 123/1 _ وفيه : ((فأمّا ما يحكيه أصحابُ الشّافعيّ _ رحمه الله _ من أنّ (الباء) للتّبعيض فشيءٌ لا يعرفه أصحابنا ، ولا ورد به ثبتٌ .)) _ .) ، والعُكبريّ في : (التّبيان في إعراب القُرآن : 422/1 .) ، والمالقيّ في : (رصف المبانيّ : 224 .) ، وأبو حيّان في : (البحر المُحيط : 190/4 .) ، والسّمين في : (الدّرّ المصون : 493/2 .) ، وصحّحه الزّبيديّ في : (ائتلاف النّصرة : 161 .) .

(4) انظر : (التّهذيب : 88 ، 94 ، 234 ، 235 .) .

المعرفة ، والذي حُمل عليه وهـو المُعرّف بالقصد والإقبال بُنيا ؛ لوقوعهما موقع المُضمر ، وهو مبنـيٌّ فـي الأصل ؛ لأنّـك إذا قُلتَ : يَـا زَيْدُ وَيَـا رَجُلُ ، فالمعنى : أَنْتَ أُنَادِي ، أو : إِيَّاكَ أُنَادِي[1] ، على حسب الخلاف .)) [2] .

9 _ الاختصار :

أَلّف ابن يعيش (التّهذيب) إثر طلبٍ من بعض من يُعدّ سُؤاله ، ويُتلقّى بالقبول مقاله ، حيث سأله أنْ يُؤلّف كتابًا يجمع شتات الفوائد النّحويّة كما صرّح في مُقدّمته .

لذا صار من الكُتب التي يحتاجها المُتعلّمون ، بعيدًا عن التّطويل والإملال ، قريبًا من الاقتصار والإقلال في غالب أبوابه وفصوله .

ومن أهمّ المظاهر التي نَهج فيها ابن يعيش طريق الاختصار ما يأتي :

أ _ أنّـه أغفل كثيـرًا مـن الخلافـات النّحويّـة ، مُكتفيًـا بـإيراد الـرّأي الـذي يطمئنّ إليه[3] .

---

(1) اعتلّ عبد القاهر الجُرجانيّ له بقوله : ((اعلم أنْ الشّيخ أبا عليّ قد سوّى بين العلَم والنّكرة في أنّ كُلّ واحدٍ منهما قد تعرّف بوقوعه موقع أسْماء الخطاب وبُني لذلك ، فلا فصل بين قولِكَ : يَا زَيْدُ ، و : يَا رَجُلُ في أنّ التّعريف بوقوعه موقع أسْماء الخطاب ؛ ألا ترى أنّه جعل سبب الثّبات على الأصل الذي هو النّصب في النّكرة أنّها لَمْ تقع موقع أسْماء الخطاب ، ووقوع يَـا رَجُلُ ، ويَـا زَيْدُ ، وذلك أنّها شائعةٌ فلا يختصّ الخطاب إذا قُلتَ : يَا رَجُلاً بواحدٍ من الأُمّة دون غيره ، كما يكون إذا قُلتَ : يَا رَجُلُ ، فلمّا لَمْ يتعرّف لَمْ يجرِ مجرى (أَنْتَ) ، و (إِيَّاكَ) ، فلَمْ يُبنَ كما بُنـي يَـا رَجُلُ لَمّـا وقـع موقـع (أَنْـتَ) وتنَـزّل منْزلتـه .)) ، (المُقتـصد : 768/2 _ 769 .) .

وانظر : (لُباب الإعراب : 297 .) .

(2) (التّهذيب : 87 _ 88 .) .

وكون حركة المُنادى المُفرد المعرفة ، والنّكرة المقصودة حركةَ بناءٍ رأي جمهرة النّحويّين عدا الكسائيّ ، والرّياشيّ حيث زعما أنّها حركة إعرابٍ ، يقول أبو حيّان : ((وحركة (يَـا زَيْدُ) ، و (يَا رَجُلُ) حركـة بنـاءٍ خلافًا للكسائيّ والرّياشيّ فـي زعمهمـا أنّهـا حركـة إعرابٍ .)) ، (ارتشـاف الضّرب : 2183/4 .) .

وقال السّيوطيّ : ((وزعم الرّياشيّ أنّهما مُعربـان ، وأنّ الضّمّة إعرابٌ لا بنـاء ، ونقلـه ابن الأنباريّ عن الكُوفيّين .)) ، (همع الهوامع : 29/2 .) .

وانظر الخلاف مُفصّلاً في : (الإنصاف : 323/1 _ 335 .) .

(3) وقعت الإشارة إليه في : (134 .) .

ب _ أنّه قد يختار رأيًا من الآراء دونَما تعليلٍ ، وأوضح مثلٍ على ذلك قوله في باب (النّداء) : ((إنّما أُعرب النّكرة ، والمُضاف ؛ لأنّهما لَمْ يقعا موقع المُضمر ، فبُنيا كبنائه ؛ لعلل أعرضنا عن ذكرها طلبًا للاختصار .))[1]
.

ج _ أنّه اكتفى _ أحيانًا _ بذكر بعض الشّروط التي تقتضيها الأحكام النّحويّة ،

وأعرض عن بعضها الآخر[2] ، ورُبّما أغفلها البتّة[3] .

ومن الأشياء التي ذكر بعض شروطها وأعرض عن بعضها الآخر قوله في شرائط (المفعول من أجله) : ((وأمّا كم شرائطه ؟ ، فله أربع شرائط :

إحداها : أنْ يكون مصدرًا قد حُذف فعله في الغالب _ كما تقدّم _[4] .

الثّانية : أنْ يكون ذلك المصدر مُتضمّنًا لـ (لام) الغرض ظاهرة أو مُقدّرة ؛ لأنّك إذا قُلتَ : أَطَعْتُ الله خَوْفًا مِنْ عِقَابِهِ ، فالتّقدير : لِخَوْفِي مِنْ عِقَابِهِ .

والثّالثة : أنْ يُستفهم عنه بـ (لِمَ) ، ويُجاب بـ (اللام) ، يقول القائل : لِمَ زُرْتَنِي ؟ ، فتقول : لِطَمَعِي فِي مَعْرُوْفِكَ .

والرّابعة : أنْ يكون المفعول من أجله علّةً للفعل وعُذرًا وغرضًا للفاعل _ كما تقدّم _ .))[5] .

وقد أعرض ابن يعيش هاهُنا عن ذكر ثلاثة من شرائطه ، وهي :

1 _ أنْ يكون العامل فيه غير لفظه ، فلا يجوزُ في قولِك : زُرْتُكَ زِيَارةً ، أنْ تجعل (زيارة) مفعولاً له ؛ لأنّ المصدر هو الفعل في المعنى ، والشّيء لا يكون علّةً لوجود نفسه[6] .

---

(1) (التّهذيب : 193 .) .
وانظر علّة إعراب النّكرة المقصودة والمُضاف والمُشبّه به في : (البيان في شرح اللمع : 367 ، كشف المُشكل : 330 _ 331 .) .
(2) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 135 ، 138 _ 139 ، 178 ، 190 ، 248 .) .
(3) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : 147 ، 178 ، 191 ، 210 ، 259 .) .
(4) إحالةٌ إلى قوله : ((أمّا المفعول من أجله : فهو كُلّ مصدرٍ غالبًا ذُكر علّةً للفعل وغرضًا للفاعل ؛ لأنّك إذا قُلتَ : زُرْتُكَ طَمَعًا في مَعْرُوْفِكَ ، فقد جمع الشّرائط . . . .)) ، (المصدر السّابق : 177 .) .
(5) (المصدر السّابق : 178 .) .
وسيأتي في : (778 _ 780 .) الحديث عن شرائط المفعول له بشيءٍ من التّفصيل .
(6) انظر : (المُتّبع : 328/1 ، الفاخر في شرح جُمل عبد القاهر : 373/1 .) .

2 _ مُشاركته لفعله وقتًا وفاعلاً[1] .
3 _ أنْ يكون نكرةً[630] .

أمّا مثال ما أغفله من الشّروط البتّة فهو قوله في شروط النّعت بـ (الجُملة
وشبهها) : ((يجُوز أنْ تُنعت النّكرات . . . . ، والجُمل .)) [2] .
وشُروط النّعت بالجُملة وشبهها أربعة ، اثنان في الجُملة ، وهُما :
أ _ أنْ تكون خبريّةً .
ب _ أنْ تكون مُشتملةً على ضميرٍ يربطها بالموصوف لفظًا أوتقديرًا .
واثنان في المنعوت ، وهُما :
أ _ أنْ يكون نكرةً إمّا لفظًا ومعنًى ، أو معنًى لا لفظًا ، وهو المُعرّف بـ (ألْ) الجنسيّة .
ب _ أنْ يكون مذكورًا إلاّ إذا كان بعض اسمٍ مُتقدّمٍ مجرورٍ بـ (مِنْ) أو (فِي) ، فيصحّ حذفه وإنْ كان النّعت جُملةً أو شبه جُملةً[3] .

د _ أنّه قد يعرض أشياء ، ويُغفل أشياء أُخر مِمّا لا حاجة إلى عرضها ؛ طلبًا للاختصار ، فحين عرض لبعض الفروق بين ذوت (الياء) ، وذوات (الواو)
قال : ((وأحسنُ ما يُفرّق به بين ذوات (الياء) ، وذوات (الواو) بردّ فعل الاسم إلى ضمير المُتكلّم ، والمُخاطب ، فإنْ خرجتْ فيه (الياء) كُتب الاسم مُفردًا ، ومُثنًّى بـ(الياء) ، وإنْ خرجتْ فيه (الواو) كُتب الاسم مُفردًا بـ (الألف) ، ومُثنًّى بـ (الواو) ،
فإذا قُلتَ : فَتَيْتُ يَا زَيْدُ ، و : رَحَيْتُ يَا عَمْرُو ، قُلتَ في الاسم : فَتًى وفَتَيَان ،
و : رَحًى ورَحَيَان ، وعلى هذا القياس ما ورد من هذا النّوع .
وتقول : عَصَوْتُ زَيْدًا بِالعَصَا ، و : قَفَوْتُ عَمْرًا ، فتقول في الاسم : عَصًا
وَعَصَوَان ، و : قَفًا وقَفَوَان .

---

(1) انظر : (همع الهوامع : 98/2 .) .

(2) انظر : (التّهذيب : 147 .) .
(3) انظر : (شرح المُفصّل : 52/3 ، شرح التّسهيل : 310/3 _ 311 ، شرح الكافية الشّافية : 1159/3 ، ارتشاف الضّرب : 1915/4 _ 1916 ، أوضح المسالك : 275/3 _ 277 .) .

وقد فرّقوا بين ذوات (الياء) ، وذوات (الواو) بأشياء كثيرةٍ مذكورةٍ في التّصريف[1]

..

= أشياء : إمّا بالتّثنية ، كقولِهم : (الفَتَيَانِ) و : (العَصَوانِ) ، في تثنية : (فَتًى) ، و (عَصًا) .
وإمّا بوزن (فَعْلَة) ، مثل : (الغَزْوَة) ، و : (الرَّمْيَة) .
وإمّا بردّ الفعل إلى نفسك في الثّلاثيّ ، مثل : (غَزَوْتُ) ، و : (رَمَيْتُ) .
وإمّا بالفعل المُستقبل ، مثل : (يَغْزُو) ، و : (يَرْمِي) ، ونحوه من الثّلاثيّ .
والعلّة في ذلك كُلّه السّماع ؛ لأنّ هذه الألفاظ قد جاءت عن العرب على هذا الوضع ، وهو أنّ (غَزَا) جاء مُستقبله على (يَغْزُو) ، وأنّ (رَمَى) جاء مُستقبله على (يَرْمِي) . فلو قال قائلٌ في (غَزَوْتُ) : (غَزَيْتُ) ، وفي (عَدَوْتُ) : (عَدَيْتُ) ، وفي (مَحَوْتُ) : (مَحَيْتُ) لأمكن ذلك ، ولكنّ العُلماء تتّبعوا كلام العرب فوجدوا ذوات (الواو) على (فَعَلَ يَفْعُلُ) _ بضمّ (العين) _ ، مثل : (غَزَا يَغْزُو) ، و : (دَعَا يَدْعُو) ، ولَمْ يُسمع عن العرب خلاف ذلك ، لَمْ يقولوا في مُستقبل (غَزَا) : (يَغْزَى) قط ، بل هو على (غَزَا يَغْزُو) ، فعلى هذا لا يجوز النّطق إلاّ بِما سُمع عن العرب وإنْ أمكن النّطق بغير المسموع .
ولَمْ يُسمع عنهم أيضًا أنّهم قالوا في مُستقبل (رَمَى) : (يَرْمُوا) ، ولا في (سَعَى) : (يَسْعَ) ؛ لأنّهما من ذوات (الياء) ، فلَمْ يُسمع فيها (يَفْعُل) _ بضمّ (العين) _ ، بل جاء عنهم (يَفْعُل) _ بضمّ (العين) في (الواو) أصــلاً
مُطّردًا ، وجاء عنهم (يَفْعِل) _ بكسر (العين) في (الياء) أصلاً مُطّردًا _ ، فوجب علينا اتّباع العرب ؛ لأنّ العربيّة لَمْ تُؤلّف إلاّ لضبط كلام العرب ، وما نطقوا به كان هو المُتّبع ، وما لَمْ ينطقوا به كان فاسدًا .
وإمّا أنْ تكون في أوّل الكلمة (واوٌ) من نفس الكلمة ، مثل : (وَعَى) ، و (وَفَى) ، و (وَنَى) ، و (وَشَى) ، و (وَقَى) ، فكُلّ هذا (ألفه) مُنقلبةٌ عن (ياءٍ) ؛ لأنّه ليس في كلام العرب ما (فاؤه) ، و (لامه) (واوٌ) ؛ فلهذا كُتب هذا بـ (الياء) ؛ لأنّ أوّله (واوٌ) ، وهذا قياسٌ مُطّردٌ .
وإمّا أنْ تكون (عين) الكلمة (واوًا) ، مثل : (عَوَى) ، و (شَوَى) ، و (ذَوَى) ، و (نَوَى) ، و (لَــوَى) ،
و (رَوَى) ، و (زَوَى) ، فإنّ (ألفه) مُنقلبةٌ عن (ياءٍ) ؛ فلذلك يُكتب بـ (الياء) . هذا قياسٌ مُطّردٌ أيضًا .
وإمّا بالإمالة في مثل : (بَلَى) ، و (مَتَى) ، فإنّ هذا لَمّا أُميل عُلم أنّ (ألفه) مُشبّهةٌ بـ (عَوَى) ، و (سِوَى) ، و (رَمَى) ، و (مَشَى) ؛ فلذلك كُتبت (ياءً) .
ويجمع هذا جميعه الاشتقاق ، فمتى ظهرت (الواو) في بعض مُتصرّفات الكلمة فهي من ذوات (الواو) ، وتُكتب بـ (الألف) ، ومتى ظهرت (الياء) في بعض مُتصرّفات الكلمة فهي من ذوات (الياء) ، وتُكتب بـ (الياء) ؛ ألا ترى أنّك إذا قُلتَ : (رَمَى) ، و (سَعَى) ، وقيل : مِمّ هذه (الألف) مُنقلبةٌ ؟ ، قُلتَ : عن (ياءٍ) ؛ لأنّ اشتقاقه عن (الرَّمِي) ، و (السَّعِي) ، فظهور (الياء) في المصدر _ الذي هو (الرَّمِي) ، و (السَّعِي) _ دالٌّ على أنّ (ألف) (رَمَى) ، و (سَعَى) مُنقلبةٌ عن (ياءٍ) ، وكذلك (عَصَا) ؛ الدّليل على أنّ (ألفها) مُنقــلبةٌ عن (واوٍ) قولُهم : << عَصَوْتُهُ بِالعَصَا . >> ، أي : ضَرَبْتُهُ بِهَا ، فلمّا ظهرت (الواو) في الفعل علمتَ أنّ (ألفه) مُنقلبةٌ عن (واوٍ) ، ويُكتب بـ (الألف) . وعلى هذا فقِس ، فأمّا كتبهم (إِلَى) ، و (عَلَى) ، و

(1) قال الهرميّ : ((فإنْ قيل : فبأيّ شيءٍ تُعرف ذوات (الواو) من ذوات (الياء) ؟ ، فقُل : بأحد ثمانية =

(لَدَى) بـ (الياء) ؛ فلأنّـها تنقلب مع الضّمير (ياءً) ، تقولُ : إِلَيْكَ ، و : عَلَيْكَ ، و : لَدَيْكَ ، فأمّا (حَتَّى) فتُكتب بـ (الياء) حملاً عـلى
(إِلَى) ؛ لأنّها مُشاركةٌ لَها في الغاية ، أمّا (كَلاَّ) _ بالتّشديد _ فتُكتب بـ (الألف) على الأصل ، وهو =

أعرضنا عن ذكرها ؛ إذْ الغرض الاختصار ، وفيما ذكرنا تنبيهٌ على الأكثر .)) [1] .

وفي أقسام المعارف قال : ((الذي هو معرفةٌ لا يتنكّر خمسةُ أصنافٍ[2] ، وهـي : المُضـمرات ، والمُبهمـات ، ومـا دخلـه (الألـف) ، و (الـلام) ، ومـا أُضيف إلى واحدٍ من هذه

= ظاهرٌ في النّطق ؛ لأنّها لَمْ تُشبه (إِلَى) ، ولا غيرها ، فبقيت على أصلها ، وأمّا (كِلَى) ، و (كِلْتَى) فتُكتبان بـ (الياء) ؛ لإمالتهما ، والمُمال قريبٌ من (الياء) ، فتُكتبان بـ (الياء) ، وإنّهما اسْمان لا إشكال فيهما ، وأنّ (ألفهما) تنقلبُ مع المُضمر (ياءً) في حال النّصب والجرّ ، مثل قولك : رَأَيْتُهُمَا كِلَيْهُمَا وكِلْتَيْهُمَا ، و : مَرَرْتُ بِهِمَا كِلَيْهُمَا وَكِلْتَيْهُمَا .

فقد علمتَ من هذه الأُصول الثّمانية أنّ (الألف) إذا جُهل أصلُها _ هل هو من (الواو) ، أو من (الياء) _ نُظر في اشتقاقها ، فإنْ ظهرت (الواو) كُتب بـ (الألف) ، وإنْ ظهرت (الياء) كُتب بـ (الياء) .

واعلم أنّ (الألف) إذا جُهل أصلها ، ولَمْ يُعلم أنّها من (الواو) أو من (الياء) في جميع هذه الجهات الثّمانية ، أو في الاشتقاق كُتب بـ (الألف) حملاً على اللفظ ؛ لأنّه الحاصل مثل (ألف) (مَا) ، و (ألف) (ذا) ، و (ألف) (تا) ، ومثل : (مَتَى) ؛ لأنّ هذه الألفاظ لَمْ يكن لَها اشتقاقٌ فيعرفوا أنّها من ذوات (الواو) ، أو من ذوات (الياء) .

ومِمّا يدلّ على ذوات (الواو) ، و (الياء) قول الحريريّ :

إِذَا الفِعْلُ يَوْمًا غُمَّ عَنْكَ هِجَاؤُهُ ... فَأَلْحِقْ بِهِ (تَاءَ) الخِطَابِ وَلاَ تَقِفْ .
فَإِنْ يَكُ قَبْلَ (التَّاءِ) (يَاءٌ) فَكَتْبُهُ ... بـ (يَاءٍ) وإلاَّ فَهْوَ يُكْتَبُ بـ (الأَلِفْ) .
وَلاَ تَحْسَبِ الفِعْلَ الثُّلاَثِيَّ وَالَّذِي ... تَعَدَّاهُ وَالمَهْمُوزَ فِيْ ذَلِكَ يَخْتَلِفْ .

(المُحرّر في النّحو : 927/2 _ 931 .) .

وانظر القانون الذي ذكره ابن هشام للتّمييز بين ذوات (الواو) ، وذوات (الياء) في : (شرح قطر النّدى : 366 _ 367 .) .

(1) (التّهذيب : 306 .) .

(2) هذا ما عليه جمهرة النّحويّين ، وعلى رأسهم سيبويه في : (الكتاب : 5/2 .) ، والمُبرّد في : (المُقتضب : 276/4 .) ، وابن السّرّاج في : (الأُصول : 149/1 .) ، والصّيمريّ في : (التّبصرة والتّذكـرة : 95/1 .) ، والحيدرة في : (كشف المُشكل : 447 .) ، وابن هشام _ في أحد قوليه _ في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 261 .) ، وابن هطيل في : (عُمدة ذوي الهمم : 157 .) .
أمّا ابن هشام _ في قوله الثّاني _ فقد جعلها ستّةً ، حيث ذكر أنّ من أقسامها (الموصول) .
انظر : (شرح شُذور الذّهب : 130 ، شرح قطر النّدى : 116 .) .
وهُناك من جعلها سبعةً ، حيث ذكر أنّ من أقسامها (المُنادى) .

الأقسام ، وأعرف المعارف[1] المُضمرات ، وبعدها الأعلام ، وبعدها المُبهمات ، وبعدها
ما دخله (الألف) ، و (اللام) ، وبعدها المُضافُ إلى هذه الأربعة[2] .
واعلم أنّ تعريف هذه الأسْماء لا ينقسم إلاّ ما دخله (الألف) ، و (اللام) فإنّ تعريفه ينقسم على أربعة أقسامٍ :
أوّلُها : تعريف عهدٍ ، وهو فيما لَمْ يكن له جنسٌ ثانٍ ، مثل : اسم الله تعالى ،
ومثل : الكعبة ، ومثل : العصا _ عصا موسى عليه السّلام _ ، فهذا تعريف عهدٍ ؛ لأنّه لَمْ يعهد إلاّ ذاتًا واحدةً لا أُخرى تُشبهها أبدًا .

وعليه : ابن مالك في : (شرح التّسهيل : 115/1 ، شرح الكافية الشّافية : 222/1 .) ، وتابعه ابن هشام _ في قوله الثّالث _ في : (أوضح المسالك : 77/1 .) ، والشّيخ خالد في : (التّصريح : =
= 304/1 .) .

(1) قام بين النّحويّين نزاعٌ في بيان الأعرف منها ، وقد بيّن ناظر الجيش معنى كون بعض المعارف أعرف من بعضٍ ، حيث قال : ((اعلم أنّ معنى كون بعض المعارف أعرف من الآخر أنْ يكون أقلّ اشتراكًا من الذي هو أعرف منه فيكون تطرّق الاحتمال إلى الأعرف أقلّ من تطرّقه إلى غير الأعرف ، وعلى هذا يندفع ما ذُكر عن ابن حزم الظّاهريّ _ رحمه الله تعالى _ من أنّ المعارف كُلّها مستوية المرتبة فلا يصحّ أنْ يُقال : هذا أعرفُ من هذا ؛ لأنّ المعرفة لا تُفاضل ، ولا يصحّ أنْ يُقال : عرفتُ هذا أكثر من هذا ؛ لأنّه يكون في حقّ المرجوح المعرفة جهلاً ، فالذي أشار إليه ابن حزم وإنْ كان صحيحًا في نفسه هو غير ما أراده أهل الصّناعة النّحويّة . . . .)) ، (تَمهيد القواعد : 62أ .) .

(2) جاء في : (الإنصاف : 707/2 .) ما نصّه : ((ذهب الكوفيّون إلى أنّ الاسم المُبهم ، نحو : (هذا) ، و (ذاك) ، أعرف من الاسم العلم ، نحو : (زَيد) ، و (عَمرو) ، وذهب البصريّون إلى أنّ الاسم العلم أعرف من الاسم المُبهم .)) .

وما ذكره ابن يعيش في مراتب المعارف هو مذهب البصريّين .

انظر نسبته إليهم في : (الإنصاف : 707/2 ، المنهاج : 381/1 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن هشام : 261 .) .

وعليه سيبويه في : (الكتاب : 5/2 .) ، واختاره يحيى بن حمزة في : (المنهاج : 381/1 .) .

والعلّة في هذا أفصح عنها الجنديّ في : (الإقليد : 1113/3 .) ، حيث قال : ((المُضمر أعرف المعارف ؛ لأنّ الشّيء لا يُضمر إلاّ وقد عُرف وهو بِمنْزلة وضع اليد ؛ فلذا لا يُوصف كسائر المعارف ، ثُمّ العلم ؛
لأنّه موضوعٌ على شيءٍ بعينه ، لا يقع عليه غيره ، ثُمّ المُبهم ؛ لأنّه يُعرف بالعين والقلب ، كقولك : هَذَا حَاضِرٌ بَيْنَ يَدَيْكَ ، ثُمّ المُحلّى بـ (اللام) ؛ لأنّه يُعرف بالقلب لا غير ، ثُمّ المُضاف ؛ لأنّ تعرُّفه من غيره .)) .

وذهب ابن السّرّاج إلى أنّ أعرف المعارف الاسم المُبهم ، ثُمّ المُضمر ، ثُمّ العلم ، ثُمّ ما فيه (الألف) ، و (اللام) ، ثُمّ ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف . =

والثّاني : تعريف جنسٍ ، وهو فيما كان عامًّا في ذواتٍ شتّى ، وهو مثل : الإبل ، والبقر ، والغنم ، والرّجال ، والنّساء ، وما شاكل ذلك .
والثّالث : تعريف حُضورٍ ، وهو فيما كان قُربَكَ وأردتَ تعريفه للمُخاطب ، نحو : رَأَيْتُ هَذَا الرَّجُلُ ، و : رَكِبْتُ هَذَا الحِصَانُ ، وأنت تُريد ما يليك في الحُضرة .
والرّابع : تعريف التّرخيم ، ومعناه : التّعظيم ، ولا يكون إلاّ في الأعلام ، نحو
قولك : الحَسَنُ ، والحُسَين ، والقَاسِم ، والحَارِثُ ، والمُبَارَك ، وما شاكل ذلك ، فهذه الأسْماء كان أصلها التّعريف ؛ لأنّها أعلامٌ [1] أُدخلتْ (الألف) ، و (اللام) فازدادت تعريفًا وتعظيمًا بخلاف ما كانت عليه ، وقد تدخل (الألف) ، و (اللام) على الاسم وتكونان بِمعنى (الذي) ، و (التي) ، ويكون الاسم معهما لفظه لفظ التّعريف ، وليس بِمعرّفٍ في الحقيقة ، وذلك لا يكون إلاّ في اسمِ الفاعل ، واسم المفعول اللذَين بِمعنى الحال ، والاستقبال ، نحو : هَذَا الضَّارِبُ وَالمَضْرُوبُ ، و : هَذِهِ الضَّارِبَةُ وَالمَضْرُوبَةُ ، والتّقدير : هَذَا الذِيْ ضَرَبَ ، و : هَذِهِ التِيْ ضُرِبَتْ ، ويلحق بِهذه الصّفة المُشبّهة باسم الفاعل ، نحو : الحَسَنُ الوَجْهِ .
واعلم أنّ في هذه المعارف الخمس أقوالاً ، واحتجاجاتٍ ، واختلافاتٍ اختصرنا إيرادها هاهُنا ؛ إذْ قد ذكرنا ما نحتاج إليه ؛ ولأنّ في ذكرها بعض تطويلٍ ولا فائدة
تحته .)) [2] .
وحين رأى أنّ (المقصور) ، و (الممدود) يحتملان حديثًا طويلاً ، وتقسيماتٍ جمّةٍ ،

= انظر نسبته إليه في : (أسرار العربيّة : 302 ، الإنصاف : 708/2 ، الإرشاد إلى علم الإعراب : 374 ، المنهاج : 381/1 ، اللباب في علوم الكتاب : 494/1 .) .
وفي : (الأُصول : 149/1 .) نصٌّ صريحٌ في أنّ الضّمير هو الأعرف ؛ لتقديْمه على سائر المعارف ، حيث قال : ((المعرفة خمسة أشياء : الاسم المكنيّ ، والمُبهم ، والعلم ، وما فيه (الألف) و (اللام) ، وما أُضيف إليهن .)) .
وعُزي إلى الكُوفيّين في : (الإرشاد إلى علم الإعراب : 374 .) .
أمّا السّيرافيّ فذهب إلى أنّ أعرف المعارف الاسم العلم ، ثُمّ المُضمر ، ثُمّ المُبهم ، ثُمّ ما عُرّف بـ (الألف) ، و (اللام) ، ثُمّ ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف ؛ لأنّ سبق الفهم إلى مدلول العلم أكثر من سبقه إلى مدلول غيره لعدم توقّفه على شيءٍ آخر .
انظر نسبته إليه في : (أسرار العربيّة : 302 ، الإنصاف : 708/2 ، شرح المُفصّل : 19/9 ، الإرشاد إلى علم الإعراب : 374 ، المنهاج : 381/1 .) .
وعُزي إلى الكوفيّين في : (اللباب في علل البناء والإعراب : 494/1 .) .
(1) بينهما في : (المطبوع .) : (فِزِدْتَ) ، وكذا في (المخطوطة .) ، ولا حاجة إليها .
(2) (التّهذيب : 414 _ 415 .) .

وأنّ كُلّ واحدٍ منهما يحتمل كتابًا وحده[1] ، اختصر الحديث فيهما قائلاً : ((وسأذكرُ في كتابي هذا نُتفًا منهما ، وزُبدًا مِمّا يسهل حفظه ، ويكثر استعماله .)) [2] .

هـ _ أنّه أعرض عن ذكر ما وقع أو ما سبق الكلام عليه ، مُكتفيًا بِمبدإ الإحالة .

وهذه الإحالة منها ما يسهل البحث عنه ، ومنها ما ليس كذلك ، كما أنّها قد
تكون مُتّصلةً بـ (تَهذيبه) ، ومن ألفاظها : ((. . . . وسنَزيد هذا إيضاحًا في سائر
الأبواب .)) [3] ، أو : ((. . . . كما تقدّم في المسألة الأُولى ، فاستخرج القياس
منها .)) [4] ، أو : ((. . . . وقد تَقدّم تَمثيلها .)) [5] ، أو : ((. . . . وهو لا يتصرّف ؛ لعلل قدّمنا ذكرها في باب الأفعال التي لا تتصرّف .)) [6] ، أو : ((وسنُفرد للقسم بابًا عقيب باب الإضافة _ إنْ شاء الله تعالى _ .)) [7] ، أو :
((. . . . وقد تقدّم الحديث عليها في مواضعها من هذا الكتاب .)) [8] ، وما إلى ذلك .

وقد تكون مُتّصلةً بـ (مُحيطه) [9] .

10 _ الاستطراد :

على الرّغم من أنّ (التّهذيب) مُختصرٌ نأى مِمّا أطالت بذكره المُطوّلات إلاّ أنّه لَمْ يخلُ من الاستطراد ، ولكنّه سِمةٌ نادرةٌ فيه ؛ إذْ انحصر في الأشياء الآتية :

أ ـــ الإشارة إلى إحدى القضايا العقديّة :

---

(1) انظر التّفصيل في هذه التآليف في : (كشف الظّنون : 365/4 .) .
(2) (التّهذيب : 337 .) .
(3) انظر : (المصدر السّابق : 50 .) .
(4) انظر : (المصدر السّابق : 114 .) .
(5) انظر : (المصدر السّابق : 131 .) .
(6) انظر : (المصدر السّابق : 208 .) .
(7) انظر : (المصدر السّابق : 272 .) .
(8) انظر : (المصدر السّابق : 325 .) .
(9) انظر : (المصدر السّابق : 315 ، 317 .) .

وذلك قوله في علّة تسْمية الكلام كلامًا : ((وأمّا لِمَ سُمّي الكلام كلامًا ؟ ، فلأنّه يكلِمُ القلوب ، بِمعنى : يجرحها[1] ، قال الله تعالى : 🕛 ◆⇘⌖✦⬆♦⊻ ☺⇨♦✍✍⑤ ⌖➢⚐✞⌧⌖❀⌖➔ ❸❄⌖❁⌶⌧✡"⮙♉⑥ 🕛 [2] ، أي : جرّح قلبه بالموعظة الحسنة تجريحًا[3] ؛ والذي يدلّ على أنّ

الكلمة في اللغة هي الجُرحُ[4] قول الشّاعر[5] :

وَكَلْمُ السَّيْفِ تُدْمِلُهُ فَيَبْرَا وَكَلْمُ الدَّهْرِ مَا جَرَحَ اللسَانُ .)) [6] .

= وسيأتي لَها ذكرٌ في : (152 .) .

(1) قال ابن فارس : ((الكَلْم وهو الجُرح ، والكِلام : الجِراحات ، وجمع الكَلْم كلومٌ أيضًا ، ورجُلٌ كَلِيْمٌ ، وقومٌ كَلْمَى أي : جَرْحى .)) ، (مقاييس اللغة _ (كَلَمَ) _ : 131/5 .) .

وقال بَهاء الدّين بن النّحّاس : ((قال ابن الباذش : الكلام عبارةٌ عمّا هجس في النّفس ، وفائدته : إيصاله إلى سَمع السّامع ، وهو مأخوذٌ من خطر الكَلْم وهو الجرح ؛ لأنّه إنْ كان حسنًا أثّر في النّفس سُرورًا ، وإنْ كان قبيحًا أثّر فيها حُزنًا ؛ ولِهذا قال زُهير :

.... وَجُرْحُ اللسَانِ كَجُرْحِ اليَدِ .

يعني الكلام كالكِلام ؛ لأنّ الكلام مُؤثّرٌ في السّمع ، كما أنّ الجُرْح مُؤثّرٌ في المجروح .)) ، (التّعليقة على المُقرّب : 110/1 _ 111 .) .

(2) نصّها : 🕛 ➔⌖⊙♦✦♦④◷ ⍉❄⌖•⌶ ⍉❄⌖⌖⌖⌖☐⬤❄⌖❄⁋↗♦➢⌶ ⬀⌖⌧✞"⌶⍉⇨ ⊻✡⍝ ⍉❄⌖⑨⌶⍉♦ ➔⌖⊙♦✦♦④◷ ⌧✞⚐➢⌶ ←❄⌖⍉❄☐⌖♦⌖☐↗♦➢⌶ ⬀⌖⌧✞"⌶⍉⇨🕮 ➔⌖❀⌖⌧✞⚐➢⌖ ⑤✍✍♦⇨☺⊻♦⬆✦⌖⇘◆ ❸❄⌖❁⌶⌧✡"⮙♉⑥ 🕛 ، (النّساء : 🗐⧗🗁 .) .

(3) هذا دلالة على اعتناقه مذهب الزّيديّة .

انظر : (المسائل الاعتزاليّة في تفسير الكشّاف للزّمخشريّ في ضوء ما ورد في كتاب الانتصاف لابن المُنيّر _ عرضٌ ونقدٌ _ : 330/1 _ 331 .) .

قال الحيدرة : ((وسُمّي كلامًا ؛ لالتياطه بالقلوب ، فكأنّه يَكْلِمُها بِمعناه ، قال الله تبارك وتعالى : 🕛 ➔⌖❀⌖⌧✞⚐➢⌖ ⑤✍✍♦⇨☺ ⊻♦⬆✦⌖⇘◆ ❸❄⌖❁⌶⌧✡"⮙♉⑥ 🕛 [النساء:🗐⧗🗁] ، قال بعض المُفسّرين : معناه : جَرَّحَ قَلْبَهُ بِالحِكْمَةِ تَجْرِيْحًا ، وغير هذا التّفسير أحبّ إلينا ، ولكنّا احتججنا به ؛ لأنّ اللغة تَسَعَهُ .)) ، (كشف المُشكل : 132 .) .

(4) انظر _ في (جَرَحَ) _ : (مقاييس اللغة : 131/5 ، لسان العرب : 524/12 ، تاج العروس : 625/17 .) .

(5) لَمْ أقف على اسْمه .

(6) (التّهذيب : 20 .) .

والبيت من الوافر ، وبعده :

جِرَاحَاتُ الطِّعَانِ لَهَا الْتِئَامٌ وَلاَ يَلْتَامُ مَا جَرَحَ اللسَانُ .

ب ــ بيان موضع الشّاهد ، ووجهه في بعض النّصوص الواردة[1] :

ومن ذلك ما يأتي :

ـ قوله في جواز وقوع (كان) زائدةً : ((و (كان) وهي أُمّ الباب[2] قد تقع زائـدةً لا اسـم لَهـا ، ولا خبـر ، وذلـك فـي مثـل قولـه تعـالى : ⓵ ✡⚘↖♊”✞⌧☠☼⑤ ❍❶✦⊙⑥✦✸✞☺⑥✦❄➲ ⓵ ♊”❄✞✍ ☠⑤⬆♦❄⌧⑥✦☒ ⓵ ✦➲⑥✞✍ ⑤✍⌦⌧⌨⍓➚♊•✡ ✧✦⑨”♑❄✈♈⑥ ⓵ [3] ، فـ (صَـبِيًّا) : منصوبٌ على الحال ، و (كَانَ) : زائدةٌ .))[4] .

وهو برواية : (وَجرْحُ الدَّهْرِ) _ في : (الدّيباج الوضيّ في الكشف عن أسرار كلام الوصيّ _ شرح نَهج البلاغة _ : 2766/6 .) ، و _ برواية : (وجرْحُ السَّيْفِ) ، (وَيَبْقَى الدَّهْر) _ في : (البيان والتّبيـين : 151/1 ، لسان العرب _ (دَمَلَ) _ : 251/11 .) ، و _ بروايـة : (وجـرْحُ السَّـيْفِ) ، (وَجـرْحُ الدَّهْرِ) _ في (المحاسن والمساوىء : 429 .) ، و _ برواية :

(وَجرْحُ السَّيْفِ تَأْسُوهُ فَيَبْرَا وَجرْحُ الدَّهْرِ مَا جَرَحَ اللسَانُ) _ في : (المحاسن والأضداد : 34 .) .

(1) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 104 ، 120 ، 121 ، 154 ، 155 ، 156 ، 164 ، 174 ، 217 ، 283 ، 299 .) .

(2) كونَها كذلك ؛ لاختصاصها بأُمورٍ :

أ _ أنّ جميع الأفعال تدخل تحت الكون ، من حيث أنّ كُلّ فعلٍ كائنٌ ؛ لأنّها تتصرّف في كلام العرب أكثر من باقي أخواتِها .

ب _ أنّ بقيّة أخواتِها تصلح أنْ تقع أخبارًا لَها ، نحو : كَانَ زَيْدٌ أَصْبَحَ مُنْطَلِقًا .

ج _ أنّها قد تُحذف ويبقى اسْمها وخبرها .

د _ أنّها قد تُحذف هي واسْمها ويبقى خبرها بعد (إنْ) و (لَو) بكثرةٍ ، و (هَلاَّ) و (أَلاَّ) بِقِلَّةٍ .

هـــــ _ أنّهــــا قـــــد تُحـــــذف هـــــي واسْـــــمها وخبرهـــــا .

=

= انظر : (الصّاحبيّ : 246 _ 247 ، التّبصرة والتّذكرة : 191/1 ، المُقتصد : 399/1 ، أسرار العربيّـة : 133 _ 137 ، البسيط في شرح جُمل الزّجّاجيّ : 223/1 ، شرح ألفيّـة ابن مُعطٍ : 864/2 ، المُحرّر في النّحو : 363/1 .) .

وقد فصّل القول في كون (كان) أمّ بابِها والمستولية عليه حسن العُثمان في : (الأُمّهات : 99 _ 181 .) ، وفائزة المُؤيّد في : (خصائص أُمّهات الأبواب النّحويّة : 160 _ 162 .) .

(3) نصّـــــــــها : ⓵ ✡⚘↖♊”✞⌧☠☼⑤ ❍❶✦⊙⑥✦✸✞☺⑥✦❄➲ ⓵ ❍✦⍒ ♦⋗⚑✡⌧❄✞☡♦❄← ➲✍♊”❄✞✍ ☠⑤⬆♦❄⌧⑥✦☒ ✍✞⑥➲✦ ⓵ ⑤✍⌦⌧⌨⍓➚♊•✡ ✧✦⑨”♑❄✈♈⑥ ⓵ ، (مريَم : ⑭ ⑮ .) .

(4) (التّهذيب : 120 .) .

وكون (كَانَ) زائدةً مذهب أبي عُبيدة في : (مجاز القُرآن : 7/2 .) .

ـ قوله في جواز وقوع الحال بعد النّكرة المُقرّبة من المعرفة : ((وقد تقع الحال بعد النّكرة المُقرّبة من المعرفة بالنّعت ، أو بالعطف ، أو بالاستفهام ، أو بالنّفي ، وذلك في

مثل قوله تعالى : ✈♦✈☼✈ ⇧✈✈●□❄☞❄♦▦ ⑥✈↗"✡➩ . ⑤✞☺✈♊●♉⑤ ✈✡✈⬄ ✈❄♊●ॐ✈✈✡"✈☸ . ⑤✞☺✈♊●♉⑤ ✈✡✈⬄ ✈ (1) ، فـ (أَمْرٌ) : منصوبٌ على معنى الحال من (أَمْرٍ) الأوّل[2] ، وإنّما جاز أنْ يكون حالاً من (أَمْرٍ) وهو نكرةٌ ؛ لأنّه قد نُعتَ بـ (حَكِيمٍ) فتقرّب من المعرفة ، وكذلك إذا قُلتَ : جَاءَ رَجُلٌ وَرَجُلٌ مُسْرِعَيْنِ ، فـ (مُسْرِعَيْنِ) : حالٌ من (الرّجُلَينِ) ، وهُما نكرتان ، وإنّما قد قربا من المعرفة بالعطف ، فجاز أنْ تأتي الحال بعدهُما ، وكـذلك في الاستفهام ، والنّفي ، يجوز أنْ يُقرّبا النّكرات من المعارف فتأتي الحال بعد تلك النّكرات .))[3] .

وفيها أيضًا وجهان آخران ، هُما :

أحدهُما : أنْ تكون بِمعنى (حَدَثَ) و (وَقَعَ) ، فيكون (صَبِيًّا) منصوبًا على الحال من الضّمير في (كَانَ) .

والآخر : أنْ تكون بِمعنى (صَارَ) ، فيكون (صَبِيًّا) منصوبًا ؛ لأنّه خبر (صَارَ) .

انظر : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 15/3 ، مُشكل إعرابه : 454/1 ، البيان في غريب إعرابه : 101/2 ، الدُّرّ المصون : 504/4 .) .

(1) نصّ الثّانية : ✈ ⑤✞☺✈♊●♉⑤ ✈✡✈⬄ ✈✡✈•✈✡←❄✈⑥📖💻 ⑤✈✈←✞⚐⑥ ✈✡✈❄✞⚐⑥ ✈♦●⬄✦✡⌧✡✈✈ ✈ ، (الدّخَان : ✈ .) .

(2) هذا القول منسوبٌ إلى الجرميّ في : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 126/4 ، شرح الكافية لابن فلاح : 96أ .) .

وفي نصبه أيضًا أربعة أقوالٍ ، هي :

ـ أنّه منصوبٌ على الحال بِمعنى : آمِرين .

وهذا القول منسوبٌ للأخفش في : (معاني القُرآن وإعرابه : 424/4 ، إعرابه لأبي جعفر النّحّاس : 126/4 .) .

=

= ـ أنّه منصوبٌ نصب المصادر ، أي : إنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِنْزَالاً ، والأمر مُشتملٌ على الأخبار .

وهذا القول منسوبٌ إلى المُبرّد في : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 126/4 ، شرح الكافية لابن فلاح : 96أ .) .

ـ أنّه منصوبٌ على المصدريّة ، والمعنى : فِيْهَا يُفْرَقُ فَرْقًا ، و (أَمْرًا) بِمعنى : فَرق .

وهذا القول للفرّاء في : (معاني القُرآن : 39/3 .) ، والزّجّاج في : (معاني القُرآن وإعرابه : 424/4 .) .

ج ــ ذكر المعنى اللغويّ لبعض الكلمات[1] ، وبعض ما يرد في الأبيات التي ذكرها من رواياتٍ أُخر[2] :

ومن ذلك قوله في (أَمَّا) الشّرطيّة : ((فأمّا (أَمَّا) المفتوحة فلا يُشرط بِها إلاّ في الشّعر خاصّةً ، ولا يكونُ جوابُها إلاّ (فاءً) مُتأخّرةً ، ولا يجوزُ حذفُ (الفاء) أبدًا ، واستعمالُها مفتوحةً في الشّرط قليلٌ جدًّا ، ولَمْ أسْمع أحدًا شرط بِها إلاّ في بيتٍ واحدٍ ، وفيه أيضًا خلافٌ وتأويلٌ ، وهو قوله[3] :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَشَبٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأَكلْهُمُ الضَّبُعُ[4] .

---

(3) (التّهذيب : 217 _ 218 .) .
وانظر : (المُقتصد : 914/2 _ 916 .) .

(1) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 18 ، 22 ، 90 ، 96 ، 123 ، 294 .) .

(2) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : 284 ، 293 ، 294 ، 381 ، 382 .) .

(3) مُختلفٌ فيه على أربعة آراء :

أ _ أنّه العبّاس بن مرداس في : (ديوانه : 128 ، الكتاب : 293/1 ، الاشتقاق : 313 ، الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب : 82/1 ، شرح شواهد الإيضاح : 479 ، شرح المُفصّل : 99/2 ، 132/8 ، لسان العرب _ (خَرَشَ) _ : 294/6 ، _ (ضَبَعَ) _ : 217/8 ، شرح شذور الذّهب : 179 ، شرح قطر النّدى : 153 ، إتحاف ذوي الأرب : 514 .) ، وصحّحه : البغداديّ في : (خزانة الأدب : 18/4 .) . =

= ب _ أنّه خفّاف بن نَدْبة السُّلميّ في : (ديوانه : 533 ، الفُصول والغايات في تَمجيد الله والمواعظ : 364 .) .

ج _ أنّه رُوي أنّه مالك بن ربيعة العامريّ في : (لسان العرب _ (ضَبَعَ) _ : 217/8 .) ، حيث جاء فيه ما نصّه : ((وقد رُوي هذا البيت لِمالك بن ربيعة العامريّ ، ورُوي (أبا خُباشة) ، يقوله لأبي خُباشة عامر بن كعب بن عبد الله بن أبي بكر بن كلاب .)) .

د _ أنّه أحد شُعراء بعض هُذيل في : (شرح المُفصّل : 98/2 ، الانتخاب لكشف الأبيات المُشكلة الإعراب : 58 .) .

ولَمْ أستطع تعيينه .

والصّحيح نسبته إلى العبّاس بن مرداس ؛ لجُملة أُمورٍ :

ـ أنّه ورد في ديوانه ضمن قصيدته العينيّة من البحر البسيط .

ـ كثرة من نسبه له من أرباب النّحو واللغة .

ـ تصحيح البغداديّ له ، حيث قال : ((وهذا البيت من أبياتٍ للعبّاس بن مِرداس السُّلميّ ، لا للهذليّ كما زعم بعض شُرّاح أبيات (المُفصّل) .)) ، (خزانة الأدب : 18/4 .) .

ـ أنّه ورد في : (ديوانه : 46 .) ، قصيدةٌ مُشابِهةٌ لِهذا القصيدة وهي في خطاب خفّاف بن نَدْبة ، ومطلعها :

أَمَرْتُكَ الرُّشْدَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وذَا نَشَبِ .

(4) من البسيط ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ ، قالَه العبّاس بن مِرداس مُخاطبًا خفّاف بن نَدْبة في مُلاحاة وقعت بينهما .

وهو _ برواية : (ذَا نَفَرٍ) _ في : (ديوان العبّاس بن مرداس : 128 ، ديوان خفّاف بن نَدْبَة السُّلميّ :

قيل : إنّ (أَمَّا) شرطٌ هاهُنا ، و (أَنْتَ) بِمعنى : كُنْتَ ، كأنّه قال : أَمَّا كُنْتَ[1] .

وقيل : إنّ (أَمَّا) ليست بشرطيّةٍ ، وأصله : أَنْ مَا كُنْتَ ، و (أَنْ) ناقصةٌ مصدريّةٌ في موضع النّصب مفعولٌ من أجله ، تقديره : لأَجْلِ أَنْ كُنْتَ ذَا نَشَبٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأكُلْهُمُ الضَّبُعُ ، وأمّا (ذَا) فهو منصوبٌ على أنّه خبر (كان) في الأصل[2] .

و (الضَّبُعُ) : هي السّنة ذات الجدب والقِحْط[3] ، ومنهم من يروي البيت :

---

533 ، الكتاب : 293/1 ، الاشتقاق : 313 ، الخصائص : 381/2 ، الأُزهيّة : 147 ، ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة : 101 ، الإنصاف : 71/1 ، منثور الفوائد : 27 ، 30 ، الاقتضاب في شرح أدب
الكُتّاب : 82/1 ، شرح شواهد الإيضاح : 479 ، شرح مقصورة ابن دُريد لابن هشام اللخميّ : 188 ، سِفر السّعادة : 710/2 ، شرح المُفصّل : 99/2 ، 132/8 ، الانتخاب : 58 ، لسان العرب _ (خَرَشَ) _ :
249/6 ، _ (ضَبَعَ) _ : 217/8 ، رصف المباني : 183 ، 277 ، الجنى الدّاني : 528 ، جواهر الأدب : 198 ، 416 ، 421 ، شرح شُذور الذّهب : 179 ، شرح قطر النّدى : 153 ، مُغني اللبيب : 45/1 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابن عقيل : 274/1 ، شرح لُمحة أبي حيّان : 96 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأَشْمونيّ :
249/1 ، 299/3 ، إتحاف ذوي الأرب : 514 ، خزانة الأدب : 14/4 ، 426/5 ، 483/6 ، 65/11 ، شرح شواهد شرح التّحفة الورديّة : 199/1 .) ، و _ برواية : (إمَّا كُنْتَ ذَا نَفَرٍ) _ في : (عُمدة الحفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ : 439/3 .) ، و _ برواية : (إمَّا كُنْتَ ذَا نَفَرٍ) _ في : (الحيوان : 514/6/2 ، كنْز الحُفّاظ في تَهذيب الألفاظ : 26/1 .) ، وحينئذٍ لا شاهد فيه .

(1) هذا شبيهٌ بـ (أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ) ، وهذه المسألة أوضحها أبو حيّان بقوله : (((مَا) في مسألة (أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ) ، التّقدير : لأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ ، فحذفت (كَانَ) وعُوِّض منها بـ (مَا) وانفصل الضّمير لحذف العامل ، والدّليل على أنّ (مَا) عوضٌ من الفعل أنّه لا يُجمع بين الفعل وبين (مَا) ، ومِمّا يُلغز به هُنا أنّه يُقال : في أيّ موضعٍ تكون (مَا) لغير النّفي ، وترفع الاسم وتنصب الخبر ؟ وهو في هذه المسألة ؛ لأنّ (مَا) لَمّا صارتْ عوضًا عن (كَانَ) جاز أنْ ُعرب (أَنْت) الجائي بعدها اسم (مَا) و (مُنْطَلِقًا) الخبر ؛ لكونِها عوضًا عن (كَانَ) ، و (كَانَ) كما تقرّر فيها ترفع الاسم وتنصب الخبر فكذلك العوض عنها ، وفي الحقيقة ليس اسْمًا لَها ولا خبرًا لَها ، وإنّما (أَنْت) اسم لـ (كَانَ) المُضمرة ، و (مُنْطَلِقًا) خبرها .)) ، (النُّكت الحِسان : 294 _ 295 .) .

(2) قال الفارقيّ : ((نصب (ذَا) على خبر (كَانَ) ، وقد حذفها وجعل (مَا) عوضًا منها ، وأتى بالضّمير المُنفصل وهو (أَنْتَ) فجعله نائبًا عن الاسم ، وإنّما فعل ذلك ؛ لأنّها ليست في قُوّة الأفعال التّوامّ في الإظهار والإضمار وإنّما تعمل ظاهرةً لا غير ، ولا تُضمر إلاّ في كُلّ موضعٍ هو بالفعل أولى أو على سبيل التّعويض منها ، والذي
قوّى إضمارها هاهُنا أنّ في الكلام حرف شرطٍ ، وهو (إنْ) التي قُلبت (نُونُها) (مِيمًا) وأُدغمت في (ميم) (ما) ، فقيل : (إمَّا) و (إنْ) يليها الفعل وهي به أولى ، فلمّا كان في الكلام حرفٌ يقتضيها حسُن إضمارها قليلاً ، وصارت (مَا) عوضًا منها ، كما كانت في قولهم : << افْعَلْ هَذَا إِمَّا لاَ . >> ، أي : إنْ كُنْتَ لاَ تَفْعَل غَيْره ، فحُذفت هذه الجُملة بأسرها ، وصارت (مَا) عوضًا منها ؛ ولأنّ (مَا) قد تعمل عملها في بعض الأحوال ، فقربت منها فقامت مقامها ، و (أَنْتَ) هو الاسم ، و

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أُبْتَ[1] ، وهو من آبَ يَؤُوبُ .)) [2] .

د ـــ إيضاح معاني بعض الكلمات الواردة في الآيات القُرآنيّة .

وهذا يظهر في قوله : (((مُوْسَى) ، و (طُوًى) _ وهو اسم وادٍ بالشّام _ [3] ، وهو الذي كلّم الله فيه مُوسَى _ عليه السّلام _ ، قال تعالى : ⓵ ✡▪⑤✦⬆🖫⌧🙜⑥✡⑩ ⇨✓⚐✞←💣✳⑤ ⑤🙜⌧🖫⮝♦✗✦•✞⚐▪✖ ⓵⓵⇧⬆♉⬃ ⓵[4] ، و (النُّهَى) _ وهو العقل _[5] من قوله تعالى : ⓵ ⑤✖💣⊃✦✈ ⓵ ⭘✞🖎⌧✡✓⇨ ⓵⇨✞⊜②🞕❄✦❄🏱●⌧ ⓵✡⚐②☼⊜➔🏱⌧✡⬂ ⑤🙜⌧❶☼⚐⬈✦⬂◆ ⓵ [6] . . . .)) [1] .

(ذَا) نصبٌ على الخبر ، والتّقدير : أَبَا خُرَاشَةَ إِنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي ، و (الفاء) هي الجواب ، و (الهمزة) في (أَمَّا) مفتوحةٌ ، قالوا : لأنّه يُريد : لإنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ ، وقد حُذفت (اللام) ولولا ذلك لكانت مكسورةً ، وإنّما فُتحت لئلاّ يتوالى كسرتان ؛ ولأنّه قد تُكسر (النُّون) في بعض الأحوال ، نحـو قـولِهم : << إنْ اسْـتَطَعْت . >> ، و ⓵ ⑤✖💣⊃✖ ⑤🙜♈♊⭘♦⬇♎⑤☠ ⬋✦⌫✞✓⇨ ⓵ [النساء:⌛⌨🗁] ، فلو لَمْ تُفتح مع (اللام) توالى عند كسر (النُّون) ثلاثُ كسرات في حرفٍ واحدٍ ، وليس هذا في كلامهم .)) ، (الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 289 .) .

(3) انظر _ في (ضَبَعَ) _ : (تَهذيب اللغة : 307/1/1 _ 308 ، المُحيط في اللغة : 318/1 ، لسان العرب : 217/8 .) .

(1) لَمْ أَقف على من ذكر هذه الرّواية ، أو حتّى أشار إليها .

(2) (التّهذيب : 293 _ 294 .) .

(3) انظر : (مُعجم ما استُعجم : 163/3/2 ، مُعجم البُلدان : 44/4 ، مراصد الاطّلاع : 894/2 .) .

(4) نصّـــها : ⓵ ⑤✳💣←❄⚐✡⬂⬁ ⑤✞⊜←❄✦⑥♒ ⊙✦⑩❄♦✈✓⇨ ←❄✦⮰♊⌫✞❄”♊✓⇨🙞 ⑤✳💣←✞⚐✓⇨ ⮳❄✦⑥🙜·♊⌫✞⮷⇔ ⑩✡⑥🙜⌧🖫⬆✦⑤·✡ ⑤🙜⌧🖫⮝♦✗✦•✞⚐▪✖ ⓵⇧⬆♉⬃ ⓵ ، (طه : 🗁🗎 .) .

(5) انظر _ في (نَهَى) _ : (تَهذيب اللغة : 231/6/3 ، لسان العرب : 346/15 ، تاج العروس : 272/20 .) .

(6) نصّـــــــها : ⓵ ✓☼⌫❄♦⬆⑤☠ ➔✦⑤🙜⊙♊⮫✦❄⬆⇔⑤☠ ⑤⊜✞←❄❄⮰□✦❄🞕✦⮝✦⮶☼➢⇔🔔 ⑤✖💣⊃✦✈ ⓵ ⭘✞🖎⌧✡✓⇨ ⓵⇨✞⊜②🞕❄✦❄🏱●⌧ ⓵✡⚐②☼⊜➔🏱⌧✡⬂ ⑤🙜⌧❶☼⚐⬈✦⬂◆ ⓵ ، (طه : 🗐🗑 .) .

* * * * * * * * * *

2 _ المُحيط المجموع في الأصول والفروع :

كذا اسْمُه على صفحة العنوان .

وقد اخْتُصِر اسْمه إلى : (المُحيط) في :

ـ (المُحيط) نفسه ، حيث جاء فيه : ((. . . . ، انقضى تفصيل الأسْماء والأفعال والحروف ، وبانقضائها انقضى الجزء الأوّل من (المُحيط) ، والحمدُ لله وحده .))[2] .

ـ آخر الجزء الثّالث من (المُحيط) أيضًا[3] .

ـ (التّهذيب) [4] .

ـ (المُستنهى) [5] .

ـ (نسمات الأسحار) [6] .

ـ (أئمّة اليمن) [7] .

و(المُحيط) ثابت النّسبة لابن يعيش بالدّلائل الآتية :

ـ ورود اسْمه على غلاف المخطوطة ، حيث جاء فيها : ((المُحيط المجموع في الأصول والفروع في النّحو ، تصنيف الفقيه الأجلّ ، الفاضل الكامل ، العالم العابد ، الورع الزّاهد ، عُمدة العلماء ، وتاجّ الأدباء : سابق الدّين مُحمّد بن عليّ بن أحمد بن يعيش الصّنعانيّ . . . .)) .

---

(1) (التّهذيب : 347 .) .
(2) (المُحيط : 68/1ب .) .
(3) وقع ذكره في : (30 _ 31 .) .
(4) انظر : (التّهذيب : 17 _ مُقدّمة المؤلّف _ ، 315 ، 317 .) .
(5) انظر : (المُستنهى : أ/7أ ، 64ب ، ب/38أ ، 59أ ، ج/38أ .) .
وسيرد ذكره في : (153 ، 156 ، 157 .) .
(6) انظر : (نسمات الأسحار : 200ب .) .
(7) انظر : (أئمّة اليمن : 200/1 .) .

ـ أنّ بعض الذين ترجموا له ، وعدّدوا مؤلّفاته ذكروا أنّ لـه (المُحيط)[1]
.

ـ أنّ ابنه (حُسين) _ وهو ناسخ (المُحيط) _ قد أثبته له في آخر صفحةٍ من الجُزء الثّالث .

ـ أنّ ابن يعيش أثبته لنفسه في كتابه : (التّهذيب) ، إذ جاء في مُقدّمته : ((. . . . على ما وضعتُ في كتاب : (المُحيط) .))[2] .
كما أحال عليه فيه مرّتين ، مرّةً في باب : (معرفة أحكام الجمع المذكّر المُكسّر) ، حيث قال : ((وأوزان الثّلاثي كثيرةٌ[3] ، ليس هذا موضع ذكرها ؛ إذ غرضنا في هذا الكتاب الاختصار . ولعلّنا نذكر طرفًا من الأوزان والتّكسير في الجزء الثّاني من كتاب
(المُحيط)[4] إنْ شاء الله تعالى .))[5] .

وأخرى في فصل : (معرفة أحكام الجمع المؤنّث) ، حيث قال : ((واعلم أنّ في (جمع المؤنّث السّالِم) ، وفي (جمع المُكسّر) ،وحركاتِهما جميعًا ، وأوزانِهما حديثٌ يطول
شرحه ، لو استقصينا عليه لخرجنا عن الغرض[6] ، وسنذكر ذلك في الجزء الثّاني من (المُحيط)[685] إنْ شاء الله تعالى .))[7] .

ـ أنّه قد أحال عليه في كتابه : (المُستنهى) أربع مرّاتٍ ، مرّةً عند بيانه لقوله I : ⓵ ⑤✠☀◆✣☩⊞❄✞⏍⑥♉✦ ←❄✦⇖♊❄⑨♦•♦
➔✦⑤✠☀◆⊞❄✞⏍⑥♉⇨ ←❄✦⅄⇔❄❷✦⇖✡ꝸ✖⇧ ⓵ [8] ،

(1) انظر : (نسمات الأسحار : 200ب ، أئمّة اليمن : 200/1 ، مصادر الفكر الإسلاميّ : 416 .) .
(2) (التّهذيب : 17 .) .
(3) انظر : (الكتاب : 570/3 _ 577 ، المُنصف : 43/2 _ 50 ، الشّافية : 43 _ 45 ، شرح شافية ابن الحاجب : 89/2 _ 100 ، همع الهوامع : 308/3 _ 322 .) .
(4) هذا في المفقود من : (المُحيط .) .
(5) (التّهذيب : 315 .) .
(6) انظر : (علل النّحو : 519 _ 528 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 178/2 _ 190 .)
.
(7) (التّهذيب : 317 .) .
(8) (الفاتحة : 5 .) .

حيث قال : (((إيّاك) : اسمٌ مُضمرٌ ؛ لِما فيه من آلات الخطاب ، وفيه خلافاتٌ ، وأقوالٌ ، واحتجاجاتٌ ، قد ذكرتُها في

موضعها من (المُحيط) [1] . . . .)) [2] .

وثانيةً عند بيانه لقوله I : [illegible] [3] ، حيث قال : ((. . . . . ، واللام في (ليُضيع) تُسمّى (لام) الجحود ، وخبر (كان) في قوله[4] (ليُضيع) ، و (اللام) قبل تقدير الخبر غير زائدةٍ ؛ لأنّ التّقدير : وما كان الله مُضيّعًا ، وفي ذلك كلامٌ قد استوفيناه في كتاب (المُحـــــيط) [5]. .

---

(1) أعتقد أنّ هذا في المفقود من : (المُحيط .) ؛ لأنّه لَمْ يرد فيه إلاّ إشارةٌ مُوجزةٌ عنه لَمْ يأتِ فيها على الخلافات ، والأقوال ، والاحتجاجات الواردة فيه ، حيث قال في باب (الحروف) : ((ومن جُملتها حرفٌ للعماد على بعض الأقوال ، وهي : (الياء) في (إيّاك) ، قال بعض الكوفيّين : (الكاف) وما جرى مجراها اسمٌ مُضمرٌ ، و (الياء) حرف عمادٍ .)) . (المُحيط : 62/1أ .) .

وسيأتي الخلاف المذكور مُفصّلاً في : (854 _ 862 .) .

(2) (المُستنهى : أ/7أ .) .

(3) (البقرة : 143 .) .

(4) (في قوله) : مُعادة في : (المخطوطة .) .

(5) هذا في المفقود من : (المُحيط .) .

ومُلخّص الكلام أنّ للنّحويّين في : (وما كان الله ليُضيع) ، وما أشبهه مذهبين :

. . . .))[1] .

وثالثـــةً عنـــد بيانـــه لقولـــه I : ...

[2] ، حيث قال : ((. . . . ، وسائر الآية جليٌّ ليس فيها من المُشكل إلاّ تقديْم معمول المصدر عليه في قوله (ما لهم به من علمٍ) ؛ لأنّ موضع (به) النّصب على أنّه مفعولٌ لمصدرٍ ، وهو (علم) ، مُتقدِّمٌ عليه ، وكان الأصل : من علمٍ به[3] ، وإنّما سوّغ ذلك أنّ الجارّ والمجرور ، والظّروف مُتوسّعٌ فيها في لغة العرب في (التّقديْم[1]

_ مذهب البصريّين : أنّ خبر (كان) محذوفٌ ، و (اللام) تُسمّى (لام) الجحود ، ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أنْ) وجوبًا ، فينسبك منها ، ومن الفعل مصدرٌ منجرٌّ بِهذه (اللام) ، وتتعلّق هذه (اللام) بذلك الخبر المحذوف ، والتّقدير : وما كان الله مُريدًا لإضاعة أعمالكم .

انظر نسبته إلى البصريّين في : (البحر المُحيط : / ، الدّرّ المصون : / ، اللباب في علوم الكتاب : / .) .

=

= _ مذهب الكوفيّين : أنّ خبر (كان) هو (اللام) وما بعدها ، و (اللام) تُسمّى (لام) التّأكيد ، ينتصب الفعل بِها لا بإضمار (أنْ) .

انظر نسبته إلى الكوفيّين في : (التّبيان في إعراب القرآن : / ، البحر المُحيط : / ، الدّرّ المصون : / ، اللباب في علوم الكتاب : / .) .

(1) (المُستنهى : أ/64ب .) .

(2) (النّساء : 157 .) .

(3) في (من علمٍ) وجهان :

أحدهُما : أنّه مرفوعٌ بالابتداء ، وما قبله الخبر ، وفيه احتمالان :

1 _ أنّه (بِهِ) ، و (لَهُمْ) مُتعلّق بالاستقرار .

2 _ أنّه (لَهُمْ) ، وفي (بِهِ) على هذا وجهان :

....

= أحدهُما : أنّه يجوز أنْ يتقدّم عليه معموله ، وهو ما كان واقعًا موقع الأمر من نحو : ((ضَرْبًا زَيْدًا)) ، يجوز : ((زَيْدًا ضَرْبًا)) .

انظر : (المُقتضب : 157/4 ، الأصول : 139/1 ، تفسير المسائل المُشكلة في أوّل المقتضب : 62 ، ارتشاف الضّرب : 2255/5 .) .

والآخر : أنّه لا يجوز أنْ يتقدّم عليه معموله ، وذلك ما كان في تأويل (أنْ فَعَل) ، و (أنْ يَفْعَل) ؛ لأنّه بِمنْزلة الصّلة ، وهي لا تتقدّم على الموصول ، لأنّها جُزءٌ من الاسم في اتّصال بعضها ببعضٍ ، فكما لا يتقدّم بعض الاسم على بعضٍ ، كذلك لا يتقدّم بعض الصّلة على الموصول ، كما أنّه غير مُتصرّفٍ في نفسه فأحرى أنْ لا يتصرّف في معموله ، يقول الجنديّ : ((لا يجوزُ تقديْم معمول المصدر على المصدر ، فلا يُقال : زَيْدًا ضَرْبُكَ خَيْرٌ لَهُ ؛ لأنّه عمل لمُشاكلة الفعل ، ولو قُلتَ : زَيْدًا أَنْ تَضْرِبَ خَيْرٌ لَهُ ، أحلت ؛ لأنّ (زَيْدًا) معمول (تَضْرِب) في : (أَنْ تَضْرِبَ) ، و (تَضْرِبُ) لا يتقدّم على (أَنْ) ، فلا يُقال : تَضْرِبَ أَنْ ، فيمتنع تقديْم (زَيدٍ) على (أَنْ) ؛ لأنّ المعمول تبعٌ للعامل ، وليس من الحكمة أنْ يكون له منْزلةٌ ليستْ لعامله المتبوع ، ألا ترى أنّ جُلوس الغُلام بحيث يجلس دونه السّيّد خُروجٌ عن الحكمة ، فيمتنع أنْ يتقدّم معمول (تَضْرِب) على (أَنْ تَضْرِب) ، فلمّا امتنع تقديْم (زَيْد) هُنالك ، امتنع فيما نحن فيه أيضًا ؛ لأنّ المصدر أخذ العمل من جهة الفعل ، واستفاده بِما ذكرنا من انعقاد الشّبه بينهما ، فتكون رُتبته أدنى من رُتبة الفعل ، وفي تقديْم معموله رفعٌ لرُتبة الأدنى على رُتبة الأعلى ، وحطٌّ لرُتبة الأعلى عن رُتبة الأدنى ، وكلا الفسادين مُنتفٍ ، فينتفي التّقديْم .)) ، (الإقليد : 1330/3 .) .

وانظر : (المُقتضب : 157/4 _ 158 ، الأصول : 137/1 ، الإيضاح العضُديّ : 156/1 ، تفسير المسائل المُشكلة : 62 ، كشف المُشكل : 285 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 451/1 ، ترشيح العلل : 231 ، الحاصر : 796/2 ، المُساعد : 233/2 ، إرشاد الهادي : 116 ، مِنحة الملك الوهّاب : 165/1 .) .

وقد أجاز الأخفش تقديْم المفعول به على المصدر في نحو : ((يُعْجِبُنِيّ عَمْرًا ضَرْبُ زَيْدٍ .)) .

انظر نسبته إلى الأخفش في : (المُساعد : 233 .) .

ونسبه أبو حيّان في : (ارتشاف الضّرب : 2256/5 .) إلى ابن السّرّاج ، حيث قال : ((وحكى ابن السّرّاج : جواز تقديْم مفعوله عليه ، نحو : يُعْجِبُنِيّ عَمْرًا ضَرْبُ زَيْدٍ ، والجمهور على منع ذلك .)) .

ولَمْ أقف عليه فيما بين يديّ من مصادره ، بل إنّه صرّح في : (الأُصول : 173/1 .) بالمنع قائلاً : ((ولا يجوزُ أنْ يتقدّم الفاعل ، ولا المفعول الذي مع المصدر على المصدر ؛ لأنّه في صلته .)) .

أ _ أنْ يكون حالاً من الضّمير المستكنّ في الخبر ، والعامل فيه الاستقرار .

ب _ أنّه على التّبيين ، أي : مَا لَهُمْ ، أَعْنِي : بِهِ .

والآخر : أنّه مرفوعٌ بالفاعليّة ، والعامل فيه أحد الجارّين ، إمّا (لَهُمْ) ، وإمّا (بِهِ) .

انظر : (التّبيان في إعراب القرآن : 405/1 ، الفريد : 815/1 ، الدّرّ المصون : 457/2 _ 458 ، اللباب في علوم الكتاب : 114/7 .) .

(1) انبنى على الاختلاف في العامل في معمول المصدر الاختلافُ في تقديْم معمول المصدر عليه ، والمصدر من حيث تقديْم معموله عليه ضربان : =

وهناك من أجاز تقديْم معمول المصدر عليه مع الجارّ والمجرور ، والظّرف ؛ لأنّ العرب قد تتّسع فيهما ما لا تتّسع في غيرهِما ، لكن مهما أمكن إبقاؤهُما على ما استقرّ فيهما من منع التّقديْم كان أولى .

انظر : (شرح الكافية للرّضيّ : 195/2 ، المُساعد : 233/2 .) ، وصحّحه ابن زاكور في :
(تفريج الكُرَب عن قُلوب أهل الأَرب في معرفة لاميّة العرب : 101) .

والتّأخير) [1] ، و (الفصل) ، وقد استوفينا ذلك في كتابنا الموسوم بـ (المُحيط) في باب (المصدر) [2] . . . .)) [3] .

ورابعةً عند بيانه لقوله I : ⓵ ➔✦☙✦⅄✡⑨♦❄⬆⑤❖☠ ⑤✞☹①✞⚐② ❸✦☡☼⬆✖⬈ ⮳✡❄❷♊❄❄⓿✦➔♌ ❼☼⮹⇨☺ ☠⑤⬆♦⮙❄✦⮰✦➔ ☠⑤⬆♦⮙⬈❄❄✧✦➔ ❸❄✦⑥⑦⇨ ⑤✍✉♦⇨☺ ⮫✦⌫✞”♊⬈⌧⬈♊ ❼☼⮚✦✈ ☠⑤⬆♦⮙❄✦⮫ ☠⑤⬆✈♦⮙⬈❄❄✧✦➔ ❁✦❻✡&⊙♍ ⮛✡❄⬇♊⬈♦⮚⇔🕮 ➔✦⑤✍✉♦⇨☺⇨☺♦ ⑩❄✦⌖✡&⊙♦⬛ ⑩❄✡⮙✦⑥ ▦❄✦⮰♊⮙✦⌫❄♦⬆✖⬈ ⓵

= وقال الرّضيّ : ((وأنا لا أرى منعًا من تقدّم معموله عليه إذا كان ظرفًا ، أو شبهه ، نحو قولك : اللهُمَّ ارْزُقْنِـي مِـنْ عَـدُوِّكَ البَـرَاءَةَ ، و : إِلَيْـكَ الفِـرَارَ ، قـال تعـالى : ⓵ ➔✦①✦② ❸❄✦⑥⍇☺·♦○♊❁♦⮹ ⑩⌧⬈⌧⮙✦⑥ ⊙✦⑤☺⍇⮳❄✦➔♌ ⓵ [النور:▤] ،

وقـال : ⓵ ⮳❄✦⌫✞⮙✦✈⑥ ⑩❄✦⌫✞⮱⬅✦ ⮛✦⮰✦⬉♦ ⑤✍⌧⅄⇨☺⮰♊⮯③ ⓵ [الصافات:▤▭⬜] ، وفي : (نَهج البلاغة) : << وَقَلَّتْ عَنْكُمْ نَبْوَتُهُ . >> ، ومثله في كلامهم كثيرٌ ، وتقدير الفعل في مثله تكلّفٌ ، وليس كُلّ مُؤوّلٌ بشيءٍ حُكمه حُكم ما أُوّل به ، فلا منع من تأويله بالحرف المصدريّ من جهة المعنى ، مع أنّه لا يلزمه أحكامه ، بلى لا يتقدّم عليه المفعول الصّريح لضعف عمله ، والظّرف أخوه يكفيهما رائحة الفعل حتّى إنّه يعمل فيهما ما هو في غاية البُعد من العمل ، كحرف النّفي في قوله تعالى : ⓵ ⮛✦⑥💻 ⑤✞☺⬅❶⇨ ⑩❄✡⬇✡⮰♊⮙✦➔✡ ⊙✦⑩❄✈✡✍⇨ ⑩✡⮙✦⓾♊❄⬇❄♦⬆➲⌧ ⓵ [القلم:▤] ، فقوله : ⓵ ⑩❄✡⬇✡⮰♊⮙✦➔✡ ⊙✦⑩❄✈✡✍⇨ ⓵ [القلم:▤] ، مُتعلّقٌ بِمعنى النّفي ، أي : انْتَفَى بِنِعْمَةِ الله وَبِحَمْدِهِ عَنْكَ الجُنُونُ ، ولا معنى لتعلّقه بـ (مَجْنُون) .)) ، (شرح الكافية : 406/3 _ 407 .) .

(1) هو الأصل .

(2) لَمْ يرد فيه تفصيلٌ ، حيث جاء فيه : ((يَمتنع أنْ يتقدّم على فعله ، لو قُلتَ : ضَرْبًا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا . لَمْ يجز . . . . ، وأحكام المصدر كثيرةٌ وقد ذكرتُ أكثرها في هذا الباب وفي باب عمله في أوّل الكتاب ، فافهم ذلك تُصب إنْ شاء الله تعالى .)) ، (المُحيط : 3/3أ _ ب .) .

(3) (المُستنهى : ب/38أ .) .

[1] ، حيث قال : ((. . . . ، و (كثير) مرفوعٌ على وجوه ، قيل : على البدل[2] .

وقيل : هو الفاعل ، والواو علامةٌ للجمع ، لا ضمير جمع[3] .

والوجهان غير مُستقيمين على الأصول ، والأقرب أنّه مرفوعٌ على أنّه فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ يُراد به الخصوص بعد العموم ؛ لأنّه لَمّا قال (عموا وصمّوا) ظنّ السّامع أنّهم كذلك كلّهم ، وقد نفى منهم من نفى ، فكان مخصوصًا بعد العموم ، كأنّ قائلاً قال : منْ عمّ ، ومنْ صمّ منهم ؟ فقال : عمى كثيرٌ وصمّ ، والقليل لمْ يَعْمَ ، ولمْ يُصمّ ، وقد استوفينا الحديث في ذلك في كتابنا الموسوم بـ (المُحيط) [4] . . . .)) [5] .

و (المُحيط) كتابٌ مخطوطٌ من محفوظات مكتبة الجامع المتوكليّة في صنعاء ، يقع في مُجلّدين ، تحت رقم : (1831 ، 1842) ، وعنه نُسخة ميكروفلميّة في معهد المخطوطات العربيّة في القاهرة ، تحت رقم : (135) ، وأُخرى في مركز البحث العلميّ وإحياء التُّراث الإسلاميّ التّابع لجامعة أمّ القرى ، تحت رقم : (17 نحو) .

وهذه النّسخة تقع في ثلاثٍ وعشرين وثلاثِمئة لوحةٍ ، في كلّ صفحةٍ يتراوح عدد الأسطر بين : 11 _ 25 سطرًا ، وفي كلّ سطرٍ يتراوح عدد الكلمات بين : 10 _ 14 كلمةٍ .

وخطّها نسخيٌّ واضحٌ مُتّحدٌ ، عدا بعض التّغيّر الذي أصاب بعض الكلمات ، أو الصّفحات .

وقد حملت صفحة الغلاف من المُجلّد الثّاني اسم الكتاب ، ومؤلّفه ، هكذا :

((المُحيط المجموع في الأصول والفروع في النّحو ، تصنيف الفقيه الأجلّ الأوحد ، الفاضل الكامل ، العالم العابد ، الورع الزّاهد ، عُمدة العلماء ، وتاج الأدباء : سابق الدّين مُحمّد بن عليّ بن يعيش الصّنعانيّ _ أجزل الله مثوبته ، وجعل الجنّة مقرّه ومآبه .)) .

وعليها كذلك تَملّكٌ باسم المؤلّف نفسه .

---

(1) (المائدة : 71 .) .
(2) سيأتي توثيقه في : (261 .) .
(3) سيأتي توثيقه في : (262 .) .
(4) انظر : (المُحيط : 38/2ب _ 39أ .) .
وسيأتي لذلك مزيد ذكر في : (260 _ 263 .) .
(5) (المُستنهى : ب/59أ _ ب .) .

وهذه النّسخة مُصحّحةٌ ومُقابلةٌ على نُسخة الأصل[1] .

وقد كتبها ابنه (حُسين) ، حيث جاء في آخر المُجلّد الأوّل : ((وكتب هذا ، وعنى في تصحيحه الفقير إلى رحمة ربّه الكريْم : حُسين بن مُحمّد بن عليّ بن يعيش النّحويّ _ غفر الله له ، ولوالديه ، ولجميع المُسلمين _ .)) .

وفي آخر هذين المُجلّدين : الأوّل ، والثّاني إجازاتٌ ، وسَماعاتٌ ، بخطّ (حُسين) نفسه[2] .

وهذه نماذج من (المخطوطة) :

* * * * * * * * * *

---

(1) انظر ما سبق ذكره في : (33 .) .

(2) وقعت الإشارة إليها في : (30 _ 31 .) .

أ _ موضوع الكتاب :

موضوعه علم النّحو ، وقد ضرب فيه مُؤلّفه بسهمٍ وافرٍ _ أُصولاً وفُروعًا _ ، مُدعمًا ذلك كُلّه بالشّواهد المُختلفة لتقرير قواعده ، والأمثلة المصنوعة التي تجعل هذه القواعد أكثر وضوحًا .

ومع أنّ الصّبغة الغالبة عليه هي علم النّحو فقد طرق بعض المباحث اللغويّة ، مثل : (أبنية الأفعال ، وأوزانِها ، والمصادر ، والألفات .) ، وغيرها .

وهو من مُصنّفات النّحو التّجميعيّ .

ب _ مصادره :

كثُرت المصادر التي استمدّ منها ابن يعيش مادّة (مُحيطه) ، ولكنّه مع هذا لَمْ يُصرّح بأحدٍ من شيوخه الذين استفاد منهم مُباشرةً ؛ بلْ اكتفى بذكر بعض العلـماء ، أو مُؤلّفاتِهم ، وكثيرًا ما كان يقتصر على قوله : ((وقيل)) ، أو : ((وقال قومٌ)) ،

أو : ((وقال بعضهم)) ، أو : ((على مذهب من يقول)) ، وما إلى ذلك .

ومِمّن صرّح بِهم :

1 ـ الخليل :

ذكره ابن يعيش ثَماني عشرة مرّةً ، وقد أفاد منه في جانبين :

أ ـ إيراد آرائه :

وهذا يظهر فيما يأتي :

ـ قوله في أنّ (نِعْـمَ) ، و (بِئْسَ) : ((فعلان غير حقيقيّين على مذهب الخليل بن أحمد[1] ، وسيبويه[2] ، وأبي الحسن[3] ، وأبي عليٍّ[4] ، وجمهور النّحويّين[1] ، ولَمْ يُخالف في أنّهما فعلان إلاّ الفرّاء[2] ، وجماعةٍ من الكوفيّين[3] ، قالوا : إنّهما اسْمان لَمّا لَمْ يتصرّفا ، واحتجّوا بروايتين مسموعتين عن

---

(1) منسوبٌ إليه في : (الكتاب : 266/3 .) .

(2) انظر : (المصدر السّابق : 176/2 ، 266/3 .) .

(3) انظر : (معاني القُرآن : 39/1 ، 144 .) .

وأبو الحسن (215هـ) : هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المُجاشعيّ ، أحد العُلماء المشهورين بالنّحو واللغة والأدب ، سكن البصرة ، وأخذ العربيّة عن سيبويه . =

= ترجمته في : (المعارف : 545 ، 546 ، مراتب النّحويّين : 111 _ 112 ، إنباه الرُّواة : 36/2 .) .

العرب ، حيث أُدخل عليهما حرفُ الجرّ ، وقالوا : حرف الجرّ لا يدخل إلاّ على الأسْماء ، إحدى الرّوايتين قول رجُلٍ لصاحبه : سِرْتُ عَلَى عَيْرِيّ هَذَا خمسة عشر

---

(4) انظر : (الإيضاح العضُديّ : 122/1 .) .
(1) كالمُبرّد في : (المُقتضب : 140/2 _ 150 .) ، وابن السّرّاجّ في : (الأُصول : 118/1 .) ، وابن الورّاق في : (علل النّحو : 292 _ 293 .) ، والزّجّاجيّ في : (الجُمل في النّحو : 108 ، مجالس العُلماء : 48 .) ، وابن درستويه في : (كتاب الكُتّاب : 61 .) ، والسّيرافيّ في : (شرح الكتاب : 372/2ب .) ، وابن جنّيّ في : (اللمع : 200 .) ، والثّمانينيّ في : (الفوائد والقواعد : 563 .) ، وابن بابشاذ في : (شرح الجُمل في النّحو : 86/1ب .) ، والزّمخشريّ في : (المُفصّل : 325 .) ، والعلويّ في : (البيان في شرح
اللمع : 471 .) ، والحيدرة في : (كشف المُشكل : 259 _ 260 .) ، والعُكبريّ في : (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 274 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 182/1 _ 183 ، المتّبع : 547/2 _ 548 .) ، وابن الحاجب في : (الإيضاح في شرح المُفصّل : 96/2 _ 97 ، شرح المُقدّمة الكافية : 930/3 .) ، وابن عُصفور في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 61/2 ، المُقرّب : 65/1 ، مُثُله : 99 .) ، وابن أبي الرّبيع في :
(تفسير القُرآن الكريم : 406/1 ، الكافي في الإفصاح : 692/3 ، المُلخّص في ضبط قوانين العربيّة : 444 _ 445 .) ، والكيشيّ في : (الإرشاد إلى علم الإعراب : 136 .) ، وأبو حيّان في : (النّكت
الحسان : 132 .) ، وابن الورديّ في : (شرح التّحفة الورديّة : 266 .) ، والميلانيّ في : (شرح المُغني في النّحو : 205 .) ، والقَلْصَاديّ في : (مدخل الطّالبين : 109 .) ، والسّيوطيّ في : (همع الهوامع :
18/3 .) ، وصحّحه أبو البركات الأنباريّ في : (الإنصاف : 99/1 ، أسرار العربيّة : 104 .) واليمانيّ في : (المُقدّمة السّعديّة : 23ب .) ، والشّيخ خالد في : (التّصريح : 403/3 .) ، وعُزي إلى الجمهور في :
(حاشية الخُضريّ : 97/2 .) ، والبصريّين في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 86/1أ ، البيان في شرح اللمع : 471 ، أمالي ابن الشّجريّ : 404/2 ، أسرار العربيّة : 102 ، الإنصاف : 97/1 ، شرح المُفصّل : 127/7 ، شرح التّسهيل : 5/3 ، شرح الكافية الشّافية : 1102/2 ، شرح الفصول الخمسون : 48أ ، التّعليقة على المُقرّب : 15أ ، ارتشاف الضّرب : 2041/4 ، الحاصر : 736/2 ، شفاء العليل :
585/2 ، التّصريح : 401/3 .) ، والكسائيّ في : (مجالس العُلماء : 48 ، أمالي ابن الشّجريّ :
404/2 ، الإنصاف : 97/1 ، شرح المُفصّل : 127/7 ، شرح التّسهيل : 5/3 ، شرح الكافية الشّافية :
1102/2 ، شرح الفصول الخمسون : 48أ ، ارتشاف الضّرب : 2041/4 ، الحاصر : 736/2 ، شفاء العليل : 585/2 ، التّصريح : 401/3 .) .
(2) انظر : (معاني القُرآن : 141/2 .) .
(3) انظر نسبته إليهم في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 86/1أ ، أسرار العربيّة : 102 ، الإنصاف : 97/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 274 ، شرح المُفصّل : 127/7 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن =

ميلاً فِيْ لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ ، فقال له صاحبه : << نِعْمَ السَّيْرُ عَلَىْ بِئْسَ الْعَـيْرُ . >>[1] ،

فأدخل (على) على (بِئْس) ، وقول الآخر[2] _ لَمّا وُلدتْ له ابنةٌ _ ، وأتاه بعضُ أصحابه وقال له : << نِعْمَ الْمَوْلُودُ الْبِنْتُ ، فقال : لَيْسَتْ بِنِعْمَ الْمَوْلُودُ نُصْرَتُهَا بُكَاءٌ ،

= عصفور : 61/2 ، شرح التّسهيل : 5/3 ، شرح الكافية الشّافية : 1102/2 ، شرح الفصول الخمسون : 48أ ، التّعليقة على المُقرّب : 15أ ، ارتشاف الضّرب : 2041/4 ، الحاصر : 736/2 ، شفاء العليل :
585/2 ، التّصريح : 401/3 ، حاشية الخُضريّ : 97/2 .) ، وعُزي إلى ثعلب في : (أمالي ابن الشّجريّ : 404/2 .) .

وجاء في : (تعليق الفرائد : 139/7 .) أنّ الخلاف الدّائر بين النّحويّين حول (نِعْم) ، و (بِئْس) من حيث الفعليّة ، والاسميّة ((طريقةٌ سلكها كثيرون ، وسلك ابن عُصفور طريقةً أُخرى حرّرها في تصانيفه المُتأخّرة ،
قال : ولَمْ يختلف أحدٌ من النّحويّين من البصريّين ، والكوُفيّين في أنّ (نِعْم) ، و (بِئْس) _ من قولك : نِعْمَ الرَّجُلُ عَمْرٌو ، وَبِئْسَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وأشباه ذلك _ فعلانِ ، وأنّ الاسم المرفوع بعدهُما فاعلٌ بهما ، وإنّما الخلاف بين البصريّين ، والكوفيّين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل . . . .)) .

وانظر نسبته أيضًا إلى ابن عصفور في : (التّصريح : 402/3 .) .

وما في مصادره التي بين يديّ يُخالف ما نُسب إليه ، حيث حكى الخلاف المذكور في هذه المسألة كما حكاه أكثر النّحويّين .

انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 61/2 _ 63 ، المُقرّب : 65/1 ، مُثُله : 99 .) .

وقد يكون ما نُسب إليه في أحد كُتبه مِمّا أهلكته عوادي الزّمن ، مثل : (شرح الجُزُوليّة) ، أو في (شرحي الجُمل) ؛ حيث بلغ عدد شروحاته ثلاثة .

(1) (المِيلُ) : القطعة من الأرض ، وقدره أربعة آلاف ذراع .

انظر : (لسان العرب _ (مَيَل) _ : 639/11 ، المصباح المُنير _ (الْمادّة نفسها) _ : 303 ، الكُلّيّات : 675 .) .

و (الْعَيْرُ) : الحمار ، أيًّا كان أهليًا ، أو وحشيًّا ، وقد غلب على الوحشيّ .

انظر _ في (عَيَرَ) _ : (تهذيب اللغة : 106/3/2 _ 107 ، لسان العرب : 620/4 ، القاموس
المُحيط : 574 .) .

وانظر هذا القول _ بُجزئه الثّاني ، وهو ((بِئْسَ السَّيْرُ عَلَىْ بِئْسَ العَيْرُ .)) ، قاله أحد رجالات العرب
وهو في طريقه إلى محبوبته _ في : (الإنصاف : 98/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 276 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 61/2 ، شرح الكافية الشّافية : 1102/2 ، التّصريح : 402/3 ، =

= حاشية الخُضريّ : 97/2 .) ، و _ برواية : (البَعِيْرُ) _ في : (شرح الفصول الخمسون : 48أ .) .

وَبِرُّهَا سَرِقَةٌ . >>[1] ، فأدخل (الباء) على (نِعْم) ، وهذا شاذٌّ لا يُقاس عليه[2] .

والصّحيح ما قدّمنا من الاحتجاج على أنّهما فعلان .))[3] .

---

(2) جاء في : (أمالي ابن الشّجريّ : 405/2 .) : ((وقال أبو بكر مُحمّد بن القاسم بن بشّار الأنباريّ : سَمعتُ أحمد بن يحيى يحكي عن سلمة بن عاصم ، عن الفرّاء : أنّ أعرابيًّا . . . .)) .
وانظر : (الإنصاف : 98/1 ، شرح المُفصّل : 128/7 .) .

(1) انظر هذا القول _ برواية : << . . . . نِعْمَ الْمَوْلُـوْدَةُ مَوْلُوْدَتُكَ ! ، . . . والله مَا هِيَ بِنِعْمَ الْمَوْلُوْدَةُ ، نَصْرُهَا . . . . >> _ في : (علل النّحو : 292 .) ، و _ برواية : << . . . نِعْمَ الْوَلَدُ هِيَ ! ، . . . والله مَا هِيَ بِنِعْمَ الْوَلَدُ ، نَصْرُهَا . . . . >> _ في : (أمالي ابن الشّجريّ : 405/2 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 61/2 _ 62 ، مُثُل المُقرّب : 99 ، شرح التّسهيل : 5/3 ، شرح الكافية الشّافية : 1102/2 ، التّصريح : 401/3 _ 402 ، حاشية الخُضريّ : 97/2 .) ، و _ برواية : << . . . . نِعْمَ الْمَوْلُودةُ مَوْلُوْدَتُكَ ! ، . . . : وَالله مَا هِيَ بِنِعْمَ الْمَوْلُوْدَةُ ، . . . . >> _ في : (الإنصاف : 98/1 _ 99 .) ،
و _ برواية : << . . . نِعْمَ الْمَوْلُودةُ ابْنَتُكَ ! ، . . . والله مَا هِيَ بِنِعْمَ الْبِنْتُ ، نُصْرَتُهَا صُرَاخٌ . . . . >> _ في : (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 276 .) ، و _ برواية : << . . . نِعْمَ الْمَوْلُوْدَةُ مَوْلُوْدَتُكَ ، فَقَالَ : والله مَا هِيَ بِنِعْمَ الْمَوْلُوْدَةُ . >> _ في : (شرح المُفصّل : 128/7 ، شرح الفصول الخمسون : 48أ .) ، و _ برواية : << . . . والله مَا هِيَ بِنِعْمَتْ الْوَلَد ! ، . . . . نَصْرُهَا . . . . >> _ في : (المُقرّب : 65/1 .) .

(2) وقد تأوّله الْمانعون بأنّ دُخول حرف الجرّ ليس لَهم فيه حُجّةٌ ؛ لأنّ الحكاية فيه مُقدّرةٌ ، وحرف الجرّ يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شُبهة في فعليّته ، قال الرّاجز :

وَاللهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ .
وَلاَ مُخَالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهْ .

ولو كان الأمر كما زعموا لوجب أنْ يُحكم لـ (نَامَ) بالاسْميّة ؛ لدخول حرف الجرّ وهو (الباء) عليه ، وإذا لَمْ يجُز أنْ يُحكم له بالاسْميّة ؛ لتقدير الحكاية ؛ إذْ التّقدير : والله مَا لَيْلِيّ بِلَيْلٍ مَقُولٍ فِيْه نَامَ صَاحِبُهْ ، فكذلك هاهنا لا يجوز أنْ يُحكم لـ (نِعْمَ) ، و (بِئْسَ) بالاسْميّة ؛ لدخول حروف الجرّ عليهما ؛ لتقدير الحكاية ؛ إذْ التّقدير : نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى عَيْرٍ مَقُولٍ فِيْه بِئْسَ العَيْرُ ، والله مَا هِيَ بِمَوْلُوْدَةٌ مَقُولٍ فِيْهَا نِعْمَ الْمَوْلُوْدَةُ .

انظر : (عللَ النّحو : 292 ، الإنصاف : 112/1 _ 113 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 279 _ 280 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 63/2 ، مُثُل المُقرّب : 99 ، شرح التّسهيل : 5/3 _ 6 ، شرح الكافية الشّافية : 1102/2 ، 1103 ، شرح الفصول الخمسون : 48أ .) .
=

= وهُناك حججٌ أُخر للكوفيّين بسط القول فيها ، والجواب عنها أبو البركات الأنباريّ في : (أسرار العربيّة : 102 _ 104 ، الإنصاف : 97/1 _ 103 ، 112 _ 126 .) ، والعُكبريّ في : (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 276 _ 281 .) .

(3) (المُحيط : 38/1أ .) .
وما ذكره ابن يعيش من الاحتجاج على صحّة كون (نِعْم) ، و (بِئْس) فعلين في المفقود من (المُحيط .) .

ـ قوله في إعــراب الشّرط ، والاستفهام في : ((نحو قولـك : مَنْ جَــاءَ ؟ ، في الاستفهام ، وَمَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ ، فـي الشّرط ، فـ (مَنْ) ومـا شـابَهه فـي قول سيبويـه
فاعلٌ مُتقـدّمٌ علـى الفعل ، سـواءً كـان شـرطيًّا ، أو اسـتفهاميًّا ، وإنّمـا تقـدّم عــنده ؛
لأنّ الشّرط ، والاستفهام لَهما صدر الكلام[1] ، و (مَـنْ) ومـا شـابَهه فـي قـول الخليل _ رحمـه الله _ مُبتدأٌ ، ومـا بعده خبرٌ ، وعنده أنّ الفاعل لا يتقدّم على فعله على أيّ حالٍ
كان[2] ، والتّقدير عند سيبويه في الاستفهام إذا قُلتَ : مَنْ قَامَ يَا زَيْدُ ؟ : أَقَامَ أَحَدٌ يَا زَيْدُ ؟ ، والتّقدير عنده في الشّرط إذا قُلتَ : مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ : إنْ يَقُمْ أَحَدٌ أَقُمْ مَعَـهُ ،
والتّقدير عند الخليل في الاستفهام إذا قُلتَ : مَنْ قَامَ يَا زَيْدُ ؟ : أَ أَحَـدٌ قَـامَ يَـا زَيْدُ ؟ ، والتّقدير عنده في الشّرط إذا قُلتَ : مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ : إنْ أَحَدٌ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ ، فـ (أَحَدٌ) مُبتـدأٌ ، والجملـة بعده خبرٌ عنـه ، والأصلُ قـولُ الخليـل _ رحمه الله _ ؛ بدليل أنّ سيبويـه أجمع معه في الأصل المُقدّر الذي يرجع إليـه عند الالتباس ، وهو[3] أنّه قدّم الفعل علـى الفاعل في قولـه : أَقَامَ أَحَدٌ ، وإنْ يَقُمْ أَحَدٌ ، وتلخيص هذا : أنّه لو جاز أنْ يُقدّم الفاعل على فعله في الفرع في قولـه : مَنْ قَامَ ؟ ؛ لأنّ (مَنْ) مبنيّةٌ ، والبنـاء في الأسْماء فرعٌ علـى الإعراب لجـاز أنْ يتقـدّم فـي الأصـل _ أعنـي فـي تقـدير (مَـنْ) بـ (أَحَـدٍ) ، وظهـور الإعراب في مثل قولك : أَقَامَ أَحَدٌ ؟ _ ، وبالإجمـاع إنّ (أَحَدًا) لا يتقدَم علـى (قَامَ) ، فيكــونُ
فاعلاً له ، بل يكون مُبتدأً ، وكذلك الحديثُ فـي الشّرط ؛ فبهذا ثبت أنّ قـول الخلـيل
هو الأصل فتدبّر هذا الاحتجاج فهو لطيفٌ .)) [4] .

وقد اعتلّ النّحويّون لصحّة كونِهما فعلين من ثلاثـةٍ أوجـهٍ ، وسيأتي فـي : (1283 .) بيـان ذلك .

(1) مضى تحقيق قول سيبويه في : (43 .) .

(2) سبق في : (44 .) أنْ أشرتُ إلى أنّ هذا القول لَمْ أقفْ علـى نسبته إلـى الخليل ، وأنّـه رأي البصريّين الذين لا يُجيزون تقديْم الفاعل على فعله كما أجازه الكوفيّون .

(3) في : (المخطوطة .) : (وهي) .

(4) (المُحيط : 27/2ب _ 28أ .) .

ـ قولـه فـي أنّ للفاعل ((عنـد الخليـل _ رحمـة الله عليـه _ ، وعنـد الأكثـر رُتبتـين :
إحـداهُما : أنْ يكـون بعـد الفعـل ، نحـو : ضَـرَبَ زَيْـدٌ عَمْـرًا ، هـذه الرّتبـة هــي
الأصـل[1] ، وإنّمـا وجـب تـأخير الفاعـل علـى الفعـل ؛ لأنّ الفعـل الـذي رفعـه ، وعمـل
فيه الرّفع ، ورُتبةُ العامل أنْ تكون مُتقدّمةً على المعمول المُلازم لـه ، وإنّمـا قُلنـا : (المُلازم) احترازًا من المعمـول الـذي هـو غير مُـلازمٍ كـالمفعول الـذي يجوزُ تقديْمه ، وتأخيره ؛
لكونـه فضلـةً علـى الفعـل ، والفاعـل[1] ، ومثالـه : عَمْـرًا ضَـرَبَ زَيْـدٌ[2] ، ومـا شاكله .
والرّتبـة الثّانيـة : أنْ يكـون بعـد الفعـل ، والمفعـول اتّسـاعًا[3] ، ووجوبًـا ، فالاتّسـاع
فـي المُعربـات التـي لا إشـكال فيهـا ، نحـو : ضَـرَبَ عَمْـرًا زَيْـدٌ ، ومـا شـاكل ذلـك[4] ، وأمّـا الوجـوب فيجـب تـأخير الفاعـل إذا كـان المفعـول بـه مُضـمرًا مُتّصلاً ، نحـو : ضَـرَبَكَ زَيْـدٌ ، ومـا شـاكل ذلـك[5] ، أو اتّصـل بالفاعـل ضمير

---

(1) قال الحريريّ : ((وإنّمـا جُوّز تقديْم المفعول على الفعل ، وامتنـع تقديْم الفاعل عليـه ؛ لأنّ إعراب الفاعل الرّفع ، ولو قُدّم على الفعل لاشتبه بالمُبتدإ ، وهذا اللبس مأمونٌ في قبيل المفعول به ؛ لكون إعرابه النّصب
المُباين إعراب المُبتدإ _ والله أعلم _ .)) ، (شرح مُلحة الإعراب : 167 .) .
(2) ذكر السّهيليّ أنّ هذا وأضرابه مِمّا يحسُن فيه تقديْم الفاعل من تـأخيره ، فيُقـال : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا .
انظر : (نتائج الفكر : 173 .) .
(3) قال بَهاء الدّين بن النّحّـاس : ((وإنّمـا جاز ذلـك ؛ لأنّهم يحتـاجون إلـى التّوسّـع فـي الكـلام ؛ لأجل السّجع ، والقوافيّ ، والـوزن . فلـو التزمنـا طريقـةً واحدةً لضـاقت العبـارة ، فجوّزنـا تَقديْم المفعول توسّعًا وعلى خلاف الأصل لكنّه مشروطٌ بظهور المعنى لَمّا كان مجازًا احتاج إلى القرينـة لتُبيّنه .)) ، (التّعليقة على المُقرّب : 10ب .) .
(4) قال سيبويه في (باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولٍ) : ((وذلك قولك : ضَرَبَ عَبْدُ الله زَيْدًا ، فـ (عبد الله) ارتفع هاهنا كما ارتفع في (ذهب) ، وشغلتَ (ضرب) به كما شغلتَ بـه (ذهب) ، وانتصب (زيدٌ) ؛ لأنّه مفعولٌ تعدّى إليه فعلُ الفاعل . فـإنْ قدّمتَ المفعول وأخّرتَ الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأوّل ، وذلك قولك : ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ الله ؛ لأنّك إنّما أردتَ به مُؤخّرًا مـا أردتَ به مُقدّمًا ، ولَمْ تُرد أنْ تشغل الفعلَ بأوّلَ =
= منه وإنْ كان مُؤخّرًا في اللفظ . فمن ثَمّ كـان حدّ اللفظ أنْ يكون فيـه مُقدّمًا ، وهو عربيٌّ جيّدٌ كثيرٌ ، كـأنّهم إنّمـا يُقدّمون الـذي بيانـه أهمّ لَهـم وهُـم ببيانـه أَعْنـى ، وإنْ كانـا جميعًـا يُهِمّـانِهم ويعْنِيَانِهم .)) ، (الكــتاب : 34/1 .) .
(5) لأنّه لو قيل : ((ضَرَبَ زَيْدٌ إيَّاكَ .)) لزم فصل الضّمير مع التّمكّن من اتّصاله ، وهذا لا يجوز .

مفعولــــه ، نحـــو قـــول الله تعـــالى : [illegible] (1) ، فأمّــــا سيبويه ، وأصحابه فيُجيزون للفاعل رُتبةً ثالثةً ، وهي أنْ يتقدّم على الفعل مع الاستفهام ، والشّرط .)) (2) .

ـ قوله في حُكــم (كان) إذا أتى بعدها وبعد اسْمها وخبرها جارٌّ ومجرور ، أو ظرفٌ والخبر اسم فاعلٍ : ((إذا أتى بعد (كـان) واسْمها وخبرها حرفٌ من حروف الجرّ ، أو ظرفٌ ، وكـان الخبر اسم فاعلٍ نكرةٍ جاز أنْ تجعل الخبر في موضع الحـــرف ، والظّرف ، وتجعل اسم الفاعل حالاً ، والعاملُ في الحال الذي تعلّق به الحـــرفُ ، والظّرف ، وذلك الذي تعلّق به هو الخبر ، وفيه ضميرٌ يعودُ إلى اسمِ (كـان) على هذا الوجه ، وذلك في مثل قولك : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا فِيْ الدَّارِ ، أو أَمَامَكَ ، وســواءً كان

انظر : (ارتشاف الضّرب : 1469/3 ، شرح قطر النّدى : 209 ، أسرار النّحو : 97 .) .

(1) نصّها : [illegible] ، (الأنعـام : .) .

(2) (المُحيط : 34/2ب ، ونحوه في : 35/2ب .) .

وقد وقعت الإشارة إلى تحقيق قول سيبويه وأصحابه في : (43 _ 44 .) .

الحرف والظّرفُ مُتقدّمين على اسم الفاعل ، أو مُتأخّرين عنه[1] فإنّهما الخبرُ ، و (قائِمًا) على الحال[2] ، ويجوزُ أنْ تعكس ذلك ، فتجعل (قائِمًا) هو الخبر لـ (كان) ، والحرفُ ، والظّرفُ حالين ، و (قائِمًا) هو العامل فيهما على هذا المعنى كما كانا العاملين فيه على المعنى الأوّل ، ويجوزُ أنْ يكونا مفعولين لـ (قَائِمٍ) مع كونه خبرًا لـ (كان) ، ويجوزُ أنْ يكونا خبرين جميعًا لـ (كان) على مذهب الأكثر ، كالخليل ، وأصحابه ، ولَمْ يُخالف في ذلك أعني في كونِهما خبرين جميعًا إلاّ ابن دُرستويه .))[3] .

ـ قوله في ناصب المفعول معه : ((أمّا المفعول معه فهو كُلّ اسمٍ ذُكر منصوبًا بعد (الواو) المُقدّرة بـ (مع) للبيان عن المُصاحبة بشرط أنْ تقع (الواو) بعد فعلٍ ظاهرٍ غير مُقدّر ، وهو في مثل قولك : جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرًا ، وَ : << اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ . >>[4] ، وَ : << جَاءَ الْمَاءُ وَالطَّيَالِسَةَ . >>[5] ، أي : جَاءَ زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ مَعَ الْخَشَبَةِ ، وَجَاءَ الْبَرْدُ مَعَ الطَّيَالِسَةِ ، فلمّا حذفتَ (مع) وأتيتَ بـ (الواو) نصبتَ وعُدتَ بالاسم إلى

---

(1) قال سيبويه : ((تقول : مَا كَانَ فِيْهَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ ، وَمَا كَانَ أَحَدٌ مِثْلُكَ فِيْهَا ، وَلَيْسَ أَحَدٌ فِيْهَا خَيْرٌ مِنْكَ ، إذا جعلتَ (فيها) مُستقرًّا ، ولَمْ تجعله على قولك : فِيْهَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، أجريتَ الصّفة على الاسم ، فإنْ جعلتَه على قولك : فِيْهَا زَيْدٌ قَائِمٌ نصبتَ ، تقول : مَا كَانَ فِيْهَا أَحَدٌ خَيْرًا مِنْكَ ، وَمَا كَانَ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْكَ فِيْهَا ، إلاّ أنّك إذا أردتَ الإلغاء فكُلّما أخّرتَ الذي تُلغيه كان أحسن ، وإذا أردتَ أنْ يكون مُستقرًّا تكتفي به ، فكلّما قدّمته كان أحسن ؛ لأنّه إذا كان عاملاً في شيءٍ قدّمتَه كما تُقدّم (أَظُنُّ) ، و (أَحْسِبُ) ، وإذا ألغيتَ أخّرتَه كما تُؤخّرهُما ؛ لأنّهما ليسا يعملان شيئًا .

والتّقديْم هاهنا ، والتّأخير فيما يكونُ ظرفًا ، أو يكونُ اسْمًا في العناية ، والاهتمام مثله فيما ذكرتُ لك في باب (الفاعل والمفعول) ، وجميع ما ذكرتُ من التّقديْم ، والتّأخير ، والإلغاء ، والاستقرار عربيٌّ جيّدٌ كثيرٌ .)) ،

(الكتاب : 55/1 _ 56 .) .

(2) هذا هو المُطّرد في كُلّ ظرفٍ ، وفي كُلّ مجرورٍ ، وهو أحسن المذاهب عند الزّجّاجيّ في : (الجُمل في النّحو : 42 _ 43 .) ، وتابعه ابن أبي الرّبيع في : (البسيط في شرحه : 687/2، 688 ، 691 .) .

(3) (المُحيط : 73/2أ .) .

وابن دُرستويه (347هـ) : هو أبو مُحمّد عبد الله بن جعفر بن دُرستويه الفارسيّ ، اشتهر وتُوفّي في بغداد ، وهو أحد العُلماء الأفذاذ في اللغة والأدب .

ترجمته في : (تاريخ بغداد : 428/9 ، وفيات الأعيان : 44/3 _ 45 ، بُغية الوعاة : 36/2 .) .

(4) انظر هذا القول في : (الكتاب : 298/1 ، اللمع : 115 ، كشف المُشكل : 289 ، التّعليقة على المُقرّب : 555/1 ، الفاخر في شرح جُمل عبد القاهر : 480/2 .) .

(5) انظر هذا القول في : (المُغرّب في ترتيب المُعرّب : 291 _ 292 .) ، و _ برواية : (البَرْدُ) = _

الأصل ؛ لأنّ أصل كُلّ جارٍّ ومجرورٍ النّصب فإذا حُذف الجارّ رُدّ الذي كان مجــرورًا إلـــى أصـــله ؛ ألا تـــرى إلـــى قولـــه تعـــالى : ⌚
✋♦⇖⌖⊽♊⬆⌖❄⊘ ◆⬂⌖✦⬆♦⊽ ⌖⊙⑥⌖❄❷♊⋅✍⑤⌖➔
✦⌖❄⑨♊⮋✡ℰ⊃⌖ ⊙⌖ɞ❄④⌚ ⌚ [1] ، والمعنـى : مِنْ قَوْمِـهِ ، فلمّا حذف (من) نصب ، وكذلك قول الشّاعر[2] :

وَمِنَّا الذِيْ اخْتِيْرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً .... [3] .

والمعنى : الذِيْ اخْتِيْرَ مِنَ الرِّجَالِ ، فلمّا حذف (من) نصب ، وكذلك ((أَمَرْتُكَ الخَيْرَ .)) [4] ، والمعنى : أَمَرْتُكَ بِالخَيْرِ ، وما شاكل ذلك .

= في : (الكتاب : 298/1 ، اللمع : 115 ، كشف المُشكل : 289 .) .

(1) نصّها : ⌚ ➔⌖⑤✍⋅♊❷❄⌖⑥⊙⌖ ⊽♦⬆✦⌖⬂◆ ⊘❄⌖⬆♊⊽⌖⇖♦✋ ✦⌖❄⑨♊⮋✡ℰ⊃⌖ ⊙⌖ɞ♦❄④⌚ ⊠⊳✡⅄✡”ℬ❄⌖❄⁋❷✡⓿⌖⑥ℰ [illegible] . (الأعراف : ▯▯ .) .

(2) هو الفرزدق .

(3) من الطّويل ، وعجزه :

.... وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ .

وهو مطلع قصيدةٍ عدد أبياتِها سبعةٌ وأربعون بيتًا ، هو مطلعها ، قالَها مُناقضًا بِها قصيدةً لجرير هجاه بِها على هذه القافية .

وبعده :

وَمِنَّا الذِيْ أَعْطَى الرَّسُوْلُ عَطِيَّةً أُسَارَى تَمِيْمٍ وَالْعُيُوْنُ دَوَامِـعُ .

وهو في : (الكتاب : 39/1 ، الكامل في اللغة والأدب : 32/1 ، شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النّحّاس : 26 ، إيضاح الشّعر _ شرح الأبيات المُشكلة الإعراب _ : 287 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 424/1 ، الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 287 ، المُفصّل : 291 ، كشف المُشكل : 212 ، شرح المُفصّل : 51/8 ، التّذييل والتّكميل : 242/6 ، الدُّرّ المصون : 351/3 ، شرح أبيات المُفصّل والمُتوسّط : 570 ، خزانة الأدب : 124/9 .) ، و _ برواية (مِنَّا) دون (واوٍ) _ في : (المُقتضب : 330/4 .) ، و _ برواية : (خَيْرًا) _ في : (ديوانه : 407 .) .

(4) من قول _ على الصّحيح _ العبّاس بن مرداس :

وإنّما خُصّتْ هذه[1] (الواو) بأنْ أُقيمتْ مُقام (مع) ؛ لأنّ (الواو) للجمع ، و (مع) للمُصاحبة ، والجمع ، والمُصاحبة سيّان في المعنى[2] .
وقيل : إنّ (الواو) عدّتْ الفعل اللازم ، فنصبتْ الاسم ، كما عدّته (إلاّ) في باب
(الاستثناء) ، في قولك : جَاءَ النَّاسُ إلاَّ زَيْدًا [3] ، فإنْ كان الفعلُ مُتعدّيًا فأتى بعده مفعولٌ معه فهو الذي نصبه ، وليس في هذا القول دليلٌ قاطعٌ ؛ إذْ المُصاحبة ليست
تلزم جميع الأفعال ، والصّحيح أنّ الاسم انتصب لَمّا حُذف منه حرف الجرّ وهو (مع) ، ورُدّ إلى أصله ، ولا شكّ أنّ الفعل هو الذي عمل فيه ، وهذا مذهب الخليل بن أحمد _ رحمه الله _ .))[4] .

....

= والعلويّ في : (البيان في شرح اللمع : 215 .) ، والزّمخشريّ في : (المُفصّل : 73 .) ، والحيدرة في :
(كشف المُشكل : 289 _ 290 .) ، والعُكبريّ في : (التّبيان في إعراب القُرآن : 717/2 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 379 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 279/1 ، المتّبع : 333/1 .) ، وابن يعيش الحلبيّ في : (شرح المُفصّل : 49/2 .) ، وابن مُعطٍ في : (الفصول

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ .
انظر : (ديوانه : 46 ، الكامل في اللغة والأدب : 21/1 ، المُقتضب : 331/4 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن خروف : 358/1 .) .
(1) في : (المخطوطة .) : (هذه) ، وهي مشطوبةٌ .
(2) قال العُكبريّ : ((وإنّما حُذفتْ (مع) اختصارًا وتوسّعًا ، وإنّما أُقيمتْ (الواو) مُقامها دون غيرها ؛ لتقارب معناهُما ؛ لأنّ (مع) للمُصاحبة ، و (الواو) للجمع ، والاجتماع مُصاحبةٌ .)) ، (اللباب في علل البناء
والإعراب : 281/1 .) .
(3) سيأتي الحديث في العامل في المُستثنى في : (200 _ 202 .) .
(4) (المُحيط : 11/3ب .) .
وانظر نسبته إلى الخليل في : (المُحصّل في كشف أسرار المُفصّل : 141/1ب .) .
وقد اختلفت كلمة النّحويّين في ناصب المفعول معه على خمسة آراء :
أ _ أنّه منصوبٌ بالفعل بواسطة (الواو) .
وعليه : سيبويه في : (الكتاب : 297/1 .) ، والمُبرّد في : (الكامل في اللغة والأدب : 835/2 _ 836 ، المُقتضب : 212/4 _ 213 .) ، وابن السرّاج في : (الأُصول : 209/1 _ 210 ، المُوجز : 36 .) ، والسّيرافيّ في : (شرح الكتاب : 79/2ب .) ، والفارسيّ في : (الإيضاح العضُديّ :
193/1 _ 194 ، المسائل البصريّات : 701/1 .) ، وابن جنّيّ في : (سرّ صناعة الإعراب : 640/2 ، اللمع : 115 .) ، والثّمانينيّ في : (الفوائد والقواعد : 297 _ 298 .) ، والجُرجانيّ _ في أحد قوليه _ في : (المُقتصد : 659/1 _ 660 .) ، والحريريّ في : (شرح مُلحة الإعراب : 187 .) ، والعلويّ =

الخمسون : 193 .) ، وابن الحاجب في : (الإيضاح في شرح المُفصّل : 323/1 ، شرح المُقدّمة الكافية : 497/2 .) ، وابن عًصفور في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 34/3 ، المُقرّب : 158/1 ، مُثُله : 225 _ 226 .) ، والخويّيّ في : (شرح الفصول الخمسون : 74ب .) ، والكيشيّ في : (الإرشاد إلى علم الإعراب : 233 .) ، واليمانيّ في : (المُقدّمة السّعديّة :
20أ .) ، وأبو حيّان في : (ارتشاف الضّرب : 1483/3 ، تذكرة النّحاة : 431 .) ، وابن الورديّ في :
(شرح التّحفة الورديّة : 266 .) ، والقَلْصَاديّ في : (مدخل الطّالبين : 77 .) ، وصحّحه أبو البركات الأنباريّ في : (أسرار العربيّة : 171 ، الإنصاف : 248/1 _ 250 ، البيان في غريب إعراب القُرآن :
24/2 .) ، و الزّبيديّ في : (ائتلاف النّصرة : 36 .) ، والسّيوطيّ في : (همع الهوامع : 176/2 .) ، وعُزي إلى الجمهور في : (الفُصول المُفيدة في (الواو) المزيدة : 194 .) ، والبصريّين في : (الإنصاف :
248/1 ، توجيه اللمع : 200 ، تذكرة النُّحاة : 431 ، المُحصّل في كشف أسرار المُفصّل : 141/1ب ، الفُصول المُفيدة : 194 ، ائتلاف النّصرة : 36 .) .

ب _ أنّه منصوبٌ على الخلاف .

وهذا الرّأي منسوبٌ إلى الكوفيّين في : (الإنصاف : 248/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 379 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 280/1 ، توجيه اللمع : 201 ، المحصول : 110ب ، ارتشاف الضّرب :
1484/3 ، تذكرة النُّحاة : 431 ، المُحصّل في كشف أسرار المُفصّل : 141/1ب ، الفُصول المُفيدة : 195 ، ائتلاف النّصرة : 36 .) ، والكسائيّ والفرّاء في : (المُحصّل في كشف أسرار المُفصّل : 141/1ب .) .

وهذا الرّأي مُنتقضٌ بالعطف الذي فيه المُخالفة ، نحو : قَامَ عَمْرٌو لا زَيْدٌ ، ونظير ذلك مِمّا لَمْ يقتضِ الخلاف فيه نصبًا ؛ فدلّ على أنّ المُخالفة لا أثر لَها ، وأيضًا يلزم من اعتبارها جواز نصب الأوّل لمُخالفته للثّاني ، فلو اعتُبر الخلاف فليس مُخالفة الثّاني للأوّل أولى بالاعتبار من عكسه .

انظر : (أسرار العربيّة : 171 ، الإنصاف : 250/1 ، توجيه اللمع : 201 ، شرح المُفصّل : 49/2 ، الفُصول المُفيدة : 197 .) .

ج _ أنّ منصوبٌ على الظّرف .

وهذا الرّأي منسوبٌ إلى الأخفش في : (الإنصاف : 248/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 379 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 280/1 ، توجيه اللمع : 200 ، المحصول : 110ب ، المُحصّل في كشف أسرار المُفصّل : 141/1ب ، الفُصول المُفيدة : 194 ، ائتلاف النّصرة : 36 .) ، وبعض الكوفيّين في :
(ارتشاف الضّرب : 1484/3 ، همع الهوامع : 178/2 .) . =

ـ قوله في نوع (التّاء) في : (يَا أَبَةُ) ، و (يَا أُمَّةُ) : « فَأمّا قولُهم : « يَا أَبَةُ . »[1] ،

= وهذا ضعيفٌ ؛ لأنّ الأسْماء الكائنة بعد (الواو) ليست ظُروفًا فتنتصب انتصابَها .

انظر : (الإنصاف : 249/1 ، توجيه اللمع : 200 ، الفاخر في شرح جُمل عبد القاهر : 479/2 ، الفُصول المُفيدة : 196 .) .

د _ أنّه منصوبٌ بفعلٍ مُضمرٍ بعد (الواو) .

و : << يَا أُمَّةُ . >>[745] ، ففي هذه (التّاء) خلافٌ ، مذهب الخليل بن أحمد _ رحمه
الله _ : أنّ هذه (الْهاء) (هاء) التّأنيث جُعلتْ في محلّ (الياء) بِمنْزِلة (الْهاء) التـي فـي (عَمَّـةٍ) ، و (خَالَـةٍ) ، واحـتجّ علـى ذلـك بأنّـها تثبتُ وصلاً (تَـاءً) ، ووقفًا (هَاءً) ، تقول : يا أَبَةِ انْطَلِقْ ، وَيَا أُمَّةِ أَقْبِلِي ، قـال الله تعـــالى : ⓵ ✡•♦⑨❄♊⛶⌖❄❸ ②⌖① ♑❶⌖❄⑩☹✞⑥▭⁋❄❄⌖❄▦ ⑤✍⊠✷❄➪☺"♊🕒❄⁋➪❄⬆⌖✍⌖ 🕔 [1] ، وإذا وقفتَ قُلتَ : يَا أَبَهْ ، و : يَا أُمَّهْ ، كما تقول : هَذِهِ عَمَّتُكَ ، و : خَالَتُكَ ، وإذا وقفتَ قُلتَ : عَمَّهْ ، و : خَالَهْ .

وهذا الرّأي منسوبٌ إلى الزّجّاج في : (الإنصاف : 248/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 379 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 280/1 ، توجيه اللمع : 200 ، المحصول : 110ب ، المُحصّل في كشف أسرار المُفصّل : 141/1ب ، الفُصول المُفيدة : 195 ، ائتلاف النّصرة : 36 ، همع الهوامع : 178/2 .) .

وهذا أيضًا ضعيفٌ ؛ من قبل أنّ تقدير الفعل لا يُصار إليه إلاّ لضرورةٍ ، ولا ضرورة هاهُنا . انظر : (الإنصاف : 249/1 ، الفُصول المُفيدة : 197 .) .

كما ضعّفه ابن إياز بقوله : ((وهو ضعيفٌ ؛ لوجهين :

الأوّل : ادّعاؤه الحذف عند الاستغناء عنه .

والثّاني : أنّ هذا الفعل المُقدّر لَمْ يظهر في شيءٍ من كلامهم .)) ، (المحصول : 110ب .) .

هـ _ أنّه منصوبٌ بـ (الواو) .

وعليـه : عبد القـاهر الجُرجـانيّ _ فـي قولـه الآخـر _ فـي : (الجُمل فـي النّحـو : 20 .) ، والخوارزميّ في : (التّخمير : 407/1 _ 408 .) ، واختـاره يحيـى بـن حمـزة فـي (المُحصّـل فـي كشـف أسـرار المُفصّـــل : 142/1أ _ ب .) .

وهذا من أضعف الآراء المذكورة ، وقد علّل العلائيّ لذلك بقوله : ((أمّا أولاً ؛ فلأنّه مُنتقضٌ بالتّضعيف ، و بـ (همزة) النّقل والتّعديـة ؛ لأنّ صحّة الكلام فـي النّصب دائـرةٌ مع هذه ، ولـيس شيءٌ منها عاملاً .

وثانيًا ؛ فلأنّه لو كانت (الواو) عاملةً لَمْ يفتقر إلى وُجود عاملٍ قبلها ولاتّصلت الضّمائر بها كما تتّصل بالحُروف العاملة ، نحو : (لَكَ) و (إنّكَ) ، وامتنع الانفصال في نحو : لَوْ تَرَكْتُ الفَصِيْلَ وَأُمّهُ لَرَضَعَهَا ، وأيضًا فالحُروف لا يعمل شيءٌ منها حتّى يختصّ ، و (الـواو) غير مُختصّـةٍ ، بـلْ تدخل على الاسم والفعل .)) ، (الفُصول المُفيدة : 196 .) .

(1) انظر هـذا القـول فـي : (التّبصـرة والتّـذكرة : 352/1 ، التّعليقـة علـى المُقـرّب : 600/1 ، المُساعد : = = 521/2 .) .

(1) نصّـــها : ⓵ ✡•♦⑨❄♊⛶⌖❄❸ ②⌖① ♑❶⌖❄⑩☹✞⑥▭⁋❄❄⌖❄▦ ⑤✍⊠✷❄➪☺"♊🕒❄⁋➪❄⬆⌖✍⌖ ⑤⌘✷❍⌖✈ ⑤✍⊠✷❄➪☺"♊🕒❄⁋➪❄⬆⌖ ⌀✞⑥❍⌖ ⊠✡⊠❍⌖✈⚘♊⩓⌖❄⁋⬆⌘ ➚⌖⌖❄✡"❄✈♈⑥ 🕔 ، (مريَم : ▤▤ .) .

وروى أيضًا الخليل أنّـه سَمع بعض العرب يقول : << يَـا أُمَّـةُ لاَ تَفْعَلِـي . >>[1] _ بضمّ (التّاء) _ ، وقال : كما تقول : يَا عَمَّتَاهُ ، و : يَا خَالَتَـاهُ ، تقول : يَا أُمَّتَاهُ ، و : يَـا أَبَتَـاهُ سواءً بسواءٍ ، قـال : ولا يلـزم ذلـك إلاّ فـي النّـداء ؛ لكثرة الاستعمال ، فأمّا في غير النّداء فلا يجوزُ ذلك[2] .

قال سيبويه : وسألتُ الخليل عن (الْهاء) ، لِمَ دخلت في (أَبٍ) وهو مُـذكّرٌ ؟ ،

قال : قد يكونُ الشّيءُ المُذكّر له الاسم المُؤنّث ، ويكونُ الشّـيءُ المُؤنّث لـه الاسم

المُذكّر ، كقولِهم : << رَجُلٌ رَبْعَةٌ . >>[3] ، و : << غُــــــلاَمٌ يَفَعَـةٌ . >>[4] ، و : << امْـرَأَةٌ غَـزِلٌ . >>[5] ، إلـى غيـر هـذا مـن كـلامٍ لَهُمـا يطولُ[6] .

---

(1) انظر هذا القول في : (الكتاب : 211/2 ، معاني القُرآن للأخفش : 80/1 .) .

(2) قال سيبويه : ((سألتُ الخليل _ رحمه الله _ عن قولِهم : يَا أَبَهْ ، و : يَا أَبَتِ لاَ تَفْعَلْ ، و : يَا أَبَتَاهْ ، و : يَا أُمَّتَاهْ ، فزعم الخليل _ رحمه الله _ أنّ هذه (الْهاء) مثل (الْهاء) في (عَمَّةٍ) و (خَالَةٍ) .

وزعم الخليلُ _ رحمه الله _ أنّه سَمع من العرب من يقول : << يَا أَمَّةُ لاَ تَفْعَلِي . >> ؛ ويدلّك على أنّ (الْهاء) بمنْزلة (الْهاء) في (عَمَّةٍ) و (خَالَةٍ) أنّك تقول في الوقف : يَـا أُمَّـهْ ، و : يَـا أَبَـهْ ، كما تقول : يَا خَالَهْ ، وتقول : يَا أُمَّتَاهْ ، كمـا تقول : يَـا خَالَتَـاهْ ، وإنّمـا يُلزمـون هذه (الْهـاء) في النّداء إذا أضفتَ إلى نفسك خاصّةً ، كأنّهم جعلوها عوضًا من حذف (اليَاء) ، وأرادوا أنْ لا يُخلُّوا بالاسم حين اجتمع فيه حذف (الياء) ، وأنّهم لا يكادون يقولون : يَا أَبَاهْ ، و : يَا أُمَّاهْ ، وهي قليلةٌ في كلامهم ، وصار هذا مُحتملاً عندهم لِمَا دخل النّداء من التّغيير والحذف ، فأرادوا أنْ يُعوّضوا هذين الحرفين ، كما قالوا : (أَيْنُقٌ) لَمّا حذفوا (العين) رأسًا جعلوا (اليـاء) عوضًـا ، فلمّـا ألحقوا (الْهاء) في (أَبَهْ) و (أُمَّهْ) ، صيّروها بمنْزلة (الْهاء) التي تلزم الاسم في كُلّ موضعٍ ، نحو : (خَالَةٍ) و (عَمَّةٍ) ، واختصّ النّداء بذلك ؛ لكثرته في كلامهم كما اختصّ النّداء بـ (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) ، ولا يكون هذا في غير النّداء ؛ لأنّهم جعلوها بمنْزلـة (يَـا) ، وأكّدوا التّنبيـه بـ (هَا) حين جعلوا (يَا) مع (ها) ، فمن ثَمّ لَمْ يجز لَهم أن يسكتوا على (أَيِّ) ولزمـه التّفسير .)) ، (الكتـاب : 210/2 _ 212 .) .

(3) انظر هذا القول في : (الكتـاب : 212/2 ، المُذكّر والمُؤنّث للمُبرّد : 93 ، المُذكّر والمُؤنّث لابن التّستريّ : 48 ، تاج العروس _ (رَبَعَ) _ : 132/11 .) .

(4) انظر هذا القول في : (الكتـاب : 212/2 ، المُذكّر والمُؤنّث للمُبرّد : 93 ، لسـان العرب _ (يَفَعَ) _ : 415/8 ، التّنبيه على غلط الجاهل والنّبيه : 73 ، تاج العروس _ (يَفَعَ) _ : 556/11 .) .

(5) انظر هذا القول في : (لسان العرب _ (غَزَلَ) _ : 492/11 .) .

(6) قال سيبويه : ((. . . . ، قُلتُ : فلمَ دخلت (الْهاء) في (الأب) وهو مُذكّرٌ ؟ ، قـال : قد يكون الشّيء المُذكّر يُوصف بالمُؤنّث ، ويكون الشّيء المُذكّر لـه الاسم المُؤنّث ، نحو (نَفْس) _ وأنتَ تعني الرَجُل به _ ، ويكون الشّيء المُؤنّث يُوصف بالمُذكّر ، وقد يكون الشّيء المُؤنّث لـه الاسم المُذكّر ، فمن ذلك : هَذَا رَجُلٌ رَبْعَةٌ ، و : غُلاَمٌ يَفَعَةٌ ، فهذه الصّفات .

هذا مذهبُ الخليل ، وأحسَبُ أنّه يقول : (الياء) محذوفةٌ ؛ بدليل أنّ الكسرة تدلّ عليها ، وأنّه يقول : (الْهاء) في « يَا أَبَةُ . » ، وإنْ كان مُذكّرًا مقابلةٌ لـ (الْهاء) في « يَا أُمَّةُ . » ؛ لكونِهما (أَبَوينِ) ، وإنْ اختلف التّذكيرُ والتّأنيث ، وحذف (الياء) في الاسْمين على سواءٍ إلاّ في الرّواية الشّاذّة عن العرب ، وهي قولُهم : « يَا أُمَّةُ
لاَ تَفْعَلِي . » _ بضمّ (الْهاء) _ .

وقال غير الخليل : (الْهاء) بدلٌ من (الياء) في هذا الموضع ، كما أُبدلتْ (الياء) من
(الْهاء) في قولِهم : هَذِي هِنْدٌ ، والأصل (هَذِهِ) ، واحتجّ صاحبُ هذا القول على أنّ (الْهاء) بدلٌ من (الياء) أنّهما لا يجتمعان في هذين الاسْمين ، فلا يقول أحدٌ : يَا أَبَتِي ،
و : يَا أُمَّتِي ؛ لأنّه يكون جمعًا بين العوض والمُعوّض منه[1] .

وعلى الخليل اعتراضٌ في قوله ، وعلى صاحب هذا القول اعتراضٌ أيضًا .

أمّا الاعتراض على الخليل فهو أنّه إذا كان عنده أنّ (الْهاء) للتّأنيث ، وليست عوضًا
من (الياء) ، وأنّ الكسرة تدلّ على (الياء) ، فهلاّ جاز أنْ تَثْبُتَ (الياء) في إحدى[2] لُغات المُنادى المُضاف إلى (ياء) النّفس ؟ ، ولَمْ يُسمع بأحدٍ من العرب أثبتها بالاتّفاق ، وقد تقدّم أنّ ما أُضيف إلى (ياء) النّفس جاز فيه خمس لُغاتٍ[3] .

وأمّا الاعتراض على صاحب القول الثّاني فهو أنّه إذا كان عنده أنّ (الْهاء) عِوضٌ من (الياء) ، فما بالُ الكسرة لـ (الْهاء) ؟ ، وهلاّ كانت ساكنةً ، أو مُتحرّكةً بالفتحة كما كان هذا الحكم في (الياء) التي هي عوضٌ عنها .

والأسْماء قولُهم : نَفْسٌ ، و : ثَلاَثَةُ أَنْفُسٍ ، وقولُهم : مَا رَأَيْتُ عَيْنًا _ يعني عين القوم _ ، فكأنّ (أَبَهْ) اسمٌ مُؤنّثٌ يقع للمُذكّر ؛ لأنّهما والدان كما تقع (العين) للمُذكّر والمُؤنّث ؛ لأنّهما شخصان ، فكأنّهم إنّما قالوا : (أَبَوَانِ) ؛ لأنّهم جمعوا بين (أَبٍ) و (أَبَةٍ) ، إلاّ أنّه لا يكون مُستعملاً إلاّ في النّداء إذا عنيتَ المُذكّر ، واستغنوا بـ (الأمّ) في المُؤنّث عن (أَبَةٍ) ، وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا ، فمن ثَمّ جاؤوا عليه بالأبوين ، وجعلوه في غير النّداء (أَبًا) بِمنْزلة (الوالد) ، وكأنّ مُؤنّثه (أَبَةٌ) كما أنّ مُؤنّث (الوالد) (والدةٌ) .

ومن ذلك أيضًا قولُك للمُؤنّث : هَذَا امْرَأَةٌ عَدْلٌ ، ومن الأسْماء (فَرَسٌ) هو للمُذكّر ، فجعلوه لَهُما ، وكذلك (عَدْلٌ) ، وما أشبه ذلك .)) ، (الكتاب : 212/2 .) .

(1) انظر : (التّبصرة والتّذكرة : 352/1 ، شرح المُفصّل : 11/2 _ 12 ، التّعليقة على المُقرّب :
600/1 _ 601 .) .

(2) في : (المخطوطة .) : (أحد) .

(3) سيأتي الكلام عليها مُفصّلاً في : (208 _ 214 .) .

والأقربُ فيما أحسب قول الخليل _ رحمه الله _ ، بشرط أنّ يُقال : (الْهاء)
للتأنيث ، وهي عوضٌ من (الياء) ؛ لأنّها في محلّها ، وهذا موجودٌ في لُغة العرب أنّ الحرف يكونُ عوضًا من الحرف وإنْ كان العِوض ورد لمعنًى غير معنى الحرف المُعوّض
منه ؛ ألا ترى أنّهم قالوا : إنّ (الْهاء) في (عِدَةٍ) ، و (زِنَةٍ) ، و (هِبَةٍ) عوضٌ من (الواو) المحذوفة[1] ، وقالوا في قولك : (اللهُمَّ) إنّ (الْميم) عوضٌ من حرف النّداء[2] ، وكذلك
(الألف) ، و (اللام) في اسم الله تعالى[3] .
فقد خرج لك قولٌ ثالثٌ مُلفّقٌ من القولين وهو الصّحيح ؛ لأنّ القولين مُتقاربان ، وعند الجميع أنّ ذلك لا يُستعمل إلاّ في النّداء خاصّةً ، وجاز ذلك فيه دون غيره ؛ لكثرة استعمال العرب في النّداء ، كما كثر استعمالُهم في نداء الصّاحب ، فحذفوا منه (الباء) ، وقالوا : « يَا صَاحِ . »[4] . وفي اسم (النّاس) عوضٌ من (الهمزة) المحذوفة
وإنْ كان معناها للتّعريف[5] ، إلى غير ذلك مِمّا هو موجودٌ مُستعملٌ في لُغة العرب[6] .

---

(1) حيث إنّ الأصل (وَعَد) و (وَزَن) و (وَهَب) .
(2) هذا قولٌ منسوبٌ للبصريّين في : (التّبصرة والتّذكرة : 346/1 ، توجيه اللمع : 329 ، شرح المُفصّل : 16/2 ، التّعليقة على المُقرّب : 601/1 .) .
وهو الصّحيح ؛ بدلالة عدم الجمع بينهما في اختيار الكلام .
(3) حيث صارتا عوضًا من (همزة) (إِلَهٍ) في الأصل .
(4) من قول خُزَزِ بن لَوْذَان :
يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرِ العَنْسِ وَالرَّجُل والأَقْتَابِ وَالحِلْسِ .
وأصله (يَا صَاحِبِي) ، وهو مُرخّمٌ ، وترخيم المُضاف غير جائزٍ إلاّ فيه وحده ؛ لسماعه عن العرب
مُرخّمًا .
=
= انظر : (الكتاب : 213/2 ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : 191/2البيان في شرح اللمع : 406 ، شرح أبيات المُفصّل للفسويّ : 177 .) .
قال ابن خروف : ((أمّا (يَا صَاحِ) في (يَا صَاحِبِي) فغُيّر لكثرة استعمالِهم إيّاه ، وهو لَمّا كثُر استعمالاً كثُر تغيّرًا ، فحُذفت (الياء) فصار (يَا صَاحِبُ) ، ثُمّ بُني على الضّمّ ورُخّم .)) ، (شرح جُمل الزّجّاجيّ :
724/2 .) .
(5) (أَلْ) التي للتّعريف مضى في : (50 _ 51 .) القول فيها باختصار ، وسيأتي في : (198 _ 200 .) أيضًا القول فيها بأوسع عبارة .
(6) انظر : (التّعليقة على المُقرّب : 600/1 _ 601 .) .

ورُوِي عن يُونس[1] أنّه سَمع عن العرب من يقول : « يَا أُمَّ لاَ تَفْعَلِي . » _ بفتح (الْميم) _ ، ويجعله مُرخَّمًا مثل ترحيم (طَلْحَةَ) ، في قولِهم : يَا طَلْحَ انْطَلِقْ . » [2] .

ـ قوله في علّة نصب المُنادى المُضاف ، والنّكرة غير المقصودة ، وبناء العلم على الضّمّ : « وحكى سيبويه عن الخليل أنّهم إنّما نصبوا المُنادى المُضاف ، والنّكرة ؛ لَمّا طال الكلام كما نصبوا (قبلك) ، و (بعدك) في قولِهم : هُوَ قَبْلَكَ ، وَهُوَ بَعْدَكَ[3] ، وبنوا المُفرد على الضّمّ بغير تنوينٍ في قولك : يَا زَيْدُ ، [و] يَا عَمْرُو ، كما بنوا (قبلُ) ، و (بعدُ) بغير تنوينٍ[4] ، وهذا كلامٌ لا فائدة تحته في تعليل البناء ؛ لأنّا ننْقُل السّؤال معه إلى (قبل) ، و (بعد) ، فنقول : لِمَ بُنيا ؟ فإنْ قال : حملاً على المُنادى المُفرد أدّى ذلك إلى المُحال من حيث إنّ هذا بُني حملاً على هذا ، وهذا بُني حملاً على هذا ، وليس كُلّ واحدٍ منهما أولى بأنْ يُحمل على صاحبه من الثّاني إذْ كان لا طريق إلى بنائه سوى ذلك ، ومن أُصولِهم أنّه لا يُبنى إلاّ ما وقع موقعَ مبنيٍّ ، أو شابه مبنيًّا ، أو تضمّن مبنيًّا ، فإنْ كان الخليل _ رحمه الله _ يُريد المُشابَهة بينهما لحقّ البناء على حركة الضّمّ[5] ، احتمل ذلك من حيث إنّهما اختصّا بحركة الضّمّ للتّمكّن ، أو ليعدل بِهما إلى حركةٍ ليستْ لَهما بحركة إعرابٍ .

---

(1) يُونس (182هـ) : هو أبو عبد الرّحمن يُونس بن حبيب الضّبّي ، كان إمامًا في النّحو واللغة ، له في النّحو قياسٌ ومذاهب تُروى عنه ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وحمّاد بن سلمة ، وأخذ عنه الكسائيّ ، والفرّاء ، كانت له حلقةٌ علميّةٌ يرتادها الأُدباء والعُلماء .

ترجمته في : (المعارف : 541 ، أخبار النّحويّين البصريّين : 33 _ 38 ، مراتب النّحويّين : 44 _ 45 .) .

(2) (المُحيط : 9/4ب _ 11ب .) .

قال سيبويه : « حدّثنا يُونُس أنّ بعض العرب يقول : يَا أُمَّ لاَ تَفْعَلِي ، جعلوا هذه (الْهاء) بِمنْزلة (هَاء) (طَلْحَة) ؛ إذْ قالوا : يَا طَلْحَ أَقْبِلْ ؛ لأنّهم رأوها مُتحرّكةً بِمنْزلة (هَاء) (طَلْحَةَ) فحذفوها ، ولا يجوزُ ذلك في غير (الأُمّ) من المُضاف . » ، (الكتاب : 213/2 .) .

(3) قال العلويّ : « إنّ العرب تكلّمتْ بالمُنادى المُضاف منصوبًا ، فقالوا : يَا عَبْدَ الله ، وكذلك بالمُشبّه بالمُضاف من أجل طوله ، نحو قولِهم : يَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ . . . . » ، (البيان في شرح اللمع : 364 .) .

(4) انظر نسبته إلى الخليل في : (الكتاب : 182/2 _ 183 .) .

=

= وفي علّة بناء العلم ، والنّكرة المقصودة على الضّم يقول الصّيمريّ : « وعلّة هذا البناء أنّ المُنادى المُفرد أشبه الكنايات من ثلاثة أوجهٍ :

أحدها : أنّه مُفردٌ .

والثّانيّ : أنّه معرفةٌ .

قال أيدّه الله[1] :

والذي أستحسنه من الجواب في ذلك أنْ يُقال : إنّ العرب قد نطقت بِهذه المُناديات على هذا الوضع ، واطّرد ذلك في لُغاتِها ، فصار كُلّ واحدٍ منها مسموعًا على ما هُو عليه ، ويكون زُبدة الجواب السّماع ، وإنْ كان ما تقدّم قد ذكرته العُلماء وفصّلته ، وفيه ما فيه _ والله أعلم _ .)) [2] .

ـ قوله في حُكم تابع المُنادى المبنيّ على الضّمّ : ((وإنْ كان التّابع مُفردًا جاز فيه الرّفع ، والنّصب بالتّنوين إنْ لَمْ يكن فيه (ألفٌ) ، و (لامٌ) بالنّصب على الموضع ، والرّفع على اللفظ ، تقول : يَا زَيْدُ وَعَمْرٌو ، وَعَمْرًا ، هذا في العطف خاصّةً .

وهاهنا اعتراضٌ ، يُقالُ : فلِمَ جازَ أنْ تعطف (عمرًا) بالرّفع والتّنوين ، وهذا إعرابٌ صريحٌ على (زيدٍ) وهو بغير تنوين ، وهذا بناءٌ صريحٌ ؟ .

فالجواب أنّه يُقال : إنّه كثُر استعمالُهم لِهذا المُنادى المُفرد مضمومًا فصارتْ الضّمّة فيه كالإعراب ، وصار بِها نوعًا من المرفوعات ؛ لكثرة دورانه في الكلام كالمُبتدإ وما شاكله ، رُوي مثل ذلك عن الخليل بن أحمد _ رحمه الله تعالى _))[3] .

ـ قوله في أنّ من أحكام النّدبة : ((أنّه يُزادُ في آخر الاسم المنـــدوب (ألفٌ) ،

والثّالث : أنّه مُخاطبٌ ، وحقّ الخطاب أنْ يقع بالكنايات كقولك : ذَهَبْتُ ، وَقُمْتُ ، ولا تقولُ لِمن تُخاطبه : ذَهَبَ زَيْدٌ ، وأنتَ تُريد المُخاطب ، فلمّا استعمل الاسم الظّاهر في موضع الكناية وجب أنْ يُبنى كما تُبنى .)) ، (التّبصرة والتّذكرة : 338/1 .) .

ويقول الحريريّ : ((وإذا ناديتَ الاسم المُفرد المعرفة بنيته على الضّمّ ، لأنّه قام مقام الكنايات ؛ لأنّ

قولك : يَا زَيْدُ بِمنْزلة قولك : أُناديكَ ، أو يَا أَنْتَ ؛ فلهذا بُني على الضّمّ كَما تُبنى الكنايات .)) ، (شرح مُلحة الإعراب : 252 .) .

(5) يقول سيبويه مُبيّنًا رأي الخليل : ((فإنّما جعل الخليل _ رحمه الله _ المُنادى بِمنْزلة (قبل) ، و (بعد) ، وشبّهه بِهما مُفردين إذا كان مُفردًا ، فإذا طال وأُضيف شبّهه بِهما مُضافين إذا كان مُضافًا ؛ لأنّ المُفرد في النّداء

في موضع نصبٍ ، كما أنّ (قبل) ، و (بعد) قد يكونان في موضع نصبٍ ، وجرٍّ ولفظهُما مرفوعٌ ، فإذا أضفتهما رددتَهما إلى الأصل ، وكذلك نداء النّكرة لَمّا لحقها التّنوين وطالتْ ، صارتْ بِمنْزلة المُضاف . . . .)) ،

(الكتاب : 199/2 .) .

(1) من عمل النّاسخ .

(2) (المُحيط : 13/4ب _ 14أ .) .

(3) (المصدر السّابق : 15/4أ _ 15ب .) .

وانظر نسبته إلى الخليل في : (الكتاب : 183/2 .) .

و (هاءٌ) ، تقول : وَازَيْدَاهُ ، وهذا هو الأكثر _ أعني زيادة (الألف) ، و (الْهاء) _[1] ،
وإنْ كان يجوزُ حذفها في النّدبة عند الخليل[2] ، ولا سيّما إذا كان المندوب اسْمًا مُفردًا
غير مُضافٍ .))[3] .

ـ قوله في حُكم علامة النّدبة في النّعت : ((إنْ أردتَ أنْ تنعتَ الاسم الذي تُريد نُدبتَه جعلتَ علامة النّدبة في الاسم المُنادى (ألفًا) وحدها ، وحذفتَ (الْهاء) ؛ لحقّ الوصل[4] على مذهب الخليل[5] ، فقُلتَ : وَا زَيْدَا الظّرِيْفَ ، ولَمْ يجُز عنده أنْ تجعلها في (الظّريف) ؛ لأنّه صفة غير مُنادىً يجوزُ أنْ يُستغنى عنه ، وهو لا يُندب إلاّ الذّوات المعروفة[6] ، ويُونس يُجيزُ ذلك[1] ، ويقول : وَا زَيْدُ الظّرِيْفَاهْ ، ويقول : الصّفة والموصوف كالشّيء الواحد .

---

(1) قال ابن قُتيبة : ((وأكثر ما تكون النّدبة في كلام العرب أنْ يُلحقوا بعد الاسم المندوب (ألفًا) ساكنةً ، فإذا سكتوا عليها ألحقوها (الْهاء) ، فقالوا : وَا زَيْدَاهُ ، و : وَا عَبْدَ الله .)) ، (تلقين المُتعلّم من النّحو : 89 _
90 .) .
(2) ويونس .
انظر نسبته إليهما في : (الكتاب : 221/2 .) .
(3) (المُحيط : 21/4أ _ ب .) .
(4) قال ابن قُتيبة : ((فإذا وصلوا أذهبوا (الْهاء) ، فقالوا : وَا زَيْدَا ذَا الفَضْلِ ، والمُرُوءةِ ، و : وَا عَبْدَ الله
العَالِمَ ؛ لأنّه مُضافٌ ، وصفة المُضاف في الدّعاء ، والنّدبة منصوبةٌ .)) ، (تلقين المُتعلّم من النّحو : 90 .) .
وقال الجوهريّ : ((وإذا أدخلتَ (الْهاء) في النّدبة أثبتّها في الوقف ، وحذفتها في الوصل ، ورُبّما ثبتتْ في ضرورة الشّعر ، فيُضمّ كالحرف الأصليّ ، ويجوزُ كسره ؛ لالتقاء السّاكنين ، هذا على قول أهل الكوفة ، وأنشد الفرّاء :
يَارَبَّ يَا رَبَّاهُ إيَّاكَ أَسَـلْ .
عَفْرَاءَ يَا رَبَّاهُ مِنْ قَبْلِ الأَجَلْ .
وقال قيس :
فَقُلْتُ أَيَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سَأْلَتِيْ لِنَفْسِي لَيْلَى ثُمَّ أَنْتَ حَسِيْبُهَا .
وهو كثيرٌ في الشّعر ، وليس شيءٌ منه بحُجّةٍ عند أهل البصرة ، وهو خارجٌ عن الأصل .))
،
(الصّحاح _ (ها) _ : 2559/6 .) .
وانظر : (موارد البصائر : 124 _ 125 .) .
(5) منسوبٌ إليه في : (الكتاب : 225/2 ، التّعليقة على المُقرّب : 606/1 .) ، وعُزي إلى جمهرة البصريّين في : (الأسرار الشّافية : 28ب .) .
(6) قال سيبويه : ((وزعم الخليلُ _ رحمه الله _ أنّه منعهُ من أنْ يقول : الظّرِيْفَاهْ ، أنّ (الظّريف) ليس بمُنادًى ، ولو جاز ذا لقُلْتَ : وَا زَيْدُ أَنْتَ الفَارِسُ البَطَلاَهْ ؛ لأنّ هذا غير مُنادًى كما أنّ ذلك غيرُ نداءٍ .)) ، (الكتاب : 225/2 .) .

قال صاحبُ الكتاب[2] : وهاهنا مذهبٌ بين المذهبين وهو أنّك إنْ ندبتَ الاسم لحقّ هذه الصّفة فيه بعينها جاز لكَ أنْ تجعل علامة النّدبة فيها ؛ لأنّك تُريدُ أنْ تندبه بصفته علامة النّدبة .)) [3] .

ـ قوله في حُكم المستثنى المُقدّم : ((وأمّا حُكم المُستثنى المُقدّم فحكمُه أنْ يكون منصوبًا أيضًا على كُلّ حالٍ[4] ، وإنّما حملهم على نصبه أنّ المُستثنى في الأصل إنّما يُذكر
بدلاً من المُستثنى منه ؛ لأنّك إنّما تذكر الاستثناء مُتداركًا بعد النّفيّ ، فتُبدله من المُستثنى منه ، فلمّا تقدّم المُستثنى ، وتأخّر المُستثنى منه ، أخرجُوا المُتقدّم عن إعراب المُتأخّر ؛ لئلاّ يرجع البدل نفسه مُبدلاً منه ، ونقلوه إلى إعرابٍ يصحّ له على كُلّ حالٍ إذا تأخّر ، وهو النّصب في قولك : مَا جَاءَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدًا[5] ؛ لزومًا للأصل[6] .

---

(1) منسوبٌ إليه في : (الكتاب : 226/2 ، المُقتضب : 275/4 ، الأُصول : 358/1 ، المسائل البصريّات : 680/1 ، تسهيل الفوائد : 185 ، شرحه : 416/3 ، التّعليقة على المُقرّب : 606/1 ، ارتشاف الضّرب : 2216/5 ، الأسرار الشّافية : 28ب .) .
(2) من عمل النّاسخ .
(3) (المُحيط : 22/4ب _ 23أ .) .
(4) هذا ليس على إطلاقه ، فقد أجاز يُونس الرّفع .
قال سيبويه : ((حدّثنا يُونس أنّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون : مَا لِي إلاَّ أَبُوْكَ أَحَدٌ ، فيجعلون (أحدًا) بدلاً ، كما قالوا : مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِهِ أَحَدٌ ، فجعلوه بدلاً .)) ، (الكتاب : 337/2 .) .
وانظر نسبته أيضًا إلى يونس في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن خروف : 967/2 ، شرح الكافية
الشّافية : 704/2 ، ارتشاف الضّرب : 1516/3 ، شفاء العليل : 503/1 ، الأسرار الشّافية : 37أ ، النّجم الثّاقب : 467/1 ، منحة الملك الوهّاب : 215/1 .) ، وعُزي إلى الكوفيّين في : (شرح شواهد شرح التّحفة الورديّة : 256/1 .) .
(5) كذا في : (المخطوطة .) ، وصحّة المثال : ((مَا جَاءَ إلاَّ زَيْدًا أَحَدٌ .)) .
(6) قال ابن الخبّاز : ((يجوزُ تقديْم المُستثنى على المُستثنى منه كما جاز تقديْمُ المفعول على الفاعل ؛ لأنّ التّقديْم توسّعٌ في الكلام ؛ وسببٌ لإقامة الأوزان والقوافيّ والأسجاع ، تقولُ : مَا قَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ ، فيجوزُ فيه الإبدال ، والنّصب كما ذكرنا ، فإذا قدّمته فقُلْتَ : مَا قَامَ إلاَّ زَيْدًا أَحَدٌ لَمْ يكن إلاّ النّصب مرفوعًا كان مع التّأخير ، أو منصوبًا ، أو مجرورًا .)) ، (توجيه اللمع : 220 .) .
=

وهذا مثل عملهم في نعت النّكرة إذا تقدّم عليها في قولك : هَذَا قَائِمًا رَجُلٌ ، إنّما حملهم على نصبه خوف أنْ ترجع الذّات صفةً في اللفظ بعد أنْ كانتْ موصوفةً ، فلمّا

كرهوا ذلك أخرجوه إلى إعرابٍ يصحّ له على [كُلّ] حالٍ لو تأخّر[1] ، وقد ذكر مثل هذا الخليل بن أحمد _ رحمه الله _ ، حكاه سيبويه في (كتابه

= وقال الفارسيّ في تعليل كونه منصوبًا : ((لأنّ البدل الذي كان يجوزُ في قولك : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ ، قد بطَل بتقدّم الذي كان يكون بدلاً على المُبدل منه فبقي النّصبُ على أصل الاستثناء ، ولَمْ يجُز غيره .)) ،
(الإيضاح العضُديّ : 226/1 _ 227 .) .
(1) قال الفرّاء في : (معاني القُرآن : 167/1 _ 168 .) : ((فإنْ قدّمتَ (إلاّ) نصبتَ الذي كُنتَ ترفعه ، فقُلتَ : مَا أَتَانِي إِلاَّ أَخَاكَ أَحَدٌ ، وذلك أنّ (إلاّ) كانتْ منسوقةً على ما قبلها فاتّبعه ، فلمّا قُدّمتْ فمنع أنْ يتبع شيئًا هو بعدها فاختاروا الاستثناء ، ومثله قول الشّاعر :

لجامع) [1] **، وهو لطيفٌ فتدبّره _ مُوفّقًا إنْ شاء الله تعالى _ ، وهو موجودٌ في أشعار العرب ، قال الشّاعر _ وهو كعب بن مالك _** [2] **:**

لِمَيَّةَ مُوْحِشًا طَلَلُ   يَلُوْحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ .

المعنى : لِمَيَّةَ طَلَلُ مُوْحِشُ ، فصلح رفعه ؛ لأنّه أُتبع (الطّلل) ، فلمّا قُدّم لَمْ يجُز أنْ يتبع (الطّلل) وهو قبله ، وقد يجوزُ رفعه على أنْ تجعله كالاسم يكون (الطّلل) ترجمةً عنه ، كما تقول : عِنْدِي خُرَاسَانِيَّةٌ جَارِيَةٌ ، والوجه النّصب في (خُرَاسَانِيَّة) ، ومن العرب من يرفع ما تقدّم في (إلاّ) على هذا التّفسير ، قال وأنشدونا :

بِالثِّنْيِ أَسْفَلَ مِنْ جَمَّاءَ لَيْسَ لَهُ   إِلاَّ بَنِيْهِ وَإِلاَّ عِرْسَهُ شِيَــعُ .

ويُنشد : إِلاَّ بَنُوْهُ وَإِلاَّ عِرْسُه ، وأنشد أبو ثروان :

مَا كَانَ مِنْذُ تَرَكْنَا أَهْلَ أَسْنِمَةٍ   إِلاَّ الْوَجِيْفَ لَهَا رِعْيٌ وَلاَ عَلَفُ .

ورفع غيره ، وقال ذو الرّمّة :

مُقَزَّعٌ أَطْلَسُ الأَطْمَارِ لَيْسَ لَهُ   إِلاَّ الضِّرَاءَ وَإِلاَّ صَيْدَهَا نَشَبُ .

ورفْعُه على أنّه بنى كلامه على : لَيْسَ لَهُ إِلاَّ الضِّرَاءُ وَإِلاَّ صَيْدُهَا ، ثُمّ ذكر في آخر الكلام (نشب) ، ويُبيّنه أنْ تجعل موضعه في أوّل الكلام .)) .

وانظر : (الخصائص : 224/2 ، المُقتصد : 704/2 .) .

(1) حيث قال : ((وذلك قولك : مَا فِيْهَا إِلاَّ أَبَاكَ أَحَدٌ ، وَمَا لِي إِلاَّ أَبَاكَ صَدِيْقٌ .

وزعم الخليل _ رحمه الله _ أنّهم إنّما حملهم على نصب هذا أنّ المُستَثْنَى إنّما وجهه عندهم أنْ يكون بدلاً ، ولا يكونُ مُبدلاً منه ؛ لأنّ الاستثناء إنّما حدّه أنْ تَدارَكَه بعد ما تنفي فتُبدلَه ، فلمّا لَمْ يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجهٍ قد يجوزُ إذا أَخّرتَ المُستَثْنَى ، كما أنّهم حيث استقبحوا أنْ يكون الاسم صفةً في قولِهم : فِيْهَا قَائِمًا رَجُلٌ ، حملوه على وجهٍ قد يجوزُ لو أَخّرتَ الصّفة ، وكان هذا الوجه أمثلُ عندهم من أنْ يجعلوا الكلام على غير وجهه ، قال كعب بن مالك :

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيْكَ ، لَيْسَ لَنَا   إِلاَّ السُّيُوْفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُ .

سَمعناه مِمّن يرويه عن العرب الموثوق بِهم ؛ كراهية أنْ يجعلوا ما حدُّ المُسْتَثْنَي أنْ يكون بدلاً منه بدلاً من
المُستثنى .)) ، (الكتاب : 335/2 _ 336 .) .

(2) كعب بن مالك (51هـ) : هو أبو عبد الله كعب بن مالك السُّلَميّ ، جاهد بسيفه ولسانه ، وحضر مُعظم مشاهد الرّسول _ ρ _ ، عدا (بدر) و (تبوك) ، إضافة إلى روايته الحديث عنه .

ترجمته في : (طبقات فُحول الشُّعراء : 220/1 _ 223 ، مُعجم الشُّعراء : 229 _ 230 ، الاستيعاب : 1323/3 .) .

وقد ورد البيت في : (ديوانه : 43 .) ، وعُزي إليه في : (الكتاب : 335/2 ، المُقتضب : 397/2 ، تحصيل عين الذّهب : 369 ، شرح المُفصّل : 79/2 ، المقاصد الشّافية : 371/1 .) .

وورد أيضًا في (ديوان حسّان بن ثابت : 120 .) ، وعُزي إليه في : (السّيرة النّبويّة _ سيرة ابن
هشام _ : 111/4 التّهذيب بِمُحكم التّرتيب : 59 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 127/1، كشف المُشكل : 316 ، تذكرة النّحاة : 735 .) .

والسّرّ في هذا الخلاف أنّ كلا الشّاعرين من شعراء الرّسول _ ρ _ ، والبيتُ خطابٌ له .

ولكن يظهر أنّ البيت لحسّان للأسباب الآتية :

أ _ أنّه ورد في : (ديوانه : 120 .) ضمن قصيدته الرّائيّة من البسيط .

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا مِنْكَ لَيْسَ لَنَا   إِلاَّ السُّيُوْفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُ[1] .
وقال الكُميت[2] :

ب _ أنّ حسّان شاعر النّبيّ _ ρ _ ، يقول أبو عبيدة : ((فضل حسّان الشّعراء بثلاثةٍ ، كان شاعر الأنصار في الجاهليّة ، وشاعر النّبيّ في النّبُوّة ، وشاعر اليمانيّين في الإسلام .)) .
انظر : (الأعلام : 175/2 _ 176 .) .
ج _ أنّ ابن هشام _ وهو من أهل المعرفة باللغة ، والغريب ، والتّاريخ ، والأنساب _ في : (سيرته النّبويّة) نسبه إليه مع جُملة أبياتٍ من القصيدة نفسها .
كما أنّ من جُملة من نسبه إلى حسّان الزُّبيديّ ، وناهيك به علمًا في السّير والأخبار .
د _ أنّ البيت ليس أجنبيًّا عن الأبيات الأُخرى الواردة في قصيدة حسّان .
هـ _ أنّ القصيدة التي ورد فيها البيت قد ذُكرتْ فيها (شَعْثَاء) ، وهي زوجة حسّان _ فيما ذكر الواقديّ ، ومصعب الزّبيريّ _ ، و (شَعْثَاء) امرأةٌ من أسلم ، تزوّجها حسّان ، وولدتْ منه بنتًا ، يُقال لَها : (أُمّ فراس) تزوّجها عبد الرّحمن بن أُمّ الحكم .
انظر : (الأغاني : 111/9 .) .
وقد كان حسّان يتشبّب بها ، ويصفها بالجارية الخفيفة الرّوح ، الطيّبة الرّائحة ، المليحة الحلوة ، حيث يقول :
وَجْدًا بِشَعْثَاءَ إِذْ شَعْثَاءُ بَهْـكَنَةٌ   هَيْفَاءُ لاَ دَنَسٌ فِيْهَا وَلاَ خَـوَرُ .
دَعْ عَنْـكَ شَـعْثَاءَ إِذْ كَانَـتْ مَوَدَّتُهَـا   نَـزْرًا وَشَـرُّ وِصَـالِ الْوَاصِـلِ النَّـزَرُ .
=

= ي _ أنْ كعب بن مالك ذكره مُفردًا دون سابقٍ له أو لاحقٍ ، مِمّا يعني أنّ القائل حسّان ، وهو مُتمثِّلٌ به .
(1) من البسيط ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها اثنا عشر بيتًا ، هو ثامنها ، قَالَها حسّان مُعاتِبًا رسول الله _ ρ _ لَمّا أعطى ما أعطى في قُريش ، وقبائل العرب ، ولَمْ يُعطِ الأنصار شيئًا .
ومطلعها :
زَادَتْ هُمُوْمٌ فَمَاءُ الْعَيْنِ يَنْحَدِرُ   سَحًّا إِذَا حَفَّلَتْهُ عَـبْرَةٌ دِرَرُ .
وقبله :
وَجَاهَدُوْا فِيْ سَبِيْلِ اللهِ وَاعْتَرِفُوْا   لِلنَّائِبَاتِ فَمَا خَامُوْا وَمَا ضَجِرُوْا .
وبعده :
نُجَالِدُ النَّاسَ لاَ نُبْقِيْ عَلَىْ أَحَدِ   وَلاَ نُضَيِّعُ مَا تُوْحِيْ بِهِ السُّوَرُ .
(أَلْبٌ) : تضافرٌ وتعاونٌ .
انظر _ في (أَلَبَ) _ : (لسان العرب : 215/1 _ 216 ، القاموس المُحيط : 76 ، تاج العروس : 305/1 .) .
(وَزَرُ) : ملجأٌ .
انظر _ في (وَزَرَ) _ : (تَهذيب اللغة : 169/13/7 ، المُحيط في اللغة : 83/9 ، لسان العرب : 283/5 .) .
وهو في : (ديوانه : 120 ، ديوان كعب بن مالك : 43 ، السّيرة النّبويّة :112/4 ، الكتاب : 336/2 ، المُقتضب : 397/2 ، شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النّحّاس : 148 ، التّبصرة والتّذكرة :

فَمَا لِيَ إلاَّ آَلَ أَحْمَدَ شِيْعَةٌ   وَمَا لِيَ إلاَّ مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ[1] .

وغير ذلك من أشعار العرب .)) [2] .

377/1 ، تحصيل عين الذّهب : 369 ، الإنصاف : 276/1 .) ، و _ برواية (فِيْكَ) _ في : (التّهذيب بِمُحكم التّرتيب : 59 .) .

(2) الكُميت (126هـ) : هو أبو المُستهلّ الكُميت بن زيد الأسديّ ، من أهل الكُوفة ، شاعر الهاشِميّين كثير المدح لَهم ، كان عالِمًا بآداب العرب ولُغاتِها وأخبارها وأنسابِها ، له شعرٌ مطبوعٌ .

ترجمته في : (الشّعر والشُّعراء : 562 _ 566 ، مُروج الذّهب ومعادن جوهر الأدب : 42/6 ، المُؤتلف والمُختلف : 170 .) .

(1) من الطّويل ، من قصيدةٍ طويلةٍ عدّةُ أبياتِها مئةٌ وخمسون بيتًا ، هو السّابع عشر منها ، قالَها في مدح آل مُحمّدٍ _ ρ _ ، وأنّهم من أهل الفضائل .

ومطلعها :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَىْ الْبِيْضِ أَطْرَبُ   وَلاَ لَعِبًا مِنِّيْ وَذُوْ الشَّيْبِ يَلْعَبُ .

=

= وقبله :

إِذَا الْخَيْلُ وَارَاهَا الْعَجَاجُ و   تَحْتَهَا غُبَارٌ أَثَارَتْهُ السَّنَابِكُ أَصْهَبُ .

وبعده :

وَمَنْ غَيْرَهُم أَرْضَىْ لِنَفْسِيْ شِيْعَةً   وَمَنْ بَعْدَهُمْ لاَ مَنْ أُجِلُّ وَأُرْجِبُ .

وهو في : (شعره : 184/4 ، شرح هاشِميّاته : 50 ، الكامل في اللّغة والأدب : 393/1 ، المُقتضب : 398/4 ، مُجمل اللغة _ (شَعَبَ) _ : 346 ، المُفصّل : 86 ، الإنصاف : 275/1 ، شرح المُفصّل : 79/2 ، شرح أبياته للفسويّ : 244 ، شرح أبياته أيضًا للمُحبّيّ : 74 ، شرح الفصول الخمسون : 68ب ، الأسرار الشّافية : 36ب ، النّجم الثّاقب : 467/1 ، منحة الملك الوهّاب : 214/1 ، خزانة الأدب : 207/2 .) ، و _ برواية : (وَمَا لِيَ) _ في : (القواعد والفوائد : 96 ، كشف المُشكل : 316 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن هشام : 312 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 80أ ، موارد البصائر : 445 .) ، و _ برواية (مَذْهَبَ) _ في : (اللمع : 124 ، توجيهه : 220 ، الإحكام في أُصول الأحكام : 493/2/1 .) .

(2) (المُحيط : 41/4أ _ ب .) .

ومن أشعار العرب التي تقدّم فيها المُستثنى على المُستثنى منه ولزم النّصب قول ذي الرُّمّة من البسيط :

مُقَنَّعٌ أَطْلَسُ الأَطْمَارِ لَيْسَ لَهُ   إلاَّ الضَّرَّاءَ وَإلاَّ صَيْدَهَا نَشَبُ .

انظر : (ديوانه _ بشرح الباهليّ _ : 100/1 ، ديوانه أيضًا _ بشرح التّبريزيّ _ : 45 ، تذكرة النّحاة : 735 ، شرح شواهد شرح التّحفة الورديّة : 257/1 .) .

وقول لَهْذم من بني منقر من الكامل :

بِقَبْرِ امْرِىءٍ يَقْرِيْ المَئِيْنَ عِظَامُهُ   وَلَمْ يَكُنْ إلاَّ غَالِبًا مَيِّتٌ يَقْرِيْ .

انظر : (توجيه اللمع : 220 ، قواعد المُطارحة : 154 ، تذكرة النّحاة : 735 .) .

ـ قوله في باب (التّمييز) : ((إذا قُلـتَ : كَمْ ضَرَبْتَ رَجُلاً ؟ ، لَمْ يخلُ إمّا أنْ تُريد بـ (كَمْ) معنى الظّرف ، أو لا تُريده ، فإنْ أردتَ معنى الظّرف لَمْ تُقدّر (مِنْ) ، وكان نصبُ (الرّجل) على أنّـه مفعولٌ لـ (ضَرَبْتَ) لا على التّمييز ، وتكون (كَمْ) مُضافةً في
التّحقيق إلى ظرفٍ مُقدّرٍ يدلّ عليه المعنى ، وتقديره : كَمْ مَرَّةٍ ضَرَبْتَ رَجُلاً ، فإنْ لَمْ تُرد
بـ (كَمْ) معنى الظّرف وكانتْ استفهاميّةً أتيتَ بـ (مِنْ) ظاهرةً ، أو مُقدّرةً في النّيّة[1] ،
ونصبتَ (رجُلاً) على أنّـه تَمييزٌ وقـع بعد العدد ، وكانـتْ (كَمْ) فـي موضـع النّصب
مفعولـةً[2] عنـد سـيبويه لــ (ضَـرَبْتَ) [1] ، وفـي موضـع الرّفـع مُبتـدأةً عنـد الخليل .))[2] .

---

(1) أنكر الرّضيّ مجيء مُميّز (كَمْ) الاستفهاميّة مجرورًا بـ (مِنْ) ، حيث قال : ((وأمّا مُميّز (كَمْ) الاستفهاميّة فلَمْ أعثر عليه مجرورًا بـ (مِنْ) في نظمٍ ، ولا نثرٍ ، ولا دلّ على جوازه كتابٌ من كتب النّحـــــو ، ولا أدري مـــــا صـــــحّته .)) ، (شـــــرح الكافيـــــة : 157/3 .) .
=

= وفي التّحقيق أنّ (كَمْ) الاستفهاميّة إذا دخل عليها حرف جرٍّ جاز بقاء مُميّزها منصوبًا ، كقولك : ((بِكَمْ رَجُلاً مَرَرْتَ .)) ، وجاز أنْ يُجرّ بـ (مِنْ) مُقدّرة ، كقولك : ((بِكَمْ دِرْهَمٍ تَصَدَّقْتَ .)) ، أي : بِكَمْ مِنْ
دِرْهَمٍ ، فحُذفتْ (مِنْ) ، وبقي عملها على ما قرّره النّحويّون .

((وإنّما جاز جرّ مُميّزها في هذه الحالـة ؛ لأنّـهم قصدوا التّطابق بين (كَمْ) ومُميّزهـا ، فلمّا جُرّت بحرفٍ جُرّ أيضًا مُميّزها بحرفٍ .)) ، (تعليق الفرائد : 116/7 .) .

وحذف (مِنْ) ، وإبقاء عملها هو مذهب الخليل .

انظر نسبته إليه فـي : (الكتـاب : 160/2 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن خروف : 653/2 ، شرح التّسهيل : 419/2 ، المُساعد : 108/2 .) .

وعليه سيبويه ، حيث قال في : (الكتاب : 160/2 .) : ((وسألتُه عن قوله : عَلَى كَمْ جِذْعٍ بَيْتُكَ مَبْنِيٌّ ؟ ، فقال : القياسُ النّصب ، وهو قول عامّـة النّـاس . فأمّـا الذين جرّوا فإنّهم أرادوا معنى (مِنْ) ، ولكنّهم حذفوها هاهُنا تخفيفًا على اللسان ، وصارت عوضًا منها .)) .

وأجازه الزّجّـاجيّ فـي : (الجُمـل فـي النّحـو : 135 .) ، واعتـلّ لـه بقولـه : ((وإنّمـا جـاز إضـمار (مِـنْ) هاهُنـا وإنْ كانـت حُـروف الخفـض لا تُضـمر ؛ لأنّــه قـد عُـرف موضـعها ؛ وكثـر استعمالُها فيه ، فجاز إضمارها لذلك ، كما أضمروا (رُبّ) .)) .

وانظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن خروف : 653/2 ، شرحه لابن عصفور : 147/2 ، شرحه لابن هشام : 216 .) .

وردّه ابن بابشاذ بقوله : ((فأمّا قول أبـي القاسم : إنّ الخفض بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ ؟ بإضمار (مِنْ) . فليس بصحيحٍ في قول المُحقّقين ؛ لأنّ حروف الجرّ لا تُضمر ، والجرّ بنفس (كَمْ) ، كما أنّ الجرّ بنفس
(رُبّ) .)) ، (شرح الجُمل في النّحو : 110/1ب .) .

ثُمّ أوّل حكاية الخليل مُبيّنًا أنّه لا يقوم دليلٌ بمُحتملٍ فقال : ((وليس في حكاية الخليل : عَلَى كَمْ جِذْعٍ ، دليلٌ ؛ لأنّ الجرّ يحتمل أنْ يكون بالإضافة .)) ، (المصدر السّابق : 111/1أ .) .

ـ قولـه فـي الخـــلاف فـي أصل نواصب المُضـارع ، والمحمـول عليـه : ((بين المُتقدّمين خلافٌ ، منهم من يقول : إنّ الأصل منهـا (أنْ) ، و (لـنْ) ، و (كـيْ) ، و (إذنْ) ، والباقي محمولٌ عليهـا[3] ، ومنـهم مـن يقـول : إنّ الأصـل (أنْ) ، و (لنْ) ، والباقي محمـــولٌ
عليها[4] ، ومنهم من يقول : إنّ الأصل منها (أَنْ) وحدها ، والبـاقي محمـولٌ عليها ، وهو مذهب الخليل بنِ أحمد _ رحمه الله _[5] .
ولكُلّ واحدٍ من هؤلاء حُجّةٌ ، وعليه اعتراضٌ .
أمّا حُجّة من يقول : إنّ الأُصول هي الأربعة الأُول ، فهـي أنّـه يقـول : إنّ هذه النّواصب على ضربين : منها ما نصب بنفسه ، ومنها مـا نصب بتقدير غيره ، فالذي نصب بنفسه هو (أَنْ) ، و (لَنْ) ، و (كَـيْ) ، و (إِذَنْ) ، والـذي نصب بغيره (حَتَّى) _
بتقدير : إلَـى أَنْ[6] _ ، و (الـواو) ، و (الفـاء) ، و (أَو) نصـبن بإضـمار (أَنْ) [7] ،

وقد أفسد عليـه قولـه ابن مالك ، حيث قال : ((وقولـه فاسدٌ ، وإضمار الحرف نصٌّ في كلامهم إلاّ الزّجّاج وحده ، فإنّ النّحّاس حكى عنه أنّه كان يخفض هذا بـ (كَمْ) ، ولا يحذف شيئًا .
)) ، (شرح التّسهيل :
419/2 .) .
وانظر : (المُساعد : 109/2 .) .
(2) في : (المخطوطة .) : (معمولة) ، ولعلّه تحريفٌ .
(1) وقعت الإشارة إليه في : (50 .) .
(2) (المُحيط : 80/4ب _ 81أ .) .
وقد وقعت الإشارة إلى نسبة هذا الرّأي إلى الخليل في : (50 .) .
(3) هذا ما عليه كثيرٌ من النّحويّين ، أمثال : ابن جنّيّ في : (اللمع : 186 .) ، والعلويّ في : (البيان في شرح اللمع : 426 .) ، والحيدرة في : (كشف المُشكل : 339 .) ، والحضرميّ في : (ديوان امرىء
القيس _ بشرحه _ : 188 .) ، وابن عصفور في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 62/1 .) ، وابن الفخّار في :
(شرح الجُمل : 447/2 .) ، وعُزِي إلى بعض النّحويّين في : (الغُرّة في شرح اللمع : 65/2أ .) .
(4) لَمْ أقف على من قاله فيما بين يديّ من مصادر .
(5) وقع توثيقه في : (49 .) .
(6) سيأتي القول في هذه المسألة في : (1220 _ 1221 .) .
(7) الكلام على هذه المسألة تفصيله على النّحو الآتي :
أ _ (الواو) لا تكون ناصبةً للمُضارع بـ (أَنْ) مُضمرةً إلاّ بشرطين ، هُما :
ـ أَنْ يكون ما قبلها غير واجبٍ .
ـ أنْ يُراد بِها معنى الجمع دونَ معنى العطف .
انظر : (اللمع : 188 ، البيان في شرحه : 437 ، شرح الجُمل لابن الفخّار : 456/2 .) .
وكون (الواو) هي النّاصبة بنفسها أو بإضمار (أَنْ) الكلام عليها كالكلام في (الفاء) .

و (لام كَـيْ) ، و (لام) الجحـود نصـبا بِمعنـى (كَـيْ) ، ويقولـون : مـا نصـب بنفسه فهو أصلٌ
في العمل ، وما نصب بغيره فهو محمولٌ على الأصل[1] .
وأمّا حُجّة من يقول : إنّ أصل النّواصب (أَنْ) ، و (لَنْ) ، فهي أنّه يقول : إنّ ما عدا ذين لا بُدّ أنْ يُقدّر فيه (أَنْ) ، وقد تقدّم الحديثُ فيهنّ إلاّ في (كَيْ) ، و (إِذَنْ) فإنّهمـا أيضًـا على رأي صـاحب هذا القول تُقدّر فيهمـا (أَنْ) فـي التّحقيـق ، فـإذا قُلـتَ : زُرْتُـكَ كَـيْ تُكْرِمَنِـي ، فـالغرض المفهـوم مـن الكـلام الإكرام ، فيكون التّقدير : زُرْتُـكَ وَغَرَضِـي أَنْ تُكْرِمَنِـي ، فيصحّ تقدير (أَنْ) هاهُنا .

والكلام على (الفاء) سيأتي التّفصيل فيه في : (1218 _ 1220 .) .
ب _ (أَوْ) بِمعنى (إلاّ أَنْ) من نواصب المضارع مع كُلّ كلامٍ من واجبٍ وغيره وهو مذهب الكوفيّين ، وقد استدلّوا بقول امرئ القيس :
فَقُلْتُ لَهُ لاَ تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوْتَ فَنُعْذَرَا .
وذهب الكسائيّ إلى أنّها تنصب الفعل بنفسها .
أمّـا الفـرّاء فقـد ذهـب إلـى أنّ الفعـل المُضـارع بعـدها مُنتصـبٌ بـالخلاف .
=
= ولكنّ البصريّين ذهبوا مذهبًا آخر في (أَوْ) هذه ، فقالوا : ((إنّ (أَوْ) هذه هي العاطفة ، والفعل بعدها منصوبٌ بـ (أَنْ) مُضمرة .)) .
انظر نسبة هذه الآراء إليهم في : (الجنى الدّاني : 231 _ 232 .) .
وذكر العلويّ بيانًا عن ضربي النّصب بعد (أَوْ) ، حيث قال : ((أمّا النّصب بعدها فعلى ضربين ، ضربٌ ينتصب بحرفٍ ناصبٍ أيّ حرفٍ كان ، نحو قولك : أُرِيْدُ أَنْ تُسَافِرَ أَوْ تُلاَزِمَ زَيْدًا ، و : قَصَدْتُكَ لِكَيْ تُسْعِفَنِي أَوْ تُقْرِضَنِي ، فما بعد (أَوْ) منصوبٌ بالحرف النّاصب المُتقدّم ؛ لاشتراكهما في العطف ، وليس بين الفعلين مُلابسةٌ .
والضّرب الثّاني : أن تُقدّر (أَوْ) بِمعنى (إلاّ أَنْ) ، نحو قولك : لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي دَيْنِي ، التّقدير : إلاَّ أَنْ تَقْضِيَنِي دَيْنِي ، وإنّما قُدّرت بـ (إلاَّ) ؛ من حيث أنّ بينهمـا مُشابهةً ؛ ألا ترى أنّك إذا قُلتَ : جَاءَ القَوْمُ إلاَّ
زَيْدًا ، فـ (زَيْدٌ) من جُملة القوم ، و (إلاَّ) أخرجتـه مِمّـا أوجبتَـه لَهم ، وكذلك إذا قُلتَ : جَاءَ زَيْدٌ ، ثبتَ لـه المجيء ، فإذا قلتَ : أَوْ عَمْرٌو ، نفيتَ عن (زَيْدٍ) بـ (أَوْ) مـا كُنتَ أثبتّـه لـه ، وقولـك : (لأَلْزَمَنَّكَ) تقتضي عموم الأوقات المُستقبلة التي أصبح فيها اللزوم ، فإذا قُلتَ : (أَوْ تَقْضِيَنِي) فقد أخرجتَ بعضها من كلامك ، فـ (أَوْ) قد أخرجت من كلامك ما كُنتَ أوجبتَـه بأوّلـه ؛ فلِهذه العلّة قُدّرتْ بـ (إلاَّ) ، والفعل بعدها منصوبٌ بإضمار (أَنْ) ، ولا يجوزُ إظهارها كما قُلنا في (الفاء) و (الواو) ، وذلك أنّك لو أظهرتَها لكان الكلام : لأَلْزَمَنَّكَ أَو اتِّقَائي بِحَقِّي ، ولا معنى لِهذا الكلام ، ولو صرّح وقال : لأَلْزَمَنَّهُ أَبَدًا أَوْ وَقْتَ اتِّقَائِي بِحَقِّي ، لكان معنى الكلام : لأَلْزَمَنَّهُ في أحد هذين الوقتين ، وليس هذا مقصوده . . . .)) ، (البيان في شرح اللمع : 437 _ 438 .) .
(1) اعتلّ الحيدرة لذلك بقوله : ((لأنّها تعمل بأنفسها وما عداها محمولٌ على أنْ يعمل معناها ، وتكون (أَنْ) مُقدّرةً معه ، فإذا قُلتَ : سِرْتُ حَتَّى مَطْلَعِ الشَّمْسِ ، فمعناه : إِلَى أَنْ تَطْلَعَ الشَّمْسُ ، وكذلك إذا قُلتَ في الأجوبة : قُمْ فَأَقُوم مَعَكَ ، كان التّقدير : فَأَنْ أَقُومَ مَعَكَ ، وكذلك البواقي .)) ، (كشف المُشكل : 339 .) .

وإذا قال قائلٌ : أَرِيْدُ أَنْ أَزُورَكَ ، وقُلتَ مُجيبًا له : إذًا أُكْرِمَكَ ، فلا بُدّ من تقدير مصدرٍ يكون في مُقابلة المصدر الأوّل ؛ لأنّ قولك : أُرِيْدُ أَنْ أَزُوْرَكَ ، بِمعنى : أُرِيْدُ زِيَارَتَكَ ، فتُجيبه بِمعنى مُجاريًا له به ، فيكون معنى جوابك في التّحقيق : إِذَنْ أُرِيْدُ إكْرَامَكَ ، وإكرامٌ يُقدّر بـ (أَنْ) قبل السّبك ؛ لأنّه مُتضمّنٌ لَها إذا كان عاملاً كما تقدّم .

وأمّا حُجّة من يقول : إنّ أصل النّواصب (أَنْ) _ وهو الخليل ، ومن طابقه _ ، فهي أنّه يقول : إنّ جميع ما بعد (أَنْ) مُقدّرٌ بـ (أَنْ) في التّحقيق ، ولَمْ يخرج من ذلك إلاّ (لَنْ) وحدها ، فإنّه يقول : إنّ أصل (لَنْ) : (لاَ أَنْ) ، ويقول : النّصب لـ (أَنْ) المُقدّرة في (لَنْ) ، ويُعلّل ذلك بأنْ يقول : وهنتْ (همزة) (أَنْ) ، فحذفت تخفيفًا ، فبقي (لاَنْ) فالتقى ساكنان ، وهُما (النّون) ، و (الألف) قبلها ، فامتنع تحريك أحدهِما ، فتحريكُ (الألف) مُمتنعٌ من حيث إنّها حرفٌ مدٍّ ، ولينٍ لا يحتمل الحركة ، فيعود مهموزًا ، وامتنع تحريك (النّون) ؛ لأنّه يلتبس بالفعل من (لاَنَ يَلِيْنُ) ، فلمّا امتنع ذلك حُذفت (الألف) الأولى ؛ لالتقاء السّاكنين ، فبقي (لَنْ) مُتضمّنًا لـ (لاَ) التي للنّفي ، فصار معناها النّفي .

هذا تفصيلهم في هذه الحروف ، وبعضِ العلماء لا يُفصّل ذلك ، ولا يلتفت إلى الحديث فيه ، ويقول : هذه مُواضعةٌ في لغة العرب أصلها السّماع .

فإنْ كان ولا بُدّ من التّعليل فالمذهب الأوسط أقرب إلى التّحقيق ، وهو مذهب من يقول : إنّ الأصل (أَنْ) ، و (لَنْ) ؛ لوجهين :

أحدهُما : أنّ ما عدا هذين يحتمل معناه تقدير (أَنْ) .

والثّاني : أنّ الأفعال مُوجَبَةٌ ، ومنفيّةٌ ، فـ (أَنْ) موضوعةٌ للإيجاب ، و (لَنْ) موضوعةٌ للنّفي ، فكأنّهما بِمنْزلة النّقيضين المُتعاوِرَين للعمل .

وتعليل الخليل _ رحمه الله _ في (لَنْ) يُلزمه أنْ يُدخل (لَنْ) على الْماضي ، والحال ؛ لأنّ (أَنْ) مُقدّرةٌ ، فيَجوز[1] أنْ تُدخل (لَنْ) على الماضي ، وهذا مُمتنعٌ ، فصحّ بذلك أنّ (لَنْ) حرفٌ موضوعٌ لنفي المُستقبل الصّريح ، لا يدخل على الْماضي أبدًا ، ولا على الحال ، فلو كان كما قال الخليل لصحّ أنْ تدخل (لَنْ) على الْماضي ، والحال ؛ لأنّ (أَنْ) مُقدّرةٌ فيها ، ولَمْ تعمل إلاّ بِمعناها .

دليلٌ آخر ، وهو أنّه لو كانت (لَنْ) بِمعنى (لاَ أَنْ) لامتنع أنْ يُقال : زَيْدًا لَنْ

---

(1) في : (المخطوطة .) : (يَجوز) .

أَضْرِبَ _ بتقديْم (زَيْدٍ) _ ، وإنّما كان ذلك مُمتنعًا ؛ لأنّ (زَيْدًا) معمولٌ للفعل ، والفعل من صلة (أَنْ) ، والمعمول والعامل جميعًا صلةٌ لـ (أَنْ) ، والصّلة لا تتقدّم على الموصول ، كما لا يجوز أنْ تقول : أُرِيْدُ زَيْدًا أَنْ تَضْرِبَ ، على معنى : أُرِيْدُ أَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا .)) [1] .

ـ قوله : ((اعلم أنّ مذهب الخليل بن أحمد _ رحمه الله _ أنّ (لَنْ) مُركّبةٌ من حرفين وهُما : (لاَ) ، و (أَنْ) ، فإذا قُلتَ : لَنْ تَقُومَ يَا زَيْدُ ، فمعناه عنده : لاَ أَنْ تَقُومَ ، . .
. . [2] .
وللخليل _ رحمه الله _ حججٌ واعتراضٌ ، ولسيبويه عليه حججٌ واعتراضٌ :
فأمّا حجج الخليل فمنها أنّه يقول : إنّ أصل النّواصب (أنْ) وحدها ؛ بدليل أنّ النّصب لا يقع إلاّ بعد تلك الأفعال المُتقدّمة في التّحقيق ، أو ما يجري مجراها ، وتلك الأفعال تطلب معنًى بتعدّيها إليه ، وذلك المعنى هو المصدر ، والمصدر يُقدّر في التّحقيق بـ (أَنْ) ، فإذا قُلتَ : أَرْجُو أَنْ تَقُومَ يَا زَيْدُ ، فالمعنى : أَرْجُو قِيَامَكَ ، فكلّ ما نُصب من هذه الحروف فبهذا الحُكم ، فإذا قُلتَ : لَنْ تَقُومَ يَا زَيْدُ ، فمعناه عند الخليل : لاَ أَنْ تَقُومَ يَا زَيْدُ ، وتقديرُه عنده : لاَ قِيَامَكَ مَوجُودٌ ، وتلخيصه : أُخْبِرُكَ بِنَفْيِ قِيَامِكَ .
فهذا الذي حمل الخليل على هذا ، وهو مُطّردٌ عنده في جميع الحروف النّواصب ، أعني : أنّه لا بُدّ من تقدير (أَنْ) .
وحجّةٌ أُخرى تدلّ على أنّ [أَنْ] هي الأصل في هذه الحروف النّوصب أنّها تعمل موجودةً ومُقدّرةً ، وسائرها لا يعمل إلاّ موجودًا ، وليس ذلك إلاّ لكونِها أصلاً [3] .
وحجّةٌ أُخرى وهي أنْ يقول : إنّ في (لَنْ) بعض حُروف (أَنْ) .
وحجّةٌ أُخرى وهي أنْهم أجمعوا أنّ المنصوب بـ (الفاء) ، و (الواو) مع الجوابات في نيّة عطف مصدرٍ على مصدرٍ ، فإذا قُلتَ : أَكْرِمْنِي فَأُكْرِمَكَ ، فالمعنى عندهم : أَيَقَعُ إكْرَامُكَ وَإكْرَامِي ، فقد بُيّن لك هاهُنا أنّ أصل النّصب بـ (أَنْ) التي تقتضي بصلتها تقدير المصدر ، فإذا ثبت هذا في جميع ما نُصبَ أنْ يُقدّر فيه لفظ المصدر الذي تضمّنته .

---

(1) (المُحيط : 87/4أ _ 88ب .) .
(2) انظر نسبته إلى الخليل في : (التّهذيب في تفسير القُرآن الكريْم : 96/1ب ، الإقليد : 1775/4 ، بدائع الفوائد : 104/1 .) .
(3) في : (المخطوطة .) : (لكونِها إلاّ أصلاً) .

وأمّـا الاعتـراض علـى مـذهب الخليـل ، فقـد اعتـرض عليـه سـيبويه باعتراضاتٍ ، منـها أنّـه قال : لو كانت (لَنْ) بِمعنى (لا أَنْ) لَمـا جـاز أنْ يتقدّم معمول صلتها عليها في مــثل
قولـك : زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ ، كمـا لا يجوز : عَلِمْتُ زَيْدًا لَنْ تَضْرِبَ ، علـى أنْ تجعل (زَيْدًا) منصوبًا بـ (الضّرب) ، والأوّل جائزٌ بالإجمـاع فـي لُغة العرب ، والثّاني مُمتنعٌ بالإجماع .

فأجابه الخليل على الاعتراض بأنْ قال : قد استفادتْ (لَنْ) بالتّركيب حُكمًا مُخالفًا لحُكم (أَنْ) قبل التّركيب ؛ بدليل أنّ (لَمّا) لَمّا كانتْ مُركّبـةً مـن حرفين ، وهُما (لَمْ) ،
و (ما) استفادتْ حُكمًا مُخالفًا لحُكم (لَمْ) ، وهُما جميعًا للنّفي ، والأحكام التي استفادتْها (لَمّا) منـها أنّـها أبلغ في النّفي من (لَمْ) ؛ لأنّـهـا لنفـي[1] فعلٍ مُؤكّدٍ وقوعه بـ (قَدْ) فـي التّحقيق ، و (لَمْ) لنفـي[1] فعلٍ غير مُؤكّدٍ وقوعه ؛ لأنّ القائل يقول : قَامَ زَيْدٌ ، فتقول : لَمْ يَقُمْ ، هذا جوابه فـي لغة العرب ، ويقول : قَدْ قَامَ زَيْدٌ ، فتقول : لَمَّـا يَقُمْ ؛ لأنّ فـي (لَمّـا) هاهُنـا حرفـيّ نفـي ، وكـأنّ أحدهُما في التّحقيق نفيٌ للفعل ، والثّاني نفي تأكيدٍ للفعل معنًى لا لفظًا .

ومن جُملة ما اختصّت به (لَمّا) أنّها تطلب جوابًا في نحو قولك : لَمَّا قُمْتَ قُمْتُ ، وليس كذلك (لَمْ) .

ومن جُملة مـا اختصّتْ بـه [أيضًـا] أنّـه يُقتصر عليهـا ، ولا يُذكر الفعل ، تقول : كِدْتَ تَقُومُ وَلَمَّا .

ومن جُملة ما اختصّتْ به [أيضًا] أنّها تدخل على الماضي ، وتكون ظرفًا في مثل قوله
تعـــالى : ⌚ ➔✦⑤☺✞←❄✞⚐↖♦☝ ⌧✞⮙✈✦⑥ ⮘❄✦⑥⮘✦
⮫✦⑨♊•♦ ⑤⮛⮘✡⇨☺ ⌸✦•♊⮫♦⬆⬇♦ ⌚[2] .

فهذه أحكامٌ اختصّتْ بِها (لَمّا) لَمّا تركّبتْ مُخالفةٌ لأحكام (لَمْ) .

فسلّم له سيبويه حين ذلك أنّ الحرف إذا ركّب استفاد حُكمًا ، ولَمْ يُسلّم له أنّ (لَنْ) قد استفادتْ حُكمًا ، بل قـال : قد وجدنـا هذه المعاني في (لَمّـا) بعد التّركيب ، ولَمْ نجد فـي (لَنْ) شيئًا يُخـالف (لاَ أَنْ) قبـل التّركيـب ، بـل علـى قولك : (لاَ أَنْ) لنفـــي
المُستقبل ، و (لَنْ) كذلك .

---

(1) في : (المخطوطة .) : (للنّفي) .

(2) نصّـــــــــها : ⌚ ➔✦⑤☺✞←❄✞⚐↖♦☝ ⌧✞⮙✈✦⑥ ⮘❄✦⑥⮘✦
⮫✦⑨♊•♦ ⑤⮛⮘✡⇨☺ ⌸✦•♊⮫♦⬆⬇♦ ⮘✞⑥·♦➔⑤☠
⌸✦⮘☼⬆←❄♦⬆⮌✦ ⮫✦⌧✞"♊↖✡ ⌧✡⑨❄✦•♉⑤ ⌚ ، =

فأجابه الخليل على ذلك فقال : بل قد وجدنا خلافًا في (لَنْ) لا يُجاب بِها القسم ، فلا يجوز أنْ تقول : والله لَنْ يَقُومَ ، ويجوز أنْ تقول : والله لاَ يَقُومُ زَيْدٌ .

فأجابه سيبويه بأنْ قال : بِهذا صحّ امتناع التّركيب ؛ لأنّ (لا) في هذا الموضع حرفٌ واحدٌ يستقلّ بنفسه ليس له تعلّقٌ بِهذا الكلام في (لاَ أَنْ) المُركّبة ، ولَمْ نعلم بأحدٍ يقول : والله لاَ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ[1] ، فصحّ حينئذٍ مذهب سيبويه[2] . . . .)) [3] .

ـ قوله في (إِذَنْ) من حيث البساطة ، والتّركيب : ((الحديث في (إِذَنْ) مثل الحديث في (لَنْ) بين الخليل ، وسيبويه ؛ لأنّ أصلها عند الخليل : (إِذْ أَنْ) [4] على ذلك التّعليل المُتقدّم .

ولِكُلّ أحدٍ منهما حُجّةٌ ، وعليه اعتراضٌ .

فللخليل أنْ يقول : إنّما وجب أنْ تكون مُركّبةً ؛ لأنّه قد تقدّم أنّ أصل النّصب لـ (أَنْ) ، والباقي محمولٌ عليها .

ولسيبويه أنْ يقول : إنّ (إِذَنْ) إنّما وُضعت للجواب ، وفي الجواب معنى المُجازاة ، والمُجازاة تطلبُ الاستقبال ، و (إِذْ) من علامات المُضيّ ، فلو كانت مُركّبةً من (إِذْ أَنْ) لوقعت (إِذْ) _ وهي للماضي _ جزاءً ، والجزاء مُستقبلٌ فساقط الكلام ، فيسقط .

وللخليل أنْ يقول : إنّ (إِذْ) ليست هي نفس الجواب ، وإنّما هي مُتضمّنةٌ معنى فعلٍ ماضٍ يدلّ عليه المعنى ، فإذا قال قائلٌ : أُرِيْدُ أَنْ أَزُوْرَكَ ، وقُلتَ أنْتَ : إِذَنْ أُكْرِمَكَ ، فالتّقدير : إِذْ قَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ ، أو : إِذْ قَدْ صَحَّ لِيْ فَأَنْ

= (الجن : ٥ .) .

(1) انظر : (الكتاب : 5/3 .) .

(2) لوجهين :

أ _ أنّ الحُروف لا يُحكم عليها بخلاف ظاهرها ؛ لأنّها بعيدةٌ عن التّصرّف ، والتّمسّك بالأصل أولى وأحقّ .

ب _ أنّ (أَنْ) مع الفعل في تقدير المصدر ، ولا معنى للمصدر هُنا ، إلاّ أنْ تُقدّر فعلاً محذوفًا ، فقولك : لَنْ أَقُومَ ، يُقدّر : لاَ أَفْعَل أَنْ أَقُوم ، ومثل هذا لا يُوجد في المُركّبات ، فلا يثبت بِمُجرّد الوهم .

انظر : (المُتّبع : 512/2 _ 513 ، الإقليد : 1776/4 .) .

(3) (المُحيط : 97/4ب _ 98ب .) .

(4) انظر نسبته إليه في : (الكتاب : 16/3 ، شرح المُقدّمة المُحْسِبة : 232/1 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 34/2 .) ، وعُزي إلى الكُوفيّين في : (رصف المباني : 157 .) .

=

أُكْرِمَكَ تُكْرِمُنِي ، أو وَاجِبٌ عَلَيَّ ، والتّلخيص : إِذَا حَصَلَتْ زِيَارَتُكَ فَإِكْرَامِيْ حَاصِلٌ ، وقول الخليل هُنا بخلاف قوله في الباب الأوّل .)) [1] .

ب ــ إيراد أقواله ، وذلك فيما يأتي :

ـ قوله في المُعرِّف من (أَلْ) : (((اللام) هي التي عرّفت الاسم وحدها عــند سيبويه[2] ، و (الألف) قبلها (ألف) وصلٍ لا غير أُتي بها للتّوصّل إلى النّطق بـ (اللام) لَمّا كانت ساكنةً ، واحتجّ بأنّها تُحذف إذا اِبتُدىء بغيرها لفظًا في مثل قولك : مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ ، كما تُحذف من سائر مواضعها إذا اِبتُدىء بغيرها لفظًا في مثل قولك : مَرَرْتُ بِابنِ فُلاَنٍ ؛ لأنّ (الألف) في (ابن) (ألف) وصلٍ ، وكذلك في الفعل في مثل قوله تعالى :

⇨✍⌖❄⌫♊⬋✞☺⑤ ⬄⚫❄♦⋎☺🖫⑤⌖➔ ⓘ
⑩✡⑥✍⌦⌖⌖✈⌫✞⬆●⬆✡ ⓘ [3] ، (الألــف) أيضًــا فــي (وَأْمُــرْ) (ألف) وصلٍ ، وإنّما حُذفت لفظًا لَمّا اِبتُدىء بـ (الواو) ، وهذه حُجّة سيبويه على أنّ (الألف) مع (لام) المعرفة (ألف) وصلٍ ، وأنّ تعريف الاسم ليس إلاّ بـ (اللام) فقط ، وهي حُجّةٌ قويّةٌ حسنةٌ[4] .

= والقول بالتّركيب ((ضعيفٌ من جهة التزام التّسهيل بالنّقل والحذف ؛ لأنّ التّسهيل موقوفٌ على بعضِ العرب دون بعضٍ ، وهذا اللفظ يقوله كُلّ العرب ، وأيضًا فإنّه لو كان أصلها (إذْ أَنْ) لكانت (إذْ) ظرفًا مُضافًا إلى مُفردٍ ؛ لأنّ (أَنْ) مع الفعل بتأويل اسم مُفردٍ ، ولا يُضاف هذا الظّرف للمُفرد أصلاً ، وأيضًا فيلزم أنْ يكون قولكَ : إذًا أُكْرِمَكَ في الجواب غير كلامٍ ؛ لأنّه ظرفٌ ومخفوضٌ به ، ولا بُدّ في الكلام من مُسندٍ ومُسندٍ إليه .)) ، (شرح الجُمل لابن الفخّار : 449/2 .) .

(1) (المُحيط : 100/4أ .) .

(2) سبق قوله في : (50 .) .

(3) نصّــــــــــــها : ⓘ ⇨✍⌖❄⌫♊⬋✞☺⑤ ⬄⚫❄♦⋎☺🖫⑤⌖➔ ⑩✡⑥✍⌦⌖⌖✈⌫✞⬆●⬆✡ ♊⊙✡♓✞🕒◻✧✍⑤⌖➔ ⇨✍♦❄⌫☹⌖❄❄⬄⅄⌖❄← ②⌖① ✍⑥⌖⬈♊”✞⌫⌖⮳ 🔔⇨✍♦❄ⓧ♦○⬄⚫❄⌖❄← ♦∩♊♌⚐✞❄← ✍⑥♉❄ⓧ◻○✡⊙ (، ⓘ ◆✓⌖⬆◻❄✍❄⚐✞❷⌫✡⌦ ♦→⌖⑨✡✍✍❄⌖✍🖫⌦✍⑤⌖➔ طه : 📄📂 .) .

(4) ذكر العُكبريّ أنّ الحُجّة من ثلاثة أوجهٍ ، هي : ((أحدها : أنّ التّعريف الحاصل في الاسم يجعله غير النّكرة ، ولذلك إذا جاء آخرُ بيتٍ نكرة ، وآخر [الذي] بعده معرفة لَمْ يكن إيطاءً ، كـ (رَجُلٍ) ، و (الرّجُلُ) ،

وقال الخليل بن أحمد _ رحمة الله عليه _ : بل (الألف) و (اللام) حرفٌ مُركّبٌ من حرفين كسائر الحروف[1] ، وهو الذي عرّف الاسم في حال تركيبه ، وعنده أنّه مبنيٌّ على الوقف كبناء (مِنْ) ، و (عَنْ) ، وأصله عنده : (أَلْ) [2] .

وقول سيبويه أوضح ؛ لأنّه لو كان كما قال الخليل ، لجاز أنْ يُكتب (أَلْ) مُنفصلاً عن الاسم ، فيُقال : أَلْ رَجُلُ ، وهذا غير جائزٍ في أُصول الكتابة والهجاء ؛ لأنّا لَمْ نجد حرفًا مُركّبًا من حرفين مقسومًا ، حرفٌ مُتّصلٌ بالكلمة الظّاهرة ، وحرفٌ مُنفصلٌ عنها أبدًا .)) [3] .

ـ قوله في تعليل مجيء (اللام) المفتوحة بدلاً من (الألف) المزيدة في آخر الاسم المُضاف : ((وقد حُكي عن الخليل أنّه قال : إنّما أُتي بـ (اللام) المفتوحة بدلاً من (الألف) التي كانت في قولك : يَا عَجَبَاهْ ، وَيَا بَكْرَاهْ ؛ لأنّ في قولك : يَا عَجَبَاهْ ، وَيَا بَكْرَاهْ معنى الاستغاثة .)) [4] .

كما لو كان الثّاني على غير لفظ الأوّل بالكُليّة ، ولا يتحقّق ذلك إلاّ بامتزاج الأداة بالاسم ، كبعض حروفه ، وهذا في الحرف الواحد يتحقّق ، والدّليل على أنّهم قصدوا ذلك أنّهم سكّنوا (اللام) إذْ كان امتزاج السّاكنين أشدّ .

والثّاني : أنّ (الألف) قبل (اللام) (همزة) وصلٍ تسقط بغيرها ، وإذا تحرّكت (اللام) سقطت في لُغةٍ جيّدةٍ ، كقولِهم : << تجمرن لحمر . >> ، ولو كانت من الأصل لَمْ تسقط كـ (هَلْ) ، و (قَدْ) .

والثّالث : أنّ التّعريف ضدّ التّنكير ، ودليل التّنكير حرفٌ واحدٌ هو التّنوين ، فينبغي أنْ يكون دليل مُقابله واحدًا .)) ، (اللباب في علل البناء والإعراب : 490/1 .) .

(1) سبق القول في نسبته إليه في : (51 .) .

(2) ذكر العُكبريّ أنّ حُجّته ((من وجهين :

أحدهُما : أنّ (الهمزة) قبل (اللام) مفتوحةٌ ، ولو كان (همزة) وصلٍ لضُمّت أو كُسرت ، وإذا لَمْ تكن وصلاً كانت أصلاً .

والثّاني : أنّ الشّاعر إذا اضطرّ إلى جعل اللام آخر بيتٍ جاء في أوّل الآخر بـ (الألف) ، و (اللام) ، كقول الرّاجز :

دَعْ ذَا ، وَعَجِّلْ ذَا ، وَأَلْحِقْنَا بِذَلْ .
بِالشَّحْمِ ، إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلْ .

وقال آخر :

مِثْلُ سَحْقِ البُرْدِ عَفَّى بَعْدَكَ الـ   قَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيْبُ الشَّمَالِ .   =

= فجعله بـ (الألف) ، و (اللام) نصف البيت أو آخره على أنّهما جميعًا كلمةٌ .)) ، (اللباب في علل البناء والإعراب : 491/1 _ 492 .) .

(3) (المُحيط : 61/1أ _ ب .) .

(4) (المصدر السّابق : 31/4أ _ ب .) .

ـ قوله في العامل في المُستثنى : ((وحُكمه أنّه لا يكونُ إلاّ منصوبًا أبدًا ، وقد اختُلف في النّاصب له ، فقال الخليل : إنّ النّاصب له الفعلُ الذي قبل (إلاّ) دون (إلاّ) [1] ، واحتجّ على ذلك بأنْ قال : إذا قُلتَ : جَاءَ النَّاسُ غَيْرَ زَيْدٍ ، فـ (غَيْر) منصوبٌ بالإجماع ، وليس في الكلام ما ينصبه غير الفعلِ .

وقال غيره مُحتجًا عليه : إنّه لو كان كذلك لنصبَه في قولك : مَا جَاءَ إلاَّ زَيْدٌ ، وهذه حُجّةٌ غير مُستقيمةٍ ؛ لأنّ (زَيْدًا) فاعلٌ حقيقيٌّ يجبُ على كُلّ حالٍ ، وقولك : جَاءَ النَّاسُ إلاَّ زَيْدًا ، قد استكمل الفعلُ فاعلَهُ ، وبقي (زَيْدٌ) منصوبًا بغير ناصبٍ في اللفظ فعُدِّيَ إليه الفعلُ بتقوية (إلاّ) بعد أنْ صحّ فاعلُ الفعلِ ، وهو (النَّاسُ) ، وقولك : مَا جَاءَ إلاَّ زَيْدٌ ، ليس له فاعلٌ إلاّ (زَيْدٌ) ، وذكرُ الفاعل واجبٌ ، والمفعول فضلةٌ قد
تُذكرُ ، وقد لا تُذكرُ .

واحتجّ آخرُ على الخليل أيضًا بقوله : ضَرَبْتُ النَّاسَ إلاَّ زَيْدًا ، بأنّ قال : لو كان على ما قال الخليل لكان الفعلُ يتعدّى إلى اثنين وهو في الأصل لا يتعدّى إلاّ إلى واحدٍ ؛ لأنّه لا يقتضي إلاَّ (مَضْرُوبًا) .

وهذا أيضًا عند الخليل حُجّةٌ غيرُ مُستقيمةٍ ؛ لأنّه يقول إنّ (إلاّ) قد عدّتْهُ إلى الثّاني ، وتُعدُّ (إلاَّ) من آلات التّعدية ، هذا قول الخليل ، والاعتراض عليه[2] .

وقال غيره : إنّ (زَيْدًا) _ في قولك : جَاءَ النَّاسُ إلاَّ زَيْدًا _ منصوبٌ بمعنى الاستثناء لا بلفظه ، وكأنّ التّقدير عنده : جَاءَ النّاسُ أَسْتَثْنِي زَيْدًا[3] ، وهذا أيضًا غيرُ مُستقيمٍ ؛
لأمرين :

أحدهُما : أنّ المعنى لا يعمل إلاّ الرّفع .

---

(1) كونه منصوبًا بالفعل بواسطة (إلاّ) مذهبٌ منسوبٌ إلى البصريّين في : (الصّعقة الغضبيّة : 596 .) ، والمُحقّقين من المُتقدّمين والمُتأخّرين في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 165/1ب ، المُتّبع :
356/1 .) ، وصحّحه ابن بابشاذ في : (شرح الجُمل في النّحو : 165/1ب .) ، وابن الحاجب في :
(الإيضاح في شرح المُفصّل : 362/1 ، والبعليّ في : (الفاخر في شرح جُمل عبد القاهر : 489/2 .) ، والطّوفيّ في : (الصّعقة الغضبيّة : 597 .) .

(2) انظر : (الإنصاف : 261/1 _ 262 .) .

(3) قاله المُبرّد في : (المُقتضب : 390/4 .) ، وعُزي إلى الزّجّاج في : (شرح الكتاب للسّيرافيّ :
107/2ب ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 399 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 303/1 ، الصّعقة الغضبيّة : 597 .) ، وبعض الكُوفيّين في : (الصّعقة الغضبيّة : 597 .) ، والكُوفيّين في : (الإنصاف :
261/1 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 303/1 .) .

والثّاني : أنّه لو كان كذلك لوجبَ في كُلّ معنًى أنْ ينصبَ ، ولنصبَ معنى النّفي ،
والاستفهام ، والتّأكيد ، والإيجاب ، وذلك مُحالٌ[1] .
وقال آخرون : إنّ (زَيْدًا) انتصب _ في قولك : جَاءَ النَّاسُ إلاَّ زَيْدًا _ بِمعنى : لَكِنَّ زَيْدًا ، وقال : هو اسمُ (لَكِنّ) في التّحقيق ، والخبر محذوفٌ كأنّه يُرِيدُ : لَكِنَّ زَيْدًا غَيْرُ جَاءٍ[2] .
وقال آخرون : هذا كلامٌ غير واضح ؛ لأنّه لو كان كذلك لكان منصوبًا في قولك : مَا جَاءَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ ، على هذا الوجه .
وهذا فيما أراه أقربُ الوجوه ؛ لأنّ (زَيْدًا) _ في قولك : مَا جَاءَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ _ في محلّ البدل من (أَحَدٍ) ، وهو يأتي في التّحقيق فاعلاً ؛ لأنّه يحُلّ محلّ (أَحَدٍ) ، وذكرُ الفاعل واجبٌ للفعل بخلاف المفعول كما تقدّم ؛ بدليل أنّهم أجمعوا في نصبِ المُستثنى المُنقطع أنّه يُقدّرُ بـ (لَكِنَّ) .
وقد قال بعضهم : إنّ المنصوب هاهُنا سُمع عن العرب بعد (إلاَّ) ، وما قبلها ، فكانتْ وما قبلها كالعامل فيه وإنْ لَمْ يكُن عاملاً مُحقّقًا ، كما وُجِد (دِرْهَمًا) _ في قولك : عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا _ منصوبًا بعد (العِشْرِينَ) ، وليس بعاملٍ مُحقّقٍ _ والله أعلم _[3] ، وفي هذا كلامٌ كثيرٌ قد أشرنا إلى أهَمّه .))[4] .

2 ـ سيبويه :

---

(1) انظر هذا الاعتراض وزيادة في : (علل النّحو : 396 ، شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 165/1ب _ 166أ ، الإنصاف : 262/1 _ 264 ، كشف المُشكل : 322 ، اللباب في علل البناء والإعراب :
303/1 _ 304 ، المُتّبع : 356/1 _ 357 ، الإيضاح في شرح المُفصّل : 361/1 ، الصّعقة الغضبيّة :
597 _ 598 .) .
(2) هذا إذا كان الكلام مُنقطعًا ، وهو منسوبٌ إلى البصريّين في : (الأُصول : 290/1 .) .
(3) قوله هذا يؤول إلى أنّ العامل الفعل بواسطة (إلاّ) وقد مضى ذكره آنفًا .
(4) (المُحيط : 38/4أ _ 40أ .) .
قال سيبويه : ((وزعم الخليل _ رحمه الله _ أنّ هذه (اللام) بدلٌ من الزّيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفتَ ، نحو قولك : يَا عَجَبَاهْ ، وَيَا بَكْرَاهْ ، إذا اسْتَغَثْتَ ، أو تعجّبْتَ ، فصار كُلّ واحدٍ منهما يُعاقبُ صاحبَه ، كما كانت (هاء) (الجحاجحة) مُعاقبةً (ياء) (الجحاجيح) ، وكما عاقبت (الألف) في (يَمَانٍ) (الياء) في (يَمنيّ) .)) ، (الكتاب : 218/2 .) .

ذكره ابن يعيش ثلاثين مرّةً ، سواء ذكره باسْمه ، أمْ ذكر اسْمه مع نصّه على كتابه (الجامع) ، أمْ نعته بـ (صاحب الكتاب) .
وقد أفاد منه في جانبين :

أ ــ إيراد آرائه :

وقد مضى ذكر سبعةٍ منها[1] ، وسيأتي ذكر واحدٍ أيضًا[2] ، وبقي منها ما يأتي :

ـ قوله فيما يدلّ على الشّرط من الحروف : ((. . . . ، و (إذْ مَا) على مذهب سيبويه ؛ لأنّ عنده أنّها حرفٌ .))[3] .

ـ قوله في حُكم إضافة الأفعال ، وإضافة غيرها إليها ، وعلّة ذلك : ((لا يجوزُ أنْ تُضاف الأفعال ، ولا أنْ يُضاف إليها ؛ لأنّ أصل الإضافة التّملّك ، والأفعال لا يجوزُ عليها أنْ تَملك ، فقد تبيّن لك أنّ الأسْماء اختصّت بالجرّ ، والتّنوين ، فاختصاصها بالجرّ ؛ لأجل الجرّ والإضافة كما تقدّم[4] ، واختصاصها بالتّنوين علامةً للأمكن فالأمكن والأخفّ فالأخفّ من الأسْماء ، هكذا روى سيبويه .))[5] .

ـ قوله في حُكم اتّصال خبر (كان) وأخواتِها إذا كان مُضمرًا بِها كما يتّصل ضمير المفعول بفعله : ((الفعل الحقيقيّ إذا كان منصوبه مُضمرًا جاز

---

(1) في : (167 ، 171 ، 173 ، 191 ، 197 ، 198 _ مرّتين _ .) .
(2) في : (695 _ 711 .) .
(3) (المُحيط : 54/1ب .) .
وسيأتي التّفصيل في هذه المسألة في : (914 _ 917 .) .
(4) إحالةٌ على قوله : ((إنّما لَمْ يدخل الجرّ في الأفعال ؛ لأنّ الجرّ أصله مُلتمسٌ من حُروف الجرّ ومن الإضافة ، وحُروف الجرّ لا يجوزُ أنْ تدخل على الأفعال ؛ لأنّه الحُروف تُوصل معنى الفعل إلى الاسم ؛ لأنّها واسطةٌ بينهما ، ودُخوله ليس إلاّ على الاسم ؛ لأنّه يجُرّ معنى الفعل إليه ، ولو دخل على الفعل لكان يجُرّ معنى الفعل وذلك
مُحالٌ ؛ وذلك لأنّ كُلّ واحدٍ من الفعلين ليس بأحقّ من الثّاني بأنْ يُوصِل الحرفُ معناه إليه .)) ، (المُحيط :
2/2ب _ 3أ .) .
(5) (المُحيط : 3/2أ .) .
قال سيبويه : ((اعلم أنّ بعض الكلام أثقلُ من بعضٍ ، فالأفعالُ أثقل من الأسْماء ؛ لأنّ الأسْماء هي
الأُولى ، وهي أشدّ تَمكُّنًا ، فمن ثَمّ لَمْ يلحقها تنوينٌ ، ولحقها الجزم ، والسّكون ، وإنّما هي من الأسْماء . ألا ترى أنّ الفعل لا بُدّ له من اسمٍ ، وإلاّ لَمْ يكن كلامًا ، والاسم قد يَستغني عن الفعل ، تقول : الله إلَهُنَا ، و : عَبْدُ الله أَخُوْنَا .)) ، (الكتاب : 20/1 _ 21 .) .

أنْ يتّصل به ، نحو قولك : ضَرَبَهُ ، وَضَرَبَهُم ، وما شاكل ذلك ، وجميع الأفعال إذا كان منصوبُها الذي هو خبرها
مُضمرًا لَمْ يجُز أنْ يتّصل بها أبدًا[1] إلاّ في مسألةٍ شاذّةٍ رواها سيبويه ، وهي قوله : إذَا لَمْ نَكُنْهُم فَمَنْ ذَا يَكُوْنَهُم ، فجعل الضّمير المُتّصل المنصوب هاهُنا خبرًا لـ (كان) ، واحتجّ
بقول الشّاعر[2] :

فَإِنْ لايَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوْهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا[3] .

وهو يصف في البيت الخَمْرَ ، والزَّبِيْبَ ، والتّقدير على الأصل : إذَا لَمْ تَكُن الخَمْرَةُ
الزَّبِيْبَ ، أو : الزَّبِيْبُ الخَمْرَةَ على هذه الحال ، فإنّهما أخوان ؛ لكونِهما من العِنب
جميعًا ، والرّواية ، والبيتُ شاذّان لا يُقاسُ عليهما .)) [4] .

---

(1) أشار ابن الحاجب ، وابن يعيش الحلبيّ ، وابن هطيل إلى أنّ الانفصال هو الجيّد والأحسن هاهُنا ؛ =

= لوجهين :
أ _ أنّ (كان) وأخواتِها يدخلنَ على المُبتدإ والخبر ، فكما أنّ خبر المُبتدإ مُنفصلٌ من المُبتدإ كان الأحسن أنْ تفصله مِمّا دخلنَ عليه .
ب _ أنّ (كان) ضَعُفَ عن باب الأفعال فقصرت عن اتّصال ضميرين كما قصرت (إنّ) وأخواتِها ، ووجه ضعفها أنّ المنصوب فيها ليس مفعولاً في المعنى ، وأيضًا فإنّ أكثر العُلماء على أنّها لا دلالة لَها على الحدث .
انظر : (شرح المُفصّل : 107/3 ، الإيضاح في شرحه : 466/1 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب :
115أ .) .
(2) هو أبو الأسود الدّؤليّ .
(3) انظر : (الكتاب : 46/1 .) .
والبيت من الطّويل ، وهو آخر أبياتٍ ثلاثةٍ ، قالَها في ردع مولى يختلف إلى الأهواز ببضاعةٍ له ، وكان الغُلام يصيب من الشّراب ، فوجد عليه أبو الأسود في بضاعةٍ كان استبضعه إيّاها .
وأوّلُها :

وَإِنَّ امْرَءًا قَدْ قَالَ فِيْ الحَقِّ خُطَّةً لمُلْتَمِسٌ تَصْدِيقَهَا بِبَيَانِـهَا .

وقبله :

دَعِ الخَمْرَ يَشْرَبْهَا الغُوَاةُ فَإِنَّنِي وَجَدْتُ أَخَاهَا مُجْزِيًا لِمَكَانِهَا .

وهو في : (الكتاب : 46/1 ، المُقتضب : 98/3 ، الأُصول : 91/1 ، أدب الكاتب : 32 ، إصلاح المنطق : 297 ، شرح أبياته : 470 ، الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب : 620/2 ، الإنصاف : 823/2 ، الرّدّ على النُّحاة : 100 ، التّخمير : 157/2 ، شرح المُفصّل : 107/3 ، النّجم الثّاقب شرح كافية ابن الحاجب : 643/2 ، خزانة الأدب : 320/5 .) ، و _ برواية :
(فَإِنْ لَمْ تَكُنْهَا أَوْ تَكنْهُ فَإِنَّهَا ....) _

ـ قوله : ((أمـّا العلّة في أنّه لا يجوزُ أنْ يكون خبرُ (لَيْسَ) فعلاً ؛ فلأنّـها في نفسها موضوعةٌ وضعَ الْماضي ، ونـافيةٌ للحال والاستقبال ، فلو أخبرتَ عنها بفعلٍ ماضٍ لكُنتَ قد نفيتَ بِها الْماضي ، وذلك مُمتنـعٌ[1] ؛ من قبل أنّ الْماضي لا ينفـيه ماضٍ مثله ، فافهم ذلك .

فأمّا رواية سيبويه : « لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ . »[2] ، حيث أخبر بـ (خَلَقَ) وهو ماضٍ عن (لَيْسَ) ، فهي شاذّةٌ لا يُقاسُ عليها .))[3] .

ـ قوله في باب (التّوكيد) : ((ومن جُملة التّأكيد قولُهم : « جَاءَ القَوْمُ قَضُّهُم بِقَضِيْضِهم . »[4] ، و : « مَرَرْتُ بِهِم قَضَّهُم بِقَضِيْضِهِم . »[5] ، وتقديره على هذه الوجوه كُلِّها : جَاؤوا كُلُّهُم[6] ، وعند سيبويه وأصحابه : أنّه منصوبٌ بمعنى المصدر[7] ، وكأنّه يُريد _ والله أعلم _ : المصدر الذي لا يقع موقع الحال ، فإذا قُلتَ : جَاؤوا قَضَّهُم بِقَضِيْضِهِم ، بالنّصب ، فالمعنى : جَاؤوا مُنْقَضِّيْنَ ، وكونه تأكيدًا أليق بالمعنى .))[8] .

في : (غرائب الاغتراب ونُزهة الألباب : 348 .) ، و _ برواية : (أَخٌ أَرْضَعَتْهُ) _ في : (ديوانه : 162 ، 306 .) .
(4) (المُحيط : 2/63ب .) .
(1) اتّفاقًا .
انظر : (الكتاب : 1/70 ، شرح التّسهيل : 1/344 ، ارتشاف الضّرب : 3/1167 .) .
(2) انظر : (الكتاب : 1/70 .) .
(3) (المُحيط : 2/66أ .) .
(4) انظر هذا القول في : (مجمع الأمثال : 1/286 ، فرائد الخرائد في الأمثال : 143 .) ، و _ برواية : (« جَاؤُوا قَضُّهُمْ بِقَضِيْضِهِمْ . ») _ في : (جمهرة الأمثال : 1/255 ، مِصباح الرّاغب : 2/269 .) ،
و _ برواية : (« جَاؤُوا بِقَضِّهِمْ وَقَضِيْضِهِمْ . ») _ في : (الضّاد والظّاء من حروف الهجاء : 49 .) .
(5) انظر هذا القول في : (الكتاب : 1/374 .) .
(6) ذكر سيبويه أنّ بعض العرب يجعله من باب التّوكيد .
انظر : (الكتاب : 1/375 .) .
وانظر : (الفاخر في شرح جُمل عبد القاهر : 1/392 .) .
(7) انظر : (الكتاب : 1/374 _ 375 .) .
(8) (المُحيط : 2/89ب .) .

ـ قوله في باب (المفعول معه) : ((وأمّا قول الشّاعر[1] :

وَمَا أَنَا وَالتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ   وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ[2] .

فيُروى بنصب (التَّلَدُّدَ) ، وليس بِمفعولٍ معه في الحقيقة ؛ إذْ الشّرائط غير مُجتمعةٍ[3] ، وهو منصوبٌ عند بعضهم على أنّه مفعولٌ لشيءٍ محذوفٍ وهو مفعول المُلابسة ، وكأنّ المحذوف مصدرٌ ، وإنّما جاز حذفه ؛ لدلالة المعنى عليه ، وإلاّ فهو لا يجوز أنْ يُحذف المصدر ، ثُمّ يكون عاملاً إلاّ في مثل هذا الموضع ، والمصدر المحذوف معطوفٌ على المُبتدإ ، وهو (أَنَا) ، و (الواو) في الحقيقة للعطف لا للمُصاحبة ، وتقديره :

وَمَا أَنَا وَلُزُوْمِي التَّلَدُّدَ حَولَ نَجْدٍ ، هذا ما أدّى إليه الاحتمال _ والله أعلم _ ، وقد أشار إلى مثل ذلك سيبويه[4] ؛ لأنّ هذا البيت وأمثاله ذُكر منصوبًا بعد (الواو) ، ولَمْ أعلم بأحدٍ من النّحويّين خصّ نصبه تحقيقًا جليًّا[5] بل ذكروه منصوبًا ولَمْ يُحدّدوا دليلاً في نصبه[6] ، وبعضهم يُجيزُ نصبه على

---

(1) هو مسكين الدّارميّ .

(2) من الوافر ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها أربعون بيتًا ، هو التّاسع والثّلاثون منها ، قالَها لعبد الرّحمن بن حسّان في مُنافرته .

ومطلعها :

فَإِنْ يَبْلَ الشَّبَابُ فَكُلُّ شَيءٍ   سَمِعْتَ بِهِ سِوَى الرَّحْمَنِ بَالِ .

وقبله :

بِأَيْدِيْهِمْ مَغَارِفُ مِنْ حَدِيْدٍ   أَشَبِّهُهَا مُقَيَّرَةَ الدَّوَالِــي .

وبعده :

وَقَدْ سَالَ الفِجَاجُ فِجَاجُ نَجْدٍ   بِجُرِدِ الخَيْلِ وَالأَسَلِ النِّهَالِ .

وهو في : (الكتاب : 308/1 ، تحصيل عين الذّهب : 205 ، الحماسة الشّجريّة : 452/1 ، كشف المُشكل : 293 ، شرح المُفصّل : 50/2 ، رصف المباني : 422 .) ، و _ برواية :

(أَتُوْعِدُنِي وَأَنْتَ بِذَاتِ عِرْقٍ   ....) _

في : (ديوانه : 90 .) ، ولا شاهد فيه عليها .

(3) سيرد الكلام عليها في : (321 _ 323 .) .

(4) انظر : (الكتاب : 307/1 _ 308 .) .

وجرى عليه الأعلم في : (تحصيل عين الذّهب : 205 .) .

(5) كذا قرأتُها _ والله Ψ أعلم بالصّواب _ .

(6) قال الحيدرة : ((يُستحبُّ فيه النّصب لوجود الدّليل على العامل ، أو تيسُّر تقديره .)) ، (كشف المُشكل : 292 .) .

المصدر[1] ، ولا حُجّة له في ذلك ؛ لأنّ (الواو) تطلب أنْ يكون لَها معنًى ، ومعناها لا يخلو من العطف ، أو الاستئناف ، أو المُصاحبة ، فإنْ كانت للعطف على هذا اللفظ المذكور في البيت امتنع ذلك ؛ لأنّ المنصـــوب لا يُعطف على المرفوع وإنْ كانت للاستئناف امتنع ذلك ؛ لأنّ المصدر لا يُستأنف إذْ قبله الفعل الذي صدر منه والفاعل ، وإنْ كانت للمُصاحبة امتنع ذلك إذْ الشّرائط غير مُجتمعةٍ ؛ لأنّ (واو) المُصاحبة لا تكون إلاّ بعد الفعل ولَمْ يتقدّمها فعلٌ .

فلَمْ يبقَ إلاّ أنّها عطفت المصدر المحذوف على المُبتدإ ؛ لأنّ المعنى مُستقيمٌ ، وذلك المُبتدأ أيضًا يُقدّر بحذف مُضافٍ ؛ لأنّ (مَا) عبارةٌ عمّا لا يعقل .)) [2] .

ـ قوله في أنّ (أَنّ) التي تنصـــب الأسْماء ، وترفع الأخبار مُختلفٌ فيها من حيث الاسْميّة ، والحرفيّة : ((. . . . إلاّ (أَنَّ) المفتوحة فإنّها اسمٌ ناقصٌ يُحكم على موضعه بالإعراب ، وتُقدّر بالمصدر تجري فاعلةً ، ومفعولةً ، ومجرورةً ، تقول فيها مرفوعةً : أَعْجَبَنِـيّ أَنَّكَ قَائِمٌ ، والتّقدير : أَعْجَبَنِـيّ قِيَامَكَ ، وتقول فيها منصوبةً : كَرَهْـتُ أَنَّكَ قَائِمٌ ، والتّقدير : كَرَهْتُ قِيَامَكَ ، وتقول فيها مجرورةً : عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ خَـــارَجٌ ،
والمعنى : عَجِبْتُ مِنْ خُرُوجِكَ[3] .

فأمّا سيبويه فيُدخل (أَنَّ) ، و (ما) المصدريّتين في جُملة الحُرُوف[4] ، ولا حُجّة له في ذلك ؛ لأنّهما تُوجدان مرّةً في محلّ الفاعل ، ومرّةً في محلّ المفعول ، [ومرّةً في محـلّ

---

(1) أجازه الحيدرة في : (كشف المُشكل : 292 .) .
(2) (المُحيط : 12/3ب _ 13أ .) .
(3) هذا هو المشهور عند أعلام النّحو .
انظر : (الإيضاح العضُديّ : 129/1 ، التّبصرة والتّذكرة : 204/1 ، المُقتصد : 471/1 ، شرح المُفصّل : 59/8 ، ارتشاف الضّرب : 1255/3 .) .
قال ابن أبي الرّبيع : ((اعلم أنّ (إنَّ) إذا وقعت في موضع يقعُ فيه المصدر مرفوعًا ومنصوبًا ومخفوضًا ، فإنّها تكون مفتوحةً ، ويُعبّر عن هذا بأنْ يُقَال : (أَنَّ) المفتوحة تقع في مواضع المُفردات ، ولا تكون المُفردات إلاّ مصادرَ ، لا تقع في موضع مُفردٍ ليس بمصدرٍ .)) ، (الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح : 917/3 .) .
(4) انظر : (الكتاب : 144/3 _ 145 .) .

المجرور] كما تقدّم .)) (1) .

ـ قوله فيما يجوزُ في اللغات الجائزة في (ياء) النّفس إذا كان المُنادى مُضـــافًا
إليها : ((إذا كان المُنادى مُضافًا إلى (ياء) النّفس جاز لك فيها خمسة أوجهٍ(2) :

الوجه الأوّل _ وهو أجودها وأفصحها _ : أنْ تحذف (الياء) ، وتُبدي الكسرة تدلّ عليها ، فتقول : يَا غُلاَمِ أَقْبِلْ ، قال الله تعالى : ➔✥☜✡⌫"✡↖✡◰ ▦❄✥❄⚐●✥⑦♑☺ ◷ (3) ، وقال تعالى : ◷ ⦿✥⑦♑☺ ①✥② ❸❄✥○✥⊙♊←✡⬂ ⮳❄✥●⬄·♉⑤ ◷ (4) ، أي : يَـــا رَبِّ ، وقـــال تعـــالى : ◷ ▦❄✥❄⚐⬂✡⑨✥⑥·✡ ⮳❄✥⑥⬂❸❄✝⚐⊘♦↑⊃⌘ ◷ (5) ، وكذلك جميع ما ورد في القُرآن الكريْم بحذف (الياء) ، فدلّ على أنّه أفصح اللغات الخمس(6) ، وإنّما جاز حذف (الياء) هاهُنا ؛ لشبهها بالتّنوين على ما رواه سيبويه(7) ، ووجه

وأخذ أخذه السُّهيليّ في : (نتائج الفكر : 345 .) .

(1) (المُحيط : 13/3ب .) .

(2) تكلّم العُلماء عن المُضاف إلى (ياء) المُتكلّم ببسطٍ واستيفاء .

انظر : (توجيه اللمع : 328 _ 329 ، شرح المُفصّل : 10/2 _ 11 ، شرح التّسهيل : 281/3 _ 285 ، ارتشاف الضّرب : 1851/4 .) .

(3) نصّـــها : ◷ ➔✥☜✡⌫"✡↖✡◰ ▦❄✥❄⚐●✥⑦♑☺ ⑤⌘✳⊃✥✈ ↙✥❄⚐▭↖♦①✥②▣⇩✡ ☜❄✥❄↑⬄⊰♌ ①✝⚐② ▦❄♦↖♊⬂✡◐♦↑⊃✥ ◷ ، (الزّخرف : ⌘⌘ .) .

(4) نصّـــها : ◷ ➔✥○✥❁✥●⌘▦✥✈⑥▣ ⑤✳⌘●▯ ←❄✥⑥·✥✓◆ ⦿✥⑩❄✥✥✈↖♦✋ ⦿✥⑦♑☺ ①✥② ❸❄✥○✥⊙♊←✡⬂ ⮳❄✥●⬄·♉⑤ ➔✥⑤☹✝←❶⇨ ·✥"❄♊●♦ ⑤⬂⌧▯↑✥⑤⊙✡❼❄✡⊘✗↗ ◷ ، (الأنبياء : ⌘⌘ .) .

(5) نصّـــها : ◷ ⌧✝↗♦➢ ⊽✈✡⓿ ⮳❄✥↑♊☜❄✡↗⌘➢♊ ◷◷✡⌫❄✥☜♍ ⊽✈✡⓿✥ ⑤⬂⌧◐✝⚐⑥⊙⌘ ➔✥⊽✡⓿ ❸❄✥⊕♊⓿✡↗⌘➢♊ ◷◷✡⌫❄✥☜♍📖 ●✝✍⌧✡✂⇨ ▦❄♦⊶✥↑⌘✈⚐⇧ ⑤⬂⚐♦⇨☺ ⑩✡↖✡◰ ⬂✡⑨✥⑥·✥↓♦📖✋ ▦❄✥❄⚐⬂✡⑨✥⑥·✡ ⮳❄✥⑥⬂❸❄✝⚐⊘♦↑⊃⌘ ◷ ، (الزّمر : ⌛▭ .) .

(6) انظر : (معاني القُرآن للأخفش : 80/1 ، شرح المُفصّل : 11/2 .) .

(7) قال سيبويه : ((اعلم أنّ (يَاء) الإضافة لا تثبت مع النّداء ، كما لَمْ يثبت التّنوين في المُفرد ؛ لأنّ (ياء) الإضافة في الاسم بِمنْزلة التّنوين ؛ لأنّها بدلٌ من التّنوين ؛ ولأنّه لا يكون كلامًا حتّى يكون في الاسم ، كما أنّ التّنوين إذا لَمْ يكن فيه لا يكون كلامًا ، فحُذف وتُرك آخر الاسم جرًّا ليُفصل بين الإضافة وغيرها ، وصار حذفها هُنا لكثرة النّداء في كلامهم ، حيث استغنوا بالكسرة عن (الياء) ، ولَمْ يكونوا ليُثبتوا حذفَها إلاّ في

المُشابَهة بينهما أنّ التّنوين حرفٌ ساكنٌ في آخر الاسم لا يُوقف عليه بل يُحذف ، و (الياء) حرفٌ ساكنٌ أيضًا مع الرّفع ، والجرّ ، فكما حُذف التّنوين حُذفت (الياء) ، لكنّ حذف التّنوين وجوبٌ ، وحذف (الياء) مُستحسنٌ .

ودليلٌ ثانٍ : وهو أنّ التّنوين إذا كان بعده ساكنٌ حُرّك بالكسر ، أو حُذف على مذهب من يُجيزُ الحذف ، وذلك مثل قولك : هَذَا زَيْدٌ العَاقِلُ ، وكذلك (الياء) تُحذف أيضًا لالتقاء السّاكنين في مثل قولك : هَذَا قَاضِي البَصْرَةِ ، فـ (الياء) محذوفةٌ في اللفظ لالتقاء السّاكنين .

ومنهم من يقول : إنّما جاز حذف (الياء) هاهُنا تخفيفًا ؛ لِما في (الياء) من الثِّقل ؛ ولأنّ حذفها لا يُخلّ بالاسم ، ولا يُشكل بغيره ، والكلمة العربيّة إذا قلّت حروفها ، وخفّت ، ولَمْ تُخِلَّ باللفظ ولا المعنى أولى بالاستعمال ، وأسهل بالنّطق من الكلمة التي تكثر حروفها ، وفائدة هذا أنّ العرب تجتهد في تقليل الألفاظ والحروف مع بلوغ الغرض في المعاني ، ولَهم في ذلك كلامٌ يطول شرحه[1] ، وقد بُيّنَ لك أنّ حذف (الياء) أولى من إثباتِها ، وعند حذفها يجبُ إبقاء الكسرة تدلّ عليها ، وإنّما وجب إبقاء الكسرة ؛ لأمرين :

أحدهُما : أنْ يُعلم أنّ الاسم مع الكسرة مُضافٌ إلى (الياء) ؛ لأنّه لو لَمْ يكن مكسورًا لكان موقوفًا ، أو مرفوعًا ، أو منصوبًا ، وكُلّ هذه تُنافي الإضافة ، وينتَقِضُ [بها] أصل الإعراب ، واشتقاق التّصريف في اللفظ .

والأمر الثّاني : أنّ (ياء) النّفس تُطالبُ ما قبلها في الصّحيح أنْ يكون مكسورًا فطرةً من الله سُبحانه ، لا يُمكن دفعُها في النّطق ، فإذا جاز حذف (الياء) ؛ لِما تقدّم من التّعليل لَمْ يجز حذف الكسرة ؛ لأنّه لا دليل يدلّ عليها ولا تعليل سوّغ حذفها .

فأمّا ما رواه سيبويه عن بعض العرب أنّه يقول : << يَا رَبُّ اغْفِرْ لِي . >> _ بضمّ (الباء) ، و : << يَا قَوْمُ لاَ تَفْعَلُوا . >>[2] ، فعن ذلك جوابان :

أحدهُما : أنّ هذا من الشّاذّ النّادر الذي لا حُكم له ، ولا يُعمل عليه .

والثّاني : أنّه يجوز أنْ يكون غرض هذا المُنادي القصد والإقبال كسائر النّكرات المقصودة _ والله أعلم _[1] .

النّداء ، ولَمْ يكن لبسٌ في كلامهم لحذفها ، وكانت (الياء) حقيقةً بذلك لِمَا ذكرتُ لك ، إذْ حذفوا ما هو أقلّ اعتلالاً في النّداء ، وذلك قولك : يَا قَوْمِ لاَ بَأْسَ عَلَيْكُم ، وقال جلّ ثناؤه : ◐ ▦❄⌖❄☝⬁✡⑨⌖⑥·✡ ⮷❄⌖⑥✍❸❄✞⚐✐💧⬆➲✠ ◑ [الزمر:⌛🗁] .)) ، (الكتاب : 🗎/✇🗀🗎 .) .

(1) انظر : (الخصائص : 82/1 _ 83 .) .

(2) قال سيبويه : ((وبعض العرب يقول : << يَا رَبُّ اغْفِرْ لِي . >> ، و : << يَا قَوْمُ لاَ تَفْعَلُوا . >> ، وثباتُ (الياء) فيما زعم يُونس في الأسْماء .)) ، (الكتاب : 209/2 .) .

فإنْ اعترض مُعترضٌ فقال : لِمَ لا يجوز ذلك في مثل قولك : جَاءَ غُلاَمِـي ، وعندهم أنّـه لا يجوز حذف (الياء) هاهُنا ؟ .

فـالجواب : أنّــه جــاز ذلــك فــي النّــداء ، ولَـمْ يجـز فــي خلافــه ؛ لكثــرة استعمالِهم لذلك في
النّداء[2] ، وكثـرة الاستعمال عنـد العرب لـه تـأثيرٌ قـويٌّ يجعلـون بـه الفـرع أصلاً مُستعملاً ،
والأصل مُهملاً ، وتحت هذا كلامٌ يطول تفصيله[3] .

فـــإنْ قيـــل : فلِـــمَ جـــاز حـــذف (اليـــاء) فـــي قولـــه : ➔✥⑤✠✵✸▦❄✥✈❄☙⬂③ ⮷❄✥⑥✍⊙♊⬋✥⑨⬧⬆⬌✠ ① [4] ،
ومن
قوله : ① ⮷❄✥⑥✍❸❄✞⊱⊘❄⬧⬆⬌✠ ① [5] ، وما شاكل ذلك .

---

(1) هذا يفعلونه في كُلّ اسمٍ تغلب عليه الإضافة ، جاء في : (ارتشاف الضّرب : 1853/4 .)
ما نصّه : ((من قال : يَا غُلامُ _ بضمّ (الميم) إنّما يفعلون ذلك في الأسْماء التي تغلب عليها الإضافة ، كقولِكَ : يَـا رَبُّ ، و : يَـا قَـوْمُ ؛ لأنّ هـذا يُضـيفونه كثيـرًا ، كقولــه تعــالى : ① ⊙✥⑩❄✥✈⬤❄✥⑥💻 ⑤✞☺·❄❄◘⬤✠☙♊⬤❄✥⑥ ① [النساء:▯⌨] ، و : ① ❄✥❄✥⑥⊘✥⬆♊▽✥⬤❄✥⑥💻 ⑤☺✞☙✡"⑨⬧⬆⑤☠ ·✥⑤⬀✡⬂③ ⑤✍⬯✡⇨☺ ① [الأحقاف:🗁▤] ، فلمّا كـانوا يُضيفونه جعلوه معروفًا بالقصد ، فبنوه على الضّمّ ، وهذه الضّمّة كهي في (يُ رَجُلُ) إذا قصدتَ رجُلاً بعينه . . . .)) .

(2) قال صدر الأفاضل : ((إنّهم يجتزؤون عن (الياء) بالكسرة ، فيُقال : يَا غُلاَمِي يَا غُلاَمِ ، وهذا الأخير في مقام النّداء أكثرُ ؛ لقولِهم : يَا قَوْمِ ، يَا رَبِّ ؛ إذْ النّداء موضع حذفٍ يحذفون منه التّنوين ، ويقع فيه التّرخيم ، نحو : يَا حَارِ ، و : يَا طَلْحَ ، فلمّا كانت هذه (الياء) تُحذف في غير النّداء كان حذفها في النّداء ألزمَ .)) ،
(التّخمير : 349/1 .) .

(3) انظر : (الخصائص : 300/1 _ 312 .) .

(4) نصّــــــــــها : ① ▦❄✥❄✥⁋⑨✥⬤⬧⬃⑤✠✵✦⬜⬤✥✍▭⇩✡▦⛔✥
⑤✍⬯⬤⬚✡⬤⬧➔⑤☠ ⬅✡⬂♊⮙✥❷✡⬂③ ⑤✍⌧✞⬘❷✡❄⬂⬃
⑤✞☺⬅❄♊⬂✥♊⬤⇧ ⬀✥⌧✞"♊⬉✡⬚♊
⬉✥⑤✞☺➔♊⬃❄⬧⬆☠ ⑩✡⬂✥⬈♊•✡⬀❖ ⑤✡☺➔⬂♑
⑩✡⬂✥⬈♊•✡⊘⇧➤⬄ ➔✥⑤✠✵✸▦❄✥✈❄☙⬂③
⬃❄✥⑥✍⊙♊⬋✥⑨⬧⬆⬌✠ ① ، (البقرة : 🗀 .) .

(5) هـــذا الجُـــزء مـــن الآيـــة ورد فـــي عـــددٍ مـــن السّـــور ، ونـــصّ أوّلِـــها : ①
➔✥⇩③⑤⬂✡⬤⬧⬆⑤☠ ⑩✡⬂💻 ⑤✞☺⬅◎✥⌧⬚⬤⇧
⬂⬧⬄•☺✡⬀❄❄⬉⑥ ⌧✡⊱⬂✥⑥ ⬂✥⬈✥⬉✡⬄⇔ ➔✥①✥②
❸❄✥⬉✡⬆❄⬅⬆❄⬧☠❖ ⑤✞☺➔✥✈⊘⇨ ⊘✞⑥⬂✡⬤⊛✡
❸❄✥❄✹❄⬜❷✥⬤⬧➔⑤☠ ➔✥①✥② ⑩❄✡⬉✡⬁⬋⬂
⑩❄✥⑤☹⑥▦❄⁋✥❷✡⬂ ❼✞⬂✥⬤❄⬂⑥ ⬂❄✥⌧✡"④⊙
➔✥⑤✠✵✸▦❄✥✈❄☙⬂③ ⮷❄✥⑥✍❸❄✞⊱⊘❄⬧⬆⬌✠ ① ، (البقـرة :
🗁▤ .) .

فالجواب أنّ (الياء) هاهُنا في محلّ المفعول ، والمفعول فضلةٌ يجوزُ حذفه ، والاستغناء عنه مع فهم المعنى أيضًا تخفيفًا ، هذا الوجه الأوّل من الخمسة .

الوجه الثّاني : مِمّا يجوز استعماله في (ياء) النّفس أنْ تُثبتها ساكنةً على حالِها ،

فتقول : يَا غُلاَمِيْ ، وكان هذا بعد ما قبله من الفصاحة ؛ لِما قدّمنا من الاحتجاج ، وكان قبلَ ما بعدهُ في أنّ (الياء) تُستعمل ساكنةً ؛ لأمرين :

أحدهُما : أنّها من قبيل المبنيّات ، وأصل البناء السّكون ، فلزمت الأصل .

والأمر الثّاني : أنّ (الياء) من حُروف الاعتلال ، وتسكين حروف الاعتلال أولى من تحريكها بأيٍّ حركةٍ كانت ؛ لأنّه أقرب إلى الخفّة بشرط أنْ لا يقع خللٌ ، ولا التباسٌ .

وقيل : لأنّها صارت مع ما قبلها بِمنْزلة الاسم الواحد ، وقد رُوي أنّ أبا عمرٍو[1]

قرأ : [illegible] [2] _ بإثبات (الياء) _[3] ، وقال الرّاجز[4] :

وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحْدَكَا .

لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَا[5] .

---

(1) أبو عمرٍو (154هـ) : هو أبو عمرو زَبَّان بن العلاء التّميميّ ، من الأئمّة الفُحول ، كان أعلم النّاس بالأدب والعربيّة والقُرآن والشّعر ، وأحد القُرّاء السّبعة .

ترجمته في : (نُزهة الألبّاء : 31 ، معرفة القُرّاء الكبار : 58 _ 62 ، غاية النّهاية : 288/1 _ 292 .) .

(2) نصّـــــــــــــــها : [illegible] (الزّمر : [illegible] .) .

(3) رواها سيبويه في : (الكتاب : 210/2 .) .

وانظر : (المسائل الشّيرازيّات : 166/1 .) .

(4) هو عبد الله بن عبد الأعلى القُرشيّ .

(5) من الرّجز ، وهُما في : (الكتاب : 210/2 ، المُقتضب : 247/4 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 29/2 ، سرّ صناعة الإعراب : 541/2 ، شرح المُفصّل : 11/2 ، مُغني اللبيب :

فأثبتها ساكنةً .

الوجه الثّالث : مِمّا يجوز استعماله في (ياء) النّفس أنْ تقلِبها (ألفًا) ، فتقول : يَا غُلاَمَا

أَقْبِلْ ، وهي في القُرآن الكريْم ، قال الله تعالى : [illegible] (1) ، والمعنى : يَا حَسْرَتِي ، وقال تعالى : [illegible] (2) ، وقال : [illegible] (3) ، والمعنى : يَا وَيْلَتِي ، [و] قال الشّاعر(4) :

يَا عَجَبًا لِهَذِهِ الفَلِيْقَهْ .

هَلْ تُذْهِبَنَّ القُوَبَاءَ الرِّيْقَهْ(5) .

179/1 ، شرح شواهده : 179/1 ، شرح أبياته : 150/5 .) ، وأولُهما في : (همع الهوامع : 422/2 .) .

(1) نصّها : [illegible] ، (الزّمر : [illegible] .) .

(2) نصّها : [illegible] ، (هود : [illegible] .) .

(3) نصّها : [illegible] ، (الْمائدة : [illegible] .) .

(4) هو ابن قُنَّان الرّاجز .

(5) من الرّجز ، وهُما في : (مقاييس اللغة _ (قَوَبَ) _ : 37/5 ، اللامات للزّجّاجيّ : 82 ، المقصور والممدود للقاليّ : 424 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 212/2 ، الجنى الدّاني : 177 ، التّصريح :

يُريد : يَا عَجَبِي ، وإنّما جاز قلب (الياء) : (ألفًا) ؛ لأنّها أخفّ في الاستعمال ،
والمعنى لا يُخلُّ ، وخُصّت (الألف) ؛ ليُؤاخى بينها وبين (الياء) من طريق الإعلال .

الوجه الرّابع : مِمّا يجوز استعماله في (ياء) النّفس هو إثباتُها مُحرّكةً بالفتح ،
فتقول : يُا غُلاَمِيَ أَقْبِلْ ، قال سيبويه : إنّما حُرّكت (الياء) ؛ لأنّها اسمٌ ، فلو حذفوا الحركة لأخلُّوا بالاسم[1] ، ففائدة كلام سيبويه فيما أحسبُ أنّه يقول : إنّ البسيط المبنيّ إذا كان اسْمًا كان مُحرّكًا ، وإنْ كان لا يُبدأ به [فـ] للفرق بين المبنيّ من الحروف ، والأسْماء ؛ بدليل أنّ كُلّ مبنيٍّ من الأسْماء البسيطة مُحرّكٌ ، نحو : (بِهِ) ، و (بِكَ) ، و (لَكَ) ، و (قَبْلَكَ) ، وما شاكل ذلك ، وهذا في الاستعمال دون ما قبله ؛ لِما تقدّم من الاحتجاج .

الوجه الخامس : [مِـ]مّا يجوزُ استعماله في (ياء) النّفس أنْ تقلبَها (ألفًا) ، وتزيدَ بعد (الألف) : (هَاءً) مع الوقف خاصّةً ، فتقول : يَا غُلاَمَاه ، هذا إذا وقفتَ ، فإنْ وصلتَ حذفتَ (الْهاء) ، وبعضهم : يُسمّيها (هاء) السّكت[2] ، وهو قريبٌ ؛ لأنّه يُسكتُ
عليها ، ويُوقف عندها لانقطاع النّفَسِ ، وإنّما جاز الإتيان ؛ ليصحّ النّطقُ بـ (الألف) المُبدلة من (الياء) ؛ لأنّ مخرجَ (الألف) ضعيفٌ خفيٌّ[3] ، فلولا (الْهاء) لتراءى للسّامع أنّ (الألف) فتحةٌ لـ (الميم) مُشبعةً ، وليست (الألف) المُبدلة ، فافهم ذلك مُوفّقًا إنْ شاء الله تعالى .)) [4] .

ـ قوله في أنّ علامة النّدبة تكون في الاسم المُضاف إليه الظّاهر : ((. . . . فإنْ كان مُضافًا إلى ظاهرٍ جعلتَ علامةَ النّدبة في الاسم الآخر فقُلْتَ : وَا صَاحِبَ زَيْدَاهُ ، وقد رُوي عن بعضهم أنّه قال[5] : << وَا أَمِيْرَ المُؤْمِيْنَاه .

78/4 .) ، و _ برواية : (تَغْلِبَنَّ) _ في : (إصلاح المنطق : 344 ، شرح أبياته : 549 ، التّخمير : 404/2 .) .
(1) انظر : (الكتاب : 209/2 .) .
(2) كابن يعيش الحلبيّ في : (شرح المُفصّل : 11/2 .) ، وابن هطيل في : (التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 61ب .) .
(3) حيث إنّ مخرجها من أقصى الحلق .
انظر : (دقائق التّصريف : 524 .) .
(4) (المُحيط : 6/4ب _ 9ب .) .
(5) قالته مولاة لآل الزُّبير حين قُتل عبد الله بن الزُّبير _ τ _ .

>>(1) ، وإنّما جُعلت علامة النّدبة في الاسم المُضاف إليه ؛ لأنّه تصحّ معه الإضافة ؛ لأنّك لو جعلتها في الأوّل امتنعت
الإضافة ، واختلّ المعنى ، وهذا الحكم إنّما يثبُت في هذا لكون المُضاف والمُضاف إليه كالشّيء الواحد فصارِ بِمنْزلة الاسم(2) .

وقد أجاز سيبويه : << وَا ثَلاَثَةً وَثَلاَثِيْنَاه . >> (3) ، كأنّه ندب مجموع الذّوات ، فجعلها بِمنْزلة الاسم ، وكذلك قولُهم(4) : << وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه . >>(5) ، و (مَنْ) هاهُنا وإنْ كانت مجهولةً فقد تنَزّلت منْزلة المعرفة ؛ لكون الحافر معلومًا .)) (6) .

ـ قوله في حُكم ترخيم الصّفات : ((يَمتنع ترخيم الصّفات التي يُسمّى بها
المُؤنّث ، نحو : (كَرِيْمةٍ) ، و (شَرِيْفَةٍ) ، لو قُلتَ : يَا كَرِيْمَ أَقْبِلِي ، و : يَا شَرِيْفَ
انْطَلِقِي ، امتنع ذلك ؛ لأجل التباس المُذكّر بالمُؤنّث ، وقد ذكر مثل ذلك سيبويه .)) (7) .

---

(1) انظر هذا القول في : (الكتاب : 226/2 ، المُقتضب : 275/4 ، شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ :
56/2أ ، شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 134/1أ ، وفيات الأعيان : 73/3 .) .
(2) قال ابن بابشاذ : ((تقول : وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه ، و : وَا أَمِيْرَ المُؤْمِنِيْنَاه ، فتُلحق علامة النُّدبة آخر كلمة من الصّلة ، وآخر كلمة من المُضاف إليه ، وجاز ذلك وإنْ كان قد طال ؛ لأنّ الصّلة بالموصول أشدّ =

= اتّصالاً من الصّفة بالموصوف ، وكذلك المُضاف والمُضاف إليه ؛ ولأنّه قد عُلم من يُعنى به .)) ، (شرح الجُمل في النّحو : 134/1أ .) .
(3) انظر : (الكتاب : 228/2 .) .
(4) لَمْ أقف على قائله .
(5) انظر هذا القول في : (الكتاب : 228/2 ، المُقتضب : 275/4 ، شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ :
56/2أ ، شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 134/1أ .) .
(6) (المُحيط : 21/4ب _ 22أ .) .
وانظر : (شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ : 56/2أ .) .
(7) (المُحيط : 27/4 أ _ ب .) .
قال سيبويه في : (الكتاب : 251/2 .) : ((اعلم أنّه لا يجوزُ أنْ تحذف (الْهاء) وتجعل البقيّة بِمنْزلة اسمٍ ليست فيه (الْهاء) إذا لَمْ يكُن اسْمًا خاصًّا غالبًا ؛ من قبل أنّهم لو فعلوا ذلك التبس المُؤنّث بالمُذكّر ، وذلك أنّه لا يجوزُ أنْ تقول للمرأة : يَا خَبِيْثُ أَقْبِلِي ، وإنّما جاز في الغالب ؛ لأنّك لا تُذكّر مُؤنّثًا ولا تُؤنّثُ مُذكّرًا .)) .

ـ قوله في إحـــدى المسائل التي ألحقها بباب (النّداء) : ((إذا قُلتَ : يَا زَيْدُ الطّوِيْلُ ذُو الجُمَّةِ ، إنْ جعلتَ (ذُو) لـ (زَيْدٍ) لَمْ يكن إلاّ منصوبًا ، وإنْ جعلته لـ (الطَّوِيْلِ) لَمْ يكن إلاّ مرفوعًا في حال رفعه ، ذكرها سيبويه[1] ، وفيها نظرٌ .)) [2] .

ـ قوله في نوع (ما) التي تسبق (خَلاَ) ، و (عَدَا) من حيث الاسْميّة ، والحرفيّة :
((وأمّا (مَا خَلاَ) ، و (مَا عَدَا) فحكم ما يأتي بعدهُنّ أنْ يكون منصوبًا على كُلّ حالٍ ، وهُما فعلان ينصبانه في الأصل ، وهُما بِمعنى (إلاّ) ، و (مَا) فيهما اسمٌ على ما ذكره سيبويه[3] ، وغيره[4] ، وأنا أستبعدُ كونَها اسْمًا ؛ لأنّ (مَا) إذا كانت اسْمًا فلا بُدّ لَها من موضعٍ من الإعراب ، وهو لا يسوغ تقديرها بشيءٍ من الإعراب ؛ لأنّه لا عامل يعمل فيها .
فأمّا قول سيبويه ، قال : إذا ما مَثَّلْتَ (مَا خَلاَ) ، و (مَا عَدَا) [5] فجعلته اسْمًا غير موصولٍ قُلتَ : أَتَوْنِي مُجَاوَزَتَهُم زَيْدًا ، في قولك : أَتَانِي القَومُ مَا عَدَا زَيْدًا[6] ، فهذا كلامٌ لا أجدُ تحته شيئًا من الفائدة لأنصبَ (مُجَاوَزَتَهُم) بغير عاملٍ ، وخرج عن معنى الاستثناء ، والذي أراه أنّ (مَا) في (مَا خَلاَ) ، و (مَا عَدَا) حرف صلةٍ لا موضع لَها من الإعراب ، و (خَلاَ) ، و (عَدَا) فعلان فيهما معنى (إلاّ) ينصبان ما بعدهُما ، وفاعلهما في حُكم المُضمر ، فإنْ أردتَ التّحقيق في إيقاع الفعل على المفعول في قولك : جَاءَ النَّاسُ مَا خَلاَ زَيْدًا ، و مَا عَدَا زَيْدًا ، قُلتَ : جَاءَ النَّاسُ جَاوَزَ بَعْضُهُم زَيْدًا ، و : جَاوَزُوا[7] زَيْدًا فِيْ مَجِيْئِهم ، كأنّه لَمْ يأتِ معهم ، فخرج عن المجيء .
هذا معنى الاستثناء أنَّه إخراج بعضٍ من كُلٍّ ، وكذلك بغير (مَا) إذا قُلتَ : جَاءَ النَّاسُ خَلاَ زَيْدًا وَعَدَا عَمْرًا .

---

(1) انظر : (الكتاب : 193/2 .) .
(2) (المُحيط : 32/4ب .) .
(3) انظر : (الكتاب : 349/2 _ 350 .) .
(4) جميع البصريّين والكُوفيّين كما ذكر السّيرافيّ في : (شرح كتاب سيبويه : 127/2ب .) .
(5) في : (المخطوطة .) : (مَا عَدَا) ، و (مَا عَدَا) ، والصّواب ما أثبتّه ؛ لاقتضاء السّياق له ؛ ووروده في :
(الكتاب : 349/2 .) .
(6) انظر : (شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ : 127/2ب .) .
(7) في : (المخطوطة .) : (وَجَاوَزَا) .

ومنهم من يجرّ بـ (خَلاَ) ، و (عَدَا) [1] ، وهو ضعيفٌ لَمْ يشتهر .)) [2] .

ـ قوله في ذكر الاستثناء بعد الاستثناء : ((تقول : مَا جَاءَنِي إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عَمْرًا ، بنصب (عَمْرٍو) ، ولا يجوزُ الرّفع ؛ لأنّك لو رفعتَ لكان بدلاً ، ولو كان بدلاً لكُنتَ تُبدل المُستثنى من المُستثنى منه ؛ لأنّ (عَمْرًا) مُستثنى من (زَيْدٍ) ، فلو أبدلتَ لخرجتَ عن معنى الاستثناء ؛ لأنّه لا بُدّ أنْ يخرج الآخرُ من شيءٍ دخل فيه الأوّل[3] .

فإنْ قُلتَ : مَا أَتَانِي إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ أَبُو عَبْدُ الله ، وكان (أَبُو عَبْدِ الله) هو (زَيْدٌ) ، ولكن ذُكر تأكيدًا جاز ذلك ، أو على بدل الغلط ، وهو ضعيفٌ[4] ، ذكره سيبويه .)) [5] .

ب ــ إيراد أقواله :

وقد مضى ثلاثة منها[6] ، وبقي ما يأتي :

ـ قوله في أنّ القياس في مُضارع (فَعِلَ) : (يَفْعِل) ، وما جاء مضموم (العين) فهو شاذٌّ يُحفظ ولا يُقاس عليه : ((. . . . ، ولَمْ يُسمع في مُستقبل هذا النّوع الضّمّ إلاّ في فعلين ، وهُما : فَضِلَ يَفْضُل ، و : خَصِرَ يَخْصُرُ . وهذا شاذٌّ، قال سيبويه : فَضِلَ يَفْضُل ، و : مِتَّ تَمُوتُ[7] لا يُوجد

---

(1) على أنّ (ما) زائدةٌ ، وهذا الرّأي منسوبٌ للكسائيّ في : (شرح عيون الإعراب : 290 ، مُغني اللبيب : 153/1 .) ، والجرميّ في : (شرح الكافية الشّافية : 722/2 ، مُغني اللبيب : 153/1 .) .

(2) (المُحيط : 35/4ب _ 36أ .) . =

= قال ابن هشام : ((فإنْ قالوا ذلك بالقياس ففاسدٌ ؛ لأنّ (مَا) لا تُزاد قبل الجارّ ، بلْ بعده ، نحو : [illegible] [المؤمنــون:[illegible]] ، [illegible] [آل عمران:[illegible]] ، وإنْ قالوه بالسّماع فهو من الشّذوذ بحيث لا يُقاسُ عليه .)) ، (مُغني اللبيب : [illegible] .) .

وانظر : (المُتّبع : 366/1 .) .

(3) انظر : (التّبصرة والتّذكرة : 378/1 _ 379 .) .

(4) سيأتي الحديث عليه ، وتضعيف العُلماء له في : (1025 .) .

(5) (المُحيط : 44/4ب .) .

(6) في : (179 ، 196 ، 198 .) .

(7) قال سيبويه : ((وقد جاء في الكلام (فَعِلَ يَفْعُل) في حرفين ، بنوه على ذلك كما بنوا (فَعِلَ يَفْعِل) ؛ لأنّهم قد قالوا : (يَفْعِلُ) في (فَعِلَ) ، كما قالوا في : (فَعَل) ، فأدخلوا الضّمّة كما تدخل في (فَعَل) ، وذلك (فَضِلَ يَفْضُل) ، و (مِتَّ تَمُوتُ) .)) ، (الكتاب : 40/4 .) .

وقد قال السّهيليّ : ((وفي : (أدب الكاتب) أنّه يُقال : (نَعِمَ يَنْعُم) ، مثل : (فَضِلَ يَفْضُل) ، حُكي ذلك عن سيبويه ، وهو غلطٌ من القتبيّ ، ومن تأمّله في كتاب سيبويه تبيّن له غلط القتبيّ ،

غيرهُما .)) [1] .

ـ قوله : ((إذا قُلتَ : يَا أَيُّهَا ذَا الرَّجُلُ ، كان (ذَا) وصفًا لـ (أَيٍّ) ، قال سيبويه : وفي هذا خُروجٌ عن الأصل ؛ لأنّ (أَيًّا) لا تُوصفُ إلاّ بِما فيه (الألف) ، و (اللام) ؛ ليزول إبْهامه ، و (ذَا) مُبهمٌ في الحقيقة ، فلو وُصفَ بِها لازداد إبْهامًا[2] ، والأحسنُ أنْ يكون بدلاً ؛ لبقاء الأُصول على ما وضعوها ، قال الشّاعر[3] :

أَلاَ أَيُّهَذَا المنْزِلُ الدَّارِسُ الذِيْ كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الحَيَّ عَاهِدُ .))[4] .

ـ قوله في حُكم المُستثنى المنفي : ((وأمّا حُكم المُستثنى المنفيّ فله حُكمان :

أحدهُما : أنْ يكون جاريًا على الاسم الأوّل بِمعنى أنّه بدلٌ منه ، وذلك في مثل قولك : مَا جَاءَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ ، فـ (زَيْدٌ) : بدلٌ من (أَحَدٍ) ، والتّقدير : مَا جَاءَ إلاَّ زَيْدٌ ، وكذلك : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا إلاَّ زَيْدًا ، و : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلاَّ بِزَيْدٍ ، فـ (زَيْدٌ) في جميع ذلك بدلٌ من (أَحَدٍ) حالٌّ محلَّه في التّقدير ، هذا مذهب الأكثر ، وهو الذي رواه سيبويه

عن يُونس عن [أبي] عمرٍو[5] .

وأنّ سيبويه لَمْ يذكر الضّمّ إلاّ في (فَضِلَ يَفْضُلُ) .)) ، (الرّوض الأُنف في تفسير السّيرة النّبويّة : 158/1 .) . =

= ولكنّ ابن قُتيبة ذكر أنّ سيبويه بلغه عن بعض العرب ، حيث قال : ((وقال سيبويه : بلغنا أنّ بعض العرب يقول : (نَعِمَ يَنْعُم) ، مثل : (فَضِلَ يَفْضُلُ) .)) ، (أدب الكاتب : 315 .) .

(1) (المُحيط : 54/1أ .) .

(2) انظر : (الكتاب : 193/2 .) .

(3) هو ذو الرُّمّة .

(4) (المُحيط : 32/4ب .) .

والبيت من الطّويل ، من قصيدة عدد أبياتِها اثنان وأربعون بيتًا ، هو مطلعها ، قالَها مُتوجّعًا مُتألِمًا بِما حلّ به .

وبعده :

وَلَمْ تَمْشِ مَشْيَ الأُدْمِ فِيْ رَوْنَقِ الضُّحَى بِجَرْعَائِكَ البيضُ الحِسانُ الخَرَائِدُ .

وهو في : (الكتاب : 193/2 ، المُقتضب : 219/4 ، الفوائد والقواعد : 444 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 486/1 ، شرح المُفصّل : 7/2 .) ، و _ برواية :

(أَلاَ أَيُّهَا الرَّسْمُ الذِي غَيَّرَ البِلَى ....) _

في : (ديوانه _ بشرح ثعلب _ : 1088/2 ، ديوانه أيضًا _ بشرح التّبريزيّ _ : 378 .) .

(5) قال سيبويه : ((حدّثني يُونس أنّ أبا عمرٍو كان يقول : الوجه : مَا أَتَانِي القَومُ إلاَّ عَبْدُ الله ، ولو كان هذا بِمنْزِلة : أَتَانِي القَومُ ، لَما جاز أنْ تقول : مَا أَتَانِي أَحَدٌ ، كما أنّه لا يجوزُ : أَتَانِي أَحَدٌ

والحُكم الثّاني : أنْ يكون المُستثنى منصوبًا على أصل الاستثناء ، مرويٌّ ذلك أيضًا عن العرب غير مُستنكرٍ ، قال سيبويه : ونصبُ الآخر في قولك : مَا جَاءَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدًا ، على معنى : لَكِنَّ زَيْدًا[1] .

هذا حُكم المُستثنى من المنفي ، والأصل في ذلك أنّ الأسْماء بعد النّفي جاريةٌ على العامل والتّابع ، ولا تأثير للنّفي ، ولا لحرف الاستثناء ؛ لأنّك إذا قُلتَ : مَا جَاءَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ ، فكأنّك تُريدُ : جَاءَ زَيْدٌ ، فـ (زَيْدٌ) مرفوعٌ بالفعل .

فإنْ اعترض مُعترضٌ ، فقال : ما الغرض بالنّفي ، وبحرف الاستثناء ؟ ، قيل له : الغرض بذكر الاستثناء مع المنفيّ وما في حُكمه في قولك : مَا جَاءَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ ، أنْ يُعلم أنّه لَمْ يأتِ غَيرُ (زَيْدٍ) وحده ؛ لأنّك لو قُلتَ : جَاءَ زَيْدٌ ، ولَمْ تذكر قرينةً احتمل أنْ يكون جَاءَ زَيْدٌ وغَيْرُ زَيْدٍ ، فإذا قُلتَ : مَا جَاءَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ ، عُلم أنّه لَمْ يأتِ غيره ، وأنّه أُوجبَ له ما نُفي عن[2] غيره ؛ ولِهذا كان الأحسنُ البدل ؛ لأنّه أكثر اختصاصًا بالعامل .

ولا يجوزُ رفع المُستثنى بعد المنصوب ، لو قُلتَ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلاَّ زَيْدٌ ، كان ذلك مُحالاً لا يجوزُ ألبتّة ، فأمّا قول الشّاعر _ وهو عديّ بن زيد _[3] :

فِيْ لَيْلَةٍ لاَ نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلاَّ كَوَاكِبُهَا[4] .

، ولكن المُستثنى في هذا الموضع مُبدلٌ من الاسم الأوّل ، ولو كان من قِبَل الجماعة لَما قُلتَ : ◷ ➔⌖⌦✞⍓⌶ ▦❄⌖☊☼⓿ ⌦✞⚐↗◆➢⬄ ✹◆↗⌖•⌖⑤💻⇩◆ ⑤⌘*◆①✞⚐②💻 ⑤✞☺←⇗◆⅄◆↗◆➢⬄ ◷ [النـور:⌛] ، ولكـان ينبغـي لـه أنْ يقول : مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلاَّ قَدْ قَالَ ذَاكَ إِلاَّ زَيْدٌ ؛ لأنّه ذكر (وَاحِدًا) .)) ، (الكتاب : 311/2 _ 312 .) .

(1) قال سيبويه : ((وهو لُغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : مَا فِيْهَا أَحَدٌ إِلاَّ حِمَارًا ، جاءُوا به على معنى : وَلَكِنَّ حِمَارًا ، وكرهوا أَنْ يُبدلوا الأخِر من الأوّل ، فيصيرَ كأنّه من نوعه ، فحُمل على معنى : ولَكِنَّ ، وعَمِلَ فيه ما قبله كعمل (العِشْرِيْنَ) فِيْ (الدِّرْهَمِ) .)) ، (الكتاب : 319/2 .) .

(2) في : (المخطوطة .) : (عين) .

(3) كذا في : (المسائل الشّيرازيّات : 265/1 ، الأُصول : 295/1 .) .

وهو لأُحيحة بن الجُلاح الأنصاريّ في : (ديوانه : 62 ، الأغاني : 36/15/4 _ 39 ، الحماسة =

= البصريّة : 1185/2 _ 1186 .) .

والصّحّة إثباته لأُحيحة بن الجُلاح الأنصاريّ ؛ لأمرين :

- وجوده في ديوانه ضمن قصيدته البائيّة .

- ما جزم به البغداديّ ، حيث قال : ((تصفّحتُ ديوان عديّ بن زيدٍ مرّتين فلَمْ أجده فيه ، وإنّما هذا البيت من أبياتٍ لأُحيحة بن الجُلاح الأنصاريّ أثبتها له الأصبهانيّ في (الأغاني) .)) ، (خزانة الأدب : 328/3 _ 329 .) .

وذكر ابن السّيرافيّ أنّ البيت ليس لعديّ بن زيد ، حيث قال : ((والشّعر في الكتاب منسوبٌ إلى عديّ بن زيدٍ ، وما رأيته له ، وهو منسوبٌ إلى رجُلٍ من الأنصار ، وأظنّ أنّي رأيتُهُ منسوبًا إلى غير الأنصار ، وذكروا أنّ حاتِم بن قَبِيصَة المُهَلّبيّ ، قال : لَمّا أُدْخِلت حَبَابَةُ على يزيدَ بنِ

[فـ]يُروى : برفـع (الكَواكِـب) ، فالكواكـبُ مرفـوعٌ علـى أنّـه بـدلٌ مـن المُضمر في
(يَحْكِي) لا غير ، وكذلك قولُهم : « مَا أَظُنُّ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلاَّ زَيْدٌ . » ، فـ (زَيْدٌ) بدلٌ من المُضمر في (يَقُولُ) ، وإنْ كان الأحسنُ النّصب .)) [(1)] .

الوليد ، وأظنُّه قد قيل : إنّها أُدْخِلَت على يزيدَ بن عبد الملك ، أُدْخِلَت مُتَوشِّحَةً بِمُلاءَةٍ أحسِبُها صفراء معها الدُّفّ ، فقالت :

مَا أَحْسَنَ الجِيْدَ مِنْ مُلَيْكَةَ الـ لَّبَاتِ إِذْ زَانَهَا تَرَائِبُهَا .
يَا لَيْتَنِي لَيْلَةً إِذَا هَجَـعَ النَّا سُ وَنَـامَ الكلاَبَ صَاحِبُهَا .
فِيْ لَيْلَةٍ لاَ تَرَى بِهَا أَحَـدًا يَحْكِيْ عَلَيْنَا إِلاَّ كَوَاكِبُهَا .)) ،

(شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 128/2 .) .

وكذا ابن الشّجريّ ، حيث قال : ((البيت الذي ذكره سيبويه يقع في أكثر نُسخ الكتاب غير منسوبٍ إلـى شـاعرٍ مُسمًّى ، ووجدتـه فـي كتـابٍ لُغويٍّ منسوبًا إلـى عديّ بـن زيـدٍ ، وتصفّحتُ نُسختين من ديوانٍ شعر عديٍّ فلَمْ أجد فيهما هذه المقطوعة ، بلْ وجدتُ له قصيدةً على هذا الوزن وهذه القافية ، أوّلُها :

لَمْ أَرَ مِثْلَ الأَقْوَامِ فِيْ غَبَنِ الأَيَّـ ـامِ يَنْسَوْنَ مَا عَواقِبُهَا .
يَرَوْنَ إِخْوَانَهُمْ وَمَصْرَعَهُمْ وَكَيْفَ تَعْتَاقُهُمْ مَخَالِبُهَا .
فَمَا تُرَجِّي النُّفُوْسُ مِنْ طَلَبِ الخَيْـ ـرِ وَحُبُّ الحَيَاةِ كَاذِبُهَا .)) ،

(أماليه : 111/1 .) .

(1) من المُنسرح ، من أبياتٍ عددها سبعة ، هو رابعها ، قالَها أُحيحة بن الجُلاح في اشتياقه إلى معشوقته
مُليكة .

وأوّلُها :

يَشْتَاقُ قَلْبِي إِلَى مُلَيْكَةَ لَوْ أَمْسَى قَرِيْبًا لِمَنْ يُطَالِبُهَا .

وقبله :

يَا لَيْتَنِي لَيْلَةً إِذَا هَجَعَ الـ ـنَّاسُ وَنَامَ الكِلاَبُ صَاحِبُهَا .

وبعده :

لِتَبْكِنِي قَيْنَةٌ وَمِزْهَرُهَا وَلْتَبْكِنِي قَهْوَةٌ وَشَارِبُـهَا . =

= وهو في : (ديوان أُحيحة بن الجُلاح الأنصاريّ : 62 ، الكتاب : 312/2 ، المُقتضب : 402/4 ، المسـائل الشّـيرازيّات : 265/1 ، شـرح أبيـات سـيبويه لابـن السّـيرافيّ : 176/2 ، التّبصـرة والتّذكرة : 376/1 ، أمـالي ابن الشّجريّ : 110/1 ، شرح التّسـهيل : 289/2 ، خزانـة الأدب : 326/3 .) .

(1) (المُحيط : 40/4أ _ 41أ .) .

وكون الأحسن النّصب ، يقول ابن الشّجريّ : ((النّصب فيها أولى من ثلاثة أوجهٍ :

أحدها : إبدالُها من الظّاهر الذي تناوله النّفي على الحقيقة .

والثّاني : نصبها على أصل باب (الاستثناء) ، كقراءة ابن عامر اليحصبيّ : {مَا فَعَلُوهُ إلاَّ قَلِيْلاً مِنْهُم} .

والثّالث : أنّه استثناءٌ من غير الجنس ، كقولِكَ : مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إلاَّ الخِيَامَ ، وعلى ذلك أجمـع القُـرّاء فـي قولــه تعـالى : ◐ ⮟⯁⑥ ⌦⮞⯁⬈✞⌧ ⮞⯁⬉✡⑩ ⮞⯁⬈✡ ⮟✡⯁⇔ ⮞✡❄⑨⮞✡❄❸⑤ ②⮞✞①⯁✷⌘⑤ ❁⌂⌨⌫✡⮫ ⑤⯁⯃⑥⯁❄ ⑤⌫◐◑⇨☺⯁⌘✈📖 ◐ [النساء:⌨📁] .)) ، (أماليه : 110/1 .) .

ـ قوله : ((قال سيبويه : إذا قُلتَ : لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ فَيَأْكُلَكَ ، إنْ حذفتَ (الفاء) لَمْ يجز الجزم مثل سائر المسائل ؛ لأنّ المعنى يختلُّ من حيث إنّك لا تُريد أنْ تجعل تباعُده من (الأَسَدِ) سببًا لأكله ، بل هو سببٌ لسلامته ؛ لأنّه لو كان كذلك لكان التّقدير : إنْ تَبَاعَدْ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ ، فهذا ليس بِمُستقيمٍ إلاّ أنْ تُريد هذا المعنى بالنّيّة .

وكذلك قولُهم : << مَا تَأْتِيْنَا فَتُحَدِّثُنَا . >> ، لا يجوزُ لو حذفتَ (الفاء) الجزمُ ؛ لأنّ الجزم مع الجوابات ليس إلاّ لتقدير الشّرط ، والجزاء ، وليس الشّرط ، والجزاء يجبُ أنْ يتقدّر في جميع الجوابات ، بل قد يتقدّر ، وقد لا يتقدّر ، فحيث لا يتقدّر لا يجوزُ الجزمُ عند حذف (الفاء) ، فاعلم ذلك .)) [1]

.

ـ قوله في علّـة امتناع دخول بعض الحُروف على الضّمائر : ((. . . . إلاّ تسعة أحرفٍ ، فإنّها لا تدخل على مُضمرٍ في الغالب ، والتّسعة هي : (رُبَّ) ، و (واوها) ،

و (فاؤهَا) ، و (حَتَّى) ، و (الكاف) الزّائدة ، [و] (واو) القسم ، و (تَاؤه) ، و (مُذْ) ، و (مُنْذُ) ، هذه لا تدخل على مُضمرٍ ، ولا تختصّ به[2] ، وفي كُلّ واحدٍ منها علّةٌ نذكرها _ إنْ شاء الله تعالى _ .

أمّا (رُبَّ) و (واوها) ، و (فاؤُها) ، فلَمْ يدخلنَ على المُضمر ؛ لأنّهنّ موضوعاتٌ لتقليل النّكرات ، والتّقليل فيه ضربٌ من العموم ، والعموم شائعٌ

---

(1) (المُحيط : 117/4ب .) .

قال سيبويه : ((وتقول : لاَ تَدْنُ مِنْهُ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ ، فإنْ قُلتَ : لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ . فهو قبيحٌ إنْ جزمتَ ، وليس وجهَ كلام النّاس ؛ لأنّك لا تُريدُ أنْ تجعلَ تباعُدَهُ من (الأَسَدِ) سببًا لأكله ، فإنْ رفعتَ فالكلامُ حسنٌ ، كأنّك قُلتَ : لاَ تَدْنُ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَأْكُلْكَ ، وإنْ أدخلتَ (الفاء) فهو حسنٌ ، وذلك قولك : لاَ تَدْنُ مِنْهُ فَيَأْكُلَكَ .

=

= وليس كُلّ موضعٍ تدخلُ فيه (الفاء) يحسنُ فيه الجزاء . ألا ترى أنّه يقول : مَا أَتَيْتَنَا فَتُحَدِّثُنَا ، والجزاء هاهُنا محالٌ ، وإنّما قبُح الجزاءُ في هذا ؛ لأنّه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا أدخلتَ (الفاء) .

وسَمعنا عربيًّا موثوقًا بعربيّته يقول : لاَ تَذْهَبْ بِهِ تُغْلَبُ عَلَيْهِ ، فهذا كقوله : لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ .)) ، (الكتاب : 97/3 .) .

(2) قال الحيدرة : ((ومنها ما يدخل على الظّاهر دون المُضمر ، وذلك تسعة أحرفٍ ، وهي : (كاف) التّشبيه ، و (مُذْ) ، و (مُنْذُ) ، و (حَتَّى) ، و (وَاو) القسم ، و (تاؤه) ، و (رُبَّ) ، و (واوها) ، و (فاؤها) ، تقول : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا ، ولا يجوزُ كَهُوَ ، ولا كَانَتْ ، فأمّا قول أبي نواس :

تَصِفُ الطُّلُولَ عَلَى السَّمَاعِ بِهَا أَفَذُوا العَيَانِ كَأَنْتَ فَي العلمِ .

فإنّه شاذٌّ لا يُقاسُ عليه ، ومثلُه في الشّذوذ قولُهم : << رُبَّهُ رَجُلاً . >> ، وكذلك الباقي .)) ، (كشف

، والمُضمر خاصٌّ ، فلَمْ يدخلنَ عليه ، وتلخيص ذلك أنّك إذا قُلتَ : رُبَّ رَجُلٍ لَقِيْتَ ، فمعنى هذا على ما ذكروه : قَلِيْلٌ مِنْ كَثِيْرٍ مِنَ الرِّجَالِ لَقِيْتَ[1] .

وأمّا (حَتَّى) فلَمْ تدخل على المُضمرِ ؛ لأنّها مُشبّهةٌ بـ (إِلَى) ، والمُشبّه أضعفُ من المُشبّه به[2] ، فنقصت رُتبةً عنها ، وهي دخولُها على المُضمر[3] .

وكذلك (واو) القسم ، و (تاؤه) ، (الواو) محمولةٌ على (التّاء) ، و (التّاء) محمولةٌ على (الواو) ، فنقصت (الواو) رُتبةً ، وهي دخولُها على المُضمر[4] ، ونقصت (التّاء) مراتب كثيرةً[5] ، وهي أنّها لا تدخل على شيءٍ من الأسْماء إلاّ على اسم الله سُبحانه ، دون غيره[6] .

وأمّا (مُذْ) ، و (مُنْذُ) فإنّما لَمْ يدخلا على المُضمر ؛ لأنّهما موضوعان للدّلالة على الزّمان الذي يقع فيه الفعل إمّا ماضيًا ، وإمّا حالاً ، والمُضمر ليس يُعرف به الفرق بين الأزمنة . . . . .

وأمّا (كافُ) التّشبيه ففيها خلافٌ[7] ، قال سيبويه : إنّما لَمْ تدخل على المُضمر ؛ لأنّها مُشبّهةٌ بـ (مثل) ، مُتضمّنة معنى التّشبيه ، فاستغنوا بدخول (مثل) ، و (شبه) على المُضمر دونَها[8] ، وفائدة كلامه فيما أحسبُ هي أنّه

المُشكل : 359 .) .

(1) ذكر الشّاطبيّ أنّ العلّة في عدم دُخول (رُبَّ) على المُضمر هي ((أنّ (رُبَّ) خصّتها العرب بالدّخول على النّكرات ، فلا تقول : رُبَّ زَيْدٍ ، ولا : رُبَّ هَذَا ، ولا : رُبَّ الرَّجُلِ ، والضّمائر أعرف المعارف ، فلا تدخل عليها من باب أولى .)) ، (المقاصد الشّافية : 158/2 .) .

(2) اعتلّ السُّهيليّ لذلك بقوله : ((لأنّ (حَتَّى) الخافضة هي في معنى العاطفة ، والعاطفة لا تدخل على ضميرٍ مُتّصلٍ ، لا هي ولا شيءٍ من حُروف العطف ؛ لأنّ الضّمير المُتّصل مُختلطٌ بالعامل المُلاصق به ، والاسم المعطوف عليه فاصلٌ بينهما مع الحرف ، فلمّا لَمْ تدخل العاطفة على ضميرٍ مُتّصلٍ لَمْ تدخل الخافضة أيضًا على ضميرٍ
أصلاً ؛ لأنّ الضّمائر المخفوضة لا تكون إلاّ مُتّصلةً ، وليس للخفض ضميرٌ مُنفصلٌ ، كما للرّفع =

= والنّصب .)) ، (أماليه : 42 .) .

(3) قال سيبويه : ((استغنوا عن الإضمار في (حَتَّى) بقولِهم : << رَأَيْتُهُم حَتَّى ذَاكَ . >> ، وبقولِهم : << دَعْهُ حَتَّى يَوْمَ كَذَا وَكَذَا . >> ، وبقولِهم : << دَعْهُ حَتَّ ذَاكَ . >> .)) ، (الكتاب : 383/2 .) .

(4) ليس كما ذكر ابن يعيش ؛ لأنّ (الواو) لا تدخل إلاّ على مُظهرٍ .

(5) انظر : (الإقليد : 1700/4 ، المقاصد الشّافية : 158/2 .) .

(6) سيأتي القول في اختصاص (التّاء) باسم الله تعالى في : (777 .) .

(7) ورد بالتّفصيل في : (موارد البصائر : 353 _ 356 .) .

(8) قال سيبويه في : (الكتاب : 383/2 .) : ((لأنّهم استغنوا بقولِهم : مِثْلِي وشِبْهِي عنه فأسقطوه .)) .

وقد فنّد السُّهيليّ علّته قائلاً : ((وليس هذا بعلّةٍ ؛ لأنّ السُّؤال لازمٌ حتّى له ؛ لأنّ السّائل كما له أنْ

يقول : إنّها شابَهتْ غيرها ، ووقعتْ موقعَه ، فنقصتْ عنه[1] رُتبةً ، مثل (حَتَّى) ؛ لأنّه لَمّا كانتْ بِمعنى (إلَى) نقصتْ رُتبةً ، وكذلك حُروف القسم إلاّ (التّاء) .

وقال أبو العبّاس : إنّما لَمْ تدخل (كاف) التّشبيه على المُضمر[2] ، ولا (حَتَّى) [3] ، ولا (مُذْ) ، ولا (مُنْذُ) ، ولا شيءٌ من هذه التّسعة الآخرة ؛ لأنّ كُلّ شيءٍ منها غيرُ مُتمكّنٍ في بابه ، ولا مُختصٍ بعملٍ واحدٍ ، فضعُف ولَمْ يتمكّن ، فلَمْ يدخل علـــى
المُضمر ؛ لقلّة تَمكّن المُضمر أيضًا[4] ، وفائدة كلامه فيما أحسب أنّه يقول : إنّه لا يدخل شيءٌ من هذه الحروف على المُضمر ؛ لأنّها غير مُتمكّنةٍ في عمل الجرّ بأنْفُسها ، ولا قويتْ قُوّةَ سائر الحُروف ، فأشبهتْ من الأسْماء ما

يقول : لِمَ لَمْ تدخل على المُضمر ؟ ، كذلك له أنْ يقول : لِمَ استغنوا في المُضمر بـ (مِثل) ، فيقولون : (كَه) ، كما يقولون : (مِثْله) ؟ ، وأيضًا فإنّ الكلام بـ (مِثل) إذا قُلتَ : (مِثْله) أطول ، وهو بـ (الكاف) أوجزُ ، فكيف استغنوا بالأطول عن الأوجز ، وإنّما الأصل أنْ يُستغنى بالأوجز عن الأطول ، وبالأخفّ عن الأثقل .

وإنّما السرّ في ذلك عندي أنّ (الكاف) لَمّا كانت حرف جرٍّ ، وحُروف الجرّ إنّما تدخل على الضّمير المُتّصل لا على المُنفصل ، وجب أنْ لا يكون بعدها ضميرٌ مُنفصلٌ أصلاً ، ثُمّ قد فعلت العرب فيها بعكس هذا الأصل ، قالوا : << زَيْدٌ كَهُوَ . >> ، فأدخلوها على المُنفصل ، وهو خلاف القياس في حُروف الجرّ ، ولَمْ يُدخلوها على ضميرٍ مُتّصلٍ أصلاً ، لا على ضمير مُخاطبٍ ، ولا مُتكلّمٍ ، ولا غائبٍ .

وعلّة ذلك وسرّه أنّ (الكاف) فيها ما في (كَأَنَّ) من معنى التّشبيه ، والاسم المخفوض بـ (الكاف) =

= إذا قُلتَ : زَيْدٌ كَالأَسَدِ ، هو المرفوع بـ (كَأَنَّ) إذا قُلتَ : كَأَنَّ زَيْدًا الأَسَدُ ، ومعنى الكلام واحدٌ ، وخبر (كَأَنَّ) لا يُتصوّر فيه أنْ يكون ضميرًا مُتّصلاً ؛ لأنّ اسْمها قد حال بينه وبين الاتّصال بِها ، فلمّا لَمْ يكُن الاسم المُشبّه به في باب (كَأَنَّ) ضميرًا مُتّصلاً لَمْ يكُن الاسم المُشبّه به في باب (الكاف) ضميرًا مُتّصلاً ؛ لأنّه هو هو في المعنى فحُمل عليه ، كما حملوا (اِجْتَوَرَ) على (تَجَاوَرَ) إذْ هو في معناه ، وكما حملوا (حَوِلَ) على (أَحْوَل) ؛ لأنّه في
معناه ، وكما قالوا : << إِنَّمَا يَقُوْمُ أَنَا . >> ، فجاءوا بالضّمير المُنفصل ؛ لأنّ معناه : مَا يَقُوْمُ إلاَّ أَنَا ، وكما
قالوا : مَا جَاءَنِي زَيْدٌ إلاَّ أَعْطِيْتُهُ ؛ لأنّ المعنى : كُلَّمَا جَاءَنِي أَعْطَيْتُهُ ، . . . . .)) ، (أماليه : 40 _ 42 .) .

(1) في : (المخطوطة .) : (منه) ، والصّحّة ما أثبتّه .

(2) انظر : (المُقتضب : 255/1 .) .

وذكر ابن يعيش الحلبيّ أنّ الأخفش الأصغر قد حكى عن المُبرّد ((أنّه كان يُجيز الإضمار في هذا على القياس ؛ لأنّ المُضمر عقيب المُظهر ، وقد نطقت به العرب .)) ، (شرح المُفصّل : 17/8 .) .

(3) انظر نسبة دُخول (حَتَّى) على الضّمير إلى المُبرّد في : (المقاصد الشّافية : 158/2 ، الجنى الدّاني : 499 ، موارد البصائر : 356 .) ، وعُزي إلى الكوفيّين في : (الجنى الدّاني : 499 ، موارد البصائر : 356 .) .

(4) انظر نسبته إليه في : (المقاصد الشّافية : 158/2 _ 159 .) .

لَـمْ يَـتمكّن ، ولَـمْ يُضـفْ إلـى مُضـمرٍ ، مثـل : (إذْ) ، و (إذَا) ، و (أَيْـنَ) ، و (مَتَى) ، و (أَمْس) ، وما شاكـــل ذلك .)) [1] .

ـ قوله في أنّ من معاني (عَنْ) : ((التّجاوز ، وهو أصل ما وُضعت له ، فإذا قُلتَ : نَقَلْتُ الحَدِيْثَ عَنْ زَيْدٍ ، فقد تجاوزتَ (زَيْدًا) ، وكان في حُكم المُخلّف المتروك .

وقال سيبويه : إنّ (عَنْ) بِمعنى (مَا عَدَا الشَّيء) ، وقال : إذا قال القائل : أَطْعَمْتُ فُلاَنًا عَنْ جُوعٍ ، و : سَقَاهُ عَنْ العَيْمَـةِ ، و : رَمَيْتُ عَنْ القَوْسِ ، فإنّ هذه الأشياء مُتجاوزَةٌ متروكةٌ كأنّه قد خلّفها ، وتجاوز عنها إلى غيرها ، ويستوي عنده في هذا الحكم (عَنْ) ، و (مِنْ) .)) [2] .

3 ــ يُونس :

ذكره ابن يعيش مرّتين أورد فيهما آراءه ، وقد سبق إيضاح ذلك[3] .

4 ــ الكسائيّ :

ذكره ابن يعيش مرّتين أورد فيهما آراءه ، وذلك فيما يأتي :

ـ قوله : ((أمّا الضّرب الذي يجوزُ معه الإتباع على لفظ الاسم ، وعلى موضعه قبل الخبر وبعده فهي (إنَّ) المكسورة ، وأُخبر بِها ؛ لأنّها لَمْ تُغيّر الابتــداء ؛ ولأنّها أُمّ

---

(1) (المُحيط : 122/4ب _ 123ب .) .

(2) (المُحيط : 140/4أ .) .

قال سيبويه : ((وأمّا (عَنْ) فلـ (مَا عَدَا الشَّيء) ، وذلك قولك : أَطْعَمَهُ عَنْ جُوْعٍ ، جعل (الجُوعَ) مُنصرفًا تاركًا له قد جاوزه ، وقال : << قَدْ سَقَاهُ عَنِ العَيْمَةِ . >> ، و (العَيْمَةُ) : شهوة اللبن ، قال أبو عمرٍو : سَمعتُ أبا زيدٍ يقول : << رَمَيْتُ عَنِ القَوْسِ . >> ، وناسٌ يقولون : << رَمَيْتُ عَلَيْهَا . >> ، وأنشد :

<< أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ وَهْيَ ثَلاَثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبُعُ . >> .

و : << وَكَسَاهُ عَنِ العُرْيِ . >> ، جعلهما قد تراخيا عنه ، و : << رَمَيْتُ عَنْ القَوْسِ . >> ؛ لأنّه بِها قذف سهمه عنها وعدّاها ، وتقول : جَلَسْتُ عَنْ يَمِيْنِهِ ، فجعله مُتراخيًا عن بدنه ، وجعله في المكان الذي بحيال يَمينه ، وتقول : أَضْرَبْتُ عَنْهُ ، و : أَعْرَضْتُ عَنْهُ ، و : انْصَرَفْتُ عَنْهُ ، إنّما تُريدُ أنّه تراخى عنه وجاوزه إلى غيره ، وتقول : أَخَذْتُ عَنْهُ حَدِيْثًا ، أي : عَدَا مِنْهُ إِلَيَّ حَدِيْثٌ . وقد تقع (مِنْ) موقعها أيضًا ، تقول : أَطْعَمَهُ مِنْ جُوْعٍ ، و : كَسَاهُ مِنْ عُرْيٍ ، و : سَقَاهُ مِنْ العَيْمَةِ .)) ، (الكتاب : 227/4 .) .

(3) في : (182 ، 185 .) .

الباب[1] ، تقول في الإتباع على لفظ الاسم ، وعلى موضعه قبل الخبر : إنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا
على اللفظ ، وعَمْرٌو على الموضع ، فإنْ نصبتَ المعطوف ثنّيتَ الخبر ، وإنْ رفعتَهُ أفردتَ الخبر ، تقولُ حينئذٍ : إنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ ، و : إنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمٌ ، قال
الشّاعر [2] :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِيْنَةِ رَحْلَهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيْبُ[3] .

ولَمْ يقل : لَغَرِيْبَانِ ؛ لأنّ أحد الاسْمين منصوبٌ ، والثّاني مرفوعٌ بِمعنى الابتداء ، وهو لا يعمل في الخبر عاملان مُختلفان ، ولا يكون الخبر الواحد لاسْمين مُختلفين ،
و (قَيَّارٌ) عطفٌ على موضعِ (الياء) في (إنِّي) ؛ لأنّها في الأصل بِمعنى المُبتدإِ حتّى دخلت (إنَّ) فنصبت المُبتدأ لفظًا وتقديرًا لَمّا كان عامله ضعيفًا ؛ لكونه معنويًّا[4] ؛ و (إنَّ) بنفسها عاملٌ لفظيٌّ[1] ، وقد ورد ذلك في كتاب الله

---

(1) كونُها كذلك ؛ لانفرادها بدُخول (لام) الابتداء في خبرها .
انظر : (الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 53 ، الإيضاح العضُديّ : 119/1 ، شرح المُفصّل : 63/8 ، البسيط في شرح جُمل الزّجّاجيّ : 778/2 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 911/2 .) .
=
= وقد فصّل القول في كون (إنَّ) أُمّ بابِها حسن العُثمان في : (الأُمّهات : 51 _ 52 .) ، وفائزة المُؤيّد في :
(خصائص أُمّهات الأبواب النّحويّة : 151 _ 153 .) .
(2) هو ضابىء بن الحارث البُرْجُميّ .
(3) من الطّويل ، من أبياتٍ ستّةٍ ، هو أوّلُها ، قالَها وهو محبوسٌ بالمدينة في زمن عُثمان بن عفّان _ τ _ .
وبعده :
وَمَا عَاجِلاَتُ الطَّيْرِ تُدْنِي مَنَ الفَتَى نَجَاحًا وَلاَ عَنْ رَيْثِهِنَّ يخِيْبُ .
(((قَيَّار) _ بفتح (القاف) ، وتشديد المُثنّاة التّحتيّة ، قال أبو زيد في (نوادره) : هو اسم جَمَله ، ونقل عن الخليل أنّه اسم فرس له غبراء ، وإليه ذهب أبو مُحمّد الأعرابيّ في (فُرحة الأديب) ، وقيل : هو الفرس الذي أوطأه ضابىء بعض صبيان أهل المدينة حين أخذه عُثمان وحبسه ، وقيل : اسم رجُلٍ ، قاله العينيّ .)) ، (خزانة الأدب : 342/10 .) .
وهو في : (الأصمعيّات : 202 ، الكتاب : 75/1 ، النّوادر في اللغة : 20 ، طبقات فُحول الشّعراء :
172/1 ، الشّعر والشُّعراء : 358 ، الكامل في اللغة والأدب : 188/1 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 369/1 ، التّبصرة والتّذكرة : 210/1 ، الإنصاف : 94/1 ، شرح المُفصّل : 68/8 ، رصف المباني :
267 ، الأشباه والنّظائر في النّحو : 103/1 ، خزانة الأدب : 335/10 ، شرح أبيات مُغني اللبيب :

تعالى _ أعني العطف على موضع اسم (إنَّ) بـالرّفع قبل الخبر _ وذلـك فـي مثـــل قولـــه تعــــالى : ◑ ⑤☀●✖⮌✦✈ ⑤✍⊠✞⊱○✡▦∩✦
⇩③⑤∀✦❶●↑⑤☠ ➔✦⑤✍⊠✞⊱○✡▦∩✦ ⇙✦⑥·●➔⑤☠
➔✦⑤✍⊠❶✞⊱⌖✦❄⁋●✦✓◆
➔✦⑤✍⊠⌖❄⁋⇨☺⑨✡❄❄✡☹&⮌✦ ◷ الآيـــة[2] ، فعطـــف بالرّفع[3] على
الموضع[4] _ كما تقدّم _ .

فأمّـا الفـرّاء فـلا يُجيزُ الإتبـاع علـى الموضـع إلاّ فيمـا كـان لا يتبيّن فيـه الإعراب[5] ، والكسائيّ يُجيزُ ذلك في المُعرب والمبنيّ[6] ، ويحتجّ بالآيـة ، والبيت ، وقوله _ أعني الكسائيّ _ أوضح .))[7] .

- قوله : ((. . . . فأمّا قولُهم[8] :

43/7 .) ، وعجزه فـي : (المُلخّص فـي ضـبط قـوانين العربيّـة : 233 ، الصّـفوة الصّـفيّة : 101/2/1 ، همع الهوامع : 205/3 .) .

(4) سيأتي القول مُفصّلاً في العامل في المُبتدإ والخبر في : (607 _ 622 .) .

(1) سيأتي الحديث على العامل في اسم (إنَّ) وخبرها في : (1107 .) .

(2) نصّـــها : ◑ ⑤☀●✖⮌✦✈ ⑤✍⊠✞⊱○✡▦∩✦ ⇩③⑤∀✦❶●↑⑤☠ ➔✦⑤✍⊠✞⊱○✡▦∩✦ ⇙✦⑥·●➔⑤☠ ➔✦⑤✍⊠❶✞⊱⌖✦❄⁋●✦✓◆ ➔✦⑤✍⊠⌖❄⁋⇨☺⑨✡❄❄✡☹&⮌✦ ∀✦∩⇔ ⇩③⑤∀✦∩✦ ⑩✡⑥✍⌂✡⇨☺ ➔✦⑤✍⊠🖫”✦❄↑⇔⌘✡ ⑤✍①②ঌ·✡●✖ ➔✦⇗✦⮝✡⊘✦ ✧✦❄❄⁋⊠♉❄ঌ♉⑥ ⇘❄✦⊠✞↗●➤⇔ ⑤✞☺ঌ♊●●⇙●➤⇔ ⇗✡Ӿ●✦ ⊙✦⑩❄✡✈↗✖⍃♊ ➔✦①✦② ·✦❄↑⇔⇠♎ ⇗✦⊠✞”♊↗✖➤⇔ ➔✦①✦② ⇙●➤⇔ ঌ♊⇨○⇦○◎✦←❄●↑⮌✦ ◷ ، (البقرة : 🗎 ⌛ .) .

(3) الرّفع قراءة الجمهور .

انظر نسبتها إليهم في : (البحر المُحيط : 389/1 .) .

(4) في هذه الآية عشرة أوجهٍ من الأعاريب .

انظرها ببسطٍ وإيضاحٍ في : (المجالس : 243 _ 248 .) .

وانظر بعضًا منها في : (نكت الإعراب في غريب الإعراب : 68 _ 70 .) .

(5) انظر : (معاني القُرآن : 312/1 .) .

(6) منسوبٌ إليه في : (المجالس : 246 ، خزانة الأدب : 336/10 .) .

(7) (المُحيط : 15/3ب .) .

قال ابن عصفور : ((وذلك عندنا باطلٌ ، ظهر الإعراب أو لَمْ يظهر ، وذلك أنّ الحمل على الموضع لا ينقاس إلاّ حيث يكون الموضع مجرورًا ، نحو : لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلاَ قَاعِدٍ ؛ ألا ترى أنّ قولك : (بِقَائِمٍ) في موضع نصبٍ بـ (لَيْسَ) ، والنّاصب هو (لَيْسَ) ولَمْ يذهب ، وإذا قُلتَ : إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، المعنى زَيْدٌ قَائِمٌ ، إلاّ أنّ الرّافع لـ (زَيْد) إنّما كان التّعرّي وقد ذهب ، وأيضًا فإنّ الحمل على المعنى إنّما يكون بعد تمام الكلام ، فتقول مثلاً : إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو ؛ لأنّ معنى (إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) : (زَيْدٌ قَائِمٌ) .)) ، (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 457/1 .) .

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[1] .

ففيه ثلاثة أقوالٍ :

أحدها : أنْ يكون (رَواجِعَا) على الحال ، وقد سدّ مسدّ الخبر ؛ لِما فيه من الفائدة والاشتقاق ، ويحمل الضّمير ، والعامل في الحال ما في (ليت) من معنى التّمنّي[2] .

والثّاني : قولٌ رُوي عن الفرّاء ، وهو أنّ (أَيَّامًا) و (رواجِعًا) منصوبان بـ (لَيْتَ) ، أي : مفعولان لَها ؛ لأنّها بِمنْزلة الفعل القويّ ، كأنّك تُريد : تَمَنّيْتُ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[3] ، وهذا القول فيه [4] ما فيه ؛ لأنّ معاني الأفعال لا تعمل عمل الأفعال القويّة .

وانظر : (شرح التّسهيل : 51/2 .) .

(8) هذا الرّاجز مُختلفٌ فيه على رأيين : =

= أ _ أنّه العجّاج في : (مُلحقات ديوانه : 405 ، طبقات فُحول الشُّعراء : 78/1 .) .

ب _ أنّه رُؤبة في : (شرح المُفصّل : 104/1 .) .

قال تركيّ العُتيبيّ : ((نسبه ابن يعيش في : (شرح المُفصّل : 104/1 .) إلى رُؤبة بن العجّاج ، ولعلّه أراد العجّاج .)) ، (شرح المُقدّمة الجُزوليّة الكبير : 802/2 _ ح : 1 _ .) .

(1) من الرّجز ، وبعده :

إِذْ كُنْتُ فِيْ وَادِي العَقِيْقِ رَاتِعًا .

وهو في : (مُلحقات ديوان العجّاج : 405 ، الكتاب : 142/2 ، التّمام في تفسير أشعار هُذيل : 168 ، الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 167 ، التّخمير : 286/1 ، 72/4 ، شرح المُفصّل : 104/1 ، المُحصّل في شرحه : 470/2 ، شرح المُقدّمة الجُزُوليّة الكبير : 802/2 ، رصف المباني : 366 ، المُحصّل في كشف أسرار المُفصّل : 75/1ب ، تعليق الفرائد : 19/4 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 295/1 ، همع الهوامع : 432/1 ، أسرار النّحو : 267 ، خزانة الأدب : 253/10 ، تاج العروس (لَيتَ) _ : 128/3 ، الدُّرر اللوامع : 284/1 .) .

(2) هذا مذهبٌ منسوبٌ إلى جمهرة النّحويّين في : (همع الهوامع : 432/1 .) ، والبصريّين في : (المُفصّل : 360 ، شرحه : 104/1 ، المُحصّل في كشف أسراره : 75/1ب ، الدُّرر اللوامع : 285/1 .) ، واختاره الزّمخشريّ في : (المُفصّل : 360 .) ، ونصّره الخوارزميّ في : (التّخمير : 286/1 ، 71/4 _ 72 .) .

(3) انظر نسبته إلى الفرّاء في : (الإيضاح في شرح المُفصّل : 198/2 ، التّخمير : 71/4 ، تسهيل الفوائد : 61 ، شرحه : 9/2 ، رصف المباني : 366 ، المُحصّل في كشف أسرار المُفصّل : 75/1ب ، تعليق الفرائد : 18/4 ، همع الهوامع : 431/1 ، خزانة الأدب : 253/10 ، الدُّرر اللوامع : 285/1 .) .

(4) في : (المخطوطة .) : (بعض) ، وهي مُقحمةٌ .

والثّالث : قولٌ رُوي عن الكسائيّ ، وهو أنّ (رَواجِعًا) منصوبٌ على أنّه خبر (كان) وهي محذوفةٌ ، و (كان) المحذوفة خبر (لَيْتَ) ، والتّقدير : يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا كُنَّ رَوَاجِعَا[1] ، وأوّل الأقوال أصحّها[2] _ والله أعلمُ بالصّواب _ .))[3] .

5 ـ الأحمر[4] :

ذكره ابن يعيش مرّةً واحدةً ، حين قال : ((و (رُبَّ) لا يجوزُ أنْ يُفصل بينها وبين مجرورها إلاّ بـ (مَا) بالإجماع[5] فيما أحسبُ _ والله أعلمُ _ ، أو القسم وحده عند الأحمر النّحويّ وحده ، رواه ابن السّرّاج عنه[6] ، تقول : رُبَّ _ وَاللهِ _ رَجُلٍ لَقِيْتُ ،

---

(1) انظر نسبته إلى الكسائيّ في : (الإيضاح في شرح المُفصّل : 199/2 ، التّخمير : 71/4 ، المُحصّل في كشف أسرار المُفصّل : 75/1ب ، شفاء العليل : 352/1 ، تعليق الفرائد : 18/4 ، خزانة الأدب : 253/10 ، الدُّرر اللوامع : 285/1 .) .

(2) قال يحيى بن حمزة : ((الحقّ عندنا ما ذهب إليه جماهير البصريّين ؛ لأمرين :
أمّا أوّلاً ؛ فلأنّ حذف الخبر أكثر من حذف (كان) ؛ فلهذا كان حمله على الأكثر أولى .
وأمّا ثانيًا ؛ فلأنّا إذا نصبنا (رواجِعَا) على الحال كان فيه دلالةٌ على المحذوف ؛ لأنّه يكون معمولُها له .)) ،
(المُحصّل في كشف أسرار المُفصّل : 76/1أ .) .

(3) (المُحيط : 24/3ب .) .

(4) الأحمر (194هـ) : هو عليّ بن المُبارك المعروف بالأحمر ، شيخ العربيّة ، وصاحب الكسائيّ ، كان أحد من اشتهر بالتّقدّم في النّحو واتّساع الحفظ ، وحيث أُطلق فهو هو .
ترجمته في : (تاريخ بغداد : 104/12 ، مُعجم الأُدباء : 5/13 _ 11 ، بُغية الوعاة : 158/2 _ 159 .) .

(5) ((الجمهور على أنّه لا يجوزُ الفصل بين (رُبَّ) ومجرورها بشيءٍ كسائر حُروف الجرّ .)) ، ((الواو) المزيدة : 266 .) .

(6) انظر : (الأُصول : 422/1 _ وفيه : الأخفش بدل الأحمر _ .) .
وانظر نسبته إلى خلف الأحمر في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 527/1 ، (الواو) المزيدة : 266 .) ، وعُزي إلى عليّ بن المُبارك الأحمر في : (ارتشاف الضّرب : 1740/4 ، تذكرة النّحاة : 6 ، همع الهوامع : 387/2 .) .
وهذه النّسبة هي الأصحّ ، قال أبو حيّان : ((وأجاز عليُّ بن المُبارك الأحمر الفصل بينهما بالقسم ، فتقول : رُبَّ وَاللهِ رَجُلٍ صَالِحٍ صَحِبْتُهُ ، ووهم ابن عصفور في نسبته جواز الفصل بالقسم لخلف الأحمر ، وغرّه شُهرة خلف الأحمر .)) ، (ارتشاف الضّرب : 1740/4 .) .
=

والكُلّ يُخالفونه .)) [1] .

6 ـ الفرّاء :

ذكره ابن يعيش أربعَ مرّاتٍ ، وقد سبق إيراد ثلاثٍ منها[2] ، وبقي واحدٌ ، وهو قوله : ((اعلم أنّ (مذ) ، و (منذ) فيهما[3] خلافٌ ، فمذهب البصريّين ، ومن طابقهم : أنّهما حرفان إنْ جررت ما بعدهُما ، واسْمان إنْ رفعته إلاّ أنّهم يـختارون الاسْميّة لـ (مذ) ، ويرفعون ما بعدها ، ويحتجّون على ذلك بأنّه قد[4] حُذف منها (النّون) ، وأصلها[5] عندهم : (منذ) فحذفوها تخفيفًا ؛ بدليل أنّها تظهر في تصغيرها ، فتقول : (مُنَيْذ) ، ويقولون : ما حُذف منه فهو أقرب إلى الاسْميّة ، ولا سبيل إلى الحذف في الحُروف ؛ لكونِها وسائط خفيفةً ولا تفتقر إلى التّخفيف[6] .

ومذهب الفرّاء : أنّ (مذ) ، و (منذ) مُركّبان من حرفٍ ، واسمٍ في الأصل ، فالحرف

= وقال أيضًا : ((ولا يُفصل بينها وبينه خلافًا للأحمر إذْ أجاز أنْ يُفصل بينهما بالقسم ، والأحمر هذا هو عليٌّ بن المُبارك الكُوفيّ ، لا أبو مُحمّد خلف الأحمر البصريّ ، خلافًا لِمن زعم أنّه هو .)) ، (تذكرة النّحاة : 6 .) .

(1) (المُحيط : 146/4ب .) .

(2) في : (168 ، 227 ، 228 .) .

(3) في : (المخطوطة .) : (فيها) .

(4) في : (المخطوطة .) : (لقد) .

(5) في : (المخطوطة .) : (وأصلهم) .

(6) القول بأنّ (مُذْ) و (مُنْذُ) بسيطتان لا تركيب فيهما ، خلا أنّ (مُذْ) محذوفةٌ من (مُنْذُ) قول سيبويه في : (الكتاب : 226/4 _ 228 .) ، والمُبرّد في : (المُقتضب : 30/3 _ 31 .) ، وابن السّرّاج في : (الأُصول : 137/2 ، المُوجز : 59 .) ، والزّجّاجيّ في : (الجُمل في النّحو : 139 _ 140 ، حُروف المعاني : 14 .) ، وابن جنّيّ في : (اللمع : 130 _ 131 .) ، والثّمانينيّ في : (شرح اللمع : 129ب ، الفوائد والقواعد : 343 _ 344 .) ، وابن بَرهان في : (شرح اللمع : 188/1 .) ، والآمديّ في : (الإحكام : 56/1 .) ، وابن بابشاذ في : (شرح الجُمل في النّحو : 111/1ب ، شرح المُقدّمة المُحْسِبة : 238/1 .) ، وابن فضّال في : (الإشارة إلى تحسين العبارة : 76 ، شرح عيون الإعـــراب : 321 _ 322 ، المُقدّمة في النّحو : 53 .) ، والواسطيّ في : (شرح اللمع في النّحو : 97 _ 98 .) ، =

(من) ، والاسم (ذو) ، ويقول[1] : أصل (مذ) ، و (منذ) : (من ذو) فحذفت (الواو) تخفيفًا ، وبقيت (الذّال) مضمومةً في (منذُ) ، وساكنةً في (مذْ) ، ووجب تسكـينها عنده[2] ؛ شبهها[3] بالحروف المُركّبة من حرفين ، نحو : (عن) ، و (من) ، ويقول : ما بعدهُما بِمثابة الصّلة لَهما[4] ، وهذا قولٌ لا دليل عليه ، ولا مُلجىء إليه ؛ لأنّه إذا
قال : أصله (من ذو) انتقص عليه من لفظه ، ومن معناه ، فانتقاص اللفظ من حيث إنّه كان يجب أنْ يقول : (من ذي) فيحذف (الياء) ، ويُبقي الكسرة

= والصّقليّ في : (مُقدّمة في النّحو : 66 .) ، والحريريّ في : (شرح مُلحة الإعراب : 126 .) ، والحيدرة في : (كشف المُشكل : 352 .) ، والمُطرّزيّ في : (المِصباح في النّحو : 74 .) ، والعُكبريّ في : (اللباب في علل البناء والإعراب : 369/1 ، المُتّبع : 383/1 _ 384 .) ، وابن القوّاس في : (شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 382/1 .) ، والصّفاقسيّ في : (التُّحفة الوفيّة : 235 .) ، وأبي حيّان في : (ارتشاف
الضّرب : 1415/3 ، تذكرة النُّحاة : 9 .) ، وابن الورديّ في : (شرح التُّحفة الورديّة : 243 .) ، والإربليّ في : (جواهر الأدب : 379 .) ، والسُّرّمرّيّ في : (اللؤلؤة : 117 .) ، وابن هطيل في : (التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 139ب .) ، والسّيوطيّ في : (همع الهوامع : 164/2 .) ، والدّمياطيّ في : (المشكاة الفتحيّة : 274 .) ، وصحّحه يحيى بن حمزة في : (الأزهار الصّافية : 65/2ب .) ، والمُراديّ في :
(الجنى الدّاني : 501 .) ، وعُزي إلى البصريّين في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 111/1ب ،
المنهاج : 302/1 ، الجنى الدّاني : 501 .) ، وجُمهور النّحويّين في : (التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 139ب .) .

وهذا هو الحقّ ، يقول يحيى ابن حمزة : ((والحقّ ما قاله أهل البصرة ؛ لأنّ الأصل في وضع الكلم هو الإفراد ، وإنّما يُعلم التّركيب فيها بدلالةٍ ظاهرةٍ ، ولا دلالة هاهُنا على ما قالوه إلاّ بوحيٍ مُنْزلٍ ، أو كلام نبيٍّ مُرسلٍ .)) ، (المنهاج : 302/1 .) .

(1) في : (المخطوطة .) : (ويقولون) .
(2) في : (المخطوطة .) : (عندهم) .
(3) في : (المخطوطة .) : (لشبهه) .
(4) انظر نسبة هذا القول إلى الفرّاء في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 111/1ب ، الإنصاف :
383/1 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 369/1 ، شرح الكافية للرّضيّ : 209/3 ، شرح ألفيّة ابن
مُعطٍ : 382/1 ، لسان العرب _ (منذ) _ : 511/3 ، ارتشاف الضّرب : 1415/3 ، تذكرة النُّحاة : الأزهار الصّافية : 65/2ب ، المنهاج : 302/1 ، الجنى الدّاني : 501 ، مُغني اللبيب : 335/1 ، المُساعد :
512/1 ، همع الهوامع : 164/2 .) ، وللكسائيّ في : (المُحصّل في كشف أسرار المُفصّل : 65/2ب .) ، وللكوفيّين في : (شرح التّسهيل : 218/2 ، المنهاج : 302/1 ، التّصريح : 77/1 _ 78 .) .

وقال الرّضيّ حاكيًا حُجّة الفرّاء : ((ولعلّ اللغة السُّليميّة غرّته .)) ، (شرح الكافية : 209/3 .) . =

تدلّ عليها ؛ لأنّ (من) تجرّ (ذي) لا محالة ، ولَمْ يُعلم بأحدٍ قال : (مِنْذِ) بالكسر[1] .

وانتقاص المعنى هو أنّ (ذو) يجب أنْ تُضاف إلى الأجناس ؛ لأنّه بِها تُقدّر بـــ (صاحب) ، وهذا شيءٌ لا يجوزُ تقديره هاهنا ولا يسوغ ، وإنَّما ألزمناه ذلك ؛ لأنّ (ذو)
لا تُوجد في كلامِ العرب إلاّ التي بِمعنى (صاحب) مُضافةً إلى الأجناس ، أو التي بِمعنى النّاقصة على لُغة طيىء ، وكلاهُما مُمتنعٌ هاهنا فيبطلُ هذا القول .

ومذهب بعض الكوفيّين : أنّ (مذ) ، و (منذ) مُركّبان من حرفٍ ، وظرفٍ ، فالحرف (من) ، والظّرف (إذْ) ، فإذا قلت : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ اليَوم ، فمعناه : مِنْ إذْ اليَوم ، فوّهنـوا (الهمزة) فبقيت ساكنةً ، فالتقى ساكنان ، وهُما (الهمزة) ، و (الذّال) ، فحذفـوا
(الهمزة) ، ثُمّ حرّكوا (الذّال) ؛ لالتقاء السّاكنين وهُما (النّون) ، و (الذّال) ، وخصّوها بالضّمّة ؛ لحقّ التّضمّن القويّ ، وقلبوا كسرة (الميم) ضمّةً ؛ للإتباع ، وهذا أيضًا دعوى تفتقر إلى دليل ، ولا دليل فيها غير أنّ هذا القول أقرب من الأوّل لو صحّ ، وإنّما كان أقرب ؛ لأنّ الاسْمين موضوعان للدّلالة على الزّمان ، و (إذْ) من ظروف الزّمان ، ولكنّ القول بِهذا لا يلزم ؛ لأنّه لا يُلجىء إليه مُلجىء ، والمعنى يستقيم من دون هـذا التّقدير .))[2] .

7 ـ الأخفش :

ذكره ابن يعيش أربع مرّاتٍ أورد فيها آراءه ، وقد مضى واحدٌ منها[3] ، وبقي ما يأتي :

ـ قوله في حُكم البدل من ضمائر المُتكلّم ، والمُخاطب : ((يَمتنع أنْ تُبدل من ضمير المُتكلّم ، وضمير المُخاطب ، نحو : (أَنَا ، ونَحْنُ) ، و : (أَكْرَمْتُ ، وَأَكْرَمَنِي) ، و :

= أمّا ابن هطيل فقد قال : ((كأنّه اغترّ باللغة السُّليميّة ، وهي (مِنْذ) _ بكسر (الميم) _ .)) ، (التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 139ب .) .

(1) بلْ نطق بِه هوازن .
انظر : (التّهذيب بِمُحكم التّرتيب : 180 .) .

(2) (المُحيط : 152/4أ _ 153ب .) .

(3) في : (167 .) .

(أَنْــتَ ، وأَنْــتُمْ) ، و : (أُكْرِمُــكَ ، وأُكْــرِمُكُمْ) ، يَمتنــع أنْ تُبــدل مــن هــذه المُضمرات ؛ لأنّ البدل معناه البيان ، وهذه المُضمرات في غاية البيان فلا يسوغ البدل منها[1] إلاّ عند
الأخفش[2] وحده[3] ، فإنّه يُجــــــــــــــيز
ذلك[4] ، ويحتجّ بقول الشّاعر[1] :

---

(1) هذا مذهب البصريّين ؛ لأنّ ضمائر المُخاطبين واضحةٌ غاية الوضوح ، فلا يحسن الإبدال منها إلاّ بشرط
كون البدل بدل بعضٍ من كُل ، أو بدل كُلٍّ مُفيدًا للإحاطة ، أو بدل اشتمال .
انظر نسبته إليهم في : (ارتشاف الضّرب : 1965/4 ، البحر المُحيط : 413/4 ، 448 ، توضيح المقاصد والمسالك : 1046/2 ، الدّرّ المصون : 652/2 ، ائتلاف النّصرة : 56 ، حاشية الصّبّان :
191/3 .) .
وجرى عليه سيبويه في : (الكتاب : 76/2 .) ، والمُبرّد في : (المُقتضب : 272/3 .) ، والزّجّاج
في : (معاني القُرآن وإعرابه : 232/2 .) ، وأبو جعفر النّحّاس في : (إعراب القُرآن : 58/2 .) ، وابن جنّيّ في : (سرّ صناعة الإعراب : 311/1 .) ، وابن سيدة في : (شرح المُشكل من شعر المُتنبّي : 76 ، 276 .) ، وابن بابشاذ في : (شرح الجُمل في النّحو : 27/1ب .) ، والعُكبريّ في : (التّبيان في إعراب القُرآن : 48/1 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 412/1 ، المُتّبع : 416/2 .) ، وابن الحاجب في : (الإيضاح في
شرح المُفصّل : 451/1 _ 452 ، الكافية : 139 ، شرح المُقدّمة الكافية : 664/2 _ 665 .) ، وابن عصفور في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 261/1 ، المُقرّب : 245/1 _ 246 .) ، والكيشيّ في : (الإرشاد إلى علم الإعراب : 386 .) ، وابن جماعة في : (شرح كافية ابن الحاجب : 189 ، وأبو حيّان في : (ارتشاف الضّرب : 1965/4 ، البحر المُحيط : 413/4 ، النّكت الحسان : 125 .) ، وابن هطيل في : (التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 109ب _ 110أ .) ، والرّصّاص في : (منهاج الطّالب : 498/1 _ 499 .) ، وضعّفه الحيدرة بقوله : ((ورُبّما جاز بدل البعض ، والاشتمال من هذه الضّمائر دون الكُلّ ، وهو ضعيفٌ .)) ، (كشف المُشكل : 417 .) .
(2) الأخفش إذا أُطلق انصرف إلى الأخفش الأوسط .
(3) بلْ وافقه الكُوفيّون .
انظر نسبته إليهم في : (شرح الكافية الشّافية : 1284/3 ، ارتشاف الضّرب : 1965/4 ، توضيح المقاصد والمسالك : 1046/2 ، ائتلاف النّصرة : 56 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 110أ ، حاشية
الصّبّان : 191/3 .) .
وأجاز قُطرب البدل في الاستثناء في نحو : << مَا ضَرَبْتُكُمْ إلاَّ زَيْدًا . >> .
انظر نسبته إليه في : (ارتشاف الضّرب : 1965/4 ، توضيح المقاصد والمسالك : 1046/2 ، حاشية الصّبّان : 191/3 .) .
=
= وفيما أجازه قُطرب نظرٌ ؛ لأنّ (((زَيْدًا) ليس بدلاً كُلٍّ من ضمير المُخاطبين بل بدل بعضٍ ، ويظهرُ لي أنّه لا يُوجد مثالٌ يكونُ فيه المُستثنى بدل كُلٍّ من المُستثنى منه .)) ، (حاشية الصّبّان : 191/3 .) .
(4) انظر : (معاني القُرآن : 293/1 .) .

وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا[2] .   ...

ويقول : (حِلْمِي) : منصوبٌ على البدل من (الياء) ، وهو بدل الاشتمال ؛ لأنّ تقديره : وَمَا أَلْفَيْتُ حِلْمِي مُضَاعَا ، وكان يُطلق ذلك في بدل الاشتمال وغيره[3] .

وقد رُوي عنه أنّه قال : إنّ (الّذِيْنَ) : _ في قوله تعالى : 🕛 ⇔➢☼⌇🏳✞◗⌖⍓⌖⍋♊⑩⌖”✞⌧ ◆⍃✞⌧✖💣⑤ ✡⌘⇔⬆⌖❄▦ ✡→⌖⍋✍❄⌖”✡✍🖫⌧✍⑤ ②⌖① ⇨⑧♊❄▦⌖⊙ 🕮✡↖”✡➷ ➶◐❄▦✡○🏳✞⌧✍⑤ ⇔➢💧➚⌖⅄💧✍←☺✞⑤ ☠❖⑤➔💧⬤✡⅄⌖· 🕛 [4] _ بدلٌ من (الكاف) ، و (الْميم) في (لَيَجْمَعَنَّكُم) ، ويقول : هذا بدل البعض من الكُل[5] ؛ لأنّ تقديره : لَيَجْمَعَنَّ الّذِيْنَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُم[1] . وهذا غير واضح ؛ لأنّه يجمع الخاسرين ، وغير الخاسرين فلا معنى للتّبعيض هاهُنا ، فكان البدل في هذه المُضمرات

---

(1) مُختلفٌ فيه على رأيين :
أ _ أنّه عديّ بن زيد في : (ديوانه : 35 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 123/1 ، شرح عُمدة الحافظ : 587/2 ، المقاصد النّحويّة : 206/3 ، خزانة الأدب : 192/5 .) .
ب _ أنّه رجُلٌ من بجيلة أو خثعم في : (الكتاب : 156/1 ، المقاصد النّحويّة : 206/3 .) .
والمُختار أنّه عديّ بن زيد ؛ لوجوده في ديوانه ، وتصحيح البغداديّ له .

(2) من الوافر ، وصدره :
ذَرِيْنِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا   ....
وهو من أبياتٍ عددها عشرة ، هو أوّلُها ، قالَها عديّ بن زيدٍ في هجاء أعدائه المُتربّصين به .
وبعده :
أَلاَ تِلْكَ الثَّعَالِبُ قَدْ تَوَالَتْ   عَلَيَّ وَحَالَفَتْ عُرْجًا ضِبَاعَا .
وهو في : (ديوان عديّ بن زيد : 35 ، الكتاب : 156/1 ، شرح أبياته لابن السّيرافيّ : 123/1 ، إعراب القراءات السّبع وعللها : 62/1 ، شرح المُفصّل : 65/3 ، المقاصد النّحويّة : 206/3 ، همع الهوامع : 151/3 ، خزانة الأدب : 192/5 .) .

(3) وبدل الكُلّ والبعض .

(4) نصّـــــــــــــــــــها : 🕛 ⍌💧❄⍍ ⍝⌖⍋🏳✡⌧ ⑥✈⌖♈ 🕛 ⑤✍⌧⅄⌖✈⍋⌖❄✍⬆⌖✍⓪♑ ➔⌖⑤✍⇕②✞☺☺⊙♊⌑✖✍ ⍌💧❄⍍ ⌧🏳✡⌫✞🏳↖✡🕮 ✍✞❷❄⌖⑧⇨ ⍋⌖⌫✞⍃◆ ←❄⌖✍☐⅄✡↖✡ ⑤✍⌧⬤⌖✈✍♊❄❄⍋⌖→⌖🕮 ⌧✞”⌖⑩♊⍋⌖⍓⌖◗✞🏳⌇☼➢⇔ ⑤💣✖⌧✞⍃◆ ▦❄⌖⬆⇔⌘✡ ⑤✍⌧🖫✍✡”⌖❄✍⍋⌖→✡ ①⌖② ⊙⌖▦❄♊⑧⇨ ➷✡”↖✡🕮 ⑤✍⌧✞🏳○✡▦❄◐➶ ·⌖⅄✡⬤💧➔⑤❖☠ ⑤✞☺←✍💧⅄⌖➚💧➢⇔ ➷❄⌖➚💧⌧♊ ①⌖② ▦❄💧↖♊♈✡◗💧⬆✖➶
🕛 ، (الأنعام : 🗎🗁 .) .

(5) انظر : (معاني القُرآن : 293/1 _ 294 .) .

لا يجوز إلاّ من الثّاني في بدل الاشتمال ؛ لأنّه يسوغ لكون المعنى يَشْمل على البدل والمُبدل منه .)) [2] .

ـ قوله في حُكم تابع المُنادى المُعرّف بـ (الألف) ، و (اللام) : ((وإذا كان التّابع بـ (الألف) ، و (اللام) [3] جاز الرّفع والنّصب ، الرّفع على اللفظ ، والنّصب على
الموضع ، تقول : يَا زَيْدُ وَالرَّجُلُ ، وَالرَّجُلَ ، و : يَا زَيْدُ الطَّوِيْلُ ، وَالطَّوِيْلَ .
وأبو العبّاس المُبرّد يختار الرّفع في هذا الموضع[4] ، ويحتجّ على ذلك بأنّ (الألف) ،
و (اللام) يُقدّران عنده بالانفصال ؛ من حيث إنّهما لَمْ يُعرّفا المُنادى ؛ لأنّه مقصودٌ عنده بالنّداء ، وما قُصد عنده بالنّداء فقد تعرّف ، وكأنّ التّقدير عـــنده : يَا زَيْدُ ، و :
يَا رَجُلُ ، ولا حُكم عنده لـ (الألف) ، و (اللام) .
والأخفش يختار النّصب[5] ، ويحتجّ على ذلك بأنّ التّابع إذا كان عطفًا يُقدّر معه إعادة العامل ، ولو عاد العامل هاهُنا لدخل على ما فيه (الألف) ، و (اللام) ، ولكان يقول : يَا زَيْدُ وَالرَّجُلُ . وذلك مُمتنعٌ ، فلمّا امتنع ذلك قال

---

(1) العبارة من (بدل إلى أَنْفُسَهُم) مكتوبةٌ في حاشية (المخطوطة .) ، وفي نِهايتها (صحّ) .
(2) (المُحيط : 93/2ب .) .
(3) ذهب القول في حُكم تابع المُنادى إذا كان مُفردًا في : (184 .) .
(4) اختياره الرّفع إذا لزمته (الألف) ، و (اللام) ، مثل : (العبّاس) و (الحارث) .
انظر نسبته إليه في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 119/1ب .) .
أمّا إذا لَمْ تلزمه (الألف) ، و (اللام) فإنّه يختار الوجهين الرّفع والنّصب كما صرّح في : (المُقتضب :
207/4 _ 208 .) ، حيث قال : ((فإنْ نعتّ مُفردًا بِمُفردٍ فأنتَ في النّعت بالخيار إنْ شئتَ رفعتَه ، وإنْ شئتَ نصبته ، تقول : يَا زَيْدُ العَاقِلُ أَقْبِلْ ، و : يَا عَمْرُو الظَّرِيْفُ هَلُمَّ ، وإنْ شئتَ قُلْتَ : العَاقِلَ ، و : الظَّرِيْفَ .
أمّا الرّفع ؛ فلأنّك أتبعته مرفوعًا ، فإنْ قال : فهذا المرفوع في موضع منصوبٍ ، فلِمَ لا يكون بِمنْزلة
قولِكَ : مَرَرْتُ بِعُثْمَانَ الظَّرِيْفِ ؟ ، لَمْ تتبعه الاسم ؛ لأنّ الاسم في موضع مخفوضٍ وأنّه منعه أنّه لا ينصرف ، فجرتْ صفته على ما كان ينبغي أنْ يكون عليه . ؟
فالفصل بينهما اطّراد البناء في كُلّ مُنادًى مُفردٍ حتّى يصير البناء علّةً لرفعه ، وإنْ كان ذلك الرّفع غير
إعرابٍ ، وليس كُلّ اسمٍ مَمنوعًا من الصّرف ، فمن ذلك قوله :
يَا حَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبْدِ المَلِكْ .
فهو الأكثر في الكلام .
وأمّا النّصب فعلى الموضع ؛ لأنّ موضع (زَيْدٍ) منصوبٌ . . . . .)) .
(5) انظر : (معاني القُرآن : 10/1 ، 65 .) .

: أرجعُ إلى الأصل إذا امتنع اللفظ ، وأصل كُلّ مُنـادًى النّصـب ، ويُنشِدُ علـى ذلك[1] :

فَمَا كَعْبُ بنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى   بِأَكْرَمَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الجَوَادَا[2] .

وأبو العبّاس يستحسنُ قول الخليل ، ويَميل إليه[3] .

والذي أستحسنه هاهُنا مذهبٌ بين المذهبين ، وهو أنّ الـذي فيـه (الألـف) ، و (الـلام) لا يخلـو أنْ يكـون علمًـا ، أو غيـر علـمٍ ، فـإنْ كـان علمًـا فالوجـه الاتباع بالرّفع ، نحو أنْ تقول : يَا زَيْدُ وَالحَارِثُ ، وإنّما كان هذا هو الوجه ؛ لأنّ (الألـف) ، و (الـلام) علـى الحقيقـة لا يُعرِّفـان (الحـارث) ؛ لكونـه معرفـةً قبلهما بالعلميّة ، فتُقدّران بالانفصال في الحقيقة ، ويكون (الحـارث) علمًـا مثل (زيدٍ) ، ويكون : يَا زَيْدُ وَيَا حَارِثُ .

وإنْ كان الذي فيه (الألـف) ، و (الـلام) غيـر علـمٍ كـان الوجـه النّصــــب ؛ لأنّ

---

(1) قاله جرير .

(2) من الوافر ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها ستّةٌ وعشرون بيتًا ، هو الخامس عشر منها ، قالَها في مدح عُمر بن عبد العزيز _ τ _ .

ومطلعها :

أَبَتْ عَيْنَاكَ بِالحَسَنِ الرُّقَادَا   وَأَنْكَرْتَ الأَصَادِقَ وَالبِلاَدَا .

وقبله :

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيْكَ فِيْنَا   فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيْكَ زَادَا .

وبعده :

هَنِيْئًا للمَدِيْنَةِ إِذْ أَهَلَّتْ   بِأَهْلِ المُلْكِ أَبْدَأَ ثُمَّ عَادَا .

(كعب بن مامة) (؟ _ جاهليّ _) : هو أبو دُؤاد كعب بن مامة بن ثعلبة الإيـاديّ ، أحد أجـواد العرب ، يُضرب به المثل في حُسن الجوار ، فيُقال : (أَجود من كعب بن مامة) .

انظر : (الأعلام : 229/5 .) .

(ابن سُعدى) (؟ _ جاهليّ _) : هو أوس بن حارثة بن ثعلبة ، جدّ قبيلـة أوس إحدى قبيلتـي الأنصار (الأوس والخزرج) .

انظر : (المصدر السّابق : 31/2 .) .

وهو فـي : (ديوانـه : 164 ، المُقتضـب : 208/4 ، الأُصـول : 369/1 ، الجُمل في النّحـو للزّجّاجيّ : 154 ، اللمـع : 172 ، التّبصرة والتّذكرة : 340/1 ، أمـالي ابن الشّجريّ : 264/3 ، كشف المُشكل : 335 ، شرح قطر النّدى : 228 ، التّصريح : 29/4 ، خزانـة الأدب : 405/4 .) ، و _ برواية : (سَعْدٍ) ، (بِأَجْوَدَ) _ في : (المناقب والمثالب : 188 .) ، و _ بروايـة : (بَـأَجْوَدَ مِنْكَ) _ في : (إرشاد السّالك : 667/2 .) ، وعجزه في : (همع الهوامع : 41/2 .) .

(3) فــي : (المخطوطــة .) : (والخَليــل يستحســنُ قــول أبــي العبّــاس) ، ولــيس كــذلك .

=

(الألـف) ، و (الـلام) فـي الحقيقـة للتّعريـف فـلا يُقـدّران بالانفصـال ، ويُرجـعُ مـــع ذلك
إلى الأصل بالعطف على الموضع ، فأمّا قوله[1] :
أَلاَ يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ سِيْرا   فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيْقِ[2] .
فـ (الضَّحَّاكُ) يُروى بالرّفع ، والنّصب على المذهبين ، والرّفع أجودُ ، وأكثرُ اشتهارًا .))[3] .

ـ قولـه فيمـا يجـوز ترخيمـه : ((الـذي يجـوزُ أنْ يُـرخّم مـن الأسْماء هـي أسْماء الأعلام خاصّةً دون غيرها من سـائر أنـواع الأسْماء بشرط أنْ تكـون الأعلام رُباعيّةً فما فوقها غير مندوبةٍ ، ولا مُستغاثةٍ ، ولا مُستغاثٍ بِها عند الأكثر ؛ احترازًا من مُتحرّك الأوسط من الثّلاثيّ المُذكّر عند الأخفش[4] ، ومن طابقه من الكُوفيّين[5] ، أو ثُلاثيّةٍ بـ (الْهاء) مُتحرّكةِ الحشو ، نحو :

= ورُبّما صحّة العبارة أنْ يقول : ((والأخفش يستحسنُ قول الخليل .)) ؛ لأنّ السّياق يُؤيّده ، وكذا ما ورد
في : (الكتاب : 186/2 .) ، حيث جاء فيه : ((وقال الخليلُ _ رحمه الله _ : من قال : يَا زَيْدُ وَالنَّضْرَ فنصب ، فإنّما نصب ؛ لأنّ هذا كان من المواضع التي يُردّ فيها الشّيء إلى أصله ، فأمّا العربُ فأكثر ما رأيناهُم يقولون : يَا زَيْدُ وَالنَّضْرُ ، وقرأ الأعرج : {يَا جِبَالُ أَوِّبِيْ مَعَهُ وَالطَّيْرُ} ، فرفع .
ويقولون : يَا عَمْرُو وَالحَارِثُ ، وقال الخليل : هو القياسُ ، كأنّه قال : وَيَا حَارِثُ ، ولو حمل (الحَارِثُ) على (يَا) كان غير جائزٍ البتّة _ نصبَ ، أو رفعَ _ ؛ من قبل أنّك لا تُنادي اسْمًا فيه (الألف) ، و (اللام) بـ
(يَا) ، ولكنّك أشركتَ بين (النَّضْر) ، والأوّل في (يَا) ، ولَمْ تجعلها خاصّةً لـ (النَّضْر) ، كقولك : مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، ولو أردتَ عملين لقُلْتَ : مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، ولاَ : مَرَرْتُ بِعَمْرٍو . . . .)) .
(1) لَمْ أقف على اسْمه .
(2) من الوافر ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .
وهو في : (معاني القُرآن للفرّاء : 355/2 ، الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 153 ، شرحه لابن بابشاذ :
120/1أ ، شرح أبياته لابن السّيد : 135 ، كشف المُشكل : 335 ، شرح المُفصّل : 129/1 .) ، وعجزه في : (العين _ (خَمَرَ) : 263/4 .) .
(3) (المُحيط : 16/4ب _ 17أ .) .
(4) منسوبٌ إليه : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 129/1ب ، شرح الكافية للرّضيّ : 395/1 ، ارتشاف الضّرب : 2232/5 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 68/3 ، همع الهوامع : 61/1 .) .
(5) عدا الكسائيّ .
انظر نسبته إليهم في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 129/1ب ، شرح الكافية للرّضيّ :
395/1 ، ارتشاف الضّرب : 2232/5 ، همع الهوامع : 61/1 .) ، وعُزي إلى الفرّاء في : (توجيه اللمع : 336 ، شرح الكافية للرّضيّ : 395/1 .) .

(ثُبَـةٍ) ، و (عِدَةٍ) ، وإنّمـا لَـمْ يكـن التّـرخيمُ إلاّ فـي الأعـلام ومـا حُمـل عليهـا كـالمُعرّف بالقصد والإقبـال إذا كـان رُباعيًّا عنـد مـن يُجيزُه دون غيرهـا مـن الأسْماء ؛ لِمـا قـدّمنا أنّـه لا يكـونُ إلاّ فـي النّـداء ، وأكثـرُ مـدار النّـداء علـى الأعـلام ؛ لأنّهـا المُسـتعملة فـي مُحـاورات المُخـاطبين ، فـأرادوا ترخيمهـا للتّسهيل والتّخفيف ، وألحقوا بِها المقصود من النّكرات لكثرة مدارها أيضًا ، وهو قليلٌ ولَـمْ أسْمع بـه إلاّ فـي (صَاحِب) وحـده ، فـإنّهم قد رخّموه حيث قالوا : << يَا صَاحِ . >>[1] ، والأصلُ : يَا صَاحِبُ .

ومن لا يُجيزُ تَرخيم المقصودات يقول : إنّما كثُر استعمال هذا الاسم فـي كلامهم وحـده فرخّمـوه ، ولـيس بقيـاسٍ ، والأقـرب أنّـه يجـوزُ ترخيمهـا إذا كانت العلّةُ كثرةَ الاستعمال ؛ لأنّهم كثيرًا ما يُقبلون علـى المقصود ويُنادونـه ، فلا يَمتنع ترخيمه إذا كان رُباعيًّا .)) [2] .

8 ـ الْمازنيّ[3] :

ذكره ابن يعيش مرّتين أورد فيهما آراءه ، سيأتي البيـــــــان في

أحدهِما[4] ، والآخر قوله في حُكم المُستثنى المُنقطع : ((وأمّا حُكم المُستثنى المُنقطع فله حُكمان :

أحـدهُما : أنْ يكـون منصـوبًا عنـد أهـل الحجـاز[5] علـى الوجـوه التـي تقدّمت[6] .

والأصحّ أنْ يكونَ منصوبًا بمعنى (لَكِنّ) [7] ، وهو الأقرب[1] ، فإذا قُلتَ : مَا فِيْ الدَّارِ أَحَدٌ إلاَّ فَرَسًا ، فكأنَّك تُريد : لَكِنَّ فَرَسًا فِيْهَا[2] .

---

(1) مضى في : (181 _ 182 .) الحديث عليه .
(2) (المُحيط : 24/4أ _ ب .) .
(3) الْمازنيّ (249هـ) : هو أبو عُثمان بكر بن مُحمّد البصريّ ، كان كثير الرّواية ، دخل بغداد أيّام الواثق ، وجرت له معه حكايةٌ لطيفةٌ مشهورةٌ ، له تآليف حسنةٌ في النّحو والتّصريف .
ترجمته في : (أخبار النّحويّين البصريّين : 74 _ 85 ، الفهرست : 80 _ 81 ، إشارة التّعيين : 61 .) .
(4) في : (874 _ 881 .) .
(5) انظر : (الكتاب : 319/2 ، شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 170/1ب ، توجيه اللمع : 217 _ 218 ، شرح التّسهيل : 285/2 ، الاستغناء في الاستثناء : 360 ، التّعليقة على المُقرّب : 577/1 .) .
(6) ذهب ذكرها والكلام عليها في : (200 _ 202 .) .
(7) على أصل الباب ؛ لكونِها شبيهةً بـ (إلاّ) في أنّ ما بعدها مُخالفٌ لِما قبلها في النّفي والإثبات .
انظر : (التّبصرة والتّذكرة : 379/1 .) .

والحُكم الثّاني : أنْ يُذكر مقطوعًا من جنسٍ قد تقدّمه ، أو صفةٍ ، فأمّا مقطوع الجنس فمثل هذا وما شاكله ، وأمّا مقطوع الصّفة فمثل قوله تعالى :

(3) ، ورُبّما كان مقطوعًا من الجنس ، والصّفة جميعًا ، فأمّا قوله تعـالى : .

.

(4) فهو مقطوع الصّفة ، وقال تعالى في المقطوع من الجنس :

.

(5) .

---

(1) تعليل ذلك أنّ البصريّين ((قد رووا حرفًا لا يعمل بأقرب الحروف إليه مِمّا لا يعمل ، بخلاف (سوى) ، فإنّها تخفض ، وهي اسمٌ ، وتقدير الحرف بالحرف أولى من تقدير الحرف بالاسم .)) ، (الاستغناء في الاستثناء :

364 .) .

(2) هذا رأي البصريّين .

انظر نسبته إليهم في : (الأُصول : 290/1 ، الاستغناء في الاستثناء : 363 ، ارتشاف الضّرب :

1500/3 .) .

أمّا الكُوفيّون فيُقدّرونه بـ (سِوى) .

انظر نسبته إليهم في : (الأُصول : 290/1 ، الاستغناء في الاستثناء : 363 .) .

(3) نصّـــــــــــها :

، (النّساء : .) .

(4) نـــــصّ الآيـــــة الثّالثـــــة :

، (العصر : _ .) .

(5) الآية الأُولى والجُزء الثّاني من الثّانية وردا في سُورتَين من القُرآن الكريم ، ونـصّ الثّانيـة مـــــــــن أولاهِــــــــما :

وإنّما حملهم على نصبه ؛ ليُعلم أنّه خارجٌ من جنس الأوّل ، أو من صفته ؛ لأنّه لو رُفع لكان بدلاً من الأوّل ، ولو كان بدلاً لكان من نوعه ؛ لأنّ البدل لا يكونُ إلاّ من نوع المُبدل منه ، أو مِمّا يَشتمل عليه ، وليس هذا من نوع الأوّل ، ولا مِمّا يَشتمل
عليه ، فقُطع بالنّصب ، وإنْ كان بعضهم يُجيزُ كونه بدلاً ، ويرفع في قوله : مَا فِيْهَا أَحَدٌ إلاَّ حِمَارٌ ، وكأنّها لُغة بنيّ تَميم[1] ، ويقولون : إنّما ذُكر (أَحَدٌ) ؛ ليُعلم أنْ ليس فيها
آدميٌّ ، وأنْ ليس فيها إلاّ (الحِمَارُ) ؛ وذُكِرَ (أَحَدٌ) تأكيدًا[2] .

ولأبي عُثمان مذهبٌ _ وهو حسنٌ في هذا _ ، وهو أنّك إذا قُلتَ : مَا فِيْهَا أَحَدٌ إلاَّ حِمَارٌ ، أنّك تُريدُ نفي من فيها من (الأحدين) ، وغيرهم مِمّن يعقل ، وما لا يعقل ، ولكن غلّبتَ العاقل وهو (أَحَدٌ) على غير العاقل ، كما يُغلّب المُذكّر على المُؤنّث ،

فاستثنيتَ (الحِمَارَ) ، وأبدلْتَه من جنسهِ[3] ، وهذا استنباطٌ حسنٌ ، وصاحبُ هذا القول يُنشدُ بيت النّابغة بالرّفع ، وهو قوله :

(الحجر : _ .) .

(1) انظر : (شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 54/2 ، التّبصرة والتّذكرة : 379/1 ، توجيه اللمع : 218 ، الاستغناء في الاستثناء : 360 ، التّعليقة على المُقرّب : 577/1 .) .

(2) قال الصّيمريّ : ((وأمّا بنو تَميم ففي تقدير مذهبهم ثلاثة أوجهٍ :

أحدها : أنْ يكون التّقدير : مَا فِيْهَا إلاَّ حِمَارٌ ، وأدخلتَ (أَحَدًا) للتّوكيد ؛ لأنّك إذا قُلتَ : مَا فِيْهَا إلاَّ حِمَارٌ ، فقد نفيتَ كُلَّ شيءٍ من الأحَدِين وغيرِهِم وذكرتَه للتّوكيد . =

= والقول الثّاني : أنّك جعلتَ (الحِمار) من جنس (أَحد) على المجاز ، كما تقول : (تَحِيَّتُهُ السَّيْفُ) ، و : مَا زَيْدٌ إلاَّ أَكْلٌ وَشرْبٌ ، جعلتَهُ الأَكلَ والشّربَ مجازًا . . . .

والقول الثّالث : أنّهم خلطوا من يعقل بِما لا يعقل فغلَّبوا من يعقل ، فقالوا : مَا فِيْهَا أَحَدٌ ، وهُم يُريدون من يعقل وما لا يعقل ، ثُمّ أبدلوا (مِنْ أَحَدٍ) على هذا التّأويل ، كما قال الله Y :

[النور:] ، والقولان الأوّلان عن سيبويه ، والثّالث عن أبي عُثمان الْمازنيّ . . . . .)) ، (التّبصرة والتّذكرة : 379/1 _ 381 .) .

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّـنَدِ   أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْـهَا سَالِفُ الأَبَدِ .
وَقَفْتُ فِيْهَا أُصَيْلاَلاً أُسَائِلُهَا   عَيَّتْ جَوَابًا ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَـدِ .
إلاَّ أَوَارِيُّ لأَيًا مَا أُبَيِّنُــهَا   وَالنُّؤْيَ كَالحَوْضِ بِالمَظْلُوْمَةِ الجَلَدِ[1]

.

وأمّا قول الرّاجز[2] :

وَبَلْدَةٍ لَيس بِهَا أَنِيْسُ .
إلاَّ اليَعَافِيْرُ وَإِلاَّ العِيْسُ[3] .

فإنّه رفع (اليَعَافِيْرَ) ، و (العِيْسَ) على البدل من (أَنِيْس) ؛ لأنّه جعلهُما (أَنِيْسَ البَلْدَةِ) ، والنّوع واحدٌ ، وهذا موجودٌ في لغة العرب[1] .

---

(3) انظر نسبته إليه في : (شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ : 110/2ب _ 111أ ، التّبصرة والتّذكرة : 380/1 _ 381 ، توجيه اللمع : 219 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 403/2 .) .

(1) الأوّل مطلع القصيدة ، والثّاني سبق تخريجه في : (118 .) ، وأمّا الثّالث فهو ثالث قصيدتِهِ (يَا دارَ ميّة) ، وهو في : (ديوانه : 27 ، الكتاب : 321/1 ، شرح أبيات الجُمل للأعلم : 207 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 54/2 ، توجيه اللمع : 218 .) .

(2) هو عامر بن الحارث المعروف بجِران العَود .

(3) من الرّجز ، من أبياتٍ عددها سبعةٌ ، هُما الرّابع والخامس منها ، وقبلهما :

قَدْ نَدَع المَنْزِلَ يَا لَمِيْسُ .
يَعْتَسُّ فِيْهِ السَّبُعُ الجَرُوْسُ .
الذِّئْبُ أَوْ ذُوْ لِبَدٍ هَمُوْسُ .

(اليَعَافِيْرُ) : ولد البقرة الوحشيّة .

انظر _ في (عَفَرَ) _ : (تَهذيب اللغة : 212/2/1 ، المُحيط في اللغة : 29/2 ، القاموس المُحيط : 568 .) .

(العِيْسُ) : الإبل البيض مع شُقرةٍ يسيرةٍ ، واحدها : أَعْيس وعيساء .

انظر _ في (عَيَسَ) _ : (تَهذيب اللغة : 60/3/2 ، لسان العرب : 152/6 ، القاموس المُحيط : 722 .) .

وهُما في : (الكتاب : 263/1 ، معاني القُرآن للفرّاء : 479/1 ، مجازه : 137/1 ، المُقتضب : 318/2 ، 414/4 ، إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 503/1 ، علل النّحو : 196 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 140/2 ، توجيه اللمع : 219 ، شرح المُفصّل : 80/2 ، غرائب الاغتراب : 437 .) ، و _ برواية :

(بَسَابِسًا لَيْسَ بِهِ أَنِيْسٌ) _

في : (ديوانه : 97 .) ، و _ برواية :

(يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيْسُ .
فِيْ بَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنِيْسُ .) _

في : (معاني الشّعر : 26 .) .

وبنو تَميم يرفعون ما كان من هذا الجنس على كُلّ حالٍ ، ويتأوّلون فيه مثل التّأويل المُتقدّم .)) [2] .

9 ـ المُبرّد :

ذكره ابن يعيش خمس مرّاتٍ ، وقد أفاد منه في أمرين :

أ ـ إيراد آرائه :

وقد سبق ذكر واحدٍ منها[3] ، وواحدٌ منها سيأتي بيانه[4] .

ب ـ إيراد أقواله :

وقد سبق ذكر واحدٍ منها[5] ، وبقي ما يأتي :

ـ قوله في حدّ (البدل) : ((البدل هو إعلام السّامع بِمجموعيّ الاسم زيادةً في البيان من غير أنْ يُنوى الحذف للمُبدل منه ، نحو قولك : جَاءَ زَيْدٌ أَخُوْكَ ، هذا مذهبُ الأكثر[6] ، ولَمْ يُخالف في ذلك إلاّ أبو العبّاس المُبرّد فإنّه يقول : من شرط البدل أنْ يكون المُبدل منه في نيّة الطّرح[7] ؛ لأنّه اعتقد أنّ تَسميته الثّاني بدلاً يُوجب أنْ يكون الأوّل مطروحًا ، واحتجّ بأنّك إذا قُلتَ : جّاءَ زَيْدٌ أَخُوْكَ ، أنّه يجوزُ حذف (زَيْدٍ) ، وإقامة (الأَخ) مُقامه ، فيُقال : جَاءَ أَخُوْكَ ، ولا يُذكر (زَيْد) [8] ، وهذا غير شيءٍ ؛ لأنّك إذا قُلتَ : جَاءَ أَخُوْكَ ،

---

(1) انظر : (توجيه اللمع : 219 _ 220 .) .
(2) (المُحيط : 41/4ب _ 42ب .) .
(3) في : (235 .) .
(4) في : (874 _ 881 .) .
(5) في : (224 .) .
(6) سبق توضيحه في : (55 .) .
(7) سبق ذكر قوله ، وتصحيحه له في : (55 _ 56 .) .
(8) قال المُبرّد : ((اعلم أنّ البدل في جميع العربيّة يحُلّ محلّ المُبدل منه ، وذلك قولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٍ ، و : بِأَخِيْكَ أَبِيْ عَبْدِ الله ، فكأنّك قُلتَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، و : مَرَرْتُ بِأَبِي عَبْدِ الله ، فعلى هذا تقول : يَا زَيْدُ أَبَا
عَبْدَ الله ، فتنصب (أَبَا عَبْدَ الله) نعتًا كان أو بدلاً ؛ لأنّك إذا أبدلتَه منه فكأنّك قُلتَ : يَا أَبَا عَبْدَ الله ، وتقول :
يَا أَخَانَا زَيْدًا أَقْبِلْ ؛ لأنّ البيان يجري مَجرى النّعت ، فكأنّك قُلتَ : يَا أَخَانَا الظَّرِيْفَ أَقْبِلْ ، لا يكون في (الظَّرِيْفِ) إلاّ النّصبُ ، ولا في (زَيْدٍ) إذا كان تبيينًا .)) ، (المُقتضب : 211/4 .) .
وذكر ابن إياز أنّ حجج المُبرّد من أربعة أوجهٍ ، حيث قال : ((والحُجّة له من أربعة أوجهٍ :
الأوّل : قولُهم : << جَدَعَ زَيْدٌ أَنْفَهُ . >> ، و (الجَدْعُ) إنّما يكون لـ (الأَنف) ، وكونه لا يصحّ في الأوّل دليلٌ على سقوطه ؛ ولذا لَمْ يجُز : قُطِعَ زَيْدٌ أَنْفُهُ ؛ لأنّ (القَطع) لا يكون لـ (الأَنف) .

فليس في الكلامِ دليلٌ على المُبدل ؛ إذْ المُبدل محذوفٌ[1] ، وقد ذُكر في مثل هذا أقوالٌ كثيرةٌ أعرضنا عنها طلبًا للاختصار .)) [2] .

ـ قوله : ((. . . . ، وقد رُوي في معنى كلامٍ لأبي العبّاس أنّه قال : (رُبَّ) معناها الشّيء يقع قليلاً ، ولا يكون ذلك الشّيء إلاّ نكرةً ؛ لأنّه واحدٌ يدلّ على أكثر منه ، ولا تكون (رُبَّ) إلاّ في أوّل الكلام لدخول هذا المعنى فيها[3] ، تَمّ كـــلام أبي العبّاس .)) [4] .

10 ــ ابن كيسان[5] :

والثّاني : قولُك : كَانَ زَيْدٌ عُذْرُهُ وَاضِحًا ، فالإخبار إنّما هو عن (العُذر) ؛ ألا ترى أنّ معناه : كَـــانَ عُـــذْرُ زَيْـــدٍ وَاضِـــحًا .

=

= والثّالث : بدلُ الغلط ، كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ . وهذا لا يصحّ إلاّ بإسقاط المُبدل منه ، وإذا ثبتَ ذلك فيه ثبت في الباقي ؛ لعدم القائل بالفصل ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنّ هذا البدل لا يرِدُ في استعمالٍ فصيحٍ ، فكيف يُستدلّ به .

والرّابع : تَسميته بدلاً ، وحُكم البدل ألاّ يجتمع مع المُبدل منه .)) ، (المحصول : 188ب .) .

(1) اعترضه ابن إياز أيضًا ؛ لأنّه ((غير شاملٍ ؛ لمجيء المُبدل في الأفعال والحروف ، وأيضًا في بدل الغلط لا يكونُ البيان به والغرض منه البيان ، أمّا في بدل الشّيء من الشّيء فبأن يكون للشّخص اسْمان فيشتهر بأحدهُما عند قومٍ ، وبالآخر عند آخرين ، فإذا ذكرتَ أحدهُما خفتَ ألاّ يكون ذلك مُشتهرًا عند المُخاطــب فتذكرهُما جميعًا ، وأمّا بدل البعض فإنّك إذا قُلتَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ بيّنْتَ موقعَ (الضَّرْب) وعرَّفْتَه أنّ ضَرْبَكَ لَمْ يَعُمّ جميع أجزاءه ، ومنه : بُعْتُ طَعَامَكَ بَعْضَهُ مَكِيْلاً وَبَعْضَهُ مَوْزُوْنًا ، ويجوزُ الرّفع فتقول : بَعْضُهُ مَكِيْلٌ ، وبَعْضُهُ مَوْزُونٌ ، والفرقُ بين الرّفع والنّصب أنّك في الأوّل أوقعتَ العقلَ على الأوّل على البعض مُنفصلاً من الآخر فكأنّك قُلتَ : هَذَا البَعْضُ أَبِيْعُكَهُ بِكَذَا مَوْزُوْنًا مَكِيْلاً ، و : هَذَا البَعْضُ أَبِيْعُكَهُ بِكَذَا مَوْزُوْنًا ، وفي الثّاني أوقعتَ على جُملة (الطَّعَام) الّذي من صفته أنّ بعضه مكيلٌ ، وبعضَه موزونٌ ، وعليه قوله سُبحانه : ◑ ➔⌖⌖▦❄⌖⬆♊⋖⌖ ↗⊂❄▦✡○⚐✞⌧⍄✍⑤ ⬀⌖●❄⌖❄❸ ✡➔⌖⮙⌖❄⌖"✡⌀🖫⌧✍⑤ ➤♦↗♦↙⬆♦ℓ♦➔ ☺⇨✡✍⑤ ⬂✞⌫⌖⬀ ☠⑤⬆♦❄⑩⌖○⇨⌀ ⮟♦⮞⮝⌖·✞⚐⬆🕮♎ ◑ [الزمر:⌛▭] ، وأمّا بدل الاشتمال فكذلك ؛ لأنّك إذا قُلتَ : أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ بيّنتَ الجُملة التي وقع منها الإعجاب .)) ، (المحصول : 188أ _ ب .) .

(2) (المُحيط : 90/2أ .) .

والأقوال التي أعرض عن ذكرها ابن يعيش ؛ طلبًا للاختصار أتى على أكثرها ابن إيازٍ في : (المحصول : 188 ب _ 189أ .) .

(3) انظر : (المُقتضب : 139/4 _ 140 .) .

(4) (المُحيط : 143/4ب .) .

(5) ابن كيسان (299هـ) ، هو أبو الحسن مُحمّد بن أحمد البغداديّ ، إمامٌ في العربيّة ، أخذ عن المُبرّد ، ومال إلى مذهب البصريّين .

ذكره ابن يعيش مرّةً واحدةً ، حين قال : ((وخبرٌ يجبُ تأخيره ، ولا يجوزُ تقديْمه إلاّ على ضعفٍ ، وهو خبر ما لزم أوّله (مَا) ، في مثل قولك : مَا زَالَ زَيْدٌ عَالِمًا ، و : مَا انْفَكَّ أَخُوْكَ قَادِمًا ، وما شاكل ذلك[1] .

وقال قومٌ : الأصل في هذه الأفعال ألاّ تتقدّم الخبر ؛ لأنّ في الأفعال معنى المصدر ، والخبر كالمعمول له ، ومعمول المصدر لا يتقدّم عليه[2] ، وهذا مذهب البصريّين[3] ، واختيار الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النّحويّ[4] ، وقد خالفهم ابن كيسان ، وصاحب الجُمل[5] ، وبعض الكُوفيّين ، وقالوا : ليس في الفعل معنى المصدر ؛ لأنّ (مَا) _ في قولك : (مَا زَالَ) ، و : (مَا انْفَكَّ) ، و : (مَا فَتِىءَ) ، و : (مَا بَرِحَ) _ نافيةٌ غير مصدريّةٍ ؛ إذْ لو كانتْ مصدريّةً لوجب أنْ يُحكم على موضعها بالإعراب كسائر المصدريّات ، وهو لا يجوزُ أنْ يحكم عليها بشيءٍ إذْ لا عامل واقعٌ عليها ، وإذا صحّ أنّها غير مصدريّةٍ جاز تقديْم الخبر ؛ لأنّه لا مانع من تقديْمه[6] ، وهذه حُجّةٌ قويّةٌ حسنةٌ يجوز لصاحبها تقديْم الخبر .))[7] .

11 ـ ابن السّرّاج :

ذكره ابن يعيش ثلاث مرّاتٍ أورد فيها آراءه ، وذلك فيما يأتي :

ترجمته في : (مراتب النّحويّين : 140 _ 141 ، نُزهة الألبّاء : 301 _ 302 ، إنباه الرّواة : 57/3 _ 60 .) .

(1) أي : (مَا فَتِىء) ، و (مَا بَرِحَ) .

(2) سبق بيانه في : (154 _ 156 .) .

(3) منسوبٌ إليهم في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 46/1ب ، الإنصاف : 155/1 .) .

(4) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 46/1ب .) .

(5) الزّجّاجيّ (340هـ) : هو أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجّاجيّ ، تلميذ الشّيخ الزّجّاج ، قرأ عليه ونُسب إليه ، وقرأ أيضًا على ابن كيسان ، وابن السّرّاج ، وأبي بكر الأنباريّ ، كان يُدرّس بجامع دمشق .

ترجمته في : (الفهرست : 107 ، إنباه الرّواة : 160/2 _ 161 ، إشارة التّعيين : 180 _ 181 .) .

(6) انظر نسبة هذا القول إلى ابن كيسان في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 46/1ب .) ، ورأي صاحب الجُمل وهو الزّجّاجيّ في : (الجُمل في النّحو : 42 .) ، ونسبته إلى الكُوفيّين في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 46/1ب ، الإنصاف : 155/1 ، شرح التّسهيل : 351/1 .) .

(7) (المُحيط : 66/2أ _ ب .) .

ـ قولـه في حُكــــم تتابع النّعوت الموضوعة للمدح فالذّمّ : ((يجوزُ إذا تتابعتْ النّعوت التي هي موضوعةٌ للمدح فالذّمّ قطعهما عمّا قبلهما منصوبةٌ بإضمار (أَعْنِي) ،

ورفعُها بإضمار الْمُبتدإ ، وقد ورد ذلك في كتـاب الله تعالى فقـال Y[1] : […][2] ، تقديره : أَعْنِي المُقِيْمِيْنَ وَهُمْ المُـــــــــؤتُونَ[3] ،

---

(1) في : (المخطوطة .) : (عَزَّ) ، كذا قرأتُها ، وقد أضفت (وجلّ) ؛ لتستقيم العبارة .

(2) نصّـــــــها : […] ، (النّساء : […] .) .

(3) في نصب (المُقيمين) عددٌ من الأوجه :

أ _ النّصب على المدح ، وعليه سيبويه في : (الكتاب : 248/1 _ 249 .) ، وصحّحه أبو جعفر النّحّاس في : (إعراب القُرآن : 505/1 .) ، والقُرطبيّ في : (الجامع لأحكام القُرآن : 11/6/3 .) ، وعُزي إلى البصريّين في : (النّكت في القُرآن _ نُكت المعاني على آيات المثـاني _ : 214/1 ، الدُّرّ المصون : 461/2 .) .

ب _ الجـرّ حمـلاً علـى (مـا) فـي قولـه : […] ، أي : يُؤمنُونَ بِالكُتبِ وَبِالمُقِيْمِينَ الصَّلاَة ، وعليه الكسائيّ .

انظر نسبته إليـه فـي : (إعراب القُـرآن لأبـي جعفـر النّحّـاس : […] ، الفريد : […] ، الجامع لأحكـام القُـرآن : […] ، الـدُّرّ المصـون : […] .) .

=

وقال الشّاعر[1] :

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذِيْنَ هُمُ   سَمُّ العَدَاةِ وَآَفَةُ الجُزْرِ .
النَّازِلِيْنَ بِكُلِّ مُعْـتَرَكٍ   وَالطَّيِّبُوْنَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ[2] .

كأنّـه قـال : أَعْنِـي النَّـازِلِيْنَ وَهُـمْ الطَّيِّبُـوْنَ ، وقـد رُوِي برفعهمـا جميعًـا ، ونصبهما ، ونصـب الأوّل ، ورفـع الثّـاني ، ونصـب الثّـاني ، ورفـع الأوّل ، أَعْنِي (النّازِلِيْنَ) و (الطَّيِّبُوْنَ) .

= قال أبو جعفر النّحّاس : ((وهذا بعيدٌ ؛ لأنّ المعنى يكون : ويُؤمنُونَ بـالمُقِيْمينَ .)) ، (إعراب القُرآن :
▱/▯▭▯ .) .

ج _ أنْ يكون معطوفًا على (الكاف) في (إِلَيْكَ) ، أي : يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَإِلَى المُقِيْمِيْنَ الصَّلاَةَ وَهُمْ الأَنْبِيَاء .

د _ أنْ يكون معطوفًا على الضّمير في (مِنْهُم) ، أي : لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ في العِلْمِ مِنْهُم ومِنَ المُقِيْمِيْنَ الصَّلاَةَ .

هـ _ أنْ يكون معطوفًا على (الكاف) في (قَبلك) ، أي : ومن قبل المُقيمين وهم الأنبياء .

و _ أنْ يكون معطوفًا على نفس الظّرف ، ويكون على حذف مُضافٍ ، أي : ومن قبل المُقيمِينَ ، فحُذف المُضاف وأُقيم المُضاف إليه مُقامه .

انظر : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 505/1 _ 506 ، البيان في غريب إعرابه : 238/1 ، الفريد : 818/1 _ 819 ، الجامع لأحكام القُرآن : 11/6/3 _ 12 ، الدُّرّ المصون : 462/2 _ 463 .) .

أمّا رفع (المُؤتُون) ففيه سبعة أوجهٍ :

أ _ أنّه على إضمار مُبتدإ ، وهو أظهر الأوجه .

ب _ أنّه مرفوعٌ على الابتداء ، وخبره (أُولَئِكَ سَنُؤْتِيْهِم) .

ج _ أنّه معطوفٌ على (الرّاسخون) ، وفيه ضعفٌ من جهة أنّه إذا قُطع التّابع من متبوعه لَمْ يجُز أنْ يعود ما بعده إلى إعراب المتبوع .

د _ أنّه معطوفٌ على الضّمير المُستتر في (الرّاسخون) .

هـ _ أنّه معطوفٌ على (المُؤمنون) .

و _ أنّه معطوفٌ على الضّمير في (المُؤمنون) .

ي _ أنّه معطوفٌ على الضّمير في (يُؤمنون) .

انظر : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 506/1 ، البيان في غريب إعرابه : 238/1 ، الفريد :
819/1 ، الدُّرّ المصون : 463/2 .) .

(1) كان حقًّا عليه أنْ يقول : ((الشّاعرة .)) ، أو : ((الشّخص الشّاعر .)) .
وقائلة البيت : الخِرْنَق بنت بدر بن هفّان .

(2) من الكامل ، من أبياتٍ تسعةٍ ، هُما الأوّل والثّاني منها ، قالتها ترثي زوجها بِشْرًا ، ومن قُتل معه يوم
قُلابٍ .
وبعدهُما :

الضَّـــارِبُوْنَ بِحَوْمَـــةٍ نَزَلَـــتْ   وَالطَّـــاعِنُوْنَ بِـــأَذْرُعٍ شُـــعْرِ .

=

وقد قيل : إنّ (النَّـازِلِيْنَ) في البيت ، و (المُقِيْمِيْنَ) في الآية منصوبان على المدح[1] .

حاشية قال صاحب الكتاب[2] : والنّعتُ لا يُقطع إلاّ من الثّاني فما بعده إلاّ عند ابن السّرّاجّ ، فإنّه يُجيزُ قطع الأوّل[3] ، ويحتجّ بقراءة من قرأ : [illegible] [4] _ بنصب (حَمَّالَةَ) _ .)) [5] .

ـ قوله في إحدى المسائل التي ألحقها بباب (الحُرُوف التي تنصب الأفعال المُضارعة) : ((ذكر ابن السّرّاج أنّه يجوزُ : لَمْ فَأَسِيْرَ تَسِرْ ، على تقديْم نصب الجواب على الفعل المنفي ، بل كأنّك تُريدُ : لَمْ تَسِرْ فَأَسِيْرَ .)) [6] .

= (الجُزْرِ) : جمع جَزُور ، وهي النّاقة تجزُر .
انظر _ في (جَزَرَ) _ : (تهذيب اللغة : 319/10/5 ، لسان العرب : 134/4 ، تاج العروس : 189/6 .) .
(مُعْتَرَكٍ) : موضع ازدحام القوم في الحرب .
انظر _ في (عَرَكَ) _ : (لسان العرب : 465/10 ، القاموس المُحيط : 1224 ، تاج العروس : 612/13 .) .
وهُما في : (مجاز القُرآن : 65/1 _ 66 ، معانيه للأخفش : 167/1 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 27/2 ، شرح الجُمل لابن العريف : 99 ، النُّكت في القُرآن : 214/1 ، البيان في غريب إعرابه : 237/1 ، المُجيد في إعجاز القُرآن المجيد : 137 ، الحماسة البصريّة : 227/1 ، رصف المباني : 479 ، همع الهوامع : 125/3 ، فيض الفتّاح على نُور الإقاح : 7/2 ، منار الهُدى في بيان الوقف والابتداء : 322 .) ،
و _ برواية : (وَالطَّيِّبنَ) _ في : (معاني القُرآن للفرّاء : 105/1 ، أمالي المُرتضى : 205/1 ، حماسة القُرشيّ : 367 .) ، و _ برواية : (النَّازِلُوْنَ) _ في : (ديوانها : 39 ، الكتاب : 202/1 ، الأمالي : 158/2 ، المنثور البهائيّ : 182 ، المُزهر : 113/1 .) ، و _ برواية : (النَّـازِلُوْنَ) . . . . (وَالطَّيِّبِيْنَ) _ في :
(الإنصاف : 468/2 .) ، والثّاني في : (المُوضّح في التّفسير : 31 ، شرح الفصيح لابن هشام اللخميّ : 186 ، المسائل المُلقَّبات في علم النّحو : 20 .) و _ برواية : (وَالطَّيِّبِيْنَ) _ في : (الكناية والتّعريض : 28 .) .

(1) النّصب على المدح بتقدير : (أعني) ، أو (أمدح) ، وهذا ما سبقت الإشارة إليه .
(2) من عمل النّاسخ .
(3) انظر : (الأُصول : 32/2 _ 33 .) .
(4) (المسد : 4 .) .
(5) (المُحيط : 85/2ب _ 86أ .) . =
= ونصب (حَمّالة) قراءةٌ منسوبةٌ إلى عاصم وحده في : (السّبعة : 700 ، التّيسير في القراءات السّبع : 183 ، الكافي في القراءات السّبع : 236 ، التّجريد لبُغية المُريد في القراءات السّبع : 343 .) .
(6) (المُحيط : 118/4أ .) .

ـ قوله في (رُبَّ) إذا وقع بعدها فعلٌ : ((وإذا وقع بعد (رُبَّ) فعلٌ[1] كان الأحسنُ أنْ يكون ماضيًا ، فتقول : رُبَّمَا قَامَ زَيْدٌ ، و : رُبَّمَا قَعَدَ أَخُوْكَ ، وما شاكل ذلك .

فإنْ وقع بعدها فعلٌ لفظه لفظ الاستقبال ففيه قولان :

أحدهُما : أنْ يكون بمعنى الْمُضيّ ، وعليه قوله تعالى : ⓵ ✥⓫▦✡○⚐✞⌧⌫⑤ ✈♦·✥⬆✥❄▦ ⑥✥⮝✥❄⑩✈♦⊙ ☠⑤⬆♦❄←⑥✞⌀ ♊⬆✞⌧ ☠⑤➔♦●✥☞✥❀ ⮟♦⮝♊⌧⮝✡⮝✡&✡⊃✥ ⓵[2] ، قيل : (يَوَدُّ) بمعنى : (وَدَّ)[3] ، ولقائلٍ أنْ يقول : لِمَ وجب أنْ يكون الفعلُ الذي بعد (رُبَّ) ماضيًا سواءً كان بعدها ، أو بعد مجرورها ؟ .

فالجوابُ : إنّما وجب ذلك ؛ لأنّه قد وقع الإجماع في أنّ (رُبَّ) جوابٌ لسائلٍ سأل عن وقوع أمرٍ فيما مضى ، فأجبتَ بماضٍ على نحوٍ من سؤاله ، تلخيصُ ذلك أنّه إذا قال السّائل : مَا لَقِيْتَ مِنْ رَجُلٍ أَمْسَ ؟ ، فيقول المُجيبُ : رُبَّ رَجُلٍ قَدْ لَقِيْتُ ، يُريدُ : أَمْسِ .

فبهذا يثبتُ أنّ الفعل الذي بعد (رُبَّ) يجبُ أنْ يكون ماضيًا سواءً كانتْ عاملةً ، [أ]و غير عاملةٍ ؛ لأنّها لا تخرج عن معناها مُلغاةً ومُعملةً .

فإنْ قيل : إنّ (وَدَّ) وإنْ كان ماضيًا ففيه معنى الاستقبال ؛ لأنّ فيه ضربًا من التّمنّي من حيث إنّ هذا الأمر إنّما يقع بعد القيامة .

فالجوابُ : أنّ هذا دلالةٌ على صدق الخبر بالوعيد ، فكأنّه قد كان ، مثالُ هذا قوله تعالى : ⓵ ➔✥⌧✞❄⬆⬄ ❸❄✥❄●✥✓◆❖ ⑤❄♠⌘●🖫 ☇❄✥◎⌘⮳♦⬆⑤☠ ⮷❄✥❄④⇨ ⮷❄✥❄⬆⬄⓿⇨ ⓵[4] ، فـــ

قال ابن السّرّاج : ((العربُ تحذف الفعلَ الأوّل مع الاستفهام للجواب ، ومعرفة الكلام ، فيقولون : مَتَى فَأَسِيْرُ مَعَكَ ؟ ، وأجازوا : مَتَى فَأَتِيْكَ تَخْرُجْ ؟ ، و : لَمْ فَأَسِيْرَ تَسِرْ .)) ، (الأصول : 185/2 .) .

(1) في : (المخطوطة .) : (فعلاً) .

(2) (الحجر : 2 .) .

(3) هو قول الفرّاء في : (معاني القُرآن : 82/2 .) .

(4) نصّــــــــــها : ⓵ ➔✥⌧✞❄⬆⬄ ❸❄✥❄●✥✓◆❖ ⑤❄♠⌘●🖫 ☇❄✥◎⌘⮳♦⬆⑤☠ ⮷❄✥❄④⇨ ⮷❄✥❄⬆⬄⓿⇨ ➔✥⑤☺☼·✡○♦➔☠ ⮟✡⓫ ⮟✥✈✹✥⑥⊃⌧ ⮿❄✥●⌘▦⑧⌧ ⓵ ، (سبأ : 🗁🗄 .) .

(فَزِعُوا) : ماضٍ بلا خلافٍ ، ولكنّه لصدق الوعد كأنّه قد كان ، فأخبر به على ما يقع كأنْ قد وقع ,
وهذا من أعجبِ شيءٍ في فصاحة القُرآن الكريْم[1] .

والقول الثّاني من دخول (رُبَّ) على ما لفظه لفظ المُستقبل : هو أنّ منهم من يقول : إنّها داخلةٌ على ماضٍ محذوفٍ في نيّة الموجود ، وذلك الْماضي هو (كَانَ) ، فإذا قُلتَ : رُبَّمَا يَقُوْمُ زَيْدٌ ، فالتّقدير : رُبَّمَا كَانَ يَقُوْمُ زَيْدٌ ، ذكر مثل هذا ابن السّرّاج[2] ، والذي أحسبُ أنّ هذا وإنْ صحّ فإنّ (يَقُوْمُ) بِمعنى الْماضي لا محالة ؛ لُزومًا للأصل . ›› [3] .

12 ــ الزّجّاجيّ :

ذكره ابن يعيش ثلاث مرّاتٍ أورد فيها آراءه ، وقد سبق ذكر واحدٍ منها[4] ، وسيأتي التّفصيل في واحدٍ منها أيضًا[5] ، وبقي قوله : ‹‹ اعلم أنّ الأصل أنْ يكون اسم (كَانَ) معرفةً ، وخبرها نكرةً ؛ بدليل أنّ الاسم بِمنْزلة المُبتدإ ، والمُبتدأُ لا يكون إلاّ معرفةً ، أو مُقاربًا للمعرفة[6] ، والخبر بِمنْزلة خبر المُبتدإ ، وقد تقدّم أنّ خبر المُبتدإ لا يكون إلاّ نكرةً ، أو مُقاربًا للنّكرة[7] ، فإذا اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ جعلتَ الاسم المعرفة ، والخبر النّكرة ، وهو الأصل الذي وضع له الباب ، ومثاله : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وما شاكل ذلك .

فإنْ اجتمع معرفتان جاز أنْ تجعل أيّهما شئتَ الاسمَ ، وأيُّهما شئتَ الخبر[8] ، والأحسنُ أنْ تجعل الاسم الأعرفَ منهما إذا كان أحدهُما أعرفَ

---

(1) انظر : (جامع البيان : 388/10 .) .
(2) انظر : (الأُصول : 419/1 .) .
(3) (المُحيط : 148/4أ _ 149أ .) .
(4) في : (245 .) .
(5) في : (649 _ 655 .) .
(6) كثيرةٌ هي الأشياء التي يجوزُ فيها الابتداء بالنّكرة ، يقول بَهاء الدّين النّحّاس : ‹‹ الأماكن التي يجوزُ فيها الابتداء بالنّكرة تنيف على الثّلاثين ، وإنْ لَمْ أرَ أحدًا من النّحاة بلغ بِها زائدًا عن أربعة وعشرين _ فيما =
= علمتُه _ . . . . . فهذا ما حصل لي من تعداد الأماكن التي يجوزُ الابتداء فيها بالنّكرة ، ولا أدّعي الإحاطة ، فلعلّ غيري يقف على ما لَمْ أقف عليه ، ويهتدي إلى ما لَمْ أهتدِ إليه ، فمن كانت عنده زيادةٌ فليضفها إلى ما ذكرته راجيًا ثواب الله _ Y _ إنْ شاء الله تعالى . ›› ، (التّعليقة على المُقرّب : 304/1 _ 311 .) .
(7) في : (المُحيط : 52/2ب _ 53أ .) .
(8) هذا ظاهر كلام سيبويه في : (الكتاب : 49/1 _ 50 .) ، وعليه المُتقدّمون وجمعٌ من المُتأخّرين .
انظر : (ارتشاف الضّرب : 1175/3 ، همع الهوامع : 376/1 _ 377 .) .

من الثّاني ، تقول إذا كانا معرفتين سواء : كَانَ غُلاَمَا زَيْدٍ صَاحِبَي عَمْرٍو ، وإنْ شئتَ قُلتَ : كَانَ غُلاَمَي زَيْدٍ صَاحِبَا عَمْرٍو ، وتقول إذا كانا معرفتين ، وأحدهُما أعرف من الثّاني : كَانَ مُحَمَّـدٌ أَخَاكَ ، ويجوزُ : كَانَ أَخُوْكَ مُحَمَّدًا ، إلاّ أنّ كون (مُحَمَّدٍ) اسْمًا أصلحُ من كونه خبرًا ؛ لأنّ العلم أعرف من المُضاف .

فإنْ اجتمع نكرتان لَمْ يجُز أنْ تجعل اسم (كَانَ) أحدهُما حتّى تُقرّبه بِما قرّبتَ به المُبتدأ النّكرة[1] ، فخذه من هُنالك مُوفّقًا _ إنْ شاءَ الله تعالى _[2] .

ولا يجوزُ أنْ يكون اسم (كَانَ) نكرةً ، وخبرها معرفةً إلاّ في ضرورة الشّعر ، قال حسّانٍ بن ثابتٍ الأنصاريّ :

كَأَنَّ سَبِيْئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ[3] .

---

(1) انظر : (شرح التّسهيل : 356/1 _ 357 ، ارتشاف الضّرب : 1178/3 ، همع الهوامع : 376/1 _ 377 ، موارد البصائر : 387 .) .

(2) إحالةٌ إلى قوله : ((. . . . ، والذي هو مُقاربٌ للمعرفة ما خُصّص من النّكرات بِثمانية أشياءَ ، بوصفٍ ، أو عطفٍ ، أو استفهامٍ ، أو نفيٍ ، أو صلةٍ بحرفٍ ، أو بتقدّم الخبر ، أو تكون النّكرة دُعاءً للإنسان ، أو بكونها دُعاءً عليه ، أو بأنْ تكون جوابًا للمُستفهم ، مثالُها جميعًا على هذا التّرتيب : رَجُلٌ كَرِيْمٌ قَائِمٌ ، ورَجُلٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ ، وهَلْ أَحَدٌ خَارِجٌ ؟ ، ومَا أَحَدٌ وَاقِفٌ ، ورَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ خَيْرٌ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ ، وعَلَيْكُم ثَوْبٌ ، وسَلاَمٌ عَلِيْكُم ، ووَيْلٌ لِزَيْدٍ ، ورَجُلٌ يُصَلِّي ، إذا أجبتَ سائلاً قال : مَنْ فِي المِحْرَابِ . ؟ ، وقد ورد أكثر هذا في كتاب الله تعالى ، قال سُبحانه : 🕛 ↙⌖♌♊ ⮛✡⬆⇔ ·⌖❄❄☝⌫✡▩ॐ 🕔 [فاطر:▤] ، وتقديره : هَلْ خَالِقٍ ؟ ، فقُرّبت النّكرة بالاستفهام ، وقال تعالى : 🕛 ✦⌖⌫✞❄❄☝➢♏ ⮫⌖⌫✞⬂❖◆ ⑤💣✠♐♊ ، [الصافات:🗀▤🗁] 🕔 ▦❄⌖⑥✦✡&⮊⌖ ، وقال تعالى : =

= 🕛 ➔⌖▦❄♊♌♌ ⌦✡⚐⌫🖫⮝💧🕒✞⮰✡⚐⮰✡&⮊⌖ 🕔 [المطففين:🗁] ، وقال تعالى : 🕛 ➔⌖⌦✞↗💧➢⇔ ⮫⌖○⌖⑤⑦“ [البقرة:🗀🗁] 🕔 ⑤😐✞⌦✡”⍓💧🖪 ، وقال تعالى : 🕛 ➔⌖⌦✞⮪⌖⑨♊❄•♌ ·⌖❄&♊⊙♌ ✈✡⮉ ✈❄💧✈✸❄◘●✠⌦⌧ 🕔 “⮉✡✈♊⬉✈💧✈ [البقرة:🗁🖹🖹] ، فمتى أردتَ أنْ تبتدىء بالنّكرة قرنتها بأحد هذه الثّمانية ، وإلاّ امتنع الابتداء بِها ، وإنّما امتنع الابتداء بالنّكرة ؛ لأنّك إذا أخبرتَ عنها أخبرتَ عن مجهولٍ ، والإخبار عن المجهول خلفٌ من الكلام غير مُفيدٍ .)) ، (المُحيط : 50/2أ _ ب .) .

(3) من الوافر ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها اثنان وثلاثون بيتًا ، هو سادسها ، قالَها في مدح نبيّ الأمّة _ ρ _ ، وهجاء أبي سُفيان ، وذلك قبل فتح مكّة .

ومطلعها :

عفَتْ ذَاتُ الأَصَابِعِ فَالجِوَاءُ إلَى عَذْرَاءَ مِنْزِلُهَا خَلاَءُ .

وقبله :

لِشَعْثَاءَ التِي قَدْ تَيَّمَــتْهُ فَلَيْسَ لِقَلْبِهِ مِنْهَا شِفَاءُ .

وبعده :

عَلَى أَنْيَابِهَا أَوْ طَعْمَ غَضٍّ مِنَ التُّفَّاحِ هَصَّرَهُ الجَنَاءُ .

رُوي برفع (العَسَلِ) على أنّه اسم (كَانَ) ، ونصب (المِزَاجِ) على أنّه خبرها ؛ وجاز
ذلك لضرورة الشّعر ، هذا مذهب أبي القاسم[1] ، وأكثر النّحويّين[2] ، وقد رُوي هذا البيت برفع (المِزَاجِ) ، و (العَسَلِ) جميعًا على الابتداء والخبر حملاً على أنّ (كَانَ) بمعنى الشّأن والقصّة ، كأنّه قال : يَكُوْنُ الأَمْرُ وَالشَّأْنُ مِزَاجُهُمَا عَسَلٌ وَمَاءٌ ، وموضع المُبتدإ والخبر النّصب خبرًا لـ (كَانَ) [3] ، وقد رُوي أيضًا برفع (المِزَاجِ) على أنّه اسمٌ لـ (كَانَ) ، ونصب (العَسَلِ) على أنّه خبرها ، ورفع (الْمَاءِ) على أنّه فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ ، كأنّه قال : وَخَالَطَهَا مَاءٌ[4] ، وإنّما جاز حذف الفعل ؛ لدلالة الكلام عليه ، وقد حُذف الفعل ، وارتفع بعده الفاعل في كتاب الله تعالى لدلالة المعنى ، وذلك قوله تعـــــالى : ⌚ ➔ ⧫ ❀ ⧫ ❍ ⧫ ✍ ⌦ ✡ ⬧ ⇨ ❍ ⧫ ▦ ❄ ⧫ ✈ ❄ ◒ ➚
⌦ ✡ ❄ ⧫ ➏ ✡ ⬧ ⊙ ⬥ ➶ ✈ ✡ ◒ ➚
⑤ ⬧ ⌦ ▣ ⮝ ⬥ ❄ ◻ ⚫ ⌧ ⬧ ⬧ ✡ ✖ ➚ ⬧ ❄ ⧫ ❄ ❷ ♊ ⬧ ⧫
⑤ ☺ ✞ ➔ ♊ ⌦ ✞ ❄ ✍ • ✡ ⬋ ✡ ➢ ⇔ ❄ ❄ ⇧ ❄ ⬤ ⧫ ❀ ⧫ ⑥ ⌨ ➔ ⬥ ⬋ ⬥ ➢ ⇔

(بيت رأسٍ) : اسمٌ لقريتين في كُلّ واحدة منهما كُرُوم كثيرة يُنسب إليها الخمر ، إحداهُما بالبيت المقدس ، والأُخرى من نواحي حلب ، وقيل : هو حصنٌ بالأُردن ، سُمّي بذلك لأنّه في رأس جبلٍ .

انظر : (مُعجم ما استُعجم : 262/1/1 ، مُعجم البُلدان : 520/1 ، مراصد الاطّلاع : 237/1 .) .

وهو في : (ديوانه : 18 ، الكتاب : 49/1 ، الكامل في اللغة والأدب : 74/1 ، المُقتضب : 92/4 ، الأُصول : 67/1 ، شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النّحّاس : 57 ، التّبصرة والتّذكرة : 186/1 ، ما يجوز للشّاعر في الضّرورة : 140 ، مُعجم ما استُعجم : 262/1/1 ، شرح أبيات الجُمل لابن السّيد : 30 ، مُعجم البُلدان : 520/1 ، شرح المُفصّل : 91/7 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 392/1 ، الأشباه والنّظائر في النّحو : 327/1 ، شرح شواهد المُغني : 849/2 ، خزانة الأدب : 227/9 ، موارد البصائر : 385 .) ، و _ برواية : (سُلاَفَةً) _ في : (شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 175/1 ، الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 62 ، المُنتخب في محاسن أشعار العرب : 177/1 ، شرح التّسهيل : 356/1 ، شرح أبيات
المُفصّل والمتوسّط : 531 ، همع الهوامع : 378/1 ، الدُّرر اللوامع : 223/1 .) ، وعجزه في : (ارتشاف الضّرب : 1178/3 ، مُغني اللبيب : 524/2 .) .

(1) انظر : (الجُمل في النّحو : 46 .) .
(2) انظر : (الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 63 ، شرح أبيات الجُمل لابن السّيد : 32 ، ارتشاف الضّرب : 1178/3 .) .
(3) انظر : (الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 63 _ 64 ، شرح أبيات الجُمل لابن السّيد :
32 .) .
(4) هذه رواية الْمازنيّ .

۝ (1) ، على قراءة من قرأ {زُيِّنَ} بضمّ (الزّاي) (2) ، على أنّه فعل ما لَمْ يُسمّ فاعله ، و (قَتْلُ) مرفوعٌ على أنّه فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ ، كأنّـــــه قال : زَيَّنَـــــــــــــهُ شُرَكَاؤُهُم(3) ، وكذلك قوله تعـــالى : ۝ ▦❄♦⅄✦⑨✠✈♏♦ ⍺⌧✞↖♦✋ ⮚✡"↗❄❄❄↗⑥ ⑩✡⑥✍⌧🖫⮰←♦•♦➔✠🏱 ➔✦⑤✍①②☙✧✦⑥♑♑ ۝ (4) ، على قراءة من قرأ {يُسَبَّحُ} بضمّ (اليَاء) ، وفتح (البَاء) (5) ، على أنّه فعل ما لَمْ يُسمّ فاعله ، و (رِجَالٌ) فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ ، تقديره : يُسَبِّحُ رِجَالٌ _ بكسر (البَاء) _ من (يُسَبِّحُ)(6) ، ومثل هذا قول الشّاعر(7) :

لِيُبْكَ يَزِيْدُ ضَارِعٌ لِخُصُوْمَةٍ وَمُخْتَبِطٍ مِمَّا تُطِيْحُ الطَّوَائِحُ(8) .

انظر نسبتها إليه في : (المُقتضب : 92/4 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 176/1 ، الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 64 ، شرح أبيات الجُمل لابن السّيد : 32 ، شرح المُفصّل : 94/7 ، موارد البصائر : 386 .) .

(1) نصّـــــــــــــها : ۝ ➔✦❀✦○✦🖋⌧✡✐⇨ ○✦▦❄✦✈❄☪↗ ⌧✡✦✹✦❻✡⅋⊙⬥ ⩔✈✡☪↗ ⑤✍⌧🖫⮙♦✸❄☐●✠✐⅋✡✖↗ ⦸❄✦❷♊⦸✦ ⑤☺✞➔♊⌧✞❄⁋•✡⬃✡⮞⇔ ✹❄⇧❄●✦❀✦⑥💻⬇♦⬃♦⮞⇔ ⌧✡⅋♦⊙♊•♦➔⬃♦⮞⇔ ➔✦⌧✡"❄✦⌫🖫⑨✡⅄♦⬆⑤☠ ⮳✦⌫✞❄"♊↗✠⮹♊ •✡▦⏼✦↗♦⮞⇔✍✐ ➔✦⌧✞❄⬆⇔ ✹❄❄↗⑥💻⇩③ ⑤✍🖅♦⇨☺ ⩔✦⑥ ⮰❄✦⮰✦⌫❄♦⬆⬇♦✍✐ ⮰❄✦○✦⊙♊⬃♦⮞⇔ ➔✦⩔✦⑥ ▦❄✦☞❄☐❷❄✦●♦➔✖↗ ۝ ، (الأنعام : 🖮▤🗁 .) .

(2) هي قراءة ابن عامر .

انظر نسبتها إليـه في : (السّبعة : 270 ، الكافي في القراءات السّبع : 112 ، التّجريد : 221 .) .

(3) انظر : (شرح الهداية : 292/2 ، حُجّة القراءات : 273 .) .

(4) (من 36 : النّور .) .

وقد مضى نصّها في : (96 .) .

(5) هي قراءة ابن عامر .

وقد وقع القول في نسبتها إليه في : (96 .) .

(6) انظر ما سبق (97 .) .

(7) مُختلفٌ فيه على ستّة آراء :

أ _ أنّه الحارث بن نُهَيْك النّهشليّ في : (الكتاب : 288/1 ، الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 140 ، شرح شواهد الإيضاح : 94 ، شرح المُفصّل : 80/1 .) .

ب _ أنّه نَهشل بن حرّيّ بن ضَمْرة التّميميّ في : (شعره : 110 ، مجاز القُرآن : 348/1 ، خزانة الأدب : 302/1 ، شرح أبيات مُغني اللبيب : 296/7 .) .

ج _ أنّه ضِرار بن نَهشل في : (معاهد التّنصيص على شواهد التّلخيص : 202/1 ، الدُّرر اللوامع : 359/1 .) .

د _ أنّه الحارث بن ضرار في : (شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 110/1 ، الانتخاب : 30 .) .

تقديره : يَبْكِهْ ضَارِعٌ ؛ لأنّ (يَزِيْدَ) مفعولٌ أُقيم مُقام الفاعل لـ (يَبْكِ) ، وكذلك
قول الآخر[1] :

كَفَى ثُعَلاً فَخْرًا بِأَنَّكَ مِنْهُمُ وَدَهْرٌ بِأَنْ أَضْحَيْتَ فِيْ أَهْلِهِ أَهْلُ[2] .

قيل : رُفع (دَهْرٌ) فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ ، تقديره : وَيَفْخَرُ دَهْرٌ بِأَنْ أَضْحَيْتَ _ والله أعلم _ ، وقال الشّاعر[3] في مثل ذلك :

هـ _ أنّه مرّة بن عمرو النّهشليّ في : (الأشباه والنّظائر في النّحو : 352/2 .) .
و _ أنّه لبيد بن ربيعة في : (مُلحقات ديوانه : 280 ، تحصيل عين الذّهب : 195 .) .
ويبدو أنّ النّسبة الحقّ هي إلى نَهْشَل بن حرّيّ ، أو ضِرار بن نَهشَل ، فكلاهُما يصلح أنْ يكون القائل ، حيث أوّلُهما في رثاء ابن يزيد ، والآخر في رثاء أخيه يزيد بن نَهْشَل ، وذلك على ما ذكره شُرّاح الشّواهد وناقلوها .

(8) من الطّويل ، من أبياتٍ عددها تسعةٌ ، هو خامسها ، قيلت في رثاء يزيد .
وأوّلُها :

لَعَمْرِي لَئِنْ أَمْسَى يَزِيْدُ بنُ نَهْشَلٍ حَشَا جَدَثٍ تَسْفِي عَلَيْهِ الرَّوَائِحُ .

وقبله :

ذَكَرْتُ الذِي مَاتَ النَّدَى عِنْدَ مَوْتِهِ بِعَاقِبَةٍ إِذْ صَالِحُ العَيْشِ صَالِحُ . =

= وبعده :

سَقَى جَدَثًا أَمْسَى بِدُومَةَ ثَاوِيًا مِنَ الدَّلْوِ وَالجَوْزَاءِ غَادٍ وَرَائِحُ .

وهو في : (شعر نَهشل بن حرّيّ : 110 ، ديوان لبيد بن ربيعة _ مُلحقاته _ : 280 ، الكتاب : 145/1 ، المُقتضب : 282/3 ، التّنبيهات على أغاليط الرّواة : 132 ، الإيضاح العضُديّ :
72/1 ، الخصائص : 353/2 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 110/1 ، تحصيل عين الذّهب : 195 ، الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 140 ، المُقتصد : 354/1 ، الانتخاب : 30 ، شفاء العليل :
422/1 ، شرح أبيات المُفصّل والمُتوسّط : 134 ، خزانة الأدب : 297/1 ، شرح أبيات مُغني اللبيب :
295/7 .) ، وصدره في : (إعراب القُرآن المنسوب للزّجّاج : 198/1 ، الإرشاد إلى علم الإعراب :
108 .) ، و _ برواية :

(لِيُبْكَ يَزِيْدُ بَائِسٌ لِضَرَاعَةٍ وَأَشْعَثَ مِمَّنْ طَوَّحَتْهُ الطَّوَائِحُ) _

في : (مجاز القُرآن : 349/1 .) .

(1) هو المُتنبّيّ .

(2) من الطّويل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها واحدٌ وثلاثون بيتًا ، هو التّاسع والعشرون منها ، قالَها في مدح شجاع بن مُحمّد الطّائيّ .
ومطلعها :

عَزِيْزٌ أَسًى مَنْ دَاؤُهُ الحَدَقُ النُّجْلُ عَيَاءٌ بِهِ مَاتَ المُحِبُّوْنَ مِنْ قَبْلُ .

وقبله :

وَمَا عَزَّهُ فِيْهَا مُـــرَادٌ أَرَادَهُ وَغِنْ عَزَّ إِلاَّ أَنْ يَكُوْنَ لَهُ مِثْلُ .

وبعده :

وَوَيْلٌ لِنَفْسٍ حَاوَلَتْ مِنْكَ غِرَّةً وَطُوْبَى لِعَيْنٍ سَاعَةً مِنْكَ لاَ تَخْلُو .

يَا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَـدَا   مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْـــحًا[1] .

تقديره : مُتَقَلِّدًا سَيْفًا ، وَيَحْمِلُ رُمْحًا[2] ، وقيل : وَحَامِلاً[3] ، وكذلك قول الآخر[4] :

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا[5] .

تقديره : وَسَقَيْتُهَا مَاءً بَارِدًا ، هكذا رواه الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ في (شرحه) [6] ، وإنّما ذكرتُ هذه الشّواهد هاهُنا ؛ احتجاجًا على أنّه يجوزُ حذف

وهو _ برواية : (وَدَهْرٌ لأَنْ أَمْسَيْتَ مِنْ) _ في : (ديوانه _ بشرح الواحديّ _ : 136/1 ، ديوانه أيضًا _ بشرح العُكبريّ _ : 175/2 ، مُغني اللبيب : 125/1 .) ، و _ برواية : (............................. قَلِيْلُكَ لاَ يُقَالُ لَهُ قَلِيْلُ) _ في : (حاشية الدّسوقيّ : 290/1 .) .

(3) هو عبد الله بن الزِّبَعْرَى .

(1) من مجزوء الكامل ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .
والبيت في : (شعره : 32 ، مجاز القُرآن : 68/2 ، الكامل في اللغة والأدب : 334/1 ، المُقتضب : 51/2 ، الإيضاح العضُديّ : 195/1 ، المسائل الحلبيّات : 301 ، الخصائص : 431/2 ، شرح شواهد الإيضاح : 182 ، شرح المُفصّل : 50/2 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 572/2 ، الأشباه والنّظائر في النّحو : 108/2 ، خزانة الأدب : 203/2 .) ، و _ برواية (فِي الوَغَى) _ في : (معاني القُرآن للفرّاء : 121/1 ، تأويل مُشكل القُرآن : 214 .) ، و _ برواية : (بَعْلَك) _ في : (الإنصاف : 612/2 .) ، وعجزه في : (المسائل الشّيرازيّات : 58/1 .) .

(2) هذا تقدير الفرّاء في : (معاني القُرآن للفرّاء : 121/1 .) ، والفارسيّ في : (الإيضاح العضُديّ : 195/1 ، المسائل الحلبيّات : 301 ، المسائل الشّيرازيّات : 58/1 .) ، وعُزي إلى بعض البصريّين والكُوفيّين في : (ارتشاف الضّرب : 1491/3 .) .

(3) انظر : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 49/1ب ، ارتشاف الضّرب : 1491/3 .) .

(4) مُختلفٌ فيه على رأيين :
أ _ أنّه ذو الرُّمّة في : (ديوانه _ مُلحقاته _ : 1862/3 .) .
ب _ أنّه بعض بني أسدٍ في : (معاني القُرآن للفرّاء : 14/1 ، 124/2 .) .
ولَمْ أستطع تعيينه .

(5) من الرّجز ، وقبله :
لَمّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ وَارِدًا .
والبيت في : (ديوان ذي الرُّمّة _ مُلحقاته _ : 1862/3 ، معاني القُرآن للفرّاء : 14/1 ، 124/2 ، الخصائص : 431/2 ، شرح ديوان الحماسة : 1147/3/2 ، شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 49/1ب ، الإنصاف : 613/2 ، مُغني اللبيب : 727/2 ، المقاصد النّحويّة : 198/3 ، الأشباه والنّظائر في النّحو : 232/1 ، شرح شواهد المُغني : 58/1 ، همع الهوامع : 159/3 ، خزانة الأدب : 132/3 .) .

(6) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 49/1ب .) .

الفعل ، وذكر الفاعل مرفوعًا بعده ، وكُلّها تأييدٌ لقول من نصب (العَسَل) في بيت حسّان على أنّه خبر (كَانَ) ، ورفع (الْماء) على أنّه فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ _ كما تقدّم _ ، فقد روى الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النّحويّ في بيت حسّان قولين شاذّين :

أحدهُما : رواه عن أبي عليٍّ ، وهو أنْ (مِزَاجًا) في قوله :

.... يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ .

منصوبٌ على معنى الظّرف ، وموضعه النّصب خبر (كَانَ) [1069] ، وهذا القول غير مُعتمدٍ عليه ؛ لأنّ (المِزَاجَ) ليس من حيّز الظّروف ، ولا هو مُشابِهًا لَهَا ، ولا تضمّن شيئًا من معناها .

والثّاني : رواه ولا أعلم عمّن رواه ، وهو أنّ (العَسَلَ) بِمنْزلة الاسم العلم المعرفة ؛ لأنّه أَرَادَ عَسَلاً مُعَيَّنًا لَيْسَ مِنْ سَائِرِ الأَعْسَال ، وإذا كان بِمنْزلة العلم جاز لأنْ يكون اسْمًا لـ (كَانَ) ، وخبرها مُتقدّمٌ عليه ، وهو (المِزَاجُ) [1] ، وهذا القول أيضًا شاذٌّ لا يُقاس عليه ، ولا يُلتفت إليه ؛ إذ (العَسَل) لا يدخل في جُملة الأعلام .)) [2] .

13 ـ ابن دُرستويه :

ذكره ابن يعيش مرّةً واحدةً ، وقد سبق إيضاحه[3] .

14 ـ السّيرافيّ[4] :

ذكره ابن يعيش مرّةً واحدةً ، حيث قال في إعراب الاسم الواقع بعد (مُذْ) ، و (مُنْذُ) : ((وأمّا الحديثُ في المسألة الثّالثة ، وهي في معرفة إعراب الاسم الواقع بعدهُما فأنتَ مُخيّرٌ في إعرابه عند النّحاة[5] ، إنْ شئتَ جررتَ ، واعتقدتَهُما حرفين كما

---

(1) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 49/1ب .) .

(2) (المُحيط : 70/2ب _ 71ب .) .

(3) في : (174 .) .

(4) السّيرافيّ (368هـ) : هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله السّيرافيّ ، سكن بغداد ، وولي القضاء فيها ، قرأ النّحو على ابن السّرّاج ، واللغة على ابن مُجاهد ، كان عالِمًا زاهدًا ، استفاد منه تلامذته كثيرًا خلال تدريسه لَهم في القراءات واللغة والنّحو والعروض وغير ذلك .

ترجمته في : (نُزهة الألبّاء : 227 _ 229 ، إنباه الرّواة : 313/1 _ 315 ، إشارة التّعيين : 93 _ 94 .) .

(5) سيأتي ببيانٍ في : (350 _ 351 .) .

تقدّم ، وإنْ شئتَ رفعتَه ، واعتقدتَهُما اسْمين[1] ، إلاّ أنّهم كالمُجمعين على أنّ الجرّ بـ (مُنْذُ) على الحال أحسنُ ، والرّفع بعد (مُذْ) مع الْماضي أحسنُ ، وإنْ كان يجوزُ الوجهان فيهما جميعًا عندهم ، والكُلّ مُجمعٌ على أنّه لا يقع بعدهُما إلاّ اسمٌ من أسْماء الزّمان الْماضي ، أو الحال دون المُستقبل ، مثال ذلك في الجرّ أنْ تقولَ : مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَيْنِ ، و : مَا رَأَيْتُهُ مُذِ اليَوْمَ ، وتقول في الرّفع : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ ، و : مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ اليَوْمَ ، فإنْ جررتَ قدّرتَهُما بِمعنى : (فِي) ، وكانا مُتعلّقين بالفعل الذي قبلهُما ، وكان الكلام جُملةً واحدةً ، كأنّك تُريدُ : مَا رَأَيْتُهُ فِيْ هَذَا اليَوْمِ ، وإنْ رفعتَ قدّرْتَهُما بِمعنى : (مُدّةً) ، أو : (بَيْن) ، وكان الكلامُ جُملتين ، الأُخرى منهما بِمنْزلة الجواب للسّائل ؛ لأنّك إذا قُلتَ : مَا رَأَيْتُهُ ، احتمل الكلامُ أنْ يُقال لكَ : كَمْ لَكَ مِنْ رُؤْيَتِهِ ؟ ،
فتقول : مُذْ يَوْمَانِ ، و : مُذْ عَامَانِ ، ولا موضع للجُملة الثّانية عند الأكثر ؛ لأنّها في
حُكم الجواب للجُملة الأُولى ، والجُملة الأُولى لا موضع لَها من الإعراب ، والجواب يجب أنْ يكون مُطابقًا للسّؤال[2] ، إلاّ عند أبي سعيد ، فإنّه يُجيزُ أنْ يكون موضع الجُملة الثّانية النّصب على الحال[3] ، ويقول : إذا قُلتَ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ ، فكأنّك تُريدُ : مَا رَأَيْتُهُ مُتَقَدِّمًا ، وهذا ضعيفٌ ؛ لأنّ قوله : (مُتَقَدِّمًا) من صفة الرّائيّ ، والتّقدّم للرّؤية في الأصل ، وصفة الشّخص لا تقع موقع صفة الحدثِ على ما جرتْ عليه الأصول .)) [4] .

15 ــ الفارسيّ :

ذكره ابن يعيش مرّةً واحدةً ، وقد سبق إيضاحه[5] .

16 ــ ابن جنّيّ :

ذكره ابن يعيش مرّةً واحدةً ، وسيأتي التّفصيل فيه[6] .

---

(1) الخلاف فيهما من حيث الحرفيّة والاسْميّة ذهب في : (230 _ 232 .) .
(2) هذا ما يراه البصريّون .
انظر نسبته إليهم في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 111/1ب .) .
(3) منسوبٌ إليه في : (المصدر السّابق .) .
(4) (المُحيط : 154/4ب _ 155ب .) .
(5) في : (168 .) .
(6) في : (649 _ 655 .) .

17 ــ ابن بابشاذ :

ذكره ابن يعيش تسعًا وثلاثين مرّةً ، مُضيفًا اسْمه إلى (شرحه) أحيانًا دون التّفرقة بين (شرحه على الجُمل) ، و (شرحه على المُقدّمة المُحْسِبة)[1] ، و (شرحه على النُّخبة)[2] .

وقد أفاد منه في أمرين :

أ ــ إيراد آرائه :

وقد سبق ذكر بعضٍ منها[3] ، وسيأتي التّفصيل في بعضها الآخر[4] ، وبقي منها ما يأتي :

ـ قوله في علّة بناء بعض الأسْماء على الضّمّ : « أمّا الذي بُني على الضّمّ ليعدل به إلى حركةٍ ليست له بحركة إعرابٍ فهو المُنادى المُفرد المعرفة ، والنّكرة المُعرّفة بالقصد والإقبال ، نحو : يَا زَيْدُ ، يَا رَجُلُ ؛ لأنّ هذين الصّنفين لو بُنيا على الفتح لأشبهت حركتهما حركة المُنادى المُضاف ، أو حركة ما لا ينصرف في حال نصبه وجرّه على ما رواه الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ _ رحمه الله _[5] ، ومعنى شبهه بما لا ينصرف أنّ ما لا ينصرف مفتوح الآخر في حال النّصب والجرّ غير مُنوّنٍ ، كما أنّ المُنادى المُفرد المعرفة لو بُني على حركة الفتح لكان مفتوح الآخر غير مُنوّنٍ ؛ لأنّ التّنوين حكمٌ للمُعربات والمُنصرفات ما لَمْ يعرض له عارضٌ فيقطعه ، ولو بُنيا على الكسر لأشبهت حركتهما حركة المُضاف إلى (ياء) النّفس المحذوفة ، نحو : يَا غُلاَمُ ، وما شاكله ، وكذلك جميع ما قُطع عن الإضافة خُصّ بحركة الضّمّ ليُعدل به إلى حركةٍ ليست له بحركة إعرابٍ ؛ لأنّ أصل ما قُطع عن الإضافة من الظّروف ، و (غَيْرُ) ، و (حَسَبُ) محمولان عليه ، فخُصّت بالضّمّة ؛ لأنّها حركةٌ لا تكون للظّروف ، فلو بُني ما قُطع عن الإضافة على الفتح لأشبه المُعربات من الظّروف ، ولو بُني على الكسر لأشبه المُضاف إلى (ياء) النّفس أيضًا ؛ لأنّك إذا قُلتَ : جِئْتُ مِنْ قَبْلِ _ بكسر (اللام) _ تراءى للسّامع أنّك تقول : مِنْ قَبْلِي ، بإضافة (قَبْلِ) إلى (يَاء) النّفس ، وكذلك ما شابه (قَبْل) . »[6] .

---

(1) وهُما موجودان .
(2) وهو مفقودٌ .
(3) في : (245 ، 256 _ مرّتين _ .) .
(4) في : (607 _ 622 ، 882 _ 887 .) .
(5) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 117/1ب .) .
(6) (المُحيط : 18/2أ _ ب .) .

ـ قوله : ((إنْ كان الفاعل مُثنًّى أو مجموعًا ، وانتقل إلى رُتبة المُبتدإ ، نحو قولك : الزَّيْدَانِ قَامَا ، و : الزَّيْدُوْنَ قَامُوا ، وجب إظهار الضّمير في الفعل ؛ لأنْ يزول الالتباس بإظهاره ، وهو (الألف) في التّثنية ، و (الواو) في الجمع كما تقدّم[1] ، وإنْ ابتدأتَ بذكر الفعل قبل ذكر الاسم وجب أنْ يكون الفعلُ مُفردًا فارغًا لا ضمير فيه ، نحو قولك : قَامَ الزَّيْدَانِ ، و : قَامَ الزَّيْدُونَ ، وما شاكل ذلك ، وإنّما امتنع أنْ يُضمر في الفعل ؛ لأنّه لو أُضمر فيه لكان للفعل فاعلان على غير سبيل الاشتراك ، ولعاد الضّمير الذي فيه إلى ما بعده ، والضّمائر لا تعود إلاّ إلى ما قبلها ، فعلى هذا إذا قُلتَ : قَامَا الزَّيْدَانِ ، أو : قَامُوا الزَّيْدُونَ ، لَمْ يجُز ، فأمّا قول الله تعـالى : 🕕
❼☼➢✈⌖✈ ⇗⌖❄⮙♦🡅⑤☠ ➔⌖✧❄❄↗⮙♦✈🡅⑤☠
🏵⌖❻✡&⊙♍ ⮟✡✈❄❶♊⬈♦➢⇔🕮 🕒 [2] ، وقـــــوله : 🕕
➔⌖⑤☹✞✦⌖●♦✈➔⑤☠ ⑤🙣⌧❶❄⌖✈❿♊🡅⌖✓
⑤🙣⌧✞🏲○✡▦❶⇨
🕒🕓✞⌧✞⮙♦🡅⑤☠ 🕒 [3] ، وقول الشّاعر[4] :

قَسَطُوا قَوْمِي وَسَارُوا سِيْرَةً كَلَفُوا مَنْ رَامَهَا جَهْدَ الطَّلَب[5] .

فذُكر فيه أقوالٌ :

الأوّل منهـا : أنّ (الـواوات) فـي هـذه المواضـع ضمـائر مرفوعـةٌ بحـقّ الفاعــل ، وهـــي عائـــدةٌ إلـــى أشـــياء قـــد تقـــدّم ذكرهـــا ، فقولـــه : 🕕 ⇗⌖❄⮙♦🡅⑤☠ ➔⌖✧❄❄↗⮙♦✈🡅⑤☠ 🕒 (الواو) فيه عائدةٌ إلى قولــــه تعـــالى : 🕕 ➔⌖☙⌖✡⑨♦❄🡅⑤❖☠ ⑤✞☺①✞🏲②
❸⌖🙵✡🡅✖↗ ⮚✡❄❷♊❄❄❶⌖➔♌ ⮚❄⌖⮰⌖❄⮙♦🡅⑤☠
➔⌖✧❄❄↗⮙♦✈🡅⑤☠ 🕒 ، (الواوات) كُلّها عائدةٌ إلى بنـي إسرائيل

---

(1) إحالة إلى قوله في : (المُحيط : 26/2أ _ ب .) إنّ من علامات الرّفع (((الألف) في الاسم المُثنّى سواءً كان لمُذكّرٍ ، أو لمُؤنّثٍ ، نحو : هَذَان الزَّيْدَانِ ، و : هَاتَان الهِنْدَانِ ، وما شاكل ذلك ، و (الواو) في الجمع المُذكّر السّالِم .)) .

(2) (من 71 : المائدة .) .
وقد مضى نصّها في : (156 .) .

(3) نصّـــــــــــها : 🕕 ①✞②⬋✡”⌖➔♈ ⮿❄♦⌧❄♦🡅❿♦⬈♦➢♊🕭
➔⌖⑤☹✞✦⌖●♦✈➔⑤☠ ⑤🙣⌧❶❄⌖✈❿♊🡅⌖✓
⑤🙣⌧✞🏲○✡▦❶⇨ 🕒🕓✞⌧✞⮙♦🡅⑤☠ ⬋⌖♊⮿⬋ ⬋⌖❄✱⌖○⌖⑤💻
⑤✱✞①✞🏲② ❿❄⌖✱⌖✱●♍ ⮟✡✈❻❄❄◘⌧☼✹♦⮚♊🙢
⑤❸⌖✞☹⑤ ⌖❷⌖❻☹🖫❸❄♦🡅✖↗ ⑤🙣⌧⮝✡✈🙤♊●⌖
➔⌖⑤✞☺←❷♦🗠♊ ❸♦⑨❄♊⌖✡●♦➔✖↗ 🕒 ، (الأنبياء : 🗏 .) .

(4) لَمْ أقف على اسْمه .

(5) من المُتقارب ، ولَمْ أقف عليه فيما بين يديّ من مصادر .

في أوّل الآية[1] ، وقوله :

(الواو) فيه عائدةٌ إلى (النَّاسِ) في أوّل السّورة في قوله تعالى : [2] ، و (الواو) في قوله : قَسَطُوا قَوْمِي عائدةٌ إلى شيءٍ قد تقدّم فيه ذكر الجمع ، فعادت إليه (الواو) ، فإذا ثبت أنّ هذه (الواوات) الفاعلة عائدةٌ إلى مذكورٍ قبلها صحّ أنّ ما بعدها بدلٌ منها ، و (كَثِيْرٌ) بدلٌ من (الواو) [3] في قوله :

، و (الذين) بدلٌ من (الواو) في قوله :

، و (قَومِي) بدلٌ من (الواو) في قوله :

قَسَطُوا قَومِي وَسَارُوا . . . .

هذا أصحّ ما قيل في مثل هذا _ والله أعلمُ _ ، وإليه ذهب الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النّحويّ _ رحمة الله عليه _[4] .

---

(1) أي قوله I :

، (السّورة نفسها : .) .

(2) نصّها :

، (الأنبياء : .) .

(3) قاله الفرّاء _ في أحد قوليه _ في : (معاني القرآن : 316/1 .) ، والأخفش _ في أحد قوليه أيضًا _ في : (معاني القرآن : 286/1 .) ، والحريريّ في : (دُرّة الغوّاص : 92 .) ، والزّمخشريّ _ في أحد قوليه _ = = في : (الكشّاف : 696/1 .) ، والهمذانيّ في : (الفريد : 67/2 .) ، وأبو حيّان في : (البحر المُحيط : 382/4 .) ، والصّفديّ في : (تصحيح التّصحيف : 412 .) ، وابن عادل في : (اللباب في علوم الكتاب : 456/7 .) ، والألوسيّ في : (روح المعانيّ في تفسير القرآن والسّبع المثاني : 371/3 .) .

(4) انظر : (الجُمل في النّحو : 17/1أ .) .

والثّاني مِمّا قيل في هذه الضّمائر : إنّ (الواو) جيء بِها علامةً للجمع لا غير ، وليست بضمير فاعلٍ مرفوعٍ بل الفاعل ما بعدها ، وهو الذي كان في المسألة الأولى بدلاً منها[1] .

والثّالث مِمّا قيل في هذه الضّمائر هو : إنّ (الواوات) هذه فاعلةٌ للفعل على الحقيقة غير مُبدلٍ منها ، ولا هي علامةٌ للجمع ، وما أتى بعدها من فاعلٍ ثانٍ فهو فاعلٌ للفعل محذوفٍ ، وهو يُسمّى (مرفوع التّبيين) [2] ، فقـــــــــوله : 🕛 ☠⑤⬆✈💧⮙➚❄❄✧⌖➔ ☠⑤⬆💧⮙❄⌖⮫ ✿⌖❻✡&⊙♍ ⮟✡✈❄⬇♊➚💧➢⇔📖 🕚 ، (كَثِيــرٌ) فاعــلٌ لفعــلٍ محذوفٍ[3] ، وتقديره : عَمِي كَثِيْرٌ مِنْهُم ، كأنّ قائلاً قال : مَنْ عَمِيَ ؟ ، فقال : عَمِيَ كَثِيْرٌ مِنْهُم ، وعلى هذا قياسُها ، وهذا القول غير واضحٍ ، والأصل القول الأوّل من هذه الثّلاثة .

وأمّا الرّواية الشّاذّة وهي << أَكَلُونَا البَرَاغِيْثُ . >>[4] ، فمنهم من تأوّلَها هذا التّأويل المُتقدّم ، ومنهم من أبطلها ؛ لأنّها غير مُستقيمةٍ في أصل اللغة ؛ لأنّه جاء بـ (الواو) في فعل جماعة ما لا يعقل في قوله : << أَكَلُونَا البَرَاغِيْثُ . >> ، وأصل فعل جماعة ما لا يعقل بـ (التّاء) ، فكان ينبغي أنْ يقول : أَكَلَتْنَا البَرَاغِيْثُ ، ثُمّ ذَكَر (البَرَاغِيْثُ) بالأكل ، وهو لا يُطلق عليها لفظ الأكل بل القَرْضِ ، هكذا ذكره الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النّحويّ _ رحمة الله عليه _ .)) [5] .

---

(1) قاله الفرّاء _ في قوله الآخر _ في : (معاني القرآن : 316/1 .) ، والأخفش _ في قوله الآخر أيضًا _ في : (معاني القرآن : 286/1 .) ، وابن عطيّة في : (المحرّر الوجيز : 221/2 .) ، والزّمخشريّ _ في قوله الآخر _ في : (الكشّاف : 696/1 .) .

(2) سبق أنّ هذا المُصطلح مِمّا لَمْ أقف عليه فيما بين يديّ من مصادر إلاّ عند أبي حيّان .
انظر : (70 .) .

(3) انظر : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 257/1 ، الفريد : 67/2 .) .

(4) هذه لُغة طيىء ، وأزد شنوءة ، وبلحارث بن كعب .
انظر : (ارتشاف الضّرب : 739/2 .) .
ويرى جمهرة النّحويّين ضعف هذه اللغة ، غير أنّه ورد في : (ارتشاف الضّرب : 739/2 .) نفي الضّعف عنها ؛ لكثرة ورودها على لسان العرب .
وقد فصّل القول في هذه اللغة عبد الرّحمن العمّار في بحث له عنوانه : (لُغة أكلوني البراغيث _ دراسة نظريّة وتطبيقيّة : 95 _ 222 .) .

(5) (المُحيط : 38/2ب _ 39أ .) .
قال ابن بابشاذ : ((. . . . فإنْ قيل : فقد حُكي عن العرب : << أَكَلَوْنِي البَرَاغِيْثُ . >> ، قيل : هذه حكايةٌ شاذّةٌ من وجهين :
أحدهُما : مُخالفتها للأُصول وما عليه الجمهور .
والآخر : وصف البراغيث بالأكل دون القرص ، فقوي الشّذوذ فيها فلَم يُعتدّ بِها نوع آخر منه .)) ،

ـ قوله في علّة امتناع إقامة الحال مُقام الفاعل عند حذفه : ((إنّما امتنع إقامته مُقام الفاعل ؛ لأنّه نكرةٌ ، فلو أُقيم مُقام الفاعل لاحتمل أنْ يُضمر في الفعل ؛ لأنّ الفاعل والذي يقوم مقامه يجوزُ إضمارها في الفعل ، والحالُ لو أُقيم لجاز إضـماره ، وذلك
مُمتنعٌ ؛ من قبل أنّ الحال لا يكونُ إلاّ نكرةً[1] ، وقد ذكر مثل هذا الشّيخ طاهر بن

أحمد بن بابشاذ النّحويّ _ رحمة الله عليه _[2] .
واحتجاجٌ ثانٍ وهو : أنّ الحال هيئة الفاعل والمفعول ، والهيئة لا تُذكر إلاّ بعد صاحبها بالإجماع ، فمتى وُجد وُجدت ، ومتى حُذف حُذفت ، فإذا وُجد الفاعل والهيئة أغنى أنْ يُقام مُقامه شيءٌ من الحال وغيره ، وإذا وُجد المفعول الصّريح وهيئته _ أعني الحال _ التي هي صفةٌ له أغنى المفعول الصّريح عنها ؛ فلهذا لا يجوزُ أنْ يُقام الحال مُقام الفاعل ؛ لأنّه إذا كان للفاعل وحُذف الفاعل حُذف معه ، وإذا كان الحال للمفعول أُقيم المفعول وتُرك الحال .))[3] .

ـ قوله : ((من المُبتدإ الذي يجب تأخيره ولا يجوزُ تقديْمه هو المُبتدأ الذي يكون خبره استفهامًا ، نحو قولِكَ : أَيْنَ زَيْدٌ ؟ ، و : كَيْفَ مَحَمَّدٌ ؟ ، و : كَمْ دَرَاهِمُكَ ؟ ، وما شاكل ذلك ، فلو قُلتَ : زَيْدٌ أَيْنَ ؟ ، أو : مُحَمَّدٌ كَيْفَ ؟ ، أو : دَرَاهِمُكَ كَمْ ؟ ، لَمْ يجُز ، إلاّ أنّ الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ أجاز إذا قُلتَ : مُحمَّدٌ أَيْنَ هُوَ ؟ ، على تقدير : أَيْنَ هُوَ قَائِمٌ ؟[4] ، وهذا هو اتّساعٌ

(شرح الجُمل في النّحو : 17/1أ .) .
(1) قال الورّاق : ((فإنْ قال قائلٌ : فلِمَ منعتُم أنْ تقوم الحالُ مقام الفاعل ؟ .
قيل : لأنّ كُلّ فاعلٍ يجوزُ أنْ يُضمر ، فلو أقمتَ الحال مُقام الفاعل لجاز إضمارها ، وكُلّ مُضمرٍ بعد ذكره يجبُ أنْ يكون معرفةً ، وهي لا تكون إلاّ نكرةً ؛ فلهذا لَمْ يجُز أنْ تقوم مقام الفاعل .)) ، (علل النّحو :
280 .) .
(2) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 69/1ب .) .
(3) (المُحيط : 43/2أ _ ب .) .
وانظر : (البيان في شرح اللمع : 136 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 162/1 .) .
(4) حيث قال : ((استحقّ المُبتدأ أنْ يكون مُقدّمًا كما استحقّ أنْ يكون معرفةً ؛ لأنّه العُمدة المُسندة إليه
الفائدة ، وقد يعرض ما يُخرجه عن الصّدر وهو الاستفهام ، مثل : كَيْفَ حَالُكَ ؟ ، و : أَيْنَ بَيْتُكَ ؟ ، ولا يجوزُ : بَيْتُكَ أَيْنَ ؟ ؛ لأنّ الاستفهام له صدر الكلام ، فإنْ قُلتَ : بَيْتُكَ أَيْنَ هُوَ ؟ ، جاز على الاتّساع .)) ، (شرح الجُمل في النّحو : 39/1أ .) .

منه _ رحمة الله عليه _ ؛ لأنّ (مُحَمَّدًا) في هذا لا بُدّ أنْ يكون مُبتدأً ، ولا بُدّ من أنْ يكون ما بعده خبرًا وبعده الاستفهام ، والاستفهام لا يكون إلاّ مُقدّمًا ؛ لأنّ له صدر الكلام ؛ فبهذا ثبتَ قولُنا إنّه اتّساعٌ قولُ طاهر بن أحمد _ رحمة الله عليه _ .)) [1] .

ـ قوله : ((. . . . فإذا قُلتَ : هِنْدٌ زَيْدٌ الضَّارِبُهَا _ بـ (الألف) ، و (اللام) _ احتملت هذه المسألة أربعة أوجهٍ :

أنْ تكون (الألف) ، و (اللام) لـ (زَيْدٍ) ، والفعل له ، فلا يحتاج إلى ضميرٍ ؛ لأنّ اسم الفاعل جرى على من هو له ، فجاز أنْ يحتمل الضّمير ، وهو في مثل هذه المسألة الأُولى .

وأنْ تكون (الألف) ، و (اللام) لـ (هِنْدٍ) ، و (الضّرب) لـ (زَيْدٍ) ، فيجبُ إبراز ضمير (هِنْدٍ) ، وضمير (الضّارِب) ؛ ليزول الالتباس ، فتقول : هِنْدٌ زَيْدٌ الضَّارِبُهَا هُوَ
هِيَ ، فـ (هِنْدٌ) مُبتدأٌ ، و (زَيْدٌ) مُبتدأٌ ثانٍ ، و (هو) ضميرٌ لـ (الضَّارِبِ) ، و (هي) بِمنْزِلة الخبر لـ (الضَّارِب) ، والجُملة خبرٌ عن (هِنْدٍ) .

وأنْ تكون (الألف) ، و (اللام) والفعل لـ (هِنْدٍ) ، فتقول : زَيْدٌ هِنْدٌ الضَّارِبَتُهُ ، فـ
(زَيْدٌ) مُبتدأٌ ، و (هِنْدٌ) مُبتدأٌ ثانٍ ، و (الضَّارِبَتُهُ) خبرٌ لـ (زَيْدٍ) ؛ لكون الضّمير عائدًا إليه ، وفاعل (الضَّارِبَتُهُ) مُضمرٌ ، تقديره : هِيَ ، وإنّما جاز إضماره ؛ لأنّه جرى على من هو له .

وأنْ تكون (الألف) ، و (اللام) لـ (زَيْدٍ) ، و (الضَّرْبُ) لـ (هِنْدٍ) ، فتقول : هِنْدٌ زَيْدٌ الضَّارِبَتُهُ هِيَ ، الضّمير المُنفصل في هذه المسألة فاعلٌ ، ذكره طاهر بن أحمد ، فـ (هِنْدٌ) مُبتدأٌ ، و (زَيْدٌ) مُبتدأٌ ثانٍ ، و (الضَّارِبَتُهُ) مُبتدأٌ ، وفيه فاعله مُضمرٌ ثالثٌ ، وهي بِمنْزِلة الخبر لـ (الضَّارِبَة) ، والجُملة في موضع الخبر لـ (هِنْدٍ) ، وإنّما جاز أنْ يكون المُضمر في هذه المسألة الرّابعة ، وفي المسألة الثّانية المُتقدّمة خبرًا للمُبتدإ ؛ لأنّه حلّ محلّ الخبر ، ويكون المُبتدأ اسم فاعلٍ منسوقٍ بعد المُبتدأين وإلاّ فكان الأصل أنْ يكون اسم الفاعل الذي هو (الضَّارِبَتُهُ) خبرًا مُتقدّمًا ، والاسم المُضمر هو المُبتدأ ؛ لأنّ الأصل أنْ يكون المُبتدأ أعرف من الخبر ، وهذه المسألة من أدقّ ما

---

(1) (المُحيط : 57/2أ .) .
وما أثبته ابن يعيش من أنّ ما ذكره ابن بابشاذ هو من باب الاتّساع صرّح به ابن بابشاذ نفسه كما مرّ .

ورد في باب (المُبتدإ) ؛ لأجل الإخبار بـ (الألف) ، و (اللام) ، وقد ذكرها الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ _ رحمة الله عليه _ في شرحه .)) [1] .

ـ قوله في (البدل) : ((يَمتنع أنْ يُذكر أحدهُما [2] إلاّ أنْ ترفعه على ما أعلمتُك ، وقد ذكر مثل هذا الشّيخ طاهر بن أحمد في (شرحه) .)) [3] .

ـ قوله : ((وأمّا (أَمْ) فمعناها الاستفهام ، ولا يُعطف بِها إلاّ بعد (ألف) الاستفهام ، نحو أنْ تقول : أَ جَاءَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو ؟ ، وهذه تُسمّى مُتّصلةً ؛ لأنّها تُقدّر بـ (أَيّ) في الأصل ، إذا قُلتَ : أَ جَاءَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو ؟ ، فالتّقدير أيّهما جاء ، ويكون جوابُها
مُعيّنًا ؛ لأنّه يقول : فُلاَنٌ ، أو فُلاَنٌ ، وقد تكون مرّةً بِمعنى (بَلْ) ، وتُسمّى مُنفصلةً ، ومعنى الانفصال : أنّ الكلام معها مُنفصلٌ عمّا قبلها ، وذلك في مثـــــل قـــــول الله تعـــــالى : ⓵ ⑤✞☺⌘⬄ ⑤✞☺←❄✦⑥♒
⑤✍⌦✞🏱✡⬃ ⬋✦❄⁋○✦⑤ ⮘✡⮙⬄ ❄✦❄♋♌⊙♌ ·
▦❄✦♋✞⑥·♦ ➔✦①✦② ♍⮎♋⌘⬈✦⮘ ⬋♦⬆✦
▦❄♦⑨✡♋⮎♦ ⓵ [4] ، معناه : بَلْ أَنَا خَيْرٌ ، وقد انفصل الكلام الأوّل عنها ؛ فلذلك سُمّيت مُنفصلةً ، ومثل قول العرب : << إِنَّهَا لإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ ؟ . >>[5] ، والأحسنُ أنْ تُذكر (ألف) الاستفهام بعدها ، فتقول : إِنَّهَا لإِبِلٌ بَلْ أَ هِيَ شَاءٌ ؟ [6] ، و[قد] روى ذلك الشّيخ طاهر بن أحمد في (شرحه) [7] ، وفي ذلك قال الأخطل :

كَذَبَتْكَ عَينُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِواسطٍ غَلَسَ الظَّلامِ مِن الرَّبَابِ خَيالا[8] .

---

(1) (المُحيط : 60/2ب .) . =

= وانظر : (شرح الجُمل في النّحو : 42/1أ _ ب .) .

(2) بينهما في : (المخطوطة .) كلمةٌ مشطوبةٌ ، تُقرأ (دون) ، وقد يكون أراد (دون الآخر) ، ثُمّ بدا له أنّ الجُملة تستقيم دونَها ، فشطبها ولَمْ يُكملها .

(3) (المُحيط : 93/2أ .) .

وانظر : (شرح الجُمل في النّحو : 27/1أ .) .

(4) (الزّخرف : 52 .) .

(5) انظر هذا القول في : (الكتاب : 172/3 ، 174 ، اللمع : 153 ، البيان في شرحه : 308 ، 310 ، التّخمير : 80/4 ، خزانة الأدب : 138/11 .) .

(6) انظر : (اللمع : 152 _ 153 ، البيان في شرحه : 308 _ 310 ، التّخمير : 80/4 _ 81 .) .

(7) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 23/1أ _ ب .) .

(8) من الكامل ، من أبياتٍ عددها سبعةٌ وأربعون بيتًا ، هو مطلعها ، قالَها في هجاء جرير . وبعده : =

تقديره : كذبتك عينك بل أرأيت بواسط .)) [1] .

ـ قوله : ((من الواجب ألاّ تُخبر بظرف الزّمان إلاّ عن الأحداث لا غير ، دون الجُثث والأشخاص ، تقول : الخُرُوجُ يَومَ الجُمُعَةِ ، و : القِتَالُ عَامُ كَذَا وَكَذَا ، ولو
قُلتَ : زَيْدٌ يَومَ الجُمُعَةِ ، أو : عَمْرٌو سَنَةَ كَذَا وَكَذَا ، امتنع ذلك ؛ لأنّه لا فائدة في الإخبار بظروف الزّمان عن الأشخاص ؛ لأنّها غير ماكثةٍ ، والشّخوص ماكثةٌ مُستقرّةٌ ، هكذا ذكره الشّيخ طاهر بن أحمد في (شرحه) .)) [2] .

ـ قوله : ((يَمتنع أنْ يُخبر عن الجثث والأشخاص بظروف الزّمان .
فأمّا قولُهم : << اللّيْلَةَ الهِلاَلُ . >>[3] ، بنصب (الليلة) على الظّرف ، ورفع (الهلال) على الابتداء ، ففيه قولان :
أحدهُما : أنّ (الهِلاَل) مرفوعٌ على حذف مُضافٍ ، ذلك المُضاف حدثٌ ، و (اللّيْلَةُ) عنه لا عن (الهِلاَلِ) ، وتقديره : اللّيْلَةَ حُدُوثُ الهِلاَل ، أو رؤيته وطلوعه ، وتلخيص التّقدير : حُدُوثُ الهِلاَلِ كَائِنٌ اللّيْلَةَ .
والثّاني : رواه الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ _ رحمه الله _ : وهو أنّ (الهِلاَل) لَمّا كان يتغيّر بالزّيادة والنّقصان جرى مجرى الأحداث التي يجوزُ عليها الزّيادة والنّقصان ، فإذا قُلتَ : اللّيْلَةَ الهِلاَلُ ، فالتّقدير عنده : اللّيْلَةَ الاسْتِهْلاَلُ[4] ، والأوّل أوضح .)) [5] .

= وَتَغَوَّلَتْ لِتَرُوعَنَا جِنِّيَّةٌ وَالغَانِيَاتُ يُرِيْنَكَ الأَهْوَالاَ .
(واسط) : مدينة بين البصرة والكوفة .
انظر : (مُعجم ما استُعجم : 196/4/2 ، مُعجم البُلدان : 348/5 ، مراصد الاطّلاع : 1420/3 .) .
وهو في : (ديوانه : 239 ، الكتاب : 174/3 ، المُقتضب : 295/3 ، شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النّحّاس : 175 ، شرح أبياته أيضًا لابن السّيرافيّ : 67/2 ، الأُزهيّة : 129 ، مُعجم البُلدان : 348/5 ، شرح شواهد المُغني : 143/1 ، خزانة الأدب : 137/11 .) .
(1) (المُحيط : 95/2ب _ 96أ .) .
(2) (المصدر السّابق : 7/3ب .) .
وانظر : (شرح الجُمل في النّحو : 32/1أ .) .
(3) انظر هذا القول في : (الفوائد والقواعد : [illegible]، شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : [illegible]أ ، شرح اللمع في النّحو للواسطيّ : [illegible] ، شرحه للباقوليّ : [illegible] ، البسيط في شرح جُمل الزّجّاجيّ : [illegible] منحة الملك الوهّاب : [illegible] .) ، و _ برواية : << الهِلاَلُ اللّيْلَةَ . >> _ في : (الكافي في الإفصاح : [illegible] .) .
(4) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : [illegible]أ .) .
(5) (المُحيط : [illegible]أ .) .
وهذه المسألة سيأتي في : ([illegible] _ [illegible] .) بحثها بالتّفصيل .

ـ قوله : ((اعـلمْ أنّ (عِند) لا يُجرّ بِها شيءٌ من حُروف الجرّ غير (مِنْ) ؛ لشـدّة إبْهامهـا ودلالتهـا علـى جميـع الأمكنـة ، وهـي أكثـر ظُروف المكـان إبْهامًا ؛ لأنّها مستوعبةٌ لَها جميعًا ، وإلى مثل هذا أشار الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النّحويّ _ رحمه الله
تعالى _)) [1] .

ـ قولـه : ((وأمّـا الضّرب الـذي يجـوزُ فيـه الإتبـاع علـى اللفـظ ، وعلـى الموضـع بخـلافٍ فهـو (أَنَّ) المفتوحـة ، و (لَكِـنَّ) ، أمّـا جـوازُ الإتبـاع علـى اللفظ _ أعني لفظ الاســم
معهما _ قبل الخبر وبعده ، تقول : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَـانِ ، و : لَكِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَـانِ ، و : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَـائِمٌ وَعَمْرًا ، و : لَكِنَّ زَيْدًا قَـائِمٌ وَعَمْرًا [ففــيه
النّصب] .
فأمّا الإتباع بالرّفع قبل الخبر ففيه خلافٌ _ كما قدّمنا _ ، بعض الكوفيّين يُجيـزه حمـلاً علـى (أَنْ) ؛ لأنّ (إنَّ) ، و (أَنَّ) ، و (لَكِـنَّ) لَـمْ يُغيّـرن معنـى الابتداء ، فيجوزُ أن تعطف على مواضع أسْمائِها بالرّفع حملاً على معنى الابتـداء[2] ، والبصـريّون لا يُجيـزون الإتبـاع بـالرّفع قبـل الخبـر أصـلاً[3] ، والشّيخ طـاهر بـن أحمـد _ رحمـه الله _ يستحسن الإتبـاع بـالرّفع قبـل الخبـر وبعده بعد (أَنَّ) ، و (لَكِنَّ) وحدهِما ، ولا يُجيزه فـي بـاقِي الحروف هذه ؛ لأنّها قد غيّرت معنى الابتداء ، ألا ترى أنّ (أَنْ) تقع فاعلةً فمفعولـةً ، و (لَيْتَ) ، و (كَأَنَّ) ، و (لَعَلَّ) قد غيّرت معنـى الابتـداء لِمـا فيهنّ من معاني الأفعال القويّة[4] .

---

(1) (المُحيط : 3/9ب .) .
وانظر : (شرح الجُمل في النّحو : 1/33أ .) .
(2) منسوبٌ إليهم في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 1/56أ .) .
وقد اختلف الكُوفيّون في إجازته ، فالكسائيّ يُجيز الرّفع فيما يتبيّن فيه الإعراب ، وفيما لا يتبيّن فيه
الإعراب ، أمّا الفرّاء فلا يُجيزه إلاّ فيما لا يتبيّن فيه إعرابٌ .
انظر : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 1/56أ .) .
وقد وقع في : (225 _ 227 .) الخلاف في هذه المسألة .
(3) منسوبٌ إليهم في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 1/55ب ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 1/456 ، المنهاج : 1/167 .) .
(4) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 1/55ب .) .

فأمّا الإتباع على الاسم بعد الخبر بالرّفع مع (أَنَّ) المفتوحة ، و (لَكِنَّ) فيجوزُ فيه
وجهان بلا خلافٍ مع العطف ، ووجهٌ بخلافٍ _ كما تقدّم _ ، فإذا قُلتَ : عَلِمْتُ[1] أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو ، جاز أنْ ترفع (عَمْرًا) على المُضمر في (قَائِمٍ) ، وعلى الابتداء ، والخبر محذوفٌ _ كما تقدّم _ ، هذان الوجهان الجائزان ، وأمّا الوجه الذي فيه خلافٌ فهو أنْ ترفع (عَمْرًا) على موضع اسم (أَنَّ) ، و (لَكِنَّ) حملاً على (إِنَّ) المكسورة ، وأصحّ هذه الأقوال ما اختاره الشّيخ طاهر بن أحمد _ رحمه الله _ .)) [2] .

ـ قوله في حُكم الإخبار بـ (إِنَّ) وأخواتِها عن الأشخاص : ((لا يجوزُ أنْ يُخبر بِها عن الأشخاص ؛ لأنّها تُقدّر بالمصدر ، والمصادر أحداثٌ لا يُخبرُ بها عن الأشخاص[3] ، فأمّا قول الله تعالى : ⌚ ♊◻☼ঌ⚐✞❄←☺✞⑤ ♊◻♦❀♦•✡✍✦❄▦✞☺⑤ ♊◻♦❷❶♦❀✦➔ ⬄➢⚐☼❷✡✓ ⑤✞○⌧♠⑤ ⑥☯⮝✍❄✞⌚⌚✡⮫✦➔ ⑥♉❄⑩⑤✦●♦❄❸ ✦⊃⬆♦♋✦●♊⇧□☺· ◻☼ঌ⚐✞❄←☺✞⑤ ⌚ [4] ، ففيه أقوالٌ أصحُّها وأحسنها أنّ خبر (أَنَّ) الأُولى
(مُخْرَجُونَ) ، و (أَنَّكُمْ) الأُخرى تأكيدٌ للأُولى وتكرارٌ ، ولا خبر لَها ؛ لأنّها فضلةٌ ، وتقديره : أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ [5] مُخْرَجُوْنَ إِذَا مِتُّمْ ، والظّرف على هذا مُتعلّقٌ بـ (مُخْرَجِينَ) ؛ لأنّه اسم مفعولٍ[6] ، وقد ذكر الشّيخ طاهر بن أحمد في هذه الآية قولين
غير هذا القول[7] أعرضنا عن ذكرهِما ميلاً إلى ذكر الأهمّ فالأهمّ .)) [1] .

---

(1) (عَلِمْتُ) في : (المخطوطة .) مُعادةٌ ومشطوبةٌ .
(2) (المُحيط : 16/3أ _ ب .) .
وانظر : (علل النّحو : 240 _ 244 .) ، ففيه تفصيلٌ وإيضاحٌ شاملٌ للمسألة .
(3) انظر : (المُحرّر في النّحو : 386/1 _ 387 .) .
(4) (المؤمنون : 35 .) .
(5) بينهما في : (المخطوطة .) : (إِذَا) ، وهي مشطوبةٌ .
(6) هذا قول الفرّاء في : (معاني القُرآن : 234/2 _ 235 .) ، والمُبرّد في : (المُقتضب : 355/2 _ 356 .) ، وأبي البركات الأنباريّ في : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 151/2 .) ، والعُكبريّ في : (التّبيان في إعراب القُرآن : 954/2 .) ، وعُزي إلى الجرميّ في : (مُشكل إعراب القُرآن : 107/2 ، الدُّرّ المصون : 182/5 .) .
(7) قال ابن بابشاذ : ((قال الله سُبحانه : ⌚ ⑤☺✞▦❄✦✍✡•♦❀♦◻♊ ⑤✞○⌧♠⑤ ⬄➢⚐☼❷✡✓ ♊◻♦❷❶♦❀✦➔ ⑤✞☺←❄✞⚐ঌ☼◻♊

ـ قوله : ((أمّا ما عملُ (لا) التي للنّفي ؟ ، فعملُها نصبُ الأسْماء ، ورفع الأخبار بِمجموع شرائط :

أحدُها : ألاّ يُفصل بينها وبين اسْمها بشيءٍ .

والثّاني : ألاّ يكون المنصوب بعدها معمولاً بشيءٍ غيرها ، نحو قولك : لاَ مَرْحَباً
بِزَيْدٍ ، فإنّ (مَرْحَبًا) هاهُنا مصدرٌ صدر من فعلٍ محذوفٍ ، وتقديره : لاَ تَرْحَبْ مَرْحَبًا ؛ فلهذا لَمْ يكن اسْمها .

والثّالث : أنْ يكون اسْمها نكرةٌ مُضافةٌ لا يتعرّف بالإضافة ، أو مُثنّاةٌ ، أو مجموعةٌ نكرةٌ أيضًا ، أو مُفردةٌ مُطوّلةٌ مُنوّنةٌ ، أو مُفردةٌ بغير تنوينٍ مُستغرقةٌ للجنس ، مثالُ النّكرة المُضافة : لاَ غُلاَمَ سَفَرٍ أَفْضَلُ مِنْكَ ، ومثالُ النّكرة المُثنّاة : لاَ رَجُلَيْنِ عِنْدَكَ ، و : لاَ ثَوْبَيْنِ عَلَيْكَ ، و : لاَ رِجَالَ عِنْدَكَ ، ومثالُ النّكرة المُطوّلة المُفردة : لاَ طَالِعًا جَبَلاً
مِثْلَكَ ، و : لاَ رَاكِبًا جَمَلاً غَيْرُكَ ، ذكر هذا الشّيخ طاهر بن أحمد[2] ، ومثالُ النّكرة المُفردة التي هي غيرُ مُنوّنةٍ : لاَ رَجُلَ عِنْدَكَ ، و : لاَ مَالَ لَكَ ، و : لاَ ثَوْبَ عَلَيْكَ ، قال الله تعالى : ⓵ ⮯❄⌖❄④⇨ ⊙⌖⮯✞❺⇨ ➔⌖①⌖②

---

❸❄♦●⌖⑤⑩❄♉⑥ ➔⌖⮫✡🕒🕘✞❄☟⮝☯⑥ ⑤✞😐←❄✞⚐&☼⮹
·☺□⇧♊●⌖ℭ♦⮝⊃⌖ 🕔 ، في هذه الآية أسئلةٌ ، منها أنْ يُقال : أين خبر (أَنّ) الأُولى ؟ ، وبأيّ شيءٍ تتعلّق الظّروف من قوله : ⓵ ⑤💣✠●✞⑤ ⮟✡❷☼⚐➢⬄ 🕔 ؟ ، وكيف يصحّ أنْ يُخبر عن الجثّة بالزّمان ؟ .

أمّا خبر (أَنَّ) ففيه ثلاثة أقوالٍ ، قيل : إنّ (أَنَّ) الثّانية خبر الأُولى ، وهذا لا يصحّ إلاّ على تقديرٍ وهو حذف مُضافٍ من أنّ الأُولى ، كأنّه قيل : أَيعدُكُم أَنَّ إِخْرَاجَكُم إِذَا متّم أنّكم مُخرجون ، فتلخيص هذا الكلام : أَيَعدكم أنّ إخراجكم إلى قبوركم طريق إخراجكم إلى بعثكم .

وقيل : إنّ قوله : ⓵ ⑤💣✠●✞⑤ ⮟✡❷☼⚐➢⬄ 🕔 الخبر ، ولا يصحّ هذا القول أيضًا إلاّ على حذف مُضافٍ ؛ لأنّ ظروف الزّمان لا تكون أخبارًا عن الأشخاص .

وقيل : إنّ الخبر (مُخرجون) ، فتكون (أَنّ) الثّانية في هذا توكيدًا وتكرارًا ، والظّرف على هذا القول مُتعلّقٌ بـ (مُخرجين) ، وعلى القول الأوسط مُتعلّقٌ بالاستقرار ، وعلى القول الأوّل يتعلّق بِما دلّ عليه المصدر
المحذوف .)) ، (شرح الجُمل في النّحو : 🗁/🖰🗄ب .) .

(1) (المُحـــــــيط : 21/3أ _ ب .) .

=

= والأقوال التي أعرض عنها ابن يعيش ميلاً إلى ذكر الأحسن منها بحثها وفصّل القول فيها الفارسيّ في :

(المسائل البصريّات : 668/1 _ 675 .) ، ومكّيّ بن أبي طالب في : (مُشكل إعراب القُرآن : 107/2 .) ، وأبو البركات الأنباريّ في : (البيان في إعراب القُرآن : 151/2 .) ، والعُكبريّ في : (التّبيان في إعراب القُرآن : 953/2 _ 954 .) ، والسّمين في : (الدُّرّ المصون : 182/5 _ 183 .) .

(2) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 171/1ب .) .

[illegible] [1] ، وإنّما مُنعت هذا النّكرة المُفردة التّنوين ؛ لأمرين :

أحدهُما : أنّها مُستغرقةٌ لحرف الجرّ الذي يُبيّن الأجناس ، وهو (مِنْ) ، فإذا قُلتَ :
لاَ رَجُلَ ، فالمعنى : لاَ مِنْ رَجُلٍ ، فلمّا استغرقت (مِنْ) وتضمّنته بُنيت كما بُني ما تضمّن الحروف ، كالاستفهاميّات ، والشّرطيّات ، وما شاكل ذلك ، فلمّا بُنيت مُنعت التّنوينَ في اللفظ[2] .

والثّاني : أنّ هذه النّكرة أشبهت المُركّبات من حرفٍ واسمٍ ، فمُنعت ما مُنعت المُركّبات وهو التّنوين ، وبُنيت على الفتح كبناء المُركّبات ، والأوّل أصحّ _ والله أعلم _ .)) [3] .

ـ قوله في أنّ من المُمتنع في أحكام (لاَ) النّافية للجنس : ((أنْ تُنوّن النّكرة المُفردة
بالنّصب إلاّ إذا كانت مُطوّلةً[4] فقد أجاز ذلك الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، في مثل قولك : لاَ طَالِعًا جَبَلاً يَرَاهُ[5] ، وأجرى هذا مجرى النّكرة المُضافة[1] .

---

(1) نصّـــــــها : [illegible] ، (البقرة : [illegible]) .

(2) انظر : (المحصول : 129أ _ ب ، ارتشاف الضّرب : 1296/3) .

(3) (المُحيط : 24/3ب _ 25أ) .

(4) قال سيبويه : ((هذا باب (ما يثبت فيه التّنوين من الأسماء المنفيّة) ، وذلك من قبل أنّ التّنوين لَمْ يصر مُنتهى الاسم ، فصار كأنّه حرفٌ قبل آخر الاسم ، وإنّما لَمْ يُحذف في النّفي والنّداء مُنتهى الاسم ، وهو قولُك : لاَ خَيْرًا مِنْهُ لَكَ ، و : لاَ حَسَنًا وَجْهُهُ لَكَ ، و : لاَ ضَارِبًا زَيْدًا لَكَ ؛ لأنّ ما بعد (حَسَنٍ) ، و (ضَارِبٍ) ، و (خَيْرٍ) صار من تَمام الاسم فقبح عندهم أنْ يحذفوا قبل أنْ ينتهوا إلى مُنتهى الاسم ؛ لأنّ الحذف في النّفي في أواخر الأسْماء ، ومثل ذلك قولُكَ : لاَ عِشْرِيْنَ دِرْهَمًا لَكَ .)) ، (الكتاب : 287/2) .

(5) (يَرَاهُ) ، كذا قرأتُها _ والله Ψ أعلم بالصّواب _ .

وغيره لا يُجيز ذلك[2] ، والأصحّ أنْ يكون (طَالِعًا) نعتًا لشيءٍ محذوفٍ ، ذلك المحذوف هو اسم (لاَ) ، وقد قامت الصّفة مقامه ، كأنّك تُريدُ : لاَ رَجُلَ طَالِعًا جَبَلاً
تَرَاهُ _ والله أعلم بالجواب عليه _ .)) [3] .

ـ قولـه : ((وأفعالُ الألوان مثْل : (احْمَرَّ) ، و (ابْيَضَّ) ، و (اسْوَدَّ) ، و (اخْضَرَّ) ،
و (ادْهَمَّ) ، و (ازْرَقَّ) وما جرى هذا المجرى ، لا يجوزُ أنْ تقول : مَا أَحْمَرَهُ ! ، وأنتَ تُريد من الحُمرة ، فإنْ أردتَ به معنى الجهل من الحماريّة تشبيهًا بحالِ الحمار ، جاز ذلك عند بعضهم[4] ، وكذلك لا يجوزُ أنْ تقول : مَا أَبْيَضَ هَـذَا الطَّائِرَ ! ، وأنتَ تُريدُ به
البياضَ ، فإنْ أردت به كثْرةَ البَيْضِ جاز ، كأنّك تُريدُ : كثُرَ بَيْضُهُ فَصَارَ لَهُ طَبْعٌ ،
وبعضُهم يُفسّر قول الشّاعر[5] :

جَارِيَةٌ فِيْ ثَوْبِهَا الفَضْفَاضِ .
أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إبَاضِ[6] .

على هذا المعنى ، ويُكنِّي به عن كثرةٍ لغير رِشْدَةٍ[7] ، فأمّا الشّيخ طاهر فجوّزَ في البيت أنْ يكون (مِنْ أُخْتِ بَنِي إبَاضٍ) على معنى الحال[1] ؛ فرارًا

---

(1) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 172/2أ .) .
وعُزي إلى الجمهور في : (ارتشاف الضّرب : 1304/3 ، همع الهوامع : 471/1 .) .
(2) عدم الجواز منسوبٌ إلى البغداديّين في : (مُغني اللبيب : 264/1 .) .
أمّا ابن كيسان فيرى جواز التّنوين وتركه ، وتركه أحسن من إثباته .
انظر نسبته إليه في : (ارتشاف الضّرب : 1304/3 ، المُساعد : 394/1 _ 395 ، همع الهوامع :
471/1 .) .
(3) (المُحيط : 27/3ب .) .
(4) قال الزّجّاجيّ : ((وأمّا قولُهم : مَا أَحْمَرَ زَيْدًا ! ، فإنّما جاز ذلك ؛ لأنّهم أرادوا به البَلادة والحِماريّة ، كأنّهم قالوا : مَا أَبْلَدَهُ ! ، ولَمْ يقصدوا اللون .)) ، (الجُمل في النّحو : 101 .) .
(5) هو رُؤبة بن العجّاج .
(6) من الرّجز ، من أبياتٍ عددها عشرة ، هُما الثّاني والرّابع منها .
وأوّلُها :
لَقَدْ أَتَى فِيْ رَمَضَانَ الْمَاضِي .
وهُما في : (كشف المُشكل : 327 .) ، و _ برواية : (فِيْ دِرْعِهَا) _ في : (ديوانه _ مُلحقاته _ : 176 ، الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 102 ، شرحه لابن بابشاذ : 81/1أ ، شرح أبياته لابن السّيد : 93 ، الإنصاف : 150/1 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن خروف : 578/2 ، الصّفوة الصّفيّة : 109/2/1 ، المنهاج : 229/1 ، خزانة الأدب : 233/8 .) .
(7) هو الحيدرة في : (كشف المُشكل : 327 .) .
وانظر : (خزانة الأدب : 235/8 .) .

من استعمال (مِنْ) بعد (أَفْعَل) ، ويقول : (مِنْ) مُتعلّقةٌ بِمحذوفٍ وهو الحال ، وفي هذا بُعدٌ ؛ لأنّ السّامِعَ لا يسبق إلى فهمه إلاّ التّزايدُ في البياض ؛ ولأنّه لو كان حالاً لكان صفةً لـ (الجَارِيةِ) ؛ لأنّ الحال صفةٌ لصاحبه ، وهو لا يجوزُ أنْ يصفها بأنّها من (بَنِي إِبَاضٍ) ؛ لأنّها من غيرهم[2] .

وقيل : هذا البيتُ شاذٌّ نادرٌ لا يُقاسُ عليه[3] .

وأمّا قول الآخر[4] :

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمُ   فَأَنْتَ أَبْيَضَهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ[5] .

فقيل : إنّه أيضًا شاذٌّ نادرٌ[6] ، وجوّز الشّيخ طاهر فيه وجهًا ، وهو أنّ (أَبْيَضَ) يُستعمل بِمعنى (مُبْيَضّ) [7] ، وفي هذا أيضًا اضطرابٌ ؛ لأنّه لو كان (أَبْيَضُ) بِمعنى (مُبْيَضّ) لَما نُصب (سِرْبَالَ طَبَّاخٍ) على التّمييز ؛ لأنّ نصبه إنّما وقع بعد (أَفْعَل) ،

---

(1) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 81/1ب .) .

(2) أشار النّيليّ إلى أنّ (أبيض) صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ ، أي : في درعها جسمٌ أبيضُ ، أو شخصٌ أبيضُ ، و (مِن) في موضع رفعٍ صفةً لـ (أبيض) .
انظر : (الصّفوة الصّفيّة : 110/2/1 .) .

(3) انظر : (الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 102 ، شرحه لابن بابشاذ : 81/1ب ، شرحه لابن خروف : 580/2 ، خزانة الأدب : 233/8 .) .

(4) هو طرفة بن العبد .

(5) من البسيط ، من أبياتٍ عددها ستّة ، هو ثالثها ، قالَها في هجاء الملك عمرو بن هند .
وأوّلُها :

أَبَا الجَرَامِقِ تَرْجُو أَنْ تَدِيْنَ لَكُمْ   يَابْنَ الشَّدِيْخِ ضِبَاعٌ بِيْنَ أَجْبَاخِ .

وقبله :

أَنْتَ ابْنُ هِنْدٍ فَأَخْبِرْ مَنْ أَبُوْكَ إِذًا   لاَ يُصْلِحُ المُلْكَ إِلاَّ كُلُّ بَذَّاخِ .

وبعده :

مَا فِيْ الْمَعَالِي لَكُمْ ظِلٌّ وَلاَ وَرَقٌ   وَفِيْ المَخَازِيْ لَكُمْ أَسْنَاخُ أَسْنَاخِ .

والبيت في : (الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 102 ، شرحه لابن بابشاذ : 81/1ب ، شرح أبياته لابن السّيد : 92 ، الإنصاف : 149/1، كشف المُشكل : 328 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن خروف : 580/2 ، شرح المُفصّل : 93/6 ، خزانة الأدب : 233/8 .) ، و _ برواية :

(أَمَّا المُلُوْكُ فَأَنْتَ اليَوْمَ أَلأَمُهُمْ   لُؤْمًا وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ) _

في : (معاني القُرآن للفرّاء : 138/2 ، شرح أبيات الجُمل لابن السّيد : 92 .) ، و _ برواية :

(إِنْ قُلْتَ نَصْرٌ فَنَصْرٌ كَانَ شَرَّ فَتًى   قِدَمًا وَأَبْيَضَهُمْ سِرْبَالَ أَسْنَاخِ) _

في : (ديوانه : 147 .) .

(6) انظر : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 81/1ب ، خزانة الأدب : 233/8 .) .

(7) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 81/1ب .) .

و (مُفْعَل) لا ينتصبُ بعده التّمييز فيما[1] أصّلوه .
وكذلك لا يجوزُ أنْ تقول : مَا أَسْوَدَهُ ، من السّواد[2] ، فإنْ أردتَ به السُّؤْدَدَ جاز .
وقس عليه[3] ما وردَ من هذا النّوع في أنّه إذا كان لفظ فعل اللون يحتملُ معنًى ثانيًا ، وصرفتَهُ إليه جاز لك التّعجُّب به .
وإذا أردتَ أنْ تعْجبَ من اللون اعتمدتَ على اجتلاب فعلٍ ثُلاثيّ لازمٍ ، وأتيتَ به وُصلةً إلى التّعجّب من اللون ، فتقولُ حينئذٍ : مَا أَشَدَّ بَيَاضَهُ ! ، و : أَحْسَنَ سَوَادَهُ ! ، و : أَبْيَنَ حُمْرَتَهُ ! .)) [4] .

ـ قوله : ((ومن الواجب أنْ تُقدّر (الكافات) التي في آلات الإغراء بحروف الخطاب التي لا موضع لَها من الإعراب ، فإذا قُلتَ : عَلَيْكَ ، و : إِلَيْكَ ، و : دُوْنَكَ ، فـ (الكافات) حروف خطابٍ لا يُحكم على موضعها بشيءٍ ، ولا يجوزُ أنْ تُقدّر بالأسْماء ؛ لأنّها لو قُدّرت بالأسْماء لامتنع ذلك من وُجوهٍ ، منها : أنّه قد سُمع عن العرب :
<< النَّجَاءَكَ . >>[5] _ بـ (الألف) ، و (اللام) ، و (الكاف) _ ، فلو كانت (الكاف) اسْمًا لجُمع في هذا بين (الألف) ، و (اللام) ، وبين الإضافة ، وهذا مُمتنعٌ ، فصحّ أنّ (الكاف) حرف خطابٍ ؛ لأنّ في قولك : النَّجَاءَكَ ضربًا من الإغراء ؛ من حيث إنّك أغريته بالسّير ، كأنّك تُريد بالنَّجَاءَكَ : انْج ، وَالْزَمْ السَّيْرَ[6] .

---

(1) في : (المخطوطة .) : (فما) .
(2) أجاز الكُوفيّون التّعجّب من فعليّ السّواد والبياض ؛ لأنّهما أصل الألوان .
انظر نسبته إليهم في : (الإنصاف : 148/1 ، توجيه اللمع : 387 ، المحصول : 80ب _ 81أ ، التّعليقة على المُقرّب : 251/1 ، ائتلاف النُّصرة : 120 ، خزانة الأدب : 233/8 .) .
وللمسألة تفصيلٌ في : (الإنصاف : 148/1 _ 155 .) .
(3) في : (المخطوطة .) : (عليك) .
(4) (المُحيط : 53/4ب _ 54أ .) .
قال يحيى بن حمزة : ((سائر الألوان ، والخلق الثّابتة لا يجوزُ التّعجّب منها إلاّ بواسطة فعلٍ ثُلاثيّ كما ذكرناه في التّعجّب بالأفعال الزّائدة على الثّلاثة ؛ فلهذا تقول : مَا أَشَدَّ حمْرَتَهُ ! ، و : مَا أَقْبَحَ عَوْرَهُ ! ، و : مَا أَبْيَنَ
عرجَهُ ! ، ولو قُلتَ : مَا أَسْوَدَهُ ! من السّواد لَمْ يجُز ، ولو جعلته من السّؤدد جاز ، ولو قُلتَ : مَا أَحْمَرَهُ ! ، فإنْ أردته من الحُمرة لَمْ يجُز ، وإنْ أردته من الحماريّة وهي البلادة جاز أيضًا ، وإنّما امتنع ذلك ؛ لأنّ اسم الفاعل منها يكون على (أفعل) ، كقولِكَ : سَوِدَ فهو أَسْود ، و : حَمِرَ فهو أحمر ، و : عِرج فهو أَعرج ، و : عَور فهو أعور ، فلو بنينا منها أَفعل للتّعجّب لوقع اللبس . . . .)) ، (المنهاج : 228/1 .) .
(5) قال أبو بكر الأنباريّ : (((النَّجَا) مقصورٌ : ما ألقيتَه عن الرّجُلِ من لباسٍ ، أو سلختَه عن الشّاة ، =
= والبعير .

ومنها أنّ (الكاف) لو كانت اسْمًا لَمْ يكن بُدٌّ أنْ يكون لَها موضعٌ من الإعراب ، وموضعُها لا يخلو إمّا أنْ يكون جرًّا ، أو نصبًا ، أو رفعًا ، وكُلّ واحدٍ مُمتنعٌ من هذه ، أمّا امتناع الجرّ فمن حيث إنّه قد صحّ أنّ هذه الألفاظ بِمعنى الأفعال ، والجرّ فيها لا يكونُ إلاّ بالإضافة ، والأفعال لا تُضافُ إلى مُفردٍ على ما ذكره الشّيخ طاهــر بن أحمد[1] .

وأمّا امتناع النّصب فمن حيث إنّها لو كانت منصوبةً لكانت مفعولةً ، ولكان المنصوبُ بعدها مفعولاً أيضًا ، والفعلُ الذي يُقدّر لَها لا يتعدّى إلاّ إلى واحدٍ ؛ لأنّه بِمعنى : خُذْ والْزَمْ ، أو ما يجري مجراهُما .

وأمّا امتناع الرّفع فمن حيث إنّ هذه الضّمائر ليستْ من ضمائر الرّفـــع بلا خلافٍ[2] ، وأمّا قول من قال : إنّ المنصوب بعدها يكونُ بدلاً منها ، فإذا قُلتَ : عَلَيْكَ زَيْدًا ، و : رُوَيْدَكَ زَيْدًا ، فقال : (زَيْدٌ) هاهُنا بدلٌ من (الكاف) ، فهذا قـــولٌ

و (النَّجَا) مَمدودٌ على وجهين :

أحدهُما : سُرعة السّير .

والثّاني : السّلامة .)) ، (غاية المقصود : 22 .) .

(6) قال عبد القاهر الجُرجانيّ : ((أمّا (النَّجَاء) فلا شُبهةَ في أنّ (الكاف) ليس بضميرٍ ؛ لأنّ (النّجاء) فيه (الألف) و (اللام) وهُما لا يجتمعان مع الإضافة وليس هُنا شيءٌ يُنصب ، فتقول : إنّ (الكاف) في موضع النّصب ؛
لأنّ (النّجاء) بِمنْزلة (انْجُ) ، وليس لَها حظٌّ في النّصب ، وإذا بطل أنْ يكون (الكاف) في (النّجاءك) ضميرَ منصوبٍ أو مجرورٍ لَمْ يبقَ إلاّ أنْ يكون حرفًا جاء للخطاب مُتعرّيًا من الإعراب .)) ، (المُقتصد : 767/2 .) .

وقال الجنديّ : ((وأمّا << النَّجّاءَكَ . >> ، فـ (الكاف) فيه ليس بضميرٍ ؛ لأنّ النَّجَاءَ فيه (الألف)
و (اللام) ، وهُما لا يجتمعان مع الإضافة ، ولا يُقال إنّ (الكاف) فيه ضميرٌ منصوبٌ ؛ لأنّ النَّجاء بِمعنى : انْجُ ،
قال :

النَّجَاءَ النَّجَاءَ مِنْ أَرْضِ نَجْدِ قَبْلَ أَنْ يَعْلَقَ الفُؤَادُ بِوَجِدِ .

وليس لـ (انْجُ) حظٌّ في النّصب ، فإذا بطل أنْ تكون هذه (الكافات) ضمائر تعيّنت أنْ تكون حُروف خطابٍ مُتعرّيةً من الإعراب .)) ، (الإقليد : 1791/4 .) .

(1) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 174/1ب _ 175أ .) .

(2) بيّن العُكبريّ دلالة كونِها حرفًا بقوله : ((الدّليل على ذلك أنّها لو كانت اسْمًا لكانت إمّا مرفوعةً ، أو منصوبةً ، أو مجرورةً ، فالرّفع مُمتنعٌ ؛ لوجهين :

أحدهُما : أنّ (الكاف) ليست من الضّمائر المرفوعة .

والثّاني : أنّه لا رافع لـ (الكاف) هُنا ؛ لأنّ المرفوع هُنا ضميرٌ لا يظهر .

والنّصب باطلٌ ؛ لأنّ هذا الاسم لا يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ ، وهو (زيد) ، و (الكاف) للمُخاطب ، فليس (زيدًا) بل غيره .

فاسدٌ ؛ من قبل أنّ ضمائر المُخاطبين لا يُبدل منها عند الجمهور من المُحقّقين[1] ، فثبتَ بِهذا أنّ (الكافات) حروف خطابٍ جاريةٌ مجرى (الكافات) في : (ذَلِكَ) ، و (تِلْكَ) ، و (أُولئِكَ) .)) [2] .

ـ قوله : ((يجوزُ أنْ تُغري الإنسان بنفسه ، فتكونُ مُخيّرًا بين أنْ تقول : عَلَيْكَ إِيَّايَ ، أو : عَلَيْكَ بِي ، كما ذكر الشّيخ طاهر بن أحمد[3] ، والأحسن أنْ تقول : عَلَيْكَ إِيَّايَ ، والذي أحسبه أنّ هذا توسّعٌ أيضًا ؛ لأنّهم قد أصّلوا أنّ (إِيَّايَ) لا يعمل إلاّ فيما بعده إلاّ الثّلاثة المواضع المُستثناة[4] ، وليس هذا الموضع منها ، فإنْ جاز ذلك عُدّ هذا رابعًا فيما يجوزُ أنْ يعمل في (إِيَّايَ) ، وما شاكله .)) [5] .

ـ قوله في علّة الفصل بين (أَنْ) وبين الفعل إذا كانت مُخفّفةً من الثّقيلة : ((إنّما وجب أنْ يُفصل بينها وبين الفعل إذا كانت مُخفّفةً من الثّقيلة ؛ ليكون الفاصل عوضًا عن سلبها التّشديدَ على ما أشار إليه الشّيخ طاهر بن أحمد _ رحمه الله _[6] . . . .)) [7] .

والجرّ باطلٌ أيضًا ؛ لأنّ الجرّ يكون بالحرف ، وليست (رُويد) حرفًا ، أو بالإضافة ، وهذه الأسْماء لا تُضاف ؛ ولأنّها تثبت مع (الألف) و (اللام) في (النّجّاءَك) .)) ، (اللباب في علل البناء والإعراب : 460/1 .) .

(1) يعني البصريّين .
ووقع تفصيلٌ للمسألة في : (233 _ 235 .) .
(2) (المُحيط : 83/4ب _ 85أ .) .
(3) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 175/1أ .) .
(4) قال العكبريّ : ((الضّمير المنصوب (إِيَّايَ) ، وإنّما يقع بعد ثلاثة مواضع ، وهي : إذا تأخّر عنها الفعل ، أو إذا عطفت ، أو إذا وقعت بعد (إلاَّ) .)) ، (اللباب في علل البناء والإعراب : 479/1 .) .
وانظر : (كشف المُشكل : 143 .) .
(5) (المُحيط : 85/4ب .) .
(6) حيث قال في : (شرح الجُمل في النّحو : 140/2أ .) : ((. . . . ، فكأنّ هذه الحُروف جُعلت عوضًا مِمّا سلبته (أنَّ) من التّشديد ، وحذف الاسم .)) .
(7) (المُحيط : 93/4أ .) .

ـ قوله : ((. . . . وهاهُنا سُؤالٌ يُقال فيه : لِمَ اختصّت (أَنِ) التي هي مُخفّفةٌ من الثّقيلة بوقوعها بعد الأفعال الثّابتة المُتيقّنة ؟ ، ولِمَ اختصّت (أَنِ) النّاصبة للفعل المُستقبل بأنْ وقعت بعد الأفعال التي هي غير ثابتةٍ ولا مُتيقّنةٍ ؟ ، فعنْ ذلك جوابانِ :

أحدهُما : أنّ المُخفّفة من الثّقيلة وقعت بعد فعلٍ ثابتٍ مُحقّقٍ غير مُنتقلٍ ، وهي في نفسها للتّأكيد في الأصلِ ، والتّأكيد ، والتّيقّن ، والتّحقيق ، والتّمكين ضربٌ واحدٌ في التّحقيق ، فأُضيفت هاهُنا إلى ما هي به أشبه ، و (أَنِ) النّاصبة للفعل وقعت بعد أفعال الطّمع ، والرّجاء ، والإشفاق ، والأمل ، وهذه أُمورٌ غير ثابتةٍ ، بل قد يقع مُقتضاها ولا يقع ، فـ (أَنْ) مع هذه الأفعال تطلبُ الفعل المُستقبل وتنصبه بعد أنْ تنْقُلَهُ نقلين وتَصْرِفَهُ إلى ما وُضع له ، فكان الفعلُ معها غير ثابتٍ على حالةٍ واحدةٍ كما كان ما قبلها غيرَ ثابتٍ مُقتضاهُ ، بل قد يقعُ ولا يقعُ ، فأُضيفت هاهُنا إلى ما هُو أشبه بِها ، وقد أشار إلى مثل هذا الشّيخ طاهر بن أحمد[1] ، هذا الجوابُ الأوّل .

والجوابُ الثّاني : أنّ (أَنْ) المُخفّفة من الثّقيلة لا تكونُ إلاّ وقد تقدّمها كلامُ مُخاطبٍ ينبغي أنْ يكون فيها ضميرٌ عائدٌ إليه ليربط فائدةَ الكلام ، وذلك في مثل قولِك : عَلِمْتُ أَنْ لاَ تَقُومُ يَا زَيْدُ ، و : تَيَقَّنْتُ أَنْ لاَ تَنْطَلِقُ يَا عَبْدَ الله ، وليس كذلك (أَنِ) النّاصبة ؛ لأنّك تقول فيها : أَرْجُو أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لِيْ ، و : أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ الله لِيْ ، وما شاكل ذلك ؛ والذي يدلّ على صحّة هذا أنّ المُخفّفة من الثّقيلة لا يكون اسْمها إلاّ مُضمرًا ليعود إلى ما قبلها فترْبِطَهُ .))[2] .

ـ قوله : ((. . . . ومن جُملة ما يجوزُ معه الرّفع والنّصب في (إِذَنْ) إذا تقدّمها حرفُ عطفٍ ، نحو أنْ يقول القائل : أَنَا أُكْرِمُكَ ، فتقول : [فَـ]إِذَنْ أَنْفَعُكَ وأَنْفَعَكَ ، [و]إِذَنْ أَنْفَعُكَ وَأَنْفَعَكَ _ بالرّفع والنّصب مع (الفاء) ، و (الواو) _ ، فمن رفع فمعنى الكلام على العطف على الجُملة الصّغرى ، وهي : أُكْرِمُ ؛ لأنّها من فعلٍ ، وفاعلٍ ، ولا يُعبأ بالمفعول ؛ لأنّه فضلةٌ ، ومن نصب فعلى الجُملة الكُبرى التي هي المُبتدأ ، والفعل ، والفاعل ، ذكر مثل هذا الشّيخ طاهر بن أحمد _ رحمه الله _ في : (شرحه) .))[3] .

---

(1) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 139/1أ .) .
(2) (المُحيط : 95/4أ _ ب .) .
(3) (المصدر السّابق : 101/4ب .) .
وانظر : (شرح الجُمل في النّحو : 140/1ب .) .

ـ قوله في علّة بناء (مُذْ) ، و (مُنْذُ) إذا كانا اسْمين : ((وإنْ كانا اسْمين فقد اختُلف في بنائهما ، فقال قومٌ : إنّما بُنيا ؛ لأنّهما عبارةٌ عن ظرفٍ غير مُتمكّنٍ فبُنيا ، كما بُني (إذْ) ، و (إذَا) ، و (لَدَنْ) ، و (لَدَى) على معنى أنّ البناء لشبه الحروف[1] .

وقال قومٌ : إنّما بُنيا ؛ لأنّهما لزما حالةً واحدةً ، وهي حالة الابتداء ، ولَمْ ينتقلا عنها ، فأشبها ما لزم حالةً واحدةً ، ولَمْ ينتقل إلى غيره ، ذكر مثل هذا الشّيخ طاهر بن أحمد[2] ، وهو يرجعُ إلى القول الأوّل ؛ لقوله : وافتقر إلى غيره .)) [3] .

ب ــ إيراد أقواله :

وذلك فيما يأتي :

ـ قوله : ((قال الشّيخ طاهر بن أحمد _ رحمه الله _ : المُعرب هو المُبيَّن حالُه ، والمُغيّر آخره ، والمُحسنُ نطقُه وسَماعُه على حسب الخلاف المُتقدّم في الإعراب .))[4] .

ـ قوله : ((. . . . ، قال الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النّحويّ _ رحمه الله _ : من أجرى (أَمْس) مجرى ما لا ينصرف ؛ فلأنّ فيه علّتين ، وهُما : التّعــريف ،
والعدل .)) [5] .

ـ قوله : ((اعلم أنّ جمع المُكسّر سواءٌ كان لجماعة المُذكّر ، أو المُؤنّث يجوزُ أنْ تُثبتَ (التّاء) في فعله إذا ابتدأتَ بذكره ، وأنْ تحذفها وذلك في مثل قولِك : قَالَ الرِّجَالُ ، و : قَالَتِ الرِّجَالُ ، و : قَالَ النِّسَاءُ ، قال الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النّحويّ _ رحمة الله عليه _ : فإنْ أثبتَّ (التّاء) نويتَ حذف فاعلٍ مُؤنّثٍ ، فإذا قُلتَ : قَالَتْ الرِّجَالُ ، فالمعنى : قَالَتْ جَمَاعَةُ الرِّجَالِ ، وإذا قُلتَ : قَالَتِ النِّسَاءُ ، فهو على أصله بـ (التّاء) ، وإذا قُلتَ : قَالَ

---

(1) هذا قولٌ منسوبٌ إلى البصريّين في : (الإنصاف : 391/1 .) .
(2) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 111/1ب .) .
(3) (المُحيط : 154/4أ _ ب .) .
(4) (المُحيط : 3/2ب _ 4أ .) .
وانظر : (شرح الجُمل في النّحو : 6/1أ _ ب .) .
(5) (المُحيط : 20/2ب .) .
وانظر : (شرح الجُمل في النّحو : 219/2أ .) .
وسيأتي إيضاحٌ للمسألة في : (365 _ 368 .) .

النِّسَاءُ _ بغير (تاءٍ) _ قدّرتَ حذف فاعلٍ مُذكّرٍ ، كأنّك قُلتَ : قَالَ جَمِيْعُ النِّسَاءِ ، فأمّا إذا قُلتَ : قَالَ الرِّجَالُ ، فهو على أصله أيضًا .)) [1] .

ـ قوله : ((. . . . والسّادس : مِمّا يُفرق به بين الفاعل والمفعول عند الالتباس[2] إذا كان الاسْمان مُعربين هو ردُّ الفعل وإبقاؤه على ضمير المُتكلّم ، وذلك في مثل
قولك : أَمْكَنَ الرَّجُلَ القِيَامَ ، كُلّ واحدٍ من هذين يصلح أنْ يكون فاعلاً أو مفعولاً على هذه الصّفة ، فإذا وردَ عليك شيءٌ من هذا وأردتَ أنْ تُفرّق بين الفاعل والمفعول رددتَ الفعلَ إلى نفسك فقُلتَ : أَمْكَنَنِي القِيَامُ ، فما حُذف وناب الضّميرُ منابه فهو المفعول ، والذي بعده هو الفاعلُ ، وكذلك مسألةٌ رواها طاهر بن أحمد بن بابشاذ النّحويّ _ رحمة الله عليه _ ، وهي قولُهم : << أَمْكَنَ الغَوَّاصَ الغَوْصُ . >>[3] ، قال تردُ الفعلَ إلى النّفس ، فما حُذف وناب الضّميرُ منابه فالثّاني هو الفاعلُ في الأصل[4] ؛ لأنّك تقولُ : أَمْكَنَنِي الغَوْصُ ، فيكون (الغَوْصُ) هو الفاعل ؛ لأنّه لا يحسُن في مثل هذا أنْ تقول : أَمْكَنَنِي الغَوَّاصُ ، وهو استخراجٌ دقيقٌ فتدبّره .)) [5] .

ـ قوله : ((إنّ الفعل إذا صيغَ لِمَا لَمْ يُسمَّ فاعله ، وكان يتعدّى إلى مفعولين ، الأوّل مفعولٌ والثّاني بحرف جرٍّ ، يجوزُ حذفه ، أُقيم المُفرد الذي ليس معه حرفُ الجرّ ؛ لأنّه هو المفعول الصّريح[6] ، وذلك في مثل قولِكَ :

---

(1) (المُحيط : 39/2ب _ 40أ .) .
وانظر : (شرح الجُمل في النّحو : 16/1أ .) .
(2) هذه الفروق ستأتي مُفصّلةً في : (1195 _ 1198 .) .
(3) انظر هذا القول في : (كشف المُشكل : 206 .) .
(4) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 16/1ب .) .
(5) (المُحيط : 40/2ب .) .
(6) هذا ما يراه البصريّون ؛ لأنّه شريك الفاعل ، وقد ذكر العُكبريّ الأوجه التي جعلته شريكًا له ، حيث
قال : ((وبيان أنّه أشبهه من أربعة أوجهٍ :
أحدها : أنّ الفعل يصل إليه بنفسه ، ولا دلالة في الفعل عليه ، بخلاف الظّرف ، وحرف الجرّ ، والمصدر .
والثّاني : أنّ المفعول به شريك الفاعل في تحقّق الفعل ؛ لأنّ الفاعل يُوجدُ الفعلَ ، والمفعول به يحفظه من حيث كان محلاًّ له .
والثّالث : أنّ المفعول قد جُعلَ فاعلاً في اللفظ كقولِكَ : مَاتَ زَيْدٌ ، و : طَلَعَت الشَّمْسُ ، و : رخصَ السِّعْرُ ، وليس كذلك بقيّة الفضلات .
والرّابع : أنّ من الأفعال ما اقتُصر فيه على المفعول ولَمْ يُذكر الفاعل ، كقولِكَ : عُنيت بحاجَتِكَ ، و : نُفست المرأة ، و : جُنَّ الرَّجُلُ ، وليس كذلك بقيّة الفضلات .)) ، (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 268 _ 269 .) .

اخْتَارَ زَيْدٌ عَمْرًا مِنَ الرِّجَالِ ، تقول إذا صغتَه : اخْتِيْرَ عَمْرٌو الرِّجَالَ ، أو مِنَ الرِّجَالِ ، وعليه قول الشّاعر[1] :

وِمِنَّا الذِي اخْتِيْرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وَجُوْدًا إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ[2]

.

فأقام المُضمر في (اخْتِيْرَ) ؛ لأنّه الأصل ، ولَمْ يُقم (الرِّجَال) ؛ لأنّه قدّر معه حرف الجرّ ؛ لأنّ تقديره : اخْتِيْرَ مِنَ الرِّجَالِ .

فأمّا قول الشّاعر[3] :

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جِرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الجِرْوِ الكِلَابَا[4] .

فلَمْ يُقم الجارّ والمجرور في قوله : لَسُبَّ بِذَلِكَ الجِرْوِ[5] ، ولا أقام (الكلاب) ؛ لأنّ القافية منصوبةٌ ، وإنّما أقام مُقدّرًا مُعرّفًا محذوفًا ، كما قال الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النّحوي _ رحمة الله عليه _[6] .

و (الكلاب) منصوبٌ مفعولٌ لـ (ولدت) ، و (جرو) منصوبٌ على أنّه مُنادًى مُضافٌ ، وحرف النّداء محذوفٌ ، ومفعول (سبَّ) الذي أُقيم مُقام الفاعل محذوفٌ[7] ، وفي البيت تقديمٌ وتأخيرٌ ، وهذا تقديره : وَلَوْ وَلَدَتْ

---

(1) هو الفرزدق .

(2) مضى تخريجه في : (175 .) .

(3) هو جرير .

(4) من الوافر ، من قصيدةٍ قالَها في هجاء الفرزدق ، وقد خلا ديوانه منها .

وهو في : (الخصائص : 397/1 ، شرح المُفصّل : 75/7 ، توجيه اللمع : 132 ، التّذييل والتّكميل : 244/6 ، خزانة الأدب : 329/1 .) ، و _ برواية : (الكلب الكِلاَبَا) _ في : (الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 93 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 160/1 ، المُتّبع : 255/1 .) .

(5) هذا على رأي الكُوفيّين من إجازة نيابة الجارّ والمجرور عن الفاعل مع وُجود المفعول الصّريح .

انظر نسبته إليهم في : (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 268 ، شرح المُفصّل : 74/7 ، خزانة الأدب : 329/1 .) .

(6) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 70/1أ _ ب .) .

(7) إقامة المصدر مُقام الفاعل مع وُجود المفعول به فيه خلافٌ بين البصريّين على مذهبين :

أ _ أنّه لا يجوزُ ؛ لأنّ المصدر يصل إليه في المعنى ، فهو غير لازمٍ بخلاف المفعول به .

ب _ أنّه يجوز ؛ لأنّ الفعل يصل إليه بنفسه .

انظر : (اللباب في علل البناء والإعراب : 159/1 _ 160 ، المُتّبع : 255/1 ، التّذييل والتّكميل : 242/6 _ 243 .) .

وعُزي إلى الكُوفيّين الجواز في : (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 268 ، شرح التّسهيل : 128/2 ، التّذييل والتّكميل : 243/6 .) ، كما عُزي إلى الأخفش بشرط تأخّر المفعول به في : (همع الهوامع : 521/1 .) .

قُفَيْرَةُ الكِلاَبَ يَا جروَ لَسُبَّ السَّبُّ بِذَلِكَ الجِرو[1] ، فافهم ذلك وقِسْ عليه تصب إنْ شـــــاء
الله تعالى .)) [2] .

ـ قوله : ((اعلم أنّه يجوزُ أنْ تُحلّ الحال محلّ الخبر وتحذف الخبر لدلالة الحال عليه ، وأكثر ذلك في المصادر ، نحو قولِك : ضَرْبِي زَيْدًا مَبْطُوحًا ، و : شُرْبِي الْمَاءَ بَارِدًا ، و : أَكْلِي السَّوِيْقَ مَلْتُوتًا ، وما شاكل ذلك ، فإذا قُلتَ : ضَرْبِي زَيْدًا مَبْطُوحًا فـ (ضَرْبِي) مصدرٌ مُبتدأٌ ، و (زَيْدٌ) مفعولٌ للمصدر ، و (مَبْطُوحًا) حالٌ[3] ، والعاملُ فيه المصدر ، وصاحبه (زَيْدٌ) ، وقد يُضمرُ

---

(1) قال ابن بابشاذ : (((الكِلاب) منصوبٌ بـ (ولدت) لا بـ (سُبَّ) ، و (جِرو كلبٍ) على هذا نداءٌ ، والتّقدير : وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ الكِلاَب يَا جِرْوَ كَلبٍ لسُبَّ بِذَلِكَ الجِرْوَ ، فعلى هذا لا يكون فيه مُناقضة لما
أصّلناه ، وفيه وجهٌ آخر المعنى يقتضيه ، والشّعر يحتمله ، والتّقدير : لَسُبَّ السَّبُّ .)) ، (شرح الجُمل في النّحو : 70/1أ _ ب .) .
وقد ردّ ابن خروف قوله ؛ لأنّه ((أفسد اللفظ والمعنى ، تأوّل اللفظ على غير موضعه ، وجعـــــــــــــــــل جـــــــــــــــــواب
(لَوْ) غير مُرتبطٍ بِها ، وقلب المعنى ؛ لأنّه جعل (الكِلاب) هي المولودة ، والمسبوبَ غيرَها بسبب الجرو المُنادى ، كأنّه قال : لَوْ وَلَدت قُفيرةُ الكِلابَ لسُبَّ السَّبُّ بِكَ يَا جروَ كلبٍ ، وحقيقة المعنى الذي وُضع له اللفظ : لَوْ وَلَدَت القُفَيْرَةُ جروَ كَلْبٍ لسُبَّ الكِلاَبُ به .)) ، (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 525/1 .) .
(2) (المُحيط : 48/2أ _ ب .) .
(3) هذا ما عليه جمهرة النّحويّين ، ولكن بينهم اختلافٌ في هل يحتاج المُبتدأ إلى تقدير خبرٍ أو لا ؟ ، وذلك على مذاهب :
أ _ أنّه ليس ثَمّ تقدير خبرٍ ؛ لأنّ المصدر هُنا واقعٌ موقع الفعل ، كما في نحو : أَ قَائِمٌ الزَّيْدَانِ ؟ .
وهذا المذهب منسوبٌ إلى ابن درستويه في : (شرح الكافية للرّضيّ : 277/1 ، رتشاف الضّرب :
1092/3 .) ، والأخفش الأصغر في : (ارتشاف الضّرب : 1092/3 .) .
ب _ أنّ الحال بنفسها سادّة مسدّه .
وهذا المذهب منسوبٌ إلى الكسائيّ في : (شرح الكافية للرّضيّ : 276/1 ، التّعليقة على المُقرّب :
330/1 ، ارتشاف الضّرب : 1093/3 ، شفاء العليل : 277/1 ، همع الهوامع : 339/1 .) ، والفرّاء ، وهشام ، وابن كيسان في : (التّعليقة على المُقرّب : 330/1 ، ارتشاف الضّرب : 1093/3 ، همع الهوامع :
339/1 .) .
ثُمّ اختلفوا ((فقال الكسائيّ وهشام ومن أخذ بِمذهبهما : إنّ الحال إذا وقعت خبرًا للمصدر كان فيها ذكران مرفوعان ، أحدُهما : من صاحب الحال ، والآخر : من المصدر . =

الخبر لِما فيه من الفائدة ؛ لأنّ الخبر لا يكونُ إلاّ حيثُ الفائدة ، وكذلك الحال ؛ لأنّه لا يكونُ إلاّ مُشتقًّا ، أو مُحتملاً للضّمير ، وكذلك
الحال ، ولا يكونُ إلاّ صفةً ، وكذلك الحال ، ولا يكونُ إلاّ نكرةً ، أو مُقاربًا للنّكرة ،
وكذلك الحال . . . . [1] .

وبعضهم يُقدّر فيه تقديرًا بعيدًا ، ويقول : ضَرْبِي زَيْدًا مبطوحًا ، أي : إِذَا كَانَ مَبْطُوحًا ، ويجعلُ الظّرف خبرًا عن (الضَّرْب) ، ويجعلُ (مَبْطُوحًا) خبرًا لـ (كَانَ) ، وهي محذوفةٌ[2] ، وهذا احتجاجٌ فاسدٌ ؛ من قبل أنّ (كَانَ) لا تعملُ

= وإنّما احتاجوا إلى ذلك ؛ لأنّ الحال لا بُدّ لَها من ضميرٍ يعود على المُبتدإ ذي الحال وهي خبرٌ ، والخبر عندهم لا بُدّ فيه من ضميرٍ يعود على المُبتدإ ؛ لأنّ المُبتدأ عندهم إنّما يرتفع بِما عاد عليه في أحد مذهبي الكُوفيّين _ رحمهم الله _ ، و (ضربي) هُنا مرفوعٌ ، فلا بُدّ له من رافعٍ ، فاحتاجوا إلى القول بتحمّل (قائم) ضميره ليرفعه ، حتّى أنّهما قالا : يجوزُ أنْ تُؤكّد الضّميرينَ اللذين في (قائمًا) ، فتقول : ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا نَفْسَه نَفْسَه ،
و : قِيَامكَ مُسْرِعًا نَفسك نَفسه ، فإنْ أكدت (القيام) أيضًا مع الضّميرين قُلت : قيامك مُسرِعًا نفسك نفسه نفسه ، فتُكرّر (النّفس) ثلاث مرّاتٍ .

وأمّا الفرّاء ومن أخذ بقوله ، فزعموا أنّ الحال إذا وقعت خبرًا للمصدر ، فلا ضمير فيها من المصدر ؛ لجريانِها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه ، وتعرّيها من ضمير المصدر ؛ للزومها مذاهب الشّرط ، والشّرط بعد المصدر لا يتحمّل ضميرًا لمصدرٍ إذا قيل : ركُوبكَ إنْ بادرتَ ، أو : قِيَامكَ إنْ أَسْرَعتَ ، و : ضَرْبِي زَيْدًا إنْ
قَامَ ، فكما أنّ الشّرط لا ضمير فيه يعودُ إلى المصدر ، فكذلك الحال .)) ، (التّعليقة على المُقرّب : 330/1 _ 331 .) .

ج _ أنّه لا بُدّ من تقدير خبرٍ ، وهذا فيه خلافٌ بين النّحويّين في كيفيّة تقديره ومكانه على مذهبين :

ـ أنّ تقديره قبل (قائمٍ) .

وهذا المذهب منسوبٌ إلى البصريّين في : (شرح الكافية للرّضيّ : 277/1 ، التّعليقة على المُقرّب :
331/1 ، ارتشاف الضّرب : 1094/3 .) .

وهذا التّقدير مُختلفٌ في كيفيّته على رأيين :

أحدهُما : أنّ التّقدير : إِذْ كانَ قَائِمًا إنْ أردت الْماضيّ ، و : إِذَا كَانَ قَائِمًا إنْ أردتَ المُستقبل .

وهذا الرّأي منسوبٌ إلى البصريّين في : (التّعليقة على المُقرّب : 331/1 .) .

والآخر : أنّ التّقدير : ضَرْبِي زَيْدًا ضربه قائِمًا .

وهذا الرّأي منسوبٌ للأخفش في : (شرح الكافية للرّضيّ : 277/1 ، التّعليقة على المُقرّب :
332/1 .) .

ـ أنّ تقديره قبل (قائمٍ) ، أي : ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا ثَابِتٌ .

وهذا المذهب منسوبٌ إلى بعض الكُوفيّين في : (ارتشاف الضّرب : 1094/3 .) .

(1) بياضٌ في : (المخطوطة .) .

(2) لَمْ أقف عليه فيما بين يديّ من مصادر .

والأصل أنّه ((لا يجوزُ أنْ تكون (كان) النّاقصة ؛ لأمرين :

محذوفةً إلاّ إذا كان في الكلام شرطٌ يدلّ عليها ، ومعنى الشّرط ، و (كَانَ) محذوفان هاهُنا ، والشّيء لا يعملُ محذوفًا مع حذف ما تضمّنه بالإجماع ، فقد تبيّن لك بُطلان هذا القول وفساده ، والشّيخ طاهر يقول : إنّ (مَبْطُوحًا) حالٌ ، والعاملُ فيه (كَانَ) التّامّة ، وهي محذوفةٌ ، والتّقديرُ : ضَرْبِي زَيْدًا إذَا كَانَ مَبْطُوحًا ، أي : إذَا وُجِدَ .)) [1] .

ـ قوله في حدّ (التّأكيد) : ((أمّا ما التّأكيد ؟ ، فهو تَمكين المعنى في النّفس ، كما قال الشّيخ طاهر بن أحمد .)) [2] .

ـ قوله : ((بدل الكُلّ من الكُلّ ، نحو قولك : جَاءَنِي الزّيْدُونَ أُخْوَتُكَ ، وعليه قول الله تعالى : ⓵ ⑤ ⌦✍⌫⊗▼⊗⇔✡⊃❉♦⊆✡⑥ ⑤⌦✍⌫⊗♦⊗☺○♦⊕✍⇨ ⑤⌦✍⌫⊗⇗▲♦⇔❉❷♦✡⊃▶♦ . ⑤⌦✍⌫⊗♦⊗○✡⊞◧⇧⇨ ⑤⊕☺❉⊗♦▲❶⇨ ⊗♦⊗⌫♦”⊗⊗❽⇔ ⓵ [3] ، وقال الشّاعر [4] في مثل ذلك :

لَحَا اللهُ قَيْسًا قَيْسَ عَيْلَانَ إنَّهَا | أَضَاعَتْ ثُغُوْرَ المُسْلِمِيْنَ وَوَلَّتِ [5]

.

أحدهُما : أنّ خبرها يكون معرفةً ويكون نكرةً ، ولَمْ يقع هاهُنا قطّ معرفةً .

والثّاني : أنّ الغرض من النّاقصة تعيين زمان الخبر ، فإذا حذفتَ لَمْ يبقَ على زمان الخبر دليلٌ ، ولا تسدّ الحال مسدّ الخبر إلاّ إذا كان المُبتدأ حدثًا لا عينًا ، وذلك قولُهم : أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيْقَ مَلْتُوتًا ؛ لأنّ (أَفْعَل) إذا أُضيف إلى شيءٍ كان بعضه ؛ فلذلك سدّت الحال مسدّ الخبر ، والتّقدير : أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيْقَ وَاقِعٌ إذَا كَانَ مَلْتُوْتًا ، أي : إذَا حَدَثَ ، أو وَقَعَ ، أو وُجِدَ مَلْتُوتًا .)) ، (المُفصّل في شرح المُفصّل : 332/1 _ 333 .) .

(1) (المُحيط : 59/2ب _ 60أ .) .
وانظر : (شرح الجُمَل في النّحو : 36/1أ .) .

(2) (المُحيط : 87/2أ .) .
وانظر : (شرح الجُمل في النّحو : 25/1أ .) .

(3) نصّ الثّانية : ⓵ ⑤⌦✍⌫⊗♦⊗○✡⊞◧⇧⇨ ⑤⊕☺❉⊗♦▲❶⇨ ⊗♦⊗⌫♦”⊗⊗❽⇔ ⑤⊕☺❉⊗♦▲❶⇨ ⊗♦⊗⌫♦”⊗⊗❽⇔ ✡⊙⊗❉♦⇦⇗ ⑤⌦✍⊗❉⊗♦▲⑦♑ ⊗♦⊗⌫♦”⊗⊗❽⇔ ②♦①♦➔ ⑤⌦✍⊗✪⇨☺⑥⊗⊗✡⊗❉♦ ⓵ ، (الفاتحة : ⌛ _ ⌨ .) .

(4) هو عبد الرّحمن بن الحكم بن أبي العاص .

(5) من الطّويل ، وبعده :

فَشَاوِلْ بِقَيْسٍ فِي الطِّعَانِ وَلاَ تَكُنْ | أَخَاهَا إذَا مَا المشْرَفِيَّةُ سُلَّتِ .

(قَيْسَ عَيلان) : إلياس بن مُضر بن نزار .

انظر : (جمهرة النّسب : 311 _ 314 ، جمهرة أنساب العرب : 480 _ 483 ، اللباب في تَهذيب الأنساب : 69 .) .

وقد أنكر بعضهم على الشّيخ طاهر بن أحمد تعبيره في البدل ، حيث قال : بدل
الكُلّ من الكُلّ في : (شرحه) [1] ، وقال إنّما هو بدل الشّيء من الشّيء[2] ، ولقد كان المُنكِر أولى بأنْ يُنكر عليه في تعبيره في أنّه قال[3] : بدل الشّيء من الشّيء ؛ إذْ الشّيء لا يُبدل من غيره بالإجماع .)) [4] .

ـ قوله : ((ومن الجائز أنْ تُخبر بظروف المكانِ عن الأشخاص والأحداث جميعًا ؛ لتمكّنها ، وشدّة إبْهامها ؛ ولأنّها ماكثةٌ كالأشخاص كما قال الشّيخ طاهر بن أحمد[5] ؛ ولأنّ الفائدة تقع مع الإخبار بِها ، تقول : زَيْدٌ أَمَامَكَ ، و : القِتَالُ خَلْفَكَ ، وما شاكل ذلك .)) [6] .

ـ قوله : ((. . . . ، وأمّا الضّربُ الذي يعملُ مُقدّمًا ومُؤخّرًا بخلافٍ ، فذلك الصّفاتُ المُشبّهاتُ بأسْماء الفاعلين ، تقولُ : زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ رَاكِبًا ، و : زَيْدٌ رَاكِبًا أَحْسَنُ مِنْكَ ، و : زَيْدٌ مِثْلُكَ أَمِيْرًا ، و : زَيْدٌ أَمِيْرًا مِثْلُكَ[7] .

فأمّا قولُهم : << هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ تَمْرًا . >>[8] ، فالعاملُ في (بُسْرٍ) ما في (هَذَا) من معنى الإشارة والتّنبيه ، وهو حالٌ واقعةٌ موقع المُشتقّ ، و (تَمْرًا) منصوبٌ على الحال

وهو في : (الحماسة لأبي تَمّام : 303 ، شرحه للأعلم : 1032/2 ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ :
1499/3/2 .) ، و _ برواية : (فُرُوج) _ في : (مجالس ثعلب : 347/2 .) ، و _ برواية : (وَذَلَّتِ) _ في : (كشف المُشكل : 410 .).

(1) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 27/1أ .) .

(2) هو الحيدرة ، حيث قال : ((. . . . ، بدل الشّيء من الشّيء ، وهُما لعينٍ واحدةٍ ، نحو قولِك : جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوْكَ ، فـ (زَيْدٌ) فاعلٌ ، و (الأخ) بدلٌ منه ، قال الله تعالى : 🕛
⑤🖎⌧⌖♑☺●⌖📬🕐⇨ ⑤🖎⇙♊•✡←❄⌖⑥
⑤🖎⌧🖫⮝💧⮝⬄❄❷⌖🙰✡”➢⌖ . ⑤🖎⌧✞⛿○✡🞕▦⬆⇨ ⑤✞😐←❄♊⮪⌖⮝♊❶⇨ ⮫⌖⌫✞”♊⬈✠➢⬄ 🕚
، هذه العبارة الصّحيحة ، فأمّا قولُهم : بدل الكُلّ من الكُلّ ، فكلامٌ مُختلٌّ ، معناه بدل الشّيء من نفسه ، فتجعل البدل والمُبدل منه شيئًا واحدًا .)) ، (كشف المُشكل : 🗀🗁🗐 .) .

(3) في : (المخطوطة .) : (أنْ قال) .

(4) (المُحيط : 90/2ب .) .

وانظر : (البسيط في النّحو : 672/2 _ 673 .) .

(5) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 34/1أ _ ب .) .

(6) (المُحيط : 10/3أ _ ب .) .

(7) الخلاف فيه على مذهبين :

أ _ أنّه جائزٌ .

وعليه : المُبرّد في : (المُقتضب : 170/4 .) ، والصّيمُريّ في : (التّبصرة والتّذكرة : 297/1 .) ، والحيدرة في : (كشف المُشكل : 306 .) ، وابن فلاح في : (شرح الكافية : 97أ _ ب .) .

أيضًا[1] .

وقال الشّيخ طاهر : العامل في الحال فعلٌ محذوفٌ تقديره عنده : هَذَا البَلَحُ إِذَا يَكُوْنُ بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ إِذَا يَكُوْنُ تَمْرًا[2] ، بناءً منه على جواز إعمال الفعل محذوفًا .))[3] .

ـ قوله في علّة عمل (أَنْ) في الأفعال وهي اسمٌ : ((أمّا الحديثُ في المسألة الأُولى ، وهي قولنا : لِمَ عملتْ (أَنْ) في الأفعال وهي اسمٌ ، وأصلُ الأفعال أنْ تكون عاملةً في الأسْماء من طريق اللفظ ؟ ، فعن ذلك جوابان :

أحدهُما : رواه الشّيخ طاهر بن أحمد في : (شرحه) ، قال : العلّة في إعمال (أَنْ) أنّها اختصّت بِما دخلت عليه ، فعملت كما عملت سائرُ الحروف المُختصّة بِما تدخل عليه

مِمّا ليس هو مُتنَزّلاً منْزلة الحرف من الكلمة[4] .

وفائدةُ كلام طاهرٍ _ رحمه الله _ هي أنّه يُريدُ أنّ (أَنْ) لَمّا كانت لا تُوجد على هذا الوضع إلاّ مع الفعل المُضارع في الأغلب وهو يصلحُ للحال ، والحالُ مرفوعٌ ، فلمّا دخلت امتنع كونه حالاً ، ووجب أنْ يكون مُستقبلاً فنصبتهُ ؛ فرقًا بين كونه حالاً ومُستقبلاً ، فجرى مجرى ما دلّ على معنًى في

ب _ أنّه غير جائزٍ .

وعليه : الزّمخشريّ في : (المُفصّل : 80 .) ، وابن يعيش الحلبيّ في : (شرح المُفصّل : 57/2 .) .

(8) انظر هذا القول في : (الكتاب : 400/1 ، المُقتضب : 251/3 ، الإيضاح العضُديّ : 222/1 ، شرح المُفصّل : 60/2 ، المُلخّص في ضبط قوانين العربيّة : 389/1 ، لُباب الإعراب : 326 ، شرح الكافية لابن فلاح : 97ب ، المطالع السّعيدة : 355 .) .

(1) هذا ما عليه الفارسيّ في : (الإيضاح العضُديّ : 222/1 ، المسائل الحلبيّات : 177 _ 178 .) ، واختاره الواسطيّ في : (شرح اللمع في النّحو : 74 .) .

(2) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 37/1أ _ ب .) .

وما ذكره مذهب سيبويه في : (الكتاب : 400/1 .) ، والمُبرّد في : (المُقتضب : 251/3 .) ، واختاره ابن يعيش الحلبيّ في : (شرح المُفصّل : 60/2 _ 61 .) ، وابن أبي الرّبيع في : (المُلخّص في ضبط قوانين العربيّة : 389/1 .) .

(3) (المُحيط : 63/4ب _ 64أ .) .

وهُناك من يرى أنّ العامل في الحال هو (أطيب) كما عمل في (رُطبًا) ؛ لأنّه تفضيل للشّيء على نفسه باعتباره حالين .

وهذا منسوبٌ إلى جماهير النّحويّين في : (منهاج الطّالب : 358/1 ، المطالع السّعيدة : 355 .) ، وصحّحه تاج الدّين الإسفراييني في : (لُباب الإعراب : 326 .) ، والسّيوطيّ في : (المطالع السّعيدة : =

= 355 ، همع الهوامع : 239/2 .) ، ورجّحه ابن فلاح في : (شرح الكافية : 97ب .) ، وعُزِي إلى ابن كيسان والْمازنيّ وابن جنّيّ في : (المُساعد : 30/2 .) ، وردّه الفارسيّ في : (المسائل الحلبيّات : 177 _ 178 .) .

(4) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 139/2أ .) .

غيره ، فأشبهت الحروف فعملت في الفعل بشرط الاستقبال ؛ بدليل أنّه إذا كان حالاً فُصل بينها وبينه ، وعاد مرفوعًا ، وكانت مُخفَّفةً من الثّقيلة ، وبطل عملُها فيه .

والجواب الثّاني : هو أنّ (أَنْ) شابَهت الحروف في اللفظ والمعنى ، فعملت في الأفعال كما تعمل حُروف النّفي فيها ، نحو : لَمْ يَقُمْ ، فمُشابَهة اللفظ من حيث إنّها مُركّبةٌ من حرفين ، ولا ثالث يُقدّرُ ، ومُشابَهة المعنى من حيث إنّها تدلّ على معنًى في غيرها كدلالة الحرف ، ودلالتُها بخلاف دلالة النّواقص ؛ لأنّها تدلّ على الصّلة ، وعلى الاستقبال ، فدلالتُها على الصّلة تُدخلها في باب (النّواقص) ، ودلالتُها على الاستقبال تُدخلها في باب (الحُروف) ؛ فثبت بِهذا أنّها مُشْبِهةٌ للحروف ، فإذا أشبهتها جاز أنْ تعمل في الأفعال ولا اعتراضٍ .)) [1] .

ـ قوله في علّة عمل (أَنْ) النّصب دون غيره : ((وأمّا الحديث في المسألة

الثّانية ، وهي قولنا : لِمَ عملت النّصبَ دون غيره ؟ ، فعن ذلك جوابان أيضًا :

أحدهُما : رواه الشّيخ طاهر بن أحمد أيضًا ، وهو قوله : إنّ (أَنِ) اختصّت بعمل النّصب دون غيره ؛ لأنّها شابَهت (أَنَّ) المُشدّدة المفتوحة في اللفظ والمعنى ، فمُشابَهةُ اللفظ لكونِها على بعض حروفها ، ومُشابَهةُ المعنى أنّهما جميعًا يُقدّران بالمصدر [2] .

---

(1) (المُحيط : 91/4أ _ ب .) .

=

= وقد بسط الجنديّ العلّة في ذلك فقال : ((إنّما عمل (أَن) النّصب ؛ لانعقاد شبه بينها وبين (أَنَّ) النّاصبة ، في نحو : بَلَغَنِي أَنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ ؛ من حيث إنّ كُلاًّ منهما مصدريّةٌ ؛ لقولك : أَرْجُو أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لِيْ ، معناه : أَرْجُو مَغْفِرَةَ اللهِ لِيْ ، كما أنّ معنى بَلَغَنِي أَنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ : بَلَغَنِي ذَهَاب زَيْدٍ ، وأنّ كُلاًّ منهما على صُورةٍ واحدةٍ إذا خُفِّفت المُثقّلة .

فإنْ قُلتَ : قولُك انتصاب الفعل بـ (أَنْ) مُناقضةٌ بيّنةٌ ؛ لأنّك قد أبيت آنفًا أنْ تكون الزّوائد رافعةً للمُضارع بكونِها بعضه ، و (أَنْ) مع الفعل مصدرٌ ، فتنَزّل قولك : أَنْ يَغْفِرَ ، بِمنْزلة : مَغْفِرَةٍ ، وقد قُلتَ : تعمل (إنَّ) في الفعل ، فلزمك بالضّرورة القول : بعمل بعض الكلمة في الكلمة ، مع أنّك قد نفيته قبل ، وأيّة مناقضة أبينُ من هذه ؟ ! .

قلتُ : (يَغْفِرُ) في : (أَنْ يَغْفِرَ) إذا اعتبرته من حيث هو ، هو فعلٌ أجنبيٌّ عن (أَنْ) فإعمال (أَنْ) فيه لا يلزم إعمال ما ذكرنا في إعمال الزّوائد من إعمال بعض الكلمة في تلك الكلمة ؛ إذْ لا يُمكن أنْ يُوجد المُضارع مُجرّدًا عن تلك الزّوائد ، و (أَنْ) هي الأُمّ من الحُروف النّاصبة للمُضارع ؛ بدليل أنّها تجيء تارةً مُظهرةً ، نحو : (أَنْ يَغْفِرَ) ، وأخرى مُضمرةً كما في المُضارع المنصوب

والجواب الثّاني : هو أنّ هذه العوامل تواضعت العربُ عليها ، وأحلّت كُلّ شيءٍ منها محلّه فيكونُ زُبدة الجواب السّماع الموضوع في المُواضعة ؛ والذي يدلّ على صحّة هذا أنّه لو وجب التّعليل في عمل (أَنْ) لوجب التّعليل في عمل (لَمْ) ، ولوجب التّعليل في [عمل] حروف الجرّ ، وأدّى ذلك إلى بعض المُواضعة ؛ فصحّ بهذا أنّ طريق العوامل السّماع في الأُصول ، وقُلنا في الأُصول احترازًا من الذي يعمل بالمُشابَهة ، والتّضمّن ، والنّيابة ؛ لأنّ كُلّ واحدٍ من هذه عمل وليس أصله العملَ ، فحينئذٍ يسوغُ التّعليلُ فيه .)) [1] .

ـ قوله في شرط كون الفاصل بين (أَنْ) والفعل واجبًا : ((اعلمْ أنْ الفاصل لا يجبُ إلاّ أنْ يكون الفعل الذي بعد (أَنْ) مُضارعًا يصلح للحال والاستقبال ، فإنْ وقع بعدها فعلٌ ماضٍ ، أو دخلت على غير فعلٍ ، أو على فعلٍ غير مُتصرّفٍ ، وهي في نيّة المُخفّفة من الثّقيلة جاز أنْ يقع وأنْ لا يقع فاصلٌ ، مثال دُخولِها على الفعل الْماضي قوله تعالى : ➀ ➔❄♦⬆·✡⬀⇨
⑤✞☺➲✍ ⑩❄♦⬆⊙⌘⅋⇨ ⩗✦⬆ ➀ ⑤✍⌧⬇✞⚐⑥⊙⌘
⮕✦⩗✦⬆⇔ ✦⬆♌ ⌶⌧✞⬈✦⑥ ➀ [2] ، معناه : أَنْ بُوْرِكَ ، وقد ذكر الشّيخ طاهرُ في هذا وجهًا ، فقال : إنّما جاز أنْ لا تُفصل (أَنْ) هاهُنا ؛ لأنّ في الكلام معنى الدّعاء ، فجعلَ الدّعاء يقومُ مقام الفاصل[3] ، ومثال دُخولِها على فعلٍ غير مُتصرّفٍ قوله تعالى : ➀ ➔✦⑤✞☺➲
⌧✞⚐"❄⇔□⇨ ⌧✡④■♑⬂⬅❄⅄✦❄⁋⬆⌘ ⑤⌘☀①✞⚐②
⩗✦⑥ ✦✦⬁✦⬂◆ ➀ [4] ، ومثالُ دُخولِها على غير الفعل قوله تعالى :
➀ ⬂❄✦⑥✞☺❍✞⚐➲✦ ⩗♦⬉✦❍✡⚐➲♦■
⑩❄✦"⌶⬇❄✦⬈♦➤⌶ ⑤✞☺➲ ⌧⚐✞⬁⌶⬇❄✦➔♦

بعد (حَتَّى) وأخواتِها ، وثالثة منويّةً كما في قولِهم : << تَسْمَعَ بِالمُعَيْدِيّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ . >> ، وقوله :

فَقَالُوا مَا تَشَاءُ فَقُلْتُ أَلْهُو ....

أي : سَمَاعُكَ بِالمُعَيْدِيّ ، و : فَقُلْتُ اللهْوَ ، بتأويل : أَنْ تَسْمَعَ ، و : أَلْهُوَ .)) ، (الإقليد : 1467/3 _ 1468 .) .

(2) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 139/2أ .) .

(1) (المُحيط : 91/4ب _ 92أ .) .

(2) نصّـــــــها : ➀ ➔❄♦⬆·✡⬀⇨ ⑥✦⬋③⇩💻⑥✦ဗ ⑥✈✦⅄✞⌧✦❄➩ ➀ ⑤✞☺➲✍ ⑩❄♦⬆⊙⌘⅋⇨ ⩗✦⬆ ➀ ⑤✍⌧⬇✞⚐⑥⊙⌘ ➔✦⩗✦⬆⇔ ♌✦⬆⌶⌧✞⬈✦⑥ ➔✦✦♦⑨❄⌶ဗ✦❄❄⁋⬆⇨ ⑤✍🖃✡⇨☺ ⊙✦⑦♑☺⑤✍⌧🖫⬁✦❄⁋⌧❄✦⅄✡&➲✦ ➀ ، (النّمل : 🖰 .) .

(3) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 140/2أ .) .

(4) (النّجم : 39 .) .

🕔 ✥➲&⬀✡⮙✡⌧🖗❄☺⇨🕒🕑⌧✍⑤ ⬂✞⌧✥⬀ ☺⇨✡🕮✍⑤

[1] ، وكان بعض العُلماء يُوجب أنّه لابُدّ من فاصلٍ بين المُخفّفة من الثّقيلة ، وبين ما بعدها سواءً كان اسْمًا ، أو فعلاً[2] ، والذي أحسبُ أنّ ذلك لا يجبُ إلاّ مع الفعل المُضارع ؛ والدّليلُ على أنّه لا يجبُ الفاصل إلاّ مع الفعل المُضارع أنّه إنّما أُتي بالفاصل فرقًا بين عملها وبين إلغائها ؛ لأنّها في هذه الحال تصلح أنْ تعمل ، وأنْ لا تعمل ؛ لصحّة كون المعمول بعدها في موضعه .)) [3] **.**

18 ـ الصّفّار[4] :

ذكره ابن يعيش مرّةً واحدةً ، حين قال : ((وأمّا كم أدوات العطف ؟ ، فهي عشرةٌ ، وهي : (الواو) ، و (الفاء) ، و (ثُمّ) ، و (حَتَّى) ، و (أَوْ) ، و (أَمَّا) ، و (بَلْ) ، و (لَكِنْ) ، و (لاَ) ، و (أَمْ) ، وقد زاد الصّفّار : (لاَ بَلْ) [5] **، وأصلها (بَلْ) زيد عليها (لاَ) .))** [6] **.**

---

(1) نصّـــها : 🕔 ➔✥←❄✥⑥·✥✓◆❖ ⑤✞☹✧◻♌✥❄🖗⑧⇧
⑤✍⌧🖫⑩✥🕕✞🏱➔✡ ⑤✞☹✧◻♌✥❄🖗⑧⇨ ⑤✍⌧🕕✥➛⑥⊙✠
⑤✞☹➲ ♐❄✥❄•♊ ➔✥♋❄•♊←❄✥⑥ ♈✥⑥ ➔✥⬀✥•✥←❄✥⑥
⊙✥⑩❄♦➛🕕✥❄⑥ ♒✥♉❄♈➛♈⑥ ⮊❄✥↗✥♐♊ ➔✥♋•❸☼🏱➤
♒✥♉❄♈➛⑥🙢 ⊙✥⑩❄♦➛♎☼➤♊ ➔✥⬀✥•✥ ♈✥✥➛⑥
♐❄✥⑥⌧❄♦⬆⑤☠ ←❄✥⬁✥⍓♊🕮 ⮊❄✥⑥✞☹○✞🏱➲✥
⑤✞☹➲ ⑩❄✥”♊🕕❄✥↗♦➤♊ ♈♦⬉✥○✡🏱➲♦🖬
⬀✥⌧✞⬂ ⑤✍🖃☼✡⇨☺ ⌧🏱✞⬁♊🕕❄✥➔♦
⑤✍⌧🕑🕒⇨☺❄🖗⌧✡⮙✡&➲✥ 🕔 ، (الأعراف : 🗐🗐 .) .

(2) من هؤلاء ابن بابشاذ في : (شرح الجُمل في النّحو : 2/139ب .) .

(3) (المُحيط : 4/93ب .) .

(4) الصّفّار (630هـ) : هو أبو الفضل قاسم بن عليّ البطليوسيّ ، صحب الشّلَوبين وابن عصفور ، وصنع على (كتاب) سيبويه شرحًا رُبّما يكون أحسن الموضوعات عليه .

ترجمته في : (إشارة التّعيين : 266 ، البُلغة في تراجم أئمّة النّحو واللغة : 188 ، بُغية الوعاة : 2/256 .) .

(5) لَمْ أقف على نسبته إليه فيما بين يديّ من مصادر .

(6) (المُحيط : 2/94أ .) .

وقد أشار النّحويّون إلى أنّ (لا بل) مثل (بل) ، وفي هذا دلالةٌ على أنّ الأصل (بل) زيدت عليها (لا) .

انظر : (الصّاحبيّ : 209 ، المُحصّل في شرح المُفصّل : 1/119.) .

وقد جاء في : (جواهر الأدب : 224 .) ما نصّه : ((إذا دخلت (لا) على (بل) كان النّفي راجعًا إلى ما قبلها مُطلقًا ، ففي قولكَ : قَامَ زَيْدٌ لاَ بَلْ عَمْرٌو ، نفي القيام عن (زيد) وإثباته لـ (عَمْرٍو) ، أي : مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ قَامَ عَمْرٌو ، وقولكَ : اضْرِبْ زَيْدًا لاَ بَلْ عَمْرًا ، لاَ تَضْرِبْ زَيْدًا بَلْ

ج _ منـهج المُؤلّف :

خـلا (المُحيط) من المُقدّمـة التـي هي مفتـاح القـارىء ، حيث تُوضّح لـه السّبب الذي دعا مُؤلّفه لتأليفه ، ومنـهجه فيه ، وما انطوى عليه الكتاب من موضوعاتٍ .

وسيدور الحديث على منـهج ابن يعيش في (المُحيط) حول المحاور الآتية :

1 _ تقسيم الكتاب :

جـاء (المُحيط) _ أُصولاً وفروعًـا _ فـي مُجلّدين ، المُجلّد الأوّل يحـوي الأجزاء الثّلاثة الأُولى ، بينما حوى المُجلّد الثّاني الجُزء الرّابع الذي انتهى عنده الموجود من (المُحيط) .

وقد ظهر تقسيم المُجلّد الأوّل[1] فيما يأتي :

الجُزء الأوّل : المفقود منـه مُقدّمـة الكتـاب ، وبعض الأبـواب ، حيث بدأ هذا الجُزء ببعض الفصول من باب الأفعال التـي لا تتصرّف[2] ، ثُمّ عقد بابًا في عمل (نِعْــم) ،
و (بِئْسَ) [3] ، تلاه باب (حَبَّذَا) [4] .

ثُمّ انتقل إلى باب الأفعال بضربيها : الصّحيح ، والمُعتلّ[5] ، ثُمّ عقد بابًا للفعـل المُضـاعف[6] ، فبـاب المهمـوز بأقسـامه الثّلاثـة : المهمـوز الأوّل ، والمهموز الوسط ، والمهموز الآخر[7] ، فباب أبنية الأفعال وأوزانِها[8] .

عَمْرًا ، ففـي الإيجـاب والأمـر تُفيد النّفـي ، وفـي النّفـي والنّهـي تُفيد التّأكيد ، فيجـزم السّـامع فـي الجميع أنّ الحُكم منفيّ عن الأوّل ، ولو لَمْ يضمّ (لا) إلى (بل) لكان اتّصاف المعطوف عليه كما مرّ من قبيل المسكوت عنه مُحتملاً أنْ يكون وأنْ لا يكون .

ويُقالُ في (لاَ بَلْ) : (نَا بَنْ) ، و : (نَا بَلْ) ، و : (لاَ بَنْ) بإبدال (اللام) نُونًـا فيهمـا معًـا أو فـي أحدِهما
فقط .)) .

(1) من هذا المُجلّد حقّق الجُزء الأوّل ، والثّـاني إلى نِهايـة بـاب (الأفعال التـي ترفـع الأسْماء وتنصب الأخبـار) : علـيّ بن حسن الظّاهريّ ، في كُليّـة اللغـة العربيّـة ، جامعـة أُمّ القُرى _ مكّـة المُكرّمة _ ؛ لنيل درجة الماجستير ، 1414هـ .

(2) انظر : (المُحيط : 35/1ب _ 36أ .) .

(3) انظر : (المصدر السّابق : 36أ _ 38أ .) .

(4) انظر : (المصدر السّابق : 38/1أ _ 41أ .) .

(5) انظر : (المصدر السّابق : 41/1أ _ 45ب .) .

(6) انظر : (المصدر السّابق : 45ب _ 49أ .) .

(7) انظر : (المصدر السّابق : 49/1أ _ 51أ .) .

(8) انظر : (المصدر السّابق : 51/1أ _ 54أ .) .

ثُمّ تناول الحروف ، مُبيّنًا أقسامها جُملةً وتفصيلاً[1] ، وبه ختم الجُزء الأوّل قائلاً :

((انقضى تفصيل الأسْماء والأفعال والحروف ، وبانقضائِها انقضى الجُزء الأوّل من (المُحيط) ، _ والحمد لله وحده _ .)) [2] .

الجُزء الثّاني : يبدأ بباب الإعراب وعلاماته[3] ، فباب المُعرب بأقسامه جُملةً وتفصيلاً[4] .

ثُمّ عقد بابًا للبناء[5] ، فالمبنيّ بأقسامه جُملةً وتفصيلاً[6] .

ثُمّ عقد خمسة أبوابٍ تناول في أربعةٍ منها الأسْماء المبنيّات على الضّمّ[7] ، وعلى الفتح[8] ، وعلى الكسر[9] ، وعلى الوقف[10] .

وفي آخرها تطرّق إلى المبنيّات من الأفعال[11] ، تبعه فصل المبنيّ من الحروف[12] .

وبعد ذلك انتقل إلى باب الرّفع فذكر فيه فصلاً في المرفوعات مع عددها[13] ، ثُمّ عقد بابًا للفاعل والمفعول[14] ، فباب ما لَمْ يُسمّ فاعله[15] .

ثُمّ عقد بابًا للابتداء والخبر[16] ، أتبعه ثلاثة أبوابٍ لنواسخ الابتداء ، وهي : الأفعال التي ترفع الأسْماء وتنصب الأخْبار[17] ، وأفعال المُقاربة[18] ، و (مَا) التي للنّفي[19] .

---

(1) انظر : (المصدر السّابق : 54أ _ 68ب .) .
(2) (المُحيط : 68/1ب .) .
(3) انظر : (المصدر السّابق : 2/2أ _ 3ب .) .
(4) انظر : (المصدر السّابق : 3/2ب _ 12أ .) .
(5) انظر : (المصدر السّابق : 12/2أ _ 13ب .) .
(6) انظر : (المصدر السّابق : 13/2ب _ 17أ .) .
(7) انظر : (المصدر السّابق : 17/2أ _ 19أ .) .
(8) انظر : (المصدر السّابق : 19/2أ _ ب .) .
(9) انظر : (المصدر السّابق : 19/2ب _ 22أ .) .
(10) انظر : (المصدر السّابق : 22/2أ _ 23أ .) .
(11) انظر : (المصدر السّابق : 23/2أ _ 25ب .) .
(12) انظر : (المصدر السّابق : 25/2ب _ 26أ .) .
(13) انظر : (المصدر السّابق : 26/2أ _ 27أ .) .
(14) انظر : (المصدر السّابق : 27/2أ _ 41أ .) .
(15) انظر : (المصدر السّابق : 41/2أ _ 49أ .) .
(16) انظر : (المصدر السّابق : 49/2أ _ 61ب .) .
(17) انظر : (المصدر السّابق : 61/2ب _ 73ب .) .
(18) انظر : (المصدر السّابق : 73/2ب _ 76ب .) .
(19) انظر : (المُحيط : 76/2ب _ 80أ .) .

ثُمّ انتقل إلى التّابع بأقسامه الخمسة ، وهي : النّعت[1] ، والتّأكيد[2] ، والبدل[3] ، والعطف[4] ، بقسميه : النّسق[5] ، والبيان[6] ، وكُلّ قسمٍ عقد له بابًا .

وإلى هُنا انتهى الجُزء الثّاني ، حيث جاء فيه : ((انقضى فصل الرّفع والمرفوعات ، وهذا ابتداؤنا في فصل النّصب والمنصوبات .)) [7] .

وبلفظٍ آخر _ ويبدو أنّه من تدخّل النّاسخ _ : ((انقضى تفصيل الإعراب والمُعرب ، والبناء والمبنيّ ، وتفصيل المرفوعات ، وبانقضائِها انقضى الجُزء الثّاني من (المُحيط) .))[1254].

الجُزء الثّالث : بدأه بالنّصب ، حيث ذكر المنصوبات وعددها[8] ، وهي : المفعول المُطلق[9] ، والمفعول من أجله[10] ، والمفعول فيه[11] ، والمفعول معه[12] ، والحروف التي تنصب الأسْماء وترفع الأخبار[13] ، و (لا) التي للنّفي[14] ، وكُلّ واحدٍ منها عقد له بابًا ، وإلى هُنا انتهى الجُزء الثّالث ، حيث قال : ((انقضى الجُزء الثّالث من

كتاب (المُحيط) ، ويتلوه الجُزء الرّابع ، وأوّله باب (النّداء) _ نفع الله به صاحبه

والمسلمين .)) [15] .

أمّا المُجلّد الثّاني[16] فقد حوى :

---

(1) انظر : (المصدر السّابق : 2/80ب _ 87أ .) .
(2) انظر : (المصدر السّابق : 2/87أ _ 90أ .) .
(3) انظر : (المصدر السّابق : 2/90أ _ 93ب .) .
(4) انظر : (المصدر السّابق : 2/93ب _ 94أ .) .
(5) انظر : (المصدر السّابق : 2/94أ _ 99أ .) .
(6) انظر : (المصدر السّابق : 2/99أ _ 101أ .) .
(7) (المصدر السّابق : 2/101أ .) .
(8) انظر : (المصدر السّابق : 3/1أ _ ب .) .
(9) انظر : (المصدر السّابق : 3/1ب _ 3ب .) .
(10) انظر : (المصدر السّابق : 3/3ب _ 5أ .) .
(11) انظر : (المصدر السّابق : 3/5أ _ 11ب .) .
(12) انظر : (المصدر السّابق : 3/11ب _ 13ب .) .
(13) انظر : (المصدر السّابق : 3/13ب _ 24ب .) .
(14) انظر : (المصدر السّابق : 3/24ب _ 27ب .) .
(15) (المُحيط : 3/27ب .) .
(16) حقّقه : مُؤمن بن صبريّ غنّام ، في كُليّة اللغة العربيّة ، جامعة أُمّ القُرى _ مكّة المُكرّمة _ ؛ لنيل درجة الماجستير ، 1413هـ = 1993م .

الجُزء الرّابع : الذي بدأ بِمُلحقات المنصوبات _ وكُلّ مُلحقٍ عقد لـه بابًا _ ، وهي : النّداء[1] ، وما يتبعه من الأبواب الآتيـة : المُنـادى المُضـاف إلـى (يـاء) النّفس ، ومعرفـة مـا بُنـي مـن المُنـاديـات ، وأحكـام المُفرد المُعرّف بـ (الألف) ، و (اللام) ، والنّكرة المقصودة ، والمُنـادى المنـدوب ، والتّرخيم ، وما لا يُستعمل إلاّ في النّداء ، والاستغاثة .

ولسعة هذا الباب قال ابن يعيش في خاتِمته : ((وقد اتّسع الكلام فـي هذا الباب _ أعني باب (النّداء) _ ؛ لأنّه كثيرٌ في كلام العرب ، وأقسامه مُتفرّعةٌ .)) [2] .

ثُـمّ تطـرّق إلــى الاســتثناء[3] ، فالتّعجّــب[4] ، فالحــال[5] ، فــالتّمييز[6] ، فالإغراء[7] ، وأخيـرًا الحـروف التـي تنصب الأفعـال المُستقبلة[8] ، عنـد ذلـك قال ابن يعيش : ((انقضت المنصوبات بحمد الله تعالى ، وهذا ابتداؤنـا فـي ذكر الجرّ والحديث على المجرورات ، وبالله التّوفيق .)) [9] .

وبعد ذلك انتقل إلى المجرورات ، فعقد بابًا للجرّ ، وعدد المجرورات[10] ، ثُمّ عقد بابًا
لحروف الجرّ[11] ، مُفردًا لكُلّ من (رُبَّ) وأحكامها ومعانيهـا ، ومعرفـة (مُذْ) ، و (مُنْذُ)
بابًا .

وهُنـا جـاءت خاتِمـة الجُزء الرّابـع : ((تَمّ الجُزء الرّابـع[12] ، ويتلـوه فـي الخامس[1] باب معرفة (حروف القسم) _ والحمدُ لله وحده ، وصلواته علـى مُحمّدٍ وعلـــى آله

---

(1) انظر : (المُحيط : 2/4أ _ 33أ .) .
(2) انظر : (المصدر السّابق : 33/4أ _ 46أ .) .
قال الجليس : ((هذا البـاب أعنـي (النّداء) كثير الشّعب ، مُفتنُّ الفروع ، واسـع المسـائل ، بسيط الشّرح ، وأنتَ بأدنى فكرٍ ، وأقرب تأمّلٍ ، لا يغبى عليك شيءٌ منها ، ولا يعزُبُ عنك دقيقهـا وغامضها ؛ قياسًا على ما تحصّل عندك ، ورُجوعًا إلى ما تأصّل لك .)) ، (ثِمار الصّناعة : 312 .) .
(3) انظر : (المُحيط : 46/4أ _ 57ب .) .
(4) انظر : (المصدر السّابق : 57/4ب _ 69أ .) .
(5) انظر : (المصدر السّابق : 69/4أ _ 81ب .) .
(6) انظر : (المصدر السّابق : 81/4ب _ 86ب .) .
(7) انظر : (المصدر السّابق : 86/4ب _ 118ب .) .
(8) (المصدر السّابق : 118/4ب _ 119أ .) .
(9) انظر : (المصدر السّابق : 119/4أ _ 121أ .) .
(10) انظر : (المُحيط : 121/4أ _ 163أ .) .
(11) في : (المخطوطة .) : (الثّاني) ، والصّحيح ما أثبتّه .
(12) في : (المخطوطة .) : (الثّالث) ، والصّحيح ما أثبتّه .

وسلامه _ .)) [2] .

2 _ عرض الأبواب :

أخذ عرض ابن يعيش لأبواب (مُحيطه) طريقين :

أ _ وهو الغالب _ : ذكر الفوائد التي تشمل عددًا من الأسئلة حسب ما يقتضيه كُلّ بابٍ من أشياء يجدر بيانَها .

وهذه أمثلةٌ يتّضح منها المسلك الذي سلكه ابن يعيش في عرض تلك الأسئلة :

ـ قوله في باب (الابتداء) : ((وفوائد هذا الباب تشتمل على عشر مسائل ، يُقال فيها : ما الابتداء نفسه ؟ ، وما المُبتدأ ؟ ، وكم شرائطه ؟ ، وما إعرابه ؟ ، وعلى كم ينقسم ؟ ، وما الخبر ؟ ، وكم شرائطه ؟ ، وما إعرابه ؟ ، وعلى كم ينقسم ؟ ، وما أحكام المُبتدإ والخبر جميعًا ؟ .)) [3] .

ـ قوله في باب (التّعجّب) : ((وفوائد هذا الباب تنحصر في ثَمان مسائل ، يُقال في الأُولى : ما حقيقة التّعجّب ؟ ، ويُقال في الثّانية : وعلى كم ينقسم ؟ ، ويُقال في الثّالثة : وأين يُستعمل ؟ ، ويُقال في الرّابعة : وما معناه ؟ ، ويُقال في الخامسة : كيف يُصاغ الفعل معه ؟ ، ولِمَ اختصّ بصيغة (مَا أَفْعَلَهُ) ، و (أَفْعِلْ بِهِ) دون غيرها من صيغ الأفعال ؟ ، ويُقال في الثّامنة : وما يتبع ذلك من الأحكام ؟ .)) [4] .

ـ قوله في باب (النّعت) : ((وفوائد هذا الباب مُشتملةٌ على سبع مسائل ، يُقال في الأُولى : ما النّعت ؟ ، ويُقال في الأُخرى[5] : ولِمَ جاء النّعت ؟ ، ويُقال في الثّالثة : وعلى كم ينقسم النّعت ؟ ، ويُقال في الرّابعة : وما المنعوت نفسه ؟ ، ويُقال في الخامسة : وعلى كم ينقسم المنعوت ؟ ، ويُقال في السّادسة : وعلى كم تنقسم أصناف الأسْماء في النّعت ؟ ، ويُقال في السّابعة : وما أحكام النّعت ؟ .)) [6] .

---

(1) (المُحيط : 163/4أ _ ب .) .
(2) (المصدر السّابق : 49/2أ .) .
(3) (المصدر السّابق : 49/2أ .) .
(4) (المُحيط : 46/4ب _ 47أ .) .
(5) كان عليه أنْ يقول : (الثّانية) ؛ لأنّ استخدام (الأُخرى) في الأمر الذي لا ثالث لَه .
(6) (المُحيط : 80/2ب .) .

ـ قوله في باب (المفعول المُطلق) : ((وفوائده تشتمل على خمس مسائل ، يُقال فيها : ما المفعول المطلق ؟ ، ولِمَ سُمّي مُطلقًا ؟ ، وعلى كم ينقسم ؟ ، ولِمَ جيء به ؟ ، وما أحكامه في الإعراب ؟ .)) [1] .

ـ قوله في باب (الأفعال التي ترفع الأسْماء وتنصب الأخبار) : ((وفوائد هذا الباب مُشتملةٌ على أربع مسائل ، يُقال فيها : كم الأفعال التي ترفع الأسْماء وتنصب
الأخبار ؟ ، وما الدّليل على أنّها أفعالٌ ؟ ، ولِمَ رفعتْ ونصبتْ وليست بأفعالٍ
حقيقيّةٍ ؟ ، وما أحكامها ؟ .)) [2] .

ـ قوله في باب (المفعول معه) : ((وفوائد هذا الباب مُشتملةٌ على ثلاث مسائل ، يُقال فيها : ما المفعول معه ؟ ، وكم شرائطه ؟ ، وما أحكامه ؟ .)) [3] .
ـ قوله في باب (الأسْماء المبنيّة على الفتح) : ((وفوائد هذا الباب تشتمل على مسألتين ، يُقال فيها : كم الأسْماء المبنيّة على الفتح ؟ ، ولِمَ خُصّت بحركة الفتح دون
سائر الحركات ؟ .)) [4] .

ثُمّ يلي تلك الأسئلة إجاباتٌ وافيةٌ لَها مُتوافقةٌ والهدف الذي من أجله ألّف ابن يعيش كتابه .
وإجابة كُلّ سؤالٍ يعقد لَها ابن يعيش _ في الغالب _ فصلاً ، ورُبّما أكثر .

ب _ ذكر ما يقع عليه الكلام في الباب من مسائل ، ومن أمثلة ذلك :
ـ قوله في باب (معرفة مُذْ ومُنْذُ) : ((والكلام فيه يقع في سبع مسائل ، الأولى
منها : في معرفة ذاتيّتهما ، هل هُما اسْمان بكمالِهما ، أو حرفان بِكمالِهما ، أو مُركّبين من حرفٍ واسْمٍ ؟ ، والثّانية : في معرفة تعليل بنائِهما ، والثّالثة : في معرفة إعراب الاسم الواقع بعدهُما ، والرّابعة : في معرفة اختصاصهما بِما يدخلان عليه من الأسْماء ، والخامسة : في معرفة العطف

(1) (المصدر السّابق : 1/3ب .) .
(2) (المصدر السّابق : 61/2ب .) .
(3) (المصدر السّابق : 11/3ب .) .
(4) (المُحيط : 19/2أ .) .

بعدهُما ، وما يجوز فيه ، وما يَمتنع منه ، والسّادسة : في معرفة الفرق بين المجرور ، والمرفوع بعدهُما ، وبين المعرفة والنّكرة في الرّفع ، والسّابعة : في معرفة الفرق بين (مُذْ) و (مُنْذُ) نفسيهما[1] ، ومعرفة الفرق بينهما وبين (من) .)) [2] .

ـ قوله في باب (الجرّ) : ((فالكلام من هذا الباب يقع في ستّ مسائل ، الأُولى : في حقيقة الجرّ ، والثّانية : في تسميته جرًّا ، والثّالثة : في معرفة علاماته ، والرّابعة في معرفة قسمته من طريق اللفظ ، والخامسة : في معرفة اختصاصه بالأسْماء دون الأفعال ، والسّادسة : في معرفة عدد المجرورات .)) [3] .

ثُمّ يتبع هذه المسائل حديثٌ وافٍ لَها ، كُلّ مسألةٍ في فصلٍ أو أكثر .

وإذا كان ابن يعيش يجعل هذه الفوائد والمسائل في صدر الباب الذي هو بصدد الكلام عليه إلاّ أنّه قد يُصدّر الباب بنُبذةٍ يسيرةٍ عن الباب تَشمل حُكمه وتوضيحه ، ثُمّ يذكر ما اشتمل عليه من فوائد ، حيث يقول في باب (الاستثناء) : ((الاستثناء حُكمٌ يختصّ بالأسْماء غالبًا ؛ لأنّه إنّما أُتي به لإخراج بعضٍ من كُلٍّ على مذهب النُّحاة ، والصّحيح من لُغة العرب ، وإنْ كان يجوزُ في الإقرارات ومذهب أهل الفقه أنْ يُخْرج الكثيرُ من القليل ؛ لأنّ بعضهم يُجيزُ : عِنْدِي عَشْرَةٌ إلاَّ تِسْعَةً[4] ، وهذا ركيكٌ في لُغة العرب[5] ، وإنْ كان ظاهرُ اللفظ بالإقرار يلزَمُهُ .

وإنّما قُلنا يختصّ بالأسْماء غالبًا احترازًا من شيءٍ من الأفعال والحُروف ، فإنّه يقع بعد (إلاّ) ، مثل قولكَ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا إلاَّ يَقُولُ ذَلِكَ ، و : مَا زَيْدٌ إلاَّ

---

(1) ما ذكره ابن يعيش أجازه ابن إياز في : (المحصول : 182أ .) ، وابن النّاظم في : (شرح ألفيّة أبيه : 501 .) .

والأصل في تثنية (نفس) : (أنفسهما) ، جاء في : (مِصباح الرّاغب : 422/2 .) ما نصّه : (((أنفسهما) بصيغة الجمع منهما كراهة اجتماع تثنيتين في صيغةٍ واحدةٍ لو قيل : نفساهُما ، أو لكون الاثنين أقلّ الجمع عند بعضهم ، ويجوز (نفساهُما) وهو قليلٌ ، تقول : جَاءَنِي الرَّجُلانِ أنفسهُما ، و : والمَرْأَتَانِ أَنفُسَهُمَا .)) .

(2) (المُحيط : 152/4أ .) .

(3) (المُحيط : 119/4أ .) .

(4) هذا مذهبٌ منسوبٌ إلى الكُوفيّين في : (شرح التّسهيل : 292/2 ، شفاء العليل : 504/1 .) .

(5) انظر : (الاستغناء في الاستثناء : 442 ، الصّعقة الغضبيّة : 586 .) .

فِيْ الدَّارِ ، فإنّ ذلك وإنْ وقع فهو في التّحقيق مُقدّرٌ بالاسم ؛ لأنّ قولك : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا إلاَّ يَقُولُ
ذَلِكَ ، بمعنى : إلاَّ أَحَدًا قَائِلاً ذَلِكَ ، وإذا قُلتَ : مَا زَيْدٌ إلاَّ فِيْ الدَّارِ ، فهو بمعنى : إلاَّ مُسْتَقِرٌّ فِيْ الدَّارِ ، فصحّ بِهذا أنّ الاستثناء للأسْماء دون الأفعال والحروف في التّحقيق .
وفوائدُ هذا الباب مُشتملةٌ على سبع مسائلَ ، يُقالُ فيها : ما الاستثناءُ نفسُهُ . ؟ ، ولِمَ جِيءَ به في الكلام ؟ ، وبِمَ يختصّ من أقسام الكلام ؟ ، وكم آلاتُه ؟ ، وما حُكم ما يأتي بعد آلاته ؟ ، وكم أنواع المُستثنى ؟ ، وما أحكامها ؟ .)) [1] .

ويقول في باب (التّعجّب) : ((التّعجّب حُكمٌ يختصّ بالمعارف المحضة ، والمُفرد المُخصّص من النّكرات دون النّكرات الشّائعة التي هي غير مُختصّةٍ ، وإنّما وجب
ذلك ؛ لأنّ فيه معنى المدح والذّمّ ، وأنت لا تَمدحُ ولا تذمُّ إلاّ من تعرف بأحد طُرق التّعريف ، فعلى هذا تقول : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! ، و : مَا أَحْسَنَ رَجُلاً لَقِيَنِي ! ، و : مَا أَحْسَنَ دَارًا فِيْ البَصْرَةِ ! ، ولا يجوزُ أنْ تقول : مَا أَحْسَنَ رَجُلاً[2] ! ، ولا تُخصّصه ؛ لأنّه يكون خبرًا لا فائدة فيه .
والتّعجّب قسمٌ من أقسام الخبر ؛ بدليل أنّه يدخل تحته الصّدق والكذب ؛ لأنّك إذا قُلتَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! ، احتمل أنّ (زَيْدًا) حَسَنٌ فيكون الكلامُ صدقًا ، وأنْ يكون غير حَسَنٍ فيكون الكلامُ كذبًا .
وفوائدُ هذا الباب تنحصر في ثَماني مسائلٍ ، يُقالُ في الأُولى : ما حقيقة
التّعجّب ؟ ، ويُقالُ في الثّانية : وعلى كم ينقسم ؟ ، ويُقالُ في الثّالثة : وأين
يُستعملُ ؟ ، ويُقالُ في الرّابعة : وما معناهُ ؟ ، ويُقالُ في الخامسة : كيف يُصاغُ الفعل
معهُ ؟ ، ويُقالُ في السّادسة : وما يجوزُ أنْ يُصاغُ من الأفعال له ، وما لا يجوزُ ؟ ، ويُقالُ في السّابعة : ولِمَ اختصّ بصيغة (مَا أَفْعَلَهُ) ، و (أَفْعِلْ بِهِ) دون غيرِها من صيغ
الأفعال ؟ ، ويُقالُ في الثّامنة : وما يتبعُ ذلك من الأحكام ؟ .)) [3] .

---

(1) (المُحيط : 33/4أ _ 34أ .) .
(2) في : (المخطوطة .) : (زيدًا) .
(3) (المُحيط : 46/4أ ، ب _ 47أ .) .

وقد يُلحق ابن يعيش الباب بعددٍ من المسائل المُتعلّقة به[1] ، ثُمّ يختم الباب بلفظين ، هُما : ((فافهم ذلك مُوفّقًا .)) ، أو : ((فافهم ذلك مُوفّقًا إنْ شاء الله تعالى .)) .

3 _ المُصطلحات :

بلغ عدد المُصطلحات التي استخدمها ابن يعيش في (مُحيطه) نحو : واحدٍ وخمسين ومئة مُصطلحٍ .

والمُصطلح البصريّ هو الغالب على هذه المُصطلحات ، حيث بلغ عدد المُصطلحات البصريّة التي استخدمها ابن يعيش اثنين وثلاثين ومئة مُصطلحٍ .

ومن هذه المُصطلحات :

أ _ (النّداء) [2] ، ويُقابله عند الكوفيّين : (الدّعاء) [3] .

ب _ (الضّمير) [4] ، ويُقابله عند الكوفيّين : (الكناية) ، و (المكنيّ) [5] .

واستخدم للكوفيّين سبعة مُصطلحاتٍ .

ومن هذه المُصطلحات :

أ _ (ما لَمْ يُسمّ فاعله) [6] ، ويُقابله عند البصريّين : (نائب الفاعل) [7] .

ب _ (النّعت) [8] ، ويُقابله عند البصريّين : (الصّفة) [9] .

واستخدم للمُتأخّرين اثني عشر مُصطلحًا .

---

(1) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : 44/4ب _ 45ب ، 80ب _ 81ب ، 117أ _ 118ب .) .

(2) انظر : (المُحيط : 2/4أ .) .
وانظر نسبته إليهم في : (مُصطلحات النّحو الكُوفيّ : 35 .) .

(3) انظر نسبته إليهم في : (مُصطلحات النّحو الكُوفيّ : 34 .) .

(4) انظر : (المُحيط : 68/2أ .) .
وانظر نسبته إليهم في : (مُصطلحات النّحو الكُوفيّ : 61 .) .

(5) انظر نسبته إليهم في : (مدرسة الكُوفة : 314 ، مُصطلحات النّحو الكُوفيّ : 60 .) .

(6) انظر : (المُحيط : 17/1أ ، 26/2ب ، 41أ .) .
وقد سبق نسبته إلى الكوفيّين في : (69 .) .

(7) انظر ما وقع في : (69 .) .

(8) انظر : (المُحيط : 80/2ب .) .
وقد سبق نسبته إلى الكوفيّين في : (71 .) .

(9) سبق نسبته إلى البصريّين في : (71 .) .

ومن هذه المُصطلحات :
أ _ (ياء النّفس) [1] **، ويُقابله عند النّحويّين : (ياء) المُتكلّم.**
ب _ (الصّفة المُشبّهة باسم الفاعل) [2] **، ويُقابله عند النّحويّين : (اسم التّفضيل) .**
وقد برز في هذه المُصطلحات التي استخدمها ابن يعيش المظاهر الآتية :
ـ انتفاء نسبة المُصطلحات إلى أصحابِها إلاّ ما ندر .
ـ تعليل المُصطلحات في مواضع كثيرةٍ من (مُحيطه) [3] **.**
ـ إيراد الخلاف في بعض المُصطلحات ، فحين ذكر (ضمير الشّأن والقُصّة) [4] **قال : ((اعلم أنّه يُسمّى (الضّمير المجهول) عند الكوفيّين**[5] **، ويُسمّى (ضمير التّعظيم) عند غيرهم .))** [6] **.**
وحين ذكر (الجرّ) بيّن الخلاف ، ووجهه فقال : ((بين البصريّين والكُوفيّين في تسميته خلافٌ ، فالبصريّون يُسمّونه جرًّا[1] **، ووجه ذلك عندهم أنّهم يقولون : إنّما سُمّي**

---

(1) انظر : (المُحيط : 4/2أ ، 22ب ، 6/4ب .) .
وقد عبّر بِهذا المُصطلح الحيدرة في : (كشف المُشكل : 143 .) ، والهرميّ في : (المُحرّر في النّحو :
46/1 .) .
(2) انظر : (المُحيط : 74/4أ .) .
وقد عبّر بِهذا المُصطلح ابن بابشاذ في : (شرح الجُمل في النّحو : 79/1أ .) .
(3) ستأتي الإشارة إليه في : (308 .) .
(4) هذه تسمية البصريّين .
انظر نسبتها إليهم في : (عرائس المُحصّل من نفائس المُفصّل : 115/1/2 ، الإيضاح في شرحه :
471/1 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 117ب ، النّجم الثّاقب : 653/2 ، القلادة الجوهريّة في شرح الحلاوة السُّكّريّة : 79 ، تعليق الفرائد : 120/1 ، مُصطلحات النّحو الكُوفيّ : 66 .) .
وهذه التّسمية هي الأقرب ، يقول ابن الحاجب : ((وتَسْمية البصريّين أقربُ ؛ لأنّهم سَمّوه باعتبار معناه ؛ لأنّ معناه الشّأن والقصّة ، والكُوفيّون لا يُخالفون في أنّ معناه ذلك ، وإنّما سَمّوه باسمٍ آخر مُلازمٍ ، وهو كونه عائدًا على غير المذكور أوّلاً ، ولكن على ما يُفسّره ثانيًا ، فتسميته باسم معناه أولى . . . .)) ، (الإيضاح في شرح المُفصّل : 471/1 _ 472 .) .
وانظر : (التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 117ب .) .
(5) انظر نسبته إليهم في : (مجالس ثعلب : 386/2 ، الخصائص : 397/2 ، عرائس المُحصّل :
115/1/2 ، الإيضاح في شرح المُفصّل : 471/1 ، المُفصّل في شرحه : 103/3 ، التّاج المُكلّل بجواهر
الآداب : 117ب ، النّجم الثّاقب : 654/2 ، القلادة الجوهريّة : 79 ، تعليق الفرائد : 120/1 ، مُصطلحات النّحو الكُوفيّ : 66 .) .
(6) (المُحيط : 68/2أ .) .

جرًّا ؛ لأنّه لا يكون في الأصل إلاّ من حرفٍ ، وذلك الحرف لا يكونُ إلاّ بعد فعلٍ في الحقيقة ، وذلك الفعل لا يصل[2] إلى الاسم إلاّ بذلك الحرف فكأنّه جرّ الفعل إلى الاسم باتّصاله إليه ، فسُمّي ما عمِل فيه ذلك الحرف باسم ما وُضع له ، فهذه تسميةٌ معنويّةٌ .

والكوفيّون يُسمّون هذه الحركة خفضًا[3] ، ويقولون : إنّما سُمّيت خفضًا ؛ لأنّ موضعها من سُفلٍ ، فسُمّيت باسم موضعها ، وهذه تسميةٌ لفظيّةٌ ، وكُلّ ذلك اصطلاحٌ
ومواضعةٌ جائزةٌ .)) [4] .

4 _ الحدود :

ذكر ابن يعيش الحدّ لجميع الأبواب التي عرض لَها في (مُحيطه) ، سوى باب (ما لَمْ
يُسمّ فاعله) [5] .

وقد بلغت حدوده تسعةً وثلاثين حدًّا ، تَمثّل عرضها في جانبين :

أ _ ذكر الحدّ لُغةً ، وفيه أربعة حُدودٍ .

ب _ ذكر الحدّ اصطلاحًا ، وفيه خمسةٌ وثلاثون حدًّا .

وطريقته في عرض الجانب الأوّل تبدو في الآتي :

ـــ عرضه فقط :

---

(1) انظر نسبته إليهم في : (المُفضّل : 236/1 ، الأشباه والنّظائر في النّحو : 82/2 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابن طُولون : 49/1 ، منحة الملك الوهّاب : 167/1 ، مُصطلحات النّحو الكُوفيّ : 121 .) .

وهُناك من يُسمّي الجرّ ظرفًا ؛ لأنّ العرب تُعامله مُعاملة الظّرف .

انظر : (التّخمير : 277/1 .) .

(2) بينهما في : (المخطوطة .) : (إلاّ) ، وهي مُقحمةٌ لا داعي لَها .

(3) انظر نسبته إليهم في : (الأشباه والنّظائر في النّحو : 82/2 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابن طُولون : 49/1 ، منحة الملك الوهّاب : 167/1 ، مُصطلحات النّحو الكُوفيّ : 121 .) .

وهُناك من يُسمّي (الخفض) : (الإضْجاع) .

انظر : (الصّاهل والشّاحج : 648 .) .

وجعل السّخاويّ في : (المُفضّل : 236/1 .) الخفض والجرّ والإضجاع بِمعنى واحدٍ .

(4) (المُحيط : 119/4أ _ ب .) .

وجاء في : (منحة الملك الوهّاب : 167/1 .) ما نصّه : ((اعلم أنّ (الجرّ) عبارة البصريّين ، و (الخفض) عبارة الكوفيّين ، والمُراد منهما واحدٌ ؛ إذْ لا مشاحة في الاصطلاح .)) .

(5) انظر : (المُحيط : 41/2أ .) .

وذلك حدّه (التّضعيف) بأنّه ((إرداف الشّيء بشيءٍ آخر مثله في اللفظ ، والصّفة

والذّاتيّة سواءٌ .)) [1] .

ــ عرضه مع التّوضيح[2] :

ومن ذلـك حدّه (النّدبـة) بأنّـه ((التّوجّـع والتّفجّـع ، كأنّـك فقدتَ شخصًـا تعرفـه ، وذكرتَ مكانـه عندك ، فتوجّعتَ لفراقه ، وتفجّعتَ عليـه ، فناديتَـه وليس غرضك الإقبال عليه ليسمع منك ، وإنّما غرضك إذا قُلتَ : وَا زَيْدَاهُ ، أنْ يقول : لبّيْكَ في الحُضْرَةِ ، أو : لَبَّيْكَ مُجِيْبًا .)) [3] .

ـــ عرضـه مـع الإيضـاح ، وأقـوالٌ فيـه أُخـر مـع اختيـار أصحّها :

وذلـك حدّه (الإعراب) [4] بأنّـه مُختلفٌ ((فيـه علـى أربعـة أقـوالٍ ، قيـل : الإعرابُ هو البيان ؛ لأنّه يُبيّن معنـى الكلام إمّا فاعلاً ، وإمّا مفعولاً ، وإمّا استفهامًا ، وإمّا نفيًا ، وإمّا تعجّبًا ، فإذا قُلتَ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، لَمْ يتبيّن لك الفاعل من المفعول إلاّ بالإعراب الذي هو الرّفع والنّصب ، وإذا قُلتَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدْ ، ولَمْ تُعرب ، لَمْ يُفـرّق بين
النّفي ، والاستفهام ، والتّعجّب إلاّ بالإعراب ؛ لأنّك إذا رفعتَ (زَيْدًا) تبيّن لـك أنّ الكلام نفيٌ ، وأنّ (زَيْدًا) فاعلٌ ، وإذا نصبتَ (زَيْدًا) تبيّن لـك أنّ معنـى الكـلام تعجّـبٌ ، وإذا جـررتَ (زَيْدًا) تبيّن لـك أنّ معنـى الكـلام اسـتفهامٌ[5] ؛ والدّليل على أنّ الإعراب هو
البيـان قـول الله تعـالى : ۝ ⑩✡⌧✡⅄✦⑥⊃❁ ⇗✦⚈✦⑩❄✡⇘✦☺ ⩔✈⚱⑨ℰ♑⊃✦ ۝ [6] ، وقال الشّاعر[1] :

---

(1) (المُحيط : 46/1أ .) .
(2) انظر : (المصدر السّابق : 90/2أ _ ب ، 21/4أ .) .
(3) (المصدر السّابق : 21/4أ .) .
(4) وقع إيراده مُختصرًا في : (68 _ 70 .) .
(5) قال أبو حيّان : ((الإعراب يُفتقر إليه في الأسْماء في نحو : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! ، إذا تعجّبتَ ، و : مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ ، إذا نفيتَ عنه الإحسان ، و : مَا أَحْسَنُ زَيْدٍ ؟ ، إذا استفهمتَ ، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني ، وحُمل ما لا لبس فيه من الأسْماء على ما فيه لبسٌ ، نحو : شَرِبَ زَيْدٌ الْمَاءَ ، كما حُمل (أَعِدُ) و (تَعِدُ) و (نَعِدُ) على (يَعِدُ) . . . .)) ، (التّذييل والتّكميل : 122/1 .) .
وانظر : (مسألة من التّعجّب : 117 _ 118 ، شرح عيون الإعراب : 135 .) .
(6) (الشّعراء : 195 .) .

وَإِنِّي لأُكْنِي عَنْ قَذُوْرَ بِغَيْرِهَا وَأُعْرِبُ أَحْيَانًا بِهَا فَأُصَارِحُ [2] .

معنى قوله : أُعْـرِبُ ، أي : أُبَيِّنُ ، وفي الحديث : << الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا ، وَالبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ . >>[3] ، ومعنى تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا ، أي : تُبَيِّنُ ، والعربُ تقول : << أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَنْ حَاجَتِهِ . >>[4] ، أي : بَيَّنَ وأوضحَ ؛ ولِهذا سُمّيت الخيل العتاق عرابًا ، لَمّا كان يتبيّن فيها العتق .

وقيل : الإعراب هو التّغيير ؛ بدليل أنّه يُغيّر أواخر الكلم على حسب انتقال الحركات وجري العوامل ، ألا ترى أنّك تقول : هَذَا زَيْدٌ ، و : رَأَيْتُ زَيْدًا ، و : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، فتغيّر (الدّال) بالضّمّة ، والفتحة ، والكسرة ، وعلى هذا القياس سائر المُعربات ، واحتجّ صاحب هذا القول على أنّ الإعراب هو التّغيير بقول العرب : << عَرِبَتْ مِعْدَةُ الرَّجُلُ . >>[5] ، إذا تغيّرت ، وقال : غيار المعدة ليس إلاّ تنقّل الأحوال ، كما أنّ غيار الكلام بتنقّل الحركات على حسب جري العوامل .

وقيل : الإعراب هو التّحبّيب ؛ لأنّ الكلام المُعرب محبوبٌ سَماعه والنّطق به ، واحتجّ صاحب هذا القول على أنّ الإعراب هو التّحبيب بقوله تعـــــالى : ⓵ ⇗♦⭘♦⑩❄☯⑥ ⑤☺✞❸❄❄◻⭘⌖⑤⑩❄♉⑥ . ①✡⊳②✞☺✧◻♋⌖❄❄⁋⑧♑ ⑤⌂⌧🖫”⌖⮙✡&⮌✠ ⓵ [6] ، وقال : أصل العروب في اللغة هي المرأة المُتحبّبة إلى بعلها .

(1) لَمْ أقف على اسْمه .
(2) من الطّويل ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .
وهو في : (المقصور والممدود لأبي عليٍّ القَاليّ : 216 ، التّهذيب بِمُحكم التّرتيب : 183 .) ، و _ برواية : (لأَكْنُو) _ في : (إصلاح المنطق : 140 ، شرح أبياته : 308 ، الصّحاح _ (كَنَى) _ : 2477/6 ، تثقيف اللسان : 354 ، هُدى مهاة الكِلّتين وجلا ذات الحُلّتين : 80 ، خزانة الأدب : 420/6 .) ، و _ برواية : (وَقَدْ كُنْتُ أَكْنُو) _ في : (توجيه اللمع : 68 .) .
(3) انظر هذا الحديث _ برواية : << لاَ تَنْكَحُ الأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَر ، وَلاَ تَنْكَحُ البِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَن . >> ، قالوا : << يَا رَسُولَ الله ، وَكَيْفَ أُذْنُهَا . ؟ >> ، قال : << أَنْ تَسْكُتَ . >> _ في : (صحيح البُخاريّ : 380/3 _ 381 ، كتاب : النّكاح _ 67 _ ، باب : 42 ، حديث : 5136 .) .
(4) مضى تخريجه في : (72 .) .
(5) مضى تخريجه في : (73 .) .
(6) (الواقعة : 37 _ 38 .) .

هذه أربعة أقوالٍ أصحّها القولان الأوّلان ، أعني : البيان[1] ، والتّغيير . (([2] .

أمّا طريقته في عرض الجانب الآخر فقد بدت في الآتي :

ــ عرضه فقط[3] :

ومن ذلك حدّه (الابتداء) بأنّه : ((اهتمامك بذكر المُبتدإ ، وإتيانك به مُتعرّيًا من العوامل اللفظيّة ؛ وذلك للاهتمام .)) [4] .

ــ عرضه مع التّمثيل[5] :

ومن ذلك حدّه (الفعل المهموز في وسطه) بأنّه : ((ما تكون (الهمزة) عينه ، وهو
مثل : زَأَرَ الأَسَدُ ، و : رَأَسْتُ زَيْدًا ، أي : ضَرَبْتُ رَأْسَهُ ، و : رَأَيْتُ زَيْدًا ، و : سَأَلْتُ عَبْدَ الله ، و : نَأَيْتُ عَنْ عَمْرٍو ، وما شاكل ذلك .)) [1] .

---

(1) قال الفاكهيّ : ((المُناسب للمعنى الاصطلاحيّ من معانيه (الإبانة) ؛ إذْ القصد به إبانة المعاني المُختلفة من حركةٍ ، أو حرفٍ ، أو سكونٍ ، أو حذفٍ .)) ، (شرح الحدود النّحويّة : 121 .) .

(2) (المُحيط : 1/2أ _ ب .) .

(3) انظر : (المصدر السّابق : 49/2أ ، 87أ ، 94أ ، 2/4أ .) .

(4) (المصدر السّابق : 94/2أ .) .

وقد اختلف النّحويّون في تحديد معنى (الابتداء) على ثلاثة آراء :

أ _ أنّ الابتداء هو التّعرية .

وإليه ذهب المُبرّد في : (المُقتضب : 126/4 .) ، والسّيرافيّ في : (شرح الكتاب : 6434/1أ .) ، والفارسيّ في : (الإيضاح العضُديّ : 73/1 .) ، وأبو البركات الأنباريّ في : (الإنصاف : 46/1 .) ، والعُكبريّ _ في أحد قوليه _ في : (المُتّبع : 221/1 .) ، وابن مالك في : (تسهيل الفوائد : 44 .) ، والسّيوطيّ _ في أحد قوليه _ في : (البهجة المرضيّة : 99 .) ، وعُزي إلى البصريّين في : (اللباب في علل
البناء والإعراب : 125/1 ، شرح الكافية للرّضيّ : 227/1 ، أسرار النّحو : 106 .) .

ب _ أنّ الابتداء معنًى ، وهو مُضارعته للفاعل .

وإليه ذهب الزّجّاجيّ في : (الجُمل في النّحو : 36 .) .

ج _ أنّ الابتداء هو اهتمامك بالشّيء ، وجعلك له أوّلاً في الرّتبة لثانٍ يأتي بعده تتمّ به فائدته .

وإليه ذهب الحيدرة في : (كشف المُشكل : 214 .) ، والعُكبريّ _ في قوله الآخر _ في : (اللباب في علل البناء والإعراب : 125/1 .) وابن يعيش الحلبيّ في : (شرح المُفصّل : 85/1 .) ، والسّيوطيّ _ في قوله الآخر _ في : (المطالع السّعيدة : 176 ، همع الهوامع : 312/1 .) .

وقد بحث القضيّة بشيءٍ من التّفصيل عليّ أبو المكارم في : (تعليم النّحو العربيّ : 141 _ 142 .) .

(5) انظر : (المُحيط : 54/1ب ، 49أ ، 1/3ب ، 3ب ، 5أ ، 11ب ، 4/4أ ، 23ب ، 57ب _ 58أ .) .

ـ عرضه مع الإيضاح[2] :

ومن ذلك حدّه (المبنيّ) بأنّه : ((ما لزم حالةً واحدةً ، وسواءٌ كان اسْمًا ، أو
فعلاً ، أوحرفًا كما تقدّم في البناء ، وتلك الحالة هي السّكون في المبنيّات على
السّكون ، والحركة في المبنيّات على الحركة .)) [3] .

ـ عرضه مع الإيضاح والتّمثيل[4] :

ومن ذلك حدّه (الاستغاثة) بأنّه ((طلب الإعانة والنّصرة من المدعوّ للدّاعي نفسه ،
أو لِمن يدعو له ويستغيث عليه ، فإذا قُلتَ : يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو ، فكأنّك تدعو
(زَيْدًا) يغيث (عَمْرًا) ، وهو الدّاعي أو غيره ، قال الشّاعر[5] :

تَكَنَّفَنِي الوُشَاةُ فَأَزْعَجُوْنِي فَيَا لَلْنَّاسِ لِلْوَاشِي المُطَاعِ .)) [6] .

5 _ التّعليل :

ظهر التّعليل عند ابن يعيش في (مُحيطه) في واحدٍ وثَمانين ومئة موضعٍ .

والموضوعات التي علّل لَها ابن يعيش هي :

أ ـ تعليل المُصطلحات[7] :

---

(1) (المصدر السّابق : 49/1أ .) .
(2) انظر : (المصدر السّابق : 42/1أ ، ب ، 13/2ب ، 31أ ، 52ب ، 69أ _ ب ، 81ب _ 82أ .) .
(3) (المصدر السّابق : 13/2ب .) .
(4) انظر : (المصدر السّابق : 54/1ب ، 80/2ب ، 94أ ، 29/4ب _ 30أ ، 47أ .) .
(5) هو قيس بن ذَريح .
(6) (المُحيط : 29/4ب _ 30أ .) .
والبيت من الوافر ، من أبياتٍ عددها تسعة ، هو ثالثها ، قالَها في يوم طلاق لُبنى ، حيث خرج نحو الطّريق الذي سلكته يتنسّم روائحها ، فسنحت له ظبيةٌ ، فقصدها ، فهربت منه .
وأوّلُها :
أَلاَ يَـا شِـبْهَ لُبْنَـى لاَ تُرَاعِـي وَلاَ تَتَيَمَّمِـي قُلَـلَ القِـلاَعِ .
=
= وقبله :
فَوَا كَبَدِي وَعَاوَدَنِي رُدَاعِي وَكَانَ فِرَاقُ لُبْنَى كالخِدَاعِ .
وبعده :
فَأَصْبَحْتُ الغَدَاةَ أَلُوْمُ نَفْسِي عَلَى شَيءٍ وَلَيْسَ بِمُسْتَطَاعِ .

ومن ذلك تعليله تسمية (المفعول المُطلق) بالمُطلق ، حيث قال : ((وأمّا لِمَ سُمّـــي
مُطلقًا ؟ ؛ فلأنّ العبارة جرت عليه بغير واسطةٍ من حروف الجرّ بخلاف المفعولين ؛ ألا ترى أنّ منها ما جرت عليه [العبارة] بـ (الباء) وهو المفعول به ، ومنها ما جرت عليه العبارة بـ (في) وهو الظّرفان ؛ لأنّهما مفعولٌ فيهما الفعل ، ومنها [ما جرت عليه العبارة] بـ (مع) وهو المفعول معه ، ومنها ما جرت عليه العبارة بـ (اللام) وهو المفعول من أجله ؛ لأنّه غرضٌ للفعل الذي نصبه ، والمفعول المُطلق بخلاف ذلك لَمْ يقع عليه حرفٌ من حروف الجرّ بل استغنى عنها ؛ لأنّه الأصل من المفعولين ، والفعل مُشتقٌ منه ؛ بدليل أنّ المصدر صناعيٌّ ، أي : مُفتقرٌ إلى صانعٍ صنعه وأحدثه ، والفعل صياغيٌّ ،
أي : مصوغٌ للأزمنة الثّلاثة التي هي : الْماضي ، والحال ، والمُستقبل .)) (1)
.

...

= في شرح الدُّرّ الألفيّة : 85 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 29/1 ، شرح الدُّرّة الألفيّة : 45 ، الصّفوة الصّفيّة : 62/1/1 ، شرح الجُمل لابن الفخّار : 21/1 ، الرّشاد في شرح الإرشاد الهادي في علم
النّحو : 120 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابن طُولون : 366/1 ، 367 .) ، واختاره النّيليّ في : (الصّفوة الصّفيّة : 61/1/1 _ 62 .) ، وصحّحه الجليس في : (ثِمار الصّناعة : 142 .) ، والحيدرة في : (كشف المُشكل : 280 .) ، وابن الفخّار في : (شرح الجُمل : 21/1 .) ، وطُولون في : (شرح ألفيّة ابن مالك :
366/1 ، 367 .) مُعتلاً لذلك بقوله : ((لأنّ الفرع لا بُدّ فيه من معنى الأصل وزيادةٍ ، والفعلُ يدلّ على الحدث والزّمان ، والصّفة تدلّ على الحدث والموصوف ، ولا دلالة لَها على الزّمان المُعيّن .
)) .

وهو في : (ديوانه : 62 ، الكتاب : 216/2 ، 219 ، الأُصول : 352/1 ، الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 166 ، اللامات : 82 ، كشف المُشكل : 334 ، شرح المُفصّل : 131/1 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 214/2 .) .
(7) انظر _ مثلاً _ : (المُحيط : 42/1ب ، 43أ ، 46أ ، 60ب ، 1/3ب _ 2أ ، 41/4أ .) .
(1) (المُحيط : 1/3ب _ 2أ .) .
وسيأتي بيان كون الأزمنة ثلاثةً في : (1028 _ 1029 .) .
أمّا الخلاف بين النّحويّين حول أصل الاشتقاق فعلى أربعة آراء ، هي :
أ _ أنّ المصدر هو الأصل ، والفعل والوصف مُشتقّان منه .
وهذا رأيٌ منسوبٌ إلى البصريّين في : (ثِمار الصّناعة : 142 ، الإنصاف : 235/1 ، كشف المُشكل : 280 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 143 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 260/1 ، الغُرّة المخفيّة =

وحُجّتهم مُفصّلةٌ في : (علل النّحو : 359 _ 360 ، الإنصاف : 237/1 _ 239 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 260/1 ، الغُرّة المخفيّة :85 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 29/1 _ 30 ، الصّفوة الصّفيّة : 62/1/1 _ 63 ، المفراح في شرح مراح الأرواح في التّصريف : 22 .) .
وهذا أصحّ الآراء ؛ والدّليل على صحّته ((أمران :
أحدهُما : أنّ المصدر يدلّ على الحدث فقط ، والفعل يدلّ على الحدث والزّمان ، وما يدلّ على معنًى واحدٍ كالمُفرد ، وما يدلّ على معنيين كالمُركّب ، والمُفرد قبل المُركّب .
والثّاني : أنّ المصدر جنسٌ يقع على القليل والكثير والماضي والمُستقبل ، فهو كالعموم ، والفعل يختصّ بزمانٍ مُعيّن ، والعامّ قبل الخاصّ ، وقد شُبّه المصدر بالنّقرة من الفضّة في أنّها فضّةٌ فقط ، وما يتّخذُ منها من مرآةٍ أو قارورةٍ ، ونحو ذلك بِمنْزلة الفعل من حيث أنّ فيه ما في المصدر وزيادة ، كما أنّ المرآة فيها الفضّة والصّورة المخصوصة .)) ، (اللباب في علل البناء والإعراب : 260/1 .) .
وانظر كونه صحيحًا بتفصيلٍ أكثر في : (علل النّحو : 359 _ 362 .) .
ب _ أنّ الفعل أصلٌ للوصف ، والمصدر أصلٌ للفعل .
وهذا رأي الجُرجانيّ في : (المُقتصد : 109/1 .) ، ونُسب إلى الفارسيّ في : (شرح ألفيّة ابن مالك لابن طُولون : 366/1 .)
ج _ أنّ الفعل أصلٌ للمصدر والوصف .
وهذا رأيٌ منسوبٌ إلى الكوفيّين في : (الإنصاف : 235/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 143 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 260/1 ، الغُرّة المخفيّة : 85 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور :
28/1 _ 29 ، الصّفوة الصّفيّة : 61/1/1 ، شرح الجُمل لابن الفخّار : 20/1 ، المفراح : 29 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابن طُولون : 366/1 .) .
وحُجّتهم مُفصّلةٌ في : (الإنصاف : 235/1 _ 236 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 147 _ 148 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 260/1 ، الغُرّة المخفيّة : 85 ، الصّفوة الصّفيّة : 61/1/1 _ 62 .) .
د _ أنّ الفعل والمصدر أصلانِ ، وليس أحدهُما مُشتقًّا من الآخَر .
وهذا رأيٌ منسوبٌ إلى ابن طلْحة في : (شرح ألفيّة ابن مالك لابن طُولون : 367/1 ، ابن طلحة =

ــ تعليل الأحكام النّحويّة[1] :

ومن ذلك تعليله عدم جواز حذف حرف النّداء من النّكرة المقصودة ؛ ((لأنّ تعريفها حصل بالقصد والتّنبيه ، وذلك مُجتلبٌ من النّداء لا غير ، فلو حُذف لبقيت مضمومةً كضمّ المعارف وهي في الأصل نكرةٌ ، وذلك مُمتنعٌ أنْ يكون الشّيء مُعرّفًا مُنكّرًا في حالةٍ واحدةٍ .))[2] .

= النّحويّ _ حياته ، آثاره ، آراؤه _ : 107 .) .
(1) انظر _ مثلاً _ : (المُحيط : 41/1أ ، 66ب ، 2/2ب _ 3أ ، 4ب ، 6ب _ 7أ ، 9أ _ ب ، 11ب ، 16ب ، 26ب ، 57أ ، 82ب ، 100ب ، 3/4ب ، 11ب ، 12أ ، 20أ ، 2/4ب ، 9ب ، 13أ ، 15أ ، 20أ ، 24ب _ 25أ ، 51أ _ ب ، 84ب ، 96ب ، 113أ .) .
(2) (المُحيط : 20/4أ .) .
وسيأتي القول في حذف حرف النّداء من النّكرة المقصودة في : (810 _ 811 .) .

ــ تعليل الظّواهر اللغويّة[1] :

ومن ذلك تعليله أنّ الفعل المُضارع المجزوم مُعربٌ بالحذف ؛ ((لأنّـه إنْ كان صحيحًا حذفتَ منه الحركة ، نحو : لَمْ يَضْرِبْ ، وإنْ كان مُعتلّ الآخر حذفتَ حرف علّته من آخره ، نحو : لَمْ يَغْزُ ، و : لَمْ يَرْضَ ، و : لَمْ يَرْمِ .)) [2] .

وأمّا أنواع العلل التي كان استعملها ابن يعيش في (مُحيطه) فهي :

ــ علّة تشبيه[3] :

كتشبيهه (ما) التّعجّبيّة بـ (مَنْ) الاستفهاميّة في البناء ، حيث قال : ((وهذه التّعجّبيّة مبنيّةٌ ؛ لِمُشابَهتها الاستفهاميّة من جهة اللفظ والمعنى .)) [4] .

ــ علّة نقيضٍ[5] :

كتعليله حمل (لاَ) على (إنَّ) في نصب الأسْماء ، ورفع الأخبار ؛ ((لأنّها نقيضتها ، والعرب تحمل النّقيض على النّقيض كما تحمل النّظير على النّظير .)) [6] .

ــ علّة تضمينٍ[7] :

كتعليله بناء الاستفهاميّات لتضمّنها حرف الاستفهام ، حيث قال : ((الاستفهاميّات مثل : (مَنْ) و (مَا) و (كَمْ) و (كَيْفَ) وما جرى مجراها بُنيت ؛ لتضمّنها حرف الاستفهام وهو (الألف) ، فإذا قُلتَ : مَنْ عِنْدَكَ ؟ ، فالمعنى : أَ أَحَدٌ عِنْدَكَ ؟ ، فالاسْميّة في (مَنْ) بِمعنى (أحد) ، والبناء لتضمّنه (الألف) ، وعلى هذا قياس أسْــــماء الاستفهاميّات .)) [8] .

---

(1) انظر _ مثلاً _ : (المُحيط : 42/1ب _ 43أ ، 45أ ، ب ، 46ب _ 47أ ، 49ب ، 51أ ، 4/2أ ، 5أ .) .
(2) (المصدر السّابق : 4/2أ .) .
(3) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : 19/2أ ، 25أ ، 78أ .) .
(4) انظر : (المصدر السّابق : 78/2أ .) .
(5) انظر _ مثلاً _ : (المُحيط : 13/3ب ، 25أ .) .
(6) (المصدر السّابق : 13/3ب .) .
(7) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : 14/2ب ، 15أ ، 18ب ، 20أ ، 5/3ب .) .
(8) (المصدر السّابق : 14/2ب _ 15أ .) .

ـ علّة إشعارٍ[1] :

كتعليله فتح (الباء) في (رُب) إذا خُفّفت ، حيث قال : ((إذا خُفّفت فالأحسن أنْ تفتح (الباء) ؛ إشعارًا بالتّشديد ؛ لأنّه الأصل في (رُبّ) .)) [2] .

ـ علّة اختصارٍ :

كتعليله أنّ التّمييز لَمْ يأتِ في الكلام ((إلاّ للاختصار والإيجاز .)) [3] .

ـ علّة تعويضٍ :

كتعليله إعراب (ذو) بالحروف ، حيث قال : ((أمّا العلّة في أنّه لا يُعرب قط إلاّ بالحُروف ؛ فعوضًا عمّا حُذف منه ؛ لأنّك إذا قُلتَ : (ذُو) ، فوزنه (فُعل) _ بضمّ (الفاء) _ وأصله (ذوي) ، فنُقلت الحركة على (الياءِ) وهي حرفٌ عليلٌ ، والضّمّة ثقيلةٌ فأُلقيت الحركة عن (الياء) فبقيت ساكنةً وبعدها ساكنٌ وهو التّنوين فحذفتها ؛ لالتقاء السّاكنين ؛ لأنّها الأُولى ، والأُولى أولى بالحذف ، فبقي (ذُو) فالتقى أيضًا ساكنان وهُما (الواو) والتّنوين ، فحُذفت (الواو) ؛ لالتقاء السّاكنين أيضًا ؛ لأنّها الأُولى ، فبقي الاسم على حرفٍ واحدٍ ومعه التّنوين ، فحُذف التّنوين ؛ للإضافة ، وكرهت العرب أنْ يبقى الاسم على حرفٍ واحدٍ فأعربوه بالحُروف ؛ عوضًا عمّا حُذف منه .)) [4] .

ـ علّة فرقٍ[5] :

كتعليله بناء (تاء) الضّمير للمُتكلّم على الضّمّ ، حيث قال : ((أمّا الذي بُني من الأسْماء على الضّمّ ؛ للفرق بين مُلتبسين فهو (تاء) الضّمير للمُتكلّم ، نحو : (قُمْتُ) ؛

---

(1) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : 5/2ب _ 6أ ، 63ب ، 14/4ب ، 149ب .) .
(2) (المصدر السّابق : 149/4ب .) .
(3) (المصدر السّابق : 69/4ب .) .
(4) (المُحيط : 10/2أ .) .
وهذا النّصّ كما ترى اشتمل على علّتين غير العوض ، وهُما : التقاء السّاكنين ، والإضافة .
وانظر في : (837 _ 852 .) مزيد بيان للعلّة التي من أجلها أُعربت (ذو) بالحُروف .
(5) انظر : (المُحيط : 18/2ب ، 22أ .) .

لأنّه لو بُني على الفتح لالتبس ضميرُ المُتكلّم بضمير المُخاطب ، نحو : قُمْتَ يَا زَيْدُ ، ولو بُني على حركة الكسر لأشبه (تاء) المُؤنّث المُخاطب ، نحو : قُمْتِ يَا هِنْدُ ، وكذلك (هاء) الضّمير للغائب ، نحو : (ضَرَبَهُ) ، لو بُني على الفتح لالتبس ضمير المُذكّر بضمير المُؤنّث ، ولأشكل على السّامع لو قُلتَ : (ضَرَبَهُ) بالفتح ، ولو بُني على الكسر أيضًا لأشبه في لفظه ضمير المُؤنّث المُنفصل ؛ لأنّك إذا قُلتَ : (ضَرَبِهِ) _ بكسر (الْهاء) _ أشبه ضمير المُؤنّث المُنفصل في لفظه .)) [1] .

ــ علّة إتباعٍ[2] :

كتعليله بناء (مُنْذُ) على الضّمّ ، حيث قال : (((مُنْذُ) مبنيّةٌ على الضّمّ ؛ لحــقّ
الإتباع ؛ لأنّ العرب تكاد تُتبع الضّمّ الضّمّ ؛ لأنّه حركةٌ واحدةٌ استغناءً بِمخرجٍ واحدٍ ، وذلك لا يكون إلاّ في الحركتين المُتواليتين ، نحو قولهم : سُدَّ البَابَ ، و : جُرَّ الحَبْلَ ، و : مُدَّ الثَّوْبَ ، وما شاكل ذلك ، فإنْ فصل بين الحركتين حرفٌ ساكنٌ أجازوا الإتباع ؛ لأنّ السّكون ليس بفاصلٍ قويٍّ فيمنع الإتباع ، بخلاف الفاصل المُتحرّك ، فإنّه لا يجوزُ معه الإتباع .)) [3] .

ــ علّة تخفيفٍ[4] :

كتعليله أنّ أسْماء الأفعال قد اختصّت بالبناء على الفتح ؛ ((طلبًا للتّخفيف .)) [5] .

ــ علّة تضادٍّ[6] :

كتعليله عمل (لاَ) عمل (إنّ) ، حيث قال : (((لاَ) شَابَهت (إنّ) مرّةً ؛ لأنّها ضدٌّ لَها
فعملت عملها .)) [1] .

---

(1) (المصدر السّابق : 18/2ب .) .
(2) انظر _ مثلاً _ : (المُحيط : 13/2أ ، 154/4أ ، ب .) .
(3) (المصدر السّابق : 154/4أ .) .
وسيأتي في : (1315 _ 1317 .) مزيد بيانٍ للعلّة التي من أجلها بُنيت (مُنْذُ) على الضّمّ .
(4) انظر _ مثلاً _ : (المُحيط : 13/2أ ، 19ب ، 52/4ب .) .
(5) (المصدر السّابق : 19/2ب .) .
(6) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : 66/1أ ، 56/2أ .) .

ـ علّة عدلٍ :

وذلـك تعليلـه اختصـاص (قبـل) و (بعـد) و (عـوض) و (قـدّام) و (أَوّل) بالبناء على الضّمّ ، حيث قال : ((إنّمـا خُصّت هذه الأسْماء بـأنْ بُنيت علـى الضّمّ ؛ ليعدل بِها إلى حركةٍ ليست لَها بحركة إعرابٍ .)) [2] .

6 _ النّصوص اللغويّة :

بلغ عدد النّصوص التي أوردها ابن يعيش في (مُحيطه) ثَمانَمئـةٍ وسبعةً وعشرين نصًّا ، عدا المُكرّر منها ، والأمثلة المصنوعة .

وتفصيل هذه النّصوص على الوجه الآتي :

أ _ القُرآن الكريم :

بلغ عدد الآيات التي وردت في (المُحيط) ثَماني عشرة وخمسمئةٍ آيـةٍ ، من بينها ثلاث وأربعون قراءةً .

وقد كان ابن يعيش يذكر الآيـة كاملـةً ، أو الموضـع الذي يحـوي الشّـاهد فقط .

أمّا القضايا التي ساق لَها هذه الآيات فهي كما يأتي :

ـ النّحو[3] ، وهو الغالب :

ومن ذلك قوله في عمل (إمَّا) المكسورة المُشدّدة : ((وأمّا (إمَّا) مكسورةً مُشدّدةً فهي تعمل مرّةً الجزم إذا كانت بِمعنى الشّرط في مثل قوله تعالى :
⌚ ➔✦⑤☀✦✈✦✈⑥ ❸❄✦✈✦⑥➷❄✦⊂➶✞ ✈✡⊕
♉❄✦↑♊⌘❄ ·✡”✦❄❄⑥←❄✦→♉
➷❄✦⑥✍←❄✍⑨✡○◻ ⑤☀✠⌦✞”♊↗✠⌧♊ ⇗✦⌫✞⬂◆
✦✦↑✦⑤⇩❄📖 ⑤✠☀➲✦✈ ⑤✍✉✦⇨☺ ①✦②
▦❄♦✉✡⑧⇧☺ ⑤✍⌦🖫✈✦⑥💻▫✠☀⓿✡❄❄✍➲✦ ⌚ [4] ،

(1) انظر : (المصدر السّابق : 66/1أ .) .
(2) انظر : (المُحيط : 6/3ب .) .
(3) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : 68/1أ ، 56/2أ .) .
(4) (الأنفال : ✍🖫 .) .

والأولى تأكيد الفعل معها[1] ، وهي لا تعمل مرّةً إذا كانت بِمعنى العطف في مثـــل قولـــه جـــلّ اسْـــمه :

، [2]

وعلى هذا قياسها .)) [3] .

ــ اللغة[4] ، ومِمّا جاء منها :

---

(1) قال الهرويّ : ((تكون (إِمَّا) جزاءً بِمعنى (إِنْ) ، وتكون (مـا) زائدةً للتّوكيد ، وتدخل معها (نُون) التّوكيد ، كقولِك : إِمَّا تَقُوْمَنَّ أَقُمْ ، و : إِمَّا تَأْتِيَنِّي آتِكَ ، و : إِمَّا تَرَيَنَّ زَيْدًا فَأَكْرِمْهُ ، والتّقدير : إِنْ تَأْتِنِي ،

و : إِنْ تَرَنِـــــــي ، قـــــــال الله تعـــــــالى :

[الأنفـــال:] ، المعنـــى : فَـــإِنْ تَـــثْقَفْهُمْ ، وقـــال :

[مـــريم:] ، وقـــال :

، وإنّما أدخلتَ (نُون) التّوكيد في الجزاء بـ (إِنْ) إذا وُصلت بـ (مَا) ؛ للفرق بين (إمّا) إذا كانت للجزاء وبينها إذا كانت للتّخيير في قولك : إِمَّا تَقُوْمُ ، و : إِمَّا تَقْعُدُ ، فإنْ حذفتَ (مَا) من (إِنْ) لَمْ يجُز إدخال (النُّون) ، لا تقول : إِنْ تَقُوْمَنَّ أَقُمْ ؛ لأنّ حرف الجزاء لا يجلبُ (نُون) التّوكيد .

وقد جاء في الشّعر الجزاء بـ (إِمَّا) بغير (نُون) التّوكيد ، قال الأعشى :

إِمَّـا تَرَيْنَـا حُفَـاةً لاَ نِعَـالَ لَنَـا إِنَّـا كَـذَٰلِكَ مَـا نَحْفَـى وَنَنْتَعِلُ .)) ، (الأُزهيّـة :

_ . (.) .

(2) نصّـــــــــــــــها :

، (مريَم : .) .

(3) (المُحيط : 67/1أ .) .

(4) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : 42/1أ ، 46أ ، 49ب ، 1/2ب ، 6أ ، 2/4أ .) .

1 ــ المعنى اللغويّ :

ومـن ذلـك قولـه فـي معنـى (التّضـعيف) : ((وتضـعيف الشّـيء : تثنيتـه وإرداقه بِمثله[1] ؛

لقولـــــــــه تعـــــــــالى : ، [2] ، أي : يُثنى لَها ، ويُردف .)) [3] .

2 ــ بنية الكلمة :

ومن ذلك قوله في حُكم الفعل المهموز الصّحيح : ((فإنْ كـان صحيحًا ، مثـل : قَـرَأَ ، و : بَـرَأَ ، و : أَخْطَـأَ ، و : تَوَكَّـأَ ، ثبتـتْ (همزتـه) فـي جميـع تصرّفاته ؛ لأنّها من أصـــل

الكلمـة ، تقـول : قَـرَأَ يَقْـرَأَ ، و : اقْـرَأْ ، و : هُـوَ يَقْـرَأُ ، و : هَـذَا قَـارِىءٌ و : مَقْرُوءٌ ، و : قَرَأَهُ ، فهي (لام) الكلمـة في هذه الألفاظ جميعًا ، وهي هاهُنـا بِمنْزلـة الحــرف الصّــحيح فــي احتمــال الحركــة ، قــال الله تعــالى : ، [4] ، وقال :

---

(1) انظر : (تَهذيب اللغة _ (ضَعَفَ) _ : 304/1/1 _ 305 .) .

(2) نصّها : (الأحزاب : 30 .) .

(3) (المُحيط : 46/1أ .) .

(4) نصّـــــــــها :

﴿ ... ﴾ [1] ، فهي هاهُنا مُحرّكةٌ ؛ لأنّها
حرفٌ صحيحٌ .)) [2] .

أمّا القراءات فقد ذكرها ابن يعيش دون نسبةٍ ، عدا قراءتين[3] نسبهما إلى أبي
عمرٍو ، وقراءةً واحدةً إلى حمزة[4] ، والكسائيّ[1375] .
وقد جاء إيراد هذه القراءات لِما يأتي :

ــ النّحو[5] ، وهو الغالب :

ومن ذلك قوله في جواز الرّفع ، والنّصب للفعل الواقع بعد (حَتَّى) : ((وأمّا الحال الذي يجوزُ فيه الرّفع ، والنّصب فهو في كُلّ موضعٍ صلح فيه تقدير الْماضي ، أو الحال
مــرّةً ، وتقــدير المُســتقبل مــرّةً ، وذلــك فــي مثــل قولــه تعــالى : ﴿ ... ﴾ ، (المُزمّل : 20 .) .

---

(1) نصّـــــــــــــــــــها : ﴿ ... ﴾ ،
= (الأعراف : ... .) .
(2) (المُحيط : 1/50ب .) .
(3) في : (المصدر السّابق : 4/8ب ، 96أ .) .
(4) في : (المصدر السّابق : 4/96أ .) .
(5) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : 1/53أ ، 58أ ، 67أ ، 2/58أ ، 70أ ، 76ب _ 77أ ، 3/16أ ، 20أ ، 4/96أ ، 106ب ، 114أ .) .

⑤✍⌦⌧❍⌖✈✦♦⬆✍♦ ◷ [1] ، فـــ[2] (يَقُـــوْلَ الرَّسُـــولُ) يُقـــرأ بالرّفـــــــع[3] ،

والنّصب[4] ، فمن رفع اعتقد أنّه قد قال الرّسول ، أو أنّـه بلـغ حالـة القول ، كأنّه يُريد : حتّى قال ، أو : حتّى هو فـي حالـة القول[5] ، ومـن نصب اعتقد أنّ غاية الزّلزلة قول الرّسول ، وأنّ الزّلزلـة سببٌ لقول الرّسول ؛ لأنّ فـي القول انقطاعًا إلى الله سُبحانه ؛ وطلبًا للنّصر منه ، فكأنّها لُطفٌ .)) [6] .

ـ اللغة ، وقد جاء منها بنية الكلمة[7] :

ومـن ذلـك قولـه فـي حُكم الفعل المهموز إنْ كـان صحيحًا : ((فـإنْ كـان صحيحًا مثـل : زَأَرَ الأَسَدُ ، و : رَأَسْتُ زَيْدًا ثبتـتْ (الهمـزة) فـي ماضيه ، ومُستقبله ، وجميع تصاريفه ، تقول : زَأَرَ يَزْأَرُ زَأْرًا فَهُوَ زَائِرٌ ، ومـا شـاكل

---

(1) نصّـــــــــــــــها : ◷ ⑤✞☺◁♊ ☙⌖⅄✡⑨♊❄❷♦⌂♊ ⑤✞☺➲
❸❄⌖❄•♊·♦⌫❄♦⬆⑤☠ ⑤✍⌦⌧🖫❿⌖❶❄❄❄❄❄⬈✞➔⌖
➔⌖⌦✞⅄⌖✈⑥ ▦❄⌖⑥🖫☺❸✡☡✡➢ ✓⌖✈❻❄⌖☡♦
⑤✍⌦⌧✞⌦⚐○✡▦⋂⌖ ·⌖⌫✞⬆⬄⑤☠ ✓✡⋂ ☡✡⑨♊⌫✡☡✡➢☙
✓✈⌖⅄❄⇨☺❄❷♊➚♦➢♦ ⑤✍⌦⌧🖫⑨❄⌖⑥🖫☺✦⌖❄⑥🖳⇩♦
➔⌖⑤✍⌦⌧✪⇨☺❄❍⇨☺⑤🖳⇩♦ ➔⌖○♦⌦⌧🖫◎⌘⌧☼⬆⑤☠
☙⌖❷✞⚐⍄◆ ▦❄⌖✍♦⬆✍⌖ ⑤✍⌦⌧❍⌖✈✦♦⬆✍♦
➔⌖⑤✍⌦⌧✞⚐○✡▦⋂⌖ ⇩③⑤✓⌖❶♦⬆⑤☠ ✓⌖✍⌖⬉♦✋
✓⌖❷⌖⍄◆ ←❄⌖⌖⌖◻❍♦ ⑤✍⌨☺⇨☺🔔 ⑤✞☺①⌖②🖳 ⑤⌘✺✖⬈✞
←❄⌖⌖⌖◻❍⌖ ⑤✍⌨✡⇨☺☡❄⌖❄❍▦❄✡⑧♦ ◷ ، (البقرة : 🗐🗁🗎 .)
.

(2) في : (المخطوطة .) : (و) .

(3) هي قراءة نافع .

انظر نسبتها إليه في : (السّبعة : 181 ، التّيسير : 68 ، العُنوان : 73 ، التّجريد : 197 ، الإقناع :
380 ، الكافي في القراءات السّبع : 86 ، تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السّبع : 71 ، المُكرّر فيما تواتر من القراءات السّبع وتحرّر : 56 .) .

(4) هي قراءة باقي السّبعة .

انظر نسبتها إليهم في : (السّبعة : 181 _ وفيه : وقد كان الكسائيّ يقرؤها دهرًا رفعًا ، ثُمّ رجع إلى النّصب _ ، التّجريد : 197 ، التّيسير : 68 ، تلخيص العبارات : 71 ، المُكرّر : 56 .)
.

(5) انظـر : (الحُجّـة فـي القـراءات السّـبع : 95 _ 96 ، شـرح الهدايـة : 196/1 _ 197 ، المُوضح في وُجوه القراءات وعللها : 324/1 ، حُجّة القراءات : 131 .) .

(6) (المُحيط : 106/4ب .) .

وانظر توجيه القراءة بالنّصب في : (الحُجّة في القراءات السّبع : 96 ، شرح الهدايـة : 197/1 ، المُوضح في وُجوه القراءات وعللها : 324/1 ، حُجّة القراءات : 131 .) .

(7) انظر : (المُحيط : 50/1أ ، 62ب ، 45/2أ _ ب ، 8/4ب ، 101ب .) .

ذلك ، إلاّ في الأمر ، والنّهي فإنّه يجوزُ فيهما إثبات (الهمزة) وحذفها ، تقول : اسْأَلْ يَا زَيْدُ ، و : سَلْ يَا زَيْدُ ، و : لاَ تَسْأَلْ ، و : لاَ تَسَلْ ، وقد وردت اللغتان[1] في كتاب الله تعالى ، فقال سُبحانه في إثبات (الهمزة) :
⌚ ✡❄❄⇔⅄✦❄⮓ ☠❖⑤⬆☼⌫☹✦❄ ✦⌂❄❄♊⬋✞☺⑤
⑤⌂○⌂✡⚐❀♊❄○⌘ ⑤⌘❄✱ ⊅ ✡☼⬇❷⬇♊ ①✦②
❸❄✦⮓♊❄⌫✞⅄⬆✦⊃✦ ⌚ [2] ، وقال جلّ اسْمه في حذفها[3] :
⌚ ✦❄❄❄↗⌂♊ ⑩❄✦⬇✡⬂⬁
⑤⌘❄✦⇔○⇨⌂⌂⇩✡⊞⌂✦ ❀✦➢⇔
⇩③⑤❸❄✦"♊⬇❄✦❄✦⁋↗⬇⌂ ⋎⇢✡⬆⇔ ⇩③⑤⊞✦❄❄➔☸✡
⑩❄✦"❄✡⇢⬇❄✦➔⌂ 🔔 ⌚ [4] ، وكذلك قال في النّهي : ⌚
➔✦①✦② ❸❄⬇⅄⇔❄❄✦☹⌂⬇ ⮳✦⬆⇔

---

[1] في : (المخطوطة .) : (ورد اللغتا) .

[2] نصّها : ⌚ ➔✦⋎✦⑥💻 ⑤☺✞⊙♊✦⌫🖫⬇❄✦⑥ ⋎✡⬆
⌂❄✦⑨♊⌫✡⌂⇨ ⑤⌘✱✞⚐② ⊙⌘♋✦⑥①♈②
←❄☼⚐⬆❧✡⬂❖ ⑤✱⌘⌂✞"♊⌘↗⌘➢♊🕮
⮓❄✦⅄⇔❄❄✦☹⌫☼⬆⑤❖☠ ⑤☺✞⬋♊❄❄⌂✦
⑤⌂○✡⚐❀♊❄○⌘ ⑤⌘✱⊃ ✡☼⬇❷⬇♊ ①✦②
❸❄✦⮓♊❄⌫✞⅄⬆✦⊃✦ ⌚ ، (النّحل : ▤▤ .) .

[3] هي قراءة الجمهور ، وتحتمل وجهين :
=
= أ _ أنْ تكون من لُغة (سَال يَسال) ، مثل : (خاف يخاف) ، والأمر منها (سَلْ) مثل (خَفْ) ، لَمّا سكنت (اللام) حملاً للأمر على المجزوم التقى ساكنان فحُذفت (العين) لذلك ، فوزنه على هذا (فَلْ) .

ب _ أنْ تكون من (سأل) _ بالهمز _ ، والأصل : اسْأَلْ ، ثُمّ أُلقيت حركة (الهمزة) على (السّين) تخفيفًا ، واعتَدَدْنا بحركة النّقل فاستغنينا عن همزة الوصل ، فحُذفت ووزنه أيضًا (فَلْ) _ بحذف (العين) _ .
انظر : (الدُّرّ المصون : 514/1 .) .

[4] نصّها : ⌚ ✦❄❄❄↗⌂♊ ⑩❄✦⬇✡⬂⬁
⑤⌘❄✦⇔○⇨⌂⌂⇩✡⊞⌂✦ ❀✦➢⇔ ⇩③⑤❸❄✦"♊⬇❄✦❄✦⁋↗⬇⌂
⋎⇢✡⬆⇔ ⇩③⑤⊞✦❄❄➔☸✡ ⑩❄✦"❄✡⇢⬇❄✦➔⌂ 🔔 ➔✦⋎✦⬆
⊞❄⬇✦•✡☺♊ ←✡⮓♊⅄✦➔✦ ⑤⌂⌂⇨☺ ⋎✡⬆⌂
⑩❄✦⮓♊•✡ ⋎✦⑥ ♋✦⑥💻⬇③❸❄♊⬉⬇ ⮓❄✦⑥✱⌘⊃✦⇢
⑤⌂⌂✦⇨☺ ✹❄❄❄↗•✡⊞•⬇ ⑤⌂⌫🖫⮓✡⌂✦⑥⑦♑ ⌚ ، (البقرة : ▱▱▤ .) .

⑤✞☺✧◘☾✦❄❄☀⑧♑ ⑤✍⌧🖫⑩✦☾✡"⍓♑ ⓘ [1] ، (وَلاَ تُسْئَلُ) قُرِىء بإثبات (الهمزة) [2] ، وحذفها[3] _ والله أعلم _ .

فمن قرأ {سَلْ} ، و : {لاَ تُسَلْ} بحذف (الهمزة) في الفعلين جميعًا ، نقل حركة (الهمزة) إلى (السّين) قبلها ، وحذفَها ؛ لالتقاء السّاكنين ، وهُما : (الهمزة) ، و (اللام) ،
وحذف (ألف) الوصل ؛ استغناءً عنها بحركة (السّين) .)) [4] .

وقد سلك ابن يعيش في عرض تلك القراءات النّهج الآتي :

ــ عرضها فقط[5] :

ومن ذلك قوله في حُكم حرف المُضارعة إنْ وقع بعد المُثنّى : ((فإنْ وقع بعد المُثنّى فعلٌ مُستقبلٌ جاز أنْ تجعل حرف المُضارعة (تاءً) لتدلّ على التّأنيث ، و (ياءً) حملاً على المُذكّر المُثنّى[6] ، وعلى الوجهين قول الله تعــــــــالى : ⓘ ➔✦➔✦☾✦•✦ ⍌✡⍓ ·💧➔←❄✡↗⌘⮚💧

---

(1) نصّــها : ⓘ ⑤☠💣⌘←❄✞⍆❄⑥💻 ⑤☺✞⊙♊✦✦⌫🖫◐❄✦❄❄☀⑨⇨ ⑩✡⑥✍⌧🖫☾✦⌘✈ ⑩❄✦✸✡⚘⊙♉⑤ ➔✦←❄✦○✡▦⭘♉⑤✑ ➔✦①✦② ❸❄💧⅄⇔❄❄✦☹⍉💧 ⇗✦⍌⇔ ⑤✞☺✧◘☾✦❄❄☀⑧♑ ⑤✍⌧🖫⑩✦☾✡"⍓♑ ⓘ ، (البقرة : ✎🗁🗁 .) .
(2) هذا هو الأصل .
(3) لَمْ أقف على هذه القراءة فيما بين يديّ من مصادر .
والاختلاف في القراءة في هذه الكلمة هو أنّ نافعًا قرأ {وَلاَ تَسْأَلْ} _ بفتح (التّاء) ، وجزم (اللام) _ .
انظر نسبتها إليه في : (التّيسير : 65 .) .
وتوجيهها : أنّه جعله نَهيًا تعظيمًا لِما صاروا إليه .
انظر : (الحُجّة في القراءات السّبع : 87 ، الحُجّة للقُرّاء السّبعة _ أئمّة الأمصار بالحجاز والعراق والشّام الذين ذكرهم أبو بكر بن مُجاهد _ : 216/2 ، الكشف عن وُجوه القراءات السّبع : 262/1 ، شرح الهداية : 180/1 ، المُوضَح في وُجوه القراءات وعللها : 296/1 .) .
أمّا باقي السّبعة فقد قرأ : {وَلاَ تُسْئَلُ} _ بضمّ (التّاء) ، ورفع (اللام) _ .
انظر نسبتها إليهم في : (التّيسير : 65 ، التّجريد : 192 .) .
وتوجيهها : أنّه أخبر ذلك ، وجعل (لا) نافيةً بِمعنى (لَيسَ) ، أو أنّه في موضع حالٍ عطفًا على ما قبله .
انظر : (الحُجّة في القراءات السّبع : 87 ، الحُجّة للقُرّاء السّبعة : 216/2 ، الكشف عن وُجوه القراءات السّبع : 262/1 ، المُوضَح في وُجوه القراءات وعللها : 297/1 .) .
(4) (المُحيط : 50/1أ .) .
(5) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : 53/1أ ، 62ب ، 66ب ، 39/2ب ، 58أ ، 16/3أ ، 114/4أ .) .
(6) انظر : (الفوائد والقواعد : 513 .) .

[illegible] [1] بـ (التّاء) [2] ، و {يَذُوْدَانِ} بـ (الياء) .)) [3] .

ـ عرضها مع التّوجيه[4] :

ومن ذلك قوله في جواز حذف الفعل ؛ لدلالة المعنى عليه : ((وقد حُذف الفعل ،
وارتفع بعده الفاعل في كتاب الله تعالى ؛ لدلالة المعنى ، وذلك قوله تعالى : [illegible] [5] ، على قراءة من قرأ {زُيِّنَ} _ بضمّ (الزّاي) _ [6] على أنّه فعل ما لَمْ يُسمّ فاعله[7] ، و (قَتْلُ) : مرفوعٌ على أنّه مفعولٌ أُقيم مُقام الفاعل ، و (شُرَكَاؤُهُم) : مرفوعٌ على أنّه فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ ، كأنّه قال : زَيَّنَهُ شُرَكَاؤُهُم .)) [8] .

ـ عرضها مع الاعتراض والاختيار[9] :

---

(1) نصّها : [illegible] ، (القصص : [illegible] .) .

(2) انظر : (كشف المُشكل : 251 .) .

(3) (المُحيط : 39/2ب .) .
وانظر : (كشف المُشكل : 251 .) .

(4) انظر : (المُحيط : 50/1أ ، 71/2أ ، 106/4ب .) .

(5) (من 137 : الأنعام .) .
وقد مضى نصّها في : (253 .) .

(6) مضى توثيقها في : (253 .) .

(7) وقع ذكره في : (253 .) .

(8) (المُحيط : 71/2أ .) .
وقد مضى بيان هذه المسألة بالتّفصيل في : (253 _ 257 .) .

(9) انظر : (المُحيط : 77/2أ ، 12/3ب ، 94/4ب .) .

ومن ذلك قوله في شروط المفعول معه : ((وأمّا شرائط المفعول معه فله ثلاث
شرائط ، منها : أنّه لا يكون إلاّ بعد فعلٍ ظاهرٍ غير مُقدّرٍ ، ومنها : أنْ تُحذف (مَعْ) وتُعاض منها (الواو) وليُقارن معناهُما ، ومنها : أنْ يعود المجرور منصوبًا عند حذف (مَعْ) كما تقدّم[1] ؛ تشبيهًا بالمنصوب على نزع الخافض ، فإذا قُلتَ : جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرًا ، فقد جمع الشّرائط كُلّها .

فأمّا قولُهم : << كُلُّ إِنْسَانٍ وَرَأْيُهُ . >>[2] ، فلا يجوزُ فيه النّصب بل يجبُ الرّفع عطفًا على (كُلّ) ، و (كُلُّ) مُبتدأٌ ، والخبرُ محذوفٌ ، تقديره : كُلُّ إِنْسَانٍ وَرَأْيُهُ
مَقْرُوْنَانِ ، وكذلك : كُلُّ إِنْسَانٍ وَصَنْعَتُهُ ، والمعنى : كُلُّ إِنْسَانٍ وَصَنْعَتُهُ مَعْرُوْفَانِ ، وعلى هذا القياسُ ما جرى هذا المجرى لا يجوزُ فيه النّصب ؛ لعدم الفعل ، فإذا رجعتَ إلى أصل التّقدير فـ (الوَاوُ) بِمعنى (مَعْ) ، ولكنّه لا يجوزُ أنْ تنصب بِها على هذا
اللفظ ؛ لأنّك إذا قُلتَ : كُلّ إنسانٍ مَعْ رأيِهِ ، لَمْ يتقدّم فعلٌ فتنصب بِمعناه ؛ لأنّ الخافض لا يُنْزع إلاّ أنْ يتقدّمه فعلٌ ، فيجوزُ حذف الخافض وردّ الاسم بعد الجرّ إلى النّصب ؛ لأنّه الأصل[3] .

وأمّا قولُهم : << مَا فَعَلْتَ وَزَيْدًا . >>[4] ، فيجوزُ فيه وما جرى مجراه النّصب
والرّفع ، فالنّصب على أنّ (الواو) بِمعنى (مَعْ) ، تقديره : مَا فَعَلْتَ مَعْ زَيْدٍ ، وهو
أجود ؛ لأنّ المُضمر المرفوع المُتّصل لا يُعطف عليه إلاّ بعد أنْ يُؤكّد بِمُضمرٍ مُنفصلٍ[5] ،

---

(1) إحالةٌ إلى ما سبق قوله في : (175 _ 176 .) .
(2) انظر هذا القول في : (كشف المُشكل : 291 .) .
(3) انظر ما سبق بيانه في : (177 _ 178 .) .
(4) لَمْ أقف عليه فيما بين يديّ من مصادر .
(5) قال الثّمانينيّ : ((إنّما وجب هذا التّوكيد ؛ لأنّ الضّمير المرفوع المُتّصل يتّصل بِما هو فيه ، ويصير كالجُزء منه سواء برزت للضّمير صورةٌ أو لَمْ تبرز له ، وأكثر ما يتّصل بالفعل ، فاستقبحوا أنْ يعطفوا في اللفظ اسْمًا على لفظ فعلٍ فأكّدوا ؛ ليكون المعطوف في اللفظ قد ولي اسْمًا ، وإنْ كان فعلاً إنّما هو معطوفٌ على المُؤكّد لا على التّوكيد .

وهذا المُضمر يتّصل بالأفعال ، وبأسْماء الفاعلين ، وأسْماء المفعولين ، والصّفات المُشبّهة بِها ، وبِالظّروف ، وحُروف الجرّ إذا كانت أخبارًا لمُبتدإٍ ، أو صفةً لموصوفٍ ، أو حالاً لذي حالٍ ، أو صلةً لموصولٍ .

والنُّحاة يُقوّمون الألفاظ كما يُقوّمون المعاني .)) ، (الفوائد والقواعد : 389 _ 390 .) .

أو يسدّ مسدّ التّأكيد شيءٌ ، فتقول[1] : مَا فَعَلْتَ أَنْتَ وَزَيْدٌ ، و : مَا فَعَلْتَ وَلاَ زَيْدٌ شَيْئًا ، فإذا لَمْ يُؤَكّد ، ولا سدّ مسدّ التّأكيد شيءٌ فالأحسن النّصب على أنّه مفعولٌ معه[2] ، ويجوزُ الرّفع علــــــــــــى

ضعفٍ[3] ، ويجوزُ مع التّأكيد النّصب بـ (واو) مع ، وهو ضعيفٌ ، وعليه قــــــراءة بعضهــــــــــم : ⓵ ❼❄☼➢⌖✈ 🡠❄⌖⌀💧🡹⌀⇧ ⌧✡⌫✞⏍✡〇⊞▦⬤⌖ ⑤☺✞✹❄□●⌖❀💧🡹⑤☠ ⋎⌖⌀✞⑥🡠❄⌖⌀☼➢⬄ ⑤✞☺🡠❷💧⍓♊

---

(1) بعدها كلامٌ مشطوبٌ ، نصّه : ((مَا فَعَلْتَ مَع زَيْدٍ ، وهو أجود ؛ لأنّ المُضمر المرفوع المُتّصل لا يُعطف عليه إلاّ بعد أنْ يُؤكّد بِمُضمرٍ مُنفصلٍ ، أو يسدّ مسدّ التّأكيد شيءٌ فتقول : . . . . .))

(2) هذا مذهب سيبويه في : (الكتاب : 378/2 _ 379 .) ، والمُبرّد في : (المُقتضب : 210/3

279 .) ، والزّجّاج في : (معاني القُرآن وإعرابه : 70/5 .) ، وابن السّرّاج في : (الأُصول : 78/2 _ 79 .) ، وأبي جعفر النّحّاس في : (إعراب القُرآن : 15/2 .) ، والصّيمُريّ في : (التّبصرة والتّذكرة : 139/1 _ 140 .) ، والحيدرة في : (كشف المُشكل : 292 .) ، والهمذانيّ في : (الفريد : =

= 29/2 .) ، وعُزي إلى البصريّين في : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 15/2 ، الإنصاف : 475/2 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 431/1 ، ائتلاف النُّصرة : 63 .) ، وعُزي إلى الجمهور في : (حاشية الخُضريّ : 155/2 .) .

وهذا هو الصّحيح ؛ لكثرة الشّواهد عليه ، وما جاء من الشّعر بلا تأكيدٍ أو فاصلٍ فشيءٌ حسّنته الضّرورة .

انظر حجج البصريّين مبسوطةً في : (الإنصاف : 477/2 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 431/1 ، المُتّبع : 441/2 ، حاشية الخُضريّ : 154/2 _ 155 .) .

(3) أجازه ابن مالك في : (شرح التّسهيل : 372/3 .) ، وأجازه أبو جعفر النّحّاس على بُعدٍ في : (إعراب القُرآن : 213/1 .) ، وأجازه الفرّاء مُطلقًا في : (معاني القُرآن : 304/1 .) ، وعُزي إلى الكُوفيّين في : (الإنصاف : 474/2 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 431/1 ، ائتلاف النُّصرة : 63 ، حاشية الخُضريّ : 155/2 .) .

➔⌖✹♦●♦⌖❀⌖⑥💻⬇♦❀♦◱🕮◻ ⏲ [1] ، بالنّصب على تقدير : مع شُرَكَاءَكُمْ[2] ، والرّفــع أجود _ والله أعلم _ .)) [3] .

ـ عرضها مع الاختيار فقط[4] :

ومن ذلك قوله في أنّ الفعل الواقع بعد (أَن) المُخفّفة من الثّقيلة الواقعة بعد أفعال الظّنّ ، وما شاكلها يجوزُ فيه النّصب ، والرّفع : ((فإذا قُلتَ : ظَنَنْتُ أَنْ لاَ تَخْرُجَ ، و : حَسِبْتُ أَنْ لاَ تَكُوْنَ فِتْنَةٌ ، جاز أنْ ترفع الفعل ، فيكون المعنى : تَيَقَّنْتُ ، وهو فعلٌ ثابتٌ ، وأنْ تنصبه فيكون المعنى على لفظه ، وهو فعلٌ غير ثابتٍ ، وعلى الوجهين قُرِئ قوله تعالى : ⏲

➔⌖⌖⌖⅄✡⑨♦❄⬆⑤❖☠ ⑤✝☹①✝⚐② ❸⌖⚧☼⬆✖⚩

⇴✡❄❷♊❄❄⓿⌖➔♌ ⏲ [5] ، بنصب (تَكُوْنَ) ، ورفعــه ، الرّفع قراءة : أبي عمرٍو[6] ، وحَمزة[1416] ، والكسائيّ[1416] ، والنّصب قــراءة الباقين[7] ، والرّفع أجودُ على الأُصول .)) [1] .

---

(1) نصّـــــــــــها : ⏲ ➔⌖⌖❄⌖⬆⇔⌖⌖ ←❄⌖♋♊✹⇧●♦⌖♦⮘⇔

◻⇨⬊✡"⬀♉⑥ ❼❄☼⮚⌖✈ ←❄⌖⌖⬆♦⌖⇧ ⌧✡⌧✝⚐○✡⌖▦⓿⌖

⑤☺✝✹❄◻●⌖❀♦⬆⑤☠ ⌖⌖⚩✝⑥←❄⌖⚩☼⮚⇔ ⑤✝☹←❷♦◱♊

➔⌖✹♦●⌖❀⌖⑥💻⬇♦❀♦◱🕮◻ ⇴❄⌖◎⌖▦❄⌖✈⌧🖫⓿❄⌖⑥

⑩❄⌖"♊⓿❄⌖⬈♦⮚⇔✍ ➔⌖⌖❄⌖⑥⌖⌖ ✹♦●⌖❀⌖⑥💻⬇♦⬋♦⮚

⑥✈⌖⌖ ⌖☼⓿❷♦⮚⇔ ⑤☀♦⌧▦❄⌖✈⑥←❄⌖⑥

❸❄⌖⬀♊⑨❄♦•♦➔⮌⌖ ⏲ ،

(يُونس : ⌖🗎 .) .

(2) عُزيت هذه القراءة إلى فرقةٍ من القُرّاء في : (البحر المُحيط : 50/6 ، الدُّرّ المصون : 27/4 .) .

(3) (المُحيط : 12/3أ _ ب .) .

(4) انظر : (المصدر السّابق : 45/2 _ 46أ ، 96/4أ ، 101ب .) .

(5) نصّــــها : ⏲ ➔⌖⌖⌖⅄✡⑨♦❄⬆⑤❖☠ ⑤✝☹①✝⚐② ❸⌖⚧☼⬆✖⚩

⇴✡❄❷♊❄❄⓿⌖➔♌ ⇴❄❄⌖⬀⌖❄♙♦⬆⑤☠ ➔⌖✧❄❄⚩♙♦✈⬆⑤☠

❼☼◱⇨☺ ❸❄⌖⑥❼⇨ ⑤✍♦⇨☺ ⑤✍⌖⌧✝"♊⬈⌧◱♊ ❼☼⮚⌖✈

⌖♙❄⌖♙♦⬆⑤☠ ➔⌖✧❄❄⚩♙♦✈⬆⑤☠ ❀⌖❻✡&⊙♍

⇴✡✈❄⓿♊⬈♦⮚⇔🕮 ➔⌖⑤✍♦⇨☺⇨☺♦ ⑩❄⌖⌖✡&⊙♦🖬

⑩❄✡♙⌖⑥ ▦❄⌖⬀♊♙⌖⌧❄♦⬆✖⚩ ⏲ ، (المائدة : 71 .) .

(6) انظر نسبتها إليه في : (السّبعة : 247 ، التّيسير : 83 ، العُنوان : 88 ، الإقناع : 395 ، تلخيص العبارات : 86 ، المُكرّر : 107 .) .

(7) وهُم نافع ، وعاصم ، وابن عامر ، وابن كثير .

انظر نسبتها إليهم في : (السّبعة : 247 ، التّيسير : 83 ، تلخيص العبارات : 86 ، المُكرّر : 107 .) .

ب _ الحديث الشّريف والأثر :

بلغ عدد الأحاديث التي وردت في (المُحيط) سبعة أحاديث فقط .
وقد ساقها ابن يعيش لِما يأتي :

ــ النّحو(2) ، وهو الغالب :

ومن ذلك قوله في جواز التّوكيد بـ (أَجْمَع) ، و (أَكْتَع) ، و (أَبْصَع) ، وما تصرّف منها : ((يجوزُ أنْ تُؤكّد بـ (أَجْمَع) ، و (أَكْتَع) ، و (أَبْصَع) ، وما تصرّف منها من مُثنًّى ، ومجموعٍ ، ومُؤنّثٍ ، تقول : جَاءَنِي الزَّيْدَانِ أَجْمَعَانِ أَكْتَعَانِ أَبْصَعَانِ ، و : جَاءَنِي الهِنْدَانِ جَمْعَاوَانِ كَتْعَاوَانِ بَصْعَاوَانِ(3) ، ويجوز : أَجْمَعَانِ وَأَكْتَعَانِ وَأَبْصَعَانِ ، و : جَاءَنِي الزَّيْدُونَ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ ، (و : جَاءَنِي الزَّيْدَانِ كِلاَهُمَا ، و : رَأَيْتُهُمَا كِلَيْهِمَا) (4) إلاّ أنّه لا يجوزُ أنْ تُؤكّد بـ (أَكْتَع) و (أَبْصَع) إلاّ بعد (أَجْمَع) ، فـ (أَكْتَع) تابعٌ لـ (أَجْمَع) ، و (أَبْصَعُ) تابعٌ لـ (أَكْتَع) (5) ، قال النّبيّ _ صلّى الله عليه وعلى

---

(1) (المُحيط : 4/96أ .) .
وكونه أجودُ على الأصول ، لأنّه جعل (حسب) بِمعنى العلم واليقين ، فلزمه أنْ يجعل (أن) مُخففةً من الثّقيلة ؛ لأنّها لتأكيد ما بعدها ، وما قبلها من اليقين ، فهي أشبه باليقين من النّصبة للفعل ، فيتّسق الكلام على اليقين في أوّله وآخره ، فلمّا جعل (أنْ) مُخفّفةً من الثّقيلة للمعنى الذي ذُكر من حملها على معنى اليقين الذي قبلها أضمر (الْهاء) عوضًا من المحذوف مع (أنْ) ، والتّقدير : وحسبُوا أنّه لا تكونُ فتنة ، أي : لا تقعُ فتنةٌ ولا تحدُث ، من هُنا لا تحتاج (كان) إلى خبرٍ ؛ لأنّها التّامّة بِمعنى : حدث ووقع .
انظر : (إعراب القراءات السّبع وعللها : 1/148 ، الحُجّة في القراءات السّبع : 133 _ 134 ، الكشف عن وُجوه القراءات السّبع : 1/416 ، الموضح في وُجوه القراءات وعللها : 1/449 ، شرح الهداية : 2/268 .) .
(2) انظر : (المُحيط : 2/81أ ، 88أ ، 4/2ب ، 21أ ، 83أ .) .
(3) في : (المخطوطة .) : (بَصْعَاوَانِ كَتْعَاوَانِ) وهذا خلاف ما يراه ابن يعيش من أنّ (أَكْتَعَ) تابعٌ لـ (أَجْمَعَ) ، و (أَبْصَعَ) تابعٌ لـ (أَكْتَعَ) .
(4) هذه العبارة تختلف وما يُريده ابن يعيش من التّمثيل له .
(5) وإنْ جاء شيءٌ على غير ذلك في الشّعر فضرورةٌ ، وهذا على مذهب الجمهور .
انظر نسبته إليهم في : (ارتشاف الضّرب : 4/1952 .) .
أمّا الكُوفيّون وابن كيسان فقد أجازوا أنْ تبدأ بأيّتهما شئتَ بعد (أَجمع) .
انظر نسبته إليهم في : (شرح الكافية الشّافية : 2/1173 ، ارتشاف الضّرب : 4/1952 .) .
وتابعهم الهرميّ في : (المُحرّر في النّحو : 2/729 .) .

آله _ في حديثٍ يحُثّ فيه على مُبايعة علِيّ _ υ _ : << وَاللهِ لَئِنْ اتَّبَعْتُمُوه لَتَدْخُلُنَّ الجَنَّةَ أَجْمَعُوْنَ أَكْتَعُوْنَ أَبْصَعُوْنَ . >> .))[1] .

ـ اللغة ، وفيها حديثٌ واحدٌ في معنى (الإعراب) لُغةً :

وذلك ما ذكره في حدّ (الإعراب) لُغةً[2] ، حيث جاء فيه : ((وفي الحديث : << الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا ، وَالبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ . >>[3] ، ومعنى تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا ، أي : تُبيّنُ . . . .)) [4] .

أمّا الآثار فقد بلغ عددها سبعة آثارٍ فقط ، نسب منها ابن يعيش ثلاثة إلى عليّ ين أبي طالب _ τ _[5] .

وقد جاءت كُلّها في النّحو[6] ، ومن ذلك قوله في معنى (لَولاَ) : (((لَولاَ) بِمعنى الامتناع ، ومعنى الامتناع أنْ يَمتنع معها وقوع المعنى الثّاني ، ويصحّ وجود الأوّل ، وفي الحديث[7] : << لَوْلاَ عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ . >>[8] . . . .)) [9] .

ج _ الشّعر :

بلغ عدد أبيات الشّعر ، والرّجز الواردة في : (المُحيط) ثلاثةً ومئتي بيتٍ .

---

(1) (المُحيط : 88/2أ .) .
وانظر الحديث _ برواية : (<< لَئِنْ أَطَعْتُمُوهُ واتَّبَعْتُمُوهُ . >>) في : (كشف المُشكل : 406 .) .
(2) مضى ذلك بالتّفصيل في : (304 _ 306 .) .
(3) مضى تخريجه في : (305 .) .
(4) انظر : (المُحيط : 1/2أ _ ب .) .
(5) في : (المُحيط : 2/2ب _ مرّتين _ ، 35أ .) .
(6) انظر : (المصدر السّابق : 58/1ب ، 2/2ب ، 20أ ، 35أ .) .
(7) هذا أثرٌ لعمر بن الخطّاب _ τ _ .
(8) مضى تخريجه في : (100 .) .
(9) (المُحيط : 58/1ب .) .

ولَمْ ينسب منها ابن يعيش إلاّ اثنين وأربعين بيتًا ، حيث نسب ثَمانية أبياتٍ[1] إلى امرىء القيس ، وستّة أبياتٍ[2] إلى الفرزدق ، وأربعة أبياتٍ[3] إلى النّابغة الذُّبيانيّ ، وثلاثة أبياتٍ إلى كُلٍّ من : زُهير بن أبي سُلمى[4] ، وحسّان بن ثابت[5] ، وبيتين إلى كُلٍّ

من : الخنساء[6] ، وذي الرُّمّة[7] ، والكُميت بن زيد[8] ، وبيتًا واحدًا إلى كُلٍّ من : المُراديّ[9] ، والمُهلهل[10] ، وطرفة[11] ، وعديّ بن زيد[12] ، وعمرو بن معدي كرب[13] ،

---

(1) في : (المصدر السّابق : 48/1أ ، 67ب ، 29/2أ ، 74ب ، 112ب ، 130ب ، 151ب .) .
(2) في : (المصدر السّابق : 23/1أ ، 65/2أ ، 79ب ، 5/3أ ، 43/4أ ، 44ب .) .
(3) في : (المصدر السّابق : 19/3أ ، 42/4أ _ ب ، 43أ .) .
(4) في : (المصدر السّابق : 65/2ب ، 25/3ب ، 37/4أ .) .
وزُهير بن أبي سُلمى (13ق . هـ) : هو ابن أبي سُلمى زُهير بن ربيعة المُزنيّ ، كانت قصائده تُسمّى (الحوليّات) ؛ لأنّه كان يُنظّم القصيدة في شهرٍ ويُنقّحها ويُهذّبُها في سنةٍ ، له ديوانٌ مطبوعٌ _ بشرح أبي العبّاس ثعلب _ .
ترجمته في : (طبقات فحول الشّعراء : 63/1 _ 66 ، الشّعر والشّعراء : 73 _ 83 ، الأعلام :
52/3 .) .
(5) في : (المُحيط : 71/2أ ، 19/3أ ، 27أ .) .
(6) في : (المُحيط : 64/1ب ، 58/2أ .) .
(7) في : (المصدر السّابق : 59/1أ ، 43/4ب .) .
(8) في : (المصدر السّابق : 41/4ب ، 44ب .) .
(9) في : (المصدر السّابق : 20/4أ .) .
والمُراديّ (؟ _ جاهليٌّ _ .) : هو عمرو بن قعاس المُراديّ ، أكثر شعره في الرّثاء ، له منتُخباتٌ شعريّةٌ
في : (الاختيارين : 211 ، أمالي المرزوقيّ : 220 _ 222 ، خزانة الأدب : 52/3 ، 481/6 .)
.
ترجمته في : (الأغاني : 265/20 ، 338/21 ، المُؤتلف والمُختلف : 51 ، مُعجم الشّعراء : 55 .) .
(10) في : (المُحيط : 31/4ب .) .
والمُهلهل (100ق . هـ) : هو أبو ليلى عديّ بن ربيعة التّغلبيّ ، أحد أبطال العرب في الجاهليّة ، لُقّب (مُهلهلاً) ؛ لأنّه أوّل من هلهل نسج الشّعر ، أي رقّقه ، أطلق عليه أخوه كليب (زِير النّساء) ؛ لأنّه كثير التّشبيب بالنّساء ، له ديوانٌ مطبوعٌ .
ترجمته في : (أسماء المُغتالين من الأشراف في الجاهليّة والإسلام : 226/2 _ 227 ، طبقات فُحول الشّعراء : 39/1 _ 41 ، الشّعر والشّعراء : 186 _ 187 .) .
(11) في : (المُحيط : 55/1ب .) .
(12) في : (المصدر السّابق : 40/4ب .) .
(13) في : (المصدر السّابق : 43/4ب .) .

ولَبيد[1] ، وكعب بن مالك[2] ، والنّابغـــــــــــة

الجعديّ[3] ، والأخطل[4] ، والعجّاج[5] ، والطِّرمّاح[6] ، ورُؤبة[7] .

وقد كان ابن يعيش يذكر البيت كاملاً ، وأحيانًا يكتفي بذكر الشّطر الذي يحوي الشّاهد فقط .

والأبيات التي اقتصر ابن يعيش على أحد شطريها هي :

- قول النّابغة الذُّبيانيّ :

.... وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ[8] .

وعمـرو (21هــ) : هـو أبـو ثـور عمـرو بـن معـدي كـرب الزّبيـديّ ، أحـد فُرسـان العـرب المشهورين بالبأس ، أدرك الإسلام ، وأسلم بالعراق ، شهد القادسيّة ، له ديوانٌ مطبوعٌ .

ترجمته في : (الشّعر والشُّعراء : 240 _ 242 ، مُعجم الشُّعراء : 208 ، الشُّعور بالعور : 184 _ 187 .) .

(1) في : (المُحيط : 10/3ب .) .

ولَبيد (41هـ) : هو أبو عقيل لبيد بن ربيعة العامريّ ، من الشُّعراء الفُرسان الأشراف في الجاهليّة ، أدرك الإسلام ، ووفد على النّبيّ _ ρ _ ، وهو أحد المُؤلّفة قُلوبِهم ، له ديوانٌ مطبوعٌ .

ترجمتــه فــي : (طبقــات فُحــول الشُّــعراء : 135/1 ، الشّــعر والشُّــعراء : 171 _ 178 ، المُؤتلف والمُختلف : 264 .) .

(2) في : (المُحيط : 41/4ب .) .

(3) في : (المُحيط : 12/3أ .) .

(4) في : (المصدر السّابق : 29/2ب .) .

(5) في : (المصدر السّابق : 20/4ب .) .

(6) في : (المصدر السّابق : 20/4أ .) .

والطِّرمَّاح (112هـ) : هو أبو نفر الطِّرمَّاح بن حكيم الطّائيّ ، أحدُ جنود الكوفة ، ثُمّ انضمّ إلى الخوارج وعمل مُعلّمًا بالرّيّ ، أكثر من مدح يزيد بن المُهلّب ؛ لانتصاره على الخوارج ، له ديوانٌ مطبوعٌ .

ترجمتــه فــي : (الشّــعر والشّــعراء : 393 _ 396 ، المُؤتلــف والمُختلــف : 148 ، مُعجــم الأُدباء : 361/2 .) .

(7) في : (المُحيط : 75/2أ .) .

ورُؤبة (145هـ) : هو أبو الجحّاف رُؤبة بن العجّاج السّعديّ ، اشتهر بالرّجز وفاق أبيه ، وهو مادح الخلفاء وولاتِهم وقوّادهم في الشّام والعراق ، له ديوانٌ مطبوعٌ .

ترجمته في : (طبقات فحول الشّعراء : 761/2 _ 767 ، الشّعر والشّعراء : 399 _ 402 ، وفيات الأعيان : 234/1 _ 235 .) .

(8) (المُحيط : 37/4أ .) .

والبيت من البسيط ، وصدره :

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِيْ النَّاسِ يُشْبِهُهُ ....

ـ قول أبي تَمّام :

قَدْكَ اتَّئِبْ أَرْبَيْتَ فِيْ الغُلَوَاءِ .... (1) .

وقد ساق ابن يعيش الشّعر للأغراض الآتية :

ــ النّحو(2) ، وهو الغالب :

ومن ذلك قوله في جواز عطف اسم الفاعل على فعل الحال ؛ لِما بينهما من
المُشابَهة : ((يجوزُ أنْ يُعطف اسم الفاعل على فعل الحال ، نحو أنْ تقول : أَنْتَ تَقُومُ وَذَاهِبٌ يَا زَيْدُ ، قال الشّاعر(3) :

بَاتَ يُعَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرِ .
يَقْصُدُ فِيْ أَسْوُقِهَا وَجَائِرِ(4) .

وهو من قصيدةٍ عدد أبياتِها خمسون بيتًا ، هو الحادي والعشرون منها ، قالَها في مدح الملك النُّعمان .

ومطلعها :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَبَــدِ .

وقبله : =

= فِتِلْكَ تُبْلغني النُّعْمَانَ إِنَّ لَهُ فَضْلاً عَلَى النَّاسِ فِيْ الأَدْنَى وَفِي البَعَدِ .

وبعده :

إِلاَّ سُلَيْمَانَ إِذْ قَالَ الإِلَهُ لَهُ قُمْ فِيْ البَرِيَّةِ فَاحْدُدْهَا عَنْ الفَــنَدِ .

وهو في : (الإنصاف : 278/1 .) ، و _ برواية : (وَلاَ أُحَاشِي) _ في : (ديوانه : 12 ، شرح كتاب سيبويه : 128/2أ ، توجيه اللمع : 225 ، كشف المُشكل : 322 ، شرح الكافية للرّضيّ : 124/2 ، الدُّرّ المصون : 177/4 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن هشام : 310 .) ، وعجزه في : (علل النّحو : 397 ، مُشكل إعراب القُرآن : 386/1 ، المُلخّص في إعرابه : 61 ، الاستغناء في الاستثناء : 35 .) .

(1) (المُحيط : 22/2أ .) .
والبيت مضى تخريجه في : (113 .) .

(2) انظر _ مثلاً _ : (المُحيط : 37/1أ ، 39أ ، 58أ ، 64ب ، 67ب ، 7/2أ ، 62أ ، 11/3ب ، 19ب ، 15/4أ ، 26أ ، 31ب ، 82ب ، 108ب ، 112ب ، 135ب .) .

(3) لَمْ أقف على اسْمه .

(4) من الرّجز .
(يُعَشِّيْهَا) : يُطعمها العشاء ، وقد أقام السّيف مقام العشاء .
انظر _ في (عَشَا) _ : (لسان العرب : 62/15 ، القاموس المُحيط : 1691 ، تاج العروس : 378/19 .) .
(عَضْبٍ) : السّيف .
انظر _ في (عَضَبَ) _ : (تَهذيب اللغة : 307/1/1 ، القاموس المُحيط : 148 ، تاج العروس :

فانظر كيف عطف (وَجَائِر) ؛ لأنّه اسم فاعلٍ على (يَقْصُدُ) ؛ لأنّه فعل حالٍ ›› [1] .

ـ اللغة[2] ، وقد جاء منها :

1 ـ المعنى اللغويّ :

ومن ذلك قوله في أنّ (التّرخيم) معناه : ‹‹ تسهيل الكلمة ، وتقليلها بحذف آخر حرفٍ ، أو حرفين منها . . . . ، قال الشّاعر[3] :

لَهَا بَدَنٌ مِثْلُ الحَرِيْرِ وَمَنْطِقٌ   رَخِيْمُ الحَوَاشِي لاَ هُرَاءٌ وَلاَ نَزْرُ [4] .

241/2 .) .
(بَاتِرِ) : قاطع .   =
= انظر _ في (بَتَرَ) _ : (المُحيط في اللغة : 430/9 ، لسان العرب : 37/4 ، القاموس المُحيط :
440 .) .
وهو في : (معاني القُرن وإعرابه : 412/1 ، لسان العرب _ (عَشَا) _ : 62/15 ، المُساعد :
477/2 .) ، و _ برواية : (يُغَشّيْهَا) _ في : (أمالي ابن الشّجريّ : 437/2 ، 205/3 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابن عقيل : 224/2 .) ، و _ برواية : (بِتُّ أُغَشّيْهَا) _ في : (معاني القُرآن للفرّاء : 213/1 .) ،
و _ برواية : (بِتُّ أَغْشَاهَا) _ في : (ما يجوزُ للشّاعر في الضّرورة _ ضرائر الشّعر _ : 197 .) ، و _
برواية : (أَسُوْقِهَا) _ في : (إيضاح الشّعر : 465 .) ، و _ برواية : (بِسَيْفٍ) _ في : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 377/2 .) ، وعجزه في : (معاني القُرآن للفرّاء : 198/2 ، شرح اللمع في النّحو للواسطيّ :
127 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأَشْمونيّ : 403/2 .) .

(1) (المُحيط : 98/2أ .) .
(2) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : 47/1أ _ ب ، 1/2ب ، 23/4ب ، 30أ .) .
(3) هو ذو الرُّمَّة .
(4) من الطّويل من قصيدةٍ عدّتُها ستّون بيتًا ، هو الخامس والعشرون منها ، قالَها في هجاء بني امرىء القيس بن زيدِ مناةَ .
ومطلعها :
أَلاَ يَا اسْلَمِيْ يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى   وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ .
وقبله :
حَرَى حِيْنَ يُمْسِي أَهْلُهَا مِنْ فَنَائِهِم   صَهِيْلُ الجِيَادِ الأَعْوَجِيَّاتِ وَالهَدْرُ .
وبعده :
وَعَيْنَانِ قَالَ اللهُ كُوْنَا فَكَانَتَا   فَعُوْلاَنِ بِالأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الخَمْرُ .
(الهُرَاءُ) : المنطق الفاسد .
انظر _ في (هَرَأَ) _ : (مقاييس اللغة : 48/6 ، لسان العرب : 181/1 ، تاج العروس : 284/1 .) .
(نَزْرُ) : قليل .   =

**أراد : سَهْلُ الحَوَاشِي ، وهذه طريقة العرب في تقليل الألفاظ مع الأمن من الخلل
والإشكال .)) [1] .**

2 ـ الظّواهر الصّوتيّة :

وذلك قوله في جواز إظهار الحرف وإدغامه ، في مثل قولك : لَمْ يَمُدَّ ، ولَمْ يَمْدُدْ ، و : لَمْ يَشُدَّ ، ولَمْ يَشْدُدْ ، وما شاكل ذلك ، وقد ورد[تْ] اللغتان في كتاب الله تعالى ، فقال سُبحانه في الإدغام : ⚇ ➔⌖⩔⌖⍝ ⊞❄♦✸⌖⑥⌨✂✡✈ ⑤✍✉⌖⇨☺ ⚇ [2] ، وقال تعالى في الإظهار في موضعٍ

= انظر _ في (نَزَرَ) _ : (لسان العرب : 203/5 ، القاموس المُحيط : 619 ، تاج العروس : 520/7 .) .

وهو في : (الأسرار الشّافية : 27ب .) ، و _ برواية (بَشَرٌ) _ في : (ديوانه : 577/1 ، الهمز : 25 ، إصلاح المنطق : 76 ، الزّهرة : 128/1 ، الأضداد لأبي بكر الأنباريّ : 242 ، الأضداد في كلام العرب :
74/1 ، المقصور والممدود لأبي عليٍّ القاليّ : 471 ، إيضاح الشّعر : 225 ، الخصائص : 29/1 ، الإمتاع والمُؤانسة : 22/1 ، من غاب عنه المُطرب : 135 ، أمالي المُرتضى : 13/2 ، 522 ، سِمط اللآلي _ اللآلي في شرح أمالي القالي _ : 255/1 ، الإيضاح في شرح سقط الزّند وضوئه : 246/1 ، شرح شواهد الإيضاح : 333 ، أساس البلاغة _ (هَرَأَ) _ : 482 ، المُسلسل في غريب لُغة العرب : 246 ، تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القُرآن : 293 ، أمالي ابن الشّجريّ : 300/2 ، حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود : 54 ، شرح المُفصّل : 19/2 ، التّذكرة الفخريّة : 82 .) ، و _ برواية (مِنَ الحَرِيْرِ) _ في : (تَهذيب إصلاح المنطق : 223 .) ، وعليها ينكسر البيت ، و _ برواية : (رَقِيق الحَوَاشِي) _ في : (البيان والتّبيين : 231/1 .) ، وعجزه في : (الأزمنة والأمكنة : 263 .) .

(1) (المُحيط : 23/4ب .) .

(2) نصّـــــها : ⚇ ⭘✞☝✡⊠✎⇨ ⑩✡⑥✞☺←❄✞⚐➚♦➢⬄ ✸⌖⑥⌨⚐❄✡⚐⬆⑤☠ ⑤✍✉⌖⇨☺ ➔⌖⊙⌖✦♦⬆⊠✞⬉♦✍✋ ➔⌖⩔⌖⍝ ⊞❄♦✸⌖⑥⌨✂✡✈ ⑤✍✉⌖⇨☺ ⮳❄⌖⑥✳♦⌧⊃⌖✈ ⑤✍✉⌖⇨☺ ✸⌖•✡⊞•♦ ⑤✍⊠⊟⬁✡✍⌖⑥⑦♑ ⚇ ، (الحشر : 🗐 .) .

آخـــر : ✪ ➔⌖♈⌖⌂⌖■♦✸⌖⑥♐✡⌗♑ ⑤ ✍🖎⌖⇨☺ ◷ [1] ،
وقال تعـــالى : ✪ ⎆❄⌖⌧🖫"♦⍓⌶⌫✡♐⌶ ➔⌖⌧✡⎇⇱♦✋
⑩✡⑥✍⌧🖫⎗❄❄❄❄➶•⌶♐⌘📖 ◷✡ [2] ، وقـال الشّـاعر[3] فـي الإدغام :

مَتَى مَا تَقَعْ أَرْسَاغُهُ مُطْمَئِنَّةً عَلَى حَجَرٍ يَرْفَضُّ أَوْ يَتَدَحْرَجُ[4] .

فأدغم فقال : يُرْفَضُّ ، وأصله : يَرْفَضِضْ ؛ لأنّه جواب الشّرط .

وقال امرؤ القيس في الإظهار :

وَيَوْمًا عَلَى ظَهْرِ الكَثِيْبِ تَعَذَّرَتْ عَلَيَّ وَآلَتْ حَلْفَةً لَمْ تَحَلَّلِ[5] .

فأظهر التّضعيف ، وإنّما جاز هذا والحرف الأوّل مُتحرّكٌ ، والثّاني ساكنٌ ؛ لأنّ المعنى لا يختلّ ، والإظهار أفصح مـــــــــــن الإدغام .)) [6] .

د _ النّثر :

---

(1) نصّـــــــــــــها : ✪ ○⌖✍⌧✡♐⇨ ⑩✡⑥⌖☹←❄⌖⏵➚♦➢⌶ ❀⌖❄⑥⌨♑❄✡⏵⬆⑤☠ ⑤✍⌂⌖⇨☺ ➔⌖⊙⌖✦♦⬆⌧⌖⇱♦📖✋ ➔⌖♈⌖○ ⌗♦✸⌖⑥♑✡⌗♐ ⑤✍⌂⌖⇨☺ ➔⌖⊙⌖✦♦⬆⌧⌖⇱♦✋ ⎆❄⌖⑥♦⌘⊃⌖✈ ⑤✍⌧🖫⎗✡♐⌖⑥⑦♐ ✸⌖•✡⌗•♦ ⑤✍⌂⌖⇨☺ ◷ ، (الأنفال : 🗀🗏 .) .

(2) (من 282 : البقرة .) .

وسيأتي نصّها في : (986 _ 987 .) .

(3) هو الشّمّاخ بن ضِرَار الذُّبيانيّ .

(4) من الطّويل ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .

وهـو فـي : (نقـد الشّـعر : 139 ، العُمـدة فـي محاسـن الشّـعر وآدابـه : 356/1 ، نضـرة الإغريض في نُصرة القريض : 113 .) .

(5) من الطّويل ، من معلّقتـه المشـهورة التـي بلـغ عدد أبياتِـها ستّة وثَمـانين بيتًـا ، هو الحـادي والعشرون منها ، قالَها في عُنيزة التي كان كثير الميل لَها دون أترابِها .

ومطلعها :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بِيْنَ الدَّخُوْلِ فَحَوْمَلِ .

وقبله :

إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْصَرَفَتْ لَهُ بِشِقٍّ وَتَحتي شِقُّهَا لَمْ يُحَـــوَّلِ .

وبعده :

أَفَاطِمُ مَهْلاً بَعْضَ هَـذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي ؟ .

وهو في : (ديوانه : 54 ، شرح القصائد المشهورات _ الموسومة بالمُعلّقات _ : 13/1 ، شرح القصائد السّبع الطّوال الجاهليّات : 42 ، جمهرة أشعار العرب : 97 ، شرح القصائد العشر : 29 ، تـاج العروس _ (حَلَـل) _ : 163/14 .) ، وعجـزه فـي : (لسـان العـرب _ (حَلَـل) _ : 169/11 .) .

(6) (المُحيط : 46/1أ _ ب .) .

ـ الأمثال :

بلغ عدد الأمثال الواردة في : (المُحيط) سبعة أمثالٍ فقط .

وهذه الأمثال إنّما وردتْ للقضايا النّحويّة[1] .

ومن ذلك قوله في أنّ (حَيْصَ بَيْصَ) مُلحقٌ بالأسْماء المُركّبة المبنيّة على الفتح :

((جميع المُركّبات من (أَحَدَ عَشَرَ) إلى (تِسْعَةَ عَشَرَ) ؛ لقوله تعالى : [2] ؛

وقوله تعالى : ، [3] ، إلاّ (اثْنَي عَشَرَ) ، فإنّه مُعربٌ مُذكّرًا كان ، أو مُؤنّثًا ، قال الله تعالى : ، [4] ، وقال تعـــــالى :

---

(1) انظر : (المصدر السّابق : 19/2أ ، 49أ ، 75أ _ مثلين _ ، 81أ ، 20/4أ _ مثلين _ .) .

(2) (المُدثّر : 30 .) .

(3) نصّــــــــــــــــها : ، (يُوسف : .) .

(4) نصّــــــــــــــها : ، (الْمائدة : .) .

[illegible] ⁽¹⁾ ، ويُلحق بذلك قولُهم : << أَصَابَتْ بَنِيْ فُلَانٍ حَيْصَ بَيْصَ . >>⁽²⁾ ، من أسامي الدّواهيّ ، وقولُهم : << تَفَرَّقُوا شَغَرَ بَغَرَ . >>⁽³⁾ ، و : << مَرَّ ثَوْبَهُ شَـــذَرَ مَذَرَ . >>⁽⁴⁾ ، وكـــــــــــــــذلك :

رَامَ هُرْمُز⁽⁵⁾ ، وما شاكل ذلك من سائر المُركّبات .)) ⁽¹⁾ .

---

(1) نصّـــــــــــــــها : [illegible] (البقرة : [illegible] .) .

(2) مثلٌ يُضرب لِمن وقع في أمرٍ لا مخلصَ له منه فرارًا أو فوتًا .
جاء في : (مجمع الأمثال : 224/1 .) ما نصّه : ((تركتُهم في حَيْصَ بَيْصَ ، وحِيْصَ بِيْصَ ، ويُقال : حَيْصَ بَيْصَ ، و : حَيْصٍ بَيْصٍ ، فالحيص : الفرار ، والبوص : الفوت ، وحيص من بنات (الياء) ، وبيص من بنات (الواو) ، فصُيِّرت (الواو) (ياءً) ؛ ليزدوجا .)) .
وهو _ برواية : (<< وَقَعُوا فِي حَيْصَ بَيْصَ . >>) _ في : (الغُرر المُثلّثة : 377 .) .
وهو مأخوذٌ من قول أُميّة بن أبي عائد :
قَدْ كُنْتُ وَلاَّجًا خَرُجًا صَيْرَفًا　　　لَمْ تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ .
انظر : (الغريب المُصنّف : 353/2 ، ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة : 293 .) .
و هُناك رسالةٌ مفقودةٌ عنوانُها : (حيصَ بَيصَ) ، وقد ألّفها أبو الركات الأنباريّ .

(3) (شَغَرَ) : شغرت الأرض والبلد ، أي خلت من النّاس ولَمْ يبقَ بها أحدٌ يحميها ويضبطها .
انظر _ في (شَغَرَ) _ : (الصّحاح : 700/2 ، المُحيط في اللغة : 539/4 ، لسان العرب : 417/4 .) .
(بَغَرَ) : النَجم يبغُرُ بُغُورًا إذا سقط ، وهاج بالمطر ، يعني بالنّجم الثُّريّا .
انظر _ في (بَغَرَ) _ : (الصّحاح : 594/2 ، لسان العرب : 72/4 ، تاج العروس : 102/6 .) .
وانظر هذا القول في : (ارتشاف الضّرب : 1610/3 .) ، و _ برواية : (<< ذَهَبَ شَغَرَ بَغَرَ . >>) _ في : (الكتاب : 305/3 .) ، و _ برواية : (<< ذَهَبَ القَوْمُ شَغَرَ بَغَرَ . >>) _ في : (المُحيط في اللغة _ (شَغَرَ) _ : 539/4 .) ، و _ برواية : (<< مَرُّوا شَغَرَ بَغَرَ . >>) _ في : (كشف المُشكل : 177 .) .

(4) في : (التّهذيب : 93 .) : (مُزّق) بدل (مرّ) ، وهذا التصحيح من المُحقّق .
(شَذَرَ) : الشّذَر قطعٌ من الذّهب يُلقط من المعدن من غير إذابة الحجارة .
انظر _ في (شَذَرَ) _ : (الصّحاح : 695/2 ، تهذيب اللغة : 231/11/6 ، لسان العرب : 399/4 ،
(مَذَرَ) : المذر الفساد .　=
= انظر _ في (مَذَرَ) _ : (الصّحاح : 813/2 ، المُحيط في اللغة : 78/10 ، لسان العرب :

ــ أقوال العرب :

بلغ عدد الأقوال التي أوردها ابن يعيش في (المُحيط) : اثنين وأربعين قولاً .

وهذه الأقوال جاء إيرادها لشيئين :

1 ــ النّحو[2] ، وهو الغالب :

ومن ذلك قوله في أنّ (الكاف) التي في آلات الإغراء يجبُ أنْ تُقدّر بحروف الخطاب التي لا موضع لَها من الإعراب ، لا أنْ تُقدّر بالأسْماء ؛ لـ : ((أنّه قد سُمع عن العرب : << النَّجَاءَكَ . >>[3] _ بـ (الألف) ، و (اللام) ، و (الكاف) . فلو كانت (الكاف) اسْمًا لجُمع في هذا بين (الألف) ، و (اللام) ، وبين الإضافة ، وهذا مُمتنعٌ ، فصحّ أنّ (الكاف) حرف خطابٍ ؛ لأنّ في قولك : (النَّجَاءَكَ) ضربًا من الإغراء ؛ من حيث إنّك أغريته بالسّير ، كأنّك تُريد بالنَّجَاءَكَ : انْج ، وَالْزَمْ السَّيْرَ .))[4] .

2 ــ اللغة ، وقد جاء منها قولان في معنى (الإعراب) لُغةً :

164/5 .) .

وانظر هذا القول _ برواية : (<< تَفَرَّقُوا شَذَرَ مَذَرَ . >>) _ في : (الصّحاح _ (شَذَرَ) _ : 695/2 .) ، و _ برواية : (<< شَذَرَ مَذَرَ . >>) _ في : (كشف المُشكل : 177 ، ارتشاف الضّرب : 1610/3 .) .

(5) (رام هرمز) : (رام) بالفارسيّة المُراد والمقصود ، و (هُرمز) أحد الأكاسرة ، فكأنّ هذه اللفظة مُركّبة معناها : مقصود هُرمز ، أو مُراد هُرمز .

و (رام هُرمز) اسمٌ مُختصرٌ من (رام هرمز أردشير) ، وهي مدينةٌ مشهورةٌ بنواحي خُوزستان تجمع النّخل والجوز والأترنج .

انظر : (مُعجم البُلدان : 71/3 _ 72 ، مراصد الاطّلاع : 597/2 .) .

(1) (المُحيط : 19/2أ .) .

(2) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : 38/1أ ، 39أ ، 56أ ، 52/2أ ، 66أ ، 26/4ب ، 58ب ، 79أ ، 81أ .) .

(3) مضى تخريجه والكلام عليه في : (275 _ 276 .) .

(4) (المُحيط : 84/4ب .) .

وذلك قوله في حدّ (الإعراب) [1] ، حيث جاء فيه : ((والعربُ تقول : << أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَنْ حَاجَتِهِ . >>[2] ، أي : بَيَّنَ وأوضحَ ؛ ولِهذا سُمّيت الخيل العتاق عرابًا ، لَمّا كان يتبيّن فيها العتق .

وقيل : الإعراب هو التّغيير ؛ بدليل أنّه يُغيّر أواخر الكلم على حسب انتقال الحركات وجري العوامل ، ألا ترى أنّك تقول : هَذَا زَيْدٌ ، و : رَأَيْتُ زَيْدًا ، و : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، فتغيّر (الدّال) بالضّمّة ، والفتحة ، والكسرة ، وعلى هذا القياس سائر المُعربات ، واحتجّ صاحب هذا القول على أنّ الإعراب هو التّغيير بقول العرب : << عَرِبَتْ مِعْدَةُ الرَّجُلُ . >>[3] ، إذا تغيّرت ، وقال : غيار المعدة ليس إلاّ تنقّل الأحوال ، كما أنّ غيار الكلام بتنقّل الحركات على حسب جري العوامل . . . .)) [4] .

ــ اللغات :

بلغ عدد اللغات التي أوردها ابن يعيش في (مُحيطه) نحو : خمس وأربعين لُغةً ، لَمْ ينسب منها إلاّ ثلاث لُغاتٍ ، إحداها إلى : تَميم[5] ، والثّانية إلى : الحجاز[1486] ، والثّالثة إلى : أهل اليمن[6] .

وقد أوردها ابن يعيش لأمرين :

1 ــ النّحو[7] ، وهو الغالب :

ومن ذلك قوله في باب (الحروف التي تنصب الأسْماء ، وترفع الأخبار) : ((و (عَادَ) هي في الأصل فعلٌ ، ومنهم من يُدخلها في باب (كَانَ) [8] ،

(1) مضى بيانه في : (304 _ 306 .) .
(2) مضى تخريجه في : (72 .) .
(3) مضى تخريجه في : (73 .) .
(4) (المُحيط :1/2أ _ ب .) .
(5) في : (المصدر السّابق : 66/1ب .) .
(6) في : (المصدر السّابق : 14/3أ .) .
(7) انظر _ مثلاً _ : (المُحيط : 59/1أ ، 66ب ، 15/2أ ، 18/2أ ، 26أ ، 45أ _ ب ، 14/3أ .) .
(8) هو ابن مالك في : (تَسهيل الفوائد : 53 ، شرحه : 344/1 ، شرح الكافية الشّافية : 388/1 _ 389 .) .

وهو الأقيس ، ومنهم من يُدخلها في باب (إنَّ) ، وهي لُغة أهل اليمن[1] ، يقولون فيها : عَادَ زَيْدًا قَائِمٌ ، وليستْ بعربيّةٍ محضةٍ ، ولَمْ يُسمع لَها قياسٌ في أشعار العرب .)) [2] .

2 ــ اللغة[3] ، وقد جاء منها :

أ ــ الظّواهر الصّوتيّة :

ومن ذلك قوله : ((يجوزُ في فعل الأمر المُضاعف ، كـ (شَدَّ) ، و (مَدَّ) ، و (رَدَّ) على هذه الصّيغة إذا وصلتَه بكلامٍ بعده ثلاث لُغاتٍ ، وهي : ضمّ آخره على أنْ يتبع الضّمُّ الضّمَّ ، تقول : مُدُّ الثَّوْبَ ، وفتح آخره ؛ طلبًا للخفّة ، فتقول : مُدَ الثَّوْبَ ، وكسر آخره إذا وصلتَه بما في (الألف) ، و (اللام) على أصل التقاء السّاكــنين ،
فتقول : مُدِ الثَّوْبَ[1] ، فإنْ وقفتَ عليه جاز الإشْمام ، والرّوم[2] بأحد هذه الحركات من غير أنْ تُصرّح بشيءٍ منها .)) [3] .

---

(1) قال الحيدرة : ((والذي يُشبّه بـ (إنَّ) حرفٌ واحدٌ وهي (عَادَ) ، تقول : عَادَ زَيْدًا قَائِمٌ ، قال حسّان :

. . . . وَعَادَ أَيَّامَ الصِّبَا مُسْتَقِلَّةْ .

وهي كلمةٌ يَمَانيّةٌ .)) ، (كشف المُشكل : 233 .) .

(2) (المُحيط : 14/3أ .) .

وقد جاء في : (تاج العروس _ (عَوَدَ) _ : 144/5 .) أنّ (عَادَ) تأتي : ((فعلاً ناقصًا مُفتقرًا إلى الخبر بِمنْزلة (كَانَ) ، بشرط أنْ يتقدّمها حرف عطفٍ ، وعليه قول حسّان :

وَلَقَدْ صَبَرْتُ بِهَا وَعَادَ شَبَابُهَا غَضًا وَعَادَ زَمَانُها مُسْتَطْرَفًا .

أي : وَكَانَ شَبَابُهَا .)) .

وكذلك تأتي : ((حرفًا عاملاً نصبًا بِمنْزلة (إنَّ) مبنيًّا على أصل الحرفيّة ، مُحرّكًا ؛ لالتقاء السّاكنين ، مكسورًا على الأصل فيه ، بشرط أنْ يتقدّمها جُملةٌ فعليّةٌ ، وحرف عطفٍ ، كقولك : رَقَدْتَ وَعَادَ أَبَاكَ سَاهِرٌ ، أي : وَإِنَّ أَبَاكَ ، ومنه مشطور حسّان :

عَلَّقْتُهَا وَعَادَ فِيْ قَلْبِي لَهَا وَعَادَ أَيَّامَ الصِّبَا مُسْتَقْبَلُهُ .

وقال آخر :

أَنْ تَعْلَوْنَ زَيْدًا فَعَادَ عَمْرَا وَعَادَ أَمْرًا بَعْدَهُ وَأَمْرَا .

أي : فَإِنَّ عَمْرًا مَوْجُودٌ .)) .

(3) انظر _ مثلاً _ : (المُحيط : 47/1أ _ ب ، 47ب _ 48أ _ ب ، 50أ _ ب ، 53أ ، 46/2أ _ ب .) .

ب ـ بنية الكلمة :

ومن ذلك قوله في الذي يجوزُ في الفعل المُعتلّ عند صوغه لِمَا لَمْ يُسمّ فاعله : ((هو أن تضمّ أوّل الفعل ، وتقلب حرف العلّة (واوًا) ، سواء كان من ذوات (الواو) ، أو من ذوات (الياء) ، فتقول حينئذٍ في (قِيْلَ) ، و (سِيْرَ) ، و (بِيْعَ) ، و (غِيْضَ) : (قُوْلَ) ، و (سُوْرَ) ، و (بُوْعَ) ، و (غُوْضَ) ، فإذا قُلتَ : (قُوْلَ) فأصله : (قُوِلَ) على الأصل ، وإنّما نقلتَ حركة (الواو) عليها ، وهي كسرةٌ ، فألقيتها عنها ، فبقيت ساكنةً ، فترك الفعل على حاله فيصير من ذوات (الواو) على هذا التّعليل سلبٌ لا غير ، وهو سلب حركة (الواو) ، وإذا قُلتَ : (بُوْعَ) ، و : (سُوْرَ) ، فأصله : (بِيِعَ) على الأصل ، فنُقلت الحركة على (الياء) ؛ لأنّها حرفٌ عليلٌ ؛ والكسرة ثقيلةٌ فألقيتها عنها فبقيتْ ساكنةً ، وقد انضمّ ما قبلها ، فقلبتها (واوًا) ؛ لأنّ كُلّ (ياءٍ) سكنت وانضمّ ما قبلها قُلبت (واوًا) ، كـ (ياء) مُوْقِن) ، و (مُوْسِر) ، وما شاكلَها ،

---

(1) انظر : (المناهج الكافية في شرح الشّافية : 527 _ 528 .) .

(2) عرض العُلماء لمعنى (الإشْمام) ، و (الرّوم) ، حيث عرّفهما ابن جنّيّ بقوله : ((فأمّا الإشْمام فإنّه للعين دون الأُذن ، لكن رومُ الحركة يكادُ الحرف يكونُ به مُتحرّكًا ؛ ألا تراكَ تفصل به بين المُذكّر ، والمُؤنّث في قولك في الوقف : أَنْتَ وَأَنْتِ ، فلولا أنّ هُناك صوتًا لَمَا وجدتَ فصلاً .)) ، (الخصائص : 328/2 .) .

وعرّفهما الدّينوريّ بقوله : ((الإشْمام الإشارة إلى الحركة من غير تصويتٍ ، وتقع في المرفوع حسب ؛ ولِهذا قالوا : إنّ الفرق بين الرّوم والإشْمام أنّ الرّوم يُدركه المحجوب ؛ لأنّ معه تصويتًا ، والإشْمام لا يُدركه المحجوب ؛ لأنّه ضمّ الشّفتين حسب .)) ، (ثِمار الصّناعة : 174 .) .

وعرّفهما زكريّا الأنصاريّ بقوله : ((الرّوم هو أنْ تأتي أنتَ بالحركة خفيّةً ، أي : بصوتٍ ضعيفٍ ، كأنّك تروم الحركة ولا تُتمّها بلْ تختلسها اختلاسًا تنبيهًا على حركة الوصل مع تحصيل بعض الغرض من الوقف . .

. . ، والإشْمام هو أنْ تضمّ أنتَ الشّفتين بعد الأُولى بُعيد الإسكان ، وتدعْ بينهما بعض انفراجٍ ليخرُجَ منه النّفس فيراهُما المُخاطب مضمومتين ، فيعلم أنّك أردتَ بضمّهما الحركة ، فهو شيءٌ مُختصٌّ بإدراكه البصرُ دون

السّمع ؛ لأنّه ليس بصوتٍ يُسمع ، وإنّما هو تحريك عضوٍ ، فلا يُدركه الأعمى بخلاف الرّوم .)) ، (المناهج الكافية : 337 _ 338 .) .

وانظر معناهُما بأوسع عبارة في : (الجواهر المُضيّة على المُقدّمة الجزريّة : 444 _ 447 .) .

(3) (المُحيط : 47/1أ _ ب .) .

وأصله بـ (الياء) من (أَيْقَن) ، و (أَيْسَر) ، وعلى هذه العلّة أُنشد بيت ابن الأعرابيّ[1] :

لَيْتَ وَمَا يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ .
لَيْتَ زَمَانًا بُوْعَ فَاشْتَرَيْتُ[2] .

واللغة الأولى أفصح _ أعني كسر أوّل الفعل ، وقلب حرف العلّة (ياءً) _ ؛ لأنّه الذي
ورد في كتاب الله تعالى ، والذي استعملته العرب في أشعارها[3] ، ولَمْ يُسمع على هذه
اللغة الآخرة[4] إلاّ بيت ابن الأعرابيّ من أشعار العرب الفصيحة .)) [5] .

---

(1) ابن الأعرابيّ (231هـ) : هو أبو عبد الله مُحمّد بن زياد بن الأعرابيّ ، من أهل الكُوفة ، وأحد أعلامها باللغة والرّواية والأنساب .
ترجمته في : (تاريخ بغداد : 282/5 ، مُعجم الأُدباء : 5/7 ، نُزهة الألبّاء : 207 .) .
(2) من الرّجز .
وهو في : (كشف المُشكل : 213 .) ، و _ برواية :
(لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ؟
لَيْتَ شَبَابًا بُوْعَ فَاشْتَرَيْتُ) _
في : (ديوان رُؤبة _ مُلحقاته _ : 171 ، شرح المُفصّل : 70/7 ، الدّرّ المصون : 118/1 ، أوضح المسالك : 138/2 ، تخليص الشّواهد : 495 ، مُغني اللبيب : 452/2 ، الدُّرّ المصون : 118/1 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابن عقيل : 457/1 ، شرحه للأَشْمونيّ : 415/1 ، همع الهوامع : 256/2 .) ، وعجزه في : (فتح =

= الأقفال وحلّ الإشكال بشرح لاميّة الأفعال _ المشهور بالشّرح الكبير _ : 159 .) ، و _ برواية (شَبَابًا) _
في : (شرح الفصول الخمسون : 46أ .) ، و _ برواية :
(لَيْتَ وَمَا تَنْفَعُ لَيْتَ لَيْتَ .
لَيْتَ شَبَابًا بُوْعَ فَاشْتَرَيْتَ) _
في : (الإقليد : 2073/4 .) .
(3) كما أنّه هو الأصل في التّصريف .
(4) هذه اللغة منسوبةٌ إلى هُذيل وبني دبير في : (البحر المُحيط : 109/1 .) .
وجاء في : (أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : 335 .) ما نصّه : ((. . . . ، وفيه لُغةٌ ثالثةٌ : قُوْلَ ، وبُوْعَ ، حكاها الفرّاء في كتاب : (اللغات) .)) .
(5) (المُحيط : 46/2أ .) .
جاء في : (الكفاية في النّحو : 261 .) ما نصّه : ((اعلم أنّ في ما بُني للمفعول من الْماضي المُجرّد من الثّلاثيّ ثلاث لُغاتٍ :
الأُولى _ وهي أفصحها _ : نقل كسرة (العين) إلى (الفاء) استثقالاً لَها بعد الضّمّة ، فينقلبُ (الواو) (ياءً) ، نحو : (قِيْلَ) ، و (بِيْعَ) .
والثّانية : إشْمام (الفاء) شيئًا من الضّمّة بعد نقل الكسرة إليها تنبيهًا على حركتها الأصليّة .

وقد سلك ابن يعيش في عرض تلك اللغات الطّرق الآتية :

1 ـــ عرضها على أنّها جائزةٌ جميعًا مع التّمثيل[1] :

ومن ذلك قوله في أنّ (كَيْ) النّاصبة للفعل المُضارع : ((يجوزُ فيها سبع لُغاتٍ :

أوّلُها : كَيْ وهي الأصل .

والثّانية : كَيْلاَ .

والثّالثة : كَيْمَا .

والرّابعة : كَمَا .

والخامسة : لِكَيْ .

والسّادسة : لِكَيْمَا .

كُلّ هذه موجودةٌ في لُغة العرب[2] ، مُستعملةٌ في القُرآن الكـريْم : [illegible] ، [3] [illegible] [4] .

وإنّما صحّت هذه اللغات كُلّها ؛ لأنّ كُلّ واحدةٍ منها تُقدّر بـ (اللام) ، وبـ (أَنْ) ، فأصل النّصب بـ (أَنْ) ، و (اللام) مُتضمّنةٌ لَها في التّحقيق .)) [5] .

[و]الثّالثة : إسكان (العين) مع بقاء ضمّة (الفاء) ، فينقلب (الياء) (واوًا) ، نحو : (قُوْلَ) ، و (بُوْعَ) ، وهي أقلّها ؛ لقلب (الياء) (واوًا) ، وإذا حُذفت (العين) لاتّصال الضّمير جازت اللغات في (الفاء) ، نحو : عُدْتَ يَا مَرِيْضُ ، و : بُعْتَ يَا عَبْدُ .)) .

(1) انظر _ مثلاً _ : (المُحيط : 47/1ب _ 48أ ، 53أ ، 66ب ، 45/2أ _ ب ، 104/4ب .) .

(2) انظر : (لسان العرب _ (كَيَا) _ : 236/15 _ 237 .) .

(3) نصّها : [illegible] (الحديد : [illegible] .) .

(4) نصّـــــــــــــــها : [illegible] ، (الأنعـــــام : [illegible] .) .

(5) (المُحيط : 104/4ب .) .

2 ــ عرضها على أنّها جائزةٌ جميعًا مع ذكر ما شذّ منها :

وذلك قوله عن (حيث) الظّرفيّة : ((فيها أربع لُغاتٍ ، وهي : حَيْثُ ، وحَوْثُ _ بالضّمّ _[1] ، وحَيْثَ ، وحَوْثَ _ بالفتح _[2] ، وقد أُجيز الكسر ، وهو شاذٌّ .))[3] .

3 ــ عرضها مع بيان الأفصح والمسموع منها :

وذلك قوله في أنّه قد : ((سُمع في (ظَلَّ) إذا أُضيف إلى ضمير الفاعل ثلاث لُغاتٍ ، أفصحها : ظَلَلْتُ _ بـ (لامين) ، والأُولى مفتوحةٌ _ ، وبعدها : ظَلْتُ _ بفتح (الظّاء) ، وحذف أحد (اللامين) _ ، والثّالثة : ظِلْتُ _ بكسر (الظّاء) _ ، وهذا توسّعٌ ، إلاّ أنّه إذا قال : ظَلْتُ ، أو : ظِلْتُ ، فأصله بـ (لامين) _ كما تقدّم _ ، فحُذفت حركة (اللام) الأُولى عنها لَمّا كانت مُشبهةً لحروف الاعتلال ، فبقيت ساكنةً ، وبعدها (لامٌ) ساكنةٌ ؛ لاتّصالها بضمير الفاعل ، فحُذفت (اللام) الأُولى ؛ لالتقاء السّاكنين ، وحُرّكت (الظّاء) بالكسر ، والفتح ؛ اتّساعًا وسَماعًا ، وقد سُمع عن بعضهم[4] : << وَلَقَدْ ظَلِلْتُ أَطُوْفُ أُسْبُوْعًا . >>[5] _ بكسر (اللام) الأُولى _ ، والفتح أفصح .))[1] .

---

(1) هذه اللغة منسوبةٌ إلى طيىء في : (لسان العرب _ (حَوَثَ) _ : 139/2 ، ارتشاف الضّرب : 1448/3 ، مُغني اللبيب : 150/1 .) ، وتَميم في : (لسان العرب _ (حَوَثَ) _ : 139/2 .) .
(2) هذه اللغة منسوبةٌ إلى بني يربوع ، وطهيّة في : (لسان العرب _ (حَيَثَ) _ : 140/3 ، ارتشاف الضّرب : 1447/3 .) .
(3) (المُحيط : 18/2أ .) . =

= وانظر اللغات في (حيث) منشورةً في : (الأزمنة والأمكنة : 185 ، شرح اللمع للواسطيّ : 10 ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 304/1 ، معالِم الكتابة ومغانِم الإصابة : 235 ، ارتشاف الضّرب : 1447/3 _ 1448 ، طراز الحُلّة وشفاء الغُلّة : 494 .) .
(4) منسوبةٌ إلى أهل العالية في : (الفريد : 158/2 ، رفع الحُجُب المستورة : 477/2 .) .
وكذلك قال عمرو بن معدي كرب :
ظَلِلْتُ كَأَنّي للرِّمَاحِ دَرِيْئَةٌ   أُقَاتِلُ عَنْ أَحْسَابِ جَرْمٍ وَفَرَّتِ .
انظر : (سرح العيون : 📂🖮🗎 .) .
(5) (أُسْبُوْعًا) : الأسبوع من الطّواف ونحوه : سبعة أطوافٍ ، ويُجمع على أُسْبُوعاتٍ .

4 ـ عرضها مع بيان المسموع والأكثر استعمالاً منها :

وذلك قوله (عوض) : (((عَوْضُ) اسمٌ من أسْماء الزّمان ، وليس بجوابٍ[2] ، وهو مبنيٌّ ، وعلّة بنائه أنّه قُطع عنِ الإضافة فبُني على الضّمّ ، كـ (قَبْل) ، و (بَعْد) ، وقد سُمع فيه الفتح تخفيفًا[3] ، والضّمّ أكثر استعمالاً .))[1] .

انظر _ في (سَبَعَ) _ : (العين : 345/1 ، لسان العرب : 146/8 ، تاج العروس : 197/11 .) .

وهو _ برواية : << وَطُفْتُ بِالبَيْتِ أُسْبُوْعًا . >> _ في : (العين _ (سَبَعَ) _ : 345/1 ، شرح الفصيح لابن هشام اللخميّ : 182 ، لسان العرب _ (سَبَعَ) _ : 146/8 .) ، وحينئذٍ لا شاهد فيه .

(1) (المُحيط : 54/1أ .) .

وجاء في : (تَهذيب اللغة _ (ظَلَّ) _ : 256/14 .) ما نصّه : ((ومن العرب من يحذف (لام) ظَلَلْتُ ، ونحوها حيث يُظهران ، فأمّا أهل الحجاز فيكسرون (الظّاء) على كسرة (اللام) التي أُلقيت ، فيقولون : ظَلْنَا ، و : ظَلْتُمْ ، والمصدر : ظَلُوْلٌ ، والأمر منه : ظَلَّ ، واظْلُلْ ، وقال الله جلّ وعزّ : ◑ ◷◶✝⌫✱✱🖫❶➩ ⬀✦⌫✝✱”♊⇖✡ ⬀✦⑥❁✡✐✱♉⑥✍ ◷ [من 🖮◉ⅹ : طه] ، وقُرِئ : {ظِلْتَ عَلَيْهِ} ، فمن فتح فالأصل فيه : ظَلَلْتُ عَلَيْهِ ، ولكنّ (اللام) حُذفتْ ؛ لثقل التّضعيف ، والكسر ، وبقيت (الظّاء) على فتحها ، ومن قرأ : {ظِلْتُ} بالكسر حوّل كسرة (اللام) على =

= (الظّاء) ، وقد يجوزُ في غير المكسور نحو : هَمْتُ بِذَاكَ ، أي : هَمَمْتُ ، و : أَحَسْتُ ، تُريد : أَحْسَسْتُ ، و : حَلْتُ فِيْ بَنِي فُلَانٍ ، بِمعنى : حَلَلْتُ ، وليس بقياسٍ إنّما هي أحرفٌ قليلةٌ معدودةٌ .)) .

وجاء في : (المُحتسب : 🖹/🗀🗀🗏 .) ما نصّه : ((ومن ذلك قراءة قتادة {فَيَظْلِلْنَ رَوَاكِدَ} _ بكسر (اللام) _ .

قال أبو الفتح : هذه القراءة على ظَلَلْتُ أَظِلُّ ، كـ : فَرَرْتُ أَفِرُّ ، والمشهور فيها فَعِلْتُ أَفْعَلُ : ظَلِلْتُ أَظَلُّ ، وأمّا ظَلَلْتُ أَظِلُّ فَلَمْ يَمرر بنا ، لكن قد مرّ نحو : ضَلَلْتُ أَضِلُّ ، و : ضَلِلْتُ أَضَلُّ ، ولَمْ يقرأ قتادة _ إنْ شاء الله _ إلاّ بِما رواه ، وأقلّ ما في ذلك أنْ يكون سَمعه لغةً .)) .

وجاء في : (رَفْع الحُجُب المستورة : 🖹/🖮🖮🗐 .) ما نصّه : ((وقد ضَلَلْتُ أَضِلُّ بالفتح في الماضي ، والكسر في المُضارع ، قال الله تعالى : ◑ ⑤⌘✱💣⮌ ♊⑤ ⑤☺✝☆✦⚐💧✈ 🖳⑥✦⮝⮳✝←⌘💣✱⑥✦✱⮷ ⇧❶🖫⌫✦✱⌫✦☆ ⬀✦⌫✝⬂◆ ←✱✦✐✱☐⅄✡⬂✍ ◷ [سبأ:🗀🗄] ، فهذه لُغة نجدٍ وهي الفصيحةُ ، وأهلُ العالية يقولون : ضَلِلْتُ _ بالكسر _ أَضَلُّ .)) .

أمّا (الفريد : 158/2 .) فقد جاء فيه : ((وفي (ضَلَلْتُ) لُغتان ، فتح (اللام) وهي الفصيحة ، وكسرها ، فالفتح لُغة نجد ، والكسر لُغة أهل العالية .)) .

(2) انظر : (ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة : 70 _ 71 ، التّخمير : 286/2 ، شرح التّسهيل : 222/2 .) .

(3) ذكر صدر الأفاضل أنّه مبنيٌّ على الفتح ؛ لأنّه في الأصل منصوبٌ على الظّرف ، فيبقى بعد ذهاب الإعراب عنه على صُورة ما كان عليه .

7 _ القواعد النّحويّة :

عرض ابن يعيش في (مُحيطه) عددًا من القواعد النّحويّة المُطّردة التي طرقها كثيرٌ من النّحويّين السّابقين له .

وقد جاءت في نحو : اثنتين وستّين موضعًا ، ومنها :

أ _ بعض الشّيء لا يعمل في بعضٍ[2] .

ب _ الخبر بِمنْزلة الصّفة[3] .

ج _ الإتباع على المجهول لا يجوز[4] .

ح _ المُضاف والمُضاف إليه كالشّيء الواحد[5] .

د _ الحرف لا يحتمل الضّمائر[6] .

ز _ النّداء كالإشارة في المعنى[7] .

س _ المُضمر لا يُضاف[8] .

ط _ الصّفة والموصوف كالشّيء الواحد[9] .

ع _ المعنى لا يعمل إلاّ الرّفع[10] .

ف _ النّعت والمنعوت كالشّيء الواحد[11] .

ك _ الصّلة لا تتقدّم على الموصول[12] .

انظر : (التّخمير : 286/2 .) .

(1) (المُحيط : 59/1أ .) .

قال ابن دُريد : ((و (عِوَضُ) من قولِهم : << لاَ أَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا عِوَضُ يَا فَتَى . >> ، قال الكُوفيّون : هو مبنيٌّ على الضّمّ في معنى الأبد ، مثل : حَيْثُ ، وما أشبهها ، وقال البصريّون : << عِوَضَ يَا فَتَى . >>
مفتوحٌ .)) ، (جمهرة اللغة _ (عوض) _ : 905/2 .) .

وقال ابن مالك : ((من ضمّ فحملاً على (بَعْدُ) ، أو بتحريك آخره بحركةٍ تُجانس ما قبله .
ومن فتح كره اجتماع مُستثقلين الضّمّة و (الواو) ، ومن كسر راعى أصل التقاء السّاكنين .)) ، (شرح التّسهيل : 222/2 .) .

(2) انظر : (المُحيط : 62/1ب .) .
(3) انظر : (المصدر السّابق : 58/2أ .) .
(4) انظر : (المصدر السّابق : 69/2أ .) .
(5) انظر : (المصدر السّابق : 3/3ب ، 8أ .) .
(6) انظر : (المصدر السّابق : 19/3أ .) .
(7) انظر : (المصدر السّابق : 3/4ب .) .
(8) انظر : (المصدر السّابق : 13/4أ .) .
(9) انظر : (المصدر السّابق : 22/4ب _ 23أ .) .
(10) انظر : (المصدر السّابق : 60/4أ .) .
(11) انظر : (المصدر السّابق : 60/4ب .) .
(12) انظر : (المصدر السّابق : 94/4ب .) .

ل _ الحروف لا يُفصل بينها وبين معمولِها[1] .
هـ _ لا يُجمع بين العوض والمُعوّض[2] .
و _ حروف الجرّ لا تدخل إلاّ على الأسْماء[3] .
ي _ لا يجوزُ أنْ يعمل الفعل وهو محذوفٌ[4] .

8 _ المسائل الخلافيّة :

(المُحيط) كتابٌ فارغٌ ، أورد فيه مُؤلّفه كثيرًا من مسائل الخلاف النّحويّ دونَما تصريحٍ بأطرافه إلاّ نادرًا .

وقد انتهى عددها إلى أربعٍ وعشرين ومئة مسألةٍ ، سوى ما أغفله _ وهو الأكثر _ من آراء تُخالف الرّأي الذي أشار إليه مِمّا يعني ميله له .

وقد سلك ابن يعيش في إيراد ذلك الخلاف الطّرق الآتية :

أ ــ إيراده مع الاعتراض وذكر الوجه[5] :

ومن ذلك قوله في تركيب (زَيْد وَحْدَهُ) : ((فأمّا قولُهم : << زَيْدٌ وَحْدَهُ . >>[6] ، على أنْ يكون (وَحْدَهُ) خبرًا عن (زَيْد) ، ففيه ثلاثة أقوالٍ :
أحدها : أنّ من العلماء من يجري (وَحْدَهُ) مُجرى الظّروف ، ويجعله خبرًا للمُبتدإ الذي في حكمه ، ويُحكم على موضعه بالإعراب ، كما يُحكم على مواضع الظّروف[7] ، وهذا القول غير واضحٍ[1] ؛ لأنّه ليس فيه شيءٌ من

---

(1) انظر : (المُحيط : 4/97أ .) .
(2) انظر : (المصدر السّابق : 4/104أ .) .
(3) انظر : (المصدر السّابق : 4/120أ .) .
(4) انظر : (المصدر السّابق : 4/125أ .) .
(5) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : 1/35ب _ 36أ ، 37ب ، 2/4أ ، 5ب ، 35ب ، 55أ ، 59ب ، 61أ _ ب ، 62أ ، 13ب _ 14أ ، 4/6ب _ 7أ ، 10أ _ 11ب ، 29ب ، 38أ _ 40أ ، 77ب _ 78ب ، 141أ _ 143أ .) .
(6) انظر هذا القول في : (شرح الجُمل لابن الفخّار : 2/460 .) .
ذكر ابن الفخّار أنّ هذا القول من لحن العامّة ؛ مُعلّلاً ذلك بقوله : ((لأنّ (زَيْدًا) من قولك : (زَيْدٌ وَحْدَهُ) رفع بالابتداء ، و (وَحْدَهُ) حالٌ على التّفسير المذكور ، والحالُ لا يتأتّى إلاّ بعد تَمام الكلام ، فإنْ قُلتَ : اجعله حالاً تسدّ مسدّ الخبر ، كقولِهم : << ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا . >> ، أُجيب بأنّ الحال لا تسدّ مسدّ الخبر إلاّ بشرط أنْ يكون المُبتدأ مصدرًا أو في حُكمه ، وليس ذلك في قولكَ : (زَيْدٌ وَحْدَهُ) ؛ والعلّة في الشّرط المذكور أنّ الخبر =
= الذي سدّت الحالُ مسدّه ظرف زمانٍ ، وظُروف الزّمان يصحّ كونُها أخبارًا عن المصادر دون الأشخاص ، ويُمكن أنْ يتّجه قول العامّة على طريقة يُونس ؛ لأنّ (وَحْدَهُ) في رأيه بِمنْزلة (عِنْدَهُ) _ والله أعلمُ _ .)) ، (شرح الجُمل : 2/460 .) .
(7) هذا القول منسوبٌ إلى يُونس _ في أحد قوليه _ في : (الكتاب : 1/377 ، الأُصول : 1/166 ،

دلائل الظّروف ؛ لأنّ جميع الظّروف تُقدّر بـ (في) ، وهذا لا يحسن أنْ يُقدّر بـ (في) أبدًا .

واحتجاجٌ ثانٍ ، وهو أنّه في حال كونه ظرفًا على قول القائل لا يُعلم أظرف زمانٍ ، أو مكانٍ . ؟ فإنْ كان ظرف زمانٍ لَمْ يجُز أنْ تُخبر به عن (زَيْدٍ) ؛ لأنّه شخصٌ ، وإنْ كان ظرف مكانٍ احتيج إلى تبيينه ، وهو غير مُبيّنٌ على الوجهين .

و [الثّاني أنّ] منهم من يُجريه مُجرى المصدر ، ويقول : الخبر في مثل قولك : زَيْدٌ وَحْدَهُ : فعلٌ محذوفٌ تضمّنه هذا المصدر ، وذلك الفعل يُقدّر باسم الفاعل ، وتقدير ذلك : مُتَوَحِّدٌ وَحْدَهُ[2] .

و [الثّالث أنّ] منهم من يقول : إنّ (وَحْدَهُ) انتصب على الحال ، فإذا قُلتَ : زَيْدٌ وَحْدَهُ ، فـ (زَيْدٌ) مُبتدأٌ ، و (وَحْدَهُ) منصوبٌ على الحال[3] ، وقد تضمّن الخبر ؛ لِما

الزّاهر : 232/1 ، المسائل البصريّات : 659/2 ، شرح الكتاب للسّيرافيّ : 503/1ب ، شرحه للرّمّانيّ :
18/1أ ، المُوضِح في شرح شعر أبي الطّيّب المُتنبّيّ : 214/1 ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 272/2 ، المُفضّل : 334/1 ، شرح الجُمل لابن الضّائع : 90/1أ ، شرح الكافية لابن فلاح : 95ب ، شرحه لابن القوّاس : 288/1 ، ارتشاف الضّرب : 1132/3 ، التّذييل والتّكميل : 77/4 ، توضيح المقاصد والمسالك : 696/2 ، شرح الجُمل لابن الفخّار : 460/2 ، الأشباه والنّظائر في النّحو : 138/4 ، همع الهوامع :
232/2 ، يُونس البصريّ : 241 _ 242 .) ، وهشام _ في أحد قوليه أيضًا _ في : (ارتشاف الضّرب :
1132/3 ، التّذييل والتّكميل : 77/4 ، الأشباه والنّظائر في النّحو : 138/4 ، همع الهوامع : 232/2 ، هشام بن مُعاوية الضّرير : 224 .) . والكوفيّين في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 41/1أ ، المُفضّل :
334/1 ، شرح الكافية لابن فلاح : 95ب ، شرحه للرّضيّ : 20/2 .) .

(1) قال السّيوطيّ : ((وهو أقوى دليلٍ على ظرفيّته ؛ حيث جعلوه خبرًا لا حالاً .)) ، (همع الهوامع :
232/2 .) .

(2) هذا القول منسوبٌ إلى هشام _ في قوله الآخر _ في : (الزّاهر : 232/1 ، التّذييل والتّكميل :
77/4 ، الأشباه والنّظائر : 138/4 ، هشام بن معاوية الضّرير : 225 .) ، وصحّحه الرُّمّانيّ في : (شرح كتاب سيبويه : 18/1أ .) ، واختاره أبو البركات الأنباريّ في : (البيان في غريب إعراب القُرآن : =
= 272/2 .) ، وابن هشام في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 272 .) ، وعُزي إلى البصريّين في : (المُفضّل :
334/1 .) ، وأكثر النّحويّين في : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 272/2 .) ، والجمهور في :
(التّذييل والتّكميل : 78/4 .) .

فيه من الفائدة ، وإضافته غير محضةٍ ؛ لأنّه تُقدّر بالانفصال .)) [1] .

ب ــ إيراده مع الاعتراض دون ذكر الوجه[2] :

ومن ذلك قوله : ((خبرُ (لَيْسَ) إذا كان فيه (البَاء) يجوزُ العطف عليه بالنّصب
والجرّ ، نحو أنْ تقولَ : لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلاَ قَاعِدٍ ، وَلاَ قَاعِدًا ، وعليه قول الشّاعر[3] :

.... فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلاَ الحَدِيْدَا[4] .

وقد أُجيز الرّفع[5] ، وهو ضعيفٌ جدًّا .)) [1] .

---

(3) هذا القول منسوبٌ إلى يُونس _ في قوله الآخر _ في : (شرح كتاب سيبويه للرُّمّانيّ : 18/1أ ، شرح المُفصّل : 62/2 ، يُونس البصريّ : 241 _ 242 .) ، والبصريّين في : (الزّاهر : 232/1 .) .

(1) (المُحيط : 61/2أ _ ب .) .
وقد ألّف السّيوطيّ رسالةً سَمّاها : (الرّفدة في معنى وحده) .
انظر : (الأشباه والنّظائر في النّحو : 138/4 .) .

(2) انظر _ مثلاً _ : (المُحيط : 14/2أ _ ب ، 36أ ، 38ب ، 73ب ، 74ب ، 76أ ، 92ب ، 96ب ، 5/4ب _ 6أ ، 35ب _ 36أ .) .

(3) مُختلفٌ فيه على رأيين :
أ _ أنّه عُقيبة بن هُبيرة الأسديّ في : (الكتاب : 67/1 ، سرّ صناعة الإعراب : 131/1 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 303/1 ، شرح شواهد المُغني : 870/2 ، خزانة الأدب : 229/2 ، شرح أبيات مُغني اللبيب : 54/7 .) .
ب _ أنّه عُمر بن أبي ربيعة في : (الأزمنة والأمكنة : 503 .) .
والصّحيح نسبته لعُقيبة ؛ لأمرين :
- كثرة من نسبه له .
- أنّ عُقيبة هو أحد الشُّعراء المُخضرمين وفد على مُعاوية بن أبي سُفيان ، فدفع إليه رقعة فيها مجموعةٌ من الأبيات هذا واحدٌ منها ، فدعاه مُعاوية ، فقال له : مَا جرَأكَ عليّ ؟ ، قال : نصحتُك إذْ غشُّوك ، وصدقتُك إذْ كذبُوك ! ، فقال : ما أظنُّك إلاّ صادقًا ، فقضى حوائجه .
انظر : (خزانة الأدب : [illegible] .) .

(4) عجز بيتٍ من الوافر ، وصدره :
مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ....
وهو من أبياتٍ عددها ستّةٌ ، هو أوّلُها ، قالَها عُقيبة في مُعاوية طلبًا للعفو والتّسهيل .
وبعده :
أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا فَجَرَدْتُمُوهَا فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيْدٍ .
وقد تحدّث عُلماء العربيّة عن رواية هذا البيت بالنّصب عند سيبويه ومن طابقه ، قال البغداديّ : ((عطف (الحديد) بالنّصب على خبر (ليس) المجرور بـ (الباء) الزّائدة على توّهم أنّه منصوبٌ ، وأوّل من استشهد به كذا سيبويه ، وقد ردّ عليه المُبرّد بأنّ القافية مجرورةٌ ، وتبعه جماعةٌ منهم الإمام أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكريّ في كتاب (التّصحيف) ، قال : ومِمّا

ـــ إيراده مع الاختيار وذكر الوجه[2] :

ومن ذلك قوله في إعراب (زَيْدٍ) في : (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا) : (((زَيْدٌ) منصوبٌ بـ (أَحْسَنَ) ، وكان أصله اللزوم حتّى دخلت عليه (همزة) النّقل فعدّته على ما ذكره أكثر النّحاة[3] .

ومنهم من يُقدّر (زَيْدًا) تقدير الفاعل في الأصل ، ويقول : كان الأصل : حَسُنَ زَيْدٌ فَاعْجَبُوا[4] .

غلط فيه النّحويّون من الشّعر ، ورووه مُوافقًا لِما أرادوه ، رُوي عن سيبويه عندما احتجّ به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض من قول الشّاعر :

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلاَ الحَدِيْدَا .

وغلط على الشّاعر ، فإنّ هذه القصيدة مشهورةٌ ومخفوضةٌ كُلّها ، . . . .

وقال التّدميريّ في (شرح أبيات الجُمل) بعد ذكر الأبيات : وقد بان بهذه الأبيات أنّ الصّواب رواية
(وَلاَ الحَدِيْدِ) بالجرّ ، ولكنّ سيبويه رواه بالنّصب ، فتبعه الزّجّاج ، انتهى ، وأجاب عنه ابن الأنباريّ في كتاب (الإنصاف) وتبعه الزّمخشريّ بأنّ هذا البيت رُوي مع أبياتٍ منصوبةٍ ومع أبياتٍ مجرورةٍ ، فمن رواه بالجرّ روى منه هذه الأبيات المُتقدّمة ، ومن رواه بالنّصب روى معه :

أَدِيْرُوْهَا بَنِي حَرْبٍ عَلَيْنَا وَلاَ تَرْمُوا بِهَا الغَرَضَ البَعِيْدَا .)) ، (شرح أبيات مُغني اللبيب : 53/7 _ 54 .) .

وهو في : (الكتاب : 67/1 ، المُقتضب : 112/4 ، 371 ، سرّ صناعة الإعراب : 131/1 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 303/1 ، الأزمنة والأمكنة : 503 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور :
219/1 ، رصف المباني : 148 ، شرح شواهد المُغني : 870/2 ، خزانة الأدب : 229/2 ، شرح أبيات مُغني اللبيب : 53/7 .) .

(5) أجازه ابن عصفور بشرط أنْ يكون قبل دخول الجارّ مرفوعًا .

انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 219/1 .) .

(1) (المُحيط : 96/2ب .) .

(2) انظر _ مثلاً _ : (المُحيط : 36/1أ ، 38أ ، 1/2أ _ ب ، 5ب _ 6أ ، 6ب ، 27ب _ 28أ ، 76ب _ 77أ ، 81ب ، 20/3ب _ 21أ ، 11/4ب _ 12أ ، 15ب _ 16ب ، 23أ _ ب ، 29ب ، 45أ ، 52أ ، 72أ ، 3ب _ 74أ ، 80أ _ ب ، 86أ _ ب ، 108أ ، 118أ .) .

(3) انظر : (الفوائد والقواعد : 552 .) .

(4) هذا المذهب منسوبٌ إلى الفرّاء في : (ارتشاف الضّرب : 2066/2 ، همع الهوامع : 37/3 .) ، والكوفيّين في : (شرح الكافية للرّضيّ : 230/4 _ 231 ، ارتشاف الضّرب : 2066/2 ، الحاصر :
730/2 .) .

ومنهم من يُقدّره تقدير المفعول ، ويقول : كان الأصل : شَيْءٌ حَسَّنَ زَيْدًا فَاعْجَبُوا مِنْهُ[1] ، وهذا أولى ؛ لأنّه يظهرُ معه الْمُبتدأ بِمنْزلة (مَا) ؛ ويظهرُ التّعدّي بِمنْزلة (الهمزة) ، وينتصب (زَيْدٌ) ؛ لأنّه مُتعجّبٌ منه .)) [2] .

د ــ إيراده مع الاختيار دون ذكر الوجه[3] :

ومن ذلك قوله في الاسم المرفوع الواقع بعد (مُذْ) ، و (مُنْذُ) : ((في المرفوع بعدهُما خلافٌ ، هل هو مُبتدأٌ ، أو خبر الْمُبتدإ ؟ ، قال قومٌ : إنّه مُبتدأٌ ، وخبره مُقدّمٌ عليه[4] ، ويحتجّون على ذلك بأنّ (مُذْ) ، و (مُنْذُ) بِمنْزلة الظّرفين اللذين هُما غير مُتمكّنين والذي بعدهُما ظرفٌ قد تَمكّن وأُعرب ، وفي الأصل أنّ الظّرف المُتمكّن المُعرب أولى بالابتداء من غير المُتمكّن ؛ لأنّه قد صار في

---

(1) هذا مذهب سيبويه في : (الكتاب : 72/1 .) ، والمُبرّد في : (المُقتضب : 178/4 .) ، وابن السّرّاج في : (الأصول : 99/1 .) ، والزّجّاجيّ في : (الجُمل في النّحو : 100 ، مجالس العلماء : 125 .) ، والفارسيّ في : (الإيضاح العضُديّ : 131/1 .) ، وابن جنّيّ في : (اللمع : 197 .) ، والصّيمريّ في : (التّبصرة والتّذكرة : 265/1 .) ، وابن بابشاذ في : (شرح الجُمل في النّحو : 78/1ب _ 79أ ، شرح المُقدّمة المُحْسِبة : 380/3 .) ، والعلويّ في : (البيان في شرح اللمع : 458 .) ، وابن مالك في : (تسهيل الفوائد : 130 ، شرحه : 31/3 ، شرح الكافية الشّافية : 1078/2 .) ، وعُزِي إلى البصريّين في : (الحاصر : 730/2 ، ارتشاف الضّرب : 2065/4 .) ، والكسائيّ في : (ارتشاف الضّرب : 2065/4 ، التّصريح : 367/3 .) .

(2) (المُحيط : 49/4ب .) .

(3) انظر _ مثلاً _ : (المُحيط : 37/1ب ، 38ب _ 39أ ، 18/2أ ، 18ب ، 27أ ، 54ب _ 55أ ، 66ب ، 72أ ، 9/3أ ، 10ب ، 13ب ، 24ب ، 27أ ، 94/4أ ، 50أ ، 54ب ، 62أ ، 68أ ، 79ب ، 81ب ، 82ب ، 94ب ، 128أ .) .

(4) قاله الزّجّاجيّ في : (الجُمل في النّحو : 140 .) ، وابن درستويه في : (تصحيح الفصيح : 498 .) ، وعُزِي إلى : الأخفش _ في أحد قوليه _ في : (ارتشاف الضّرب : 1419/3 ، تذكرة النّحاة : 10 ، المُساعد : 515/1 ، مُغنيّ اللبيب : 367/1 ، همع الهوامع : 166/2 .) ، والزّجّاج في : (المصباح في النّحو : 74 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 383/1 ، ارتشاف الضّرب : 1419/3 ، تذكرة النّحاة : 10 ، المُساعد : 515/1 ، مُغني اللبيب : 367/1 .) .

واختاره يحيى بن حمزة ، حيث قال : ((ما قاله الزّجّاجيّ هو الأقرب ؛ لأنّهما بحقيقة الإخبار أشبه ؛ ولأنّ (اليومين) هُما أدخل في المكانة في الاسْميّة والتّعريف ؛ فلهذا كانا أحقّ بأنْ يكونا هُما المُبتدأين .)) ، (المنهاج : 304/1 .) .

حيّز الأسْماء الذّوات المُتمكّنة ، وصاحب هذا القول يُقدّر (مُذْ) ، و (مُنْذُ) بـ (بين) ، فإذا قال : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ ،
و : مُنْذُ اليَوْمَ ، فالتّقدير عنده : بَيْنِيْ وَبَيْنَ رُؤْيَتِهِ يَوْمَانِ[1] .

وقال قومٌ : إنّ المرفوع بعدهُما هو الخبر ، وهُما في محلّ المُبتدإ[2] ، ويحتجّون على ذلك بأنّهما قد حلاّ محلّ المُبتدإ ، وأنّهما يُقدّران بالمُدّة والأمد ، فإذا قال : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ ، فالتّقدير عنده : مُدَّةُ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ رُؤْيَتِهِ ، أَو : أَمَدَ ذَلِكَ يَوْمَان .
وقومٌ من الكوفيّين : يجعلون المرفوع بعدهُما فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ[3] ، فإذا قُلتَ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ ، فالتّقدير عندهم : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ مَضَى يَوْمَانِ ، أو : مُذْ ذَهَبَ يَوْمَانِ . والأوّل أقرب .)) [1] .

---

(1) اعترضه ابن بابشاذ بقوله : ((لو كان ما بعد (مُذْ) يرتفع بالابتداء لكانت (أَنْ) المفتوحة تقع مُبتدأةً ، وهذا لا يجوز ؛ لأنّ المفتوحة لا تقع مُبتدأةً وإنّما تقع خبرًا .)) ، (شرح الجُمل في النّحو : 112/1أ .) ،

كما اعترضه ابن هشام بأنّه ((لا خفاء بِما فيه من التّعسُّف .)) ، (مُغني اللبيب : 367/1 .) .

وعلّل الدّسوقيّ ذلك بقوله : ((قوله : من التّعسّف ، أي : لجعلهما بِمعنى كلمتين مُضافتين ولَمْ يكن في المعنى تعرضٌ لِمعنى النّفيّ على أنّك إذا قُلتَ : مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْم الخَميْس ، يكون المعنى : بَيْنِي وَبَيْنَ لِقَائِهِ يَوْمَ الخَمِيْس ، ولا شكّ أنّ هذا فاسدٌ إذا لَمْ يكن الكلام صادرًا يوم الجُمعة التّالي ليوم الخميس .)) ، (حاشيته عليه : 291/2 .) .

(2) قاله المُبرّد في : (المُقتضب : 30/3 .) ، وابن السّرّاج في : (الأُصول : 137/2 ، المُوجز : 59 .) ، والفارسيّ في : (الإيضاح العضُديّ : 275/1 ، التّعليقة على كتاب سيبويه : 228/2 .) ، واختاره ابن عصفور في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 158/2 .) ، والدّمياطيّ في : (المشكاة الفتحيّة على الشّمعة المُضيّة : 274 .) ، وصحّحه : المُطرّزيّ في : (المصباح في النّحو : 74 .) ، والصّفاقسيّ في : (التّحفة الوفيّة : 236 .) ، والزّبيديّ في : (ائتلاف النُّصرة : 146 .) ، وعُزي إلى الأخفش _ في قوله الآخر _ في :
(أمالي الزّجّاجيّ : 144 ، مجالس العُلماء : 53 ، ارتشاف الضّرب : 1417/3 ، المُساعد : 512/1 .) ، وجمهور البصريّين في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 112/1أ ، الإنصاف : 382/3 ، شرح الكافية للرّضيّ : 210/3 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 383/3 ، المنهاج : 303/1 ، ائتلاف النّصرة : 146 .) .

(3) منسوبٌ إلى أكثر الكوفيّين في : (الإنصاف : 382/1 ، مُغني اللبيب : 367/1 ، ارتشاف الضّرب :

هـ ـ إيراده دون اعتراض أو اختيار شيءٍ منه[2] :

ومن ذلك قوله في تقديْم خبر (لَيْسَ) عليها وتأخيره : ((. . . . ، وخبرٌ في تقديْمه ، وتأخيره خلافٌ ، وهو خبر (لَيْسَ) [3] ؛ لأنّ منهم من يجريها مجرى الأفعال هذه في جواز تقديْم الخبر ، وتأخيره[4] ، ويحتجّ بأنّها فعلٌ

1418/3 ، تذكرة النّحاة : 10 .) ، والمُحقّقين من الكوفيّين في : (شرح التّسهيل : 217/2 .) ، والكسائيّ في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 157/2 ، التّحفة الوفيّة : 236 ، المنهاج : 303/1 .) ،
والفرّاء _ في أحد قوليه _ في : (تذكرة النّحاة : 10 .) ، والسّهيليّ في : (مُغني اللبيب : 368/1 ، ارتشاف الضّرب : 1418/3 .) ، وابن مضاء في : (ارتشاف الضّرب : 1418/3 .) ، وصحّحه ابن مالك
في : (شرح التّسهيل : 217/2 .) ؛ مُعلّلاً ذلك بأنّ ((فيه إجراء (مُذْ) ، و (مُنْذُ) في الاسْميّة على طريقةٍ واحدةٍ مع صحّة المعنى فهو أولى من اختلاف الاستعمال ، وفيه تخلّصٌ من ابتداء نكرةٍ بلا مُسوّغ إنْ ادُّعي
التّنكير ، ومن تعريفٍ غير مُعتادٍ إنْ ادُّعي التّعريف ، وفيه أيضًا تخلّصٌ من جعل جُملتين في حُكم جُملةٍ واحدةٍ من غير رابطٍ ظاهرٍ ، ولا مُقدّرٍ .)) .

(1) (المُحيط : 155/4ب _ 156أ .) .

وهُناك قولٌ رابعٌ : وهو أنّه مرفوعٌ على أنّه خبر مُبتدإٍ مُضمرٍ ، فإذا قُلتَ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ ، فالتّقدير : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ هُوَ يَوْمَانِ .

وهذا القول منسوبٌ إلى الفرّاء _ في قوله الآخر _ في : (الإنصاف : [illegible] ، شرح الكافية للرّضيّ : [illegible] ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : [illegible] .) ، وبعض الكوفيّين في : (التّحفة الوفيّة : [illegible] ، ارتشاف الضّرب : [illegible] ، الجنى الدّاني : [illegible] ، مُغني اللبيب : [illegible] ، ائتلاف النّصرة : [illegible] ، همع الهوامع : [illegible] .) .

(2) انظر _ مثلاً _ : (المُحيط : 66/2ب ، 79ب _ 80أ ، 18/4أ _ ب ، 26أ ، 31ب ، 44ب _ 45أ ، 45ب ، 47ب ، 60ب ، 85ب ، 89ب .) .

(3) بحسب الخلاف فيها من حيث الفعليّة والحرفيّة ، فـ ((من نظر إلى كونِها فعلاً جوّزه ، ومن نظر إلى كونِها للنّفي منعه .)) ، (عُمدة ذوي الهمم : 383 .) .

(4) هذا مذهب سيبويه في : (الكتاب : 61/1 .) ، والمُبرّد _ في أحد قوليه _ في : (المُقتضب : 194/4 _ 195 ، 406 .) ، والفارسيّ في : (الإيضاح العضُديّ : 407/1 _ وفيه : ((وهو عندي القياس .)) _ ، المسائل الحلبيّات : 280 .) ، وابن جنّيّ في : (الخصائص : 382/2 .) ، وابن بَرهان في : (شرح اللمع :
58/1 _ 59 .) ، والزّمخشريّ في : (الكشّاف : 362/2 ، المُفصّل : 269 .) ، والعُكبريّ في : (التّبيان في إعراب القُرآن : 690/2 .) ، وعُزي إلى الفرّاء في : (ارتشاف الضّرب : 1172/3 ، التّصـــريح :
608/1 .) ، وأبي جعفر النّحّاس في : (تذكرة النُّحاة : 287 .) ، والبصريّين في : (المُقتصد : 407/1 ، اللباب في علوم الكتاب : 443/10 .) ، وأكثرهم في : (أسرار العربيّة : 137 ، البحر المُحيـــط :
127/6 .) ، وقدمائهم في : (ارتشاف الضّرب : 1172/3 ، التّصريح : 608/1 ، همع الهوامــع :
373/1 .) .

صريحٌ ؛ بدلالتها على الزّمان ؛ ولاتّصال الضّمير المرفوع بِها ، فتقول حينئذٍ : قَائِمًا لَيْسَ زَيْدٌ[1] .

ومنهم من لا يجيز تقديْم خبرها عليها[2] ؛ لأنّها لَمْ تتصرّف في نفسها فلا تتصرّف في
معمولِها .)) [3] .

ـ إيراده مع الاعتراض والاختيار مع ذكر الوجه :

ومن ذلك قوله في التّنوين في (قَاضٍ) : ((هذا التّنوين مُختلفٌ فيه على ثلاثة أقوالٍ ، قيل : هو تنوين الإعراب الأصليّ في هذا الاسم كسائر المُعربات[4] ، وهذا قولٌ باردٌ ، واحتجاجٌ فاسدٌ ؛ لأنّ تنوين الإعراب لا يقع إلاّ مع حركة الإعراب ؛ ألا ترى أنّك تقولُ : هَذَا زَيْدٌ ، فالتّنوين مع الضّمّة ، ثُمّ تقول : رَأَيْتُ زَيْدًا ، فهو مع الفتحة ، ثُمّ تقولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، فهو مع

---

(1) هـذا هـو الصّـحيح ؛ اسـتدلالاً بقولـه I : ➉ ➔⌖⌧✠▫✠⬩⬥⬄ ⑤ ⬄⬦⬧✡⑤ ⬧⬥⬩⬄⬥⑥ ... ⇨⑦⇨⑤○⌖⬩⬤⑤ ... ⑥⬧✡⑤ ... ⑥➔⌖⬧ [illegible] ، فـ (يوم يأتِيهم) معمولٌ لـ (مصروفٍ) ، وإذا تقدّم المعمول دلّ على جواز تقدّم العامل ؛ لأنّه فرع تقدّمه .

انظر : (المُفصّل : [illegible] ، الإيضاح في شرحه : [illegible] .) .

(2) هذا مذهب ابن السّرّاج في : (الأُصول : 228/2 .) ، والجُرجانيّ في : (المُقتصد : 408/1 .) ، وأبي البركات الأنباريّ في : (أسرار العربيّة : 137 ، الإنصاف : 163/1 .) ، وصحّحه ابن مالك في : (تسهيل الفوائد : 54 ، واختاره الشّيخ خالد في : (التّصريح : 607/1 .) ، وعُزي إلى المُبرّد _ في قوله الآخر _ =

= في : (الخصائص : 383/2 ، الإنصاف : 160/1 ، شرح المُقدّمة الجزوليّة الكبير : 774/2 ، ارتشاف الضّرب : 1171/3 ، همع الهوامع : 373/1 .) ، والزّجّاج في : (ارتشاف الضّرب : 1171/3 ، همع الهوامع : 373/1 .) ، وابن عبد الوارث في : (المُقتصد : 409/1 ، ارتشاف الضّـــرب :
1171/3 .) ، وخطّاب في : (تذكرة النّحاة : 287 ، خطّاب الْماردِيّ وآراؤه النّحويّة : 64 .) ، والسّهيليّ في : (ارتشاف الضّرب : 1171/3 .) ، ومُتأخّرِيّ البصريّين في : (التّصريح : 607/1 .) ، والكوفيّين في :
(أسرار العربيّة : 137 ، شرح الفصول الخمسون : 57ب ، ارتشاف الضّرب : 1171/3 ، البحر المُحيط :
127/6 ، التّصريح : 607/1 ، همع الهوامع : 373/1 .) .

(3) (المُحيط : 66/2ب .) .

(4) انظر : (شرح الجُمل لابن الفخّار : 548/2 .) .

الكسرة ، فإذا قُلتَ : هَذَا قَاضٍ ، فالتّنوينُ مع الكسرة التي هي دليلٌ على (اليَاء) المحذوفة ، والاسمُ في هذه الحالة مرفوعٌ ، فلو كان هذا التّنوين تنوين إعرابٍ لكان علامة الرّفع في هذا الاسم الكسرة على رأي صاحب هذا القول ، وهذا صريح المحال[1] .

وقيل : هذا التّنوين عوضٌ من (اليَاء) المحذوفة من (قَاضٍ) [2] ، وهذا القول غير واضح أيضًا ؛ لأنّ قبل (اليَاء) ما يدلّ عليها ، وهي الكسرة فلا معنى للعوض هاهُنا ؛ لأنّه لو كان كما زعم لوجبَ أنْ يُعوّض منها في كُلّ موضعٍ حُذفت منه تنوينًا ، وذلك محالٌ ؛ لأنّها قد حُذفت في مثل قولكَ : قَاضِيْنَ ، و : غَازِيْنِ ، ولَمْ يُعوّض منها شيءٌ ، ولا فرق بين حذفها من المُفرد والمجموع في هذه الأسْماء ؛ والدّليل على حذفها أنّ أصل (قَاضِيْنِ) ، و (غَازِيْنِ) : قَاضِيَيْنِ ، وغَازِيَيْنِ ، بـ (ياءين) على وزن (فَاعِلِيْن) ؛ وإنّما حُذفت إحداهُما لالتقاء السّاكنين ، وهُما (اليَاء) ، و (اليَاء) ، فقد تبيّن لك أنّ هذا القول مُشاركٌ للقول الأوّل بالفساد .

وقيل : هذا التّنوين تنوين إشعارٍ بالصّرف لِهذا الاسم ، وهذا هو الأقربُ الذي أذهبُ إليه[3] ؛ بدليل أنّه يثبت في المقصورات المُنصرفة ، نحو : (مَعْنًى) ، و (مَلْهًى) ،
و (مَوْلًى) ، و (مَغْنًى) ، و (فَتًى) ، و (رَحًى) ، و (عَصًا) ، وما شاكل ذلك ، هذا التّنوين في هذه الأسْماء كُلّها وما شاكلها تنوين إشعارٍ بصرفها ؛ لأنّها غير مُعربةٍ باللفظ فيكون تنوين الإعراب ، ولا فيها شيءٌ محذوفٌ فيكون التّنوين عوضًا عنه .

ودليلٌ آخر : وهو أنّه مع الفتحة في الرّفع ، والنّصب ، والجرّ ، تقول : هَذَا فَتًى ، وَرَحًى ، و : رَأَيْتُ فَتًى ، وَرَحًى ، و : مَرَرْتُ بِفَتًى ، وَرَحًى ، فهو مع الفتحة في جميع ذلك ؛ لأنّه ليس بتنوين الإعراب ، قال الله تعالى : ﴿
[illegible]

---

(1) انظر : (اللباب في علل البناء والإعراب : 516/1 .) .
(2) سيأتي في : (404 _ 405 .) اختلاف العُلماء في هذا التّنوين ، هل هو تنوين عوضٌ من (الياء) أو من حركتها .

(3) أشار ابن الفخّار إلى أنّ هذا القول أمثل من سابقه .
انظر : (شرح الجُمل : 549/2 .) .

⧨⧫⧫⤷⧫Ⅱ⧯⟙⟫⟫⟫♉☹⑥ ⓘ ⁽¹⁾ ، فافهم ذلك مُوفَّقًا إنْ شاء الله تعالى .)) [2] .

ي ــ إيراد الرّأي الذي يميل إليه دون إشارةٍ إلى الآراء الأُخرى[3] :

ومن ذلك قوله : ((و (مَع) إذا سُكّنت (عينها) كانت حرف جرٍّ ، في مثل قولك : زَيْدٌ مَعْ عَمْرٍو ، فإذا فُتحت كانت اسْمًا يدلّ على الحال ، في مثل قولك : جَاؤوا مَعًا .)) [4] .

---

(1) نصّـــــــها : ⓘ ⧫⧫①⧫② ⧫⤷⧫⊞ ⓘ ⧫⧫Ⅱ⧯ ، (الدّخان : 🗁🗐 .) .

(2) (المُحيط : 5/2ب _ 6أ .) .

(3) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : 544/1ب ، 55ب ، 21/2ب ، 33ب ، 72أ ، 6/3ب ، 13ب ، 14ب _ 15أ ، 35/4ب ، 65ب .) .

(4) (المُحيط : 121/4ب _ 122أ .) .

وما ذكره ابن يعيش هاهُنا هو مذهب منسوبٌ إلى الفارسيّ في : (أمالي ابن الشّجريّ : 374/1 _ 375 ، 583/2 _ 584 ، لُباب الإعراب : 287 _ 288 .) ، وتابعه أبو البركات الأنباريّ في : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 185/2 .) ، والْمالقيّ في : (رصف المباني : 394 .) .

وهُناك مذهبٌ آخر في المسألة ، وهو أنّها اسمٌ على كُلّ حالٍ .

وهذا مذهب سيبويه في : (الكتاب : 45/2 .) ، وابن السّرّاج في : (الأُصول : 212/2 .) ، وابن مالك في : (شرح التّسهيل : 238/2 .) ، وصحّحه ابن الشّجريّ في : (أماليه : 375/1 .) .

وقد ذكر الواسطيّ أنّ (((مَعْ) على ضربين : إذا دخلتها (مِنْ) كانت اسْمًا ، وإذا لَمْ تدخلها (مِنْ) كانت حرفًا ، وهذا مذهب أبي عليٍّ ، وأمّا غيره فيجعلها اسْمًا على كُلّ حالٍ ، ويستدلّ بفتح آخرها ولو كانت حرفًا لَمْ تُبنَ على الفتح إلاّ بعلّةٍ ، وليس هاهُنا علّةٌ تُوجبُ ذلك ، واستدلّ أبو عليٍّ بسكونها في قول الشّاعر :

فَرِيْشِيْ مِنْكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمْ   وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا .

قليلٌ .)) ، (شرح اللمع : 88 _ 89 .) .

أمّا النّجرانيّ فقد ذكر أنّها ((اسمٌ لازمٌ للإضافة ، قال الله تعالى : ⓘ ⧫⧫❄⑤ ⧫⧫ ⧫⧫⧫③ ⧫⧫ ⧫⧫ ⓘ [الأنبياء:🗐🗎] ، وزعم بعض النّحاة أنّه إذا سكّن صار حرفًا ، وهو فاسدٌ ؛ لوروده مُنوّنًا ، قال امرؤ القيس :

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا   كَجِلْمُوْدِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ .

قال سيبويه : تقول العرب : << ذَهَبَ مَنْ مَعَهُ . >> .)) ، (الأسرار الشّافية : 🗎🗏🗏 _ 🗏🗏🗏 .) .

وورد في : (مِنحة الملك الوهّاب : 184/1 .) أنّ (((مَع) اسمٌ مُعربٌ لمكان الاجتماع ، أو زمانه ، نحو : زَيْدٌ مَعَكَ ، و : جِئْتُكَ مَعَ العَصْرِ ، وفيه لُغتان : فتح (العين) ، وسكونُها ، لكنّ لُغة

ـــ الإشارة إلى أنّ في المسألة خلافًا فقط دون ذكره[1] :

ومن ذلك قوله في أنّ حُكم تابع النّكرة غير المقصودة : ((إنْ كان مُفردًا بغير (ألفٍ)
و (لامٍ) ، مثل أنْ يكون علمًا جاز فيه الرّفع والنّصب عند من يُجيزُ ذلك ، فتقول : يَا رَجُلُ وَزَيْدُ وَزَيْدًا ، وفي هذا خلافٌ .)) [2] .

9 _ الاختصار :

على الرّغم من أنّ (المُحيط) أكثر تفصيلاً ، وأوسع عبارةً من (التّهذيب) المُختصر منه إلاّ أنّ الاختصار بدا واضحًا في مواضع مُتفرّقةٍ منه .

ومن أهمّ مظاهره ما يأتي :

أ _ الإعراض عن ذكر كثيرٍ من الخلافات النّحويّة ؛ اكتفاءً بذكر الرّأي الذي يَميل إليه[1] .

السّكون قليلةٌ ، وإذا لقيت السّاكن جاز كسرها ، وفتحها ، وقد تُفرد عن الإضافة فتُنوّن ، وتكون بِمعنى قولك : جَمِيْعًا ، فتنصب على الحال ، نحو : جَاءَ الزَّيْدَانِ مَعًا .)) .

والمُختار ما نطق به سيبويه ومن طابقه ، وهو أنّها اسمٌ على كُلّ حالٍ ؛ لأنّ ((تنوينه ؛ ودخول الجارّ عليه يُخرجانه من الحرفيّة ، وذلك فيما رواه البصريّ ، والكوفيّ في قولِهم : << جِئْتُ مِنْ مَعَهُمْ . >> ، و : << كَانَ مَعَهَا فَانْتَزَعْتُهُ مِنْ مَعَهَا . >> ، كما تقول : كَانَ عِنْدَهَا فَانْتَزَعْتُهُ مِنْ عِنْدِهَا ، فتغيّر آخره لتغيّر العامل فيه ، وتنوينه إذا استُعمل حالاً يُدخلانه في حيّز الأسْماء .)) . (أمالي ابن الشّجريّ : 374/1 .) .

وقد أفرد لـ (مَع) رياض بن حسن الخوّام رسالةً سَمّاها : (مع) في الدّرس النّحويّ ، تحدّث فيها عن كيفيّة تناول عُلماء العربيّة لَها .

(1) انظر _ مثلاً _ : (المُحيط : 16/2أ ، 21/3أ _ ب ، 19/4ب ، 56ب .) .

(2) (المصدر السّابق : 19/4ب .) .

وهذا الخلاف الذي حكاه ابن يعيش يتبيّن في الآتي :

أ _ البناء على الضّمّ ؛ لأنّ العلّة المُوجبة لبناء الاسم الأوّل موجودةٌ في الثّاني .

وعليه المُبرّد في : (المُقتضب : 211/4 .) ، والورّاق في : (علل النّحو : 339 .) ، والصّيمُريّ في :
(التّبصرة والتّذكرة : 347/1 .) ، والثّمانينيّ في : (الفوائد والقواعد : 451 .) ، والحيدرة في : (كشف المُشكل : 335 .) ، والعُكبريّ في : (اللباب في علل البناء والإعراب : 334/1 .) ، وابن يعيش الحلبيّ في : (شرح المُفصّل : 3/2 .) ، والأشْمونيّ في : (شرح ألفيّة ابن مالك : 33/3 .) .

ب _ جواز الضّمّ والنّصب .

وعليه الْمازنيّ والكُوفيّين .

انظر نسبته إليهم في : (شرح التّسهيل : 402/3 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 33/3 .) .

ب _ الإعراض عن ذكر الحجج في بعض المسائل ، ومن ذلك ما يأتي :
ـ إعراضه عن ذكر الحجّة في أنّ الفاعل أصل المرفوعات راجيًا أنْ يأتي لَها ذكرٌ في

الأبواب اللاحقة له ، حيث قال : ((وقد اختُلف في المرفوعات[2] ، فقيل : أصلها الفاعل ، وسائرها محمولٌ عليها[3] ، وقيل : أصلها الفاعل ، والْمُبتدأ ، والباقي محمولٌ عليها[4] ، وقيل : أصلها الفاعل وما لَمْ يُسمّ فاعله ، والمُبتدأ وخبره ، والباقي محمولٌ

---

(1) وقعت الإشارة إليه في : (354 _ 355 .) .
(2) ثَمرة الخلاف في أصل المرفوعات أوضحها بَهاء الدّين بن النّحّاس ، حيث قال : ((وأصل هذا الخلاف مأخوذٌ من قول سيبويه _ رحمه الله _ وفعله ، فإنّه قال : واعلم أنّ الاسم أوّل أحواله الابتداء ، وإنّما يدخل الرّافع والنّاصب سوى الابتداء ، والجارّ على المُبتدإ .
فنصّ هُنا على أنّ المُبتدأ قبل الفاعل ، وقدّم في ترتيب (كتابه) أبواب الفاعل على باب المُبتدإ .
فمنهم من أخذ بقوله ، فقال : الأصل في المرفوعات المُبتدأ ، ومنهم من أخذ بفعله في ترتيب (كتابه) ، فقال : الأصل في المرفوعات الفاعل .)) ، (التّعليقة على المُقرّب : 157/1 _ 158 .) .
(3) هذا رأي الزّمخشريّ في : (المُفصّل : 29 .) ، وابن يعيش الحلبيّ في : (شرحه : 74/1 .) ، وابن الحاجب في : (الإيضاح في شرحه : 158/1 .) ، والرّضيّ في : (شرح الكافية : 71/1 .) ، وبَهاء الدّين بن النّحّاس في : (التّعليقة على المُقرّب : 157/1 .) ، ويحيى بن حمزة في : (الحاصر : 567/2 .) ، وابن القوّاس في : (الدُّرّة الألفيّة : 20 .) ، وعُزي إلى الخليل في : (المطالع السّعيدة : 173 .) .
وحُجّتهم أنّ الفاعل ((عامله لفظيٌّ ، وهو أقوى من عامل المُبتدإ المعنويّ ، وإنّه إنّما رُفع ؛ للفرق بينه وبين المفعول ، وليس المُبتدأ كذلك ، والأصل في الإعراب أنْ يكون للفرق بين المعاني .)) ، (المطالع السّعيدة : 173 .) .
(4) هذا رأي ابن السّرّاج في : (الأُصول : 58/1 .) ، وأبي عليّ الفارسيّ في : (الإيضاح العضُديّ : 73/1 .) ، وابن مالك في : (تسهيل الفوائد : 44 ، شرحه : 283 .) ، والرّضيّ في : (شرح الكافية : 183/1 .) .
وقيل : أصلها المُبتدأ والفاعل فرعٌ عنه ، وهذا القول منسوبٌ إلى سيبويه في : (المطالع السّعيدة : 173 .) .
وحكى السّيوطيّ وجهه قائلاً : ((ووجهه أنّه مبدوءٌ به في الكلام ، وأنّه لا يزول عن كونه مُبتدأً وإنْ تأخّر ، والفاعل تزول فاعليّته إذا تقدّم ، وأنّه عاملٌ ومعمولٌ والفاعل معمولٌ لا غير .)) ، (المصدر السّابق .) .

على هذه[1] ، وأوّل الأقوال أصحّها[2] ، ولـولا خشية الإطالـة لاحتججتُ لـك على أنّ

أصل المرفوعات الفاعل ، ولعلّه يأتي في أثناء الأبواب _ إنْ شـاء الله تعـالى _ .)) [3] .

ـ حين ذكـر الأشياء التـي لا يُنعتُ ولا يُنعتُ بِهـا ذكـر حُجّـة المنـع فـي المُضمرات ، وأعرض عن ذكرها فيما يُلحق بِها كراهة التّطويل ، وإرادة الاختصار ، حـــيث

قـال : ((. . . . . ، قسمٌ لا يُنعتُ ولا يُنعتُ بـه وهو جميـع المُضمرات ؛ وإنّمـا امتنـع أنْ تُنعتَ لوجهين :

أحدهُما : أنّها أشبهت الحروف ، والحروف لا تُنعت .

والثّـاني : أنّهـا معـارف محضـةٌ لـيس فيهـا شـكٌّ فيُـزال بالنّعت ، ولا هـي نكراتٌ فتُخصّص به ؛ لأنّ النّعت لَـمْ يُؤتَ بـه إلاّ لتخصّص النّكرة ، أو إزالـة الشّكّ العارض في المعرفة ، والمُضمراتُ كُلّها مُتعرّيةٌ عن الشّكّ ، والتّنكير ؛ لأنّك لا تُضمر الشّـيء إلاّ وقد عرفتـه ؛ فامتنـع أنْ يُنعت بالمُضمرات لعدم الاشـتقاق ؛ لأنّ النّعـت لا يكـون إلاّ مُشـتقًّا ، أو واقعًـا موقـع المُشـتقّ ، والمُضمرات غير مُشتقّةٍ ، ولا واقعةٍ موقع المُشتقّ[4] .

---

(1) قاله الحيدرة في : (كشف المُشكل : 203 .) .

(2) بيّن بَهاء الدّين بن النّحّاس الدّليل على صحّة ذلك ، حيث قال : ((الدّليل على أنّ الفاعل أصلٌ في الرّفع أنّ المعنى الذي دخل الإعراب الكلام لأجلـه وهو رفع اللبس يُوجد فـي الفاعل أكثر من المُبتدإ ؛ لأنّ الفاعل لو لَمْ يُرفع التبس بالمفعول ، ولا كذلك المُبتدأ ، فكان الفاعلُ أصلاً فـي الرّفـع لذلك .)) ، (التّعليقة على المُقرّب :
157/1 .) .

(3) (المُحيط : 27/2أ .) .

(4) اعتلّ لذلك ابن العِلج بقوله : ((المُضمر لا يكون نعتًا ؛ لوجوهٍ :

أحدها : أنّه أخصّ ، والأخصّ لا يكون وصفًا .

والثّاني : إنْ كان وصفًا فإمّا أنْ يكون مُبيّنًا للصّفة ، أو للذّات ، كوصف الإشارة ، ولا يصحّ الأوّل ؛ لأنّه لـيس بوصفٍ ولا حليـةٍ ، ولا يكون الثّـاني ؛ لأنّ اسم الإشـارة للحاضر ، فلا يُوصف بضمير الغائب ؛ للمُناقضة ؛ ولأنّ المُشار إليه حُكمه حُكم الغائب ؛ لأنّه غي مُخاطب ، فلا يُوصف بضمير المُتكلّم ولا المُخاطب ؛ ولأجل أنّ وصف المُبهم يكون بغير حليـةٍ لَمْ يكفِ هُنـا أنْ يُقـال : لا يُوصف بِمُضمرٍ ؛ لأنّه ليس بحليةٍ .

والثّالث : أنّ المُضمر منه مُتّصلٌ ، والمُتّصل شبيهٌ بالحرف لا ينفرد وحده فلا بُدّ من إعادة العامـل ، فيخـرج عـن التّمـام لـلأوّل لفصـل العامـل .)) ، (البسـيط فـي النّحـو : 507/2 .) .
=

ويُلحق بالمُضمرات من الأسْماء التي لا تُنعتُ ولا يُنعتُ بِها أسْماء الاستفهام كـ (مَنْ) ، و (مَا) ، و (كَيْفَ) ، و (كَمْ) ، وما شاكل ذلك ، إلاّ (أَيْ) فإنّها يجوز أنْ تُنعت[1] ، وأسْماء الشّرط أيضًا كـ (مَنْ) ، و (مَا) ، و (مَهْمَا) ، وما شاكل ذلك ، وأسْماء الأفعال ، و (مَا) التّعجّبيّة[2] .
هذه كُلّها لا تُنعتُ ولا يُنعتُ بِها ؛ لحججٍ أعرضنا عن ذكرها هاهُنا للاختصار .)) [3] .

ـ إعراضه عن ذكر الحجج ميلاً إلى ذكر الأهمّ فالأهمّ ، حيث قال : ((واعلم أنّ الحروف ، والظّروف ، والجُمل ، والأفعال لا تُنعتُ بِها إلاّ النّكرات دون المعارف ؛ لأنّ هذه الأربعة الأصناف تُقدّر جميعها تقدير النّكرات ، فلا توصف بِها إلاّ النّكراتُ[4] ، وفي مثل هذا حججٌ أعرضنا عن ذكرها ميلاً إلى الأهمّ فالأهمّ .)) [5] .

ج _ الابتعاد ما أمكن عن إيضاح بعض القضايا التي طرقها ، ومن ذلك ما يأتي :
ـ قوله في خاتِمة باب (الإدغام) : ((واعلم أنّ للإدغام شرحًا لو ذكرته هاهُنا لخرجتُ عن الغرض ، ولاحتمل كتابًا مُجرّدًا ، وإنّما ذكرتُ لك ما تحتاج إليه في ذكر معرفة الفعل المُضاعف في هذا الباب .)) [6] .

= أمّا الثّمانينيّ فقد اعتلّ لذلك بقوله : ((إنّما لَمْ يجز أنْ يُوصف المُضمر ؛ لأنّ الصّفة إنّما تدخل لرفع لبسٍ يعرض في الموصوف ، والمُضمر لا يعرض فيه لبسٌ ؛ لأنّه لا يُضمر إلاّ وقد عُرف ، فإنْ كان لَمْ يعرف الظّاهر خصّص لمعرفة المُخاطب ثُمّ أُضمر ؛ فلأجل هذا لا يجوز أنْ يُوصف المُضمر .)) ، (الفوائد والقواعد : 359 .) .
وانظر : (التّبصرة والتّذكرة : 171/1 _ 172 ، المُقتصد : 920/2 _ 921 ، الإرشاد إلى علم الإعراب : 375 .) .
(1) قال ابن مالك : ((من المنعوت به في حالٍ دون حالٍ (أي) فإنّه يُنعت به تبيينًا لكمال المنعوت ، ولا يكون إلاّ نكرةً ، ولا بُدّ حينئذٍ من إضافته إلى نكرةٍ تُماثل المنعوت لفظًا ومعنًى ، نحو : هَذَا رَجُلٌ أَيُّ رَجُلٍ ، أو معنًى دون لفظٍ ، نحو : هَذَا رَجُلٌ أَيُّ فَتًى ، فالتّماثل في اللفظ لا يلزم ، وإنّما يلزم التّماثل في المعنى .)) ، (شرح التّسهيل : 314/3 _ 315 .) .
(2) هذه الأشياء إنّما لَمْ تُنعتْ ولَمْ يُنعتْ بِها ؛ لتوغّلها في البناء حيث وُضعت على الإبْهام ، فلو نُعتت لكان النّعت لَها تخصيصًا ، فيُخرجُها عمّا وُضعت له من الإبْهام ، ولَمْ يُنعتْ بِها ؛ لأنّها ليست بِمُشتقّةٍ ولا في حُكمها .
انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 164/1 ، شرحه لابن الفخّار : 88/1 .) .
(3) (المُحيط : 83/2ب .) .
(4) انظر : (المُحرّر في النّحو : 717/2 .) .
(5) (المُحيط : 84/2ب .) .
(6) (المُحيط : 49/1أ .) .

ـ قولـه فـي نِهايـــة بـاب (الفاعل والمفعول) : ((واعلـم أنّ لبـاب (الفاعل والمفعول) شرحًا لو استقصيناه لاحتمل كتابًا كـاملاً ؛ لأنّـه أصل النّحـو ؛ ألا ترى أنّ كُلّ مرفوعٍ داخلٌ تحت الفاعل ، وكُلّ منصوبٍ تحت المفعول ، وإنّمـا ذكرنـا الأكثر وما يُحتاجُ إليه مُبيّنًا مشروحًا ، فافهم ذلك ، وقسْ عليـه .)) [1] .

ـ قوله في باب (الابتداء) : ((ولولا خـشية الإطالة لشرحتُ هاهُنـا شرحًا طـويلاً فـي تقديْم المُبتدآت ، وتأخيرهـا ، ومعرفـة عوائـدها ، والإخبـار عنهـا فـي بـاب (الصّلات) ، والتّقدير بأسْماء الفـاعلين والمفعولين ، وفيمـا ذكرتُ هاهُنا كفاية .)) [2] .

ـ قولـه بعد أنْ عرض لـ (ضمير الشّـأن والقصّـة) : ((هذه جميـع أحكـام ضمير الشّأن والقصّة ، وقد ذكرنـاها لك مُجرّدةً عن الاحتجاج ، والسُّؤالات ، ولولا خشيـة الإطالـة لشرحتُ علـى كُلّ حُكمٍ منـها شرحًا طويلاً ، ولكنّـي قد ذكرتُ ما تحتاج إليه هاهُنا ، فافهم ذلك تُصب _ إنْ شاء الله تعالى _ .)) [3] .

ـ الإعراض عن ذكر مـا حصل ، أو مـا سيحصل بيانـه ؛ اكتفـاءً بالإحالـة عليه ، وقد جاءت جميع إحالاتـه علـى (المُحيط) نفسـه ، مِمّـا يُشير إلـى أنّـه أوّل مُؤلّفاته ، كما أنّ إحالاته منها ما هو مُحدّدٌ يسهل الرّجوع إليها ، ومنـها ما ليس كذلك .

ومن ذلك ما يأتي :

1 _ قولـه : ((. . . . وقد تقدّم الحديث عليه في أوّل الباب .)) [4] .

2 _ قولـه بعد أنْ تحدّث عن الأفعال التي لا تتصرّف : ((وسـنذكر (لَـيْسَ) ، و (عَسَى) في بابِهما _ إنْ شاء الله تعالى _ .)) [5] .

---

(1) (المصدر السّابق : 41/2أ .) .
(2) (المصدر السّابق : 54/2أ .) .
(3) (المصدر السّابق : 69/2أ .) .
(4) (المُحيط : 36/1ب .) .
(5) (المصدر السّابق : 41/1أ .) .

3 _ قوله بعد أنْ ذكـر شيئًا من الإعلال بالحذف في الأفعال : ((وهذا من ألطف التّعليل فاعرفـه _ إنْ شـاء الله تعـالى _ ، وسنَزيده إيضـاحًا في فصل حروف العلّة _ إنْ شاء الله تعالى _ .)) [1] .

4 _ قولـه بعد أنْ ذكـر أحكـام الحـروف العاملـة : ((و (كَـأَنَّ) لَهـا أحكـامٌ سنذكرها في باب (إنَّ) _ إنْ شاء الله تعالى _ .)) [2] .

5 _ قوله بعد أنْ عقــد فصلاً في المرفوعات : ((فأمّا خبر (إنَّ) ، وخبر (لاَ) فسنذكرهُما مع ذكر المنصوبات _ إنْ شاء الله [تعالى] _ ؛ لأنّ الحديث يقع على الاسم والخبر هُنالك جميعًا .)) [3] .

6 _ قوله بعد أنْ تحدّث عن مراتب المفعول به : ((وسنحتجّ على وجوب التّوسّط فـي هذين المفعولين فـي مسـألة (التّقديْم والتّـأخير) _ إنْ شـاء الله تعالى _ .)) [4] .

7 _ قوله فـي بـاب (مـا لَمْ يُسمّ فاعلـه) : ((وإنّمـا حُذف الفاعل ؛ لحججٍ سنذكرها _ إنْ شاء الله تعالى _ .)) [5] .

8 _ قوله بعد أنْ ذكر أنّ صاحب الحـال لا يكون إلاّ معرفةً : ((أمّـا كونـه معرفةً فقد تقدّم الحديث عليه .)) [6] .

9 _ قوله بعـد أنْ ذكر عدد المجرورات : ((فأمّـا مجرور المُجـاورة فهـو شـاذٌّ قليـلٌ لا يُستعمل إلاّ فـي الشّـعر ، وسنذكره فـي آخـر هـذه الأبـواب _ إنْ شاء الله تعالى _ .)) [7] .

---

(1) (المصدر السّابق : 45/1ب .) .
(2) (المصدر السّابق : 56/1أ .) .
(3) (المصدر السّابق : 26/2ب .) .
(4) (المصدر السّابق : 35/2أ .) .
(5) (المُحيط : 41/2أ .) .
(6) (المصدر السّابق : 61/4أ .) .
(7) (المصدر السّابق : 121/4أ .) .
وسيأتي الحديث على (مجرور المُجاورة) بالتّفصيل في : (1185 _ 1187 .) .

10 _ الاستطراد :

إذا كان (التّهذيب) الذي آثر فيه ابن يعيش الإيجاز على الإكثار لَمْ يخلُ من الاستطراد _ وإنْ كان قليلاً _ فكيف بـ (المُحيط) ، وهو الذي طالَما أحال عليه ابن يعيش في (تَهذيبه) ، و (مُستنهاه) ؛ لكونه من المُطوّلات التي طال فيها الكلام وكثر .

والاستطراد عند ابن يعيش منه ما هو محمودٌ يزيد المسألة وضوحًا وبيانًا ، ورُبّما ما ليس كذلك .

وقد جاء الاستطراد في (المُحيط) في الأُمور الآتية :

أ ــــ الإشارة إلى القضايا العقديّة :

ومن ذلك قوله عند بيانه لقــوله I : [illegible]

[illegible]

[illegible] (1) : ((لا يجوزُ رُؤية الباريّ تعالى لا في الدّنيا ، ولا في الآخرة ؛ لَمّا كانت (لَنْ) لنفي الأبد .)) (2) .

(1) (الأعراف : 143 .) .

(2) (المُحيط : 99/4أ .) .

وما ذكره ابن يعيش مذهب الزّيديّة ، أمّا أهل السّنّة والجماعة فقد أثبتوا أنّ (لَنْ) في هذا الآية لنفي التّأبيد في الدّنيا فقط ، أمّا في الآخرة فرُؤية الله تعالى حقٌّ ؛ لقوله تعالى : [illegible] (القيامة : [illegible] ، [illegible] .) .

ب ـــ إيراد بعض القضايا التي لا صلة لَها بالموضوع الذي هو بصدد الحديث عنه بمُجرّد احتمال الذّكر لها :

ابن يعيش قد يخرج عن الموضوع الذي يتحدّث عنه إلى غيره مِمّا له صلةٌ مُباشرةٌ بِما

هو بصدد الكلام عليه ، ومن ذلك ما يأتي :

ـ أنّه حين أورد أنّ الإعراب ينقسم إلى : (رفعٍ ، ونصبٍ ، وجرٍّ ، وجزمٍ) ذكر مخرج كُلّ قسمٍ ، حيث قال : ((فالرّفع مخرجه من الشّفاه مع ضمّك فاك ، والنّصب مخرجه من اللهوات مع فتحك فاك ، والجرّ مخرجه من تلقاء أضراسك[1] ، والجزم مخرجه من بين الشّفتين .)) [1] .

وحديث جرير بن عبد الله ، حيث قال : كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ _ ρ _ ، إِذْ نَظَرَ إِلَى القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ ، فَقَالَ : << أَمَّا إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا ، لاَ تُضَامُّوْنَ فِيْ رُؤْيَتِهِ ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لاَ تُغْلَبُوا عَلَى صَلاَةٍ قَبْلَ طُلُوْعِ الشَّمْسِ ، وَقَبْلَ غُرُوْبِهَا فَافْعَلُوا . >> ، رواه البُخاريّ في : (صحيحه : [illegible] ، كتاب : مواقيت الصّلاة _ [illegible] _ ، باب : فضل صلاة الفجر _ [illegible] _ ، حديث : [illegible] .) .

وقول الرّسول _ ρ _ : << إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ ، يَقُوْلُ الله تَبَرَكَ وَتَعَالَى : تُرِيْدُوْنَ شَيْئًا أَزِيْدُكُمْ . ؟ ، فَيَقُوْلُوْنَ : أَلَمْ تُدْخِلْنَا الجَنَّةَ وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ . ؟ ، قَالَ : فَيُكْشَفُ الحِجَابَ ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِم مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِم Y . >> ، رواه مُسلم في : (صحيحه : [illegible] ، كتاب : الإيْمان _ [illegible] _ ، باب : إثبات رُؤية المُؤمنين في الآخرة ربّهم I _ [illegible] _ ، حديث : [illegible] .) .

انظر التّفصيل في هذه القضيّة في : (الرّدّ على الجهميّة : [illegible] _ [illegible] ، الإبانة عن أُصول الدّيانة : [illegible] _ [illegible] ، نِهاية الإقدام في علم الكلام : [illegible] _ [illegible] ، شرح أُصول اعتقاد أهل السّنّة والجماعة من الكتاب والسّنّة وإجماع الصّحابة والتّابعين من بعدهم : [illegible] _ [illegible] ، الصّعقة الغضبيّة في الرّدّ على مُنكريّ العربيّة : [illegible] _ [illegible] ، أثر المعنى النّحويّ في تفسير القُرآن الكريْم بالرّأي : [illegible] _ [illegible] ، المسائل الاعتزاليّة : [illegible] _ [illegible] ، المُعتزلة وأُصولُهم الخمسة وموقف أهل السّنّة منها : [illegible] _ [illegible] .) .

(1) قال الزّجّاجيّ : ((لَمّا كان الرّفع والنّصب والجرّ قد يكون في الكلام بأشياء سوى الحركة . . . ، وكان الأصل الحركة ، وهو الأعمّ الأكثر نسبوا ذلك كُلّه إلى الحركة ، فنسبوا الرّفع كُلّه إلى حركة الرّفع ؛ لأنّ المُتكلّم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفتيه وجُعل ما كان منه بغير حركةٍ موسومًا أيضًا بسمة الحركة ؛ لأنّها هي الأصل .

والمُتكلّم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه ، فيُبيّن حنكه الأسفل من الأعلى ، فيُبيّن للنّاظر إليه كأنّه قد نصبه لإبانة أحدهِما عن صاحبه .

ـ أنّه حين ذكر مع التّعليل أنّ الجزم لا يكون إلاّ في الأفعال دون الأسْماء أشار إلى سبب وضع النّحو وواضعه بقوله : ((. . . . وقد رُوي أنّه لَمْ يُوضع النّحو إلاّ فرارًا من عِظَمِ هذا الالتباس ، والأصل في ذلك أنّ رجُلاً أتى إلى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب _ صلوات الله عليه _ فقال له : << يَا أَمِيْرَ المُؤْمِنِيْنَ ، قَتَلَ النَّاسْ عُثْمَانْ . >> _ بتسكين (السّين) من (النّاس) ، و (النّون) من (عُثمان) _ فقال له أمير المُؤمنين : << ارْفَــعَ الفَاعِلَ ، وانصب المفعول _ رَضَّ الله فَـاكَ _ . >>[2] ، ثُـمّ أمـر _ صلّى الله عليه _ أبا الأسود الدّؤليّ[3] ، وقال : << انْحُ لِلنَّـاسِ نَحْوًا . >>[4] ، تَمّ كلامه _ صلّـــى الله عليه _[5] ، فانظر ما أثر تسكين أواخر الأسْماء المُعربة من الخلل .))[1] .

وأمّا الجرّ فإنّما سُمّي بذلك ؛ لأنّ معنى الجرّ الإضافة ، وذلك أنّ الحُروف الجارّة تجرّ ما قبلها فتُوصله إلى ما بعدها ، كقولِكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، فـ (الباء) أوصلت (مُرورك) إلى (زيد) ، وكذلك : الْمَالُ لِعَبْدِ الله ، و : هَذَا غُلاَمُ زَيْدٍ .

هذا مذهب البصريّين وتفسيرهم ومن سَمّاه منهم ومن الكُوفيّين خفضًا ، فإنّهم فسّروه نحو تفسير الرّفع والنّصب فقالوا : لانخفاض الحنك الأسفل عند النُّطق به ، وميله إلى إحدى الجهتين .)) ، (الإيضاح في علل النّحو : 93 .) .

(1) (المُحيط : 2/2أ _ ب .) .

وقد تحدّث الآثريّ عن علّة تَسمية كُلّ حركةٍ من حركات الإعراب ومخرجها ، حيث قال : ((اعلمْ إنّما سُمّي الضّمّ رفعًا ؛ لأنّ الضّمّة من (الواو) ومخرج (الواو) من الشّفتين ، وسُمّي الفتح نصبًا ؛ لأنّ الفتح من (الألف) ، و (الألف) حرفٌ مُنتصبٌ يَمتدّ إلى أعلى الحنك ، وسُمّي الكسر جرًّا ؛ لأنّه من (الياء) التي تَهوى عند النُّطق سفلاً ، فكأنّه مأخوذٌ من جرّ الحنك وهو سحبه ، وسُمّي الجزم جزمًا ؛ لِما فيه من قطع الحركة ؛ إذْ الجزم في اللغة : القطع ، مأخوذٌ من قولِهم : جزمتُ باليمين ، أي : قطعتُ الأمر بالحلف .)) ، (القلادة الجوهريّة : 25 .) .

(2) انظر هذا القول _ برواية : << بَيِّنْ الفَاعِلَ مِنَ المَفْعُوْلِ _ رَضَّ الله فَـاكَ _ . >> _ في : (الطّراز المُتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : 16 .) .

(3) أبو الأسود الدّؤليّ (69هـ) : هو أبو الأسود ظالِم بن عمرو الكنانيّ ، سكن البصرة في خلافة عُمر ، وولي إمارتَها في أيّام عليّ ، ثُمّ قصد دمشق فأكرمه مُعاوية ، وضع النّقط في المُصحف ، والحركات والتّنوين ، له شعرٌ جيّدٌ .

ترجمته في : (الطّبقات الكُبرى : 70/1 ، المعارف : 434 ، مراتب النّحويّين : 24 _ 26 .) .

(4) انظر هذا القول _ برواية : (<< انْحُ هَذَا النَّحْوَ . >>) _ في : (نُزهة الألبّاء : 18 .) .

(5) تضاربت الرّوايات في الدّاعيّ إلى وضع النّحو ، وواضعه .

انظر : (الفاضل : 5 ، أخبار النّحويّين : 20 ، 23 ، مراتب النّحويّين : 56 ، الأوائل لأبي هلال العسكريّ : 296 _ 298 ، البصائر والذّخائر : 83/1 ، تلقيح فهوم الأثر : 461 ، المُجتبى من المُجتنى : 138 ، المُدهش : 125/1 ، مُعجم الأُدباء : 49/14 ، إنباه الرّواة : 4/1 ، الطّراز : 16، محاسن الوسائل في معرفة الأوائل : 347 _ 350 ، تَهذيب التّهذيب : 10/12 _ 11 ، الأوائل للجراعيّ : 224 ، روضة الأعلام : 459/1 _ 476 ، تاريخ الخلفاء : 139 ، تاريخ النّور

ـ أنّه تطرّق إلى شرح (أمس) بِمُجرّد ذكر بنائه على الكسر ، حيث قال :

((. .

. . ، والصّنف الثّالث من المبنيّات على الكسر : نوعٌ من الظّروف وهي (أمس) بُنِي ؛ لتضمّنه (الألف) ، و (اللام) ما لَمْ يُضف ، أو تدخل عليه (الألف) ، و (اللام) ، أو يُنكّر بالتّنوين ، أو يجري مجرى ما لا ينصرف ، فإنْ دخل عليه شيءٌ من هذه الأحكام أُعرب وجرى بتصاريف الإعراب ، قال تعالى في الذي دخله (الألف) ، و (اللام) :

⑤✝○💣✡✠⑥⌖❄➬ ⑤📝⌦✝⚐○✡⬀ 🕐

⑩❄✡⑥📝⇳②☺✝⋎♊□✠ ✋♦↓⌖●⌖⌖⬤⌖❄❷■❄✦📝⑤

⌧❄⌖⅄❄■❷❄⌖⌖♊●✠·♦⬉♦🕮✋ 🕐 [2] ، وقال الشّاعر[3] في المُنكّر والمُضاف المُعربين :

لَنِعْمَ أَمْسًا كَانَ أَمْسَكَ إِذْ بِهِ ... جَرَّدْتَ عَنْ سُفْيَانَ ثَوْبَ تَجَبُّرِ[4] .

وقال آخر[5] في الذي لا ينصرف :

إِنِّي رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا .

عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا[6] .

السّافر عن أخبار القرن العاشر : 54 ، الوسائل في مُسامرة الأوائل : 105 _ 106 ، تَهذيب تاريخ دمشق الكبير : 111/7 _ 115 ، شرح شواهد شرح التّحفة الوفيّة : 455/2 ، الرّوضة النّديّة : 237 _ 238 ، تاريخ النّحو العربيّ _ حتّى أواخر القرن الثّاني الهجريّ _ : 23 _ 79 _ وفيه فضل إيضاحٍ _ ، ضُحى الإسلام : 285/2 ، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة : 12 _ 21 .)

.

وقد أوضح السّيوطيّ هذه الظّاهرة خير إيضاحٍ في كتابه : (سبب وضع العربيّة .) .

(1) (المُحيط : 2/2ب .) .

(2) نصّـــها : 🕐 ➬❄⌖⑥☺✝◇□⑨⌖♋⌖ 🕐 ⑤📝⌦🖫⅄⌖•✡⌧⬤⌖➔✡ ⌖·⑥💻▫✠💣⇜❄♉⑥ ⌧❄⌖❷⌖●⌖⚐✝⑧⇧ ➬❄⌖⑥✠💣●✝⑤ ⑤📝⌦✝⚐○✡⬀ ✋♦↓⌖●⌖⌖⬤⌖❄❷■❄✦📝⑤ ⑩❄✡⑥📝⇳②☺✝⋎♊□✠ ✋🕮♦⬉♦·✠●♊⌖⌖❄❷■❄⅄⌖❄⌧ ⚐⑥❄⌖⚐ ✋♦⬉✝❄⌦ ⋎♦⬆✦⌖⬂◆❖◆ ⑤✠💣←❄✝⚐⚐⌖ ⌦✝⬁←⌖⬆✠⬀♌☺ ⋎♦✈⑨✡🙵⊃♍ 🕐 ، (القصص : 🖱🗁 .) .

(3) لَمْ أقف على اسْمه .

(4) لَمْ أقف عليه فيما بين يديّ من مصادر .

(5) هو العجّاج .

(6) من مشطور الرّجز ، من أبياتٍ عددها سبعةٌ ، هُما الأوّل والثّاني منها .

وبعدهُما :

يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسَا .

لاَ تَرَكَ الله لَهُنَّ ضِـرْسَا .

وهُما في : (شرح الفصيح المنسوب للزّنخشريّ : 682/2 ، عرائس المُحصّل : 12/1/2 ،

قوله (مُذْ أَمْسَا) ، (أَمْس) مجـرورٌ بـ (مُذْ) ، ولكنّـه أجراه مُجرى مـا لا ينصرف بأنْ جعل علامة الجرّ فيـه الفتحـة ، ثُمّ ولّـد مـن الفتحـة لِمـا أشبعها (ألفًا) لضرورة الشّـعر ، قـال الشّـيخ طـاهر بـن أحمد بـن بابشـاذ النّحـويّ _ رحمه الله _ : من أجرى (أَمْس) مُجرى مـا لا ينصرف ؛ فـلأنّ فيـه علّتين ، وهُما : التّعريف ، والعدل ، تَمّ كلام طاهر بن أحمد[1] .

فأمّا التّعريف ؛ فلكونـه من (أَمْس) مُعيّنٍ ، وهو الذي يلي يومك الذي أنتَ فيـه ، فكـأنّ تعريفـه أشـبه تعريـف المعهـودات بـالمعنى ، وتعريـف الأعـلام بالتّسمية .

وأمّا العدل ؛ فلكونـه معدولاً من الإمساء الذي هو ضدّ الإصباح .

فإنْ اعترض مُعترضٌ فقـال : إنّ (غَدًا) ضدّ (أَمْس) فلِمَ لَمْ يجُز فيـه مـا جاز في
(أَمْس) ؟ .

فـالجوابُ : أنّ (غَـدًا) أشـبه الأفعـال المُسـتقبلة ؛ لكونـه لا يقـع إلاّ فـي المُستقبل فـأُعرب كمـا أُعربتْ المُستقبلات ، و (أَمْس) أشبه الْماضـي فبُنـي كما بُنيت [الظّرفيّات] ؛ لأنّه ظرفٌ ماضٍ .

وجوابٌ آخر : وهو أنّ (أَمْس) بُني لتضمّنه (الألف) ، و (اللام) [2] اللذين يُعرّفانـه ، ويدلاّن على أنّـه الأمس المُعيّن ، و (غَدٌ) لَمْ يتضمّنهما ؛ لكونـه مُستقبلاً مُتمكّنًا فبُنـي ، وتَمكّـن (غَـدٌ) مـن حيث كـان يجـوزُ فيـه التّـذكير والتّأنيث ، والجمع ، تقول فيه : (غَدًا) ، و : (غَدَاةً) ، و : (غَدَوَاتٍ) ، وهذه كُلّهـا لا تجـوزُ فـي (أَمْـس) ، فقـد تبـيّن لـكَ أنّ (أَمْـس) لا يُبنـى إلاّ لتضـمّنه (الألف) ، و (اللام) [3] ، وأنّه لا يُبنى إلاّ إذا تجرّد عنهما ، وعن

و _ برواية : (لَقَدْ) _ في : (الكتاب : 285/3 ، الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 299 ، المُفضّل : 6/3 ، المنهل الصّـافي فـي شرح الـوافي : 98 .) ، و _ بروايـة : (لَقَـد) ، (الأَفَـاعِي) _ فـي : (ديوانه _ مُلحقاته _ : 400 ، ما ينصرف وما لا ينصرف : 123 .) .

(1) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 219/2أ .) .

(2) هذا ما عليه السّواد الأعظم من النّحويّين .

(3) يرى الزّجاج خلاف ذلك ، وقد حكى ابن إياز اعتلالـه لكونـه مبنيًّا بقولـه : ((قال الزّجّاج : بناؤه لأنّه حصل فيه معنى الإشارة و (الألف) و (اللام) ، فوجب أنْ يكون موقوفًا ؛ لأنّه كان ينبغي أنْ يُقال : رَأَيْتُهُ في ذَلِكَ الأَمْسِ ، وذلك أنّ ما عهدْتُـه من الأسْماء ليست مَحصّلة من غيره ، فلا تعرّفه إلاّ بالعهد ، نحو قولِكَ : (سَنَة) ،
و (السّنة) التي تعرفُ ، وهذه (السّنة) ، وتلك (السّنة) ، فلمّا كـان (أمس) معنـاه ذلك اليوم الـذي يلي يومنا الذي نحن فيه حُذفت منه (الألف) و (اللام) والإشارة ووُقفَ ، فهذا كما تراه جعل علّة بنائه ذات وجهين ، وهي الإشارة مشوبةٌ بتضمّن معنى (لام) التّعريف ، وكلا الوصفين تعريفٌ ، وبُني على حركةٍ ؛ لسكون ما قبل آخره ، وكانت كسرةً ؛ لأنّها الأصل في التقاء السّاكنين .)) ، (المحصول : 58أ .) .

الإضافة ، وعن التّنكير ، ومعنى التّنكير : أنْ يكون (أَمْس) غير مُعيّنٍ ، وأنّه لا يُبنى إلاّ إذا كان مُفردًا ، وأنّه لا يجوزُ تثنيته ، ولا جمعه في حال بنائه ، وأنّه لا يُبنى إلاّ على الكسر على أصل التقاء السّاكنين[1] ، وأنّه متى دخله (الألف) ، و (اللام) ، أو
الإضافة ، أو التّنوين أُعرب[2] ، وأنّه يجوزُ أنْ يجري مجرى ما لا ينصرف مرّةً ، فتقول
فيه : هَذَا أَمْسُ ، و : عِلِمْتُ أَمْسَ ، و : عَجِبْتُ مِنْ أَمْسَ[3] _ كما تقدّم _ .
وإنّما ذكرتُ هذا الفصل لَمّا ذكرتُ بناءه ؛ لأنّ هذا موضع ذكره ، ولولا خشية الخروج إلى الإطالة لشرحتُ فيه شرحًا واسعًا .)) [4] .

ـ أنّه حين تطرّق إلى العامل في الْمُبتدإ والخبر أحبّ أنْ يُبيّن العامل وقسمته ، فشرحه شرحًا واسعا[5] .

ـ أنّه حين أورد أنّ (ضمير الشّأن والقصّة) يتّصل بالأفعال النّاسخة عقد له فصلاً تحدّث فيه عن تسميته ، وأحكامه ، حيث قال : ((اعلم أنّه يُسمّى الضّمير المجهول عند الكوفيّين[6] ، ويُسمّى ضمير التّعظيم عند غيرهم ، فمن سَمّاه الضّمير المجهول ؛ فلكونه لا يعود على شيءٍ ، ومن سَمّاه ضمير التّعظيم ؛ فلأنّه لا يُستعمل إلاّ عند تعظيم الأُمور وتفخيمها .
واعلم أنّ له عشرة أحكامٍ :
الحكم الأوّل : أنّه لا يتّصل بشيءٍ من الكلام إلاّ بأربعة أشياء قط ، هي : (ظَنَنْتُ) وأخواتُها ، نحو : ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ قَائِمٌ .

---

(1) هذا الرّأي منسوبٌ إلى الكسائيّ في : (شرح الفصيح المنسوب للزّمخشريّ : 681/2 .) ، وجرى عليه المرزوقيّ في : (الأزمنة والأمكنة : 180 _ 181 .) .
وقد يُبنى على الفتح كما يرى الزّجّاجيّ في : (الجُمل في النّحو : 299 .) ، وعُزي إلى الزّجّاج في : =
= (ارتشاف الضّرب : 1427/3 .) .
(2) كونه قد يخرج من البناء إلى الإعراب قولٌ منسوبٌ إلى الخليل في : (الكتاب : 283/3 ، ما ينصرف وما لا ينصرف : 122 ، ارتشاف الضّرب : 1427/3 .) .
(3) هذا على لُغة بني تَميم .
انظر : (ارتشاف الضّرب : 1428/3 .) .
(4) (المُحيط : 20/2ب _ 21أ .) .
(5) انظر : (المصدر السّابق : 55/2أ _ 56أ .) .
وسيأتي نصّ قوله والحديث عليه في : (1209 _ 1214 .) .
(6) ذهب القول في نسبته إليهم في : (302 .) .

الثّـــاني : بالْمُبتـــدإ ، نحـــو قولـــه تعـــالى : [illegible] .[1]

الثّالـــث : بــــ (إنّ) وأخواتِهـــا ، نحـــو قولـــه تعـــــالى : [illegible] .[2]

الرّابع : بـ (كَـانَ) وأخواتِهـا ، نحـو : كَـانَ زَيْدٌ قَـائِمٌ ، أي : كَـانَ الأَمْـرُ وَالشّأْنُ .

هذه أصل ما يتّصل به ضمير الشّأن والقصّة .

الحكـم الثّـاني مـن أحكامـه : أنّـه يكـون مُسـتترًا غيـر بـارزٍ فـي (كَـانَ) وأخواتِهـا ، وبـارزًا غيـر مُستترٍ فـي (إنَّ) وأخواتِهـا ، والْمُبتـدأ ، و (ظَنَنْتُ) وأخواتِها ، ولا يجوز استتاره إلاّ في الضّرورة ، في مثل قول الشّاعر[3] :

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيْسَةِ يَوْمًا ... يَلْقَ فِيْهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ[4] .

تقديره : إنَّهُ .

---

(1) (الإخلاص : 1 .) .

(2) نصّها : [illegible] ، (يُوسف : [illegible] .) .

(3) هو الأخطل .

(4) من الخفيف ، وبعده :

مَالَتْ النَّفْسُ بَعْدَهَا إذْ رَأَتْهَا ... فَهْيَ رِيْحٌ وَصَارَ جِسْمِي هَبَاءُ .

(الكَنِيْسَة) : معبد النّصارى ، وهي مُعرّب (كنشت) بالفارسيّة .

انظر : (المُعرّب : 129 ، المُغرب في ترتيب المُعرّب : 416 ، تعريب الكلمات الأعجميّة : 69 _ 70 ، قصد السّبيل فيما في اللغة العربيّة من الدّخيل : 406/2 .) .

(جَآذِرًا) : جمع جُؤذر ، وهو ولد البقر الوحشيّ .

انظر _ في (جَذَرَ) _ : (لسان العرب : 124/4 ، القاموس المُحيط : 463 ، تاج العروس : 177/6 .) .

وهو في : (ديوانه _ مُلحقاته _ : 376 ، شرح القصائد السّبع الطّوال الجاهليّات : 555 ، العُمدة في محاسن الشّعر وآدابه : 207/2 ، كشف المُشكل : 693 ، شرح المُفصّل : 115/3 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 444/1 ، المُقرّب : 109/1 ، شرح الكافية للرّضيّ : 271/1 ، 468/2 ، 376/4 ، رصف المباني : 199 ، المُوشّح في شرح الكافية : 99أ ، تعليق الفرائد : 22/4 ، 161 ، همع الهوامع : 437/1 ، خزانة الأدب : 435/1 ، 404/5 ، موارد البصائر : 303 .) .

والحُكم الثّالث من أحكامه : أنّه لا يكون إلاّ اسْمًا مُضمرًا غير ظاهرٍ ، ولا مُبهمٍ ، ولا عائدٍ إلى شيءٍ قبله ؛ لأنّك تقول : ظَنَنْتُهُ ، و : كَانَ هُوَ ، و : إنَّـهُ ، و : هُوَ الله ، فكلّ ألفاظه ألفاظ المُضمر ، فإذا رجعتَ إلى تحقيقه جاز أنْ تجعله ظاهرًا ، فتقول : ظَنَنْتُ الشَّأْنَ وَالأَمْرَ ، و : إنَّ الشَّأْنَ وَالأَمْرَ ، و : كَانَ الشَّأْنُ وَالأَمْرُ ، و : قَلَّ الشَّأْنُ وَالأَمْرُ ، وما شاكل ذلك .

والحكم الرّابع من أحكامه : أنّه لا يكون إلاّ اسْمًا مُفردًا فقط ، ولا يجوز تثنيته ، ولا جمعه ، وأمّا تأنيثه فيجوز في مثل قوله تعالى : ◐ ⑥♦↗⚐✞❄←⌘💣⑥♦❄➷ ②♦① ⍄♦⮝♊☛♦❄❸ ⬤●☞❄❄♦⌖♊❄⑩✞☹②⇳✍⑤ ⬆✡☡☞❄✞⌧♦➔ ⍄♦⮝♊☛♦❄❸ ⇧⑦⬆●❄⌫●☡🖫⌧✍⑤ ⍄✡❷⚐✞⌧✍⑤ ◐ ⑤✍⌧🖫⌖⇧☺•●➔⊙✡ ◑ [1] ، قيل : (الْهاء) في قوله : ◐ ⑥💣⌘←❄✞⚐↗♦⑥ ◑ بِمعنى : القصّة[2] ، سواء كان بعد مُثنًّى أو مجموعٍ ، فإنّك تقول فيه : كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ ،

و : كَانَ هِنْدٌ تَقُوْمُ ، و : كَانَ يَقُوْمُ الزَّيْدَانِ ، و : كَانَ يَقُوْمُ الزَّيْدُوْنَ ، وكذلك مع (إنَّ) وأخواتِها ، و (ظَنَنْتُ) وأخواتِها ، والْمُبتدإِ ، وسواء وقع بعده فعلٌ وفاعلٌ ، أو مُبتدأٌ وخبرٌ .

والحكم الخامس من أحكامه : أنّه لا يُفسّر إلاّ بجملةٍ من فعلٍ وفاعلٍ ، أو مُبتدإٍ وخبرٍ ، تقول : كَانَ يَقُوْمُ زَيْدٌ ، و : كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وكذلك مع (إنَّ) ، و (ظَنَنْتُ) ، والْمُبتدإِ ، إلاّ أنّك إذا قُلتَ : كَانَ يَقُوْمُ زَيْدٌ ، احتملت (كَانَ) وجهين :

أحدهُما : أنْ تكون بِمعنى الشّأن والقصّة ، فلا يحتمل الفعل الذي بعده ضميرًا في تثنيةٍ ، ولا جمعٍ ، ولا يكون له على حدّه موضعٌ من الإعراب ، بل يكون موضع الفعل والفاعل جميعًا النّصب خبر (كَانَ) ، ولا يتقدّر ،

---

(1) نصّها : ◐ ⑤☹✞➷❄♦⌫✞⍓♊ ▦❄♦⅄✡ <⊙●➔⑤🕱 ◑ ⑤✍⇳②✞☹☹⊙♊⌑⌘ ➷❄♦❷♦☡☼⬆⊃♦ ⌧✞↗●➤⬄ ☡⌫❄●⬆⑦♦ ▦❄♦☛♊☡✡⌫☼⬆⊃♦ ⑩❄✡↗♦⑥💻 ⑤☹✞➔♊ ⇩③⑤⑤●✞⑤⊃♌ ▦❄♦⅄❄◻⮝♦☛●⬆⊃♦ ⑩❄✡↗♦⑥☙ ➷❄♦⑥💣⌘←❄✞⚐↗♦⑥ ①♦② ❸❄♦☛♊⮝♦⍄ ⑤✍⇳②☹✞⑩❄♊⌖♦❄❄☞●⬤ ➔♦⌧✞❄☞☡✡⬆ ❸❄♦☛♊⮝♦⍄ ⑤✍⌧🖫☡●⌫❄●⬆⑦⇧ ⑤✍⌧✞⚐❷✡⍄ ◐ ⑤✍⌧🖫⌖⇧☺•●➔⊙✡ ◑ ، (الحجّ : ⌛🗐 .) .

(2) انظر : (المُحرّر الوجيز : 127/4 ، التّبيان في إعراب القُرآن : 945/2 ، الفريد : 543/3 ، البحر المُحيط : 521/7 ، الدّرّ المصون : 156/5 .) .

واسْمها مُضمرٌ فيها بِمعنى الشّأن ، فتقول حينئذٍ : كَانَ يَقُوْمُ زَيْدٌ ، و : كَانَ يَقُوْمُ الزَّيْدَانِ ، و : كَانَ يَقُوْمُ الزَّيْدُوْنَ ، أي : كَانَ الأَمْرُ .

والثّاني : أنْ تكون (كَانَ) ناقصةً ليس فيها ضمير شأنٍ ولا قصّةٍ ، ويكون موضع الفعل بعدها وحده النّصب خبرها ، وهو مُقدّمٌ على اسْمها وهو (زَيْدٌ) في قولك : كَانَ يَقُوْمُ زَيْدٌ ، فيكون في الفعل ضميرٌ مُستترٌ مع الْمُفرد ، ويبرز مع المُثنّى والمجموع ، ويكون ذلك عائدًا إلى (زَيْدٍ) وإنْ تأخّر ؛ لأنّه في الأصل مُقدّمٌ ، فتقول حينئذٍ : كَانَ يَقُوْمُ زَيْدٌ ، و : كَانَ يَقُوْمَانِ الزَّيْدَانِ ، و : كَانَ يَقُوْمُوْنَ الزَّيْدُوْنَ ، والتّقدير الأصليّ : كَانَ زَيْدٌ يَقُوْمَ ، و : كَانَ الزَّيْدَانِ يَقُوْمَانِ ، و : كَانَ الزَّيْدُوْنَ يَقُوْمُوْنَ ، وإنّما جاز أنْ يتقدّم الخبر ولو كان فعلاً على الاسم الذي هو فاعله في الأصل ؛ لأنّ ذلك الفعل يُقدّر بالاسم ، ويكون ذلك مُؤخّرًا في المعنى ؛ لأنّك إذا قُلتَ : كَانَ يَقُوْمُ زَيْدٌ ، فالمعنى : كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ ، وقد ورد ذلك مُؤخّرًا في المعنى ؛ لأنّك إذا قُلتَ : كَانَ يَقُوْمُ زَيْدٌ ، فالمعنى : كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ ، وقد ورد ذلك في كتاب الله تعالى ، فقال سُبحانه : ⓵ ➔✥⑤☺✞←❄✞✏❄⇖♦☟✍✞⑥⊃✥ ▦✥✍♦↑✍♦ ✦✥☞✡"↗♦❶❄✥⑥ ⇗✥⌫✞⊿ ⑤✍✉✡⇨☺ ✸✥◷✞◷❄♈⑥ ◷ [1] ، والتّقدير : كَانَ قَائِلاً سَفِيْهُنَا عَلَى الله شَطَطًا[2] .

والحكم السّادس من أحكام ضمير الشّأن والقصّة : أنّه لا يُعطف عليه ، ولا يُبدل منه ، ولا يُؤكّد ، وإنّما امتنع ذلك ؛ لأنّه مجهولٌ ، والإتباع على المجهول لا يجوز .

والحكم السّابع من أحكامه : أنّه لا يكون في الجُملة بعده ضميرٌ يعود إليه ، ولا تُقدّر الجُملة بتقدير المُفردات ؛ لأنّه لو عاد إليه ضميرٌ ، وأُفرد التّقدير لكان معلومًا عائدًا ، وقد قدّمنا أنّه مجهولٌ لا يعودُ .

والحكم الثّامن من أحكامه : أنّه لا يجوزُ أنْ تتقدّم الجُملة التي هي خبرٌ عنه عليه ، لو قُلتَ في : كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ _ بِمعنى الشّأن[3] _ : زَيْدٌ قَائِمٌ كَانَ

---

(1) (الجنّ : 4 .) .

(2) جاء في : (الفريد : 542/4 .) ما نصّه : ((اسم (كَانَ) مُضمرٌ فيها ، وهو ضمير الشّأن والأمر الذي تُسمّيه الكوفيّون ضمير المجهول ، والجُملة التي بعد (كَانَ) تُفسّر ذلك المُضمر ؛ لأنّه مُضمرٌ لَمْ يتقدّمه ظاهرٌ يعود عليه ، وإنّما يُضمر على شريطة التّفسير ، و (يَقُوْلُ سَفِيْهُنَا) في موضع خبر (كَانَ) ، ولك أنْ تجعل (كَانَ) صلةً لا اسم لَها ، ولا خبر .

وقيل : (سَفِيْهُنَا) اسم (كَانَ) ، و (يَقُوْلُ) الخبر ، وفيه بعدٌ ؛ لأنّ الفعل إذا تقدّم عمل في الاسم بعده ؛ لأنّه أقوى .)) .

(3) هذا مذهبٌ منسوبٌ إلى الجمهور في : (التّذييل والتّكميل : 283/2 .) .

وذهب ابن الطّراوة إلى أنّها غير عاملةٍ في شيءٍ ، ولا أُضمر فيها أمرٌ وشأنٌ ولا غير ذلك .

لَمْ يجز ، وكذلك مع الفعل والفاعل سواء اتّصل بـ (كَانَ) وأخواتِها ، أو بـ (إنَّ) وأخواتِها ، أو بـ (ظَنَنْتُ) وأخواتِها ، أعني في [ذلك] أنّه لا يجوز تقديْم الجُملة عليه أصلاً ؛ لأنّها لو تقدّمت لعاد إليها ، وهو غير عائدٌ في الأصل [عليها] .

والحكم التّاسع من أحكامه : أنّه لا يكون لفظه بشيءٍ من ألفاظ المُضمرات إلاّ بلفظ الغائب ، كقوله تعالى : ⌖⬆♦⬋ ♊⛞♦❄⛝ ⓵ ⑤✍⛶♦⇨☺ ⑤☹✞☙❄❄❄⬈•♎ ⓵ [1] ، وكقوله : ⓵ ♦♋❄✡⌫◘❄☞♦▦ ②⌖① ☝♦⬉⚐✞←♦⌧⑤ ⑤✍⌫⌧⓵⓵⇨☺❄⌫✡⮙♦⬆⮌⌖ ⓵ [2] ، ثُمّ تقول : ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، و : كَانَ هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ . ولا يجوز غير ذلك ، أعني : أنْ تجعل موضعه مُضمرًا حاضرًا مُخاطبًا .

والحكم العاشر من أحكامه : أنّه لا يُستعمل إلاّ عند تعظيم الأُمور وتفخيمها ، يدلّ على ذلك قول الشّاعر[3] .

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ وَآَخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ[4] .

ذكره هاهُنا ؛ لتعظيم الموت ، وكذلك في البيت الثّاني[5] :

انظر نسبته إليه في : (البسيط في شرح جُمل الزّجّاجيّ : 740/2 ، التّذييل والتّكميل : 283/2 .) .

أمّا الفرّاء فقد أنكر جواز هذا التّركيب ؛ لأنّه لَمْ يُسمع عن العرب .

انظر نسبته إليه في : (التّذييل والتّكميل : 282/2 .) .

وهو محجوجٌ بقول العرب : << كَانَ أَنْتَ خَيْرٌ مِنْهُ . >> .

وبقول الشّاعر :

أَمِنْ سُمَيَّةَ دَمْعُ العَيْنِ مَذْرُوْفُ لَوْ كَانَ ذَا مِنْكَ قَبْلَ اليَوْمِ مَعْرُوْفُ .

انظر : (المصدر السّابق : 282/2 _ 283 .) .

(1) (الإخلاص : 1 .) .

(2) (يُوسف : 23 .) .

وقد مضى نصّ الآية في . (369 .) .

(3) هو العجير السّلوليّ .

(4) من الطّويل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها واحدٌ عشرون بيتًا ، هو خامسها ، قالَها حين كانت له ابنة عمٍّ اسْمها (زينب) يهواها وتَهواه ، فخطبها إلى أبيها فوافقه وقارَبَه ، ثُمّ خطبها رجُلٌ من بني عامرٍ ذا يَسارٍ وسعةٍ ، فخيّرها أبوها بينه وبين العُجير ، فاختارت العامريّ ليساره .

ومطلعها :

أَلِمَّا عَلَى دَارٍ لِزَيْنَبَ قَدْ أَتَى لَهَا باللِّوَى ذِي المَرْجِ صَيْفٌ وَمرْبَعُ .

وقبله :

أَأَنْتِ الذِ أَوْدَعْتُكِ السِّرَّ وَانْتَحَى بِكِ الخَوْنَ مَزَّاحٌ مِنَ القَوْمِ أَفْرَعُ .

وبعده :

وَلَكِنْ سَتَبْكِيْنِي خُطُوْبٌ كَثِيْرَةٌ وَشُعْثٌ أُهِيْنُوا فِي المَجَالِسِ جُوَّعُ .

وهو في : (فرحة الأديب في الرّدّ على ابن السّيرافيّ في شرح أبيات سيبويه : 118 ، شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النّحّاس : 40 ، شرح أبيات الجُمل : 41 ، أمالي ابن الشّجريّ : 116/3

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِيّ لَوْ ظَفَرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُوْلُ[1]

.

ذكرها هاهُنا ؛ لتعظيم صدودها عنه _ والله أعلم _ .

هذه جميع أحكام ضمير الشّأن والقصّة ، وقد ذكرناها لك مُجرّدةً عن الاحتجاج ، والسّؤالات ، ولولا خشية الإطالة لشرحتُ على كُلّ حُكمٍ منها شرحًا طويلاً ، ولكنّي قد ذكرتُ لك ما تحتاجُ إليه هاهُنا ، فافهم ذلك تُصب _ إنْ شاء الله تعالى _ .)) [2] .

، أسرار العربيّة : 133 ، شرح المُفصّل : 77/1 .) ، و _ برواية : (صِنْفَانِ) _ في : (شعره : 225 ، الكتاب : 71/1 ، معاني القُرآن للفرّاء : 192/1 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 223/1 ، الجُمل في النّحو المنسوب للخليل : 119 ، اللمع : 89 ، منثور الفوائد : 29 ، التّذييل والتّكميل : 282/2 ، الكُنّاش في النّحو والصّرف : 293 ، تخليص الشّواهد : 246 ، همع الهوامع : 226/1 .) ، و _ برواية :

(إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَيْنِ شَامِتٌ وَمُثْنٍ بِصَرْعَى بَعْضِ مَا كُنْتُ أَصْنَعُ) _

في : (النّوادر في اللغة : 156 .) ، و _ برواية :

(.............................. عَلَيَّ وَمُثْنٍ بِالّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ) _

في : (كشف المُشكل : 324/1 .) ، و _ برواية :

(إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ مُعَزٍّ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ) _

في : (شرح الفصول الخمسون : 55أ .) ، وعليها ينكسر البيت .

(5) مُختلفٌ في قائله على رأيين :

أ _ أنّه هشام بن عقبة _ أخو ذي الرُّمّة _ في : (الكتاب : 71/1 ، 147 ، مجالس العُلماء : 241 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 367/1 ، الأزهيّة : 191 ، شرح أبيات الجُمل للأعلم : 43 ، الكافي في

الإفصاح : 784/3 ، تذكرة النّحاة : 141 ، 166 ، شرح شواهد المُغني : 704/2 ، شرح أبياته : =

= 209/5 _ 210 .) .

ب _ أنّه كعب بن زُهير في : (شرح شواهد المُغني : 240/1 .) .

ويبدو أنّه هشام بن عقبة ؛ لكثرة من نسبه له .

(1) من البسيط ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .

وهو في : (الكتاب : 71/1 ، 147 ، المسائل الحلبيّات : 255 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ :

367/1 ، الأُزهيّة : 191 ، شرح اللمع للباقوليّ : 357/1 ، شرح المُفصّل : 116/3 ، الكافي في الإفصاح : 784/3 ، تذكرة النّحاة : 166 ، التّذييل والتّكميل : 582/2 ، شرح شواهد المُغني : 240/1 ، 704/2 ، شرح أبياته : 209/5 ، المسائل المُلقّبات في علم النّحو : 33 ، شرح شواهد شرح التّحفة الوفيّة :

156/1 .) ، و _ برواية (إنْ ظَفَرْتُ) _ في : (المُقتضب : 101/4 ، شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النّحّاس : 40 ، مجالس العلماء : 241 ، تذكرة النّحاة : 141 .) ، وعجزه في : (المسائل الحلبيّات : 220 ، المسائل المُلقّبات : 35 .) .

(2) (المُحيط : 68/2أ _ 69أ .) .

ـ أنّه حين ذكر شرائط عمل الحُروف النّاصبة للفعل المُضارع أشار إلى أنّ (أَنْ) اسمٌ يُقدّر بالمصدر ، ثُمّ بينّ الدّليل على قيام الاسْميّة لَها ، حيث قال : ((. . . . ، إلاّ أَنْ وحدها ، فإنّ الكلام معها مُوجَبٌ على حاله ؛ وهذا الدّليل على أنّها اسمٌ يُقــدّر
بالمصدر ؛ لأنّ الفعل معها لَمْ يتغيّر عن حالة الإيجاب ، والفعل إذا دخل عليه حرفٌ دلّ على معنًى فيه غير ما وُضع له الفعل في الأصل ، وأصل ما وُضع له الفعل هو الإيجاب ، وأكثر ما استفاد الفعلُ مع (أَنْ) أنْ يُقدّر بالمصدر .

ودليلٌ آخر : وهو أنّ حرف الجرّ يدخُلُ على (أَنْ) في قولِك : علِمْتُ بِأَنْ تَقُوْمَ
يَا زَيْدُ ، وقد أجمعوا على أنّ حُروف الجرّ لا تدخل إلاّ على الأسْماء ، فهذا يُبطل مذهبَ من يقول : إنّ (أَنْ) المفتوحة حرفٌ .

وهذه المسألة[1] عرَضت من غير هذا الباب ، ولكن احتملها ذكرُ (أَنْ) .)) [2] .

ـ أنّه حين أورد الأحكام المُتعلّقة بـ (إِذَنْ) أشار إلى كيفيّة كتابَتها ، حيث قال :
((واعلم أنّ (إِذَنْ) إذا نصبتَ بِها فالأحسن أنْ تكتبها بـ (النُّون) ، وإذا لَمْ تنصب بِها فالأحسن أنْ تكتبها بـ (الألف) والتّنوين ، إنّما كان الأحسن إثبات (النُّون) مــع
النّصب ؛ لأنْ يكون فيها ضربٌ من المُشابَهة بـ (أَنْ) بإثبات (النُّون) ؛ ولِهذا قال الخليل : إنّ في (لَنْ) ، و (إِذَنْ) بعض حروف (أَنْ) [3] ، وكذلك إذا أخّرتَها فالأحسن كتابتها بـ (الألف) في قولك : أُكْرِمُكَ إِذًا .

وقال قومٌ : على العكس من ذلك[4] ، فافهم ذلك مُوفَّــقًا _ إِنْ شاء الله

---

(1) مضت هذه المسألة مشروحةً في : (288 _ 290 .) .

(2) (المُحيط : 89/4ب _ 90أ .) .

(3) مضت الإشارة إليه في أثناء الخلاف الوارد في (لَنْ) من حيث البساطة والتّركيب في : (195 _ 197 .) .

(4) هذه المسألة بيانُها على الطّريقة الآتية :

أ _ أنّ (إِذَن) تُكتب بـ (الألف) عملت أو أُلغيت ؛ لأنّها بسكونِها وانفتاح ما قبلها شبيهةٌ بالتّنوين في : (لَقِيْتُ زَيْدًا) ، وهذا رأي البصريّين .

انظر نسبته إليهم في : (الفوائد والقواعد : 504 .) .

ب _ أنّ (إِذَنْ) إذا أُعملت تُكتب بـ (الألف) تَمييزًا لَها عن (إِذَا) الزّمانيّة ، وإذا أُلغيت كُتبت بـ (النُّون) ؛ لئلاّ تلتبس بـ (إِذَا) الزّمانيّة ، وهذا رأي الفرّاء .

انظر : (معاني القُرآن : 273/1 _ 274 .) .

تعالى _ .)) [1] .

ب ــ بيان موضع الشّاهد ، ووجه في بعض النّصوص الواردة[2] :

ومن ذلك قوله : ((من الفاعل في المعنى دون اللفظ هو الفاعل المقلوب مفعولاً فيما كان لا يُشكل من أشعار العرب خاصّةً ، وذلك في مثل قول الأخطل :

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُوْنَ قَدْ بَلَغَتْ   نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوءَاتِهِم هَجَرُ[3] .

فنصب (سَوءَاتِهِم) وجعله مفعولاً مقلوبًا ، ورفع (هَجرًا) وجعله فاعلاً مقلوبًا ؛ لضرورة الشّعر لَمّا كان المعنى لا يخلّ ، والقافية مرفوعةً ؛ بدليل قوله في البيت الأوّل :

أَمَّا كُلَيْبُ بنُ يَرْبُوعٍ فَلَيْسَ لَهَا   عِنْدَ المَكَارِمِ لاَ وُرْدٌ وَلاَ صَدْرُ[4] .

والصّحّة كتابتُها بـ (النّون) ، وهذا ما عليه حُذّاق النّحويّين ؛ لأنّ (النّون) أصليّةٌ وليست بتنوينٍ ، أمّا ما ذكروه من أنّه يجوزُ كتابتُها بـ (الألف) فهو اتّباعٌ لرسم المُصحف فقط .

انظر : (مُشكل إعراب القُرآن : 200/1 ، التّبيان في إعرابه : 365/1 .) .

(1) (المُحيط : 102/4أ .) .

(2) انظر _ مثلاً _ : (المُحيط : 46/1ب ، 58ب ، 29/2أ ، 35/4أ ، 67أ ، 82ب ، 116أ _ ب ، 135ب _ 136أ .) .

(3) من البسيط ، من قصيدةٍ طويلةٍ عدّتُها أربعةٌ وثمانون بيتًا ، هو السّادس والسّبعون منها ، قالَها في مدح
عبد الملك بن مروان ، وهي من أشهر مدائحه .

ومطلعها :

خَفَّ القَطِيْنُ فَرَاحُوا مِنْكَ أَوْ بَكَرُوا   وَأَزْعَجَتْهُمْ نَوَى فِيْ صَرْفِهَا غِيَرُ .

وقبله :

قَوْمٌ أَنَابَتْ إِلَيْهِمْ كُلُّ مُخْـزِيَةٍ   وَكُلُّ فَاحِشَةٍ سُبَّتْ بِهَا مُضَرُ .

وبعده :

الآكِلُوْنَ خَبِيْثَ الزَّادِ وَحْدَهُمُ   وَالسَّائِلُوْنَ بِظَهْرِ الغَيْبِ مَا الخَبَرُ ؟ .

(هَجَرُ) : قريةٌ من قُرى نجران .

انظر : (مُعجم ما استُعجم : 182/4/2 ، مُعجم البُلدان : 393/5 ، مراصد الاطّلاع : 1452/3 .) .

وهو في : (الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 203 ، المُحتسب : 118/2 ، كشف المُشكل : 205 ، شرح شواهد المُغني : 328/1 .) ، و _ برواية :

(عَلَى العِيَارَاتِ هَدَّاجُوْنَ قَدْ بَلَغَتْ   نَجْرَانَ أَوْ حُدِّثَتْ سَوْءَاتِهِمْ هَجَرُ) _

في : (ديوانه : 96 .) ، ولا شاهد عليها .

فقد صحّ أنّ (سَوْءَاتِهم) في قوله :

.... أَوْ بَلَغَتْ سَوءَاتِهِم هَجَرُ .

فاعلٌ في المعنى دون اللفظ .)) [1] .

ج ــ إثبات الرّوايات في بعض النّصوص الواردة[2] :

ومن ذلك إثباته الرّواية حين استدلّ بقول الرّسول _ ρ _ : << مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمُ البَاءَةَ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ . >>[3] ، حيث قال : ((وفي روايةٍ أُخرى :

<< مَعَاشِرَ الشَّبَابِ : مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ البَاءَةَ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ . >>[4] . .

. .)) [5] .

هـ ــ الإشارة إلى أصل الكلمة وطريقة استعمالها بمُجرّد ذكرها :

وذلك ذكره (هَنَاه) من جُملة ما لا يُستعمل إلاّ في النّداء خاصّةً ، حيث قال : ((. . . . هو اسمٌ واحدٌ ، وهو قولُهم : << يَا هَنَاهُ أَقْبِلْ . >>[6] ، هذا كنايةٌ عن نكرةٍ جُهِل اسْمُها ، وكنَتِ العربُ به عن ذلك الاسم ، وهو مقصودٌ في الأصل[7] ، وهو ضدّ قولِهم : يَا فُلاَنُ ؛ لأنّ فُلانًا كنايةٌ عن معرفةٍ جُهل اسمُ العلم فناب منابه ، قال الشّاعر[8] :

وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهُ يَا هَنَا ... هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرٍّ [9] .

---

(4) هذا البيت يسبق البيت المُستشهد به بخمسة أبياتٍ .

(1) (المُحيط : 29/2ب .) .

(2) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : 29/2ب ، 30أ ، 71أ ، 83/4ب ، 95ب ، 108ب .) .

(3) مضى تخريجه في : (98 .) .

(4) لَمْ أقف على هذه الرّواية فيما بين يديّ من مصادرٍ .

(5) (المُحيط : 83/4ب .) .

(6) انظر هذا القول في : (المنهاج : 352/1 .) .

(7) جاء في : (المُحيط في اللغة _ (هَن) _ : 324/3 .) ما نصّه : (((هَنٌ) كلمةٌ يُكنّى بِها عن اسم الإنسان ، أَتَانِي هَنَةٌ وَهَنٌ ، ويُثَنّى ويُجمع .

وفي فُلانٍ هَنَاتٌ ، أي : أَنواعٌ من الشّرّ ، ويُكنّى عن الذَّكَر بـ (هَنٍ) ، وليست الكلمتان من الباب .)) .

(8) هو امرؤ القيس .

(9) من المُتقارب ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها ثلاثةٌ وأربعون بيتًا ، هو التّاسع عشر منها ، قالَها في وصف المرأة الحبيبة والكلب والثّور والفرس .

وفي (هَنَاهُ) خلافٌ ، منهم من يقول أصله : (يَا هَنَاو) _ بـ (الواو) _ فقُلبت (الواو) (هَاءً) ؛ ليصحّ التّعليل[1] .
ومنهم من يقول : أصله : (هَنٌ) ، و (الألف) و (الْهَاء) زائدتان[2] ، و (لام) الكلمة

محذوفٌ ، و (الألف) و (الْهَاء) بِمنْزلة (الألف) و (الْهاء) في النّدبة[3] .
ومنهم من يقول : إنّ (الْهَاء) (لامُ) الكلمة[4] ، فعلى القول الأوّل وزنه (فَعَالٌ) ، وعلى القول الثّاني وزنه (فَعَلٌ) ، وعلى القول الثّالث وزنه (فَعَلَةٌ)

ومطلعها :
أَحَارِ بنَ عَمْرٍو كَأَنّي خَمِرْ وَيَغْدُو عَلَى المَرْءِ مَا يَأْتَمِرْ .
وقبله :
وَلَمْ يَرَنَا كَالِحٌ كَاشِحٌ وَلَمْ يُفْشَ مِنَّا لَدَى البَيْتِ سِرْ .
وبعده :
وَقَدْ أَغْتَدِي وَمَعِي القَانِصَانِ وَكُلٌّ بِمَرْبَاةٍ مُقْتَفِرْ .
وهو _ برواية : (قَوْلَهَا) _ في (ديوانه : 104 ، سرّ صناعة الإعراب : 560/2 ، شرح عيون الإعراب : 398 ، أمالي ابن الشّجريّ : 338/2 ، المُقتصد : 762/2 ، التّخمير : 207/1 ، شرح المُفصّل : 48/1 ، المنهاج : 351/1 .) .
(1) الأصل أنّ (الواو) انقلبت (ألفًا) ؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، ولَمْ يعتدّ بـ (الألف) ؛ لسكونِها وزيادتِها ، ثُمّ قُلبت (الألف) (همزة) ؛ لوقوعها طرفًا بعد (ألفٍ) زائدةٍ ، ثُمّ قُلبت (الهمزة) (هاءً) ، كما قُلبت في (هرقت الْماء) ، فصار (يا هَناه) . وهذا القول هو أجود مِمّا بعده من أقوالٍ ؛ لأنّ كُلّ واحدةٍ من هذه المراتب جاريةٌ على القياس وكثيرٌ في الاستعمال ؛ لأنّ إبدال (الْهاء) من (الهمزة) أكثر من عكسه .
انظر : (شرح الجُمل لابن الفخّار : 410/2 .) .
وهذا القول منسوبٌ إلى الخليل وسيبويه في : (المنهاج : 352/1 .) ، والبصريّين في : (سرّ صناعة الإعراب : 561/2 ، أمالي ابن الشّجريّ : 338/2 ، لسان العرب _ (هَنَا) _ : 366/15 .) .
واختاره يحيى بن حمزة في : (المنهاج : 352/1 .) ، حيث قال : ((المُختار ما عوّل عليه أهل ؛ بدليل قولِهم في تثنيته : (هَنَوان) ، وفي جمعه : (هَنَوات) ، وفي تصغيره : (هُنَي) ، وفي هذا كُلّه دلالةٌ على أنّ (لامه) (واوٌ) .)) .
(2) في نفس البناء على حدّ زيادة (الهمزة) في (أَحْمَرَ) فوزنه (فَعْلَاه) ؛ إذْ أصله (هَنَوَاه) ، تحرّكت (الواو) ، وانفتح ما قبلها ، فقُلبت (ألفًا) ، فحُذفت ؛ لالتقاء السّاكنين ، أو حُذفت (لامُ) الكلمة أوّلاً ، وزيد في بناء الكلمة (الألف) ، و (الْهاء) .
(3) هذا القول منسوبٌ إلى أبي زيد في : (المُنصف شرح التّصريف : 142/3 ، أمالي ابن الشّجريّ :
101/2 ، شرح الجُمل لابن الفخار : 412/2 ، ارتشاف الضّرب : 2209/4 .) ، وأجازه الفارسيّ في :
(المسائل البغداديّات : 504 .) ، وعُزي إلى أكثر البصريّين ، والكوفيّين في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 123/1ب .) ، والكوفيّين في : (شرح الجُمل لابن الفخّار : 412/2 .) .

، مثل : (سَنَهَةٌ) ، و (عِضَهَةٌ) . وهذا القول الثّالث ضعيفٌ ؛ لأنّ هذا الوزن لا يُسمّى به إلاّ المُؤنّث[1] .

وقد يُستعمل للمُثنّى ، فتقول : يَا هَنَانِيْهِ أَقْبِلاَ ، وللجمع : يَا هَنُوْنَاه _ بإثبات (الواو) و (النّون) _ بِمنْزلة جمع المُسلّم ، وليس بِمُسلّمٍ ، ولكن جيء بـ (الواو) عوضًا من حذف (اللام) على حدّ قولِهم : (سِنُوْن) و (عِزُوْن) ، وما يجري مجراه ، وقد يُستعمل للمُؤنّث ، فتقول : يَا هَنَتَاه ، و (التّاء) للتّأنيث ، وفي التّثنية : يَا هَنَتَانِيه ، وفي الجمع :

يَا هَنَاتُوْه .)) [2] .

وقد ضعّفه ابن بابشاذ في : (شرح الجُمل في النّحو : 123/1ب .) ، حيث قال : ((وهذا القول
يضعف ؛ من جهة أنّ باب (سَلَس) ، و (قَلَق) قليلٌ ، فلا يُقاسُ عليه ؛ لقلّته .)) .

كما ضعّفه ابن الفخّار بقوله : ((وهو أضعف الأقوال ؛ لأنّ (هَاء) السّكت وضعها ألاّ تثبت وصلاً وألاّ تُحرّك فيه ، وإنّما وُضعت أنْ تثبُتَ ساكنةً في الوقف وتذهب في الدّرج ، غير أنّهم اعتذروا عن ذلك بأنْ قالوا : لَمّا كثُر استعمالُها في الباب الذي كثُر فيه التّغيير شُبّهت بالأصليّة ، فجرى عليها ما يجري على الأصليّة من إثباتِها في الدّرج وتحرّكها فيه ، وقد يُستدلّ على صحّة هذا القول بتحرّك هذه (الْهاء) بالكسر ، وقد سُمع ذلك فيها ، ولا وجه لذلك ، إلاّ أنْ تكون هذه الكسرة لالتقاء السّاكنين ، وهُما سُكونُها وسكون (الألف) قبلها ، ولا وجه لسكونِها إلاّ أنْ تكون (هاء) السّكت .)) ، (شرح الجُمل : 412/2 .) .

(4) هذا قول الفارسيّ في : (المسائل البغداديّات : 504 .) .

(1) ضعّفه ابن بابشاذ في : (شرح الجُمل في النّحو : 123/1ب .) ، حيث قال : ((وهذا القول يضعف ؛ من جهة أنّ باب (سَلَس) ، و (قَلَق) قليلٌ ، فلا يُقاسُ عليه ؛ لقلّته .)) .

كما ضعّفه ابن الشّجريّ في : (أماليه : 338/2 .) ، وابن عصفور في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ :
206/2 .) ، وابن الفخّار في : (شرح الجُمل : 412/2 .) .

(2) (المُحيط : 28/4ب _ 29أ .) .

* * * * * * * * * *

3 _ المُستنهى فى البيان والمنار للحيران فى إعراب القرآن ، ومعانيه المُغربة ، وأسراره المُعجبة :

كذا اسْمه في خُطْبَة مؤلّفه ، حيث قال : ((. . . . ، وسَمّيتُه بـ : المُستنهى في البيان والمنار للحيران في إعراب القرآن ، ومعانيه المُغربة ، وأسراره المُعجبة .))[1] .

وعلى غلاف المخطوط نفسه : النّسخة المحموديّة (أ) ، والنّسخة البريطانيّة (ب) ، إلاّ أنّ فيهما تقديْمًا وتأخيرًا ، هكذا : ((. . . . ، وأسراره المُغربة ، ومعانيه
المُعجبة .)) .

أمّا اسْمه في (المُستطاب) فهو : (المُنتهى في البيان والمنار للحيران في إعراب
القرآن) [2] .

وهو : (البيان في إعراب القرآن) في : (نسمات الأسحار) [3] ، و : (أئمّة اليمن) [4] .

وهو : (تفسير القرآن) في : (تاريخ الأدب العربيّ) [5] ، و : (مُعجم المؤلّفين) [6] .

والكتاب ثابت النّسبة لابن يعيش بأربع شهاداتٍ ، هي :

ـ ما ورد أوّل الكتاب في خُطْبَته : ((قال الفقيه ، الأجلّ الأوحد ، السّيّد الصّدر العلاّمة ، إمام العلماء ، عمدة الفضلاء ، سابق الدّين ، قدوة العلماء الرّاشدين ، مُحمّد بن عليٍّ بن أحمد بن يعيش النّحويّ . . . .)) [1657].

ـ غلافا النّسختين : المحموديّة (أ) ، والبريطانيّة (ب) ، فقد أُثبت فيهما اسم ابن يعيش كاملاً .

ـ إحالة المؤلّف على (المُحيط) _ وقد ثبت أنّه له _ أربع مرّاتٍ[7] .

ـ الذين ترجموا له قد ذكروا أنّ من مؤلّفاته (المُستنهى) ، مع خلافٍ في اسْمه[8] .

---

(1) (المُستنهى : أ/2أ .) .
(2) انظر : (المُستطاب : 75/1أ .) .
(3) انظر : (نسمات الأسحار : 300ب .) .
(4) انظر : (أئمّة اليمن : 200/1 .) .
(5) انظر : (تاريخ الأدب العربيّ : 301/5 .) .
(6) انظر : (مُعجم المؤلّفين : 307/10 .) .
(7) وقعت الإشارة إليها في : (152 _ 157 .) .
(8) وقع ذكره في الصّفحة السّابقة .

أضف إلى هذا الأخير أنّ يحيى بن الحُسين في : (مُستطابه) قد نقل جُزءًا مِمّا ورد في خُطْبَة الكتاب ، حيث قال : ((أمّا بعد ، فإنّها لَمّا وردت عليّ من مولانا الإمام طَوْدِ الإسلام ، وعُبابِ الأنام ، وبَهجة الأيّام ، ذي الشّرف الطّاهر ، والفضل المُتظاهر ، أمير المؤمنين ، المُعلن بالحقّ المُبين ،

المهدي لدين الله أحمد بن الحسين بن أحمد بن القاسم بن رسول الله _ ع _ ، ومن كثيرٍ من عيون الإخوان العلماء ، السّادة الفضلاء _ زاد الله عزّهم علوًّا ، وسؤددهم سُموًّا _ أماراتٌ مُوفّقةٌ ، وتكرّرتْ عليّ تَحريضاتٌ مُحقّقةٌ ، وتواترتْ تنبيهاتٌ مُشوقة إلى الاشتغال بإعراب القرآن الكريْم ، وتبيين فوائده على المنهج القويْم ، والصّراط المُستقيم ، وتلخيص ما يندرج في ضمن الإعراب من المعاني ويدخل في آياته من أقسام المبانيّ ،

استخرتُ الله I مُوافِقًا ، واستعنتُ به واثقًا ، وآثرتُ إسعافهم ، وتوخّيتُ إنصافهم ؛ لِما أرجو من ذلك من جزيل الثّواب ، ورحمة العزيز الوهّاب ؛ ولعلمي أنّه لم يصنع من العلماء العدليّة[1] في هذا الباب على هذا النّحو كتابٌ . . . . إلى آخر الخُطْبَة .)) [2] .

أمّا بروكلمان فقد نسبه _ سهوًا _ إلى ابن يعيش الحلبيّ[3] ، تحت عنوان : (تفسير المُنتهى من بيان إعراب القرآن) ، وذكر أنّه موجودٌ في المدينة المنوّرة[4] .

و (المُستنهى) كتابٌ مخطوطٌ ، وقد وقفتُ على ثلاث نُسخٍ له ، هذا وصفٌ لَها :

الأولى _ النّسخة المحموديّة (أ) [5] :

(1) سيأتي الحديث عنها في : (581 _ 582 .) .

(2) (المُستطاب : 75/1أ _ ب .) .

(3) ابن يعيش الحلبيّ (643هـ) : هو أبو البقاء يعيش بن عليّ الحلبيّ ، أصله من الموصل ، مولده ووفاته في حلب ، من كبار العُلماء بالعربيّة ، تصدّر للإقراء بحلب ، كان ظريفًا مُحاضرًا ، مُتّسمًا بالسّكينة والوقار .

ترجمته في : (إنباه الرّواة : 39/4 _ 45 ، وفيات الأعيان : 46/7 _ 50 ، إشارة التّعيين : 388 .) .

(4) انظر : (تاريخ الأدب العربيّ : 274/5 _ 275 .) .

(5) عن هذه النّسخة حقّقت الجزء الأوّل من الكتاب : نوال بنت سليمان الثّنيّان ، في كليّة التّربيّة ، الأقسام الأدبيّة _ الرّياض _ ؛ لنيل درجة الدّكتوراة في النّحو .

من مخطوطات المكتبة المحموديّة في المدينة المنوّرة ، وتحمل الرّقم (223) نحو ، وعنها نُسخة ميكروفلميّة في مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ ، التّابع لجامعة
أُمّ القرى ، ورقمُها (228) علوم القرآن .

وتحوي : (الفاتحة) ، و (البقرة) ، تسبقهما خُطْبَة المؤلّف .

وتقع في سبع عشرة ومئة لوحةٍ ، في كلّ صفحةٍ خمسةٌ وعشرون سطرًا ، في كلّ سطرٍ نحو : ستّ عشرة كلمةً .

وقد جاءت تامّةً تخلو من الأسقاط والخروم ، خطّها نسخيٌّ واضحٌ ، تامّ الإعجام ، مضبوط الشّكل ، وهو مُتّحدٌ عدا الصّفحات (من نِهاية : 33أ إلى : 33ب ،
37ب ، 43أ ، 61ب _ 62أ .) ، فقد جاء مُغايرًا خاليًا من الإعجام والشّكل
أحيانًا .

وقد حملت صفحتُها الأولى عنوان الكتاب ، واسم مؤلّفه ، وناسخه ، على الوجه الآتي :

((الجُزء الأوّل من المُستنهى في البيان والمنار للحيران في إعراب القرآن ، وأسراره المُغربة ، ومعانيه المُعجبة ، تصنيف الفقيه الأجلّ الأوحد ، السّيّد الصّدر ، العلاّمة سابق الدّين ، إمام العلماء ، عُمدة الفُضلاء : مُحمّد بن عليٍّ بن أحمد بن يعيش النّحويّ _ أجزل الله ثوابه ، وجعل الجنّة مصيره ، ومآله ، وغفر له ولوالديه ، ولجميع المُسلمين : الأحياء ، والميّتين ، وصلّى الله على سيّد المُرسلين مُحمّد ، وآله الطّيّبين ، وسلّم
وكرّم _ .

كتبه العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى : مُحمّد بن حُسين بن مُحمّد بن يحيى
_ غفر الله له ، ولوالديه ، وأعانه على حفظ معانيه ، والمُسلمين أجمعين ، وغفر لمن دعا لكاتبه بالمغفرة له ، ولوالديه .)) .

وفي هذه الصّفحة أيضًا وقفٌ _ يختلف خطّه عن خطّ المخطوط _ ، جاء فيه :

((وقفتُ لله تعالى هذا المُجلّد ، وجعلتُ النّظر فيه لنفسيّ مُدّة حياتي ، ثُمّ للأرشد ، والأرشد من ذُريّتي _ ذكرًا كان أو أنثى _ ، إنْ كان لي عقب ، وإلاّ فللأرشد منْ ذُريّة جدّي شيخ الإسلام : مُحمّد مُراد الأنصاريّ السّيّد _ ذكرًا

كان أو أنثى _ ، ينتفع بنظره الخاصّ والعام ، حرّره واقفه : مُحمّد عابد بن الشّيخ أحمد عليّ الأنصاريّ ، في ذي القعدة . . . . [1] .)) .

وفيها أيضًا ختم المكتبة المحموديّة .

وهذه النّسخة مُقابلةٌ ومُصحّحةٌ على نُسخة الأصل والسّماع ، يُؤكّد هذا ما تناثر في حواشي صفحاتِها من عباراتٍ تُقارب الثّلاثين ، خطّها يتّفق وخطّ الصّفحات المُختلف عن الخطّ الغالب عليها .

وأكتفي هنا بما في آخر صفحةٍ منها ، حيث جاء فيها : ((بلغ فصاصةً[2] وتصحيحًا على نُسخة الأصل والسّماع بحسب الطّاقة والإمكان في مجالسَ آخرها صحوة يوم الثّلاثاء (. . . .)[3] عشر من شهر جُمادى الآخرة ، الذي من شهور سنة ثنتين وعشرين وسبعمئة سنة من الهجرة النّبويّة على صاحبها أزكى السّلام وأنْماه

وآله .)) .

الثّانية _ النّسخة البريطانيّة (ب) :

من مخطوطات المتحف البريطانيّ ، وتحمل الرّقم (3862) .

وتبدأ من (النّساء) إلى الآية (33) من (التّوبة) .

وتقع في ثلاثٍ وستّين ومائة لوحةٍ ، ويتراوح عدد الأسطر في كلّ صفحةٍ بين خمسةٍ وسبعةٍ وعشرين سطرًا ، ومُتوسّط عدد الكلمات في كلّ سطرٍ نحو : ثلاث عشرةَ _ خمس عشرة كلمةً .

وقد جاءت تامّةً تخلو من الأسقاط والخروم ، ذات خطٍّ نسخيٍّ واضـحٍ ، تامّ

الإعجام ، مضبوط الشّكل ، وهو مُتّحدٌ إلى نِهايتها .

وعلى صفحة العنوان ذُكر أنّ هذه النّسخة هي الجُزء الأوّل ، ثُمّ شُطب وذكر أنّه الثّانيّ ، وجاء عنوان الكتاب ، ومؤلّفه هكذا : ((المُستنهى في البيان والمنار للحيران في إعراب القرآن ، وأسراره المُغربة ، ومعانيه

---

(1) كلمتان لَمْ أستطع قراءتَهما ، وهُما في تحديد السّنة التي كان فيها وقف الكتاب .

(2) كذا قرأتُها ؛ لأنّ فصّ كُلّ شيءٍ : أصله وحقيقته وصوابه ، جاء في : (لسان العرب _ (فَصَصَ) _ : 66/7 .) : ((فصّ الأمر : أصله وحقيقته ، وفصّ الشّيء حقيقته وكنهه ، والكُنه : جوهر الشّيء ، والكُنه نِهاية الشّيء وحقيقته ، يُقال : أَنَا آتِيْكَ بِالأَمْرِ مِنْ فَصِّهِ ، يعني : مِنْ مَخْرَجِهِ ، الذي قد خرج منه ، قال الشّاعر :

وَكَمْ مِنْ فَتًى شَاخِصٍ عَقْلُهُ وَقَدْ تَعْجَبُ العَيْنُ مِنْ شَخْصِهِ .
وَرُبَّ امْرِئٍ تَزْدَرِيْهِ العُيُوْنُ وَيَأْتِيْكَ بِالأَمْرِ مِنْ فَـصِّهِ .))

(3) طمسٌ في : (المخطوطة .) يُقدّر بكلمتين .

المُعجبة ، تصنيف الفقيه الأجلّ الأوحد ، السّيّد الصّدر العلاّمة ، سابق الدّين ، إمام العلماء ، عُمدة الفُضلاء : مُحمّد بن عليٍّ بن أحمد بن يعيش النّحويّ _ أجزل الله ثوابه ، وجعل الجنّة مصيره ومأواه ، وغفر له ، ولوالديه ، ولجميع المُسلمين : الأحياء والميّتين ، وصلّى الله على سيّد المُرسلين مُحمّد وآله الطّيّبين وسلّم وكرّم _ .)) .

وبعد هذا كلامٌ مطموسٌ قدره ستّة أسطرٍ .

أمّا آخرها فقد جاء فيها : ((كان الفراغ من نساخة هذا الكتاب المُبارك بعد العصر من يوم الثّلاثاء في اليوم العشرين من شهر صفر الذي من شهور سنة تسع وسبعمئة ، بخطّ العبد الفقير إلى الله تعالى المُستغفر الله لجميع ذنوبه ، والتّائب إليه : عليّ بن عوّاض بن أسعد الصّايغ الطفاريّ ، بِمدينة صعدة[1] ، مدينة الهادي للحقّ _ عليه السّلام _ : يحيى بن الحُسين _ غفر الله لكاتبه ، وللقارئ فيه ، ولجميع المُسلمين ، والمُسلمات : الأحياء منهم والأموات ، ولمن دعا لكاتبه بالمغفرة إنّه غفورٌ رحيمٌ ، وصلواته على سيّدنا سيّد المُرسلين مُحمّد وآله الطّيّبين الطّاهرين _ .

كتبتُه وقد أيقنتُ يوم كتابته أنّ يدي تبلا وتبقى كتابتُها عبرةً .)) .

الثّالثة _ النّسخة البريطانيّة (ج) :

من مخطوطات المتحف البريطانيّ أيضًا ، وتحمل الرّقم (4001) ، باسم : (تفسير القرآن) .

وتبدأ من (يوسف) ، الآية (33) ، إلى سورة (القصص) ، عدا (الرّعد) ، و (الفُرقان) ، فإنّه لم يعرض لَهُما .

وتقع في خمسٍ ومائة لوحةٍ ، في كلّ صفحةٍ يتراوح عدد الأسطر من ثلاثةٍ وعشرين إلى خمسةٍ وعشرين سطرًا ، ومُتوسّط عدد الكلمات في كلّ سطرٍ نحو : خمس عشرة كلمةً .

أمّا خطّها فنسخيٌّ واضحٌ ، تامّ الإعجام ، مضبوط الشّكل ، وهو مُتّحدٌ إلى نِهايتها .

وفي هذه النّسخة خرمٌ قدره أربع لوحاتٍ تقريبًا من : (100ب _ 104أ) .

---

(1) إحدى مُدن اليمن المعروفة ، تُعمل بِها السّهام الجياد ، وكان يقصدها التُّجّار من كُلّ بلدٍ .
انظر : (مُعجم ما استُعجم : 109/3/2 ، مُعجم البُلدان : 406/3 _ 407 ، مراصد الاطّلاع : 841/2 .) .

وقد خلتْ من اسم النّسخ ، وتاريخ النّسخ .

وهذه نماذج من (المخطوطة) :

* * * * * * * * * *

أ _ موضوع الكتاب :

موضوعه إعراب آيات القُرآن مُفرداتٍ وجُملاً بِما يتّفق مع المعنى من ناحيةٍ ، والعبارة اللفظيّة من ناحيةٍ أُخرى .

أيضًا البحث في تفسيره ، وما يلحق به من أُمورٍ مُتعلّقةٍ به .

كذلك بيان غرائب معانيه ، وعجائب أسراره ؛ حيث تطرّق فيه مُؤلّفه إلى مُستويات الأداء اللغويّ من أصواتٍ ، وبنيةٍ ، ودلالةٍ .

كما تطرّق فيه إلى شيءٍ من القضايا البلاغيّة ، دونَما إغفالٍ للقضايا العقديّة ، والفقهيّة ، وبعض الإشارات التّاريخيّة .

وهو من مُصنّفات النّحو التّطبيقيّ .

ب _ مصادره :

كثيرةٌ هي العيون التي استقى منها ابن يعيش مادّة (المُستنهى) ؛ وما هذه الكثرة إلاّ لتنوّع الفنون التي طرقها .

وهذا الاستقاء إمّا بالتّصريح باسم من نقل عنه ، وإمّا بأخذ الفكرة ونثرها بلا عزوٍ ، أو إشارةٍ حتّى لكأنّها صادرةٌ عنه ، وإمّا بذكر الأقوال نائيةٍ عن الإشارة إلى كتابٍ ،
أو عَلَمٍ بعينه .

وهذا الأخير هو الغالب ، وألفاظه على النّحو الآتي :

((قال أحدهم .)) ، أو : ((قال بعضهم .)) ، أو : ((وبعضهم يقول .)) ، أو :
((وقال صاحبُ هذا القول .)) ، أو : ((وقال قومٌ .)) ، أو : ((قيل .)) ، أو :
((يقولون .)) ، أو : ((قال من يرى .)) أو : ((قال بعض أهل اللغة .)) أو :
((قال أهل التّفسير .)) ، أو : ((رُوي عن عُلماء التّفسير .)) ، أو : ((عند جماعةٍ من
المُفسّرين .)) ، وما إلى ذلك .

وهذا عرضٌ للمصادر التي صرّح بِها ابن يعيش ، وهي :

1 ـ أبو عمرو بن العلاء :

ذكره ابن يعيش مرّةً واحدةً ، حين ذكر الخلاف في لفظ الجلالة (الله) من حيث الارتجال ، والاشتقاق ، فقال : (((الله) اسمٌ مُختلفٌ في اشتقاقه ، وتعريفه ، فالخليلُ بن أحمد _ رحمه الله _ يقول : إنّه اسمٌ موضوعٌ للقديْم سبحانه ، جامدٌ غير مُشتقٍّ ، لا يجوزُ إطلاقه على أحدٍ إلاّ عليه تعالى[1] ، وهو رأي الشّيخ أبي عليٍّ _ رحمه الله _[2] ، وغيرهُما يقول : إنّه مُشتقٌّ ، كسيبويه[3] ، وأبي عمرٍو[4] ، والمُبرّد[5] ، وغيرهم[6] . .

---

(1) انظر : (العين _ (أَهَلَ) _ : 91/4 .) .
وعُزي إلى ابن كَيسان في : (تفسير القُرآن : 32/1 .) .
(2) انظر : (التّعليقة على كتاب سيبويه : 276/1 ، إيضاح الشّعر : 55/1 _ 57 .) .
(3) انظر : (الكتاب : 195/2 .) .
(4) منسوبٌ إليه في : (البحر المُحيط : 28/1 ، بصائر ذوي التّمييز : 14/2 ، آراء أبي عمرو بن العلاء :
438/2 .) .
(5) انظر : (المُقتضب : 240/4 _ 241 .) .
(6) كـ : يُونس ، والكسائيّ ، والفرّاء ، وقُطرب .
انظر نسبته إليهم في : (اشتقاق أسْماء الله الحُسنى : 23 .) .
وعُزي إلى أكثر العُلماء في : (تفسير أسْماء الله الحُسنى : 25 ، بصائر ذوي التّمييز : 13/2 .) .

. .)) [1] .

2 ــ الخليل :

ورد ذكره تسع مرّاتٍ ، وكانتْ إفادته منه في جانبين :

أ ــ إيراد آرائه ، وذلك فيما يأتي :

ـ قوله : (((الرَّحْمَن الرَّحِيْم) : اسْمان مجروران على النّعت لله تعالى إذا كان على
رأي الخليل _ رحمة الله عـــــــــــــليه _[2] . .

. . .)) [3] .

ـ قولـه فـي إعـراب (مَـن) الشّـرطيّة : (((مَـنْ) اسـمٌ شـرطيٌّ مُبتـدأٌ عنـد الخليل[4] ، وفاعلٌ مُتقدّمٌ عند سيبويه .))[5] .

ـ قوله في أصل (خَطَايَا) ووزنـه : ((وقد اختُلف في أصل[1] (خَطَايَـا) ، ووزنـه ،

---

(1) (المُستنهى : أ/4أ .) .

(2) لَمْ أقف على نسبته إليه فيما بين يديّ من مصادر ، وأكثر المصادر تذكر هذا القول .
انظر _ مثلاً _ : (الدُّرّ المصون : 68/1 ، اللباب في علوم الكتاب : 145/1 .) .
وذهب الأعلم إلى أنّه بدلٌ من اسم (الله) لا نعت لـه ، انظر نسبته إليـه في : (نتـائج الفكر : 53 .) . =
= وأنكره السّهيليّ قائلاً : ((البدل عندي فيه مُمتنـعٌ ، وكذلك عطف البيـان ؛ لأنّ الاسم الأوّل لا يفتقر إلى تبيين ؛ لأنّه أعرف الأسْماء كُلّها وأبينها ؛ ألا ترى أنّهم قـالوا : وَمَـا الرَّحْمَن ؟ ، ولَـمْ يقولوا : وَمَا الله ؟ ، ولكنّه _ وإنْ كان يجري مجرى الأعلام _ فإنّه مُشتقٌّ من الرّحمـة ، فهو وصفٌ يُرادُ به الثّناء ، وكذلك (الرّحيم) إلاّ أنّ (الرَّحمن) من أبنية المُبالغة كـ (غَضْبَان) ونحوه . . . .)) ، (نتائج الفكر : 53 _ 54 .) .

(3) (المُستنهى : أ/5أ .) .
قـال الهمذانيّ : (((الرَّحْمَن) جرٌّ ؛ لأنّـه نعتٌ لله تعـالى . . . . ، (الرَّحِيْم) نعتٌ بعد نعتٍ ، ويجوزُ النّصب في (الرَّحْمَن الرَّحِيْم) على المدح بمعنى : أَعْنِي ، والرّفع على إضمار مُبتدإٍ ، ويجوزُ جرّ الأوّل ورفع الثّاني ، ورفع أحدهما ونصب الآخر ، ولا أعرفُ خلافًا بين النّحويّين في جواز ما ذكرتُ .)) ، (الفريد : 158/1 _ 159 .) .

(4) سبق أنْ أشرتُ في : (44 .) إلى أنّ هذا القول لَمْ أقفْ على نسبته إلى الخليل ، وأنّـه رأي البصريّين الذين لا يُجيزون تقديْم الفاعل على فعله كما أجازه الكوفيّون .

(5) (المُستنهى : أ/27أ .) .
وقد سبق تحقيق القول في رأي سيبويه في : (43 .) .

فقيـل : وزنـــه (فَعَايِـل) ؛ لأنّ واحــده (فَعِيْلــة) كقبيلــةٍ وقَبَايِــلٍ ، وسَــبِيْكَةٍ وسَبَايِكٍ[2] .

وقيل : أصل وزنه (فَعَالَى) ، كقَضِيَّةٍ وَقَضَايَا ، ومَنِيَّةٍ وَمَنَايَا[3] .

وأصل تعليله على قول من قـال : (فَعَايِل) أنْ يُقـال : أصلـه (خَطَايِىءُ) بــ (همزتين) ، الأولـى منهمـا هـي المُنقلبـة مـن (اليـاء) التـي تـأتي بعد (الألـف) السّاكنة في (كَـــرَايْمَ) ،
و (شَـرَايفَ) ، و (صَـحَايفَ) ، وإنّمـا وجـب قلـب (اليـاء) هاهُنـا (همـزةً) ؛ لتحمّل الحركـة ؛ إذْ (اليـاء) حـرفٌ هوائـيٌّ ضـعيفٌ لا يحتمـل الحركـة ، وكـان يجب حذفه ؛ لالتقاء السّاكنين ، فأخلّ بالكلمة ، وتحريكه مُمتنعٌ ، فلَمْ يبقَ إلاّ قلبه (همزةً) لتحتمل الحركة ؛ لأنّ (الهمزة) حرفٌ جلْدٌ صحيحٌ ، وذلك يطّرد في (الياء) ، و (الواو) إذا وقعا بعد (ألفٍ) ساكنةٍ فلمّا
قُلبـت (اليـاء) (همـزةً) وبعدها (الهمـزة) التـي هـي (لام) الكلمـة فـي الأصـل اجتمـــع
(همزتان) ، فصعب النّطق بِهما ؛ لأنّهم لا يجمعون بين (همزتين) ؛ لصعوبة مخرجهمـا ، فقلبـوا (الهمـزة) الأُخـرى (يـاءً) سـاكنةً ، فأشـبه المُضـاف إلـى (يـاء) النّفس ؛ لأجل الكسرة قبـل (اليـاء) ، فقلبـوا الكسرة فتحـةً ، وانقلبـت (الياء) (ألفًا) ؛ لسكونِها ، وانفـــتاح
مـا قبلهـا ، فقـالوا : (خَطَايَـا) ، هـذا علـى مـذهب سـيبويه[4] ، وطائفـةٍ مـن أصحابه البصريّين[5] .

---

(1) في : (المخطوطة .) : (تصريف) ، وما أثبتّه موجودٌ أعلى كلمة (تصريف) ، وهو أولى في إثباته .
(2) قاله سيبويه ، وطائفةٌ من أصحابه كما سيأتي .
(3) قاله الخليل ، وطائفةٌ من الكُوفيّين كما سيأتي .
(4) انظر : (الكتاب : 390/4 _ 391 .) .
(5) منسوبٌ إليهم في : (الإنصاف : 805/2 ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 84/1 ، إتحـاف ذوي
الأرب : 116 .) .
وهذا أذهبُ في القياس ، يقول أبو البركات الأنباريّ : ((كأنّ الذي رغّبهم في إبدال الفتحة من الكسرة والعود من (خَطَائِىَ) إلى (خَطَاءًا) أنْ يقلبوا (الهمزة) (ياءً) فيعودوا بالكلمة إلى أصلها ؛ لأنّ (الهمزة) الأُولى من (خطائىء) مُنقلبةٌ عن (الياء) في (خطيئة) ، ولا يلزمنا على ذلك أنْ يُقال في (جائى) : (جايا) ؛ لأنّ (الهمزة) في (جاءٍ) مُنقلبةٌ عن (عين) الفعل ، و (الهمزة) في (خطايا) مُنقلبةٌ عن (ياءٍ) زائدةٍ في (خطيئة) ، ففضّلوا الأصليّ على الزّائد ، فلَمْ يُلحقوه من التّغيير ما ألحقوا الزّائد .
وكذلك أيضًا قالوا في جمع (هِرَاوة) : (هَرَاوى) ، و (إدَواة) : (أَدَاوى) ، وكان الأصل : (هَرَائُو)
و (أَدَائُو) ، مثل : (هَرَاعِو) و (أَدَاعِو) على مثل : (فَعَائِل) ، كـ (رِسالة) و (رَسَائل) ؛ لأنّهم أبدلوا من (ألف) (هِرَاوة) ، و (إدَاوَة) (هَمزةً) ، كما أبدلوا في (رَسائل) من (ألف) (رِسالة) (هَمزةً) ، ثُمّ

وذهب قومٌ ، وهو الخليل ، وقومٌ من الكوفيّين إلى أنّ وزن (خَطَايَا) : (فَعَالَى) ، بتقديْم (الهمزة) التي هي (لام) الكلمة على (الياء) ؛ فرارًا من قلب (الياء) : (همزةً) ، فتجتمع (همزتان) ، فقالوا : (خَطَائِىء) فالتبس أيضًا بالمُضاف إلى (ياء) النّفس ، فقلبوا الكسرة فتحةً ، فانقلبت (الياء) : (ألفًا) _ على ما تقدّم _ ؛ لسكونِها وانفـــتاح

ما قبلها ، فقالوا : (خَطَايَا) [1] .

وذهب قومٌ إلى أنّ (خَطِيئةً) غير مهموزةٍ هاهُنا بعد الإدغام ، وأنّ أصله (خَطِيّةٌ) بـ (ياءٍ) مُشدّدةٍ ، ويقول : إنّ (الهمزة) قبل ذلك قد وُهّنت ، وقُلبت حرف علّةٍ إمّا (ياءً) ، وإمّا (واوًا) وقبلها (ياءٌ) ساكنةٌ ، فأُدغم أحد الحرفين في الآخر ، كما فُعل في (صَبِيَّةٍ) ، و (صَفِيَّةٍ) من قولِهم : (صَبَايَا) ، و (صَفَايَا) [2] ، وهذا قريبٌ ؛ لأنّه لا يُؤدّي إلى تكلّف ذلك التّعليل من القلب ، والتّقديْم ، والتّأخير .

فأمّا قول من يقول : إنّ الكلمة ليست مهموزةً في الأصل فهو مرفوضٌ ؛ لأنّ فعله في التّصريف مهموزٌ لا محالة من قولِهم : أَخْطَأَ خَطَأً ، قال الله تعـــــــالى : ⊙ ➔⬥⬧⬥ ⬠⬥⬧⬥❄⬥❷⬥⬩⬥ ⬧⬥⬦⬉⬧□✡⬮❄☯⑥

أبدلوا من (الواو) في (هَرَائو) ، و (أَدائو) (ياءً) ؛ لسكونِها وانكسار ما قبلها ، فصار (هرائى) ، و (أدائى) ، مثل : (هراعِى) ، و (أَدَاعِى) ، ثُمّ أبدلوا من الكسرة فتحةً ، ومن (الياء) (ألفًا) ، فصار (هَرَاءَا) ، و (أَدَاءَا) ، مثل : (هَرَاعَا) ، و (أَدَعَا) ، فاستثقلوا (الهمزة) بين (ألفين) ، فأبدلوا من (الهمزة) (واوًا) ؛ ليظهر في الجمع مثلُ ما كان في =

= الواحد طلبًا للتّشاكل ؛ وذلك لأنّ الجمع فرعٌ على الواحد ، فلا بأس بأنْ يطلب مُشاكلته له ، والذي يدلّ على أنّهم فعلوا ذلك طلبًا للمُشاكلة أنّ ما لا يكونُ في واحده (واوٌ) لا يجيء فيه ذلك ، فدلّ على ما قُلناه .)) ،

(الإنصاف : 806/2 _ 807 .) .

(1) انظر نسبته إلى الخليل في : (المُنصف : 56/1 ، الإنصاف : 805/2 ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 85/1 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 408/2 ، إتحاف ذوي الأرب : 115 .) ، ونسبته إلى الكُوفيّين

في : (الإنصاف : 805/2 ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 85/1 .) .

(2) هذا رأي بعض الكُوفيّين ، يقول أبو البركات الأنباريّ : ((ذهب بعض الكُوفيّين إلى أنّه جمع (خَطِيْئَة) على ترك (الهمز) ؛ لأنّ ترك (الهمز) يكثر فيها ، فصارت (خَطِيَّة) بِمنْزلة (فَعِيْلَة) من ذوات (الواو) ، و (الياء) ، نحو : (حَشِيَّة) ، و (وَصِيَّة) ، وهذا النّحو يُجمع على (فَعَالَى) ، نحو : (حَشَايَا) ، و (وَصَايَا) ، فكذلك هاهُنا .)) ،

(البيان في غريب إعراب القُرآن : 85/1 .) .

، مهموزٌ بغير خلافٍ ، ولكنّه قد يتعاقب (الواو) ، و (الياء) ، و (الهمزة) ، حيث تُوّهن (الهمزة) ، وتُخفّف ، فتدبّر .))[2] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I :

: (((مَا) استفهامٌ يُعبّرُ بِها عن ما لا يعقل ، وهي مرفوعة الموضع على الوجهين المذكورين المُختلف فيهما بين الخليل ، وسيبويه .))[4] .

---

(1) نصّـــها :

، (النّساء :) .

(2) (المُستنهى : أ/32ب _ 33أ) .

وقد استوفى القول في أصل (خطايا) ووزنِها ابن جنّيّ في : (الخصائص : 5/3 _ 6 ، المُنصف : 54/1 _ 60) ، وأبو البركات الأنباريّ في : (الإنصاف : 805/2 _ 809 ، البيان في غريب إعراب القُرآن :

84/1 _ 85) ، والعُكبريّ في : (اللباب في علل البناء والإعراب : 407/2 _ 408) .

(3) (البقرة : 142) .

(4) (المُستنهى : أ/63أ) .

ـ قوله في إعراب (ما) الشّرطيّة : (((مَا) شرطيّةٌ في موضع الرّفع على الابتداء عند الخليل[1] ، وفي موضع النّصب على أنّه مفعولٌ مُتقدّمٌ عند سيبويه .)) [2] .

ـ قوله في علّـة صرف (غواشٍ) : ((وفي (غواشٍ) سُؤالٌ ، وهو أنّ (غواشٍ) على

وزن فواعل ، وفواعل لا ينصرف ، وما لا ينصرف لا يدخله التّنوين ، فلِمَ نُوّنَ
هذا ؟ [3] ، وقد خاض من تقدّم من العُلماء المُحصّلين في العربيّة في أقوالٍ كثيرةٍ ،
وخلافٍ في ذلك ، وأحسن الأقوال أنّ هذا[4] الوزن لِهذا الجمع فيه ثقلٌ ؛ لأنّه جمع

سبق أنْ أشرتُ إلى أنّ هذا القول لَمْ أقفْ على نسبته إلى الخليل ، وأنّه رأي البصريّين الذين لا يُجيزون تقديْم الفاعل على فعله كما أجازه الكوفيّون .
انظر : (44 .) .
أمّا سيبويه فيرى نصب الاسم الواقع بعد (مَا) الاستفهاميّة .
انظر : (الكتاب : 127/1 .) .

(1) سبق أنْ أشرتُ إلى أنّ هذا القول لَمْ أقفْ على نسبته إلى الخليل ، وأنّه رأي البصريّين الذين لا يُجيزون تقديْم الفاعل على فعله كما أجازه الكوفيّون .
انظر : (44 .) .

(2) (المُستنهى : أ/112ب .) .
وقد مضى تحقيق قول سيبويه في : (43 .) .

(3) اتّفقتْ كلمة النّحويّين على أنّ (غواشٍ) وبابه مُنوّنٍ في حالتي الرّفع ، والجرّ ، وغير مُنوّنٍ في حالة النّصب .
قال الصّيمُريّ : ((وما كان من هذه الجموع في آخره (ياء) وقبلها كسرةٌ فإنّه يُنوّن في الرّفع ، والجرّ ، وتُحذف (ياؤه) ، كقولك : هَؤُلاَءِ جَوَارٍ ، وَغَوَاشٍ ، وَمَرَرْتُ بِجَوَارٍ ، وَغَوَاشٍ ، ويجري في النّصب على قياس الصّحيح فيُفتح ، ولا يُنوّن ، كقولك : رَأَيْتُ جَوَارِيَ ، وَغَوَاشِيَ ، كما تقول : رَأَيْتُ مَسَاجِدَ ، وَضَوَارِبَ .)) ، (التّبصرة والتّذكرة : 569/2 _ 570 .) .
والحاصل أنّ في التّنوين وجهين ، هُما :
أ _ أنّه تنوين صرفٍ ، حيث حُذفتْ (الياء) فنقص المثال عن أمثلة الجمع ، فعاد إلى مثال ما ينصرف
فصُرف .
انظر : (اللباب في علل البناء والإعراب : المُتّبع : 582/2 ، المُحصّل في شرح المُفصّل : 454/1 .) .
ب _ أنّه تنوين عوضٍ ، وليس بتنوين الصّرف ، وفيما عُوّض منه وجهان :
ـ أنّه تنوين عوضٍ عن (الياء) .
انظر : (التّبصرة والتّذكرة : 570/2 ، المُتّبع : 183/1 .) .

الجمع ، وجمع الجمع عندهم ثقيلٌ[1] ، ثُمّ حصل له ثقلٌ آخر بكون (الياء) وهو حرفٌ عليلٌ وقعتْ في آخره ، فاجتمع ثقلٌ إلى ثقلٍ ، فحذفوا أحد الثّقلين وهو (الياء) حذف تخفيفٍ لا حذف تعليلٍ ؛ لأنّ بعضهم قال : حُذفتْ ؛ لالتقاء السّاكنين ، والسّاكنان
(الياء) بعد حذف ضمّتها ، والتّنوين[2] ، وهذا غلطٌ ؛ لأنّ هذا الاسم لا يدخله
تنوينٌ[3] ، فثبتَ أنّ حذفها حذف استخفافٍ ، فلمّا حُذفتْ صار الوزنُ وزن ما لا ينصرف ، كـ (جَنَاح) ، و (صَبَاح) على وزن فَعَال ، فتدبّر تجد عجبًا ، وقد أشار إلى
مثل هذا الخليل[4] ، وسيبويه[1] ، وهُما [مـــــــن]

ـ أنّه تنوين عوضٍ من ذهاب حركة (الياء) .
انظر : (المُقتضب : 142/1 ، التّبصرة والتّذكرة : 570/2 ، المُتّبع : 183/1 .) .
(4) (أنّ هذا) : مُعادةٌ في : (المخطوطة .) .
(1) سيبويه لا يرى جمع الجمع قياسًا مُستمرًّا بتَّة ، حيث قال : ((اعلم أنّه ليس كُلّ جمعٍ يُجمع ، كما أنّه ليس كُلّ مصدرٍ يُجمع . . . .)) ، (الكتاب : 619/3 .) .
كما لا يراه كذلك جمعٌ غفيرٌ من العُلماء ، يقول الهرميّ في : (المُحرّر : 105/1 .) : ((اعلم أنّ العرب قد جمعت الجمع ، وليس بقياسٍ ، وإنّما هو قد جاء قليلاً شاذًّا يُحفظُ حفظًا ، ولا يُقاس عليه .)) .
ويقول أبو حيّان في : (التّذييل والتّكميل : 65/2 .) ، حيث قال : ((والذي نختاره وتنطق به كُتب أكثر النّحاة أنّ جمع الجمع لا ينقاس ، سواء أُجمع جمعَ تصحيح ، أم جُمع جمع تكسيرٍ ؛ لقلّةٍ ، أو كثرةٍ ، ويُوقف فيه مع المسموع ، وكُلّ ما ورد من ذلك نادرٌ . نصّ على منع القياس فيه : سيبويه ، والجرميّ ، والفرّاء ، وغيرهم من المُتقدّمين ، والمُتأخّرين ، فمُختارُ المُصنّف غيرُ مُختارٍ .)) . =
= وانظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 139/3 _ 144 ، ارتشاف الضّرب : 479/1 .) .
غير أنّ ابن مالك أجازه في : (شرح التّسهيل : 105/1 .) .
(2) قاله الزّجّاج في : (ما ينصرف وما لا ينصرف : 145 ، معاني القُرآن وإعرابه : 338/2 .) ، ونُسب إلى المُبرّد _ في أحد قوليه _ في : (ما ينصرف وما لا ينصرف : 145 ، التّبصرة والتّذكرة : 570/2 ، شرح الكافية الشّافية : 1423/3 ، اللباب في علوم الكتاب : 115/9 .) ، وجرى عليه الزّجّاجيّ في : (الإيضاح في علل النّحو : 97 _ 98 .) .
(3) ذكر ابن جنّيّ أنّ رأي الزّجّاجيّ ((غيرُ مرضيّ من القول ، ولا سائغٍ في القياس . . . . ؛ ذلك أنّ (الياء) في باب (جوارٍ) ونحوه في الرّفع ، والجرّ قد عاقبتْ الحركة ، فلَمْ تجتمع معها ، فلمّا ناوبتها فلَمْ تُجامعها صارتْ بدلاً منها ، ورسيلةً إليها ، فكما لا ينبغي أنْ يُعوّض من الحركة وهي موجودةٌ ، فكذلك لا ينبغي أنْ يُعوّض
من الحركة وهناك من (الياء) ما يُعاقبها ، ويكون بدلاً منها ، وأيضًا فلو كان التّنوين في (جوارٍ) إنّما هو عوضٌ من حركة (الياء) في الرّفع ، والجرّ لوجب أيضًا أنْ يُعوّضوا من ضمّة (الياء) ، و (الواو) في نحو (يقضي) ، و (يغزو) .)) ، (سرّ صناعة الإعراب : 512/2 _ 513 .) .
(4) منسوبٌ إليه في : (المُنصف : 71/2 ، سرّ صناعة الإعراب : 511/2 _ 512 .) .

هُما .)) [2] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]

[illegible]

: (((وَيْ) مفصولةٌ عن (كَأَنَّ) [3] ، وهي كلمةٌ تُنبِّه على الخطأِ ، وتُندِّم [على فعله] [4] ، وهو مذهب الخليل[1] ، وسيبـــــــــــويه[2] ،

---

(1) قال سيبويه : ((اعلم أنّ كُلّ شيءٍ من بنات (الياء) ، و (الواو) كان على هذه الصّفة فإنّه ينصرفُ في حال الجرّ ، والرّفع ، وذلك أنّهم حذفوا (الياء) فخفّ عليهم فصار التّنوين عوضًا .)) ، (الكتاب : 308/3 .) .

وقال أيضًا في : (المصدر السّابق : 310/3 _ 311 .) : ((وسألتُ الخليل عن رجُلٍ يُسمّى بـ (جَوَارٍ) ، فقال : هو في حال الجرّ والرّفع بمنْزلته قبل أنْ يكون اسمًا ، ولو كان من شأنِهم أنْ يدعوا صرفه في المعرفة لتركوا صرفه قبل أنْ يكون معرفةً ؛ لأنّه ليس شيءٌ من الانصراف بأبعدَ من (مَفَاعِلَ) ، فلو امتنع من الانصراف في شيءٍ لامتنع إذا كان (مَفَاعِلَ) ، و (فَوَاعِلَ) ونحو ذلك . قُلتُ : فإنْ جعلتَه اسم امرأةٍ ؟ ، قال : أصرفُها ؛ لأنّ هذا التّنوين جُعل عوضًا ، فيثبتَ إذا كان عوضًا كما ثبتت التّنوينةُ في (أَذْرِعَاتٍ) ، إذْ صارت كـ (نُونِ) (مُسْلِمِنَ) .

وسألتُه عن (قَاضٍ) اسم امرأةٍ ، فقال : مصروفةٌ في حال الرّفع والجرّ ، تصيرُ هاهُنا بمنْزلتها إذا كانت في (مَفَاعِلَ) ، و (فَوَاعِلَ) ، وكذلك (أَدْلٍ) اسم رجلٍ عنده ؛ لأنّ العرب اختارت في هذا حذف (الياء) إذا كانت في موضعٍ غير تنوينٍ في الجرّ والرّفع ، وكانت فيما لا ينصرف ، وأنْ يجعلوا التّنوين عوضًا من (الياء) ويحذفوها .)) .

وقد أشكل على بعض النّحويّين هذا القول ، فذكر الزّجّاج أنّ سيبويه يقصد حركة (الياء) ، حيث قال :

((قال سيبويه : إنّ التّنوين دخل هذا الباب عوضًا من (الياء) ، يُريدُ : حركة (الياء) فيما أحسبُ .)) ، = (ما ينصرف وما لا ينصرف : 144 .) .

وليس كذلك ؛ لأنّ العبارة صريحةٌ لا غُموض فيها .

(2) (المُستنهى : أ/4أ .) .

(3) (القصص : 82 .) .

(4) قال أبو البركات الأنباريّ في : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 197/2 .) : (((وَيْ) مُنفصلةٌ من (كَأَنَّ) ، وهي اسمٌ سُمّي به الفعل ، وهو (أَعْجَبُ) ، وهي كلمةٌ يقولُها المُتندّم إذا

وأنشد[3] :

وَيْ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ بَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرِ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ[4] .

أظهر ندامته ، وكَأَنَّ الله : لفظه لفظ التّشبيه ، وهي عاريةٌ عن معنى التّشبيه ، ومعناه : إنَّ الله ، كقول الشّاعر :

كَأَنَّنِيْ حِيْنَ أُمْسِي لاَ يُكَلِّمُنِي مُتَيَّمٌ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُوْدَا .)) .

وقال الرّازيّ في : (مفاتيح الغيب _ التّفسير الكبير _ : 17/25/13 .) : ((اعلم أنّ (وَيْ) كلمةٌ مفصولةٌ عن عن (كَأَنَّ) ، وهي كلمةٌ مُستعملةٌ عند التّنبّه للخطأ وإظهار التندّم ، فلمّا قالوا :

◷ ▦⌖❄☟⌫✞"♊❶⇨ ⌦✞⏀❄⌖⑥ ✓✡❻❄♊⚲⌖ ✓⌖⑥💻

⑤😐☼➔❸❄✡⬂③⚲⌖❄☟⬤💧➔⊃💧 ◷ [القصص:📷ᘓ⌨] ، ثُمّ شاهدوا الخسف تنبّهوا لخطئهم ، فقالوا : وَيْ ، ثُمّ قالوا : كَأَنَّ الله يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ بِحَسَبْ مَشِيْئَتِهِ وَحِكْمَتِهِ لاَ لِكَرَامَتِهِ عَلَيْهِ ، وَيُضَيِّقُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ لاَ لِهَانِ مَنْ يُضَيِّقُ عَلِيْهِ بَلْ لِحِكْمَتِهِ وَقَضَائِهِ ابتلاءً وَفِتْنَةً .)) .

(1) منسوبٌ إليه في : (الكتاب : 154/2 ، تأويل مُشكل القُرآن : 526 ، إعرابه لأبي جعفر النّحّاس : 244/3 ، شرح الكتاب للسّيرافيّ : 18/1أ ، المسائل الشّيرازيّات : 180/1 ، الكشف والبيان :

266/7 ، كشف المُشكلات : 203/2 ، الوقف والابتداء : 108/1 ، البيان في غريب إعراب القُرآن :

197/2 ، مفاتيح الغيب : 17/25/13 ، لسان العرب _ (وَيَا) _ : 418/15 ، منار الهُدى : 588 ، الدُّرر اللوامع : 342/2 .) .

(2) انظر : (الكتاب : 154/2 .) .

وعُزِي إلى يُونس في : (معاني القُرآن وإعرابه : 157/4 ، إعرابه لأبي جعفر النّحّاس : 244/3 .) ، =

= وصحّحه الزّجّاج في : (معاني القُرآن وإعرابه : 157/4 .) ، واختاره ابن جنّيّ ، حيث قال : ((والوجه فيه عندنا قول الخليل ، وسيبويه ، وهو أنّ (وَيْ) على قياس مذهبهما اسمٌ سُمّي به الفعل في الخبر ، فكأنّه اسم (أَعْجَب) ، ثُمّ ابتدأ فقال : (كَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الكَافِرُوْنَ) ، و : (وَيْ كَأَنَّ الله يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ) ، فـ (كَأَنَّ) هُنا إخبارٌ عارٍ من معنى التّشبيه ، ومعناه : أَنَّ الله يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ ، و (وَيْ) مُنفصلةٌ من (كَأَنَّ) . . . .)) ، (المُحتسب : 199/2 .) .

(3) في : (المخطوطة .) : (وقال) ، وليس كذلك .

وقائل البيت مُختلفٌ فيه على ثلاثة آراء :

أ _ أنّه زيد بن عمرو بن نفيل القُرشيّ في : (الكتاب : 155/2 ، عيون الأخبار : 242/1 ، البحر المُحيط : 329/8 ، لسان العرب _ (وَيَا) _ : 418/15 ، خزانة الأدب : 374/6 ، الدُّرر اللوامع :

343/2 .) .

ب _ أنّه سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل القُرشيّ في : (البيان والتّبيين : 235/1 .) .

ج _ انّه نُبَيه بن الحجّاج السّهميّ في : (التّبيين في أنساب القُرشيّين : 471 ، الأغاني : 215/17/9 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 25/2 ، لسان العرب _ (وَيَا) _ : 418/15 .)

.

(4) من الخفيف ، من أبياتٍ عددها سبعةٌ ، هو سادسها ، قالَها أحدُ الثّلاثة .

وأوّلُها :

تِلْكَ عِرْسَايَ تَنْطِقَانِ عَلَى عَمْـ ـدٍ إِلَى اليَوْمِ قَولَ زُوْرٍ وَهَتْرِ .

وقبله :

وَنَجرُّ الأَذْيَالَ فِيْ نَعْمَــةِ زَوْ لٍ تَقُوْلاَنِ : ضَعْ عَصَاكَ لِدَهْرِ .

وعند الكوفيّين : أنّ (وَيْكَ) ، بمعنى : وَيْلَكَ ، وأنّ المعنى : أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الكَافِرُونَ[1] ، ويجوز أنْ تكون (الكاف) (كاف) الخطاب مضمومة إلى (وَيْ) ، وأنّه
بمعنى : لأَنَّهُ[2] ، ومن النّاس من يقف على (وَيْ) ، ويبتدىء (كَأَنَّهُ) [3] ، ومنهم من يقف على (وَيْكَ) [1] . . . .))[2] .

وبعده :
وَيُجَنَّبُ سِرَّ النَّجِيِّ وَلَكِـ ـنَّ أَخَا الْمَالِ مُحْضَرٌ كُلَّ سِرِّ .
وهو في : (الكتاب : 155/2 ، معاني القُرآن للفرّاء : 312/2 ، تأويل مُشكله : 527 ، معانيه
وإعرابه : 157/4 ، المُحتسب : 199/2 ، إيضاح الوقف والابتداء : 395/1 ، الوقف والابتداء :
الدّرّ المصون : 354/5 ، لسان العرب _ (وَيَا) _ : 418/15 ، خزانة الأدب : 369/6 .) .
(1) قال الفرّاء في : (معاني القُرآن : 312/2 .) : ((أخبرني شيخٌ من أهل البصرة ، قال سَمعتُ أعرابيّةً تقولُ لزوجها : << أَيْنَ ابْنُكَ وَيْلَكَ ؟ . >> ، فقال لَها : << وَيْك أَنَّهُ وَرَاءَ البَابِ . >> ، معناه : أَمَا تَرَيْنَهُ وَرَاءَ البَابِ .
=
= وقد يذهب بعض النّحويّين إلى أنّهما كلمتان ، يُريدُ : وَيْكَ أَنَّهُ ، أراد : وَيْلَكَ ، فحذف (اللام) ، وجعل (أَنَّ) مفتوحةً بفعلٍ مُضمرٍ ، كأنّه قال : وَيْلَكَ أَعْلَمُ أَنَّهُ وَرَاءَ البَيْتِ ، فأضمر (أَعْلَمُ) ، ولَمْ نجد العرب تُعمل (الظَّنَّ) ، و (العِلْمَ) بإضمار مُضمرٍ في (أَنَّ) ؛ وذلك أنّه يبطل إذا كان في بين الكلمتين ، أو في آخر الكلمة ، فلمّا أضمره جرى مجرى التّرك ؛ ألا ترى أنّه لا يجوزُ في الابتداء أنْ تقول : يَا هَذَا أَنَّكَ قَائِمٌ ، ولا : يَا هَذَا أَنْ قُمْتَ ، تُريد : عَلِمْتُ ، أو : أَعْلَمُ ، أو : ظَنَنْتُ ، أو : أَظُنُّ . . . .)) .
وخطّأه أبو جعفر النّحّاس ، حيث قال : ((وما أعلمُ جهةً من الجهات إلاّ هذا القول خطأٌ منها ، فمن ذلك أنّ المعنى لا يصحّ عليه ؛ لأنّ القوم لَمْ يُخاطبوا أحدًا فيقولوا له : وَيْلَكَ ، وكان يجبُ على قوله أنْ يكون (إِنَّهُ) _ بكسر (أَنَّ) _ ؛ لأنّ جميع النّحويّين يكسرون (أَنَّ) بعد (وَيْلَكَ) ، وأيضًا فإنّ حذف (اللام) من (وَيْلَ) لا يجوزُ ، وأيضًا فليس يكتب هذا وَيْكَ .)) ، (إعراب القُرآن : 244/3 .) .
أمّا السّيرافيّ فذكر أنّه بعيدٌ ، حيث قال : ((وهذا عندي يبعدُ ؛ لأنّه لا يُقالُ : وَيْلَكَ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ _ بفتح (أَنَّ) _ ، وإنّما يُقالُ : وَيْلَكَ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ؛ لأنّ (وَيْلَكَ) منقطعٌ عمّا بعده .)) ، (شرح الكتاب : 18/1أ .) .
(2) هذا مذهب الأخفش في : (معاني القُرآن : 472/2 .) .
جاء في : (إيجاز البيان عن معاني القُرآن : 105/2 .) ما نصّه : ((وقيل : بأنّه (وَيْكَ بِأَنَّ الله) فحُذفت (الباء) . وهو مذهبٌ مرضيٌّ ، و (الكاف) مفصولةٌ من (أَنَّ) موصولةٌ بـ (وَيْ) للخطاب ، ويُؤيّده قوله :
.... وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ .
ومعناه : أَلَمْ تَرَ ، أو : أَلَمْ تَعْلَم ، أو معناه : وَيْحٌ ، أو وَيْلَكَ ، ومعنى الجميع التّنبيه .)) .
(3) هو الكسائيّ .
انظر نسبته إليه في : (تأويل مُشكل القُرآن : 526 ، المُحتسب : 199/2 ، الدّرّ المصون : 354/5 ، الأسرار الشّافية : 306 ، فتح الرّحمن بكشف ما يلتبس في القُرآن : 254 ، منار الهُدى : 588 .) .
وذكر أحمد الأَشْمونيّ أنّ ((هذا هو المشهور . . . ؛ ويشهد له قول الفرّاء : حدّثني شيخٌ من أهل البصرة ،

ب ــ إيراد أقواله ، وذلك فيما يأتي :

وقد سبق ذكر واحدٍ منهما[3] ، وبقي قولـه في واحد (النّصارى) : ((و (النّصارى) جمعٌ واحده فيه قولان ، قيل : (نَصْرَان) ، كمثل : (سَكْرَان) ، و (سَكَــارَى) ،
و (غَضْبَان) ، و (غِضَــابًا) ، رُوي ذلـك عـن سـيبويه[4] ، وقـال الخليـل _ رحمـــه
الله _ : الواحـد (نَصْـرِيّ) ، والجمــع (نَصَــارَى) ، كمثــل : (مَهْـرِيّ) ، و (مَهَارَى) .))[5]

قال : سَمعتُ أعرابيّةً تقول لزوجها : << أَيْنَ ابْنُكَ وَيْلَكْ . ؟ >> ، فقال لَها : << وَيْك أَنَّـهُ وَرَاءَ البَابِ . >> ،
معناه : أَمَا تَرَيْنَهُ وَرَاءَ البَابِ .)) ، (منار الهُدى : 588 .) .

(1) هو أبو عمرو بن العلاء .
انظر نسبته إليه في : (الدُّرّ المصون : 354/5 .) .

(2) (المُستنهى : ج/102أ .) .

(3) في : (397 .) .

(4) قال سيبويه : (((نَصَارَى) جمع (نَصْرَانَ) ، و (نَصْرَانَة) ، ولكنّه لا يُستعمل في الكلام إلاّ بـ (ياءيَ) الإضافة إلاّ في الشّعر ، ولكنّهم بنَوا الجميع على حذف (الياء) ، كما أنّ (نَدَامَى) جماع (نَدْمَان) ، و (النَّصَارَى) هاهُنا بمنْزلة (النّصرانيّين) ؛ وممّا يدلّك على ذلك قول الشّاعر :

صَدَّتْ كَمَا صَدَّ عَمَّا لاَ يَحِلُّ لَهُ ... سَاقَى نَصَارَى قُبَيْلَ الفِصْحِ صُوَّمِ .

فوصفه بالنّكرة ، وإنّما (النَّصَارَى) جِماع (نَصْرَانَ) ، و (نَصْرَانَة) ؛ والدّليل على ذلك قول الشّاعر :

فَكِلْتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا ... كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحَنَّفِ .

فجاء على هذا ، كما جاء بعضُ الجميع على غير ما يُستعمل واحدًا في الكلام ، نحو : (مَذَاكِيْرَ) ،
و (مَلاَمِيْحَ) .)) ، (الكتاب : 255/3 _ 256 .) .

(5) (المُستنهى : أ/35ب .) .

قال سيبويه في : (الكتاب : 411/3 .) ، حاكيًا قول الخليل ، وما وجّهه عليه : ((وأمّا (النَّصَارَى) فإنّه جِماع (نَصْرِيّ) ، و (نَصْرَانَ) ، كما قالوا : (نَدْمَانُ) ، و (نَدَامَى) ، وفي : (مَهْرِيٍّ) ، و (مَهَارَى) ؛ وإنّما شبّهوا هذا بـ (بَخَاتِيّ) ، ولكنّهم حذفوا إحدى (الياءين) ، كما حذفوا من (أُثْفِيَّةٍ) ، وأبدلوا مكانَها (ألفًا) ، كما قالوا : (صَحَارَى) .

هذا قول الخليل ، وأمّا الذي نُوجّهه عليه فأنّه جاء على (نَصْرَانَةٍ) ؛ لأنّه قد تُكلّم به في الكلام ، فكأنّك جمعتَ (نَصْرَانَ) ، كما جمعتَ (الأَشْعَثَ) ، و (مِسْمَعًا) ، وقُلتَ : (نَصَارَى) ، كما قُلتَ : (نَدَامَى) ، فهذا أقيسُ ، والأوّل مذهبٌ ، يعني طرح إحدى (الياءين) ، حيث جمعتَ وإنْ كانت للنّسب ، كما تُطرح للتّحقير من

2 ـــ سيبويه :

ذكره ابن يعيش أربع عشرة مرّة ، سواء ذكره باسْمه ، أم نعته بـ (صاحب الكتاب) .

وقد أفاد منه في جانبين :

أ ــ إيراد آرائه ، وهو الغالب :

وقد مضى ذكر ثَمانية منها[1] ، وبقي ما يأتي :

ـ قوله عند بيانه لقوله I : ⓵ ⊞❄❄✦❄❄▭✍⑥✞☺⊞▦❄♦✈↗✦⑥
⑤✍⌧⓫✞⚐⑥▪⇧ ⑤✍⇗♊⑨♦•♦➔⑤☠ ⊙✦⑩❄✦✈⚞☼➢♦
⑤✍⌧✞⚐○✡⬃·✦❄⌫✞⚡✦⚞☼➢⬄
➔✦⑤✍⌧✞⚐○✡▦⓿✦ ⩔✡⓿⚞❄✦⑨♊⌫✡⚞☼➢⬄
⌧✞⇖✦⌫✞⚐⚞☼➢⬄ ❸❄✦❷✞⚐⚡♦⬆⊃✦ ⓵ [2] : ((و

(لَعَلَّكُم) : لفظه لفظ التّرجّيّ ، ومعناه الغرض في التّحقيق ، أي : لِتَتَّقُوا[3] ، وقيل : لأنّ الكلام ورد على سبيل المُخاطبين[4] ، وقيل : افعلوا العبادة على

(ثَمَانِيَ) ، فتقول : (ثُمَيْنٌ) ، وأَدَعُ (ياء) الإضافة ، كما قُلتَ في : (بُخْتِيّةٍ) بالتّثقيل في الواحد ، والحذف في الجمع إذْ جاءت (مَهَارَى) ، وأنتَ تنسبها إلى (مَهْرَةَ) ، وأنْ يكون جمع (نَصْرَانَ) أقيسُ ؛ إذْ لَمْ نسمعهم قالوا :
(نَصْرِيٌّ) .

قال أبو الأَخرز الحِمَّانيّ :

فَكِلْتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا   كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحَنَّفِ .)) .

وانظر نسبته إلى الخليل أيضًا في : (التّهذيب في تفسير القُرآن الكريْم : 48/1ب ، الجامع
=

= لأحكامه 294/1 ، لسان العرب _ (نَصَرَ) _ : 211/5 ، تذكرة النّحاة : 107 ، الدّرّ المصون : 247/1 ، اللباب في علوم الكتاب : 134/2 ، إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريْم _ تفسير أبي السّعود _ : 141/1 ، تاج العروس _ (نَصَرَ) _ : 531/7 ، فتح البيان في مقاصد القُرآن : 135/1 .) .

(1) في : (398 ، 399 ، 400 ، 402 _ مرّتين _ ، 404 ، 405 ، 408 .) .

(2) (البقرة : 21 .) .

(3) قال القُرطبيّ : ((إنّ العرب استعملت (لَعَلَّ) مُجرّدةً من الشّكّ بِمعنى (لاَم) (كَيْ) ، فالمعنى : لِتَعْقِلُوا ، ولِتَتَذَكَّرُوا ، ولِتَتَّقُوا ، وعلى ذلك يدلّ قول الشّاعر :

وَقُلْتُمْ لَنَا كُفُّوا الحُرُوْبَ لَعَلَّنَا   نَكُفُّ وَوَثَّقْتُمْ لَنَا كُلَّ مُوَثَّقِ .

فَلَمَّا كَفَفْنَا الحَرْبَ كَانَتْ عُهُوْدُكُمْ   كَلَمْعِ سَرَابٍ فِيْ المَلاَ مُتَأَلِّقِ .

المعنى : كُفُّوا الحُروبَ لِنَكُفَّ ، ولو كانت (لَعَلَّ) هُنَا شكًّا لَمْ يُوَثِّقُوا لَهُم كُلَّ مُوَثَّقٍ ، وهذا القول عن قُطْرب ، والطّبريّ .)) ، (الجامع لأحكام القُرآن : 158/1/1 .) .

(4) انظر : (وضح البُرهان في مُشكلات القُرآن : 117/1 ، مُقدّمة المُفسّرين : 311 _ 312 .) .

الرّجاء والطّمع للتّقوى غير قاطعين ، رُوي ذلك عن سيبويه[1] ، والأقرب أنّ (عَسَى) ، و (لَعَلّ) من الله سُبحانه واجبٌ
معناهُما غير مشكوكٍ فيه[2] ، وهُما من غيره على بابِهما بِمعنى الشّكّ والتّرجّيّ .)) [3] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I : 🕛 ✎ ⑤✞☹❸❄✦⑥🖫☹✧💧●💧➔➲✦
⑤🙇⌧▷✞✦▷⑥▪⇨ ⑩❄✡⑥🙇⌧🖫ⅈ✡⊙✡✈
➔✦❸❄✦⬤⅄❄🡅⇔➲✦ ⑤✞☹←🖙💧⅄✦🙰✡▷⇔
➔✦⑤✞☹←❷💧▷⇔ ❸❄✦❄❷ⅈ❄⌫✡🡅➲✦
⑤🙇⌧🖫🙰✡❷✦❄❄🖗⑧⇨🕮 ⑤✞☹🢂❄✦④⇨
❸❄✦🢅ⅈ🙲✡⌫✡🡅➲✦ 🕛 [4] : (((وَأَنْتُمْ تَتْلُوْنَ الكِتَابَ) جُملةٌ ابتدائيّةٌ ، و (الوَاوِ) (واو) الحال ، والجُملتان بِمنْزِلة الجُملة الواحدة ؛ لأنّ الثّانية معمولةٌ للأُولى ؛ ولذلك قدّرها سيبويه بـ (إذْ) .)) [5] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I : 🕛 ✧✦⍝ 🙴✞⑥➲✦ ⬀✦•💧➔♈✈⑤
⌧▷✡⌧✞▷⇖✡ ➔✦✧✦⌧❄✞❄🖗▭▫❄💣✸✦❷✡⇖✡📭
➔✦⊙💧✦💧❄⌧✡⇖✡📭 ➔✦🙵❄ⅈ⊙❄▦❄❄🙱✦
➔✦✧✡”🙰✞▫❄🖗🙱✦ 🢂❄✦⑥❄💣✖➚✞ ⑤🙇🖃⇨☺✦
⬀✦•💧➔♌✈ ⌧▷✡⌧🖫🙰✞❄🖗🖙✡❄●❄▦⍝✦ 🕛 [6] : ((و

---

(1) انظر : (الكتاب : 233/4 .) .
ذكر أبو حيّان أنّ سيبويه يقول : (((لَعَلَّ) ، و (عَسَى) طمعٌ وإشفاقٌ ، الطّمع في المحبوبات ، والإشفاق في المحذورات .)) ، (تذكرة النّحاة : 472 .) .
وفصّل ابن الشّجريّ القول في هذه المسألة في : (أماليه : 76/1 _ 77 .) .
(2) انظر : (مجاز القُرآن : 134/1 .) .
(3) (المُستنهى : أ/17ب .) .
قال النّيسابوريّ : ((🕛 ⌧✞🢅✦⌧✞▷🙰✡▷⇔ ❸❄✦❷✞▷🙲💧🡅➲✦
🕛 : لِكَيْ تَتَّقُوا ، وهو معنى كُلّ (لَعَلّ) في القُرآن ؛ لأنّ الله تعالى عن معاني الشّكّ .
وقال المُبرّد : بل هو على أصلها في الشّكّ والرّجاء من المُخاطب ، أي : اعبدوه على رجاء أنْ يتمّ لكم التّقوى ، والتّرجية في مثل هذا أبلغ ؛ لأنّه ترقيقٌ للموعظة ، وتلطيفٌ في العبادة .
وفائدةٌ أُخرى : وهي أنّ لا يكون العبد كالاًّ من المُدلّ بتقواه ، بلْ حريصًا على العمل حذرًا من
الزّلل .)) ، (وضح البُرهان : 🗁/🖮🗁🗁 .) .
(4) (البقرة : 44 .) .
(5) (المُستنهى : أ/29أ .) .
وانظر رأي سيبويه في : (الكتاب : 119/3 .) .
(6) (البقرة : 98 .) .

(الفَاء) في قوله : (فَإِنَّ الله) بِمعنى (الواو) ، كما يكون (الواو) بِمعنى (الفاء) في جواب الشّرط ، في مثل قوله تعالى : [illegible] [1] ، تقديره : إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ فَالصَّومُ خَيْرٌ لَكُم[2] ، وكقوله تعالى : [illegible] [3] ، تقديره : إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ بِالله فَلاَ يَكْتُمْنَ ، ذكر هذا المعنى صاحبُ الكتاب _ رحمةُ الله عليه _ .))[4] .

---

(1) نصّـــــها : [illegible] ، (البقرة : 184 .) .

(2) انظر : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 286/1 ، الدُّرّ المصون : 464/1 .) .

(3) نصّـــــــــــــها : [illegible] ، (البقرة : [illegible] .) .

(4) (المُستنهى : أ/49أ .) .

وانظر رأي سيبويه في : (الكتاب : 63/3 _ 64 .) .

ـ قولـه عنـد بيانـه لقولـه I : ⓵ ⑩❄⌖♋♊ ⑤⌧☀ ⊞▩❄✞⚐⑥↓💧
❸❄⌖❄•♊⇗💧⬆⊃⌖ ⮱⌖✞”⌖⚲🖫✸✡⮳⇧ ⌖⌖⑥
❸❄⌖❄•♊⇗💧⬆⊃⌖ ⑤⌧☀⌧✞❄”♊⇖✡ ⑤⌧☀⊃
✸⌖❄⑥💻⇩③ ➔⌖❸❄⌖⏻⅄⌖❄⬆⬄⊃⌖ ⌖⌖⑥
❸❄💧✸❄☐○⌧⊘✡⬆⊃⌖ ⓵ [1] : (((إِيَّـاهُ) منصـوبٌ مفعـولٌ مُقـدّمٌ تنبيهًا على عظم الاهتمام ، وتعظيم المدعوّ عند سيبويه .)) [2] .

ب ــ إيراد أقواله :

وذلك في موضعين :

ـ قوله عنـد بيانه لقوله I : ⓵ ➔⌖⑤✍✦♊❄❷⌖⮰✡”⏻💧⬆⑤☠
⑩✡⑥✍⌧⌖⇨☺♓♊⊙⌧ ➔⌖⑤✍⌧⌖⇨☺⌫✞⬆●⬆✡🕮
➔⌖⑤⌧☀←❄✞⚐⬈⌖⑥ ⌧✞♋✞⑨✡”⌖○⬆♎
⑤⌧☀①✞⚐② ⇗⌖⌫✞⬂ ⑤✍⌧🖫☙⌖❄☟✸✡⮰✡⅋⊃⌖ ⓵
[3] : ((وقوله : (إِلاَّ عَلَى الخَاشِعِين) في موضع نصبٍ ؛ لأنّه مُستثنى مُنقطع في التّقدير ، قال صاحب الكتاب : ويجوز أنْ يكون استثناءً مُفرّغًا[4] ، ومعناه : وإنّها لكبيرة على الغاضبين المُصرّين ، لكنّ الخاشعين فليست بكبيرةٍ عليهم ، فقطع (الخاشعين) من (الغاضبين) قطع صفةٍ ، كما قال [تعـــالى] : ⓵ ✈⌖⊃☀⌧⑤ . ⌧○☐⌖⌖⮰❄🖫⌧✍⑤⌖➔
. ॐ○❄❄♊⅄💧• ⬂✡⮴✞⌧ ⌖⏼☝❄❄⌖⅄←②⌧☀⇳✍⑤
⓵ ☠⑤⬆💧⏻❄⌖⋎⑤③⇩ ⌖⏼▩✡○⚐✞⌧✍⑤ ②⚐✞①☀⌧⑤
[5] ، تقديره : لَكِنَّ المُؤمِنِيْنَ فَلَيْسُوا خَاسِرِينَ .)) [6] .

---

(1) (الأنعام : 🗁🗐 .) .
(2) (المُستنهى : ب/80ب .) .
وانظر رأي سيبويه في : (الكتاب : 355/2 _ 359 .) .
(3) (البقرة : 45 .) .
(4) انظر : (الكتاب : 319/2 _ 320 .) .
قال السّمين : ((وجاز ذلك وإنْ كان الكلام مُثبتًا ؛ لأنّه في قُوّة المنفيّ ، أي : لاَتَسْهُل وَلاَ تَخِفُّ إلاَّ عَلَى هَؤلاَءِ .)) ، (الدّرّ المصون : 212/1 .) .
وجاء في : (اللباب في علوم الكتاب : 34/2 .) : ((وجاز ذلك وإنْ كان الكلام مُثبتًا ؛ لأنّه في قوّة
النّفيّ ، أي : لاَ تَسْهَلُ وَلاَ تَخِفُّ إلاَّ عَلَى هَؤلاَء .)) .
(5) (العصر : 1 _ 3 .) .
وقد مضى نصّ الآية في : (240 .) .
(6) (المُستنهى : أ/29ب .) .
وقد ذهب التّفصيل في حُكم الاستثناء المُنقطع في : (239 _ 242 .) .

ـ قوله عند بيانه لقوله I : (1) **: ((في اشتقاق**[2] **(آيةٍ) خلافٌ ، قال سيبويه : موضع (العين) (واوٌ) من (الآية)** [3] **؛ لأنّ ما كان موضع (العين) منه (واوًا) و (اللام) (ياءً) أكثر مِمّا موضع (العين) و (اللام) منه (ياءً) ، مثل : (شَوَيْتُ) أكثر من (حَيَيْتُ) .**

وقال الفرّاء : هي [على وزن] (فاعلة) ، والذّاهب (اللام) [4] **ولو جاءت تامّةً لجاءت (آيِيَةً) فخُفّفت . . . .))**[5] **.**

---

(1) (البقرة : 99 .) .

(2) التبس الأمر على ابن يعيش ؛ إذْ الحديث عن أصل الكلمة ووزنِها ، حيث سيذكر وشيكًا أنّ أصلها عند سيبويه (أَوْيَة) .

(3) فيكون أصلها (أَوَيَة) .

انظر : (الكتاب : 398/4 _ 399 .) .

(4) أو (العين) تخفيفًا .

(5) (المُستنهى : أ/49أ _ ب .) .

ولَمْ أقف على هذا القول منسوبًا للفرّاء بل ورد منسوبًا للكسائيّ في : (البُرهان في علوم القُرآن : 266/1 ، الدُّرّ المصون : 201/1 ، المُساعد : 169/4 ، التّصريح : 463/5 .) .

وهُناك قولان آخران لَمْ يُشر لَهما ابن يعيش ، هُما :

أ _ أنّ (آية) على وزن (فَعَلَة) _ بفتح (العين) _ ، وأصلها (أَيَيَة) ، فقُلبت (الياء) الأُولى (ألفًا) ؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها .

وهذا القول منسوبٌ إلى الكوفيّين في : (مُشكل إعراب القُرآن : 379/1 ، المُلخّص في إعرابه : 39 .) .

ب _ أنّ (آية) على وزن (فَعِلَة) ، وأصلها (أَيِيَة) ، فقُلبت (الياء) الأُولى (ألفًا) ؛ لانكسارها وتحرّك ما قبلها ، وكانت الأُولى أولى بالعلّة من الثّانية لثقل الكسرة عليها .

وهذا القول منسوبٌ إلى بعض الكوفيّين في : (المصدرين السّابقين ، الدُّرّ المصون : 202/1 ، اللباب في علوم الكتاب : 587/1 .) .

واختاره مكّيّ بن أبي طالب ؛ لأنّه قولٌ صالحٌ جارٍ على القياس .

انظر : (مُشكل إعراب القُرآن : 379/1 .) .

3 ـ الكسائيّ :

ذكره ابن يعيش مرّةً واحدةً ، وذلك قوله في إعراب (مَا بَعُوضَـةٍ) من

قـــــــــــوله I : [illegible]

(1) : ((و

(يَضْرِبَ) : فعلٌ يتعدّى إلى مفعولين ؛ لأنّـه بِمعنى : يُصَيِّر ؛ لأنّـه ليس من ضَرْب المُلامسة ، ومفعولاه : (المَثَل) ،

و (البَعُوضَـة) ، والتّقدير : لاَ يَسْتَحِيي أَنْ يُصَيِّرَ بَعُوضَـةً مَثَلاً ، و (مَـا) مع (مَثَلٍ) زَائدةٌ جيء بِها للمُبالغة والتّأكيد في العموم ، هذا أحسن ما يُقال في هذه الآيـة ؛ لأنّـه يُطابق المعنى ، ويُوافق الأُصول ، وإنْ كانت قد قيل فيـه أقوالٌ أُخر[2] ، منها : أنْ تكون (مَا) اسْمًا تامًّا ، ويُفسّر بـ (بَعُوضَـةٍ) ، كأنّـه يُريد : شَيْئًا بَعُوضَةً ، رُوي معنى ذلك عن :

الزّجّاج[3] ، وعن ثعلب[4] ، وفيه بُعدٌ[1] ؛ لأنّه جعل (بَعُوضَـةً) صفةً لـ (مَـا) ، و (بَعُوضَةً) ذاتٌ جامدةٌ لا يُوصف بِها .

---

(1) (البقرة : 26 .) .

(2) قال ابن عطيّة : ((وقيل غير هذا مِمّا هو تخليطٌ دعا إليه الظّنّ (أَنْ يَضْرِبَ) إنّما يتعدّى إلى مفعولٍ

واحدٍ .)) ، (المُحرّر الوجيز : 111/1 .) .

(3) انظر : (معاني القُرآن وإعرابه : 103/1 _ 104 .) .

والزّجّاج (311هـ) : هو أبو إسحاق إبراهيم بن السّري المعروف بالزّجّاج ، مولده ووفاته في بغداد ، أحد العُلماء المشهورين بالنّحو واللغة ، كان في أوّل أمره يخرط الزُّجاج ومال إلى النّحو فعلّمه المُبرّد ، أدّب القاسم ابن الوزير المُعتضد العبّاسيّ إلى أنْ ولي الوزارة مكان أبيه .

ترجمته في : (مراتب النّحويّين : 135 ، أخبار النّحويّين البصريّين : 108 ، تاريخ العُلماء النّحويّين :

38 _ 40 .) .

ومنها : أنْ يكون (بَعُوضَةً) منصوبةً على نزع الخافض ، وهو (مِنْ) ، كأنّه قال :
مَثَلاً مَا مِنْ بَعُوضَةٍ ، رُوي معنى هذا عن جماعةٍ من الكوفيّين[2] ، وفيه بُعدٌ ؛ لأنّها لو تضمّنت (مِنْ) لبُنيت كما بُني ما تضمّن الحروف .
ومنها : قراءة من قرأ بالرّفع[3] ، على أنْ يجعل (مَا) بمعنى : (الذي) ، و (بَعُوضَةٌ) خبر مُبتدإٍ محذوفٍ ، تقديره : مَثَلاً الذِي هُوَ بَعُوضَةٌ[1] ، وفي هـــــذا

---

(4) منسوبٌ إليه في : (المُحرّر الوجيز : 111/1 ، التّهذيب في تفسير القُرآن الكريْم : 45/1ب ، الجامع لأحكامه : 168/1 ، الدّرّ المصون : 163/1 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 463/1 .) ، وعُزي إلى الفرّاء _ في أحد قوليه _ في : (المُحرّر الوجيز : 111/1 ، الجامع لأحكام القُرآن : 168/1 ، الدّرّ
المصون : 163/1 .) .
وثعلب (291هـ) : هو أبو العبّاس أحمد بن يحيى الشّيبانيّ ، إمام الكُوفيّين في النّحو واللغة ، كان راويةً للشّعر ، مُحدِّثًا مشهورًا بالحفظ وصدق اللهجة .
ترجمته في : (مراتب النّحويّين : 151 _ 152 ، نُزهة الألبّاء : 228 _ 232 ، وفيات الأعيان :
30/1 .) .
(1) أجازه الفارسيّ ، حيث قال : ((ومِمّا جاء فيه (ما) منكورةً موصوفةً قوله : ⓵ ⮛⌖⓺⌖⓸⓷ ⮛⌖⮞⓺ ⓾❄⌖⮷⬧⬆☆⌖❄❄⮞♉ ⓵ فقد أجاز مُجيزٌ أنْ تكون (ما) نكرةً ، و (بَعُوضَةً) وصفًا لَها ، وهذا الذي قاله عندي جائزٌ ؛ لِما أريتُك في الآية من كون (ما) مُفردًا غير موصوفةٍ ، فأمّا وصفه له باسم النّوع فجيّدٌ ؛ لأنّ (ما) هذه اسمٌ عامٌ قريبٌ في =
= الإبْهام والعموم من (ذَا) ، وحُكم هذه الأسْماء إذا كانت على هذا الإبْهام أنْ يُبيّن بأسْماء الأنواع ؛ لمُشاركته (ذَا) ونحوه في الإبْهام .)) ، (المسائل المُشكلة : ⌑⌖ .) .
(2) وأنشدوا :
يَا أَحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرْنًا إِلَى قَدَمٍ وَلاَ حِبَالَ مُحِبٍّ وَاصِلٍ تَصِلْ .
أي : مَا بَيْنَ قَرْنٍ .
انظر نسبته إليهم في : (المُحرّر الوجيز : 111/1 ، التّهذيب في تفسير القُرآن الكريْم : 54/1ب ، البحر المُحيط : 197/1 ، الدّرّ المصون : 163/1 ، اللباب في علوم الكتاب : 463/1 .) ، وعُزي إلى الكسائيّ _ في أحد قوليه _ في : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 203/1 ، الجامع لأحكامه :
168/1 ، البحر المُحيط : 197/1 ، الدُّرّ المصون : 163/1 ، اللباب في علوم الكتاب : 463/1 .) ، وبه قال الفرّاء _ في قوله الآخر _ في : (معاني القُرآن : 22/1 .) .
(3) على لُغة تَميم .
وهذه القراءة منسوبةٌ إلى الضّحّاك ، وابن أبي عبلة في : (المُحرّر الوجيز : 111/1 ، الجامع لأحكام القُرآن : 169/1 ، البحر المُحيط : 198/1 ، الدّرّ المصون : 164/1 ، اللباب في علوم الكتاب :
464/1 .) ، ورؤبة بن العجّاج في : (مجاز القُرآن : 35/1 ، إعرابه لأبي جعفر النّحّاس : 203/1 ، القراءات الشّاذّة : 42 ، المُحتسب : 145/1 ، شواذّ القراءة : 10أ ، الكشّاف : 143/1 ، المُحرّر الوجيز :
111/1 ، الجامع لأحكام القُرآن : 169/1 ، البحر المُحيط : 198/1 ، اللباب في علوم الكتاب :

أيضًا بُعدٌ[2] ؛ من حيث إنّ الجملة المُقدّرة بـ (الذي) في حُكم النّعت لـ (مَثَل) ، ولا مفعول ثانٍ لـ (يَضْرِبَ) .

فإنْ قيل إنّه محذوفٌ ، فليس على حذفه دليلٌ .

ومنها : قراءة من قرأ {بَعُوضَةٌ} بالرّفع أيضًا ، على أنّه جوابٌ لسائلٍ ، كأنّ قائلاً

قال : مَا المَثَلُ ؟ ، فقال المُجيب : هُوَ بَعُوضَةٌ[3] ، وفي هذا معنى الجواب الأوّل ، فلَمْ يبقَ إلاّ أنّ الصّحيح الوجه الأوّل[4] ، وهو مذهـــــــــب

464/1 .) ، وقُطرب في : (البحر المُحيط : 198/1 .) .

(1) في جعل المُبتدإ مُضمرًا ، تقديره : هُوَ بَعُوضَةٌ وجهان :

أحدهُما : أنْ تكون هذه الجملة صلةً لـ (مَا) ؛ لكونِها بِمعنى (الذي) ، ولكنّه حَذف العائد وإنْ لَمْ تطُل الصّلة ، وهذا لا يجوز عند البصريّين إلاّ في (أيّ) خاصّةً لطولِها بالإضافة ، وغيرها محكومٌ عليه بالشّذوذ ، أو الضّرورة .

والآخر : أنْ تكون (مَا) زائدةً ، أو صفةً ، وتكون جملة (هُوَ بَعُوضَةٌ) جملةً كالمُفسَّرة لِما انطوى عليه
الكلام .

انظر : (المُحتسب : 145/1 ، إعراب القُرآن المنسوب إلى قِوام السّنّة : 20 ، المُحرّر الوجيز : =

= 111/1 ، إعراب القراءات الشّواذّ : 140/1 _ 141 ، الجامع لأحكام القُرآن : 169/1/1 ، البحر المُحيط : 198/1 ، الدُّرّ المصون : 164/1 ، اللباب في علوم الكتاب : 464/1 .) .

(2) من قبل أنّه ((مذهبٌ قليلٌ ، شاذٌّ في الاستعمال والقياس .)) ، (إعراب القراءات الشّواذّ : 141/1 .) .

(3) هذا ما ذهب إليه الزّمخشريّ ورجّحه ، حيث قال : ((ووجهٌ آخر حسنٌ جميلٌ ، وهو أنْ تكون التي فيها معنى الاستفهام لَمّا استنكفوا من تَمثيل الله لأصنامهم بالمُحقّرات قال : إنَّ اللهَ لاَ يَسْتَحِيي أَنْ يَضْرِبَ للأَنْدَادِ
مَا شَاءَ مِنَ الأَشْيَاءِ المُحَقَّرَة مَثَلاً ، بَلْهَ البَعُوْضَة فَمَا فَوقَهَا ، كما يُقال : فُلاَنٌ لاَ يُبَالِي بِمَا وَهَبَ مَا دِيْنَارٌ
وَدِيْنَارَان ، والمعنى : إنَّ للهِ أَنْ يَتَمَثَّلَ للأَنْدَادِ ، وحَقَارةِ شَأْنِهَا بِمَا لاَ شَيءَ أَصْغَرُ مِنْهُ وَأَقَلُّ ، كما لو تَمثّل بالجزء الذي لا يتجزّأ ، وبِمَا لاَ يُدْرِكهُ لتناهيه في صغره إلاّ هو وحده بلطفه ، أو بالمعدوم ، كما تقول العرب : فُلاَنٌ أَقَلُّ مِنْ لاَ شَيءَ فِيْ العَدَدِ ، ولقد أَلَمَّ به في قوله تعالى :
⑥✦⩔ ♦➢✞⌫♊⬀✦❄▦ ✦☺⇨✍✍⑤ ✈✦➲♠⌘⑤
⓿✡⩔ ✉✡⇖❄❄✡❄⇦➔♦· ⓿✡⩔ ✦➲⬆♦⬀♊•❄✦❄▦
✹✦❄⬂🕮◻⇩⊠ 🕔 [العنكبوت:🗎🗐] ، وهذه القراءة تُعزى إلى رُؤبة بن العجّاج ، وهو أمضغ العرب للشّيح
والقيصوم ، والمشهود له بالفصاحة ، وكانوا يُشبّهون به الحسن ، وما أظنّه ذهب في هذه القراءة إلاّ إلى هذا الوجه ، وهو المُطابق لفصاحته .)) ، (الكشّاف : 143/1 _ 144 .) .

وانظر : (إعراب القُرآن المنسوب إلى : قِوام السّنّة : 20 ، البحر المُحيط : 198/1 ، اللباب في علوم الكتاب : 464/1 .) .

(4) ((ذلك أنّ (يَضْرِبَ) لَمّا صارت لضرب الأمثال صارت في معنى (جَعَلَ) ، فجاز أنْ تتعدّى إلى مفعولين ، وإذا كانت كذلك كانت من جُملة ما يدخل على المُبتدإ والخبر . هذا أقيسُ ما يُحمل عليه .)) ، (إعراب القُرآن المنسوب إلى قِوام السّنّة : 20 .) .

البصريّين(1) ، والكسائيّ(2) ، وثعلب _ في أحد قوليه _ (3). . .)) (4) .

3 ــ الفرّاء :

ذكره ابن يعيش ثلاث مرّاتٍ ، مرّةٌ أورد فيها قوله وقد مضى ذلك(5) ،

وثنتان أورد فيهما رأيه ، وذلك قوله عند بيانه لقوله I : 🕛 ✍

➲☺✞⑤ ✈⌖⊙✡♓🖫⌧✍⑤ ⇨□♊"❄🏳✞⌧
⌖⛝⌖⑨✡⛝ ⬄➢✡⛐⌖⬋⬆💧🙘💧➔ ☠⑤⬆🏳✡⌧⌖⬆💧❄❸
♑⚘⌘●■❄✸⌖⮙🖫⌧✍⑤
✈⌖⮉✡⛐☝❄✞⌧⌖➔ ♑⑦⌘●■❄❄⬅⮵⌖⮙🖫⌧✍⑤⌖➔
✡☺⇨📨✍⑥✡⑩ ⌖⮉⌖⮟⑤③⇩ ⬄⮉⌖⮟ ✈⌖⊙✡♓🖫⌧✍⑤
⌘●✡·🙜②①✍⑤ ✡⌘⬄⬆❄⌖"🖫⌧✍⑤⌖➔
✡➔⌖✿💣⌘▭🖮☝❄❄✞⌫⌖⮙🖫⌧✍⑤⌖➔
♑⑧☝❄⌖❄❷✡⛐🖫⌧✍⑤⌖➔
⬂⌖❄❸⑤③⇩⌖➔ ⌖⮉✌❄❄❄✈⌘"✡⑨🏳✞⮋⌧✍⑤⌖➔
⬃⌘➔✞● 📭✡⬉✈✡❄⑨💧🙠 ◆⬂✞⌫⌖⮳ ⌖🙠⑥⌖⮙🖫⌧✍⑤
◆⬂⌖❄⑩⬄●❄💧🙠🖫⌧✍⑤
◆⬂⌖⮙☝❄❄⌖❷⌖"🖫⌧✍⑤⌖➔
⌖⮉♊❄⑩✍⑤⌖➔ ⌖➲🙵✡⛐☝❄❄⌖⅄⌖⮙🖫⌧✍⑤⌖➔
⌘⛝"✡⑨⬈❄❄✈⅄⌧✍⑤
🕛⌖➔ ⌖➲🙵✡⌫💣⌘▭🖳⑥✞⬈❄❄⅄⌧✍⑤⌖➔
⇨⌘⑥⌖❄⛝☺✞⑤⌖➔ ♑⑦⑥⌖❄⛝✈⌘●⌧✍⑤

وقال النّيسابوريّ : ((تقديره : أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا ، أي : مِنَ الأَمْثَالِ ، فيتمّ الكلام على (مَا) ، ثُمّ (بَعُوضَةً) نصبٌ على البدل ، وهذا هو الصّواب تَنْزِيهًا للقُرآن من لفظٍ خالٍ عن معنًى .)) ، (وضح البُرهان : 119/1 .) .

وقال السّمين : ((والصّوابُ من ذلك كُلّه أنْ يكون (ضَرَبَ) مُتعدّيًا لواحدٍ بِمعنى (بَيَّنَ) ، و (مَثَلاً) مفعولٌ =

= بـه ؛ بـدليل قولـه : 🕛 ☆⇧●⌘⑦⇨ ⮟⌖❻⌖⛝♌ 🕛 [الحـج:🗏🖮] ، و (مَـا) صـفةٌ للنّكرة ، و (بَعُوضَـةٌ) بـدلٌ لا عطف بيـانٍ ؛ لأنّ عطف البيـان مَمنـوعٌ عنـد جمهور البصريّين فـي النّكرات .)) ، (الدّرّ المصون : 164/1 .) .

(1) انظر نسبته إليهم في : (التّهذيب في تفسير القُرآن الكريْم : 45/1ب .) ، وعُزي إلى بعض النّحويّين في : (اللباب في علوم الكتاب : 462/1 _ 463 .) .

(2) انظر نسبته إليه في : (وضح البُرهان : 119/1 _ 120 .) .

(3) لَمْ أقف على نسبته إليه فيما بين يديّ من مصادر .

(4) (المُستنهى : أ/19ب _ 20أ .) .

(5) في : (413 .) .

: ((و (المُوفُونَ بِعَهْدِهِم) مرفوعٌ[1] من ثلاثة أوجهٍ ، وجهان جائزان بلا خلافٍ ، ووجهٌ فيه خلافٌ ، فأمّا اللذان ليس فيهما خلافٌ فأنْ يكون مرفوعًا على أنّه عطفٌ على المُضمر في (آمَنَ) ، على تقدير : مَنْ آمَنَ هُمُ المُوفُونَ[2] .

والثّاني : أنّه مرفوعٌ على أنّه خبر مُبتدإٍ محذوفٍ تقديره : وَهُمُ المُوفُونَ[3] .

وهذه طريقةٌ في تتابع النّعوت معطوفةٌ ، وغير معطوفةٍ ، أعني : أنّه يجوز رفعهما بإضمار المُبتدإ ، ونصبهما بإضمار الفعل[4] ، وعليه قول الشّاعر[5] :

لاَ يَبْعُدَنْ قَوْمِي الذِيْنَ هُمُ ... سَمُّ العَدَاةِ وَآفَةُ الجُزْرِ .

النَّازِلِيْنَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُوْنَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ[6] .

فنصب (النَّازِلِيْنَ) على إضمار أعني ، أو أمدح ، ورفع (الطَّيِّبُوْنَ) على إضمار المُبتدإ ، أي : وَهُم الطَّيِّبُوْنَ[1] .

---

(1) (البقرة : 177 .) .

(2) انظر : (المُحرّر الوجيز : 244/1 ، الفريد : 410/1 ، البحر المُحيط : 139/2 ، الدّرّ المصون : 449/1 .) .

(3) انظر : (الفريد : 410/1 ، الدّرّ المصون : 449/1 .) .

(4) قال الواحديّ : ((العربُ إذا تطاول الكلامُ اعترضت فيه بالمدح والذّمّ وإنْ كان حقّه الرّفع ، من ذلك قول الشّاعر :

لاَ يَبْعُدَنْ قَوْمِي الذِيْنَ هُمُ ... سَمُّ العَدَاةِ وَآفَةُ الجُزْرِ .

النَّازِلِيْنَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبِيْنَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ .

فنصب (النَّازِلِيْنَ) ، و (الطَّيِّبِيْنَ) على المدح ، وإنْ كان صفةً لاسمٍ مرفوعٍ ، قال الخليلُ : المدح والذّمّ ينصبان على معنى : أَعْنِي ، فكأنّه قال _ بعد قوله (وَآفَةُ الجُزْرِ) _ أَعْنِي النَّازِلِيْنَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ .)) ، (الوسيط في تفسير القُرآن المجيد : [illegible] .) .

(5) هي الخِرْنَق بنت بدر بن هفّان .

(6) مضى تخريجهما في : (247 _ 248 .) .

وأمّا الوجه الذي فيه الخلاف فهو أنْ يكون (المُوفُونَ) معطوفًا على (آمَنَ) ، على تقدير : وَلَكِنَّ البِرَّ المُؤْمِنُونَ وَالمُوفُونَ ، هذا أجازه الأخفش[2] ، والفرّاء[3] ، ومنع منه غيرهُما[4] ؛ والعلّة في المنع أنّه يُؤدّي إلى أنْ يُعطف على الموصول وهو (مَنْ) ، والمعطوف بعد (آمَنَ) بِمنْزلة الصّلة ؛ لأنّها لا تكمل إلاّ بِها ؛ لأنّ حرف العطف يُقدّر معه إعادة العامل ، كأنّه يُريد : وَمَنْ أَوْفَى .)) [5] .

وقوله عند بيانه لقوله I : [illegible]

[illegible]

: (((الواو) في قوله : [illegible] قيل : عاطفةٌ (أَصَابَهُ) على معنى (كَانَ) ؛ لأنّها تُقدّر تقدير الْماضي ؛ من حيث إنّ في الكلام معنى التّمنّي على تقدير : أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ لَوْ كانَت لَهُ جَنَّةٌ ، هذا مذكورٌ

---

(1) جاء في : (فيض الفتّاح : 7/2 .) ما نصّه : ((فإنّه لَمْ يعطف (النَّازِلُوْنَ) ؛ لأنّه في معنى (سُمُّ العَدَاةِ) ، وعطف (الطَّيِّبُوْنَ) ؛ لأنّ الْمُراد به العفاف ، والعفاف يُغاير الشّجاعة معنًى ولفظًا ، وتعيّن العطف في قوله : (وَآفَةُ الجُزْرِ) ؛ لأنّ المُراد به الكرم ، وذلك يُغاير وصف الشّجاعة .)) .

(2) انظر : (معاني القُرآن : 167/1 .) .

(3) انظر : (معاني القُرآن : 105/1 .) . =

= وأخذ به الواحديّ في : (الوسيط في تفسير القُرآن المجيد : 262/1 .) ، والزّمخشريّ في : (الكشّاف : 245/1 .) .

(4) حيث رأوا أنّ (المُوفون) معطوفٌ على الضّمير المُستتر في (آمَنَ) ، ولَمْ يُحتج إلى التّأكيد بالضّمير المرفوع المُنفصل ؛ لأنّ طول الكلام أغنى عن ذلك .
انظر : (الدُّرّ المصون : 449/1 .) .

(5) (المُستنهى : أ/76ب _ 77أ .) .

(6) (البقرة : 266 .) .

عن الفرّاء ، وجوّز عطف الْماضي على المُستقبل لِهذا المعنى[1] ، والذي أحسبُ أنّ (أَنْ) لا تنصب إلاّ مُستقبلاً صريحًا على ما قرّروه ، والأقرب أنْ تكون (الواو) عاطفةً على فعلٍ مُقدّرٍ يدلّ عليه المعنى ، تقديره : أَيَوَدُّ أَحَدُكُم أَنْ تَكُوْنَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيْلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ لَهُ فِيْهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَكَانَتْ وَأَصَابَهُ الكِبَرُ ، فعطف (وَأَصَابَهُ) على (كَانَتْ) ، واستقام المعنى على أُصولِهم .)) [2] .

4 ــ الأخفش :

ذكره ابن يعيش مرّتين ، أورد فيهما آراءه ، وقد سبق ذكر أحدهِما[3] ، وبقي قوله

عند بيانه لقوله I : [illegible]

---

(1) في قوله : [illegible] أربعة أقوالٍ ، هي :

أ ـ تأويل الْماضي بالمُضارع ، والتّقدير : وَيُصِيْبهُ الكِبَرُ ، وذلك جائزٌ في (يَودّ) ؛ لأنّه يُتلقّى مرّةً بـ (أَنْ) ، ومرّةً بـ (لَوْ) ، فجاز أنْ يُقدّر أحدهُما مكان الآخر .

وهذا القول منسوبٌ للفرّاء في : (البحر المُحيط : 673/2 ، الدُّرّ المصون : 643/1 .) .

ب ـ الحمل في العطف على المعنى ؛ لأنّ المعنى : أَيَوَدُّ أَحَدُكُم أَنْ لَوْ كَانَتْ فَأَصَابَهُ الكِبَرُ .

=

= وهذا القول مذكورٌ في : (الكشّاف : 342/1 ، الفريد : 511/1 ، البحر المُحيط : 673/2 ، الدُّرّ المصون : 643/1 .) ، وضعّفه العُكبريّ ، حيث قال : ((وهو ضعيفٌ ؛ إذْ لا حاجة إلى تغيير اللفظ مع صحّة معناه .)) ، (التّبيان في إعراب القُرآن : 218/1 .) .

ج ـ (الواو) للحال وليست للعطف ، و (قد) مُقدّرةٌ .

وهذا القول للزّمخشريّ في : (الكشّاف : 342/1 .) .

د ـ العطف على (مِنْ نَخيلٍ) .

وهذا القول للهمذانيّ ، حيث قال : ((ويحتملُ عندي وجهًا آخر ـ والله أعلم ـ : أنْ يكون عطفًا على الجارّ في قوله : [illegible] ، على تقدير : اسْتَقَرَّت مِنْ نَخِيْلٍ وَأَصَابَهُ .)) ، (الفريد : [illegible] .) .

(2) (المُستنهى : أ/111أ ـ ب .) .

(3) في : (418 .) .

و (مَا) في قوله : ((♍☉🙵✡⑨⌖• 🕛))[1] يجوزُ في موضعها النّصب ، والرّفع[3] ، فالنّصب على أنّ (مَا) بِمعنى النّكرة الموصوفة ، وهي تُقدّر بـ (شيءٍ) ، وتقديره : فَنِعِمَّا شَيْئًا ، وهو منصوبٌ على التّمييز ، واسم (نِعْمَ) محذوفٌ قد قام التّمييز مقامه ، وكان أصله : نِعْمَ الشَّيْءُ شَيْئًا ، والممدوح المرفوع الذي بعد التّمييز وهو قوله : (هِيَ) ، وهذا الضّمير الذي هو (هِيَ) واقعٌ موقع ظاهرٍ كان في الأصل مُضافًا إليه ، على تقدير : نِعْمَ شَيْئًا إِبْدَاؤُهَا ، فحذف (إِبْدَاء) ، وأقام (هِيَ) مُقامه . هذا هو الأقرب في ذلك[4] .

وأمّا الرّفع في (مَا) فعلى أنّها بِمعنى (الذي) ، و (الذي) اسم (نِعْمَ) ، و (هِيَ) خبر مُبتدإٍ محذوفٍ ، وذلك المُبتدأ مُضمرٌ ، والتّقدير : فَنِعْمَ الذِي هُوَ هِيَ ، والممدوح هاهُنا محذوفٌ وهو (الإِبْدَاء) ، والتّقدير على هذا : فَنِعْمَ الذِي هُوَ هِيَ إِبْدَاؤُهَا ، ويكون الابتداء مرفوعًا على أنّه مُبتدأٌ ، وخبره الجملة المُتقدّمة عليه ، أو خبر مُبتدإٍ محذوفٍ أيضًا ، على تقدير : فَنِعْمَ الذِي هُوَ هِيَ إِبْدَاؤُهَا ، كما تقول : نِعْمَ الذِي أَبُوْهُ زَيْدٌ

---

(1) (البقرة : 271 .) .

(2) قال السّمين : ((أمّا (مَا) الواقعة بعدها كهذه الآية فاختلف النّحويّون فيها اختلافًا كثيرًا ، واضطربت النّقول عنهم اضطرابًا شديدًا ، فاختلفوا هل لَها محلٌّ من الإعراب ، أم لا ؟)) ، (الدّرّ المصون : 299/1 .) .

(3) من ذهب إلى أنّها لا محلَّ لَها من الإعراب يرى أنّها مع (بِئْسَ) ، و (نِعْمَ) رُكّب تركيبَ (حَبَّذَا) .

كما يرى جواز أنْ تكون (مَا) مع (بِئْسَ) ، و (نِعْمَ) بِمنْزلة (كُلَّمَا) .

=

= وهذان الرّأيان للفرّاء ، حيث يقول : ((فإذا جعلت (نِعْمَ) صلةً لـ (مَا) بِمنْزلة قولِك : (كُلَّمَا) ، وإنّما كانت بِمنْزلة (حَبَّذَا) فرفعتَ بِها الأسْماء ، من ذلك قول الله _ Y _ : 🕛 ⑤⌧*💣⮊ ❸❄💧⑨❄⇔•💧➔⑤☠ ⑤🖎⌧⌖⇨☺•⌖🙲❄⌖❄🖗❶♑ 🙵❄⌖⬇✡🢰✡⮝⌖✈⑥⬋♑⬂③🙵 🕛 ، رفعت (هِيَ) بـ (نِعِمَّا) ، ولا تأنيث في (نِعِمَّ) ، ولا تثنية إذا جعلت (مَا) صلةً لَها ، فتصير (مَا) مع (نِعْمَ) بِمنْزلة (ذَا) من (حَبَّذَا) ؛ ألا ترى أنّ (حَبَّذَا) لا يدخلها تأنيثٌ ولا جمعٌ . . . .)) ، (معاني القُرآن : 🗁/🖮🗄 _ 🖰🗄 .) .

(4) قال الفارسيّ : ((فأمّا قوله : 🕛 ⑤⌧*💣⮊ ❸❄💧⑨❄⇔•💧➔⑤☠ ⑤🖎⌧⌖⇨☺•⌖🙲❄⌖❄🖗❶♑ 🙵❄⌖⬇✡🢰✡⮝⌖✈⑥⬋♑⬂③🙵 🕛 ، فلا تكون (مَا) فيه إلاّ منصوبةً ، وهي منكورةٌ ؛ لأنّها إنّما تتعرّف بالصّلة ، ولا صلة هاهُنا فتُعرّفَها ، فأمّا هي من قوله : 🕛 🙵❄⌖⬇✡🢰✡⮝⌖✈⑥⬋♑⬂③🙵 🕛 فهو المخصوص بالمدح ، والمعنى : إنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعْمَ شَيْئًا إِبْدَاؤُهَا ، فحُذف المُضاف الذي

عَمْرٌو ، وهذا مذهب الأخفش[1] ، وقد زيّفه بعضهم وقال : إنّه لا يجوز ؛ لأنّ اسم
(نِعْمَ) ، و (بِئْسَ) لا يكون موصولاً ، ولا يكون إلاّ ذاتًا جامدةً[2] مُعرّفةً بـ (الألف) ، و (اللام) للجنس ، كقولِهم : « نِعْمَ الرَّجُلُ . » ، و : « بِئْسَ الغُلاَمُ . » .

وهاهُنا مذهبٌ بين المذهبين ، وهو أنّ الموصول إنْ كان بلفظ (ما) قبُح أنْ يكون اسم
(نِعْمَ) ، و (بِئْسَ) على أنّه نائبٌ مناب الذّات الجامدة الموصولة ، وإنْ كان الموصول[3]
(الذي) حسُن أنْ يكون اسم (نِعْمَ) ، و (بِئْسَ) على معنى أنّه نائبٌ مناب الذّات الجامدة الموصولة ؛ لأنّك إذا قُلتَ : نِعْمَ الذِي فِيْ الدَّارِ زَيْدٌ ، فتقديره : نِعْمَ الرَّجُلُ الذِي فِيْ الدَّارِ ، وقد قامت الصّفة مقام الموصوف .)) [4] .

5 ــ المازنيّ :

ذكره ابن يعيش مرّةً واحدةً ، وذلك قوله عند بيانه لقــــوله I : ➀ ⇧▪⑥🏱✞⓿⌧✍⑤ ⑥⌖➚✈💧❄▩⊞☺✞⑥🖋▬❄❄⌖❄▩⊞ ⬃✡❍🏱✞⌧✍⑤ 💧➢☼⛢✈⌖❄⑩⌖⊙ ☠⑤➔💧•💧⑨♊⮫✍⑤ ⓿✡✈ ⌖⓿▩⊞✡❍🏱✞⌧✍⑤⌖➔ ⬄➢☼⛢⌖⛞✞⌫❄⌖· ⬄➢☼⛢🏱✞⌫⌖⮳✞⌧ ⬄➢☼⛢✡⌫♊⑨⌖❄⛢ ⌖⊃⬆💧⛞🏱✞❷⌖❄❸ ➀ [5] : ((و (النّاس) مرفوعٌ[6] على أنّه صفةٌ لـ

هو الإبداء ، وأُقيم المُضاف إليه مُقامه ، فكما أنّ (هُوَ) في قوله : ➀ ⌖⬆💧➚⌖❄⮚ ⌖&♊⊙♌ ⌧✞🏱❁💧➢⬄📖 ➀ كنايةٌ عن الإخفاء ، كذلك (هي) في قوله : ➀ ⮚❄⌖⓿✡⮳✡⮙⌖✈⑥ ⬋♍⬂③☙ ➀ ، تقديره : فَنِعْمَ شَيْئًا إِبْدَاؤُهَا ، واستُعملت (مَا) في قوله :
➀ ⮚❄⌖⓿✡⮳✡⮙⌖✈⑥ ⬋♍⬂③☙ ➀ بغير صلةٍ ، ولا صفةٍ لَمّا أُريد بِها الشِّياع ، فهذا صفة ما استُعملت فيه (مَا) موصوفةً .)) ، (المسائل الشّيرازيّات : 🗎/⛽︎🖰🗐 .) .

(1) انظر : (معاني القُرآن : 144/1 .) .
(2) في : (المخطوطة .) : (جامدًا) ، وكُتب أعلاها : (ذاتًا) ، ويبدو أنّ ما أثبتّه هو الصّواب .
(3) بينهما في : (المخطوطة .) : كلمةٌ مطموسةٌ .
(4) (المُستنهى : أ/113أ .) .
(5) (البقرة : 21 .) .
(6) بإجماع الجمهور ، يقول الهمذانيّ : (((الهمزة) ، و (أَيٌّ) وصْلَةٌ إلى نداء ما فيه (الألف) ، و (اللام) ، وهو اسمٌ مُبهمٌ مُفردٌ ، معرفةٌ بالنّداء ، مبنيٌّ على الضّمّ ، مُفتقرٌ إلى ما يُوضّحه ويُزيل إبْهامه ، فلا بُدّ أنْ يرد فيه اسم

(أيٍّ) [1] ، أو عطـــف بيـــانٍ عليـــه[2] ، ولا يجـــوزُ نصـــبه إلاّ عنـــد الْمـــــــــازنيّ
وحده .)) [3] .

6 ــ المُبرّد :

ذكره ابن يعيش مرّةً واحدةً ، وقد سبق بيانه[4] .

7 ــ ثعلب :

ذكره ابن يعيش مرّةً واحدةً أيضًا ، وقد سبق بيانه[5] .

8 ــ الزّجّاج :

جنس ، أو ما يجري مجراه يتّصف به ، كـ (النَّاس) ، و (الرَّجُل) ، و (المَرْأة) ، و (القَارىء) ، و (الكتاب) وما أشبهه ، هذا حتّى يصحّ المقصود بالنّداء ، والذي يعمل فيه حرف النّداء وهو (أَيٌّ) ، والاسم التّابع له هو صفته ، كما أنّ قولكَ : يَا زَيْدُ الظَّرِيْفَ ، و : يَا عَمْرُو العَاقِلَ كذلك ، غير أنّ (أيّا) لا يستقلّ بنفسه استقلال (زَيد) ، و (عَمْرو) ، فلا بُدّ له من التّابع ؛ ولِهذا أجمع الجمهور على الرّفع للتّابع ؛ لأنّه هو المقصود بالنّداء ، وإنّما جيء به لِما ذكرتُ .)) ، (الفريد : 241/1 .) .

(1) انظر : (معاني القُرآن وإعرابه : 98/1 ، البيان في غريب إعرابه : 66/1 .) .
(2) أو خبر مُبتدإٍ محذوف .
(3) (المُستنهى : أ/17ب .) .
وانظر نسبته إلى الْمازنيّ أيضًا في : (معاني القُرآن وإعرابه : 98/1 ، إعرابه لأبي جعفر النّحّاس :
197/1 ، البيان في غريب إعرابه : 67/1 ، التّبيان في إعرابه : 38/1 ، الفريد : 241/1 ، البحر المُحيط :
153/1 ، الدّرّ المصون : 145/1 ، اللباب في علوم الكتاب : 406/1 ، همع الهوامع : 38/2 ، أبو عُثمان الْمازنيّ : 206 .) .
وقد أجازه الزّجّاج ، حيث قال : ((والْمازنيّ يُجيزُ في (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) النّصب في (الرَّجُل) ، ولَمْ يقُل بِهذا القول أحدٌ من البصريّين غيره ، وهو قياسٌ ؛ لأنّ موضع المُفرد المُنادى نصبٌ فحُملت صفته على موضعه .)) ،
(معاني القُرآن وإعرابه : 98/1 .) .
وجمعٌ من العُلماء يعترض رأيه ، فهذا أبو البركات الأنباريّ يقول : ((لا يجوزُ فيه النّصب على الموضع ؛ لأنّه المقصود بالنّداء ؛ ولِهذا لا يجوزُ حذفه بخلاف غيره من الأوصاف .)) ، (البيان في غريب إعراب القُرآن :
66/1 .) .
وهذا الهمذانيّ يقول : ((وأجاز الْمازنيّ نصب التّابع ، كما أُجيز في نحو : يَا زَيْدُ الظَّرِيْفَ . وليس بالمتين ؛ لِما ذكرتُ من أنّ التّابع هو المقصود بالنّداء .)) ، (الفريد : 241/1 .) .
(4) في : (398 .) .
(5) في : (417 .) .

ذكره ابن يعيش مرّتين ، مرّة ذكر فيها رأيه وقد سبق بيانه[1790] ، وأخرى ذكر فيها

قولــه ، وذلـــك قولـــه عنـــد بيانـــه لقولـــه I : ۞
✡⇩💻②⌖①💧⬉⇨▭☝❄⬋ ♊◪💧❷←☺✞⑥▭☝❄❄❄⌖⬋
۞ ♊➢💧⬈♊⬇❄⌖⮳ ♊◪💧❷🖫⌧➢⌖•☝❄⌖☙
⬆⌖⮙⌖❄⮩ ⑥⌖❄"🖫←☺⇧•⌧➢🙬⑤ ✡↑●⬆⌖"⌖☙🖫⌧➢🙬⑤
⌖⌘♊⬆⌖▦ ♊➢💧⬈♊⬇❄⌖⮳ ☺⇨⌖🖅🙬⑤ 💧🙵✡•☝❄⑩💧▦
💧➲⬆✡🙶⌖▦ ⬆➛⌖⮟ ⮜☹✞⑤ ✡➔⌖⮙☝❄⌖"✡🙵🖫⌧➢🙬⑤
♊➢✠⬈♊"✞⌫⌖⮳

➔⌖✡"④⌚ ۞ [1] : ((المُخاطب بـ (أَنْتُم) لا يحتاجُ إلى الإشارة إلى نفسه ، وفيه جوابان :

الأوّل : أنْ يكون على جهة البيان والتّأكيد ، بِمنْزلة : فَعَلْتَ أَنْتَ ، و : فَعَلَ هُو .

والثّاني : قال الزّجّاج : بِمعنى : الذِي[2] ، يُريدُ : هَا أَنْتُمْ الـــذِيْنَ جَادَلْتُمْ .)) [3] .

9 ـ ابن السّرّاج :

ذكره ابن يعيش مرّةً واحدةً ، وذلك عند بيانه لقوله I : ۞
☺♑⑦⌖⊙ ✡⬉⮱✞⌫✡⌧ 💧•♊⮙⌖☙🖫⌧➢🙬⑤
⑤🙬⌧🖫⮰⌖❄☝⌧✞⮙✡🙱&✗♐ ۞ [4] ، حيث قال : (((رَبِّ) مجرورٌ على أنّه نعتٌ (لله) ، وفيه قراءتان :

الأُولى : مُستفيضةٌ جائزةٌ في الأُصول ، وهي التي بكسر (الباء) [5] على النّعت (لله) سُبحانه[6] .

---

(1) (النّساء : 109 .) .
(2) (الذي) مُعادةٌ في : (المخطوطة .) .
وانظر قول الزّجّاج في : (معاني القُرآن وإعرابه : 167/1 .) .
(3) (المُستنهى : ب/31أ) .
(4) (الفاتحة : 2 .) .
(5) وهي قراءة بقيّة القُرّاء .
انظر نسبتها إليهم في : (الكشف والبيان : 109/1 .) .
(6) انظر : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 171/1 ، الكشف والبيان : 109/1 ، الفريد : 164/1 .) .

والثّانية : غير مُستفيضةٍ وهي مُجزئـةٌ على الأُصول عند الأكثر ، وهي بفتح (الباء) مرويّةٌ عن زيدٍ بن عليٍّ _ عليهما السّلام _[1] علــــــى المدح[2] ، وهو رأي مُحمّــد بـن عبد الملـك السّرّاج[3] ، ومـن طابقـه[4] ؛ لأنّهم يقطعون أوّل صفةٍ ، وغيرهم لا يقطع إلاّ إذا تتابعت النُّعوت .))[5] .

10 ـ الحاكم الجُشميّ :

ذكره ابن يعيش ثلاث مرّاتٍ أورد فيها آراءه ، سواء أذكره باسْمه ، أم ذكر اسْمه مقرونًا بتفسيره المُسمّى بـ (التّهذيب) ، وذلك فيما يأتي :

ــــــ قولـــــه عنــــد بيانـــــه لقولـــــه I : ◑ ➔⌖⑤⌘✻●❍🖫

❸❄♦⓿☼♊♒✠♍ ✡☠❋✌☟❄❄♋☥☝⌧☞☛☞⑤❅✡✚ ✢⌧♉ ...

[رموز خطّ غير مقروءة في الأصل]

---

(1) انظر نسبتها إليه في : (الكشف والبيان : 109/1 ، البحر المُحيط : 34/1 .) .

قال أبو حيّان : ((وهي فصيحةٌ لولا خفض الصّفات بعدها ، وضعفت إذْ ذاك ، على أنّ الأهوازيّ حكي في قراءة زيد بن عليٍّ أنّه قرأ {رَبّ العَالَمِين ، الرَّحْمَن الرَّحِيْم} _ بنصب الثّلاثة _ ، فلا ضعف إذْ ذاك ، وإنّما تضعف قراءة نصب {الرَّبّ} ، وخفض الصّفات بعدها ؛ لأنّهم نصّوا أنّه لا إتباع بعد القطع في النُّعوت ، لكن تخريجها على أنْ يكون (الرَّحمن) بدلاً ، ولا سيّما على مذهب الأعلم ؛ إذْ لا يُجيز في (الرّحمن) أنْ يكون صفةً ، =

= وحسُن ذلك على مذهب غيره ، كونه وصفًا خاصًّا ، وكون البدل على نيّة تكرار العامل ، فكأنّه مُستأنفٌ من جُملةٍ أُخرى ، فحسُن النّصب . . . .)) ، (البحر المُحيط : 34/1 .) .

(2) انظر : (الكشف والبيان : 109/1 ، الفريد : 164/1 ، البحر المُحيط : 34/1 .) .

قال أبو جعفر النّحّاس : ((قال الكسائيّ : يجوزُ {رَبَّ العَالَمِين} ، كما تقول : الحَمْدُ للهِ رَبًّا وَإلاهًا ، أي : عَلَى الحَالِ .

وقال أبو حاتِم : النَّصب بمعنى أَحْمَدُ اللهَ رَبَّ العَالَمِين .

وقال أبو إسحاق : يجوزُ النّصب على النّداء المُضاف .

وقال أبو الحسن بن كيسان : يبعد النّصب على النّداء المُضاف ؛ لأنّه يصير كلامين ، ولكنّ نصبه على

المدح .)) ، (إعراب القُرآن : 171/1 .) .

(3) انظر : (الأُصول : 32/2 _ 33 .) .

(4) كالعُكبريّ في : (إعراب القراءات الشّواذّ : 89/1 _ 90 .) .

(5) (المُستنهى : أ/6أ .) .

وقد مضى في : (246 _ 248 .) مزيد بيان عن قطع النّعوت وتتابعها .

(1) : « و (أَدْنَــى) يُحمــل فــي اشــتقاقه علـــــى وجهين(2) : إمّا أنْ يكون من دِنُـوّ المنْزِلـة الذي هو أحقر وأسفل ، وهو مـا طلبوه من البقول بالذي هو خيرٌ في المنْزِلـة ، أي : الذي هو أعلى وأشرف ، وهو (الْمنّ)(3) ، و (السّلوى)(4) .

---

(1) (البقرة : 61 .) .

(2) ذكر الباقوليّ فيه وجهين جائزان ، ووجهًا ثالثًا لا يجوز ، حيث قال : « معنى (أَدْنَى) : أقرب ، أي : أَقْرَبُ فِي القِيْمَةِ ، كما يُقال : هَذَا ثَوْبٌ قَرِيْبٌ ، إذا أردتَ تقليل قيمتـه ، فمعنى (هُوَ أَدْنَـى) أي : هُوَ أَقْرَبُ وَأَقَلُّ قِيْمَةً (بِالذِي هُوَ خَيْرٌ) أي : هُوَ أَجْوَدُ وَأَغْلَى وَأَعَزُّ ، كما أنّك إذا سألتَ إنسانًا عن قيمة شيءٍ فيُرخّصه لك ، فيقول : هَذَا قَرِيْبٌ .

وفيه قولٌ ثانٍ : وهو أنَّ يكون (أَدْنَى) مقلوبًا من (أَدْوَنَ) ، كما تقول : هَذَا دُوْنَ ذَلِكَ .

ولا يجوزُ أنْ يكون (أَدْنَى) من دَنُؤَ الشَّيءُ دَنَاءَةً فهو دَنِيءٌ ؛ لأنّه لَمْ يهمزه أحد من السّبعة ، ولَمْ يقرؤوه {أَدْنَأ} ، واشتقاقه من الدَّنَاءَة يُوجب همزه . » ، (كشف المُشكلات : 195/1 _ 196 .) .

وانظر : (الأشباه والنّظائر في القُرآن الكريْم : 128 _ 129 .) .

(3) (المَنّ) : طلٌّ ينعقد على الأشجار ، وطعمه حلوٌ ، أو التّرنجين .

انظر : (ياقوتـة الصّراط في تفسير غريـب القُرآن : 173 ، المُفردات في غريبـه : 474 ، تذكرة الأريب في تفسير الغريب : 55/1 .) .

(4) ذكر الأخفش أنّ (السّلوى) « طائرٌ لَمْ يُسمع له بواحدٍ ، وهو شبيهٌ أنْ يكون واحدُهُ (سَلْوَى) مثل جماعته ، كما قال : (دِفْلَى) للواحد والجماعة ، و (سُلاَمَى) للواحد والجماعة ، وقد قالوا : (سُلاَمِيَّاتٌ) ، وقالوا : (حُبَارَى) للواحد ، وقالوا للجماعة : (حُبَارِيَّاتٌ) ، وقال بعضهم للجماعة : (حُبَارَى) ، قال الشّاعر :

وَأَشْلاَءُ لَحْمٍ مِنْ حُبَارَى يَصِيْدُهَا   إِذَا نَحْنُ شِئْنَا صَاحِبٌ مُتَأَلِّفُ .

وإمّا أنْ يكون من دُنوّ القُرب ، أي : أتستبدلون الذي هو أقرب وِجدانًا ، وأسرعُ

مأخذًا بالذي هو أبعدُ ذكرًا ، ذكر هذا الوجه الحاكم _ τ _ في (تفسيره) [1] ، وفيه ما فيه ؛ لأنّه لو كان على ما قال : إنّ (أَدْنَى) بِمعنى أقرب مأخذًا ، والذي استبدلوا به هو خيرٌ منه لَمْ يذمّوا ، ولَمْ يتوجّه العنت عليهم في ذلك ؛ لأنّهم كانوا يقولون : استبدلنا بالقريب ما هو خيرٌ منه ، وذلك مُستقيمٌ[2] ، فقد تبيّن لك أنّ هذا القول بعيدٌ ، فتدبّر .)) [3] .

ـــ قولـــه عنـــد بيانـــه لقـــــــــــــوله I : ◑ ⑤☼☺✍☼♋✈ ✈✦♋☼✍☺☼⑤ ◑

⑤✍⌧♋✦♑☺"✦⑥⌘✡ ✦➔✞⌫♊"✞⌧ ⬄➢♦✽✞⌧ ⑤✍⌧✦➔✈✎❄✦❺⇧ ⑤✹♠⌧✞⬂◆ ♍▪⑥✦⑨✡⌧ ✈✦⓿♦⬋ ⬄🕮➢☼♋♠⌧▫💻⑥♐❄❄⅄✡← ♦▪⑥✦⑨✡⌧ ⬄➢♦❷←☺✞⑤✦➔ ⬄➢☼♋⚐✞⌧ ☺⇨♦✍⑤ ✦➢✡⌫✦⇗ 🔔✈✦⓿♦⬈⚐✞⌧ ♊⍓♦❷⓿☼♋ ⬄➢♦✽⚐✞❄←☺✞⑤ ⬄➢♦✽✦⅄♦⇗←☺✞⑤ ♐✖⬆♦←⑥✦❄❷⬋❍⇨♊· ⑥✦⇗✦⇗✦➔ ⬄➢☼♋♊"✞⌫✦⇗ ⇨⑦⑥✦❷❄✦❄⬂ ✦⓿☝❄☹✦❄❄🖫⌧✍⑥✦❄⬂ ⬄♋➢☼♋⓿✦⇗

وقالوا : (شُكَاعَى) للواحد والجماعة ، وقال بعضهم للواحد (شُكَاعَاةٌ) .)) ، (معاني القُرآن : 1/101 _ 102 .) .

و (السّلوى) : طائرٌ صغيرٌ لذيذ الطّعم .

انظر : (ترتيب تُحفة الأريب بِما في القُرآن من الغريب : 101 ، بَهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله العزيز من الغريب : 28 ، التّبيان في تفسير غريب القُرآن : 87 .) .

(1) حـــــاء فيــــــه : ((◑ ⑤✞☺❸❄✦▢❷✦⑨♊•✡⌧☼⬆✖♐ ⑤✍⌧✞⚐❍✡⬀ ⬋♦⬆✦ ⑤✞☺·♊←❄✦⬂◆ ⑩✡⑥✍⌧✞⚐❍✡✓ ⬋♦⬆✦ ·❄✦❄🙵♊⊙🕮♏ ◔ ، قيل : أَتَتْرُكُونَ من الطّعام ما هو خيرٌ ، وتتطلبون ما هو شرٌّ ، وقيل : أَتَتركون ما اختار الله لكم وتُريدون ما تختارون لأنفسكم ، وهو استفامٌ والمُراد النّهي ، أي : لا تختاروا ما لا يختاره لكم ، وعلى هذين المعنيين (أدنى) من الدّون الذي هو الرّديء ، وقيل هو من الدّنوّ ، أي : يتركون ما هُو أقرب مأخذًا ويختارون ما هو أبعد ، وقيل : بدّلوا الأخبث بالألذّ .)) ، (التّهذيب في تفسير القُرآن الكريْم : 🗁/🗏🖰ب .) .

(2) قال أبو جعفر النّحّاس : ((. . . . ، وأجود من هذين القولين أنْ يكون المعنى _ والله أعلم _ أَتَسْتَبْدِلُونَ الذِي هُوَ أَقْرَبُ إِلَيْكُم فِي الدُّنْيَا بِالذِي هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ ؛ لأنّهم إذا طلبوا غير ما أُمِروا بقبوله فقد استبدلوا الذي هو أقرب إليهم في الدّنيا مِمّا هو خيرٌ لَهم لِما لَهم فيه من الثّواب .)) ، (إعراب القُرآن : 1/232 .) .

(3) (المُستنهى : أ/34أ .) .

[illegible]

[illegible] : ((و (ثُمّ) في قولـه : [illegible] [1] [illegible] للعطف والمُهلة . وذلك ظاهرٌ ، وإنّما فيها هاهُنا فائدةٌ حسنةٌ ، وهي أنّ النّيّة مُجزئةٌ بعد الفجر ؛ لأنّ (ثُمّ) للتّراخي ، هكذا ذكره الحاكم[2] _ رحمةُ الله عليه _ .)) [3] .

- قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]

[illegible]

---

(1) (البقرة : 187 .) .

(2) حيث قال : ((. . . . ويدلّ على جواز النّيّة بعد الفجر ؛ لأنّ (ثُمّ) للتّعقيب ، فكأنّه إذا نوى بعد الفجر وتبيّنه صحّ خلاف ما يقوله الشّافعيّ : إنّ النّيّة من الليل شرطٌ .)) ، (التّهذيب في تفسير القُرآن الكريْم : 209/2أ .) .

(3) (المُستنهى : أ/82أ .) .

و ((: [1] ⏲ ↗×&✡⓿✡∀⌶↖✈●∀ ☒●❷⓿☼ℬ⊃●⁕✠⑤
(السَّكينة) قيل : هي ريحٌ في التّابوتِ هفّافةٌ لَها رأسٌ كرأسِ الإنسان ،

ووجهٌ كوجه الهِرّة على ما ذكره الإمام الحاكم _ τ _ [2] ، وقيل : هي ما يسكنون إليه من الآيات والكلام الذي كانوا يستمعونه من التّابوت عند اختلافهم في أُمورهم .)) [3] .

11 ـ ابن بابشاذ :

ذكره ابن يعيش مرّتين ، إحداهُما أورد فيها رأيه وذلك قوله : ((وتفصيل الكلام في (الذين) لأنّه جمعٌ ، وفي واحده خلافٌ ، قيل : واحده (الذي) ، و (الياء) علامةٌ
للجمع ، وهذا لا يلزم ؛ لأنّه لو كان كذلك لجرى عليه[4] حُكم المُعربات ، ولكان يُعرب بـ (الياء) في النّصب والجرّ ، وبـ (الواو) في الرّفع ؛ لأنّ (الواو) و (الياء) هُما علامة الجمع المُسلّم ، ولو كان كذلك لكان جمعًا مُسلّمًا مُعربًا ، ومعلومٌ خلاف
ذلك[5] .

فإنْ قيل : قد سُمع فيه (اللذون) في الرّفع[6] ، قيل : هذه لُغةٌ شاذّةٌ غير
مُستفيضةٍ ؛ بدليل أنّها لَمْ تُسمع في القُرآن الكريْم ، ولا في شيءٍ من أشعار العرب
المشهورة التي تتناقل عن الرّواة الثّقات[7] ، ولَمْ أسْمع فيه شيءٌ من ذلك سوى ما وُجد

---

(1) (البقرة : 248 .) .
(2) خلت النّسخة التي بين يديّ من ذكر هذه الآية وتفسيرها .
(3) (المُستنهى : أ/105أ .) .
وانظر الاختلاف في (السّكينة) في : (الكشف والبيان : 213/2 .) .
(4) بينهما في (المخطوطة .) : (مجرى) ، وهي مشطوبةٌ إذْ لا حاجة لَها .
(5) قال أبو البركات الأنباريّ : (((الذين) ليس بجمع (الذي) ؛ لأنّه لو كان كذلك لوجب أنْ يكون مُعربًا ، ويكون في الرّفع بـ (الواو) ، و (النّون) ، وفي الجرّ والنّصب بـ (الياء) و (النّون) ، وليس كذلك ، بل هو مبنيٌّ على صورةٍ واحدةٍ في جميع الأحوال .)) ، (البيان في غريب إعراب القُرآن : 39/1 .) .
(6) هي لُغة منسوبةٌ إلى هُذيل في : (منحة الملك الوهّاب : 63/1 ، من لُغات العرب لُغة هُذيل : 340 .) ، كما نُسبت إلى عُقيل في : (النوادر في اللغة : 47 .) ، وعُقيل ، وهُذيل ، وطيىء في : (همع الهوامع : 272/3 .) .
(7) بلْ هو مسموعٌ على سبيل النُّدرة ، حيث قال أحد شُعراء بني عُقيل وهو أبو حرب بن الأعلم من الرّجز :

للشّيخ : طاهر بن أحمد ، فإنّه روى أنّه يجوز فيه (اللذون) [1] ، فكأنّه قد سَمعه ، أو قاسه _ والله أعلم _ ، وأمّا الصّحيح المُستفيضُ فهو هذه اللغة المشهورة ، وهي (الذين) في الرّفع ، و [النّصب] ، والجرّ .

وقيل : واحده (الذي) بـ (الياء) فإذا جُمع زيدت (النّون) بعد (الياء) ؛ لأنّه[2] بزيادتِها يُشبه لفظه لفظ الجمع المُسلّم وهو جمعٌ في الحقيقة ، ولكنْ جمعٌ مبنيٌّ ، وهذه (النّون) _ على ما تقدّم _ عوضٌ من حرف الجمع الذي يطلبه الاسم المجموع ، وإنْ كان تحقيق الجمع لا يكون إلاّ في المُعربات .)) [3] .

وأُخراهُما أورد فيها قولاً له ، حيث قال عند بيانه لقوله I :

[illegible]

: (((إذًا) في قوله : [4]

نَحْنُ اللذُوْنَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا .

يَوْمَ النخِيْلِ غَارَةً مِلْحَـاحَا .

انظـر : (شـرح الفصـول الخمسـون : 143أ ، لسـان العـرب _ (لَـذَذَ) _ : 507/3 ، تـاج العروس _ (الْمادّة نفسها) _ : 394/5 ، منحة الملك الوهّاب : 63/1 .) .

(1) لَمْ أقف على هذا الرّأي فيما بين يديّ من مصادر .

(2) في : (المخطوطة .) : (فلأنّه) ، وسياق الكلام لا يُوحي بصحّته .

(3) (المُستنهى : أ/27أ _ ب .) .

(4) (النّساء : 77 .) .

⮰❄⚘⭘⌘⊞▒⧈♍ ◷ تُسمّى المُفاجأة[1] ، والأقربُ أنّها على حالِها ، بِمعنى ظرف الزّمان[2] ، تقديره : فَحِيْنَ وَقَعَ ذَلِكَ ، أي : حِيْنَ كُتِبَ عَلَيْهِم القِتَالُ وَقَعَتْ مِنْهُمْ الخَشْيَةُ ، والتّلخيصُ : وَقَعَتْ مِنْهُمْ الخَشْيَةُ حِيْنَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ القِتَالُ .

وقد رُوي عن الشّيخ طاهر أنّه يقول : إنّها بِمعنى ظرف المكان[3] ، وفيـــه ما

فيه .)) [4] .

ج _ منهج المؤلّف[5]:

أَلّف ابن يعيش (المُستنهى) إثر طلبٍ من الإمام المهديّ الزّيديّ : أحمد بن الحُسين ، وغيره من العُلماء الذين لَمْ يُصرّح بأسْمائهم ، حيث قال : ((لَمّا وردتْ عليّ من مولانا الإمام طود الإسلام ، وغياث الأنام ، وبَهجة الأيّام ، ذي الشّرف الطّاهر ، والفضل المُتظاهر ، أمير المؤمنين ، المُوقن بالحقّ المُبين ، المهديّ لدين الله : أحمد بن الحُسين بن أحمد بن القاسم بن رسول

(1) انظر : (اللباب في علوم الكتاب : 501/6 .) .

(2) وهذا فاسدٌ ؛ ((لأنّها إذْ ذاك لا بُدّ لَها من عاملٍ ، وعاملها إمّا قبلها وإمّا بعدها ، لا جائز أنْ يكون
ما قبلها ؛ لأنّ ما قبلها وهو (كَتَبَ) ماضٍ لفظًا ومعنًى وهي للاستقبال ، فاستحال ذلك .
فإنْ قيل تُجعل هُنا للمُضيّ بِمعنى (إِذًا) ، قيل : لا يجوزُ ذلك ؛ لأنّه يصيرُ التّقدير : فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ القِتَالُ فِي وَقْتِ خَشْيَةِ فَرِيْقٍ مِنْهُم ، وهذا يفتقر إلى جواب (لَمَّا) ولا جواب لَها ، ولا جائزٌ أنْ يكون ما بعدها ؛ لأنّ العامل فيها إذا كان بعدها كان جوابًا لَها ، ولا جواب لَها هُنا .)) ، (الدُّرّ المصون : 396/2 .) .
وانظر : (اللباب في علوم الكتاب : 501/6 .) .

(3) لَمْ أقف عليه فيما بين يديّ من مصادر .
وعليه أبو البركات الأنباريّ في : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 225/1 .) ، وصحّحه أكثر المُعربين كالسّمين في : (الدُّرّ المصون : 396/2 .) ، وابن عادل في : (اللباب في علوم الكتاب : 501/6 .) .
= أمّا ابن بابشاذ فقد تبيّن في مُؤلّفاته أنّه يرى أنّها ظرف زمانٍ ، حيث قال : ((فأمّا (إِذًا) فلا خلاف أنّها ظرفٌ على بابِها ؛ لأنّه لَمْ ينتقل معناها ؛ لأنّها موضوعةٌ للزّمان المُستقبل فلَمْ يدخل عليها ما يُخرجها عن
أصلها .)) ، (شرح الجُمل في النّحو : 238/2أ .) .

(4) (المُستنهى : ب/23أ .) .

(5) من باب ردّ الأماناتِ إلى أهلها أُحيطكم علمًا بأنّي قد استفدت _ مع التّغيير والزّيادة _ من بعض النّهج الذي رسَمته الفاضلة / صالحة الغنيم للدّراسة التي سبقت تحقيقها لـ : (تفسير القُرآن الكريْم) لابن أبي الرّبيع .

الله _ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم _ ، ومن كثيرٍ من عيون[1] الأُخوان العُلمـاء ، السّـادة الفُضـلاء _ زاد الله عـزّهم عُلـوًّا ، وسُـؤدَدهُم سُـموًّا _ إشـاراتٌ مُوفّقـةٌ ، وتكـرّرت علـيّ تحريضـاتٌ مُحقّقـةٌ ، وتـواترت تنبيهـاتٌ مُشـوّقةٌ إلـى الاشـتغال بجمـع إعـراب القُرآن الكـريْم ، وتبيـين فوائـده علـى المنهج القويْم ، والصّراط المُستقيم ، وتلخيص ما يندرج في ضمن الإعراب مـن المعـاني ، ويـدخل فـي أثنائـه مـن أقسـام المبـاني ، استخرتُ الله تعـالى مُوافقًـا ، واسـتعنتُ بـه واثقًـا ، وآثـرتُ إسـعافهم ، وتوخّيت إنصـافهم ؛ لِمـا أرجو في ذلك من جزيل الثّواب ، ورحمة الوهّاب ، ولعلمي أنّه لَمْ يُوضع من العلمـاء العدليّـة[2] فـي هـذا البـاب علـى هـذا النّحـو كتـابٌ ، وسَـمّيته بــ (المُستنهى في البيان والمنار للحيران في إعراب القُرآن ، ومعانيـه المُغربـة ، وأسراره المُعجبة) .)) [3] .

وقد رسم ابن يعيش منهجـه فـي خُطبـة كتابـه بقولـه : ((. . . . ، وابتـدأتُ في ذلك على ترتيب السّور والآيات ، فأذكر الغريب بِما فيه من الاحتمـالات ، والخلافات ، وأترك الجلـيّ ؛ اتّكـالاً علـى الكتب الموضوعات ؛ لعلمـيّ بشـدّة الحاجة إلى الغريب ، وكثرة أُنس النّاس بالجليّ القريب .

والطّريق في ذلك : أنْ أذكر اللفظة بوجوه إعرابِها المُحتملة إنْ كانت من ذوات الإعراب ، واشتقاقها فـي أصـل اللغـة إنْ احتملـت ذلـك ، ونُبيّن معنـى الحرف الوارد من حُروف الصّفات ، والمُعاقبة وغيرها ، وتعليل ما يُعلّل من طريق التّصريف على أبلغ الوجوه _ إنْ شاء الله تعالى _ .

وإذا وردتْ لفظةٌ مُكرّرةٌ في السّور والآيات ذكرتُ جميع مـا فيهـا فـي أوّل موضـعٍ أجـدها فيـه ، كتعليـل (اسـم) فـي : (O) ، وكتعليـل الجلالـة فيـه ، وعلى هذا النّحو إلى آخره _ إنْ شاء الله _ .

ثُمّ أذكر فـي خـلال ذلـك مـا حُذف وهو يُراد فـي السّـورة ، ومـا المُسـوّغ لحذفه في كُلّ موضعٍ ، فإذا كمُل إعراب السّورة حصرتُ جميـع مـا فيهـا مـن المحذوفات بالعدد ، وبعد الفراغ من جميـع السّـور _ إنْ شـاء الله _ أحصرُ جميع المحذوفات في القُرآن الكريْم
عدًّا _ إنْ شاء الله تعالى _ .

---

(1) بعدها في : (المخطوطة .) : (العُلماء) ، وهي مشطوبةٌ إذْ لا حاجة إليها .
(2) سيأتي الحديث عنهم في : (581 _ 582 .) .
(3) (المُستنهى : أ/2أ .) .

وأذكر أيضًا ما ورد من التّكرار ، وما الغرض بتكراره ، وأذكر المجاز فيها من طريق اللغة ، وما الأصل في استعماله ، وهذا حين أشرع في ذلك _ وبالله التّوفيق _ .)) [1] .

من خلال هذه الخُطبة يتبيّن أنّ ابن يعيش قد قصر الحديث على منهجه في علوم اللغة كما ينمّ عليه عُنوان الكتاب .

ومع هذا لَمْ يُغفل ابن يعيش ما يَمُتّ بصلةٍ إلى عُلوم القُرآن ، والعقيدة ، والفقه حسب ما يتطلّبه المقام ، وانتفاء الإشارة إليه يَكمن في ثانويّته بالنّسبة لعلوم اللغة .

وقبل بسط الحديث فيما ارتكز عليه منهجه من ركائز مُتعدّدةٍ هذه أهمّ الملامح العامّة التي بدتْ عليه ، وهي :

ـ لَمْ يسلك ابن يعيش طريقًا واحدةً في عرضه للآيات التي هو بصدد بيانِها ، فالأعمّ الأكثر أنّه يأتي بالآية كاملةً ، ثُمّ يشرع في بيانِها ، وحينًا يأتي بِها مُجزّأةً[2] ، وقد يأتي بأكثر من آيةٍ على التّوالي[3] ، ثُمّ يُشبعها بيانًا .

ـ مُراعاة التّرتيب داخل الآية الواحدة ، فهو يتناول لفظةً من ألفاظها حسب ما يقتضيه المقام ، ثُمّ ينتقل إلى ما بعدها ، وهكذا .

ـ افتقاره إلى شيءٍ من التّنظيم فيما هو جليٌّ قريبٌ ، فقد يذكر الآية مُعربًا بعض ألفاظها ، ثُمّ يذكر أنّ سائرها والتي بعدها جليٌّ ، حيث يقول عند بيانه لقوله I : ☐ ... [نص الآية بخط غير مقروء] ... ☐ [4] : ((قوله : ☐ ... ☐ في موضع الرّفع على أنّه عطف بيانٍ على (الذِيْنَ اسْتَكْبَرُوا) ، وقوله : ☐ ... ☐

---

(1) (المُستنهى : أ/2أ _ ب .) .
(2) انظر _ مثلاً _ : (المُستنهى : ب/112أ ، ج/58ب ، 67ب ، 76ب .) .
(3) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : ب/106أ ، 114أ ، 116أ .) .
(4) (الأعراف : 75 .) .

[illegible] وسائر الآية جليٌّ ، وكذلك التي بعدها .)) [1] .

وقد يذكرها أيضًا ، ثُمّ يذكر أنّها جليّة الإعراب قد ذهب مثالٌ لَها ، ثُمّ يُبيّن معنى بعض ألفاظها ، حيث يقول عند بيانه لقوله I : [illegible] [2] : ((هذه الآية جليّة الإعراب ، قد مضى مثالُها ، فأمّا قوله : [illegible] ، فقيل : (الوسيلة) القُربة التي يتوسّلها الإنسان من أعمال الطّاعات عند ربّه[3] ، وفائدته تقرّبوا إليه بالأعمال الصّالحة .)) [4] .

وقد يذكرها أيضًا ذاكرًا أنّه لا يوجد فيها غرابةٌ في الإعراب ، ومن ثَمّ يذكر سبب نزولِها ، وما إنْ ينتهي من ذكر سبب نزولِها يذكر إعراب بعض ألفاظ سابقتها ، ويُبيّن معنى بعضها الآخر ، ثُمّ يعود للآية التي هو بصدد بيانِها فيُعرب شيئًا منها ، حيث يقول عند بيانه لقوله I : [illegible] [5] : ((هذه الآية[1] ليس فيها من

---

(1) (المُستنهى : ب/126أ .) .
(2) (المائدة : 35 .) .
(3) انظر : (المُفردات : 524 ، تذكرة الأريب : 140/1 ، غرائب القُرآن : 585/6/2 ، التُّرجمان عن غريبه : 105 ، تفسير غريبه للصّنعانيّ : 311 .) .
(4) (المُستنهى : ب/51ب .) .
(5) (الأنفال : 75 .) .

دقيق الإعراب شيءٌ ، وإنّما هي نزلت في المُوالاة في الميراث ، وتبيين أمره ؛ لأنّهم كانوا يتوارثون بالحلف والهجرة حتّى نزل قوله تعالى : ⓵
✡⌘⑥⌖☙♊⊙✞☹②⇳✍⑤ ☠⑤⬆☼⌧⚐➔☼☹⑤⌖➔
، ⓵ ⬥⬦♊⬀⌖⑨✡⑩ ⬥⬂✞⌧♊➔✞☹⑤ ♊⮚⬧⬈⬧✪♊⬀⌖❄⑩
وفي ذلك[2] تفصيلٌ مذكورٌ ، وخلافٌ بين التّابعين[3] ، فأمّا قوله : ⓵
[4] ⓵ 🕮⑥✈♈❄⨸⌖☙ ⌖⮌⬆⬧⬇✡⋎♊⬉⬧⮙🖫⌧✍⑤ ⬧⮚⬧⬋
، قوله : ⓵ ☙⌖⨸❄♈✈⑥🕮 ⓵ منصوبٌ على أنّه مصدرٌ ، كأنّه يُريد : حقّ إيْمانِهِم حَقًّا[5] ، وقال قومٌ : حَقَّقُوا إيْمَانَهم حَقًّا[6] ، وقال بعضهم : أَقُوْلُ قَوْلاً حَقًّا[7] ، (وَالذِيْن آَمَنُوا وَهَاجَرُوا) جُملةٌ ابتدائيّةٌ ، وخبرها في : (فَأُولئِكَ مِنْكُم))) [8] .

وقد صنّف الله الخلق في هذه الآية خمسة أصناف :

الأوّل : المُهاجرون ، وهُم الذين هجروا الدّار والأموال وبذلوا نفوسهم للجهاد في سبيل الله تعالى ، وهُم أفضل الخمسة .

والثّاني : الأنصار ، وهُم الذين التقوا المُسلمين وأسكنوهم وآووهم ، وهؤلاء مِمّن بعدهم .

والثّالث : المُؤمنون الذين لَمْ يُهاجروا وقد وجبت الهجرة عليهم إلاّ أنّهم تركوها ، فهؤلاء ليس لَهم مع المُسلمين إلاّ أنْ يستنصروهم فنصروهم إلاّ على قومٍ بينكم وبينهم
ميثاقٌ ، فأمّا من حاربَهم من الكُفّار فيجب على المُسلمين نصرهم .

---

(1) في : (المخطوطة .) : (آيات) .
(2) في : (المخطوطة .) : (وبذلك) .
(3) انظر : (النّاسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالى : 43 ، النّاسخ والمنسوخ في القُرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسُّنن : 224 ، النّاسخ والمنسوخ في القُرآن الكريْم : 151 ، النّاسخ والمنسوخ من كتاب الله =

= Y : 95 ، صفوة الرّاسخ في علم المنسوخ والنّاسخ : 143 .) .
(4) نصّـــــــــــــها : ⓵ ➔⌖⑤✍⌧✞⚐○✡▦❄⬘⬀ ⇩③⑤⋎⌖⬇⬧⬆⑤☠
✦❄❄⬀⑨✡”⬂⌧ ⓵ ➔⌖☙⌖❄⚘⬈⌖•⬧➔⑤☠ ➔⌖⬋⌖⑥☙⌖⬤⬧➔⑤☠
⑤✍⬄✡⇨☺ ➔⌖⑤✍⌧✞⚐○✡▦⬤⌖ ⇩③⑤➔⌖➔⑤☠
➔⌖✈⬅❄⌖⌖⌖⬤⬧➔⑤❖☠ ⑤☼☹➔⚐⌧✞❄❄⚘▭▫⌧⬩ℊ⇨ ⬋⬧⮚⬧
⑤✍⌧🖫⮙⬧⬉♊⋎✡⬇⬧⬆⮌⌖ ☙⌖⨸❄♈✈⑥🕮 ⌧✞⚐⬈⬧⮚
⋎✈⌖⬀⬅❄◘⌖✡⬤⌖⬆♌ ➔⌖⊙⌧○♊⌘♌ ❀⌖⬤⌧▦⮚♍ ⓵ ، (الأنفال : 🗐🖮 .) .
(5) انظر : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 199/2 .) .
(6) انظر : (اللباب في علوم الكتاب : 580/9 .) .
(7) قال به الزّجّاج في : (معاني القُرآن وإعرابه : 401/2 .) .
(8) (المُستنهى : ب/157أ .) .

والرّابع : الذين آمنوا وهاجروا بع الرّسول [_ ρ _] ، فهؤلاء لَهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم على ما فصّله المُفسّرون .

والخامس : الكُفّار ، فهؤلاء يجب جهادهم وإجراء أحكام الكُفر عليهم .

وأمّا قوله : ◑ ➔⌖⑤☺☼➔⚐⌧☼⬆⑤☠
⑤✍⇕②☺✞⊙♊☙⌖⑥⌘✡ ⑩❄⌖⬀♊✪♦↗♦➢♊
⑤☺✞➔♊⌧✞⬂◆ ⑩✡⑨⌖⬀♊⟐♦ ◑ ✍✡❷❄⌖❄⁋⑧♑
⑤✍✉✡⇨☺♫ ◑ ، فموضع الجارّ والمجرور في قوله : ◑ ◑
✍✡❷❄⌖❄⁋⑧♑ ⑤✍✉✡⇨☺♫ ◑ ، رفع على أنّه خبرٌ لمُبتدإٍ محذوفٍ ، تقديره : ذَلِكَ الحُكْمُ أَوْ تِلْكَ الوِلاَيَة مذكورة في كِتَابِ الله سبحانه ، و (الكتاب) قيل : هو اللوح المحفوظ فإنّ فيه هذه الأحكام كلّها[1] ، وقيل : المُراد بـ (كتاب الله) القُرآن الكريْم[2] ، وسائر الآية جليٌّ .)) [3] .

وقد يذكرها مُتبعًا إيّاها بسبب نُزولِها ، ثُمّ يعود فيذكر معنى بعض ألفاظها ، حيث يقول عند بيانه لقوله I : ◑ ➔⌖⑤☀✇❍✞⑤
❄⌖❍⌖⑤☹🖫⓿⇨ ⑤✍⌧🖫✑♦❄❍⇔⇩③⑤➲⌖
☙⌖⬀⌖⌫🖫◐⌖⑥ ⑩❄⌖”♊◐❄⌖✑⇨ ➔⌖⑩❄⌖❄✍♊➲⌖
⑤✍⌧✞⚐❍✡▦◐⌖ ①⌖② ▦❄♦⬉♊✔✡◐♦⬆➲⌖
⑩✡⑥✍①②☙·✡❍⌖⬆✡ ☙✡⑩⌖⑥⑩❄♉⑥
✔⌖✈⅄❄◻❷♦⬆⊙♉⑤ ◑ [4] : ((قيل : نَزَلت [5] الآية في جماعةٍ من [6] كبار مكّة ، منهم : أبو سُفيان ، والنّضر بن الحارث ، وأبو جهل بن هشام ، وأمّ جميل امرأة أبي لهب ، وذلك أنّهم يُؤذون النّبيّ _ صلّى الله عليه وعلى آله _ إذا قرأ القُرآن ، ويسخرون منه يُريدون تغليظه ، فيستره الله منهم ، وكانوا يَمضون عليه وهو يقرأ فلا يرونه ، فأنْزل الله هذه الآية وستره بِها[7] ، وقوله : ◑ ☙✡⑩⌖⑥⑩❄♉⑥
✔⌖✈⅄❄◻❷♦⬆⊙♉⑤ ◑ ، أي : سَاتِرًا .)) [8] .

(1) انظر : (جامع البيان : 299/6 ، الدُّرّ المصون : 438/3 .) .
(2) انظر : (الجواهر الحسان : 160/3 ، الدُّرّ المصون : 438/3 .) .
(3) (المُستنهى : ب/156ب _ 157أ .) .
(4) (الإسراء : 45 .) .
(5) بينهما في : (المخطوطة .) : (في) ، وهي مشطوبةٌ .
(6) بينهما في : (المخطوطة .) : (قُر) ، ويبدو أنّه أراد (قُريش) ثُمّ عدل عنها إلى (مكّة) .
(7) انظر : (لُباب النُّقول في أسباب النُّزول : 136 _ 137 .) .
(8) (المُستنهى : ج/31أ .) .

وكثيرًا ما كان يُغفل ذكر بعض الآيات على أنّها جليّة الإعراب .

ـ الابتعاد عن التّكرار ما أمكن ، والاكتفاء بِمبدإ الحوالة وذلك فيما يرد وقد وقع بيانه .

والحوالة عنده تتمثّل في العبارات الآتية :

((. . . . ، وقد تقدّم الحديث في ذلك .)) [1] ، أو : ((. . . . تقدّم الكلام عليه في سورة البقرة .)) [2] ، أو : ((والحديث على هذه الآية كالحديث في الآية الأُولى .)) [3] ، أو : ((. . . . ، والحديث عليها كالحديث المُتقدّم على الآيات قبلها .)) [4] ، أو : ((. . . . ، وسائر الآية قد مضى مثاله .)) [5] ، أو : ((. . . . ، وقد تقدّم الحديث على ذلك في أوّل هذا الكتاب .)) [6] ، وغير ذلك .

فقد تبيّن أنّ هذه الإحالات منها ما هو مُحدّدٌ يسهل الرّجوع إليه ، ومنها ما ليس كذلك .

وكما كان له إحالاتٌ تتّصل بـ (مُستنهاه) ، كان له إحالاتٌ تتّصل بِمؤلّفاته الأُخرى ، حيث أحال على (المُحيط) أربع مرّاتٍ[7] .

كما أحال على (التّبيين) مرّةً واحدة ، وذلك عند بيانه لـ (اثنتا عشرة) من قولـــــه I : [illegible] [8] : ((. . . . ، ولَمْ يُعرب سواه من (أحد

---

(1) انظر : (المُستنهى : أ/36أ .) .
(2) انظر : (المصدر السّابق : ب/3أ .) .
(3) انظر : (المصدر السّابق : ب/125ب .) .
(4) انظر : (المصدر السّابق : ب/126أ .) .
(5) انظر : (المصدر السّابق : ب/6ب .) .
(6) (المصدر السّابق : ب/70أ .) .
(7) سبق بسطها والكلام عليها في : (152 _ 157 .) .
(8) (البقرة : 60 .) .

عشر) إلى (تسعة عشر) ؛ لعللٍ[1] أعرضنا عن ذكرها هاهنا ، وقد ذكرناها في الكتاب المعروف بـ (التّبيين) ، وهو كتاب (السّـــــؤال والتّعليل) .)) (📄) .

ـ أنّه لَمْ يلتزم ابن يعيش بِما قد صرّح به في خُطبة كتابه من ذكر جميع المحذوفات بالعدد عقب كُلّ سورةٍ ، خلا (الفاتحة) [3] .

ـ أنّه بعد الانتهاء من بيان جميع السّور وعد بحصر جميع المحذوفات في القُـرآن
الكريْم ، وما ورد من التّكرار ، والغرض بتكراره ، وذكر المجاز ، والأصل في استعماله .
وهذه الأشياء التي وعد بِها ابن يعيش لا يُعلم من أمرها شيءٌ ؛ لأنّ الكتاب لَم يُعثر إلاّ على أجزاءٍ منه ، وبقيّة الأجزاء ما زالتْ مدفونةً تحت رُكام الزّمن .

أمّا الحديث عن الرّكائز التي ارتكز عليها منهج ابن يعيش في (المُستنهى) فتظهر صوره فيما يأتي :

أوّلاً _ اللغة وعلومها :

من أهمّ الرّكائز التي عنى بِها ابن يعيش عنايةً فائقةً ؛ ذلك أنّ الأساس منها هو الاطّلاع على معرفة كتاب الله Ψ ، وسُنّة نبيّه _ ρ _ ، يقول يحيى بن حمزة[1] :

---

(1) قال العُكبريّ : ((فأمّا (اثنا عشر) فالاسم الأوّل مُعربٌ لأوجهٍ :
أحدها : أنّهم أرادوا الدّلالة على أنّ الأصل في هذه الأعداد الإعراب ، كما صحّحوا (الواو) في =
= (قَوَدَ) ، و (اسْتَحْوَذَ) .
والثّاني : أنّ علامة الإعراب هي التّثنية ، فلو أُبطلت لبطل دليل التّثنية .
والثّالث : أنّ ما عداه من المُركّب جرى مجرى الاسم الواحد ، وإعراب الاسم الواحد لا يكون في وسطه .)) ، (اللباب في علل البناء والإعراب : 322/1 .) .
وقد فصّل في علّة إعرابه من بين سائر أخواته الفارسيّ وذلك في إجابةٍ شافيةٍ عن سؤالٍ ورده من أحد السّائلين في حلبٍ .
انظر : (المسائل الحلبيّات : 308 _ 323 .) .
(📄) (المُستنهى : أ/33ب .) .
وسيأتي إثبات نسبة هذا الكتاب إلى ابن يعيش في : (586 _ 588 .) .
(3) سيقع الحديث على (الحذف) في : (517 _ 521 .) .

((إنّ شرف العلم يحصل من شرف معلومه ، ولا شكّ أنّ الغرض الأهمّ ، والمقصود الأعظم من علم العربيّة هو الاطّلاع على معرفة كتاب الله تعالى ، وسُنّة رســـوله

[_ ρ _] ، والوُصول إلى معانيهما ، والوقوف على غرائبهما ، ومحاسن عجائبهما ، واقتباس الأحكام منهما ، واستنباط الأسرار الدّقيقة عنهما ، وهذا لا يُمكن الوُصول إليه على كمال حقيقته إلاّ بعلم العربيّة وإحرازه .)) [(2)] .

ويقول بَحْرق[(3)] : ((إنّ علم العربيّة في الدّين بالمحلّ الأعلى ، والمقام الأعزّ الأسنى ؛ إذْ هو السّلّم الذي فيه يرتقي إلى فهم الخطاب ، وقنطرة الآداب ، التي عليها المجاز إلى معرفة السُّنّة والكتاب ، على ذلك أجمع أهل العمل سلفًا وخلفًا ، وتقرّبوا إلى الله بطلبها زُلفًى ، وشرطوها في صحّة الإمامة العُظمى فما دونَها من الولايات ، وعدّوها من أهمّ فروض الكفايات ، واعتنوا قديْمًا وحديثًا بحفظ أشعار العرب ونثرهم ، وغير ذلك من خطبهم وأسجاعهم وأمرهم ، ولقد كان أحدهُم يطوي المفاوز في تحصيل كلمةٍ أو تفسيرها ؛ ليفوز بفهم تصويرها وتقريرها .)) [(4)] .

وهذه العناية تتجلّى فيما يأتي :

1 _ النّحو :

(المُستنهى) من مُؤلّفات النّحو التّطبيقيّ ، لذا كان النّحو في (المُستنهى) من أكثر العلوم اللغويّة التي أولاها ابن يعيش جُلّ اهتمامه ، كيف لا ، والنّحو حـــلية

(1) يحيى بن حمزة (747هـ) : هو أبو إدريس يحيى بن حمزة العلويّ ، أصله عراقيٌّ ، ونشأ بصنعاء ، كان آيةً في حفظه وورعه ، من مفاخر أهل البيت ، اتّسم بغزارة العلم ، وانتشار الفضل ، وكثـــــرة التّصـــــانيف ، والجمـــــع بـــــين العلـــــم والعمـــــل .
=
= ترجمته في : (نسمات الأسحار : 336أ _ 337ب ، البدر الطّالع : 849 _ 852 ، الأعلام : 143/8 _ 144 .) .
(2) (المُحصّل في كشف أسرار المُفصّل : 5/1أ .) .
(3) بَحْرق (930هـ) هو أبو المحاسن مُحمّد بن عُمر الحضرميّ ، علاّمة اليمن ، أخذ العلم بزبيد ومكّة
والمدينة ، وولي القضاء بالشّحر ، ثُمّ استقال ورحل إلى الهند ، وأقام بِها إلى أنْ مات ، له عددٌ من التّصانيف في اللغة وغيرها .
ترجمته في : (الضّوء اللامع : 253/8 ، شذرات الذّهب : 176/8 ، الأعلام : 315/6 _ 316 .) .
(4) (فتح الأقفال : 23 .) .

البيان ((ضُبطت به قواعد اللغة ، وحُفظت به قوانينها ، وعُرف به شرفها
وسرّها .)) [1] .

أمّا الفائدة منه فهي ((الوصول إلى التكلّم بكلام العرب على الحقيقة صوابًا غير مُبدّلٍ ولا مُغيّرٍ ، وتقويْم كتاب الله Y الذي هو أصل الدّين والدُّنيا والمُعتمد ، ومعرفة أخبار النّبيّ _ ρ _ ، وإقامة معانيها على الحقيقة ؛ لأنّه لا تُفهم معانيها على صحّةٍ إلاّ بتوفيتها حقوقها من الإعراب ، وهذا مالا يدفعه أحدٌ مِمّن نظر في أحاديثه _ ρ _ وكلامه .)) [2] .

وذكر الفاكهيّ[3] أنّ فائدته تظهر في ((الاحتراز عن الخطأ في اللسان ، والاستعانة على فهم معاني الكتاب ، والسّنّة ، ومسائل الفقه ، ومُخاطبة العرب بعضهم
بعضًا .)) [4] .

ومن أهمّ القضايا التي تناولَها ابن يعيش في النّحو ما يأتي :

أ ـــ عرض الأوجه الإعرابيّة المُتعدّدة :

الإعراب مقصد ابن يعيش الذي ألّف (المُستنهى) لأجله ، ولا ريب فـ ((إعراب القُرآن أصلٌ في الشّريعة ؛ لأنّ بذلك تقوم معانيه التي هي الشّرع .)) [5] .

كما أنّ ((الإعراب يُبيّن المعنى ، وهو الذي يُميّز المعاني ، ويُوقِف على أغراض المُتكلّمين ؛ بدليل قولك : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، و : لاَ تَأكل السَّمَكَ وَتَشْرَب اللبن ، وكذلك فرّقوا بالحركات وغيرها بين المعاني ، فقالوا : (مِفْتَح) للآلة التي يُفتح بِها ، و (مَفْتَح) لموضع الفتح . . . . وعلى النّاظر في كتاب الله ، الكاشف عن أسراره ، النّظرُ في هيئة الكلمة وصيغتها ومحلّها ، ككونِها مُبتدأً أو خبرًا ، أو فاعلةً أو مفعولةً ، أو في مبادىء

(1) (الرّوضة النّديّة : 238 .) .
(2) (الإيضاح في علل النّحو : 95 .) .
(3) الفاكهيّ (972هـ) : هو جمال الدّين عبد الله بن أحمد الفاكهيّ ، وُلد في مكّة وعاش في مصر في أسرةٍ عريقةٍ في العلم والأدب ، كان من كبار العُلماء مُشاركًا في جميع العلوم ، قيل : إنّه سيبويه زمانه .
ترجمته في : (النُّور السّافر في أخبار القرن العاشر : 277 ، شذرات الذّهب : 366/8 ، هديّة العارفين : 472/1 .) .
(4) (شرح الحُدُود النّحويّة : 46 .) .
(5) (المُحرّر الوجيز : 40/1 .) .

الكلام أو في جوابٍ ، إلى غير ذلك من تعريفٍ أو تنكيرٍ ، أو جمع قلّةٍ أو كثرةٍ إلى غير ذلك .)) [1] .

وقد اختلف عرض ابن يعيش للأوجه الإعرابيّة التي تقتضيها الألفاظ القُرآنيّة فبعض الآيات جلب فيها الأقاويل ، وحشد الوجوه ، في حين خلا بعضها من ذلك .

والتّفصيل على النّحو الآتي :

ـ عرضها مع الاعتراض دون ذكر الوجه[2] :

ومن ذلك قوله عند بيانه لقوله I : [illegible] [illegible] [illegible] [3] : ((قـــوله : [illegible] في (لا) ثلاثة أقوالٍ ، قيل : هي جواب القسم في قـــوله : [illegible] ؛ لأنّ أَخْذَ الميثاقِ وهو أخذ اليمين المُقسم بِها إمّا لفظًا وإمّا معنًى يُجابُ بـ (لا) ، و (ما) في النّفي[4] .

وقيــل : (لا) واردةٌ للنّفــيّ ، وقبلهــا (أنْ) محذوفــةٌ ؛ لدلالــة المعنــى ، والتّقــدير : وَإِذْ أَخَــذْنَا مِيثَــاقَهُم أَلاَّ تَعْبُــدُوا إِلاَّ الله ، وتلخيصــه : عَلَــى أَنْ لاَ

---

(1) (البُرهان في علوم القُرآن : 301/1 _ 302 .) .

(2) انظــر _ مــثلاً _ : (المُســتنهى : أ/42ب ، 47ب ، 67أ ، ب/27ب ، 39ب ، 67ب ، 70أ ، 107أ ، 117ب ، ج/13ب ، 52ب ، 64أ .) .

(3) (البقرة : 83 .) .

(4) هذا القول منسوبٌ إلى سيبويه ، والكسائيّ ، والفرّاء ، والمُبرّد في : (الدّرّ المصون : 275/1 .) .

تَعْبُدُوا ، وكان أصل إعراب الفعل النّصب بـ (أَنْ) فلمّا حُذفت رجع إلى أصله[1] ، كما قال طرفة :

أَلاَ أَيُّهَذَا اللائِمِيّ أَحْضُرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي[2]

.

يُروى : برفع (أَحْضُرُ) [3] .

---

(1) قال الفارسيّ : ((أخبرني أبو بكرٍ عن أبي العبّاس عن أبي عُثمان ، قال : أخبرني ابن قطرب عن أبيه أنّه سَمِعَ من العرب من يقول :

أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيّ أَحْضُرَ الوَغَى ....

بنصب (أَحْضُرَ) على إضمار (أَنْ) . وهذا قبيحٌ ، ألا ترى أنّ (أَنْ) لا تكادُ تعمل مُضمرةً حتّى يثبت منها عوضٌ ، نحو : (الفَاء) ، و (الوَاو) ، أو تعطف على اسمٍ ، فأمّا إعمالُها على هذا الحدّ فغير موجودٍ ، إلاّ أنّ نصب الفعل يدلّ عليها ، كما أنّ الفتحة في البيت تدلّ على (النّون) المحذوفة .)) ، (المسائل العسكريّة : 202 .) .

وقال ابن إياز : ((أجاز أبو عليّ الفارسيّ أنّ (أَنْ) مُقدّرةٌ بعد (عَنْ) ، ومنه قول الشّاعر :

أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيّ أَحْضُرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي .

والمعنى : الزَّاجِرِيّ عَنْ أَنْ أَحْضُرَ ، يُوضّح ذلك رواية من نصب (أَحْضُرَ) ، وأعمل (أَنْ) مُقدّرةً ، كما يُعملها ملفوظًا بها .)) ، (المحصول في شرح الفصول : 55ب _ 56أ .) .

وحذف (أَنْ) وبقاء عملها مسألةٌ خلافيّةٌ بين النّحويّين مضى درسها في : (119 .) .

(2) من الطّويل ، من قصيدةٍ طويلةٍ عُدّت من المعلّقات عدد أبياتِها اثنان ومائة بيتٍ ، هو الرّابع والخمسون

منها ، قالَها في أطلال خولة وما يُقاسيه من الغمّ والهمّ .

ومطلعها :

لِخَوْلَةَ أَطْلاَلٌ بِبُرْقَةَ ثَهْمَدِ ظَلَلْتُ بِهَا أَبْكِي وَأُبْكَى إِلَى الغَدِ .

وقبله :

رَأَيْتُ بِنِي غَبْرَاءَ لاَ يُنْكِرُوْنَنِي وَلاَ أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ المُمَدَّدِ .

وبعده :

فَإِنْ كُنْتَ لاَ تَسْتَطِيْعُ دَفْعَ مَنِيَّتِي فَذَرْنِي أُبَادِرْهَا بِمَا كَسَبَتْ يَدِي .

وهو في : (ديوانه : 32 ، شرح القصائد المشهورات : 80/1 ، شرح القصائد العشر للتّبريزيّ :

82 ، خزانة الأدب : 131/1 .) ، و _ برواية (الزَّاجِرِيّ) ، (أَتْبَعَ) _ في : (معاني القُرآن للأخفش :

133/1 .) ، و _ برواية (الزَّاجِرِيّ) _ في : (أمالي ابن الشّجريّ : 210/3 ، الإغراب في جدل الإعراب : 67 ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 99/1 ، لُمع الأدلّة في أُصول النّحو : 137 ، الفريد : 324/1 .) ، و _ برواية : (أَشْهَد) ، (أَحْضُرَ) _ في : (شرح القصائد السّبع الطّوال الجاهليّات : 192 .) ، وصدره _ برواية : (الزَّاجِرِيّ) _ في : (شرح شعر المُتنبّيّ : 242/1 ، المُوضِح في شرح شعره : 298/1 .) .

(3) ذكر التّبريزيّ في : (المُوضِح في شرح شعر أبي الطّيّب المُتنبّيّ : 298/1 .) أنّ هذه الرّواية هي إنشاد العرب كما حكى المازنيّ عن عليّ بن قطرب عن أبيه .

وهذه الرّواية من أدلّة البصريّين ضدّ الكوفيّين ، جاء في : (الاقتراح في أُصول النّحو وجدله : 341 .)

وقيل : (لا) بِمعنى : النّهي ، وفي الكلام حذفٌ تقديره : وَقُلْنَا لَهُمْ لاَ تَعْبُدُوا ، وكان أصل إعرابه : الجزم فلمّا خرج مخرج الخبر رفع ، واحتجّ صاحب هذا [القول] بأنّه
عاطفٌ عليه الأمر في قوله : ✿ ➔⌖☒✿⬆◆☒☆⬆⑤☠
☒☆☒⊗◐✞⊳⑥▪✠ ◆◆⅄Π◐❄♉⑥ ✿ [1] ، وفيه ما فيه .)) [2] .

ـ عرضها مع الاعتراض وذكر الوجه[3] :

ما نصّه : ((. . . كأنْ يستدلّ الكُوفيّ على إعمال (أنْ) مع الحذف بلا عوضٍ بقول الشّاعر :

أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيّ أَحْضُرَ الوَغَى ....

فيقول البصريّ : قد رُوي (أَحْضُرُ) _ بالرّفع أيضًا _ ، وهو على وفق القياس ، فكان الأخذُ به أولى ، وبيان كون النّصب على خلاف القياس أنّه لا شيء من الحُروف يعمل مُضمرًا بلا عوضٍ .)) .

(1) قاله الفرّاء ، حيث جاء في : (معاني القُرآن : 53/1 _ 54 .) ما نصّه : ((وفي قراءة : {وَإِذْ أَخَذْنَا مِيْثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيْلَ لاَ تَعْبُدُوا} ، ومعناها الجزم بالنّهي ، وليست بجوابٍ لليمين ؛ ألا ترى أنّه قد قال : ✿ ➔⌖⑤☒✠◆●🖫 ⑤✞☺·⌖○◻←❄⌖⑥
⊽☆"❻❄⌖❄⌖⌀⌖♉☆⊳⇔ ➔➔⌖⊙⌖⇨❄⌖⇖Π◐❄⌖⑥
⇨❄⌖⬆⇔♉❄⌖♉☆⊳◆ ⑤⬊⊠☒◷⇧☺⬆⊙⌖ ·◆○◆➔⑤☠ ⊽⌖⑥💻
⇩③⑤❸❄⌖❄"Π◐❄⌖❄⌖♉☆⊳⑩☆⌀◆⬆⌖✈↑☒ ✿ [البقرة:▤⌛] ، فأُمِرُوا ، والأمرُ لا يكون جوابًا لليمين ، لا يكون في الكلام أنْ تقول : وَاللهِ قُمْ ، ولا أنْ تقول : وَاللهِ لاَ تَقُمْ ؛ ويدلّ على أنّه نَهْيٌ وَجَزْمٌ أنّه قال : ✿ ➔⌖⊠☒✿⬆◆☒☆⬆⑤☠
☒☆☒⊗◐✞⊳⑥▪✠ ◆◆⅄Π◐❄♉⑥ ✿ ، كما تقول : افْعَلُوا وَلاَ تَفْعَلُوا ، أو : لاَ تَفْعَلُوا وَافْعَلُوا . . . .)) .

(2) (المُستنهى : أ/42ب .) .

وبقي في تلك الجُملة المنفيّة من الإعراب خمسة أوجهٍ :

أحدها : أنْ يكون (لاَ تَعْبُدُونَ) في موضع الحال ، أي : أَخَذْنَا مِيْثَاقَهُم غَيْرَ عَابِدِيْنَ إلاَّ اللهَ .

وثانيها : أنّها مُفسّرةٌ لأخذ الميثاق ، وذلك أنّه لَمّا ذكر تعالى أنّه أخذ ميثاق بني إسرائيل كان في ذلك إيْهامٌ للميثاق ما هو ؟ ، فأتى بِهذه الجُملة مُفسّرةً لَه ، ولا محلّ لَها حينئذٍ من الإعراب .

وثالثها : أنّ (أَنْ) النّاصبة مُضمرةٌ ، وهي وما في حيّزها في محلّ نصبٍ على أنّها بدلٌ من (مِيْثَاق) ، وهذا قريبٌ من القول الذي قبله ؛ من حيث إنّ هذه الجُملة مُفسّرةٌ للميثاق ، وفيه حذف (أَنْ) في غير المواضع
المقيسة .

ورابعها : أنْ يكون التّقدير : أَنْ لاَ تَعبُدُونَ ، وهي (أَنْ) المُفسِّرة ، وفيه معنى القول ، ثُمّ حُذفت (أَنْ) المُفسّرة ، وفي ادّعاء حذف حرف التّفسير نظرٌ لا يخفى .

وخامسها : أنْ تكون الحال محذوفةً ، والتّقدير : أَخَذْنَا مِيْثَاقَهُم قَائِلِيْنَ كَذَا وَكَذَا ، وحذف القول =
= كثيرٌ .

انظر : (مُشكل إعراب القُرآن : 102/1 ، البيان في غريب إعرابه : 99/1 ، التّبيان في إعرابه :
83/1 _ 84 ، الفريد : 324/1 ، الدُّرّ المصون : 275/1 _ 276 .) .

(3) انظر _ مثلاً _ : (المُستنهى : أ/10ب ، 21أ ، 16ب ، 25أ ، 33أ ، 36أ ، 46ب ، 82أ ،

ومن ذلك قوله عند بيانه لقوله I : ◑ ⑤☺✞➔⌖❀♠⌧✞⚐⮙⌖⑥
✋♠↓⌖○⌖❄⑨⚐✞❄← ⑤♉•♊↗⌖⇗ ☠⑤➔♠•⌖↗☞❄⌖⇗
♊✍⌖❄⑩ 🕮➢♠↗♊⬤❄✈✡∀ ♍⌘▦⌖○⌖❄➬
⌖⊃↑♠⬤✡∀♊↖♠❄▦ ②⌖① ⬄➢♠↙♠○⌖❄❻❄♊❀✞☺⑤
◑ [1] : (((الهمزة) في قوله : ◑ ⑤☺✞➔⌖❀♠⌧✞⚐⮙⌖⑥ ◑
لفظها لفظ الاستفهام ، وهي بِمعنى : التّوبيخ ؛ لأنّ الاستفهام لا يجوزُ على الله سُبحانه ، و (الواو) للاستئناف[2] ، وقيل : إنّها للعطف[3] ، وهو غير صحيحٍ ؛ لأنّ حرف الاستفهام قد قطع ما بعد (الواو) من أنْ ترجع على ما قبلها مِن حيث إنّ الاستفهام له صدر الكلام .)) [4] .

ـ عرضها مع الاختيار دون ذكر الوجه[5] :

ومـــن ذلـــك قولـــه عنـــد بيانـــه لقولـــه I : ◑ ❀⌖"♊⇗⇨
▦❄⌖✍☼↑⊃♠ ⌧✡⌧🖫⮙♠✸❄□○⌘❀✡&⊃⌖
⇗⌖↗♊•♎ ⇗✡⬤•⌖ ⑤✍🖎✡⇨☺ ➔⌖⇗✡⬤•⌖
⊙⌖✦♠↑⌧✡↖✡📭📪 ⑤⌘💣①✞⚐②

ب/10أ ، 15أ _ ب ، 36ب ، 49ب ، 66أ ، 97أ ، 102أ ، 163أ ، ج/8أ ، 32ب ، 72ب .) .

(1) (البقرة : 100 .) .

(2) ذكره الأخفش _ في أحد قوليه _ في : (معاني القُرآن : 147/1 .) .

(3) هذا قول سيبويه في : (الكتاب : 491/1 .) ، والأخفش _ في قوله الآخر _ في : (معاني القُرآن :
147/1 .) ، وأبي البركات الأنباريّ في : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 108/1 .) ، والعُكبريّ في :
(التّبيان في إعراب القُرآن : 97/1 .) ، وعُزي إلى البصريّين في : (الدُّرّ المصون : 316/1 .)
.

وهُناك قولٌ ثالثٌ ذكره الكسائيّ ، وهو أنّها (أَو) العاطفة التي بِمعنى (بَلْ) ، حُرِّكت (الواو) منها تسهيلاً .

انظر نسبته إليه في : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 252/1 ، مُشكل إعرابه : 105/1 _
106 ، الدُّرّ المصون : 316/1 .) .

وهذا القول ليس بشيءٍ ؛ إذْ لا وجه لحركتها .

انظر : (مُشكل إعراب القُرآن : 106/1 ، البيان في غريب إعرابه : 108/1 ، الفريد : 346/1 .) .

(4) (المُستنهى : أ/49ب .) .

(5) انظر _ مثلاً _ : (المُستنهى : أ/25أ ، 46أ ، 92ب ، 104أ ، 107أ ، ب/47أ ، 59ب ، 63أ ، 102ب ، 125أ ، 158ب ، ج/31أ ، 43ب .) .

: (1) ((وقوله : ، (مَا) في هذا الموضع شرطيّةٌ فيها معنى الظّرف[2] ، وقيل : ظرفيّةٌ فيها معنى الشّرط[3] ، والأحسن أنْ تكـــون شرطيّةً .)) [4] .

ـ عرضها مع الاختيار وذكر الوجه[5] :

ومـن ذلـك قولـه عنـد بيانـه لقولـه I :

(1) (التّوبة : 7 .) .

(2) وحينئذٍ ففي محلّها وجهان :
أحدهُما : أنّها في محلّ نصبٍ على الظّرفيّة الزّمانيّة ، والتّقدير : أيّ زَمَانٍ اسْتَقَامُوا لَكُم فَاسْـــتَقِيْمُوا لَهُـــم ، ونظيـــره : ، (فاطر : .) .
والآخر : أنّها في محلّ رفع مُبتدإٍ ، و (فَاسْتَقِيْمُوا) جواب الشّرط .
انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 636/2 ، الفريد : 448/2 ، الدُّرّ المصون : 445/3 .) .

(3) انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 636/2 ، الفريد : 448/2 .) .

(4) (المُستنهى : ب/158ب .) .

(5) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : أ/2ب ، 12أ ، 61أ ، 72أ ، 110ب ، ب/30أ ، 50ب ، =

⑤✍⌧🖫✂🖎✞❄🖗🖙✡⬤⌘🖽🖾❄⊂🗡 ✪ (1) : (((أَنْ) في موضع نصبٍ على أنّه بنَزع
الخافض ، أي : بِأَنْ أَفِيْضُوا[2] ، وقيل : هي مُفسّرةٌ بِمعنى : (أيْ)[3] ، وهو الأقرب ؛ لأنّ بعدها فعلَ أمرٍ ، وهو قوله : ✪ ⑤✞☺➭✡”✪⇧🡅⑤☠ ✪ ((. [4] .

ــ عرضها مع الاعتراض والاختيار[5] :

ومن ذلك قوله عند بيانه لقوله I : ✪ 🖽⌖❄•♊🖻💧🡅⑤☠
⌧✞⮙⌖⮉ ☆⇨⬤💧✈🡓💧🖑📭 ⑤✞☺🖎❄❄☐⬤⌖⑦⇧ ⩔✡⮉
🡐✞🏲❄🖎❄☐🗠✡🡔✡🕮📭 ⌧✞⑨✡▭☹♊☐⇨
⑤✍⌧🖫⮙⌖🡅⬄⌧✞🖅◆ 🡆⌖⌧✞⑨✡▭☹♊❄❄☐⇨
⑤✍⌧🖫🗠⌖✸✡🙟⊙💧 ✪ (6) : ((قيل : ✪ 🖽⌖❄•♊🖻💧🡅⑤☠
✪ بِمعنى : يَعْبُد ، و (اللام) في ✪ ⌧✞⮙⌖⮉ ✪ زائدةٌ ، و (مَنْ) : مفعول لـ ✪ 🖽⌖❄•♊🖻💧🡅⑤☠ ✪ (7) ، وقيل : (اللام) تُسمّى (لام) النّقل ، وهُو أنّها نُقلت من الْمُبتدإِ الذي هو ✪ ☆⇨⬤💧✈🡓💧🖑📭 ✪ إلى المفعول وهو (مَنْ) ، والتّقدير : يَدْعُو مَنْ لَضَرُّهُ أَقْرَبُ[8] مِــــــــنْ

نَفْعِهِ[9] ، وفي هذا شيءٌ من العَسْفِ[1] ، وقيل : (اللام) (لام) الابتداء ، و ✪ 🖽⌖❄•♊🖻💧🡅⑤☠ ✪ بِمعنـى : يَقُـول ، والتّقـدير : يَقُـوْلُ : لَمَـنْ ضَـرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ أَوْلَى بالإتْبَاعِ[2] ، وهذا يَقْرُب .)) [3] .

= 108أ ، 121ب ، 148أ ، ج/23ب ، 73ب .) .
(1) (الأعراف : 50 .) .
(2) انظر : (اللباب في علوم الكتاب : 133/9 .) .
(3) انظر : (كشف المُشكلات : 468/1 ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 307/1 _ 308 ، التّبيان في إعرابه : 572/1 ، الفريد : 308/2 ، الدُّرّ المصون : 277/3 .) .
(4) (المُستنهى : ب/121ب .) .
(5) انظر _ مثلاً _ : (المُستنهى : أ/35ب ، ب/22ب _ 23أ ، 59أ ، 128ب _ 129أ ، ج/39ب ، 73ب ، 83ب ، 85ب .) .
(6) (الحجّ : 13 .) .
(7) هذا قولٌ منسوبٌ إلى الكُوفيّين في : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 140/2 .) .
(8) (أَقْرَبُ) مُعادةٌ في : (المخطوطة .) .
(9) هذا قولٌ منسوبٌ إلى الكسائيّ في : (مُشكل إعراب القُرآن : 487/2 .) ، وعُزي إلى الكُوفيّين في :
(البيان في غريب إعراب القُرآن : 140/2 .) .

ــ عرضها على أنّها جائزةٌ[4] :

ومـن ذلـك قولـه عنـد بيانـه لقولــه I : ...

... : (((الّذِيْنَ) يجوزُ أنْ يكون موضعه النّصب ، والرّفع ،

فالنّصـبُ علــى أنّــه بـدلٌ مـن (مَـنْ) فــي قولــه : ... [6] ، ويجوز أنْ

---

(1) جاء في : (تاج العروس _ (عَسَفَ) _ : 385/12 _ 387 .) ما نصّه : ((عَسَفَ عن الطّريق يَعْسِفُ عَسْفًا : مال وعدل ، وسار بغير هدايةٍ ، ولا توخّي صَوْبٍ ، كاعتسفَ ، وتَعَسَّفَ ، يُقال : اعْتَسَفَ الطّريق اعْتِسَافًا ، وتَعَسَّفَه : إذا قطعه دون صَوْبٍ توخّاه فأصابه .

أو عَسَفَهُ : خَبَطَه في ابتغاء حاجةٍ على غير هدايةٍ ، قال ابن دُريد : هذا هو الأصل ، ومنه قول ذي الرُّمّة :

قَدْ أَعْسِفُ النَّازِحَ المَجْهُوْلَ مَعْسِفُهُ   فِيْ ظِلِّ أَغْضَفَ يَدْعُو هَامَهُ البُوْمُ .

ثُمّ كثُر حتّى قيل : عَسَفَ السُّلطان : إذا ظَلَمَ . . . .

والعَسْفُ : ركُوب الأمر بلا تدبّرٍ ، ولا رويّةٍ ، وكذلك التّعسُّف ، والاعتساف .)) .

(2) هذا قول أبي البركات الأنباريّ في : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 140/2 .) .

(3) (المُستنهى : ج/73ب _ 74أ .) .

ولسعة القول في هذه المسألة أفرد لَها مكّيّ بن أبي طالب كتابًا ، حيث قال في : (مُشكل إعراب القُرآن : 488/2 .) : ((وقد شرحنا هذه المسألة في كتابٍ مُفردٍ ؛ لأنّ فيها نظرًا واعتراضاتٍ على هذه الأقوال ، وفيها أقوالٌ أُخر غير هذه ، وهي مُشكلةٌ يتّسع فيها القول ؛ ولذلك كثُر الاختلاف فيها .)) .

(4) انظر _ مثلاً _ : (المُستنهى : أ/11أ ، 30أ ، ب/14ب ، 15أ ، 16ب ، 23ب ، 28ب ، 33أ ، 37ب .) .

(5) (النّساء : 37 .) .

(6) مــن الآيـــة السّـــابقة لَهـــا ، ونصّـــها : ...

يكون منصوبًا بفعلٍ مُتقدّمٍ بِمعنى (الذّمّ) ، كأنّه يُريد : أَذُمُّ ، أو : أَعْنِي[1] .

والرّفع على [أنّـه] بدلٌ من المُضمر في (فَخُورٍ) ، أو في (مُخْتَالٍ) [2] ،

ويجوز أنْ يكون خبر مُبتدإٍ محذوفٍ ، تقديره : هُمُ الَّذِيْنَ يَبْخَلُوْنَ .)) [3] .

ــ الإشارة إلى القول الصّحيح منها دون عرضها[4] :

وذلك قوله عند بيانه لقوله I :

[5] : ((و (فِي) [في] قوله :

بِمعــنى :

(مِنْ) [6] على الصّحيح[1] من الأقوال .)) [2] .

. (السّورة نفسها : .) .

وانظر جواز كونـه منصوبًا على البدليّـة في : (مُشكل إعراب القُرآن : ، البيان في غريب إعرابه :
220/1 .) .

(1) انظر : (الدُّرّ المصون : 361/2 .) .

(2) انظر : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 455/1 .) .

(3) (المُستنهى : ب/14ب .) .

وفي المسألة سبعة أوجهٍ كُلّها جائزةٌ .

انظرها بالتّفصيل في : (الدُّرّ المصون : 361/2 _ 362 ، اللباب في علوم الكتاب : 376/6 _ 377 .) .

(4) انظر : (المُستنهى : ب/5أ ، ج/43ب .) .

(5) (النّساء : 5 .) .

(6) أي بعضها ، والمُراد من أرباحها في التّجارة .

انظر : (اللباب في علوم الكتاب : 184/6 .) .

وكونُها بِمعنى (مِنْ) مذهب ابن قُتيبة في : (أدب الكاتب : 412 ، تأويل مُشكل القُرآن : 577 .) ، وعُزي إلى الأصمعيّ والكُوفيّين في : (ارتشاف الضّرب : 1726/4 .) ،

ـ الإشارة إلى الوجه الذي يميل إليه دون عرض الأوجه الأُخرى ـ وهو الغالب ـ[3] :

ومن ذلك قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]
[illegible]
[illegible] : ((قوله : [illegible] منصوبٌ على الحال ، تقديره : فَمَا لَكُمْ عَلَى هَذِهِ الحَالِ ، أي : حَالُ الخِلاَفِ .)) [5] .

ب ـ إعراب الجُمل وأشباهها:

اهتمام ابن يعيش بإعراب المُفردات لَمْ يصرفه عن إعراب الجمل وأشباهِها ، حيث حرص على إعرابِهما في غضون (مُستنهاه) .

---

(1) بلْ الصّحيح أنْ تكون (فِي) على بابِها من الظّرفيّة ، أي : اجْعَلُوا رِزْقَهُمْ فِيْهَا .
يقول الفخر الرّازيّ : ((وإنّما قال (فِيْهَا) ، ولَمْ يقُلْ (مِنْهَا) ؛ لئلاّ يكون ذلك أمرًا بأنْ يجعلوا بعض أموالَهم رزقًا لَهُم ، بل أمرهم أنْ يجعلوا أموالَهم مكانًا لرزقهم بأنْ يتجروا فيها ويُثمروها فيجعلوا أرزاقهم من الأرباح لا من أُصول الأموال .)) ، (مفاتيح الغيب : 152/9/5 .) .
(2) (المُستنهى : ب/5أ .) .
(3) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : أ/15أ ، 16أ ، 24ب ، 31أ ، ب/29أ ، 35أ ، ج/6أ .) .
(4) (النّساء : 88 .) .
(5) (المُستنهى : ب/25ب .) .
وما ذكره ابن يعيش هاهُنا هو مذهب الأخفش في : (معاني القُرآن : 263/1 .) ، ومكّيّ بن أبي طالب في : (مُشكل إعراب القُرآن : 205/1 ، وأبي البركات الأنباريّ في : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 227/1 .) ، والهمذانيّ في : (الفريد : 772/1 .) ، وعُزي إلى البصريّين في : (الدُّرّ المصون : 407/2 .) .
أمّا الكُوفيّون فيرون أنّه منصوبٌ على خبر (كَانَ) مُضمرةً ، والتّقدير : مَا لَكُمْ فِي المُنَافِقِيْنَ كُنْتُمْ فِئَتَيْنِ .
انظر نسبته إلَيْهم في : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 478/1 _ 479 ، الدُّرّ المصون : 407/2 .) .

ومن صور عناية ابن يعيش بإعراب الجُمل وأشباهها ما يأتي :

ـ قوله عند بيانه لقــوله I :

: ((قوله :

جُملةٌ في موضع نصبٍ على أنّه نعتٌ لـ (يومٍ) ؛ لكونِها جُملةً وقعت بعد النّكرة ، لكن ذلك لا يُقبل حتّى يُذكر العائد من الصّفة إلى الموصوف ، وتقديره : لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ فِيْهِ ، ثُمّ حذف (فيه) ؛ لدلالة المعنى عليه)) [2] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I :

[3] : (((وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الكِتَابَ) جملةٌ ابتدائيّةٌ .)) [4] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I :

---

(1) (البقرة : 48 .) .
(2) (المُستنهى : أ/29ب .) .
(3) (البقرة : 44 .) .
(4) (المُستنهى : أ/29أ .) .

[illegible] (1) : ((قوله : [illegible] الجُملة في موضع نصب على الحال ، أي : لاَ تَقْتُلُوهُ مُحْرِمِيْنَ .)) (2) .

ـ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible] (3) : ((قوله : [illegible] جملةٌ في موضع الرّفع على أنّه أخبارٌ مُتتابعةٌ ، إمّا لقوله : [illegible] (4) ، وإمّا لمُبتدإٍ محذوفٍ .)) (5) .

ـ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible] (6) : ((قوله : [illegible]

---

(1) (المائدة : 95 .) .
(2) (المُستنهى : ب/64أ .) .
(3) (الأنعام : 103 .) .
(4) من الآية التي قبلها ، ونصّها : [illegible] ، (الأنعام : [illegible] .) .
(5) (المُستنهى : ب/95ب .) .
(6) (التّوبة : 21 .) .

[illegible] في موضع رفعٍ على أحد أمرين ، إمّا خبر مُبتدإٍ محذوفٍ ، تقديره : هُمْ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم[1] ، وإمّا على معنى البدل من قوله : [illegible] [2] ، على تقدير : وَأُوْلَئِكَ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم .)) [3] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible] : ((قوله : [illegible] [4] : ((قوله : [illegible] موضع الجارّ والمجرور نصبٌ على أنّه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ ، تقديره : إدْخَالاً كَائِنًا بِإذْنِ رَبِّهِمْ .)) [5] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible] [6] : ((قوله : [illegible] مفعولٌ ثانٍ لـ (خَلَقْنَا) ، وقوله : [illegible]

---

(1) انظر : (الفريد : 456/2 .) .
(2) من الآية السّابقة لَها ، ونصّها : [illegible] ، (التّوبة : [illegible] .) .
(3) (المُستنهى : ب/160ب .) .
(4) (إبراهيم : 23 .) .
(5) (المُستنهى : ج/12ب .) .
(6) (الحجر : 26 .) .

✓✈✡⓿⇔ ♏︎✦⮝✦⑥◆*☀ ⓵ في موضع جرٍّ على أنّه نعتٌ لـ (صَلْصَالٍ) ، أي : صَلْصَال كَائِنٍ مِنْ حَمَإٍ[1] . . . .)) [2] .

ج ـ العطف :

تناول ابن يعيش العطف من جهتين :

ـ المُفردات :

أفاد النّحويّون بجواز عطف ((الاسم على الاسم ، والفعل على الفعل ، والْماضي على الْماضي ، والمُستقبل على المُستقبل ، والأمر على الأمر .)) [3] .

وعطف المُفردات عند ابن يعيش في (المُستنهى) اتّخذ المسار الآتي :

أوّلاً ـ عطف الاسم على الاسم :

ومن ذلك ما يأتي :

1 _ قوله عند بيانه لقـــوله I : ⓵ ➔✦✓✡☪♐

⑤✍⇧②✞☺←❄🖫⮫✦❄⁋⍓♑ ♏︎✦⮝💧⬆⌧✞❄❄➔♉

➔✦⮫❄✦❄⭘⇔✸❄❄♉⑥🕮 ❀💧⌫❄💧⬆⑤☠ ✓✡⮝✦✈⑥

⦿✦○✦⮧❄✦⮪✡➢💧 ⑤✍✉⬥💧⇨☺ ➔✦①✦②

❸❄✦❷✦✈⑨✡⮫💧⬆⑤☠ ·💧⏲⇧⬆✦⁋⓿♑

⑤✍⌧✷✞⮱❄"♊⏲⇨❄⁋⓿⓫⌧⑤ ☀←❄✞⮱⬉💧✋

⌧✞⮧✡➢⇔ ⮳✦•💧➔♌✈ ✓💧✈⑨✡&⮌♌ ⓵ [4] : (((حَمُولَةً) منصوبٌ على أنّه عطفٌ على (جَــنَّاتٍ) في

قولـــــــــــــــــــــــــــــه : ⓵ ➔✦⬋💧⬆✦ ⑤✍⌧✞⮱○✡⬀❖

⑤☺✞←✸❄❄♐⑥☺✞ ♋✦⓿✞⮱❄⁋⓿⌧ ⓵ [5] . . . . .)) [1] .

---

(1) أو بدلٌ منه بإعادة الجارّ .
انظر : (الفريد : 195/3 ، الدُّرّ المصون : 295/4 .) .

(2) (المُستنهى : ج/17ب .) .

(3) (المُحرّر في النّحو : 743/2 .) .

(4) (الأنعام : 142 .) .

(5) نصّــها : ⓵ ✎ ➔✦⬋💧⬆✦ ⑤✍⌧✞⮱○✡⬀❖ ⑤☺✞←✸❄❄♐⑥☺✞

♋✦⓿✞⮱❄⁋⓿⌧ ✓✦✈⮫♊●💧➔✸✦❄⁋⓿⌧ ➔✦⬀←✦❄&♊⦿✦

✓✦⮫♊●💧➔✸✦❄⁋⓿⌧ ➔✦⑤✍⌧⓿✞⮱☙□⮿⇨

➔✦⑤✍⌧◎✦✈⦿♊⮰✦ ✓💧☙♊❷❄✦⌫✡⮰❄☯⑥

⑤☺✡❀💧⌫❄💧⬉✋ ➔✦⑤✍⌧◎✦✈▦❄♊❷❄💧⬆✖♐

➔✦⑤✍⌧⭘💧✈✓✦✈⑥✖♐ ✓💧❄❷✦✸✦❄⁋⑨✡⬈❄♉⑥

2 _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]

[illegible]

[illegible] (2) : ((قوله : [illegible]

[illegible] منصوبٌ على أنّه عطفٌ على (عَدُوّ) .)) (3) .

ثانيًا : عطف الفعل على الفعل :

ومن ذلك ما يأتي :

1 _ قوله عند بيانه لقـــــوله I : [illegible]

[illegible]

[illegible] (السّورة نفسـها : [illegible] .) .

(1) (المُستنهى : ب/106أ .) .

(2) (الأنفال : 60 .) .

(3) (المُستنهى : ب/154ب .) .

[illegible] [1] : ((قوله : [illegible] عطفٌ على فعلٍ مُقدّرٍ من معنى (واجْتَنِبُوا) ، تقديره : اجْتَنِبُوا وَلاَ تَتَمَنَّوا .)) [2] .

2 _ قولــه عنــد بيانــه لقولــه I : [illegible] [3] :

(((اخْشَونِي) عطف الأمر على النّهي ؛ لأنّ حُكمهما يؤول إلى شيءٍ واحدٍ .)) [4] .

3 _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]

---

(1) (النّساء : 32 .) .
(2) (المُستنهى : ب/12ب .) .
(3) (البقرة : 150 .) .
(4) (المُستنهى : أ/67أ .) .

⇩③⑤·⌖●⌘▦⌖⌖ ⌚ [1] : (((الفاء) في قـــوله : ⌚
⮳❄⌖⑥☺✞⬋♊⌫✞♉🖫◐❄⌖❄⁋↗♦➢ ⌚ عاطفةٌ على فعلٍ مُقدّرٍ ،
تقديره : فَظَلَمُوا أو فَعَصوا وكَـذَّبُوا فَأَهْلَكْنَاهُم .)) [2] .

4 _ قولــه عنــد بيانــه لقولــه I : ⌚ ⋎⌖◖ ▦⌘❄♦✪☐⌫✡♉⌘
⑤✍📨♦⇨☺ ⬋⌖⑥·✡⬃⇨ ⮳❄⌖❄④⇨ ⌦✞⬉♦🕮✋
➔⌖▦⌘❄⌖○⌖⊙♦⬋♦➢♊ ⌚ ⌚⇧⬁⬅❄♊”❄⌖❄⁋◐✡↗⌘➢☐
▦❄⌖⬁♊⮙⌖↗♦⬆⮌⌖ ⌚ [3] : (((الـــواو) فـــي قولــــه : ⌚
➔⌖▦⌘❄⌖○⌖⊙♦⬋♦➢♊ ⌚ عاطفةٌ على فعلٍ مُقدّرٍ ، تقديره : يضلّهُم وَيَذَرُهُم ، والمُوجب لذلك أنّ (الواو) يُعطفُ بِها الفعل على الفعل ولا يُعطفُ بِها الفعل على الاسم .)) [4] .

ثالثًا ــ عطف الماضي على المُستقبل ، والمُستقبل على الماضي :

أشار ابن يعيش في مواضع كثيرةٍ من كتابه إلى أنّه لا يجوزُ عطف الفعل الْماضي على المُستقبل ، والمُستقبل على الْماضي ، وبِمثل هذا قال ابن عصفور[5] : ((لا يجوزُ عطف فعلٍ على فعلٍ إلاّ بشرط أنْ يتّفقا في الزّمان ، فلا يجوزُ أنْ تعطف ماضيًا على مُستقبلٍ ، ولا مُستقبلاً على ماضٍ . والأحسنُ أنْ يتّفقا في الصّيغة مع اتّفاقهما في الزّمان ، فتقول : زَيْدٌ قَامَ وَخَرَجَ ، و : زَيْدٌ يَقُوْمُ وَيَخْرُجُ .

---

(1) (الأنعام : 6 .) .
(2) (المُستنهى : ب/73أ .) .
(3) (الأعراف : 186 .) .
(4) (المُستنهى : ب/142ب .) .
(5) ابن عصفور (669هـ) : هو أبو الحسن عليّ بن مؤمن الإشبيليّ ، حامل لواء النّحو والعربيّة بالأندلس في عصره .
ترجمته في : (إشارة التّعيين : 236 _ 237 ، فوات الوفيات : 109/3 _ 110 ، بُغية الوعاة : 210/2 .) .

ويجوزُ أنّ تختلف الصّيغ في الأفعال المعطوفة مع اتّفاق الزّمـان ، نحـو : إنْ قَامَ زَيْدٌ
وَيَخْرُجَ يَقُمْ بَكْرٌ ، فعطف (يَخْرُجُ) على (قَامَ) ؛ لاتّفاقهما في الاستقبال ،
ومن ذلك قوله تعالى : ◑ ⑤☺✝⌧⍓✝♊ ❸❄✦●✦ ⑤☺✖♐✝
⑤✍✉⇨☺✦ ⑤✝☺←◎✦⌀✦ ✓✡◐♐
⑤✍⌧⅄❄❄♐✝⍓✦⑥💻⇩✡ ✓✦⑥💻⇩♉
➭❄✦❷♦⌖◘⑨✡♒⇧ ⑤✍⇕②✝☺☺⊙♊⌑⇧
·◘⇧♊✪✦●✦✈↑🔔☯ ◷ [1] ؛ ألا ترى أنّ المعنى : أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَصْبَحَتِ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً ، وقول الشّاعر[2] :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللئِيْمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِيْنِي [3] .

فعطف (فَمَضَيْتُ) وهو ماضٍ ، على (أَمُرُّ) ؛ لأنّ (أَمُرُّ) في المعنـى مـاضٍ ؛ ألا ترى أنّ المعنى : لَقَدْ مَرَرْتُ عَلَى اللئِيْمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ .

وأمّا إذا اختلف الزّمان فلا يجوزُ العطف ، فلا تقولُ : زَيْدٌ قَامَ وَيَخْرُجُ ، تُرِيدُ : قَامَ
فِيْمَا مَضَى وَيَخْرُجُ فِيْمَا يُسْتَقْبَلُ .))[1] .

---

(1) نصّـــــــها : ◑ ⑤☺✝⌧⍓✝♊ ❸❄✦●✦ ⑤☺✖♐✝ ⑤✍✉⇨☺✦ ⑤✝☺←◎✦⌀✦ ✓✡◐♐ ⑤✍⌧⅄❄❄♐✝⍓✦⑥💻⇩✡ ✓✦⑥💻⇩♉ ➭❄✦❷♦⌖◘⑨✡♒⇧ ⑤✍⇕②✝☺☺⊙♊⌑⇧ ·◘⇧♊✪✦●✦✈↑🔔☯ ⑤✖❁✖♐✝ ⑤✍✉✦⇨☺ ⌧✝◷✡"✍♎·✦⑨♣♑⊙♍ ◷ ، (الحجّ : ▤⌛ .) .
(2) مُختلفٌ فيه على ثلاثة آراء :
أ _ أنّه شِمْر بن عمرو الحَنفيّ في : (الأصمعيّات : 141 .) .
ب _ أنّه عُميرة بن جابر الحنفيّ في : (الحماسة للبُحتريّ : 205 .) .
ج _ أنّه رجلٌ من بني سلولٍ في : (الكتاب : 24/3 ، المقاصد النّحويّة : 117/3 ، التّصريح : 475/3 ، شرح شواهد المُغني : 310/1 .) .
ولَمْ أستطع تعيينه .
(3) من الكامل ، من أبياتٍ عددها خمسةٌ ، هو ثالثها ، قالَها الشّاعر في ترك المُجازاة بالسّوء والعفو عن المُسيء .
وأوّلُها :

لَوْ كُنْتُ فِيْ رَيْمَانَ لَسْتُ بِبَارِحٍ أَبَدًا وَسُدَّ خَصَاصُهُ بِالطِّيْنِ .

وقبله :

لِيْ فِيْ ذَرَاهُ مَآكِلٌ وَمَشَارِبٌ جَاءَتْ إِلَيَّ مَنِيَّتِي تَبْغِيْنِــي .

وبعده :

غَضْبَانُ مَمْتَلِئًا عَلَيَّ إِهَابُهُ إِنِّي وَرَبِّكِ سُخْطُهُ يُرْضِيْنِي .

وهو في : (الكتاب : 24/3 ، معاني القُرآن للأخفش : 145/1 ، معانيه وإعرابه : 145/1 ،

وهذا طرفٌ من الأمثلة التي ذكرها ابن يعيش في هذا الشّأن :

1 _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible] : (((الفَاء) في قوله : [illegible] ، (فاء) استئنافٍ ، ولا يجوزُ أنْ تكون عاطفةً ؛ لأنّ (بَدَّلَ) فعلٌ ماضٍ والذي قبله مُستقبلٌ صريحٌ ، فالْماضي لا يُعطف على المُستقبل .)) [3] .

2 _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible] : (((ثُمَّ) في قوله : [illegible] للاستئناف ، ولا

الخصائص : 330/3 ، الأُزهيّة : 263 ، شرح شواهد الإيضاح : 221 ، شرح شواهد المُغني : 310/1 .) ، و _ برواية : (مَرَرْتُ) _ في : (الأصمعيّات : 142 .) ، و _ برواية : (مَرَرْتُ) ، (فَمَضَيْتُ عَنْهُ) _ في : (الحماسة للبُحتريّ : 205 .) ، و _ برواية : (فَمَضَيْتُ عَنْهُ) _ في : (الصّاحبيّ : 364 .) ،
و _ برواية : (فَأَعَفُّ ثُمَّ أَقُوْلُ) _ في : (المقاصد النّحويّة : 117/3 ، التّصريح : 475/3 .) ، وصدره في :
(شرح الكافية الصّغير : 112 .) .
(1) (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 213/1 .) .
(2) (البقرة : 59 .) .
(3) (المُستنهى : أ/33أ .) .
(4) (الأنعام : 108 .) .

يجوزُ أنْ تكون عاطفة ؛ لأنّ ما بعدها مُستقبلٌ وما قبلها ماضٍ ، وهو لا يُعطف الْماضي على المُستقبل .)) [1] .

3 _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible] (((الفَاء) في قوله : [illegible] جواب شرطٍ محذوفٍ ، تقديره : إنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ ، ولا يجوزُ أنْ تكون عاطفةً ؛ لأنّ الذي قبلها ماضٍ والذي بعدها مُستقبلٌ ، وهو لا يعطف الْماضي على المُستقبل .)) [3] .

رابعًا ــ عطف الفعل على الاسم ، والاسم على الفعل :

ومن ذلك قوله عند بيانه لقــوله I : [illegible] ((وقوله : [illegible] موضع الجارّ والمجرور الأوّل النّصب ؛ لأنّه مفعولٌ ، وموضع الجارّ والمجرور الثّاني وهو قوله : [illegible] الجرّ نعتٌ لشَيءٍ كَائنٍ من الخَوفِ ، وقال (بشيءٍ) على الفرد ، ولَمْ يقُل (بأَشْياء) من هذه المعطوفة اختصارًا وإيجازًا ، وكان الأصل أنْ يقول : بِشَيءٍ مــن

(1) (المُستنهى : ب/97أ .) .
(2) (مريَم : 59 .) .
(3) (المُستنهى : ج/53ب .) .
(4) (البقرة : 155 .) .

الخوفِ ، وشَيءٍ من الجُوعِ ، وشَيءٍ من نقص الأَموالِ ، وشَيءٍ من نقص الأنفُسِ ، وشيءٍ من نقص الثّمرات ، ولكنّه استغنى بحرف العطف ، وهاهُنا نُكتةٌ حسنةٌ وهو أنّ
العطف على (شيءٍ) لا على (الجُوعِ) ، وفي هذا المعنى مجازان ، أحدهُما : حذف
(شيءٍ) ، والثّاني : حذف الحرف العامل وهو (منْ) ، وفي الكلام حذفٌ تقديره : فَاصِبرُوا ؛ ولِهذا قال : 🕛 ➔✙⑩❄✙✸✡⚐●✠
⑤✍⌦⌖⇨☺❄☝♓✡⊙✠⊞❄⊂♐ 🕓 ، فعطف فعل الأمر وهو
قوله : 🕛 ➔✙⑩❄✙✸✡⚐●✠ ⑤✍⌦⌖⇨☺❄☝♓✡⊙✠⊞❄⊂♐
🕓 على الفعل المحذوف ؛ إذْ لولا ذلك لَمَا جاز عطف الفعل على الاسم ، فتدبّر .)) [1] .

ـ الجُمل :

يرى أكثر النّحويّين أنّ عطف الجُمل على الجُمل جائزٌ بشرط اتّفاق المعنى ، يقول الخاورانيّ[2] : ((يجوزُ أنْ تعطف جُملةً على جُملةٍ ولكن بشرط أنْ يكون بين الجُملتين مُلاءمةٌ معنويّةٌ كالشّركة ، والأخوّة ، مثلاً تقول : زَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْرٌو جَالِسٌ ، إذا كانا شريكين ، أو أخوين ، أو كان بينهما رابطةٌ بحيث لو ذُكر حال أحدِهما خطر بالبال أنّه كيف حال الثّاني ؟ ، تقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوْهُ عَرَبِيٌّ وَأُمُّهُ مُوَلَّدَةٌ ؛ لأنّك إذا ذكرتَ حال أبيه خطر ببال السّامع أنّه كيف حال أُمّه ؟ .

ولا يجوزُ أنْ تقولَ : فُلاَنٌ يَدْرُسُ وَالكَلْبُ يَنْبَحُ ، و : مُحَمَّدٌ رَسُوْلُ الله وَالحِمَارُ
يَنْهَقُ ؛ إذْ لا مُلاءمة بين هاتين الجُملتين .)) [3] .

أمّا ابن الطّراوة[4] فيرى أنّ الجُمل لا يُعطف بعضها على بعضٍ ((إلاّ بشرطين :

---

(1) (المُستنهى : أ/68ب .) .
(2) الخاورانيّ (571هـ) : هو أبو أبو مُحمّد مُحمّد بن أبي الحسن الشّوكانيّ ، درس علم العربيّة على شيخه الزّمخشريّ .
=
= ترجمته في : (هديّة العارفين : 98/2 ، مُعجم المُؤلّفين : 213/11 ، القواعد والفوائد في الإعراب _ مُقدّمة المُحقّق _ : 11 _ 15 .) .
(3) (القواعد والفوائد : 143 _ 144 .) .
(4) ابن الطّراوة (528هـ) : هو أبو الحُسين سُليمان بن مُحمّد الْمالقيّ ، كان نحويًا ماهرًا ، أديبًا بارعًا ، يقرض الشّعر ويُنشيء الرّسائل ، له آراء في النّحو تفرّد بها وخالف فيها جمهرة النّحويّين ، وعلى الجُملة كان بارزًا في علوم اللسان نحوًا ولغةً وأدبًا .

أحدهُما : المُساواة في المعنى .
الثّاني : المُساواة في النّظم .)) [1] .
بينما ذهب النّحويّين ((إلى أنّ عطف الجُمل بعضها على بعضٍ يكونُ مُطلقًا ، وإنّما
هذان الشّرطان من الشّروط المُستحسنة ، وليسا من الشّروط اللازمة .)) [2]
.

وقد ذكر ابن يعيش جُملةً من الأمثلة الدّالّة على عطف الجُمل بعضها على بعضٍ إمّا على سبيل الاختيار أو الاعتراض ، ومنها :

1 _ قوله عند بيانه لقوله I : ⓵
➔⌖⌧⌂❷❄⌖⑩⌧⌖←❄✞⎇➚♦➢⬄ ⑤☺✞⁂⌷○⌖✵♐
⑤⁂⌧⊍⌂⑥▪♑ ⮫⌖⌧✞⟡◆ ⁂⌖"⬆●⬆⌧ ➔⌖⋎✡⊓⌖
⑤⁂⌧✞⌂⚐○✡⊞❄⊂♐ ⑤☺✞✹❄□○⌖⚘♦⬆⑤⚶🕮
⊞❄⌖⬆⌖⋅☼⚐ ⑤☺✞⁂⌖⋅♦⬋♦➢⬄ ⌧✞❄⬆⬄
⊞❄♦⌂⌖⮙⌖→○♦ ⑤☺✞⌧🖫⮳⇨ ✦❄❄♐⌂⌖→⌧
➔⌖⋎⌖⑥ ⬋♦⬆⌖ ⑩✡⮙♦◎⌖⁂⌷◎⌖⁂✡⬉✡⮵ ⋎✡⊓⌖
⑤⁂⌧🖫⌂⌖○⌖⑤⑦♑ ⑤✞☺⊃ ⊞♦⌂⌖⮙⌖→○⌖🔔
➔⌖⑤⁂✉♦⇨☺⇨☺♦ ⑩❄⌖⌖✡☡⊙♦🖬 ⑩✡⮙⌖⑥
⊞❄⌖⌂⌷⮙⌖⌧✡⬆✗♐ ⓵ [3] :

(((الواو) في قوله : ⓵ ➔⌖⌧✞❷❄⌖⑩⌧⌖←❄✞⎇➚♦➢⬄ ⓵
عاطفةٌ على قوله : ⓵ ➔⌖⌧✞⊓ ⊞⌖❷⌖⮙⌖⌂❄⌖→❄⬆⬄↓♦
⓵ [4] ، وإنّما جاز عطف الجُملة الخبريّة على الجُملة المنفيّة ؛ لأنّ الإيجاب والنّفي من باب
الخبر .)) [5] .

ترجمته في : (بُغية المُلتمس : 290 ، إنباه الرّواة : 113/4 _ 115 ، تُحفة القادم : 18 _ 19 .) .
(1) (البسيط في شرح جُمل الزّجّاجيّ : 644/2 .) .
(2) (المصدر السّابق : 806/2 _ 807 .) .
(3) (البقرة : 96 .) .
(4) من الآية السّابقة ، ونصّها : ⓵ ➔⌖⌧✞⊓ ⊞⌖❷⌖⮙⌖⌂❄⌖→❄⬆⬄↓♦
⑤☺✞⑩❄⌖❄•⑤🖬⌖ ⑩✡⮙⌖⑥ ⌖✞⚐⋎❄⌖●□
⑤✞☺⊞❄⌷•✡⊞➚⌧➢🔔⬄ ➔⌖⑤⁂✉♦⇨☺⇨☺♦ ⮫⌖⌧✡"➢♦🖬
⑩✡⑥⁂⌧◷⌚⇨☺❄⍴⌧✡⮙✡☡✗♐ ⓵ ، (السُّورة نفسها : ⌸⚫␥ .) .
(5) (المُستنهى : أ/47ب .) .

2 _ قولـه عند بيـانه لقوله I : [illegible]

[illegible] : (((الواو) عاطفةٌ الجُملة بعدها على الجُمـــــلة [2] قبلها .)) [3] .

3 _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]

[illegible] : (((الواو) في

---

(1) (البقرة : 120 .) .

(2) بينهما في : (المخطوطة .) : (بعدها) وهي مشطوبةٌ .

(3) (المُستنهى : أ/56أ .) .

= ويقصد بقولــه : (علــى الجُملــة قبلهــا) قولــه تعــالى : [illegible]

قولـــــــــه : ...

... عاطفــــةٌ علـــــى قولـــــه : ... ،

و (مَا) للنّفي ، وهو يجوزُ عطف الجُملة المنفيّة على الجُملة المُوجبة ؛ لأنّ الإيجاب والنّفي من باب الخبر .)) [1] .

4 _ قوله عند بيانه لقوله I : ... : ((موضع الجُملة في قوله : ... النّصب على أنّه عطفٌ على معنى (رِئَاء النّاس) ، تقديره : يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُم مُرَائِيْنَ وَغَيْرَ مُؤْمِنِيْنَ .)) [3] .

5 _ قوله عند بيانه لقوله I : ... : ((وأمّا قوله : ... فليست (ثُمَّ) للعطف وإنّما هي للاستئناف ؛ لأنّه لا يُعطف المرفوع على المنصوب .)) [5] .

... ، (السّورة نفسها : ... .) .

(4) (البقرة : 143 .) .

(1) (المُستنهى : أ/64أ .) .

(2) (النّساء : 38 .) .

(3) (المُستنهى : ب/14ب .) .

(4) (الأنعام : 64 .) .

(5) (المُستنهى : ب/86أ .) .

6 _ قولــــه عنــــد بيانــــه لقولــــه I : [illegible]

[illegible] : (((الـواو) فـي قولـه : [illegible] للعطـف فـي التّحقيـق ، كأنّـه عطف قولـه : [illegible] علـى مـا قبلـه فـي المعنـى ، كأنّـه يُريـد : أُولَئِكَ الصَّادُونَ وَأُولَئِكَ هُمُ المُعْتَدُونَ ، ولا يجوزُ أنْ تكون عطفًا على قوله : [illegible] ؛ لأنّ الأسْماء لا تُعطف على الأفعال .))[2] .

د ــ القواعد النّحويّة :

أودع ابن يعيش كتابه جُملةً من القواعد النّحويّة التي أصدرها النّحويّون قبله ،
وقد بلغ عددها تسع عشرة قاعدةً ، ومنها :

ـ الاستفهام له صدر الكلام[3] .

ــ يجـوزُ عطـف المواضـع علـى الأسْـماء كمـا تعطـف الأسْـماء علـى المواضع[4] .

ـ لا يُعطفُ الْماضي على المُستقبل[5] .

ـ لا يُبدل المُفرد من الجمع ، ولا يُبدل الجمع من المُفرد[6] .

ـ لا تُنعت المعرفة بالنّكرة[7] .

ـ المُشتقّ لا يُنعت[8] .

ـ لا يُخبر بالمُفرد عن الجمع[9] .

---

(1) (التّوبة : 10 .) .
(2) (المُستنهى : ب/69أ .) .
(3) انظر : (المصدر السّابق : أ/49ب .) .
(4) انظر : (المصدر السّابق : أ/80ب .) .
(5) انظر : (المصدر السّابق : ب/9ب ، 10أ ، 47أ .) .
(6) انظر : (المصدر السّابق : ب/28أ .) .
(7) انظر : (المصدر السّابق : ب/32أ .) .
(8) انظر : (المُستنهى : ب/34أ .) .
(9) انظر : (المصدر السّابق : ب/35أ .) .

ـ الاستفهام والإشارة لا يجتمعان[1] .
ـ النّعت لا يتقدّم على المنعوت[2] .
ـ ظُروف الزّمان لا يُنعت بِها الأشخاص[3] .
ـ المُضاف والمُضاف إليه كالشّيء الواحد[4] .
ـ الأسْماء لا تُعطف على الأفعال[5] .
ـ (لَوْ) من دلائل الْماضي ، و (أَنْ) من دلائل المُستقبل[6] .
ـ يجوزُ إحلال المُضمر محلّ الظّاهر[7] .

هـ ـــ الحروف :

ظهرت عناية ابن يعيش بالحروف من ثلاث شُعب :

ـــ المعاني :

نبّه ابن يعيش في مواضع مُتعدّدة من (مُستنهاه) إلى بعض المعاني التي تأتي عليها بعض الحُروف ، ومن ذلك ما يأتي :

1 ـــ (الباء) .

حيث أشار إلى أنّها تكون بِمعنى (لام) الأجل ، يقول عند بيانه لقوله I :

[illegible]

(1) انظر : (المصدر السّابق : ب/43ب .) .
(2) انظر : (المصدر السّابق : ب/134أ .) .
(3) انظر : (المصدر السّابق : ب/139ب .) .
(4) انظر : (المصدر السّابق : ب/146أ .) .
(5) انظر : (المصدر السّابق : ب/159أ .) .
(6) انظر : (المصدر السّابق : ب/163أ .) .
(7) انظر : (المصدر السّابق : ج/55أ .) .

(1) : ((

(الباء) في قوله :

أحسنُ ما يُقال فيها أنّها بِمعنى (اللام) ، أي : للحَقِّ ، وهي (لام) الأجل ، كأنّه يُريد : لأَجْلِ الحَقِّ .)) (2) .

وأشار أيضًا إلى الخلاف الدّائر حول معناها ، وذلك عند بيانه لقوله I :

حيث قال : (3) (((الباء) في قوله :

يجوزُ فيها أنْ تكون بِمعنى (اللام) (4) ، ويكون التّقدير : وَإِذْ فَرَقْنَا لَكُم أَيْ لأَجْلِ . . . . (5) ونَجَاتِكُم .

ويجوزُ فيها أنْ تكون بِمعنى (قبل) ، أي : فَرَقْنَا قَبْلَ دُخُولِكُم .

وقيل : هي على حالِها للإلصاق ، كما يُقال : سَاقَ فُلاَنٌ بِفُلاَنٍ دَابَّتَهُ ، و : ضَرَبَهُ بِالسَّوْطِ ، وما يجري مجرى ذلك .)) (6) .

2 ـ (مِنْ) .

حيث أشار إلى أنّها تكون بِمعنى (التّبعيض) ، يقول عند بيانه لقوله I :

(7) :

---

(1) (الأنعام : 73 .) .
(2) (المُستنهى : ب/87ب .) .
(3) (البقرة : 50 .) .
(4) انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 62/1 .) .
(5) كلمتان لَمْ أستطع قراءتَهما .
(6) (المُستنهى : أ/30أ .) .
وما ذكره ابن يعيش من أنّها على بابِها للإلصاق هو أنّها على بابِها من كونِها داخلةً على الآلة . =
= انظر : (الدُّرّ المصون : 221/1 .) .

(((مَنْ) للتّبعيض[1] . . . . على معنى : وَالقَائِلُ مِنَ النَّاسِ .)) [2] .

وأشار أيضًا إلى أنّها تكون بِمعنى (بيان الجنس) ، يقول عند بيانه لقوله I : [illegible]

[illegible] : (((مِن) في قوله : [illegible] [3] لبيان الجنس ، أي : مِنْكُم يَا مَعَاشِرَ العَرَبِ ؛ لأنّه لو كان أعجميًّا لَمَا ملّته العربُ ، ولِمَا لَكُم فيه من الشّرف ؛ لكونه منكم نسبًا وجِنْسًا .)) [4] .

كما أشار أيضًا إلى أنّها تكون بِمعنى (ابتداء الغاية) ، يقول عند بيانه لقوله I : [illegible]

---

(7) (البقرة : 8 .) .

(1) هذا ما عليه سيبويه في : (الكتاب : 225/4 .) ، والفارسيّ في : (الإيضاح العضُديّ : 251/1 .) ، وعبد القاهر الجُرجانيّ في : (المُقتصد : 822/2 .) ، وعُزي إلى جمهرة النّحويّين في : (ارتشاف الضّرب : 1719/4 .) .

ومنع كونَها للتّبعيض المُبرّد في : (المُقتضب : 136/4 .) ، وابن السّرّاج في : (الأُصول : 409/1 _ 410 .) ، والسُّهيليّ في : (نتائج الفكر : 330 _ 331 .) ، وعُزي إلى الأخفش الأصغر في : (ارتشاف الضّرب : 1719/4 ، الجنى الدّاني : 315 .) .

(2) (المُستنهى : أ/13أ .) .

(3) (البقرة : 151 .) .

(4) (المُستنهى : أ/67أ .) .

((:[1]

(مِـنَ) فـي قولـه : لابتـداء الغايـة ؛ لِمُقارنتها (إلى) في التّحقيق ، أي : مَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ .))[2] .

3 ـ (اللام) .

حيث أشار إلى أنّها تكون بِمعنى (التّعدية) وهو أصل معانيها ، يقول عند بيانــه لقولــه I :

((:[3] هذه تُسمّى (لام) المُطاوعة ، والتّقدير : مَا كَانَ دُخُولُهَا يطيعهم أَو يحصُل لَهُم إلاَّ خَائِفِيْنَ .))[4] .

وأشار أيضًا إلى أنّها تكون بِمعنى (الاختصاص) ، يقول عند بيانه لقوله I :

(1) (البقرة : 164 .) .
(2) (المُستنهى : أ/71ب .) .
(3) (البقرة : 114 .) .
(4) (المُستنهى : أ/54ب .) .

(1) : (((الــلام) فـــي (لَكُـــم) تُسَـــمّى (لام) الاختصـاص ، وليست للملـك ولا للاستحقاق ، وإنّمـا هي قريبـةٌ من ذلـك ؛ لأجل اختصاصهم بالتّبيّن .)) (2) .

وأشار أيضًا إلى أنّها تكون بِمعنى (لام) الأجل ، يقول عند بيانه لقولـه :

(3) : (((الــلام)

---

(1) (البقرة : 187 .) .
(2) (المُستنهى : أ/82أ .) .
(3) (النّساء : 125 .) .

في قوله بِمعنى (لام) الأجل ، أي : لأَجْلِ طَاعَةِ الله .)) [1] .

كما أشار أيضًا إلى أنّها تكون بِمعنى (الإضافة) ، يقول عند بيانه لقــولـه I :

(اللام) في (لَـهُ) تُسمّى (لام) الإضافة ، أي : أَضَافُوا إِلَيْهِ البَنِيْنَ وَالبَنَاتَ .)) [3] .

كما أشار أيضًا إلى أنّها تكون بِمعنى (المُطاوعة) ، يقول عند بيانه لقــوله I :

: (((اللام) في قوله : تُسمّى (لام) المُطاوعة في الأصل .)) [5] .

ــ النّيابة :

بلغت عناية النّحويّين بِهذا الجانب أنْ عقد له جماعةٌ فصولاً مُستقلّةً في مؤلّفاتِهم ،
فهذا ابن قُتيبة[6] يعقد بابًا اسْمه : (دُخول بعض الصّفات مكان بعض) [1] ، وبابًا آخر اسْمه : (حُروف الصّفات التي يقع بعضها موقع بعضٍ) [2] ، وهذا

---

(1) (المُستنهى : ب/32ب .) .
(2) (الأنعام : 100 .) .
(3) (المُستنهى : ب/95أ .) .
(4) (الأعراف : 13 .) .
(5) (المُستنهى : ب/114أ .) .
(6) ابن قُتيبة (هـ) : هو أبو مُحمّد عبد الله بن مُسلم الدّينوريّ ، قضى حياته في بغداد ، والتقى بعددٍ كبيرٍ من العُلماء ، فأخذ عنهم في فُروعِ عدّةٍ من الدّراسات الإسلاميّة ، وعُلوم العربيّة ، فصار رأسًا في التّأليف لُغةً ونحوًا وفقهًا وتفسيرًا وما إلى ذلك .

ابن جنّـيّ يعقـد بابًـا اسْمه : (استعمال الحُروف بعضـها مكـان بعضٍ) [3] ، وهـــــــذا

الهرويّ[4] يعقد بابًا اسْمه : (دُخول حُروف الخفض بعضـها مكـان بعضٍ) [5] .

بل إنّ ابن جنّـيّ أفرد (النّيابـة) بكتـابٍ مُستقلٍّ سَمّاه : (التّعاقب) ، يقـول الشّاطبيّ[6] : ((وإذا أردتَ الاطّلاع على وُقوع الحرف موضع غيره ، فطـالع كتاب (التّعاقب) لابن جنّيّ ، ففيه شفاء الغليل ، وإذا كان كذلك حصل الأُنسُ بوقوع بعض حُروف الجرّ موقعَ بعضٍ ؛ لوجود النّظائر .)) [7] .

وظـاهرة النّيابـة بين حُروف الجرّ مُختلفٌ فيهـا بين العُلمـاء علـى ثلاثـة مذاهب :

الأوّل : جـواز النّيابـة بين حُروف الجرّ ، وعليـه الكُوفيّـون[8] ، وتـابعهم يُـونس[9] ، والأخفـش[10] ، وابـن قُتيبــة[11] ، والمُبـرّد[12] ، والزّجّـاج[13] ، وابن السّـــرّاج[1] ،

ترجمتـه فـي : (مراتـب النّحـويّين : ⌛▤🗁 _ ⌨▤🗁 ، طبقـات النّحـويّين واللغـويّين : ▤🖰🗁 ، تاريخ العلماء النّحويّين : ◉🗀▤ _ 🗀🗁▤ .) .

(1) انظر : (أدب الكاتب : 331 _ 344 .) .

(2) انظر : (تأويل مُشكل القُرآن : 565 _ 578 .) .

(3) انظر : (الخصائص : 306/2 _ 313 .) .

(4) الهرويّ (415هـ) : هو أبو الحسن عليّ بن مُحمّد الهرويّ ، أقام بِمصر ، كـان عالِمًا بـالنّحو ، إمامًا في الأدب ، جيّد القياس ، صحيح القريحة .

ترجمته في : (مُعجم الأُدباء : 248/14 _ 249 ، إنباه الرّواة : 311/2 ، بُغية الوعاة : 205/2 .) .

(5) انظر : (الأُزهيّة : 267 _ 290 .) .

(6) الشّـاطبيّ (790هـ) : هو أبو إسحاق إبراهيم بن مُوسى اللخميّ ، كـان أُصوليًّا ، مُفسّرًا ، فقيهًا ، لُغويًّا ، اتّسم بالورع والزُّهد والصّلاح .

ترجمته في : (نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج : 46 _ 50 ، برنـامج المجـاريّ : 116 _ 122 ، المقاصد الشّافية _ مُقدّمة المُحقّق _ : 1/د _ ي .) .

(7) (المقاصد الشّافية : 236/2 .) .

(8) منسوبٌ إليـهم فـي : (الاقتضـاب فـي شرح أدب الكُتّـاب : 713/2 ، التّحفـة الوفيّـة : 214 ، الجنى الدّاني : 314 ، المُساعد : 365/1 .) .

(9) منسوبٌ إليه في : (معاني القُرآن للأخفش : 46/1 ، الجنى الدّاني : 314 .) .

(10) انظر : (معاني القُرآن : 296/1 .) .

(11) انظر : (أدب الكاتب : 331 _ 344 ، تأويل مُشكل القُرآن : 565 _ 578 .) .

(12) انظر : (المُقتضب : 319/2 .) .

(13) انظر : (معاني القُرآن وإعرابه : 73/4 .) .

والهرويّ[2] .
والثّاني : عدم جواز النّيابة بين حُروف الجرّ ، وعليه البصريّون[3] .

والثّالث : جواز النّيابة في موضعٍ ، وعدم جوازها في موضعٍ آخر ، أي أنّه مقصورٌ على السّماع ، وعليه ابنُ جنّيّ ، حيث قال : هذا ((بابٌ يتلقّاه النّاس مغسولاً ساذجًا من الصّنعة ، وما أبعد الصّواب عنه وأوقفه دونه . . . . .
ولسنا ندفع أنْ يكون ذلك كما قالوا ، لكنّا نقول : إنّه يكون بِمعناه في موضعٍ دون موضعٍ على حسب الأحوال الدّاعية إليه ، والمُسوّغة له ، فأمّا في كُلّ موضعٍ وعلى كُلّ حالٍ فلا ؛ ألا ترى أنّك إنْ أخذتَ بظاهر هذا القول غُفْلاً هكذا لا مُقيّدًا لزمك عليه أنْ تقول : سِرْتُ إلى زَيْدٍ ، وأنتَ تُريد : مَعَهُ ، وأنْ تقولَ : زَيْدٌ فِي الفَرَسِ ، وأنتَ تُريد : عَلَيه ، و : زَيْدٌ فِي عَمْرٍو ، وأنتَ تَريد : عَلَيْهِ فِي العَدَاوة ، وأنْ تقول : رَوَيْتُ الحَدِيْثَ بِزَيْدٍ ، وأنتَ تُريد : عَنْهُ ، ونحو ذلك مِمّا يطولُ ويتفاحش ، ولكن سنضع في ذلك رسْمًا يُعمل عليه ، ويُؤمن التزام الشّناعة لمكانه . . . . .))[4] .

وابن يعيش أورد جُملةً كافيةً تُبيّن انتسابه إلى أهل الكُوفة ومن جرى مجراهم في جواز النّيابة بين حُروف الجرّ .
وهذا إيرادٌ لشيءٍ من هذه الجُملة :

1 _ قوله عند بيانه لقوله I : 🕐 ➔✣①✣②
❸❄✣🙰💧⬆⌧❄💧⬆⑤☠ ⌧✡⮙✣⮉ ▦❄💧🙰❄□❷✣❄❄🙰💧 🕐
✦❄❄♐⑨✡"🙰✠ ⑤🙰📪⇨✡☺ ⑤✞😐⮟♊⬆✣📬⓿💧🖬🕮
⑩❄✣🙰♊ ⑤😐✞🙰♊"❄✣⑥💻⇩♍ ➔✣⌧✞❄🖗🙰✡⮉
①✞🏱② ❸❄✣✸❄□⮪💧⬤💧➔✖♐ 🕐 [5] : (((اللام) بِمعنى (فِي) ، أي :
وَلاَ تَعْتَقِدُوا فِي مَنْ يُقْتَل فِي سَبِيل الله تعالى .))[6] .

---

(1) انظر : (الأُصول : 414/1 .) .
(2) انظر : (الأُزهيّة : 267 _ 290 .) .
(3) منسوبٌ إليهم في : (الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب : 714/2 .) .
(4) (الخصائص : 306/2 _ 315 .) .
(5) (البقرة : 154 .) .
(6) (المُستنهى : أ/68أ .) .

2 _ قولـــــه عنــــد بيانـــــه لقولـــــه I : [illegible]

: (((البـــاء) [illegible] [1] [illegible]

في قوله :

[illegible] قيل : علـى أصـلها ، وموضـع الجـارّ والمجرور النّصب على الحال ، أي : نَزّل الكِتَابَ صَادِقًا .

وقيل : نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ ، تقديره : نَزَّلَ الكِتَابَ تَنْزِيْلاً صَادِقًا .

وقيـل : (البـاء) أيضًـا مَعاقِبـة لــ (لام) الأجـل ، أي : لأَجْـلِ الحـّقِ ، وهـو التَّكْلِيفُ ؛

لأنّـه حقٌّ .)) [2] .

3 _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]

[illegible]

---

(1) (البقرة : 176 .) .

(2) (المُستنهى : أ/76أ .) .

[illegible]
: [1] [illegible]

(((إلـــــى) فـــــي قولـــــــه : [illegible] يجوزُ أنْ يكون بِمعنى (مَع) [2] ، أي : الرَّفث مَعْ نِسَــائِكُم ، كمــا قــال : [illegible] [3] ، أي : مَعْ الله .

ويجوزُ أنْ يكون بِمعنى (مِنْ) على أنّ الرّفثَ جميع ما تحتاجون من نِسَائِكُم[4] من جماعٍ وغيره ، كالقُبلة وأمثالِها ، على تقدير : أُحِلَّ لَكُمْ مَا احِتَجْتُم مِنْ نِسَائِكُم مِنْ جِماعٍ وغيره .

ويجوزُ أنْ تكون (إلى) على حالِها لـ (انتهاء الغاية) [5] ، ويكون الرّفثُ بِمعنى الميل ، على معنى : أُحِلَّ لَكُم أَنْ تَمِيْلُوا إلى نِسَائِكُم بالجِماعِ وغيره .)) [6] .

4 _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]

---

(1) (البقرة : 187 .) .

(2) هذا مذهبٌ منسوبٌ إلى الكُوفيّين في : (التُّحفة الوفيّة : 217 ، ارتشاف الضّرب : 1730/4 .) ، وكثيرٍ من البصريّين في : (ارتشاف الضّرب : 1730/4 ، المُساعد : 254/2 .) ، وحسّنه الفرّاء في : (معاني القُرآن : 218/1 .) .

(3) هــذا الجُــزء ورد فــي موضــعين مــن القُــرآن الكــريْم ، ونــصّ أولاهمــا : [illegible] ، (آل عمران : 52 .) .

(4) في : (المخطوطة .) : (نِسَائِهم) .

(5) هذا ما عليه أكثر العُلماء .
انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 154/1 ، الفريد : 423/1 .) .

(6) (المُستنهى : أ/81ب .) .

: [1] (((فِي) في قوله : ... بِمعنى (مِنْ) على الصّحيح من الأقوال .)) [2] .

5 _ قوله عند بيانه لقوله I : ...

... [3] : (((مِنْ) في قوله : ... بِمعنى (لام) الأجل ، أي : لأَجْلِ ذَلِكَ .)) [4] .

6 _ قوله عند بيانه لقوله I : ...

---

(1) (النّساء : 5 .) .
(2) (المُستنهى : ب/5أ .) . =
= وقد مضى في : (449 .) أنّ الصّحيح بقاء (فِي) على أصلها وهو الظّرفيّة .
(3) (الْمائدة : 32 .) .
(4) (المُستنهى : ب/50ب .) .

②🏱✞① ⧫⌘⬄⬆⌖❄ ♊⌧⬧➚🏱✞❄⭠☹✞⑥✡❄⑩
⌖⊃⬆⬧❄⌫⌧✡⌀♊⬀⌖❄▦ 🕔 [1] : (((الباء) في قوله :
🕔 ⑩ ♊⌧⬧➚🏱✞❄⭠☹✞⑥✡❄⑩ 🕔 بِمعنـى (لام) الأجـل ، أي : لأَجْـلِ أَنَّـهُم قَوْمٌ لاَ يَفْقَهُونَ .)) [2] .

7 _ قوله عند بيانه لقوله I : 🕔 ⌖➔⌖⌧✞❄⬆⬄ ❸❄⌖⭘⌖✓❖⧫
⧫⬂✞⌫⌖⮳ ☠⑤⬆⬧⮶❄✡⬧➔ 🖫⭘⌘⬧⑤
⇨□♊❄"✞⌧✞☺⑤ ⌖⌀⑥⌖❄ 🕮⬄➢⌘➚✈✡❄⑩⌖⊙
☠⑤⬆⬧❄⌧⑥⌖❄ 🕮✈⌘⌖🖫⌧⑥✡⑩ ⑤⌖❍❄⌖⬋
⌖⌀⑥⌖❄ 🕮⑥⌖⬇✈✡❄⑩⌖⊙⌖➔ ⧫⬂✞⌫⌖❄⑩
⑥⌖⮙✡⑩ ⇨⑦⑤⌖❍⌖⬀🖫⌧⑤ ☠⑤⬆⬧❄➔⬧❍⌖❄
🕔 : ((قوله : [3] 🕔 ⌖⊃➔⬧⭘⬧⮶❄🖫⌖❄❸ ⬄➢⬧❷⬇☼⌀
⑥⌖⮙✡⑩ ⬄➢⬧❷⬇☼⌀ 🕔 (الباء) بِمعنى (لام) الأجل ، أي : فَذُوقُوا العَذَابَ لأَجْلِ مَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ .
ويجـوزُ أَنْ تكـون بِمعنـى (عَلَـى) ، أي : ذُوْقُـوا العَـذَابَ عَلَـى بِمَـا كُنْـتُمْ تَكْفُرُوْنَ .)) [4] .

8 _ قولـــه عنـــد بيانـــه لقولـــه I : 🕔 ⌖➔⌖❄⑥⌧✞❶□
♊⌧⬧➚❄▫⌖⭘□❄❄·☺☼♑②① ♊⌧⬧➚▫✞⌧➔☺☼⑤
⑥⌖⬇❄♊"❄✞⌫⌖⮳ ♊⌧☼✞⌧ ➚✖⑥✞⌀ ⑥⌖⮙⌖❄➢
☠⑤⬆⬧❄➔⬧❍⌖❄ ⬩□✪⌖❄ ⬆✡⮛
♊⌧⬧❷⬇☼⌀ ⑥⌖⮙✡⑩ ⇨⑦⑤⇨❍⌖⬀🖫⌧⑤
❸❄⌖🖫⮝✡⑨⬧⬆⊃⌖ 🕔 [5] :
(((البـاء) فـي قولـه : 🕔 ⑩ ⑥⌖⮙✡⑩ ♊⌧⬧❷⬇☼⌀ 🕔 بِمعنـى (لام) الأجل ، أي : لأَجْلِ مَا كُنْتُم تَكْسُبُونَ .)) [6] .

---

(1) (الْمائدة : 58 .) .
(2) (المُستنهى : ب/52ب .) .
(3) (الأنعام : 30 .) .
(4) (المُستنهى : ب/78أ .) .
(5) (الأعراف : 39 .) .
(6) (المُستنهى : ب/119ب .) .

9 _ قولــه عنــد بيانــه لقولــه I :

: [1] (((مِنْ) مُعاقبة لحرفٍ غيرها وهو (باء) السّبب ، تقديره : وَبِسَبَبِهِ تخرُجُ الشَّجَرَة ؛ لأنّ الشّجرة من الْماء .)) [2] .

10 _ قوله عند بيانه لقوله I :

: [3]

(((الــلام) فــي قولــه : بِمعنــى (عَلَى) أي : عَلَى الأَذْقَانِ[4] ، كقول الشّاعر[5] :

.... فَخَرَّ صَرِيْعًا للِيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ[6] .

---

(1) (النّحل : 10 .) .
(2) (المُستنهى : ج/21أ .) .
(3) (الإسراء : 107 .) .
(4) وذكر المُعربون أنّها قد تكون على بابِها ، وقد تكون للاختصاص .
انظر : (الدُّرّ المصون : 427/4 _ 428 .) .
(5) مُختلفٌ فيه على خمسة آراء : =
= أ _ أنّه جابر بن حُنَيّ التّغلبيّ في : (المُفضّليّات : 120 ، شرح اختيارات المُفضّل : 955 ، شرح شواهد المُغني : 562/2 .) .
ب _ أنّه ربيعة بن مكدم في : (الأغاني : 32/16 .) .
ج _ أنّه عصام بن المقشعر العبسيّ في : (مُعجم الشُّعراء : 270 .) .
د _ أنّه الأشعث بن قيس الكنديّ في : (الأزهيّة : 288 .) .
هـ _ أنّه كعب المنقريّ في : (شرح أدب الكاتب : 359 .) .
ي _ أنّه المُكعبر الأسديّ في : (الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب : 719/2 .) .
والاختيار هو أنّ القائل جابر بن حُنَيّ التّغلبيّ ؛ فحسبه دليلاً وجود البيت ضمن قصيدته الميميّة التي أثبتها له المُفضّل الضّبّيّ ، ولا غرو فقد كان راويةً للأخبار والآداب ، وأيّام العرب ، ثقةً في روايته .
أمّا غيره فقد تَمثّل بعجزه ، وصدره مُختلفٌ عند كُلّ واحدٍ منهم .
(6) من الطّويل ، وصدره :
تَنَاوَلَهُ بِالرُّمْحِ ثُمَّ اثَّنَى لَهُ ....

أي : عَلَى اليَدَيْنِ .)) [1] .

ـــ الزّيادة[2] :

اختلف العُلماء حول وقوع الزّيادة في القُرآن الكريْم ، فأنكرها بعضهم ، وأثبتها البعض الآخر وأكثرهم من المُفسّرين والفُقهاء .

والزّيادة حقّها أنْ تكون في الحروف وفي الأفعال ، وأمّا الأسْماء فنصّ أكثر النّحويّين
على أنّها لا تُزاد ، وحكم عليها كثيرٌ من المُفسّرين بالزّيادة[3] .

وابن يعيش أحد الأعلام الذين أثبتوا الزّيادة في مواضع من القُرآن الكريْم ، وأنكروها في مواضع أُخر ؛ إذْ لا ثَمرة لَها ، وبيان ذلك على النّحو الآتي :

وهو من قصيدةٍ عدد أبياتِها ثَمانية وعشون بيتًا ، هو الخامس والعشرون منها ، قالَها جابر بن حُنَيّ التّغلبيّ .

ومطلعها :

أَلاَ يَالَقَوْمِي لِلْجَدِيْدِ المُصَرَّمِ   وَلِلْحِلْمِ بَعْدَ الزَّلَّةِ المُتَوَهَّـمِ .

وقبله :

لَيَنْتَزِعَنْ أَرْمَاحَـنَا فَأَزَالَهُ   أَبُو حَنَشٍ عَنْ ظَهْرِ شَقَّاءَ صِلْدَمِ .

وبعده :

وَكَانَ مُعَادِيْنَا تَهِرُّ كِلاَبُهُ   مَخَافَةَ جَيْشٍ ذِي زُهَاءٍ عَرَمْرَمِ .

وهو في : (المُفضّليّات : 122 ، أدب الكاتب : 336 ، شرح اختيارات المُفضّل : 955 ، شرح شواهد المُغني : 562/2 .) ، وعجزه في : (مُعجم الشّعراء : 270 ، الأُزهيّة : 288 ، الاقتضاب في شرح أدب
الكُتّاب : 718/2 ، رصف المباني : 221 ، الجنى الدّاني : 101 ، الدُّرّ المصون : 427/4 ، شرح شواهد المُغني : 562/2 .) .

(1) (المُستنهى : ج/35ب .) .

(2) لإرادة المزيد حول الزّيادة في القُرآن الكريْم انظر : (البُرهان : 70/3 _ 90 ، أثر القُرآن في تطوّر النّقد العربيّ إلى آخر القرن الرّابع الهجريّ : 32 _ 37 ، زيادة الحُروف بين التّأييد والمنع وأسرارها البلاغيّة في القُرآن الكريْم : 21 _ 259 ، كشف السّرّ عن حُروف الجرّ : 149 _ 180 ، لطائف المنّان وروائع البيان في دعوى الزّيادة في القُرآن ، نظرات لُغويّة في القُرآن الكريْم : 142 _ 146 .) .

(3) انظر : (البُرهان : 72/3 _ 74 .) .

أوّلاً ــ المواضع التي أثبت فيها الزّيادة :

ومن ذلك ما يأتي :

1 _ قولـــه عنـــد بيانـــه لقولـــه I : [illegible] (مِنْ) في قوله : [illegible] زائدةٌ .)) [1] . [2]

2 _ قولـــه عنـــد بيانـــه لقولـــه I : [illegible] (اللام) في (لِي) فيها قولان :

أحدهُما : أنّها نائبةٌ مناب اسم ظاهرٍ ، كأنّه أراد : اشْكُرُوا نِعْمَتِي .

وقيل : هي زائدةٌ ، أي : اشْكُرُونِي .)) [3] . [4]

3 _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible] (مِنْ) زائدة للاستغراق في الوقت .)) [5] . [6]

---

(1) (البقرة : 107 .) .

(2) (المُستنهى : أ/52ب .) .

وسيأتي في : (882 _ 887 .) القول في حُكم زيادة (مِنْ) .

(3) (البقرة : 152 .) .

(4) (المُستنهى : أ/67ب .) .

(5) (الأنعام : 10 .) .

(6) (المُستنهى : ب/73ب .) .

4 _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] : ((قوله : [illegible] [1] : [illegible]
[illegible] (بِكُلّ) في موضع نصبٍ على أنّه مفعولٌ لـ (عَلِيم) مُقدّمٌ لتجانس رؤوس الآيات ، و (الباء) فيه زائدةٌ في الأصل ،
أي : وَهُو عالِمٌ كُلّ شَيءٍ .)) [2] .

5 _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
((: [3] [illegible]
(اللام) في (لَمَن) زائدةٌ .)) [4] .

6 _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]
[illegible]
(اللام))) : [5] [illegible]
في (له) زائدةٌ لتأكيد التّعدية ، أي : فَهُمْ مُنْكِرُوه .)) [6] .

ثانيًا ــ المواضع التي أنكر فيها الزّيادة :

ومن ذلك ما يأتي :

---

(1) (الأنعام : 101 .) .
(2) (المُستنهى : ب/95ب .) .
(3) (الحجّ : 13 .) .
(4) (المُستنهى : ج/73ب .) .
(5) (المُؤمنون : 69 .) .
(6) (المُستنهى : ج/85ب .) .

1 _ قولـــــه عنـــــد بيانـــــه لقولـــــه I :

: [(1)]

(((الواو) في (وإذْ) (واو) عطفٍ على ما تقدّم ، و (إذْ) معمولٌ لفعلٍ مُقدّرٍ ، تقديره : وَاذْكُرْ يَا مُحَمَّدُ ، وهذه سبيلها أَيْنَما وُجدت[(2)] في القُرآن الكريْم[(3)] .

ولا يُعبأ بقول من قال : إنّـها زائدةٌ دُخولُها وخروجها على سواءٍ[(4)] ؛ لأنّ ذلك يُؤدّي إلى أنْ يكون في القُرآن شيءٌ لا معنًى له ، وذلك لا يجوزُ .)) [(5)] .

2 _ قوله عند بيانه لقوله I :

: [(6)] : ((قوله : قال بعضهم : إنّ (أَلاَّ) زائدةٌ ومعناها : مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ[(7)] ، وزيادة

---

(1) (البقرة : 34 .) .

(2) في : (المخطوطة .) : (كانت) ، وما أثبتّه موجودٌ أعلاها .

(3) (إذْ) لا يتصرّف ؛ لذا لا يقع مفعولاً ، فالأحسن أنّه منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ دلّ عليه (فَسَجَدوا) ، أي : أَطَاعوا وانقادوا فسجدوا ؛ لأنّ السّجود ناشىءٌ عن الانقياد .
انظر : (الدُّرّ المصون : 185/1 .) .

(4) هذا قول أبي عبيدة في : (مجاز القُرآن : 36/1 _ 37 .) ، وعُزي إلى الكُوفيّين في : (الإنصاف : 456/2 .) .
وهُناك عددٌ من الأوجه الواردة في (إذْ) ، منها ما هو جائزٌ ، ومنها ما مُتكلّفٌ فيه .
انظر : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 73/1 ، التّبيان في إعرابه : 46/1 ، تفسير القُرآن الكريْم : 251/1 ، الدُّرّ المصون : 174/1 _ 175 ، 185 .) .

(5) (المُستنهى : أ/24ب _ 25أ .) .

(6) (الأعراف : 12 .) .

(7) هذا قول أبي عبيدة في : (مجاز القُرآن : 211/1 .) ، حيث قال : ((العربُ تضع (لا) في موضع الإيجاب ، وهي من حُروف الزّوائد ، قال أبو النّجم :

الحُروف في القُرآن لغير معنًى يُوهم العبث ، والله سُبحانه مُنَزّهٌ عن العبث ، والأقرب أنّ معنى (مَا مَنَعَكَ) : مَا أَلْجَأَكَ ، أو مَا أَحْوَجَكَ ، أو مَـا حَمَلَكَ عَلَـى أَنْ لاَ تَسْجُدَ ، فيستقيمُ المعنى ، وتبطل الزّيادة لغير معنًى .)) [1] .

3 _ قولـــه عنـــد بيانـــه لقولـــه I :

قولــــــــــــــه : (([2] : يجوزُ في (أَنْ) وجهان ، قال بعضهم تكـون زائدةً[3] ، وهو ضعيفٌ جدًّا زيادتُها لغير غرضٍ .

ويجوزُ أنْ تكون مُخفّفةً من الثّقيلة ، ويكون موضـع (تلْكُم) النّصب علـى أنّـها اسْمها ، والخبر (أُورثتموها) .)) [4] .

فَمَا أَلُوْمُ البِيْضَ أَلاَّ تَسْخَرَا ... مِمَّا رَأَيْنَ الشَّمْطَ القَفَنْدَرَا .

أي : مَا أَلُوْمُ البِيْضَ أَنْ يَسْخَرْنَ ، القفندر : القبيح السَّمِج .

وقال الأحوص :

وَيَلْحَيْنَنِي فِيْ اللهْوِ أَلاَّ أحبَّه ... وَلِلهْوِ دَاعٍ دَائِبٌ غَيْر غَافِلٍ .

أراد : فِي اللهْوِ أَنْ أحبَّهُ ، قال العجّاج :

فِيْ بِئْرٍ لاَ حورٍ سَرَى وَمَا شَعَرْ .

الحور : الهلكة ، وقوله : لاَ حَور ، أي : فِيْ بِئْرٍ حور ، و (لاَ) في هذا الموضع فضلٌ .)) .

(1) (المُستنهى : ب/113ب .) .
(2) (الأعراف : 43 .) .
(3) لَمْ أقف على قائله .
(4) (المُستنهى : ب/120ب .) .

4 _ قوله عند بيانه لقوله I :

(أَنْ) في قوله : (([1] : في موضع رفعٍ على أنّه فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديره : فَلَمَّا صَحَّ أَنْ جَاءَ البَشِيْرُ ، أي : مَجِيءِ البَشِيْرِ .

ويبعدُ أنْ تكون زائدةً[2] على ما ذكره بعضهم[3] ؛ لأنّ الزّيادة لغير فائدةٍ لا تصحّ في القُرآن الكريْم .)) [4] .

5 _ قوله عند بيانه لقــوله I :

قوله : (([5] : قيل : (يَكَادُ) صلةٌ ، أي :

زائدةٌ[6] ، أي : وَلاَ يُسِيغُهُ ، وهذا لا يجوزُ ؛ لأنّ الزّيادة في القُرآن لغير فائدةٍ لا تجوزُ .

والصّحيح أنّها بِمعنى المُقاربة[1] ، معناه : وَلاَ يُقَارِب إِسَاغَتَهُ عِنْدَ تَجَرُّعِهِ ؛ لأنّه يبقى

---

(1) (يُوسف : 96 .) .

(2) (زائدة) مُعادةٌ في : (المخطوطة .) .
والصّحيح أنّها زائدةٌ على اطّراد ؛ لأنّها وقعت بعد (لَمّا) .

(3) انظر : (رصف المباني : 197 ، الجنى الدّاني : 221 .) .

(4) (المُستنهى : ج/8أ .) .

(5) (إبراهيم : 17 .) .

(6) القول في زيادة (كَادَ) مذهبٌ منسوبٌ إلى الأخفش ، وقُطرب ، وأبي حاتِم في : (بصائر ذوي التّمييز : 400/4 .) ، وعُزي إلى الكُوفيّين في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 146/2أ .) .

يتردّد في حَلْقِهِ فَلاَ بُدَّ أَنْ يُسِيغَهُ بَعْدَ التَّعَب العَظِيْم وَالتَّرَدُّد .)) (2) .

6 _ قوله عند بيانه لقوله I : ◑ ➔⌖⌧✞✍⌖•♊
⇩③⑤❸❄⌖”♊⓿❄⌖⑥ ♈♦♠✦⌖⬀♦ ➔⌖⬃⌖❄✍●♦➔⌖⊃⌖
⑤✍⌧🖫✍●♦⇔♐❄⌖⑥⌖⊃⌖ ➔⌖☆✡”⌖⑥🖳⇩♉
➔⌖●✡✍🖫●♉⑤ ⌧✡✍⌫🖫⍓♦❷❄⌖✈✍✡&✗➚ ◑ (3) :
((قوله : ◑ ➔⌖☆✡”⌖⑥🖳⇩♉ ◑ قيل : (الواو) زائدةٌ ، والتّقدير : الفُرْقَان ضِيَاءً(4) ، والصّحيح أنّها غير زائدةٍ وأنّها عطفت (الضّياء) على (الفُرقان) ؛ لاختصاص كُلّ لفظةٍ بصفةٍ ، كما قال : (هُدًى) و (نُورٌ) ؛ ولأنّه عطف (وذِكْرًا) أي : للمُتّقين الذِيْنَ يَعْمَلُونَ بِمَا فِيْهِ وَيَتَّعِظُوْنَ بِمَوَاعِظِهِ .)) (5) .

يتّضح مِمّا سبق أنّ الدّاعي لإنكار ابن يعيش وقوع الزّيادة في القُرآن الكريْم هو أنّ الزّيادة لغير معنًى وفائدة يكون كالعبث ، وليس كما ظنّ ، يقول ابن يعيش الحلبيّ : ((وقد أنكر بعضهم وُقوع هذه الأحرف زوائد لغير معنًى ؛ إذْ ذلك يكون كالعبث ، والتّنْزيل مُنَزّهٌ عن مثل ذلك .

وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنّهم لَمْ يجدوه في اللغة ، أو لِما ذكروه من المعنى ، فإنْ كان الأوّل فقد جاء منه في التّنْزيل والشّعر ما لا يُحصى ، وإنْ كان الثّاني فليس كما ظنّوا ؛ لأنّ قولنا : زائدٌ ليس المُراد أنّه قد دخل لغير معنًى البتّة ، بلْ يزيد لضربٍ من التّأكيد ، والتّأكيد معنًى صحيحٌ ، قال سيبويه عقيب : ◑ ⬀⌖❄⌖⑨✡⍓⌖⑥ ←❄⌖✍❄□✪✡➚✠➢

---

(1) قال التّفتازانيّ : (((كاد) وُضعت لمُقاربة الشّيء فُعل أو لَمْ يُفعل ، فمُجرّدةً تُنبىء عن نفي الفعل ، ومقرونةً تُنبىء عن وُقوع الفعل .)) ، (بصائر ذوي التّمييز : 399/4 .) .

(2) (المُستنهى : ج/11ب .) .

وانظر : (شرح التّسهيل : 399/1 ، البحر المُحيط : 419/6 _ 420 .) .

(3) (الأنبياء : 48 .) .

(4) فيكون حالاً من الفُرقان ، أي : مُضيئًا ، أو ذا ضياءٍ ، وهذا تُعضّده قراءة من قرأ {ضياء} بغير العاطف ، وهو ابن عبّاس ، وعكرمة ، والضّحّاك .

انظر نسبتها إليهم في : (القراءات الشّاذّة : 92 ، المُحتسب : 109/2 ، الفريد : 491/3 _ 492 .) .

(5) (المُستنهى : ج/67ب .) .

وانظر : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 132/2 ، التّبيان في غريب إعرابه : 919/2 ، الفريد : 491/3 .) .

⮛✈✡"❻❄⌖❄⁋⌖⌖➚⬧⮚⬄ 🕔 [1] ونظائره ، فهو لغوٌ من حيث إنّها لَمْ تُحدث شيئًا لَمْ يكُن قبل أنْ تجيء من المعنى سوى تأكيد الكلام .)) [2] .

و ــ المُصطلحات :

فـي (المُسـتنهى) عـددٌ مـن المُصـطلحات النّحويّـة بلـغ ثلاثـةً وتسـعين مُصطلحًا .

وقد جاء أغلبها مُوافقًا لأهل البصرة ، حيث بلـغ عددها أربعةً وثَمانين مُصطلحًا ، ومنها :

- (العطف) [3] ، ويُقابله عند الكُوفيّين (النّسق) [4] .
- (ضمير الشّأن والقصّة) [5] ويُقابله عند الكوفيّين (الضّمـــــير المجهول) [6] .

أمّا أهل الكُوفة فقد استخدم لَهم تسعة مُصطلحات ، ومنها :

- (ما لَمْ يُسمّ فاعله) [7] ، ويُقابله عند البصريّين مُصطلـــحاتٌ مُتعدّدة[8] .

---

(1) نصّــــــــــــــها : 🕐 ⬂❄⌖⑨✡⮙⌖⑥ ⬅❄⌖⌖❄□✪✡➚⌧⮚ ⮛✈✡"❻❄⌖❄⁋⌖⌖➚⬧⮚⬄ ⌦✞⬁⌖⮿✞⚐❄⁋➚⬧⮚⬄ ➔⌖♋⌖⬁⌖⌫⍈⮿⌖❄⑥ ⍉❄⌖⬧⌦❄⌖⑩➚⬧⮚⬄ ⍉❄⌖⁋⅄✡❄❄"⌖➔♉☙ ▦❄⬧♌⌖⬤⌧✈⬂❄⬧⮝✖➶ ⑤⍆⌦⌧⌖❁⍈⌦✡ ⮿⌖⮝ ⮛⌖✈⮝⌖⑤✡⭐✡⬁✡⬉✡⊠⊡ ➔⌖⅄⬧⮝⑤☠ ❿⌖◷◷☺♈⑥ ⮛✡✈⮙⌖✈⑥ ⬧❂⬤⬧➔⑤☠ ❹❄⌖◷✞⚐⌦✡⬧ ❸❄⌖◎⌖⑤⍉⬧ ➔⌖①⌖② ⑩❄✡⬉✡🕮⌧ ⌖·⑥💻▫⌧⁂⬧⍈⌖➔⊠ ⮛✡✈❄⍈♊➚⬧⮚⬄ ⑤⌧⁂⬧①✞⚐② ⍉❄⌖⌦✡"④◷ ⮛✡✈❄⍈♊➚⬧⮚⬄☙ ⬂❄⌖⑥⍆⮿♊⇪ ⮿⍈♊⌖❄⍈⬧➚⬧⮚⬄ ➔⌖⑤⍆✧□⬁⌖♏⬄🕮 ⑤⌧⁂⬧⊃⌖✈ ⑤⍆🗊⌖⇨☺ ▦❄⬧♌✡⑧⇧☺ ⑤⍆⌦🖫⮙⬧♌♊⅄✡⍈❄✡♐✖➶ 🕔 ، (الْمائدة : 13 .) .

(2) (شرح المُفصّل : 128/8 _ 129 .) .

(3) انظر : (المُستنهى : أ/11ب .) .
وانظر نسبته إلى البصريّين في : (شرح المُفصّل : 74/3 ، مُصطلحات النّحو الكُوفيّ : 77 .) .

(4) انظر نسبته إليهم في : (شرح المُفصّل : 74/3 ، مُصطلحات النّحو الكُوفيّ : 77 .) .

(5) انظر _ مثلاً _ : (المُستنهى : أ/48أ ، ب/75ب .) .
= وقد وقع توثيقه في : (302 .) .

(6) وقع توثيقه في : (302 .) .

(7) انظر : (المُستنهى : أ/21أ .) .

(8) وقع ذكرها في : (69 _ 70 .) .

ـ (الجاري وغير الجاري) [1] ، ويُقابله عند البصريّين (المُنصرف وغير المُنصرف) [2] .

ومن الصّور التي بدت على ما أورده ابن يعيش من مُصطلحاتٍ ما يأتي :
ـ ذكره لَها دون نسبةٍ للفريق القائل بِها .
ـ المُزاوجة بين مُصطلحين في الاستخدام ، ومن ذلك استخدامه (الزّائد) [3] ، وهو مُصطلحٌ بصريٌّ[4] ، و (الصّلة) [5] ، وهو مُصطلحٌ كُوفيٌّ[6] ، وهذا يعني قبوله لِهذين المُصطلحين وإنْ كان الغالب عليه تعبيره بالمُصطلح البصريّ وهو (الزّائد) .
كما أنّه استخدم (النّعت) [7] وهو مُصطلحٌ كُوفيٌّ[8] ،

و (الصّفة) [9] وهومُصطلحٌ بصريٌّ[10] .
واستخدم (الجرّ) [11] وهو مُصطلحٌ بصريٌّ[12] ، و (الخفض) [13] وهو مُصطلحٌ كُوفيٌّ[14] .
أيضًا استخدم (ما لَمْ يُسمّ فاعله) [15] وهو مُصطلحٌ كُوفيٌّ[16] ، و(مرفوع التّبيين) [17] وهو أحد المُصطلحات التي استخدمها بقلّة بعض المتأخّرين[1] .

---

(1) انظر _ مثلاً _ : (المُستنهى : أ/24أ ، ب/64ب .) .
وانظر نسبته إليهم في : (الغُرّة في شرح اللمع : 116/2ب ، مُصطلحات النّحو الكُوفيّ : 99 ، المُصطلح النّحويّ : 116 .) .
(2) انظر نسبته إليهم في : (مُصطلحات النّحو الكُوفيّ : 101 ، المُصطلح النّحويّ : 116 .) .
(3) انظر _ مثلاً _ : (المُستنهى : ب/120ب ، ج/8أ ، 67ب .) .
(4) انظر نسبته إليهم في : (مُصطلحات النّحو الكُوفيّ : 41 .) .
(5) انظر : (المُستنهى : أ/35ب ، ج/11ب .) .
(6) انظر نسبته إليهم في : (مُصطلحات النّحو الكُوفيّ : 38 _ 39 .) .
(7) انظر _ مثلاً _ : (المُستنهى : أ/8أ ، 46أ ، .) .
(8) وقع توثيقه في : (71 .) .
(9) انظر _ مثلاً _ : (المُستنهى : أ/8أ ، 38أ .) .
(10) وقع توثيقه في : (71 .) .
(11) انظر _ مثلاً _ : (المُستنهى : أ/20ب ، 33ب ، .) .
(12) وقع توثيقه في : (302 .) .
(13) انظر _ مثلاً _ : (المُستنهى : أ/19ب ، 37ب ، ب/16ب ، .) .
(14) وقع توثيقه في : (303 .) .
(15) انظر _ مثلاً _ : (المُستنهى : ب/35أ ،) .
(16) وقع توثيقه في : (69 .) .
(17) انظر _ مثلاً _ : (المُستنهى : ج/92ب .) .

2 _ اللغة :

اهتمّ ابن يعيش باللغة اهتمامًا كبيرًا ، الأمر الذي جعل (مُستنهاه) يزخر بالمباحث اللغويّة _ أصواتًا ، وبنيةً ، ودلالةً _ .

وهذا الاهتمام يظهر في الصّورة الآتية :

أ ــ الأصوات :

اهتمّ بِها ابن يعيش اهتمامًا كبيرًا ، حيث أورد قدرًا لا بأس به من الأمثلة الدّالّة على كثيرٍ من الظّواهر الصّوتيّة المُختلفة ، واهتمامه هذا جعله يُظهر شيئًا منها بصورةٍ مُفصّلةٍ .

ومن ذلك ما يأتي :

ـ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible] (1) [illegible] (2) : (((الهمزة) حرفٌ صحيحٌ جلدٌ منبورٌ بظهور الصّوت(3) ؛ ولِهذا قال بعضهم : (الهمــزة) هي النّبرة(4) ، يُريد بذلك : الصّوت المرتفع ، قال الشّاعر(5) :

إِنِّي لأَسْمَعُ نَبْرَةً مِنْ صَوْتِهَا   فَأَكَادُ أَنْ يُغْشَى عَلَيَّ سُرُوْرَا(6) .

وفي الحديث : >> قُرَيْشٌ لاَ تَنْبُرُ فِيْ كَلاَمِهَا . >>(7) ، أي : لاَ تَهمز .

وفي الحديث : >> أَنَّ رَجُلاً أَتَى رَسُولَ الله _ صَلَى الله عليه وآله _ ، فقال : يَا نَبيءَ

---

(1) كأبي حيّان كما وقع في : (70 .) .
(2) (البقرة : 44 .) .
(3) انظر : (الكتاب : 433/4 .) .
(4) انظر _ في (نَبَرَ) _ : (تَهذيب اللغة : 154/15/8 ، لسان العرب : 189/5 ، تاج العروس : 501/7 .) .
(5) لَمْ أقف على اسْمه .
(6) من الكامل ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .
وهو _ برواية : (مِنْ قَوْلِهَا) _ في : (تَهذيب اللغة _ (نَبَرَ) _ : 155/15/8 ، لسان العرب _ (الْمادّة نفسها) _ : 189/5 ، تاج العروس _ (الْمادّة نفسها) _ : 502/7 .) .
(7) هذا ليس بحديثٍ ، بل ورد في : (تأويل مُشكل القُرآن : 39 .) ما نصّه : >> القُرشيّ لا يَهْمُز . >> .
ولمزيد بيانٍ انظر : (لُغة قُريش : 39 .) .

الله _ بـ (الهمز) _ ، فقال : لاَ تَنْبُرْ اسْمِي . >>[1] .
وأصل اشتقاقها : من رفع صوت المُتكلّم ، ومنه سُمّي المنبر لارتفاعه ولارتفاع صوت الخطيب عليه .
ومخرجها : من أقصى مخارج الحُروف ؛ لأنّها تخرج من أسفل الحلق ، وأعلى

الجوف[2] ؛ ولِهذا استفادت حُكمًا لبعد المخرج وهو أنّهم لا يجمعون بين (همزتين)
في الأكثر والأغلب .)) [3] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I : ⓵ ✎ ⑤⌧✱💣✖⇨☺
⑤🙖⌧⌖⇨☺🙵⌖⑥ ➔⌖⑤🙖⌧🖫⮙⌖❄⭘⬄➔⌖⬆⌖ ⮛✡⮉
✸⌖❄⮲⌖⑥💻▫⌧✱💣⭘⌧ ⑤🙖📨✡⇨☺🙴 ⮮❄⌖⮙⌖⮉⬄
🙢⌖❾⇨☺ ⑤🙖⌧🖫⑨⌖”♊❶⇨ ⑤☹✞➔⌧
⑤🙖⮫♊❄❷⌖⮙⌖⭘⌖ ⮮❄⌖❄④⇨ 🙜💧⮋❄⌖❄⑥🙠⌖
⮫⌖⌫✞”♊⮤✡ ⑤✞☹➲ ⊞🗺❄⌖🕒⇨☺❄⬆⌖✈⮘⇨
⑩❄✡⬈⌧⮙⌖⑥📖 ➔⌖⮛⌖⮉ ❸❄⌖🕒✞⬆⌖✈⮰⌖
⌖❄&♊⊙♉⑤ ⮮❄⌖⑥✱💣⌧➲⌖✈ ⑤🙖📨⌖⇨☺
✸⌖⑥🙪✡⭘♏ ⮫⌖⌫✡”⮹“ ⓵ [4] : ((قوله : ⓵

---

(1) انظر هذا الحديث _ برواية : (<< جاء أعرابيٌّ إلى رسول الله _ ρ _ فقال : يَا نَبيءَ الله ، فقال رسول الله _ ρ _ لَسْتُ بِنَبِيء الله ، ولَكِنِّي نَبِيُّ الله . >>) _ في : (المُستدرك على الصّحيحين : 231/2 .) ،
و _ برواية : (<< أَنَا نَبِيُّ الله وَلَسْتُ بِنَبِيء الله . >>) _ في : (النّبوّات : 327 .) .
=
= وقد رأى الحاكم صحّة الحديث على شرط الشّيخين في : (المُستدرك : 231/2 .) ، أمّا ابن تيميّة فقد أنكره قائلاً : ((ما رأيتُ له إسْنادًا لا مُسندًا ولا مُرسلاً ، ولا رأيتُهُ في شيءٍ من كُتب الحديث ولا السّير المعروفة ، ومثل هذا لا يُعتمد عليه .)) ، (النّبوّات : 327 .) .
(2) انظر : (سرّ صناعة الإعراب : 46/1 ، المُمتع في التّصريف : 668/2 ، الحُروف : 139 ، في تجويد القراءة ومخارج الحُروف : 60 ، الجواهر المُضيّة : 74 .) .
(3) (المُستنهى : أ/28ب _ 29أ .) .
(4) (البقرة : 158 .) .

[illegible] أصله (يَتَطَوَّف) ، فأُدغمت (التّاء) في (الطّاء) لتقارب مخرجيهما .)) [1] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]

[illegible] : (([2] (أيّام) جمع (يوم) ، وأصله (أَيْوَام) اجتمعت (الواو) و (الياء) وقد سُبق أحدهُما بالسّكون ، فقُلبت (الواو) (ياءً) ؛ لأنّ (الياء) أجلد[3] ، وأُدغمت في (الياء) على الطّريقة المُستمرّة إلاّ فيما يخلّ أو يُشكل .)) [4] .

ب ــ البنية :

لَمْ تقف عناية ابن يعيش على (النّحو) فحسب ، بلْ عني أيضًا بـ (الصّرف) عنايةً فائقةً ؛ لأنّ ((موضوع علم النّحو : الكلمات العربيّة للبحث عن عوارضها الذّاتيّة من حيث الإعراب والبناء .)) [5] .

وقد بيّن العُلماء أنّ (الصّرف) أشرف شطري العربيّة فهو ميزانُها الذي يحتاجه جميع

---

(1) (المُستنهى : أ/69ب .) .
ومخرج (التّاء) و (الطّاء) من طرف اللسان وأُصول الثّنايا .
انظر : (سرّ صناعة الإعراب : 47/1 ، في تجويد القراءة : 62 ، الجواهر المُضيّة : 94 .) .

(2) (البقرة : 184 .) .

(3) لكونِها أوسع مخرجًا .
انظر : (الكتاب : 436/4 .) .

(4) (المُستنهى : أ/79ب .) .

(5) (فيض الانشراح من روض طيّ الاقتراح : 242/1 .) .

من اشتغل بِها[1] ، يقول ابن جنّيّ : (((التّصريف) يحتاج إليه جميع أهل العربيّة أتَمّ
حاجةٍ ، وبِهم إليه أشدُّ فاقةٍ ؛ لأنّه ميزان العربيّة ، وبه تُعرفُ أُصولُ كلام العرب من الزّوائد الدّاخلة عليها ، ولا يُوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به ، وقد يُؤخذ جُزءٌ من اللغة كبيرٌ بالقياس ، ولا يُوصل إلى ذلك إلاّ من طريق التّصريف .))[2] .

ونثر يحيى بن حمزة شيئًا من فوائد (الصّرف) ونُكته قائلاً : ((اعلمْ أنّ علم التّصريف له فوائد جمّةٌ ، ونُكتٌ غزيرةٌ ، ونُورد من ذلك فائدتين :

الفائدة الأُولى : في معرفة أصليّ الكلمة من زائدها ، وأصليّها من مُبدلِها ، ومعرفة (عينها) و (لامها) و (فائِها) ؛ ليظهر عند ذلك معرفة الأوزان ، والسّاقط من غير السّاقط ، وفيه حفظ اللغة ، ومُراعاة قوانينها ، وحراسة كتاب الله تعالى عن تحريف ألفاظه بالزّيادة عليها أو بالنّقصان منها ، فإنّ هذا مِمّا لا يُمكن الوقوف على حقيقة غوره ، ولا يُمكن تحصيل معانيه وإدراكها على ما هي عليه إلاّ بعلم التّصريف ، وهذه فائدةٌ عظيمة القدر ، جليلة النّفع ، يدري بِها الفُضلاء ، ويتقاعد عن فهمها الأغمار الأغبياء .

الفائدة الثّانية : إدراك معرفة حقائق الاشتقاقات اللفظيّة ، وبيان ذلك من وجهين :

أحدهُما : الاطّلاع على معرفة الأسرار البديعة ، والغرائب العجيبة في كتاب الله تعالى ، ومن ثَمّة عظم قدر الزّمخشريّ[3] _ رحمه الله تعالى _ فيما أودعه في
(تفسيره)[4] من النُّكت الغريبة ، و (آثاره)[5] من الفوائد المكنونة ، والأسرار

---

(1) (المُمتع : 27/1 .) .
(2) (المُنصف : 2/1 .) .
(3) الزّمخشريّ (538هـ) : هو أبو القاسم محمود بن عُمر جار الله الزّمخشريّ ، أحد العُلماء بالتّفسير ، واللغة ، والأدب ، تنقّل في البُلدان ، ثُمّ عاد إلى الجُرجانيّة إحدى قُرى خوارزم ، ومات فيها .
ترجمته في : (نُزهة الألبّاء : 290 _ 292 ، إنباه الرّواة : 3/265 _ 272 ، وفيات الأعيان : 5/168 _ 174 .) .
(4) أي (الكشّاف) .
(5) كـ (أساس البلاغة) ، و (المفردات في غريب القُرآن) ، و (الفائق في غريب الحديث) وغيرها .

المخزونة ، فإنّه يطّلع فيه على دقائق لَمْ يَسمح بِها قبله خاطر ، وتطفّل على أسرار لَمْ يتنفّس فيها قبل وقته ناظر , وما ذاك إلاّ من أجل اطّلاعه على أغوار الاشتقاق ، وإحاطته بأسراره .

وثانيها : الأمن من وقوع الخطأ ، والسّلامة من الزّلل كما وقع لكثيرٍ من الأُدباء مِمّن لَم يحكم قانون الاشتقاق .)) [illegible] .

وعناية ابن يعيش بـ (الصّرف) تبدو في الأسطر الآتية :

ـــ الاشتقاق :

هو : أنّ تجد بين اللفظين تناسبًا في المعنى والتّركيب ، فترُدّ أحدهُما إلى الآخر[illegible] .

وقد كثُرت الكلمات التي بيّن ابن يعيش اشتقاقها ، وأطال في شيءٍ منها بذكر الخلاف الوارد فيما اشتقّت منه .

ومن النّماذج على ذلك ما يأتي :

1 _ قوله في اشتقاق (النَّاس) : ((. . . . ، وفي اشتقاقه أقوالٌ : قيل : أصله من (النَّوس) وهو التّحرّك ، يقولون : نَاسَ يَنُوسُ ، إذا تحرّك ، فسُمّوا بذلك لحركتهم[illegible] ، وصاحبُ هذا القول يحتجّ بالتّصغير من قولِهِم : (نُوَيْس) ، والتّصغير يردّ الأشياء إلى أُصولِها ، فعلى هذا يكون وزنه (فَعَل) _ بفتح (الفاء) و (العين) _ ، وأصله (نَوَسَ) ، فتحرّكت (الواو) وانفتح ما قبلها فقُلبت (ألفًا) .

وقيل : أصله من (الإنْس) ، وسُمّوا بذلك ؛ لكونِهم يستأنسُ بعضهم ببعضٍ ؛ ولِهذا لَمّا خلق الله أدم آنَسه بزوجته ؛ وسُمّي لذلك إنسانًا ، فعلى هذا يكون أصله (أُنَاس) _ بضمّ (الهمزة) _ ، على (فُعَال) _ بضمّ (الفاء) _ ، فلمّا وقعت (الهمزة) أوّلاً مضمومةً حُذفت تخفيفًا كما تُحذف في غير هذا الموضع ، فبقي الاسم بعدها على هذا اللفظ _ أعني (ناسًا) _ ، ويكون تصغيره على هذا القول (أُنَيْس) ، وتكون (الألف) التي قبل (السّين) زائدةً[illegible] .

([illegible]) (المنهاج : [illegible]) .

([illegible]) انظر : (نُزهة الأحداق في علم الاشتقاق : [illegible]) .

([illegible]) هذا القول منسوبٌ إلى الكسائيّ في : (الدُّرّ المصون : [illegible]) .

([illegible]) قاله سيبويه في : (الكتاب : [illegible]) ، وعُزي إلى الخليل في : (الفريد : [illegible]) ،

وقيل : أصله من (آنَسَ يُونَسُ) إذا ظهر له شيءٌ فأدركه ، فسُمّوا بذلك ؛ لإدراكهم بِما ظهر لَهم[1] ، وصاحبُ هذا القول يحتجّ بقوله تعالى :

. [2]

وقيل : أصله من النِّسْيان[3] ، وصاحبُ هذا القول يحتجُّ بأنّ (آدم) _ صلّى الله عليه _ نسِي عهد الله إليه في قوله تعالى :

[4] ، هو أبو النّاس فسُمُّوا أولاده ناسًا من ذلك ، وفي هذا بُعدٌ ، والله أعلم ؛ لأنّ تصريف الفعل من نَسَي يَنْسَى مُخالفٌ للفظ الاسم الذي هو (النَّاس) .)) [5] .

والفرّاء في : (الدُّرّ المصون :) ، والبصريّين في : (الإنصاف : .) .

(1) انظر : (لسان العرب _ (أَنَسَ) _ : 13/6 .) .

(2) نصّها :

.) ، (القصص : .) .

(3) هذا القول منسوبٌ إلى الكُوفيّين في : (الإنصاف : 809/2 ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 60/1 .) .

(4) نصّها :

.) ، (طه : .) .

(5) (المُستنهى : أ/13_ ب .) .

وقد ألّف رضيّ الدّين الحنبليّ (971هـ) رسالةً سَمّاها : (نُور الإنسان في اشتقاق لفظ الإنسان) ، حقّقها : رشيد العبيديّ ، ونُشرت في : (مجلّة الأُستاذ ، المُجلّد الأوّل ، العدد الثّالث ، بغداد ، 1980م .) .

2 _ قوله في اشتقاق (جنّات) : (((جنّاتٌ) مُشتقٌّ في الأصل من السّتر والتّغطية ، ومنه الجنّة والجنُّ والجنين ، كُلّ ذلك يرجع إلى أصلٍ واحدٍ .)) [1] .

3 _ قوله في اشتقاق (آدم) : ((اشتقاق (آدم) من وجهين[2] ، قيل : لأنّه من أديْم الأرض[3] .
وقيل : لأنّ لونه من البياض والسّواد يُسمّى الأدمة .)) [4] .

🗐 _ قوله في اشتقاق (الشّفاعة) : (((الشّفاعة) أصل اشتقاقها من الشّفع ، وهو الزّوج نقيض الوتر وهو الفرد .)) [5] .

ـ الأوزان :

أشار ابن يعيش في (مُستنهاه) إلى شيءٍ من الأوزان ، حيث ذكر وزن (أشياء) والبحث في أصله فقال : (((أشْياء) جمع (شيءٍ) على غير قياسٍ ، وقد اختُلف فيه[6] ، فقال قومٌ هو على وزن (أَفْعَال) فلمّا كثُر استعماله وافق وزن ما لا ينصرف ، مثل : (حَمْراء) و (صَفْرَاء) ، فلَمْ ينصرف[7] ، وهذا خطأٌ ؛ لأنّ كثرة الاستعمال تسوّغ كون
المُستعمل كثير الدّور على ما هو علّته في الأصل[8] .

---

(1) (المُستنهى : أ/◉ᘐ📂📂أ .) .
وانظر : (مقاييس اللغة _ (جَن) _ : 📂/📂📂/📄🗐🗐 .) .
(2) نفى ابن الهائم كونه مُشتقًّا ؛ لأنّ الاشتقاق لا يكون في الأسْماء الأعجميّة .
انظر : (التّبيان في تفسير غريب القُرآن : 🖮🗐 .) .
(3) قاله الزّجّاج في : (معاني القُرآن وإعرابه : 📂/📄📂📂📂 .) .
(4) (المُستنهى : أ/🗐📄ب .) .
وانظر : (مقاييس اللغة _ (أدَم) _ : 📂/📄🖮 .) .
(5) (المُستنهى : ب/🗐📄ب .) .
= وانظر : (تَهذيب اللغة : 📂/📂/🖰🖮📄 _ ◉ᘐ🖮📄 .) .
(6) كثرة الاختلاف فيه جعلت التّادليّ يقول : ((الكلام في (أشياء) يُؤدّي إلى العيّ والإعياء .)) ، (الوشاح وتثقيف الرّماح في ردّ توهيم المجد الصّحاح : 🗄📄 .) .
وانظر الخلاف في (أشياء) مُفصّلاً في : (الإنصاف : 📄/📄📂🖰 _ 📁📄🖰 .) .
(7) هذا القول منسوبٌ إلى الكسائيّ في : (الإقليد : 📄/◉ᘐ🗄📂📂 ، الوشاح : 🗄📄 .) ، وبعض الكُوفيّين
في : (الإنصاف : 🗏/📄📂🖰 .) .
(8) فيكون مُنصرفًا كـ (أسْماء) و (أبناء) .

وقال قومٌ هو مقلوب ترتيب الحُروف ، وكان أصله (شَيْئِاء) ، فنُقلت (الألف) من آخره إلى أوّله ، فقالوا : (أَشْياء) [🗁] ، وهذا أيضًا فيه ما فيه ؛ لأنّه يُقال : ما مُوجب الفعل وترك التّرتيب ؟ .

وقال قومٌ : أصله (أَفْعِلاَء) ، على تقدير : (أَشْيِئاء) ، فنُقلت الكسرة على (الياء) الأُولى فطُرحت ، فالتقى ساكنان ، وهُما (الشّين) و (الياء) فحُذفت (الياء) وإنْ كانت
هي الآخرة ؛ لأنّ حذف الأوّل يخلّ[🗎] ، وهذا أيضًا فيه ما فيه لمُخالفة الأُصول[🗏] .

وقال قومٌ : هو اسمٌ لفظه لفظ الجمع[🗐] ، ولَمْ يُعلّل ؛ ميلاً إلى السّماع _ والله
أعلم _ .)) [🖥] .

كما ذكر وزن (يَتيم) ، حيث قال عند بيانه لقوله I : 🕛
◆❖⬂⌖⮙🖗❄⌖❄❷⌖”🖫⌦🖎⑤ ☠⑤⬆♦❄❸⑤③⇩⌖➔
②⌖①⌖➔ 🙰♊➢♦⬈✞⌦🖅⌖⬆♊♈☹✞⑤
⇨❺”✡⑨⌖🙵🖫⌦🖎⑤ ☠⑤⬆♦❄⌦🏱✞•⌖⑨⌖❷⌖❄❸
②⌖①⌖➔ 🙰♑⑧✈✡”☺⇨🕒⌦🖎⑥✡⑩
♊➢♦⬈✞⌦🖅⌖⬆♊♈☹✞⑤ ☠❖⑤⬆♦❄⌫♦🏵🖫☹⑥⌖❄❸
🕮♊➢✡🙵✡❄⌦🖅⌖⬆♊♈☹✞⑤ ◆❖⬂✞⌦⌘💣⑤
⑥♉❄❄⑩⬆♦🙪 ⌖⮌⑥✞🙽 🖑♦⬉🏱✞⇦💣⌘⑤
🙽✞⑨✡🙴⦿♉⑤ 🕛 [🖥] : (((اليتامى) جمع (يَتيم) ، وهو جمعٌ على

(🗁) قاله سيبويه في : (الكتاب : 🗎/🖭🖮🗏 _ 🗀🖰🗏 .) ، والمُبرّد في : (المُقتضب : 🗁/🗀🗏 .) ، وعُزي إلى الخليل في : (المصدر السّابق ، المُقتضب : 🗁/🗀🗏 ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 🗁/🗀⌛🗎 ، الإقليد :
🗏/🗀⌛🗁🗁 .) ، والبصريّين في : (الإنصاف : 🗎/🗏🗁🖰 .) .

(🗎) هذا القول منسوبٌ إلى الأخفش في : (الإنصاف : 🗎/🗏🗁🖰 ، الإقليد : 🗏/🖰🖥🗁🗁 .) ، والكُوفيّين
في : (الإنصاف : 🗎/🗎🗁🖰 .) .

(🗏) ذلك أنّ (أَفْعِلاء) من أبنية الكثرة والتّصغير علم القلّة ، فلا يجوزُ تصغيرها على لفظها ، كما أنّ (فَعْلاً) لا يُكسّر على (أَفْعِلاَء) ، وإنّما يُكسّر على (فُعُول) و (فِعَال) ، نحو : (فُلُوس) و (كِعَاب) .

انظر : (المُنصف : 🗎/🗀🗀🗁 ، الإنصاف : 🗎/🖰🗁🖰 ، الإقليد : 🗏/🖭🖥🗁🗁 .) .

(🗐) انظر : (الإنصاف : 🗎/🖭🗁🖰 _ 🗀🗎🖰 .) .

(🖥) (المُستنهى : ب/🖥⌛ب _ ⌛⌛أ .) .

(⌛) (النّساء : 🗎 .) .

غير قياسٍ في الأصل ؛ لأنّ (يَتيم) على وزن (فَعِيل) ، و (فَعِيل) لا يُجمع على (فَعَالى) ، وإنّما هو يُجمع في الأصل على وزن (فُعَلاَء) ، نحو : (كَرِيْم) و (كُرَماء) ، و : (شَرِيف) و (شُرَفَاء) ، و (ظَرِيف) و (ظُرَفَاء) .)) [illegible] .

كما أشار إلى المقيس والشّاذّ منها ، حيث قال عند بـــــيانه

لقوله I : [illegible]

[illegible] : ((

(قِنْوان) لفظه لفظ المُثنّى وهو جمع (قُِنْو) ، و (القِنْو) الشّمراخ[illegible] ، وقيل : هو العِذُوق المُتدلّية من النّخلة[illegible] ، وقيل : هو الجُمَّار[illegible] ، وقيل : هو كمران العِذق بِمنْزلة كمه[illegible] ، وهو جمعٌ نادرٌ ؛ لوروده بلفظ المُثنّى ،

([illegible]) (المُستنهى : ب/[illegible]أ .) .

([illegible]) (الأنعام : [illegible] .) .

([illegible]) انظر : (التُّرْجُمان : [illegible] .) .

([illegible]) هذا هو الظّاهر .

انظر : (تفسير غريب القُرآن لابن قتيبة : [illegible] ، غريبه : [illegible] ، تفسير المُشكل من غريبه : [illegible] ، المُفردات : [illegible] ، تذكرة الأريب : [illegible] ، تفسير غريب القُرآن لابن المُلقّن : [illegible] .) .

([illegible]) انظر : (الجامع لأحكام القُرآن : [illegible] .) .

([illegible]) انظر : (مفاتيح الغيب : [illegible] .) .

ولَمْ يُسمع في كلام العرب بِمثله إلاّ (صِنو) و (صِنْوان)[1] ، و (النُّون) فيه أصليّةٌ ليست (نُون) التّثنية ، ووزنه على هذا (فِعْلان) شاذٌّ ؛ لأنّه غير مُضاعف .))[2] .

أيضًا نصّ على الأوزان القليلة غير المُستعملة في كلام العرب ، حيث قال عند بيانه لقوله I : [illegible] : (((أمْواتًا) جمعُ مُكسّرٌ منصوبٌ على أنّه خبر (كان) وهو جمع (مَيِّتٍ) ، وأصل (مَيِّتٍ) (مَيْوِت) على وزن (فَيْعِل)[3] ، وهذا الوزن قليلٌ غير مُستعملٍ إلاّ في (مَيِّتٍ) و (أَمْوَتٍ) ، و (جَيِّدٍ) و (أَجْوَادٍ) ، و (طَيِّبٍ) و (أَطْيَابٍ) ، ولَمْ أسْمعـــه في (سَيِّدٍ) و (صَيِّبٍ) وغيرهِما .))[4] .

ويقـــول عنـــد بيانـــه لقولـــه I : [illegible]

---

(1) جاء في : (عُمدة الحُفّاظ : [illegible] .) ما نصّه : ((تثنيته (قِنْوانِ) ، وجمعه (قِنْوانٌ) ، ففي الوقف يستوي لفظ تثنيته وجمعه حالةَ رفع تثنيته ، وفي الوصل يظهر الفرق بكسر (نون) التّثنية ، وتنوين (لام) الكلمة ، وحُلول الحركات عليها ، ومثله في ذلك (صِنْوٌ) و (صِنْوانٌ) للجذوع التي أصلها واحدٌ .)) .

وانظر : (التُّرْجُمان : [illegible] .) .

(2) (المُستنهى : ب/[illegible]أ .) .

(3) (البقرة : [illegible] .) .

هذا على رأي البصريّين .

انظر نسبته إليهم في : (الإنصاف : [illegible] .) .

(4) (المُستنهى : أ/[illegible]ب _ [illegible]أ .) .

: (((الضَّيِّق) أصله في التّصريف (فَيعِل) ، فاجتمعت (الياء) و (الياء) وقد سبق إحداهُما السّكّون ، فأُدغمت الأولى في الثّانية ، وهذا الوزن في الأسْماء قليلٌ ، أعني على وزن (فَيعِل) _ بكسر (العين) _ ، وأكثر ما يكون (فَيعَل) _ بفتحها _ ، مثل قولِهم : (هَيْكَل) و (صَيْدَح) و (صَيقَل) ، وما شاكل ذلك .))

ـ التّذكير التّأنيث :

عرض ابن يعيش قدرًا مِمّا يجوز تذكيره ، ومِمّا يجوز تأنيثه ، ومِمّا يستوي فيه
الأمران ، ومن ذلك ما يأتي :

ويقول عند بيانه لقوله I :

: (((الْهاء) في قوله :

ضميرٌ مُذكّرٌ ، وهي عائدةٌ إلى (النّفس) في قوله :

، فيُقال : لِمَ أعاد لفظ المُذكّر إلى لفظ المُؤنّث ، وهو نفسٌ ، والنّفس مُؤنّثةٌ ؛ بدليل قوله تعالى :

؟ ، فعن ذلك جوابان :

(الأنعام : .) .

(المُستهى : ب/ أ .) .

(البقرة : .) .

نصّها :

(السّورة نفسها : .) .

أحـدهُما : أنّ (الـنّفس) وإنْ كـان لفظـه لفـظ المُؤنّـث فهـو يعـمّ المُـذكّر والمُؤنّث ، فغُلّب المُذكّر على المُؤنّث هاهُنا .
والثّاني : أنّ (نَفْسًا) على حذف المُضاف وإقامة المُضاف إليه مُقامه ، تقديره : وَإِذْ قَتَلْتُم صَاحِبَ نَفْسٍ .
وقد قيل : (الْهاء) أيضًا في قوله : ◑ ⑤✍☆☐●⌧⑩♦↑♦↓♦ ◐ على حذف المُضاف ، والتّقدير : اضْرِبُوا قَبْرَهُ ، على رأي من يقول : إنّه كان قد قبره . . . .)) (🗁) .

وأشار إلى أنّ معنى (الزّوج) الصّنف سواء كان مُذكّرًا أم مُؤنّثًا ، حيث قال عند بيانه لقوله I : ◑ ▦✤❄❄▭☝⑥✞☹▦❄♦✈↗✤⑥
⑤✍⌧⓿✞⚐✤⊙⇨⑩✞⚐♂❄♦↑⑤☠ ⊙⇨⑩✞⚐♂☼➢♦ ⑤✍⌧✞⚐○✡⬃ ✤·⌧✞♂✤♂☼◰ ∀✈✡❶
←✞⚐❄✿❄■☐◆ ➔✤✇✍✡•⇨↑⌧ ➔✤·✤⌧✞✠✤
◯✤➔♊☞✤↗✤⑥ ➔✤⑩❄✤❺⇨☺ ∀✡⓿♊↗✤⑥
⑥✤↗♦⅄♊⓿✡∀ ⊙⌧☞✤⑥①♈② ♂✞❻✡&⊙♉⑤
➔✤←❄✡⅄⇨⑥📖💻⇩♉ ➔✤⑤✍❸❄✞⚐♂♦↑⑤☠
⑤✍✉✤⇨☺ ⑤✍⌧✞⚐○✡⬃ ❸❄✤⅄✤⑥💻⇩③⌧❄♦↑⊃✤
⑩✡↖✡📫 ➔✤⑤✍⇕②☹✞⊙♊✇✤⑥<✤📖 ⑤⌧✵⊃✤✈
⑤✍✉✤⇨☺ ♂✞⑥⊃✤ ⇗✤⌧✞"♊♂☼➢♊
⊙✤⍉✡"⑨❄♉⑥ ◐ (🗎) : (((الـزّوج) فـي أصـل اللغـة الصّـنف(🗎) ، مُـذكّرًا كـان أو مُؤنّثًـا(🗐) ، مـن قولـه تعـالى فـي المُؤنّـث : ◑ ⑤✍✦♊♂☼⓿⇔ ⑤✞☹←❶⇨

(🗁) (المُستنهى : أ/ ◉ ⌇ 🗎 ب .) .
(🗎) (النّساء : 🗁 .) .
(🗎) انظر في _ (زَوَجَ) _ : (تَهذيب اللغة : ⌛/🗁🗁/⌛🗀🗁 ، لسان العرب : 🗎/🗎◉⌇🗎/🗎🗎 ، تاج العروس : 🗎/🗄◉⌇🗎 .) .
(🗐) هذا ما وضعه أهل الحجاز ، وهذه هي اللغة العالية ، وقد جاء بِها القُرآن الكريْم .
وسائر العرب يقولون في المرأة : (زوجة) .
انظر : (مُختصر المُذكّر والمُؤنّث : 🗄🗄 ، المُذكّر والمُؤنّث للفرّاء : 🗄◉⌇ ، المُذكّر والمُؤنّث لأبي بكر الأنباريّ : 🗐🖮🗎 ، المُذكّر والمُؤنّث لابن التّستريّ : 🗀🖰 ، المُذكّر والمُؤنّث لابن جنّيّ : 🗀🖮 .) .
وانظر الكلام على ذلك مُفصّلاً في : (خير الكلام في التّقصّيّ عن أغلاط العوام : 🗐🗎 ، نظراتٌ لُغويّة : 🗎🖮 _ 🗄🖮 .) .

[illegible] [1] ، يعني : حوّاء . »[2] .

وقال أيضًا : « (جَهَنَّم) اسم مُؤنّث بالمعنى . »[3] .

وذكر أنّ (السّبيل) يجوز تذكيره وتأنيثه في العربيّة مع الاستدلال ، حيث قال : « (السّبيل) يجوزُ تذكيره وتأنيثه[4] في لُغة العرب ، وعليها نزل القُرآن الكريْم بالتّذكير والتّأنيث ، قال الله تعالى في التّأنيث[5] : [illegible] [6] ، وقال الشّاعرُ[7] في التّأنيث أيضًا :

---

(1) نصّها : [illegible] ، (البقرة : 35 .) .

(2) (المُستنهى : ب/3ب .) .

(3) (المصدر السّابق : ب/91أ .) .

وانظر : (مُختصر في المُذكّر والمُؤنّث : 60 ، المُذكّر والمُؤنّث للفرّاء : 93 ، المُذكّر والمُؤنّث لأبي بكر الأنباريّ : 371 ، المُذكّر والمُؤنّث لابن فارس : 60 ، المُذكّر والمُؤنّث لابن التّستريّ : 67 ، المُذكّر والمُؤنّث لابن جنّيّ : 62 ، البُلغة في الفرق بين المُذكّر والمُؤنّث : 68 .) .

(4) وكلاهُما فصيحٌ كما صرّح ابن التّستُريّ في : (المُذكّر والمُؤنّث : 81 .) .

وانظر : (المُذكّر والمُؤنّث للمُبرّد : 104 ، المُذكّر والمُؤنّث لابن فارس : 58 ، المُذكّر والمُؤنّث لابن جنّيّ : 2 ، البُلغة في الفرق بين المُذكّر والمُؤنّث : 67 .) .

(5) على لُغة الحجاز .

(6) نصّها : [illegible] ، (يُوسف : 108 .) .

(7) هو مُحمّد بن عبد الملك الزّيّات .

هِي السَّبِيْلُ فَمِنْ يَوْمٍ إِلَى يَوْمٍ   كَأَنَّهَا مَا تُرِيْكَ العَيْنُ فِي النَّوْمِ(🗁) .

وقال الله تعالى في التّذكير(🗐) : 🕛 ➔⌖⑤⌖✳︎❄︎❍⌖❄︎☸︎⊕⌖➔⌶⑤☠︎

✦❄︎❄︎⌖⑨✡︎"⌖⇨   ⑤✍︎⌧❍⌖✈︎✸❄︎❄︎☐•✡︎   ①⌖②

⊞❄︎⌖❷❄︎⌖✈︎⌖✡︎○⌖➔⌖⌖

✦❄︎❄︎⌖⑨✡︎"④🕗🕗   ➔⌖⑤⌖✳︎⌖➲   ⊞❄︎⌖❍⌖➔⌶⑤☠︎

✦❄︎❄︎⌖⑨✡︎"⌖⇨   ⑤✍︎⌧🖫⌖⇐⌖⌖⌖☺︎

⊞❄︎⌖❷❄︎⌖✈︎⌖✡︎○⌖➔⌖⌖ ✦❄︎❄︎⌖⑨✡︎"④🕗🕮 🕔 (🗐) ، فذكّر الضّميرين .)) (🗐) .

وقال عند بيانه لقوله I : 🕛 ➔⌖①⌖② ❸⌖⌖❄︎☐⌖✡︎•⌖➔⑤☠︎

🕔   ⑤✍︎⇳②✞︎☺︎☺︎⊙⌶⌑⌖   ⑩⌖⌖⌶•⌖

⑤⌖✳︎⌖☐⌧✞︎❄︎❄︎⌖✡︎↗︎⌖⑥

➔⌖⑤✍︎·⌶⌖⌖↑↓⌖   ·⌖↑⌶⌖❄︎❄︎♉︎⑥

➔⌖🕔⇨⌖⌖❄︎☯︎⑥🕮   ⑤⌖✳︎➲⌖✈︎   ⊙⌖⌖⌶⌖⌖❶⇨

(🗁) من البسيط ، من أبياتٍ عددها ثلاثة ، هو أوّلُها ، قالَها وهو في السّجن مُبيّنًا شدّة ما قاسى من الأهوال والعذاب ، فلمّا قرأها المُتوكّل رقّ له وبكى وأمر بإطلاقه .

وبعده :

لاَ تَعْجَلَنَّ رُوَيْدًا إِنَّهَا دُوَلٌ   دُنْيَا تنقَّلُ مَنْ قَوْمٍ إِلَى قَوْمِ .

وهو في : (العقد الفريد : 🗎/🗎 ، بَهجة المجالس : 🗎/🗎 ، الأنساب : 🗎/🗎 ، وفيات الأعيان : 🗎/🗀🗀🗁 .) ، و _ برواية :

(..........................   كَفَرْحَةِ النَّائِمِ الفَرْحَانِ بِالنَّوْمِ) _

في : (إعلام النّاس بما وقع للبرامكة مع بني العبّاس : 🖱⌛🗎 .) .

(🗎) على لُغة تَميم ونَجد .

(🗐) نصّـــها : 🕛 ✦⌖⑥✞︎☺︎⌖☐❍⌖⌖⇧ ⌖⌖❶⇔ ⇩③⑤⊞❄︎⌖❄︎⌖❷✡︎⌖③

⑤✍︎⌧✞︎⌖✡︎⊞❶⌖   ⊞⌖❷⌖⌖✞︎❄︎⌖⌖✈︎⊙⌖➔✖︎↗︎   🕔

⑤✍︎⇳②✞︎☺︎☺︎⊙⌶⌑⌖   ⑩✡︎⌖⇐⌖❄︎&⌶⊙⌖   ⑤✍︎⌧🖫⌖⌖⌖⌖✈︎

➔⌖⑤⌖✳︎⌖➲ ⊞❄︎⌖❍⌖➔⌶⑤☠︎ ❀⌖⌖⌖✈︎ ⇩③⑤⊞❄︎⌖➔⌧ ①✞︎⌖②

⊞⌖⌖⌶⌖⌖⌖↑⑤☠︎   ⑩✡︎↗︎⌖⑥   ➔⌖⑤⌖✳︎⌖➲   ⊞❄︎⌖❍⌖➔⌶⑤☠︎

✦❄︎❄︎⌖⑨✡︎"⌖⇨   ⑤✍︎⌧❍⌖✈︎✸❄︎❄︎☐•✡︎   ①⌖②

⊞❄︎⌖❷❄︎⌖✈︎⌖✡︎○⌖➔⌖⌖   ✦❄︎❄︎⌖⑨✡︎"④🕗🕗   ➔⌖⑤⌖✳︎⌖➲

⊞❄︎⌖❍⌖➔⌶⑤☠︎ ⑤✍︎⌧🖫⌖⇐⌖⌖⌖☺︎ ⊞❄︎⌖❷❄︎⌖✈︎⌖✡︎○⌖➔⌖⌖

✦❄︎❄︎⌖⑨✡︎"④🕗🕮   ❍✞︎⌖⌧✡︎⌖⇨   ⑩✡︎⑥✞︎☺︎⇐❄︎✞︎⌖↗︎⌖⌖⌶

⌖✞︎○✞︎⌖⑩❄︎⌖↑⑤☠︎   ⑩✡︎❄︎❄︎⌖☹︎⑥⊞❄︎⌖❄︎⌖❷✡︎⌖⌖⑥

➔⌖❀⌖⑥⇐❄︎⌖↑⑤☠︎ ⌖⌖❄︎⌖⌶↗︎⌖⑥ ⌖⇐⌖❄︎❄︎⌖⌖⌖✡︎⌧✡︎&✖︎↗︎ 🕔 ،

(الأعراف : ⌛🗐🗁 .) .

(🗐) (المُستنهى : ب/🗐🖱أ .) .

⑤✍🖅✡⇨☺ ⧅❄✤❄✪⌧⊞▦⑧♦ ✈✡✈✪✤

⑤✍⌧🖫⮙💧ꝏ♊⅄✡⮋✡🙵⊃✤ 🕔 (📂) :

(((الرّحمة) وإنْ كان لفظه لفظ التّأنيث فإنّه بمعنى المصدر والمصدر مُذكّرٌ ؛ فلذلك أُخبر عنه بـ (قَرِيب) ولَمْ يقل : (قريبةً) .

وقيل : (الرّحمة) بِمعنى الرّزق فأخبر عنه بـ (قَرِيب) (🗎) .

وقيل : (الرّحمة) بِمعنى الغُفران والعفو فأخبر عنه بـ (قريب) (🗏) .

وقال بعض عُلماء أهل اللغة : إنّ (قَرِيبًا) و (بعيدًا) يجوز أنْ يستعملا للمُذكّر والمُؤنّث ، والمُفرد والجمع (🗐) ، فاستعماله للمؤنّث مثل قوله تعالى : 🕐 ➔✤✈✤⑥ ▦❄💧❄•♊⊙⌧▦⊞✎⇨ ⌧✞🖎✤✪✤✈

⑤✍⌧⅄⇨☺⑥⮫✤➔✤ ❸❄✤✎☼⮉⊃💧 ✪❄✤✪⌧⊞▦⑨☯⑥ 🕔

(🗑) ، ومثـــل هـــذه الآيـــة الأولـــة : 🕐 ⑤⌧*💣⊃ ⊙✤🙰♊⮙✤❶⇨

⑤✍🖅✡⇨☺ ✪❄✤❄✪⌧⊞▦⑧♦ 🕔 ، واستعماله للمُؤنّـث والمُـذكّر مثل قول عروة بن العبد (⌛) حيث جمع بينهما في :

(📂) (الأعراف : ⌛🗑 .) .

(🗎) انظر : (معاني القُرآن للأخفش : 📂/⌨🗎🗏 ، عُمدة الحُفّاظ : 🗎/📁🖰 _ 📂🖰 .) .

(🗏) قاله الزّجّاج في : (معاني القُرآن وإعرابه : 🗎/🗐🗐🗏 .) ، واختاره أبو جعفر النّحّاس في : (إعراب القُرآن : 🗎/📂🗏📂 .) .

(🗐) هذا إذا كان (القريب) و (البعيد) في معنى المسافة ، ولو أنّث لكان صوابًا حسنًا كما صرّح الفرّاء في : (معاني القُرآن : 📂/📂🖰🗏 .) .

(🗑) نصّـها : 🕐 ▦❄✤❄⅄◘❄❄✤☹⌫☼✎⇨ ⑤✍⌧⮋✞🏱⑥▪⇧ ⮫✤⮙⊠ ⑤✍⌧⅄⇨☺⑥⮫✤➔🙵✡ ✪❄💧✪♊ ⑤*💣⊠←✞🏱⮙✤⑥ ⮫✡⌫🖫⮙💧➚✤⑥ ⮫✡⮋•✤ ⑤✍🖅✡⇨☺🕮 ➔✤✈✤⑥ ▦❄💧❄•♊⊙⊠▦⊞✎⇨ ⌧✞🖎✤✪✤✈ ⑤✍⌧⅄⇨☺⑥⮫✤➔✤ ❸❄✤✎☼⮉⊃💧 ✪❄✤✪⊠❍⊞▦⑨☯⑥ 🕔 ، (الأحزاب : 🗏⌛ .) .

(⌛) عُروة (📁🗏هـ) : هو أبو سعيد عُروة بن حزام العذريّ ، كانت لعمّه ابنـةٌ تُدعى عفراء ، يألفها وتألفه ، فتزوّجت من أثالة بن مالك ، فأخذه الهذيان والقلق إلى أنْ تُوفّي في خلافة عُثمان _ τ _ .

ترجمتـــه فـــي : (الشّـــعر والشُّـــعراء : 🖰📂🗐 _ 📂🗎🗐 ، الأغـــاني : 🗎/📂🗏/🗎🗏/📁📁🗏 _ ⌛🗎🗏 ، فوات الوفيات : 🗎/🖰🗐🗐 .) .

عَشِيَّةَ لاَ عَفْرَاءُ مِنْكَ قَرِيْبَةٌ فَتَدْنُو وَلاَ عَفْرَاءُ مِنْكَ بَعِيْدُ(🗁) . .

. .)) (🖹) .

ــ التّعريب :

أطبق جمعٌ من العُلماء على جواز ورود شيءٍ من الألفاظ المُعرّبة في القُرآن الكريْم ، ويُرادُ بِها : ((الحُروف بغير لسان العرب من الأصل ، فقال أولئك على الأصل ، ثُمّ لفظت به العرب بألسنتها فعرّبته ، فصار عربيًّا بتعريفها إيّاه ، فهي عربيّةٌ في هذه الحال ، أعجميّة الأصل .)) (🖹) .

والأسْماء الأعجميّة تُعرف بأمورٍ كثيرةٍ ، يقول السّيوطيّ : ((تُعرف عُجمة الاسم بوجوهٍ :

أحدها : النّقل بأنْ ينقل ذلك أحدٌ أئمّة العربيّة .

الثّاني : خُروجه عن أوزان الأسْماء العربيّة ، نحو : (إبْرَيْسَم) ، فإنّ مثل هذا الوزن مفقودٌ في أبنية الأسْماء في اللسان العربيّ .

الثّالث : أنْ يكون أوّله (نونٌ) ثُمّ (راءٌ) ، نحو : (نرْجس) ، فإنّ ذلك لا يكون في كلمةٍ عربيّةٍ .

(🗁) من الطّويل ، من قصيدةٍ عدّتُها عشرون بيتًا ، هو عاشرها ، قالَها حين أحبّ (عفراء) وأراد أنْ يتزوّجها ، ولكنّ عمّه زوّجها لغيره ، فأصابه القلق والهذيان من شدّة حُبّه لَها ، وأخذ يُسلّي نفسه ويُعزّيها بذكراه لَها .

ومطلعها :

وَإِنّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ رِعْدَةٌ لَهَا بِيْنَ جِسْمِي وَالعِظَامِ دَبِيْبُ .

وقبله :

فَمَا بِيَ مِنْ سُقْمٍ وَلاَ طَيْفِ جِنَّةٍ وَلَكِنَّ عَمِّي الحِمْيَرِيَّ كَذُوْبُ .

=

= وبعده :

فَلَسْتُ بِرَائِي الشَّمْسَ إِلاَّ ذَكَرْتُهَا وَآل إِلَيَّ مِنْ هَوَاكِ نَصِيْبُ .

وهو في : (معاني القُرآن للفرّاء : 🗁/🗁🖰🖹 .) ، و ـ برواية :

(عَشِيَّةَ لاَ عَفْرَاءُ دَانٍ ضِرَارُهَا فَتُرْجَى وَلاَ عَفْرَاءُ مِنْكِ قَرِيْبُ) ـ

في : (ديوانه : 🗐🖹 .) ، و ـ برواية :

(عَشِيَّةَ لاَ عَفْرَاءُ مِنْكَ بَعِيْدَةٌ فَتَسْلُو وَلاَ السّلْوانُ مِنْكِ قَرِيْبُ) ـ

في : (فوات الوفيات : 🖹/🖸🙠🗐🗐 ، تزيين الأسواق : 🗁/🖹🖸🙠🗁 .) .

(🖹) (المُستنهى : ب/🗐🖹🗁أ .) .

وانظر الكلام مُفصّلاً في : (الحكمة في تذكير (قريب) في قوله تعالى : 🕀 ⑤⌧☼💣⮌⌖✈ ⌖⓿✡✈⮛ ♦⑧▦⌧⭘❄⌖❄⮰ ☺⇨✡🖃🖎⑤ ⇨❶⌖⮙♊🙠⌖⦿ ⑤🖎⌧🖫⮙♦🙤♊⮝✡❶✡🙦⮌⌖ 🕓 : 🗏🗏 ـ 🖸🙠⌛ .) .

(🖹) (المُعرّب : 🖹🖸🙠 .) .

الرّابع : أنْ يكون آخره (زاي) بعد (دال) ، نحو (مهندز) ، فإنّ ذلك لا يكون في كلمةٍ عربيّةٍ .

الخامس : أنْ يجتمع فيها (الصّاد) و (الجيم) ، نحو (الصَّولجان) ، و (الجصّ) .

السّادس : أنْ يجتمع فيه (الجيم) و (القاف) ، نحو (المَنْجَنيق) .

السّابع : أنْ يكون خُماسِيًّا ورُباعيًّا عاريًا عن حُروف الذّلاقة ، وهي (الباء) ،
و (الرّاء) ، و (الفاء) ، و (اللام) ، و (الميم) ، و (النُّون) ، فإنّه متى كان عربيًّا فلا بُدّ أنْ يكون فيه شيءٌ منها ، نحو : (سَفَرْجَل) ، و (قُذَعْمِل) . . . . (([1] .

وقد ورد في : (المُستنهى) ثلاثة ألفاظ مُعرّبة ، هي :

[illegible] _ (الإستبرق) ، حيث قال عند بيانه لقوله I : [illegible]

[illegible]

قوله : (([2] [illegible] : [illegible] هو ما رقّ من الحرير[3] ، و (الإسْتبرق) ما غلظ منه[4] ، وأصله أعجميٌّ فعُرّب[5] . . . . (([1] .

([1]) (المزهر : [illegible] .) .

([2]) (الكهف : [illegible] .) .

([3]) انظر : (تفسير غريب القُرآن لابن قتيبة : [illegible] ، غريبه : [illegible] ، ياقوتة الصّراط : [illegible] ، تفسير المُشكل من غريب القُرآن : [illegible] ، تذكرة الأريب : [illegible] ، التُّرْجُمان : [illegible] ، بَهجة الأريب : [illegible] .) .

([4]) انظر : (تفسير غريب القُرآن لابن قتيبة : [illegible] ، غريبه : [illegible] ، تفسير المُشكل من غريبه : [illegible] ، تذكرة الأريب : [illegible] ، التُّرْجُمان : [illegible] ، بَهجة الأريب : [illegible] ، تفسير غريب القُرآن لابن المُلقّن : [illegible] .) .

([5]) هو مُعرّب (اسْتَبْرَه) ، وقيل : (اسْتَرْوَه) .

_ (القسطاس) ، حيث قال عند بيانه لقوله I :

(((القِسْطاس) لُغةٌ رُوميّةٌ عرّبتها العرب ، وقيل : هو القبّان ، وقيل : هو عبارةٌ عن العدل . . . .))

.

_ (الفردوس) ، حيث قال عند بيانه لقوله I :

:

(((الفردوس) في أصل اللغة الشّجر المُلتفّ ، وأهل اللغة يقولون : هو العنب ، وقد رُوي خبرٌ عن النّبيّ _ صلّى الله عليه وعلى آله _ : << الجَنَّةُ مئةُ دَرَجَةٍ ، مَا بَيْنَ كُلّ دَرَجَتَيْنِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ ، الفِرْدَوْسُ أَعْلاَهَا تُفَجَّرُ مِنْهَا الأَنْهَارُ الأَرْبَعَةُ ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللهَ تَعَالَى فَسَلُوه الفِرْدَوْسَ . >> ، وقيل : أصله رُوميٌّ فعرّبته العرب . .

انظر : (المُهذّب فيما وقع في القُرآن من المُعرّب : ، قصد السّبيل : .) .

(المُستنهى : ج/ أ .) .

(الإسراء : .) .

انظر : (المُعرّب : ، شفاء الغليل فيما في اللغة العربيّة من الدّخيل : ، المُهذّب فيما وقع في القُرآن من المُعرّب : _ .) .

قاله الحسن .

انظر نسبته إليه في : (الكشف والبيان : / .) .

انظر : (تفسير غريب القُرآن لابن قُتيبة : ، غريبه : .) .

(المُستنهى : ج/ ب .) .

(الكهف : .) .

ذكره الزّجّاج في : (معاني القُرآن وإعرابه : / .) .

السّريانيّة .

انظر : (قصد السّبيل : / .) .

حديثٌ حسنٌ رواه التّرمذيّ في : (سُننه : / ، كتاب : صفة الجنّة _ _ ، باب : ما جاء في صفة درجات الجنّة _ _ ، حديث : .) .

. .)) (🗎) .

ج ــ الدّلالة :

أورد ابن يعيش عددًا من الظّواهر الدّلاليّة في : (مُستنهاه) ، ومن ذلك : (التّرادف) ، و (المُشترك اللفظيّ) ، و (التّضاد) ، وهذه الثّلاثة اختلف العُلماء حول وُقوعها في القُرآن الكريْم ، فهُناك من أثبت وُقوعها ، وهُناك من نفاه(🗏) .

أيضًا من الظّواهر الدّلاليّة التي أوردها بكثرةٍ : (معاني الألفاظ) ، و (الفُروق
اللغويّة) ، و (الرّبط بين اللفظ ومعناه) .

وتفصيل ذلك على النّحو الآتي :

ــ التّرادف :

يُقصد به : توالي الألفاظ المُفردة الدّالّة على شيءٍ واحدٍ باعتبار واحدٍ(🗐)
.

والتّرادف نادرٌ في (المُستنهى) ، فلَمْ يرد إلاّ في موضعين ، هُما :

1 _ قوله عند بيانه لقوله I : ⓘ ⑤ ✍⌦🖫ↄ✦⮙♊•🌢 ⌦✡⌫✞⮱⮢✡ ⊙✦⑦♑☺ ⑤✍⌦🖫⮰✦❄⁋⌫✞⮙✡ꝸ✖⮳ ⓘ
: (🗄)

)) لفظ (الحمد) مصدرٌ لا يُثنّى ولا يُجمع ؛ لأنّه معنًى واحدٌ لا تختلف معانيه ، و (الحمد) و (الشُّكر) نظيران ، إلاّ أنّ (الحمد) أبلغ منه وصفًا ؛ لكونه يُطلق

(🗁) انظر : (المُعرّب : 🗀🖮🗐 ، المُهذّب فيما وقع في القُرآن من المُعرّب : 🗄🖮 _ ⌛🖮 ، قصد السّبيل :
🗎/🗀🗏🗏 .) .

(🗎) (المُستنهى : ج/🖮🗐أ .) .

(🗏) في التّرادف انظر : (التّرادف في اللغة : ⌛🖲🗁 _ 🗁🗁🗏🗏🗏 ، الفُروق اللغويّة وأثرها في تفسير القُرآن الكريْم : 🗏⌛🗁 _ 🖮🗀🗏 ، فُصول في فقه العربيّة : 🗏🗁🗏 _ ⌛🗁🗏 ، فقه اللغة للضّامن : 🗄⌛ _ 🖰⌛ ، فقه اللغة لوافي : 🖰⌛🗁 .) ، وفي المُشترك اللفظيّ انظر : (فُصول في فقه العربيّة : 🗐🗎🗏 _ ⌛🗎🗏 ، فقه اللغة للضّامن : 🖲⌛ _ 🗐🖮 ، فقه اللغة لوافي : 🖲🖰🗁 _ 🗁🖲🗁 ، المُشترك اللفظيّ في الحقل القُرآنيّ : 🗎🗁 _ 🗎🗎 .) ، وفي الأضداد
انظر : (فُصول في فقه العربيّة : ⌛🗏🗏 _ 🗎🗐🗏 ، فقه اللغة للضّامن : 🗄🖮 _ 🗁🖰 ، فقه اللغة لوافي : 🗏🖲🗁 _ 🗐🖲🗁 ، مدخل تعريف الأضداد : 🗀🗁 _ 🖰🗁 .) .

(🗐) انظر : (التّعريفات : 🖮🖮 ، المُرصّع : 🗀🖲🗎 ، التُّرْجُمان : 🗀🗄 ، المُزهر : 🗁/⌛🗁🗏 .) .

(🗄) (الفاتحة : 🗎 .) .

على من أنعم عليك ، وعلى من لَمْ يُنعم عليك ، والشّكر ليس إلاّ على الإنعام فقط .)) (🗁) .

2 _ قوله عند بيانه لقوله I : 🕛 ➔⌖⑤✞☺⍌♊🕒⇨●⇔←❄⌖⑥
⌖⌖☒✞"♊↗⌧⮚ ⍌⌖✈🕒⇨●♉⑤✍
⮷❄⌖⑥✍←🕒🕓⇧❄❄●⇔ ✿❄⌖"♊✐⇨ ♋✞⑥✖✗
: (🗏) 🕛 ✗✖&☆⍌⌧●♊⑩💧⮙🖫⌧✍⑤ 💧→⌖⑨✡♋❄✌❄⌖⌖
((أي : مطر نقمةٍ لا مطر رحمةٍ ، والمطر يُعبّر به عن النّقمة ، والغيث عن الرّحمة(🗏) ، والمطر الذي أمطرنا عليهم ليس بغيثٍ وإنّما هو حجارةٌ من سجّيلٍ كالمطر في كثرتِها وتتابعها عليهم .)) (🗐) .

ــ المُشترك اللفظيّ :

هو اللفظ الواحد الدّالّ على معنيين مُختلفين فأكثر دلالةً على السّواء(🖁) .

وفي (المُستنهى) كلماتٌ كثيرةٌ تشترك لفظًا وتختلف معنًى ، وهذا شيءٌ منها :

1 _ قولـــه عنـــد بيانـــه لقولـــه I : 🕛 ⑤💣⌧←❄✞⚐❄⑥💻
⑤☺✞♊⊙✦⌖⌫🖫◐❄⌖❄❄✌♋⇨ ⑩✡⑥✍⌧🖫♌⌖▩⌧✈
⑩❄⌖✷✡&⊙♉⑤ ➔⌖←❄⌖○✡▦●♉⑤✍ ➔⌖①⌖②
❸❄💧⮝⇔❄❄⌖☹♋💧 ⍓⌖⮉⇔ ⑤✞☺✧◘♌⌖❄❄✌⑧♑
⑤✍⌧🖫⑩⌖♌✡"⍓⌧♑ 🕛 (⌛) : (((الحقّ) هو القُرآن(🖮) ، وقيل : هو الإسلام(🖰) ، وقيل : (الحقّ) الصّدق(🖲) ، كما يُقال : قُلْ بالحَـــــقِ ، أي : بالصّدقِ .)) (🗁🗀) .

(🗁) (المُستنهى : أ/🖁ب _ ⌛أ .) .

وانظر : (الفُروق اللغويّة وأثرها في تفسير القُرآن الكريْم : 🖮🗏 ، فُروق اللغات : ⌛🗁🗁 _ 🖮🗁🗁 .) .

(🗏) (الأعراف : 🗐🖰 .) .

(🗏) انظر : (فُروق اللغات : 🗐🖰🗁 .) .

(🗐) (المُستنهى : ب/⌛🗏🗁أ .) .

(🖁) انظر : (المُزهر : 🗁/🗏🖲🗏 .) .

(⌛) (البقرة : 🖲🗁🗁 .) .

(🖮) هذا تفسير ابن عبّاس .

انظر : (الكشف والبيان : 🗁/🖁⌛🗏 .) .

(🖰) قاله الطّبريّ في : (جامع البيان : 🗁/🗏⌛🖁 .) .

(🖲) قاله الثّعلبيّ في : (الكشف والبيان : 🗁/🖁⌛🗏 .) .

(🗁🗀) (المُستنهى : أ/🖁🖁ب .) .

_ قوله عند بيانه لقوله I :

: (((النّقيب) في أصل اللغة مُختلفٌ فيه ، قيل : هو الكفيل ، والضّمير على من ينقب عليه ليقوم بالإصلاح .

وقيل : (النّقيب) هو الأمين .

وقيل : (النّقيب) هو الشّاهد .

ومن تفسيراته أيضًا : (الله) ، و (العدل) ، و (التّوحيد) ، و (الحقّ بعينه الذي ليس بباطلٍ) ، و (الْمال) ،
و (الواجب) ، و (الأولى) ، و (الحظّ) .
انظر : (الأشباه والنّظائر في القُرآن الكريْم : _ .) .

(الْمائدة : .) .

انظر : (تفسير غريب القُرآن لابن قتيبة : ، تفسير الْمُشكل من غريبه : ، الْمُفردات : ، تذكرة الأريب : / .) .

هذا هو الظّاهر .
انظر : (بَهجة الأريب : ، تفسير غريب القُرآن لابن الْمُلقّن : ، تفسير غريبه لابن الهائم : .) .

انظر : (معاني القُرآن الكريْم : / .) .

وقيل : (النّقيب) هو الذي يبحثُ عن الأشياء ويدري بالأُمور فيعمل على الإصلاح[1] **، مأخوذٌ من قوله تعالى : ⓵ ⮲❄⌖⮋⌖⚐⌖♰⌖⏳⑨♦⮝⑤⚉ ⓵ ⑤⸿⌧⍰⑨✡⌧♰❄☝•✡ ⓵** [2] **، أي : بحثوا عن أُمورِهَا وتَبيَّنُوا أخبارها .))**[3] **.**

ــ التّضاد :

اشتملت العربيّة على كلماتٍ وُضعت للدّلالة على الضّدّين .

ويُقصد بالتّضاد : الجمع بين المُتضادّين مع مُراعاةٍ ، فلا يجيء اسمٌ مع فعلٍ ، ولا بفعلٍ مع اسمٍ[4] **.**

قال أبو الطَّيّب اللغويّ : ((الأضداد حمع ضدٍّ ، وضدّ كُلّ شيءٍ ما نافاه ، نحو : (البياض) و (السّواد) ، و (السّخاء) و (البُخل) ، وليس كُلّ ما خالف الشّيء ضدًّا له ؛ ألا ترى أنّ (القوّة) و (الجهل) مُختلفان وليسا ضدّين ، وإنّما ضدّ (القوّة) (الضّعف) ، وضدّ (الجهل) (العلم) ، فالاختلاف أعمّ من التّضادّ ؛ إذا كان كُلّ مُتضادّين مُختلفين ، وليس كُلّ مُختلفين ضدّين .))[5] **.**

ومِمّا أورده ابن يعيش من الأضداد ما يأتي :

1 _ قوله عند بيانه لقوله I : ⓵ ➔⌖⌧♰⚐⌖•♊
⑥⌖⮋❄♦⭘⌖📨·⌖✓◆⚐♰⮝⌖⑥ ⚘✡▫☹♊❄❷❄♦⮝♦⮝←⌖⑥
⌖⌧♰⚐⏳❄⌖❄☝⚐✡➢⬄ ⑤♰☺➔♰⚐⚐⇨ ⮟⌖⭘⌖✈⭡⌧
⮕⌖❸❄⌖⭘⌖❀♊❄❷❄♦➢ ⮟⌖✈⑥
·⌖⭡⌖✈⌧🖫⏳❄⌖❄☝⚐✡➢⬄ ➔⌖⊙⌖⑤💻⇩③
⓵⓵✡↗♦⭡⊙⌘❀♦➢⬄ ➔⌖⮟⌖⑥ ←❄⌖⭘⌖✓◆

---

(1) انظر : (غريب القُرآن : ... ، عُمدة الحُفّاظ : .../... ، تفسير غريب القُرآن للصّنعانيّ : ...) .

(2) نصّها : ⓵ ➔⌖❀⌖➢⬄ ⑤☺♰⮢♊⌧♰✹❄♊⏳⌖⑥ ⮕♰⭘⬄⊃✹ ⮢♦➢⬄ ⑤♰☺✹⌖•✡⚐ ⮕♰⑨♊⌧♰↗♦➢ ⮟✈✡⏳ ⓵ ⮲❄⌖⏳⌖⚐♰⚐⑨♦⭡⑤⚉ ⑩❄⌖◷□✱♉⑥ ⮟✡⏳♊↗♦➢ ⑤⸿⌧⍰⑨✡⌧♰❄☝•✡ ↗⌖⮢♊ ⮟✡⏳ ⮟⌖✈⚘✡"#ॐ ⓵ ، (ق : ...) .

(3) (المُستنهى : ب/... أ _ ب .) .

(4) انظر : (التّعريفات : ...) .

(5) (الأضداد في كلام العرب : ...) .

[illegible] ((البـين) الوصـل ، وهـو مـن أسْماء الأضـداد ، وأصـله الفُرقـة والبُعـد ، وقـد جمـع الشّـاعر بـين المعنيين فقال :

فَوَ اللهِ لَوْلاَ البَيْنُ لَمْ يَكُنِ الهَوَى   وَلَوْلاَ الهَوَى مَا حَنَّ للبَيْنِ آلِفُ .

)) .

2 _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]

( ) (الأنعام : [illegible]) .

( ) انظر : (الأضداد لقُطرب : [illegible] ، الأضداد لابن السّكّيت : [illegible] ، الأضداد للمُنشيّ : [illegible]) .

( ) مُختلـف فيـه علـى رأيـين :

= أ _ أنّه قيس بن ذريح في : (ديوانه _ مُلحقاته _ : [illegible] ، لسان العرب _ (بَيَنَ) _ : [illegible] ، تاج العروس _ (المادّة نفسها) _ : [illegible]) .

ب _ أنّه جميل بُثينة في : (ديوانه : [illegible]) .

والقطع بنسبة البيت إلى أحدهما يكادُ يكون صعبًا ؛ ذلك أنّ شُعراء العُشق تداخلت أشعارهم بعضها ببعضٍ ، لكن وجود البيت مُفردًا في : (مُلحقات ديوانِ قيس) ، ووجوده مع قصيدةٍ طويلةٍ في : (ديوان جميل) يجعل نسبته إلى جميل تكاد تكون قريبةً .

( ) (المُستنهى : ب/[illegible] ب) .

والبيت من الطّويل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها ثَمانية وعشرون بيتًا ، هو سابعها ، قالَها جميل حين تذكّر اشتياقه إلى بُثينة ، ووجده بِها .

ومطلعها :

طَرِبْتُ وَهَاجَ الشَّوْقُ مِنِّي وَرُبَّمَا   طَرِبْتُ فَأَبْكَانِي الحَمَامُ الهَوَاتِفُ .

وقبله :

وَقُلْتُ لِقَلْبٍ قَدْ تَمَادَى بِهِ الهَوَى   وَأَبْلاَهُ حُبٌّ مِنْ بُثَيْنَةَ رَادِفُ .

وبعده :

كَلِفْتُ بِحَمَّاءِ المَدَامِعِ طَفْلَةٍ   حَبِيْبٍ إِلَيْنَا قُرْبُهَا لَوْ تُنَاصِفُ .

وهو _ برواية :

(لَعَمْرُكَ لَوْلاَ البَيْنُ لاَ يُقْطَعُ الهَوَى   ....) _

➪♋☼☒✍☝✞● 🕮⑥♉❄←⑥⌖⑨◘⅄♁♐
✠◎▦✠◎⌖⌂🖫☒⌂⑤ ♁●▦✡•◘❄✗⌖❄❸
⑤⌂☒🖫⌂⌖☒✡"⌂♑ 🕔 (📂) : ((معنى
(فالق الإصباح) : مُبدي ضوء الصّباح ، وهو ضدّ الفجر والصّباح .)) (📄) .

📄 _ قوله عند بيانه لقوله I : 🕐 ⊽✈✡⍝
➔⌖⊙⌖⑤🖳▫✠*♁⇖✡🗗 ♋⌖⇗⌖⍓✞⚐⊳♁
➔⌖▦❄♁⅄❄◘✗⌖⬂◆ ⊽✡⍝ ⊽⌖✈⑥🖳⇩☒
✧❄❄⇗•✡▦•☒ 🕔 (📃) : (((مِنْ وَرَائِهِ) بِمعنى : أَمَامَهِ ، وقيل :
(وَرَاء) بِمعنى (بَعْد) من الأضداد(🗄) ، كما قال الشّاعر(⌛) :

عَسَىْ الكَرْبُ الذِيْ أَمْسَيْتُ فِيْهِ يَكُوْنُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبُ (6) .

أي : بعده .)) (⌨) .

في : (ديوان قيس بن ذريح : ⌛♒📂 ، لسان العرب _ (بَيَنَ) _ : 📄📂/📃⌛ .) ، و _ برواية :

(لَعَمْرُكَ لَوْلاَ البَيْنُ لانقَطَعَ الهَوَى ....) _

في : (الأضداد لأبي بكر الأنباريّ : ⌛⌨ ، تاج العروس _ (بَيَنَ) _ : 🖱📂/⌛⌨ .) ، و _ برواية :

(لَعَمْرُكَ لَوْلاَ الذِّكْرُ لانْقَطَعَ الهَوَى ....) _

في : (ديوان جميل بُثينة : 📄📃📂 .) .

(📂) (الأنعام : ⌛♒ .) .

(📄) (المُستنهى : ب/📄♒أ .) .

(📃) (إبراهيم : ⌛📂 .) .

(🗄) انظر : (الأضداد لقُطرب : ⌛📂📂 _ ⌛📂📂 ، الأضداد للتّوزيّ : ♒🖱 ، الأضداد للمُنشيّ : 📂⌛📂 .) .

(⌛) هو هُدْبة بن خَشْرَم العُذْريّ .

(6) من الوافر ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها أربعةٌ وعشرون بيتًا ، هو خامسها ، قالَها وهو في الحبس .

ومطلعها :

طَرِبْتَ وَأَنْتَ أَحْيَانًا طَرُوبُ وَكَيْفَ وَقَدْ تَعَلاَّكَ المَشِيْبُ .

وقبله :

فَقُلْتُ لَهُ : هَدَاكَ اللهُ مَهْلاً وَخَيْرُ القَوْلِ ذُو اللبِّ المُصِيْبُ .

وبعده :

فَيَأْمَنَ خَائِفٌ وَيُفَكَّ عَانٍ وَيَأْتِي أَهْلَهُ الرَّجُلُ الغَرِيْبُ .

وهو في : (شعره : 54 ، الكتاب : 159/2 ، المُقتضب : 70/3 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 142/1 ، روضة العُقلاء ونُزهة الفُضلاء : 270 ، تخليص الشّواهد : 322 ، الضّرائر : 81 ، خزانة الأدب : 330/9 .) ، و _ برواية : (الهَمُّ) _ في : (المُحرّر في النّحو : 833/2 ، موارد البصائر : 272 .) .

(⌨) (المُستنهى : ج/📂📂ب .) .

_ قولــه عنــد بيانــه لقولــه I :

((:

اختلفوا في (القانع) و (المُعترّ) ، فقال قومٌ : (القانع) الذي
يسأل ، و (المُعترّ) الذي يأتيك ساكنًا غير سائلٍ ، وإنّما يُبدي وجهه .

وقال قومٌ : (القانع) الذي لا يخرج من بيته ، ولا يسأل ، ولا يتعرّض
للسّؤال ،
و (المُعترّ) الذي يخرج ، ويسأل ، ويتعرّض .

وقال قومٌ : (القانع) المُتعفّف ، والمُعترّ ضدّه . . . .)) .

ــ معاني الألفاظ :

بسط ابن يعيش في (المُستنهى) المعنى اللغويّ لبعض الألفاظ الواردة في القُرآن
الكريْم ، ومن ذلك ما يأتي :

1 _ قوله عند بيانه لقوله I :

(الحجّ : .) .

هذا ما عليه أغلب العُلماء .

انظر : (الأضداد لقُطرب : ، الأضداد لابن السّكّيت : ، تفسير غريب القُرآن لابن قُتيبة :
، ياقوتة الصّراط : ، غريب القُرآن : ، تذكرة الأريب : ، التُّرْجُمان :
، تُحفة الأريب : ، بَهجة الأريب : ، التّبيان في تفسر غريب القُرآن :
، تفسير غريبه للصّنعانيّ : ، .) .

انظر : (تفسير غريب القُرآن لابن المُلقّن : .) .

انظر : (المُفردات : .) .

(المُستنهى : ج/ ب .) .

⑤🙥🕮♦➔⊙♦✦♦🡅🞩♦✞⇖♦✋ ▦♦❄•♊·❄✡⌧🖫⇖♦
♓♦⓿❄✞🏲♦❄🖗❶⌧ ❸❄♦⓾♊○✠✓ ⋎✡⓿
❸❄♦♋❄□❷✡⬈❄❄❄❄⬀⑥
⑤🙥⇧②☹✞🡐❄❄□⬈❄❄⬀❄🖗○♦ ·❄♦❄❄🖗⌧✡•✡▦❄◓⬀
⮳✡”⬈❄❄❄⬀⑥🕮 ➔♦○✞🖅⌧✡🙰⇨
⑤🙥⌧🖫🖛♦🡅♊○♦ ⑤🙥⌧🖫⮵♦🕒🕓✡”⍓♦ 🕐 (🗁) : ((أصل (الحدّ) في اللغة : هو الحاجز بين الشّيئين ، ومنه حدّ الحدّاد ، وحدّ الحربة ؛ لأنّه في الأصل المنع ؛ من حيث إنّه يَمنع هذا من الدّخول في هذا ، ومنه سُمّي البوّاب حدّادًا .)) (🗎) .

🗎 _ قولـــــه عنــــــد بيانــــــه لقولــــه I : 🕐 ⯄❄♦❄•♊
♓♦❄⑥💻⇩③❀♦⮞ ⓾❄♦⌖❄❄⬀⑥💻▫✠💣♦○♦ ⋎✡⓿
⊙♦⍆⓾❄✡⍆⮴✡⮞⬄🙢

⑤☹✞⓾❄♊⌖⬀○♦ ⮳❄♦⮝♦⓿⬄
⮳❄♦⮵⌧✡⓿♦🖗✡❄□⮝✡⇖✡🙢🖆 ➔♦⋎♦⓿⬄ 🢩♦⮝✡⇘③
⮳❄♦⮵♦⌧✞❄”♊⬀♦⑥🕮 ➔♦⋎♦⑥💻 ⑤✞☹🡐❄♦⑥♒
🢩♦⌧✞❄”♊⮴✡⮞🙟♑♦➘○🖗✡”🕓🕒⌧ 🕐 (🗐) :
((قوله : 🕐 ⓾❄♦⌖❄❄⬀⑥💻▫✠💣♦○♦ 🕐 يُريد : الحجج وآيات القُرآن الكريْم ؛ لأنّها واضحةٌ جليّةٌ ، وأصل (البصيرة) في اللغة : الطّريقة من الدّم(🗐) ، ومنه قول الشّاعر(🖁) :

رَاحوا بَصَائِرُهُم عَلَى أَكْتَافِهِمْ وَبَصِيْرَتِي يَعْدُو بِهَا عَتَدٌ وَأَى .))(⌛)

.

(🗁) (النّساء : 🗏 🗁 .) .
(🗎) (المُستنهى : ب/🖰أ .) .
= قال الرّاغب : (((الحدّ) الحاجز بين الشّيئين الذي يَمنع اختلاط أحدِهما بـالآخر ، يُقال : حَدَدْتُ كَذَا : جَعلتُ له حدًّا يُميّزُ ، وحدّ الدّار ما تتميّز به عن غيرها ، وحدّ الشّيء الوصف المُحيطُ بمعناه المُميّز له عن غيره ، وحدّ الزّنا والخمر سَمّي به ؛ لكونه مانِعًا مُتعاطيه عن مُعاودة مثله ، ومانِعًا لغيره أنْ يسلك مسلكَهُ .)) ،
(المُفردات : 🖲🗀🗁 .) .
(🗐) (الأنعام : 🗐🗀🗁 .) .
(🗐) انظر : (المُفردات : 🖲🗐 ، عُمدة الحُفّاظ : 🗁/⌛🖲🗁 .) .
(🖁) هو الأسعر الجعفيّ .
(⌛) (المُستنهى : ب/🖁🖲ب .) .
والبيت من الكامل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها خمسةٌ وثلاثون بيتًا ، هو ثامنها ، قالَها في عشيرته .
ومطلعها :

▤ _ قوله عند بيانه لقوله I : ◷ ➔⌖○⌖⊙♦➔⑤☠
♑⍓🖫❄❼②✠💣⇳✍⑤ ⇨●✠➚☛❄❄✞◷◷
➔⌖⑩❄⌖⑥◷✡⌖⇱⌖♦📖✋📪 ⑤✠💣⊃⌖✈
⑤✍⌧✞🏳○✡▦❄⊂♐▦❄⌖♑🖫⅄✡⑨♦⬆⊃⌖
⑤✍⇳💣✠②❼❄🖫➢⌖ ✦⌖❄”♦⑩♊◎⌖➔♊⊃⌖ ⑩✡⩓⌖⑥
♈✞⑥←❄♦⬆⑤☠ ▦❄⌖♉❷□❄⌖●✠➩❄♦⬆⊃⌖ ◷ (🗁) : ((
(الإثْم)

في اللغة عبارةٌ عن الخمر(▤) ، قال الشّاعر(▤) :

شَرِبْتُ الإِثْمَ حَتَّى ضَلَّ عَقْلِي   كَذَاكَ الإِثْمُ يَذْهَبُ بِالعُقُوْلِ .))(🗐) .

🗐 _ قوله عند بيانه لقـــوله I : ◷ ➔⌖⩔✡⊂♐
⑤✍⇳②✞☺←❄🖫⬁⌖❄☛⍓♑ ☙⌖⩓♦⬆⌧✞❄❄➔♉
➔⌖⬂❄⌖❄●⇔✸❄❄♉⑥📖 ✿♦⌫❄♦⬆⑤☠ ⩔✡⩓⌖✈⑥
⊙⌖○⌖♐❄⌖♐✡➢♦ ⑤✍📪⇨☺ ➔⌖①⌖②
❸❄⌖❷⌖✈⑨✡⬁♦⬆⑤☠ ·♦◷⇧⬆⌖☛⓿♑
⑤✍⌧✸✞🏳❄”♊◷⇨❄☛⓿✠📖 ⑤✠💣←❄✞🏳⇱♦✋

أَبْلِغْ أَبَا حُمْرَانَ أَنَّ عَشِيْرَتِي   نَاجَوا وَلِلْقَوْمِ المُنَاجِيْنَ التَّوَى .
وقبله :
وَلَقَدْ عَلِمْتُ عَلَى تَجَشُّمِيَ الرَّدَى   أَنَّ الحُصُوْنَ الخَيْلُ لاَ مَدَرُ القُرَى .
وبعده :
نَهْدُ المَرَاكِلِ مُدْمَجٌ أَرْسَاغُـــهُ   عَبْلُ المَعَاقِمِ مَا يُبَالِي مَا أَتَى .
وهـو فـي : (الأصـمعيّات : 🖰🗄🗁، الصّـاهل والشّـاحج : 🗀⌛🗁 ، مُجمـل اللغـة : _ (بَصَـر) _ : 🗁/🗀🗁 🖮🗀🗎 ، مقاييســها _ (الْمـادّة نفسـها) _ : 🗁/🗐🗄 🗎🗄🗐 ، عُمـدة الحُفّـاظ : 🗁/⌛◉➰🗁 .) ، و _ برواية : (بَاتَتْ بَصَائِرُهُم) _
في : (المعاني الكبير : 🗎/▤🗁🗀🗁🗁 .) .
(🗁) (الأنعام : 🗀🗎🗁 .) .
(▤) انظر : (عُمدة الحُفّاظ : 🗁/🗎⌛ .) .
والأشبه باللغة جعل المُراد بالآية هو الإثْم من جميع جهاته علانيّته وسرّه
انظر : (معاني القُرآن الكريْم : 🗎/🗀🖰🗐 ، الكشف والبيان : 🗐/🗄🖰🗁 _ ⌛🖰🗁 ، زاد المسير : ▤/🗐🗁🗁 ، غرائب القُرآن : 🗐/🗄▤🗁 .) .
(▤) لَمْ أقف على اسْمه .
(🗐) (المُستنهى : ب/◉➰◉➰ب .) .
والبيت من الوافر ، وهو في : (مقـاييس اللغـة _ (أثَـمَ) _ : 🗁/🗁⌛ ، عُمدة الحُفّاظ : 🗁/🗎⌛ ، لسان العرب _ (أثَمَ) _ : 🗎🗁 /⌛ .) .

((: [📂] 🕓 ♌➲🙵✡⑨✈💧✔ ✈♌➔💧•⌖➮ ⬄➢☼🙰✞⌧

(الحَمولة) الإبل الكِبار التي تحمل الأثقال ، و (الفَرْش) صغار الإبل[🗎] ، وكلاهُما من الإبل على ما ذكره أهل اللغة ، وعليه قـــــول الشّاعر[🗏] :

مَا رَاعَنِي إلاَّ حَمُوْلَةُ أَهْلِهَا   وَسْطَ الدِّيَارِ تَسُفُّ حَبَّ الخِمْخِمِ[🗐] .

وقيل : (الفَرش) من الغنم[🖁] ، واحتجّ صاحبُ هذا القول بقول الشّـاعر[⌛]

:

وَحَوَيْنَا الفَرْشَ مِنْ أَنْعَامِكُمْ   وَالحَمُوْلاَتِ وَرَبَّـاتِ الحَجَلِ .))[🖮]

.

ــ الفروق اللغويّة :

هذه الظّاهرة أشار إليها ابن يعيش بقلّةٍ ، ومن ذلك :

(📂) (الأنعام : 🗏🗐📂 .) .

(🗎) هذا هو الصّواب .

انظر : (تفسير غريب القُرآن لابن قُتيبة : 🗀🗐📂 ، معاني القُرآن الكريْم : 🗎/🗏🗀🖁 ، ياقوتة الصّراط : 🗎🗎🖁 ، تفسير المُشكل من غريب القُرآن : 🗀🖰 ، تذكرة الأريب : 📂/🗀🖮📂 ، بَهجة الأريـب : ✇✆🖰 ، التُّرْجُمـان : ✇✆📂📂 ، تفسـير غريـب القُـرآن لابـن المُلقّـن : 🖮🗏📂 ، التّبيان في تفسير غريب القُرآن : ✇✆✇✆📂 ، تفسير غريب القُرآن لابـن الصّنعانيّ : 🗏🗐📂 .) .

(🗏) هو عنترة العبسيّ .

(🗐) من الكامل ، من مُعلّقته التي عدد أبياتِها خمسةٌ وثَمانون بيتًا ، هو الرّابع عشر منها ، قالَها في قتل مُعاوية بن نَزال يوم الفَرُوق من أيّام داحس والغبراء .

ومطلعها :

هَـلْ غَـادَرَ الشُّـعَرَاءُ مِـنْ مُتَـرَدِّمِ   أضـمْ هَـلْ عَرَفْـتَ الـدَّارَ بَعْـدَ تَـوَهُّمِ ؟ .

=

= وقبله :

إنْ كُنْتَ أَزْمَعْتَ الفِرَاقَ فَإِنَّمَا   زُمَّتْ رِكَابُكُم بِلَيْلٍ مُظْلِـمِ .

وبعده :

فِيْهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوْبَةً   سُوْدًا كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ .

وهو فـي : (ديوانـه : ✇✆🗀🗎 ، شـرح القصـائد المشـهورات : 🗎/📂🗏 ، شـرح أشـعار الشُّعراء السّتّة الجاهليّين : 🗎/🗏📂📂 .) .

(🖁) قاله ابن عبّاس .

انظر نسبته إليه في : (الجامع لأحكام القُرآن : 🗐/🖮/🗐🖮 .) .

(⌛) هو ابن مسلمة .

(🖮) (المُستنهى : ب/⌛🗀📂أ .) .

والبيت في : (الجامع لأحكام القُرآن : 🗐/🖮/🗐🖮 .) .

1 _ قوله عند بيانه لقوله I :

: ((بين (العهد) و (الميثاق) فرقٌ ؛ ولِهذا قال :

؛ إذْ لو كان (العهد) هو (الميثاق) لكان يُنقضون عهد الله من بعد عهد الله ، وذلك لا يسوغ في اللغة العربيّة ، والفرق أنّ (العهد) اسمٌ لليمين في أحد وجوهه ، و (الميثاق) أصلٌ لِما يتوثّق به في اليمين مع اليمين كالنّذور وما يجري مجراها بعد اليمين .)) .

2 _ قوله عند بيانه لقوله I :

: ((ومنهم من يُفرّق بين (النّصيب) و (الكِفل) ، فيقول : (النّصيب) هو السّهم من الخير ، و (الكِفْل) هو الإثْم والوِزْر من الشّرّ .

ومنهم من يقول : هُما شيءٌ واحدٌ بِمعنى النّصيب ، وإنّما قد سُمع هذا في الخير وهذا في الشّرّ ، وهذا هو الصّحيح ، فيجوزُ على هذا أنْ تقول :

(البقرة : .) .

(المُستنهي : أ/ أ .) .

وانظر : (فُروق اللغات : _ .) .

(النّساء : .) .

قاله ابن عبّاس وقتادة .

انظر نسبته إليهما في : (جامع البيان : / _ ، الكشف والبيان : / .) .

انظر : (المُفردات : ، ، الكشف والبيان : / ، التُّرْجُمان : _ .) .

نَصيبٌ من الشّرّ ونصيبٌ من الخير ، و : كِفْلٌ من الشّرّ وكِفْلٌ من الخير ؛ بـــــدليل قولـــــــه تعـــــالى : [illegible] [1] ، إلاّ أنّه أكثر ما يُستعمل (الكِفْل) في الشّرّ .)) [2] .

ــ الرّبط بين اللفظ ومعناه :

أوضح ابن يعيش في مواضع كثيرةٍ من (مُستنهاه) العلاقة بين الاسم ومُسَمّاه ، ومن ذلك ما يأتي :

1 _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible] [3] : ((أصل (السّبت) في اللغة القطع ، وقيل : إنّما سُمّي هذا اليوم سبتًا ؛ لأنّه انقطع فيه خلق السّماوات والأرض ، فجعلته اليهود عيدًا لَها ، وقطعت فيه الأشغال ، ومنه يُقال : أَسْبت فُلانٌ ، إذا انقطع عنه الحركة والتّصرّف .)) [4] .

2 _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]

---

(1) نصّـــها : [illegible] ، (الحديد : [illegible] .) .

(2) (المُستنهى : ب/[illegible]ب _ [illegible]أ .) .

(3) (البقرة : [illegible] .) .

(4) (المُستنهى : أ/[illegible]ب .) .

وانظر : (الجواهر الحسان : [illegible]/[illegible] .) .

: ((أصل (السُّكر) في اللغة هو السَّدُّ ، مأخوذٌ من قولِهم : << سَكَرَ الْمَاء . >> ، إذا أعطاه ، وسُمّي السُّكر بذلك ؛ لأنّه انسدّ عليه موضع المعرفة ؛ لزوال مُعظم العقل .)) .

_ قوله عند بيانه لقـــوله I :

( ) (النّساء : .) .

( ) انظر : (غريب القُرآن : ، عُمدة الحُفّاظ : / _ ، رُوح المعاني : / .) .

( ) انظر هذا القول في : (غريب القُرآن : ، عُمدة الحُفّاظ : / .) .

( ) (المُستنهى : ب/ أ .) .

وانظر : (تفسير غريب القُرآن للصّنعانيّ : .) .

: (((الغَمرات) جمع (غَمرةٍ) وهي شدائد الموت وكُرباته وقت النّزاع ، وسُمّيت الشّدّة غمرةً ؛ لشبهها بالْماء الغامر لمن يدخل فيه ، كما يُقال : غَمَرَ فُلان الْماء .)) [2] .

_ قولـه عنـد بيانـه لقولـه I :

: (((الأعراف) أعالي السُّور كالشّراريف ، وسُمّيت أعرافًا ؛ لارتفاعها على السُّور ، مأخوذٌ من عُرْف الفرس ، وعُرْف الدّيك ؛ لارتفاعه ، كأنّه يُعرف من فيه ، [و] من تحته .)) [4] .

3 _ البلاغة :

اهتمّ ابن يعيش بالبلاغة فنونِها وأفنانِها دون أنْ يُحدث فيها تفصيلاً ؛ ذلك أنّ غايته إعراب القُرآن الكريْم مُفرداتٍ وجُملاً .

وبيان ذلك على النّحو الآتي :

أ ــ علم المعاني :

أفنانه مُتعدّدةٌ وقد أشار ابن يعيش إلى شيءٍ منها ، ومن ذلك ما يأتي :

ــ الحذف :

---

(1) (الأنعام : .) .

(2) (المُستنهى : ب/أ .) .

وانظر : (غريب القُرآن : ، عُمدة الحُفّاظ : / ، تفسير غريب القُرآن لابن المُلقّن : ، التّبيان في تفسير غريبه : .) .

(3) (الأعراف : .) .

(4) (المُستنهى : ب/أ .) .

وانظر : (تفسير غريب القُرآن لابن قُتيبة : ، تفسير المُشكل من غريبه : ، تذكرة الأريب : / ، التُّرْجُمان : ، بَهجة الأريب : ، تفسير غريب القُرآن لابن المُلقّن : ، التّبيان في تفسير غريبه : ، تفسير غريبه للصّنعانيّ : .) .

الحذف ضربٌ من ضُروب الفصاحة والبلاغة ، ولا ريب فـ ((رُبَّ حذفٍ هو قلادة الجيد ، وقاعدة التّجويد .)) [1] كما يقولٍ عبد القاهر الجُرجانيّ[2] .
كما أنّ في الحذف وترك الذّكر ((فائدةً جليلةً ، وأنّ الغرض لا يصحّ إلاّ على
تركه .)) [3] .
بل هو من ((شجاعة العربيّة .)) [4] كما عدّه ابن جنّيّ ، وأشار إلى الأشياء التي كانت العرب تضطرّ لحذفها بدليلٍ يدلّ عليها ، فقال : ((قد حذفت العـــرب
الجُملة ، والمُفرد ، والحرف ، والحركة ، وليس شيءٌ من ذلك إلاّ عن دليلٍ عليه ، وإلاّ كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته .)) [2305] .

والحذف واردٌ في القُرآن الكريْم لا ينكره أحدٌ ، وقد بيّن ابن يعيش منهجه فيه ، حيث قال : ((ثُمّ أذكر في خلال ذلك ما حُذف وهو يُراد في السّورة ، وما المُسوّغ لحذفه في كُلّ موضعٍ ، فإذا كمُل إعراب السّورة حصرتُ جميع ما فيها من المحذوفات بالعدد ، وبعد الفراغ من جميع السّور _ إنْ شاء الله _ أحصرُ جميع المحذوفات في القُرآن الكريْم عدًّا _ إنْ شاء الله تعالى _ .)) [5] .
بيد أنّه أخلّ بِهذا المنهج فلم يذكر إلاّ المحذوفات في سورة الفاتحة ، حيث قال في نِهايتها : ((هذه السّورة فيها سبعة محذوفات تدلّ عليها المعاني المفهومة ، أوّلُها : الفعل المُقدّر في (بِسْم الله) ، أو الاسم على الخلاف من نحو : أَبْتَدِىء ، أو : ابْتِدَائِي .
والثّاني : مفعول (الرَّحْمن) ، والتّقدير : الرَّاحِم الخَلق .
والثّالث : مفعول (الرَّحِيم) ، والتّقدير : الرَّحِيْم بِهِم .
والرّابع : فعل الأمر المُقدّر قبل (الحمد) ، والتّقدير : قُولوا : الحَمْد لله _ عند

---

(1) (دلائل الإعجاز : 166 .) .
(2) عبد القاهر الجُرجانيّ (471هـ) : هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجُرجانيّ ، أحد أئمّة العربيّة ، واضع أُصول البلاغة ، وله معرفةٌ تامّة بأُصولِها ، له أشعارٌ كثيرةٌ في المدح ، وذمّ الزّمان وأهله ، صنّف التّصانيف الجليلة في البلاغة والنّحو واللغة .
ترجمته في : (نُزهة الألبّاء : 434 _ 436 ، إنباه الرّواة : 188/2 _ 190 ، فوات الوفيات :
699/1 _ 700 .) .
(3) (دلائل الإعجاز : 173 .) .
(4) (الخصائص : 360/2 .) .
(5) (المُستنهى : أ/2ب .) .

بعضهم _ .

[و]الخامس : الموصوف بـ (الذين) ، والتّقدير : صِرَاط القَوم الذِين ، وكذلك الموصوف بـ (المغضوب) .

وأمّا من قال : (المغضوب) ولَمْ يقُل : (المغضوبين) ؛ لأنّ الموصوف جمعٌ فيجبُ أنْ
تكون الصّفة جميعًا لوجهين :

أحدهُما : أنّ (المغضوب) بِمثابة الفعل المُتقدّم ، والفعل إذا تقدّم على الاسم في التّثنية والجمع كان لفظه لفظ المُفرد .

والثّاني : أنّ الضّمير الذي في معمول (المغضوب) مجموعٌ ، وهو من سببه يرجع إليه ، فأغنى جمعه اختصارًا .

[و] المحذوف السّادس : المفعول الثّاني لـ (أنعمت) ، والتّقدير : أنْعَمْتُ عَلَيْهم بالإلطافِ _ كما تقدّم _ .

[و]السّابع : مفعول (الضّالّين) ، والتّقدير : الضّالّين عَنْ طَريق الحَقِّ .)) [1] .

وقد أوضح ابن يعيش في (المُستنهى) كثيرًا من الحذف لعلّةٍ ما ، وأكثر المحذوفات التي ذكرها حذف (المفعول) ، ولا غرو فحذفه في العربيّة كثيرٌ كما أشار أهلها .

ومن الأمثلة على الحذف ما يأتي :

1 _ قوله عند بيانه لقوله I : ☼ ✧♦➢✈♦◘ ⑩❄♦✎🖫➢♏ ⇔➢♦➚✦❄➷ ♍⬂♊⮙♦⮳ ②✦① ☼ [2] : ((مع كُلّ كلمةٍ محذوفٌ يُتمّم فائدتَها ، تقديره : صُمٌّ عن استماع الحقّ ، بُكمٌ عن النُّطقِ ، عُمِيٌ عن النّظرِ إليه ، وهذا من المجاز بالتّشبيه ، أي : حالُهم كحال من هو بِهذه الصّفة .

وقيل : لكُلّ كلمةٍ مُبتدأٌ مُقدّرٌ ، وقيل : (صُمٌّ) هو خبر المُبتدإ المحذوف ، و (بُكمٌ)
و (عُميٌ) خبرٌ بعد خبرٍ[3] .

وقوله : ☼ ⇔➢♦➚✦❄➷ ②✦① ▦❄✦❄⭘⇔♋✡⬁♦⮝⮍✦ ☼ فيه حذفٌ ، وهو مفعول (يرجعون) ، تقديره : وَهُمْ لا يَرْجعُون عن ما هُم عليه من هذه الصّفات ، وقيل : لا يرجعون إلى ما فيه صلاحهم .)) [4] .

---

(1) (المُستنهى : أ/8ب .) .

(2) (البقرة : 18 .) .

(3) انظر : (الفريد : 234/1 .) .

(4) (المُستنهى : أ/16ب .) .

2 _ قوله عند بيانه لقوله I :

(((أَرَأَيْتُم) : [1] بمعنى (أعلمتم) ، وهو يتعدّى إلى مفعولين ، وهُما هاهُنا محذوفان ؛ لدلالة المعنى عليهما ، على تقدير : أَعَلمتُم حالَكُم مُستقيمًا أو صالحًا أو ما أشبه ذلك .)) [2] .

3 _ قوله عند بيانه لقوله I :

(([3] : (ونُوحًا هَدَيْنَا) : (هَدى) يتعدّى إلى اثنين أحدهُما محذوفٌ بلفظ المُضمر ، تقديره : هَدَيْنَاهُ ، وجاز حذفه وهو يُراد اتّساعًا ومجازًا .)) [4] .

4 _ قوله عند بيانه لقوله I :

---

(1) (الأنعام : 46 .) .
(2) (المُستنهى : ب/81ب .) .
(3) (الأنعام : 84 .) .
(4) (المُستنهى : ب/90أ .) .

(1) : (((يعدِلُون) مُتعدٍّ إلى مفعولٍ محذوفٍ حُذف اختصارًا وإيجازًا ، وهو يُراد ، تقديره : يَعْدِلُونَ بِرَبِّهِم الأَصْنَام والأَوثَان .)) (2) .

5 _ قوله عند بيانه لقوله I :

(3) : ((قوله : اعتراضٌ بين المُبتدإ والخبر(4) ، وقيل : ليس باعتراضٍ ، وإنّما هو مُتّصلٌ الأوّل ، تقديره : وَالذِيْنَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِقَدَرِ طَاقَتِهِم ، فيكون موضع (بقدر) النّصب على أنّه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ ، تقديره : إِيْمَانًا كَائِنًا بِقَدَرِ طَاقَتِهِم ، ويكون الخبر على هذا التّقدير أيضًا محذوفٌ يدلّ عليه المعنى ، على تقدير : مُثَابُونَ ، أو فَائِزُونَ .)) (5) .

6 _ قوله عند بيانه لقوله I :

---

(1) (الأنعام : 150 .) .
(2) (المُستنهى : ب/108ب .) .
(3) (الأعراف : 42 .) .
(4) انظر : (الكشّاف : 100/2 ، المُحرّر الوجيز : 401/2 ، الجامع لأحكام القُرآن : 133/7/4 ، الدُّرّ المصون : 271/3 .) .
(5) (المُستنهى : ب/120أ .) .
وانظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 568/1 .) .

[illegible]

[illegible] : ((قوله تعالى : [illegible] [1] : [illegible] موضع (الكاف) نصبٌ على أنّه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ صدر من فعلٍ محذوفٍ دلّ عليه الفعل الظّاهر ، تقديره : يُتمّ نِعْمتَهُ عَلَيْكُم إتْمَامًا مِثلما أتمّ عليكُم نِعمة الدُّنيا .)) [2] .

7 _ قوله عند بيانه لقـــــوله I : [illegible] : ((في الكلام حذفٌ لا تتمّ فائدة الآية إلاّ به ، تقديره : إنّي لا أَغْضَبُ لِنَفْسِي بَلْ أَغْضَبُ وَأُعَاقِبُهُم وَأُعَذِّبُهُم .)) [4] .

ـ التّقديم والتّأخير :

لا يُقدّم شيءٌ وحقّه التّأخير ، ولا يُؤخّر شيءٌ وحقّه التّقديْم إلاّ وفي ذلك فائدةٌ[5] .

وقد أفصح الخاورانيّ عن فائدة التّقديْم ، حيث قال : ((ترجع فائدة التّقديْم إلى شيءٍ واحدٍ ، وهو اعتناء القائل بالذّكر عند تعجّب المُستمع ، فإذا تعجّب المُستمع من صُدور الفعل من الفاعل اعتنى القائل بذكره وقدّمه ، وإذا تعجّب المُستمع من وقوع الفعل على المفعول اعتنى بذكره وقدّمه ، كما

---

(1) (النّحل : 81 .) .
(2) (المُستنهى : ج/25ب .) .
(3) (الكهف : 102 .) .
(4) (المُستنهى : ج/46ب .) .
(5) أوضح ذلك بالأمثلة فخر الدّين الرّازيّ في : (نِهاية الإيجاز في دراية الإعجاز : 298 _ 299 .) .

قــدّم I

؛ لأنّ كونــه قــاتلاً لــ (جـالوت) مـع أنّــه لا شـوكة ولا عُـدّة لـه ، ولــ[1]

(جالوت) شوكة وقُوّة شيءٌ عجيبٌ عند المُستمعين ، وقدّم I (إبراهيم) على نفسه في قوله :

؛ لأنّ كـون (إبـراهيم) مُبتلًـى بكلمـاتٍ مُتِمًّا لَها حتّى كان سببًا لأن جعله الله تعالى إمامًا للنّاس .[2]

بِهذا المعنى ظهر الفرق بين قول القائل : (قَامَ زَيْدٌ) ، وبين قوله : (زَيْدٌ قَامَ) ؛ لأنّه إذا قال : (قَامَ زَيْدٌ) كان اعتناؤه ببيان الفاعل ، وهذا معنى دقيقٌ لا يُحيط بعلمه إلاّ ذو حاصلٍ ؛ لأنّ هذا يتعلّق بالذّوق والتّأمّل .)) [3] .

ومن الأمثلة على التّقديْم والتّأخير في (المُستنهى) ما يأتي :

1 _ قوله عند بيانه لقوله I :

---

(1) نصّـــــــــها : ... ، (البقرة : 251 .) .

(2) (من 124 : البقرة .) .

وقد مضى نصّها في : (52 .) .

(3) (القواعد والفوائد : 181 .) .

[illegible] [1] :

((. . . . ، وفي الكلام تقديْمٌ وتأخيرٌ به يحسنُ المعنى ، وتقديره : وَلَمَّا جَاءَهُم كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ تَحَيَّرُوا وَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الذِيْنَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا وتَيَقَّنُوا كَفَرُوا بِهِ .)) [2] .

2 _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible] [3] : (((إيّاه) منصوبٌ على أنّه مفعولٌ مُتقدّمٌ تنبيهًا على عظم الاهتمام ، وتعظيم المدعوّ .)) [4] .

3 _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible] [5] : ((في الآية تقديْمٌ وتأخيرٌ ، تقديره : إنْ كُنْتُم مُؤمِنِيْنَ فكُلُوا .)) [6] .

4 _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]

---

(1) (البقرة : 89 .) .
(2) (المُستنهى : أ/45ب .) .
(3) (الأنعام : 41 .) .
(4) (المُستنهى : ب/80ب .) .
(5) (الأنعام : 118 .) .
(6) (المُستنهى : ب/99ب .) .

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] [1] : ((العامل في (يوم) (يقول) على التّقديْم والتّأخير ، أي : يَقُولُ الذِينَ نَسُـــوهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيْلُهُ .)) [2] .

5 _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] [3] : (((اللام) في قـولـه : [illegible] زائدةٌ ؛ لأنّ الفعل يتعدّى بنفسه من دون واسطةٍ ، يُقال : عَبَّرَ الرُّؤيا ، ولا يُقال : عَبَّرَ للرُّؤيَا ، وإنّما سوّغ دُخولُها هاهُنا أنّ المفعول تقدّم ، وتقدّمه جوازٌ مُتّسعٌ فيه ، فقوي بدخول (اللام) التي تُقوّي التّعدية .)) [4] .

ــ خروج الاستفهام عن معناه الحقيقيّ :

للاستفهام كلمـاتٌ موضـوعةٌ ، وهـي : (الهمزة) ، و (هلْ) ، و (أَمْ) ، و (مَا) ، و (مَنْ) ، و (أَيْ) ، و (كَمْ) ، و (كَيْفَ) ، و (أَيْنَ) ، و (مَتَى) ، و (أَيَّانَ) [5] .

وقد ذكر ابن يعيش أمثلـةً كثيـرةً خرج فيهـا الاستفهام إلـى غير جهتـه ، ومن ذلك ما يأتي :

---

(1) (الأعراف : 53 .) .
(2) (المُستنهى : ب/122ب .) .
(3) (يُوسف : 43 .) .
(4) (المُستنهى : ج/3أ .) .
(5) انظر : (مفتاح العلوم : 418 .) .

1 _ قولـــــه عنـــــد بيانـــــه لقولـــه I : ➀ ✍✝❄"♊⇗⇨
❸❄✝♈🖫✐♦❍♦➔✕➚ ⑩✡⑥✍🖅✡⇨☺ ➔❀♦⓿❷♦➤⇔

⑤✝☺♈♊⬆✝✍❸❄♉⑥ ➷❄✝⑥✝☺✍♊"❄♈❁♦➤✍✍⇔
❼❄☼➤✝✈ ⊞❄♦⮝✡"❷♦♈☼➤⇔ ❼❄☼➤✝✈
✍○⇦○♊⇧"✠"♈☼➤⇔ ❼❄☼➤✝✈ ⑤✠✳♦⌧✝❄"♊⇖✡
❸❄♦❄❍⇔✍✍✝♦⬆✕➚ ➀ [1] :

(((كيف) اسمٌ[2] يُستفهم بـه عن الحـال ، وهـو مُستغرقٌ لجميـع الأحـوال ، على معنى أنّه يصلح أنْ يُسألَ به عن جميعها ؛ ولِهذا يُجاب باسمٍ منصوبٍ على الحال ، نحو قــول القائـل : كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ ، فيقـول [3] المُجيب مَسْرُورًا ، علـى معنـى : جَاءَ مَسْرُورًا ، أي : عَلَى هذِهِ الحَال .

وهـذا استفهامٌ هاهُنـا غيـر حقيقـيٍّ ؛ لأنّـه لا يجـوزُ الاستفهام علـى الله سُبحانه ، فهو يُحمل على تأويلين [4] إمّا أنْ يكون بِمعنى النّهي ، على معنى : لاَ تَكْفُرُوا بالله ، وإمّا أنْ يكون على معنى التّعجّب لا لله أيضًا ؛ لأنّ التّعجّب لا يجوزُ على الله سُبحانه ، كأنّه

---

(1) (البقرة : 28 .) .

(2) قال أبو البركات الأنباريّ : (((كيف) اسمٌ ، وفي الدّلالة على اسْميّتها وجهان :

أحدهُما : ما حُكي عن العرب أنّهم قالوا : << عَلَى كَيْفَ تَبِيعُ الأَحْمَرَيْن . >> ، فأدخلوا عليها حرف الجرّ ؛ فدلّ على أنّها اسمٌ .

والثّاني : _ وهو أوجه الوجهين _ وهو أنْ تقول : لا تخلو (كيف) إمّا أنْ تكون اسْمًا ، أو فعلاً ، أو حرفًا ، بطَل أنْ يُقال حرفٌ ؛ لأنّها تُفيد مع كلمةٍ واحدةٍ ، والحرف لا يُفيد مع كلمةٍ واحدةٍ ، وإنّما وقعت به الفائدة في النّداء ، نحو : (يَا زَيْدُ) مع كلمة واحدةٍ باعتبار الجُملة المُقدّرة ، لا باعتبار الحرف مع كلمةٍ واحدةٍ .

وبطَل أيضًا أنْ تكون فعلاً ؛ لأنّها لا تخلو إمّا أنْ تكون فعلاً ماضيًا ، أو مُضارعًا ، أو أمرًا ، بطَل أنْ تكون فعلاً ماضيًا ؛ لأنّ الْماضي لا يخلو إمّا أنْ يكون على (فَعَل) ، كـ (ضَرَب) ، و (ذَهَب) ، أو على (فَعُل) ، كـ (شَرُف) و (ظَرُف) ، أو على (فَعِلَ) ، كـ (سَمِع) ، و (عَلِم) ، و (كيف) على وزن (فَعْلَ) .

وبطَل أنْ تكون فعلاً مُضارعًا ؛ لأنّ الفعل المُضارع ما في أوّله إحدى الزّوائد الأربع ، و (كَيْفَ) ليس في أوّلِها إحدى الزّوائد الأربع .

وبطَل أنْ تكون أمرًا ؛ لأنّ معناها الاستفهام ، والاستفهام غير الأمر .

وإذا بطَل أنْ تكون حرفًا أو فعلاً ، تعيّن أنْ تكون اسْمًا .)) ، (البيان في غريب إعراب القُرآن : 71/1 _ 72 .) .

(3) بينهما في : (المخطوطة .) : (القائل) ، وهي مشطوبةٌ .

(4) بينهما في : (المخطوطة .) : (وهذا) ، وهي مشطوبةٌ .

يُريد : اعجبُوا أيُّها السّامعون ، فإنْ حُمل الكلام على المُضيّ كان معناه التّوبيخ .)) [1] .

2 _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]

[illegible]

: (([2] [illegible] قوله : [illegible] لفظه [illegible] لفظ الاستفهام ومعناه الأمر ، أي : فَانْتهوا[3] ، وقيل : معناه التّهديد[4] ، وقيل : الاستدعاء .)) [5] .

3 _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]

[illegible]

---

(1) (المُستنهى : أ/21ب .) .
(2) (الْمائدة : 91 .) .
(3) هذا هو الظّاهر .
انظر : (الكشف والبيان : 108/4 ، التّبيان في إعراب القُرآن : 459/1 ، الفريد : 77/2 ، الجواهر الحسان : 419/2 .) .
(4) انظر : (الكشّاف : 708/1 .) .
(5) (المُستنهى : ب/63ب .) .

لفظه ⏲ ⬄➢✞⌧☺✞⑤ ⌚ : قوله ((: (1) ⏲ ✦⋂▒⊞⌘⚫✦·⑤③⇩
لفـــظ الاستفهام ومعناه التّوبيخ لَهم والتّقريع(2) ، وقيل : معناه التّقرير(3) ، وقيل : معناه الأمر ليروا ويتفكّروا .)) (4) .

4 _ قوله عند بيانه لقوله I : ⌚ ⧗✦❄✦⑥⌀✦ ⩔✦⑥
⩔✦⬤✦⬁✦⌀⇨ ⑤✞☺①✞⧐② ❸❄✦⅄⌶⑩♦•⇨ ⑤⁂♦⌘⚫🖫
⑤✞☺⩔✦❄⚫☐❸❄♦⌀⇨☊ ⧗❄✦⑥⌀✦ ⑤✞☺←❄✦⑥⯒
·✦❄⅋⌶⊙♍ ⩔➝✡❄⬤⌶↖♦ ·✦⌧✞⌀❷☐❄✦⬤✡⬂ ⩔✡⋂
←❄✞⧐⑥⊙⌧ ➔✦·✦⌧✞⌀❷☐❄✦↖♦✋ ⩔✡⋂ ⏲✡⅋⊃⌧
⏲ (5) : (((ما) لفظها لفظ الاستفهام ومعناه التّوبيخ لإبليس _ لعنه الله _ .
)) (6) .

5 _ قوله عند بيانه لقوله I : ⌚ ➔✦⇗✦⌧✞⧐⋀⌶⬤❄✦❄☞↖♦
✧✦⬤⌶⬁✦➔✦ ⌧✞⑨♦⬆▪♦ ⌧✞⧐✹♦➢⬄
⩔➝✡⋂✍ ⌧✡❷♦⌭⌶⌖✡⬤✦⍼✡➢
⑩❄✦⑥☺🖫✦✡⍼✡➢⌶☊ ⮷❄✦➚✦⍼⌶ ⑤✞☺←❷♦➢⬄
✸✦❄☞⍼✡⚫♦➔⊃✦ ⏲ (7) : (((هـل) لفظــه لفـظ الاســتفهام ومعنـاه الاستدعاء إلى الفعل والأمر ، على معنى : فَاشْكُرُوا .)) (8) .

ــ الالتفات :

الالتفات هو الانتقال من أُسلوبٍ إلى أُسلوب ، والخُروج من فنّ إلى آخر .
فيُرجع عن خطاب الحاضر إلى خطاب الغائب ، أو عن خطاب الغائب إلى خطاب الحاضر ، أو الرُّجوع عن المُخاطبة إلى الإخبار والتّكلّم ، أو إلى الأمر والنّهي ، أو عن الإخبار إلى الأمر والنّهي .
ويُقصد منه ((تطرية إصغاء السّامع مع تجديد نشاطه ، وصيانة خاطره عن الملال

---

(1) (الأنعام : 6 .) .
(2) انظر : (جامع البيان : 149/5 _ 150 .) .
(3) انظر : (الكشف والبيان : 135/4 ، الجامع لأحكام القُرآن : 252/6/3 .) .
(4) (المُستنهى : ب/72ب _ 73أ .) .
(5) (الأعراف : 12 .) .
(6) (المُستنهى : ب/113ب .) .
(7) (الأنبياء : 80 .) .
(8) (المُستنهى : ج/69أ .) .

والضّجر بدوام الأُسلوب الواحد على سَمعه وفكره .)) [1] .

وقد نثر ابن يعيش شيئًا من هذا الفنّ في (المُستنهى) ، وأطلق عليه أحيانًا (تلوين الخطاب) ، وهذه صورٌ من ذلك :

1 _ قولـــه عنـــد بيانـــه لقولـــه I : ⌚ ⑤⌧✳●▦❄✞⍟⑥ⴰ⌖ ←❄⌖⬀♊❄⑨●•● ➔⌖⑤⌧✳●▦❄✞⍟⑥ⴰ⇨ ←❄⌖⅄⬄❄❷⌖⬀✡ℰ✖⇧ ⌚ [2] :

((هاهُنا سؤالٌ في أصل الخطاب ، وهو أنّ أوّل الكلام مبنيٌّ على خطاب الغائب من

قولِه : ⌚ ⑤⍌⌧🖫☊⌖⮙♊•● ⌧✡⌧✞⍟⬉✡ ⊙⌖⑦♑☺ ⑤⍌⌧🖫⬀⌖❄⁋⌧✞⮙✡ℰ✖⬈ ⌚ [3] إلى قـــوله : ⌚ ▦❄⌖⬆⬄⌘✡ ⑤⍌⌧•♑☺▦❄⊂⌧ ⌚ [4] .

وآخـــر الكـــلام مبنـــيٌّ علـــى خطـــاب الحاضـــر مـــن قولـــه : ⌚ ⑤⌧✳●▦❄✞⍟⑥ⴰ⌖ ←❄⌖⬀♊❄⑨●•● ⌚ إلى قوله : ⌚ ⑤✞☹←❄♊⬀⌖⮙♊❶⇨ ⬀⌖⌧✞”♊⬈⌧⮚⬄ ⌚ [5] ، وعـــن ذلك جوابان :

أحدهُما : أنّ في الكلام فعل أمرٍ مُقدّرًا في أوّل السُّورة ، تقديره : قُولُوا الحَمْدُ لله ، فعلى هذا القارىء مأمورٌ بِهذا اللفظ ولا يُعدّ مخاطبًا .

والثّاني[6] : أنّ العرب تحمل ضمير الغائب على الحاضر ، والحاضر على الغائب حيث لا يقع الالتباس ، كما قال الله تعـالى : ⌚ ☙⌖❷✞⍟⬂❖◆ ⑤✳●⌧❍✞⑤ ⍉✡⬇❷●⍓♊ ⌚ ⑤⍌⌧🖫⇜●⌧🖫⍉♑ ➔⌖ⴰ⌖❍⌖▦❄♊⬆⌖

---

(1) (روضة الفصاحة : 153 .) .

(2) (الفاتحة : 5 .) .

(3) (السّورة السّابقة : 2 .) .

(4) نصّها : ⌚ ⍖⌖❄⁋⌧✡⍉♑ ▦❄⌖⬆⬄⌘✡ ⑤⍌⌧•♑☺▦❄⊂⌧ ⌚ ، (السّورة السّابقة : 🗐 .) .

(5) نصّـــــــــــــــــها : ⌚ ✧♑❍⌖✍⌚⇨ ⑤⍌⌧✞⍟○✡▦⍝⇨ ⑤✞☹←❄♊⬀⌖⮙♊❶⇨ ⬀⌖⌧✞”♊⬈⌧⮚⬄ ⬀←⌖❄ℰ♊⊙✡ ⑤⍌⌧🖫⮙⌖⬀←❄◘✪●⬆⑦♑ ⬀⌖⌧✞”♊⬈⌧⮚⬄ ➔⌖①⌖② ⑤⍌⌧✪⇨☺⑥🖳⌧✡⍟❄ℰ⊃⌖ ⌚ ، (السّورة السّابقة : 🖮 .) .

(6) كان عليه استخدام (الآخر) ؛ لأنّ الجوابين لا ثالث لَهُما .

[illegible] [1] ، وقال الشّاعر _ وهو لبيد _ :

قَامَتْ تَشَكَّى إِلَيَّ النَّفْسَ مُجْهِشَةً   وَقَدْ حَمَلْتُكِ سَبْعًا بَعْدَ سَبْعِيْنَا[2] .

ومثل هذا في كلام العرب كثيرٌ .)) [3] .

2 _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]

[illegible]

---

(1) نصّـــها : [illegible]

، (يُونس : [illegible]) .

(2) من البسيط ، وبعده :

فَإِنْ تُزَادِي ثَلَاثًا تَبْلُغِي أَمَلاً   وَفِي الثَّلَاثِ وَفَاء للثَّمَانِيْنَا .

وهو _ برواية : (إِلَيَّ المَوتَ) _ في : (ديوانه : 262 .) .

(3) (المُستـنهى : أ/7ب .) .

⋎♦✈⇧♊⭘✠☆♦⬆✖➚ ⓵ [1] : ((. . . . ثُمّ خرج من خطاب الغائب إلى خطاب الحاضر ، وهذا يُسمّى (تلوين الخطاب) وهو من الفصيح في لُغة العرب . . . .)) [2] .

3 _ قوله عند بيانه لقوله I : ⓵ ➔⌖⌖⌖⑥⌧☼⬆⑤☠

⌖⌖❄⑩ 🕮▣♦⇗🖫⌧♦⇐⇗ ⑥⌖❄⓿♦⑩⬆☼⌧♦❄⌖
⌧✞⛿⇧⌖⓿⌖➚♦➢♦ ⑤✍📨♦⇨☺
⑩✡⌖✡❄⇗♊⭘✠⬋✡➢⇔ ⇘❄⌖⌖⌖⌧✡”④◷ ⋎⌖✈⑥
▦❄♦⬉♊⋎✡⓿♦⬆✖➚ ⓵ [3] : (((الواو) في قوله : ⓵
➔⌖⌖⌖⑥⌧☼⬆⑤☠ ⓵

للعطف ، وقد عطف خطاب غائبٍ على خطاب حاضرٍ ؛ لتلوين الخطاب ، وهو يُعدّ فصاحةً ، كأنّه قال : وقُلْتُم قُلُوبنا .)) [4] .

ب ــ علم البيان :

(البيان) علمٌ يُبحث فيه عن ثلاثة أُمورٍ ، التّشبيه ، والمجاز ، والكناية .

فـ (التّشبيه) هو : ((الدّلالة على مُشاركة أمرٍ لآخرٍ في معنًى .)) [5] .

و (المجاز) ، هو : ((كُلّ كلمةٍ أُريد بها غيرُ ما وقعت له في وضْع واضعها ؛ لمُلاحظةٍ بين الثّاني والأوّل .)) [6] .

و قد قسّم البلاغيّون (المجاز) قسمين :

الأوّل : المجاز العقليّ ويكون في إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له ، ويُسمّى المجاز الحكميّ ، والإسناد المجازيّ ، ولا يكون إلاّ في التّركيب .

والآخر : المجاز اللغويّ ويكون في نقل الألفاظ من حقائقها اللغويّة إلى معانٍ أُخرى بينها صلةٌ و مناسبةٌ ، ويكون في المُفرد كما يكون في التّركيب المُستعمل في غير ما وُضع له[1] .

---

(1) (البقرة : 83 .) .
(2) (المُستنهى : أ/42ب .) .
(3) (البقرة : 88 .) .
(4) (المُستنهى : أ/45أ .) .
(5) (الإيضاح في علوم البلاغة : 217 .) .
(6) (أسرار البلاغة : 351 .) .

وللمجاز اللغويّ نوعان :

أحدهُما : المجاز المُرسل ، وهو مجازٌ تكون العلاقة فيه غير المُشابَهة .

والآخر : الاستعارة ، وهي مجازٌ تكون العلاقة فيه المُشابَهة بين المعنى الحقيقيّ والمعنى المجازيّ[2] .

وفي أغراض المجاز يقول ابن جنّيّ : ((يُعدل إلى المجاز عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثةٍ ، وهي :
الاتّساع ، والتّوكيد ، والتّشبيه ، فإنْ عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتّة .))[3] .

وقد حصل خلافٌ بين العُلماء حول وقوع (المجاز) في القُرآن الكريْم ، فأجازه كثيرٌ منهم ، ومنعته طائفةٌ[4] .

أمّا (الكناية) فهي : ((لفظٌ أُريد به لازمُ معناه مع جواز إرادة معناه حينئذٍ
،
كقولِكَ : فُلانٌ طَويل النِّجاد ، أي : طويل القامة .))[5] .

ومن صور البيان في (المُستنهى) ما يأتي :

ـ قوله عند بيانه لقوله I : ⌚ ➔⌖❄⬧⌖♒✈ ⑤☼⬧⌘⟵⅄⌖❄☞⬧☝ॐ
⑤☺✞⌦⍈◉⌖⍨♊❄⌖❄☞⬉⬧ ⌚✞❄❄▭☞▫☼⌘○⌖↓⬧☟ ⌚
⬀⬧❄◐⬧✡⬉✡♐♊⍓ ➔⌖⟵❄⬧⚘♊○⌘❽⬧ ⌦✞❄⬉⬧☟
⊞▦❄⌖❄↑⬄⊰⌖ ⑤⚹⌦⍈⚘✡"⌖❄☞⌖⟑⌖→✡
⌚ ⑤☯☉↑⬧✸⬀⌖⍓ ⬧⬉☞▫⌖⚘⍈⌫⌖▦⊞ ⑥♉⑨☞⌖❄⌖❷✡❀
[6] : (((الطّائر) في الآية عبارةٌ عن أعماله وسعده ونحسه في الدُّنيا ، شبّهه بالطّائر على وجه التّوسّـــع
والمجاز .))[7] .

ـــ قولـــــه عنـــــد بيانــــه لقولــــه I : ⌚ ➔⌖⌦✞⌖⚘⌖•♊
☞⌖⇖⌖⌫⍈⬀⌖⑥ ⌚ ⑤⚹⌦⅄❄❄➚✞⟑⌖⑥⌨⇩✡

(1) للتّفرقة بينهما انظر : (أسرار البلاغة : 366 _ 367 ، الإشارات والتّنبيهات في علم البلاغة : 184 ، الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز : 37 _ 40 ، الإيجاز في علم المجاز : 64 ، البلاغة فُنونُها وأفنانُها : 135 _ 149 ، علم البيان : 143 .) .
(2) انظر : (الإيضاح في علوم البلاغة : 272 _ 273 .) .
(3) (الخصائص : 442/2 .) .
(4) لفضل إيضاح انظر : (البُرهان في علوم القُرآن : 254/1 _ 255 .) .
(5) (الإيضاح في علوم البلاغة : 330 .) .
(6) (الإسراء : 13 .) .
(7) (المُستنهى : ج/29ب .) .

[1] : (((فِي السَّماء) قيل : يُريد في الدُّنيا من الأرض ، و (البُروج) ما جعل فيها من منازل الشّمس والقمر ، وأصل البُرج البناء العالي ، فشبّه البُروج لعلوّها بذلك .)) [2] .

- قوله عند بيانه لقوله I :

[3] : ((قوله : استعارةٌ حسنةٌ ؛ لأنّ الإفراغ الصبُّ في الأصل ، فكأنّه قال : صُبَّ علينَا صَبْرًا .)) [4] .

- قوله عند بيانه لقوله I :

[5] : (((واخفِض جناحك للمُؤمنين) استعارةٌ عن لين الجانب وحُسن الخلق ، وكانت العرب تُسمّي ليّن الجانب حَسَن الخُلُق خافض الجناح وقورًا .)) [6] .

ـــ قولـــه عنـــد بيانـــه لقولـــه I :

---

(1) (الحجر : 16 .) .
(2) (المُستنهى : ج/17أ .) .
(3) (البقرة : 250 .) .
(4) (المُستنهى : أ/106أ .) .
(5) (الحجر : 88 .) .
(6) (المُستنهى : ج/19أ _ ب .) .

☺♑⑦⌖⊙ ⇨␥●*⌘❄▫💻⑥⌖⇗♦•✡❄⑩ ✍⬆♦❀😐✞⑤
✸⌖✡"✈♈⑥ 🕔 [1] : (((اشتعل الرّأس) فيـه مجـازٌ ؛ لأنّ الـرّأس لا يشتعل ، والتّقدير : وَاشْتَعَلَ الشَّيْبُ فِيْ الرَّأْسِ ، وهو استعارةٌ حسنةٌ ؛ من حيث إنّه شبّه الشّيب لظهوره وكثرته بالشّيء الذي في النّار .)) [2] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I : 🕐 ←✡⅄⌖⑥💻⬇♦❀♦➢⇔
ঌ⌖❄⭘⇔❹♌ ⌦✞⏵♉✡➢⇔ ⮷❄⌖⑥🖫😐❸❄♦⬆⑤☠
ঌ⌖⭘⇔❼❄⌖♉✡➢⇔ ⑤✞😐←❄✞⏵⬂◆
✸✡▫☹♊❷❄♦➢✍⇔ ➔⌖⮹❄⌖•✡☺⮟♦⬆⑤☠
①✡②😐✞←✍♦⅄✡♉✡⌺♊🕮 ➔⌖⑤✍❸❄✞⏵♐✡⬆⑤☠
⑤✍✉⌖⇨☺ ➔⌖⑤✍⇗♊⌫✞⮙❄⬆⑤❖☠
⑤✞😐←❄✞⏵✿♦➢ ⮟♦✈⌫✞❄☟♐♦⬆⬇♦🔔
➔⌖⑩❄⌖✸✡❄☺⭘⌘ ⑤✍⌦🖫⮙♦⬉♊⮟✡⓿✡♋✖➶ 🕔 [3] :
((قوله : 🕐 ←✡⅄⌖⑥💻⬇♦❀♦➢⇔ ঌ⌖❄⭘⇔❹♌ 🕔 أي : بِمنْزِلة الحرث ، أو كالحرث ، وإنّما وجب هذا التّقدير ؛ لأنّ (النّساء) جمع من يعقل ، و (حرث) مصدرٌ ، وهو لا يُخبر عمّن لا يعقل بالحرث الذي هو المصدر بالحدث ، فيكون التّقـــدير
مـا ذكرنـا ؛ لتستقيم الأُصول ، وهذه من أعجب الكنايات وأفصحها ؛ حيث جعل النّسـاء كـالحرثِ ، وهـو موضـع الـزّرع ، وجعل النُّطف كالْمـاء الـذي يسقي الحرث ، وجعل الولد كالبذر الذي يحصل من الحرث ، فتبـارك الله ربّ العالمين .)) [4] .

ج ـ علم البديع :

علم البديع لَمْ يرد في (المُستنهى) إلاّ قليلاً ، حيث جاء منـه المُبالغة ، وهـي : ((أنْ يُدَّعى لوصفٍ بلوغـه فـي الشّدّة أو الضّعف حدًّا مُستحيلاً أو مُستبعدًا ؛ خوف توهّم السّامع أنّ الموصوف قاصرٌ في تلك الصّفة .)) [5] .
ومن الأمثلة على ذلك :

---

(1) (مريَم : 4 .) .
(2) (المُستنهى : ج/48أ .) .
(3) (البقرة : 223 .) .
(4) (المُستنهى : أ/95ب .) .
(5) (القول البديع في علم البديع : 194 .) .

ـ قوله عند بيانه لقـــوله I :

قوله : ((مُبالغةً في الإخفاء بحيث لَمْ يُظهرها لأحدٍ .)) [2] .

ــ قولــه عنــد بيانــه لقولــه I :

قوله : ((على معنى : لَو قال ؛ لأنّهم لا يقولون ؛ لكونِهم معصومون ، وذلك مثل قوله تعالى للنّبيّ _ صلّى الله عليه وعلى آله _ : [4] ، وهو يعلم أنّه لا يُشرك ، ولكن هذا على سبيل المُبالغة في الزّجر عن المعاصي .)) [5] .

ثانيًا _ التّفسير :

القُرآن الكريْم ((وحيٌ أوحاه الله تعالى إلى الرّسول _ عليه الصّلاة والسّلام _ مع رُوح القُدُس ، بلسانٍ عربيٍّ مُبينٍ ، وهو كلام الله ، وقول الله ، وتَنْزيلُ الله ، مُفصِّلاً فيه مصالح العباد في معادِهم ومعاشِهم ، مِمّا يأتُون

---

(1) (طه : 15 .) .
(2) (المُستنهى : ج/59أ .) .
(3) (الأنبياء : 29 .) .
(4) نصّـــها : ... ، (الزّمر : ... .) .
(5) (المُستنهى : ج/66أ .) .

ومـا يـذرون ، ولا سـبيل إلـى علمـه وإدراك معانيـه إلاّ بـالتّبحّر فـي علـم هـذه اللغة .)) [1] .

وحيـث كـان كـذلك اهـتمّ ابـن يعـيش بتفسـيره اهتمامًـا بالغًـا مِمّـا جعـل بروكلمـان يُطلـق علـى (المُستنهى) _ النّسـخة البريطانيّـة (ج) ، والتـي هـي غُفلٌ من عنوان الكــتـاب ،
ومُؤلّفه _ اسم : (تفسير القُرآن) .

واهتمامه هذا يتجسّد في تعريف الزّركشيّ[2] للتّفسير بأنّـه : ((علمٌ يُفهم بـه كتـاب الله المُنَـزّل علـى نبيّـه مُحمّـدٍ _ ρ _ ، وبيـان معانيـه ، واسـتخراج أحكامه وحِكمـه ، واستمداد ذلـك مـن علـم اللغة والنّحو والتّصريف ، وعلـم البيـان ، وأُصـول الفقـه ، والقـراءات ، ويحتـاج لمعرفـة أسـباب النّـزول ، والنّاسخ والمنسوخ .)) [3] ، ورُبّما زاد عليه أشياء أُخر .

ويتّضح كلام ابن يعيش على التّفسير في الأُمور الآتية :

1 _ التّفسير بالمأثور :

وهو أفضل أنواع التّفسير ، وأعلاها شأنًا ، وأقربُها إلى الصّحّة .

وقد اعتمد على الطّرق الآتية :

أ ــ تفسير القُرآن بالقُرآن :

هو أوّل ما يطلبه المُفسّر لكتـاب الله Y ، كمـا أنّـه أعلـى مراتـب التّفسير بالْمأثور ، وأصحّها طُرقًا ؛ لأنّ الله Ψ الـذي أنـزل القُـرآن هـو أعلـم بِمـراده فيـه ، يقـول ابـن تيميـة[4] : ((أصـحّ الطّـرق أنْ يُفسّـر القُـرآن بـالقُرآن ، فمـا

---

(1) (ديوان الأدب : 73/1 .) .
(2) الزّركشيّ (794هـ) : هو بدر الدّين مُحمّد بن عبد الله الزّركشيّ ، ولد بالقاهرة ، كان من العُلماء الجهابذة في النّظر والاجتهاد ، أحد أرباب الفقه والحديث والتّفسير وأُصول الدّين ، أخذ بِمذهب الشّافعيّة . =
= ترجمته في : (الدُّرر الكامنة : 397/3 _ 398 ، شذرات الذّهب : 335/6 ، حُسن المُحاضرة : 185/1 _ 186 .) .
(3) (البُرهان في علوم القُرآن : 13/1 .) .
(4) ابن تيميّة (728هـ) : هو تقيّ الدّين أحمد بن عبد الحليم الحرّانيّ ، المعروف بشيخ الإسلام ، أكثر نبوغه واشتهاره في دمشق ، كان كثير البحث في فنون الحكمة ، داعية إصلاحٍ في الدّين ، آية في التّفسر والأُصول .
ترجمتـه فـي : (الأعـلام العليّـة فـي مناقـب شـيخ الإسـلام ابـن تيميّـة : 21 _ 75 ، البدايـة والنّهاية : 135/14 ، الدُّرر الكامنة : 144/1 .) .

أُجمل في مكانٍ فإنّه قد فُسّر في موضعٍ آخر ، وما اختُصر في مكانٍ فقد بُسط في مكانٍ آخر .)) [1] .

وقد اعتدّ ابن يعيش بِهذا النّوع من التّفسير بالْمأثور اعتدادًا كبيرًا ، وبيانه على النّحو الآتي :

ـ التّفسير بالقُرآن لتقرير قاعدةٍ نحويّةٍ :

يقول عند بيانه لقوله I : [illegible] [2] : ((
(وَقُودُهَا) :
مُبتدأٌ ، وهو مُفردٌ ، وخبره (النَّاسُ) ، وهو جمعٌ ؛ لأنّ (وَقُودًا) وإنْ كان لفظه الإفراد فهو بِمعنى الجمع بِمثابة أسْماء الأجناس التي يجوز أنْ يُعبّر بِها مرّةً عن الآحاد ، ومرّةً عن الجُموع ، كما قال سُبحانه : [illegible] [3] ، وقال تعالى : [illegible] . (([4] .

ـ التّفسير بالقُرآن لبيان ظاهرةٍ صوتيّةٍ :

---

(1) (مُقدّمة في أُصول التّفسير : 82 .) .
(2) (البقرة : 24 .) .
(3) (ص : 11 .) .
(4) (المُستنهى : أ/19أ .) .
ونصّ الآية : [illegible] ، (الدّخان : [illegible] .) .

يقـــــول عنـــــــد بيانـــــــه لقولـــــــه I : ﴿ [illegible] ﴾ [1] :

(((وَمَنْ يَرْتَدِدْ) إنّما ظهر التّضعيف في (يَرْتَدِد) ؛ لأجل الجزم ؛ لأنّ الحرف الثّاني ساكنٌ وهو لا يدغم في السّاكن ، فإنْ وقع فيه إدغامٌ فالعمل فيه أنْ ننقل حركة الحرف الأوّل إليه فيبقى ساكنًا ، فيُدغم في المُتحرّك ، كقوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ .)) [2] .

ــ التّفسير بالقُرآن لبيان معنى كلمةٍ بما ورد من معناها في آياتٍ أُخر :

(1) (البقرة : 217 .) .
(2) (المُستنهى : أ/93ب .) .

ونـــــصّ الآيـــــة : ﴿ [illegible] ﴾ ، (الحشر : [illegible] .) .

يقول عند بيانه لقوله I : ⓵ ⓸❄⓺ⓢ⓹ ⓸❄⓹⓽☼⓸⓺❄⓺💻
⓹✞☺⓸←❄□↑⓸▦❄⌶❷❄⓸⓫☼⓸
⓵⓸②✞☺⓸⓸⓸□❄⓸•⇨⊃⓸✈ ⌧✞↗⓸➤⌶ ⟡☼●⓸✍⓸✞⓸⇨
⓹⓸⌧🖫⓸▲⓸⌶❷❄⓸⓸☼"➤⓸ ⓵ (1) : ((و (الإِغْوَاء) هاهُنا ، قيل : الهلاك(2) ، ومنه

قولــــــــــه : ⓵ ⓸❄⓸▲⓸↑⇔⓸⇨ ▦❄⓸⌧🖫⓸⓸↑⇔⊃⓸
⓸←❄⓸"❄✈♈⓺ ⓵ (3) ، أي : هلاكًا .)) (4) .

ـ التّفسير بالقُرآن على معنًى مُجملٍ في كلمـةٍ بِمـا فُصّل في مكانٍ آخر :

يقول عند بيانه لقوله I : ⓵ ⟡♑●⓸✍⓻⇨
⓹✞☺←❄⌶⓸⓸▲⌶❶⇨ ⓹⌧✞⓸○☼▦⓫⇨
⓸⌧✞"⌶↗⓸➤⇔ ⓸←⓸❄&⌶⊙☼

---

(1) (الأعراف : 16 .) .
(2) انظر : (جامع البيان : 443/5 .) .
وقيل : (الإغواء) بِمعنى الإضلال .
وهذا القول منسوبٌ إلى ابن عبّاس في : (زاد المسير : 175/3 .) ، والجمهور في : (زاد المسير : 175/3 ، انظر : (تذكرة الأريب : 175/1 ، تفسير غريب القُرآن لابن المُلقّن : 241 ، التّبيان في تفسير غريب القُرآن : 201 .) .
قــال الطّبــريّ : ((وكــان بعضـــهم يتــأوّل قولـــه : ⓵ ⓸❄⓸⓽☼⓸⓸❄⓺💻 ⓹✞☺⓸←❄□↑⓸▦❄⌶❷❄⓸⓫☼⓸ ⓵ ، بِما أهلكتنيّ ، من قولِهم :
<< غَوَى الفَصِيْلُ يَغْوَى غَوًى . >> ، وذلك إذا فقد اللبن فمات ، من قول الشّاعر :
مُعَطَّفَةُ الأَثْنَاءِ لَيْسَ فَصِيْلُهَا بِرَازِئِهَا دَرًّا وَلاَ مَيِّتٍ غَوَى .
وأصل (الإِغْوَاء) في كلام العرب : تزيين الرّجل للرّجل الشّيء حتّى يُحسّنه عنده ، غارًّا له .)) ، (جامع البيان : ⓸/⓸⓸ .) .
(3) نصّــــها : ⓵ ✎ ⓸❄⓸⓸⌧❄⓸⓸⇨ ⋎☼⓫✍ ⑩❄⓸⓸⌶•☼⇙☼➤⇔
⓸⌧🖫⓸♏ ⓹☺✞☆⓸⓺⓸●↑⓹☠ ⓹⓸⌧⓸⇨☺⌧❄⓸↑●↑⓸
➔⓸⓹⓸❸❄✞⓸❄⓽⓸⓸↑⓹☠ ⓹⓸⌧🖫✸❄⇨☺↗⓸↑⓸✍⓿⓸♑
⓸❄⓸▲⓸↑⇔⓸⇨ ▦❄⓸⌧🖫⓸⓸↑⇔⊃⓸ ⓸←❄⓸"❄✈♈⓺ ⓵ ،)
مريَم : ⓸⓸ .) .
(4) (المُستنهى : ب/114أ .) .

: ((. . . . ' [1]

والذين أنعم الله عليهم [هُم] الذين ذكرهم في الآية :

. [2]((.

ـ التّفسير بالقُرآن على تعدّد المعانيّ للكلمة الواحدة :

يقول عند بيانه لقوله I :

[3] : (((الأُمَّة) : واحدة

الأُمـــم ، وهُـــم أصـــناف النّـــاس والحيـــوان ، قـــال الله تعـــالى :

. [4]

و (الأُمَّة) : الجماعة ، وأصله : القصد ؛ لأنّهم قصدوا أمرًا واحدًا ، قال الله تعالى :

---

(1) (الفاتحة : 7 .) .

(2) (المُستنهى : أ/8أ .) .

ونـــــــصّ الآيـــــــــة :

(النّساء : .) .

(3) (البقرة : 141 .) .

(4) نصّـــــــــــــــــها :

[illegible] (1) ، أي : جماعةٍ .

و (الأُمَّـــة) : الحـــين ، قـــال الله تعـــالى : [illegible] (2) .

و (الأُمَّة) : القامة ، قال الأعشى :

وَإِنَّ مُعَاوِيَةَ الأَكْرَمِيــ ـنَ بِيْضُ الوُجُوْهِ ، طِوَالُ الأُمَمْ(3) .

يعني : حَيًّا من كِنْدة(4) .

[illegible] ، [illegible] (الأنعام : [illegible] .) .

(1) نصّها : [illegible] ، [illegible] (القصص : [illegible] .) .

(2) نصّــــــــــها : [illegible] ، [illegible] (هود : [illegible] .) .

(3) من المُتقارب ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها اثنان وسبعون بيتًا ، هو السّادس والأربعون بيتًا ، قالَها في مدح قيس بن معدي كرب .

ومطلعها :

أَتَهْجُرُ غَانِيَةً أَمْ تُلِمّ أَمِ الحَبْلُ وَاهٍ بِهَا مُنْجِذِمْ .

وقبله :

تَدَلَّى حَثِيْثًا كَأَنَّ الصَّوَا رَ أَتْبَعَهُ أَزْرَقِيٌّ لجِـمْ .

وبعده :

مَتَـى تَـدْعُهُم لِلقَـاءِ الحُـرُو بِ تَأْتِـكَ خَيْـلٌ لَهُـمْ غَبْـرُ جُـمْ .

=

= وهو في : (لسان العرب _ أَمَمَ _ : 27/12 ، تاج العروس _ الْمادّة نفسها _ : 27/16 .) ، و _

و [الأُمَّة] : الملك والتَمام في قوله[1] :

ثُمَّ بَعْدَ الفَلاَحِ والْمُلْكِ وَالإِمَّــ ـــةِ وَارَتْهُمُ هُنَاكَ القُبُورُ[2] .

و (الإِمَّةُ) _ بالكسر _ ، أي : النِّعْمَة .

ويُقــال : (الأُمَّـــة) : الإمــام فـــي قولـــه تعـــالى : ✈⌖➲💣✳⌧⑤ 🕛 ⑤✳💣⌧⑩❄♊●⌖✍⬋✡❄”⍓⇨ ⥇✖⑥✞℘ ⑤☹✡♈✞⛿❄❄➔♈ 🕛 [3] ،

أي : إمَامًا .

و (الأُمَّـــة) : الـــدّين ، قـــال الله تعـــالى : 🕛 ⑤✳💣⌧➔❄❄⌖✈⑥ 💻➔⌖♋⌖•♊➔❄⌖⑥💻 ⇩③⑤⑩❄⌖⑥💻⇩③➔❄⌖⑥ ⌂⌖⌧✞⍂❖◆ ⑤☹✡♈⌖✈❄❄➔⌧ 🕛 [4] .

وقال النّابغة[1] :

برواية : (عِظَامُ القِبَابِ) _ في : (ديوانـه : 171 .) ، و _ بروايـة : (صِبَاحُ الوُجُوْهِ) _ في : (العين _ أَمَمَ _ : 428/8 .) ، و _ بروايـة : (حِسَانُ الوُجُوْهِ) _ في : (مـا اتّفق لفظه واختلف معناه لأبي العميثل : 94 ، الأضداد لأبي بكر الأنباريّ : 6 ، الزّاهر : 150/1 ، مقاييس اللغة _ (أَمَمَ) _ : 28/1 ، النُّكت في القُرآن : 432/2 ، نُزهة الأعين النّواظر في علم الوجوه والنّظائر : 143 ، شرح الفصيح لابن هشام اللخميّ : 198 ، اتّفاق المباني : 235 .) .

(4) انظر : (نسب معدّ واليمن الكبير : 136/1 _ 152 ، نِهاية الأرب في معرفة لسان العرب : 366 ، لُبّ اللباب : 215/2 .) .

(1) هو عديّ بن زيد .

(2) مـن الخفيـف ، مـن قصيدةٍ عدد أبياتِهـا اثنـان وعشـرون بيتًـا ، هـو عاشـرها ، قالَهـا فـي استعراض الأُمم والمُلوك السّابقين الذين صار مصيرهم إلى الموت والزّوال .

ومطلعها :

أَيْنَ كِسْرَى ، كِسْرَى المُلُوك أَنوشِرْ وانُ أم أَيْنَ قَبْلَهُ سَابُورُ .

وقبله :

وَأَخُو الحَضْرِ إذْ بَنَاهُ وَإِذْ دِجْــ لَمَةُ تُجْبَى إِلَيْهِ وَالخَابُورُ .

وبعده :

ثُمَّ أَضْحَوا كَأَنَّهُم وَرَقٌ جَــ فَّ فَأَوْتْ بِهِ الصَّبَا وَالدَّبُورُ .

وهو في : (ديوانـه : 89 ، الزّاهر : 151/1 ، الإتبـاع والمُزاوجـة : 36 ، الرّوض الأنـف : 157/1 ، شرح الفصيح لابن هشام اللخميّ : 197 ، حماسة القُرشيّ : 415 .) ، و _ بروايـة : (الفَلاَحِ وَالرُّشْدِ) _ في : (الاختيارين : 715 ، تهذيب اللغة _ فَلَحَ _ : 46/5 .) ، و _ بروايـة : (وَالمُلْكِ وَالنَّعْمَةِ) _ في : (الوقف والابتداء : 818/2 .) .

(3) نصّـــــها : 🕛 ⑤✳💣⌧➲⌖✈ ⑤✳💣⌧⑩❄♊●⌖✍⬋✡❄”⍓⇨ ℘✞⑥✖⥇ ⑤☹✡♈✞⛿❄❄➔♈ ⍂❄⌖⑥➔✡❷❄♉⑥ ⌧⛿⌧✞⛿⬉✡ ♒⌖➲⬈✡❄”⌖♉⑥ ➔⌖⌧✞⍁♊ ▦❄⌖℘⇧ ♈✡⍝⌖ ⑤⌧🖫♈♦✸♊●⌧℘✡&➲⌖ 🕛 ، (النّحل : 🗀🗎🗁 .) .

(4) هذا الجُزء مـن الآيـة ورد فـي القُرآن الكـريْم مـرّتين ، ونـصّ أُولاهُمـا : 🕛 ⑩❄⌖⍂♊ ⍂❄⌖⑥⌧✡⬆▭⑤☠ ⑤✳💣⌧➔❄❄⌖✈⑥ ➔⌖♋⌖•♊➔❄⌖⑥💻 ⇩③⑤⑩❄⌖⑥💻⇩③➔❄⌖⑥ ⌂⌖⌧✞⍂❖◆ ⑤☹✡♈⌖✈❄❄➔⌧ ➔⌖⑤⌧💣➔❄✞⏵⑥ ⌂⌖⌧✞⍂❖◆ ⇩③⑤❼❄⌖❄⁋●⌧⬋✡➤ ♈♦✈↗♊❷❄⌖•♦➔➲⌖ 🕛 ، (الزّخرف : 🗎🗎 .) .

.... وَهَلْ يَأْثَمَنْ ذُو إِمَّةٍ وَهُوَ طَائِعُ ؟ .))[2]

.

ـ التّفسير بالقُرآن على ظاهرةٍ بلاغيّةٍ :

يقـــول عنـــد بيانـــه لقولـــه I : ◑ ⑤✍⌧✸✞✎⬀⌶⭘💧

⑤✍⌧🖫ଓ⌖⭘⌖⑤⊲💧 ⑩✡⑥✍⌧✸✞✎⬀⌶⭘✠

⑤✍⌧🖫ଓ⌖⭘⌖⑤⌘✡ ➔⌖⑤✍⌧🖫ଓ💧⭘💧⋎❄⌖❄⁋❶⇧

⊗✡⌖❄⊽⑥✱🕮⧫ ⮵❄⌖⮝⌖⓿✠ ⑤✍⮳⌶❄❷⌖•⌖✓◆

⮳⌖⌧✞"⌶ଋ✡➢⬄ ⮵❄⌖⑥✍⮳⌶❷❄⌖•💧➔⑤☠

⮳⌖⌧✞❄"⌶⬉✡ ⑩✡⮝✡❻🖫⊗✠ ⋎⌖⑥

⑤✍⮳⌶❷❄⌖•⌖✓◆ ⮳⌖⌧✞"⌶ଋ✡➢🕮⬄

➔⌖⑤✍❸❄✞✎⊘💧🡅⑤☠ ⑤✍🖅⌖⇨☺

➔⌖⑤✍⮳⌶⌧✞⮝💧❄🡅⑤☠❖ ⑤✞☹⮌⌖✈ ⑤✍🖅⌖⇨☺

⋎⌖⮱⌖ ⑤✍⌧🖫⮝💧❷✞✎⊘✡ଓ&⮌⌖ ◑ [3] : (((فَمَـنْ اعْتَــدَى

---

(1) الذّبيانيّ .

(2) (المُستنهى : أ/62ب .) .

وما ذكره ابن يعيش عجز بيتٍ من الطّويل .

وصدره :

حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِيْبَةً ....

وهو من قصيدةٍ عدد أبياتِها ثلاثةٌ وثلاثون بيتًا ، هو الحادي والعشرون منها ، قالَها يَمدح النُّعمان ويعتذر إليه ، ويهجو مُرّة بن ربيع .

ومطلعها :

عَفَا ذُو حُسًا مِنْ فَرْتَنِي ، فالفَوَارِعُ فَجَنْبَا أَرِيْكٍ فَالتِّلاَعُ الدَّوَافِعُ .

وقبله :

أَتَاكَ بِقَوْلٍ لَمْ أَكُنْ لأَقُــولَهُ وَلَوْ كُبِلَتْ فِي سَاعِدَيّ الجَوَامِعُ .

وبعده :

بِمُصطحِبَاتٍ مِنْ لصَافٍ وثبرَةٍ يَزُرْنَ إِلاَلاً سَيْرُهُنَّ التَّدَافُعُ .

وهو في : (ديوانه : 74 ، العين _ (أَمَمَ) _ : 428/8 ، أعجاز أبياتٍ تُغني في التّمثيل عن صدورها :

184/1 ، جمهرة اللغة _ (أَلَلَ) _ : 247/1 ، الزّاهر : 150/1 ، مقاييس اللغة _ (أَمَمَ) _ : 28/1 ، إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 401/1 ، معانيه وإعرابه : 284/1 ، المُنتخب في محاسن أشعار العرب :

50/1 ، نُزهة الأعين النّواظر : 142 ، شرح الفصيح لابن هشام اللخميّ : 197 ، وضح البُرهان : 202/1 ، اتّفـــــاق المبـــــــــاني : 235 .) .

=

= وانظر التّفصيل في وُجوه (الأُمّة) ونظائرها في : (التّصاريف _ تفسير القُرآن مِمّا اشتبهت أسْماؤه وتصرّفت معانيه _ : 150/1 _ 153 ، ما اتّفق لفظه واختلف معناه لأبي العميثل : 94 ،

فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ) شرطٌ وجوابٌ إلاّ أنّ الجواب ليس باعتداءٍ على الحقيقة لكنّه مجازٌ وتوسّعٌ[1] ، كقولـه : ➔♦⊗♦◎♦🖅▭↓♦⑤☠ ✦♦❄"✡✈❄▫☹♦❄➔⊠ ✦♦❄"✡✈❄▫☹♦❄➔♌ ✆ .))[2] .

ب ـ تفسير القُرآن بالسّنّة :

يقول ابن تيميّة : ((فإنْ أعياك ذلك[3] فعليك بالسّنّة ، فإنّها شارحةٌ للقُرآن ،
وموُضّحةٌ له .))[4] .

لذا عنى ابن يعيش بتفسير القُرآن بالسّنّة النّبويّة الطّاهرة ، وكثيرًا ما كان يحذف الإسناد مُكتفيًا بقوله : ((ورد في الحديث .)) ، أو : ((رُوي عن النّبيّ _ ρ _ .)) ، أو : ((روى بعضهم عن النّبيّ _ صلّى الله عليه وآله _ .)) ، وغير ذلك .

ياقوتة الصّراط : 303 _ 304 ، نُزهة الأعين النّواظر : 142 _ 144 ، كشف السّرائر في معنى الوُجوه والأشباه والنّظائر : 86 _
95 ، شرح الفصيح لابن هشام اللّخميّ : 197 _ 199 ، اتّفاق المباني : 234 _ 235 ، الغُرر المُثلّثة : 366 _ 367 ، الأُمّة في دلالتها العربيّة والقُرآنيّة : 23 _ 37 .) .
(3) (البقرة : 194 .) .
(1) جاء في : (الجامع لأحكام القُرآن : 27/16 .) ما نصّه : ((قال العُلماء : جعل الله المُؤمنين صنفين ، صنفٌ يعفون عن الظّالِم فبدأ بذكرهم في قولـه : ➔♦⑤☸♦✠○✞⑤ ⋎♦⑥ ✆ ➔♦❄▦♦⇱←❄□✍✡●♦➲♦ ⇱♦⑤☠ ⋎♦➤⬄ [الشورى:▤] ، وصنفٌ ينتصرون من ظالِمهم ، ثُمّ بيّن حدّ الانتصار بقولـه : ➔♦⊗♦◎♦🖅▭↓♦⑤☠ ✦♦❄"✡✈❄▫☹♦❄➔⊠ ✦♦❄"✡✈❄▫☹♦❄➔♌ ⋎✈✡❻❄❄□⊠✡↗❄♦⑥ ✆ [الشورى:▭▤] ، فينتصر مِمّن ظلمه من غير أنْ يعتدي .)) .
(2) (المُستنهى : أ/84ب .) .
ونصّ الآية : ➔♦⊗♦◎♦🖅▭↓♦⑤☠ ✦♦❄"✡✈❄▫☹♦❄➔⊠ ✦♦❄"✡✈❄▫☹♦❄➔♌ ⋎✈✡❻❄❄□⊠✡↗❄♦⑥ ⬄♦⇗♦➚♦⇕ ⬄♦✡❄♦⑥ ➔♦⑤⊖✞✧□⊠✞♋♦ ✋●♦↓♦○⌶♋⊖✞⑥♦❄⇗ ⇱♦⊠✞⇱⑤ ✍♋✡⇨☺📖 ⑤☸♦←✞⇴❄↖♦✋ ①♦② ▦♦♋✡⑧⇧☺ ⑤✍⊠⊕⊙⇨☺❄⚑⊠✡➚✡&➲♦ ✆ ، (الشّورى : ▭▤ .) .
(3) أي : تفسير القُرآن بالقُرآن .
(4) (مُقدّمة في أُصول التّفسير : 82 .) .

وتفسيره القُرآن بالسّنّة بدا فيما يأتي :

ــ التّفسير بالسّنّة لبيان معنى كلمةٍ في آيةٍ :

يقول عند بيانه لقــوله I : ➀ ➔⌖❸⌖❶❁⑥←❁♉⑥ ⮟✈✡❶
⌖➲⑥⌖❀⌖➔ ♉✍↑●↑⌖❀⌖❍⌖➔ ⑥⏵✞❁←♦•⏵✞⌧
❸⌖✡"❁✈♈⑥ ➀[1] : ((وقوله : (وَكَانَ تَقِيًّا) معناه : يَتَّقِيْ الله سُبحانه من حيث إنّه لَمْ يعمل خطيئةً قطّ ، ولا همّ بها[2] ، وقد رُوِي عن النّبيّ _ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم _ أنّه قال : << لاَ يَنْبَغِيْ لأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ : أَنَا خَيْرٌ مِنْ يَحْيَى بِنْ زَكَرِيَّا . >> ، قالوا :
<< وَمِنْ أَيْنَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ الله . ؟ >> ، قال : << أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ سَيِّئَةً وَلاَ هَمَّ بِهَا . >>[3] . . . .)) [4] .

ــ التّفسير بالسّنّة لبيان معنًى في آيةٍ :

يقـــــول عنـــــد بيانـــــه لقولـــــه I : ➀ ➔⌖⮟⌖⑥ ⮟✡❶
②⌖①⌖➔ ⌘¤♊⊙☺☺✞②⇳✍⑤ ➀ ⌧➔❁⏵✞❁⑩💻⑤⌖·
♦⊙&✡◷⌖❁▦ ◆●💣⌘▭▬✋❁❁⇨◷
♏➢⌖⮟✡☺⑤ 💻②⏵✞①💣⌘⑤ ✡↖♊"❁⌖♉⑥⌖❶❍➘⌖♑♋
⑥✈⌖⮟ 📖➢✡☡♦❁⌧⑥⌖❁❻♊⮟✞☺⑤
❶✡⮟ ♑⑧✋❁⌖❁❷✡☡🖫⌧✍⑤ ➀ ⑥⌖❁❶🖫◷✈⌖●⌖❁➬

---

(1) (مريَم : 13 .) .

(2) جاء في : (جامع البيان : 317/8 .) ما نصّه : ((وكان لله خائفًا ، مُؤدّيًا فرائضه ، مُجتنبًا محارمه ، مُسارعًا في طاعته .)) .

وجاء في : (المُحرّر الوجيز : 8/4 .) ما نصّه : ((قال قتادة : إنّ يحيى _ U _ لَمْ يعصِ الله قطّ بصغيرةٍ ، ولا بكبيرةٍ ، ولا همّ بامرأةٍ .)) .

وجاء في : (زاد المسير : 214/5 .) ما نصّه : ((قوله تعالى : ➀ ➔⌖❀⌖⑥➲⌖ ❸⌖✡"❁✈♈⑥ ➀ [مريم:▤🗁] ، قال ابن عبّاس : جعلتُه يتّقيني ، ولا يعدل بي غيري .)) .

(3) ورد هذا الحديث _ برواية : << مَا مِنْ آدَمِيٍ إلاَّ قَدْ أَخْطَأَ ، أَوْ هَمَّ بِخَطِيْئَةٍ غَيْرَ يَحْيَى بِنْ زَكَرِيَّا .)) _ في : (نوادر الأُصول في معرفة أحاديث الرّسول _ ρ _ : 392/1 .) ، و _ برواية : << مَا أَحَدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ إلاَّ وَقَدْ أَخْطَأَ أَوْ هَمَّ بِخَطِيْئَةٍ لَيْسَ يَحْيَى بِنْ زَكَرِيَّا . >> _ في : (المُعجم الكبير : 216/12 .) ، و _ برواية :
<< مَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ وَلَدِ آدَمَ إلاَّ قَدْ هَمَّ بِخَطِيْئَةٍ غَيْرَ يَحْيَى بِنْ زَكَرِيَّا . >> _ في : (أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله _ ρ _ 252/3 .) .

(4) (المُستنهى : ج/49ب .) .

وقوله : (([1] ، أي : مَا أَغْفَلْنَا ، ومَا تَرَكْنَا فِيْ الكِتَابِ ، يعني : في اللوح المحفوظ ؛ لأنّه مكتوبٌ فيه كُلّ كائنةٍ إلى يوم القيامة ، وفي الحديث : << جَفَّ القَلَمُ بِمَا هُوَ جَارٍ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ . >> .)) [2] .

ـ التّفسير بالسّنّة لبيان حُكم فقهيٍّ :

يقول عند بيانه لقوله I :

. ((: [3]

(الْهاء) في قـوله : ضميرٌ مُذكّرٌ ، وهي عائدةٌ إلى (نَفْسٍ) في قوله : ، فيُقال : لِمَ أعاد لفظ المُذكّر إلى لفظ المُؤنّث وهو (نَفْسٌ) ، و (النّفْسُ) مُؤنّثةٌ ؛ بدليل قوله تعالى : ؟ ، فعن ذلك جوابان :

---

(1) (الأنعام : 38 .) .
(2) (المُستنهى : ب/80أ .) .
وانظر الحديث _ برواية : << يَا أَبَا هُرَيْرَةَ جَفَّ القَلَمُ بِمَا أَنْتَ لاَقٍ . >> _ في : (السّنّة : 105/1 ، حديث : 113 _ 114 .) ، و _ برواية : << جَفَّ القَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ . >> _ في : (نوادر الأُصول : 413/2 .) ، و _ برواية : << جَفَّ القَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ . >> _ في : (المُعجم الكبير : 223/11 .) .
(3) (البقرة : 72 _ 73 .) .

أحـدهُما : أنّ (الـنَّفْسَ) وإنْ كـان لفظـه لفـظ المُؤنّـث فهـو يعـمّ المُـذكّر والمُؤنّث ، فغلبَ المُذكّر على المُؤنّث هاهُنا .

والثّاني : أنّ (نَفْسًا) على حذف المُضاف وإقامة المُضاف إليه مُقامه ، تقديره : وَإِذْ قَتَلْتُمْ صَاحِبَ نَفْسٍ .

وقد قيل : (الْهاء) أيضًا في قوله : 🕐 ⑤✍☆□●⌘⑩♦↑↓♦ 🕐 على حذف المُضاف ، والتّقدير : اضْرِبُوا قَبْرَهُ ، على رأي من يقول : إنّه كان قد قبره[1] .

وقيل : لَمْ يقبره ، وبقي مُلقًى يتدافعونه بينهم ، ولَمّا ذُبحت البقرة ضربوه بفخذها[2] ، وقيل : بلسانِها[3] ، وقيل : بيدها[4] ، وقيل : بلحمةٍ منه ، وهي التي بين الكتفين[5] ، فأحياه الله تعالى ، وقال : قتلني فُلانٌ ، ثُمّ مات ، ولَم يلبث ، واقتُصّ من القاتل ، وحُرّم الميراث ؛ ولِهذا قال _ صلّى الله عليه وآله _ : << لاَ مِيْرَاثَ لِقَاتِلٍ بَعْدَ[6] صَاحِبَ البَقَـــــــــرَةِ . >>[7] . .

. .))[8] .

---

(1) انظر : (المُحرّر الوجيز : 165/1 .) .

(2) قاله مُجاهد ، وقتادة .

انظر نسبته إليهما في : (جامع البيان : 403/1 ، المُحرّر الوجيز : 165/1 ، الجامع لأحكام القُرآن : 310/1/1 .) .

(3) قاله الضّحّاك .

انظر نسبته إليه في : (الوسيط في تفسير القُرآن المجيد : 157/1 ، مفاتيح الغيب : 115/3/2 ، الجامع لأحكام القُرآن : 310/1/1 .) .

(4) انظر : (اللباب في علوم الكتاب : 180/2 .) .

(5) قاله السّدّيّ .

انظر نسبته إليه في : (جامع البيان : 403/1 ، المُحرّر الوجيز : 165/1 .) .

(6) بينهما في : (المخطوطة .) : (قاتل) ، وهي مشطوبةٌ .

(7) انظر هذا الحديث في : (التّهذيب في تفسير القُرآن الكريْم : 92/1أ .) ، و _ برواية : (<< لَيْسَ لِقَاتِلٍ مِيْرَاثٍ . >>) _ في : (المُصنّف في الأحاديث والآثار : 398/9 ، كتاب : العقول ، باب : ميراث الدّية ، حديث : 17766 ، المُصنّف في الأحاديث والآثار : 282/6 ، كتاب : الفرائض _ 26 _ ، باب : 81 ، حديث : 31385 .) ، و _ برواية : (<< القَاتِلُ لا يَرِثُ . >>) _ في : (المُصنّف في الأحاديث والآثار : =

= 282/6 ، كتاب : الفرائض _ 26 _ ، باب : 81 ، حديث : 31386 ، سُنن التّرمذيّ : 370/4 ، كتاب : الفرائض _ 30 _ ، باب : 17 ، حديث : 2109 ، سُنن ابن ماجة : 277/3 ، كتاب : الدّيات _ 21 _ ، باب : 14 ، حديث : 2645 ، السُّنن الكُبرى : 361/6 ، كتاب : الفرائض ، باب : لا يرث القاتل ، حديث : 12243 .) .

ـــ التّفسير بالسّنّة لبيان موقف الإسلام من الشّعر[1] :

يقول عند بيانه لقوله I : ⓵ ⑤✇☀️①❶✞🏳②
⑤🙰⊠✞🏳○✡▦⓿✦ ⇩③⑤♈✦❄⓿♦⬆⑤☠
➔✦⇗✦⮙✡⌫❄♦⬆⑤☠ ⑤🙰⊠⌖⇨☺❄🏵⌫✡♋✦❄🏵❶♑
➔✦○✞🏵✦❷♦➔⑤☠ ⑤🙰🖃⇨☺✦🙰✞❻✡&⦿♉⑤
➔✦⑤🙰←❷✦⌖✦✦○♦➔⑤☠ ♈✡⓿🙰 ⑩❄✦⬁♊•✡ ♈✦⑥
⏲⏲⇧⌫✡⮙♦⬆⑤☠🔔 ➔✦✦✦❄”✦⬁♊⌫✞⊠⇧
⑤🙰⊠✞🏳○✡▦⓿✦ ⏲⏲✞⌫✞⮙♦⬆⑤❖☠ ⑤☹✞⇗⇨☺
♈♦⓿🙾✦⌫✡⑨♦⬆⊃✦ ▦❄✦⓿🙾✦⌫✞⑧⊠ ⓵ [2] : ((يعني شُعراء النّبيّ _ صلّى الله عليه وعلى آله _ ، وهُم : عبد الله بن رواحة[3] ، وحسّان بن ثابت ، وكعب بن مالك ، وسائر شُعراء المُسلمين الذين مدحوا رسول الله _ صلّى الله عليه وعلى آله _ فردّوا هجاء من هجاه ، وفي الشّعر أخبارٌ عن النّبيّ _ صلّى الله عليه وعلى آله _ ، منها ما رُوي أنّ كعب بن مالك قال للنّبيّ _ صلّى الله عليه وعلى آله _ : << مَا تَقُوْلُ فِيْ الشِّعْرِ ؟ >> ، فقال : << إِنَّ الرَّجُلَ المُؤْمِنَ لَيُجَاهِدُ بِسَيْفِهِ ، وَلِسَانِهِ ، وَالذِيْ نَفْسِي بِيَدِهِ لَكَأَنَّمَا تَنْضَحُوْنَهُمْ بِالنُّبُلِ . >>[4] ، وخبرٌ رُوي عن حسّان بن ثابت أنّ رسول [الله] _ صلّى الله عليه وعلى آله _ قال له : << اهْجُهُمْ ، أَوْ هَاجِهِمْ وَرُوْحُ القُدْسِ مَعَكَ . >>[5] ، وخبرٌ قال رسول الله _ صلّى الله عليه وعلى آله _ : <<

قال التّرمذيّ في : (سُننه : 370/4 .) : ((هذا حديثٌ لا يصحّ ، ولا يُعرف إلاّ من هذا الوجه .)) .

(8) (المُستنهى : أ/39ب .) .

(1) لمزيد بيانٍ حول موقف الإسلام من الشّعر انظر : (الأشراف : 154 _ 155 ، 216 ، 226 ، إعجاز القُرآن : 76 _ 82 ، تاريخ النّقد الأدبيّ عند العرب : 42 _ 55 .) .

(2) (الشُّعراء : 227 .) .

(3) عبد الله بن رواحة (8هـ) : هو عبد الله بن رواحة الخزرجيّ ، كان عظيم القدر في الجاهليّة سيّدًا ، أسلم وشهد بيعة العقبة الثّانية ، اتّخذه الرّسول _ ρ _ كاتبًا وشاعرًا يردّ على المُشركين هجاءَهم .

ترجمته في : (طبقات فُحول الشُّعراء : 223/1 _ 226 ، المُحبّر : 121 ، الاستيعاب : 898/3 .) .

(4) انظر : (مُسند الإمام أحمد : 387/6 .) .

(5) انظر هذا الحديث في : (مُسند الإمام أحمد : 597/30 .) ، و _ برواية : (<< وَجِبْرِيل مَعَك . >>) _ في : (صحيح مُسلم : 1351 ، كتاب الفضائل _ 43 _ ، باب : فضائل حسّان بن ثابت _ 34 _ ، حديث : 2486 .) .

إنَّ مِنَ الشِّعْرِ لَحِكْمَةً . >>[1] ، وكان عليٌّ _ υ _ يقول الشّعر ، وكان أبو بكرٍ _ τ _ يقول الشّعر ، وكان عُمر _ τ _ يقول الشّعر ، وأشعرهم عليٌّ _ υ _ . (([2] .

ج ــ تفسير القُرآن بأقوال الصّحابة ، والتّابعين :

إنْ أعيى تفسير القُرآن بالقُرآن والسّنّة فتفسير الصّحابة أجدر بالقبول فهُم جُلساء رسول الأُمّة _ ρ _ ، وأقرانه في الأحداث والوقائع .

كما أنّ الصّحابة كانوا ((عُربًا خُلّصًا يفهمون القُرآن الكريْم بِمُقتضى اللغة والسّليقة العربيّة ، فإنْ اشتبه عليهم لفظٌ ، أو غمُض عليهم معنًى سأل بعضهم بعضًا ، وإلاّ سألوا الرّسول _ ρ _ فبيّنه لُهم .

وما زالوا يقرؤون القُرآن ، ويتدبّرون معانيه ، ويتدارسون أحكامه حتّى حفظه كثيرٌ منهم ، واشتهرت طائفةٌ بإحكام تلاوته .)) [3] .

والصّحابة والتّابعون الذين ساق ابن يعيش نَماذج من أقوالِهم في تفسير القُرآن الكريْم هُم :

ــ عليّ بن أبي طالب (40هـ) ــ τ ــ :

أكثر الصّحابة تفسيرًا للقُرآن ؛ لقُربه من نبيّ الأمّة _ ρ _ سكنًا ونسبًا .

وقد أشار إليه ابن يعيش عند بيانه لقوله I : ⓵

➢✡⬋⌧⊙➔⬧•⬧✧ ⓵ ⑥⌖⬎ ⑥⌖❄⬤⌶⬀⌖◎⌖❄⬅⌖➔
⬤✡⬎ ⬃⌧⬤⌶⑩⌖❄❸ ⬻•⬁✡⬅⬀ ⬄⬤✡⬻⬎
⬸⬧⬤⬸❄❄⌖⬈⌶❄⬅✞☺②⇳⬂⑤ ⬧➢⌧⬈✡❷⌶⬃⌖❄❸
✡⬉⬏✞⌫✡⌦ ⬧•⌶⮙⌖⬃⬃⌦⬂⑤ ☠⑤⬆⬧❄⌦⑥⌖❄⬁⬁⌖➔
⑤⌖○⬸❄❄⌖⬈✡⌦ ⑥⌖❄⬤⬸❄▫⌖•⌖⬋ ⬃✡○⬏✞⌦⬂⑤
⇨⬃✡•⌖❄❷⌶⬈⌖❄⬤✡⌦ ⑥⬻⌖⬤❄☼⬂ ⑥⌖⬎⌖➔

(1) (وإنَّ مِنَ البيان لسِحْرا) .
انظر : (المُصنّف في الأحاديث والآثار : 273/5 ، كتاب : الآداب _ 19 _ ، باب : الرُّخصة من
الشّعر _ 112 _ ، حديث : 25996 .) .
(2) (المُستنهى : ج/94أ .) .
(3) (دراساتٌ في علوم القُرآن الكريْم : 17 .) .

[illegible] ، [1] [illegible]

حيث قال : ((قوله : [illegible] معناه : ما في القُلوب من السّخائم التي كانت بينـهم في الدّنيا مـن الغشّ ، والغلّ ، والحسد ، والتّمنّـيّ لِمـال الغير ؛ ولِهذا رُوي عن علـيّ بـن أبـي طالـب _ صلوات الله عليه _ لَمَّا نزلت هذه الآية قال : << أَرْجُو أَنْ أَكُوْنَ أَنَا ، وَطَلْحَةُ ، وَالزُّبَيْرُ مِنْهُمْ . >>[2] . . . .)) [3] .

ـ هرم بن حيّان (26هـ) ـ τ ـ :

قائدٌ فاتحٌ ، من كبار النّسّاك التّابعين ، كـان أميرًا في بعض الفتوحات ، وواليًا في بعض الحُروب[4] .

---

(1) (الأعراف : 43 .) .
(2) انظر : (جامع البيان : 493/8 .) .
(3) (المُستنهى : ب/120ب .) .
(4) ترجمته في : (الطّبقات الكُبرى : 95/7 ، أسد الغابة : 57/5 ، تاريخ الإسلام : 211/3 .) .

وقد أشار إليه ابن يعيش عند بيانه لقوله I : ۞ ⑤ ✈⌖➲💣*⌧⑤
☠⑤⬆💧⓿⌖✓⑤③⇩ ➚◐❄▦✡○🏳✞⌧✍⑤
♑❶☝❄⌖♉✡⌫☝❄☺⇨⌖⌧✍⑤ ☠⑤⬆💧❄⌫✡⮙⌖⮳⌖➔
💧⓿☝❄⌖⮙♊⮩✈⌖●⌧✍⑤ 💧⮞💧➚✞⌧ 💧♋⌖⮴♊❿⌖”⌖✦
➔💧·✈♈⑤ ۞ [1] ، حيث قال : ((قيل : (الودّ) الجنّة [2] برواية عن عليّ

بن أبي طالب _ υ _[3] ، وقيل : (الودّ) المحبّة والمِقة في قلوب المُؤمنين[4] ، ورُوي في ذلك خبرٌ عن هرم بن حيّان قال : << مَا أَقْبَلَ عَبْدٌ بِقَلْبِهِ إِلَى الله إِلاَّ أَقْبَلَ الله إِلَيْهِ بِقُلُوْبِ المُؤْمِنِيْنَ . >>[5] . . . .)) [6] .

ـ عبد الله بن مسعود (32هـ) ـ τ ـ :

من أكابر الصّحابة فضلاً وعقلاً ، وقُربًا من رسول الله _ ρ _ ، وهو خادمه الأمين ، وصاحب سرّه ، ورفيقه في حلّه وترحاله وغزواته .

وهو من أهل مكّة ، ومن السّابقين إلى الإسلام ، وأوّل من جهر بقراءة القُرآن الكريْم بِمكّة[7] .

وقد أشار إليه ابن يعيش عند بيانه لقوله I : ۞ ⑤ ✈⌖➲💣*⌧⑤
✡♋♊⦿🏳✞•⌧✍⑤ ۞ ⌖➲🙵✡🙸✡🖙☝❄⌖❄⓿💧⮙🖫⌧✍⑤
⌧⦾⑥🏳✞⓿⌧✍⑤ ⌖⓿✡✓ ♑♋❄⌖🖙♊✦✞☹②⇳✍⑤
[8] ۞ ⑤☯⦿🙵✡⌖⌖❄⇦♊⮞💧➚✞⌧ ⌖•✡❿⌖❄❸ ⓿✞⌧⌖➔
، حيث قال : (((الدَّرْك) فِيْ النَّارِ بِمنْزلة الدّرجة في الجنّة إلاّ أنّ الدّرْكَ منْزلٌ

إلى سُفلٍ ، والدّرجة منْزلٌ إلى عُلوٍ ، وقد رُوي عن عبد الله بن مسعود [_ τ

---

(1) (مريَم : 96 .) .
(2) بينهما في : (المخطوطة .) : (عَنْ) ، وهي مُقحمةٌ .
(3) انظر : (الجامع لأحكام القُرآن : 107/11/6 ، التّسهيل لعلوم التّنْزيل : 13/2 .) .
(4) هذا ما عليه الأغلب .
انظر : (تفسير غريب القُرآن لابن قتيبة : 234 ، التّبيان في تفسر غريب القُرآن : 284 .) .
(5) انظر : (جامع البيان : 386/8 ، الجواهر الحِسان : 41/4 .) .
(6) (المُستنهى : ج/57ب .) .
(7) ترجمته في : (البداية والنّهاية : 97/5 ، غاية النّهاية : 458/1 ، تاريخ الخميس : 257/2 .) .
(8) (النّساء : 145 .) .

_] أنّـه قـال : << (الـدَّرْكُ) : تـابوتٌ مـن حديـدٍ فـي قعـر جهـنّم مُطبقٌ عليهم . <<[1] . . .)) [2] .

ـــ عبد الله بن عبّاس (68هـ) ـــ τ ـــ :

الصّحابيّ الجليل الذي حظي بدعوة الرّسول _ ρ _ حيث دعا لـه بـأنْ يُفقّهه الله في الدّين ، ويُعلّمه التّأويل ، فصار حِبر الأُمّة ، ترجُمان القُرآن .

كان عالِمًا بالشّعر والأنساب ، وأيّام العرب ووقائِعهم[3] .

وقد أشار إليه ابن يعيش كذا مرّة ، ومن ذلك ما يأتي :

1 _ قوله عند بيانه لقوله I : ⓵ ➔⌖✈ ♦✈♑♦✹✡⌧⌖➔

⑥✈⌖⮝✡✡ ③⬂✡⌧✍⌖⬆⌖✡ ⑥↗❄❄❄❄❄◐🖫⌫⌖⬀⌖♋

♑➲⑤⌖•✡⌧✍⌖⬆🖫⌧✍⑤ ➪♋⌖●⌖❄❸

🕮↗✗⬆♦❄⑩⌖●🖫♌✞☺②⇳✍⑤⌖➔

◘⓿⌖•⌖✎⌖⬀ ⌖⓿▦✡○⚐✞⌧✍⑤⌖➔

♊⮞♦⬋⬆♦❄❸⑥☹⌖❄❄❄⌖❄⮹ ♊⮞♦✹♦◐♇❄⌖⮝♊❄▦☺✞⑤

⌖➲⑥⌖❀ ☺➪⌖✉✍⑤ ✈⌖➲💣⌖⑤ 🕮♊⮞♦↗⌖⑨”✡⌖⌖❄⭠

: [4] ⓵ ⑤☯•”❄❄⌖↗⌖✹ ⌧⇩◘⬂⌖✹ ✈⌖♑♦❀ ◆⬂✞⌫⌖⬀

((. . . . ، ومعنى (مَوَالِيَ) أي : عُصْبَةٌ عن ابن عبّاس[5] ، وجماعةٍ ، وقيل : ورثه عن السُّدّيّ .)) [6] .

---

(1) انظر : (الكشف والبيان : 405/3 .) .
(2) (المُستنهى : ب/36أ .) .
(3) ترجمته في : (حلية الأولياء : 314/1 ، نكت الهميان : 180 ، تاريخ الخميس : 167/1 .) .
(4) (النّساء : 33 .) .
(5) انظر : (تفسيره المُسمّى صحيفة عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبّاس في تفسير القُرآن الكريْم : 145 ، جامع البيان : 52/4 .) .
(6) (المُستنهى : ب/13أ .) .

وانظر نسبته إلى السُّدّيّ في : (فَسْر (المولى) وحصر معانيه والكشف عن حقيقة ما قيل فيه : 45 ،

وهُناك معنًى آخر له ، حيث جاء في : (فَسْر (المولى) : 45 _ 46 .) ما نصّه : ((وقيل : بني العمّ ؛ لأنّهم الذين يلونه في النّسب بعد الصُّلب ، وعلى هذا قول الحارث :

زَعَمُوا أَنَّ كُلَّ مَنْ ضَرَبَ العَيْرَ   مَوَالٍ لَنَا وَأَنَا الوَلاَءُ .

أي : أهل الولاء .

قال أبو عمرو : الموالي في هذا الموضع : بنو العمّ .)) .

2 _ قولـه عنـد بيانـه لقولـه I : [illegible]

[illegible] (1) : ((أصل (السُّحْتِ) هو ما يُؤخذُ من الرِّشَاء في الأحكام ، وسُمِّي (سُحْتًا) قيل : لأنّـه يسحتُ الطّاعة ، أي : يستأصلها ، وكانت اليهود تأخذ الرِّشاء من الملوك على كتمان صفة النّبيّ _ صلّى الله عليه وآله _ (2) ، وقد رُوي عن ابن عبّاس أنّـه قال : (السُّحْتُ) هو المال الذي يُؤخذ على أشياء مُنكرة لا يجوزُ أخذها ، وهي رشوة الحاكم ، وجعل شاهد الزّور وآخذه الكاهن ، وعشب الفحل ، وقيمة الخمر ، والكلب ، والخنْزير ، ومهر البغي ، وما يُؤخذ بالقمار ، إلى غير ذلك من (3) هذه الأشياء المنهيّ عنها في شريعة نبيّنا _ صلّى الله عليه وآله _ .)) (4) .

3 _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]

---

(1) (الْمائدة : 42 .) .
(2) انظر : (الجامع لأحكام القُرآن : 119/6/3 ، التّبيان في تفسر غريب القُرآن : 183 .) .
(3) بينهما في : (المخطوطة .) : (هي) ، وهي كلمةٌ مُقحمةٌ لا حاجة إليها .
(4) (المُستنهى : ب/53أ .) .
وانظر : (جامع البيان : 581/4 .) .

⇨□♊♋✈✠●⌧⬂⑤ ☺⇨♦✍⬂⑤ ♦♐⌖⬁❍⇦❍⇨♊♋
②⌖① ♐⬌❄▦✡❍⚐✞⌧⬂⑤ ⬂✞⌫⌖⬀
▦❄♦⬉♊⬅✡⬇♦⬆✖♐ ⌚ [1] : ((و (الرِّجْس) هاهُنا يُفسّر بالشّيطان

، رُوي ذلك عن ابن عبّاس _ τ _ [2] ، ومنه التّعوّذ في قولِهم : << أَعُوْذُ بِالله مِنَ الرِّجْسِ النَّجْسِ الخَبِيْثِ المُخَبَّثِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيْمِ . >> [3] ، وقيل (الرِّجْس) : اللعنة في الدُّنيا ، والعذاب في الآخرة [4] ، وقيل (الرِّجْس) : السَّخط [5] ، وذكر بعضهم هاهُنا أنّ (الرِّجْس) هو الكُفر [6] ، وهو غير صحيحٍ ؛ لأنّ الكُفر هو فعل الكافر .)) [7] .

4 _ قوله عند بيانه لقوله I : ⌚ ⌧✞⬈⌖⑥ ✦⌖⑨♊⬁⌖➔♦
⑤☺✞⑩❄♊⬆⌖✍⑦⌧ ⌧⚐✡♉☼♐✠✈ ⑩❄⌖⑥⑦⌧
⬆✡✈❄⬇❄⇔⬈♦➢♊ ♋♦❄❄◉♊⇩♍ ⬆✈⌖⌀❄◘⅄♦⬆⌘“
⌚ [8] : ((أبواب النّار : أطباقها وأدراكها _ نعوذُ بالله وبرحمته منها _ ، فأعلاها للمُوحّدين العُصاة ، والثّاني لليهود ، والثّالث للنّصارى ، والرّابع للصّابئين ، والخامس للمجوس ، والسّادس للمُشركين ، والسّابع للمُنافقين [9] ، وعن ابن عبّاس : << أَنَّ جَهَنَّمَ لِمَنْ ادَّعَى الرُّبُوْبِيَّةَ ، وَلَظَى لِعَبَدَةِ الأَوْثَانِ ، وَالحُطَمَةَ لِعَبَدَةِ الأَصْنَامِ ، وَسَقَرَ للضَّالِّيْنَ ، وَالْهَاوِيَةَ لِلْمُوَحِّدِيْنَ . >> .)) [10] .

---

(1) (الأنعام : 125 .) .
(2) انظر : (تفسيره : 213 ، الجامع لأحكام القُرآن : 55/7/4 ، اللباب في علوم الكتاب : 425/8 .) .
(3) انظر هذا الحديث في : (سُنن ابن ماجة : 192/1 ، كتاب : الطّهارة ، باب : ما يقول الرّجُل إذا دخل الخلاء ، حديث : 299 .) .
(4) انظر : (الوجيز : 374/1 ، تفسير القُرآن : 143/2 ، أنوار التّنْزيل : 181/2 ، تفسير غريب القُرآن لابن المُلقّن : 136 .) .
(5) انظر : (اللباب في علوم الكتاب : 425/8 .) .
(6) انظر : (غريب القُرآن : 246 ، مفاتيح الغيب : 146/13/7 .) .
(7) (المُستنهى : ب/101ب .) .
(8) (الحجر : 44 .) .
(9) هذا تفسير الضّحّاك .
انظر : (الكشف والبيان : 342/5 ، مفاتيح الغيب : 151/19/10 ، الجامع لأحكام القُرآن : 21/10/5 .) .
(10) (المُستنهى : ج/18أ .) .

5 _ قوله عند بيانه لقوله I : ⓵ ➔⇨☧☨⮚⇔
⑤☹☨⮣⌶⌧☨☧⑥ ⮟☆⓿ ☧☨✪☺⇔☷☧✦⓿⇨☧➔✇✡
⑩☨☧♦☉✡⓿☨⓿◘ ⮟☨☧♦⮭✡"✷✦❷✦☨☧⮥✦⑥☙
⮧☨☧❷✡⌧⌷☧⇨ ⮟✦⮝✦☨☧✦✦☧✡⓿☂☩⮥☂⮚⇔ ⌧☨⌶
❸☧☂⮝☨◘☧☨⓿ ⮟⮫✡⓿✍ ⑩☧☨⮡⌶•✡⮣✡⮚⇔
⑤☨✺☂①☨⮛② ⮧☧☨☧⌧✡"④☙♉ ➔☨☧☂☨⑥
((إِلاَّ : ⓵ [1] ⑤⌧⌶☨☧⓿⓿♉✷☧☨☧⓿⌶☂☨⮯☧☧☂☨⮥☨⇨☧ ⓵
قَلِيْلاً ، بِمعنى : سُكونًا قَلِيْلاً ، قال ابن عبّاس : << لَمْ يَسْكُنْهَا إِلاَّ المُسَافِرُ ،
وَمَارُّ الطَّرِيْقِ . >>[2] . . . .))[3] .

ـ الحسن البصريّ ـ τ ـ :

الحسن شيخ أهل البصرة ، وأحد كبار التّابعين الأجلاّء علمًا وعملاً وإخلاصًا ، وكان أطول النّاس حُزنًا ، كثير البُكاء والتّسبيح[4] .

وقد أشار إليه ابن يعيش عند بيانه لقوله I : ⓵ ➔☨☧☂⮧☨⮫
⑤☨⮥⮝☨☧⮚ॐ ⑤☺☨⌧☐⊚☨⮟⌶☂☧☨☧☧☧⮤☂
⓵☨☧☧⌨☧☐☨☧☨☨⓿☨⮟☂✋ ⓵ ☛☂☧☂☧⮝✡⮤✡☙⮴
➔☨⮠☧☂☙☨⌶⓿☨❽☂ ⌧☨☧⮤☂✋ ⌸☧☨☧⮝☨⮝⇔⮜☨
⑤⮫⌧☐⮲✡"☨☧☧⮙☨➔✡ ❀✡❷☧☨☧⑨♉⑥
((وقوله : ⓵ [5] ، حيث قال ⑤☯⊙⮝☂✷☂☨⮟ ☂⮤☧☐☨⮲☐⌧☨⌸
منصوبٌ على الحال ⓵ ⑤☯⊙⮝☂✷☂☨⮟ ☂⮤☧☐☨⮲☐⌧☨⌸ ⓵ :
، وهو أنّه يُنْشر بين عينيه ، وفي الكلام حذفٌ ، أي : وَيُقَالُ لَهُ : اقْرَأ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ اليَوْمَ عَلَيْكَ حِسِيْبًا ، رُوي عن الحسن أنّه قال : << عَدَلَ وَاللهِ عَلَيْكَ مَنْ جَعَلَكَ حَسِيْبَ نَفْسِكَ . >>[6] . . . .))[7] .

2 _ التّفسير بالرّأي :

---

(1) (القصص : 58 .) .
(2) انظر : (الكشف والبيان : 256/7 .) .
(3) (المُستنهى : ج/104ب .) .
(4) ترجمته في : (الجرح والتّعديل : 40/3 ، سلوة الأحزان بِما رُوي عن ذوي العرفان : 41 _ 42 ، ميزان الاعتدال في نقد الرّجال : 281/2 .) .
(5) (الإسراء : 13 .) .
(6) انظر : (الكشف والبيان : 90/6 .) .
(7) (المُستنهى : ج/29ب .) .

وضع العُلماء ضابطًا لجواز التّفسير بالرّأي فأجازوه إذا كان المُفسّر عالِمًا بعلوم
اللغة ، والنّحو ، والتّصريف ، والاشتقاق ، والمعاني ، والبيان ، والبديع ، والقراءات ، وأُصول الدّين ، والفقه ، وأسباب النّزول ، والنّاسخ والمنسوخ ، وعلم الفقه .

فمن فسّر القُرآن دونَها كان مُفسّرًا بالرّأي المنهيّ عنه ، يقول السّيوطيّ : ((لا يجوزُ الإقدام على تفسير كلام الله تعالى بِمُجرّد ما يحدُثُ في النّفس ، أو يُسمع بِمن لا عُهدة عليه .))[1] .

وابن يعيش كغيره من العُلماء أودع (مُستنهاه) كثيرًا من التّفسير بالرّأي إمّا المنهيّ وإمّا غير المنهيّ ، وإيضاح ذلك على الصّورة الآتية :

أ _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible] [2] : ((في (لولا) إشكالٌ عظيمٌ ؛ لأنّها إذا كانت للامتناع لَمْ يكن في الآية لَها جوابٌ وهي تُجابُ بـ (اللام) ، أو بـ (ما) ، أو بـ (لَمْ) ، وليس في الآية شيءٌ من ذلك ، ولا قدّر أحدٌ جوابَها المحذوف ، ولا ذكره المُفسّرون ولا أهل العربيّة .

والذي أحسبُه _ والله أعلم _ أنّ يعقوب _ U _ قال : إنّي لأجدُ ريح يُوسف على وجه التّظنُّن والتّخيّل ، لا على وجه القطع ، فقال : لولا أنْ تُفنّدون لصرّحتُ وقطعتُ على أنّ الذي أجدُ ريح يُوسف .))[3] .

ب _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]

---

(1) (التّحبير في علم التّفسير : 327 _ 329 .) .
(2) (يُوسف : 94 .) .
(3) (المُستنهى : ج8/أ .) .

⮳❄⌖❄❄⁋⅄✡☡♦⬆⊃⌖ ◷ [1] : (((الإلّ) فـي لُغـة العـرب : هـو القرابة[2] ، كما قال الشّاعر[3] :

لَعَمْرُكَ إِنَّ إِلَّكَ مِنْ قَرَيْشٍ   كَإِلِّ السَّقْبِ مِنْ رَأْلِ النَّعَامِ .))[4] .

3 _ أسماء السّور :

أطلق ابن يعيش أسْماء على بعض سُور القُرآن الكريْم والتي تُخالف ما تعارف عليه مُفسّروه وأهل العناية به .
وذلك فيما يأتي :
أ _ (التّوبة) حيث سَمّاها (براءة) [5] .
ب _ (الإسراء) حيث سَمّاها (بني إسرائيل) [6] .
ج _ (النّمل) حيث سَمّاها (سُليمان _ ひ _) [7] .

4_ المكّيّ والمدنيّ :

---

(1) (التّوبة : 8 .) .
(2) انظر : (تفسير غريب القُرآن لابن قُتيبة : 160 ، التّبيان في تفسير غريبه : 222 .) .
(3) هو حسّان بن ثابت .
(4) (المُستنهى : ب/158ب .) .
والبيت من الوافر ، من أبياتٍ أربعةٍ ، هو أوّلُها ، قالَها لأبي سُفيان بن الحارث .
وبعده :
فَإِنَّكَ إِنْ تَمُتَّ إِلَى قَرَيْشٍ   كَذَاتِ البَوِّ جَائِلَةِ المَرَامِ .
وهو في : (ديوانه : 242 ، الجامع لأحكام القُرآن : 51/8/4 .) .
(5) انظر (المُستنهى : ب/157أ .) .
وقد تُسمّى أيضًا (الفاضحة) ، و (العذاب) .
انظر : (التّحبير : 369 .) .
(6) انظر (المُستنهى : ج/28ب .) .
وقد تُسمّى (سُبحان) .
انظر : (الإتقان في علوم القُرآن : 157/1 .) .
(7) انظر (المُستنهى : ج/94أ .) .

ألمح ابن يعيش في صدر بعض السّور التي بيّنها إلى ما كان منها مكّيًا ، أو مدنيًّا ، حيث أشار إلى أنّ (النّساء) [1] ،و (الْمائــــــــــــدة) [2] ،

و (التّوبة) [3] ، و (النُّور) [4] نزلت بـ (المدينة) .
وأشــار إلــى أنّ (الأنعــام) [5] ، و (الأعــراف) [6] ، و (النّحــل) [7] ، و (الإسراء) [8] ،
و (الكهـف) [9] ، و (مـريَم) [10] ، و (الأنبيـاء) [11] ، و (النّمـل) [12] نزلت بـ (مكّة) .
كما أشار إلى أنّ (الأنفال) نزلت بِمكّة والمدينة[13] .
وقد يُشير إلى وقت النّزول ، حيث بيّن أنّ (الأنعام) قد نزلت ليلاً .

5 _ فضائل السّور :

نشر ابن يعيش بعد كُلّ سورةٍ عرض لَها فضلَها ، عدا (الفاتحة) ، و (البقرة) ، و أمّا (التّوبة) ، فإنّه ذكر فضلها مع (الأنفال) كما سيأتي لاحقًا .
غير أنّه لا يُعلم هل ذكر فضل (يوسف) ، أو لا ؛ لأنّه لَمْ يُعثر عليها كاملةً ، و (إبراهيم) ، و (الشُّعراء) ، و (القصص) ؛ لأنّه لَمْ يبدأ في بيانِها من أوّلِها .
والسّور التي ذكر فضلها ، هي :
أ _ (النّساء) ، حيث قال : ((وفي فضلها ما رواه أُبيّ عن النّبيّ _ صَلَى الله عليه

---

[1] انظر : (المصدر السّابق : ب/3أ .) .
[2] انظر : (المصدر السّابق : ب/41ب .) .
[3] انظر : (المُستنهى : ب/157أ .) .
[4] انظر : (المصدر السّابق : ج/88ب .) .
[5] انظر : (المصدر السّابق : ب/ أ .) .
[6] انظر : (المصدر السّابق : ب/112أ .) .
[7] انظر : (المصدر السّابق : ج/20أ .) .
[8] انظر : (المصدر السّابق : ج/28ب .) .
[9] انظر : (المصدر السّابق : ج/36أ .) .
[10] انظر : (المصدر السّابق : ج/48أ .) .
[11] انظر : (المصدر السّابق : ج/63ب .) .
[12] انظر : (المصدر السّابق : ج/94أ .) .
[13] انظر : (المصدر السّابق : ب/144ب .) .

وآله _ ، وهو أنّه قال : << مَنْ قَرَأَ سُوْرَةُ (النِّسَاءِ) فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقَ عَلَى كُلِّ مَنْ وَرَّثَ مِيْرَاثًا ، وَأَعْطَى مِنَ الأَجْرِ كَمَنْ اشْتَرَى مُحَرَّرًا ، وَبَرِيءَ مِنَ الشِّرْكِ . >> .)) (1) .

ب _ (الْمائدة) ، حيث قال : ((وفي فضلها ما رواه أُبيّ عن النّبيّ _ صلّى الله عليه وآله _ ، [وهو أنّه قال] : << من قَرَأَ سُوْرَةَ (الْمَائِدَةِ) أُعْطِيَ مِنَ الأَجْرِ بِعَدَدِ كُلِّ
يَهُوْدِيٍّ وَنَصْرَانِيٍّ عَشْرُ حَسَنَاتٍ ، وَمُحِيَ عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ . >> .)) (2) .

ج _ (الأنعام) ، حيث قال : ((وفي فضلها ما رواهُ أُبيّ بن كعب عن النّبيّ _ صلّى الله عليه وآله _ ، قال : << أُنْزِلَتْ عَلَيَّ سُوْرَةُ (الأَنْعَامِ) جُمْلَةً وَاحِدَةً سَبَّعَهَا سَبْعُوْنَ أَلْفَ مَلَكٍ لَهُمْ رَجُلٌ بِالتَّسْبِيْحِ ، وَالتَّحْمِيْدِ ، وَالتَّكْبِيْرِ ، وَالتَّهْلِيْلِ ، مَنْ قَرَأَهَا صَلَّى الله عَلَيْهِ ، وَاسْتَغْفَرَ لَهُ أُوْلَئِكَ السَّبْعُوْنَ أَلْفُ مَلَكٍ بِعَدَدِ كُلِّ حَرْفٍ مِنْهَا يَوْمًا
وَلَيْلَةً . >> .)) (3) .

ح _ (الأعراف) ، حيث قال : ((وفي فضلها ما رواهُ أُبيّ عن النّبيّ _ صَلَّى الله عليه وآله _ ، أنّه قال : << مَنْ قَرَأَ سُوْرَةَ (الأَعْرَافِ) جَعَلَ الله بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِبْلِيْسَ سِتْرًا ، وَكَانَ آدَمُ شَفِيْعًا لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ . >> .)) (4) .

د _ (الأنفال) ، حيث قال : ((وفي فضلها ما رواه أُبيّ عن النّبيّ _ صلّى الله عليه وآله _ ، قال : << مَنْ قَرَأَ سُورة (الأنفال) ، و (بَرَاءَة) فَأَنَا شَفِيْعٌ لَهُ ، وَشَاهِدٌ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةَ أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنَ النِّفَاقِ ، وَأُعْطِيَ مِنَ الأَجْرِ بِعَدَدِ كُلِّ مُنَافِقٍ وَمُنَافِقَةٍ فِيْ دَارِ الدُّنْيَا عَشْرَ حَسَنَاتٍ ، وَمُحِيَ عَنْهُ عَشْرَ سَيِّئَاتٍ ، وَرَفَعَ لَهُ عَشْرَ دَرَجَاتٍ ، وَكَانَ العَرْشُ وَحَمَلَتُهُ يُصَلُّوْنَ عَلَيْهِ أَيَّامَ حَيَاتِهِ فِيْ دَارِ الدُّنْيَا . >> .)) (5) .

ز _ (الحجر) ، حيث قال : ((وفي فضلها ما رواه أُبيّ بن كعب عن النّبيّ _ صلّى الله عليه وعلى آله _ ، وهو أنّه قال : << مَنْ قَرَأَ سُوْرَةَ (الحَجر)

---

(1) (المصدر السّابق : ب/3أ .) .
(2) (المُستنهى : ب/41ب .) .
(3) (المصدر السّابق : ب/72أ .) .
(4) (المصدر السّابق : ب/112أ .) .
(5) (المصدر السّابق : ب/144ب .) .

أَعْطَاهُ اللهُ مِنَ الأَجْرِ بِعَدَدِ المُهَاجِرِيْنَ ، وَالأَنْصَارِ ، وَالمُسْتَهْزِئِيْنَ . >> .)) [1]
.

س _ (النّحل) ، حيث قال : ((وفي فضلها ما رواه أُبيّ بن كعبٍ عن النّبيّ _ صلّى الله عليه وعلى آله _ ، قال : << مَنْ قَرَأَ سُوْرَةَ (النَّحْل) لَمْ يُحَاسِبْهُ اللهُ تَعَالَى بِالنِّعَمِ التِي أَنْعَمَ [بِهَا] عَلَيْهِ فِيْ دَارِ الدُّنْيَا ، وَأَعْطَاهُ مِنَ الأَجْرِ كَمَنْ مَاتَ فَأَحْـــــسَنَ
الوَصِيَّةَ . >> .)) [2] .

ط _ (الإسراء) ، حيث قال : ((وفي فضلها ما رواه أُبيّ بن كعبٍ عن النّبيّ _ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم _ ، قال : << مَنْ قَرَأَ سُوْرَةَ (بَنِيْ إِسْرَائِيْلَ) فَرَقَّ قَلْبَهُ عِنْدَ ذِكْرِ الوَالِدَيْنِ أَعْطَاهُ اللهُ قِنْطَارَيْنِ فِيْ الجَنَّةِ ، القِنْطَارُ أَلْفُ أُوْقِيَّةٍ ، وَمِئَتَيْ أُوْقِيَّةٍ ، الأُوْقِيَّةُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيْهَا ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الأَجْرِ . >> .)) [3] .

ع _ (الكهف) ، حيث قال : ((وفي فضلها ما رُوي عن النّبيّ _ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم _ ، قال : << مَنْ حَفَظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُوْرَةِ (الكَهْفِ) ، ثُمَّ أَدْرَكَ الدَّجَّالَ لَمْ يَضُرُّهُ ، وَمَنْ قَرَأَ سُوْرَةَ (الكَهْفِ) كَانَتْ لَهُ نُوْرًا يَوْمَ القِيَامَةِ . >>[4] ، وعنه _ صلّى الله عليه وعلى آله _ : << مَنْ قَرَأَ سُوْرَةَ (الكَهْفِ) يَوْمَ الجُمُعَةِ فَهْوَ مَعْصُومٌ ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ فِتْنَـةٍ تَكُوْنُ فَإِنْ خَرَجَ الدَّجَّالُ عُصِمَ مِنْهُ . >> .)) [5] .

ف _ (مريَم) ، حيث قال : ((وفي فضلها ما رواه أُبيّ عن النّبيّ _ صلّى الله عليه وعلى آله _ أنّه قال : << مَنْ قَرَأَ سُوْرَةَ (مَرْيَمَ) أُعْطِيَ مِنَ الأَجْرِ بِعَدَدِ مَنْ صَدَّقَ زَكَرِيَّا وَكَذَّبَ بِهِ ، وَيَحْيَى ، وَعِيْسَى ، وَمُوْسَى ، وَإِبْرَاهِيْمَ ، وَهَارُوْنَ ، وَإِسْحَاقَ ، وَيَعْقُوْبَ ، وَإِسْمَاعِيْلَ عَشْرُ حَسَنَاتٍ ، وَبِعَدَدِ مَنْ ادَّعَى للهِ وَلَدًا ، وَبِعَدَدِ مَنْ لَمْ يَدَّعِ لَهُ
وَلَدًا . >> .)) [6] .

---

(1) (المُستنهى : ج/15ب .) .
(2) (المصدر السّابق : ج/20أ .) .
(3) (المصدر السّابق : ج/28ب .) .
(4) (المصدر السّابق : ج/36أ .) .
(5) (المصدر السّابق : ج/36أ .) .
(6) (المُستنهى : ج/48أ .) .

ك _ (طه) ، حيث قال : ((وفي فضلها ما رُوي عن أبي هُريرة قال : قال رسول
الله _ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم _ : << إنَّ الله قَرَأَ (طَهَ) ، و (يَس) قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ آَدَمَ _ U _ بِأَلْفَيْ عَامٍ ، فَلَمَّا سَمِعَتْ المَلائِكَةُ _ عَلَيْهُم السَّلاَمُ _ القُرْآَنَ قَالُوا : طُوْبَى لأُمَّةٍ يَنْزِلُ هَذَا عَلَيْهَا[1] ، وَطُوْبَى لأَجْوَافٍ تَحْمِلُ هَذَا ، وَطُوْبَى لأَلْسُنٍ
تَكَلَّمُ[2] بِهَذَا . >> .))[3] .

ل _ (الأنبياء) ، حيث قال : ((وفي فضلها ما رواهُ أُبيّ بن كعبٍ عن النّبيّ _ صلّى الله عليه وعلى آله _ قال : قال رسول الله _ صلّى الله عليه [وعلى آله] _ : << مَنْ قَرَأَ سُورة (اقْتَرَبَ للنَّاسِ حِسَابُهُمْ) حَاسَبَهُ الله حِسَابًا يَسِيْرًا ، وَصَافَحَهُ كُلُّ نَبِيٍّ ذُكِرَ اسْمُهُ في السُّوْرَةِ ، وَسَلَّمَ عَلَيْهِ . >> .))[4] .

ن _ (الحجّ) ، حيث قال : ((وفي فضلها ما رواهُ أُبيّ بن كعبٍ عن النّبيّ _ صلّى الله عليه وعلى آله _ قال : << مَنْ قَرَأَ سُوْرَةَ (الحَجّ) أَعْطَاهُ الله مِنَ الأَجْرِ كَحَجَّةٍ حَجَّهَا ، وَعَمْرَةً اعْتَمَرَهَا بِعَدَدِ مَنْ حَجَ فِيْمَا مَضَى ، وَفِيْمَا بَقِيَ . >> .))[5] .

هـ _ (المؤمنون) ، حيث قال : ((وفي فضلها ما رواه أُبيّ عن النّبيّ _ صلّى الله عليه وعلى آله _ ، وهو أنّه قال : << مَنْ قَرَأَ سُوْرَةَ (المُؤْمِنِيْنَ) بَشَّرَتْهُ المَلاَئِكَةُ يَوْمَ القِيَامَةِ بِالرُّوْحِ والرَّيْحَانِ ، وَمَا تَقَرُّ بِهِ عَيْنُهُ عِنْدَ نُزُولِ مَلَكِ المَوْتِ _ U _ . >> .))[6] .

و _ (النّور) ، حيث قال : ((وفي فضلها ما رواهُ أُبيّ بن كعبٍ قال : قال رسول
الله _ صلّى الله عليه وعلى آله _ : << مَنْ قَرَأَ سُوْرَةَ (النُّوْرِ) أَعْطَاهُ الله عَشْرَ حَسَنَاتٍ بِعَدَدِ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ فِيْمَا مَضَى وَفِيْمَا بَقِيَ . >> ، وروت

(1) (عليها) مُعادةٌ في : (المخطوطة .) .
(2) (تَكَلَّم) مُعادةٌ في : (المخطوطة .) .
(3) (المُستنهى : ج/58أ .) .
(4) (المصدر السّابق : ج/63ب _ 64أ .) .
(5) (المصدر السّابق : ج/72أ .) .
(6) (المُستنهى : ج/81ب .) .

عائشة عَنِ النّبيِّ _ صلّى الله عليه وعلى آله _ [أنّه قال] : << لاَ تُنْزِلُوْهُنَّ الغُرَفَ ، وَلاَ تُعَلِّمُهُنَّ الكِتَابَةَ ، وَعَلِّمُهُنَّ الغَزْلَ ، وَسُوْرَةَ (النُّوْرِ) . >> .)) [1] .

ي _ (النّمل) ، حيث قال : ((وفي فضلها ما رواهُ أُبيّ عن كعبٍ عن النّبيّ _ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم _ قال : قال لي رسول الله _ صلّى الله عليه وعلى آله
وسلّم _ : << مَنْ قَرَأَ قَرَاطِيْسَ سُلَيْمَانَ كَانَ لَهُ مِنَ الأَجْرِ بِعَدَدِ مَنْ صَدَّقَ سُلَيْمَانَ ، وَكَذَّبَ بِهِ وَهُوْدًا ، وَشُعَيْبًا ، وَصَالِحًا ، وَإِبْرَاهِيْمَ ، وَيَخْرُجُ مِنْ قَبْرِهِ وَهُوَ يُنَادِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ الله . >> .)) [2] .

6 _ أسباب النّزول :

اعتنى به المُفسّرون في تفاسيرهم ، وأفردوا فيه تصانيف ، وله عددٌ من الفوائد ،
مثل :

أ _ وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحُكم .
ب _ تخصيص الحُكم به عند من يرى أنّ العبرة بخصوص السّبب .
ج _ الوقوف على المعنى .
د _ دفع توهّم الحصر .
هـ _ إزالة الإشكال[3] .

وقد بسط ابن يعيش القول في أسباب النُزول لكثيرٍ من الآيات ، ومن ذلك قوله عند بيانه لقوله I : ⦸ ➔⌖⩗⌖⑥💻
❁⊘⬆♦✦⌖✈⊙ ⓿✡⩗ ⑥❄⌖❄◐🖫⌫➚❄❄✦⌶⊙✞☺⑤
🖅✡⇖✡⩗⬄⬆⌖❄⦰ ⌘➲⑥⌖⅄✡❄⌫✡⑩ ②⚐✞①💣⌘⑤
🙜⬄⮚♦➚✞⌧ ⌖➲✈✡🙢❄⌖❄⑨❄♦”✡⌧
♦⇩💻⑥⌖✸⌖❄▦ ⓿⌖⩗ ☺⇨♦🖎✍⑤ ✈♦⦰✡✪♦”⌖❄➷
⌖⬆♦⬋⌖➔ ♦🕮⇩💻⑥⌖✸⌖❄▦ ⓿⌖⩗ ⬃✡•⌶➚⌖❄▦⇨➔
⑤✍⌧🖫⌖⭍◎⌘▦◎♦ ⑤✍⌧🖫🙠⌖🙤✡”⍓⇧ [4] ⏲ : ((سبب نُزول الآية أنّ المُشركين [5] كانوا يتعجّبون من بشرٍ يدّعي أنّه رسولٌ إلى

---

(1) (المصدر السّابق : ج/88ب .) .
(2) (المصدر السّابق : ج/94أ .) .
(3) انظر : (البُرهان في علوم القُرآن : 22/1 _ 29 .) .
(4) (التّوبة : 4 .) .
(5) بينهما في : (المخطوطة .) : (من) ، وهي مشطوبة .

العرب وهو يتكلّم بلسانِهم ، فأنزل الله هذه الآية يُخبر أنّ كُلّ رسولٍ أرسله الله إلى أُمّةٍ من الأُمم يتكلّم بلسانِهم ؛ لئلاّ يقولوا : ما نفقه ما يقول .)) [1] .

وقوله عند بيانه لقوله I : ✪ ⚲♦❄⚲ ①②⇨☺
▦❄✦⇱⌫♱✝⌂⇧ ⋎✦⓿ ✪ ⑤✍⌧⅄✦✈⚲❄⚑⇨⬆✦✍⓿♑
➔✦⑤✍⇳②✝☹☹⊙♊⌑⌘ ⑤✍⌧🖫⇱⬅✦"♊⑧⇨
⑤⌘✱✝①✝⊳② ⑤✍✉🕮♦⇨☺ ➔✦⋎✦⑥
▦❄✦✸❄◻⇱♦●♦➔⊃✦ ⑤✝☹▦❄✦✈⑥⊃✦
▦❄♦⑨♊⇱✦⑥♦♦⬆✕↗ ✪ [2] : ((الآية نزلت في المُشركين حين سألوا رسول الله _ صلّى الله عليه [وسلّم] _ عن وقت السّاعة .)) [3] .

7 _ النّاسخ والمنسوخ :

هو بيان انتهاء حُكمٍ شرعيٍّ بطريقٍ شرعيٍّ مُتراخٍ عنه[4] .

وقد أشار كثيرٌ من العُلماء إلى أنّ أوّل ما ينبغي لمن أراد أنْ يعلم شيئًا من علم القُرآن الكريْم ألاّ يدأب نفسه إلاّ في علم النّاسخ والمنسوخ ؛ اتّباعًا لِما جاء عن أئمّــة
السّلف _ رضي الله عنهم _ ؛ لأنّ كُلّ من تكلّم في شيءٍ من علم هذا القُرآن ولَمْ يعلم النّاسخ والمنسوخ كان ناقصًا[5] .

كما أشاروا إلى أنّ ((المنسوخ في كتاب الله تعالى على ثلاثة أضربٍ ، فمنه ما نُسخ خطّه وحُكمه ، ومنه ما نُسخ خطّه وبقي حُكمه ، ومنه ما نُسخ حُكمه وبقــي
خطّه .)) [6] .

والنّاسخ والمنسوخ في : (المُستنهى) مذكورٌ على صُورٍ مُختلفةٍ ، هي :

أ ــ تحديد المنسوخ فقط :

---

(1) (المُستنهى : ج/9ب .) .
(2) (النّمل : 65 .) .
(3) (المُستنهى : ج/98ب .) .
(4) انظر : (النّسخ في القُرآن بين المُؤيّدين والمُعارضين : 19 .) .
(5) انظر : (النّاسخ والمنسوخ من كتاب الله Y : 18 .) .
(6) (النّاسخ والمنسوخ لابن سلامة : 65 .) .

ومن ذلك قوله عند بيانه لقوله I : [1] : ((أي : ذَرْ مُؤاخَذَتهُم ، وأعرض عنهم ، وقيل : هي منسوخةٌ .))[2] .

ب ـــ تحديد النّاسخ والمنسوخ :

ومن ذلك قوله عند بيانه لقـوله I :

---

(1) (الأنعام : 70 .) .

(2) (المُستنهى : ب/87أ .) .

وانظر : (النّاسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالى : 42 ، النّاسخ والمنسوخ لابن سلامة : 120 ، المُصفّى بأكفّ أهل الرّسوخ : 123 _ 124 .) .

: [1] : ((هذه الآية منسوخةٌ بآية السّيف .)) [2] .

ج ـ بيان الخلاف في الآية هل هي منسوخةٌ أو لا :

ومـن ذلـك قولـه عنـد بيانـه لقـــوله I :

: [3] : ((في هذه الآية خلافٌ ، هل هي منسوخةٌ بآية المواريث[4] ، أو غير

(1) (الحجر : 85) .
(2) (المُستنهى : ج/19أ) .
وآيـة السّـيف نصّـها :
، (التّوبة :) .
(3) (النّساء : 8) .
(4) نصّـها :
=

منسوخةٍ ، وهو الأقرب .)) [(1)] .

وقوله عند بيانه لقوله I :

: ((قوله : [(2)]

أمر إلزامٍ ، يُريدُ به القُرآن الكريْم _ أوامره ونواهيه _ ، . . . . ، وقوله : أمرٌ آخر ، وهو منسوخٌ بآية السّيف ، وقيل : غير منسوخٍ .)) [(3)] .

وقولـــه عنـــد بيانـــه لقولـــه I :

، (النّساء : .) .

(1) (المُستنهى : ب/6أ _ ب .) .
وانظر : (النّاسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالى : 38 _ 39 ، النّاسخ والمنسوخ في القُرآن العزيز : 25 .) .
(2) (الأنعام : 106 .) .
(3) (المُستنهى : ب/96ب .) .
وانظر : (النّاسخ والمنسوخ من كتاب الله Y : 87 ، المُصفّى بأكُفّ أهل الرّسوخ : 125 .) .

⇨⬁♁●❄🖫·♁○ ◆◈♊⬀✦❄⑩ ◆⬂✞⌧⌘💣⑤
🕮⑤♉⊙➔♁●♁←⬀ ♑⌀⇔⬆❄⇨❄⌀🖫⌧✍⑤
⑥✦♈ ⇨⌀✈♁❄⑩⇨⊙ ③⇩💻⑥❄✦✸ ⇔⬆❄✞⌧✦➔
⑥✦♈✦➔ ⇔➢♁⬋♊⊙✦○✦❄➭ ✍♁⬇⬆♁❄⌫✦⬀✦❄➭
❁ : قولـــه : (([1] ❁ ♐✖➔♁●✦❄❷■❄⬀✦❄▦
❁ ⇔➢♁⬋♊⊙✦○✦❄➭ منسوخٌ بآية القتال[2] ، وقـيـل :
غير[3] منسوخٍ .)) [4] .

8 _ الإسرائيليّات :

الإسرائيليّات من المناكير التي لا أصل لَها في شريعة الإسلام ، وقد أوردها ابن يعيش بثلاثة سُبلٍ ، هي :

أ ــ إيرادها فقط ، وهو الغالب :

ومـن ذلـك قولـه عنـد بيانـه لقولـه I : ❁ ⑤💣⌘●🖫
♊➢✡⌀✈✦❄⑩✦⊙ ✦⮌⬆♁❄⑥”✡←⬀✦❷■❄⅄✦❄❸
⬂❄⚐✡❄←✞☹⑤ ♊➢♁✽✞⌧ ⇨⑦⑥✦❿✦❄❷♊✦✍⑥✦❄➭
✦⓿✡✈♈ ⌧⬀🖫⌧✞☹⑥✡⑩ ➢✡⌀☺⇧•✡⮝♁♈
♐✖✍✡➭✡·⇔●♁♈ ✡➔✞⌀💣⌘▫▭✍❄❄✞⌫✦⮝🖫⌧✍⑤

❁ [5] : ((وفي الأخبار والآثار أنّ جبريل _ υ _ نزل في خمسمائة على الميمنة منهم أبو بكر ، وميكال نزل في خمسمائة على الميسرة منهم عليّ بن أبي طالب _ صلوات الله عليه وآله _ ، كُلّهم على صورة الرّجال ، وأنّه سَمع من الكُفّار من يقول : لاَ طاقة لنا اليوم على قتال هؤلاء .)) [6] .

ب ــ إيرادها مع ردّ علمها إلى الله Ψ :

---

(1) (الأنعام : 112 .) .
(2) هي آية السّيف آنفة الذّكر .
(3) (غير) مُعادةٌ في : (المخطوطة .) .
(4) (المُستنهى : ب/98ب .) .

وانظر : (النّاسخ والمنسوخ من كتاب الله Y : 88 ، ناسخ القُرآن العزيز ومنسوخه : 188 .) .
(5) (الأنفال : 9 .) .
(6) (المُستنهى : ب/146ب .) .

ومن ذلك ما يأتي :

ـ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible] (1) : ((أصله : تدافعتم قتل النّفس كُلّ سبطٍ يدفعه

عن نفسه إلى الثّاني ، والأصل في ذلك أنّ رجُلاً من بني إسرائيل كان كثير الْمال ، وله قريبٌ يرثه ، فطال عليه انتظار قُوته ، فقتله وحمله إلى جهة غيره ، وألقاه على معزلٍ من جهة القاتل ، ثُمّ حمله من هُو في جهته إلى جهةٍ أُخرى ، ثُمّ حُمل منها إلى غيرها ، فهذا معنى (تَدَارأتُم) فيها .
وكان في بني إسرائيل رجُلٌ بارٌّ بوالديه ، وله هذه البقرة التي وُصفت بِهذه الصّفات لا يُعلم بقرةً فيهم فيها هذه الصّفات غيرها ، فأراد الله تعالى نفع هذا الرّجل بالقيمة العظيمة التي باعها بِها ، قيل : باعها بِملء جلدها ذهبًا ، وقيل : باعها بوزنِها عشر مرّاتٍ _ والله أعلمُ _ .)) (2) .

ـ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]

---

(1) (البقرة : 72 .) .
(2) (المُستنهى : أ/39أ .) .
وانظر : (تفسير القُرآن العظيم لابن كثير : 104/1 _ 105 .) .

⑥⌖↗✡❷◻❄♌⌖❄❸ ⓿✡⩗ ⬀⌘●♊⑩⌖❄❸
⌖●⌖✍⌖❀ ⓿⌖⍓⌖❄➷ 🕮💧●🖗❄⌖↗♊❄←☺☹✞②⇪✍⑤
♊•⌖⌀⌖❄➷ ⇔➢💧✽⌛✡⩗ ⌖⌀✡⌧✍🗀⌖○ ⌖•♊⮤⌖❄⑩
⌖❄[1] 🕔 ⌘⍓"✡⑨✞✗❄❄⅄⌧✍⑤ ③⇩💻⑤③⬆⌖✦ ✈⌖⍓❄⌖☆

: ((هؤلاء النُّقَباء أحدهُم مُوسى _ U _ من أسباط بني إسرائيل من كُلّ سبطٍ نقيبًا لِما أرسله الله إلى قرية الجبّارين ، وهي أريحا من قُــرى الشّام العظيمة ، فبعثهُم مُوسى يتجسّسون أخبارهم ، ويدرون بأحوالِهم ، ومـا هُم عليه ، فرُوي أنّهم وصلوا وعاينوهم _ أعني الجبّارين _ على أعظم حالٍ من القُوّة والشّدّة ،

فتعاهدوا بينهُم على أنّهم يرجعون ولا يُخبرون بني إسرائيل بِما هُم عليه ، فلمّا رجعوا نكثُوا العهد ، وأخبروهم بأنّكم لا طاقة لكم بِهم إلاّ رجُلين (يُوفنًّا) ، و (يُوشـع بـن نـون) وهُمـا اللـذان قـال الله فيهمـا : 🕔 ⌖⌀⑥⌖❄⍓
⌖⓿▦✡○🏱✞⌧✍⑤ ⌖⓿✡⩗ ♑➲⇨④💧♋⌖⊙
☺⇨💧🖅✍⑤ ⌖➢⌖⮤🖫❄←✞☹⑤ ⌖➲⬆💧❄➷⑥⌖🙢⌖❄▦
⌖⌧✞"♊↗⌘⍓⑥ 🕔 [2] ، وقـد روى بعض أهـل التّـاريخ فـي هـذا المعنى رواياتٍ كثيرةً _ الله أعلمُ بصحّتها _ .)) [3] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I : 🕔 ⌖⌀⑥⌖❄⍓ ⑤✍🖅💧⇨☺
⑥⌖↗💧❄⌧✈⌘◎⌖⌛💧⩗ ⬂✡🏱←💣⌘⑤
⇔●💧✍🖫⍓⌖❄▦ ⓿⌖⍓⌖❄➷ 🙵⇔➢✡⍓♊"✞⌧⌖⮫
❖⬂🏱✡←💣⌘⑥⌖❄➷ ⇔➢✡⍓⌛❄✡⩗ 💧•♊⮤⌖❄⑩
💻②🏱① ⑥♉❄⑩⑤⌖○⌖⮫ 🖑💧⬉💧❄⑩🏱✡○⌖⮫✡☹⑤

---

(1) (الْمائدة : 12 .) .

(2) نصّــــــــــــــــــها : 🕔 ⌖⌀⑥⌖❄⍓ ♑➲⇨④💧♋⌖⊙ ⌖⓿✡⩗ ⌖⓿▦✡○🏱✞⌧✍⑤ ⌖➲⬆💧❄➷⑥⌖🙢⌖❄▦ ⌖➢⌖⮤🖫❄←✞☹⑤ ☺⇨💧🖅✍⑤ ⑥⌖⍓⌘↗♊"✞⌧⌖⮫ ☠⑤⬆💧❄⌧💧·♊·✍⑤ 💧➢⌘↗♊"✞⌧⌖⮫ ✗⑦⑥⌖⑨🖫⌧✍⑤ ⑤⌖●💣⌘⑥⌖❄➷ 💧⇩⬆💧⍓💧❷❄🖫⌧✗❄❄❄·⌖· ⇔➢✡⍓🏱✞❄←⌘💣⑥⌖❄➷ 🕮⌖➲⬆💧⑨✡⌧🖗❄⌖❄←⮫ ⬂✞⌧⌖⮫⌖➔ ☺⇨✡🖅✍⑤ ➷⌖❷⬆⌖❀✞🏱⌧❄💧⬆⑤❖☠ ⑤⌘💣➲ ⌀✡⌛❷💧⌂ ⩗💧✈⬉♊⩗✡⌛✡&⌖➲⌖ 🕔 ، (الْمائدة : 23 .) .

(3) (المُستنهى : ب/46ب .) .

: [1]

((وعلى الجُملة قيل : إنّه كان عليها شيءٌ من الخُبز والبقل ، وشيءٌ من السّمــك ،

وقيل : كان فيها رغيفان وحوتان أكل منهما خمسة آلافٍ أربعين يومًا _ والله أعلم بتفصيله _ .)) [2] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I :

((كان لداوُد تسعة [عشر] ذكرًا ، صار المُلك إلى سُليمان دُونَهم ، : [3]

قيل : بأمرٍ من الله ، وقيل : أنزل الله على داوُد سُؤالاتٍ ، وقيل له : مَنْ أخرجها عشرًا فهو الخليفة من بعدك ، فأخرجها سُليمان ، إلى غير ذلك من الرّوايات . _ [و]الله أعلمُ بصحّتها _ .)) [4] .

ج ــ الإشارة إلى أنّ في الآيـة قصّة وحديثًا طويلاً دون إيراده :

ومـن ذلـك قولــه عنـد بيانــه لقولــه I :

: [5]

---

(1) (الْمائدة : 115 .) .
(2) (المُستنهى : ب/70ب .) .
(3) (النّمل : 16 .) .
(4) (المُستنهى : ج/95ب .) .
وانظر : (الكشف والبيان : 193/7 _ 195 .) .
(5) (إبراهيم : 38 .) .

((ذكر بعض المُفسّرين [أنّ المعنى] : تعلمُ ما نُخفي من محبّة إسْماعيل وما نُعلــن إذْ
فارقناه ، وفي ذلك حديثٌ وقصّةٌ ليس هذا موضع ذكره .)) [1] .

د ــــ الإشـارة إلـى أنّ فـي الآيـة شيئًا مـن الأخبـار دون إيراده مع ردّ علمها إلى الله Ψ :

ومـــن ذلــك قولـــه عنـــد بيانـــه لقولـــه I : ◷ ➔⌖❀💧♋⌖✈
⑤💣⌧←⅄⌖❄☝⓿ॐ ⑤☹✞⌧🖫◎⌖⋎⌶⓿❄⌖❄☝⇖💧
◷✞❄❄▭☝▫💣⌧⭘⌖↓💧✋ ◷ ⇗💧❄⓿💧⊘✡⇖✡⌒♋🖃
➔⌖←❄💧♋⌶⭘⌧❽💧 ✋💧⇖❄✞⌧ ⌖⋖⬄↑❄⌖❄▦
⑤✍⌧🖫⊘✡”⌖❄☝⅄⌖➔✡ ⑥♉⑨☝❄⌖❄❷✡❀
▦⌖⌧🖫⊘⌖▫☝⇖💧⋎⌖⓿✸💧↑⊙☯⑤ ◷ [2] : ((الطّائر فـي الآيـة عبارةٌ عن أعماله ، وسعده ونحسه في الدّنيا ، وشبّهه بالطّائر على وجه التّوسّع والمجاز ، وفـي ذلـك كـلامٌ وأخبـارٌ مرويّـةٌ _ الله أعلـم مـا الصّحيحُ منــــها وما

السّقيم _ .)) [3] .

ثالثًا : القراءات :

اهتمّ ابن يعيش بالقراءات اهتمامًا بالغًا ظهرت سِماته في الصّور الآتية :

1 ــ نسبة القراءات :

جميـع القـراءات التـي أوردهـا ابـن يعيش ذكرهـا دون نسبةٍ عدا إحدى وعشرين قراءة ، حيث نسب أربعًا منها إلى نافع[4] ، وثلاثًا منها إلى كُلّ من : ابن عامـــــر[5] ،

---

(1) (المُستنهى : ج/14ب .) .
(2) (الإسراء : 13 .) .
(3) (المُستنهى : ج/29ب .) .
وانظر : (الكشف والبيان : 193/7 _ 195 .) .
(4) في : (المُستنهى : أ/35ب ، 43ب ، 58أ ، ج/24أ .) .
(5) في : (المصدر السّابق : أ/55ب ، 90ب ، 104أ _ ب .) .

والكسائيّ[1] ، واثنتين إلى كُلّ من : عاصم[2] ، وحمزة[3] ، وواحدة إلـى كُلّ مـن :
عائشة _ τ _[4] ، وعليّ بن أبي طالب _ τ _[5] ، وابن كـثير[6] ، وأبي عمـــرٍو[7] ،

وزيد بن عليّ _ τ _[8] ، وابن أبي عبلة[9] ، والفرّاء[10] .

2 ــ طريقة عرضه القراءات :

طريقة ابن يعيش في عرض القراءات على النّحو الآتي :

أ ــ عرضها فقط[11] :

ومن ذلك قوله عند بيانه لقــوله I : ⓘ
⑥⌖∀ ✈⌧✎♦❀ ⇑✡✈∀ ➢✡✎☟▫❄⌖❄❸⑤③⇩⌖➔

---

(1) في : (المصدر السّابق : أ/48ب ، 62أ ، 84أ .) .
(2) في : (المصدر السّابق : أ/43ب ، 48ب .) .
وعاصم (127هـ) : هو أبو بكر عاصم بن بَهدلة أبي النّجود الأسديّ ، أحد القُرّاء السّبعة ، والإمام الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكُوفة .
ترجمته في : (العبر في خبر من غبر : 167/1 ، ميزان الاعتدال : 5/2 ، غاية النّهاية : 346/1 .) .
(3) في : (المُستنهى : أ/48ب ، 84أ .) .
(4) في : (المصدر السّابق : أ/102أ .) .

وعائشة _ τ _ (85هـ) : هي أمّ عبد الله عائشة بنت أبي بكر الصّدّيق ، أفقه نساء المُسلمين وأعلمهنّ بالدّين والأدب ، كانت أكثر النّساء رواية للحديث عن النّبيّ _ ρ _ ، ولَها خطبٌ ومواقف .
ترجمتها في : (الطّبقات الكُبرى : 39/8 ، حلية الأولياء : 43/2 ، تاريخ الخميس : 475/1 .) .
(5) في : (المُستنهى : أ/6ب .) .
(6) في : (المصدر السّابق : أ/48ب .) .
(7) في : (المصدر السّابق : أ/86ب .) .
(8) في : (المُستنهى : أ/6أ .) .
(9) في : (المصدر السّابق : أ/6أ .) .
وإبراهيم بن أبي عبلة (152هـ) : هو إبراهيم بن شَمِر بن أبي عبلة العقيليّ .
ترجمته في : (الكامل في التّاريخ : 177/5 .) .
(10) في : (المُستنهى : أ/22ب .) .
(11) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : أ/15أ ، 16ب ، 50ب ، ب/12ب ، 42ب ، 97أ ، 113أ ، ج/14أ ، 18ب ، 38ب ، 55أ .) .

: [1] قوله : ((يُقرأ (مِنْ كُلِّ) بالتّنوين[2] ، وبغير التّنوين[3] . . . .))[4] .

ب ــ عرضها مع التّوجيه[5]:

كثيرة هي القراءات التي عرضها ابن يعيش مع توجيهها نحويًّا ، أو صرفيًّا ، أو لُغويًّا ، ومن الأمثلة الدّالّة على ذلك ما يأتي :

ـ قوله عند بيانه لقوله I :

: [6]

---

(1) (إبراهيم : 34 .) .
(2) هذه القراءة منسوبةٌ إلى ابن عبّاس ، والحسن في : (مُختصرٌ في شواذّ القُرآن الكريْم : 68 ، المُحتسب : 38/2 ، البحر المُحيط : 440/6 .) ، والضّحّاك في : (البحر المُحيط : 440/6 .) ، وزيد بن عليّ في :
(المبسوط في القراءات العشر : 217 .) .
(3) هذه قراءة الباقين .
انظر : (المبسوط : 217 .) .
(4) (المُستنهى : ج/14أ .) .
(5) انظر _ مثلاً _ : (المُستنهى : أ/26ب ، 55ب ، 90أ ، 102ب ، 109أ ، 116ب ، 117أ ، ب/4أ ، ب ، 93ب ، ج/22أ ، 25أ .) .
(6) (البقرة : 125 .) .

(((اتَّخِذُوا) يُقرأ بفتح (الخاء) وكسرها[1] ، فمن قرأ بالفتح فهو معطوفٌ على (جعلنا) على صيغة الخبر[2] ، وهي قراءة نافع[3] .
ومن قرأ بالكسر فهو معطوفٌ على الفعل المحذوف العامل في (إذْ) ، كأنّه يُريد : وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلْنَا وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى .)) [4] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I : ◑ ⬋♦⓿❄⌖⑥⌦✡✍⇨
⑤✍⌦🖫⬆⌖⌦✞❄⁋”❄⌖➔♦ ⌦✡⌦✞🏳⬉✡
⑤✍⌦🖫ɞ⌖▩⌘✈🕮 ⬋♦⬆⌖· ⌖❄&♊⊙♌
❼✞⬆⌖⑤⑩❄♉⑥ ➔⌖·❄⌖&♊⊙♏ ⮫♦✐❄♊⑨❄♉⑥ 🕔 [5]
: (((الحقّ) يُقرأ بكسر (القاف) [6] على أنّه نعــتٌ لله تعالى[7] ، ويُقرأ بضمّ (القاف) [8] على أنّه نعتٌ للولاية[9] ، أي الولاية الحقُّ .)) [10] .

ـ قوله عند بيانه لقـــــوله I : ◑
⊞❄⌖❄❄▭⁋⑥✞☹⊞❄♦✈⬈⌖⑥ ⑤✍⌦⓿✞🏳⑥▪⇧
✐✡⌦❄♦⬆⑤☠ ⮟✡⮝⌖✈⑥ 🕔 ⑤✍⇳②✞☹☹⊙♊⌑✠

---

(1) هي قراءةٌ منسوبةٌ إلى ابن كثير ، وعاصم ، وأبي عمرٍو ، وحمزة ، والكسائيّ في : (السّبعة : 170 ، التّيسير : 65 ، المفتاح في القراءات السّبع : 62 .) .
(2) انظر : (الكشف عن وجوه القراءات السّبع : 263/1 ، شرح الهداية : 181/1 ، حُجّة القراءات : 113 .) .
(3) وابن عامر .
انظر نسبتها إليهما في : (السّبعة : 170 ، التّيسير : 65 ، المفتاح في القراءات السّبع : 62 ، تلخيص العبارات : 68 ، الكنْز : 130 .) .
(4) (المُستنهى : أ/58أ .) .
وانظر : (الكشف عن وجوه القراءات السّبع : 263/1 ، شرح الهداية : 181/1 ، حُجّة القراءات : 113 .) .
(5) (الكهف : 44 .) .
(6) هي قراءةٌ منسوبة إلى ابن كثير ، ونافع ، وعاصم ، وابن عامر ، وحمزة في : (السّبعة : 392 ، تلخيص العبارات : 115 ، الكنْز : 189 .) .
(7) انظر : (إعراب القراءات السّبع وعللها : 397/1 ، الكشف عن وجوه القراءات السّبع : 63/2 ، حُجّة القراءات : 419 ، المُوضَح في وجوه القراءات وعللها : 785/2 .) .
(8) هي قراءةٌ منسوبة إلى أبي عمرٍو ، والكسائيّ في : (السّبعة : 392 ، المفتاح في القراءات السّبع : 134 ، الكافي في القراءات السّبع : 148 ، تلخيص العبارات : 115 ، الكنْز : 189 .) .
(9) انظر : (إعراب القراءات السّبع وعللها : 397/1 ، الكشف عن وجوه القراءات السّبع : 63/2 ، شرح الهداية : 396/2 ، حُجّة القراءات : 419 ، المُوضَح في وجوه القراءات وعللها : 785/2 .) .
(10) (المُستنهى : ج/42أ .) .

: (((خُطُوات) جمع (خُطْوة) ، ويُقرأ بسكون (الطّاء)[2] ؛ طلـــبًا للتّخفيف[3] ، وبضمّ (الطّاء)[4] ؛ للإتباع .))[5] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I :

: (((مَن) شرطيّة ، تُقرأ بكسر (النّون)[7] ، وضمّها[8] ، الضّمّ على الإتباع[9] ، والكسر على أصل التقاء السّاكنين .))[10] .

---

(1) (البقرة : 168 .) .

(2) هي قراءةٌ منسوبةٌ إلى نافع ، وأبي عمرٍو ، وعاصم ، وحمزة في : (السّبعة : 174 ، تلخيص العبارات : 70 ، الكنْز : 132 ، المُكرّر : 53 .) .

(3) انظر : (شرح الهداية : 188/1 ، حُجّة القراءات : 120 _ 121 ، المُوضَح في وجوه القراءات وعللها : 311/1 .) .

(4) هي قراءةٌ منسوبةٌ إلى ابن كثير ، وابن عامر ، والكسائيّ في : (السّبعة : 174 ، الكافي في القراءات السّبع : 83 ، تلخيص العبارات : 70 ، الإقناع : 605/2 ، الكنْز : 132 ، المُكرّر : 53 .) .

(5) (المُستنهى : أ/73ب .) .
وانظر : (حُجّة القراءات : 121 ، المُوضح في وجوه القراءات وعللها : 310/1 .) .

(6) (البقرة : 173 .) .

(7) هي قراءةٌ منسوبةٌ إلى أبي عمرٍو ، وعاصم ، وحمزة في : (المفتاح في القراءات السّبع : 63 ، التّجريد : 195 ، المُكرّر : 53 .) .

(8) هي قراءةٌ منسوبةٌ إلى ابن كثير ، وابن عامر ، والكسائيّ ، ونافع في : (المفتاح في القراءات السّبع : 63 ، تلخيص العبارات : 70 ، التّجريد : 195 ، المُكرّر : 53 .) .

(9) انظر : (الحُجّة في القراءات السّبع : 92 ، حُجّة القراءات : 122 .) .

(10) (المُستنهى : أ/75أ .) .
وانظر : (الحُجّة في القراءات السّبع : 92 ، شرح الهداية : 189/1 ، حُجّة القراءات : 122 .) .

ـ قوله عند بيانه لقـــــــوله I :

(الصّابئين) جمعُ مُسلّم واحده (صابئ) ، وهو يُقرأ مهموزًا[2] ، وغير مهموزٍ ، فمن قرأه غير مهموزٍ فهو مأخوذٌ من (صبا يصبُو) إذا مال إلى الشّيء مُحبًّا له[3] ، وهي قـــــــــــراءة نافع[4] .

ومن قرأه مهموزًا فهو بِمعنى خرج من دينٍ إلى دينٍ .)) [5] .

ج ـ الإشارة إلى أنّ في الكلمة قراءات دون عرضها :

ومـــــن ذلـــــك قولـــــه عنـــــد بيانـــــه لقولـــــه I :

---

(1) (البقرة : 62 .) .

(2) هي قراءةٌ منسوبةٌ إلى السّبعة عدا نافع في : (السّبعة : 158 ، التّيسير : 63 ، الكافي في القراءات السّبع : 79 ، تلخيص العبارات : 70 .) .

(3) انظر : (الحُجّة في القراءات السّبع : 81 ، الكشف عن وجوه القراءات السّبع : 246/1 ، شرح الهداية : 170/1 ، حُجّة القراءات : 100 .) .

(4) انظر نسبتها إليه في : (السّبعة : 158 ، التّيسير : 63 ، الكافي في القراءات السّبع : 79 ، تلخيص العبارات : 70 ، الكنْز : 127 .) .

(5) (المُستنهى : أ/35ب .) .

وانظر : (الحُجّة في القراءات السّبع : 81 ، الكشف عن وجوه القراءات السّبع : 246/1 ، شرح الهداية : 170/1 ، حُجّة القراءات : 100 .) .

⑤🙜⌦⌧🖫⌧⌫✥✦❄❖✝⮝✡❁✌➲✦ 🕔 [1] : ((وفـي (اليَسـع) قـراءاتٌ شاذّةٌ .)) [2] .

3 ـ موقفه من القراءات :

عرض ابن يعيش كثيرًا من القراءات المُتواترة دون ردٍّ لَها وإنْ لَمْ يكن لَها وجهٌ في العربيّة .

بيد أنّه كان يُرجّح بعضها ويعترض البعض الآخر ، مثل قوله عند بيانـه لقولـــــــــه I : 🕕 ➔✦❀✦○✦✍⌦✡✌ ⇨ ○✦▦✦❄✦✈❄✦⊂✗ ⌦✡❃✦❻✡✌⊙• ⋎✈✡⊂✗ ⑤🙜⌦🖫⮝♦✸❄□●⌧✌✌✡✖✗ ✧❄✦❄❷♊⍉✦ ⑤☺✝➔♊⌦✝❄✍•✡⊭✡⮞⇔ ✸❄⇧❄●✦❀✦⑥💻⬇♦⊭♦⮞⇔ ⌦✡✌♦⊙♊·♦➔⊭♦⮞⇔ ➔✦⌦✡”❄✦⌫🖫⑨✡⅄♦⬆⑤☠ ✥✦⌫✝❄”♊⌧⬚♊ ·✡▦⓿✦⬈♦⮞⇔✍ ➔✦⌦✝❄⬆⇔ ✸❄❄✗⑥💻⇩③ ⑤🙜✍♦⇨☺ ⋎✦⑥ ⮷❄✦⮝✦⌫❄♦⬆⬇♦✍ ⮷❄✦○✦⊙♊⊭♦⮞⇔ ➔✦⋎✦⑥ ▦❄✦⮰❄□❷❄✦○♦➔✖✗ 🕔 [3] : (((زَيَّنَ) يُقرأ بفتح (الزّاي) و (اليـاء) علـى أنّ الفعل (شُركاء) ، و (أولادهـم) مجرورٌ بإضـافةِ (قتـل) و (شركاؤهم) مرفـوعٌ علـى أنّـه فاعلٌ لـ (زَيَّنَ) ، وهذه القراءة الصّحيحة ، وهـي قـراءة الكُلّ[4] إلاّ ابـن عـامر ، فإنّـه قرأ {زُيِّنَ} بضمّ (الزّاي) وكسر (الياء) [5] ، و (قَتل) بالرّفع على أنّـه مفعولٌ أُقيم مُـقام فاعل ، و (أولادهم) بالنّصب على أنّـه مفعولٌ للمصدر وهو (قتلِ شُـركائهم) علـى أنّـه مجـرورٌ بإضـافة (قتـل) إليـه ، وهـي قـراءةٌ مُخالفـةٌ للأُصول[6] ؛ لأنّـه فصل بين المُضاف والمُضاف إليه بأجنبيٍّ ليس بحرفٍ ولا

---

(1) (الأنعام : 86 .) .

(2) (المُستنهى : ب/90ب .) .

والقراءات التـي أعرض عن ذكرها ابن يعيش انظرها فـي : (إعراب القراءات الشّواذّ : 491/1 _ 492 .) .

(3) (الأنعام :137 .) .

(4) انظر نسبتها إليهم في : (المفتاح في القراءات السّبع : 88 ، المُكرّر : 122 .) .

(5) مضى توثيقها في : (253 .) .

(6) هذه القراءة لا يُمكن ردّها ؛ لكونِ ابن عـامرٍ عربيًّا صريحًا محضًـا ، وقد أجمع المُسلمون علـى تلقّـي قراءتـه بـالقبول ، كمـا أنّ النّـاس بدمشـق وسـائر بـلاد الشّـام لا يأخـذون إلاّ بقراءتـه ؛ لضبطه ومعرفته وديانته ، وهو أعلى القُرّاء السّبعة سندًا .

كما أنّ هذه القراءة مُتواترةٌ لَها نظيرٌ في لسان العرب في غير ما بيتٍ .

انظر : (النّشر في القراءات العشر : 263/2 ، البحر المُحيط : 230/4 .) .

ظرفٍ[1] ، وهو المفعول الذي هو (أولادهم) ، والتّقدير _ على الصّحيح _ :
وَكَذَلِكَ زَيّن لِكَثِيْرٍ مِنَ المُشْرِكينَ قَتْلَ شُرَكَائِهِـــم
أَوْلاَدَهُم ، فيكون (الشُّركاء) في موضع جرٍّ على أنّه فاعلٌ للمصدر ، وهو (قـتل)
و (أولادهم) منصوبٌ على أنّه فاعلٌ للمصدر وهو (قتل) .
و (قتل) مرفوعٌ على أنّه في هذه القراءة مفعولٌ أُقيم مُقام الفاعل ، لكنّ ابن عامر خالف جميع القُرّاء في ذلك وهدم الأُصول ، وهو يحتجّ بقول الشّاعر[2] :

تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلاَئِلَ عَبْدُ القَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا[3] .

بنصب (غلائل) على أنّه مفعولٌ لـ (شَفَتْ) ، ويُرفع (عبد) على أنّه فاعلٌ لـ (شفت) ، وجرّ (صُدُورِها) على أنّه مجرور بإضافة (علائل) ، وتقديره _ على الصّحيح _ : وَقَدْ شَفَتْ عَبْدُ القَيْسِ غَلاَئِلَ صُدُورِهَا ، لكنّه فصل بالمفعول بين المُضاف والمُضاف إليه ، وكذلك قول الآخر[4] :

فَزَجَجْتُها مُتَمَــكِّنًا زَجَّ القَلُوْصَ أَبِيْ مَزَادَهْ[5] .

وانظر الرّدّ على من خطّأ هذه القراءة المُتواترة ببيانٍ أكثر في : (موقف النّحاة مِمّا افرد به ابن عامر في قراءاته : 223 _ 241 .) .

(1) إلاّ في الضّرائر على مذهب البصريّين

انظر نسبته إليهم في : (الإنصاف : 427/2 ، شرح الكافية لابن فلاح : 127أ ، ارتشاف الضّرب : 1842/4 ، منهج السّالك : 303 .) .

أمّا الكُوفيّون فقد أجازوا الفصل بين المُضاف والمُضاف إليه بالمفعول كما في هذه القراءة المُتواترة .

انظر نسبته إليهم في : (الإنصاف : 427/2 ، ارتشاف الضّرب : 1840/4 ، منهج السّالك : 303 ، ائتلاف النّصرة : 52 .) .

وصحّحه أبو حيّان في : (ارتشاف الضّرب : 1846/4 .) .

(2) لَمْ أقف على اسْمه .

(3) من الطّويل ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .

وهو في : (الإنصاف : 428/2 ، شرح التّسهيل : 274/3 ، شرح الكافية لابن فلاح : 127ب ، خزانة الأدب : 380/4 .) .

(4) لَمْ أقف على اسْمه .

(5) من الكامل ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .

(القلُوص) : النّاقّة الشّابّة .

انظر _ في (قَلَصَ) _ : (لسان العرب : 81/7 ، القاموس المُحيط : 810 _ 811 ، تاج العروس :

وكان القياس : زَجَّ مَزَاده القلوص ، وليس في ذلك طائل حجّةٍ _ أعني لابن
عامر _ . . . .)) (1) .

أمّا القراءات الشّاذّة فقد أوردها مع ردّ أغلبها ، ولو وافقت وجهًا في العربيّة(2) ،
أو استقام معناها(3) ، أو وافقت خطّ المُصحف(4) .
وقد جاء الرّدّ بألفاظٍ كثيرة منها ، أنّ القُرآن لا يثبت فيه إلاّ ما نُقل عن السّبعة وإنْ

كان جائزًا في أُصول العربيّة(5) ؛ أو أنّ القراءة الجائزة لا تكون إلاّ بالمُستفيض المنقول عن السّبعة المشهورين(6) ؛ أو أنّها غير منقولة عن السّبعة ولا مُستفيضة(7) ؛ أو أنّها شاذّة ليست لأحد السّبعة(8) ؛ أو أنّها غير جائزةٍ في قراءة السّبعة(9) .

ومن ذلك قوله عند بيانه لقوله I : ⏀ ⍱⌖❻⌖⌫☼➚💧➢⬄
⛌✞⌖⍲⌖❻⌖⍉⌘ ⑤✍⌦✞⚑○✡⬃
⑤✍✦♊❄❷⌖❄⬆⬄⍉❄⌖•⌖ ←❄⌖⑥⊙♉⑤
⍆❄⌖⌫✞❄⍲⌖✈❄⑥💻 ⑤☹✞☆⇨⑥💻⇩③⓿◘ ⍱⌖⑥
☙⌖❄⬆⬄⌦✞❄⬉💧✋ ○⌖⬃⌖⑧⇨ ⑤✍📨💧⇨☺
⑩✡⓿💧⬆⊙⌘⬃✡➢⬄ ➔⌖❸❄⌖○⌖❀⌖➚💧➢⬄ ⏀
⏀⏀☼⌫☼⍲⌖❄⍭❶⌧ ①✞⚑② ▦❄💧❄⑨♊⌖✡○💧➔⊃⌖ ⏀

. (. 346/9
وهو في : (معاني القُرآن للفرّاء : 358/1 .) ، و _ برواية : (بِمِزَجَّة) _ في : (الإنصاف : 406/2 ، شرح التّسهيل : 278/3 ، خزانة الأدب : 381/4 .) .
(1) (المُستنهى : ب/104أ _ ب .) .
(2) انظر : (المصدر السّابق : أ/31ب .) .
(3) انظر : (المصدر السّابق : أ/32ب .) .
(4) انظر : (المصدر السّابق : ب/88ب .) .
(5) انظر : (المُستنهى : أ/31أ .) .
(6) انظر : (المصدر السّابق : أ/32ب .) .
(7) انظر : (المصدر السّابق : أ/7ب ، 16ب .) .
(8) انظر : (المصدر السّابق : أ/34ب .) .
(9) انظر : (المصدر السّابق : أ/115أ .) .

[1] : (((ظُلُمات) بضمّ (اللام) [2] ، و (ظُلْمات) بسكونِها[3] ، كُلّ ذلك جائزٌ في أُصول اللغة[4] إلاّ أنّ القراءة لا تكون إلاّ بالمنقول المُستفيض .)) [5] .

رابعًا : العقيدة :

ابن يعيش زيديّ العقيدة ؛ لأسبابٍ ذهب ذكرها[6] ، وقد عرض في (مُستنهاه) بعض القضايا العقديّة منها ما يُؤيّد اعتناقه المذهب الزّيديّ ، ورُبّما ما ليس كذلك .

والحديث على ذلك من أربع أُمورٍ :

1 ــ توجيه المسائل العقديّة على أُصول الزّيديّة :

ذكر ابن يعيش بعض المسائل التي أتت على أُصول الزّيديّة ، وهي :

أ _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible] [7] : ((و (اسْتَوَى) فعلٌ يتعدّى تارةً بـ (إلَى) إذا كان بِمعنى (قَصَدَ) ، وتارةً بـ (عَلَى) إذا كان بِمعنى (اسْتَوْلَى) ، يُقالُ : اسْتَوَى إلَى بَلَدِ فُلاَنٍ ، أي : قَصَدَهُ ، و : اسْتَوَى عَلَى بَلَدِ فُلاَنٍ ، أي : اسْتَوْلَى .)) [8] .

---

(1) (البقرة : 17 .) .
(2) هي قراءةٌ منسوبةٌ إلى الجمهور في : (البحر المُحيط : 80/1 .) .
(3) هي قراءةٌ منسوبةٌ إلى الحسن ، وأبي السّمّال في : (المُحتسب : 56/1 ، مُختصرٌ في شواذّ القُرآن الكريْم : 2 .) ، والأعمش في : (الجامع لأحكام القُرآن : 149/1/1 .) .
(4) لكونِها لُغاتٍ مسموعة .
انظر : (المُحتسب : 56/1 _ 57 ، إعراب القراءات الشّواذّ : 128/1 .) .
(5) (المُستنهى : أ/16ب .) .
(6) في : (34 _ 36 .) .
(7) (البقرة : 29 .) .
(8) (المُستنهى : أ/22أ .) .
وانظر الحديث في بيان صفة (الاستواء) في : (الإشارة إلى مذهب أهل الحقّ : 388 _ 393 .) .

ب _ قوله عند بيانه لقوله I :

و)) : [1]

(اليَدُ) في حقّ الله سُبحانه توسّعٌ ومجازٌ ؛ لأنّه ليس بذي جارحةٍ ، ولا يدٌ .

. [2] ((

ج _ قولـــه عنـــد بيانـــه لقولـــه I :

---

(1) (المائدة : 64 .) .

(2) (المُستنهى : ب/58أ .) .

[illegible]

((: [1] [illegible]

وقولــه : [illegible]

يُريد : أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ بإهْلاَكِهِمْ في الحَالِ بنِقْمَـةٍ عَاجِلَـةٍ ، والإتيـان على الحقيقة لا يجوزُ على الله سُبحانه .)) [2] .

د _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]

[illegible]

: (((لَوْ) حرف امتناع قد امتنعت بِها الهداية ، ومعناه : لَوْ نَجَّانَا الله لَنَجَّيْنَاكُم ، أو : لَوْ أَدْخَلَنَا الجَنَّةَ لأَدْخَلْنَاكُم ، أو : لَوْ رَدَّنَا إِلَى دَارِ الدُّنْيَا لَرَدَّيْنَاكُم ؛ لأَجْلِ الطَّاعَةِ ، فأمّا أنّه يُريد : الهُدى الذي هو اللطف الذي يجب على الله تعالى ، فذلك لا يجوزُ ؛ لأنّه ما من مُكلّفٌ إلاّ وقد هداه الله تعالى ولطف به إلاّ من لا يستحقّ اللطف .)) [4] .

2 ــ إشارته إلى المُرجِئة :

المُرْجِئة فرقةٌ تُطلق ((على الذين كانوا يُؤخّرون العمل عن النّيّة والقصد من جِهةٍ ، ويقولون : لا تضرّ مع الإيْمان معصيةٌ ، كما لا تنفع مع الكُفر طاعةٌ من جـــهةٍ

(1) (الأنعام : 158 .) .
(2) (المُستنهى : ب/110ب .) .
(3) (إبراهيم : 21 .) .
(4) (المُستنهى : ج/12أ _ ب .) .

ثانيةٍ .)) [1] .

وهُم حزبٌ سياسيٌّ من أحزاب الوسط خرج من مُعترك الصّراع في القرن الأوّل الهجريّ ، واشتركوا في العديد من الثّورات ضدّ الأُمويّين وناصبوهم العداء ، وظهروا على المسرح كمذهبٍ لـه آراؤه الدّينيّة ، وانقسموا إلى فرقٍ عديدةٍ [2] .

قال البغداديّ : ((وأمّا المُرْجِئة فثلاثة أصنافٍ :

صنفٌ منهم قالوا بالإرجاء في الإيْمان ، وبالقدر على مذاهب القدريّة ، فهم معدودون في القدريّة والمُرْجئة ، كأبي شِمْرٍ المُرجىء ، ومُحمّد بن شبيب البصريّ ، والخالديّ .

وصنفٌ منهم قالوا بالإرجاء في الإيْمان ، ومالوا إلى قول جَهْم في الأعمال والأكساب ، فهم من جُملة الجهميّة والمُرْجئة .

وصنفٌ منهم خالصة في الإرجاء من غير قدرٍ ، وهُم خمس فرقٍ : يُونسيّة ، وغسّانيّة ، وثوبانيّة ، وتومنيّة ، ومريسيّة .)) [3] .

وقد أشار ابن يعيش إلى المُرجِئة عند بيانه لقوله I : [illegible]

[illegible]

[illegible] [4] : ((

قوله : [illegible] (لَيْسَ) يطلب اسمًا وخبرًا ، ولا اسم لَها موجودٌ في اللفظ ، تقديره : لَيْسَ الثَّوَابُ ولا دخول الجنّة بأمانيّكم يَا معشر المشركين ، وقيل : المُراد به المُسلمين غي المشمّرين في الطّاعة ؛ لأنّهم كانوا يتمنّون ولا يعبؤون في الطّاعة كفعل بعض المرجئة في هذا الزّمان .)) [5] .

---

(1) (مُعجم الفرق الإسلاميّة : 37 .) .

(2) انظر : (مُفيد العلوم ومُبيد الهموم : 32 ، تاريخ الفرق وعقائدها : 143 _ 135 ، مُعجم الفرق الإسلاميّة : 38 .) .

(3) (الفَرق بين الفِرق : 25 .) .

(4) (النّساء : 123 .) .

(5) (المُستنهى : ب/32أ .) .

3 ــ الإشارة إلى العدليّة :

العدل هو الأصل الثّاني من الأُصول الخمسة التي تدور حولَها عقيدة المُعتزلة ، وهذه الأُصول هي : التّوحيد ، والعدل ، والمنْزلة بين المنْزلتين ، والوعد والوعيد ، والأمر بالمعروف والنّهي عن المُنكر .

والمقصود بالعدل : أنّ الله I لا يفعل القبيح ولا يختاره ، ولا يخلّ بِما هو واجبٌ عليه ، وأنّ أفعاله كُلّها حسنةٌ ، وأنّها لا تكون إلاّ حكمةً وصوابًا[1] .

وقد أشار ابن يعيش إلى العدليّة في (مُستنهاه) ، حيث قال في المُقدّمة : ((. . . . ولعلمي أنّه لَمْ يُوضع من العُلماء العدليّة في هذا الباب على النّحو كتابٌ .)) [2] .

وأشار إليهم أيضًا عند بيانه لقوله I : ⓵ ⭘✞☜✍⌧✡✍⇨ ⑤✞☺➲
⌦✞⇦ ▩✦✎❀⓿ ⊙✦✈⑩❄♦✈✍⇨ ⩔♦↗⌶⌫✡✍⇨
⑤✍⌧⊟✍♦⭘✦✓◆ ⑩✡⏲⏱☼⌫⊟⏏⌧
➔✦⑤☺✞⇙⌶⌫☼↗✦⑥ ⇗⇐❄✦❄⁋☞✡⌫❄♦⬆➲✦ ⏲ [3] ،
حيث قال : ((قوله : ⓵ ⭘✞☜✍⌧✡✍⇨ ⑤✞☺➲ ⏲ يجوزُ في موضع (ذَلِكَ) الرّفع على أنّه مُبتدأٌ وخبره المُفسّر محذوفٌ تقديره : ذَلِكَ القَصَصُ الذِي نَقُصُّ عَلَيْكَ ، ويجوزُ أنْ يكون المُفسّر معنى السّؤال ، معناه : ذَلِكَ السُّؤَالُ الذِي سَأَلْنَاهُم يَوْمَ القِيَامَةِ ، بيانٌ أنّهم لَمْ يُوجدُوا بِظُلْمٍ بعدما أقرّوا على
نفوسهم ، وهذا أقربُ إلى صحّة المعنى ، ويكون خبر ذلك محذوفٌ يتضمّنه معنى
الكلام ، والتّلخيصُ : ذَلِكَ السُّؤَالُ أَوْ القَصَصُ بَيَانٌ وَدَلِيْلٌ عَلَى أَنَّ الله تَعَالَى لاَ يَأْخُذُ أَحَدًا إِلاَّ بِذَنْبِهِ ، وَلاَ يُعَاقِبُهُ إِلاَّ عَلَى فِعْلِهِ ، وفيه دليلٌ قويٌّ على صحّة مذهب
العدليّة .)) [4] .

خامسًا : الفقه :

---

(1) انظر : (تاريخ الفرق وعقائدها : 117 _ 120 .) .
(2) (المُستنهى : أ/2أ .) .
(3) (الأنعام : 131 .) .
(4) (المُستنهى : ب/103أ .) .

عرض ابن يعيش لشيءٍ من المباحث الفقهيّة ، وقد جاء منهجه فيها على النّحو الآتي :

1 _ أنّ أكثر القضايا الفقهيّة التي عرض لَها حذا فيها حذو الشّافعيّة ؛ لأمرين :

أ _ ذكره الإمام الشّافعيّ ، وترحّمه عليه ، حيث قال عند بيانه لقوله I :

🕛 ➔⌖⌦✞⬇⌖⑨♊⌫✡⬆⌖←✞⚐⚲✡➢ ⑩✡✸⌖⬂□⇩⌧
⋎➝✡⓿⌖ ⑤⍝⌦⌧🖫⚭⌖❄⬆⇔⬸♑ ➔⌖⑤⍝⌦⌧🖫⑩⬧⬆⇗
⌘➔⌖←❄⌖⚰❄□⌖⬥ ⋎➝✡⓿⌖ ⑤⍝⇕②☹✞⋎♊⬆⌖⇗✍⚰✡
➔⌖⑤⍝⇕②☹✞←⇗⬧□♑
➔⌖⑤⍝⌦❻✞⚐⋏⌖⬤⌖⇗✍⓿♑🔔 ➔⌖⑩❄⌖✸✡⚐⬤⌘
⑤⍝⌦⌖⇨☺❄⁋♓✡⨀⌘▦❄⬖➚ 🕛 [1] : ((وقد رُوي عن الإمام الشّافعيّ _ رحمه الله تعالى _ غير ذلك ، فقال : (الخوف) خوف الله تعالى ، و (الجوع) صيام شهر رمضان ، و (نقص من الأموال) الزّكاة ، و (الأنفس) الأمراض ، و (الثّمرات) الأولاد .)) [2] .

ب _ أغلب القضايا الفقهيّة التي أشار إليها هي من المذهب الشّافعيّ ، ومن ذلك ما يأتي :

- أنّه ذهب إلى أنّ (القُرء) _ في قوله I : 🕛
➔⌖⑤⍝⌦🖫⋏⬧🕓⇨⌫✞⚐⚰⌖❄⁋⓿⇧
▦❄⌖❷⌖⬤⌖⑩✞⚐⌖□⬖➚ ⑩✡❻✞☹←⇗⬧⋏✡➚⌘⓿⌖➝
❼❄⌖⌫✞❄❄⁋❻❄⌖➝⌖ ⍉⬧⬤⬧➔▭⇩⌧🕮 ➔⌖①⌖②
⍍✡⌖❍⇦❍⍉⬧➝ ⌦✞➚⬧⓿⌖➝ ⑤✞☹⬗
▦❄⌖⚲🖫❷⬧⋏♊⓿⌖ ⋎⌖❻ ·⌖⌫✞⌖⌖ ⑤⍝⬽⬧⇨☺
⬂⬃✡⌖ ⑤✞☹⨀♊⍍⌖❻⋎✡➚⌘⓿⌖➝ ⑤⌘⬧⬗ ⚰✡⓿⌖➝
⑩✡❻⍝⌦⌫✞⚐⬉✡
➔⌖⑤⍝⌦🖫"⌖⬆⇔⌘✡ ⑤⍝①②⍩·✡❄⬤⌘🕮
➔⌖⑩❄⬧⬲⬧⬆⌦✞❷⬧➚⬧⓿⌖ ⑤✞☹⍍⌖⌖➝⬧

---

(1) (البقرة : 155 .) .

(2) (المُستنهى : أ/69أ .) .
وانظر قول الإمام الشّافعيّ في : (تفسير القُرآن العظيم : 187/1 ، اللباب في عُلوم الكتاب : 84/3 .) .

: ((يُستعمل في الحيض والطُّهر ، وهو هاهُنا بالطُّهر أليق ؛ لأنّ المعنى ثلاثة أطهار ، وإنّما كان أليق ؛ لأنّ (ثلاثة) بـ (الْهاء) من عدد المُذكّر وهو الطّهر ؛ لأنّ واحد الأطهار طُهر ، ولو كان يُريد بالقُرء الحيض ، لكان التّقدير : ثلاث حيض ، وذلك لا يجوزُ ، فكان بالطُّهر هاهُنا أولى .))[2] .

ـ أنّه ذهب إلى أنّ قتل الضّفادع وأكلها للمُحرم لا يجوز ؛ لأنّها مُؤذيةٌ ، حيث قال عند بيانه لقوله I :

: ((. . . . ، ما خلا الضّفدع فإنّها مُستثناةٌ ، لا يجوزُ أكلها ولا صيدها .))[4] .

ـ أنّه ذهب إلى أنّ شهادة القاذف تُقبل إذا تاب ، حيث قال عند بيانه لقوله I :

---

(1) (البقرة : 228 .) .

(2) (المُستنهى : أ/97أ .) .

وما ذكره ابن يعيش هاهُنا مذهب الشّافعيّة .

انظر : (اختلاف الفُقهاء : 255 ، الأُمّ : 210/5 .) .

(3) (الْمائدة : 96 .) .

(4) (المُستنهى : ب/64ب .) .

وما ذكره ابن يعيش هاهُنا مذهب الشّافعيّة . =

②⌖①⌖➔ ♈↑⌖•🖫⌫⌖✄ ⌖⊃&✡⬤☝❄⌖⮙✞❼
☪↑⌖•❄☝❄⌖➚⌖✹ ⬄➢⬥➚✞⌧ ☠⑤↑⬥❄⌫⌖⑨🖫✐⌖❄❸
⇨✓💣✳✠▫▬☝❄❄✞⌧⚐➔☺☼⑤⌖➔ 🕮⑤♉•❄⌖❄⑩☺✞⑤
⬋⬥➢⬥ ⑤✍⌧🖫✍✞❄☝⅄✡✐⬥↑⊃⌖ 🕔 [1] : ((قيــل : لا تُقبــل شهادة القاذف ولو تاب[2] ، واحتجّ صاحب هذا القول بقوله (أبدًا) .

وقيل : تُقبل[3] ، واحتجّ صاحب هذا القول بأنّ الكافر أكثر من القاذف جُرْمًا ، فإذا تاب قبل الله [تعالى] توبته ، وكذلك الزّاني .

وأمّا قوله : 🕐 ⑤✞☺⑩❄⌖❄•♉⑤🕮 🕔 فإنّه ليس يُريد به التّأبيد طول الأبد ، وإنّما يُريد تأبيده على ما هُو عليه من الرّمي بالزّنا ، وهذا موجودٌ في اللغة ، كقولِهم : << لاَ أُسَايِرُكَ مَا دُمْتَ تُسَايرُ فُلاَنًا أَبَدًا . >>[4] ، فإذا رجع عن مُسايرته ارتفعت الأبديّة ، وقد استثنى الله تعالى الأبديّة ، وقد استثنى الله تعالى بقوله : [أبدًا] (إلاَّ الذين تابُوا) [5] .

ولا يُعبأ بقول من قال : الاستثناء من الفُسق ، ولا يكون من الرّميّ ولا القذف للمقذوف إلاّ أنْ يجمع خمسة شُروطٍ ، وهي : الحُرّيّة ، والبُلوغ ، والإسلام ، والعقل ، والعفّة .)) [6] .

2 _ أنّه كثيرًا ما يُشير إلى بعض الأحكام الفقهيّة دون تفصيلٍ لَها مُحتجًّا بأنّ ذلك محلّه (كُتب الشّريعة) [7] ، أو (كتـــــــــــــــاب الفقه) [8] .

= انظر : (الأُمّ : 277/2 .) .

(1) (النُّور : 4 .) .

(2) هذا مذهب الحنفيّة .
انظر : (اختلاف الفُقهاء : 555 .) .

(3) هذا مذهب الشّافعيّة .
انظر : (المصدر السّابق ، المُهذّب في فقه الإمام الشّافعيّ : 422/2 .) .

(4) لَمْ أقف على هذا القول فيما بين يديّ من مصادر .

(5) من الآيـة التـي بعدها ، ونصّـها : 🕐 ⑤✠💣①✞⚐② ⑤✍⌧✞⚐◯✡▦⬤⌖
❸❄⌖⑥⑩❄⬥↑⑤☠ ⮛✡⬤✍ ⑩❄⌖⬁♊•✡ ⬤✞⬤✍⌧✡✓⇨
➔⌖⑤☺✞✧◻⌫❄⌖✄⬥↑⑤☠ ❄⌖⑥💣✳✠⊃⌖✈ ⑤✍📨⌖⇨☺
⮳⬅⌖✐⬥↑⊙♍ ⌖⊙✈⬳✡”⮹♍ 🕔 ، (النُّور : ▯ .) .

(6) (المُستنهى : ج/89أ _ ب .) .
وانظر : (الوسيط في تفسير القُرآن المجيد : 305/3 ، تفسير القُرآن العظيم : 257/3 .) .

(7) انظر : (المُستنهى : ج/89أ ، ب .) .

(8) انظر : (المُستنهى : أ/100أ ، ب ، 44ب ، 45أ .) .

* * * * * * * * * *

ثانيًا : المفقود منـها :

1 _ التّبيين (السّؤال والتّعليل) :

هذا الكتاب المفقود نصّ عليه ابن يعيش في (المُستنهى) ، حيث قال عند بيانه لـ (اثنتا عشرة) من قوله I : [illegible] (1) : ((ولَمْ يُعرب سواه من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) ؛ لعللٍ(2) أعرضنا عن ذكرها هاهُنا ، وقد ذكرناها في الكتاب المعروف بـ (التّبيين) ، وهو كتاب (السُّؤال والتّعليل) .))(3) .

وقد اعتقدت نوال الثّنيّان بأنّ هذا الكتاب هو (التّهذيب) للمُؤلّف نفسه ، حيث قالت : ((وقد دعاني لِهذا الاعتقاد بالنّسبة لـ (التّبيين) عدّة أُمورٍ ، أهَمُّها :

ـ أنّه لَمْ أقف على نسبة هذا الكتاب للمُصنّف في غير (المُستنهى) ، ومِمّا يُشكّك أكثر أنّه قد ورد (التّبيين) في صفحةٍ من صفحات (المخطوط) اختلف نسخها عن النّسخ الغالب على (المخطوط) ، وهذا النّسخ خلا من النّقط ، والضّبط ، وعلى ذلك لعلّ تحريفًا لحق اسم الكتاب فجاء (التّبيين) .

ـ أنّ (التّهذيب) قد أُلّف قبل (المُستنهى) ؛ ودليل ذلك ما ذكره بروكلمان من أنّه قبل سنة (643هـ) ، و (المُستنهى) كما أُثبت أُلّف في عصر المهدي أحمد بن مُحمّد بن الحُسين (646 _ 656هـ) ، وقد أحال المُصنّف في (المُستنهى) عليه .

ـ ما ذكره المُصنّف في (المُستنهى) أنّ هذا الكتاب في (السُّؤال والتّعليل) ، ومنهج المُؤلّف في (التّهذيب) هو عرض مادّة الكتاب بطريق (السُّؤال والجواب) .))(4) .

وهذا الاعتقادُ خاطئٌ ؛ لأربعة أُمورٍ ، هي :

---

(1) (البقرة : 60 .) .
(2) مضى ذكرها في : (438 _ 439 .) .
(3) (المُستنهى : أ/33ب .) .
(4) (المُستنهى _ مُقدّمة المُحقّقة _ : 20 .) .

🗁 _ أنّ كون (التّبيين) لَمْ يثبت إلاّ من طريق ابن يعيش فهذا كافٍ لإثباته إليه ، بل يُعدّ من أقوى الأدلّة في نسبته إلى ابن يعيش وإنْ لَمْ يعرض له المُؤرّخون الذين أشاروا إلى مُؤلّفات ابن يعيش الأُخرى .

كما أنّ هُناك عددًا ليس بالقليل من العُلماء الذين لَمْ يعرض المُؤرّخون لمُؤلّفاتِهم ، ونسبوها هُمْ لأنفسهم في مُؤلفاتِهم الأُخرى ، ولَمْ يرد شكٌّ في نسبتها إليهم .

🗎 _ أنّ كون (التّبيين) قد ورد في إحدى الصّفحات التي اختلف خطّها عن الخطّ الغالب على (المخطوطة) ، وهذا الخطّ خالٍ من النّقط ، والضّبط ، فهذا أيضًا ليس كافيًا في التّشكيك في كون (التّبيين) مُحرّفًا عن (التّهذيب) فصارا كتابًا واحدًا ، كما أنّ (التّبيين) جاء تامّ الإعجام وليس خاليًا منه .

🗏 _ أنّ كون (التّهذيب) مُؤلّفٌ قبل (المُستنهى) ، وقد أحال ابن يعيش في (المُستنهى) عليه ، فهذا لا يعني أنّ (التّبيين) هو (التّهذيب) ؛ كما أنّه لا يَمنع من أنّ (التّبيين) مُؤلّفٌ قبل (المُستنهى) فأحال ابن يعيش في (المُستنهى) عليه .

🗐 _ أنّ كون (التّبيين) في (السُّؤال والتّعليل) ، ومنهج ابن يعيش في (التّهذيب) هو عرض الْمادّة بطريق (السُّؤال والجواب) فهذا ليس دليلاً قويًّا ؛ لِما يأتي :

أ _ أنّ (المُحيط) وهو من مُؤلّفات ابن يعيش يعرض الْمادّة بطريق (السُّؤال والجواب) ، و (التّهذيب) مُختصرٌ منه كما جاء في مُقدّمته ، فلِمَ لا يكون (التّبيين) مُحرّفًا عن (المُحيط) ؟ ، وهُما يعرضان للمادّة نفسها .

أضف إلى هذا أنّ النّصّ الذي ذكره ابن يعيش في (المُستنهى) ، ولَمْ يذكر فيه علّة إعراب (اثنتي عشرة) دون أخواته مُكتفيًا بالحوالة على (التّبيين) ؛ لكونه كتاب (سُؤالٍ وتعليلٍ) لَمْ يرد في (التّهذيب) [🗁] ، فكيف يكون (التّبيين) هو (التّهذيب) ! .

ثُمّ ما الْمانع من أنْ يكون (التّبيين) مصدرًا مُستقلاًّ لابن يعيش غير (التّهذيب) ،

ويتناول العلّة النّحويّة كما تناولَها من قبله قُطرب[🗎] في : (العلل في النّحو) [🗁] ، وابن كيسان في : (المُختار في علل النّحو) [🗎] ، والورّاق[🗏] في (علل

(🗁) انظر : (التّهذيب : ⌨⌨🗏 .) .

(🗎) قُطرب (⌛🗀🗎هـ) : هو أبو عليٍّ مُحمّد بن المُستنير قُطرب ، من أهل البصرة ، وقُطرب لقبٌ دعاه به أُستاذه سيبويه ، كان أحدَ العُلماء البارزين بالنّحو والأدب واللغة ، وهو أوّل من وضع (المُثلّث) في اللغة .

ترجمته في : (مراتب النّحويّين : 109 ، أخبار النّحويّين البصريّين : 49 ، طبقات النّحويّين واللغويّين : 106 _ 107 .) .

النّحو) [4] ، ومَبْرَمان[5] في : (المجموع في العلل) [6] ، والعُكبريّ[7] في : (اللباب في علل البناء والإعراب) [8] ، وغير ذلك .

2 _ شرح المُفصّل :

ذكره : يحيى بن الحُسين[9] ، والحبشيّ[10] ، والهلاليّ[11] .

وقد استبعد فخر قدارة أنْ يكون هذا الكتاب لابن يعيش ، حيث قال :

((ذكره عبد الله الحبشيّ في : (مصادر الفكر) ، وقد يكون هذا وهْمًا منه ؛ فلَمْ يذكره بروكلمان ، ولا غيره في شروح (المُفصّل) .)) [12] .

---

(1) ذكره ابن النّديْم في : (الفهرست : 58 .) ، في : (نُزهة الألبّاء : 92 .) ، وياقوت في : (مُعجم الأُدباء : 7/106 .) ، والقِفْطيّ في : (إنباه الرّواة : 3/220 .) ، والسّيوطيّ في : (بُغية الوعاة : 1/243 .) .

(2) ذكره ياقوت في : (مُعجم الأُدباء : 17/139 .) ، وحاجيّ خليفة في : (كشف الظّنون : 2/165 .) .

(3) الورّاق (381هـ) : هو أبو الحسن مُحمّد بن عبد الله البغداديّ ، إمامٌ في العربيّة ، عالِمٌ بالنّحو وعلله .

ترجمته في : (الفهرست : 95 ، نُزهة الألبّاء : 231 ، إنباه الرّواة : 3/165 .) .

(4) مطبوعٌ بتحقيق د / محمود جاسم درويش .

(5) مَبْرَمان (326هـ) : هو مُحمّد بن عليّ العسكريّ ، أحد أئمّة العربيّة ، أخذ عنه السّيرافيّ ، والفارسيّ ، وكثيرٌ من النّحويّين .

ترجمته في : (إنباه الرّواة : 3/189 _ 190 ، إشارة التّعيين : 330 ، البُلغة في تراجم أئمّة النّحو واللغة : 207 .) .

(6) ذكره الفيروز أباديّ في : (البُلغة في تراجم أئمّة النّحو واللغة : 207 .) .

(7) العُكبريّ (616هـ) : هو أبو البقاء عبد الله بن الحُسين العُكبريّ ، كان مُتفنّنًا في فنون العلم كعلوم القُرآن ، والجبر ، والمُقابلة ، وغوامض العربيّة ، وله في كُلّ هذه العلوم تصانيف كبار ، وصغار ، ومُتوسّطات .

ترجمته في : (إنباه الرّواة : 2/116 _ 118 ، وفيات الأعيان : 3/100 _ 102 ، نَكتُ الهِمْيان : 178 _ 179 .) .

(8) مطبوعٌ بتحقيق : غازي مُختار طليحات .

(9) انظر : (المُستطاب : 1/75ب .) .

(10) انظر : (مصادر الفكر الإسلاميّ : 416 .) .

(11) انظر : (نشأة الدّراسات النّحويّة واللغويّة : 282 .) .

(12) (التّهذيب _ مُقدّمة المُحقّق _ : 8 .) .

وهذا ليس وهْمًا من الحبشيّ ؛ لأنّ (شرح المُفصّل) للزّمخشريّ من مُؤلّفات ابن يعيش ؛ لأُمورٍ ، هي :

أ _ أنّ يحيى بن الحُسين ذكره ضمن مُؤلّفات ابن يعيش ، حيث قال : ((. . . . ، وشرحٌ على المُفصّل وأظنُّه الذي أشار إليه السّيّد الهادي إبراهيم[1] في قصيـدته . . . .)) [2] .

وجرى عليه الحبشيّ ، والهلاليّ .

ب _ أنّ كون بروكلمان لَمْ يذكره ضمن شروح (المُفصّل) فهذا ليس دليلاً ناهضًا لنفي نسبته إلى ابن يعيش ؛ لأنّ بروكلمان لَمْ يأتِ على جميع شروح (المُفصّل) ، حيث لَمْ يذكر شرح الفضل بن أبي السّعد العصيفريّ (614هـ) [3] ، وشرح شرف الدّين المُرسيّ الأندلسيّ (655هـ) [4] ، وغير ذلك[5] .

ج _ أنّ (المُفصّل) كتابٌ تعليميٌّ له أهَمّيّته في الدّرس النّحويّ ، وهو من أحسن المُصنّفات التي يتيسّر على طالب العلم تحصيله ، ووصفه صدر الأفاضل[6] بأنّه ((كتابٌ جامعٌ ، فيه من كُلّ فنٍّ إعرابيٍّ فصلٌ ، محصوله معنًى لطيفٌ ، ولفظٌ جزلٌ ، ولعمري أنّه باكتنازه واختصاره خير من (الكتاب) مع سعته وانتشاره .)) [7] .

---

(1) لعلّه إبراهيم بن مُحمّد بن عبد الله بن الهادي بن إبراهيم الوزيريّ (914هـ) ، أحد مُجتهدي الزّيديّة باليمن ، كان له اشتغالٌ بالتّاريخ ، وله قصيدةٌ ضمّنها طرفًا من أخبار الصّحابة ، واستوفى جميع الدّعاة من الفاطميّين سَمّاها (جواهر الأخبار في سيرة الأئمّة الأخيار) .

انظر : (البدر الطّالع : 50 ، الأعلام : 66 ، مصادر الفكر الإسلاميّ : 53 .) .

(2) (المُستطاب : 1/75ب .) .

(3) ترجمته في : (نسمات الأسحار : 330أ ، مطلع البدور : 3/109أ ، مصادر الفكر الإسلاميّ : 390 .) .

(4) ترجمته في : (مُعجم الأُدباء : 18/210 ، بُغية الوعاة : 1/144 .) .

(5) انظر : (تاريخ الأدب العربيّ : 5/225 _ 227 .) ، وانظر الفرق بينه وبين (التّخمير مُقدّمة المُحقّق _ : 1/47 _ 59 .) ، فقد استوفى الأخير جميع شُروحات (المُفصّل) .

(6) صدر الأفاضل (617هـ) : هو أبو مُحمّد القاسم بن الحُسين الخوارزميّ ، أحد الأعلام في الللغة والنّحو .

ترجمته في : (مُعجم الأُدباء : 16/238 _ 253 ، البُلغة في تراجم أئمّة النّحو واللغة : 141 ، بُغية الوعاة : 2/252 _ 253 .) .

(7) (التّخمير : 1/132 .) .

وقال ابن هطيل[1] : ((من أبدع ما صُنّف ، وأجمل ما أُلّف .))[2] .

وللدّلالة على أهَمّيّة (المُفصّل) ، وعلوّ قدره في العربيّة اهتمام النّحويّين به ، وتتابعهم في درسه أفواجًا ، وذلك ما بين شرحٍ له ، وشرحٍ لأبياته ، واختصارٍ ، ونظمٍ ، وتقييدٍ ، وردٍّ .

وقد شرحه من عُلماء اليمن غير ابن يعيش كثيرون ، منهم :

ـ الفضل بن أبي السّعد العصيفريّ (614هـ) ، وهو مفقودٌ .

ـ يحيى بن حمزة العلويّ (747هـ) ، وسَمّاه : (المُحصّل في كشف أسرار المُفصّل في علم حقائق الإعراب وفهم محاسن الآداب)[3] .

ـ أبو القاسم بن مُحمّد بن أبي القاسم الرّسّيّ اليمنيّ (760هـ)[4] ، وهو مفقودٌ .

ـ أبو زيد مُحمّد بن عبد الرّحمن السّدوسيّ (774هـ)[5] ، وهو مفقودٌ .

ـ مُحمّد بن عليٍّ بن هطيل (812هـ) ، وسَمّاه : (التّاج المُكلّل بجواهر الآداب على كتاب المُفصّل في صنعة الإعراب)[6] .

ـ أحمد بن يحيى المُرتضى (840هـ) ، وسَمّاه : (المُكلّل بفرائد معاني المُفصّل)[1] .

---

(1) ابن هطيل (812هـ) ، هو أبو مُحمّد عليّ بن مُحمّد النّجريّ ، أحد الأدباء النّحويّين المشهورين في اليمن .

ترجمته في : (المُستطاب : 2/38ب ، نسمات الأسحار : 155ب _ 156أ ، مصادر الفكر الإسلاميّ : 420 _ 421 .) .

(2) (التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 2أ .) .

(3) حقّق الجُزء الأوّل منه : خالد أبو جنديّة في جامعة الأزهر ، كُليّة اللغة العربيّة _ القاهرة _ ؛ لنيل درجة الدّكتوراة ، بإشراف : د / مُحمّد إبراهيم البنّا ، و : د / مُحمّد الشّاطر مُحمّد .

(4) ترجمته في : (مطلع البدور : 4/15ب ، أئمّة اليمن : 2/254 ، مصادر الفكر الإسلاميّ : 418 .) .

(5) ترجمته في : (العقود اللؤلؤيّة : 2/151 ، مصادر الفكر الإسلاميّ : 418 ، نشأة الدّراسات النّحويّة واللغويّة : 201 _ 202 .) .

(6) حقّق قسم (الأفعال) : نبويّ عشماويّ مُحمّد ، ومن باب (المنسوب) إلى باب (الاسم الخُماسيّ) : مُصطفى إسْماعيل عبد العال ، وقسم (الحُروف) : مُحمّد يحيى إبراهيم مُصطفى ، وقسم (المُشترك) : أحمد الزّين عليّ القزّاز ، ومن باب (بيان المُركّبات) إلى آخر الكتاب : عبد الله مجديّ عبد العزيز ، جامعة الأزهر ، كُليّة اللغة العربيّة _ القاهرة _ ؛ لنيل درجة الْماجستير .

ـ أحمد بن داوُد الخالديّ ([illegible]هـ) [illegible] ، وهو مفقود .

ـ أحمد بن مُحمّد بن لُقمان ([illegible]هـ) [2701] ، وهو مفقودٌ .

ولعلّ ابن يعيش مِمّن أدرك أهَمّيّة (المُفصّل) فشرحه كما فعل غيره من عُلماء اليمن .

د _ أنّ عبد الرّحمن العُثيمين _ وهو الذي خبر شروح (المُفصّل) _ نسبه إلى ابن يعيش ، وذكر أنّه لَمْ يقف عليه رُغم شُهرته عند أهل اليمن[illegible] .

3 _ الياقوتة في النّحو :

ذكره : صارم الدّين[illegible] ، وزبارة[illegible] ، والحبشيّ[illegible] .

وهذا الكتاب من اسْمه يبدو أنّه مُقدّمةٌ في أوّليّات النّحو يتيسّر على الطّالب تحصيلها واستيعابُها .

* * * * * * * * * *

([illegible]) في جامعة الأزهر ، كُليّة اللغة العربيّة _ القاهرة _ ، حقّق الكتاب : عبده عليّ مُحمّد أحمد ؛ لنيل درجة الدّكتوراة ، كما حقّقه من قسم (الأفعال) إلى آخر الكتاب : عبد الملك عبد الوهّاب أنعم ؛ لنيل درجة الماجستير ، كما حقّقه من أوّل الكتاب إلى آخر باب (المُذكّر والمُؤنّث) : مُحمّد أحمد عبد الوهّاب مُحمّد ؛ لنيل درجة الدّكتوراة .

([illegible]) لَمْ أقف له على ترجمةٍ .

([illegible]) انظر : (التّخمير _ مُقدّمة المُحقّق _ : [illegible] .) .

([illegible]) انظر : (نسمات الأسحار : [illegible]ب .) .

([illegible]) انظر : (أئمّة اليمن : [illegible] .) .

([illegible]) انظر : (مصادر الفكر الإسلاميّ : [illegible] .) .


الفصل الثّاني
اعتراضاته


المبحث الأوّل
مسائل الاعتراض

اسم الإشارة :

ــ المسألة الأولى ــ

إعراب (هؤلاء) في قوله I : ۞ ❼☼➢⌖✈ ⑤✞☺←❷♦➢⬄ ⬋❄☟▭⇨❄⬉♦①⌖②💻⇩☼ ❸❄⌖❄⍉❄◻❷♦❄⌫☼🡅×⤯ ⑤✞☺←✍♦⅄❄⌖ఠ☼➢⬄ ۞ .

قال ابن يعيش : (((هؤلاء) فيه أربعة أقوالٍ :

أحدها : أنّه خبر المُبتدإ ، وهو (أنتم) .

والثّاني : أنّه بِمعنى التّأكيد لـ (أنتم) ، على معنى أنّه وقع موقع (أنفسكم) ، كأنّه قال : ثُمّ أنتم أنفسُكم تقتلون أنفسَكم .

[و]الثّالث : أنّه بِمعنى المُنادى ، وحرف النّداء محذوفٌ ، كأنّه قال : يا هؤلاء ،

وفيه ما فيه ؛ لأنّ حرف النّداء لا يُحذف بين المُبهمات ؛ لِما في ذلك من الالتباس .

[و]الرّابع : أنّه بِمعنى النّاقص ، وهو (الذين) ، كأنّه قال : ثُمّ أنتم الذين تقتلون أنفسكم ، وهذا أيضًا ضعيفٌ ؛ لأنّ المُبهم لا يكون بِمعنى النّاقص إلاّ بشرط أنْ تكون معه (ما) الاستفهاميّة ، نحو قوله تعالى : ۞

، أي :

ما الذي يُنفقون ؟ ، ومثل قوله تعالى : ، على معنى : وما التي بيمينك . ؟))[1] .

اختلف المُعربون في إعراب (هـؤلاء) في قوله I :

، وشبهه .

حيث أعربوها على ثَمانية أوجه :

1 _ أنّ (هؤلاء) خبر المُبتدإ ، وهو (أنتم) ، و (تقتلون) حالٌ .

وإليه ذَهب : الزّجّاج _ في أحد قوليه _[3] ، والباقوليّ[4] _ في أحد قوليه

(1) (المُستنهى : أ/ب .) .

(2) (البقرة : .) .

(3) انظر : (معاني القرآن وإعرابه : 1/ .) .

أيضًا _[2] ، وأبو البركات الأنباريّ _ في أحد أقواله _[3] ، وحسّنه أبو حيّان[4] ،
والسّمين[5] _ في أحد قوليه _[6] ، وعُزي إلى البصريّين[7] .

2 _ أنّ (هؤلاء) في موضع رفع على التّأكيد لـ (أنتم) ، على معنى أنّه وقع موقع (أنفسكم) ، كأنّه قال : ثُمّ أنتم أنفسُكم تقتلون أنفسَكم ، والخبر (تقتلون) .
وإليه ذهب : أبو البركات الأنباريّ _ في قوله الثّاني _[8] ، والهمذانيّ[9] .

3 _ أنّ (هؤلاء) مبتدأٌ مؤخّرٌ ، و (أنتم) خبرٌ مُقدّمٌ ، و (تقتلون) حالٌ .
وإليه ذهب : ابن الباذش[10] ، وتابعه ابن عطيّة[11] .

---

(1) الباقوليّ (543هـ) : هو أبو الحسن عليّ بن الحُسين الأصبهانيّ المعروف بجامع العُلوم ، تنوّعت تصانيفه ، وكان أكثرها في عُلوم القُرآن الكريْم .
ترجمته في : (مُعجم الأدباء : 13/164 ، إنباه الرّواة : 2/247 _ 249 ، نَكْت الهِمْيان في نُكَت العُمْيان : 211 .) .
(2) انظر : (كشف المُشكلات : 1/210 .) .
(3) انظر : (الإنصاف : 2/720 ، البيان في غريب إعراب القرآن : 1/103 .) .
(4) انظر : (البحر المُحيط : 1/466 ، النّهر المَاد : 1/102 .) .
(5) السّمين (756هـ) : هو أبو العبّاس أحمد بن يوسف الحلبيّ ، تنقّل في حياته بين حلقات العلم والدّرس ، أخذ العلم على أبي حيّان وغيره ، مِمّا جعله بارعًا في النّحو والتّفسير وعلم القراءات .
ترجمته في : (غاية النّهاية : 1/152 ، الدّرر الكامنة : 1/360 _ 361 ، شذرات الذّهب :
6/179 .) .
(6) انظر : (الدّرّ المصون : 1/283 .) .
(7) في : (المُحصّل في شرح المُفصّل : 2/535 .) .
(8) انظر : (الإنصاف : 2/719 .) .
(9) انظر : (الفريد : 1/327 .) .
والهمذانيّ (643هـ) : هو أبو يُوسف حُسين بن أبي العزّ المُنتجب الهمذانيّ ، كان مُقرئًا نحويًّا فرضيًّا أديبًا ، حسن الأخلاق تامّ المُروءة .
ترجمته في : (الذّيل على الرّوضتين : 175 ، مرآة الجنان وعبرة اليقظان : 4/108 ، غاية النّهاية :
2/310 .) .
(10) منسوبٌ إليه في : (المُحرّر الوجيز : 1/174 .) .
وابن الباذش (528هـ) : هو أبو الحسن عليّ بن أحمد الجيّانيّ ، أحد الأعلام المشاهير بالأندلس ، ومن المُحقّقين البُصراء بضروب القراءات والآداب ، العارفين بالحديث ورجاله ، وأحد من جمع علم القُرآن والحديث واللغة والشّعر والنّحو .

4 _ أنّ (هؤلاء) خبر المُبتدإ ، وهو (أنتم) ، ولكن بتأويل حذف مُضافٍ ، تقديره : ثُمّ أنتم مثل هؤلاء ، و (تقتلون) حالٌ .
وإليه ذهب : العُكبريّ[2] ، والسّمين _ في قوله الآخر _[3] .
5 _ أنّ (هؤلاء) خبر المُبتدإ ، وهو (أنتم) ، و (تقتلون) جُملةٌ مُستأنفةٌ مُبيّنةٌ للجملة قبلها .
وإليه ذهب : الزّمخشريّ[4] ، وابن أبي الرّبيع[5] .

6 _ أنّ (هؤلاء) منصوبٌ على الاختصاص بإضمار (أعني) ، و (أنتم) مبتدأٌ ، والخبر (تقتلون) .
وإليه ذهب : ابن كيسان[6] ، وأبو جعفر النّحّاس[7] ، ومكّيّ بن أبي طالب[8] .

ترجمته في : (الإحاطة في أخبار غرناطة : 1/194 ، بُغية المُلتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس : 367 ، إنباه الرّواة : 2/227) .
(1) انظر : (المُحرّر الوجيز : 1/174) .
وابن عطيّة (541هـ) : هو أبو مُحمّد عبد الحقّ بن غالب المُحاربيّ ، كان إمامًا في الفقه والتّفسير
والعربيّة ، غايةً في توقّد الذّهن وحُسن الفهم وجلالة التّصرّف .
ترجمته في : (الصّلة في تاريخ أئمّة الأندلس ومشاهيرهم : 1/380 ، بُغية المُلتمس : 86 ، طبقات المُفسّرين : 2/106) .
(2) انظر : (التّبيان في إعراب القرآن : 1/86 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 2/121) .
(3) انظر : (الدّرّ المصون : 1/284) .
(4) انظر : (الكشّاف : 1/398) .
(5) انظر : (تفسير القرآن الكريْم : 2/390) .
(6) منسوبٌ إليه في : (مُشكل إعراب القرآن : 1/103 ، البحر المُحيط : 1/467 ، الدّرّ المصون : 1/243) .
(7) انظر : (إعراب القرآن : 1/102) .
وأبو جعفر النّحّاس (338هـ) : هو أبو جعفر أحمد بن مُحمّد النّحّاس ، اتّسم بسعة العلم ، وغزارة
الرّواية ، وكثرة التّأليف ، تصدّر للتّدريس والإملاء فأقبل عليه طُلّاب العلم من مصر وخارجها .
ترجمته في : (تاريخ العلماء النّحويّين : 33 _ 35 ، نزهة الألبّاء : 217 ، إنباه الرّواة : 1/101 _ 104) .
(8) انظر : (مُشكل إعراب القرآن : 1/102) .
ومكّيّ بن أبي طالب (437هـ) : هو أبو مُحمّد مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ ، كان مُضطلعًا بعُلوم القُرآن الكريْم ، وله يدٌ في النّحو ، وعلم الأصوات ، ومُشاركةٌ في الأدب والطّبّ وغير ذلك .

🖮 _ أنّ (هؤلاء) مُنادًى ، وحرف النّداء محذوفٌ ، كأنّه قال : يا هؤلاء ، و (أنتم)
مُبتدأٌ ، والخبر (تقتلون) .
وإليه ذهب : ابن قُـــــــــتيبة(📂) ،

والواحديّ(🗎) ، والسّمعانيّ(🗏) ، وأبو البركات الأنباريّ _ في قوله الثّالث _(🗐) ، واختاره ابن مالك ، مُصرّحًا بقلّته(🗄) ، وعُزي إلى المُبرّد(⌛) ، والكوفيّين(🖮) .

وحُجّتهم : جواز حذف حرف النّداء من اسم الإشارة ؛ اعتبارًا بكونه معرفةً قبل النّداء(📂) ؛ واستدلالاً بالسّماع ، نحو قوله I : 🕕

ترجمته في : (جذوة المُقتبس في ذكر ولاة الأندلس : 🗏🗄📂 ، بُغية الملتمس : 🗐📂📁 ، إنباه الرّواة : 🗏/🗏📂🗏 _ 🗏📂⌛ .) .

(📂) انظر : (تفسير غريب القرآن : 🖲🖮 .) .

(🗎) انظر : (الوجيز : 📂/📂📂⌛ ، الوسيط في تفسير القرآن المجيد : 📂/📂⌛🖮 .) .

والواحديّ (468هـ) : هو أبو الحسن عليّ بن أحمد الواحديّ ، نيسابوريّ المولد والنّشأة والوفاة ، أشهر شيوخه الإمام الثّعلبيّ ، تبحّر في الدّراسات القُرآنيّة ، واللغويّة ، والنّحويّة وغيرها .

ترجمته في : (مُعجم الأدباء : 257/12 _ 270 ، إنباه الرّواة : 223/2 _ 225 ، البداية والنّهاية : 121/12 .) .

(🗏) انظر : (تفسير القرآن : 📂/📂📁🗏 .) .

والسّمعانيّ (🗐🖰🖲هـ) : هو أبو المُظفّر منصور بن مُحمّد التّميميّ ، كان فقيهًا عارفًا بالمذهب ، له معرفةٌ بالحديث والتّفسير ، وكان بحرًا في الوعظ ، حافظًا له .

ترجمته في : (الأنساب : 🗏/🗎🖲🖲 ، المُنتظم في تاريخ الملوك والأمم : 🖲/📂📁🗎 ، سير أعلام النّبلاء : 📂🖲/📂📂🗐 _ 📂📂🖲 .) .

(🗐) انظر : (الإنصاف : 🗎/🖮🗎📁 .) .

(🗄) انظر : (تسهيل الفوائد : 📂🖮🖲 ، شرحه : 🗏/🗎🖰⌛ ، شرح الكافية الشّافية : 🗏/📂🗎🖲📁 .) .

(⌛) في : (إعراب القرآن لأبي جعفر النّحّاس : 📂/🗎🗐🗏 ، شرح المُفصّل : 🗐/🗎🗐 .) .

(🖮) في : (المجالس : 🗏📁🖮 ، شرح الكافية الشّافية : 🗏/📂🗎🖲📂 ، شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح : 🗎📂📂 ، شرح الكافية للرّضيّ : 📂/🗐🗎⌛ ، شرح ألفيّة ابن مالك لابنه : 🗄⌛⌛ ، ائتلاف النّصرة : 🗄⌛ ، تُحفة الأحباب : 🗎📂🗄 ، موارد البصائر : 🗎🖮📁 .) .

✡⇩💻②⌖①💧⬉▭🖗❄❄⌖⬋ ⬄➢💧❷←☺✞⑥▭🖗❄❄⌖⬋
📭✡⬉✡⑩ ➢☼🙵✞⌧ ⑥⌖⮙”✡⮷ ♊⌂💧❷❄♊⑩⌖⑩🖗❄⌖❄🙠
⌖➲🡅✈💧🙢💻⑥⌖🙤💧❄❸ ⌖➢✡⌫⌖❄⮷ ♍➢🖫⌧✡⮫
📭✡⬉✡⑩ ➢☼🙵✞⌧ ⌖□♊”✞⌧ ⑥⌖⮙”✡⮷
💧➢✞⌫♊⮰⌖❄▦ 💧☺⇨☺⇨💧📨🙜⑤⌖➔ 🕮♍➢🖫⌧✡⮫
(📄)🕓 ⌖➲🡅💧⮙⌖❄⌫❄♊⮰⌖❄❸ ②⌖① ♊⌂💧❷←☹✞⑤⌖➔
_ وما أشبهها _ ، أي : يَا هَؤُلاء .

وقول الرّسول _ ε _ : << بَيْنَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَقَرَةً إِذْ رَكِبَهَا فَضَرَبَهَا ، فَقَالَتْ : إِنَّا لَمْ نُخْلَقْ لِهَذَا ، إِنَّمَا خُلِقْنَا لِلْحَرْثِ . >> ، فقال النّاس : سُبحَانَ اللهِ بَقَرَةٌ تَتَكَلَّمُ ! . ، فقال : << فَإِنِّي أُومِنُ بِهَذَا أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ . >> ، وَبَيْنَمَا رَجُلٌ فِي غَنَمِهِ إِذْ عَـدَا الذِّئْبُ ، فَذَهَبَ مِنْهَا بِشَاةٍ ، فَطَلَبَ حَتَّى كَأَنَّهُ اسْتَنْقَذَهَا مِنْهُ ، فَقَالَ لَهُ الذِّئْبُ : << هَذَا اسْتَنْقَذْتَهَا مِنِّي ، فَمَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبْعِ ، يَوْمَ لاَ رَاعِيَ لَهَا غَيْرِي . ؟ >> ، فقـــال
النّاس : << سُبْحَانَ اللهِ ذِئْبٌ يَتَكَلَّمُ . ! >> ، قال : << فَإِنِّي أُوْمِنُ بِهَذَا أَنَـا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ . >> (📄) ، أي : يَا هَذَا .

وقول ذي الرُّمّة :

إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِيّ لَهَا قَالَ صَاحِبِي : بِمِثْلِكَ هَذَا لَوعَةٌ وَغَرَامُ(📄) .

وقول بعض الطّائيّين(📄) :

(🗀) انظر : (شرح الكافية للرّضيّ : 🗀/📄⌛📄 .) .

(📄) (آل عمران : ⌛⌛ .) .

(📄) رواه البُخاريّ في : (صحيحه : 📄/🖲🗀📄 ، كتاب : أحاديث الأنبياء _ 🗀⌛ _ ، باب : ⌛📄 ، حديث : 🗀🖮📄📄 .) .

(📄) من الطّويل ، من قصيدته التي خاطب فيها أطلال محبوبتـه ، ووصف ما اعتراه من حُرقة الحُبّ وشدّة الغرام .

ومطلعها :

عَلَيْكُنَّ يَا أَطْلاَلَ مَيٍّ بِشَــارِعٍ عَلَى مَا مَضَى مِنْ عَهْدِكُنَّ سَلاَمُ .

وقبله :

هَوًى لَكِ لاَ يَنْفَكُّ يَدْعُوكِ مَا دَعَا حَمَمًا بِأَجْزَاعِ العَقِيْقِ حَمَـامُ .

وبعده :

عَلاَمَ وَقَدْ فَارَقْتَ مَيًّا وَفَارَقَتْ وَمَيَّةُ فِيْ طُوْلِ البُكَاءِ تُلاَمُ .

وهو في : (شرح التّسهيل : 📄/⌛🖰📄 ، شرح عُمدة الحافظ وعُدّة اللافظ : 🗀/🖮🖲📄 ، شرح الكافيـة الشّافية : 📄/🗀🖲📄 ، شواهد التّوضيح والتّصحيح : 🗀🗀📄 ، شرح ألفيّـة ابـن مالـك للأشْـمونيّ : 📄/🖰🗀 ، مـوارد البصـائر : 🖲⌛📄 ، الضّـرائر : 🖲📄 .) ، وعجزه في : (أوضح المسالك : 📄/📄🗀 ، مُغني اللبيب : 📄/🖰📄🖮 ، همع الهوامع : 📄/📄📄 .) ، و _ برواية : (هَذَا فِتْنَةٌ) _ في : (ديوانه _ بشرح الباهليّ _ رواية أبي العبّاس

إنَّ الأُلَـى وُصِـفُوا قَـوْمِي لَهُـمْ فَـبِهِمْ   هَـذَا اعْتَصِـمْ تَلْـقَ مَـنْ عَـادَاكَ مَخْذُولاَ[illegible] .

وقول الآخر :

ذَا ارْعَوَاءً فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الـ   ـرَّأْسِ شَيْبًا إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيْلِ[illegible] .

ولَمْ يرتضِ ابن يعيش هذا الوجه ؛ إذْ فيه ما فيه ، واعترضه بوجهٍ واحدٍ ، وهو أنّ
حرف النّداء لا يُحذف بين المُبهمات ؛ لِما في ذلك من الالتباس[illegible] .

وهذا الاعتراض سديدٌ ، جديرٌ بالنُّصرة والتّأييد ؛ لأنّـه لـو حُذف حرف النّداء لجُمع على اسم الإشارة إبْهامه في نفسه ، وإبْهامه بحذف حرف تنبيهه[illegible] .

ومِمّا يُؤكّد فساد هذا الوجه أيضًا الأمور الآتية :

ثعلب : [illegible] ، ديوانه أيضًا _ بشرح التّبريزيّ _ : [illegible] .) ، و _ برواية : (بِنَفْسِكَ) _ في :
(شرح كافية ابن الحاجب : [illegible] .) .

([illegible]) كذا نُسب إليه في : (شرح التّسهيل : [illegible] .) .
ولَمْ أستطع تعيينه .

([illegible]) من البسيط ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .
وهو في : (شرح التّسهيل : [illegible] ، شرح عُمدة الحافظ : [illegible] ، شرح الكافية الشّافية
في : (التّذييل والتّكميل : [illegible] .) ، و _ برواية : (هُمْ) بدل (لَهُمْ) _ في : (شرح التّحفة الورديّة : =
= [illegible] ، شواهد التّوضيح والتّصحيح : [illegible] ، البحر المُحيط : [illegible] ، الدّرّ المصون : [illegible] ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشمونيّ : [illegible] ، الضّرائر : [illegible] .) و _ برواية :
(إِنَّ الأُوْلَى وُصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ فَأَصِخْ   وَعُذْ بِهِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُوْلاَ) _
في : (شرح التُّحفة الورديّة : [illegible] ، شرح شواهدها : [illegible] .) .

([illegible]) من الخفيف ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .
(ارْعَوَاءً) : الارعواء النّدم على الشّيء ، والانصراف عنه ، والتّرك له .
انظر _ في (رَعَى) _ : (لسان العرب : [illegible] ، القاموس المُحيط : [illegible] ، تاج العروس : [illegible] .) .
وهو في : (شرح الكافية الشّافية : [illegible] ، شواهد التّوضيح والتّصحيح : [illegible] ، الضّرائر : [illegible] .) .

([illegible]) انظر : (الكتاب : [illegible] ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : [illegible] ، شرحه لابن هشام : [illegible] .) .

([illegible]) انظر : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : [illegible] ب .) .

أ _ أنّه لو حُذفت (يا) من اسم الإشارة لالتبس أهو مُنادًى ، أمْ مُشارٌ إليه ؛ لأنّ أصله أنْ يُوضع في جُملةٍ فيها مُشيرٌ ، ومُشارٌ إليه به ، فسلبته (يا) هذا المعنى ، فإذا حُذفت عاد إليها(🗁) .

ب _ ((أنّ اسم الإشارة مُتباعدٌ عن مقام النّداء ؛ إذْ له بالضّمير شبهٌ ، فيكون الغيبة بالدّاخلة في مُسمّاه ، وذلك ما في نداه .))(🖹) .

ج _ أنّ اسم الجنس يَمتنع حذف حرف النّداء منه ؛ لأنّه كالعوض من أداة التّعريف ، فحقّه أنْ لا يُحذف كما لا تُحذف الأداة ، واسم الإشارة في معنى اسم الجنس ، فجرى مجراه(🗏) .

أمّا ما استدلّوا به من الآية الكريْمة ، والحديث الشّريف ، فقد تطرّق إليهما الاحتمال ، وما تطرّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

فالآية تُخرّج على أحد الوجوه السّتّة الأُول المذكورة آنِفًا .

أمّا الحديث فيحتمل وجهين :

ـ أنْ يكون (هذا) في موضع نصبٍ على الظّرفيّة ، مُشارًا به إلى اليوم ، والأصل : هَذَا اليَوْمَ اسْتَنْقَذْتَهَا مِنِّي .

ـ أن يكون (هذا) في موضع نصبٍ على المصدريّة ، والأصل : هَذَا الاسْتِنْقَاذُ اسْتَنْقَذْتَهَا مِنِّي(🗐) .

وأمّا ما ورد من شعر فيدخل في باب الضّرائر .

8 _ أنّ (هؤلاء) بِمعنى الموصول ، وهو (الذين) ، و (تقتلون) وما اتّصل به صلته ، والموصول وما اتّصل في موضع رفعٍ ؛ لكونه خبرًا لـ (أنتم) .

وإليه ذهب : الفرّاء(🗄) ، والزّجّاج _ في قوله الآخر _(🗁) ، والباقوليّ _ في قوله الآخر

(🗁) انظر : (الغُرّة في شرح اللمع : 🖹/🗀🗏ب .) .

(🖹) (التّخمير : 🗁/🗐🗄🗏 .) .

(🗏) انظر : (شرح ألفيّة ابن مالك لابنه : ⌛⌛🗄 ، التّصريح : 🗐/🗏🗁 .) .

(🗐) انظر : (شواهد التّوضيح والتّصحيح : 🖹🗁🖹 .) .

(🗄) انظر : (معاني القرآن : 🗁/🖰🗏🗁 .) .

أيضًا _(🗎) ، وعُزي إلى ثعلب(🗏) ، والكوفيّين(🗐) .

وحُجّتهم : جواز استعمال أسْماء الإشارة موصولاتٍ (🖩) ، نحو قوله I :

✡⇩💻②✦①💧⬉⇨▭✋❄⬋ ♊⍓💧❷←☹✞⑥▭✋❄❄❄✦⬋ 🕛
🕛 ♊➢💧⬈♊⓿❄✦⇗ ♊⍓💧❷🖫⌧✧•✋❄✦ଓ
⓿✦⮙✦❄⮷ ⑥✦❄"🖫←☺⇧•⌧✍⑤ ✡⬆●⬆✦"✦ଓ🖫⌧✍⑤
✦⌘♊⬆✦▦ ♊➢💧⬈♊⓿❄✦⇗ ☺⇨✦✉✍⑤ 💧✎✡•✋❄❿💧▦
💧⮎⬆✡✎✦▦ ⓿→✦⮛ ⮘☹✞⑤ ✡→✦⮙✋❄✦"✡✎🖫⌧✍⑤
⇗✦⌫✞"♊⬈✠➢♊ ➔✦❀✡"④🕒 🕛(⌛) ، وشبهه .

وقول ابن مُفْرِغ(🖮) :

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِيْنَ طَلِيْقُ(🗀) .

(🗀) انظر : (معاني القرآن وإعرابه : 🗀/🖮⌛🗀 ، 🖮🖰🗎 _ 🖰🖰🗎 ، 🗏⌛🗐 .) .
(🗎) انظر : (كشف المُشكلات : 🗀/🖩⌛ .) .
(🗏) في : (شرح الكتاب للسّيرافيّ : 🗎/🖩🗏🗀ب ، شرح المُفصّل : 🗐/🗐🗎 ، المُحصّل في شرحه :
🗎/🗎🗏🗏🖩 ، البسيط في النّحو : 🗀/🗐🗏🗏 ، التّراث النّحويّ لأبي العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب _ جمعه ودراسته _ : 🖭🗐 .) .
(🗐) في : (إعراب القرآن المنسوب إلى قِوَام السّنّة : 🖩🗐 ، كشف المُشكلات : 🗀/🖩⌛ ، الإنصاف : =

= 🗎/🖮🗀🖮 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 🗎/🗀🗎🗀 ، شرح المُفصّل : 🗐/🗐🗎 ، الفريد : 🗀/🖮🗎🗏 ، شرح الفصول الخمسون : 🗐🗐🗀ب ، البسيط في النّحو : 🗀/🗐🗏🗏 ، ارتشاف الضّرب : 🗎/🗀🗀🗀🗀 ، البحر المُحيط : 🗀/🖰⌛🗐 ، الدّرّ المصون : 🗀/🗐🖰🗎 ، ائتلاف النّصرة : 🖮⌛ ، فتح الباري شرح صحيح البُخاريّ : 🗀/🖰🖩 ، منار الهُدى : 🗎🗐 ، غُرر الدّرر الوسيطيّة : 🗀/🗏🖰🗏 ، الدّرر اللوامع : 🗀/🗏🖩🗀 .) .
(🖩) انظر : (أمالي ابن الشّجريّ : 🗎/🗏🗐🗐 ، الإنصاف : 🗎/🖮🗀🖮 ، شرح المُفصّل : 🗐/🗐🗎 ، شرح المُقدّمة الجُزُوليّة الكبير : 🗎/🖮🖭🖩 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 🗀/⌛🗀🗀 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابنه : 🖭🖰 ، ارتشاف الضّرب : 🗎/🗀🗀🗀🗀 .) .
(⌛) (النّساء : 🖭🗀🗀 .) .
(🖮) ابن مُفْرِغ (🖭⌛هـ) : هو أبو عُثمان يزيد بن زياد الحِمْيَرِيّ ، هو الذي وضع سيرة تُبّعٍ وأشعاره ، وكان صاحب عبّاد بن زياد ، له ديوانٌ مطبوعٌ .

ولَمْ يرتضِ ابن يعيش هذا الوجه أيضًا ؛ فوصفه بالضّعف ، واعترضه بوجهٍ واحدٍ ، وهو أنّ المُبهم لا يكون بِمعنى الموصول إلاّ بشرط أنْ تكون معه (ما) الاستفهاميّة ، نحو قوله I : [illegible]

[illegible]

[illegible] ، أي : ما الذي يُنفقون ؟ .

ترجمته في : (طبقات فُحُول الشّعراء : [illegible] ، الشّعر والشّعراء : [illegible] ، مُعجم الأدباء : [illegible] .) .

([illegible]) من الطّويل ، أوّل أبياتٍ يُخاطبُ بِها بَغْلة ، ذاكرًا خلاصه من السّجن ، وبعده :

طَلِيْقُ الذِيْ نَجَّى مِنَ الْكَرْبِ بَعْدَمَا   تَلاَحَمَ فِيْ دَرْبٍ عَلَيْكَ مَضِيْقُ .

(عَدَسْ) : زَجْرٌ للبغل .

انظر _ في (عَدَسَ) _ : (جمهرة اللغة : [illegible] ، تَهذيب اللغة : [illegible] ، المُحيط في اللغة : [illegible] . (. .

=

= (عَبَّادٍ) : ([illegible]هـ) : هو أبو حرب عبّاد بن زياد بن أبي سُفيان ، كانت إقامته بالبصرة ، ولاّه مُعاوية سجستان سنة ([illegible]هـ) ، فغزا بلاد الهند ، وكان في الشّام أيّام عبد الملك بن مروان .

ترجمته في : (ميزان الاعتدال : [illegible] ، تقريب التّهذيب : [illegible] ، الأعلام : [illegible] .) .

وهو في : (ديوانه : [illegible] ، الفرق لقطرب : [illegible] ، الفرق للسّجستانيّ : [illegible] ، البغال : [illegible] ، التّقفية : [illegible] ، الفاخر للمُفضّل بن سَلمة : [illegible] ، تَهذيب اللغة _ (عَدَسَ) _ : [illegible] ، إيضاح الشّعر : [illegible] ، المُحتسب : [illegible] ، المُخصّص : [illegible] ، نظام الغريب : [illegible] ، العُمدة : [illegible] ، الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب : [illegible] ، شرح أدب الكاتب : [illegible] ، أمالي ابن الشّجريّ : [illegible] ، ما اتّفق لفظه واختلف معناه له أيضًا : [illegible] ، الإنصاف : [illegible] ، شرح المُقدّمة الجُزُوليّة الكبير : [illegible] ، الحماسة البصريّة : [illegible] ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : [illegible] ، شرح ألفيّة ابن مالك لابنه : [illegible] ، ائتلاف النّصرة : [illegible] ، شرح أبيات المُفصّل والمُتوسّط : [illegible] ، منار الهُدى : [illegible] ، الدّرر اللوامع : [illegible] .) ، و _ برواية : (أَمِنْتِ) _ في : (معاني القُرآن

وقوله I : ⌚ ➔⌖⌖⌖ ⑥ ❸✡⌧🖫✍⇨ ⑩✡"❄⌖✡❶"✡✍⇨
⌖❄⌖❄⌖✤ ◆✦⬆⌖✦⌖⌖ ◆ ⌚[🗁] ، على معـــنى :
وما التي ؟[🗎] .
وهذا الاعتراض سديدٌ ، خليقٌ بالنّصرة والتّأييد ؛ ذلك أنّ اسم الإشارة قد
((نُقل
من بابٍ إلى بابٍ ، وذلك خُروجه عن معنى الإشارة إلى الحاضر إلى معنى (الذي) ، وهو الغائب ، واحتاج كذلك إلى الصّلة كاحتياج (الذي) ، وأُدخلت قبله (ما) ؛ ليُؤذن بذلك كما أدخلوها على (حيثما) حين نقلوها عن باب الإضافة إلى الجُملة إلى باب الجزاء ، ومثلُ هذا كثير .))[🗎] .
ومِمّا يُؤكّد ضعف هذا الوجه أيضًا ما يأتي :
أ _ أنّ الأصل في أسْماء الإشارة أنْ تكون دالّةً على الإشارة ، والأسْماء الموصولة ليست في معناها ، فينبغي أنْ لا تُحمل عليها ؛ استصحابًا للأصل[🗐] .
ب _ أنّ اسم الإشارة تامٌّ بنفسه يحسُن الوقف عليه كالأسْماء الظّاهرة[🖩] ، فلم يكُن موصولاً كسائر الأسْماء الظّاهرة ؛ لذلك يحسُن أنْ يُجمع بينه وبين (الذي) ، فيُقال : هَذَا الذِيْ عِنْدَنَا كَرِيْمٌ .[⌛] .
ج _ أنّ اسم الإشارة يُمكن أنْ يُجمع بينه وبين الاسم الموصول ، فيُقال : هَؤُلاَءِ الذِيْنَ يُحِبُّونَ اللهَ وَرَسُوْلَهُ[2761] .
أمّا ما استدلّوا به من الآية الكريْمة ، والبيت فقد دخلهما الاحتمال ، وإذا دخل الاحتمال سقط به الاستدلال .

للفرّاء : 🗁/🖰🗏🗁 ، شرح ديوان أبي تَمّام للتّبريزيّ : 🗁/🖮⌛🗁 ، المُفصّل : 🗎🖰🗁 ، شرح الفصول الخمسون : 🗐🗁ب ، البسيط في النّحو : 🗁/🖩🗏🗏 .) ، و _ برواية : (عَتقْتِ) _ في :
(المُحلّى _ وُجوه النّصب _ : 🗏🗏🗁 .) ، و _ برواية : (غَدَوْتِ) _ في : (عُمدة الحُـــفّاظ : 🗎/🗏🗁🗐 .) ، وعجزه في : (غُرر الدّرر الوسيطيّة : 🗁/🗏🖰🗏 .) .
(🗎) (البقرة : 🖩🗁🗎 .) .
(🗁) (طَه : 🖮🗁 .) .
(🗎) انظر : (الكتاب : 🗎/⌛🗁🗐 ، أمالي ابن الشّجريّ : 🗎/🗏🗐🗐 ، التّخمير : 🗎/🗎🗎🗎 ، شرح المُقدّمة الجُزُوليّة الكبير : 🗎/🖮🖲🖩 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 🗁/🗐🖲⌛ ، الفوائد الضّيائيّة : 🗎/🗏🗀🗁 ، التّصريح : 🗁/🗏🖩🗐 ، البهجة المرضيّة : 🗁🖰 ، همع الهوامع : 🗁/🗏🖮🗎 .) .
(🗏) (التّخمير : 🗎/🗎🗎🗎 .) .
(🗐) انظر : (الإنصاف : 🗎/🖲🗁🖮 .) .
(🖩) انظر : (البسيط في النّحو : 🗁/🖩🗏🗏 .) .
(⌛) انظر : (اللباب في علل البناء والإعراب : 🗎/🗀🗎🗁 .) .

فالآيَة الكريْمة تحتمل أحد الأوجه السّتة الأُول المذكورة آنفًا .
أمّا البيت فيحتمل خمسة أوجهٍ لا يكون في واحدٍ منها صلةً :
ـ أنْ يكون (تَحْمِلِيْنَ) صفةً لموصوفٍ محذوفٍ ، تقديره : وَهَذَا رَجُلٌ تَحْمِلِيْنَه ، فحُذفت (الْهاء) من الصّفة ، كما حُذفت في قولك : النَّاسُ رَجُلاَنِ : رَجُلٌ أَكْرَمْتَ ، وَرَجُلٌ أَهَنْتَ[illegible] .
ـ أنْ يكون (تَحْمِلِيْنَ) صفةً لـ (طَلِيْقٍ) ، فقُدّمت ، فصارت في موضع نصبٍ على الحال ، تقديره : وَهَذَا مَحْمُوْلاً طَلِيْقٌ[illegible] .

ـ أنْ يكون (تَحْمِلِيْنَ) حالاً من الضّمير في (طَلِيْقٍ) ، والعائد محذوفٌ ، أي : تَحْمِلِيْنَهُ ، و (طَلِيْقٌ) خبر (هَذَا) [illegible] .
ـ أنْ يكون (تَحْمِلِيْنَ) حالاً ، والعامل فيه معنى الإشارة[illegible] .
ـ أنْ يكون (تَحْمِلِيْنَ) خبرًا بعد خبرٍ ، وإنْ كان فيه تقديْم الخبر بالفعل على الاسم[2766] .
والوجه الأوّل هو المُختار ، وهو أنّ (أَنْتُم) مُبتدأٌ ، و (هَؤُلاَءِ) خبره ، و (تَقْتُلُونَ) حالٌ يعملُ فيها معنى التّشبيه ، يدلّ على ذلك تصريح العرب بإبقاء الحالِ موقعها في قولِهم : ((هَا أَنَا ذَا قَائِمًا .)) [illegible] , وقولِهم أيضًا : ((هَا أَنْتَ ذَا قَائِمًا .)) [illegible] ، وقولِهم أيضًا : ((هَا هُوَ ذَا قَائِمًا .)) [illegible] ، وإنّما أخبر عن الضّمير باسم الإشارة في اللفظ ، وكأنّه قال : أَنَا الحاضِرُ ، وأَنْتَ

([illegible]) انظر : (إيضاح الشّعر : [illegible] .) .
([illegible]) انظر : (المصدر السّابق ، الإنصاف : [illegible] ، شرح الفصول الخمسون : [illegible] ، البسيط في النّحو : [illegible] ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : [illegible] ، غُرر الدّرر الوسيطيّة : [illegible] .) .
([illegible]) انظر : (إيضاح الشّعر : [illegible] ، اللباب في علل البناء والإعراب : [illegible] ، البسيط في النّحو : [illegible] .) .
([illegible]) انظر : (اللباب في علل البناء والإعراب : [illegible] ، البسيط في النّحو : [illegible] .) .
([illegible]) انظر هذا القول في : (البحر المُحيط : [illegible] ، الدّرّ المصون : [illegible] ، [illegible] .) .
([illegible]) انظر هذا القول في : (البحر المُحيط : [illegible] ، النّهر الْماد : [illegible] ، الدّرّ المصون : [illegible] .) .
([illegible]) انظر هذا القول في : (البحر المُحيط : [illegible] ، الدّرّ المصون : [illegible] .) .

الحَاضِرُ ، وهُوَ الحَاضِرُ ، والمقصود من حيث المعنى الإخبار بالحال ، ويدلّ على أنّ الجملة حالٌ مجيئهم بالاسم المفرد منصوبًا على الحال من قولِهم : ((هَا أَنَا ذَا قَائِمًا .)) ، ونحوه ، ثُمّ هذه الحال عندهم من الأحوال اللازمة التي
لا يسْتغني الكلامُ عنها[🗁] .

ــ والله Ψ أعلم بالصّواب ــ

*** * * * * * * * * ***

<u>الابتداء :</u>

ــ المسألة الثّانية ــ

العامل في المُبتدإ والخبر .

قال ابن يعيش : ((. . . . أمّا في معرفة عامل المُبتدإ والخبر فاختلف فيه على خمسة أقوالٍ :
قال قومٌ : عاملهما الذي رفعهما جميعًا معنويٌّ[2] ، وهو اهتمامك بذكر المُبتدإ ، وجعلك له أوّلاً في الرّتبة لثانٍ يأتي بعده تتمّ فائدته . . . . ، وهذا اختيار الشّيـــخ
طاهر بن أحمد _ رحمه الله _ .
وقال قومٌ : عامل المُبتدإ معنويٌّ ، وهو مُشابَهته للفاعل . . . . [3] .

(🗁) انظر : (البحر المُحيط : 🗁/⧗⧗🗐 ، النّهر الْماد : 🗁/🗎🗀🗁 ، الدّرّ المصون : 🗁/🗏🖰🗎 ، 🗎/✇ᘐ🗎🗁 .) .
(2) أي : الابتداء .
وقد سبق عرض آراء النّحويّين في تحديد معناه في : (306 .) .
(3) سبق أنّ هذا واحدٌ من معاني الابتداء في : (306 .) .
وسيأتي له إيضاحٌ في : (1188 _ 1189 .) .

وقال قومٌ : المُبتدأ والخبر عاملان كلاهُما ، فالمُبتدأ عاملٌ في الخبر ، وهو الذي رفعه ، والخبر عاملٌ في المُبتدإ ، وهو الذي رفعه أيضًا ، وهذا القول فاسدٌ ؛ من قبل أنّ المُبتدأ والخبر كالشّيْ الواحد في الأصل ، وبعضُ الشّيء لا يعمل في بعض .

وقال قومٌ : الابتداء وحده رفع المُبتدأ ، وهُما جميعًا رفعا الخبر أيضًا ، وهذا القولُ أكثرُ فسادًا من الأوّل ؛ لأنّ المعمول الواحد لا يكون لعاملين مُختلفين ، بخلاف العامل الواحد ، فإنّه يكون له معمولان وثلاثة ، كالمُتعدّي من الأفعال إلى اثنين ، أو إلى ثلاثة ، وكالذي يطلبُ اسْمًا وخبرًا ، مثل : (كان) وأخواتِها ، و (إنّ) وأخواتِها ، وما حُمل عليها كـ (ما) ، و (لا) ، وكالفعل الذي يطلبُ فاعلاً ومفعولاً .

وقال قومٌ : الابتداءُ رفع المُبتدأ ، والمُبتدأ وحده هو الذي رفع الخبر . وهذا القولُ أيضًا داخلٌ تحت القولين الفاسدين ؛ لأنّه لو صحّ ذلك لكان صاحب الحال هو العاملُ في الحال ، ولكان الموصول هو العاملُ في الصّلة ، ولكان المُؤكّد هو العاملُ في التّأكيد ، ولكان المنعوت هو العامل في النّعت ، إلى غير ذلك .

واعلم أنّ بين البصريّين والكوفيّين في هذه الأقوال خلافاتٌ يطول شرحُها ، ولا فائدة في ذكرها إذا ذكرتُها لك هاهنا ، وإنّما الغرضُ سِواها ، والأصحّ من هذه الأقوال ما ذهب إليه الشّيخ طاهر بن أحمد ، والقول الذي بعده .)) [1] .

العامل في المُبتدإ والخبر من المسائل التي طال فيها الخلاف بين النّحويّين ، وقد بلغ هذا الخلاف ستّة آراء :

1 _ عاملهما الذي رفعهما جميعًا هو الابتداء .

وإليه ذهب : الأخفش[2] ، والجرميّ[3] ، وابن السّرّاج _ في أحد قوليه _[1] ، والسّيرافيّ[2] ، والرُّمّـــــانيّ[3] ،

---

(1) (المُحيط : 54/2ب _ 55أ .) .

(2) انظر : (معاني القرآن : 9/1 .) .

(3) منسوبٌ إليه في : (الإنصاف : 49/1 ، ارتشاف الضّرب : 1085/3 ، المُحصّل في كشف أسرار المُفصّل : 60/1أ ، المُساعد : 206/1 ، شفاء العليل : 272/1 ، تعليق الفرائد : 17/3 .) .

والجرميّ (225هـ) : هو أبو عمر صالح بن إسحاقّ الجرميّ ، مولى الجرم بن ربّان ، من قُضاعة ، قرأ (الكتاب) على أبي الحسن الأخفش ، ولقي يُونس بن حبيب .

ترجمته في : (مراتب النّحويّين : 122 _ 124 ، أخبار النّحويّين البصريّين : 72 _ 74 ، تاريخ العلماء النّحويّين : 72 _ 73 .) .

والفارقيّ[4] ، والصّيمريّ[5] ، واختاره ابن بابشاذ _ في أحد قوليه _[6] ، والأعلم[7] ، وابن فضّال[8] ، والزّمخشريّ[9] ، والباقوليّ[10] ، وابن الخشّاب[11] _ في أحد قوليه _[12] ، والخاورانيّ[13] ، والجُزُوليّ[14] ، والمُطرّزيّ[15] ،

---

(1) منسوبٌ إليه في : (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 229 ، المُحصّل في شرح المُفصّل : 846/1 .) .

(2) انظر : (شرح الكتاب : 346/1أ .) .

(3) انظر : (شرح الكتاب : 138/2أ _ ب .) .

والرّمّانيّ (384هـ) : هو أبو الحسن عليّ بن عيسى الرّمّانيّ ، أحد أئمّة العربيّة ، أخذ العلم عن الزّجّاج وابن السّرّاج .

ترجمته في : (مُعجم الأُدباء : 73/14 _ 78 ، إنباه الرّواة : 294/2 _ 296 ، إشارة التّعيين : 221 _ 222 .) .

(4) انظر : (تفسير المسائل المُشكلة : 362 .) .

(5) انظر : (التّبصرة والتّذكرة : 100/1 .) .

والصّيمريّ (ق : 4هـ) : هو أبو مُحمّد عبد الله بن عليّ الصّيمريّ ، كان فَهِمًا عاقلاً ، صنّف في النّحو (التّبصرة) ، وأحسن فيه التّعليل على مذهب البصريّين .

ترجمته في : (إنباه الرّواة : 123/2 ، الوافي بالوفيات : 33/3 ، بُغية الوعاة : 49/2 .) .

(6) انظر : (شرح المُقدّمة المُحْسِبة : 344/2 _ 345 ، 346 .) .

(7) انظر : (النّكت في تفسير كتاب سيبويه : 509/1 .) .

والأعلم (476هـ) : هو أبو الحجّاج يُوسف بن سُليمان الشّنْتّمريّ ، كان عالِمًا باللغة والعربيّة ، واسع الحفظ للأشعار ومعانيها ، جيّد الضّبط ، كثير العناية بِهذا الشّأن ، فكانت الرّحلة إليه في زمنه .

ترجمته في : (مُعجم الأدباء : 60/20 _ 61 ، نَكْت الهِميان : 313 ، إنباه الرُواة : 65/4 _ 67 .) .

(8) انظر : (شرح عيون الإعراب : 193 .) .

(9) انظر : (المُفصّل : 35 .) .

(10) انظر : (شرح اللمع : 266/1 _ 283 .) .

(11) ابن الخشّاب (567هـ) : هو أبو مُحمّد عبد الله بن أحمد بن الخشّاب ، من أهل بغداد مولدًا ووفاةً ، أعلمُ مُعاصريه بالعربيّة ، ولديه إلْمامٌ بعلوم الدّين ، واطّلاعٌ على شيءٍ من الفلسفة والحساب والهندسة .

ترجمته في : (وفيات الأعيان : 188/2 ، قلادة النّحر : 655 ، شذرات الذّهب : 222/4 .) .

(12) انظر : (المُرتجل في شرح الجُمل : 114 _ 115 .) .

(13) انظر : (القواعد والفوائد : 73 .) .

(14) انظر : (المُقدّمة الجُزُوليّة في النّحو : 93 .) .

والجُزُوليّ (607هـ) : هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجُزُوليّ ، تصدّر للإقراء بالمريّة وغيرها ، وولي خطابة مراكش ، وأخذ عنه العربيّة جماعةٌ منهم الشّلَوبين وابن مُعطٍ ، وكان إمامًا فيها لا يُشقّ غُباره مع جودة التّفهيم وحُسن العبارة .

ترجمته في : (غاية النّهاية : 611/1 ، البُلْغة في تراجم أئمّة النّحو واللغة : 166 _ 167 ، بُغية الوعاة :

وصدر الأفاضل[1] ، وابن مُعطٍ[2] ، وابن الحاجب[3] ، وابن عصفور[4] ، ويحيى بن حمزة[5] ، وابن هطيل[6] ، والجاميّ[7] ، وعصام الدّين الإسفراييني[8] ، وصحّحـــه

.) . 236/2
(15) انظر : (المصباح في النّحو : 90 .) . =
= والمُطرّزيّ (610هـ) : هو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المُطرّزيّ ، من أهل خُوارزم ، قرأ على الزّمخشريّ ، وبرع في النّحو واللغة والفقه على مذهب الحنفيّة ، قيل : هو خليفة الزّمخشريّ .
ترجمته في : (مُعجم الأدباء : 212/19 ، إنباه الرّواة : 339/3 ، البُلغة في تراجم أئمّة النّحو واللغة :
.) . 231
(1) انظر : (التّخمير : 255/1 _ 257 .) .
(2) انظر : (الفصول الخمسون : 198 .) .
وابن مُعطٍ (628هـ) : هو أبو الحسن يحيى بن عبد المعطيّ الزّواويّ ، كان إمامًا مبرّزًا في العربيّة ، شاعرًا مُحسِنًا ، قرأ على الجزُوليّ ، وسَمع من ابن عساكر ، وأقرأ النّحو بدمشق مُدّة ثُمّ بِمصر ، وتصدّر بالجامع
العتيق ، صنّف في العربيّة مُصنّفاتٍ كثيرةٍ ، تشهد بغزارة علمه .
ترجمته في : (مُعجم الأدباء : 35/20 _ 36 ، إنباه الرّواة : 38/4 ، بُغية الوعاة : 344/2 .) .
(3) انظر : (الإيضاح في شرح المُفصّل : 182/1 .) .
وابن الحاجب (643هـ) : هو أبو عمرو جمال الدّين عُثمان بن الحاجب ، برع في العربيّة والقراءات وأتقنها غاية الإتقان ، انتقل إلى دمشق ودرّس بجامعها في زاوية الْمالكيّة ، وأكبّ الخلق على الاشتغال عليه ، والتزم لَهم الدّروس ، وتبحّر في الفُنون .
ترجمته في : (وفيات الأعيان : 248/3 ، المُختصر في أخبار البشر : 178/3 ، الطّالع السّعيد الجامع لأسْماء نُجباء الصّعيد : 352 .) .
(4) انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 340/1 _ 342 .) .
(5) انظر : (الحاصر : 678/2 ، المُحصّل في كشف أسرار المُفصّل : 60/1أ .) .
(6) انظر : (التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 43أ ، عُمدة ذويّ الهمم : 52ب .) .
(7) انظر : (الفوائد الضّيائيّة : 278/1 _ 279 .) .
والجاميّ (898هـ) : هو أبو البركات عبد الرّحمن بن أحمد الجاميّ ، أحد المُفسّرين الأفاضل ، ولد في
جام ، وانتقل إلى هراة وتفقّه ، وصحب مشايخ الصّوفيّة ، صنّف في العربيّة وغيرها .
ترجمته في : (شذرات الذّهب : 360/7 ، البدر الطّالع : 336 _ 337 ، الأعلام : 296/3 .) .
(8) انظر : (شرح الفريد : 172 .) .
والإسفراييني (951هـ) : هو عصام الدّين إبراهيم بن مُحمّد الإسفراييني ، من هَراة التي صارت في عصره مركزًا للعلم والعُلماء ، وهو مِمّن رسخت قدمه في كافّة فُروع العلم والمعرفة ، كان على قدرٍ كبيرٍ من الفصاحة وطلاقة اللسان مع علوّ كعبه في علوم البلاغة والبيان . =

الحيدرة[1] ، والزَّبيديّ[2] ، وعُزِي إلى أكثر البصريّين[3] .

2 _ العائد من الخبر رفع المُبتدأ ، والمُبتدأُ نفسه هو الذي رفع الخبر .
وإليه ذهب : بعض الكوفيّين[4] .

3 _ الابتداءُ رفع المُبتدأ ، وهو الذي رفع الخبر بواسطة المُبتدإ .
وبه قال : أبو البركات الأنباريّ[5] ، وابن يعيش الحلبيّ[6] .

4 _ المُبتدأُ والخبرُ عاملان كلاهُما ، فالمُبتدأ عاملٌ في الخبر وهو الذي رفعه ، والخبر عاملٌ في المُبتدإ وهو الذي رفعه أيضًا .
وإليه ذهب : الكسائيّ[7] ، والفرّاء[8] ، وابن جنّيّ _ في أحد أقواله _[9] ، ونصّره ابن فلاح[10] ، وقوّاه الرّضيّ[11] ، واختاره أبو حيّان[12] ، والسّيوطيّ _ في أحد قوليه _[13] ، وعُزِي إلى مُعظم الكوفيّين والبغداديّين[1] .

= ترجمته في : (شذرات الذّهب : 291/8 ، روضات الجنّات في أحوال العلماء السّادات : 179/1 ، سِمط النّجوم العوالي : 8/1 .) .
(1) انظر : (كشف المُشكل : 217 .) .
(2) انظر : (ائتلاف النّصرة : 31 .) .
والزَّبيديّ (802هـ) : هو أبو عبد الله عبد اللطيف بن أبي بكر اليمانيّ ، أحد العُلماء بالعربيّة ، ولد بـ الشَّرجة ، وسكن زَبيدًا ومات بها ، له مُؤلّفاتٌ تُبيّن مدى اهتمامه بعلم النّحو والعربيّة .
ترجمته في : (بُغية الوعاة : 107/1 ، الضّوء اللامع : 325/4 ، شذرات الذّهب : 17/7 .) .
(3) في : (فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة : 94 ، المُساعد : 206/1 ، الفوائد الضّيائيّة : 279/1 .) .
(4) منسوبٌ إليهم في : (شرح الكافية لابن فلاح : 50أ ، المُغني في النّحو : 34أ ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 818/2 ، الحاصر : 677/2 .) .
(5) انظر : (الإنصاف : 46/1 _ 47 .) .
(6) انظر : (شرح المُفصّل : 85/1 .) .
(7) منسوبٌ إليه في : (شرح الكافية لابن فلاح : 49ب ، المُغني في النّحو : 34أ ، شرح الكافية للرّضيّ : 227/1 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 817/2 .) .
(8) انظر : (معاني القُرآن : 185/3 .) .
(9) منسوبٌ إليه في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن خروف : 397/1 ، ارتشاف الضّرب : 1085/3 .) .
(10) انظر : (شرح الكافية : 50ب ، المُغني في النّحو : 34أ .) .
(11) انظر : (شرح الكافية : 227/1 .) .
(12) انظر : (ارتشاف الضّرب : 1085/3 ، التّذييل والتّكميل : 266/3 .) .
(13) انظر : (البهجة المرضيّة : 92 ، همع الهوامع : 312/1 .) .

وحُجّتهم : أنّ المُبتدأ لا بُدّ له من خبرٍ ، والخبرُ لا بُدّ لـه من مُبتدإٍ ، ولا ينفكّ أحدهُما من صاحبه ؛ لذا رفع كُلّ واحدٍ منـهما الآخر .

وأيّدوا ذلك بجواز كون كُلّ واحدٍ من الشّيئين عاملاً في الآخر ، كقولـه I :

⌚ ✇☒♦❄☒ ✇⑤☜✍♦↑⑤☠ ⑤✍☒♦☐⇨☺ ⑤☺✞➔✇
⑤✍·♊♐♦↑⑤☠ ⑤✍☒●✞✈✍♊⋏✞❄♐⌂✞✍✞
⑤☺✞⊞♈✈⑥▽✞✈⑥ ❸❄✞•♊♐♦↑⑤☠ ⑦❄✞⌫✞↖♦
⑤✍⇧②✞☺☺✦♊⋏✞⑥💻⇩♦ ⑤✍☒💾ᥫ♦⅄☐●✞⇘📖◆
➔✞①✞② ᥫ○⬋⇨♊↗✞❄●⇔ ⑩✡✞✞④⇨❸✡ℊ⇨
➔✞①✞② ❸❄♦☙✞⑥⚴✡●☐ ⑩✡↗✞⑥💻
➔✞⑤✍⑩❄♊❷❄✞↬⇦✇ ⑩✞❄❄&♊⊃✞ ●✞✍☒✡ℊ⇨
✦✞✞⑨”♍④⌚ ⌚[2] ، فنصب (أَيًّا) بـ (تَدْعُوا) ، وجزم (تَدْعُوا) بـ (أَيًّا) ، فكان كُلّ واحدٍ منـهما عاملاً ومعمولاً ، وأمثالُ ذلك كثير[3] .

ولَمْ يرتضِ ابن يعيش هذا الرّأي ؛ فوصفه بالفساد ، واعترضـه بوجـهٍ واحدٍ ، وهو أنّ المُبتدأ والخبر كالشّيء الواحد في الأصل ، وبعضُ الشّيء لا يعمل في بعضٍ[4] .

وهذا الاعتراض مُسلّمٌ بـه ؛ ذلك أنّ التّلازم لا يُوجب أنْ يكون أحدهُما عامـلاً في الآخر[5] ، يقول ابن الفخّار[6] : ((فأمّا من ذهب إلـى أنّ كُلّ واحدٍ منـهما عامـلٌ في صاحبه ، فيعتلّ باقتضائه إيّاه من جهة أنّ هذا مُخبِرٌ عنه ، وهذا مُخبَرٌ به ، وهو أصلٌ في وجوب العمل .

وهذا وإنْ كان ظاهره صحيحًا فباطنه سقيمٌ ؛ وذلك أنّـه إذا كـان كُلّ واحدٍ منـهما عاملاً في صاحبه فهو علامةٌ على ما هو علامـةٌ عليـه ؛ من جهـة أنّ العامل علامةٌ علـى إعراب معموله ، والشّيء إذا كان علامـةً علـى شـيءٍ لَمْ يستقم أنْ يكون مَعْلـمًا لـذلك الشّـيء ؛ لِما فيـه من لزوم الدّور ، وزِانـه أنّ (دَلوك الشّمس) علامةٌ على (وجـوب الصّلاة) فلا يستقيم أنْ يُقال : (وجوب

---

(1) في : (الإرشاد إلى علم الإعراب : 109 .) .
(2) (الإسراء : 110 .) .
(3) انظر : (الإنصاف : 44/1 _ 45 ، المُحصّل في شرح المُفصّل : 837/1 _ 838 ، شرح الفصول الخمسون : 79ب ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 817/2 .) .
(4) انظر : (كشف المُشكل : 217 ، المُحصّل في شرح المُفصّل : 847/1 .) .
(5) انظر : (ائتلاف النّصرة : 30 .) .
(6) ابن الفخّار (754هـ) : هو أبو عبد الله مُحمّد بن عليٍّ الخولانيّ ، أحد عُلماء العربيّة في الأندلس ، شارك في غير صناعة العربيّة من قراءات ، وفقهٍ ، وعروض ، وتفسير ، تقدّم خطيبًا بالجـامع الأعظـم ، وقعـد للتّـدريس بالمدرسـة النّصـريّة .
=

الصّلاة) علامـةٌ علـى (دَلـوك الشّمس) ؛ لأنّـه يتوقّف معرفـة الوجـوب علـى (الدّلوك) ومعرفة (الدّلوك) على الوصف ، فيكـون دورًا
وما أدّى إلى الدّور فهو محالٌ .)) [1] .

كما أنّ حذف ما يُعلم من المُبتدإ والخبر جائزٌ ، وقد يجبُ ، فكيف يعمل أحدهُما في الآخر وهو محذوفٌ .

وأيضًا الخبر قد يكونُ جُملـةً ، أو شبه الجُملـة ، ولا يجوزُ إعمـال شـيءٍ منـها في المُبتدإ .

وقد يكون ثلاث ، أو أربع كلماتٍ ، أو أكثر ، ولا يجوزُ إعمـال كلمـةٍ منـها دون
سائرها ، ولا إعمالُها مُجتمعةً في شيءٍ واحدٍ[2] .

وهناك أيضًا وجوهٌ أُخر يُردُّ بها هذا الرّأي ، منـها :

أ _ أنّـه يُـؤدّي إلـى مُحـال ؛ لأنّ العامـل حقّـه التّقـدّم علـى المعمـول . فلـو ترافعا لوجب أنْ يكون كُلّ واحدٍ منـهما قبل الآخر ، والشّـيءُ الواحد لا يكون مُقدّمًا مُؤخّرًا في حالٍ واحدةٍ[3] .

وهذا الوجه قد يُردّ بدليل أداة الشّرط في الآيـة السّابقة ؛ فإنّـها قد وقعت عاملةً ومعمولةً في آنٍ واحدٍ .

وأُجيب بِمنع ذلك من جهاتٍ :

ـ أنّ الفعل بعد أداة الشّرط مجزومٌ بـ (أنْ) ، وأداة الشّرط نـائبـةٌ عن (إنْ) لفظًا ، وإنْ لَمْ تعمل شيئًا[4] .

ـ أنّ أداة الشّـرط إنّمـا عملـت مـن جهـة تضـمّنها معنـى (أنْ) ، وكانـت معمولـةً من جهة معنى الاسْميّة ، فاختلفت الجهتان ، بخلاف ما هُنا[5] .

= ترجمته في : (الدُّرر الكامنـة : 57/4 ، بُغيـة الوعـاة : 174/1 _ 175 ، شجرة النُّور الزّكيّة في طبقات الْمالكيّة : 329/1 .) .

(1) (شرح الجُمل : 130/1 .) .

(2) انظر : (كشف المُشكل : 217 .) .

(3) انظر : (الإنصاف : 84/1 ، كشف المُشكل : 319/1 ، شرح المُفصّل : 84/1 ، الإيضاح في شـرحه : 183/1 ، المُحصّـل فـي شـرح المُفصّـل : 837/1 ، شـرح التّسـهيل : 272/1 ، شـرح الكافـــية لابن
فلاح : 50أ ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 817/2 .) .

(4) انظر : (الإنصـاف : 48/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 232 ، اللبـاب في علل البنـاء والإعراب :
129/1 ، فاتحة الإعراب : 95 .) .

(5) انظر : (الإنصاف : 48/1 ، الإيضاح في شرح المُفصّل : 183/1 .) .

ـ أنّ كُلّ واحدٍ منهما إنّما استحقّ أنْ يعمل في صاحبه ؛ لأنّه عاملٌ ، وأمّا هُنا فلا خلاف في أنّ المُبتدأ والخبر اسْمان باقيان على أصلهما في الاسْميّة ، والأصلُ في الاسم أنْ
لا يعمل إلاّ لشبه الفعل ، أو الحرف ، وهو مُنتفٍ هاهنا[1] .
ـ أنّ أداة الشّرط يُنوى بِها التّأخير من حيث المفعوليّة ؛ لأنّ رُتبتها بعد الفعل ، وما عرض لَها من تضمّن معنى الشّرط حرف الشّرط ، وإنْ مُنع تأخيرها لا يَمنع تقديرًا .
وأمّا خبر المُبتدإ فلا يستقيم تقديْمه عندهم . فلو تقدّم لبطلت الخبريّة ، وصار المُبتدأ مُرتفعًا به على جهة الفاعليّة[2] .
ب _ أنّه يجوز دخول العوامل اللفظيّة عليهما ، نحو : ((كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ .)) ، وَ ((إنّ زَيْدًا أَخُوكَ .)) ، وَ ((ظَنَنْتُ زَيْدًا أَخَاكَ .)) . فلو كان كُلّ واحدٍ منهما عاملاً في الآخر لَما جاز أنْ يدخل عليه عاملٌ غيره ، وهو باقٍ[3] .
فإنْ قيل : هذا الوجه غير لازمٍ ؛ لأنّه يجوزُ دخول عاملٍ على عاملٍ آخر ، وذلك كدخول حرف الشّرط على الفعل الذي تكون (لَمْ) لنفيه ، نحو قوله I : ⓵ ⮌✖💣⑥⌖❄⮚ ⬄➢⛿✞⌦ ☠⑤⬆✡⌫⌖⬀🖫✍⌖❄❸
➔⌖⌦✞⓿ ❸❄⌖✍❄♊⬀⌖⌫✡⬆⑤☠
⮚❄⌖⑥✍❸❄✞⛿🙟❄💧⬆⑤☠ ⑤✍⌦⓿✞⛿⑥⦿⌖
⑤✍⌦✞⛿❷✡⬂ ➔⌖⬔❄💧⬆·💧⬋⌖⑥ ⑤✍⌦⓿✞⛿⑥▪⇧
➔⑤✍⌦🖫♋✡❿⌖⑥⦿⌖⬆✍💧 ⑤☹✡⬀✡•➩☺⓿❑
⌦✡⌫🖫⬂✞❄⁋✍✡⭘✖▦⓿⌖ ⓵ [4] .
وقوله I : ⓵ ✎▦❄⌖❄❄▭⁋⑥✞☹▦❄💧✈➚⌖⑥
⑤✍⌦⭘⌖✈✦💧⬆🙟💧 ❿❄⌖⌫✡⛿❄⬂⬅🖫 ✓⌖⑥💻
⑤✡☹⬅⦾✖🙟⌖ ⑤✖💣⌦✞”♊⦸⇨ ✓✡⓿
⦿⌖✈❿❄✈✡⦸〰⇨ ➔⌖⑥✖💣⮌ ⌦✞⛿⮹♊
❸❄⌖✍❄❑⬀⌖⬂♊ ⮚❄⌖⮙⌖⑥ ❿❄⌖⌫✞⛿⬀⬅❄❄❑➊⇨
⦿✡✦⌖⑥⌦✞❷❄⌖⬉💧🕮✋ ➔⌖⑥✍✉💧⇨☺⇨☺💧
▦❄⌖⬀♊⌖✡⮙💧⦸⇨ ✓✡⓿⌖ ⑤✍⌦⓿✞⛿⑥▪✖🔔

---

(1) انظر : (الإنصاف : 48/1 ، شرح الكافية لابن فلاح : 50أ ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 817/2 .) .
(2) انظر : (شرح الكافية لابن فلاح : 50أ _ ب ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 817/2 .) .
(3) انظر : (الإيضاح في علل النّحو : 140 ، الإنصاف : 48/1 ، شرح المُفصّل : 84/1 ، المُحصّل في شرحه : 839/1 ، شرح الكافية لابن فلاح : 50أ .) .
(4) (البقرة : 24 .) .

⑤✠✱💣➲⧫✈ ⑤✍🖎⧫⇨☺ ①⧫② ▦❄⧫➚♊•✡⬀
⑤✍⌦🖫⌀⧫⬆⬄⬅⧫ ⑤✍⌦🖫✎✞❄⸙⬃✡⬤✠▦⬆⧫ 🕓 [1] .

أُجيب بأنّ : (((إنْ) هاهنا غير عاملةٍ في اللفظ ، ودخلت على (لَمْ) كما تدخل على
الْماضيّ ؛ لأنّها لا تعمل في (لَمْ) كما لَمْ تعمل في الْماضي .)) [2] .

ج _ أنّ الخبر قد يكونُ فعلاً للمُبتدإ ، فلو عمل فيه لكان فاعلاً ، والفاعلُ لا يكونُ قبل الفعل[3] .

د _ أنّ الخبر قد يكونُ موصولاً ، فلو عمل في المُبتدإ لعملت الصّلةُ فيما قبلها .
وهذا محال[4] .

هـ _ أنّ كلّ واحدٍ من المُبتدإ ، أو الخبر قد يكونُ جامدًا ، والجامدُ لا يعملُ ؛ إذْ
لا معنى فيه يتأثّرُ به المعمول[5] .

و _ أنّ المُبتدأ قد يرفعُ فاعلاً ، نحو : ((القَائِمُ أَبُوْهُ ضَاحِكٌ .)) . فلو كان رافعًا للخبر لأدّى ذلك إلى إعمال عاملٍ واحدٍ في معمولين رفعًا من غير أنْ يكون أحدهُما تابعًا
للآخر ، وكذا يُقالُ في الخبر ، وهذا لا نظير له في العربيّة[6] .

5 _ الابتداءُ وحده رفع المُبتدأ ، وهُما جميعًا رفعا الخبر .
وإليه ذهب : المُبرّد _ في أحد قوليه _[7] ، والزّجّاج[8] ، وابن السّرّاج _ في
قوله الآخر _[1] ، وابن جنّيّ _ في قوله الثّاني _[2] ، وتابعهم الثّمانينيّ[3] ، وابن

---

(1) (الْمائدة : 67 .) .
(2) (اللباب في علوم الكتاب : 438/1 .) .
(3) انظر : (الحلُل في إصلاح الخلل : 149 ، المُحصّل في شرح المُفصّل : 837/1 ، شرح الكافية لابن
فلاح : 50أ .) .
(4) انظر : (الحلُل في إصلاح الخلل : 149 ، شرح الكافية لابن فلاح : 50أ ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ :
817/2 .) .
(5) انظر : (كشف المُشكل : 319/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 227 .) .
(6) انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 340/1 _ 341 ، همع الهوامع : 311/1 .) .
(7) انظر : (المُقتضب : 49/2 ، 126/4 .) .
(8) منسوبٌ إليه في : (التّذييل والتّكميل : 264/3 ، المُساعد : 206/1 ، شفاء العليل : 272/1 .) .

برهان[4] ، وابن بابشاذ _ في قوله الآخر _[5] ، وابن الخشّاب _ في قـوله الآخر _[6] ، والقبيصيّ[7] .

وحُجّتهم : أنّ الخبر لا يقع إلاّ بعد الابتداء والمُبتدإ ؛ فوجب أنْ يكونـا هُما العاملين فيه[8] .

وقد أوضح الثّمانينيّ هذه الحُجّة بقوله : ((وهذا الوجه الذي يعتمدُ عليه كثيرٌ من
النّاس ؛ لأنّ الخبر يفتقرُ إلى تقدّمهما عليه ، فليس أحدهما بـأنْ يرفعه أولى من الآخر ، فإمّا أنْ يشتركا في رفعه ، أو يسقطا ، وقد ثبت رفعه فلا بُدّ أنْ يكون مجموعهما قد
رفعه .))[9] .

ولَمْ يرتضِ ابن يعيش هذا الرّأي ؛ فوصفه بأنّه أكثر فسادًا من سابقه ، واعترضه بوجهٍ واحدٍ ، وهو أنّ المعمول الواحد لا يكون لعاملين مُختلفين ، بخلاف العامــل

---

(1) انظر : (الأُصول : 58/1 .) .
(2) انظر : (الخصائص : 385/2 .) .
(3) انظر : (شرح اللمع : 61ب ، الفوائد والقواعد : 159 _ 160 .) .
والثّمانينيّ (442هـ) : هو أبو القاسم عُمر بن ثابت الثّمانينيّ ، أخذ العلم عن شيخه ابن جنّيّ .
ترجمته في : (مُعجم نزهة الألبّاء : 256 ، الأُدباء : 57/16 ، بُغية الوعاة : 217/2 .) .
(4) انظر : (شرح اللمع : 1/ 33 _ 34 .) .
وابن بَرْهان (456هـ) : هو أبو القاسم عبد الواحد بن عليّ العُكبريّ ، من أهل بغداد ، عالِمٌ بالأدب والنّسب ، كان أوّل أمره مُنجّمًا ثُمّ صار نحويًّا ، فألّف (أُصول اللغة) ، و (شرح اللمع في النّحو) .
ترجمته في : (دُمية القصر : 1512/3 _ 1514 ، نُزهة الألبّاء : 259 _ 260 ، إشارة التّعيين :
199 .) .
(5) انظر : (شرح المُقدّمة المُحْسِبة : 346/2 .) .
(8) انظر : (المُرتجل في شرح الجُمل : 115 .) .
(9) انظر : (الهادي في الإعراب إلى طريق الصّواب :60 _ 61 .) .
والقبيصيّ (620هـ) : هو أبو عبد الله مُحمّد بن أبي الوفاء الموصليّ ، أخذ العلم عن شيوخ عصره ، ثُمّ رحل إلى بغداد مرّتين وأخذ عن شيوخها ، اشتهر بالفضل والصّلاح ، ودماثة الأخلاق ، وحُسن العِشرة .
ترجمته في : (إنباه الرّواة : 77/3 ، طبقات النّحاة واللغويّين : 142/1 _ 143 ، بُغية الوعاة : =
= 260/1 .) .
(8) انظر : (الإنصاف : 48/1 ، شرح المُفصّل : 85/1 ، فاتحة الإعراب : 96 .) .
(9) (الفوائد والقواعد : 159 _ 160 .) .

الواحد ، فإنّه يكون له معمولان ، وثلاثة ، كالمُتعدّيّ من الأفعال إلى اثنين ، أو إلى
ثلاثة ، وكالذي يطلبُ اسْمًا وخبرًا ، مثل : (كان) وأخواتِها ، و (إنّ) وأخواتِها ، وما حُمل عليها ، كـ (ما) ، و (لا) ، وكالفعل الذي يطلبُ فاعلاً ، ومفعولاً[1] .

وهذا الاعتراضُ سديدٌ ؛ لأنّ التّركيب يُحدث لَهما معنًى وحُكمًا آخر ، ويُبطل حُكم كُلّ واحدٍ منهما على الإفراد .

وأيضًا إنّ تركّب عاملٍ من شيئين أحدهُما معنويٌّ ، والآخر لفظيٌّ مِمّا لا نظير له .

ومن الوجوه التي يُردّ بِها هذا الرّأي أيضًا ما يأتي :

أ _ أنّ المُبتدأ اسمٌ ، والأصل في الأسْماء أنْ لا تعمل ، وإذا لَمْ يكن له تأثيرٌ في
العمل ، والابتداءُ له تأثيرٌ ، فإضافة ما لا تأثير إلى ماله تأثير لا وجه له[2] .

ب _ أنّه يَمتنع أنْ يكون المُبتدأ عاملاً وحده لِمانع[3] ، لذا لا يصلح أنْ يكون عاملاً مع غيره ؛ لأنّه بانضمام غيره إليه ما زال ذلك الْمانع[4] .

ج _ أنّه يُؤدّي إلى منع تقدّيْم الخبر ؛ لأنّه لا يتقدّم المعمول إلاّ إذا كان العاملُ لفظًا مُتصرّفًا[5] .

6 _ الابتداءُ رفع المُبتدأ ، والمُبتدأُ وحده هو الذي رفع الخبر .

وإليه ذهب : سيبويه[6] ، والمُبرّد _ في قوله الآخر _[7] ، وابن جنّيّ _ في قوله

---

(1) لَمْ أقف على هذا الوجه من الاعتراض فيما بين يديّ من مصادر .
(2) انظر : (الإنصاف : 46/1 ، شرح الكافية لابن فلاح : 51أ .) .
(3) ستأتي الإشارة إلى سبب ذلك في : (636 .) .
(4) انظر : (اللباب في علل البناء والإعراب : 128/1 _ 129 ، المُحصّل في شرح المُفصّل : 848/1 .) .
(5) انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 341/1 _ 342 ، المُساعد : 206/1 ، تعليق الفرائد : 18/3 .) .
(6) اضطرب العلماء في تحديد رأيه في رافع المُبتدإ والخبر ، ولكن يبدو أنّ هذا هو رأيه ؛ لقوله في : (الكتاب : 127/2 .) : ((فأمّا الذي يُبنى عليه شيءٌ هو هو فإنّ المبنيّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك
قولك : عَبْدُ الله مُنْطَلِقٌ ، ارتفع (عبد الله) ؛ لأنّه ذُكر ليُبنى عليه (المُنطلق) ، وارتفع (المُنطلق) ؛ لأنّ المبنيّ على المُبتدإ بِمنْزلته .)) .
وانظر أيضًا : (المصدر السّابق : 81/1 .) .
(7) انظر : (المُقتضب : 12/4 .) .

الثّالث _[1] ، واختاره الشَّلَوبين[2] ، وابن مالك[3] ، وتابعه ابنه[4] ، وابن هشام[5] ، والصّفديّ[6] ،

وابن عقيل[7] ، والقلْصاديّ[8] ، والسّيوطيّ _ في قوله الآخر _[1] ، وصحّحه ابن الفخّار[2] ، والمُراديّ[3] ، وابن عنقاء[4] ، ورجّحه ناظر الجيش[5] ، وعُزي إلى جُمهور

---

(1) انظر : (اللمع : 71 _ 72 .) .
(2) انظر : (التّوطئة : 216 ، شرح المُقدّمة الجُزُوليّة الكبير : 743/2 .) .
(3) انظر : (تسهيل الفوائد : 44 ، شرحه : 270/1 .) .
(4) انظر : (شرح ألفيّة أبيه : 107 .) .
وابنه (686هـ) : هو بدر الدّين مُحمّد بن مُحمّد بن مالك ، كان إمامًا فهمًا ذكيًّا في النّحو ، والبلاغة ، والعروض ، والمنطق ، وله يدٌ مُشاركة في الفقه وأُصوله ، أخذ العلم عن والده ، سكن بعلبك وقرأ عليه جماعةٌ .
ترجمته في : (الوافي بالوفيات : 204/1 ، البداية والنّهاية : 313/13 ، بُغية الوعاة : 225/1 .) .
(5) انظر : (أوضح المسالك : 175/1 ، الجامع الصّغير في النّحو : 41 ، 44 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ : 132 .) .
وابن هشام (671هـ) : هو أبو مُحمّد عبد الله بن يُوسف الأنصاريّ ، أحد الأعلام المشهورين في النّحو والعربيّة ، له اطّلاع جيّد ، واستدراكٌ عجيبٌ ، وتحقيقٌ بالغٌ .
ترجمته في : (الدُّرر الكامنة : 456/2 ، بُغية الوعاة : 68/2 ، شذرات الذّهب : 191/6 .) .
(6) انظر : (الغيث المُسجم في شرح لاميّة العجم : 68/1 .) .
=

= والصّفديّ (764هـ) : هو أبو الصّفاء خليل بن أيبك الصّفديّ ، وُلد في صفد بفلسطين ، وانتقل إلى دمشق فتعلّم بها ، كان أديبًا مُؤرّخًا ، مُتلوّن الثّقافة ، صنّف مُؤلّفاتٍ ماتعةً ، وقد تولّى ديوان الإنشاء في صفد ومصر وحلب .
ترجمته في : (طبقات الشّافعيّة الكُبرى : 233/5 _ 246 ، مُعجم الشّيوخ : 178 ، الدّرر الكامنة : 87/2 _ 88 .) .
(7) انظر : (شرح ألفيّة ابن مالك : 189/1 .) .
وابن عقيل : (769هـ) : هو أبو مُحمّد عبد الله بن عبد الرّحمن الآمديّ ، ولد في القاهرة ، كان كريْمًا ، كثير العطاء ، قويّ النّفس ، وهو من أجلّ تلامذة أبي حيّان ، حتّى شهد له بالمهارة في النّحو والعربيّة .
ترجمته في : (غاية النّهاية : 428/1 ، الدّرر الكامنة : 266/2 _ 269 ، بُغية الوعاة : 47/2 _ 48 .) .
(8) انظر : (مدخل الطّالبين إلى فهم كلام المُعربين : 66 .) .
والقلْصاديّ (891هـ) : هو أبو الحسن عليّ بن مُحمّد القرشيّ ، كان عالِمًا فاضلاً صالحًا ، شارك في عددٍ من العلوم ، ومنها النّحو والفرائض والحساب .
ترجمته في : (نظم العقيان في أعيان الأعيان : 131 ، الضّوء اللامع : 14/6 ، دُرّة الحجال في أسْماء الرّجال : 251/3 .) .

البصريّين[6] .

<u>وحُجّتهم :</u> أنّ الابتداء عاملٌ معنويٌّ ، والعامل المعنويّ ضعيفٌ ، فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظيّ .

كما أنّ معنى الابتداء يبطلُ بدخول العامل على المُبتدإ ، والمُبتدأ لا يبطل معـناه
بذلك ، وما لا يبطل أولى بالعمل[7] .

ولَمْ يـرتضِ ابـن يعيش هـذا الـرّأي ؛ فوصـفه بأنّـه داخـلٌ تحـت الـرّأيين الفاسـدين ،
واعترضه بوجهٍ واحدٍ ، وهو أنّه لو صحّ ذلك لكان صاحبُ الحال هو العاملُ في الحال ، ولكان الموصولُ هو العاملُ في الصّلة ، ولكان المُؤكّد هو العاملُ في التّأكيد ، ولكان
المنعوتُ هو العاملُ في النّعت ، إلى غير ذلك[8] .

وهذا الاعتراضُ قويٌّ ؛ لأنّ عمل المُبتدإ في الخبر مع أنّ الابتداء قد عمل في المُبتدإ مِمّا لا نظير له .

---

(1) انظر : (الفرائد الجديدة في شرح المطالع السّعيدة : 206/1 ، همع الهوامع : 311/1 .) .
(2) انظر : (شرح الجُمل : 130/1 .) .
(3) انظر : (توضيح المقاصد والمسالك : 272/1 .) .
والمُراديّ (749هـ) : هو : بدر الدّين الحسن بن قاسم المُراديّ ، عُرف بابن (أُمّ قاسم) ، وهي جدّته أُمُّ أبيه ، واسْمها زهراء ، وكانت أوّل ما جاءت من العرب ، عُرفت بالشّيخة ، فكانت شُهرته تابعةً لشُهرتِها ، وهو أحد اللغويّين الفُقهاء البارعين ، أتقن العربيّة والقراءات على المجد إسْماعيل الشّشتريّ .
ترجمته في : (الدّرر الكامنة : 32/2 ، بُغية الوعاة : 517/1 ، حُسن المُحاضرة : 230/1 .) .
(4) انظر : (غُرر الدّرر الوسيطيّة : 558/2 .) .
وابن عنقاء (1053هـ) : هو مُحمّد الخالص الحُسينيّ المكّيّ ، أديبٌ نحويٌّ فقيهٌ ، كان شيخ الشّافعيّة في اليمن زمن المُؤيّد مُحمّد بن القاسم .
ترجمته في : (هديّة العارفين : 281/2 ، الأعلام : 112/6 ، مُعجم المُؤلّفين : 278/9 .) .
(5) انظر : (تَمهيد القواعد : 141ب .) . =
= وناظر الجيش (778هـ) : هو مُحمّد بن يُوسف الحلبيّ المصريّ ، أصله من حلب ، ومولده ووفاته بالقاهرة ، أحد العُلماء في العربيّة تتلمذ على أبي حيّان ، وقد تولّى نظارة الجيش بالدّيار المصريّة ، اشتهر بالمروءة ومُساعدة طلبة العلم .
ترجمته في : (سير أعلام النُّبلاء : 61/5 ، الدُّرر الكامنة : 290/4 ، الأعلام : 153/7 .) .
(6) في : (التّذييل والتّكميل : 257/3 ، المُساعد : 205/1 ، تعليق الفرائد : 17/3 .) .
(7) انظر : (الإنصاف : 47/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 231 .) .
(8) انظر : (كشف المُشكل : 217 .) .

ومِمّا يردّ هذا الرّأي أيضًا الأمور الآتية :

أ _ أنّ الخبر هو المُبتدأُ في المعنى ، أو مُنَزّلٌ منْزلته ، تنَزّل منْزلة الوصف ؛ لأنّ الوصف في المعنى هو الموصوف ، فلمّا تنَزّل الخبر منْزلة الوصف كان تابعًا للمُبتدإ في الرّفع ، كما تتبعُ الصّفة الموصوف ، وكما أنّ العامل في الوصف هو العامـــلُ في
الموصوف ، سواء كان العاملُ قويًّا أم ضعيفًا ، فكذلك هاهنا[1] .

ب _ أنّ المُبتدأ لو عمل في الخبر لَمْ يبطل عمله بالعوامل اللفظيّة ؛ لأنّه عامـلٌ

لفظيٌّ[2] .

ج _ أنّ المُبتدأ اسمٌ ليس له أصلٌ في العمل ، وليس عمله في الخبر بأولى من عمل الخبر فيه ؛ لاشتراكهما في الاسْميّة والإسناد ، وإذا امتنع عمل الخبر فيه امتنع أيضًا عمله في الخبر[3] .

والرّاجحُ ما اختاره ابن يعيش ، وهو أنّ الابتداء عاملٌ في المُبتدإ والخبر ؛ لجُملة أسبابٍ ، منها :

ـ أنّ الابتداء معنًى يختصّ بالاسم فكان عاملاً كالفعل ، واللفظ إنّما عمـل لاختصاصه ، فيجب أنْ يعمل المعنى لاختصاصه أيضًا[4] .

ـ أنّ كون الاسم أوّلاً مُسندًا إليه أصلٌ في الجُملة ، فوجب أنْ يكون مرفوعًا
بذلك ، كارتفاع الفاعل بالفعل لِهذين الوصفين[2870] .

ـ أنّ الابتداء عاملٌ في المُبتدإ ، فكان عاملاً في الخبر بالقياس عليه[5] .

ـ أنّ العوامل اللفظيّة لَمّا عملت في المُبتدإ عملت في الخبر ، مثل : (كـان)
وأخواتِها ، فكذلك الابتداء بالقياس عليها[6] .

ـ أنّ الابتداء لا يتحصّل ، ولا يصحّ معناه إلاّ بالمُبتدإ والخبر ، فكانت نسبته إلى كلّ واحدٍ منهما نسبةً واحدةً ، وهو كون المُبتدإ جُرّد ليُخبر عنه ،

---

(1) انظر : (الإنصاف : 47/1 ، المُحصّل في شرح المُفصّل : 849/1 .) .
(2) انظر : (اللباب في علل البناء والإعراب : 128/1 ، شرح الكافية لابن فلاح : 51أ .) .
(3) انظر : (شرح الكافية لابن فلاح : 51أ .) .
(4) انظر : (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 225 .) .
(5) انظر : (المُحصّل في شرح المُفصّل : 849/1 .) .
(6) انظر : (شرح الكافية لابن فلاح : 50ب ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 818/2 .) .

والآخر أيضًا جُرّد ليُخبر به ، فلو جُعل عاملاً في أحدهِما دون الآخر لكان تحكّمًا[2872].

وبِهذه الدّلائل تبيّن صحّة هذا الرّأيِ ، وسقوط ما عداه ، فقد تبيّن فساد الآراء الثلاثة الأخيرة ، وأمّا الرّأي الثّاني فمردودٌ بثلاثة أوجهٍ :

أ _ أنّ الضّمير قد يكونُ في الصّلة نحو : ((زَيْدٌ الذِيْ قَامَ .)) ، وقد تبيّن عندهم أنّ

الصّلة لا تعملُ فيما قبل الموصول[1] .

ب _ أنّ الضّمير ليس له أهليّة العمل ؛ بدليل امتناع : ((مُرُوْرِيّ بِزَيْدٍ حَسَنٌ ، وَهُوَ بِعَمْرٍو قَبِيْحٌ .)) لئلاّ يتعلّقُ حرفُ الجرّ بالضّمير[2873].

ج _ ما ذكره ابن القوّاس[2] من ((أنّه يلزم منه تقدّم الشّيء على نفسه بِمرتبتين ؛ من حيث أنّ المُبتدأ عاملٌ في الخبر ، والخبر عاملٌ في الضّمير العامل في المُبتدإ .)) [3] .

وأمّا الرّأي الثّالث فمردودٌ بأنّ الابتداء مُقتضٍ للخبر دون وساطة المُبتدإ .

ــ والله Ψ أعلم بالصّواب ــ

* * * * * * * * * *

(1) انظر : (شرح الكافية لابن فلاح : 50ب ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 818/2 .) .

(2) ابن القوّاس (696هـ) : هو أبو الفضل عبد العزيز بن جُمعة الموصليّ ، أحد أعلام الأدب والنّحو ، أخذ العلم عن ابن إياز .

ترجمته في : (بُغية الوعاة : 99/2 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ _ مُقدّمة المُحقّق _ : 93/1 _ 105 .) .

(3) (شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 818/2 .) .

ــ المسألة الثّالثة ــ

القراءات وتوجيهها في قوله I : ⓵ ⑤✍⌦⍓ↄ⌖⮙♊•♦
⌦✡⌫✞⍒⮘✡ ⊙⌖⑦♑☺ ⑤✍⌦⍓⭍⌖❄⍁⌫✞⮙✡☡✘⭷ ⓵
.

قال ابن يعيش : (((الحمدُ) مرفوعٌ على الابتداء ، وفيه ثلاث قراءات ، قراءةٌ جائزةٌ على الأصول مُستفيضةٌ مُجزئـةٌ ، وقراءةٌ جائزةٌ على الأصول غير مُستفيضةٍ ، ولا
مُجزئةٍ ، وقراءةٌ غير جائزةٍ على الأصول ، ولا مُستفيضةٍ ، ولا مُجزئةٍ .

فالأَوّلة : الرّفع على الابتداء .

والثّانية : النّصب على تقدير المصدر .

والثّالثة : الجرّ عند الفرّاء ؛ لجوار كسرة اللام في (لله) . وهي قراءةٌ باطلةٌ ؛ من حيث إنّ الجِوار لا يُطلق إلاّ في البناء دون الإعراب ؛ لأنّ حركة الإعراب لازمةٌ لا تتغيّر بجوارٍ ، ولا بغيره إلاّ على الأحوال الثّلاث .

[و] (لله) جارٌّ و مجرورٌ في موضع رفعٍ على أنّه[1] خبر المُبتدإ الذي هو (الحمد) ، واللام مكسورةٌ بالإجماع ، إلاّ ما يُروى عن أبي عبلة من القراءة بضمّ (اللام) _ على اتباع ضمّة (الدّال) من (الحمد) . وذلك خطأٌ أيضًا ؛ لأنّه إذا كان[2] الإتباع في الكلمة
الواحدة ضعيفًا مُستنكرًا ، وهي تصِل بعض حروفها ببعضٍ كان في الكلمتين أبعدَ ، وأضعفَ ؛ لانفصال كلّ واحدٍ منهما عن الثّاني .)) [3] .

---

(1) (على أنّه) : مُعادةٌ في : (المخطوطة .) .
(2) بينهما في : (المخطوطة .) : (كذلك) ، وهي مُقحمةٌ .
(3) (المُستنهى : أ/5ب .) .

فـــي : (الحَمْـــدُ لله) مـــن قولـــه I : ➀ ⑤♐⌧🖫♋⌖⮙♊•♦
⌧⭐⌧♰⮵⮕⭐ ⊙⌖⑦♑☺ ⑤♐⌧🖫⮶⌖❄⌖⌫♰⮙⭐ ⚔&×↗
➀[1] أربع قراءاتٍ .

وهذه القراءاتُ وتوجيهها كما يأتي :

1 _ {الحمدُ لله} _ بضمّ (الدّال) ، وكسر (اللام) _ .

وتوجيهها : أنّ (الحمد) مرفوعٌ على أنّه مُبتدأٌ ، و (لله) جارٌّ ومجرورٌ في موضع الخبر[2] .

وهذه القراءةُ عُزيت إلى : جميع القُرّاء[3] ، وجميع النّاس[4] ، وأكثر القُرّاء[5] ، والجُمهور[6] ، والسّبعة[7] .

2 _ {الحمدَ لله} _ بفتح (الدّال) ، وكسر (اللام) _ .

وتوجيهها : أنّ (الحمد) منصوبٌ على المصدر ، أي : احْمـدُوا الله الحَمْدَ[8] ،

و (اللام) في (لله) خرجت مخرج البيان ، أي : أَعْنِي الله[9] .

أو أنّ (الحمد) منصوبٌ على المفعول بـه ، أي : الْزَمُوا الْحَمْدَ لله[10] ، و (اللام) في

---

(1) (الفاتحة : 2 .) .

(2) انظر : (الفريد : 161/1 ، الدُّرّ المصون : 64/1 ، تُحفة الأقران فيما قُرِىء بالتّثليث من حروف القُرآن : 81 .) .

(3) في : (معاني القُرآن للفرّاء : 3/1 .) .

(4) في : (المُحرّر الوجيز : 66/1 .) .

(5) في : (تفسير القُرآن الكريْم لابن أبي الرّبيع : 10/1 .) .

(6) في : (الحر المُحيط : 33/1 ، النّهر الْماد من البحر المُحيط : 13/1 المُجيد في إعراب القُرآن المَجيد : 50 ، الدّرّ المصون : 64/1 ، اللباب في علوم الكتاب : 170/1 ، إتحاف فُضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : 162 .) .

(7) في : (البحر المُحيط : 34/1 ، تُحفة الأقران : 81 .) .

(8) انظر : (إعراب القراءات الشّواذّ : 87/1 ، الفريد : 162/1 ، غرائب القُرآن : 84/1 ، المُجيد في إعراب القُرآن المَجيد : 50 ، النّهر الْماد : 13/1 ، الدّرّ المصون : 65/1 ، تُحفة الأقران : 81 .) .

(9) انظر : (النّهر الْماد : 13/1 ، تُحفة الأقران : 81 .) .

(10) انظر : (إعراب القراءات الشّواذّ : 87/1 ، النّهر الْماد : 13/1 ، الدّرّ المصون : 65/1 ، تُحفة الأقران : 81 .) .

(لله) مُتعلّقةٌ به[1] .
وهذه القراءة عُزيت إلى : رُؤبة بن العجّاج[2] ، وابن عُيينة[3] ، وهارون العتكيّ[4] ، وزيد بن عليّ[5] .

3 _ {الحمدِ لِله} _ بكسر (الدّال) ، و (اللام) _ .
وتوجيهها : إتباع الأوّل للثّاني للتّجانس[6] ؛ حيث قالوا إنّ : ((هذه كلمةٌ كثرت على ألسنة العرب حتّى صارت كالاسم الواحد ، فثقل عليهم أنْ يجتمع في اسمٍ واحدٍ من كلامهم ضمّةٌ بعدها كسرةٌ ، أو كسرةٌ بعدها ضمّةٌ ، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل : (إِبِل) ، فكسروا (الدّال) ؛ ليكون على المثال من أسْمائهم .)) [7] .
وهذه القراءة عُزيت إلى : ابن السُّمَيفِع[8] ، والحسن البصريّ[1] ، وزيد بن عليّ[2] ، وجابر بن زيد[3] .

---

(1) انظر : (تُحفة الأقران : 81 .) .
(2) في : (مُختصرٌ في شواذّ القُرآن الكريْم : 1 ، شواذّ القراءة : 6أ ، المُحرّر الوجيز : 66/1 ، تُحفة الأقران : 81 .) .
(3) في : (المُحرّر الوجيز : 66/1 ، البحر المُحيط : 34/1 ، المُجيد في إعراب القُرآن المَجيد : 50 ، تُحفة الأقران : 81 .) .
وابن عُيينة (198هـ) : هو أبو مُحمّد سُفيان بن عُيينة الهلاليّ ، ولد بالكُوفة ، وسكن مكّة وتُوفّي بِها ، كان حافظًا ثقةً ، واسع العلم ، كبير القدر .
ترجمته في : (تاريخ بغداد : 174/9 ، صفة الصّفوة : 231/2 ، غاية النّهاية : 308/1 .) .
(4) في : (البحر المُحيط : 34/1 ، تُحفة الأقران : 81 .) .
وهارون العتكيّ (200هـ) : هو أبو عبد الله هارون بن موسى الأعور العتكيّ ، من أهل البصرة ، عالِمٌ بالقراءات والعربيّة ، كان أوّل من تتبّع وُجوه القراءات والشّاذّ منها ، وهو من أهل الحديث روى له البُخاريّ ومُسلم .
ترجمته في : (مُعجم الأدباء : 263/19 ، غاية النّهاية : 348/2 ، تقريب التّهذيب : 313/2 .) .
(5) في : (شواذّ القراءة : 6أ .) .
(6) انظر : (المُحرّر الوجيز : 66/1 ، إعراب القراءات الشّواذّ : 87/1 ، الفريد : 161/1 ، تفسير القُرآن الكريْم لابن أبي الرّبيع : 10/1 ، المُجيد في إعراب القُرآن المَجيد : 50 ، الدّرّ المصون : 65/1 .) .
(7) (معاني القُرآن للفرّاء : 3/1 .) .
(8) في : (الإبانة عن معاني القراءات : 70 ، شواذّ القراءة : 7ب .) .
وابن السّميفع (90هـ) : هو أبو عبد الله مُحمّد بن عبد الرّحمن اليمانيّ .
ترجمته في : (غاية النّهاية : 162/1 _ 163 ، لسان الميزان : 120/3 .) .

ولَمْ يرتضِ ابن يعيش هذه القراءة ؛ فوصفها بالبطلان ، واعترضها بوجهٍ واحدٍ ، وهو أنّ الجوار لا يُطلق إلاّ في البناء دون الإعراب ؛ لأنّ حركةَ الإعراب لازمةٌ لا تتغيّر بجوارٍ ، ولا بغيره[4] .

وهذا الاعتراضُ صحيحٌ ؛ ذلك أنّ البناء الأضعف جنى على الإعراب الأقوى ، وفي ذلك إبطالٌ للإعراب[5] .

وحكى أبو حيّان غرابة هذه القراءة ؛ ((لأنّ فيه إتباع حركة مُعربٍ لحركة غير
إعرابٍ .)) [6] .

4 _ {الحَمْدُ لله} _ بضمّ (الدّال) ، و (اللام) _ .
وتوجيهها : إتباع الثّاني الأوّلَ ؛ للتّجانس[7] .

وهذه القراءة عُزيت إلى : ابن أبي عبلة[8] ، وأهل البادية[9] .

ولَمْ يرتضِ ابن يعيش هذه القراءة أيضًا ؛ فوصفها بالخطأ ، واعترضها بوجهٍ واحدٍ ، وهو أنّه إذا كان الإتباعُ في الكلمة الواحدة ضعيفًا مُستنكرًا ،

---

(1) في : (إعراب ثلاثين سورةً : 18 ، مُختصرٌ في شواذّ القُرآن الكريْم : 1 ، المُحتسب : 111/1 ، المُحرّر الوجيز : 66/1 ، شواذّ القراءة : 7ب ، المُجيد في إعراب القُرآن المَجيد : 50 ، تُحفة الأقران : 82 .) .
(2) في : (المُحتسب : 110/1 _ 111 ، المُحرّر الوجيز : 66/1 ، تُحفة الأقران : 82 .) .
(3) في : (شواذّ القراءة : 7ب .) .
وجابر بن زيد (103هـ) : هو أبو الشّعثاء جابر بن زيد الأزديّ ، مُفتي البصرة في زمانه ، كان لبيبًا عالِمًا بكتاب الله .
ترجمته في : (الطّبقات الكُبرى : 93/7 _ 94 ، طبقات الفُقهاء : 85 ، الكامل في التّاريخ : 53/4 .) .
(4) انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 5/1 ، حاشية الشّهاب على تفسير البيضاويّ _ عناية القاضيّ وكفاية الرّاضيّ _ : 136/1 .) .
(5) انظر : (المُحتسب : 112/1 ، التّبيان في إعراب القُرآن : 5/1 ، الفريد : 162/1 ، حاشية الشّهاب : 136/1 .) .
(6) (البحر المُحيط : 33/1 .) .
(7) انظر : (المُحرّر الوجيز : 66/1 ، إعراب القراءات الشّواذّ : 88/1 ، الفريد : 162/1 ، تفسير القُرآن الكريْم لابن أبي الرّبيع : 10/1 ، المُجيد في إعراب القُرآن المَجيد : 50/1 ، النّهر الْماد : 13/1 ، الدّرّ
المصون : 66/1 .) .
(8) في : (إعراب ثلاثين سورةً : 18 ، مُختصرٌ في شواذّ القُرآن الكريْم : 1 ، الإبانة عن معاني القراءات : 70 ، شواذّ القراءة : 7ب .) .
(9) في : (المُحتسب : 110/1 .) .

وهي تتصل بعض حُروفها ببعضٍ ، كان في الكلمتين أضعفَ وأبعدَ ؛ لانفصال كُلّ واحدٍ منهما عن الثّاني[1] .

وهذا الاعتراضُ غير وجيهٍ ؛ لأنّهم لَمّا رفعوا (اللام) فإنّهم ((أرادوا المثال الأكثر من أسماء العرب الذي يجتمعُ فيه الضّمّتان ، مثل : (الحُلُم) ، و (العُقُب) .

ولا تُنكرنّ أنْ تجعل الكلمتان كالواحدة إذا كثر بِهما الكلام ، ومن ذلك قول العرب : << بِأَبَا . >> ، إنّما هو : بِأَبِي ، (الياء) من المُتكلّم ليست من (الأب) ، فلمّا كثُر بِهما الكلام توهّموا أنّهما حرفٌ واحدٌ فصيّروها (ألفًا) ؛ ليكون على مثال : (حُبْلَى) ، و (سَكْرَى) ، وما أشبهه من كلام العرب .)) [2] .

وبالرّغم من ضعف تلك القراءتين في القياس ، والاستعمال ، إلاّ أنّ القراءة الثّانية عند ابن جنّيّ أسهل ؛ لسببين :

أحدهُما : أنّ أقيس الإتباع أنْ يكون الثّاني تابعًا للأوّل ؛ لأنّه جارٍ مجرى السّبب ، والمُسبّب ، فينبغي أنْ يكون السّبب أسبق رُتبةً من المُسبّب ، وعليه فضمّة (اللام) تابعةٌ لضمّة (الدّال) الإعرابيّة .

والآخر : أنّ ضمّة (الدّال) في (الحمد) إعرابٌ ، وكسرة (اللام) في (لله) بناءٌ ، وحُرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء[3] .

أمّا شهابُ الدّين[4] فيقول : ((وأشفّ القراءتين ، أي أفضلهما ، قراءة إبراهيم ؛

حيث جعل الحركة البنائيّة تابعةً للإعرابيّة التي هي أقوى ، . . . . ، والأكثر في اللغة جعل الثّانيّ متبوعًا ، وكون غير اللازمة تابعةً أولى .)) [5] .

ولا يظهرُ لي ترجيحٌ بين القراءتين ، أو تضعيفهما ؛ لأنّهما محمولتان على لُغات العرب[6] ، يقول أبو جعفر النّحّاس : ((هاتان لُغتان معروفتان ،

---

(1) لَمْ أقف على هذا الوجه من الاعتراض فيما بين يديّ من مصادر .
(2) (معاني القُرآن للفرّاء : 4/1 .) .
(3) انظر : (المُحتسب : 112/1 .) .
(4) شهاب الدّين (1069هـ) : هو شهاب الدّين أحمد بن مُحمّد الخفاجيّ ، وُلد ونشأ بِمصر ، ورحل إلى بلاد الرُّوم ، قاضي القُضاة ، وصاحب التّصانيف في الأدب واللغة ، له شعرٌ رقيقٌ .
ترجمته في : (خُلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر : 331/1 ، الأعلام : 238/1 _ 239 ، مُعجم المُؤلّفين : 110/1 .) .
(5) (حاشية الشّهاب : 136/1 .) .
(6) انظر : (الحمل على الجوار في القُرآن الكريم : 139 .) .

وقراءتان موجودتان في كُلّ واحدةٍ منهما علّةٌ ، روى إسْماعيل بن عيّاش[1] عن زُريق[2] عن الحسن أنّه قرأ : {الحَمْدِ للهِ} ، وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة : {الحَمْدُ للهُ} ، وهذه لُغة بعض بني ربيعة[3] ، والكسر لُغة تَميم ، فأمّا اللغة في الكسر فإنّ هذه اللفظة تكثر في كلام النّاس ، والضّمّ ثقيلٌ ، ولا سيّما إذا كانتْ بعده كسرةٌ ، فأبدلوا من الضّمّة كسرةً ، وجعلوها بمنْزِلة شيءٍ واحدٍ ، والكسرة مع الكسرة أخفّ ، وكذلك الضّمّة مع الضّمّة ؛ فلهذا قيل : {الحَمْدُ للهُ} .)) [4] .

كما أنّه قد ثبت أنّ ورود أيّة لُغةٍ من لُغات العرب في القُرآن الكريّم إنّما يُزمّـلها
قوّةً ، ويُدثّرها فصاحةً ، وإنْ كانتْ تلك اللغة في نظر النّحويّين شاذّةً ، أو قليلةً ؛ ذلك أنّ القُرآن الكريْم حُجّةٌ في العربيّة بقراءاته المُتواترة ، وغير المُتواترة ، كما هُو حُجّةٌ في الشّريعة ، فالقراءة الشّاذّة التي فقدت شرط التّواتر لا تقلّ شأنًا عن أوثق ما نُقل إلينا من ألفاظ اللغة ، وأساليبها ، وقد أجمع العلماء على أنّ نقل اللغة يُكتفـــى به برواية الآحاد[5] .

أمّا من حيث قراءتا الرّفع والنّصب ، فقد جزم أكثر المُفسّرين بأنّ قراءة الرّفـع _ وهي قراءة السّبعة _ أبلغ من قراءة النّصب ؛ لأنّ قراءة الرّفع تُؤذن بثبوت (الحمـد) واستقراره (لله) ، حمده ، وحمد غيره .

أمّا قراءة النّصب فتُؤذن بحمدٍ مخصوصٍ ، وهو حمد المُتكلّم[6] .

---

(1) إسْماعيل بن عيّاش (182هـ) : هو أبو عتبة إسْماعيل بن عيّاش العنسيّ ، ثقةٌ عدلٌ ، أعلم النّاس بحديث الشّام .
ترجمته في : (المعرفة والتّاريخ : 246/2 _ 247 ، تَهذيب تاريخ دمشق الكبير : 42/3 _ 43 ، تذكرة الحُفّاظ : 233/1 .) .
(2) زُريق (158هـ) : هو أبو غالب مُحمّد بن عبد الواحد الشّيبانيّ ، قرأ بالرّوايات على الحسن بن عليّ العطّار وغيره .
ترجمته في : (الوافي بالوفيات : 124/4 .) .
(3) (بنو ربيعة) : شعبٌ عظيمٌ ، فيه قبائلٌ ، وبُطونٌ ، وأفخاذٌ ، لكنّ الشّهرة لربيعة بن نزار بن معدّ بن عدنان .
انظر : (جمهرة أنساب العرب : 292 ، 329 _ 330 ، اللباب في تَهذيب الأنساب : 15/2 _ 16 ، لُبّ اللباب : 346/1 .) .
(4) (إعراب القُرآن : 170/1 .) .
(5) انظر : (مظاهر اختلاف لُغات العرب : 6 .) .
(6) انظر : (المُجيد في إعراب القُرآن المَجيد : 50/1 ، النّهر الْمادّ : 13/1 ، تُحفة الأقران : 82 .) .

ــ والله Ψ أعلم بالصّواب ــ

* * * * * * * * * *

ــ المسألة الرّابعة ــ

رافع الاسم الواقع بعد الظّرف أو الجارّ والمجرور بلا اعتمادٍ .

قال ابن يعيش : ((وأمّا قول الكوفيّين في المُبتدإ إذا تقدّم عليه الظّرف والحرف اللذان يكونان خبرًا عنه : إنّه يرتفع فاعلاً للذي يتعلّق به الحرف ، والظّرف ، في مثل قولك : فِيْ الدَّارِ زَيْدٌ ، وَأَمَامَكَ عَمْرٌو ، فليس بواضح ؛ لأنّا قد وجدنا المُبتدأ منصوبًا بعاملٍ ضعيفٍ مع تقدّم الخبر بالحرف والظّرف ، وذلك في باب (إنّ) ، في مثل قولك : إنَّ فِيْ الدَّارِ زَيْدًا ، وَإِنَّ أَمَامَكَ عَمْرًا ، فلو كان على ما قالوا لارتفع هاهنا ، وإلاّ فما الفرق بين تقديْم في المُبتدإ ، وفي (إنّ) ، وأصلها أنّها داخلةٌ على المُبتدإ والخبر ، ولا تخصيص بين العاملين اللذين يرفعان في قولِهم . ولَمْ يقل بِهذا أحدٌ غير الأخفش ، وجماعةٍ من الكوفيّين ، وخالفه في ذلك سيبويه ، وأكثر البصريّين .))[1] .

للنّحويّين في الاسم إذا تقدّم عليه الظّرف ، أو الجارّ والمجرور من غير اعتــمادٍ

---

(1) (المُحيط : 61/2ب .) .

مذهبان :

1 _ أنّه يرتفع بالابتداء .

وإليه ذهب : سيبويه[1] ، والأخفش _ في أحد قوليه[2] _ ، والْمازنيّ[3] ، والمُبرّد _ في أحد قوليه _[4] ، وابن السّرّاج[5] ، وبه قطع الورّاق[6] ، والواسطيّ[7] ،
والأعلم[8] ، والعلويّ[9] ، وابن الشّجريّ[10] ، وابن هشام اللخميّ[11] ، والسُّهيليّ[1] ، وابن فلاح[2] ،

---

(1) انظر : (الكتاب : 88/2 .) .
(2) انظر : (معاني القُرآن : 248/1 .) .
(3) منسوبٌ إليه في : (شرح شواهد الإيضاح : 427 .) .
(4) انظر : (المُقتضب : 56/3 ، 256 _ 257 .) .
(5) انظر : (الأُصول : 60/1 .) .
(6) انظر : (علل النّحو : 265 .) .
(7) انظر : (شرح اللمع في النّحو : 30 .) . =

= والواسطيّ (ق : 5هـ) : هو أبو نصر القاسم بن مُحمّد الواسطيّ ، أقام في مصر وقرأ عليه أهلها وخاصّة ابن بابشاذ .
ترجمته في : (مُعجم الأُدباء : 5/17 ، بُغية الوعاة : 262/2 ، مُعجم المُؤلّفين : 123/8 .) .

(8) انظر : (النُّكت في تفسير كتاب سيبويه : 509/1 .) .
(9) انظر : (البيان في شرح اللمع : 113 .) .
والعلويّ (539هـ) : هو أبو البركات عُمر بن إبراهيم الزّيديّ ، من أئمّة النّحو واللغة والفقه والحديث ، أخذ النّحو عن زيد بن عليّ الفارسيّ ، وعنه ابن الشّجريّ ، كان خشن العيش ، صابرًا على الفقر ، قانعًا باليسير ، زيديّ المذهب .
ترجمته في : (إنباه الرُّواة : 324/2 _ 327 ، البداية والنّهاية : 219/12 ، بُغية الوعاة : 215/2 .) .

(10) انظر : (أماليه : 113/1 .) .
وابن الشّجريّ (542هـ) : هو أبو السّعادات هبة الله بن عليّ الحسنيّ ، كان أوحد زمانه ، وفرد أوانه في العربيّة ، ومعرفة اللغة وأشعار العرب ، وأيّامها وأحوالها ، مُتضلّعًا من الأدب كامل الفضل ، قرأ على ابن فضّال ، والخطيب التّبريزيّ .
ترجمته في : (نُزهة الألبّاء : 404 _ 406 ، العبر : 116/4 ، البُلغة في تراجم أئمّة النّحو واللغة : 235 .) .

(11) انظر : (شرح مقصورة ابن دُريد : 335 .) .
وابن هشام اللخميّ (577هـ) : هو أبو عبد الله مُحمّد بن أحمد اللخميّ ، كان قائمًا على العربيّة ، وعلى اللغات مع حظٍّ من النّظم ضعيف ، له تآليفُ كثيرةٌ استعملها النّاس وأفادوا منها .
ترجمته في : (الصّلة : 676 ، البُلغة في تراجم أئمّة النّحو واللغة : 189 ، بُغية الوعاة : 48/1 _ 49 .) .

والرّضــــيّ[3] ، والأصـــبهانيّ[4] ، والتّفتــــازانيّ[5] ، والـــدّمامينيّ[6] ، والرّصّاص[7] ، وعُزي إلى البصريّين[8] .

2 _ أنّه يرتفع فاعلاً .

---

(1) انظر : (نتائج الفكر في النّحو : 422 _ 423 .) .
والسُّهيليّ (581هـ) : هو أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله الخثعميّ ، أحد العُلماء البارعين بالعربيّة واللغة والقراءات ، والمُتقدّمين في علم النّحو ، وله مُشاركةٌ في التّفسير وصناعة الحديث ، كان حافظًا للرّجال والأنساب ، عارفًا بعلم الكلام والأُصول ، واسع المعرفة ، غزير العلم ، تصدّر للإقراء والتّدريس وبعُد صيته ، واشتهر أمره .
ترجمته في : (إنباه الرّواة : 162/2 _ 164 ، إشارة التّعيين : 182 _ 184 ، البُلغة في تراجم أئمّة النّحو واللغة : 131 _ 132 .) .
(2) انظر : (شرح الكافية : 56أ _ المُغني في النّحو : 39أ .) .
(3) انظر : (شرح الكافية : 171/1 .) .
(4) انظر : (شرح الكافية : 247/1 .) .
والأصبهانيّ (749هـ) : هو أبو الثّناء مُحمّد بن عبد الرّحمن الأصبهانيّ ، أحد الأعلام المغمورين في
النّحو .
ترجمته في : (الدُّرر الكامنة : 595/5 ، شذرات الذّهب : 165/6 .) .
(5) انظر : (إرشاد الهادي : 92 .) .
والتّفتازانيّ (792هـ) : هو سعد الدّين مسعود بن عُمر التّفتازانيّ ، عالِمٌ بالنّحو والتّصريف والمعاني والبيان والمنطق وغيرها ، تقدّم في الفنون ، واشتهر ذكره وطار صيته ، وانتفع النّاس بتصانيفه .
ترجمته في : (الدُّرر الكامنة : 350/4 ، بُغية الوعاة : 285/2 ، البدر الطّالع : 821 _ 823 .) .
(6) انظر : (تعليق الفرائد : 62/3 _ 63 ، 68 .) .
والدّمامينيّ (827هـ) : هو بدر الدّين مُحمّد بن أبي بكر المخزوميّ ، تفقّه وعانى الآداب ، ففاق في النّحو والنّظم والنّثر والخطّ ومعرفة الشّروط ، أحد المُشاركين في الفقه وغيره ، ناب في الحُكم ودرّس بعدّة مدارس ، وتقدّم ومَهر ، واشتهر ذكره .
ترجمته في : (بُغية الوعاة : 66/1 _ 67 ، توشيح الدّيباج وحلية الابتهاج : 175 _ 176 ، الضّوء اللامع : 171/7 _ 174 .) .
(7) انظر : (منهاج الطّالب : 240/1 .) .
والرّصّاص (ق : 9هـ) : هو أبو مُحمّد أحمد بن عليّ الرّصّاص ، عالِمٌ كبيرٌ مارس العلم تأليفًا وتدريسًا .
ترجمته في : (تاريخ الأدب العربيّ : 310/5 ، مصادر الفكر الإسلاميّ : 379 ، منهاج الطّالب _ مُقدّمة المُحقّق _ : 4/1 _ 8 .) .
(8) في : (الإنصاف : 51/1 ، فاتحة الإعراب : 103 ، شرح الكافية للأصبهانيّ : 171/1 ، ائتلاف
النُّصرة : 91 ، العقد الوسيم في أحكام الجارّ والمجرور والظّرف _ نُزهة الظّرف في الجارّ والمجرور والظّرف _ : 63 ، فرائد الدّرّ النّظيم شرح العقد الوسيم : 83 .) .

وإليه ذهب : الأخفش _ في قوله الآخر _[1] ، والمُبرّد _ في قوله الآخر أيضًا _[2] ،

والعُكبريّ[3] ، وأجازه الفارسيّ[4] ، وعُزي إلى الكُوفيّين[5] .

وحُجّتهم تتّضح في ثلاثة أوجهٍ:

الوجه الأوّل : أنّ الأصل في قولك : ((أَمَامَكَ زَيْدٌ .)) ، و ((فِيْ الدَّارِ عَمْرٌو .)) :
حَلَّ أَمَامَكَ زَيْدٌ ، وَحَلَّ فِيْ الدَّارِ عَمْرٌو ؛ فحذف الفعل ، واكتفى بالظّرف ، والجارّ والمجرور منه _ وهو غير مطلوبٍ _ فارتفع الاسم بِهما كما يرتفع بالفعل[6] .

الوجه الثّاني : أنّ الظّرف ، والجارّ والمجرور يرفعان إذا اعتمدا ؛ فكذلك ما وقع الخلاف فيه[7] .

الوجه الثّالث : أنّ الخبر لا يتقدّم على المُبتدإ _ مُفردًا كان أو جُملةً _ ؛ فوجب الرّفع على الفاعليّة ؛ لئلاّ يتقدّم الضّمير على مُفسّره[8] .

ولَمْ يرتضِ ابن يعيش هذا المذهب ؛ فوصفه بأنّه ليس بواضحٍ ، واعترضه بوجهٍ
واحدٍ ، وهو أنّ المُبتدأ منصوبٌ بعاملٍ ضعيفٍ مع تقدّم الخبر بالجارّ والمجرور ، أو
الظّرف ، وذلك في باب (إنّ) ، نحو : ((إنَّ فِيْ الدَّارِ زَيْدًا .)) ، و ((إنَّ أَمَامَكَ

---

(1) انظر : (معاني القُرآن : 24/1 ، 507/2 .) .
(2) انظر : (المُقتضب : 256/3 _ 257 .) .
(3) انظر : (شرح لاميّة الشّنفريّ : 62 .) .
(4) انظر : (المسائل البصريّات : 511/1 .) .
(5) في : (أمالي ابن الشّجريّ : 256/1 ، الإنصاف : 51/1 ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 161/2 ، نتائج الفكر : 423 ، شرح الكافية للرّضيّ : 247/1 ، شرحه لابن فلاح : 56أ ، فاتحة الإعراب : 103 ، ارتشاف الضّرب : 1106/3 ، شرح الكافية للأصبهانيّ : 171/1 ، المُطوّل : 310 ، ائتلاف النّصرة : 92 ، حاشية البغداديّ على شرح بانت سُعاد : 286/2 ، العقد الوسيم : 63 _ 64 ، فرائد الدّرّ النّظيم : 83 .) .
(6) انظر : (الإنصاف : 51/1 _ 52 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 235 ، ائتلاف النُّصرة : 92 .) .
(7) انظر : (الإنصاف : 52/1 .) .
(8) انظر : (شرح الكافية للرّضيّ : 247/1 .) .

عَمْرًا .)) . فلو كان على ما قالوا لارتفع هاهنا ، وإلاّ فما الفرقُ بين التّقديْم في المُبتدإ ، وفي (إنّ) ، وأصلها أنّها داخلةٌ على المُبتدإ ، والخبر ، ولا تخصيص بين العاملين اللذين

يرفعان في قولِهم[1] .

ومع أنّ هذا الوجه مُعلنٌ فساد ذلك المذهب ، إلاّ أنّهم أجابوا عنه بأنْ قالــوا :

((قولكم : إنّ العامل يتعدّاه إلى الاسم بعده . ليس بصحيحٍ ؛ لأنّ المحلّ عندنا اجتمع فيه نصبان : نصب المحلّ في نفسه ، ونصبُ العامل ، ففاض أحدهُــــما إلى : (زَيْد) فنصبه .)) [2] .

وما أجابُوا عنه باطلٌ لأمرين :

ـ أنّ الاسم يكون منصوبًا من وجهين . وهذا محال[3] .

ـ أنّ النّصب الذي فاض من المحلّ إلى الاسم لا يخلو من شيئين : إمّا أنْ يكون نصب المحلّ ، أو نصب العامل ، ونصب الظّرف لَمْ يقلْ به أحدٌ ؛ لأنّه لا دليل عليه ، أمّا نصبُ العامل فيُقرّر أنّ العامل يتعدّاه إلى ما بعده ويُبطل عمله[4] .

ومِمّا يُبطل أيضًا ذلك المذهب ما يأتي :

أ _ أنّ الفعل يعمل تامًّا وناقصًا ، نحو : يَضْرِبُ زَيْدًا عَمْرًا ، و : لَمْ يَكُ زَيْدًا عَالِمًا . فلو كان الرّفع بالجارّ والمجرور ، أو الظّرف صحيحًا لارتفع الاسم به إذا كان ناقصًا ، نحو : بِكَ زَيْدٌ واثِقٌ ، و : فِيْكَ عَمْرٌو رَاغِبٌ[5] .

---

(1) انظر : (شرح اللمع في النّحو للواسطيّ : 30 ، الإنصاف : 52/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 233 _ 234 ، شرح المُفصّل : 58/2 ، الإيضاح في شرحه : 186/1 ، شرح الكافية لابن فلاح : 56ب ، المُغني في النّحو : 39أ ، ائتلاف النُّصرة : 92 .) .

(2) (الإنصاف : 53/1 .) .

(3) انظر : (شرح اللمع في النّحو للواسطيّ : 30 ، الإنصاف : 53/1 .) .

(4) انظر : (شرح اللمع في النّحو للواسطيّ : 30 ، الإنصاف : 53/1 _ 54 .) .

(5) انظر : (الكتاب : 90/2 ، شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 41/1أ ، الإنصاف : 53/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 234 .) .

وقد أجابُوا عن هذا بأنّه لا يصحّ ؛ لأنّ الاقتصار على الجارّ والمجرور ، أو الظّرف مع
الإضافة إلى الاسم لا يُفيد ، ولا يكون كلامًا[1] .

وما أجابُوا عنه باطلٌ ؛ من قبل أنّ ((الذي يرفع وينصب ما يستغني عليه السّكوت ، وما لا يستغني بِمنْزلةٍ واحدةٍ . ألا ترى أنّ (كان) تعمل عمل (ضرب) ، ولو قُلت : ضَرَبَ عَبْدُ الله ، كان كلامًا .)) [2] .

ب _ أنّه لَمْ يُسمع _ ولو في بعض الأحوال _ أنّ الظّرف ، والجارّ والمجرور يرفعان
شيئًا[3] .

ج _ أنّه يجوزُ : ((فِيْ بَيْتِهِ يُؤتَى الحَكَمُ .)) [4] ، و : فِيْ دَارِهِ زَيْدٌ . فلو كان الظّاهر
يرتفع بالجارّ والمجرور لكان إضمارًا قبل الذّكر ، ولا يصحّ ذلك على مذهبهم[5] .

---

(1) انظر : (الإنصاف : 90/2 .) .

(2) (الكتاب : 90/2 .) .

(3) انظر : (شرح اللمع في النّحو للواسطيّ : 32 .) .

(4) هذا من الأمثال التي زعمتها العربُ عن ألسنِ البهائم ، وهو يُضربُ لِمن شاقته الحكم وهو في استفادتِها مُتحكّمٌ .

وقصّته : أنّ الأرنب التقطتْ ثَمرةً ، فاختلسها الثّعلبُ فأكلها ، فانطلقا يختصمان إلى الضّبّ ، فقالتْ الأرنبُ : يا أبا الحِسْل .

فقال : سَميعًا دَعَوتِ .

قالتْ : أتيناكَ لنختصمَ إليك .

قال : عادلاً حكّمتُما .

قالتْ : فاخرج إلينا .

قال : ((فِيْ بَيْتِهِ يُؤْتَىْ الحَكَمُ .)) .

وقد نظمه أحد الشّعراء فقال :

لَمَّا لَقِيْتُ مُعَذِّبِي أَلْفَيْتُهُ كَالْمُحْتَشِمْ .
وَطَلَبْتُ مِنْهُ زَوْرَةً تَشْفِي السَّقِيْمَ مِنْ السَّقَمْ .
فَأَبَى عَلَيَّ وَقَالَ لِي فِيْ بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمْ .

وهو في : (الأمثال للسّدوسيّ : 45 ، جمهرة الأمثال : 87/2 ، مجمع الأمثال : 442/2 ، فرائد الخرائد : 390 ، نكتة الأمثال : 16 .) .

(5) انظر : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 40/1ب ، الإنصاف : 54/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 234 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 143/1 ، شرح المُفصّل : 58/2 ، شرح الكافية لابن فلاح : 56أ ، المُغني في النّحو : 39أ ، ائتلاف النُّصرة : 92 .) .

د _ أنّ الجارّ والمجرور ، والظّرف غير مُشتقّين ، فلَمْ يعملا كسائر الجوامد[1] .

هـ _ أنّهم اتّفقوا على أنّ قولِكَ : فِيْ الدَّارِ زَيْدٌ قَائِمٌ ، أنّ (زَيْدٌ) مُبتدأٌ ، و (قَائِمٌ) خبره ، والخبر عند البصريّين مرفوعٌ بالابتداء ، وعند الكوفيّين بالمُبتدإ ، فحينئذٍ قد بطل عمل الجارّ والمجرور ، وتعلّق بـ (قَائِم) الذي هو الخبر ، ولو جرى مجرى الفعل لَمْ يكن كذلك[2] .

و _ أنّ الظّرف لو عمل في المُبتدإ من حيث هو قائمٌ مقام الفعل لجاز قولك : ((اليَومَ زَيْدٌ .)) ؛ إذ التّقدير : اسْتَقَرَّ اليَوْمَ زَيْدٌ ، ولَمّا لَمْ يجز لكون الاسم جُثّةً ، والظَرف زمانًا بان أنّه لَمْ يعمل[3] .

ز _ أنّ معمول الخبر يجوزُ أنْ يتقدّم على المُبتدإ ، والمعمول تابع العامل ، والتّابع لا يقع موقعًا لا يقع فيه المتبوع[4] .

أمّا ما احتجّوا به من أنّ هُناك فعلاً مُقدّرًا في الجارّ والمجرور أو الظّرف فضعيفٌ ؛ لأنّه قد صار نسيًا منسيًّا ، فلا يظهر لدلالة الجارّ والمجرور ، أو الظّرف عليه ، واستغناؤهم به في الاستعمال[5] .

ومن أنّ الظّرف ، والجارّ والمجرور يرفعان إذا اعتمدا ، فليس كذلك ؛ لأنّ الأشياء التي اعتمدا عليها أولى بالفعل من غيره ؛ فرجُح جانبه على الابتداء ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه[6] .

ومن أنّ الخبر لا يتقدّم على المُبتدإ _ مُفردًا كان أو جُملةً _ ، فمدحورٌ بِما هو عن العرب مشهورٌ[7] ، كقول الشّمّاخ[1] :

---

(1) انظر : (الإنصاف : 52/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 233 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 144/1 .) .
(2) انظر : (الإنصاف : 54/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 234 .) .
(3) انظر : (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 234 .) .
(4) انظر : (اللباب في علل البناء والإعراب : 143/1 _ 144 .) .
(5) انظر : (الأصول : 63/1 ، الإيضاح في شرح المُفصّل : 88/1 .) .
(6) انظر : (الإنصاف : 55/1 .) .
(7) انظر : (الكتاب : 128/2 ، المُقتضب : 127/4 ، التّبصرة والتّذكرة : 101/1 ، الإنصاف : 65/1 _ 68 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 245 _ 247 ، ائتلاف النُّصرة : 33 .) .

كِلاَ يَوْمِيْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظُنُوْنٌ آنَ مُطَّرَحُ الظُّنُوْنِ [2] .

وقول الفرزدق :

بَنُوْنَا بَنُوْ أَبْنَائِنَا ، وَبَنَاتُنَا بَنُوْهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ [3] .

كما أنّه قد ثبت جواز تَقديْم معمول الخبر على المُبتدإ ، فكذلك يجوزُ تقديْم خبر المُبتدإ عليه ، بل هو بذلك أولى ؛ لأنّ رُتبة العامل قبل رُتبة المعمول ، وهذا لا إشكال

فيه[4] .

وكما أنّ التّقديْم والتّأخير جائزٌ ؛ للتّوسّع في الكلام ، ولا يَمنع ذلك من وقوع

---

(1) الشّمّاخ (32هـ) : هو أبو سعيد معقِل بن ضرّار الغطفانيّ ، شاعرٌ مُخضرمٌ ، أدرك الجاهليّة والإسلام ، كان أرجز النّاس على البديهة ، له ديوانٌ مطبوعٌ _ برواية العُكبريّ _ ، وآخر مجموعٌ .

ترجمته في : (طبقات فحول الشّعراء : 132/1 _ 135 ، فحولة الشّعراء : 113 ، 131 ، الشّعر والشّعراء : 199 _ 201 .) .

(2) من الوافر ، وهو أوّل أبياتٍ عدّتُها تسعةٌ وعشرون بيتًا ، قالَها الشّمّاخ في مدح عرابة بن أوس الحارثيّ .

وبعده :

وَمَا أَرْوَى وَإِنْ كَرُمَتْ عَلَيْنَا بِأَدْنَى مِنْ مُوَقَّفَةٍ حَرُوْنِ .

(طُوَالَة) : بئرٌ في ديار فزارة لبني مرّة وغطفان ، بِها يومٌ للعرب .

انظر : (مُعجم ما استُعجم : 164/3 ، مُعجم البُلدان : 45/4 ، مراصد الاطّلاع : 895/2 .) .

وهو في : (ديوانه _ برواية العُكبريّ _ : 123 ، ديوانه : 112 ، المُحتسب : 321/1 ، مُعجم ما استُعجم : 164/3 ، شرح شواهد الإيضاح : 79 ، الإنصاف : 67/1 ، مُعجم البُلدان : 45/4 ، شرح المُفصّل : 101/3 ، لسان العرب _ (طَوَلَ) _ : 415/11 ، تاج العروس _ (المادّة نفسها) _ : 447/15 .) .

(3) من الطّويل ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .

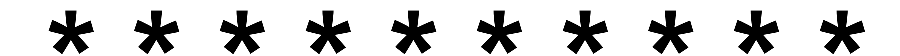
وهو في : (الحيوان : 190/1/1 ، نثر الدُّرّ في المُحاضرات : 301/6 ، الإنصاف : 66/1 ، المُغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشّيبانيّ : 359/5 ، شرح المُفصّل : 99/1 ، 132/9 ، التّعليقة على المُقرّب : 37ب ، شرح الكافية للأصبهانيّ : 172/1 ، تخليص الشّواهد : 198 ، مُغني اللبيب : 522/2 ، إعلام المُوقّعين : 110/2 ، المنهل الصّافي : 194 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشمونيّ : 199/1 ، خزانة الأدب : 423/1 ، حاشية الدّسوقي : 7/3 .) .

(4) انظر : (الإنصاف : 68/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 245 _ 247 ، ائتلاف النُّصرة : 33 .) .

الشّيء في غير موضعه ؛ لأنّه وإنْ كان مُتقدّمًا في اللفظ فهو مُتأخّرٌ في المعنى[1] .

كُلّ ذلك كاشفٌ عن ضعف مذهب الكوفيّين ، ومن تابعهم ، وقُوّة مذهب البصريّين _ وهو ما اختاره ابن يعيش _ ؛ إذْ لا نقض يدخله .

ــ والله Ψ أعلم بالصّواب ــ



(كان) وأخواتها :

ــ المسألة الخامسة ــ

---

(1) انظر : (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 247 ، ائتلاف النّصرة : 33 _ 34 .) .

(كان) وأخواتها من حيث الحرفيّة والفعليّة :

قال ابن يعيش : ((وأمّا الدّليلُ على أنّها أفعالٌ ، فثلاثة أشياءَ :
الأوّل : أنّها تدلّ على الأزمنة كالأفعال .
والثّاني : أنّها تتصرّف كتصرّف الأفعال إلاّ (ليس) فإنّها لا تتصرّف ؛ لِمُشابَهتها (ما) على بعض الأقوال .
والثّالث : أنّها جميعاً يتّصل بِها الضّمير المرفوع ، كما يتّصل بالأفعال .
وقد استدلّ بعضهم على أنّها أفعالٌ باتّصال ضمير الشّأن والقصّة بِها ، وهو دليلٌ غير واضحٍ ؛ لأنّ ضمير الشّأن قد اتّصل بـ (إنّ) وأخواتِها ، وأضمر في بعض الأوقات فيها ، وليست بفعلٍ ، وذلك مثل قولِهم :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيْسَةَ يَوْمًا   يَلْقَ فِيْهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ .

وتقديره : إِنَّهُ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيْسَةَ .))[1] .

للنّحويّين في تحديد نوع (كان) وأخواتِها مذهبان :

1 _ أنّها حُروفٌ .

وإليه صار : ابن قُتيبة[2] ، والزّجّاجيّ[3] ، وابن أبي عبّاد[4] ، وقوّاه ابن الحاجّ[5] .
وإلى حرفيّة (ليس) فقط صار ابن السّرّاج _ في أحد قوليه _[6] ، وابن شُقير[1] ، والفارسيّ _ في أحد قوليه _[2] ، وعُزي إلى الفرّاء[3] .

---

(1) (المُحيط : 62/2أ .) .
(2) انظر : (تلقين المُتعلّم من النّحو : 47 .) .
(3) انظر : (الجُمل في النّحو : 41 .) .
(4) انظر : (المُختصر في النّحو : 33 .) .
وابن أبي عبّاد (نحو : 502هـ) : هو أبو إسحاق إبراهيم بن مُحمّد اليمنيّ ، من أعيان النّحويّين في اليمن ، عاصر عمّه الحسن .
ترجمته في : (طبقات فقهاء اليمن : 114 ، مُعجم الأُدباء : 164/1 ، بُغية الوعاة : 426/1 .) .
(5) منسوبٌ إليه في : (همع الهوامع : 41/1 ، ابن الحاجّ النّحويّ : 69 .) .
وابن الحاج (651هـ) : هو أبو العبّاس أحمد بن مُحمّد الأزديّ الإشبيليّ ، قرأ على الشّلَوبين وأمثاله ، كان مُتحقّقًا بالعربيّة ، حافظًا للغات ، مُقدّمًا في العَروض .
ترجمته في : (الذّيل والتّكملة : 386/1 ، البُلغة في تراجم أئمّة النّحو واللغة : 31 ، بُغية الوعاة : 359/1 _ 360 .) .
(6) قال بَهاء الدّين النّحّاس في : (التّعليقة على المُقرّب : 44أ .) : ((قال ابن السّرّاج : أنا أُفتي بفعليّة (ليس) تقليدًا منذ زمنٍ طويلٍ ، ثُمّ ظهر لي حرفيّتها .)) .

2 _ أنّها أفعالٌ .

وإليه صار : سيبويه[4] ، والمُبرّد[5] ، وابن السّرّاجّ _ في قوله الآخر [6] ، الفارسيّ _ في قوله الآخر أيضًا _[7] ، وابن جنّـــــــيّ[8] ، وابن بابشاذ[9] ، وعبد القاهر الجُرجانيّ[10] ، والحريريّ[11] ، والعلويّ[12] ، والحيدرة[13] ، وابن يعيش الحلبيّ[14] ، وابن الضّائع[15] ، وابن فلاح[1] ، وابن النّاظم[2] ، والخُوييّ[3] ، واليــــــــــــــمانيّ[4] ،

وانظر نسبة هذا القول إليه أيضًا في : (شرح المُقدّمة المُحْسِبة : 350/2 ، شرح عيون الإعراب : 203 .) .

(1) منسوبٌ إليه في : (ارتشاف الضّرب : 1146/3 ، التّذييل والتّكميل : 300/4 ، الجنى الدّاني : 494 .) .

وابن شُقير (317هـ) : هو أبو بكر أحمد بن الحسن البغداديّ ، عالِمٌ نحويٌّ لُغويٌّ .

ترجمته في : (تاريخ بغداد : 89/4 ، تاريخ العلماء النّحويّين : 48 _ 49 ، نُزهة الألبّاء : 187 _ 188 .) .

(2) انظر : (إيضاح الشّعر : 10/1 _ 14 ، المسائل البصريّات : 833/2 ، المسائل الحلبيّات : 210 _ 211 ، 219 _ 224 ، المسائل المنثورة : 207 _ 208 .) .

(3) في : (اللامات للزّجّاجيّ : 7 .) .

(4) انظر : (الكتاب : 45/1 .) .

(5) انظر : (المُقتضب : 86/4 .) .

(6) انظر : (الأُصول : 82/1 _ 83 .) .

(7) انظر : (الإيضاح العضديّ : 134/1 .) .

(8) انظر : (سرّ صناعة الإعراب : 548/2 ، اللمع : 85 .) .

(9) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 46/1أ .) .

(10) انظر : (التّتمّة في النّحو : 65 ، المُقتصد : 398/1 .) .

(11) انظر : (شرح مُلحة الإعراب : 242 .) .

والحريريّ (516هـ) : هو أبو مُحمّد القاسم بن عليّ الحريريّ ، كان مولده ببلدٍ قريبٍ من البصرة ، قرأ على الفضل القَصَبانيّ ، وكان غايةً في الذّكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة ، اشتهر بالمقامات .

ترجمته في : (نُزهة الألبّاء : 379 _ 381 ، البُلغة في تراجم أئمّة النّحو واللغة : 173 ، بُغية الوعاة : 257/2 _ 259 .) .

(12) انظر : (البيان في شرح اللمع : 138 .) .

(13) انظر : (كشف المُشكل : 220 .) .

(14) انظر : (شرح المُفصّل : 89/7 .) .

(15) انظر : (شرح الجُمل : 28/1أ .) .

وابـــن الـــورديّ[5] ، والسّلســـيليّ[6] ، والتفتـــازانيّ[7] ، وابـــن هطيـــل[8] ،والقَلْصَـــاديّ[9] ، والـــدّمامينيّ[10] ، والرّصّـــاص[11] ، والسّـــيوطيّ[12] ، والدّمياطيّ[1] ، وصحّحه أبو البركات الأنباريّ[2] ، وعُزِي إلى الجُمهور[3] .

وابن الضّائع (680هـ) : هو أبو الحسن عليّ بن مُحمّد الكُتَاميّ ، بلغ الغاية في فنّ النّحو ولازم
الشّلَوبين ، وفاق أصحابه بأسرهم ، وكان إذا أخذ في فنٍّ أتى بالعجائب .
ترجمته في : (إشارة التّعيين : 235 ، البُلغة في تراجم أئمّة النّحو واللغة : 159 _ 160 ، بُغية الوعاة : 204/2 .) .
(1) انظر : (المُغني في النّحو : 45أ .) .
(2) انظر : (شرح ألفيّة أبيه : 128 .) .
(3) انظر : (شرح الفُصول الخمسون : 54أ .) .
والخُوَيّيّ (693هـ) : هو أبو عبد الله مُحمّد بن أحمد الشّافعيّ ، ولد في دمشق ، تَميّز وبرع في الفقه والنّحو والتّفسير والمعاني والبيان والفرائض وغير ذلك من العلوم ، اتّسم بالذّكاء وانتفع به خلقٌ كثيرٌ .
ترجمته في : (فوات الوفيات : 182/2 ، البداية والنّهاية : 3311/13 ، بُغية الوعاة : 23/1 _
24 .) .
(4) انظر : (المُقدّمة السّعديّة : 37ب .) .
واليمانيّ (743هـ) : هو أبو المحاسن عبد الباقيّ بن عبد المجيد المخزوميّ ، له نظمٌ واشتغالٌ بالأدب والتّاريخ ، ولي الوزارة باليمن ثُمّ عُزل وصُودر ، فرحل إلى القُدس ، وتُوفّي بالقاهرة . =
= ترجمته في : (العقد الثّمين في تاريخ البلد الأمين : 455/4 _ 457 ، الدّرر الكامنة : 315/2 ، شذرات الذّهب : 138/6 .) .
(5) انظر : (شرح التُّحفة الورديّة : 168 ، 171 .) .
وابن الورديّ (749هـ) : هو أبو حفص عُمر بن مُظفرّ المعرّيّ ، ولد في معرّة النُّعمان ، تلقّى العلم عن شيوخ الشّام وعلمائها ، وعمل في القضاء حيث تولّى الحُكم في حلب ، وهو من أهل الخير والسّخاء .
ترجمته في : (الدّرر الكامنة : 195/3 _ 197 ، شذرات الذّهب : 161/6 ، طبقات الشّافعيّة الكُبرى : 243/6 .) .
(6) انظر : (شفاء العليل : 305/1 .) .
والسّلسيليّ (770هـ) : هو أبو عبد الله مُحمّد بن عيسى السّلسيليّ ، مهر في العربيّة وشغل النّاس بِها ، وكان كثير المُطالعة والمُذاكرة ، وكثير العبادة ، حسن البشر ، جيّد التّعليم ، درّس وأفتى .
ترجمته في : (طبقات المُفسّرين : 221/2 ، بُغية الوعاة : 205/1 ، شذرات الذّهب : 189/6 .) .
(7) انظر : (إرشاد الهادي : 122 .) .
(8) انظر : (التّاج المَكلّل بجواهر الآداب : 237أ ، عُمدة ذوي الهمم : 33أ .) .
(9) انظر : (مدخل الطّالبين : 70 .) .
(10) انظر : (تعليق الفرائد : 153/3 .) .
(11) انظر : (منهاج الطّالب : 754/2 .) .
(12) انظر : (الفرائد الجديدة : 240/1 ، همع الهوامع : 353/1 .) .

وحُجّتهم تتمثّل في ستّة أوجهٍ:

الوجه الأوّل : أنّها تدُلّ على الأزمنة[4] .

الوجه الثّاني : أنّها تتصرّف ، ما عدا (ليس) ؛ لِمُشابَهتها (ما) ، فجرت مجراها[5] ، و (مَا دَامَ) ؛ ((لأنّ الغرض من المُضارع حاصلٌ منها ، ألا ترى أنّك إذا قُلتَ : أَزُوْرُكَ مَا دُمْتَ مُقِيْمًا ، فإنّما تشترط اتّصال الزّيارة ودوامها ، وموضع (مَا دُمْتَ) نصبٌ على أنّه ظرف زمانٍ ، والعامل فيه (أَزُوُرُكَ) .))[6] .

الوجه الثّالث : أنّها تلحقها ضمائر الرّفع البارزة[7] .

الوجه الرّابع : أنّها تلحقها (تاء) التّأنيث السّاكنة[8] .

الوجه الخامس : أنّها تدُلّ على الفعل المحذوف في باب (اشتغال الفعل عن المفعول بضميره) ، نحو قولِهم : << زَيْدًا لَسْتَ مِثْلَهُ . >> ، تقديره : زَيْدٌ لَسْتَ مِثْلَهَ[9] .

الوجه السّادس : أنّها تدخل عليها (قد) و (السّين) ، و (سوف) [1] ، ما عدا

---

(1) انظر : (المشكاة الفتحيّة على الشّمعة المُضيّة : 178 .) .
والدّمياطيّ (1140هـ) : هو أبو حامد مُحمّد بن مُحمّد البديريّ ، أصله من دمياط ، وقد نشأ وتعلّم فيها ، وكان فاضلاً ، فقيهًا ، نحويًّا ، اشتهر بمعرفة الحديث .
ترجمته في : (عجائب الآثار في التّراجم والأخبار : 139/1 _ 140 ، فهرس الفهارس : 154/1 _ 155 ، هديّة العارفين : 319/2 .) .
(2) انظر : (أسرار العربيّة : 130 .) .
(3) في : (شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 857/2 ، تُحفة الأحباب : 205 .) .
(4) انظر : (اللمع : 85 ، شرح المُفصّل : 90/7 ، المُغني في النّحو : 45أ ، البسيط في شرح =
= جُمل الزّجّاجيّ : 644/2 .) .
(5) انظر : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 46/1أ ، أسرار العربيّة : 130 _ 131 ، كشف المُشكل : 220 ، شرح المُفصّل : 89/7 .) .
(6) (توجيه اللمع : 135 .) .
(7) انظر : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 46/1أ ، أسرار العربيّة : 130 ، كشف المُشكل : 220 ، شرح الفُصول الخمسون : 54أ ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 857/2 .) .
(8) انظر : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 46/1أ ، أسرار العربيّة : 130 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 857/2 .) .
(9) انظر : (كشف المُشكل : 220 .) .

(ليس) ؛ لتصرُّفها .

وقد استدلّ الحيدرة على أنّها أفعالٌ باتّصال ضمير الشّأن والقصّة بِها ، نحو : ((كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ .)) ، تقديره : كَانَ الأَمْرُ زَيْدٌ قَائِمٌ[3009] .

ولَمْ يرتضِ ابن يعيش هذا الدّليل ؛ فوصفه بأنّه غير واضح ، واعترضه بوجهٍ واحدٍ ، وهو أنّ ضمير الشّأن والقصّة قد اتّصل بـ (إنّ) وأخواتِها ، وأُضمر في بعض الأوقات فيها ، وليست بفعلٍ ، وذلك مثل قول الأخطل :

إِنَّ مَنِ يَدْخَلِ الْكَنِيْسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيْهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ[2] .

وتقديره : إِنَّهُ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيْسَةَ[3] .

وهذا الاعتراضُ قويٌّ ؛ ذلك أنّ ضمير الشّأن والقصّة لا يتّصلُ بشيءٍ من الكلام إلاّ بأحد أربعة أشياء قط[4] ، وهي تُؤكِّد أنّ ضمير الشّأن والقصّة لا يوحي أبدًا بفعليّة المُتّصل به .

ومِمّا يزيد هذا الأمر تأكيدًا أنّ الزّجّاجيّ _ وهو القائل بحرفيّتها _ قد ذكر أنّ اسْمها يُستتر فيها بِمعنى الأمر والشّأن[5] .

وبالدّلائل السّابقة يكون ما اختاره ابن يعيش تبعًا للجمهور هو المذهبُ المنصور ، أمّا قول الزّجّاجيّ فقد قال عنه يحيى بن حمزة : ((اعلم أنّ ما ذكره الزّجّاجيّ في تسمية هذه الأفعال حروفًا اصطلاحٌ غريبٌ لا محالة ؛ لأنّ هذه الأُمور التي ذكرها لا شُبهــة في فعليّتها ؛ لأمرين :

أمّا أوّلاً : فلأنّ ماهيّة الفعل حاصلةٌ فيها ، فإنّها دالّةٌ على معانٍ في أنفسها مُقترنةٌ بالزّمان .

وأمّا ثانيًا : فلأنّ خواص الأفعال موجودةٌ فيها أيضًا _ من التّصرّف ، واتّصال الضّمير المرفوع بِها ، وغير ذلك من الخصائص _ فلا وجه لإنكار فعليّتها .

ويتقدّح له العُذر في ذلك من أوجهٍ ثلاثةٍ :

أمّا أوّلاً : فلأنّها لَمّا كانت تُغيّر معنى الجُملة الاسْميّة عند دخولِها عليها ، نحو : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وصَارَ ، وظَلَّ ، وأَضْحَى ، بتغيير الحروف من النّفي ، والاستفهام ، والتّمنّيّ ، والعرض ، وغير ذلك ، قيل لَها حروف .

---

(1) انظر : (شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 857/2 .) .

(2) مضى تخريجه في : (369 .) .

(3) لَمْ أقف على هذا الوجه من الاعتراض فيما بين يديّ من مصادر .

(4) وقع الكلام عليها في : (368 _ 369 .) .

(5) انظر : (الجُمل في النّحو : 45 ، 49 .) .

وأمّا ثانيًا : فلأنّ من حقّ الأفعال أنْ تكون دالّـةً على معانٍ في أنفسها ، مُقـترنةً بالأزمنة ، كـ (ضَرَبَ) فإنّـه دالٌّ على (الضَّرْبِ) في زمنٍ ماضٍ ، ولَمّا كانت هــذه

الأفعال _ أعني (كَانَ) وأخواتِها _ لا تدلّ على معانيها إلاّ باعتبار أخبارها ؛ إذْ لا معاني لَها في أنفسها ، كانت كأنّها دالّـةً على معانٍ في غيرها ؛ فلهذا أشبهت الحروف .

وأمّا ثالثًا : فلأنّ سيبويه قد سَمّى الأسْماء والأفعال حُروفًا ، أمّا الأسْماء فقال : إذا قُلتَ : أَ زَيْدًا رَأَيْتَهُ ؟ ، و : أَ عَمْرًا مَرَرْتَ بِهِ ؟ ، و : أَبَكْرًا قَتَلْتَ أَخَاهُ ؟ ، فهــذه الأحرف كُلّها منصوبةٌ بفعلٍ مُضمرٍ ، وأمّا الأفعال فقال : إذا قُلتَ : ضَـرَبْتُهُ ، و :
أَكَلْتُ ، و : وَجَدْتُ ، فإنّك تُسكّن أواخر هذه الأحرف فسمّاها أحرفًا[1] ، فإذا كـان سيبويه قد سَمّاها أحرفًا _ وهو ربّ هذه الصّناعة ، وأميرها ، وترجمانُها ، وسفيرها _ فغيره بذلك أخلق على جهة المُتابعة لـه . فهذه معاذير الزّجّاجيّ في تسميته هذه الأفعال
حروفًا .)) [2] .

وقال ابن إياز[3] : ((ومن سَمّاها حُروفًا كالزّجّاجيّ فقد تجــــوّزوا ، قال البطليوسيّ[4] : وليس ذلك ببعيدٍ ؛ لأنّ الفعل إنّما وُضع ليدلّ على حدثٍ واقعٍ في زمانٍ مُحصّلٍ ، وذلك الحدثُ مُضمّنٌ فيه غير خارجٍ عنه ، وأحداثُ هذهِ الأفعال التي هــي أخبارها خارجةٌ عنها غير مُضمّنةٍ فيها ؛ ألا ترى أنّك إذا قُلتَ : قَامَ زَيْدٌ ، أو : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، فإنّما تُخبرُ عن (زَيْدٍ) بالقِيَامِ في كلا

(1) انظر : (الكتاب : 52/1 .) .
(2) (المنهاج : 149/1 _ 150 .) .
(3) ابن إياز (681هـ) : هو أبو مُحمّد الحُسين بن إياز البغداديّ ، كان أوحد أهل زمانه في النّحو والتّصريف ، كان دَمِثَ الأخلاق ، وليَ مشيخة النّحو بالمُستنصريّة .
ترجمته في : (إشارة التّعيين : 103 ، البُلغة في تراجم أئمّة النّحو واللغة : 91 ، بُغية الوعاة :
532/1 .) .
(4) البطليوسيّ (521هـ) : هو ابن السّيد عبد الله بن مُحمّد البطليوسيّ ، سكن بَلَنْسية ، وكان إمامًا في النّحو واللغة ، حسن التّعليم حافظًا ، كثير التّصانيف .
ترجمته : (بُغية المُلتمس : 324 ، إنباه الرّواة : 131/2 _ 143 ، إشارة التّعيين : 170 _ 171 .) .

المسألتين لكنّ القِيَامَ مُضمّنٌ في (قَامَ) غـير خارجٍ عنه ، والقِيَامُ خـارجٌ عن (كَانَ) غير مُضمّنٍ فيها ، فلمّا كان حدثُها الذي هـو
خبرها خارجًا عنها أشبهت الحُروف التي معانيها في غيرها .)) [1] **.**

أمّـا (ليس) فإنّـه ينبغي دحر النّزاع فيهـا ، فتكون حرفًـا إذا وُجدت بغير خاصيّة مـن خواصّ الأفعال _ المذكورة آنفًا _ ، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعليّة[2] **، نحو قول النّابغة الذّبيانيّ :**

تُهْدِيْ كَتَائِبَ خُضْرًا لَيْسَ يَعْصِمُهَا إلاَّ ابْتِدَارٌ إلَى مَوْتٍ بِإلْجَامِ[3] **.**

وتكون فعلاً إذا وُجدتْ بشيءٍ من خواصّ الأفعال[4] **، وقد بسط القول فيها ابن**
إياز ، حيث قال : ((. . . . ، ويدلّ على ذلك وُجوهٌ :

الأوّل : الإضمارُ فيها ، وقد عُلم أنّ الحرف لا يُضمر فيه .

والثّاني : إجماعهم على جواز تقدّم خبرها وهو اسمٌ صريحٌ على اسْمها ، كقولك : لَيْسَ قَائِمًا زَيْدٌ ، ولو كانت حرفًا لَمْ يجز ذلك كما لَمْ يجز في (إنَّ) .

والثّالث : أجاز سيبويه : أَزَيْدًا لَسْتَ مِثْلَهُ[5] **، و (ألف) الاستفهام إنّما يكون الذي**

---

(1) (المحصول : 81أ _ ب .) .
(2) انظر : (عبث الوليد : 80 _ 81 ، رصف المباني : 369 ، الجنى الدّاني : 494 .) .
(3) من البسيط ، من أبياتٍ عددها خمسة عشر بيتًا ، هو تاسع ، قالَها في زرعة بن عمرو العامريّ .
ومطلعها :
قَالَتْ بَنُوْ عَامِرٍ : خَالُوْا بَنِيْ أَسَدٍ يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لأَقْوَامِ .
وقبله :
لَهُمْ لِوَاءٌ بِكَفَّي مَاجِدٍ بَـطَلٍ لاَ يَقْطَعُ الْخَرْقَ إلاَّ طَرْفُهُ سَامِ .
وبعده :
كَمْ غَادَرَتْ خَيْلُنَا مِنْكُمْ بِمُعْتَرَكٍ لِلْخَامِعَاتِ أَكُفًّا بَعْدَ أَقْدَامِ .
(كَتَائِبَ) : جمع كَتِيبة ، وهي القطعة العظيمة من الجيش ، أو هي الجماعة المُستحيزة من الخيل ، أو هي جماعة الخيل إذا أغارت على العدوّ من الْمِئة إلى الألف .
انظر _ في (كَتَبَ) _ : (الصّحاح : 209/1 ، لسان العرب : 701/1 ، تاج العروس : 353/2 .) .
353/2 .) .
وهو في : (ديوانه _ برواية ابن السّكّيت _ : 128/2 ، ديوانه : 184 ، رصف المباني : 369 ، ارتشاف الضّرب : 1516/3 ، الجنى الدّاني : 494 .) .
(4) انظر : (رصف المباني : 369 ، الجنى الدّاني : 494 .) .
(5) انظر : (الكتاب : 147/1 .) .

بعدها محمولاً على الفعل على ما أوجبه الاسم في آخر الكلام من رفعٍ ، أونصبٍ مع الأفعال لا الحُروف ؛ ألا ترى أنّه لا يجوزُ البتّة : أَزَيْدًا إِنَّ أَبَاهُ مُنْطَلِقٌ ، فتنصب (زَيْدًا) ؛ لأنّ سببه منصوبٌ ، وإنّما يكون ذلك مع صريح الفعل ، فقوله : أَزَيْدًا لَسْتَ مِثْلَهُ ، كقولك : أَزَيْدًا بَاعَدْتَهُ .

والرّابع : إلحاق (تَاء) التّأنيث السّاكنة بِها ، كقولك : هِنْدٌ لَيْسَتْ قَائِمَةً .

والخامس : اتّصال الضّمائر البارزة المرفوعة بِها ، كقولك : الزَّيْدَانِ لَيْسَا قَائِمَيْنِ ،
و : الزَّيْدُوْنَ لَيْسُوْا قَائِمِيْنَ .)) [1] .

ومِمّا يُقوّي هذا أنّ (ما) النّافية إنّما عملتْ بِشبهها لـ (ليس) _ على لُغة الحجازيّين _ في نفي ما في الحال ، والدّخول على الابتداء والخبر[2] .

فتكون (ليس) أصلاً في العمل ، و (ما) فرعًا ، وليس ذلك إلاّ لتغليب حُكم الفعليّة عليها ، وتسميتها فعلاً . ولو كانتْ حرفًا محضًا لَمْ تكن أصلاً في العمل حتّى تُشبّه بِها (ما) ، بل يكونان أصلين في ذلك[3] .

فإنْ قيل : (ليس) في البيت فعلٌ ، واسْمها مُضمرٌ فيها أمرًا ، وشأنًا ، والجُملة خبرٌ مُفسّرة لذلك الضّمير .

أُجيب بأنّ : ((هذا لا يصحّ من قبل أنّ الجُملة إذا كانت مُفسّرةً لذلك الضّمير فلا بُدّ أنْ تكون مُوافقةً له في إيجابه ، أو نفيه ، وهو في البيت منفيٌّ ، فينبغي أنْ تكون الجملة منفيّةً بحسبه ، ولَمّا دخلتْ (إلاّ) في الجُملة المُفسّرة كانتْ تُناقض الضّمير ؛ لأنّه لا يُقال :

يَقُوْمُ إلاَّ زَيْدٌ ، حتّى يتقدم النّفيُ الفعل .)) [4] .

---

(1) (المحصول : 82ب _ 83أ .) .
(2) انظر : (المُقتضب : 188/4 ، الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 105 ، الإيضاح العضُديّ : 145/1 _ 146 ، شرح التّسهيل : 369/1 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابنه : 145 ، همع الهوامع : 389/1 .) .
(3) انظر : (رصف المباني : 369 .) .
(4) (رصف المباني : 370 .) .

ــ والله Ψ أعلم بالصّواب ــ

* * * * * * * * * *

ــ المسألة السّادسة ــ

(كان) في قول الفرزدق :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارَ قَوْمٍ وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوْا كِرَامِ .

قال ابن يعيش : ((اعلم أنّ (كان) الزّائدة على ثلاثة أوجهٍ :
زائدةٌ في اللفظ والمعنى ، وزائدةٌ في المعنى دون اللفظ ، وزائدةٌ في اللفظ دون
المعنى . . . .
وأمّا الزّائدةُ التي في اللفظ دون المعنى فهي التي يُذكر فيها اسْمها ، وتُزادُ فاصلةً بين النّعت والمنعوت ، وذلك في مثل بيت الفرزدق ، وهو قوله :
فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارَ قَوْمٍ   وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوْا كِرَامِ .
فـ (كان) هاهنا زائدةٌ في اللفظ لَمّا فُصل بِها بين النّعت والمنعوت . وهو لا يجوزُ ، وهي غير زائدةٍ في المعنى لَمّا كان فيها اسْمها ، وقد ذُكر فيها هاهنا أربعة أقـوالٍ :
أوّلُها : هذا القول المُتقدّم الذي ذكرته .
والثّاني : أنّ منهم من جعلها زائدةً في اللفظ والمعنى ، وهو مذهبُ أبي القاسم .
والثّالث : أنّ منهم منْ لَمْ يُطلق عليها الزّيادة في لفظٍ ، وجعلها ناقصةً ، وجعل (الواو) اسْمًا ، والجارّ والمجرور في قوله (لنا) خبرًا مُتقدّمًا ، وقال : (كان) غير فاصلةٍ ، بل هي في موضع الجرّ على النّعت لـ (جيرانٍ) أيضًا ، وهي في نيّة التّأخير ، وتقديرُ البيت عنده : فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارَ قَوْمٍ وَجِيْرَانٍ كِرَامٍ كَانُوْا لَنَا ، أي : كائنين ، وهذا قولٌ حسنٌ ، وإليه ذهب الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النّحويّ _ رحمه الله _ .
والرّابع : أنّ منهم من جعل (كان) وحدها مُنفصلةً عن (الواو) زائدةً ، وقال : (الواو) ضميرٌ مُتّصلٌ واقعٌ موقع الضّمير المُنفصل ، كأنّه قال : وَجِيْرَانٍ لَنَا هُمْ كِرَامٌ ، فلمّا دخلت (كان) عاد الضّمير المُنفصل مُتّصلاً ، وذلك الضّمير هو مرفوعٌ في الأصل على معنى الابتداء ، و (لنا) هو الخبر عنه ، و (الواو) ليست مرفوعةً بـ (كان) على
قوله ، وهذا قول أبي [الفتح] عُثمان بن جنّيّ ، وهو غير واضح ؛ لأنّ (كان) فعلٌ ، والأفعال لا تُوجد زائدةً في اتّصال الضّمير بِها .))[1] .

في (كان) في قول الشّاعر[2] :

---

(1) (المُحيط : 64/2ب _ 65أ .) .
(2) مُختلفٌ فيه على رأيين :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوْا كِرَامِ [1] .

خلافٌ ينتهي إلى أربعة أوجهٍ :

1 _ أنّ (كان) زائدةٌ في اللفظ بين النّعت والمنعوت .

وبه قطع : الخليل[2] ، وسيبويه[1] ، وأبو جعفر النّحّاس[2] ، وابن فارس[3] ، واختاره الزّمخشريّ[4] ،

أ _ أنّه الفرزدق في : (ديوانه : 649 ، الكتاب : 153/2 ، الجُمل في النّحو للزّجّاجي : 49 ، الأُزهيّة : 188 ، الحُلل في إصلاح الخلل : 174 ، شرح الكافية الشّافية : 412/1 ، ارتشاف الضّرب : 2401/5 ، الدّرّ المصون : 395/1 ، عُمدة الحفّاظ : 438/3 .) .

ب _ أنّه جرير في : (شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النّحّاس : 41 .) ؛ بناءً على أنّ له قصيدةً مُشَابِهة لَها في البحر ، والقافية ، وهي في هجاء الفرزدق .

ومطلعها :

عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ بِلَى الْخِيَامِ سُقِيْتَ نِجَاءَ مُرْتَجِزٍ رُكَامِ .

انظر : (ديوانه : 622 _ 627 .) .

وأخرى في مدح هشام بن عبد الملك .

ومطلعها :

أَلُمْتِ وَمَا رَفُقْتِ بِأَنْ تَلُوْمِيّ وَقُلْتِ مَقَالَةَ الْخَطِلِ الظَّلُوْمِ .

انظر : (المصدر السّابق : 633 _ 636 .) .

وأكاد أجزم بأنّ البيت للفرزدق ، لِما يأتي :

- وروده في ديوانه ضمن قصيدته الميميّة .
- نسبه له أكثر العلماء النّحويّين من مُتقدّمين ومُتأخّرين .
- أنّ أبا حيّان في : (التّذييل والتّكميل : 221/4 .) ذكر مطلع القصيدة ؛ للدّلالة على أنّ الفرزدق وصف حالاً ماضية .

(1) من الوافر ، وهو ثالث قصيدةٍ طويلةٍ عدّتُها ثنتان وثَمانون بيتًا ، قالَها الفرزدق في مدح هشام بن
عبد الملك .

ومطلعها :

أَلَسْتُمْ عَائِجِيْنَ بِنَا لَعَنَّا نَرَى العَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ . =

= وقبله :

فَقَالُوا إِنْ فَعَلْتَ فَأَغْنِ عَنَّا دُمُوْعًا غَيْرَ رَاقِيَةِ السِّجَــامِ .

وبعده :

أُكَفْكِفُ عَبْرَةَ الْعَيْنَيْنِ مِنِّيْ وَمَا بَعْدَ الْمَدَامِعِ مِنْ مَــلاَمِ .

وهو في : (الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 49 ، الأُزهيّة : 188 ، شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ :
51/1ب ، الحُلل في إصلاح الخلل : 174 ، شرح أبيات الجُمل : 39 ، شرح اللمع للباقوليّ : 364/1 ، أسرار العربيّة : 134 ، شرح التّسهيل : 361/1 ، شرح الكافية الشّافية : 412/1 ، ارتشاف الضّرب :
2401/5 ، التّذييل والتّكميل : 218/4 ، الدّرّ المصون : 395/1 ، عُمدة الحفّاظ : 438/3 ، شفاء العليل : 320/1 ، اللباب في علوم الكتاب : 24/1 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأَشْمونيّ : 242/1 ، خزانة الأدب : 219/9 .) ، و _ برواية :

وابن مالك[5] ، وأبو حيّان[6] ، والسّمين[7] ، والسّلسيليّ[8] ، والدّمامينيّ[9] ، والأَشْمونيّ[10] ، والشّيخ خالد[11] ، وصحّحه الأعلم[12] .

2 _ أنّ (كان) زائدةٌ في اللفظ والمعنى .
وإليه ذهب : المُبرّد[13] .

(فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتُ دِيَارَ قَوْمٍ ....) _
في : (ديوانه : 649 ، الكتاب : 153/2 ، الانتصار : 139 ، تحصيل عين الذّهب : 295 ، النّكت في تفسير كتاب سيويه : 125/2 .) ، و _ برواية :
(فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتُ دِيَارَ قَوْمٍ وَجِيْرَانٍ لَهُمْ كَانُوْا كِرَامِ) _
في : (مجاز القُرآن : 7/2 .) . و _ برواية :
(فَكَيْفَ لَوْ مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ ....) _
في : (شرح أبيات سيبويه للنّحّاس : 41 .) ، و _ برواية :
(فَكَيْفَ وَلَوْ مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ ....) _
في : (شرح الجُمل لابن العريف : 136 .) ، وعجزه في : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 400/1 ، الصّاحبيّ : 247 ، المسائل الشّيرازيّات : 390/1 ، الكشّاف : 227/1 ، البسيط في النّحو : 159/1 ، البحر المُحيط : 18/2 .) .
(2) منسوبٌ إليه في : (الكتاب : 153/2 ، الانتصار : 139 ، شرح الجُمل لابن العريف : 136 ، الأُزهيّة : 188 ، خزانة الأدب : 219/9 .) .
(1) انظر : (الكتاب : 153/2 .) .
(2) انظر : (شرح أبيات سيبويه : 41 .) .
(3) انظر : (الصّاحبيّ : 247 .) .
(4) انظر : (الكشّاف : 227/1 .) .
(5) انظر : (شرح التّسهيل : 360/1 _ 361 ، شرح الكافية الشّافية : 412/1 .) .
(6) انظر : (ارتشاف الضّرب : 360/1 _ 361 ، البحر المُحيط : 18/2 .) .
(7) انظر : (الدّرّ المصون : 395/1 ، عُمدة الحُفّاظ : 438/3 .) .
(8) انظر : (شفاء العليل : 320/1 .) .
(9) انظر : (تعليق الفرائد : 222/3 _ 223 .) .
(10) انظر : (شرح ألفيّة ابن مالك : 242/1 .) .
والأَشْمونيّ (نحو : 900هـ) : هو أبو الحسن عليّ بن مُحمّد الأَشْمونيّ ، مولده في القاهرة ، نحويٌّ من فُقهاء الشّافعيّة ، ولي القضاء في دمياط .
ترجمته في : (الضّوء اللامع : 5/6 ، كشف الظّنون : 591/5 ، الأعلام : 10/5 .) .
(11) انظر : (شرح العوامل الْمئة : 253 _ 254 .) .
والشّيخ خالد (905هـ) : هو أبو الوليد خالد بن عبد الله الأزهريّ ، نحويٌّ من أهل مصر ، ولد بالصّعيد ونشأ وعاش في القاهرة ، يُعرف بالوقّاد .
ترجمته في : (الكواكب السّائرة بأعيان الْمئة العاشرة : 188/1، شذرات الذّهب : 26/8 ، مُتعة الأذهان من التّمتّع بالإقران بين تراجم الشّيوخ والأقران : 344/1 .) .
(12) انظر : (تحصيل عين الذّهب : 295 ، النّكت في شرح كتاب سيبويه : 125/2 .) .
(13) منسوبٌ إليه في : (معاني القُرآن وإعرابه : 33/2 .) .

3 _ أنّ (كان) ناقصةٌ ، و (الواو) اسْمها ، وخبرها الجارّ والمجرور في قوله (لنا) المُتقدّم ، و (كان) في موضع الجرّ على النّعت لـ (جيرانٍ) أيضًا ، وهي في نيّة التّأخير ، والتّقدير : فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيْرَانٍ كِرَامٍ كَانُوا لَنَا ، أي : كَائِنِيْن .

وبه قطع : المُبرّد[1] ، وابن بابشاذ[2] .

4 _ أنّ (كان) وحدها زائدةٌ ، و (الواو) ضميرٌ مُتّصلٌ واقعٌ موقع الضّمير المُنفصل ، كأنّه قال : وَجِيْرَانٍ لَنَا هُمْ كِرَامٌ ، فلمّا دخلتْ (كان) عاد الضّمير المُنفصل مُتّصلاً ، وذلك الضّمير هو مرفوعٌ في الأصل على معنى الابتداء ، و (لنا) هو الخبر عنه ،
و (الواو) ليستْ مرفوعةً بـ (كان) .
وبه قطع : ابن جنّيّ[3] .
ولَمْ يرتضِ ابن يعيش هذا الوجه ؛ فوصفه بأنّه غير واضح ، واعترضه بوجهٍ واحدٍ ، وهو أنّ (كان) فعلٌ ، والأفعال لا تُوجدُ زائدةً في اتّصال الضّمير بها[4] .
وهذا الاعتراض غير مُسلّمٍ به ؛ ذلك أنّ اتّصال الضّمير بـ (كان) ليس ((مانعًا من زيادتِها ، كما لَمْ يَمنع من إلغاء (ظنّ) عند توسّطها ، أو تأخّرها إسنادها إلى الفاعل .)) [5] .

---

(1) انظر : (المُقتضب : 116/4 ، 117 .) .
(2) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 51/1ب .) .
(3) منسوبٌ إليه في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 51/1ب ، شرحه لابن الضّائع : 31/1أ .) .
ولَمْ أقف له على حُجّةٍ فيما بين يديّ من مصادر .
(4) لَمْ أقف على هذا الوجه من الاعتراض فيما بين يديّ من مصادر .
(5) (شرح التّسهيل : 360/1 _ 361 ، شرح الكافية الشّافية : 412/1 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 242/1 .) .

والوجه المُختار هو الأوّل ((لأنّ قوله (لنا) من صلة (الجيران) ، ولا يجوزُ أنْ يكون خبرًا لـ (كان) إلاّ أنْ يُريد معنى (الملك) ، ولا يصح هاهنا ؛ لأنّهم لَمْ يكونوا لَهم
مِلكًا ، إنّما كانوا لَهم جيرةً ، فالجوار هو الخبر ، و (لنا) تبيينٌ له .)) [1] .

وذكر الفارقيّ أنّ هُناك من قال : ((يجوزُ أنْ تكون (الواو) حرفًا دالاً على الجمع يُؤكّد به (الجِيْرَان) ، وليس اسْمًا لَها ، هو كـ (أَكَلُوْنِيّ البَرَاغِيْثُ) [2] ، وكـ (النّون) في قوله[3] :

وَلَكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ بحْوران يَعْصُرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهْ [4] .

فـ (النّون) حرفٌ لا ضمير ، ولا موضع لَها من الإعراب ، هذا مذهب كثيرٌ من البصريّين ، وبعض الكوفيّين ؛ ولأنّه يُقدّر بـ (لَنَا) التّأخير ، وهو

---

(1) (تحصيل عين الذّهب : 295 .) .
وانظر : (معاني القُرآن وإعرابه : 2/ 33 ، التّذييل والتّكميل : 221/4 _ 222 .) .
(2) سبق بسط الكلام على هذه اللغة في : (262 .) .
(3) هو الفرزدق .
(4) من الطّويل ، من أبياتٍ عددها أحدُ عشر هو خامسها ، قالَها في هجاء عمرو بن عفراء الضّبّيّ .
ومطلعها :
سَتَعْلَمُ يَا عَمْرُو بْنَ عَفْرَا مَنِ الذِي يُلاَمُ إذَا مَا الأَمْرُ غَبَّتْ عَوَاقِبُهْ .
وقبله :
وَلَوْ قَطَعُوا يُمْنَى يَدَيَّ غَفَرْتُهَا لَهُمْ وَالذِي يُحْصِي السَّرَائِرَ كَاتِبُهْ .
وبعده :
وَلَمَّا رَأَى الدَّهْنَا رَمَتْهُ جِبَالُهَا وَقَالَتْ : دِيَافِيٌّ مَعَ الشَّأْمِ جَانِبُهْ .
(دِيَافِيٌّ) : نسبةً إلى قريةٍ ، وهي دِيَافٌ من قُرى الشّام ، وقيل : من قُرى الجزيرة ، وأهلها نبطُ الشّام تُنسبُ إليها الإبل والسّيوف ، وإذا عرضوا برجُلٍ أنّه نبطيٌّ نسبوه إليها .
انظر : (مُعجم البُلدان : 494/2 ، مراصد الاطّلاع : 548/2 .) .
(حَوْرَانُ) : كورةٌ واسعةٌ من أعمال دمشق من جهة القبلة ، ذات قُرًى كثيرةٍ ومزارع .
انظر : (مُعجم ما استُعجم : 105/2/1 ، مُعجم البُلدان : 317/2 _ 318 ، مراصد الاطّلاع : 435/1 .) .
(السَّلِيطُ) : الزّيت عند عامّة العرب ، وعند أهل اليمن دهن السّمسم .
انظر _ في (سَلَطَ) _ : (العين : 213/7 ، الصّحاح : 1134/3 ، لسان العرب : 321/7 .) .
وهو في : (ديوانه : 69 ، الكتاب : 40/2 ، الاشتقاق : 242 ، شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر
النّحّاس : 113 ، شرحه لابن السّيرافيّ : 412/1 ، الوقف والابتداء : 290/1 ، النّهاية في غريب الحديث والأثر : 43/2 ، مُعجم البُلدان : 494/2 ، المُفصّل _ باب الحُروف _ : 404 ، تخليص الشّواهد :
474 .) ، و _ برواية :
(وَلَكِنْ دِيَامِيٌّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِنَجْرَانَ يَعْصُرْنَ السَّلِيْطَ قَرَائِبُهْ) _
في : (العين _ (سَلَطَ) _ : 213/7 .) .

صفةٌ لـ (جِيْرَان) ، وقد حلّ محلّه من حيث تبع الموصوف فلا حاجة تدعو إلى انتزاعه من موضعه ، وتقديره
مُؤَخّرًا .)) [1] .

ــ والله Ψ أعلم بالصّواب ــ

* * * * * * * * * *

ــ المسألة السّابعة ــ

دُخول (إلاّ) بعد (ما زال) وأخوتِها .

(1) (الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 354 _ 355 .) .

قال ابن يعيش : ((ما لزم أوّله (ما) ، نحو : (ما زال) ، و (ما برح) ، و (ما انفكّ) ،
و (ما دام)[1] ، و (ما فتىء) ، لا يجوزُ أنْ تقول في شيءٍ منها[2] : مَا زَالَ زَيْدٌ إلاَّ عَالِمًا ، وَمَا انْفَكَّ زَيْدٌ إلاَّ ظَرِيْفًا ، وإنّما امتنع ذلك ؛ لأنّ هذه الأفعال التي لزم أوّلَها (ما) وإنْ كان لفظها لفظ النّفي فهي في المعنى مُوجبةٌ ؛ لأنّها بِمعنى النّفي قبل دُخول (ما) ؛ لأنّك إذا قُلتَ : زَالَ زَيْدٌ ، نفيتَ ، فإذا جئتَ بحرف نفيٍ نفيتَ النّفي ، فعاد إيجابًا ، فقلتَ : مَا زَالَ زَيْدٌ عَالِمًا ، نفيتَ عنه العلم بعد وجوبه ، وامتنع ذلك ؛ لأنّك تُصيّر مُوجبًا للخبر نافيًا له في حالةٍ واحدةٍ ، وذلك مُحالٌ عند المُحقّقين .
وقد أجاز بعضهم الاستثناء حملاً على الأصل ، وهو ضعيفٌ ، واحتجّ بقول ذي الرُّمّة :

حَرَاجِيْجُ مَا تَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً　　عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا .

وليس باحتجاج يُعتمد عليه ؛ لأنّ (ما تنفكّ) هاهنا تامّةٌ بِمعنى الفعلِ الحقيقيّ الذي يدلّ على الحدث وزمان الحدث ، كأنّه قال : مَا تُوْجَدُ إلاَّ مُنَاخَةً ، أو مَا تَقَعُ إلاَّ مُنَاخَةً _ والله أعلم _ .))[3] .

اختلف النّحويّون في حُكم دُخول (إلاّ) بعد (ما زال) وأخواتِها على مذهبين :

1 _ أنّه لا يجوز .

وعليه : سيبويه[4] ، والزّجّاجيّ[5] ، والزّمخشريّ[1] ، وأبو البركات الأنباريّ[2] ، والحيدرة[3] ، وابن عصفور[4] ، وابن مالك[5] ، والرّضيّ[6] ، وابن أبي الرّبيع[7] ،

---

(1) ذكر ابن يعيش (ما دام) بالرّغم من أنّ (((ما) في (ما دام) مصدريّةٌ في موضع الظّرف ، وسيأتي في : (1188 .) بيان ذلك .
(2) (أَنْ تقول) : مُقحمةٌ في : (المخطوطة .) .
(3) (المُحيط : 67/2أ .) .
(4) انظر : (الكتاب : 48/3 .) .
(5) انظر : (الجُمل في النّحو : 48 .) .

وابـن القـوّاس[8] ، وأبـو حيّـان[9] ، والسّـمين[10] ، وصـحّحه العُكبـريّ[11] ، وعُزي
إلى البصريّين[12] .

2 _ أنّه يجوز :
وعليه : السّيّد الشّريف الجُرجانيّ[13] ، وعُزي إلى قومٍ من النّحـويّين[14]
.

وحُجّتهم :

الحمل على الأصل ، حيث قال ذو الرُّمّة :
حَرَاجِيْجُ مَا تَنْفَكُّ إِلاَّ مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا[15] .

---

(1) انظر : (المُفصّل : 319 .) .
(2) انظر : (أسرار العربيّة : 138 ، الإنصاف : 156/1 ، منثور الفوائد : 42 .) .
(3) انظر : (كشف المُشكل : 330/1 .) .
(4) انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 383/1 ، ضرائر الشّعر : 75 _ 76 .) .
(5) انظر : (تسهيل الفوائد : 54 ، شرحه : 357/1 ، شرح الكافية الشّافية : 421/1 .) .
(6) انظر : (شرح الكافية : 197/4 .) .
(7) انظر : (البسيط في شرح جُمل الزّجّاجيّ : 733/2 _ 737 ، الكافي في الإفصاح : 761/3 _ 76763 ، المُلخّص في ضبط قوانين العربيّة : 218/1 _ 219 .) .
(8) انظر : (شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 875/2 .) .
(9) انظر : (ارتشاف الضّرب : 1181/3 ، البحر المُحيط : 108/1 ، التّذييل والتّكميل : 199/4 _ 200 .) .
(10) انظر : (الدّرّ المصون : 440/1 ، عُمدة الحُفّاظ : 158/2 .) .
(11) انظر : (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 304 ، المُتّبع : 265/1 .) .
(12) في : (المُتّبع : 265/1 .) .
(13) انظر : (شرح أبيات المُفصّل والمُتوسّط : 539 .) .
والسّيّد الشّريف الجرجانيّ (816هـ) : هو أبو الحسن عليّ بن مُحمّد الجُرجانيّ ، كان ماهرًا في الحكمة ، وعلم العربيّة ، وله مُصنّفاتٌ طريفة ومُؤلّفاتٌ ظريفة .
ترجمته في : (بُغية الوعاة : 196/2 ، روضات الجنّات : 300/5 ، التّاج المكلّل من جواهر مآثر الطّراز الآخر والأوّل : 404 .) .
(14) في : (المُتّبع : 164/1 .) .
(15) من الطّويل ، من قصيدةٍ طويلةٍ يُقال لَها أُحجيّة العرب ، وعدّتُها اثنان وسبعون بيتًا ، وهو السّابع عشر
منها .
ومطلعها :
لَقَدْ جَشَأَتْ نَفْسِي عَشَيَّةَ مُشْرِفٍ وَيَوْمَ لِوَى حُزْوَى فَقُلْتُ لَهَا صَبْرَا .
وقبله :
قَدْ اكْتَفَلَتْ بِالْحَزْنِ وَاعْوَجَّ دُوْنَهَا ضَوَارِبُ مِنْ خَفَّانَ مُجْتَابَةٌ سِدْرَا .
وبعده :
أَنَحْنُ لِتَعْرِيْسٍ قَلِيْلٍ فَصَـارِفٌ يُغَنِّي بِنَابَيْهِ مُطَلَّحَةً صُعِـرَا .

ولَم يرتضِ ابن يعيش هذا المذهب فوصفه بالضّعف ، واعترضه بوجهٍ واحدٍ ، وهو أنّ حُجّتهم لا يُعتمد عليها ؛ لأنّ (ما تنفكّ) هاهنا تامّةٌ بِمعنى الفعل الحقيقيّ الذي يدلّ على الحدث ، وزمان الحدث ، كأنّه قال : مَا تُؤْخَذُ إلاَّ مَنَاخَةً ، أو مَا تَقَعُ إلاَّ مُنَاخَةً[1] .

(حَرَاجِيْجُ) : جمع حُرجُوج ، وهي النّاقة الطّويلة الجسيمة .
انظر _ في (حَرَجَ) _ : (الصّحاح : 305/1 ، لسان العرب : 235/2 ، القاموس المُحيط : 234 .) .
(الخَسْف) : حبس الدّابّة على غير علف .
انظر _ في (خَسَفَ) _ : (جمهرة اللغة : 597/1 ، لسان العرب : 68/9 ، القاموس المُحيط : 1039 .) .
وهو في : (ديوانه : 1419/3 ، المسائل الحلبيّات : 278 ، المُوشّح _ مآخذ العلماء على الشّعراء في عدّة أنواع من صناعة الشّعر _ : 238 ، الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 219 ، تحصيل عين الذّهب : 401 ، الأزمنة والأمكنة : 99 ، أمالي ابن الشّجريّ : 373/2 ، شرح اللمع للباقوليّ : 351/1 ، أسرار العربيّة : 138 ، الإنصاف : 156/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 304 ، شرح المُفصّل : 106/7 ، شرح المُقدّمة الكافية : 912/3 ، الجامع لأحكام القُرآن : 95/1 ، شرح التّسهيل : 357/1 ، شرح الكافية الشّافية : 421/1 ، البحر المُحيط : 108/1 ، التّذييل والتّكميل : 200/4 ، الجنى الدّاني : 512 ، تخليص الشّواهد : 270 ، مُغني اللبيب : 86/1 ، شرح أبيات المُفصّل والمُتوسّط : 538 ، خزانة الأدب : 250/9 .) ، و _ برواية : (لاَ تَنْفَكُّ) _ في : (الكتاب : 48/3 ، الدّرّ المصون : 440/1 ، اللباب في علوم الكتاب : 166/3 ، همع الهوامع : 379/1 ، و _ برواية :
(قَلاَئِصُ لاَ تَنَفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً   عَلَى الْخَسْفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا) _
في : (معاني القُرآن للفرّاء : 281/3 .) ، و _ برواية :
(قَلاَئِصُ مَا تَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً   عَلَى الْخَسْفِ أَوْ يَرْمِيْ بِهَا بَلَدًا قَفْرَا) _
في : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 272/5 .) ، و _ برواية : (أَوْ تَرْمِي) _ في : (المُحتسب : 452/1 ، شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 52/1ب ، المُتّبع : 265/1 ، شرح الكافية للرّضيّ : =
= 197/4 .) ، و _ برواية : (أَوْ يُرْمَى) _ في : (شرح أبيات مُغني اللبيب : 109/2 .) ، و _ برواية : (أَوْ رَمَى) _ في : (ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة : 174 .) ، وعليها ينكسر البيت ، وصدره في : (المُفصّل : 319 ، الإيضاح في شرح المُفصّل : 84/2 ، البسيط في شرح جُمل الزّجّاجيّ : 735/2 ، ارتشاف الضّرب : 1498/3 ، شرح كفاية المُتحفّظ _ تحرير الرّواية في تقرير الكفاية _ : 261 .) .
(1) انظر : (معاني القُرآن للفرّاء : 281/1 ، تحصيل عين الذّهب : 401 ، أمالي ابن الشّجريّ : 373/2 ، الإنصاف : 159/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 305 ، المُتّبع : 265/1 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 384/1 ، شرح التّسهيل : 357/1 ، شرح الكافية الشّافية : 422/1 ، مفتاح الإعراب : 26 ، شرح الكافية للرّضيّ : 197/4 ، الجنى الدّاني : 521 ، تخليص الشّواهد : 271 ، مُغني اللبيب : 87/1 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 875/3 ، همع الهوامع : 380/1 ، خزانة الأدب : 251/9 ، شرح أبيات مُغني

وهذا الاعتراض جيّدٌ ، يقول ابن هشام : ((هذا أجودُ ما قيل ؛ لأنّ الكلام مع التّامّة نفيٌ لا إيجاب .)) [1] .

وقد اختلف النّحويّون في تأويل هذا البيت اختلافًا كثيرًا ، يقول الدّمامينيّ :

((وافترق النّاس في الكلام على هذا البيت ، فمنهم من أخلد إلى العجز عن تأويله ، وتعلّل بقول الأصمعيّ : ذو الرُّمّة لا يُحتجّ بشعره[2] ، فأقدم على تخطئته غير مُبالٍ

بذلك ، والجمهور على الاحتجاج بكلامه .)) [3] .

وتأويل البيت يظهر في النّقاط الآتية :

أ _ أنّ (مَا تَنْفَكُّ) ناقصةً ، وخبرها (عَلَى الخَسْفِ) ، و (مُنَاخَةً) حالٌ من الضّمير المُستتر في الخبر ، والتّقدير : مَا تَنْفَكُّ عَلَى الخَسْفِ إلاَّ مُنَاخَةً ، وهي بِهذا ليست داخلةً على الخبر[4] .

وذُكر أنّ هذا ضعيفٌ من ثلاثة أوجهٍ ، هي :

اللبيب : 111/2 .) .

(1) انظر : (تخليص الشّواهد : 271 .) .

(2) علّل الأصمعي ذلك بأنّه ((قد أكل البقل والمملوح في حوانيت البقّالين حتّى بشَم .)) .

انظر نسبته إليه في : (المُوشّح _ مآخذ العُلماء على الشّعراء في عدّة أنواعٍ من صناعة الشّعر _ : 236 .) .

وقال أيضًا : ((ذو الرُّمّة حُجّةٌ ؛ لأنّه بدويٌّ ، وليس يُشبه شعره شعر العرب إلاّ واحدةٌ تُشبه شعر العرب ، وهي التي يقولُ فيها :

.... وَالبَابُ دُوْنَ أَبِيْ غَسَّانَ مَسْدُوْدُ . . . .

[و]لو أدركتُ ذا الرُّمّة لأشرتُ عليه أنْ يدع كثيرًا من شعره ، فكان ذلك خيرًا له .)) ، (فُحولة الشّعراء : 45 _ 46 .) .

(3) (تعليق الفرائد : 213/3 .) .

(4) انظر : (المسائل الحلبيّات : 278 ، تحصيل عين الذّهب : 401 ، الإنصاف : 159/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 305 ، المُتبّع : 265/1 ، شرح المُفصّل : 107/7 ، الإيضاح في شرحه : 84/2 ، شرح المُقدّمة الكافية : 913/3 ، شرح التّسهيل : 358/1 ، شرح الكافية الشّافية : 422/1 ، الصّفوة الصّفيّة : 22/2/1 ، مفتاح الإعراب : 26 _ 27 ، الجنى الدّاني : 521 ، تخليص الشّواهد : 271 ، مُغني اللبيب : 87/1 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 875/2 ، شرح أبيات المُفصّل والمُتوسّط : 540 ، همع الهوامع : 380/1 ، خزانة الأدب : 251/9 ، شرح أبيات مُغني اللبيب : 112/2 .) .

ـ ((أنّه استثناءٌ مُفرّغٌ ، والاستثناء المُفرّغ قلّ أنْ يأتي في المُثبت ، وإنّما يأتي في
النّفي .)) [1] .
ـ أنّ المُستثنى منه مُقدّرٌ في هذا الاستثناء بعد المُستثنى ، وذلك لا يُقدّر إلاّ
قبله[2] ؛ ((لأنّه مُستثنًى من الأحوال للضّمير المُستقرّ في (عَلَى الخَسْفِ) ؛ لأنّ التّقدير : مَا يَنْفَكُّ مَهَانَةً فِيْ جَمِيْعِ الأَحْوَالِ إلاَّ فِيْ حَالِ الإِنَاخَةِ ، فَكان المُستثنى منه مُقدّرًا بعده ، وذلك لَمْ يُعهَد في الاستثناء المُفرّغ .)) [3] .
ـ أنّ فيه تقديْم الحال على العامل المعنويّ[4] .
ب _ أنّ ذا الرُّمّة لَمْ يقصد هكذا ، وإنّما هي (آلاً) ، و (الآلُ) الشّخص ، وهو خبر
(مَا تَنْفَكُّ) ، و (مُنَاخَةٌ) صفةٌ ، وأنّث الصّفة ؛ لأنّ الشّخص مِمّا يُؤنّث ويُذكّر[5] .
ج _ أنّ (إلاَّ) زائدةٌ[6] .
وهذا ضعيفٌ ؛ ((لأنّ القول بزيادة (إلاَّ) قولٌ بلا دليلٍ . . . . ولَمْ يثبت زيادة (إلاَّ) في مكانٍ مقطوعٍ به ، فنُثبت لَها الزّيادة .)) [7] .
د _ أنّ (إلاّ) زائدةٌ ، والتّقدير : مَا تَنْفَكُّ مُنَاخَةً [1] .

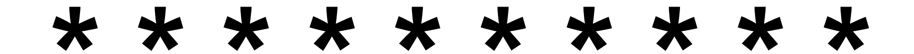
---

(1) (الإيضاح في شرح المُفصّل : 84/2 .) .
(2) انظر : (المصدر السّابق ، شرح أبيات المُفصّل والمُتوسّط : 540 .) .
(3) (الإيضاح في شرح المُفصّل : 84/2 .) .
(4) انظر : (شرح أبيات المُفصّل والمُتوسّط : 540 .) .
(5) انظر : (المسائل الحلبيّات : 279 ، المُوشّح _ مآخذ العُلماء على الشّعراء في عدّة أنواعٍ من صناعة =
= الشّعر _ : 238 _ وفيه : أنشده إسحاق الموصليّ _ ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 304 _ 305 ، مفتاح الإعراب : 27 ، تخليص الشّواهد : 271 ، مُغني اللبيب : 86/1 _ 87 ، خزانة الأدب : 251/9 ، شرح أبيات مُغني اللبيب : 110/2 .) .
(6) انظر : (المُوشّح _ مآخذ العُلماء على الشّعراء في عدّة أنواعٍ من صناعة الشّعر _ : 237 ، المُحتسب :
451/1 ، الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 221 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 305 ، شرح المُفصّل : 107/7 ، ضرائر الشّعر : 75 _ 76 ، الجامع لأحكام القُرآن : 95/20/10 ، تسهيل الفوائد : 54 ، شرحه : 358/1 ، البسيط في شرح جُمل الزّجّاجيّ : 736/2 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 875/2 ، ارتشاف الضّرب : 1498/3 ، البحر المُحيط : 180/1 ، الجنى الدّاني : 520 _ 521 ، الدّرّ المصون :
440/1 ، تخليص الشّواهد : 271 ، مُغني اللبيب : 86/1 ، اللباب في علوم الكتاب : 166/3 ، همع
الهوامع : 380/1 ، خزانة الأدب : 251/9 ، شرح أبيات مُغني اللبيب : 109/2 _ 110 .) .
(7) (البحر المُحيط : 108/1 .) .

هـ _ أنّ (إلاَّ) واقعةٌ في غير موقعها ، والنّيّة بِها التّأخير ، والمُراد : مَا تَنْفَكُّ إلاّ على الخَسْفِ[2] .

و _ أنّ الرّواية : (مُنَاخَةٌ) بالرّفع على أنّه خبر مُبتدإٍ محذوفٍ ، والجُملة في محلّ نصب حالٍ ، ولا حُجّة في البيت حينئذٍ[3] .

والرّأي الرّاجح هو امتناع دُخول (إلاَّ) على (مَا زَالَ) وأخواتِها ، يقول يحيى بن
حمزة : « اعلمْ أنّ كُلّ ما لزم أوّله (مَا) من هذه الأفعال ، وهي خمسةٌ ، لا يجوزُ دُخول كلمة الاستثناء عليها ، وإنّما امتنع ذلك في حقّها ؛ لأنّ الغرض بِها إنّما هو دوام أخبارها واستمرارها ، وهي في أنفسها قد صارت للإيجاب ؛ لأنّ (زَالَ) ، و (فَتِىء) موضوعان للنّفي ، فلمّا دخلت (مَا) عليها صارت إيجابًا ؛ لأنّ نفي النّفي إيجابٌ ، فإذا أدخلتَ (لاَ) على المُوجب صار نفيًا ، فيبطل وضعها في استمرار أخبارها ؛ فلهذا بطل دُخولُها عليها كما قرّرناه . »[4] .


ـ والله Ψ أعلم بالصّواب ـ

* * * * * * * * * *

---

(1) انظر : (المُحتسب : 451/1 .) .
(2) انظر : (شرح المُفصّل : 107/7 ، شرح التّسهيل : 358/1 .) .
(3) انظر : (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 305 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 875/2 .) .
(4) (المنهاج : 157/1 .) .

(إنّ) وأخواتُها :

ــ المسألة الثّامنة ــ

معنــى (إنْ) فــي قولــه تعــالى : ⏀ ➔⌖⑤⌧*💣➲ ℘✞⑥➲⌖ ⑤✞☺✧□♌⌖❄⁋⑧⇧ ⑤✍⇳⇳②☺✞▦❄♊♑✞➔✡ ⌧✞◷◷✞❄❄⁋⌫✡⮝✡&➲⌖ ⏀ .

قال ابن يعيش : ((و (إنْ) بِمعنى (ما) للنّفي على معنى : مَا كَانَ أَصْحَابُ الأَيْكَةِ إلاَّ ظَالِمِيْن .

فأمّا من قال[1] : إنّ (إنْ) مُخفّفةٌ من الثّقيلة ، فليس بشيءٍ ؛ لأنّ المُخفّفة من الثّقيلة لا تدخل على الأفعال ؛ من حيث إنّها تطلب اسْمًا وخبرًا ، وليس بعد هــذه إلاّ
(كان) .))[2] .

---

(1) (فأمّا من قال) : مُعادةٌ في : (المخطوطة .) .
(2) (المُستنهى : ج/19أ .) .

اختلف النّحويّون في معنى (إنْ) من قوله I : ➀ ➔⌖⑤⌘☼⚘➲ ✍⌖⑥➲⌖ ⑤⌖☺✧☐∞⌖❄⁋⑧⇧ ⑤✍⇳②☺⌖▦❄♊✑⌖➔✡ ⌧⌖⌚⌚⌖❄❄⁋⌧✡⮝✡✡&⌖➲⌖ ➀ [1] ، وما كان بِمثله .

وهذا الخلافُ ينحصر في ثلاثة أوجهٍ :

1 _ أنّ (إنْ) بِمعنى (ما) النّافية ، و (اللام) بِمعنى (إلاّ) ، وتلخيصه : وَمَا كَانَ أَصْحَابُ الأَيْكَةِ إلاَّ ظَالِمِيْن .

وإليه ذهب : الفرّاء _ في أحد قوليه _[2] ، وابن قُتيبة[3] ، وابن خالويه[4] ،
ومكّيّ بن أبي طالب[5] ، وصحّحه الزَّبيديّ[6] ، وعُزي إلى الكوفيّين[7] .

2 _ أنّ (إنْ) بِمعنى (قد) ، و (اللام) زائدةٌ .

وإليه ذهب : الكسائيّ[8] ، وقُطرب[1] ، والفرّاء _ في قوله الآخر _[2] ، والسّمعانيّ[3] .

---

(1) (الحجر : 78 .) .
(2) انظر : (معاني القُرآن : 254/3 .) .
(3) انظر : (تأويل مُشكل القُرآن : 552 .) .
(4) انظر : (الحُجّة في القراءات السّبع : 243 ، شرح مقصورة ابن دُريد : 260 _ 261 .) .
=
= وابن خالويه (370هـ) : هو أبو عبد الله الحُسين بن أحمد الهمذانيّ ، أصله من همذان ، لُغويٌّ من كبار
النُّحاة ، زار اليمن وأقام بذمار ، ثُمّ انتقل إلى الشّام فاستوطن حلب وعظمت بِها شهرته ، فأحلّه بنو حمدان منْزلةً رفيعةً .
ترجمته في : (تاريخ العلماء النّحويّين : 227 ، نُزهة الألبّاء : 311 _ 312 ، إنباه الرّواة :
324/1 .) .
(5) انظر : (مُشكل إعراب القُرآن : 113/1 .) .
(6) انظر : (ائتلاف النّصرة : 170 .) .

(7) في : (اللامات للزّجّاجيّ : 119 ، شرح الكتاب للسّيرافيّ : 295/2أ ، مُشكل إعراب القُرآن :
297/1 ، التّعليق على المُوطّأ : 316/1 ، أمالي ابن الشّجريّ : 147/3 ، الإنصاف : 640/2 ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 259/2 ، التّبيان في إعرابه : 124/1 ، الاقتضاب في غريب المُوطّأ : 13/1 ، 263 ، 328 ، الأمالي النّحويّة : 62/1 ، المباحث الكامليّة : 530/1 ، أنوار التّنْزيل : 111/1 ، البحر المُحيط :
187/8 ، ائتلاف النّصرة : 169 ، اللباب في علوم الكتاب : 24/3 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابن طُولون :
133/1 .) .
(8) منسوبٌ إليه في : (البحر المُحيط : 299/2 ، همع الهوامع : 453/1 .) .

3 _ أنّ (إنْ) مُخفّفةٌ من الثّقيلة ، و (اللام) هي الفارقة[4] .
وإليه ذهـــــــــــــــب :
سيبويه[5] ، والأخفش[6] ، والمُبرّد[7] ، والزّجّاج[8] ، وابن السّـــــرّاجّ[9] ،
والزّجّاجيّ[10] ، والسّيرافيّ[11] ، والفارسيّ[12] ، والهرويّ[13] ، والوَقّشيّ[14] ، وابن عطيّة[15] ، وابن الشّجريّ[16] ، والباقوليّ[17] ، وأبو البركات الأنباريّ[18] ، وابن خروف[19] ، والعُكـــــــــــبريّ[1] ،

---

(1) منسوبٌ إليه في : (الأُزهيّة : 50 .) .
(2) منسوبٌ إليه في : (همع الهوامع : 453/1 .) .
(3) انظر : (تفسير القُرآن : 147/3 .) .
(4) (الفارقة) : هي التي يُؤتى بِها للفرق بين (إنْ) المُخفّفة ، و (إنْ) النّافية ، وتكون لازمةً لخبر المُخفّفة .
وتُسمّى أيضًا (لام) التّأكيد .
وقد أفردها عبد المقصود مُحمّد عبد المقصود ببحثٍ مُستقلٍ ، تحدّث فيه عن حقيقتها ، وحكمها ، ومواقعها ، والخلاف فيها .
(5) انظر : (الكتاب : 152/3 .) .
(6) انظر : (معاني القُرآن : 120/1 ، 390 ، 443/2 _ 444 .) .
(7) انظر : (المُقتضب : 50/1 .) .
(8) انظر : (معاني القُرآن وإعرابه : 81/3 .) .
(9) انظر : (الأُصول : 235/1 .) .
(10) انظر : (اللامات : 118 _ 119 .) .
(11) انظر : (شرح الكتاب : 294/2ب _ 295أ .) .
(12) انظر : (التّعليقة على الكتاب : 264/2 ، المسائل العضديّات : 68 _ 69 ، المسائل المُشكلة : 53 _ 54 .) .
(13) انظر : (اللامات : 105 .) .
(14) انظر : (التّعليق على المُوطّأ : 316/1 .) .
والوَقّشِيّ (489هـ) : هو هشام بن أحمد الوَقّشِيّ الأندلسيّ ، من أُسرةٍ ذات حسبٍ وشُهرةٍ وعلمٍ ، كان راسخًا في علم النّحو واللغة ، كما كان أديبًا كاتبًا شاعرًا ، وأحد رجال الكمال في وقته باحتوائه على فنون المعارف وجمعه لكُليّات العلوم ، تولّى قضاء طَلْبِيرة ، وطُلَيْطُلَة .
ترجمته في : (طبقات الأُمم : 114 _ 115 ، مُعجم الأُدباء : 286/20 _ 287 ، سير أعلام النّبلاء : 134/19 .) .
(15) انظر : (المُحرّر الوجيز : 220/1 .) .
(16) انظر : (أماليه : 147/3 .) .
(17) انظر : (كشف المُشكلات : 101/1 .) .
(18) انظر : (الإنصاف : 642/2 ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 259/2 .) .
(19) انظر : (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب _ شرح كتاب سيبويه _ : 241 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ : 464/1 .) .

والبيضاويّ[2] ، وابن هطيل[3] ، وابن عادل[4] ، وعُزِي إلى البصريّين[5] .

وحُجّتهم :

لُزوم (اللام) تاليها ؛ لتُزيل اللبس الذي بينها وبين النّافية[6] .

كما أنّ (إنّ) الثّقيلة لا تدخل على الأفعال ((فلمّا خُفّفت زال الشّبه بالفعل فدخلتْ عليه ، ولَمْ يَمتنع ذلك ؛ لأنّه حرف تأكيدٍ ، والفعل يُؤكّد كما يُؤكد الاسم .)) [7] .

والغالب على هذا الفعل أنْ يكون ماضيًا ناسخًا للابتداء ؛ رعايةً للأصل[8] .

وقد ذكر أبو البركات الأنباريّ أنْهم احتجّوا بقولِهم : ((إنّما قُلنا إنّها مُخفّفةٌ من الثّقيلة ؛ لأنّا وجدنا لَها في كلام العرب نظيرًا ، وأنّا أجمعنا على أنّه يجوز تخفيف (إنَّ) وإنِ اختلفنا في بُطلان عملها مع التّخفيف ، وقُلنا : إنّ (اللام) (لام) تأكيدٍ ؛ لأنَّ لَها أيضًا نظيرًا في كلام العرب ، وكون (اللام)

وابن خروف (609هـ) : هو أبو الحسن عليّ بن مُحمّد الحضرميّ ، من إشبيليّة ، كان يتردّد بينها وبين رُندة وسَبتة لأغراضٍ تجاريّةٍ ، كان حسن التّعليم ، قاصد العبارة ، مشهورًا بالصّدق والعفاف .

ترجمته في : (الذّيل والتّكملة : 319/5 ، إشارة التّعيين : 228 ، بُغية الوعاة : 335/3 .) .

(1) انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 585/1 .) .

(2) انظر : (أنوار التّنْزيل : 111/1 .) .

والبيضاويّ (691هـ) : هو أبو الخير عبد الله بن عُمر الشّيرازيّ ، كان إمامًا علاّمةً ، عارفًا بالفقه والعربيّة والمنطق ، من فُقهاء الشّافعيّة ، صاحب المُصنّفات ، وعالِم أذربيجان ، وشيخ تلك النّاحية ، ولي القضاء بشيراز .

ترجمته في : (طبقات الشّافعيّة الكُبرى : 325/4 ، البداية والنّهاية : 309/3 ، بُغية الوعاة : 50/2 _ 51 .) .

(3) انظر : (عُمدة ذوي الهمم : 1ب .) .

(4) انظر : (اللباب في علوم الكتاب : 23/3 .) .

وابن عادل (880هـ) : هو أبو حفص عُمر بن عليٍّ الحنبليّ ، العالِم العلاّمة ، والبحر الفهّامة ، اشتهر بتفسيره (اللباب في عُلوم الكتاب) .

ترجمته في : (هديّة العارفين : 794/5 ، الأعلام : 58/5 ، مُعجم المؤلّفين : 300/7 .) .

(5) في : (أمالي ابن الشّجريّ : 147/3 ، الإنصاف : 640/2 ، البحر المُحيط : 18/2 ، 491/6 ، الاقتضاب في غريب المُوطّأ : 328/1 .) .

(6) انظر : (اللامات للزّجّاجيّ : 118 ، المُحرّر الوجيز : 220/1 ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 259/2 .) .

(7) (التّعليقة على الكتاب : 264/2 .) .

(8) (شرح ألفيّة ابن مالك لابنه : 179 ، الفوائد الضّيائيّة : 346/2 .) .

للتّأكيد في كلامهم مِمّا لا يُنكر لكثرته ، فحكمنا على (اللام) بِما لـه نظيرٌ في كلامهم .)) [1] .

ولَمْ يرتضِ ابن يعيش هذا الوجه ؛ فوصفه بأنّه ليس بشيءٍ ، واعترضه بوجهٍ واحدٍ وهو أنّ المُخفّفة من الثّقيلة لا تدخل على الأفعال ؛ من حيث إنّها تطلب اسْمًا وخبرًا ، وليس بعد هذه إلاّ (كان) [2] .

وهذا الاعتراض ليس بشيءٍ ؛ من قبل أنّ الآية حُملت على الظّاهر فلا عُدول عنه إلى التّأويل .

وقد علّل الفارسيّ جواز دُخول المُخفّفة من الثّقيلة على الأفعال فورد عنه ((أنّها امتنعت من ذلك مُثقّلة لشبهها بالفعل في إحداثها الرّفع والنّصب كما يُحدثهما الفعل ، فمن حيث لَمْ يدخل الفعل على الفعل لَمْ تدخل هي أيضًا عليه ، وأصلها أنّها حرف تأكيدٍ ، وإنْ كان لَها هذا الشّبه الذي ذكرنا بالفعل ، وإذا خُفّفت زال شبه الفعل عنها فلَمْ تَمتنع من الدّخول على الفعل إذا كانت الجُملة الخبريّة على ضربين ، مُبتدأٌ وخبرٌ ،
و : فعلٌ وفاعلٌ ، وقد تحتاج المُركّبة من الفعل والفاعل من التّأكيد إلى مثل ما تحتاج إليه المُركّبة من المُبتدإ والخبر ، فدخلت المُخفّفة على الفعل مُؤكّدةً إذا كان أصلها التّأكيد ، وزال المعنى الذي كان له امتنع من الدّخول على الفعل وهو شبهها به ، ولزوال شبهها بالفعل اختير في الاسم الواقع بعدها الرّفع .)) [3] .

وأمّا الوجه الأوّل فقد ردّه كثيرٌ من العلماء ؛ لكونه دعوًى بلا دليلٍ ، يقول
الصّيمريّ : ((وقول أصحابنا أولى ؛ لأنّ (اللام) لا تُستعمل بِمعنى (إلاّ) في غير هذا الموضع ، ولو جاز أنْ تكون بِمعنى (إلاّ) هاهُنا لجاز أنْ تقول : جَاءَنِي القَوْمُ لَزَيْدًا ، بِمعنى : إلاّ زَيْدًا ، فتأويلهم (اللام) بِمعنى (إلاّ) دعوًى ليس عليها بُرهانٌ ، ولا يُعدل
عن ظاهر الكلام إلى تقديرٍ آخر إلاّ بدليلٍ .)) [4] .

ويقول الباقوليّ : ((وقول من قال إنّ (إنْ) بِمعنى (ما) ، وإنّ (اللام) بِمعنى (إلاّ) لو طُولب بإقامة دليلٍ على مجيء (اللام) بِمعنى (إلاّ) لَمْ يُمكنه أنْ يرى ذلك فقوله قولٌ فاسدٌ ، ودعواه دعوًى مُضمحلّةٌ .)) [5] .

---

(1) (الإنصاف : 642/2 .) .
(2) انظر : (المباحث الكامليّة : 531/1 .) .
(3) (المسائل المُشكلة : 53 _ 54 .) .
(4) (التّبصرة والتّذكرة : 458/1 .) .
(5) (شرح اللمع : 391/1 .) .

ويقول أبو البركات الأنباريّ : ((هذا فاسدٌ ؛ لأنّه لو جاز أنْ يُقال : إنّ (اللام) تُستعمل بِمعنى (إلاَّ) لكان ينبغي أنْ يجوز : جَاءَنِي القَوْمَ لَزَيْدًا ، بِمعنى : إلاَّ زَيْدًا ، فلمّا لَمْ يجز ذلك دلّ على فساد ما ذهبتُم إليه ، وإنّما جاءت هذه (اللام) مع (إنِ) المُخففة من الثّقيلة ؛ لأنّ (إنِ) المُخففة في اللفظ بِمنْزلة التي يُرادُ بِها النّفي ، فلمّا كان ذلك يُؤدّي إلى اللبس جيء بِها للفرق بينهما ، فما جاء للفرق ، وإزالة اللبس جعلتموه سببًا للبس وإزالة الفرق ، وهذا غاية الجور عن الصّواب والحقّ .))[1] .

وأمّا الوجه الثّاني فيقرب من جهة أنّ (إنِ) المُخفّفة إذا أُلغيت جاز دُخولُها على الأفعال ، ولا يليها من الأفعال إلاّ النّواسخ[2] ، إلاّ أنّ الأخفش أجاز دُخولُها على سائر

الأفعال[3] ، وقال بقوله ابن مالك ، حيث قال : ((إذا أولت العرب (إنِ) المُخفّفة فعلاً لَمْ يكُن في الغالب إلاّ فعلاً ماضيًا من الأفعال الدّاخلة على المُبتدإ والخبر ، نحو قوله

تعالى : ... [4] و : ...

[1] ، و : ...

---

(1) (الإنصاف : 642/2 _ 643 .) .

(2) انظر : (الجنى الدّاني : 208 .) .

(3) انظر نسبته إليه في : (شرح التّسهيل : 37/2 ، الجنى الدّاني : 208 ، مُغني اللبيب : 32/1 .) .

(4) نصّها : ... (البقرة : ...) .

[illegible] [2] ، وذلـك أنّهـا كانـت قبـل التّخفيـف مُختصّةً بالمُبتدإ والخبر ، فلمّا خُفِّفت ، وضعُف شبهُها بالفعل جاز دُخولُها على الفعل ، وكان الفعل من الأفعال المُشاركة لَها في الدّخول على المُبتدإ والخبر ؛ كي لا تُفارق محلّها بالكُليّة ، ولا يكون ذلك الفعل غالبًا إلاّ بلفظ الْماضي ، فإنْ كـان مُضارعًا حُفظ ، كقوله تعـــالى : [illegible]

[illegible] [3] ، وكقراءة أُبيّ بن كعب : { وَإِنْ إَخَالُكَ يَا فِرْعَونُ لَمَثْبُورَا . }[4] .

وكذا إنْ وليها فعلٌ من غير الأفعال المُختصّة بالمُبتدإ والخبر ، كقـــراءة ابن

مسعود _ τ _ { قَالَ إِنْ لَبِثْتُمْ لَقَلِيْلاً . }[5] ، ذكرها الأخفش في : (المعاني) [6] ، وكقول امرأةٍ : « وَالذِي يُحْلَفُ بِهِ إِنْ جَاءَ لَخَاطِبًا . » _ تعني النّبيّ _

---

(1) نصّـــــــها : [illegible] ، (الصّافّات : [illegible] .) .

(2) نصّـــــــها : [illegible] ، (الأعراف : [illegible] .) .

(3) نصّـــــــها : [illegible] ، (القلم : [illegible] .) .

(4) في قوله تعالى : [illegible] ، (الإسراء : [illegible] .) .

(5) في قوله تعالى : [illegible] ، (المُؤمنون : [illegible] .) .

(6) انظر : (معاني القُرآن : 640/2 .) .

ρ _ ، وكقول بعض العرب : << إنْ يَزِيْنُكَ لنَفْسِكَ ، وَإنْ يَشِيْنُكَ لهيه . >>[1]
، وكقول امرأة الزُّبير[2] _ رضي الله عنهما _ :

ثَكَلَتْكَ أُمُّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا   حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوْبَةُ المُتَعَمِّدِ[3] .

ويُروى : (هَبَلَتْكَ أُمُّكَ) ، وأجاز الأخفش أنْ يُقال : إنْ قَعَدَ لأنَا ، و : إنْ كَانَ صَالِحًا لَزَيْدٌ ، و : إنْ ضَرَبَ زَيْدٌ لَعَمْرًا ، و : إنْ ظَنَنْتُ عَمْرًا لَصَالِحًا ، صرّح بذلك كُلّه في كتاب (المسائل) ، وبقوله أقولُ ؛ لصحّة الشّواهد على ذلك نظمًا ونثرًا .)) [4] .

ويبعد من جهة أنّ (إنِ) المُخفّفة إذا أُلغيت جاز دُخولُها على الأسْماء[5] و (قَدْ) يَمتنع

دُخولُها عليها ، فكيف تكونُ بِمعناها ! .

---

(1) انظر هذا القول في : (مُغني اللبيب : 32/1 ، النّجم الثّاقب : 1131/2 .) .

(2) هي أسْماء بنت أبي بكرٍ _ رضي الله عنهما _ ، وقد ثبت ذلك في (العقد الفريد : 219/3 .) .

أمّا في : (العقد الفريد : 219/3 ، الحماسة البصريّة : 203/1 .) فقد ورد فيهما أنّها تُروى لعاتكة بنت نفيل التي تزوّجها الزُّبير بن العوّام بعد عُمر بن الخطّاب _ τ _ .

(3) من الكامل ، من أبياتٍ عددها سبعةٌ ، هو ثانيها ، قالتها أسْماء بنت أبي بكرٍ في رثاء زوجها الزّبير بن العوّام ، وكان قتله عمرو بن جُرموز المُجاشعيّ .

وأوّلُها :

غَدْر ابن جُرْمُوزٍ بِفَارِسِ بُهْمَةٍ   يَوْمَ اللقَاءِ وَكَانَ غَيْرَ مُعَرِّدِ .

وبعده :

إنَّ الزُّبَيْرَ لَذُو بَلاَءٍ صَادِقٍ   سَمْحٌ سَجِيَّتُهُ كَرِيْمُ المَشْهَدِ .

وهو _ برواية :

(هَبَلَتْكَ أُمُّكَ إنْ قَتَلْتَ لَفَارِسًا   ....) .

في : (المسائل المُشكلة : 54 .) . و _ برواية : (حَلَّتْ) _ في : (العقد الفريد : 219/3 ، مُغني اللبيب : 32/1 .) ، و _ برواية :

(شَلَّتْ يَمِيْنُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا   وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوْبَةُ المُتَعَمِّدِ) _

في : (الجنى الدّاني : 208 .) ، وصدره _ برواية : (شَلَّتْ يَمِيْنُكَ) _ في : (شرح التّسهيل : 36/2 .) ، و _ برواية : (بِالله رَبِّكَ) _ في : (الإقليد : 1734/4 ، النّجم الثّاقب : 1131/2 .) ، و _ برواية : (تَالله رَبِّكَ) _ في : (خزانة الأدب : 398/10 .) .

(4) (شرح التّسهيل : 36/2 _ 37 .) .

(5) انظر : (الجنى الدّاني : 208 .) .

ـ والله Ψ أعلم بالصّواب ـ

* * * * * * * * * *

<u>**تعدّيَ الفعل ولزومه :**</u>

ــ المسألة التّاسعة ــ

إعـراب (أيّامًــا) فــي قولــه I : ⓵ ⑤✞☺▦▩❄✈⌖⑥▽❄♉⑥
▽⌖✈⬀♊•💧·➔⌖·✍⓿☒🕮 ♊ 🕐 .

قـال ابـن يعيش : (((أيّامًا) منصوبٌ علـى أنّـه مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ دلّ عليه المعنى ، تقديره : صُوْمُوا أَيَّامًا ؛ لأنّ (الصّيام) مصدرٌ يدلّ على الفعل إذا حُذف اختصارًا .

وقيل : (أيّامًا) منصوبٌ على تقدير نزع الخافض وهو (في) ، كأنّـه يُريد : الصِّيَامُ فِيْ أَيَّامٍ ، وهو بتأويل الظّرف ، والعامل فيـه المصدر ، والظّروف يُتّسـع فيهـا بخـلاف المفعـول الحقيقـيّ فإنّـه لا يجـوزُ أنْ يكـون مفعـولاً لــ (الصّيام) ؛ من حيث إنّ (الصّيام) مصدرٌ ، والمصدر لا يُفصل بينـه وبـين معمولــــه بــــأجنبيٍّ ، وهــــو قولــــه : ⓵⌦✞⬀⌖⌫✞⏵☈✡➢⬄
❸❄⌖❷✞⏵⌀💧⬆⊃⌖ 🕐 .

ومن قال : إنّ (أيّامًا) منصوبٌ على أنّه مفعولٌ ثانٍ لـ (كتب) فقد أخطأ ؛ لأنّ (كتب) لا يتعدّى إلاّ إلـى اثـنين ، الثّـاني بحرف جرٍّ ، وقد وُجد أحدهُما [وهو] (الصّيام) ، والثّاني (عليكم) ، فلا معنى للثّالث .))[1] .

اختلــــف النّحويّــــون فــــي إعــــراب (أيّامًــــا) فــــي قولــــه I : ⓵
▦⌖❄❄⌨⑥✞☺▦❄💧✈⬈⌖⑥ ⑤✍⌦✞⏵○✡▦⓿⌖
⇩③⑤▽⌖⓿💧⬆⑤☠ ⌀✡❷✡⑧⇨ ⬀⌖⌫✞”♊❀💧➢💧
⑤✍⌦⌖♑☺”⌖⑥≺💧 ⌀✞⬉⌖⑥ ⌀✡❷✡⑧⇨ ⬀⌖⌫✞⬂
⑤✍⌦✞⏵○✡▦❄⊂➶ ▽✡⓿ ☈❄⌖❄⑨♊⌫✡❀💧➢⬄
⌦✞⬀⌖⌫✞⏵☈✡➢⬄ ❸❄⌖❷✞⏵⌀💧⬆⊃⌖ .
⑤✞☺▦❄✈⌖⑥▽❄♉⑥ ▽⌖✈⬀♊•💧·➔⌖·✍⓿☒🕮
⑤☺❄⌖⬉⌖⓿ ⌀✞⑥✖➶ ▽✡⓿☈✡➢ ▽⌖✈⓿⌧▦✪☯⑥
⑤☺✞➔♊ ➢⌖⬀⌫✞⬂◆ ✦⌖❄☞⌖●• ➷❄⌖⬀✡•⇨☺⬆♌
▽✈✡⓿⇔ ⑤✞☺▦❄⌖✈⑥⌘❁ ⑤✡☺·⌖●⌖🕮 ➔⌖⬀⌫✞⬂
⑤✍⌦✞⏵○✡▦❄⊂➶ ▦❄💧🕒✡”⌀💧⬆←❄⌖⬉💧✋
➷✡•♊▦❄❄⌖➔♌ 🕒✞⬀⌖❄⑥≺💧 ▽✡⅄⇔☈✡&⊃☒⌇

---

(1) (المُستنهى : أ/79أ .) .

⑤♉⦿♊&❄⌖·   ⌖⇗✈⌖⬆✞🕒⌖❄❸   ⬆⌖⮝⌖❄⮱
⮕😐✞⑤⌖➔ ✋📖💧⬉❄🏳✞⌧ ♌⦿♊&❄⌖· ⌖⬆💧⬈⌖❄⮱
⬄👓➢💧✿🏳✞⌧   ♌⦿♊&❄⌖·   ☠⑤⬆💧⩔⬆💧⌖⌖❄❸
. [1] 🕓 ⌖⮕⬆💧⮝✞⌫❄♊⮪⌖❄❸ ♊⏶💧❷⮋☼♎⮕💣⌘⑤

وهذا الخلاف ينتهي إلى أربعة أوجهٍ :

1 _ أنّ (أيَّامًا) منصوبٌ على أنّه مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ دلّ عليه المعنى ، تقديره : صُوْمُوا أَيَّامًا .

وعليه جرى : الطّبريّ[2] ، والباقوليّ[3] ، والعُكبريّ _ في أحد قوليه[4] ،

وأبو حيّان[5] ، والسّمين[6] ، والثّعالبيّ[7] ، وابن عادل[8] ، والألوسيّ[9] .

2 _ أنّ (أيّامًا) منصوبٌ على تقدير نزع الخافض وهو (في) ، كأنّه يُريد : صُوْمُوا فِيْ أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ .

وعليه جرى : الزّجّاج[10] ، والهمذانيّ[1] .

---

(1) (البقرة : 183 _ 184 .) .

(2) انظر : (جامع البيان : 136/2 .) .

والطّبريّ (310هـ) : هو أبو جعفر مُحمّد بن جرير الطّبريّ ، أحد الأئمّة الأعلام ، المُؤرّخ المُفسّر الإمام ، كان حافظًا لكتاب الله Ψ ، عارفًا بالقُرآن ، بصيرًا بالمعاني ، فقيهًا بأحكام القُرآن ، عالِمًا بالسّنن وغير ذلك .

ترجمته في : (مُعجم الأُدباء : 40/18 _ 96 ، تذكرة الحُفّاظ : 351/2 ، غاية النّهاية : 106/2 .) .

(3) انظر : (كشف المُشكلات : 262/1 .) .

(4) انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 149/1 .) .

(5) انظر : (البحر المُحيط : 181/2 ، النّهر الْماد : 174/1 .) .

(6) انظر : (الدّرّ المصون : 460/1 .) .

(7) انظر : (الجواهر الحسان : 373/1 .) .

والثّعالبيّ (875هـ) : هو أبو زيد عبد الرّحمن بن مُحمّد الثّعالبيّ الْمالكيّ ، كان إمامًا علاّمةً اتّصف بالزُّهد والورع ، له تآليف مُفيدةٌ .

ترجمته في : (شجرة النّور الزّكيّة : 265/1 ، هديّة العارفين : 532/3 ، الأعلام : 331/3 .) .

(8) انظر : (اللباب في علوم الكتاب : 254/3 .) .

(9) انظر : (رُوح المعاني : 455/1 .) .

والألوسيّ (1270هـ) : هو أبو المعالي محمود شُكريّ البغداديّ ، أخذ العلم عن أبيه ، ثُمّ تصدّر للتّدريس ، له مُؤلّفات في التّفسير ، واللغة وغير ذلك .

ترجمته في : (الأعلام : 176/7 _ 177 ، مُعجم المُؤلّفين : 169/12 _ 170 .) .

(10) انظر : (معاني القُرآن وإعرابه : 252/1 .) .

3 _ أنّ (أيَّامًا) منصوبٌ بالصّيام .
وعليه جرى : الزّمخشريّ[2] .

4 _ أنّ (أيَّامًا) منصوبٌ على أنّه مفعولٌ ثانٍ لـ (كتب) .
وعليه جرى : الفرّاء[3] ، والحوفيّ[4] ، والعُكبريّ _ في قوله الآخر _[5] .

وحُجّتهم :
الاتّساع[6] .
ولَمْ يرتضِ ابن يعيش هذا الوجه ؛ فوصفه بالخطأ ، واعترضه بوجهٍ واحدٍ ، وهو أنّ (كتب) لا يتعدّى إلاّ إلى اثنين ، الثّاني بحرف جرٍّ ، وقد وُجد أحدهُما وهو (الصّيام) ، والثّاني (عليكم) ، فلا معنى للثّالث[7] .
وهذا الاعتراض ليس كافيًا لتخطئة هذا الوجه ؛ إذْ هناك ما يكفي لتخطئته ، وهو أنّ ((الاتّساع مبنيٌّ على جواز وقوعه ظرفًا لـ (كتب) ، و ذا لا يصحّ ؛ لأنّ الظّرف حلّ محلّ الفعل ، والكتابة ليست واقعةً في (الأيّام) ، وإنّما الواقع فيها مُتعلّقها وهو (الصّيام) .))[8] .

وأظهر الآراء أوّلُها ؛ لدلالة الصّيام عليه .

---

(1) انظر : (الفريد : 416/1 .) .
(2) انظر : (الكشّاف : 251/1 .) .
(3) انظر : (معاني القُرآن : 112/1 .) .
(4) منسوبٌ إليه في : (البحر المُحيط : 181/2 ، النّهر الْماد : 175/1 .) .
والحوفيّ (430هـ) : هو أبو الحسن عليّ بن إبراهيم الحوفيّ ، أحد الأعلام في النّحو والتّفسير ، كان عارفًا بعلل العربيّة أتَمّ معرفة ، دخل إلى مصر فطلب العربيّة ، وقرأ على الأدفُويّ وغيره .
ترجمته في : (إنباه الرّواة : 219/2 _ 220 ، إشارة التّعيين : 206 _ 207 ، بُغية الوعاة : 140/2 .) .
(5) انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 149/1 .) .
(6) انظر : (البحر المُحيط : 181/2 ، النّهر الْماد : 175/1 ، رُوح المعاني : 455/1 .) .
(7) انظر : (معاني القُرآن وإعرابه : 252/1 .) .
(8) (رُوح المعاني : 455/1 .) .

أمّـا الثّـاني فمـردودٌ ؛ لأنّ حـذف الجـارّ ، ونصـب المفعـول بعـده لـيس بقياسٍ[1] .

وأمّا الثّالث فقد ردّه أكثر العلماء ؛ لأنّه يستلزم تخلّل الفاصل بين المصدر ومعمـوله بـأجنبيٍّ ، وهـو (كَمَـا كُتِـبَ) فهـو لـيس معمـولاً للمصدر علـى أيّ تقـديرٍ قدّرتـه[2] ، يقـول أبـو حيّـان : ((وجـوّزوا أنْ يكـون بقولــه : ◑ ⑤✍⊠⌖♑☺”⌖⑥≺♦ ◑ ، وهـو اختيـار الزّمخشـريّ ، إذْ لَـمْ يـذكره غيره ، قال : انتصاب (أَيَّامًا) بـ (الصِّيَامِ) ، كقولكَ : نَوَيْتُ الخُـرُوْجَ يَوْمَ الجُمُعَةِ _ انتهى كلامـه[3] _ . وهو خطأٌ ؛ لأنّ معمول المصدر من صلته ، وقد فُصل بينهما بأجنبيٍّ ، وهو قوله : ◑ ⅅ✞⮙⌖⑥ ⅅ☼❷✡⑧⇨ ◑ ، فـ (كَمَا كُتِبَ) ليس لمعمول المصدر ، وإنّما هو معمولٌ لغيره على أيّ تقديرٍ قدّرته من كونه نعتًا لمصدر محذوفٍ ، أو في موضع
الحال ، ولو فرغتَ على أنّه صفةٌ لـ (الصِّيَامِ) على تقدير أنّ تعريف الصَّيَامِ جنسٌ ، فيُوصف بالنّكرة . لَمْ يجز أيضًا ؛ لأنّ المصدر إذا وُصف قبل ذكر معموله لَمْ يجــز
إعماله . . . .)) [4] .
ويقـول البـاقوليّ : ((وهـذا _ وإنْ كـان صـحيحًا فـي المعنـى _ إلاّ أنّ الصّناعة تَمنـع منـه ؛ لأنّ (الصّيام) مصدرٌ . فلو كـان عـاملاً فـي قولـه : ◑ ⑤✞☹▦❄✈⌖⑥⋎❄♉⑥ ◑ ، لَمْ يجُز الفصل بينه وبين (أَيَّامٍ) بقولـه : ◑ ⅅ✞⮙⌖⑥ ⅅ☼❷✡⑧⇨ ◑ ؛ لأنّ قولــــــــــه : ◑ ⅅ✞⮙⌖⑥ ⅅ☼❷✡⑧⇨ ◑ صفة مصدرٍ محذوفٍ ، والتّقدير : كُتِبَ عَلَيْكُم الصِّيَامَ كِتَابَةً مِثْلَ مَا كُتِبَ ، فلمّا فصل بـ (كَمَا كُتِبَ) بين (الصِّيَام) ، و (أَيَّامٍ) علمتَ أنّه ليس من صلته .)) [5] .

ــ والله Ψ أعلم بالصّواب ــ

---

(1) انظر : (تعليق الفرائد : 246/3 .) .
(2) انظر : (البحر المُحيط : 181/2 ، النّهر الْمـاد : 174/1 _ 175 ، الدّرّ المصـون : 460 ، أنوار
التّنْزيل : 124/1 ، اللباب في علوم الكتاب : 254/3 ، حاشية مُحيي الدّين شيخ زادة : 445/2 .) .
(3) انظر : (الكشّاف : 251/1 .) .
(4) (البحر المُحيط : 181/2 .) .
(5) (كشف المُشكلات : 262/1 .) .

* * * * * * * * * *

التّمييز :

ــ المسألة العاشرة ــ

مجيء التّمييز معرفةً .

قال ابن يعيش : ((يَمتنع أنْ يكون التّمييز معرفةً .)) [1] .

اختلف النّحويّون في حُكم مجيء التّمييز معرفةً على مذهبين :
1 _ أنّه لا يجوز .

---

(1) (التّهذيب : 233 .) .

وعليه : سيبويه[1] ، والمُبرّد[2] ، والزّجّاج[3] ، وابن السّرّاج[4] ، وأبو جعفر النّحّاس[5] ، والزّجّاجيّ[6] ، ومكّيّ بن أبي طالب[7] ، وابن بابشاذ[8] ، وابن فضّال[9] ، والزّمخشريّ[10] ، والباقوليّ[11] ، وأبو البركات الأنباريّ[12] ، والحيدرة [13] ،
والعُكبريّ[14] ، وابن عُصفور[15] ، وابن مالك[16] ، وابن الضّائع[17] ، واليمانيّ[18] ، وأبو حيّان[19] ، ويحيى بن حمزة[20] ، والسّمين[21] ، وابن هشام[22] ، والنّجرانيّ[23] ،

---

(1) انظر : (الكتاب : 202/1 _ 203 ، 113/2 _ 114 .) .
(2) انظر : (المُقتضب : 32/3 .) .
(3) انظر : (معاني القُرآن وإعرابه : 210/1 ، 150/4 .) .
(4) انظر : (الأُصول : 223/1 .) .
(5) انظر : (إعراب القُرآن : 263/1 ، 240/3 .) .
(6) انظر : (الجُمل في النّحو : 242 .) .
(7) انظر : (مُشكل إعراب القُرآن : 546/2 .) .
(8) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 173/2ب .) .
(9) انظر : (الإشارة : 70 _ 71 ، شرح عيون الإعراب : 269 _ 270 ، المُقدّمة في النّحو : 13 .) .
(10) انظر : (الكشّاف : 312/1 .) .
(11) انظر : (شرح اللمع : 493/1 ، كشف المُشكلات : 101/1 ، 1027/2 .) .
(12) انظر : (أسرار العربيّة : 181 ، 183 ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 117/1 ، 128/2 .) .
(13) انظر : (كشف المُشكل : 310 .) .
(14) انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 117/1 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 296/1 ، المُتّبع : 348/1 .) .
(15) انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 423/2 ، المُقرّب : 163/1 ، مُثُله : 230 .) .
(16) انظر : (تسهيل الفوائد : 122 ، شرحه : 379/2 ، شرح عُمدة الحافظ : 478/1 _ 479 ، شرح الكافية الشّافية : 767/2 .) .
(17) انظر : (شرح الجُمل : 66/1ب .) .
(18) انظر : (المُقدّمة السّعديّة : 21أ .) .
(19) انظر : (ارتشاف الضّرب : 1621/4 ، 1633 ، البحر المُحيط : 628/1 _ 629 ، منهج السّالك : 221 ، النّكت الحسان : 101 .) .
(20) انظر : (الحاصر : 629/2 .) .
(21) انظر : (الدُّرّ المصون : 373/1 ، 374 .) .
(22) انظر : (أوضح المسالك : 315/2 ، الجامع الصّغير في النّحو : 81 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ : 321 ، شرح شذور الذّهب : 239 ، شرح قطر النّدى : 266 .) .
(23) انظر : (الأسرار الشّافية والخُلاصات الصّافية : 34ب .) .

والأَشْمونيّ[1] ، والسّيوطيّ[2] ، وابن كمال باشا[3] ، والصّبّان[4] ، وصحّحه ابن أبي
الرّبيع[5] ، وعُزي إلى البصريّين[6] .
2 _ أنّه يجوز .
وعليه : الفرّاء[7] ، والطّبريّ[8] ، وابن عطيّة[9] ، وابن الطّراوة[10] ، وابن
تَيميّة[11] ، وعُزي إلى بعض الكوفيّين[12] ، والكوفيّين[13] .

والنّجرانيّ (794هـ) : هو إسْماعيل بن إبراهيم النّجرانيّ ، كان شيخًا فاضلاً في التّحقيق والتّدريس .

ترجمته في : (المُستطاب : 78/2أ ، نَسمات الأسحار : 84ب ، الأعلام : 307/1 .) .

(1) انظر : (شرح ألفيّة ابن مالك : 46/2 .) .

(2) انظر : (البهجة المرضيّة : 197 _ 198 ، المطالع السّعيدة : 365 ، همع الهوامع : 262/2 .) .

(3) انظر : (أسرار النّحو : 141 .) .

وابن كمال باشا (940هـ) : هو شَمس الدّين أحمد بن سليمان بن كمال باشا زادة ، شهد له عُلماء القاهرة بالأخلاق الحميدة ، والأدب التّام ، برع في مُختلف العلوم .

ترجمته في : (الكواكب السّائرة : 107/2 ، هديّة العارفين : 141/1 ، الأعلام : 133/1 .) .

(4) انظر : (حاشيته : 288/2 .) .

والصّبّان (1206هـ) : هو أبو العرفان مُحمّد بن عليّ الشّافعيّ الحنفيّ ، عالمٌ في اللغة والنّحو والأدب ، له مُؤلّفاتٌ في النّحو والسّير .

ترجمته في : (هديّة العارفين : 349/2 ، الأعلام : 297/6 ، مُعجم المُؤلّفين : 17/11 _ 18 .) .

(5) انظر : (البسيط في شرح جُمل الزّجّاجيّ : 1083/2 .) .

(6) في : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 263/1 ، 240/3 ، البيان في غريب إعرابه : 128/2 ، المحصول : 97أ ، 108أ ، البحر المُحيط : 628/1 ، همع الهوامع : 269/2 ، موارد البصائر : 147 .) .

(7) انظر : (معاني القُرآن : 79/1 ، 308/2 .) .

(8) انظر : (جامع البيان : 609/1 ، 90/10 .) .

(9) انظر : (المُحرّر الوجيز : 293/4 .) .

(10) منسوبٌ إليه في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 423/2 ، ارتشاف الضّرب : 1633/4 ، منهج السّالك : 220 ، المُساعد : 66/2 ، أبو الحُسين بن الطّراوة وأثره في النّحو : 93 ، ابن الطّراوة النّحويّ : 140 .) .

(11) انظر : (التّفسير الكبير : 472/3 ، 80/7 ، دقائق التّفسير : 335/6 ، مجموعة الفتاوى : 245/14 .) .

(12) في : (البحر المُحيط : 628/1 .) .

(13) في : (الإنصاف : 312/1 ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 117/1 ، جواب المسائل العشر : 77 ، شرح عُمدة الحافظ : 478/1 ، المحصول : 97أ ، 108أ ، البسيط في شرح جُمل

وحُجّتهم :

السّـــــماع ، حيـــــث اســـــتدلّوا بقولـــــه I : ⓵ ➔✞♈✞⓫
♈✡✈⌧✞⚐➔✡ ⬀✞⓫ ▦✞❄⭘⬄⬀←✞⑧⇧
♈✞⓫ ⑤✠☀①✞⚐② ⑤☀✠⑩❄♊⭘✞✍⬋✡❄❄☝⍓⇨
➔✞⌦✞✡•✡ ✋📖♦⬉✞⅄🖫☞✞❄← ✦✞☞✡⬉✞
⑤✍✧◻⊙✞☞✞”♊⓿❄✞❄⁋❄⬉♦ ⓵
⑤✍⌧•⇧☺←❄♊”❄✞⑥✒ ➔✞⑤☀✠←❄✞⚐⬉✋♦ ⓵
⑤✍①②☙·✡⭘✞↑✡ ⌧✞⮙✡⓫✞
⑤✍⌧⌖⇨☺❄⁋⌧✡♎✡☙➲✞ ⓵[1] .

وقـــــوله I : ⓵ ➔⇨♉✞⮚⬄ ⑤☹✞⬋♊⌧✞♐🖫⓿❄✞⑥
♈✡⓫ ♐❄✞⭘✞⬄▦❄✞➔☢✡ ⑩❄✞⊙✡⭘✞⓿◻
♈❄✞⬗✡”✸✞❷❄✞➚✞⑥✒ ⮳❄✞❷✞✡⌧🖫♉⇨
♈✞⅄✞❄⁋⁋♐✡⓿♦➚♦⮚⬄ ⌧✞⍓♊ ❸❄♦⅄❄◻♐✞⓫
♈✈✡⓫✍ ⑩❄✞⬗♊•✡⬋✡⮚⬄ ⑤✠☀①✞⚐②
♐❄✞⌧✡”④✒♉ ➔✞❁♦⓿❄✞✈⑥ ☙⇨➚❍❄♊⓫♦
⑤✍⌧🖫✞⬆⑤⊙✠❼❄✡☙×➶ ⓵ [2] .

وقول العرب : << مَـا فَعَلَتْ الْخَمْسَـةَ عَشَـرَ الدِرْهَمَ . >> [3] ، و : << وَجِـعَ زَيْدٌ
بَطْنَهُ . >> [4] ، و : << غَبِنَ زَيْدٌ رَأْيَهُ . >> [5] ، و : << أَلِمَ عَمْرٌو رَأْسَـهُ . >> [6]
.

وقول اليشكُريّ[7] :

الزّجّاجيّ : 1083/2 ، تُحفة المجد الصّريح في شرح كتـاب الفصيح : 316/1 ، ارتشـاف الضّرب : 1633/4 ، منهج السّالك :
220 ، شفاء العليل : 557/2 .) .

(1) (البقرة : 130 .) .

(2) (القصص : 58 .) .

(3) انظر هذا القول في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 424/2 ، المُقرّب : 163/1 .) .

(4) انظر هذا القول في : (ارتشاف الضّرب : 1633/4 ، منهج السّالك : 221 .) .

(5) انظر هذا القول في : (شرح الكافية للرّضيّ : 72/3 ، لسان العرب _ (غَبَنَ) _ : 309/13 ، ارتشاف الضّرب : 1633/4 ، منهج السّالك : 221 .) .

(6) انظر هذا القول في : (شرح الكافية للرّضيّ : 72/3 ، ارتشاف الضّرب : 1633/4 ، منهج السّالك : 221 .) .

(7) اليشكُريّ (؟ _ جاهليّ _) : هو راشد بن شهاب اليشكُريّ ، ينتهي نسبه إلى ربيعة بن نزار ، مدحه
نصر بن عاصم اليشكريّ بأبياتٍ ، له مُنتخباتٌ شعريّةٌ في : (المُفضّليّات : 173 _ 175 .) .
ترجمته في : (الأعلام : 12/3 .) .

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوْهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو[1] .

وقول النّابغة الذّبيانيّ :

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبِّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ[2] .

وقول الحارث بن ظالِم[3] :

---

(1) من الطّويل ، من أبياتٍ ثَمانية ، هو رابعها ، قالَها في مدح (يشْكُر) .

ومطلعها :

مَنْ مُبْلِغٌ فِتْيَانَ يَشْكُـرَ أَنَّنِي أَرَى حِقْبَةً تُبْدِي أَمَاكِنَ للصَّبْرِ .

وقبله :

عَلَى أَنَّ قَيْسًا قَالَ قَيْسُ بنُ خَالِدٍ لَيَشْكُرُ أَحْلَى إِنْ لَقِيْنَا مِنَ التَّمْرِ .

وبعده :

رَأَيْتَ دِمَاءً أَسْهَلَتْهَا رِمَاحُـنَا شَآبِيْبَ مِثْلَ الأُرْجُوَانِ عَلَى النَّحْرِ .

وهو في : (المُفضّليّات : 175 ، شرح التّسهيل : 386/2 ، شرح عُمدة الحافظ : 153/1 ، شرح الكافية الشّافية : 324/1 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابنه : 102 ، الجنى الدّاني : 198 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابن عقيل : 171/1 ، شفاء العليل : 558/2 ، تخليص الشّواهد : 168 ، شرح ألفيّة ابن مالك للمكّوديّ : 166/1 ، شرحه للأشْمونيّ : 170/1 ، حاشية الخُضريّ : 186/1 ، موارد البصائر : 147 .) ، و _ =

= برواية :

(رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ رَأَيْتَ جِلاَدَنَا رَضِيْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا بَكْرُ عَنْ عَمْرِو) _ في : (المُنتخب الأكمل : 34/3أ .) ، وعجزه في : (أوضح المسالك : 163/1 .) .

(2) من الوافر ، من أبياتٍ أربعةٍ هو آخرها ، قالَها مُخاطبًا حاجب النّعمان وذلك حين اشتدّ المرض بالنّعمان فوفد عليه النّابغة ولَمّا أراد الدّخول منعه حاجبه .

ومطلعها :

أَلَمْ أُقْسِمْ عَلَيْكَ لِتُخْبِرَنِّي أَمَحْمُوْلٌ عَلَى النَّعْشِ الْهُمَامُ ؟ .

وقبله :

فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُوْ قَابُوْسَ يَهْلِكْ رَبِيْعُ النَّاسِ وَالشَّهْرُ الْحَرَامُ .

(ذُنَابِ) : عقب الشّيء ومُؤخّره .

انظر _ في (ذَنَبَ) _ : (الصّحاح : 128/1 ، لسان العرب : 390/1 ، تاج العروس : 500/1 .) .

(أَجَبُّ) : الذي لا سنام له من شدّة الهزال .

انظر _ في (جَبَبَ) _ : (لسان العرب : 249/1 ، القاموس المُحيط : 82 ، تاج العروس : 347/1 .) .

وهو في : (ديوانه : 226 ، الكتاب : 196/1 ، المُقتضب : 179/2 ، الاشتقاق : 105 ، شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النّحّاس : 62 ، الإنصاف : 134/1 ، شرح المُفصّل : 83/6 ، شرح عُمدة الحافظ : 358/1 ، لسان العرب _ (ذَنَبَ) _ : 390/1 ، شرح أبيات المُفصّل والمُتوسّط : 481 ، شرح ألفيّة ابن مالك : 266/3 .) ، و _ برواية (بِذُنَابِ دَهْرٍ) _ في : (معاني القُرآن للفرّاء : 409/2 .) ، و _ برواية : (وَنُمْسِكُ) _ في : (معانيه للأخفش : 67/1 ، شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النّحّاس : 60 ، شرحه لابن السّيرافيّ : 163/1 ، أشعار الشّعراء السّتّة الجاهليّين : 192/1 .) ، وعجزه في : (أسرار العربيّة : 184 ، الدّرّ المصون : 374/1 .) .

فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلاَ بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا [1] .

وقول الشّاعر[2] :

---

(3) الحارث بن ظالِم (22 ق . هـ) : هو أبو ليلى الحارث بن ظالِم المُرّيّ ، كان من أفتك النّاس وأشجعهم ، ومن أشراف بني مُرّة وساداتِهم ، لـه مُنتخباتٌ شعريّةٌ في : (المُفضّليّات : 170 _ 177، البُرصان والعرجان والعميان والحولان : 104 ، الأغاني : 115/11/6 _ 120 ، الحماسة البصريّة : 111/1 ، التّذكرة السّعديّة : 178 .) .

ترجمته في : (الشّعر والشّعراء : 119 ، الأغاني : 119/11/6 ، الكامل في التّاريخ : 229/1 _ 234 .) .

(1) من الوافر ، من أبياتٍ عددها ثلاثةٌ وعشرون بيتًا هو ثامنها ، قالَها في قتل خالد بن جعفر بن كِلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة حين قتله وهرب .

ومطلعها :

نَأَتْ سَلْمَى وَأَمسَتْ فِيْ عَدُوٍّ تَحُثُّ إِلَيْهِمُ القُلُصَ الصِّعَابَا .

وقبله :

فَلَسْتُ بِشَاتِمٍ أَبَدًا قُرَيْشًا مُصِيْبًا رَغْمُ ذَلِكَ مَنْ أَصَابَا .

وبعده :

وَقَوْمِيْ إِنْ سَأَلْتِ بَنُو لُؤَيٍّ بِمَكَّةَ عَلَّمُوا النَّاسَ الضِّرَابَا .

وهو في : (الكتاب : 201/1 ، معاني القُرآن للفرّاء : 408/2 ، المُقتضب : 161/4 ، الجُمل في النّحو المنسوب للخليل بن أحمد : 72 ، الجليس الصّالح الكافي : 30/3 ، أمالي ابن الشّجريّ : 397/2 ، الرّوض الأُنُف : 197/1 ، شرح المُفصّل : 89/6 ، شفاء العليل : 558/2 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشمونيّ : 258/2 .) ، و _ برواية : (الشِّعْرَى رِقَابَا) _ في : (المُفضّليّات : 177 ، الكتاب : 201/1 .) ، و _ برواية : (بِثَعْلَبَةَ بْنِ بَكْرٍ) _ في : (الإنصاف : 133/1 .) ، وعجزه في : (شرح ديوان الحماسة : 198/1 ، خزانة الأدب : 463/7 .) .

(2) مُختلفٌ فيه على ثلاثة آراء :

أ _ أنّه أُميّة بن أبي الصّلت في : (ديوانه : 27 ، فضل العرب والتّنبيه على علومها : 77 ، المعاني الكبير في أبيات المعاني : 380/1 ، الاشتقاق : 144 ، جمهرة اللغة _ (رَدَحَ) _ : 502/1 ، الصّحاح _ (دَوَرَ) _ : 660/2 ، الأوائل لأبي هلال العسكريّ : 314 ، التّوفيق للتّلفيق : 128 ، ثِمار القُلوب : 609 ، أشعار الشُّعراء السّتّة الجاهليّين : 197/2 ، المناقب والمثالب : 187 ، أساس البلاغة _ (رَدَحَ) _ : 159 ، مُعجم البُلدان : 185/5 ، سِمط اللآلي : 362/1 ، لسان العرب _ (رَدَحَ) _ : 447/2 ، _ (لَبَكَ) _ : 482/10 ، رفع الحُجُب المستورة : 826/2 ، بصائر ذوي التّمييز : 310/5 ، تاج العروس _ (دَوَرَ) _ : 413/6 ، الدّرر اللوامع : 139/1 .) .

ب _ أنّه عبد الله بن الزِّبَعْرى في : (مُلحقات ديوانه : 55 ، تَهذيب اللغة _ (شَيَزَ) _ : 267/11 ، لسان العرب _ (الْمادّة نفسها) _ : 363/5 ، تاج العروس _ (دَوَرَ) _ : 413/6 .) .

ج _ أنّه أبو الصّلت في : (المُستقصى في أمثال العرب : 281/1 ، الدّرر اللوامع : 139/1 .) .

والصّحّة نسبته إلى أُميّة بن أبي الصّلت ؛ لدواعٍ منها :

- وروده في ديوانه ضمن قصيدته الدّاليّة من الوافر .

لَهُ دَاعٍ بِمَكَّةَ مُشْمَعِلٌّ   وَآَخَرُ فَوْقَ دَارَتِهِ يُنَادِي .
إِلَى رُدُحٍ مِنَ الشِّيْزَى مَلاَءٍ   لُبابُ البُرِّ يُلْبَكُ بِالشِّهَادِ [1] .

وقول الشّاعر :

ـ كثرة من نسبه له من عُلماء اللغة ، وخاصّة ابن قُتيبة الذي كان له حظٌّ كبيرٌ في تتبّع أخبار الشّعراء ، ومعرفة أشعارهم ، ولا عجب فهو مُؤلّف (الشّعر والشّعراء) .
=
= ـ أنّ يحيى الجَبوريّ _ جامع شعر ابن الزِّبَعْرَى _ ألحق البيتين ضمن شعره ، ونفى نسبتهما له .
ـ أنّ أميّة بن أبي الصّلت قالَها في مدح عبد الله بن جُدعان التّيميّ ، وقد كان أُميّة كثير المدح له ، وهو كثير العطاء له ، ولا غرو فهو من سادات قُريش ، وكان جوادًا مضيافًا يُطعم الرَّغْوَ والعسل والسّمن ولُبّ البرّ ، فسارت بجوده الأمثال في الأقطار والبلاد .
ـ أنّ نسبته إلى أبي الصّلت _ وهو والده _ لَمْ تردْ إلاّ من طريق الزّمخشريّ ، وتابعه الشّنقيطيّ ؛ فلعلّ سقطًا أصابه في النّسخة التي وقع عليها الزّمخشريّ ، وتابعه عليها الشّنقيطيّ .
كما أنّه وإن ثبت في أُمّات المصادر الأدبيّة ، والتّاريخيّة أنّ أباه كان شاعرًا إلاّ أنّه من المُقلّين ، وأنّه كثر الخلط بينه وبين ابنه في نسبة بعض الأبيات .
(1) من الوافر ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها أحد عشر بيتًا ، هُما السّادس والسّابع منها ، قالَها أُميّة بن أبي الصّلت في مدح عبد الله بن جدعان .
وأوّلُها :
وَمَا لِي لاَ أُحَيِّيْهِ وَعِنْدِي   مَوَاهِبُ يَطَّلِعْنَ مِن النَّجَادِ .
وقبلهما :
عمَادُ الخيفِ قَدْ عَلِمَتْ معدٌّ   وَإِنَّ البَيْتَ يُرْفَعُ بِالعمَادِ .
وبعدهُما :
فأدخلهُم عَلَى رَبِذٍ يَداه   بِفِعْلِ الخَيْرِ لَيْسَ الهدَادِ .
(رُدُح) : الجفان العظيمة .
انظر _ في (رَدَحَ) _ : (جمهرة اللغة : 502/1 ، لسان العرب : 447/2 ، تاج العروس : 48/4 .) .
(الشِّيْزَى) : خَشَبٌ تُتّخذ من القِصاع والجفان .
انظر _ في (شَيَزَ) _ : (الصّحاح : 881/3 ، لسان العرب : 363/5 ، القاموس المُحيط : 661 .) .
(يَلْبَكُ) : يُخلط .
انظر _ في (لَبَكَ) _ : (الصّحاح : 1605/4 ، لسان العرب : 482/10 ، القاموس المُحيط : 1229 .) .
وهُما في : (ديوان أُميّة بن أبي الصَّلت : 27 ، مُلحقات شعر عبد الله بن الزِّبَعْرَى : 55 ، فضل العرب : 77/1 ، مقاييس اللغة _ (دَوَرَ) _ : 312/2 ، ثِمار القُلوب : 609 ، أشعار الشُّعراء السّتّة الجاهليّين : 197/2 ، المُستقصى : 281/1 ، مُعجم البُلدان : 185/5 .) ، و _ برواية (عَلَيْهَا) _ في : (الأوائل لأبي هلال العسكريّ : 316 ، التّوفيق للتّلفيق : 128 ، المناقب والمثالب : 187 .) ، و _ برواية : (فَوْقَ رَابِيَةٍ) _ في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 423/2 .) ، والأوّل في : (الصّحاح _ (دَوَرَ) _ : 660/2 ، _ (شَيَزَ) _ : 1605/4 ، تاج العروس _ (دَوَرَ) _ : 413/6 ، الدّرر اللوامع : 139/1 .) ، والآخر في : =

عَلاَمَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ وَالحَرْبُ لَمْ تَقِدْ لَظَاهَا وَلَمْ تُسْتَعْمَلُ البِيْضُ والسُّمْرُ . [(1)]

ولَـمْ يـرتضِ ابـن يعيش هـذا المـذهب ؛ فوصـفه بأنّــه مُمتنـعٌ ، دون ذكـرٍ لوجـــه الاعتراض .

وهذا الاعتراض سديدٌ لِما يأتي :

أ _ أنّ التّمييز ((إذا كان معروفًا كـان مخصوصًـا ، وإذا كـان منكورًا كـان شائعًا في نوعه .)) [(2)] .

ب _ أنّ التّمييز ((واحدٌ يدلّ على أكثر منه ، كقولك : خَمْسَةَ عَشَـــرَ دِرْهَمًا .)) [(3)] .

ج _ أنّ التّمييز ((أشبَه الحال ، وما يقع بعد المقـادير منـه يخـرج مخـرج ما يكونُ زيادةً في الفائدة ، فنُصب كما نُصبت الحال ؛ ولأنّه يدلُّ على ما هو أكثر منه ، ولو كـان معرفةً لَما دلَّ إلاّ على نفسه فقط ، ولَمْ يدلّ على مـا هو أكثر منه كما تدلّ النّكرة على أكثر مِمّا في لفظها .)) [(4)] .

= (المعاني الكبير : 380/1 ، الاشتقاق : 144 ، جمهرة اللغـة _ (رَدَحَ) _ : 502/1 ، تَهـذيب اللغة _ (شَيَزَ) _ : 267/11 ، المسائل الشّيرازيّات : 296/1 ، سِمْط اللآلي : 362/1 ، أساس البلاغة _ (رَدَحَ) _ : 159 ، المحصول : 97أ ، لسـان العرب _ (رَدَحَ) _ : 447/2 ، _ (شَيَزَ) _ : 363/5 ، _ (لَبَكَ) _ : 482/10 ، همـع الهوامـع : 262/1 ، الدّرر اللوامـع : 139/1 .) ، و _ بروايـة : (الشِّيْزَى عَلَيْهَا) _ في : (جمهرة اللغة _ (شَيَزَ) _ : 812/2 .) .

(1) من الطّويل ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .
(البِيْضُ) : السّيوف .
انظر _ في (بَيَضَ) _ : (الصّحاح : 1067/3 ، القاموس المُحيط : 822 ، تاج العروس : 17/10 .) .
(السُّمْرُ) : الرِماح .
انظر _ في (سَمَرَ) _ : (جمهرة اللغة : 721/2 ، القاموس المُحيط : 525 ، تاج العروس : 540/6 .) .
وهو في : (شرح التّسهيل : 386/2 ، شرح عُمدة الحافظ : 479/1 ، منـهج السّـالك : 221 ، المُساعد : 65/2 ، شفاء العليل : 558/2 .) ، وصدره فـي : (همـع الهوامـع : 269/2 ، الدّرر اللوامع : 532/1 .) .

(2) (المُقتضب : 32/3 .) .

(3) (التّبصرة والتّذكرة : 316/1 .) .

(4) (شرح عيون الإعراب : 270 .) .

د _ أنّ التّمييز يُشبه الحال في أنّه ((يُبيّن ما قبله ، كما أنّ الحال تُبيّن ما قبلها ، فلمّا أشبه الحال وجب أنْ يكون نكرةً ، كما أنّ الحال نكرةٌ .)) [1] .

هـ _ أنّ التّمييز ((المقصود منه بيان ما انبهم من الذّوات ، وهذا يحصل من لفظ التّنكير فلا فائدة في التّعريف .)) [2] .

و _ أنّ التّمييز إنّما وجب أنْ يكون نكرةً ؛ ((لأنّ الغرض بيان الجنس فإذا حصل
بالنّكرة التي هي أخفّ من المعرفة والأصل لَها ، فلا معنى لمُجاوزتِها .)) [3]
.

ي _ أنّ التّمييز إنّما جاء نكرةً ؛ لأنّ ((التّنكير كافٍ عن التّعريف في البيان ، فلو
عُرّف لكان التّعريف لا حاجة إليه .)) [4] .

أمّا ما استدلّ به الكوفيّون ، ومن جرى على مذهبهم فمُتأوّلٌ بما يلي :

ـ أنّ (نَفْسَهُ) في الآية الكريْمة النّصب ليس على التّمييز ، وإنّما بأحد الأمور
الآتية :

1 _ نصبه على نزع الخافض ، والأصل : فِيْ نَفْسِهِ ، كما حُذفت حروف الجرّ في غير موضع[5] ، قال I : ⌚ ➔⌖①⌖② ♋⌖❄⌖❄⑥♌⌖
⌖⌖➢➢✡⌗⌖⌖ ⑥⌖⮝"✡➣ ⬄➢☼ⱽ⌗"✞⌧⌖➢
✡⇩💻⑥⌖⅄🏳✡⌑⌧⑤ ✡➔⌖⑨⬛🕒✡· ⬄⌑✡⮟ 📭✡⇖✡⑩
⬁⬂✡➣ ♊⌖⌖⌖⌖⌖❄♊❁☹✞⑤ ♊➔✞☹⑤
☺⇨♦📨⑤ ⌖➢✡⌫⌖➢ 📖⬄➢☼ⱽ✡⅄♦☝←☹✞⑤
✈⌖⌑♦↗⌖❄←➔♦⭘☼ⱽ🖫○⌖❷⌖✦ ⬄➢☼ⱽ🏳✞❄←☹✞⑤
✈⌖⌑♦↙➔♦•✡➢⑤⌖⬆♦❄❸ ②🏳✞① ⌑✡ⱽ✋❄✞⌧➢⌖➔
☠⑤⬆☼⌧⬆♦✎⌖❄❸ ⮎☹✞⑤ 💻②🏳✞①💣⌘⑤ ⑤☪✈⭘✡✦

---

(1) (أسرار العربيّة : 183 .) .

(2) (البسيط في شرح جُمل الزّجّاجيّ : 1083/2 .) .

(3) (المحصول : 97أ .) .
وانظر : (المُتّبع : 348/1 .) .

(4) (الحاصر : 629/2 .) .

(5) انظر : (معاني القُرآن للأخفش : 157/1 _ 158 ، معانيه وإعرابه : 210/1 ، إعرابه لأبي جعفر النّحّاس : 263/1 ، الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 77 ، شرح اللمع للباقوليّ : 493/1 _ 494 ، المُحرّر الوجيز : 212/1 ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 116/1 _ 117 ، الفريد : 375/1 ، المحصول : 97أ ، البحر المُحيط : 628/1 ، الدّرّ المصون : 373/1 ، همع الهوامع : 269/2 .) .

②⌖①⌖➔ 🕮⑥♉❄➩➔💧●❄❄♊⬀✈⌖✓ 🕗②①⬄🠉❄⌖❄🙟
⌖🠉⇨•◘❄🙞💧⮫ ☠⑤🠉💧✓✠◉❄❄♊⬀⌖❄❸
⌖🡐⮱☼⌫♊⑨⌖❄▦ ◆⬂🏱✞❷⌖🙣 ✠🙠⑥⌖❃🏱✡❚⌧🙥⑤
✋🕮💧⬉✞⌫⌖🙘☹✞⑤ ⇧⑧🖓❄❄⌖❷✡🙜🖫⌧🙥⑤
☺⇨⌖🖃🙥⑤ ✈⌖➲☹✞⑤ ☠❖⑤🠉💧⮙✞⌫♊⮫🙥⑤⌖➔
⬄➢☼🙜✡⅄💧🖆🡐☹✞⑤ ⬁⬂✡➩ ⑥⌖✓ 💧➢✞⌫♊⬀⌖❄▦
☠❖⑤🠉💧⮙✞⌫⮫🙥⑤⌖➔ 🕮💧🡓➔💧⊙⌖○♊🙣🙥⑥⌖❄➩
🕗 ♍⮹”✡⌫⌖🙣 ♏⊙🠉💧🖆⌖🡐⮫ ☺⇨⌖🖃🙥⑤ ✈⌖➲☹✞⑤

[(1)] ، أي : عَلَى عُقْدَةِ النِّكَاحِ .

وقالتْ العرب : << ضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرَ وَالبَطْنَ . >>[(2)] ، أي : عَلَى الظَّهْرِ وَالبَطْنِ .

وقالَ رجُلٌ من قيس[(3)] :

نُغَالِي اللحْمَ للأَضْيَافِ نِيْئًا وَنُرْخِصُهُ إِذَا نَضَجَ القُدُوْرُ [(4)] .

أي : فِيْ القُدُورِ .

2 _ نصبه على أنّه مفعولٌ به ؛ لأنّ (سَفِهَ) _ بكسر (الفاء) _ يتعدّى بنفسه ، كما يتعدّى (سَفَّهَ) _ بفتح (الفاء) ، وتشديدها _[(5)] .

---

(1) (البقرة : 235 .) .

(2) انظر هذا القول في : (الكتاب : 159/1 ، المُحصّل في شرح المُفصّل : 58/2 .) ، و _ برواية :
(عَبْدُ اللهِ) _ في : (معاني القُرآن للأخفش : 157/1 .) ، و _ برواية : (فُلاَنٌ) _ في : (معاني القُرآن
وإعرابه : 210/1 ، المُحرّر الوجيز : 212/1 .) ، و _ برواية : (بَكْرٌ) _ في : (ارتشاف الضّرب :
1954/4 .) .

(3) كذا نُسب إليه في : (المعاني الكبير : 386/1 ، جمهرة اللغة _ (أبواب النّوادر) _ : 1317/3 .) .
ولَمْ أستطع تعيينه .

(4) من الوافر ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .
وهو في : (معاني القُرآن للفرّاء : 383/2 ، جمهرة اللغة _ (أبواب النّوادر) _ : 1317/3 .) ،
و _ برواية : (وَنَبْذُلُهُ) _ في : (معاني القُرآن للأخفش : 157/1 ، معانيه وإعرابه : 210/1 ، الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 77 .) ، و _ برواية :
(.............................. وَنَبْذُلُهُ إِذَا نَضَجَ القَدِيْرُ) _
في : (أمالي المُرتضى : 551/1 .) .

(5) انظر : (معاني القُرآن للأخفش : 157/1 ، المُحرّر الوجيز : 212/1 ، التّبيان في إعراب القُرآن :
117/1 ، الفريد : 376/1 ، المحصول : 97أ ، البحر المُحيط : 628/1 ، الدّرّ المصون : 373/1 .) .

3 _ نصبه على تضمين (سَفِهَ) معنى فعلٍ يتعدّى بنفسه ، كـ (هَلَكَ) ، و (جَهِلَ) ، ونحو ذلك[1] .
ـ وأمّا (مَعِيشَتَهَ) في الآية الأُخرى فالنّصبُ ليس على التّمييز أيضًا ، وإنّما بأحد الأُمور الآتية :
1 _ النّصبُ على نزع الخافض ، أي : فِيْ مَعِيْشَتِهَا[2] .
2 _ النّصبُ على الظّرفيّة ، أي : بَطِرَتْ مُدَّةَ مَعِيْشَتِهَا[3] .
3 _ النّصبُ على تضمين (بَطَرَ) معنى فعلٍ يتعدّى بنفسه ، كـ (كَفَرَ) ، أو
(خَسِرَ) ، وغير ذلك[4] .

ـ وأمّا أقوال العرب فتخريجها على النّحو الآتي :
1 _ أنْ تكون محمولةً على زيادة (أَلْ) في (الدِّرْهَم) [5] .
2 _ النّصبُ على نزع الخافض ، أي : غَبِنَ فِيْ رَأْيِهِ ، و : وَجِعَ فِيْ بَطْنِهِ ، و : أَلِمَ فِيْ رَأْسِهِ[6] .
3 _ النّصبُ على تضمين هذه الأفعال أفعالاً مُتعدّيةً فتنتصب الأسْماء على
المفعوليّة ، أي : غَبِنَ رَأْيَهُ ، و : وَجِعَ بَطْنَهُ ، و : أَلِمَ رَأْسَهُ[7] .

---

(1) انظر : (معاني القُرآن وإعرابه : 211/1 ، جامع البيان : 609/1 ، مُشكل إعراب القُرآن : 111/1 ، الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 77 ، شرح اللمع للباقوليّ : 494/1 ، المُحرّر الوجيز : 212/1 ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 117/1 ، التّبيان في إعرابه : 1023/2 ، الفريد : 721/3 ، الدّرّ المصون : 349/5 ، همع الهوامع : 269/2 .) .
(2) انظر : (معاني القُرآن وإعرابه : 150/4 ، إعرابه لأبي جعفر النّحّاس : 240/3 ، مُشكل إعرابه :
546/2 ، المُحرّر الوجيز : 293/4 ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 196/2 ، التّبيان في إعرابه :
1023/2 ، الفريد : 721/3 ، المحصول : 97أ ، الدّرّ المصون : 349/5 ، همع الهوامع : 269/2 .) .
(3) انظر : (مُشكل إعراب القُرآن : 546/2 ، التّبيان في إعرابه : 1023/2 ، الفريد : 721/3 ، الدّرّ المصون : 349/5 .) .
(4) انظر : (المُحرّر الوجيز : 293/4 ، التّبيان في إعراب القُرآن : 1023/2 ، الفريد : 721/3 ، الدّرّ المصون : 349/5 .) .
(5) انظر : (المُقتضب : 175/2 _ 177 ، شرح التّسهيل : 386/2 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 424/2 ، المُقرّب : 163/1 ، المُساعد : 65/2 ، همع الهوامع : 269/2 .) .
(6) انظر : (شرح التّسهيل : 386/2 _ 387 ، تُحفة المجد الصّريح : 316/1 ، المُساعد : 65/2 _ 66 .) .
(7) انظر : (شرح التّسهيل : 386/2 _ 387 ، تُحفة المجد الصّريح : 316/1 ، المُساعد : 65/2 _ 66 .) .

ـ وأمّا الأبيات فعلى ما يأتي :

1 _ أنْ تكون محمولـةً على زيـادة (أَلْ) فـي (الـنَّفْس) ، و (الرِّقَابَـا) ، و (الرُّعْب) [1] .

2 _ النّصبُ على التّشبيه بـالمفعول ، كـ (الضَّـارِب الرَّجُل) ، وذلـك فـي (الظَّهْر) ،
و (الرِّقَابَا) [2] .

3 _ النّصبُ على نـزع الخـافض ، كمـا فـي (لُبَـاب البُـرِّ) ، أي : بـ (لُبَـابِ البُرَّ) [3] .

وبِهذا يكـون المـذهبُ المُختـار هـو أنّ التّمييـز لا يحتمـل التّعريـف ، وإنّمـا يكون
بالنّكرات ، وهذا ما ذهب إليه البصريّون ، واختاره ابن يعيش .

ـ والله Ψ أعلم بالصّواب ـ

* * * * * * * * * *

حروف الجرّ :

ــ المسألة الحادية عشرة ــ

(1) انظر : (أمـالي ابن الشّجريّ : 398/2 _ 401 ، الإنصـاف : 135/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 288 ، شرح التّسهيل : 386/2 ، المُساعد : 65/2 .) .

(2) انظر : (أمالي ابن الشّجريّ : 400/2 _ 401 ، أسرار العربيّة : 200 ، الإنصـاف : 133/1 _ 135 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 288 ، الدّرّ المصون : 374/1 .) .

(3) انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 424/2 ، المُقرّب : 163/1 .) .

الضّمير في (رُبّ) من حيث الإفراد وعدمه .

قال ابن يعيش : ((. . . . ، وأمّا الوجه السّادس الذي يستعمله[1] الكوفيّون : فهو أنّهم يقولون : إذا قال لك قائلٌ : مَا لَقِيتَ مِنْ رَجُلٍ ؟ ، فتقول : رُبَّهُمْ [لِجماعة المُذكّر] ، ورُبَّهُمَا للاثنين ، ورُبَّهُنَّ لِجماعة[2] المُؤنّث ، ورُبَّ هي .

ويجعلون المُضمر قائمًا مقام الظّاهر النّكرة ، كأنّهم يُريدون : رُبّ رِجالٍ ، ورُبّ نساءٍ ، ورُبّ امرأةٍ ، وهذا لا يستقيم ؛ لأنّ هذا المُضمر قد صار كنايةً ، وإذا صار كنايةً فقد تعرّف ، وإذا تعرّف لم يجُز أنْ تدخل عليه (رُبّ) بالإجماع .)) [3] .

اتّفقت كلمة النّحويّين على أنّ (رُبَّ) تدخل على الضّمير ، ثُمّ اختلفوا هل يلزم الإفراد أو لا ؟ .

وهذا الخلاف على مذهبين :

1 _ أنّه يلزم الإفراد في جميع وجوهه .

وإليه ذهب : سيبويه[4] ، والمُبرّد[5] ، والمُهلّبيّ[6] ، والمُطرّزيّ[7] ، وابن النّاظم[8] ، وابن عصفور[1] ، وابن الورديّ[2] ، والشّيخ خالد[3] ، والسّيوطيّ[4] ، وصحّحه اللورقيّ[5] ، وعُزي إلى البصريّين[6] .

---

(1) في : (المخطوطة .) : (يستعلمه) ، وهو تصحيفٌ .
(2) في : (المخطوطة .) : (للجماعة) .
(3) (المُحيط : 151/4أ _ ب .) .
(4) انظر : (الكتاب : 176/2 .) .
(5) انظر : (المُقتضب : 67/3 .) .
(6) انظر : (نظم الفرائد : 244 .) .
والمُهلّبيّ (583هـ) : هو أبو المحاسن مُهلّب بن الحسن البَهْنَسيّ ، من أهل العلم والمعرفة ، تصدّر للإفادة وانتفع به النّاس ، وله تصانيف وأشعارٌ . =

= ترجمته في : (إنباه الرّواة : 333/3 _ 334 ، إشارة التّعيين : 356 ، بُغية الوعاة : 304/2 _ 305 .) .
(7) انظر : (المصباح في النّحو : 74 .) .
(8) انظر : (شرح ألفيّة أبيه : 358 .) .

وحجّتهم :

أنّ العرب قد استغنت بتثنية التّمييز ، وجمعه ، وتأنيثه عنه كما استغنت بـ (ترك) عن (وذر) ، و (ودع) [7] ، وهم رُبّما تركوا استعمال الشّيء وإنْ كان جاريًا على أصل كلامهم ؛ استغناءً عنه بغيره إذْ كان في معناه[8] .

2 _ أنّه لا يلزم الإفراد بل يُطابق ضميره في التّثنية والجمع والتّأنيث[9] . وإليه ذهب : الفرّاء[10] ، والكوفيّون[11] ، وخصّه الألوسيّ بالضّرورة الشّعريّة[12] .

وحجّتهم :

---

(1) انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 524/1 .) .
(2) انظر : (شرح التُّحفة الورديّة : 246 .) .
(3) انظر : (شرح العوامل الْمئة النّحويّة : 120 .) .
(4) انظر : (همع الهوامع : 351/2 .) .
(5) انظر : (المُحصّل في شرح المُفصّل : 437/2 .) .
واللورقيّ (661هـ) : هو علم الدّين القاسم بن أحمد الأندلسيّ ، إمامٌ في العربيّة ، عالِمٌ بالقراءات ، اشتغل في صباه بالأندلس ، أتعب نفسه في تحصيل العلم ، فصار له من كُلّ فنٍّ نصيبٌ .
ترجمته في : (غاية النّهاية : 15/2 _ 16 ، بُغية الوعاة : 250/2 ، نفح الطّيب من غُصن الأندلس الرّطيب : 137/2 .) .
(6) في : (الأُزهيّة : 261 ، عرائس المُحصّل : 137/1/2 ، الإيضاح في شرحه : 474/1 ، 150/2 ، المُحصّل في شرحه : 437/2 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 524/1 ، شرح الكافية للرّضيّ : 248/4 ، الصّفوة الصّفيّة : 306/1/1 ، شرح العوامل الْمئة : 120 ، همع الهوامع : 351/2 .) .
(7) انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 524/1 ، همع الهوامع : 351/2 .) .
(8) انظر : (إسفار الفصيح : 850/2 .) .
(9) أشار ابن جماعة في : (شرح كافية ابن الحاجب : 333 .) ، إلى أنّ هذا جائزٌ عند الكوفيّين ، لا واجب ، حيث قال : ((إنّهم يُجيزون المُطابقة ، لا أنّهم يُوجبونَها ؛ لأنّ إفراد الضّمير وتذكيره مُجمعٌ على جوازه ، وإنْ لَمْ يُطابق المُميّز .)) .
(10) منسوبٌ إليه في : (رصف المباني : 268 .) .
(11) منسوبٌ إليهم في : (الأزهيّة : 261 ، نظم الفرائد : 246 ، عرائس المُحصّل : 137/1/2 ، التّحفة الوفيّة : 233 ، الإيضاح في شرح المُفصّل : 474/1 ، 150/2 ، المُحصّل في شرحه : 437/2 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 524/2 ، شرح الكافية للرّضيّ : 248/4 ، الصّفوة الصّفيّة : 306/1/1 ، شرح كافية ابن الحاجب : 333 ، تذكرة النّحاة : 6 ، النّكت الحسان : 112 ، شرح العوامل الْمئة : 120 ، همع الهوامع : 351/2 .) .
(12) انظر : (الضّرائر : 138 .) .

أنّ الضّمير المُتّصل بـ (رُبّ) ((راجعٌ إلى مذكورٍ ، كأنّ قائلاً قال : هَلْ مِنْ رَجُلٍ كَرِيْمٍ ؟ ، فيُقال له : رُبَّهُ رَجُلاً .)) [1] .

ولَمْ يرتضِ ابن يعيش هذين المذهبين ؛ فوصفهما بأنّهما غير مُستقيمين ، واعترضهما بوجهٍ واحدٍ ، وهو أنّ هذا المُضمر قد صار كنايةً ، وإذا صار كنايةً فقد تعرّف ، وإذا تعرّف لَمْ يجُز أنْ تدخُل عليه (رُبّ) بالإجماع[2] .

وهذا الاعتراضُ غير صحيحٍ ؛ لأنّ (رُبّ) إنّما ساغ دخولُها على الضّمير في نحو :
((رُبَّهُ رَجُلاً .)) ((من جهة أنّ هذا الضّمير قد انتفى عنه المعنى الذي كان به ضمير النّكرة معرفةً ، وهو عوده على معروفٍ تقدّم ، فذلك هنا مفقودٌ ؛ فإنّه عائدٌ على ما لَمْ يُعقل إلاّ بعد الفراغ من ذكره ، فلم تدخل عليه (رُبّ) إلاّ وهو أشدّ إبْهامًا من النّكرة الظّاهرة ؛ لأنّ النّكرة الظّاهرة تدلّ بنفسها على جنسٍ ، أو نوعٍ منه بخلاف الضّمير المُفسّر بِمذكورٍ بعده .)) [3] .

ومذهبُ البصريّين هو الرّاجح ؛ لأنّ ((الضّمير المُفرد المُذكّر أشدّ إبْهامًا من غيره ؛ لأنّك لا تستفيدُ منه ، إذا لَمْ يتقدّمه ما يعودُ عليه ، إلاّ معنى (شيء) ، و (شيء) يصلح للمُثنّى ، والمجموع ، والمُذكّر ، والمُؤنّث ، ولو ثنّيته وجمعته وأنّثته لتخصّص بسبب إفادة معنى التّثنية ، والجمع ، والتّأنيث ، والقصدُ بِهذا الضّمير الإبْهام ، فما كان أوغلُ فيه كان أولى .)) [4] .

يقول المُهلّبيّ : ((إنّما جاز دخولُها على هذا المُضمر لشبهه بالنّكرة العامّة في كونه لا يعود على شيءٍ قبله ، ألا تراه عند الحُذّاق والمُحقّقين لا يُؤنّثونه وإنْ وقع على
مُؤنّثٍ ، ولا يُثنّونه ولا يجمعونه وإنْ وقع على مُثنًّى أو مجموعٍ ، فيقولون : رُبَّه رَجُلاً ،
و : رُبَّهُ امْرَأَةً ، و : رُبَّهُ رَجُلَيْنِ وَامْرَأَتَيْنِ ، و : رُبَّهُ رِجَالاً ونِسَاءً ، والكُوفيّون يُؤنّثون ويُثنّون ويجمعون .)) [5] .

أمّا ابن الحاجب فيقول : ((مذهب أهل البصرة هو الجاري على القياس ؛ لأنّه مُضمرٌ مُبهمٌ فيجبُ أنْ يتّحد في جميع وجوهه قياسًا على الضّمير في (نِعْمَ) ، وبيان أنّه مُبهمٌ هو أنّ وضع (رُبّ) ألاّ تدخل إلاّ على النّكرات فوجبَ

---

(1) (الإيضاح في شرح المُفصّل : 150/2 .) .
(2) لَمْ أقف على هذا الوجه من الاعتراض فيما بين يديّ من مصادر .
(3) (المقاصد الشّافية : 158/2 .) .
(4) (شرح الكافية للرّضيّ : 247/4 _ 248 .) .
(5) (نظم الفرائد : 246 _ 247 .) .

أنْ يكون هذا الضّمير مُبهمًا ؛ لئلاّ يُؤدّي إلى فوات وضعها ، وإذا وجب أنْ يكون مُبهمًا وجب أنْ يكون مُفردًا على ما تقرّر في (نِعْمَ) .

والكُوفيّون إمّا أنْ يقولوا ليس بِمُبهمٍ فيُخالفوا وضع (رُبّ) ، وإمّا أنْ يقولوا : هو مُبهمٌ ، فيُخالفوا وضع المُبهمات ، فإذن المذهب ما صار إليه البصريّون .)) [1] .

وأمّا ابن الفخّار فيقول : ((إنّما جاز دُخول (رُبّ) على هذا الضّمير وهو من جنس المعارف ، وقد تقرّر أنّها مخصوصةٌ بالنّكرات ؛ من جهة أنّ هذا الضّمير انتفى عنه المعنى الذي كان به ضميرُ النّكرة معرفةً وهو تأخّر مُفسّره ، فلَمْ يُعقل مدلوله إلاّ بعد الفراغ من ذكره ، فلَمْ تدخل عليه (رُبّ) إلاّ وهو أشدّ إبْهامًا من النّكرة الظّاهرة ؛ لأنّ النّكرة الظّاهرة تدلّ بلفظها على جنسٍ أو نوعٍ منه ، بخلاف الضّمير المُفسّر بِمذكورٍ قبله .)) [2] .

كما أنّ مذهب الكوفيّين غيرُ بعيدٍ ، يقول الرّضيّ : ((وليس ما ذهبوا إليه ببعيدٍ ؛ لأنّه مثل قوله : وَيْلُمِّهَا رَوْحَةً[3] ،وَيَا لَهَا قِصَّةً ،

---

(1) (الإيضاح في شرح المُفصّل : 475/1 .) .

(2) (شرح الجُمل : 187/1 .) .

(3) من قول ذي الرُّمّة من البسيط :

وَيْلُمِّهَا رَوْحَةً وَالرِّيْحُ مُعْصِفَةٌ   وَالْغَيْثُ مُرْتَجِزٌ وَالليْلُ مُقْتَرِبُ .

انظر : (ديوانه _ بشرح الباهليّ _ رواية أبي العبّاس ثعلب : 129/1 ، أساس البلاغة _ (وَيَلَ) _ : 511 ، شرح الكافية للرّضيّ : 60/2 ، خزانة الأدب : 258/3 .) .

(وَيْلُمِّهَا) : هذا في صورة الدّعاء على الشّيء ، والمُراد التّعجّب .

انظر _ في (وَيَلَ) _ : (الصّحاح : 1846/5 ، لسان العرب : 740/11 ، تاج العروس : 790/15 .) .

قال الفارسيّ في أصلها : ((الأصلُ (وَيْلٌ لأُمِّهِ) ، فأُدغمت اللام التي هي لام (وَيْل) في الجارّة ، ثُمّ حُذفت الهمزة فصار (وَيْلِمِّه) ، . . . . ، وجاز إدغام هذا وإنْ كان مُنفصلاً ، وكان ما قبل الحرف المُدغم ساكنًا ؛ لأنّ الياء حرف لينٍ ، واحتمل لِما فيه من المدّ ، وكونه عوضًا من الحركة أنْ يُجمع بين ساكنين . . . .)) ، (المسائل الحلبيّات : 43 .) .

وانظر : (النّوادر في اللغة : 244 ، الخصائص : 150/3 ، سرّ صناعة الإعراب : 745/2 ، الدّرّ المصون : 65/1 _ 66 .) .

ويُروى (وَيْلِ ُمِّه) _ بكسر (اللام) ، وضمّها _ ، فمن كسر (اللام) ففيه ثلاثة أوجهٍ :

أ _ أنْ يكون المُراد (وَيْلَ أُمِّه) _ بنصب (وَيْلَ) ، وإضافته إلى (الأمّ) ، ثُمّ حُذفت (الهمزة) ؛ لكثرة الاستعمال ، وكُسرت (لام) ويل ؛ اتّباعًا لكسرة (الميم) _ ، كما في (امرىء القيس) ، حيث كُسرت (الرّاء) ؛ لكسرة (الهمزة) .

انظر : (الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب : 561/2 ، الحُلل في إصلاح الخلل : 387 ، خزانة الأدب :

وَيَالَكَ منْ لَيْلٍ[1] ، وقد تُصرّف في الضّمير كما رأيت .)) [2] .

أيضًا الكلام المُصدّر بـ (رُبّ) ((ردّ كلامٍ ، كأنّه قيل لـه : مَـا لَـكَ جَـوَارٍ ؟ ، فقال :

رُبَّهنَّ جَوارٍ قَدْ مَلَكْتَ .)) [3] .

ــ والله Ψ أعلمُ بالصّواب ــ

. 261/3 .) .

ب _ أنْ يكون المُراد (وَيْلُ لأُمِّهِ) _ برفـع (وَيْـل) علـى الابتـداء ، و (لأُمِّـه) خبره ، وحُـذفت (لام) ويل ، وهمزة (أُم) _ .

انظر : (الخصائص : 150/3 ، الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب : 561/2 ، الحُلل في إصلاح الخلل : 387 ، خزانة الأدب : 261/3 .) .

ج _ أنْ يكون المُراد (وَيْ) الواردة في قول عنترة من الكامل :

وَلَقَدْ شَفَى وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا   قِيْلُ الْفَوَارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ .

فيكون على هذا حذف همزة (أُم) ليس غير .

وهذا أحسنها ؛ لأنّه أقلّ للحذف ، والتّقدير .

انظر : (الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب : 362/2 ، خزانة الأدب : 261/3 .) .

وأمّـــــا ضـــــمّ (الـــــلام) فعلـــــى وجهـــــين :

=

= أ _ حذف (الهمزة) ، و (اللام) ، وإلقاء ضمّة (الهمزة) على (لام) الجرّ .

ب _ حذف (الهمزة) و (لام) الجرّ ، وتكون (اللام) المسموعة هي (لام) ويل ، لا (لام) الجرّ .

انظر : (المصدرين السّابقين .) .

هذا وقد أفرد أبو البركات الأنباريّ في (وَيْل أُمِّـه) رسالةً صغيرةً ، سَمّاها : (مُقترح السّائل في وَيْل أُمِّه) ، وهي في عداد المفقود .

انظر : (بُغية الوعاة : 87/2 ، روضات الجنّات : 425 .) .

(1) من قول امرىء القيس من الطّويل :

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُوْمَهُ   بِكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ .

انظر : (ديوانه : 76 ، شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمُعلّقات : 32/1 .) .

(2) (شرح الكافية للرّضيّ : 248/4 .) .

(3) (الأُصول : 422/1 .) .

* * * * * * * * * *

ــ المسألة الثّانية عشرة ــ

(كاف) التّشبيه من حيث الحرفيّة والاسميّة .

قـال ابـن يعـيش : ((اعلـم أنّ فـي (كـاف) التّشـبيه خلافًـا ، فسـيبويه ، وجماعةٌ من البصريّين يقولون : إنّها حرفٌ .

ومن خالفهم من الكوفيّين وغيرهم يقولون : إنّها اسمٌ .

ولكُلّ قومٍ حُجّةٌ ، فاحتجاج البصريّين بثلاثة أشياء :

أحدها : أنّها لو كانت اسمًا كـ (مثل) لوجب أنْ تقول : جَاءَ الذِيْ هُوَ كَزَيْدٍ ، كما يجب أنْ تقول : جَاءَ الذِيْ هُوَ مِثْلُ زَيْدٍ ، وذلك لا يجبُ ، بل يجوزُ في لُغة العرب أنْ تقول : جَاءَ الذِيْ فِيْ الدَّارِ .

والثّاني : أنّها لو كانت اسمًا كـ (مثل) لَما وقعت زائدةً ؛ لأنّ الأسْماء لا تقع
زائدةً .

والثّالث : أنّها لو كانت اسمًا كـ (مثل) لدخلت على المُضمر ، ولقلتَ : زَيْدٌ
كَهُوَ ، كما يُقال : زَيْدٌ مِثْلُهُ .

واحتجّ من يعتقد أنّها اسمٌ بثلاثة أشياءَ :

أحدها : أنّه يُفهم التّشبيه من لفظها كما يُفهم من لفظ (مثل) ، ولا فرق بين قولك[1] : زَيْدٌ كَعَمْرٍو ، وبين قولك : زَيْدٌ مِثْلُ عَمْرٍو .

والثّاني : أنّه قد سُمع إضافة (مثل) إليها في أشعار العرب ، وذلك في مثل قول الشّاعر :

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُوْلْ .

---

(1) في : (المخطوطة) : كـ (قولك) .

وهو لا يُضاف إلاّ إلى الأسْماء .
والثّالث : أنّها قد أتت في الكلام بِمعنى الفاعل في مثل قولِهم : لَنْ يَظْهِرَ الْحَقَّ كَالسَّيْفِ ، قال الشّاعر :
لاَ تَنْتَهُوْنَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِيْ شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيْهِ الزَّيْتُ وَالْفُتُلُ .
والصّحيح قول سيبويه ، والبصريّين ؛ لأنَّ حُجّتهم أقوى ، وحجج من خالفهم غير مُستقيمةٍ . وأنا أُبيّن الكلام فيها :
أمّا احتجاجهم بقولِهم : إنّه يُفهم التّشبيه من لفظ (الكاف) كما يُفهم من لفظ
(مثل) ، ولا فرق ، فهذا لا يلزم ؛ لأنّ (غير) اسمٌ بلا خلافٍ وهي تُفهم النّفي من لفظها في مثل قولك : جَاءَ النَّاسُ غَيْرَ زَيْدٍ ، كما يُفهم النّفي من (لَمْ) في قولك : لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ ، وكذلك (ليس) ، و (ما) ، و (ليس) فعلٌ ، و (ما) حرفٌ ، وهو يُفهم النّفي من ألفاظها على سواءٍ ، فلو كان ما يُفهم المعنى منه على سواءٍ في الاسْميّة ، أو في الفعليّة ، أو في الحرفيّة لوجب أنْ يُعتقد (غير) حرفًا ، وأنْ يُعتقد (ما) فعلاً ، وذلك مُمتنعٌ في أُصولِهم .
وأمّا احتجاجهم بأنّه قد سُمع إضافة (مثل) إلى (الكاف) ، وما أُضيف فهو اسمٌ . فذلك غير مُستقيمٍ أيضًا ؛ لأنّ هذا البيت نادرٌ لا يُقاس عليه ، فكأنّ الشّاعر استعمله ضرورةً ، وهي ضرورةٌ قبيحةٌ ؛ لأنّه أدخل التّشبيه على التّشبيه ، وهو إذا دخل عليه كان التّشبيه : لِمثْلِ مِثْلِ العَصْفِ لاَ لِلْعَصْفِ .
وقيل : إنّ (الكاف) زائدةٌ في الأصل .
وأمّا احتجاجهم بأنّ (الكاف) قد جاءتْ في محلّ الفاعل في البيت المُتقدّم ، فليس بلازمٍ ؛ لأنّ الفاعل في التّحقيق محذوفٌ ، و (الكاف) صفةٌ له ، والصّفة تقوم مقام الموصوف إذا حُذف .
فإنْ قيل : إنّ (الكاف) حرفٌ ، والحروف لا تقومُ مقام الموصوف ؛ لأنّه لا يجوزُ أنْ تقول : مَرَرْتُ بِفِيْ الدَّارِ ، وأنت تُريد : بِرَجُلٍ فِيْ الدَّارِ ، وإنّما يقوم مقامه الأسْماء ، كما تقول : مَرَرْتُ بِطَوِيْلٍ ، وأنت تُريد : بِرَجُلٍ طَوِيْلٍ .
فالجواب أنْ يُقال : إنّ هذا (الكاف) فيه معنًى قويٌّ من الفعل ، وهو التّشبيه فجاز أنْ تقوم مقام الموصوف ؛ لقوّة معناها بدليل أنّها تعمل في الحال ، وفي الظّروف عند الأكثر ، فقد خالفت الحروف ؛ لقوّتِها .
فإنْ قيل : إنّ حروف الجرّ تتعلّق بالأفعال ، وهذه لا تتعلّق .
فالجواب : أنّ سائر حُروف الجرّ إنّما تعلّقت بالأفعال ؛ لأنّها تجرّ معانيها إلى الاسم ، وهذه المعنى فيها مُتضمّنةٌ له من لفظها فأغنى تضمّنها للمعنى عن تعلّقها ، وهذا أمرٌ موجودٌ فيما تضمّن معنًى أنْ يُخالف به بابه ؛ ألا ترى

أنّ أصل الأفعال التّصرّف ، فما تضمّن منها شيئًا ولزمه لَمْ يتصرّف كـ (نعم) ، و (بئس) ، و (ليس) ، و (عسى) ، و (فعل) التّعجّب ، و (حبّذا) ، فإنّها لَمّا تضمّنت المدح ، والذّمّ ، والنّفي ، والتّرجّي من ألفاظها ، مُنعت حُكمًا ، وهو التّصرّف ، فإذا جاز هذا في الأفعال فأحرى وأولى أنْ يجوز في الحُروف ؛ لأنّها في الرّتبة السّفلى من أقسام الكلام .

وهذا احتجاجٌ آخر للبصريّين ، وهو أنْ يُقال للكوفيّين ، ومن يعتقد أنّ (الكاف) اسْمٌ : أهو ظاهرٌ ، أو غير ظاهرٍ ؟ .

فإنْ قالوا : هو اسمٌ ظاهرٌ ، لَمْ يصحّ ؛ من قبل أنّ الظّاهر لا يكون على حرفٍ
واحدٍ .

وإنْ هو غير ظاهرٍ ، فهو باطلٌ ؛ لأنّ غير الظّاهر لا يجوزُ أنْ يُضاف إلى ما بعده ،
ولا سيّما إلى المُفردات .

فلمْ يبقَ إلاَ أنّ (الكاف) حرفٌ في لفظه لا يتعلّق ؛ لتضمّنه المعنى بلفظه ، وهو اسمٌ في معناه ، ويُقدّر بـ (مثل) الذي يُفيد التّشبيه .)) [1] .

اختلف النّحويّون في تحديد نوع (كاف) التّشبيه من حيث الحرفيّة ، والاسْميّة .

وهذا الخلاف يظهر في ثلاثة آراء :

1 _ أنّها حرفٌ مُطلقًا ، ولا تكونُ اسْمًا إلاّ في الشّعر .

وإليه صار : سيبويه[2] ، والمُبرّد _ في أحد قوليه _[3] ، والسّيرافيّ[4] ، والزّجّاجيّ[5] ، والصّيمُريّ _ في أحد قوليه _[6] ، والأعلم[1] ، والزّمخشريّ[2] ، وأبو البركات الأنباريّ _ في أحد قوليه _[3] ، والصّفّار[4] ، والأردبيليّ[5] ، وابن

---

(1) (المُحيط : 141/4أ _ 143أ .) .
(2) انظر : (الكتاب : 383/2 _ 385 .) .
(3) انظر : (المُقتضب : 140/4 _ 142 .) .
(4) انظر : (شرح الكتاب : 62/1ب ، ضرورة الشّعر : 160 _ 162 .) .
(5) انظر : (الجُمل في النّحو : 60 ، حُروف المعاني : 39 .) .
(6) انظر : (التّبصرة والتّذكرة : 313/1 .) .

عصفور[6] ، وابن الضّائع[7] ، والفاضل الإسفرييني[8] ، وابن النّاظم[9] ، وابن أبي الرّبيع[10] ، والصّفاقسيّ[11] ، وأبو حيّان _ في أحد قـــــوليه _[12] ،

والصّفديّ[13] ، والتّفتازانيّ[14] ، وصحّحه الْمالقيّ[15] ، وابن هشام[16] ، والشّيخ خالد _ في أحد قوليه _[17] ، وعُزي إلى البصريّين[18] .

---

(1) انظر : (تحصيل عين الذّهب : 237 ، شرح حماسة أبي تمّام للأعلم : 511/1 ، النُّكت في تفسير كتاب سيبويه : 425/1 .) .
(2) انظر : (الأُنْموذج : 30 .) .
(3) انظر : (منثور الفوائد : 38 _ 39 .) .
(4) انظر : (شرح كتاب سيبويه : 569/2 _ 572 ، 616 ، 620 .) .
(5) انظر : (شرح الأُنْموذج : 219 _ 220 .) .
والأردبيليّ (647هـ) : هو جمال الدّين مُحمّد بن عبد الغنيّ الأردبيليّ ، عُرف بشرحه على (الأُنْموذج في النّحو) .
ترجمته في : (هديّة العارفين : 275/2 ، الأعلام : 211/6 ، مُعجم المُؤلّفين : 178/10 .) .
(6) انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 536/1 ، ضرائر الشّعر : 304 ، المُقرّب : 201/1 ، مُثُله : 276 .) .
(7) انظر : (شرح الجُمل : 35/1أ .) .
(8) انظر : (لُباب الإعراب : 440 _ 441 .) .
والفاضل الإسفراييني (684هـ) : هو تاج الدّين مُحمّد بن مُحمّد الفاضل الإسفراييني ، لقي منْزلةً رفيعةً عند ديوان الممالك لِما يتّسم به من القدرة على التّدريس والتّفهيم .
ترجمته في : (بُغية الوعاة : 219/1 ، هديّة العارفين : 134/6 ، الأعلام : 269/5 .) .
(9) انظر : (شرح ألفيّة أبيه : 369 _ 371 .) .
(10) انظر : (البسيط في شرح جُمل الزّجّاجيّ : 822/2 _ 843 _ 844 ، 851 _ 853 .) .
(11) انظر : (التّحفة الوفيّة : 230 ، المُجيد في إعراب القُرآن المَجيد : 115/1 .) .
والصّفاقسيّ (742هـ) : هو أبو إسحاق إبراهيم بن مُحمّد القيسيّ الصّفاقسيّ ، له مُؤلّفاتٌ تشهد بمكانته العلميّة في العربيّة وغيرها .
ترجمته في : (الوافي بالوفيات : 138/6 ، الدُّرر الكامنة : 57/1 ، شجرة النُّور الزّكيّة : 461/1 .) .
(12) انظر : (ارتشاف الضّرب : 171/4 ، البحر المُحيط : 123/1 ، النّكت الحسان : 293 .) .
(13) انظر : (الغيث المُسجّم : 89/1 .) .
(14) انظر : (إرشاد الهادي : 126 .) .
(15) انظر : (رصف المباني : 274 .) .
والْمالقيّ (702هـ) : هو أبو جعفر أحمد بن عبد النُّور الْمالقيّ ، له ثقافات مُتعدّدة ، ألّف مُؤلّفات عديدة في النّحو .
ترجمته في : (الإحاطة : 79/1 ، الدُّرر الكامنة : 207/1 ، بُغية الوعاة : 331/1 .) .
(16) انظر : (أوضح المسالك : 53/3 .) .
(17) انظر : (التّصريح : 71/3 .) .
(18) في : (الأُصول : 437/1 .) .

2 _ أنّها تُستعمل حرفًا واسْمًا في سعة الكلام .

وإليه صار : الأخفش _ في أحد قوليه _[1] ، والمُبرّد _ في قوله الآخر _[2] ، والفارسيّ[3] ، وابن جنّيّ[4] ، والصّيمُريّ _ في قوله الآخر _[5] ، والثّمانينيّ[6] ،
وابن فضّال[7] ، والواسطيّ[8] ، والصّقلـــــــيّ[9] ،
والباقوليّ[10] ، وابن عطيّة[11] ، وأبو البركات الأنباريّ _ في قوله الآخر _[12] ، والحيدرة[13] ، والعُكــبريّ[14] ، والقبيصيّ[15] ، والآمديّ[16] ،

---

(1) انظر : (معاني القُرآن : 197/1 ، 329 _ 330 ، 372 ، 456/2 .) .

(2) منسوبٌ إليه في : (شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ : 1081/3 .) .

(3) انظر : (الإيضاح العضُديّ : 273/1 ، المسائل البصريّات : 537/2 _ 538 ، المسائل البغداديّات : 397 _ 400 ، المسائل العضُديّات : 218 .) .

(4) انظر : (الخصائص : 368/2 _ 369 ، سرّ صناعة الإعراب : 281/1 _ 286 .) .

(5) انظر : (التّبصرة والتّذكرة : 283/1 _ 284 .) .

(6) انظر : (الفوائد والقواعد : 339 .) .

(7) انظر : (الإشارة إلى تحسين العبارة : 77 ، شرح عيُون الإعراب : 306 ، المُقدّمة في النّحو :
53 _ 54 .) .

(8) انظر : (شرح اللمع في النّحو : 92 _ 93 .) .

(9) انظر : (مُقدّمة النّحو : 70 _ 71 .) .

والصّقليّ (510هـ) : هو أبو عبد الله مُحمّد بن أبي الفرج المعروف بالذّكيّ النّحويّ ، كان فاضلاً عارفًا باللغة والأدب ، وكان آيةً في النّحو وعلومه .

ترجمته في : (نُزهة الألبّاء : 377 ، إنباه الرّواة : 73/3 ، بُغية الوعاة : 210/1 .) .

(10) انظر : (شرح اللمع : 194/1 _ 195 .) .

(11) انظر : (المُحرّر الوجيز : 99/1 .) .

(12) انظر : (أسرار العربيّة : 232 _ 233 .) .

(13) انظر : (كشف المُشكل : 349 .) .

(14) انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 32/1 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 361/1 _ 362 ،
المُتّبع : 380/1 _ 381 .) .

(15) انظر : (الهادي في الإعراب : 117 .) .

(16) انظر : (الإحكام : 56/1 .) .

والآمديّ (631هـ) : هو أبو الحسن عليّ بن أبي عليٍّ سيف الدّين الآمديّ ، أحد أذكياء العالَم ، تفنّن في علم النّظر ، وأحكم الأُصول ، والفلسفة ، وسائر العقليّات ، وأكثر من ذلك ، تصدّر للإقراء بالدّيار المصريّة ، وتخرّج به جماعةٌ ، وحمل عنه الأذكياء أُصولاً وكلامًا وخلافًا .

ترجمته في : (وفيات الأعيان : 293/3 _ 294 ، طبقات الشّافعيّة الكُبرى : 415/4 _ 416 ، سير أعلام النُّبلاء : 364/22 .) .

وابن الحاجب[1] ، وابن مالك[2] ، وابن القــوّاس[3] ، وابن جُـــــــزيء[4] ،

وابـن هطيـل[5] ، والشّـيخ خالـد _ فـي قولـه الآخـر _[6] ، وعصـام الـدّين الإسفراييني[7] ، وصحّحه الشّاطبيّ[8] ، وعُزي إلى جماعةٍ من النّحويّين[9] .

3 _ أنّها اسمٌ مُطلقًا ، ولا تكونُ حرفًا أبدًا .
وإليه صار : الأخفش _ في قوله الآخر _[10] ، وأبو جعفر النّحّاس[11] ، والتّبريزيّ[12] ، وابن مضاء[1] ، وصحّحه أبو حيّان _ في قوله الآخر _[2] ،

---

(1) انظر : (الإيضاح في شرح المُفصّل : 156/2 _ 157 ، الكافية : 218 ، شرح المُقدّمة الكافية : 958/3 .) .
(2) انظر : (تسهيل الفوائد : 147 ، شرحه : 170/3 ، شرح الكافية الشّافية : 812/2 .) .
(3) انظر : (شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 388/1 _ 389 .) .
وابن القوّاس (696هـ) : هو أبو الفضل عبد العزيز بن زيد بن جُمعة الموصليّ ، ولد بالموصل ، وقدم بغداد ، أتقن العلم والأدب ، وقرأ النّحو على ابن إياز ، عُرف بشرحه على (ألفيّة ابن مُعطٍ) .
ترجمته في : (طبقات الحنابلة : 379/2 ، بُغية الوعاة : 307/1 ، كشف الظّنون : 156/1 .) .
(4) انظر : (التّسهيل لعلوم التّنْزيل : 54/1 _ 123 .) .
وابن جُزيء (741هـ) : هو أبو القاسم مُحمّد بن أحمد الكلبيّ ، من أهل غرناطة ، فقيهٌ عالِمٌ بالأُصول واللغة .
ترجمته في : (الإحاطة : 20/3 _ 23 ، غاية النّهاية : 165/2 _ 166 ، شجرة النُّور الزّكيّة : 306/1 .) .
(5) انظر : (التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 260ب ، عُمدة ذوي الهمم : 19ب .) .
(6) انظر : (شرح العوامل الْمئة النّحويّة : 132 _ 133 .) .
(7) انظر : (شرح الفريد : 238 .) .
(8) انظر : (المقاصد الشّافية : 226/2 .) .
(9) في : (الكوكب الدّرّيّ : 324 .) .
(10) منسوبٌ إليه في : (الدّرّ المصون : 128/1 ، المقاصد الشّافية : 252/2 ، أسرار النّحو : 284 .) .
(11) انظر : (إعراب القُرآن : 193/1 _ 194 ، شرح القصائد المشهورات : 40/1 .) .
(12) انظر : (تَهذيب إصلاح المنطق : 335 .) .

والسّمين[3] .

وحُجّتهم من ثلاثة أوجهٍ :

الوجه الأوّل : أنّه يُفهم التّشبيه من لفظها ، كما يُفهم من لفظ (مثل) ، ولا فرق بين قولك : زَيْدٌ كَعَمْرٍو ، وقولك : زَيْدٌ مِثْلُ عَمْرٍو ، وما معناه اسمٌ فهو اسمٌ[4] .

ولَمْ يرتضِ ابن يعيش هذا الوجه ؛ فوصفه بأنّه لا يلزم ، واعترضه بوجهٍ واحدٍ ، وهو أنّ (غير) اسمٌ بلا خلافٍ وهي تُفهم النّفي من لفظها في مثل قولك : جَاءَ النَّاسُ غَيْرَ زَيْدٍ ، كما يُفهم النّفي من (لَمْ) في قولك : لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ ، وكذلك (ليس) ، و (ما) ، و (ليس) فعلٌ ، و (ما) حرفٌ ، وهو يُفهم النّفي من ألفاظها على سواءٍ ، فلو كان ما يُفهم المعنى منه على سواءٍ في الاسْميّة ، أو في الفعليّة ، أو في الحرفيّة لوجب أنْ يُعتقد (غير) حرفًا ، وأنْ يُعتقد (ما) فعلاً ، وذلك مُمتنعٌ في أُصولِهم[5] .

وهذا الاعتراض صحيحٌ فحسبه اعتماده على القياس الذي هو أصلٌ من أُصول النّحويّين المُعتمدة .

الوجه الثّاني : أنّه قد سُمع إضافة (مِثْل) إلى (الكاف) في قول الرّاجز[6] :

فَصُيِّرُوْا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُوْلْ [7] .

والتّبريزيّ (502هـ) : هو أبو زكريّا يحيى بن عليّ التّبريزيّ ، تولّى التّدريس ، وخزانة الكتب في المدرسة النّظاميّة في بغداد ، وانتهت إليه الرّئاسة في الأدب واللغة .
ترجمته في : (مُعجم الأُدباء : 25/20 _ 27 ، إشارة التّعيين : 382 _ 383 ، بُغية الوعاة : 338/2 .) .
(1) منسوبٌ إليه في : (ارتشاف الضّرب : 1710/4 ، شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح سيّدنا رسول

الله _ ρ _ : 140 ، الكوكب الدّرّيّ : 325 ، همع الهوامع : 366/2 .) .
وابن مضاء (592هـ) : هو أبو العبّاس أحمد بن عبد الرّحمن اللخميّ القرطبيّ ، عالِمٌ بالعربيّة ، والطّبّ ، والهندسة ، كانت له آراء في اللغة ينفرد بها .
ترجمته في : (الدّيباج المُذهّب : 47/1 _ 48 ، بُغية الوعاة : 323/1 ، الأعلام : 146/1 _ 147 .) .
(2) انظر : (البحر المُحيط : 631/2 .) .
(3) انظر : (الدّرّ المصون : 622/1 .) .
(4) انظر : (رصف المباني : 272 .) .
(5) لَمْ أقف على هذا الوجه من الاعتراض فيما بين يديّ من مصادر .
(6) مُختلفٌ فيه على رأيين :
أ _ أنّه ورد في : (مُلحقات ديوان رؤبة : 181 .) .
ب _ أنّه حميد بن الأرقط في : (الكتاب : 408/1 .) .

ولَمْ يرتضِ ابن يعيش هذا الوجه ؛ فوصفه بأنّه غير مُستقيمٍ ، واعترضه بوجهين :

أحدهُما : أنّ هذا البيت نادرٌ لا يُقاس عليه ، فكأنّ الشّاعر استعمله ضرورةً ، وهي ضرورةٌ قبيحةٌ ؛ لأنّه أدخل التّشبيه على التّشبيه ، وهو إذا دخل عليه كان التّشبيه : لِمثْلِ مِثْلِ العَصْفِ لاَ لِلْعَصْفِ[3334] .

وهذا الاعتراض ليس بصحيحٍ ؛ لأنّ (((الكاف) في (كَعَصْفٍ) للتّشبيه مع (مِثْـــــل) ، نحـــــو قولـــــه تعـــــالى : ⓵ ⌧✞❄"♊☐⇨ ✍✡⬉✡◘⌫❻✡⮙✞⅋ ✸⌖❄⬂◘⇩☙♍ ⓵ .))[1] .

وأُخراهُما : أنّ (الكاف) زائدةٌ في الأصل .

وهذا الاعتراض صحيحٌ ، يقول ابن السّرّاج : ((الذي يدلّك على أنّها حرفٌ مجيئها زائدةً ، والأسْماء لا تقع موقع الزّوائد ، إنّما تُزادُ الحُروف ، قـــــال الله Y : ⓵ ⌧✞❄"♊☐⇨ ✍✡⬉✡◘⌫❻✡⮙✞⅋ ✸⌖❄⬂◘⇩☙♍ ⓵ ، فـ (الكاف) زائدةٌ ؛ لأنّه لَمْ يُثْبِتْ له مثلاً تبارك وتعالى عن ذلك ، والمعنى : لَيْسَ مِثْلُهُ شَيءٌ .

---

(7) من الرّجز ، من أبياتٍ أربعةٍ ، هو آخرها ، قيلت في وصف جماعة بالهلاك وتشبيههم بأصحاب الفيل .

وأوّلُها :

وَمَسَّهُمْ مَا مَسَّ أَصْحَابَ الفِيْلْ .

وقبله :

وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيْـــلْ .

وهو في : (ديوان رؤبة _ مُلحقاته _ : 181 ، الكتاب : 408/1 ، المُقتضب : 141/4 ، الأُصول : 351/1 ، شرح كتاب سيبويه للرّمّانيّ : 33/1أ ، سرّ صناعة الإعراب : 296/1 ، الفوائد والقواعد : 340 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 493/1 ، البحر المُحيط : 631/2 ، الدُّرّ المصون : 622/1 .) .

(1) (الجامع لأحكام القُرآن : 135/20/10 .) .

ونـــصّ الآيـــة : ⓵ ♑⓿✍⌖⬆⁋❄⌖⮙✈⌖⮝⌧⍟⑤ ⬧⓿✡◷⑥⌖❄⮳ ➔⌖⑤⍟⇧②✞☺☺⊙♊⌑📖✠ ♉⌖⬁⌖⬂⇨ ⌧✞⛔✡◸ ⮟✈✡⓿⬄ ⑤✞☹⇦⮴⬧⮝✡⛔❄⮚⬄ ⑤✞☹◯♊➔⌖✍♉♉⑥ ➔⌖⮟✡⓿⌖ ⑤⍟⇧②☹✞⇦❄◘⬁❄⌖⌖⁋⌽♑ ⑤✞☹◯♊➔⌖✍♉♉⑥☙ ⮳✡"⬉✡📖 ⌧✞❄"♊☐⇨ ⊞⌖◯💾⊙⌖⬇⬧❀⬧❄⮚⬄ ✍✡⬉✡◘⌫❻✡⮙✞⅋ ✸⌖❄⬂◘⇩☙♍ ⌖⬆⬧⬃⌖➔ ⑤⍟⌧⮝⌖✈⮙✡"⬂⬧ ⑤⍟⌧💾❄⑨⌖⌖✡☙⊙⬧ ⓵ ،

(الشُّورى : 11 .) .

وقد جاءت في الشّعر واقعةً موقع (مِثْل) موضوعةً موضعَها ، قال الشّاعر[1] :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ[2] .

أراد : كَمِثْلِ مَا .

وقال حميد الأرقط[3] :

فَصُيِّرُوْا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُوْلْ .

فإضافة (مِثْل) إلى (الكاف) يدلّ على أنّه قدّرها اسْمًا ، وهذا إنّما جاء على ضرورة الشّعر .)) [4] .

الوجه الثّالث : أنّها تقع مواقع الأسْماء[5] ، فقد جاءتْ فاعلةً في قول الأعشى :

أَتَنْتَهُوْنَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِيْ شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيْهِ الزَّيْتُ وَالفُتُلُ [1] .

---

(1) هو خطام المُجاشعيّ .

(2) من مشطور السّريع ، وذكر جماعةٌ أنّه من الرّجز ، وليس كذلك ، يقول البغداديّ : ((ورُبّما حسب من لا يحسن العَروض أنّه من الرّجز .)) ، (خزانة الأدب : 275/2 .) .

وهو من قصيدةٍ عدد أبياتِها أحد عشر بيتًا ، هو سابعها .

ومطلعها :

حَيِّ الدِّيَارَ الحَيّ بَيْنَ الشَّهْبَيْنْ .

وقبله :

وَغَيْرَ وَدٍّ جَاذِلٍ أَوْ وَدَّيْنْ .

وبعده :

وَمَهْمَهَيْنِ قَذفينَ مَـرْتَيْنْ .

وهو في : (الكتاب : 13/1 ، 331/2 ، المُقتضب : 97/2 ، 350/4 ، مجالس ثعلب : 39/1 ، مجالس العُلماء : 58 ، علل النّحو : 208 ، المسائل البغداديّات : 398 ، المُنصف : 192/1 ، 184/2 ، الخصائص : 368/2 ، سرّ صناعة الإعراب : 282/1 ، 300 ، المُحتسب : 186/1 ، أدب الكاتب : =

= 500 ، الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب : 701/2 ، أسرار العربيّة : 257 ، شرح المُفصّل : 42/8 ، شرح شواهد الإيضاح : 611/2 ، الجنى الدّاني : 81 ، خزانة الأدب : 275/2 .) .

(3) حميد الأرقط (؟ _ إسلاميّ _) : هو حُميد بن مالك بن ربعيّ التّميميّ ، كان معروفًا بأراجيزه ، نظم أيضًا بعض القصائد ، كان معاصرًا للحجّاج فمدحه بقصيدة ، له مُنتخباتٌ شعريّةٌ في : (شرح حماسة أبي تَمّام :
848/2 ، 1073 ، 1125 ، شرح ديوان الحماسة : 1832/4/2 _ 1835 ، الحماسة البصريّة : 12/1 ، 150/2 ، 224 ، 338 .) .

ترجمته في : (فُحولة الشُّعراء للسّجستانيّ : 30 _ 31 ، الأغاني : 16/2/1 _ 17 ، تاريخ الأُمم والملوك :
1137/2 .) .

(4) (الأُصول : 437/1 _ 439 .) .

(5) انظر : (المسائل البغداديّات : 396 ، سرّ صناعة الإعراب : 287/1 ، شرح الكافية الشّافية :
812/2 .) .

وقول امرىء القيس :

وَأَنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ ضَعِيْفٍ وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغَلَّبِ[2] .

---

(1) من البسيط ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها ستّةٌ وستّون بيتًا ، هو الحادي والسّتّون منها ، قالَها لأبي ثابت يزيد بن مسهر الشّيبانيّ .

ومطلعها :

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وَهَلْ تُطِيْقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ .

وقبله :

قَدْ نَطْعَنُ العِيْرَ فِيْ مَكْنُوْنِ فَائِلِهِ وَقَدْ يَشِيْطُ عَلَى أَرْمَاحِنَا البَطَلُ .

وبعده :

إِنِّي لَعَمْرُ الذِي خَطَّتْ مَنَاسِمُهَا لَهُ وَسِيْقَ إِلَيْهِ البَاقِرُ الغُيُلُ .

(شَطَط) : الشّطَط الجور والظُّلم .

انظر _ في (شَطَطَ) _ : (المصباح المُنير : 163 ، لسان العرب : 334/7 ، القاموس المُحيط :

870 .) .

=

= وهو في : (ديوانه : 134 ، المُقتضب : 141/4 ، الأُصول : 352/1 ، شرح الكتاب للسّيرافيّ :

62/1ب ، الإيضاح العضُديّ : 273/1 ، معاني الحروف : 47 ، الخصائص : 368/2 ، سرّ صناعة

الإعراب : 283/1 ، إيضاح شواهد الإيضاح : 327/1 ، شرح شواهد الإيضاح : 234 ، منثور الفوائد : 39 ، الجنى الدّاني : 82 .) ، و _ برواية (يَهْلَكُ) _ في : (شرح اللمع في النّحو للثّمانينيّ : 128أ ، الفوائد والقواعد : 340 ، شرح اللمع للباقوليّ : 195/1 ، شرحه أيضًا للواسطيّ : 92 ، أمالي ابن

الشّجريّ : 23/3 ، شرح كتاب سيبويه للصّفّار : 571/2 .) ، و _ برواية (يَذْهَبُ) _ في : (الرّوض

الأُنف : 59/2 .) .

(2) من الطّويل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها ثلاثةٌ وستّون بيتًا ، هو الرّابع عشر منها ، قالَها في وصف امرأته

الطّائيّة أُمّ جُنْدَب ، حيث ذكر فراقها وضنكه من جرّاء ذلك ، ثُمّ عرّج على وصف ناقته ، وفرسه .

ومطلعها :

خَلِيْلَيَّ مُرَّا بِيْ عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ نُقَضِّ لُبَانَاتِ الفُؤَّاد المُعَذَّبِ .

وقبله :

فَعَيْنَاكَ غَرْبَا جَدْوَلٍ فِيْ مُفَاضَةٍ كَمَرِّ الخَلِيْجِ فِيْ صَفِيْحٍ مُصَوَّبِ .

وبعده :

وَأَنَّكَ لَمْ تَقْطَعْ لُبَانَةَ عَاشِقٍ بِمِثْلِ غُدُوٍّ ، أَوْ رَوَاحٍ مُؤَوِّبِ .

وهو في : (ديوانه : 151 ، ديوان العجّاج _ برواية الأصمعيّ وشرحه _ : 153 ، فرائد الخرائد :

140 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 492/1 ، شرحه لابن الضّائع : 35/1أ ، رصف المباني : 273 ، البحر المُحيط : 631/2 ، الدّرّ المصون : 622/1 ، تَمام المُتون في شرح رسالة ابن زيدون : 8 ، 272 ، خزانة الأدب : 185/10 .) .

ولَمْ يرتضِ ابن يعيش هذا الوجه ؛ فوصفه بأنّه ليس بلازمٍ ، واعترضه بوجهٍ واحدٍ ، وهو أنّ الفاعل في التّحقيق محذوفٌ ، و (الكاف) صفةٌ له ، والصّفة تقوم مقام الموصوف إذا حُذف .

ثُمّ افترض سؤالين وأجاب عليهما ، وهُما :

1 _ فإنْ قيل : إنّ (الكاف) حرفٌ ، والحروف لا تقومُ مقام الموصوف ؛ لأنّه لا يجوزُ أنْ تقول : مَرَرْتُ بِفِيْ الدَّارِ ، وأنت تُريد : بِرَجُلٍ فِيْ الدَّارِ ، وإنّما يقوم مقامه الأسْماء ، كما تقول : مَرَرْتُ بِطَوِيْلٍ ، وأنت تُريد : بِرَجُلٍ طَوِيْلٍ .

فالجواب أنْ يُقال : إنّ هذا (الكاف) فيه معنًى قويٌّ من الفعل ، وهو التّشبيه فجاز أنْ تقوم مقام الموصوف ؛ لقوّة معناها بدليل أنّها تعمل في الحال ، وفي الظّروف عند الأكثر ، فقد خالفت الحروف ؛ لقوّتِها .

2 _ فإنْ قيل : إنّ حروف الجرّ تتعلّق بالأفعال ، وهذه لا تتعلّق .

فالجواب : أنّ سائر حُروف الجرّ إنّما تعلّقت بالأفعال ؛ لأنّها تجرّ معانيها إلى الاسم ، وهذه المعنى فيها مُتضمّنةٌ له من لفظها فأغنى تضمّنها للمعنى عن تعلّقها ، وهذا أمرٌ موجودٌ فيما تضمّن معنًى أنْ يُخالف به بابه ؛ ألا ترى أنّ أصل الأفعال التّصرّف ، فما تضمّن منها شيئًا ولزمه لَمْ يتصرّف كـ (نعم) ، و (بئس) ، و (ليس) ، و (عسى) ، و (فعل) التّعجّب ، و (حبّذا) ، فإنّها لَمّا تضمّنت المدح ، والذّمّ ، والنّفي ، والتّرجّي من ألفاظها ، مُنعت حُكمًا ، وهو التّصرّف ، فإذا جاز هذا في الأفعال فأحرى وأولى أنْ يجوز في الحُروف ؛ لأنّها في الرّتبة السّفلى من أقسام الكلام .

ومِمّا وقعتْ فيه (الكاف) موقع الأسْماء أنّها جاءتْ مفعولةً في قول النّابغة الذُّبيانيّ :

لاَ يَبْرمُوْنَ إِذَا مَا الأُفْقُ جَلَّلَهُ   بَرْدُ الشِّتَاءِ مِنَ الإِمْحَالِ كَالأَدَم [1] .

---

(1) من البسيط ، من أبياتٍ عددها أربعةٌ ، هو ثانيها ، قالَها مدحًا للغساسنة بالكرم والحلم والطّهارة .

وأوّلُها :

لاَ يُبْعِدُ اللهُ جِيْرَانًا تَرَكْتُهُمُ   مِثْلَ المَصَابِيْحِ تَجْلُو لِيْلَةَ الظُّلَمِ .

وبعده :

هُمُ المُلُوْكُ وَأَبْنَاءُ المُلُوْكِ لَهُمْ   فَضْلٌ عَلَى النَّاسِ فِيْ اللأواءِ والنِّعَمْ .

(الإمْحَال) : الجدب وانقطاع المطر .

انظر _ في (مَحَلَ) _ : (تهذيب اللغة : 62/5 ، لسان العرب : 617/11 ، القاموس المُحيط : 1365 .) .

و (الأَدَم) : الجلد الأحمر .

انظر _ في (أَدَمَ) _ : (لسان العرب : 10/12 ، القاموس المُحيط : 1389 ، تاج العروس : 9/16 .) .

وجاءتْ مُبتدأةً في قول الشّاعر :

أَبَدًا كَالفِرَاءِ فَوْقَ ذُرَاهَا   حِيْنَ يَطْوِي المَسَامِعَ الصِّرَارُ [1] .

وفي قول جرير[2] :

بِنَا كَالجَوَى مِمَّا نَخَافُ وَقَدْ نَرَى   شِفَاءَ القُلُوْبِ الصَّادِيَاتِ الحَوَائِمِ[3] .

وجاءتْ اسْمًا لـ (كَانَ) في قول جميل بُثينة :

لَوْ كَانَ فِيْ قَلْبِيْ كَقَدْرِ قُلاَمَةٍ   فَضْلٌ لِغَيْرِكِ مَا أَتَتْكِ رَسَائِلِـيْ [4] .

وجاءتْ مجرورةً بحرف الجرّ كقول امرىء القيس :

وَرُحْنَا بِكَابْنِ الْمَاءِ يُجْنَبُ وَسْطَنَا   تَصَوَّبُ فِيْهِ العَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي[1]

.

---

(1) مـــــن الخفيـــــف ، ولَـــــمْ أقـــــف لـــــه علـــــى ســـــابقٍ أو لاحـــــقٍ .
=

= وهو في : (الجنى الدّاني : 83 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابنه : 265 ، المقاصد النّحويّة : 460/2 .) .

(2) جرير (110هـ) : هو أبو حزرة جرير بن عطيّة الخطفى ، شاعرٌ مشهورٌ من تَميم ، كان من أغزل النّاس شعرًا ، اشتهر بالهجاء المُرّ ، ونقائضه مع الفرزدق هي الأكثر شُهرة .

ترجمته في : (طبقات فُحول الشُّعراء : 297/1 ، الشّعر والشُّعراء : 471 ، الأغاني : 229/8/4 _ 287 .) .

(3) من الطّويل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها تسعةٌ وسبعين بيتًا ، هو رابعها ، قالَها في الفرزدق .

ومطلعها :

أَلاَ حَيِّ رَبْعَ المَنْزِلِ المُتَقَادِمِ   وَمَا حَلَّ مُذْ حَلَّتْ بِهِ أُمُّ سَالِمِ .

وقبله :

أَبَيْتِ فَلاَ تَقْضِيْنَ دَيْنًا وَطَالَمَا   بَخِلْتِ بِحَاجَاتِ الصَّدِيْقِ المُكَارِمِ .

وبعده :

أَعَاذِلَ هِيْجِيْنِي لِبَيْنٍ مُصَارِمٍ   غَدًا أَوْ ذَرِيْنِي مِنْ عِتَابِ المُلاوِمِ .

وهو في : (ديوانه : 703 ، مُنتهى الطّلب : 290/4 ، شفاء العليل : 671/2 ، الدُّرر اللوامع : 71/2 .) .

(4) من الكامل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها تسعة عشر بيتًا ، هو رابعها ، قالَها حين واعدته بُثينة فأتى لوعدها ، فجاءه قومٌ وحرسوا بُثينة ومنعوها من الوفاء بوعده ، فلمّا أسفر الصّبح انصرف كئيبًا سّيىء الظّنّ بها ، ورجع إليه أهله ، فجعل نساء الحيّ يقرّعنه بذلك ، ويقُلن له : إنّما حصلتَ منها على الباطل والكذب والغدر ، وغيرها أولى بوصلك منها ، كما أنّ غيرك يحظى بِها .

ومطلعها :

أَبُثَيْنَ إِنَّكِ قَدْ مَلَكْتِ فَأَسْجِحِي   وَخُذِي بِحَظِّكِ مِنْ كَرِيْمٍ وَاصِلِ .

وقبله :

فَأَجَبْتُهَا بِالقَوْلِ بَعْدَ تَسَـتُّرٍ   حُبِّي بُثَيْنَةَ عَنْ وِصَالِكِ شَاغِلِي .

وبعده :

وَيَقُلْنَ : إِنَّكَ قَدْ رَضَيْتَ بِبَاطِلٍ   مِنْهَا فَهَلْ لَكَ فِيْ اجْتِنَابِ البَاطِلِ .

(قُلاَمَة) : المقلومة عن طرف الظُّفر .
=

وفي قول العجّاج :

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ[2] .

وفي قول ذي الرُّمّة :

أَبِيْتُ عَلَى مَيٍّ كَئِيْبًا وَبَعْلُهَا   عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ[3] .

= انظر _ في (قَلَمَ) _ : (تَهذيب اللغة : 148/9/5 ، المُحيط في اللغة : 440/5 ، القاموس المُحيط :
1485 .) .

وهو في : (شرح التّسهيل : 171/3 ، الجنى الدّاني : 83 ، همع الهوامع : 365/2 ، الدّرر اللوامع :
71/2 .) ، و _ برواية :

(............................   فَضْلٌ وَصَلْتُكِ أَوْ أَتَتْكِ رَسَائِلِيْ) _

في : (ديوانه : 178 ، الأغاني : 295/8/4 ، الزّهرة : 155/1 .) .

(1) من الطّويل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها سبعةٌ وثلاثون بيتًا ، الخامس والثّلاثون منها ، قالَها في وصف ما كان من أحبّته في إقامتهم وظعنهم ، ويُعرّج على صيد الحمار الوحشيّ وما تلا ذلك من مأدبة ومُنادمة .

ومطلعها :

أَلاَ عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الرَّبْعُ فَانْطِقِ   وَحَدِّثْ حَدِيْثَ الرَّكْبِ إِنْ شِئْتَ فَاصْدُقِ .

وقبله :

وَرُحْنَا كَأَنَّا مِنْ جُوَاثَا عَشِيَّةً   نُعَالِي النِّعَاجَ بَيْنَ عِدْلٍ وَمُشْنَقِ .

وبعده :

وَأَصْبَحَ زُهْلُولاً يُزَلُّ غُلاَمُنَا   كَقِدْحِ النَّضِيِّ بِاليَدَيْنِ المُفَوَّقِ .

(العَين) : طائرٌ من طيور الْماء طويل العُنُق .

انظر _ في (عَيَنَ) _ : (تَهذيب اللغة : 131/3/2 ، القاموس المُحيط : 1572 ، تاج العروس :
403/18 .) .

وهو في : (ديوانه : 432 ، أدب الكاتب : 505 ، الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب : 700/2 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 492/1 ، رصف المباني : 196 .) .

(2) من الرّجز ، من أبياتٍ خمسةٍ ، هو رابعها .

وأوّلُها :

وَلاَ تَلُمْنِي اليَوْمَ يَا بْنَ عَمِّي .

وقبله :

بِيْضٌ ثَلاَثٌ كَنِعَاجٍ جُمِّ .

وبعده :

تَحْتَ عَرَانِينِ أُنُوْفٍ شُمِّ .

وهو في : (ديوانه : 415 ، المُخصّص : 119/9 ، أسرار العربيّة : 258 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 362/1 ، المُتّبع : 380/1 ، شرح المُفصّل : 42/8 ، 44 ، التّخمير : 29/4 ، الجنى الدّاني : =
= 79 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابنه : 266 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 389/1 ، مُغني اللبيب : 186/1 ، شرح أبياته : 135/4 ، 137 ، المقاصد النّحويّة : 461/2 ، همع الهوامع : 31/2 ، الدُّرر اللوامع :
68/2 .) .

وفي قول الشّاعر[1] :

وَزَعْتُ بِكَالهَرَاوَةِ أَعْوَجِيٍّ إِذَا وَنَتِ الرِّكَابُ جَرَى وِثَابَا[2] .

وقد اعترض ابن عصفور مجيء (الكاف) اسْمًا ، حيث قال : ((وذلك عندنا باطلٌ ، ولا يجوزُ أنْ تكون اسْمًا إلاّ في ضرورة الشّعر ؛ بدليل السّماع والقياس .

أمّا السّماع فلأنّه لا يحفظ أنّ (الكاف) قد جاءت في نثرٍ موجودًا فيها أحكام الأسْماء ، فقد تقرّر فيها الحرفيّة ؛ بدليل أنّهم يقولون : جَاءَنِي الذِي كَزَيْدٍ ، فيصلون الموصول بـ (الكاف) والاسم المجرور بِها في فصيح الكلام كما يصلونه بسائر المجرورات ، ولو كانت (الكاف) اسْمًا لَمْ يجُز ذلك إلاّ في ضرورةٍ أو نادر كلامٍ ، كما لا يجوزُ : جَاءَنِي الذِي مِثْلُ زَيْدٍ ؛ لأنّ الموصول إذا وُصل بالمُبتدإ

---

(3) من الطّويل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها ستّةٌ وستّون بيتًا ، هو الأربعون منها ، قالَها في وصف حُبّه لميّة .

ومطلعها :

أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ سَلاَمٌ عَلَيْكُمَا عَلَى النَّأْيِ وَالنَّائِي يَوَدُّ وَيَنْصَحُ .

وقبله :

بِعَادًا وإِدْلاَلاً عَلَيَّ وَقَدْ رَأَتْ ضَمِيْرَ الهَوَى قَدْ كَادَ بِالجِسْمِ يَبْرَحُ .

وبعده :

وَهَاجِرَةٍ شَهْبَاءَ ذَاتِ وَدِيْقَةٍ يَكَادُ الحَصَى مِنْ حَرِّهَا يَتَصَيَّحُ .

وهو في : (سرّ صناعة الإعراب : 287/1 .) ، و _ برواية : (مِثْل النَّقَا) _ في : (ديوانه _ بشرح الباهليّ _ رواية أبي العبّاس ثعلب : 1210/2 ، ديوانه أيضًا _ بشرح التّبريزيّ _ : 419 .) .

(1) مُختلفٌ فيه على رأيين :

أ _ أنّه ابن غادية السّلميّ في : (الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب : 700/2 ، ضرائر الشّعر : 203 .) .

ب _ أنّه ربيعة بن مقروم الضّبّيّ في : (لسان العرب _ (شَمَعَل) _ : 372/11 .) .

(2) من الوافر ، وبعده إنْ كان القائل ابن غادية السّلميّ :

كَمَرِيْخٍ يُدّافِعُ جَــانِبَيْهِ كَأَنَّ يَدُفَّ فَارِسهُ عِقَابَا .

فَنَجَّانِي مِنَ الغَمَرَاتِ يِرْدِي وَنَارُ الحَرْبِ تِلْتَهِبُ الْتِهَابَا .

وإنْ كان القائل هو ربيعة بن مقروم الضّبّيّ فقد جاء قبله :

كَأَنَّ هُوِيَّهَا لَمَّا اشْمَعَلَّتْ هُوِيُّ الطَّيْرِ تَبْتَدِرُ الإِيَابَا .

(الهَرَاوَة) : العصا الغليضة .

انظر _ في (هَرَوَ) _ : (مقاييس اللغة : 48/6 ، المصباح المُنير : 328 ، تاج العروس : 334/20 .) .

(أَعْوَجِي) : فرسٌ تُنسب إليه الخيل الأعوجيّات ، وقد كان (أَعْوج) لكندة ، وأخذته بنو سليم في بعض أيّامهم ، فصار إلى بني هلال .

=

والخبر ولَمْ يكن في الصّلة طُولٌ لَمْ يجُز حذف المُبتدإ وإبقاء الخبر إلاّ في ضرورةٍ أو شذوذ كلامٍ ، نحو قراءة من
قرأ : {تَمَامًا عَلَى الذِي أَحْسَنُ} [1] ، و : {مَثَلاً مَا بَعُوْضَةٌ} [2] ، أي : تَمَامًا عَلَى الذِي هُوَ أَحْسَنُ ، و : مَثَلاً الذِي هُوَ بَعُوضَةٌ ، فكذلك لو كانت (الكاف) اسْمًا لَمْ يكن بُدّ من أنْ يقول : جَاءَنِي الذِي هُوَ كَزَيْدٍ .

وأمّا القياس فلأنّ الأسْماء الظّاهرة لا تجيء على حرفٍ واحدٍ إلاّ شُذوذًا لا يُلتفتُ إليه . . . . . .

وهذا كُلّه عندنا لا حُجّة فيه ؛ لأنّه شعرٌ ، و (الكاف) عندنا قد تكون اسْمًا في الشّعر على أنّ (الكاف) قد يُمكن أنْ تكون في جميع ما ذُكر حرفٌ ، ويُحمل جميع ذلك على حذف الموصوف لفهم المعنى وإقامة الصّفة مُقامه وإنْ لَمْ تكن مُختصّةً ، فكأنّه قال : نَاهٍ كَالطَّعْنِ ، و : فَاخِرٌ كَفَاخِرٍ ضَعِيْفٍ ، و : بِفَرَسٍ كَابِنِ الْمَاءِ ، و : بِفَرَسٍ كَالهَرَاوَةِ ، و : مِثْلُ شَيءٍ كَعَصْفٍ ، إلاّ أنّ ذلك أيضًا ضرورةٌ ؛ فلذلك تكافأ الأمران .)) [3] .

وهذا الاعتراض عليه اعتراضٌ ؛ ذلك أنّ تأويل ما كثر وجوده ليس بجيّدٍ ، يقول ابن جنّيّ : ((فهذا ونحوه يَشهدُ بكون (الكاف) اسْمًا ، وبيت الأعشى أيضًا يشهد بِما قُلناه ، فلسنا ننْزل عن الظّاهر ، ونُخالف الشّائع المُطّرد إلى ضرورةٍ واستقباحٍ إلاّ بأمرٍ يدعو إلى ذلك ، ولا

= انظر : (الخيل : 66 ، حلية الفُرسان وشعار الشّجعان : 152 _ 155 ، الحلبة في أسْماء الخيل المشهورة في الجاهليّة والإسلام : 39 .) .

وهو في : (أدب الكاتب : 331 ، سرّ صناعة الإعراب : 286/1 ، الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب : 699/2 ، إيضاح شواهد الإيضاح : 332/1 .) ، و _ برواية : (إذَا وَنَت الجِيَادُ) _ في : (جمهرة اللغة _ باب (النّوادر) _ : 1318/3 .) ، و _ برواية _ (إذَا وَنَت الرّيَاحُ) _ في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 493/1 .) ، و _ برواية : (إذَا جَرَتِ الرّيَاحُ) _ في : (رصف المباني : 273 .) .

(1) في قوله تعالى : [illegible] ، (الأنعام : [illegible] .) .

والقراءة بالضّمّ منسوبةٌ إلى يحيى بن يعمر في : (المُحتسب : [illegible] .) ، والحسن والأعمش في : (إتحاف فُضلاء البشر : [illegible] .) .

(2) في : (البقرة : 26 .) .

وقد ذهب نصّها في : (414 _ 415 .) .

(3) (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 490/1 _ 494 .) .

ضرورة هُنا ، فنحنُ على ما يجبُ من لزوم الظّاهر ، ومُخالفنا مُعتقدٌ لِما لا قياس يُعضّده ، ولا سَماع يُؤيّده .)) [1] .

والرّاجح الذي ينبغي أنْ يُقال هُنا هو أنّ (((كاف) التّشبيه لَها ثلاثة أحوالٍ ، حالٌ يتعيّن فيها أنْ تكون اسْمًا ، وهي ما إذا كانت فاعلةً ، أو مجرورةً بحرفٍ أو إضافةٍ ، [أو مُبتدأةً ، أو مفعولةً] . . . . ، وحالٌ يتعيّن أنْ تكون فيها حرفًا ، وهي الوقعة صلةً ،
نحو : جَاءَ الذِي كَزَيْدٍ ؛ لأنّ جعلها اسْمًا يستلزم حذف عائد مُبتدإٍ من غير طول
الصّلة ، وهو مُمتنعٌ عند البصريّين ، وحالٌ يجوزُ فيها الأمران ، وهي ما عدا ذلك ،
نحو : زَيْدٌ كَعَمْرٍو .)) [2] .



* * * * * * * * * *

<u>التّعجّب :</u>

ـ المسألة الثّالثة عشرة ـ

(أَفْعَل) في التّعجّب من حيث الفعليّة والاسميّة .

قال ابن يعيش : ((يجبُ استعمال (أحسن) بلفظٍ واحدٍ للاثنين ، والجميع ، والمُؤنّث ، فتقول : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! ، ومَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ ! ، ومَا أَحْسَنَ الزَّيْدِيْنَ ! ، ومَا أَحْسَنَ هِنْدًا ! ، ومَا أَحْسَنَ الْهِنْدَيْنِ ! ، ومَا أَحْسَنَ الْهِنْدَاتِ ! .

---

(1) (سرّ صناعة الإعراب : 287/1 .) .
(2) (الدُّرّ المصون : 128/1 _ 129 .) .

ولا يتّصل بـه ضـميرٌ ؛ ولِهـذا اعتقده بعضـهم اسْمًا ، واحـتجّ بتصـغيره ، وبأنّـه لا يتّصل بـه علامـة تأنيثٍ ، ولا يبرزُ فيـه ضـميرٌ ، ولـيس بشـيءٍ هـذا القول ؛ لأنّـه يـدلّ علـى الزّمـان ولأنّـه قد نصب (زيـدًا) ، و (أحسن) إذا كـان اسْمًا لَمْ ينصب اسْمًا ظاهرًا .

فأمّا تصغيره فقد اختُلف فيـه ، منـهم مـن يُجيزه ، ومنـهم مـن لا يُجيزه ، فمن أجازه جعل التّصغير للاسم المُقدّر فيـه الـذي تقديره بـه (مَـا) ، أو جعل التّصغير لـ (زَيْدٍ) فـي المعنـى ، وأدخلـه علـى (أَحْسَنَ) لَمّـا كثُـر الاستعمال ، وصار غير مُتصرّفٍ اتّساعًا ، فإذا قُلتَ : مَا أُحَيْسِنَ زَيْدًا ، فمنهم مـن يُقدّره : شَيءٌ حَسَّنَ زَيْدًا ، ومنـهم من يقول : زَيْدٌ حُسَيْنٌ ، وإنْ كـان استعمال ذلـك قليلاً .))[1] .

دار خلافٌ بين النّحويّين حول (أَفْعَل) في التّعجّب ، فعلٌ هو أو اسمٌ ؟ .

وذلك على مذهبين :

1 _ أنّه فعلٌ .

وعليه : الحضـــــــــــــــرميّ[2] ، وعيسى بن عُمر[3] ، وأبو عمرو بن العلاء[4] ، والخليل[5] ، ويُونس[3364] ، وسيبويه[6] ، والأخفش[3363] ، والجرمـيّ[3361] ، والْمـازنيّ[3361]، والْمُبـرّد[7] ، والزّجّـاج[2]، وابـن السّـرّاج[8] ، والزّجّـاجيّ[9] ، وابـن دُرستويه[2] ، وابـن

---

(1) (المُحيط : 55/4ب _ 56أ .) .

(2) منسوبٌ إليه في : (أمالي ابن الشّجريّ : 381/2 .) .

والحضرميّ (119هـ) : هو أبو بحر عبد الله بن أبي إسحاق زيد بن الحارث البصريّ ، كـان مـــــولًى لحضـــــرموت ، أخـــــذ النّحـــــو عـــــن أبـــــي الأســـــود الـــــدُّؤليّ .

=

= ترجمته في : (المعارف : 532 ، الفهرست : 62 ، تـاريخ العُلمـاء النّحويّين : 152 _ 154 .) .

(3) منسوبٌ إليه في : (أمالي ابن الشّجريّ : 381/2 .) .

وعيسـى بـن عُمـر (149هــ) : هـو أبـو عمـر عيسـى بـن عمـر الثّقفـيّ ، نـزل ثقيـف ، أخـذ القراءات والنّحو عن عبد الله بن أبي إسحاق ، ولـه اختيـارٌ في القراءات على قياس العربيّـة ، قيل : إنّه وضع أكثر النّحو وبوّبه وهذّبه .

ترجمته في : (المعارف : 531 ، أخبار النّحويّين البصريّين : 31 _ 33 ، الفهرست : 64 .) .

(4) منسوبٌ إليه في : (أمالي ابن الشّجريّ : 381/2 .) .

(5) منسوبٌ إليه في : (الكتاب : 72/1 ، أمالي ابن الشّجريّ : 381/2 .) .

(6) انظر : (الكتاب : 72/1 _ 73 .) .

(7) انظر : (المُقتضب : 173/4 .) .

(8) انظر : (الأُصول : 98/1 .) .

(9) انظر : (الجُمل في النّحو : 99 .) .

خالويه[1] ، والفارسيّ[2] ، والورّاق[3] ، وابن العريف[4] ، وابن جنّيّ[5] ، والرّبعيّ[6] ، وابن بابشاذ[7] ،
والأعلم[8] ، والحريريّ[9] ، والعلويّ[10] ، وابن الشّجريّ[11] ، وابن الخشّاب[12] ، وابن الدّهّان[13] ، وابن هشام اللخميّ[14] ، والحيدرة[15] ، والعُكبريّ[16] ، وابن مُعطٍ[17] ، وابن النّاظم[18] ، وأبو حيّان[1] ، والسّمين[2]

---

(1) انظر : (شرح مقصورة ابن دريد : 449 ، ليس في كلام العرب : 201 .) .
(2) انظر : (الإيضاح العضُديّ : 131/1 .) .
(3) انظر : (علل النّحو : 325 .) .
(4) انظر : (شرح الجُمل : 339 .) .
وابن العريف (390هـ) : هو أبو القاسم الحُسين بن الوليد بن العريف ، كان نحويًّا عالِمًا بالعربيّة مُتقدّمًا فيها ، أخذ النّحو عن ابن القوطيّة ، وكان يُؤدّب أولاد المنصور ، اشتهر بجودة النّظم .
ترجمته في : (جذوة المقتبس : 182 _ 183 ، بُغية المُلتمس : 228 _ 229 ، إشارة التّعيين : 105 _ 107 .) .
(5) انظر : (اللّمع : 197 .) .
(6) منسوبٌ إليه في : (أمالي ابن الشّجريّ : 381/2 .) .
والرّبعيّ (420هـ) : هو أبو الحسن عليّ بن عيسى الرّبعيّ ، أخذ النّحو عن السّيرافيّ ببغداد ، ثُمّ خرج إلى شيراز إلى أبي عليّ فأخذه عنه نحوًا من عشرين سنة ، ثُمّ عاد إلى بغداد ، فلَمْ يزل مُقيمًا بِها ، إلى أنْ مات .
ترجمته في : (نزهة الأبّاء : 341 _ 342 ، مُعجم الأُدباء : 78/14 _ 85 ، إشارة التّعيين : 223 .) .
(7) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 78/1ب ، شرح المُقدّمة المُحْسِبة : 379/2 .) .
(8) انظر : (النّكت في تفسير كتاب سيبويه : 209/1 .) .
(9) انظر : (شرح مُلحة الإعراب : 227 .) .
(10) انظر : (البيان في شرح اللمع : 457 .) .
(11) انظر : (أماليه : 381/2 .) .
(12) انظر : (المُرتجل في شرح الجُمل : 146 .) .
(13) انظر : (الغُرّة في شرح اللمع : 93/2ب .) .
وابن الدّهّان (569هـ) : هو أبو مُحمّد سعيد بن المُبارك الأنصاريّ ، من ولد كعْب بن عمرو الأنصاريّ ، من أعيان النُحاة ، له ديوان شعرٍ ، وله سَماعٌ في الحديث من أبي القاسم هبة الله بن مُحمّد بن الحُسين وغيره ، سكن آخر عمره بالموصل ، وأقام بِها إلى حين وفاته .
ترجمته في : (إنباه الرّواة : 47/2 _ 51 ، إشارة التّعيين : 129 _ 130 ، بُغية الوعاة : 587/1 .) .
(14) انظر : (شرح مقصورة ابن دُريد : 428 .) .
(15) انظر : (كشف المُشكل : 323 .) .
(16) انظر : (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 285 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 197/1 ، المُتّبع : 539/2 .) .
(17) انظر : (الفصول الخمسون : 179 .) .
(18) انظر : (شرح ألفيّة أبيه : 456 .) .

، وابن هشام[3] ، وابن عقـــيل[4] ، والسُّرَّمرِّيّ[5] ، وابن هطيل[6] ، وابن المُرتضـــــــــى[7] ،
والسّيوطيّ[8] ، وجمهور البصريّين[9] ، وصحّحه ابن مالك[10] ، ووافقهم الكسائيّ[11] ، وهشام[12] .

2 _ أنّه اسمٌ .
وعليه : الفرّاء[13] ، وسائر الكوفيّين[14] ، وبه صرّح صدر الأفاضل[1] .

---

(1) انظر : (ارتشاف الضّرب : 2066/4 ، النُّكت الحسان : 206 .) .
(2) انظر : (الدّرّ المصون : 445/1 .) .
(3) انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 182 ، شرح قطر النّدى : 359 .) .
(4) انظر : (المُساعد : 147/2 .) .
(5) انظر : (اللؤلؤة : 223 .) .
والسُّرَّمَرّيّ (776هـ) : هو أبو المُظفّر يُوسف بن مُحمّد الحنبليّ ، مُحدّثٌ حافظٌ فقيهٌ ، أكثر وبرع في العربيّة .
ترجمته في : (الدُّرر الكامنة : 249/5 ، بُغية الوعاة : 360/2 ، مُعجم المُؤلّفين : 332/13 .) .
(6) انظر : (التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 247أ ، عُمدة ذوي الهمم : 37أ .) .
(7) انظر : (تاج علوم الأدب : 105أ .) .
(8) انظر : (الفرائد الجديدة : 660/2 .) .
(9) منسوبٌ إليهم في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 78/1ب ، أمالي ابن الشّجريّ : 381/2 ، الغُرّة في شرح اللمع : 93/2أ ، المُوضِح في شرح شعر أبي الطّيّب المُتنبّيّ : 354/1 ، أسرار العربيّة : 115 ، الإنصاف : 126/1 ، المُغني في النّحو : 65ب ، شرح الفصول الخمسون : 11ب ، الحاصر : 729/2 ، النّكت الحسان : 206 ، ائتلاف النّصرة : 119 .) .
(10) انظر : (شرح التّسهيل : 31/3 ، شرح الكافية الشّافية : 1078/2 .) .
(11) منسوبٌ إليه في : (أمالي ابن الشّجريّ : 381/2 ، الإنصاف : 126/1 ، شرح الكافية للرّضيّ :
230/4 ، المُساعد : 147/2 ، ائتلاف النّصرة : 119 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 248أ ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 263/2 ، التّصريح : 369/3 ، خزانة الأدب : 107/1 .) .
(12) منسوبٌ إليه في : (التّصريح : 369/3 ، هشام بن مُعاوية الضّرير : 267 .) .
وهشام (209هـ) : هو أبو عبد الله هشام بن مُعاوية الكُوفيّ ، صاحب الكسائيّ ، له تصانيف في نحو أهل الكُوفة ، وكان إمامًا بارعًا في اللغة والنّحو .
ترجمته في : (الفهرست : 104 ، تاريخ العلماء النّحويّين : 186 ، إشارة التّعيين : 371 .) .
(13) منسوبٌ إليه في : (أمالي ابن الشّجريّ : 381/2 ، همع الهوامع : 36/3 .) .
(14) منسوبٌ إليهم في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 78/1ب ، أمالي ابن الشّجريّ : 381/2 ، الغُرّة في شرح اللمع : 93/2ب ، أسرار العربيّة : 116 ، الإنصاف : 126/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 285 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 198/1 ، شرح الفصول الخمسون : 11ب ، المُغني في النّحو :

وحُجّتهم تتّضح في خمسة أوجهٍ :

الوجه الأوّل : أنّه يجوز تصغيره ، والتّصغير من خصائص الأسْماء[2] ، نحو قول الشّاعر[3] :

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شَدَنَّ لَنَا   مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ[4] .

65ب ، المُوشّح في شرح الكافية : 169ب ، الحاصر : 729/2 ، النُّكت الحسان : 206 ، ائتلاف النّصرة : 118 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 248أ ، شرح ألفيّة ابن مالك للأَشْمونيّ : 263/2 ، شرح منظومة الألغاز النّحويّة : 370 ، خزانة الأدب : 107/1 .) .

(1) انظر : (التّخمير : 325/3 .) .

(2) انظر : (الأُصول : 117/1 ، شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 78/1ب ، أماليّ ابن =

= الشّجريّ : 383/2 ، الغُرّة في شرح اللمع : 93/2ب ، أسرار العربيّة : 117 ، الإنصاف : 127/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 289 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 198/1 ، المُغني في النّحو : 65ب ، شرح الكافية للرّضيّ : 230/4 ، ائتلاف النّصرة : 118 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 248أ .) .

(3) مُختلفٌ فيه على سبعة آراء :

أ _ أنّه المجنون في : (ديوانه : 112 ، خزانة الأدب : 110/1 .) .

ب _ أنّه ذو الرُّمّة في : (خزانة الأدب : 110/1 .) .

ج _ أنّه العرجيّ في : (ديوانه : 241 ، معاهد التّنصيص : 167/3 ، المقاصد النّحويّة : 240/1 ، 69/3 ، التّصريح : 298/2 ، شرح شواهد المُغني : 962/2 ، خزانة الأدب : 110/1 ، شرح أبيات مُغني اللبيب : 962/2 .) .

د _ أنّه كامل الثّقفيّ في : (دُمية القصر : 85/1 _ وفيه : المُنتفقيّ _ ، وليس كذلك ، شرح شواهد المُغني : 962/2 .) .

هـ _ أنّه الحُسين بن عبد الله الغزّيّ في : (خزانة الأدب : 110/1 .) .

و _ أنّه عليّ بن مُحمّد العرينيّ في : (لسان العرب _ (شَدَنَ) _ : 235/13 ، خزانة الأدب : 110/1 .) .

ي _ أنّه عليّ بن مُحمّد المغربيّ في : (المُوضِح في شرح شعر أبي الطّيّب المُتنبّيّ : 354/1 ، خزانة الأدب : 110/1 .) .

والأرجح أنّ البيت للمجنون ؛ لأُمورٍ منها :

- وروده في ديوانه ضمن قصيدته الرّائيّة .
- ورود صاحبته ومعشوقته (ليلى) في القصيدة .

(4) من البسيط ، من أبياتٍ عددها تسعة ، هو آخرها ، قالَها المجنون في مدح ليلى ، وشوقه إليها .

وأوّلُها :

إِنْسَانَةُ الحَيِّ أَمْ أُدْمَانَةُ السَّمُرِ ؟   بِالنِّهْيِ رَقَّصَهَا لَحْنٌ مِنَ الوَتَرِ .

وقبله :

بِاللهِ يَا ظَبَيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا :   لَيْلاَيَ مِنْكُنَّ ؟ أَمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ .

(الضَّالُ) : السّدر البرّيّ .

الوجه الثّاني : أنّه تصحّ عينه ، نحو : (مَا أَقْوَمَهُ) ، كما تصحّ العين في الاسم ، فلو كان فعلاً لوجب إعلال عينه بقلبها (ألفًا) كما قُلبت من الفعل ، نحو : (أَقَامَ) [1] .

الوجه الثّالث : أنّه جامدٌ ، والفعل بابه التّصرّف ؛ فوجب أنْ يُلحق بالأسْماء[2] .

الوجه الرّابع : أنّه لا يجوز أنْ يكون التّقدير في قولِهم : << مَا أَعْظَمَ اللهَ . >>[3] : شيءٌ أعظم الله ؛ لأنّ الله تعالى عظيمٌ لا بجعل جاعلٍ[4] .

الوجه الخامس : أنّه لا يتّصل به علامة التّأنيث ولا الضّمائر[5] .

انظر _ في (ضَيَلَ) _ : (مقاييس اللغة : 379/3 ، لسان العرب : 397/11 ، القاموس المُحيط : 1325 .) .

و (السَّمُرُ) : ضربٌ من شجر الطّلح .

انظر _ في (سَمَرَ) _ : (مقاييس اللغة : 101/3 ، لسان العرب : 379/4 ، تاج العروس : =

= 542/6 .) .

وهو في : (ديوان المجنون : 112 ، ديوان العرجيّ : 241 ، ليس في كلام العرب : 201 ، التّبصرة والتّذكرة : 272/1 ، الفوائد والقواعد : 558 ، أمالي ابن الشّجريّ : 383/2 ، الغُرّة في شرح اللمع : 93/2ب ، أسرار العربيّة : 117 ، الإنصاف : 127/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 290 ، شرح الكافية للرّضيّ : 49/1 ، 230/4 ، مُغني اللبيب : 788/2 ، ائتلاف النّصرة : 119 ، المقاصد النّحويّة : 240/1 ، شرح لُمحة أبي حيّان : 58 ، خزانة الأدب : 107/1 .) ، و _ برواية :

(............................ مِنْ هَؤُلَيَّاءِ بَيْنَ البَانِ والسَّمُرِ) .

في : (شرح الفصيح المنسوب للزّمخشريّ : 5/1 .) ، و _ برواية : (عَرَضْنَ لَنَا) ، (البَازِ والسَّمُرِ) _ في :

(المُوضِح في شرح شعر أبي الطّيّب المُتنبّيّ : 354/1 .) ، وصدره في : (شرح الحدود النّحويّة : 214 ، التّعليقة على المُقرّب : 258/1 .) .

(1) انظر : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 78/1ب ، الغُرّة في شرح اللمع : 93/2ب ، أسرار العربيّة : 117 ، الإنصاف : 128/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 290 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 198/1 ، شرح الكافية للرّضيّ : 230/4 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 965/2 ، ائتلاف النّصرة : 119 .) .

(2) انظر : (ليس في كلام العرب : 201 ، شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 78/1ب ، أمالي ابن الشّجريّ : 381/2 _ 382 ، الغُرّة : 93/2ب ، أسرار العربيّة : 116 ، الإنصاف : 126/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 290 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 965/2 ، ائتلاف النّصرة : 118 .) .

(3) انظر هذا القول في : (المُقتضب : 176/4 ، الإنصاف : 128/1 _ 129 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 290 ، التّخمير : 326/3 .) .

(4) انظر : (المصادر السّابقة .) .

(5) انظر : (اللباب في علل البناء والإعراب : 198/1 .) .

ولَـمْ يـرتضِ ابـن يعـيش هـذا المـذهب ؛ فوصـفه بأنّــه لـيس بشــيءٍ ، واعترضه بوجهين :

أحدهُما : أنّه يدلّ على الزّمان[1] .

والآخر : أنّه قد نصب المفعول به[2] ، و (أَفْعَل) إذا كان اسْمًا لَمْ ينصب اسْمًا ظاهرًا[3] .

وهذا الاعتراض صحيحٌ ، فإنْ قيل : إنّ العرب قد أعملته في المعارف ، نحو قول النّابغة الذّبيانيّ :

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبِّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ[4] .

وقول الحارث بن ظالِم :

فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلاَ بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا[5] .

أُجيبَ بأنّ : الاحتمال قد تطرّق إلى هذين البيتين ؛ فسقط به الاستدلال[6] .

أمّا ما احتجّوا به فهُناك أُمورٌ تكشف فساده ، وهي :

أ _ أنّ التّصغير إنّما جاز في هذا الفعل لخمسة أوجهٍ :

أحدها : أنّ التّصغير في : (مَا أُمَيْلِحَ) المعنيّ به الموصوف بالملاحة والحُسن ، كأنّه قيل : زَيْدٌ مَلِيْحٌ ، شبّهوه بالشّيء الذي يُلفظُ به ، والْمُرادُ غيره ، كقولك : « يَطَؤُهُمْ الطَّرِيْقُ . »[7] ، و : « صِيْدَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ . »[8] ، وأمثالُ هذا كثيرٌ في كلام العرب ،

فمن عادتِهم أنْ يلفظوا بالشّيء وهُم يُريدون شيئًا آخر[1] .

---

(1) لَمْ أقف على هذا الوجه من الاعتراض فيما بين يديّ من مصادر .

(2) انظر : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 78/1ب ، الغُرّة في شرح اللمع : 93/2ب ، أسرار العربيّة : 116 ، الإنصاف : 132/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 287 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 197/1 ، التّخمير : 325/3 ، شرح الكافية للرّضيّ : 230/4 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 965/2 ، همع الهوامع : 36/3 .) .

(3) قال العُكبريّ : « هذا البناء ينصب المعرفة والنّكرة ، و (أَفْعَل) الذي هو اسمٌ لا يعمل ذلك ، وإنّما هو يختصّ بالنّكرات . » ، (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 287 .) .

(4) مضى تخريجه في : (681 .) .

(5) مضى تخريجه في : (681 _ 682 .) .

(6) انظر ما سبق بيانه في : (688 .) .

(7) انظر هذا القول في : (الكتاب : 478/3 ، ائتلاف النُّصرة : 120 .) .

(8) انظر هذا القول في : (الكتاب : 478/3 ، خزانة الأدب : 107/1 .) .

والثّـاني : أنّ التّصـغير _ علـى اخـتلاف ضـروبه _ يتنـاول الاسـم لفظًـا ومعنًى ، أمّا التّصغير اللاحق (فعل) التّعجّب فإنّما يتناوله لفظًا لا معنًى ؛ من حيث كان نائبًا عن تصغير المصدر ، كما أنّ الإضافة إلى الفعل في اللفظ ، وهي في التّقدير إلى المصدر فصُغِّر على إرادة تصغير المصدر[2] .

والثّالث : أنّ التّصغير ؛ لشبهه بالأسْماء ؛ من حيث لُزومه طريقةً واحدةً فأُعطي بعض أحكامها ، وحمل الشّيء على الشّيء في بعض الأحكام لا يُخرجه عن أصالته ، كما أنّ الفعل المُضارع محمولٌ على الاسم في الإعراب ، ولَمْ يخرج بذلك عن كونه فعلاً ، وكذلك اسم الفاعل محمولٌ على الفعل في العمل ، ولَمْ يخرج بذلك عن كونه اسْمًا[3] .

والرّابـع : أنّهـم أرادوا تصـغير (مَـا) فلَـمْ يقـدروا ؛ لشـدّة إبْهامهـا ؛ ومُشابَهتها الحرف ، فتجاوزوا إلى تصغير اللفظ الظّاهر[4] .

والخامس : أنّ التّصغير ؛ لشبهه بـ (أفعل) التّفضيل _ وزنًا ، وأصلاً ، وإفادةً للمُبالغة _ فأُعطي حُكمه[5] .

أيضًا البيت المُستشهد به قد نسبه بعض العُلماء إلى من لا يُستشهد بشعره .

ب _ أنّ التّصحيح حصل له من ثلاثة أوجهٍ :

أحدها : أنّه أشبه الاسم بلزومه طريقةً واحدةً ، والشّيء الغالب على الشّيء لا يُوجبُ خروجه عن أصله ؛ ألا ترى أنّ الاسم الممنوع من الصّرف

---

(1) انظر : (الكتاب : 478/3 ، ائتلاف النّصرة : 120 ، خزانة الأدب : 107/1 .) .

(2) انظر : (التّبصرة والتّذكرة : 273/1 ، أمالي ابن الشّجريّ : 383/2 _ 386 ، الغُرّة في شرح اللمع : 93/2ب _ 94أ ، أسرار العربيّة : 118 ، الإنصاف : 183/1 _ 141 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 290 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 198/1 ، شرح الفصول الخمسون : 11ب ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 965/2 ، خزانة الأدب : 107/1 .) .

(3) انظر : (التّبصرة والتّذكرة : 273/1 ، أمالي ابن الشّجريّ : 387/2 _ 388 ، الغُرّة في شرح اللمع : 94/2أ ، أسرار العربيّة : 118 ، الإنصاف : 142/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 290 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 198/1 ، ائتلاف النّصرة : 120 ، خزانة الأدب : 107/1 .) .

(4) انظر : (الغُرّة في شرح اللمع : 93/2ب .) .

(5) انظر : (أسرار العربيّة : 118 ، الإنصاف : 141/1 _ 142 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 198/1 ، مُغني اللبيب : 788/2 ، همع الهوامع : 36/3 ، شرح منظومة الألغاز النّحويّة : 370 .) .

لَمّا غلب عليه شبه الفعل مُنع الجرّ والتّنوين كما منعهما الفعل ، ولَمْ يخرج بِهذا عن أنْ يكون اسْمًا ؛ فكذلك هاهُنا[1] .

والثّاني : أنّه حُمل على باب (أَفْعَل) التّفضيل ، فأُعطي حُكمه[2] .

والثّالث : أنّ التّصحيح غير مُستنكرٍ في كلام العرب ؛ لأنّه قد جاءتْ أفعالٌ مُتصرّفةٌ ، نحو : (اسْتَحْوَذَ) ، قال الله I :

، وأمثال هذا كثيرٌ . [3]

وإذا جاء التّصحيح في هذه الأفعال غير المُتصرّفة تَنبيهًا على الأصل مع بُعدها عن الاسم ، فما ظنّك بالفعل الجامد الذي لا يتصرّف[4] ؟ .

ج _ أنّ عدم التّصرّف لا يدلّ على أنّه اسمٌ ؛ لأنّ (لَيْسَ) ، و (عَسَى) يرى أكثر النّحويُون[5] أنّهما فعلان ، ومع هذا فإنّهما لا يتصرّفان[6] .

د _ أنّ التّقدير في قولِهم : << مَا أَعْظَمَ الله . >> : شَيْءٌ أَعْظَمَ الله ، يُجابُ عنه بأنّ لِهذا الشّيء أربعة معانٍ :

أحدها : أنْ يُعنى به من يُعظّمه من عباده[7] .

والثّاني : أنْ يُعنى به ما يدلّ على عظمة الله تعالى[8] .

---

(1) انظر : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 78/1ب ، أمالي ابن الشّجريّ : 392/2 ، أسرار العربيّة : 119 ، الإنصاف : 144/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 290 _ 291 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 965/2 .) .

(2) انظر : (أمالي ابن الشّجريّ : 392/2 ، أسرار العربيّة : 119 ، الإنصاف : 144/1 _ 146 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 965/2 ، همع الهوامع : 36/3 .) .

(3) (المُجادلة : 19 .) .

(4) انظر : (أمالي ابن الشّجريّ : 392/2 ، أسرار العربيّة : 119 _ 120 ، الإنصاف : 144/1 _ 146 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 291 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 198/1 _ 199 .) .

(5) حكى بعض العُلماء الإجماع على أنّهما فعلان ، وليس كذلك .

(6) انظر : (أمالي ابن الشّجريّ : 382/2 ، أسرار العربيّة : 117 ، الإنصاف : 138/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 291 .) .

(7) انظر : (المُقتضب : 176/4 ، التّبصرة والتّذكرة : 265/1 ، الإنصاف : 147/1 .) .

(8) انظر : (الإنصاف : 147/1 .) .

والثّالث : أنْ يُعنى به نفسه ، أي : أنّه عظيمٌ لنفسه لا لشيءٍ جعله عظيمًا ؛ فرقًا بينه
وبين خلقه[1] ، وهذا من أقوى ما يُجاب على هذا التّقدير ، يقول صدر الأفاضل :
((والذي يقتلع الشّغب من أصله أنّك تقول : مَا أَقْدَرَ الله ، و : مَا أَعْلَمَهُ ، ولو قُلْتَ في تفسيره : شَيءٌ جَعَلَ الله قَادِرًا ، و : شَيءٌ جَعَلَهُ عَالِمًا ، خرجتَ إلى أشنع ما يكون من الكُفر .)) [2] .

والرّابع : أنْ يكون بِمنْزلة الإخبار أنّه عظيمٌ ، لا على معنى شيءٍ أعظمه ؛ لأنّ الألفاظ الجارية عليه Ψ يجبُ حملها على ما يليقُ بصفاته[3] .

هـ _ أنّ امتناع علامة التّأنيث إنّما كان كذلك ؛ لأنّ (مَا) مُذكّرٌ ، وكذلك خلوّه عن الضّمائر ؛ لأنّ فيه ضمير (مَا) وهي مُفردةٌ بكلّ حالٍ[4] .

وهذه الأُمور تنفي عن (أَفْعَل) في التّعجّب الاسْميّة ، وتقطع له بالفعليّة ، وهو ما جرى عليه ابن يعيش تبعًا للبصريّين ، ومن أخذ أخذهم .

ـ والله Ψ أعلم بالصّواب ـ

---

(1) انظر : (التّبصرة والتّذكرة : 265/1 ، الإنصاف : 147/1 ، الحاصر : 726/2 .) .
(2) (التّخمير : 330/3 .) .
(3) انظر : (الإنصاف : 147/1 .) .
(4) انظر : (اللباب في علل البناء والإعراب : 198/1 .) .

* * * * * * * * * *

<u>التّوكيد :</u>

ــ المسألة الرّابعة عشرة ــ

توكيد النّكرة بالتّوكيد المعنويّ .

قال ابن يعيش : ((يَمتنع أنْ تُؤكّد النّكرات ، لو قُلتَ : جَاءَنِي رَجُلٌ كُلُّه ، لَمْ يجُز ؛ لأمرين :

أحدهُما : أنّ التّأكيد لتمكين المعنى في النّفس ، والنّكرات غير مُتمكّنةٍ أبدًا .

والثّاني : أنّ أدوات التّأكيد كُلّها معارف وهو لا يجوزُ أنْ تتبع[1] المعرفة النّكرة كما تقدّم في النّعت[2] ؛ لأنّ التّأكيد أشبه شيءٍ بالنّعت .)) [3] .

اختلف النّحويّون في حُكم توكيد النّكرة بالتّوكيد المعنويّ على ثلاثة آراء :

1 _ أنّه لا يجوزُ .

وإليه صار : سيبويه[4] ، والمُبرّد[5] ، وابن السّرّاج[6] ، والورّاق[7] ، والزّجّاجيّ[8] ، والسّيرافيّ[9] ،

وابن جنّيّ[10] ، والصّيمُريّ[11] ، والثّمانينيّ[12] ، وابن بابشاذ[13] ، وعبد القاهر الجُرجانيّ[14] ، وابن فضّال[15] ، والواسطيّ[16] ، والحريريّ[17] ، والزّمخشريّ[18] ، والعلويّ[19] ، وابن الدّهّان[1] ، والخاورانيّ[2] ، وأبو

---

(1) بينهما في : (المخطوطة .) : (النّكرة) ، وهي مشطوبةٌ .
(2) إحالةٌ إلى قوله : ((ومتى كان المنعوت معرفةً كان نعته معرفةً ، أو كان نكرةً كان نعته نكرةً .)) ،
(المُحيط : 85/2أ .) .
(3) (المُحيط : 89/2أ .) .
(4) انظر : (الكتاب : 386/2 ، 396 .) .
(5) انظر : (المُقتضب : 342/3 .) .
(6) انظر : (الأُصول : 21/2 .) .
(7) انظر : (علل النّحو : 387 .) .
(8) انظر : (الجُمل في النّحو : 22 .) .
(9) انظر : (شرح الكتاب : 162/3أ .) .
(10) انظر : (اللمع : 141 .) .
(11) انظر : (التّبصرة والتّذكرة : 165/1 .) .
(12) انظر : (الفوائد والقواعد : 361 .) .
(13) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 25/1ب ، شرح المُقدّمة المُحْسِبة : 408/2 .) .
(14) انظر : (الجُمل : 98 .) .
(15) انظر : (الإشارة : 89 ، شرح عيون الإعراب : 344 _ 345 ، المُقدّمة في النّحو : 57 .) .
(16) انظر : (شرح اللمع في النّحو : 108 .) .
(17) انظر : (شرح مُلحة الإعراب : 288 .) .
(18) انظر : (المُفصّل : 139 .) .
(19) انظر : (البيان في شرح اللمع : 278 .) .

البركات الأنباريّ[3] ، والحيدرة[4] ، والعُكبريّ[5] ، وصدر الأفاضل[6] ، والقبيصيّ[7] ، وابن مُعطٍ[8] ، وابن الخبّاز[9] ، وابن يعيش الحلـــــــــبيّ[10] والشّلَــــــــــــــــوبين[11] ، وابن الحاجب[12] ، والأردبيليّ[13] ، وابن عصفور[14] ، وابن أبي الرّبيع[15] ، والفاضل الإسفراييني[16] ، والرّضيّ[17] ، والخويّي[18] ، وابن القوّاس[19] ، وأبو حيّان[20] ، والمُراديّ[21] ، ويحيى بن حمزة[22] ، وابن الورديّ[23] ، وابن هشام _ في أحـــد قوليه _[24] ، وابن هطيل[25] ، والسّيوطيّ[26] ، والمكناسيّ[1] ، وبَحْرَق[2] ، والدّمياطيّ[3] ، وعُـــزي إلى البصريّين[4] .

---

(1) انظر : (الفصول في العربيّة : 36 .) .
(2) انظر : (القواعد والفوائد : 135 .) .
(3) انظر : (أسرار العربيّة : 257 ، الإنصاف : 456/2 .) .
(4) انظر : (كشف المُشكل : 408 .) .
(5) انظر : (اللباب في علل البناء والإعراب : 395/1 ، المُتّبع : 408/2 .) .
(6) انظر : (التّخمير : 84/2 .) .
(7) انظر : (الهادي في الإعراب : 123 .) .
(8) انظر : (الفصول الخمسون : 236 .) .
(9) انظر : (توجيه اللمع : 266 .) .

وابن الخبّاز (639هـ) : هو أبو العبّاس أحمد بن الحُسين الموصليّ ، سكن الموصل ونشأ بِها ، كان مُتنوّع الثّقافة والمعرفة ، كثير العتب على الزّمان ، مُستحضر الجُمل من الأشعار والنّوادر .

ترجمته في : (إشارة التّعيين : 29 ، نَكْت الهُميان : 96 ، بُغية الوعاة : 304/1 .) .

(10) انظر : (شرح المُفصّل : 45/3 .) .
(11) انظر : (التّوطئة : 200 ، حواشي المُفصّل : 55أ ، شرح المُقدّمة الجُزوليّة الكبير : 684/2 .) .
(12) (الإيضاح في شرح المُفصّل : 437/1 .) .
(13) (شرح الأنْموذج : 99 .) .
(14) انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 236/1 ، المُقرّب : 240/1 ، مُثُله : 318 .) .
(15) انظر : (البسيط في شرح جُمل الزّجّاجيّ : 372/1 .) .
(16) انظر : (لُباب الإعراب : 387 .) .
(17) انظر : (شرح الكافية : 372/2 .) .
(18) انظر : (شرح الفصول الخمسون : 152ب .) .
(19) انظر : (شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 764/1 .) .
(20) انظر : (ارتشاف الضّرب : 1953/4، النُّكت الحِسان : 122 .) .
(21) انظر : (توضيح المقاصد والمسالك : 975/2 .) .
(22) انظر : (الحاصر : 824/2 .) .
(23) انظر : (شرح التُّحفة الورديّة : 277 .) .
(24) انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 120 .) .
(25) انظر : (التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 104أ ، عُمدة ذوي الهمم : 43أ .) .
(26) انظر : (همع الهوامع : 142/3 _ 143 .) .

2 _ أنّـه يجوز إنْ أفـاد بـأنْ يكـون المُؤكّد محـدودًا ، والتّوكيد مـن ألفـاظ الإحاطة .

وإليه صار : الأخفش[5] ، وابن مالك[6] ، وصوّبه ابنه[7] ، وصحّحه ابن هشـام _ فـي قولـه الآخـر _[8] ، والأشْمونيّ[9] ، والشّـيخ خالـد[10] ، وعُزي إلى
الكوفيّين[11] .

---

(1) انظر : (إتحاف ذوي الاستحقاق : 192/2 .) .
والمِكناسيّ (ت : 919هـ) : هـو أبـو عبـد الله مُحمّـد بـن أحمـد العُثمـانيّ ، أحـد الفُقهـاء النّحويّين المُشاركين في بعض العلوم ، كان من أهل الشّعر والنّثر .
ترجمتـه فـي : (نيـل الابتهـاج : 581 _ 583 ، دُرّة الحجـال فـي أسْماء الرّجـال : 224/1 ، فهرس
الفهارس : 288/1 _ 291 .) .
(2) انظر : (تُحفة الأحباب : 236 .) .
(3) انظر : (المشكاة الفتحيّة : 297 .) .
(4) فـي : (الإنصـاف : 154/2 ، الإرشـاد إلـى علـم الإعـراب : 361 ، شـرح اللمـع فـي النّحـو للواسطيّ : =
= 107 ، شرح الكافية للرّضيّ : 373/2 ، ارتشاف الضّرب : 1953/4 ، شفاء العليل : 739/2 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابنه : 506 ، شرح الجُمل لابن الفخّار : 105/1 ، أسرار النّحـو : 166 ، غُرر الدّرر الوسيطيّة : 775/2 ، حاشية الخُضريّ : 134/2 .) .
(5) منسوبٌ إليه في : (الإنصاف : 154/2 ، التّعليقة على المُقرّب : 773/2 ، ارتشاف الضّرب :
1953/4 ، شـفاء العليـل : 739/2 ، شـرح ألفيّـة ابـن مالـك للأَشْـمونيّ : 341/2 ، التّصـريح : 518/3 ، الدُّرر اللوامع : 386/2 .) .
(6) انظر : (تسـهيل الفوائـد : 165 ، شرحه : 296/3 ، شرح عُمدة الحـافظ : 563/2 ، شـرح الكافية الشّافية : 1177/3 .) .
(7) انظر : (شرح ألفيّة أبيه : 506 .) .
(8) انظر : (أوضح المسالك : 296/3 .) .
(9) انظر : (شرح ألفيّة ابن مالك : 340/2 _ 341 .) .
(10) انظر : (التّصريح : 518/3 .) .
(11) في : (اللبـاب فـي علـل البنـاء والإعراب : 395/1 ، ترشيح العلل : 268 ، شرح الكافيـة للرّضيّ :
373/2 ، شـرح الفصـول الخمسـون : 152ب ، شـرح ألفيّـة ابـن مالـك لابنـه : 506 ، ارتشـاف الضّرب :
1953/4 ، النُّكت الحسان : 122 ، الحاصر : 824/2 ، شرح التّحفة الوفيّة : 277 ، التّاج المُكلّل بجـواهر الآداب : 104أ _ ب ، عُمـدة ذوي الهمـم : 43أ ، شـرح ألفيّـة ابـن مالـك للأَشْـمونيّ : 341/2 ، التّصريح :
518/3 ، أسرار النّحو : 167 ، حاشية الخُضريّ : 134/2 ، الدُّرر اللوامع : 386/2 .) .

3 _ أنّه يجوز مُطلقًا .
وإليه صار : الكُوفيّون[1] ، وعُزي إلى بعضهم[2] .

وحُجّتهم السّماع والقياس :

أمّا السّماع فكحديث عائشة _ رضي الله عنها _ حين سُئلتْ : هَلْ كَانَ رَسُولُ

الله _ ρ _ يَصُومُ شَهْرًا كُلَّهُ ؟ ، قالتْ : << مَا عَلِمْتُهُ صَامَ شَهْرًا كُلَّهُ إلاَّ رَمَضَانَ ،

وَلاَ أَفْطَرَهُ كُلَّهُ حَتَّى يَصُومُ مِنْهُ حَتَّى مَضَى لِسَبِيْلِهِ _ ρ _ . >> [3] .

وقول عبد الله بن سلمة الهُذليّ[4] :

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيْلَ ذَا رَجَبٍ   يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ [5] .

---

(1) انظر نسبته إليهم في : (المُفصّل : 139 ، أسرار العربيّة : 258 ، الإرشاد إلى علم الإعراب : 361 ، التّعليقة على المُقرّب : 773/2 ، شرح اللمع في النّحو للواسطيّ : 108 ، المُحرّر في النّحو : 727/2 .) .

(2) في : (شرح التّسهيل : 296/3 ، ارتشاف الضّرب : 1953/4 ، غُرر الدّرر الوسيطيّة : 775/2 .) .

(3) رواه مُسلم في : (صحيحه : 582 ، كتاب : الصّيام _ 13_ ، باب : 34 ، حديث : 173 .) .

(4) عبد الله بن سَلمة الهُذليّ (نحو : 80هـ) : هو أبو صخر عبد الله بن سَلمة السّهميّ ، أحد الشّعراء الفُصحاء في العصر الأمويّ ، كان مُواليًا لبني مروان مُتعصّبًا لَهم ، وله في عبد الملك وأخيه عبد العزيز مدائح كثيرة ، له منتُخباتٌ شعريّةٌ في : (شرح أشعار الهُذليّين : 910/2 _ 976 ، مُعجم البُلدان : 111/1 ، الحماسة البصريّة : 98/2 ، 100 .) .
ترجمته في : (الأغاني : 185/2/5 .) .

(5) من البسيط ، من أبياتٍ عددها تسعةٌ _ قافيتها (الباء) المفتوحة ، هو رابعها ، قالَها حين منعه الحسن بن زيد أنْ يؤمّ بالنّاس في مسجد الأحزاب ، فقال له : أصلح الله الأمير ، لِمَ منعتني مقامي ، ومقام آبائي وأجدادي
قبلي ؟ ، قال : ما منعتك منه إلاّ يوم الأربعاء .
وأوّلُها :
يَا للرِّجَالِ لِيَوْمِ الأَرْبِعَاءِ أَمَا   يَنْفَكُّ يُحْدِثُ لِيْ بَعْدَ النُّهَى طَرَبَا .
وقبله :
يُخَبِّرُ النَّاسَ أَنَّ الأَجْرَ هِمَّتُهُ   وَمَا أَتَى طَالِبًا للأَجْرِ مُحْتَسِبَا .
وبعده :
فَإِنَّ فِيْهِ لِمَنْ يَرْجُو فَوَاضِلَهُ   فَضْلاً وَللطَّالِبِ الحَاجَاتِ مُطَّلَبَا .
وهو في : (أسرار العربيّة : 258 ، الإنصاف : 455/2 ، شرح الفصول الخمسون : 152ب ، التّاج المّكلّل بجواهر الآداب : 104ب ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 341/2 ،

وقول العرجيّ(1) :

نَلْبَثُ حَوْلاً كَامِلاً كُــلَّهُ   لاَ نَلْتَقِيْ إلاَّ عَلَى مَنْهَــجِ (2) .

وقول شُتيم بن خُويلد(3) :

زَحَرْتَ بِهِ لَيْلَةً كُلَّهَا   فَجِئْتَ بِهِ مُؤْدَنًا خَنْفَقِيْقَا(4) .

التّصريح : 520/3 .) ، و _ برواية : (رَجَبًا) _ في : (شرح أشعار الهُذليّين : 910/2 ، مُعجم البُلدان : 111/1 .) .

(1) العرجيّ (120هـ) : هو أبو عُمر عبد الله بن عُمر العرجيّ ، شاعرٌ من شُعراء الغزل ، وأحد الفُرسان المعدودين ، كان من الأدباء الظّرفاء الأسخياء ، وكان مشغوفًا باللهو والصّيد ، له ديوانٌ مطبوعٌ .

ترجمته في : (الشّعر والشُّعراء : 478 ، العقد الثّمين في تاريخ البلد الأمين : 283/1 ، الأعلام :
246/4 .) .

(2) من السّريع ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها عشرون بيتًا ، هو التّاسع والعشرون منها ، قالَها مُشبِّبًا بأُمّ مُحمّد بن هشام ، وهي من بني الحارث بن كعب ، ويُقال لَها (جيداء) .

ومطلعها :

عُوْجِي عَلَيْنَا رَبَّةَ الهَوْدَجِ   إنَّكِ إنْ لاَ تَفْعَلِي تَحْرُجِي .

وقبله :

إنّي أُتِيْحَتْ لِيَ يَمَانِيَّةٌ   إحْدَى بَنِي الحَارِثِ مِنْ مَذْحِجِ .

وبعده :

فِي الحَجِّ إنْ حَجَّت وَمَاذَا مِنًى   وَأَهْلُهُ إنْ هِيَ لَمْ تَحْجُــجِ .

وهو في : (ديوانه : 191 ، حواشي المُفصّل : 55أ ، التّعليقة على المُقرّب : 775/2 .) .

(3) شُتيم بن خُويلد (؟ _ جاهليّ _ .) : هو شُتيم بن خُويلد الفزاريّ ، شاعرٌ من الشُعراء الجاهليّين ، له
مُنتخباتٌ شعريّةٌ في : (البُرصان والعرجان والعميان والحولان : 551 ، البيان والتّبيين : 181/1 ،
الحيوان : 82/3 ، 517/5 ، الوحشيّات : 98 ، مُعجم الشُّعراء : 279 .) .

ترجمته في : (البُرصان والعرجان والعميان والحولان : 551 ، مُعجم الشّعراء : 279 ، الأعلام :
157/3 .) .

(4) من المُتقارب ، من أبياتٍ عددها أربعةٌ ، هو آخرها ، قالَها في حلفٍ كان بينه وبين مُعاوية بن حذيفة
الفزاريّ .

وأوّلُها :

وَقُلْتُ لِسَيِّدِنَا يَا حَكِيْمُ   إنَّكَ لَمْ تَأْسُ أَسْوًا رَفِيْقَا .

وقبله :

أَطَعْتَ عُرَيْب إبْطَ الشِّمَالِ   يَحزُّ بحدُّ المَوَاسِي الحُلُوقَا .

(خَنْفَقِيْقَا) : الدّاهية .

انظر في _ (خَنفَقَ) _ : (لسان العرب : 93/10 ، القاموس المُحيط : 1136 ، تاج العروس :
128/13 .) .

وهو في : (الحيوان : 517/5 ، الإنصاف : 453/2 ، خزانة الأدب : 168/5 .) .

وقول حُميد الأرقط :

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ .
وَهْيَ ثَلاَثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَـعُ . [1] .

وقول أعرابيٍّ[2] :

يَا لَيْتَنِيْ كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا .
تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا [3] .

وقول آخر :

ثَلاَثُ كُلهنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخْزَى الله رَابِعَةً تَعُوْدُ[4] .

وقول آخر :

قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا[5] .

وقول آخر :

و _ برواية _ (مُؤَيّدًا) _ في : (مُعجم الشُّعراء : 279 .) ، و _ برواية (سَهِرَتْ) _ في : (لسان العرب _ (خَنفَقَ) _ : 93/10 .) .

(1) من الرّجز ، وهُما في : (الكتاب : 226/4 ، إيضاح شواهد الإيضاح : 502/1 ، موارد البصائر : 449 .) ، والأوّل في : (أدب الكاتب : 333 ، الخصائص : 307/2 ، اللباب في علل البناء والإعراب :
396/1 ، ارتشاف الضّرب : 1953/4 .) .

(2) كذا في : (العقد الفريد : 44/4 .) .
ولَمْ أستطع تعيينه .

(3) من الرّجز ، قالَهما أعرابيٌّ حين نظر إلى امرأةٍ حسناء ، ومعها طفلٌ يبكي ، وكلّما بكى قبّلته .
وبعدهُما :

إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَـا .
إِذَنْ ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا .

وهُما في : (المُقرّب : 240/1 ، التّعليقة عليه : 774/2 ، شرح عُمدة الحافظ : 562/2 ، المقاصد النّحويّة : 93/4 ، همع الهوامع : 123/2 ، تاج العروس _ (كَتَعَ) _ : 415/11 ، حاشية الخُضريّ :
134/2 ، خزانة الأدب : 165/5 ، المُوفي في النّحو الكُوفيّ : 59 .) ، و _ برواية : (أَجْمَعَا) _ في : (إيضاح شواهد الإيضاح : 503/1 .) .

(4) من الوافر ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .
وهو في : (الكتاب : 86/1 ، تذكرة النُّحاة : 641 ، تخليص الشّواهد : 281 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 104ب ، خزانة الأدب : 354/1 .) .

(5) من الرّجز ، وذكر العينيّ في : (المقاصد النّحويّة : 140/3 .) أنّ صدره :
=

إِذَا القَعُودُ كَرَّ فِيْهَا حَفَّدَا .
يَوْمًا جَدِيْدًا كُلَّهُ مُطَّرَدَا[1] .

وأمّـا القيـاس ؛ ((فـلأنّ (اليـوم) مُؤقّـتٌ يجـوزُ أنْ يقعـد فـي بعضـه ، و (الليلة) مُؤقّتةٌ يجوزُ أنْ يقوم في بعضها ، فإذا قُلتَ : قَعَدْتُ يَوْمًا كُلَّهُ ، و : قُمْتُ لَيْلَةً كُلَّهَا ، صحّ معنى
التّوكيد ؛ فدلّ على صحّة ما ذهبنا إليه .))[2] .

ولَـمْ يـرتضِ ابـن يعـيش هـذا الـرّأي ؛ فوصـفه بالامتنـاع ، واعترضـه بوجهين :

أحدهُما : أنّ التّأكيد لتمكين المعنى في النّفس ، والنّكرات غير مُتمكّنـةٍ أبدًا .

والثّـاني : أنّ أدوات التّأكيد كُلّهـا معـارف وهو لا يجوزُ أنْ تتبـع المعرفـة النّكرة كما في النّعت ؛ لأنّ التّأكيد أشبه شيءٍ بالنّعت .

وهذا الاعتراض أقرّه غير واحدٍ من النّحويّين ، كالصّيمريّ ، حيث قـال : ((اعلمْ أنّه لا يُؤكّد إلاّ المعرفة ؛ لعلّتين :

إحداهُما : أنّ هذه الأسْماء التـي يُؤكّد بهـا معـارف ، وهـي تجـري مجرى النّعوت ، فلا يجوزُ أنْ تتبع إلاّ معـارف مثْلَهـا ، كمـا أنّـه لا يتبـع المعرفـةَ إلاّ معرفةٌ .

والعلّـة الثّانيـة : أنّـه لا فائـدة فـي تأكيـد مـا لا يُعرف ؛ لأنّ الغـرض فـي التّوكيد إثبات الخبر عن المُخبر عنه ، وذلك أنّكَ إذا قُلتَ : جَاءَنِي زَيْدٌ ، فقد

= إِنَّا إِذَا خُطَّافُنَا تَقَعْقَعَا .

وأنكره البغداديّ بقوله : ((وفيه نظرٌ من وجهين :

الأوّل : أنّ بيت الشّاهد بيتٌ من الرّجز ، وليس مصراعًا من بيتٍ حتّى يكون ما ذكره صدره .

والثّاني : أنّه غير مُرتبطٍ ببيت الشّاهد ، فإنّ بيت الشّاهد لا يصحّ أنْ يكون خبرًا ؛ لقولـه : (إنّا) ، ولا جوابًا لـ (إذا) اللهمّ إلاّ إذا قُدّر الرّابط ، أي : صَرَّت البَكْرَةُ فِيْهِ ، وتكون حينئذٍ الجملـة الشّرطيّة خبرًا لـ (إنّا) ، فافهم .)) ، (خزانة الأدب : 187/1 .) .

وهو في : (المُفصّل : 139 ، أسرار العربيّة : 291 ، الإنصـاف : 455/2 ، شرح الفصـول الخمسون :
152ب ، التّعليقـة علـى المُقرّب : 774/2 ، المُحرّر فـي النّحـو : 727/2 ، التّـاج المُكلّل بجـواهر الآداب :
104أ ، عُمدة ذوي الهمم : 43أ ، المقاصد النّحويّـة : 140/3 ، همـع الهوامـع : 124/2 ، حاشـية الخضريّ :
135/2 ، خزانة الأدب : 186/1 ، الدُّرر اللوامع : 386/2 .) .

(1) من الرّجز ، وهُمـا فـي : (الجيم : 199/1 ، 305/2 ، أسـرار العربيّـة : 290 ، الإنصـاف : 452/2 ، شرح المُفصّل : 45/3 ، لسان العرب _ (طَرَدَ) _ : 269/3 ، خزانـة الأدب : 168/5 .) .

(2) (الإنصاف : 454/2 .) .

يجوزُ أنْ يُتوهّم أنّ أمـر (زَيْدٍ) جاءكَ دون (زَيْدٍ) ، فإذا قُلتَ : جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ ، أخبرتَ أنّ الذي تولّى المجيء هو بعينـه ، وأنتَ إذا قُلتَ : جَاءَنِي رَجُلٌ ، فليس من إثبات هذا الخـبر فائدةٌ ؛ إذْ لا يُستنكر أنْ يجيئكَ (رَجُلٌ) ؛ فلذلك لَمْ تُؤكّد النّكرة .)) [1] .

والثّمانينيّ ، حيث قال : ((لَمْ يجُز أنْ تُؤكّد النّكرة ؛ لأنّ التّوكيد يُقرّها في تنكيرها ، ولا يُحدث فيها تخصيصًا ، فصار وجود التّوكيد في النّكرة وعدمه واحدًا .)) [2] .

وابن بابشاذ ، حيث قال : ((لا يجوزُ : قَبَضْتُ درْهَمًا كُلَّهُ ؛ لأنّ النّكرات لَمْ يثبت لَهَا حقيقةٌ في النّفس فتُؤكّد ، والتّأكيد إنّما هو تَمكين المعنى في النّفس ؛ لأنّه نظير النّعت .)) [3] .

وابن فضّال ، حيث قال : ((إنّ النّكرة لَمْ يثبت لَها عينٌ ، فلا يصحّ توكيدها ؛ لأنّ التّوكيد إنّما هو تثبيتٌ للعين ، وإزالةٌ للبس عنها ؛ ولأنّ هذه الأسْماء معارف ، فلا تتبع النّكرات توكيدًا لَها ؛ لاختلاف ما بينهما ، وذلك أنّ النّكرة تدلّ على العُموم ، والمعرفة تدلّ على الخُصوص .)) [4] .

وأبو البركات الأنباريّ ، حيث قال : ((كُلّ واحدٍ من هذه الألفاظ التي يُؤكّد بِها معرفة ، فلا يجوزُ أنْ يجري على النّكرة تأكيدًا ، كما لا يجوزُ أنْ يجري عليها وصفًا .)) [5] .

والعُكبريّ ، حيث قال : ((اعلم أنّه لَمّا كان الغرض بالتّأكيد إزالةَ اللبس ، لَمْ يكن لتأكيد النّكرة معنًى ، وذلك أنّ اللبس يحصل في هذا الباب من وجهين :

أحدهُما : أنْ يُقام شيءٌ مُقام شيءٍ آخر له تعلّقٌ به ، كقولك : حَفَرَ الأَمِيْنُ نَهْرًا ، فهذا مجازٌ ، وإنّما حفره غيره بأمره ، فإذا أردتَ تحقيق الفعل للاسم المذكور قُلتَ : نَزَلَ الأَمِيْرُ بِنَفْسِهِ ، أو : قَالَ لِي الأَمِيْرُ نَفْسُهُ ، فلا يبقى فيه احتمال مجازٍ .

والثّاني : أنْ يتجوّز بالعام عن الخاص ، كقولِكَ : لَقِيتُ القَومَ ، وأنت تُريد :

---

(1) (التّبصرة والتّذكرة : 165/1 .) .
(2) (الفوائد والقواعد : 360 .) .
(3) (شرح الجُمل في النّحو : 25/1ب .) .
(4) (شرح عيون الإعراب : 344 _ 345 .) .
(5) (أسرار العربيّة : 257 .) .

بَعْضهُم ، كما قال الله تعالى : 🕛 ⑤🙤⌧✞🏱○✡▦⓿✥ ✥❄✥⑥🙰✥
⌧✞🡥✥➢✥ ⑤🙤⌧⓿✞🏱⑥▪⇧ ⑤✠☀💣⊃✥✈
⑤🙤⌧⓿✞🏱⑥▪⇨ 🙰❄✥✥❄•♊ 🙵✥⮙✥⬀✥⬆⑤☠
⌧✞🙰☼➢♊ 🕛 (1) ، والذي قال واحدٌ ، فإذا أردتَ إزالة اللبس قُلتَ :
لَقِيتُ القَوْمَ كُلَّهُم ، وعلى هذا بقيّة الألفاظ ، وإذا كان كذلك لَمْ تحتج إلى
توكيد النّكرة ؛ لأنّ النّكرة لَمْ تثبت لَها عينٌ معروفةٌ فتُؤكّد ؛ ولأنّ ألفاظ
التّوكيد معارفُ ، والتّوكيد كالوصف فلَمْ تجر لمعرفة وصفًا للنّكرة .)) (2) .

والأردبيليّ ، حيث قال : ((هذه الألفاظ معرفةٌ ، فلو وقعت تأكيدًا للنّكرات لتناقض
الكلام ؛ إذْ المُؤكَّد حينئذٍ يقتضي العُموم ، والمُؤكِّد يقتضي الخُصوص .)) (3) .

والكيشيّ(4) ، حيث قال : ((حاجةُ النّكرة إلى التّعريف أمسُّ من حاجتها إلى
التّأكيد ؛ لأنّ الشّيء ما لَمْ يتعيّن فتقديره لغوٌ ؛ ولأنّ مدلول النّكرةِ الشّيوعُ ،
ومدلولُ التّأكيد التّخصيص فيتناقضان ، فإنّ ألفاظ التّأكيد معارفُ ؛ لإضافتها
إلى ضمير المُؤكّد ،
و (أَجْمَعُ) لولا تعرَّفُهُ لَمَا أُكِّد به المعرفةُ لعدم فائدة التّأكيد إذنْ .)) (5) .

وبَهاء الدّين بن النّحّاس(6) ، حيث قال : ((التّوكيد بـ (كُلّ) ، و (أَجْمَع)
إنّما هُما لرفع المجاز الذي يُوهم التّجزىء ، والنّكرة لَمْ يثبت لَها عينٌ ،

---

(1) نصّها : 🕛 ⑤🙤⌧✞🏱○✡▦⓿✥ ✥❄✥⑥🙰✥ ⌧✞🡥✥➢✥ ⑤🙤⌧⓿✞🏱⑥▪⇧ ⑤✠☀💣⊃✥✈ ⑤🙤⌧⓿✞🏱⑥▪⇨ 🙰❄✥✥❄•♊ 🙵✥⮙✥⬀✥⬆⑤☠ ⌧✞🙰☼➢♊ ... ، (آل عمران : .) .

(2) (المُتّبع : 408/2 .) .

(3) (شرح الأُنموذج : 99 .) .

(4) الكيشيّ (695هـ) : هو شَمس الدّين مُحمّد بن أحمد القُرشيّ الكيشيّ ، عالِمٌ مُصنّفٌ مُشاركٌ في عددٍ من العُلوم ، درّس في المدرسة النّظاميّة ببغداد .
ترجمته في : (الوافي بالوفيات : 141/2 ، الأعلام : 122/5 ، مُعجم المُؤلّفين : 278/8 .) .

(5) (الإرشاد إلى علم الإعراب : 361 .) .

(6) بَهاء الدّين بن النّحّاس (698هـ) ، هو أبو عبد الله مُحمّد بن إبراهيم الحلبيّ ، اشتهر بالدّين والصّدق والعدالة ، وكان رجُلاً عالِمًا علاّمةً في اللغة والنّحو والتّصريف ، انتهت إليه رياسة هذه العلوم بالدّيار المصريّة .
ترجمته في : (غاية النّهاية : 46/2 ، البُلغة في تراجم أئمّة النّحو واللغة : 182 ، بُغية الوعاة : 13/1 _ 15 .) .

فيُرفع عنها المجاز ؛ لأنّ رفع المجاز لا يكون إلاّ عن شيءٍ ثبت عينه ، ولا يكون عن شيءٍ لَمْ يثبت عينه ، وأيضًا فإنّ النّكرة إلى التّعريف أحوج منها إلى التّوكيد بـ (كُلّ) فتعريفها حينئذٍ أولى من تأكيدها حتّى تُعرف حقيقتها وتثبت ، ثُمّ بعد ذلك تُؤكّد .)) [1] .

والهرميّ[2] ، حيث قال : ((التّوكيد معرفةٌ ، والمعرفة لا تتبع النّكرة توكيدًا لَها ؛ ولأنّ النّكرة مجهولةٌ شائعةٌ في جنسها ، والتّوكيد إنّما هو لإزالة الشّكّ في شيءٍ معروفٍ ، والنّكرة لَمْ تثبت معرفتها في أصلها ، فكيف يُزال عنها الشّكّ ، وهي جميعًا مجهولةٌ .)) [3] .

ويحيى بن حمزة ، حيث قال : ((فائدة التّوكيد تَمكين المعنى في النّفس وتحقيقه ، وهذا لا يكون إلاّ في المعارف .)) [4] .

أمّا النّصوص الشّعريّة التي استدلّ بِها المُجيزون فقد رأى الْمانعون بأنّها ((على خلاف القياس ، واستعمال الفُصحاء .)) [5] .

حيث أوّلوا قول عبد الله بن سلمة الهُذليّ :

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيْلَ ذَا رَجَبٍ　　يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ .

بأنّ الرّواية الصّحيحة الواردة في دواوين الأدب : (يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِي كُلِّهِ رَجَبُ) ، فـ (كُلِّهِ) توكيدٌ للمعرفة[6] .

وأوّلوا قول العرجيّ :

نَلْبَثُ حَوْلاً كَامِلاً كُلَّهُ　　لاَ نَلْتَقِيْ إِلاَّ عَلَى مَنْهَجِ .

بأنّ (كُلَّه) توكيدٌ للضّمير الذي في (كَامِلاً) إنْ رفعنا (كُلاًّ) ، أو هُو بدلٌ إنْ نصبناه[7] .

كما أوّلوا قول الأعرابيّ :

يَا لَيْتَنِيْ كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا .
تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا .

---

(1) (التّعليقة على المُقرّب : 774/2 .) .
(2) الهرميّ (703هـ) : هو أبو بكر عُمر بن عيسى الهرميّ ، كان إمام عصره في النّحو . ترجمته في : (العقد الفاخر الحسن : 62/2ب ، السّلوك : 54/2 ، العقود اللؤلؤيّة : 295/1 .) .
(3) (المُحرّر في النّحو : 727/2 .) .
(4) (الحاصر : 824/2 .) .
(5) (التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 104ب .) .
(6) انظر : (التّمام : 168 ، شرح الفصول الخمسون : 152ب ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 104ب .) .
(7) انظر : (التّعليقة على المُقرّب : 775/2 .) .

بأنّ فيه ضرورتين ، تأكيد النّكرة ، واستعمال (أَكْتَع) غير تابعٍ (أَجْمَع) [1]
.
كما أوّلوا قول الشّاعر :

ثَلاَثُ كُلهنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخْزَى الله رَابِعَةً تَعُوْدُ .

بأنّ (كُلَّهن) فيه ليس تأكيدًا لـ (ثَلاَث) ، بل هو بدلٌ منه ، ويجوزُ أنْ يكون مُبتدأً ، و (قَتَلْتُ) خبره ، و (ثَلاَث) خبر ابتداءٍ محذوفٍ[2] .

وأمّا قول الشّاعر :

صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا .

فقد أجابوا عنه بشذوذه ، وإنكار صحّة عزوه إلى العرب ، فلا يجوزُ الاحتجاج
به[3] ((مع أنّ (أَجْمَع) فيه يجوزُ ألاّ تكون تأكيدًا ، بل هي (أَجْمَع) التي تُضاف في
قولِهم : << أَخَذْتُ الْمَالَ بَأَجْمَعِهِ . >> _ بفتح (الميم) _ ، وكان أصله : يَوْمًا بِأَجْمَعِهِ ، فحذف المُضاف إليه وحرف الجرّ وأجراه صفةً ، ومثل هذا مُحتملٌ ، ولا دليل في
البيت .)) [4] .

وأمّا قول الشّاعر :

إِذَا القَعُودُ كَرَّ فِيْهَا حَفَّدَا .
يَوْمًا جَدِيْدًا كُلَّهُ مُطَّرَدَا .

فقد أوّلوه بأنّ (كُلَّه) توكيدٌ للضّمير الذي في (جَدِيْدًا) إنْ رفعنا (كُلاًّ) ، وهذا أولى من جعله توكيدًا لـ (كُلّه) ؛ لأنّه أقرب إليه من (يَوْمٍ) ، أو هو بدلٌ إنْ نصبناه[5] .

قال أبو البركات الأنباريّ بعد أنْ ذكر بعض الأبيات ونقضها : ((ثُمّ لو قدّرنا أنّ هذه الأبيات التي ذكروها كُلّها صحيحة عن العرب ، وأنّ الرّواية ما ادّعوه لَمَا كان فيها حُجّةٌ ؛ وذلك لشذوذها وقلّتها في بابِها ؛ إذْ لو طردنا القياس في كُلّ ما جاء شاذًّا مُخالفًا للأُصول والقياس وجعلناه أصلاً لكان ذلك يُؤدّي إلى أنْ تختلط الأُصــول

---

(1) انظر : (المُقرّب : 240/1 ، مُثُله : 319 ، التّعليقة عليه : 775/2 .) .
(2) انظر : (التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 104ب .) .
(3) انظر : (الإنصاف : 456/2 ، شرح الفصول الخمسون : 152ب ، التّعليقة على المُقرّب : 775/2 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 104ب .) .
(4) (التّعليقة على المُقرّب : 775/2 .) .
(5) انظر : (الإنصاف : 455/2 ، التّعليقة على المُقرّب : 775/2 .) .

بغيرها ، وأنْ يُجعل ما ليس بأصلٍ أصلاً ، وذلك يُفسد الصّناعة بأسـرها ، وذلك
لا يجوزُ .
على أنّ هذه المواضع كُلّها محمولة على البدل لا على التّأكيد .)) [1] .
وبالرّغم من هذه التّأويلات التي تتّفق وقواعد البصريّين إلاّ أنّ الشّواهد كثيرة فلا تحتمل التّأويل ، كما أنّ توكيد النّكرة المُفيدة قد وقع في أفصح كلام الخلق وهو سيّدنا مُحمّد _ ρ _ ، فلا ينبغي ردّه والعدول عنه رغبةً في غناء اللغة وسعتها .
يقول ابن النّاظم : ((قول الكُوفيّين أولى بالصّواب ؛ لصحّة السّماع بذلك ؛ ولأنّ في توكيد النّكرة المحدودة فائدةٌ كالتي في توكيد المعرفة ، فإنّ من قال : صُمْتُ شَهْرًا ، قد يُريد جَمِيْع الشّهْر ، وقد يُريد أكثر ، ففي قوله احتمالٌ ، فإذا قال : صُمْتُ شَهْرًا كُلّهُ ارتفع الاحتمال ، وصار كلامه نصًّا على مقصوده .
فلو لَمْ يُسْمع من العرب لكان جديرًا بأنْ يجوزَ قياسًا ، فكيف به واسْتعمـاله
ثابتٌ . . . . .)) [2] .

ــ والله Ψ أعلم بالصّواب ــ

* * * * * * * * * *

---

(1) (الإنصاف : 456/2 .) .
(2) (شرح ألفيّة أبيه : 506 _ 507 .) .

عطف النّسق :

ــ المسألة الخامسة عشرة ــ

العطف على الضّمير المجرور من غير إعادة الجارّ .

قال ابن يعيش : ((يَمتنع أنْ يُعطف على الضّمير المجرور بغير إعادة الجارّ ، ولو
قُلتَ : مَرَرْتُ بِهِ وَزَيْدٍ ، لَمْ يجز حتّى تقول : وَبِزَيْدٍ ، فأمّا قراءة حمزة : 🕛
☺⇨⌖🖃🙰⑤ ⇧☠⬧☠⑤⬆⬧ᴓ🏱✞❄❸🙰⑤⌖➔
🖅✡⬉✡⑩ ⌖➲⬆⬧❄⌧③⇩💻⑥⌖⅄⌖❄❸ ⬃✡○🏱✞⌧🙰⑤
⌖➔ ⑤🙰⇳②㊀✞⊙♊🙞⌖⪪⑥⌖🕮 🕛 _ بجرّ (الأرحام) _ فـ (الواو) للقسم مع
الجرّ ، وليستْ للعطف ، فإنْ نصبت فهي عاطفةٌ على الموضع ، فتقول : مَرَرْتُ بِهِ
وَزَيْدًا .))(🗀) .

اختلف النّحويّون في حُكم العطف على الضّمير المجرور دون إعادة الجارّ على

(🗀) (التّهذيب : 🗄⌛🗀 .) .

ثلاثة مذاهب :

1 _ أنّه لا يجوزُ إلاّ في الضّرائر .

وإليه ذهب : سيبويه[1] ، والأخفش _ في أحد قوليه _[2] ، والْمازنيّ[3] ، والمُبرّد[4] ، والزّجّاج[5] ، وابن السّرّاج[6] ، والفارسيّ[7] ، وابن جنّيّ[8] ، والصّيمُريّ[9] ، وعبد القاهر الجُرجانيّ[10] ، والثّمانينيّ[11] ، والزّمخشريّ[12] ، والشّنترينيّ[13] ، وأبو البركات الأنباريّ[14] ، والحيدرة[15] ، والخُويّيّ[16] ، والرّضيّ[17] ، والفاضل الإسفراييني[18] ، وابن أبي الرّبيع[19] ، والرّصّاص[20] ، وعُزي إلى البصريّين[1] ، والجمهور[2] .

---

(1) انظر : (الكتاب : 248/1 ، 381/2 .) .
(2) انظر : (معاني القُرآن : 224/1 .) .
(3) منسوبٌ إليه في : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 431/1 ، النُّكت في القُرآن : 201/1 .) .
(4) انظر : (المُقتضب : 152/4 .) .
(5) انظر : (معاني القُرآن وإعرابه : 6/2 .) .
(6) انظر : (الأُصول : 79/2 .) .
(7) انظر : (الحُجّة للقُرّاء السّبعة : 121/3 .) .
(8) انظر : (اللمع : 157 .) .
(9) انظر : (التّبصرة والتّذكرة : 140/1 .) .
(10) انظر : (المُقتصد : 959/2 .) .
(11) انظر : (الفوائد والقواعد : 390 ، شرح اللمع : 145أ .) .
(12) انظر : (المُفصّل : 124 ، الكشّاف : 493/1 .) .
(13) انظر : (تلقيح الألباب في عوامل الإعراب : 178 .) .
والشَّنترينيّ (549هـ) : هو أبو بكر مُحمّد بن عبد الملك الشَّنترينيّ المعروف بابن السّرّاج ، كان من أهل الفضل الوافر ، والصّلاح الظّاهر ، برع في علوم الحديث واللغة ، وتصدّر للإقراء في جامع عمرو بن العاص .
ترجمته في : (الوافي بالوفيات : 46/4 ، بُغية الوعاة : 163/1 ، الأعلام : 249/6 .) .
(14) انظر : (الإنصاف : 463/2 .) .
(15) انظر : (كشف المُشكل : 397 .) .
(16) انظر : (شرح الفصول الخمسون : 157ب .) .
(17) انظر : (شرح الكافية : 320/1 .) .
(18) انظر : (لُباب الإعراب : 408 .) .
(19) انظر : (البسيط في شرح جُمل الزّجّاجيّ : 345/1 _ 347 ، المُلخّص في ضبط قوانين العربيّة : 589/1 .) .
(20) انظر : (منهاج الطّالب : 475/1 .) .

2 _ أنّه لا يجوزُ إلاّ إذا أُكّد الضّمير المجرور بضميرٍ مُنفصلٍ مرفوعٍ ، نحو : مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ .

وإليه ذهب : الجرميّ[3] ، والزّياديّ[4] ، والكرْمانيّ[5] .

3 _ أنّه يجوز في السّعة مُطلقًا .
وإليه ذهب : يُونس[6] ، وقُطرب[7] ، والأخفش _ في قوله الآخر _[8] ، والفخر الرّازيّ[9] ، والباقـــــــــوليّ[1] ، وابن مالك[2] ،

---

(1) في : (مجالس العُلماء : 246 ، المُحصّل في شرح المُفصّل : 2/185 ، شرح الكافية للرّضيّ : 2/336 ، التّعليقة على المُقرّب : 82ب ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 2/796 ، البحر المُحيط : 2/387 ، تذكرة النُّحاة : 150 ، الدّرّ المصون : 1/529 ، منهاج الطّالب : 1/475 ، منار الهُدى : 203 .) .
(2) في : (شرح ألفيّة ابن مالك لابن طُولون : 1/389 .) .
(3) منسوبٌ إليه في : (المُحصّل في شرح المُفصّل : 1/184 ، شرح الكافية للرّضيّ : 2/336 ، ارتشاف الضّرب : 4/2014 ، البحر المُحيط : 2/387 ، توضيح المقاصد والمسالك : 3/233 ، المُساعد : 2/470 ، منهاج الطّالب : 1/476 .) .
(4) منسوبٌ إليه في : (ارتشاف الضّرب : 4/2014 ، توضيح المقاصد والمسالك : 2/1027 ، المُساعد : 2/470 ، الزِّياديّ وآراؤه النّحويّة : 54 .) .
والزِّياديّ (249هـ) : هو أبو إسحاق إبراهيم بن سُفيان الزّياديّ ، كان نحويًّا لُغويًّا راويةً ، روى عن أبي عُبيدة والأصمعيّ ، وكان شاعرًا ذا دُعابةٍ ومرحٍ .
ترجمته في : (مُعجم الأُدباء : 1/158 _ 161 ، بُغية الوعاة : 1/414 ، الأعلام : 1/40 _ 41 .) .
(5) انظر : (البُرهان في مُتشابه القُرآن : 250 .) .
والكرمانيّ (بعد : 500هـ) : هو بُرهان الدّين محمود بن حمزة بن نصر الكرمانيّ ، أحد العُلماء الفُقهاء النّبلاء ، كان أحد المُتخصّصين في علم القراءات ، وكان عجبًا في دقّة الفهم وحُسن الاستنباط ، لَمْ يُفارق وطنه ولا رحل .
ترجمته في : (مُعجم الأُدباء : 19/125 ، غاية النّهاية : 2/751 _ 833 ، الأعلام : 7/168 .) .
(6) منسوبٌ إليه في : (شرح التّسهيل : 3/375 ، شرح عُمدة الحافظ : 665 ، البحر المُحيط : 2/387 ، توضيح المقاصد والمسالك : 2/1027 .) .
(7) منسوبٌ إليه في : (شواهد التّوضيح والتّصحيح : 53 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابنه : 544 .) .
(8) منسوبٌ إليه في : (شرح التّسهيل : 3/375 ، شرح عُمدة الحافظ : 665 ، البحر المُحيط : 2/387 ، الدُّرّ المصون : 1/529 .) .
(9) انظر : (مفاتيح الغيب : 9/170 _ 171 .) .

وأبو حيّان(🗏) ، وابن هشام(🗐) ، وابن عقيل(🗄) ، والزَّبيديّ(⌛) ، وابن عادل(🖮) ، والسّيوطيّ(🖰) ، وعُزي إلى الكُوفيّين(🖲) .

وحُجّتهم السّماع والقياس :

أمّا السّماع فكقوله I : 🕛 [illegible]

والفخر الرّازيّ (604هـ) : هو أبو عبد الله مُحمّد بن عُمر القُرشيّ ، الإمام المُفسّر ، تلقّى العلم عن
أبيه ، كان من فُضلاء عصره في الفقه وعلوم اللغة والمنطق والمذاهب الكلاميّة .
ترجمته في : (عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء : 424 _ 432 ، البداية والنّهاية : 55/13 ، لسان الميزان : 426/4 .) .

(📂) انظر : (كشف المُشكلات : 📂/🗀🖰🗋 .) .

(🗋) انظر : (شرح التّسهيل : 🗏/🗋🖮🗏 .) .

(🗏) انظر : (ارتشاف الضّرب : 🗐/🗐📂🗀🗋 ، البحر المُحيط : 🗋/🖮🖰🗏 .) .

(🗐) انظر : (أوضح المسالك : 🗏/🖰🗐🗏 .) .

(🗄) انظر : (المُساعد : 🗋/🗀🖮🗐 .) .

(⌛) انظر : (ائتلاف النُّصرة : 🗏⌛ .) .

(🖮) انظر : (اللباب في علوم الكتاب : ⌛/🗐🗐📂 _ 🗄🗐📂 .) .

(🖰) انظر : (همع الهوامع : 🗏/🖲🖰📂 .) .

(🖲) في : (مجالس العُلماء : ⌛🗐🗋 ، الإنصاف : 🗋/🗏⌛🗐 ، المُحصّل في شرح المُفصّل : 📂/🗋🖰📂 ، التّسهيل : 🖰🖮📂 ، شرحه : 🗏/🗄🖮🗏 ، شرح الكافية للرّضيّ : 🗋/⌛🗏🗏 ، التّعليقة على المُقرّب : 🗋🖰أ ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 🗋/🖮🖲🖮 ، البحر المُحيط : 🗋/🖮🖰🗏 ، أوضح المسالك : 🗏/🖰🗐🗏 .) .

وقوله I :

حيث قرأ حمزة : {الأَرْحَامِ} _ بالجرّ _ .

وقوله I :

وقول الرّسول _ ρ _ : « إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَاليَهُوْدِ والنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالاً فَقَالَ : مَنْ يَعْمَلْ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيْرَاطٍ قِيْرَاطٍ ، فَعَمِلَتْ اليَهُوْدُ عَلَى قِيْرَاطٍ قِيْرَاطٍ ، ثُمَّ عَمِلَتْ النَّصَارَى عَلَى قِيْرَاطٍ قِيْرَاطٍ ، ثُمَّ أَنْتُمْ تَعْمَلُوْنَ مِنْ صَلاَةِ العَصْرِ إِلَى مَغَارِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيْرَاطَيْنِ قِيْرَاطَيْنِ ، فَغَضِبَت اليَهُودُ

(البقرة : .) .

(النّساء : .) .

انظر نسبتها إليه في : (السّبعة : ، المفتاح في القراءات السّبع : ، روضة الشّاكر في قراءة ابن عامر : .) .

وقرأ بها أيضًا ابن عبّاس ، والحسن ، ومُجاهد ، وقتادة ، والنّخعيّ ، ويحيى بن وثّاب ، والأعمش ، وأبو رزين .

انظر نسبتها إليهم في : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : / ، البحر المُحيط : / .) .

(الحجر : .) .

والنَّصَارَى ، وَقَالُوا : نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلاً وَأَقَلُّ عَطَاءً ، قَالَ : هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئًا ؟ ، قَالُوا : لاَ ، فَقَالَ : فَذَلِكَ فَضْلِي أُوْتِيْهِ مَنْ أَشَاءُ . >> [1] .

وقول العرب[2] : << مَا فِيْهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ . >>[3] .

وقول الشّاعر[4] :

أَكِرُّ عَلَى الكَتِيْبَةِ لاَ أُبَالِي أَفِيْهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا[5] .

وقول مسكين الدّارميّ[6] :

---

(1) رواه البُخاريّ في : (صحيحه : 58/2 ، كتاب : الإجارة _ 37 _ ، باب : الإجارة إلى صلاة العصر _ 9 _ ، حديث : 2269 .) .

(2) حكاه عنهم قُطرب .

(3) انظر هذا القول في : (شرح التّسهيل : 376/3 ، شرح عُمدة الحافظ : 661/2 ، شواهد التّوضيح والتّصحيح : 55 ، البحر المُحيط : 387/2 .) .

(4) مُختلفٌ فيه على رأيين :

أ _ أنّه العبّاس بن مِرداس في : (ديوانه : 162 .) .

ب _ أنّه أبو وهيب بَهلول بن عمرو بن المُغيرة المجنون في : (عُقلاء المجانين : 162 ، الكشكول : 206/2 .) ، وقد كانت معه عصا لا تُفارقه فإذا اجتمع الصّبيان وعبثوا بدُكّانه تناول العصا فشدّ عليهم . =

= والصّحيح نسبته إلى العبّاس بن مرداس ؛ لوجوده في ديوانه ؛ ولكون وفاته (نحو : 18هـ) أمّا البهلول فوفاته (190هـ) ، فكيف يكون هو القائل ! .

(5) من الوافر ، وهو من أبيات عددها أربعة ، هو ثالثها ، قالَها العبّاس بن مرداس لخفّاف بن نَدبة .

وأوّلُها :

أَلاَ مَنْ مُبْلِغٍ عَنِّي خُفَافًا أَلُوْكًا بَيْتُ أَهْلِكَ مُنْتَهَاهَا .

وقبله :

أَنَا الرَّجُلُ الذِي حُدِّثْتَ عَنْهُ إِذَا الخَفِرَاتُ لَمْ تَسْتُرْ بُرَاهَا .

وبعده :

وَلِي نَفْسٌ تَتُوْقُ إِلَى المَعَالِي سَتَتْلَفُ أَوْ أُبَلِّغُهَا مُنَاهَا .

وهو في : (المُحصّل في شرح المُفصّل : 183/1 ، اللباب في علوم الكتاب : 146/6 ، خزانة الأدب : 123/5 .) ، و _ برواية : (أَشِدُّ) _ في : (ديوانه : 162 .) ، و _ برواية : (أمرُّ) _ في : (الكشكول : 206/2 .) ، و _ برواية :

(أَشِدُّ .... أَحَتْفِي كَانَ فِيْهَا أَمْ سِوَاهَا) _

في : (عُقلاء المجانين : 163 .) .

(6) مسكين الدّارميّ (89هـ) : هو ربيعة بن عامر الدّارميّ التّميميّ ، لُقّب بـ (مسكين) ، عاش في أوائل عهد الأمويّين في الكوفة ، وأقام في دمشق أيضًا ، مدح مُعاويـة ، ووقف بشعره

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالكَعْبِ غَوطٌ نَفَانِفُ(🗁)

.

وقول الآخر :

إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ فَقَدْ خَابَ مَنْ يُصْلَى بِهَا وَسَعِيْرِهَا(🖹) .

وقول الآخر :

هَلاَّ سَأَلْتَ بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللوَاءِ المُحْرِقِ(🗐) .

وقول عمرو بن معدي كرب الزّبيديّ :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتُ تَهْجُوْنَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ(🗇)

.

مع ولاية العهد ليزيد بن مُعاوية ، كانت له معارك هجاء مع عبد الرّحمن بن حسّان والفرزدق ، له ديوانٌ مطبوعٌ .

ترجمته في : (طبقات فحول الشُّعراء : 🗁/◉ᘓ🖲🖹 _ 🗁🗁⌛🖹 ، الشّعر والشُّعراء : ⌨🗐🖹 _ 🖰🗐🖹 ، مُعجم الأُدباء : 🗐/🗐🗀🖹 _ ⌛🗀🗀🖹 .) .

(🗁) من الطّويل ، من أبياتٍ عددها عشرة ، هو خامسها ، قالَها في مدح قبيلته .

وأوّلُها :

إنَّ أَبَانَا بَكْر آدَمَ فَاعْلَمُــوا وَحَوَّاء قَرْم ذُو عَثَانِين شَارِفُ .

وقبله :

وَتَضْحَكُ عِرْفَان الدُّرُوعِ جُلُودنَا إِذَا جَاءَ يَوْمٌ مُظْلِمُ اللوْنِ كَاسِفُ .

وبعده :

وَكُلُّ رِدينِي كَأَنَّ كعُــوْبَهُ قَطَا سَابِق مُسْتَوْرد الْمَاء صَائِفُ .

(غَــوط) : عُمــق الأرض الأبعــد ، ومنــه قيــل للمُطمــئنّ مــن الأرض : غَــائِط .

= :=

= انظر _ في : (غَوْطَ) _ : (جمهرة اللغة : 🖹/◉ᘓ🗁◉ᘓ ، تَهذيب اللغة : 🗐/🖰/🖹🖲🗁 ، لسان العرب :

⌨/🖲⌛🖹 .) .

وهو في : (معاني القُرآن للفرّاء : 🖹/⌛🖰 ، النُّكت في القُرآن : 🗁/🗁/🗀🗀🖹 ، الفوائد والقواعد : 🗁◉ᘓ🖹 ، الإنصاف : 🖹/🖲⌛🗐 ، المُحصّل في شرح المُفصّل : 🗁/🖹🖰🗁 ، شرح التّسهيل : 🖹/⌨⌨🖹 ، اللباب في علوم الكتاب : ⌛/⌛🗐🗁 ، خزانة الأدب : 🖲/🖹🖹🗁 .) ، و _ برواية : (تَنَائِفُ) _ في : (ديوانه : 🖲🖹 .) ، وعجزه في : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 🗁/🗁🖹🗐 .) .

(🖹) من الطّويل ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .

وهو في : (شرح التّسهيل : 🖹/⌨⌨🖹 .) .

(🗐) من الكامل ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .

وهو في : (معاني القُرآن للفرّاء : 🖹/⌛🖰 ، إعرابه لأبي جعفر النّحّاس : 🗁/🗁🖹🗐 ، المُحرّر الوجيز : 🗁/🖲 ، الإنصاف : 🖹/⌛⌛🗐 ، المُحصّل في شرح المُفصّل : 🗁/🗐🖰🗁 ، الفريد : 🗁/🗐🖰⌛ ، شرح عُمدة الحافظ :

🖹/⌛⌛🖹 ، البحر المُحيط : 🖹/◉ᘓᘓ🗐 ، اللباب في علوم الكتاب : ⌛/⌛🗐🗁 ، خزانة الأدب : 🖲/🖹🖹🗁 .) .

(🗇) من البسيط ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .

أمّا القياس ((فقالوا : كما يجوزُ العطف على الظّاهر المجرور بغير إعادة الجارّ ،
فنقول : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، فكذلك يجوزُ في الضّمير بجامع اشتراكهما في الاسْميّة والعطف .))[1] .
أيضًا الضّمير المجرور فضلةٌ كالضّمير المنصوب ، فيجوزُ العطف عليه من غير إعادة الجارّ ، كما يُعطف على الضّمير المنصوب[2] .
ولَمْ يرتضِ ابن يعيش هذا المذهب ، فوصفه بالامتناع ، وأوّل ما ظاهره العطف على الضّمير المجرور من غير إعادة الجارّ ، كقراءة حمزة _ بجرّ {الأرحامِ} _ فـ (الواو) للقسم مع الجرّ وليستْ للعطف[3] ، فإنْ نصبت فهي عاطفةٌ على الموضع ، فتقول : مَرَرْتُ بِهِ وَزَيْدًا[4] .
ولَمْ يكتفِ بعضهم بِهذا التّأويل ، بل لحّنها رُؤساء البصريّين[5] ، وذكر المُبرّد أنّه لا تحلّ الصّلاة بِها[6] .
وردّها ابن عطيّة ، حيث قال : ((ويردّ عندي هذه القراءة من المعنى وجهان :
أحدهُما : أنّ ذكر (الأرحام) فيما يتساءل به لا معنى له في الحضّ على تقوى الله ، ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأنّ (الأرحام) يتساءل بِها ، وهذا تفرّقٌ في معنى الكلام وغضٌّ من فصاحته ، وإنّما الفصاحة في أنْ يكون لذكر (الأرحام) فائدةٌ مُستقلّةٌ .
والوجه الثّاني : أنّ في ذكرها على ذلك تقريرًا للتّساؤل بِها والقسم بحرمتها .))[1] .

وهو في : (شعره _ مُلحقاته _ : 197 ، الكتاب : 383/2 ، النّكت في القُرآن : 201/1 ، الفوائد والقواعد : 391 ، الإنصاف : 464/2 ، شرح المُفصّل : 78/3 ، المُحصّل في شرحه : 183/1 ، شواهد التّوضيح والتّصحيح : 55 ، شرح الفصول الخمسون : 158أ ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 202/2 ، خزانة الأدب : 121/5 .) ، وعجزه في : (تاج علوم الأدب : 940/2 .) .
(1) (التّعليقة على المُقرّب : 82ب .) .
وانظر : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 431/1 .) .
(2) انظر : (ألفيّة ابن مُعطٍ : 797/2 .) .
(3) انظر : (الفوائد والقواعد : 391 ، الوقف والابتداء : 246/1 ، الإنصاف : 467/2 ، شرح المُفصّل : 87/4 .) .
(4) انظر : (المُحرّر الوجيز : 4/1 ، التّبيان في إعراب القُرآن : 327/1 ، الفريد : 684/1 .) .
(5) انظر : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 431/1 .) .
(6) انظر نسبته إليه في : (شرح المُفصّل : 78/3 .) .

أيضًا ردّها الفاضل الإسفراييني ؛ لأنّها ليست بالقويّة[2] .

كما أوّلوا الآيات الكريْمة ، فالعطف في (والمُسجد) على (سبيل) [3] ، و (مَن) في موضع نصبٍ عطفًا على (مَعايش) ، والتّقدير : جَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا المَعَايِشَ وَالعَبِيدَ والإِمَاءَ[4] .

أمّا الأشعار فقد أُوّلت على الضّرورة ، أو الجرّ بجارٍّ مُقدّرٍ ؛ لدلالة الأوّل عليه[5] .

وهُناك أيضًا من اعترض الجواز مُطلقًا ؛ بدليل القياس ، حيث إنّ الضّمير المجرور شبيهٌ بالتّنوين من ثلاثة أوجهٍ :

الوجه الأوّل : أنّه على حرفٍ واحدٍ ، كما أنّ التّنوين مع الإضافة على حرفٍ واحدٍ[6] .

والوجه الثّاني : أنّه لا يقوم بنفسه ، كما أنّ التّنوين لا يقوم بنفسه[7] .

والوجه الثّالث : أنّه يفتقر إلى ما يتّصل به كافتقار التّنوين إلى الاسم ، فكما لا يجوزُ العطف على التّنوين كذلك لا يجوزُ العطف على ما يُشبهه[8] .

كما « أنّ الضّمير المجرور لا ينفصل عن الجارّ فهو معه كالشّيء الواحد ، فالعطف عليه كالعطف على الجرّ ، فيمتنع كما يَمتنع العطف على الجرّ . » [9] .

يقول الرّصّاص : « إنّ الضّمير المجرور بِمنْزلة الجُزء من الجارّ ، فكرهوا عطف الاسم المُستقلّ عليه ؛ لأنّ اتّصاله بالجارّ أشدّ من اتّصال

---

(1) (المُحرّر الوجيز : 1/5 .) .

(2) انظر : (لُباب الإعراب : 408 .) .

(3) انظر : (الإنصاف : 2/471 .) .

(4) انظر : (معاني القُرآن وإعرابه : 3/177 ، الإنصاف : 2/472 .) .

(5) انظر : (الفوائد والقواعد : 391 ، الإنصاف : 2/467 ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 1/309 _ 310 .) .

(6) انظر : (شرح اللمع للثّمانينيّ : 145أ ، الفوائد والقواعد : 390 ، اللباب في علل البناء والإعراب :
1/433 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 2/202 .) .

(7) انظر : (شرح اللمع للثّمانينيّ : 145أ ، الفوائد والقواعد : 390 ، الفريد : 1/685 .) .

(8) انظر : (شرح اللمع للثّمانينيّ : 145أ ، الفوائد والقواعد : 390 ، البيان في غريب إعراب القُرآن :
1/309 ، الفريد : 1/685 .) .

(9) (شرح الفصول الخمسون : 157ب .) .
وانظر : (الإنصاف : 2/466 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 1/432 .) .

الفعل بالفاعل ؛ لأنّه يجوز انفصاله في حالٍ وليس للمجرور ضمير فصلٍ يُؤكّد به فأُعيد الجارّ .)) (1)

أيضًا ((المعطوف لو كان مُضمرًا لَمْ يكُن بدٌّ من إعادة الجارّ ، فكذلك إذا كان معطوفًا عليه .)) (2) .

يقول الْمازنيّ : ((كُلّ معطوفٍ عليه يصحّ أنْ يكون معطوفًا ، والضّمير هُنا لا يصحّ أنْ يُعطف ؛ ألا ترى أنّك تقول : مُرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، و : بِعَمْرٍو وَزَيْدٍ ، ولو قُلتَ هُنا : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ (وَكَ) ، لَمْ يجُز ، وكذلك لا تقول : مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ .)) (3) .

وعلى وجاهة رأي البصريّين _ وهو ما أخذ به ابن يعيش _ إلاّ أنّ كثرة النّصوص التي احتجّ بِها الكُوفيّون يبعد تأويلها ، كما أنّ ما أمكن تأويله يردّه تأويلٌ آخر ، حيث إنّ عطف (المسجدِ) على (سَبيل) لا يجوزُ ؛ للفصل بين الصّلة والموصول بأجنبيٍّ وهو المصدر ؛ لذا يتعيّن العطف على الضّمير المجرور في (به) ؛ لأنَّ وصف الكلام وفصاحة التّركيب تقتضي ذلك(4) .

أمّا قراءة حمزة _ بجرّ {الأرحامِ} _ فلا يجوز تلحينها وتخطئة قارِئِها ؛ لأنّ القراءة مُتواترة عن النّبيّ _ ρ _ ، وحمزة لا يقرأ إلاّ بأثرٍ ، فهو لا يقرأ شيئًا من القُرآن إلاّ بعد عرضه على جماعةٍ موثوقٍ بِهم (منهم إمام الكوفة في القراءات والعربيّة أبو الحسن الكسائيّ ، ولَمْ يقرأ إلاّ بأثرٍ صحيحٍ ، وكان حمزة إمامًا ضابطًا صالحًا جليلاً ورعًا مُثبتًا ثقةً في الحديث وغيره .)) (5) .

أيضًا فحمزة من أكابر عُلماء السّلف في علوم القُرآن ، وهو بالرّتبة السّنّيّة الْمانعة له من نقل قراءةٍ ضعيفةٍ ، وذلك يُوجب القطع بصحّة هذه اللغة(6) .

وقد ردّ أبو حيّان على ابن عطيّة في نقد لقراءة حمزة ، حيث قال : ((أمّا قول ابن عطيّة : ويردّ عندي هذه القراءة من المعنى وجهان ، فجسارةٌ

---

(1) (منهاج الطّالب : [illegible] .) .
(2) (اللباب في علل البناء والإعراب : [illegible] .) .
(3) انظر : (شرح الهداية : [illegible] ، المُحرّر الوجيز : [illegible] ، المُتّبع : [illegible] .) .
(4) انظر : (البحر المُحيط : 386/2 _ 389 .) .
(5) (منار الهُدى : [illegible] .) .
(6) انظر : (الدُّرّ المصون : [illegible] ، اللباب في علوم الكتاب : [illegible] .) .

قبيحةٌ منه لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه ؛ إذْ عمد إلى قراءةٍ متواترةٍ عن رسول الله _ ρ _ ، قرأ بِها سلف
الأُمّة ، واتّصلت بأكابر قُرّاء الصّحابة الذين تلقّوا القُرآن من في رسول الله _ ρ _ . . . . ، ولَمْ يقرأ حمزة حرفًا من كتاب الله إلاّ بأثرٍ ، وكان حمزة صالحًا ورعًا ثقةً في

الحديث . . . .)) (🗁) .

وقياسهم مردودٌ ، أمّا كون الضّمير شبيهٌ بالتّنوين فضعيفٌ ؛ لذا لا يترتّب عليه إيجابٌ ولا منعٌ ، ولو مُنع من العطف عليه لمُنع من توكيده ، ومن الإبدال منه ، من قبل أنّ التّنوين لا يُؤكّد ولا يُبدل منه ، والضّمير المجرور يُؤكّد ويُبدل منه بالإجماع ، فللعطف عليه أسوةٌ بِهما(🗐) .
وأمّا القياس الذي ذكره الْمازنيّ فـ ((مُعترضٌ بأنّه يجوز أنْ تقول : رَأَيْتُكَ وَزَيْدًا ، ولا يجوزُ : رَأَيْتُ زَيْدًا وَكَ ، فكان القياس : رَأَيْتُكَ وَزَيْدًا أنْ لا يجوزُ .)) (🗏) .

وعلى هذا يكون رأي الكُوفيّين وهو ما اعترضه ابن يعيش هو الجائزُ ؛ لأنّ السّماع
يُعضّده ، والقياس يُقويّه(🗐) ، ولكنّ الأكثر إعادة الجارّ ، يقول أبو حيّان : ((فأنتَ ترى هذا السّماع وكثرته ، وتصرّف العرب في حرف العطف ، فتارة عطفت بـ (الواو) ، وتارة بـ (أو) ، وتارة بـ (بل) ، وتارة بـ (أم) ، وتارة بـ (بلا) ، وكُلّ هذا التّصرّف يدلّ على الجواز ، وإنّ كان الأكثر أنْ يُعاد الجارّ ، كقوله تعالى : 🕛 ➔⧫⬀⧫⌧✞❄"♊⬈⧫⑥ ➔⧫⬀⧫⌧✞⬂
⑤⬁⌧⬀⌧⬃⧫⌧⬀♑⬅⬇♓⬇⬆⬊⬆⧫⌧❄⬆⬆⬆⧫ 🕓 (🖁) ، 🕛
⬅❄⧫⬀⧫⬀⑥⬀⧫ ⌧✞⬈❄❄❄❄❄⬈⑥ ➔⧫⌧✡④☺◻✞☉♊¤⌘
⑤⬁⬃❄☹♊❄❷✡"⧫⑥ 🕓✞⬆⬄⬀❄❄☯⑥ ⑤☺✞➔♊

(🗁) (البحر المُحيط : 🗏/🗀🗀🖁 .) .
(🗐) انظر : (شواهد التّوضيح والتّصحيح : 🗐🖁 .) .
(🗏) (البحر المُحيط : 🗏/🕮🕮🗐 .) .
(🗐) انظر : (المصدر السّابق : 🗎/🖮🖰🗏 .) .
(🖁) (المُؤمنون : 🖺🖺 .) .

☺⇨💧🖃🙥⑤ ✠🙣💧❄🙤 🕛 ، (🗁) 🕒 ⑥♉❄⬋⬄⭘✞🙰
⓫✡⮛⌖➔ ⑥⌖⬀♊⓿❄✡✈⮛ ⮚☼🙶”❄✈✡⓾⌖❄⓿💧❄⊞
✈✠🙣☼🙰
. [(🗏)] ((. . . . [(🗏)] 🕒 ☒⑦⬄⭘❄✞🙰

أمّا رأي الجرميّ ومن طابقه فقد ردّه الرّضيّ بقوله : ((وليس بشيءٍ ؛ لأنّه لَمْ يُسمع ذلك ، مع أنّ تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس ، وإعادة الجارّ أقـــــرب
وأخفّ .)) [(🗐)] .

ـ والله Ψ أعلم بالصّواب ـ

*** * * * * * * * * ***

(🗁) نصّــــــــها : 🕛 ❼☼⮚⌖✈ ⑤🙥✦❄◘❷❄⌖⬆⌖⬃❖◆ ⑤💣✠⮽✞⬂
⑤🙥⮽⮝⇨☺⮙⌖⑥💻⇩✡ ➔⌖⬋✡⬂③ ·💧·⌖⑥⮌♍ ⮷❄⌖🙠⌖⑥🙠⌖
⮽✞⬀❄❄❄❄⮫⑥ ➔⌖⮽✡④😐◘✞⊙♊⌑✠ ⑤🙥▫❄☹♊❄❷✡”⌖⑥
🕓✞⬆⬄⮳❄❄☯⑥ ⑤😐✞➔♊ 🙰✞⭘⬄⬋❄♉⑥ 🙤❄⌖⑥⮽❄⌖❷⌖⑥💻
. (. 🗁🗁 : فُصّلت) ، 🕒 ⌖⮌🙵✡⮶💣✠❄▫💻⑥⇨🕓 ⑥⌖⓿♊”⌖❄❸✞😐⑤
(🗏) نصّــــــــها : 🕛 ✠🙣💧❄🙤 ☺⇨💧🖃🙥⑤ ⮚☼🙶”❄✈✡⓾⌖❄⓿💧❄⊞
⮛✈✡⌖⬀⑥ ⓫✡⮛⌖➔ ✈✠🙣☼🙰 ☒⑦⬄⭘❄✞🙰 ✈⌖⮚☼❄❼
. (. ⌛🗐 : الأنعام) ، 🕒 ⌖⮌⬆☼🙰✠⭘◘❄✸💧❄❸ ⬄⮚💧❷⭠😐✞⑤
(🗏) (البحر المُحيط : 🗎/🖰🖰🗏 .) .
(🗐) (شرح الكافية : 🗎/⌛🗏🗏 _ 🖮🗏🗏 .) .
وانظر : (منهاج الطّالب : 🗁/🖮🖮🗐 .) .

(كم) و (كأيّن) و (كذا) :

ـ المسألة السّادسة عشرة ـ

مُميّز (كم) الخبريّة .

قال ابن يعيش : ((فأمّا الخبريّة فلا يكون ما بعدها إلاّ مجرورًا[1] ، نحو قولك : كَمْ رَجُلٍ لَقِيَنِيّ . وفي جرّه ثلاثةُ أقوالٍ :

أحدها : أنّ (كمْ) بِمعنى (رُبّ) ، فهي تجرّ بِمعناها ؛ بدليل أنّها لا تدخل إلاّ على نكرةٍ ، مثل : (رُبّ) ، ولا تقع إلاّ في أوّل الكلام ، مثل (رُبّ) ، وهذا قولٌ حسنٌ ، وأنا أذهبُ إليه[2] .

والثّاني : أنّ المجرور بعدها بالإضافة ، وهذا قولٌ غير واضحٍ ؛ لأنّ المبـــنيّات

لا تُضاف ؛ ودليلٌ آخر ، وهو أنّه لو كان مجرورًا بالإضافة لجاز أنْ تُضاف (كمْ) إلى المعرفة والنّكرة ، والظّاهر والمُضمر ، وغير ذلك ، وذلك فيها مُمتنعٌ ؛ لأنّها لا تدخل في الخبر إلاّ على نكرةٍ .

والثّالث : أنّ المجرور بعدها بـ (من) ، وهي محذوفةٌ ، فإذا قُلتَ : كَمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ ،

فالتّقدير على هذا : كَمْ مِنْ رَجُلٍ . وهذا القول أيضًا سقيمٌ ؛ لأنّ حُروف الجرّ لا تعمل وهي محذوفةٌ .))[3] .

اختلف النّحويّون في جرّ مُميّز (كم) الخبريّة على رأيين :

1 _ أنّه مجرورٌ بالإضافة .

وعليه : سيبويه[1] ، والمُبرّد[2] ، وابن السّرّاج[3] ، والزّجّاجيّ[4] ، والفارسيّ[5] ، وابن جنّيّ[6] ، والصّيمريّ[7] ، وعبد القاهر الجُرجانيّ[8] ،

---

(1) هذا عند الحجازيّين ، وسيأتي بيانه في : (1187 .) .

(2) ما ذهب إليه ابن يعيش هاهنا ليس دليلاً على الجرّ ، وسيأتي توضيحه في : (1187 .) .

(3) (التّهذيب : 380 _ 381 .) .

والحريـــريّ[9] ، والزّمخشـــريّ[10] ، وابـــن الـــدّهّان[11] ، والعلـــويّ[12] ، والعُكبريّ[13] ، وصـــــدر الأفاضل[14] ، وابن مُعطٍ[15] ، وابن عصفور[16] ، وابن الضّائع[17] ، وابن النّــاظم[18] ، والسُّــرَّمَرِّيّ[19] ، والتّفتــازانيّ[20] ، وابــن المُرتضـــــى[21] ، والرّصّاص[22] ، وابن دعسين[23] ، وصحّحـــــــــــــــه الأَشْمونيّ[24] ، وعُزي إلى البصريّين[25] .

---

(1) انظر : (الكتاب : 161/2 .) .
(2) انظر : (المُقتضب : 60/3 .) .
(3) انظر : (الأُصول : 317/1 _ 318 .) .
(4) انظر : (الجُمل في النّحو : 136 .) .
(5) انظر : (الإيضاح العضُديّ : 238/1 .) .
(6) انظر : (اللمع : 206 .) .
(7) انظر : (التّبصرة والتّذكرة : 322/1 .) .
(8) انظر : (المُقتصد : 741/2 .) .
(9) انظر : (شرح مُلحة الإعراب : 142 .) .
(10) انظر : (المُفصّل : 217 .) .
(11) انظر : (الغُرّة في شرح اللمع : 112/2ب ، الفصول في العربيّة : 27 .) .
(12) انظر : (البيان في شرح اللمع : 488 .) .
(13) انظر : (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 426 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 316/1 ، المُتّبع : 562/2 .) .
(14) انظر : (التّخمير : 304/2 .) .
(15) انظر : (الفصول الخمسون : 245 .) .
(16) انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 142/2 .) .
(17) انظر : (شرح الجُمل : 62/1أ .) .
(18) انظر : (شرح ألفيّة أبيه : 740 .) .
(19) انظر : (اللؤلؤة : 125 .) .
(20) انظر : (إرشاد الهادي : 114 .) .
(21) انظر : (تاج علوم الأدب : 31ب .) .
(22) انظر : (منهاج الطّالب : 578/2 _ 579 .) .
(23) انظر : (منحة الملك الوهّاب : 191/1 .) .
=

= وابن دعسين (1006هـ) : هو عبد الملك بن عبد السّلام بن عبد الحفيظ بن دعسين ، أحد العلماء البارعين في علم التّصوّف ، والحديث ، والتّفسير .
ترجمته في : (البدر الطّالع : 141 ، مصادر الفكر الإسلاميّ : 427 .) .
(24) انظر : (شرح ألفيّة ابن مالك : 335/3 .) .
(25) في : (الإنصاف : 305/1 ، ائتلاف النّصرة : 42 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 151أ ، همع الهوامع : 276/2 .) .

وحُجّتهم :

أنّ (كم) اسمٌ لعددٍ كثيرٍ ، والعربُ إنّما تُكثّر بـ (الْمئة) ، و (الألف) ، وكما ينجرّ المعدود بالعدد هاهنا ، فكذلك (كمْ) [1] .

ولَمْ يرتضِ ابن يعيش هذا الرّأي ؛ فوصفه بأنّه غير واضحٍ ، واعترضه بوجهين :

أحدهُما : أنّ المبنيّات لا تُضاف[2] .

والآخر : أنّه لو كان مجرورًا بالإضافة لجاز أنْ تُضاف (كمْ) إلى المعرفة ، والنّكرة ، والظّاهر ، والمُضمر ، وغير ذلك ، وذلك مُمتنعٌ ؛ لأنّها لا تدخل في الخبر إلاّ على نكرةٍ[3] .

وهذان الاعتراضان غير مُسلّمٍ بِهما ، أمّا الأوّل ؛ فلأنّ الإضافة علّةٌ لازمةٌ للبناء ، وهي لا تُوجبُ ردّ المبنيّ مُعربًا ، كما في (حيث) ، و (لدن) ، و (إذْ) ، و (إذا) ، فإنّها أُضيفت ، وهي مبنيّةٌ[4] .

وأمّا الآخر ؛ فلأنّها لا تدخل إلاّ على ما يصحّ فيه التّكثير ، وهو النّكرة بعمومها .

كما أنّ الحكم على كُلّ اسمٍ مُضافٍ يجوزُ أنْ يُضاف إلى المعرفة ، والنّكرة ، والظّاهر ، والمُضمر ، وغير ذلك حكمٌ بِما لا نظير له .

2 _ أنّه مجرورٌ بـ (من) ، وهي محذوفةٌ .

وعليه : الخليل[5] ، والفرّاء[6] ، والزّجّاج[7] ، والحيدرة[8] ، وابن الحاجب[9] ، وعُزي إلى الكوفيّين[1] .

---

(1) انظر : (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 426 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 142/2 .) .

(2) انظر : (الأشباه والنّظائر : 108/2 ، البهجة المرضيّة : 214 .) .

(3) لَمْ أقف على هذا الوجه من الاعتراض فيما بين يديّ من مصادر .

(4) انظر : (اللباب في علل البناء والإعراب : 316/1 ، المُتّبع : 562/2 .) .

(5) منسوبٌ إليه في : (إيضاح الشّعر : 62 ، أمالي ابن الشّجريّ : 132/2 ، الغُرّة في شرح اللمع : 112/2ب ، المُتّبع : 562/2 .) .

(3) انظر : (معاني القُرآن : 169/1 .) .

(7) منسوبٌ إليه في : (النّكت الحسان : 174 .) .

(8) انظر : (كشف المُشكل : 443 .) .

(9) انظر : (الإيضاح في شرح المُفصّل : 528/1 ، شرح المُقدّمة الكافية : 764/3 .) .

وحُجّتهم تتلخّص فى ثلاثة أوجهٍ :

الوجه الأوّل : أنّ معنى (كم) هو معنى (رُبّ)[2] ، ولا تعمل إلاّ فيما تعمل فيه (رُبّ)[3] ، وقد كثر في (رُبّ) حذف حرف الجرّ ، وتقديره ، فكذلك ما هو بِمعناها[4] .

الوجه الثّاني : أنّ معنى (كم) مثل معنى (كأيّن)[5] ، والمجرور بعد (كأيّن) أبدًا مجرورٌ بـ (من) مُقدّرةٌ عندنا ، فكذلك ما هو بِمعناها[6] .

الوجه الثّالث : أنّه قد طالتْ صُحبة (من) للنّكرة في (كم) ، فلمّا حُذفتْ أُعملتْ[7] ، والشّيء إذا عُرف في موضعٍ جاز تركه لقوّة الدّلالة عليه[8] .

الوجه الرّابع : أنّه قد جاز الفصل بينَ (كم) ومُميّزها بالجملة وشبهها ، ولا يُمكن الإضافة مع الفصل بين (كم) ومُميّزها بالجملة وشبهها ، ولا يُمكن الإضافة مع الفصل ؛ فوجب حينئذٍ جرّ المُميّز بـ (من) مُقدّرة[9] .

---

(1) في : (الإنصاف : 304/1 ، ائتلاف النّصرة : 42 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 151أ ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 335/3 ، همع الهوامع : 276/2 .) .

(2) انظر : (الكتاب : 156/2 ، الأصول : 317/1 ، الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 136 ، شرح اللمع في النّحو للواسطيّ : 194 _ 195 ، الغُرّة في شرح اللمع : 111/2ب ، الإنصاف : 307/1 .) .

(3) انظر : (الكتاب : 161/2 ، الأُصول : 318/1 ، الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 136 ، شرح المُفصّل : 134/4 .) .

(4) انظر : (الكتاب : 162/2 _ 163 ، معاني القُرآن للفرّاء : 169/1 ، شرح المُفصّل : 134/4 .) .

(5) انظر : (الكتاب : 171/2 ، معاني القُرآن للفرّاء : 168/1 ، أمالي ابن الشّجريّ : 160/1 ، ارتشاف الضّرب : 789/2 .) .

(6) انظر : (الكتاب : 172/2 ، القواعد والفوائد : 153 ، ارتشاف الضّرب : 789/2 ، حاشية الخُضريّ : 324/2 .) .

(7) انظر : (معاني القُرآن للفرّاء : 169/1 ، أمالي ابن الشّجريّ : 132/2 ، شرح الكافية للرّضيّ : 155/3 ، التّصريح : 512/4 .) .

(8) انظر : (شرح الكافية للرّضيّ : 155/3 .) .

(9) انظر : (الإيضاح في شرح المُفصّل : 526/1 ، شرح الكافية للرّضيّ : 155/3 .) .

ولَمْ يرتضِ ابن يعيش هذا الرّأي أيضًا ؛ فوصفه بأنّه سقيمٌ ، واعترضه بوجهٍ واحدٍ ، وهو أنّ حروف الجرّ لا تعمل وهي محذوفةٌ[1] .
وهذا الاعتراض جديرٌ بالاعتبار ؛ لأنّ حروف الجرّ ضعيفةٌ ، فلا يبقى عملها دونَها إلاّ في مواضع دعتْ الضّرورة إلى تقدير عمل الحروف المحذوفة[2] ، ولا ضرورةٌ هاهنا ؛ من قبل أنّ (كم) اسمٌ ، والإضافة من أحكام الأسْماء[3] ، والحمل على الأصل أولى من الحمل على خلافه ، وهو الحذف .
ومِمّا يزيد ذلك الرّأي ضعفًا أنّ الجارّ والمجرور بِمنْزلة اسمٍ واحدٍ[4] ، ولا يحسن
حذف بعض الاسم[5] .

وبذا كُلّه يكون الرّأي رأي البصريّين لا رأي الكوفيّين ومن تابعهم .

ــ والله Ψ أعلم بالصّواب ــ

* * * * * * * * * *

---

(1) انظر : (الكتاب : 163/2 _ 166 ، المُقتضب : 336/2 ، 348 ، أمالي ابن الشّجريّ : 132/2 ، الإنصاف : 307/1 ، ائتلاف النّصرة : 42 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 151أ .) .
(2) اشترط بعضُ النّحويّين أنْ يكون للحرف المحذوف عوضٌ .
انظر : (المُقتضب : 336/2 ، 348 ، أمالي ابن الشّجريّ : 132/2 ، الإنصاف : 307/1 .) .
(3) انظر : (اللباب في علل البناء والإعراب : 316/1 .) .
(4) انظر : (الكتاب : 163/2 _ 164 ، المُقتضب : 61/3 ، التّبصرة والتّذكرة : 321/1 ، أسرار
العربيّة : 197 ، شرح المُفصّل : 134/4 .) .
(5) انظر : (شرح المُفصّل : 134/4 .) .


المبحث الثاني

الألفاظ الدّالة على اعتراضاته

دارت على لسان ابن يعيش أربعةٌ وثلاثون لفظًا ، وقد أطلقها على ما اعترضه من آراء .

وهذا تصنيفٌ لَها بحسب السّهم الأوفى فيها فما دون ذلك :

1 _ وصف الرّأي المُعترض عليه بأنّه مُمتنعٌ ، في تسعةٍ وخمسين ومئتي موضع[1] .

2 _ وصفه بأنّه لا يجوز ، في سبعةٍ وعشرين ومائتي موضع[2] .

3 _ وصفه بالضّعف ، في خمسة عشر موضعًا[3] ، ورُبّما جسّمه فقال : ((وذلك ضعيفٌ عندي جدًّا .))[1] ، أو : ((وهو ضعيفٌ عندي جدًّا))[2] ، أو

---

(1) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 152 ، 158 ، 165 ، المُحيط : 38/1أ ، 20/4أ ، 27أ ، 57أ ، ب .) .

(2) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 178 ، 189 ، المُحيط : 38/1أ ، 61ب ، 57/4أ ، 61ب ، 68ب ، المُستنهى : أ/28أ ، 44ب .) .

(3) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 297 ، 298 ، المُحيط : 67/2أ ، 70ب ، 12/3ب ، 29/4ب ، 36أ ، 44ب ، المُستنهى : أ/43ب ، 50ب ، ب/108ب ، ج/72ب .) .

: ((وهو ضعيفٌ لَمْ يشتهر .))[3] ، أو : ((وهو ضعيفٌ قليل الاستعمال .))[4] .

4 _ وصفه بـ (فيه ما فيه) ، في ثَمانية مواضع[5] .

5 _ وصفه بأنّه ليس بشيءٍ ، في ثَمانية مواضع أيضًا[6] .

6 _ وصفه بأنّه مُحال ، في سبعة مواضع[7] ، وقد يصفه بأنّه صريح المحال[8] .

7 _ وصفه بأنّه غير مُستقيم ، في ستّة مواضع[9] .

8 _ وصفه بأنّه غير واضح ، في ستّة مواضع أيضًا[10] .

9 _ وصفه بالفساد ، في ستّة مواضع أيضًا[11] .

10 _ وصفه بالبعد في خمسة مواضع[12] ، وقد يصفه بأنّه بعيدٌ غير سائغ[13] .

11 _ وصفه بأنّه غير صحيح ، في خمسة مواضع أيضًا[14] .

12 _ وصفه بالبطلان في ثلاثة مواضع[15] .

13 _ وصفه بأنّه غير مُعتمدٍ في ثلاثة مواضع أيضًا[16] .

14 _ وصفه بالاضطراب في موضعين[17] .

15 _ وصفه بأنّه خارجٌ عن الأصل في موضعين أيضًا[18] .

---

(1) (التّهذيب : 393 .) .
(2) (المُحيط : 96/2ب .) .
(3) (المصدر السّابق : 37/4أ .) .
(4) (المُستنهى : ب/108ب .) .
(5) انظر _ مثلاً _ : (المُحيط : 14/4أ ، 161ب ، المُستنهى : أ/100ب ، ب/17أ ، 23أ ، 28أ .) .
(6) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 212 ، المُحيط : 7/2ب ، 14ب ، 38/1ب .) .
(7) انظر _ مثلاً _ : (المُحيط : 9/2أ ، 60أ ، 50/3ب ، 6/4أ .) .
(8) انظر : (المصدر السّابق : 5/2ب ، 99/4ب .) .
(9) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : 21/4ب ، 39أ ، 54ب ، المُستنهى : أ/8أ .) .
(10) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 283 ، المُحيط : 36/1أ ، 38ب ، 77/4أ .) .
(11) انظر _ مثلاً _ : (المُحيط : 37/1ب ، 55/2أ ، 67/4ب ، 122ب .) .
(12) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : 36/2أ ، 39/4ب ، المُستنهى : أ/4ب ، 21أ .) .
(13) انظر : (المُحيط : 36/2أ .) .
(14) انظر _ مثلاً _ : (المُستنهى : أ/8ب ، 46أ ، المُحيط : 36/2أ ، 59ب .) .
(15) انظر : (المُحيط : 90/4أ ، 122ب ، المُستنهى : أ/5ب .) .
(16) انظر _ مثلاً _ : (المُحيط : 71/2أ ، 75أ ، 79ب .) .
(17) انظر : (المصدر السّابق : 37/4أ ، 54أ .) .
(18) انظر : (التّهذيب : 163 ، المُحيط : 32/4ب .) .

16 _ وصفه بالخطأ في موضعين أيضًا[1] ، وقد يصفه بأنّه خطأٌ ظاهرٌ[2] .

17 _ وصفه بأنّه غير مُطّردٍ في موضعين أيضًا[3] .

18 _ وصفه بأنّه قليلٌ في موضعين أيضًا[4] ، وقد يزيده بقوله : ((وهو قليلٌ ، ولَمْ أسْمع به .)) [5] .

19 _ وصفه بأنّه لا يلزم في موضعين أيضًا[6] .

20 _ وصفه بأنّه ليس بالوجه في موضعين أيضًا[7] .

21 _ وصفه بأنّه ليس بأصلٍ في موضعٍ واحدٍ[8] .

22 _ وصفه بالبرود في موضعٍ واحدٍ أيضًا[9] .

23 _ وصفه بالتّعسّف ، ومُخالفَة الأصول في موضعٍ واحدٍ أيضًا[10] .

24 _ وصفه بالخلل في موضعٍ واحدٍ أيضًا[11] .

25 _ وصفه بالسّقم في موضعٍ واحدٍ أيضًا[12] .

26 _ وصفه بالغلط في موضعٍ واحدٍ أيضًا[13] .

27 _ وصفه بأنّه غير مُحقّقٍ في موضعٍ واحدٍ أيضًا[14] .

28 _ وصفه بأنّه غير مُسلّمٍ في موضعٍ واحدٍ أيضًا[15] .

29 _ وصفه بأنّه فيه نظرٌ في موضعٍ واحدٍ أيضًا[16] .

30 _ وصفه بالقبح في موضعٍ واحدٍ أيضًا[17] .

31 _ وصفه بأنّه لا دليل عليه في موضعٍ واحدٍ أيضًا[18] .

32 _ وصفه بأنّه ناقضٌ للأصول في موضعٍ واحدٍ أيضًا[1] .

---

(1) انظر : (المُستنهى : أ/5أ ، 6أ .) .
(2) انظر : (المصدر السّابق : أ/6أ .) .
(3) انظر : (التّهذيب : 327 ، المُحيط : 134/4ب .) .
(4) انظر : (المُحيط : 24/4ب ، 29ب .) .
(5) (المصدر السّابق : 24/4ب .) .
(6) انظر : (المصدر السّابق : 141/4ب ، 153ب .) .
(7) انظر : (المُستنهى : أ/137أ ، ب .) .
(8) انظر : (التّهذيب : 163 .) .
(9) انظر : (المُحيط : 5/2ب .) .
(10) انظر : (المُستنهى : ج/72ب .) .
(11) انظر : (المُحيط : 25/4أ .) .
(12) انظر : (التّهذيب : 381 .) .
(13) انظر : (المُستنهى : ب/120أ) .
(14) انظر : (المُحيط : 118/4أ .) .
(15) انظر : (المصدر السّابق : 29/4أ .) .
(16) انظر : (المصدر السّابق : 32/4ب .) .
(17) انظر : (التّهذيب : 404 .) .
(18) انظر : (المُحيط : 153/4أ .) .

33 _ وصف قائله بالجهل في موضعٍ واحدٍ أيضًا[2] .
34 _ وصفه بالخَلْف في موضعٍ واحدٍ أيضًا[3] .

وبِما أنّ هذه الألفاظ قد اختلفت وتلاحت ، إلاّ أنّ ابن يعيش قد ضلع عن صوب الإحكام في بعض الأمور ، وهذا الأمر يُعلنه ويُؤكّده ما يأتي :
أ _ أنّـه لَمْ يضع اللفظ في خانتـه المُلائمـة لـه ؛ فقد يصف بعض الآراء بأنّها غير واضحةٍ[4] ، مع أنّها إلى الفساد أقرب .
وقد جعل غير الواضح مُرادفًا للسّقيم[5] .
ب _ وصفه الرّأي بالبرود ، والاحتجاج بالفساد[6] ، ولا حجّة تصحبه .
ج _ وصفه الرّأي بأحد الألفاظ الدّالّة على الاعتراض ، وبعد بيـان الوجـه يزيده ألفاظًا أُخر ، مثل وصفه أحد الآراء بالفساد ، وبعد أنْ بيّن وجه فساده ، قال : ((فقد تبيّن لك بُطلان هذا القول وفساده .)) [7] .
وبعد أنْ وصف صاحب القول بالجهل ، وذكر وجه الاعتراض ، قال : ((فقد تبيّن لك بذلك بُطلان ذلك القول ، وفساده ، وأحسبُ أنّ من كان له بعض درايةٍ في هذا الفنّ لا يجهلُ ذلك .)) [8] .
د _ ذكره الرّأي مُعترضًا لـه مع التّوجيه[9] ، وذكره في آخر دونَما توجيهٍ[10] .

وعلى الجُملة ، فابن يعيش بدا في حومة الاعتراض مُرهفًا ، اتّسمت ألفاظه بالهوادة ،
وهذا شيءٌ يُحمد عليه .

---

(1) انظر : (المُستنهى : أ/2ب .) .
(2) انظر : (المُحيط : 122/4أ .) .
(3) انظر : (المصدر السّابق : 75/4ب .) .
(4) انظر _ مثلاً _ : (المصدر السّابق : 61/2ب ، 62أ .) .
(5) انظر : (التّهذيب : 380 .) .
(6) انظر : (المُحيط : 5/4ب .) .
(7) انظر : (المصدر السّابق : 60/2أ .) .
(8) انظر : (المصدر السّابق : 122/4ب .) .
(9) انظر : (المصدر السّابق : 55/4ب _ 56أ .) .
(10) انظر : (المصدر السّابق : 51/4 _ ب .) .

فلم يكن كصدر الأفاضل ، الذي فار (تخميره) شغبًا بألفاظٍ تغصّ بالحدّة ، ومن هذه الألفاظ ما يأتي :

ـ قوله : ((اعلم أنّ للنّحويّين في هذه المسألة كلامًا ليس حُلْوَ المذاقّ ، وهو مِمّا يَمُجّه السّمع بالاتّفاقّ ، وأنا أوّلاً أُبيّن منشأ زلّتهم من حيث اتّفق لَهم الزّيغ عن سواء السّبيل ، والميل عن جادّة الصّواب ، ثُمّ أذكر ما هو الحقّ .))[1] .

ـ قوله : ((وهذا الموضع منْ حيّات هذا الكتاب ، وعقاربه .))[2] .

ـ قوله : ((ما أبرد هذا المذهب ، بل ما أبطله .))[3] .

ـ قوله : ((وهذا الكلام عليه سِمة الفساد ، وقبل أنْ أُبيّن فساده أُصلحه ، وأُلِمّ شعثه بقدر ما يُمكن ، ثُمّ أُمزّقه بالاعتراض تَمزيقًا .))[4] .

وليس أيضًا كالشّلوبين ، الذي بدا سليط اللسان ، فندّد بالعلماء ، وسفّه آراءهم ، بألفاظٍ تكتظّ بالغلظة ، ومن ذلك ما يأتي :

ـ قوله : ((فإنْ قال _ وقد قاله مجنونٌ من مجانين الوقت _ . . . . ، فالجواب : أنّ هذا كلامٌ غير مُتمرّنٍ في العلم ، ولا مُتمرّسٍ فيه . . . . ، فسمع هذا المجنون قومًا يقولون شيئًا فظنّ أنّ كلّ النّاس يقول ذلك ، وليس الأمر كذلك .))[5] .

ـ قوله : ((وما هذه سبيله من السّقوط فمرذولٌ جدًّا .))[6] .

ـ قوله : ((والذي قاله غلطٌ ولا بُدّ .))[7] .

---

(1) (التّخمير : 248/1 ، 249 .) .
(2) (المصدر السّابق : 323/3 .) .
(3) (المصدر السّابق : 325/1 .) .
(4) (المصدر السّابق : 270/1 _ 271 .) .
(5) (شرح المُقدّمة الجُزُوليّة الكبير : 229/1 .) .
(6) (شرح المُقدّمة الجُزُوليّة الكبير : 402/1 .) .
(7) (المصدر السّابق : 516/2 .) .

ـ قوله : ((فالإقرارُ . . . . محض التّخلّف ، وكسر القوانين بِهذا التّخلّف تخلّفٌ في
ذلك التّخلّف ، . . . . واتّباع المُتخلّفين يُفضي إلى المصائب .)) [1] .

* * * * * * * * * *

(1) (المصدر السّابق : 860/2 _ 861 .) .



كثرة المسائل التي اعترضـها ابن يعيش تـدعو إلـى الوقوف علـى أنـواع اعتراضاته ، وهي :

1 _ الاعتراض على الحدود :

لَمْ يكـن ابـن يعيش مُكثرًا مـن اعتراضـه للحدود إذْ لَـمْ يعترض إلاّ ثلاثـةً منها ، هي :

أ _ حدّ (الفعل) ، حيث قال : ((فأمّا قولُهم : الفعل مـا تصرّف ، ولحقه الضّمـيرُ ، وقولُهم : ما دلّ على حدثٍ ، وزمانٍ ، ومكانٍ ، وفاعلٍ ، ومفعولٍ ، فليس بحقـيقةٍ

جامعةٍ ؛ لأنّ من الأفعال ما لا يتصرّف كـ (نِعْمَ) ، و (بِئْسَ) ، وما شاكلها ؛ ومنها ما لا يدلّ على مفعولٍ كالأفعال اللازمة ، مثل : (شَرُفَ) ، و (ظَرُفَ) ؛ ومنها ما لا يدلّ على حدثٍ ، مثل : (كان) وأخواتِها ؛ ومنها ما لا يدلّ على مكانٍ كأفعال الباري سُبحانه .)) [1] .

ب _ حدّ (البدل) ، حيث قال : ((. . . . . ، خلافًا لِما يقوله : أبو العبّاس المُبرّد ؛ لأنّه يقول : حقيقة البدل إعلام السّامع بِمجموعيّ الاسْمين مع حذف المُبدل منه .)) [2] .

واعترضه أيضًا بصورةٍ أكثر إيضاحًا ، حيث قال : ((. . . . . ، ولَمْ يُخالف في ذلك إلاّ أبو العبّاس المُبرّد ، فإنّه يقول : من شرط البدل أنْ يكون المُبدل منه في نيّة الطّرح ؛ لأنّه اعتقد أنّ تَسْمية الثّاني بدلاً تُوجبُ أنْ يكون الأوّل مطروحًا ، واحتجّ بأنّك إذا قُلتَ : جَاءَ زَيْدٌ أَخُوْكَ ، أنّه يجوزُ حذف (زَيْدٍ) ، وإقامة (الأَخ) مُقامه ، فيُقال : جَاءَ أَخُوْكَ ، ولا يُذكر (زَيْدٌ) ، وهذا غير شيءٍ ؛ لأنّك إذا قُلتَ : جَاءَ أَخُوْكَ ، فليس في الكلام دليلٌ على المُبدل ؛ إذْ المُبدل محذوفٌ .)) [3] .

ج _ حدّ (الحال) ، حيث قال : ((. . . . . ، فأمّا من قال : إنّ الحال هيئة الفاعل والمفعول[4] . فليس بحصرٍ جامعٍ ؛ لأنّ الحال قد تكونُ من غير الفاعل ، والمفعول كالمُبتدإ وما شاكله .))[5] .

2 _ الاعتراض على التّعليل :

اعترض ابن يعيش بعض التّعليلات التي علّل بِها النّحويّون بعض الظّواهر التي ذكروها .

ومن ذلك ما يأتي :

---

(1) (التّهذيب : 38 .) .
وقد سبق طرق هذا الحدّ في : (79 _ 80 .) .
(2) (التّهذيب : 153 .) .
وقد سبق توثيق قول المُبرّد في حدّ (البدل) في : (55 _ 56 .) .
(3) (المُحيط : 2/90أ .) .
وقد سبق البسط في هذه المسألة في : (243 _ 244 .) .
(4) سبق توثيقه في : (78 .) .
(5) (التّهذيب : 215 .) .
وقد مضى تفصيل ذلك في : (78 _ 79 .) .

أ _ قوله في عـــلّة بناء المُبهمات : ((المُبهمات شابَهت الحروف من قبل أنّها مُفتقرةٌ أيضًا إلى ظاهرٍ يُفسّرها ، وتتمّ به فائدتُها ، كما أنّ الحروف مُفتقرةٌ إلى شيءٍ تتّصل به وتتمّ به فائدتُها ، والفرقُ بين تفسير المُضمر والمُبهم أنّ تفسير المُضمر من قبله ، وتفسير المُبهم من بعده ، فإذا قُلتَ : زَيْدًا أُكْرِمُهُ ، فـ (زَيْدٌ) تفسيرٌ لـــ (الْهاء) في (أُكْرِمُهُ) ، وإذا قُلتَ : مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ ، فـ (الرَّجُلُ) تفسيرٌ[1] لـ (هَذَا) [2] .

وقيل : إنّ المُبهمات بُنيت لتضمّنها معنى الإشارة[3] ، وهذا القول غير شيءٍ ، ولولا

---

(1) يعني ابن يعيش بـ (التّفسير) (البدل) .
انظر : (مجمع البيان : 234/5 ، المُصطلح النّحويّ : 165 .) .

(2) اختلف النّحويّون في إعراب (الرَّجُل) في هذا التّركيب ، وما ذكره ابن يعيش أجازه الزّجّاج .
انظر نسبته إليه في : (المُساعد : 419/2 .) .

وأكثر النّحويّين على أنّ (الرَّجل) نعتٌ ، وبعضهم على أنّه عطف بيانٍ ، يقول ابن مالك : ((أكثر المُتأخّرين يُقلّد بعضهم بعضًا في أنّه نعتٌ ؛ ودعاهُم إلى ذلك اعتقادهم أنّ عطف البيان لا يكون متبوعه أخصّ منه ، وهو غير صحيحٍ ؛ فإنّ عطف البيان يُقصد به في الجوامد من تكميل المتبوع ما يُقصد بالنّعت في المُشتقّ وما جرى
مجراه ، فلا يَمتنع أنْ يكون متبوع عطف البيان أخصَّ منه ، كما لا يَمتنع أنْ يكون المنعوت أخصَّ من النّعت ، وقد هُدي أبو مُحمّد بن السّيد إلى الحقّ في هذه المسألة ، فجعل ما تبع اسم الإشارة من (الرَّجُل) ونحوه عطف بيانٍ ، وكذا فعل ابن جنّيّ ، حكاه أبو عليّ الشّلَوبين .

وهكذا ينبغي ؛ لأنّ اسم الجنس لا يُنعت به وهو غير تابع له ، فلو كان نعتًا حين يتبع الإشارة لكان نعتًا حين يتبع غيره ، كقولِكَ : رَأَيْتُ شَخْصًا رَجُلاً _ وأنت لا تُريد إلاّ كونه (رَجُلاً) ، لا (امْرَأَةً) _ ، =
= ولا خلافَ في امتناع كونه في هذه الصّورة نعتًا ، فيجبُ ألاّ في غيرها نعتًا ، وإلاّ لزم عدم النّظير ، أعني جعله اسْمًا واحدًا نعتًا لبعض الأسْماء دون بعضٍ ، مع عدم اختلاف المعنى .)) ، (شرح التّسهيل : 321/3 .) .

أمّا ابن عصفور فقد حكى عن النّحويّين جواز الوجهين ، ثُمّ استشكله ، حيث قال : ((أجاز النّحويّون في مثل : مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُل ، أنْ يكون (الرَّجُل) نعتًا وعطف بيانٍ .

فمن حمله على عطف البيان فسبب ذلك جموده ، ومن جعله نعتًا لحظ فيه معنى الاشتقاق ، وجعل قوله : (الرَّجُل) بعد (هذا) بِمنْزلة الحاضر المُشار إليه ، فإنْ قيل : فقد زعمتَ أنْ عطف البيان أخصُّ من النّعت ، وقد أجزتَ في (الرَّجُل) وهو مُعرّفٌ بـ (الألف) ، و (اللام) أنْ يكون عطف بيانٍ على (هَذَا) والمُشار أعرف مِمّا فيه (الألف) ، و (اللام) ، فالجواب : أنّ (الألف) ، و (اللام) لَمّا كانت للحضور ساوى المُعرّف بِها المُشار في التّعريف وزاد عليه بأنّ المُشار لا يعطي جنس المُشار إليه ، و (الرَّجُل) يعطي فيه (الألف) ، و (اللام) الحضور ، ويعطي أنّ الحاضر من جنس (الرّجَال) ، فصار المُشار إليه إذن أعرف من (هَذَا) .

فإنْ قيل : فإذا قدّرته أعرف من (هَذَا) فكيف أجزتَ أنْ يكون نعته ، والنّعت لا يكون أعرف من
المنعوت ؟ ، فالجواب : أنّك إذا قدّرته نعتًا ، فلا بُدّ أنْ تكون (الألف) ، و (اللام) للعهد . . . . ، وكأنّك قُلتَ : مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُل ، وهو (الرَّجُل) الذي بيني وبينك فيه العهد ، ولا تجعل (الألف) ، و (اللام) على ذلك إذا قدّرتَه عطف بيانٍ بل تجعلهما للحضور .)) ، (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 272/1 .) .

خشية الخروج عن الغرض لبيّنتُ لك فساده .)) [1] .

ب _ قوله في علّة مُشابَهة الظّرفيّات غير المُتمكّنة للحروف : ((أمّا الظّرفيّات التي هي غير مُتمكّنةٍ فشابَهت الحروف من قبل أنّها لا تستقلّ بأنفسها كالحروف .
وقيل : لأنّ الظّرفيّات مُفتقرةٌ إلى تعلّقٍ وعاملٍ ، كما أنّ أكثر الحُروف مُفتقرةٌ إلى

تعلّقٍ وعاملٍ[2] ، وهذا القولُ غير شيءٍ أيضًا ؛ لأنّ المُعربَ من الظّروف مُفتقرٌ إلى تعلّقٍ وعاملٍ ؛ لأنّك إذا قُلتَ : خَرَجْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، و : قَعَدْتُ عِنْدَكَ ، فـــ (يومٌ) ، و (عِنْدَ) مُعربان ، وهُما مُفتقران إلى تعلّقٍ وعاملٍ .
وقيل : بُنيت ؛ لأنّها مُفتقرةٌ إلى الإضافة ، كما أنّ الحُروف مُفتقرةٌ إلى أنْ تتّصل بالكلام[3] ، وفي هذا القول معنى القول الأوّل الذي هو الأصل .)) [4] .

ج _ قوله في علّة عدم تصرّف (لَيْسَ) : ((وأمّا (لَيْسَ) فهي في نفسها بِمعنى الْماضي موضوعةٌ لنفي المُستقبل ، فإذا قُلتَ : لَيْسَ زَيْدٌ يَقُوْمُ ، كان المعنى نفيُ قيامِ (زَيْدٍ) ، فلو تصرّفتْ لصيغَ منها مُستقبلٌ وحالٌ ، وغير ذلك

---

(3) قاله الحيدرة _ مع عللٍ أُخر _ في : (كشف المُشكل : 147 _ 148 .) حيث جاء فيه أنّ المُبهمات قد ((بُنيت لإحدى أربع عللٍ ، إمّا لتضمّنها حرف الإشارة ، وذلك أنّ معنى (هذا) : أشر ، أو نبّه ، أو أُشيرَ ، أو أُنَبّه ، وفي ذلك حرفٌ قد تضمّنه المُبهم ، وإمّا لاختلاف صيغها ، وذلك أنّها جاءت على ألفاظٍ مُختلفةٍ ، شيءٌ للمُفرد ، وشيءٌ للمُثنّى ، وشيءٌ للمُذكّر ، وشيءٌ للمجموع ، وشيءٌ للمرفوع ، وشيءٌ للمنصوب والمجرور ، فأغنى اختلاف صيغها عن اختلاف إعرابِها ، وإمّا لمُشابَهتها الحُروف ، وهو احتياجُها إلى ظاهرٍ يُفسّرها كالمُضمر إلاّ أنّ المُضمر يُفسّر ما قبله ، والمُبهم يُفسّر ما بعده ، وإمّا لأنّها وقعت موقع مبنيّ فهُو فعل الأمر ، فـ (هَذَا) وشبهه وقع موقع (أَشِرْ) ، أو (نَبِّه) ، وكُلّها معارف ؛ لأنّ تعريف الإشارة لا يُفارقها .)) .
وانظر : (أسرار العربيّة : 346 ، المُحرّر في النّحو : 53/1 .) .
(1) (المُحيط : 14/2ب .) .
(2) قاله الحيدرة في : (كشف المُشكل : 299 _ 300 .) .
(3) قاله ابن الحاجب في : (الإيضاح في شرح المُفصّل : 508/1 ، شرح المُقدّمة الكافية : 770/3 .) ، وابن يعيش الحلبيّ في : (شرحه : 85/4 _ 86 .) ، والجاميّ في : (الفوائد الضّيائيّة : 134/2 .) .
(4) (المُحيط : 14/2ب .) .

، وامتنع هذا من قبل أنّك لا تنفــي المُستقبل بِمُستقبلٍ مثله ؛ بدليل أنّ النّفـي قبل المنفي ، و (لَيْسَ) هي نفس النّفــي[1] ، فتدبّر هذا .

وقد قيل : إنّ (لَيْسَ) لَمْ تُصرّف ؛ لأنّـه شابَهت (مَـا) التـي للنّفي ، وهـي حـرفٌ ،
والحـروف لا تتصـرّف ، فمُنعت التّصـرّف كمـا مُنِعَتـهُ (مَـا) [2] ، وهـذا غيـر واضحٍ ؛ لأنّ

كُلّ واحدٍ منـهما شابه الثّاني ، ولَمْ يُعلم أيّهما الأصل . ›› [3] .

د _ قوله في علّــة تخصيص (النّون) في الجمع المُذكّر المُسلّم بـالفتح :
‹‹ فأمّا الجمع المُسلّم فإنّمـا حُرّكت (النُّون) فيـه لالتقـاء السّاكنين ، وخُصّت بالفتح طلبًا للتّخفيف ، ولتعديل الكلام كما تقدّم[4] .

فأمّـا قـول مـن قـال : إنّ (النُّون) فـي الجمـع المُسلّم خُصّت بحركـة الفتح ليس إلاّ لمُجرّد الفرق بين التّثنية والجمـع[5] ، فليس بحُجّـةٍ مُستقيمـةٍ ؛ لأنّـه

---

(1) مـا ذكـره ابـن يعيش هاهُنـا لـيس علّـةً لمنـع (لَـيْسَ) مـن التّصـرّف ، وإنّمـا هـو علّـةٌ لزمـان استعمالِها ، واختصاصها بنفي الحال دون الْماضي ، يقول الورّاق : ‹‹ فإنْ قال قائلٌ : فلأيّ زمـانٍ تُستعمل ؟ .

قيل له : لنفي الحال والاستقبال ، كقولك : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا أَمْسِ .

فإنْ قيل : لِمَ خُصّت بنفي الحال دون الْماضي ؟ .

قيل : لَمّـا كـان الأصل فيهـا أنْ تتصـرّف فـي جميـع الأزمنـة الثّلاثـة وُضعت مـا تستحقّه مـن التّصرّف لشبه الحرف وجب أنْ يبقـى لَهـا أكثر مـن حُكمهـا ، ولا يُزيلهـا الشّبه مـن أكثر حُكمهـا ، فجُعلت لنفي زمانين ومُنعت زمانًا واحدًا ، وهو الْماضي ؛ لأنّ لفظ زمان الحال والاستقبال واحدٌ ؛ لِما تضمّن من كثرة الفائدة ، ويجوزُ أنْ تكون لِما بقيت لنفي الحال والاستقبال اللذين يدُلّ عليهمـا لفظ الْماضي ، استُغني عن أنْ يُستعمل منها لفظ
المُضارع . ›› ، (علل النّحو : 246 .) .

(2) قـــال الـــورّاق : ‹‹ فـــإنْ قـــال قائـــلٌ : فمـــا الـــذي منـــع (لَـــيْسَ) مـــن التّصـــرّف ؟ . =

= فالجوابُ في ذلك : أنّـه لَمّـا دخلهـا معنـى النّفي ، ضـارعت (مَـا) التي للنّفـي ، حتّـى أنّ بعض العرب يُجري (لَيْسَ) مَجرى (مَا) ، فلمّا دخلها شبه الحروف والحروف لا تتصرّف لَمْ تتصرّف هي أيضًا ، وأُلزمت وجـــــهًا
واحدًا . ›› ، (علل النّحو : 245 _ 246 .) .

(3) (المُحيط : 36/1أ .) .

(4) إحالةٌ مُبهمةٌ حيث لَمْ يُشر ابن يعيش إلى هذا فيما سبق .

والمقصود بتعديل الكلام ما ذكره ابن جنّيّ ، حيث قال : ‹‹ وكانت (نُون) التّثنية أولى بالكسر من (نُون) الجمع ؛ لأنّ قبلهـا (ألِفًا) ، وهـي خفيفـةٌ ، والكسر ثقيلـةٌ فاعتـدلا ، وقبـل (نُـون) الجمـع (واوٌ) ، أو (يـاءٌ) ، وهـي ثقيلـةٌ ففتحـوا (النُّون) ؛ ليعتـدل الأمـر . ›› ، (سـرّ صـناعة الإعـراب : 488/2 .) .

كـان يجـوزُ أنْ نُحـرّك (نُـون) الاثنـين بـالفتح ، و (نُـون) الجمـع بالكسـر ، ويُصبح حينئذٍ الفرقُ بين التّثنية والجمع على هذه الصّفة الأُولى .)) [1] .

ط _ قوله في علّة اختصاص الفاعل بالرّفع ، والمفعول بالنّصب : ((وأمّا الحديثُ على معرفة اختصاص كُلّ واحدٍ من المفعول والفاعل بإعرابٍ دون إعراب الآخر فليس له أصلٌ إلاّ السّماع عن أمير المُؤمنين عليّ _ صلوات الله عليه _ ؛ لأنّه رُوي عنه أنّه قال في حديثه لأبي الأسود الدّؤليّ : << الفَاعِلُ مَرْفُوعٌ أَبَدًا ، وَالمَفْعُوْلُ بِهِ مَنْصُوْبٌ أَبَدًا إِذَا سَمَّيْتَ مَنْ فَعَلَ بِهِ ، وَلاَ بُدَّ لِلفِعْلِ مِنْ فَاعِلٍ إِمَّا ظَاهِرًا ، وَإِمَّا مُضْمَرًا . >>[2] _ تَمّ كلامه _ U _[1] .

وقال الكيشيّ : ((وحُرّك نونُهما لالتقاء السّاكنين ، وفُتحت في الجمع ، وكُسرت في التّثنية طلبًا
للاعتدال ، فإنّك في الجمع تخرُج من الضّمّة ، أو الكسرة إليها ، وفي التّثنية من الفتحة إليها .)) ، (الإرشاد إلى علم الإعراب : 98 .) .

وما ذكره ابن يعيش هو مذهب عبد القاهر الجرجانيّ في : (المُقتصد : 192/1 .) ، حيث قال : ((أمّا كسر (النّون) في التّثنية وفتحها في الجمع ؛ فللفرق بين القبيلين ؛ ولأنّ (نُون) التّثنية يقع بعد (ألفٍ) أو (ياء) مفتوحٍ ما قبلها ، فلمّا كان كذلك لَمْ يُستثقل فيه الكسر الذي هو أصل التقاء السّاكنين ، و (النّون) في الجمع يقع بعد (واوٍ) مضمومٍ ما قبلها أو (ياءٍ) مكسورٍ ما قبلها ، فيُختار فيه الفتح ؛ ليُعادلَ خفّتُهُ ثقلَ الضّمّة
و (الواو) ، والكسرة و (الياء) .)) .

(5) قاله سيبويه في : (الكتاب : 5/1 .) ، وابن جنّيّ في : (سرّ صناعة الإعراب : 487/2 _ 488 ، علل التّثنية : 85 .) .

(1) (المُحيط : 22/2أ .) .

=

= وقد ذكر أبو البركات الأنباريّ عللاً لبيان المقصود بالفرق بين كسر (نُون) التّثنية ، وفتح (نُون) الجمع ، حيث قال : ((فإنْ قيل : فلِمَ كسروا (نُون) التّثنية ، وفتحوا (نُون) الجمع ؟ . ، قيل للفرق بينهما مع تباين صيغتيهما .

فإنْ قيل : وما الحاجة إلى الفرق بينهما مع تباين صيغتيهما ؟ ، قيل : لأنّهم لو لَمْ يكسروا (نُون) التّثنية ، ويفتحوا (نُون) الجمع لالتبس جمع المقصور في حالة الجرّ والنّصب بتثنية الصّحيح ؛ ألا ترى أنّك تقول في جمع (مُصطفى) : رَأَيْتُ مُصطفَيْنَ ، و : مَرَرْتُ بِمُصطَفَيْنَ ، قال الله تعـالى : [رسم قرآني غير مقروء] [ص:] ، فلفظ (مُصْطَفَيْنَ) كلفظ (زَيْدَيْنَ) ، فلو لَمْ يكسروا (نُون) التّثنية ويفتحوا (نُون) الجمع لالتبس هذا الجمع بهذه التّثنية .

فإنْ قيل : فهلاّ عكسوا ففتحوا (نُون) التّثنية وكسروا (نُون) الجمع ، وكان الفرق حاصلاً ، قيل : لثلاثة أوجهٍ :

الوجه الأوّل : أنّ (نُون) التّثنية تقع بعد (ألفٍ) أو (ياءٍ) مفتوحٌ ما قبلها ، فلَمْ يستثقلوا فيها الكسرة ، وأمّا (نُون) الجمع فإنّها تقع بعد (واوٍ) مضمومٌ ما قبلها ، أو (ياءٍ) مكسورٌ ما قبلها ،

وأمّا قول من قال : إنّما اختصّ الفاعلُ بالرّفع ؛ لأنّه شريفٌ ، والرّفع أشرف الحركات ، واختصّ المفعولِ بالنّصب ؛ لأنّه فضلةٌ يُستغنى عنها في أكثر الأحوال ، فأُعطي حركةً خفيفةً إشعارًا بأنّه فضلةٌ لتزول تلك الحركة بزواله[2] ، فليس باحتجاجٍ واضحٍ ؛ لأنّ الفاعل قد يكون شريفًا ، وغير شريفٍ ، وقد يكون المفعول مفعولاً على المجاز وهو غير ضعيفٍ .

وأمّا قول من قال : إنّما اختصّ الفاعل بالرّفع ؛ لأنّه قويٌّ فأُعطي أقوى الحركات ، وهي الضّمّة ، واختصّ المفعول بالنّصب ؛ لأنّه ضعيفٌ ، فأُعطي أضعف الحركات ، وهي الفتحة[3] ، فليس ببُرهانٍ لائحٍ أيضًا ؛ لأنّه لا يطّرد هذا القياس

فاختاروا لَها الفتحة ؛ لتعادل خفّةُ الفتحة ثقلَ (الواو) والضّمّة ، و (الياء) والكسرة ، ولو عكسوا ذلك لأدّى إلى الاستثقال ، إمّا لتوالي الأجناس ، وإمّا للخروج من ضمٍّ إلى كسرٍ .

والوجه الثّاني : أنّ التّثنية قبلِ الجمع ، والأصل في التقاء السّاكنين الكسر ، فحُرّكت (نُون) التّثنية بِما وجب لَها في الأصل ، وفُتحت (نُون) الجمع ؛ لأنّ الفتح أخفّ من الضّمّ .

والوجه الثّالث : أنّ الجمع أثقل من التّثنية ، والكسر أثقل من الفتح ، فأعطوا الأخفّ الأثقلَ ، والأثقلَ الأخفّ ؛ ليُعادلوا بينهما .)) ، (أسرار العربيّة : 69 _ 70 .) .

(2) انظر هذا القول _ برواية : << الفَاعِلُ مَرْفُوعٌ أَبَدًا ، وَالمَفْعُوْلُ بِهِ مَنْصُوْبٌ أَبَدًا إِذَا سَمَّيْتَ مَنْ فَعَلَ بِهِ ، وَلاَ بُدَّ لِلْفِعْلِ مِنْ فَاعِلٍ إِمَّا مُضْمَرًا ، وَإِمَّا مُظْهَرًا . >> _ في : (كشف المُشكل : 204 .) .

(1) قال الفارسيّ : ((ليس لرفع الفاعل ، ولا لنصب المفعول ، ولا لجرّ المُضاف تعليلٌ ، بل هو وضعٌ وضعه الله تعالى على ألسنة العرب .)) .

=

= انظر نسبته إليه في : (المُحرّر في النّحو : 333/1 .) .

(2) قاله الحيدرة ، حيث جاء في : (كشف المُشكل : 203 _ 204 .) ما نصّه : ((حُكم الفاعل أنْ يكون مرفوعًا . . . . ، وأُعطي الرّفع ؛ لأنّه أشرف الأشياء ، والرّفع أشرف الحركات ، وحُكم المفعول أنْ يكون منصوبًا . . . . ، وأُعطي النّصب ؛ لأنّه فضلةٌ في الكلام فأُعطي أخفّ الحركات ؛ لتزول بزواله .)) .

وقال الهرميّ : ((إنّما خُصّ الفاعل بالرّفع ، والمفعول بالنّصب ؛ من حيث إنّ الرّفع أوّل الحركات ؛ لأنّه من (الواو) ، و (الواو) من أوّل الفم ، والفاعل أشرف من المفعول ، وأقوى منه ؛ فلذلك أخذ الرّفع .)) ، (المُحرّر في النّحو : 333/1 .) .

(3) قال الكيشيّ : ((اعلم أنّ الرّفع علمُ الفاعليّة ، والنّصب علم المفعوليّة ، . . . . . ، وإنّما جُعل كذلك ؛ لأنّ الضّمّة أثقل الحركات ، والفتحة أخفّها ؛ والفاعلَ واحدٌ والمفعولَ خمسةٌ ؛ ليكثُر الخفيف ، ويقلّ ضدُّه .)) ، (الإرشاد إلى علم الإعراب : 100 .) .

أمّا ابن عصفور فقد قال : ((إنّما رُفع الفاعل ونُصب المفعول تفرقةً بينهما ، فإنْ قيل : فهلاّ كان الأمر بالعكس ؟ ، فالجوابُ : أنّ الفعل لَمّا كان يطلبُ جُملةً من المفعولين أقلّها خمسةٌ ، وهي : المفعول المُطلق ، والمفعول معه ، وظرف الزّمانِ ، وظرف المكان ، والمفعول من أجله ، نحو قولك : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا قِيَامًا يَوْمَ الجُمُعَةِ أَمَامَكَ خَوْفًا مِنْ كَذَا ، وأكثرها ثمانيةٌ وذلك إذا كان الفعل من باب ما يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين ، تقول : أَعْلَمْتُ وَعَمْرًا بَكْرًا زَيْدًا مُنْطَلِقًا إِعْلاَمًا يَوْمَ الجُمُعَةِ أَمَامَكَ خَوْفًا مِنْهُ ، ولا يطلب من الفاعلين إلاّ واحدًا ، نُصِبَتْ طلبًا للتّخفيف ، ولَمْ يرفع ، ولَمْ

بالإجماع .)) [1] .

يخفض ؛ لئلاّ يتوالى به الثّقل ، فلمّا استحقّ المفعولُ النّصب لَمْ يبقَ للفاعل إلاّ الرّفع ، أو الخفض فكان الرّفع به أولى من الخفض حيث كان الرّفع أوّلاً والخفض ثانيًا عنه ؛ لأنّ الضّمّة من (الوَاو) بدليل أنّ الحركة بعض الرّفع ، ألا ترى أنّك إذا أشبعتها صارت حرفًا ، و (الوَاو) من حروف مُقدّم الفم ؛ لأنّها من الشّفتين ، والكسرة من (الياء) و (الياء) من وسط اللسان ، والفاعلُ أولى من حيث مرتبته أنْ يُقدّم على المفعول ، فأُعطي الأوّل للأوّل مُناسبة .)) ، (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 100/1 .) . =

= وأمّا الأصبهانيّ فقد قال : ((إنّما جُعل الرّفع للفاعل ، والنّصب للمفعول ، ولَمْ يُجعل بالعكس ؛ لأنّ الرّفع أثقل من النّصب ؛ لحصوله من استعمال العُضْوين ؛ والفاعل أقلّ من المفعول ، فأُعطي الرّفع الذي هو أثقل الفاعلَ الذي هو أقلّ ، والنّصبُ الذي هو أخفّ المفعولَ الذي هو أكثر ؛ لتوازي قلّة الفاعل ثقلَ الرّفع ، وخفّة النّصب كثرة المفاعيل .)) ، (شرح الكافية للأصبهانيّ : 38/1 .) .

(1) (المُحيط : 35/2أ _ 35ب .) .

وقد أشار العُكبريّ إلى أربع عللٍ أدّت إلى رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، حيث قال : ((إنّما أُعرب الفاعلُ بالرّفع ؛ لأربعة أوجهٍ :

أحدها : أنّ الغرض الفرق بين الفاعل والمفعول ، فبأيِّ شيءٍ حصل جاز .

والثّاني : أنّ الفاعل أقلُّ من المفعول ، والضّمّ أثقلُ من الفتح ، فجُعل الأثقل للأقلّ ، والأخفّ للأكثر تعديلاً .

والثّالث : أنّ الفاعل أقوى من المفعول إذا كان لازمًا لا يسوغ حذفه ، والضّمّة أقوى الحركات ، فجُعل له ما يُناسبه .

والرّابع : أنّ الفاعل قبل المفعول لفظًا ومعنًى ؛ لأنّ الفعل يصدر منه قبل وصوله إلى المفعول ، فجُعل له أوّل الحركات ، وهو الضّمّة .)) ، (علل البناء والإعراب : 152/1 .) .

أمّا الجليس فقد أشار إلى أنّ العلل التي يستوجب بِها رفع الفاعل ونصب المفعول كثيرةٌ إلاّ أنّ الذي يحضره منها ستّ عللٍ ، حيث قال : ((يحضر الآن على الحفظ منها ستّ عللٍ :

الأوّل : أنّ الفاعل واحدٌ ؛ لأنّ الفعل لا يكون له فاعلان والمفعول كثيرٌ ؛ لأنّ الفعل يكون له مفعولان فصاعدًا إلى عشرة ، فاختير للفاعل أثقل الحركات وهو الرّفع ، واختير للمفعول أخفّ الحركات وهو النّصب ؛ لأنّ إعادة ما خفّ وتكريره أيسر مؤونة ، وأقلّ تعبًا من إعادة ما ثقُل .

الثّانية : أنّ الفاعل أوّلُ ؛ لأنّ رُتبته أنْ يلي الفعل لحاجة الفعل إليه ، ولا يجوزُ الاقتصار على المفعول دونه ، كما يجوزُ عكس ذلك ، والمفعول ثانٍ ؛ لأنّ رُتبته أنْ يقع بعد الفاعل لِما بُيّن .

فلمّا كان على هذه النَّصْبَةِ ، وكانت الحُروف الثّلاثة المأخوذة منها حركات الإعراب الثّلاث مُختلفة المخارج حسب ما تقدّم شرحه ، جعل أقربَها وأدناها وهو الرّفع للمُتقدّم وهو الفاعل ، وجعل أبعدها وأقصاها وهو النّصب للمُتأخّر وهو المفعول ، وهاتان العلّتان مرضيتان ومُتقدّمتان في الجودة والقُوّة على غيرِهما .

الثّالثة : أنّ الفاعل أقوى من المفعول لحاجة المفعول إليه ، فلمّا كان الفاعل أقوى من المفعول أُعطي الفاعل أقوى الحركات والمفعول أضعفها .

الرّابعة : أنّ الفاعل أوّل كما ذُكر ، وهو يردُ والنّفس جامَّةٌ نشيطةٌ ، فجُعل له الأثقل من الحركات وهو الرّفع ؛ لقوّة النّفس عند وُروده على إتْمام النُّطق ، وجُعل للمفعول النّصب لفتورها وضعفها عند وُروده .

هـ _ قوله في علّة عدم جواز صوغ أفعال الألوان للتّعجّب : ((وأمّا العلّة في أنّه لا يجوزُ أنْ تُصاغ أفعال الألوان للتّعجّب[1] ففي ذلك خلافٌ ، منهم من يقول : إنّما امتنع ذلك فيها لأنّها زائدةٌ على الثُّلاثي[] ، فثقُل النّطقُ بِه[] كما تقدّم[] .

ومنهم من يقول : إنّ أفعال الألوان في الأصل لازمةٌ لا تُعدّى بنفسها ، ولا تُعدّى

الخامسة : قد ذُكرت في باب (المُبتدإ والخبر) وهي مُضارعة الفاعل للمُبتدإ .

السّادسة : أنّ الفاعل ارتفع للفرق بينه وبين المفعول .

=

= وهذه من العلل التي يتوجّه عليها العكس ، ولا يُوجدُ لَها مخرجٌ ؛ إذْ لقائلٍ أنْ يقول هلاّ ارتفع المفعول وانتصب الفاعل وكان ذلك للفرق بينهما ، وقد عوّل الشّيخ أبو نصر النّحويّ _ رحمه الله _ على هذه العلّة في : (شرحه للجُمل) لا ثقةً بِها ، وترجيحًا لَها ، بل لأنّه كتاب تقريبٍ وإيجازٍ .)) ، (ثِمار الصّناعة : 243 _ 244 .) .

أمّا الواسطيّ فقد أشار إلى أنّ العلّة في ذلك تتمثّل في ثلاثة أوجهٍ ، حيث قال : ((أمّا وجوب الرّفع له فمن أوجهٍ :

أحدُها : أنّه لا يخلو أنْ يُرفع أو يُنصب أو يُجرّ ، فلا يجوزُ جرّه ؛ لأنّه ليس قبله ما يجرُّه ولا ينصبه ؛ لأنّ النّصب لا يكون إلاّ بعد الرّفع ، فبقي أنْ يُرفع .

الثّاني : رفعٌ ؛ لأنّه واحدٌ والمفعولات كثيرةٌ ، فأُعطي القليل الأثقلَ وهي الضّمّة ، وأُعطي الكثيرَ الأخفَّ وهي الفتحة .

الثّالث : رفعٌ ؛ لأنّه مع الفعل جُملةٌ مُفيدةٌ ، فأشبهت الابتداء والخبرَ ، وقد وجبَ لَهما الرّفع ، فرُفع الفاعل تشبيهًا بذلك .)) ، (شرح اللمع في النّحو : 35 .) .

(1) خلافًا للكُوفيّين فيما هو أصل الألوان ، وهو (السّواد) و (البياض) ، حيث أجازوا التّعجّب منهما كما سبق إيضاحه في : (274 .) .

() ليس على إطلاقه بل منها ما هو مُجرّدٌ ، كـ (سَوِدَ) ، و (زَرِقَ) ، ومنها ما هو مزيدٌ ، كـ (اسْوَدَّ) ، و (ابْيَضَّ) .

() هذا ما عليه كثيرٌ من النّحويّين ، أمثال : الزّجّاجيّ في : (الجُمل في النّحو : [illegible] .) ، والفارسيّ في : (الإيضاح العضُديّ : [illegible] ، المسائل العضُديّات : [illegible] .) ، والحيدرة في : (كشف المُشكل : [illegible] .) ، والهرْميّ في : (المُحرّر في النّحو : [illegible] .) .

() إحالةٌ إلى قوله : ((أمّا العلّة في أنّه لا يجوزُ أنْ تُصاغ الأفعال الرّباعيّة للتّعجّب فهي أنّ الغرض بالتّعجّب تخفيفُ اللفظ وتقليله ؛ لكثرة استعمال العرب له كما تقدّم . فلو تعجّبتَ بفعلٍ رُباعيّ لعاد خُماسيًّا في اللفظ ، ولثقُلت الكلمة على النّاطق ، فلمّا امتنع صيغة الرُّباعيّ اعتمدوا _ إذا أرادُوا التّعجّب منه _ على أنّهم يتعجّبون من مصدره بفعلٍ يصوغونه صيغة الثّلاثي ، فيقولون في مثل : (دَحْرَجَ) ، و (قَرْمَطَ) ، و (سَرْهَفَ) : مَا أسْرَعَ دَحْرَجَتَهُ ! ، و : أَبْيَنَ قَرْمَطَتَهُ ! ، و : أَحْسَنَ سَرْهَفَتَهُ ! ، هذا فيما كانت حُروفه أُصولاً .)) ، (المُحيط : [illegible] ب _ [illegible] أ .) .

بغيرها ، والمصوغُ للتّعجّب يُعدّى بـ (همزة) النّقل[1] .

ومنهم من يقول : إنّ الغرض بالتّعجّب هو المدح والذّمّ ، والألوان من فعل الله سُبحانه ، فلا يُمدح عليها ولا يُذمّ[2] ، وهذا غير شيءٍ ؛ لأنّ التّعجّب قد يردُ لغير مدحٍ ولا ذمٍّ مُضافين إلى المُتعجَّب منه كما تقدّم .)) [3] .

و _ قوله في علّة امتناع صوغ أفعال العاهات للتّعجّب : ((وأمّا العلّة في أنّه لا يجوز أنْ يُصاغ للتّعجّب أفعال العاهات ، نحو : (عَوِرَ) ، و (حَوِلَ) ، و (عَمِيَ) ، و (عَرَجَ) ، وما شاكل ذلك ، فقال بعضهم : إنّها إنّما امتنع أنْ تُصاغ للتّعجّب ؛ لأنّ أفعالَها في الأصل تزيد على الثّلاثيّ ، ويقول : إنّ (عَوِرَ) بمعنى : اِعْوَرَّ ، و (حَوِلَ) بمعنى :
احْوَلَّ ، وهذه فيما أحسِبُ علّةٌ غيرُ مُستقيمةٍ[4] ، ولا أعرف في هذا علّةً غيرَ السّماع
عن العرب ، فإنْ أردتَ بلفظها معنًى غير معنى العاهة جازَ أنْ تصوغها للتّعجّب في ذلك المعنى ، مثل أنْ تقول : مَا أَعْرَجَ زَيْدًا ! للمعراج _ وهو

---

(1) قاله المُبرّد في : (المُقتضب : 📃/🗁🖰🗁 .) ، والعُكبريّ في : (المُتّبع : 🖹/🗏📃🗄 .) ، والكيشيّ في :
(الإرشاد إلى علم الإعراب : 🖺📃🗁 .) .
(2) هذا القول منسوبٌ إلى الخليل في : (الكتاب : 📃/🖰🖲🙰 .) .
(3) (المُحيط : 📃/🗏🗄أ _ ب .) .
و (كما تقدّم) إحالةٌ إلى قوله في أنّ معنى (التّعجّب) : ((هو تقرير معنًى يجدُهُ المُتعجّب في نفسه فيخبرُ به ؛ لبيان مدحٍ أو ذمٍّ ، أو ما يقومُ مقامَهُما عقيبَ حُصول أمرٍ يُجبُ ذلك . . . . .
وقولنا : أو ما يقومُ مقامَهُما ، نُريدُ بذلك ما هُو مُضافٌ إلى المخلوق وهُو من فعل الخالق تعالى ، نحو
قولك : مَا أَحْسَنَ طُوْلَ زَيْدٍ ! ، و : مَا أَقْبَحَ قِصَرَ عَمْرٍو ! ، وهذا لا يُستحقّ عليه مدحٌ ولا ذمٌّ ؛ لأنّه من فعل الله تعالى .)) ، (المُحيط : 📃/⌨📃 .) .
(4) بل هي أشهر علّة عند النّحويّين ، يقول ابن مالك : ((إنّما لَمْ يُبنَ من هذا النّوع (فعل) التّعجّب ؛ لأنّ مبناه من الفعل أنْ يكون ثُلاثيًّا محضًا ، وأصل الفعل في هذا النّوع أنْ يكون على أفعل ، ولذلك صحّت فيه (العين) إذا كان ثُلاثيّ اللفظ كـ (هيف) ، و (عَوِر) ، و (حَوِل) ، ولَمْ تُقلب (ألفًا) كما فُعل بـ (هَابَ) ، و (نَابَ) و (خَافَ) ، و (نَامَ) ، مع أنّ (العين) من جميعها حرف لينٍ مُتحرّكٌ مفتوحٌ ما قبله ، وهذا الذي فُعِل بفعل من التّصحيح حملاً على (أَفْعَل) مُقدّرًا أو موجودًا شبيهٌ بما فُعل بـ (اِجْتَوَرُوا) حملاً على (تَجَاوَرُوا) ، وبـ (مَخِيْطٍ) حملاً على (مِخْيَاطٍ) ، ولولا ذلك لقيل في (اِجْتَوَرُوا) : (اِجْتَارُوا) ، كما قيل : (اِخْتَارُوا) ، و (اِقْتَادُوا) ، ولقيل في (مِخْيَطٍ) : (مَخَاط) ، كما قيل : (مِثَال) ، و (مَعَاش) ، فكان تصحيح (هَيِف) وأخواته مع استحقاقه بظاهره ما استحقّه (هَابَ) وأخواته دليلاً على أنّ أصله (أَفْعَل) ، و (أَفْعَلُ) لا يُبنى منه فعل تعجّبٍ فجرى مجراه ما هُو بمعناه وواقعٌ موقعه ، وهذا التّعليل هو المشهور عند النّحويّين ، وعندي تعليلٌ آخر أسهل منه ، وهو أنْ يُقال : لَمّا كان بناء الوصف من هذا النّوع على (أَفْعَل) لَمْ يُبنَ منه (أَفْعَل) تفضيلٍ ؛ لئلاّ يلتبس أحدهُما بالآخر ، فلمّا =

السُّلّم _ [1] ، وتقول : مَا أَعْمَى زَيْدًا ! ، وأنت تُرِيدُ قَلْبَهُ لاَ عَيْنَهُ ، وعلى هذا القياسُ ما قُدِّرَ فيه هذا التّقدير .)) [2] .

ي _ قولـه عنـد بيانـه لقولـه I : ⓵ ➔⌖⑤⌧♆☒⌧✞⌲○✡⊞⌧⌖ ⊞❄♦⌖⊠✡⊍♦↑⊃⌖ ⑩✡⌖⌖⑥💻 ⑤☼☺←◎⊠⌀⌖ ⑤⊠✡♦"⌧✞"♊⅀⇨ ➔⌖⌖✓⌖⑥💻 ⑤☼✡☺←◎⊠⌀⌖ ✓✡⌈ ⌘❄⌖⑨♊⌧✡⅀⇨ ➔⌖⑩❄✡⑥⌲①②⌘·✡●⌖↑✡ ⊻♦⊡♊ ⊞❄♦↑⌘❄✡⊍❄♦↑⊃⌖ ⓵ [3] : (((إِلَيْكَ) : (إِلَى) لانتهاء الغاية[4] ، وقيل : بِمعنى (عَلَى) [5] ، و (الألف) في (عَلَى) ، و (إِلَى) تُقلب (يَاءً) مع المُضمَـر ،

تقول : إِلَيْكَ ، و : عَلَيْكَ ، ولا تُقلب مع الظّاهر ؛ لأنّك تقول : عَلَى زَيْدٍ ، و : إِلَى زَيْدٍ ، قال بعضهم : فرقًا بين ما يدخل وهو مُتمكّنٌ ، وما يدخل وهو غير مُتمكّنٍ ، فالمُتمكّن لا يُقلب ، كقولِكَ : رَجَاهُ وَرَجَا زَيْدٌ ، و : هَدَاهُ وَهَدَى زَيْدٌ ، وغير المُتمكّن يُقلب[6] ، ويُريدون بغير المُتمكّن الحُروف التي تُقلب على ما تقدّم ، والذي أحسبُ أنّ هذا التّعليل لا يلزم ، وأنّ أصل ذلك الوضع المسموع عن العرب .)) [7] .

3 _ الاعتراض على الأحكام النّحويّة :

= امتنع صوغ (أَفْعَل) التّفضيل امتنع صوغ (فعل) التّعجّب ؛ لتساويهما وزنًا ومعنًى ، وجريانهما مجرًى واحدًا في أُمورٍ كثيرةٍ . وهذا الاعتبار هيّنٌ ليّنٌ ، ورُجحانه مُتعيّنٌ .)) ، (شرح التّسهيل : 45/3 .) .

(1) قال الجوهريّ : ((عَرَجَ في الدَّرَجَة والسُّلَّم يَعْرُجُ عُرُوجًا ، إذا ارتقى ، وعَرَجَ أيضًا ، إذا أصابه شيءٌ في رجله فَخَمَعَ ومشى مِشْيَة العُرْجَان ، وليس بخِلْقَة ، فإذا كان ذلك خِلْقَةً قُلتَ : عَرِجَ _ بالكسر _ فهو أعرجُ بيّن العرج من قومٍ عُرجٍ وعُرْجانٍ .

وأَعْرَجَهُ الله ، ومَا أَشَدَّ عَرَجَهُ ، ولا تقُل : مَا أَعْرَجَهُ ؛ لأنّ ما كان لونًا ، أو خِلْقَةً في الجسد لا يُقالُ منه : مَا أَفْعَلَهُ إلاّ مع (أَشَدَّ) . . . . ، والمِعْرَاجُ : السُّلَّم .)) ، (الصّحاح _ (عَرَجَ) _ : 328/1 .) .

وانظر _ في (عَرَجَ) _ : (لسان العرب : 322/2 ، تاج العروس : 430/3 .) .

(2) (المُحيط : 54/4ب .) .

(3) (البقرة : 4 .) .

(4) هذا هو الأصل في معانيها .

انظر : (رصف المباني : 166 ، الجنى الدّاني : 385 .) .

(5) لَمْ أقف على قائله .

(6) انظر : (شرح اللمع في النّحو للواسطيّ : 66 ، المقاصد الشّافية : 159/2 .) .

(7) (المُستنهى : أ/11ب _ 12أ .) .

أعمّ اعتراضات ابن يعيش وأكثرها يتجلّى فيها هذا النّوع من الاعتراض ، وقد وقع منها شيءٌ كثيرٌ ، وهذه أشياء أُخر تُؤكّد اهتمام ابن يعيش بِهذا النّوع من الاعتراض :

أ _ قوله : ((يَمتنع أنْ يدخل حرف النّداء على ما فيه (الألف) ، و (اللام) إلاّ في اسم الله تعالى ؛ لكثرة استعماله في الدّعاء ، فيجوزُ أنْ تقول : يَا الله اغْفِرْ لِيْ ، ولا يجوزُ في غير اسم الله تعالى ، وإنّما لَمْ يجُز ؛ لأنّ حرف النّداء زائدٌ ، و (الألف) ، و (اللام) زائدتان ، والكلمة الواحدة لا يجتمع فيها زائدان من أوّلِها .)) [1] .

ب _ قوله في أحكام (المفعول المُطلق) : ((يَمتنع أنْ يتقدّم معمول المصدر عليه[2] ،

---

(1) (التّهذيب : 197 .) .

وما ذكره ابن يعيش هو مذهب البصريّين ، والكُوفيّون على خلافه ، يقول يحيى بن حمزة : ((لا يجوزُ نداء ما فيه (ألفٌ) و (لامٌ) ، هذا هو مذهب البصريّين ، فلا يجوزُ أنْ تقول : يَا الرَّجُلُ ، و : يَا الغُلاَمُ ؛ لأنّ (اللام) للتّعريف ، و (يَا) مع القصد تُفيدُ التّعريف ، ولا حاجة بنا إلى الجمع بين التّعريفين .

فأمّا الكسائيّ ، والفرّاء ، وغيرهُما من نُحاة الكُوفة فقد جوّزوا نداء ما فيه (اللام) . وهو ضعيفٌ كما

ترى ، ولا يجوزُ دُخولُها إلاّ على اسم الله وحده ، فيُقال فيه : يَا الله ، وإنّما جاز ذلك ؛ لأمرين :

أمّا أوّلاً : فلأنّهما عوضًا عن (همزة) (إلَـه) ؛ لأنّ أصل قولنا : الله : (الإلاه) ، فحُذفت (الهمزة) ، وهي (همزة) (فِعَال) ، ثُمّ عُوّضت (اللام) عنها ، فوزنه على هذا (العَال) _ بحذف (فَائه) .

وأمّا ثانيًا : فلأنّ (الألف) و (اللام) لَمّا كانا لا ينْزعان عن الاسم بحالٍ جريًا في لُزومهما له مجرى بعض حُروف الكلمة ؛ فلهذا كان مُفارقًا لسائر ما تدخله (اللام) بِما ذكرناه _ والله أعلم _ .)) ، (المنهاج : 333/1 _ 334 .) .

وقد بسط العُكبريّ القول في علل عدم جواز دُخول (الياء) على (الألف) و (اللام) ، وجواز دُخولِها على اسم الله تعالى ، حيث قال : ((لا تدخل (يَا) على (الألف) ، و (اللام) ؛ لأمرين :

أحدهُما : أنّ (الألف) و (اللام) للتّعريف ، و (يا) مع القصد إلى المُنادى تُخصّصه وتُعيّنه ، ولا يجتمع أداتا تعريفٍ .

والوجه الثّاني : أنّ (اللام) لتعريف المعهود ، والمُنادى مُخاطبٌ ، فهُما مُختلفان في المعنى ، وقد جاء ذلك في ضرورة الشّعر ، قال من الرّجز :

فَيَا الغُلاَمَانِ اللذَانِ فَرَّا .
إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانِي شَرًّا .

وأمّا قول الآخر من الوافر :

أُحِبُّـكِ يَـا التِـي تَيَّمْـتِ قَلْبِـي   وَأَنْـتِ بَخِيْلَـةٌ بِـالْوِدِّ عَنِّـي .

=

= فقيل : هو من هذا الباب ، وقيل : (الألف) و (اللام) فيه زائدتان ، وتعريف الموصول بالصّلة .

وأمّا اسم الله تعالى فتدخل عليه ؛ لثلاثة أوجهٍ :

وأنْ يُفصل بينه وبين معموله[1] ، وأنْ يعمل وهو محذوفٌ[2] ، وأنْ يتحمّل الضّمير[3] .

وأنْ يُثنّى ، أو يُجمع إذا كان عاملاً ؛ لأنّه يُقدّر بـ (أَنْ) ، والفعل ، والفعل لا يجوزُ تثنيته ، ولا جمعه ، فإنْ كان غير عاملٍ ، وكان اسْمًا للأشياء جاز تثنيـــته ،

وجمعه ، مثل : العُلوم ، والحُلوم ، والأشغال ، والأعمال ، وما شاكل ذلك .)) [4] .

أحدها : أنّ (الألف) و (اللام) فيه لغير التّعريف ؛ لأنّه سُبحانه واحدٌ لا يتعدّد فيحتاج إلى التّعيين ، ودُخول (يَا) عليه للخطاب .

والثّاني : أنّ (الألف) و (اللام) عوضٌ من (همزة) (إِلَـهٍ) ، وذلك أنّ الأصل فيه (الإله) ، فحُذفت (الهمزة) حذفًا عند قومٍ ، وعند آخرين أُلقيت حركتهما على (اللام) ، ثُمّ أُدغمت إحداهُما في الأُخرى ، فنابت (اللام) عن (الهمزة) ، فاجتمعت مع (يَا) من هذا الوجه .

والثّالث : أنّه كثُر استعمالهم هذه الكلمة ، فخفّ عليهم إدخال (يَا) عليها .)) ، (اللباب في علل البناء والإعراب : 335/1 _ 336 .) .

وانظر : (الإنصاف : 339/1 _ 340 ، الإيضاح في شرح المُفصّل : 274/1 _ 275 .) .

(2) سبق القول في هذه المسألة في : (154 _ 156 .) .

(1) قال ابن مالك : ((لا يُحال بينهما بأجنبيٍّ كما لا يُحال به بين الموصول والصّلة ، فإنْ وقع ما يُوهم خلاف ما ينبغي تُلُطِّف له فيما يُؤمنُ معه الخطأ ، ويَثْبُتُ به الصّواب .)) ، (شرح الكافية الشّافية : 1019/2 .) .

وقال يحيى بن حمزة : ((لا يُفصل بينه وبين معموله بأجنبيٍّ ، فلا يجوزُ أنْ نقول : إكْرَامَكَ خَيْرٌ لَكَ زَيْدًا ، ولا : أَكْلَكَ خَيْرٌ لَكَ طَعَامَ الأَمِيْرِ .)) ، (المنهاج : 272/1 .) .

وقد أجاز الرّضيّ الفصل بينه وبين معموله بأجنبيٍّ .

انظر : (شرح الكافية : 407/3 .) .

(2) أجاز الرّضيّ إعماله مُضمرًا مع قيام الدّليل عليه .

انظر : (شرح الكافية : 407/3 .) .

(3) ما ذكره ابن يعيش هاهُنا هو مذهب البصريّين .

انظر نسبته إليهم في : (المُساعد : 226/2 .) .

وقد ذكر يحيى بن حمزة علّة عدم الإضمار فيه ، فقال : ((إنّما لَمْ يُضمر فيه ؛ لأمرين :

أمّا أوّلاً : فلأنّ الإضمار فرعٌ على الاشتقاق ، فلمّا لَمْ يكن مُشتقًّا لَمْ يكن فيه إضمارٌ .

وأمّا ثانيًا : فلأنّ الذي يخرج إلى الإضمار هو مُلازمة الفاعل ، والفاعل غير مُلازمٍ للمصدر ؛ لكونه يستقلّ كلامًا بغير فاعله .)) ، (الحاصر : 797/2 .) .

وأجاز الكوفيّون إضماره مُستدلّين بقول زُهير بن أبي سلمى : =

= وَمَا الحَرْبُ إلاّ مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ ... وَمَا هُو عَنْهَا بِالحَدِيْثِ المُرَجَّمِ .

قال ابن هشام : ((وهذا البيت نادرٌ قابلٌ للتّأويل ، فلا تُبنى عليه قاعدةٌ .)) ، (قطر النّدى : 293 .) .

(4) (التّهذيب : 170 _ 171 .) .

ج _ قوله : ((يَمتنع أنْ يُجمع بين الفعل المحذوف وبين ما عُوِّض منه[1] ، لو قُلتَ : بَادِرْ اللَّيْلَ اللَّيْلَ ، لَمْ يجُز[2] ، وكذلك لو قُلتَ : الْزَمْ إِلَيْكَ زَيْدًا ، لَـــمْ

يجُز أيضًا .)) [3] .

د _ قوله في حُكم دُخول (تاء) القسمِ على غير اسم الله تعالى : ((. . . . ، وبعد (الواو) (التّاء) وهي محمولةٌ على (الواو) لتواخيهما في مثل : (تُخْمَةٍ) و (وَخْـمَةٍ) ،
و : (تُرَاثٍ) و (وُرَاثٍ) [1] ، و (التَّاء) لا تدخل أبدًا إلاّ على اسم الله تعالى فقط[2] ، قال الله تعالى : ① ✎❄⌖⑥⌧✡⬆⑤☠ ❸⌖⑥✍✉⇨☺✡

قال ابن جنّيّ : ((ولا يجوزُ تثنية المصدر ، ولا جمعه ؛ لأنّه اسم جنسٍ ؛ ويقع بلفظه على القليل ، والكثير ، فجرى لذلك مجرى (الزّيت) ، و (الْماء) ، و (التّراب) ، فإنْ اختلفت أنواعه جازت تثنيته ، وجمعه ، تقول : قُمْتُ قِيَامَينِ ، و : قَعَدْتُ قعُودَيْنِ .)) ، (اللمع : 102 .) .

وانظر : (المُبهج : 105 .) .

وقال ابن هشام : ((وإنّما لا يُثنّى المصدر ، ولا يُجمع ؛ لأنّ معنى المصدر ومعنى الفعل واحدٌ ؛ لأنّك إذا قُلتَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا ، فمعنى قولك : (ضَرْبًا) معنى (ضَرَبْتُ) فإنّما أُثبتت بالمصدر توكيدًا للفعل ، فلمّا كان المصدر بمعنى الفعل لا يُثنّى ، ولا يُجمع ، فإذا أدخلتَ في المصدر (هاء) التّأنيث أشبه المصدر حينئذٍ الأسْماء ؛ لأنّ الأفعال لا تدخلها ، وإنّما تدخل في الأسْماء ، فلمّا أدخلتها في المصدر ثنّيته ، وجمعته ، كما ثنّيت الأسْماء ، وجمعتها .)) ، (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 129 _ 130 .) .

وانظر : (نتائج الفكر : 287 .) .

وقد أجازهُما الرّضيّ دون شرطٍ في : (شرح الكافية : 412/3 .) .

كما أجازهُما ابن عصفور مُستدلاً على إعماله مجموعًا بقول الشّاعر من الطّويل :

وَقَدْ وَعَدَتْكَ مَوْعِدًا لَوْ وَفَتْ بِهِ   مَوَاعِيْدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرِبِ .

انظر : (المُقرّب : 130/1 _ 131 ، مُثُله : 197 .) .

أمّا ابن مالك فقد أشار إلى قلّة إعمال المجموع إنْ كان مُعتمدًا على سَماعٍ ، حيث قال : ((المجموع حقّه ألاّ يعمل ؛ لأنّ لفظه إذا جُمع مُغايرٌ للفظ المصدر الذي هو أصلُ الفعل ، والفعل مُشتقٌّ منه ، فإنْ ظُفر بإعماله مجموعًا قُبل ولَمْ يُقَس عليه .)) ، (شرح الكافية الشّافية : 1015/2 .) .

(1) ذكر الجُزُوليّ في : (المُقدّمة الجُزُوليّة : 272 .) أنّ هذا مِمّا يقبح فيه الإظهار ولا يَمتنع عند قومٍ من النّحويّين ، وعند آخرين يَمتنع .

(2) لأنّ التّكرير عوضٌ من الإظهار .

انظر : (أسرار العربيّة : 168 ، المُحرّر في النّحو : 499/1 ، التّصريح : 142/4 .) .

(3) (التّهذيب : 239 .) .

⇨⇗♦✦⬆♦▦ ♦●♦❀□○❄✦❄❸ ☠⑤☹♦⬆✦❷□❄☞✦❸
🙤✦❷✞⊳⊵◆❸❄✦☋☼⬆⊃✦🙤✦●✦☆☯⑥ ⏲ [3] ، ولو قُلتَ :
تَـالرَّحْمَنِ، لَـمْ يجُز[4] ، وإنّمـا لَـمْ تجُز أنْ تـدخل إلاّ علـى هـذا الاسم ؛ لأنّـهـا محمولةٌ على ما حُمل على الأصل ؛ ألا ترى أنّ (الواو) محمولةٌ على (الباء) ، وهي محمــولةٌ
عليها .)) [5] .

4 _ الاعتراض على الشّروط :

هُناك من يشترط شروطًا لإثبات الأحكـام النّحويّة بينمـا يرى غيرهم أنّـهـا ليست لازمةً لإثبات حُكمٍ ما .

وقليلةٌ هي الشّروط التي اعترضها ابن يعيش ، فمن ذلك ما يأتي :

ـ قوله : ((وأمّا كم شرائط المفعول من أجله ، فله خمس شرائط :

أحدها : أنْ يكون مصدرًا غالبًا كما قدّمنا[6] .

---

(1) قال النّيليّ : (((التَّاءُ) في باب (القسم) بدلٌ من (الواو) ؛ لأنّها قد أُبدلت من (الواو) في نحو : (تُجَاهٍ) ، والأصل : (وُجَاهٌ) ، و : (تُخْمَةٍ) ، والأصل : (وُخَمَةٌ) ، و : (تُهَمَةٍ) ، والأصل : (وُهَمَةٌ) ؛ لأنّه من الوجهاة والوخامة والوهم ؛ لأنّ (التَّاء) مهموسةٌ فناسب همسها لين (الواو) .)) ، (الصّفوة الصّفيّة : 322/1/1 .) .

(2) انظـر : (الكتــاب : 499/4 ، المُقتضــب : 319/2 ، 175/4 ، الأُصــول : 430/1 ، كشــف المُشكل : 366 ، رصف المباني : 247 ، المُحرّر في النّحو : 681/2 .) .

والعلّة في اختصاص (التَّاء) باسم الله تعالى أوضحها الجنديّ بقوله : ((فإنْ قُلتَ : فما السّرُّ في تخصيصهم (التَّاء) باسم الله تعالى ؟ ، قُلتُ : لَمَّا بالغوا في اليمين بالله تعالى استحبّوا الابتداء ظاهرًا فهي مُقتضيةٌ للفعل
سابقًا ، فلا يقع الابتداء باسم الله تعالى تقديرًا ، وكذا شأن (الواو) ؛ لأنّها تُوهم بالعطف بخلاف (التَّاء) .)) ،
(الإقليد : 1700/4 .) .

(3) نصّـــــــــــــــــها : ⏲ ✡☺⇨✉✍⑥✦❸ ☠⑤⬆☼⌧⑥✦❄☋
⇨⇗♦✦⬆♦▦ ♦●♦❀□○❄✦❄❸ ☠⑤☹♦⬆✦❷□❄☞✦❸
♊➔✞☹⑤ ⑥☯☆✦●✦🙤 ✦⊃⬆☼☋✦❄❸ ◆⊳⊵✞❷✦🙤
❸❄✦☋☼⬆⊃✦ ✈☪✡⊃↗ ⑤✍⌧🖫↗✦❄✍⌫✡☋✡🙵✖↗ ⏲ ، (يُوسـف :
🖱🖳 .) .

(4) أجازه ابن هشام مُشيرًا إلى نُدرته في : (أوضح المسالك : 20/3 .) .

أمّا الأخفش فقد حكى عن العرب ((أنّهم قالوا : << تَرِبَ الكَعْبَةِ . >> ، فأدخلوا (التَّاء) على (رُبَّ) ، فأقسموا بِها ، وخفضوا (رُبَّ) بِها .)) .

انظر نسبته إليه في : (رصف المباني : 247 ، المُحرّر في النّحو : 682/2 .) .

وما ذكره الأخفش شاذٌّ يُحفظ ولا يُقاس عليه .

(5) (التّهذيب : 282 .) .

= قال الحيدرة : ((لا يجوزُ أنْ تقول : تَا لرّحْمَنِ ، ولا : تَا لرَّسُولِ ؛ لأنّهما أضعفُ من (الواو) ، وإذا كانت عوضًا منها والعوضُ ينقصُ عن المُعوّض ، فلزمت أصل القسم ، وهو (بِسم الله) الأخصّ إذْ كان أعظمِ الأشياء ، ومعنى القسم التّعظيم ، و (لام) التّعجّب ، و (ألف) الاستفهام ، و (هاء) التّنبيه نائبةٌ مناب (التَّاء) . ولا يجوزُ أنْ تقول : هي عوضٌ من (التَّاء) ؛ لأنّ (التَّاء)

والثّانية : أنْ يكون فعل ذلك المصدر محذوفًا .
والثّالثة : أنْ يتضمّن ذلك المصدر (لام) الغرض ظاهرةً أو مُقدّرةً بعد أنْ يُستفهم عنه بـ (لِمْ) .
والرّابعة : أنْ يكون علّةً للفعل .
والخامسة : أنْ يكون غرضًا وعُذرًا للفاعل كما تقدّم[3775] ، فإذا قُلتَ : أَطَعْتُ الله خَوْفًا مِنْ عِقَابِهِ ، وتدبّرتَ المعنى وجدتَهُ جامعًا للشّرائط .
فأمّا قول بعضهم : إنّ من شرائط المفعول من أجله أنْ يكون معه فعلٌ قد حُذف

مصدره[1] ، فليس بشرطٍ لازمٍ ؛ لأنّه يجوزُ أنْ تقول : قَابَلْتُ زَيْدًا إِقْبَالاً شَدِيْدًا طَاعَةً
لله ، أي : لأَجْلِ طَاعَةِ الله .))[2] .

عوضٌ من (الواو) ، ولا يُعوّض من العِوضِ ، وكذلك (التَّاء) لا يُقالُ : هي بدلٌ من (الوَاو) ؛ إذْ لا يجوزُ البدلُ من البدلِ ، كما لا تُوصفُ الصّفةُ ، ولا يُعطفُ على العطفِ .)) ، (كشف المُشكل : 366 .) .

وذكر الهرميّ أنّ علّة عدم الجواز هي ((أنّها بدلٌ من (الواو) ، من حيث إنّها في المرتبة الثّالثة ؛ لأنّها بدلٌ من بدلٍ ؛ فلذلك لا تدخل إلاّ على اسم الله وحده ؛ ولأنّها مُشبّهةٌ بمُشبّهٍ ، فلذلك نقصت عن (الواو) أيضًا مرتبةً ، فاختصّت باسم الله تعالى دون سائر أسْمائه ، فتقول : تَا لله لا غير .)) ، (المُحرّر في النّحو : 681/2 .) .

(6) إحالةٌ إلى قوله : ((أمّا ما حقيقة المفعول من أجله ، فهو كُلّ مصدرٍ غالبًا ذُكر علّةً للفعل وعُذرًا . . . .)) ، (المُحيط : 3/3ب .) .

(1) قاله الحيدرة في : (كشف المُشكل : 286 .) ، حيث ذكر أنّ من شرائط المفعول من أجله ((أنْ يكون معه فعلٌ قد حُذف مصدره .)) .

(2) (المُحيط : 4/3أ .) .

وقد صوّر السّيوطيّ شروط المفعول له بشيءٍ من التّفصيل ، حيث قال : ((قال أبو حيّان : تظافرت نُصوص النّحويّين على اشتراط المصدريّة في المفعول له ، وذلك أنّ الباعث إنّما هو الحدث لا الذّوات .

وزعم يُونس : أنّ قومًا من العرب يقولون : أَمَّا العَبِيْدَ فَذُو عَبِيْدٍ _ بالنّصب _ ، وتأوّله على المفعول له ، وإنْ كان (العَبِيْدُ) غير مصدرٍ .

وأوّله الزّجّاج بتقدير التّملّك ليصير إلى معنى المصدر كأنّه قيل : أَمَّا تَمَلّك العَبِيْد ، أي : مَهْمَا تَذْكُرُه مِنْ أَجْلِ تَمَلّك العَبِيْد .

وشرطه أنْ يكون مُعلّلاً بخلاف المصادر التي لا تعليل فيها ، كـ (قَعَدَ جُلُوْسًا) ، و (رَجَعَ القَهْقَرَى) .

ـ قوله : ((اعلمْ أنّ للتّمييز خمس شرائط :
إحداها : أنْ يكون نكرةً[1] .
والثّانية : أنْ يكون جامدًا على كُلّ حالٍ .
والثّالثة : أنْ يُذكر بعد استيفاء العامل عملَهُ .
والرّابعة : أنْ يُقدّر بـ (مِنْ) في الجواب غالبًا .
والخامسة : أنْ يُراد به فائدة المُميّز وتظهرَ .
وإنّما شرطنا أنْ يكون نكرةً ؛ لأنّه بِمنْزلة الخبر ، والخبر لا يكون إلاّ نكرةً أو في حُكم النّكرة .
وإنّما شرطنا أنْ يكون جامدًا ؛ لأنّه يُبيّن الذّوات ، وهي لا تُبيَّنُ إلاّ بشيءٍ مـن جنسها ، وكُلّ الذّوات جامدةٌ بلا خلافٍ ؛ لأنّك إذا قُلتَ : عِنْدِي عِشْرُونَ

وشرط بعض المُتأخّرين فيه أنْ يكون من أفعال النّفس الباطنة ، نحو : جَاءَ زَيْدٌ خَوْفًا ، وَرَغْبَةً ، بخلاف أفعال الجوارح الظّاهرة ، نحو : جَاءَ زَيْدٌ قِتَالاً للكُفّار ، وقِرَاءَةً لِلعِلْمِ ، فلا يكون مفعولاً له .
وشرط الأعلم والمُتأخّرون مُشاركته لفعله في الوقت والفاعل ، نحو : ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبًا ، بخلاف ما لَمْ يُشاركه في الوقت ، نحو :
. . . وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا ....
لأنّ النّضَّ ليس وقت النّوم .
أو الفاعل ، نحو :
وَإِنِّي لَتَعْرُوْنِي لِذِكْرَاكِ هَزَّةٌ ....
ففاعل (تَعْرُوْنِي) (هَزَّة) ، وفاعل (ذِكْرَى) الشّاعر ، أي : لِذِكْرَايَ إِيَّاكِ ، فيجرّان بـ (اللام) .
ولَمْ يشترط ذلك سيبويه ، ولا أحدٌ من المُتقدّمين فيجوزُ عندهم : أَكْرَمْتُكَ أَمْس طَمَعًا غَدًا فِيْ مَعْرُوْفِكَ . و : جِئْتُ حَذَرَ زَيْدٍ ، ومنه : ⓵ ▦❄♦▦⌧✪♦✽▦♦➢♦
⑤✍⌧⍰⑨⌖✪⇔✂⇨ ⌖⌖⬆⇔⇨❄❄♉⑥ ➔⌖⏲⇨⮝⌖⇱❄❄♉⑥ ⓵
[الرعد:🗎🗁] ، ففاعل الإرادة هو
الله ، والخوف والطّمع من الخلق .
وشرط الجرميّ والمُبرّد والرّياشيّ كونه نكرةً ، وأنّه إنْ وُجدت فيه (أَلْ) فزائدة ؛ لأنّ المُراد ذكر ذات السّبب الحامل فيكفي فيه النّكرة ، فالتّعريف زيادةٌ لا يحتاج إليها .
وردّه سيبويه والجمهور فإنّ السّبب الحامل قد يكون معلومًا عند المُخاطب فيحمله عليه ، فيعرفه ذات السّبب ، وأنّها المعلومة له ولا تنافي بينهما .
=

= فمجموع الشّرائط باتّفاق واختلاف ستّةٌ .
وبقي سابعٌ ، وهو : ألاّ يكون من لفظ الفعل ، فإنْ كان فمفعولٌ مُطلق ؛ لأنّ الشّيء لا يكون علّةً لنفسه ، وهذا الشّرط راجعٌ إلى معنى الشّروط المذكورة كما قال أبو حيّان ؛ فلذلك لَمْ أُصرّح به .)) ، (همع الهوامع :
🗎/⌨⌖ـ _ ⌖⌖ .) .
(1) مضى في : (677 _ 688 .) القول في هذه المسألة بالتّفصيل .

، أشرتَ إلى جميع الذّوات ، فإذا قُلتَ : (رَجُلاً) بيّنتَ جنسَ المعدود ، وأنّه من (الرّجال) .
وإنّما شرطنا أنْ يُذكر التّمييزُ بعد استيفاء العاملِ عملَه ؛ لأنّ التّمييز قد يُستغنى عنه
بفهم المعنى ، فإذا استُغني عنه فلا بُدّ أنْ يكون الذي قبله قد تَمّت فائدتُه بذكر خبرٍ أو فاعلٍ ، أو ما يجري مجرى ذلك ، فإنْ ذُكر التّمييز ازدادت الفائدة ، وليس ذلك يثبت إلاّ أنْ يُفهم المعنى ، نحو أنْ يقول لكَ القائلُ : كَمْ دَرَاهِمُكَ ؟ ، فتقول مُجيبًا له : عِشْرُونَ ، فيعلمَ أنّ المعدود هو (الدّراهم) بغير تَمييزٍ ، وكذلك ما يجري هذا المجرى .
وإنّما شرطنا أنْ يُقدّر بـ (مِن) في الجواب ؛ لأنّها لبيان الجنس ، والتّمييز أصله التّبيين ؛ ولأنّه يصلح أنْ يُسأل عنه بـ : مِنْ أيِّ جِنْسٍ ؟ ؛ لأنّك إذا قُلتَ : عِنْدِي عِشْرُونَ ، صلَح أنْ يُقالَ : مِنْ أَيِّ جِنْسٍ ، فتقول : مِنَ الدَّرَاهِمِ ، والذي أحسبهُ أنّ هذا لا يصحّ إلاّ في الأعداد وما يجري مجراها ؛ بدليل أنّه لا يحسنُ في قولِك : أَنَا أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهًا ، أنْ تُقدّر (مِن) هاهُنا ، بلْ يكون ذلك خَلْفًا ، وكذلك ما يجري مجراهُ ؛ ولِهذا قُلنا : (غالبًا) في الشّرط الرّابع .
وإنّما شرطنا أنْ يُراد به فائدة التّمييز ؛ لأنّه بِمنْزلة الخبر ، والخبر تَتمّ به الفائدة ؛ وإنّما كان بِمنْزلة الخبر من حيث إنّه تبيينٌ لذات المُميّز كما كان الخبر تبيينًا لصفة المُخبر عنه ، ولكنّ الفرق بينهما أنّ الخبر يجبُ أنْ يكون مُشتقًّا أو واقعًا موقع المُشتقّ ، والتّمييز يجبُ أنْ يكون جامدًا أو نائبًا مناب الجامد ، ومن حيث إنّ الخبر لا تَتمّ الفائدةُ إلاّ به ، والتّمييز قد تَتمّ الفائدةُ قبله ؛ لكونه لا يقع إلاّ بعد استيفاء العاملِ عملَه كما تقدّم ، ومن حيث إنّ الخبر يجوزُ تقديْمه وتأخيره ، والتّمييز لا يجوزُ تقديْمه على المُميّز إلاّ على ضعفٍ في مسألة أبي العبّاس ومن طابقه عليها[1] .
ومنهم من شرط في التّمييز أنْ يكون مُفردًا[2] ، وهذا شرطٌ لا يلزمُ ، وأنا أذكرُ هاهُنا تفصيلاً ، وهو أنّ التّمييز لا يخلو إمّا أنْ يكون معدودًا أو في حُكم المعدود ، أو لا يكونُ معدودًا ولا في حُكم المعدود ، فإنْ كان معدودًا أو

---

(1) سيأتي في : (874 _ 881 .) القول في هذه المسألة بالتّفصيل .
(2) كابن بابشاذ في : (شرح الجُمل في النّحو : 174/1أ .) ، والحيدرة في : (كشف المُشكل : 310 .) ، وبيّن الواسطيّ في : (شرح اللمع في النّحو : 77 .) أنّ الأصل فيه الجمع ثُمّ جُعل مُفردًا ؛ طلبًا للخفّة ، وإنْ تقدّم ذكرُ جمعٍ فيجوز الإفراد والجمع ، أمّا إذا حصل اللبس فالجمع ليس غير وإنْ تقدّمه لفظ الجمع .

ما في حُكمه فالتّمييز مُفردٌ إلاّ تَمييز الآحاد على الخلاف[1] ، وذلك نحو قولكَ : عِشْرُونَ رَجُلاً ، و : خَمْسَ عَشْرَةَ جارِيَةً ، و : خَمْسَةٌ وَثَلاَثُونَ ثَوْبًا ، وما شاكل ذلك .

فأمّا قولـــه تعـــالى : ◑ ☠⑤⬆💧❻✡⑨✞⌧⌖➔ ◑ ☠⑤⬆💧❻✡⑨✞⌧⌖➔ ⌧→❄⌖☹❄▫☠⑥✡⋎ ⇨❺⁋❄⌖❄⌫✞❼ ♊⍓✠↗✡☞♊↗✞☊ ✦✡⓿✡☙⊃⌖ ◑ [2] ، على قراءة

من قرأ بتنوين {مِئَةٍ} ، ونصب {سِنِيْنَ}[3] على التّمييز ، وهو جمعٌ[4] ، فإنّما جاز أنْ يكون (سنين) هاهُنا تَمييزًا وهو جمعٌ ؛ لأنّه في الحقيقة وقع من (ثلاثَمئة) ، وكُلّ واحدةٍ من المئات يصحّ أنْ يقع بعده التّمييز ، فكأنّه جمع ثلاث تَمييزاتٍ ، كُلّ تَمييز من مائةٍ ، فجاز جمعه هاهُنا .

وقيل : لا تَمييز آحادٍ للمئات ، وقد أجاز بعضهم جمع تَمييز الآحاد عوضًا عن قِلّتها[5] .

وأمّا قول من يقول : إنّه يجوزُ (ثَلاثةُ أَثْوَابًا) على التّمييز[6] ، فهو قولٌ غير واضح ؛ لأنّ هذا الجنس أكثر ما يُستعمل مُضافًا إلى المعدود وهو جنسه ، فأغنَت إضافتُه إلى جنسه عن تَمييزه كما تقدّم ، وقد تقدّم فيه حديثٌ في المسألة الأُولى[7] ، هذا إذا كان التّمييز معدودًا أو في حُكم المعدود .

فإنْ كان غير معدودٍ ولا في حُكم المعدود ، جاز أنْ يكون مُثنًّى ومجموعًا ، وقد ورد مجموعًا في القُرآن الكريْم ، قال الله تعالى : ◑ ⬋⌖⍉♊ ⇦❄💧⓿❄⌖⑨✡⤚▫☹💧☋☼➢✡⑩✡⑥✍⇳②☺✞·♊⅄⌖❍✠▦⓿⌖

---

(1) سيأتي بيانه في : (1336 .) .

(2) نصّـــــــها : ◑ ☠⑤⬆💧❻✡⑨✞⌧⌖➔ ◑ ♊⍓✠↗✡☞♊↗✞☊ ❼✞⌫❄⌖❄⁋❺⇨ ⋎✡⑥☠▫❄☹⌖❄→⌧ ✦✡⓿✡☙⊃⌖ ➔⌖⑤✍❍♊·⌖⑤·💧➔⑤☠ ❸❄✡⅄◘⎋❄♉⑥ ◑ ، (الكهف : 25 .) .

(3) هذه القراءة منسوبةٌ إلى عاصم ، وأبي عمرٍو ، وابن كثير ، ونافع ، وابن عامر في : (التّيسير : 116 ، الكافي في القراءات السّبع : 147 ، التّجريد : 256 ، المُكرّر : 228 .) .

(4) انظر : (شرح الهداية : 394/2 .) .

(5) انظر : (كشف المُشكل : 314 .) .

(6) أجازه الصّيمُريّ في : (التّبصرة والتّذكرة : 317/1 .) ، وابن فضّال في : (شرح عيون الإعراب : 269 .) ، والحيدرة في : (كشف المُشكل : 314 .) .

(7) أخطأ ابن يعيش في الإحالة هاهُنا ؛ لأنّ الحديث إنّما وقع في المسألة الخامسة وسيأتي ما فيها في : (1335 .) .

، وقال تعالى : [1] ، وغير ذلك ،

وقد ورد ذلك في كلام العرب ؛ ولأنّه لا مانع من أنْ تقول : نِعْمَ رَجُلَيْنِ صَاحِبَاكَ ، و : بِئْسَ رِجَالاً أَصْحَابُ زَيْدٍ ، وكذلك ما جرى هذا المجرى .)) [3]
.

4 _ الاعتراض على الأعاريب :

من آثار ابن يعيش (المُستنهى) وهو في إعراب القُرآن الكريْم ؛ لذا لا ريب أنْ يعرض فيه الأوجه الإعرابيّة المُتعدّدة والتي اعترض كثيرًا منها[4] ، ورغبة في البسط والإيضاح هذا شيءٌ منها :

أ _ قوله عند بيانه لقوله I : [5] : ((

(أَنْ) في قوله : في موضع نصبٍ بنَزع الخافض ، أي : [مِنْ] أَنْ يُذْكَرَ فِيْهَا اسْمُهُ[6] .

---

(1) نصّها : ، (الكهف : 103) .

(2) نصّها : ، (سبأ :) .

(3) (المُحيط : 75/4أ _ 77أ) .

(4) وقع شيءٌ منها في : (442 _ 450) .

(5) (البقرة : 114) .

(6) لأنّ حُروف الخفض تُحذف مع (أَنْ) لطول الكلام .

وقيل : هِي بِمعنى بدل الاشتمال من (مَسَاجِدَ) [1] ، وفيه ما فيه ؛ لأنّ (مَنَعَ) يتعدّى في الحقيقة إلى مفعولين ، أحدهُما : الممنوع بنفسه ، والثّاني[2] : الممنوع منه ، كما
يُقال[3] : مَنَعْتُ زَيْدًا الخُرُوْجَ ، أي : مِنَ الخُرُوْجِ .
وقيل : هي في موضع النّصب على أنّها مفعولٌ من أجله ، وذلك لا يكون إلاّ بتقدير (أَنْ لاَ) أي : لأَنْ لاَ يُذْكَر فِيْهَا اسْمُهُ[4] .
وقيل : (أَنْ) على حذف المُضاف ، وذلك المُضاف هو المفعول من أجله
،
والتّقدير : كَرَاهَةَ أَنْ يُذْكَرَ ، أي : لأَجْلِ كَرَاهَةِ الذِّكْرِ[5] ، كما قال تعالى : ⓵
⑤✞☺➲ ❸❄⌖◎♦➔①②🕮⇨ ⓵ [6] . . . .)) [7] .

ب _ قوله عند بيانه لقوله I : ⓵ ➔⌖⑤✍○🖫❀♦○♦➔⑤❖☠
⑤☼♦⌧○🖫 ☙⌖⌖⌖⌫✞✐⌖❄⑥💻⇩③ ⋎✡⓿✍
⑩❄⌖⇱♊•✡ ⇗⌖⑥▪⌧ ➔⌖⑩❄⌖❄⬆⌖✈⑤✞☺❀♦➢♊ 🕛
⑤✍⇳②✞☺☺⊙♊⌑⌗ ❸❄⌖❷✞🏳☙✡○♦➔✖✐ ⋎✡⓿
✦♦↗♦⬆⌧❄✡↗⌖⑥ ⛒❄♦⌖♦⬆⊙♉⑤
➔⌖❸❄⌖⓿❄♊☙✡❷♦⬆⊃⌖ ⑤✍⌧🖫⑩⌗⑨⌖⑥⛒⇨
⑩♦”♦⬆❸❄❄♉⑥☙☙ ⇴❄⌖⑥✍○🖫❀♦○♦➔⑤❖☠
⇩③⑤①⌖②💻⇩③ ⑤✍📪✡⇨☺ ➔⌖①⌖②
❸❄⌖⇱♊❻❄⌖⬆⑤◘☠ 🕛 ⑤✍⇳②✞☺☺⊙♊⌑⌗

انظر : (معاني القُرآن للأخفش : 151/1 ، إعرابه لأبي جعفر النّحّاس : 257/1 ، الفريد : 361/1 ، البحر المُحيط : 573/1 ، النّهر الْمادّ : 127/1 ، الدُّرّ المصون : 348/1 .) .
(1) انظر : (معاني القُرآن للأخفش : 151/1 ، مُشكل إعرابه : 109/1 ، البيان في غريب إعرابه :
113/1 ، البحر المُحيط : 573/1 ، الدُّرّ المصون : 348/1 .) .
(2) كان عليه استخدام (الآخر) ؛ لأنّ الأمران لا ثالث لَهُما .
(3) في : (المخطوطة .) : (يقول) .
(4) انظر : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 113/1 ، البحر المُحيط : 573/1 ، النّهر الْمادّ : 127/1 .) .
(5) انظر : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 113/1 ، البحر المُحيط : 573/1 .) .
(6) نصّـــــها : ⓵ ✎ ⑤⌖❄✈ ⑤✍📪⌖⇨☺ ▦❄♦⮝♊⅄✡⌀⇧
⑤✍⌧⅄⌖✈⌖⮝❄♇⬆⌖📪⓿♑ ➔⌖⑤✍⇳②✞☺☺⊙♊⌑⇨ ⑤✞☺➲
❸❄⌖◎♦➔①②🕮⇨ ➔⌖⌧✞▫⌖❄⓿ ○⌖⑤⌧✞❷⌖⑥💻 ⑤⌖❄➲⇔
⑤☺✞⋎♊⅄⌖♑✞↗♦⅄⌖⑥ ⋎✡⓿⇔ ⑤☺✞☙⌖•⌧ ⋎✈✡⓿✍
⑩❄⌖⇱♊•✡↓✡🕮📂📪 ⑤⌖❄←⌖❄✞🏳⇖♦✋ ⌀✞⑥➲⌖
☙⌖⌧✡”⅄☯⑥ ⇗←⌖❄⌖✐♦⬆⊙♉⑤ 🕛 ، (فاطر : 🗁 🗐 .) .
(7) (المُستنهى : أ/54أ _ ب .) .

✓♦✆❄□⅄✡•✡▦❄⊂↗ ⓵[1] : ((قوله : ⓵ ✓✡⓿✍ ❿❄⌖⮫♊•✡ ⓵ في موضع نصبٍ على أنّه نعتٌ لمصدرٍ

محذوفٍ ، تقديره : إِذْ جَعَلَكُمْ جَعْلاً كَائِنًا مِنْ بَعْدِ ، ولا يجوزُ أنْ يكون حالاً[2] ؛ لأنّ

(مِنْ بَعْدِ) ظرف زمانٍ ، وظرفُ الزّمان لا يكون حالاً للأشخاص .)) [3] .

ج _ قوله عند بيانه لقوله I : ⓵ ①⌖② ▦⌖❄⭘□⍉❄♦⑨♦⬆⊃⌖
⓵ ✓♦⬉♊✓✡⓿ ॐ ⑤⚘①♈②☺ ➔⌖①⌖②
⭘✡✓❄⌖✈➔🕮♉ ➔⌖⑤✡☹➔⚐⌧✞❄❄⁋▭▫❄✠⚘✂ ⇨
⬋♦⮞♦ ⑤⍝⌧🖫⮙♦⮫♊❷❄⌖•♦➔⊃⌖ ⓵ [4] : (((الواو) في قوله
: ⓵ ➔⌖⑤✡☹➔⚐⌧✞❄❄⁋▭▫❄✠⚘✂ ⇨ ⓵ للعطف في التّحقيق
، كأنّه عطف قوله : ⓵ ⑤⍝⌧🖫⮙♦⮫♊❷❄⌖•♦➔⊃⌖ ⓵ على ما
قبله في المعنى ، كأنّه يُريدُ : أُوْلَئِكَ الصَّادُّوْنَ وَأُوْلَئِكَ هُمُ المُعْتَدُوْنَ ، ولا
يجوزُ أنْ تكون عطفًا على قوله : ⓵ ①⌖②

---

(1) (الأعراف : 74 .) .

(2) القياس يقتضي الجواز ، وقد أجازه الشّاطبيّ ، حيث قال : ((الظّرف والمجرور لا مانع يَمنع من وقوعهما حالين كما يقعان صفةً وخبرًا ، فأنتَ إذا قُلتَ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا فِي الدَّارِ ، أو : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا أَمَامَكَ أَوْ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، فجائزٌ أنْ يكونا مُتعلّقين بـ (ضَرَبَ) ، وعلى هذا لا يكونا حالين ، وجائزٌ أنْ يكونا مُتعلّقين باسم فاعلٍ حالٍ من المفعول وحده ، أو من الفاعل وحده ، وأنْ يكون حالاً منهما معًا . . . . ، وحدّثنا شيخُنا الأُستاذ أبو عبيد الله بن الفخّار _ رحمه الله _ عن شيخه أبي إسحاق الغافقيّ أنّه كان يقول : الظّرف والمجرور الذي في معناه لا يتعلّق واحدٌ منهما بالفعل المذكور إلاّ بشرط أنْ يكون الفاعلُ والمفعول في ذلك المحلّ ، فإنْ كان فيه أحدُهُما دون الآخر كان الظّرف أو المجرور مُتعلّقًا بحالٍ من الكائن في ذلك المحلّ ، قال : وعلى ذلك يُحمل قول امرىء القيس :

فَشَبَّهْتُهُمْ فِي الآلِ لَمّا تَكَمَّشُوا   حَدّائِقَ دَوْمٍ أَوْ سَفِيْنًا مُقَيَّرًا .

فقوله : (فِي الآلِ) مُتعلّقٌ بحالٍ من ضمير المفعول دون الفاعل ؛ لأنّه لَمْ يكن معهم (في الآلِ) ؛ لأنّ (الآل) لا يُرى إلاّ على بُعدٍ ، قال : وكان يقول على ذلك : رَأَيْتُ أَمَامَكَ زَيْدًا خَلْفَكَ ، فيكون (أمامكَ) مُعلّقًا بحالٍ من الفاعل ، و (خلفك) مُعلَّقًا بحالٍ من المفعول ، فإذا تقرّر هذا فلا يَمتنع وقوع الظّرف والمجرور في موضع الحال .)) ، (المقاصد الشّافية : 83/2 _ 84 .) .

(3) (المُستنهى : ب/125ب .) .

(4) (التّوبة : 10 .) .

⊞✦❄●☐♐❄♦⑨♦⬆⊃✦ 🕔 ؛ لأنّ الأسْماء لا تُعطف على الأفعال .))
[1] .

---

(1) (المُستنهى : ب/159أ .) .

د _ قوله عند بيانه لقوله I : ◷ ♋❄⬧♋

⌖⓿▦✡○⚐✞⌧⍝⑤ ⇨⬀✡·⑥⌖⑨✡⇞⚐✡⌧
☠⑤⬆⬧⮙”✡⬃⬧❄▦ ☠⑤⬆⬧⏼⌖⮛⑤③⇩
☠⑤⬆⬧⬃✡⬁⏼⬧❄▦⌖➔ ⌖⬆●⬆✞⌫☺⇨⌖⌧⍝⑤
⑤♈✈⭘✡✦ ⬄➢⬧⬈⬉❄⌖⏼🖫♋⌖○⌖⊙ ⑥✈⌖⮙✡⮛
⌘♋♊⑨⌖❄♋ ⓿✡✈⮛ ♈➔⬈❄❄❄”✡⇦⇨④⌖⬀⌖➔
②⚐✞① ♌⮘⬄⬆⌖❄▦ ③⬂✡❸🖫☹⑥⌖❄▦ ⮌☹✞⑤
⑩❄⌖”♊⬊♍ ⬃”✡⬉ ⌖➔①⌖② ·✡⌧❄⌖❄⬉♋♏ ◷ [1] : ((

قوله : ◷ ▦❄⬧⬃✡”⮙⬧⬆⑤☠ ◷ مجزومٌ ؛ لأنّه جواب أمرٍ مُقدّرٍ ، أي : قُلْ لَهُمْ أَقِيْمُوا الصَّلاَةَ[2] .

وقيل : هي جواب الأمر وهو (قُلْ) [3] .

وقيل : هو مجزومٌ بحذف (اللام) التي للأمر ، كأنّه يُريدُ : لِيُقِيْمُوا[4] ، وفـــيه

---

(1) (إبراهيم : 31 .) .

(2) هذا مذهب سيبويه في : (الكتاب : 99/3 .) ، والمُبرّد في : (المُقتضب : 84/2 .) ، واختاره أبو البركات الأنباريّ في : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 48/2 .) ، وأجازه الزّجّاج _ في أحد قوليه _
في : (معاني القُرآن وإعرابه : 163/3 .) .

وحكم عليه العُكبريّ بالفساد ، حيث قال : ((وهو فاسدٌ ؛ لوجهين :

أحدهُما : أنّ جواب الشّرط يُخالفُ الشّرط ، إمّا في الفعل أو في الفاعل أو فيهما ، فأمّا إذا كان مثله في الفعل والفاعل فهو خطأٌ ، كقولِك : قُمْ تَقُمْ ، والتّقدير على ما ذُكر في هذا الوجه : إنْ يُقيموا يُقيموا .

والوجه الثّاني : أنّ الأمر المُقدّر للمواجهة ، و (يُقيموا) على لفظ الغيبة ، وهو خطأٌ إذا كان الفاعلُ
واحدًا .)) ، (التّبيان في إعراب القُرآن : 770/2 .) .

وكذا حكم عليه أبو حيّان في : (البحر المُحيط : 438/6 .) ، والسّمين في : (الدُّرّ المصون :
269/4 _ 270 .) ، وابن عادل في : (اللباب في علوم الكتاب : 386/11 _ 387 .) .

(3) هذا القول منسوبٌ إلى الأخفش في : (مُشكل إعراب القُرآن : 406/1 ، البيان في غريب إعرابه :
48/2 ، التّبيان في إعرابه : 769/2 .) ، وأجازه الواحديّ في : (الوسيط في تفسير القُرآن المجيد :
32/3 .) .

واعترضه مكّيّ بن أبي طالب بقوله : ((وفيه بعدٌ ؛ لأنّه ليس بجوابٍ له على الحقيقة ؛ لأنّ أمر الله لنبيّه ليس فيه أمرٌ لهم بإقامة الصّلاة ، وله نظائر في القُرآن .)) ، (مُشكل إعراب القُرآن : 406/1 .) .

(4) قاله الزّجّاج _ في قوله الآخر _ في : (معاني القُرآن وإعرابه : 162/3 _ 163 .) ، وعُزي إلى الكسائيّ في : (البحر المُحيط : 437/6 .) ، وخصّه سيبويه في : (الكتاب : 99/3 .) بالشّعر .

ما فيه .)) [1] .

* * * * * * * * * *

(1) (المُستنهى : ج/13ب .) .


المبحث الرّابع
ضوابط اعتراضاته

اعترض ابن يعيش كثيرًا من الآراء مُبيّنًا وجه الاعتراض في شيءٍ منه .

وهذا الوجه ينحصر في ضوابط ثلاث ، هي :

1 _ التّحاكُم إلى القواعد النّحويّة :

اهتمّ نُحاة البصرة اهتمامًا بالغًا بالقواعد النّحويّة ، والتجؤوا إلى تأويل النُّصوص التي تُخرّج عليها ؛ من قبل ((أنّ التّأويل عندهم وسيلة يُذلّلون بها كُلّ صعبٍ لينسجم النّصّ المرويّ وقواعدهم المُقرّرة .)) [1] .

وقد افترضوا أبعادًا في النّصّ غير موجودةٍ فيه ، ووصلوا من هذا الافتراض إلى موقفٍ يتصوّرون أنّه يُوفّق بين الشّروط التي تفرضها القاعدة النّحويّة والنّصوص التي تتجافى عن تلك الشّروط ولا تُطبّقها[2] .

والتّأويل عندهم ((إنّما يسوغ إذا كانت الجادّة على شيءٍ ، ثُمّ جاء شيءٌ يُخالفُ الجادّة فيُتأوّل . أمّا إذا كان لُغة طائفةٍ من العرب لَمْ تتكلّم إلاّ بِها فلا تأويل .)) [3] .

أمّا أهدافه في البحث النّحويّ فمحدّدةٌ في أمرين :

أوّلهما : صحّة القواعد .

وثانيها : سلامةُ النّصوص[4] .

وقد تعدّدت مظاهر التّأويل فقد ذكر ابن جنّيّ منها ((الحذف والزّيادة ، والتّقديْم والتّأخير ، والحمل على المعنى ، والتّحريف .)) [5] .

ومنها أيضًا : التّقدير ، والاتّساع ، والإضمار ، والاستتار ، والفصل والوصل ، وما إلى ذلك[6] .

وقد اشتهر ابن جنّيّ من بين نُحاة البصرة بقدرته على تأويل النّصوص المصطدمة بالقواعد النّحويّة المُقرّرة ؛ لامتلاكه أدوات البحث ، واستغلاله المُثابر لَها ، فأدّاه ذلك إلى الاشتغال بالتّأويل ، والإيغال في شعابه ومساربه إلى الحدّ الذي جاوز فيه ما شُغل به النّحويّون قبله ، يقول الباخرزيّ[7] مُثبتًا

---

(1) (النّحو العربيّ _ نقدٌ وبناءٌ _ : 23 .) .
(2) انظر : (أُصول التّفكير النّحويّ : 281 .) .
(3) (الاقتراح : 186 .) .
(4) انظر : (أُصول التّفكير النّحويّ : 262 .) .
(5) (الخصائص : 360/2 .) .
(6) انظر : (أُصول التّفكير النّحويّ : 267 _ 287 ، ظاهرة التّأويل في الدّرس النّحويّ _ بحثٌ في المنهج _ 95 _ 131 _ وفيهما فضل تفصيل _ .) .
=

= وقد تحدّث عليّ أبو المكارم عن ظاهرة التّأويل عند اللغويّين والنّحويّين وبشيءٍ من التّفصيل والإسهاب _ عرضًا وتَمثيلاً _ في : (أُصول التّفكير النّحويّ : 237 _ 362 .) .

جدارته وعلوّ شأنه في هذا المجال : ((ليس لأحدٍ من أئمّة الأدب في فتح المُقفلات ، وشرح المُشكلات ماله ؛ فقد وقع عليها من ثَمرات الأعراب ، ولا سيّما في علم الإعراب .)) [1] .

وكون ابن يعيش أحد أفراد البصرة فقد اهتمّ بالقواعد النّحويّة ، وجعلها الضّابط الرّئيس الذي يلجأ إليه لحسم الخلاف ، الأمر الذي أدّى إلى اتّساع رقعتها فشملت جُلّ اعتراضاته .

وهذه أمثلةٌ تُوضّح مدى اهتمامه بِهذا الشّأن :

أ _ اعتراضه أنّ الابتداء والمُبتدأ رفعا الخبر ؛ ((لأنّ المعمول الواحد لا يكونُ لعاملين مُختلفين .))[2] .

ب _ اعتراضــه أنْ تكــون (إنْ) _ فــي قولــه I : ۞ ➔⌖⑤⌘✱● ➲ ✡➔✞☡♊❄▦✞☺②⇳✍⑤ ⇧⑧☝❄⌖♋◻✧☺✞⑤ ⌖➲⑥✞☙

⌧✞⌚⌚✞❄❄☝⌫✡⮝✡☙&➲⌖ ⌚ [3] ، وما كان مثله _ مُخفّفةً من الثّقيلة ؛ ((لأنّ المُخفّفة من الثّقيلة لا تدخل على الأفعال ؛ من حيث إنّها تطلب اسْمًا وخبرًا ، وليس بعد هـــذه إلاّ (كان) .)) [4] .

ج _ اعتراضــه أنْ يكــون العامــلُ فــي (مُصــدّقًا) _ فــي قولــه I : ۞ ➔⌖⑤●✱⌘❍✞⑤ ☡✡"☡⌖ ⌧✞↗●➢⇔ ⇩③⑤⋎✡◐●⬆⑤☠ ⑩✡⮝⌖⑥⌨ ⑤✞☺←◎⌖☡⌖ ⑤✍✉●⇨☺ ☡⌖⑥⌧✡⬆⑤☠

(7) الباخرزيّ (467هـ) : هو أبو الحسن عليّ بن الحسن بن أبي الطّيّب الباخرزيّ ، أديبٌ من الشّعراء الكُتّاب ، من أهل با خرز من نواحي نيسابور ، كان من كُتّاب الرّسائل ، ولـه علمٌ بالفقه والحديث .

ترجمته في : (وفيات الأعيان : 360/1 ، شذرات الذّهب : 327/3 ، الأعلام : 273/4 .) .

(1) (دُمية القصر : 1481/3 .) .

وقد تحدّث صاحب أبو جناح عن التّأويل عند ابن جنّيّ في بحثٍ تحت عُنوان : (اتّجاهات التّأويل اللغويّ عند ابن جنّيّ : 143 _ 177 .) .

(2) (المُحيط : 55/1أ .) .

وقد وقع التّفصيل في هذه المسألة في : (607 _ 622 .) .

(3) (الحجر : 78 .) .

(4) (المُستنهى : ج/19أ .) .

وقد وقع التّفصيل في هذه المسألة في : (663 _ 671 .) .

[1] ، وشبهه _ معنى الابتداء[2] ؛ ((لأنّ المعنى لا يعمل النّصب .))[3] .

ح _ اعتراضه أنْ يكون (من قبلكم) _ في قوله I : [4] ، وشبهه _ نعتًا لـ (قومٍ) ؛ ((لأنّ (قومًا) شخصٌ ، و (من قبل) ظرف زمانٍ ، وظرف الزّمان لا يُنعت به الأشخاص .))[5] .

د _ اعتراضه أنْ يكون (شهداء) _ في قوله I :

---

(1) (البقرة : 91 .) .
(2) سيأتي التّفصيل في هذه المسألة في : (1080 .) .
(3) (المُستنهى : أ/46ب .) .
(4) (المائدة : 102 .) .
(5) (المُستنهى : ب/66أ ، ونحوه في : ب/73ب ، 139ب .) .
وسيأتي التّفصيل في هذه المسألة في : (808 _ 810 .) .

[1] ، وما كان مثله _ نعتًا لـ (قوّامين) ؛ ((لأنّ المُشتقّ لا يُنعت .))[2] .

ز _ اعتراضه أنّ التّوكيد لا يُعطف بعضه على بعضٍ ، نحو : ((جَاءَنِيّ زَيْدٌ نَفْسَهُ وَعَيْنَهُ .)) ؛ ((لأنّ التّوكيد والمُؤكّد ذاتٌ واحدةٌ ، والشّيءُ لا يُعطفُ على نفسه .))[3] .

ل _ اعتراضه أنْ تكون (ثُمّ) _ في قوله I :

---

(1) (النّساء : 135 .) .

(2) (المُستنهى : ب/34أ .) .

(3) (المُحيط : 88/2ب .) .

وقد جاء في : (كشف المُشكل : 407 .) أنّه يَمتنع ((عطف بعضه على بعضٍ ، نحو : جَاءَنِيَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ ؛ لأنّ العطف والمعطوف شيئان مُشتركان في اللفظ والمعنى ، أو اللفظ دون المعنى ، والتّوكيد والمُؤكَّد شيءٌ واحدٌ ، فلا يجوزُ عطف الشيء على نفسه .)) .

وانظر : (اللباب في علل البناء والإعراب : 403/1 ، شرح الكافية للرّضيّ : 374/2 ، المُحرّر في النّحو : 728/2 ، ارتشاف الضّرب : 1954/4 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأَشْمونيّ : 340/2 ، همع الهوامع : 143/3 .) .

وقد خالف ابن الطّراوة جمهرة النّحويّين فأجاز عطف ألفاظ التّوكيد بعضها على بعضٍ .

انظر نسبته إليه في : (ارتشاف الضّرب : 1954/4 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأَشْمونيّ : 340/2 ، همع الهوامع : 143/3 ، حاشية الصّبّان : 112/3 ، ابن الطّراوة النّحويّ : 276 .) .

وقد اعترض عيّاد الثّبيتيّ رأي ابن الطّراوة بقوله : ((وعلى أيّ حالٍ فما ذهب إليه ابن الطّراوة ضعيفٌ ؛ لاتّحاد المعطوف ، والمعطوف عليه في المعنى ؛ وعدم ورود شيءٍ مِمّا ادّعى جوازه عن العرب ، ولعلّه قاس هذا على ما جاء من عطف الشّيء على مُرادفه ، نحو قوله تعالى :

=

▦❄⌖⇖⌶⮙⌖⌧❄⍋⬆⮌⌖ 🕔 [1] ، وشـــبهه _ عاطفـــةً ؛ ((لأنّ مـــا بعدها مُستقبلٌ ، وما قبلَها ماضٍ ، والمُستقبل لا يُعطَف على الْماضي .))[2] .

هـــــ _ اعتراضـــه أنْ يكـــون (الحمـــد) _ فـــي قولـــه I : 🕕 ⑤✍⌧🖫ᴓ⌖⍋⌶•⍋ ⌧✡⌧✞⏵⇖✡ ⦿⌖⑦♑☺
⑤✍⌧🖫⇖⌖❄⍋⌧✞⍋✡⍋&✖⍋ 🕔 [3] _ مجرورًا على الجوار ؛ ((لأنّ الجوار لا يُطلق إلاّ في البناء دون الإعراب ، فحركة الإعراب لازمةٌ لا تتغيّر بجوارٍ ، ولا بغيره .))[4] .

و _ اعتراضه أنْ يكون (زَيْدٌ) _ في نحو : ((رُوَيْدَكَ زَيْدًا .)) _ بدلاً من (الكاف) ؛ ((لأنّ ضمائر المُخاطبين لا يُبدل منها .))[5] .

ي _ اعتراضه أنْ يكون المجرور بعد (كَمْ) الخبريّة مجرورًا بالإضافة ؛ ((لأنّ المبنيّات لا تُضاف .)) [6] .
أو مجرورًا بـ (من) وهي محذوفةٌ ؛ ((لأنّ حُروف الجرّ لا تعمل وهـــي

= ➔⌖⍋❄◎←◻❄✡⍂⇖ ⑤⁕⍋⌧✞⍂ ⑤✍⍋✡⇨☺ 🕔 [يوسف:⌛] ، وقوله جلّ شأنه : 🕕 ⑤✡☹➔⍂⌧✞❄❄⍋▭⌧⍋✂⇨ ⇨⌖⌧✞"⌶⮭⌧⮞⇔ ✧⌖⌧✞⬆⌖⍋⓿♦ ▽⇾✡⮉ ⦿⌖⇾⑩❄❄✡⇾⮭⮞⇔ ➔⌖⦿⌖⍋⌶❄⍋⌖➔⍋⌖ 🕔 [البقرة:⌨🗐🗁] ، وقول الشّاعر :
.... وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنَا .
والفرق واضحٌ بين هذا وذاك ، ففي كلّ معطوفٍ هُنا إضافة معنىً لا نجده في المعطوف عليه ، وليس كذلك عطف ألفاظ التّوكيد على بعضها .
كما أنّ ورود عطف الشّيء على مُرادفه لا يقتضي جواز عطف ألفاظ التّوكيد على بعضها ، ولو جاز ذلك لجاز عطف البدل على المُبدل منه ، وعطف الصّفة على الموصوف ، وهذا ما لَمْ يُجزه أحدٌ _ فيما أعلم _ .)) ، (ابن الطّراوة النّحويّ : 276 _ 277 .) .
(1) (الأنعام : 108 .) .
(2) (المُستنهى : ب/97أ ، ونحوه في : ب/128ب .) .
و قد وقع القول في حُكم العطف إذا اختلفت الجهة في : (457 _ 460 .) .
(3) (الفاتحة : 2 .) .
(4) (المُستنهى : أ/5ب .) .
وقد وقع التّفصيل في هذه المسألة في : (623 _ 629 .) .
(5) انظر : (المُحيط : 84/4ب .) .
وهذه المسألة محلّ خلاف على ثلاثة آراء ذهب الكلام عليها في : (233 _ 234 .) .
(6) (التّهذيب : 380 .) .
وقد وقع التّفصيل في هذه المسألة في : (749 _ 754 .) .

محذوفةٌ .))[3835] .

وقد بلغ اهتمام ابن يعيش بالقواعد النّحويّة أنْ حاول إيجاد تأويلاتٍ للنّصوص المُصطدمة بالقواعد النّحويّة .
ومن النّصوص التي أوّلَها ابن يعيش ما يأتي :
ـ أنّه اعترض أنْ تعمل (ما) النّافية إذا استُثني خبرُها(🗁) ، وتأوّل قول رجُلٍ من بني سعد(🗎) :

(🗁) إذا انتقض خبر (ما) النّافية بـ (إلاّ) بطُل عملها وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ؛ لأنّها خرجتْ بانتقاض النّفي عن المُشابَهة .
وهذا مذهب البصريّين .
انظر نسبته إليهم في : (التّذييل والتّكميل : 🗐/🗀🖮🗎 .) .
وعليه سيبويه في : (الكتاب : 🗁/◉ᘐ🗄 .) ، والصّيمُريّ في : (التّبصرة والتّذكرة : 🗁/◉ᘐ◉ᘐ🗁 .) ، والخوارزميّ في : (التّخمير : 🗁/🗄🗎🗎🗄 .) ، وابن الخبّاز في : (توجيه اللمع : ⌛🗐🗁 .) ، والشّلّوبين _ في أحد قوليه _ في : (التّوطئة : 🗁🖮🗎 ، شرح المُقدّمة الجُزوليّة الكبير : 🗎/🗐🗀🖰 ، ◉🖰ᘐ◉ᘐ .) ، والخُوَيّي في : (شرح الفصول الخمسون : 🗄◉ᘐب .) ، والكيشيّ في : (الإرشاد إلى علم الإعراب : ◉🗄ᘐ🗁 .) ، وأبو حيّان في : (التّذييل والتّكميل : 🗐/🗀🖮🗎 .) ، والمُراديّ في : (الجنى الدّاني : 🗐🗎🗎 ، المُقتصد : 🗁/⌛🗀🗄 .) ، والنّجرانيّ في : (الأسرار الشّافية : 🗁🗐ب .) ، وعُزي إلى الجمهور في : (التّذييل والتّكميل : 🗐/◉ᘐ⌛🗎 ، شرح شواهد شرح التّحفة الورديّة : 🗁/🗎🖮🗁 .) .
وقد اعتلّ الورّاق لذلك بقوله : ((لأنّ (إلاَّ) تُوجِبُ الخبر ، فبطل معنى (مَا) فإنّما هي مُشبّهةٌ بـ (لَيْسَ) =

= من جهة المعنى لا اللفظ ، فإذا زال المعنى بطل عملها ؛ لأنّ الشّبه قد زال فرجعت إلى أصلها .)) ، (علل النّحو : 🖮🗄🗎 .) .
وانظر : (البيان في شرح اللمع : 🗐🗄🗁 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : ◉🖰ᘐب .) .
وأجاز يُونس النّصب دون تفصيلٍ ، وهذا البيت يشهد له ، والأصل عدم التّأويل .
انظر نسبته إليه _من غير طريق سيبويه _ في : (تسهيل الفوائد : 🖮🗄 ، شرحه : 🗁/🗎🖮🗎 ، التّحفة الوفيّة : 🗎🗄🗎 ، التّذييل والتّكميل : 🗐/◉ᘐ⌛🗎 ، الجنى الدّاني : 🗄🗎🗎 ، الدّرّ المصون : 🗁/◉ᘐ🖰🗎 ، تعليق الفرائد : 🗎/⌛🗐🗎 ، ◉ᘐ🗐🗎 ، خزانة الأدب : 🗐/🗎🗎🗁 ، شرح شواهد شرح التّحفة الورديّة : 🗁/🗎🖮🗁 .) .
واختاره الشّلّوبين _ في قوله الآخر _ في : (حواشيّ المُفصّل : 🖮🗎ب .) ، وحكم ابن مالك على عمل (ما) هُنا بالنّدرة في : (شرح التّسهيل : 🗁/🗎🖮🗎 .) ، وتابعه ابنه في : (شرح ألفيّة أبيه : 146 .) . أمّا الفرّاء فقد أجازه بشرط كون الخبر وصفًا ، مثل : ((مَا زَيْدٌ إلاَّ قَائِمًا .)) .
انظر نسبته إليه في : (التّذييل والتّكميل : 🗐/◉ᘐ⌛🗎 ، الدّرّ المصون : 🗁/◉ᘐ🖰🗎 ، شرح شواهد شرح التّحفة الورديّة : 🗁/🗎🖮🗁 .) .
وأجاز الكوفيّين النّصب بشرط كون الخبر مُشبّهًا به ، نحو : ((مَا زَيْدٌ إلاَّ زُهَيْرًا شِعْرًا .)) .

وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُوْنًا بِأَهْلِهِ   وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبَا[1] .

....

= بـ (عَضْرَفُوط) ، ولا يجوز أنْ تكون (الميم) زائدةً ؛ لأنّا لا نعلم في الكلام مَفْعَلُولا ، ولا يجوز أيضًا أنْ تكون (الميم) ، و (النّون) جميعًا زائدتين على أنْ تكون الكلمة ثُلاثيّةً من لفظ (الجنّ) من جهتين :

والأُخرى : أنّا لا نعلم في الكلام (مَنْفَعُوْلا) ، فنحمل هذا عليه ، ولا يجوز أيضًا أنْ تكون (النّون) وحدها زائدةً ؛ لأنّها قد ثبتتْ في الجميع في قولهم : (مناجين) ، ولو كانتْ زائدةً لقيل : (مجانين) ، كما قالوا : (مجانيق) في جمع (منْجنيق) لَمّا كانتْ (النّون) زائدةً ، وإذا لَمْ يجز أنْ تكون (الميم) وحدها زائدةً ، ولا (النّون) وحدها زائدةً ، ولا أنْ تكونا كلتاهُما زائدتين لَمْ يبقَ إلاّ أنْ تكونا أصلين ، وتجعل (النّون) (لامًا) مُكرّرةً ، وتكون الكلمة مثل : (حَنْدَقُوق) مُلحقةً بـ (عَضْرَفُوط) .)) .

كما تحدّث عنها الجنديّ في : (الإقليد : [illegible] .) ، حيث قال : ((وأمّا (مَنْجَنُون) فإنّه مُشتملٌ من حروف الزّيادة على (ميم) ، و (واو) ، و ثلاث (نونات) ، فالقضاء بزيادة كافتها مُمتنعٌ ؛ لأداء ذلك إلى بقاء الاسم على حرفٍ واحدٍ ، وقد امتنع القضاء بزيادة (النّون) الأولى لإثباتِهم إيّاها في (مناجين) ، و (الواو) كونُها زائدةً أمرٌ مفروغٌ عنه ، فلو قضى بزيادة (الميم) يجعل التّركيب من (ن ج ن) وقد ذكرنا أنّ الحمل على باب (سَلِسَ) بلا دليلٍ مُمتنعٌ ، فثبت أصالة (الميم) ، و (النّون) الأولى ، فتجعل (النّون) الثّانية (لامًا) والكلمة رُباعيّة ، ثُمّ تكرّر (اللام) ، وتُزاد (الواو) ، فوزنه (فَعْلَلُول) .)) .

انظر نسبته إليهم في : (التّحفة الوفيّة : [illegible] .) ، وعُزي إلى بقيّة الكوفيّين في : (التّذييل والتّكميل : [illegible] ، شرح شواهد شرح التّحفة الورديّة : [illegible] .) .

([illegible]) منسوبٌ إليه في : (شرح شواهد المُغني : [illegible] ، شرح أبياته : [illegible] .) .

ولَمْ أستطع تعيينه .

وبنو سعد عددٌ من القبائل ، وهم : سعد بن بكر بن هوازن ، وسعد تَميم ، وسعد الأنصار ، وسعد جذام ، وسعد خولان ، وسعد تجيب ، وسعد بن أبي وقّاص ، وسعد بن عبد شَمس من تَميم ، وسعد هذَيْم من قضاعة .

انظر : (الأنساب : [illegible] ، اللباب في تَهذيب الأنساب : [illegible] ، نِهاية الأرب في معرفة أنساب العرب : [illegible] .) .

(1) من الطّويل ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .

(مَنْجَنُوْنًا) : المنجنون الدّولاب التي يُستقى عليها الْماء .

انظر _ في (مَنجَنَ) _ : (تَهذيب اللغة : [illegible] ، لسان العرب : [illegible] ، تاج العروس : [illegible] .) .

وقد تحدّث ابن جنّيّ عن (الميم) في (المنجنون) في : (المُنصف : [illegible] .) ، حيث قال :

((يقول : إنّ (الميم) في (منجنون) أصلٌ ، فهذا معنى قوله : و (منجنون) كذلك ، وليس يُريد أنّ (منجنونًا) من ذوات الخمسة ، مثل : (عَضْرَفُوط) ، هذا محالٌ ؛ لأجل تكرير (النّون) ، وإنّما هو مثل : (حَنْدَقُوق) مُلحقٌ =

وانظر : (التّكملة : 🖹⌛🗄 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 🖹/🗄🗄🖹 _ ⌛🗄🖹 ، المُمتع : 🗁/🖲🗄🗁 ، 🖲🗐🖹 ، 🗄🗄🖹 ، المُبدع المُلخّص منه : ⌛🖮 .) .

وقد أشار اللغويّون إلى أنّ (المنجنون) مُؤنّثةٌ ، حيث قال السِّجستانيّ : (((المنجنون) مُؤنّثةٌ ، ولُغةٌ أخرى (المنجنين) ، وأنشدنا الأصمعيّ لابن أحمر :

ثَمِلٌ رَمَتْهُ المَنْجَنُوْنُ بِسَهْمِهَا وَرَمَى بِسَهْمٍ جَرِيْمَةٍ لَمْ يَصْطَدِ .

. . . . ، يعني : رجُلاً دار النُّعاسُ في عينيه فضُرب (المنجنون) مثلاً .

وأنشدنا الأصمعيّ :

وَمَنْجَنِيْنٍ كَالأَتَانِ الْفَارِقِ .

_ بالياء _ .)) ، (المُذكّر والمُؤنّث : 🗐🗄🗁 _ 🗄🗄🗁 .) .

وانظر : (المُذكّر والمُؤنّث للفرّاء : 🗀🗀🗁 ، المُذكّر والمُؤنّث للمُبرّد : 🗀🖲 _ 🗁🖲 ، المُذكّر والمُؤنّث لابن التّستريّ : 🗄🗀🗁 ، المُذكّر والمُؤنّث لابن جنّيّ : 🖹🖲 ، البُلغة في الفرق بين المُذكّر والمُؤنّث : 🖹🖰 .) .

وهو في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن خروف : 🖹/🖰🖰🗄 ، شرح المُفصّل : 🖰/🗄🖮 ، شرح المُقدّمة الجُزوليّة الكبير : 🖹/🖲🖲🖰 ، شرح الفصول الخمسون : 🗄🖲ب ، الصّفوة الصّفيّة : 🗁/🖹/🗐🖹 ، رصف المباني : 🖰🖮🖹 ، الدّرّ المصون : 🗁/🖲🖰🖹 ، أوضح المسالك : 🗁/🖰🗐🖹 ، تخليص الشّواهد : 🖹🖰🖹 ، مُغني اللبيب : 🗁/⌛🖰 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشمونيّ : 🗁/🗄🗄🖹 ، همع الهوامع : 🗁/🗀🖲🖹 ، خزانة الأدب : 🗐/🖹🖹🗁 ، شرح شواهد شرح التّحفة الوفيّة : 🗁/🖲⌛🗁 ، الدّرر اللوامع : 🗁/🖲🖹🖹 .) ، و _ برواية : (أَرَى الدَّهْرَ) _ في : (ضرائر الشّعر : 🖰🗄 .) ، و _ برواية :

=

بأنّه ((ليس (مَنْجُونًا) ، و (مُعَذَّبًا) بخبرين لـ (ما) ، وإنّما هما منصوبان بأحد وجهين :

أحدُهما : أنْ يكونا منصوبين بنَزع الخافض وهو (كاف) التّشبيه ، وتقديره : وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ كَمَنْجُونٍ بِأَهْلِهِ ، وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ كَالْمُعَذَّبِ ، و (الكاف) في موضع الرّفع خبر المُبتدإ[🗁] .

= (أَرَى الدَّهْرَ إلاَّ مَنْجَنُوْنًا بِأَهْلِهِ وَمَا طَالِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَلَّلاَ) _ في : (المُحتسب : 🗁/🗁🗄🗐 .) ، وعليها لا شاهد في البيت . وعلّق ابن هشام في : (مُغني اللبيب : 🗁/⌛🖰 .) على هذه الرّواية بقوله : ((وإنّما المحفوظ (وَمَا الدَّهْرَ) ، ثُمّ إنْ صحّت روايته فتخرّج على أنّ (أَرَى) جوابٌ لقسمٍ مُقدّرٍ ، وحُذفت (لاَ) كحذفها في : ✡☺⇨✉✍⑥⌖❸ ◷ ❸⌖✐❄◻❷⌖⬆♦☹⑤☠ ◷ [يوسف:🖰🗄] ؛ ودلّ على ذلك الاستثناء المُفرّغ .)) .

وانظر : (تلخيص الشّواهد : 🖹🖰🗄 ، خزانة الأدب : 🗐/🖹🖹🗁 .) ، وصدره في : (شرح المُقدّمة الجُزوليّة الكبير : 🖹/🖹🗀🖰 .) .

(🗁) هذا الوجه منسوبٌ إلى ابن بابشاذ في : (التّذييل والتّكميل : 🗐/🗐🖮🖹 ، الجنى الدّاني : ⌛🖹🖹 ، تخليص الشّواهد : 🖹🖰🗄 ، خزانة الأدب : 🗐/🖹🖹🗁 ، شرح أبيات مُغني اللبيب : 🖹/🖰🗁🗁 .) .

وما في : (شرح الجُمل في النّحو : 🗁/🗐🖰ب .) يُخالفه ، حيث ذكر هذا الوجه واعترضه قائلاً :

والثّاني : أنْ يكون (مَنْجَنُونًا) ، و (مُعَذَّبًا) اسْمان وقعا موقع المصدر ، ذلك المصدر صدر من فعلٍ محذوفٍ ، ذلك الفعل خبر المُبتدإ ، وتقديره : وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ يُجَنُّ جُنُونًا ،
وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاَّ يُعَذَّبُ عَذَابًا ، فوقع (مَنْجَنُونٌ) ، و (مُعَذَّبٌ) موقع (جُنُونٍ) ،
و (عَذَابٍ) .)) (🗁) .

((. . . . والوجه الآخر : أنْ يكون على حذف الجارّ ، كأنّه قال : كالمَنْجَنُون ، وَكَالمُعَذَّب ، وفي هذا غُموضٌ ؛ لأنّه يحتاج إلى تكلّف تقدير معنى فعلٍ عاملٍ مع إسقاط الجارّ ثانٍ .)) .

ولعلّ ما نُسب إليه موجودٌ في أحد كُتبه مِمّا أذهبته عوادي الزّمن ، مثل : (شرحيه على جُمل
الزّجّاجيّ) ، فقد ثبت أنّ له ثلاثة شروحٍ عليه ، أو في : (تعليقته النّحويّة) التي أشاد بِها المُؤرّخون كما سيأتي
في : (▤▤▤🗁 .) .

أو أنّه ذكر هذا الوجه ، ثُمّ تبيّن له خلافه فعدل عنه .

وبالاعتراض نفسه اعترضه الخويّي ، حيث قال : ((وفي هذا الوجه غموضٌ ؛ لأنّه يحتاج إلى تقدير معنى فعلٍ مع إسقاط الجارّ .)) ، (شرح الفصول الخمسون : ▤ب .) .

كما اعترضه أبو حيّان بقوله : ((وهذا فاسدٌ ؛ لأنّ المجرور الذي يُحذف منه حرف الجرّ فينتصبُ هو والمجرور الذي هو في موضع نصبٍ ، وهذا هُنا في موضع رفعٍ . فلو حُذف منه لارتفع على أنّه الخبر .)) ،
(التّذييل والتّكميل : ▤/▤▤ .) .

(🗁) (التّهذيب : ▤▤🗁 .) .

وهذا الوجه ذكره ابن بابشاذ في : (شرح الجُمل في النّحو : 🗁/▤ب .) ، وابن الخبّاز في : (توجيه اللمع : ▤🗁 .) ، والخُويّي في : (شرح الفصول الخمسون : ▤ب .) .

واختاره ابن الفخّار في : (شرح الجُمل : 🗁/▤▤ .) ، حيث قال : ((وهذا فصيحٌ صحيحٌ من كلام العرب ، فيُستعمل في موضع التّكثير ، ثُمّ حُذف المُضاف وأُقيم المُضاف إليه مُقامه ، فصار : وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُونًا . . . . ، و : مَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاَّ تَعْذِيبًا .)) .

ورأى ابن مالك أنّ هذا من التّكلّف الذي لا حاجة إليه ، حيث قال : ((وهذا عندي تكلّفٌ لا حاجة إليه ، فالأولى أن يجعل (مَنْجَنُونًا) ، و (مُعَذَّبًا) خبرين لـ (مَا) منصوبين بِها ؛ إلحاقًا لَها بـ (لَيْسَ) في نقض النّفي ، كما أُلحقت بِها في عدم النّقض .)) ، (شرح التّسهيل : 🗁/▤▤ .) .

وفي البيت تخريجاتٌ أُخر ، هي :

أ _ أنْ يكون منصوبًا كنصب (عُصْبَةٍ) في قوله I : ⑤ ⓘ ⑤ ⓘ ⑤ ⓘ ⑤ ⓘ ⑤ ⓘ ⑤ ⓘ ⑤ ⓘ ⑤ ⓘ ⑤ ⓘ ⑤ [يوسف:⑧] ، على قراءة

ب _ أنّ المنصوب مفعولٌ به ، والخبر محذوفٌ تقديره : إلاَّ يُشْبِهُ مَنْجَنُونًا ، وإلاَّ يُشْبِهُ مُعَذَّبًا .

وهذا الوجه ذكره : العُكبريّ _ في أحد قوليه _ في : (اللباب في علل البناء والإعراب : 🗁/▤▤🗁 .) .

ـ أنّه اعترض أنْ تعمل (لا) في المعارف أبدًا[1] ، وتأوّل قـــــــول

أحد بنيّ دُبَير[2] :

ج _ أنّ (مَنْجَنُونـًا) ، و (مُعَذَّبًا) منصوبان نصب المصادر ، ونائبان عن فعلٍ محذوفٍ ، تقديره : إلاَّ يَدُورُ دَوَرَانًا ، وَإِلاَّ يُعَذَّبُ تَعْذِيْبًا .

وهذا الوجه ذكره : العُكبريّ _ في قوله الآخر _ في : (اللباب في علل البناء والإعراب : 🗁/⌛⌨🗁 .) ، والنّيليّ في : (الصّفوة الصّفيّة : 🗎/🗁/🗐▤ _ ▤▥ .) .

د _ أنّ (مَنْجَنُونًا) اسمٌ أُضيف إليه مصدر تشبيهي حُذف منه (مثْل) الذي هو صفةٌ لمصدرٍ وُضع موضع الفعل الواقع خبرًا ، والمصدر ، والصّفة ومُضافها ، وأُقيم المُضاف إليه مُقام المصدر الأوّل ، والتّقدير : وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ يَدُورُ دَوَرَانًا مِثْلَ دَوَرَانِ مَنْجَنُونٍ ، وهو مثل قول امرىء القيس من الطّويل :

إِذَا الْتَفَتَتْ نَحْوِي تَضَوَّعَ رِيْحُهَا نَسِيْمَ الصِّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ .

أي : تَضَوُّعًا مِثْلَ تَضَوُّعِ نَسِيْمِ

(1) (لا) لا تعمل في معرفةٍ عند جمهور البصريّين ؛ لأنّهم إذا أبطلوا عمل (ما) التي هي أقوى في الشّبه بـ (ليس) ؛ لأنّها لنفيّ الحال كـ (ليس) ، فإبطالهم عمل (لا) يكون بطريق الأوْلى . =

= انظر نسبته إليهم في : (ارتشاف الضّرب : 1306/3 ، همع الهوامع : 463/1 .) .

وممّن ذهب إليه : سيبويه في : (الكتاب : 274/2 ، 297 .) ، والمُبرّد في : (المُقتضب : 360/4 ، 363 .) ، وابن السّرّاج في : (الأُصول : 398/1 .) ، والزّجّاجيّ في : (الجُمل في النّحو : 237 .) ، والورّاق في : (علل النّحو : 408 .) ، والصّيمريّ في : (التّبصرة والتّذكرة : 390/1 .) ، والأعلم في : (تحصيل عين الذّهب : 350 .) ، وابن فضّال في : (شرح عيون الإعراب : 224 ، 226 .) ، والواسطيّ في : (شرح اللمع في النّحو : 56 .) ، والعلويّ في : (البيان في شرح اللمع : 173 .) ، والحيدرة في : (كشف المُشكل : 245 .) ، والعُكبريّ في : (المُتّبع : 293/1 .) ، والشّلَوبين في : (التّوطئة : 271 ، شرح المُقدّمة الجُزُوليّة الكبير : 999/2 .) ، وابن مالك في : (شرح التّسهيل : 65/2 ، شرح الكافية الشّافية : 529/1 .) ، وابنه في : (شرح ألفيّة أبيه : 185 .) ، والكيشيّ في : (الإرشاد إلى علم الإعراب : 296 .) ، والسّلسيليّ في : (شفاء العليل : 379/1 .) .

أمّا الكوفيّون فقد أجازوا عملها في المعرفة .

قال أبو حيّان : ((وفي (الغُرّة) : وقومٌ من الكوفيّين يُجيزون (لاَ زَيْدَ لَكَ) ، وأجروا (عَبْدَ الله) مُجرى النّكرة ، و (عَبْدَ العَزِيْزِ) ، و (عَبْدَ الرَّحْمَنِ) يَجريان مَجرى (عَبْدَ الله) ، إلاّ أنّهم يُسقطون منهما (الألف) ، و (اللام) ، فيقولون : لاَ عَبْدَ عَزِيْزٍ ، و : لاَ عَبْدَ رَحْمَنٍ ، ولا يعرفُ هذا بصريٌّ .)) ، (التّذييل والتّكميل : 287/5 .) .

وانظر نسبته إليهم أيضًا في : (ارتشاف الضّرب : 1306/3 ، همع الهوامع : 463/1 .) .

لاَ هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ فِيْ المَطِيِّ .
وَلاَ فَتًى مِثْلَ أَبِيْ عَلِيٍّ[1] .

وقد أجاز الكسائيّ إعمالَها في العلم المُفرد ، نحو : (لاَ زَيْدَ) ، والمُضاف لكنيةٍ ، نحو : (لاَ أَبَا عَبْدَ الله
لَكَ) ، وغيرها نحو : (لاَ عَبْدَ الرَّحْمَن لَكَ) ، و (لاَ عَبْدَ العَزِيْز لَكَ) .
انظر نسبته إليه في : (الأُصول : 406/1 ، ارتشاف الضّرب : 1306/3 ، همع الهوامع : 463/1 ، خزانة الأدب : 54/4 .) .
ووافقه الفرّاء على (لاَ عَبْدَ الله) ؛ لأنّه حرفٌ مُستعملٌ ، يُقال لكلّ أحدٍ : (عَبْدَ الله) ، وخالفه في الأخيرين ؛ لأنّ الاستعمال لَمْ يلزم فيهما ، كما لزم (عَبْدَ الله) .
جاء في : (التّذييل والتّكميل : 286/5 .) ما نصّه : ((وقال الفرّاء : إنّما أجزنا (لاَ عَبْدَ الله لَكَ) ؛ لأنّه حرفٌ مُستعملٌ ، يُقالُ لكُلّ أحدٍ : (عَبْدُ الله) ، ولا نُجيزُ (لاَ عَبْدَ الرَّحْمَن) ، ولا (عَبْدَ الرَّحِيْم) ؛ لأنّ الاستعمال لَمْ يلزم هذين كما لزم (عَبْدَ الله) .)) .
وأجاز الفرّاء أيضًا إعمالَها في ضمير الغائب ، واسم الإشارة ، نحو : (لاَ هُو) ، و (لاَ هِيَ) ، و (لاَ هَذَيْنِ) ، و (هَاتَيْنِ) .
انظر نسبته إلى الفرّاء في : (الأُصول : 406/1 ، ارتشاف الضّرب : 1306/3 ، همع الهوامع :
463/1 ، خزانة الأدب : 54/4 .) .
(2) منسوبٌ إليه في : (الدّرر اللوامع : 312/1 .) .
=
= ولَمْ أستطع تعيينه .
و (دُبَيْر) : _ بضمّ الدّال المُهملة ، وفتح الباء الموحدة _ نسبةً إلى بطنٍ من أسد ، ولقب كعب بن
عمرو بن قعين بن الحارث بن ثعلبة بن أسد بن خزيْمة ، يُعرف بـ (دُبَيْر) .
انظر : (الأنساب : 219/2 ، اللباب في تهذيب الأنساب : 491/1 ، لُبّ اللباب : 312/1 .) .

(1) من الرّجز .
(هَيْثَمَ) : اسم رجُلٍ كان حسن الحداء للإبل ، ويبدو أنّ المُراد به هيثم بن الأشتر ، فقد كان مشهورًا بين العرب بحُسن الصّوت في حدائه الإبل ، وكان أعرف أهل زمانه بالبيداء ، والفلوات ، وسوق الإبل .
و (أَبِيْ عَلِيٍّ) : لَمْ أستطع تعيينه ، والمشهور رواية (ابن خَيْبَرِيّ) بدلاً من هذه الرّواية التي لَمْ أقف عليها إلاّ عنده .
و (ابن خَيْبَرِيّ) : هو جميل بن مَعْمَر ، صاحب بُثينة نسبةً إلى جدّه الرّابع ؛ لأنّه جميل بن عبد الله بن معمر بن الحارث بن خيبريّ بن ظبيان ، ومدحه بالفتوّة ؛ لأنّه كان شُجاعًا يحمي أدبار المَطيّ من الأعداء .
انظر : (خزانة الأدب : 55/4 ، الدّرر اللوامع : 312/1 .) .

وقال البغداديّ : ((وقال بعضهم المُراد بابن خَيْبَرِيّ عليّ _ τ _ ، والإضافة للمُلابسة .

وهذا لا أصل له ، وقيل : أراد به مَرْحبا ، وهو الذي بارزه عليٌّ _ τ _ يوم خيبر فقتله .)) ، (خزانة الأدب :
55/4 .) .
وهذا البيت قبله أربعة أبياتٍ ، هي :

بأنّ (((هَيْثَم) على حذف مُضاف ، ذلك المُضاف نكرةٌ ، وهو اسم (لا) في الأصل ، تقديره : لاَ مِثْلَ هَيْثَمٍ اللَّيْلَةَ ، فحذف (مثل) ، وأقام (هيثم) مُقامه[1] ، وإنّما لَمْ يجُز أنْ يكون (هيثم) اسم (لا) ؛ لأنّه معرفةٌ لكونه علمًا .)) [1] .

قَدْ حَشَّهَا اللَّيْلُ بِعَصْلَبِيِّ .
مُهَاجِرٍ لَيْسَ بِأَعْـرَابِيِّ .
أَرْوَعَ خَرَّاجٍ مِنَ الدَّوِيِّ .
عَمَرَّسٍ كَالمَرَسِ المَلْـوِيِّ .

وهُما _ والثّاني برواية :

وَلاَ فَتَى مِثْلَ ابْنِ خَيْبَرِيِّ _

في : (كشف المُشكل : 245 .) ، و _ برواية : (لِلْمَطِيِّ) _ في : (الدّرر اللوامع : 312/1 .) ، والأوّل
في : (أسرار العربيّة : 226 .) ، و _ برواية : (لِلْمَطِيِّ) _ في : (الكتاب : 296/2 ، المُقتضب :
362/4 ، المسائل الحلبيّات : 204 ، 311 ، المسائل المنثورة : 97 ، سرّ صناعة الإعراب :
59/1 ، تحصيل عين الذّهب : 350 ، شرح عيون الإعراب : 224 ، شرح شواهد الإيضاح :
105 ، شرح المُفصّل :
103/2 ، المُلخّص في ضبط قوانين العربيّة : 507/1 ، شرح أبيات المُفصّل والمتوسّط : 231 ، =

= خزانة الأدب : 53/4 .) ، و _ برواية : (اليَوْمَ لِلْمَطِيِّ) _ في : (الأُصول : 382/1 .) ، و _ برواية :

(لاَ سَيْفَ إِلاَّ ذُو الفِقَارِ .
وَلاَ فَتَى إِلاَّ عَـلِيِّ) . _

في : (نثر الدُّرّ : 284/6 ، عُمدة ذوي الهمم : 309 .) .

وممّا شاع وذاع على لسان العرب في كون اسم (لا) معرفةً ، وتأوّله النّحويّون بما تأوّلوا به البيت السّابق قول ابن الزّبير الأسديّ من الوافر :

أَرَىْ الحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِيْ خُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلاَ أُمَيَّةَ فِيْ البِـلاَدِ .

وقول الشّاعر من الطّويل :

تُبَكِّي عَلَىْ زَيْدٍ وَلاَ زَيْدَ مِثْلُهُ بَرِيءٌ مِنَ الحُمَّىْ سَلِيْمُ الجَوَانِحِ .

وقول عُمر _ τ _ : ((قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ لَهَا .)) ، يقصد : عليًا _ τ _ .

انظر : (التّذييل والتّكميل : 287/5 ،

(1) انظر : (تحصيل عين الذّهب : 350 ، شرح عيون الإعراب : 226 ، التّخمير : 503/1 ، ارتشاف الضّرب : 1308/3 ، شرح أبيات المُفصّل والمُتوسّط : 231 ، همع الهوامع : 464/1 ، خزانة الأدب :
53/4 _ 54 ، الدّرر اللوامع : 313/1 .) .

وقد يكون مُؤوّلاً بالنّكرة باعتبار أنّه نفيٌ لكُلّ من تسمّى بهذا الاسم فصار فيه عُمُومٌ ، فأطلق (هيثم) على كُلّ من هذا اسْمه ، وعلى هذا الوجه تُنْزعُ (أل) منه إنْ كان فيه .

انظر : (ارتشاف الضّرب : 1307/3 .) .

وجاء في : (التّذييل والتّكميل : 289/5 _ 290 .) أنّه ((فيه وجهان :

أحدهُما : أنّه جعله من جماعةٍ كُلّ واحدٍ منهم (هَيْثَم) ، فتنكّر كما تقول : (زَيْدِينَ) .

ـ أنّه اعترض أنْ تتقدّم الحال على عاملها إذا كان غير مُتصرّفٍ كالجارّ والمجرور ،

والظّرف ، والمصدر(2) ، وتأوّل قـــــــــوله I :

والآخر : أنّه فيه حذفٌ ، تقديره : لاَ مِثْلَ هَيْثَم .)) .
(2) (التّهذيب : 142 .) .

(2) اختلف النّحويّون في تقديْم الحال على عاملها إذا كان غير مُتصرّفٍ كالجارّ والمجرور ، والظّرف ، والمصدر على ثلاثة آراء :
أ _ أنّه لا يجوز مُطلقًا . فلا تقول : ((مَرَرْتُ ضَاحِكَةً بِهِنْدٍ .)) ، لأن الحال تابعةٌ لَها ، والمتبوع لا يتقدّم على الجارّ والمجرور ، والظّرف ، والمصدر فالتّابع أولى .
وإليه ذهب سيبويه في : (الكتاب : 124/2 .) ، والمُبرّد في : (المُقتضب : 170/4 .) ، وابن جنّيّ
في : (اللمع : 117 _ 118 .) ، والثّمانينيّ في : (شرح اللمع في النّحو : 115/1أ _ ب ، الفوائد
والقواعد : 304 .) ، والعلويّ في : (البيان في شرح اللمع : 221 .) ، وعُزي إلى البصريّين في : (الإرشاد إلى علم الإعراب : 239 ، شرح الكافية للرّضيّ : 30/2 ، ارتشاف الضّرب : 1579/3 .) ، والجمهور في : (همع الهوامع : 240/2 .) .
ب _ أنّه يجوزُ مُطلقًا .
وهذا الرّأي لابن برهان في : (شرح اللمع : 137/1 .) ، وعُزي إلى ابن كيسان في : (أمالي ابن الشّجريّ : 280/2 ، شرح التّسهيل : 337/2 ، شرح الكافية للرّضيّ : 30/2 ، ارتشاف الضّرب :
1579/3 ، البحر المُحيط : 549/8 ، توضيح المقاصد والمسالك : 706/2 ، الدّرّ المصون : 447/5 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأَشْمونيّ : 15/2 ، موارد البصائر : 409 .) ، وابن ملكون في : (البحر المُحيط : 549/8 ، الدّرّ المصون : 477/5 ، موارد البصائر : 409 .) ، والكوفيّين في : (الإرشاد إلى علم الإعراب : 239 ، توضيح المقاصد والمسالك : 705/2 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأَشْمونيّ : 19/2 ، همع الهوامع : 240/2 ، حاشية الصّبّان : 264/2 .) ، وصحّحه : ابن مالك في : (شرح التّسهيل : 337/2 .) ، وفي : (المصدر نفسه : 346/2 .) ، قال : ((والصّحيح جوازه محكومًا بضعفه .)) ، وأبو حيّان في : (البحر المُحيط : [illegible] .) ، وخصّه الأَشْمونيّ بالضّرورة في : (شرح ألفيّة ابن مالك : [illegible] .) ، وتابعه : الصّبّان في :
(حاشيته : [illegible] .) .
وقد ردّه الثّمانينيّ قائلاً : ((وقد أجاز بعض النّحويّين تَقديْم الحال على الجارّ والمجرور فقال : مَرَرْتُ رَاكِبًا بِزَيْدٍ ، وجعل (رَاكِبًا) حالاً من (زَيْدٍ) فقدّمها على حرف الجرّ ، وقال : إنّ العامل في الحال هو الفعل ، والفعلُ مُتصرّفٌ في نفسه فينبغي أنْ يتصرّف في معموله ، فجاز أنْ تتقدّم الحال على صاحبها .

⇨ ☝✌❄❄✦❄◖❄🖫⌫✦❄✦♊⊙✞☺⑤ 💻⑥✦⋎✦➔ ⓵
✖▪⑥🏲✞◖⌫🏲✡⌦ ♈➔🏲✞❄➷💻⑥❄✦❀ ②🏲✞①💣✖⑤
⑤♉⭘▦✡○✦❄⟵✦➔ ⑤♉⊙&✡✸✦❄⑩
✖▪⑥🏲✞◖⌦🙰⑤ ✦⭘✦❻❄♊❀☺✞⑤ ✈✦◗✡🙵✌❄✞⌦✦➔
①✦② ▦❄✦⬀♊❄⌫✞⮙▲⬧⬆✖⤯ ⓵ (🗁) بـأنّ (((كافّـةً) منصـوبٌ على معنى الحال ، والعامل فـيـه (أرسلنا) ، وليس العاملُ فيه قوله : (للنّاس) ؛ لأنّ صاحب الحال (النّـاس) ، وفيـه تقـديْمٌ وتـأخيرٌ ، والتّقـدير : وَمَـا أَرْسَـلْنَاكَ إلاَّ لِلنَّـاسِ كَافَّـةً ، والجـارّ والمجرور مُتعلّـــــقٌ بـ (أرسلنا) .))(🗎) .

وهذا الذي ذكره غير صحيح ؛ لأنّ الفعل عمل في الجارّ والمجرور جميعًا ، فصار كالشّيء الواحد ، فإنْ جاز أنْ يتقدّم الحال على الجارّ والمجرور وجب أنْ تكون حالاً لَهما جميعًا ، ومحالٌ أنْ يكون للحرف حالٌ ؛ فلأجل هذا لا يكون لَهما جميعًا ، ولو جاز أنْ يكون لـ (الباء) حالٌ لانضمامها إلى غيرها جاز أنْ يكون لَها حالٌ إذا انفردت ، وليس أحدٌ يجعل لَها حالاً إذا انفردت .)) ، (الفوائد والقواعد : 🗐🗀🗏 .) .

ج _ جوازه بشرط تقدّم المُبتدإ عليها ، كقولك : ((زَيْدٌ قَائِمًا فِيْ الدَّارِ .)) .
=

= ((والصّحيح جوازه محكومًا بضعفه .)) ، وأبو حيّان في : (البحر المُحيط : 🖰/🖎◉ᘐ🗐🖁 .) ، وخصّه : الأشْمونيّ بالضّرورة في : (شرح ألفيّة ابن مالك : 🗎/🖰🗁 .) ، وتابعه : الصّبّان في : (حاشيته : 🗎/🗐⌛🗎 .) .

ج _ جوازه بشرط تقدّم المُبتدإ عليها ، كقولك : ((زَيْدٌ قَائِمًا فِيْ الدَّارِ .)) .

انظر نسبته إلى : الأخفش في : (اللباب في علل البناء والإعراب : 🗁/🗀◉ᘐ🗎 ، شرح التّسهيل : 🗎/⌛🗐🗏 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 🗎/🗏🗎 ، همع الهوامع : 🗎/🗀🗐🗎 .) .

ولخّص الحيدرة القول في المسألة مُبيّنًا أنّ ((أحسن ما في ذلك _ والله أعلم _ أنّ صاحب الحال متى كان الجارّ له مُتعلّقًا بِمحذوفٍ كأنْ يكون خبرًا ، أو صفةً ، أو صلةً ، أو حالاً ، لَمْ يجز تقديْم الحال عليه ؛ لأنّه هو العامل ، وهو غير مُتصرّفٍ فيجوز : زَيْدٌ فِيْ الدَّارِ مُقِيْمًا ، ولا يجوز : زَيْدٌ مُقِيْمًا فِيْ دَارِهِ ، ومتى كان الجارّ لصاحب الحال مُتعلّقًا بِموجودٍ ، وما هو في حُكم الموجود جاز تقديْم الحال عليه ؛ لأنّ العامل فيه الفعل دون الجارّ ، وهو [مُتصرّفٌ] ، فيجوزُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَاقِفًا ، وَمَرَرْتُ وَاقِفًا بِزَيْدٍ ، وَوَاقِفًا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، قال الله تعالى : ⓵ ➔✦⋎✦⑥💻 ②🏲✞①💣✖⑤ ⇨☝✌❄❄✦❄◖❄🖫⌫✦❄✦♊⊙✞☺⑤ ❀✦❄⑥💻➷❄✞🏲➔♈ ⌦✡🏲⌫◖✞🏲⑥▪✖ ⓵ [سبأ:🖰🗎] ، فـ (كافّة) حالٌ من (النّاس) ؛ لأنّ (اللام) مُتعلّقةٌ بـ (أرسلناك) ، ومثله قول الشّاعر :

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ حَرَّانَ صَادِيًا إِلَيَّ حَبِيْبًا إِنَّهَا لَحَبِيْبُ .

فـ (حرّان صاديًا) حالٌ من (الياء) في (إليّ) ؛ لأنّه مُتعلّقٌ بقوله (حبيبًا) ، وافهم ذلك _ وفّقك الله للصّواب _ .)) ، (كشف المُشكل : 🖰🗀🗏 .) .

(🗁) (سبأ : 🖰🖎🗎 .) .

(🗎) (التّهذيب : 🖁🗎🗎 .) .

وانظر : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 🗎/🗏🗏🗎 ، التّبيان في إعرابه : 🗎/◉ᘐ⌛🗀🗁 ، البحر

وتأوّل أيضًا قول الشّاعر(📂) :

المُحيط : 🖰/🖲🗐🗄 ، الدّرّ المصون : 🗄/⌛🗐🗐 ، اللباب في علوم الكتاب : ⌛📂/🗏⌛ .) .

وجاء في : (الكشّاف : 🗏/📄🖲🗄 .) : ((ومن جعله حالاً من المجرور مُتقدّمًا عليه فقد أخطأ ؛ لأنّ تقدّم حال المجرور عليه في الإحالة بِمنْزِلة تقدّم المجرور على الجارّ ، وكم ترى مِمّن يرتكب هذا بالخطأ ، ثُمّ لا يقنع به حتّى يضمّ إليه أنْ يجعل (اللام) بِمعنى (إلى) ؛ لأنّه لا يستوي له الخطأ الأوّل إلاّ الخطأ الثّاني ، فلا بُدّ له من ارتكاب الخطأين .)) .

=

= وفي هذه الآية تخريجاتٌ أُخر ، هي :

أ _ أنّ (كافّة) حالٌ من (الكاف) في (أرسلناك) ، والمعنى : إِلاَّ جَامِعًا لِلنَّاسِ فِيْ الإِبْلاَغِ ، و (الكافّة) بِمعنى الجامع والهاديّ لله ، ودخلت (التّاء) للمُبالغة كما في (علاّمة) ، و (نسّابة) .

وهذا الرّأي لأبي عُبيدة في : (مجاز القُرآن : 📄/🖲🗐📂 .) ، وابن قُتيبة في : (تفسير غريب القُرآن :
🗏📁⌛ ، والطّبريّ في : (جامع البيان : 📁📂/🖮🖮🗏 .) ، والزّجّاج في : (معانيّ القُرآن وإعرابه : 🗐/🗐🗄📄 .) ، والنّحّاس في : (إعراب القُرآن : 🗏/🖮🗐🗏 .) ، وأبي البركات الأنباريّ في : (البيان في غريب إعراب القُرآن :
📄/🗏🗏📄 .) .

وردّه أبو حيّان بقوله : ((أمّا قول الزّجّاج : إنّ (كافّة) بِمعنى جامعًا ، و (الْهاء) فيه للمُبالغة ، فإنّ اللغة لا تُساعد على ذلك ؛ لأنّ (كفّ) ليس بِمحفوظٍ أنّ معناه (جمع) .)) ، (البحر المُحيط : 🖰/🖲🗐🗄 .) .

ب _ أنّ (كافّة) صفةٌ لِمصدرٍ محذوفٍ ، تقديره : إِلاَّ إِرْسَالَةً كَافَّةً ؛ لأنّها إذا شَملتهم فقد كفتهم أنْ يخرج منها أحدٌ منهم .

وهذا الرّأي للزّمخشريّ في : (الكشّاف : 🗏/📄🖲🗄 .) .

وردّه أبو حيّان قائلاً : ((أمّا (كافّة) بِمعنى (عامّة) ، فالمنقول عن النّحويّين أنّها لا تكون إلاّ حالاً ، ولَمْ يُتصرّف فيها بغير ذلك ، فجعلها صفةً لِمصدرٍ محذوفٍ خُروجٌ عمّا نقلوا ، ولا يُحفظ أيضًا استعماله صفةً لموصوفٍ محذوفٍ .)) ، (البحر المُحيط : 🖰/🖲🗐🗄 .) .

ج _ أنّ (كافّة) مصدرٌ جاءتْ على الفاعلة ، كالعاقبة ، والعافية ، وعلى هذا فوقوعها حالاً إمّا على
المُبالغة ، وإمّا على حذف مُضافٍ ، أي : ذَا كَافَّةٍ لِلنَّاسِ .

انظر : (الجامع لأحكام القُرآن : 🗐📂/📄🖲📂 ، البحر المُحيط : 🖰/🖲🗐🗄 ، الدّرّ المصون : 🗄/⌛🗐🗐 ، اللباب في علوم الكتاب : ⌛📂/🗏⌛ .) .

(📂) مُختلفٌ فيه على ثلاثة آراء :

أ _ أنّه عُروة بن حزام في : (ديوانه : 🗏📄 ، شعره : 🗄📁📂 ، الشّعر والشّعراء : 🖰📂🗐 ، سِمط اللآلي : 📂/📁📁🗐 ، خزانة الأدب : 🗏/🗏📁📄 ، عُروة بن حزام _ العاشق العفيف _ : 🗐🗐📂 .) .

ب _ أنّه مجنون ليلى في : (سِمط اللآلي : 📂/📁📁🗐 .) .

ج _ أنّه قيس بن ذَريح في : (ديوانه _ مُلحقاته _ : 🖰⌛ ، الكامل في اللغة والأدب : 📂/📄🖰🗏 ، وفيه : وأحسبُهُ قيس بن ذَريح .) .

د _ أنّه كُثيّر عزّة في : (ديوانه _ بتحقيق : د/ عكاويّ _ : ⌛📄 ، سِمط اللآلي : 📂/📁📁🗐 ، المقاصد النّحويّة : 📄/📂🖮🗏 .) .

ويظهر أنّ القائل هو عُروة بن حزام ؛ لأسبابٍ منها :

- وروده في ديوانه ، وشعره ضمن قصيدته البائيّة من الطّويل .

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ حَرَّانَ صَادِيَا إِلَيَّ حَبِيْبًا إِنَّهَا لَحَبِيْبُ(🗁) .

بأنّ (((حَرَّان) منصوبٌ على الحال ، والعاملُ (حبيبًا) ، وليس العامل فيه (إليّ) ؛

كثيرة ممن نسبه له .

=

= ـ أنّ ابن قُتيبة من أوائل مُتتبعيّ أخبار الشّعراء ، حيث ترجم لقيس بن ذَريح ، ومجنون ليلى ، وكُثيّر عزّة ، وعُروة بن حزام ، ولَم يذكر البيت إلاّ ضمن ترجمة آخرهم مع أبياتٍ قبله .

ـ أنّه شاعرٌ لبيبٌ حاذقٌ مُتمكّنٌ في العشق ، وهو أوّل عاشقٍ مات بالهجر من العُذريّين ؛ ولشدّة مُقاساته في العشق ضُرب به المثل بين العرب والمولّدين ، قَال الْمجنون : ((عَجِبتُ لعُروة العُذريّ .)) .

انظر : (أسواق العُشّاق : 🗁/🗁☻ᘐ🗁🗁 .) .

ـ أنّه هو العاشق الذي يُضرب به المثل في شدّة العشق ، فيُقال : << أَعْشَقُ مِنْ عُرْوَةَ بن حزام . >> .

انظر : (الواضح المُبين في ذكر من استشهد من المُحبّين : ☻ᘐ🖮🖹 .) .

ـ أنّ السّرّاج في : (مصارع العُشّاق : 🗁/🖰🗁🗏 .) قد ذكر أبياتًا أربعةً منسوبةً إلى عُروة بن حزام ، وذلك من قصيدته البائيّة .

ـ أنّ مِسْعد العطويّ _ وهو الذي خبر شعر عُروة بن حزام الصّادح بأناشيد الهوى _ نسب له البيت ، ولَمْ يذكر أنّ البيت أجنبيٌّ عن قصيدته البائيّة ، من الطّويل .

انظر : (العاشق العفيف عُروة بن حزام : 🗐🗐🗁 .) .

ـ أنّه أوّل هؤلاء الشعراء في العشق والهوى ، فقد يكون من أتى بعده مِمّن نُسب إليهم البيت قد ضمّنوه قصائدهم العُذريّة ، كما أنّ هُناك تداخُلاً بين الشّعراء العُذريّين وغيرهم من الشّعراء الذين كان للحُبّ في شعرهم دورٌ كبيرٌ .

ـ أنّ قصيدة مجنون ليلى المُتّفقة مع هذا البيت وزنًا ، وقافيةً ، قالَها الْمجنون مُتفرّقةً ، فقد يكونُ هذا البيت دخيلاً عليها .

ـ أنّ نسبته إلى قيس بن ذَريح تكاد تبعد عن الحقيقة ؛ ذلك أنّ البيت لَمْ يرد في ديوانه ، بل ورد في مُلحقاته ؛ كما أنّ المُبرّد بنى نسبته إليه على الظّنّ ، وما هذه سبيله فنسبته إليه بعيدةٌ .

(🗁) من الطّويل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها اثنان وعشرون بيتًا ، هو سابعها ، قالَها عُروة بن حزام حين رأى امرأةً على جملٍ فقال لأصحابه : والله لكأنّها شَمائل عفراء ، فقالوا : وَيْحَك ، ما تزال تذكر عفراء ! ، فوقف مُتحيّرًا لا يرُدُّ جوابًا ، فاشتدّ عليه الوجد والهيام ، ودبّ السّقام في جسمه .

ومطلعها :

وَإِنّي لَتَعْرُوْنِي لِذِكْرَاكِ رِعْدَةٌ لَهَا بَيْنَ جِسْمِي وَالْعِظَامِ دَبِيْبُ .

وقبله :

حَلَفْتُ بِرَكْبِ الرَّاكِعِيْنَ لِرَبِّهِمْ خُشُوْعًا وَفَوْقَ الرَّاكِعِيْنَ رَقِيْبُ .

وبعده :

وَقُلْتُ لِعَرَّافِ الْيَمَامَةِ دَاوِنِيّ فَإِنَّكَ إِنْ أَبْرَأْتَنِي لَطَبِيْبُ .

(صَادِيَا) : الصّدى العطش الشّديد .

=

لأنّ (اليـاء) هـي صـاحبُ الحـال ، والحـرف مُتعلّقٌ بـ (حبيـب) ، وفـي البيت أيضًا تقديْمٌ ، وتأخيرٌ ، والتّقدير : لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ حَبِيْبًا إِلَيَّ حَرَّانَ صَادِيًا إِنَّهَا لَحَبِيْبُ[1] .

فأمّا من قال : إنّ (حرّان) حالٌ لـ (الْمَاء)[2] ، فليس بشيءٍ ؛ لأنّ (الْماء) لا يكونُ

(حرّان صاديًا) .))[3] .

= انظر _ في (صَدَى) _ : (تَهذيب اللغة : ، لسان العرب : ، تاج العروس : .) .

وهـو فـي : (ديـوان قـيس بـن ذَريـح _ مُلحقاتـه _ : ، الكامـل فـي اللغـة والأدب : ، كشـف المُشـكل : ، خزانـة الأدب : .) ، و _ بروايـة : (عطْشَانَ) _ في : (ديوان عروة بن حزام : ، شـعره : .) ، و _ بروايـة : (أَبْـيَضَ صَـافِيًا) _ فـي : (الشّـعر والشّـعراء : .) ، و _ بروايـة : (هَيْمَـانَ) _ فـي : (ديـوان كُثَيّـر عـزّة : ، شـرح التّسـهيل : ، شرح الكافيـة للرّضيّ : ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : ، حاشية الصّبّان : .) .

([1]) هذا ما ذكره الرّضيّ في : (شرح الكافية : .) .

واختاره البغداديّ ؛ لأنّـه ((أحسنُ وأبلـغُ ، فـإنّ الْمـاء البـارد أحبُّ إلى الإنسان عند عطشه وحرارته من كُلّ شيءٍ . وهذا المعنى هو المُتداول الشّائع ، قال الْمُبرّد في : (الكامل) : هو معنًى صحيحٌ ، وقد اعْتوره الحكماء وكُلّهم أجاد فيه .

ومثل بيت الشّاهد قول عمر بن أبي ربيعة من (الخفيف) :

قُلْتُ وَجْدِي بِهَا كَوَجْدِكَ بِالْمَا ... ءِ إِذَا مَا مُنِعْتَ بَرْدَ الشَّرَابِ .

فإنّ قوله : (إِذَا مَا مُنِعْتَ بَرْدَ الشَّرَابِ) يُفيد ما أفاده قوله : (إِلَيَّ حَرَّانَ صَادِيًا) ، فإنّه يُريد : عِنْدَ وَقْتِ الحَاجَةِ إِلَيْهِ ، وبذلك صحّ المعنى .

ومثله قول القطاميّ من البسيط :

فَهُنَّ يَنْبِذْنَ مِنْ قَوْلٍ يُصِبْنَ بِهِ ... مَوَاقِعَ الْمَاءِ مِنْ ذِيْ الغُلَّةِ الصَّادِي .

(يُنْبِذْنَ) : يَرْمِيْنَ بِهِ وَيَتَكَلَّمْنَ ، و (الغُلَّةُ) _ بالضّمّ _ : حرارة العطش .

ويُروى عن عليّ _ τ _ أنّ سائلاً سأله ، فقال : كَيْفَ كَانَ حُبَّكُم لِرَسُوْلِ الله _ ρ _ ؟ ، فقال : << كَانَ والله ، أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ أَمْوَالِنَا ، وَأَوْلاَدِنَا ، وَآبَائِنَا ، وَأُمَّهَاتِنَا ، وَمِنَ الْمَاءِ البَارِدِ عَلَى الظَّمَأ . >> .

والقولُ فيه كثيرٌ .)) ، (خزانة الأدب : .) .

([2]) قالـه ابن جنّـيّ ، جـاء فـي : (خزانـة الأدب _ نقـلاً عن التّنبيـه علـى مُشكلات الحماسـة _ : =

= _ .) ما نصّه : ((وقد يجوزُ في هذا عندي وجهٌ آخر لطيفُ المعنـى ، وهو أن يكون (حَرَّانَ صَادِيًا) حالاً من (الْماء) ، أي : كَانَ بَرْدُ الْمَاء فِي حَالِ حرَّتِـهِ وَصَداه حَبِيْبًا إِلَيّ ، وصف (الْماء) بذلك مُبالغةً في الوصف ، وجاء بذلك شاعرنا فقال :

ـ أنّـه اعترض تقديْم الاسم المنصوب بِمعنى الإغراء على العامل([illegible]) ،

وتـــأوّل قولـــه I : [illegible]

[illegible]

وَجُبْتُ هَجِيْرًا يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيَا . ...

وإذا صَدِي فحسبُك به عطشًا ! ، فإنْ أمكن هذا ، كان حملُه عليه جائزًا حسنًا ، ورأيتُ أبا عليٍّ يستسهل تقديْم حال المجرور _ في نحو هذا _ عليه ، ويقول هو قريبٌ من حال المنصوب . ››

وصحّح البغداديّ ما أظهره ابن جنّيّ بقوله : ‹‹ الوجه الذي أبداه تخيّلٌ صحيحٌ ؛ فإنّ الإنسان يحبُّ أنْ يكون الْماء باردًا في حال كونه حارًّا . ›› ، (خزانة الأدب : [illegible]) .

([illegible]) (التّهذيب : [illegible]) .

([illegible]) من قبل أنّ أسْماء الأفعال نقصت رُتبةً عن الفعل ، فهي غير مُشتقّةٍ منه .

انظـر : (شـرح المُقدّمـة المُحْسِـبة : [illegible] ، اللبـاب فـي علـل البنـاء والإعـراب : [illegible] ، الفوائد الضّيائيّة : [illegible]) .

وقد أجازه الكوفيّون ؛ استدلالاً بالسّماع والقياس ، فالسّماع كهذه الآية ، وكقـــوله I :

[illegible] ، [الْمائدة: [illegible]] .

وقول جارية بن مازن من الرّجز :

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُوْنَكَا .

إِنّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُوْنَكَا .

أمّا القياس فقد ورد عنهم أنّهم قالوا : ‹‹ أجمعنا على أنّ هذه الألفاظ قامت مقام الفعل ، ألا ترى أنّك إذا قُلتَ : عَلَيْكَ زَيْدًا ، أي : الْزَمْ زَيْدًا ، وإذا قُلتَ : عِنْدَكَ عَمْرًا ، أي : تَنَاوَلْ عَمْرًا ، وإذا قُلتَ : دُوْنَكَ بَكْرًا ، أي : خُذْ بَكْرًا ، ولو قُلتَ : زَيْدًا الْزَمْ ، و : عَمْرًا تَنَاوَلْ ، و : بَكْرًا خُذْ ، فقدّمتَ المفعول لكان جائزًا ، فكذلك مع ما قام مقامه . ›› ، (الإنصاف : [illegible]) .

انظر نسبته إليهم في : (الإنصاف : [illegible] ، البيان في غريب إعراب القُرآن : [illegible] ، اللباب في علل البناء والإعراب : [illegible]) ، وعُزي إلى الكسائيّ في : (اللباب في علوم الكتاب : [illegible]) .

[illegible]

بأنّه [1] « ليس (كِتَابَ) منصوبًا على الإغراء[2] ، بل على المصدر . » [3] .

ـ أنّه اعترض الإخبار عن الجثث ، والأشخاص بظروف الزّمان[4] ، وتأوّل قول العرب : « اللّيْلَةَ الهِلاَلُ . » [1] بأنّه « فيه قولان : أحدهُما : أنّ (الهِلاَل) مرفوعٌ على حذف مُضافٍ[2] ، ذلك المُضاف حدثٌ ، و (اللّيْلَةُ) عنه لا عن

---

(1) (النّساء : [illegible] .) .

(2) هذا رأي الكوفيّين كما سبق .

(3) (التّهذيب : [illegible] .) .

وكونه منصوبًا على المصدر تأويل الفرّاء ، حيث قال : « وقوله : [illegible] ، كقولك : كِتَابًا مِنَ الله عَلَيْكُمْ ، وقد قال بعضُ أهل النّحو : معناه : عَلَيْكُم كِتَابَ الله ، والأوّل أشبه بالصّواب ، وقلّما تقول العرب : زَيْدًا عَلَيْكَ ، أو : زَيْدًا دُوْنَكَ ، وهو جائزٌ كأنّه منصوبٌ بشيءٍ مُضمرٍ قبله . » ، (معاني القُرآن : [illegible] .) .

وعُزي إلى البصريّين في : (الإنصاف : [illegible] .) ، وصحّحه ابن الغزال النّيسابوريّ في : (الوقف والابتداء : [illegible] .) .

وهو الأصحّ ؛ لأنّ معمولات أسماء الأفعال لا يجوز تَقديمها عليها ؛ من قبل « أنّ هذه الألفاظ فرعٌ على الفعل في العمل ؛ لأنّها إنّما عملت عملَه لقيامها مقامه ، فينبغي أنْ لا تتصرّف تصرّفه ، فوجب أنْ لا يجوزُ تَقديْم معمولاتِها عليها ، وصار هذا كما نقول في الحال إذا كان العاملُ فيها غير فعلٍ فإنّه لا يجوزُ تقديْمها عليه لعد تصرّفه ، فكذلك هاهُنا ، إذْ لو قُلنَا إنّه يتصرّف عملُها ، ويجوزُ تقديْم معمولاتِها عليها لأدّى ذلك إلى التّسوية بين الفرع والأصل ، وذلك لا يجوزُ ؛ لأنّ الفروع أبدًا تنحطّ عن درجات الأُصول . » ، (الإنصاف : [illegible] .) .

(4) اعتلّ الورّاق لِهذا بقوله : « لأنّ المُراد بالخبر فائدة المُخاطب ، وإعلامه ما يجوز أنْ يجهله ، فإذا قيل : القِتَالُ اليَومَ ، فقد يجوزُ أنْ يخلو اليَومَ مِنَ القِتَالِ ، فإذا أخبرتَ المُخاطب بوقوعه في اليَومَ فقد أخبرته ما كان يجوز أنْ يجهله ، وإذا قُلتَ : زَيْدٌ اليَومَ ، فالمعنى : أنّ زَيْدًا فِيْ اليَومِ ، ونحن نعلم ، والمُخاطب أنّ (زَيْدًا) لا يخلو من اليَومِ حَيًّا كان ، أو ميّتًا ، وكذلك سائر النّاس ، فلَمْ يصر في الخبر فائدةٌ ، وما لا فائدةَ فيه لا يجوز استعمال الكلام به ، فلهذا لَمْ يجُز أنْ تكون ظروف الزّمان خبرًا للجثث . » ، (علل النّحو : 233 .) . =

(الهِلاَلِ) ، وتقديره : اللّيْلَـةَ حُدُوثُ الهِلاَلِ ، أو رؤيته وطلوعه ، وتلخيص التّقدير : حُدُوثُ الهِلاَلِ كَائِنٌ اللّيْلَةَ(🗏) .

والثّاني : رواه الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ _ رحمه الله _ : وهو أنّ (الهِلاَلَ) لَمّا كان يتغيّر بالزّيادة والنّقصان جرى مجرى الأحداث الّتي يجوزُ عليها الزّيادة والنّقصان ، فإذا قُلتَ : اللّيْلَـةَ الهِلاَلُ ، فالتّقدير عنده : اللّيْلَـةَ الاسْتِهْـــــــلاَلُ(🗐) ،

= وقال العُكبريّ : ((وإنّما لَم يجُز الإخبار بالزّمان عن الجُثّة لعدم الفائدة إذْ كانت الجُثّة غير مُختصّةٍ بزمانٍ دون زمانٍ ، ألا ترى أنّ قولك : زَيْدٌ غَدًا إِذَا أَرَدْتَ : مُسْتَقِرٌّ غَدًا لاَ يُفِيْدُ ، إذْ هو مُستقرٌّ في كُلّ زمانٍ ، وعلم السّامع بذلك ثابتٌ . فلو قُلتَ : يُقدّر الخبر بما هو يختصّ به ، نحو قولك : حَيٌّ ، أو : غَنِيٌّ ، أو : قَادِمٌ ، قيل : إنّما يُضمر ما عليه دليلٌ ، ولا دليل على واحدٍ من هذه بخلاف قولك : زَيْدٌ خَلْفَكَ ، و : الرَّحِيْلُ غَدًا ، فإنّ المحذوف منه الاستقرار والكون والحصول المُطلق ، والظّرف يدلّ عليه قطعًا .)) ، (اللباب في علل البناء والإعراب : 140/1 _ 141 .) .

وقال ابن الخبّاز : ((ولا يجوزُ الإخبار عن الجُثّة بظرف الزّمان ، فلا تقول : زَيْدٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ ؛ لأنّه لا فائدة فيه ؛ وذلك لأنّ (يَوْمَ الجُمُعَةِ) متى وجد لَمْ يخلُ (زَيْد) منه ، فحاصل الفرق بين الزّمان والمكان أنّ الجُثث لا تشترك في المكان الواحد ، ولكن تشترك في الزّمان الواحد ؛ فلذلك أُخبر عنها بظرف المكان ، ولَمْ يُخبر بظرف الزّمان .)) ، (توجيه اللمع : 113 .) .

وقد أجاز ابن الطّراوة _ في أحد قوليه _ الإخبار عن الجُثّة بظروف الزّمان إذا تحقّقت الفائدة ، يقول ابن أبي الرّبيع : ((ولَمّا صعُبت على ابن الطّراوة ومن تبعه هذه المآخذ الثّلاثة ، ولَمْ يتفطّن لَها ، قال : إنّ ظرف الزّمان كظرف المكان إذا كان في الإخبار به عن الجُثّة فائدةٌ أُخبر به عنها ، وكذلك ظرف المكان لا يُخبر به عن الجُثّة إلاّ إذا كان هُناك فائدةٌ ، وأتى بقولِهم : << الهِلاَلُ اللّيْلَةَ . >> ، وبقولِهم : << نَحْنُ فِيْ يَوْمِ السَّبْتِ . >> ، وبقول الشّاعر :

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُوْنَهُ .

وأطلق الخطأ على جميع النّحويّين في قولِهم : إنّ ظروف الزّمان لا تكون إخبارًا عن الجُثث ، وقد بيّنتُ لك الحقّ في ذلك ، وصحّة كلامهم ، والانفصال عمّا ورد بالمآخذ الثّلاثة ، وكان الأُستاذ أبو عليّ يأخذُ بها ويرتضيها .)) ، (الكافي في الإفصاح : 439/2 _ 440 .) .

وانظر نسبته إلى ابن الطّراوة أيضًا في : (البسيط في شرح جُمل الزّجّاجيّ : 122/1 _ 123 ، ابن الطّراوة النّحويّ : 237 _ 239 .) .

(🗀) مضى تخريجه في : (⌨⌛🗎 .) .

(🗏) المُسوّغ لحذفه ((أنّ قولَهم : << اللّيْلَةَ الهِلاَلُ . >> لا يُقال في اللّيلة التّسعة والعشرين ؛ لأنّ الشّهر لا يكون ثَمانية وعشرين ، ولا في الحادية والثّلاثين ؛ لأنّه لا بُدّ من طلوعه ، وإنّما يُقال في اللّيلة الثّلاثين ؛ لأنّه يجوزُ طلوعه ، وعدم طلوعه ، ففي الإخبار به فائدةٌ .)) ، (توجيه اللمع : 🗏🗀🗀 .) .

(🗐) هذا الوجه من التّأويل أطبق على ذكره أكثر النّحويّين ، أمثال : الثّمانينيّ في : (الفوائد والقواعد : =

= ⌨⌛🗀 .) ، وابن بابشاذ في : (الجُمل في النّحو : 🗀/🗎🗏أ .) ، والواسطيّ في : (شرح اللمع في النّحو :

والأوّل أوضح .)) (1) .

ـ أنّـه اعتـرض جـواز حـذف حـرف النّـداء مـن النّكـرة المقصـودة ؛ لأنّ تعريفها حصل بالقصد والتّنبيه ، وذلك مُجتلبٌ من النّداء لا غير ، فلو حُذف لبقيت مضمومةً كضمّ المعارف وهي في الأصل نكرةٌ ، وذلك مُمتنعٌ أنْ يكون الشّيء مُعرّفًا مُنكّرًا في حالةٍ واحدةٍ(2) ، وتأوّل : << أَطْرِقْ كَرَا . >>(3) ، و : << افْتَـــــــدِ مَخْنُوقُ . >>(4) ، بأنّ ((ذلك شاذٌّ نادرٌ لا يُقاسُ عليه .)) (5) .

كما تأوّل قول العجّاج :

جَارِيَ لاَ تَسْتَنْكِرِي عَذِيْرِي(6) .

---

33 .) ، وابن الخبّاز في : (توجيه اللمع : 113 .) ، وابن دعسين في : (منحة الملك الوهّـــاب : 102/1 .) .

(4) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 332/1أ .) .

(1) (المُحيط : 9/3أ .) .

قال العُكبريّ : ((فأمّا قولُهم : << الليْلَةَ الهِلاَلُ . >> ، فيُروى بالرّفع على تقدير : الليلَةُ لَيْلَـةُ الهِلاَلِ ، وبالنّصب على تقدير : الليْلَةُ طُلُوعُ الهِلاَلِ ، أو على أنْ تجعل الهِلاَلَ بِمعنى الاسْتِهْلاَلِ ، وهو من إقامة الجُثّة مُقام المصدر ، وإنّما يكون فيما ينتظر ، ويجوزُ أنْ يكون ، ويجوزُ ألاّ يكون ، فلو قُلتَ في انتهاء الشّهر : الليْلَةَ القَمَرُ . لَمْ يجُز ، وقد يجوزُ أنْ تقول : زَيْدٌ غَدًا ، إذا كان غائبًا وخاطبتَ من ينتظر قُدومه .)) ، (اللباب في علل البناء والإعراب : 141/1 .) .

(2) قال العُكبريّ : ((أمّا النّكرة فإنّها لا تتعرّف هُنا إلاّ بـ (يَا) الدّالّة على القصد والإشارة ، فإذا لَمْ تكُن بقي على تنكيره ؛ ولذلك إذا أرادوا تعريفه بـ (اللام) جاؤوا بـ (يَا أَيُّها) ، فلو حذفوا للحق الإجحاف .)) ،

(اللباب في علل البناء والإعراب : 340/1 .) .

وانظر : (شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 1045/2 .) .

(3) مثلٌ يُضرب لمن يتكبّر وقد تواضع من هو أشرف منه ، وقد يُضرب للرّجل يُتكلّم عنده فيظُنّ أنّه المُراد بالكلام ، فيقول المُتكلّم ذلك ، أي اسكُت فإنّي أُريد من هُو أنبل منك .

وهو مأخوذٌ من قول الشّاعر :

أَطْرِقْ كَرَا أَطْرِقْ كَرَا   إِنَّ النَّعَامَ فِي القُرَى .

وهـو فـي : (الزّاهـر : 360/2 ، جمهـرة الأمثـال : 158/1 ، مجمـع الأمثـال : 285/1 ، المُستقصى : 222 _ 221/1 .) .

(4) مثلٌ يُضرب في الحثّ على تخليص الرّجل نفسه من الأذى والشّدّة .

وهو في : (مجمع الأمثال : 451/1 ، المُستقصى : 265/1 .) .

(5) (المُحيط : 20/4أ _ ب .) .

وإنّما جاز حذف حرف النّداء منها ؛ لكونِها أمثالاً جرت مجرى الأعلام ؛ ولكثرة الاستعمال .

انظر : (شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 1046 _ 1045/2 .) .

(6) من الرّجز ، أوّل أبياتٍ عددها اثنان وسبعون ومئةٌ ، وبعده :

بأنّ (((جَارِيَة) هاهُنا مَعْرفةٌ بالعلميّة[🗁] ، وليس بنكرةٍ[🗎] ؛ لأنّها لو كانت نكرةً لَمْ تُرخّم .))[🗏] .

2 _ الاحتجاج بالأُصول النّحويّة :

برز الاحتجاج بأُصول النّحو في اعتراضات ابن يعيش ، ولا عجب فبعض الأحكام النّحويّة تظلّ في دائرة الظّنّ ما لَمْ تسندها الأُصول النّحويّة ، وتشدّ أزرها .

ومن الأمثلة التي تُبيّن مدى عناية ابن يعيش بالاحتجاج بالأُصول النّحويّة ما يأتي :

أ _ اعتراضه صوغ أفعال التّعجّب من العاهات ؛ لأنّه غير مسموع عن العرب ، حيث قال : ((وأمّا العلّة في أنّه لا يجوزُ أنْ يُصاغ للتّعجّب أفعالُ العاهات ، نحو :
(عَوِرَ) ، و (حَوِلَ) ، و (عَمِيَ) ، و (عَرِجَ) ، وما شاكل ذلك ، فقال بعضهم : إنّها إنّما امتنع أَنْ تُصاغ للتّعجّب ؛ لأنّ أفعالَها في الأصل تزيدُ على الثّلاثيّ ، ويقول : إنّ (عَوِرَ) بمعنى : اعْوَرَّ ، و (حَوِلَ) بمعنى : احْوَلَّ ، وهذه فيما أحسب علّةٌ غيرُ مُستقيمةٍ ، ولا أعرفُ في هذا علّةً غير السّماع عن العرب .))[🗐] .

ب _ اعتراضه أنْ يحلّ محلّ (يَا) في الاستغاثة غيرها أبدًا ؛ لأنّه لَمْ يُسمع عن العرب ، حيث قال : ((ولا يجوز أنْ يحلّ محلّها غيرها أبدًا في جميع لُغة العرب على ما سُمع .))[🗄] .

سَعْيِي وَإِشْفَاقِيْ عَلَى بَعِيْرِي .

وهو في : (ديوانه _ برواية الأصمعي _ : ⌨🗏🗏 ، ديوانه أيضًا : 🗐🖰🗀 ، الكتاب : 🗎/🗀🗏🗏 ، المُقتضب : 🗐/🗀⌛🗏 ، تحصيل عين الذّهب : 🗀/🗄🗏🗏 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 🗀/🗀⌛🗐 ، شرح المُفصّل :
🗎/⌛🗀 ، المُوضِح في شرح شعر أبي الطّيّب المُتنبّيّ : 🗏/⌨🗄 ، مفتاح العلوم : 🗏⌛🗀 ، شرح أبيات المُفصّل للفسويّ : 🗏◉ᘒ🗀 .) .

(🗁) انظر : (شرح أبيات المُفصّل للفسويّ : 🗏◉ᘒ🗀 .) .

(🗎) بلْ هو نكرةٌ شائعٌ في جنسه والذي سوّغ ترخيمه وجود تاء التّأنيث في واحده كما نصّ على ذلك الفارسيّ في : (المسائل العسكريّة : 🖰⌛🗀 .) .

(🗏) (المُحيط : 🗐/🗀🗏ب .) .

(🗐) (المُحيط : 🗐/🗐🗄ب .) .

وانظر المسألة في : (🗎⌨⌨ _ 🗏⌨⌨ .) .

(🗄) (المُحيط : 🗐/🗀🗏ب .) .

ج _ اعتراضه مجيء التّمييز بعد (نِعْمَ) ، و (بِئْسَ) في الجارّ والمجرور ، وحكمه عليه بالضّعف ((من حيث لَمْ يأتِ مثله في القُرآن الكريْم ، ولا في فصيح كـــلام العرب .))[1] .

د _ اعتراضــه أنْ يكــون المُبتــدأ إذا تقــدّم عليــه الظّــرف ، أو الجــارّ والمجرور اللــذان يكونـان خبرًا عنه مُرتفعًا على الفاعليّة ؛ ((لأنّا قد وجدنا المُبتدأ منصوبًا بعاملٍ ضعيفٍ مع تقدّم الخبر بـالحرف ، والظّرف وذلك في باب (إنّ) ، في مثل قولك : إنَّ فِيْ الدَّارِ زَيْدًا ، و : إنَّ أَمَامَكَ عَمْرًا ، فلو كان على ما قالوا لارتفع هاهُنا .))[2] .

هـ _ اعتراضه أنْ يكون الظّرف منصوبًا لتضمّنه حرف الجرّ ؛ ((لأنّه لو كـان مُتضمّنًا للحرف لكـان جميـع الظّروف مبنيّـةً ؛ لتضمّنها المبنـيّ ، كمـا بُنيت الاستفهاميّات ؛ لتضمّنها حرف الاستفهام ، وكمـا بُنيت الشّرطيّات ؛ لتضمّنها حرف الشّرط .))[3] .

و _ اعتراضــه الفصــل بـين (رُبّ) ومجرورهــا إلاّ بـــ (مَــا) ؛ لإجمــاع النّحويّين ، حيث قال : (((رُبّ) لا يجوزُ أنْ يُفصل بينها وبين مجرورها إلاّ بـ (مَا) بالإجماع فـــيما أحسب _ والله أعلم _ .))[4] .

ي _ اعتراضه أنْ يكون المُضمر _ في قولنـا : مَا لَقِيْتَ مِنْ رَجُلٍ . ؟ ، فتقـول : (رُبَّهُـم) ، و (رُبَّهُمــا) ، و (رُبَّهُـنَّ) ، و (رُبَّ هِـيَ) _ قائِمًـا مقـام

وانظر : (شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 50/3 .) .

(1) (المُحيط : 61/2ب .) .

وسيأتي بيان المسألة في : (971 _ 973 .) .

(2) (المُحيط : 61/2ب .) .

وقد سبق التّفصيل في هذه المسألة في : (630 _ 638 .) .

(3) (المُحيط : 5/3ب .) .

وسيأتي ذكر الخلاف في ناصب المفعول فيه في : (1216 _ 1217 .) .

(4) (المُحيط : 146/4ب .) .

وقد وقع بيانٌ لِهذه المسألة في : (229 _ 230 .) .

الظّاهر النّكرة ؛ ((لأنّ المُضمر قد صار كنايةً ، وإذا صار كنايةً فقد تعرّف ، وإذا تعرّف لَمْ يجز أنْ تدخل عليه (رُبّ) بالإجماع .)) (🗁) .

3 _ مُراعاة المعنى :

اهتمّ ابن يعيش بالمعنى اهتمامًا بالغًا ، ولا ريب ؛ إذْ به تنكشف المُعضلات ، وتتّضح المُشكلات .

أضف إلى هذا أنّ كُلّ ما صلح به المعنى فهو جيّدٌ ، وكلّ ما فسد به المعنى فمردودٌ .

وهذه أمثلةٌ تُجسّد اعتداد ابن يعيش بِمُراعاة المعنى في اعتراضاته سواء كان مُرتبطًا بالسّياق ، أم بالعقيدة :

أ _ اعتراضه أنْ يكون (الظّالمين) _ في قوله I : ⏲
⏲ ▩❄⧫•♊⍟✡⍉⧫ ⩗⧫⧂ ▩❄⧫✸⧫⑥⌨⇩⧫ ⏲
⦿⧫☙♊⮙⧫❷✡⇖✡📖📖📭
➔⧫⑤⚞⮽⌧⏲⏲⇨☺❄✍✡⮙✡☙⧫ ⑤☹✞⮳⧫❄❄•✞⚐
⑥✍✍❄⧫⮙❄”✡❄⌧✞☹⑤ ⑥☯❄❄⑩⑤⧫○⧫⮳ ⇔➢⧫➚✞⌧
⏲ (🗐) _ عطفًا على (مَنْ) ؛ لاختلال المعنى ، حيث قال : ((فنصب (الظّالِمِيْنَ) مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ ، والتّقدير : يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِيْ رَحْمَتِهِ ، وَيُعَذِّبُ الظّالِمِيْنَ أَعَدَّ لَهُم عَذَابًا أَلِيْمًا (🗐) ، فلو نصب (الظّالِمِيْنَ) عطفًا على (مَنْ) لاختلّ المعنى ؛ من قبل أنّه يكون

(🗁) (المُحيط : 🗐/🗁🗄🗁أ _ ب .) .
وقد وقع بيانٌ لِهذه المسألة في : (🖭⌛ _ 🗐🖭⌛ .) .
(🗐) (الإنسان : 🗁🗏 .) .
(🗐) هذا ما عليه أكثر المُعربين ، أمثال : الزّجّاج في : (معاني القُرآن وإعرابه : 🗄/🗐⌛🗎 .) ، وابن عطيّة في : (المُحرّر الوجيز : 🗄/🗄🗁🗐 .) ، والهمذانيّ في : (الفريد : 🗐/⌛🖭🗄 .) ، وحسّنه يحيى بن حمزة حيث قال : ((النّصب أحسنُ لولايتها لِما قبلها من الجُملة الفعليّة .)) ، (المنهاج : 🗁/🖰🗐🗁 .) .

وقال الزّجّاج : ((نصب (الظّالِمِيْنَ) ؛ لأنّ قبله منصوبًا ، المعنى : يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِيْ رَحْمَتِهِ وَيُعَذِّبُ الظّالِمِيْنَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيْمًا ، ويكون (أَعَدَّ لَهُمْ) تفسيرًا لِهذا المُضمر ، وقُرئت {وَالظّالِمُونَ} ، ولا أرى القراءة بِها ؛ من وجهين :
أحدهُما : خلاف المصحف .

التّقدير : يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِيْ رَحْمَتِهِ ، وَيُدْخِلُ الظَّالِمِيْنَ فِيْ رَحْمَتِهِ ، وذلك لا يجوزُ ،

وقال الشّاعر في مثل ذلك(🗁) :

أَصْبَحْتُ لاَ أَحْمِلُ السِّلاَحَ وَلاَ أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيْرِ إِنْ نَفَرَا .

وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالمَطَرَا(🗎) .

والآخر : إنْ كانت تجوزُ في العربيّة على أنْ يرفع (الظَّالِمِيْنَ) بالابتداء ، والذي بعد (الظَّالِمِيْنَ) خبر الابتداء ، فإنّ الاختيار عند النّحويّين البصريّين النّصب ، يقول النّحويّون : أَعْطَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا أَعْدَدْتُ لَهُ بُرًّا ، فيختارون النّصب على معنى : وَبَرَرْتُ عَمْرًا وَأبر عَمْرًا أَعْدَدْتُ لَهُ بُرًّا ، فلا يختارون للقُرآن إلاّ أجود الوجوه ، وهذا مع مُوافقة المُصحف .)) ، (معاني القُرآن وإعرابه : 🗏/🗐⌛🗎 .) .

وقال أبو جعفر النّحّاس : ((نصب (الظَّالِمِيْنَ) عند سيبويه بإضمار فعلٍ يُفسّره ما بعده ، أي : وَيُعَذِّبُ الظَّالِمِيْنَ ، وأمّا الكوفيّون فقالوا : نُصبت ؛ لأنّ (الواو) ظرفٌ للفعل ، أي : ظرفٌ لـ (أَعَدَّ) ، قال أبو جعفر : وهذا يحتاج إلى أنْ يُبيّن ما النّصب ، وقد زاد الفرّاء في هذا إشكالاً ، فقال : يجوزُ رفعه وهو مثل :

🕛 ➔⌖⑤🙬⌧🏲☼✸⌮🏲⌖⭘⌖⑤🖳⇩💧 ▦❄⌖❷✞⎇⑨⌧🏲💧➚💧➢💧 ⑤🙬⌧🖫🏲➔⌖⑥➔💧⮌✋⌖ 🕛 [الشعراء:🗐🗎🗎] ، قال أبو جعفر : وهذا لا يُشبه من ذلك شيئًا إلاّ على بُعدٍ ؛ لأنّ قبل هذا فعلاً فاختير فيه النّصب ليُضمر فعلاً ناصبًا فيعطف ما عمل فيه الفعل على ما عمل فيه الفعل ، و (الشُّعَرَاءُ) ليس يليهم فعلٌ ، وإنّما يليهم مُبتدأٌ وخبره . قال جلّ وعزّ : 🕛 ➔⌖⑤☺✞❀♊❄❻❄⌖⭘💧⇙💧➢⇔⌀❄✞❄⁋○✡⑩💧⬆✖➚ 🕛 [الشعراء:🗏🗎🗏] ، وهاهُنا (يُدخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ) ، ويجوزُ الرّفع على أنْ يقطعه من الأوّل ، قال أبو حاتمٍ : حدّثني الأصمعيّ ، قال : سَمعتُ من يقرأُ {وَالظَّالِمُونَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيْمًا} بالرّفع ، وفي قراءة عبد الله {وَللظَّالِمِيْنَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيْمًا} بتكرير (اللام) .)) ، (إعراب القُرآن : 🗏/🖸♑🗀🗁🗀 _ 🗀🗁🗁 .) .

وقال الهمذانيّ : ((الجمهور على نصب {الظَّالِمِيْنَ} . وهو الوجه ؛ لوجهين :

أحدهُما : التّشاكل بين المعطوف والمعطوف عليه .

والثّاني : في الإمام المُصحف عُثمان رُوي ، وانتصابه بمُضمرٍ ، أي : ويُعَذِّبُ الظَّالِمِيْنَ ، ممّا يدلّ عليه سياق الكلام ، نحو : (أَوْعَدَ) ، و (كَافَأَ) ، فإنْ قُلتَ : المُفسّر هُنا (أَعَدَّ لَهُمْ) ، فلِمَ عدّيتَ عنه إلى نحو ما ذكرت ؟ ، قُلتُ : أجل ، الأمرُ كما زعمتَ وذكرتَ غير أنّي عدلتُ عنه لسببٍ وهو تعديته بنفسه ، تعضّد في حرف ابن مسعود {وَللظَّالِمِيْنَ} _ بزيادة (اللام) _ على : وَأَعَدَّ للظَّالِمِيْنَ ، وقُرِىء {الظَّالِمُوْنَ} بالرّفع على الابتداء ، وخبره الجُملة التي بعده ، والجُملة معطوفةٌ على ما قبلها .)) ، (الفريد : 🗐/⌛🖸♑🗏 .) .

(🗁) هو الرّبيع بن ضبُع الفزاريّ .

(🗎) من المُنسرح ، من أبياتٍ عددها عشرة ، هُما الثّالث والرّابع منها ، قالَها بعد أنّ دخل مرحلة الشّيخوخة وما فيها من ضعفٍ وفتورٍ ، ومُتحسّرًا على فترة الشّباب وما فيها من نشاطٍ وقُوّةٍ .

فنصب (الذِّئْبَ) مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ يدلّ عليه الفعل الظّاهر ، تقديره : وَأَخْشَى

الذِّئْبَ أَخْشَاهُ[illegible] ، فهذا لا يجوزُ فيه إلاّ النّصب ؛ لدلالة حرف النّسق على الفعــل العامل[illegible] .

فأمّا من قدّر (الواو) بـ (واو) الاستئناف فهو يُجيز الرّفع على الابتداء[illegible] ، وذلك

وأوّلُها :

أَصْبَحَ مِنِّي الشَّبَابُ مُبْتَكَرًا إِنْ يَنْأَ عَنِّي فَقَدْ ثَوَى عُصُرَا .

وقبلهما :

وَدَّعَنِي قَبْلَ أَنْ أُوَدِّعَهُ لَمَّا قَضَى مِنْ مَقَامِهِ وَطَرَا .

وبعدهُما :

مِنْ بَعْدِ مَا قُوَّةٍ أَسَرُّ بِهَا أَصْبَحْتُ شَيْخًا أَعَالِجُ الكِبَرَا .

وهُمــا فــي : (الكتــاب : [illegible] _ [illegible] ، ديــوان الحماســة : [illegible] ، المســائل العضُديّات : [illegible] ، المُحتسب : [illegible] ، الوقف والابتداء : [illegible] ، الردّ على النّحاة : [illegible] ، شرح المُفصّل : [illegible] ، المنهاج : [illegible] ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن هشام : [illegible] ، منـار الهُدى : [illegible] .) ، و _ برواية : (أَرُدُّ رَأسَ) _ في : (البيان في غريب إعراب القُرآن : [illegible] .) .

([illegible]) جاء في : (منـار الهُدى : [illegible] .) مـا نصّه : ((كأنّـه قـال : وَأَخْشَـى الـذِّئْبَ أَخْشَـاهُ ، فهو من باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، أو نصب على مذهب الكُوفيّين بالفعل الذي بعده .))

وذكر السّمين أنّ هذا ضعيفٌ جدًّا ؛ لأنّ المعروف في لُغة الجمهور إضمار فعلٍ ناصبٍ مُوافق للفعل الظّاهر من حيث المعنى لا من حيث اللفظ ، فإنْ ورد نحو : بِزَيْدٍ مَرَرْتُ بِهِ ، أي : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مَرَرْتُ بِهِ ، عُدّ من التّأكيد لا من الاشتغال .

انظر : (الدُّرّ المصون : [illegible] .) .

([illegible]) قال سيبويه : ((إنّمـا اختير النّصب هاهُنـا ؛ لأنّ الاسم الأوّل مبنـيٌّ على الفعل ، فكـان بنـاء الآخر على الفعل أحسنَ عندهم ؛ إذْ كـان يُبنـى علـى الفعل ولـيس قبلـه اسمٌ مبنـيٌّ علـى الفعل ، ليجري الآخرُ على ما جرى عليه الذي قبله ؛ إذْ كان لا ينقض المعنى لو بنيتـه علـى الفعل ، وهذا أولى أنْ يُحمل عليه ما قرُب جوارُه منه ؛ إذْ كانوا يقولون : ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ؛ لأنّه يليه ، فكان أنْ يكون الكلام على وجهٍ واحدٍ _ إذا كـان لا يَمتنـع الآخـر مـن أنْ يكـون مبنيًّـا علـى مـا بُنـي عليـه الأوّل _ أقـربَ فـي الْمأخذ .)) ، (الكتـاب : [illegible] _ [illegible] .) .

وقال يحيى بن حمزة : ((إنْ كان في صدر الكلام فعلٌ ، فعطفتَ عليه فعلاً آخر كـان الوجـه النّصب ، كقولك : قَـامَ زَيْدٌ وَمُحَمّدًا أَكْرَمْتُـهُ ، فالتّقديرُ : قَـامَ زَيْدٌ وَأَكْرَمْـتُ مُحَمَّـدًا أَكْرَمْتُـهُ ؛ وإنّمـا اختير ذلك لاعتدال الكلام .)) ، (المنهاج : [illegible] .) .

وقال ابن هشام : ((إنّما اختير ذلك ؛ لاعتدال الكلام ليُعطف الفعل على الفعل .)) ، (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن هشام : [illegible] .) .

ضعيفٌ عندي جدًّا .)) (🗁) .

ب _ اعتراضه حذف (لام) الأجل من الاسم الذي ليس بِمصدرٍ ؛ لاختلال المعنى ، حيث قال : ((يَمتنع أنْ تحذف (لام) الأجل من الاسم الذي ليس بِمصدرٍ ، نحو قولك :
جِئْتُكَ لِزَيْدٍ ، لو حذفتَ (اللام) ، وقُلتَ : جِئْتُكَ زَيْدًا ، لَمْ يجز ؛ لأنّ اللفظ يحتملُ ، والمعنى يُشكل .)) (🗎) .

ج _ اعتراضه أنْ تكون جُملة (وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) _ في قوله I : ⓵
⑤✞☺∢♊ ℘☼⓿❷♦➢⬄ ✹♦❄⬈✦•✦⑤💻⇩③ ⑤✴💣⌘⭘🖫
🙞✦✪✦⭘✦ ⊞▦❄✦⮫♊℘♦⬆⑦⇨ ⑤🙜⌧🖫⮙✦✦❄⬆⬄⓿⇧
⑤✦⌘❄✦⑥℘✦ ⌧✡⑨✦⓿✡”❄❄⬉✡ ⮛✦⑥
❸❄✦⮫♊⑨❄♦•♦➔➲✦ ⮛✡⓫🙜 ⑩❄✦⮫♊•✡⬃
⌘✦⑥⌧❄♦⬆⑤☠⬅❄✦⮫♊⑨❄♦•♦ ⑤✴💣⌘⌧❄✞❄🖗⬈✦℘⇨
➔✦⑤✴💣⌘⌧✞❄🖗⬉✦ ⇩③⑤⑩✦⑥💻▫⌘✴💣℘⇨
⑤✴💣⌘⑩❄♊⭘✦🖅⬃✡❄❄❄✌⍓⇨
➔✦⑤✴💣⌘✦♊⮙❄✦❄❄🖗⮫✡”⌘✦
➔✦⑤✴💣⌘✦♊🙠✦❄❄🖗▩✦ ⑤✴💣⌘⌧✞❄🖗⬈❄♉⑥
➔✦🖅🙜✡•♉⑤ ➔✦🙜🖫⇨⬈⭘⓫♦ ⌧✞❄⬉♦🖐
✈♦⅄⬄⌫✡⮙♦⬆➲✦ 🕔 (🗎) **_ في موضع نصبٍ على الحال ؛ لاختلال المعنى ، حيث قال : ((قوله : ⓵ ➔✦🙜🖫⇨⬈⭘⓫♦ ⌧✞❄⬉♦🖐**
✈♦⅄⬄⌫✡⮙♦⬆➲✦ 🕔 جُملةٌ ابتدائيّةٌ مُستأنفةٌ (🗐) **، و (اللام) في (لَهُ) بِمعنى الأجل ، أي : وَنَحْنُ مُنْقَادُوْنَ لأَمْرِهِ .**

(🗎) **هي قراءة : ابن الزّبير ، وأبّان بن عُثمان ، وابن أبي عبلة .**
انظر نسبتها إليهم في : (البحر المُحيط : 🗀🗁/🗀🖮🗎 .) .
قال أبو حيّان : ((وقرأ ابن الزّبير ، وأبّان بن عُثمان ، وابن أبي عبلة : {وَالظَّالِمُونَ} ، عطف جُملةٍ اسْميّةٍ على فعليّةٍ ، وهو حسنٌ .)) ، (البحر المُحيط : 🗀🗁/🗀🖮🗎 .) .
(🗁) **(التّهذيب : 🗎🖲🙘🗎 _ 🗎🖲🙘🗎 .) .**
(🗎) **(التّهذيب : 🖲🙘🖮🗁 .) .**
(🗎) **(البقرة : 🗎🗁🗎🗎 .) .**
(🗐) **هذا قول ابن عطيّة في : (المُحرّر الوجيز : 🗁/🗐🗁🗎 .) .**
وقد اعترضه أبو حيّان بقوله : ((يظهر منه أنّه جعل الجُملة معطوفةً على جُملةٍ محذوفةٍ ، وهي قوله : كَذلِكَ كُنَّا ، ولا حاجة إلى تكلّف هذا الإضمار ؛ لأنّه يصحّ عطفها على (نَعْبُدُ إِلَهك) . . . ومتى أمكن حمل الكلام على غير إضمارٍ مع صحّة المعنى ، كان أولى من حمله على الإضمار .)) ، (البحر المُحيط : 🗁/🗎🗐⌛ .) .

وقد قيل : إنّ الجملة في موضع نصبٍ على الحال(🗁) ، وليس بجائزٍ(🖹) ؛ لأنّه يخلّ بالمعنى ؛ من حيث إنّه يكون التّقدير : نَعْبُدُ إلاهًا وَاحِدًا مُسْلِمِيْنَ لَـهُ ، أي : فِيْ حَالَـةِ الإِسْلاَمِ وَهُمْ يَعْبُدُونَـهُ عَلَى كُلِّ حَـالٍ ، وَلاَ تَخْتَصُّ عِبَـادَتُهُم بِحَالٍ دُوْنَ حَالٍ .))(🗏) .

ح _ اعتراضـه أنْ يكـون العامـل فـي (إِذْ) _ فـي قولـه I : ✍ 🕒

[illegible]

_ (اتْلُ) (🗐) 🕓 ؛ لاختلال المعنى ، حيث قال : (((إِذْ) ظرف زمانٍ لابُدّ له من عاملٍ ، ولا يجوزُ أنْ يكون العامل فيه (اتْلُ)(🖁) ؛ لأنّه يخلّ بالمعنى ؛ من حيث إنّه يكون التّقدير : وَاتْلُ عَلَيْهِمْ فِيْ وَقْتِ تَقْرِيْبِ القُرْبَانِ ، وذلك مُحالٌ(⌛) .

فَلَمْ يَبْقَ إلاّ أنّ العامل فيه (نَبَأَ)(🖮) ؛ لأنّه مصدرٌ يعمل في الظّروف .))(🗁) .

(🗁) قاله الزّمخشريّ في : (الكشّاف : 🗁/🗀🖹🖹 .) ، والفخر الرّازيّ في : (مفاتيح الغيب :
🖹/🗐/🗁🖮 .) .

(🖹) هذه الكلمة منسوخةٌ في حاشية : (المخطوطة .) .
وأشار الطّبريّ إلى أنّ كونه حالاً أحسن من كونه خبرًا مُستأنفًا ، حيث قال : ((وأحسن هذين الوجهين في تأويل ذلك أنْ يكون بمعنى الحال ، وأنْ يكون بمعنى نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيْمَ وَإِسْمَاعِيْلَ وَإِسْحَاقَ مُسْلِمِيْنَ لِعِبَادَتِهِ .)) ، (جامع البيان : 🗁/🗏🗁⌛ .) .

(🗏) (المُستنهى : أ/🗀⌛أ .) .

(🗐) (الْمائدة : 🖮🖹 .) .

(🖁) انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 🗁/🖹🗏🗐 ، الفريد : 🖹/🗁🗏 ، الدُّرّ المصون : 🖹/🗀🗁🖁 .) .

(⌛) قال السّمين : ((لأنّ الفعل مُستقبلٌ ، و (إِذْ) وقتٌ ماضٍ ، فكيف يتلاقيان ! .)) ، (الدُّرّ المصون : 🖹/🗀🗁🖁 .) .

(🖮) انظر : (الكشّاف : 🗁/🖮🖁⌛ ، التّبيان في إعراب القُرآن : 🗁/🖹🗏🗐 ، الفريد : 🖹/🗁🗏 ، الدُّرّ المصون : 🖹/🗀🗁🖁 .) .

د _ اعتراضه أنْ يكون (الشّحّ) _ في قوله I :

مرفوعًا على أنّه نعتٌ لـ (الأَنْفُسِ) [2] ؛ لاختلال المعنى ، حيث قال : ((و (الشُّحُّ) في قوله :

منصوبٌ على أنّه مفعولٌ ثانٍ لـ (أُحْضِرَتْ) [3] ، و (أُحْضِرَتْ) بِمعنى : أُلْزِمَتْ [4] .

ولا يجوزُ أنْ يكون مرفوعًا على أنّه نعتٌ لـ (الأَنْفُسِ) [5] ؛ لأنّ معنى الآية يختلّ .)) [6] .

---

(1) (المُستنهى : ب/ ب .) .
(2) (النّساء : .) .
(3) هذا هو الظّاهر .
انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : / ، الفريد : / ، البحر المُحيط : / ، الدُّرّ المصون : / .) .
(4) أي : أُلزمت نفس المرأة الشُّحّ بحقّها من زوجها ، ونفسه الشُّحّ عليها بنفسه ؛ إذْ غيرها أحبّ إليه ، وقلبه أكثر ميلاً لَها .
انظر : (تذكرة الأريب : / ، كشف المعاني في المُتشابه والمثاني : _ .) .
(5) الوارد نصب (الشُّحّ) ، ولَمْ أقف على من ذكر أنّه قد يأتي مرفوعًا .
(6) (المُستنهى : ب/ أ .) .

ز _ اعتراضــــــه أنْ يكـــــون (حَقًّـــــا) _ فـــــي قولـــــه I :
⑤☼☺➔⚐⌧✞❄❄☝▭▫✠☀☌☝⇨ ✍⬋⬥⌦⬥
⑤✍⌧🖫✎✞❄☝✌✡⭘⬥➔➲⌖ ✏⌖♈✈⑥🕮
➔⌖⑤☺✞⇗♊❷❄⌖❄•♊⬅❄⌖⑥
⌧✡⌫🖫✎✞❄☝✌✡⭘✠⊞▩⬆⌖ ⇗⌖○⌖⑤⑩❄♉⑥
⮙⬥✈⬈✠❄”⬇❄♉⑥ ◷ [illegible] _ نعتًـا لمصـدرٍ صـدر مـن (الكَـافِرِيْنَ) ؛ لاختلال المعنى ، حيث قال : ((وأمّا نَصب (حَقًّا) فإنّ فيه قولين :

أحـدهُما : أنّـه ورد علـى سـبيل التّأكيـد لمعنـى الكـلام فـي قولـه :
⑤☼☺➔⚐⌧✞❄❄☝▭▫✠☀☌☝⇨ ✍⬋⬥⌦⬥
⑤✍⌧🖫✎✞❄☝✌✡⭘⬥➔➲⌖ ◷ ، وهو تأكيدٌ ورد بلفظ المصدر [illegible] ، وفيه ما فيه .

والثّاني : أنّه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ صدر من فعلٍ محذوفٍ كأنّه يُريد : أَقُوْلُ قَوْلاً حَقًّا ، أو : أُخْبِرُكُمْ بِخَبَرِهِم خَبَرًا حَقًّا ، ولا يجوزُ أنْ يكون نعتًا لمصدرٍ صـــــدر من (الكَافِرِيْنَ) [illegible] ؛ لأنّـه يخلّ بالمعنى لو قدّرَ : هُم الكافرون كُفرًا حقًّا ؛ لأنّ الكُفر لا يكون حقًّا أبدًا .)) [illegible] .

([illegible]) (النّساء : [illegible] .) .

([illegible]) انظر : (الوسيط في تفسير القُرآن المجيد : [illegible] ، الكشّاف : [illegible] ، التّبيان في إعراب القُرآن : [illegible] ، الفريد : [illegible] ، الجامع لأحكام القُرآن : [illegible] ، البحر المُحيط : [illegible] ، الدُّرّ المصون : [illegible] .) .

([illegible]) انظر : (الكشّاف : [illegible] ، الفريد : [illegible] ، البحر المُحيط : [illegible] ، الدُّرّ المصون : [illegible] .) .

([illegible]) (المُستنهى : ب/[illegible]ب .) .

ذكر العُلماء أنّ الواحديّ طعن على من أشار إلى هذا التّوجيه ؛ لأنّ الكُفر لا يكون حقًّا بوجهٍ من الوُجوه .

انظر : (البحر المُحيط : [illegible] ، الدُّرّ المصون : [illegible] ، اللباب في علوم الكتاب : [illegible] .) .

ولكّن ابن عادل ذكر أنّهم ((كانوا كافرين حقًّا ؛ لوجهين :

الأوّل : أنّ الدّليل الذي يدُلّ على نُبوّة البعض ، ألزم منه القطع بأنّه حيث حصلت المُعجزة حصلت النُّبُوّة ، فإنْ جوّزنا في بعض المواضع حُصُول المُعْجز بدون الصّدق تعذّر الاستدلال بالمُعجز على الصّدق ، وحينئذٍ يلزم الكُفرُ بجميع الأنبياء ، فثبت أنّ من لَمْ يقبل نُبوّة أحدٍ من الأنبياء ، لزمه الكُفر بجميع الأنبياء .

هـــــ _ اعتراضـــــه أنْ تكـــون (لَـــئِنْ) _ فـــي قولـــه I : ﴿ … ﴾ _ بمعنى (لَـو) ؛ لتغيّـر المعنى ، حيث

قـــال : (((الـــــواو) فـــــي قولـــــه : ﴿ … ﴾ للعطف ، و (اللام) للإخبار ، و (إنْ) للشّرط تطلب الفعل المُستقبل ، فإنْ دخلتْ على الْماضي فهو بِمعنى المُستقبل كهذا ، وجـواب الشّـرط الفعـل المنفـي بـــ (مَـا) ، وهـو قولـه : ﴿ … ﴾ ، و (مَا) بِمعنى (لاَ) ؛ لأنّ (لاَ) أكثر ما تنفي المُستقبل ، كما تقول : إنْ تَخْرُجْ لاَ أَخْرُجْ مَعَكَ ، فكأنّه قال : إنْ أَتَيْتَ الذِيْنَ أُوْتُوا الكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ لاَ يَتْبَعُوا قِبْلَتَكَ ، وذلك موجودٌ (…) .

فإنْ قيل : هبْ أنّه يلزم الكُفرُ بكُلّ الأنبياء ، ولكن ليس توجّه بعض الإلزامات على إنسانٍ لزِم أنْ يكون ذلك الإنسانُ قائلاً به ، فإلزام الكُفر غير ، فالقوم لَمّا لَمْ يلتزموا ذلك ، فكيف يَقضي عليهم بالكُفر ! .

فالجواب : الإلزام إذا كان خفيًّا بحيث يُحتاج فيه إلى فكرٍ وتأمّلٍ ، كان الأمر كما ذكرتُم ، أمّا إذا كان جليًّا واضحًا ، لَمْ يبقَ بين الإلزام والالتزام فرقٌ .

الوجه الثّاني : هو أنّ قبول البعض دون الكُلّ إنْ كان لطلب الرّياسة ، كان ذلك في الحقيقة كُفرًا بكُلّ الأنبياء _ عليهم السّلام _ .)) ، (اللباب في علوم الكتاب : …) .

(…) (البقرة : …) .

(…) انظر : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : … ، التّبيان في إعرابه : … ، الفريد : …) .

وقيل : إنّ (لَئِنْ) بِمعنى (لَوْ) ، وجواب (لَوْ) : (مَا) [🗁] ، وذلك بعيدٌ [🗎] ؛ لأنّ (لَوْ) تطلب الْماضي ، و (إِنْ) تطلب المُستقبل ، ودليل الْماضي لا يقع موقع المُستقبل ؛ لأنّ ذلك يُغيّر المعنى .)) [🗏] .

و _ اعتراضه أنْ تكون (اللام) _ في قوله I : ◴ ➔✤✤○✤✍⌧✡✂⇨ ⑥🏱✞⓿❄❄✤❷✤❄⮷ ⑩❄✤⬁♊✪✤⬈⚱➢ ⑩✡⑨✤⬁♊⟐◆ ⌧✡🏱”❄✤✂⚱⬆⌧❄⚱⬆⑤❖☠ ⑤✞☺⬋✤❄❄☝▬⬉⚱①✤②💻⇩✡ ⮛✤⇱⭧✞ ⑤✍🖃⚱⇨☺ ⮫✤⌫✞”♊⬈⌘⍓ ⮛✈✡⓿✍ ⑩❄✤❄”♊⓿❄❄✡⓿✤⑥💻🔔 ⑤✞☹⌧✞”♊□✤ ⑤✍🖃⚱⇨☺ ⑩✡⑥☹✞⮫♊⌫✞➢✤ ⑩✡⑥✍⌧✸✞🏱❄❄☝✿✡⭘⌘▦⓿✤ ◷ [🗐] _ (لام) الأجل ؛ لاختلال المعنى ، حيث قال : ((ليست (اللام) في قوله : ◴ ⌧✡🏱”❄✤✂⚱⬆⌧❄⚱⬆⑤❖☠ ◷ (لام) الأجل [🗒] ؛ لأنّه لَمْ يفعل ذلك لأجل أنْ يقولوا ، وإنّما فعله لأجل أنْ يصبروا ويرضوا ، فيكون الصّحيح [⌛] أنّ (اللام) (لام) العاقبة [🖮] ،
أي : فَتَنَّاهُمْ فَكَانَ عَاقِبَتُهُم أَنْ قَالُوا .)) [🖰] .

ي _ اعتراضه أنْ تكون (الفاء) _ في قوله I : ◴ ➔③✂✞➢ ⮛✈✡⓿ ⮹❄✤⭘⬄▦❄✤➔❅ ⑤✞☹⬋♊⌫✞💾✍⓿❄✤✤❄☝⭧✤⑥ ⮷❄✤⑩✤⑥💻⇩③⬋✤⑥ ⑩✤⑥☹💾✦⚱❄⓿✤⑥ ⑩✤”✤❄☝❄❷❄☯⑥ ⑤☹✞➔♊ ⬋⚱➢♊

(🗁) قاله الفرّاء في : (معاني القُرآن : 🗁/🗐🖰 .) ، والأخفش في : (معاني القُرآن : 🗁/🗁⌛🗁 .) .

(🗎) قال أبو جعفر النّحّاس : ((هذا القول خطأٌ على مذهب سيبويه وهو الحقّ ؛ لأنّ معنى (إنْ) خلاف

معنى (لَوْ) ، يعني أنّ معنى (إنْ) يجبُ بِها الشّيء لوجوب غيره ، تقول : إنْ أَكْرَمْتني أَكْرَمْتُكَ ، ومعنى (لَو) أنّه يَمتنع بِها الشّيء لامتناع غيره فلا تدخل واحدةٌ منهما على الأُخرى ، والمعنى : وَلَئِنْ أَتَيْتَ الذِيْنَ أُوتُوا الكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ لاَ يَتَّبَعُونَ قِبْلَتَكَ .)) ، (إعراب القُرآن : 🗁/🗀🖮🗎 .) .

(🗏) (المُستنهى : أ/🗒⌛ب .) .

(🗐) (الأنعام : 🗏🗒 .) .

(🗒) انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 🗁/🖭🖭🗐 ، الجامع لأحكامه : 🗏/⌛/🖭🖮🗎 ، الفريد : 🗎/🗐🗒🗁 ، الدُّرّ المصون : 🗏/🗎🖮 .) .

(⌛) لأنّ الكلام صادرٌ على سبيل الاستخفاف .

(🖮) انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 🗁/🖭🖭🗐 ، الدُّرّ المصون : 🗏/🗎🖮 .) .

(🖰) (المُستنهى : ب/🗏🖰أ .) .

⊘❄⌖⑥💻⌧🗡✼🖋⌫❄💧⬆✖♐ 🕔 (🗁) _ عاطفــةً ؛ لاخــتلال المعنـــى ، حيـــــث قـــــال : ((وقولـــــــه : 🕐 ⮫ ❄⌖⑩⌖⑥💻⇩③⬋⌖⑥ ⑩⌖⑥☺🖫✦💧❄⓿⌖⑥ 🕔 ليست (الفاء) هاهُنا عاطفةً(🗎) ؛ لأنّه يختلّ المعنى ؛ من حيث إنّ (الفاء) للتّعقيب والتّرتيب(🗏) ، ولـيس هاهُنـا ترتيبٌ(🗐) ؛ لأنّ مجيء (النّاس) قبل (الإهلاك) ؛ من حيث إنّ (الإهلاك) حصل بسبب مجـيء (النّـاس) (🗄) ، فيكـون المعنـى أحد شيئين ، إمّـا أنْ يكـون (أَهْلَكْنَـاهَـا) بِمعنى : أَرَدْنَـا إِهْلاَكَهَا(⌛) ، وإمّا أنْ تكون (الفاء) بِمعنى (الـواو) التـي لا تـدلّ على ترتيبٍ ، على تقدير : أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ؛ لأنّـك إذا قُلـتَ : جَـاءَ زَيْـدٌ وَعَمْرٌو احتمل الكلام أنْ يكون : جَاءَ عَمْرٌو قَبْـل

زَيْدٍ ، والأوّل أجود .)) (🖮) .

(🗁) (الأعراف : 🗐 .) .
(🗎) بلْ هي عاطفةٌ مع الاحتياج إلى التّقدير .
(🗏) مذهب الجمهور أنّ (الفاء) للتّشريك في الحُكم والتّرتيب والتّعقيب مُطلقًا .
انظر نسبته إليهم في : (ارتشاف الضّرب : 🗐/🗄🖰🖲🗁 ، التّصريح : 🗏/🖮⌛🗄 .) .
وذهب الجرميّ إلى أنّها للتّرتيب إلاّ في الأماكن والمطر فلا ترتيب ، تقول : عَفَا مَكَانُ كَذَا فَمَكَانُ
كَذَا ، وإنْ كان عفا وهُما في وقتٍ واحدٍ ، ونَزَل المَطَرُ مَكَانَ كَذَا فَمَكَانَ كَذَا ، وإنْ كان نُزوله فيهما في وقتٍ واحدٍ .
انظر نسبته إليه في : (ارتشاف الضّرب : 🗐/🗄🖰🖲🗁 ، الجنى الدّاني : 🗎🗎🗁 ، التّصريح : 🗏/🖰⌛🗄 .) .
(🗐) ذكر بعض العُلماء أنّ كونَها هاهُنا للتّرتيب بلا مُهلةٍ لا يُنافي كون الثّانية في المرتبة مِمّا يحصل بِتمامه في زمانٍ طويلٍ إذا كان أوّل أجزائه مُتعقّبًا .
انظر : (مفتاح العلوم : 🗄🖰🗁 _ ⌛🖰🗁 ، المُطوّل : 🖮🗏🗐 ، مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح :
🗁/🗀🗏🗄 _ 🗁🗏🗄 .) .
(🗄) هذا رأي الفرّاء في : (معاني القُرآن : 🗁/🗁🖮🗏 _ 🗎🖮🗏 .) .
(⌛) قال الهمذانيّ في : (الفريد : 🗎/🖰⌛🗎 .) : ((إنّما احتيج إلى هذا التّقدير ؛ لأنّ الإهلاك إنّما هو بعد مجيء البأس ، وذكر مجيء البأس ومعه (الفاء) وهي كما علمت تُوجب كون الثّاني بعد الأوّل والمعنى على خلافه ؛ فلذلك احتيج إلى هذا التّقدير .)) .
(🖮) (المُستنهى : ب/🗎🗁🗁ب .) .

* * * * * * * * * *


الفصل الثّالث
اختياراته


المبحث الأوّل

مسائل الاختيار

الكلام وما يتألّف منه :

ـ المسألة الأولى ـ

اشتقاق الاسم .

قال ابن يعيش : ((الاسم مُشتقٌّ عند البصريّين من (السُّموّ) ، وهو العلوّ ، واعتلاله في (لامه) بـ (الواو) .

وهو مُشتقٌّ عند الكوفيّين من (السِّمة) ، وهي العلامة ، واعتلاله في (فائه) بـ (الواو) أيضًا ، والصّحيح على أُصول التّصريف قول البصريّين ؛ لأنّ جمعه (أسْماء) ، وتصغيره (سُمَيٌّ) في أُصول السّماع بالإجماع ، والجمع ، والتّصغير يردّان الأشياء إلى أُصولها حيث يقع الالتباس .

ووجه الحجّة في (أسْماء) على وزن (أَفْعَال) ، فـ (الألف) الأوّلة في أسْماء (ألف) وصلٍ بالإجماع مُقابلةٌ لـ (الألف) في (أَفْعَال) ، و (السّين) (فاء) الكلمة مُقابلةٌ لـ (الفاء) في (أَفْعَال) ، و (الْميم) عين الكلمة مُقابلةٌ لـ (العين) في (أَفْعَال) ، و (الألف) زائدةٌ في الوزنين جميعًا ، و (الهمزة) في (أَسْماء) مُنقلبةٌ من (واوٍ) ، وهي (لام) الكلمة _ أعني (الواو) في الجمع ، كما كانت (لام) الكلمة في المُفرد _ ؛ لأنّها قُلبتْ (همزةً) في التّعليل المذكور ، وهو أنّها ثقُلت الضّمّة عليها فأُلقيت عنها ، فبقيت ساكنةً ، (ألف) التّكسير ساكنةً ، وقبلُها [ساكنٌ] ، وكان يجبُ حذف الأوّل من السّاكنين ، فأخلّ ذلك بالكلمة ؛ من حيث إنّه يلتبسُ المُفرد بالجمع فيجبُ حين ذلك تحريك السّاكن الثّاني فيرجع إلى ما منه وقع الفرار من تحريك (الواو) فقُلبت (الواو) (همزةً) ؛ لأنّ (الهمزة) حرفٌ جلدٌ يحتمل الحركة ، وخُصّت (الهمزة) من دون سائر الحروف ؛ لأنّها تُوّهن فتُلحق بحروف الاعتلال ، فلو كان الأصل في الاسم : (وَسْمٌ) ، لكان تكسيره على (أَوْسَامٍ) ، على مثال : (وِتْرٍ وأَوْتَارٍ) ، و (وِزْرٍ وأَوْزَارٍ) ، وفي عدم ذلك دليلٌ على بُطلانه .

وأمّا التّصغير في (سُمَيٌّ) ، فأصله : (سُمَيْوٌ) ، فاجتمعت (الواو) التي هي (لام) الكلمة ، و (الياء) التي للتّصغير ، وقد سبق أحدهُما بالسّكون فقُلبت (الواو) (ياءً) ، وأُدغمت (الياء) في (الياء) ، وخُصّت (الياء) بالإدغام ؛ لأنّها أجلد ، فصحّ بِهذا تعليل البصريّين ، وأنّه المستقيم على أُصول التّصريف .)) [1] .

اختلف النّحويّون في اشتقاق الاسم على مذهبين :

1 _ أنّه مُشتقٌّ من (الوَسْم) ، و (السِّمَة) ، وهي العلامة ؛ لِما في الاسم من تَميّز المُسمّى .

وإليه ذهب : الفرّاء[2] ، وعُزي إلى ثعلب[3] ، والكُوفيّين[1] .

---

(1) (المُستنهى : أ/3أ _ ب .) .

(2) انظر : (معاني القُرآن : 2/1 .) .

(3) في : (تفسر القُرآن : 32/1 ، المُتّبع : 118/1 ، الصّفوة الصّفيّة : 58/1/1 ، الدُّرّة الألفيّة : 43 ، الأسرار الشّافية : 5ب .) .

2 _ أنّـه مُشـتقٌّ مـن (السُّموّ) ، وهـو العلـوّ والظُّهـور ؛ لأنّ الاسـم يَسـمو بالمُسمّى .

وإليـه ذهـب : الخليـل[2] ، والزّجّـاج[3] ، وأبـو جعفـر النّحّـاس[4] ، وبيـان الحقّ النّيـــــــــــــــــسابوريّ[5] ،
والعُكبـــريّ[6] ، والهمـــذانيّ[7] ، والنّيلـــيّ[8] ، وصـــحّحه أبـــو البركــــات الأنبـاريّ[9] ، والحيـدرة[10] ، وابـن يعـيش الحلبـيّ[11] ، وبَهـاء الـدّين بـن النّحّاس[12] ، وابن عنقاء[13] ، وعُزي إلى البصريّين[14] .

---

(1) في : (ثِمار الصّناعة : 108 ، أسرار العربيّة : 29 ، الإنصاف : 6/1 ، التّبيان في إعراب القُرآن : 3/1 ، المُتّبع : 118/1 ، اللبـاب فـي علـل البنـاء والإعراب : 46/1 ، كشـف المُشكل : 134 ، النّهاية في شــرح
الكفايـة : 61 ، شـرح المُفصّـل : 23/1 ، المحصـول : 5ب ، الجـامع لأحكـام القُـرآن : 71/1/1 ، الصّفـوة
الصّفيّة : 58/1/1 ، التّعليقة على المُقرّب : 117/1 ، الدّرّة الألفيّة : 44 ، الأسرار الشّافية : 5ب ، شرح الكافية الصّغير : 28 .) .

(2) منسوبٌ إليه في : (النُّكت والعيون : 49/1 .) .

(3) انظر : (معاني القُرآن وإعرابه : 40/1 .) .

(4) انظر : (إعراب القُرآن : 167/1 ، صناعة الكُتّاب : 64 .) .

(5) انظر : (إيجاز البيان : 67/1 .) .

وبيان الحقّ النّيسابوريّ (نحو : 555هـ) : هو بيان الحقّ محمود بن أبي الحسن الغزنـويّ ، كان عالِمًا
بارعًــــا ، مُفسِّــــرًا لُغويًّـــــا ، فقيهًـــــا مُتقنًـــــا فصـــــيحًا ، مـــــن أهـــــل المـــــذهب الحنفـــــيّ . =
= ترجمته في : (مُعجم الأُدباء : 124/19 ، بُغية الوعاة : 277/2 ، طبقات المُفسّرين : 312/2 .) .

(6) انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 3/1 ، المُتّبع : 118/1 .) .

(7) انظر : (الفريد : 152/1 .) .

(8) انظر : (الصّفوة الصّفيّة : 59/1/1 .) .

والنّيليّ (690هـ) : هو أبو إسحاق تقي الدّين إبراهيم بن الحُسين البغداديّ ، ألّف في النّحو مُؤلّفات تشهد بِمكانته في هذا العلم .
ترجمتــه فــي : (بُغيــة الوعــاة : 410/1 ، كشــف الظّنــون : 1376/2 ، الصّــفوة الصّــفيّة _ مُقدّمة
المُحقّق _ : 5/1/1 _ 11 .) .

(9) انظر : (أسرار العربيّة : 30 .) .

(10) انظر : (كشف المُشكل : 134 .) .

(11) انظر : (شرح المُفصّل : 23/1 .) .

(12) انظر : (التّعليقة على المُقرّب : 117/1 .) .

(13) انظر : (غُرر الدُّرر الوسيطيّة : 91/1 .) .

(14) في : (ثِمـار الصّـناعة : 108 ، أسـرار العربيّـة : 30 ، الإنصـاف : 6/1 ، كشف المُشكل : 134 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 46/1 ، النّهاية في شرح الكفاية : 61 ، شرح المُفصّل :

وحُجّتهم :

ذكـر الجلـيس(1) أنّ حُجّـة البصـريّين هـي : ((أنّ التّكسـير والتّصـغير يـرُدّان الأشـياء إلـى أُصـولِها ، وإذا اعتُبـر (اسـم) وُجـد تكسـيره (أسْـماء) ، وتصغيره (سُمَيًّا) ، فتعود (لام) الكلمة المحذوفة .)) (2) .

وقال أبو البركات الأنبـاريّ : ((أمّـا البصـريّون فـاحتجّوا بـأنْ قـالوا : إنّمـا قُلنا إنّه مُشتقٌّ من (السُّمُوِّ) ؛ لأنّ (السُّمُوَّ) في اللغة هو العُلُوُّ ، يُقـال : سَمَا يَسْمُو سُمُوًّا ، إذا عَـلاَ ، ومنـه سُمّيت السّماء سَماءً لعلوّها ، والاسم يعلو على المُسمّى ، ويدلّ على ما تحته من المعنى ؛ ولذلك قال أبو العبّاس مُحمّد بن يزيد المُبرِّد : الاسم ما دلّ على مُسمًّـــى
تحتـه(🗏) ، وهـذا القـول كـافٍ فـي الاشـتقاق لا فـي التّحـديد ، فلمّـا سَمَا الاسم على مُسَمّاه ،
وعلا على ما تحته من معناه دلّ على أنّه مُشتقٌّ من (السُّمُوِّ) لا من (الوَسْم) .)) (🗐) .

وذكر أيضًا أنّ البصريّين إنّما ذكروا أنّه مُشتقٌّ من (السُّمُوِّ) ؛ ((لـوجهين :

أحدهُما : أنّه سَمَا على مُسَمَّاه ، وعلا علـى مـا تحتـه مـن معنـاه ، فسُمِّي اسْمًا لذلك .

والوجه الثّاني : أنّ هذه الأقسام الثّلاثة لَها ثلاثة مراتب ، فمنـها مـا يُخبر به ويُخـبر عنه وهو الاسم ، نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ ، ومنـها مـا يُخبر بـه ولا يُخبر عنه وهو الفعل ، نحو : قَامَ زَيْدٌ ، ومنها مـا لا يُخبر بـه ولا يُخبـر عنـه وهـو الحرف ، نحو : (هَلْ) ، و (بَلْ) ، وما أشبه ذلك .

فلمّا كان الاسم يُخبر به ولا يُخبر عنه ، والفعل يُخبر بـه ولا يُخبـر عنـه ، والحرف لا يُخبر به ولا يُخبر عنـه ، فقد سَمَا الاسم علـى الفعل والحـرف ، أي : ارتفـع ، والأصـل فيــه (سِـمْوٌ) ، إلاّ أنّـهـم حـذفوا (الـواو) مـن آخـره ،

23/1 ، الجامع لأحكام القُرآن : 71/1/1 ، التّعليقة على المُقرّب : 117/1 ، الأسرار الشّافية : 5ب ، شرح الكافية الصّغير :
28 .) .

(1) الجليس (490هـ) : هو أبو عبد الله الحُسين بن مُوسى الدِّينَوريّ ، له (ثِمار الصّناعة) الذي ذكر فيه علل النّحو المشهورة ، نقل عنه أبو حيّان في (تذكرته) كثيرًا .
ترجمته في : (إشارة التّعيين : 101 ، بُغية الوعاة : 541/1 ، روضات الجنّات : 246 .)
.

(2) (ثِمار الصّناعة : 108 .) .

(🗏) (المُقتضب : 🗀/🗏 .) .

(🗐) (الإنصاف : 🗀/⌛ .) .

وعوّضوا (الهمزة) في أوّله فصار اسْمًا ، ووزنه (إِفْعٌ) ؛ لأنّه قد حُذف منه (لامه) التي هي (الواو) في (سِمْوٍ) .)) (🗁) .

وقد ارتضى ابن يعيش هذا المذهب ؛ فوصفه بالصّحّة ، واختاره لوجهٍ واحدٍ ، وهو أنّه يتّفق وأُصول التّصريف ؛ لأنّ جمعه (أسْماء) ، وتصغيره (سُميّ) في أُصول السّماع بالإجماع ، والجمع ، والتّصغير يردّان الأشياء إلى أُصولِها حيث يقع الالتباس[2] .

وما اختاره ابن يعيش هو اختيار جمهرةٍ من العُلماء ، فهذا السّمعانيّ يذكر أنّ رأي
البصريّين ((أولى ؛ لأنّ الاسم يُصغّر على (المُسَمَّى) ، ولو كان مُشتقًّا من (السِّمَة) لكان يُصغّر على (الوَسْم) ، كما يُقال في (الوَصْل) : (وُصَيْل) ، وفي (الوَعْـــدِ) :
(وُعَيْد) .)) [3] .

وهذا الحيدرة يصف رأيهم بالصّحّة ؛ لأنّ ((الدّليل على ذلك من وجهين :

أحدهُما : ما قدّمناه ، وهو أنّ الاسم يرفعُ المُسمّى إلى رُتبة الفاعل ، ويُخرجه إلى حالة الوُجود .

والثّاني : من قبل تصغيره وتكسيره من نحو : (سُمَيٍّ) ، و (أَسْمَاءٍ) ، قـــــال الله تعـــــالى : ⌚ ➔⌖⇗⌖⌧✞🏱⋗⌖ ⇩③⑤·⌖⋖⌖
⑤✍⇳②✞☺☺✦♊⮙⌖⑥💻⇩③ ⌀☼⌧✞🏱⇗⌖⑥ ⌚ [4] ، ولَمْ يقُل أحدٌ في تصغير (اسْمٍ) : (وُسَيْمٌ) ، ولا في جمعه : (أَوْسَامٌ) ؛ فدلّ ذلك على أنّه من (السُّمُوّ) ، وتصريفه من (سَـــمَا
يَسْمُو) .)) [5] .

كما يصفه بالصّحّة بَهاء الدّين بن النّحّاس ؛ ((لوجوهٍ ، منها : أنّ الحذف في الأواخر أكثر منه في الأوائل ، والحمل على الأكثر أولى ، وأيضًا الحذف

(🗁) (أسرار العربيّة : ◉🙟🗎 .) .
وانظر : (الإنصاف : 🗁/🖮 _ 🖰 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 🗁/⌛🗐 .) .
(2) انظر : (ثِمار الصّناعة : 108 ، أسرار العربيّة : 30 _ 32 .) .
(3) (تفسير القُرآن : 32/1 .) .
(4) نصّـــــــــــــــــها : ⌚ ➔⌖⇗⌖⌧✞🏱⋗⌖ ⇩③⑤·⌖⋖⌖
⑤✍⇳②✞☺☺✦♊⮙⌖⑥💻⇩③ ⌀☼⌧✞🏱⇗⌖⑥ ❼❄☼⋗⌖✈
⇗⌖●⌖☆⌖⇗♁⋗⬄ ⇗⌖⌧✞⬂ ⑤✍⌧🖫⮙⌖⌧✞❄❄🖗▭⌑✲♁⍉✞➔✡
⮫❄✞☺⌖⌀⌖⌀⌖ ⑤✞☺←❄✍⑨✡❄❄♁☹⬆←❄✡⬂
⑩✡⑥✞☺✦♊⮙⌖⑥💻⇩✡ ⬋✞❄🖗▭❄⬉♁①⌖②💻⇩✡ ⑤⌧✲♁➲
⌀♁⓿❷♁⋗⬄ ✧⌖❄🖗•✡✡⍼✡☡➲⌖ ⌚ ، (البقرة : 🗁🗏 .) .
(5) (كشف المُشكل : 135 .) .

بالأواخر أولى مـنه بالأوائل ؛ لأنّ الآخر موضع ضجرٍ وسآمةٍ وتعبٍ ، فناسب الحذف ليخفّ على المُتكلّم ، بخلاف الأوّل ؛ لأنّه موضع استجمامٍ وراحةٍ .

ومنها : أنّ (الهمزة) في (اسْمٍ) عوضٌ من المحذوف ، وإنّما يُعوّض في غير موضع المحذوف ، كـ (عِدَة) أصلها (وعد) ، فلمّا حذفنا (الواو) من أوّلِها عوّضت (التّاء) في آخرها .

ومنها : أنّه متى عاد المحذوف في تصاريف الكلمة فإنّما يعود آخرًا لا أوّلاً ، كقولِكَ
في جمعه : (أَسْمَاء) أصله (أَسْمَاو) ، فقُلبت (الواو) (همزةً) ؛ لوقوعها طرفًا بعد (ألفٍ)
زائدةٍ .

وفي جمعِ الجمع : (أَسَام) وأصله (أَسَامُو) ، فقُلبت (الواو) (همزةً) ؛ لوقوعها طرفًا
بعد (ألفٍ) زائدةٍ .

وقولكَ في الفعل : (أَسْمَيت) وأصله (أَسْمَوتُ) ، فقُلبت (الواو) (ياءً) ؛ لوقوعها رابعةً طرفًا .

وقولكَ في التّصغير : (سُمَيَّ) وأصله (سُميوٌ) ، فاجتمعت (الواو) و (الياء) وسُبقت أحدهُما بالسّكون ، فقُلبت (الواو) (ياءً) وأُدغمت ، فلمّا ظهر المحذوف آخرًا دلّ على أنّ موضعه الآخر .)) (1) .

أمّا النّيليّ فقد وصف رأي البصريّين بأنّه ((الحقّ ؛ لأُمورٍ :

أحدها : أنّه جُمع على (أَسْمَاء) دون (أَوْسَامٍ) .

وثانيها : التّصغير ؛ لأنّه صُغّر على (سُمَيّ) دون (وُسَيْمٍ) ، أمّا (أَسْمَاءٌ) فأصلها (أَسْمَاوٌ) ، فوقعت (الواو) طرفًا بعد (ألف) زائدةٍ فقُلبت (همزةً) ، وأمّا (سُمَيٌّ) فأصله (سُمَيْوٌ) فاجتمعت (الياء) و (الواو) ، والأوّل فيهما ساكنٌ ، فقُلبت (الواو) ياءً ، وأُدغمت في (الياء) .

الثّالث : تصريف الفعل .

الرّابع : التّعويض في الأوّل إنّما يكون في المحذوف (اللام) غالبًا ، نحو : (ابْنٌ) ،
و (اثْنَانِ) .)) (2) .

وأمّا ابن القوّاس فقد وصفه بأنّه ((أظهر ؛ لأمورٍ :

(1) (التّعليقة على المُقرّب : 117/1 _ 118 .) .
(2) (الصّفوة الصّفيّة : 59/1/1 _ 60 .) .

أحدها : تكسيره على (أَسْمَاء) ، وتصغيره على (سُمَيٍّ) بردّ (لامه) فيهما ؛ لأنّهما يرُدّان الأشياء إلى أُصولِها دون (أَوْسَامٍ) ، و (وَسِيْمٍ) .

وثانيهمـا : تصـريف الفعـل منــه ، نحـو : (سَـمَّيْتُهُ) ، و (أَسْـمَيْتُهُ) ، و (أُسَمِّيْكَ) ، دون

(وَسَمْتُهُ) ، و (أَوْسَمْتُهُ) ، و (أَوْسَمْتُكَ) .

وثالثهـا : أنّ التّعـويض أوّلاً لا يكـون إلاّ فـي محـذوف (الـلام) غالبًـا ، ويُقوّي الأوّل أيضًا

كثرة حذف (اللام) ، وقلّة حذف (الفاء) في غير المصادر ، و (اسم) ليس منها .)) [1] .

أمّا رأي الكُوفيّين فقد اعترضه الزّجّاج بقوله : ((من قال : إنّ (اسْمًا) مأخوذٌ من (وَسَمْتُ) فهو غلطٌ ؛ لأنّا لا نعرف شيئًا دخلته (ألف) الوصل وحُذفت (فاؤه) _ أعني (فاء) الفعل _ ، نحو قولِك : (عِدة) و (زِنة) ، وأصله (وعْدة) و (وزْنة) ، فلو كان (اسم) (وسْمة) لكان تصغيره إذا حُذفت منه (ألف) الوصل (وُسَيم) ، كما أنّ تصغير (عِدة) و (صِلَة) : (وُعَيْدة) و (وُصَيْلَة) ، ولا يَقدِر أحدٌ أنْ يرى (ألف) الوصل فيما حُذفت (فاؤه) من الأسْماء .)) [2] .

كما اعترضه ابن الخبّاز بقوله : ((ويُبيّن فساد قولِهم خمسة أوجهٍ :

الأوّل : أنّك تقولُ في تصغيره : (سُمَيٌّ) ، فتُقدّم (السّين) فـ (الميم) وتُثلّث بالمُعتلّ ، فلو كان مُشتقًّا من (الوَسْمِ) لوجبَ أنْ تقول : (وُسَيْمٌ) ؛ لأنّ كُلّ ثلاثيٍّ فيه حذفٌ ، وقد دخله التّصغير فرُدّ المحذوف إليه لتكملته ، فتقول في تصغيـر (عِدَةٍ) و (زِنَةٍ) : (وُعَيْدَة) و (وُزَيْنَة) ؛ لأنّ أصلهما (وِعْدَة) و (وِزْنَة) ؛ لأنّك تقولُ في الفعل : (وَعَدَ)

و (وَزَنَ) ، ولو سَمّيتَ رجُلاً بـ (خُذْ) آمرًا ، لقُلتَ في تحقيره : (أُخَيْذ) ؛ لأنّك تقول في تصريف الفعل منه : (أَخَذَ) .

الثّاني : أنّك تقولُ في جمعه : (أَسْمَاء) ، قال تعالى : ◷ ⌖⌖⑥ ❸❄⌖⇖⌶⑨❄⬧•⬧➔⬗⌖ ⬍✡⬍ ⬧•⬧➔⬅❄✡❄❄❄⬉✡🖅🖃 ⑤⌧⬥⬧①✞🏳②🖳 ⑤✞☺✦⌶⬘⌖⑥🖳⇩♉ ◷ [3] ، فقُلبت (الواو) (ألفًا) ، فقُلبت الثّانية (همزةً) وهذا يُحكم في

---

(1) (الدُّرّة الألفيّة : 44 .) .

(2) (معاني القُرآن وإعرابه : 1/40 _ 41 .) .

(3) نصّـــــــــــــها : ◷ ⌖⌖⑥ ❸❄⌖⇖⌶⑨❄⬧•⬧➔⬗⌖ ⬍✡⬍ ⬧•⬧➔⬅❄✡❄❄❄⬉✡🖅🖃 ⑤⌧⬥⬧①✞🏳②🖳 ⑤✞☺✦⌶⬘⌖⑥🖳⇩♉

التّصريف ، ولو كان مُشتقًّا من (الوَسْمِ) لوجب أنْ تقول : (أَوْسَام) ؛ لأنّ التّكسير في
ردّ المحذوف كالتّحقير ؛ ألا ترى أنّك لو سَمّيتَ بـ (عِدَةٍ) و (زِنَـةٍ) وكسّرتَها لوجب أنْ تقولَ في التّكسير : (وِعْدٌ) و (وِزْنٌ) ؛ لأنّك تردّهُما في التّقدير إلى (وِعْدَة) و (وِزْنَة) .

الثّالث : أنّك تقولُ في تصريف الفعل منه : (سَمَّيْتُ) و (أَسْمَيْتُ) ، قال تعالى : ⌚ ✦⌖✈❄"♊❷❄♠⮙♠⬆⇙⌖⑥💻 ⑤✞☹←❷♠⌂♊
➔⌖⇩③⑤⑩⌖⑥💻⬇♠❀♠➢ ⌚ ، ولو كان مُشتقًّا من (الوَسْمِ) لوجب أنْ
تقول : (وَسَّمْتُ) و (أَوْسَمْتُ) ، وكان أصلهما (سَمَّوْتُ) و (أَسْمَوتُ) ، فقُلبت (الواو) (ياءً) ؛ لوقوعها رابعةً ويتبيّن في التّصريف .

الرّابع : أنّ في أوّله (همزة) الوصل ، و (همزة) الوصل لا تلحق إلاّ ما حُذف آخره ؛ بدليل (ابْن) و (ابْنَة) ، و (اثْنَان) و (اثْنَتَان) ، و (اسْت) ، فيكون المحذوف (اللام) ، وما حُذفت (فاؤه) عُوّض في آخره ، كـ (عِدَة) و (زِنَة) ، فإنْ قيل : فقد قالوا : (امْرُؤٌ) و (امرأة) ، فألحقوا (الهمزة) ، ولَمْ يُحذف آخره ، قُلنا : (الهمزة) مُشبّهةٌ بحُروف اللين ويلحقها التّخفيف ، كما يلحق تلك الحذف ، وفي (امْرُؤ) و (امْرَأة) لُغتان :

إحداهُما : هذه .

والأُخرى : (مَرء) و (مَرْأة) ، وفي الثّانية يُقال فيها : (مَر) و (مرَة) بالتّخفيف ، فلمّا كان الحذف يعرض لـ (الهمزة) شُبّه هذان الاسْمان بِما حُذفت (لامه) ، فألحقوهُما (الهمزة) .

الخامس : أنّه قد جاء فيه لُغة على (فُعَل) وهو (سُمَا) ، وأصلها (سُموٌ) فأُعلّ ، ولو
كان من (الوَسْمِ) لقيل : (وُسَمٌ) .

فإنْ قُلتَ : هذا مقلوبٌ ، ويكون وزن الكلمة (عُلَفٌ) .

قُلتُ : الحذف والقلب على خلاف الأصل ؛ لِما فيه من إحالة المعاني ، والمحفوظ منه كلماتٌ محصورةٌ ، وتحتمل عندي وجهًا سادسًا ، وهو أنّ

✦⌖⮙⌖✈❄"♊❷❄♠⮙♠⬆⇙⌖⑥💻 ⑤✞☹←❷♠⌂♊
➔⌖⇩③⑤⑩⌖⑥💻⬇♠❀♠➢ ✔⌖✈⑥💻 ⑤✞☹←◎⌖⊘⌖ ⑤✍📨♠⇨☺
⑩✡↗⌖⑥ ✔✡⮉ ✦♠⌫💾◷⇨❄✍⮉📖ॐ ⑤⌘*♠⊃⌘
⑤✍⌧💾ଓ♠⅋💾➢♠ ⑤⌘*♠①✞⊳② ⌧✡⌫✞⊳↖✡📖 ⑤✞☹✔⌖●⌖
⑤✞☹①✞⊳② ❸❄⌖⮷♊⑨♠•♠➔⑤❖☠ ⑤⌘*♠①✞⊳②💻
⑤⌘*♠▦❄⌖✈⑥⬇♠📖 ●⌖📝⌧✡ℊ⇨ ⑤✍⌧•✡⊳▦⮉♠
⑤✍⌧💾⊘⌖"⊳✡➢♠ ➔⌖⌧✞❄✍ℊ✡⮉⌖✈ ⑤✞☹❀♊❻❄⌖●⌖
⑤✍⌧❶✞⊳⑥▪⌘ ①⌖② ▦⌖⮷♊⌧✞⮙♠⬆⊃⌖ ⌚ ، (يُوسف : 40) .

أوّل الكلمة مُتحصِّنٌ أبلــغ التّحصّن ؛ ألا تـرى أنّـه لا يكون إلاّ مُتحرّكًـا ، ولا يدخله إعرابٌ ولا وقفٌ ولا ترخيمٌ ، ولا يكون قبلـه زائـدان إلاّ فيمـا لا اعتداد به ، كـ (إنْقَحْل) ؛ ولأنّ المُتكلّم إذا ابتـدأ بـأوّل الكلمـة فمن حقّهـا أنْ يَمْضِيَ صدرها ومُعظمها على السّلامة ؛ لتدلّ على معناها ؛ ولذلك كان التّرخيم في الأواخر ؛ لأنّ مُعظم ما مضى من الكلمة يدلّ على الباقي ، فلو حُذفت لناقض حذفها هذه الخصائص .)) [1] .

أمّا الخُويّيّ فقد اعترضه بقوله : ((هذا ضعيفٌ من حيث اللفظ والمعنـى ، أمّا المعنى ؛ فلأنّ الاسم مقولٌ بالاشتراك على معنيين :

أحدهُما : الكلمة التي يُخبر بِها وعنها .

والآخر : اللفظ المُعلّق على الشّيء ليُعبّر به عنه .

ومـا ذكروه إنّمـا يُناسب تَسْمية الاسم بـالمعنى الثّـاني اسْمًا لا بـالمعنى الأوّل ، وكلامُنا إنّما هو في الأوّل دون الثّاني .

وأمّا اللفظ ؛ فلأنّه لو كان من (الوَسْم) لقيل في جمعه : (أَوْسَام) ، وفي تصغـيره : (وُسَيْم) ، وفـي الفعل منـه (وَسَمْتُه) ، ولـيس كـذلك ، بلْ جمعه (أَسْمَاء) ، وتصغـيره

(سُــــمَيٌّ) ، والفعــــل منـــــه (سَـــــمَّيْتُهُ) ، قـــال الله تعــــالى : ✇ ✦➢✦·⑤③⇩ ✦➢⚐✞⌫✦⇗✦➔

⑤✍⇳②✞☺☺✦⊓⋏✦⑥💻⇩③✍☼⌫✞⚐↗✦⑥ ✇ [2] ، وقال : ✇ ⑥✦↗💧❄❷⊓”✈✦⋏✦✦ ⇲⚐✡❄←⌘💣⑤✦➔

⩔✦❄⭘⇔⊞▦❄✦⍓⇨ ✇ [3] ، وأيضًا فإنّ (الهمزة) في الاسم (همزة) تعويضٍ بالاتّفاق ، فهي إمّا عوضٌ عن (فـاء) الكلمـة كمـا قـال الكُوفيّـون ؛ بنـاءً علـى أنّ الأصـل (وَسْـمٌ) فحُـذفت (الـواو) وعُوّضـت عنهـا (الهمـزة) ، وإمّا عوضٌ عن

---

(1) (النّهاية في شرح الكفاية : 62 _ 63 .) .

(2) (البقرة : 31 .) .

وقد مضى نصّها آنفًا .

(3) نصّــــــــها : ✇ ⑥✦↗⊓❄❷✦⇱↗❄☆✦➔ ⑥✈✦⋏✞⌫✦❄⇲ ⇲✡⚐❄←💣⌘⑤ ☺♑⑦✦⊙ ◘❶✞⌦⑥✦❄⍉ 💧☺⇨☺⇨💧✍⑤✦➔ ◆⇲✦❻←☼☺⑤ 💻⑥✦↗💧❄❷⊓⇱✦☆✦➔ ✦□⊓”✞⌦✦➔ ◘❶✦⇱✦☆✦➔ ⑥✦⋏✡⑩ ⇧⍓✞⌫⊓⇗☺✞⑤ ✍◆⇲✦❻←☼☺②⇳✍⑥❄✞✍ 💧⭘✦❀⚐✞○⌦✍⑤ ⇨⍓✦❄▦⊞⇔⭘❄✦⍓ ⑥✦↗💧❄❷⊓”✈✦⋏✦✦ ⇲⚐✡❄←⌘💣⑤✦➔ ⇨✍✡⑩ ⑥✦⇙💧○”✡⇗☼☺⑤ ⇖⇲⚐✡❄←⌘💣⑤✦➔ ✦⍝✡⍓ ⑥✦↗✦❄❷✈✦❄▦✈⌘⊙💧⭘✦➔ ♑⍓”✡✈✦⭘⌦✍⑤ ⌘⍝✦❄⇨⊙⊓”❄⚐✞✸⌦✍⑤ ✇ ، (آل عمـران : 36 .) .

(لام) الكلمة كما قال البصريّون ؛ بناءً على أنّ الأصل (سَمَوٌ) ، ولا سبيل إلى الأوّل ؛ لأنّ (التّاء) لا يُعوّض عنها إلاّ في آخر الكلمة كما قالوا : (عِدَة) و (زِنَة) و (ثِقَة) ، والأصل (وَعَدَ) و (وَزَنَ) و (وَثَقَ) ، فحذفوا (الواو) من أوّل الكلمة وعوّضوا عنها (الْهاء) في آخرها ، فتعيّن القسم الثّاني وهو أنْ تكون (الهمزة) عوضًا عن (لام) الكلمة كما قالوا : (ابنٌ) وأصله (بَنُو) . ›› [1] .

وعلى أنّ رأي البصريّين أطبق على اختياره كثيرٌ من العُلماء ، ورأي الكُوفيّين مُعترضٌ من قبل بعضهم ، إلاّ أنّ الرّاجح الذي يُعوّل عليه القول أنّ رأي الكُوفيّين حسنٌ من جهة المعنى[2] ، وقول البصريّين حسنٌ من جهة التّصريف ، يقول النّجرانيّ : ‹‹ كلام الكُوفيّين حسنٌ جيّدٌ من جهة المعنى ، وكلام البصريّين حسنٌ من جهة التّصريف ، ويُعضّده خمسةٌ : التّصغير ، والتّكسير ، وعدم النّظير ، وإعلال بعض لُغاته ، وردُّ الفعل إلى نفسه .

أمّا التّصغير والتّكسير ؛ فلأنّهما يرُدّان الأشياء إلى أُصولِها ، والكُلّ مُجمعون مُتّفقون على (سُمَيٌّ) ، و (أَسْمَاء) ، وأصله : (سَمَوْتُ) ، و (سَمَاوَات) .

ولو كان كما زعم الكُوفيّون لقيل فيه : (وَسِيْمٌ) ، و (أَوْسَام) ، ومعلومٌ خلاف ذلك . . .

وأمّا عدم النّظير ؛ فلأنّ من أُصولِهم أنّهم إذا حذفوا من عجز الكلمة عوّضوا (الهمزة) في أوّلِها ، نحو (ابنٌ) ، وإنْ حذفوا في أوّلِها أبدلوا في آخرها [(تاءً)] ، كـ (عِدة) ، و (زِنة) ، وقد جرى البصريّون على القياس ، وأمّا الكُوفيّون فحذفوا من أوّله وأبدلوا في أوّله ، فوزنه على كلام البصريّين (اِفْعٌ) ، وعلى كلام أهل الكُوفة (إِعْلٌ) .

وأمّا الإعلال ؛ فلأنّ بعض لُغاته (سُمًا) [3] بوزن هذا ، وأصله (سَمَوٌ) تحرّك حرف العلّة ، وانفتح ما قبله ، فقُلبت (ألفًا) .

---

(1) (شرح الفصول الخمسون : 7ب _ 8أ .) .
(2) انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 3/1 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 46/1 ، النّهاية في شرح الكفاية : 61 .) .
(3) أوضح كثيرٌ من العُلماء اللغات الواردة في (اسم) .
انظر : (أسرار العربيّة : 32 _ 33 ، التّبيان في إعراب القُرآن : 3/1 ، المُتّبع : 118/1 ، شرح =

وأمّـا ردُّ الفعـل نفســه ؛ فلأنّــك تقـول فيــه : (سَـمَيْتُ) ، و (أَسْـمَيْتُ) إذا وضـعتَ عليــه اسْـمًا ، ولـو كــان كمــا زعـم أهـل الكُوفـة لوجـب أنْ تقـول : (أَوْسَمْتُ) ، و (وَوَسَمْتُ) ، ولَمْ يُقل ذلك ، وقد أُجيب[1] عن الكُوفيّين بـأنّ هذا من باب القلب وتحويل (الفاء)
(لامًا) ، نحو (أَشْيَاء) [2] ، وهذا الحرف ليس من الإعلال ولكن للتّخفيـــــف اعتباطًا .)) [3] .

ويقول ابن يعيش الحلبيّ : ((كلامهمـا حسنٌ مـن جهـة المعنـى ، إلاّ أنّ اللفظ يشهد مع البصريّين ؛ ألا ترى أنّك تقول : أَسْمَيْتُهُ ، إذا دَعوتـه باسْمه أو جعلت لـه اسْمًا ، والأصل (أَسْمَوتُهُ) ، فقلبـوا (الـواو) (يـاءً) ؛ لوقوعها رابعةً على حد (أدعيت) و (أغزيت) ، ولـو كان من (السّمة) لقيل : أَوْسَمْتُهُ ؛ لأنّ (لام) (السُّموّ) (واوٌ) تكون آخـرًا ، و (فاءَ) (السّمة) (واوٌ) تكون أوّلاً ، ومن ذلك قولُهم في تصغيره : (سُمَيٌّ) ، وأصله (سُمَـيوٌ)
فقلبـوا (الـواو) (يـاءً) وأُدغمـت علـى حـدّ (سَيّد) و (مَيّت) ، ولـو كـان مـن (الوَسْم) لقيـل فيـه : (وُسَيْمٌ) فتقـع (الـواو) الأُولـى مضمومةً ، فـإنْ شئتَ أقررتَها وإنْ شئتَ همزتَها على حدّ (وُقتت) و (أُقتت) ، وفي عدم ذلك وأنّه لَمْ يُقل دليلٌ على ما قُلناه .

ومن ذلك قولُهم في تكسيره (أَسْمَاء) وأصله (أَسْمَاوٌ) فوقعت (الـواو) طرفًا وقبلها (ألفٌ) زائدةٌ فقُلبت (همزةً) بعد أنْ قُلبت (ألفًا) ، ولو كان من (الوَسْم) لقيل فـيه :
(أَوْسَام) ، فلمّـا لَـمْ يُقـل ذلـك دلّ علـى صـحّة مـذهب البصـريّين وأنّــه مـن (السُّمُو) ، فإنْ

ادّعى القلب فليس ذلك بالسّهل ، فلا يُصارُ إليه وعنه مندوحةٌ .)) [4] .

= المُفصّل : 23/1 _ 24 ، الفريد : 153/1 _ 154 ، الصّفوة الصّفيّة : 60/1/1 ، لسان العرب _ (سَمَا) _ : 401/14 .) .
(1) في : (المخطوطة .) : (جوب) ، والصّواب ما أثبتّه .
(2) وقع القول في (أشياء) في : (493 _ 494 .) .
(3) (الأسرار الشّافية : 5ب .) .
(4) (شرح المُفصّل : 23/1 .) .

ــ والله Ψ أعلم بالصّواب ــ

* * * * * * * * * *

<u>المُعرب والمبنىّ :</u>

ـ المسألة الثّانية ـ

إعراب الأسماء السّتّة .

قال ابن يعيش : ((وأمّا لِمَ أُعربتْ هذه الأسْماء بالحروف ؟ فاختُلف فيه على ثَمانية أقوالٍ :

الأوّل منها : أنّها أُعربتْ لَمّا حُذفتْ لاماتُها المنطوق بِها في الأصل ؛ لأنّ أصل
(أب) : أبو ، و (أخ) : أخو ، و (حم) : حمو ، و (فو زيدٍ) : فوه ، و (هن) : هنو ، وقيل : هني ، و (ذو) : ذوي . كُلّها على وزن (فَعْل) _ بفتح (الفاء) ، وضمّها _ ، فلمّا نُقلتْ الحركة على حروف الاعتلال أُلقيتْ عنها فبقيتْ ساكنةً وبعدها ساكنٌ ، وهو التّنوين ، فلمّا التقى ساكنان في جميع هذه الأسْماء حُذف الأوّل منها وهو الحرف العليل الذي هو (لام) هذه الأسْماء ، وكانتْ لا تُستعمل إلاّ مُضافةً عُوّض من ذلك المحذوف هذه الحروف بأنْ جُعلتْ علامةً للإعراب ، وخُصّت (الواو) بأنْ تكونِ علامةً للرّفع ؛ لأنّها مُتولّدةٌ من الضّمّة ، وخُصّت (الألف) بأنْ كانتْ علامةً للنّصب ؛ لأنّها مُتولّدةٌ من الفتحة ، وخُصّت (الياء) بأنْ كانتْ علامةً للجرّ ؛ لأنّها مُتولّدةٌ من الكسرة في الأصل . . . .

والثّاني : أنّه قيل : أُعربتْ هذه الأسْماء بالحروف ؛ توطئةً لإعراب التّثنية ، والجمع . وهذا القول غير شيءٍ ؛ لأنّه لا حُجّة فيه .

والثّالث : أنّه قيل : أُعربتْ هذه الأسْماء بالحروف ؛ لأنّ هذه الحروف هوائيّةٌ
خفيفةٌ ، وهي مُشبّهةٌ للحركات الهوائيّة الخفيفة .

والرّابع : أنّه قيل : أُعربتْ هذه الأسْماء بالحروف ؛ لخفّتها ؛ وكُره استعمالِها
مُضافةً .

والخامس : أنّه قيل : أُعربتْ هذه الأسْماء بالحروف ؛ إشعارًا بِما صارتْ عليه من الإعلال في الأصل .

والسّادس : أنّه قيل : أُعربتْ هذه الأسْماء بالحروف ؛ لأنّ هذه الحروف مُتولّدةٌ من الحركات ، فـ (الواو) مُتولّدةٌ من الضّمّة ، و (الألف) مُتولّدةٌ من الفتحة ، و (الياء) مُتولّدةٌ من الكسرة .

والسّابع : أنّه قيل : إنّ هذه الأسْماء ليستْ مُعربةً بالحروف ، وإنّما هي مُعربةٌ بالحركات ، وهذه الحروف حروف إشباعٍ لا حروف إعرابٍ ؛ لأنّك إذا أشبعتَ الضّمّة في حالة الرّفع تولّدتْ منها (الواو) ، وإذا أشبعتَ الفتحة في حال النّصب تولّدتْ منها (الألف) ، وإذا أشبعتَ الكسرة في حال الجرّ تولّدتْ منها (الياء) .

والثّامن : أنّه قيل : إنّ هذه الحروف ليستْ بحروف إعرابٍ ، بل هي من أصل الأسْماء ، والإعراب واقعٌ عليها في الأصل ، وأصل هذه الحروف (الواو) التي هي (لام) الكلمة . . . . وبعض العلماء يستحسن هذا القول ، والقول الذي قبله ، ويُجوّزهُما .

هذه ثَمانية أقوالٍ ذكرتُها لك هاهُنا على حسب اختلاف العُلماء فيها ، واعلم أنّ لُكلّ قولٍ من هذه الأقوال الثّمانية حججًا لصاحب القول ، واعتراضاتٍ عليه في قوله يطولُ شرحها . ولولا خشية الإطالة هاهُنا لذكرتُ السّؤال ، والحُجّة ، والاعتراض ، والجواب على كُلّ واحدة منها ، ولكنّي قد نبّهتُ على أكثرها[1] ، وأوّلُ هذه الأقوال عندي أصحّها ؛ لأنّه يليق بالمعنى _ والله أعلم _ .)) [2] .

اختلف النّحويّون في إعراب الأسْماء السّتّة على اثني عشر مذهبًا ، الأمر الذي جعل الجليس يقول : ((وقد كان بعض من قرأنا عليه يذهب إلى أنّ هذه الأقوال كُلّها مُتكلّفةٌ مُتعسّفةٌ ، وأنّ أصحّ الوجوه فيها أنْ يُقال : على ذلك وُضعت وكذلك سُمعت .)) [3] .

وهذه المذاهب هي :

1 _ أنّ إعرابَها بالحركات المُقدّرة في الحروف ، ثُمّ أُتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ، فإذا قُلتَ : قَامَ أَبُوْكَ ، فأصله : أَبَوُكَ ، فأُتبعت حركة (الباء) لحركة (الواو) ، فقيل : أَبُوُكَ ، ثُمّ استثقلت الضّمّة على (الواو) فحُذفت ، وإذا قُلتَ : رَأَيْتُ أَبَاكَ ، فأصله : أَبَوَكَ تحرّكت (الواو) وانفتح ما قبلها فقُلبت (ألفًا) ، وإذا قُلتَ : مَرَرْتُ بِأَبِيْكَ ،
فأصله : بِأَبَوِكَ ، ثُمّ أُتبعت حركة (الباء) لحركة (الواو) فصار بِأَبِوِكَ ، فاستثقلت الكسرة على (الواو) فحُذفت ، فسكنت وقبلها كسرةٌ ، فانقلبت (ياءً) .

---

(1) ابن يعيش هُنا لَمْ يذكر ثَمانية أقوالٍ في إعراب (الأسْماء السّتّة) ، وإنّما ذكر ثلاثة أقوالٍ فقط ، والأقوال السّتّة إنّما هي العلل التي من أجلها أُعربتْ (الأسْماء السّتّة) بالحروف .

(2) (المُحيط : 6/2ب _ 8ب .) .

(3) (ثِمار الصّناعة : 193 .) .

وإليه ذهب : سيبويه[1] ، والفارسيّ[2] ، وابن جنّيّ _ في أحد قوليه[3] ،
واختاره اللورقيّ[4] ، وابن أبي الرّبيع _ في قوله الآخر _[5] ، وصحّحه الشَّلَوبين[6] ، وابن مالك _ في أحد قوليه _[7] ، وتبعه ابنه[8] ، وابن عنقاء[9] ، وقوّاه العُكبريّ[10] ، وعُزي إلى بعض المُتأخّرين[11] ، وجمهور البصريّين[12] .

2 _ أنّ إعرابَها بالحركات والحروف معًا .

وإليه ذهب : الكسائيّ[13] ، والفرّاء[14] ، وعُزي إلى الكوفيّين[15] .

3 _ أنّ إعرابَها بالتّغيّر والانقلاب حالة النّصب والجرّ ، وبعدم ذلك حالة الرّفع .

وإليه ذهب : هشام _ في أحد قوليه _[1] ، والجرميّ[2] .

---

(1) قال سيبويه تحت (باب ما يكون الاسم والصّفة فيه بِمنْزِلة اسمٍ واحدٍ) : ((ينضمّ فيه قبل الحرف المرفوع حرفٌ ، وينكسر فيه قبل الحرف المجرور الذي ينضمّ قبل المرفوع ، وينفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرف ، وهو (ابنمٌ) ، و (امرؤٌ) . فإنْ جررتَ قُلتَ : فِيْ ابْنِمٍ ، وامْرِىءٍ ، وإنْ نصبتَ قُلتَ : ابْنَمًا وامْرَأً ، وإنْ رفعتَ قُلتَ : هَذَا ابْنُمٌ وامْرُؤٌ .)) ، (الكتاب : 203/2 .) .

(2) انظر : (التّعليقة على كتاب سيبويه : 28/1 _ 31 ، المسائل البصريّات : 896/2 ، المسائل البغداديّات : 539 _ 542 ، المسائل العضُديّات : 185 .) .

(3) انظر : (سرّ صناعة الإعراب : 700/2 .) .

(4) انظر : (المباحث الكامليّة : 74/1 .) .

(5) انظر : (البسيط في شرح جُمل الزّجّاجيّ : 195/1 ، المُلخّص في ضبط قوانين العربيّة : 108/1 .) .

(6) انظر : (شرح المُقدّمة الجُزُوليّة الكبير : 356/1 .) .

(7) منسوبٌ إليه في : (التّذييل والتّكميل : 175/1 ، همع الهوامع : 126/1 .) .

(8) انظر : (شرح ألفيّة أبيه : 36 .) .

(9) انظر : (غُرر الدُّرر الوسيطيّة : 344/1 .) .

(10) انظر : (اللباب في علل البناء والإعراب : 94/1 .) .

(11) في : (همع الهوامع : 126/1 ، غُرر الدُّرر الوسيطيّة : 344/1 .) .

(12) في : (ارتشاف الضّرب : 837/2 ، التّذييل والتّكميل : 176/1 ، المُساعد : 29/1 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأَشْمونيّ : 54/1 ، همع الهوامع : 126/1 ، غُرر الدُّرر الوسيطيّة : 344/1 .) .

(13) منسوبٌ إليه في : (الإيضاح في شرح المُفصّل : 117/1 ، ارتشاف الضّرب : 838/2 ، التّذييل والتّكميل : 177/1 ، همع الهوامع : 127/1 .) .

(14) منسوبٌ إليه في : (أمالي ابن الشّجريّ : 243/2 ، التّبيين : 194 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 93/1 ، الإيضاح في شرح المُفصّل : 117/1 ، ارتشاف الضّرب : 838/2 ، التّذييل والتّكميل : 177/1 ، همع الهوامع : 127/1 .) .

(15) في : (المُقتضب : 155/2 ، أسرار العربيّة : 59 ، الإنصاف : 17/1 ، سفر السّعادة : 545/2 ، شرح المُفصّل 52/1 .) .

4 _ أنّ إعرابَها بالحروف وهي دلائل إعرابٍ .
وإليه ذهب : الأخفش _ في أحد قوليه _[3] ، والْمازنيّ _ في أحد قوليه _[4] ، واختاره المُبرّد[5] .

5 _ أنّ _ وهو تفسيرٌ للمذهب السّابق _ إعرابَها بحركاتٍ مُقدّرةٍ في الحروف التي قبل حروف العلّة ، ومنع من ظهورها كون حروف العلّة تطلبُ حركاتٍ من جنسها .
وإليه ذهب : الزّجّاج _ في قوله الآخر _[6] ، والسّيرافيّ[7] .
أو أنّ إعرابَها بالحروف ، والإعراب لا ظاهرٌ ، ولا مُقدّرٌ ، فهي دلائل إعرابٍ بِهذا التّقدير .
وإليه ذهب : ابن السّرّاج[8] ، وابن كيسان[9] .

6 _ أنّ إعرابَها بالحركات ، وهذه الحروف حروف إشباعٍ لا حروف إعرابٍ .
وإليه ذهب : الْمازنيّ _ في قوله الآخر _[10] ، والزّجّاج _ في قوله الآخر _[1] ، وعُزي إلى البصريّين[2] .

---

(1) منسوبٌ إليه في : (ارتشاف الضّرب : 838/2 ، التّذييل والتّكميل : 177/1 ، هشام بن مُعاوية
الضّرير : 75 .) .
(2) منسوبٌ إليه في : (ثِمار الصّناعة : 191 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 194 ، النّهاية في شرح
الكفاية : 305 ، شرح الكافية للرّضيّ : 79/1 ، الدُّرّة الألفيّة : 76 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 253/1 ، ارتشاف الضّرب : 838/2 ، التّذييل والتّكميل : 177/1 ، همع الهوامع : 127/1 .) .
(3) منسوبٌ إليه في : (المُقتضب : 154/2 ، المسائل البصريّات : 896/1 ، الإنصاف : 17/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 193 ، النّهاية في شرح الكفاية : 304 ، شرح الكافية للرّضيّ : 78/1 ، ارتشاف
الضّرب : 838/2 ، التّذييل والتّكميل : 178/1 ، الأسرار الشّافية : 8ب .) .
(4) منسوبٌ إليه في : (المسائل البصريّات : 896/2 .) .
(5) انظر : (المُقتضب : 154/2 .) .
(6) منسوبٌ إليه في : (ارتشاف الضّرب : 838/2 ، التّذييل والتّكميل : 178/1 .) .
(7) منسوبٌ إليه في : (المصدرين السّابقين ، همع الهوامع : 128/1 .) .
(8) منسوبٌ إليه في : (ارتشاف الضّرب : 838/2 ، همع الهوامع : 128/1 .) .
(9) منسوبٌ إليه في : (الإيضاح في شرح المُفصّل : 117/1 ، ارتشاف الضّرب : 838/2 ، التّذييل والتّكميل : 177/1 .) .
(10) منسوبٌ إليه في : (الإنصاف : 17/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 194 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 92/1 ، سفر السّعادة : 543/2 ، شرح المُفصّل : 52/1 ، الإيضاح في

7 _ أنّ إعرابَها بالحركات التي قبل الحروف ، وهي منقولةٌ من الحروف .

وإليه ذهب : الرّبعيّ[3] ، وعُزي إلى قومٍ من النّحويّين[4] .

8 _ أنّ إعرابَها بالحركات التي قبل الحروف ، وليست منقولةً ، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أنْ تُضاف ، فثبتت (الواو) في الرّفع ؛ لأجل الضّمّة ، وانقلبت (ياءً) ؛ لأجل الكسرة ، و (ألفًا) ؛ لأجل الفتحة .

وإليه ذهب : الأعلم[5] ، وابن أبي العافية[6] .

9 _ أنّ إعرابَها بالحروف ، عدا (فاك) ، و (ذا) مالٍ ، فإنّهما مُعربان بحركاتٍ مُقدّرةٍ في الحروف .

شرحه : 117/1 ، شرح الكافية للرّضيّ : 78/1 ، الدُّرّة الألفيّة : 75 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 252/1 ، ارتشاف الضّرب : 837/2 ، التّذييل والتّكميل : 177/1 ، عُمدة ذوي الهمم : 118 ، تاج علوم الأدب : 11أ ، أبو عُثمان الْمازنيّ : 186 .) .

(1) منسوبٌ إليه في : (ارتشاف الضّرب : 837/2 ، التّذييل والتّكميل : 177/1 ، همع الهوامع : 126/1 .) .

(2) في : (مجالس العُلماء : 252 .) .

(3) منسوبٌ إليه في : (ثِمار الصّناعة : 192 ، الإنصاف : 17/1 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 90/1 ، النّهاية في شرح الكفاية : 309 ، شرح المُفصّل : 52/1 ، الإيضاح في شرحه : 116/1 ، شرح الكافية للرّضيّ : 78/1 ، الدُّرّة الألفيّة : 74 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 252/1 ، ارتشاف الضّرب : 837/2 ، التّذييل والتّكميل : 177/1 ، تاج علوم الأدب : 11أ ، همع الهوامع : 126/1 .) .

(4) في : (أسرار العربيّة : 59 ، ارتشاف الضّرب : 837/2 .) .

(5) منسوبٌ إليه في : (ارتشاف الضّرب : 837/2 ، التّذييل والتّكميل : 177/1 ، همع الهوامع : 127/1 .) .

(6) منسوبٌ إليه في : (ارتشاف الضّرب : 838/2 ، التّذييل والتّكميل : 177/1 ، همع الهوامع : 127/1 .) .

وابن أبي العافية (583هـ) : هو أبو بكر مُحمّد بن عبد الرّحمن الأزديّ ، كان شيخًا فقيهًا ، جليلاً أديبًا بارع الأدب ، عارفًا بالعربيّة واللغة ، انتقل إلى غُرناطة وسكن بِها .

ترجمته في : (الذّيل والتّكملة : 349/6 ، بُغية الوعاة : 154/1 .) .

وإليه ذهب : السّهيليّ[1] ، والرُّنديّ[2] .

10 _ أنّ إعرابَها في الرّفعِ بالنّقل ، وفي النّصب بالبدل ، وفي الجرّ بالنّقل ، والبدل
معًا ، فالأصل في (جَاءَ أَخُوكَ) : جَاءَ أَخُوكَ ، فنُقلت حركة (الواو) إلى (الخاء) ، والأصل في (رَأَيْتُ أَخَاكَ) : رَأَيْتُ أَخَوَكَ ، فأُبدلت (الواو) (ألفًا) ، والأصل في (مَرَرْتُ بِأَخِيْكَ) : مَرَرْتُ بِأَخَوِكَ ، فنُقلت حركة (الواو) إلى (الخاء) ، فانقلبت (الواو)
(ياءً) ؛ لانكسار ما قبلَها .

وإليه ذهب : ابن أبي الرّبيع _ في أحد قوليه _[3] .

11 _ أنّ إعرابَها بحركاتٍ مُقدّرةٍ بالحروف ، عدا (فاك) ، و (ذا) مالٍ ، فإنّهما مُعربان بالحروف .
ذكره : السّيوطيّ[4] .

12 _ أنّ إعرابَها بالحروف نيابةً عن الحركات .
وإليه ذهب : قُطرب[5] ، وهشام _ في قوله الآخر _[6] ، والأخفش _ في قوله الآخر أيضًا _[1] ، والزِّياديّ[2] ، والزّجّاجيّ[3] ، وابن جنّيّ _ في قوله الآخر _[4] ، وابن بابشاذ[5] ، وابن فضّال[6] ، والحريريّ[7] ،

---

(1) انظر : (نتائج الفكر : 103 _ 104 .) .
(2) منسوبٌ إليه في : (ارتشاف الضّرب : 838/2 ، التّذييل والتّكميل : 178/1 ، همع الوامع : 127/1 .) .
والرُّنديّ (616هـ) : هو أبو عليّ عمر بن عبد المجيد الأزديّ ، من تلاميذ السُّهيليّ ، ومن مُقرئيّ (كتاب) سيبويه ، له شرحٌ على (جُمل) الزّجّاجيّ .
ترجمته في : (غاية النّهاية : 594/1 ، بُغية الوعاة : 220/2 ، هديّة العارفين : 784/1 .) .
(3) منسوبٌ إليه في : (همع الهوامع : 128/1 .) .
وفي : (ابن أبي الرّبيع ، آراؤه النّحويّة ، وأقوالٌ يجب أنْ تُصحّح : 20 .) نفي نسبته إليه ؛ لأنّه لَمْ يُشر إليه في كُتبه ، وهي مصدر أقواله ، والحُجّة له ، أو عليه .
(4) انظر : (همع الهوامع : 128/1 .) .
(5) منسوبٌ إليه في : (ثِمار الصّناعة : 191 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 194 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 94/1 ، ارتشاف الضّرب : 837/2 ، التّذييل والتّكميل : 176/1 ، المُساعد : 29/1 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 54/1 ، همع الهوامع : 125/1 .) .
(6) منسوبٌ إليه في : (ارتشاف الضّرب : 837/2 ، التّذييل والتّكميل : 176/1 ، المُساعد : 29/1 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 54/1 ، همع الهوامع : 125/1 ، هشام بن مُعاوية الضّرير : 75 .) .

والخاورانيّ[8] ، وأبو البركات الأنباريّ[9] ، والحيدرة[10] ، والجُزُوليّ[11] ، وابن مالك _ في قوله الآخر _[12] ، ويحيى بن حمزة[13] ، والسُّرَّمَرِّيّ[14] ، والجاميّ[15] ، وصحّحه ابن الحاجب[16] ، وأبو حيّان[17] ، والزّبيديّ[18] ، وابن هطيل[19] ، وابن المُرتضى[20] ، وبَحْرَق[21] ، وابن دعسين[22] ، وعُزِي إلى البصريّين[23] ، والكوفيّين[24] .

وحُجّتهم ثلاثة أوجهٍ :

الوجه الأوّل : أنّ الإعراب إنّما دخل الكلام ؛ للفصل وإزالة اللبس ؛ وللفرق بين المعاني المُختلفة بعضها من بعضٍ من الفاعليّة والمفعوليّة وغير ذلك ، وهو يحصل بإعرابٍ واحدٍ ؛ لذا أُعربت بالحُروف نيابةً عن الحركات[25] .

---

(1) منسوبٌ إليه في : (الإنصاف : 17/1 .) .
(2) منسوبٌ إليه في : (المسائل البصريّات : 896/2 ، شرح اللمع في النّحو للواسطيّ : 23 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 194 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 94/1 ، النّهاية في شرح الكفاية : 311 ، ارتشاف الضّرب : 837/2 ، التّذييل والتّكميل : 176/1 ، المُساعد : 29/1 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 54/1 ، همع الهوامع : 125/1 ، الزّياديّ وآراؤه النّحويّة : 21 .) .
(3) انظر : (الجُمل في النّحو : 3 .) .
(4) انظر : (الخصائص : 135/3 .) .
(5) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 7/1أ .) .
(6) انظر : (الإشارة : 27 ، شرح عيون الإعراب : 127 ، المُقدّمة في النّحو : 23 .) .
(7) انظر : (شرح مُلحة الإعراب : 88 _ 89 .) .
(8) انظر : (القواعد والفوائد : 44 _ 45 .) .
(9) انظر : (أسرار العربيّة : 62 .) .
(10) انظر : (كشف المُشكل : 140 .) .
(11) انظر : (المُقدّمة الجُزُوليّة : 17 .) .
(12) انظر : (شرح التّسهيل : 43/1 .) .
(13) انظر : (الحاصر : 165/1 .) .
(14) انظر : (اللؤلؤة : 80 .) .
(15) انظر : (الفوائد الضّيائيّة : 200/1 .) .
(16) انظر : (الإيضاح في شرح المُفصّل : 117/1 .) .
(17) انظر : (ارتشاف الضّرب : 836/2 .) .
(18) انظر : (ائتلاف النُّصرة : 28 .) .
(19) انظر : (التّاج المُكلّل : 27ب ، عُمدة ذوي الهمم : 117 .) .
(20) انظر : (تاج علوم الأدب : 11أ .) .
(21) انظر : (تُحفة الأحباب : 120 .) .
(22) انظر : (منحة الملك الوهّاب : 117/1 .) .
(23) في : (الإنصاف : 17/1 ، ائتلاف النُّصرة : 28 .) .
(24) في : (مجالس العُلماء : 252 .) .
(25) انظر : (الإنصاف : 20/1 ، ائتلاف النُّصرة : 28 .) .

الوجه الثّاني : أنّ الأسْماء السّتّة شبيهةٌ ((بالتّثنية والجمع على حدّها من حيث كان التّعدّد لازمًا ، وآخرها حروف علّةٍ يُمكن أنْ تتغيّر لتغيّر العامل كالتّثنية وجمع السّلامة ،
ولا نعرف خلافًا لمُحقّقٍ في التّثنية والجمع .)) [1] .

الوجه الثّالث : أنّ الأسْماء السّتّة إنّما جاء إعرابُها بالحُروف ؛ ((لأنّها لَمّا تكثّرت بلزوم الإضافة لفظًا ومعنًى ، وأواخرها حُروفٌ يُمكن أنْ تكون إعرابًا ناسب ذلك أنْ يكون إعرابُها بالحُروف ؛ فلذلك تقول : هَذَا أَبُوْكَ ، و : رَأَيْتُ أَبَاكَ ، و : مَرَرْتُ
بِأَبِيْكَ ، وكذلك الباقي .)) [2] .

وقد ارتضى ابن يعيش هذا المذهب ؛ فوصفه بأنّه أصحّ المذاهب ، واختاره لوجه واحدٍ ، وهو أنّه أليق بالمعنى[3] .

وهذا الاختيار صحيحٌ ؛ ذلك أنّ الإعراب يتبع المعنى ، يقول ابن مالك : ((الإعراب إنّما جيء به لبيان مُقتضى العامل ، ولا فائدة في جعل مُقدّرٍ متنازعٍ فيه دليلاً ، وإلغاء ظاهرٍ وافٍ بالدّلالة المطلوبة ، ولا يَمنع من ذلك أصالةُ الحُروف ؛ لأنّ الحرف المُختلف البيان صالحٌ للدّلالة _ أصلاً كان أو زائدًا _ مع أنّ في جعل الحُروف المُشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدةٍ ، وهو كون ذلك توطئةً لإعراب المُثنّى والمجموع على حدةٍ ؛ لأنّهما فرعان على الواحد ، وإعرابُهما بالحُروف لا مندوحة عنه ، فإذا سبق مثله في الآحاد أمن من الاستبعاد ، ولَمْ يحِد عن المُعتاد .)) [4] .

فإنْ قيل : هذا المذهب فاسدٌ ؛ لبقاء (فُوْكَ) ، و (ذُو) مالٍ على حرفٍ واحدٍ ، واسمٌ مُعربٌ على حرفٍ واحدٍ لا يُوجد في كلام العرب[5] .

أُجيب بأنّ : الأصل في هذه الأسْماء أنّها على ثلاثة أحرفٍ ، فـ (فُوْكَ) أصلُها :
((فَعْلٌ ، فَوْهٌ ، مثل : فَوْزٌ ؛ بدلالة قولِهم في تحقيره وتكسيره : فُوَيْهٌ وَأَفْوَاهٌ ، وفي تصريف الفعل منه : تَفَوَّهْتُ ، وحذفوا (لامه) ؛ لأنّ (الْهاء) حرفٌ خفيٌّ مهموسٌ . .
. . ، وأمّا (ذُو) مالٍ ، فالمحذوف منه (ياءٌ) ، وأصله : ذَوَيٌ ، فَعَلٌ ، بوزن (قَدَمٌ) ؛ بدلالة أنّهم كسّروه على أفعالٍ ، فقالوا : أَذْوَاء[1] اليمن ، لذي

---

(1) (الإيضاح في شرح المُفصّل : 117/1 .) .
(2) (عُمدة ذوي الهمم : 117 .) .
(3) انظر : (شرح التّسهيل : 43/1 .) .
(4) (المصدر السّابق .) .
(5) انظر : (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 197 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 93 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 51/1 .) .

نُواس[2] ، وذي رُعَين[3] ، وذي يَزَن[4] ، وغيرهم من ملوك اليمن ، وإنّما حكموا بأنّ المحذوف منه (ياءٌ) ؛ لأنّ (العين) إذا كانت (واوًا) فالحُكم بأنّ (اللام) (ياءٌ) ؛ لأنّ باب (لَوَيْتُ) أكثر من باب (قُوّة) .)) [5] .

أيضًا علّل ابن يعيش له بعللٍ أُخرى مُعترضًا شيئًا منها ، وهي :

ـ أنّها أُعربتْ لَمّا حُذفتْ لاماتُها المنطوق بِها في الأصل ؛ لأنّ أصل (أب) : أبو ، و (أخ) : أخو ، و (حم) : حمو ، و (فو زيدٍ) : فوه ، و (هن) : هنو ، وقيل : هني ، و (ذو) : ذوي . كُلّها على وزن (فَعْل) _ بفتح (الفاء) ، وضمّها _ ، فلمّا نُقلتْ الحركة على حروف الاعتلال أُلقيتْ عنها فبقيتْ ساكنةً وبعدها ساكنٌ ، وهو التّنوين ، فلمّا التقى ساكنان في جميع هذه الأسْماء حُذف الأوّل منها وهو الحرف العليل الذي هو (لام) هذه الأسْماء ، وكانتْ لا تُستعمل إلاّ مُضافةً عُوّض من ذلك المحذوف هذه الحروف بأنْ جُعلتْ علامةً للإعراب ، وخُصّت (الواو) بأنْ تكونَ علامةً للرّفع ؛ لأنّها مُتولّدةٌ من الضّمّة ، وخُصّت (الألف) بأنْ كانتْ علامةً للنّصب ؛ لأنّها مُتولّدةٌ من الفتحة ، وخُصّت (الياء) بأنْ كانتْ علامةً للجرّ ؛ لأنّها مُتولّدةٌ من الكسرة في الأصل . . . . [6] .

ـ أنّها أُعربتْ بالحروف ؛ توطئةً لإعراب التّثنية ، والجمع[7] ، وهذا القول غير شيءٍ ؛ لأنّه لا حُجّة فيه[8] .

وهذا الاعتراض لا أصل له ؛ لأنّ الأسْماء السّتّة في الأصل قد ((أشْبهت المُثنّى والمجموع ؛ وذلك أنّ منها ما يلزم الإضافة وهو (فُوْكَ) و (ذُو) مالٍ

---

(1) ذكرهم بالبيان والتّفصيل الثّعالبيّ في : (ثِمار القُلوب في المُضاف والمنسوب : 279 _ 296 .) ، وابن الشّجريّ في : (أماليه : 260/1 _ 269 .) .

(2) ذُو نُواس : هو زُرْعة بن عمرو بن حسّان بن أسعد ، وهو تُبّع الأصغر صاحب الأُخدود الذي تَهوّد وهوّد أهل اليمن .

انظر : (جمهرة أنساب العرب : 438 ، طرفة الأصحاب في معرفة الأنساب : 47 ، 51 .) .

(3) ذُو رُعين الأكبر : هو يَريْم بن زيد بن سهل بن عمرو بن قيس ، والأصغر : هو عبد كُلال بن مُثَوّب بن ذي حرث .

انظر : (جمهرة أنساب العرب : 433 .) .

(4) ذُو يَزَن : هو عامر بن أسلم بن زيد بن قَطَن بن عَريب ، أوّل من عُمل له سِنَان حديدة فنُسبت إليه ، وإنّما كانت أسِنَة عامّة العرب صَيَاصِي البقر .

انظر : (نسب معدّ واليمن الكبير : 545/2 ، جمهرة أنساب العرب : 436 ، 478 .) .

(5) (أمالي ابن الشّجريّ : 240/2 _ 246 .) .

وقد بيّن ابن الشّجريّ معنى قولِهم : ((إنّ باب (لَوَيْتُ) أكثرُ من باب (قُوّة) .)) بيانًا شافيًا في : (المصدر السّابق : 247/2 _ 254 .) .

(6) انظر : (كشف المُشكل : 140 .) .

(7) انظر : (الإيضاح في شرح المُفصّل : 117/1 .) .

(8) انظر : (كشف المُشكل : 140 .) .

، ومنها ما تغلب عليه الإضافة وهو باقيها ، والإضافة فرعٌ على الإفراد كما أنّ التّثنية والجمع فـرعان
عليه .)) [1] .

كما أنّه هذه الأسْماء ((مُفردةٌ تحتاج في قياس التّثنية والجمع إليها ؛ إذْ كانت التّثنية والجمع مُعربةً بالحُروف ضرورة وهي فُروعٌ ، والأسْماء المُفردة أُصولٌ ، فجعلوا ضربًا من المُفردات مُعربًا بالحُروف ؛ ليُؤنس ذلك بالتّثنية والجمع ، وإنّما اختاروا من المُفردات هذه الأسْماء ؛ لأنّها تلزمها الإضافة في المعنى ، إذْ لا أبَ إلاّ وله ابنٌ ، وكذلك باقيها ، ولُزوم الإضافة لَها يُشبِّهها بالتّثنية ، إذْ كان كُلّ واحدٍ منهما أكثر من اسـمٍ
واحدٍ .)) [2] .

ـ أنّها أُعربتْ بالحروف ؛ لأنّ هذه الحروف هوائيّةٌ خفيفةٌ ، وهي مُشبّهةٌ للحركات الهوائيّة الخفيفة[4042] .

ـ أنّها أُعربتْ بالحروف ؛ لخفّتها ؛ وكُره استعمالُها مُضافةً[3] .

ـ أنّها أُعربتْ بالحروف ؛ إشعارًا بِما صارتْ عليه من الإعلال في الأصل[4042] .

فبان بِهذا أنّ إعراب الأسْماء السّتّة بالحُروف نيابةً عن الحركات _ وهو ما اختاره ابن يعيش _ أصحّ المذاهب المذكورة التي لَمْ يسلم واحدٌ منها من الاعتراض لسهولته وبُعده عن التّكلّف كما ذكر ابن مالك[4] .

حيث إنّ إعرابَها بالحركات المُقدّرة في الحروف ، ثُمّ أُتبع فيها ما قبل الآخر للآخر وإنْ كان قد صحّحه كثيرٌ من العُلماء[5] ؛ قياسًا على نظائرها من الأسْماء المُفردة ، إلاّ أنّ ذلك لا يطّرد في (فِيْكَ) ولا في (ذِي) مالٍ ؛ لأنّه لا يجوزُ إفرادهُما .

وأمّا إعرابُها بالحركات والحروف معًا فغير مُستقيمٍ ؛ لثلاثة أوجهٍ :

أحدهُما : بقاء (فُوْكَ) ، و (ذُو) مالٍ على حرفٍ واحدٍ ؛ لأنّ الإعراب زائدٌ على الكلمة[6] .

---

(1) انظر : (توجيه اللمع : 89 .) .
(2) (اللباب في علل البناء والإعراب : 95/1 .) .
(3) انظر : (الفوائد والقواعد : 112 ، كشف المُشكل : 140 .) .
(4) انظر : (شرح التّسهيل : 43/1 .) .
(5) انظر : (شرح جُمل الزّجاجيّ لابن عصفور : 54/1 _ 55 ، شرحه لابن الفخّار : 40/1 .)
.
(6) انظر : (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 200 ، النّهاية في شرح الكفاية : 311 ، شرح جُمل الزّجاجيّ لابن عصفور : 54/1 ، شرحه لابن الفخّار : 39/1 .) .

والثّاني : خُروجه عن النّظير ؛ لأنّ العامل لا يُحدث علامتي إعرابٍ في مُعــربٍ
واحدٍ ، فلا معنى لتكلّف ما لا يُحتاج إليه[1] .
والثّالث : أنّ الإعراب هو الذي يُفرّق بين المعاني ، والفرق حاصلٌ بعملٍ واحدٍ ، فلا حاجة إلى آخر[2] .

وأمّا إعرابُها بالتّغيّر والانقلاب حالة النّصب والجرّ ، وبعدم ذلك حالة الرّفع ففاسدٌ بثلاثة أُمورٍ :
أحدُها : أنّ الرّفع لا انقلاب فيه وهو مُعربٌ ، وما ذكره هشام والجرميّ يُفضي إلى أنْ تكون الكلمة الواحدة ليس فيها علامة إعرابٍ في حالٍ ، ولَها علامة إعرابٍ في حالٍ آخر ، وذا لا نظير له ، ولا يقتضيه قياسٌ[3] .
والثّاني : أنّ الانقلاب لو كان إعرابًا لاكتفى بانقلابٍ واحدٍ كما في منصوب التّثنية والجمع وجرّهِما ، وهُنا انقلابان على حسب المُوجب للقلب ، وما كان كذلك لا يكونُ
إعرابًا[4] .
والثّالث : ((أنّ الانقلاب في المقصور ليس بإعرابٍ ، بلْ الإعراب مُقدّرٌ ، والمُنقلبُ حرف إعرابٍ .)) [5] .

وأمّا إعرابُها بالحروف وهي دلائل إعرابٍ فغير صحيح لوجهين :
أحدهُما : أنّ هذا لا يخلو أنْ تكون هذه الحُروف دلائل الإعراب في الكلمة أو في غيرها ، فإنْ كانت تدلّ على الإعراب في الكلمة فيجبُ أنْ يكون الإعراب فيها ؛ لأنّها آخر الكلمة ، وذا لا يصحّ ، كما أنّه لا يصحّ أنْ يكون في غيرها لتواخيها عنه[6] .

---

(1) انظر : (كشف المُشكل : 141 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 200 ، النّهاية في شرح الكفاية :
311 ، شرح جُمل الزّجاجيّ لابن عصفور : 54/1 ، شرحه لابن الفخّار : 39/1 ، التّذييل والتّكميل :
183/1 .) .
(2) انظر : (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 200 .) .
(3) انظر : (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 198 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 92/1 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 54/1 ، شرحه لابن الفخّار : 39/1 ، التّذييل والتّكميل :
184/1 .) .
(4) انظر : (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 198 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 92/1 .) .
(5) (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 198 .) .
(6) انظر : (الإنصاف : 22/1 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 91/1 ، النّهاية في شرح الكفاية :

وإنْ كانت تدلّ على إعرابٍ في غير الكلمة فيُؤدّي إلى أنْ تكون الكلمة مبنيّةً ، وليس كذلك[1] .
والآخر : أنّها لو كانت دليل الإعراب لأفضى إلى مُحالٍ في بعض الأسْماء ، وذلك بقاء (فُوْكَ) ، و (ذُو) مالٍ على حرفٍ واحدٍ وهو اسمٌ ظاهرٌ مُعربٌ ، وذا خارجٌ عن النّظائر[2] .
وأمّا إعرابُها بالحركات ، وهذه الحروف حروف إشباعٍ لا حروف إعرابٍ
ففاسدٌ ((من أربعة أوجهٍ :
أحدُها : أنّ حُدوث الحرف عن الإشباع خلاف القياس ، وهو شاذٌّ وبابه الشّعر للضّرورة .
والثّاني : أنّ ما كان من أجل الإشباع غير لازمٍ ، بلْ إنْ شاء أتى به وإنْ شاء لَمْ
يأتِ ، وهاهُنا ذكر هذه الحُروف لازمٌ ، فلَمْ يكُن عن الإشباع .
والثّالث : أنّ ذلك يُفضي في بعض الأسْماء أنْ يكون الاسمُ الظّاهر على حرفٍ
واحدٍ ، وهو (فُوْكَ) ، و (ذُو) مالٍ ، وهو من أبعد الأشياء .
والرّابع : أنّها لو كانت للإشباع لخالفت بقيّةَ المحذوفات ، نحو : (دَمٍ) ، و (يَدٍ)
فإنّها لا تختلف مع أنّ الحركات موجودةٌ فيها والأصل عدم الاختلاف .))[3]
.

وأمّا إعرابُها بالحركات التي قبل الحروف ، وهي منقولةٌ من الحروف فـ ((ضعيفٌ ؛ لأنّه يُؤدّي إلى أنْ تكون الحركة المنقولة حركة إعرابٍ ، فيكون الإعراب في وسط الكلمة ، ولا يصحّ تقدير الإعراب في حُروف العلّة على قوله ؛ لأنّ المنقول ملفوظٌ به ، فلا حاجة إلى تقدير إعرابٍ آخر .))[4] .
يقول ابن أبي الرّبيع : ((هذا القول فاسدٌ ؛ لأنّ نقل حركة الإعراب من الآخر إلى ما قبل الآخر إنّما يكون في الوقف ، ولا يكون فيه إلاّ أنْ يكون ما قبل الآخر ساكنًا صحيحًا على حسب ما يتبيّن في الوقف ، وهُمْ يقولون :

---

305 .) .
(1) انظر : (الإنصاف : 22/1 .) .
(2) انظر : (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 197 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 92/1 ، النّهاية في شرح الكفاية : 305 .) .
(3) (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 198 _ 199 .) .
(4) (اللباب في علل البناء والإعراب : 90/1 .) .

(أَخُوك) و (أَخَاك) و (أخيك) في الوصل ، ثُمّ إنّ ما قبل الآخر مُتحرِّكٌ هُنا .
(([1] .

وأمّا إعرابُها بالحركات التي قبل الحروف ، وليست منقولةً ، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أنْ تُضاف ، فثبتت (الواو) في الرّفع ؛ لأجل الضمّة ، وانقلبت
(ياءً) ؛ لأجل الكسرة ، و (ألفًا) ؛ لأجل الفتحة ففاسدٌ ؛ لأنّه إمّا أنْ تكون الحُروف (لاماتِ) الكلمات رُدّت إليها حالة الإضافة ، أو تكون زائدةً نشأت عن الحركات ، فإنْ كانت زائدةً نشأت عن الحركات فقد تبيّن فساده ؛ لأنّ الإشباع بابه الشّعر .
وإنْ كانت (لاماتِ) الكلمات رُدّت إليها فيلزم من ذلك جعلُ الإعراب في (عينات) الكلمات أو في (فاءاتِها) مع وجود (اللامات) التي هي حُروف الإعراب ، أو (العينات) التي هي محلّ الإعراب عند فقد (اللامات) ، وذلك لا يجوزُ ؛ لأنّ الإعراب إنّما يكون في آخر الكلمة لفظًا أو تقديرًا[2] .

وأمّا إعرابُها بالحروف ، عدا (فاك) ، و (ذا) مالٍ ، فإنّهما مُعربان بحركاتٍ مُقدّرةٍ في الحروف فمردودٌ ؛ لأنّ الإعراب زائدٌ على الكلمة ، ومن جُملة هذه الأسْماء (فُوْكَ) ،
و (ذُوْ) مالٍ ، فيُؤدّي ذلك إلى بقائهما على حرفٍ واحدٍ ، واسمٌ مُعربٌ على حرفٍ واحدٍ لا يُوجد في كلام العرب[3] .

وأمّا إعرابُها بحركاتٍ مُقدّرةٍ بالحروف ، عدا (فاك) ، و (ذا) مالٍ ، فإنّهما مُعربان بالحروف ، في الرّفع بالنّقل ، وفي النّصب بالبدل ، وفي الجرّ بالنّقل والبدل معًا ، فالأصل
في (جَاءَ أَخُوكَ) : جَاءَ أَخُوكَ ، فنُقلت حركة (الواو) إلى (الخاء) ، والأصل في (رَأَيْتُ أَخَاكَ) : رَأَيْتُ أَخَوَكَ ، فأُبدلت (الواو) (ألفًا) ، والأصل في (مَرَرْتُ بِأَخِيْكَ) : مَرَرْتُ بِأَخَوِكَ ، فنُقلت حركة (الواو) إلى (الخاء) ، فانقلبت (الواو) (ياءً) ؛ لانكسار ما قبلَها فمردودٌ بأنّ شرط النّقل الوقف ،

---

(1) (البسيط في شرح جُمل الزّجّاجيّ : 195/1 .) .
(2) انظر : (التّذييل والتّكميل : 183/1 .) .
(3) انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 51/1 ، التّذييل والتّكميل : 181/1 .) .

وصحّة المنقول إليه وسكونه ، وصحّة المنقول منه ، وبأنّه يجعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر[1] .

وأمّا إعرابُها بحركاتٍ مُقدّرةٍ بالحروف ، عدا (فاك) ، و (ذا) مالٍ ، فإنّهما مُعربان بالحروف فظاهر الفساد كما ذُكر آنفًا .

ــ والله Ψ أعلم بالصّواب ــ

* * * * * * * * * *

(1) انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 53/1 ، شرح التّسهيل : 43/1 ، همع الهوامع :
127/1 .) .

النّكرة والمعرفة :

ــ المسألة الثّالثة ــ

الضّمير في (إيّاك) .

قال ابن يعيش : (((إيَّاكَ) : اسمٌ مُضمرٌ ؛ لِما فيه من آلات الخطاب .)) [1] .

اختلف النّحويّون في الضّمير في (إيَّاكَ) وأخواتِها اختلافًا كثيرًا بلغ سبعة مذاهب ، وهذه المذاهب هي :

1 _ أنّ (إيَّا) اسمٌ مُضمرٌ أُضيف إلى (الكاف) بعده .

وإليه صار : الخليل _ في أحد قوليه _[2] ، والأخفش _ في أحد قوليه أيضًا _[1] ،

---

(1) (المُستنهى : أ/7أ .) .

(2) منسوبٌ إليه في : (الكتاب : 141/1 ، إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 173/1 ، سرّ صناعة الإعراب : 312/1 _ 313 ، التّبصرة والتّذكرة : 503/1 ، النُّكت والعيون : 57/1 ، شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 98/1أ ، شرح المُقدّمة المُحْسِبة : 152/1 ، رسالة الملائكة : 55 _ 56 ، الإنصاف : 695/2 ، عرائس المُحصّل : 41/1/2 ، البديع في علم العربيّة : 141/2 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 479/1 _ 480 ، شرح المُفصّل : 100/3 ، الفريد : 167/1 _ 168 ، الإيضاح في شرح المُفصّل : 462/1 ، فوائد في مُشكل القُرآن : 52 ، تسهيل الفوائد : 26 ، شرحه : 145/1 ، فاتحة الإعراب : 163 ، شرح الكافية للرّضيّ : 425/2 ، الصّعقة الغضبيّة : 340 ، الحاصر : 256/1 ، المنهاج : 261/1 ، الجنى الدّاني : 536 ، المُساعد : 102/1 ، شفاء العليل : 190/1 ، ائتلاف النّصرة : 105 ، عُمدة ذوي الهمم : 8أ ، همع الهوامع : 206/1 ، إرشاد العقل السّليم : 26/1 .) .

والْمازنيّ[2] ، والزّجّاج _ في أحـــــــــــــد
قوليه _[3] ، والمعرّيّ[4] ، واختاره ابن مالك[5] .

2 _ أنّ (إِيَّا) اسمٌ ظاهرٌ أُضيف إلى (الكاف) بعده .

وإليه ذهب : الخليل _ في قوله الآخر _[6] ، والزّجّاج _ في قوله الآخر أيضًا _[7] ، والسّيرافيّ[8] .

3 _ أنّ (إِيَّا) اسمٌ لا مُضمرٌ ، ولا مُظهرٌ ، بل هو مُبهمٌ كُنّي به عن المنصوب ،
و (الكاف) للخطاب .

وإليه ذهب : سيبويه _ في أحد قوليه _[9] ، وابن دُرستويه[10] ، وعُزي إلى بعض النّحويّين[11] .

4 _ أنّ (الكاف) اسمٌ مُضمرٌ ، و (إِيَّا) عمادٌ له .

---

(1) منسوبٌ إليه في : (التّبصرة والتّذكرة : 503/1 ، الغُرّة في شرح اللمع : 9/2أ ، البديع في علم العربيّة : 141/2 ، شرح المُفصّل : 100/3 ، تسهيل الفوائد : 26 ، شرحه : 145/1 ، المُساعد : 102/1 .) .

(2) منسوبٌ إليه في : (سرّ صناعة الإعراب : 313/1 ، شرح المُفصّل : 100/3 ، تسهيل الفوائد : 26 ، شرحه : 145/1 ، شرح الكافية للرّضيّ : 425/2 ، الجنى الدّاني : 536 ، المُساعد : 102/1 ، شفاء
العليل : 190/1 ، همع الهوامع : 206/1 ، أبو عثمان الْمازنيّ : 227 .) .

(3) انظر : (معاني القُرآن وإعرابه : 48/1 .) .

(4) انظر : (رسالة الملائكة : 55 _ 56 ، عبث الوليد : 10 .) .

(5) انظر : (شرح التّسهيل : 145/1 .) .

(6) منسوبٌ إليه في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 110/2 ، البسيط في النّحو : 253/1 ، الصّعقة الغضبيّة : 340 ، المنهاج : 261/1 .) .

(7) منسوبٌ إليه في : (سرّ صناعة الإعراب : 314/1 ، الإنصاف : 695/2 ، شرح المُفصّل : 100/3 ، الإيضاح في شرحه : 462/1 ، شرح الفصول الخمسون : 136ب ، شرح التّسهيل : 144/1 ، فاتحة الإعراب : 164 ، شرح الكافية للرّضيّ : 425/2 ، الصّعقة الغضبيّة : 340 ، المُساعد : 102/1 ، شفاء العليل : 190/1 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 114أ ، همع الهوامع : 206/1 .) .

(8) انظر : (شرح الكتاب : 136/2ب _ 137ب .) .

(9) منسوبٌ إليه في : (شرح المُفصّل : 101/3 .) .

(10) منسوبٌ إليه في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 98/1ب ، المنهاج : 262/1 ، همع الهوامع :
206/1 .) .

(11) في : (سرّ صناعة الإعراب : 313/1 .) .

وإليه ذهب : الفرّاء[1] ، وابن كيسان _ في أحد قوليه _[2] ، واختاره الرّضيّ[3] ، والطّوفيّ[4] ، وعُزي إلى الكُوفيّين[5] .

5 _ أنّ الكلمة بكمالِها اسمٌ مُضمرٌ .
وإليه ذهب : ابن كيسان _ في قوله الآخر _[6] ، وقوّاه يحيى بن حمزة[7] ، وعُزي إلى الكوفيّين[8] ، وبعضهم[9] .

6 _ أنّ (إِيَّا) اسمٌ مُبهمٌ أُضيف للتّخصيص ، ولا يُعلم اسمٌ مبنيٌّ أُضيف غيره .

---

(1) منسوبٌ إليه في : (اللباب في علل البناء والإعراب : 480/1 ، ارتشاف الضّرب : 930/2 ، المنهاج : 261/1 ، الجنى الدّاني : 537 ، همع الهوامع : 206/1 .) .
(2) منسوبٌ إليه في : (مُشكل إعراب القُرآن : 69/1 ، الإنصاف : 695/2 ، شرح الكافية للرّضيّ : 425/2 ، شرح الفصول الخمسون : 136ب ، الصّعقة الغضبيّة : 339 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 114أ ، عُمدة ذوي الهمم : 8أ .) .
(3) انظر : (شرح الكافية : 425/2 .) .
(4) انظر : (الصّعقة الغضبيّة : 340 .) .
والطّوفيّ (716هـ) : هو أبو الرّبيع سُليمان بن عبد القويّ الحنبليّ ، وُلد في العراق ، ورحل إلى دمشق ، وزار مصر ، وجاور بالحرمين ، وهو أحد فُقهاء الحنابلة .
ترجمته في : (مرآة الجنان : 255/4 ، الدُّرر الكامنة : 154/2 ، بُغية الوعاة : 559/1 .) .
(5) في : (علل النّحو : 417 ، شرح المُقدّمة المُحسِبة : 153/1 ، الإنصاف : 695/2 ، عرائس المُحصّل : 39/1/2 ، الفريد : 168/1 ، شرح الفصول الخمسون : 136ب ، المُحرّر في النّحو : 37/1 ، الحاصر : 257/1 ، ائتلاف النّصرة : 104 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 114أ ، عُمدة ذوي الهمم : 8أ .) .
(6) منسوبٌ إليه في : (شرح المُفصّل : 100/3 .) .
(7) انظر : (الحاصر : 259/1 ، المنهاج : 262/1 .) .
(8) في : (مُشكل إعراب القُرآن : 70/1 ، شرح المُقدّمة المُحْسِبة : 153/1 ، فوائد في مُشكل القُرآن : 52 ، ائتلاف النُّصرة : 104 ، همع الهوامع : 206/1 .) .
(9) في : (الإنصاف : 695/2 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 480/1 ، الصّعقة الغضبيّة : 339 .) .

وإليه ذهب : المُبرّد[1] ، والمُطرّزيّ[2] .

7 _ أنّ (إِيَّـا) اسمٌ مُضمرٌ ، و (الكـاف) حـرف خطـابٍ لا محـلّ لَهـا مـن الإعراب .
وإليـه ذهـب : سيبويه _ فـي قولـه الآخـر _[3] ، والأخفش _ فـي قولـه الآخـر أيضًـا _[4] ، والفارسـيّ[5] ، وابـن بابشـاذ[6] ، والزّمخشـريّ[7] ، وأبـو البركـات الأنبـاريّ[8] ، والحيـدرة[9] ، والعُكبـريّ[10] ، والخُـوييّ[11] ، وصـحّحه ابـن جنّيّ[12] ، والثّمانينيّ[13] ، وبيان الحقّ النّيـسابوريّ[14] ،

---

(1) منسوبٌ إليه في : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 173/1 ، مُشكل إعرابه : 69/1 ، فوائد في مُشكله : 52 ، شرح الفصول الخمسون : 136ب ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 114أ ، عُمدة ذوي الهمم : 8أ .) .
(2) انظر : (بيان الإعجاز في سورة قُلْ يَا أَيُّها الكُافِرُون : 69 .) .
(3) انظر : (الكتاب : 141/1 ، 355/2 _ 356 .) .
(4) منسوبٌ إليـه فـي : (سرّ صناعة الإعراب : 318/1 ، التّبصرة والتّذكرة : 503/1 ، شرح المُقدّمة المُحْسِبة : 154/1 ، الإنصـاف : 406/2 ، البـديع فـي علـم العربيّـة : 141/1 ، شـرح المُفصّل : 98/3 ، ارتشاف الضّرب : 930/2 ، الجنى الدّاني : 536 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 114أ ، عُمدة ذوي الهمم : 8أ .) .
(5) منسوبٌ إليه في : (سرّ صناعة الإعراب : 318/1 ، الغُرّة في شرح اللمـع : 9/2ب ، البديع في علم العربيّة : 142/1 ، ارتشاف الضّرب : 930/2 ، الجنى الدّاني : 536 .) .
(6) انظر : (شرح المُقدّمة المُحْسِبة : 154/1 .) .
(7) انظر : (الكشّاف : 55/1 ، المُفصّل : 156 .) .
(8) الإنصاف : 696/2 _ 697 ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 44/1 ، منثور الفوائد : 49 .) .
(9) انظر : (كشف المُشكل : 142 _ 143 .) .
(10) انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 7/1 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 479/1 .) .
(11) انظر : (شرح الفصول الخمسون : 136أ .) .
(12) انظر : (سرّ صناعة الإعراب : 318/1 .) .
(13) انظر : (الفوائد والقواعد : 406 .) .
(14) انظر : (وضح البُرهان : 94/1 .) .

وابن عصفور[1] ، وابن هطيل[2] ، وابن دعسين[3] ، واختاره ابن كمال باشا[4] ، وعُزي إلى البصريّين[5] ، والجمهور[6] .

وحُجّتهم وجهان :

الوجه الأوّل : أنّ الإجماع قد وقع على أنّ الضّمير المُنفصل لا يجوز أنْ يكون على حرفٍ واحدٍ ؛ لأنّه لا نظير له في كلامهم ؛ فوجب أنْ تكون (إيَّا) هي الضّمير ؛ لأنّ لَها نظيرًا في كلامهم ، والمصير إلى ما له نظيرٌ أولى من المصير إلى ما ليس له نظيرٌ[7] .

الوجه الآخر : أنّ الدّليل قد قام على كون (الكاف) حرف خطابٍ ؛ لامتناع أنْ يكون لَها موضعٌ من الإعراب (الرّفع ، والنّصب ، والجرّ) .

فامتناع الرّفع ؛ لأنّه ليست من ضمائره ، وامتناع النّصب ؛ لأنّها ليس لَها ناصبٌ ، وامتناع الجرّ ؛ لأنّ الضّمائر لا تُضاف ؛ لأنّها معارفٌ لا يُفارقها تعريف الإضمار ، فلا يجوزُ إضافتها إلى غيرها[8] .

وقد ارتضى ابن يعيش هذا المذهب ؛ لذكره دون غيره ، وقد اختاره دون ذكر وجه الاختيار .

وهذا الاختيار مُنتقضٌ بأنّ الضّمير ما دلّ وضعًا على مُتكلّمٍ ، كـ (أَنَا) ، أو
مُخاطبٍ ، كـ (أَنْتَ) ، أو غائبٍ ، كـ (هُوَ) [9] ، و (إِيَّا) لا تُفيد معنًى قط .

كما أنّ الحكم على بعض الكلمة بالاسْميّة ، والبعض الآخر بالحرفيّة مُجرّد تحكّم[10] .

---

(1) انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 110/2 .) .
(2) انظر : (عُمدة ذويّ الهمم : 8أ .) .
(3) انظر : (مِنحة الملك الوهّاب : 52/1 .) .
(4) انظر : (أسرار النّحو : 172 _ 173 .) .
(5) في : (الإنصاف : 695/2 ، عرائس المُحصّل : 39/1/2 ، المُحرّر في النّحو : : 37/1 ، الصّعقة
الغضبيّة : 340 ، ائتلاف النّصرة : 105 ، أسرار النّحو : 172 _ 173 .) .
(6) في : (فتح القدير : 21 .) .
(7) انظر : (الإنصاف : 696/2 ، فاتحة الإعراب : 163 .) .
(8) انظر : (الإنصاف : 696/2 ، شرح المُقدّمة المُحْسِبة : 154/1 ، اللباب في علل البناء والإعراب :
479/1 ، فاتحة الإعراب : 163 ، ائتلاف النّصرة : 105 .) .
(9) انظر : (الحُدود للأُبّذيّ : 44 ، شرحه : 41 ، الحُدود للفاكهيّ : 48أ ، شرحه : 108 .) .
(10) انظر : (شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 674/1 _ 675 .) .

لذا ثبت أنّ المذهب المُختار أنْ تكون (إِيَّاكَ) كُلّها اسمٌ مُضمرٌ ، كما أنّ (هُوَ) ، و (هِيَ) بكمالِها اسمٌ مُضمرٌ عند البصريّين[1] .
يقول يحيى بن حمزة : ((وهذا هو المُختارُ عندنا ، ويدلّ على ما قُلناه هو أنّ (إِيَّاكَ) بكماله دالٌّ على ما وضع له من الكناية على من يرجع إليه كدلالة قولنا : رَجُلٌ ، و : أَسَدٌ ، على ما وضعا له من غير أنْ يكون بعضه دالاًّ على معنًى ، وبعضه دالاًّ على معنًى مُخالفٍ للأوّل كما زعمه أكثر النّحاة ؛ لأنّ هذا مِمّا لا دليل عليه ، ولا يُعلم إلاّ بوحي وتنَزُّلٍ ، فلا جرم كان الاعتماد على ما ذكرناه .))[2] .
وإذا ثبت الاختيار لِهذا المذهب فإنّ المذاهب السّابقة تكون محلّ اعتراضٍ من قبل النّحويّين على النّحو الآتي :
1 _ أنّ (إِيَّا) اسمٌ مُضمرٌ أُضيف إلى (الكاف) بعده اعترضه ابن جنّيّ ، حيث
قال : ((أمّا قول الخليل : إنّ (إِيَّا) اسمٌ مُضمرٌ مُضافٌ فظاهر الفساد ؛ وذلك أنّه إذا ثبت أنّه مُضمرٌ فلا سبيل إلى إضافته على وجهٍ من الوُجوه ؛ لأنّ الغرض في الإضافة إنّما هو التّعريف والتّخصيص ، والمُضمر على نِهاية الاختصاص ، فلا حاجة به إلى
الإضافة .))[3] .

2 _ أنّ (إِيَّا) اسمٌ ظاهرٌ أُضيف إلى (الكاف) بعده اعترضه أيضًا ابن جنّيّ
بقوله : ((وأمّا قول أبي إسحاق : إنّ (إِيَّا) اسمٌ مُظهرٌ خُصّ بالإضافة إلى المُضمر ففاسدٌ أيضًا ، وليس (إِيَّا) بِمُظهرٍ كما زعم ؛ والدّليل على أنّ (إِيَّا) ليس باسمٍ مُظهرٍ اقتصارهم به على ضربٍ واحدٍ من الإعراب وهو النّصب ، كما اقتصروا بـ (أَنَا) و (أَنْتَ) ونحوهِما على ضربٍ واحدٍ من الإعراب وهو الرّفع ، فكما أنّ (أَنَا) و (أَنْتَ) و (هُوَ)
و (نَحْنُ) وما أشبه ذلك أسْماء مُضمرةٌ ، فكذلك (إِيَّا) اسمٌ مُضمرٌ ؛ لاقتصارهم به على ضربٍ واحدٍ من الإعراب وهو النّصب ، ولَمْ نعلم اسْمًا مُظهرًا اقتُصر به على النّصب البتّة إلاّ ما اقتُصر به من الأسْماء على

---
(1) انظر نسبته إليهم في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 2/97أ ، الإنصاف : 2/677 ، المُساعد : 1/99 ، ائتلاف النّصرة : 65 .) .
(2) (المنهاج : 1/262 .) .
(3) (سرّ صناعة الإعراب : 1/314 .) .

الظّرفيّة ، وذلك نحو : (ذَاتَ مَرّة) ، و (بُعَيْدَاتِ بَيْن) ، و (ذَا صَبَاح) ، وما جرى مجراهن ، وشيئًا من المصادر ، نحو : (سُبْحَانَ الله) ،
و (مَعَاذَ الله) ، و (لَبَّيْكَ) ، وليس (إِيَّا) ظرفًا ولا مصدرًا فيُلحق بِهذه الأسْماء .))[1] .

وبالعلّة نفسها اعترضه أبو البركات الأنباريّ ، حيث قال : ((وأمّا من ذهب إلى أنّه اسمٌ مُظهرٌ فباطلٌ ؛ لأنّه لو كان الأمر على ما زعم لَما كان يقتصر فيه على ضربٍ واحدٍ من الإعراب وهو النّصب ، فلمّا اقتصر فيه على ضربٍ واحدٍ وهو النّصب دلّ على أنّه اسمٌ مُضمرٌ ، كما أنّه لَمّا اقتصر بـ (أَنَا) و (أَنْتَ) و (هُوَ) وما أشبهها على ضربٍ واحدٍ من الإعراب وهو الرّفع دلّ على أنّها أسْماء مُضمرةٌ ؛ إذْ لا يُعلم اسمٌ مُضمرٌ اقتُصر فيه على ضربٍ واحدٍ من الإعراب إلاّ ما اقتصر به من الأسْماء على الظّرفيّة ، نحو : (ذَاتَ مَرَّةٍ) ، و (بُعَيْدَاتِ بَيْن) ، و (ونوعًا من المصادر ، نحو :
(سُبْحَانَ) ، و (مَعَاذَ) ، وليس (إِيَّا) ظرفًا ولا مصدرًا فيُلحق بِهذه الأسْماء .))[2] .

وهذا العُكبريّ يعترضه فيقول : ((وقال قومٌ : إنّ (إِيَّا) اسمٌ ظاهرٌ ، و (الكاف) مُضمرٌ ، وليس بشيءٍ ؛ لأنّ الأسْماء المُظهرة لا تقع بلفظها على المُتكلّم المُخاطب والغائب بل تختلف ، فالمُتكلّم يُخبر عن نفسه بالمُضمر ، وقد يُخاطب بالمُضمر والمُظهر ، وكذلك الحديث عن الغائب .))[3] .

3 _ أنّ (إِيَّا) اسمٌ لا مُضمرٌ ، ولا مُظهرٌ ، بل هو مُبهمٌ كُنّي به عن المنصوب ،
و (الكاف) للخطاب ، فضعيفٌ لثبوت كونه اسْمًا مُضمرًا[4] .
4 _ أنّ (الكاف) اسمٌ مُضمرٌ ، و (إِيَّا) عمادٌ له فقد اعترضه ابن جنّيّ بأنّه ((غير
مرضيٍّ أيضًا ؛ وذلك أنّ (إِيَّا) في أنّه ضميرٌ مُنفصلٌ بِمنْزلة (أَنَا) و (أَنْتَ) و (نَحْنُ) ،
و (هُوَ) و (هِيَ) في أنّ هذه مُضمرات مُنفصلة ، فكما أنّ (أَنَا) و (أَنْتَ) ونحوهُما مُخالفٌ
للفظ المرفوع المُتّصل ، نحو (التّاء) في (قُمْتُ) ، و (النُّون) و (الألف) في (قُمْنَا) ،

---

(1) (سرّ صناعة الإعراب : 316/1 _ 317 .) .
(2) (الإنصاف : 697/2 .) .
(3) (المُتّبع : 461/2 .) .
(4) انظر : (شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 675/1 .) .

و (الألف) في (قَامَا) ، و (الواو) في (قَامُوا) ، بلْ هي ألفاظٌ أُخَر غير ألفاظ الضّمير المُتّصل ، وليس شيءٌ منها معمودًا به شيءٌ من الضّمير المُتّصل ، بلْ هو قائمٌ بنفسه ، فكذلك (إيَّا) اسمٌ مُضمرٌ مُنفصلٌ ليس معمودًا به غيره ، وكما أنّ (التّاء) في (أَنْتَ) وإنْ كانت بلفظ (التَّاء) في (قُمْتَ) فليست اسْمًا مثلها ، بلْ الاسم قبلها هو (أَنْ) وهي بعده للخطاب وليست (أَنْ) عمادًا لـ (التَّاء) ، فكذلك (إيَّا) هي الاسم وما بعدها يُفيد الخطاب تارةً ، والغيبة تارةً ، والتّكلّم أُخرى ، وهو حرفٌ ، كما أنّ (التَّاء) في (أَنْتَ) حرفٌ وغير معمودةٍ بـ (الهمزة) و (النُّون) من قبلها ، بلْ ما قبلها هو الاسم وهي حرف خطابٍ ، فكذلك ما قبل (الكاف) في (إيَّاكَ) اسمٌ وهي حرف خطابٍ ، فهذا هو محض القياس .)) [1] .

كما اعترضه العُكبريّ بقوله : ((هذا بعيدٌ جدًّا ؛ لأنّه يلزم منه أنْ يُعمد الشّيء بأمثاله ، ومن حُكم العماد أنْ ينقُصَ عن المعمود .)) [2] .

وبلفظٍ آخر اعترضه قائلاً : ((هذا ضعيفٌ أيضًا ؛ لأنّ (إيَّا) على أربعة أحرُفٍ ، وتلك عدّة الأسْماء المُتوسّطة بين الخُماسيّة والثُّلاثيّة ، فهي أقوى من الأصل الثُّلاثيّ ، فيبعُد أنْ يُؤتى بِها لتقوية ما هُو حرفٌ واحدٌ ، ولا نظير له .)) [3] .

أمّا الخُويّيّ فقد اعترضه بقوله : ((هو ضعيفٌ ؛ لاستلزامه كون الأكثر عمادًا للأقل وتابعًا له ؛ وأنّه لا نظير له في كلامهم .)) [4] .

وأمّا ابن القوّاس فقد اعترضه بقوله : ((هو ضعيفٌ ؛ لأنّه لا يلزم من الاشتراك في اللفظ الاشتراك في الحُكم ، فإنّ (التَّاء) في (أَنْتَ) لفظها لفظ (التَّاء) في (قُمْت) ، وليس
ضميرًا معهودةً بالاتّفاق .)) [5] .

5 _ أنّ (إيَّا) اسمٌ مُبهمٌ أُضيف للتّخصيص ، ولا يُعلم اسمٌ مبنيٌّ أُضيف غيره فقد
اعترضه أبو البركات الأنباريّ ؛ ((لأنّ المُبهم معرفةٌ ، والمعرفة لا تُضاف ؛ لأنّه استغنى بتعريفه في نفسه عن تعريف غيره .)) [1] .

---

(1) (سرّ صناعة الإعراب : 316/1 .) .
(2) (المُتّبع : 461/2 .) .
(3) (اللباب في علل البناء والإعراب : 480/1 .) .
(4) (شرح الفصول الخمسون : 136ب .) .
(5) (شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 674/1 .) .

ـ والله Ψ أعلم بالصّواب ـ

* * * * * * * * * *

تعدّيّ الفعل ولزومه :

ـ المسألة الرّابعة ـ

ناصب المفعول به .

---

(1) (الإنصاف : 697/2 .) .

قال ابن يعيش : ((أمّا المفعول : فهو كُلّ اسمٍ أو مُقدّرٍ بالاسم من الحُروف والظُّروف ، انتصب بوقوع الفعل عليه سواءً كان الفعل مُقدّمًا أو مُؤخّرًا ، أو مُوجبًا
أو منفيًّا .)) [1] .

اختلفت كلمة النّحويّين في ناصب المفعول به على أربعة آراء :
1 _ أنّ النّاصب له معنى المفعوليّة .
وعليه سار : خلف[2] .

2 _ أنّ النّاصب له هو الفاعل .
وعليه سار : الفرّاء _ في أحد قوليه _[3] ، وهشام _ في أحد قوليه أيضًا _[4] .

3 _ أنّ النّاصب له هو الفعل والفاعل معًا .
وعليه سار : الكسائيّ[5] ، والفرّاء _ في قوله الآخر _[6] ، وهشام _ في قوله الآخر أيضًا _[7] ، واختاره الرّضيّ[8] ، وعُزي إلى الكُوفيّين[9] .

4 _ أنّ النّاصب له هو الفعل ، أو ما جرى مجراه ، يقول ابن الفخّار : ((هذا المفعول ينحصر ناصبه في ستّةٍ ، وهي : الفعل ، واسم الفعل ، واسم

---

(1) (التّهذيب : 102 .) .
(2) منسوبٌ إليه في : (الإنصاف : 79/1 ، شرح الكافية للرّضيّ : 336/1 ، تذكرة النُّحاة : 431 ، الأسرار الشّافية : 132 ، التّصريح : 397/2 .) .
وخلف (180هـ) : هو أبو محرز خلف بن حيّان الأحمر ، مولى بلال بن أبي بُردة ، كان راويةً ثقةً يسلك مسلك الأصمعيّ ، وكان عالِمًا بالأدب ، ويضع الشّعر وينسبه إلى العرب .
ترجمته في : (الشّعر والشُّعراء : 308 ، مراتب النّحويّين : 46 ، نُزهة الألبّاء : 69 .) .
(3) منسوبٌ إليه في : (شرح الجُمل لابن الفخّار : 66/1 .) .
(4) منسوبٌ إليه في : (المُنتخب الأكمل : 146/3أ ، شرح الكافية للرّضيّ : 335/1 ، تذكرة النّحاة : 431 ، المُساعد : 426/1 ، الأسرار الشّافية : 132 ، التّصريح : 397/2 ، المُوفي : 32 ، هشام بن مُعاوية الضّرير : 205 .) .
(5) منسوبٌ إليه في : (الأسرار الشّافية : 132 .) .
(6) منسوبٌ إليه في : (المُنتخب الأكمل : 146/3أ ، شرح الكافية للرّضيّ : 335/1 ، تذكرة النُّحاة : 431 ، الأسرار الشّافية : 132 ، التّصريح : 397/2 ، المُوفي : 32 _ 33 .)
(7) منسوبٌ إليه في : (الخصائص : 103/1 ، شرح الجُمل لابن الفخّار : 66/1 .) .
(8) انظر : (شرح الكافية : 336/1 .) .
(9) في : (الإنصاف : 78/1 .) .

الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، وأمثلة المُبالغة ، فلا يكون مفعولٌ به منصوبٌ إلاّ بأحد هــذا الأشياء .)) [1] .

وعليه سار : سيبويه[2] ، والمُبرّد[3] ، وابن جنّيّ[4] ، والصّيمــــريّ[5] ، والزّمخشريّ[6] ، وأبو البركات الأنباريّ[7] ، والحيدرة[8] ، والعُكبريّ[9] ، وصدر الأفاضل[10] ، وابن يعيــــــــش الحلبيّ[11] ، والشّلَوبين[12] ، وابن مالك[13] ، وابن أبي الرّبيع[14] ، وبَهاء الــدّين بــن النّحّــاس[15] ، والسّلســيليّ[16] ، والنّجرانــيّ[17] ، وصــحّحه الخفّاف[18] ، وابن عصفور[19] ، وعُزي إلى البصريّين[20] .

وحُجّتهم :

ذكر العُلماء أنّ الحُجّة تظهر في أنّ أصل العمل للأفعال[21] ، وقد بيّن أبو البركات الأنباريّ حُجّة البصريّين بقوله : ((أمّا البصريّون فاحتجّوا بأنْ قالوا : إنّما قُلنا : إنّ النّاصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل ؛ وذلك لأنّا أجمعنا على أنّ الفعل له تأثيرٌ في العمل ، أمّا الفاعل فلا تأثير له في العمل ؛

---

(1) (شرح الجُمل : 66/1 .) .
(2) انظر : (الكتاب : 287/1 _ 288 .) .
(3) انظر : (المُقتضب : 116/3 ، 299/4 .) .
(4) انظر : (اللمع : 105 _ 106 .) .
(5) انظر : (التّبصرة والتّذكرة : 255/1 .) .
(6) انظر : (المُفصّل : 48 .) .
(7) انظر : (الإنصاف : 81/1 .) .
(8) انظر : (كشف المُشكل : 204 .) .
(9) انظر : (المُتّبع : 310/1 .) .
(10) انظر : (التّخمير : 319/1 .) .
(11) انظر : (شرح المُفصّل : 124/1 .) .
(12) انظر : (شرح المُقدّمة الجُزُوليّة الكبير : 238/1 .) .
(13) انظر : (شرح التّسهيل : 148/2 .) .
(14) انظر : (البسيط في شرح جُمل الزّجّاجيّ : 263/1 .) .
(15) انظر : (التّعليقة على المُقرّب : 466/1 .) .
(16) انظر : (شفاء العليل : 433/1 .) .
(17) انظر : (الأسرار الشّافية : 132 .) .
(18) انظر : (المُنتخب : 146/3أ .) .

والخفّاف (657هـ) : هو أبو بكر مُحمّد بن أحمد الإشبيليّ ، قرأ النّحو على الشّلَوبين ، له مصادر تشهد بسعة علمه .

ترجمته في : (بُغية الوعاة : 473/1 ، هديّة العارفين : 129/1 .) .

(19) انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 104/1 .) .
(20) في : (الإنصاف : 79/1 ، شرح الكافية للرّضيّ : 335/1 ، التّصريح : 397/2 .) .
(21) انظر : (التّصريح : 397/2 .) .

لأنّه اسمٌ ، والأصل في الأسْماء أنْ لا تعمل وهو باقٍ على أصله في الاسْميّة ؛ فوجب أنْ لا يكون له تأثيرٌ في العمل ، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثيرٌ ينبغي أنْ يكون لا تأثير له .)) [1] .

وقد ارتضى ابن يعيش هذا الرّأي ؛ لذكره دون غيره ، وقد اختاره دون ذكر وجه الاختيار .

وهذا الاختيار صحيحٌ ؛ ((لأنّ الفعل اقتضى الفاعل والمفعول فإذا عمل في الفاعل عمل في المفعول ؛ لاشتراكهما في اقتضاء الفعل لَهما .)) [2] .

كما أنّ ((الدّليل على صحّته أنّا وجدنا الفعل إذا كان مُتصرّفًا تصرّف في معموله ، وإذا لَمْ يكُن مُتصرّفًا لَمْ يتصرّف في معموله ، ووجدناه يتعدّى إلى واحدٍ وإلى اثنين وإلى ثلاثةٍ ، ويتعدّى بنفسه وبحرف الجرّ أُخرى ، وهذا كُلّه راجعٌ إلى نفس الفعل فدلّ على أنّ العمل لنفس الفعل .)) [3] .

يقول ابن عصفور : ((وهو الصّحيح ؛ بدليل أنّه يكون على حسب عامله ، فإنْ كان العاملُ فعلاً مُتصرّفًا تصرّف فيه بالتّقديْم والتّأخير ، نحو : زَيْدًا ضَرَبَ عَمْرٌو ، وإنْ كان غير مُتصرّفٍ لَمْ يتصرّف فيه ، نحو : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، لا يجــوزُ أنْ يُقال : زَيْدًا مَا أَحْسَنَ .)) [4] .

وبهذا ثبت أنّ الصّحيح مذهب البصريّين ، وهو ما اختاره ابن يعيش ، أمّا الآراء الثّلاثة الأُول فهي غير صحيحةٍ ، واعترضها عُلماء النّحو على النّحو الآتي :

1 _ أنّ النّاصب له المفعوليّة ؛ لأنّه لولا المعنى لَمَا صحّ رفع الفاعل ونصب المفعول ؛ لأنّه إذا استقرّ من وقع منه الفعل ومن وقع به الفعل رفعُ أحد الاسْمين ونُصب الآخر ، وهذا قد اعترضه الخفّاف ، حيث قال : ((ليس هذا القياس بصحيحٍ ؛ لأنّ في كلامهم أسْماءً كثيرةً فاعلة في اللفظ ، مفعولة في المعنى ، فلو كان اعتبار المعنى فيما ذكرَ صحيحًا لوجب النّصب في مثل : مَاتَ زَيْدٌ وَسَقَطَ الحَائِط ؛ لأنّ هذه الأشياء مفعولةٌ لغيرها ، ومثله رفع ما لَمْ يُسمّ فاعله .)) [5] .

2 _ أنّ النّاصب له هو الفاعل ؛ لأنّه إذا لَمْ يُذكر الفاعل ارتفع في نحو : ضُرِبَ

---

(1) (الإنصاف : 80/1 .) .
(2) (المُتّبع : 310/1 .) .
(3) (المُنتخب الأكمل : 146/3أ _ ب .) .
(4) (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 104/1 .) .
(5) (المُنتخب الأكمل : 146/3ب .) .

زَيْدٌ قد اعترضه أيضًا الخفّاف ، حيث ذكر أنّه ((مُنقضٌ بالمصدر الذي هو أصل الفعل من نحو : ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا ؛ لأنّ (الضَّرْبَ) معمولٌ لـ (ضَرَبَ) ، ومُنتصبٌ به بإجماعٍ ، والفاعل الواحد موحد للفعل ، ومِمّا يُضعّف ذلك أنّ الفاعل والمفعول اسمان فليس عمل أحدِهِما في صاحبه بأولى من الآخر ، كما أنّ المُضاف والمُضاف إليـــــه
كذلك .)) [1] .

كما اعترضه ابن عصفور بقوله : ((وذلك فاسدٌ ؛ فإنّه لو كان منصوبًا به لَمْ يجُز تقديْمه عليه ؛ لأنّ الأسْماء الجوامد إذا انتصبت لَمْ يجُز تقديْم منصوبِها عليها ، نحو : عِنْدِي عِشْرُوْنَ رَجُلاً ، لا يجوزُ أنْ تقول : عِنْدِي رَجُلاً عِشْرُوْنَ ، فكان ينبغي إذن أنْ لا يجوزُ ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ ، ووجود ذلك في كلامهم دليلٌ على فساد هذا المذهب .)) [2] .

3 _ أنّ النّاصب له هو الفعل والفاعل معًا ؛ لأنّهما كالشّيء الواحد قد اعترضه
الخفّاف ، حيث قال : ((ليس بصحيحٍ ؛ لأنّ الفعل والفاعل جُملةٌ والجُملة معنًى ، فلو كانت الجُملة هي العاملة لَمْ يجُز : عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ ، كما لَمْ يجُز : مُصَدِّقًا هُو الحَقُّ ، ولو كان كُلّ ما يصحب الأفعال يصيرُ معها بِمنْزلة الجُزء منها يكونُ عاملاً لوجب أنْ تقول مثل ذلك إذا اتّصلت بِها (النُّون) الشّديدة أو الخفيفة ، أو معنى الإمالة ، أو زوائد الأفعال ، وفي عدم القول بذلك دليلٌ على ضعفه .)) [4154] .

أمّا ابن عصفور فقد اعترضه بقوله : ((وذلك فاسدٌ ؛ بدليل أنّه لو كان كذلك لوجب أنْ يكون حُكمه حُكمًا واحدًا في جميع المواضع ، وهو أنْ يتقدّم على العامل أو يتأخّر عنه ، وأيضًا فإنّه يُؤدّي إلى إعمال عاملين في معمولٍ واحدٍ .)) [4158] .

ـ والله Ψ أعلم بالصّواب ـ

---

(1) (المُنتخب الأكمل : 3/146ب .) .
(2) (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 1/104 .) .

* * * * * * * * * *

الاستثناء :

ـــ المسألة الخامسة ـــ

(حاشا) من حيث الحرفيّة والفعليّة .

قال ابن يعيش : ((وأمّا (حَاشَا) فحكم ما بعدها أنْ يكون مجرورًا ، وهي حرف جرٍّ فيها معنى (إلاَّ) .
ومنهم من ينصب ما بعدها ويجعلها فعلاً مُتصرِّفًا ، ويحتجّ بقول النّابغة :
.... وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ .))[1] .

اختلفت كلمة العُلماء في تحديد نوع (حاشا) من حيث الحرفيّة والفعليّة على أربعة آراء :
1_ أنّ (حَاشَا) حرف جرٍّ .
وعليه : سيبويه[2] ، والزّجّاجيّ[3] ، وابن هشام[4] ، وصحّحه ابن الفخّار[5] ، وعُزي إلى البصريّين[6] .

2 _ أنّ (حاشَا) فعلٌ ناصبٌ للاسم بعدها .

وعليه : الكوفيّون[1] .

---

(1) (المُحيط : 37/4أ .) .
(2) انظر : (الكتاب : 349/2 .) .
(3) انظر : (الجُمل في النّحو : 232 .) .
(4) انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 310 .) .
(5) انظر : (شرح الجُمل : 601/2 .) .
(6) في : (الإنصاف : 278/1 ، توجيه اللمع : 226 ، الجنى الدّاني : 561 ، الاستغناء في الاستثناء :
34 .) .

3 _ أنّ (حَاشَا) فعلٌ ليس له فاعلٌ .
وعليه : الفرّاء[2] .

4 _ أنّ (حَاشَا) مُتردّدةٌ بين الحرفيّة والفعليّة .
وعليه : الجرميّ[3] ، والْمازنيّ[4] ، والأخفش[5] ، والمُبرّد[6] ، والزّجّاج[7] ، وابن جنّيّ[8] ، وعبد القاهر الجرجانيّ[9] ، والحيدرة[10] ، وصحّحه ابن يعيش الحلبيّ[11] ، وابن مالك[12] ، والمُراديّ[13] ، والسّيوطيّ[14] ، وعُزي إلى بعض البصريّين[15] .

وحُجّتهم السّماع والقياس :

أمّا السّماع فقد حُكي عن العرب : << اللهُمَّ اغْفِرْ لِيْ وَلِمَنْ يَسْمَع حَاشَا الشَّيْطَانِ وَأَبِي الأَصْبع . >>[16] .

---

(1) منسوبٌ إليهم في : (مُشكل إعراب القُرآن : 386/1 ، الإنصاف : 278/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 410 ، توجيه اللمع : 225 ، شرح المُفصّل : 85/2 ، المآخذ : 83/2 ، الجنى الدّاني : 559 ، مُغني اللبيب : 140/1 .) .
(2) انظر : (معاني القُرآن : 42/2 .) .
(3) منسوبٌ إليه في : (الجنى الدّاني : 562 ، مُغني اللبيب : 140/1 .) .
(4) منسوبٌ إليه في : (الأُصول : 288/1 ، التّعليقة على المُقرّب : 560/1 ، الجنى الدّاني : 562 ، مُغني اللبيب : 140/1 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأَشْمونيّ : 526/1 .) .
(5) منسوبٌ إليه في : (الفوائد والقواعد : 311 ، مُغني اللبيب : 140/1 .) .
(6) انظر : (المُقتضب : 391/4 .) .
(7) انظر : (معاني القُرآن وإعرابه : 107/3 .) .
(8) انظر : (اللمع : 125 _ 126 .) .
(9) انظر : (المُقتصد : 715/2 .) .
(10) انظر : (كشف المُشكل : 320 _ 321 .) .
(11) انظر : (شرح المُفصّل : 85/2 .) .
(12) انظر : (شرح التّسهيل : 308/2 .) .
(13) انظر : (الجنى الدّاني : 562 .) .
(14) انظر : (همع الهوامع : 210/1 .) .
(15) في : (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 410 .) .
(16) انظر هذا القول في : (التّعليقة على المُقرّب : 560/1 ، شرح الكافية للرّضيّ : 123/2 .) ، و _ برواية : (وأَبَا الأصبع) _ في : (شرح التّسهيل : 306/2 ، الاستغناء في الاستثناء : 35 ، همع الهوامع : 210/1 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأَشْمونيّ : 526/1 .) ، و _ برواية : (وَابْن الأصبع) _ في : (الدُّرّ المصون : 175/4 .) .

وقول الشّاعر :

فَلاَ أَهْلَ إِلاَّ دُوْنَ أَهلِكِ عِنْدَنَا وَمَا لَكِ حَاشَا بيتِ مَكَّةَ مِنْ عَدْلِ[1] .

وقول الشّاعر[2] :

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانِ إِنَّ بِهِ ضَنًّا عَلَى الملحَاةِ وَالشَّتْــمِ[3] .

وقول النّابغة الذّبيانيّ :

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِيْ النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ[4]

.

وقول الشّاعر[5] :

---

(1) من الوافر ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .
وهو في : (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 411 .) .

(2) مُختلفٌ فيه على رأيين :
أ _ أنّه الجميح الأسديّ في : (المُفضّليّات : 205 .) .
ب _ أنّه سبرة بن عمرو الأسديّ في : (لسان العرب _ (حَشَا) _ : 182/14 ، تاج العروس _ (المادّة نفسها) _ : 324/19 .) .
والرّاجح إثباته للجُميح ، أمّا سبرة فقد يكون مُتمثّلاً به .

(3) هذا ما ورد في المصادر النّحويّة ، والصّحّة :
حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ .
وهو من الكامل ، من أبياتٍ عددها ثلاثة عشر بيتًا هو رابعها .
وأوّلُها :
يَا جَارَ نَضْلَةَ قَدْ أَنَّ لَكَ أَنْ تَسْعَى بِجَارِكَ فِي بِنِي هِدْمِ .
وقبله :
وَبَنُو رَوَاحَةَ يَنْظُرُونَ إِذَا نَظَرَ النَّدِيُّ بِآنِفٍ خُــثْمِ .
وبعده :
عَمْرو بنِ عَبْدِ الله إِنَّ بِهِ ضَنًّا عَنِ المَلْحَاةِ وَالشَّتْـمِ .
وهو في : (الإنصاف : 280/1 ، لسان العرب _ (حَاشَا) _ : 182/14 ، الدُّرّ المصون :
=

= 176/4 ، تاج علوم الأدب : 517/1 ، النّجم الثّاقب : 482/1 .) ، و _ برواية :
(حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ) _
في : (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 410 .) ، و _ برواية :
(حَاشَى أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ) _
في : (المُفضّليّات : 205 .) .

(4) مضى تخريجه في : (.) .

(5) ذكر الشّنقيطيّ أنّ القائل هو الفرزدق ؛ وأنّ الرّواية الصّحيحة هي :
(.......................... عَلَى البَرِيَّةِ بِالإِحْسَانِ وَالخِيْرِ) .
وأنّه من جُملة أبياتٍ للفرزدق .
انظر : (الدُّرر اللوامع : 498/1 .) .
والثّابتُ في : (ديوانه : 233 .) :
(إِلاَّ قُرَيْشًا فَإِنَّ الله فَضَّلَهَا مَعَ النُّبُوَّةِ بِالإِسْلاَمِ وَالخِيْرِ) ، وحينئذٍ لا شاهد

حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ الله فَضَّلَهُمْ عَلَى البَرِيَّةِ بالإِسْلاَمِ وَالدِّيْنِ[1] .

وأمّا القياس فمن أوجهٍ :
أحدها : أنّ (حَاشَا) تتصرّف ، فيُقالُ فيها : حَاشَى يُحَاشِي وحَاشَيْتُ ، وإذا كانت
مُتصرّفةً فيجب أنْ تكون فعلاً ؛ لأنّ التّصرّف من خصائص الأفعال[2] .
والثّاني : دُخول الحذف عليها ، فيُقال : حَاشَا ، وحَاشَ ، وحَشَا ، وحَشَ ، وليس القياس في الحُروف الحذف ، وإنّما هو في الأسْماء ، نحو (يَد) ، و (أخ) ، وفي الأفعال أيضًا ، نحو : لَمْ يَكُ ، ولَمْ أدرِ[3] .
والثّالث : أنّها تدخل على (لام) الجرّ ، نحو : حَاشَى لله ، فلو كانت حرفًا لَمْ تدخل
على (اللام) وهي حرفٌ مثلها[4] .
وقد اختار ابن يعيش هذا الرّأي _ وإنْ لَمْ تسلم حججه من الرّدّ _[5] ، واصفًا كونَها للحرفيّة بالجودة[6] ، دون ذكر وجهٍ لاختياره .
وهذا الاختيار له جودته إلاّ أنّ الجرّ بِها أكثر جودة ، وهو قولٌ اتّفق عليه جمهرة النّحويّين ، أمّا كونُها فعلاً فلا مانِع من جوازه على قلّته ؛ لأمرين :
أحدهُما : جريان أحكام الفعل عليها والتّصرّف أشهرها .
والآخر : أنّه ثبت بنقل أبي زيدٍ[7] ، وأبى عمرو الشّيبانيّ[1] ، والأخفش ، وابن خروف ، وأجازه الْمازنيّ ، والمُبرّد ، والزّجّاج[2] .

فيه .
(1) من البسيط ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .
وهو في : (شرح التّسهيل : 307/2 .) ، وصدره في : (همع الهوامع : 210/2 .) .
(2) انظر : (علل النّحو : 397 ، النُّكت في تفسير كتاب سيبويه : 261/2 ، الإنصاف : 278/1 _ 280 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 412 ، الدُّرّ المصون : 177/4 .) .
(3) انظر : (مُشكل إعراب القُرآن : 386/1 ، معاني الحُروف : 118 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : =
= 413 ، الدُّرّ المصون : 177/4 .) .
(4) انظر : (علل النّحو : 398 ، مُشكل إعراب القُرآن : 386/1 ، النّكت في تفسير كتاب سيبويه :
261/2 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 413 ، الدُّرّ المصون : 176/4 .) .
(5) انظر : (علل النّحو : 398 ، الإنصاف : 282/1 _ 287 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 413 _ 415 .) .
(6) انظر : (التّهذيب : 202 .) .
(7) أبو زيد (215هـ) : هو أبو زيد سعيد بن أوس الإنصاريّ ، إمامٌ من أئمّة الأدب ، وعلمٌ من أعلام اللغة ، اشتهر بالرّواية .

وأمّا قول الفرّاء بأنّ (حَاشَا) فعلٌ ليس له فاعلٌ فقد ردّه الرّضيّ بقوله : ((وهو بعيدٌ ؛ لارتكاب محذورين ، إثبات فعلٍ بلا فاعلٍ وهو غير موجودٍ ، وجرٌّ بحرف جرٍّ مُقدّرٍ وهو نادرٌ .)) [3] .

كما أنّه ((لَمْ يُنقل عنه ذلك في (خَلاَ) و (عَدَا) على أنّه يُمكن أنْ يقول فيهما مثل ذلك .)) [4] .

ـ والله Ψ أعلم بالصّواب ـ

* * * * * * * * * *

ترجمته في : (تاريخ بغداد : 77/9 ، إنباه الرُّواة : 30/2 _ 35 ، وفيات الأعيان : 207/1 .) .

(1) أبو عمرو الشّيبانيّ (206هـ) : هو أبو عمرو إسحاق بن مرار الشّيبانيّ ، سكن بغداد وتُوفّي بِها ، أدّب بعض أولاد بني شيبان ، فنُسب إليهم ، عُدّ إمامًا في اللغة والأدب .

ترجمته في : (تاريخ بغداد : 329/6 ، نُزهة الألبّاء : 120 ، إنباه الرُّواة : 256/1 .) .

(2) انظر : (الدُّرر اللوامع : 498/1 .) .

(3) (شرح الكافية : 123/2 .) .

(4) (شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 527/1 .) .

التّمييز :

ــ المسألة السّادسة ــ

تقديم التّمييز على المُميّز بعد الفعل .

قال ابن يعيش : ((يَمتنع أنْ يتقدّم التّمييز على المُميّز بلا خلافٍ ، إلاّ أنْ يكون بعد الفعل فإنّه يجوزُ عند أبي العبّاس والْمازنيّ ، وهُما يحتجّان بقول الشّاعر :

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيْبُ .

وسيبويه وأصحابه يُخالفونَهم في ذلك ، ويقولون :

.... وَمَا كَانَ نَفْسِيْ بِالفِرَاقِ تَطِيْبُ .

والصّحيح مذهب سيبويه ؛ لأمرين :

أحدهُما : أنّ التّمييز تبيينٌ للأجناس ، ومن حقّ التّبيين أنْ يكون مُعتمِدًا على المُبيَّن بِمعنى أنْ يُذكرَ بعده على ما تقتضيه الأُصول .

والثّاني : أنّ في البيت روايتين ، فروايةٌ بروايةٍ ، ولا تخصيص ، وإذا تعارض الرِّوايتان رُجع إلى الأصل ، والأصل أنْ لا يتقدّم التّبيين على المُبيَّن ؛ فصحّ بذلك مذهبُ سيبويه .))[1] .

---

(1) (المُحيط : 80/4أ _ ب .) .

اختلف النّحويّون في تقديْم التّمييز على المُميّز بعد الفعل على وجهين :

1 _ أنّه يجوز إذا كان الفعل مُتصرّفًا .

وبه أخذ : الكسائيّ[1] ، والْمـــــــــازنيّ[2] ، والمُبرّد[3] ، والجرميّ[4] ، واختاره ابن مالك[5] ، وصحّحه أبو حيّان[6] ، وعُزي إلى الكُوفيّين[7] ، وبعض البصريّين[8] .

2 _ أنّه يَمتنع مُطلقًا .

وبه أخذ : سيبويه[9] ، والفرّاء[10] ، وابن السّرّاج[11] ، والورّاق[12] ، والفارسيّ[13] ، والصّيمريّ[14] ، وابن بابشاذ[15] ، والعلويّ[1] ، وأبو البركـــات الأنباريّ[2] ،

---

(1) منسوبٌ إليه في : (شرح التّسهيل : 389/2 ، شرح الكافية للرّضيّ : 71/2 ، ارتشاف الضّرب :
1634/4 ، التّصريح : 709/2 ، همع الهوامع : 268/2 ، موارد البصائر : 406 .) .
(2) منسوبٌ إليه في : (التّبصرة والتّذكرة : 319/1 ، شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 173/2ب ، البيان في شرح اللمع : 226 ، الإنصاف : 828/2 ، إيضاح شواهد الإيضاح : 250/1 ، اللباب في =
= علل البناء والإعراب : 300/1 ، التّخمير : 451/1 ، الإيضاح في شرح المُفصّل : 356/1 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 427/2 ، شرح الكافية للرّضيّ : 71/2 ، لُباب الإعراب : 339 ، التّعليقة على المُقرّب : 552/1 ، ارتشاف الضّرب : 1634/4 ، المنهاج : 535/2 ، تَمهيد القواعد : 2390/5 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب :
78ب ، عُمدة ذوي الهمم : 348 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 54/2 ، همع الهوامع : 268/2 ، موارد
البصائر : 406 ، أبو عثمان الْمازنيّ : 212 _ 215 .) .
(3) انظر : (المُقتضب : 36/3 .) .
(4) منسوبٌ إليه في : (ارتشاف الضّرب : 1634/4 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 54/2 ، همع الهوامع : 268/2 .) .
(5) انظر : (تسهيل الفوائد : 115 ، شرحه : 389/2 ، شرح الكافية الشّافية : 777/2 .) .
(6) انظر : (ارتشاف الضّرب : 1635/4 .) .
(7) في : (الأُصول : 271/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 394 ، اللباب في علل البناء والإعراب :
300/1 ، المُتّبع : 351/1 ، التّعليقة على المُقرّب : 552/1 ، المنهاج : 535/2 .) .
(8) في : (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 394 .) .
(9) انظر : (الكتاب : 205/1 .) .
(10) انظر : (معاني القُرآن : 75/1 .) .
(11) انظر : (الأُصول : 229/2 .) .
(12) انظر : (علل النّحو : 392 .) .
(13) انظر : (الإيضاح العضُديّ : 224/1 .) .
(14) انظر : (التّبصرة والتّذكرة : 319/1 .) .
(15) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 173/2 .) .

والعُكبريّ[3] ، وصدر الأفاضل[4] ، وابن عصفور[5] ، والرّضيّ[6] ، وابن أبي الرّبيع[7] ، وابن هطيل[8] ، وصحّحه الحيدرة[9] ، وابن الحاجب[10] ، وعُزي إلى البصريّين[11] ، والكوفيّين[12] ، والمغاربة[13] ، والجمهور[14] .

وحُجّتهم من وجهين :

الوجه الأوّل : أنّ التّمييز هو الفاعل في الحقيقة ، فإذا مُنع الرّفع لَمْ يُمنع الرُّتبة ؛ لأنّ رُتبة الفاعلُ أنْ يكون بعد فعله ، ولا يجوزُ تقديْمه على نيّة التّأخير[15] .

يقول سيبويه : ((وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعولٍ ، ولَمْ يقوَ قُوّة غيره مِمّا قد تعدّى إلى مفعولٍ ، وذلك قولُك : امْتَلأتُ مَاءً ، و : تَفَقَّأْتُ شَحْمًا ، ولا تقول : امْتَلأتُه ، ولا : تَفَقَّأْتُهُ ، ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يُقدّم المفعول فيه ، فتقول : مَاءً امْتَلأْتُ ، كما لا يُقدّم المفعول فيه في الصّفة المُشبّهة ، ولا في هذه الأسْماء ؛ لأنّها ليست كالفاعل وذلك ؛ لأنّه فعلٌ لا يتعدّى إلى مفعولٍ ، وإنّما هو بمنْزلة الانفعال لا يتعدّى إلى مفعولٍ ، نحو : كَسَّرْتُهُ فَانْكَسَرَ ، و : دَفَعْتُهُ فَانْدَفَعَ ، فهذا النّحو إنّما يكون في نفسه ولا يقع على شيءٍ ، فصار (امْتَلأْتُ) من هذا الضّرب ، كأنّك قُلتَ : مَلأنِي فَامْتَلأتُ ،

---

(1) انظر : (البيان في شرح اللمع : 227 .) .
(2) انظر : (أسرار العربيّة : 182 ، الإنصاف : 829/2 .) .
(3) انظر : (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 394 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 300/1 ، المُتّبع : 352/1 .) .
(4) انظر : (التّخمير : 451/1 .) .
(5) انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 428/2 .) .
(6) انظر : (شرح الكافية : 71/2 .) .
(7) انظر : (المُلخّص في ضبط قوانين العربيّة : 397/1 .) .
(8) انظر : (التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 78ب ، عُمدة ذوي الهمم : 348 .) .
(9) انظر : (كشف المُشكل : 314 .) .
(10) انظر : (الكافية : 108 ، شرح المُقدّمة الكافية : 529/2 .) .
(11) في : (المُتّبع : 350/1 ، ارتشاف الضّرب : 1634/4 ، المنهاج : 535/2 ، همع الهوامع : 268/2 .) .
(12) في : (ارتشاف الضّرب : 1634/4 ، همع الهوامع : 268/2 .) .
(13) في : (همع الهوامع : 268/2 .) .
(14) في : (التّصريح : 710/2 ، موارد البصائر : 407 .) .
(15) انظر : (التّبصرة والتّذكرة : 319/1 ، البيان في شرح اللمع : 227 ، شرح اللمع في النّحو للواسطيّ : 77 .) .

ومثله : دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ ، وإنّما أصله : امْتَلأْتُ مِن الْمَاءِ ، و : تَفَقَّأْتُ مِن الشَّحْمِ ، فحُذف هذا استخفافًا .)) [1] .

ويقول أبو البركات الأنباريّ : ((إنّما قُلنا : إنّه لا يجوزُ تقديْمه على العامل فيه ؛ وذلك لأنّه هو الفاعل في المعنى ؛ ألا ترى أنّك إذا قُلتَ : تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا ، و : تَفَقَّأَ الكَبْشُ شَحْمًا ، أنّ المُتصبِّب هو العرق والمُتفقىء هو الشّحم ، وكذلك لو قُلتَ : حَسُنَ زَيْدٌ غُلامًا وَدَابَّةً ، لَمْ يكُن له حظٌّ في الفعل من جهة المعنى ، بلْ الفاعل في المعنى هو (الغُلام) و (الدَّابّة) ، فلمّا كان الفاعلُ في المعنى لَمْ يجُز تقديْمه كما لو كان فاعلاً لفظًا .)) [2] .

ويقول العُكبريّ : ((المُميّز هاهُنا فاعلٌ في المعنى ، وتقديْم الفاعل على الفعل غير جائزٍ ، بيانُ أنّ قولك : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، تقديره : طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ ، ثُمّ أُزيل الفاعل عن موضعه ونُسب الفعل إلى (زَيْدٍ) وهو فعل الفاعل في الأصل ، وتطرّق إليه الاحتمال فجُعلت (النّفس) مُميّزةً قاطعةً للاحتمال ، وإذا كان كذلك امتنع التّقديْم لوجهين :

أحدهُما : ما تقدّم من كون (النّفس) فاعلاً .

والثّاني : أنّ تقديْم (النّفس) يُخرج هذا الباب عن حقيقة التّمييز ؛ لأنّ قولك : نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ يَمنع من الاحتمال فلا يبقى عليه اسم التّمييز ، بخلاف ما إذا تأخّر فإنّ الاحتمال يكونُ موجودًا فيحاوَلُ بالتّمييز رفعُهُ بعد وقوعه .)) [3] .

الوجه الآخر : أنّ التّمييز كالنّعت في الإيضاح ، والنّعت لا يتقدّم على عامله ، فكذلك ما أشبهه[4] .

يقول ابن الحاجب : ((الأصل في التّمييزات أنْ تكون موصوفاتٍ بِما انتصبت عنه ، وإنّما خُولف بِها لغرض الإبْهام أوّلاً ثُمّ التّفسير ثانيًا ، وتقديْمه مِمّا يخلّ بِمعناه ، فلمّا

كان تقديْمه بتضمّن إبطال معنى كونه تَمييزًا لَمْ يستقم .)) [5] .

وقد ارتضى ابن يعيش هذا الوجه ؛ فوصفه بالصّحّة ، واختاره لوجهين :

---

(1) (الكتاب : 204/1 _ 205 .) .
(2) (الإنصاف : 830/2 .) .
(3) (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 395 .) .
(4) انظر : (التّصريح : 711/2 .) .
(5) (شرح المُقدّمة الكافية : 530/2 .) .

أحدهُما : أنّ التّمييز تبيينٌ للأجناس ، ومن حقّ التّبيين أنْ يكون مُعتمِدًا على المُبيَّن بِمعنى أنْ يُذكرَ بعده على ما تقتضيه الأُصول[1] .

وهذا وجهٌ صحيحٌ ؛ ذلك أنّ ((تقديْمه يُخرجه عن حقيقة التّمييز ، فكان في تقديْمه إبطالُ أصله ؛ إذْ حقيقة التّمييز أنْ يُميّز ما أُشكل ، وهو في المعنى تفسيرٌ والتّفسير لا يكون إلاّ لمُفسّرٍ والمُفسّر لا بُدّ في المعنى أنْ يكون مُقدّمًا على التّفسير ، وإلاّ لَمْ يكُن تفسيرًا له ، وفي تقديْم التّمييز إخراجه عن ذلك فوجب تأخيره .)) [2] .

والآخر : أنّ في البيت روايتين ، فروايةٌ بروايةٍ ، ولا تخصيص ، وإذا تعارض الرِّوايتان رُجع إلى الأصل ، والأصل أنْ لا يتقدّم التّبيين على المُبيَّن .

وهذا أيضًا صحيحٌ ؛ لأنّ البيت الذي استدلّ به المُجيزون وهو[3] :

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيْبُ[4] .

قد تضاربت فيه آراء المانعين على النّحو الآتي :

1 _ أنّ (نَفْسًا) منصوبةٌ بفعلٍ مُقدّرٍ ، أعني نَفْسًا ، وليست منصوبةً على التّمييز ، وإنْ كان هكذا فلا شاهد في البيت على تقديْم التّمييز[5] .

---

(1) انظر : (كشف المُشكل : 315 ، إيضاح شواهد الإيضاح : 251/1 ، المُتّبع : 351/1 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 78ب .) .

(2) (الإيضاح في شرح المُفصّل : 356/1 .) .

(3) مُختلفٌ في قائله على أربعة آراء :

أ _ أنّه المُخبّل السّعديّ في : (ديوانه : 290 ، الخصائص : 384/2 ، شرح شواهد الإيضاح : 188 ، لسان العرب _ (حَبَبَ) _ : 290/1 ، المنهاج : 535/2 ، المقاصد النّحويّة : 421/2 ، موارد البصائر : 408 ، الدُّرر اللوامع : 532/1 .) .

ب _ أنّه أعشى همدان في : (الدُّرر اللوامع : 532/1 .) .

ج _ أنّه قيس بن المُلوّح في : (المصدر السّابق .) .

د _ أنّه قيس بن مُعاذ في : (شرح شواهد الإيضاح : 188 .) .

والرّاجح أنّه للمُخبّل السّعديّ ، للشّواهد الآتية :

- وجوده في ديوانه ضمن قصيدته البائيّة .
- كثرة من نسبه له من أهل النّحو واللغة .

(4) من الطّويل ، من أبياتٍ عددها سبعةٌ ، هو أولُها ، قالَها المُخبّل السّعديّ مُخاطبًا شيبان .
=

= وبعده :

إِذَا قِيْلَ مِنْ مَاءِ الفُرَاتِ وَطِيبِهِ تَعَرَّضَ لِيْ مِنْهَا أَغَنُّ غَضُوْبُ .

وهو في : (ديوانه : 290 ، علل النّحو : 393 ، التّبصرة والتّذكرة : 319/1 ، الفوائد والقواعد : 307 ، شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 173/2ب ، البيان في شرح اللمع : 226 ، كشف المُشكل : 314 ، إيضاح شواهد الإيضاح : 249/1 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 300/1 ، شرح أبيات المُفصّل للفسويّ : 239 ، لسان العرب : _ (حَبَبَ) _ : 290/1 ، المنهاج : 535/2 ، شرح التّسهيل : 389/2 ، المُلخّص في ضبط قوانين العربيّة : 397/1 ، شرح الكافية

2 _ أنّه لا دليل في هذا البيت ؛ لأنّ الرّواية الصّحيحة هي :
.... وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالفِرَاقِ تَطِيْبُ .
فـ (نفْسِي) اسم (كَان) [1] .

ووصف ابن الحاجب هذا الرّأي بأنّه ((ليس بالقويّ .)) [2] .
أمّا الزّجّاج فقد جعل الرّواية الصّحيحة هي :
.... وَمَاكَانَ نَفْسٌ بِالفِرَاقِ تَطِيْبُ[3] .
3 _ أنّ (نَفْسًا) خبر (كان) ، والضّمير الذي في (كان) عائدٌ على (حَبِيبها) [4] .
4 _ أنّه جاء على خلاف القياس ، واستعمال الفُصحاء ، ومثل ذلك مردودٌ ، ولا يُحتجّ به ، وما ذكروه من المعنى لا ينهضُ به ؛ لأنّه مُعارضٌ

الصّغير : 248 ، تَمهيد القواعد : 2391/5 ، عُمدة ذوي الهمم : 348 ، المقاصد النّحويّة : 421/2 ، موارد البصائر : 407 ، الدُّرر اللوامع : 531/1 .) ، و _ برواية : (سَلْمَى) _ في : (أسرار العربيّة : 182 ، الإنصاف : 831/2 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 396 ، المُتّبع : 351/1 ، لُباب الإعراب : 339 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 457/2 ، التّعليقة على المُقرّب : 552/1 .) ، و _ برواية : (سَلْمَى) ، (كَادَ) _ في : (المُقتصد : 693/2 ، التّخمير : 451/1 ، شرح المُفصّل : 74/2 ، شرح أبيات المُفصّل للمُحبّيّ : 71 .) ، و _ برواية : (كَادَ) _ في : (شرح أبيات المُفصّل والمُتوسّط : 208 .) ، وعجزه في : (التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 78ب ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 53/2 ، همع الهوامع : 268/2 .) .

(5) انظر : (علل النّحو : 393 ، التّبصرة والتّذكرة : 319/1 _ 320 ، الفوائد والقواعد : 307 ، البيان في شرح اللمع : 227 ، أسرار العربيّة : 182 ، الإنصاف : 831/2 ، إيضاح شواهد الإيضاح : 251/1 ، التّبيين : 397 ، شرح أبيات المُفصّل للفسويّ : 242 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 78ب .) .

(1) انظر : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 173/2ب ، المُقتصد : 695/2 ، أسرار العربيّة : 182 ، كشف المُشكل : 315 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 396 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 301/1 ، المُتّبع : 351/1 ، التّخمير : 451/1 ، شرح المُفصّل : 74/2 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 428/2 ، شرح أبيات المُفصّل للفسويّ : 242 ، المنهاج : 535/2 ، شرح الكافية الصّغير : 249 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 78ب ، عُمدة ذوي الهمم : 348 ، الدُّرر اللوامع : 531/1 .) .

(2) (الإيضاح في شرح المُفصّل : 357/1 .) .

(3) انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 428/2 ، المُلخّص في ضبط قوانين العربيّة : 397/1 .) .

(4) انظر : (اللباب في علل البناء والإعراب : 301/1 ، المُتّبع : 352/1 ، شرح المُفصّل : 74/2 ، التّعليقة على المُقرّب : 553/1 ، شرح أبيات المُفصّل للفسويّ : 242 .) .

بِمثله في المنع ، وإذا تعارض المعنيان في الإجازة والمنع كان الأصل المنع حتّى يثبت البابُ عندهم سَماعًا ، فقد تبيّن أنّ ما لَمْ يُسمع لا ينهض[1] .

5 _ أنّ هذا لَمْ يُسمع إلاّ في الشّعر ، وما انفرد به الشّعر يُحفظُ ولا يُقاسُ عليه ، وإنّما يُوجّه إلى الضّرورة[2] .

6 _ أنْ يكون على سبيل حذف المُضاف وإقامة المُضاف إليه مُقامه ، والمعنى : وَمَا كَانَ الحَبِيْبُ ذَا نَفْسٍ طَيِّبَةٍ بالفِرَاقِ ، ولا حاجة إلى تذكير النّفس[3] .

وبِهذا بان أنّ الوجه الأوّل الذي اختاره ابن يعيش وفقًا للبصريّين وأتباعهم هو أوجه الوجهين ، إلاّ أنّه لا يَمنع من إجازة التّقديْم ؛ قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعلٍ مُتصرّفٍ ؛ ولصحّة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنّقل الصّحيح[4] كما يقول ابن مالك[5] .

ــ والله Ψ أعلم بالصّواب ــ

* * * * * * * * * *

(1) انظر : (الإيضاح في شرح المُفصّل : 357/1 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 78ب .) .

(2) انظر : (كشف المُشكل : 315 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 397 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 301/1 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 78ب ، التّصريح : 711/2 ، موارد البصائر : 407 .) .

(3) انظر : (شرح أبيات المُفصّل للفسويّ : 242 .) .

(4) حيث وردت أبياتٌ كثيرةٌ لا يجمل حملها على الضّرورة .

انظر : (شرح التّسهيل : 389/2 ، شرح الكافية الشّافية : 777/2 _ 778 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابنه : 351 _ 353 ، المُساعد : 66/2 ، توضيح المقاصد والمسالك : 736/2 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 53/2 _ 55 ، التّصريح : 709/2 .) .

(5) انظر : (شرح التّسهيل : 389/2 .) .

حروف الجرّ :

ــ المسألة السّابعة ــ

زيادة (من) في الواجب .

قال ابن يعيش : ((. . . . ، وأمّا زيادتُها بعد الإيجاب فهي قليلٌ ، وذلك فــي مثــل قولــه تعــالى : ⓵ ▦✦⬉←❄□✍✡○⇔ ◇☒✝ɤ☼⌂ ⋎→✡⋂ ○←⇧❄♦↑⑩❄✡ɤ☼⌂♊ ⓵ على بعض التّفاسير ؛ لأنّ منهم من
يقول : إنّها ليست بزائدةٍ هاهُنا ، ويقول : هُوَ يَغْفِرُ بَعْضَ الذُّنُوبِ .
ومنهم من يقول : هي زائدةٌ ؛ لأنّه مع التّوبة يغفرُ جميعها ، وتكفير الصّغائر في جنْبِ الطّاعات مغفرةٌ في المعنى .

وكذلك قوله تعالى : ⓵ ➔ ⌖⌗❄♦⬤⌖◎⌘✈☙♦ ⏶✡⓿⌖
⑤✍⌧⅄⇨☺⅄⌖⑥⬓⇩✡ ⏶✡⓿ ♋✡⑨⌖⑥☙⌧
⇨✡"⬈❄❄❄⬈⑥ ⏶✡⓿✍ ⑩❄⌖⬤⌖·⌧ ⓵ أحسنُ ما يُقالُ في هذه الآيةِ أنّ (مِنْ) في قوله : ⓵ ⏶✡⓿✍ ⑩❄⌖⬤⌖·⌧ ⓵ زائدةٌ ، و (مِنْ) في قوله : ⓵ ⏶✡⓿⌖ ⑤✍⌧⅄⇨☺⅄⌖⑥⬓⇩✡ ⓵ بِمعنى ابتداء الغاية ، و (مِنْ) في قوله : ⓵ ⏶✡⓿ ♋✡⑨⌖⑥☙⌧ ⓵ بِمعنى التّبعيض ، ويكون موضع (مِنْ) مع (السَّمَاءِ) نصبًا ، على أنّه مفعولٌ ثانٍ لـ (يُنَزِّل) ، ويكون موضع (مِنْ) مع (جِبَالٍ) النّصبَ على أنّه نعتٌ لـ (بَرَدٍ) ، ويكون موضع (فِيْهَا) الجرّ على أنّه نعتٌ لـ (جِبَالٍ) ، والتّعلّق على ما تقتضيه الأُصول ، هذا أحسنُ ما يُقالُ في هذه الآيةِ ، وإنْ كان قد ذُكر فيها غيرُ هذا القول ، وهو لا يَمتنع بشرط صحّــة المعنى .

وقد ذكر فيها الشّيخ طاهر تقديرًا غير هذا ، ولَمْ يُخالف إلاّ في زيادة (مِنْ) فرارًا من أنْ تكون زائدةً بعد الإيجاب ، وكأنّه لا يُجوّز زيادتَها بعد الإيجاب ، والصّحيح أنّها تُزادُ بعده ولكن ليس بكثيرٍ ، ولَمْ أسْمع بِها إلاّ في هاتين الآيتين ، وفي بيت امرىء القيس ، وهو قوله :

فَتُوْضِحَ فَالمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا   لِمَا نَسَجَتْهُ مِنْ جَنُوْبٍ وَشَمْأَلِ .

فقال : لِمَا نَسَجَتْهُ مِنْ جَنُوْبٍ ، وليس إلاّ جَنُوْبٌ وَاحِدةٌ ، و [لا] تبعيض ، والتّقدير : لِمَا نَسَجَتْهُ جَنُوْبٌ وَشَمْأَلٌ .

وقد تُزادُ مع التّمييز وإنْ كان الكلام مُوجبًا ، نحو قولك : حَبَّذَا زَيْدٌ مِنْ رَجُلٍ ،
و : نَاهِيْكَ بِعَمْرٍو مِنْ خَلِيْلٍ , وما شاكل ذلك ، فافهم ذلك .)) [(1)] .

اتّفق عُلماء النّحو والإعراب على جواز زيادة (مِنْ) ، ولكنّهم اختلفوا في شرط زيادتِها على النّحو الآتي :

🗀 _ أنّه يجوز زيادتُها في عدم الإيجاب ، وهو أنْ يكون الكلام نفيًا أو نَهـيًا أو استفهامًا ، وما دخلت عليه يكون نكرةً[(2)] .

وإليه ذهب : سيبويه[(3)] ، وابن بابشاذ[(4)] ، والعُكبريّ[(1)] ، وابن الخبّاز[(2)] ، وعُزي إلى البصريّين[(3)] .

---

(1) (المُحيط : 130/4أ _ ب .) .
(2) انظر : (التُّحفة الوفيّة : 215 .) .
(3) انظر : (الكتاب : 225/4 .) .
(4) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 63/1أ .) .

🗎 _ أنّـه يجـوزُ زيادتُهـا فـي الواجـب وغيـر الواجـب ، ومـا دخلـت عليـه يكون معرفةً ونكرةً .

وإليه ذهب : الكسائيّ[4] ، وهشام[5] ، والأخفش[6] ، واختاره أبو البركات

الأنباريّ[7] ، وابن مالك[8] .

أمّا الكُوفيّون [9] ، فقد أجـازوا زيادتُهـا فـي الواجـب وغيـر الواجـب ، ومـا دخلت عليه يكون نكرةً .

وحُجّتهم السّماع :

استدلّ مجيزو زيادة (مِنْ) في الواجب وغيره بالسّماع نثرًا ونظمًا ، أمّـا النّثـــــــر فكقـــــــوله I : ۞

☠⑤➔💧•⇔❄⑨💧❄❸ ➲💣✳✠⑤ ۞
⑥✈⌖⮝✡⮰✡⓿⌖❄⮳ ♑❶✍❄⌖❄⚐⌖•☺⇨⌖⌧✍⑤
⑥⌖⬋⬆💧❄✐♊🙵💧❄❸ ➲💣✳✠⑤⌖➔ ✍③⬂♑⬋
③⇩💻⑤⌖⭘⌖✐💧✐🖫⌧✍⑤ ⑥⌖⬋⬆💧❄❸♊⬉💧❄❸⌖➔
📖⇔➢💧✿⚐✞⌧ ♌⊙♊&⌖· ⌖⬆💧⬈⌖❄⮳
⓿✡✈⮟ ➢💧✿⓿⌖⮫ 💧⭘⚐✡✐✞✍💧❄▦⌖➔
🔔⇔➢💧✿✡❄❸⑥☹⌖❄❄❄✈✡”❄➚❄❄✦
⌖➲⬆💧❄⌫⌖⮝♊⮰⌖❄❸ ⑥⌖⮝✡⑩ 💧☺⇨☺⇨💧✉✍⑤⌖➔
⌖·⑨✡&⊙♍ ۞ [10] .

---

(1) انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 492/1 ، اللباب في علل البنـاء والإعراب : 355/1 .) .

(2) انظر : (توجيه اللمع : 229 .) .

(3) في : (ارتشاف الضّرب : 1723/4 .) .

(4) منسوبٌ إليه في : (المسائل البصريّات : 247/1 ، المسائل البغداديّات : 242 ، الأُزهيّـة : 236 _ 237 ، شـرح التّسـهيل : 139/3 ، ارتشـاف الضّـرب : 1723/4 ، الجنـى الـدّاني : 318 ، مُغنـي اللبيب : 359/1 .) .

(5) منسوبٌ إليه في : (ارتشاف الضّرب : 1723/4 ، هشام بن مُعاوية الضّرير : 230 .) .

(6) انظر : (معاني القُرآن : 98/1 .) .

(7) انظر : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 271/1 ، منثور الفوائد : 28 .) .

(8) انظر : (شرح التّسهيل : 138/3 .) .

(9) منسوبٌ إليهم في : (التُّحفة الوفيّة : 215 ، ارتشاف الضّرب : 1723/4 ، مُغني اللبيب : 360/1 .) .

(10) (البقرة : 271 .) .

وقوله I : [illegible] [1] .

وقوله I : [illegible] [2] .

أمّا النّظم فكقول جرير :

لَمَّا بَلَغْتُ إِمَامَ العَدْلِ قُلْتُ لَهُم : قَدْ كَانَ مِنْ طَوْلِ إِدْلاَجِي وَتَهْجِيْرِي[3]

.

وقول عُمر بن أبي ربيعة[4] :

---

(1) (الأنعام : 34 .) .

(2) (نُوح : 4 .) .

(3) من البسيط ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها خمسةٌ وأربعون بيتًا ، هو الحادي والثّلاثون منها ، قالَها في مدح =

= يزيد بن عبد الملك .

ومطلعها :

حَيِّ الدِّيَارَ عَلَى سفْي الأَعَاصِيْرِ أَسْتَنْكَرَتْنِي أَمْ ضَنَّتْ بِتَخْيِيرِي .

وقبله :

سِرْنَا عَلَى ثِقَةٍ حَتَّى نَزَلْتُ بِكُمْ مُسْتَبْشِرًا بِمَرِيْعِ النَّبْتِ مَمْطُوْرِ .

وبعده :

فَاسْتَوْرِدُوا مَنْهَلاً رَيَّانَ ذَا حَبَبٍ مِنْ زَاخِرِ البَحْرِ يَرْمِي بَالقَرَاقِيْرِ .

وهو في : (ديوانه : 307 ، شرح التّسهيل : 138/3 ، شرح أبيات مُغني اللبيب : 329/5 .
.)

وهو في : (ديوانه : 307 ، شرح التّسهيل : 138/3 ، شرح أبيات مُغني اللبيب : 329/5 .
.)

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرْ[1] .

وقول يزيد بن سَلمة[2] :

وَكُنْتُ أَرَى كَالْمَوْتِ مِنْ بَيْنِ سَاعَةٍ فَكَيْفَ بِبَيْنٍ كَانَ مَوْعِدَهُ الحَشْرُ[3]

.

وقد ارتضى ابن يعيش هذا المذهب ، ووصفه بالصّحّة ، وأفاد بأنّ زيادتَها بعد الواجب ليس بكثيرٍ[4] ، وأنّه لَمْ يسْمعه إلاّ في قوله I : ➀
☺⇨⌖✉✍⑤ ✈⌖➲☺✞⑤ ⌖●⌖❄❸ ♊⍓✞⌧☺✞⑤
✈⌖➢☼❼ ⑥♉❄⑩⑥⌖♒⌖✦ ⬂✡♋♊◎💧❄▦

---

(4) عُمر بن أبي ربيعة (93هـ) : هو أبو الخطّاب عُمر بن عبد الله المخزوميّ ، من طبقة جرير والفرزدق ، أرقّ شعراء عصره ، ولَمْ يكُن في قُريش أشعر منه ، كان يتعرّض لنساء الحاجّ ويُشبّب بِهنّ ، فنفاه عُمـــر بن عبد العزيز .

ترجمته في : (طبقات فُحول الشُّعراء : 530/2 ، الشّعر والشُّعراء : 216 ، وفيات الأعيان : 353/1 _ 378 .) .

(1) من المُتقارب ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها عشرون بيتًا ، هو سادسها ، قالَها في صحوةٍ ذكر فيها أمّ أولاده .

ومطلعها :

صَحَا القَلْبُ عَنْ ذِكْرِ أُمِّ البَنِيْنِ بَعْدَ الذِي قَدْ مَضَى فِيْ العُصُرْ .

وقبله :

يَهِيْمُ إِلَيْهَا وَتَدْنُـــو لَهُ جُنُوْح الظَّلاَمِ بِلَيْلٍ حَــذِرْ .

وبعده :

فَمَنْ كَانَ عَنْ حُبِّهِ سَالِـيًا فَلَسْتُ بِسَالٍ وَلاَ مُعْتَــذِرْ .

وهو في : (ديوانه : 201 ، شرح التّسهيل : 139/3 ، شواهد التّوضيح والتّصحيح : 127 ، شرح أبيات مُغني اللبيب : 329/5 .) .

(2) يزيد بن سَلَمة بن سَمرة (؟) .

ترجمته في : (وفيات الأعيان : 370/6 _ 371 ، مُعجم الشُّعراء من العصر الجاهليّ حتّى نِهاية العصر الأُمويّ : 284 .) .

(3) من الطّويل ، من أبياتٍ ستّةٍ ، هو ثالثها ، قالَها في رثاء أخيه لأُمّه .

وأوّلُها :

أَقُوْلُ لِنَفْسِي فِيْ الخَلاَءِ أَلُوْمُهَا لَكِ الوَيْلُ مَا هَذَا التَّجَلُّدُ والصَّبْرُ .

وقبله :

أَلَمْ تَعْلَمِي أَنْ لَسْتُ مَا عِشْتُ لاَقِيَا أَخِي إِذْ أَتَى مِنْ دُوْنِ أَوْصَالِهِ القَبْرُ .

وبعده :

وَهَوَّنَ وَجْدِي أَنَّنِي سَوْفَ أَغْتَدِي عَلَى إِثْرِهِ يَوْمًا وَإِنْ نُفِّسَ العُمْرُ .

وهو في : (سِمط اللآلي : 708/2 ، شرح التّسهيل : 139/3 ، شرح الكافية الشّافية : 798/2 ، شواهد التّوضيح والتّصحيح : 127 ، الدُّرر اللوامع : 86/2 .) ، و _ برواية : (مِنْ بَيْنِ لَيْلَةٍ) _ في : (شرح ديوان الحماسة : 1081/3/2 .) .

(4) انظر : (كشف المُشكل : 354 ، شرح كافية ابن الحاجب : 441 .) .

. [1]

وقولـــــــــــــه I :

. [2]

وقول امرىء القيس :

فَتُوْضِحَ فَالمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا   لِمَا نَسَجَتْهُ مِنْ جَنُوْبٍ وَشَمْأَلِ[3] .

وهذا الاختيار صحيحٌ ؛ من قبل أنّ تخريج ما ورد نظمًا ونثرًا لا يخلو عن تعسّفٍ وتكلّفٍ ، والتّوسّع في زيادة (مِنْ) لا ينبغي ، فلَمْ يبقَ إلاّ الحمل على القلّة فهــو الأولى هاهُنا[4] .

---

(1) (النُّور : 43 .) .

(2) (الأحقاف : 31 .) .

(3) من الطّويل ، من قصيدةٍ طويلةٍ له عدّتُها ستّةٌ وثَمانون بيتًا ، هو ثانيها ، قالَها في شدّة حُبّه لـــــــــــ(عنيـــــــــــزة) دون صـــــــــــاحباتِها .

=

= ومطلعها :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ   بِسَقْطِ اللوَى بَيْنَ الدَّخُوْلِ فَحَوْمَلِ .

وبعده :

تَرَى بَعْرَ الآرَامِ فِي عَرَصَاتِها   وَقِيْعَانِهَا كَأَنَّهُ حَبُّ فُلْفُــلِ .

(تُوضِحَ) : قرية من قُرى قَرْقرى باليمامة .

انظر : (مُعجم ما استُعجم : 293/1/1 ، مُعجم البُلدان : 59/2 ، مراصد الاطّلاع : 281/1 .) .

(المِقْراة) : قرية من نواحي اليمن .

انظر : (مُعجم ما استُعجم : 110/4/2 ، مُعجم البُلدان : 174/5 ، مراصد الاطّلاع :

ــ والله Ψ أعلم بالصّواب ــ

* * * * * * * * * *

ــ المسألة الثّامنة ــ

(رُبّ) من حيث الحرفيّة والاسْميّة .

قال ابن يعيش : ((اعلم أنّ مذهب الجمهور من العُلماء أنّ (رُبّ) حرفُ جرٍّ ، ولَمْ يُخالف في ذلك إلاّ من يعتقد أنّها اسمٌ مُقابلةٌ لـ (كَمْ) من طريق التّقليل ، والتّكثير .

قال صاحبُ هذا القول : فإذا ثبتَ أنّ (كَمْ) اسمٌ يدلّ على العدد الكثير فقد قابلتْها (رُبّ) بدلالتها على العدد القليل فقد اشتركا بدلالتهما على العدد ، ووقع الافتراق في حُكم العدد لا في لفظ الاسْمين ، والصّحيح هو الأوّل ؛ والذي يدلّ على صحّـته وجوهٌ :

1298/3 .) .

وهو في : (الأضداد لقطرب : 114 ، الأضداد للسّجستانيّ : 93 ، الأضداد لأبي بكر الأنباريّ : 86 ، الأضداد في كلام العرب : 483 .) ، و _ برواية : (نَسَجَتْهَا) _ في : (ديوانه : 41 ، أشعار الشُّعراء السّتّة الجاهليّين : 29/1 ، مُعجم ما استُعجم : 293/1/1 ، مُعجم البُلدان : 174/5 .) ، وعجزه في : (كشف المُشكل : 354 .) ، و _ برواية : (نَسَجَتْهَا) _ في : (ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة : 322 .) .

(4) انظر : (شرح كافية ابن الحاجب : 441 ، الدُّرر اللوامع : 86/2 .) .

[الأوّل] منها : أنّ (رُبّ) لو كانتْ اسْمًا مثل (كَمْ) لجازَ[1] أنْ تدخل عليها حروفٌ كما تدخل على (كَمْ) في مثل قولك : بِكَمْ دِرْهَمٍ شَرَيْتَ ثَوْبَكَ ؟ ، وذلك لا يجوزُ في (رُبّ) ، فلا يقول قائلٌ : بِرُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ مَرَرْتُ .

[و]الثّاني : أنّ (رُبّ) لو كانتْ اسْمًا مثل (كَمْ) لجازَ أنْ يُخبر عنها بالمرفوع كما يُخبرُ عن (كَمْ) ؛ لأنّه يجوزُ أنْ تقول : كَمْ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ بالرّفع ، على أنْ تجعل (أَفْضَلَ) خبرًا لـ (كَمْ) ، ولا يجوزُ أنْ تقول : رُبَّ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ ، بالرّفع ، على أنّه خبرٌ لـ (رُبَّ) ، فإنْ جررتَ (أَفْضَلَ) على أنّه صفةٌ لـ (رَجُلٍ) جازَ .

والثّالث: أنْ (رُبّ) لو كانت اسْمًا مثل (كَمْ) لجاز أنْ تليها الأفعال كما تلي (كَمْ) ؛ لأنّه يجوزُ أنْ تقول : كَمْ زُرْتُ زَيْدًا ، تُريدُ : كَمْ مَرَّةً زُرْتُ زَيْدًا ، وذلك لا يجوزُ في (رُبّ) فلا يجوزُ أنْ تقول : رُبَّ رَأَيْتُ ، وأنتَ تُريدُ : رُبَّ رَجُلٍ رَأَيْتُ .)) [2] .

وقع خلافٌ بين العُلماء حول (رُبّ) من حيث الاسْميّة والحرفيّة على مذهبين .

1 _ أنّها اسمٌ .

وعليه : الأخفش[3] ، وابن فرُّخان[4] ، واختاره ابن الطّراوة[5] ، وقوّاه الرّضيّ [6] ، وعُزي إلى الكسائيّ[7] ، والكُوفيّين[8] .

---

(1) في : (المخطوطة .) : (لَوَجبَ) ؛ وما أثبتّه أليق بصحّة العبارة .

(2) (المُحيط : 145/4أ _ ب .) .

(3) منسوبٌ إليه في : (شرح اللمع في النّحو للواسطيّ : 91 ، المُفضّل _ باب الحُروف _ : 85 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 401/1 ، شرح التّسهيل : 157/3 ، شرح الكافية للرّضيّ : 288/4 ، الإقليد : 1698/4 ، الجنى الدّاني : 439 ، شفاء العليل : 674/2 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 258ب .) .

(4) انظر : (المُستوفى : 176/1 .) .

وابن فرُّخان (؟) : هو أبو سعد عليّ بن مسعود بن الحكم الفرُّخان ، أحد الأئمّة والقُضاة الأجلاّء ، أكثر أبو حيّان من النّقل عنه .

ترجمته في : (بُغية الوعاة : 206/2 ، المُستوفى _ مُقدّمة المُحقّق _ : 12/1 _ 16 .) .

(5) منسوبٌ إليه في : (البسيط في شرح جُمل الزّجّاجيّ : 860/2 ، التُّحفة الوفيّة : 232 ، تذكرة النُّحاة : 5 ، الجنى الدّاني : 439 ، همع الهوامع : 346/2 ، ابن الطّراوة النّحويّ : 142 .) .

(6) انظر : (شرح الكافية : 290/4 .) .

(7) في : (شرح المُفصّل : 27/8 ، التُّحفة الوفيّة : 232 ، تذكرة النُّحاة : 5 .) .

(8) في : (الإنصاف : 832/2 ، منثور الفوائد : 61 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 363/1 ، المُتّبع : 377/1 ، شرح المُفصّل : 27/8 ، المُحصّل في شرحه : 428/2 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 401/1 ، شرح التّسهيل : 175/3 ، شرح الكافية للرّضيّ : 288/4 ، البسيط في شرح جُمل

2 _ أنّها حرفٌ .

وعليــه : ســيبويه[1] ، والفــرّاء[2] ، والمُبــرّد[3] ، وابــن السّــرّاج[4] ، والزّجّاجيّ[5] ، وابن فارس[6] ، وابن جنّـــــــــــــيّ[7] ، والثّمانينيّ[8] ، وابن بابشاذ[9] ، والحريريّ[10] ، وأبو البركات الأنباريّ[11] ، والمُهلّبــيّ[12] ، والحيــدرة[13] ، وابــن خــروف[14] ، والعُكبــريّ[15] ، والقبيصيّ[16] ، والأردبيــليّ[17] ، واللورقيّ[18] ، وابن القوّاس[19] ، وابن مالك[20] ، والْمالقيّ[21] ، وابن هشام[22] ، والسّلسيليّ[23] ، والكيشيّ[24] ،

الزّجّاجيّ : 860/2 ، توجيه اللمع : 232 ، الجنى الدّاني : 439 ، مُغني اللبيب : 154/1 ، شفاء العليل : 674/2 ، المقاصد الشّافية :
164/2 ، التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 258ب ، همع الهوامع : 346/2 ، مِنحة الباري : 272/1 .) .

(1) انظر : (الكتاب : 161/2 .) .
(2) انظر : (معاني القُرآن : 236/2 .) .
(3) انظر : (المُقتضب : 57/3 _ 65 .) .
(4) انظر : (الأُصول : 416/1 .) .
(5) انظر : (الجُمل في النّحو : 60 ، حُروف المعاني : 14 .) .
(6) انظر : (الصّاحبيّ : 228 .) .
(7) انظر : (اللمع : 127 .) .
(8) انظر : (الفوائد والقواعد : 336 .) .
(9) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 63/1أ ، شرح المُقدّمة المُحْسِبة : 235/1 _ 237 .) .
(10) انظر : (شرح مُلحة الإعراب : 129 .) .
(11) انظر : (أسرار العربيّة : 237 ، الإنصاف : 833/2 ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 51/2 ، منثور الفوائد : 61 .) .
(12) انظر : (نظم الفرائد : 242 _ 247 .) .
(13) انظر : (كشف المُشكل : 350 .) .
(14) انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 476/1 ، 547 .) .
(15) انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 776/2 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 363/1 ، المُتّبع : 377/1 .) .
(16) انظر : (الهادي في الإعراب : 106 .) .
(17) انظر : (شرح الأُنْموذج : 218 .) .
(18) انظر : (المُحصّل في شرح المُفصّل : 428/2 .) .
(19) انظر : (شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 402/1 .) .
(20) انظر : (تسهيل الفوائد : 147 ، شرحه : 175/3 ، شرح الكافية الشّافية : 780/2 .) .
(21) انظر : (رصف المباني : 266 .) .
(22) انظر : (أوضح المسالك : 46/3 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ : 152، شرح قطر النّدى : 282 ، شرح اللمحة البدريّة : 244/2 ، مُغني اللبيب : 154/1 .) .
(23) انظر : (شفاء العليل : 674/2 _ 675 .) .
(24) انظر : (الإرشاد إلى علم الإعراب : 317 .) .

وابن الورديّ[1] ، وابن هطيل[2] ، والسّيوطيّ[3] ، وصحّحه ابن أبي الرّبيع[4] ،
والصّفاقسيّ[5] ، والشّاطبيّ[6] ، وصوّبه ابن يعيش الحلبيّ[7] ، وعُزي إلى البصريّين[8] ، وأكثر النّحويّين[9] .

وحُجّتهم من أربعة أوجهٍ :

الوجه الأوّل : أنّها لا يحسن فيها شيءٌ من علامات الأسْماء ولا علامات الأفعال[10] ، يقول الشّاطبيّ : ((لخلوّها من العلامات اللفظيّة الدّالّة على الاسْميّة ، وكذلك خلتْ من الدّلالات المعنويّة ؛ ولأنّها مُساويةٌ للحرف في عدم استقلالِها بالمفهوميّة دون ذكر مجرورها .)) [11] .

والوجه الثّاني : أنّها لا معنى لَها إلاّ في غيرها ، فكانت حرفًا كسائر أخواتِها[12] .

والوجه الثّالث : أنّ ما بعدها مجرورٌ أبدًا ، ولا معنى للإضافة فيها[13] .

والوجه الرّابع : أنّها تتعلّق أبدًا بفعلٍ ، وهذا حُكم حرف الجرّ[14] .

والوجه الخامس : أنّها تقع مبنيّةً من غير عارضٍ عرض ، ولو كانت اسْمًا لكانت مُعربةً[15] .

---

(1) انظر : (شرح التُّحفة الورديّة : 246 .) .
(2) انظر : (التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 258ب .) .
(3) انظر : (المطالع السّعيدة : 398 ، همع الهوامع : 347/2 .) .
(4) انظر : (البسيط في شرح جُمل الزّجّاجيّ : 860/2 _ 861 ، المُلخّص في ضبط قوانين العربيّة : 517/1 .) .
(5) انظر : (التُّحفة الوفيّة : 232 .) .
(6) انظر : (المقاصد الشّافية : 164/2 .) .
(7) انظر : (شرح المُفصّل : 27/8 .) .
(8) في : (الإنصاف : 832/2 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 363/1 ، المُتّبع : 377/1 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 401/1 ، شرح التّسهيل : 175/3 ، المحصول : 148ب ، البسيط في شرح جُمل الزّجّاجيّ : 860/2 ، المقاصد الشّافية : 164/2 ، الجنى الدّاني : 439 ، همع الهوامع : 346/2 .) .
(9) انظر : (شرح اللمع في النّحو للواسطيّ : 91 .) .
(10) انظر : (الأصول : 416/1 ، الإنصاف : 833/2 ، المُتّبع : 377/1 ، شرح التّسهيل : 175/3 ، الجنى الدّاني : 438 .) .
(11) (المقاصد الشّافيّة : 164/2 .) .
(12) انظر : (المُقتضب : 57/3 _ 65 ، الأُصول : 416/1 ، الإنصاف : 833/2 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 363/1 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 402/1 .) .
(13) انظر : (اللباب في علل البناء والإعراب : 363/1 ، المُتّبع : 377/1 .) .
(14) انظر : (المصدرين السّابقين ، الإيضاح في شرح المُفصّل : 152/2 .) .
(15) انظر : (شرح المُفصّل : 27/8 ، الجنى الدّاني : 439 .) .

وقد ارتضى ابن يعيش هذا المذهب ؛ فوصفه بالصّحّة ، واختاره باعتراضه لإحدى الحجج التي احتجّ بها الكوفيّون وهي أنّ (رُبّ) اسمٌ مُقابلةٌ لـ (كَمْ) من طريق التّقليل ، والتّكثير ، فإذا ثبتَ أنّ (كَمْ) اسمٌ يدلّ على العدد الكثير فقد قابلتْها (رُبّ) بدلالتها على العدد القليل فقد اشتركا بدلالتهما على العدد ، ووقع الافتراق في حُكم العدد لا في لفظ الاسْمين[1] .

واعتراضه هذا يتمثّل في الأوجه الآتية :

الأوّل : أنّ (رُبّ) لو كانتْ اسْمًا مثل (كَمْ) لجازَ أنْ تدخل عليها حروفٌ كما تدخل على (كَمْ) في مثل قولك : بِكَمْ دِرْهَمٍ شَرَيْتَ ثَوْبَكَ ؟ ، وذلك لا يجوزُ في (رُبّ) ، فلا
يقول قائلٌ : بِرُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ مَرَرْتُ .

والثّاني : أنّ (رُبّ) لو كانتْ اسْمًا مثل (كَمْ) لجازَ أنْ يُخبر عنها بالمرفوع كما يُخبرُ عن (كَمْ) ؛ لأنّه يجوزُ أنْ تقول : كَمْ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ بالرّفع ، على أنْ تجعل (أَفْضَلَ) خبرًا لـ (كَمْ) ، ولا يجوزُ أنْ تقول : رُبَّ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ ، بالرّفع ، على أنّه خبرٌ لـ (رُبَّ) ، فإنْ جررتَ (أَفْضَلَ) على أنّه صفةٌ لـ (رَجُلٍ) جازَ .

والثّالث: أنْ (رُبّ) لو كانت اسْمًا مثل (كَمْ) لجاز أنْ تليها الأفعال كما تلي (كَمْ) ؛ لأنّه يجوزُ أنْ تقول : كَمْ زُرْتُ زَيْدًا ، تُريدُ : كَمْ مَرَّةً زُرْتُ زَيْدًا ، وذلك لا يجوزُ في (رُبّ) فلا يجوزُ أنْ تقول : رُبَّ رَأَيْتُ ، وأنتَ تُريدُ : رُبَّ رَجُلٍ رَأَيْتُ .

وهذا الاختيار بالاعتراض صحيحٌ ، يقول ابن أبي الرّبيع : (((رُبّ) كلمةٌ تدلّ على معنًى في غيرها ، فيستقرّ أنّها حرفٌ ، ولا يُزال عن ذلك إلاّ بدليلٍ يدلّ على الاسْميّة ، وكذلك كان ينبغي أنْ يُقال في (كَمْ) إنّها حرفٌ ؛ لأنّها دالّةٌ على معنًى في غيرها ، إلاّ أنّا وجدنا العرب حكمتْ لها بأحكام الأسْماء ، فأدخَلت عليها حرف الجرّ فقالوا : بِكَمْ رَجُلٍ قَائِلٍ هَذَا ؟ ، وقالوا : كَمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ ؟ ، و : كَمْ عَاقِلٍ فِي الدُّنْيَا ؟ .

و (رُبّ) لَمْ تُستعمل هكذا ، لَمْ يُقَلْ : رُبَّ رَجُلٍ مَرَرْتَ ، ولا قالت العربُ : رُبَّ رَجُلٍ قَائِلٍ هَذَا ، فعلمنا بِهذا كُلِّه أنّ العربَ فرّقت بين (رُبّ) و (كَمْ) ، وتركت (رُبّ) على ما يقتضي القياس فيها ، وأنّ (كَمْ) خرجت عن قياسها .

---

(1) انظر : (اللباب في علل البناء والإعراب : 364/1 ، المقاصد الشّافية : 164/2 ، همع الهوامع :
346/2 .) .

ومِمّـا يـدلُّك علـى أنّ العـرب فرّقـت بـين (كَـمْ) وبـين (رُبّ) أنّـك تحـذف مخفـوض (كَـمْ) فتقـول : كَـمْ عِنْـدِي ؟ ، و : كَـمْ ضَـرَبْتُ ؟ ، تُريـد : كَـمْ رَجُـلٍ ضَـرَبْتُ ، و : كَـمْ غُـلاَمٍ عِنْـدِي ، ولا تقـول : رُبَّ عِنْـدِي ، تُريـد : رُبَّ غُـلاَمٍ عِنْدِي ؛ فدلّ هذا على أنّ (رُبَّ) ليست باسمٍ ، وإنّما هي حرفٌ .)) [1] .

فإنْ قيل : إنّ (رُبّ) تفترق عن حُروف الجرّ بأُمورٍ ، هي :

1 _ أنّ لَها صدر الكلام ، وحُروف الجرّ تأتي وسطًا[2] .

2 _ أنّها تعمل في النّكرات بخلاف أخواتِها من حُروف الجرّ ، حيث تعمل في النّكرات والمعارف[3] .

3 _ أنّهـا لا تعمـل إلاّ فـي النّكـرات الموصـوفات ، وأخواتُهـا تعمـل فـي النّكرات الموصوفات وغير الموصوفات[4] .

4 _ أنّها لا تتعلّق بفعلٍ ؛ لأنّها يلزم معها حذف الفعل الذي أوصلته إلى ما
بعدها ، وأخواتُها بخلاف ذلك[5] .

5 _ أنّها لا تتعلّق بِمَا قبلها[6] .

وهذه الخصال تُخرجها عن حُروف الجرّ ، فكيف تكون حرفًا ؟ .

قيل : يُجابُ عن هذا بأمرين :

أحدهُما : أنّ (رُبّ) إنّما اختصّت بهذه الأشياء لمعانٍ اختصّت بِها ، فأمّا كونُها لَها صدر الكلام ، فإنّما وجب لَها ذلك ؛ ((لحملها على نقيضتها وهي (كَمْ) ؛ لأنّ (كَمْ) في الخبر للتّكثير ، و (رُبّ) للتّقليل ، والشّيء يُحمل على نقيضه ، كما يُحمل على نظيره ، فعلى هذا تقول : رُبَّ رَجُلٍ لَقِيْتُهُ ، ولو قُلتَ : جَاءَنِي رُبَّ رَجُلٍ لَقِيْتُهُ ، لَمْ يكن له معنًى .)) [7] .

وأمّا كونُها تعمل في النّكرات ؛ فلأنّ النّكرة دالّةٌ على الكثرة ، فيصحّ فيها معنى التّقليل ؛ ولأنّ القلّة يُعبّر بِها عن المجهول ، والمجهول والمنفي من

---

(1) (البسيط في شرح جُمل الزّجّاجيّ : 861/2 .) .

(2) انظر : (أسرار العربيّة : 237 ، الإنصاف : 833/2 ، نظم الفرائد : 242 ، رصف المباني : 268 ، شرح الكافية للرّضيّ : 292/4 ، الإقليد : 1694/4 .) .

(3) انظر : (أسرار العربيّة : 237 ، الإنصاف : 834/2 ، نظم الفرائد : 242 ، المُتّبع : 377/1 _ 378 ، شرح الأُنْموذج : 219 ، رصف المباني : 267 ، الإقليد : 1693/4 .) .

(4) انظر : (أسرار العربيّة : 237 ، الإنصاف : 834/2 ، شرح الأُنْموذج : 219 .) .

(5) انظر : (أسرار العربيّة : 237 .) .

(6) انظر : (المُتّبع : 378/1 ، المحصول : 148ب ، توجيه اللمع : 232 .) .

(7) (نظم الفرائد : 242 .) .

وادٍ واحدٍ[1] ، يقول الأردبيليّ : ((تختصّ (رُبّ) بالنّكرات ، أي لا تدخل على المعارف ؛ لأنّ ما هو الغرض أعني الدّلالة على تقليل نوعٍ من جنسٍ يحصُل بدون التّعريف ، فلو عُرف مدخولُها لكان التّعريف ضائعًا .)) [2] .

وأمّا كونُها لا تعمل إلاّ في النّكرات الموصوفات ؛ فـ ((لأنّهم جعلوا ذلك عوضًا عن حذف الفعل الذي تتعلّق به ، وقد يظهر ذلك الفعل في ضرورة الشّعر .)) [3] .

وأمّا كونُها يُحذف الفعل معها ؛ ((فللعلم به ؛ ألا ترى أنّك إذا قُلتَ : رُبَّ رَجُلٍ يَفْهَم ، كان التّقدير فيه : رُبَّ رَجُلٍ يَفْهَمْ أَدْركتَ أو لَقيتَ ؟ ، فحُذف الفعل لدلالة الحال عليه ، كما حُذف في قوله تعالى : ⏀ ➔⌖⑤☺♱·♊·✡ᘓ♊▦❄⌖•⌖ᘓ⌖ ⏀ ღ❄⌖"♊⑨⌧ℊ ⇨ ⏀ إلى قوله :

⌖➲⬄⬆⌖⮳⬄●✡❄⮷ ◆⬂♱⌧⌧💣⑤ ⏀

➔⌖ᘓ❄⌖⬆⬄⩔✡⇱🕮✡📂📂 ⏀ [4] ، ولَمْ يذكر مرسلاً ؛ لدلالة الحال عليه ، فكذلك

هاهُنا .)) [5] .

وأمّا كونُها لا تتعلّق بِمَا قبلها ؛ فلأنّها أشبهت (ما) النّافية في دُخولِها لمعنى التّقليل ،

والتّقليل والنّفي مُتقاربان[6] .

والآخر : أنّ ((فراقها حُروف الجرّ ليس من علامات الاسْميّة ؛ ألا ترى أنّ (مَا) تُفارق حُروف النّفي بإعمال أهل الحجاز إيّاها رفع الاسم ونصب الخبر ، ولا يُوجبُ ذلك اسْميّتُها .)) [7] .

---

(1) انظر : (الإقليد : 1694/4 .) .

(2) (شرح الأُنْموذج : 219 .) .

(3) (الإنصاف : 834/2 .) .

(4) نصّها : ⏀ ➔⌖⑤☺♱·♊·✡ᘓ♊▦❄⌖•⌖ᘓ⌖ ⏀ ღ❄⌖"♊⑨⌧ℊ ⇨ ... ⏀ (النّمل : ... .) .

(5) (أسرار العربيّة : 238 .) .

(6) (المُتّبع : 378/1 ، توجيه اللمع : 232 .) .

(7) (توجيه اللمع : 232 .) .

والاختيار هو أنّ الحرفيّة في (رُبّ) ثابتةٌ ؛ من حيث إنّه لو لَمْ يكن من الدّلالات على حرفيّتها إلاّ أنّها لا تدلّ على معنًى إلاّ في غيرها لكان أقوى شاهدٍ على صحّة الحرفيّة
لَها ؛ ذلك أنّ الحرف كلمةٌ لا تدلّ على معنًى إلاّ في غيرها كما صرّح ابن إياز[1] .

يقول المُراديّ : ((دليلُ حرفيّتها مُساواتُها الحُروف في الدّلالة على معنًى غير مفهومٍ جنسه بلفظها ، بخلاف أسْماء الاستفهام والشّرط ، فإنّها تدلّ على معنًى في مُسمًّى مفهومٍ جنسُه بلفظها .))[2] .

كما أنّ ما استدلّ به الكُوفيّون ومن تابعهم ساقطٌ ، فأمّا قول ثابت قُطْنة[3] :

إنْ يَقْتُلُوْكَ فَإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ   عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ[4] .

فمردودٌ بأنّ الرّواية الشّهيرة (وَبَعْضُ قَتْلٍ عَارُ)[5] ، وإنْ صحّت هذه الرّواية فـ

---

(1) انظر : (المحصول : .) .
(2) (الجنى الدّاني : 438 .) .
(3) ثابت قُطْنة (110هـ) : هو أبو العلاء ثابت بن كعب العتكيّ ، أحد شُجعان العرب وأشرافهم ، شهد الوقائع في خراسان ، وأُصيبت عينه فجعل عليها قُطْنة ، فعُرف بها ، له شعرٌ مجموعٌ .
ترجمته في : (الشّعر والشُّعراء : 424 ، الأغاني : 264/14/7 _ 268 ، الأعلام : 98/2 .) .
(4) من الكامل ، من أبياتٍ عددها ثلاثة عشر بيتًا ، هو ثالثها ، قالَها في مدح يزيد بن المُهلّب بن أبي صفرة .
وأولُها :
كُـلُّ القَبَائِـلِ بَـايَعُوْكَ عَلَـى الـذِي   تَـدْعُو إلَيْـهِ طَـائِعِيْنَ وَسَـارُوا .
=
= وقبله :
حَتَّى إذَا حَمِيَ الوَغَى وَجَعَلْتَهُمْ   نُصْبَ الأَسِنَّةِ أَسْلَمُوْكَ وَطَارُوا .
وبعده :
شَهِدَتْكَ مِنْ يُمْنٍ عَصَائِبُ ضَيَّعَتْ   وَنَأَى الذِيْنَ بِهِمْ يُصَابُ الثَّارُ .
وهو في : (البيان والتّبيين : 293/1 ، المُقتضب : 66/3 ، أمالي ابن الشّجريّ : 46/3 ، الحماسة
الشّجريّة : 330/1 ، نظم الفرائد : 245 ، شرح التّسهيل : 175/3 ، شرح الكافية للرّضيّ : 292/4 ، الجنى الدّاني : 439 ، مُغني اللبيب : 154/1 ، شفاء العليل : 674/2 ، خزانة الأدب : 576/9 ، شرح أبيات مُغني اللبيب : 126/1 .) ، و _ برواية : (وبَعْضُ قَتْلٍ عارُ) _ في : (شعره : 49 .) ، وعليها لا شاهد في البيت ، و _ برواية : (وَلَكِنْ رُبَّ) _ في : (المُفضّل _ باب الحُروف _ : 86 .) ، وعليها ينكسر البيت .
(5) انظر : (الجنى الدّاني : 439 .) .

(عار) يحتمل أنْ يكون خبر مُبتدإٍ محذوفٍ ، أي : هُو عارٌ ، أو خبرًا عن مجرور (رُبّ) ؛ إذْ هو في موضع رفع بالابتداء ، ودخل عليه حرف جرٍّ هو كالزّائد[1] ، ولا يقوم دليلٌ بِمُحتملٍ .

أو أنّه جاء اسْمًا في ضرورة الشّعر ، يقول ابن أبي الرّبيع : ((لا يبعد أنْ تُستعمل اسْمًا في الضّرورة ، فيُقال : رُبَّ رَجُلٍ عَاقِلٌ _ برفع (عاقل) _ ، ويكون هذا بِمنْزلة استعمال (عَنْ) اسْمًا .))[2] .

وأمّا قول العرب : << رُبَّ رَجُلٍ ظَرِيْفٌ . >>[3] _ برفع (ظريف) على أنّه خبرٌ لَها _ ، فهو شاذٌّ ، يقول ابن السّرّاج : ((هذا إنّما يجيء على الغلط والتّشبيه .))[4] .

وأمّا قولُهم : إنّ الحذف يدخل (رُبّ) ، فيُقال : (رُبَ)[5] ، فهذا غير مُسلّمٍ به ؛ لأنّ الحذف واردٌ في الحرف ، فـ (أَنّ) المُشدّدة يجوزُ تخفيفها وهي حرفٌ .

كما أنّ ثعلب _ وهو صاحبُكم _ حكى في (سَوفَ) : (سَفَ أَفْعَل) _ بحذف (الواو) _ ، و : (سَوْ أَفْعَلْ) _ بحذف (الفاء)[6] _ ، وإذا جاز حذف حرفين فكيف يجوزُ لكُم أنْ تَمنعوا جواز حذف حرفٍ واحدٍ[7] .

ـــ والله Ψ أعلم بالصّواب ـــ

(1) انظر : (نظم الفرائد : 245 ، المُفضّل _ باب الحُروف _ : 86 ، شرح التّسهيل : 175/3 ، شرح الكافية للرّضيّ : 292/4 ، الجنى الدّاني : 439 ، مُغني اللبيب : 154/1 ، شفاء العليل : 675/2 .) .

(2) (البسيط في شرح جُمل الزّجّاجيّ : 861/2 .) .

(3) انظر هذا القول في : (الأُصول : 418/1 ، شرح المُفصّل : 27/8 .) .

(4) (الأُصول : 418/1 .) .

(5) انظر : (الإنصاف : 833/2 .) .

(6) انظر : (مجالسه : 146/1 .) .

(7) انظر : (الإنصاف : 834/2 .) .

* * * * * * * * * *

التّعجّب :

ــ المسألة التّاسعة ــ

(ما) في مَا أَفْعَلَه .

قال ابن يعيش : ((فإذا قُلتَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، فـ (مَا) اسمٌ مُفردٌ تـامٌّ غيـر نـاقصٍ ، ولا استفهاميٍّ .))[1] .

اختلف أهل العربيّة في حقيقة (مَا) التّعجّبيّة على أربعة مذاهب ، هي :

(1) (المُحيط : 49/4أ .) .

1 _ أنّ (ما) اسمٌ ناقصٌ ، والفعل صلته ، والخبر محذوفٌ وجوبًا ، تقديره : الذِي أَحْسَنَ زَيْدًا شَيءٌ .
وإليه صار : الأخفش _ في أحد قوليه _[1] ، وعُزي إلى جماعةٍ من الكُوفيّين[2] .

2 _ أنّ (ما) اسمٌ استفهاميٌّ دخله معنى التّعجّب .
وإليه صار : الفرّاء[3] ، وابن دُرستويه[4] ، وقوّاه الرّضيّ[5] ، وعُزي إلى الكُوفيّين[6] .

3 _ أنّها اسمٌ نكرةٌ ، وما بعدها وصفٌ لَها ، وخبر المُبتدإ مُقدّرٌ محذوفٌ .
وإليه صار : الأخفش _ في قوله الثّاني _[7] .

4 _ أنّها اسمٌ مُفردٌ تامٌّ ، بِمعنى (شيءٍ) ، وهي مُبتدأٌ ، وما بعدها خبرٌ ، وتقديره : شيءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا ، و (الهمزة) في أوّله هي التي تنقل الفعل من اللزوم إلى التّعدّي .
وإليه صار : سيبويه[8] ، والمُبرّد[1] ، والأخفش _ في قوله الثّالث _[2] ، وابن

---

(1) منسوبٌ إليه في : (الأُصول : 100/1 ، الفوائد والقواعد : 552 ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 129/1 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 196/1 ، توجيه اللمع : 382 ، شرح المُفصّل : 149/7 ، الإيضاح في شرحه : 111/2 ، الكافية : 211 ، شرح المُقدّمة الكافية : 927/3 ، شرح الكافية للرّضيّ : 233/4 ، المحصول : 79ب ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 263/2 ، ارتشاف الضّرب : 2065/4 ، الدُّرّ المصون : 445/1 ، الإرشاد إلى علم الإعراب : 140 ، الجنى الدّاني : 337 .) .
(2) في : (شرح المُفصّل : 149/7 ، ارتشاف الضّرب : 2065/4 .) .
(3) انظر : (معاني القُرآن : 103/1 .) .
(4) منسوبٌ إليه في : (شرح الكافية للرّضيّ : 234/4 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 263/2 ، ارتشاف الضّرب : 2065/4 ، الجنى الدّاني : 337 .) .
(5) انظر : (شرح الكافية : 234/4 .) .
(6) في : (شرح التّسهيل : 32/3 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 263/2 ، ارتشاف الضّرب : 2065/4 ، الجنى الدّاني : 337 .) .
(7) منسوبٌ إليه في : (الفوائد والقواعد : 552 ، ارتشاف الضّرب : 2065/4 .) .
(8) انظر : (الكتاب : 71/1 .) .

قُتيبة[3] ، وابن السّرّاج[4] ، والورّاق[5] ، والزّجّاجيّ[6] ، والفارسيّ[7] ، وابن جنّيّ[8] ، والثّمانينيّ[9] ، وابن بابشاذ[10] ، والزّمخشريّ[11] ، والعلويّ[12] ، وأبو البركات الأنباريّ[13] ،

والحيدرة[14] ، والعُكبريّ[15] ، وابن الحاجب[16] ، وابن الخبّاز[17] ، وابن عصفور[18] ، وابن إياز[19] ، وابن أبي الرّبيع[20] ، والكيشيّ[21] ، وأبو حيّان[22] ، وابن الورديّ[23] ، ويحيى بن حمزة[24] ، وابن هطيل[25] ، والقلْصاديّ[26] ، وصحّحه السّيوطيّ[27] ، وعُزي إلى البصريّين[1] ، والجمهور[2] .

---

(1) انظر : (المُقتضب : 177/4 .) .
(2) انظر : (معاني القُرآن : 192/1 .) .
(3) انظر : (تلقين المُتعلّم من النّحو : 105 .) .
(4) انظر : (الأُصول : 100/1 .) .
(5) انظر : (علل النّحو : 327 .) .
(6) انظر : (الجُمل في النّحو : 99 ، مجالس العُلماء : 125 _ 126 .) .
(7) انظر : (الإيضاح العضُديّ : 130/1 ، المسائل البغداديّات : 255 .) .
(8) انظر : (اللمع : 197 .) .
(9) انظر : (الفوائد والقواعد : 552 .) .
(10) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 78/1ب ، شرح المُقدّمة المُحْسِبة : 379/2 .) .
(11) انظر : (الكشّاف : 242/1 ، المُفصّل : 177 .) .
(12) انظر : (البيان في شرح اللمع : 457 .) .
(13) انظر : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 129/1 .) .
(14) انظر : (كشف المُشكل : 323 .) .
(15) انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 91/1 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 196/1 ، المُتّبع : 539/2 .) .
(16) انظر : (الإيضاح في شرح المُفصّل : 111/2 ، شرح المُقدّمة الكافية : 927/3 .) .
(17) انظر : (توجيه اللمع : 382 .) .
(18) انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 263/2 .) .
(19) انظر : (المحصول : 79ب .) .
(20) انظر : (المُلخّص في ضبط قوانين العربيّة : 450/1 .) .
(21) انظر : (الإرشاد إلى علم الإعراب : 140 .) .
(22) انظر : (ارتشاف الضّرب : 2065/4 .) .
(23) انظر : (التُّحفة الورديّة : 260 .) .
(24) انظر : (الحاصر : 729/2 .) .
(25) انظر : (التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 248ب .) .
(26) انظر : (المدخل إلى كلام المُعربين : 110 .) .
(27) انظر : (همع الهوامع : 37/3 .) .

وحُجّتهم :

أنّ (مَـا) هاهُنـا ((بِمنْزلـة (مـا) فـي قولـه سُـبحانه : 🕛 ⮚❄⧫✡⧫✡⬀⧫⮙⧫➔⑥⬋♑⭍③✍ 🕛 [3] ،

وجاءت (ما) هُنا غير موصوفةٍ ؛ لأنّ المُراد بِها الإبْهام ، كما جاءت في الاستفهام والشّرط غير موصوفةٍ ؛ لأنّ المُراد فيهما الإبْهام .)) [4] .

وقد ارتضى ابن يعيش هذا المذهب ؛ لاختياره دون غيره ، ولَمْ يذكر وجه الاختيار ، وهذا الاختيار صحيحٌ ؛ لكون باب التّعجّب مُرادًا به الإبْهام ، فإذا قُلتَ : أَمْرٌ أَقْعَدَهُ عَنْ الخُرُوج ، فهو بِمعنى : مَا أَقْعَدَهُ عَنْ الخُرُوج إلاَّ أَمْرٌ ، وقد ذكر ابن الحاجب أنّ هذا المذهب : ((أظهرُ من وجهٍ ، وهو أنّه لا تقدير فيه ، ولَمْ يُنقل من إنشاءٍ إلى إنشاءٍ .)) [5] .

أمّا السّيوطيّ فقد قال : ((والأصحّ أنّه نكرةٌ تامّةٌ بِمعنى شيءٍ ، خبريّة قُصد بِها الإبْهام ثُمّ الإعلام بإيقاع الفعل على المُتعجّب منه ؛ لاقتضاء التّعجّب ذلك .)) [6] .

وإذا ثبت أنّ هذا أصحّ المذاهب فقد سقط ما عداه ، أمّا الأوّل فقد ردّه أكثر النّحويّين ، فهذا المُبرّد يقول : ((ليس كما قالوا ؛ وذلك أنّ الأخبار إنّما تُحذف إذا كان في الكلام ما يدلّ عليها .)) [7] .

---

(1) في : (ارتشاف الضّرب : 2065/4 ، الدُّرّ المصون : 445/1 ، الجنى الدّاني : 337 .) .

(2) في : (الدُّرّ المصون : 445/1 .) .

(3) نصّـها : 🕛 ⑤❽⧫✡⬀⧫⮙⧫➔... ، (البقرة : 🗁🖮🗎 .) .

(4) (المُلخّص في ضبط قوانين العربيّة : 450/1 .) .

(5) (شرح المُقدّمة الكافية : 928/3 .) .

(6) (همع الهوامع : 37/3 .) .

(7) انظر : (المُقتضب : 177/4 .) .

وهذا ابن الحاجب يقول : ((وفيه تعسّفٌ ؛ لأنّه يحتاج فيه إلى تقدير خبرٍ محذوفٍ ، ونحن نقطع باستقلاله كلامًا من غير نظرٍ إلى محذوفٍ .)) [1] .

وهذا ابن مالك يقول : ((هذا القول يستلزم مُخالفة النّظائر من وجهين :

أحدهُما : تقدّم الإفهام وتأخير الإبْهام ، والمُعتاد فيما تضمّن من الكلام إفهامًا وإبْهامًا تقديْم ما به الإبْهام وتأخير ما به الإفهام ، كما فعل بضمير الشّأن ومُفسّره ، وبضميريّ (نِعْم) و (رُبّ) بالعُموم والتّخصيص ، وبالمُميّز والتّمييز وأشباه ذلك .

الثّاني : كون الخبر مُلتزم الحذف دون شيءٍ يسدّ مسدّه ، والمُعتاد في الخبر المُلتزم الحذف أنْ يسدّ مسدّه شيءٌ يحصل به استطالة كما فعل بعد (لولا) ، وفي (عَمْرك لأفْعَلَنَّ) ، فالحُكم بِموصوليّة (ما) وكون الخبر محذوفًا دون استطالةٍ حُكمٌ بِما لا نظير
له ، فلم يُعوّل عليه ولا أُجيب الدّاعي إليه .)) [2] .

وهذا الرّضيّ يقول : ((فيه بُعدٌ ؛ لأنّه حذف الخبر وُجوبًا مع عدم ما يسدُّ مسدّه ، وأيضًا ليس في هذا التقدير معنى الإبْهام اللائق بالتّعجّب .)) [3] .

وهذا ابن إياز يقول : ((هو ضعيفٌ ؛ لوجهين :

الأوّل : أنّ التّعجّب بابه الإبْهام وعدم الإيضاح ، والموصول تُعرّفه صلته وتُخصّصه فيتنافيان .

والثّاني : أنّه ادّعى حذف الخبر ، والحذف على خلاف الأصل ، فلا وجه للقول به مع الاستغناء عنه .)) [4] .

وأمّا الثّاني ((فبعيدٌ جدًّا ؛ وذلك لأمورٍ منها : أنّه يعتقد أنّ الخبر محذوفٌ ، والخبر إنّما ساغ حذفه إذا كان في اللفظ ما يدلّ عليه ولا دليل هاهُنا ، فلا يسوغ الحذف .

ومنها : أنّهم يُقدّرون المحذوف بشيءٍ والخبر ينبغي أنْ تكون فيه زيادة فائدةٍ ، وهذا لا فائدة فيه ؛ لأنّه معلومٌ أنّ (الحُسن) ونحوه إنّما يكون بشيءٍ أوجبه فقد أضمر ما هو معلومٌ ، فلَمْ يكن فيه فائدةٌ .

الثّالث : أنّ باب (التّعجّب) باب إبْهامٍ وصلةٍ مُوضّحة للموصول ، ففيه نقضٌ لِما اعتزموه في باب (التّعجّب) من إرادة الإبْهام .)) [5] .

---

(1) (الإيضاح في شرح المُفصّل : 111/2 .) .
(2) (شرح التّسهيل : 31/3 _ 32 .) .
(3) (شرح الكافية : 234/4 .) .
(4) (المحصول : 79ب .) .
(5) (شرح المُفصّل : 149/7 .) .

كما اعترضه ابن الحاجب بقوله : ((ليس بجيّدٍ ؛ لأنّ صيغ الاستفهام لَمْ يثبت فيها نقلٌ إلى إنشاءٍ آخر ، بخلاف صيغ الأخبار فإنّها تُنقلُ إلى الإنشاءات كثيرًا .)) [1] .

أيضًا ضعّفه ابن إياز بقوله : ((هو ضعيفٌ جدًّا ؛ لأنّ صيغ الاستفهام لَمْ يثبت لَها استعمالٌ في باب الإنشاء كما ثبت لصيغ الأخبار .)) [2] .

وأمّا الثّالث فقد ردّه الثّمانينيّ ؛ لأنّه ((فاسدٌ من وجهين :

أحدهُما : أنّه لا يجوزُ أنْ يُقدّر شيئًا لَمْ يظهر في نظمٍ ولا نثرٍ .

والثّاني : أنّ الصّفة تُوضّح بالموصوف ، والغرض بالتّعجّب الإبْهام ، وإذا كان الغرض بالتّعجّب الإبْهام ، والصّلة والصّفة تُوضّحان الموصوف والموصول تناقض اجتماعهما .)) [3] .

وردّه الفارسيّ قائلاً : ((الدّليلِ على أنّ (ما) غير موصوفةٍ أنّ ما بعدها لا يخلو من أنْ يكون صفةً أو صلةً أو خبرًا ، فلو كان صفةً أو صلةً لاحتاج الاسم المُبتدأ إلى خبرٍ ؛ إذْ الوصف مع الموصوف لا يكون كلامًا تامًّا ، كما أنّ الصّلة مع الموصول لا تكون كلامًا تامًّا ، والخبر ينبغي أنْ يكون مُضمرًا إذْ ليس بِمُظهرٍ ، وذلك المُضمر لا يخلو من أنْ يكون شيئًا مُتّصلاً به من فعلٍ يفعله ، أو أمرٍ يُنسب إليه أو غيره ، فإذا قُصد به شيءٌ ، أو خُصّ به أمرٌ فسد بذلك معنى التّعجّب ؛ لتعيّنه واختصاصه ، وزوال الإبْهام عنه ، ومتى صار كذلك فقد بعُد أنْ يكون تعجّبًا ، فإذا لَمْ يجُز أنْ يكون الخبر مُضمرًا ، أو لَمْ تكُنْ (ما) صلةً ولا صفةً ثبتَ أنّ (ما) اسمٌ منكورٌ غير موصوفٍ في هذا الباب .)) [4] .

ــ والله Ψ أعلم بالصّواب ــ

---

(1) (الإيضاح في شرح المُفصّل : 111/2 .) .
(2) (المحصول : 80أ .) .
(3) (الفوائد والقواعد : 552 .) .
(4) (المسائل البغداديّات : 255 .) .

* * * * * * * * * *

ــ المسألة العاشرة ــ

الفصل بين فعل التّعجّب والاسم المُتعجّب منه بالظّرف ، والجارّ والمجرور .

قال ابن يعيش : ((يجوز أنْ يُفصل بين فعل التّعجّب ، وبين الاسم المُتعجّب منه بالحروف ، والظّروف ، فتقول : مَا أَحْسَنَ عِنْدَكَ زَيْدًا ! ، وَمَا أَحْسَنَ يَوْمَ الجُمُعَةِ
عَمْرًا ! ، وَمَا أَحْسَنَ فِيْ البَلَدِ الحلُولَ ! ، وفي هذا خلافٌ ، والصّحيح أنّه يجوز ؛ لاتّساع[1] العرب في الحُروف ، والظّروف .)) [2] .

اختلف النّحويّون في الفصل بين فعل التّعجّب ، والاسم المُتعجّب منه بالظّرف ، والجارّ والمجرور .

وهذا الخلاف ينحصر في مذهبين :

1 _ أنّه لا يجوز .

وعليه : سيبويه _ في أحد قوليه _ [3] ، والأخفش _ في أحد قوليه _ [4] ،
والمُبرّد[5] ، وابن السّرّاج[6] ، وابن العـــــريف[7] ،

---

(1) في : (المخطوطة .) : (الاتّساع) .
(2) (المُحيط : 56/4ب .) .
(3) منسوبٌ إليه في : (التّبصرة والتّذكرة : 268/1 .) .
(4) منسوبٌ إليه في : (شرح الكافية للرّضيّ : 232/4 ، ارتشاف الضّرب : 2072/4 ، توضيح المقاصد والمسالك : 901/2 ، المُساعد : 157/2 .) .
(5) انظر : (المُقتضب : 178/4 .) .
(6) انظر : (الأُصول : 107/1 _ 108 .) .
(7) انظر : (شرح الجُمل : 337 .) .

والزّمخشريّ[1] ، والعلويّ[2] ، وابن الحاجب[3] ، وابن يعيش الحلبيّ[4] ، وابن هطيل[5] ، وعُزي إلى أكثر البصريّين[6] .

2 _ أنّه يجوز إذا كان الظّرف ، والجارّ والمجرور مُتعلّقين بفعل التّعجّب .

وعليه : سيبويه _ في قوله الآخر _[7] ، والفرّاء[8] ، والأخفش _ في قوله الآخر _[9] ، والجرميّ[10] ، والمازنيّ[11] ، والزّجّاج[12] ، والفارسيّ[13] ، والثّمانينيّ[14] ، والحيدرة[15] ، وابن عصفور[1] ، وابن مالك[2] ، وابنه[3] ، وابن إياز[4] ، وأبو حيّان[5] ، وابن

---

(1) انظر : (المُفصّل : 331 .) .
(2) انظر : (البيان في شرح اللمع : 461 .) .
(3) انظر : (الإيضاح في شرح المُفصّل : 111/2 ، الكافية : 211 ، شرح المُقدّمة الكافية : 926/3 .) .
(4) انظر : (شرح المُفصّل : 149/7 .) .
(5) انظر : (التّاج المُكلّل بجواهر الآداب : 249أ .) .
(6) في : (توضيح المقاصد والمسالك : 901/2 .) .
(7) منسوبٌ إليه : (المحصول : 80ب .) .
(8) منسوبٌ إليه في : (شرح عُمدة الحافظ : 751/2 ، شرح الكافية للرّضيّ : 232/4 ، ارتشاف الضّرب : 2071/4 ، توضيح المقاصد : 901/2 ، المُساعد : 157/2 ، شفاء العليل : 603/2 .) .
(9) منسوبٌ إليه في : (شرح التّسهيل : 42/3 ، شرح الكافية للرّضيّ : 232/4 ، ارتشاف الضّرب : 2071/4 .) .
(10) منسوبٌ إليه في : (شرح الجُمل لابن العريف : 337 ، المُفصّل : 331 ، شرحه : 150/7 ، الإيضاح في شرحه : 111/2 ، شرح عُمدة الحافظ : 751/2 ، شرح الكافية الشّافية : 1098/2 ، شرح الكافية للرّضيّ : 232/4 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 960/2 ، ارتشاف الضّرب : 2071/4 ، النُّكت الحِسان : 137 ، توضيح المقاصد : 901/2 .) .
(11) منسوبٌ إليه في : (شرح الجُمل لابن العريف : 337 ، الكافية : 211 ، ارتشاف الضّرب : 2072/4 ، النُّكت الحِسان : 137 ، توضيح المقاصد : 901/2 ، الفوائد الضّيائيّة : 308/2 ، التّصريح : 384/3 .) .
(12) منسوبٌ إليه في : (شرح الجُمل لابن العريف : 337 ، ارتشاف الضّرب : 2072/4 ، توضيح المقاصد : 901/2 ، المُساعد : 157/2 ، التّصريح : 384/3 .) .
(13) انظر : (المسائل البغداديّات : 256 .) .
(14) انظر : (شرح اللمع : 201أ .) .
(15) انظر : (كشف المُشكل : 326 .) .

هشــام[6] ، وابــن عقيــل[7] ، و السّــيوطيّ[8] ، والخُضــريّ[9] ، وصــوّبه الشّلَوبين[10] .

وحُجّتهم السّماع والقياس :

أمّا السّماع فقد جاء في النّثر والشّعر ، فالنّثر كقول عمرو بن معد يكرب : << للهِ دَرُّ بَنِي سُلَيم ، ما أَحْسَنَ فِي الهَيْجَاءِ لِقَاءَها ! ، وَأَكْرَمَ فِي اللزَبَاتِ عَطَاءَهَا ! ، وَأَثْبَتَ فِي المَكْرُمَاتِ بَقَاءَهَا ! . >> [11] .

وقول عليّ بن أبي طالب _ τ _ لعمّار[12] حينما مرّ به فمسح التُّراب عن وجهه : << أَعْزِزْ عَلَيَّ أَبَا اليقظَان أَنْ أَرَاكَ صَرِيْعًا مُجدَّلا ! . >>[13] .

وقول العرب : << مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ ! . >>[1] .

---

(1) انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 49/2 .) .
(2) انظر : (شرح التّسهيل : 42/3 ، شرح عُمدة الحافظ : 747/2 ، شرح الكافية الشّافية : 1096/2 .) .
(3) انظر : (شرح ألفيّة أبيه : 464 .) .
(4) انظر : (المحصول : 80أ .) .
(5) انظر : (ارتشاف الضّرب : 2072/4 ، النّكت الحِسان : 137 .) .
(6) انظر : (أوضح المسالك : 236/3 .) .
(7) انظر : (شرح ألفيّة ابن مالك : 148/2 .) .
(8) انظر : (همع الهوامع : 40/3 .) .
(9) انظر : (حاشيته : 95/2 _ 96 .) .
والخضريّ (1287هـ) : هو مُحمّد بن مُصطفى بن حسن الخُضريّ ، أحد فُقهاء الشّافعيّة ، وأحد عُلماء العربيّة ، اشتغل بالعلوم الشّرعيّة والفلسفيّة .
ترجمته في : (الأعلام : 100/7 _ 101 ، مُعجم المُؤلّفين : 27/12 .) .
(10) انظر : (شرح المُقدّمة الجُزُوليّة الكبير : 892/2 .) .
(11) انظر هذا القول في : (شرح التّسهيل : 40/3 _ 41 ، همع الهوامع :) ، و _ برواية : (<< مَا أَشَدَّ فِي الهَيْجَاءِ لِقَاءَها ! ، وَمَا أَكْرَمَ فِي اللزَبَاتِ عَطَاءَهَا ! ، ومَا أَثْبَتَ فِي المَكْرُمَاتِ بَقَاءَهَا ! . >>) _ في : (شرح عُمدة الحافظ : 748/2 .) ، و _ برواية : (<< مَا أَشَدَّ فِي الهَيْجَاءِ لَقَاءَهَا ! ، وأَكْرَمَ فِي الكُرُبَاتِ عَطَاءَهَا ! ، . . . . . >>) _ في : (المحصول : 80أ .) ، و مع قصّته _ برواية : (<< وَأَكْــرَمَ فِيْ اللأْوَاءِ عَطَاءَهَا ! ، وَأَثْبَتَ فِيْ المَكْرُمَاتِ بِنَاءَهَا ! . >>) _ في : (العقد الفريد : 290/1 .) .
(12) عمّار (37هـ) : هو أبو اليقظان عمّار بن ياسر المذحجيّ ، أسلم بمكّة ، وهو معدودٌ في السّابقين والأوّلين المُهاجرين ، ومِمّن عذّب في الله بمكّة ، شهد مع رسول الله _ ρ _ بدرًا وأُحدًا والخندق ، ومشاهده كُلّها .
=
= ترجمته في : (الطّبقات الكُبرى : 246/3 ، تاريخ بغداد : 161/1 _ 164 .) .
(13) انظر هذا الأثر في : (شرح التّسهيل : 41/3 ، شرح عُمدة الحافظ : 750/2 .) .

والشّعر كقول العبّاس بن مرداس[2] :

وَقَالَ نَبِيُّ المُسْلِمِيْنَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ يَكُوْنَ المُقَدَّمَا[3] .

وقول أوس بن حجر[4] :

أُقِيْمُ بِدَارِ الحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وَأَحْرِ إِذَا قَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلاَ[5] .

وقول عبد الله بن سبرة[6] :

---

(1) انظر هذا القول في : (المُفصّل : 331 ، الإيضاح في شرح المُفصّل : 111/2 _ 112 ، المحصول :
80ب ، همع الهوامع : 40/3 .) .

(2) العبّاس بن مرداس (18هـ) : هو أبو الهيثم العبّاس بن مِرداس بن أبي عامر السُّلَميّ ، أحد الشُّعراء المُخضرمين ، أمّه الخنساء ، أسلم على يد النّبيّ _ ρ _ ، وقبيل فتح مكّة ، وكان من المُؤلّفة قلوبهم .
ترجمته في : (الطّبقات الكُبرى : 272/4 _ 273 ، المُؤتلف والمُختلف : 103 مُعجم الشُّعراء :
120 .) .

(3) من الطّويل ، من أبياتٍ عددها ثَمانية عشر بيتًا ، هو الحادي عشر منها ، قالَها ذاكرًا فتح مكّة وحنين ، ومادحًا رسول الله _ ρ _ .
وأوّلُها :
مِنْ مَبلغِ الأَقْوَامِ أَنَّ مُحَمَّدا رَسُوْلُ الإِلَهِ رَاشِدٌ حَيْثُ يَمَّمَا .
وقبله :
حَلَفْتُ يَمِيْنًا بَرَّةً لِمُحَمَّدٍ فَأَكْمَلْتُهَا أَلْفًا مِنَ الخَيْلِ مُلْجَمَا .
وبعده :
أَطَعْنَاكَ حَتَّى أَسْلَمَ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَحَتَّى صَبحْنَا الجَمْعَ أَهْلَ يَلَمْلَمَا .
وهو في : (ديوانه : 102 ، شرح التّسهيل : 41/3 ، شرح الكافية الشّافية : 1096/2 ، الجنى الدّاني : 49 ، تَمهيد القواعد : 2619/6 ، المقاصد النّحويّة : 73/3 .) ، وعجزه في : (همع الهوامع : 40/3 .) .

(4) أوس بن حجر (؟ _ قبيل الإسلام _ .) : هو أوس بن حجر بن عتّاب التّميميّ ، أشعر النّاس في الجاهليّة قبل ظهور النّابغة وزُهير ، ومن أوصف الشُّعراء للخمر والسّلاح وخاصّةً القوس ، وكان غزلاً مُغرمًا بالنّساء ، له ديوانٌ مطبوعٌ .
ترجمته في : (طبقات فُحول الشُّعراء : 97/1 ، الشّعر والشُّعراء : 119 _ 123 ، إنباه الرّواة : =
= 302/3 .) .

(5) من الطّويل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها اثنان وخمسون بيتًا ، هو خامسها ، قالَها
ومطلعها :
صَحَا قَلْبُهُ عَنْ سُكْرِهِ فَتَأَمَّلاَ وَكَانَ بِذِكْرَى أُمِّ عَمْرٍو مُوَكَّلاَ .
وقبله :
وَإِنْ قَالَ لِي مَاذَا تَرَى يَسْتَشِيْرُنِي يَجِدْنِي ابْنَ عَمِّ مِخْلَطِ الأَمْرِ مِزْيَلاَ .

وَيْلُ أُمِّ جَارٍ غَدَاةَ الرَّوْعِ فَارَقَنِي أَهْوِنْ عَلَيَّ بِهِ إِذْ بَانَ فَانْقَطَعَا[1] .

وقول عُمر بن أبي ربيعة :

فَصَدَّتْ وَقَالَتْ : بَلْ تُرِيْدُ فَضِيْحَتِي وَأَحْبِبْ إِلَى قَلْبِي بِهَا مُتَغَضِّبَا[2] .

وقول الشّاعر :

عَاتَبَتْنِي وَمَا أَلَذَّ لَدَى الصَّبِّ عِتَابَ الحَبِيْبِ يَوْمَ التَّلَاقِي[3] .

وقول الشّاعر :

خَلِيْلَيَّ مَا أَحْرَى بِذِي اللبِّ أَنْ يُرَى صَبُوْرًا وَلَكِنْ لاَسَبِيْلَ إِلَى الصَّبْرِ[4]

.

وبعده :

وَأَسْتَبْدِلُ الأَمْرَ القَوِيَّ بِغَيْرِهِ إِذَا عَقْدُ مَأْفُونِ الرِّجَالِ تَحَلَّلاَ .

وهو في : (ديوانه : 83 ، شرح التّسهيل : 41/3 ، شرح عُمدة الحافظ : 748/2 ، شرح الكافية الشّافية : 1096/2 ، تذكرة النُّحاة : 292 ، المقاصد النّحويّة : 74/3 ، شرح شواهد المُغني : 400/2 .) ، وعجزه في : (شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 272/2 .) .

(6) عبد الله بن سبرة (؟ _ إسلاميّ _ .) : هو عبد الله بن سبرة الجرْشيّ ، شاعرٌ إسلاميٌّ ، أحد فتّاك العرب في الإسلام ، له مُنتخباتٌ شعريّةٌ في : (الحماسة لأبي تمّام : 87 ، شرحه للأعلم : 235/1 ، شرح ديوان الحماسة : 483/2/1 ، الحماسة البصريّة : 7/1 ، التّذكرة السّعديّة : 102 .) .

ترجمته في : (المُحبّر : 35 ، الإصابة : 92/5 .) .

(1) من البسيط ، من أبياتٍ عددها أربعة عشر بيتًا ، هو أوّلُها ، قالَها حين قُطعت يده .

وبعده :

يُمْنَى يَدَيَّ غَدَتْ مِنِّي مُفارقةً لَمْ أَسْتَطِعْ يَوْمَ خِلْطَاس لَهَا تَبَعَا .

وهو في : (شرح عُمدة الحافظ : 749/2 .) ، و _ برواية :

(وَيْلُ أُمِّ جَارٍ غَدَاةَ الجَسْرِ فَارَقَنِي أَعْزِزْ عَلَيَّ بِهِ إِذْ بَانَ فَانْصَدَعَا) _

في : (عيون الأخبار : 289/1 ، الوحشيّات : 25 .) .

(2) من الطّويل ، من أبياتٍ عددها عشرةٌ ، هو رابعها ، قالَها فيما يحصل في الليل السّاتر .

وأوّلُها :

وَآَخِــرُ عَهْــدِي بِالرَّبَــابِ مَقَالُهَــا أَلَسْــتَ تَــرَى مَــنْ حَوْلَنَــا فَتَرَقَّبَــا .

=

= وقبله :

فَقُلْتُ لَهَا : فِي اللهِ وَاللَيْلُ سَاتِرٌ فَلاَ تَشْعَبِي إِنْ تَسْأَلِي العُرْفَ مَشْعَبَا .

وبعده :

وَبَاتَتْ تُفَاتِيْنِي لَعُوْبٌ كَأَنَّهَا مَهَاةٌ تُرَاعِي بالصَّــرَائِمِ رَبْرَبَا .

وهو في : (ديوانه : 41 ، شرح عُمدة الحافظ : 749/2 .) .

(3) من الخفيف ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .

وهو في : (شرح عُمدة الحافظ : 748/2 .) .

(4) من الطّويل ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .

وهو في : (المقاصد النّحويّة : 75/3 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 271/2 ، همع الهوامع : 40/3 .) .

وقول الرّاجز :

يَا صَاحِ مَا أَحَقَّ باللبِيْبِ .
تَجَنُّبَ اللَهْوِ لَدَى المَشِيْبِ[1] .

أمّا القياس فعلى النّحو الآتي :

أ _ أنّ الفصل قد جاز في باب (نِعْمَ) و (بِئْسَ) ، فإذا جاز فيهما والتّعجّب أشدّ تصرّفًا في معموله منهما فالجواز فيه أولى[2] .

ب _ أنّ ارتباط ألفاظ التّعجّب ليس أقوى من ارتباط المُضاف بالمُضاف إليه وهُما كالشّيء الواحد ، ومع ذلك فقد جاز الفصل بينهما بالظّرف والجارّ والمجرور ، فجواز الفصل بِهما بين فعل التّعجّب والمُتعجّب منه وليسا كالشّيء الواحد أحقّ وأولى[3] .

ج _ أنّ الفصل بالجارّ والمجرور والظّرف جائزٌ في (إنَّ) وأخواتِها وهي حُروفٌ
ضعيفةٌ ، فأحرى به أنْ يجوز في باب (التّعجّب) ؛ لقوّة الفعل ، يقول ابن إياز : ((إنّ فعل التّعجّب وإنْ ضعف ؛ لمنع تصرّفه فلا ينحطّ عن درجة (إنّ) ، وقد أُجيز الفصل بين (إنّ) واسْمها بِهما فكذلك في فعل التّعجّب ، بل هو أولى .)) [4] .

ويقول ابن عصفور : ((إنّ ذلك قد جاء في الحرف مع أنّ الحرف أضعفُ من الفعل ، فالأحرى أنْ يجوز مع الفعل ، وذلك نحو قولك : إنَّ بِكَ زَيْدًا مَأْخُوذٌ .

فإنْ قيل : إنّ الحرف قد خرج من الباب الأضعف إلى الباب الأقوى ؛ لشبهه
بالفعل ، وفعل التّعجّب خرج من الباب الأقوى وهو الفعل إلى الباب الأضعف وهو الحرف .

فالجواب : إنّ فعل التّعجّب قويٌّ الأصل ؛ لأنّه فعلٌ ، و (إنَّ) ضعيفة الأصل ؛ لأنّها حرفٌ ، فلا أقلّ من أنْ يكونا في رُتبةٍ واحدةٍ .)) [5] .

---

(1) من الرّجز ، وهو في : (شرح عُمدة الحافظ : 750/2 .) .
(2) انظر : (المسائل البغداديّات : 256 .) .
(3) انظر : (شرح التّسهيل : 41/3 ، المحصول : 80ب .) .
(4) (المحصول : 80ب .) .
(5) (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 49/2 .) .

وقد ارتضى ابن يعيش هذا المذهب ؛ فوصفه بالصّحّة ، واختاره لوجهٍ واحدٍ ، وهو اتّساع العرب في الجارّ والمجرور والظّرف ، وهذا الاختيار له صحّته ، يقــول ابن الحاجب : ((الظُّروف اتُّسع فيها فجرى فيها ما لَمْ يجرِ في غيرها .)) [1] .

وهذا هو المذهب المشهور المنصور ؛ لكثرة ما ورد عليه نثرًا ونظمًا ، ولصحّة القياس عليه .

ـ والله Ψ أعلم بالصّواب ـ

* * * * * * * * * *

عوامل الجزم :

ـ المسألة الحادية عشرة ـ

(لَمّا) الشّرطيّة من حيث الحرفيّة والاسميّة .

قال ابن يعيش : (((لَمّا) اسمٌ ظرفيٌّ يُقدّر بوقتٍ .))[2] .

اختلف النّحويّون في (لَمَّا) الشّرطيّة من حيث الحرفيّة والاسْميّة على وجهين[3] :

1 _ أنّها حرف وجوبٍ لوجوبٍ .

وعليه جرى : سيبويه[4] ، والسُّهيليّ[1] ، وابن مالك _ في أحد قوليه _[2] ، والْمالقيّ[3] ، والمُراديّ[4] ، وصحّحه أبو حيّان[5] .

---

(1) (الإيضاح في شرح المُفصّل : 112/2 .) .
(2) (المُستنهى : أ/16أ .) .
(3) بسط القول فيها ناصر الكُريريّ في : (أُسلوب الشّرط بين النّحويّين والأُصوليّين : 162 _ 168 .) .
(4) انظر : (الكتاب : 98/1 ، 234/4 .) .

2 _ أنّها اسمٌ ظرفيٌّ يُقدّر بـ (حين) .
وعليه جرى : ابن قُتيبة[6] ، وابن السّرّاج[7] ، والفارسيّ[8] ، وابن جنّيّ[9] ،
وعبد القاهر الجُرجانيّ[10] ، والحيدرة[11] ، والعُكبريّ[12] ، وابن يعيش الحلبيّ[13] ، وابن مالك _ في قوله الآخر _[14] ، وابن هشام[15] ، والتّفتازانيّ[16] .

وحُجّتهم السّماع والقياس :

أمّا السّماع فكقول الرّاجز :

إِنِّي لأَرْجُوْ مُحْرِزًا أَنْ يَنْفَعَا .
إِيَّايَ لَمّا صِرْتُ شَيْخًا قَلِعَا[17] .

والقياسُ أنّ (لَمّا) مُركّبةٌ من (لَمْ) النّافية ، و (مَا) فحصل فيها بالتّركيب معنًى لَمْ يكن لَها وهو الظّرفيّة ، وخرجتْ بذلك إلى حيّز الأسْماء فاستحالتْ

---

(1) انظر : (نتائج الفكر : 127 .) .
(2) انظر : (شرح الكافية الشّافية : 1644/3 .) .
(3) انظر : (رصف المباني : 354 .) .
(4) انظر : (جُمل الإعراب : 87 ، 129 ، الجنى الدّاني : 594 .) .
(5) انظر : (البحر المُحيط : 714/3 .) .
(6) انظر : (تلقين المُتعلّم من النّحو : 88 .) .
(7) انظر : (الأُصول : 173/3 .) .
(8) انظر : (إيضاح الشّعر : 104 ، الإيضاح العضُديّ : 328/1 ، المسائل البغداديّات : 316 .) .
(9) انظر : (الخصائص : 353/2 ، 222/3 .) .
(10) انظر : (المُقتصد : 1092/2 .) .
(11) انظر : (كشف المُشكل : 370 .) .
(12) انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 33/1 .) .
(13) انظر : (شرح المُفصّل : 106/4 .) .
(14) انظر : (شرح التّسهيل : 102/4 .) .
(15) انظر : (مُغني اللبيب : 309/1 _ 310 .) .
(16) انظر : (المُطوّل : 133 .) .
(17) من الرّجز .
(شَيْخًا قَلِعَا) : يتقلّع إذا قام ، أي : لا يثبت على قدمه .
انظر _ في (قَلَعَ) _ : (لسان العرب : 291/8 ، القاموس المُحيط : 975 ، تاج العروس : 397/11 .) .
وهُما في : (شرح التّسهيل : 102/4 ، شرح عُمدة الحافظ : 403/1 ، شرح الكافية الشّافية : 1644/3 ، شواهد التّوضيح والتّصحيح : 26 ، لسان العرب _ (قَلَعَ) _ : 291/8 ، تاج العروس _ (المادّة نفسها) _ : 399/11 .) .

بالتّركيب من الحرفيّة إلى الاسْميّة ، كما استحالتْ (إذْ) بدخول (مَا) عليها من الاسْميّة إلى الحرفيّة ، وتغيّر معناها بالتّركيب من الْمُضيّ إلى الاستقبال[1] .

وقد ارتضى ابن يعيش هذا الرّأي ؛ لذكره دون غيره ، ولَمْ يذكر وجه الاختيار .

وهذا الاختيار غير سليمٍ ؛ لأنّ القول بحرفيّة (لَمَّا) الشّرطيّة هو الظّاهر ؛ لِما يأتي :

أ _ ((أنّ الاسْميّة فيها مُتكلّفةٌ ، والحرفيّة غير مُتكلَّفةٍ ، وكُلّ مبنيٍّ لازمٍ للبناء فالحُكم عليه بالحرفيّة إلاّ إنْ دلّت دلائل مُقوّيةٌ له في حيّز الأسْماء ، فـ (لَمَّا) وإنْ كانت بِمعنى (حِيْن) لا يُخْرجُها هذا المعنى إلى الاسْميّة فإنّ من الحروف ما يتقدّر بالأسْماء وهو لازمٌ للحرفيّة ، ومنها ما يتقدّر بالفعليّة وهو لازمٌ للحرفيّة .))[2] .

ب _ أنّ الاسْميّة مشكوكٌ فيها ، والحرفيّة ظاهرةٌ ؛ من قبل أنّها دالّةٌ على معنى الشّرط ، فتقتضي فيما مضى وُجوبًا لوجوبٍ ، كما هو الحال في (لو) فإنّها تقضي امتناعًا لامتناع ، والحُكم بالظّاهر أرجح ، فتثبت لَها الحرفيّة[3] .

ج _ أنّها أُجيبت بـ (ما) النّفي ، و (إذا) الفُجائيّة ، قال I : [illegible] [4] ، وقال I : [illegible]

---

(1) انظر : (إيضاح الشّعر : 104 ، شرح المُفصّل : 106/4 .) .
(2) (رصف المباني : 354 .) .
(3) انظر : (شرح التّسهيل : 102/4 .) .
(4) (فاطر : 42 .) .

[illegible] [1] ، و (ما) النّافية ، و (إذا) الفُجائيّة لا يعمل ما بعدهُما فيما قبلهما ، وهذا ينفي كونُها ظرفًا[2] .

د _ أنّها تُشعر بالتّعليل ، والظّروف ليست كذلك[3] .

هـ _ أنّها ليس فيها شيءٌ من علامات الاسْميّة[4] .

و _ أنّها لا موضع لَها من الإعراب[5] .

ي _ إجماع النّحويّين على زيادة (أنْ) بعدها ، فلو كانت ظرفًا والجُملة بعدها في محلّ
جرٍّ بالإضافة لـزم الفصل بين المُضاف والمُضاف إليه بـ (أنْ) ، وهو مُمتنعٌ[6] .

وبِهذا ثبت أنّ رأي سيبويه ومن تابعه أوجه الوجهين ، وما استدلّ به المُخالفون من قول الرّاجز فيحتمل أنْ يكون جواب (لَمّا) محذوفًا ؛ لدلالة المعنى عليه ، أي : لَمّا صِرْتُ شَيْخًا قَلِعًا حَصَلَ لِيْ هَذَا الرَّجَا[7] .

ــ والله Ψ أعلم بالصّواب ــ

* * * * * * * * * *

---

(1) (العنكبوت : 65 .) .
(2) انظر : (البحر المُحيط : 714/1 ، الدُّرّ المصون : 131/1 .) .
(3) انظر : (الجنى الدّاني : 595 ، الأسرار الشّافية : 87أ .) .
(4) انظر : (الجنى الدّاني : 595 .) .
(5) انظر : (شرح قطر النّدى : 62 .) .
(6) انظر : (حاشية الصّبّان : 10/4 .) .
(7) انظر : (المُساعد : 198/3 .) .

ـ المسألة الثّانية عشرة ـ

(إذ ما) من حيث الحرفيّة والظّرفيّة .

قال ابن يعيش : ((و (إذْ مَا) بخلافٍ ، على مذهب سيبويه أنّها حرفٌ يجزم الفعل المُستقبل بِمعنى الشّرطيّة كما يجزمه (إنْ) .
وغيره يقول : هي ظرفٌ مُتضمّنٌ لـ (إنْ) ، وهو الأولى والأكثر .)) [1] .

اختلف النّحويّون في (إذْ مَا) هل هي حرفٌ أو ظرفٌ على مذهبين :

1 _ أنّها حرفٌ .

وإليه صار : سيبويه[2] ، والمُبرّد _ في أحد قوليه _[3] ، والهرويّ[4] ، وابن الحاجب[5] ، وابن عصفور[6] ، وصحّحه الشّلَوبين[7] ، وبَهاء الدّين بن النّحّاس[8] ، والمُراديّ[9] ، وعُزي إلى الجمهور[10] .

---

(1) (المُحيط : 55/1أ _ ب .) .
(2) انظر : (الكتاب : 56/3 .) .
(3) انظر : (المُقتضب : 45/2 .) .
(4) انظر : (الأُزهيّة : 98 .) .
(5) انظر : (الإيضاح في شرح المُفصّل : 35/2 ، شرح المُقدّمة الكافية : 878/3 .) .
(6) انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 311/2 ، المُقرّب : 273/1 .) .
(7) انظر : (التّوطئة : 150 ، شرح المُقدّمة الجُزُوليّة الكبير : 507/2 .) .
(8) انظر : (التّعليقة على المُقرّب : 891/2 .) .
(9) انظر : (الجنى الدّاني : 191 .) .
(10) في : (شرح شذور الذّهب : 314 .) .

2 _ أنّها ظرفٌ .

وإليه صار : المُبرّد _ في قوله الآخر _[1] ، وابن السّرّاج[2] ، والفارسيّ[3] ، وابن جنّيّ[4] ، والحيدرة[5] ، وابن مُعطٍ[6] ، والخُويّيّ[7] .

وحُجّتهم :

أنّها كانت قبل دُخول (ما) اسمًا ، والأصل عدم التّغيير[8] ؛ لذا يجب بقاؤها على الاسْميّة متى وُجد السّبيل إليه وإنْ ذهبت دلالتها على الزّمان الذي كانت تدلّ عليه ؛ ذلك أنّ التّركيب أحدث فيها حُكما لَمْ يكن فيها ، حيث نقلها إلى أنْ صارت تُعطي الزّمان المُستقبل[9] .

وقد ارتضى ابن يعيش هذا المذهب ؛ فوصفه بالأولى ، واختاره لوجهٍ واحدٍ وهو أنّ أكثر النّحاة عليه ، وهذا الاختيار لا يصحّ ؛ لأنّ (إذْ مَا) ((لَمْ تبقَ لَها دلالتها على الزّمان التي كانت لَها قبل تركيبها مع (ما) والاشتراط بِها ، وإذا لَمْ تبقَ لَها دلالتها على الزّمان لَمْ يبقَ فيها من معنى الاسْميّة شيءٌ ؛ لأنّها لَمْ تكُن اسمًا إلاّ بِما فيها من الدّلالة على الزّمان ، وإذا لَمْ يبقَ فيها من معنى الاسْميّة شيءٌ فهي كلمةٌ تدلّ على أنّ ما يتّصل بِها شرطٌ في الجواب ، فإذا كانت كذلك فهي كلمةٌ تدلّ على معنًى في غيرها ، وكُلّ ما هو كذلك فأصله أنْ يكون حرفًا إلاّ أنْ يقوم دليلٌ على اسْميّته .))[10] .

---

(1) منسوبٌ إليه في : (شرح المُقدّمة الجُزُوليّة الكبير : 507/2 ، شرح الكافية الشّافية : 1622/3 ، شرح الكافية للرّضيّ : 90/4 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 311/2 ، شرح الجُمل لابن الفخّار :
508/2 ، شرح قطر النّدى : 57 ، المُساعد : 141/3 .) .

(2) انظر : (الأُصول : 159/2 ، المُوجز : 82 .) .

(3) انظر : (الإيضاح العضُديّ : 321/1 .) .

(4) انظر : (اللمع : 133 .) .

(5) انظر : (كشف المُشكل : 375 .) .

(6) انظر : (الفصول الخمسون : 207 .) .

(7) انظر : (شرح الفصول الخمسون : .) .

(8) انظر : (شرح قطر النّدى : 57 .) .

(9) انظر : (شرح المُقدّمة الجُزُوليّة الكبير : 508/2 ، شرح الجُمل لابن الفخّار : 508/2 .) .

(10) (شرح المُقدّمة الجُزُوليّة الكبير : 507/2 _ 508 .) .

ويقول ابن الفخّار : ((الأصل فيها أنْ تكون حرفًا ؛ لأنّها بِمنْزلته في لفظها وأصل معناها ، وإنّما قُلنا فيها بالاسْميّة ؛ لجريان بعض أحكام الأسْماء عليها ، فاسْميّتها مجازيّةٌ ، فلمّا رُكّبت مع حرف (ما) في هذا الباب انتفت عنها أحكام الأسْماء جُملةً ، فكان الحُكم الذي أوجبه التّركيب أنْ صيّرها إلى الأصل الذي كان ينبغي أنْ يكون عليه قبل التّركيب ؛ لانتفاء جُملة أحكام الأسْماء عنها في حال التّركيب .)) [1] .

أمّا بَهاء الدّين بن النّحّاس فيقول : ((والصّحيح قول سيبويه _ رحمه الله _ ؛ لأنّها قبل التّركيب حُكم باسْميّتها ؛ لدلالتها على الزّمن الْماضي دون شيءٍ آخر ؛ ولقبولِها التّنوين ، والإضافة إليها ، ووقوعها مفعولاً فيها .

وأمّا بعد التّركيب فمدلولُها بالإجماع المُجازاة ، وهو من معاني الحُروف ، فمن ادّعى لَها مدلولاً آخر فعليه بالبيان ، وهي إذا رُكّبت غير قابلةٍ لشيءٍ من العلامات التي كانت تقبلها قبل التّركيب ، فلا وجه لادّعاء اسْميّتها حينئذٍ .)) [2] .

كما أنّ من الدّلالات التي تُثبت الحرفيّة لَها أنّ الجزم بِها مُنكرٌ عند كثيرين ، وخصّوه بالضّرورة كـ (إذا) [3] ، قال العبّاس بن مرداس :

إذْ مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُوْلِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ[4] .

على تقدير (إنْ) مكان (إذْ مَا) ؛ لأنّه الرّواية في بعض المصادر (إمّا) .

وبِهذا ظهر أنّ الصّحيح هو ما نصّ عليه سيبويه .

ـ والله Ψ أعلم بالصّواب ـ

---

(1) (شرح الجُمل : 508/2 .) .

(2) (التّعليقة على المُقرّب : 891/2 .) .
وانظر : (الجنى الدّاني : 191 .) .

(3) انظر : (همع الهوامع : 451/2 .) .

(4) من الكامل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها ستّة عشر بيتًا ، هو ثانيها ، قالَها في مدح نبيّ الأُمّة _ ρ _ .
ومطلعها :
يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الذِي تَهْوَى بِهِ وَجْنَاءُ مُجْمَرَةُ المَنَاسِمِ عِرْمِسُ .
وبعده :
يَا خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطِيَّ وَمَنْ مَشَى فَوْقَ التُّرَابِ إِذَا تُعَدُّ الأَنْفُسُ .
وهو في : (الكتاب : 57/1 ، الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 216 ، الغُرّة في شرح اللمع : 83/2ب .) ، و _ برواية : (إمَّا) _ في : (ديوانه : 72 .) .

* * * * * * * * * *

ـ المسألة الثّالثة عشرة ـ

(مهما) من حيث الحرفيّة والاسميّة .

قال ابن يعيش : ((ومعنى (مهما) الشّرط فيما لا يعقل خاصّةً أيضًا ، وفيها خلافٌ ، منهم من يقول : هي حرفٌ .
ومنهم من يقول : هي اسمٌ . . . . . والأصحّ أنّها اسمٌ ، والدّليل على أنّه اسمٌ أنّ الضّمير يعود إليه ، وذلك في مثل قوله تعالى : 🕛 ⮛⌖⮙♊⬈⌖⑥
❸❄⌖⑥🖫☺❸✡⌖⑥ ⑩✡⬉✡🖅 ⮛✡⮉⬄ ⇩③⑤⊞▦❄⌖❄➔⊠
🕚 ، فـ (الْهَاء) في (بِهِ) عائدةٌ على (مَهْمَا) .))(🗁) .

اختلف النّحويّون في (مَهْمَا) من حيث الحرفيّة ، والاسْميّة على ثلاثة مذاهب(🗎) :

🗁 _ أنّ (مَهْمَا) اسمٌ مع وجود عود ضميرٍ عليها ، وحرفٌ إنْ عُدم ذلك .
وإليه ذهب : السُّهيليّ(🗏) .

🗎 _ أنّ (مَهْمَا) حرفٌ مُطلقًا .
وإليه ذهب : ابن قُتيبة(🗐) ، وخطّاب(🗄) ، وابن يسعــــــون (⌛) ، والحيدرة(🖮) .

(🗁) (التّهذيب : 🗄🖲🗎 .) .
(🗎) فصّل القول فيها رياض حسن خوّام في : (مَهما في الدّرس النّحويّ : 🗁🗏 _ 🗐🗏 .) .
(🗏) انظر : (مسائل في النّحو واللغة والحديث والفقه : 🖮🖰 .) .
(🗐) انظر : (تأويل مُشكل القُرآن : 🗎🗏🗄 ، تلقين المُتعلّم من النّحو : 🗄⌛ .) .
(🗄) منسوبٌ إليه في : (ارتشاف الضّرب : 🗐/🗏⌛🖰🗁 ، الجنى الدّاني : 🗎🗁⌛ _ وفيه : ((وحكى خطّاب الْمارديّ عن بعضهم أنّها تكون حرفًا بِمعنى (إنْ) .)) _ ، همع الهوامع : 🗎/🗁🗄🗐 ، خطّاب الْمارديّ :
🗐🗐🗁 .) .
وخطّاب (🗀🗄🗐هـ) : هو أبو بكر خطّاب بن يُوسف الْمارديّ ، كان من جلّة النّحويّين ومُحقّقيهم والمُتقدّمين في معرفة اللغة والنّحو ، له معرفةٌ بالشّعر ، تصدّر لإقراء العربيّة طويلاً وصنّف فيها .
ترجمته في : (الذّيل والتّكملة : 🗁/🗁🖲🗎 ، بُغية الوعاة : 🗁/🗏🗄🗄 ، الأعلام : 🖮/🗁⌛🗎 .) .
(⌛) منسوبٌ إليه في : (مُغني اللبيب : 361/1 ، التّصريح : 370/4 ، ابن يسعون النّحويّ : 111 .) . =

= وابن يسعون (542هـ) : هو يُوسف بن يبقى بن يُوسف التُّجيبيّ ، إمامٌ في اللغة والنّحو ، ولي القضاء في المريّة ، كان يُشارك في قرض الشّعر .
ترجمته في : (بُغية المُلتمس : 482 ، إشارة التّعيين : 394 ، بُغية الوعاة : 363/2 .) .

3 _ أنّ (مَهْمَا) اسمٌ مُطلقًا .

وإليـه ذهب : الخليـل[1] ، وسيبويه[2] ، والكسـائيّ[3] ، والأخفش[4] ، والزّجّـاج[5] والفارسـيّ[6] ، ومكّـيّ بـن أبـي طالـب[7] ، والثّمـانينيّ[8] ، والسّمعـــانيّ[9] ، والزّمخشـريّ[10] ، وابـن الـدّهّان[11] ، وأبـو البركـات الأنبـاريّ[12] ، وابن يعيش الحلـــــــــــبيّ[13] ، والشَّلَوبين[14] ، وابـن عصفور[15] ، ونظـام الـدّين النّيسـابوريّ[16] ، وابن جُزَيء[1] ، وأبو حيّان[2] ، والسّمين[3] ، ويحيى بن حمزة[4] ، وابن

---

(7) انظر : (كشف المُشكل : 375 .) .

(1) منسوبٌ إليـه فـي : (الكتـاب : 3/59 ، تأويـل مُشـكل القُـرآن : 532 ، المُقتضـب : 2/48 ، التّعليقـة علـى كتـاب سـيبويه : 2/173 _ 174 ، المسـائل البغـداديّات : 313 ، المسائل العضُديّات : 51 ، الأُصول : 2/159 ، المُحـرّر الـوجيز : 2/443 ، أمـالي ابـن الشّـجريّ : 2/571 ، الفريـد : 2/347 ، الجـامع لأحكـام القُـرآن : 7/170 ، ارتشـاف الضّـرب : 4/1863 ، الجنى الدّاني : 611 ، مُغني اللبيب : 1/361 ، الجواهر الحسـان : 3/68 ، منهـاج الطّالب : 2/715 ، همع الهوامع : 2/449 .) .

(2) انظر : (الكتاب : 3/60 .) .

(3) منسوبٌ إليـه فـي : (الجـامع لأحكـام القُـرآن : 7/170 ، غرائبـه : 3/307 ، اللباب في عُلوم الكتاب : 9/280 .) .

(4) منسوبٌ إليـه فـي : (الغُرّة فـي شـرح اللمـع : 2/82ب ، شـرح التّسـهيل : 4/68 ، ارتشاف الضّرب : 4/1863 ، الجنــى الــدّاني : 611 ، المُســاعد : 3/137 ، همــع الهوامــع : 2/449 .) .

(5) انظر : (معاني القُرآن وإعرابه : 2/369 .) .

(6) انظر : (المسائل العضديّات : 52 .) .

(7) انظر : (مُشكل إعراب القُرآن : 1/299 .) .

(8) انظر : (شرح اللمع : 195ب ، الفوائد والقواعد : 536 .) .

(9) انظر : (تفسير القُرآن : 2/207 .) .

(10) انظر : (الكشّاف : 2/137 _ 138 .) .

(11) انظر : (الغُرّة في شرح اللمع : 2/83أ ، الفُصول في العربيّة : 53 .) .

(12) انظر : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 1/314 .) .

(13) انظر : (شرح المُفصّل : 7/43 .) .

(14) انظر : (شرح المُقدّمة الجُزُوليّة الكبير : 2/502 .) .

(15) انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 2/312 .) .

(16) انظر : (غرائب القُرآن : 3/307 .) .

عادل[5] ، والقَلْصَاديّ[6] ، والرَّصَّاص[7] ، وبَحْرق[8] ، وصحّحه ابن بابشاذ[9] ، وابن الفخّار[10] ، وعُزي إلى البصريّين[11] ، وجمهور النّحويّين[12] .

وحُجّتهم :

عود الضّمير عليها ، والضّمير لا يعودُ إلاّ على الأسْماء[13] ، قال I :
﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[14] .

وقول المُتَنَخِّل الهُذليّ[15] :

ونظام الدّين النّيسابوريّ (728هـ) : هو نظام الدّين الحسن بن مُحمّد القمّيّ النّيسابوريّ ، عالِمٌ في التّفسير ، وله اشتغالٌ بالحكمة والرّياضيّات ، نشأ وسكن في نيسابور .
ترجمته في : (بُغية الوعاة : 525/1 ، هديّة العارفين : 283/1 ، الأعلام : 216/2 .) .
(1) انظر : (التّسهيل لعلوم التّنْزيل : 313/1 .) .
(2) انظر : (ارتشاف الضّرب : 1863/4 ، البحر المُحيط : 149/5 ، تقريب المُقرّب : 82 ، النُّكت الحسان : 151 .) .
(3) انظر : (الدُّرّ المصون : 328/3 ، عُمدة الحُفّاظ : 120/4 .) .
(4) انظر : (الحاصر : 458/2 .) .
(5) انظر : (اللباب في علوم الكتاب : 279/9 .) .
(6) انظر : (مدخل الطّالبين : 99 .) .
(7) انظر : (منهاج الطّالب : 715/2 .) .
(8) انظر : (تُحفة الأحباب : 281 .) .
(9) انظر : (شرح المُقدّمة المُحْسِبة : 246/1 .) .
(10) انظر : (شرح الجُمل : 58/1 .) .
(11) في : (غرائب القُرآن : 307/3 ، الصّعقة الغضبيّة : 537 .) .
(12) في : (شرح الجُمل لابن الفخّار : 58/1 ، اللباب في علوم الكتاب : 279/9 .) .
(13) انظر : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 151/2ب ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 314/1 ، الفريد : 348/2 ، غرائب القُرآن : 307/3 ، الصّعقة الغضبيّة : 537 ، شرح الجُمل لابن الفخّار : 58/1 ، التّسهيل : 313/1 ، الدُّرّ المصون : 329/3 ، اللباب في علوم الكتاب : 280/9 ، منهاج الطّالب : 715/2 .) .
(14) (الأعراف : 132 .) .
(15) المُتَنَخِّل الهُذليّ (جاهليٌّ ، أو مُخضرمٌ) : هو أبو أُثَيْلَة مالك بن عُويْمر اللحيانيّ ، شاعرٌ من نوابغ هُذيل ، وهو أجود قصيدةً طائيّةً قالتها العرب ، له مُنتخباتٌ شعريّةٌ في : (شرح أشعار الهُذليّين : 1249/3 _ 1285 ، الشّعر والشّعراء : 443 _ 444 ، البرصان والعرجان والعميان والحولان : 221 _ 222 ، الأغاني :

إِذَا سُدْتَهُ سُدْتَ مِطْوَاعَةً   وَمَهْمَا وَكَلْتَ إِلَيْهِ كَفَاهْ(🗁) .

وقد ارتضى ابن يعيش هذا المذهب ؛ فوصفه بالصّحّة ، واختاره لوجهٍ واحدٍ ، وهو أنّ الضّمير يعودُ إليها(🗎) ، مُستدلاً بالآية السّابقة .

وهذا الوجه صحيحٌ ؛ لأنّ ما ورد عن السُّهيليّ مردودٌ بعدم انفكاك (مَهْمَا) عن

حُكمٍ من أحكام الأسْماء(🗎) .

أمّا ما ورد عن القائلين بالحرفيّة مُطلقًا فمُتأوّلٌ بِما يأتي :

أمّا قول زُهير بن أبي سُلمى :

وَمَهْمَا يَكُنْ عِنْدَ امْرِىءٍ مِنْ خَلِيْقَةٍ   وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ(🗐) .

فالجواب عنه بأنّ (مَهْمَا) إمّا مُبتدأ ، واسم (تكُنْ) ضميرٌ راجعٌ إليها ، والظّرف

خبرٌ ، وتأنيث الضّمير إنّما جاء ؛ لأنّها (الخليقة) في المعنى ، مثل : « مَا جَاءَتْ

🗎🗁/🗎/🗎🗎/🗄⌛🗎 ، مُنتهى الطّلب : ◉/ᘐ◉/ᘐ◉ᘐ🗁 _ 🗎🗁🗎 ، زهر الآداب وثَمر الألباب : 🗁/◉ᘐ🗁🗁🗁 ، الحماسة

البصريّة : 🗁/🖰🗎🗎 ، 🗎/⌛🗄🗁 .) .

ترجمته في : (الشّعر والشّعراء : 🗎🗐🗐 _ 🗐🗐🗐 ، البُرصان والعرجان والعميان والحولان :

🗁🗎🗎 _ 🗎🗎🗎 ، الأغاني : 🗎🗁/🗎🗎/🗄⌛🗎 .) .

(🗁) من المُتقارب ، من أبياتٍ ستّةٍ ، قالَها في رثاء أبيه .

وأوّلُها :

لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُوْ مَالِكٍ   بِوَانٍ وَلاَ بِضَعِيْفٍ قِوَاهْ .

وقبله :

وَلَكِنَّهُ هَيِّنٌ لَـيِّنٌ   كَعَالِيَةِ الرُّمْحِ عَرْدٌ نَسَاهُ .

وبعده :

أَلاَ مَنْ يُنَادِيْ أَبَا مَالِكٍ   أَفِيْ أَمْرِنَا أَمْرُهُ أَمْ سِوَاهْ .

وهو في : (ديوان الهُذليّين : 🗎/🗀🗎 ، شرح أشعارهم : 🗎/🖮🖮🗎🗁 ، لُباب الآداب : 🖰🗎🗁 ، شرح

المُفصّل : 🖮/🗎🗐 ، خزانة الأدب : ◉/ᘐ🖮🗎 .) .

(🗎) انظر : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 🗎/🗁🗄🗁ب ، شرحه لابن خروف : 🗎/⌛🖮🖰 ، الفريد :

🗎/🖰🗐🗎 ، الدّرّ المصون : 🗎/◉ᘐ🗎🗎 ، اللباب في علوم الكتاب : ◉/ᘐ🗀🖰🗎 ، منهاج الطّالب : 🗎/🗄🗁🖮 .) .

(🗎) انظر : (شرح الجُمل لابن الفخّار : 🗁/🖰🗄 .) .

(🗐) من الطّويل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها ستّون بيتًا هو التّاسع والخمسون منها ، قالَها في مدح الحارث بن

حَاجَتَكَ ؟ . »[🗁] _ فيمن نصب (حَاجَتك) _ ، و (مِنْ خَلِيقة) تفسيرٌ للضّمير .

وإمّا خبر (تكُن) ، و (خليقة) اسْمها ، و (من) زائدة ؛ لأنّ الشّرط غير موجبٍ عند الفارسيّ[🗎] .

وأمّا قول ساعدة بن جُؤية[3] :

قَدْ أُوْبِيَتْ كُلَّ مَاءٍ فَهْيَ ضَاوِيَةٌ مَهْمَا تُصِبْ أُفُقًا مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ[4] .

فالجوابُ عنه أنّ (مَهْمَا) مفعول (تُصِب) ، و (أُفُقًا) ظرفٌ ، و (مِنْ بَارِقٍ) تفسيرٌ لـ (مَهْمَا) ، أو مُتعلّقٌ بـ (تُصِب) فمعناها التّبعيض ، والمعنى : أيَّ شَيءٍ تُصِبْ فِيْ أُفُقٍ مِنَ البَوَارِقِ تَشِمْ[5] .

عوف ، وهرم بن سِنان .

ومطلعها :

أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلَّمِ بِحَوْمَانَةِ الدَّرَّاجِ فَالمُتَثَلَّمِ ؟ .

وقبله :

وَمَنْ يَغْتَرِبْ يَحْسِبْ عَدُوًّا صَدِيْقَهُ وَمَنْ لاَ يُكَرِّمْ نَفْسَهُ لاَ يُكَرَّمِ .

وبعده :

وَمَنْ لاَ يَزَلْ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ وَلَمْ يُغْنِهَا يَوْمًا مِنَ النَّاسِ يُسْأَمِ .

وهو في : (ديوانه _ بشرح أبي العبّاس ثعلب _ : 🖮🗎 ، الجنى الدّاني : 🗎🗁⌛ ، مُغني اللبيب : 🗁/🗁⌛🗎 ، شرح شواهده : 🗁/⌛🖰🗎 ، خزانة الأدب : 🖲/🖮🗎 ، شرح أبيات مُغني اللبيب : 🗄/🖮🗎🗎 ، حاشية الدّسوقيّ : 🗎/🗐⌛🗎 .) .

(🗁) انظر هذا القول في : (تَمام فصيح الكلام : 🗁🖮 .) .

(🗎) انظر : (مُغني اللبيب : 🗁/🗎⌛🗎 ، خزانة الأدب : 🖲/🖰🗎 .) .

(3) ساعدة بن جُؤية (؟ _ مُخضرمٌ _) : هو ساعدة بن جُؤية الهُذليّ ، من بني كعب بن كاهل ، شاعرٌ من مُخضرميّ الجاهليّة والإسلام ، أسلم وليست له صحبة ، شعره محشوٌّ بالغريب والمعاني الغامضة ، له ديوانٌ مطبوعٌ .

ترجمته في : (البُرصان والعرجان والعميان والحولان : 162 ، المُؤتلف والمُختلف : 113 ، الأعلام : = 70/3 .) .

(4) من البسيط ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها ثلاثةٌ وأربعون بيتًا ، هو السّادس عشر منها ، قالَها بعد أنْ كبُر واشتعل رأسه شيبًا .

ومطلعها :

يَا لَيْتَ شِعْرِي أَلاَ مَنْجَى مِنَ الهَرَمِ أَمْ هَلْ عَلَى العَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنَ النَّدَمِ .

وقبله :

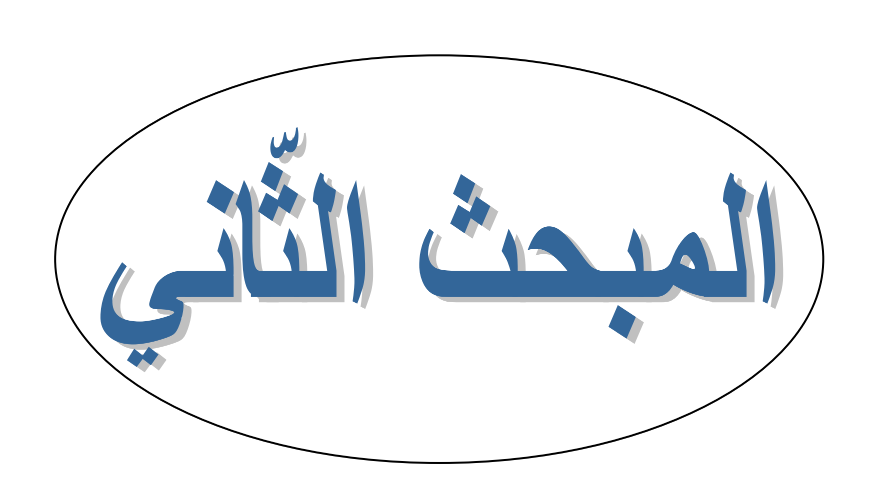
ظَلَّتْ صَوَافِنَ بالأَرْزَانِ صَادِيَةً فِيْ مَاحِقٍ مِنْ نَهَارِ الصَّيْفِ مُحْتَدِمِ .

وبعده :

حَتَّى شَآهَا كَلِيْلٌ موهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللّيْلَ لَمْ يَنَمِ .

ـ والله Ψ أعلم بالصّواب ـ

* * * * * * * * * *



وهو في : (ديوانه : 34 ، ديوان الهُذليّين : 198/1 ، شرح أشعارهم : 1128/3 ، شرح شواهد الإيضاح : 150 ، مُغني اللبيب : 361/1 ، شرح شواهد المُغني : 157/1 ، خزانة الأدب : 28/9 ، شرح أبيات مُغني اللبيب : 345/5 .) .

(5) انظر : (مُغني اللبيب : 362/1 ، خزانة الأدب : 28/9 .) .

الألفاظ الدّالة على اختياراته

الألفاظ التي أطلقها ابن يعيش على ما اختاره من آراء كثيرةٌ ، وهي مُوزّعةٌ على ثلاثة أقسامٍ :

1 ـ التّصريح بلفظ الاختيار والقبول :

تعدّدت الألفاظ التي صرّح بِها ابن يعيش لتكون دالّـةً على ما اختاره من آراءٍ دون غيرها .

وهذا وصفٌ لَها بحسب ما كثر وروده منها فما دون ذلك :

أ _ وصف الرّأي المُختار بأنّه يجوز ، وهو أكثر من أنْ يُحصى[1] .

ب _ وصفه بالصّحّة في ستّين موضعًا[2] .

ج _ وصفه بأنّه أقرب في سبعةٍ وخمسين موضعًا[3] .

---

(1) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 46 ، 109 ، 114 ، 170 ، 175 ، 179 ، 195 ، 204 ، 221 ، 224 ، 286 ، 297 ، 301 ، المُحيط : 56/4أ ، 65أ ، 78ب .) .

(2) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 38 ، 295 ، المُحيط : 1/2ب ، 8ب ، 18ب ، 26ب ، 38ب ، 46ب ، 12/4ب ، 27ب ، 35أ ، 49أ ، 78أ ، 82ب ، 92أ ، 108أ ، 126ب ، 130ب ، 135أ ، 145أ ، 151ب ، المُستنهى : أ/20أ ، 34أ ، 85أ ، ب/83أ ، 94أ ، 104أ ، 154ب ، ج/18ب ، 43ب ، 67ب ، 85ب .) .

(3) انظر _ مثلاً _ : (المُحيط : 36/1أ ، 11/4أ ، 39ب ، 41ب ، 68ب ، 88أ ، 94ب ، 114أ ، 138أ ، المُستنهى : أ/4ب ، 5أ ، 12ب ، 14أ ، 17ب ، 20ب ، 23ب ، 37أ ، 45ب ، 59أ ، 100ب ، ب/41أ ، 43ب ، 71أ ، 73ب ، 76ب ، 108أ ، ج/23ب ، 65ب .) .

ح _ وصفه بالحسن في سبعةٍ وعشرين موضعًا[1] .
د _ وصفه بالجودة في تسعة عشر موضعًا[2] .
ز _ وصفه بأنّه الأولى في سبعة مواضع[3] .
س _ وصفه بالوجاهة في ستّة مواضع[4] .
ط _ وصفه بالوضوح في ستّة مواضع أيضًا[5] .
ع _ وصفه بأنّه الأصل في أربعة مواضع[6] .
ك _ وصفه بالفصاحة في موضعين[7] .
ل _ وصفه بالقُوّة في موضعين أيضًا[8] .
هـ _ وصفه بالرّجحان في موضعٍ واحدٍ[9] .
ي _ وصفه بأنّه أقيس في موضعٍ واحدٍ أيضًا[10] .

وقد يجمع ابن يعيش بين لفظين من ألفاظ القبول والاختيار ؛ زيادةً لتأكيد رأيه المُختار ، ومن ذلك :
- الجمع بين القُوّة ، والحُسن[11] .
- الجمع بين الحُسن ، والصّحّة[12] .
- الجمع بين الجودة ، والفصاحة[13] .
- الجمع بين القُرب ، والوجاهة[14] .
- الجمع بين القُرب ، والصّحّة[15] .

---

(1) انظر _ مثلاً _ : (المُحيط : 65/2أ ، 10/3ب ، 4/4ب ، 72أ ، 74أ ، ب ، 85ب ، 102أ ، 118ب ، 155أ ، المُستنهى : ب/85ب ، ج/71ب .) .
(2) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 46 ، 202 ، 205 ، المُحيط : 103/2أ ، 45/4أ ، المُستنهى : أ/87أ ، ب/40أ ، 54أ ، 76أ ، ج/16ب .) .
(3) انظر : (المُحيط : 21/1أ ، 49/4ب ، المُستنهى : أ/10ب ، 53أ ، 89أ ، 98ب ، ب/39أ .) .
(4) انظر : (المُحيط : 9/3ب ، المُستنهى : أ/93أ ، 100ب ، ب/58ب ، 117ب ، ج/72ب .) .
(5) انظر : (التّهذيب : 86 ، 153 ، المُحيط : 1/1ب ، 18أ ، 25أ ، 26أ .) .
(6) انظر : (المُحيط : 26/2ب ، 27ب ، 38ب ، 74ب .) .
(7) انظر : (التّهذيب : 135 ، 316 .) .
(8) انظر : (المُحيط : 66/2ب ، 141/4ب .) .
(9) انظر : (التّهذيب : 402 .) .
(10) انظر : (المصدر السّابق : 135 .) .
(11) انظر : (المُحيط : 66/2ب .) .
(12) انظر : (المصدر السّابق : 3/أ _ ب .) .
(13) انظر : (المصدر السّابق : 6/4ب .) .
(14) انظر : (المُستنهى : أ/100ب ، ب/117ب .) .
(15) انظر : (المصدر السّابق : ب/107أ .) .

2 ــ السّكوت عن الرّأي المُخالف :

كُلّ مسألةٍ ذكرها ابن يعيش دون أنْ يعرض لآراء النّحويّين لَها هي من المسائل المُختارة لديه .

وهذا القسم هو الأكثر بروزًا في اختياراته ، وقد مضى شيءٌ من ذلك[1] ، وهذه أمثلةٌ أُخرى تسطّر ذلك :

أ _ قوله : ((مِمّا لا يجوزُ أنْ يُقام مُقام الفاعل عند حذفه هو ما انتصب بعد الفعل على التّمييز ، وذلك في مثل قولك : تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا ، و : تصَبَّبَ بَدَنُهُ عَرَقًا ، وما شاكل ذلك[2] ، وإنّما امتنع إقامة التّمييز مُقام الفاعل ؛ لأنّ التّمييز لا يكــون إلاّ نكرةً[3] ، فلو أُقيم لجاز إضماره أيضًا في الفعل كما تقدّم في الحال[4] ، وذلك مُمتنعٌ من قبل أنّ التّمييز لا يكون إلاّ اسْمًا نكرةً ظاهرةً .

واحجاجٌ ثانٍ : وهو أنّ التّمييز في المعنى هو الفاعل كما قدّمنا ، والفاعلُ لا يقومُ مقام نفسه .

واحتجـاجٌ ثالـثٌ : وهـو أنّ التّمييـز بعد الفعل لا يُـذكر إلاّ بعد فاعل ذلـك الفعـل المذكور على تلك الصّيغة ، وذلك الفاعل لا يجوزُ حذفه ؛ لأنّ فعلـه لازمٌ ؛ فلهذا لا يقوم التّمييز مقامه ؛ لأنّه موجودٌ ، وفي هذا معنـى الاحتجـاج الأوسط .))[5] .

---

(1) في : (134 _ 135 ، 354 _ 355 .) .
(2) هذا رأي جمهرة النّحويّين .
انظر نسبته إليهم في : (ارتشاف الضّرب : 1338/3 .) .
ويرى هشام والكسائيّ جواز ذلك ، فيُقال في : امْتَلأتْ الدَّارُ رِجَالاً : امْتُلِىء رِجَالٌ .
انظر نسبته إليهما في : (ارتشاف الضّرب : 1338/3 ، همع الهوامع : 524/1 .) .
(3) أجاز الكُوفيّون مجيئه معرفةً ، وقد مضى في : (677 _ 688 .) بيان المسألة .
(4) إحالةٌ إلى ما قاله في : (263 .) .
(5) (المُحيط : 43/2ب .) .

ب _ قوله : ((يجوزُ حذف المُستثنى منه ؛ لدلالة الاستثناء عليه ، وأكثر ما يكون إذا كان ناقصًا ، وقد ورد ذلك معًا في آيةٍ من كتاب الله تعالى وهو قوله : ﴿ ➔✡✦♦⑥ ✡❄✦✈⑥💻 ⑤✠❄💣①✞🏳② ⌧✞⇖♦✋ ✡✦♦✡⑥ ❄✦✈✦ ✡✦♦✡⑥♍ ✦✈♌⌧❄♦⬆⊲♍ ﴾ [1] ، والتّقدير : وَمَا مِنَّا أَحَدٌ إلاَّ مَنْ لَهُ مَقَامٌ مَعْلُوْمٌ ، فحذف (أَحَدٌ) وهو المُستثنى منه ، وحذف (مَنْ) وهـــو المُســـــتثنى ، وكــــــذلك : ﴿ ➔✦⑤✠💣➲ ✡✈✡⓿⬄ ⑤☺✞⊿♊❄❄✉✠ ⑤✍⌧🖫✡⓿❄✦❄🖗⑧♑ ⑤✠💣①✞🏳② ⌧✞”♦⇖♊✡✡⓿✦⓿✦✈ ⑩✡⇖✡🖅 ✉❄✦⑨♊✉✦ ✡✦⬆♊❸❄✡⇖✡✍🖅 ﴾ [2] ، وأشباه ذلك كثيرٌ .)) [3] .

ج _ قوله : (((لَنْ) في لُغة العرب موضوعةٌ لنفي الأبد إلى ما لا نِهاية لـــه[4] ؛ فلهـــذا فُسّـــر قولـــه تعـــالى : قـــال تعـــالى : ﴿ ⌧✞⓿ ⬀✡⓿🖗❄❄▫✦●✦❄❸ ﴾ [5] على أنّه لا يجوزُ رؤية الباري تعالى لا في الدُّنيا ولا في الآخرة لَمّا كانت (لَنْ) لنفي الأبد .)) [6] .

---

(1) (الصّافات : 164 .) .

(2) نصّـــــــــــــــــها : ﴿ ➔✦⑤✠💣➲ ✡✈✡⓿⬄ ⑤☺✞⊿♊❄❄✉✠ ⑤✍⌧🖫✡⓿❄✦❄🖗⑧♑ ⑤✠💣①✞🏳② ⌧✞”♦⇖♊✡✡⓿✦⓿✦✈ ⑩✡⇖✡🖅 ✉❄✦⑨♊✉✦ ✡✦⬆♊❸❄✡⇖✡✍🖅 ➔✦▦❄⬆□⊲✦ ⑤✍⌧🖫✡✉”✦❄🖗✦⮙→✡ ▦❄✦⊿⊲⬆➲♦ ⮳✦⌧”♊⮵✠⮚♊ ✹✦⮵✠❄”•✉⑤ ﴾ ، (النّساء : 159 .) .

قال الهمذانيّ : (((إلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ) جواب قسمٍ محذوفٍ ، والجملة القسميّة في موضع الصّفة لـــ (أَحَـدٍ) ، ثُـمّ حُـذف (أَحَـدٌ) وأُقيمـت الصّـفة مُقامــه ، ونظيــره : ﴿ ➔✦⑤✠💣➲ ✡✈✡⓿⬄ ♊⊿✡☒♊ ⑤✠💣①✞🏳② ➔✦⑤⊙✡·♦⊿✦⑥🕮 ﴾ [مريم: 71] ، أي : وَمَـا مِـنْكُمْ أَحَدٌ إلاَّ وَارِدُهَـا ، ﴿ ➔✦♦✡⑥ ✡❄✦✈⑥💻 ⑤✠💣①✞🏳② ⌧✞⇖♦✋ ✡✦♦✡⑥♍ ✦✈♌⌧❄♦⬆⊲♍ ﴾ [الصافات:164] ، أي : وَمَا مِنَّا أَحَـــدٌ ،

هذا مذهب أهل البصرة ، وقال أهل الكُوفة : الْمحذوف (مَنْ) ، أي : وَمَا مِنْهُم إلاَّ مَنْ لَيُؤْمِنَنَّ بِـهِ ، وأبى ذلك أهل البصرة ؛ لأنّ الصّلة كبعض الموصول ، ولا يجوزُ حذف بعض الاسم .)) ، (الفريد : 2/408 .) .

وقد ردّ العُكبريّ على الكوفيّين بـ ((أنّ تقدير (مَنْ) هاهُنا بعيدٌ ؛ لأنّ الاستثناء يكون بعد تَمام الاسم ،

و (مَنْ) الموصولة ، والموصوفة غير تامّةٍ .)) ، (التّبيان في إعراب القُرآن : 2/403 .) .

(3) (المُحيط : 4/45ب .) .

(4) هذا ما عليـه الزّمخشريّ فـي : (الكشّـاف : 2/145 _ 146 .) ، ويرى فـي : (المُفصّل : 365 .) أنّها لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المُستقبل .

أمّا ابن السّرّاج فقد عُزي له في : (شرح قطر النّدى : 80 .) أنّ (لن) تأتي للدّعاء .

(5) (من 143 : الأعراف .) .

وقد مضى نصّها في : (362 _ 363 .) .

(6) (المُحيط : 4/99أ .) .

د _ قولـه عند بيانـه لقــولـه I : [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] : (((مثنى وثُلاث ورُباع) منصوبٌ على الحال[2] ، وهو لا ينصرف للعدل والصّفة .)) [3] .

هـ _ قولـه عند بيانـه لقولـه I : [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

وقد ذهب في : (363 .) بيان حُكم الرّؤية في السّنّة النّبويّة المُطهّرة .

(1) (النّساء : 3 .) .

(2) أجاز الزّجّاج إعرابه بدلاً من (ما) في : (معاني القُرآن وإعرابه : 9/2 .) ، وتابعه ابن عطيّة في : (المُحرّر الوجيز : 7/2 .) ، والعُكبريّ في : (التّبيان في إعراب القُرآن : 328/1 .) .

وهذا ضعيفٌ ؛ لأنّ البدل على نيّة تكرار العامل ، وهذه الألفاظ لا تُباشر العوامل .

انظر : (الدُّرّ المصون : 301/2 .) .

(3) (المُستنهى : ب/4ب .) .

وكونه لا ينصرف للعدل والصّفة مذهبٌ منسوبٌ إلى الخليل في : (الكتاب : 225/3 .) ، حيث قال سيبويه : ((وسألتُهُ عن (أُحَادَ) و (ثُنَاءَ) ، و (مَثْنَى) و (ثُلاَثَ) و (رُبَاعَ) ، فقال : هو بِمنْزلة (أُخَر) ، إنّما حدُّه واحدًا واحدًا ، واثنين اثنين ، فجاء محدودًا عن وجههِ فتُرك صرفه .

قلتُ : أفتصرفه في النّكرة ؟ ، قال : لا ؛ لأنّه نكرةٌ يُوصف به نكرة ، وقال لي : قال أبو عمــــــــــــرو : [illegible]
[illegible]
[فاطر:[illegible]] ، صفةٌ ، كأنّك قُلتَ : أُولِي أَجْنِحَةٍ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ ، وثَلاَثَةٍ ثَلاَثَةٍ ، وتصديقُ قول أبي عمرٍو قولُ ساعدة بن جُؤَيّة :

وَعَــاوَدَنِي دِينِــي فَبِــتُّ كَأَنَّمَــا ... خِــلاَلَ ضُــلُوعِ الصَّــدْرِ شِــرْعٌ مُمَــدَّدُ .

=

⇔⓿⌖✓ ➔⌖✓⌖⓿ ✈⌖⍂⌖☆✞☹⑤ ✍☺⇨♦✍✎⑤
☺⇨♦✍✎⑤ ✠⍂✡⌫◘✪♦▦

((: (1) ◷ ⏲④"✡⑨⌖✦ ✋♦⬉✞⌧ ⌖•✡⑩⌖❄❸ ⓿✞⌫⌖❄➬
قوله : ◷ ➬✡⌑☹⌖❷⌖❄✐♊⊃ ◷ منصوبٌ علـــى الحال(2) ، تقديره : فَمَا لَكُمْ عَلَى هَذِهِ الحَالِ ، أَي حَال الخِلاَف .)) (3) .

و _ قوله عند بيانه لقوله I : ◷ ➔⌖⑤✍⌧⅄❄❄➚✞⑥⊙✡✂♦
➔⌖⑤✍⌧⅄❄❄➚✞⑥⊙✡⍂❄⌖➔♦

= ثُمّ قال :

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنِيسُهُ ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ .

فإذا حقّرتَ (ثُنَاءَ) و (أُحَادَ) صرفته ، كما صرفت (أُخَيْرًا) و (عُمَيْرًا) تصغير (عُمَرَ) و (أُخَرَ) إذا كان اسم (رجُلٍ) ؛ لأنّ هذا ليس هُنا من البناء الذي يُخالف به الأصل .)) .

وذهب الفرّاء إلى أنّ الْمانع من صرفه العدل والتّعريف بنيّة (الألف) و (اللام) ، حيث قال : ((أمّـــــا قولـــــــه : ◷ ✓⌖⑥🖫⓿❄⌖⍂◆ ➔⇨❼☼⌫✞❄⁋❺⇨ ➔⌖⊙♦⑩❄⌖❄⁋⬎⌖✍ ◷ فإنّها حُروفٌ لا تُجرى ؛ وذلك أنّهنّ مصروفاتٌ عن جهاتِهنّ ؛ ألا ترى أنّهنّ للثّلاث والثّلاثة ، فكان لامتناعه من الإضافة كأنّ فيه (الألف) و (اللام) ، وامتنع من (الألف) و (اللام) ؛ لأنّ فيه تأويل الإضافة ، كما كان بناء الثّلاثة أنْ تُضاف إلى جنسها ، فيُقال : ثَلاَثُ نِسْوَةٍ ، و : ثَلاَثَةُ رِجَالٍ ، ورُبّما جعلوا مكان (ثُلاث) و (رُباع) (مَثْلَث) و (مَرْبَع) ، فلا يُجرى أيضًا ، كما لَمْ يُجرَ (ثُلاَث) و (رُباع) ؛ لأنّه مصروفٌ ، فيه من العلّة ما في (ثُلاث) و (رُباع) ، ومن جعلها نكرةً وذهب بِها إلى الأسْماء أجراها ، والعربُ تقول : ادْخُلُوا ثُلاَثَ ثُلاَثَ ، و : ثُلاَثَا ثُلاثا ، وقال الشّاعر :

وَإنَّ الغُلاَمَ المُسْتَهَام بِذِكْرِهِ قَتَلْنَا بِهِ مِنْ بَيْنِ مَثْنًى وَمَوْحِدِ .
بِأَرْبَعَةٍ مِنْكُمْ وَآخر خَامِسٍ وَسَادٍ مَعْ الإِظْلاَمِ فِي رُمْح معبدِ .

فوجه الكلام ألاّ تُجرى وأنْ تجعل معرفةً ؛ لأنّها مصروفةٌ ، والمصروف خِلقته أنْ يُترك على هيئتــــه ، مثـــل : (لُكَـــع) و (لَكَـــاع) ، وكـــذلك قولـــه : ◷ ⑤☼✡➔⌧⚐➔✡❄⌧✡⬂⬁ ⑤☹✞⊘♊⓿✡⊘⌖➔⌧ ✓✈⌖❻⓿◘❄⌖⍂◆ ➔⌖❼☼⌫❄✞❄⁋❺⇨ ➔⌖⊙♦⑩❄⌖❄⁋⬎⌖🕮 ◷ .)) ، (معاني القُرآن : 255/1 .) .

أمّا الزّجّاج فقد ذهب في : (معاني القُرآن وإعرابه : 9/1 .) إلى أنّ الْمانع من الصّرف هو عدلُها عن عددٍ مُكرّرٍ ، وعدلُها عن التّأنيث ، حيث قال : ((لا ينصرف من جهتين لا أعلمُ أنّ أحدًا من ذكرهُما ، وهي أنّه اجتمع فيه علّتان ، أنّه معدولٌ عن اثنين اثنين ، وثلاث ثلاثٍ ، وأنّه عدلٌ عن تأنيثٍ .)) .

(1) (النّساء : 88 .) .
(2) لالتزام مجيئه نكرةً .
(3) (المُستنهى : ب/25ب .) .
وما ذكره ابن يعيش مذهب البصريّين .
انظر نسبته إليهم في : (الدُّرّ المصون : 393/2 ، اللباب في علوم الكتاب : 544/6 .) .
أمّا الكُوفيّون فقد ذهبوا إلى أنّه منصوبٌ على خبر (كان) مُضمرة ، تقديره : مَا لَكُمْ فِي المُنَافِقِيْن كُنْتُم فِئَتَيْنِ .
انظر نسبته إليهم في : (الدُّرّ المصون : 393/2 .) .

⑥⌖⮙💧⬈⌖❄▦✡•♊❄▦✞☺⑤ ☠❖⑤⬆💧⮰✞🕒🖫⮪🙢⑥⌖❄⮚
⑥⌖⑨⌖⅄✞⚠ ⑥⌖⮙✡❄⑩ 🖬③⇩💻⑤⌖◎⌖🙘
🔔☺⇨✡📨🙢⑤ ⌖⮉✡✈⮛ 🕗④🖊❄✞⚠⌖❄⮜
⮕⌖⑤🙢📨💧⇨☺⇨☺💧 ⮫⌖◎⌘▦◎♏ 🙞⌖⚠✡”⮹♍ 🕔 [1] :
(((السّارِقُ) مرفوعٌ على أنّـه مُبتدأٌ ، وخبره محذوفٌ ، يُقدّر مُقدّمًا عليـه ، تقديره : وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُم السّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ، والكلام خبرٌ فيـه معنـى الشّرط ، على تقدير : مَنْ سَرَقَ فَاقْطَعُوا يَدَهُ ؛ بدليل (الفاء) في الجواب .)) [2] .

3 ــ إيراد الدّليل للرّأي المُختار :

سبق أنّ ابن يعيش قد يذكر رأيًا في مسألةٍ لَها بين النّحويّين خلافٌ دون عرضه مِمّا يُبيّن اختياره له دون ما عداه من آراء .

وهذا الرّأي الذي يذكره قد يعقبه بالتّدليل عليه الأمر الذي يجعل أُسلوب الاختيار بأبلغ لفظٍ وأوكده .

ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

أ _ قوله في حدّ (الإعراب) : ((. . . . ، قيل : الإعرابُ هو البيـان ؛ لأنّـه يُبيّن معنى الكلام إمّا فاعلاً ، وإمّا مفعولاً ، وإمّا استفهامًا ، وإمّا نفيًا ، وإمّا تعجّبًا ، فإذا قُلتَ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، لَمْ يتبيّن لك الفاعل من المفعول إلاّ بالإعراب الذي هو الرّفـع والنّصب ، وإذا قُلتَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدْ ، ولَمْ تُعرب ، لَمْ يُفرّق بين النّفي ، والاستفهام ، والتّعجّب إلاّ بـالإعراب ؛ لأنّك إذا رفعتَ (زَيْدًا) تبيّن لك أنّ الكلام نفيٌ ، وأنّ (زَيْدًا) فاعلٌ ، وإذا نصبتَ (زَيْدًا) تبيّن لـك أنّ معنى الكلام تعجّبٌ ، وإذا جررتَ (زَيْدًا) تبيّن لـك أنّ معنـى الكلام استفهامٌ ؛ والـدّليل علـى أنّ الإعـراب هـو البيـان قـول الله تعـالى : 🕔

---

(1) (الْمائدة : 38 .) .
(2) (المُستنهى : ب/52أ .) .
وما ذكره ابن يعيش هو مذهب سيبويه في : (الكتاب : 143/1 _ 144 .) ، وعُزي إلى البصريّين في :
(الدُّرّ المصون : 521/2 .) .
وهذا هو الاختيار ؛ لأنّ النّصب في مثله هو الوجه في كلام العرب ، نحو : << زَيْدًا فَاضْرِبْهُ . >> ؛ لأجل الأمر بعده ، ولكن أبت العامّة إلاّ الرّفع .
انظر : (الكتاب : 144/1 ، الدُّرّ المصون : 521/2 .) .
أمّـا الأخفـش فمذهبُـه إعرابـه مُبتـدأً ، والخبـر الجُملـة الأمريّـة مـن قولـه : 🕔 ⮚❄⌖⑥🙢⮪🖫🕒✞⮰💧⬆⑤❖☠ 🕔 ، وإنّمـا دخلـت (الفـاء) فـي الخبـر ؛ لكونـه يُشبه الشّرط ؛ لأنّ (الألف) و (اللام) فيه موصولةٌ بِمعنى (الذي) و (التي) ، والصّفة صلتها .
انظر نسبته إليه في : (الدُّرّ المصون : 🖹/🗀🖺🖩 .) .

⑩✡⌫✡⅄⌖⑥⊃❁ ⇗⌖●⌖⑩❄✡⭍◆☺ ∀✈♦⑨ઇ♑⊃◆ 🕔 [1]

، وقال الشّاعر[2] :

وَإِنِّي لأُكْنِي عَنْ قَذُوْرَ بِغَيْرِهَا   وَأُعْرِبُ أَحْيَانًا بِهَا فَأُصَارِحُ [3] .

معنى قوله : أُعْرِبُ ، أي : أُبَيِّنُ ، وفي الحديث : ‹‹ الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا ، وَالبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ . ››[4591] ، ومعنى تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا ، أي : تُبَيِّنُ ، والعربُ تقول :

تقول : ‹‹ أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَنْ حَاجَتِهِ . ››[4] ، أي : بَيَّنَ وأوضحَ ؛ ولِهذا سُمّيت الخيل العتاق عرابًا ، لَمّا كان يتبيّن فيها العتق .

وقيل : الإعراب هو التّغيير ؛ بدليل أنّه يُغيّر أواخر الكلم على حسب انتقال الحركات وجري العوامل ، ألا ترى أنّك تقول : هَذَا زَيْدٌ ، و : رَأَيْتُ زَيْدًا ، و : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، فتغيّر (الدّال) بالضّمّة ، والفتحة ، والكسرة ، وعلى هذا القياس سائر المُعربات ، واحتجّ صاحب هذا القول على أنّ الإعراب هو التّغيير بقول العرب : ‹‹ عَرِبَتْ مِعْدَةُ الرَّجُلُ . ››[5] ، إذا تغيّرت ، وقال : غيار المعدة ليس إلاّ تنقّل الأحوال ، كما أنّ غيار الكلام بتنقّل الحركات على حسب جري العوامل . . . .)) [6] .

ب _ قوله في أنّ (ذو) لا يُضاف إلى مُشتقٍّ : ((أمّا العلّة في أنّه لا يُضاف إلى مُشتقّ ؛ فلأنّ المُشتقّ لا يكون إلاّ صفةً ، و (ذو) لا يكون إلاّ صفةً لِما قبله ؛ والدّليل على أنّه صفةٌ أنّه يُقدّر بـ (صاحب) اسم فاعلٍ .)) [7] .

ج _ قوله : ((أمّا الذي بُني من الأسْماء التي ليست بظروفٍ على الضّمّ لقطعها عن الإضافة فهو اسْمان لا ثالث لَهُما ، وهُما (غَيْرُ) و (حَسْبُ) .

فـ (غَيْرُ) في مثل قولِكَ : عِنْدِي عِشْرُونَ دِيْنَارًا لاَ غَيْرُ ، أصله : لاَ غَيْرُهَا ، فلمّا فُصل عن الإضافة بُني .

---

(1) (الشّعراء : 195 .) .
(2) لَمْ أقف على اسْمه .
(3) مضى تخريجه في : (305 .) .
(4) مضى تخريجه في : (72 .) .
(5) مضى تخريجه : (73 .) .
(6) (المُحيط : 1/2أ _ ب .) .
وقد مضى في : (72 _ 73 ، 304 _ 306 .) القول في هذا الحدّ وتفصيله .
(7) (المُحيط : 9/2أ .) .

و (حَسْبُ) في مثل قولِكَ : افْعَلْ هَذَا الأَمْرَ وَحَسبُ ، أي : وَحَسْبُكَ ، فلمّا فُصل عن الإضافة بُني على الضّمّ[1] ، وكان أصله النّصب على المصدر[2] .
وقيل : كان أصله الرّفع على معنى أنّه خبر مُبتدإٍ محذوفٍ ، تقديره : وَهُوَ حَسْبُكَ ، فلمّا فُصل بُني[3] ؛ والدّليل على أنّه مبنيٌّ في الوجهين أنّه لا يُنوّن وهو مُنصرفٌ مُعربٌ في
الأصل ، فلو كان مُعربًا في لفظه لَما قُطع عنه التّنوين .)) [4] .

د _ قوله : ((إذا قُلتَ : أَحْسِنْ بِزَيْدٍ ! ، فـ (أَحْسِنْ) فعلٌ ماضٍ أيضًا ، مبنيٌّ على الوقف ؛ لأمرين :
أحدهُما : أنّ لفظه يُشبه لفظ الأمر ، فبُني على ما بُني عليه فعلُ الأمر وهو الوقف .
والثّاني[5] : أنّه ماضٍ لَمْ يُضارع المُستقبل فيُحرّك بالفتح كما ضارعه سائر الْماضيات فحُرّكت بالفتح ؛ وذلك أنّها تقع موقعه في الشّرط والجزاء والصّفة والصّلة والحال والخبر ، وهذا لا يقع موقع شيءٍ من هذه فيستحقّ الحركة ؛ فلزم أصل البناء وهو الوقف وليس بأمرٍ[6] ، والذي يدلّ على أنّه ليس بأمرٍ أنّ العرب تستعمله بلفظٍ واحدٍ لجميع[7] المُخاطبين من

---

(1) لكونه غايةً .
انظر : (الكتاب : 286/3 .) .
(2) فيستوي فيه الواحد والتّثنية والجمع .
انظر : (الفريد : 661/1 ، لسان العرب _ (حَسَبَ) _ : 312/1 .) .
(3) انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 311/1 ، الدُّرّ المصون : 434/3 _ 435 .) .
(4) (المُحيط : 17/2ب .) .
(5) كان عليه استعمال (الآخر) ؛ لكونه لا ثالث لَهُما .
(6) هذا رأي جمهرة النّحويّين ، أمّا الزّجّاج فيرى أنّه أمرٌ معناه كلفظه ، والتّقدير : أَحْسِنْ يَا حُسْنُ بِزَيْدٍ ، أي : دُمْ بِهِ .
انظر نسبته إليه في : (اللباب في علل البناء والإعراب : 203/1 ، المُتّبع : 541/2 ، شرح المُفصّل :
148/7 .) .
ومِمّن رأى رأيه الزّمخشريّ في : (المُفصّل : 330 .) ، وعُزي إلى ابن كيسان والكُوفيّين في : (الأشباه والنّظائر في النّحو : 380/2 .) .
وضعّفه العُكبريّ ، حيث قال : ((هذا ضعيفٌ ؛ لثلاثة أوجهٍ :
أحدها : أنّ الأمر طلب إيقاع الفعل ، والتّعجّب لا يكون إلاّ من أمرٍ قد وُجد .
والثّاني : أنّه يصحّ أنْ يُقال في جواب هذا الكلام ، صدقت أم كذبت ، وليس كذلك حقيقة الأمر .
والثّالث : أنّ لفظه واحدٌ يكون في التّثنية والجمع ، والمُذكّر والمُؤنّث ، كقولك : يَا زَيْدَانِ أَحْسِنْ بِعَمْرٍو ، وكذلك بقيّة الأمثلة .)) ، (اللباب في علل البناء والإعراب : 203/1 .) .
(7) في : (المخطوطة .) : (للجميع) .

مُفردٍ ومُثنًّى ومجموعٍ ومُؤنّثٍ ، ولا يلحقونه ضميرًا ، ولا علامة تأنيثٍ ، بلْ يقولون : يَا زَيْدُ أَحْسِنْ بِعَمْرٍو ، و : يَا زَيْدَانِ أَحْسِنْ بِعَمْرٍو ، و : يَا زَيْدُونَ أَحْسِنْ بِعَمْرٍو ، و : يَا هِنْدُ أَحْسِنْ بِعَمْرٍو ، و : يَا هِنْدَانِ أَحْسِنْ بِعَمْرٍو ؛ فدلّ هذا على أنّه ليس بأمرٍ ، وأنّ صيغته بلفظ الأمر ، والمُراد بِها الْماضي .)) [1] .

هـ _ قوله : ((من المُشتركة ما يكون مرّةً حرفًا ، ومرّةً اسْمًا ، وهي (عَنْ) تقول : نَهيتُ عن فُلاَنٍ ، فهي حرفٌ ، وتقول : جِئْتُ مِن عن يَمِين زَيْدٍ ، فهي اسمٌ ؛ بدليل دُخول حرف الجرّ عليها ، قال الشّاعر[2] :

فَقُلْتُ للرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَتْ بِهِم مِنْ عَنْ يَمِيْنِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ[3] .

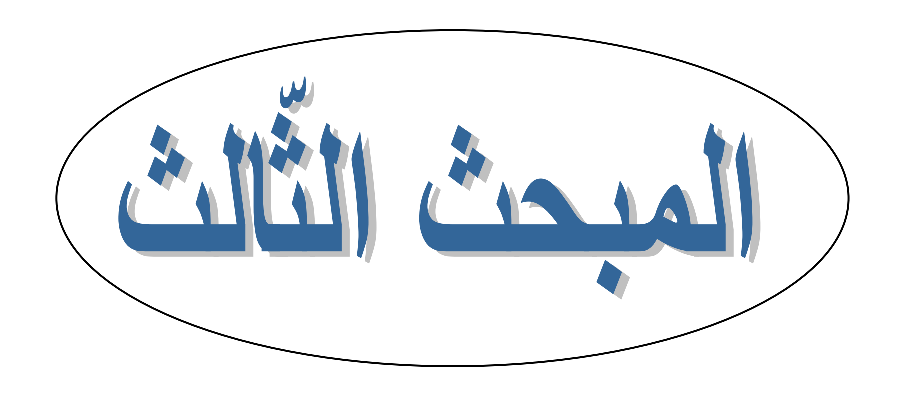
يُريد : مِنْ جِهَةٍ ، وهي بِمعنى جِهة .)) [4] .

ي _ قوله : (((أُولُو) بِمنْزلة الجمع المُذكّر المُسلّم ، وليس له واحدٌ من لفظه ، وإنّما هو محمولٌ على ما هو محمولٌ على الجمع في الحقيقة ؛ لأنّه بِمعنى (ذوي) ، و (ذوي) بِمعنى (صاحبين) ، فهو محمولٌ على المحمول ؛ بدليل أنّه يُعرب بـ (الواو) و (الياء) ، فتقول : هَؤُلاَءِ أُوْلُو ، و : رَأَيْتُ أُوْلِي .)) [5] .

* * * * * * * * * *

---

(1) (المُحيط : 4/49ب _ 50أ .) .
(2) مضى في : (111 _ 112 .) أنّ القائل مُختلفٌ فيه .
(3) مضى تخريجه في : (112 .) .
(4) (المُحيط : 4/121ب .) .
(5) (المُستنهى : ب/6أ .) .


المبحث الثّالث

أنواع اختياراته

اختار ابن يعيش عددًا كبيرًا من المسائل التي نشرها في مُؤلّفاته ، وقد تعدّدت هذه الاختيارات فجاءت أنواعها على النّحو الآتي :

1 _ اختيار المُصطلحات :

أكثر المُصطلحات التي اختارها ابن يعيش هي المُصطلحات التي استخدمها أهل البصرة ، يليها مُصطلحات أهل الكُوفة ، ثُمّ المُصطلحات التي جرى عليها المُتأخّرون .

ومن هذه المُصطلحات : (البدل) [🗁] ، و (التّمييز) [2] ، و (واو الصّرف)[3] ،
و (النّاقصات) [4] ، و (النّداء) [5] ، و (الضّمير) [6] ، وغير ذلك .

وقد جمع بين مُصطلحين في الاستخدام إذْ لا مشاحة في الاصطلاح ، فحين ذكر (الجرّ) وهو مُصطلحٌ بصريٌّ ، و (الخفض) وهو مُصطلحٌ كُوفيٌّ ، قال : ((وكُلّ ذلك اصطلاحٌ ، ومُواضعةٌ جائزةٌ .)) [⌨] .

2 _ اختيار الحدود :

(🗁) انظر (المُحيط : 🖹/🖰🖰أ .) .
(2) انظر : (التّهذيب : 227.) .
(3) انظر : (المصدر السّابق : 247 .) .
(4) انظر : (المصدر السّابق : 85 .) .
(5) انظر : (المُحيط : 2/4أ .) .
(6) انظر : (المصدر السّابق : 2/68أ .) .
(⌨) (المصدر السّابق : 🗐/🖰🗁🗁ب .) .
وقد تقدّم طرق هذه القضيّة في : (🖹🗀🗏 _ 🗏🗀🗏 .) .

إيراد ابن يعيش لبعض الحدود دون أنْ يتعقّبها بشيءٍ ، أو يُورد الحدود الأُخرى التي قال بِها النّحويّون إنّما يدلّ على أنّ ما أورده هو الحدّ المُختار لديه .

ومن هذه الحدود ما يأتي :

أ _ حدّ (الاسم) ، حيث قال : ((هو ما دلّ على معنًى في نفسه ، شخصًا كان أو غير شخصٍ ، مُذكّرًا كان أو مُؤنّثًا ، فالشّخص مثل : رَجُلٍ ، وجَبَلٍ ، وغير الشّخص مثل : عَلَمٍ ، وقُدْرَةٍ ، والمُذكّر مثل : زَيْدٍ ، وعَمْرٍو ، والمُؤنّث مثل : هِـــنْدٍ ،
وجُمْلٍ .))[1] .

ب _ حدّ (الخبر) ، حيث قال : ((هو كُلّ ما صحّت به فائدة المُبتدإ من اسمٍ
مُفردٍ ، وحرفٍ ، وظرفٍ ، وفعلٍ ، وجُملةٍ .))[2] .

ج _ حدّ (عطف البيان) ، حيث قال : ((هو تخصيص الذّوات وتبيينها باسمٍ مُفردٍ ، أو بِما هو في حُكم الاسم ، أو كُنيته ليزول ما فيها من الشّكّ والإبْهام ، فتخصيصها بالاسم نحو أنْ تقول : يَا أَخَوَيْنَا زَيْدًا وَعَمْرًا ، وتخصيصها بِما هو في حُكم الاسم نحو أنْ تقول : أَجِيْبُوا الدَّاعِيَ مِنْ قُرَيْشٍ ، فقولُكَ : (مِنْ قُرَيْشٍ) جارٌّ ومجرورٌ موضعه النّصب عطف بيانٍ على (الدَّاعِي) ، وهُما في حُكم الاسم المُبيّن له ، وتخصيصهُما بالكُنية نحو أنْ

---

(1) (التّهذيب : 22 .) .
وهذا الحدّ الذي اختاره ابن يعيش هو ما ذكره ابن السّرّاج في : (الأُصول : 1/38 .) ، حيث قال :
((وحُدود (الاسم) تزيد على سبعين حدًّا كما ذكر أبو البركات الأنباريّ ، حيث قال : ((وقد ذكر فيه النّحويّون حُدودًا كثيرةً تنيف على سبعين حدًّا ، وأحصرُها أنْ نقول : كُلّ لفظٍ دلّ على معنًى مُفردٍ يُمكن أنْ يُفهم بنفسه وحده من غير أنْ يدلّ ببُنيته لا بالعرض على الزّمان المُحصّل الذي فيه ذلك المعنى ، فهذا الحدّ أحصر وغيره أخصر ، ومنهم من قال : لا حدّ له ؛ ولِهذا لَمْ يحدّه سيبويه ، وإنّما اكتفى فيه بالمثال ، فقال : الاسم رجُلٌ وفَرَسٌ .)) ، (أسرار العربيّة : 33 _ 34 .) .
وانظر القول في حُدود الاسم والرّدّ عليها ، واختيار ما صحّ منها في : (الإيضاح في علل النّحو : 48 _ 52 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 121 _ 128 .) .
(2) (التّهذيب : 113 .) .
وعلى هذا الحدّ الحيدرة في : (كشف المُشكل : 216 .) .
وعرّفه ابن جنّيّ بقوله : ((هو كُلّ ما أسندته إلى المُبتدإ ، وحدّثت به عنه .)) ، (اللمع : 72 .) ، وتابعه العلويّ في : (البيان في شرح اللمع : 103 .) ، وابن الخبّاز في : (توجيه اللمع : 105 .) .

تقول : مَرَرْتُ بِمُحَمَّدٍ أَبِيْ عَبْدِ الله ، ونحو أنْ تُخصّص الكُنية بالاسم فتقول : مَـرَرْتُ بِأَبِي عَبْدِ الله مُحَمَّدٍ .)) (🗁) .

3 _ اختيار التّعليل :

بدا هذا النّوع من الاختيار في النّماذج الآتية :

أ _ قوله في علّة بناء المُبهمات : ((المُبهمات شابَهـت الحُروف أيضًا من قَـبل أنّها مُفتقرةٌ إلى ظاهرٍ يُفسّرها من بعدها كافتقار الحُروف إلى غيرها ، إلاّ أنّ تفسير المُضمر من قبله ، وتفسير المُبهم من بعده .

وقيل : إنّ المُبهم مبنيٌّ لتضمّنه معنى الإشارة(🗎) ، والأوّل أوضح .)) (🗏) .

ب _ قوله في علّة كون (النُّون) في الاسم المقصور المُنصرف في التّثنية خاصّةً عوضًا من التّنوين الظّاهر ، والحركة المُقدّرة بعده : ((. . . . ، وأمّا لِمَ خُصّت بأنْ تكون عوضًا من التّنوين ؟ ؛ فلأنّها هي التّنوين في الحقيقة ؛ لأنّ أصل التّنوين أنْ يكون (نُونًا) ساكنةً(🗐) .

وقيل : خُصّت لِما فيها من التّغنين والتّرنين ؛ ولِمُشابَهتها حُروف المدّ واللين(🗄) ، والأوّل أصحّ .)) (⌛) .

ج _ قوله في علّة اختصاص الفعل العليل بحذف حرف العلّة من آخره ((وإنّما خُصّ الفعلُ العليل بأنْ يُحذف منه حرف العلّة من آخره لعلّتين :

أمّا ابن عصفور فقد عرّفه بقوله : ((هو الجُزء المُستفاد من الجُملة الابتدائيّة .)) ، (المُقرّب : 🗁/🗏🖰 .) ، وتابعه بَهاء الدّين بن النّحّاس في : (التّعليقة على المُقرّب : 🗁/⌛🖲🗏 .) .

(🗁) (المُحيط : 🗏/🖲أ .) .

وهذا الحدّ الذي ذكره ابن يعيش ذكره الحيدرة في : (كشف المُشكل : 🗀🗀🗐 .) .

=

= وورد في : (همع الهوامع : 🗏/🗁🗏🗁 .) بصورةٍ أُخرى ، حيث جاء فيه : ((هو الجاري مجرى النّعت توضيحًا ، وتخصيصًا ، قيل : وتوكيدًا ، لكن يجبُ جموده ، لا كونه أخصّ من المتبوع أو غير أخصّ في الأصحّ .)) .

(🗎) سبق توثيقه في : (🗄⌛🖮 .) .

(🗏) (التّهذيب : ⌛🖰 .) .

(🗐) انظر : (التّبصرة والتّذكرة : 🗁/🖰🖰 .) .

(🗄) قاله ابن جنّيّ في : (الخصائص : 🗏/🗏⌛🗏 .) .

(⌛) (التّهذيب : 🖰🗁🗏 .) .

إحداهُما : أنّ بعد ذلك الحرف ما يدلّ عليه ، ألا ترى أنّ بعد (الوَاو) ضمّةً تدلّ عليها في قولكَ : لَمْ يَغْزُ ، وبعد (الألف) فتحةٌ تدلّ عليها في قولكَ : لَمْ يَرْضَ ، وبعد (الياء) كسرةٌ تدلّ عليها في قولِكَ : لَمْ يَرْمِ .
والثّانية : أنّ حُروف الاعتلال لَمّا كانت ساكنةً اشتملت الحركات فحُذفت كما حُذفت الحركات[1] ، والأوّل أوضح .)) [2] .

د _ قوله : ((وأمّا (مُــنْذُ) فبُنيت على الضّمّ أيضًا لتضمّنها حرفي جرٍّ على أحد الوجهين ، فإذا قُلتَ : مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ اليَوْمِ ، فالمعنى : مِنْ أَوَّلِ اليَوْمِ هَذَا إِلَى آخِرِهِ .
وقيل : بُنيت على الضّمّ للإتباع _ كما تقدّم _ ، والأوّل أوضــح _ والله أعلم _ .)) [3] .

ز _ قوله في علّة بناء (نَحْنُ) على الضّمّ : (((نَحْنُ) ، قيل : خُصّت بالضّمّ ؛ لأنّها تضمّنت تضمّنًا قويًّا وهو معنى التّثنية ، والجمع[4] .
وقيل : خُصّت بالضّمّ إشعارًا بأنّها لا تُوجدُ إلاّ مرفوعة الموضع[5] .
وقيل : أصلها (نَحُنْ) _ بضمّ (الحاء) _ فنُقلت الضّمّة إلى (النُّون) ؛ ليسهُل النّطق
بالحرف الحلقيّ[6] .
وقيل : خُصّت بالضّمّ كما خُصّ (تَاء) (أَنْتُم) ، و (أَنْتُنَّ) بالضّمّ أيضًا ؛ لأنّ هذه ضمائر مرفوعةٌ مُنفصلةٌ مجموعةٌ[7] ، وأوّل الأقوال أصحّها _ أعني أنّها خُصّت بالضّمّ ؛ لتضمّنها معنى التّثنية والجمع _ ؛ لأنّك تقول : نَحْنُ قَائِمَانِ ، و : نَحْنُ قَائِمُوْنَ ، فيعمّ لفظها المعنيين جميعًا .)) [8] .

---

(1) انظر : (كشف المُشكل : 462 _ 463 .) .
(2) (المُحيط : 3/2أ .) .
(3) (المصدر السّابق : 17/2ب _ 18أ .) .
(4) هذا القول منسوبٌ إلى الفرّاء ، وثعلب في : (التّذييل والتّكميل : 197/2 _ 198 ، همع الهوامع : 202/1 .) .
(5) هذا القول منسوبٌ إلى الأخفش الأصغر في : (التّذييل والتّكميل : 198/2 .) .
(6) هذا القول منسوبٌ إلى هشام في : (المصدر السّابق ، همع الهوامع : 202/1 ، هشام بن مُعاوية الضّرير : 86 .) ، وقُطرب في : (الغُرّة في شرح اللمع : 5/2أ .) .
(7) قاله الزّجّاج في : (معاني القُرآن وإعرابه : 54/1 _ 55 .) .
(8) (المُحيط : 18/2ب .) .

هـ _ قوله في علّة اختصاص المُبتدإ بالرّفع : ((وأُعطي المُبتدأ الرّفع ، قيل : لأنّه أوّل الكلام ، والرّفع أوّل الحركات وأقواها[1] .

وقيل : لأنّ عامله معنويٌّ ، والمعنويّ لا يعمل إلاّ الرّفع[2] كما تقدّم[3] .

وقيل : لأنّ بينه وبين الفاعل مُشابَهةٌ فأُعرب بإعراب الفاعل ؛ لأنّ الفاعل مرفوعٌ[4] ، والمُشابَهة بين المُبتدإ وبين الفاعل من وجهين :

أحدهُما : أنّه لابُدّ لكُلّ واحدٍ منهُما من خبرٍ تكمُل الفائدةُ به ، فخبرُ المُبتدإ بعده في قولِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وخبرُ الفاعلِ قبله في قولِكَ : قَامَ زَيْدٌ .

والثّاني : أنّ المُبتدأ في تلخيص التّقدير هو الفاعلُ من قِبل أنّه لابُدّ من خبرٍ مُشتقٍّ يحتملُ الضّمير الذي يعودُ إليه ، وذلك الضّميرُ لا يكونُ إلاّ فاعلاً بالإجماع ، وذلك الضّميرُ هو المُبتدأُ في التّحقيق ؛ لأنّك إذا قُلتَ : زّيْدٌ قَائِمٌ ، ففي (قَائِمٍ) ضميرٌ يعودُ إلى (زَيْدٍ) ، ذلك الضّمير فاعلٌ لـ (القِيام) ؛ فبهذا ثبت أنّ المُبتدأ هو في المعنى فاعلٌ ؛ ولذلك أُعرب بإعراب الفاعل ، فتدبّر هذا الاحتجاج فهو لطيفٌ .))[5] .

و _ قوله في علّة بناء (مَا) في (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا) : ((وهو مبنيٌّ ؛ لِمُشابَهته لفظَ المبنيّات .

وقيل : لأنّه وقع موقع فعلِ الطِّباع الذي هو (حَسُنَ) قبل هذه الصّيغة ؛ لأنّ معناها في الأصل : حَسُنَ زَيْدٌ[6] .

وقيل : لأنّه وقع موقع فعلِ التّعجّب ، نحو : تَعَجَّبْتُ مِنْ حُسْنِ زَيْدٍ[7] ، والأوّل أصحّ ، والله أعلمُ .))[8] .

---

[1] قاله العُكبريّ في : (المُتّبع : 1/223 .) .

[2] قاله الثّمانينيّ في : (الفوائد والقواعد : 159 .) ، والحيدرة في : (كشف المُشكل : 214 .) .

[3] إحالة إلى قوله : ((وشرطنا أنْ يكون المُبتدأ مرفوعًا أو في حُكم المرفوع ؛ لأنّ عامله معنويٌّ ، والمعنويّ لا يعمل إلاّ الرّفع .)) ، (المُحيط : 2/50أ .) .

[4] قاله الزّجّاجيّ في : (الجُمل في النّحو : 36 .) .

[5] (المُحيط : 2/15أ _ ب .) .

[6] قاله الحيدرة في : (كشف المُشكل : 323 .) .

[7] انظر : (التّبصرة والتّذكرة : 1/265 .) .

[8] (المُحيط : 4/49أ .) .

ي _ قوله في علّة بناء (حيث) ، حيث قال عند بيانه لقوله I :

: (((حَيْث) مبنيٌّ على الضّمّ ؛ لتضمّنه حرفيّ جرٍّ ؛ لأنّك إذا قُلت : زَيْدٌ حَيْثُ عَمْرٌو ، فالمعنى : زَيْدٌ فِيْ مَكَانٍ فِيْهِ عَمْرٌو ، هذا إذا كان ظرفًا مفعولاً فيه الفعل ، كقوله هاهُنا :

، فإنْ كان اسْمًا للمكان غير مفعولٍ فيه خرج عن كونه ظرفًا وبقي على حاله مبنيًّا على الضّمّ ؛ لأنّه تضمّن (من) مُكرّرةً فيه ، كهذه الآية وما شابَهها وهي قوله :

، والتّقدير : أَخْرِجُوهُم من المكان الذي أَخْرَجُوْكُم منه .

(البقرة : .) .

((إنّما استحقّت البناء ؛ لوجهين :

أحدهُما : أنّه تفتقر في الإضافة إلى جُملةٍ تُوضّحها وتُصحّح معناها ، كافتقار (الذي) إلى صلةٍ تُوضّحه وتُصحّح معناه ، فلمّا أشبهت (الذي) وجب أنْ تُبنى ؛ لأنّ (الذي) مبنيٌّ من حيث كان اسْمًا ناقصًا لا يتمّ إلاّ بصلةٍ .

والوجه الثّاني : أنّها لَمّا لزمتها الإضافة إلى الجُملة التي تُوضّحها أشبهت (إذْ) من ظُروف الزّمان ، فوجب أنْ تُبنى كما بُنيت (إذْ) .

ويجوزُ أنْ يُقال : بأنّ (حيثُ) لَمّا لَمْ يُفهم معناها إلاّ بِما تُضاف إليه أشبهت حُروف المعاني ، فوجب أنْ تُبنى كما بُنيت الحُروف .)) ، (الفوائد والقواعد : .) .

وانظر : (اللباب في علل البناء والإعراب : / .) .

(المُستنهى : أ/ ب _ أ .) .

وقيل : بُني ؛ لشبهه بالغايات ، كـ (قَبل) و (بَعد) (🗁) ، والأوّل أوجه .)) (🖹) .

4 _ اختيار الأحكام النّحويّة :

هذا النّوع من الاختيار هو الأكثر الأعمّ عند ابن يعيش ؛ ذلك أنّ كثيرًا من الأحكام التي أطلقها على ما طرقه من مسائل وقضايا هي أحكام الجواز ، والصّحّة ، والوضوح ، والحُسن ، وغيرها .

كذلك ما أورده دون ذكرٍ للمُخالف له يُعدّ اختيارًا دون تصريحٍ بلفظ الاختيار ، وكذا ما أورده من آراء مع التّدليل عليها هو من الاختيار .

ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي :

أ _ قوله : ((يجوزُ أنْ تعطف النُّعوت بعضها على بعضٍ ، تقول : مَرَرْتُ بالرَّجُلِ العَاقِلِ وَالظَّرِيفِ وَالكَرِيْمِ ، ونحو ذلك .)) (🖹) .

ب _ قوله : ((يجوزُ تقديْم المفعول من أجله على الفعل العامل فيه وتأخيره ؛ لأنّ عامله مُتصرّفٌ ، تقول : زُرْتُكَ طَمَعًا فِي مَعْرُوفِكَ ، و : طَمَعًا فِي مَعْــرُوفِكَ زُرْتُكَ .)) (🗐) .

ج _ قوله : ((يجوزُ أنْ تعطف على فعل الشّرط إذا كان ماضيًا فعلاً مُستقــبلاً

(🗁) هذا القول منسوبٌ إلى الفرّاء في : (مجالس ثعلب : 🖹/🖰🗄🗄 .) ، وجرى عليه الزّجّاج في : (ما ينصرف وما لا ينصرف : 🗁🖲␀ .) ، ومكّيّ بن أبي طالب في : (مُشكل إعراب القُرآن : 🗁/🖮🖰🖹 .) ، والخفّاف في : (المُنتخب الأكمل : 🖹/🖲␀🖮ب .) ، وابن الخبّاز في : (الغُرّة المخفيّة : 🖹🖲␀ .) .

ووجه الشّبه أوضحه ابن يعيش الحلبيّ بقوله : ((ووجه الشّبه بينهما أنّ حقّ (حيث) من جهة أنّها ظرفٌ أنْ تُضاف إلى المُفرد كغيرها من ظُروف الأمكنة ، نحو : (أمامك) و (قُدّامك) ونحوهُما ، فلمّا أُضيف إلى الجُملة صارت إضافتها كلا إضافةٍ فأشبهت (قبل) و (بعد) في قطعها عن الإضافة ، إلاّ أنّ الحركة في (حيث) لالتقاء السّاكنين ، وفي (قبل) و (بعد) للبناء .)) ، (شرح المُفصّل : 🗐/🗁🖲␀ .) .

(🖹) (المُستنهى : أ/🖹🖰ب _ 🗐🖰أ .) .

(🖹) (التّهذيب : 🖮🗐🗁 .) .

(🗐) (المصدر السّابق : 🖲␀🖮🗁 .) .

مجزومًا ، تقول : إنْ قمْتُ وَتكْرِمُنِي أُكْرِمُكَ ، وكذلك إنْ كان الجواب فعلاً ماضيًا جاز أنْ تعطف عليه بالجزم أيضًا ، تقول : إنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ وَأُحْسِنْ إِلَيْكَ .)) (🗁) **.**

د _ قوله : ((يجوزُ للشّاعر إذا اضطرّ أنْ يصرف ما لا ينصرف ، وذلك في مثْل قول حسّان بن ثابت :

وَجِبْرِيْلٌ أَمِيْنُ الله فِيْنَا   وَرُوْحُ القُدْسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءُ .))[2]

.

هـ _ قوله في أنّ أسماء (إنَّ) وأخواتِها : ((لا يجوزُ حذفها ؛ إذْ لا فائدة في ذكر الخبر بغير اسمٍ ، لو قُلتَ : إنَّ قَائِمٌ ، على معنى : إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، لَمْ يجُز إلاّ إذا كان الاسم مُضمرًا ، فإنّه يجوزُ حذفه في ضرورة الشّعر ؛ لدلالة المعنى عليه[3] **، كما قال**

(🗁) (التّهذيب : 🗁🗀🗏 .) .

(2) (المصدر السّابق : 333 .) .

والبيت من الوافر ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها اثنان وثلاثون بيتًا ، هو السّابع عشر منها ، قالَها في مدح نبيّ

الأُمّة _ ρ _ ، وهجاء أبي سُفيان .

ومطلعها :

عَفَتْ ذَاتُ الأَصَابِعِ فَالجِوَاءُ   إِلَى عَذْرَاءَ مَنْزِلُهَا خَلاَءُ .

وقبله :

وَإِلاَّ فَاصْبِرُوا لِجِلاَدِ يَوْمٍ   يُعِزُّ الله فِيْهِ مَنْ يَشَاءُ .

وبعده :

وَقَالَ الله قَدْ أَرْسَلْتُ عَبْدًا   يَقُوْلُ الحَقَّ إِنْ نَفَعَ البَلاَءُ .

وهو في : (ديوانه : 20 ، المُنتخب في محاسن أشعار العرب : 178/1 ، كشف المُشكل : 657 .) ،

و _ برواية : (رَسُول الله) _ في : (البحر المُحيط : 481/1 .) .

(3) هذا ما ذهب إليه الفارسيّ في : (الإيضاح العضُديّ : 122/1 .) ، وابن يعيش الحلبيّ في : (شرح المُفصّل : 114/3 .) ، والسّخاويّ في : (المُفضّل : 326/1 .) ، حيث قال : ((يجوزُ حذف الخبر إذا دلّ عليه من الاسم دليلٌ ، وأمّا حذف الاسم فقد جاء في الشّعر .)) .

وقد علّله ابن عصفور بقوله : ((وإنّما لَمْ يُحذف اسم هذه الحروف إذا كان ضميرَ أمرٍ ، أو شأنٍ إلاّ في ضرورةٍ ؛ لأنّ الجُملة الواقعة خبرًا لضمير الأمر والشّأن هي مُفسّرةٌ له ، فقبُح حذفه وإبقاء الجُملة كما يقبح حذف الموصوف وإقامة الصّفة مُقامه إذا كانت الصّفة جُملةً .)) ، (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 445/1 .) . =

الشّاعر[1] :

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّي سَاعَةً فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِمَي بَالِ[2]

.

والمعنى : فَلَيْتَكَ دَفَعْتَ[3] ، وقال آخر[1] :

= أمّا ابن عصفور فقد ذهب إلى جواز الحذف في لسان العرب شعرًا ونثرًا إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه ، حيث قال : ((يجوزُ حذف أسْماء هذه الحروف في فصيح الكلام إذا كان في الكلام ما يدلّ عليها .)) ، (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 443/1 .) .

وجرى عليه ابن مالك في : (شرح التّسهيل : 13/2 .) ، وأبو حيّان في : (ارتشاف الضّرب : 1246/3 ، التّذييل والتّكميل : 40/5 _ 43 .) .

وقد رأى سيبويه جوازه وإنْ كان غير حسنٍ ، حيث قال : ((تقول : إنَّ إيَّاكَ رَأَيْتُ ، كما تقول : إيَّاكَ رَأَيْتُ ؛ من قِبل أنّك إذا قُلتَ : إنَّ أَفْضَلَهُم لَقِيْتُ ، فـ (أَفْضَلهم) مُنتصبٌ بـ (لَقِيْتُ) ، هذا قول الخليل ، وهو في هذا غير حسنٍ في الكلام ؛ لأنّه إنّما يُريدُ : إنَّهُ إيَّاكَ لَقِيْتُ ، فترك (الْهاء) ، وهذا جائزٌ في الشّعر .)) ، (الكتاب : 357/2 .) .

وأمّا الفرّاء والكسائيّ فقد ذهبا إلى أنّه لا يجوزُ حذفه إذا أدّى إلى أنْ يكون بعد (إنَّ) وأخواتِها اسمٌ يصحّ عملها فيه ، سواءٌ كان الاسم معمولاً لفعلٍ مُتأخّرٍ أمْ مُبتدأ قد رفع ظاهرًا سدّ مسدّ خبره ، أمْ لَمْ يكن ، مثل : إنَّ فِي الدَّارِ قَامَ زَيْدٌ .

انظر نسبته إليهما في : (ارتشاف الضّرب : 1247/3 ، التّذييل والتّكميل : 44/5 _ 45 .) ، وعُزي إلى الكسائيّ في : (موارد البصائر : 303 .) .

وأمّا جمهرة البصريّين فقد ذهبوا ((إلى أنّه يحسن حذفه في الشّعر ، ويقبح في الكلام إلاّ أنْ يُؤدّي حذفه إلى أنْ يلي (إنَّ) وأخواتِها فعلٌ فإنّه إذْ ذاك يقبُح في الكلام والشّعر ؛ لأنّها حُروفٌ طالبةٌ للأسْماء ، فاستقبحوا لذلك مُباشرتَها للأفعال .)) ، (التّذييل والتّكميل : 43/5 .) .

(1) هو عديّ بن زيد .

(2) من الطّويل ، من أبياتٍ عددها أحد عشر بيتًا ، هو رابعها ، قالَها حين طال عذاب النُّعمان له .

وأوّلُها :

أَلاَ يَا انْعَمَنْ بَالاً بِمِمْسَاك طَارِقًا وَإِنْ كُنْتَ لَمْ تَعْلَمْ هُمُوْمِي وَأَشْغَالِي .

وقبله :

أَجِدَّكَ لَمْ يُخْبِرْكَ عَنِّي مُخَبِّرٌ فَتَعْذُرَنِي وَلاَ تُهَيِّجَ أَهْــوَالِي .

وبعده :

أَلَمْ يَشْفِيْنَكَ اليَوْمَ أَنِّي مُسَهَّدٌ وَشَوْقِي إِلَى مَا يَعْتَرِيْنِي وَتَسْهَالِي .

وهو في : (ديوانه : 162 ، النّوادر في اللغة : 25 ، الإيضاح العضديّ : 143/1 ، المسائل المنثورة : 73 ، أمالي ابن الشّجريّ : 281/1 ، 18/2 ، الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 167 ، 214 ، =

= الإنصاف : 183/1 ، إيضاح شواهد الإيضاح : 140/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 339 ، المُفضّل : 362/1 ، شواهد التّوضيح والتّصحيح : 148 ، التّذييل والتّكميل : 40/5 .) ، و _ برواية : (وَلَيْتَ) _

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي   وَلَكِن زِنْجِيٌّ عَظِيْمُ المَشَافِرِ[2] .

والتّقـدير : وَلَكِنَّـكَ زِنْجِـيٌّ ، فحذفـه لَمّـا كـان مُضـمرًا ؛ لدلالـة المعنـى والخطاب
المُتقدّم .)) [3] .

و _ قوله : ((يجوز أنْ يُفصل بين فعل التّعجّب ، وبين الاسم المُتعجّب منه بالحروف ، والظّروف ، فتقول : مَا أَحْسَنَ عِنْدَكَ زَيْدًا ! ، وَ : مَا أَحْسَنَ

في : (المسائل الحلبيّات : 259 .) ، و _ برواية : (فَنِمْنَا) _ في : (شرح أبيات مُغني اللبيب : 184/5 .) ، وصدره في : (الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 347 ، مُغني اللبيب : 319/1 ، تاج علوم الأدب : 446/1 ، همع الهوامع : 437/1 .) .

(3) قال أبو زيد : ((أي : فَلَيْتَ الأَمْرَ ؛ لأنّ (لَيْتَ) حرفٌ مُشبّهٌ بالفعل ، ولا يجوزُ أنْ يليه الفعل فأُضمرَ ، والإضمار كثيرٌ في الكلام .

وقال أبو الحسن : قوله : (فَلَيْتَ دَفَعْتَ) الأحسنُ في العربيّة أنْ يكون أضمر (الْهاء) ، كأنّه قال : فَلَيْتَهُ دَفَعْتَ ، يُريد : فَلَيْتَ الأَمْرَ هَذَا ، كما تقول : إِنَّهُ أَمَةُ الله ذَاهِبَةٌ ، و : إِنَّهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، يُريدُ : أَنَّ الأَمْرَ .)) ،

(النّوادر في اللغة : 25 .) .

(1) هو الفرزدق .

(2) من الطّويل ، من أبياتٍ عددها تسعةٌ ، هو أوّلُها ، قالَها يهجو أيّوب بن عيسى الضَّبِّيّ .
وبعده :

مَتَتُّ لَهُ بِالرِّحْمِ بَيْنِي وَبَيْنَهُ   فَأَلْفيْتُهُ مِنِّي بَعِيْدًا أَوَاصِرُهُ .

وهو في : (ديوانه : 379 ، الكتاب : 136/2 ، المُنصف : 129/3 ، الإنصاف : 182/1 ، شرح المُفصّل : 82/8 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 420/1 ، المُقرّب : 108/1 ، مُثُلُه : 167 ، التّذييل والتّكميل : 40/5 ، شواهد التّوضيح والتّصحيح : 149 ، رصف المباني : 350 ، مُغني اللبيب : 321/1 ، همع الهوامع : 436/1 ، الدّرر اللوامع : 289/1 .) ، و _ برواية :

(فَلَوْ كُنْتَ ضَبِيًّا إِذًا مَا سَبَبْتَنِي   وَلَكِنَّ زِنْجِيًّا طَوِيْلاً مَشَافِرُهُ) _

في : (الفرق لابن أبي ثابت : 21 .) ، و _ برواية : (وَلَكِنَّ زِنْجِيًّا غَلِيْظًا) _ في : (الحُروف التي يُتكلّم بِها في غير موضعها : 94 ، مجالس ثعلب : 105/1 ، المجالس : 144 .) ، و _ برواية : (وَلَكِنَّ زِنْجِيًّا) _ في :
(المُنتخب من غريب كلام العرب : 643/2 ، تصحيح الفصيح وشرحه : 524 ، من كتاب المسائل والأجوبة : 227 ، إيضاح شواهد الإيضاح : 128/1 .) ، و _ برواية :

(فَلَوْ كُنْتَ قَيْسِيًّا إِذًا مَا حَبَسْتَنِي   وَلَكِنَّ زِنْجِيًّا غَلِيْظًا مَشَافِرُه) _

في : (الأغاني : 217/21/11 .) ، وحينئذٍ لا شاهد فيه ، و _ برواية : (غَلِيْظُ) _ : في : (الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 346 .) ، و _ برواية : (غَلِيْظُ) _ في : (شرح اللمع للباقوليّ :
360/1 ، الإيضاح في علوم البلاغة : 284 .) ، و _ برواية : (وَلَوْ) _ في : (خزانة الأدب : 425/10 .) ، وعجزه في : (شرح شواهد الإيضاح : 108 ، الجنى الدّاني : 590 ، التّذييل والتّكميل : =
= 40/5 ، تاج علوم الأدب : 446/1 .) ، و _ برواية : (وَلَكِنَّ زِنْجِيًّا طَوِيْلاً مَشَافِرُهُ) _ في : (أمالي السُّهيليّ : 119 .) .

(3) (المُحيط : 19/3ب .) .

يَوْمَ الجُمُعَةِ عَمْــرًا ! ، و : مَا أَحْسَنَ فِيْ البَلَدِ الحلُولَ ! ، وفـي هذا خـلافٌ ، والصّحيح أنّه يجوز ؛ لاتّساع[1] العرب في الحُروف ، والظّروف .)) [2] .

ي _ قولـه : ((يجـوزُ أنْ تُغري الإنسـان بنفسـه ، فتكـونُ مُخيّـرًا بـين أنْ تقول : عَلَيْكَ
إيَّايَ ، أو : عَلَيْكَ بِي ، كما ذكر الشّيخ طاهر بن أحمد[3] ، والأحسن أنْ تقول : عَلَيْكَ إيَّايَ ، والذي أحسبه أنّ هذا توسّعٌ أيضًا ؛ لأنّهم قد أصّلوا أنّ (إيَّايَ) لا يعمل إلاّ فيما بعده إلاّ الثّلاثة المواضع المُستثناة[4] ، ولـيس هـذا الموضـع منـها ، فـإنْ جـاز ذلـك عُدّ هـذا رابعًـا فيمـا يجـوزُ أنْ يعمـل فـي (إيَّـايَ) ، ومـا شاكله .)) [5] .

5 _ اختيار الأعاريب :

اختيارات ابن يعيش الإعرابيّة لا حصر لَها ، وقد سبق ذكر شيءٍ منـها[⌛] ، وهذه نَماذج أُخر رغبةً في البيان والإيضاح :

أ _ قوله : ((ويَمتنـع أنْ يُحذف فاعل[7] المصدر إلاّ إذا كـان المعنـى يـدلّ عليه ، نحو
قوله تعالى : ◴ ♍⍓☝❄⌖❄⬁◻◷⌧☀⑤ ♊➔✞☺⑤ ◴
⌧⌘♊⬆⌖▦ ◴ ⌧➔⌖⑨⌖⬅⬁♊⮝⌖⮟ ⬃✡⭘ ◷ [8] ، فـ (إطْعَام) : مصدرٌ ، ومفعوله : (يتيمًا) [9] ، وفاعله محذوفٌ ؛ لدلالة المعنى عليه[10] ، والتّقدير : أَوْ إِطْعَامُ

---

(1) في : (المخطوطة .) : (الاتّساع) .
(2) (المُحيط : 4/56ب .) .
وقد مضى في : (903 _ 909 .) درس المسألة .
(3) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 1/175أ .) .
(4) ذهب بيانُها في : (277 .) .
(5) (المُحيط : 4/85ب .) .
(⌛) انظر : (⌛📄📄 _ 📄📄🖮 .) .
(7) هكذا في : (المخطوطة .) ، وفي : (المطبوع) : عامل ، وليس كذلك .
(8) (البلد : 14 .) .
(9) مـــــن الآيــــــة التــــــي بعــــــــدها : ◴ ▦⌖❷✡"⮝❄♉⑥ ⭘✞⑤ ⮟⌖⚘❄◻⭘⌖⑩❄⌖➔❄ ◷ ، (السّورة نفسها : ⍰🗁 .) .
(10) حذف الفاعل مُمتنعٌ عند البصريّين ، وذهب الكوفيّون ، والكسائيّ إلى جواز حذفه لدليلٍ كالمُبتدإ ،
والخبر ، ورجّحه السُّهيليّ ، وابن مضاء .
انظر نسبته إليهم في : (النّكت الحسان في شرح غاية الإحسان : 51 ، همع الهوامع : 1/512 .) ،

الإِنْسَانِ يَتِيْمًا ، وكذلك ما شاكل ذلك .)) [1] .

ب _ قوله عند بيانه لقوله I :

وعُزي إلى الكسائيّ وحده في : (البُرهان في علوم القُرآن : 144/3 .) .
وما ذكره ابن يعيش أحد المواضع التي يجوزُ فيها حذف الفاعل وحده .
انظر : (شرح المُقدّمة الجُزوليّة الكبير : 916/3 ، النُّكت الحسان : 51 ، الدُّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون : 138/1 ، شرح قطر النّدى : 207 ، البُرهان في علوم القُرآن : 143/3 ، همع الهوامع :
512/1 .) .
وثانيها _ وهو أشهرها _ : فعل ما لَمْ يُسمّ فاعله .
انظر : (شرح الفصول الخمسون : 46ب _ 47أ ، النّكت الحسان : 51 ، الدّرّ المصون : 138/1 ، شرح قطر النّدى : 207 ، البُرهان في علوم القُرآن : 143/3 .) .
وثالثها : فاعل (أَفْعَل) في التّعجّب على الصّحيح .
انظر : (الدّرّ المصون : 138/1 ، شرح قطر النّدى : 207 .) .
ورابعها ، وخامسها : فاعل فعل اثنين المُؤنّث ، أو الجماعة المُؤكّد بالنّون ، فإنّه محذوفٌ ؛ لالتقاء السّاكنين .
انظر : (البُرهان في علوم القُرآن : 144/3 ، همع الهوامع : 512/1 .) .
وسادسها : في نحو : مَا قَامَ وَقَعَدَ إلاّ زَيْدٌ ، إذا قدّرت (زَيْدًا) فاعلاً بأحدهِما فإنّه يكون فاعل الآخر محذوفًا لدلالة ذلك عليه ، ولا يُقدّر ضميرًا ؛ لأنّه إنْ قُدّر قبل (إلاّ) فسد المعنى ، ولا يُقدّر بعدها لأنّها مشغولةٌ عنه .
انظر : (شرح قطر النّدى : 207 ، حاشية السّجاعيّ عليه : 233 .) .
وقد نظم السّجاعيّ في المواضع التي يطّرد فيها حذف الفاعل هذه الأبيات :

لَقَدْ جَاءَ حَذْفُ الفَاعِلِ اعْلَمْ بِستَّةٍ ... بِفَاعِلِ فِعْلٍ لِلْجَمَاعَةِ يُذْكَـــرُ .
مُؤَنَّثُهُ أَيْضًا ، وَفَاعِلُ مَصْـــدَرٍ ... تَعَجَّبْ ، أَنِبْ ، واسْتَثْنِ حَقًّا فَتُشْكَرُ .
وَحَالَيْنِ لِلتَّفْصِيْلِ قَامَا مَقَامَـــهُ ... كَمَا رَجُلٍ فِيْ بَيْتِ شَعْرٍ يُكَـــرِّرُ . =
= وَزِيْدَ عَلَيْهَا أَنْ يُؤَخَّرَ فَاعِـــلٌ ... مَعَ السَّبْقِ لِلْفِعْلَيْنِ وَهُوَ مُقَــرَّرُ .

(حاشيته على شرح قطر النّدى : 233 .) .
(1) (التّهذيب : 171 .) .

قوله : ((: ... (1))) قوله : ... بالنّصب من وجوهٍ(2) ، قيل : إنّ (سَفِهَ) بِمعنى : جَهِلَ ، فتكون (نَفْس) منصوبةً على أنّه فعلٌ حقيقيٌّ ، كأنّه يُرِيدُ : إلاَّ مَنْ جَهِلَ نَفْسَهُ ، أي : مَنْفَعَةَ نَفْسِهِ .

وقيل : هو منصوبٌ بنَزع الخافض ، على تقدير : إلاَّ مَنْ سَفِهَ فِيْ نَفْسِهِ .

وقيل : هو منصوبٌ على معنى التّمييز ، والإضافة تُقدّر بالانفصال ، والتّقدير : إلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسًا .

وقيل : سَفِهَ بِمعنى : أَوْبَقَ نَفْسَهُ ، أو : أَهْلَكَ نَفْسَهُ _ والله أعلمُ _ ، وأوّل الأقوال أقربُها إلى الصّحّة .))(3) .

ج _ قوله عند بيانه لقوله I : ...

---

(1) (البقرة : ...) .

(2) مضى ذكرها في : (... _ ...) .

(3) (المستنهى : أ/...) .

قال بيان الحقّ النّيسابوريّ : ((وأصوب هذه الأقاويل وأمثلها أنّ (سَفِهَ نَفْسَهُ) بمعنى : جَهِلَهَا ؛ لأنّ الفعل إذا كان بمعنى آخر تتّسع العرب ، فتُوقع أحدهُما موقع الآخر ، كما قال الله تعالى : ... [القصص: ...] ، أي : سَخطَتِهَا ؛ لأنّ البطر ساخطٌ للنّعمة يتعرّضُ لزوالِها ؛ ألا ترى إلى أجزاء المصدر على غير فعلٍ إذا كان في معناه ، نحو قوله :

.... وَإِنْ شِئْتُمْ تَعَاوَدْنَا عِوَادَا .

ومنه قوله تعالى : ... [المزمل: ...] .

قال النّابغة : =

: (((ضِرَار)
منصوبٌ بأحد وجهين ، إمّا أنْ يكون مصدرًا وقع موقع الحال ، أي : وَلاَ تُمْسِكُوهُنَّ مَضَارِّيْنَ ، وإمّا أنْ يكون مفعولاً من أجله ، أي : وَلاَ تُمْسِكُوْهُنَّ لأَجْلِ المَضَارِّ . والأوّل أولى ؛ لقوله :
؛ لأنّه علّة الإمساك ، والمفعول من أجله علّة الإمساك أيضًا ، وإحدى العلّتين تُجزِىء عن الأُخرى من طريق الإيجــــاز الاختصار .)) .

د _ قوله عند بيانه لقوله I :

= لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا . إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ

أي : إِذَا رَضِيَت عَنِّي ؛ لأنّه إذا رَضِيت عنه أحبّته وأقبلت عليه .

وقال آخر :

وَأَدْبَرَ لَمْ يَصْدُرْ بِإِدْبَارِهِ وُدِّ . إِذَا مَا امْرُؤٌ وَلَّى عَلَيَّ بِوِدِّهِ

أي : وَلَّى عَنِّي ، وَلَكِنَّهُ إِذَا وَلَّى عَنْهُ صَارَ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَبْقَ لَهُ .

وقال بعض بني طيّىء في أحد جبليها :

مِنَ الغَمَامِ تَرْتَدِي وَتَنْتَقِبْ . نَلُوْذُ فِيْ أُمٍّ لَنَا مَا تُغْتَصَبْ

لأنّه مَنْ كَانَ لاَئِذًا بِهِ كَانَ فِيْهِ ، فكذلك مَنْ سَفهت نفسَه فقد جهل أمر نفسه ، فجاء (سَفِهَ نَفْسَهُ) على مثال : جَهِلَ نَفْسَهُ .)) ، (وضح البُرهان :) .

(البقرة :) .

أجاز العُكبريّ والهمذانيّ فيه وجهٌ ثالثٌ ، هو أنْ يكون مصدرًا مُؤكّدًا على (وَلاَ تُضَارّوهُنَّ ضِرَارًا) .

انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : ، الفريد :) .

انظر : (الدُّرّ المصون :) .

انظر : (الفريد : ، الدُّرّ المصون :) .

(المُستنهى :) .

: (((حَصِرَتْ) في موضع النّصب على الحال ، بشرط تقدير (قَدْ) ، أي : قَدْ حَصِرَتْ صُدُورُهُم ، أي : حَصِرَةً .)) .

هـ _ قولـه عنـد بيانـه لقولـه I :

: ((قيل : (لو) بِمعنى (إنْ) على معنى الشّرط ، والجواب مُقدّمٌ في حُكم المُؤخّر ، معناه : وَإِنْ كَثُرَتْ فَلَنْ تُغْنِيَ .

وقيل : على حالِها للامتناع ، وجوابُها نفيٌ ، والأوّل أقرب إلى سياق الآية ،

(النّساء : .) .

(المُستنهى : ب/أ .) .

وسيأتي في : (_ .) توضيح المسألة .

(الأنفال : .) .

قالـه العُكبـريّ فـي : (التّبيـان فـي إعـراب القُـرآن : / .) ، وعُـزي إلـى بعض النّحويّين في : (التُّحفة الوفيّة : ، الجنى الدّاني : .) .

انظر : (الدُّرّ المصون : / .) .

وأولى بالأُصول .)) (🗁) .

*** * * * * * * * * ***

(🗁) (المُستنهى : ب/🖰🗐🗁أ .) .


المبحث الرّابع
ضوابط اختياراته

كثرت الآراء التي اختارها ابن يعيش وفق ضوابط مُحدّدة تظهر فيما يأتي :

1 _ طرد السّماع أو القياس :

الأصل الأهمّ في اختيارات ابن يعيش ، فقد يكون اختياره مبنيًّا على السّماع ، أو القياس ، أو عليهما معًا .

وصور ذلك على النّحو الآتي :

أ _ اختياره تقسيم الأفعال اللفظيّة ثلاثة أقسامٍ (الْماضي) ، و (المُستقبل) ، و (الحال) ؛ للقياس والسّماع ، حيث قال : ((اللفظيّة تنقسم على ثلاثة أقسامٍ : ماضٍ ، ومُستقبلٍ ، وحالٍ ، وهذه قسمةٌ صحيحةٌ ؛ لعقلٍ وسَماعٍ . . . .)) [1] .

ب _ اختياره عمل (مَا) عمل (لَيْسَ) ؛ لفصاحته ، والإلغاء ؛ لأنّه القياس ؛ حيث قال : ((وأمّا ما عملُ (مَا) ؟ ، فعملها رفعُ الأسْماء ، ونصب الأخبار بشرطين[2] ، وهُما : أنْ يليها اسْمُها ، ويلي الاسم الخبرُ على التّرتيب ، في مثل قولك : مَا زَيْدٌ قَائِمًا ، هذا مذهب الحجازيّين ، وهذا أفصح ؛ لقوله تعالى : ⓘ ⮛⌖⑥ ⯑⌖⯎⌖❄⑩ ⑤⌖○⌖❄⌖⯎ ⓘ [3] ، و : ⓘ ⮛⌖⮕⑥ ⯎⬥⬬⮚✞ ⑤☺☼⮛⌖⮕⮕⌖❄⌖⮕✡⌖⮕⌖⮕☒☐☐ ⓘ [4] ، ومذهب التّميميّين أقيس ؛ لأنّ كُلّ ما دخل على الأسْماء مرّةً ، وعلى الأفعال مرّةً بطل عمله .)) [5] .

ج _ اختياره نصب الأسْماء المُفردة المُقسم بِها ؛ لكثرة سَماعه عن العرب ، حيث قال : ((وأمّا الأسْماء المُفردة التي يُقسم بِها ، فهي مثل قولِهم : يَمِيْنُ الله ، و : عَهْدُ

---

(1) (التّهذيب : 40 .) .
وستأتي هذه المسألة وبيانُها في : (1028 _ 1029 .) .
(2) سيأتي التّفصيل في هذه الشّروط في : (974 _ 978 .) .
(3) (من 31 : يُوسف .) .
وقد مضى نصّها في : (133 .) .
(4) (من 2 : المُجادلة .) .
وقد مضى نصّها في : (133 .) .
(5) (التّهذيب : 135 .) .

الله ، و : أَمَانَـةُ الله ، و : عَمْـرُ الله ، و : أَيْمُـنُ الله ، ومـا شـاكل ذلـك ، هـذه الأسْماء كُلّهـا يجـوزُ أنْ تُستعمل للقسم ، ويجـوزُ أنْ ترفعهـا علـى أنْ تكـون مُبتـدأةً ، والخبـر محـذوف[1] ، وتقـديره : يَمِـيْنُ الله عَلَـيَّ ، أو : لاَزِمَـةٌ لِـي ، وكذلك سائر الأسْماء ، وما جـــرى مجراها .

ويجوزُ أنْ تكون هذه الأسْماء منصوبةً مفعولةً لفعلٍ محذوفٍ ، فإذا قُلتَ : يَمِيْنَ الله ، فالتّقـدير : أُلْـزِمُ نَفْسِـي يَمِـيْنَ الله ، وكـذلك سـائرها ، والنّصـبُ أجودُ ؛ لأنّه أكثر ما سُمع عن العرب ، قال امروُ القيس :

فَقُلْتُ يَمِيْنَ الله أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي[2] .

وقال غيره في (أَمَانَة) [3] :

إِذَا مَا الخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ فَذَاكَ أَمَانَةُ الله الثَّرِيْدُ .))[4] .

د _ قوله في أنّ من معاني (مِنْ) : ((القسم بشرط أنْ تدخل على اسم (الرَّبّ) وحده

دون غيره[5] ؛ لأنّه مسموعٌ عن العرب ، كقول قائلهـــم : << مِنْ رَبِّي إِنَّكَ لمُحْسِنٌ . >>[1] ، و : << مِنْ رَبِّي إِنَّكَ لأَشِرٌ . >>[2] ، سُمِع هذا عن العرب .

---

(1) مضى تقييده في : (125 .) .

(2) من الطّويل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها ثلاثة وخمسون بيتًا ، هو الحادي والعشرون منها ، قالَها في وصف الأطلال ، واستعادة ذكرياته مع النّساء ، ومُفاخرته بِمغامراته معهنّ .

ومطلعها :

أَلاَ عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَعِمْنَ مَنْ كَانَ في العُصُر الخَالِي ؟ .

وقبله :

فَقَالَتْ سَبَاكَ الله إِنَّكَ فَاضِحِي أَلَسْتَ تَرَى السُّمَّارَ وَالنَّاسَ أَحْوَالِي ؟ .

وبعده :

حَلَفْتُ لَهَا بالله حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيْثٍ وَلاَ صَالِ .

وهو في : (ديوانه : 127 ، الكتاب : 504/3 ، المُقتضب : 326/2 ، الخصائص : 284/2 ، رفع الحُجُب المستورة : 1394/4 ، خزانة الأدب : 107/7 .) .

(3) لَمْ أقف على اسْمه .

(4) (التّهذيب : 282 _ 283 .) .

والبيـــت مـــن الـــوافر ، ولَـــمْ أقـــف لـــه علـــى ســـابقٍ أو لاحـــقٍ .

=

= وهو في : (الكتاب : 61/3 ، الفسر : 463/1 ، قشره : 78 ، كشف المُشكل : 361 ، شرح المُفصّل : 92/9 .) .

(5) هذا مذهبٌ منسوبٌ إلى البصريّين في : (معاني الحُروف : 98 .) .

ومنـهم من يقول : إنّـها نـائبةٌ منـاب حرف القسم[3] .
ومنـهم من يقول : هي حرف قسمٍ بنفسها[4] ، والصّحيح الأوّل .))[5] .

2 _ مُراعاة المعنى :

كما اهتمّ ابن يعيش بالمعنى في اعتراضاته اهتمامًا بالغًا اهتمّ به أيضًا في اختياراته ، ومن الصّور التي تُسطّر هذا الاهتمام ما يأتي :

أ _ قوله في (حتّى) النّاصبة : ((والأحسنُ إذا نصبتْ أنْ تُقدّر بـ (إلَى أَنْ) ؛ ليتطابق المعنى ، وعليها الأكثر وإنْ كان ذلك جائزًا .))[6] .

ب _ قولـه فـي إحـدى المسـائل التـي ألحقهـا ببـاب (الحـروف التـي تنصـب الأفعال

المُستقبلة) : ((قولـه تعالى : ◷ ✓⌖⑥ ⇗⌖⌫✞❄"♊ℊ⇨ ✓✡⓿⇔
⑥⌖✓⌖➔ ⌧⇩◘⍄⌖✹ ⓿✡✈✓ ➤✠➚✡⑩⑥➶❄❄⅄✡☙
⇔⓿✡✓

⓿✡✈✓ ⍓✠➚♊"❄✞⌫⌖⇗ ⇨ℊ✡⑩⑥➶❄❄⅄✡☙
⇔➢⬧⬋⌖⬝⬧⭘❄❄◻◷⌖❄❷⌖❄➬ ⌧⇩◘⍄❄⌖✹
⌖⓿✡✓ ⌖⊃⬆☼☡⌖❷⌖❄➬
⑤⍺⌦◷◷⇨☺❄☝⌫✡⅄✡☞&✗➶ ◷ [7] ، في نصب الفعلين خلافٌ ، منـهم من يجعل الثّاني عطفًا على الأوّل[1] .

وانظر : (المُساعد : 253/2 .) .
(1) لَمْ أقف عليه فيما بين يديّ من مصادر .
(2) انظر هذا القول في : (الكتاب : 499/3 ، شرح التّسهيل : 140/3 .) .
(3) قالـه الرّضـيّ فـي : (شـرح الكافيـة : 270/4 .) ، والشّـاطبيّ فـي : (المقاصـد الشّـافية : 155/2 .) .
(4) قاله ابن مالك في : (شرح التّسهيل : 140/3 .) .
(5) (المُحيط : 128/4أ .) .
(6) (المصدر السّابق : 105/4ب .) .

(7) نصّـــــــها : ◷ ➔⌖①⌖② ❸❄⌖◷◘⭘⬧⬝✡ ⑤⍺⌦✞⍈○✡▦⓿⌖
⦿⌖⑩❄⌖✈➚⬧⍓ ⑩✡⑥⍺⌦🖫⬀⬅⌖⬝⌖➔●⬆✡ ▦⌖❄⬝♊⇗⬧⬆⊃⌖
➔⌖⑤⍺⌦🖫⬀⌖✸✡⍄♑☺ ▦❄⬧⭘✠▦⬝⬧➔⊃⌖ ➔⌖♋♊➚⌖⬉⬧☙✋
✓⌖⑥ ⇗⌖⌫✞❄"♊ℊ⇨ ✓✡⓿⇔ ☙✡⅄❄❄➶⑥⑩✡➚✠➤ ✓✈✡⓿
✹⌖⍄◘⇩⌧ ➔⌖✓⌖⑥ ✓✡⓿⇔ ☙✡⅄❄❄➶⑥⑩✡ℊ⇨

ومنـهم مـن يجعل الأوّل تأسيسًا للجواب بِمعنـى أنّـه يكون مـن الظّالِمِين على هذا الفعل
الذي هو الطّردُ[2] ، وهذا غير مُحقّقٍ .

ومنهم من يجعل قوله : ⓵ ⇔➢♦⇙⌖·♦●❄❄◻🕒⌖❄❷⌖❄➬ ⓵ جوابًا ، والثّاني بدلاً منه[3] .

ومـــنهم مـــن يجعـــل قولـــه : ⓵ ⌖⓫✡⊽ ⌖⊃↑☼⛢⌖❷⌖❄➬ جوابًا لقولـه تعـالى فـي أوّل الآيـــة : ⓵ ⌖⓫▦✡○⛿✞⌧✍⑤ ✡·♦●◻🕒⌖❄❸ ②⌖①⌖➔ ⓵ ⌖⊃↑♦⇗♊•❄⌖▦ ☐♦⇗→⌖❄⑩⌖⊙ ✡↑●➔⌖•⌖←⇖🖫⌧✍⑥✡⑩ ☺♑⇘✡✸⌖⇖🖫⌧✍⑤⌖➔ ⓵ ✋✍♦⇖⌖⇗♊♋⌖➔ ⌖⊃➔♦•▦⌘●♦❄▦ ⓵ ⌖⊃↑☼⛢⌖❷⌖❄➬ ⌖⓫̄✡⊽ ⑥⌖⊽ ⓵ _ ⓵ ⇗✖♋✡⮝✡⌫⚐❄☺⇨🕓🕒⌧✍⑤ ⓫✡→⊽ ➢⌘⇗✡⑩⑥⇗❄❄⅄✡☙ ⇔⓫✡⊽ ⇨♋♊”❄✞⌫⌖⇗ ⇨♋✡⑩⑥⇗❄❄⅄✡☙ ⇔⓫✡⊽ ⑥⌖⊽⌖➔ ⌧⇩◻⇘⌖✹ ⌧⇩◻⇘❄⌖✹ ⓫✡→⊽ ☐⌘⇗♊”❄✞⌫⌖⇗ ⌖❄➬ ⇔➢♦⇙⌖·♦●❄❄◻🕒⌖❄❷⌖ ⓵ ، علـى التّقـديْم والتّـأخير[4] ، وهذا فيما أحسبُ أحسنُ الوجوه ؛ لأنّه يليق بالمعنى في تفســـير الآية .)) [5] .

ج _ قوله : ((تقول : مَا رَأَيْتُهُ مُذ اليَومَ وَنِصْفَ النَّهَار _ بنصب (نِصف) ، بتقدير فعلٍ _ .

ولا يجوزُ أَنْ تعطف على (اليوم) ؛ لأنّ (اليوم) أنت فيـه ، وقد أجملتـه ، فلو عطفتَ عليه (نصف النّهار) لَمْ يجُز ؛ لأنّ (النّصف) من (اليوم) ، فقد دخل في ضمنه ، وليس (اليوم) من (النّصف) ، فإنْ نصبته على معنى : مَا

⌧⇩◻⇘❄⌖✹ ⓫✡→⊽ ☐⌘⇗♊”❄✞⌫⌖⇗ ⌖⓫✡⊽ ⌖⊃↑☼⛢⌖❷⌖❄➬ ⇔➢♦⇙⌖·♦●❄❄◻🕒⌖❄❷⌖❄➬ ⑤✍⌧🕒🕓⇨☺❄⚐⌫✡⮝✡♋✖⇗ ⓵ ، (الأنعام : ▤ .) .

(1) هذا ما عليه الزّمخشريّ في : (الكشّاف : 28/2 .) ، واختاره السّمين في : (الدُّرّ المصون : 71/3 .) .

(2) انظر : (الدُّرّ المصون : 71/3 .) .

(3) انظر : (البحر المُحيط : 524/4 .) .

(4) هذا ما عليه أكثر المُعربين .

انظر : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 273/1 ، التّبيان في إعرابه : 499/1 ، الفريد : 153/2 .) .

(5) (المُحيط : 118/4أ _ ب .) .

رَأَيْتُهُ مُذ اليَومَ ، و : مَا رَأَيْتُهُ نِصْفَ النَّهَارِ جاز ؛ لأنّ المعنى يُفهم ، فافهم ذلك .)) [1] .

د _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible] : [2]

(((تَهْتَدُوا) مجزومٌ ؛ لأنّه جواب الأمر ، فأمر الله تعالى نبيّه [ρ] بأنْ يُجيب وحده ، فقال [3] : قُلْ يَا مُحَمَّدُ ، وفي الكلامِ حذفٌ لا تَتمّ الفائدة إلاّ بذكره ، وتقديره : لاَ تَتَّبِعْ مِلَّةَ اليَهُوْدَ ، وَلاَ مِلَّةَ النَّصَارَى ، بَلْ تَتَّبِعْ مِلَّةَ إبْرَاهِيْمَ ، فعلى هذا يكون نصب (مِلَّةَ) على أنّه مفعولٌ على طريقة الخبر للفعل المحذوف ، و (بَلْ) قُدّرت للإضراب عن اتّباع الملّتين ، والاتّباعُ يُجابُ لاتّباع ملَّة إبراهيم ، وهذا أليق بِمعنى الآية ؛ ليكون جواب الخبر بخبرٍ مثله .)) [4] .

ز _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible] : [5] (((الكاف) في قوله : [illegible]

---

(1) (المُحيط : 162/4ب _ 163أ .) .
(2) (البقرة : 135 .) .
(3) (فقال) مُعادةٌ في : (المخطوطة .) .
(4) (المُستنهى : أ/60أ .) .
(5) (البقرة : 165 .) .

[illegible] في موضع النّصب على أنّه نعتٌ لمصدرٍ ، تقديره : يُحبُّونَهُم حُبًّا مِثْلَ حُبِّ الله[1] ، واسم (الله) مجرورٌ في اللفظ وهو منصوبٌ في المعنى ؛ لأنّه مفعولٌ لـ (حُبِّ) وهو المصدر ، وفاعل المصدر محــذوفٌ كالموجود لدلالة المعنى عليه ، والتّقدير : يُحبُّونَهُم كَحُبِّكُم لله يَا مَعَاشِرِ المُؤمِنِيْنَ ، فَحُبُّ الأَنْدَادِ مُضَافٌ إِلَى الكُفَّارِ ، وحَبُّ الله مُضَافٌ إلى المُؤْمِنِيْنَ ، هذا هو الأقرب إلى معنى الآيَة .

وقد قيل : إنّ حُبَّ الله مُضافٌ إلى الكُفّار وأنّهم يحُبّون ويعبدون غيره للتّقرّب إليه ؛ لقوله : [illegible] [2] ، فيكون التّقدير : يُحبّونَ الأَنْدَادَ كَحُبِّهِم لله ، وهذا لا يكون إلاّ فيمن يقرّ بالله .

وقد قيل : إنّ المفعول بعد (يُحبُّ) على حذف المُضاف ، والتّقدير : يُحبُّونَ عِبَادَتَهُم كَحُبِّ الله[3] ، هذا على القول الأوّل ، فأمّا على القول الثّاني فلا يصحّ هذا التّقدير ؛ لأنّ الكُفّار بالله لا يُحبُّونَ عِبَادَتَهُ إِذْ لَوْ أَحبُّوهَا لَمَا عبدوا سواه .)) [4] .

ط _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]

---

(1) انظر : (مُشكل إعراب القُرآن : 116 ، البيان في غريب إعرابه : 125/1 .) .

(2) نصّــــــها : [illegible] ، (الزُّمر : [illegible] .) .

(3) انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 134/1 .) .

(4) (المُستنهى : أ/72أ .) .

(1) : ((قوله :

حالٌ على ما مضى ، والعاملُ فيه فعلٌ محذوفٌ في التّحقيق ، تقديره : فَانْكِحُوْهِنَّ عَلَى هَذِهِ الحَالِ[2] ، ويجوزُ أنْ يكون العاملُ فيه (آتُوهُنَّ) [3] ، والأوّل أقربُ إلى المعنى .)) [4] .

ع _ قوله عند بيانه لقوله I :

---

(1) (النّساء : 25 .) .

(2) انظر : (الدُّرّ المصون : 350/2 ، اللباب في علوم الكتاب : 325/6 .) .

(3) هذا ما عليه أكثر المُعربين ، فقد أجازه أبو البركات الأنباريّ في : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 218/1 .) ، والعُكبريّ في : (التّبيان في إعراب القُرآن : 349/1 .) ، والهمذانيّ في : (الفريد : 721/1 .) ، وأبو حيّان في : (البحر المُحيط : 597/3 .) ، والسّمين في : (الدُّرّ المصون : 350/2 .) ، وابن عادل في : (اللباب في علوم الكتاب : 325/6 .) .

(4) (المُستنهى : ب/11ب .) .

: (1)

((قوله :

(دُونَ) ليست بظرفٍ على أصل وضعـها ، وإنّما هي بِمعنى (غَيْر) ؛ لأنّها لو كانت على وضعها لكان يُفسّر (دُونَ) بتفسيرين ، إمّا بِمعنى (القُرْب) ، وإمّا بِمعنى (دُونَ المَنْزِلة) ، وليس أحد الأمرين يُرادُ في معنى الآية ، فصحّ أنّها بِمعنى (غَيْر) ، وكذلك كُلّ ما في القُرآن الكريْم من قـوله : (2) ، و : (3) ، وغير ذلك(4) ، يُفسّرُ بـ (غَيْر) .

. (5)))

هـ _ قوله عند بيانه لقوله I :

---

(1) (النّساء : 116 .) .

(2) هـذه الآيـة وردت فـي عـددٍ مـن السّـور ، ونـصّ أوّلـهـا : ، (البقرة : .) .

(3) نصّـها : ، (آل عمـران : .) .

(4) قـال الشّيخ عضيمة : ((جـاءت (دُونَ) فـي القُرآن فـي (144) ، وكانـت مُضـافةً فـي جميـع مواقعها ، وجُرّت بـ (مِنْ) في (136) موضعًا ، ونُصبت في ثَمانيـة مواضع على الظّرفيّة .)) ، (دراساتٌ لأسلوب القُرآن الكريْم : 709/2/3 .) .

(5) (المُستنهى : ب/31ب .) .

: (((أَنْ) في قوله : [1]

يجوزُ فيها وجهان :

أحدهُما : النّصب على أنّه مفعولٌ من أجله على تقدير : لأَنْ صَدُّوْكُمْ عَامَ الحُدَيْبِيَةَ[2] عن المسجد الحرام[3] .

والثّاني : الرّفع على أنّه بدلٌ من (شَنَآن) بتقدير : وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ أَنْ صَدُّوْكُمْ قَوْمٌ عَنَ المَسْجَدِ الحَرَامِ ، والنّصبُ أقربُ إلى المعنى .)) [4] .

و _ قوله عند بيانه لقوله I :

---

(1) (الْمائدة : 2 .) .

(2) سُمّي أيضًا عُمرة الحُديبية ، وصُلح الحُديبية .

وهذا العام وما حصل فيه من صُلحٍ واتّفاق بين المُسلمين والمُشركين مُفصّل في : (فتوح البُلدان : 49 _ 54 ، الدُّرر في اختصار المغازيّ والسّير : 191 _ 196 .) .

(3) انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 417/1 ، الدُّرّ المصون : 483/2 .) .

(4) (المُستنهى : ب/42ب .) .

▦❄♦✸❄◻✪✠℘☼↑⊃⌖ 🕔 [1] : ((هاهُنا إشكالٌ في (إِذَا) الأُولى ، و (إِذَا)
الأُخرى ، فالأقرب أنّ الأُولى على حالِها في الظّرفيّة ، ومعنى الشّرط[2] .
والثّانية ، قيل : بِمعنى (الفاء) ، أي : فَفَرِيْقٌ .
وقيل : بِمعنى الأُولى إلاّ أنّ فعلها محذوفٌ يدلّ عليه المعنى[3] .
وقيل : هي للمُفاجأة[4] .
[وقيل] : هي بِمعنى ظرف المكان[5] ، وأوّل الأقوال أحسنُها ، وأقربُها إلى فهم
المعنى .)) [6] .

ي _ قولـــــه عنـــــد بيانـــــه لقولـــــه I : 🕔 ❼❄⌖⑥←❄✡⬂③
⬀✡🕒◻⬃✡⬉✡📭 ⌧✡”♦✪✡⬀⌖✈ ⬀⌖⬆ ✦⌖⑨”♑⬀✠
⑤✍⌧•⇧☺←❄”◻❄⌖⑥ 🕔 ⌧❄✞⬉♦✋ ⑤✍📭✡⇨☺✍
·✡◎⇔⬃✍♍ ➔⌖←❄♦○✡▦▩🙰♦⬉♦✋ ▦▩❄⌖↑⇔⮜⌖
⑤✍⌧🖫🙰✡”⌖❄🖗⮝⌖→✡ ⬀⌖○⌖⑤⑦⇨
⑤✍⌧🖫♋⌖●✠▦▩⌧♑ 🕔 [7] : ((قوله :
🕔 ⌧✡”♦✪✡⬀⌖✈ ⬀⌖⬆ ✦⌖⑨”♑⬀✠ 🕔 ، (اللام) قيل : (اللام) (لامُ) العاقبة[8] .
وقيـل : هـي[9] (لامُ) الأجـل ، علـى تقـدير : وَكَـانَ عَاقِبَتُـهُ الضَّـلاَل ، أو : نُوِيَ عَطْفُهُ لأجل أَنْ يَضِلَّ عَنْ سَبِيْلِ الله ، وهذا أقربُ إلى[10] معنى الآيـة .)) [11] .

---

(1) (النّحل : 54 .) .
(2) انظر : (الدُّرّ المصون : 336/4 .) .
(3) انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 798/2 .) .
(4) انظر : (البحر المُحيط : 546/6 ، الدُّرّ المصون : 336/4 ، اللباب في علوم الكتاب : 501/6 .) .
(5) انظر : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 225/1 ، الدُّرّ المصون : 396/2 ، اللباب في علوم الكتاب : 501/6 .) .
(6) (المُستنهى : ج/23ب .) .
(7) (الحجّ : 9 .) .
(8) انظر : (الدُّرّ المصون : 128/5 .) .
(9) في : (المخطوطة .) : (وهي) .
(10) في : (المخطوطة .) : (على) .
(11) (المُستنهى : ج/73ب .) .

3 _ البُعد عن التّكلّف :

هذا الضّابط لَمْ يظهر في اختيارات ابن يعيش إلاّ قليلاً ، حيث قال عند بيانه لقوله

I : ⏀ ➔✦♐✦⑥⌦✡⬆⑤☠ ♐❄♦⌫✡⬆⑩♦⓫❄✦⑥
⇗♦⬅⌫🖫⇗♦🕮 ⑩❄✦♐ ⌦✞⚐⇖✦⓫✦⇗♦➢♦
⑤✍🕮♦⇨☺⑩✡♐✡⇗❄♊⚑⌧⇙✡⮚⇔ ⇘❄✦⚐✦⌫✡”④🕗
مــن منصــوبٌ (قَلِـيْلاً) : (([1] 🕔 ⑥✈✦⮛ ♊⇖♦❄▦ ⮛✡⓫♦⬆✖⇗
أوجهٍ :

أحدها : أنّه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ صدر من فعلٍ محذوفٍ دلّ عليه الفعل الظّاهر ، والتّقدير : فَآمَنُوا إِيْمَانًا قَلِيْلاً[2] .

والثّـاني : أنّـه منصـوبٌ علـى نـزع الخـافض وهـو (البَـاء) ، والتّقـدير : فَبِقَلِيْلٍ مَـا يُؤْمِنُـونَ[3] ، و (مَـا) علـى هـذين الـوجهين زائـدةٌ مُوهَمَـةٌ لتأكيـد الخبر[4] .

[و]الثّالث : أنّ قَلِيْلاً منصوبٌ على أنّه وقع موقع مصدرٍ منصوبٍ من فعلٍ محذوفٍ ناب منابه المصدر ، و (مَا) هاهُنا ناقصةٌ ، كأنّه قال : فَقُلْ قَلَّمَا مَا يُؤْمِنُونَ ، أي : إِيْمَـانُهُمْ ، وهذا أحسنُ الوجوه[5] ؛ لأنّـه لا حذف فيـه ولا تكلُّفٌ .

[و]الرّابـع أنّ قَلِـيْلاً منصـوبٌ علـى أنّـه خبـر (صَـارَ) وهـي محذوفـةٌ ، و (الفَـاء) فيـه عاطفـةٌ (صَـارَ) علـى (لَعَن) ، والتّقـدير : بَلْ لَعَنَهُم الله فَصَـارُوا قَلِيْلاً إِيْمَـانُهُم[6] ، ولا يجوزُ أنْ تكون (مَا) هاهُنا زائدةً ؛ لأنّه يُؤدّي إلى أنّهم صَـارُوا قَلِيْلاً يُؤْمِنُـونَ ، وهذا مدحٌ لَهُم بعد ذمّهم بـاللعن ، فيجبُ أنْ تكون مصدريّةً على معنى : فَصَارُوا قَلِيْلاً إِيْمَـانُهُم[7] ، ولا يُعبأ[8] بقول من قـال :

---

(1) (البقرة : 88 .) .
(2) انظر : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 103/1 ، التّبيان في إعرابه : 90/1 ، الفريد : 334/1 ، الدُّرّ المصون : 296/1 .) .
(3) هذا الرأي منسوبٌ إلى أبي عبيدة في : (الدُّرّ المصون : 296/1 .) .
(4) انظر : (المُحرّر الوجيز : 177/1 ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 103/1 ، التّبيان في إعرابه : 90/1 .) .
(5) بل أحسنها الأوّل ؛ لأنّ دلالة الفعل على مصدره أقوى من دلالته على الزّمان ، وعلى الهيئة ، وعلى المفعول ، وعلى الفاعل .
أيضًا هو موافقٌ لظاهر الآية ، وهذا أقوى دلالة على كونه الأحسن .
(6) هذا ما أجازه الفخر الرّازيّ في : (مفاتيح الغيب : 164/3/2 .) .
(7) انظر : (الوسيط في تفسير القُرآن المجيد : 172/1 .) .
(8) (ولا يُعبأ) مُعادةٌ في : (المخطوطة .) .

إنّهم لَمْ يُؤمنوا أصلاً[1] ، ولا بقول من قال : إنّ (مَـا) نـافيـةٌ لإيْمـانِـهم[2] ؛ لأنّ الله تعـــالى قـــد قـــال : ⓵ ⑤ ✞☺⮫❄⌖❷💧⬉♊⮟✡⓫💧⬆⊃⌖
♑⑧☝❄❄⌖❷✡🙵🖫⌧🙭⑤ ♑⬦♊⮩⌖⑨✡⑩
➔⌖❸❄⌖🙵🖫✐💧●💧➔✕♐

⑩✡⑨⌖⮩♊⬦◆🕮 ⓵ [3] ، فأثبت لَـهُم بعض الإيْمان .)) [4] .

وقوله : ((. . . . ، وذهـب قومٌ إلى أنّ (خَطِيئةً) غير مهموزةٍ هاهُنـا بعد الإدغـام ، وأنّ أصلـه (خَطِيّـةٌ) بـ (يـاءٍ) مُشـدّدةٍ ، ويقـول : إنّ (الـهمزة) قبـل ذلـك قد وُهّنت ، وقُلبت حرف علّـةٍ إمّـا (يـاءً) ، وإمّـا (واوًا) وقبلهـا (يـاءٌ) ساكنةٌ ، فأُدغم أحد الحرفين فـي الآخر ، كمـا فُعل فـي (صَبِيَّةٍ) ، و (صَفِيَّةٍ) من قولِهم : (صَبَايَا) ، و (صَفَايَا) ، وهـذا قريبٌ ؛ لأنّـه لا يُؤدّي إلى تكلّف ذلك التّعليل من القلب ، والتّقديْم ، والتّأخـير . . . .)) [5] .

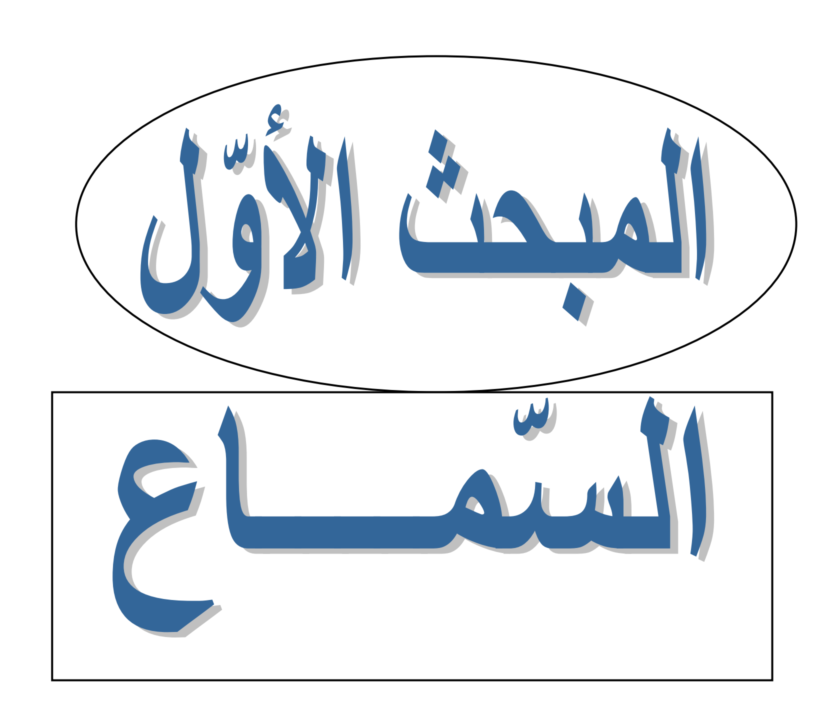
---

(1) انظر : (مفاتيح الغيب : 164/3/2 .) .
(2) قال العُكبريّ : ((هذا أقوى في المعنى ، وإنّما يضعف شيئًا من جهة تقدّم معمول ما في حيّز (ما) عليها .)) ، (التّبيان في إعراب القُرآن : 90/1 .) .
أمّا أبو حيّان فصحّح كونَـها للنّفي لكن في غير هذا التّركيب ؛ لأنّ (قليلاً) انتصب بالفعل المُثبت ، فصار نظير : (قُمتُ قَلِيْلاً) .
انظر : (البحر المُحيط : 485/1 .) .
(3) (من 85 : البقرة .) .
وقد مضى نصّها في : (595 _ 596 .) .
(4) (المُستنهى : أ/45أ .) .
(5) (المصدر السّابق : أ/32ب _ 33أ .) .
وقد ذهب في : (400 _ 403 .) بيان المسألة .

* * * * * * * * * *


الفصل الرّابع

الأصول النّحويّة التي اعتمد عليها



السّماع هو الأصل الأوّل من أُصول النّحو ، عرّفه أبو البركات الأنباريّ بأنّه : ((الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالنّقل الصّحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة .)) [1] .

كما عرّفه السّيوطيّ بأنّه : ((ما ثبت في كلام منْ يُوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى وهو القُرآن ، وكلام نبيّه _ ρ _ ، وكلام العرب قبل بعثته ، وفي زمنه وبعده إلى أنْ فسدتْ الألسنة بكثرة المُولّدين _ نظمًا ونثرًا _ عن مُسلمٍ ، أو كافرٍ ، فهذه ثلاثة أنواعٍ لابُدّ فيها من الثّبوت .))[2] .

وقد اعتمد ابن يعيش على السّماع في كثيرٍ من القضايا النّحويّة التي تَناولَها ، سواءً كان مُعترضًا لَها ، أم مُختارًا .

وهو أعلى المراتب عنده ؛ يدلّ على ذلك كثرة العبارات التي أورد فيها السّماع ، ومن ذلك :

ـ منعه الإغراء بالظّروف ؛ لأنّه لَمْ يُسمع عن العرب ، حيث قال : ((ويَمتنع أنْ يُغرى بسائر الظّروف ، مثل : (عند) ، و (وبعد) ، و (فوق) ، و (تحت) ، وما شاكل ذلك ؛ لأنّه لَمْ يُسمع عن العرب .)) [3] .

ـ حُكمه على مجرور المُجاورة بالشّذوذ والقلّة لأنّه لَمْ يُسمع عن العرب إلاّ في الشّعر ، والشّعر باب الضّرائر ، حيث قال : ((وأمّا مجرور المُجاورة فهو شاذٌّ قليلٌ ،
وليس بِموجودٍ إلاّ في الشّعر خاصّةً .)) [1] .

---

(1) (الإغراب : 45 ، لُمع الأدلّة : 81 .) .
(2) (الاقتراح : 152 .) .
(3) (التّهذيب : 239 .) .
وسيأتي التّفصيل في هذه المسألة في : (1021 _ 1023 .) .

وقال في موضعٍ آخر : ((ولا يجوزُ أنْ يكون مجرور المُجاورة في شيءٍ من الإعراب غير الجرّ ؛ لأنّه لحنٌ مُتأوّلٌ . ولولا ورد في شعر العرب مُكرّرًا ما جاز استــعماله

....

= وقد جاء مجرور المُجاورة في القُرآن الكريْم ، وفي كلام العرب _ شعرًا ونثرًا _ ، فمن القُرآن الكريْم قوله

[إبراهيم:] .

أمّا وقوعه في الشّعر فسيأتي استدلال ابن يعيش عليه في : (1185 _ 1187 .) .

وأمّا في النّثر فقد قالتْ العرب : << هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ . >> .

انظر هذا القول في : (الكتاب : 436/1 ، معاني القُرآن للفرّاء : 74/2 ، المُقتضب : 73/4 ، شـرح الكتـاب للسّـيرافيّ : 446/1ب ، الخصـائص : 191/1 ، الإنصـاف : 607/2 ، ارتشـاف الضّرب :
1912/4 .) .

قال سيبويه : ((ومِمّا جرى نعتًا على غير وجه الكلام : هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، فالوجه الرّفع ، وهو كلام أكثر العرب ، وأفصحهم ، وهو القياسُ ؛ لأنّ (الخَرِب) نعتُ (الجُحْرِ) ، و (الجُحْرُ) رفعٌ ، ولكنّ بعض العرب يجرّه ، وليس بنعتٍ لـ (الضَّبّ) ، ولكنّه نعتٌ للذي أُضيف إلى (الضَّبِّ) ، فجرّوه ؛ لأنّه نكرةٌ لـ (الضَّبِّ) ، ولأنّـه في موضعٍ يقع فيه نعتُ (الضَّبِّ) ؛ ولأنّـه صار هو و (الضَّبُّ) بِمنْزلة اسمٍ واحدٍ .)) ، (الكتاب :
436/1 .) .

وانظر : (ارتشاف الضّرب : 1912/4 .) .

وذكر ابن جنّيّ في : (الخصائص : 191/1 _ 192 .) أنّ ((مِمّا جاز خلافُ الإجماع فيه منذُ بُدىء هذا العلم ، وإلى آخر هذا الوقت ما رأيتُه أنا في قولِهم : << هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ . >> ، فهذا يتناوله آخرٌ عن
أوّلٍ ، وتالٍ عن ماضٍ على أنّه غلطٌ من العرب ، لا يختلفون فيه ، ولا يتوقّفون عنه ، وأنّه من الشّاذّ الذي لا يُحمل عليه ، ولا يجوزُ ردّ غيره إليه .

وأمّا أنا فعندي أنّ في القُرآن مثل هذا الموضع نيّفًا على ألف موضعٍ ، وذلك أنّه على حذف المُضاف
لا غير ، فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القُرآن ، والشّعر ساغ وسلِسَ ، وشاع وقُبِل . وتلخيصُ هذا أنّ أصله : هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُهُ ، فيجري (خَرِبٌ) وصفًا على (ضَبٍّ) وإنْ كان في الحقيقة لـ (الجُحْرِ) ، كما تقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبُوْهُ ، فتجري (قَائِمًا) وصفًا على

---

(1) (التّهـــــــــــــذيب : 253 .) .
=

(رَجُلٍ) ، وإنْ كان القيام لـ (الأَبِ) لا لـ (الرَّجُلِ) ؛ لِما ضمِن من ذكره ، والأمرُ في هذا أظهرُ من أنْ يُؤتى بِمثالٍ له ، أو شاهدٍ عليه ، فلمّا كان أصله كذلك حُذف (الجُحْر) المُضاف إلى (الْهاء) ، وأُقيمتْ (الْهاء) مُقامه فارتفعتْ ؛ لأنّ المُضاف المحذوف كان مرفوعًا ، فلمّا ارتفعتْ استتر الضّمير المرفوع في نفس (خَرِبٍ) فجرى وصفًا على (ضَبٍّ) _ وإنْ كان (الخَرَابُ)
لـ (الجُحْرِ) لا لـ (الضَّبِّ) _ على تقدير حذف المُضاف على ما أرينا ، وقلّتْ آية تخلو من حذف المُضاف ، نعم ورُبّما كان في الآية الواحدة عدّةُ مواضع .)) .
وانظر : (الصّعقة الغضبيّة : 413 _ 422 ، همع الهوامع : 441/2 _ 442 .) .
أبدًا .)) [(1)] .

ـ تضعيفه مجيء التّمييز بعد (نِعْم) ، و (بِئْس) في الجارّ والمجرور ؛ لأنّه لَمْ يرد في القُرآن الكريْم ، ولَمْ يُسمع عن العرب ، حيث قال : ((ولا يجوز أنْ يكون التّمييز بعدهُما في الجارّ والمجرور عند بعضهم ، بل يكونُ اسْمًا مُقدّرًا ظاهرًا ، تقول : نِعْمَ الرَّجُل
رَجُلاً[(2)] ، ولا تقول : نِعْمَ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ إلاّ في قولٍ ضعيـــــــــفٍ

---

(1) (التّهذيب : 255 .) .
(2) هذا المثال الذي ذكره المُؤلّف فيه جمعٌ بين فاعل (نِعْم) الظّاهر ، والتّمييز ، وهو محلّ خلافٍ بين النّحويّين على ثلاثة مذاهب :
أ _ أنّه لا يجوز ؛ لأنّ المقصود من المنصوب ، والمرفوع الدّلالة على الجنس ، وأحدهُما كافٍ عن الآخر ، كما أنّ ذلك رُبّما أوهم أنّ الفعل الواحد له فاعلان ، وذلك أنّك رفعتَ اسم الجنس بأنّه فاعل ، وإذا نصبتَ النّكرة بعد ذلك آذنتَ بأنّ الفعل فيه ضمير فاعل ؛ لأنّ النّكرة المنصوبة لا تأتي إلاّ كذلك .
وهو مذهب : سيبويه في : (الكتاب : 175/2 .) ، السّيرافيّ في : (شرحه : 26/2ب .) ، والحيدرة
في : (كشف المُشكل : 260 .) ، واختاره ابن يعيش الحلبيّ في : (شرح المُفصّل : 132/7 .) .
ب _ أنّه يجوز .
وهو مذهب : المُبرّد في : (المُقتضب : 150/2 .) ، وابن السّرّاج في : (الأُصول : 117/1 .) ، والفارسيّ في : (الإيضاح العضُديّ : 88/1 .) ، والزّمخشريّ في : (المُفصّل : 326 .) ، واختاره ابن مالك في : (تسهيل الفوائد : 127 ، شرحه : 14/3 ، شرح عُمدة الحافظ : 786/2 _ 787 ، شرح الكافية الشّافية : 1106/2 ، شواهد التّوضيح والتّصحيح : 167 .) ، وتابعه ابنه في : (شرح ألفيّته : 471 .) .
يقول ابن مالك في : (شرح التّسهيل : 15/3 _ 16 .) : ((ومنع سيبويه الجمع بين التّمييز ، وإظهار الفاعل ، وأجاز ذلك أبو العبّاس ، وقوله في هذا هو الصّحيح ؛ وحامل سيبويه على المنع كون التّمييز في الأصل لرفع الإبْهام ، والإبْهام إذا ظهر الفاعل زال فلا حاجة إلى التّمييز ، وهذا الاعتبار يلزم منه منع التّمييز في كُلّ ما لا إبْهام فيه ، كقولك : لَهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ عِشْرُوْنَ دِرْهَمًا ، ومثل هذا جائزٌ بلا خلافٍ ، ومنه قوله تعالى : [illegible] [التوبة:[illegible]] ، وقوله تعالى : [illegible] [الأعراف:[illegible]] ، وقوله تعالى : [illegible]

شاذٌّ [1] ، وضعُف من حيث لَمْ يـأتِ مثلُـه فـي القُرآن الكريْم ، ولا فـي فصيح كلام
العرب .)) [2] .

📪📫✡⇖✡✈❄⑩⌖⊙ ⇧❶🏱❄⌖✍"✡✓ ✈⌖➢⌖❷⌖❄➬
[📂📄:الأعراف] 🕔 ♉🕮➔❄⌖❄⌫♊"✞⌧ ➚✖&✡⬀⌖❄⑩♊⊙☺✞⑤
، وقولـــــه تعـــــالى : 🕐 ⬀❄⌖➚♑③⬂✍⑥⌖⌧🖫♌✡⑩⌖⑥⊙⌖🡹✡
⑤☺✞⌖➔♊ ⑤✞☺⌖✹❄•✡🏲✍⌖⮝♊🡹⌖↑♉🕮 🕔 [البقـرة:📄⌨] ، فكمـا
حُكم بالجواز في مثل هذا ، وجعل سبب الجواز التّوكيد لا رفع الإبْهام ، فكذلك يُفعل في نحو : نِعْمَ الرَّجُل رَجُلاً ، ولا يُمنع ؛ لأنّ تخصيصه بالمنع تحكّمٌ بلا دليلٍ ، هذا لو لَمْ تستعمله العرب ، فكيف وقد استعملته =
= العرب ، كقول الشّاعر :

وَالتَّغْلبِيُّوْنَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلَهُمُ ... فَحْلاً وَأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنْطِيْقُ .

ومثله قول الآخر _ على الأظهر الأبعد من التّكلّف _ :

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيْكَ فِيْنَا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيْكَ زَادَا .

ومن ورود التّمييز للتّوكيد لا لرفع الإبْهام قول أبي طالب :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِيْنَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِيْنَا .

ومثله قول الآخر :

فَأَمَّا التِي خَيْرُهَا يُرْتَجَى ... فَأَجْوَدُ جَوْدًا مِنَ اللافِظَةْ .)) .

(1) اعتلّ لِهذا ابن بابشاذ بقوله : ((وإنّما لَمْ يحسن في باب (نِعْم) ، و (بِئْس) ؛ لأنّ (الألف) ، و (اللام) تُصرّح الجنس فأغنتْ عن (مِنْ) التي معناها تبيين الجنس .)) ، (شرح الجُمل في النّحو : 88/1أ .) .

وانظر : (شرح اللمحة البدريّة : 192/2 ، التّصريح : 2 /708 .) .

(2) (المُحيط : 40/1أ .) .

وقد جاء تَمييز (نِعْمَ) ، و (بِئْسَ) مجرورًا بـ (مِنْ) في فصيح كلام العرب _ نثرًا ، وشعرًا _ ، فالنّثر قول امرأة عبد الله بن عمرو بن العاص : << نِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا ، وَلَمْ يُفَتِّشْ لَنَا كَنَفًا مُنْذُ أَتَانَا . >> .

انظر : (صحيح البُخاريّ : 358/3 ، كتاب : فضائل القُرآن _ 66 _ ، باب : في كم يُقرأ القُرآن _ 34 _ ، حديث : 5051 .) .

والشّعر قول أبي بكر بن الأسود من الوافر :

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ ... فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي .

انظر : (الاشتقاق : 101 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 72/2 ، المُقرّب : 69/1 ، مُثُلُه : 104 ، توضيح المقاصد والمسالك : 917/2 ، المقاصد النّحويّة : 227/3 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 287/2 .) .

وقال ابن عصفور في : (المُقرّب : 69/1 .) : ((ولا يجوزُ دخول (من) عليه إلاّ في شذوذٍ من الكلام ، أو في ضرورةٍ .)) .

وقال بَهاء الدّين بن النّحّاس : ((كان مُقتضى القياس دخول (مِنْ) على تَمييز فاعل (نِعْمَ) من جهة كونه مُميّز مُفردٍ لـ (سَمن) في : عِنْدِي مَنَوان سَمْنا ، لكن منع من ذلك شبه التّمييز في (نِعْمَ) بالتّمييز في الجُملة ،

- إجازته تقديْم الخبر _ ولو كـان فعلاً _ علـى الاسم الـذي هو فاعلـه فـي الأصل ؛ لوروده في كلام الله I ، حيث قال : ((وإنّما جـاز أنْ يتقدّم الخبر _ ولو كان فعلاً _ على الاسم الذي هو فاعله في الأصل ؛ لأنّ ذلك الفعل يُقدّر بالاسم ، ويكون ذلك مُؤخّرًا في المعنى ؛ لأنّك إذا قُلتَ : كَانَ يَقُوْمُ زَيْدٌ ، فالمعنى : كَـانَ قَائِمًـا زَيْدٌ ، وقد ورد ذلك في كتاب الله تعالى فقـال سبحانـه : ⓵ ➔⌖⑤☺✞←❄✞⮳❄⊢⬉♦⬉✋ ⌀✞⑥⊃⌖ ⊞⌖⌀♦⬆⌀♦ ✦⌖⇗✡"⬈♦⬇❄⌖⑥ ⇗⌖⌧✞⧄ ⑤✍⌫✡⇨☺ ✸⌖⏲✞⏲❄♈⑥ ⓵ (1) ، والتّقدير : كَانَ قَائِلاً سَفِيْهُنَا عَلَىْ الله شَطَطًا .)) (2) **.**

نحو : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، أو عِلْمًا ، من جهة أنّ (رَجُلاً) هُنا كان فاعلاً في قولنا : نِعْمَ الرَّجُل ، فنقلنا الفعل عنه وجعلناه تَمييزًا ، كما كانت (النّفْسُ) فاعلةً في الأصل فنقلنا الفعل عنها وجعلناها تَمييزًا ، فكمـا لَـمْ تـدخل (مِـنْ) علـى (نَفْـسٍ) . . . . ، فكـذلك لَـمْ يجُـز دُخـول (مِـنْ) علـى (رَجُـلٍ) هُنـا . =

= فإنْ دخلت عليه في ضرورةٍ فنظرًا إلى شبهه بـ (سَمْنٍ) من كونـه مُميَز مُفردٍ .)) ، (التّعليقـة على المُقرّب : 243/1 .) .

(1) (الجنّ : 4 .) .

(2) (المُحيط : 68/2ب .) .

وكـون (سَـفِيْهُنَا) اسـم (كـان) ، و (يَقُـوْلُ) خبـر (كـان) مُقـدّمٌ علـى اسْـمِها يقـول عنـه أبـو البركـــات الأنباريّ : ((وفيه بعدٌ عند البصريّين ؛ لأنّ إعمال الفعل الثّـاني أولـى من الأوّل .)) ، (البيـان في غريب إعراب القُرآن : 315/1 .) .

وضعّفه العُكبريّ ؛ لأنّ (يَقُوْلُ) يصلح أنْ يعمل في (سَفِيْهُنا) ، فلا يُقدّر تأخيره ، كمـا لا يُقدّر تأخير الفعل في قولك : ((قَامَ زَيْدٌ .)) .

انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 592/1 .) .

وعمّا ذكره ابن يعيش يقول السّمين : (((سَفِيْهُنَا) يجوزُ أنْ يكون اسم (كان) ، و (يَقُوْلُ) الخبر ، ولو كان مثل هذه الجُملة واقعةً خبرًا لمُبتدإٍ لامتنـع تقدّم الخبر حينئـذٍ ، نحو : (سَفِيْهُنَا يَقُوْلُ) . لو قُلتَ : يَقُوْلُ سَفِيْهُنَا ، على التّقديْم ، والتّأخير لَمْ يجُز ، والفرقُ أنّه في غير باب (كـان) مُلبسٌ بالفعل ، والفاعل ، وفي باب (كان) يُؤمن ذلك .)) ، (الدّرّ المصون : 391/6 .) .

وانظر : (اللباب في علوم الكتاب : 415/19 .) .

وقد خُرّجتْ الآية على أنّ (كان) زائدةٌ .

انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 592/1 ، الجامع لأحكامه : 8/19 ، اللباب في عُلوم الكتاب : 415/19 .) .

ـ حُكمه على رفع خبر (ما) النّافية بالقلّة ، والشّذوذ ؛ لكثرة السّماع بالنّصب ، حيث يقول : ((اعلم أنّ (ما) ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ؛ تشبيهًا [بـ (ليس)] على

مذهب الحجازيّين[1] _ كما تقدّم _ بِمجموع أربع شرائط :
أحدها : ألاّ يُفصل بينها وبين خبرها[2] .

---

(1) مُراعاة للشّبه الخاصّ ، وهو مُشابَهتُها لـ (ليس) .
انظر : (الكتاب : 57/1 _ 59 ، المُقتضب : 188/4 _ 189 ، مجالس ثعلب : 89 ، التّعليق على
المُوطّأ : 309/1 ، كشف المُشكل : 232 ، إعراب الحديث النّبويّ : 248 ، الاقتضاب في غريب المُوطّأ :
333/1 ، الدّرّ المصون : 326/1 ، منهاج الطّالب : 425/1 .) .
وجاء في : (تعليق الفرائد : 241/3 .) : ((ألحق الحجازيّون ، وكذا التّهاميّون _ فيما حكاه الكسائيّ _ بـ (ليس) في إدخالِها ناسخةً على المُبتدإ ، فترفعه ويُسمّى اسْمُها ، والخبر فتنصبه ويُسمّى خبرها (ما) النّافية فعملتْ العمل المذكور .)) .
وقد ذكر العُكبريّ في : (المّتّبع : 271 .) أنّ (ما) مُشابِهةٌ لـ (ليس) ((من ثلاثة أوجهٍ :
أحدها : أنّها تنفي ما في الحال مثل : (ليس) .
والثّاني : أنّها تدخل على مُبتدإٍ ، وخبرٍ .
والثّالث : أنّ الباء تُزاد في خبرها .)) .
وانظر : (الصّفوة الصّفيّة : 33/2/1 .) .
(2) المسألة واحدةٌ .
وقد اعتلّ لذلك العُكبريّ بقوله : ((وإنّما بطل عملها بتقديْم الخبر ؛ لأنّ التّقديْم تصرّفٌ ، ولا تصرّفَ
لـ (ما) ؛ ولأنّ التّقديْم فرع عملٍ ، و (ما) فرعٌ . فلا يُجمع بين فرعين .)) ، (اللباب في علل البناء والإعراب : 176/1 .) .
وانظر : (الإرشاد إلى علم الإعراب : 160 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 888/2 ، الحاصر : 546/2 .) .
وقد اختلف النّحويّون في عمل (ما) إذا فصل بينها وبين اسْمها ، فإن كان الفصل بالخبر جاز إعمالُها مُطلقًا عند الفرّاء ، نحو : ((مَا قَائِمًا زَيْدٌ .)) .
انظر نسبته إليه في : (التّحفة الوفيّة : 253 ، الجنى الدّاني : 324 ، شفاء العليل : 330/1 ، همع الهوامع : 392/1 .) .
ولكنّ أبا حيّان في : (التّذييل والتّكميل : 267/4 .) صوّر رأي الفرّاء بقوله : ((وقال الفرّاء _ وقد أنشد بيت الفرزدق _ في هذه المسألة وجهان : إنْ شئتَ نصبتَ (مثلاً) ؛ لأنّها خبرٌ ، وإنْ شئتَ نصبتها كنعت النّكرة إذا تقدّم ، وإنْ شئتَ رفعتها .)) .
أمّا الجرميّ فزعم أنّه لُغيّةٌ عن العرب ، وحكى : ((مَا مُسِيْئًا مَنْ أَعْتَبَ .)) .
=

والثّانية : ألاّ يتقدّم خبرها على اسْمها(4759) .

....

= انظر نسبته إليه في : (التّذييل والتّكميل : 266/4 ، الجنى الدّاني : 323 ، تعليق الفرائد : 246/3 ، همع الهوامع : 392/1 .) .
وعُزِي إلى الرّبعيّ أنّ الإعمال هو القياس ؛ لبقاء معنى النّفي في : (شرح الكافية للرّضيّ : 187/2 ، شرح التّحفة الورديّة : 182 .) .
وأشار ابن الورديّ إلى أنّ قول الرّبعيّ ((يُوَيِّده إدخال (الباء) في الخبر ، وهو مُقدّمٌ ، وإنّما تدخل (الباء) _ بزعم الرّبعيّ _ في الموضع الذي يجوزُ فيه النّصب ، قال الشّاعر :
لَوْ أنَّكَ يَا عَلِيُّ خُلِقْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلاَ الخَلِيْقِ .)) ،
(شرح التّحفة الورديّة : 182 _ 183 .) .
ونُسب إلى سيبويه في : (تسهيل الفوائد : 98 ، شرحه : 372/1 _ 373 .) .
وظاهر كلامه ليس كذلك ، حيث قال : ((فإذا قُلتَ : مَا مُنْطَلِقٌ عَبْدَ الله ، أو : مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ ،
رفعتَ ، ولا يجوزُ أنْ يكون مُقدّمًا مثله مُؤخّرًا ، كما لا يجوز أنْ تقول : إنَّ أَخُوْكَ عَبْدَ الله على حدّ قولك : إنَّ عَبْدَ الله أَخُوْكَ ؛ لأنّها ليستْ بفعلٍ ، وإنّما جُعلتْ بِمنْزلته ، فكما لَمْ تتصرّف (إنّ) كالفعل كذلك لَمْ يجزْ فيها كُلُّ ما يجوزُ فيه ، ولَمْ تقوَ قوّته فكذلك (ما) .)) ، (الكتاب : 59/1 .) .
وذكر الدّمامينيّ أنّ ((هذا نصٌّ صريحٌ في المنع ، ثُمّ إنّه شبّهه بشيءٍ لا خلاف في منعه .)) ، (تعليق
الفرائد : 247/3 .) .
وقد جاء الإعمال مع تقدّم الخبر على الاسم في قول الفرزدق من البسيط :
فَأَصْبَحُوْا قَدْ أَعَادَ الله نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُم قُرَيْشُ وَإِذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ .
حيث ((أراد : وَإِذْ مَا بَشَرٌ مِثْلَهُمْ ، فأعمل (ما) مع التّقديم ، والظّريف أنّ هذا البيت للفرزدق وهو من بنيّ تَميم ، وهم لا يُعملون (ما) بوجهٍ ، فقد أخذ لُغة أهل الحجاز ، وزاد عليهم فأعمله مُقدّمًا خبره على
اسْمه .)) ، (المُقتصد : 433/1 .) .
وردّه ابن عصفور بقوله : ((وهذا باطلٌ ؛ لأنّ العربيّ إذا جاز له القياس على لُغة غيره جاز له القياس في لُغته ، فيؤدّي ذلك إلى فساد لُغته .)) ، (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 56/2 .) .
وقد ذكر ابن ولاّد أنّ ((الرّواة عن الفرزدق وغيره من الشّعراء قد تُغيّر البيت على لُغتها ، وترويه على مذاهبها مِمّا يُوافق لُغة الشّاعر ويُخالفها ؛ ولذلك كثرت الرّوايات في البيت الواحد ؛ ألا ترى أنّ سيبويه قد
يستشهد ببيتٍ واحدٍ لوجوهٍ شتّى ؛ وإنّما ذلك على حسب ما غيّرته العرب بلغاتِها ؛ لأنّ لُغة الرّاويّ من العرب شاهدٌ ، كما أنّ قول الشّاعر شاهدٌ إذا كانا فصيحين .)) ، (الانتصار : 55 .) .
ولكنّ ابن مالك ذكر : ((أنّ الفرزدق كان له أضدادٌ من الحجازيّين ، والتّميميّين ، ومن مناهم أنْ يظفروا بزلّةٍ منه يُشنّعون بها عليه ، مُبادرين إلى تخطئته ، ولو جرى شيءٌ من ذلك لنُقل ؛ لتوفّر الدّواعيّ على التّحدّث بِمثل ذلك لو اتّفق ، ففي عدم نقل ذلك دليلٌ على إجماع أضداده الحجازيّين ، والتّميميّين على تصويب قوله ؛ فثبت بِهذا صحّة استشهاد سيبويه بِما أنشده .)) ، (شرح التّسهيل : 373/1 .) . =

....

= وهُناك تخريجاتٌ أُخر ذكرها النّحويّون ؛ لبيان أنّ (ما) ليس لَها حظٌّ في الإعمال ، حتى إنّ أبا حيّان قال :

((ولَمْ يُحفظ منه إلاّ هذا البيت الذي أنشدناه ، وقد اختلف النّحاة في توجيهه . ولو كان ثابتًا في الكلام لَما تكلّفوا توجيهه .)) ، (التّذييل والتّكميل : 266/4 .) .
وهذه التّخريجات تتلخّص فيما يأتي :
أ _ أنّه من الشّاذّ ، حيث قال سيبويه : ((وهذا لا يكادُ يُعرف ، كما أنّ (لاَتَ حِيْنُ مَناصٍ) كذلك ، ورُبّ شيءٍ هكذا ، وهو كقول بعضهم : هَذِهِ مِلْحَفَةٌ جَدِيْدَةٌ في القلّة .)) ، (الكتاب : 60/1 .) .
واختاره ابن أبي الرّبيع مع التّعليل ، حيث قال : ((والأوّل أقرب ؛ لأنّ (مثلاً) لَمْ يُستعمل ظرفًا في شيءٍ من الكلام ، وتقديم ما قياسه ألاّ يتقدّم قد جاء في الشّعر .)) ، (المُلخّص : 267 .) .
ب _ أنّه على الحال ، نحو : فِيْهَا قَائِمًا رَجُلٌ ، والخبر محذوفٌ ، وهو العامل فيها ، أي : مَا مِثْلَهُم فِيْ الوجُودِ .
وهذا عند المُبرّد في : (المُقتضب : 191/4 _ 192 .) ، والفارسيّ في : (المسائل الحلبيّات :
194 .) ، والبطليوسيّ في : (شرح أبيات الجُمل : 232 .) ، والجُرجانيّ في : (المُقتصد : 433/1 .) ، والعُكبريّ _ في أحد أقوله _ في : (اللباب في علل البناء والإعراب : 177/1 .) ، والخُوَيّيّ _ في أحد
قوليه _ في : (شرح الفصول الخمسون : 98ب .) ، وعُزي إلى الْمازنيّ في : (الانتصار : 54 ، مجالس
العُلماء : 113 ، التّذييل والتّكميل : 267/4 ، خزانة الأدب : 127/4 .) ، والجمهور في : (لجنى الدّاني : 323 ، همع الهوامع : 392/1 .) .
وردّ ابن ولاّد رأي الْمازنيّ بأنّه : ((لا يجوزُ ، والذي ذهب إليه شرٌّ مِمّا هرب منه ؛ لأنّه ليس بجائزٍ عند النّحويّين : قَائِمًا رَجُلٌ _ على إضمار الخبر _ ، ولأن يكون الخبر منصوبًا مُقدّمًا كما كان مُؤخّرًا أقرب إلى الجواز على ضعفه مِمّا قال الْمازنيّ ؛ لأنّه أتى بحالٍ ولَمْ يأتِ بعاملٍ فيها ، وأتى بِمُبتدإٍ ولَمْ يأتِ بخبرٍ له ، وحذف في موضعٍ لا يعلمُ المُخاطب به ما حُذف منه ، ولا دلالة فيه على المحذوف . وهذا لا يجوز ؛ لأنّ فيه
إلباسًا ، وذلك وإنْ كان ضعيفًا فلا إلباس فيه _ أعني تقدّم الخبر منصوبًا _ ، وما كان ضعيفًا ولا لبس فيه فهو أجود مِمّا جمع الضّعف ، والإلباس .)) ، (الانتصار : 56 .) .
أمّا ابن عصفور فقد ردّه بقوله : ((وهذا باطلٌ ؛ لأنّ معاني الحروف لا تعمل مُضمرةً .)) ، (شرح جُمل
الزّجّاجيّ : 57/2 .) .
وانظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن خروف : 589/2 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 889/2 ، تخليص
الشّواهد : 283 .) .
ج _ أنّه منصوبٌ على الظّرفيّة الزّمانيّة ، والتّقدير : وَإِذْ هُمْ فِيْ زَمَانٍ مَا فِيْ مِثْلَ حَالِهِم بَشَرُ .
وهذا عند العُكبريّ _ في قوله الثّاني _ في : (المُتبّع : 653/1 .) .
=

والثّالثة : ألاّ يُستثنى خبرها[1] .

= د _ أنّه منصوبٌ على الظّرفيّة المكانيّة ، والتّقدير : وَإِذْ مَا مَكَانِهِم بَشَرُ ، أي : فِيْ مِثْلَ حَالِهِم .

والرّابعة : أنْ يحسن في خبرها (الباء) [1] .
فإذا قُلتَ : مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا ، فقد جمعتَ الشّرائط[2] ، فجاز إعمالُها ، وبنـــو

وهذا عند العُكبريّ _ في قوله الثّالث _ في : (اللباب في علل البناء والإعراب : 177/1 .) ، والخُوَيّيّ _ في قوله الآخر _ في : (شرح الفصول الخمسون : 98ب .) ، وعُزِي إلى الكوفيّين في :
(شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 57/2 ، توجيه اللمع : 146 .) .
هـ _ أنّ (ما) هُنا لَمْ تعمل شيئًا ، ولا شذوذ في البيت ، وذلك أنّها أُضيفت إلى مبنيٍّ فبُنيت على الفتح بِمنْزِلة (يومئذٍ) ، و (حينئذٍ) .
وهذا هو الصّحيح عند ابن عصفور في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 57/2 .) ، والبغداديّ في : (خزانة الأدب : 128/4 .) .
أمّا إذا كان الخبر ظرفًا ، أو جارًّا ومجرورًا ففيه خلافٌ على مذهبين :
ـ أنّه يجوزُ ؛ قياسًا على (إنّ) التي يتقدّم خبرها على اسْمها إذا كان ظرفًا ، أو جارًّا ومجرورًا .
وهذا منسوبٌ إلى البصريّين في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 57/2 .) ، وصحّحه ابن
عصفور ، حيث قال : ((والصّحيح أنّ ذلك يجوز ؛ بدليل قوله تبارك وتعالى : ⚠ ❅•⌖☙♰☹⑤ ❅ ⇔⓿✡✈∀ ⊠✡☡⓿✡∀ ⑥⌖⮝⌖❅⮲ ⌖⓿▦⌧◎⌧⓾⁋❅⌖❅☙♦⮬❅❅♊⓿❅⌖⮳ ⚠ [الحاقة:▤▥] ، فـ (حاجزين) خبر (ما) ، وهو منصوبٌ .
فثبت أنّها حجازيّةٌ ، وقد فُصل بينها وبين اسْمها بِمجرورٍ الذي هو (مِنْكُم) ، فإذا فُصل بين (ما) واسْمها بِمجرورٍ ليس في موضع خبرها الذي لا يجوز في (إنّ) إلاّ قليلاً ، كقول الشّاعر :
فَلاَ تَلْحَنِي فِيْهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُه .
فالأحرى أنْ يجوز بالمجرور الذي هو في موضع الخبر الجائز في (إنّ) في فصيح كلام العرب ، نحو : إنَّ فِيْ الدَّارِ زَيْدًا .)) ، (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 58/2 .) .
ـ أنّه لا يجوز ، ويَمتنع القياس على (إنّ) ؛ لأنّها أقوى من (ما) ؛ وذلك أنّها اختصّتْ بِما دخلتْ عليه ،
و (ما) ليستْ كذلك .
وهذا منسوبٌ إلى الأخفش في : (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 57/2 .) .
(1) سبق التّفصيل في هذه المسألة في : (794 _ 798 .) .
(1) هذا ليس من الشّروط كما ذكر ابن يعيش ، وإنّما هو من الأوجه التي شابَهت بِها (ما) أُختها (ليس) ، فعملتْ عملَها .
والفارسيّ هو الذي زعم أنّ دخول (الباء) على الخبر بعد (ما) مخصوصٌ بلغة أهل الحجاز .
انظر : (إيضاح الشّعر : 482 _ 483 ، الإيضاح العضُديّ : 146/1 ، المسائل البغداديّات : 284 .) .
وصحّحه الزّمخشريّ في : (المُفصّل : 103 .) ، حيث قال : ((ودخول (الباء) في الخبر ، نحو قولك : =
= مَا زَيْدٌ بِمُنْطَلِقٍ إنّما يصحّ على لُغة أهل الحجاز ؛ لأنّك لا تقول : زَيْدٌ بِمُنْطَلِقٍ .)) .
وقد نقض استدلاله ابن الحاجب بقوله : ((هذا الاستدلال غيرُ مُستقيمٍ ؛ لفقدان النّفي المُصحّح دخول (الباء) ؛ ألا ترى أنّك تقول : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ، فدخول (مِنْ) لأجل النّفي خاصّة ، ولا يلزم أنْ تقول : جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ . فكذلك هُنا .)) ، (الإيضاح في شرح المُفصّل : 399/1 .) .
أمّا ابن مالك فقد اعترض ما ذهبا إليه بقوله : ((وهو خلاف ما زعماه ؛ لوجوهٍ :

تَميم لا يُعملونَها[1] ؛ لأنّها تدخل على الأسْماء مرّةً ، وعلى الأفعال مرّةً ، وعلى الحروف مرّةً ، وما كان كذلك لَمْ يجز إعماله لاشتراك هذه الأصناف

أحدها : أنّ أشعار بنيّ تَميم تتضمّن (الباء) كثيرًا بعد (مَا) ، كقول الفرزدق المُتقدّم .

الثّاني : أنّ (الباء) إنّما دخلتْ على الخبر بعد (مـا) لكونـه منفيًّا ، لا لكونـه خبرًا منصوبًا ؛ ولذلك دخلتْ على خبر (لَمْ أَكُنْ) ، وامتنع دخولُها على خبر (كُنْتُ) ، وإذا ثبت أنّ كون المسوّغ لدخولِها النّفيّ ، فلا فرق بين منفيّ منصوب المحلّ ، ومنفيّ مرفوع المحلّ .

الثّالث : أنّ (الباء) المذكورة قد ثبت دُخولُها بعد بُطلانِ العمل ، وبعد (هَلْ) ، كقوله :

.... بِوَاهٍ وَلاَ بِضَعِيْفٍ قُـوَاهُ .

وقوله :

.... أَلاَ هَلْ أَخُوْ عَيْشٍ لَذِيْذٍ بِدَائِمِ .

وإنّما دخلتْ على الخبر بعد (هَلْ) لشبه (هَلْ) بحرف نفيٍ ؛ فلأنْ تدخل على (مَا) التّميميّة أحقّ وأولى ؛ لأنّ شبه (مَا) بـ (مَا) أكمل من شبه (هَلْ) بـ (مَا) ، وقد تقدّم أنّ الفرّاء حكى أنّ أهل نجدٍ كثيرًا ما يجرّون الخبر بعد (مَا) بـ (الباء) ، وإذا أسقطوا (الباء) رفعوا ؛ وهذا دليلٌ واضحٌ على أنّ وجود (الباء) جارّةً للخبر بعد (مَا) لا يلزم منه كون الخبر منصوبَ المحلّ ، بل جائز أنْ يُقال : هو منصوب المحلّ ، وأنْ يُقال هو مرفوع المحلّ ، وإنْ كان المُتكلّم به حجازيًّا ، فإنّ الحجازيّ قد يتكلّم بلغة غيره ، وغيره قد يتكلّم بلغته ، إلاّ أنّ الظّاهر أنّ محلّ المجرور نصبٌ إنْ كان المُتكلّم حجازيًّا ، ورفعٌ إنْ كان المُتكلّم تَميميًّا ، أو نجديًّا .)) ، (شرح التّسهيل : 383/1 _ 384 .) .

وفائدة زيادة (الباء) في خبر (ما) تتّضح في ((ثلاثة أوجهٍ :

أحدها : أنّها دخلت ؛ لتوكيد النّفيّ ، وذلك أنّ الكلام يطول ويُنسى أوّله فلا يُعلم أكان في أوّله نفيٌ ، أم لا ، فجاءوا بـ (الباء) ؛ لتكون إشعارًا بأنّ أوّل الكلام نفيٌ ، وهذا قول عامّة البصريّين .

والثّاني : أنّ الخبر لَمّا بعُد عن حرف النّفيّ جاؤوا بـ (الباء) ؛ ليوصلوه بِها إلى حرف النّفيّ .

والثّالث : أنّ النّفي إنّما يقع عن إيجابٍ ، فكان قولك : مَا زَيْدٌ قَائِمًا جوابَ من قال : إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، فإنْ قال : إنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ ، قُلتَ أنتَ : مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، فـ (الباء) بإزاء (اللام) ، و (ما) بإزاء (إنّ) ، وهذا القول للكوفيّين .)) ، (معاني الحروف : 40 _ 41 .) .

وانظر : (شرح عيون الإعراب : 211 ، الصّفوة الصّفيّة : 37/1/2 _ 38 .) .

(2) بقي من الشّروط اثنان ، هُما :

= أ _ أنْ تخلو من مُقارنة (إنْ) ، نحو : ((مَا إنْ زَيْدٌ قَائِمٌ .)) ، فإنْ قارنتها بطل عملُها عند البصريّين ؛ احتجاجًا بقول الشّاعر من الوافر :

فَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِيْنَا .

انظر نسبته إليهم في : (التّذييل والتّكميل : 258/4 ، شرح التّحفة الورديّة : 183 ، همع الهوامع : 391/1 .) .

أمّا الكوفيّون فقد أجازوا عملَها وإنْ قارنتها (إنْ) ؛ احتجاجًا _ فيما حكاه يعقوب _ بقول الشّاعر من البسيط :

بَنِيْ غُدَانَةَ مَا إنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا وَلاَ صَرِيْفًا وَلَكِنْ أَنْتُمُ خَزَفُ .

انظر نسبته إليهم في : (التّحفة الوفيّة : 253 ، التّذييل والتّكميل : 258/4 ، شرح التّحفة الورديّة : 183 ، همع الهوامع : 391/1 ، شرح شواهد شرح التّحفة الورديّة : 166/1 .) .

وقد جاء في : (التّذييل والتّكميل : 258/4 _ 259 .) أنّ البيت قد ((خُرّج على أنّ (إنْ) نافيةٌ في

فيه ، تقول فيها إذا دخلت على الأسْماء : مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وفي الأفعال : مَا قَامَ زَيْدٌ ، وفي الحــروف :

مَا فِيْ الدَّارِ زَيْدٌ[1] ، وقول بني تَميم هو القياس[2] ؛ لأنّه مُطّردٌ في أكثر الحروف ، كحروف العطف ، وحروف الابتداء ، وحروف الاستفهام ، وما شاكل ذلك ، وقول أهل الحجاز أفصح ؛ لأنّ القُرآن نزل على لُغتهم فرفع بِها ، ونصب فيه ، وذلك في مثل قوله تعالى :

قولـــــــــــــه :

[الأحقاف:] ، وأتى بِها بعد (مـا) ؛ لتأكيد النّفي من حيث كانت بِمعناها كما أُكّدت (عَنْ) بـ (الباء) لَمّا كانت تُستعمل بِمعناها في قوله :

فَأَصْبَحْنَ لاَ يَسْأَلْنَنِي عَنْ بِمَا بِهِ   أَصَعَّدَ فِيْ غَاوِي الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا .

ويكون العمل في بيت يعقوب لـ (إِنْ) كما أنّ العمل لـ (الباء) ، و (إِنْ) قد ترفع الاسم ، وتنصب
الخبر ، نحو قوله :

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَىْ أَحَدٍ   ....

انتهى هذا التّخريج ، وهو عكس التّوكيد إذْ الأصل أنْ يُؤكّد الأوّل بالثّاني ، لا أنْ يُؤكّد الثّاني بالأوّل .)) .

ب _ أنْ لا تتكرّر (مَا) _ كما زعم بعض النّحويّون _ ، وردّه ابن هشام بقوله : ((ومن زعم أنّ (مَا) إذَا تكرّرت بطل عملها جعل مَنْفِيَّ (مَا) الأولى محذوفًا ، أي : فَمَا ينفعك الحزن ، وهو تكلّفٌ .)) ، (تخليص الشّواهد : 279 .) .

(1) انظر : (الكتاب : 57/1 ، المُقتضب : 189/4 ، مجالس ثعلب : 596/2 ، مجالس العلماء : 90 ، التّعليق على المُوطّأ : 309/1 ، إعراب الحديث النّبويّ : 248 ، الاقتضاب في غريب المُوطّأ وإعرابه على الأبواب : 333/1 ، الدُّرّ المصون : 326/1 ، منهاج الطّالب : 425/1 .) .

(1) قال ابن فضّال : ((وأمّا بنو تَميمٍ فإنّهم رأوا ما يدخل على الاسم ، والفعل ، كـ (هَلْ) ، و (بَلْ) ، وما أشبه ذلك ، وكُلّ حرفٍ يدخل على القبيلين فإنّه غير عاملٍ في واحدٍ منهما ، فلَمْ يُعملوها لذلك ، ورفعوا ما بعدها بالابتداء والخبر .)) ، (شرح عيون الإعراب : 210 .) .

وقال الكيشيّ : ((وبنو تَميمٍ يرفعون ما بعده بالابتداء ، قالوا : هي حرفٌ تدخل على الاسم ، والفعل ، وكُلّ ما هذا شأنه لا يعمل في واحدٍ منهما ، مثل (هَلْ) ، و (بَلْ) ، و (همزة) الاستفهام .)) ، (الإرشاد إلى علم الإعراب : 159 .) .

(2) قال سيبويه : ((وهو القياس ؛ لأنّه ليس بفعلٍ ، وليس (مَا) كـ (لَيْسَ) ؛ ولا يكون فيها إضمارٌ .)) ،
(الكتاب : 57/1 .) .

وقال ابن قُتيبة : ((وكيف لُغة بنيّ تَميمٍ أقيسُ ؟ ؛ لأنّهم إذا أوجبوا بـ (إلاّ) رجع الحجازيّون إلى التّميميّة ، فيرفعون الاسم ، والخبر ، فيقولون : مَا زَيْدٌ إلاَّ مُنْطَلِقٌ ، و : مَا أَخُوْكَ إلاَّ شَاخِصٌ .)) ، (تلقين المُتعلّم من النّحو : 119 .) .

، وكذلك :[1] ، ومنهم من يقرأ : {مَا هَذَا بَشَرٌ} ، و : {مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُم} بالرّفـــــــــــــــع[3] ،
وهو قليلٌ ، وأظنّه شاذًّا[4] ، والنّصبُ أكثر سَماعًا[1] _ والله أعلم _ .)) [2] .

---

(1) (من 31 : يُوسف .) .
وقد سبق ذكر نصّها في : (133 .) .
(2) (من : المُجادلة .) .
وقد سبق ذكر نصّها في : (.) .
(3) منسوبةٌ إلى ابن مسعود في : (الدُّرّ المصون : 179/4 ، اللباب في علوم الكتاب : 91/11 .) .
وقرأ الحسن ، وأبو الحُويرث الحنفيّ {بِشِرًى} _ بكسر (الباء) ، و (الشّين) _ ، وهي (باء) جرٍّ دخلت على (شِرًى) ، فهما كلمتان جارٌّ ومجرورٌ .
انظر نسبتها إليهما في : (المُحتسب : 13/2 ، الدُّرّ المصون : 179/4 ، اللباب في علوم الكتاب : = = 91/11 .) .
وقد وجّه ابن جنّيّ هذه القراءة بقوله : ((تحتمل هذه القراءة وجهين :
أحدهُما : أنْ يكون أراد : مَا هَذَا بِمَشْرِيٍّ من قوله تعالى :
[يوسف :] ، أي : بَاعُوهُ ، أي : مَا يَنْبَغِي لِمِثْلِ هَذَا أَنْ يُبَاعَ ، فوضع المصدر موضع اسم المفعول ، كقول الله سبحانه : [المائدة:] ، أي : مَصِيْدَهُ ، وكقوله تعالى : [الروم:] ،
أي : المَخْلُوق ، وكقول النّبيّ _ ρ _ :
<< الرَّاجِع فِيْ هِبَتِه . >> ، أي : مَوْهُوْبِهِ ، وَهَذَا الثَّوبُ نَسْجِ اليَمَنْ ، أي : مَنْسُوجِه ؛ وذلك أنّ الأفعال لا يُمكننا إعادتُها ، ومنه قولُهم : غَفَرَ الله لَكَ عِلْمَهُ فِيْكَ ، أي : مَعْلُومَهُ ، ومنه قولُهم : هَذَا الدِّرْهَمُ ضَرْبُ الأَمِيْرِ ، أي : مَضْرُوبُهُ .
والآخر : أنْ تكون (الباء) غير زائدةٍ للتّوكيد كالوجه الأوّل ، لكنّها كالتي في قولك : هَذَا الثَّوبُ بِمَائَةِ دِرْهَمٍ ، وهَذَا العَبْدُ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ ، أي : هَذَا بِهَذَا ، فيكون معناه : مَا هَذَا بِثَمَنٍ ، أي : مثله لا يُقوّم ، ولا يُثمّن ، فيكون (الشِّرَى) هُنا يُرادُ به المفعول به ، أي : الثّمن المُشْترى به ، كقولك : مَا هَذَا بِأَلْفٍ ، وهو نفي قولك : هَذَا بِأَلْفٍ ، فـ (الباء) إذًا مُتعلّقةٌ بمحذوفٍ هو الخبر ، مثلها كقولك : كُرُّ البُرِّ بِسِتِّين ، وَمَنَوَا السَّمْنِ بِدِرْهَمٍ .)) ، (المُحتسب : 14/1 .) .
وانظر : (اللباب في علوم الكتاب : 91/11 .) .
(4) على لُغة بني تَميم .

ـ حُكمه على بدل الغلط بالشّذوذ والضّعف ؛ لأنّه لَمْ يُسمع عن العرب ، حيث قال : ((بدل الغلط نحو قولك : جَاءَنِي زَيْدٌ عَمْرٌو ، فكأنّك غلطتَ على (زَيْدٍ) فجئتَ به في أوّل كلامك ، وأبدلتَ (عَمْرًا) منه ، وهذا[▤] البدل شاذٌ ضعيفٌ لا يُقاسُ عليه ، ولا يُلتفت إليه ؛ لأنّه لَمْ يأتِ في القُرآن الكريْم ، ولا في شيءٍ من أشعار العرب ، ولا في كلامٍ فصيحٍ ، ولولا أنّه مذكورٌ في جميع كُتب النّحو ما ذكرتُه في كتابي هذا ، ولَمْ يأتِ عليه شاهدٌ فنذكره عند ذكره .)) [🗐] .

ـ حُكمه على تشبيه (لا) النّافية بـ (ليس) بالقلّة ؛ لأنّه لَمْ يُسمع في كتاب الله I ، حيث قال : ((وتَشبيهُها بـ (ليس) قليلٌ[5] ، ولَمْ يُسمع في كتاب الله سُبحانه .)) [6] .

ـ أنّه استحسن أنّ علّة بناء النّكرات المقصودة في النّداء على الضّمّ ؛ لأنّها كذا سُمعت عن العرب ، حيث قال : ((. . . . ، والذي أستحسنه من الجواب في ذلك أنْ يُقال : إنّ العرب قد نطقت بِهذه المُناديات على هذا الوضع ، واطّرد ذلك في لُغاتِها ، فصار كُلّ واحدٍ منها مسموعًا على ما هو عليه ، ويكون زُبدة الجواب : السّماع .)) [7] .

---

(1) على لُغة أهل الحجاز ، حيث (ما) بِمنْزلة (لَيْسَ) ، وهي اللغة الفصيحة .
(2) (المُحيط : 76/2ب _ 77أ .) .
(▤) بعدها في : (المخطوطة .) كلمةٌ مشطوبة قد تُقرأ (البدل) ، وهي مُعادةٌ .
(🗐) (المُحيط : 🗎/🗁●اَ .) .
= وسيأتي القول في (بدل الغلط) في : (🗏🗎🗀🗁 .) .
(5) هذا عند صدر الأفاضل كما مرّ في : (84 .) .
(6) (المُحيط : 25/3ب .) .
وقد ذكر الكيشيّ أنّ مُشابَهة (لاَ) لـ (ليس) ((من وجهين ، بِمُطلق النّفي فإنّه ينفي الحال نفيهُ الاستقبال ، وبالدّخول على الاسم ؛ ولِهذا ضُيّق مجاله بالإدخال على النّكرة فحسْبُ .)) ، (الإرشاد إلى علم الإعراب : 162 .) .
(7) (المُحيط : 14/4أ .) .
وقد وقع الحديث على هذه المسألة في : (182 _ 184 .) .

ـ أنّه لَمْ يُجز استعمال شيءٍ من حروف النّداء في الاستغاثة غير (يَا) ؛ للسّماع عن العرب ، حيث قال : ((ولا يجوز أنْ يحلّ محلَّها غيرها أبدًا في جميع لُغة العرب على ما سُمع .)) [illegible] .

ـ إجازته الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظّرف ، والجارّ والمجرور ؛ لوجوده في كلام الله I ، ولغة العرب ، حيث قال عند بيانه لقوله I : [illegible]

[illegible]

: [illegible] و (يَومَ) : ((ظرفٌ العامل فيه (يُرَدُّونَ) ، وقد فُصل به بين حرف العطف والمعطوف ، وذلك جائزٌ ؛ لاتّساعهم في الحُروف ، والظّروف ، وذلك موجودٌ في القُرآن الكريْم ، وفي لُغة العرب .)) [illegible] .

[illegible] (المُحيط : [illegible] ب .) .

[illegible] (البقرة : [illegible] .) .

[illegible] (المُستنهى : أ/[illegible] ب .) .

والأُصول السّماعيّة التي اعتدّ بِها ابن يعيش هي :

1 _ القُرآن الكريم وقراءاته

القُرآن الكريْم ينبوع الحكمة ، ونور الأبصار والبصائر ، وهو خير شاهدٍ ، وأفضل بُرهانٍ عند ابن يعيش .

أمّا كيفيّة استدلال ابن يعيش بالقُرآن الكريْم فتتّضح فيما يأتي :

أ ــ الاستدلال به وحده فقط(🗁) :

ومن ذلك ما يأتي :

ـ استدلاله على جواز عطف فعل الحال على اسم الفاعل(🗎) بقولـه I : ✇

⑤✞☺➔✦⌦✞⌂♊ ▦✦✪✦➔♊⑤☠ ⑤☼💣⌧⌦✞⬂
⑤✍⌦⏲⇨☺&♊⊙⌘ ⮳❄✦⬆⊘☐❄✦↗♦⌂♊
✧✦❄❄✋▬❄⚐✞⚐❄✋➊⌧ ➔✦▦❄✦⌀⑨☐✡✪☐⓿✦🕮

الفصل بين حرف العطف والمعطوف جائزٌ في فصيح الكلام والشّعر ، إلاّ أنّ الفارسيّ خصّه بالشّعر ، يقول ابن مالك : ((جعل أبو عليٍّ الفصل بين العاطف والمعطوف بالظّرف والجارّ والمجرور مخصوصًا بالضّرورة ، واستشهد بقول الأعشى :

يَوْمًا تَرَاهَا كَشِبْهِ أَرْدِيَةِ الـ   عَصْبِ وَيَوْمًا أديمُهَا نَغِلاَ .

وهو جائزٌ في أفصح الكلام المنثور إنْ لَمْ يكن المعطوف فعلاً ولا اسْمًا مجرورًا ، وهو في القُرآن كثيرٌ ، كقوله تعالى : ✇ ⊙✦⑩❄✦✈⏼❄❄❄❄❄♐⑥💻
⇩③⑤➌✡⏼❄❄❄❄❄♐⑥ ✇ ⑤✍⌦•⇧☺←"☐❄❄❄❄♐⑥
... ✇ [البقرة:🗁🗀🗎] ، وقوله تعالى : ✇ ...
... ✇ [النساء:🖰🖩] ، وقوله تعالى : ✇ ...
... =

(🗁) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 🗎🖩 ، 🗎 ، 🖮 ، 🗏 ، 🖮 ، 🗀🖩🗎 ، 🗎⌛🗎 ، 🗎⌛🗎 ، 🖩🖲🙵🗎 ، المُحيط : 🗁/⌛🗎ب ، 🗐⌛ب ، 🖰⌛ب ، 🗐/🗁⌛أ ، 🗏 ، 🗏🗏🗁أ ، المُستنهى : أ/🗀⌛أ .) .

(🗎) (التّهذيب : 🗏⌛🗁 .) .

②🏱✞①💣⌘⑤ ✈⌖⓿💧➚☼🙵✡⅄♊⮙💧▦ ⑥⌖⮛
✋💧⬉🏱✞⇦💣⌘⑤ 🕮💧⓿🖟❄⌖⮙♊🙰✈⌖⭘⌧🙰⑤
. (🗁) 🕗 ♏⊙🙵✡⌖⌖❄⑩ ✡☢⇩◘⬂⌖✹ ✈⌘⚁☼🙵✡⑩

ـ استدلاله على جواز تَقديْم خبر (كان) _ ولو كان فعلاً _ على الاسم

الذي هُو فاعله في الأصل(🗎) بقـوله I : 🕛 ➔⌖⑤☹✞⇦❄✞🏱❄⬉💧✋
⬂✞⌫⌖⮫ ⑥⌖❄⓿💧➚”✡⮰⌖✦ 💧⌀⬆💧⌀⌖▦ ⌖⮌⑥✞⌀
. (🗏) 🕗 ⑥♈❄🕒✞🕒⌖✹ ☺⇨✡📨🙰⑤

ب ــ الاستدلال بالقُرآن مُعضّدًا بالقُرآن(🗐) :

ومن ذلك ما يأتي :

ـ استدلاله على وجوب تأخير الفاعل إذا اتّصل به ضمير مفعوله(🖁) بقـوله

I : 🕛 ♊⚁⌖⬋ ⌖⮌➔💧⭘⇧🕗🕒⓿⌖❄▦ ②🏱✞①💣⌘⑤💻
⇧🗠💧➚⌖”✡❸🖫☹⑥⌖❄❸ ⮌☹✞⑤
♊➔✞☹⑤ 💧➔✞🙵💣⌘▫🖮🖟❄❄✞⌫⌖⮙🖫⌧🙰⑤
♊➔✞☹⑤ ⇨⌀✈💧❄⑩⌖⊙ ③⬂✡❸🖫☹⑥⌖❄▦
♑❶🖟❄⌖❄▦⑤③⇩ ⇧⯑♊⮪⌖❄⑩ ③⬂✡❸🖫☹⑥⌖❄▦
⬂✡❸🖫☹⑥⌖❄▦ ⌖⮜⬄⬆❄⌖❄▦ 🔔⇨⌀✈✡❄⑩⌖⊙
②⌖① ⇨⌀✈✡❄⑩⌖⊙ ♑❶🖟❄⌖❄▦⑤③⇩ ⇧⯑♊⮪⌖❄⑩
⑥☯⅄◘❄⮰⌖❄⇦ 💧⮱⌖⮰⓿⌖❄▦
⬄⓿☼🙵⌖❄❸ ♊🗠✞⌧ ⑥⌖➚💧⓿🖟❄❄⌖⮙▦⌘💣⑤
♊➔✞☹⑤ 💧⚁♊⑨❄⌖❄⚂ ⓿✡⮛ ◘❶⌖⓿⌖⮛⑤③⇩

(🗁) (الملك : 🖲🙰🗁 .) .

(🗎) انظر : (المُحيط : 🗎/🖰🙰⌛ب .) .

وقد سبق القول في هذه المسألة في : (🗏🖮🖲🙰 .) .

(🗏) (الجنّ : 🗐 .) .

(🗐) انظــــر _ مـــثلاً _ : (التّهـــذيب : 🗏🗀🗁 _ 🗐🗀🗁 ، 🗐🗏🗁 _ 🖁🗏🗁 ، المُحيط : 🗎🖰🖮 ، 🗁🖮🗎 _ 🗁🖮🗁

🗎/🗀🗏أ ، 🖁🗐ب ، 🖁🗀 _ ب ، 🗐⌛ب ، 🗐/🖁⌛ب ، 🗁🖮أ ، 🖮🖮أ ، 🖁🗎🗁أ ،
🗎🗏🗁أ ، المُستنهى : أ/🗀🗎ب ، 🗐🗐ب ، 🖮🖰أ .) .

(🖁) انظر : (التّهذيب : 🗏🗀🗁 _ 🗐🗀🗁 .) .

وقد وقع تفصيل هذه المسألة في : (🗁🖁 _ 🗐🖁 .) .

وقوله I : (٢)

ـ استدلاله على جواز حذف المُبتدإ إذا كان الخبر يدلّ عليه(٣) بقــوله I : (٤)

---

(١) (الأنعام :) .

(٢) (البقرة :) .

(٣) انظر : (المُحيط : ب) .

قال الثّمانينيّ : « يجوزُ أنْ يُحذف االمُبتدأ ويبقى الخبر ، ولا يجوزُ هذا الحذف إلاّ إذا كان في الكلام دليلٌ على المحذوف ، وهو وإنْ حُذف من النُّطق فهو مُرادٌ ومُقدّرٌ يجري مجرى المنطوق به ؛ لأنّ الفائدة لا تَتمّ إلاّ =

= بِمجموعهما ، وأكثر ما وقع هذا الحذف في الأجوبة ؛ لأنّـه يُقدّر في سُؤال السّائل ذكر الخبر الذي يجوزُ أنْ يحذفه المُجيب .

وقــد يجــوزُ الحــذف فــي غيــر الأجوبــة ، قــال I [آل عمران:] ، تقديره : تَقَلُّبُهُمْ مَتَاعٌ قَلِيْلٌ ، فحذف المُبتدأ ، وقال تعالى : [يوسف:] ، تقديره : أَمْرِيْ صَبْرٌ

وقوله I : [illegible]

وقوله I : [illegible]

وقوله I : [illegible]

جَمِيْـــــــــلٌ ، وقـــــــــال تعـــــــــالى : [illegible] [الحـج:[illegible]] ، تقـديره : هُـوَ النَّارُ ، فحذف المُبتدأ . . . .

فأمّا الحذف في الأجوبة . . . . ، ويقول لك السّائل : كَيْفَ أَنْتَ ؟ ، فـ (أَنْتَ) مُبتدأٌ ، و (كَيْفَ) خبرٌ

عنه ؛ وتقدّم عليه لأجل ما فيه من الاستفهام ، والمُجيبُ بالخيار إنْ شاء قال : أَنَا صَالِحٌ ، فـ (أَنَا) مُبتدأٌ ، و (صالحٌ) خبره ، وقد أُخرج الكلام على تَمامه ، وإنْ شاء حذف المُبتدأ ، فقال : (صَالِحٌ) ، وحذف (أَنَا) ؛ لأنّ (أَنْتَ) في السُّؤال هو (أَنَا) في الجواب ؛ لأنّ الكنايتين يرجعان إلى شخصٍ واحدٍ . . . .)) ، (الفوائد والقواعد : [illegible] _ [illegible] .) .

(الأحزاب : [illegible] .) .

(النّور : [illegible] .) .

(ص : [illegible] .) .

(الحجّ : [illegible] .) .

ج ـــ الاسـتدلال بـالقُرآن مُعضّـدًا بـالقُرآن والقـراءات والشّعر :

وذلك استدلاله على أنّ (كان) تكون تامّةً ، والمرفوع بعدها فاعلٌ لَها بقوله

وقوله

( ) انظر : (التّهذيب :) .

( ) (البقرة :) .

[illegible]

وقول الشّاعر[illegible] :

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُوْنِيّ   فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ[illegible] .

([illegible]) (البقرة : [illegible] .) .

وقد استدلّ ابن يعيش بِهذه الآية على قراءة من قرأ : {تِجَارَةٌ} بالرّفع ، وهُم السّبعة ، عدا عاصم .

انظر نسبتها إليهم في : (السّبعة : [illegible] ، التّيسير : [illegible] ، الإقناع : [illegible] ، تلخيص العبارات : [illegible] ، المُكرّر : [illegible] .) .

([illegible]) مُختلفٌ فيه ، وقد مضى تحقيقه في : ([illegible] _ [illegible] .) .

([illegible]) من الوافر ، من أبياتٍ ستّةٍ هو رابعها ، قالَها الرّبيع لَمّا بلغ مئتي سنة .

وقد ذهب أوّلُها ، وما بعد البيت في : (117 .) .

أمّا البيت الذي قبله فهو :

فَإِنَّ كَنَائِنِي لَنِسَاءُ صِدْقٍ   وَمَا أَلَّى بَنِيَّ وَمَا أَسَاؤُوا .

وقول عمرو بن شأس(📂) :

بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلاَءَنَا   إِذَا كَانَ يَومٌ ذُوْ كَوَاكِبَ أَشْنَعَا(📄) .

د ــ الاستدلال بالقُرآن مُعضّدًا بالقُرآن والشّعر(🗏) :

ومن ذلك ما يأتي :

ـ استدلاله على جواز إبدال الظّاهر من المُضمر(📂) بقوله I : 🕔
⌖•♊↗⌖⮫   ⌖➲⬆💧✪💧❄✍⬇⌖❄▦   ⌖⬆▦✡○🏳✞⌧🖎⑤

وهو في : (دِيوان الحماسة : 📄🗏🖰 ، المُحلّى : 🖲🖰 ، شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النّحّاس : 🗏🖲 ، الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 🗐🖲 ، شرح الجُمل لابن العريف : 📂🗏🗏 ، اللمع : 🖰🖰 ، الفوائد والقواعد : 📄📂🖮 ، الأُزهيّة : 📂🖰🗐 ، شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 📂/🗏🗐أ ، شرح أدب الكاتب : 🗏🖲📂 ، شرح اللمع للباقوليّ : 📂/🗏🗄🗏 ، أسرار العربيّة : 📂🗏🗄 ، كشف المُشكل : 📂/🗄🗏🗏 ، الحماسة البصريّة : 📄/📁🖰🗏 ، المُلخّص في ضبط قوانين العربيّة : 📄📄📄 ، شرح الفصول الخمسون للخُويّيّ : 🗐🗄ب ، تخليص الشّواهد : 📄🗐📄 ، خزانة الأدب : 🖮/⌛🗄🗏 .) ، و _ برواية (يُهْرِمُهُ) _ في : (الاقتضاب في شرح أدب الكتاب : 📄/📁🖮🗄 ، حاشية الخُضريّ : 📂/📄🗄📄 ، المخلاة : 📁🖰📂 .) .

(📂) عمرو بن شأس (📁📄هـ) : هو أبو عِرار عمرو بن شأس الأسديّ ، شاعرٌ جاهليٌّ مُخضرمٌ ، أدرك الإسلام وأسلم ، كان ذا قدرٍ وشرفٍ في قومه ، له شعرٌ مجموعٌ .

ترجمته في : (طبقات فُحول الشُّعراء : 📂/🗐⌛📂 _ 🖰⌛📂 ، من اسْمه عمرو من الشُّعراء : 🗄🗐 ، الاستيعاب : 📄/🖲📂🗄 .) .

(📄) من الطّويل ، من أبياتٍ عددها واحدٌ وعشرون بيتًا ، هو الرّابع عشر منها ، قالَها مُخاطبًا بني أسدٍ .

ومطلعها :

مَتَى تَعْرِفِ العَيْنَانِ أَطْلاَلَ دِمْنَةٍ   لليْلى بِأَعْلَى ذِيْ مَعَارِكَ تَدْمَعَا .

وقبله :

بِأَبْعَدَ مِنْ لَيْلَى نَوَالاً فَلاَ تَكُنْ   بِذِكْرَاك شَيْئًا لاَ يُوَاتِيْك مُوْلَعَا .

وبعده :

إِذَا كَانَت الحُوُّ الطِّوَالُ كَأَنَّمَا   كَسَاهَا السِّلاَحُ الأُرْجُوانَ المُضَلَّعَا .

وهو في : (شعره : ⌛🗏 ، شرح أبيات الكتاب لابن السّيرافيّ : 📂/📄🖰📂 .) ، و _ برواية : (يَوْمًا) _ في : (الكتاب : 📂/🖮🗐 ، الأُزهيّة : ⌛🖰📂 ، تحصيل عين الذّهب : ⌛🖮 ، خزانة الأدب : 🖰/🗏📄🗄 .) ، و _ برواية : (يَوْمًا ذَا) _ في : (شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النّحّاس : 📂🗐 .) ، و _ برواية : (مَا تَعْلَمُوْنَ) _ في : (الأزمنة والأمكنة : 🖲🖲🗐 .) ، وعجزه في : (شرح المُشكل من شعر المُتنبّي : 🗏🖲📄 .) .

(🗏) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : ⌛🗄📂 ، 🖮🗄📂 ، 📄🖰📂 ، 🗏🖰📂 ، 🖲🗄📄 _ 📁⌛📄 ، المُحيط : 🗏/📄ب ، 📄📂أ ، 🗐/🖲أ ، 📄🗐ب .) .

🖅✡⬉✡🙧✍❄⌖❻”✡✅ ✡•♊⮫⌖❄⑩ ✍⓿✡✅ ☺⇨✡🖃✍⑤
⌖❍⌖✅☺✞⑤ 💻⑥❄⌖✅ ⌖➲⬆💧⮫✞🕒♊🙧⌖❄▦⌖➔
⌖🙣⌖✧⬆💧❄▦ ➲☺✞⑤ 🖃🖅✡⬉✡⑩ ☺⇨💧🖃✍⑤
♑🕮⌑♊⊙☺☺✞②⇳✍⑤ 🕛 ➚✖➔💧•✡⅄♊🖝💧❄▦⌖➔
💧➢💧⬋ ⇨🙥💣⌘▭▬✍❄❄✞⌧🏱➔☺✡⑤
. (🗎) 🕛 ➚✖➔❍💧✡⅄✍❄⌖🙤🖫⌧✍⑤

وقوله I : 🕛 ⌖🙧⑥⌖❄🙣 ⌖⊙✞☺⑤ ⇨❶♊❄▦③⇩⌖
⬂✞⌧⌘💣⑤ 💻⑥⌖❄⓿♊❄▦⌖➔✞☺⑤ 🖫❍⌘💣⑤
⬂🏲✡❄⇦💣⌘⑥⌖❄⮱ ✡⬆⌖❍♊🙤✈⌖⌖⌧✍⑤
💻⑥⌖✅⌖➔ ⇨⓿⬆💧🙢🖫⌧✍⑤ ⇧❶”✡⅄⌖❄⇦
②🏲✞①💣⌘⑤ 💧⬉”✡⓿✍▭⌖⅄⇦✞☺⑤
⬄➲☺✞⑤ 💧⓿❄⇨✍❄🕒♊”☺⇨✷⌧✍⑤
⌖❍⌖🙤🏲✞❄❸✍⑤⌖➔ ✋🕮💧⬇⌖❍💧🏵🖫❍✞☺⑤
⌘❍◻🙢⌖⑨🖫⌧✍⑤ 🕛 ✋💧⬉✞⌫”✡⑨⌖✦

. (🗎) 🕛 ⑥♉❄❄⑨⌖⓾⌖⮫
وقول الفرزدق :

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِيْ القَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُوْدِه مَا جَادَ بِالْمَاءِ حَـاتِمُ(🗐)

.

(🗁) انظر : (التّهذيب : ⌛🗄🗁 _ 🖮🗄🗁 .) .

(🗎) (البقرة : 🖮🗎 .) .

(🗏) (الكهف : 🗏⌛ .) .

(🗐) من الطّويل ، من قصيدةٍ طويلةٍ عدد أبياتِها ثلاثة وخمسون بيتًا ، هو الحادي والعشرون منها ، قالَها يهجو رجُلاً من بلعنبر كان ضلّ بِهم ، وكان دليلاً وهو دليل عبد الله بن عامر بن كريز حين قدم أميرًا على البصرة فضلّ بِهم أيضًا .

ومطلعها :

مَا نَحْنُ إِنْ جَارَتْ صُدُوْرُ رِكَابِنَا بِأَوَّلِ مِنْ غَرَّتْ هِدَايَةُ عَاصِمِ .

وقبله :

حِفَاظًا وَلَوْ أَنَّ الأَدَاوَةَ تُشْتَرَى غَلَتْ فَوْقَ أَثْمَانِ عِظَامَ المَغَارِمِ .

وبعده :

رَأَى صَاحِبُ المِعْزَى الذِيْ فِيْ عُرَاقِهَا رَخِيْصًا وَلَوْ أُعْطَى بِهَا أَلْفَ رَائِمِ .

وهو في : (اللمع : 🗄🗐🗁 ، الفوائد والقواعد : 🗄🖮🗏 ، شرح المُفصّل : 🗏/🖭🗞⌛ ، الدُّرّ المصون :

🗁/🖰🖰🗎 ، شرح شُذور الذّهب : 🗏🗁🗐 .) ، و _ برواية : (مَا جَادَ) _ في : (العُمدة : :

🗁/🗁⌛🗎 .) ،

و _ برواية :

(عَلَى سَاعَةٍ لَوْ كَانَ فِيْ القَوْمِ حَاتِمٌ عَلَى جُوْدِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ) _

في : (ديوانه : 🗄🗄⌛ ، الكامل في اللغة والأدب : 🗁/🖰🗏🗁 .) ، و _ برواية :

ـ استدلاله على جواز تقدير (مِنْ) بـ (اللام) في باب (المفعول من أجله)

بقولـــــه I : [illegible] [1]

وقوله I : [illegible] [2]

وقول امرىء القيس :

(عَلَى سَاعَةٍ لَوْ أَنَّ فِيْ القَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُوْدِهِ مَا جَادَ بِالْمَاءِ حَاتِمُ) _

في : (المصدر السّابق .) ، و _ برواية :

(عَلَى سَاعَةٍ لَوْ أَنَّ فِيْ القَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُوْدِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ) _

في : (معاني الشّعر : [illegible] .) ، و _ برواية :

(عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِيْ الرَّكْبِ حَاتِمًا عَلَى جُوْدِهِ مَا جَادَ بِالْمَاءِ حَاتِمُ) _

في : (نظم الفرائد : [illegible] .) ، و _ برواية :

(.................................. عَلَى جُوْدِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ) _

في : (المآخذ : [illegible] .) .

[1] انظر : (المُحيط : [illegible] ب .) .

[2] (الْمائدة : [illegible] .) .

[3] (الحجّ : [illegible] .) .

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ   بِسِقْطِ اللوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ(🗁)

.

ز ــ الاستدلال بالقُرآن مُعضّدًا بالحديث والأثر :

وذلك استدلاله على جواز حذف خبر (إنّ) وأخواتِها ؛ لأنّ الأسْماء تدلّ عليها(🖹) بقوله I : ⌚ ⑤⌧⁂● ⌂✈ ⑤✍⌧✞⌐◯✡▦❄⊂♐ ⌀✞☞✦●♦➔⑤☠ ➔✦▦❄✦⌖⇧•⇧☺➔⊃✦ ⇗✦⓿

(🗁) من الطّويل ، وهو من مُعلّقته المشهورة التي بلغ عدد أبياتِها ستّة وثَمانين بيتًا هو أوّلُها ، قالَها مُخاطبًا (عنيزة) التي يَميل إليها .

وبعده :

فَتُوْضِحَ فَالمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا   لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوْبٍ وَشَمْأَلِ .

(الدُّخُول وَحَوْمَل) : موضعان ما بين أَمَرَة إلى أسود العين ، وقيل : بلاد أبي بكر بن كِلاب ، وقيل : بلدان بالشّام ، وقيل : من مياه بني العجلان .

انظر : (مُعجم ما استُعجم : 🗁/🖹/🖰🗀🗁 ، مُعجم البُلدان : 🖹/🖩🗐🗐 _ ⌛🗐🗐 ، مراصد الاطّلاع : 🖹/🖲🗁🖩 .) .

=

= وهو في : (ديوانه : 🗀🗐 ، شرح القصائد السّبع الطّوال الجاهليّات : 🖩🗁 ، شرح القصائد المشهورات : 🗁/🗏 ، صنعة الشّعر : 🖮⌛ ، الأزهيّة : 🗐🗐🖹 ، أشعار الشُّعراء السّتّة الجاهليّين : 🗁/🗀🗏 ، كتاب الكُتّاب : 🗐🗁🗁 ، شرح المُعلّقات السّبع : 🖩🗁 ، جمهرة أشعار العرب : 🖩🖲 ، شرح القصائد العشر : 🗁🗁 ، الإنصاف : 🖹/⌛🖩⌛ ، كشف المُشكل : 🗐🗐⌛ ، 🗐🖩⌛ ، 🖮🖮⌛ ، 🖰🖮⌛ ، مُغني اللبيب : 🗁/🗏🖰🗁 .) ، وصدره في : (الكتاب : 🗐/🖩🗀🖹 ، فُحولة الشّعراء للأصمعيّ : ⌛🗏 ، فُحولة الشّعراء للسّجستانيّ : 🖰🖹🗁 ، شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النّحّاس : 🖲🖰🗁 ، شرحه لابن السّيرافيّ : 🖹/🗁🖹🗏 ، سرّ صناعة الإعراب : 🖹/🗁🗀🖩 ، المُنصف : 🗁/🗐🖹🖹 ، الإفصاح في شرح أبيات مُشكلة الإعراب : ⌛🗐🖹 ، دقائق التّصريف : 🖩🗀🗁 ، تحصيل عين الذّهب : ⌛⌛🖩 ، شرح اللمع للباقوليّ : 🗁/🖰🗁🗏 ، كفاية الطّالب في نقد كلام الشّاعر والكاتب : 🗁🖩 ، شرح شافية ابن الحاجب : 🖹/⌛🗁🗏 ، رصف المباني : ⌛🗁🗐 ، التّبيان في البيان : 🖹🗐🖩 ، خزانة الأدب : 🗁/🗏🖹🗏 .) ، وعجزه في : (الجنى الدّاني : 🗏⌛ .) .

(🖹) انظر : (المُحيط : 🗏/🗀🖹أ .) .

. [1]

وما رُوي أنّ الرّسول _ ρ _ : أتاه جماعةٌ من المُهاجرين ، فقالوا : << يَا رَسُوْلَ الله إِنَّ الأَنْصَارَ قَدْ فَضَلُوْنَا ، آوونَا ، وفَعَلُوا بِنَا . >> ، فقال : << أَفَأَنْتُمْ تَعْرِفُوْنَ ذَلِكَ لَهُم ؟ . >> ، فقالوا : << نَعَمْ[2] . >> ، فقـــــــال : << إِنَّ

ذَلِكَ . >>[3] .

وما رُوي أنّ رجُلاً أتى إلى عُمر بن عبد العزيز _ τ _ فسأله عن قضاء حاجةٍ ،

---

(1) (الحجّ : .) .

(2) قال مكّيّ الصّقليّ : ((الصّواب ، إذا كان السّؤال مُوجبًا أنْ يكون جوابه بـ (نَعَمْ) ، كقولِك : أَخَرَجَ زَيْدٌ ؟ ، أَرَكِبَ أَخُوْكَ ؟ ، هَلْ قَدِمَ أَبُوْكَ ؟ ، فالجوابُ : نَعَمْ ، ولا يجوزُ هاهُنا (بَلَى) ، قال الله تعالى : [الأعراف:] . = وإذا كان السّؤال غير مُوجبٍ كان الجوابُ بـ (بَلَى) . ولا يجوزُ هاهُنا (نَعَمْ) ، قال الله تعالى : [الأعراف:] .)) ، (تثقيف اللسان : .) .

وانظر : (شرح كَلاَ وبَلَى ونعم والوقف على كُلّ واحدةٍ منهنّ في كتاب الله _ Y _ : ، _ ، الوقف والابتداء : / ، تصحيح التّصحيف : _ .) .

(3) انظر هذا الحديث _ برواية : (<< إِنَّ الأَنْصَارَ قَدْ فَضَلُوْنَا ، إِنَّهُمْ آوَوْنَا ، وَفَعَلُوا بِنَا وَفَعَلُوا . >> ، فقال : << أَلَسْتُمْ تَعْرِفُونَ ذَلِكَ لَهُم ؟ . >> ، قالوا : << بَلَى . >> . . .) _ في : (أمالي ابن الشّجريّ : 64/2 ، شرح اللمع للباقوليّ : 360/1 ، المُفضّل : 363/1 .) .

فقال : << لَعَلَّ ذَلِكَ . >>[1] .

هـ ــ الاستدلال بالقُرآن مُعضّدًا بالأمثال :

وذلك استدلاله على جواز حذف (أَنْ) ، وتَنْزيل الفعل المُستقبل الذي هو صـــــلتها منْزلتهـــــا[2] بقولـــــــه I : .[3]

وبالمثل القائل : << تَسْمَعُ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ . >>[4] .

و ــ الاستدلال بالقُرآن مُعضّدًا بالشّعر[5] :

ومن ذلك ما يأتي :

ـ استدلاله على أنّ (كان) قد تقع زائدةً لا اسم لَها ، ولا خبر[6] بقوله I : .[7]

وقول الشّاعر :

(1) انظر هذا الأثر في : (البيان والتّبيين : 191/2 ، المُفصّل : 29 ، التّخمير : 288/1 .) .
(2) انظر : (التّهذيب : 117 _ 118 .) .
وقد سبق القول في هذه المسألة في : (119 .) .
(3) (الرُّوم : 24 .) .
(4) مضى تخريجه في : (120 .) .
(5) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 120 ، 147 ، المُحيط : 72/2أ ، 85ب ، 86أ ، المُستنهى : أ/11ب ، 37أ ، ب/26ب .) .
(6) انظر : (التّهذيب : 120 .) .
(7) (مريَم : 29 .) .

سَرَاةُ بَنِيْ أَبِيْ بَكْرٍ تَسَامَى   عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ[1] .

ـ استدلاله على جواز عطف الصّفة على الصّفة[2] بقوله I : ⓵
⑥⌖❄⓿♊"⌖❄❸⑤③⇩ ♊•⌖✍✞⌧⌖➔

---

(1) من الوافر ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .
(سَرَاةُ) : جمع : (سَرِيّ) ، وهو الشّريف .
انظر _ في (سَرَا) _ : (لسان العرب : 378/14 ، القاموس المُحيط : 1670 ، تاج العروس :
520/19 .) .
وقد جاء على غير قياسٍ جمع (فَعِيْلٌ) على (فَعَلَة) ، ولكنّه مِمّا لا يُعرف غيره ، والقياس : (سُرَاةٌ) ، مثل : (قُضَاةٍ) ، و (رُعَاةٍ) .
انظر _ في (سَرَا) _ : (تَهذيب اللغة : 93/13 ، لسان العرب : 378/14 .) .
(المُسَوَّمَة) : الخيل التي لَها علامةٌ تُعرف بِها .
انظر _ في (سَوَمَ) _ : (تَهذيب اللغة : 76/13 ، المُحيط في اللغة : 404/8 ، القاموس المُحيط : 1452 .) .
وهو في : (اللمع : 89 ، الأُزهيّة : 187 ، شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 48/1أ ، الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 354 ، أسرار العربيّة : 133 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابنه : 139 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 866/2 ، الكُنّاش : 295 ، تخليص الشّواهد : 252 ، شفاء العليل : 322/1 ، شرح ألفيّة ابن مالك للهوّاريّ : 317/1 ، حاشية الخُضريّ : 257/1 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأَشْمونيّ : 244/1 ، همع الهوامع : 381/1 ، حاشية الصّبّان : 355/1 ، الضّرائر : 220 .) ، و _ برواية : (جِيَادُ) في : (سرّ صناعة
الإعراب : 298/1 ، المُقتصد : 402/1 ، المُفصّل : 316 ، شرحه : 98/7 ، شرح أبياته والمُتوسّط :
533 .) ، و _ برواية : (المُسَوَّمَةِ الجِيَادُ) _ في : (كشف المُشكل : 222 .) ، و _ برواية : (تَسَامَوا) _ في : (شرح اللمع للثّمانينيّ : 83ب ، الحُلل في إصلاح الخلل : 175 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن خروف : =
= 444/1 ، شرحه لابن عصفور : 397/1 ، ضرائر الشّعر : 60 .) ، و _ برواية : (تَسَامَوا) ، (الجِيَادِ) _ في : (تثقيف اللسان : 268 .) . و _ برواية :
(سَرَاةُ بَنِي أَبِيْ بَكْرٍ تَسَامَوا   عَلَى كَانَ المَطَّهَمَةِ الصِّلاَبِ) _
في : (تعليق الفرائد : 224/3 .) ، وصدره _ برواية : (جِيَادُ) _ في : (التّصريح : 621/1 .) ، وعجزه
في : (الهادي في الإعراب : 69 ، الصّفوة الصّفيّة : 15/2/1 ، أوضح المسالك : 231/1 ، البهجة المرضيّة : 107 .) .
وقد تكلّم ابن جماعة على البيت بقوله : ((وأمّا زيادتُها في البيت المشهور :
رَجَالُ بَنِيْ بَكْرٍ تَسَامَى   عَلَى كَانَ المُطَّهَمَةِ الصِّلاَبِ .
فشاذٌّ قليلٌ ؛ لوقوعها بين الجارّ والمجرور ، وهذه الرّواية الصّحيحة ، ورواية (المُسَوَّمَةِ العِرَابِ) ليست
بثابتةٍ .)) ، (شرح كافية ابن الحاجب : 310 .) .
(2) انظر : (المُستنهى : أ/11ب .) .

. [1]

وقول الشّاعر :

إلَى المَلِكِ القَرْمِ وَابنِ الهُمَامِ وَلَيْثِ الكَتِيْبَةِ فِي المُزْدَحَمْ[2] .

ي ـ الاستدلال بالقُرآن مُعضّدًا بالقياس :

وذلك استدلاله على جواز إحلال البدل محلّ المُبدل منه ، بشرط أنْ يُذكر مع (إلاّ) ، ولا يقع خللٌ[3] بقوله I :

. [4]

والقياس على أنّهم يذكرون المُستثنى إذا كان بدلاً مِمّا قبله ومعه حرف الاستثناء لا محالة لأنْ يُوجبَ للمُستثنى بعد النّفي ، أو ما يجري مجرى النّفي ، وهذا مُطّردٌ بعد النّفي ، والامتناع ، والنّهي ، والاستفهام .

أمّا القراءات فقد استدلّ بِها ابن يعيش بالكيفيّة الآتية :

أ ـ الاستدلال بالقراءات وحدها[5] :

ومن ذلك ما يأتي :

ـ استدلاله على أنّ (الفاء) تنصب الفعل في جواب الأمر[6] ، بقوله I :

(1) (الأنبياء : 48 .) .

(2) من المُتقارب ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .

وهو في : (الكشّاف : 82/1 ، الإنصاف : 469/2 ، شرح قطر النّدى : 329 ، خزانة الأدب : 86/6 ، شرح أبيات مُغني اللبيب : 31/4 .) .

(3) انظر : (المُحيط : 43/4أ _ ب .) .

(4) (الأنبياء : 22 .) .

(5) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 165 ، 250 ، المُحيط : 61/1ب ، 16/3أ .) .

(6) انظر : (التّهذيب : 250 .) .

بالنّصب على [1]

قراءة ابن عامر والكسائيّ[2] .

ـ استدلاله على جواز الإتباع على لفظ اسم (إنّ) ، وموضعه[3] بقـوله I :

[4] _ بكسر

(إنَّ) ، ورفع (رَسُولُهُ) [5] _ .

ب ــ الاستدلال بالقراءات مُعضّدةً بالحديث :

وذلك استدلاله على جواز استعمال (لام) الأمر للحاضر[6] بقـــوله I :

---

(1) (يس : 82 .) .

(2) مضى تخريجها في : (96 .) .

(3) انظر : (المُحيط : 16/3أ .) .

(4) (التّوبة : 3 .) .

(5) هذه القراءة وتوجيهها على النّحو الآتي :

أ _ القراءة بكسر (الهمزة) منسوبةٌ إلى الحسن والأعرج في : (المُحرّر الوجيز : 7/3 ، البحر المُحيط : 367/5 ، الدّرّ المصون : 441/3 .) .

والتّوجيـــــــــــــه علـــــــــــــــى وجهـــــــــــــــين :

ـ إضمار القول على مذهب البصريّين .

ـ أنّ (الأَذَانَ) في معنى القول على مذهب الكوفيّين .

انظر : (المصادر السّابقة .) .

[1] ، بـ (التّاء) في (يَفْرَحُوا) [2] .

ب _ القراءة برفع (رَسُولُهُ) منسوبةً إلى الجمهور في : (المُحرّر الوجيز : 7/3 ، البحر المُحيط : 367/5 ، الدّرّ المصون : 441/3 ، اللباب في علوم الكتاب : 12/10 .) .
والتّوجيه على ثلاثة أوجهٍ :
ـ أنّه مبتدأٌ ، والخبر محذوفٌ ، أي : وَرَسُولُهُ بَرِيْءٌ مِنْهُمْ ، وإنّما حُذف ؛ للدّلالة عليه .
ـ أنّه معطوفٌ على الضّمير المُستتر في الخبر ، وجاز ذلك للفصل المُسوّغ للعطف ، فرفعه على هذا بالفاعليّة ، والتّقدير : بَرِيءَ الله وَرَسُولُهُ مِنَ المُشْرِكِيْنَ .
ـ أنّه معطوفٌ على محلّ اسم (أَنَّ) عند من يُجيز ذلك في المفتوحة قياسًا على المكسورة .
انظر : (المُحرّر الوجيز : 7/3 ، الكشّاف : 233/2 ، البحر المُحيط : 367/5 ، الدّرّ المصون : 441/3 ، اللباب في علوم الكتاب : 12/10 .) .

ج _ القراءة برفع (رَسُولُهُ) منسوبةً إلى الجمهور في : (المُحرّر الوجيز : 7/3 ، البحر المُحيط : 367/5 ، الدّرّ المصون : 441/3 ، اللباب في علوم الكتاب : 12/10 .) .
والتّوجيه على ثلاثة أوجهٍ :
ـ أنّه مبتدأٌ ، والخبر محذوفٌ ، أي : وَرَسُولُهُ بَرِيْءٌ مِنْهُمْ ، وإنّما حُذف ؛ للدّلالة عليه .
ـ أنّه معطوفٌ على الضّمير المُستتر في الخبر ، وجاز ذلك للفصل المُسوّغ للعطف ، فرفعه على هذا
بالفاعليّة ، والتّقدير : بَرِيءَ الله وَرَسُولُهُ مِنَ المُشْرِكِيْنَ .
ـ أنّه معطوفٌ على محلّ اسم (أَنَّ) عند من يُجيز ذلك في المفتوحة قياسًا على المكسورة .
انظر : (المُحرّر الوجيز : 7/3 ، الكشّاف : 233/2 ، البحر المُحيط : 367/5 ، الدّرّ المصون :
441/3 ، اللباب في علوم الكتاب : 12/10 .) .

(6) انظر : (التّهذيب : 290 .) .
قال صدر الأفاضل : ((الأخفش : إدخال (اللام) في أمر المُخاطب لُغةٌ رديئةٌ ؛ لأنّ هذه (اللام) إنّما تدخل في الموضع الذي لا تقدر فيه على (أَفْعَل) إذا خاطبتَ قُلتَ : قُمْ ؛ لأنّك قد استغنيت عنها ، والأمر كما ذكره الأخفش ، إلاّ أنّ من المواضع ما يحسن فيه الأمر بـ (اللام) للفاعل المُخاطب ، وذلك إذا كان الْمأمور جماعةً بعضُها غايبٌ وبعضُها مُخاطبٌ ، كقوله _ ρ _ : << لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُم . >> ، فالخطاب يُفيد الخطاب ، =
= و (اللام) تُفيد الغيبة فمجموع الأمرين مُستفاد العُموم ، ولو قُلتَ : خُذُوا مَصَافَّكُم ، لأوهم خُصوص الجماعة المُخاطبة ، وعليه قراءة النّبيّ _ ρ _ {فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا} (الفاء) في (فَلْتَفْرَحُوا) مزيدةٌ كما في (فَاجْزَعِي) من قوله :

لاَ تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي .)) ،

(التّخمير : 259/3 _ 260 .) .
(1) (يُونس : 58 .) .

(2) هذه القراءة منسوبةٌ إلى رسول الله _ ρ _ في : (إعراب ثلاثين سورةٍ : 27 ، مُختصرٌ في شواذّ القُرآن الكريْم : 57 ، المُحتسب : 433/1 ، شواذّ القراءة : 53ب ، الكشّاف : 336/2 _

وقول الرّسول _ ρ _ << لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ . >>[1] .

ج ــ الاستدلال بالقراءات مُعضّدةً بالشّعر

وذلك استدلاله على استخفاف صرف الجمع[2] لغير ضرورةٍ[1] بقــوله I :

وفيه وهو الأصل والقياس _ ، المُحرّر الوجيز : 126/3 ، أنوار التّنْزيل : 117/3 ، البحر المُحيط : 76/6 ، الدّرّ المصون :
45/4 ، اللباب في علوم الكتاب : 358/10 ، روح المعاني : 133/6 ، حاشية الشّهاب : 70/5 .
) ، وعثمان بن عفّان في : (المُحتسب : 433/1 ، البحر المُحيط : 76/6 ، الدّرّ المصون : 45/4 .) ، وأُبيّ بن كعب في : (جامع البيان : 570/6 ، شواذّ القراءة : 53ب .) ، ويعقوب في : (مُختصرٌ في شواذّ القُرآن الكريْم : 57 ، الجمع والتّوجيه لِما انفرد بقراءته يعقوب بن إسحاق الحضرميّ البصريّ : 52 ، فتح القدير : 742 ، روح المعاني : 133/6 .) ، ويزيد بن القعقاع في : (فتح القدير : 742 .) .

وقد ذكر الطّبريّ في : (جامع البيان : 570/6 .) ((أنّه لا يُوجد أحدٌ من أهل العربيّة إلاّ وهو يسترذىء أمر المُخاطب بـ (اللام) ، ويرى أنّها لُغةٌ مرغوبٌ عنها .)) .

ولكن جاء عن الفرّاء أنّ (اللام) في الأمر هي ((البناء الذي خُلق للأمر واجهتَ به أو لَمْ تُواجه ، إلاّ أنّ العرب حذفت (اللام) من فعل المأمور المُواجه ؛ لكثرة الأمر خاصّةً في كلامهم ، فحذفوا (اللام) كما حذفوا (التّاء) من الفعل ، وأنت تعلم أنّ الجازم ، أو النّاصب لا يقعان إلاّ على الفعل الذي أوّله (الياء) ، و (التّاء) ،
و (النّون) ، و (الألف) ، فلمّا حذفتَ (التّاء) ذهبتَ بـ (اللام) ، وأحدثتَ (الألف) في قولك : اضْرِبْ ، و :
افْرَحْ ؛ لأنّ (الضّاد) ساكنةٌ فلَمْ يستقم أنْ يُستأنف بحرفٍ ساكنٍ ، فأدخلوا (ألفًا) خفيفةً يقع بِها الابتداء .)) ،
(معاني القُرآن : 469/1 .) .

وقد اعترض الطّبريّ على تعليل الفرّاء بقوله : ((وهذا الذي اعتلّ به الفرّاء عليه لا له ؛ وذلك أنّ العرب إنْ كانت قد حذفت (اللام) في المُواجه وتركتها ، فليس لغيرها إذا نطق بكلامها أنْ يُدخل فيه ما ليس منه ما دام مُتكلّمًا بلغتها ، فإنْ فعل ذلك كان خارجًا عن لُغتها ، وكتاب الله [I] الذي أنزله على مُحمّدٍ بلسانِها ، فليس لأحدٍ أنْ يتلوه إلاّ بالأفصح من كلامها ، وإنْ كان معروفًا بعض ذلك من لُغة بعضها ، فكيف بِما ليس بمعروفٍ من لُغة حيٍّ ، ولا قبيلةٍ منها . وإنّما هو دعوًى لا تثبت بِها حُجّةٌ ، ولا صحّةٌ .)) . (جامع البيان : 570/6 .) .

(1) انظر هذا الحديث في : (معاني القُرآن للفرّاء : 470/1 ، حُجّة القراءات : 333 ، النّشر : 285/2 .) ، و _ برواية : << لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ ، فَإِنِّيْ لاَ أَدْرِيْ لَعَلِّيَ لاَ أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِيَ هَذِهِ . >> _ في : (صحيح مُسلم : 675 ، كتاب : الحجّ _ 15 _ ، باب : 51 ، حديث : 1297 ، دلائل النّبوّة في معرفة أحوال صاحب الشّريعة : 448/5 .) .
(2) لأنّ أصل الأسْماء كلّها أنْ تنصرف ، وإنّما تَمتنع الصّرف لعلّةٍ ، قال السّيرافيّ : ((قال الكسائيّ ،

[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] . [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] (2) ، بالصّرف(3) .

وقول الشّاعر(4) :

والفرّاء : يجوزُ صرف كُلّ ما لا ينصرف . . . .)) ، (ضرورة الشّعر : 41 .) .
وجاء في : (المُساعد : 44/3 .) ما نصّها : ((زعم قومٌ أنّ صرف ما لا ينصرف مُطلقًا لُغةٌ ، حكى الأخفش أنّ من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف ، قال : وكأنّها لُغة الشّعراء ، جرت على ألسنتهم في الكلام على ما يضطرّون إليه في الشّعر .
والأعرف قصر ذلك على نحو : (سَلاَسِلَ وَقَوَارِيْرَ) ، حكى الأخفش أنّ بعض العرب يصرف الجمع
المُتناهي ، قال : سَمعتُ ذلك منهم ، وسببه جمعهم له جمعَ سلامةٍ ، نحو : (صَوَاحِبَات) فأشبه بذلك الآحاد .)) .
(1) انظر : (التّهذيب : 334 .) .
(2) نصّـــــــهما : [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
. [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
. 16 _ 15 : (الإنسان) ، [illegible]
.)
(3) قـــال الزّركشـــيّ : ((صـــرف مـــا أصـــله ألاّ ينصـــرف ، كقولـــه تعـــالى : [illegible] [الإنسان : [illegible]] ، صرف الأوّل لأنّه آخر الآية ، وآخر الثّاني بـ (الألف) ، فحسُن جعله مُنوّنًا ليُقلب تنوينه (ألفًــا) ، فيتناســب مــع بقيّــة الآي ، كقولـــه تعـــالى : [illegible] [الإنسان:[illegible]] ، فإنّ (سَلاَسِلا) لَما نظم إلى [illegible] [الإنســان:[illegible]] صُــرف ونُوّن للتّناسب ، وبقي (قَوَارِيْرَا) الثّاني ، فإنْه وإنْ لَمْ يكُن =
= آخر الآيـة جاز صرفه ؛ لأنّـه لَمّـا نُـوّن (قَـوَارِيْرَا) الأوّل ناسب أنْ يُنـوّن (قَـوَارِيْرَا) الثّـاني ؛ ليتناسبا ؛ ولأجل هذا لَمْ يُنوّن (قَوَارِيْرَا) الثّاني إلاّ من يُنوّن (قَوَارِيْرَا) الأوّل .
وزعم إمام الحرمين في : (البُرهان .) أنّ من ذلك صرف ما كان جمعًا في القُرآن ؛ ليُناسب رؤوس الآي ، كقولـــــــــه تعــــــــــالى : [illegible] ، وهذا مردودٌ ؛ لأنّ (سَلاَسِلاَ) ليس رأس آيةٍ ، ولا (قَوَارِيْرَا) الثّاني ، وإنّما صُرف ؛ للتّناسب ؛ واجتماعه مع غيره من المُنصرفات فيُردّ إلى الأصل ؛ ليتناسب معها .)) ،
(البُرهان في علوم القُرآن : [illegible] .) .
والقراءة بالصّرف منسوبةٌ إلى عاصم في : (التّيسير : 177 ، العُنوان : 201 ، غيث النّفع : 297 ،
المُكرّر : 479 .) ، ونافع والكسائيّ في : (المصادر السّابقة ، الفتح الرّبّانيّ : 279 .) .

كَأَنَّ دَنَانِيْرًا عَلَى قَسِمَاتِهِمْ   وَإِنْ كَانَ قَدْ شَفَّ الْوُجُوهَ لِقَاءُ[1] .

2 _ الحديث الشّريف :

دار خلافٌ حول الاستدلال بالحديث النّبويّ الشّريف في إثبات القواعد النّحويّة بين مُجيزٍ ، و مانعٍ ومُتوسّطٍ بينهما بشروطٍ يراها .
وهذا الخلاف مُفصّلٌ في بعض المصادر[2] ، ومُلخّصه على النّحو الآتي :

وذكر مكّيّ بن أبي طالب أنّ الحُجّة في صرفه هي : ((أنّه حمله على لُغةٍ لبعض العرب ، حكى الكسائيّ أنّ العرب يصرفون كُلّ ما لا ينصرف إلاّ (أَفْعَلَ مِنْكَ) ، قال الأخفش : سَمِعْنَا من العرب من يصرف هذا ، ويصرف جميع ما لا ينصرف .

قال أبو مُحمّد : وأكثر ما ينصرف هذا وشبهه في الشّعر ، فأمّا في الكلام فهو قليلٌ ، ومن صرفه في الكلام فحُجّته أنّه لَمّا رأى هذه الجُموع تُشبه الآحاد ؛ لأنّها تُجمع كما تُجمع الآحاد ، قالوا : << هَؤُلَاءِ صَوَاحِبِ يُوسفَ . >> _ حكاه الأخفش والْمازنيّ _ ، وجاء ذلك في لفظ النّبيّ _

ρ _ ، وفي حديثه ، وحكى الأخفش : (مواليات) _ يُريد : جمع الموالي _ ، وأنشد الفرزدق :

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوا يَزِيْدَ رَأَيْتَهُم   خضعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسِ الأَبْصَارِ .

يُريد : نَوَاكِسِيْنَ ، فجمع بـ (الياء) ، و (النّون) ، وحذف (النّون) للإضافة ، فلمّا جمعوا هذا الجمع كما يُجمع الواحد أجروه مُجرى الواحد في الصّرف والتّنوين ، وقوي ذلك ؛ لثبات (الألف) في الخطّ ؛ ولأنّ الصّرف والتّنوين هو الأصل في جميع الأسْماء .)) ، (الكشف عن وُجوه القراءات السّبع : 352/2 _ 353 .) .

(4) مُختلفٌ فيه على رأيين :

أ _ أنّه المُكَعْبِر الضّبّيّ في : (الكامل في اللغة والأدب : 48/1 .) .

ب _ أنّه مُحْرِزُ بن المُكَعْبِر الضّبّيّ في : (الدّيباج لأبي عُبيدة : 64 _ 65 ، الزّهرة : 691/2 _ 692 ، شرح القصائد السّبع الطّوال الجاهليّات : 308 ، مُعجم الشّعراء : 298 ، شرح ديوان الحماسة : 1455/2 ، لسان العرب _ (قَسَمَ) _ : 483/12 ، المقاصد النّحويّة : 83/2 .) .

والصّحيح نسبته إلى مُحْرِزْ بن المُكَعْبِر الضّبّيّ ؛ لِما يأتي :

ـ نسبه إليه جمعٌ من أهل اللغة والأدب .

ـ أنّه لَمْ يثبت أنّ والده كان شاعرًا ، وقد ثبتت الشّاعريّة للابن في كثيرٍ من كُتب الأدب والمُختارات الشّعريّة ، حيث له مُنتخباتٌ شعريّةٌ في : (العقد الفريد : 56/6 ، 76 _ 77 ، مُعجم الشّعراء : 298 _ 299 ، مُنتهى الطّلب : 110/9 _ 120 .) .

=

= ـ أنّ نسبته إلى والده لَمْ تثبت إلاّ من طريق المُبرّد ، فرُبّما نقله من نُسخةٍ لحقها ما يلحق أكثر النّسخ من الطّمس ، والشّطب ، والتّحريف ، والتّصحيف فأثبته كما ورد فيها .

(1) من الطّويل ، من أبياتٍ ثَمانيةٍ ، هو آخرها ، قالَها مُحْرِز بن المُكَعْبِر الضّبّيّ لبني عدي بن جندب بن العنبر بن عمرو بن تَميم .

وأوّلُها :

أَبْلِغْ عَدِيًّا حَيْثُ صَارَ بِهَا النَّوَى   وَلَيْسَ لِدَهْرِ الطَّالِبِيْنَ فَنَاءُ .

وقبله :

لَهُمْ أَذْرُعٌ بَادٍ نَوَاشِرُ لَحْمِهَا   وَبَعْضُ الرِّجَالِ فِيْ الحُرُوْبِ غُثَاءُ .

أ _ جواز الاستدلال بالحديث الشّريف مُطلقًا .
وعليه جرى : السّيرافيّ ، وابن خروف ، والصّفّار ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وابن هشام .
وابن مالك هو الذي أطلق الجواز بكثرة استدلاله بالحديث الشّريف في تقرير قواعد النّحو وإثباتِها ، يقول أبو حيّان : ((قد أكثر هذا المُصنّف[1] من الاستدلال بِما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكُلّيّة في لسان العرب ، وما رأيتُ أحدًا من المُتقدّمين والمُتأخّرين سلك هذه الطّريقة غيره .))[2] .

ب _ منع الاستدلال بالحديث الشّريف مُطلقًا .
وعليه جرى : ابن الضّائع ، وأبو حيّان ، والدّمامينيّ .
وحجّتهم :
استند أصحاب المنع إلى أمرين :
((أحدهُما : أنّ الرّواة جوّزوا النّقل بالمعنى . . . .
الأمر الثّاني : أنّه وقع اللحن كثيرًا فيما رُوي من الحديث ؛ لأنّ كثيرًا من الرّواة
كانوا غير عربٍ بالطّبع ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النّحو ، فوقع اللحن في كلامهم وهُم لا يعلمون ذلك ، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غيرُ الفصيح من لسان العرب ، ونعلم قطعًا غير شكٍّ أنّ رسول الله _ ρ _ كان أفصح النّاس ، فلَمْ يكُن ليتكلّم إلاّ بأفصح اللغات ، وأحسن التّراكيب ،

وهو في : (العين _ (قَسَمَ) _ : 87/5 ، الدّيباج لأبي عبيدة : 65 ، الزّهرة : 692/2 ، الكامل في اللغة والأدب : 49/1 ، الاشتقاق : 62 ، جمهرة اللغة _ (قَسَمَ) _ : 852/2 ، شرح القصائد السّبع الطّوال الجاهليّات : 308 ، تهذيب اللغة _ (قَسَمَ) _ : 320/8 ، مُعجم الشّعراء : 298 ، مقاييس اللغة _
(قَسَمَ) _ : 86/5 ، شرح ديوان الحماسة : 1457/2 ، أساس البلاغة _ (دَنَرَ) _ : 137 ، كشف المُشكل : 428 ، لسان العرب _ (قَسَمَ) _ : 483/12 ، تاج العروس _ (الْمادّة نفسها) _ : 572/17 .) .
(2) انظر : (المقاصد الشّافية : 401/1 _ 405 ، الاستدلال بالأحاديث النّبويّة الشّريفة _ مُكاتبة بين الدّمامينيّ والبلقيني _ : 26 _ 29 ، الاقتراح : 157 ، شرح كفاية المُتحفّظ : 96 _ 101 ، خزانة الأدب :
32/1 _ 37 ، السّير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النّحو العربيّ ، أُصول النّحو العربيّ : 46 _ 57 ، في أُصول النّحو : 46 _ 58 ، موقف النُّحاة من الحديث النّبويّ ، النُّحاة والحديث النّبويّ .) .
(1) يقصد ابن مالك .
(2) (الاقتراح : 157 .) .

وأشهرها وأجزلِها ، وإذا تكلّم بلُغةٍ غير لُغته فإنّما يتكلّم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز ، وتعليم الله ذلك له من غير مُعلّمٍ .)) [1] .

ج _ التّوسّط بين الجواز والمنع .

وعليه جرى : الشّاطبيّ ، حيث جوّز الاستدلال بالأحاديث التي اعتُنِي بنقل ألفاظها ، أمّا التي عُرف عنها أنّ رواتِها قد نقلوها بالمعنى فلا يُستدلّ بِها ، يقول في : (المقاصد الشّافية) : ((إنّ الحديث في النّقل ينقسم قسمين :

أحدهُما : ما عُرِف أنّ المُعتنى به فيه نقلُ معانيه لا نقلُ ألفاظه ، فهذا لَمْ يقع به استشهادٌ من أهل اللسان .

والثّاني : ما عُرِف أنّ المُعتنى به فيه نقلُ ألفاظه لمقصودٍ خاصٍّ بِها ، فهذا يصحّ الاستشهاد به في أحكام اللسان العربيّ ، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحةِ رسول الله _ ρ _ . . . .)) [2] .

هذا حال الأقدمين في الاستدلال بالحديث الشّريف ، أمّا المُحدثون فقد كانت لَهم آراء في حُكم الاستدلال بالحديث الشّريف في الأحكام النّحويّة ، فمنهم من رأى إطلاق الجواز ، كسعيد الأفغانيّ حيث قال : ((لا أدري لِمَ ترفّع النّحويّون عمّا ارتضاه اللغويّون من الانتفاع بِهذا الشّأن ، والاستقاء من ينبوعه الفيّاض بالعذب الزّلال ، فأصبح ربع اللغة به خصيبًا بقد ما صار ربع النّحو منه جديبًا .)) [3] .

وأيضًا محمود فجّال ، حيث قال : ((أذهب مذهب من قال بجواز الاستشهاد بالحديث مُطلقًا ، سواءٌ أكان مرويًّا باللفظ أم بالمعنى ؛ لأنّه لا ينتج ضررٌ عن الرّواية بالمعنى ؛ لأنّ شرط الرّاوي بالمعنى أنْ يكون من أهل الضّبط والإتقان

والحفظ . . . ، وسواءٌ أكانت الرّواية من رواية العرب أم العجم ؛ لأنّ النُّقّاد والمُحدِّثين لَمْ يشترطوا أنْ يكون عربيًّا وألاّ يكون من العجم ، بلْ الإجماع على جواز شرح الشّريعة للعجم بلسانِها للعارف به ؛ ولأنّ جميع الرّواة يتحرّون اللفظ ، فإذا روى أحدهم بالمعنى أوجبوا عليه أنْ يقول : ((أو كما قال .)) ، و : ((أو نحوه .)) ، و :
((أو شِبْهه .)) ، وما أشبه ذلك .

---

(1) (المصدر السّابق : 158 _ 159 .) .
(2) (المقاصد الشّافية : 402 _ 405 .) .
(3) (في أُصول النّحو : 55 .) .

وفي هذا دلالةٌ قاطعةٌ على أنّ جُلّ اهتمامهم الرّواية باللفظ ، وهذا أمرٌ يعرفه من مارس هذا العلم الشّريف ، وهذا الفنّ الجليل ، أمّا من لَمْ يشمّ رائحة هذا العلم ، فلا يعرف هذه الحقيقة ، وحكمه في هذا الباب حكمُ من تخبّط في ظلماء مُدلهمّة ، وخبط خبط عشواء .
وبتبنّي فكرة الاستشهاد بالحديث مُطلقًا نكون قد وسّعنا دائرة الاستشهاد باعتبار الحديث الشّريف مصدرًا من مصادر الاستشهاد ، وبالاستقاء من ينبوعه الفيّاض العذب الزُّلال يُصبح ربع النّحو به خصيبًا .)) [1] .

ومنهم من أجاز الاستدلال بالحديث الشّريف بشروطٍ وضوابط وأنواعٍ مُعيّنة ، هذا مُلخّصها :

1 _ ما يُروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحة النّبيّ _ ρ _ وبلوغه أعلى ما يُمكن لبشرٍ أنْ يبلغه من حكمة البيان .

2 _ ما يروى للاستدلال على أنّه _ ρ _ كان يُخاطب كُلّ قومٍ من العرب بلغتهم .
3 _ ما يُروى لبيان أقوالٍ كان يتعبّد بِها ، أو أمر بالتّعبّد بِها .

4 _ الأحاديث التي وردت من طُرقٍ مُتعدّدةٍ واتّحدت ألفاظها ؛ لأنّ اتّحاد الألفاظ مع تعدّد الطّرق من أظهر الأدلّة على أنّ الرّواة لَمْ يتصرّفوا في الألفاظ .
5 _ الأحاديث التي دوّنَها من نشأ في بيئةٍ عربيّةٍ لَمْ ينتشر فيها الفساد اللغويّ .
6 _ ما عُرِف من حالِ رواته أنّهم لا يُجيزون رواية الحديث بالمعنى .
7 _ الأحاديث المُدوّنة في الصّدر الأوّل على النّمط الآتي :
أ _ الأحاديث المُتواترة المشهورة .
ب _ الأحاديث التي تُستعمل ألفاظها في العبادات .
ج _ الأحاديث التي تُعدّ من جوامع الكلم .

د _ كُتب النّبيّ _ ρ _ .

هـ _ الأحاديث المرويّة لبيان أنّ النّبيّ _ ρ _ .
و _ الأحاديث التي عُرِف من حال رواتِها أنّهم لا يُجيزون رواية الحديث بالمعنى .

---

(1) (الحديث النّبويّ في النّحو العربيّ : 314 _ 315 .) .

ي _ الأحاديث المرويّة من طُرقٍ مُتعدّدةٍ وألفاظها واحدةٌ[1] .

وابن يعيش واحدٌ من الذين أجازوا الاستدلال بالحديث النّبويّ الشّريف ولكنّه كان مُقلاً من الاستدلال به شأنه في ذلك شأن كثيرٍ من النّحويّين .
ومِمّا يدلّ على قبوله الاستدلال بالحديث أنّه استدلّ به دون أنْ يُعضّده دليلٌ آخر من السّماع وغيره .
ومن ذلك ما يأتي :
ـ استدلاله على امتناع التّوكيد بـ (أكتع) ، و (أبصع) إلاّ بعد (أجمع) [2]

بقول الرّسول _ ρ _ في حديثٍ يحثّ فيه على مُتابعة عليّ _ τ _ : << وَاللهِ لَئِنْ اتَّبَعْتُمُوهُ لَتَدْخُلُنَّ الجَنَّةَ أَجْمَعُوْنَ أَكْتَعُوْنَ أَبْصَعُوْنَ . >>[3] .

ـ استدلاله على أنّ نداء النّدبة من الأسْماء لا يجوزُ إلاّ في المعارف[4] بقول

الرّسول _ ρ _ في قتل (جَعْفَر) : << وَا جَعْفَرَاه . >>[5] .

3 _ كلام العرب نثرًا وشعرًا :

أ _ النّثر :

النّثر يَشمل الأمثال التي هي ((حكمة العرب في الجاهليّة والإسلام ، وبِها كانت تُعارض كلامها ، فتبلغ بِها ما حاولت من حاجاتِها في المنطق ، بكتابة غير تصريحٍ ،

فيجتمع لَها بذلك ثلاث خلالٍ ، إيجاز اللفظ ، وإصابة المعنى ، وحُسن التّشبيه .)) [6] .

---

(1) انظر : (الاستدلال بالأحاديث النّبويّة _ مُقدّمة المُحقّق _ : 10 _ 12 ، الحديث النّبويّ : 128 _ 130 ، موقف النّحاة من الحديث النّبويّ : 417 _ 418 .) .
(2) انظر : (المُحيط : 88/2أ .) .
(3) مضى تخريجه في : (325 .) .
(4) انظر : (المُحيط : 21/4أ .) .
وقد عُزي إلى الرّياشيّ إجازته نُدبة النّكرة في : (همع الهوامع : 49/2 .) .
(5) ورد _ برواية : (<<قُتِلَ جَعْفَرٌ وَا جَعْفَرَاه>>) _ في : (كشف المُشكل : 334 .) .
(6) (الأمثال : 56 .) .

وقد وُصفت الأمثال بأنّها ((وشيُ الكلام ، وجوهر اللفظ ، وحَلْي المعاني ، والتي تخيّرتْها العرب ، وقدّمتها العجم ، ونُطق بِها في كُلّ زمانٍ ، وعلى كُلّ لسانٍ ، فهي أبقى من الشّعر ، وأشرف من الخطابة ، لمْ يسر شيءٌ مسيرَها ، ولا عمّ عُمومها ، حتّى قيل : أَسْيَرُ مِنْ مَثَلٍ .)) [1] .

كما يشمل أقوال العرب التي نطق بِها جهابذة اللغة الأوائل ، ودوّنَها الرّواة في آثارهم ، فأصبحت مرجعًا لكلّ من أراد الاستدلال بِها على القواعد النّحويّة التي تناولَها آخرٌ عن أوّلٍ ، وتالٍ عن ماضٍ .

وقد استدلّ ابن يعيش بالنّثر على النّحو الآتي :

أ ــ الاستدلال بالنّثر وحده[2] :

ومن ذلك ما يأتي :

ـ استدلاله على أنّ (الكافات) في أدوات الإغراء هي حُروف خطابٍ لا محلّ لَها من الإعراب[3] بقول العرب : << النَّجَاءَكَ . >>[4] .

ـ استدلاله على أنّ الفعل المُضارع بعد (حتّى) يجبُ فيه الرّفع إذا كان الفعل الذي قبلها قد وقع فيما مضى ، والثّاني في الحال عقيبه من غير مُهلةٍ[5] بقول العـرب :

<< مَرِضَ حَتَّى لاَ يَرْجُونَهُ . >>[6] .

ب ــ الاستدلال بالنّثر مُعضّدًا بالنّثر :

وذلك استدلاله على جواز حذف بعض الخبر الذي فيه تَمام الفائدة والضّمير[7] بقول العرب : << البُرُّ مَدٌّ بِدِيْنَارٍ . >>[8] .

وقولُهم أيضًا : << السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ . >>[1] .

---

(1) (العقد الفريد : 63/3 .) .

(2) انظر _ مثلاً _ : (المُحيط : 65/4ب ، 106ب ، 114أ ، المُستنهى : أ/62أ .) .

(3) انظر : (المُحيط : 84/4أ .) .

(4) مضى تخريجه والكلام عليه في : (275 _ 276 .) .

(5) انظر : (المُحيط : 106/4ب .) .

(6) انظر هذا القول في : (الكتاب : 18/3 ، المُقتضب : 39/2 ، الأُصول : 152/2 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن خروف : 809/2 ، البسيط في شرحه : 242/1 ، الحاصر : 436/1 .) .

(7) انظر : (المُحيط : 57/2ب _ 58أ .) .

(8) انظر هذا القول في : (كشف المُشكل : 219 .) ، و _ برواية : (<< البُرُّ الكِرُّ بِعِشْرِيْنَ دِيْنَارًا . >>) _ في : (الفوائد والقواعد : 165 .) ، و _ برواية : (<< البُرُّ الكِرُّ بِسِتِّينَ . >>) _ في : (التّخمير : 262/1 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابنه : 109 .) .

ج ــ الاستدلال بالنّثر مُعضّدًا بالشّعر :

وذلك استدلاله على أنّ (أنّ) تـأتي بِمعنـى (لعلّ) [2] بقـول العرب : << انْطَلِقْ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا . >>[3] .

وقول الشّاعر[4] :

هَلْ أَنْتُم عَائِجُونَ بِنَا لَعَنَّا نَرَى العَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الخِيَامِ[5] .

---

(1) انظر هذا القول في : (الفوائد والقواعد : 164 ، التّخمير : 262/1 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابنه : 109 .)

(2) انظر : (المُستنهى : ب/97أ .) .

قال الهرميّ : ((وتكون (أَنَّ) بِمعنى (لَعَلَّ) ، وعملها باقٍ ، تقول العرب : << اِئْتِ السُّوْقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا . >> ، وكذلك قوله تعالى : 🕕 ➔⌖⮛⌖⑥ ▦❄💧✸❄◘⬂✡⭘💧❀💧➢⬄ ⑤✞☺←❄✞⚐↗⌖⑥💻 ⑤💣✠⭘✞⑤ ଓ⌖⑥💻⇩③⓿◘ 🕔 [الأنعام:✇🗀🗁] ، أي : لَعَلَّهَا إِذَا جَاءَتْ .)) ، (المُحرّر في النّحو : 🗁/🖰✇▤ .) .

Ψ ومجيء (أَنَّ) مفتوحةً مُشدّدةً بِمعنى (لَعَلَّ) لُغةٌ مشهورةٌ معروفةٌ وردت في كتاب الله وكلام فُصحاء العرب .

انظر : (الكتاب : 123/3 ، اللامات للزّجّاجي : 148 _ 149 .) .

(3) انظر هذا القول _ برواية : << اِئْتِ السُّوْقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا . >> _ في : (الكتاب : 123/3 ، المُحرّر في النّحو : 398/1 .) ، و _ برواية : << اِئْتِ السُّوْقَ لأَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا . >> _ في : (إعراب القُرآن المنسوب إلى قِوام السُّنّة : 120 .) ، و _ برواية : << اِمْضِ إِلَى السُّوْقَ أَنَّا نَشْتَرِي غُلاَمًا . >> _ في : (اللامات للزّجّاجيّ : 149 .) ، و _ برواية : << ايْتِ السُّوْقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَحْمًا . >> _ في : (مُشكل إعراب القُرآن : 211/1 .) .

(4) مُختلفٌ فيه على قولين :

= أ _ أنّه الفرزدق في : (ديوانه : 649 ، اللامات للزّجّاجيّ : 147 ، سِمط اللآلي : 758/2 ، لسان العرب _ (لَغَنَ) _ : 390/13 ، خزانة الأدب : 449/10 .) .

ب _ أنّه جرير في : (مُلحقات ديوانه : 1039 ، لسان العرب _ (أَنَنَ) _ : 35/13 .) .

والصّحيح نسبته إلى الفرزدق ؛ لأمورٍ منها :

ـ أنّه مطلع لقصيدته الميميّة الثّابتة في ديوانه .

ـ أنّه نسبه له عددٌ من العُلماء .

ـ أنّ البيت ورد في قصيدة للفرزدق في مدح هشام بن عبد الملك ، وهو الذي مدحه الفرزدق كثيرًا .

(5) من الوافر ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها اثنان وثَمانون بيتًا ، هو مطلعها ، قالَها الفرزدق في مدح هشام بن عبد الملك .

وبعده :

فَقَالُوا : إِنْ فَعَلْتَ فَأَغْنِ عَنَّا دُمُوْعًا غَيْرَ رَاقِيَةِ السِّجَامِ .

وقول الشّاعر[1] :

أَرِيْنِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلاً لأَنَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيْلاً مُخَلَّدَا[2] .

وهو _ برواية : (أَلَسْتُمْ عَائِجِيْنَ) _ في : (ديوانه : 649 ، اللامات للزّجّاجيّ : 147 ، شرح أبيات مُغني اللبيب : 169/5 .) ، و _ برواية : (لأنّا) _ في : (لسان العرب _ (أَنَنَ) _ : 34/13 .) ، و _ برواية :

(قِفَا يَا صَاحِبِي بِنَا لَعَنَّا ....) _

في : (لسان العرب _ (لَغَنَ) _ : 390/13 .) .

(1) مُختلفٌ فيه على أربعة آراء :

أ _ أنّه حاتِم الطّائيّ في : (ديوانه _ بشرح أبي صالح الطّائيّ _ : 78 ، الصّحاح _ (عَلَلَ) _ : 1774/5 ، الحماسة البصريّة : 8/2 ، لسان العرب _ (عَلَلَ) _ : 474/11 ، _ (أَنَنَ) _ : 34/13 ، المقاصد النّحويّة : 203/1 ، التّصريح : 355/1 .) .

ب _ أنّه حُطائِط بن يعفُر في : (الشّعر والشّعراء : 151 ، شرح ديوان الحماسة : 1733/4 ، شرح حماسة أبي تَمّام : 896/2 ، سِمط اللآلي : 714/2 ، شرح المُفصّل : 78/8 ، خزانة الأدب : 389/1 .) .

ج _ أنّه دُريد _ فيما روى الحَوفيّ _ في : (لسان العرب _ (عَلَلَ) _ : 474/11 .) .

د _ أنّه معن بن أوس في : (ديوانه : 39 .) .

والحقّ أنّ هذا البيت لحاتِم الطّائيّ ؛ للأُمور الآتية :

- أنّه ورد في ديوانه ضمن قصيدته الدّاليّة .

- أنّه نسبه له جمعٌ غير قليلٍ من العُلماء .

- أنّ ابن منظور اختار نسبتَه له ، حيث قال : ((قال ابن برّيّ : ذكر أبو عبيدة أنّ هذا البيت لحُطائط بن يعفر ، وذكر الحوفي أنّه لدُريد ، وهذا البيت في قصيدةٍ لحاتِم معروفة مشهورة .)) ، (لسان العرب _ (عَلَلَ) _ : 474/11 .) .

=

= - أنّ ابن قُتيبة _ في أثناء ترجمته لحاتِم _ نسب البيت لحُطائط ، وذكر أنّه أخذه من حاتِم ، حيث قال :

((وممّا سبق إليه فأُخذ منه قوله :

إِذَا كَانَ بَعْضُ الْمَالِ رَبًّا لأَهْلِهِ فَإِنِّي بِحَمْدِ اللهِ مَالِي مُعَبَّدُ .

أخذه حُطائط بن يَعفُر ، فقال :

ذَرِيْنِي أَكُنْ لِلْمَالِ رَبًّا وَلاَ يَكُنْ لِيَ الْمَالُ رَبًّا تَحْمَدِي غِبَّهُ غَدَا .

أَرِيْنِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلاً لَعَلَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيْلاً مُخَلَّدَا .)) ، (الشّعر والشّعراء : 151 .) .

ويبدو أنّ هذا مِمّا استفاده حُطائط من حاتِم الطّائيّ ، أمّا البيت المذكور فهو مِمّا أخذه منه وجعله ضمن قصيدته التي مطلعها :

تَقُوْلُ ابْنَةُ العَتَّابِ رُهْمُ حَرَبْتَنَا حُطَائِطُ لَمْ تَتْرُك لِنَفْسِكَ مَقْعَدَا .

- تصحيح العينيّ له ، حيث قال : ((أقول : قائله هو حاتِم بن عَديّ الطّائيّ ، كذا قالت جماعةٌ من النُّحاة . . . . ، والذي قاله الجماعة هو الأصحّ ، فلعلّ حُطائط بن يعفُر أدخل هذا البيت في شعره عمدًا ، أو يكون هذا من توارد الخاطر .)) ، (المقاصد النّحويّة : 203/1 _ 204 .) .

(2) من الطّويل ، من أبياتٍ عددها خمسة عشر بيتًا ، هو سابعها ، قالَها حاتِم الطّائيّ مُخاطبًا امرأةً عذلته على إنفاق ماله .

وأوّلُها :

وَعَاذِلَةٍ هَبَّتْ بِلَيْلٍ تَلُوْمُنِي وَقَدْ غَابَ عَيُّوْقُ الثُّرَيَّا فَعَرَّدَا

د ــ الاستدلال بالنّثر مُعضّدًا بالقياس والإجماع :

وذلك استدلاله على صحّة تقسيم الكلام على ثلاثة أقسام : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ

جاء لمعنًى[1] بقول عليّ بن أبي طالب _ τ _ لأبي الأسود الدّؤليّ : << يَا أَبَا الأَسْوَدِ انْـحُ لَـهُـم نَـحْـوًا ، واقْسِـم لَـهُـم الكَـلاَمَ ثَلاَثَـةَ أَشْيَـاء : اسْمًا ، وَفِعْلاً ، وَحَرْفًا جَـــاءَ

وقبله :

ذَرِيْنِي يَكُنْ مَالِي لِعِرْضِي جُنَّةً   يَقِي الْمَالُ عِرْضِي قَبْلَ أَنْ يَتَبَدَّدَا .

وبعده :

وَإِلاَّ فَكُفِّي بَعْضَ لَوْمِكِ وَاجْعَلِي   إِلَى رَأْيِ مَنْ تَلْحَيْنَ رَأْيَكِ مُسْنَدَا .

وهو في : (ديوان حاتِم الطّائيّ _ بشرح أبي صالح الطّائيّ _ : 78 ، ديوان معن بن أوس : 39 ، الصّحاح _ (عَلَلَ) _ : 1774/5 ، سرّ صناعة الإعراب : 236/1 ، شرح ديوان الحماسة : 1733/4 ، شرح حماسة أبي تمّام : 896/2 ، الحماسة البصريّة : 8/2 ، لسان العرب _ (أَنَنَ) _ : 34/13 ، _
(عَلَلَ) _ : 474/11 ، تخليص الشّواهد : 105 ، المقاصد النّحويّة : 203/1 ، التّصريح : 356/1 .) .

(1) انظر : (التّهذيب : 21 .) .

قال ابن فضّال : ((يُقال : لِمَ زعمتم أنّ الكلام ثلاثة أشياء ، وما أنكرتُم أنْ يكون أكثر من ذلك أو
أقل ؟ .

والجواب : أنّنا اعتبرنا جميع الأشياء واستقريناها فوجدناها لا تخلو أنْ تكون ذاتًا ، أو حدثًا للذّات ، أو واسطةً بينهما ، فالاسم عبارةٌ عن الذّات ، والفعل عبارةٌ عن الحدث ، والحرف عبارةٌ عن الواسطة بينهما ، ولَمْ نجد قسمًا رابعًا ، فلمّا كان كذلك حكمنا بأنّ الكلام ثلاثةٌ .

وجوابٌ ثانٍ : وهو أنّنا وجدنا في الكلام ما يُخبر عنه وبه فسمّيناه اسْمًا ، ووجدنا ما يُخبر به ولا يُخبر عنه فسمّيناه فعلاً ، ووجدنا فيه ما لا يُخبر عنه ولا به فسمّيناه حرفًا ، ولَمْ نجد قسمًا رابعًا ، فحكمنا بأنّ الكلام
ثلاثةٌ .

وجوابٌ ثالثٌ : وهو أنّ جميع المعاني يُعبّر عنها بهذه الأشياء الثّلاثة فعُلم أنّه لا رابع لَها ، فقطعنا بذلك وجعلناه أصلاً يُرجعُ إليه ، ويُعتمد عليه .)) ، (شرح عيون الإعراب : 129 .) .

وجاء في : (التّذييل والتّكميل : 21/1 .) ما نصّه : ((ذكر النّحويُون دلائل لحصر الكلمة في الاسم ، والفعل ، والحرف :

أحدها : دليل الاستقراء وهو أنّ أئمّة النّحويّين المُستقرئين علم النّحو تتبّعوا ألفاظ العرب فلَمْ يجدوا غير هذه الثّلاثة .

الدّليل الثّاني : أنّ الكلمة إمّا أنْ تدلّ على معناها بانفرادها ، أو تدلّ على معناها لا بانفرادها بل بذكر

لِمَعْنًى . >>[1] .

والقياس : أنّ هذه الثّلاثة عباراتٌ ، والعبارات على حسب المُعبّر عنه ، والمُعبّر عنه لا يخلو أنْ يكون ذاتًا ، أو حديثًا ، أو واسطةً بين الذّات والحدث ، فالأسْماء عبارةٌ عن الذّوات ، والأفعال عبارةٌ عن الأحداث ، والحروف عبارةٌ عن الوسائط[2] .

والإجماع : هو ما أجمع عليه أهل العلم من المُتكلّمين ، والعروضيّين ، والنّحويّين ، واللغويّين وغيرهم ، أجمعوا على أنّ الكلام كُلّه ثلاثةُ أشياء : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ جاء لِمعنًى[3] .

ب _ الشّعر :

مُتعلَّقٍ ، وهذا الثّاني هو الحرف ، والأوّل إمّا أنْ تتعرّض ببنيتها لزمان ذلك المعنى ، أو لا تتعرّض ، والثّاني هو الاسم ، والذي قبله هو الفعل ، فلا رابع .

الدّليل الثّالث : قالوا : المعاني ثلاثةٌ : ذاتٌ ، وحدثٌ ، ورابطةٌ بين الذّات والحدث ، فالأوّل الاسم ، والثّاني
الفعل ، والثّالث الحرف .

وفي هذه الدّلائل بحثٌ ونظرٌ ، وأجودها الثّاني .)) .

وأضاف ابن مالك في : (شرح التّسهيل : 5/1 .) دليلاً رابعًا وهو أنّ ((الكلمة إنْ لَمْ تكن رُكنَ الإسناد فهي حرفٌ ، وإنْ كانت رُكنًا له ، فإنْ قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسمٌ ، وإلاّ فهي فعلٌ .)) .

وبيّن أبو حيّان هذا الدّليل بقوله : ((وهذا الدّليل الذي ذكره راجعٌ إلى الاستقراء ، وأيضًا فهو استدلالٌ لابالذّاتيّات ؛ لأنّ الإسناد إنّما يكون في حالة التّركيب ، وإذا ذُكر دليل الحصر فإنّما يكون التّردّد فيما يكون ذاتيًّا لا فيما يكون عارضًا .)) ، (التّذييل والتّكميل : 22/1 .) .

(1) انظر هذا القول في : (كشف المُشكل : 132 .) ، و _ برواية : (<<انْحُ هَذَا النَّحْوَ>>) _ في : (نُزهة الألبّاء : 18 .) .

(2) قال ابن بابشاذ : ((. . . . ؛ لأنّ مدار كلام العرب لا يخلو منها أو من بعضها ، والأصل منها الثّلاثة
الأُول ، وإنّما كانت ثلاثةً لا غير ؛ لأنّ العبارة على حسب المُعبَّر عنه ، والمُعبَّر عنه لا يخلو من أنْ يكون ذاتًا ، أو حدثًا من ذاتٍ ، أو واسطةً بين الذّات ، وحدثها يكون لإيجاب الشّيءِ لَها ، أو نفي شيءٍ عنها ، فالاسم عبارةٌ عن الذّات ، والفعل عبارةٌ عن حدث الذّات ، والحرف عبارةٌ عن الواسطة بينهما .)) ، (شرح الجُمل في النّحو :
2/1أ .) .

وانظر : (كشف المُشكل : 132 .) .

(3) قال أبو حيّان : ((أجمع النّحويّون على أنّ أقسام الكلمة ثلاثةٌ : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ ، وحكى لنا الأُستاذ أبو جعفر بن الزُّبير شيخُنا عن صاحبه أبي جعفر بن صابر أنّه كان يذهب إلى أنّ ثَمّ رابعًا ، وهو الذي نُسمّيه =

ثبت أنّ الشّعر ((معدِنُ العرب ، ومقرُّ حكمتِها ، وديوانُ أخبارها ، ومستودعُ أيّامها ، والسُّورُ المضروبُ على مآثِرِهَا ، والخندقُ المحجوزُ على مفاخرها ، والشّاهدُ العدلُ يومَ النِّفَار ، والحجّةُ القاطعةُ عند الخصامِ ، ومن لَمْ يكُن عندهم على شرفه ، وما يدّعيه لسلفه من المناقب الكريْمةَ ، والفَعَالِ الحميد بيتٌ منه ، شذّت مساعيه وإنْ كانت مشهورةً ، ودرست على مرور الأيّام وإنْ كانت جِسامًا ، ومن قيّدها بقوافي الشّعر ، وأوثقها بأوزانه ، وشهرَها بالبيت النّادر ، والمثل السّائر ، والمعنى اللطيف ، أخلدها على الدّهر ، وأخلصها من الجَحد ، ورفع عنها كيد العَداة ، وغضّ بِها عين الحسود ولَمْ تزل وإنْ كانت صغارًا ، ماثلةً للعيون ، حاضرةً للقلوب .)) [1] .

كما ثبت أنّه ((ديوان العرب ، والتُّرجمان المُفصح عمّا لَهُم من الأدب ، والصّوان الحافظ لِمآثرهم ، والسِّلك الجامع لمفاخرهم ؛ إذْ به تُرفع المطالب ، وتُدفع المثالب ، وتُنال الرّغائب ، وتُملأ الحقائب ، وكان الفحص عن غُرر حقائقه ، والغوص من على دُرر دقائقه ، مطمحًا لأعين الفُضلاء ، ومسرحًا لأفهُم الأذكياء .)) [2] .

وقد استدلّ ابن يعيش بالشّعر على النّهج الآتي :

أ ـ الاستدلال به وحده[3] :

ومن ذلك ما يأتي :

ـ استدلاله على جواز الفصل بين فعل الشّرط وجوابه بالفعل المُضارع[4] بقول
عبيد الله بن الحُرّ[5] :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِيْ دِيَارِنَا ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأَجَّجَا[6] .

= نحنُ (اسمَ فعلٍ) ، وكان يُسمّيه (خالفةً) إذْ ليس عنده واحدًا من الثّلاثة ، حكى لنا ذلك عنه أُستاذُنا أبو جعفر على سبيل الاستغراب ، والاستندار لِهذه المقالة .)) ، (التّذييل والتّكميل : 22/1 _ 23 .) .

(1) (فضل العرب : 150/1 .) ، ونحوه في : (عيون الأخبار : 200/2 _ 201 .) .

(2) (إتحاف ذوي الأرب : 56 .) .

(3) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 232 ، 236 ، 298 ، 300 ، المُحيط : 29/2أ ، 48ب ، 64ب ، 65أ ، المُستنهى : ب/11ب ، ج/65ب .) .

(4) انظر : (التّهذيب : 298 .) .

(5) عبيد الله بن الحُرّ (68هـ) : هو عبيد الله بن الحُرّ الجعفيّ ، قائدٌ من الشّجعان الأبطال ، كان من خيار عشيرته شرفًا وصلاحًا وفضلاً ، انحاز إلى مُعاوية بعد مقتل عثمان ، وشهد صفّين ، ومات غريقًا ، له شعرٌ
مجموعٌ _ ضمن شُعراء أمويّون _ .

ـ استدلاله على أنّ (إلاّ) _ في قوله I : 🕐 ⌧✞⬆⇔✌✞⑥⊃✦
⮫✡"⌖⌘⍓✦⑥💻 ⇩③⑤⌧✡⬈✦➔⎐ ⑤⌘*💣①✞🏳②
⑤✍🗞💧⇨☺ ⌧✞✍✦⅄✦•✦❸❄✦⑥🕮
⮫❄✦⅄💧⑨❄♊♌✦❄⚐⓿✦ ⑤✍🗞⇨☺✡ ⦿✦⑦♑☺
⑤✍⌧🖫⬁✦⓿✦⇔★⌘ ⮫✦⅄✦➝⑥🗓❄✦⌖✡✍💧⬆⊃✦ 🕐 [1] _
بمعنى (غير) صفةٌ لـ (آلِهـةٍ) فنُقل إعراب ما بعدها إليها ، وعاد المرفوع مجرورًا[2] بقول الشّاعر[3] :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ   لَعَمْرُ أَبِيْكَ إِلاَّ الفَرْقَدَانِ[4] .

ترجمته في : (أسْماء المُغتالين من الأشراف : 286/2 ، تاريخ الإسلام : 382/4 ، الأعلام :
346/4 .) .

(6) من الطّويل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها ثَمانيةٌ ، هو آخرها ، قالَها وهو في حبس مصعب بن الزّبير في الكُوفة .

وأوّلُها :

أَقُوْلُ لَهُ صَبْرًا عَطِيُّ فَإِنَّــمَا   هُوَ السِّجْنُ حَتَّى يَجْعَلَ الله مَخرَجَا .   =

= وقبله :

إِذَا خَرَجُوا مِنْ غَمْرَةٍ رَجَعُوا لَهَا   بِأَسْيَافِهِم وَالطّعْنِ حَتَّى تَفَــرَّجَا .

وهو في : (شعره : 98/1 ، الكتاب : 86/3 ، المُقتضب : 61/2 ، معاني القُرآن للأخفش : 373/2 ، الإنصاف : 583/2 ، شرح المُفصّل : 20/10 ، شرح أبيات المُفصّل والمُتوسّط : 520 ، غُرر الدُّرر

الوسيطيّة : 469/1 ، شرح أبيات المُفصّل للمُحبّيّ : 252 .) ، و _ برواية :

(فَمَنْ يَأْتِنَا يُلْمِمْ بِنَا فِيْ دِيَارِنَا   يَجِدْ أَثَرًا دَعْسًا وَنَارًا تَأَجَّجَا) _

في : (لسان العرب _ (نَوَرَ) _ : 242/5 .) ، و _ برواية :

(مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ   تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأَجَّجَا) _

في : (خزانة الأدب : 93/9 .) ، وصدره في : (المصدر السّابق : 201/5 .) .

(1) (الأنبياء : 22 .) .

(2) انظر : (المُستنهى : ج/65ب .) .

(3) مُختلفٌ فيه على ثلاثة آراء :

أ _ أنّه عمرو بن معدي كرب في : (ديوانه : 178 ، الكتاب : 334/2 ، الكامل في اللغة والأدب :
357/2 ، البيان والتّبيين : 194/1 ، جمهرة أشعار العرب : 12 ، الأزمنة والأمكنة : 499 ، المُمتع :
51/1 ، تاج العروس _ (إلاّ) _ : 371/20 ، خزانة الأدب : 394/3 ، عمرو بن معدي كرب الزُّبيديّ الصّحابيّ الفارس الشّاعر : 146 .) .

ب _ أنّه حضرميّ بن عامر الأسديّ في : (الحماسة للبُحتريّ : 182 ، المُؤتلف والمُختلف : 106 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 48/2 ، الحماسة البصريّة : 418/2 ، شرح أبيات المُفصّل للفسويّ : 250 ، تذكرة النُّحاة : 90 ، خزانة الأدب : 394/3 ، الأعلام : 263/2 .) .

ج _ أنّه سَوَّار بن المُضرَّب السّعديّ في : (تحصيل عين الذّهب : 368 .) .

والظّاهر أنّ البيت لعمرو بن معدي كرب ، فحسبه وجوده في ديوانه ، وتظافر المصادر على نسبته إليه ، أيضًا عبد العزيز الثّنيّان أثبته له ؛ لكون غرضه الحكمة التي تخلّلت أشعاره كثيرًا .

ب ــ الاستدلال به مُعضّدًا بالشّعر[1] :

ومن ذلك ما يأتي :

ـ استدلاله على جواز عطف الفعل المُستقبل بالنّصب على الفعل المُقدّر في المصدر ؛ لأنّه قبل التّقدير منصوبٌ بـ (إنْ) [2] بقول ميسون بنت بحدل[3] :

لَلَبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَـيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشُّفُوفِ[4] .

---

(4) من الوافر ، من أبياتٍ عددها ثلاثة عشر بيتًا ، هو آخرها ، قالَها في مدح النّبيّ _ ρ _ إذْ لَمْ يره .

وأوّلُها :

أَلَـمْ تَـأرقْ لِـذا البَـرقِ اليَمَـانِي يَلُـوحُ كَأَنَّـهُ مِصـباحُ بَـانِ .

=

= وقبله :

بفتْيَانٍ إِذَا فَزِعُوا تَـردُّوا بِكُلِّ مُهَنَّدٍ عضْبٍ يَمَانِ .

وهو في : (ديوان عمرو بن معدي كرب : 181 ، الكتاب : 334/2 ، الكامل في اللغة والأدب : 357/2 ، المُقتضب : 409/4 ، الحماسة للبُحتريّ : 182 ، البيان والتّبيين : 194/1 ، المؤتلف والمُختلف : 106 ، إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 245/3 ، المسائل الشّيرازيّات : 529/2 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 48/2 ، تحصيل عين الذّهب : 368 ، جمهرة أشعار العرب : 12 ، أمالي المُرتضى : 88/2 ، الأزمنة والأمكنة : 499 ، الوقف والابتداء : 389/1 ، المُمتع : 51/1 ، رصف المباني : 92 ، الحماسة البصريّة : 418/2 ، شرح أبيات المُفصّل للفسويّ : 249 ، تذكرة النُّحاة : 90 ، الجنى الدّاني : 519 ، تاج العروس _ (إلاَّ) _ : 371/20 ، خزانة الأدب : 390/3 ، الأعلام : 263/2 .) .

(1) انظر _ مثلاً _ : (التّهذيب : 36 ، 140 ، 224 ، 253 ، 254 ، 263 ، 264 ، 269 ، المُحيط : 29/2ب _ 30أ ، 60أ ، 86أ ، 91ب ، 18/3أ ، 26/4أ ، 41ب ، 98أ ، 101أ .) .

(2) انظر : (المُحيط : 98/2أ .) .

(3) ميسون بنت بحدل (80هـ) ، هي أُمّ يزيد ميسون بنت بحدل الكلبيّ ، من بني حارثة ، لَها مُنتخباتٌ شعريّةٌ في : (مُعجم الأديبات الشّواعر : 448 _ 449 .) .

ترجمتها في : (الكامل في التّاريخ : 124/3 ، 175 ، 222 ، الرّوضة الفيحاء في تواريخ النّساء : 329 _ 330 ، مُعجم الأديبات الشّواعر : 448 _ 449 .) .

(4) من الوافر ، من أبياتٍ تسعةٍ هو رابعها ، قالتها حين ثقلت عليها الغُربة عن قومها لَمّا تزوّجت بِمعاوية في الشّام ، فسمعها تقول هذه الأبيات ، فطلّقها وأعادها إلى أهلها ، وكانت حاملاً بـ (يزيد) _ في روايةٍ _ ، أو أخذته معها رضيعًا فنشأ في البريّة فصيحًا ، ولَمّا طلّقها مُعاوية قال لَها : كُنتِ فبِنتِ ، فأجابته : ما سررنا إذْ كُنّا ولا أسفنا إذْ بِنّا .

وأوّلُها :

لَبَيْتٌ تَخْفِقُ الأَرْوَاحُ فِيْهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مَنْ قَصْرٍ مُنِيْفِ .

وقبله :

وَكَلْبٌ يَنْبَحُ الطُّرَّاقَ عَنِّي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قِطٍّ أَلُوْفِ .

وبعده : =

وقول الأعشى :

لَقَدْ كَانَ فِيْ حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ   تُقَضَّى لَبَانَاتٌ وَيَسْأَمُ سَائِمُ[1] .

ـ استدلاله على جواز الفصل بين المُضاف والمُضاف إليه بالجارّ والمجرور ،

والظّرف[2] بقول ذي الرُّمّة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيْغَالِهِنَّ بِنَا   أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرَارِيْجِ[3]

.

وقول أبي حيّة النّميريّ[4] :

=   وَأَكْلُ كَسِيْرَةٍ فِيْ كِسْرِ بَيْتِي   أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَكْلِ الرَّغِيْفِ .

وهو في : (الكتاب : 45/3 ، المُقتضب : 27/2 ، الأُصول : 155/2 ، شرح مقصورة ابن دُريد لابن خالويه : 486 ، سرّ صناعة الإعراب : 273/1 ، المُحتسب : 326/1 ، الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 199 ، الرّدّ على النّحاة : 124 ، شرح شواهد الإيضاح : 250 ، أمالي ابن الشّجريّ : 280/1 ، إيضاح شواهد الإيضاح : 346/1 ، شرح المُفصّل : 25/7 ، خزانة الأدب : 505/8 ، 575 ، الأعلام :

339/7 .) ، وصدره في : (تاج علوم الأدب : 487/1 .) .

(1) من الطّويل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها ثلاثةٌ وثلاثون بيتًا ، هو ثانيها ، قالَها في هجاء يزيد الشّيبانيّ .

ومطلعها :

هُرَيْرَةَ وَدِّعْهَا إِنْ لاَمَ لاَئِمُ   غَدَاةَ غَدٍ أَمْ أَنْتَ للبَيْنِ وَاجِمُ .

وبعده :

مُبَتَّلَةٌ هَيْفَاءُ رَوْدٌ شَبَابُهَا   لَهَا مُقْلَتَا رِئْمٍ وَأَسْوَدُ فَاحِمُ .

(ثَوَاءٌ) : طول الإقامة .

انظر _ في (ثَوَا) _ : (لسان العرب : 125/14 ، القاموس المُحيط : 1637 ، تاج العروس :

262/19 .) .

(لُبَانَات) : واحدتُها لُبانة ، وهي الغاية والحاجة .

انظر _ في (لَبَنَ) _ : (الصّحاح : 2193/6 ، لسان العرب : 377/13 ، القاموس المُحيط : 1586 .) .

وهو في : (ديوانه : 178 ، الكتاب : 38/3 ، المُقتضب : 27/1 ، 297/4 ، الرّدُّ على النّحاة :

129 ، أسرار العربيّة : 299 ، شرح المُفصّل : 65/3 ، رصف المباني : 423 .) .

(2) انظر : (المُحيط : 14/3ب _ 18أ .) .

(3) من البسيط ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها سبعةٌ وعشرون بيتًا ، هو الخامس والعشرون منها ، قالَها في الشّكوى والعتاب .

ومطلعها :

يَا حَادِيَيْ بِنْتِ فَضَّاضٍ أَمَا لَكُمَا   حَتَّى نُكَلِّمَهَا هَمٌّ بِتَعْـرِيْجِ .   =

= وقبله :

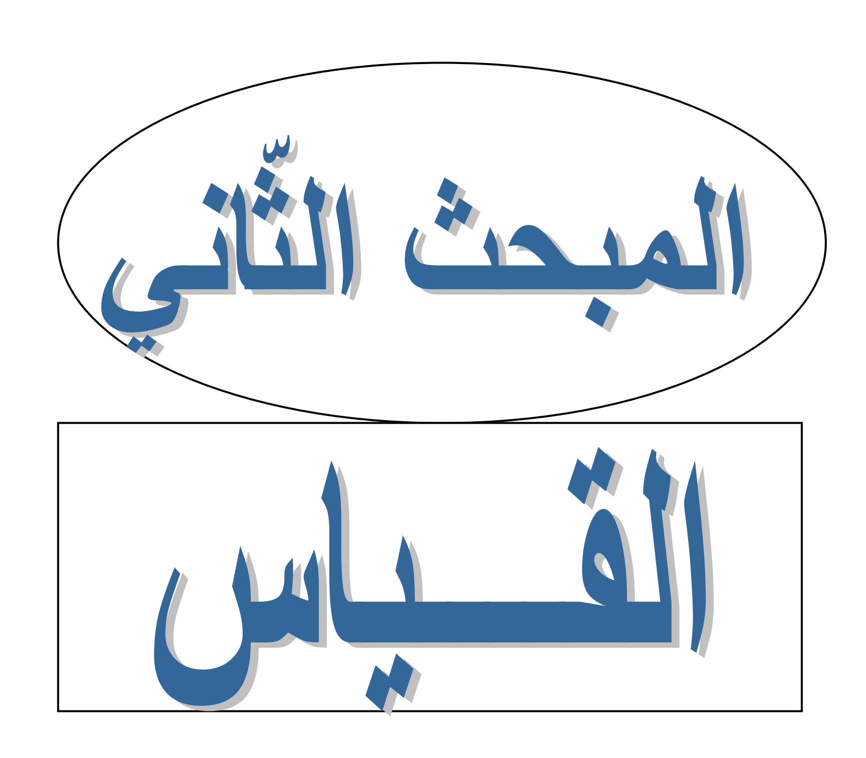
كَأَنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّامَ أَعْيُنِـــهَا   عِهْنًا بِمُسْتَحْصِدِ الأَوْتَارِ مَحْلُوْجِ .

وبعده :

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا   يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُبِيْنُ[1] .

* * * * * * * * * *

تَشْكُو البُرَى وَتَجَافَى عَنْ سَفَائِفِهَا   تَجَافِيَ البِيضِ عَنْ بَرْدِ الدَّمَالِيْجِ .
(المَيْس) : الرَّحل ، أو شجرٌ من أجود الشّجر تُعمل منه الرِّحال .
انظر _ في (مَيْسَ) _ : (العين : 323/7 ، مُختصره : 233/2 ، لسان العرب : 225/6 .)
.
وهو في : (ديوانه _ بشرح الباهليّ _ : 996/2 ، ديوانه أيضًا _ بشرح التّبريزيّ _ : 347 ، الكتاب : 179/1 ، 166/2 ، الحيوان : 342/2 ، المُقتضب : 376/4 ، ضرورة الشّعر : 179 ، الخصائص :
404/2 ، سرّ صناعة الإعراب : 10/1 ، اللامات للزّجّاجيّ : 107 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ :
92/1 ، شرح ديوان الحماسة : 1083/3/2 ، شرح المُفصّل : 103/1 .) ، و _ برواية : (أَنْقَاضُ
الفَرَارِيْجِ) _ في : (المُوضِح في شرح شعر أبي الطّيّب المُتنبّيّ : 374/1 .) .
(4) أبو حيّة النّميريّ (183هـ) : هو أبو حيّة الهيثم بن الرّبيع النُّميريّ ، شاعرٌ مجيد ، فصيحٌ راجزٌ ، أحد الشُّعراء المُخضرمين ، مدح خُلفاء عصره ، عاش إلى أيّام المهديّ ، ورثى المنصور لَمّا مات .
ترجمته في : (الشّعر والشُّعراء : 299 ، الإصابة : 48/7 ، الأعلام : 103/8 _ 104 .) .
(1) من الوافر ، وبعده :
عَلَى أَنَّ المَصِيْر بِهَا إِذَا مَا   أَعَادَ الطَّرْفَ يعجمُ أَوْ يقيلُ .
وهو في : (تعليق الفرائد : 124/7 .) ، و _ برواية : (يُزِيْلُ) _ في : (شعره : 142 ، الكتاب :
179/1 ، المُقتضب : 377/4 ، الأُصول : 227/2 ، عيار الشّعر : 42 ، ضرورة الشّعر : 179 ، المسائل البغداديّات : 562 ، الخصائص : 405/2 ، الصّناعتين : 165، التّبصرة والتّذكرة :
287/1 ، المُوضِح في شرح شعر أبي الطّيّب المُتنبّيّ : 374/1 ، أمالي ابن الشّجريّ : 577/2 ، الإنصاف : 432/2 ، إيضاح شواهد الإيضاح : 231/1 ، شرح المُفصّل : 103/1 ، شرح التّسهيل : 368/1 ، 273/3 ، شرح الكافية الشّافية : 979/2 ، رصف المباني : 65 ، ارتشاف الضّرب : 1843/4 ، المقاصد النّحويّة : 575/2 ، الكشكول :
96/2 ، خزانة الأدب : 385/4 .) .



القياس أصلٌ من الأُصول النّحويّة التي عنى بِها النّحويّون ، وقد عرّفه الغزاليّ

بقوله : ((القياس حمل مجهولٍ على معلومٍ في إثبات حُكمٍ له أو نفيه عنه لأمرٍ جامعٍ
بينهما .)) [1] .

أمّا أبو البركات الأنباريّ فقد عرّفه بأنّه ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه .)) [2] .

وهو النّحو ذاته كما ورد عن جَمعٍ من العُلماء ، حيث ذكروا أنّ القياس : ((علمٌ بِمقاييس مُستنبطة من استقراءِ كلام العرب .)) [3] .

وكما قال الكسائيّ :

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ   وَبِهِ فِيْ كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ [4] .

وحيث كان القياس هو النّحو فإنّ إنكاره إنكارٌ للنّحو ، يقول أبو البركات الأنباريّ في أهمّيّة القياس لعلم النّحو : ((إنكار القياس في النّحو لا يتحقّق ؛ لأنّ النّحو كُلّه قياسٌ ؛ ولِهذا قيل في حدّه : النّحو علمٌ بالمقاييس المُستنبطة من استقراء كلام
العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النّحو ، ولا نعلمُ أحدًا من العُلماء أنكره لثبوته بالدّلائل القاطعة ، والبراهين السّاطعة ، وذلك أنّ أئمّة الأُمّة من السّلف والخلف أجمعوا قاطبةً على أنّه شرطٌ في رُتبة الاجتهاد ، وأنّ المُجتهد لو جمع جميع العلوم لَمْ يبلغ رُتبة الاجتهاد حتّى يعلم من قواعد النّحو ما يعرف به المعاني المُتعلّقة معرفتها به منه ، ولو لَمْ يكن ذلك علمًا مُعتبرًا في الشّرع لَما كانت رُتبة الاجتهاد مُتوقّفةً عليه لا تتمّ إلاّ به ، ثُمّ لَمْ تزل الأُمّة قاطبةً مُذْ زمن الصّدر الأوّل من الصّحابة والتّابعين والسّلف الصّالح ومن بعدهم مع تكرّر الأعصار في جميع الأمصار يدعون إليه ، ويحثّون عليه .)) [5] .

وهذا الفارسيّ يُبيّن القياس النّحويّ وكيفيّة جريه وحُكمه فيقول : ((العلل إنّما تُستخرج بعد سَماع الشّيء ، واطّراده في الاستعمال ليُوصل إلى النُّطق بالشّيء على حسب ما نطق به أهل اللغة ، فإذا أدّى إلى خلافه وجب أنْ يَشُذّ ويُطّرح ، فحُكم السّماع في الشّيء أنْ يتقدّم القياس ، فإذا لَمْ يتقدّمه

---

(1) (المُستصفى في علم الأُصول : 280 .) .

(2) (الإغراب : 45 .) .

(3) (الأُصول : 35/1 ، المُقرّب : 45/1 ، الاقتراح : 128 .) .

(4) من الرّمل ، مطلع أبياتٍ عددها أربعة عشر بيتًا ، قالَها الكسائيّ في مدح النّحو وفائدته . وبعده :

فَإِذَا مَا نَصَرَ النّحْوُ الفتَى   مَرَّ فِيْ المَنْطِقِ مَرًّا فَاتَّسَعْ .

وهو في : (تنبيه الألباب : 98 ، مُعجم الأُدباء : 191/13 ، النّهاية في شرح الكفاية : 8 .) .

(5) (لُمع الأدلّة : 95 _ 96 .) .

فلا موضع للقياس ؛ لأنّه حينئذٍ غير مُوصلٍ إلى المُراد ، ولا مُؤدٍّ إلى الغرض المطلوب ؛ ألا ترى أنّ الغرض في استخراج هذا القياس إنّما هو أنْ يتكلّم غير العربيّ الفصيح بلزومه إيّاه ، واستعماله كما يتكلّم العربيّ الفصيح ، فإذا أدّى إلى خلاف كلام العرب كان فاسدًا ، وخلاف ما قُصد به له ؛ ألا ترى أنّه لَمّا استتبّ في كلامهم ارتفاع الاسم في إسنادهم الفعل إليه مُقدّمًا قُلنا : الفاعلُ رُفع ، ولو لَمْ يتقدّم استعمالهم له كذلك ، ثُمّ دوّنّاه أو علمناه لَمْ ننتفع بِهذا القول ، ولَمْ يكن له وجهٌ ، ولا فيه فائدةٌ ، فعلى هذا وضع القياسات ، ثُمّ إنْ شذّ بعدُ عمّا عليه الكثرة وجارٍ عليه الجمهرة والجُملة شيءٌ أُخبر به ، ونُبِّه عليه ، وأُعلم أنّ حُكمه أنْ يُحفظ ، ولا يُحمل على ما عليه الأكثر لمُخالفته في السّمع ما عليه الأشيع ، فيكون القياس حينئذٍ بذلك موصولاً إلى النّطق كما نطق أهل اللغة ، هذا فيما استمرّ استعماله ، واطّرد استماعه .

فأمّا إذا لَمْ يُسمع الشّيء إلاّ على بنيةٍ ، ولَمْ يُحفظ إلاّ على هيئةٍ ، فلا معدل عنه إلى ما سواه ، ولا مُجاوزة فيه إلى ما عداه مِمّا لَمْ يُسمع منهم ، ولَمْ نحفظ عنهم ، فعلى هذا يجري القياس وحُكمه .)) [1] .

وقد بيّنت المصادر التّاريخيّة بداية القياس النّحويّ ، فهذا ابن سلاّم يذكر أنّ أبا إسحاق الحضرميّ هو ((أوّل من بعّج النّحو ، ومدّ القياس ، وشرح العلل .)) [2] .

كما بيّنت اعتداد عُلماء العربيّة بالقياس ، فهذا السّيرافيّ يصف الخليل بأنّه ((الغاية في استخراج مسائل النّحو ، وتصحيح القياس .)) [3] .

أمّا اعتداد ابن يعيش بالقياس فقد ظهر جليًّا في آثاره ، وأوفى مثلٍ على ذلك قوله في باب (إعمال الفعلين اللذين يُعطف أحدهُما على الآخر) : ((. . . . فينبغي أنْ تُروّض نفسَك في استخراج القياس ، فإنْ فعلتَ أطللتَ على مقدار ألف مسألةٍ ، كُلّ واحدةٍ غير الأُخرى ، والقياسُ يُنبؤكَ عن ذلك .)) [4] .

وقوله : ((. . . . ، فاعمل الخاطر في استخراج القياس تجد عجبًا .)) [5] .

---

(1) (المسائل المُشكلة : 113 _ 114 .) .
(2) (طبقات فحول الشّعراء : 14/1 .) .
(3) (أخبار النّحويّين البصريّين : 31 .) .
(4) (التّهذيب : 401 .) .
(5) (المُحيط : 85/2أ .) .

ومن الأمثلة التي أوردها مُؤيّدة لذلك الاعتداد ما يأتي :

1 _ قوله : ((يَمتنـع أنْ يتقدّم معمول المفعول من أجله عليه ، لو قُلتَ : زُرتُكَ لإِكْرَامِكَ زَيْدًا ، فلو قدّمتَ (زَيْدًا) ، وقُلتَ : زُرتُكَ زَيْدًا لإِكْرَامِكَ ، لَمْ يجُز ، وإنّما امتنع ذلك لأنّ المفعول من أجله مصدرٌ ، والمصدر لا يتقدّم معموله علـــيه لضعفه .)) [1] .

2 _ قوله : ((يَمتنـع أنْ يتقدّم المفعول معه على الفعل العامل فيه ؛ لأنّ (الواو) في الأصل للعطف ، والعطف لا يتقدّم على المعطوف .)) [2] .

3 _ قوله : ((إنْ كـان العامل غير مُتصرّفٍ لَمْ يجُز تقديْم الحال عليه كالمصدر ، والحُروف الظّروف ، وما أشبه ذلك ، لا يجوزُ تقديْم الحال إذا كانت عامــلةً فيها .)) [3] .

4 _ قوله : ((يَمتنع أنْ يتقدّم التّمييز على المُميّز ، لو قُلتَ : رَجُلاً عِنْدِي عشْرُونَ ، لَمْ يجُز ، وإنّما لَمْ يجُز ذلك ؛ لأنّ التّمييز تبيينٌ للمُميّز ، والتّبيين لا يتقدّم علـــى المُبيِّن .)) [4] .

5 _ قوله : ((يجــوزُ أنْ تعطف بـالجزم علـى جواب الشّرط إذا كـان بـ (الفاء) ، فتقول : مَنْ يُكْرِمْنِي فَأُكْرِمْـهُ وَأُحْسِنْ إِلَيْـهِ ؛ وإنّما جُزم هذا عطفًا على أصل الجواب ؛ لأنّه مجزومٌ .)) [5] .

6 _ قولـه : ((الأدوات التـي تنصـب الاسـم المُغـرى بـه تنقسـم علـى قسمين[6] ، حروفٌ وظروفٌ ، فالحروف قولُك : عَلَيْكَ زَيْدًا ، و : إِلَيْكَ[1]

---

(1) (التّهذيب : 179.) .
وقد مضى الكلام على معمول المصدر في : (154 _ 156 .) .
(2) (التّهذيب : 184 .) .
(3) (المصدر السّابق : 221 _ 222 .) .
(4) (التّهذيب : 233 .) .
(5) (المصدر السّابق : 299 .) .
(6) كـان حقًّـا عليـه أنْ لا يـأتي بحـرف الجـرّ (علـى) ؛ لأنّ (قسـمين) منصـوبٌ علـى المفعوليّـة المُطلقة .

عَمْرًا ، دون سائر الحروف ، والظّروف : (دُوْنَكَ) ، و (عِنْدَكَ) [2] ، وهاهُنا خلافٌ[3] ، هل يُقاسُ على هـذين
الظّرفين ، أم لا ؟ ، فذهب الأكثر إلى أنّه لا يُقاسُ ؛ لأنّ ذلك بابٌ واسعٌ ؛ ولَمْ يُسمع بشيءٍ من ظروف الزّمان أُغري به ونصب المُغرى به .

وذهب قومٌ إلى أنّه يجوزُ أنْ يُقاس[4] ، واحتجّوا بأن ليس قولك : دُوْنَكَ زَيْدًا أولى
من قولك : أَمَامَكَ زَيْدًا[5] .

وأنا أذكر هاهُنا مذهبًا بين المذهبين ، وهو أنّ الظّروف على ضربين ، ظـرف
مكانٍ ، وظرف زمانٍ فظرف المكان يجوزُ فيه القياس ؛ لأنّ الغرض بالإغراء هو إلصاق الفعل بالمفعول المُغرى به حين يَقرُب من المُغرى به ، فيدنو منه ، والواحدُ منّا يجدُ ذلك في نفسه في قولك : عِنْدَكَ زَيْدًا ، أو : دُوْنَكَ زَيْدًا ، إذا قرُب منه فيُقاس عليه : أَمَامَكَ زَيْدًا ، و : خَلْفَكَ عَمْرًا ، إذْ لا مانع من ذلك ، وقد ورد مثلُ ذلك في أشعار العرب ، قال الشّاعر[6] :

---

(1) حكى ابن عصفور الخلاف فيها قائلاً : ((أمّا (إِلَيْكَ) ففيها خلافٌ ، فمذهب أهل البصرة أنّها غير مُتعدّيةٌ ، ومذهب أهل الكوفة أنّها مُتعدّيةٌ ، واختلفوا في قوله :

إِذَا التَّيَّارُ ذُوْ العَضَلَاتِ قُلْنَا   إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهِ ذِرَاعَا .

فتقديره عند أهل الكُوفة : احْبِسْ أَمْسِكْ ، وعند أهل البصرة : تَـأَخَّرْ تَـأَخَّرْ ، والصّحيح ما ذهب إليه البصريّون ؛ لأنّه لو كان كما زعم الكُوفيّون لوُجد في موضعٍ من المواضع مُتعدّيًا .)) ، (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 429/2 _ 430 .) .

(2) وكذلك (وراءك) .

(3) قال العُكبريّ : ((وأمّا ألفاظ الإغراء فالمُتّفق عليه منها (عِنْدَكَ) ، و (دُوْنَكَ) ، و (وَرَاءَكَ) ، ومن حُروف الجرّ (عَلَيْكَ) ، و (إِلَيْكَ) ، فعند الأكثرين أنّه يُقتصر على المسموع منها ؛ لأنّ القياس في ذلك ابتداء وضع لُغةٍ ، وقاس عليها قومٌ ، فأمّا (عِنْدَكَ زَيْدًا) فمعناه : خُذْهُ فِيْ أَيِّ نَوَاحِيْكَ كَانَ ، و (دُوْنَكَ) خُذْهُ مِنْ قُرْبٍ ، و (عَلَيْكَ) بمعنى : الْزَمْهُ ، و (إِلَيْكَ) : تَنَحَّ .)) ، (اللباب في علل البناء والإعراب : 459/1 .) .

(4) هذا مذهب الكسائيّ ومن أخذ بمذهبه من أهل الكُوفة .

انظر : (شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 430/2 .) .

(5) انظر هذا الخلاف مُفصّلاً في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 175/2أ ، المنهاج : 538/2 .) .

(6) مُختلفٌ فيه على رأيين :

أ _ أنّه حميد بن ثور الهلاليّ في : (مُعجم الأُدباء : 10/11 _ 11 .) .

ب _ أنّه يزيد بن الجهم الهلاليّ في : (الحماسة لأبي تَمّام : 357 ، شرحه للأعلم : 895/2 ، لسان
العرب _ (سَقَطَ) _ 318/7 ، تاج العروس _ (الْمادّة نفسها) _ : 364/19 .) .

ويبدو أنّ البيت ليزيد بن الجهم الهلاليّ ؛ لأمرين :

- كثرة من نسبه له من العُلماء .

رَجَوْتِ سِقَاطِي وَاعْتِلَالِي وَنَبْوَتِي   وَرَاءَكِ عَنِّي طَالِقًا وَارْحَلِي غَدَا [1]

.

فقوله : (وَرَاءَكِ) إغراءٌ بالتّأخُّر عنه بلا خلافٍ ، غير أنّه قد يُذكر لازمًا ومُتعدّيًا .

فأمّا ظروف الزّمان فلا يجوز القياس عليها ؛ إذْ هذه العلّة الموجودة في هذه الأدوات
التي تنصب الاسم المُغرى به _ وهي التي يُسمّيها العلماء أدوات (الإغراء)[2] على
الحقيقة _ غير موجودةٍ في ظروف الزّمان .)) [3] .

7 _ قوله : (((حَتَّى) لا تدخل على مُضمرٍ قطْ في أُصول السّماع ، فأمّا القياس فيدلّ على جواز دخولِها عليه .)) [4] .

8 _ قوله : ((. . . . ، وقد رُوي في معنى كلامٍ لأبي العبّاس أنّه قال : (رُبَّ) معناها الشّيء يقع قليلاً ، ولا يكون ذلك الشّيء إلاّ نكرةً ؛ لأنّه واحدٌ يدلّ على أكثر منه ، ولا تكون (رُبَّ) إلاّ في أوّل الكلام لدخول هذا المعنى فيها[5] ، تَمّ كلام أبي العبّاس .

وفائدة كلامه أنّه يُريد : أنّ (رُبَّ) إنّما وجب تقديْم رُتبتها ؛ لأنّها موضوعةٌ للمُبالغة في التّقليل ، فقدّم المعنى الدّالَّ على التّقليل ليكون أفخمَ ؛ لأنّ قولك : رُبَّ رَجُلٍ

ـ أنّ جامع ديوان حميد بن ثور الهلاليّ ذكر أنّ الأبيات مِمّا حُمِلت عليه .

(1) من الطّويل ، من أبياتٍ أربعةٍ ، هو آخرها ، قالَها يزيد بن الجهم الهلاليّ مُخاطبًا زوجته (أُمّ مُحمّد) .

وأوّلُها :

لَقَدْ أَمَرَتْ بَالبُخْلِ أُمُّ مُحَمَّـدٍ   فَقُلْتُ لَهَا حُثِّي عَلَى البُخْلِ أَحْمَدَا .

وقبله :

أَ حِيْنَ بَدَا فِي الرَّأْسِ شَيْبٌ وَأَقْبَلَتْ   إِلَيَّ بَنُو عَيْلَانَ مَثْنَى وَمَوْحَـدَا .

وهو في : (الحماسة لأبي تَمّام : 357 ، شرحه للأعلم : 895/2 ، مُعجم الأُدباء : 11/11 ، لسان العرب _ (سَقَطَ) _ : 318/7 ، تاج العروس _ (الْمادّة نفسها) _ : 364/19 .) .

(2) ذكر خلف الأحمر أنّ للإغراء أسْماء أُخر عند النّحويّين ، حيث قال : (((الإغراء) وهو الذي يُسمّيه الكُوفيّون (الاستيثاء) ، ويُسمّيه البصريّون (القطع) ، ويُسمّيه أصحاب العربيّة (التّمام) .)) ، (مُقدّمة في النّحو : 53 .) .

(3) (المُحيط : 82/4أ _ ب .) .

(4) (المصدر السّابق : 108/4أ .) .

(5) سبق توثيقه في : (244 .) .

لَقِيْتُ ، بِمعنـى : قَلِيْلٌ مِـنَ الرِّجَـالِ لَقِيْتُ ، وقولـك : قَلِيْلٌ مِـنَ الرِّجَـالِ لَقِيْتُ ، أفخمُ من قولك : لَقِيْتُ قَلِيْلاً مِنَ الرِّجَالِ ، قياسُ هذا تَقديْم المُضمر المنصوب المُنفصل ، نحــو :
((⓵ ⑤✠*❁⊞▓❄✞⚐⑥Ꮼ✦ ← ❄✦⇖♊❄⑨♠•♠ ⓵ .))[1] .

9 _ قولـه : ((**(مُذْ) مبنيّـةٌ علـى السّكون ، كبنـاء (مِـنْ) ، و (كَـمْ) ، فـإنْ التقى ساكنان حُرّكت (الذّال) .**

و (مُنْذُ) بُنيت على الضّمّ كبناء (نَحْنُ) ، و (حَيْثُ) ، و (قَبْلُ) ، و (بَعْدُ) .))[2] .

ومظاهر القياس عند ابن يعيش تظهر في ثلاث صورٍ ، هي :

أ ــ كثرة الألفاظ التي تنطق بالقياس :

أورد ابن يعيش كثيرًا من العبارات التي تنطق بالقياس ، أمثال : ((وقِسْ على هذه المسائل وما ورد عليك من جنسها .))[3] ، و : ((وقِسْ على هذا ما جـــرى
مجراه .))[4] ، و : ((وما شاكل هذا يجري مجراه في القياس .))[5] ، و : ((فاستخرج
القياس منها .))[6] ، و : ((وسائرها على هذا القياس .))[7] ، و : ((وعلى هذا القياس ما جرى هذا المجرى .))[8] ، و : ((وعلى هذا القياس ما قُدِّر هذا التّقدير .))[9] ، و : ((وقِسْ هذا القياس .))[10] .

ب ــ عدم القياس على الشّاذ :

---

(1) (المُحيط : 4/143ب _ 144أ .) .
والآية : (من ▯ : الفاتحة .) .
وقد مضى نصّها في : (▤▯🗁 .) .
(2) (المُحيط : 4/154ب .) .
(3) (التّهذيب : 186 .) .
(4) (المصدر السّابق : 370 .) .
(5) (المصدر السّابق : 370 .) .
(6) (المُحيط : 2/10أ .) .
(7) (المصدر السّابق : 2/92ب .) .
(8) (المصدر السّابق : 4/30ب .) .
(9) (المصدر السّابق : 4/54ب .) .
(10) (المصدر السّابق : 4/125ب .) .

أوضح الفارسيّ أقسام الشّاذّ قائلاً : ((اعلم أنّ الشّاذّ في العربيّة على ثلاثة أضربٍ ، شاذٌ عن الاستعمال مُطّردٌ في القياس ، ومُطّردٌ في الاستعمال شاذٌّ عن القياس ، وشاذٌّ عنهما .)) [1] .

والأمثلة التي ذكرها ابن يعيش وبِها يتّضح نَهجه في عدم القياس على الشّاذّ ما يأتي :

ـ قوله : ((بدل الغلط ، نحو قولِكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ عَمْرٍو ، كأنّك أردتَ : مَــرَرْتُ بــ (عَمْـرٍو) ، فغلطتَ بــ (زَيْـدٍ) ، وأبـدلتَ (عَمْـرًا) منـه ، هـذا شـاذٌّ ضعيفٌ لا يُقاسُ عليه ولا يُلتفتُ إليه .)) [2] .

ـ قوله : ((وقد رُوي عن الكسائيّ أنّه يُجيزُ الفصل بين (مَا) وبين فعل التّعجّب بالفعل المُستقبل ، فيقول : مَا يَخْرُجُ أَكْرَمَهُ ! ، و : مَا يَكُوْنُ أَحْسَنَهُ ! ، كأنّه رأى إمارةً فتعجّب منها ، وهو قولٌ شاذٌّ لا يُقاسُ عليه .)) [3] .

---

(1) (المسائل العسكريّة : 134 .) .

(2) (التّهذيب : 155 .) .

قال يحيى بن حمزة : ((اعلم أنّ الأغاليط وإنْ كان لا حقيقة لَها ولا ثُبوتٌ ، لكنّ النُّحاة إنّما ذكروه لَمّا كان جاريًا على الأوّل في إعرابه ، وليس له وجهٌ سوى إجرائه على البدل _ كما قرّرناه _ وليس واقعًا في كلام الله تعالى ؛ لأنّه [illegible] [فصلت:[illegible]] .

ثُمّ هو في جريه على وجهين :

أحدهُما : أنْ يكون واقعًا من غير قصدٍ ، كقولِك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَار ، أردتَ أنْ تقول : مَرَرْتُ بِحِمَارِكَ ، فسبقك لسانك إلى (رَجُلٍ) ، وهذا إنّما يكون في بداية الكلام ، وفيما لا يصدر عن روايةٍ وفطانةٍ .

وثانيهما : أنْ يكون على جهة العمد والقصد ، وهو أنْ يذكر شيئًا أوّلاً ثُمّ يعترض له تركه ، والإعراض عنه إلى شيءٍ آخر ، وهذا شيءٌ يُسمّى (البداء) ، وهو واقعٌ في الشّعر كثيرًا ، ويستعمله الفُصحاء لأغراضٍ رشيقةٍ في المدح والذّمّ ، ومنه قولك : هِنْدٌ كَوْكَبٌ ، بَلْ بَدْرٌ ، بَلْ قَمَرٌ ، بَلْ شَمْسٌ ، فالإعراض هاهُنا عن الأوّل إنّما كان على جهة العمد لا المُبالغة في مدح من تُريدُ مدحه .)) ، (المنهاج : [illegible] .) .

أمّا الثّمانينيّ فقد ذكر أنّ بدل (الغلط) ((لا يجوزُ في القُرآن ؛ لأنّ الله لا يجوزُ عليه الغلط ولا النّسيان ، ولا يجوزُ أيضًا في الشّعر ؛ لأنّ الشّاعر يُكرّر ما ينظمه فيتنبّه بتكريره على غلطه ، ويتذكّر ما نسيه فيُصلحه .)) ، (الفوائد والقواعد : [illegible] .) .

وأمّا ابن خروف فقد قال : ((أمّا بدل الغلط فقد يكون في الكلام الفصيح ، والقُرآن مُنَزّهٌ عنه ، وأكثره في غير الفصيح .)) ، (شرح جُمل الزّجّاجيّ : [illegible] .) .

(3) (التّهذيب : 212 .) .

وقد مضى في : (54 _ 55 .) القول في هذه المسألة .

ـ قولـه : ((يَمتنـع أنْ يُؤكّـد شـيءٌ مـن الأفعـال سـوى هـذه الخمسـة التـي تقـــدّم ذكرها[1] .

فأمّـا قـولُهم : << بِعَيْنٍ مَـا أَرَيَنَّـكَ . >>[2] ، و : << بِـأَلَمٍ مَـا تُخْتِنَنَّـهُ . >>[3] ، وقول الشّاعر[4] :

فَلاَ مَلِكٌ مَا يُدْرِكَنَّكَ سَعْيُهُ وَلاَ سُوْقَةٌ مَا يَمْدَحَنَّكَ بَاطِلا[5] .

فهذا شاذٌّ لا يُقاسُ عليه ؛ لأنّه أكّد فعل الخبر ، وتأكيد فعل الخبر غير جائزٍ إلاّ جوابَ الشّرط[6] ، والقسم[7] وحدهُما .)) [8] .

ـ قوله : ((وأمّا العلّة في أنّه لا يُضافُ إلى مُضمرٍ ، ولا إلى مُبهمٍ في مثل قولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِيْهِ ، أو : بِرَجُلٍ ذِيْ هَذَا ؛ فلأنَّ ما أُضيف إليه في هذين الموضعين مجهولٌ

غير مُعيّنٍ ، والإضافة إلى المجهول الذي هو غير مُعيّنٍ لا تجوزُ[9] .

---

(1) إحالةٌ إلى قوله : ((أمّا كمْ الأفعال التي تُؤكّد بـ (النُّونين) ؟ ، فهي خمسة أفعالٍ ، وهي : فعلُ الأمر ، والنّهي ، والاستفهام ، وجواب القسم ، وفعل الشّرط بعد (إمّا) خاصّة . . . .)) ، (التّهذيب : 368 .) .

(2) مثلٌ يُضرب في الحثّ على ترك البطء ، واستعجال الرّسول .
وهو في : (جمهرة الأمثال : 192/1 ، مجمع الأمثال : 175/1 ، المُستقصى : 11/2 .) .

(3) مثلٌ يُضرب في أنّه لا يُدرك الخير ، ولا يُفعل المعروف إلاّ باحتمال التّعب والمشقّة .
وهو في : (مجمع الأمثال : 188/1 .) .

(4) هو حُجْر بن خالد بن مَرْثِد .

(5) من الطّويل ، من أبياتٍ عددها خمسةٌ ، هو آخرها ، قالَها في مدح النُّعمان بن المُنذر .
وأوّلُها :
سَمِعْتُ بِفِعْلِ الفَاعِلِيْنَ فَلَمْ أَجِدْ كَمِثْلِ أَبِي قَابُوْسَ حَـزْمًا وَنَـائِلاَ .
وقبله :
مَتَى تُنْعَ يُنْعَ البَأْسُ وَالجُوْدُ وَالنَّدَى وَتُصْبِحْ قَلُوْصُ الحَرْبِ جَرْبَاءَ حَائِلاَ .
وهو في : (الحماسة : 337 ، شرح ديوان الحماسة : 1642/4/2 ، شرح حماسة أبي تمّام : 917/2 ، كشف المُشكل : 461 .) .

(6) وذلك في ضرورة الشّعر ؛ تشبيهًا بالنّهي حين كان مجزومًا غير واجبٍ .
انظر : (الكتاب : 515/3 .) .

(7) لأنّه لا يقع إلاّ على ما لَمْ يقع من الأفعال ، فكرهوا أنْ يلتبس بِما يقع في الحال .
انظر : (المُقتضب : 333/2 .) .

(8) (التّهذيب : 375 .) .

(9) علّل الثّمانينيّ كونه لا يُضاف إلى المُضمر بقوله : ((اعلم أنّ هذا الاسم إنّما وقع في الكلام ليتوصّلوا به إلى صفة الأسْماء الثّواني وهي الفُروع بالأجناس ، فكأنّهم أرادوا أنْ يقولوا : جَاءَنِي زَيْدٌ الْمَالُ ، و : مَرَرْتُ بِعَمْرٍو الدَّارِ ، و : جَاءَتْنِي هِنْدٌ الطِّيْبُ ، و : مَرَرْتُ بِجُملٍ الحُسْنُ ،

وأمّا قولُهم : << اللهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَذَوِيْهِ . >>[1] ، فهو شاذٌّ[2] لا يُقاس
عليه .))[3] .

ـ قوله : ((أمّا العلّة في أنّه لا يجوزُ أنْ يكون خبرُ (لَيْسَ) فعلاً ؛ فلأنّها في نفسها موضوعةٌ وضعَ الْماضي ، ونافيةٌ للحال والاستقبال ، فلو أخبرتَ عنها بفعلٍ ماضٍ لكُنتَ قد نفيتَ بِها الْماضي وذلك مُمتنعٌ ؛ من قيل أنّ الْماضي لا ينفيه ماضٍ مثله ، فافهم ذلك .
فأمّا رواية سيبويه : << لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلهُ . >>[4] ، فهي شاذَّةٌ لا يُقاسُ عليها .))[5] .

ـ قوله في أنّ من أحكام النّكرة المقصودة أنّه : ((لا يجوزُ حذف حرف النّداء منها ؛ لأنّ تعريفها حصل بالقصد والتّنبيه وذلك مُجتلبٌ من النّداء لا

فوجدوا هذا يقبح في اللفظ والمعنى ، أمّا قباحته في اللفظ ؛ فلأنّهم جعلوا ما ليس بِمُشتقٍّ بِمنْزلة المُشتقّ ؛ لأنّ الصّفةَ مُشتقّةٌ أبدًا ، وجعلوا ما كان قويًّا ضعيفًا ؛
لأنّ الأجناس هي القويّة ، فلمّا جعلوها صفةً صارت ضعيفةً وهي المُقدّمة في الرُّتبة فجعلوها ثانيةً وتابعةً لغيرها بعد أنْ كانت متبوعةً ، وأحوجوها إلى ما قبلها وأفقروها إلى أنْ تكون تابعةً بعد أنْ كانت متبوعةً ، فلمّا اجتمع فيها هذا القُبح في اللفظ والمعنى عدلوا إلى أنْ جاؤوا باسمٍ يكون مُضافًا فيما بعده فجعلوه صفةً في اللفظ فقالوا : جَاءَنِي زَيْدٌ ذُوْ الْمَالِ ، و : هِنْدٌ ذَاتُ الطِّيْبِ ، وهُم يُريدون الصّفة بالجنس الذي بعده ؛ لأنّه قد زال عنهم قُبح اللفظ وبقي القُبح الآخر على أصله ولَمْ يُمكنهم إزالته ؛ فلأجل هذا لَمْ يجُز أنْ يُضاف إلى مُضمرٍ ؛ لأنّ المُضمر لا يُوصف به .)) ، (الفوائد والقواعد : 103 _ 104 .) .
وانظر العلّة فيه أيضًا في : (المُقتضب : 120/3 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 89/1 ، شرح المُفصّل : 53/1 .) .

(1) انظر هذا القول في : (شرح المُفصّل : 53/1 ، تصحيح التّصحيف : 272 .) .
(2) ذكر العُكبريّ أنّ ما جاء منه فهو شاذٌّ أو من كلام المُحدثين .
انظر : (اللباب في علل البناء والإعراب : 89/1 .) .
بينما أشار ابن يعيش الحلبيّ إلى أنّه واردٌ في لُغة العرب ، مُبيّنًا علّة وروده ، حيث قال : ((وقد جاء مُضافًا إلى المُضمر ، قال كعب بن زُهير :
صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرُوْمَتِهَا ذَوُوْهَا .
وقال الآخر :
إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ .
والذي جسّر على ذلك كون الضّمير عائدًا إلى اسم الجنس .)) ، (شرح المُفصّل : 53/1 .)
.
(3) (المُحيط : 9/2ب .) .
(4) مضى تخريجه في : (205 .) .
(5) (المُحيط : 66/2أ .) .

غير ، فلو حُذف لبقيت مضمومةً كضمّ المعارف وهي في الأصل نكرةٌ ، وذلك مُمتنعٌ أنْ يكون الشّيء مُعرَّفًا مُنكّرًا في حالةٍ واحدةٍ .
فأمّا قولُهم : « أَطْرِقْ كَرَا . »[🗀] ، و : « افْتَدِ مَخْنُوقُ . »[🗎] ، فذلك شاذٌّ نادرٌ لا يُقاسُ عليه .)) [🗎] .

ج ـ الاستدلال بالقياس مُعضّدًا بالسّماع :

وذلك يتّضح في شيئين :
ـ قوله في تقسيم الفعل قسمةً لفظيّةً : ((فاللفظيّة تنقسم على ثلاثة أقسامٍ : ماضٍ ، ومُستقبلٍ ، وحالٍ[4] ، وهذه قسمةٌ صحيحةٌ ؛ لعقلٍ وسَماعٍ ، فالعقل أنّ الأفعال أحداثٌ ، والأحداث لا تقع إلاّ في زمانٍ ، والزّمان لا يخلو أنْ يكون ماضيًا ، أو
مُستقبلاً ، أو حالاً ، فما وقع من الأفعال في الزّمان الْماضي فهو ماضٍ ، وما كان يقعُ في الزّمان المُستقبل فهو مُستقبلٌ ، وما كان يقع في الحال فهو حالٌ ؛ والدّليل على صحّة هذه القسمة قول الله تعالى : ◐ ⌧❄✞⇱♦✋
⑥✦⮚✦➔ ⑥✦◐▦✡•♊❄▦✞☹⑤ ✦⮌♊♋❄✦❄⑩ ⑥✦⮚
➚✖♊♋✦❄❄⑩ ⑥✦⮚✦➔ ⑥✦❄◐✦⮰🖫⌫✦·
✪✞🖎⌧✡✍🕮⇨ ◷ [5] ، هذه الآية عبارةٌ عن المُستقبل ، والْماضي ، والحال[6] ، وأمّا السّماع فهو ما سُمع عن النّحويّين وسائر أهل العلم في أنّ الأفعال ثلاثةٌ ، ولَمْ يُخالف إلاّ بعض الكوفيّين .)) [7] .

(🗁) مضى تخريجه في : (🗀🗁🖰 .) .
(🗎) مضى تخريجه في : (🗁🗁🖰 .) .
(🗎) (المُحيط : 🗐/🗀🗎أ _ ب .) .
وقد سلف القول في هذه المسألة في : (🗀🗁🖰 _ 🗁🗁🖰 .) .
(4) تحدّث النّحويّون عن الفرق بين (المُستقبل) ، و (الحال) ، وكون أيّهما حقيقةً .
انظر : (المُقتصد : 82/1 _ 84 ، الإرشاد إلى علم الإعراب : 73 _ 75 ، المحصول : 59أ _ ب .) .
(5) نصّـــــها : ◐ ➔✦⮚✦⑥ ←❄✦❷✦◐✦◎✦✈⊘♦ ⑤✠✹●①✞🏱②
⮚✦⑥ ⌧❄✞⇱♦✋ ⇨✍✈✡❄❄⑩✦⊙ ✠✪♊⮚✞☹⑥✡❄⑩
➔✦⮚✦⑥ ⑥✦◐▦✡•♊❄▦✞☹⑤ ✦⮌♊♋❄✦❄⑩
⇨🕮✍✡⌧✍✞✪ ➚✖♊♋✦❄❄⑩ ⑥✦⮚✦➔ ⑥✦❄◐✦⮰🖫⌫✦·
: (مــريَم : ◷ ⑥♈✈❄”✡⅄✦❄← ⇨✍✈♦❄⑩✦⊙ ✦⮌⑥✞✍ ⑥✦⮚✦➔ ، ◷
🗐⧗ .) .
(6) قال السّمين : ((استدلّ بعضُ النُّحاة على أنّ الأزمنة ثلاثةٌ ، ماضٍ ، وحاضرٍ ، ومُستقبلٍ بِهذه الآية ، وهو كقول زُهير :
وَأَعْلَمُ عِلْمَ اليَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِيْ غَدٍ عَمِ .)) ، (الدُّرّ المصون : 514/4 .) .
(7) (التّهذيب : 40 .) .

ـ قوله : ((الجائزُ أنْ يكون مُفـردًا أو مُثنًّى أو مجموعًا ، خلافًا لِمن يقـول : إنّه لا يكون إلاّ مُفردًا ؛ ألا ترى أنّه يجوزُ أنْ تقول : لله دِرْهَمًا فَارسَين ، و : يَـا حَبَّـذَا الزَّيْـدَانِ رَجُلَـيْنِ ، ومـا شـاكل ذلـك ، وقـال الله تعـالى فـي التّمييـز المجمـــــــوع : ➀ ➔⌖✡⌖⦸❄⌖❻⌧❄♁🠝⑤☠ ☙⇨➚❍❄♊⬆♁ ⑤✞☺❀♊❄❻⌖●♁ ⑤✞☺♊⌖🠝⌖🖗①②🕗 ➔⌖⑤✞☺➔♊⌧❄✞❄🖗•♉⑤ ➔⌖⋎⌖⑥ ☙⇨➚❍❄♊⬆♁ ⑩✡⮙♁⬀⌖❍✞🏲⑩✡☙⊃⌖ ➀ [1]، وقـــال الله تعـــالى : ➀ ➔⌖❀⌖☞⌖⇘◆♁ ⑩✡❶⌖⑥ ☙⌖❄🖗⅄✡⑨✡☙✕➶ ➀ [2]، فدلّ القيـاس والسّماع على أنّ التّمييز يجوزُ أنْ يكون مُثنًّـى ومجموعًـا ، خلافًـا لِمن قال : إنّه لا يكون إلاّ مُفردًا ، إلاّ أنّ المُفرد أكثر مـا تستعمله العرب فـي كلامها .)) [3] .

ولَمْ أقف على نسبته إلى بعض الكُوفيّين فيما بين يديّ من مصادر ، أمّا ابن يعيش الحلبيّ فقد نسبه إلى بعض المُتكلّمين في : (شرح المُفصّل : 4/7 .) .

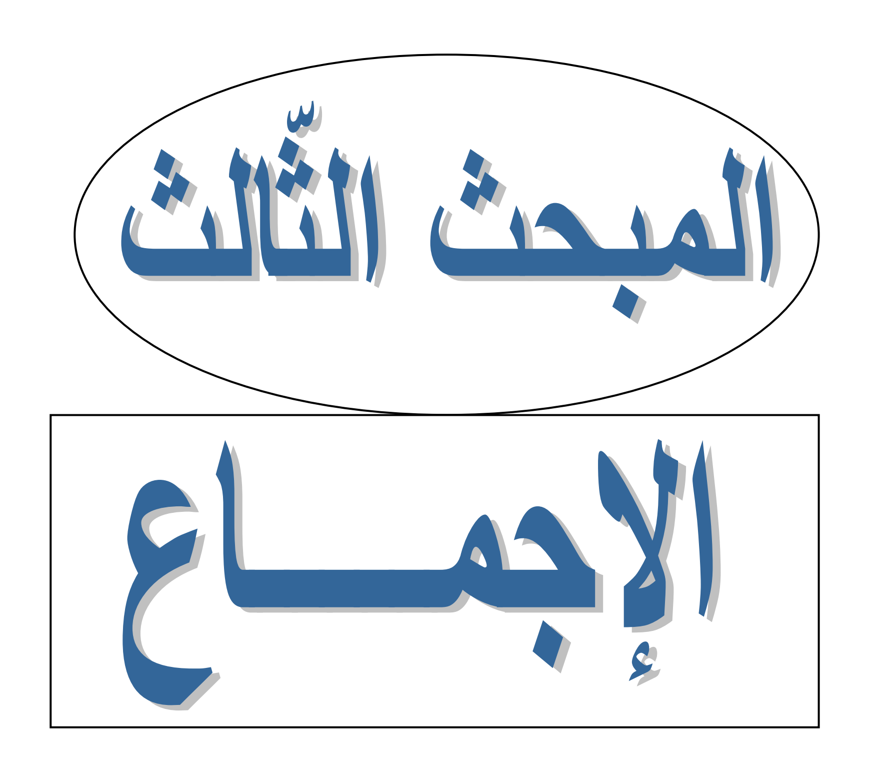
جاء في : (سرح العيون : 157 _ 158 .) ما نصّه : ((قال التّوحيديّ : وسَمعتُ أبا حفص الأشعريّ يقول : لا معنى للحال ، إنّما هو الْماضي ، والمُستقبل ، وتحصيل الحالِ مُحالٌ ، وتوهمٌ باطلٌ ؛ لأنّك لا تفرغ من الْماضي إلاّ إلى المُستقبل ، ومتى فرضت بينهما واسطةً كُنتَ فيها واهِمًا ، فقيل له : إنّ الذي يُوضّح الحال أنّك إذا أتيت بـ (السّين) في (سَيَصْلَى) لَمْ يكن المعنى إلاّ في الاستقبال فلولا أنّ الغرض قد كان كامنًا في قولنا : (يَصلَى) لَمْ تُوضّحه (السّين) فكأنّ الشّبهة أنّ (يَصْلَى) دالٌّ على الحال مُتضمّنٌ معنى الاستقبال حتّى يقترن باللفظ ما ينصب دليلاً على الغرض الواضح فكان يُكابر عند هذا البيان ، ويقول : لو صحّ هذا لصحّ قول الفلاسفة في الفصل بين شيئين كأنّه مُركّبٌ من بدئهما ، فقيل له أيضًا : هذا كما قاله من خالفته وأنت في ذلك أجهلُ من هُرّةٍ ، فإنّها تَمشي على حافة الجدار غير مُتمكّنةٍ من سَمته ، وتريغ مع ذلك مكانًا آخر للفضل الذي يلوح لَها وهي لا تَمسك نفسها ، ولا ترسلها ، فما ظنّك يا أبا حفصٍ بشُبهةٍ تكشفها هُرّةٌ .)) ، (سرح العيون : 157 _ 158 .) .

[1] نصّــــــــــها : ➀ ➔⌖✡⌖⦸❄⌖❻⌧❄♁🠝⑤☠ ☙⇨➚❍❄♊⬆♁ ⑤✞☺❀♊❄❻⌖●♁ ⑤✞☺♊⌖🠝⌖🖗①②🕗 ➔⌖⑤✞☺➔♊⌧❄✞❄🖗•♉⑤ ➔⌖⋎⌖⑥ ☙⇨➚❍❄♊⬆♁ ⑩✡⮙♁⬀⌖❍✞🏲⑩✡☙⊃⌖ ➀ ، (سبأ : ▤ .) .

[2] نصّــــــــــها : ➀ ➔⌖←⌖✪⌖⮷♁ ⑤✎⌧🖫⮙⌖⬆⌖✍❍⌧▦⌖ ⑤✎⌧🖫⊘✡♊⑥⇨ ⌧✡”⌖⬆♊⌘✡ ⑤✎⌧🖫⊘✡”⌖❄🖗⮙⌖➔✡ ⮷❄⌖❄④⇨ ❸❄♁🕒🕗🖫⌫❄✞➤♁ ←❄⌖☞■□♍ ✸⌖”♊❄❄☹♉❄⑥☊ ➔⌖⑤✠*♁⊃ ❀⌖⑥⌖⊃ ⋎✡❻♊⊘❄❄❄➶⑥⊘⌖ ☙⌖⑨❄❄❄➶✞❄➔⌧ ⋎✈✡⬆⇔ ·⌖●⇔·⌖⊘❄ ⑤☺✞❸❄⌖”♊❶❄⌖⑥ ⑩✡➚⌖⑥🔔 ➔⌖❀⌖☞⌖⇘◆ ⑩✡❶⌖⑥ ☙⌖❄🖗⅄✡⑨✡☙✕➶ ➀ ، (الأنبياء : 🖮🗐 .) .

[3] (التّهذيب : ▤▤▤ .) .

* * * * * * * * * *



عرّف الشّوكانيّ الإجماع بقولـه : ((الإجمـاع المُعتبر في فُنـون العلم هو إجماع أهل ذلك الفنّ العارفين بـه ، . . . وفـي المسائل النّحويّـة قول جميع النّحويّين .)) [1] .

وهذا السّيوطيّ يُقرّ بأنّه ((إجماع نُحاة البلدين : البصرة والكُوفة .)) [2] .

وهذا ابن جنّـي يـذكر أنّ حُجّيتـه إنّمـا تُدرك بـأمرين ، ألاّ يُخـالف الخصـم المنصوص ، والمقيس عليه ، حيث قال : ((اعلمْ أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حُجّـةً إذا أعطـاك خصمُك يـدَه ألاّ يُخـالف المنصوص ، والمقيسَ على المنصوص ، فأمّا إنْ لَمْ يُعطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حُجّةً عليه .)) [3] .

وقد جاء اهتمام ابن يعيش بالإجماع في المواطن الآتية :

1 _ قوله : ((اعلمْ أنّ العرب مُجمعون على رفع الفاعل ، ونصـــب المفعول . . . .)) [4] .

---

(1) (إرشاد الفُحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأُصول : 88 .) .
(2) (الاقتراح : 35 .) .
(3) (الخصائص : 189/1 .) .
(4) (التّهذيب : 395 .) .

2 _ قوله في علّة عدم إضافة (ذُو) إلى مُشتقٍ : ((وأمّا العلّة في أنّه لا يُضافُ إلى مُشتقٍ ؛ فلأنّ المُشتقّ لا يكونُ إلاّ صفةً لِما قبله ؛ والدّليل على أنّه صفةٌ أنّه يُقدّر بصاحب اسم فاعلٍ ، واسم الفاعل لا يكون صفةً بالإجماع ، فلو أضفتَه إلى المُشتقّ لكُنتَ قد أضفتَ الصّفة إلى الصّفة في مثل قولك : هَذَا رَجُلٌ ذُوْ عَالِمٍ ، وهذا مُحالٌ ، أعني إضافة الصّفة إلى الصّفة ؛ بدليل أنّ المُضاف يجبُ أنْ يكون مُخالفًا للمُضاف إليه .)) [1] .

3 _ قولـه : ((. . . . ، وتلخيصُ هذا : أنّـه لـو جـازَ أنْ يُقدّم الفاعلُ علـى فعـلـه في الفرع في قوله : مَنْ قَامَ ؟ ؛ لأنّ (مَنْ) مبنيّةٌ ، والبناء في الأسْماء فرعٌ على الإعراب لجازَ أنْ يتقدّم في الأصل ، أعنـي في تقدير : (مَنْ) بـ (أَحَدٍ) ، وظهور الإعراب في مـــثل قولك : أَقَامَ أَحَدٌ ؟ ، وبالإجماع أنّ (أَحَدًا) لا يتقدّمُ على (قَامَ) فيكونُ فاعلاً له بلْ يكونُ مُبتدأً .)) [2] .

4 _ قوله : ((اعلـــمْ أنّ ظُروفَ الزّمـان مـع (ظَنَنْتُ) وأخواتِهـا ، ومـــع (أَنْبَـأْتُ) وأخواتِهـا لا تكـون مفعولـةً إلاّ أنْ يكـون المفعولُ الأوّلُ حدثًا ، نحـو قولِكَ : ظَنَنْتُ القِيَامَ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، و : أَنْبَأْتُ زَيْدًا الخُرُوْجَ يَوْمَ السَّبْتِ .

فإنْ كان المفعول الأوّل شخصًا لَمْ يجُز أنْ يكون ظرف الزّمان مفعولاً ثانيًا مـع (ظَنَنْتُ) ولا ثالثًا مع (أَنْبَأْتُ) ؛ لأنّ المفعولين أصلهما الابتداء والخبر ، فالأوّل بِمنْزلة المُبتدإ ، والثّاني بِمنْزلة الخبر ، وبالإجماع لـه لا يجوزُ أنْ يُخبر عن الأشخاص بظروف الزّمان ؛ لعلّة تَمكّنها[3] . . . .)) [4] .

5 _ قوله في علّة اختصاص الفاعل بالرّفع ، والمفعول بالنّصب : ((. . . . ، وأمّا قول من قال : إنّما اختصّ الفاعلُ بالرّفع ؛ لأنّه قويٌّ فأُعطي أقوى الحـــركات وهي

وقد مضى في : (768 _ 771 .) القول في العلل التي من أجلها رُفع الفاعل ونُصب المفعول .

(1) (المُحيط : 2/9أ .) .
(2) (المُحيط : 2/28أ .) .
وقد تقدّم تفصيل هذه المسألة في : (171 _ 172 .) .
(3) وقع في : (809 _ 811 .) الكلام على هذه المسألة .
(4) (المُحيط : 2/31ب .) .

الضّـمّة ، واخـتصّ المفعـول بالنّصـب ؛ لأنّــه ضـعيفٌ ، فـأُعطي أضـعف الحــركات وهي
الفتحة ، فليس ببُرهانٍ لائحٍ أيضًا ؛ لأنّه لا يطّرد هذا القياسُ بالإجماع .)) [1]
.

6 _ قولـه فـي علّـة امتنـاع إقامـة الثّـاني مـن مفعـولي (ظّنَنْـتُ) مُقـام الفاعـــل
المحذوف : ((إنْ كـان الفعلُ يتعدّى إلـى مفعولين لا يجـوزُ الاقتصـار علـى أحدِهما ، نحو :
ظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًـا ، ومـا شـاكل ذلـك ، وجـب أنْ تُقيم الأوّل ويَمتنـع إقامـــة الثّاني ،
فتقول : ظُنَّ زَيْدٌ عَالِمًـا ، ولا يجوزُ : ظَنَّ عَالِمٌ زَيْدًا[2] ، وإنّمـا امتنـع إقامـة الثّاني من مفعولي (ظَنَنْتُ) مُقام الفاعل عند حذفه ؛ لأمرين :
أحدهُما : أنّه بِمنْزلة الخبر ، ولا مُشابَهةَ بين الخبر والفاعل[3] .

---

(1) (المُحيط : 35/2أ _ ب .) .
وقد وقع بيانٌ لهذه المسألة في : (768 _ 771 .) .

(2) ذهب بعضُ النّحويّين ومنهم : الجزوليّ ، وابن هشام الخضراويّ إلى المنـع مُطلقًا ؛ لأمرين :
أ _ الإلباس في النّكرتين والمعرفتين .
ب _ عود الضّمير على المُؤخّر إذا كان الثّاني نكرةً ؛ لأنّ الغالب كونـه مُشتقًّا ، وهو حينئذٍ شبيهٌ بالفاعل ؛ لأنّه مُسندٌ إليه فرتبته التّقديْم .
انظر : (أوضح المسالك : 136/2 ، تعليق الفرائد : 261/4 _ 262 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 423/1 .) .
وأجازه ابن مالك بثلاثة شروط ، حيث قال : ((والصّحيح جواز ذلك إنْ أمن اللبس ، ولَمْ يكن ثـاني المفعولين جُملـةً ، ولا ظرفًـا ، ولا جـارًّا ومجـرورًا ، وذلـك مثـل قولنـا فـي : ظَنَنْتُ الشَّمْسَ بَازِغَةً : ظُنَّتْ بَازِغَةٌ الشَّمْسَ . . . . ، فيجوزُ هذا وأمثالـه ، كمـا يجوزُ : أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْدًا ، و : أُدْخِلَ القَبْرُ المَيّتَ ، و : كُسِيَتْ الجُبَّةُ عَمْرًا ؛ لأنّ المعنى مفهومٌ واللبس مأمونٌ .
وإذا كان أمن اللبس مُسوّغًا لجعل الفاعل مفعولاً والمفعول فـاعلاً فـي كـلامٍ واحدٍ ، نحو : خرقَ الثّوْبُ المِسْمَارَ ، و : بلغتْ سَوءاتِهم هجرُ ، فجواز هذه المسائل وأشباهها أحقّ وأولى .)) ، (شرح التّسهيل :
129/2 .) .
أمّا الرّضيّ فقد أجازه قياسًا ، حيث قال : ((والذي أرى أنّه يجوز قياسًا نيابته عن الفاعل ، معرفةً كان أو نكرةً ، واللبس مُرتفعٌ مع إلزام كُلّ من المفعولين مركزه ، وذلـك بـأنْ يكـون مـا كـان خبرًا في الأصل بعدما كان مُبتدأً .)) ، (شرح الكافية : 217/1 .) .
(3) ردّ الرّضيّ هذه العلّة بقوله : ((وفيما قالوه نظرٌ ؛ لأنّ كون الشّيء مُسندًا إلى شيءٍ ومُسندًا إليه شيءٌ آخر في حالةٍ واحدةٍ لا يضرّ ، كما في قولنا : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا ، فـ (أَعْجَبَنِي) مُسندٌ إلى (ضَرْبٍ) ،

والثّاني : أنّه قد يحِلُّ محلّ المفعول الثّاني من (ظَنَنْتُ) وأخواتِها الجُملة ، والفعل ، والظّرف الذي هو غير مُتمكّنٍ ، وهذه لا يجوزُ أنْ تُقام مُقام الفاعل بالإجماع ، وإنّما وجب أنْ يُقام المفعول الأوّل من (ظَنَنْتُ) ؛ لأنّه بِمنْزلة المُبتدإ ، والمُبتدأ بينه وبين الفاعل مُشابَهةٌ قويّةٌ سنذكرها في بابه _ إنْ شاء الله تعالى _ [1] .
وقيل : أُقيم الأوّل دون الثّاني ؛ لأنّه الحقيقيّ الذي لا مانع من إقامته ، وامتنع إقامة الثّاني ؛ لأنّه قد تحلُّ محلّه أشياء تَمتنع إقامتها ، وفي هذا القول معنى الأوّل .)) [2] .

7 _ قوله : ((المُشابَهة بين المُبتدإ ، وبين الفاعل من وجهين :
أحدهُما : أنّه لابُدّ لكُلّ واحدٍ منها من خبرٍ تكمُل به الفائدة ، فخبرُ المُبتدإ بعده في قولك : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وخبر الفاعل قبله في قولك : قَامَ زَيْدٌ .
والثّاني : أنّ المُبتدأ في تلخيص التّقدير هو الفاعل من قِبل أنّه لابُدّ من خبرٍ مُشتقٍ يحتمل الضّمير الذي يعودُ إليه ، وذلك الضّمير لا يكونُ إلاّ فاعلاً بالإجماع ، وذلك الضّمير هو المُبتدأ في التّحقيق ؛ لأنّك إذا قُلتَ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، ففي (قَائِمٍ) ضميرٌ يعود إلى (زَيْدٍ) ، ذلك الضّمير فاعلٌ لـ (القِيَامِ) ؛ فبهذا ثبتَ أنّ المُبتدأ هو في المعنى فاعلٌ ؛ ولذلك أُعرب إعراب الفاعل .)) [3] .

8 _ قوله : ((وإنّما شرطنا أنْ يكون خبر المُبتدإ مُؤخّرًا ، أو في حُكم المُؤخّر ؛ لأمرين :
أحدهُما : أنّه خبرٌ ، والخبر لا يصحّ بالإجماع إلاّ بعد ذكر المُخبر عنه .
والثّاني : أنّه مُحتملٌ للضّمير فوجب تأخيره لأنْ يعود الضّمير إلى ما قبله ؛ لأنّه لو تقدّم لعاد إلى ما بعده ، وذلك مُمتنعٌ في الضّمائر ، فإنْ تقدّم الخبر فذلك اتّساعٌ

و (ضَرْبٌ) مُسندٌ إلى (زَيْدٍ) ، ولو كان لفظٌ مُسندًا إلى شيءٍ أُسند ذلك الشّيء إلى ذلك اللفظ بعينه لَمْ يجُز ، وهذا كما يكون الشّيء مُضافًا ومُضافًا إليه بالنّسبة إلى شيئين ، كـ (غُلاَمٍ) في قولِكَ : فَرَسٌ غُلاَمُ زَيْدٍ .)) ،
(شرح الكافية : 217/1 .) .
(1) سيأتي ذكرها في المسألة التّالية لَها .
(2) (المُحيط : 42/2أ _ ب .) .
(3) (المصدر السّابق : 51/2ب .) .

لا أصلٌ ، مثالُ المُؤخّر : زَيْدٌ قَائِمٌ ، ومثالُ الذي في حُكم المُؤخّر : قَائِمٌ زَيْدٌ ، وخَارِجٌ عَمْرٌو ، ومِنَ الكِرَامِ عَبْدُ الله ، وأَمَامَكَ مُحَمَّدٌ ، وما شاكل ذلك ، هذه وإنْ تقدّمت فهي في حُكم التّأخير .)) [1] .

9 _ قوله : ((وقد أدخل بعضهم (لَيْسَ) في حروف العطف ، وهذا صريحُ المحال ؛ لأنّه قد وقع الإجماع على أنّ (لَيْسَ) فعلٌ لا يتصرّف ، والأفعال لا يجوزُ أنْ تكون عاطفةً أبدًا ؛ لِما فيها من الدّلالة على الفاعل والزّمان ، وغير ذلك .

واحتجاجٌ ثانٍ[2] : وهو أنّها لو كانت عاطفةً لجرى عليها حُكم حروف العطف ، ولكانت تدخل على المرفوع ، والمنصوب ، والمجرور ، وذلك مُمتنعٌ ؛ لأنّه لا يقع بعدها إلاّ منصوبٌ ، أو مرفوعٌ بالإجماع ؛ ألا ترى أنّه لا يجوزُ أنْ تقول : مَرَرْتُ بِالقَوْمِ لَيْسَ عَمْرٍو بالجرّ ، بل يجبُ الرّفع أو النّصب ، فإنْ نصبتَ كان خبرًا لَها واسْمها مُضمرٌ ، وإنْ رفعتَ كان اسْمها وخبرها محذوفٌ ، فقد تبيّن لك بُطلان قول من أدخل (لَيْسَ) في جُملة حروف العطف .)) [3] .

10 _ قوله : ((. . . . وهذا فيما أراه أقرب الوجوه ؛ لأنّ (زَيْدًا) في قولك : مَا جَاءَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ في محلّ البدل من (أَحَدٍ) وهو يأتي في التّحقيق فاعلاً ؛ لأنّه يحُلّ محلَّ (أَحَدٍ) ، وذكرُ الفاعل واجبٌ للفعل بخلاف المفعول كما تقدّم ؛ بدليل أنّهم أجمعوا في نصب المُستثنى المُنقطع أنّه يُقدّر بـ (لَكِنَّ) .)) [4] .

---

(1) (المُحيط : 52/2ب .) .

قال الدّمامينيّ : ((الأصل تأخير الخبر ؛ لأنّ المُبتدأ محكومٌ عليه ، ولا بُدّ من وجوده قبل الحُكم ، فقصد في اللفظ أيضًا أنْ يكون ذكره قبل ذكر الحُكم عليه ، وإنّما قُدّم الفعل في الجُملة الفعليّة ؛ للإيذان من أوّل الأمر أنّها فعليّةٌ ، فلو قدّم الفاعل لَمْ تتعيّن الجُملة الفعليّة من أوّل الأمر إذا أمكن صيرورته كلامًا باسم آخر .)) ، (تعليق الفرائد : 58/3 _ 59 .) .

وانظر : (الفوائد والقواعد : 161 _ 162 ، كشف المُشكل : 216 _ 217 ، شرح التّسهيل : 296/1 _ 300 .) .

(2) كان عليه استعمال (آخر) فيما لا ثالث لَهُما .

(3) (المُحيط : 94/2ب .) .

وقد تقدّم في : (131 .) القول في هذه المسألة .

(4) (المُحيط : 39/4ب .) .

وقد تقدّم إيراد المسألة بالتّفصيل في : (200 _ 202 .) .

11 _ قوله : ((. . . . ، وقــد أجمعوا على أنّ حُروف الجرّ لا تدخل إلاّ على الأسْماء .)) [1] .

12 _ قوله : ((. . . . ، وأمّا الاعتراض على مذهب الخليل ، فقد اعترض عليه سيبويه باعتراضاتٍ ، منها أنّه قال : لو كانت (لَنْ) بِمعنى (لاَ أَنْ) لَما جاز أنْ يتقدّم معمول صلتها عليها في مثل قولك : زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ ، كما لا يجوزُ : عَلِمْتُ زَيْدًا لَنْ تَضْرِبَ ، على أنْ تجعل (زَيْدًا) منصوبًا بـ (الضَّرْبِ) ، والأوّل جائزٌ بالإجماع في لُغة العرب ، والثّاني مُمتنعٌ بالإجماع .)) [2] .

13 _ قوله في علّــة كون (أَوْ) بِمعنى (الواو) : ((وإنّما جاز أنْ تكون (أَوْ) بِمعنى (الواو) ؛ لأنّ (الواو) قد تكون بِمعناها ، وذلك في مثل قوله تعـــــــالى : ◑ ⮳❄⌖⑥⌂←⌂✡ဆ⌖↑⑤☠ ⌖⌖⑥ ◷ ⇨⑥⑦⇨ ⌖⇷✡⓿⌖ ⌧⌖✡⌂ ⑤⌂⌧❶✡⌂⌂⌖⑥⌂⇩✡ ⌖⌖⓿⌖❶⌧❄⌖◆ ➔⇨❼✡⌧⌖❄⌖❺⇨ ➔⌖⊙⌖⑩❄⌖❄⌖⌖⌖⌂ ◷ [3] ، أجمع عُلماء التّفسير على أنّ (الواو) هاهُنا بِمعنى (أَوْ) ؛ لأنّه لولا هذا التّقدير لكان يجوزُ نكاح تسع حرائر ، وذلك ردٌّ لشريعة الإسلام .)) [4] .

14 _ قوله مُعترضًا على أنّ المُخالفة ليست هي النّاصبة للفعل المُضارع بعــد (الفَاء) : ((. . . . ، والاعتراضُ عليه هو أنْ يُقال : إنّه لو كان يلزم لوجبَ في جميع ما كان مُخالفًا للأوّل أنْ يُغيّرَ إعرابه ، وذلك مُمتنعٌ ؛ من حيث إنّه قد وقع الإجماع في أنّ (لَكِنْ) ، و (بَلْ) يشتركُ الثّاني في الإعراب دون المعنى ، ولَمْ يُعلم خلاف ذلك في لُغة العرب .)) [5] .

---

(1) (المُحيط : 90/4أ .) .
وانظر ما وقع في : (374 .) .
(2) (المُحيط : 98/4أ .) .
وقد وقع القول مُفصّلاً في هذه المسألة في : (192 _ 197 .) .
(3) (من ▤ : النّساء .) .
وقد مضى نصّها في : (▭▤◙ঌ .) .
(4) (المُحيط : 112/4أ .) .
(5) (المصدر السّابق : 115/4أ .) .
وسيأتي إيضاح المسألة في : (1220 _ 1222 .) .

15 _ قوله : (((رُبَّ) لا يجـوزُ أنْ يُفصل بينـها وبين مجرورها إلاّ بـ (مَا) بالإجماع فيما أحسب .)) [1] .

16 _ قوله : ((. . . . ولقـائلٍ أنْ يقول : لِمَ وجب أنْ يكون الفعلُ الذي بعد (رُبَّ) ماضيًا سواءً كان بعدها ، أو بعد مجرورها ؟ .
فالجوابُ : إنّما وجب ذلك ؛ لأنّـه قد وقـع الإجمـاع فـي أنّ (رُبَّ) جـوابٌ لسائلٍ سأل عن وقوع أمرٍ فيما مضى ، فأجبتَ بِماضٍ على نحوِ من سؤاله ، تلخيصُ ذلك أنّه إذا قال السّائل : مَا لَقِيْتَ مِنْ رَجُلٍ أَمْسَ ؟ ، فيقول المُجيبُ : رُبَّ رَجُـلٍ قَدْ لَقِيْتُ ، يُرِيدُ : أَمْسِ .)) [2] .

17 _ قولـه : ((وأمّـا الوجـه السّـادس الـذي يستعمله[3] الكوفيّون فهـو أنّهـم يقولـون : إذا قـال لـك قائـلٌ : مَـا لَقِيْـتَ مِـنْ رَجُـلٍ ؟ ، فتقـول : رُبَّهُـمْ [لجماعة المُذكّر] ، و : رُبَّهُمَا للاثنين ، و : رُبَّهُنَّ لجماعة[4] المُؤنّث ، و : رُبَّ هِيَ ، ويجعلون المُضمر قائِمًا مَقام الظّاهر النّكرة ، كأنّهم يُريدون : رُبَّ رِجَالٍ ، ورُبَّ نِسَاءٍ ، ورُبَّ امْرَأَةٍ ، وهذا لا يستقيمُ ؛ لأنّ هذا المُضمر قد صار كنايةً ، وإذا صار كنايةً فقد تعرّف ، وإذا تعرّف لَمْ يَجُز أنْ تدخل عليه (رُبَّ) بالإجماع .)) [5] .

18 _ قولـه عنـد بيانـه لقولـه I : ⌚ ➔⌖⑤⌘💣●🖫 ⍼❄⌖⑥⌀⌖
♦♈✢✦⌖⬈♦ ⌦✡⌀❄⌖❄⬆⬄♈✡✡✡⬉✡📭
✡⌘⬄⬆❄⌖⌀☟❄⌖❄▦ ⬄➢☼⍼⚐✞⬅💣⌘⑤
⬄➢♦❷♊⮙✞⌫⇨⌚⌚ ➢♦✾⌖⅄♦✍⬅☺✞⑤
♦➢☼⍼✡○⑥⌖⚐✡❄❸⍼⑥✡❿ ⌖⍼♊❿✡⬁🖫⌦⍼⑤
❖☠⑤⬆❄♦❄❿⬆♦❷❄⌖❄⬂ ♦⬂✞⌦⌘💣⑤
⬄➢☼⍼💣⌘▫♑⊙⑥⌖❿ ❖☠⑤⬆❄☼⌫♦❷❄🖫⍼⍼⑥⌖❄⬂
♌⊙♊&❄⌖· ⬄➢☼⍼✡⌦📭✞○ ⬄➢☼⍼⌖⅄♦✍⬅☺✞⑤

---

(1) (المُحيط : 146/4ب .) .
وقد مضى بيان المسألة في : (229 _ 230 .) .
(2) (المُحيط : 148/4ب .) .
وقد وقع بيان المسألة في : (249 _ 250 .) .
(3) في : (المخطوطة .) : (يستعلمه) ، وهو تصحيفٌ .
(4) في : (المخطوطة .) : (للجماعة) .
(5) (المُحيط : 151/4أ _ ب .) .
وقد ذهب تفصيل المسألة في : (689 _ 694 .) .

[illegible]

[illegible] ﴿ [1] : (((الفاء) في قوله : ﴿ [illegible]

﴾ (فاء) العطف بلا خلافٍ .)) [2] .

19 _ قولـــه عنـــد بيانـــه لقولـــه I : ﴿ [illegible]

[illegible] ﴾ [3] : ((قولــــــه : ﴿ [illegible] ﴾ (الواو)

عاطفةٌ في الأصل (نَزِيدُ) على (نَغْفِر) ، وأصله الجزم عطف على فعلٍ مجزومٍ ، لكنّه لَمّا دخل (السّين) بطل الجزم ؛ لأنّ (السّين) ، و (سوف) متى دخلا على الفعل المُضارع بطل جزمه ونصبه ؛ لأنّه خالصٌ للاستقبال معهما ، فلا يحتاجُ إلى ما يدلّ على الاستقبال من حُروف الشّرط ، أو من حُروف النّصب ، ولا يحتاج إلى ما يدلّ على المُضيّ كـ (لَمْ) ، و (لَمّا) ، دليل ذلك قولـــه تعـــالى : ﴿ [illegible] ﴾ [4] _

(1) (البقرة : 54 .) .
(2) (المُستنهى : أ/31ب .) .
(3) (البقرة : 58 .) .
(4) نصّـــــها : ﴿ [illegible]

بالرّفع _ بالإجماع .)) [1] .

* * * * * * * * * *

[illegible] ، (المُزمّل : 20 .) .

(1) (المُستنهى : أ/33أ .) .



الاستصحاب أحد الأدلّة المُعتبرة ، وإنْ كان من أضعفها ؛ ولِهذا لا يجوزُ التّمسّك به ما وُجد هُناك دليلٌ [1] .

وهو كما عرّفه أبو البركات الأنباريّ : ((إبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النّقل عن الأصل .)) [2] .

وقد برز هذا الأصل عند ابن يعيش في صورٍ قليلةٍ ، هي :

1 _ قوله فيما يجوز في الفعل الْماضي الذي صيغ لِما لَمْ يُسمّ فاعله إذا كان مُعتلّ (الفاء) بـ (الواو) : ((فإنْ كان مُعتلّ (الفاء) بـ (الواو) نحو : وُعِدَ

(1) انظر : (لُمع الأدلّة : 141 _ 142 .) .
(2) (الإغراب في جدل الإعراب : 46 .) .

زَيْدٌ بِالقِتَالِ ، و : وُقِتَ لَهُ الخُرُوجُ ، و : وُكِدَ هَذَا الحَرْفُ بِحَرْفٍ ثَانٍ ، كان لك فيه وجهان ، إنْ شئتَ تركتَ (الواوَ) مضمومةً على حالِها لُزومًا للأصل ، وإنْ شئتَ قلبتها (همزةً) ؛ ليسهُل النّطق بالحرف العليل ، فقُلتَ : أُعِدَ زَيْدٌ بِالقِتَالِ ، و : أُقِتَ لَهُ بِالخُرُوجِ ، و : أُكِدَ[1] هَذَا الحَرْفُ بِحَرْفٍ ثَانٍ ، وعلى اللغتـــــين قُـــــرِىء قولـــــه تعـــــالى : ◐ ➔⌖⑤⁕⌖✖○✝⑤ ⑤⌂☒○⌖✈✦⌖⍈⌖⑤☺☼⍈✡❄⌲❷❄⌖❶◘ ◷ [2] _ بــــــ (الهمزة) [3] ، و (الواو) _ .)) [4] .

2 _ قوله في حُكم (عَسَى) إذا اتّصلتْ بضمير المُذكّر المُخاطب : ((ومن الجائز إذا اتّصلتْ (عَسَى) بضميرٍ مُذكّرٍ مُخاطبٍ كسرُ (السّين) ؛ لانقلاب (الألف) (ياءً) ؛ لأنّ (الياء) تُطالبُ ما قبلها أنْ يكون مكسورًا ، وفتحها مُراعـــاةً للأصـــل[5] ، وعليـــه قـــول الله تعـــالى : ◐ ⍈❄⌖⇗⌖⍈♊

---

(1) في : (المخطوطة .) : (وُكِدَ) ، والصّحّة ما أثبتّه ؛ لاقتضاء القاعدة له .

(2) (المُرسلات : 11 .) .

(3) هذه القراءة منسوبةٌ إلى السّبعة ، عدا أبي عمرٍو في : (السّبعة : 666 ، التّيسير : 177 ، الكافي في القراءات السّبع : 226 ، تلخيص العبارات : 164 ، المُكرّر : 482 .) .

وتوجيهها : أنّ (الهمزة) فيه بدلٌ من (الواو) ؛ لأنّ (الواو) إذا انضمّت ضمّةً لازمةً قُلبت (همزةً) ، سواءً كانت أوّلاً نحو : (أُعِدَ) و (أُجُوهٍ) ، أو ثانيًا نحو : (أَدْؤُرٍ) .

انظر : (إعراب القراءات السّبع وعللها : 428/2 ، الحُجّة في القراءات السّبع : 360 ، شرح الهداية : 546/2 ، حُجّة القراءات : 743 ، المُوضح : 1328/3 .) .

(4) (المُحيط : 45/2أ _ ب .) .

والقراءة بـ (الواو) منسوبةٌ إلى أبي عمرٍو في : (السّبعة : 666 ، التّيسير : 177 ، العُنوان : 202 ، الإقناع : 480 ، تلخيص العبارات : 164 ، المُكرّر : 482 .) .

وتوجيهها : أنّه (فُعِّلَت) من الوقت ، فـ (فاء) الفعل منه (واوٌ) ، وأُجري على أصله من غير تغييرٍ . =

= انظر : (إعراب القراءات السّبع وعللها : 428/2 ، الحُجّة في القراءات السّبع : 360 ، شرح الهداية :
546/2 ، حُجّة القراءات : 742 ، المُوضَح في وجوه القراءات وعللها : 1328/3 .) .

(5) ذكر عُلماء توجيه القراءات أنّ هذا هو الأكثر والأشهر ، قال مكّيّ بن أبي طالب : ((الفتح في (السّين) هي اللغة الفاشية ، وعليها أجمع القُرّاء ونافع معهم ، إذا لَمْ يتّصل الفعل بمُضمرٍ ، وأيضًا فإنّ مُساواة الفعل مع المُضمر والمُظهر أولى من المُخالفة بينهما ؛ لأنّ المُضمر عقيب المُظهر فواجبٌ أنْ يكون مثله ، وهو الاختيار لإجماع القُرّاء عليه مع المُضمر والمُظهر ، وإنّما خالفهم نافعٌ وحده مع المُضمر ، وقد قال أبو حاتمٍ : ليس للكسر وجهٌ ، وبه قرأ الحسن وطلحة .)) ، (الكشف عن وجوه القراءات السّبع : 303/1 .) .

وانظر : (إعراب القراءات السّبع وعللها : 96/1 ، الحُجّة للقُرّاء السّبعة : 350/2 ، شرح الهداية :
201/1 _ 202 .) .

و : {[فـــ]هَلْ ⬀✦⅄✦”⌶❷❄🌢⮹⌶ ⏲ [1] _ بفـــتح (السّـــين) _[2] ، عَسِيْتُمْ} _
بكسرها _ .))[3] .

3 _ قوله في ناصب المفعول معه : ((. . . . والصّحيحُ أنّ الاسم انتصب لَمّا حُذفَ منه حرف الجرّ وهو (مَعْ) ورُدّ إلى أصله ، ولا شكّ أنّ الفعل هو الذي عمــــل
فيه .)) [4] .

4 _ قوله في : ((فإنْ أتيتَ بـ (لاَ) مع حرف العطف جاز خمسة أوجهٍ ، منها : نصب العطف والمعطوف بغير تنوينٍ على إعمال (لا) في الموضعين ، تقـــول : لاَ رَجُـــلَ وَلاَ امْـــرَاةَ عِنْـــدَكَ ، وعليـــه قـــول الله تعـــالى : ⏲ ⮊❄✦❄④⇨ ⦿✦⮷✞❺⇨ ➔✦①✦② ⮷❄🌢⅄🌢🡅⌘⇨
➔✦①✦② ☙✡•✦⑤⌀⇨ ⏲ ⑤🙜⌧🖫☙✦❾⌘✈🕭 ⏲ [5] .

ومنها : رفعهما جميعًا والإلغاء ، نحو قولك : لاَ رَجُلٌ عِنْدَكَ وَلاَ امْرَأَةٌ ، وعليه قول الشّاعر[6] :

وَمَا صَرَمْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً لاَ نَاقَةٌ لِيْ فِيْ هَذَا وَلاَ جَمَلُ[1] .

---

(1) نصّــــــــــــــــــها : ⏲ ⮷❄✦⬈✦⍣⌶ ⬀✦⅄✦”⌶❷❄🌢⮹⌶ ⑤⌘✺🌢⮌
❸❄✦🡅✦⌦✞⏵❄”⌶❷❄🌢➢⌶ ⑤✞☺⮌ ❸🌢☛❄⮹⅄✡•🌢➔⑤☠ ⏲
⑤🙜⇳②✞☺☺⦿⌶⌑⌘ ➔✦❸❄🌢⌀✦◷✡⏵⬁🌢🡅⑤❖☠
⑤☺✞⦿⌶☙✦⑥⍢✦⊘☼➢⌶ ⏲ ، (مُحمّد : 🗏🗏 .) .

(2) هذه القراءة منسوبةٌ إلى السّبعة عدا نافع في : (التّيسير : 69 ، التّجريد : 198 ، غيث النّفع : 59 ، المُكرّر : 59 .) .

(3) (المُحيط : 76/2أ .) .

والقراءة بكسر (السّين) منسوبةٌ إلى نافع في : (التّيسير : 69 ، التّجريد : 198 ، غيث النّفع : 59 ، المُكرّر : 59 .) .

(4) (المُحيط : 11/3ب .) .

وقد سبق بسط القول في هذه المسألة في : (174 _ 178 .) .

(5) نصّــــــــــــــــــها : ⏲ ⑤🙜⌧🖫☙✦❾🌢✈ ⑤✞☺✹❄⮹⬈✦❄⭘♍
⍢✦✈⬁⌶⌫❄🌢🡅⍢✦❄❶♦🕮 ⮷❄✦⮙✦⓿ ⮷❄✦⭘✦⌑⇨
⮷✡”⬈⌘⮎⮵✞ ⑤🙜⌧🖫☙✦❾✦✈ ⮷❄✦❄④⇨ ⦿✦⮷✞❺⇨ ➔✦①✦②
⮷❄🌢⅄🌢🡅⌘⇨ ➔✦①✦② ☙✡•✦⑤⌀⇨ ⏲ ⑤🙜⌧🖫☙✦❾⌘✈🕭
➔✦⍢✦⑥ ❸❄✦✦☛⮹❄⬁✦⌫☼🡅⑤☠ ⍢✡⓿⬄ ·✦❄⅋⌶⦿⌧
▦❄✦⬁⌶⌫✞⮙⌶⮔🌢 ⑤🙜🖅🌢⇨☺🕭
➔✦❸❄❄❄❄⮵◎✦➔✞⏵·🌢➔⑤☠ ⮷❄✦⑥✺⌘✖⮵✞ ·✦❄⅋⌶⦿✦
⑤🙜⌧◎✦✈⑤·✡ ⑤🙜⌧❷✞⏵⌀❄⮹🡅✓🕮◆
➔✦⑤🙜❸❄✞⏵⌀🌢🡅⮌⌘ ▦❄✦❄⌨⁋⑥☼☺➔⏵⌧✡⬂
⑤🙜⇳②✞☺☺⌧🖫❾❄✦❄⁋⑧♑ ⏲ ، (البقرة : 🖮🙝🗀 .) .

(6) هو الرّاعي عُبيد بن حُصين النُّميريّ .

ومنها : نصب الاسم الأوّل بغير تنوينٍ ، ورفع الثّاني بتنوينٍ حملاً على الموضع ، نحو قولك : لاَ رَجُلَ وَلاَ امْرَأَةٌ ، وعليه قول الشّاعر[2] :

لاَ نَسَبَ اليَوْمَ وَلاَ خُلَّةٌ اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ[3] .

يُروى برفع (خُلَّةٌ) مُنوّنةٌ .

---

(1) من البسيط ، من أبياتٍ عددها أربعة عشر بيتًا ، هو رابعها ، قالَها في الهجر .
وأوّلُها :
قَالَتْ سُلَيْمَى : أَتَثْوِي أَنْتَ أَمْ تَغِلُ وَقَدْ يُنْسِيْكَ بَعْضَ الحَاجَةِ الكَسَلِ .
وقبله :
أَمَّلْتُ خَيْرَكِ هَلْ تَأْتِي مَوَاعِـدُهُ وَاليَوْمَ قَصَّرَ عَنْ تِلْقَائِكِ الأَمَلُ .
وبعده :
خُبِّرْتُ أَنَّ الفَتَى مَرْوَانَ يُوْعِدُنِي فَاسْتَبْقِ بَعْضَ وَعِيْدِي أَيُّهَا الرَّجُلُ .
وهو في : (ديوانه : 198 ، الكتاب : 295/2 ، التّبصرة والتّذكرة : 389/1 .) ، و _ برواية : (هَجَرْتُكِ) _ في : (المقاصد النّحويّة : 104/2 .) .
(2) مُختلفٌ فيه على أربعة آراء :
=

= أ _ أنّه أنس بن العبّاس بن مرداس في : (الكتاب : 285/2 ، 309 ، شرح أبياته لابن السّيرافيّ :
583/1 ، لسان العرب _ (عَتَقَ) _ : 238/10 ، _ (قَمَرَ) _ : 115/5 ، تخليص الشّواهد : 405 ، المقاصد النّحويّة : 112/2 ، التّصريح : 127/2 ، شرح شواهد المُغني : 601/2 ، الدُّرر اللوامع :
477/2 .) .
ب _ أنّه عامر جدّ العبّاس بن مرداس في : (المقاصد النّحويّة : 112/2 .) .
ج _ أنّه سلامان بن قضاعة في : (شرح أبيات سيبويه : 583/1 .) .
د _ أنّه ابن حمام الأزديّ في : (جمهرة الأمثال : 160/1 .) .
وقد يكون القائل هو أنس أو عامر على أنّه صدر ((منهما على توارد الخواطر ، أو على السّرقة
الشّعريّة .)) ، (المقاصد النّحويّة : 113/2 .) .
(3) من السّريع ، وبعده :
كَالثَّوْبِ إِذْ أَنْهَجَ فِيْهِ البِلَى أَعْيَا عَلَى ذِيْ الحِيْلَةِ الصَّانِعِ .
وهو في : (الكتاب : 285/2 ، 309 ، ضرورة الشّعر : 71 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ :
583/1 ، اللمع : 128 ، التّبصرة والتّذكرة : 389/1 ، شرح ديوان الحماسة : 75/1 ، شرح المُفصّل :
101/2 ، 138/9 ، تخليص الشّواهد : 405 ، المقاصد النّحويّة : 112/2 ، التّصريح : 127/2 ، شرح شواهد المُغني : 601/2 ، الدُّرر اللوامع : 476/2 .) ، و _ برواية :
(.......................... اتَّسَعَ الفَتْقُ عَلَى الرَّاتِقِ) _
في : (لسان العرب _ (قَمَرَ) _ : 115/5 .) .

ومنها : نصب الاسم الأوّل بغير تنوينٍ أيضًا ، ونصب الاسم الثّاني المعطوف بالتّنوين لزومًا للأصل ، نحو قولك : لاَ رَجُلَ وَلاَ امْرَأَةً .
ومنها : رفع الاسم الأوّل مع (لا) وإلغاؤها عن العمل ، ونصب الثّاني بغير تنوينٍ ، نحو قولك : لاَ رَجُلٌ وَلاَ امْرَأَةَ عِنْدَكَ ، وعليه قول الشّاعر[1] :

فَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَأْثِيمَ فِيْهَا   وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مُقِيْمُ[2] .

هذه خمس مسائل كُلّها تجوزُ في قولك : لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ باللهِ[3] ، فاستخرج القياس منها مُوفّقًا _ إنْ شاء الله تعالى _ .))[4] .

5 _ قوله في علّة استعمال (الياء) ساكنةً : (((الياء) تُستعمل ساكنةً ؛ لأمرين :
أحدهُما : أنّها من قبيل المبنيّات ، وأصل البناء السّكونُ ، فلزمت الأصل .
والأمر الثّاني : أنّ (الياء) من حروف الاعتلال ، وتسكين حروف الاعتلال أولى من تحريكها بأيّ حركةٍ كانتْ ؛ لأنّه أقربُ إلى الخفّة بشرط أنْ لا يقع خللٌ
ولا التباسٌ .))[5] .

6 _ قوله في حُكم المُستثنى المُتقدّم : ((وأمّا حُكم المُستثنى المُتقدّم فحكمه أنْ يكون منصوبًا على كُلّ حالٍ ، وإنّما حملهم على نصبه أنّ

---

(1) هو أُميّة بن أبي الصّلت .
(2) من الوافر ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها أربعون بيتًا ، وهو ملفّقٌ من بيتين هُما صدر البيت التّاسع عشر ، وعجز البيت الثّالث عشر ، قالَها في مدح عبد الله بن جدعان .
ومطلعها :
جَهَنَّمُ تِلْكَ لاَ تُبقِي بغِيًّا   وَعَدْنٌ لاَ يُطَالِعُهَا رَجِيْمُ .
=

= والبيتان المُلفّق منهما بيت الشّاهد هُما :
وَفِيْهَا لَحَمُ سَاهِرَةٍ وَبَحْرٍ   وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مُقِيْمُ .
وَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَأْثِيْمٌ فِيْهَا   وَلاَ غَوْلٌ وَلاَ فِيْهَا مَلِيْمُ .
وهو في : (ديوانه : 68 _ 69 ، التّبصرة والتّذكرة : 389/1 ، التّصريح : 126/2 .) .
(3) انظر هذه المسائل وزيادة في : (التّبصرة والتّذكرة : 388/1 _ 389 ، الفوائد والقواعد : 245 _ 247 ، أوضح المسالك : 15/2 _ 21 ، التّصريح : 125/2 _ 127 ، همع الهوامع : 468/2 .) .
(4) (المُحيط : 26/3ب _ 27أ .) .
(5) (المصدر السّابق : 8/4ب .) .
وقد مضى درس هذه القضيّة في : (208 _ 214 .) .

المُستثنى في الأصل إنّما يُذكر بدلاً من المُستثنى منه ؛ لأنّك إنّما تذكر الاستثناء مُتداركًا بعد النّفيّ فتُبدله من المُستثنى منه ، فلمّا تقدّم المُستثنى وتأخّر المُستثنى منه أخرجوا المُتقدّم عن إعراب المُتأخّر ؛ لئلاّ يرجع البدل نفسه مُبدلاً منه ، ونقلوه إلى إعرابٍ يصحّ له على كُلّ حالٍ إذا تأخّر وهو النّصب في قولك : مَا جَاءَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدًا ؛ لُزومًا للأصل .)) [1] .

7 _ قوله في علّة صحّة مذهب سيبويه في امتناع تقديْم التّمييز على المُميّز : ((. .
. . والصّحيح مذهبُ سيبويه ؛ لأمرين :
أحدهُما : أنّ التّمييز تبيينٌ للأجناس ، ومن حقّ التّبيين أنْ يكون مُعتمدًا على المُبيَّن بِمعنى أنْ يُذكر بعده على ما تقتضيه الأُصول .
والثّاني : أنّ في البيت روايتين ، فروايةٌ بروايةٍ ، ولا تخصيصَ ، وإذا تعارض الرّوايتان رُجع إلى الأصل ، والأصل أنْ لا يتقدّم التّبيين على المُبيَّن ، فصحّ بذلك مذهب سيبويه .)) [2] .

8 _ قوله في دُخول (رُبَّ) على ما لفظه لفظ المُستقبل : ((من دخول (رُبَّ) على ما لفظه لفظ المُستقبل هو أنّ منهم من يقول : إنّها داخلةٌ على ماضٍ محذوفٍ في نيّة الوجود ، وذلك الْماضي هو (كَانَ) ، فإذا قُلتَ : رُبَّمَا يَقُوْمُ زَيْدٌ ، فالتّقدير : رُبَّمَا كَانَ يَقُوْمُ زَيْدٌ ، ذكر مثل هذا ابن السّرّاج ، والذي أحسبُ أنّ هذا وإنْ صحّ فإنّ (يَقُوْمُ) بِمعنى الْماضي لا محالة ؛ لُزومًا للأصل .)) [3] .

9 _ قوله في بناء (مُذْ) إذا كانت حرفًا : (((مُذْ) مبنيّةٌ على الوقف ؛ لُزومًا للأصل .)) [4] .

---

(1) (المُحيط : 41/4أ _ ب .) .
وقد سبق التّفصيل في هذه المسألة في : (186 _ 190 .) .
(2) (المُحيط : 80/4أ _ ب .) .
وقد سبق درس هذه المسألة بالتّفصيل في : (874 _ 881 .) .
(3) (المُحيط : 149/4أ .) .
وقد سبق البسط في هذه المسألة في : (249 _ 250 .) .
(4) (المُحيط : 153/4ب .) .

10 _ قوله في حُكم العطف بعد (مُذْ) إذا كانتْ داخلةً على فعلٍ : ((وإنْ أدخلتَ (مُذْ) على فعلٍ فانصب على كُلّ حالٍ ، تقول : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ قَامَ زَيْدٌ وَيَوْمَ الجُمُعَةِ ، ولا يجوزُ الرّفع هاهُنا .

ومنهم من يُجيزُ الجرّ عطفًا على المصدر المُقدّر في الفعل ؛ لأنّ التّقدير : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ قِيَامِ زَيْدٍ وَيَوْمِ الجُمُعَةِ ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنّ المصدر إذا ظهر بعد (مُذْ) جاز أنْ يكون مرفوعًا ، ومجرورًا ، فليس العطف على المجرورِ أولى من العطف على المرفـــوع
فيتعارضان ، فيبطل العطف على أحدهِما ، وإذا بطل العطفُ على أحدِهِما رُجع إلى الأصل ، وأصلُ كُلّ ظرفٍ النّصبُ ؛ لأنّه مفعولٌ فيه .))[1] .

* * * * * * * * * *

قال العلويّ : ((وبُني (مُذْ) على السّكون ؛ لأنّ أصلَ البناء أنْ يكون ساكنًا ، فجاء على أصله .)) ،
(البيان في شرح اللمع : 259 .) .

(1) (المُحيط : 157/4ب _ 158أ .) .
وانظر : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 113/1أ .) .


المبحث الخامس
أُصولٌ أُخرى

الأُصول التي اعتبرها النّحويّون غير الأربعة _ آنفة الذّكر _ لا تُحصى كثرةً ، وقد سطّرت آثار ابن يعيش شيئًا منها ، وهي :

1 _ الاستدلال بالأُصول :

أدرك ابن يعيش كما أدرك غيره من النّحويّين أهميّة الاستدلال بالأُصول على المسائل الخلافيّة التي عرض لَها وكان موقفه منها مُتمثّلاً في شيئين :

أ _ الاعتراض .

ب _ الاختيار .

ومن الصّور التي ذكرها ابن يعيش جريًا على مُقتضى الأُصول فهي :

ـ قوله في علّة بناء المُنادى المُفرد على الضّمّ بغير تنوينٍ : ((وبنَوا المُفرد على الضّمّ بغير تنوينٍ في قولك : يَا زَيْدُ ، يَا عَمْرُو ، كما بنوا (قَبْلُ) ، و (بَعْدُ) بغير تنوينٍ ، وهذا كلامٌ لا فائدة تحته في تعليل البناء ؛ لأنّا ننقل السّؤال معه إلى (قَبْلُ) ، و (بَعْدُ) ، فنقول : لِمَ بُنِيا ؟ ، فإنْ قال : حملاً على المُنادى المُفرد ، أدّى ذلك إلى المُحال ؛ من حيثُ إنّ هذا بُني حملاً على هذا ، وهذا بُني حملاً على هذا ، وليس كُلّ واحدٍ منهما أولى بأنْ يُحمل على صاحبه من الثّاني ، إذْ كان لا طريق إلى بنائه سِوى ذلك ، ومن أُصولِهم أنّه لا يُبنى إلاّ ما وقع مَوقع مبنيٍّ ، أو شابه مبنيًّا ، أو تضمّن مبنيًّا .))[1] .

ـ قوله في إعراب (ذَا) بعد (أَيُّهَا) في باب (النّداء) : ((إذا قُلتَ : يَا أَيُّهَا ذَا الرَّجُلُ ، كان (ذَا) وصفًا لـ (أَيٍّ) ، قال سيبويه : وفي هذا خُروجٌ عن الأصل ؛ لأنّ (أيّ) لا تُوصف إلاّ بِما فيه (الألف) ، و (اللام) ؛ ليزول إبْهامُهُ ، و (ذَا) مُبهمٌ في الحقيقة ، فلو وُصف به لازداد إبْهامًا ، والأحسنُ أنْ يكون بدلاً ؛ لبقاء الأُصـول على ما وضعوها .))[2] .

---

(1) (المُحيط : 13/4ب .) .
وقد سبق القول في هذه المسألة في : (182 _ 184 .) .

(2) (المُحيط : 32/4ب .) .
وقد مضى بيان هذه المسألة في : (218 .) .

ـ قوله في حُكم المُستثنى المُقدّم ، وتأويله ما خرج على القاعدة فيه : ((تقول : مَا أَتَانِي إلاَّ عَمْرًا إلاَّ زَيْدٌ _ بنصب (عَمْرٍو) _ على أنّه استثناءٌ مُقدّمٌ ، تقول : مَا جَاءَنِي إلاَّ عَمْرًا أَحَدٌ إلاَّ الزَّيْدَانِ ، فـ (الزَّيْدَانِ) بدلٌ من (أَحَدٍ) ، و (عَمْرٌو) : مُستثنًى مُقدّمٌ[1] ، وعلى هذا أُنْشِد بيتُ الكُميت :

فَمَا لِيَ إلاَّ اللهُ لاَ رَبَّ غَيْرَهُ وَمَا لِيَ إلاَّ اللهُ غَيْرُكَ نَاصِرُ [2] .

_ برفع (غَيْر) _ على هذا المعنى ، ومنهم من ينصب (غَيْر) على أنّه حالٌ لِمَا تقدّم ،
وهو نعتٌ لـ (نَاصِرٍ) كما تقدّم ، و (نَاصِرٌ) : نكرةٌ[3] ، فأمّا قول الفرزدق :

مَا بِالْمَدِيْنَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ دَارُ الخِلاَفَةِ إلاَّ دَارُ مَرْوَانَا [4] .

ففيه مذهبان[5] ، منهم من يجعل (غَيْر) الأوّل صفةً لـ (دَار) ، ويرفع (دَار مَرْوَانَ) على أنّه بدلٌ من (دَار) الأُولى[1] ، ومنهم من يجعل (غَيْر) الأُولى

---

(1) تقدّم الكلام على حُكم المُستثنى المُتقدّم عند النّحويّين في : (186 _ 190 .) .
(2) من الطّويل ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .
وهو في : (شعره : 143/1 ، الكتاب : 339/2 ، المُقتضب : 424/4 ، شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ : 118/2ب ، التّبصرة والتّذكرة : 378/1 ، شرح المُفصّل : 93/2 .) ، و _ برواية : (لاَ شَيءَ) _ في :
(شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 170/2ب .) .
(3) هذه المسألة بيّنها ابن يعيش الحلبيّ ، حيث قال : ((إذا قُلتَ : مَا أَتَانِي إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عَمْرًا ، أو : إلاَّ زَيْدًا إلاَّ عَمْرٌو ، فلا بُدّ من رفع أحدِهما ونصب الآخر ، ولا يجوزُ رفعهما ؛ وذلك نظرًا إلى إصلاح اللفظ وتوفية ما يستحقّه ، وذلك أنّ المُستثنى منه محذوفٌ ، والتّقدير : مَا أَتَانِي أَحَدٌ إلاَّ زَيْدًا إلاَّ عَمْرًا ، لكن لَمّا حُذف المُستثنى منه بقي الفعل مُفرّغًا بلا فاعلٍ ، ولا يجوزُ إخلاء الفعل من فاعلٍ في اللفظ فرفع أحدهُما بأنّه فاعلٌ ، ولَمّا رفعتَ أحدهُما بأنّه فاعلٌ لَمْ يجُز رفع الآخر ؛ لأنّ المرفوع بعد (إلاّ) إنّما يُرفع على أحد وجهين ، إمّا أنْ يُرفع بالفعل الذي قبله إذا فرغ الفعل ، وإمّا أنْ يُرفع ؛ لأنّه بدلٌ من مرفوعٍ قبله ، ولا يسوغ هاهُنا وجهٌ من الوجهين المذكورين ؛ لأنّ أحدهُما قد ارتفع بالفعل لَمّا فرغ له ، ولا يكون بدلاً ؛ لأنّ الثّاني ليس الأوّل ولا بعضًا له ولا مُشتملاً عليه مع أنّه ليس المُراد أنْ يثبت للثّاني ما نفى من الأوّل فيبدل منه ، وإنّما المعنى على أنّهما لَمْ يدخلا في نفي الإتيان ، . . . . ، ولَمْ يجُز نصبهما جميعًا ؛ لأنّ الفعل لا ينصب مفعولين من غير فاعلٍ ، فلمّا امتنع رفعهما معًا ونصبهما معًا تعيّن رفع أحدِهما ونصب الآخر ، والاسْمان جميعًا مُستثنيان فمعناهُما في ذلك واحدٌ وإنْ اختلف إعرابُهما ؛ ومِمّا يدلّ على أنّهما مُستثنيان أنّك لو لَمْ تحذف المُستثنى منه وقدّمتهما عليه لكُنتَ تنصبهما ، نحو قولك : مَا أَتَانِي إلاَّ زَيْدًا إلاَّ عَمْرًا أَحَدٌ ، والذي يُوضّح ذلك قول الكُميت :

فَمَا لِيَ إلاَّ اللهُ لاَ رَبَّ غَيْرَهُ وَمَا لِيَ إلاَّ اللهُ غَيْرُكَ نَاصِرُ .

نفى كُلّ ناصرٍ سوى الله وسوى المُخاطب وهذا واضحٌ .)) ، (شرح المُفصّل : 92/2 _ 93 .) .
(4) من البسيط ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .
=
= وهو في : (الكتاب : 340/2 ، المُقتضب : 425/4 ، شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ : 119/2أ ، البصائر والذّخائر : 71/4 ، الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 368 ، تذكرة النُّحاة : 596 .) .

استثناءً ، وينصبه على أنّه استثناءٌ مُقدّمٌ على (دَارِ مَرْوَانَ) [2] ، ومنهم من ينصب (دَارَ مَرْوَانَ) على أصل
الاستثناء ، ويرفع (غَيْر) على أنّه بدلٌ من (دَار) [3] .

فأمّا (دَارِ الخِلَافَةِ) فيجوزُ فيها الجرّ ، والرّفع ، الجرّ بدلٌ من (وَاحِدَة) [4] ، والرّفع تابعٌ لـ (غَيْر) [5] ، أو خبر مُبتدإٍ محذوفٍ[6] ، والجرّ أجودُ على الأُصول .)) [7] .

ـ قوله في تأويل ما جاء من التعجّب بالألوان : ((. . . . فأمّا قول الآخر[8] :

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمُ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُم سِرْبَالَ طَبَّاخِ [9] .

فقيل : إنّه أيضًا شاذٌّ نادرٌ ، وجوّز الشّيخ طاهرُ فيه وجهًا ، وهو أنّ (أَبْيَضَ) يُستعمل بِمعنى (مُبْيَضّ) ، وفي هذا أيضًا اضطرابٌ ؛ لأنّه لو كان (أَبْيَضُ) بِمعنى

(مُبْيَضّ) لَما نُصب (سِرْبَالَ طَبَّاخِ) على التّمييز ؛ لأنّ نصبه إنّما وقع بعد (أَفْعَل) ،
و (مُفْعَل) لا ينتصبُ على التّمييز فيما أصّلوه .)) [10] .

---

(5) ابن يعيش هاهُنا ذكر ثلاثة مذاهب ، أمّا السّيرافيّ فقد زاد عليها رابعًا ، وهو : نصبهما جميعًا على
الاستثناء ، كما تقول : مَا أَتَانِي أَحَدٌ إلاَّ زَيْدًا إلاَّ عَمْرًا .
انظر : (شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ : 119/2ب _ 120أ .) .

(1) انظر : (الكتاب : 341/2 ، المُقتضب : 425/4 ، شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ : 119/2ب ، الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 369 .) .

(2) انظر : (المصادر السّابقة ، عدا الإفصاح .) .

(3) انظر : (المصادر السّابقة .) .

(4) انظر : (المُقتضب : 425/4 ، الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 369 .) .

(5) لَمْ أقف على من ذكره .

(6) انظر : (الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 369 .) .

(7) (المُحيط : 44/4ب _ 45أ .) .

(8) هو طرفة بن العبد .

(9) مضى تخريجه في : (274 .) .

(10) (المُحيط : 54/4أ .) .
وهذه المسألة سبق إيضاحها في : (272 _ 275 .) .

ـ قوله في علّة صحّة مذهب سيبويه في أنّ التّمييز لا يتقدّم على المُميّز :
((. . . . والصّحيح مذهب سيبويه ؛ لأمرين :
أحدهُما : أنّ التّمييز تبيينٌ للأجناس ، ومن حقّ التّبيين أنْ يكون مُعتمدًا على المُبيَّن ، بمعنى أنْ يُذكر بعده على ما تقتضيه الأُصول .
والثّاني : أنّ في البيت روايتين ، فروايةٌ بروايةٍ ، ولا تخصيص ، وإذا تعارض الرِّوايتان رُجع إلى الأصل ، والأصل أنْ لا يتقدّم التّبيين على المُبيَّن ، فصحّ بذلك مذهب سيبويه .)) [1] .

ـ قوله في جواز تعدية أدوات الإغراء بنفسها ، أو بحرف جرّ : ((يجوزُ أنْ تُعدّيَ هذه الآلات بنفسها ، وأنْ تُعدّيها بحرف الجرّ ، فتقول حينئذٍ : عَلَيْكَ زَيْدًا ، و : عَلَيْكَ بِزَيْدٍ ، وهذا انساغ في قولك : عَلَيْكَ بِزَيْدٍ ، وإنّما قد ذكروه _ وإنْ كان فيما أحسبُ غير سائغٍ في الأصل _ ؛ لأنّ عليك بمعنى (الزَمْ) ، أو (خُذْ) ، و (الزَمْ) ، و (خُذْ) لا يسوغ أنْ يتعدَّيا بحرف الجرّ إلاّ أنْ يكون حرفُ الجرّ يُعدِّي الفعلَ إلى مفعولٍ ثانٍ ، نحو قولك : الزَمْ بِزَيْدٍ أَخَاهُ ، و : خُذْ بِعَمْرٍو صَاحِبَهُ ؛ فلهذا كان التّقدير في هذا الموضع لا يسوغُ ، وأمّا ما ذكروه من أنّ العرب تقول : << هَبَطْتُ إِلَيْهِ . >> ، و : << هَبَطْتُهُ . >> ، و : << رَجَعْتُ إِلَيْهِ . >> ، و : << رَجَعْتُهُ . >>[2] ، وما شاكل

ذلك ، فهذا يسوغ ويستقيم فيه المعنى ، وهو مسموعٌ عن العرب فصار مُستعملاً ، وهذا غير سائغٍ ، ولا مُستعملٍ في معنى هذه الألفاظ .)) [3] .

ـ قوله في جواز نصب الفعل المُضارع ، ورفعه إذا فصل بينه وبين ناصبه بـ (لاَ) : ((فإذا قُلتَ : ظَنَنْتُ أَنْ لاَ تَخْرُجَ ، و : حَسِبْتُ أَنْ لاَ تَكُوْنَ فِتْنَةٌ ، جاز أنْ ترفع الفعل ، فيكون المعنى : تَيَقَّنْتُ ، وهو فعلٌ ثابتٌ ، وأنْ تنصبه ،

---

(1) (المُحيط : 4/80أ _ ب .) .
وهذه المسألة سبق إيضاحها بالتّفصيل في : (677 _ 688 .) .
(2) انظر هذه الأقوال في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 2/175أ .) .
(3) (المُحيط : 4/85أ _ ب .) .
وانظر المسألة مُفصّلةً في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 2/175أ .) .

فيكون المعنى على لفظه ، وهو فعلٌ غيرُ ثابتٍ ، وعلى الوجهين قُرِىء قوله تعـــــــــــــالى : ➊ ➔⌖☙⌖⅄✡⑨♦❄⑤⬆❖⑤☠ ⑤✞☹①✞⚐② ➌⌖⍼☼⬆✖➚ ➭✡❄❷♊❄❄⓿⌖➔♌ ➊ [1] _ بنصب (تَكُـوْنَ) ، ورفعه _ ، الرّفع قراءة : أبـي عمرٍو[2] ، وحمزة [5039] ، والكسائيّ [5039] ، والنّصب قراءة : الباقين[3] . والرّفع أجودُ على الأُصول .)) [4] .

ـ قوله في علّة صحّة مذهب البصريّين في أنّ عمل (حتَّى) الجارّة بِما حلّت محلَّه ، أو تضمّنته : ((. . . . وهو الصّحيح فيما أحسبه ؛ والذي يدلّ على ذلك أنّه يرجع إلى الأُصول حيث الالتباس ، وحيث ينبغي التبيّن ، وإذا أردتَ تبيُّنًا ، أو خشيتَ لبسًا قدّرتَ (حَتَّى) بـ (إِلَى) ، فصحّ أنّ الأصل للعمل بِما حلّتْ محلَّه ، أو تضمّـنتْ في
المعنى ، فهي فرعٌ ، والمحذوف أصلٌ .)) [5] .

ـ قولـه في أنّ (رُبَّ) ومجـرورها بِمنْزلـة الْمُبتدإِ الْمُخبر عنـه : ((اعتقد بعضُ الْمُتأخّرين أنّ (رُبَّ) ومجرورها بِمنْزلة الْمُبتدإ الْمُخبر عنه ، وفسّره بِمعناه الذي يؤولُ إليه ، وقال :
إذا قُلتَ : رُبَّ رَجُلٍ لَقِيْتُ ، فـ : رُبَّ رَجُلٍ بِمعنى : قَلِيْلٌ مِنَ الرِّجَالِ ، ولَقِـيْتُ بِمعنى : الخبر[6] ، واحتجّ على هذا بأنّ : (رُبَّ) لَمْ تتعلّق في اللفظ ، وأنّ الكلام خبرٌ ، وأنّ الغرض بـ (لَقِيْتُ) الإخبار ؛ لأنّ الفائدة فيه ، وأنّ (كَمْ) يُقدّر فيها هذا التّقدير ، وهي مُقابلةٌ لـ (رُبَّ) في العدد وإنْ اختلف المعدود فهو لا يبعُد ؛ لكون (رُبَّ) لَمّا خالفت حروف الجرّ مُخالفةً ظاهرةً أُعطيت حالةً يَبينُ بِها أنّها قد خرجت عن بابِها فجُعلت هي ومجرورُها كالكلمة الواحدة المُركّبة من حرفٍ ، واسمٍ ، وحُكم عليها بالابتداء بِمنْزلة (كَمْ) .

---

(1) (من 71 : الْمائدة .) .
وقد وقع نصّ الآية في : (156 .) .
(2) مضتْ نسبتها إليه في : (324 .) .
(3) وقعت نسبتها إليهم في : (324 .) .
(4) (المُحيط : 96/4أ .) .
وذكر هذه المسألة ذهب في : (323 _ 324 .) .
(5) (المُحيط : 108/4أ .) .
وهذه المسألة سيأتي القول فيها في : (1222 _ 1223 .) .

(6) هذا الرّأي منسوبٌ إلى الكُوفيّين ، والأخفش في : (الجنى الدّاني : 439 .) ، والكسائيّ في : (الأُصول : 418/1 .) .

ورُبّما اعتُرض على صاحب هذا القول بأنْ يُقال : إنّ الْمُبتدأ لا يكونُ نكرةً حتّى يُقرّب بشيءٍ من وجوه التّقريب .
فجوابه أنّه يقول : إنّ (رُبَّ) ومجرورَها في التّحقيق جوابٌ لسائلٍ كما تقدّم ، وقد أصّلتم أنّ النّكرة إذا كانت جوابًا لسائلٍ يجوزُ أنْ يُبتدأ بِها ، فتدبّر هذا القول تجده قريبًا من الأُصول .)) [1] **.**

ـ قوله في إعراب (مَا بَعُوضَةً) في قوله I : [illegible]

[illegible]

[illegible] **: ((و (يَضْرِب) : فعلٌ يتعدّى** [2] **إلى مفعولين ؛ لأنّه بِمعـــنى : يصَيِّرُ ؛ لأنّه ليس من ضَرْبِ المُلاَمَسَةِ ، ومفعولاه : (المَثَل) ، و (البَعُوضَـة) ، والتّقدير : لاَ يَسْتَحْيِي أَنْ يُصَيِّرَ بَعُوضَـةً مَثَلاً ، و (مَـا) مع (مَثَلٍ) زائـدةٌ ؛ جيء بِها للمُبالغـة ، والتّأكيد في العُموم ، هذا أحسنُ ما يُقال في هذه الآيـة ؛ لأنّه يُطابق المعنى ؛ ويُوافق الأُصول . . . .))** [3] **.**

---

(1) (المُحيط : 147/4ب _ 148أ .) .
(2) (البقرة : 26 .) .
(3) (المُستنهى : أ/19ب .) .
وقد وقع التّفصيل في هذه المسألة في : (414 _ 418 .) .

ـ قوله في إعراب (مَثَلاً) في الآية نفسها : ((وقوله : 🕛 ⮛⌖❻⌖④🕯🕘
🕛 منصوبٌ على أحد أربعة أوجهٍ :

أحدُها : على أنّه تَمييزٌ[1] .

والثّاني : على القطع ، [و]معناه : قطع (الألف) ، و (اللام) عنه ، كأنّه يُريد : مَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا المَثَل ، وكان (المَثَل) مجرورًا فلمّا قطعه عن (الألف) ، و (اللام) خرج به إلى النّصب[2] ، وهذا جوابٌ غير مُحقّقٍ على الأُصول الموضوعة .

والثّالث : أنْ يكون منصوبًا على الحال[3] .

والرّابع : أنْ يكون منصوبًا على أنّه مفعولٌ لمصدرٍ مُضافٍ إلى (هذا) ، والمصدر منصوبٌ من (ضَرَبَ) بِمعنى (صَيَّرَ) ، كأنّه يُريد : مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِضَرْبِ هَذَا مَثَلاً ، أي : بِتَصَيُّرِه ، فحلّ محلّ المفعول الثّاني ، والمفعول الأوّل مجرورٌ في اللفظ ، وهو منصوبٌ في المعنى ، وهو (هذا) ، ومثل هذا قولُهم : مَا أَرَدْتَ بِزَيْدٍ خَلِيْلاً ، على تقدير : مَا أَرَدْتَ بِاتِّخَاذِكَ زَيْدًا خَلِيْلاً[4] ، وهذا أقرب الوجوه الأربعة ؛ لِمُطابقته لمعنى الآية ؛ ومِمّا يدلّ على صحّة ذلك أنّه يُجابُ بالحدث ؛ بدليل قوله : 🕛 ▦❄💧✪✡⚠💧✈ ⑩✡⬉✡📭 ⑩✡⬉✡📭 ⬃✡•♊⬈⌖❄▦⌖➔ ⑤♉⊙🙵✡❻⌖❀ ⑤♉⊙🙵✡❻✞⚠ 🕛 📖⑤♉⊙🙵✡❻✞⚠ 🕛 ، يُريد : لِيُظْهِرَ الحِكْمَةَ فِيْ التَّكْلِيْف ، هذا على أنّ قوله : 🕛 ▦❄💧✪✡⚠💧✈ ⑩✡⬉✡📭 ❀⌖❻✡🙵⊙♉⑤ 🕛 : جوابٌ من كلام الله سُبحانه ابتداءً ؛ لأنّه يحتمل أمرين :

أحدهُما : أنْ يكون ابتداء كلام الله سُبحانه .

[والثّاني] : أنْ يكون حكاية كلام الذين كفروا . . . .))[5] .

---

(1) انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 44/1 ، الفريد : 259/1 ، الدُّرّ المصون : 166/1 .) .
وعُزِي إلى البصريّين في : (البحر المُحيط : 201/1 ، المُجيد في إعراب القُرآن المَجيد : 175 .) ، وابن كيسان في : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 204/1 .) .

(2) هذا رأيٌ منسوبٌ إلى ثعلب في : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 204/1 .) ، والكُوفيّين في :
(البحر المُحيط : 201/1 ، الدُّرّ المصون : 166/1 _ 167 ، المُجيد في إعراب القُرآن المَجيد : 175 .) .

(3) إمّا من (ذَا) ، وإمّا من اسم (الله) على تقدير : مُتمثِّلاً به .
انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 44/1 ، الفريد : 259/1 ، الدُّرّ المصون : 166/1 .) .

(4) هذا رأي الفرّاء في : (معاني القُرآن : 23/1 .) .

(5) (المُستنهى : أ/20ب .) .

ــ قولــه عنــد بيانــه لقولــه I : ✇ ◆⬆●⬋ ⑤✍⌧✞⚐○✡⬃

✠¤♊⦿☺☺✞②⇳✍⑤ ✇ ⑥✈◆✓ ➢✡✎✞⌧ ◆⧆✞⌫⌧◆·

◆❖⬃◆⬆◆❷❄🖫✦✍⑤ ✈◆➢✡❄❼ ⑥♉❄⬂”✡➚⮝☙

✡⇩💻⑥◆⮝✈◆⅄⌧✍⑤ ⬂✞⌧✠💣⑤

◆⬀♊⑨❄◆✦ ✈◆⓿●⬈☝❄▫✈◆⬆◆⅄◆❄➬

✈✠⬂✡✎✡⑩ ◆⬆●⬋◆➔ 🕮⌧⓿✍◆⬆☝❄◆⮝◆✦

♍❅⇩♊⬂◆✸

⬀◆⌧✡”➢ ✇ [1] : ((و (سَوَّى) : فعلٌ مُكثِّرٌ على وزن (فَعَّلَ) ، ولقائلٍ أنْ يقول : الفعل إذا كان على وزن (فَعَّلَ) كان مُكثِّرًا يُفعل مِرارًا ، كما يُقال : (ضَـرَّبَ) _ بالتّشـديد _ ، أي : ضَـرَبَ مَـرَّةً بَعْدَ مَـرَّةٍ ، وقولـه تعـالى : ✇ ➬❄◆⅄◆⬆◆✈▫❄☝⬈●⓿◆✈ ✇ يُنبىء أنّـه فعل ذلك على غير هذه الصّورة .

فـالجوابُ : أنّـه تعـالى خلـق السَّـماوات شيئًا بعد شـيءٍ ؛ لحكمـةٍ وهـي اعتبار الملائكة _ عليهم السّلام _ يخلقهنّ حالاً بعد حالٍ ، فكان الفعل مُكثَّرًا لِهذا الغرض ، وإلاّ فهو قادرٌ على إيجادهنّ حالةً واحدةً ؛ لكونه قادرًا لذاته .

ولقائـــلٍ [أَنْ] يقـــول : و (الْهـــاء) ، و (النّـــون) فـــي قولـــه : ✇ ➬❄◆⅄◆⬆◆✈▫❄☝⬈●⓿◆✈ ✇ كنايـةٌ عن جمع مُؤنّثٍ لَمْ يتقدّم لـه ذكرٌ ؛ لأنّ لفظ (السَّمَاء) مُفردٌ ، والضّمير المجموع لا يعـود إلى الْمُفرد .

والجوابُ عن ذلك بأحد أمرين :

أحسنهُما وأقربْهُمـا إلى الأُصول : [أَنّ] (الْهاء) ، و (النّون) ليس بعائـدٍ إلى مـا قبلـه ؛ لأنّـه مُبدلٌ منـه فهو فـي نيّـة الطّرح ، و (سَبْعَ) : بـدلٌ منـه ، وتقديره : فَسَوَّى سَبْـــعَ سَمَاوَاتٍ ، كمـا تقول : رَأَيْتُهُم ، والتّقدير : رَأَيْتُ أَصْحَابَكَ[2] .

---

(1) (البقرة : 29 .) .

(2) في : (المخطوطة .) : (كَمَا تَقُول : رَأَيْتُهُم أَصْحَابَكَ) ، والتّصحيح من الحاشية .

وما ذكره ابن يعيش هاهُنا هو رأي الزّمخشريّ في : (الكشّاف : 152/1 .) .

واعترضه أبو حيّان بقوله : ((ومفهومه أنّ هذا الضّمير يعود على ما بعده وهو مُفسّرٌ بـه ، فهو عائدٌ على غير مُتقدّم الذّكر ، وهذا الذي يُفسّره مـا بعده منـه مـا يُفسّر بجملـةٍ وهو ضمير الشّأن أو القصّة ، وشرطها عند البصريّين أنْ يُصرّح بجُزأيهـا ، ومنـه مـا يُفسّر بِمُفردٍ أي غير جُملـةٍ ، وهو الضّمير المرفوع بـ (نِعْمَ) أو (بِئْسَ) ومـا جرى مجراهُمـا ، والضّمير المجرور بــ (رُبّ) ، والضّمير المرفـوع بـأوّل المُتنـازعين علـى مذهب البصريّين ، والضّمير المجعول خبره مُفسّرًا لـه ، والضّمير الذي أُبدل منـه مُفسّره في إثبات هذا القسم الأخير خلافٌ ، وذلك نحو : ضَرَبْتهم قَومكَ ، وهذا الذي ذكره الزّمخشريّ ليس واحدًا من هذه الضّمائر التي سردناها ، إلاّ أن تخيّل فيه أنْ يكون (سبع سَماوات) بدلاً منه ومُفسّرًا له ، وهو الذي يقتضيه تشبيه الزّمخشريّ له بـ (ربّه رَجُلاً) وأنّه ضميرٌ مُبهمٌ ليس عائدًا على شيءٍ قبلـه ، لكن هذا يضعف بكون هذا التّقدير

والثّاني : أنّ (السَّمَاء) جمع (سَمَاوَةٍ) جمع مُكسّرٍ ، وزنُها (فَعَال) ، و (سَمَاوَةٌ) وزنُها (فَعَالَةٌ) ، على مثل : (عَمَامَةٍ) ، و (عَمَام) ، و : (سَحَابَةٍ) ، و (سَحَاب) ، فعاد ضميرُ الجمع إلى الجمع المُكسّر ، ثُمّ جُمع بعد ذلك جمع التّسليم ؛ إشعارًا بجواز الجمعين[1] _ والله أعلم _ .

وقد قيل : إنّ (السَّمَاءَ) وإنْ كان لفظه لفظ الْمُفرد فمعناه الجمع ، و (الألف) ،
و (اللام) للجنس ، كقوله تعالى : ⌚ ⌧⭘☐⌖⌖⌖⌖❄🖫⌧⌖⑤⌖⌖➔ . ⌖⌖⌖⌖⌧ ⌖⌖⌖❄❄⌖⌖←②⌖⌖⌖⌖⑤ ⌖⌖⌖⌖⌖⑤
•⌖⌖❄❄⌖⌖ ⌚ [2] ، يعني : جَمِيْعَ النَّاسِ إلاَّ الذِيْنَ آمَنُوا ؛ دليله أنّه استثنى منه المجموع[3] ، وفي هذا ما فيه ؛ لأنّه لَمْ يكن هُنالك (سَمَاءٌ) موجودةٌ مُفردةٌ ، ولا مجموعةٌ ، وإنّما هذا توسّعٌ ومجازٌ مُستفيضٌ في أُصول اللغة العربيّة أنْ يُخاطب المحلّ والمُراد الحال ، كقوله تعالى : ⌚ ⌖⌖⌖❄⌖⌖⭘⌖⌖🖫⌧⌖⑤ ⌖⌖⌖⌖❄❄❄⌖⌖⌖➔ ⌚ [4] ، ومعناه : وَاسْأَلْ أَهْلَ القَرْيَةِ ، وأنْ يُذكر الشّيء والمُراد موضعه ومكانه الذي نحنُ فيه من قوله تعالى : ⌚ ❼❄⌖⌖⌖⌖ ⌖⌖⌧⌖⌖⑤ ◆⌖⌖⌖⌖⌖❷❄🖫⌖⌖⑤ ⌖⌖⌖⌖⑥⌖⌖⌖⌖⌖⌧⌖⑤ ⌚ ، والمُراد : قَصَدَ إِلَى المَوْضِعِ الذِي يُرِيْدُ أَنْ يُوْجِدَ فِيْهِ السَّمَاوَاتِ ، وهو مَجازٌ مُستفيضٌ .)) [5] .

يجعله غير مُرتبطٍ بِما قبله ارتباطًا كُلّيًا ؛ إذْ يكون الكلام قد تضمّن أنّه تعالى اسْتوى على السَّماء ، وأنّه سوّى سبع سَماواتٍ عقيب استوائه إلى السّماء ، فيكون قد أخبر بإخبارين ، أحدهُما : استواؤه إلى السّماء ، والآخر : تسويته سبع سَماواتٍ .

وظاهر الكلام أنّ الذي استوى إليه هو بعينه المُستوي سبع سَماواتٍ .)) ، (البحر المُحيط : 218/1 .) .

(1) انظر : (معاني القُرآن للفرّاء : 25/1 ، معانيه للأخفش : 62/1 ، التّبيان في إعرابه : 45/1 ، الفريد : 262/1 ، البحر المُحيط : 218/1 ، الدُّرّ المصون : 172/1 ، المُجيد في إعراب القُرآن المَجيد : 182 .) .

(2) (العصر : 1 _ 2 .) .

(3) انظر : (الفريد : 262/1 ، البحر المُحيط : 218/1 ، الدُّرّ المصون : 172/1 ، المُجيد في إعراب القُرآن المَجيد : 182 .) .

(4) نصّها : ⌚ ⌖⌖⌖⌖❄❄❄⌖⌖⌖➔ ⌖⌖⌖❄⌖⌖⭘⌖⌖🖫⌧⌖⑤ ⌖⌖⌖⌖⌧⌖⑤ ⌖⌖⌖❄⌖⌖⑥ ⌖⌖⌖⌖⑥ ⌖⌖⌖⌖🖫⌧⌖⑤⌖⌖ ⌖⌖⌖⌖⌧⌖⑤ ⌖⌖⌖⌖⌖⑤ ⌖⌖⌖❄⌖🖫⌫⌖⑨☐❄❄⌖⌖⑤ ⌖⌖⌖⌖⑥ ⌖⌖⌖⑤⌖⌖←⌖⌖⑥ ⌖⌖⌖⌖⌖⌖❄⌖⌖⌖⌖❄⌖⌖⌖ ⌚ ، (يُوسف : ⌖⌖ .) .

(5) (المُستنهى : أ/22ب .) .

ـ قوله في إعراب (أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا) في قوله I :

(و (تَتَّخِذ) : فعلٌ يتعدّى إلى مفعولين ، الثّاني منهما بِمنْزلة الخبر ، فيجبُ أنْ يكون مُترتِّبًا على المُخبر عنه على معنى أنّ الأوّل إنْ كان شخصًا فالخبر مثله ، وإنْ كان مجموعًا فالخبر كذلك ، وهاهُنا المفعول الأوّل شخـصٌ مجموعٌ ، وهو (النّون) ، و (الألف) في ، والثّاني حدثٌ مُفردٌ وهـو

قوله : [2] ، وهذا نقيض الأُصول ، والجوابُ عن ذلك : أنّ في الكــلام محذوفًا وهو مُفردٌ حدثٌ مُضافٌ إلى (النّون) ، و (الألف) في ،

وتقديره : أَتَتَّخِذُ أَمْرَنَا ، أو : حَدَثَنَا هُزُوًا .)) [3] .

ـ قوله في إعراب (الفاء) في قــــوله I :

---

(1) (البقرة : 67 .) .

(2) في وقوع (هُزُوًا) مفعولاً ثانيًا ثلاثة آراء :

أ ـ أنّه على حذف مُضافٍ ، أي : ذَوِيْ هُزْءٍ .

انظـر : (البيـان فـي غريـب إعـراب القُـرآن : 90/1 ، الفريـد : 307/1 ، البحـر المُحـيط : 404/1 ، الدُّرّ المصون : 253/1 .) .

ب ـ أنّه مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعول به ، أي : مَهْزُوءًا بِنَا .

انظر : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 234/1 ، البيـان فـي غريب إعرابـه : 90/1 ، الفريد : 307/1 ، البحر المُحيط : 404/1 ، الدُّرّ المصون : 253/1 .) .

ج ـ أنّهم أُخبروا به على سبيل المُبالغة ، أي : أَتَتَّخِذُنَا نفس الهُزْءِ .

انظر : (البحر المُحيط : 404/1 ، الدُّرّ المصون : 253/1 .) .

(3) (المُستنهى : أ/37ب .) .

⌚ ×➔♦❍♦⌖♦❶♦❄⊞ ⌚ [1] : ((و (الفاء) في قوله : ⌚ ⮫❄♦④⇨ ❍·⇦❍❄⇧❄♦✐✞✞⇧ ⌚ جوابٌ لشرط مُقدّرٌ في الجُملة ، كأنّه يُريدُ : أُوْلَئِكَ الذِيْنَ اشْتَرَوا الحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآَخِرَةِ إنْ أَصَرُّوا عَلّى ذَلِكَ ، وَاسْتَمَرُّوا فَلاَ يُخَفَّفُ عَنْهُمْ العَذَابُ[2] .

وقد قيل : إنّها عاطفةٌ ⌚ ⮫❄♦④⇨ ❍·⇦❍❄⇧❄♦✐✞✞⇧ ⌚ على قـوله : ⌚ ⑤✍✸❄□❷♦❍♦➔♦⑤☠ ⌚ ، وذلك لا يجوزُ ؛ لأنّ قوله : ⌚ ⑤✍✸❄□❷♦❍♦➔♦⑤☠ ⌚ ماضٍ صريحٌ ، وقوله : ⌚ ⮫❄♦④⇨ ❍·⇦❍❄⇧❄♦✐✞✞⇧ ⌚ مُستقبلٌ صريحٌ ، وعَطْفُه[3] على الْماضي لا يجوزُ في الأُصول .)) [4] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I : ⌚

↗✸♦❍♊✞☺⑤ ⬄➤♦↗✞❄←♦•⌧⑩♦❄❷✞⌧♦➔
♦⓿✡⋎♦➔ ⌧↑●↑”♦ ◆⬂✞⌫♦⬀ ♑▪⑥✞❶⌧✍⑤
↗☗❄⊞✡❍✞⌧✍⑤ 🕮☠⑤↑♦❀♦❍□❄✸✞☺⑤
⬄↑❄✞⌧ ⬄➤♦⬃♦•♦✞☺⑤ ✞☼·♦↑♦❄⊞
⌧➔♦❶↗❄❄✦ ⇨✐🖫⌧✞☺⑤ ♦❍✈♦⮝♦⬁♦❄⊞
♦⓿✡⋎ ⌸✡⬉✡⌧◎♊♦◎♦⮝✡⑩ ♦↑♦⬃ ⑥♦⋎♦➔
🔔♦❍✈♦⮝♦⬁♦⊞ ⊃☺✞⑤ ♑⑦⑤♦❍♦⬁🖫⌧✍⑤
⑥♦⮝✡⑩ 🖬♦⊙&✡⌖♦❄⑩ ♦☺⇨☺⇨♦✉✍⑤♦➔
⌚ ×↑✡⌫♦⮝♊⬁♦❄⊞ [5] :

---

(1) (البقرة : 86 .) .

(2) قال الهمذانيّ : ((ليست (الفاء) مزيدةً على هذا الوجه ، وإنّما جيء بها ؛ لأنّ الموصول موصولٌ بالفعل ، كقولِكَ : الذِي يَأْتِيْنِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، والجُملة خبر (أُوْلَئِكَ) ، فإنْ قُلتَ : من شرط الجُملة إذا وقعت إخبارًا

أنْ يكون فيها ما يعودُ إلى المُبتدإ ، فما العائدُ هُنا ، قُلتُ : هُنا لَمْ تحْتَج إلى العائد ؛ لأنّ (الذِين) هُم (أُولئِكَ) ، وإنّما تحتاج إذا كانت الجُملة غير المُبتدإ .)) ، (الفريد : 331/1 .) .

(3) في : (المخطوطة .) : (وَعَطْفُ) ، والصّواب ما أثبتّه .

(4) (المُستنهى : أ/44ب .) .

وانظر : (الفريد : 331/1 .) .

وذكر السّمين أنّ (((فَلاَ يُخَفَّف) معطوفٌ على الصّلة ، ولا يضُرُّ تخالف الفعلين في الزّمان ، فإنّ الصّلات من قَبيل الجُمل ، وعطف الجُمل لا يُشترط فيه اتّحاد الزّمان ، يجوزُ أنْ تقول : جَاءَ الذِي قَتَلَ زَيْدًا أَمْسِ وَسَيَقْتُلُ عَمْرًا غَدًا ، وإنّما الذي يُشترطُ فيه ذلك حيث كانت الأفعال مُنَزّلةً منْزِلة المُفردات .)) ، (الدُّر المصون : 291/1 .) .

(5) (البقرة : 96 .) .

((قولـه : ۞ ⌧⇔⬆❄✞⌧ ⇔ ☸❄⬥⬥⬥⬥⬥⬥⬥⬥ ۞ قيـل : (لـو) بِمعنـى (أَنْ) [1] ، أي : يَوَدُّ أَحَدُهُم أَنْ يُعمّر ، وهذا

بعيدٌ على الأُصول ، وهو أنْ يحلّ الحرف محلّ الاسم الصّريح[2] ؛ لأنّ (لـو) حـرف
امتنـاع ، و (أَنْ) اسمٌ نـاقصٌ مصـدريٌّ[3] ، والحـرف لا يقـع موقـع الاسـم ؛ ولأنّـه لو كان (لو) بِمعنى (أَنْ) لنصب (يُعمّر) .

ولقائلٍ أنْ يقول : لـو كانـت (لـو) علـى حالِهـا حرف امتنـاع مـن علامـات الْماضي لَما دخلت على المُستقبل الصّريح ؛ لأنّ (يُعمّر) مُستقبلٌ صريحٌ .

فالجوابُ عن هذا : أنّ (لو) داخلةٌ في الحقيقة على فعلٍ ماضٍ ، تقديره : يَوَدُّ أَحَدُهُم لَو صَحَّ لَـهُ أَنْ يُعَمَّر ، فلمّـا حذف (أَنْ) النّاصبة رجع الفعل إلـى أصل إعرابه وهو الرّفع ، و (لَو) يحتاج إلى جوابٍ ، وهو يُجابُ في الإيجاب بـ (اللام) ، وفي النّفي بـ (ما) ، وليس أحد الحرفين موجودًا هاهُنـا ، وإنّمـا الجوابُ مُتقدّمٌ في نيّة الْماضـــي ، كأنّه [4] يُرِيْدُ : لَوْ صَحَّ لأَحَدِهِم أَنْ يُعَمَّر أَلْفَ سَنَةٍ لَوَدَّ ، والأصل في ذلك جواب الامتنـاع ، وجواب القسم ، وجواب الشّـرط إذا كـان يُقدّر مُقدّمًا يجوزُ حذفـه ؛ لدلالـة المعنـى عليـه ، تقولُ فـي الامتنـاع : كُنْتُ أَقُوْمُ لَوْ قُمْت ، وتقول في القسم : جَاءَ زَيْدٌ

---

(1) قال العُكبريّ : (((لَو) هُنا بِمعنى (أَنْ) النّاصبة للفعل ، ولكن لا تنصب ، وليست التـي يَمتنـع بِهـا الشّـيء لامتنـاع غيـره ، ويـدلّك علـى ذلـك شـيئان : =

= أحدهُما : أنّ هذه يلزمها المُستقبل ، والأخرى معناها في الْماضي .
والثّاني : أنّ (يَودّ) يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ ، وليس مِمّا يعلّق عن العمل ، فمن هُنـا لزم أنْ يكون (لَو) بِمعنى (أنْ) .)) ، (التّبيان في إعراب القُرآن : 96/1 .) .
وما ذكره العُكبريّ ذكره الهمذانيّ في : (الفريد : 343/1 .) ، وعُزِي إلى الكوفيّين في : (البحـر المُحـيط : 504/1 ، الـدُّرّ المصـون : 309/1 .) ، والفارسـيّ فـي : (الـدُّرّ المصـون : 504/1 .) .
(2) (الصّريح) مكتوبةٌ على حاشية (المخطوطة .) .
(3) هذا مذهبٌ منسوبٌ للبصريّين في : (البحر المُحيط : 504/1 ، الدُّرّ المصون : 309/1 .) ، والجمهور
في : (الدُّرّ المصون : 366/2 .) .
وذهب الزّمخشريّ إلى أنّ (لو) معناها التّمنّي ، حيث قال : (((لو) في معنى التّمنّي ، وكـان القيـاس ، لَـو أُعَمَّـر ، إلاّ أنّـه جـرى علـى لفـظ الغَيبـة ؛ لقولـه : ۞ ☸❄⬆⬥⬥☼ ⑤☺✞⬥⬥⬥⬥ ⇔ ۞ ، كقولِك : حلفَ بالله لَيَفْعَلَنَّ .)) ،
(الكشّاف : ▭/▤◉▭ ▭ .) .
(4) بينهما في : (المخطوطة .) : (قال) ، وهي مشطوبةٌ .

وَاللهِ ، وتقول جواب الشّرط : أَنَا أُكْرِمُكَ إِنْ أَكْرَمْتَنِي .)) [1] .

ـ قوله في معنى (الباء) في قوله I : [illegible]

((وقوله : [illegible] [2] : قيل : (البَاء) في : [illegible] ، زائدةٌ ، والتّقدير : فَإِنْ آمَنُوا مِثْلَ مَا آمَنْتُمْ ، وإنّما حسُن هذا التّقدير ؛ لأنّ (مَا) تُقدَّر هاهُنا بالمصدر ليقع التّشبيه على الإيْمان لا على الْمُؤمن به ؛ لأنّها لو كانت تُقدَّر (البَاء) غير زائدةٍ ، و (مَا) تُقدَّر بـ (الذي) لكان التّقدير : فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ الذِي آمَنْتُمْ بِهِ . وذلك كُفرٌ ؛ لأنّه لا مثل لله سُبحانه ، هذا على قول من يُجوّز (البَاء) تكون زائدةً ، كقـوله : [illegible] [3] ، والتّقدير : بِسَيِّئَةٍ .

وقيل : ليست (البَاء) زائدةً ، ولكنّ المعنى يُحمل على أنّ الإيْمان هو الإقرار ، ويكون التّقدير : فَإِنْ أَقَرُّوا بِمِثْلِ مَا أَقْرَرْتُمْ ، فيكون التّشبيه للإقرار ، و (مَا) مصدريّةٌ أيضًا[4] .

وقيل : إنّ (البَاءَ) مُعاقبةٌ لغيرها من الحروف ، وحروف الصّفات تتعاقب[5] ، والتّقدير : فَإِنْ آمَنُوا عَلَى مِثْلِ مَا آمَنْتُمْ ، أي : عَلَى حَالَةٍ فِيْ الإِيْمَانِ مَثْلُ حَالَتِكُمْ ، وهي أنّكم آمنتُم ظاهرًا وباطنًا ، والتزمتُم الأحكام[6] .

---

(1) (المُستنهى : أ/48أ .) .

(2) (البقرة : 137 .) .
(3) (من 40 : الشّورى .) .
وقد مضى نصّها في : (542 .) .
(4) انظر : (البحر المُحيط : 653/1 ، الدُّرّ المصون : 386/1 _ 387 .) .
(5) وقع الحديث على هذه القضيّة مُفصّلاً في : (470 _ 477 .) .
(6) انظر : (البحر المُحيط : 652/1 ، الدُّرّ المصون : 386/1 .) .

وقيل : إنّ (مِثْلَ) زَائدٌ ، وتكون (مَا) بِمعنى (الذي) على تقدير : فَإِنْ آَمَنُوا بِمَا
آَمَنْتُمْ ، وآلة التّشبيه قد تقع زائدةً[1] ، كقوله تعالى : ◑ ⌦✞❄"♊☐⇨ ℘✞⧼✡❻⌧☐✡⇖✡⌸ ✸⌖❄⧅☐⇩ഗ♍ ◐ [2]
، فـ (الكاف) زائدةٌ ، وهي تُقدّر بـ (مِثْل) [3] .
هذه أربعة أقوالٍ ، القول الثّاني منها هو أقربُها إلى استقامة الأُصول[4] ؛
لأنّه لا يجوّزُ فيه [زيادة (الباء)] .)) [5] .

ـ قوله في العامل في المفعول من أجله في قوله I : ◑ ℘✞⧼⌖❻💻
⑤☺✞⊙♊✦❄❄❄↗⌧🖫⓿❄⌖❻ ⮳✡"✺♦➢⬄
⊙⌖✦♦❄⬆①♈② ⩔✈✡⓿✺♦➢⬄ ⊞▦⌖❄❷⊠♊⌧❄♦⬆⑤☠
⮫⌖⌧✞"♊⊗✡➢⬄ ⇩③⑤⊞▦❄⌖❄🖗❷✡⓿⌖❻
➔⌖⊞▦❄♦◎⌖❁✡⏵"⊗✡➢⬄
➔⌖⊞▦❄♦⮰⌖⌧✡⏵⧼♦✺♦➢♦ ⑤⌀⌦🖫⊗✡❷⌖❄❄🖗⑧⇨
➔⌖⑤⌀⌦🖫☊✡✺☐⧼⌖➝⌖ ➔⌖⊞▦❄♦⮰⌖⌧✡⏵⧼♦⊗✡➢
⩔⌖✈❻ ⌦✞➢⬄ ❸❄⌖⊗✡⬆⟵❄♦⬆⑤☠
❸❄⌖⮰♊⌧✞⧼♦⬆⊃⌖ ◐ [6] : (((الكاف) في قوله : ◑
℘✞⧼⌖❻💻 ⑤☺✞⊙♊✦❄❄❄↗⌧🖫⓿❄⌖❻ ◐ بِمعنى (لام)
الأجل[7] ، وموضعها النّصب على أنّه مفعولٌ من أجله ، والعامل فيه
تَهْتَدُون[1] ، والتّقدير : لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ؛ لأَجْلِ مَا أَرْسَلْنَا فِيْكُمْ رَسُوْلاً مِنْكُمْ[2] .

---

(1) ذهب الكلام على (الكاف) من حيث الحرفيّة والاسْميّة في : (695 _ 711 .) .
(2) (من 11 : الشّورى .) .
وقد مضى نصّها في : (703 .) .
(3) انظر : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 118/1 ، التّبيان في إعرابه : 121/1 ، الفريد : 382/1 .) .
(4) انظر : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 118/1 ، الدُّرّ المصون : 387/1 .) .
(5) (المُستنهى : أ/61أ .) .
(6) (البقرة : 151 .) .
(7) كونُها للعلّيّة مذهب الأخفش وجماعةٍ من النّحويّين .
انظر نسبته إليهم في : (البحر المُحيط : 299/2 ، الدُّرّ المصون : 495/1 .) .
وهُناك من ذكر أنّها في محلّ نصبٍ على الحال من ضمير المصدر المُقدّر ، وهو مذهبٌ منسوبٌ إلى سيبويه
في : (الدُّرّ المصون : 495/1 .) .
وهُناك أيضًا من ذهب إلى أنّها في محلّ نصبٍ على أنّه نعت لمصدرٍ محذوفٍ ، و (ما) مصدريّةٌ ، أي : لَعَلَّكُم تَهْتَدُونَ اهْتِدَاءً مَثْلَ إِرْسَالِنَا .
وإليه نحا الزّجّاج في : (معاني القُرآن وإعرابه : 210/1 .) ، والزّمخشريّ في : (الكشّاف :

وقيل : العامل فيه (أُتِمَّ) [5085].
وقد ذكروا في ذلك أقوالاً غير مُستقيمةٍ على الأُصول .)) [3] .

ـ قوله في إعراب (الكاف) في قــوله I : [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] [4] : ((قوله :
[illegible] (الكاف) في موضع نصبٍ على أنّه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ ، وكُتِبَ بِمعنى : فُرِض _ كما تقدّم _ ، والتّقدير : فُرِضَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ فَرْضًا مِثْلَ فَرْضِهِ عَلَى الذِيْنَ مِنْ قَبْلِكُمْ[5] ، والتّشبيه لا في نفس الفرض ، [و] لا في المفروض ؛ لأنّ المفروض من الصّيام يختلف والذين من قبلهم _ اليهود والنّصارى _ ، وبين صوم أُمّة مُحمّدٍ _ صلّى الله

. (. 274/1
(1) مـــن الآيـــة التـــي قبلهـــا ، ونصّـــها : [illegible]
[illegible]
[illegible] ، (السّورة نفسها :
. (. [illegible]
(2) انظر : (الدُّرّ المصون : 410/1 .) .
(3) (المُستنهى : أ/67أ _ ب .) .
وسيأتي في : (1215 _ 1216 .) ذكر تلك الأقوال التي رأى ابن يعيش عدم استقامتها على الأُصول .
(4) (البقرة : 183 .) .
(5) ذكره ابن عطيّة في : (المُحرّر الوجيز : 249/1 .) ، والعُكبريّ في : (التّبيان في إعراب القُرآن :
. (. 148/1

عليه وعلى آله _ وصومهم خلافٌ ؛ لأنّ المفروض على النّصارى صوم رمضان لا غير ؛ فثبت بِهذا أنّ المُشابَهة في الفرض نفسه[1] .

وقيل : (الكاف) في موضع نصبٍ على الحال ، أي : كُتِبَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامَ مُمَاثِلاً كَتْبَهُ عَلَى الذِيْنَ مِنْ قَبْلِكُمْ[2] ، والأوّل أقربُ إلى الأُصول .)) [3] .

ـ قولـه عنـد بيانــه لقولــه I : [illegible] : (((الأُمَّـــةَ) هاهُنا : الدِّين والْمِلّة[5] ، وفي الكلام حذفٌ ، أي : كَانَ دِيْنُ النَّاسِ دِيْنًا وَاحِدًا ، وَكَانَ النَّاسُ أَهْلَ دِيْنٍ وَاحِدٍ ، وإنّما وجب ذلك ؛ لأنّ النّاس جمعٌ مُذكّرٌ ، وأُمّةً مُفردٌ مُؤنّثٌ ، وهو لا يُخبر عن الجمع المُذكّر بالمُفرد المُؤنّث ، فوجب التّقدير ؛ لتستقيـــم

---

(1) اعترض أبو حيّان على هذا القول ؛ ((لأنّ تشبيه الصّوم بالكتابة لا يصحّ ، هذا إنْ كانت (ما) مصدريّةً ، وأمّا إنْ كانت موصولةً ففيه أيضًا بُعدٌ ؛ لأنّ تشبيه الصّوم بالمصوم لا يصحّ إلاّ على تأويلٍ بعيدٍ .)) ، (البحر المُحيط : 178/2 .) .

(2) انظر : (البحر المُحيط : 178/2 ، الدُّرّ المصون : 458/1 .) .

(3) (المُستنهى : أ/79أ .) .

(4) (البقرة : 213 .) .

(5) مضى ذكر المعاني التي يشترك فيها لفظ (الأُمّة) في : (538 _ 541 .) .

الأُصول .))[1] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I : ﴿ [illegible] ﴾[2] :

((قوله : ﴿ [illegible] ﴾ ، أي : بِمنْزلة الحرث ، أو كالحرث ، وإنّما وجب هذا التّقدير ؛ لأنّ النّساء جمع من يعقل ، وحرثٌ مصدرٌ[3] ، وهو لا يُخبر عن من يعقل بالحرث الذي هو المصدر بالحدث ، فيكون التّقدير ما ذكرنا ؛ لتستقيم الأُصول .))[4] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I : ﴿ [illegible] ﴾

---

(1) (المُستنهى : أ/91ب .) .
(2) (البقرة : 223 .) .
(3) والأفصح فيه الإفراد والتّذكير كما في : (الدُّرّ المصون : 545/1 .) .
(4) (المُستنهى : أ/95ب .) .

[illegible] [1]
: ((قوله : [illegible] ، ولَمْ يقل :
أُولَئِكَ الرُّسُلُ ؛ لأنّ معناه : تِلْكَ جَمَاعَةُ الرُّسُلِ ؛ لأنّ تلك إشارةٌ إلى مُؤنّثٍ ،
والرُّسل مُذكّرٌ ، فوجب أنْ يُقدّر هذا التّقدير ؛ لتستقيم الأُصول .)) [2] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]

[illegible]

: (([illegible] [3]
[illegible] في (هُوَ) قولان ، قيل
: (هُوَ) بدلٌ من قوله : [illegible] على تقدير
الْمُبتدإ في الأصل ؛ لأنّ (إِلَه) وإنْ كان مُبتدأً مع (لا) فهو مُبتدأٌ على الحقيقة
، والخبر محذوفٌ على هذا القول ، تقدير ذلك : لاَ إِلَه مَوْجُوْدٌ ، و (لا) تُقدّر
فيها عند التّحقيق ، أي : مَا لِلْخَلْقِ إِلَهٌ إلاَّ
هُو ، ثُمّ يُبدل (هو) من (إِلَه) [4] ، فيكون : مَا لِلْخَلْقِ إلاَّ هُوَ ، هذا قولٌ[5]

---

(1) (البقرة : 253 .) .
(2) (المُستنهى : أ/106ب .) .
وانظر : (المُحرّر الوجيز : 338/1 .) .
(3) (البقرة : 255 .) .
(4) استشكل أبو حيّان كونه بدلاً من (إِلَه) ، حيث قال : ((تقرير البدل فيه أيضًا مُشكلٌ على قولِهم : إنّه
بدلٌ من (إِلَه) ؛ لأنّه لا يُمكن أنْ يكون على تقدير تكرار العامل ، لا تقول : لاَ رَجُلَ إِلاَّ زَيْد ، والذي يظهر لي فيه أنّه ليس بدلاً من (إِلَه) ولا من (رَجُلٍ) في قولِك : لاَ رَجُلَ إِلاَّ زَيْد ، إنّما هو بدلٌ من

والثّـاني : أنّ (إلاَّ) بِمعنـى (غيـر) ، و (غيـر) فـي الأصـل خبـر (لا) فلمّـا قُدّرت بـ (إلاَّ) انتقل إعرابُها إلى ما بعدها فصار مرفوعًا كما كانت مرفوعةً ، فكانِ الخبر في اللفظ وليس بخبرٍ في الحقيقة ؛ لأنّه معرفةٌ محضةٌ ، و (إلَـهٌ) نكرةٌ محضةٌ ، وهو لا يُخبر بالمعرفة

المحضة عن النّكرة المحضة ، فيكون الخبر في الأصل في معنى (إلاَّ) وعلى تقدير (غير) ،
أي : لاَ إِلَهَ غَيْرُهُ[1] ، وهذا أقربُ على الأُصول .)) [2] .

ـــ قولـــه عنـــد بيانـــه لقولـــه I : ⓵ ⊠○❄❄💣✳⊠▫✦✧♊⬆✦⊞

⊞✦⬆✦·✦✈ ⑤✍⊠✝⚐○✡⊞⋒✦ ✍✝✐✦○♦➔⑤☠
➔✦⊕✦⊕✦⬆♦⑤☠ ⑤✍⊠○✦✈✦♦⬆✍✦ ⊠✝⬆♊
❸❄♦⅄✦⬆✦✈✓◆ ⑩✡↗⊠➤♦ ⑤✍⇕②✝☹☹☉♊⌑⇧
➔✦①✦② ⊞❄✦✍⊟❷❄♦⅄♦⬆⊃✦ ⑤✍✉✦⇨☺
✦•✡⊞❻❄❄♉⑥ ⓵ [3] : (((لَـــوْ) فـــي قولـــه : ⓵ ⊠✝⬆♊
❸❄♦⅄✦⬆✦✈✓◆ ⑩✡↗⊠➤♦ ⑤✍⇕②✝☹☹☉♊⌑⇧ ⓵ فيهـا
خـلافٌ ، قيـل : هـي بِمعنـى (أَنْ) علـى تقـدير : وَدُّوا أَنْ تُسَوَّى ، فتكـون فـي حُكم المفعول لـ (وَدَّ) ؛ لأنّه . . .[4] ، وفيه ما فيه ؛ لأنّ الحرف الذي هو غير عاملٍ لا يكون بِمعنى الحرف العامل ؛ لأنّ في ذلك هدمَ الأُصول ، وهـي علـى هذا القول لا تحتاج إلى جوابٍ .

وقيل : هي بِمعنى الامتناع على أصلها ، وجوابُها محذوفٌ مُتقدّمٌ عليها ، تقديره :

الضّمير المُستكنّ في الخبر المحذوف ، فإذا قُلنا : لاَ رَجُلَ إلاَّ زَيْد ، فالتّقدير : لاَ رَجُلَ كَائِنٌ أو مَوْجُودٌ إلاَّ زَيْد ، كما تقول : مَا أَحَدٌ يَقُومُ إلاَّ زَيْدٌ ، فـ (زَيْدٌ) بدلٌ من الضّمير في (يَقُوم) لا من (أَحَد) ، وعلى هذا يتمشّى ما ورد من هذا الباب ، فليس بدلاً على موضع اسم (لا) ، وإنّما هو بدلٌ مرفوعٌ من ضميرٍ مرفوعٍ ، ذلك الضّمير هو عائدٌ على اسم (لاَ) ، ولولا تصريح النّحويّين أنّه بدلٌ على الموضع من اسم (لاَ) لتأوّلنا كلامهم على أنّهم يُريدون بقولِهم : بدلٌ من اسم (لاَ) ، أي : من الضّمير العائد على اسم (لاَ .)) ، (البحر المُحيط : 75/2 .) .

(5) انظر : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 330/1 ، الفريد : 399/1 ، اللباب في عُلوم الكتاب : 115/3 .) .

(1) انظر : (البحر المُحيط : 75/2 .) .
(2) (المُستنهى : أ/107أ .) .
(3) (النّساء : 42 .) .
(4) كلمتان لَمْ أتبيّنهما .

لَـوْ تُسَـوَّى بِهِـمُ الأَرْضَ لَـوَدُّوا ، كمـــــا قــال :
. [1] ((. . . .)) [2] .

ـــــ قولــــه عنـــــد بيانــــه لقولــــه I :
: ((قولـــــه : [3]
منصوبٌ على أحد أربعـــة

أشياء[4] :

إمّا على البدل من (أَجْرٍ) [5] ، وفيه اعتراضٌ ، وهو أنّ (دَرَجَاتٍ) جمعٌ ، و (أَجْرٌ)

---

(1) (القلم : 9 .) .

(2) (المُستنهى : ب/15ب .) .
وقد مضى في : (1060 _ 1061 .) القول في هذه المسألة .

(3) (النّساء : 96 .) .

(4) أجاز فيه الزّجّاج شيئًا خامسًا ، وهو كونه منصوبًا على التّوكيد لـ (أَجرٍ عظيمٍ) ؛ لأنّ الأجر العظيم هو رفع الدّرجات من الله Ψ والمغفرة والرّحمة .
انظر : (معاني القُرآن وإعرابه : 94/2 .) .
كما أجاز فيه ابن عطيّة شيئًا سادسًا ، وهو النّصب على إضمار فعلٍ على أنْ يكون تأكيدًا للأجر ، كما يُقال : لَكَ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ عُرْفًا ، كأنّه قيل : أعْرِفُهَا عُرْفًا .
انظر : (المُحرّر الوجيز : 98/2 .) .

(5) مـــن الآيـــة السّـــابقة لَهـــا ، ونصّـــها :
، (السُّورة نفسها : .) .

مُفردٌ ، وفي الأُصول أنّه لا يُبدل الْمُفرد من الجمع ، ولا يُبدل الجمع من الْمُفرد .

فالجوابُ عن ذلك أنّ (أَجْرًا) وإنْ كان لفظه لفظ الْمُفرد فهو بِمعنى الجمع ؛ لأنّه يَشتمل على أشياء كثيرةٍ ؛ من حيث أنّه جزاءٌ على الإعمال .

ويجوزُ أنْ يكون منصوبًا على معنى النّعت لـ (أَجْرٍ) على تقدير : أَجْرًا مُضَاعَفًا[1] .

ويجوزُ أنْ يكون منصوبًا على معنى الحال ، تقديره : شَيْئًا مِنْهَا فَوْقَ شَيْءٍ ، أي : على هذه الحال[2] ، وفيه ما فيه .

فإنْ اعترض مُعترضٌ فقال : إنّ (أَجْرًا) نكرةٌ ، والحال لا تقع من النّكرة .

قيل له : قد نُعتَ بقوله : [illegible] ، فجرى مجرى قوله : [illegible] [3] .

وقيل : هو منصوبٌ بِنَزع الخافض ، أي : بـ (دَرَجَاتٍ) [4] ، وأوّل الأقوال أقربُها إلى الأُصول .)) [5] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]

[illegible]

وانظر في كون (درجات) بدلاً من (أجرٍ) : (معاني القُرآن وإعرابه : [illegible] ، المُحرّر الوجيز : [illegible] ، الكشّاف : [illegible] ، البيان في غريب إعراب القُرآن : [illegible] ، التّبيان في إعرابه : [illegible] ، الفريد : [illegible] ، البحر المُحيط : [illegible] .) .

(1) لَمْ أقف عليه فيما بين يديّ من مصادر .

(2) انظر : (الكشّاف : 587/1 ، الفريد : 782/1 ، البحر المُحيط : 93/4 ، الدُّرّ المصون : 417/2 .) .

(3) نصّها : [illegible] ، (الدّخان : [illegible] .)

قال أبو حيّان مُعترضًا على من أجاز فيه الحاليّة : ((وهذا لا يظهر ؛ لأنّه لو تأخّر لَمْ يجز أنْ يكون نعتًا لعدم المُطابقة ؛ لأنّ (أجرًا عظيمًا) مُفردٌ ، ولا يكون نعتًا لـ (درجاتٍ) ؛ لأنّها جمعٌ .)) ، (البحر المُحيط : [illegible] .) .

(4) انظر : (التّبيان في إعراب القُرآن : 384/1 ، البحر المُحيط : 39/4 ، الدُّرّ المصون : 417/2 .) .

(5) (المُستنهى : ب/28أ .) .

♦❶□❄❄·☹☼⑤ 🖃✋💧⇖✞⌦⌖➔ ♌•✞⌦⌖➔ ✋💧⇖✞⌦
🕮➩🙩⌖❍⌖❄❸ ⑥⌖✓ ⇧🖎□⌖✡← ⑥⌖⇗✞⌫⌖❄➷
♊➢🏲✞⌦ ➲💣⌘⑤ 💻⑥❄❄⌖⇗💧❄❼⌘❍⌖❄▦ ⌖🡅💧⇙⌖➔
➲⌘💣⑥⌖❄➷ 🕮♍•✞⌦⌖➔ ⑥⌖⇗🏲✞⌦ ⓿☼🙩⌖▦
✡➲♊🙵❄⌖❷⌖⓿🖫❼🙤⑤ ⑥❄⌖❷⌖❄←⑥✞🙼
♑➲⑥⌖❄❻💧❄⌫🏲☼❻⌦🙤⑤ ⑥⌖⮙💧⇗✞⌫⌖❄➷
☠❖⑤🡅💧←⑥✞🙼 ➲💣⌘⑤⌖➔ 🕮➩🙩⌖❍⌖❄❸ ⑥✈⌖⮙✡✓
②♉①⑥⌖♋✡✈⊙ ♈🡅⌖🡅□❄❄·💣⌘⑤
⌘❍⌖🏵🏲✞❍⌫❄✡⌫❄➷ ♉⇩💻⑥➚❄❄⅄✡←➔
✡🕭➲♊🙵❄⌖”⌖❻←☹☼②⇳🙤⑤ 🏲✡🕘🕗⌖🙪💧🙣🖫❻✡✓
➲☹✞⑤ ♊➢💧✽✞⌦ ☺➩💧🖃🙤⑤ 💧➲🏲✡🙵⌖⑨💧▦
💧☺➩☺➩💧🖃🙤⑤⌖➔ 🕭☠⑤🡅🏲☼⌫✡✪⌖❄❸
⑩✡🙩☼🙣⌘✈ ✸⌖⇘□⇩❅ ⮫⌖⌫✡”⮹💧🖬 🕔 [1] : ((قوله : 🕕
⑤✞☹➲ ❸❄⌖✪✡⌫☼🏲🡅⑤☠🕭 🕔 (أَنْ) في موضعِ نصبٍ على أنّه بِنَزعِ الخافضِ ، وهو (لام) الأجل بشرط تقديره (لاَ) محذوفة وهي تُراد ، تقديره : لِئَلاَّ تَضِلُّوا ، وموضعُ الجملة النّصب على أنّه مفعولٌ من أجله[2] ، ويجوز أنْ يكون موضعها النّصب أيضًا على حذف المُضاف ، ذلك المُضاف منصوبٌ أيضًا على أنّه مفعولٌ من أجله ، تقديره : يُبيِّنُ الله لَكُمْ كَرَاهَةَ أَنْ تَضِلُّوا ، أو خَوْفَ أَنْ تَضِلُّوا[3] ، وهذا أقربُ إلى الأُصول .)) [4] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I : 🕕 ➔⌖🙪⌖⅄✡⑨💧❄🡅⑤❖☠
⑤✞☹①✞🏲② ❸⌖🙩☼🡅✗➚ ➷❄✡❷♊❄❄⓿⌖➔♌
➷❄⌖⮰⌖❄⮙💧🡅⑤☠ ❼☼⮹➩☺ ➔⌖✧❄❄➚⮙💧✈🡅⑤☠
❸❄⌖⑥⑦➩ ⑤🙤🖃💧➩☺ ⮫⌖⌫✞”♊⇗⌘⮹♊ ❼☼➢⌖✈

---

(1) (النّساء : 176 .) .
(2) هذا منسوبٌ إلى الفرّاء ، والكسائيّ في (الدُّرّ المصون : 475/2 .) ، والكُوفيّين في : (البحر المُحيط :
830/4 ، الدُّرّ المصون : 485/2 .) .
وانظر : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 241/1 .) .
(3) هذا منسوبٌ إلى المُبرّد في : (الدُّرّ المصون : 485/2 .) ، وعُزي إلى البصريّين في : (معاني القُرآن وإعرابه : 137/2 ، البحر المُحيط : 830/4 .) .
وهو أوجه من الأوّل ؛ لأنّ (((لا) لا تُضمر ، وإنّ المعنى : يُبَيِّنُ الله لَكُم كَرَاهَةَ أَنْ تَضِلُّوا ، ولكن حُذفت (كراهة) ؛ لأنّ في الكلام دليلاً عليها ، وإنّما جاز الحذف عندهم على حدّ قوله : 🕕 ➔⌖✦♊❄❄❄⌖☹🙣⌘ ⑤🙤⌦🖫🙜⌖❍⬄▦❄⌖➔⌖ 🕔 [يوســـف:🖹🖰] ، فحذف الأوّل جائزٌ ، ويبقى المُضاف يدلّ على المحذوف .)) ، (معاني القُرآن وإعرابه : 🖹/🖮🗏🗀 .) .
(4) (المُستنهى : ب/41أ .) .

: ((و (كَثِيْرٌ) مرفوعٌ على وجوهٍ ، قِيل : على البدل ، وقيل : هو الفاعل ، و (الواو) علامةٌ للجمع ، لا ضمير جمعٍ ، والوجهان غير مُستقيمين على الأُصول . . . .)) [2] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I :

: [3]

((قوله :

في (تَعْلَمُ) هاهُنا خلافٌ في تعدّيه ، فمنهم من يقول : هو بِمعنى : (تَعْرِفُ) ، والمعرفة تتعدّى إلى واحدٍ لا غير[4] ، وفي هذا القول من المُنازعة بين أهل الأُصول ما فيه[5] .

ومنهم من يقول : هو على حاله يتعدّى إلى اثنين ، أحدهُما محذوفٌ تقديره : تَعْلَمُ مَا فِيْ نَفْسِي وَاقِعًا ، أَوْ مُحَقَّقًا ، أو شيئًا من جنس ذلك[6] ، وهذا أقــــرب إلى

---

(1) (الْمائدة : 71 .) .
(2) (المُستنهى : ب/59أ _ ب .) .
وقد ذهب التّفصيل في هذه المسألة في : (156 _ 157 .) .
(3) (الْمائدة : 116 .) .
(4) انظر : (معاني القُرآن وإعرابه : 223/2 ، البحر المُحيط : 417/4 .) .
(5) حيث ذكروا فيه كثيرًا من المعاني المُتقاربة .
انظر : (الجامع لأحكام القُرآن : 242/5/3 .) .
(6) لَمْ أقف عليه فيما بين يديّ من مصادر .

الأُصول .)) [1] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I :

: ((هذه الآية جليّةٌ ليس فيها من غريب الإعراب إلاّ معنى (ثُمَّ) ؛ لأنّها[3] موضوعةٌ للتّعقيب ، والتّرتيب ، والمُهلة نقيضة (للفَاء) ، وليس فيها هاهُنا ترتيبٌ ؛ لأنّه قال : ، وقــال : ، وقولــه : قبل خلق آدم ، فلا بُدّ من أحد أمرين : إمّا أنْ تكون (ثُمّ) للاستئناف دون العطف على تقدير : ثُمَّ أَنَّا نُخْبِرُكُمْ أَنَّا قُلْنَا للمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا[4] ، وإمّا أنْ تكون (ثُمّ) بمعنى (الوَاو) التي لا تدلّ على ترتيبٍ ، كأنّه يُريدُ : خَلَقْنَاكُمْ وَصَوَّرْنَاكُمْ وَقُلْنَا ، ولا ترتيب في هذه الأفعال[5] ، وكونُها للاستئناف أقربُ إلى الأُصول .)) [1] .

---

(1) (المُستنهى : ب/71أ .) .
(2) (الأعراف : 11 .) .
(3) في : (المخطوطة .) : (لأنّه) .
(4) انظر : (معاني القُرآن وإعرابه : 322/2 .) .
(5) هذا رأي الأخفش في : (معاني القُرآن : 321/1 .) .
وردّه الزّجّاج بقوله : ((وهذا خطأٌ لا يُجيزه الخليل وسيبويه وجميع من يُوثق بعربيّته ، إنّما (ثُمّ) للشّيء الذي يكون بعد المذكور قبله لا غيره ، وإنّما المعنى في هذا الخطاب ذكر ابتداءُ خلق آدم أوّلاً ، فإنّما المعنى : إنَّا بَدَأْنَا خلق آدم ثُمّ صوّرناه ، فابتداء خلق آدم التّراب ؛ الدّليل على ذلك قولــــه Y : [آل عمران:] ، فبدأ الله خلق آدم تُرابًا ، وبدأ خلق حوّاء من ضلعٍ من أضلاعه ثُمّ وقعت الصُّورة بعد ذلك ، فهذا معنى (خَلَقْنَاكُم ثُمّ صَوَّرْنَاكُم) ، أي : هَذَا أَصْلُ خلقكم ، ثُمّ خلق الله نُطفًا ثُمّ صُوِّرُوا ، فـ (ثُمّ) إنّما هي لِما بعد .)) ، (معاني القُرآن وإعرابه :
.) .

ـــــ قولـــــه عنـــــد بيانـــــه لقولـــــه I : [illegible]

[illegible] (2) : ((خبر (إنَّ) في قولـه : [illegible] في موضـع (لاَ) وهـي مُقدّرةٌ بـ (غَيْر) ، أي : غَيْــرُ مُفَتَّحَــةٍ[3] ، وجـاز الإخبـار وإنْ كـان الخبر غيـر[4] المُخبـر عنـه لأجـل السّـبب وهـو الضّـمير فـي (لاَ تُفَـتَّحُ لَهُـم) ، وبالإسناد[5] يجوزُ مُخالفة الخبر للمُخبر عنه ، ومُخالفة النّعت للمنعوتِ على ما هو مُقرّرٌ في الأُصول .))[6] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible] (7) : ((وقوله : [illegible] (لَوْلاَ) للامتنـاع هاهُنا ؛ لأنّه امتنع بِها الجواب لوجود الابتداء ، و (كِتَابٌ) مُبتدأٌ ، وخبره محذوفٌ لا يظهر في الأصول .))[8] .

---

(1) (المُستنهى : ب/113ب .) .
(2) (الأعراف : 40 .) .
(3) انظر : (الفريد : 299/2 .) .
(4) (غير) مُعادةٌ في : (المخطوطة .) .
(5) كذا قرأتُها .
(6) (المُستنهى : ب/119ب .) .
(7) (الأنفال : 68 .) .
(8) (المُستنهى : ب/155ب .) .

ذكر صدر الأفاضل أنّ هذه المسألة من المسائل التي دقّق فيها النّحويّون ، واعتلّ لحذف خبر (لَوْلاَ) بقوله : ((إنّما حُذف خبر المُبتدإ لسدّ جواب (لَوْلاَ) مسدّه ، ومعنى سدِّ جواب (لَوْلاَ) مسدَّه ، كون جوابِ (لَوْلاَ) دالاًّ عليه ، وأنّه كذلك ؛ لأنّك لَمّا جعلتَ ما وقع من امتناع الثّاني معلولَ الأوّلِ فقد جعلتَه دالاًّ على الأوّل محكومًا عليه بالوجود ضرورةَ أنّ الشّيء الوجوديّ بدون ذلك

ـ قوله عند بيانه لقوله I : ✡⇱♊"✞⌫⌖⇨⑧✡❷☼✍ ⇨⑧✡❷☼ ♌ ⓵
⑤☺✞←❄✞⇨⇱♦✋ ⇗⌖⇧ ❸⌖⬆⌖①②⇨☺⬇♦
⇗❄⌖⑥☺✞←❄✞⇨⇱♦✋ ⊞♦✪♑❄❄⌫☼⇨⇱♦✋
➔⌖⊞▒❄⌖↗♊•✡▒⇱✡ ⑤*♦✠⌧✞⇘◆ ⇗⌖○⌖⑤⑦♑
⑤✍⌧⅄⌖✈❄⇞✡✐⊙✡ ◷ (1) : ((وقوله : ⓵ ⇗⌖⇧
❸⌖⬆⌖①②⇨☺⬇♦ ◷ شرطٌ ، وجوابه (الفَاء) في قوله : ⓵
⇗❄⌖⑥☺✞←❄✞⇨⇱♦✋ ◷ (2) . . . . ، ومنهم من يقول (مَنْ) في موضع جرٍّ على البدل من (الْهَاء) في (عَلَيْهِ) على تقدير : كُتِبَ عَلَى مَنْ تَوَلاَّهُ[3] ، والأوّل هـــو الوجه[4] ؛ لأنّ في [هذا] القول تعسُّفًا ومُخالفةً للأُصول .)) [5] .

2 _ الاستدلال ببيان العلّة :

أفصح عُلماء الأُصول أنّ هذا الأصل يأتي على نوعين :

أ _ بيان علّة الحُكم والاستدلال بوجودها في موضع الخلاف ليُوجد بِها الحُكم .

ب _ بيان علّة الحُكم والاستدلال بعدم وُجودها في موضع الخلاف ليُمنع بِها الحُكم[6] .

وقد أشار ابن يعيش إلى هذا الأصل في مُؤلّفاته ، ومن ذلك ما يأتي :

ـ قولـه : ((. . . . ، وإنّما لَمْ تُنعت المُشتقّات ؛ لأنّها مُشابِهةٌ للأفعال ، والأفعال لا تُنعت ، ومُشابَهتُها للأفعال من قِبَل أنّها مُحتملةٌ للضّمائر .)) (1) .

يستحيل أنْ يُجعل عليّةً لغيره ، والحُكم بالوجود على الأوّل بأنّه هو المُبتدأ ليس إلاّ خبر المُبتدإ .)) ، (التّخمير : 270/1 .) .

(1) (الحجّ : 4 .) .

(2) انظر : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 86/3 ، البيان في غريب إعرابه : 138/2 ، التّبيان في إعرابه : 932/2 .) .

(3) انظر : (معاني القُرآن للفرّاء : 215/2 .) .

(4) انظر : (اللباب في علوم الكتاب : 16/14 .) .

(5) (المُستنهى : ج/72ب .) .

(6) انظر : (لُمع الأدلّة : 132 ، الاقتراح : 328 _ 329 ، فيض نشر الانشراح : 1069/2 .) .

ـ قوله : ((وإنّما شرطنا أنْ تكون الحال نكرةً[2] ؛ لأنّها بِمنْزلة الخبر ، وأصل الخبر
أنْ يكون نكرةً[3] ، والمُخبر عنه معرفةً لتتّضـــــــح

الفائدة .)) [4] .

ـ قوله في علّة عدم جواز ترخيم المندوب : ((أمّا أنّه لا يجوزُ ترخيم المندوب ؛ فلأنّ علامة النُّدبة تُخلُّ بالتّرخيم ؛ لأنّ علامة التّرخيم حذفٌ وعلامة النُّدبة إثباتٌ ، وهذان مُتنافيان ، فامتنع ذلك .)) [5] .

ـ قوله في علّة كون الفعل بعد (لَنْ) منصوبًا : ((إنّما وجب كونه منصوبًا ؛ ليُعلم أنّه مُستقبلٌ كما تقدّم[1] ؛ وإنّما وجب أنْ يكون مُستقبلاً ؛ لأنّ (لَنْ)

---

(1) (التّهذيب : 145 .) .
(2) هذا هو الأصل عند جمهرة النّحويّين ، قال الدّمامينيّ : ((الحال واجب التّنكير ، وهذا هو الأصل ؛ لأنّ المقصود بيان الهيئة ، والهيئة تحصل بالنّكرة كما تحصل بالمعرفة ، إلاّ أنّ النّكرة أولى لخفّتها ولكونِها الأصل .)) ،
(تعليق الفرائد : 169/6 .) .
وانظر : (شرح التّسهيل : 325/2 _ 326 ، شفاء العليل : 523/2 ، توجيه اللمع : 203 .) .
وأجاز يُونس والبغداديّون مجيئها معرفةً قياسًا على الخبر .
انظر نسبته إليهم في : (المُساعد : 11/2 .) .
أمّا الكُوفيّون فأجازوا ذلك بشرط أنْ يكون فيها معنى الشّرط ، نحو : عَبْد الله المُحْسِنَ أفضل منه المُسيءَ ، وإلاّ فلا يجوز : جَاءَ زَيْدٌ الرّاكبَ .
انظر نسبته إليهم في : (المصدر السّابق .) .
(3) انظر : (همع الهوامع : 239/1 .) .
وذكر ابن عقيل أنّ هذين القولين فيهما ضعفٌ ، حيث قال : ((وكلا القولين ضعيفٌ ، أمّا أوّلُهما ؛ فللفرق بين الخبر والحال ، إذْ السُّكوت على الاسم وعدم غلبة الاشتقاق في الخبر يدفع إيْهـــــام النّعتيّـــــة ، بخـــــلاف الحـــــال ، والسّـــــماع قليـــــلٌ مُـــــؤولٌ . =
= وأمّا ثانيهما ؛ فلاحتمال غير الحاليّة فيما ذكروه ، وهو كون (المُحسن) و (المُسيء) خبري (كان) مُضمرة ، أي : إذَا كَانَ .)) ، (المُساعد : 11/2 .) .
(4) (التّهذيب : 216 .) .
(5) (المُحيط : 25/4ب .) .
وقد علّل ابن القوّاس عدم ترخيمه بقوله : ((لأنّ المُراد من النُّدبة مدّ الصّوت ، ومن التّرخيم حذفه وقطعه فتنافيا .)) ، (شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 1068/2 .) .

في لُغة العرب موضوعةٌ لنفي الأبد إلى ما لا نِهاية لـه[2] ؛ فلهذا فُسِّر قولـه تعالى : ﴿ ⌦✞⌂ ❸ ❄✦❍✦▫❄❄❅⁋❶✡⬂ ﴾ [3] على أنّه لا يجوزُ رؤية الباري تعالى لا في الدّنيا ولا في الآخرة لَمّا كانت (لَنْ) لنفــي الأبد .)) [4] .

ـ قوله : ((وإنّمــا جاز أنْ تُقدّر (فِي) بِمعنى (مَع) ؛ لأنّهمـا يتقاربـان من حيث إنّ الظّرف والمُصاحبة يرجعان إلى حُكمٍ واحدٍ من طريق الاتّصال ؛ لأنّ الشّيء المُظرفَ مُتّصلٌ بظرفه ، والمُصاحَبَ مُتّصلٌ بالصّاحب .)) [5] .

ـ قوله في أنّ (الباء) قد تكون بِمعنى (الواو) : ((وقد ذكر المُفسِّرون لَها معنًى يكون خامس عشر إنْ صحّ ، وهو أنْ تكون بِمعنى (الواو) ، ويعود المجرور معــها

مرفوعًـا ، وذلـك فــي مثـل قولــه تعــالى : ﴿ ⮳❄✦⅄✦⑨✡✈♋♊ ❿❄✡♌✦⮙♊•✡ ⊙✦❿❄✡✈ℊ⇨ ﴾ [6] ، قــالوا التّقــدير : فَسَـبِّحْ وَالحَمْــــدُ لِرَبِّــــكَ[7] ، وكـــــذلك قولــــه تعــــالى : ﴿ ✖❖🕮 ➔✦⑤✍⌦🖫℘✦⌫✞⌂♑ ➔✦♈✦⑥ ▦✦⅄❄◘⏲⇧❍♦➔➲✦ . ♈✦⑥💻 ⑤✞☹←❶⇨ ❿❄✡❶✡⮵♊⮙✦➔✡ ⊙✦❿❄✈✡ℊ⇨ ❿✡⮙✦❿♊❄❶❄♦⬆➲⌧ ﴾ [8] ، أي : مَـا أَنْـتَ وَالنِّعْمَـةُ لِرَبِّـكَ[9] ، وهذا تقديرٌ لا يُجوّزه النُّحاة[10] ؛ لأنّ غرضهم بالمُعاقبة للحروف أنْ يُحذف

---

(1) إحالـةٌ إلـى قولـه : ((. . . . ، ومنهـا أنّـه مُستقبلٌ صريحٌ لا يحتمـل الحـال .)) ، (المُحيط : 99/4أ .) .

(2) سبق تحقيق القول في معناها في : (928 .) .

(3) (من 143 : الأعراف .) .

وقد مضى نصّها في : (362 _ 363 .) .

(4) (المُحيط : 99/4أ .) .

وقد سبق في : (363 .) البيان في حُكم رؤية الله Ψ في الدّنيا والآخرة .

(5) (التّهذيب : 216 .) .

(6) ورد فــي سـورتين مـن القُـرآن الكـريْم ، ونـصّ أولاهِمـا : ﴿ ⮳❄✦⅄✦⑨✡✈♋♊ ❿❄✡♌✦⮙♊•✡ ⊙✦❿❄✡✈ℊ⇨ ➔✦❀♦⍝ ♈✈✡⍝✦ ⑤✍⌦⅄⇨☺❄⁋❿✡•✡▦⍝✦ ﴾ ، (الحجر : 🖰👁♉ .) .

(7) انظر : (الكشّاف : 817/4 .) .

(8) (القلم : 1 _ 2 .) .

(9) انظر : (الكشف والبيان : 9/10 ، البحر المُحيط : 236/10 .) .

(10) قال أبو حيّان : ((هذا تفسير معنًى لا تفسير إعرابٍ .)) ، (البحر المُحيط : 🗀🗁/🕱🗏🗎 .) .

المُعاقَبُ ويحُلَّ محلَّهُ المُعاقِبُ ، ويأخذَ حُكمه وعمله ويستقيمَ الكلام على هذه الحال ، وهذا قد خرج عن اللفظ والمعنى .

أمّا اللفظ ؛ فمن حيث إنّ (الواو) استئنافيّةٌ لا تعمل الجرّ ، وأمّا المعنى ؛ فمن حيث إنّ معنى الابتداء غير معنى المجرور ؛ لأنّ الابتداء يرجع في التّحقيق إلى الفاعل ، والمجرور يرجع في التّحقيق إلى المفعول ، ودُخول المفعول في باب الفاعل خللٌ عظيمٌ ؛ من حيث إنّ الاسم الواحد لا يكون فاعلاً مفعولاً من جهةٍ واحدةٍ . . . .)) [1] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I : ⌚ ⑥⌖⬈✞⌧✞☹⑥⌖✦ ♊•❄⌖❄⌇ ⌚
⬄➢💧✿✡⌫♊❄⑨⌖❄⌇ ⓿✡✈✓ ♍⊲⬄⬆❄⌖❄⌇
⑥⌖⬈✡❄⑩ ☠⑤⬆💧⊗⌖⑨◘✧✞☹⑤ ☺➪◳💧❄❼
⓿✡✈✓ ⌚ : قوله : ⌚ ((: [2] ⌚ ⬈⬅❄▦⌘⬤❄✡✐✍❄✞⌀
⬄➢💧✿✡⌫♊❄⑨⌖❄⌇ ⌚ في موضع نصبٍ على أنّه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ ، تقديره : قَدْ سَأَلَهَا قومٌ سُؤالاً كَائِنًا مِنْ قَبْلِكُم .

ولا يجوزُ أنْ يكون نعتًا لـ (قَومٍ) ؛ لأنّ (قَوْمًا) شخصٌ ، و (مِنْ قَبل) ظرف زمانٍ ، وظرف الزّمان لا يُنعتُ به الأشخاص .)) [3] .

ـ قوله عند بيانه لقوله I : ⌚ ➔⌖⑤⌘⬤💣⬤🖫
✡⌀⑤③⇩ ⬄⓿✡✈✓ ➢💧✿✍❄⌖❄⬇♊”○⬈⌖⊗☹✞⑤
♊➢💧✿⌖❄⬅⬆💧✓⬆💧⅄⌖❄▦ ⬈✖♊⬆⌖⬀⬄⬤✡⮷
✦💧⬆▭⇩③ ⑤✍⌧🖫⬉⌖○⑤➪⑦✡✑
▦❄💧⌀⌖❷✡✈❄❄⌫❄💧⬆➲⌖
♊➢💧❀③⇩💻⑥⌖❄⬇♊❄⑩☹✞⑤
📖♊➢💧❀③⇩💻⑥⌖⅄✡⬅ ⌖➲⬆💧”♊⊗⌖❷◘⅄⌖❄▦⌖➔
⓿✡✈✓ ♍⇩➪💻④⌖❄⑩ ➢💧✿✡⌧✍⌖○ ⌚⌖➔
⌚ : قوله ((: [4] ⌚ ♍◳”✡⌚⌚⌖⬀ ♊➢💧✿❄✈✡❄⑩✈⌖⊙
➔⌖⑤⌘💣⬤🖫 ⌚ ظرف زمانٍ في الأصل ، ولكنّه عمل هاهُنا إلى أنْ صار مفعولاً لفعلٍ محذوفٍ ، تقديره : وَاذْكُرُوا وَقْتَ نَجَاتِكُم وَنِعْمَةَ الله عَلَيْكُم بالنّجَاةِ ليشكرُوا عَلَيْهَا .

---

(1) (المُحيط : 137/4أ _ ب .) .
(2) (الْمائدة : 102 .) .
(3) (المُستنهى : ب/66أ .) .
وقد مضى في : (808 _ 810 .) القول في حُكم نعت الأشخاص بظروف الزّمان .
(4) (الأعراف : 141 .) .

ولا يجوزُ أنْ يكون ظرفًا ؛ لأنّ الظّرف مفعولٌ فيه ، وذلك يُؤدّي إلى أنْ يُذكروا في ذلك الوقت ، وهو مُستحيلٌ .)) [1] .

3 _ الاستدلال بعدم النّظير في الشّيء على نفيه :

أشار عُلماء الأصول إلى أنّ هذا الأصل إنّما يكون فيما إذا ثبت لَمْ يخْفَ دليلُه فيُستدلّ بعدم الدّليل على نفيه[2] .

وهذا الأصل محدود الذّكر عند ابن يعيش ، حيث برز في الصّور الآتية :

أ _ قوله : ((قوله تعالى : ⓵ ➔✦⬋♦✦🡅✦ ⑤ ⌦🖫⌧🙢✦⚛✦🡒♦ ♦✦⇨•☺✡☸❄❄♉ ⑥ ⓵ [3] . . . . وقد اختُلف في العامل في (مُصَدِّقًا) في هذا الموضع ، فقيل : إنّ العامل فيه معنى الابتداء[4] ، وهذا ضعيفٌ ؛ لأنّ المعنى لا يعمل إلاّ الرّفع ، وقيل : إنّ العامل فيه فعلٌ محذوفٌ ، تقديره : وَهُوَ الحَقُّ نَزَلَ مُصَدِّقًا[5] ، وهذا أيضًا ضعيفٌ ؛ لأنّ الفعل لا يعمل وهو محذوفٌ إلاّ إذا دلّ عليه دليلٌ ، ولا دليل هاهُنا ، وقيل : إنّ العامل فيه هو ما في (الحَقّ) من معنى الفعل[6] ؛ لأنّ (الحَقّ) بِمعنى الواجب ، كأنّه يُريد : وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقًا ، والتّلخيصُ :

---

(1) (المُستنهى : ب/134أ .) .
(2) انظر : (لُمع الأدلّة : 142 ، الاقتراح : 330 .) .
(3) (من 91 : البقرة .) .
وقد مضى نصّها في : (🗁✆⌨ .) .
(4) هذا القول منسوبٌ إلى ابن خروف في : (تسهيل الفوائد : 112 ، شرحه : 358/2 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابنه : 336 ، منهج السّالك : 210 ، توضيح المقاصد والمسالك : 717/2 ، المقاصد الشّافية :
78/2 ، همع الهوامع : 245/2 .) .
(5) قاله الورّاق في : (علل النّحو : 365 .) ، والهمذانيّ في : (الفريد : 339/1 .) ، وابن النّاظم في :
(شرح ألفيّة أبيه : 336 .) ، وصحّحه المُراديّ في : (توضيح المقاصد والمسالك : 717/2 .) ، والسّمين
في : (الدّرّ المصون : 303/1 .) ، وابن عادل في : (اللباب في علوم الكتاب : 287/2 .) ، والسّيوطيّ في : (همع الهوامع : 245/2 .) ، وعُزي إلى سيبويه في : (توضيح المقاصد والمسالك : 717/2 .) .
(6) قاله ابن بابشاذ في : (شرح المُقدّمة المُحْسِبَة : 311/2 _ 312 .) ، والعُكبريّ في : (التّبيان في إعراب القُرآن : 93/1 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 288/1 .) ، وعُزي إلى الزّجّاج في : (تسهيل الفوائد : 112 ، شرحه : 358/2 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابنه : 336 ، منهج السّالك : 210 ، توضيح المقاصد والمسالك : 717/2 ، المقاصد الشّافية : 78/2 ، همع الهوامع : 245/2 .) .

وَهُوَ الذِي يَجِبُ اتِّبَاعُهُ فِيْ حَالِ تَصْدِيْقِهِ وَهُوَ لاَ يَكُونُ إلاَّ مُصَدِّقًا[1] _ والله أعلم _ .))[2] .

ب _ قولـه : ((. . . . الفعـلُ إذا حُـذف وهـو يُـراد فـي مواضـع كثُـر استعمالُها فأغنى كثرةُ الاستعمال عن ذكر الفعل لِما فُهِم المعنى ؛ اختصـارًا وإيجازًا ، فكان الفعل كأنّـه موجودٌ إذْ[3] الأصل أنّـه لا يجوزُ أنْ يعمل الفعل وهو محذوفٌ إلاّ أنْ يدلّ علـــيه دليلٌ .))[4] .

ج _ قوله : ((. . . . ومذهب الفرّاء أنّ (مُذْ) , و (مُنْذُ) مُركّبان من حرفٍ واسمٍ في الأصل ، فالحرف (مِنْ) ، والاسم (ذُوْ) ، ويقول[5] : أصل (مُذْ) ، و (مُنْذُ) : (مِنْ ذُوْ) ، فحُذفت (الواو) تخفيفًا ، وبقيت (الذّال) مضمومةً في (مُنْذُ) ، وساكنةً في (مُذْ) ، ووجب تسكينها عنده[6] ؛ لشبهها[7] بالحروف المُركّبة من حرفين ، نحو : (عَــنْ) ، و (مِنْ) ، ويقول : ما بعدهُما بِمثابة الصّلة لَهُما . وهذا قولٌ لا دليل عليه ، ولا مُلجىء إليه .))[8] .

4 _ الاستحسان :

هـو أصـلٌ اختلـف العُلمـاء فـي الأخـذ بـه ، وفـي تعريفـه ، يقـول أبـو البركـــات

وفي المسألة قولٌ رابعٌ هو : أنّ العامل فيه هو ما دلّت عليه الإشارة المُنبئة عنها (الألف) ، و (اللام) .

وهذا القول للسُّهيليّ في : (نتائج الفكر : 398 .) .

(1) هذا هو القول الصّحيح ؛ لظهور التّكلّف في الرّأيين السّابقين له .

انظر : (توضيح المقاصد والمسالك : 717/2 ، همع الهوامع : 245/2 .) .

(2) (المُحيط : 59/4ب _ 60أ .) .

(3) في : (المخطوطة .) : (إذًا) .

(4) (المُحيط : 125/4أ .) .

(5) في : (المخطوطة .) : (وَيقُولون) .

(6) في : (المخطوطة .) : (عنده) .

(7) في : (المخطوطة .) : (لشبهه) .

(8) (المُحيط : 152/4ب _ 153أ .) .

وللمسألة تفصيلٌ وقع في : (230 _ 232 .) .

الأنباريّ : ((اعلم أنّ العُلماء اختلفوا في الأخذ بالاستحسان ، فذهب بعضهم إلى أنّه غير مأخوذٍ به ؛ لِما فيه من التّحكّم ؛ وترك القياس ، وذهب بعضهم إلى أنّه مأخوذٌ به .

واختلفوا فيه ، فمنهم من قال : هو ترك قياس الأُصول لدليلٍ ، ومنهم من قال : هو تخصيص العلّة ، . . . . ، أمّا ما حُكي عن بعضهم أنّ الاستحسان : هو ما يستحسنه

الإنسان من غير دليلٍ ، فليس عليه تعويلٌ .)) (1) .

وابن يعيش _ وإنْ كان استعماله له نادرًا _ إلاّ أنّه يُعدّ من العُلماء الذين يرون الأخذ بالاستدلال به .

وهُناك صورتان يظهر فيهما استعماله له ، وهُما :

أ _ قوله في الخلاف الواقع بين (مُذْ) ، و (مُنْذُ) من حيث المُخالفة بينهما : ((. .

. . ، والمذهبُ بين المذهبين هو الصّحيح ، وهو أنْ يُقال : إنّهما شيءٌ واحدٌ يجوزُ

استعمال أحدهِما في محلّ الثّاني ؛ لأنّ كُلّ واحدٍ منهما يحسُن فيه شيءٌ ، ولا يحسنُ في صاحبه ، وهذا موجودٌ في أنّ الأحكام تستوي ، ويجوزُ أنْ يُغلّب أحدُها على الثّاني استحسانًا لا وجوبًا ؛ والدّليلُ على صحّة هذا قولُهم : (لَدُ) ، و (لَدُنْ) ، وهو أنّهما موضوعان لحكمٍ واحدٍ ، وقد حُذفت (نُون) أحدهِما ، فلَمْ يكن للحذف تأثيرٌ .)) (2) .

ب _ قوله عند بيانه لقوله I : (3) : (((يَعْمَلُوْنَ) فيه ضميرٌ منصوبٌ هو العائدُ إلى

(1) (لُمع الأدلّة : 133 _ 134 .) .
(2) (المُحيط : 161/4أ .) .
وسيأتي إيضاح هذه المسألة في : (230 _ 232 .) .
(3) (الأنعام : 132 .) .

(مَا) ، وهو على تقدير : عَمَّا يَعْمَلُوْنَهُ ، وحُذف المفعول هاهُنا استحسانًا .)) [1] .

5 _ الاستدلال بالباقي :

وهو السّبر والتّقسيم ، حيث يذكرُ جميع الوجوه المُحتملة ، ثُمّ يسْبُــرُها ، أي
يختبرها ، فيبقى ما يصلح ، وينفي ما عداه بطريقه[2] .

وقد عرّفه ابن الحاجب بقوله : ((حصر كُلّ علّةٍ عُلّل بِها الحُكم ، وإبطال ما لا يصلح للتّعليل منها ، وإبقاء واحدة ، فتتعيّن علة له .)) [3] .

وذكر أبو البركات الأنباريّ أنّ الاستدلال بالسّبر والتّقسيم ضربان :

أحدهُما : أنْ تذكرَ الأقسام التي يجوزُ أنْ يتعلّق بِها الحُكم ، فيبطلها جميعًا ، فيبطل بذلك قوله .

والآخر : أنْ تذكرَ الأقسام التي يجوزُ أنْ يتعلّق بِها الحُكم ، فيبطلها ، إلاّ الذي يتعلّق الحُكم به من جهته ، فيصحّ قوله[4] .

وقد ورد هذا الأصل عند ابن يعيش في مواضع لا بأس بِها ، وهي :

أ _ قوله في حدّ (الفعل) بأنّه : ((ما دلّ على فاعلٍ وزمانٍ مُعيّنٍ ، وهذه حقيقةٌ جامعةٌ
صحيحةٌ ؛ لأنّه يجوزُ فيها العكسُ والطّردُ ، تقول كُلّ فعلٍ يدلّ على فاعلٍ وزمانٍ مُعيّنٍ ، وكُلّما دلّ على فاعلٍ وزمانٍ مُعيّنٍ فهو فعلٌ ، فأمّا قولُهم : الفعل ما تصرّف ولحقه الضّميرُ ، وقولُهم : ما دلّ على حدثٍ وزمانٍ ومكانٍ وفاعلٍ ومفعولٍ ، فليس بحقيقةٍ جامعةٍ ؛ لأنّ من الأفعال ما لا يتصرّف ، كـ (نِعْمَ) ، و (بِئْسَ) ، وما شاكلها ، ومنها ما لا يدلّ على مفعولٍ ، كالأفعال اللازمة ، مثل : (شَرُفَ) ، و (ظَرُفَ) ، ومنها ما لا يدلّ على حدثٍ ، مثل : (كَانَ) وأخواتِها ، ومنها ما لا يدلّ على مكانٍ ، كأفعــال
الباريّ سُبحانه .

فلَمْ يبق إلاّ أنّ الفعل ما دلّ على فاعلٍ وزمانٍ مُعيّنٍ ؛ لأنّه لا بُدّ لكلّ فعلٍ من فاعلٍ إمّا مُظهرًا ، أو مُضمرًا ؛ ولا بُدّ له من زمانٍ يقعُ فيه .)) [5] .

---

(1) (المُستنهى : ب/103أ .) .
(2) انظر : (الاقتراح : 283 .) .
(3) (مُنتهى الوصول في علمي الأُصول والجدل : 133 .) .
(4) انظر : (لُمع الأدلّة : 127 _ 131 .) .
(5) (التّهذيب : 38 .) .
وقد وقع التّفصيل في هذا الحدّ في : (79 _ 80 .) .

ب _ قولـه فـي حدّ (الفعـل المُتعدّي) : ((هو مـا دلّ علـى مصدرٍ وفاعلٍ ومفعولٍ به ، وإنّما قُلنا : مفعول بـه احترازًا من المفعول لـه وهو المفعول من أجلـه ، والمفعول معه وهو المنصوب بـ (واو) (مـع) ، والمفعول فيـه وهو الظّرفان من الزّمان والمكـان ، والمفعـول المُطلق وهو المصدر ؛ لأنّ هذه المفعولات كُلّها ينصبها الفعلُ سواءً كان مُتعــدّيًا
أو لازمًا .
فلَمْ يبقَ إلاّ أنّ المُتعدّي ما تعدّى إلى مفعولٍ به ، نحو : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا .
)) [1] .

ج _ قولـه : ((إنْ كـان فعلُ الجماعـة المُـذكّرين مُعتلّ (الـلام) بـ (الألـف) حذفـتَ
(الألف) وأبقيتَ قبلهـا الفتحـة تـدلّ عليهـا ، وأتيـتَ بـ (واو) الضّمير مُحرّكـةً بالضّمّ لالتقاء السّاكنين في مثل : (تَدْعُنَّ) ، و (تَخْشُنَّ) ؛ لأنّ في هذا الفعل حرفين محـذوفينِ وهُما (الـواو) ، و (الألـف) ولا بُدّ من دليلٍ عليهمـا ، فلـو فتحتَ ما قبل (النّون) لكانت الفتحة دليلاً على (الألف) ولا دليل على (الواو) ، ولـو ضـممتَ مـا قبلهـا لكانـت الضـمّة دلـيلاً علـى (الـواو) ولا دليـل علـى (الألف) .
فلَـمْ يبـقَ إلاّ أنْ تُثبـتَ (الـواو) مُتحرّكـةً بالضّـمّ ؛ لأنّ العرب لا تحـــذف (الواو) ،
و (الألف) إلاّ وقبلهما ما يدلّ عليهما ، فالفتحة تدلّ على (الألـف) ، والضّمّة تدلّ على (الواو) ، بخلاف (الياء) فإنّها تُحذف ولا يبقى عليهـا دليـلٌ ، وهذا مُطّردٌ في التّصريف ؛ ألا ترى أنّك تقول : (ارْمُـوا) ، و (امْشُـوا) ، وأصلـه : (ارمِيُوا) [و (امْشِيُوا)] ، فتحـذف (اليـاء) وتضـمّ مـا قبـل (الـواو) ، ولا يبقـى دليـلٌ علـى (اليـاء) ، قـال الله تعـالى : [illegible] [2] ،
وقـــــالى تعـــــالى : [illegible] [3] ، وكان الأصل : (رَضِيُوا عَنـه) ، و (حَتَّـى يُعْطِيُـوا) ، فحذفتَ (اليـاء) ولَـمْ تُبقِ عليهـا دليلاً ،

(1) (التّهذيب : 42 .) .
(2) (من 119 : الْمائدة .) .
وقد مضى نصّها في : (92 _ 93 .) .
(3) (من 29 : التّوبة .) .
وقد مضى نصّها في : (93 .) .

فإذا قُلتَ : لَتَخْشَوُنَّ الله ، فإنّما حذفتَ (الألف) لالتقاء السّاكنين ، والسّاكنان (الألف) ، و (الواو) في الأصل ؛ لأنّ أصلها السّكون _ أعني (الواو) _ فلمّا حذفتَ (الألف) التقى بعدها أيضًا ساكنان وهُما (الواو) ، و (النُّون) السّاكنة المُدغمة في (نُون) التّأكيد ، فحُرّكت (الواو) لالتقاء السّاكنين ؛ لأنّ حذفها يخلّ ، وخُصّت بحركة الضّمّ ؛ لأنّها لو حُرّكت بالفتح أشبه فعلُ الجماعة فعلَ الواحد المُذكّر ، ولو حُرّكت
بالكسر أشبه فعلُ الجماعة أيضًا فعلَ المُفرد المُؤنّث ، وكلاهُما لا يجوزُ في أُصول
التّصريف ولا في المعنى .

فلَمْ يبْقَ إلاّ تحريكُ (الواو) بالضّمّ ليصحّ التّعليل ، قال الله تعالى : [illegible][1] ، وقال تعالى : [illegible] .))[2] .

د _ قوله في أنّ من أقسام التّنوين : ((تنوين إشعارٍ بالصّرف دونَ التّمكين ، وهو في المقصورات المُنصرفة ، وفي المنقوص في حال رفعه وجرّه ، مثاله في المقصورات : فَتًى ،
ومَلهًى ، ومَغْزًى ، وما شاكل ذلك . هذا التّنوين تنوين إشعارٍ بصرف هذا الاسم وليس بتنوين التّمكين والإعراب ؛ لأنّه لو كان تنوين التّمكين والإعراب لكانت الحركات مُختلفاتٍ ، والاسم غير مُحرّكٍ[3] .

فلَمْ يبقَ إلاّ أنّه تنوين إشعارٍ بالصّرف .

---

(1) نصّها : [illegible] ، (آل عمران : [illegible] .) .

(2) (التّهذيب : 370 _ 371 .) .
ونصّ الآية : [illegible] ، (التّكاثر : [illegible] .) .

(3) انظر : (شرح الحُدود النّحويّة : 202 .) .

ومثاله في المنقوصات : هَذَا قَاضٍ ، وغَازٍ ، و : مَرَرْتُ بِقَاضٍ ، وَغَازٍ ، هذا التّنوين أيضًا إشعارٌ بصرف الاسم ، ولا يجوزُ أنْ يكون تنوينَ عوضٍ عن (اليَاء) المحذوفة ؛ لأنّها حُذفت لأجله ، والشّيء لا يُعوّض مِمّا حُذف لأجله ؛ ألا ترى أنّك تقول : هَذَا قَاضِيٌ ، فتثقل الحركةُ على (الياء) ، فتحذفها منها لثقلها ، واعتلال (الياء) فتبقى (الياء) ساكنةً ،
والتّنوين بعدها بِمنْزلة (النّون) السّاكنة ، فيلتقي ساكنان ، فتحذفُ (الياء) لالتقائهما ، فيكون حذف (الياء) ضرورةً للتّعليل .
ويجوزُ أنْ يكون هذا التّنوين تنوين الإعراب والتّمكين ؛ لأنّه على حــــاله في
التّقدير .)) [1] .

ز _ قوله في علّة وجوب رفع المفعول إذا أُقيم مُقام الفاعل عند حذفه وحقّــه
النّصب : ((اعلمْ أنّ هذا المفعول لَمْ يُرفع إلاّ حرصًا على ألاّ يبقى الفعلُ بغير فاعلٍ
لفظًا ، ولا معنًى ؛ لأنّه إذا حُذف الفاعلُ في المعنى ثُمّ حُذف حُكمه في الإعراب أخلّ بالمعنى خللاً عظيمًا .
فلَمْ يبقَ إلاّ رفع المفعول ؛ لئلاّ يُحذف الفاعلُ وحُكمه جميعًا ، وحُكمه الرّفع في الإعراب ، وإنّما خُصّ المفعول بأنْ يقوم مقامه ؛ لأنّه أصل ما يطلبُه الفعلُ عندما ينتقلُ ؛ ولأنّه لا يُشكلُ على السّامع أنّه مفعولٌ في المعنى ، فإذا قُلتَ : ضُرِبَ زَيْدٌ ، دلّ المعنى على أنّ (زَيْدًا) مفعولٌ ، ودلّ الإعرابُ على أنّه فاعلٌ في اللفظ لَمّا كان مرفوعًا[2] ، فافهم ذلك .)) [3] .

ط _ قوله في أنّ المُبتدأ لا يكونُ إلاّ جامدًا ، أو في حُكمه : ((وشرطنا أنْ يكون المُبتدأ جامدًا ، أو في حُكم الجامد ؛ لأنّه لو كان مُشتقًّا لوجبَ أنْ يحتمل الضّمير ، ولو احتمل الضّمير لَمْ يخلُ ذلك الضّمير من عائدٍ يعودُ إليه

---

(1) (التّهذيب : 410 _ 411 .) .
(2) انظر : (اللباب في علل البناء والإعراب : 158/1 ، شرح المُفصّل : 70/7 ، المُلخّص في ضبط قوانين العربيّة : 294/1 .) .
(3) (المُحيط : 44/2ب _ 45أ .) .
قال الشّلَوبِين : ((ارتفع المفعول في (ضُرِبَ) ؛ لأنّ (ضُرِبَ) حديثُ المفعول كما كان (ضَرَبَ) حديثُ الفاعل ، فكان المفعول في (ضُرِبَ) عُمدةً كما كان الفاعلُ في (ضَرَبَ) عمدةً ؛ فلذلك وجب له من الرّفع أعني للمفعول في (ضُرِبَ) ما وجب للفاعل في (ضَرَبَ) .)) ، (شرح المُقدّمة الجُزُوليّة الكبير : 233/1 .) .

، فإنْ كان عائدًا إلى ما قبل المُبتدإ فذلك محالٌ ؛ لأنّه لا مذكور قبل المُبتدإ ؛ لكون المُبتدإ أوّل الكلام ، وإنْ كان ذلك الضّمير عائدًا إلى ما بعده فذلك محالٌ أيضًا ؛ لأنّ الضّمائر لا تعودُ إلى ما بعدها .

فلَمْ يبقَ إلاّ أنّ المُبتدأ لا يكونُ إلاّ جامدًا لئلاّ يحتمل الضّمير فيختلّ معناه ، والجامدُ مثل : (زَيْد) ، و (عَمْرو) ، و (رَجُل) ، و (فَرَس) ، وما شاكل ذلك .)) [1] .

ع _ قوله في علّة كون فعل التّعجّب لازمًا : ((وإنّما وجب أنْ يكون فعلُ التّعجّب

لازمًا ؛ لوجهين :

أحدهُما : أنّه أكثر ما سُمِع منقولاً من أفعال الطِّباع التي هي : (شَرُفَ) ، و (ظَرُفَ) ، و (كَرُمَ) ، و (قَبُحَ) ، و (جَمُلَ) ، وما شاكل ذلك ، وهذه كُلّها لازمةٌ في الأصل .

والثّاني : أنّ فعل التّعجّب لو كان مُتعدّيًا لطلب مفعولاً بنفسه ، ومفعولاً ثانيًا بتعدّي (الهمزة) التي في أوّله ، ولو كان كذلك لكان يقع التّعجّب من اسْمين مُختلفين أحدهُما غير الثّاني ؛ لأنّ (الهمزة) تطلب أنْ يكون مفعولُها غيرَ مفعول الفعل في مثل قولكَ : نَهَبَ زَيْدٌ الْمَالَ ، فإذا أتيتَ بـ (الهمزة) قُلتَ : أَنْهَبَ زَيْدٌ عَمْرًا الْمَالَ ، فلو صُغتَ من هذا شيئًا للتّعجّب لَمْ يُعلم أيّ الاسْمين تعنيه بالتّعجّب ، ولو عَنيتَ أحدَهُما لَمْ يكن أولى من الثّاني بالتّعجّب ، فيبطل حين ذلك التّعجّب بالفعل المُتعدّي في الأصل .

فلَمْ يبقَ إلاّ أنْ يكون الفعل لازمًا ، ثُمّ تدخل عليه (همزة) النّقل فتنقله إلى التّعدّي

إلى المُتعجَّبِ منه ، وإنّما وجب الإتيان بِهذه (الهمزة) ؛ لأنّ الفعل لا ينصبُ مفعولاً ظاهرًا إلاّ أنْ يكون مُتعدّيًا بنفسه ، أو مُعدًّى بغيره ، وهذه (الهمزة) من آلات التّعدّي _ كما تقدّم على هذه الصّيغة _ [2] ، فصار معها بِمنْزلة المثل السّائر لا ينتقل عمّا هو

---

(1) (المُحيط : 50/2ب .) .

(2) إحالةٌ إلى قوله : ((. . . . ويظهر التّعدّي بِمنْزلة (الهمزة) . . .)) ، (المُحيط : 49/4ب .) .

عليه ؛ ولِهذا لَمْ يتصرّف[1] .
وقد دقّ على بعضهم هذا ، فاعتقده اسْمًا ، واحتجّ بجواز تصغيره ، وليس بشيءٍ .)) [2] .

ل _ قوله في وقوع التّمييز بعد الفعل والفاعل : ((يقع التّمييز بعد الفعل والفاعل ، نحو قولُهم : << تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا . >>[3] ، و : << تَصَبَّبَ بَدَنُهُ عَرَقًا . >>[4] ، و : << طِبْتُ بِهِ نَفْسًا . >>[5] ، و : << قَرَّ بِهِ عَيْنًا . >>[6] ، وما شاكلَ ذلك يجري مجراه ، وهو مع هذا النّوع يُقدّرُ في التّحقيق فاعلاً ؛ لأنّك إذا قُلتَ : طِبْتُ بِهِ نَفْسًا ، كان المعنى : طَابَتْ بِهِ نَفْسِي ، وكذلك : ضِقْتُ بِهِ ذَرْعًا : ضَاقَ بِهِ ذَرْعِي ؛ بدليل أنّ (الطِّيْبَ) في الحقيقة راجعٌ إلى (النّفْسِ) ، وكانت (النَّفْسُ) في الأصل مُضافةً إلى الفاعل ، فتقدّم المُضاف إليه فولِي الفعلَ فرُفِع به ، وتأخّر المُضافُ فلَمْ يجُزْ رفعُه لئلاّ يكونَ للفعل فاعلان على غير الاشتراك ، وجرُّه مَمتنعٌ بغير إضافةٍ ، ولا حرف جرٍّ . فلَمْ يبقَ إلاّ نصبُه ، وخرج على سبيل التّبيين والتّفسير .)) [7] .

---

(1) انظر : (الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 100 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 962/2 _ 963 .) .
(2) (المُحيط : 51/4أ _ ب .) .
وقد وقع الحديث حول فعل التّعجّب من حيث الفعليّة والاسْميّة في : (.) .
(3) انظر هذا القول في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 173/2ب ، المُفصّل : 83 ، كشف المُشكل : 313 .) .
(4) انظر هذا القول في : (كشف المُشكل : 313 .) .
(5) انظر هذا القول في : (اللمع : 120 ، البيان في شرحه : 230 ، كشف المُشكل : 313 ، المُتّبع : 350/1 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 576/1 .) .
(6) انظر هذا القول في : (شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 576/1 .) ، و _ برواية : (قَرَرْتُ) _ في : (البيان في شرح اللمع : 230 .) .
(7) (المُحيط : 73/4أ _ ب .) .
قال ابن بابشاذ : ((لا يجوزُ أنْ يتقدّم التّمييز على المُميّز سواء كان العامل فيه فعلاً أو معنى فعلٍ ، فالفعل مثل : تَفَقَّأْتُ شَحْمًا ، و : تَصَبَّبَ عَمْرٌو عَرَقًا ، و : امْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً ، وإنْ كان الفعل مُتصرّفًا خلافًا للحال ؛

هـ _ قوله في (الكاف) من حيث الحرفيّة والاسْميّة : ((. . . . . . فلَمْ يبقَ إلاّ أنّ (الكاف) حرفٌ في لفظه لا يتعلّق لتضمّنه المعنى بلفظه ، وهو اسمٌ في معناه ، ويُقدّر بـ (مثل) الذي يُفيدُ التّشبيه .)) [1] .

و _ قوله في إعراب (بَعُوضَةً) من قــوله I :

. . . .)) : [2]

فلَمْ يبقَ إلاّ أنّ الصّحيح الوجه الأوّل ، وهو مذهب

البصريّين ، والكسائيّ ، وثعلب _ في أحد قوليه _ . . . .)) [3] .

وعلّة ذلك أنّ هذا المنصوب مرفوعٌ في المعنى فاتّسع فيه ، فكما لا يجوزُ تَقديْمه على الفعل وهو فاعلٌ في حال رفعه فكذلك حُكمه في حال نصبه ؛ يدلّ على ذلك أنّك إذا قُلتَ : تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا ، فمعناه : تَفَقَّأَ شَحْمُ زَيْدٍ ، وإنّما عملت أنْ نقلت المجرور فرفعته بالفعل اتّساعًا ، ولَمْ يجُز رفع المُضاف ؛ لأنّ فعلاً واحدًا لا يكـون له فاعلان من غير اشتراكٍ ، ولَمْ يجُز جرّه ؛ لعدم معنى الإضافة ، فلَمْ يبقَ خروجه منصوبًا تفسيرًا أو تبيينًا .)) ،

(شرح الجُمل في النّحو : 173/2ب .) .

وقد مضى في : (874 _ 881 .) التّفصيل في حُكم تقديْم التّمييز على المُميّز .

(1) (المُحيط : 142/4ب _ 143أ .) .

وقد ذهب القول في (الكاف) من حيث الحرفيّة والاسْميّة في : (695 _ 711 .) .

(2) (البقرة : 26 .) .

(3) (المُستنهى : أ/19ب _ 20أ .) .

وقد سبق في : (414 _ 418 .) بيان الأوجه الإعرابيّة الواردة في (بعوضة) .

ي _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]

[illegible] (1) : ((قوله : [illegible] يُقرأ (نَزَّلَ) بفتح (النّون) و (الزّاي) (2) ، وبضمّ (النّون) وكسر (الزّاي) (3) على ما لَمْ يُسمّ فاعـلـه ، فيكون موضع (أَنْ) مع الفتح النّصب على أنّه مفعولٌ لـ (نَزَّلَ) (4) ، أو الرّفع على أنّه مفعولٌ أُقيم مُقام الفاعل لـ (نُزِّلَ) (5) ، وفي صلة (أَنْ) على الوجهين إشكالٌ وهو أين تكون الصّلة ، وكيف يكون السّبك وهو لا يتقدّرُ في اللفظ .

فلَمْ يبقَ إلاّ أنّ (أَنْ) مُخفّفةٌ من الثّقيلة ، واسْمُها فيها مُقدّرٌ على معنى : أَنَّكُمْ إذَا سَمِعْتُمْ ، وخبـر (أَنْ) فـي موضـع الجُملـة وهـي (إذَا سَمِعْتُمْ) ، وأنْ تُسـبك بالمصدر الذي هو

---

(1) (النّساء : 140 .).
(2) هذه قراءةٌ منسوبةٌ إلى عاصم في : (السّبعة : 239 ، التّيسير : 81 ، التّجريد : 212 ، غيث النّفع : 86) .
(3) هذه قراءةٌ منسوبةٌ إلى السّبعة ، عدا عاصم في : (المصادر السّابقة .) .
(4) انظر : (الكشف عن وُجوه القراءات السّبع : 400/1 ، شرح الهداية : 258/2 _ 258 ، حُجّة القراءات : 217 .) .
(5) انظر : (الكشف عن وُجوه القراءات السّبع : 400/1 ، شرح الهداية : 258/2 _ 259 .) .
=

الكون ، تقديره : وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ كَونَكُمْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ الله .)) [1] .

* * * * * * * * * *

= قال مكّيّ بن أبي طالب : ((وضمّ (النّون) أحبّ إليّ ؛ للإجماع على ذلك .)) ، (الكشف عن وُجوه القراءات السّبع : 400/1 .) .

(1) (المُستنهى : ب/35أ .) .

وانظر : (الفريد : 805/1 ، الدُّرّ المصون : 443/2 .) .



موقفه من النّحويّين واتّجاهه النّحويّ





الكلام على موقف ابن يعيش من النّحويّين يتّخذ النّمط الآتي :

1 _ البصريّون :

ابن يعيش أحد العُلماء الذين امتثلوا مثال البصريّين ، ونسجوا على منوالِهـم ، ودخلوا في غمارهم .

وقد صرّح بِهم ابن يعيش في ستّة عشر موضعًا[1] .

وموقفه منهم سواء بالتّصريح أو خلافه يظهر في شيئين :

أ ـــ الاختيار :

اختار ابن يعيش جمهرةً من المسائل التي قال بِها البصريّون ، ومن ذلك ما يأتي :

ـــ فعل الأمر مبنيٌّ .

حيث قال : ((. . . جميع أفعال الأمر التي هي غير مُضارعةٍ ، نحو : (قُـــمْ) ، و (اقْعُدْ) ، و (اضْرِبْ) ، و (اخْرُجْ) ، وهي مبنيّةٌ على الوقف ؛ لأنّها لَمْ تُضارع ، فلزمت أصل البناء وهو الوقف .)) [2] .

ـــ ناصب المفعول به الفعل وما جرى مجراه[3] .

حيث قال : ((أمّا المفعول : فهو كُلّ اسمٍ أو مُقدّرٍ بالاسم من الحُروف والظُّروف ، انتصب بوقوع الفعل عليه سواءً كان الفعل مُقدّمًا أو مُؤخّرًا ، أو مُوجـــبًا أو منفيًّا .)) [4] .

ـــ الفصل بين (كان) واسْمها بمعمول الخبر غير جائزٍ .

حيث قال : ((يَمتنع أنْ يلي (كان) ما انتصب بغيرها ، لو قُلتَ : كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ

---

(1) انظر : (التّهذيب : 22 ، 284 ، 400 ، المُحيط : 55/2أ _ مرّتين _ ، 61ب ، 66ب ، 16/3أ ، 119/4أ ، 141أ ، 152ب ، 257أ ، 161ب ، المُستنهى : أ/3أ ، 20أ ، 32ب .) .

(2) (التّهذيب : 99 .) .

وما ذكره ابن يعيش مذهبٌ منسوبٌ إلى البصريّين في : (الإنصاف : 524/2 ، الغُرّة في شرح اللمع : 57/2ب ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن خروف : 167/1 .) .

(3) وقع بيان المسألة في : (863 _ 867 .) .

(4) (التّهذيب : 102 .) .

آكلاً ، لَمْ يجُز .)) [1] .

ــ (ما) النّافية عملت في الجُزأين .

حيث قال : ((أمّا ما عمل (ما) ؟ ، فعملها رفع الأسْماء ، ونصب الأخبار .)) [2] .

ــ المُبهمات يُنعتُ ويُنعتُ بِها .

حيث قال : ((. . . . قسمٌ يُنعتُ ويُنعتُ به : وهو المُبهمات[3] ، ولا يُنعتُ إلاّ بِما فيه (الألف) و (اللام) بشرط أنْ يكون جامدًا ، نحو قولكَ : مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ[4] ، ولا يُنعتُ بِها إلاّ الأعلام ، نحو : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا ؛ وإنّما نُعتت المُبهمات ليزول الشّكّ الذي فيها ؛ ونُعتَ بِها لأنّ فيها معنى الاشتقاق .)) [5] .

ــ النّكرات لا تُؤكّد[6] .

حيث قال : ((يَمتنع أنْ تُؤكّد النّكرات ، لو قُلتَ : أَكَلْتُ رَغِيْفًا كُلَّهُ ، لَمْ يجُز .)) [7] .

ــ (حتّى) من حُروف العطف .

---

(1) (التّهذيب : 123 .) .
وما ذكره ابن يعيش مذهبٌ منسوبٌ إلى البصريّين في : (شرح التّسهيل : 367/1 ، همع الهوامع : 375/1 ، شرح ابن طُولون : 213/1 .) .

(2) (التّهذيب : 135 .) .
وما ذكره ابن يعيش مذهبٌ منسوبٌ إلى البصريّين في : (الإنصاف : 165/1 ، شرح ابن طُولون : 220/1 .) .

(3) ويُخرّج ما ظاهره ذلك على البدل أو عطف البيان ، وهذا مذهب البصريّين .
انظر نسبته إليهم في : (المُساعد : 419/2 ، همع الهوامع : 121/3 .) .

(4) في إعرابه خلافٌ بين النّحويّين على مذهبين وقع ذكرهُما في : (764 _ 765 .) .

(5) (التّهذيب : 144 .) .

(6) مضى شرح المسألة في : (723 _ 736 .) .

(7) (التّهذيب : 152 .) .

حيث قال : ((أمّا كم أدوات العطف ؟ ، فهي عشرةٌ ، وهي : (الواو) ، و (الفاء) ، و (ثُمّ) ، و (حتّى) [1] . . . .)) [2] .

ــ لا يُعطف بـ (لكن) بعد الإيجاب .

حيث قال : (((لكن) . . . . ، ولا يُعطف بها إلاّ بعد نفيٍ ، مثل (بَل) في مثل : مَا جَاءَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو ، فإنْ لَمْ يكُن قَبلها نفيٌ وجب أنْ تأتي بعدها بكلامٍ تامٍّ ، تقول : جَاءَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو قَعَدَ عَنَّا .)) [3] .

ــ المفاعيل خمسةٌ .

حيث قال : ((. . . أوّلُها : المفعول المُطلق _ وهو المصدر _ ، والثّاني : المفعول بـه . . . . ، والثّالث : المفعول فيه _ وهو الظّرفان من الزّمان والمكان _ ، والرّابع : المفعول له _ وهو المفعول من أجله _ ، والخامس : المفعول معه _ وهو المنصوب بـ (واو) (مع) _ ، وهذه الخمسة أُصول المنصوبات ؛ لأنّها مفعولةٌ كُلّها .)) [4] .

ــ المصدر لا يتحمّل الضّمير [5] .

حيث قال : ((يَمتنع . . . . ، وأنْ يتحمّل الضّمير .)) [6] .

ــ المفعول معه منصوبٌ بالفعل بوساطة (الواو) [7] .

حيث قال : ((الواجبُ نصب هذا المفعول معه بعد (الواو) والفعل .)) [8] .

---

(1) كون (حتّى) من حُروف العطف _ وإنْ كان العطف بِها قليلٌ _ هو مذهبٌ منسوبٌ إلى البصريّين في :
(المُساعد : 454/2 .) .
(2) (التّهذيب : 160 .) .
(3) (المصدر السّابق : 162 _ 163 .) .
وما ذكره ابن يعيش مذهبٌ منسوبٌ إلى البصريّين في : (اللباب في علل البناء والإعراب : 427/1 ، المُساعد : 466/2 ، همع الهوامع : 185/3 .) .
(4) (التّهذيب : 166 .) .
وكون المفاعيل خمسةً مذهب البصريّين .
انظر نسبته إليهم في : (شرح ألفيّة ابن مالك لابن طُولون : 364/1 .) .
(5) مضى إيضاح المسألة في : (775 _ 776 .) .
(6) (التّهذيب : 171 .) .
(7) مضى توضيح المسألة في : (174 _ 178 .) .
(8) (التّهذيب : 183 .) .

ــ لا يجوز نداء ما فيه (الألف) و (اللام) [1] .

حيث قال : ((يَمتنع أنْ يدخل حرف النّداء على ما فيه (الألف) ، و (اللام) إلاّ في اسم الله تعالى ؛ لكثرة استعماله في الدّعاء ، فيجوزُ أنْ تقول : يَا الله اغْفِرْ لِيْ ، ولا يجوزُ في غير اسم الله تعالى ، وإنّما لَمْ يجُز ؛ لأنّ حرف النّداء زائدٌ ، و (الألف) ، و (اللام) زائدتان ، والكلمة الواحدة لا يجتمع فيها زائدان من أوّلِها .)) [2] .

ــ (إن) الشّرطيّة هي الجازمة لفعلي الشّرط[3] .

حيث قال : ((وقد اختُلف في جازمهما ، فقال قومٌ : إنّ الجازم للفعلين جميعًا (إنْ) الشّرطيّة ، وقال قومٌ : (إنْ) الشّرطيّة جزمت فعل الشّرط ، وفعل الشّرط جـــزم
الجواب ، وقال قومٌ : الشّرط جزم الجواب ، والجواب جزم الشّرط على حسب ما اختلفوا في المُبتدإ والخبر ، وأوّل الأقوال أصحّها[4] _ والله أعلم _ .)) [5] .

ــ أعرف المعارف المُضمرات. . . .[6] .

حيث قال : ((أعرف المعارف المُضمرات ، وبعدها الأعلام ، وبعدها المُبهمات ، وبعدها ما دخله (الألف) ، و (اللام) ، وبعدها المُضافُ إلى هذه الأربعة .)) [7] .

ــ (نعم) و (بئس) فعلان[8] .

حيث قال : ((. . . . ، والصّحيح أنّهما فعلان ؛ لِما قدّمنا من الاحتجاج .)) [9] .

---

(1) مضى توضيح المسألة في : (774 _ 775 .) .
(2) (التّهذيب : 197 .) .
(3) مضى إيضاح المسألة في : (131 _ 133 .) .
(4) وهو رأي البصريّين .
(5) (التّهذيب : 296 .) .
(6) مضى توضيح المسألة في : (140 _ 143 .) .
(7) (التّهذيب : 414 .) .
(8) مضى توضيح المسألة في : (167 _ 171 .) .
(9) (المُحيط : 38/1أ .) .

ـ العامل في الفاعل هو الفعل[1] .

حيث قال : ((الفاعل : هو كُلّ اسمٍ ارتفع بإسناد الفعل إليه .))[2] .

ـ العامل في المُبتدإ والخبر هو الابتداء[3] .

حيث قال : ((. . . . أمّا في معرفة عامل المُبتدإ والخبر فاختلف فيه على خمسة أقوالٍ :

قال قومٌ : عاملهما الذي رفعهما جميعًا معنويٌّ ، وهو اهتمامك بذكر المُبتدإ ، وجعلك له أوّلاً في الرّتبة لثانٍ يأتي بعده تتمّ فائدته . . . . ، وهذا اختيار الشّيخ طاهر بن أحمد _ رحمه الله _ .

واعلم أنّ بين البصريّين والكوفيّين في هذه الأقوال خلافاتٌ يطول شرحُها ، ولا فائدة في ذكرها إذا ذكرتُها لك هاهنا ، وإنّما الغرضُ سِواها ، والأصحّ من هذه الأقوال ما

ذهب إليه الشّيخ طاهر بن أحمد .))[4] .

ـ الفعل المُضارع مرفوعٌ لمُشابهته الاسم[5] .

حيث قال : ((. . . . فالمعنويّ ينقسم إلى ضربين : عامل الفعل المُضارع ، وهو مُشابَهتُهُ لاسم الفاعل عند البصريّين ، وقال بعض الكوفيّين : بل عامله عدم النّواصب والجوازم ؛ لأنّهم يفرّون من أنْ يكون المعنى عاملاً . . . .))[6] .

ـ دُخول (إلاّ) بعد (ما زال) وأخواتِها[7] .

حيث قال : ((ما لزم أوّله (ما) ، نحو : (مازال) ، و (ما برح) ، و (ما انفكّ) ،

---

(1) ستأتي المسألة مشروحة في : (1214 _ 1215 .) .
(2) (المُحيط : 27/2أ .) .
(3) سبق شرح المسألة في : (607 _ 622 .) .
(4) (المُحيط : 54/2ب _ 55أ .) .
(5) سيأتي في : (1209 _ 1210 .) بيان المسألة .
(6) (المُحيط : 55/2أ .) .
(7) ذهب في : (656 _ 662 .) بيان المسألة .

و (ما دام) ، و (ما فتىء) ، لا يجوزُ أنْ تقول في شيءٍ منها[1] : مَا زَالَ زَيْدٌ إلاَّ عَالِمًا ، وَمَا انْفَكَّ زَيْدٌ إلاَّ ظَرِيْفًا ، وإنّما امتنع ذلك ؛ لأنّ هذه الأفعال التي لزم أوّلَها (ما) وإنْ كان لفظها لفظ النّفي فهي في المعنى مُوجبةٌ ؛ لأنّها بِمعنى النّفي قبل دُخول (ما) ؛ لأنّك إذا قُلتَ : زَالَ زَيْدٌ ، نفيتَ ، فإذا جئتَ بحرف نفيٍ نفيتَ النّفي ، فعاد إيجابًا ، فقلتَ : مَا زَالَ زَيْدٌ عَالِمًا ، نفيتَ عنه العلم بعد وجوبه ، وامتنع ذلك ؛ لأنّك تُصيّر مُوجبًا للخبر نافيًا له في حالةٍ واحدةٍ ، وذلك مُحالٌ عند المُحقّقين .)) [2] .

ــ جواز إبدال المُضمر من المُضمر .

حيث قال : ((يجوز بدل المُضمر من المُضمر ، نحو قولك : رَأَيْتُهُ إيَّاه ، فـ (إيَّاه) بدلٌ من (الْهاء) في (رَأَيْتُهُ) .)) [3] .

ــ الفعل مُشتقٌّ من المصدر[4] .

حيث قال : ((. . . . والمفعول المُطلق بخلاف ذلك لَمْ يقع عليه حرفٌ من حروف الجرّ بل استغنى عنها ؛ لأنّه الأصل من المفعولين ، والفعل مُشتقٌّ منه ؛ بدليل أنّ المصدر صناعيٌّ ، أي : مُفتقرٌ إلى صانع صنعه وأحدثه ، والفعل صياغيٌّ ، أي : مصوغٌ للأزمنة الثّلاثة التي هي : الْماضي ، والحال ، والمُستقبل .)) [5] .

ــ العامل في المفعول من أجله الفعل[6] .

حيث قال : ((. . . . فأمّا قول الفرزدق[7] :

يَكَادُ يُمْسِكُهُ عِرْفَانَ رَاحَتِهِ رُكْنُ الحَطِيْمِ إذَا مَا جَاءَ يَسْتَلِمُ[8] .

فالعاملُ في (عِرْفَانَ) لأنّه مفعولٌ من أجله (يُمْسك) لا (كَادَ) ، فافهم ذلك مُوفّقًا _ إنْ شاءَ الله تعالى _ .)) [9] .

---

(1) (أَنْ تقول) : مُقحمةٌ في : (المخطوطة .) .
(2) (المُحيط : 67/2أ .) .
(3) (المصدر السّابق : 91/2ب .) .
وما ذكره ابن يعيش مذهبٌ منسوبٌ إلى البصريّين في : (همع الهوامع : 152/3 .) .
(4) مضت المسألة مشروحةً في : (308 _ 310 .) .
(5) (المُحيط : 1/3ب _ 2أ .) .
(6) سيأتي إيضاح المسألة في : (1215 _ 1216 .) .
(7) وقع في : (114 .) أنّ هذا البيت من المُختلف في قائله .
(8) مضى تخريجه في : (115 .) .
(9) (المُحيط : 5/3أ .) .

ـ (لا) لا تعمل في معرفة[1] .

حيث قال : ((وأمّا المواضع التي يجوزُ أنْ تعمل فيها (لا) . . . . ، ومنها أنّها تنصب النّكرات ، وترفع الأخبار .)) [2] .

ـ (حاشا) مُتردّدةٌ بين الحرفيّة والفعليّة[3] .

حيث قال : ((وأمّا (حَاشَا) فحكم ما بعدها أنْ يكون مجرورًا ، وهي حرف جرٍّ فيها معنى (إلاَّ) .

ومنهم من ينصب ما بعدها ويجعلها فعلاً مُتصرِّفًا ، ويحتجّ بقول النّابغة :

.... وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ .))[4] .

ـ جواز تقديم الحال على العامل إذا كان غير مُتصرّفٍ[5] .

حيث قال : ((يَمتنع أنْ تتقدّم الحال على العامل إذا كان غيرَ مُتصرّفٍ ، وإذا كان العامل فيه الذي يُعلّق به الحرفُ والظّرفُ في مثل قولِكَ : زَيْدٌ فِي الدَّارِ واقِفًا ، لو قُلتَ : زَيْدٌ وَاقِفًا فِي الدَّارِ ، لَمْ يجُز .)) [6] .

ـ لا يجوز تقديم التّمييز على المُميّز[7] .

حيث قال : ((يَمتنع أنْ يتقدّم التّمييز على المُميّز بلا خلافٍ ، إلاّ أنْ يكون بعد الفعل فإنّه يجوزُ عند أبي العبّاس ، والْمازنيّ ، وهُما يحتجّان بقول الشّاعر :

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيْبُ[1] .

---

(1) مضى في : (798 _ 799 .) القول في المسألة .
(2) (المُحيط : 25/3ب .) .
(3) مضت المسألة مشروحةً في : (868 _ 873 .) .
(4) (المُحيط : 37/4أ .) .
(5) ذهبت المسألة مشروحةً في : (801 _ 807 .) .
(6) (المُحيط : 67/4ب _ 68أ .) .
(7) ذهبت المسألة مشروحةً في : (874 _ 881 .) .

وسيبويه وأصحابه يُخالفونَهم في ذلك ، ويقولون :

.... وَمَا كَانَ نَفْسِيْ بِالفِرَاقِ تَطِيْبُ .

والصّحيح مذهب سيبويه ؛ لأمرين :

أحدهُما : أنّ التّمييز تبيينٌ للأجناس ، ومن حقّ التّبيين أنْ يكون مُعتمِدًا على المُبيَّن بِمعنى أنْ يُذكرَ بعده على ما تقتضيه الأُصول .

والثّاني : أنّ في البيت روايتين ، فروايةٌ بروايةٍ ، ولا تخصيص ، وإذا تعارض الرِّوايتان رُجع إلى الأصل ، والأصل أنْ لا يتقدّم التّبيين على المُبيَّن ؛ فصحّ بذلك مذهبُ سيبويه .))[2] .

ــ (كاف) التّشبيه حرفٌ[3] .

حيث قال : ((اعلمْ أنّ في (كاف) التّشبيه خلافًا ، فسيبويه وجماعة البصريّين يقولون : إنّها حرفٌ ، ومن خالفهم من الكُوفيّين يقولون : إنّها اسمٌ . . . . ، والصّحيح قول سيبويه والبصريّين ؛ لأنّ حُجّتهم أقوى ، وحُجج من خالفهم غير مُستقيمةٍ .))[4] .

ــ (رُبّ) حرف جرٍّ[5] .

حيث قال : ((اعلم أنَّ مذهب الجمهور من العُلماء أنّ (رُبّ) حرفُ جرٍّ ، ولَمْ يُخالف في ذلك إلاّ من يعتقد أنّها اسمٌ مُقابلةٌ لـ (كَمْ) من طريق التّقليل ، والتّكثير .

قال صاحبُ هذا القول : فإذا ثبتَ أنّ (كَمْ) اسمٌ يدلّ على العدد الكثير فقد قابلتْها (رُبّ) بدلالتها على العدد القليل فقد اشتركا بدلالتهما على العدد ، ووقع الافتراق في حُكم العدد لا في لفظ الاسْمين ، والصّحيح هو الأوّل ؛ والذي يدلّ على صحّته وجوهٌ . . . .))[6] .

---

(1) مضى تخريجه في : (878 _ 879 .) .
(2) (المُحيط : 80/4أ _ ب .) .
(3) مضى بيان المسألة في : (695 _ 711 .) .
(4) (المُحيط : 141/4أ _ 143أ .) .
(5) مضت المسألة مشروحةً في : (888 _ 897 .) .
(6) (المُحيط : 145/4أ _ ب .) .

ـ الاسم مُشتقٌّ من السّمو[1] .

حيث قال : ((الاسم مُشتقٌّ عند البصريّين من (السُّموّ) ، وهو العلوّ ، واعتلاله في (لامه) بـ (الواو) . . . . والصّحيح على أُصول التّصريف قول البصريّين ؛ لأنّ جمعه (أسْماء) ، وتصغيره (سُمَيٌّ) في أُصول السّماع بالإجماع ، والجمع ، والتّصغير يردّان الأشياء إلى أُصولِها حيث يقع الالتباس . . . .)) [2] .

ـ (إِيَّا) اسمٌ مُضمرٌ ، و (الكاف) حرف خطابٍ لا محلّ لَها من الإعراب[3] .

حيث قال : (((إِيَّاكَ) : اسمٌ مُضمرٌ ؛ لِما فيه من آلات الخطاب .)) [4] .

ب ـ الاعتراض :

كثرة الآراء التي وافق فيها ابن يعيش البصريّين لَمْ تَمنعه من اعتراضه لَهم في بعض الآراء التي رأى خلافها ، ومن ذلك ما يأتي :

ـ الابتداء رفع المُبتدأ ، والمُبتدأ وحده رفع الخبر[5] .

حيث قال : ((. . . . وقال قومٌ : الابتداءُ رفع المُبتدأ ، والمُبتدأ وحده هو الذي رفع الخبر ، وهذا القولُ أيضًا داخلٌ تحت القولين الفاسدين ؛ لأنّه لو صحّ ذلك لكان صاحب الحال هو العاملُ في الحال ، ولكان الموصول هو العاملُ في الصّلة ، ولكان المُؤكّد هو العاملُ في التّأكيد ، ولكان المنعوت هو العامل في النّعت ، إلى غير ذلك .)) [6] .

ـ إدخال (مِنْ) على المصدر .

---

(1) مضت المسألة مشروحةً في : (827 _ 837 .) .
(2) (المُستنهى : أ/3أ _ ب .) .
(3) مضى شرح المسألة في : (854 _ 862 .) .
(4) (المُستنهى : أ/7أ .) .
(5) مضى شرح المسألة في : (607 _ 622 .) .
(6) (المُحيط : 55/2أ .) .

حيث قال في الفرق بين (مُذْ) و (مُنْذُ) ، و (مِن) : « اعلم أنّ الفرق بينهما وبين (مِنْ) من حيثُ إنّ (مِنْ) لابتداء غاية المكان[1] ، و (مُذْ) و (مُنْذُ) لابتداء غاية الزّمان ، فالفائدة أنّه لا يجوزُ أنْ يحلّ أحدهُما محلّ الثّاني عند البصريّين خاصّة ، فلا تقول : مَا رَأيْتُهُ مِنْ يَوْمَيْن ، كما لا تقول : مَا رَأَيْتُهُ مِنْذُ وَسْطِ دَارِي ، فأمّا قوله تعـــالى : [illegible] [2] ، وقول الشّاعر[3] :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ[4] .

فإنّهم _ أعني أهل البصرة _ يتأوّلون ذلك ، ويُدخلون (مِنْ) على مُضافٍ محذوفٍ ، ويقولون : مِنْ تَأْسِيْسِ أَوَّلِ يَوْمٍ ، و : مِنْ مُضِيّ حِجَجٍ ، أو : مِنْ مَرّ حَجَجٍ ، ويُدخلون

---

(1) وتكون أيضًا لابتداء غاية الزّمان مُوافقةً للكوفيّين والأخفش ؛ لصحّة السّماع بذلك .
انظر : (شرح الكافية الشّافية : 797/2 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابن طُولون : 438/1 .) .
(2) نصّـــــها : [illegible] ، (التّوبـــــة : [illegible] .) .
(3) هو زُهير بن أبي سُلمى .
(4) من الكامل ، من أبياتٍ عددها ثلاثةٌ وعشرون بيتًا ، هو مطلعها ، قالَها في مدح هرم بن سِنان .
وبعده :
لَعِبَ الرِّيَاحُ بِهَا وَغَيَّرَهَا بَعْدِي سَوَافِي المُوْرِ وَالقَطْرِ .
(قُنّة) : الجبل المُنفرد المُستطيل في السّماء .
انظر _ في (قَنَنَ) _ : (مُختصر العين : 530/1 ، المُحيط في اللغة : 215/5 ، لسان العرب : 348/13 .) .
(الحِجْر) : اسم دِيار ثَمود بوادي القُرى بين المدينة والشّام ، وعلى لفظه حطيم الكعبة ، وهو المُدار بالبيت ، كأنّه حِجْرُهُ مِمّا يلي المَثْعَب .
انظر : (مُعجم ما استُعجم : 65/1/1 ، مُعجم البُلدان : 220/2 _ 221 ، مراصد الاطّلاع : 381/1 _ 382 .) .
وهو في : (ديوانه _ بشرح ثعلب _ : 76 ، الحُلل في إصلاح الخلل : 242 ، لسان العرب _ =

(مِنْ) على المصدر[1] ، وفيه ما فيه ؛ من حيث إنّ المصدر يتضمّن الزّمان .)) [2] .

ــ (إن) مُخففة من الثّقيلة و (اللام) هي الفارقة[3] .

حيث قال : ((. . . . ، فأمّا من قال[4] : إنّ (إنْ) مُخفّفةٌ من الثّقيلة ، فليس بشيءٍ ؛

= (مَنَنَ) _ : 421/13 ، المنهاج : 301/1 ، تاج علوم الأدب : 490/1 ، تاج العروس _ (مَنَنَ) _ : 555/18 .) ، وصدره في : (لسان العرب _ (حَجَرَ) _ : 170/4 ، تاج العروس _ (الْمادّة نفسها) _ : 251/6 ، حاشية الدّسوقيّ على مُغني اللبيب : 291/2 .) ، وعجزه في : (الفريد : 511/2 .) .

(1) انظر نسبته إليهم في : (الحُلل في إصلاح الخلل : 242 ، الإنصاف : 370/1 ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 344/1 ، التّبيان في إعرابه : 660/2 ، البحر المُحيط : 504/5 ، المنهاج : 301/1 ، الدُّرّ المصون : 503/3 .) .

وحُجّتهم في ذلك حكاها أبو البركات الأنباريّ قائلاً : ((أمّا البصريّون فاحتجّوا بأنْ قالوا : أجمعنا على أنّ (مِنْ) في المكان نظير (مُذْ) في الزّمان ؛ لأنّ (مِنْ) وُضعت لتدُلّ على ابتداء الغاية في المكان ، كما أنّ (مُذْ) وُضعت لتدُلّ على ابتداء الغاية في الزّمان ؛ ألا ترى أنّك تقول : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَ الجُمُعَة ، فيكون المعنى أنّ ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرّؤية يوم الجُمُعة ، كما تقول : مَا سِرْتُ مِنْ بَغْدَاد ، فيكون المعنى : ما ابتَدَأت بالسَّير من هذا المكان ، فكما لا يجوز أنْ تقول : مَا سِرْتُ مُذْ بَغْدَاد ، فكذلك لا يجوزُ أنْ تقول : مَا رَأَيْتُهُ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَة .)) ، (الإنصاف : 371/1 _ 372 .) .

(2) (المُحيط : 161/4أ _ ب .) .

وقد ضعّفه العُكبريّ بقوله : ((وهذا ضعيفٌ هاهُنا ؛ لأنّ التّأسيس المُقدّر ليس بمكانٍ حتّى تكون (مِنْ) لابتداء غايته ؛ ويدلّ على جواز دُخول (مِنْ) على الزّمان ما جاء في القُرآن من دخولِها على (قَبْل) التي يُراد بِها الزّمان ، وهو كثيرٌ في القُرآن وغيره .)) ، (التّبيان في إعراب القُرآن : 660/2 .) .

كما ضعّفه الشّاطبيّ بقوله : ((وهذا ضعيفٌ من وجهين :

أحدهُما : أنّ السّماع هُنا قد كثُر كثرةً تُؤذن بأنّ التّأويل فيها تكلّفٌ ؛ إذْ التّأويل إنّما يسوغ في النّوادر ، وليس هذا منها ، وإنْ كان قليلاً ، فمثله لا يُصرف بالتّأويل إلى خلاف ظاهره .

والثّاني : أنّي سَمعتُ شيخنا الأُستاذ _ رحمة الله عليه _ يحكي عن شيخه أبي عبد الله بن عبد المنعم إبطالَ تقدير المصدر لِما يلزم عليه من التّسلسل ، وأنّ مذهب الكُوفيّين هو الصّواب ؛ لأنّك إذا قدّرتَ في الآية : مِنْ تَأْسِيْسِ أَوّل يَوْمٍ ، اقتضى قصد التّاريخ تقديرَ زمانٍ قبل التّأسيس حتّى يكون المعنى : مِنْ زَمَانِ تَأْسِيس أَوّل يَوْمٍ ، فترجع المسألة إلى أوّل أمرها ، فيفتقرون إلى تقدير مصدرٍ هكذا أبدًا ، وهو باطلٌ .)) ، (المقاصد الشّافية : 180/2 .) .

(3) وقع في : (663 _ 671 .) توضيح المسألة .

(4) (فأمّا من قال) : مُعادةٌ في : (المخطوطة .) .

لأنّ المُخفّفة من الثّقيلة لا تدخل على الأفعال ؛ من حيث إنّها تطلب اسْمًا وخبرًا ، وليس بعد هذه إلاّ (كان) .)) [1] .

2 _ الكوفيّون :

على أنّ ابن يعيش من أتباع المذهب البصريّ إلاّ أنّه اتّبع الكُوفيّين في شيءٍ من المسائل التي رأى أنّ الصّواب معهم .

وقد صرّح بِهم ابن يعيش في عشرين موضعًا[2] .

وموقفه منهم سواء بالتّصريح أو خلافه يظهر في شيئين :

أ ـــ الاختيار :

وافق ابن يعيش الكوفيّين في بعض المسائل التي عرضها في مُؤلّفاته ، وهذه نَماذج
منها :

ـــ (أبصع) من ألفاظ التّوكيد .

حيث قال : ((أدوات التّأكيد ستّة أسْماء معارفُ كُلّها ، وهي : (نفس) و (عين) ،
و (كُلّ) ، و (أجمع) ، و (أكتع) ، و (أبصع) .)) [3] .

ـــ العطف بـ (بَلْ) بعد النّفي .

حيث قال : (((بَلْ) معناها الإضراب عن الأوّل ، والإيجابُ للثّاني ، ولا يُعطف بِها
إلاّ بعد نفيٍ ، في مثل قولكَ : مَا جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٍو .)) [4] .

ـــ (حتّى) هي النّاصبة للفعل المُضارع .

---

(1) (المُستنهى : ج/19أ .) .
(2) انظر : (التّهذيب : 22 ، 284 ، 401 ، المُحيط : 38/1أ ، 55/2أ _ مرّتين _ ، 61ب ، 66ب ، 15/3ب ، 22أ ، 24/4أ ، 191ب ، 141ب ، 153أ ، 156أ ، 157أ ، المُستنهى : أ/3ب ، 32ب ، 19ب ، ج/102أ .) .
(3) (التّهذيب : 150 .) .
وكون (أبصع) من ألفاظ التّأكيد مذهبٌ منسوبٌ إلى الكوفيّين في : (البسيط في النّحو : 595/2 .) .
(4) (التّهذيب : 162 .) .
وما ذكره ابن يعيش هو مذهب الكُوفيّين .
=

حيث قال : ((أمّا (حَتّى) فحُكمها أنْ تنصب الفعل المُستقبل المحض .)) [1] .

ــ (إنّ) وأخواتها تنصب المُبتدأ ، أمّا الخبر فباقٍ على رفعه قبل دخولها .

حيث قال : ((. . . . ، لَمّا وليت (إنّ) المُبتدأ نصبته وصيّرته اسْمها ، وتركت الخبر مرفوعًا على حاله[2] وصار خبرها .)) [3] .

ــ (آ) من حُروف النّداء .

حيث ذكر أنّ من حُروف النّداء : ((آ .)) [4] .

وهُناك كثيرٌ من المسائل التي قال بِها ابن يعيش بقول الكُوفيّين ومشى عليها بعض

البصريّين وخاصّةً الأخفش ، وسيأتي نشره[5] .

= انظر نسبته إليهم في : (معاني الحُروف : 94 ، شرح عيون الإعراب : 376 ، الإنصاف : 484/2 ، توضيح المقاصد والمسالك : 1021/2 .) .

(1) (التّهذيب : 246 .) .

وما ذكره ابن يعيش هاهُنا مذهبٌ منسوبٌ إلى الكُوفيّين في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ :
65/1ب .) .

(2) بل رفعتْه ، يقول ابن السّرّاج : ((الدّليل على أنّها هي الرّافعة للخبر أنّ الابتداء قد زال ، وبه وبالمُبتدإ كان يرتفع الخبر ، فلمّا زال العامل بطل أنْ يكون هذا معمولاً فيه ، ومع ذلك أنّا وجدنا كُلّ ما عمل في المُبتدإ رفعًا
أو نصبًا عمل في خبره ؛ ألا ترى إلى (ظننتُ) وأخواتِها لَمّا عملت في المُبتدإ عملت في خبره ، وكذلك (كان) وأخواتُها ، فكما جاز لك في المُبتدإ والخبر جاز مع (إنّ) لا فرق بينهما في ذلك ، إلاّ أنّ الذي كان مُبتدأً ينتصب بـ (إنّ) وأخواتِها .)) ، (الأُصول : 230/1 _ 231 .) .

(3) (المُحيط : 14/3ب .) .

وما ذكره ابن يعيش هاهُنا مذهبٌ منسوبٌ إلى الكُوفيّين في : (الأصول : 230/1 ، الإنصاف :
176/1 ، التّصريح : 8/2 .) .

(4) (المُحيط : 2/4ب .) .

= وما ذكره ابن يعيش مذهبٌ منسوبٌ إلى الكُوفيّين في : (شرح التّحفة الورديّة : 301 ، التُّحفة الوفيّة : 262 .) .

ب ــ الاعتراض :

كثيرةٌ هي المسائل التي ذكرها الكُوفيّون واعترضها ابن يعيش ، ومن ذلك ما يأتي :

ــ مجيء التّمييز معرفة[1] .

حيث قال : ((يَمتنع أنْ يكون التّمييز معرفةً .)) [2] .

ــ المُبتدأ عاملٌ في الخبر ، والخبر عاملٌ في المُبتدإ[3] .

حيث قال : ((. . . . ، وقال قومٌ : المُبتدأ والخبر عاملان كلاهُما ، فالمُبتدأ عاملٌ في الخبر ، وهو الذي رفعه ، والخبر عاملٌ في المُبتدإ ، وهو الذي رفعه أيضًا ، وهذا القول فاسدٌ ؛ من قبل أنّ المُبتدأ والخبر كالشّيْ الواحد في الأصل ، وبعضُ الشّيء لا يعمل في بعض .)) [4] .

ـــ الاسم إذا تقدّم عليه الظّرف أو الجارّ والمجرور بلا اعتمادٍ يرتفع فاعلاً[5] .

حيث قال : ((وأمّا قول الكوفيّين في المُبتدإ إذا تقدّم عليه الظّرف والحرف اللذان يكونان خبرًا عنه : إنّه يرتفع فاعلاً للذي يتعلّق به الحرف ، والظّرف ، في مثل قولك : فِيْ الدَّارِ زَيْدٌ ، وَأَمَامَكَ عَمْرٌو ، فليس بواضح ؛ لأنّا قد وجدنا المُبتدأ منصوبًا بعاملٍ ضعيفٍ مع تقدّم الخبر بالحرف والظّرف ، وذلك في باب (إنّ) ، في مثل قولك : إنَّ فِيْ الدَّارِ زَيْدًا ، وَإِنَّ أَمَامَكَ عَمْرًا ، فلو كان على ما قالوا لارتفع هاهنا ، وإلاّ فما الفرق بين تقديْم في المُبتدإ ، وفي (إنّ) ، وأصلها أنّها داخلةٌ على المُبتدإ والخبر ، ولا تخصيص بين العاملين اللذين يرفعان في قولِهم .)) [6] .

---

(5) في : (1132 _ 1138 .) .
(1) مضى في : (677 _ 688 .) بيان المسألة .
(2) (التّهذيب : 233 .) .
(3) ذهب في : (607 _ 622 .) بيان المسألة .
(4) (المُحيط : 54/2ب .) .
(5) مضت المسألة مشروحةً في : (630 _ 638 .) .
(6) (المُحيط : 61/2ب .) .

ـ امتناع توكيد النّكرة[1] .

حيث قال : ((يَمتنع أنْ تُؤكّد النّكرات ، لو قُلتَ : جَاءَنِي رَجُلٌ كُلُّه ، لَمْ يجُز ؛
لأمرين :
أحدهُما : أنّ التّأكيد لتمكين المعنى في النّفس ، والنّكرات غير مُتمكّنةٍ أبدًا .
والثّاني : أنّ أدوات التّأكيد كُلّها معارف وهو لا يجوزُ أنْ تتبع[2] المعرفة النّكرة كما تقدّم في النّعت ؛ لأنّ التّأكيد أشبه شيءٍ بالنّعت .)) [3] .

ـ (الميم) في (اللهمّ) و (الألف) قبلها فعل أمرٍ .

حيث قال : ((قولُهم : (اللهمّ) على خلافٍ في (الميم) ، منهم من يقول : هي عوضٌ من حرف النّداء[4] كما تقدّم[5] .
ومنهم من يقول : إنّ (الميم) و (الألف) قبلها فعلُ أمرٍ اشتبك بالاسم لكثرة الاستعمال[6] ، ويقول : أصله (يَا الله أُمَّنَا) [7] ، وهذا ضعيفٌ ؛ لأنّ الاسم قد يُستعمل في طلب الخير والشّرّ .)) [8] .

ـ (أَفْعَل) في التّعجّب اسمٌ[9] .

---

(1) مضى في : (723 _ 736 .) توضيح المسألة .
(2) بينهما في : (المخطوطة .) : (النّكرة) ، وهي مشطوبةٌ .
(3) (المُحيط : 89/2أ .) .
(4) هذا القول منسوبٌ إلى البصريّين في : (الإنصاف : 341/1 .) .
(5) إحالةٌ إلى قوله : ((قالوا في قولِكَ : (اللهمّ) : إنّ (الميم) عوضٌ من حرف النّداء .)) ، (المُحيط : 11/4أ .) .
(6) هذا القول للفرّاء في : (معاني القُرآن : 203/1 .) ، وعُزي إلى الكُوفيّين في : (الإنصاف : 341/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 449 .) .
(7) قال الفرّاء : (((اللهمّ) كلمةٌ تنصبها العرب . . . . ، ونرى أنّها كانت كلمةً ضُمّ إليها (أُمَّ) ، تُريد : يَا أللهُ أُمَّنَا بِخَيْرٍ ، فكثرت في الكلام فاختلطت ، فالرّفعة التي في (الْهاء) من (همزة) (أُمّ) لَمّا تركت انتقلت إلى ما قبلها .)) ، (معاني القُرآن : 203/1 .) .
(8) (المُحيط : 29/4ب .) .
(9) ذهب في : (712 _ 722 .) بيان المسألة .

حيث قال : ((. . . . ولا يتّصل به ضميرٌ ؛ ولِهذا اعتقده بعضهم اسْمًا ، واحتجّ بتصغيره ، وبأنّه لا يتّصل به علامة تأنيثٍ ، ولا يبرزُ فيه ضميرٌ ، وليس بشيءٍ هـذا
القول ؛ لأنّه يدلّ على الزّمان ولأنّه قد نصب (زيدًا) ، و (أحسن) إذا كان اسْمًا لَمْ ينصب اسْمًا ظاهرًا .)) [1] .

ــ امتناع تقديم الاسم المُغرى به على العامل[2] .

حيث قال : ((يَمتنع أنْ يتقدّم الاسم المُغرى به على العامل ؛ لأنّه غير مُتصرّفٍ في نفسه .)) [3] .

ــ مجيء (الواو) زائدة .

حيث قال عند بيانه لقوله I : ➔⌖✵⑤⌧☸ ◘○☻⌧⑤⌖➔ ⑥⌖⓿◘⌫♦❄☒
⌧✡⌫◘⍓⌖⌫✞❄❄☞▭◘⌧☸✞⍣➔✡ ⑤⍉✦Ⅱ⑩♦•♦➔⑤☠
①✡⊜✞②•⌖⍃⌖
⍅❄⌖⅄⌖⑩⌖•♦➔⑤☠❖ ⑤⌧☸①✞⍂②💻
⑤⌧☸⑩Ⅱ⌫✡"□⇨ ⑤✞⊜⑩❄⌖⍂◆
➔⌖⑤⍉✦□❷⌖⍣◘⍀⌖⊙⌖ ➔⌖✿⌖⑥⊃⌖ ⍌✡⋂⌖
⑤⍉⌧◘⍣✞❄☞⍅⌧●⌧▦❄⊂⍋ ⌚ [4] :
(((الواو) في (وَإِذْ) (واو) عطفٍ _ علـــــــــــى

ما تقدّم _[5] ، و (إِذْ) معمولٌ لفعلٍ مُقدّرٍ ، تقديره : وَاذْكُرْ يَا مُحَمَّدُ ، وهذه سبيلها أينما وُجدت[6] في القُرآن الكريْم[1] .

---

(1) (المُحيط : 55/4ب _ 56أ .) .
(2) مضت المسألة مشروحة في : (807 _ 808 .) .
(3) (المُحيط : 86/4ب .) .
(4) (البقرة : 34 .) .
(5) على الآية السّابقة لَها ، ونصّها : ⌚ ☒❄⌖⑥⍉⌖ ▦⌖❄❄☞▭❄❄❄☹⑥•⌖⍃♦
⑤✞⊜←❄✍⑨✡▫☹Ⅱ↗♦➢ ⑩✡⑥✞⊜✦Ⅱ⍋⌖⑥💻▫⌧☸↗⌧➢⇔☙
⍅❄⌖❄⌫✞⍋⌖➔❄⑥💻 ⑤✞⊜←❄✍❄⑨⌖⑥✞⊜↙♦➢
⑩✡⑥✞⊜✦Ⅱ⍋⌖⑥💻▫⌧☸↗⌧➢⇔ ☒❄⌖⑥⍉⌖ ⑤✞⊜⌧✞➢⇔
⑤✞⊜☒❄♦☒ ⌧✞⍂☋✡Ⅱ ⑤⌧☸←❄✡⍂⍌⍍ ⑤✞⊜⇗Ⅱ⌫✞➢♦
⇗←❄❄"Ⅱ⑧⇨ ⑤⍉⌧⅄✞⍂⍋❄⌖❄⌖☞⬆⌖✍⓿♑
➔⌖⑤⍉⇳②✞⊜⊜⊙Ⅱ⌑⌧ ➔⌖⑤✞⊜⇗Ⅱ⌫✞➢♦ ⋎⌖⑥
❸❄♦❄⑨Ⅱ•♦➔⊃⌖ ➔⌖⋎⌖⑥ ⍉☼⓿❷♦➢⇔
❸❄⌖☋◘❄❷♦⍋♦⬆⊃⌖ ⌚ ، (السّورة نفسها : ▤▤ .) .
(6) في : (المخطوطة .) : (كانت) ، وما أثبتّه موجودٌ أعلاها .

ولا يُعبأ بقول من قال : إنّها زائدةٌ دُخولُها وخروجها على ســواءٍ[2] ؛ لأنّ ذلك
يُؤدّي إلى أنْ يكون في القُرآن شيءٌ لا معنًى له ، وذلك لا يجوزُ .)) [3] .

ـ مجيء اسم الإشارة بمعنى (المُــــــــنادى) ، أو (النّاقص) [4] .

حيث قال : ((. . . . . . أنّه بِمعنى المُنادى ، وحرف النّداء محذوفٌ ، كأنّه قال : يا هؤلاء . وفيه ما فيه ؛ لأنّ حرف النّداء لا يُحذف بين المُبهمات ؛ لِما في ذلك مــن الالتباس .

[و] . . . أنّه بِمعنى النّاقص ، وهو (الذين) ، كأنّه قال : ثُمّ أنتم الذين تقتلون أنفسكم . وهذا أيضًا ضعيفٌ ؛ لأنّ المُبهم لا يكون بِمعنى النّاقص إلاّ بشــرط أنْ تكــون معــه (مــا) الاســتفهاميّة ، نحــو قولــه تعــالى : ⓵ ⑤✞❍⑥⌖✔ ➾✌⌖❄←↑☼⌧☹⌖❄❄⬄⅄⌖❄▦ ⊞ ⊞▦❄♦⓿❄⇗✡✈♦↑⊃⌖✍ ⓵ ، أي : ما الذي يُنفقون ؟ ، ومثل قوله تعالى : ⓵ ➔⌖✔⌖⑥ ❸✡⌧🖫✌➾ ➾ ⑩✡"❄⌖⅄✡"⓿✡✌➾ ⊞▦❄⌖❄⁋⅄♦↑✦⌖⬂◆ ⓵ ، على معنى : وما التي بيمينك ؟ .)) [5] .

3 _ المُتأخّرون :

المُتأخّرون من النّحويّين مُحتملٌ أنْ يكونوا من البغداديّين ، أي من أواخر القرن الرّابع الهجريّ ، أو أوائل القرن الخامس الهجريّ .

وإمّا من المُجتهدين الذين خلطوا بين المذهبين البصريّ والكُوفيّ .

وابن يعيش أحد العُلماء النّحويّين الذين كان للمشاهير من المُتأخّرين حُضورٌ بارزٌ في آثاره العلميّة .

وموقفه منهم تصريحًا ، أو تلميحًا ، أو تضمينًا يظهر في شيئين ، هُما : الاختيار والاعتراض .

وهُناك عددٌ من أعلام النّحو المُتأخّرين عكفوا على تُراث الخالفين ودرسوا ما فيه من مسائل خلافيّةٍ مُتعدّدةٍ فخرجوا بآراء انفردوا بِها .

---

(1) وقعت الإشارة إلى حُكمها في : (480 .) .
(2) مضى في : (480 .) أنّ هذا القول منسوبٌ إلى الكُوفيّين .
(3) (المُستنهى : أ/24ب _ 25أ .) .
(4) مضى بيان المسألة في : (595 _ 606 .) .
(5) (المُستنهى : أ/[illegible]ب .) .

وقد اختار ابن يعيش شيئًا منها ، واعترض شيئًا آخر .

ومن هؤلاء الأعلام :

أ ــ السّيرافيّ :

عـالِمٌ علـيّ الرُّتَب فـي النّحـو ، واللغـة ، والبلاغـة ، والفقـه ، والمنطـق ، والفلسفة .

وقد ذكر ابن يعيش له رأيًا واعترضه ، حيث قال : ((وأمّـا الحــديثُ في المسألة
الثّالثة ، وهي في معرفة إعراب الاسم الواقع بعدهُما فأنتَ مُخيّرٌ في إعرابـه عنـد النّحـاة ، إنْ شئتَ جررتَ ، واعتقدتَهُما حرفين كمـا تقدّم ، وإنْ شئتَ رفعتَه ، واعتقدتَهُــما
اسْمين ، إلاّ أنّهـم كـالمُجمعين علـى أنّ الجرّ بـ (مُنْذُ) علـى الحـال أحسنُ ، والرّفع بعد (مُذْ) مع الْماضي أحسنُ ، وإنْ كان يجوزُ الوجهان فيهما جميعًا عنـدهم ، والكُلّ مُجمعٌ علـى أنّـه لا يقـع بعدهُما إلاّ اسمٌ مـن أسْماء الزّمـان الْماضي ، أو الحال دون المُستقبل ، مثال ذلك في الجرّ أنْ تقولَ : مَا رَأَيْتُـهُ مُنْذُ يَوْمَيْنِ ، و : مَا رَأَيْتُهُ مُذِ اليَوْمَ ، وتقول في الرّفع : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ ، و : مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ اليَوْمَ ، فإنْ جررتَ قدّرتَهُما بِمعــنى :
(فِي) ، وكانا مُتعلّقين بالفعل الذي قبلهُما ، وكان الكلام جُملـةً واحدةً ، كأنّـك تُريدُ : مَـا رَأَيْتُـهُ فِيْ هَذَا اليَوْمِ ، وإنْ رفعتَ قدّرْتَهُما بِمعنـى : (مُدّةً) ، أو : (بَيْنِ) ، وكان الكلامُ جُملتين ، الأُخرى منهما بِمنْزلـة الجواب للسّائل ؛ لأنّـك إذا قُلتَ : مَا رَأَيْتُهُ ، احتمل الكلامُ أنْ يُقال لكَ : كَمْ لَكَ مِنْ رُؤْيَتِهِ ؟ ، فتقول : مُذْ يَوْمَانِ ، و : مُذْ عَامَانِ ، ولا موضع للجُملة الثّانية عند الأكثر ؛ لأنّها فـي حُكم الجواب للجُملة الأُولـى ، والجُملـة الأُولـى لا موضـع لَهـا مـن الإعراب ، والجواب يجب أنْ يكون مُطابقًا للسّؤال ، إلاّ عند أبـي سعيد ، فإنّـه يُجيزُ أنْ يكون موضع الجُملة الثّانية النّصب على الحال ، ويقــول : إذا
قُلتَ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ ، فكأنّك تُريدُ : مَـا رَأَيْتُـهُ مُتَقَدِّمًا ، وهذا ضعيفٌ ؛ لأنّ قوله : (مُتَقَدِّمًا) من صفة الرّائـيّ ، والتّقدّم للرّؤيـة فـي الأصل ، وصفة الشّخص لا تقع موقع صفة الحدثِ على ما جرتْ عليه الأُصول .)) [1] .

ب ــ الفارسيّ :

---

(1) (المُحيط : 154/4ب _ 155ب .) .

مـن مشـاهير العُلمـاء ، واحدُ زمانـه فـي علـم العربيّـة ، أُسـتاذ ابـن جنّـيّ وشيخه المُقرّب ، وإليه النّهاية في العربيّة ، يقول ابن مالك : ((هو المُنتهى في هذا الفنّ نقلاً وفقهًا .)) [🗁] .

وقد وافقه ابن يعيش مرّتين ، حيث قال : ((يجوزُ فـي (رُوَيْدَ) أنْ يُستعمل بِمعنـى المصـدر العامـل ، وذلـك فـي مثـل قولـك : رُوَيْـدَ زَيْـدًا ، فــ (رُوَيْـدَ) منصوبٌ على المصدر ، و (زَيْدٌ) مفعولٌ للمصدر ، وهو مصدرٌ مُصــــغّرٌ[2] ، كأنّك تُريدُ : أَرْوِدْ إرْوَادًا

زَيْدًا .))[3] .

وقـال أيضًـا : ((و (مَـعْ) إذا سكنت (عينهـا) كانـت حـرف جـرٍّ ، فـي مثـل قولك : زَيْدٌ مَعْ عَمْرٍو ، فإذا فُتحت كانت اسْمًا يدلّ على الحال ، في مثل : جَاؤُوا مَعًا .)) [4] .

واعترضـه مـرّةً واحـدةً ، وذلـك قولـه فـي توجيـه (الألـف) و (الـلام) فـي (الآن) : (((الآن) اسم ظرفٍ بِمعنى الحال ، وهو مبنـيٌّ علـى الفتـح لتضمّنه (الألف) و (اللام) اللذين لتعريف الحُضور[5] ، ووزنـه عند أكثرهم (فَعْلاَن) ،

وقد وقع في : (257 _ 258 .) القول في المسألة .

(🗁) (شرح التّسهيل : [illegible] .) .

(2) قال ابن عقيل : (((رُو ◌َيْـدَ) عنـد البصـريّين تصـغير (إرْوَادَ) تصـغير تـرخيمٍ ، وعنـد الفرّاء تصغير (رَوْد) بِمعنى : المَهَل ؛ ويدلّ للبصريّين تعدّيه ، ولو كان بِمعنى المَهَل لَمْ يتعدّ .)) ، (المُساعد : 646/2 .) .

وانظر : (البُرهان في مُتشابه القُرآن : 324 .) .

واعتـرض ابـن جنّـيّ تصـغير المصـدر مُعلّـلاً ذلـك بقولـه : ((فـإنْ قُلـتَ : وهـلاّ جـاز تصـغير المصدر نفسه ؟ .

قيل : لَمْ يجُز ذلك ؛ لانتقاص المعنى به ، وذلك أنّ المصدر اسمٌ لجنس فعلـه ، والجنس أبدًا غاية الغايات ، ونِهاية النّهايات في معناه ، وما كانت هذه صورته في الشّياع والانتشار فما أبعده من التّحقير ، وهو الغاية في الكثرة والعُموم .)) ، (المُبهج : 105 .) .

(3) (التّهذيب : 237 .) .

وانظر نسبة هذا الرّأي للفارسيّ في : (المُساعد : 646/2 .) ، حيث جـاء فيـه : ((والمُبـرّد يَمنع النّصب به لتصغيره ، والفارسيّ أجازه ، واستعمل (تَيْدَ) أيضًا مصدرًا ، وحكى البغداديّون : << تَيْدَكَ زَيْدًا . >> ، وهو مُحتملٌ .)) .

(4) (المُحيط : 121/4ب _ 122أ .) .

(5) هذا ما عليه : الزّجّاج في : (معاني القُرآن وإعرابه : 153/1 ، 24/3 _ 25 .) ، والقيسـيّ في :

فإذا أظهر (الألف) و (اللام) اللذين تضمّنهما قيل فيه : (الألان) على وزن (الفَعْلاَن) ، وليس (الألف) و (اللام) الأوّلان فيه للتّعريف ؛ لأنّهما من أصل الكلمة لمُقابلة (الفاء) و (العين) .

وقد قيل : إنّهما للتّعريف ، وأصله (أأن) [1] ، وليس بشيءٍ ؛ لأنّه ما من مُعرّفٍ بـ (الألف) و (اللام) إلاّ وهو يجوز أنْ يُحذفا منه ويستقيم الاسم بعدهُما مُنكّرًا ، مثل قولِك : هَذَا الرَّجُل ، ثُمّ تقول : هَذَا رَجُلٌ ، ولَمْ يُسمع بأحدٍ حذف (الألف) و (اللام) من (الآن) واستعمله بعد حذفِهما ، وفي عدم ذلك دليلٌ على بُطلان هذا القول .)) [2] **.**

ج ـ ابن جنّيّ :

الإمام الأوحد ، البارع ، صاحب التّصانيف الجليلة ، والاختراعات العجيبة[3] **.**

يقول الثّعالبيّ في حقّه : ((هو القطب في لسان العرب ، وإليه انتهت الرّياسة في الأدب .)) [1] **.**

(مُشكل إعراب القُرآن : 99/1 .) ، والزّجّاجيّ في : (اللامات : 55 _ 56 .) ، والواحديّ في : (الوسيط في تفسير القُرآن المَجيد : 157/1 .) ، وابن عطيّة في : (المُحرّر الوجيز : 164/1 .) ، والهمذانيّ في : (الفريد : 313/1 _ 314 .) ، وابن مالك في : (شرح التّسهيل : 219/2 .) ، وأبو حيّان في : (ارتشاف الضّرب : 986/2 ، البحر المُحيط : 416/1 .) ، والزّبيديّ في : (ائتلاف النُّصرة : 64 _ 65 .) ، وابن المُرتضى في : (تاج عُلوم الأدب : 27أ .) ، والثّعالبيّ في : (الجواهر الحِسان : 261/1 .) ، وصوّبه السّمين في : (الدُّرّ المصون : 261/1 .) ، وعُزي إلى الخليل في : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 258/2 .) ، وسيبويه في : (المصدر السّابق ، الإنصاف : 523/2 .) ، والبصريّين في : (الإنصاف : 521/2 ، ائتلاف النُّصرة : 64 _ 65 .) .

(1) هذا ما عليه : الفارسيّ في : (التّعليقة على كتاب سيبويه : 112/3 .) ، وطابقه الزّمخشريّ في : = = (المُفصّل : 209 .) ، والسّخاويّ في : (سفر السّعادة : 851/2 .) ، وعُزي إلى المُبرّد في : (الأُصول : 137/2 ، الإنصاف : 523/2 ، شرح المُفصّل : 103/4 .) .

(2) (المُستنهى : أ/38ب .) .

وهذا الاعتراض له قوّته ؛ ((لأنّها لو كانت للتّعريف لوجب إعرابه ؛ إذْ ليس في اللغة كلمةٌ تلزم (لام) التّعريف إلاّ وهو مُعربٌ .)) ، (الأمالي النّحويّة : 71/4 .) .

والمسألة مُفصّلةٌ في (الآن _ في الدّرس النّحويّ والاستعمال اللغويّ _ : 16 _ 42 .) .

(3) انظر : (إشارة التّعيين : 200 .) .

وقد ذكر ابن يعيش له رأيًا واعترضه ، وذلك عند بيانه لـ (كان) في قـــول الفرزدق :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوْا كِرَامِ[2] .

حيث قال : ((. . . . ، والرّابع : أنّ منهم من جعل (كان) وحدها مُنفصلةً عن (الواو) زائدةً ، وقال : (الواو) ضميرٌ مُتّصلٌ واقعٌ موقع الضّمير المُنفصل ، كأنّه قال : وَجِيْرَانٍ لَنَا هُمْ كِرَامٌ ، فلمّا دخلت (كان) عاد الضّمير المُنفصل مُتّصلاً ، وذلك الضّمير هو مرفوعٌ في الأصل على معنى الابتداء ، و (لنا) هو الخبر عنه ، و (الواو) ليست مرفوعةً بـ (كان) على قوله ، وهذا قول أبي [الفتح] عُثمان بن جنّيّ ، وهو غـــير واضحٍ ؛ لأنّ (كان) فعلٌ ، والأفعال لا تُوجد زائدةً في اتّصال الضّمير بِها .))[3] .

د ــ ابن بابشاذ :

أحد العُلماء الأجلاّء في النّحو والعربيّة ، وإمام عصره في النّحو ، وصفه أبو بكر الأنباريّ بأنّه ((من أكابر النّحويّين ، حسن السّيرة ، مُنتفعًا به وبتصانيفه .))[4] .

كما وصفه السّيوطيّ بقوله : ((أحد الأئمّة في هذا الشّأن ، والأعلام في فنون العربيّة وفصاحة اللسان .))[5] .

وقد كان ابن يعيش كثير التّقدير والتّعظيم لِهذا الرّجل ، وذكره بالتّصريح أدلّ دلالة على ذلك[6] .

ومن المسائل التي ذكرها ابن بابشاذ ووافقه عليها ابن يعيش ما يأتي :

ـ قوله : ((أمّا الذي بُني على الضّمّ ليعدل به إلى حركةٍ ليست له بحركة إعرابٍ فهو المُنادى المُفرد المعرفة ، والنّكرة المُعرّفة بالقصد والإقبال ، نحو : يَا زَيْدُ ، يَا رَجُلُ ؛ لأنّ هذين الصّنفين لو بُنيا على الفتح لأشبهت

---

(1) (يتيمة الدّهر : 137/1 .) .
(2) مضى تخريجه في : (650 _ 651 .) .
(3) (المُحيط : 64/2ب _ 65أ .) . =
= وقد مضت المسألة مشروحةً في : (649 _ 655 .) .
(4) (نُزهة الألبّاء : 263 .) .
(5) (بُغية الوعاة : 17/2 .) .
(6) سيأتي مزيد بيان لِهذا الأمر في : (1340 _ 1341 .) .

حركتهما حركة المُنادى المُضاف ، أو حركة ما لا ينصرف في حال نصبه وجرّه على ما رواه الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ _ رحمه الله _[1] ، ومعنى شبهه بِما لا ينصرف أنّ ما لا ينصرف مفتوح الآخر في حال النّصب والجرّ غير مُنوّنٍ ، كما أنّ المُنادى المُفرد المعرفة لو بُني على حركة الفتح لكان مفتوح الآخر غير مُنوّنٍ ؛ لأنّ التّنوين حكمٌ للمُعربات والمُنصرفات ما لَمْ يعرض له عارضٌ فيقطعه ، ولو بُنيا على الكسر لأشبهت حركتهما حركة المُضاف إلى (ياء) النّفس المحذوفة ، نحو : يَا غُلاَمُ ، وما شاكله ، وكذلك جميع ما قُطع عن الإضافة خُصّ بحركة الضّمّ ليُعدل به إلى حركةٍ ليست له بحركة إعرابٍ ؛ لأنّ أصل ما قُطع عن الإضافة من الظّروف ، و (غَيْرُ) ، و (حَسَبُ) محمولان عليه ، فخُصّت بالضّمّة ؛ لأنّها حركةٌ لا تكون للظّروف ، فلو بُني ما قُطع عن الإضافة على الفتح لأشبه المُعربات من الظّروف ، ولو بُني على الكسر لأشبه المُضاف إلى (ياء) النّفس أيضًا ؛ لأنّك إذا قُلتَ : جِئْتُ مِنْ قَبْلِ _ بكسر (اللام) _ تراءى للسّامع أنّك تقول : مِنْ قَبْلِي ، بإضافة (قَبْلِ) إلى (يَاء) النّفس ، وكذلك ما شابه (قَبْل) .))[2] .

ـ قوله : ((. . . . ، فإذا ثبت أنّ هذه (الواوات) الفاعلة عائدةٌ إلى مذكورٍ قبلها صحّ أنّ ما بعدها بدلٌ منها ، و (كَثِيْرٌ) بدلٌ من (الواو) في قوله : ﴿ ♍⊙&✡❻⌖❀ ☠⑤⬆✈♦⮙↗❄❄✧⌖➔ ☠⑤⬆♦⮙❄⌖⮳ ✡✈❄⬇♊↗♦⮚⬄📖 ﴾ ، و (الذين) بدلٌ من (الواو) في قوله : ﴿ ✓⌖⬆♊❿✈⌖❄⬇⌧✍⑤ ☠⑤➔✈♦●⌖✦✞☺⑤⌖➔ ✍⑤⌧✞⮚○✡▦⬆⇨ ⏲⏲✞⌫✞⮙♦⬆⑤☠ ﴾ ، و (قَومِي) بدلٌ من (الواو) في قوله :

قَسَطُوا قَومِي وَسَارُوا . . . .

هذا أصحّ ما قيل في مثل هذا _ والله أعلمُ _ ، وإليه ذهب الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النّحويّ _ رحمة الله عليه _ . . . .))[3] .

ـ قوله: ((إنّما امتنع إقامته مُقام الفاعل ؛ لأنّه نكرةٌ ، فلو أُقيم مُقام الفاعل لاحتمل أنْ يُضمر في الفعل ؛ لأنّ الفاعل والذي يقوم مقامه يجوزُ إضمارها في الفعل ، والحالُ لو أُقيم لجاز إضماره ، وذلك مُمتنعٌ ؛ من قبل

---

(1) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 117/1ب .) .
(2) (المُحيط : 18/2أ _ ب .) .
(3) (المصدر السّابق : 38/2ب _ 39أ .) .
وقد ذهب في : (260 _ 263 .) إيضاح المسألة .

أنّ الحال لا يكونُ إلاّ نكرةً ، وقد ذكر مثل هذا الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النّحويّ _ رحمة الله عليه _[1] . . . . .)) [2] .

ـ قوله : ((من الواجب ألاّ تُخبر بظرف الزّمان إلاّ عن الأحداث لا غير ، دون الجُثث والأشخاص ، تقول : الخُرُوجُ يَومَ الجُمُعَةِ ، و : القِتَالُ عَامُ كَذَا وَكَذَا ، ولو قُلتَ : زَيْدٌ يَومَ الجُمُعَةِ ، أو : عَمْرٌو سَنَةَ كَذَا وَكَذَا ، امتنع ذلك ؛ لأنّه لا فائدة في الإخبار بظروف الزّمان عن الأشخاص ؛ لأنّها غير ماكثةٍ ، والشّخوص ماكثةٌ مُستقرّةٌ ، هكذا ذكره الشّيخ طاهر بن أحمد في (شرحه) .)) [3] .

أمّا ما ذكره ابن بابشاذ واعترضه ابن يعيش فمن ذلك قوله : ((وأفعالُ الألوان مثل : (احْمَرَّ) ، و (ابْيَضَّ) ، و (اسْوَدَّ) ، و (اخْضَرَّ) ، و (ادْهَمَّ) ، و (ازْرَقَّ) وما جرى هذا المجرى ، لا يجوزُ أنْ تقول : مَا أَحْمَرَهُ ! ، وأنتَ تُريد من الحُمرة ، فإنْ أردتَ به معنى الجهل من الحماريّة تشبيهًا بحال الحمار ، جاز ذلك عند بعضهم ، وكذلك لا يجوزُ أنْ تقول : مَا أَبْيَضَ هَذَا الطَّائِرَ ! ، وأنتَ تُريدُ به البياضَ ، فإنْ أردت به كثْرةَ البَيْضِ جاز ، كأنّك تُريدُ : كثُرَ بَيْضُهُ فَصَارَ لَهُ طَبْعٌ ، وبعضُهم يُفسّر قول الشّاعر[4] :

جَارِيَةٌ فِيْ ثَوْبِهَا الفَضْفَاضِ .
أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إبَاضِ[5] .

على هذا المعنى ، ويُكنِّي به عن كثرةٍ لغير رِشْدَةٍ ، فأمّا الشّيخ طاهر فجوّزَ في البيت أنْ يكون (مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضٍ) على معنى الحال[6] ؛ فرارًا من استعمال (مِنْ) بعد (أَفْعَل) ، ويقول : (مِنْ) مُتعلّقةٌ بمحذوفٍ وهو الحال ، وفي هذا بُعدٌ ؛ لأنّ السّامع لا يسبق إلى فهمه إلاّ التّزايدُ في البياض ؛ =

---

(1) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 69/1ب .) .
(2) (المُحيط : 43/2أ _ ب .) .
= وقد سبق في : (808 _ 810 .) بيان المسألة .
(3) (المُحيط : 7/3ب .) .
وانظر : (شرح الجُمل في النّحو : 32/1أ .) .
(4) هو رُؤبة بن العجّاج .
(5) مضى تخريجهما في : (273 .) .
(6) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 81/1ب .) .

ولأنّه لو كان حالاً لكان صفةً لـ (الجَارِية) ؛ لأنّ الحال صفةٌ لصاحبه ، وهو لا يجوزُ أنْ يصفها بأنّها من (بَنِي إِبَاضٍ) ؛ لأنّها من غيرهم .

وقيل : هذا البيتُ شاذٌّ نادرٌ لا يُقاسُ عليه .

وأمّا قول الآخر[1] :

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمُ فَأَنْتَ أَبْيَضَهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ[2] .

فقيل : إنّه أيضًا شاذٌّ نادرٌ ، وجوّز الشّيخ طاهر فيه وجهًا ، وهو أنّ (أَبْيَضَ) يُستعمل بِمعنى (مُبْيَضّ) [3] ، وفي هذا أيضًا اضطرابٌ ؛ لأنّه لو كان (أَبْيَضُ) بِمعنى (مُبْيَضّ) لَما نُصب (سِرْبَالَ طَبَّاخِ) على التّمييز ؛ لأنّ نصبه إنّما وقع بعد (أَفْعَل) ، و (مُفْعَل) لا ينتصبُ بعده التّمييز فيما[4] أصّلوه .

وكذلك لا يجوزُ أنْ تقول : مَا أَسْوَدَهُ ، من السّواد ، فإنْ أردتَ به السُّؤْدَدَ جاز . وقس عليه[5] ما وردَ من هذا النّوع في أنّه إذا كان لفظ فعل اللون يحتملُ معنًى ثانيًا ، وصرفتَهُ إليه جاز لك التّعجُّب به .

وإذا أردتَ أنْ تعْجبَ من اللون اعتمدتَ على اجتلاب فعلٍ ثُلاثيّ لازمٍ ، وأتيتَ به وُصلةً إلى التّعجّب من اللون ، فتقولُ حينئذٍ : مَا أَشَدَّ بَيَاضَهُ ! ، و : أَحْسَنَ سَوَادَهُ ! ، و : أَبْيَنَ حُمْرَتَهُ ! .)) [6] .

هـ ــ الحيدرة :

أحد الأعلام المغمورين في القطر اليمنيّ ، وأحد الأعلام الذين أخفى ابن يعيش ذكرهم في آثاره .

وقد وافق ابن يعيش الحيدرة في كثيرٍ من الأُمور التي عرضها ، ومن ذلك :

ـ قوله : ((لا يُنادى المندوب إلاّ بـ (وَا) من أوّله .)) [1] .

---

(1) هو طرفة بن العبد .
(2) مضى تخريجه في : (274 .) .
(3) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 81/1ب .) .
(4) في : (المخطوطة .) : (فما) .
(5) في : (المخطوطة .) : (عليك) .
(6) (المُحيط : 53/4ب _ 54أ .) .
وقد مضى في : (273 _ 275 .) بيان المسألة .

ـ قــولـه : ((يجوزُ أنْ يُفصل بين فعل التّعجّب وبين الاسم المُتعجّب منـه بالمُبتدإ
بعد (لولا) [2] ، وبالاستثناء[3] ، تقول : مَا أَحْسَنَ لَوْلاَ شِرَاكُهُ نعلك ! ، و : مَا أَحْسَنَ إلاَّ زَيْدًا أُخْوَتَكَ .)) [4] .

ـ قوله : ((. . . . ، ومن جُملتها حرفٌ موضوعٌ للرّدع والزّجر وهو (كلاّ) في مثل قوله تعالى : ⓵ ☺⇨④✞☺ ✦⌖❄⬆⇔⯑⇨
❸❄⌖⯑♊❄⌧✞⮙♠⬆➲⌖ ⓵ [5] ، وهذا الحرف _ أعني (كلاّ) _ يتضمّن القسم[6] إمّا ظاهرًا وإمّا مُقدّرًا ، فالظّاهر في مثل قول الله سُبحانه : ⓵ ☺⇨④✞☺ ➔⌖⑤⯑⌦🖫☺❄⌖⮙⌖⭘⌘ .
➔⌖⑤⯑⌦✞⯑”❄♊⯑⌘ ⑤*⭘⌘⭘🖫 ⑤☹✞·♊⑩❄⌖⭘⌖ ⓵ [7]
، والمُقدّر في مثل قوله جلّ اسْمه : ⓵ ☺⇨④⇨☺ ⌦✞⮙✈⌖⑥
▦❄⌖☺❄⬛⯑⌘ ⮟⌖⑥🖮 ⑤☹✞⮟⌖⭘⌖⬇♠✋ ⓵ [8] ، تقديره : كَلاَّ وَالله لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ ، وكذلك : ⓵ ☺⇨④✞☺ ✦⌖❄⬆⇔⯑⇨
❸❄⌖⯑♊❄⌧✞⮙♠⬆➲⌖ ⓵ [9] ، تقديره : كَلاَّ وَالله لَسَوفَ تَعْلَمُون .)) [10] .
أمّـا الأشـياء التـي ذكرهـا الحيـدرة واعترضـها عليـه ابـن يعيش فكثيـرةٌ ، ومنها ما يأتي :
ـ قولـه : ((ولا يُعبـأ بقـول مـن حصـر أنّ الحُـروف لا تـدُلّ إلاّ علـى النّفـي والإيجاب
فقط[11] ؛ لأنّا قد وجدنا حُروفًا غير مُوجبـةٍ ، ولا نافيـةٍ ، كحروف الاستفهام ، وحُروف

---

(1) (التّهذيب : 192 .) .
وما ذكره ابن يعيش هاهُنا هو رأي الحيدرة في : (كشف المُشكل : 330 .) .
(2) هذا ما يراه ابن كيسان .
انظر نسبته إليه في : (تسهيل الفوائد : 131 ، شرحه : 43/3 ، شفاء العليل : 604/2 .) .
(3) هذا ما يراه الحيدرة في : (كشف المُشكل : 326 .) .
(4) (التّهذيب : 211 .) .
(5) (التّكاثر : 3 .) .
(6) هذا ما يراه الحيدرة في : (كشف المُشكل : 164 .) .
(7) (المُدثّر : 32 _ 33 .) .
(8) (عبس : 23 .) .
(9) (التّكاثر : 3 .) .
(10) (المُحيط : 61/1أ .) .
(11) قاله الحيدرة في : (كشف المُشكل : 155 .) .

الامتناع ، وحُروف التّمنّيّ ، وما شاكلها من أصناف الحُروف الدّالّة على المعــاني
المُختلفة .))[1] .

ـ قوله : ((وأمّا قول من قال : إنّما اختصّ الفاعلُ بالرّفع ؛ لأنّه شريفٌ ، والرّفع أشرف الحركات ، واختصّ المفعول بالنّصب ؛ لأنّه فضلةٌ يُستغنى عنها في أكـــثر
الأحوال ، فأُعطي حركةً خفيفةً إشعارًا بأنّه فضلةٌ لتزول تلك الحركة بزواله[2] ، فليس باحتجاجٍ واضحٍ ؛ لأنّ الفاعل قد يكون شريفًا ، وغير شريفٍ ، وقد يكون المفعولُ مفعولاً على المجاز وهو غير ضعيفٍ .))[3] .

ـ قوله في (كان) وأخواتِها : ((وأمّا الدّليلُ على أنّها أفعالٌ ، فثلاثة أشياءَ :

الأوّل : أنّها تدلّ على الأزمنة كالأفعال .
والثّاني : أنّها تتصرّف كتصرّف الأفعال إلاّ (ليس) فإنّها لا تتصرّف ؛ لِمُشابَهتها (ما) على بعض الأقوال .
والثّالث : أنّها جميعاً يتّصل بِها الضّمير المرفوع ، كما يتّصل بالأفعال .
وقد استدلّ بعضهم على أنّها أفعالٌ باتّصال ضمير الشّأن والقصّة بِها[4] ، وهو دليلٌ غير واضحٍ ؛ لأنّ ضمير الشّأن قد اتّصل بـ (إنّ) وأخواتِها ، وأضمر في بعض الأوقات فيها ، وليست بفعلٍ ، وذلك مثل قولِهم[5] :

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيْسَةَ يَوْمًا   يَلْقَ فِيْهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ[6] .

وتقديره : إنَّهُ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيْسَةَ .))[7] .

ـ قوله : ((. . . . ، فأمّا قول بعضهم : إنّ من شرائط المفعول من أجله أنْ يكون معه فعلٌ قد حُذف مصدره[1] ، فليس بشرطٍ لازمٍ ؛ لأنّه يجوزُ أنْ تقول : قَابَلْتُ زَيْدًا

---

(1) (المُحيط :53/1ب _ 54أ .) .
(2) قاله الحيدرة في : (كشف المُشكل : 203 _ 204 .) .
(3) (المُحيط : 35/2أ _ ب .) .
(4) هو الحيدرة في : (كشف المُشكل : 220 .) .
(5) قاله الأخطل .
(6) مضى تخريجه في : (369 .) .
(7) (المُحيط : 62/2أ .) .
وقد مضى في : (368 _ 374 .) بيان المسألة .

إِقْبَالاً شَدِيْدًا طَاعَةً لله ، أي : لأَجْلِ طَاعَةِ الله .)) [2] .

ي ـ ابن عصفور :

أحد أقطاب النّحو وعنصرٌ من عناصره المُتميّزين .

وقـد فعـل ابـن يعـيش فعلـه دون تصـريحٍ باسْـمه ، وذلـك حـين جعـل (التّحـذير) ، و (الإغراء) بابًا واحدًا سَمّاه (الإغراء) [3] .

* * * * * * * * * *

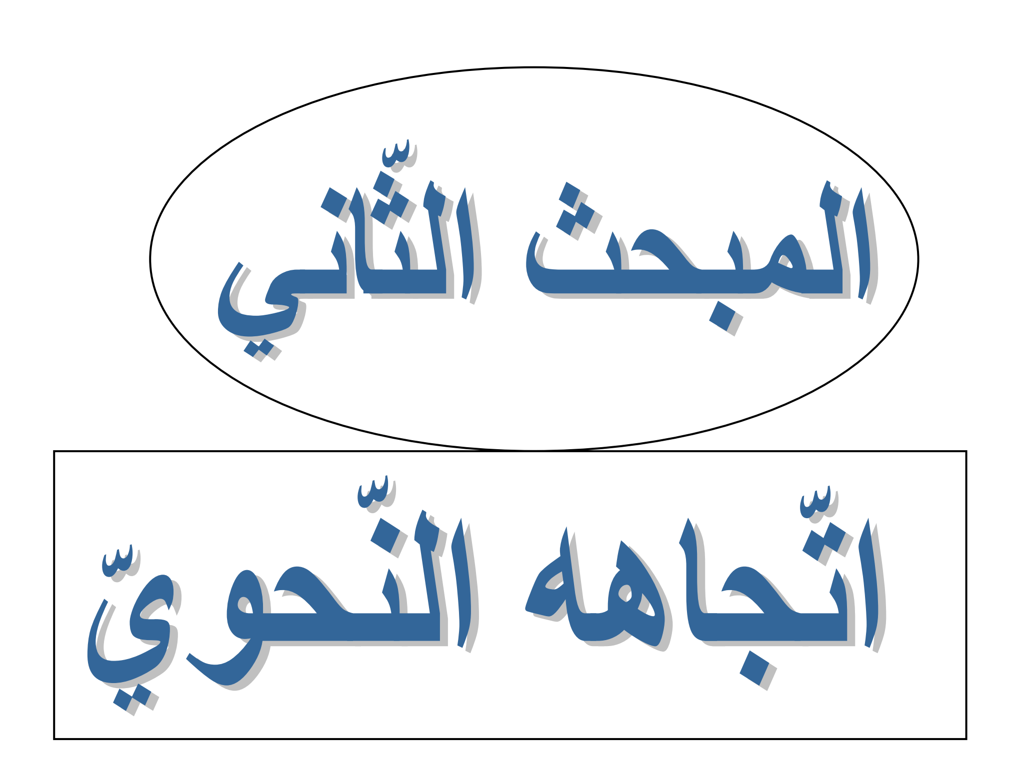
---

(1) هو الحيدرة في : (كشف المُشكل : 286 .) .

(2) (المُحيط : 4/3أ .) .

وقد مضى في : (778 _ 780 .) شرح المسألة .

(3) انظر : (التّهذيب : 234 ، المُحيط : 81/4ب _ 82أ .) .



ابن يعيش علمٌ من أعلام القرن السّابع الهجريّ أتى بعد استقرار القواعد النّحويّة وثباتِها فلَمْ يكن أمامه إلاّ العكوف على نتاج النّحويّين السّابقين له مُعترضًا أو مُختارًا .

كما أنّ ابن يعيش لَمْ يكن مثل أغلب العُلماء الذين فاخروا بانتسابِهم إلى البصريّين فكم كرّروا (نحن) ، و (عندنا) ، و (أصحابنا) ، وهذه الألفاظ وغيرها يستخدمها كثيرٌ من العُلماء للتّدليل على أنّه من ذوي المذهب البصريّ .
أيضًا لَمْ يُحدّد بأنّه بصريٌّ أو كُوفيٌّ إلاّ ثلاث مرّاتٍ استدلّ فيها على أنّه سلك شعب البصريّين ، إحداها حين بيّن الحُجّة على الرّأي الكُوفيّ القائل بأنّ الاسم الواقع بعد الجارّ والمجرور والظّرف يرتفع فاعلاً ، حيث قال : ((

وأمّا قول الكوفيّين في المُبتدإ إذا تقدّم عليه الظّرف والحرف اللذان يكونان خبرًا عنه : إنّه يرتفع فاعلاً للذي يتعلّق به الحرف ، والظّرف ، في مثل قولك : فِيْ الدَّارِ زَيْدٌ ، وَأَمَامَكَ عَمْرٌو ، فليس بواضح ؛ لأنّا قد وجدنا[1] المُبتدأ منصوبًا بعاملٍ ضعيفٍ مع تقدّم الخبر بالحرف والظّرف ، وذلك في باب (إنّ) ، في مثل قولك : إنَّ فِيْ الدَّارِ زَيْدًا ، وَإِنَّ أَمَامَكَ عَمْرًا . فلو كان على ما قالوا لارتفع هاهنا ، وإلاّ فما الفرق بين تقديْم في المُبتدإ ، وفي (إنّ) ، وأصلها أنّها داخلةٌ على المُبتدإ والخبر ، ولا تخصيص بين العاملين اللذين يرفعان في قولِهم ، ولَمْ يقل بِهذا أحدٌ غير الأخفش ، وجماعةٍ من الكوفيّين ، وخالفه في ذلك سيبويه ، وأكثر البصريّين .))[2] .

والثّانية حين بيّن الحُجّة في عدم جواز نصب جواب الشّرط بـ (الفاء) ، حيث قال : ((أمّا القسم الذي يكون مرفوعًا مع (الفَاء) ولا يجوزُ نصبه فهو جواب الشّرط ، تقول : مَنْ يُكْرِمْنِي فَأُكْرِمُهُ ، وإنّما وجب رفعُه مع (الفاء) ؛ لأنّها تدلّ على الابتداء ، فكأنّ التّقدير : فَأَنَا أُكْرِمُهُ ، ولقائلٍ أنْ يقول : ولِمَ لَمْ يجُزْ نصبُ جوابِ الشّرط بـ (الفاء) كما نُصب سائر الجوابات ، وفيها معنى الشّرط ؛ ولأنّ النّصب بتقدير (أَنْ) على ما أصّلتُم[3] ، ولا مانع من تقدير (أَنْ) هاهُنا ؟ .

فالجوابُ أنْ يُقال : إنّ (الفاء) نصبت في تلك المواضع ؛ لأنّها أكثرُ ما سُمعت داخلةً على الأفعال المُستقبلة ، فكأنّها اختصّت بِها لتربط الجُملتين ، وليس كذلك (فاء) الشّرط ؛ لأنّها قد تدخل على الأفعال وعلى الأسْماء ، تقول : مِنْ يُكْرِمنِي فَأُكْرِمُهُ ، وتقول : مَنْ يُكْرِمنِي فَهُوَ أَهْلُ الفَضْلِ ، فلمّا كانت تدخل على الأسْماء وعلى الأفعال بطل النّصب بِها لأجل فقد الاختصاص في الأغلب ؛ ولِهذا إذا قُدّر دُخولُها على الاسم رُفع الفعل ، ولا يكون ما بعدها إلاّ مُبتدأً وخبرًا على كُلّ حالٍ إمّا لفظًا وإمّا تقديرًا ، فاللفظ مثل قولِكَ : فَهُوَ أَهْلُ الفَضْلِ ، والتّقدير مثل قولِكَ : فَأُكْرِمُهُ ، والتّقديرُ : فَأَنَا أُكْرِمُهُ ، ولا يجوزُ نصب الفعل معها ولا جزمه .))[4] .

---

(1) هذه الحُجّة للبصريّين ، وفيها دلالةٌ على تصريح ابن يعيش بأنّه داخلٌ في غمارهم .
(2) (المُحيط : 61/2ب .) .
وقد مضى التّفصيل في هذه المسألة في : (630 _ 638 .) .
(3) هذه الحُجّة للبصريّين ، وفيها دلالةٌ على تصريح ابن يعيش بأنّه داخلٌ في غمارهم .
(4) (المُحيط : 115/4أ _ ب .) .

والثّالثة حين أجاز الابتداء بالنّكرة إذا كانت جوابًا لسائلٍ ، حيث قال : (((رُبَّ) ومجرورها ، والصّفة الواجبة كالشّيء الواحد الواقع عليه الفعل ؛ ولِهذا اعتقد بعض المُتأخّرين أنّ (رُبَّ) ومجرورها بِمنْزلة المُبتدإ المُخبر عنه ، وفسّره بِمعناه الذي يؤول إليه ، وقال : إذا قُلتَ : رُبَّ رَجُلٍ لَقِيْتُ ، فـ (رُبَّ رَجُلٍ) بِمعنى : قَلِيْلٌ مِن الرِّجَــالِ ،
و (لَقِيْتُ) بِمعنى الخبر ولَقِيْتُ بِمعنى : الخبر ، واحتجّ على هذا بأنّ : (رُبَّ) لَمْ تتعلّق في اللفظ ، وأنّ الكلام خبرٌ ، وأنّ الغرض بـ (لَقِيْتُ) الإخبار ؛ لأنّ الفائدة فيه ، وأنّ (كَمْ) يُقدّر فيها هذا التّقدير ، وهي مُقابلةٌ لـ (رُبَّ) في العدد وإنْ اختلف المعدود فهو لا يبعُد ؛ لكون (رُبَّ) لَمّا خالفت حروف الجرّ مُخالفةً ظاهرةً أُعطيت حالةً يَبينُ بِها أنّها قد خرجت عن بابِها فجُعلت هي ومجرورُها كالكلمة الواحدة المُركّبة من حــرفٍ ،
واسمٍ ، وحُكم عليها بالابتداء بِمنْزلة (كَمْ) .
ورُبّما اعتُرض على صاحب هذا القول بأنْ يُقال : إنّ الْمُبتدأ لا يكونُ نكرةً حتّى يُقرّب بشيءٍ من وجوه التّقريب .
فجوابه أنّه يقول : إنّ (رُبَّ) ومجرورَها في التّحقيق جوابٌ لسائلٍ كما تقدّم ، وقد أصّلتم[1] أنّ النّكرة إذا كانت جوابًا لسائلٍ يجوزُ أنْ يُبتدأَ بِها ، فتدبّر هذا القول تجده قريبًا من الأُصول .)) [2] .

بيد أنّ القارىء لمؤلّفاته يُدرك أنّ ابن يعيش اقتفى منهج البصريّين ، وسلك
أدراجهم ، وشواهد ذلك عدّة أُمورٍ :
ـ وصفه لَهُم بالجمهور من العُلماء ، حيث قال في معرفة الدّلالة على حرفيّة
(رُبّ) ، ومُشابَهَتها لحُروف الجرّ ومُخالفتها لَها : ((اعلَمْ أنّ مذهب الجمهور من العُلماء أنّ (رُبَّ) حرف جرٍّ[3] ، ولَمْ يُخالف في ذلك إلاّ من يعتقد أنّها اسمٌ .)) [4] .

---

(1) هذه الحُجّة للبصريّين ، وفيها دلالةٌ على تصريح ابن يعيش بأنّه داخلٌ في غمارهم .
(2) (المُحيط : 4/147ب _ 148أ .) .
وقد مضى القول في هذه المسألة في : (1055 .) .
(3) هُم البصريّون .
(4) (المُحيط : 4/145أ .) .
ومضى أيضًا التّفصيل في هذه المسألة في : (888 _ 897 .) .

ـ وصفه لَهم بالجمهور من المُحقّقين ، حيث قال : ((. . . . ، وأمّا قول من قال : إنّ المنصوب بعدها يكون بدلاً منها ، فإذا قُلتَ : عَلَيْكَ زَيْدًا ، و : رُوَيْدَكَ زَيْدًا ،
فقال : (زَيْدٌ) هاهُنا بدلٌ من (الكاف) ، فهذا قولٌ فاسدٌ ؛ من قبل أنّ ضمائر المُخاطبين لا يُبدل منها عند الجمهور من المُحقّقين .)) [1] .

ـ وصفه لَهم بالمُحقّقين ، حيث قال : ((ما لزم أوّله (ما) ، نحو : (مازال) ،
و (ما برح) ، و (ما انفكّ) ، و (ما دام) ، و (ما فتىء) ، لا يجوزُ أنْ تقول في شيءٍ

منها[2] : مَا زَالَ زَيْدٌ إلاَّ عَالِمًا ، وَمَا انْفَكَّ زَيْدٌ إلاَّ ظَرِيْفًا ، وإنّما امتنع ذلك ؛ لأنّ هذه الأفعال التي لزم أوّلَها (ما) وإنْ كان لفظها لفظ النّفي فهي في المعنى مُوجبةٌ ؛ لأنّها بِمعنى النّفي قبل دُخول (ما) ؛ لأنّك إذا قُلتَ : زَالَ زَيْدٌ ، نفيتَ ، فإذا جئتَ بحرف نفيٍ نفيتَ
النّفي ، فعاد إيجابًا ، فقلتَ : مَا زَالَ زَيْدٌ عَالِمًا ، نفيتَ عنه العلم بعد وجوبه ، وامتنع ذلك ؛ لأنّك تُصيّر مُوجبًا للخبر نافيًا له في حالةٍ واحدةٍ ، وذلك مُحالٌ عند المُحقّقين . . . .)) [3] .

ـ وصفه لأحد زُعمائهم ببعض المُتقدّمين ، حيث قال : ((وبعض المُتقدّمين يُسمّي هذه (اللام) الزّائدة (لامَ) الإضافة في كُلّ موضعٍ دخلت فيه ، ويقول : إذا قُلتَ : الْمَالُ لِزَيْدٍ ، فمعناه : الْمَالُ مُضَافٌ إلَى زَيْدٍ ، وإذا قُلتَ : 🕛 ⬄➢⬧⬀✞⌦ ⬥⬯⬥☝⑤⑦" ⑤☺✞⌦✡"⍓♍ 🕓 [4] ،

---

(1) (المُحيط : 84/4ب .) .
وقد سلف في : (275 _ 277 .) القول في حُكم الإبدال من ضمائر المُخاطبين .
(2) (أَنْ تقول) : مُقحمةٌ في : (المخطوطة .) .
(3) (المُحيط : 67/2أ .) .
وقد سلف القول في هذه المسألة في : (656 _ 662 .) .
(4) هذا الجزء من النّصّ القُرآنيّ وقع في سبعة مواضع من القُرآن الكريْم ، ونصّ أوّلِها : 🕛
[illegible]

فالمعنى : العَذَابُ مُضَافٌ إِلَيْهُم[1] ، وهذا اتّساعٌ ؛ لأنّه لا يطّردُ في جميع معانيها .)) [2] .

ـ أنّ غالب اعتراضاته لَهُم جاء دون تصريحٍ بل بالتّلميح ، أو التّضمين ، بل إنّه قد يعترضهم مُلتمسًا لَهُم العُذر فيما ذهبوا إليه ، يقول في معاني (اللام) : ((من معانيها التّعديّة فيما لا يتعدّى بنفسه ، وذلك في مثل قولِكَ : هَذَا القَائِلُ لِزَيْدٍ ؛ وإنّما قُلنا : فيما لا يتعدّى بنفسه احترازًا من الذي يتعدّى بنفسه ، فإنّها إذا جاءت معه تُقدّر زائدةً في مثل قولِكَ : هَذَا الضَّارِبُ لِزَيْدٍ .
ومنهم من يُسمّي هذه للتّعدية أيضًا[3] ، وهو بعيدٌ ، وإنْ كان رُبّما يُذكر تقريبًا للمُتعلّم ؛ لأنّ الفعل يتعدّى بنفسه دونَها ، إلاّ إذا كان في المفعول ضميرٌ يعود على الاسم الذي فيه (اللام) فإنّهم يُجيزون أنْ تُسمّى (لام) التّعدية ، وذلك في مثل قولِكَ : هَذَا المُكْرِمُ لِزَيْدٍ أَخَاهُ ، و : هَذَا الحَافِظُ لِعَمْرٍو مَالَهُ ، وما شاكل ذلك .)) [4] .

ويقول أيضًا : ((اعلم أنّ العُلماء قد ذكرت أنّ التّمييز لا بُدّ أنْ يكون منصوبًا
بفعلٍ ، أو بِما فيه معنى الفعل[5] ، وهذا على سبيل التّقريب للمُتعلّم ، وحرصًا منهم على صحّة قولِهم : إنّ أصل كُلّ منصوبٍ أنْ يكون مفعولاً .
والصّحيح أنّ التّمييز لا يجبُ للفعل ؛ من حيث إنّه يُذكر بعد استيفاء العامل عملَه ؛ ومن حيث إنّه لو كان منصوبًا بالفعل لانتقض إجماعُهُم في أنّ أكثر ما يتعدّى إليه الفعل ثلاثة[6] مفعولين ، ولا ينتهي إلى أكثر منها ؛ ومن حيث إنّ التّمييز بعد الفعل والفاعل هو للفاعل في الحقيقة ، والشّيء لا يكون فاعلاً مفعولاً ؛ ومن حيث إنّه لو كان منصوبًا بالفعل لجاز أنْ يجري

---

⑤✍📪⇨☺✡ ⌧✞↗💧➢⬄ ⇗⌖○⇨⑤⑦“ ⑤😐✞⌧✡”➢♍ 🕔 ، (التّوبة : 🗁⌛ .) .
(1) ذكره سيبويه في : (الكتاب : 217/4 .) .
(2) (المُحيط : 139/4ب .) .
(3) هذا مذهب البصريّين .
انظر نسبته إليهم في : (التّصريح : 31/3 .) .
(4) (المُحيط : 138/4ب .) .
(5) هذا ما عليه أغلب العُلماء .
انظر : (الكتاب : 204/1 ، الفوائد والقواعد : 305 _ 306 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن هشام : 321 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابن طُولون : 425/1 .) .
(6) في : (المخطوطة .) : (ثمانية) .

عليه حُكم ما نُصب بالفعل من التّعريف والتّثنية والجمع ؛ وذلك يدلّ على أنّ المنصوب على التّمييز لا يكون معمولاً للفعل على الحقيقة .
وإنّما حملهم على أنْ قالوا : إنّ التّمييز لا بُدّ أنْ يعمل فيه فعلٌ أو معنى فعلٍ كون التّمييز لا يقع إلاّ وقد تقدّمت فائدةٌ ؛ لأنّه يُذكرُ بعد استيفاء العامل عملَه ، والفائدة لا تُعلمُ إلاّ بصحّة المعاني ، والمعاني هي المصادر ، والمصادر لا تكون إلاّ من لفظ الأفعال الصّناعيّة .
والصّحيح أنّ نصب التّمييز في الحقيقة من أُصول المُواضعة التي نطقت بِها العربُ ؛ لأنّه لا يُؤكّد به الفعلُ ، ولا يقعُ به ولا عليه ، ولا له ، ولا فيه ، ولا معه ، والفعلُ لا ينصبُ إلاّ هذه ، فافهم ذلك .
فأمّا قول من قال : إنّ التّمييز منصوبٌ بتقدير فعلٍ في معنى الكلام المُتقدّم[1] ، فإذا قُلتَ : عِنْدِي عِشْرُونَ رَجُلاً ، فالتّقديرُ عنده : عِنْدِي مَا أَعُدُّ بِهِ الرَّجُلَ مِنَ العِشْرِين ، فهذا قولٌ غير واضحٍ ؛ لأنّ هذا التّقدير لا يخلو إمّا أنْ يكون في لفظ الكلام أو في
معناه ، باطلٌ أنْ يكون في لفظه ، وإذا كان في معناه فقد قدّموا أنّ المعاني لا تعمل إلاّ الرّفع ، فبطل بذلك أنْ يُنصب بالمعنى .)) [2] .

ـ أنّه يختار غير ما ذكره سيبويه دون اعتراضٍ له ، أو تصريحٍ به ، يقول في معاني (اللام) : ((من معانيها أنْ تكون بِمعنى المُلابسة ، وذلك في مثل قولِك : هَذَا سَرْجٌ للدَّابَّةِ ، و : بَابٌ للدَّارِ ، وما شاكل ذلك .
وقال قومٌ إنّ (اللام) هاهُنا بِمعنى الملك والاستحقاق مجازًا وتوسُّعًا[3] ، والأوّل أقرب إلى الأفهام .)) [4] .

ـ أنّه حين اعترض أحد آرائهم بيّن بعده أنّ هذا الرّأي لسيبويه ، يقول في ذكر الاستثناء بعد الاستثناء : ((تقول : مَا جَاءَنِي إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عَمْرًا ،

---

(1) قاله الحيدرة في : (كشف المُشكل : 313 .) .
(2) (المُحيط : 77/4أ _ 78ب .) .
(3) هو سيبويه ، حيث قال : ((معناها : الملك واستحقاق الشّيء ؛ ألا ترى أنّك تقول : الغُلاَمُ لَكَ ، و : العَبْدُ لَكَ ، فيكون في معنى : هُوَ عَبْدُكَ ، وَهُوَ أَخٌ لَهُ ، فيصير نحو : هُوَ أَخُوْكَ ، فيكون مُستحقًّا لِهذا كما يكون مُستحقًّا لِما يَملك .)) ، (الكتاب : 217/4 .) .
والجيّد أنْ تُفسّر (اللام) هُنا بالاختصاص ؛ لأنّه معنى عام في جميع مواضعها ؛ وأنواعه مُتشعّبةٌ لا تكاد تُحصر لكثرتِها ، والذي يجمعها النّسبة ، فحيث كانت جاز أنْ تُنسب لِما بعدها بِها .
انظر : (البيان في شرح اللمع : 254 _ 255 ، توجيهه : 233 ، رصف المباني : 294 ، الجنى الدّاني : 109 ، التّصريح : 31/3 .) .
(4) (المُحيط : 139/4ب .) .

بنصب (عَمْرٍو) ، ولا يجوزُ الرّفع ؛ لأنّك لو رفعتَ لكان بدلاً ، ولو كان بدلاً لكُنتَ تُبدل المُستثنى من المُستثنى منه ؛ لأنّ (عَمْرًا) مُستثنى من (زَيْدٍ) ، فلو أبدلتَ لخرجتَ عن معنى الاستثناء ؛ لأنّه لا بُدّ أنْ يخرج الآخرُ من شيءٍ دخل فيه الأوّل[1] .

فإنْ قُلتَ : مَا أَتَانِي إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ أَبُو عَبْدُ الله ، وكان (أَبُو عَبْدِ الله) هو (زَيْدٌ) ، ولكن ذُكر تأكيدًا جاز ذلك ، أو على بدل الغلط ، وهو ضعيفٌ[2] ، ذكره سيبويه .)) [3] .

ـ وصفه للكوفيّين بالمُتأخّرين _ وإنْ كان يرى قولَهُم قريبًا من الأُصول _ ، حيث قال : (((رُبَّ) ومجرورها ، والصّفة الواجبة كالشّيء الواحد الواقع عليه الفعل ؛ ولِهذا اعتقد بعض المُتأخّرين أنّ (رُبَّ) ومجرورها بِمنْزلة المُبتدإ المُخبر عنه ، وفسّره بِمعناه الذي يؤول إليه ، وقال : إذا قُلتَ : رُبَّ رَجُلٍ لَقِيْتُ ، فـ (رُبَّ رَجُلٍ) بمعنى : قَلِيْلٌ مِن الرِّجَالِ ، و (لَقِيْتُ) بمعنى الخبر ولَقِيْتُ بِمعنى : الخبر ، واحتجّ على هذا بأنّ : (رُبَّ) لَمْ تتعلّق في اللفظ ، وأنّ الكلام خبرٌ ، وأنّ الغرض بـ (لَقِيْتُ) الإخبار ؛ لأنّ الفائدة فيه ، وأنّ (كَمْ) يُقدّر فيها هذا التّقدير ، وهي مُقابلةٌ لـ (رُبَّ) في العدد وإنْ اختلف المعدود فهو لا يبعُد ؛ لكون (رُبَّ) لَمّا خالفت حروف الجرّ مُخالفةً ظاهرةً أُعطيت حالةً يَبينُ بِها أنّها قد خرجت عن بابِها فجُعلت هي ومجرورُها كالكلمة الواحدة المُركّبة من حرفٍ ، واسمٍ ، وحُكم عليها بالابتداء بِمنْزلة (كَمْ) .

ورُبّما اعتُرض على صاحب هذا القول بأنْ يُقال : إنّ الْمُبتدأ لا يكونُ نكرةً حتّى يُقرّب بشيءٍ من وجوه التّقريب .

فجوابه أنّه يقول : إنّ (رُبَّ) ومجرورَها في التّحقيق جوابٌ لسائلٍ كما تقدّم ، وقد أصّلتم أنّ النّكرة إذا كانت جوابًا لسائلٍ يجوزُ أنْ يُبتدأ بِها ، فتدبّر هذا القول تجده قريبًا من الأُصول .)) [4] .

ـ أنّ بعض الآراء التي وافق فيها الكُوفيّين وافقهم فيها الأخفش أحد الذين برعوا في النّحو على يد سيبويه ، بل هو ((الذي تكلّم على كتاب

---

(1) انظر : (الكتاب : 338/2 .) .
(2) وقع الحديث عليه ، وتضعيف العُلماء له في : (1025 .) .
(3) (المُحيط : 44/4ب .) .
(4) (المُحيط : 147/4ب _ 148أ .) .
وقد مضى القول في هذه المسألة في : (1055 .) .

سيبويه وشرحه وبيّنه ، وهو مُعظّمٌ في النّحو عند البصريّين والكُوفيّين .)) [1] .

قال عنه الكسائيّ : ((لَمْ يكُن في القوم _ يعني البصريّين _ أعلمَ من الأخفش ، نبّههم على عُوار الكتاب وتركهم .)) [2] .

وأكبر دلالة على ذلك ذكره الرّأي منسوبًا للأخفش وجعل الكُوفيّين مُتابعين له ، حيث قال : ((الذي يجوزُ أنْ يُرخّم من الأسْماء هي أسْماء الأعلامِ خاصّةً دون غيرها من سائر أنواع الأسْماء بشرط أنْ تكون الأعلام رُباعيّةً فما فوقها غير منـــدوبةٍ ، ولا
مُستغاثةٍ ، ولا مُستغاثٍ بِها عند الأكثر ؛ احترازًا من مُتحرّك الأوسط من الثّلاثيّ المُذكّر عند الأخفش ، ومن طابقه من الكُوفيّين . . . .)) [3] .

ومن الآراء التي أوردها ابن يعيش مُوافقًا فيها الكُوفيّين والأخفش قوله في وُقوع (أو) موقع (الواو) : ((وقد تكون (أَوْ) بِمعنى (الواو) عند المُفسّرين[4] ، وذلك في مثل قوله
تعالى : [illegible] [5] ؛ لأنّ الشّكّ لا يجوزُ على الباري سُبحانه ؛ لكونه عالِمًا بجميع المعلومات ، فإنْ ورد في القُرآن الكريْم فليس إلاّ أنّه خاطب العرب بلسانِهم على ما يعرفون ، كقوله تعالى : [illegible] [6] ، فقد علم سُبحانه أنّه إمّا

---

(1) (مراتب النّحويّين : 111 .) .
(2) انظر نسبة هذا القول إلى الكسائيّ في : (مراتب النّحويّين : 111 _ 112 .) .
(3) (المُحيط : 24/4أ .) .
وقد مضى في : (237 _ 238 .) توضيح المسألة .
(4) هذا مذهب الأخفش في : (معاني القُرآن : 34/1 .) ، وعُزي إلى الكُوفيّين في : (الإنصاف : 478/2 .) .
(5) (الصّافّات : 147 .) .
(6) نصّـــــــــــــــــها : [illegible]

يَموت وإمّا يُقتل ، ولكن خاطبهم بِما يعرفون ؛ ليكون أبلغ في الحُجّة عليهم .))[1] .

كما أنّ بعض موافقاته لَهم وافقهم فيها بعض أهل البصرة ، ومن ذلك ما يأتي :

1 _ ذكره من أدوات الاستثناء ((لاَ سِيَّمَا .))[2] .

2 _ قوله في جواز تقديْم جواب الشّرط : ((يجوزُ أنْ يتقدّم جواب الشّرط ، ويكون مرفوعًا ، وذلك في مثل قولِكَ : أُكْرِمُكَ إِنْ أَكْرَمْتَنِي ، و : أَنْفَعُكَ إِنْ أَطْعَمْتَنِي .))[3] .

[illegible]

، (آل عمران : 144 .) .

(1) (المُحيط : 2/95ب .) .

(2) (التّهذيب : 200 .) .

وما ذكره ابن يعيش مذهبٌ منسوبٌ إلى الكُوفيّين في : (المُساعد : 596/1 ، تَمهيد القواعد : 2236/5 ، همع الهوامع : 216/3 .) ، والأخفش في : (ارتشاف الضّرب : 1549/3 ، تَمهيد القواعد : 2236/5 ، همع الهوامع : 216/3 .) ، والزّجّاج في : (المُساعد : 596/1 ، تَمهيد القواعد : 2236/5 .) ، وأبي جعفر النّحّاس في : (ارتشاف الضّرب : 1549/3 ، همع الهوامع : 216/3 .) .

وحُجّتهم أنّ ما بعدها بعضٌ مِمّا قبلها وخارجٌ عنه بِمعنى الزّيادة .

انظر : (همع الهوامع : 216/3 .) . =

= والصّحّة عدم الاستثناء بِها ، لدخول (الواو) عليها ، وعدم صلاحيّة (إلاّ) مكانَها بخلاف سائر الأدوات ، وكون ما بعدها ليس مخرجًا من حُكم ما قبلها بل منصوصًا على أولويته بالحكم المنسوب لِما قبلها .

انظر : (شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 529/1 ، لا سيّما : 7أ _ ب .) .

وقد أنكر ابن مالك كونَها للاستثناء ، حيث قال : ((ومن النّحويّين من جعل (لا سيّما) من أدوات الاستثناء ، وذلك عندي غير صحيح ؛ لأنّ أصل أدوات الاستثناء هو (إلاّ) ، فما وقع موقعه وأغنى عنه فهو من أدواته ، وما لَمْ يكن كذلك فليس منها .

3 _ قوله : ((فأمّا (رُبَّ) و (واوها) و (فاؤها) [1] فمعناهُنّ التّقليل[2] ، ولا يقعن إلاّ في أوّل الكلام ، ولا يعمل فيهنّ إلاّ ما بعدهنّ فقط ، ولا يدخلن إلاّ على نكرةٍ ، قال امرؤ القيس :

ومعلومٌ أنّ (إلاّ) تقع موقع (حاشا) و (عدا) ، و (خلا) ، و (ليس) ، و (لا يكون) ، و (غير) ، و (سوى) ، وغير ذلك مِمّا لَم يُختلف في الاستثناء به ، فوجب الاعتراف بأنّه من أدواته ، و (لا سيّما) بخلاف ذلك فلا يُعدّ من أدواته ، بلْ هو مُضادٌّ لَها ، فإنّ الذي يلي (لا سيّما) داخلٌ فيما قبله ومشهودٌ له بأنّه أحقّ بذلك من غيره ، وهذا المعنى مفهومٌ من قول امرىء القيس :

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا   وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ .

فلا تردّد في أنّ مُراده دخول (يوم) (دارة جلجل) فيما دخلت فيه الأيّام الأُخر من الصّلاح وأنّ له مزيّة ، وهذا ضدّ المُستفاد بـ (إلاّ) ، فلا سبيل إلى إلحاق (لا سيّما) بأدوات الاستثناء .)) ، (شرح التّسهيل :
318/2 .) .
(3) (التّهذيب : 300 .) .
وما ذكره ابن يعيش مذهب أبي زيد في : (النّوادر في اللغة : 283 .) ، والمُبرّد في : (المُقتضب :
66/2 .) ، وعُزي إلى الأخفش في : (ارتشاف الضّرب : 1879/4 ، المُساعد : 163/3 .) ، والكُوفيّين
في : (ارتشاف الضّرب : 1879/4 .) .
(1) هذا مذهب الكُوفيّين .
انظر نسبته إليهم في : (الإنصاف : 376/1 .) .
ووافقهم المُبرّد في : (المُقتضب : 319/2 .) .
وقولُهم فاسدٌ ؛ لأمرين :
أ _ أنّ (الواو) حرف عطفٍ ، وحرف العطف لا يعمل شيئًا ؛ لأنّ الحرف إنّما يعمل إذا كان مُختصًّا ، وحرف العطف غير مُختصٍّ ، فوجب أنْ لا يكون عاملاً ، وإذا لَمْ يكن عاملاً وجب أنْ يكون العامل (رُبّ) .
ب _ أنّ (رُبّ) تُضمر بعد (بل) ، و (الفاء) ، وليستا عوضًا منها ؛ لأنّهما لو كانتا عوضًا لَما جاز ظُهورها معهما ؛ من قبل أنّه لا يُجمع بين العوض والمُعوّض .
انظر : (الإنصاف : 377/1 _ 381 .) .
(2) هُناك خلافٌ بين النّحويّين في معنى (رُبَّ) على سبعة مذاهب :
أ _ معناها التّقليل في جنس الشّيء ، أو في نظيره .
وهذا مذهب سيبويه في : (الكتاب : 115/3 .) ، والمُبرّد في : (المُقتضب : 139/4 .) ، وابن السّرّاج في : (الأُصول : 416/1 .) ، والفارسيّ في : (الإيضاح العضُديّ : 251/1 .) ، والهرويّ في : (الأُزهيّة : 259 .) ، والحيدرة في : (كشف المُشكل : 354 .) ، والْمالقيّ في : (رصف المباني : 267 .) ، والمُراديّ في : (الجنى الدّاني : 440 .) ، وعُزي إلى الفرّاء ، والكسائيّ ، وهشام في : (ارتشاف الضّرب : 1738/4 ، المُساعد : 285/2 ، همع الهوامع : 347/2 .) ، والبصريّين في : (ارتشاف الضّرب : 1737/4 .) .
ب _ معناها التّكثير .
وهذا مذهبٌ منسوبٌ إلى الخليل في : (ارتشاف الضّرب : 1737/4 ، همع الهوامع : 347/2 .) ، وابن دُرستويه في : (ارتشاف الضّرب : 1738/4 ، مُغني اللبيب : 154/1 ، همع الهوامع : 347/2 .) .

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلاَ سِيَّمَا يَوْمًا بِدَارَةِ جُلْجَلِ [1] .

وقال آخرُ[2] في (الواو) :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسُ .

إِلاَّ اليَعَافِيْرُ وَإِلاَّ العِيْسُ [3] .

التّقدير : رُبَّ بَلْدَةٍ .

وقال امرؤ القيس في (الفاء) :

فَمِثْلُكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتِ وَمُرْضِعٌ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِيْ تَمَائِمَ مُحْوَلِ [4] .

التّقدير : رَبَّ مِثْلِكِ .

وقال آخر[5] في (الفاء) أيضًا :

ج _ أنّها للتّكثير في موضع المُباهاة والافتخار ، وللتّقليل فيما عدا ذلك .

وهذا مذهبٌ منسوبٌ إلى الأعلم ، وابن السّيد في : (همع الهوامع : 348/2 .) .

د _ أنّها للتّقليل غالبًا ، والتّكثير نادرًا .

وهذا مذهبٌ منسوبٌ إلى الفارابيّ في : (ارتشاف الضّرب : 1738/4 ، همع الهوامع : 347/2 .) ، واختاره السّيوطيّ في : (همع الهوامع : 347/2 .) .

هـ _ أنّها للتّكثير غالبًا ، وللتّقليل نادرًا .

وهذا مذهب الجُرجانيّ في : (المُقتصد : 829/2 .) ، وابن مالك في : (شرح التّسهيل : 176/3 .) ، وابن هشام في : (مُغني اللبيب : 154 .) .

و _ أنّها للتّكثير والتّقليل على السّواء .

وهذا مذهبٌ منسوبٌ إلى الكُوفيّين في : (ارتشاف الضّرب : 1737/4 .) .

ي _ أنّها لَمْ تُوضع لواحدٍ منهما ، بل هي حرف إثباتٍ لا يدُلّ على تكثيرٍ ولا تقليلٍ ، وإنّما يُفهم ذلك من سياق الكلام .

وهذا مذهب أبي حيّان في : (ارتشاف الضّرب : 1738/4 .) .

(1) من الطّويل ، من معلّقته المشهورة ، وهو عاشر أبياتِها ، وقد مضى مطلعها .

وقبله :

فَفَاضَتْ دُمُوعُ العَيْنِ مِنِّي صَبَابَةً عَلَى النَّحْرِ حَتَّى بَلَّ دَمْعِي مِحْمَلِي .

وبعده :

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلعَذَارَى مَطِيَّتِي فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا المُتَحَمَّلِ .

=

= وهو في : (ديوانه : 47 ، جمهرة أشعار العرب : 96 .) .

(2) هو عامر بن الحارث المعروف بجران العَود .

(3) بيتان من مشطور الرّجز مضى تخريجهما في : (242 .) .

(4) من الطّويل ، من مُعلّقته المشهورة ، وهو التّاسع عشر منها ، وقد مضى مطلعها .

وقبله :

بِثَغْرٍ كَمِثْلِ الأُقْحوانِ مُنَوِّرٍ نَقِيِّ الثَّنَايَا أَشْنَبٍ غَيْرَ أَثْعَلِ .

وبعده :

إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْصَرَفَتْ لَهُ بِشِقٍّ وَتَحْتي شِقُّهَا لَمْ يُحَوَّلِ .

وهو في : (ديوانه : 52 ، جمهرة أشعار العرب : 97 ، كشف المُشكل : 355 .) .

(5) مُختلفٌ فيه على رأيين :

أ _ أنّه المُتنخِّل مالك بن عُويْمر الهُذليّ في : (ديوان الهُذليّين : 19/2 ، شرح أشعارهم : 1297/3 .) .

فَحُورٍ قَدْ لَهُوْتُ بِهِنَّ عِيْنٌ   نَوَاعِمَ فِيْ المُرُوْطِ وَفِيْ الرِّياطِ [1] .

التَّقدير : رُبَّ حُوْرٍ .))[2] .

3 _ قوله في جواز توكيد (الاثنين) بألفاظ التّوكيد السّبعة : ((يجوز أنْ تُؤكّـد

بـ (أجمع) ، و (أكتع) ، و (أبصع) وما تصرّف منها من مُثنًّى[3] ومجموعٍ ومُؤنّثٍ ، تقول : جَاءَنِي الزَّيْدَانِ أَجْمَعَانِ أَكْتَعَانِ أَبْصَعَانِ ، و : جَاءَنِي الهِنْدَانِ جَمْعَاوَانِ كَتْعَاوَانِ

ب _ أنّه تأبّط شرًّا في : (أمالي ابن الشّجريّ : 143/1 .) .

والرّاجح إثباته للمُتنخِّل الهُذليّ ؛ لوجوده في مصادرهم الشّعريّة ضمن قصيدته الطّائيّة .

(1) من الوافر ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها أربعون بيتًا ، هو سادسها ، قالَها المُتنخِّل في ذكر النِّساء .

ومطلعها :

عَرَفْتُ بِأَجْدُثٍ فَنِعَافِ عِرْقٍ   عَلاَمَاتٍ كَتَحْبِيْرِ النِّمَاطِ .

وقبله :

فَإِمَّا تُعْرِضِنَّ أُمَيْمَ عَنِّي   وَيَنْزِعْكِ الوُشَاةُ أُولُو النِّبَاطِ .

وبعـــده :

=

= لَهَوْتُ بِهِنَّ إِذْ مَلَقِي مَلِيْحٌ   وَإِذْ أَنَا فِيْ المَخِيْلَةِ وَالشَّطَاطِ .

(حُور) : الحُور الشّديدة بياض الحدقة الشّديدة سوادها .

انظر _ في : (حَوَرَ) _ : (تهذيب اللغة : 147/5/3 ، لسان العرب : 219/4 ، المُحيط في اللغة : 201/3 .) .

(عِين) : ضخامة العين وسعتها ، والبقر الضّخام ، وهو من ذلك صفةٌ غالبةٌ وبه شُبّهت النّساء .

انظر _ في (عَيَنَ) _ : (المُحيط في اللغة : 160/2 ، القاموس المُحيط : 1572 ، تاج العروس : 406/18 .) .

وهو في : (ديوان الهُذليّين : 19/2 ، شرح أشعارهم : 1297/3 ، أمالي ابن الشّجريّ : 143/1 ، الإنصاف : 380/1 ، كشف المُشكل : 355 .) .

(2) (التّهذيب : 263 _ 264 .) .

(3) هذا مذهب الكوفيّين .

انظر نسبته إليهم في : (الحُلل في إصلاح الخلل : 125 ، شرح المُقدّمة الجُزُوليّة الكبير : 679/2 ، شرح الجُمل لابن الفخّار : 103/1 ، شرح اللمحة البدريّة : 293/2 .) .

ووافقهم قومٌ من البصريّين .

انظر نسبته إليهم في : (شرح اللمحة البدريّة : 293/2 .) .

وأجازه ابن خروف ، حيث قال : ((وقياسُ تثنية (أَفْعَلَ) ، و (فَعْلاَءَ) في هذا الباب قياسُ (أَحْمَرَ) و (حَمْرَاءَ) ، ومن منع تثنيتهُما فقد تكلّف وادّعى ما لا دليل عليه ، ولَمْ يَمنعْها أحدٌ من

بَصْعَاوَانِ[1] ، ويجوزُ : أَجْمَعَانِ وَأَكْتَعَانِ وَأَبْصَعَانِ . . . .)) [2] .

4 _ قوله في جواز بدل النّكرة من المعرفة بشرط أنْ تكون وصفًا ، أو من لفـظ

الأوّل : ((يجـوزُ بـدل النّكـرة مـن المعرفـة فـي مثـل قولـه تعـالى : ✺ ⌧✞❆❶✦⅄⌶☞✦⮲❆⇨✍⑥
⑩❆✡⑥✍⌧❶✞⮱⑥✧✡”✦➔✡ . ⮜❆✦⑥✧✡”✦➔⌧
✍✞❆❆⚐❍✡⑩❆✦❆➔❆ ·✦⑥◷✡▫☹✦➔⌧ ◷ [3] . . . .)) [4] .

الأئمّة فنتّبعه ، وليس قلّة استعمالِها بِمُخرجها عن القياس .)) ، (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 338/1 .) .

وردّ عليه الشّلَوْبِين بعد أنْ أشبع المسألة قولاً ، حيث قال : ((وإنّما أشبعتُ القول في هذا المسألة ؛ لأنّي رأيتُ بعض أصحابنا وهو ابن خروف لَمْ يلقَ لَها بالاً ، ورأى أنّ قول البصريّين في ذلك لا معنى له ، فقال بالمسألة بقول الكُوفيّين إذْ رأى أنّه لا معنى لقول البصريّين ، وهيهات فالقوم أعلى مِمّا تخيّله فيهم .)) ، (شرح المُقدّمة الجُزُوليّة الكبير : 680/2 _ 681 .) .

وحُكي عن الكسائيّ جواز : << رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ أَجْمَعِيْنَ . >> ، و : << رَأَيْتُ جَارِيَتَيْكَ جَمْعَاوَيْنِ . >> .

انظر نسبته إليه في : (الحُلل في إصلاح الخلل : 125 .) .

=

= وابن الفخّار يختار رأي البصريّين وهو الاقتصار في توكيدها على ثلاثة ألفاظٍ ، وهي (أَنْفسهُما) و (أَعْينهُما) و (كلاهُما) في المُذكّر ، و (كلتاهُما) في المُؤنّث ، حيث قال : ((والصّواب ما ذهب إليه البصريّون لاحتمال أنْ تكون العرب قد استغنت عن ذلك بـ (كِلاَهُما) ؛ لأنّه يُؤدّي ذلك المعنى ؛ لأنّها تستغني بالشّيء عن الشّيء إذا أدّى معناه حتّى يصير المُستغني عنه مرفوضًا في كلامهم فيجب الاقتصار على ما سُمع من ذلك ؛ لأنّا إنْ استعملنا في المُثنّى ما استُعمل في غيره كُنّا قد وضعنا لُغةً من عند أنفُسنا ، وذلك خطأٌ _ والله أعلم _ .)) ، (شرح الجُمل : 104/1 .) .

(1) في : (المخطوطة .) : (بَصْعَاوَانِ كَتْعَاوَانِ) وهذا خلاف ما يراه ابن يعيش كما سبق في : (325 .) من أنّ (أَكْتَعَ) تابعٌ لـ (أَجْمَعَ) ، و (أَبْصَعَ) تابعٌ لـ (أَكْتَعَ) .

(2) (المُحيط : 88/2أ .) .

(3) نصّـهما : ✺ ⅅ⇨④⇨☺ ⌧✞▫⯐✱●⯎ ⌧✞⮱⌧⌶ ▦❆✦❶❷❆✦⇱✡
. ⌧✞❆❶✦⅄⌶☞✦⮲❆⇨✍⑥ ⑩❆✡⑥✍⌧❶✞⮱⑥✧✡”✦➔✡
⮜❆✦⑥✧✡”✦➔⌧ ⅅ✞❆❆⚐❍✡⑩❆✦❆➔❆ ·✦⑥◷✡▫☹✦➔⌧ ◷ ،
(العلق : ▯🗁 _ ⧗🗁 .) .

(4) (المُحيط : 92/2أ .) .

وما ذكره ابن يعيش مذهبٌ منسوبٌ إلى الكُوفيّين في : (همع الهوامع : 151/3 .) ، ووافقهم السُّهيليّ في : (نتائج الفكر : 298 .) ، وابن أبي الرّبيع في : (المُلخّص في ضبط قوانين العربيّة : 563/1 .) .

5 _ قولــه عنــد بيانــه لقـــوله I :

: (((إنْ) بِمعنى (ما) للنّفي[2] على معنى : مَا كَانَ أَصْحَابُ الأَيْكَةِ إلاَّ

ظَالِمِيْن . . . .)) [3] .

* * * * * * * * * *

(1) (الحجر : 78 .) .
(2) ذهب في : (663 _ 664 .) أنّ ما ذكره ابن يعيش هاهُنا هو مذهب ابن قُتيبة ، وابن خالويه ، ومكّيّ بن أبي طالب ، والشّرجيّ ، وعُزي إلى الفرّاء والكُوفيّين .
(3) (المُستنهى : ج/19أ .) .


الفصل السّادس
التّقـــويم


المبحث الأوّل
التّوثيق والدّقة في النّقل

التّوثيق ، والدّقّة في النّقل من السّمات التي تجعل المُؤلّف ذا أمانةٍ علميّةٍ تحفظ الحقّ لذوي الحقّ .

والحديث عن التّوثيق والدّقّة في النّقل عند ابن يعيش على النّحو الآتي :

1 _ التّوثيق :

ابـن يعـيش فــي غالــب أمـره أغفـل التّوثيـق لكثيـرٍ مـن النّصوص والأقوال المُنتشرة في

آثاره ؛ لذا سيكون الحديث مُقتصرًا علـى مـا نسبه منـها وهو قليلٌ ، ومـدى توفيقه في التّوثيق من عدمه .

وهذا تفصيله على الصّورة الآتية :

أ _ النّصوص :

من النّصوص التي وثّقها ابن يعيش ونثرها في مُؤلّفاته ما يأتي :

ــ القراءات :

جميـع القـراءات التـي أرجعهـا ابـن يعـيش إلـى قارئيهـا جـاءت صـحيحة النّسبة ، وهي :

1 _ قولـه : ((فأمّا قراءة حمــزة : ۞ ☠⑤⬆💧✍🏳✞❄❸✍⑤⌖➔ ⑤✍📨⌖⇨☺ ⑤✍⌧✞🏳○✡⬃ ❸❄⌖⅄⌖⑥💻⇩③⌧❄💧⬆⊃⌖ ⑩✡↖✡📪 ➔⌖⑤✍⇳②☹✞⊙♊♒⌖⑥∢⌖🕮 ۞ [1] بجرّ {الأَرْحَامِ}[2] . . . .))[3] .

---

(1) (من 1 : النّساء .) .

وقد مضى نصّها في : (740 .) .

(2) وقع القول في نسبتها إليه في : (741 .) .

(3) (التّهذيب : 165 .) .

وقد مضى بيان المسألة في : (737 _ 748 .) .

2 _ قوله : ((تقول في جواب الأمر : أَكْرِمْنِي فَأُكْرِمَك ، قال الله تعالى : [1] بالنّصب على قراءة ابن

عامر .)) [2] .

3 _ قوله : ((يجـوزُ أنْ تعطفَ بالجزم على جواب الشّرط إذا كان بـ (الفَاء) ، فتقول : مَنْ يُكْرِمْنِي فَأُكْرِمْهُ وَأُحْسِنْ إِلَيْهِ ؛ وإنّما جُزم هذا عطفًا على أصل الجواب ؛ لأنّه مجزومٌ ، قال الله تعالى : [3] ، بجزم {نُكَفِّرْ}[4] على قراءة نافع[5] ، وحمزة[5430] ، والكسائيّ[5430] ؛ عطفًا على قوله : ؛ لأنّه موضع الجواب ، أو على (فَهُو خَيْرٌ لَكُمْ) .)) [6] .

---

(1) (يس : 82 .) .
(2) (التّهذيب : 250 .) .
وقد وقع القول في نسبتها إلى ابن عامرٍ في : (96 .) .
(3) (من 271 : البقرة .) .
وقد مضى نصّها في : (421 .) .
(4) في : (التّهذيب : 299 .) : {يُكَفِّرْ} ، والأصحّ ما أثبتّه .
(5) انظر نسبتها إليه في : (السّبعة : 191 ، التّيسير : 71 ، التّجريد : 200 ، المُكرّر : 61 ، .)
(6) (التّهذيب : 299 .) .
قال مكّيّ بن أبي طالب : ((وحُجّة من جزم الفعل أنّه عطفه على موضع (الفاء) في قوله : ؛ لأنّ موضع ذلك جزمٌ ؛ إذْ هو جواب الشّرط ، وله نظائر حُملت على الموضع . وذلك حسنٌ .)) ، (الكشف عن وجوه القراءات السّبع : .) .
وانظر : (إعراب القراءات السّبع : ، الحُجّة للقُرّاء السّبعة : ، حُجّة القراءات : .) .

4 _ قوله : ((. . . . ، وقد رُوي أنّ أبا عمرٍو قرأ :
⊞❄⌖❄⁋⬉✡⑨⌖⑥·✡ ⮳❄⌖⑥⮹❸❄✞⮱⮿⬧⬆⊃⌘ [1] ،
باثـــــــــــــات
(الياء) .)) [2] .

5 _ قوله : ((. . . . وعلى الوجهين قُرِىء قوله تعالى :
➔⌖⮷⌖⅄✡⑨⬧❄⬆⑤❖☠ ⑤✞☺①✞⮱② ❸⌖⮿☼⬆✗⮫
⮳✡❄❷♊❄❄⬇⌖➔♌ [3] ، بنصب {تَكُونَ} ورفعه ، الرّفع
قراءة أبي عمرٍو ، وحمزة ، والكسائيّ[4] . . . .)) [5] .

ــ الآثار :

ذكر ابن يعيش عددًا لا بأس به من الآثار ، وما نسبه ابن يعيش منها جاء صحيح النّسبة ، وهي :

1 _ << لَوْلاَ الخِلِّيْفَاءُ لأَذَّنْتُ . >>[6] .

حيث نسبه لعُمر بن الخطّاب _ τ _[7] .

2 _ << يَا أَبَا الأسْوَد انْحُ لَهُمْ نَحْوًا ، واقْسم لَهُم الكَلاَمَ ثَلاَثَـةَ أَشْيَاءَ : اسْمًا وَفِعْلاً وَحَرْفًا جَاء لِمَعْنَى . >>[8] .

حيث نسبه لعليّ بن أبي طالب _ τ _[9] .

---

(1) (من 16 : الزّمر .) .
وقد مضى نصّها في : (208 .) .
(2) (المُحيط : 8/4ب .) .
وقد ذهب توثيق نسبتها إلى أبي عمرٍو في : (324 .) .
(3) (من 71 : الْمائدة .) .
وقد مضى نصّها في : (324 .) .
(4) مضى توثيق نسبتها إليهم في : (324 .) .
(5) (المُحيط : 96/4أ .) .
(6) مضى تخريجه في : (100 _ 101 .) .
(7) في : (التّهذيب : 341 .) .
(8) مضى تخريجه في : (1011 .) .
(9) في : (التّهذيب : 21 .) .

3 _ << الفَاعِلُ مَرْفُوعٌ أَبَدًا ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ مَنْصُوْبٌ أَبَدًا ، إِذَا سَمَّيْتَ مَنْ فَعَلَ بِهِ ، وَلاَ بُدَّ للفِعْلِ مِنْ فَاعِلٍ إِمَّا ظَاهِرًا ، وَإِمَّا مُضْمَرًا . >>[1] .

حيث نسبه لعليّ بن أبي طالب _ τ _[2] .

ــ الشّعر :

أودع ابن يعيش آثاره جُملةً من أبيات الشّعر هاجرًا نسبة كثيرٍ منها ، وما نسبه منها وهو قليلٌ الحديث عليه من أربعة أُمورٍ :

1 ــ أشعار صحيحة النّسبة :

عدد الأبيات التي جاءت صحيحة النّسبة ستّون بيتًا ، وذكرها على النّحو الآتي :

أ ــ امرؤ القيس :

حيث نسب له أربعة عشر بيتًا ، وهي :

- سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ سَرَاتُهُم وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ[3] .
- كَأَنَّ ثَبِيْرًا فِيْ عَرَانِيْنِ وَبْلِهِ كَبِيْرُ أُنَاسٍ فِيْ بِجَادٍ مُزَمَّلِ[4] .

---

(1) مضى تخريجه في : (768 .) .
(2) في : (المُحيط : 35/2أ .) .
(3) في : (التّهذيب : 246 .) .
والبيت من الطّويل ، من أبياتٍ عددها سبعة عشر بيتًا ، هو السّادس عشر منها ، قالَها في وُقوفه على الأطلال ، يصف حاله قبيل موته وهو عائدٌ من القسطنطينيّة ، ذاكرًا ماضيه الزّاخر بالحيويّة والنّشاط ، مُمتطيًا فرسه الذي قاده إلى أقوى المعارك .
وأوّلُها :
قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وعِرْفَانِ وَرَسْمٍ عَفَتْ آيَاتُهُ مِنْذُ أَزْمَانِ .
وقبله :
وَمَجْرٍ كَغُلاّنِ الأُنَيْعِمِ بَالِــغٍ دِيَارَ العَدُوّ ذِيْ زُهَاءٍ وأَرْكَانِ .
وبعده :
وَحَتَّى تَرَى الجَوْنَ الذِي كَانَ بَادِنًا عَلَيْهِ عَوَافٍ مِنْ نُسُوْرٍ وَعِقْبَانِ .
وهو في : (كشف المُشكل : 341 .) ، و _ برواية :
(مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مطِيُّهُمْ ....) _
في : (ديوانه : 254 .) ، و _ برواية : (مَطِيُّهُم) _ في : (الكتاب : 27/3 ، المُقتضب : 40/2 .) ، و _ برواية :
(مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ غَزَاتُهُم ....) _
في : (معاني القُرآن للفرّاء : 133/1 .) .
(4) في : (التّهذيب : 253 _ 254 ، 428 .) .
والبيت من الطّويل ، من مُعلّقته المشهورة التي بلغ عدد أبياتِها ستّة وثَمانين بيتًا ، هو الثّاني والثّمانون منها ، قالَها مُخاطبًا (عنيزة) التي يَميل إليها .

ـ فَتُوضَحَ فَالمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُـهَا   لِمَا نَسَجَتْهُ مِنْ جَنُوْبٍ وَشَمْـأَلِ[1]

.

ـ أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُـمَا   وَلاَ سِيَّمَا يَوْمًا بِدَارَةِ جُلْجَـلِ[2] .

ـ فَمِثْلَكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ   فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِيْ تَمَائِمَ مُحْـوِلِ[3] .

ـ فَقُلْتُ يَمِيْنُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِـدًا   وَلَوْ قَطَعُوْا رَأْسِيْ لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي[4] .

ومطلعها :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ   بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ .

وقبله :

وَتَيْمَاءَ لَمْ يَتْرُكْ بِهَا جِذْعَ نَخْلَةٍ   وَلاَ أُجُمًا إلاَّ مَشِيْدًا بِجَـنْدَلِ .

وبعده :

كَأَنَّ ذُرَى رَأْسِ المُجَيْمِرِ غُدْوَةً   مِنَ السَّيْلِ وَالغُثَّاءِ فُلْكَةُ مِغْـزَلِ .

(ثَبِيْرًا) : الأثبرة ثَمانية ، أشهرها جبلٌ بِمكّة .

انظر : (مُعجم ما استُعجم : 303/1/1 _ 304 ، المُشترك وضعًا والمُفترق صقعًا : 86 _ 87 ، مُعجم البُلدان : 72/2 _ 74 .) .

وهو في : (ديوانه : 94 ، جمهرة أشعار العرب : 103 ، الخصائص : 192/1 .) .

(1) في : (التّهذيب : 260 ، المُحيط : 29/2أ ، 130/4ب .) .
وقد مضى تخريجه في : (887 .) .

(2) في : (التّهذيب : 263 .) .
وقد مضى تخريجه في : (1134 _ 1135 .) .

(3) في : (التّهذيب : 263 ، 264 ، المُحيط : 65/1ب ، 151/4ب .) .
وقد مضى تخريجه في : (1135 .) .

(4) في : (التّهذيب : 283 .) .
وقد مضى تخريجه في : (957 .) .

ـ فَعَادَى عِداءً بَيْنَ ثَوْرٍ وَنَعْجَـةٍ دِرَاكًا وَلَمْ يُنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَـلِ[1] .
ــ قِفَـا نَبْـكِ مِـنْ ذِكْـرَى حَبِيْـبٍ وَمَنْـزِلِ بِسِـقْطِ اللِّـوَى بَـيْنَ الـدَّخُوْلِ فَحَوْمَلِ[2] .
ـ وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيْشَـةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ الْمَالِ[3] .
ـ الْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِـبٍ إِثْمًا مِنَ اللهِ وَلاَ وَاغِـلِ[4] .

ـ وَيَوْمًا عَلَى ظَهْرِ الكَثِيْبِ تَعَذَّرَتْ عَلَيَّ وَآلَتْ حَلْفَةً لَمْ تَحَـلَّلِ[5] .

---

(1) في : (التّهذيب : 352 .) .
والبيت من الطّويل ، من مُعلّقته المشهورة ، وهو الحادي والسّبعون منها ، وقد مضى بيانُها ومطلعها .
وقبله :
فَأَلْحَقْنَا بالهَادِيَاتِ وَدُوْنَـهُ جَواحِرُهَا فِيْ صَرَّةٍ لَمْ تُزَيَّلِ .
وبعده :
فَظَلَّ طُهَاةُ اللحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيْفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيْرٍ مُعَجَّلِ .
وهو في : (ديوانه : 88 ، جمهرة أشعار العرب : 102 ، كشف المُشكل : 541 .) .
(2) في : (التّهذيب : 374 .) .
وقد مضى تخريجه في : (991 _ 992 .) .
(3) في : (التّهذيب : 402 .) .
والبيت من الطّويل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها ثلاثة وخمسون بيتًا ، هو الحادي والخمسون منها ، قالَها في وصف الأطلال ، واستعادة ذكرياته مع النّساء ، ومُفاخرته بمغامراته معهنّ .
ومطلعها :
أَلاَ عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَعِمْنَ مَنْ كَانَ في العُصُرِ الخَالِي ؟ .
وقبله :
كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالحَشَفُ البَالِي .
وبعده :
وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُـؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلِ أَمْثَالِـي .
وهو في : (ديوانه : 143 ، الكتاب : 79/1 ، المُقتضب : 76/4 ، الخصائص : 387/2 ، الإنصاف : 92/1 ، كشف المُشكل : 474 .) .
(4) في : (التّهذيب : 429 .) .
والبيت من السّريع ، من أبياتٍ عددها عشرة ، هو آخرها ، قالَها يهجو بني أسدٍ وبُطونَهم ، ويصف قتاله لَهم ودحرَهم .
وأوّلُها :
يَـا دَارَ مَاوَيَّـةَ بِالحَائِـلِ فَالسَّـهْبِ فَـالخَبْتَيْنِ مِـنْ عَاقِـلِ .
=
= وقبله :
حَلَّتْ لِيَ الخَمْرُ وَكُنْتُ امْرَءًا عَنْ شُرْبِهَا فِيْ شُغْلٍ شَاغِلِ .
وهو في : (الأصمعيّات : 145 ، الكتاب : 204/4 ، الخصائص : 74/1 ، ما يجوزُ للشّاعر في الضّرورة : 105 ، الدُّرّ المصون : 109/3 .) ، و _ برواية : (أُسْقَى) _ في : (ديوانه : 306 .) .

- أَلاَ أَيُّهَا اللَيْلُ الطَّوِيْلُ أَلاَ انْجَلِـي   بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَـلِ[1]

.

- بَكَى صَاحِبِي لَمَّا رَأَىْ الدَّرْبَ دُوْنَـهُ   وَأَيْقَنَ أَنَّا لاَحِقَانِ بِقَيْـصَرَا
فَقُلْتُ لَهُ لاَ تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّـمَا   نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوْتَ فَنُعْذَرَا[2] .
- فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُوْمَهُ   بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ[3] .

---

(5) في : (المُحيط : 46/1ب .) .
وقد مضى تخريجه في : (332 .) .
(1) في : (المُحيط : 63/1ب .) .
والبيت من الطّويل ، من مُعلّقته المشهورة ، وهو البيت الخمسون منها ، وقد مضى بيانُها ومطلعها .
وقبله :
فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ   وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءَ بِكَلْكَلِ .
وبعده :
فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ   بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ .
وهو في : (ديوانه : 75 ، جمهرة أشعار العرب : 100 ، كشف المُشكل : 654 ، توجيه اللمع :
118 .) .
(2) في : (المُحيط : 65/1ب .) ، والآخر فقط في : (المصدر السّابق : 112/4ب .) .
والبيتان من الطّويل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها واحدٌ وستّون بيتًا ، هُما الخامس والثّلاثون ، والسّادس والثّلاثون ، قالَهُما مُخاطِبًا صاحبه عمرو بن قميئة ، مُؤكّدًا له نبل غايته ، وحُسن طويّته .
ومطلعها :
سَمَا لَكَ شَوْقٌ بَعْدَ مَا كَانَ أَقْصَرَا   وَحَلَّتْ سُلَيْمَى بَطْنَ قَوٍّ فَعَرْعَرَا .
وقبلهُما :
وَلَوْ شَاءَ كَانَ الغَزْوُ مِنْ أَرْضِ حِمْيَرٍ   وَلَكِنَّهُ عَمْدًا إِلَى الرُّوْمِ أَنْفَرَا .
وبعدهُما :
وَإِنِّي زَعِيْمٌ إِنْ رَجِعْتُ مُمَلَّـكًا   بِسَيْرٍ تَرَى مِنْهُ الفُرَانِقَ أَزْوَرَا .
وهُما في : (ديوانه : 195 ، الوقف والابتداء : 233/1 ، الانتصار مِمّن عدل عن الاستبصار :
13 .) ، والآخر في : (الكتاب : 47/3 ، المُقتضب : 27/2 ، الخصائص : 263/1 ، شرح المُفصّل :
22/7 .) .
(3) في : (المُحيط : 74/4ب .) .
والبيت من الطّويل ، من مُعلّقته المشهورة ، وهو الحادي والخمسون منها ، وقد مضى بيانُها ومطلعها .
وقبله :
أَلاَ أَيُّهَا اللَيْلُ الطَّوِيْلُ أَلاَ انْجَلِي   بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ .
وبعده :
كَأَنَّ الثُّرَيَّا عُلِّقَتْ فِي مَصَامِهَا   بِأَمْرَاسِ كَتَّانٍ إِلَى صُمِّ جَنْدَلِ .
وهو في : (ديوانه : 76 ، جمهرة أشعار العرب : 100 .) .

ب ــ الفرزدق :

حيث نسب له ابن يعيش سبعة أبياتٍ ، وهي :

- فَيَا عَجَبًا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِـــي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِــعُ[1] .
- كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيْرُ وَخَـــالَةٍ فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِيّ[2] .
- .... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ[3] .

---

(1) في : (التّهذيب : 64 ، المُحيط : 57/1أ .) .
والبيت من الطّويل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها سبعةٌ وأربعون بيتًا ، هو الحادي عشر منها ، قالَها هاجيًا كُليب بن يربوع .
ومطلعها :
مِنَّا الذِي اخْتِيْرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ .
وقبله :
بِهِمْ أَعْتَلِي مَا حَمَّلَتْنِي مُجَاشِعٌ وَأَصْرَعُ أَقْرَانِي الذِيْنَ أُصَارِعُ .
وبعده :
أَتَفْخَرُ أَنْ دَقَّتْ كُلَيْبٌ بِنَهْشَلٍ وَمَا مِنْ كُلَيْبٍ نَهْشَلٌ وَالرَّبَائِعُ .
وهو في : (الكتاب : 18/3 ، المُقتضب : 41/2 ، الأُصول : 425/1 ، كشف المُشكل : 161 .) ،
و _ برواية : (فَيَا عَجَبي) _ في : (ديوانه : 407 .) .
(2) في : (التّهذيب : 381 .) .
والبيت من الكامل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها أربعون بيتًا ، هو السّادس والثّلاثون منها ، قالَها في هجاء جرير .
ومطلعها :
يَا ابْنَ المَرَاغَةِ إِنَّمَا جَارَيْتَنِي بِمُسَبَّقِيْنَ لَدَى الفَعَالِ قِصَارِ .
=

= وقبله :
قَرْمٌ إِذَا سَمِعَ القُرُومُ هَدِيْرَهُ وَلَّيْنَهُ وَرَمَيْنَ بِالأَبْعَارِ .
وبعده :
كُنَّا نُحَاذِرُ أَنْ تَضِيْعَ لِقَاحُنَا وَلَهَا إِذَا سَمِعَتْ دُعَاءَ يَسَارِ .
(فَدْعَاء) : الفدع هو الميل والعَوَج في المفاصل كُلّها ، وأكثر ما يكون في الرُّسْغِ من اليد والقدم .
انظر _ في (فَدَعَ) _ : (لسان العرب : 246/8 ، القاموس المُحيط : 963 ، تاج العروس : 335/11 .) .
وهو في : (الكتاب : 72/2 ، المُقتضب : 58/3 ، الأُصول : 318/1 ، كشف المُشكل : 443 ، شرح المُفصّل : 133/4 .) ، و _ برواية :
(كَمْ خَالَةٍ لَكَ يَا جَرِيْرُ وَعَمَّةٍ ....) _
في : (ديوانه : 359 .) .
(3) في : (التّهذيب : 430 .) .
وقد مضى تخريجه في : (106 .) .

ـ وَمَا مِثْلُهُ فِيْ النَّاسِ إلاَّ مُمَلِّــكًا   أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوْهُ يُقَـــارِبُهْ[1] .
ـ فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَـــوْمٍ   وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِـــرَامِ[2] .
ـ وَمَـا سَـجَنُوْنِي غَيْـرَ أَنِّـي ابْـنُ غَالِـبٍ   وَأَنِّـي مِـنَ الأَقْـوَيْنَ غَيْـرِ الزَّعَانِفِ[3] .

ـ مَا بِالْمَدِيْنَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِــدَةٍ   دَارُ الخِلاَفَةِ إلاَّ دَارُ مَـرْوَانا[4] .

ت ــ النّابغة الذُّبيانيّ :

حيث نسب له أربعة أبياتٍ ، وهي :

ـ وَقَفْتُ فِيْهَا أُصَيْلاَلاً أُسَائِلُــهَا   عَيَّتْ جَوَبًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ[5] .
ـ وَلاَ أَرَى فَـاعِلاً فِـيْ النَّـاسِ يُشْبِهُهُ   وَمَـا أُحَاشِـي مِـنَ الأَقْوَامِ مِـنْ أَحَدٍ[1] .

---

(1) في : (التّهذيب : 431 .) .
والبيت من الطّويل ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .
وهو في : (ديوانـه : 113 ، الكتـاب : 14/1 ، الأُصول : 467/3 ، الخصـائص : 146/1 ، كشف المُشكل : 695 ، كفاية الطّالب : 135 .) .
(2) في : (المُحيط : 65/2أ .) .
وقد مضى تخريجه في : (650 _ 651 .) .
(3) في : (المُحيط : 42/4ب _ 43أ .) .
والبيت من الطّويل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها أربعةٌ وخمسون بيتًا ، هو السّابع والثّلاثون منها ، قالَها في مدح هشام بن عبد الملك .
ومطلعها :
أَلَمَّ خَيَالٌ مِنْ عُلَيَّةَ بَعْدَ مَا   رَجَا لِي أَهْلِي البُرْءَ مِنْ دَاءِ دَانِفِ .
وقبلــه :
=
= فَإِنْ أَكُ مَحْبُوْسًا بِغَيْرِ جَرِيْرَةٍ   فَقَدْ أَخَذُوْنِي آمِنًا غَيْرَ خَائِفِ .
وبعده :
وَأَنِّي الذِي كَانَتْ تَعُدُّ لِثَغْرِهَا   تَمِيْمٌ لأَبْيَاتِ العَدُوِّ المقَاذِفِ .
(الزَّعَانف) : الفرق المُختلفة ، وأصلها أطراف الأديْم والأكارع ، وقيل : أجنحة السّمك .
انظـر _ فـي (زعنـف) _ : (تَهـذيب اللغـة : 220/3/2 _ 221 ، لسـان العرب : 135/9 ، القاموس المُحيط : 1054 .) .
وهو _ برواية : (الأَثْرَيْنِ) _ في : (ديوانـه : 419 ، الكتـاب : 327/2 ، شرح أبياتـه لابن السّيرافيّ :
86/2 .) .
(4) في : (المُحيط : 44/4ب .) .
وقد مضى تخريجه في : (1051 _ 1052 .) .
(5) في : (التّهذيب : 366 ، المُحيط : 42/4أ _ ب .) .
وقد مضى تخريجه في : (118 _ 119 .) .

- وَلاَ عَيْبَ فِيْهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُوْلٌ مِنْ قِرَاعِ الكَـتَائِبِ[2]

.

- حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِيْبَةً وَهَلْ يَأْثَمَنْ ذُوْ إِمَّـةٍ وَهُوَ طَائِعُ[3]

؟ .

ث ــ حسّان بن ثابت :

حيث نسب له أربعة أبياتٍ ، وهي :

- وَجِبْرِيْلٌ أَمِيْنُ اللهِ فِيْـنَا وَرُوْحُ القُدْسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءُ[4] .
- كَأَنَّ سَبِيْئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُوْنُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَـاءُ[5] .
- أَلاَ طِعَانَ أَلاَ فُرْسَانَ عَادِيَةً إِلاَّ تَجَشُّؤُكُمْ حَوْلَ التَّنَانِيْرِ[6] .
- فَمَنْ يَهْجُو رَسُوْلَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَـوَاءُ[7] .

---

(1) في : (المُحيط : 37/4أ .) .
وقد مضى تخريجه في : (871 .) .
(2) في : (المُحيط : 43/4أ .) .
والبيت من الطّويل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها تسعةٌ وعشرون بيتًا ، هو التّاسع عشر منها ، قالَها في مدح عمرو بن الحارث الأصفر بن الحارث الأعرج حين لجأ إليه في الشّام .
ومطلعها :
كَلِيْنِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ وَلَيْلٍ أُقَاسِيْهِ بَطِيءِ الكَوَاكِبِ .
وقبله :
يَطِيْرُ فضَاضًا بَيْنَهَا كُلُّ قونَسٍ وَيتْبعها مِنْهُم فراشُ الحَوَاجِبِ .
وبعـــده :
=

= تورِّثْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمَ حَلِيْمَةٍ إِلَى اليَوْمِ قَدْ جُرِبن كُلَّ التَّجَارِبِ .
وهو في : (ديوانه : 32 ، الكتاب : 326/2 ، خزانة الأدب : 307/3 ، غرائب الاغتراب : 437 .) .
(3) في : (المُستنهى : أ/62ب .) .
وقد مضى تخريجه في : (541 .) .
(4) في : (التّهذيب : 333 .) .
وقد مضى تخريجه في : (945 .) .
(5) في : (التّهذيب : 424 ، المُحيط : 71/2ب .) .
وقد مضى تخريجه في : (252 .) .
(6) في : (المُحيط : 27/3أ .) .
والبيت من البسيط ، من أبياتٍ عددها ثَمانيةٌ ، هو خامسها ، قالَها في هجاء الحارث بن كعب المجاشعيّ وهم رهط النّجاشيّ .
وأوّلُها :
حَارِ بْنَ كَعْبٍ أَلاَ الأَحْلاَمُ تَزْجَرُكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الجُوْفِ الجَمَاخِيْرِ .
وقبله :
كَأَنَّكُمْ خَشَبٌ جُوفٌ أَسَافِلُهُ مُثَقَّبٌ فِيْهِ أَرْوَاحُ الأَعَاصِيْرِ .

ج ــ ذو الرُّمَّة :

حيث نسب له أربعة أبياتٍ ، وهي :

ـ سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُوْنَ غَيْثًا فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعِـيْ بِلاَلا[1] .

ــ كَـأَنَّ أَصْـوَاتَ مِـنْ إِيْغَـالِهِنَّ بِنَـا أَوَاخِـرِ الْمَـيْسِ أَصْـوَاتُ الفَرَارِيْجِ[2] .

ـ أَجَلْ عَبْرَةً كَادَتْ لِعِرْفَانِ مَنْزِلٍ لِمَيَّةَ لَوْ لَمْ تُسْهِلِ الدَّمْعَ تَذْبَـحُ[3]

.

وبعده :

لاَ يَنْفَعُ الطُّوْلُ مِنْ نُوْكِ الرِّجَالِ وَلاَ يَهْدِي الإِله سَبِيْلَ المَعْشَرِ البُورِ .

وهو فـي : (ديوانـه : 129 ، كشف المُشكل : 247 .) ، و _ بروايـة : (عنـد) _ فـي : (الكتاب :
306/2 ، شرح أبياته لابن السّيرافيّ : 11/2 .) .

(7) في : (المُستنهى : ب/40أ .) .

والبيـت مـن الـوافر ، مـن قصـيدته آنفـة الـذّكر ، وهـو السّـابع والعشـرون منهـا .
=
= وقبله :

هَجَوْتَ مُبَارَكًا بَرًّا حَنِيْفًا أَمِيْنَ الله شِيْمَتُهُ الوَفَاءُ .

وبعده :

فَإِنَّ أَبِي وَوَالِدَهُ وَعِرْضِي لِعِرْضِ مُحَمَّدٍ مِنْكُمْ وِقَاءُ .

وهو في : (ديوانه : 20 .) .

(1) في : (التّهذيب : 418 .) .

والبيت من الوافر ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها تسعةٌ وتسعون بيتًا ، هو الرّابع والخمسون منها ، قالَها في مدح بلال بن أبي بردة .

ومطلعها :

أَرَاحَ فَرِيْقُ جِيْرَتِكِ الجِمَالاَ كَأَنَّهُم يُرِيْدُونَ احْتِمَـالاَ .

وقبله :

وَلَكِنَّ الكِرَامَ لَهُمْ ثَنَائِي فَلاَ أَخْزَى إِذَا مَا قِيْلَ : قَالاَ .

وبعده :

تَنَاخِي عِنْدَ خَيْرِ فَتًى يَمَانٍ إِذَا النَّكبَاءُ نَاوَحَتِ الشَّمَالاَ .

وهو فـي : (ديوانـه _ بشرح الباهليّ _ : 1535/3 ، ديوانـه أيضًـا _ بشرح التّبريـزيّ _ : 520 ، المُقتضب : 10/4 ، الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 329 ، سرّ صناعة الإعراب : 232/1 ، كشف المُشكل : 523 .) .

(2) في : (التّهذيب : 423 .) .

وقد مضى تخريجه في : (1015 _ 1016 .) .

(3) في : (المُحيط : 58/1أ .) .

والبيت من الطّويل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها ستّةٌ وستّون بيتًا ، هو رابعها ، قالَها في حُبّه لميّة وغرامه لَها .

ومطلعها :

أَمَنْزِلَتَي مَيٍّ سَلاَمٌ عَلَيْكُـمَا عَلَى النَّأْيِ وَالنَّائِي يَوَدُّ وَيَنْصَـحُ .

- أُنِيْخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ   قَلِيْلٌ بِهَا الأَصْوَاتُ إلاَّ بُغَامُهَا[1] .

ح ــ طرفة بن العبد :

حيث نسب له ثلاثة أبياتٍ ، وهي :

- وَحَرْفٍ كَأَلْوَاحِ الإرَانِ نَسَأْتُهَا   عَلَى لاَحِبٍ كَأَنَّهُ ظَهْرُ بُرْجُدِ[2] .
- إذَا الرِّجَالُ شَتَوَا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُم   فَأَنْتَ أَبْيَضُهُم سِرْبَالَ طَــبَّاخِ[3] .

= وقبلــه :

= وَإنْ كُنْتُمَا قَدْ هِجْتُمَا رَاجِعَ الهَوَى   لِذِي الشَّوْقِ حَتَّى ظَلَّتِ العَيْنُ تَسْفَحُ .

وبعده :

عَلَى حينَ رَاهَقْتُ الثَّلاَثِيْنَ وَارْعَوَتْ   لِدَاتِي وَكَادَ الحِلْمُ بِالجَهْلِ يَرْجَحُ .

وهو في : (ديوانه _ بشرح الباهليّ _ : 1191/2 ، ديوانه أيضًا _ بشرح التّبريزيّ _ : 413 .) ،

و _ برواية : (تُسْهِل الْمَاءَ) _ في : (شرح القصائد السّبع الطّوال الجاهليّات : 361 .) .

(1) في : (المُحيط : 43/4ب .) .

والبيت من الطّويل ، من أبياتٍ عددها ثلاثةٌ وعشرين بيتًا ، هو الثّالث عشر منها ، قالَها في ذكرى ميّة وجاراتِها .

وأوّلُها :

مَرَرْنَ عَلَى دَارٍ لمَيَّةَ مَــرَّةً   وَجَارَاتِهَا قَدْ كَادَ يَعْفُو مَقَامُهَا .

وقبله :

طُرُوقًا وَجِلْبُ الرَّحْلِ مَشْدُوْدَةٌ بِهِ   سَفِيْنَةُ بَرٍّ تَحْتَ خَدّي زِمَامُهَا .

وبعده :

يَمَانِيَةٌ فِي وَثْبِهَا عَجْرَفِــيَّةٌ   إذَا انْضَمَّ إطْلاَهَا وَأَوْدَى سَنَامُهَا .

وهو في : (ديوانه _ بشرح الباهليّ _ : 1004/2 ، ديوانه أيضًا _ بشرح التّبريزيّ _ : 350 ، الكتاب : 332/2 ، معاني القُرآن للفرّاء : 200/2 ، شرح التّسهيل لابن مالك : 297/2 .) .

(2) في : (التّهذيب : 62 ، المُحيط : 54/1ب .) .

والبيت من الطّويل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها ثلاثة ومائة بيتٍ ، هو الثّاني عشر منها ، قالَها في إبله التي ضلّت طريقها .

ومطلعها :

لِخَوْلَةَ أَطْلاَلٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَــدِ   تَلُوْحُ كَبَاقِي الوَشْمِ فِي ظَاهِرِ اليَدِ .

وقبله :

وَإنِّي لأُمْضِي الْهَمَّ عِنْدَ احْتِضَارِهِ   بِعَوْجَاءَ مِرْقَالٍ تَرُوْحُ وَتَغْتَــدِي .

وبعده :

تُبَــارِي عِتَاقًــا نَاجِيَــاتٍ وَأَتْبَعَــتْ   وَظِيْفًــا وَظِيْفًــا فَــوْقَ مَــوْرٍ مُعَبَّــدِ .

=

= وهو في : (كشف المُشكل : 156 .) ، و _ برواية : (أَمُونٍ كَأَلْوَاحِ) _ في : (ديوانه _ بشرح الأعلم _ : 28 ، جمهرة أشعار العرب : 150 .) .

(3) في : (التّهذيب : 213 .) .

وقد مضى تخريجه في : (274 .) .

ـ أَلاَ أَيُّهَـذَا اللائِمِـيّ أَحْضُـرَ الـوَغَى وَأَنْ أَشْـهَدَ اللـذَّاتِ هَـلْ أَنْـتَ مُخْلِدِي[1] .

خ ــ الخنساء :

حيث نسب لَها بيتين ، وهُما :

ـ أَلاَ مَا لِعَيْنِكِ أَمْ مَا لَـــهَا لَقَدْ أَخْلَقَ الدَّمْعُ سِرْبَالَـهَا[2] .

ـ تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ[3] .

د ــ الكُميت بن زيد :

حيث نسب له بيتين ، وهُما :

ـ فَمَا لِيَ إِلاَّ آَلَ أَحْمَدَ شِيْعَةٌ وَمَا لِيَ إِلاَّ مَشْعَبَ الحَقّ مَشْعَبُ[4] .

ـ فَمَا لِيَ إِلاَّ اللهَ لاَ رَبَّ غَيْرَهُ وَمَا لِيَ إِلاَّ اللهَ غَيْرُكَ نَـاصِـرُ[5] .

---

(1) في : (المُستنهى : أ/42ب .) .
وقد مضى تخريجه في : (443 .) .

(2) في : (المُحيط : 63/1ب .) .
والبيت من المُتقارب ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها ثَمانية وثلاثون بيتًا ، هو مطلعها ، قالتها لأخيها مُعاوية .
وبعده :
أَبَعْدَ ابن عَمْرو مِنْ آل الشَّرِيْدِ حَلَّتْ بِهِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا .
وهو _ برواية : (أَخْضَلَ) _ في : (ديوانِها : 30 .) .

(3) في : (المُحيط : 58/2أ .) .
والبيت من البسيط ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها تسعةٌ وثلاثون بيتًا ، هو الثّاني عشر منها ، قالتها في رثاء صخر .
ومطلعها :
مَا هَاجَ دَمْعُكِ أَمْ بِالعَيْنِ عُوَّارُ أَمْ ذَرَّفَتْ أَمْ خَلَتْ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ ؟ .
وقبله :
فَمَا عَجُولٌ عَلَى بَوٍّ تُطِيْفُ بِهِ لَهَا حَنِيْنَانِ إِصْغَارٌ وَإِكْــبَارُ .
وبعده :
لاَ تَسْمَنُ الدَّهْرَ فِيْ أَرْضٍ وَإِنْ رُبِعَتْ فَإِنَّمَا هِيَ تَحْنَانٌ وَتَسْــجَارُ .
وهو في : (ديوانِها : 229 ، الكتاب : 337/1 ، المُقتضب : 230/3 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 294/1 ، أمالي المُرتضى : 115/2 .) ، وعجزه في : (شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النّحّاس : 56 .) .

(4) في : (المُحيط : 41/4ب .) .
وقد مضى تخريجه في : (189 _ 190 .) .

(5) في : (المُحيط : 44/4ب .) .
وقد مضى تخريجه في : (1051 .) .

ذ ــ لَبيد :

حيث نسب له بيتين ، وهُما :

ــ فَعَـدَتْ كِـلاَ الفَـرْجَيْنِ تَحْسِـبُ أَنَّــهُ مَـوْلَى المَخَافَـةِ خَلْفُهَـا وَأَمَامُهَـا[1] .

ـ قَامَتْ تَشَكَّى إِلَيَّ النَّفْسَ مُجْهِشَةً وَقَد حَمَلْتُكِ سَبْعًا بَعْدَ سَبْعِيْنَا[2] .

ر ــ زُهير بن أبي سُلمى :

حيث نسب له بيتين ، وهُما :

ـ وَكَانَ طَوَى كَشْحًا عَلَى مُسْتَكِنَّةٍ فَلاَ هُوَ أَبْدَاهَا وَلَمْ يَتَقَـدَّمِ[3] .

ـ لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلاَحِ مُقَذَّفٍ لَهُ لَبِدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّـــمِ[4] .

---

(1) في : (المُحيط : 10/3ب .) .
والبيت من الكامل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها تسعةٌ وثَمانون بيتًا ، هو الثّامن والأربعون منها ، أنشدها للنّابغة الذُّبيانيّ ، فقال له : (اذهب فأنت أشعر النّاس) .
ومطلعها :
عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا .
وقبله :
وَتَسَمَّعَت رِزَّ الأَنِيْسِ فَرَاعَهَا عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ وَالأَنِيْسُ سقَامُهَا .
وبعده :
حَتَّى إِذَا يَئِسَ الرُّمَاةُ وَأَرْسَلُوا غُضْفًا دَواجِنَ قَافِلاً أَعْصَامُهَا .
وهو في : (ديوانه : 222 ، الكتاب : 407/1 ، الأضداد للأصمعيّ : 25 ، الأضداد لابن السّكّيت : 91 ، المُقتضب : 102/3 ، الأضداد لأبي بكر الأنباريّ : 46 ، شرح المُفصّل : 44/2 ، الدُّرّ المصون :
129/3 .) .

(2) في : (المُستنهى : أ/7ب .) .
وقد مضى تخريجه في : (529 .) .

(3) في : (المُحيط : 65/2ب ، 25/3ب .) .
والبيت من الطّويل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها ستّون بيتًا ، هو الخامس والثّلاثون منها ، قالَها في مدح الحارث بن عوف ، وهرم بن سِنان .
ومطلعها :
أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلَّمِ بِحَوْمَانَةِ الدَّرَّاجِ فَالمُتَثَلَّــمِ ؟ .
وقبله :
لَعَمْرِي لَنِعْمَ الحَيُّ عَلَيْهِمُ بِمَا لا يُوَاتِيْهِم حُصَيْنُ بنُ ضَمْضَمِ .
وبعده :
وَقَالَ سَأَقْضِي حَاجَتِي ثُمَّ أَتَّقِي عَدُوِّي بِأَلْفٍ مِنْ وَرَائِي مُلْجَمِ .
وهو في : (ديوانه : 29 .) .

ز ــ النّابغة الجعديّ :

حيث نسب له بيتًا واحدًا ، وهو :

وَمَـا قَلْـتُ حَتَّـى نَـالَ شَـتْمُ عَشِـيْرَتِي نُفَيْـلَ بـنَ عَمْـرٍو وَالوَحِيْـدَ وَجَعْفَرَا[1] .

س ــ عُروة بن حزام .

حيث نسب له بيتًا واحدًا ، وهو :

عَشِيَّةَ لاَ عَفْرَاءُ مِنْكِ قَرِيْبَةٌ فَتَدْنُو وَلاَ عَفْرَاءُ مِنْكِ بَعِيْدُ[illegible] .

ش ــ سواد بن عديّ :

حيث نسب له بيتًا واحدًا ، وهو :

فَفَعَلْتُ ذَلِكَ كَالمغَارِ فَأَصْبَحَت مِنِّي الحَفِيْظَةُ وَالحَيَا قَدْ أَعْقَبَا[3] .

---

(4) في : (المُستنهى : ب/146أ .) .
والبيت من الطّويل ، من قصيدته آنفة الذّكر ، وهو الثّامن والثّلاثون منها .
وقبله :
فَشَدَّ وَلَمْ يُفْزِعْ بيُوتًا كَثِيْرَةً لَدَى حَيْثُ أَلَقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمِ .
وبعده :
جَرِيءٍ مَتَى يُظْلَمْ يُعَاقِبْ بِظُلْمِهِ سَرِيْعًا وَإِلاَّ يُبْدَ بِالظُّلْمِ يَظْلِـمِ .
وهو في : (ديوانه : 30 ، عُمدة الحُفّاظ : 304/2 .) .

(1) في : (التّهذيب : 183 ، المُحيط : 12/3أ .) .
والبيت من الطّويل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها ستّةٌ وسبعون بيتًا ، هو السّبعون منها ، قالَها في المدح .
ومطلعها :
خَلِيْلَيَّ عُوْجَا سَاعَةً وَتَهَجَّرَا وَلُوْمَا عَلَى مَا أَحْدَثَ الدَّهْرُ أَوْ ذَرَا .
وقبلـــه :
=
= وَأَعرَضْتُ عَنْهَا حِقْبَةً وَتَرَكْتُهَا لأَبْلُغَ عُذْرًا عِنْدَ رَبِّي فَأُعْذَرَا .
وبعده :
وَحَيَّ أَبِي بَكْرٍ وَلاَ حَيَّ مِثْلُهُمْ إِذَا بَلَغَ الأَمْرُ العَمَاسَ المُذَمَّرَا .
وهو في : (شعره : [illegible] ، كشف المُشكل : [illegible] .) .

([illegible]) في : (المُستنهى : ب/[illegible]أ .) .
وقد مضى تخريجه في : ([illegible] _ [illegible] .) .

(3) في : (التّهذيب : 420 .) .
والبيت من الكامل ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .
وهو في : (كشف المُشكل : 687 .) .

ط ــ المُهلهل :

حيث نسب له بيتًا واحدًا ، وهو :

يَا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِيْ كُلَيْبًا   يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الفِرَارُ[1] ؟ .

ظ ــ عامر بن الطّفيل :

حيث نسب له بيتًا واحدًا ، وهو :

وَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ   أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوْ بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ[2] .

ع ــ الأعشى :

حيث نسب له بيتًا واحدًا ، وهو :

وَإِنَّ مُعَاوِيَةَ الأَكْرَمــ   ـنَ بِيْضُ الوُجُوْهِ طِوَالُ الأُمَــمْ[3] .

---

(1) في : (المُحيط : 31/4ب .) .

والبيت من المديد ، من أبياتٍ عددها تسعةٌ ، هو أوّلُها ، قالَها حين قتل عددًا من آل بكرٍ ثأرًا لدم أخيه راح يتهدّد ويتوعّد .

وبعده :

يَا لَبَكْرٍ فَاظْعَنُوا أَوْ فَحُلُّوا   صَرَّحَ الشَّرُّ وَبَانَ السِّرَارُ .

وهو في : (ديوانه : 90 ، الكتاب : 215/2 ، شرح أبياته لابن السّيرافيّ : 395/1 ، الخصائص :

229/3 .) ، وصدره في : (ارتشاف الضّرب : 2212/4 .) .

(2) في : (التّهذيب : 423 .) .

والبيت من الطّويل ، وهو من أبياتٍ عددها عشرة ، هو تاسعها ، قالَها في طلب ثأر (زُبيد) و (أرحب) ، وهُما حيّان من اليمن .

وأوّلُها :

تَقُولُ ابْنَةُ العَمْرِيّ مَا لَكَ بَعْدَمَا   أَرَاكَ صَحِيْحًا كَالسَّلِيْمِ المُعَذَّبِ .

وقبله :

فَإِنّي وَإِنْ كُنْتُ ابن فَارِسِ عَامِرٍ   وَفِي السِّرِّ مِنْهَا وَالصَّرِيْحِ المُهَذَّبِ .

وبعده :

وَلَكِنَّنِي أَحْمِي حِمَاهَا وَأَتَّقِي   أَذَاهَا وَأَرْمِي مَنْ رَمَاهَا بِمِقْنَبِ .

وهو في : (كشف المُشكل : 690 .) ، و _ برواية : (فَمَا) _ في : (ديوانه : 185 ، العقد الفريد :

134/2 ، كفاية الطّالب : 84 .) ، و _ برواية :

(فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ كِلاَلَةٍ   ....) _

في : (لُباب الآداب : 128 ، تَمام المتون : 34 .) .

(3) في : (المُستنهى : أ/62ب .) .

وقد مضى تخريجه في : (539 _ 540 .) .

غ ــ دُريد بن الصّمّة :

فَطَاعَنْتُ عَنْهُ الخَيْلَ حَتَّى تَنَهْنَهَتْ وَحَتَّى عَرَانِي حَالِكُ اللوْنِ أَسْوَدِ[1]

.

ف ــ عُمر بن الخطَّاب _ τ _ :

إِنَّمَا الفَقْرُ وَالغِنَاءُ مِنَ اللـ ـه فَهَذَا يُعْطَى وَهَذَا يُحَدُّ[2] .

ق ــ جميل بُثينة :

حيث نسب له بيتًا واحدًا ، وهو :

بَثَيْنَةَ شَأْنُهَا سَلَبْتْ فُؤَادِي بِلاَ ذَنْبٍ أَتَيْتُ بِهِ سَلاَمَا[3] .

ك ــ الأخطل :

حيث نسب له بيتًا واحدًا ، وهو :

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُوْنَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوءَاتِهِم هَجَرُ[4]

.

---

(1) في : (التّهذيب : 254 .) . =

= والبيت من الطّويل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها أربعةٌ وأربعون بيتًا ، هو الثّالث والعشرون منها ، قالَها في رثاء أخيه عبد الله الذي قتلته بنو عبسٍ .

ومطلعها :

أَرَثَّ جَدِيْدُ الحَبْلِ مِنْ أُمِّ مَعْبَدِ بِعَاقِبَةٍ وَأَخْلَفَتْ كُلَّ مَوْعِـدِ .

وقبله :

وَكُنْتُ كَذَاتِ البَوِّ رِيْعَتْ فَأَقْبَلَتْ إِلَى جَلَدٍ مِنْ مَسْكِ سَقْبٍ مُقَدَّدِ .

وبعده :

فَمَا رِمْتُ حَتَّى خَرَّقَتْنِي رِمَاحُهُمْ وَغُوْدِرْتُ أَكْبُو فِي القَنَا المُتَقَصِّدِ .

وهو في : (ديوانه : 84 ، جمهرة أشعار العرب : 601/2 ، خزانة الأدب : 89/5 .) .

(2) في : (التّهذيب : 427 .) .

والبيتُ من الخفيف ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .

وهو في : (الإنصاف : 747/2 ، كشف المُشْكل : 694 .) .

(3) في : (التّهذيب : 430 .) .

والبيت من الوافر ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .

وهو في : (كشف المُشكل : 485 ، 698 .) .

(4) في : (التّهذيب : 395 ، المُحيط : 29/2ب .) .

وقد مضى تخريجه في : (376 .) .

ل ــ العجّاج :

حيث نسب له بيتًا واحدًا ، وهو :

جَارِي لاَ تَسْتَنْكِرِي عَذِيْرِي[1] .

م ــ نصيب العبد :

حيث نسب له بيتًا واحدًا ، وهو :

فَقَالَ فَرِيْقُ القَوْمِ لَمَّا سَأَلْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيْقٌ لَيْمُنُ الله مَا نَدْرِي[2] .

و ــ الطِّرمّاح :

حيث نسب له بيتًا واحدًا ، وهو :

يَا دَارُ أَقْوَتْ بَعْدَ أَصْرَامِهَا عَامًا وَمَا يَعْنِيْكَ مِنْ عَامِهَا[3] .

و ــ رُؤبة :

حيث نسب له بيتًا واحدًا ، وهو :

قَدْ كَادَ مِنْ طُوْلِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا[4] .

ي ــ الخرنق بنت بدر[5] :

---

(1) في : (المُحيط : 20/4ب .) .
وقد مضى تخريجه في : (811 .) .
(2) في : (التّهذيب : 284 .) .
وقد مضى تخريجه في : (124 _ 125 .) .
(3) في : (المُحيط : 20/4أ .) .
والبيت من السّريع ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها أربعةٌ وخمسون بيتًا ، هو مطلعها ، قالَها في مدح يزيد بن مُهلّب بن أبي صفرة الأزديّ .
وبعده :
هَلْ غَيْرُ دَارٍ بَكَرَتْ رِيْحُهَا تَسْتَنُّ فِيْ جَائِلِ رَمْرَامِهَا .
وهو في : (ديوانه : 248 ، الكتاب : 201/2 ، شرح أبياته لابن السّيرافيّ : 397/1 ، تحصيل عين الذّهب : 312 .) .
(4) في : (التّهذيب : 411 ، المُحيط : 75/2أ .) .
والبيت من الرّجز ، وقبله :
=
رَسْمٌ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدِ امَّحَى .
=
وهو في : (ديوانه : 172 ، الكتاب : 478/1 ، المُقتضب : 75/3 ، شرح المُقدّمة المُحْسِبة : 352/2 ، الإنصاف : 566/2 ، شرح المُفصّل : 121/7 .) .

حيث نسب لَها بيتًا واحدًا ، وهو :

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذِيْنَ هُمُ   سَمُّ العَدَاةِ وَآَفَةُ الجُزْرِ[1] .

2 ــ أشعار خاطئة النّسبة :

نسب ابن يعيش بعض الأبيات إلى غير قائليها ، وهي :

أ _ يَبْدُو وَتُضْمِرُهُ البِلاَدُ كَأَنَّهُ   سَيْفٌ عَلَى عَلَمٍ يُسَلُّ وَيُغْمَدُ[2] .

حيث نسبه للخنساء[3] ، وهو للطِرِمَّاح بن الحكيم[4] .

ب _ قِفِيْ قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا   وَلاَ يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا[5] .

---

(5) الخرنق بنت بدر (50ق . هـ) : هي الخرنق بنت بدر بن هفّان العدنانيّ ، شاعرة مشهورة في الجاهليّة ، أكثر شعرها في رثاء زوجها بشر بن عمرو الذي قتله بنو أسد ، لَها ديوانٌ مطبوعٌ .

ترجمتها في : (الأعلام : 303/2 ، أعلام النّساء : 348 _ 350 .) .

(1) في : (المُستنهى : ب/39أ .) .

والبيت مضى تخريجه في : (247 _ 248 .) .

(2) من البسيط ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها ثلاثةٌ وستّون بيتًا ، هو الثّالث والأربعون منها ، قالَها الطِّرمّاح لحمّاد الرّاوية في مسجد الكُوفة ، وكان أذكى النّاس وأحفظهم .

ومطلعها :

بَانَ الخَلِيْطُ بِسَحْرَةٍ فَتَبَدَّدُوا   وَالدَّارُ تُسْعِفُ بِالخَلِيْطِ وَتُبْعِدُ .

وقبله :

أَجْلَتْ يَدَا بَلَوِيَّةٍ عَنْهَا لَهَا   إِبَرٌ تَرَكْنَ قَرَائِحًا لاَ تَبْلُـدُ .

وبعده :

وَكَأَنَّ قِهْزَةَ تَاجِرٍ جِيْبَتْ لَهَا   لِفُضُوْلِ أَسْفَلِهَا كِفَافٌ أَسْوَدُ .

وهو _ برواية : (عَلَى شَرَفٍ) _ في : (ديوانه : 117 ، ديوان المعاني : 131/2 .) .

(3) في : (التّهذيب : 26 .) .

(4) في : (ديوانه : 117 ، فُحولة الشّعراء للأصمعي : 58 ، ديوان المعاني : 131/2 .) .

وهذا هو الصّحيح ؛ للأسباب الآتية :

أ _ ثبوتــــــــه فــــــــي قصــــــــيدته الدّاليّــــــــة مــــــــن البســــــــيط .

=

= ب _ لَمْ أقف على من نسبه للخنساء إلاّ عند يحيى بن حمزة في : (الحاصر : 224/1 .) ، والنّجرانيّ في :

(الأسرار الشّافية : 261 .) ، ورُبّما هُما تابعان لابن يعيش ؛ لكون الأوّل من نُحاة القرن الثّامن الهجريّ ، والآخر من نُحاة القرن التّاسع الهجريّ .

ج _ قول أبي هلال العسكريّ : ((من أجود ما قيل في وصف الثّور إذا عدا فيخفى تارةً ويظهر أُخرى قول الطّرمّاح ، وكان الأصمعيّ يعجب من حُسنه :

يَبْدُو وَتُضْمِرُهُ البِلاَدُ كَأَنَّه   سَيْفٌ عَلَى شَرَفٍ يُسَلُّ وَيُغْمَدُ .)) ، (ديوان المعاني : 131/2 .) .

(5) من الوافر ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها واحدٌ وسبعون بيتًا ، هو مطلعها ، قالَها القطاميّ في مدح زفر بن

حيث نسبه للحُطيئة[1] ، وهو للقطاميّ[2] .

ج _ إِنَّ مَنْ يَدْخُلْ الكَنِيْسَةَ يَوْمًا   يَلْقَ فِيْهَا جَآذِرًا وظِـبَاءَ[3] .

حيث نسبه إلى حسّان بن ثابت[4] ، وهو للأخطل[5] .

د _ تَدَعُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا   بَلْهَ الأَكُفَّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ[6] .

الحارث .

وبعده :

قِفِي فَادِي أَسِيْرَكِ إِنَّ قَوْمِي   وَقَوْمَكِ لاَ أَرَى لَهُمْ اجْتِمَاعَا .

وهو في : (ديوانه : 68 ، الكتاب : 243/2 ، المُقتضب : 94/4 ، الأُصول : 83/1 ، ضرائر الشّعر : 296 ، المُنتخب في محاسن أشعار العرب : 422/1 ، كشف المُشكل : 692 ، شرح المُفصّل : 91/7 .) .

(1) في : (التّهذيب : 424 .) .

(2) في : (ديوانه : 68 ، الكتاب : 243/2 ، المُقتضب : 94/4 ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافيّ : 382/1 ، المُنتخب في محاسن أشعار العرب : 422/1 ، كشف المُشكل : 692 ، المنهاج : 157/1 ، منار الهُدى : 324 .) .

وهذا هو الصّحيح ؛ لوجوده في ديوانه ؛ وكثرة من نسبه له .

والقطاميّ (130هـ) : هو أبو سعيد عُمير بن شُييم ، كان مسيحيًّا لكنّه أسلم بعد ذلك ، أدرك خلافة عُمر بن عبد العزيز _ τ _ ، له ديوانٌ مطبوعٌ .

ترجمته في : (طبقات فُحول الشُّعراء : 353/2 ، الشّعر والشُّعراء : 453 _ 456 ، مُعجم الشُّعراء : 228 .) .

(3) مضى تخريجه في : (369 .) .

(4) في : (المُحيط : 19/3أ .) .

(5) في : (ديوانه _ مُلحقاته _ : 376 ، شرح القصائد السّبع الطّوال الجاهليّات : 555 ، العُمدة : = 207/2 ، شرح شواهد المُغني : 918/2 ، خزانة الأدب : 435/1 ، 404/5 .) .

وهذا هو الرّاجح ؛ لإلحاقه بديوانه ؛ ونسبته إليه في بعض المصادر .

أمّا نسبته إلى حسّان فلَمْ ترد إلاّ من طريق ابن يعيش .

(6) من الكامل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها ثلاثةٌ وعشرون بيتًا ، هو الحادي عشر منها ، قالَها يوم الخندق يصف السّيوف .

ومطلعها :

مَنْ سَرَّهُ ضَرْبٌ يُمَعْمِعُ بَعْضُهُ   بَعْضًا كَمَعْمَعَةِ الأَبَاءِ المُحْرَقِ .

وقبله :

مَا حَلَّ بِالأَعْدَاءِ مِثْلُ لِقَائِنَا   يَوْمَ التَّجَاحِ وَيَوْمُنَا بِالخَـنْدَقِ .

وبعده :

نَلْقَى العَدُوَّ بِفَخْمَةٍ مَلْمُوْمَةٍ   تَنْفِي الجُمُوْعَ كَقَصْدِ رَأْسِ المَشْرِقِ .

وهو في : (ديوانه : 77 ، السّيرة النّبويّة : 209/3 ، كشف المُشكل : 321 ، شرح المُفصّل : 47/4 ، لسان العرب _ (بَلَهَ) _ : 478/13 ، البداية والنّهاية : 137/4 ، خزانة الأدب : 200/6 .) ، و _ برواية : (تَذَر) _ في : (مُغني اللبيب : 133/1 .) .

حيث نسبه لزُهير[1] ، وهو لكعب بن مالك[2] .

وهذا الخطأ في النّسبة قد يكون سهوًا منه ، أو رُبّما وقف عليه في مصدرٍ آخر لَمْ يكن مِمّا اطّلعتُ عليه ، فيكون مِمّا اختُلف في نسبته .

3 ـ أشعار منسوبةٌ ، وفي نسبتها خلافٌ :

نسب ابن يعيش بعض الأبيات إلى شُعراء بعينهم مع أنّ الخلاف واردٌ فيها ، وفي هذا دلالةٌ واضحةٌ على أنّ ابن يعيش يرى أنّ القائل ما ذكره .

وهذه الأبيات هي :

أ _ أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إلَى بَيْتٍ قَعِيْدَتُهُ لَكَاعِ[3] .

حيث نسبه للحُطيئة[4] ، وغيره نسبه لأبي غريب النّصريّ[5] .

ب _ فِيْ لَيْلَةٍ لاَ نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إلاَّ كَوَاكِبُهَا[6] .

حيث نسبه لعديّ بن زيدٍ[7] ، وغيره نسبه لأُحيحة بن الجُلاح الأنصاريّ[8] .

---

(1) في : (المُحيط : 37/4أ .) ، وعزاه الحيدرة في : (كشف المُشكل : 321 .) إلى كعب بن زُهير .

(2) في : (ديوانه : 77 ، السّيرة النّبويّة : 209/3 ، شرح المُفصّل : 47/4 ، لسان العرب _ (بَلَهَ) _ : 478/13 ، البداية والنّهاية : 137/4 ، خزانة الأدب : 200/6 .) .

وهذا هو الصّحيح ؛ لوجوده في ديوانه ضمن قصيدته التي قالَها يوم الخندق ؛ وكثرة من نسبه له من أرباب السّيرة واللغة .

(3) من الوافر ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ ، قاله في هجاء زوجته .

وهو في : (ديوانه : 250 ، العقد الفريد : 113/6 ، كشف المُشكل : 699 ، سرح العيون : 274 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 117/1 ، شرحه لابن هشام : 246 ، موارد البصائر : 384 .) .

(4) في : (التّهذيب : 199 ، 426 .) .

وكذا في : (ديوانه : 250 ، العقد الفريد : 113/6 ، كشف المُشكل : 699 ، سرح العيون : 274 ، موارد البصائر : 384 .) .

(5) في : (لسان العرب _ (لَكَعَ) _ : 323/8 .) .

(6) مضى تخريجه في : (220 _ 221 .) .

(7) في : (المُحيط : 40/4ب .) .

(8) وقع القول في نسبته إليه في : (219 _ 220 .) .

وأُحيحة بن الجُلاّح الأنصاريّ (130ق . هـ) : هو أبو عمرو أُحيحة بن الجُلاّح الأوسيّ ، شاعرٌ جاهليٌّ ، من شُجعان العرب ، كان سيّد يثرب ، له ديوانٌ مطبوعٌ .

ترجمته في : (أسماء المُغتالين من الأشراف : 294/2 ، الأغاني : 29/15/8 _ 40 ، الأعلام :

ج _ النَّـاسُ أَلْـبٌ عَلَيْنَـا مِنْـكَ لَـيْسَ لَنَـا   إلاَّ السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ القَنَـا وَزَرُ[1] .
حيث نسبه لكعب بن مالك[2] ، وغيره نسبه لحسّان بن ثابت[3] .

د _ وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوْهُ   لَعَمْرُ أَبِيْكَ إلاَّ الفَرْقَدَانِ[4] .
حيث نسبه لعمرو بن معدي كرب[5] ، وغيره نسبه لحضرميّ بن عامر الأسديّ[6] ، وسَوَّار بن المُضرَّب[7] .

هـ _ أَلاَ يَا بَيْتُ بِالعَلْيَاءِ بَيْتُ   وَلَوْلاَ حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ[8] .
حيث نسبه لعمرو بن قعاس المُراديّ[9] ، وورد في ديوان السّموأل[10] .

. (. 277/1
(1) مضى تخريجه في : (189 .) .
(2) في : (المُحيط : 41/4ب .) .
(3) سبق ذكر نسبته إليه في : (188 .) .
(4) مضى تخريجه في : (1013 _ 1014 .) .
(5) في : (المُحيط : 43/4ب .) .
(6) سبق في : (1013 .) القول في نسبته إليه .
وحضرميّ بن عامر الأسديّ (17هـ) : هو أبو كدّام حضرميّ بن عامر بن مُجمَّع الأسديّ ، كان فارسًا شُجاعًا مُشاركًا في المعارك ضدّ الفُرس في خلافة عُمر بن الخطّاب _ τ _ ، له مُنتخباتٌ شعريّةٌ في : (الحماسة للبُحتريّ : 155 _ 156 ، 182 ، الحماسة البصريّة : 418/2 .) .
(7) سبق في : (1012 .) القول في نسبته إليه .
وسوّار بن المُضرَّب (؟ _ إسلاميّ _) : هو سوَّار بن المُضرَّب السّعديّ ، من بني ربيعة ، له مُنتخباتٌ شعريّةٌ في : (الأصمعيّات : 237 _ 243 ، الحماسة لأبي تَمّام : 125 ، الاختيارين : 105 _ 113 ، شرح ديوان الحماسة : 130/1/1 _ 133 ، التّذكرة السّعديّة : 120 ، 194 .) .
ترجمته في : (مُعجم الشُّعراء : 164 ، مُعجم الشُّعراء من العصر الجاهليّ حتّى نِهاية العصر الأمويّ : 121 .) .
(8) من الوافر ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها ثلاثة عشر بيتًا ، هو مطلعها ، قالَها حين لحقه اللوم في الشّراب والسُّكْر .
وبعده :
أَلاَ يَا بَيْتُ أَهْلُكَ أَوْعَدُونِي   كَأَنِّي كُلَّ ذَنْبِهِمُ جَنَيْتُ .
وهو في : (الكتاب : 201/2 ، الاختيارين : 211 ، شرح أبيات سيبويه : 435/1 .) .
(9) في : (المُحيط : 20/4أ .) .
(10) انظر : (ديوانه _ بتحقيق الأب لويس شيخو _ : 27 ، ديوانه أيضًا _ مُلحقاته ، بتحقيق : د / الصّمد _ : 121 .) .

ــ أشعار نسبها مع التّشكيك :

حيث نسب بيتًا لعليّ بن أبي طالب _ τ _ بطريق الرّواية ، وهو :

إِذَا جَادَتِ الدُّنْيَا عَلَيْكَ فَجُدْ بِهَا   عَلَى النَّاسِ طُرًّا قَبْلَ أَنْ تَتَفَلَّتِ[1] .

حيث قال : ((والله أعلم هل هو له ، أم لا .)) [2] .

ب _ آراء العلماء وأقوالهم :

حشد ابن يعيش في مُؤلّفاته أراء وأقوال علماء كثيرين دون أنْ يعنى بنسبتها إليهم ، فاستخدم ألفاظًا يختفي خلفها صاحب الرّأي ، أو القول ، وفعله هذا ليس بدعًا في التّصنيف ، فقد فعله السّواد الأعظم من العُلماء على مُختلف الدّهور والعصور .

والأشيع الأغلب في هذه الآراء والأقوال التي نسبها ابن يعيش أنّها صحيحة النّسبة ، ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي :

1 _ قوله : ((ويجوز للشّاعر إذا اضطرّ أنْ يُنوّن المبنيّ على الضّمّ ؛ لضــرورة الشّعر بالرّفع عند الخليل على لفظه[3] ، . . . .)) [4] .

والسّموأل (56ق . هـ) : السّموأل بن عُريض بن عاديا الأزديّ ، شاعرٌ جاهليٌّ حكيمٌ ، عُرف بالوفاء ، له ديوانٌ مطبوعٌ .

ترجمته في : (الأغاني : 350/22/11 _ 352 ، الأعلام : 140/3 .) .

(1) من الطّويل ، وبعده :

فَلاَ الجُودُ يُفْنِيْهَا إِذَا هِيَ أَقْبَلَتْ   وَلاَ البُخْلُ يُبْقِيْهَا إِذَا هِيَ تَذْهَبُ .

وهو في : (ديوان لحُسين بن عليّ بن أبي طالب _ τ _ : 117 ، كشف المُشكل : 340 ، زهر الإكم : 335/1 .) ، و _ برواية : (إِنَّهَا تَتَقَلَّبُ) _ في : (ديوانه : 44 .) ، و _ برواية : (.................................. وَبَادِرْ بِهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَتَفَلَّتِ) _ في : (مقالات الأُدباء ومُناظرات النُّجباء : 131 .) .

(2) (التّهذيب : 243 .) .

والبيت ثبت أنّه لعليّ بن أبي طالب ، أمّا ابنه الحُسين _ رضي الله عنهما _ فقد يكون مُتمثِّلاً به ، وأمّا نسبته إلى أبي دلف الخزرجيّ في : (عين الأدب والسّياسة وزين الحسب والرّياسة : 196 .) فبعيدةٌ .

(3) كثيرةٌ هي المصادر التي نسبته إليه ، وقد وقع القول فيها في : (45 .) .

(4) (التّهذيب : 196 .) .

2 _ قوله : ((. . . . ، وأمّا الحرف الذي يكون معه (ألف)الوصل فهـــو (لامُ) التّعريف وحده عند سيبويه[1] ، والخليل يقول : بل (الألف) ، و (اللام) حرفٌ واحدٌ مُركّبٌ .)) [2] .

3 _ قوله في تعليل مجيء (اللام) المفتوحة بدلاً من (الألف) المزيدة في آخـــر
الاسم المُضاف : ((وقد حُكي عن الخليل أنّه قال : إنّما أُتي بـ (اللام) المفتوحة بدلاً من (الألف) التي كانت في قولك : يَا عَجَبَاهْ ، وَيَا بَكْرَاهْ ؛ لأنّ في قولك : يَا عَجَــبَاهْ ،
وَيَا بَكْرَاهْ معنى الاستغاثة .)) [3] .

4 _ قولـه : ((. . . . ، ولَمْ يُسمع في مُستقبل هذا النّوع الضّمّ إلاّ في فعلين ،
وهُما : فَضِلَ يَفْضُل ، و : خَصِرَ يَخْصُرُ ، وهذا شاذٌّ ، قال سيبويه : فَضِلَ يَفْضُل ،
و : مِتَّ تَمُوتُ لا يُوجد غيرهُما .)) [4] .

5 _ قولـه : ((ذكــر ابن السّرّاج أنّـه يجوزُ : لِمَ فَأَسِيْرُ تَسِيْرُ ؟ ، على تقديْم نصب الجواب على الفعل المنفيّ ، بل كأنّك تُريدُ : لِمَ تَسِيْرُ فَأَسِيْرُ ؟ .
)) [5] .

6 _ قوله : ((من الواجب ألاّ تُخبر بظرف الزّمان إلاّ عن الأحداث لا غير ، دون الجُثث والأشخاص ، تقول : الخُرُوجُ يَومَ الجُمُعَةِ ، و : القِتَالُ عَامُ كَذَا وَكَذَا ، ولــو

---

(1) انظر : (الكتاب : 147/4 ، 226/4 .) .
(2) (التّهذيب : 387 .) .
ونسبته إلى الخليل موجودةٌ في كذا مصدر ، وقد وقع القول في ذلك في : (51 .) .
(3) (المُحيط : 31/4أ _ ب .) .
وانظر نسبته إلى الخليل في : (الكتاب : 218/2 .) .
(4) (المُحيط : 54/1أ .) .
وانظر : (الكتاب : 40/4 .) .
(5) (المُحيط : 118/4أ .) .
وانظر : (الأُصول : 185/2 .) .

قُلتَ : زَيْدٌ يَومَ الجُمُعَةِ ، أو : عَمْرٌو سَنَةَ كَذَا وَكَذَا ، امتنع ذلك ؛ لأنّه لا فائدة في الإخبار بظروف الزّمان عن الأشخاص ؛ لأنّها غير ماكثةٍ ، والشّخوص ماكثةٌ مُستقرّةٌ ، هكذا ذكره الشّيخ طاهر بن أحمد في (شرحه) .)) [1] .

7 _ قوله : ((قال الشّيخ طاهر بن أحمد _ رحمه الله _ : المُعرب هو المُبيَّن حالُه ، والمُغيّر آخره ، والمُحسنُ نطقُه وسَماعُه على حسب الخلاف المُتقدّم في الإعراب .))[2] .

8 _ قوله : ((أمّا ما التّأكيد ؟ ، فهو تَمكين المعنى في النّفس ، كما قال الشّيخ
طاهر بن أحمد .)) [3] .

9 _ قوله : ((. . . . ، وقال الشّيخ طاهر : العامل في الحال فعلٌ محذوفٌ .)) [4] .

10 _ قوله عند بيانه لقوله I : [illegible]
[illegible] [5] : ((و (النّاس) مرفوعٌ على أنّه صفةٌ لـ (أيٍّ) ، أو عطف بيانٍ عليه ، ولا يجوزُ نصبه إلاّ عند الْمازنيّ وحده .)) [6] .

---

(1) (المُحيط : 7/3ب .) .
وانظر : (شرح الجُمل في النّحو : 32/1أ .) .
(2) (المُحيط : 3/2ب _ 4أ .) .
وانظر : (شرح الجُمل في النّحو : 6/1أ _ ب .) .
(3) (المُحيط : 87/2أ .) .
وانظر : (شرح الجُمل في النّحو : 25/1أ .) .
(4) (المُحيط : 64/4أ .) .
وانظر : (شرح الجُمل في النّحو : 37/1أ .) .
(5) (البقرة : 21 .) .
(6) (المُستنهى : أ/17ب .) .
وقد وقع في : (423 .) القول في نسبته إلى الْمازنيّ .

وعلى كثرة ما جاء صحيح النّسبة إلاّ أنّ هُناك شيئًا من الآراء والأقوال نسبها ابن يعيش إلى بعض العُلماء ، ولَمْ أقف عليها في مصادرهم ، بلْ لَمْ أقف أيضًا على مَن نسبها لَهم ، لستُ أدري أ أخطأ ابن يعيش في نسبتها ، أمْ أنّها صحيحة النّسبة ، ولكنّي لَمْ أقف عليها فيما بين يديّ من مصادر .

ومن ذلك ما يأتي :

1 _ قوله : ((وفاعلٌ يجب تأخيره ، ولا يجوز تقديْمه ، وهو الفاعل الذي اتّصل به ضميرُ مفعوله ، . . . . ، فلو قُلتَ : ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْدًا ، بنصب (زيد) لَمْ يجُز ، فأمّا قولُ الشّاعر[1] :

جَزَى رَبُّه عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ   جَزَاءَ الْكِلاَبِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ[2].

فعند سيبويه أنّه لا يجوز[3] . . . .))[4] .

2 _ قوله : ((. . . . فإنْ قيل : قد سُمِع فيه (اللذون) في الرّفع ، قيل : هذه لُغَةٌ شاذّةٌ غير مُستفيضةٍ ؛ بدليل أنّها لَمْ تُسمع في القُرآن الكريْم ، ولا في شيءٍ من أشعار العرب المشهورة التي تتناقل عن الرّواة الثّقات ، ولَمْ أسْمع فيه شيءٌ من ذلك سوى ما وُجد للشّيخ : طاهر بن أحمد ، فإنّه روى أنّه يجوز فيه (اللذون)[5] ، فكأنّه قد سَمعه ، أو قاسه _ والله أعلم _ . . . .))[6] .

أيضًا نسب إلى ابن جنّيّ رأيًا والصّحّة أنّه احتجاج ابن جنّيّ للخليل ، حيث قال عند توجيهه زيادة (كان) في قول الفرزدق :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارَ قَوْمٍ   وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوْا كِرَامِ[7] .

((. . . . ، أنّ منهم من جعل (كان) وحدها مُنفصلةً عن (الواو) زائدةً ، وقال : (الواو) ضميرٌ مُتّصلٌ واقعٌ موقع الضّمير المُنفصل ، كأنّه قال : وَجِيْرَانٍ لَنَا هُمْ كِرَامٌ ، فلمّا دخلت (كان) عاد الضّمير المُنفصل مُتّصلاً ، وذلك الضّمير هو مرفوعٌ في الأصل على معنى الابتداء ، و (لنا) هو الخبر عنه ، و (الواو) ليست مرفوعةً بـ (كان) على

---

(1) وقع في : ([illegible] .) أنّ القائل مُختلفٌ فيه .
(2) مضى تخريجه في : (53 _ 54 .) .
(3) لَمْ أقف عليه فيما بين يديّ من مصادر .
(4) (التّهذيب : 104 .) .
(5) لَمْ أقف على هذا الرّأي فيما بين يديّ من مصادر .
(6) (المُستنهى : أ/27أ _ ب .) .
وقد مضى في : (429 _ 431 .) التّفصيل في المسألة .
(7) مضى تخريجه في : (650 _ 651 .) .

قوله ، وهذا قول أبي [الفتح] عُثمان بن جنّيّ ، وهو غير واضح ؛ لأنّ (كان) فعلٌ ، والأفعال لا تُوجد زائدةً في اتّصال الضّمير بِها .))[1] .

وهذا الذي ذكره ابن يعيش هو احتجاج ابن جنّيّ للخليل ، يقول ابن السّيد :

((واحتجّ ابن جنّيّ للخليل بأن قال : وجه زيادتِها في هذا البيت أنْ تعتقد أنّ الضّمير المُتّصل واقعٌ موقع المُنفصل ، والضّمير مُبتدأٌ ، و (لنا) الخبر ، ولكنّك لَمّا وصلتَ أعطيت اللفظ حقّه ، ولَمْ تعتقد أنّ (الواو) مرفوعةٌ بـ (كان) .))[2] .

2 _ الدّقّة في النّقل :

ابن يعيش مثل غيره من العُلماء في نشر أقوال العُلماء في مُصنّفاتِهم ، حيث ينقل الآراء بكثيرٍ من التّصرّف .

فهو لَمْ يكن مِمّن ينقل الأقوال بنصّها من المصادر التي يعتمد عليها كما فعل صدر الأفاضل في نقله للنّصوص فقد وصفه مُحقّق (تخميره) بأنّ ((نقله للنّصّ في أكثر الأحيان أمينٌ ، فإذا نقل عن الكتاب نقلاً حرفيًّا قال في نِهاية النّصّ : هذه ألفاظه ، وإذا لَمْ يكن النّقل حرفيًّا قال : هذا محصول كلامه .))[3] .

أو كما فعل بَهاء الدّين بن النّحّاس حين نقل بعض آراء ابن جنّيّ ، حيث قال : ((. . . . هذا معنى كلامه ، وإنْ لَمْ يحضرني نصّ لفظه ؛ لبعد العهد به .))[4] .

غير أنّه أتبع بعض الأقوال التي ذكرها بقوله : ((تَمَّ . . . .))[5] ، مع أنّه ذكره بِمعناه .

والطّريقة التي انتهجها ابن يعيش في نقله أقوال العُلماء هي أنّه كان ينقلها بِمعناها ، ويختصرها أيّما اختصار ، ورُبّما يزيدها ألفاظًا أُخر ، دلالة ذلك قوله : ((وكُلّ

---

(1) (المُحيط : 64/2ب _ 65أ .) .
وقد مضى في : (649 _ 655 .) بيان المسألة .
(2) (الحُلل في إصلاح الخلل : 175 .) .
(3) (التّخمير _ مُقدّمة المُحقّق _ : 67/1 .) .
(4) (التّعليقة على المُقرّب : 262/1 .) .
(5) (المُحيط : 21/2أ ، 35أ ، 143/4ب .) .

ما حكيناه من كلام الخليل وسيبويه فليس هو مُجرّد لفظهما ، بلْ هو مُخرَّجٌ مــن كلامهما بلسان الحال لا بلسان المقال .)) [1] .

ومن صُور ذلك :

أ _ قال ابن يعيش : ((. . . . ، والخليل يقول : بل (الألف) و (اللام) حرفٌ واحدٌ مُركّبٌ .)) [2] .

وقال أيضًا : ((. . . . ، وقال الخليل بن أحمد _ رحمة الله عليه _ : بل (الألف)
و (اللام) حرفٌ مُركّبٌ من حرفين كسائر الحروف ، وهو الذي عرّف الاسم في حال تركيبه .)) [3] .

ونصّ قول الخليل كما ينقله سيبويه : ((وزعم الخليل أنّ (الألف) و (اللام) اللتين يُعرّفون بِهما حرفٌ واحدٌ كـ (قَدْ) ، وأنْ ليست واحدة منهما مُنفصلةً عــــن
الأُخرى .)) [4]

ب _ قال ابن يعيش : ((وقد حُكي عن الخليل أنّه قال : إنّما أُتي بـ (اللام) المفتوحة بدلاً من (الألف) التي كانت في قولك : يَا عَجَبَاهْ ، و : يَا بَكْرَاهْ ؛ لأنّ في قولك : يَا عَجَبَاهْ ، و : يَا بَكْرَاهْ معنى الاستغاثة .)) [5] .

ونصّ قول الخليل كما ينقله سيبويه : ((وزعم الخليل _ رحمه الله _ أنّ هذه (اللام) بدلٌ من الزّيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفتَ ، نحو قولك : يَا عَجَبَاهْ ، و : يَا بَكْرَاهْ ، إذا استَغَثْتَ ، أو تعجّبْتَ ، فصار كُلّ واحدٍ منهما يُعاقبُ صاحبه ، كما كانت (هاء) الجحاجحة مُعاقبةً (ياء) الجحاجيح ، وكما عاقبت (الألف) في يَمانٍ (الياءَ) في يَمَنِيّ .)) [6] .

ت _ قال ابن يعيش : (((الله) اسمٌ مُختلفٌ في اشتقاقه ، وتعريفه ، فالخليل بن
أحمد _ رحمه الله _ يقول : إنّه اسمٌ موضوعٌ للقديْم سُبحانه ، جامدٌ غير مُشتقٍّ ، لا يجوزُ إطلاقه على أحدٍ إلاّ عليه تعالى .)) [7] .

---

(1) (المصدر السّابق : 98/4ب _ 99أ .) .
(2) (التّهذيب : 387 .) .
(3) (المُحيط : 61/1ب .) .
(4) (الكتاب : 324/3 .) .
(5) (المُحيط : 31/4أ _ ب .) .
(6) (الكتاب : 218/2 .) .
(7) (المُستنهى : أ/4أ .) .

ونصّ قول الخليل : ((وليس (الله) من الأسْماء التي يجوزُ منها اشتقاق فعلٍ ، كما يجوزُ في (الرّحمن الرّحيم) .)) [1] .

ث _ قال ابن يعيش : ((. . . . ، وقال الخليل _ رحمه الله _ : الواحدُ (نَصْرِيّ) ، والجمع (نَصَارَى) ، كمثل : (مَهْرِيّ) ، و (مَهَارَى) .)) [2] .

ونصّ قول الخليل كما ينقله سيبويه : ((وأمّا (النَّصَارَى) فإنّه جِماع (نَصْرِيّ) ، و (نَصْرَانَ) ، كما قالوا : (نَدْمَانُ) ، و (نَدَامَى) ، وفي : (مَهْرِيٍّ) ، و (مَهَارَى) ؛ وإنّما شبّهوا هذا بـ (بَخَاتِيّ) ، ولكنّهم حذفوا إحدى (الياءين) ، كما حذفوا من (أُثْفِيَّةٍ) ، وأبدلوا مكانَها (ألفًا) ، كما قالوا : (صَحَارَى) . هذا قول الخليل .)) [3] .

ج _ قال ابن يعيش : ((قال سيبويه : فَضِلَ يَفْضُلُ ، و : مِتَّ تَمُوْتُ لا يُوجد غيرهُما .)) [4] .

ونصّ قول سيبويه : ((وقد جاء في الكلام (فَعِلَ يَفْعُل) في حرفين ، بنوه على ذلك كما بنوا (فَعِلَ يَفْعِل) ؛ لأنّهم قد قالوا : (يَفْعِلُ) في (فَعِلَ) ، كما قالوا : في (فَعَلَ) ، فأدخلوا الضّمّة كما تدخل في (فَعَلَ) ، وذلك (فَضِلَ يَفْضُل) ، و : (مِتَّ تَمُوْتُ) .)) [5] .

ح _ قال ابن يعيش : ((. . . . ، قال سيبويه : ونصب الآخر في قولك : مَا جَاءَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدًا ، على معنى : لَكِنَّ زَيْدًا .)) [6] .

ونصّ قول سيبويه تحت (هذا بابٌ يُختارُ فيه النّصبُ ؛ لأنّ الآخِر ليس من نوع الأوّل) : ((وهو لُغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : مَا فِيْهَا أَحَدٌ إلاَّ حِمَارًا ، جاؤوا به على معنى : وَلَكِنَّ حِمَارًا ، وكرهوا أَنْ يُبدلوا الأخِر من الأوّل ، فيصيرَ كأنّه من نوعه ، فحُمل على معنى : ولَكْنَّ ، وعَمِلَ فيه ما قبله كعمل (العِشْرِيْنَ) فِيْ (الدِّرْهَمِ) .)) [7] .

---

(1) (العين _ (أَلَهَ) _ : 91/4 .) .
(2) (المُستنهى : أ/35ب .) .
(3) (الكتاب : 411/3/2 .) .
(4) (المُحيط : 54/1أ .) .
(5) (الكتاب : 40/4 .) .
(6) (المُحيط : 40/4أ .) .
(7) (الكتاب : 319/2 .) .

خ _ قال ابن يعيش : ((قال سيبويه : إذا قُلتَ : لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ فَيَأْكُلَكَ ، إنْ حذفْتَ (الفاء) لَمْ يجز الجزم مثل سائر المسائل ؛ لأنّ المعنى يختلُّ من حيث إنّك لا تُريد أنْ تجعل تباعُده من (الأَسَدِ) سببًا لأكله ، بل هو سببٌ لسلامته ؛ لأنّه لو كان كذلك لكان التّقدير : إنْ تَبَاعَدْ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ ، فهذا ليس بِمُستقيمٍ إلاّ أنْ تُريد هذا المعنى بالنّيّة .

وكذلك قولُهم : << مَا تَأْتِيْنَا فَتُحَدِّثُنَا . >> . لا يجوزُ لو حذفتَ (الفاء) الجزمُ ؛ لأنّ الجزم مع الجوابات ليس إلاّ لتقدير الشّرط ، والجزاء ، وليس الشّرط ، والجزاء يجبُ أنْ يتقدّر في جميع الجوابات ، بل قد يتقدّر ، وقد لا يتقدّر ، فحيث لا يتقدّر لا يجوزُ الجزمُ عند حذف (الفاء) ، فاعلم ذلك .)) [1] .

ونصّ قول سيبويه : ((وتقول : لاَ تَدْنُ مِنْهُ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ ، فإنْ قُلتَ : لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ . فهو قبيحٌ إنْ جزمتَ ، وليس وجهَ كلام النّاس ؛ لأنّك لا تُريدُ أنْ تجعلَ تباعُدَهُ من (الأَسَدِ) سببًا لأكله ، فإنْ رفعتَ فالكلامُ حسنٌ ، كأنّك قُلتَ : لاَ تَدْنُ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَأْكُلُكَ ، وإنْ أدخلتَ (الفاء) فهو حسنٌ ، وذلك قولك : لاَ تَدْنُ مِنْهُ فَيَأْكُلَكَ .

وليس كُلّ موضعٍ تدخلُ فيه (الفاء) يحسنُ فيه الجزاء . ألا ترى أنّه يقول : مَا أَتَيْتَنَا فَتُحَدِّثُنَا ، والجزاء هاهُنا محالٌ ، وإنّما قبُح الجزاءُ في هذا ؛ لأنّه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا أدخلتَ (الفاء) .

وسَمعنا عربيًّا موثوقًا بعربيّته يقول : لاَ تَذْهَبْ بِهِ تُغْلَبْ عَلَيْهِ ، فهذا كقوله : لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ .)) [2] .

خ _ قال ابن يعيش : ((وأمّا (كَافُ) التّشبيه ففيها خلافٌ ، قال سيبويه :
إنّما لَمْ تدخل على المُضمر ؛ لأنّها مُشبّهةٌ بـ (مِثل) ، مُتضمّنةٌ معنى التّشبيه ، فاستغنوا
بدخول (مِثل) ، و (شبه) على المُضمر دونَها .)) [3] .

ونصّ قول سيبويه : ((. . . . ، وذلك (الكاف) في : أَنْتَ كَزَيْدٍ ، . . . . ؛ وذلك لأنّهم استغنوا بقولِهم : مِثْلِي وشِبْهِي عنه فأسقطوه .)) [4] .

---

(1) (المُحيط : 117/4ب .) .
(2) (الكتاب : 97/3 _ 98 .) .
(3) (المُحيط : 122/4ب .) .
(4) (الكتاب : 383/2 .) .

د _ قال ابن يعيش : ((أمّا ما البدل ؟ ، فهو إعلام السّامع بِمجموعيّ الاسْمين ؛ زيادةً في البيان من غير أنْ يُنوى حذف أحدهُما ، خلافًا لِما يقوله أبو العبّاس المُبرّد ؛
لأنّه يقول : حقيقة البدل : إعلام السّامع بِمجموعيّ الاسْمين مع حذف المُبدل

منه .)) [1] .
وقال أيضًا : ((. . . . ، ولَمْ يُخالف في ذلك إلاّ أبو العبّاس المُبرّد فإنّه يقول :
من شرط البدل أنْ يكون المُبدل منه في نيّة الطّرح .)) [2] .
ونصّ قول المُبرّد : ((اعلمْ أنّ البدل في جميع العربيّة يحلّ محلّ المُبدل منه .)) [3] .
ولكنّه عاد وصحّح قوله ، ونصّه : ((والمعنى الصّحيح أنّ البدل والمُبدل
منه موجودان معًا ، لَمْ يُوضعا على أنْ يسقط أحدهُما إلاّ في بدل الغلط ، فإنّ المُبدل
منه ما ليس في الكلام .)) [4] .

ذ _ قال ابن يعيش : ((قَال أبو العبّاس : إنّما لَمْ تدخل (كاف) التّشبيه على
المُضمر ، ولا (حتَّى) ، ولا (مُذْ) ، ولا (مُنْذُ) ، ولا شيءٍ من هذه التّسعة الآخرة ؛
لأنّ كُلّ شيءٍ منها غير مُتمكّنٍ في بابه ؛ ولا مُختصٍّ بعملٍ واحدٍ ، فضعُف ولَمْ
يتمكّن ، فلَمْ يدخل على المُضمر ؛ لقلّة تَمكّن المُضمر أيضًا .)) [5] .
ونصّ قول المُبرّد _ كما يذكره ابن السّرّاج _ : ((قال أبو العبّاس : فأمّا (الكاف) ، و (حَتَّى) فقد خُولف فيهما ، قال : وهذا حسنٌ ، و (الكاف) أشدّ تَمكُّنًا ، فأمّا امتناعهم من (الكاف) ، و (مُذْ) ، و (حَتَّى) فلعلّةٍ واحدةٍ ، يقولون : كُلّ شيءٍ من هذه الحُروف غير مُتمكّنٍ في بابه ؛ لأنّ (الكاف)

---

(1) (التّهذيب : 153 .) .
(2) (المُحيط : 2/90أ .) .
(3) (المُقتضب : 4/211 .) .
(4) (المصدر السّابق : 4/400 .) .
(5) (المُحيط : 4/123ب .) .

تكون اسْمًا وتكون حرفًا ، فلا تُضيفها إلى المُضمر مع قلّة تَمكّنها ، وضعف المُضمر إلاّ أنْ يضطرّ شاعرٌ ، و (مُنْذُ) تكون اسْمًا وتكون حرفًا ، و (حَتَّى) تكون عاطفةً وتكون جارّةً ، فلَمْ تُعط نصيبها كاملاً في أحد البابين . . . .))[1] .

ر _ قال ابن يعيش : ((قال الشّيخ طاهر بن أحمد _ رحمه الله _ : المُعرب هو المُبيَّن حالُه ، والمُغيّر آخره ، والمُحسنُ نطقُه وسَماعُه على حسب الخلاف المُتقـــدّم في الإعراب .))[2] .

ونصّ قول ابن بابشاذ : ((أمّا المُعرب فهو المُبيّن والمُحسّن والمُغيّر على هذا التّرتيب المذكور ، وهو ما تغيّر آخره بتغيّر العامل الرّافع والنّاصب والجارّ والجازم .))[3] .

ز _ قال ابن يعيش : ((قال الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النّحويّ _ رحمه الله _ : من أجرى (أَمْس) مجرى ما لا ينصرف ؛ فلأنّ فيه علّتين ، وهُما : التّعريف ، والعدل .))[4] .

ونصّ قول ابن بابشاذ : ((وأمّا مذهب من يجريه مُجرى ما لا ينصرف ؛ فلأنّه قد اجتمع فيه علّتان ، التّعريف والعدل .))[5] .

س _ قال ابن يعيش : ((قال الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النّحويّ _ رحمة الله عليه _ : فإنْ أثبتّ (التّاء) نويتَ حذف فاعلٍ مُؤنّثٍ ، فإذا قُلتَ : قَالَت الرِّجَالُ ، فالمعنى : قَالَتْ جَمَاعَةُ الرِّجَالِ ، وإذا قُلْتَ : قَالَت النّسَاءُ ، فهو على أصله بـ (التّاء) ، وإذا قُلتَ : قَالَ النِّسَاءُ _ بغير (تاءٍ) _ ، قدّرتَ حذفَ فاعلٍ مُذكّرٍ ، كأنّك قُلتَ : قَالَ جَمِيْعُ النِّسَاءِ ، فأمّا إذا قُلتَ : قَالَ الرِّجَالُ ، فهو على أصله أيضًا .))[6] .

ونصّ قول ابن بابشاذ : ((من أنّث قدّر حذف مُضافٍ مُؤنّثٍ ، فتقدير قَالَــت

---

(1) (الأُصول : 439/1 .) .
(2) (المُحيط : 3/2ب _ 4أ .) .
(3) (شرح الجُمل في النّحو : 6/1أ _ ب .) .
(4) (المُحيط : 20/2ب .) .
(5) (شرح الجُمل في النّحو : 219/2أ .) .
(6) (المُحيط : 40/2أ .) .

الرِّجَالُ : قَالَت جَمَاعَةُ الرِّجَالِ ، وتقدير قَالَ النِّسَاءُ : قَالَ جَمِيْعُ النِّسَاء .)) [1] .

ش _ قال ابن يعيش : ((. . . . ، والشّيخ طاهر يقول : إنّ (مَبْطُوْحًا) حالٌ ، والعامل فيه (كَانَ) التّامّة ، وهي محذوفةٌ ، والتّقدير : ضَرْبِي زَيْدًا إِذَا كَانَ مَبْطُوْحًا ، أي : إِذَا وُجِدَ .)) [2] .

ونصّ قول ابن بابشاذ : ((فإنْ قيل : فما تصنع بقولِهم : ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا ، ونحوه من الأحوال التي جاءت ولَم يتمّ الكلام على ما قبلها ؟ ، قيل : هذا وشبهه مُقدّرٌ بالتّمام ؛ لأنّ (ضَرْبِي زَيْدًا) في معنى (ضَرَبْتُ زَيْدًا) ، أو في معنى (ضَرْبِي زَيْدًا إِذَا كَانَ قَائِمًا) ، فحُذف الخبر وسدّ الحال مسدّ الخبر .)) [3] .

ص _ قال ابن يعيش : ((أمّا ما التّأكيد ؟ ، فهو تَمكين المعنى في النّفس ، كما قال الشّيخ طاهر بن أحمد .)) [4] .

ونصّ قول ابن بابشاذ : ((أمّا التّأكيد فهو تَمكين المعنى في النّفس .)) [5] .

ط _ قال ابن يعيش : ((. . . . ، وقال الشّيخ طاهر : العامل في الحال فعلٌ محذوفٌ .)) [6] .

ونصّ قول ابن بابشاذ : ((. . . . العامل في الحالين فعلان مُقدّران مُضافٌ إليهما الظّرفان المُقدّران أيضًا .)) [7] .

ع _ قال ابن يعيش : ((. . . . ، أحدهُما : رواه الشّيخ طاهر بن أحمد في

---

(1) (شرح الجُمل في النّحو : 16/1أ .) .
(2) (المُحيط : 60/2أ .) .
(3) (شرح المُقدّمة المُحْسِبة : 313/2 .) .
(4) (المُحيط : 87/2أ .) .
(5) (شرح الجُمل في النّحو : 25/1أ .) .
(6) (المُحيط : 64/4أ .) .
(7) (شرح الجُمل في النّحو : 37/1أ .) .

(شرحه) ، قال : العلّة في إعمال (أَنْ) أنّها اختصّت بِما دخلت عليه ، فعملت كما عملت سائر الحروف المُختصّة بِما تدخل عليه مِمّا ليس هو مُتنَزّلاً منْزلة الحرف من

الكلمة .)) [1] .

ونصّ قول ابن بابشاذ : ((العلّة في إعمالِها أنّها اختصّت بِما دخلت عليه ، فعملت كما تعمل سائر الحُروف المُختصّة بِما تدخل عليه مِمّا ليس هو مُنَزّلاً منْزلة الجرّ من
الكلمة .)) [2] .

غ _ قال ابن يعيش : ((. . . . ، أحدهُما : رواه الشّيخ طاهر بن أحمد أيضًا ، وهو قوله : إنّ (أَنْ) اختصّت بعمل النّصب دون غيره ؛ لأنّها شابَهت (أَنَّ) المُشدّدة المفتوحة في اللفظ والمعنى ، فمُشابَهة اللفظ لكونِها على بعض حُروفها ، ومُشابَهة المعنى أنّهما جميعًا يُقدّران بالمصدر .)) [3] .
ونصّ قول ابن بابشاذ : ((واختصّت بعمل النّصب دون غيره ؛ لأنّها أشبهت (أَنَّ)
لفظًا وتقديرًا ، فاللفظ كونُها على بعض حُروفها ، والمعنى انسباك المصدر عنها .)) [4] .

* * * * * * * * * *

---

(1) (المُحيط : 91/4أ _ 92أ .) .
(2) (شرح الجُمل في النّحو : 139/2أ .) .
(3) (المُحيط : 91/4ب .) .
(4) (شرح الجُمل في النّحو : 139/2أ .) .


المبحث الثّاني
الوضوح والغموض

الوضوح هو الأصل عند ابن يعيش في جميع ما عثرتُ عليه من مُؤلّفاته ؛ لذا سيكون الكلام أكثر في الحديث عن الوضوح ، أمّا الغموض فقد انحصر في مواطن قليلةٍ ستأتي الإشارة إليها في أثنائه .

وتفصيل الحديث في ثلاث جهاتٍ :

1 _ الأدلّة :

غالب الأدلّة التي استدلّ بِها ابن يعيش واضحةٌ استدلّ بِها النّحويّون السّابقون له واللاحقون ، فاستدلّ بالأدلّة النّحويّة الأربعة ، وهي : السّماع بكُلّ أنواعه ، والقياس ، والإجماع ، والاستصحاب .

أيضًا استدلّ بشيءٍ من الأدلّة الأُخرى ، وهي : الاستدلال بالأُصول ، والاستدلال ببيان العلّة ، والاستدلال بعدم الدّليل في الشّيء على نفيه ، والاستحسان ، وأخيرًا الاستدلال بالباقي[1] .

غير أنّ شيئًا يسيرًا من استدلالاته يلفّه الغموض حيث لَمْ يستدلّ بِها إلاّ قليلٌ من النّحويّين ، ومن ذلك مثلاً استدلاله على أنّ نداء النّدبة من الأسْماء لا يجوزُ إلاّ في المعارف[2] بقول الرّسول _ ρ _ في قتل (جَعْفَر) : << وَا جَعْفَرَاه . >>[3] ، وهذا لَمْ أقف عليه إلاّ عند الحيدرة[4] .

أيضًا استدلّ على استخفاف صرف الجمع لغير ضرورةٍ[5] بقول مُحْرِزْ بن المُكَعْبِر الضّبّيّ[6] :

كَأَنَّ دَنَانِيْرًا عَلَى قَسِمَاتِهِمْ وَإِنْ كَانَ قَدْ شَفَّ الوُجُوهَ لِقَاءُ[7] .

وهذا لَمْ أقف عليه إلاّ عند المُبرّد[8] ، والحيدرة[9] .

---

(1) الفصل الرّابع من هذا البحث يُوضّح ما ذكرته .
(2) انظر : (المُحيط : 21/4أ .) .
(3) مضى تخريجه في : (1004 .) .
(4) انظر : (كشف المُشكل : 334 .) .
(5) انظر : (التّهذيب : 334 .) .
(6) مُحْرِز بن المُكَعْبِر الضَّبِّيّ (؟ _ جاهليّ _) : هو مُحْرِز بن المُكَعْبِر الضَّبِّيّ ، من ربيعة بن كعب من ضبّة ، أحد الشُّعراء الجاهليّين ، لـه مُنتخباتٌ شعريّةٌ في : (المُفضّليّات : 144 ، الحماسة لأبي تَمّام : 102 ، شرح اختيارات المُفضّل : 1125 ، شرح ديوان الحماسة : 572/2/1 _ 574 .) .
(7) مضى تخريجه في : (1001) .
(8) انظر : (الكامل في اللغة والأدب : 49/1 .) .
(9) انظر : (كشف المُشكل : 428 .) .

أمرٌ ثانٍ يُبيّن مدى الوضوح في استدلالات ابن يعيش ، وهو أنّـه يستدلّ بأدلّةٍ يتّضح بِها وجه الاستشهاد ، ومن ذلك مثلاً استدلاله على أنّ (تاء) القسم لا تدخل إلاّ على اسم الله تعالى بقوله I : 🕛 ☠⑤⬆☼⌦⑥✥❄🙰
💧●💧❀■○❄✥❄❸ ☠⑤☹💧⬆✥❷■❄⬃✥❸ ✡☺⇨📪✍⑥✥❸
⑥☯☆✥●✥🙜 ✥➲⬆☼🙴✥❄❸ ◆⬂🏳✞❷✥🙜 ⇨⬀💧✦⬆💧⊞
♐◐✡✓ ✥➲⬆☼🙴✥❄❸ ♊➔✞😐⑤
. [1] 🕚 ♐✖&✡🙴✡⌫☟❄✥⬈🖫⌦✍⑤

واستدلّ على عدم جواز دُخولِها على (الرّحمن) بأنّها محمولةٌ على ما حُمل على الأصل[2] .

كذلك استدلّ على أنّ (عَنْ) الجارّة تأتي اسمًا ؛ لدخول حرف الجرّ عليها بقول الشّاعر[3] :

فَقُلْتُ للرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَتْ بِهِم   مِنْ عَنْ يَمِيْنِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ[4] .

وأمرٌ ثالث يُبيّن مدى الوضوح في استدلالات ابن يعيش ، وهو أنّـه في الأغلب الأشيع يستدل على المسألة الواحدة بأكثر من دليل ، سواء أكانت تحتاج إلى الإكثار أو لا تحتاج إليه .

فمن الأوّل استدلاله على أنّ مجرور المُجاورة لا يُستعمل إلاّ فيما أصله النّعت[🗏] بقول امرىء القيس :

كَأَنَّ ثَبِيْرًا فِيْ عَرَانِيْنِ وَبْلِهِ   كَبِيْرُ أُنَاسٍ فِيْ بِجَادٍ مُزَمَّلِ[6] .

وبقول دُريد بن الصّمّة :

فَطَاعَنْتُ عَنْـهُ الخَيْـلَ حَتَّـى تَنَهْنَهَـتْ   وَحَتَّـى عَرَانِـي حَالِـكُ اللـوْنِ أَسْوَدِ[7] .

---

(1) (يُوسف : 85 .) .

(2) انظر : (التّهذيب : 282 .) .
وانظر المسألة في : (777 .) .

(3) مضى في : (111 _ 112 .) أنّ القائل مُختلفٌ فيه .

(4) انظر : (المُحيط : 121/4ب .) .
والبيتُ مضى تخريجه في : (112 .) .
والمسألة مرّت في : (935 .) .

(🗏) (التّهذيب : 253 _ 255 .) .
وسيأتي إيضاح المسألة في : (🗏🖰🗁🗁 _ 🖮🖰🗁🗁 .) .

(6) مضى تخريجه في : (1145 .) .

(7) مضى تخريجه في : (1158 _ 1159 .) .

وبقول المُهلهل بن ربيعة :

كَأَنَّ بَنَاتِ نَعْشٍ طَالِعَاتٍ   قِطَارٌ قَاصِدٌ للشَّامِ زُوْرِ[1] .

وبقول الأخطل :

جَزَى الله عَنِّي الأَعْوَرَيْنِ مَلاَمَةً   وَفَرْوَةَ ثَغْرَ الثَّوْرَةِ المُتَضَاجِمِ[2] .

وابن يعيش هاهنا أكثر من الاستدلال على أنّ مجرور المُجاورة لا يُستعمل إلاّ في النّعت ؛ لكونِ المسألة بحاجة إلى ذلك كي يقطع بصحّة حُكمه ؛ من قبل أنّ جماهير البصريّين والكُوفيّين يرون أنّه لا يُستعمل إلاّ في النّعت والتّوكيد ، وهُناك من زاد عطف البيان والنّسق(▤) .

ومن الآخر استدلاله على أنّ المُبتدأ يجوزُ حذفه إذا كان الخبر يدلّ عليـــــــــــه(▤) بقـــــــــوله I : ⓵ ⑤✍▪♊⮫⧫⬆⬃⧫⮚⇔
①✡☺✞②⑩❄⌖⑥💻▫✠*⧫↗✠⮚⇔ ⬃⧫⬆⌖ ⑤✞☺⚐🖫⅄⌖🕒⧫

(1) من الوافر ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها واحدٌ وخمسون بيتًا ، هو ثامنها ، قالَها يرثي كُليبًا ، ويذكر بعض المواقع والقتلى فيها .

ومطلعها :

أَلَيْلَتَنَا بِذِي حُسُمٍ أَنِيْرِي   إذَا أَنْتِ انْقَضَيْتِ فَلاَ تَحُوْرِي .

وقبله :

كَأَنَّ العُذْرَتَيْنِ بِكَفِّ سَاعٍ   أَلَحَّ عَلَى ثَمَائِلِهِ ضَـــرِيْرِ .

وبعده :

تَتَابَعُ مِشْيَةَ الإبِلِ الزَّهَارَى   لِتَلْحَقَ كَلَّ تَالِيَةٍ عَبُـــوْرِ .

وهو _ برواية : (تَالِيَاتٍ) ، (عَامِدٌ) _ في : (ديوانه : 98 ، الحماسة البصريّة : 23/1 .) ، و _ برواية :

(...................... ثَانِيَاتٍ   وَفَرقدُهُنَّ مَجْتَنِبُ الأَسِيْرِ) _

في : (الأزمنة والأمكنة : 436 .) .

(2) من الطّويل ، من أبياتٍ عددها ثمانية ، هو سادسها ، قالَها مُعاتبًا بعض بني قومه ، مُدليًا ببعض خواطره في معنى القرابة والجيرة .

وأوّلُها :

سَعَى لِي قَوْمِي سَعْيَ قَوْمٍ أَعِزَّةٍ   فَأَصْبَحْتُ أَسْمُو للعُلَى وَالمَكَارِمِ .

وقبله :

أَلَمْ تَرَ أَنِّي قَدْ وَدَيْتُ ابنَ مِرْفَقٍ   وَلَمْ تُوْدَ قَتْلَى عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ .

وبعده :

وَمَا الجَارُ بالرَّاعِيْكَ مَا دُمْتَ سَالِمًا   وَيَزْحَلُ عِنْدَ المُضْلِعِ المُتَفَاقِــمِ .

وهو في : (ديوانه : 457 ، معاني القُرآن للفرّاء : 392 ، المُنتخب من غريب كلام العرب : 643/2 ، المُسلسل : 272 .) .

(▤) سيأتي الإيضاح في : (🗄🖱🗁🗁 .) .

(▤) انظر : (المُحيط : 🗎/🖮🗄ب .) .

وقوله I :

وقوله I :

وقوله I :

(الأحزاب : .) .

(النّور : .) .

(ص : .) .

(الحجّ : .) .

بيد أنّ هُناك شيئًا من استدلالاته فيه غموضٌ ؛ إمّا لأنّه أحيانًا يستدلّ على المسألة المُختلف فيها بأدلّةٍ قليلةٍ مع أنّها تحتاج إلى الإكثار منها ؛ وإمّا لأنّه لا يستدلّ على المسألة المُختلف فيها بشيءٍ مع أنّها بحاجةٍ إلى ذلك ؛ للتّدليل على صحّة الرّأي المُختار .

فمن الأوّل استدلاله على أنّ (حاشا) يجوزُ أنْ تكون فعلاً _ مع أنّ الحرفيّة هي الأجود عنده _ بقول النّابغة الذُّبيانيّ :

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِيْ النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ[1]

.

والحُكم بالجواز يستدعي الاستدلال بأكثر من هذا[2] ؛ لكون المسألة خلافيّة بين النّحويّين[3] .

ومن الآخر عدم استدلاله على اختياره جواز الفصل بين فعل التّعجّب والاسم المُتعجّب منه بالظّرف والجارّ والمجرور بشيءٍ[4] مع أنّ المسألة بحاجةٍ إلى أدلّةٍ كثيرةٍ تقطع بصحّة جواز الفصل[5] ؛ لكونها من المسائل المُختلف فيها[6] .

2 _ المسائل :

الحديث على الوضوح في المسائل التي نثرها ابن يعيش في آثاره تتّضح مظاهره في الصّور الآتية :

أ ـــ البسط في المسائل :

ابن يعيش أحد عُلماء العربيّة الذين يتناولون المسائل بشيءٍ من البسط والإيضاح ، وإيراد النّصوص على ما يطلقونه من أحكامٍ إمّا استدلالاً ، وإمّا تَمثيلاً مِمّا يجعل المسألة قريبة التّناول ، سهلة الفهم .

ولشدّة اهتمامه بالوضوح والبيان في بسط المسائل إسهابُه في الحديث عن (رُبّ) وأحكامها ؛ لأنّه مِمّا هو غامضٌ في كُتب العربيّة ، حيث قال : ((. . . . فهذا هو الحديث في (رُبَّ) وأحكامها ، وقد اتّسع الكلامُ فيها ؛ لأنّها

---

(1) مضى تخريجه في : (871 .) .
(2) مضى بيان الأدلّة في : (870 _ 872 .) .
(3) مضى إيضاح المسألة في : (868 _ 873 .) .
(4) انظر : (المُحيط : [illegible]) .
(5) مضى في : ([illegible]) بيان الأدلّة على ذلك .
(6) مضى في : ([illegible]) إيضاح المسألة .

كانت مُستبهِمةً في سائر الكُتب ، فأحببتُ بيانَها في كتابي هذا مُستعينًا بالله سُبحانه .)) [1] .

وقد مضى ذكر كثيرٍ من المسائل التي أراد لَها ابن يعيش البسط والإطالة ، وهذا نَموذجٌ آخر يُؤكّد مدى اهتمامه بإيضاح المسائل وبيانِها ، وهو قوله في (مجرور المُجاورة) : ((اعلم أنّ مجرور المُجاورة له ثلاثة أحكامٍ :

أحدها : أنْ لا يكون إلاّ في ضرورة الشّعر في القافية نفسها .

والثّاني : أنْ لا يكون إلاّ بإزاء مجرور مُجاورٍ له ؛ ولِهذا سُمّي مجرور المُجاورة .

والثّالث : أنْ لا يُستعمل إلاّ فيما أصله النّعت[2] ، وذلك في مثل قول امرىء القيس :

كَأَنَّ ثَبِيْرًا فِيْ عَرَانِيْنِ وَبْلِهِ كَبِيْرُ أُنَاسٍ فِيْ بِجَادٍ مُزَمَّلِ[3] .

فجرّ (مُزَمَّلاً) على الجِوار لـ (بِجَادٍ) ، وكان أصل إعرابه الرّفع نعتًا لـ (كَبِيْرٍ) ، فقد جمع الشّرائط في هذا البيت .

ومثله قول دُريد بن الصِّمَّة ، حيث يقول :

فَطَاعَنْتُ عَنْهُ الخَيْلَ حَتَّى تَنَهْنَهَتْ وَحَتَّى عَرَانِي حَالِكُ اللوْنِ أَسْوَدِ[4] .

فجرّ (أَسْوَدَ) على الجِوار لـ (اللونِ) ، وأصل إعرابه أيضًا الرّفع نعتًا لـ (حَالِكٍ) .

ومثل ذلك قول آخر[5] :

كَأَنَّ بَنَاتِ نَعْشٍ طَالِعَاتٍ قِطَارٌ قَاصِدٌ للشَّامِ زُوْرِ[6] .

فجرّ (زُورًا) على الجِوار لـ (الشَّامِ) أيضًا .

ومثله قول الآخر[1] :

---

(1) (المُحيط : 151/4ب .) .

(2) أو (التّوكيد) ، وهو ما أثبته جمهرة البصريّين والكوفيّين .
انظر نسبته إليهم في : (همع الهوامع : 440/2 .) .
وهُناك من زاد (عطف النّسق) ، وضعّفه أبو حيّان ؛ لكونه لَمْ يرد إلاّ في النّعت .
انظر : (البحر المُحيط : 192/4 .) .
وزاد ابن هشام في : (شرح شُذُور الذّهب : 312 .) عطف البيان ، ومنع البدل ، حيث قال : ((لا يَمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان ؛ لأنّه كالنّعت والتّوكيد في مُجاورة المتبوع ، وينبغي امتناعه في البدل ؛ لأنّه في التّقدير من جُملةٍ أُخرى ، فهو محجوزٌ تقديرًا .)) .

(3) مضى تخريجه في : (1145 .) .

(4) مضى تخريجه في : (1158 _ 1159 .) .

(5) هو المُهلهل بن ربيعة .

(6) مضى تخريجه في : (1182 .) .

جَزَى اللهُ عَنِّي الأَعْوَرَيْنِ مَلاَمَةً وَفَرْوَةَ ثَغْرَ الثَّوْرَةِ المُتَضَاجِمِ[2] .

فجرّ (المُتَضَاجِمِ) على الجِوار لـ (الثَّورَةِ) ، وأصل إعرابه النّصبُ نعتًا لـ (ثَغْرٍ) ، وقيل : إنَّه جرّه على النّعت لـ (الثَّوْرَةِ) ، والسّبب محذوفٌ ، كأنّه يُريد : (ثَغْرَ الثَّوْرَةِ المُتَضَاجِمِ ثَغْرَهَا) ، والأوّل أجود .

ولا يجوزُ أنْ يُستعمل مجرور المُجاورة في أول البيت ، ولا في وسطه ، ولا يجوزُ أنْ يكون مجرور المُجاورة في شيءٍ من الإعراب غير الجرّ ؛ لأنّه لحنٌ مُتأوّلٌ ، ولولا ورد في شعر العرب مُكرّرًا ما جاز استعماله أبدًا[3] ، فافهم ذلك .)) [4] .

ب ــ ظُهور المُراد :

ظهر مُراد ابن يعيش في غالب المسائل التي تحدّث عنها ، إلاّ أنّ بعضها لَمْ يظهر مُراده فيها فتجدها بحاجةٍ إلى توضيح ، ومن ذلك ما يأتي :

ـ قوله في مُميّز (كمْ) الخبريّة : ((فأمّا الخبريّة فلا يكون ما بعدها إلاّ مجرورًا ، نحو قولك : كَمْ رَجُلٍ لَقِيَنِيّ ، وفي جرّه ثلاثةُ أقوالٍ :

أحدها : أنّ (كمْ) بِمعنى (رُبّ) ، فهي تجرّ بِمعناها ؛ بدليل أنّها لا تدخل إلاّ على نكرةٍ ، مثل : (رُبّ) ، ولا تقع إلاّ في أوّل الكلام ، مثل (رُبّ) ، وهذا قولٌ حسنٌ ، وأنا أذهبُ إليه . . . .)) [5] .

وما ذكره ابن يعيش هاهُنا لا يتّضح به المُراد فحُكمه على أنّ ما بعد (كمْ) الخبريّة لا يكون إلاّ مجرورًا هو رأي الحجازيّين سواء كان مُميّزها مُفردًا كمُميّز المئة وهو الأكثر ، أمْ جمعًا كمُميّز الثّلاثة إلى العشرة ، أمّا التّميميّون فيُجيزون نصبه إذا كان مُفردًا .

جاء في : (منحة الملك الوهّاب) ما نصّه : ((ولا يكونُ مُميّز (كمْ) الخبريّة إلاّ مجرورًا بِها لإضافتها إليه . وهذا التّفصيل بين الخبريّة ، والاستفهاميّة إنّما هو في لُغة أهل الحجاز ، وأمّا بنو تَميم فيُجيزون نصب مُميّز الخبريّة إذا كان مُفردًا حملاً له على مُميّز الاستفهاميّة ؛ لكونه لا يكونُ إلاّ مُفردًا .)) [6] .

---

(1) هو الأخطل .
(2) مضى تخريجه في : (1183 .) .
(3) ثبت في : (970 .) وروده في القُرآن الكريْم والنّثر العربيّ .
(4) (التّهذيب : 253 _ 255 .) .
(5) (المصدر السّابق : 380 _ 381 .) .
وللمسألة إيضاحٌ مضى في : (749 _ 754 .) .
(6) (منحة الملك الوهّاب : 191/1 .) .

وأمّا استدلاله على كون (كَمْ) بِمعنى (رُبّ) فهي تجرّ بِمعناها بأنّها لا تدخل إلاّ على نكرةٍ ، ولا تقع إلاّ في أوّل الكلام ، فلا يُعدّ دليلاً على الجرّ ؛ من قبل أنّ (كَمْ) إذا كانتْ خبرًا أشبهتْ (رُبّ) ؛ لأنّها نقيضتها ، والشّيء يُحمل على نقيضه كما يُحمل على نظيره .

قال سيبويه : ((اعلم أنّ (كَمْ) في الخبر لا تعمل إلاّ فيما تعمل فيه (رُبّ) ؛ لأنّ المعنى واحدٌ .)) [1] .

ـ قوله في العامل في المُبتدإ والخبر : ((. . . . ، وقال قومٌ : عامل المُبتدإ معنويٌّ ، وهو مُشابَهته للفاعل . . . . .))[2] .

وهذا لا يتّضح فيه مُراد ابن يعيش ؛ لأنّ ما ذكره يُعدّ واحدًا من معاني الابتداء ، والقائل به هو الزّجّاجيّ ، حيث قال : ((والابتداء معنًى رفعه ، وهو مُضارعته للفاعل .)) [3] .

وقال ابن عصفور : ((ومنهم من ذهب إلى أنّ الرّافع له شبهه بالفاعل في أنّه مُخبرٌ عنه كالفاعل ، ولا يستغني عن الخبر كما لا يستغني الفاعلُ عن خبره وهو الفعل ، وهذا باطلٌ ؛ لأنّ الشّبه معنًى ، والمعاني كما تقدّم لَمْ يثبُت لَها العمل ؛ وأيضًا فإنّ المُبتدأ والخبر أصلٌ ، والفعلُ والفاعلُ فرعٌ ، وذلك أنّ اللفظ وافق المعنى في المُبتدإ والخبر ؛ لأنّ المُبتدأ قبل الخبر ، وكذلك هو المعنى ؛ ألا ترى أنّ المُخبر عنه قبل الخبر وليس كذلك الفعلُ والفاعلُ ؛ لأنّ الفعل الذي هو الخبر مُقدّمٌ على المُخبر عنه وهو الفاعلُ ، فاللفظ ليس وفق المعنى ، فإذا جعلنا المُبتدأ مرفوعًا لشبهه بالفاعل كان فيه حمل الأصل على الفرع ، وذلك قليلٌ جدًّا .)) [4] .

وقد أشكل على بعض النّحويّين هذا القول ، فظنّوا أنّ مُشابَهة المُبتدإ للفاعل عاملٌ في رفعه وليس كذلك ؛ لأنّ ((الضّمير الذي أوجب أنْ يكون الابتداء رافعًا ، ولَم يكن ناصبًا ، فهي علّة العلّة ، كأنّه لَمّا قال : والابتداء

---

(1) (الكتاب : 161/2 .) .
(2) (المُحيط : 54/2ب .) .
وقد مضى في : (607 _ 622 .) بيان العامل في المُبتدإ والخبر .
(3) (الجُمل في النّحو : 36 .) .
(4) (شرح جُمل الزّجّاجيّ : 340/1 .) .

معنًى رفعه ، قدّر قائلاً يقول : ولِمَ كان الابتداء رافعًا ؟ ، وما هو الذي أوجب له ذلك ؟ ، فقال : الذي أوجب ذلك مُضارعة المُبتدإ للفاعل .)) [1] .

ـ قوله في أنّ (إلاّ) لا يجوز أنْ تأتي بعد (ما زال) وأخـــواتِها : ((ما لزم أوّله
(ما) ، نحو : (ما زال) ، و (ما برح) ، و (ما انفكّ) ، و (ما دام) ، و (ما فتئ) ، لا يجوزُ أنْ تقول في شيءٍ منها[2] : مَا زَالَ زَيْدٌ إلاَّ عَالِمًا ، وَمَا انْفَكَّ زَيْدٌ إلاَّ ظَـــرِيْفًا . .
. .)) [3] .

ذكر ابن يعيش هاهُنا (ما دام) بالرّغم من أنّ (((ما) في (ما دام) مصدريّةٌ في موضع الظّرف ؛ ولذلك يُحتاج في كونها كلامًا إلى ما ينضمّ إليها ، فتقول : لاَ أُكَلِّمُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ قَائِمًا ، أي : لاَ أُكَلِّمُكَ دَوَامَ زَيْدٍ قَائِمًا ، أي : مُدّة ذَلِكَ ، و (ما) في هذه نافيةٌ ، ويجوزُ أنْ تقع (إلاّ) بعد كُلّ نفيٍ إذا أردتَ أنْ تُوجب لِما بعدها الفعل ، وتنفيه عن
غيره .)) [4] .
وقال المُطرّزيّ : (((ما) في (ما زال) وأخواتِها نافيةٌ ، ومعناها استغراق الزّمان ، وفي (ما دام) مصدريّةٌ ، ومعناها التّوقيت ، تقول : مَا زَالَ زَيْدٌ غَنِيًّا ، أي : لَمْ يَأْتِ عَلَيْهِ زَمَانٌ مِنَ الأَزْمِنَةِ إلاَّ وَهُوَ غَنِيٌّ فِيْهِ ، و : اجْلُسْ مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِسًا ، أي : مُدَّةَ جُلُوْسِهِ ، وليس لنفي الحال .)) [5] .

ج ــ افتراض الأسئلة والإجابة عليها :

هذه الطّريقة استخدمها كثيرٌ من النّحويّين في مُؤلّفاتِهم بل إنّ منهم من جعل كتابه بأكمله يعتمد على السّؤال والجواب ، كما فعل الزّمخشريّ في : (نُكت الإعراب في غريب الإعراب) ، ذكر مُحقّقه السّيّد العيوطيّ أنّ الزّمخشريّ استخدم ((طريقة السّؤال أوّلاً ، والإجابة ثانيًا ، وهي طريقةٌ سار عليها من أوّل الكتاب إلى آخره ، فيبدأ السُّؤال بقوله : فإنْ قُلتَ ،

---

(1) (البسيط في شرح جُمل الزّجّاجيّ : 544/1 .) .
(2) (أنْ تقول) : مُقحمةٌ في : (المخطوطة .) .
(3) (المُحيط : 67/2أ .) .
وللمسألة إيضاحٌ مضى في : (656 _ 662 .) .
(4) (البسيط في شرح جُمل الزّجّاجيّ : 733/2 .) .
(5) (المصباح في النّحو : 86 .) .

ويجيبُ عنه مُبتدأً بقوله : قُلتُ ، وهي نفس طريقته في (الكشّاف) ، وهي طريقةٌ مُفيدةٌ ؛ لأنّها تجلبُ اليقظة والانتباه ، وتُثبّت المعلومات في الأذهان . (([1] .

وهذه الطّريقة مع كونِها مُفيدةً للمُبتدئين من المتعلّمين فإنّها تجعل المسائل أكثر وضوحًا وبيانًا بل أقرب إلى الصّحّة ، وأبعد عن الاعتراض .

وقد سار ابن يعيش على هذه الطّريقة في كثيرٍ من المسائل التي يُساورها الشّكّ ، ومن ذلك ما يأتي :

ـ قوله في إحدى المسائل التي ألحقها بباب (حَتَّى) : ((تقول : كَتَبْتُ إِلَى زَيْدٍ ، ولا يجوزُ : كَتَبْتُ حَتَّى زَيْدٍ ، ولقائلٍ أنْ يقول : لِمَ لا يجوزُ ذلك ، و (حَتَّى) بِمعنى (إِلَى) ؟ ، فعنه جوابان :

أحدهُما : أنّ (حَتَّى) لا تُذكر إلاّ وقد تقدّمها كلامٌ يصلحُ أنْ يُستثنى منه ؛ لأنّ فيها معنًى من الاستثناء ؛ لخروج القليل من الكثير ، ذلك تحقيق الاستثناء ، وأنت إذا قُلتَ : كَتَبْتُ حَتَّى زَيْدٍ ، فهذا الشّرط مفقودٌ هاهُنا .

والجواب الثّاني : أنّ (حَتَّى) أكثر ما تجرُّ الظّروف ، بل هو الغالبُ عليها لفظًا وتقديرًا ، فاللفظ[2] فيه مثل قوله تعالى : ◆⬂⚐✞❷⌖☙ ⑤⌧✻❄✞⌫☒◘⌚⌖⍌ ⑤⌧⍍⌫⌧⍍⌸⑩⌖⍙Ⅱ●⌧ ⌚ [3] ، والتّقدير نحو قولك : ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زَيْدٍ ، بجرّ (زَيْدٍ) بِمعنى (إِلَى) على معنى : حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى مَوْضِعِ زَيْدٍ ، فكأنّها جرّت في التّحقيق الموضع .)) [4] .

ـ قوله : ((إذا قال القائل : مَا رَأَيْتُ مُذْ يَوْمُ الجُمُعَةِ _ بالرّفع _ فقد وقعت الرّؤية في شيءٍ من اليومِ ، فكيف يُجمع بين النّفي والإيجاب ؟ ، فعن ذلك جوابان :

أحدهُما : أنّ نفي الرُّؤية عن البعض يستقيمُ الإخبار معها عن الكُلّ ، كما أنّ إيقاع الرُّؤية في البعض يستقيم الإخبار معها عن الكُلّ ، تلخيص ذلك أنّك تقول : رَأَيْتُ زَيْدًا يَوْمَ الجُمُعَةِ ، وأنتَ تُريد أنّك رأيته في جُزءٍ منه ، كذلك : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يومُ الجُمُعَةِ ، وأنتَ تُريدُ في جُزءٍ منه .

---

(1) (نُكت الإعراب في غريب الإعراب : 33 .) .

(2) في : (المخطوطة .) : (فالفظ) .

(3) نصّها : ⌚ ✦⌖✞❄❄⌖⌧⍓ ◆⬂⚐✞❷⌖☙ ③⬂⍌⌫ ⌧⍍⌫⌧⍍⌸⑩⌖⍙Ⅱ●⌧ ⌚ ، (القدر : ٥ .) .

(4) (المُحيط : 111/4أ _ ب .) .

والثّاني : أنّ في الكلام حذفَ مُضافٍ ، فإذا قُلتَ : مَا رَأَيْتُ زَيْدًا مُذْ يَوْمُ الجُمُعَةِ ، فأنتَ تُرِيدُ : مُذْ أَوَّلُ يَوْمِ الجُمُعَةِ ، أو وَسْطُهُ ، أو آخِرُهُ ، وكذلك في الإيجاب .)) [1] .

د ــ افتراض الاعتراضات والإجابة عنها :

كما افترض ابن يعيش أسئلةً وأجاب عنها رغبةً في تقريب القضايا لذوي التلقّي والتّعلّم ، أيضًا افترض اعتراضًا وأجاب عنه في بعض المسائل التي نثرها وأطلق عليها أحكام الواجب ، والجائز ، والمُمتنع .

ومن الصّور الدّالّة على ذلك ما يأتي :

ـ قوله : ((. . . . ، فإنْ اعترض مُعترضٌ فقال : لِمَ لا يجوزُ ذلك في مثل قولكَ : جَاءَ غُلاَمِي ، وعندهم أنّه لا يجوزُ حذف (الياء) هاهُنا ؟ .

فالجوابُ : أنّه جاز ذلك في النّداء ، ولَمْ يجُز في خلافه ؛ لكثرة استعمالِهم لذلك في النّداء ، وكثرة الاستعمال عند العرب له تأثيرٌ قويٌّ يجعلون به الفرع أصلاً مُستعملاً ،
والأصل مُهملاً .)) [2] .

ـ قوله : ((إنْ كان التّابع مُفردًا جاز فيه الرّفع والنّصب بالتّنوين إنْ لَمْ يكن فيه (ألفٌ) و (لامٌ) ، النّصب على الموضع ، والرّفع على اللفظ ، تقول : يَا زَيْدُ
وَ عَمْرٌو ، وعَمْرًا ، هذا في العطف خاصّةً .

وهاهُنا اعتراضٌ ، يُقال : فلِمَ جاز أنْ تعطف (عَمْرًا) بالرّفع والتّنوين ، وهذا إعرابٌ صريحٌ على (زيدٍ) بغير تنوين ، وهذا بناءٌ صريحٌ ؟ .

فالجوابُ أنّه يُقال : إنّه كثر استعمالُهم لِهذا المُنادى المُفرد مضمومًا فصارت الضّمّة فيه كالإعراب ، وصار بِها نوعًا من المرفوعات ؛ لكثرة دورانه في الكلام كالمُبتدإ وما شاكله ، رُوِي مثل ذلك عن الخليل بن أحمد _ رحمه الله تعالى _ ، وإلاّ فالأصل أنّه لا يُعطف على حركة البناء إلاّ في هذا ، والمبنيّ مع (لا) ؛ لأنّك تقول : لاَ رَجُلَ كَرِيْمًا عِنْدَكَ ، فجعلوا هذين الصّنفين بِمنْزلة المُعربات في التّابع بخلاف المبنيّات .)) [3] .

---

(1) (المصدر السّابق : 162/4ب .) .
(2) (المُحيط : 8/4أ .) .
وقد وقع في : (208 _ 214 .) القول في هذه المسألة .
(3) (المُحيط : 15/4أ _ ب .) .
وقد وقع في : (184 .) بيان المسألة .

ـ قوله : ((ومن مسائل الجائز أنْ يتقدّم نعت النّكرة عليها فينتصب على الحال ، وذلك في مثل قولكَ : جَاءَ مُسْرِعًا رَجُلٌ ، وكان الأصل : رَجُلٌ مُسْرِعٌ ، فلمّا تقدّم _ وهو لا يتقدّم _ النّعت على المنعوت نُصب على الحال ؛ لأنّه أشبه شيءٍ بالنّعت من طريق الاشتقاق ، وتحمّل الضّمير ، والاعتماد ، والتّنكير ، وصحّة الفائدة ، وكان الأصل أنْ يكون مُتأخّرًا ، ويكون نعتًا .

وهاهُنا اعتراضٌ يُقالُ فيه : إنّ (مُسْرِعًا) وقع على هذا حالاً من النّكرة ، وقد قدّمتم أنّ لا يقع الحال من النّكرة حتّى تُقرّب ، ولنْ يُقرِّبَها إلاّ النّعت هذا وقد وقع حالاً .

فالجوابُ : أنّ الحال لا تكون مُعتمدةً إلاّ على صاحبها بِمعنى أنْ تأتي بعده ، فإذا أتت بعد النّكرة وجب تقريب النّكرة وتأخير الحال بعدها ، وهاهُنا قد تقدّم للقرب ، فنُصب ليُعلم أنّ تقديْم النّعت على المنعوت لا يجوزُ ، وخُصّ بأنْ يُجاب فيه حالاً لِما ذكرنا ؛ ولأنّه يكون حالاً على وجهٍ لو كان (الرَّجُل) معرفةً في قولك : جَاءَ الرَّجُلُ مُسْرِعًا .)) [1] .

هـ ــ شرح أقوال العُلماء وآرائهم :

بعض أقوال العُلماء وآرائهم يكتنفها شيءٌ من الغموض والإبْهام مِمّا حدا بابن يعيش حين يذكرها أنْ يُسهب ببيان ما يقصده هؤلاء العُلماء ويُريدونه بحسب ظنّه ، وما يُخيّل إليه ؛ زيادةً في البيانِ ؛ وتقريبًا إلى الأذهان .

ومن أقول العُلماء التي جاءت مُبهمةً فتناولَها ابن يعيش بالتّفسير والشّرح ما يأتي :

ـ قوله مُوضّحًا قول المُبرّد : ((. . . . ، وقال أبو العبّاس : إنّما لَمْ تدخل (كاف) التّشبيه على المُضمر ، ولا (حتَّى) ، ولا (مُذْ) ، ولا (مُنْذُ) ، ولا شيءٌ من هذه التّسعة الآخرة ؛ لأنّ كُلّ شيءٍ منها غير مُتمكّنٍ في بابه ، ولا مُختصٍّ بعملٍ واحدٍ ، فضعُف ، ولَمْ يَتمكّن ، فلَمْ يدخل على المُضمر ؛ لقلّة تَمكّن المُضمر أيضًا .

وفائدة كلامه فيما أحسبُ أنّه يقول : إنّه لا يدخل شيءٌ من هذه الحروف على المُضمر ؛ لأنّها غير مُتمكّنةٍ في عمل الجرّ بأنفُسها ، ولا قويت قُوّةَ سائر الحروف ، فأشبهت من الأسْماء ما لَمْ يَتمكّن ، ولَمْ يُضف إلى مُضمرٍ ، مثل : (إذْ) ، و (إذَا) ،

---

(1) (المُحيط : 66/4أ _ ب .) .

و (أَيْنَ) ، و (مَتَى) ، و (أَمْسِ) ، وما شاكل ذلك .)) [1] .

ـ قوله مُوضّحًا قول المُبرّد أيضًا : ((. . . . ، وقد رُوي في معنى كلامٍ لأبي العبّاس أنّه قال : (رُبَّ) معناها الشّيءُ يقع قليلاً ، ولا يكونُ ذلك الشّيء إلاّ نكرةً ؛ لأنّه واحدٌ يدلّ على أكثر منه ، ولا تكون (رُبَّ) إلاّ في أوّل الكلام لدخول هذا المعنى فيها ، تَمّ كلام أبي العبّاس .

وفائدة كلامه أنّ يُريد : أنّ (رُبَّ) إنّما وجب تقديْم رُتبتها ؛ لأنّها موضوعةٌ للمُبالغة في التّقليل ، فقدّم المعنى الدّالَّ على التّقليل ليكون أفخمَ ؛ لأنّ قولك : رُبَّ رَجُلٍ
لَقِيْتُ ، بِمعنى : قَلِيْلٌ مِنَ الرِّجَالِ لَقِيْتُ ، وقولك : قَلِيْلٌ مِنَ الرِّجَالِ لَقِيْتُ ، أفخمُ
من قولك : لَقِيْتُ قَلِيْلاً مِنَ الرِّجَالِ ، قياسُ هذا تَقديْم المُضمر المنصوب المُنفصل ، نحو :
◷ ⑤⌧☀◆▦❄✞⚐⑥✎⌖ ← ❄⌖⇬♊❄⑨◆•◆ ◷ .)) [2] .

ـ قوله مُوضّحًا قول الجمهور في أحد الفروق بين (مُذْ) ، و (مُنْذُ) : ((. . . . ، ومنها : أنّ ما بعد [مُذْ] مرفوعٌ في الأحسن والأغلب ، وما بعد (مُنْذُ) مجرورٌ كذلك ، وتعليلُ ذلك قد ذكروه ، قالوا : إنّما جُرَّ ما بعد (مُنْذُ) ؛ لأنّه لَمْ يُحذف منه شيءٌ فكانت إلى الحرفيّة أقربُ ، ورفعوا ما بعد (مُذْ) ؛ لأنّه قد حُذف منها (النُّون) فكانت إلى الاسْميّة أقربُ ، ويُريدون بالاسْميّة كونَ ما بعدها بِمنْزلة المُبتدإ ، وهي الخبر ، وعلى العكس من ذلك .

وفائدةُ هذا الكلام هي أنّه يُريدُ أنّهم إنّما حذفوا (نُون) (مُذْ) ؛ لفائدةٍ فيها غير ما في (مُنْذُ) ؛ وأنّ كُلّ واحدٍ منهما مُستقلٌّ بنفسه يختصّ بحُكمٍ دون حُكم الثّاني ، وليس ذلك كُلّه إلاّ لأجل حذف (النُّون) .)) [3] .

و ــ المُشابهة والفروق بين المسائل النّحويّة :

---

(1) (المصدر السّابق : 123/4أ _ ب .) .
وقد مضى في : (222 _ 224 .) إيضاح المسألة .
(2) (المُحيط : 143/4ب _ 144أ .) .
و الآية (من ▯ : الفاتحة .) .
وقد ذهب نصّها في : (▯▯🗀 .) .
والمسألة مرّت في : (▯▯▯ .) .
(3) (المُحيط : 160/4ب .) .

هذا الأُسلوب يجعل المسائل النّحويّة في غاية الوضوح والبيان ، وقد عمد ابن يعيش إلى تحديد المُشابَهة والفروق بين كثيرٍ من المسائل النّحويّة المُختلفة التي ساقها .

والمُشابَهة بين المسائل النّحويّة التي ذكرها هي ذكره أوجه الشّبه بين (حَتَّى) الجارّة
و (إِلَى) [1] ، وبين (رُبَّ) وحروف الجرّ [2] .

ومن ذلك ذكره المُشابَهة بين (رُبَّ) و (كَمْ) الخبريّة ، حيث قال : ((اعلم أنّهُما اشتبها بوجوهٍ أربعةٍ :

الأوّل منهما : دلالتهُما على معنى العدد .

والثّاني : دخولُهما على النّكرة المحضة .

والثّالث : وقوعُهما في أوّل الكلام .

والرّابع : في كونِهما في التّحقيق جوابًا لسُؤالٍ يقتضي جوابًا ، إلاّ أنّ جوابَ (كَمْ) يقتضي التّكثير ، وجوابَ (رُبَّ) يقتضي التّقليل .)) [3] .

أمّا الفروق بين المسائل النّحويّة التي ذكرها فكثيرةٌ ، فقد ذكر الفرق بين (عطف البيان) و (التّوابع الأربعة) [4] ، وبين (رُبَّ) و (كَمْ) [5] ، وبين (الإغراء) و (الأمر الحقيقيّ) [6] ، وبين (حَتَّى) الجارّة و (إِلَى) [7] ، وبين (المرفوع) و (المجرور) بعد (مُذْ) ،
و (مُنْذُ) [8] ، وبين (مُذْ) ، و (مُنْذُ) [9] .

ومن ذلك ذكره الفرق بين الفاعل والمفعول عند الالتباس ، حيث قال : ((وأمّا ما الفرق بين الفاعل والمفعول عند الالتباس ؟ ، فيُفرق بينهما بثمانية أشياء :

الأوّل منها : بالإعراب الظّاهر في الاسْمين جميعًا ، أو في أحدهِما دون الآخر ، فما ظهر معه الرّفع بعد الفعل الحقيقيّ فهو فاعلٌ ، وما ظهر معه النّصب بعد الفعل المُتعدّيّ فهو مفعولٌ ، مثالُ ظهور الإعراب في الاسْمين جميعًا : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، ومثالُ ظُهوره في أحدهِما دون الآخر : كَرِهَ زَيْدٌ

---

(1) انظر : (المُحيط : 108/4أ .) .
(2) انظر : (المصدر السّابق : 145/4أ _ ب .) .
(3) (المصدر السّابق : 146/4أ .) .
(4) انظر : (المصدر السّابق : 100/2أ _ ب .) .
(5) انظر : (المصدر السّابق : 46/4أ .) .
(6) انظر : (المصدر السّابق : 83/4أ _ 84أ .) .
(7) انظر : (المصدر السّابق : 108/4أ ب .) .
(8) انظر : (المصدر السّابق : 159/4ب _ 160أ .) .
(9) انظر : (المصدر السّابق : 160/4أ _ ب .) .

مَـا أَعْجَبَ عَمْرًا ، فـ (مَـا) فـي موضـع نصبٍ بحـقّ المفعول ، ويجـوزُ أنْ تجعلها فاعلاً ، و (زيدًا) مفعولاً ، فتقول : أعْجَبَ زَيْدًا مَا كَـرِهَ عَمْرٌو ، فـ (مَا) هي الفاعلُ هاهُنا ؛ لأنّ الالتباسٍ قد زال بظهور الإعراب في (زَيْدٍ) ، وسواء تبيّن الإعرابُ في مُفردٍ ، أو مُثنّى ، أو مجموعٍ ، أو صحيحٍ ، أو مُعتـلٍّ ، وقـد تقـدّم تَمثيلـه فـي الصّحيح المُفـرد ، وتقـولُ فـي المُثنّـى الصّحيح : ضَرَبَ الزَّيْدَانِ العَمْرَيْنِ ، وفـي المُثنّـى المُعتلّ : ضَرَبَ المُوْسَانِ العِيْسَيْنِ ، وتقول في الجمع الصّحيح : ضَرَبَ الزَّيْدُوْنَ العَمْرِيْنَ ، وتقول فـي الجمع المُعتلّ : ضَرَبَ المُوْسُوْنَ العِيسِيْنَ ، ومـا شـاكل ذلك من منقوصٍ ، ومقصورٍ .

والثّاني مِمّا يُفرق به بين الفاعل والمفعول عند الالتباس : هو الرّتبـة إنْ لَمْ يتبيّن فيهما الإعراب جميعًا ، أو في أحدهِما دون الآخر ، ولَمْ يكن هُنالك فرقٌ في لفظٍ ، ولا معنًى ، فإنّه متى عُدم ذلك عُلم أنّ الفاعل هو الأوّل ، وأنّ المفعول هو الثّاني ، نحو قولكَ : ضَرَبَ مُوْسَى عِيْسَى ، و : ضَرَبَ هَذَا هَذَا ، و : ضَرَبَ الذِي هُوَ فِي الدَّارِ الذِي هُوَ فِي المَسْجِدِ ، و : ضَرَبَتْ حَذَامِ قَطَامِ ، وما شاكل ذلك من سائر المبنيّات .

والثّالث مِمّا يُفرق به بين الفاعل والمفعول عند الالتباس : هو المعنى إذا كـــانا مقصورين أيضًـا ، نحو قولـكَ : أَكَلَ مُوْسَى هِنْدَبَا ، المعنـى يـدلّ أنّ (مُوْسَى) هو الآكِـلُ ، وأنّ (الهِنْدَبَا) هي المـأكُول ، وكذلك : وَسِعَ المُصَلَّى مُوْسَى ، و : أَكَلَ يَحْيَى كُمَثْرَى ، ومـا شـاكل ذلك ، يُرجع بـه إلـى المعاني المعقولة .

والرّابـع مِمّـا يُفرق بـه بين الفاعل والمفعول عنـد الالتبـاس : هـو لفـظ التّذكير والتّأنيث إنْ كانا مقصورين أيضًا ، نحو : آلَمَتْ الحُمَّى الحُبْلَى ، فهذا فيه فرقان :

أحدهُما : المعنى ، وهو أنّ (الحُمَّى) هي التي آلَمت .

والثّاني : لفظ التّأنيث ، وهو أنّ (التَّاء) تدلّ على الفاعل المُؤنّث ، وكذلك : ضَرَبَتْ المُثْنَى الحُبْلَى ، فـ (التَّاءُ) تدلّ على أنّ (الحُبْلَى) هي الضّاربة ، وأنّ (المُثْنَى) هـــو المضروب .

والخـامس مِمّـا يُفرق بـه بـين الفاعـل والمفعـول عنـد الالتبـاس إذا كـان الاسْمان مُعربين : هو ردُّ الفعل وإبقاؤه على ضمير المُتكلّم ، وذلك فـي مثل قولكَ : أَمْكَنَ الرَّجُلُ القِيَامَ ، كُلّ واحدٍ من هذين يصلح أنْ يكون فـاعلاً ، أو مفعولاً على هذه الصّفة ، فإذا ورد عليك شيءٌ من هذا وأردتَ أنْ تُفرّق بين الفاعل والمفعول رددتَ الفعل إلى نفسك فقُلتَ : أَمْكَنَنـي القِيَـامُ ، فمـا حُذف ونـاب الضّميرُ منابه فهو المفعول ، والذي بعده هو الفاعلُ ، وكذلك مسألةٌ

رواها طاهر بن أحمد بن بابشاذ النّحويّ _ رحمة الله عليه _ ، وهي قولُهم : << أَمْكَنَنِي الغَوَّاصَ الغَوْصُ . >>[1] ، قال : تردّ الفعل إلى النّفس ، فما حُذف وناب الضّميرُ منابه فالثّاني هو الفاعلُ في الأصل[2] ؛ لأنّك تقول : أَمْكَنَنِي الغَوْصُ ، فيكون (الغَوْصُ) هو الفاعلُ ؛ لأنّه لا يحسُن في مثل هذا أنْ تقول : أَمْكَنَنِي الغَوَّاصُ ، وهو استخراجٌ دقيقٌ فتدبّره .

والسّابع مِمّا يُفرق به بين الفاعل والمفعول عند الالتباس إذا لَمْ يتبيّن فيهما
الإعراب ، ولا في أحدهِما ، ولَمْ يكن هُنالك فرقٌ بلفظٍ ولا معنًى : هو التّوابع الأربعة
التي هي : النّعتُ ، والبدلُ ، والتّأكيد ، والعطف[3] ، فإنّه متى كان الفاعلُ والمفعولُ مبنيّين مُلتبسين ، وكان في الكلام شيءٌ من هذه التّوابع رُجع إليهما لِما كانت مُعربةً ، ثُمّ ننظر فما كان تابعه مرفوعًا فهو الفاعل ، وما كان تابعه منصوبًا فهو المفعول ، ومثال ذلك : ضَرَبَ مُوْسَى العَالِمُ عِيْسَى الجَاهِلَ ، و : ضَرَبَ يَحْيَى أَخُوْكَ مُوْسَى أَبَاكَ ، و : ضَرَبَ هَذَا نَفْسُهُ الذِي فِيْ الدَّارِ عَيْنَهُ ، و : ضَرَبَ بَعَلَبَك وَزَيْدٌ مَعْدِ يْكَرِبٍ وَعَمْرًا ، وما شاكل ذلك ، وعلى هذا القياس سائر المبنيّات إذا جرتْ فاعلةً ومفعولةً ، ولَمْ يكن معها فرقٌ بلفظٍ ولا معنًى سواءٌ كان بناؤها بناءً محضًا كبناء النّاقصات والمُبهمات ،
أو عارضًا لعلّةٍ ، كبناء المقصورات ، وما شاكلها .

الثّامن مِمّا يفرق بين الفاعل والمفعول به إذا كانا مُضمرين جميعًا : هو عدد ألفاظ المُضمرات التي تجري فاعلةً ومفعولةً ، وحصرها وهو أنّ (التّاء) ، و (الألف) ،
و (الواو) ، و (النّون) السّاكن ما قبلها ، نحو : ضَرَبْنَا زَيْدًا لا تُوجد إلاّ فاعلةً ، أو مُقامةً مُقام الفاعل ، و (اليَاء) ، و (الْهَاء) ، و (الكاف) ، و (النّون) المُتحرّك ما قبلها ، نحو : ضَرَبْنَا زَيْدٌ لا تُوجدُ إلاّ مفعولةً ، فإذا أردتَ أنْ تُفرّق بين الفاعل والمفعول المُضمرين رجعتَ إلى هذه الألفاظ ، فما رأيتَه من قبيل الفاعل فهو فاعلٌ ، وما رأيتَه من قبيل المفعول فهو مفعولٌ ، فإنْ اجتمع (واوٌ) ، و (نُونٌ) في مثل : ضَرَبُوْنَا ، علمتَ أنّ (الواو) هي الفاعل ، وأنّ (النّون) هي المفعول ، وكذلك إذا اجتمع (ألفٌ) و (كافٌ) ،

---

(1) مضى تخريجه في : (281 .) .
(2) سبق توثيقه في : (281 .) .
(3) هذه أُصول التّوابع ، إلاّ أنّها باعتبار انقسام التّوكيد إلى (لفظيٍّ) و (معنويٍّ) ، والعطف إلى (بيانٍ)
و (نسقٍ) ، تصيرُ ستّةً .

نحو : ضَرَبَاكَ ، أو (ألفٌ) و (هَاءٌ) ، نحو : ضَرَبَاهُ ، أو (تاءٌ) ، و (ياءٌ) ، نحو : ضَرَبْتَنِي ، وما شاكل ذلك .)) [1] .

ي ــ إلحاق بعض المسائل ببعض الأبواب :

ألحق ابن يعيش بعض المسائل ببعض الأبواب التي تتطلّب مزيد إيضاحٍ وبيانٍ[2] .

ومن ذلك قوله بعد الانتهاء من باب (معرفة أحكام الواو) : ((وهذه مسألةٌ من أحكام (الواو) ، وهي قولُهم : << لاَ يَسَعُنِي شَيءٌ ، وَيَعْجِزَ عَنْكَ . >>[3] ، بالنّصب ، ولا يجوزُ الرّفع ، ولا الجزم ؛ وإنّما جاز النّصب على معنى أنّه لا يُجمع بين هذين الفعلين ، فلو رفعتَ لكُنتَ قد تُفيدُ أنّه لا يسَعَكَ شيءٌ من الأشياء ، وأنّه لا يعجِزُ عن صاحبكَ شيءٌ[4] أيضًا . وهذا محالٌ ؛ لأنّه قد يُوجد شيءٌ يَسَعُكَ ، ويُوجد شيءٌ يَعْجِزُ عن صاحبك إذا كانت (لاَ) للنّفي[5] ، وامتنع الجزم معها ؛ لأنّ الجزم مع (الواو) لا يكونُ إلاّ على العطف ، وليس قبلها فعلٌ مجزومٌ .

فإنْ كانت (لاَ) للنّهي امتنع الرّفع أيضًا ؛ لأنّه يكون معنى الكلام : لاَ يَسَعُنِي شَيءٌ فِيْ حَالِ عَجْزِهِ عَنْكَ . وذلك محالٌ ؛ لأنّه قد يَسَعُهُ شَيءٌ فِيْ حَالِ عَجْزِهِ عَنْكَ إذَا كُنْتَ أَصْغَرَ مِنْهُ جِسْمًا ، وامتنع الجزم أيضًا هاهُنا ؛ لأنّه يُؤدِّي إلى أَلاَّ يَسَعَكَ شَيءٌ ، وَلاَ يَعْجِزَ عَنْ صَاحِبِكَ شَيءٌ ، وهذا محالٌ ، فتدبّر .

وهذه مسائل من هذا الباب أحببتُ إلحاقها بِهِ ؛ لأنّها من نوادره .

مسألةٌ : يقول بعض العرب : << كَأَنَّكَ وَالٍ عَلَيْنَا فَتُعَاقِبُنَا . >>[6] ، إنّما نُصب الفعل في جواب (كَأَنَّ) عند بعضهم ؛ لأنّها بِمعنى النّفي ، كأنّه يُريدُ : لَسْتَ وَالِيًا عَلَيْنَا فَتُعَاقِبُنَا ، بِهذا الشّرط وإلاّ فلا .

---

(1) (المُحيط : 40/2أ _ 41أ .) .
(2) انظر : (المصدر السّابق : 44/4ب _ 45ب ، 80ب _ 81ب ، 117أ _ 118ب .) .
(3) انظر هذا القول في : (الكتاب : 43/3 ، الرّدّ على النّحاة : 123 ، المُتّبع : 518/2 .) .
(4) في : (المخطوطة .) : (شيئًا) .
(5) في : (المخطوطة .) : (لنفي) .
قال العُكبريّ : ((تقول : لاَ يَسَعُنِي شَيْءٌ وَيَعْجَزَ عَنْكَ ، فتنصب ما بعد (الواو) بـ (أَنْ) مُضمرة ، =
= والمعنى : لاَ يَجْتَمِعُ فِيْ شَيءٍ وَاحِدٍ أَنْ يَسَعَنِي وَأَنْ يَضِيْقَ عَنْكَ ، أي : أَنَا وَأَنْتَ مشتركان فيما يحسن ويقبح ويضيق ويتّسع فكيف نفترق في ذلك ؟ ، ولو رفعتَ لصار المعنى نفيًا ، وآل المعنى إلى أنّه لاَ يَسَعُنِي شَيءٌ ، وَلاَ يَضِيْقُ عَنْكَ ، وهذا عكسُ المعنى .)) ، (اللباب في علل البناء والإعراب : 42/2 .) .

مسألةٌ : تقول : مَتَى فَأَسِيْرَ مَعَكَ ؟ ، نصب (فَأَسِيْرَ) على معنى جواب الاستفهام ، وقد حُذف الفعل لدلالة (مَتَى) عليه ، كأنّك تُريدُ : مَتَى تَسِيْرُ فَأَسِيرَ مَعَــكَ ؟ .

مسألةٌ : قال الشّاعر[1] :

سَأَتْرُكَ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيْمٍ وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيْحَا[2] .

في هذا البيت أقوالٌ ، منهم من يقول : نصب (فَأَسْتَرِيْحَ) في جواب الإيجاب ضرورةً على غير قياسٍ[3] .

ومنهم من يقول في قوله : (سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي) : معنى الأمر ، كأنّه يأمرُ نفسه فيُريدُ : لِيَكُنْ مِنِّي تَرْكُ مَنْزِلِي ولحَاقِي بِالحِجَازَ فَأَسْتَرِيْحَ[4] .

ومنهم من يُجوِّز النّصب بـ (الفَاء) في الواجب بشرط أنْ يكون ما قبلها سببًا لِما بعدها ، وإلاّ فلا ، ويقولُ : تَرْكُ مَنْزِلِهِ وَلِحَاقِهِ بِالحِجَازِ سَبَبٌ لِرَاحَتِهِ[5] .

مسألةٌ : قال سيبويه : إذا قَلتَ : لاَ تَدْنُ مِنَ الأسَدِ فَيَأْكُلَكَ ، إنْ حذفتَ (الفَاء) لَمْ يجُز الجزمُ مثل سائر المسائل ؛ لأنّ المعنى يختلّ من حيثُ إنّك لا تُريدُ أنْ تجعل تَبَاعُدَهُ من الأسد سببًا لأكله ، بل هو سببٌ لسلامته ؛ لأنّه لو كان كذلك لكان التّقديرُ : إنْ تَبَاعَدْ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ ، فهذا ليس بِمُستقيمٍ ، إلاّ أنْ تُريد هذا المعنى بالنّيّة .

وكذلك قولُهم : << مَا تَأْتِيْنَا فَتُحَدِّثَنَا . >> ، لا يجوزُ _ لو حذفتَ (الفَاء) _ الجزمُ ؛ لأنّ الجزم مع الجوابات ليس إلاّ لتقدير الشّرط والجزاء ، وليس الشّرط والجزاء يجبُ أنْ يتقدّر في جميع الجوابات ، بل قد يتقدّر ، وقد لا يتقدّر ، فحيث لا يتقدّر لا يجوزُ الجزم
عند حذف (الفَاء) ، فاعلمْ ذلك[6] .

---

(6) انظر هذا القول _ برواية : (<<كَأَنَّكَ وَالٍ عَلَيْنَا فَتَشْتِمَنَا . >>) _ في : (الأُصول : 185/2 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 215/3 .) .

(1) هو المُغيرة بن حَبْناء بن عمرو الحنظليّ التّميميّ .

(2) من الوافر ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .

وهو في : (ديوانه : 83 ، الكتاب : 39/3 ، المُقتضب : 22/2 ، الأُصول : 182/2 ، ضرورة
الشّعر : 195 ، المسائل البصريّات : 855/2 ، الإرشاد إلى علم الإعراب : 457 ، شفاء العليل : 935/2 ، تاج علوم الأدب: 481/1 ، شرح شواهد المُغني : 169/1 ، خزانة الأدب : 524/8 .) ، وعجزه في :
(الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 184 ، شرح التّسهيل : 45/4 .) .

(3) انظر : (الكتاب : 39/3 ، المُقتضب : 22/2 .) .

(4) انظر : (الإفصاح في شرح أبياتٍ مُشكلة الإعراب : 184 .) .

(5) انظر : (الأُصول : 182/2 .) .

(6) سبق توثيقه في : (221 _ 222 .) .

مسألةٌ : مَا زَالَ زَيْدٌ قَائِمًا فَيُحَدِّثُنَا ، لَمْ يجُز أنْ تنصب بـ (الفَاء) هاهُنـا ؛ لأنّ فـي الكـلامِ نفيًـا صـريحًا[1] ؛ لأنّ قولـك : زَالَ زَيْـدٌ ، نفـيٌ فـي الحقيقـة ، وقولـك : مَـا زَالَ ، نفـيٌ للنّفـي ، ونفـي النّفـي إيجـابٌ ، والإيجـابُ لا يُجـابُ بالنّصب مع (الفَاء) .

مسألةٌ : يقول بعض العرب : « لَعَلَّكَ مُسَـافِرٌ فَأُشَيِّعَكَ . » ، و : « لَعَلَّكَ أَمِيْـرٌ عَلَيْنَـا فَنَخْـدِمَكَ . » ، فينصـبون هاهُنـا علـى معنـى أنّ (لَعَلَّ) بمعنـى الاستفهام ، ووجـه جواز الاستفهام فيهـا مـن حيث إنّ فيهـا معنـى التّرجّـي ، والتّرجّي مُنتظرٌ غيرُ واقــعٍ كالاستفهام[2] .

مسألةٌ : ذكر ابن السّرّاجِ : أنّه يجوزُ : لَمْ فَأَسِيْرَ تَسِرْ ، على تقديْم نصب الجواب على الفعل المنفي ، بل كأنّك تُريدُ : لَمْ تَسِرْ فَأَسِيْرَ [3] .

مسألةٌ : تقول : أُرِيْدُ أَنْ آتِيْكَ فَأَزُوْرَكَ ، بنصب (أَزُوْرَ) ، وتقـولُ : أُرِيْدُ أَنْ آتِيْكَ فَيَمْنَعُنِـي الشُّغْلُ ، برفـع (يَمْنَعُنِـي) ، ولا يجوزُ نصبه ، وإنّمـا جـاز النّصبُ فـي الأوّل ؛ لأنّـه علـى معنـى العطـف ، ومعنـى[4] العطف : أنّك تُريدُ الإتيانَ والزِّيارةَ جميعًا ، وإنّما لَمْ يجُزْ النّصب في (يَمْنَعُنِـي) ؛ لأنّـك لا تُريدُ المنـعَ ، فعلـى الوجـه الأوّل الجُملتـان مُترابطتـان بعطـف مُفـردٍ علـى مُفـردٍ ، وعلى الثّاني الجُملتان غير مُترابطتين ، بل عطفُ جُملةٍ على مُفردٍ في التّحقيق ، فكأنّ الجُملة مُستأنفةٌ .

مسألةٌ : قوله تعالى : ⓵ ▽⌖⑥ ⇗⌖⌧✞❄”♊𝒿⇨ ▽✡⓿⇔
⑥⌖▽⌖➔ ⌧⇩◻⬂⌖✹ ⓿✡✈▽ ➤✠↗✡⑩⑥➶❄❄⅄✡❧
⓿✡✈▽ ⌂✠↗♊”❄✞⌧⌖⇗ ⇨𝒿✡⑩⑥➶❄❄⅄✡❧ ⇔⓿✡▽
⇔➤💧⬋⌖·💧⭘❄❄◻🕒⌖❄❷⌖❄⮷ ⌧⇩◻⬂❄⌖✹
⌖⓿✡▽ ⌖⮊⬆☼ᘓ⌖❷⌖❄⮷
⑤✍⌧🕒🕓⇨☺❄☟⌧✡⮝✡&✖➶ 🕔 [5] ، في نصب الفعلين خلافٌ ، منهم من يجعل الثّاني عطفًا على الأوّل .

---

(1) في : (المخطوطة .) : (نفيٌ صريحٌ) .

(2) هذا ما عليه الكُوفيّون .
انظر نسبته إليهم في : (ارتشاف الضّرب : 1673/4 ، المُساعد : 88/3 .) .
أمّــا البصــريّون فــذهبوا إلــى منــع ذلــك والتّرجّــي عنــدهم فــي حُكــم الواجــب .
=

= انظر نسبته إليهم في : (ارتشاف الضّرب : 1673/4 .) .

(3) مضى بيانه في : (249 .) .

(4) في : (المخطوطة .) : (ومع) .

(5) (من 52 : الأنعام .) .
وقد مضى نصّها في : (959 .) .

ومنهم من يجعلُ الأوّل تأسيسًا للجواب بِمعنى أنّه يكون من (الظَّالِمِيْنَ) على هذا الفعل الذي هو الطّردُ ، وهذا غير مُحقّقٍ .

ومنهم من يجعل قوله : ⓵ ⮳❄✦❷❄✦⮴◻❄❄●♦·✦⇙♦➢⇔ ⓵ جوابًا ، والثّاني بدلاً منه .

ومـــنهم مـــن يجعـــلُ قولـــه : ⓵ ⮳❄✦❷✦☋☼⬆⊃✦ ⩔☼⋂✦ ⑤✍⌧⇨☺❄⌧ ✡⮝✡☡✗ ⓵ جوابًا لقوله تعالى في أوّل الآية : ⓵ ➔✦①✦② ❸❄✦◻●♦·✡ ⑤✍⌧✞⏵○☼⊞⋂✦

⊞✦❄•♊⮫♦⬆⊃✦ ⊙✦⑩❄✦✈↗♦◰
⑩✡⑥✍⌧🖫⮰←✦•✦➔●↑✡ ➔✦⑤✍⌧🖫⮰✦✱✡⦹♑☺
⊞❄♦●⌧♦•➔⊃✦ ➔✦♋♊↗✦↖♦✍✋ ⓵ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِيْنَ
⓵ ⩔✦⑥ ⮫✦⌧✞❄”♊℘⇨ ⩔✡⋂⇔ ☙✡⅄❄❄✗⑥⑩✡↗⌧➢
⩔✈☼⋂ ✸✦⇘◻⇩⌧ ➔✦⩔✦⑥ ⩔✡⋂⇔
☙✡⅄❄❄✗⑥⑩✡℘⇨ ⮫✦⌧✞❄”♊↗⌧◰ ⩔✈☼⋂
✸✦❄⇘◻⇩⌧ ⮳❄✦❷❄✦⮴◻❄❄●♦·✦⇙♦➢⇔ ⓵ على التّقديْم والتّأخير ، وهذا فيما أحسبُ أحسن الوجوه ؛ لأنّه يليقُ بالمعنى في تفسير الآية[1] .

مسألةٌ : يُقالُ : مَا قَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ فَتُحْسِنَ إِلَيْهِ ، إنْ كانت (الْهاء) في (إِلَيْهِ) راجعةً إلى (أَحَدٍ) جاز نصب (تُحْسِن) ، وإنْ كانت (الْهاء) راجعةً إلى (زَيْدٍ) لَمْ يجُزْ النّصب ، وإنّما جاز ذلك في المسألة الأولى ؛ لأنّه يكونُ النّصب في جواب الجَحْدِ ، والتّقديرُ : مَا قَامَ أَحَدٌ فَتُحْسِنَ إِلَيْهِ ، ولَمْ يجُزْ النّصب في المسألة الثّانية ؛ لأنّه يكونُ في التّحقيق جوابَ كلامٍ مُوجبٍ ؛ لأنّك إذا قُلتَ : مَا قَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ ، فالقيامُ مُوجبٌ لـ (زَيْدٍ) ؛ لأنّ الاستثناء بعد النّفي إيجابٌ ، والإيجابُ لا يُجابُ بالنّصب مع (الفاء)[2] كـــما تقدّم .))[3] .

3 _ الأُسلوب :

الحديث عن أسلوب ابن يعيش في آثاره يتبيّن في ثلاثة أُمور :

أ ـــ العبارات :

(1) مضت المسألة في : (958 _ 959 .) .
(2) في : (المخطوطة .) : (مع بالنّصب مع بالفاء) .
(3) (المُحيط : 118/4أ _ ب .) .

تَميّز أُسلوب ابن يعيش بحُسن العرض ، ووضوح القصد ، وغالب الكلم والعبارات في مُؤلّفاته واضحٌ لا غرابة فيه .

ومع ذلك فقد ظهر فيه شيءٌ من الغموض رُبّما دفعه إليه عدم التّدقيق والتّمحيص فيما يطرقه من عبارات .

ومن المسائل التي ظهر فيها الغموض قوله في حدّ (الفاعل) : ((هو كُلّ اسمٍ ارتفع بإسناد الفعل إليه ، سواءً كان الفعلُ مُوجبًا أو منفيًّا مِمّن يُمكن أنْ يكون فاعلاً في
المعنى ، أو لا يُمكن ، نحو : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، و : لَمْ يَضْرِبْ زَيْدٌ عَمْرًا ، و : سَقَطَ الحَائِطُ ، وما شاكل ذلك .))[1]

قول ابن يعيش هاهُنا يُوحي بأنّ الإسناد هو العامل في الفاعل ، وليس كذلك ، يقول العُكبريّ : ((العاملُ في الفاعل الفعل المُسند إليه ، وهذا أسدّ من قولِهم : العاملُ إسناد الفعل إليه ؛ لأنّ الإسناد معنًى ، والعاملُ هُنا لفظيٌّ ، والذي ذكرتُه هو الذي أرادوه ؛ لأنّ الفعل لا يعمل إلاّ إذا كان له نسبةٌ إلى الاسم ، فلمّا كان من شروط عمل الفعل الإسناد والنّسبة تجوّزوا بِما قالوا ، والحقيقة ما قُلتُ .))[2] .

وقال ابن الخبّاز : ((فيه نظرٌ ؛ لأنّ الفاعل لَمْ يرتفع بنفس الإسناد ، وإنّما ارتفع بالمُسند ، والإسناد شرطٌ في وُجود الرّفع ، وإنّما جعلنا المُسند هو الرّافع ؛ لأنّ الفعل هو المُقتضي للفاعل فكان هو العامل فيه .))[3] .

وقوله : ((كُلّ ما تصرّف من (أَجْمع) ، و (أَكْتَع) ، و (أَبْصَع) لا ينصرف ؛ لأنّ فيه العدل والتّأنيث ، أو العدل والتّعريف .))[4] .

قول ابن يعيش هاهنا فيه غموضٌ ، وقد ذكره ابن بابشاذ بأدقّ عبارةٍ وأوضحها ، حيث قال : ((فإنْ قيل : فلِمَ لا يُصرف (أَجْمَع) ، و (جَمْعَاء) ، و (جُمَع) ؟ ، فقُل : لعللٍ مُختلفةٍ ، فأمّا (أَجْمَع) فللتّعريف ووزن الفعل كـ (أَحْمد) ، وأمّا (جَمْعَاء) فللتّأنيث ولزوم التّأنيث كـ (صحْراء) ، وأمّا (جُمَع) فللتّعريف والعدل .

واختُلف في العدل على قولين :

أحدهُما : أنّه معدولٌ عن (جُمْع) السّاكن (العين) إلى (جُمَع) ؛ لأنّ باب (أَفْعَل) إذا جمع على (فُعْل) فبابه أنْ يكون مسكّنًا ، كـ (أحْمر) و (حُمْر) .

---

(1) (التّهذيب : 102 .) . =
= وسيأتي بيان العامل في الفاعل في : (1214 _ 1215 .) .
(2) (اللباب في علل البناء والإعراب : 151/1 .) .
(3) (توجيه اللمع : 120 .) .
(4) (التّهذيب : 151 .) .

والقول الآخر : إنّه معدولٌ عن (جَمَاعَى) ؛ لأنّ باب (فَعْلاَء) إذا كان اسْمًا جُمع على (فَعَالَى) ، مثل : (صحْرَاء) و (صَحَارَى) .)) [1] .

أيضًا من الغموض الذي لحق أسلوب ابن يعيش استخدامه بعض أساليب المناطقة والفلاسفة وإنْ لَمْ يُكثر منها ، وهي : (العكس) [2] ، و (الطّرد) [3] ، و (الحقيقة الْمانعة الجامعة) [4] ، و (الخصوص) [5] ، و (العُموم) [6] .

ب ــ التّكرار :

ابن يعيش يُحاول قدر الإمكان الابتعاد عن التّكرار واللجوء إلى الإحالة على ما
سبق ، أو ما سيحصل بيانه .
غير أنّه قد يلجأ في بعض الأحيان إلى التّكرار زيادةً في الإيضاح والبيان .

وأشهر مثلٍ على ذلك قوله بأنّ من المفعول به في اللفظ دون المعنى : ((مفعول المُفاعلة في مثل قولِكَ : ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، فهو مفعولٌ في اللفظ لَمّا نُصب ، وهو في المعنى فاعلٌ ؛ لأنّ (الضّربَ) وقع منه وعليه ، وكذلك الفاعلُ هو مفعولٌ في المعنى كما تقدّم لَمّا وقع عليه الفعلُ مرّةً ، وهو فاعلٌ في اللفظ لَمّا رُفع ووقع منه الفعلُ مــرّةً

---

(1) (شرح المُقدّمة المُحْسِبة : 409/2 .) .
(2) انظر : (التّهذيب : 38 .) .
والعكس : هو انتفاء الحُكم ، أو الظّنّ به لانتفاء العلّة .
انظر : (المُبين في شرح معاني ألفاظ الحُكماء والمُتكلّمين : 80 ، الحُدود الأنيقة والتّعريفات الدّقيقة : 83 .) .
(3) انظر : (التّهذيب : 38 .) .
والطّرد : هو ما يُوجب الحُكم لوجود العلّة ، وهو التّلازم في الثّبوت .
انظر : (التّعريفات : 183 .) .
(4) انظر : (التّهذيب : 38 ، المُحيط : 53/1ب .) .
وانظر : (التّعريفات : 121 ، 250 .) .
(5) انظر : (المُحيط : 34/4أ .) .
والخُصوص : هو أحديّة كُلّ شيءٍ عن كُلّ شيءٍ بتعيّنه ، فلكُلّ شيءٍ وحدة تخصّه .
انظر : (التّعريفات : 93 .) .
(6) انظر : (المُحيط : 34/4أ .) .
والعُموم : هو ما يقع به الاشتراك في الصّفات ، سواء كان في صفات الحقّ كالحياة والعلم ، أمْ في صفات الخلق كالغضب والضّحك ، وبِهذا الاشتراك يتمّ الجمع وتصحّ نسبته إلى الحقّ والإنسان .
انظر : (التّعريفات : 203 .) .

أُخـرى ، والمعنـى : أَنَّ فَاعِـلَ المُفَاعَلَـةِ وَمَفْعُولَهَـا فَـاعِلاَنِ مِـنْ جِهَـةٍ ، ومَفْعُوْلاَنِ مِنْ جِهَـةٍ أَخْرَى ، وهذا من أعجبُ شيءٍ في العربيّة ، وقد كـان تقدّم الحديثُ على هذا[1] ، ولكنْ
أعدته تأكيدًا في البيان .)) [2] .

ج ـ الإحالات :

إحالاتُ ابن يعيش في مُجملها غامضةٌ تحتاج إلى مزيد إيضاحٍ ، حيث لَمْ تكن مُحدّدةً من جهةٍ ، ومن جهةٍ أُخرى لَمْ يتحدّد فيها زمنُ تأليفه لـ (التّهذيب) ، و (المُحيط) ، فبالرّغم من أنّ الذي يتبادر إلى الذّهن أسبقيّة (المُحيط) على (التّهذيب) ، إلاّ أنّ الإحالات التي جاءت في (التّهذيب) على (المُحيط) لا تكادُ تعرف منها أيّهما الأسبق في التّأليف .

أمّا الأمثلة على أُولاهِما فقد سبق ذكر شيءٍ منها[3] ، وهذا مثالٌ يظهر فــيه
الغُموض ، حيث ذكر في باب (الحُروف) أنّه سيذكر أحكام (التّاءات) ، وبعد صفحاتٍ أشار إلى أنّه سيذكر فصلاً في (التّاءات) هاهُنا ، وبعد أنْ ذكرها أشار إلى أنّه سيذكر في باب (الجمع) أحكامها[4] .

وأمّا الأمثلة على أُخراهِما فقد سبق ذكرها[1] ، إلاّ أنّ في الإعادة لَها كشفًا وتحقيقًا للأسبق تأليفًا ، وذلك على النّحو الآتي :

---

(1) إحالة إلى قوله : ((. . . . من الفاعل في المعنى دون اللفظ : هو المفعولُ مع فعل المُفاعلة ، وذلك مثل
قولك : ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، و : قَاتَلَ مُحَمَّدٌ بَكْرًا ، كُلُّ واحدٍ من هذين الاسْمين فاعلٌ ومفعولٌ في المعنى ؛ لأنّ من ضَارَبَكَ فقد ضَرَبْتَهُ وَضَرَبَكَ ؛ فلهذا يكونُ المرفوع منهما مفعولاً ، ومثل هذا قول الشّاعر :

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتُ مِنْهُ القَدَمَا .
الأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا .

كُلّ واحدٍ من (الحَيَّتِ) ، و (القَدَمِ) فاعلٌ ومفعولٌ في المعنى ؛ لأَنَّ مَا سَالَمَ القَدَمَ فَقَدْ سَالَمَهُ القَدَمُ .)) ،
(المُحيط / 30/2أ .) .
(2) (المُحيط : 34/2أ .) .
(3) في : (143 ، 152 _ 157 ، 437 _ 438 .) .
(4) انظر : (المُحيط : 30/1أ .) .

ـ قوله في المُقدّمة : ((. . . . ، على ما وضعتُ في كتاب (المُحيط) .))[2]

.

ـ قوله في باب (معرفة أحكام الجمع المُذكّر السّالِم) : ((وأوزان الثّلاثي كثيرةٌ[3] ليس هذا موضع ذكرها ؛ إذْ غرضنا في هذا الكتاب الاختصار ، ولعلّنا نذكر طرفًا من
الأوزان والتّكسير في الجُزء الثّاني من كتاب (المُحيط)[4] إنْ شاء الله تعالى .))[5] .

ـ قوله في فصل (أحكام الجمع المُؤنّث) : ((اعلم أنّ في جمع المُؤنّث السّالِم ، وفي جمع المُكسّر ، وحركاتِهما جميعًا وأوزانِهما حديثٌ يطولُ شرحه[6] لو استقصينا عليه هاهُنا لخرجنا عن الغرض ، وسنذكر ذلك في الجُزء الثّاني من (المُحيط)[7] إنْ شاء الله .))[8] .

فالإحالة الأُولى تُؤكّد أسبقيّة (المُحيط) ، أمّا الإحالة الثّانية والثّالثة ففيهما شيءٌ من الإبْهام يحتاج إلى بيانٍ وإيضاحٍ كي يتأكّد سبق أحدِهِما الآخر .

فقوله : ((لعلّنا .)) ، و : ((سنذكر .)) يجعل القارئ بين ثلاثة أُمورٍ ، إمّا أنْ يكون (التّهذيب) أسبق من (المُحيط) ، وهذا يتنافى مع ما جاء في مُقدّمته من أنّه مبنيٌّ على الاختصار والإيجاز ، لا على الإكثار والتّطويل كما حصل في (المُحيط) من ناحيةٍ ، ويتناسبُ مع ما ذكره أصحابُ التّراجم والطّبقات من ناحية أُخرى .

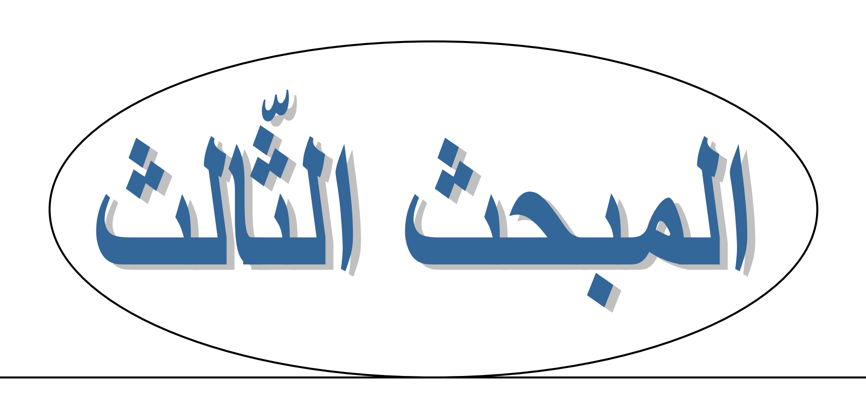
وإمّا أنْ يكون (المُحيط) أسبق من (التّهذيب) ، فحين ألّف الأوّل على سبيل المُطوّلات رأى أنْ يُؤلّف كتابًا آخر يكون وسطًا بين التّطويل والإيجاز ، فكان (التّهذيب) بناءً على رغبة كثيرٍ من الطّلبة المُتعلّمين .

---

(1) انظر : (المُحيط : 46/4أ .) .
(2) (التّهذيب : 17 .) .
(3) مضت الإشارة إلى المصادر التي ذكرت هذه الأوزان على كثرتِها .
انظر : (152 .) .
(4) سبق في : (152 .) أنّ هذا في المفقود من (المُحيط .) .
(5) (التّهذيب : 315 .) .
(6) مضت الإشارة إلى المصادر التي أطالت القول في هذا الجانب .
انظر : (152 .) .
(7) سبق في : (152 .) أنّ هذا في المفقود من (المُحيط .) .
(8) (التّهذيب : 317 .) .

وإمّـا أنْ يكـون ابـن يعيش قـد ألّفهمـا فـي وقـتٍ واحـدٍ ، وهـذا هـو الأنسـب رفـــعًا
للإشكال .

* * * * * * * * * *



نشر ابن يعيش كثيرًا من المسائل التي أراد لبعضها البسط والإيضاح في الخلاف الوارد فيها ، وبعضها الآخر اكتفى بإيراد الرّأي الذي يراه الأولى بالذّكر .

وقد تنوّعت هذه المسائل فمنها ما يتعلّق بالعامل ، ومنها ما يتعلّق بالتّصنيف النّحويّ لبعض الكلمات التي أوردها هل هي من باب الاسْميّة أو الفعليّة أو الحرفيّة ، ومنها أيضًا ما يتعلّق بالصّيغ والأدوات من حيث التّرابط الوثيق بينها ، ومن حيث وقوع بعضها زائدًا ، أيضًا منها ما يتعلّق

بتحليل المواقع النّحويّة ، أو التّرتيب النّحويّ لَها ، ومنها ما يتعلّق بالتّركيب والإفراد للكلمات التي أوردها .

وهذه المسائل يُمكن تصنيفها وفق النّهج الآتي :

1 _ العوامل :

اهتمّ ابن يعيش بالعوامل اللفظيّة والمعنويّة حيث حاول ذكرها مُجملةً في :

(مُحيطه) ، فقال : ((اعلم _ وفّقك الله _ أنّ العامل على ضربين : عاملٌ معنويٌّ ، وعاملٌ لفظيٌّ ، فالمعنويّ ينقسم إلى ضربين : عامل الفعل المُضارع ، وهو مُشابَهتُهُ لاسم الفاعل عند البصريّين[1] .

وقال بعض الكوفيّين : بل عامله عدم النّواصب والجوازم[2] ؛ لأنّهم يفرّون من أنْ

---

(1) منسوبٌ إليهم في : (الإيضاح في علل النّحو : 77 ، الإنصاف : 551/2 ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور : 60/1 ، الإقليد : 1459/3 ، شفاء العليل : 917/2 ، أوضح المسالك : 129/4 ، شرح ألفيّة ابن مالك للهوّاريّ : 113/4 ، الرّشاد : 134 ، ائتلاف النّصرة : 127 ، المنهل الصّافي : 78 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 178/3 ، همع الهوامع : 66/1 .) .

وجرى عليه منهم : سيبويه في : (الكتاب : 13/1 .) ، والمُبرّد في : (المُقتضب : 1/2 .) ، وابن السّرّاج في : (الأُصول : 39/1 _ 40 .) ، والزّجّاجيّ في : (الجُمل في النّحو : 7 .) ، وابن جنّيّ في :
(الخصائص : 63/1 ، اللمع : 183 .) ، والصّيمريّ في : (التّبصرة والتّذكرة : 76/1 _ 77 .) ، والجُرجانيّ في : (المُقتصد : 121/1 .) ، وابن الدّهّان في : (الغُرّة في شرح اللمع : 58/2أ ، الفصول في العربيّة : 51 .) ، والحيدرة في : (كشف المُشكل : 250 .) ، وابن مُعطٍ في : (الفصول الخمسون :
163 .) ، وابن الحاجب في : (الإيضاح في شرح المُفصّل : 6/2 ، الكافية : 190 .) ، والكيشيّ في :
(الإرشاد إلى علم الإعراب : 90 .) ، وصحّحه : الزّبيديّ في : (ائتلاف النّصرة : 127 .) .

ومُشابَهة الفعل المُضارع للاسم تتحقّق في ثلاثة أوجهٍ :

أ _ أنّ لفظه يصلح لشيئين ، وهُما : الحال والاستقبال ، كما أنّ لفظ الاسم يصلح لشيئين ، وهُما : المعرفة والنّكرة .

ب _ أنّ عدد حُروفه وسكناته وحركاته كعدد حروف اسم فاعله وحركاته وسكناته . =

= ج _ أنّ الفعل المُستقبل يقعُ خبرًا ، أو حالاً وصفةً في مثل قولك : زَيْدٌ يَقُوْمُ ، أي : قَائِمٌ ، و : رَأَيْتُ زَيْدًا يَقُوْمُ ، أي : قَائِمًا ، و : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُوْمُ ، أي : قَائِمٍ ، كما أنّ اسم فاعله يقعُ خبرًا ، أو حالاً وصفةً في مثل قولك : زَيْدٌ قَائِمٌ ، و : رَأَيْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، و : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ .

انظر الحديث عن هذه المُشابَهة مبسوطًا في : (كشف المُشكل : 250 _ 252 ، المُحرّر في النّحو :
792/1 _ 793 .) .

(2) منسوبٌ إليهم في : (الإقليد : 1461/3 ، شفاء العليل : 917/1 .) ، وعُزي إلى الكوفيّين في :

يكون المعنى عاملاً ، وسنذكر هذا في باب (الفعل المُضارع) (1) _ إنْ شاء الله تعالى _ .

والثّاني : عامل الابتداء ، وهو الذي تقدّم ذكره .

والعامل اللفظيّ ينقسم على خمسة أقسامٍ :

القسم الأوّل : عاملٌ لفظيٌّ بنفسه ، وهو جميع الأفعال ، وحروف الجرّ ، وحروف الجزم ، و (أَنْ) ، و (لَنْ) ، و (كَيْ) ، و (إِذَنْ) ، هذه كُلّها لفظيّةٌ بنفسها .

والقسم الثّاني : عاملٌ لفظيٌّ بحقّ المُشابَهة للعامل بنفسه ، وهو ستّة أشياء : اسم الفاعل(5716) ، واسم المفعول(5716) ، والمصدر(5716) ، والصّفة المُشبّهة باسم الفاعل(5716) ،

و (إنّ) وأخواتُها ، هذه الخمسة كُلّها شابَهت الفعل فعملت كعمله من رفعٍ ، ونصبٍ ، ويُلحق بِها (مَا) عملت ؛ لِمُشابَهتها الفعل وهو (لَيْسَ) ؛ لأنّهما يقعان للنّفي جميعًا ، وقد تقدّم الحديث على ذكر المُشابَهة في باب (اسم الفاعل) ، و (اسم

المفعول) ، وباب (المصدر) ، وباب (الصّفة) ، فخذه من هُنالك .

والقسم الثّالث : عاملٌ لفظيٌّ بحقّ النّيابة ، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسامٍ :

(الإنصاف : 551/2 ، الغُرّة في شرح اللمع : 58/2ب _ 59أ ، شرح جُمل الزّجّاجيّ لابن عصفور :

62/1 ، شرح ألفيّة ابن مالك للهوّاريّ : 113/4 ، ائتلاف النّصرة : 127 ، المنهل الصّافي : 78 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 178/3 .) ، وعُزي إلى الفرّاء في : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 173/1 ، المنهل الصّافي : 78 .) ، وقوّاه ابن الخبّاز في : (الغُرّة المخفيّة : 47 .) قائلاً : ((وهو عندي قويٌّ ؛ لأنّ علّته تقبل الطّرد والعكس .)) ، واختاره ابن مالك في : (شرح التّسهيل : 5/4 _ 6 ، شرح الكافية الشّافية :

1519/3 ، شرح عُمدة الحافظ : 109/1 .) ، وابن هشام في : (أوضح المسالك : 129/4 .) .

وبقي في المسألة رأيان ، هُما :

أ _ أنّه مرفوعٌ بِما في أوّله من الزّوائد .

وهذا الرّأي منسوبٌ إلى الكسائيّ في : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 173/1 ، الغُرّة في شرح اللمع : 59/2أ ، الإقليد : 1461/3 ، المنهل الصّافي : 78 .) .

وهذا فاسدٌ ؛ لأمرين :

- أنّ الزّوائد لو كانت هي الرّافعة لَما جاز في المُضارع غير الرّفع وإنْ دخل النّاصب والجازم ؛ لأنّ العاملين إذا اجتمعا على كلمةٍ فالعمل للأقرب .

- أنّ الزّوائد بعض الفعل لا انفصال بينهما ، بل هو من تَمام معناه ، فلو أُخذ بقوله للزم إعمال الشّيء في نفسه ، وذلك مُمتنعٌ .

انظر : (الغُرّة في شرح اللمع : 59/2أ ، الإقليد : 1463/3 .) .

ب _ أنّه مرفوعٌ بالمُضارعة للاسم والإعراب لوقوعه موقع الاسم .

وهذا الرّأي منسوبٌ إلى ثعلب في : (الغُرّة في شرح اللمع : 59/2أ .) .

(1) هذا من المفقود من (المُحيط .) .

أحدها : الإضافة ، نابت مناب حروف الجرّ ؛ لأنّك إذا قُلتَ : غُلاَمُ زَيْدٍ ، فالمعنى : غُلاَمٌ لِزَيْدٍ ، فحُذفت (اللام) ، والتّنوين ، ونابت الإضافة منابه .

والثّاني : حروف النّداء ، نابت مناب الأفعال ، فإذا قُلتَ : يَا عَبْدَ الله ، فالمعنى : أَدْعُو عَبْدَ الله ؛ والدّليل على أنّ حروف النّداء نابت مناب الأفعال أنّ المُنادى المُفرد يُحكم على موضعه بالنّصب ، ويجوزُ الإتباع عليه بالنّصب ، ولفظه لفظ الرّفع ليس

إلاّ ، وأنّ حرف النّداء ناب مناب فعلٍ ؛ لأنّك إذا قُلتَ : يَا زَيْدُ ، فالمعنى : أَدْعُــو زَيْــدًا ، قــال تعــالى : ◷ ▦❄⌖❄⌖⁋⑩✡⑨⌖⑥〄♦ ⑤☺✞⌖➔✡✈⑩✡⬂ ✓⌖⬁⌖⬉♦✋ ➔⌖⑤⬂⌧◷✞⌖& ⦿✍⌖ ◷ (1) ، فنصب {الطَّيْرَ}(2) عطفًا على الموضع(3) ؛ لأنّ موضع كُلّ مُنادًى منصوبٌ بتقدير ذلك الفعل المحذوف الذي ناب حرفُ النّداء منابه(4) .

---

(1) نصّها : ◷ ✎ ➔⌖⌧✞〄⌖❄•⌶ ⇩③⑤❸❄⌖"⌶❄⬤⌖⑥ ·⌖⑤➔♦✋·⌖ ▦❄⌖❄⌖⁋⑩✡⑨⌖⑥〄♦ ⬂❄⌖✪☐④✍◷ ✓✡⬤❄⌖✈⑥ ⑤☺✞⌖➔✡✈⑩✡⬂ ✓⌖⬁⌖⬉♦✋ ➔⌖⑤⬂⌧◷✞⌖&⦿✍⌖ ➔⌖⑤☺✞⌧✞❄⬤✞⌖⑥ ⌧❄✞❄⬉♦ ⑤⬂⌧▣⌖•✡▦•⌖ ◷ ، (سبأ : 10) .

(2) هذا قراءةٌ منسوبةٌ إلى الجمهور في : (البحر المُحيط : 525/8 ، الدّرّ المصون : 433/5 ، اللباب في علوم القُرآن : 21/16 .) .

(3) أي : على (يَا جِبَالُ) ، كما قال الشّاعر من الوافر :

أَلاَ يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ سِيْرَا ... فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيْقِ .

حيث يُنشد برفع (الضَّحَّاك) ، ونصبه .

وفي نصبه ثلاثة أوجهٍ أيضًا ، هي :

أ _ أنّه مفعولٌ معه .

هذا الوجه قاله الزّجّاج في : (معانيّ القُرآن وإعرابه : 243/4 .) ، وأبو جعفر النّحّاس في : (إعراب القُرآن : 334/3 .) .

وهو لا يجوز ؛ لأنّ قبله (مَعَهُ) ، ولا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه إلاّ على البدل ، أو العطف .

انظر : (البحر المُحيط : 525/8 ، الدّرّ المصون : 434/5 .) .

ب _ أنّه عطفٌ على (فَضْلاً) .

وهذا الوجه منسوبٌ إلى الكسائيّ في : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 334/3 ، مُشكل إعرابه : 583/2 ، المُحرّر الوجيز : 407/4 ، التّبيان في إعراب القُرآن : 1064/2 ، الجامع لأحكامه : 171/14 ، البحر المُحيط : 525/8 ، الدّرّ المصون : 434/5 ، اللباب في علوم الكتاب : 21/16 ، فتح القدير : 1393 .) .

ج _ أنّه منصوبٌ بإضمار فعلٍ ، أي : وَسَخَّرْنَا لَهُ الطَّيْرَ .

والثّالث : آلات الإغراء ، نابت مناب فعل الأمر ، فإذا قُلتَ : إِلَيْكَ زَيْدًا ، فالمعنى : الْزَمْ زَيْدًا ، وإذا قُلتَ : دُوْنَكَ الأَسَدَ ، فالمعنى : احْذَرْ الأَسَدَ ، هذه الثّلاثة كُلّها عاملةٌ لفظيّةٌ لَمّا نابت مناب العامل اللفظيّ كما تقدّم .

والقسم الرّابع : عاملٌ لفظيٌّ بحقّ المتضمّن للعامل اللفظيّ ، وهو ينقسم على

ضربين :

أحدهُما : جميع أسماء الشّرط ، نحو قولك : مَنْ يَقُمْ أَقُمْ ، و : مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ ، وما شاكل ذلك ، فـ (مَنْ) ، و (مَا) مُتضمّنان (إِنْ) الشّرطيّة ؛ لأنّك إذا قُلتَ : مَنْ يَقُمْ

أَقُمْ ، فالمعنى : إِنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ ، فلمّا تضمّنا العامل عملا كعمله .

والثّاني من الذي يعمل بمعنى التّضمّن : (حَتَّى) ، و (الفَاء) ، و (الوَاو) ، و (أَوْ) ، إذا نصبنَ الفعل المُستقبل فهي مُتضمّناتٌ لـ (أَنْ) ؛ لأنّك إذا قُلتَ : لأَلْزمَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِيّ حَقِّيّ ، فالمعنى : إِلَى أَنْ تُعْطَيَنِي ، وإذا قُلتَ : زُرْتُكَ حَتَّى تُكْرِمَنِيّ ، فالمعنى : لأَنْ تُكْرِمَنِي ، وكذلك (الفَاء) ، و (الوَاو) .

وقد قيل : إنّ (الفَاء) ، و (الوَاو) تضمّنا (رُبَّ) ، فعملا كعملها في مثل قولك : وَبَلْدَةٍ ، أو : فَبَلْدَةٍ ؛ لأنّ التّقدير : رُبَّ بَلْدَةٍ[1] .

وهذا الوجه منسوبٌ إلى أبي عمرو بن العلاء في : (معانيّ القُرآن وإعرابه : 243/4 ، إعرابه لأبي جعفر النّحّاس : 334/3 ، مُشكل إعرابه : 1064/2 ، المُحرّر الوجيز : 407/4 ، الجامع لأحكام القُرآن :

171/14 ، البحر المُحيط : 525/8 ، الدّرّ المصون : 434/5 ، اللباب في علوم الكتاب : 22/16 ، فتح القدير : 1393 ، آراء أبي عمرو بن العلاء النّحويّة واللغويّة : 332/2 .) .

(4) قال سيبويه : ((وقال الخليل _ رحمه الله _ : من قال : يَا زَيْدُ وَالنَّضْرَ ، فنصب ، فإنّما نصب ؛ لأنّ هذا كان من المواضع التي يُردّ فيها الشّيء إلى أصله .)) ، (الكتاب : 186/2 .) .

وقد قُرِىء {الطَّيْرُ} _ بالرّفع _ .

وهذه القراءة منسوبةٌ إلى الأعرج في : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 334/4 ، مُختصر في

شواذّه : 121 ، المبسوط في القراءات العشر : 304 ، مُشكل إعراب القُرآن : 1064/2 ، المُحرّر الوجيز : 407/4 ، الجامع لأحكام القُرآن : 171/14 ، البحر المُحيط : 525/8 ، الدّرّ المصون : 434/5 ، اللباب في علوم الكتاب : 22/16 ، فتح القدير : 1393 .) ، وروح في : (الغاية في القراءات العشر : 366 ، المبسوط : 304 ، النّشر في القراءات العشر : 262/2 .) . والسُّلَميّ في : (البحر المُحيط : 525/8 ، الدّرّ المصون : 434/5 ، اللباب في علوم الكتاب : 22/16 ، فتح القدير : 1393 .) ، وابن أبي عبلة في :

(البحر المُحيط : 525/8 .) ، ويعقوب ، ونوفَل في : (المصدر السّابق ، الدّرّ المصون : 434/5 ، اللباب في علوم الكتاب : 22/16 ، فتح القدير : 1393 .) ، ومَسْلَمة بن عبد الملك في : (الجامع لأحكام القُرآن : 171/14 ، فتح القدير : 1393 .) ، وجماعةٍ من أهل المدينة في : (المُحرّر الوجيز : 407/4 ، البحر =

= المُحيط : 525/8 .) .

وتوجيهها كما يأتي :

والقسم الخامس : عاملٌ لفظيٌّ بحقّ الاستغراق ، وهو (لاَ) في مثل قولك : لاَ رَجُلَ عِنْدَكَ ، قيل : إنَّ (لاَ) مُستغرقةٌ لحرف الجرّ الذي يستغرق الأجناس ، وهو (مِنْ) ، فإذا قُلتَ : لاَ رَجُلَ عِنْدَكَ ، فالمعنى : لاَ مِنْ رَجُلٍ عِنْدَكَ ، فلمّا استغرقته (لاَ) نصبت النّكرة بغير تنوينٍ .

وقيل : إنّ (لاَ) عملتْ بحقّ المُضادّة بينها وبين (إنَّ) ؛ لأنّ (إنَّ) أصلٌ في الإيجاب ،
و (لاَ) أصلٌ في النّفي ، والإيجابُ والنّفيُ ضدّان ، والعربُ تحمل الضّدّ على الضّدّ ، كما تحمل النّدّ على النّدّ ، والله أعلم أيّ القولين أصحّ[1] .

هذه الخمسة الأنواع جُملة العوامل ، قد ذكرتُها مُختصرةً ، ولولا خشية الإطالة لشرحتُ على كُلّ منها شرحًا طويلاً ، ولكنّي قد نبّهتُ على أكثر الحديث هاهُنا ، وفي أبوابِها ، فافهمه مُوفّقًا _ إنْ شاء الله تعالى _ .)) [2] .

من العوامل التي أشار إليها ابن يعيش هاهُنا ونبّه عليها في أبوابِها ، أو في مُؤلّفيه (التّهذيب) ، و (المُستنهى) ما يأتي :

أ ـــ العامل في الفاعل .

حيث قال في حدّ (الفاعل) : ((هو كُلّ اسمٍ ارتفع بإسناد الفعل إليه .))[3] .

أ _ العطف على لفظ (الجِبَال) .

ب _ العطف على المُضمر الذي في (أَوِّبِي) ، وحسُن ذلك ؛ لأنّ بعده (مَعَهُ) .

ج _ الرّفع على الابتداء ، والخبر مُضمرٌ ، أي : وَالطَّيْرُ كَذَلِكَ ، أي : مُؤَوِّبَةٌ .

انظر : (معاني القُرآن وإعرابه : 243/4 ، إعرابه لأبي جعفر النّحّاس : 334/3 ، المُحرّر الوجيز : 407/4 ، التّبيان في إعراب القُرآن : 1064/2 ، الجامع لأحكامه : 171/14 ، البحر المُحيط : 525/8 ، الدّرّ المصون : 434/5 ، اللباب في علوم الكتاب : 22/16 ، فتح القدير : 1393 .) .

(1) وقع ذكره في : (1133 _ 1136 .) .

(1) آخرهُما هو الصّحيح لعلّةٍ سبق ذكرها في : (85 _ 86 .) .

(2) (المُحيط : 55/2أ _ 56أ .) .

(3) (التّهذيب : 102 ، المُحيط : 27/2أ .) .

وما ذكره ابن يعيش مذهب الجمهور .

انظر نسبته إليهم في : (همع الهوامع : 511/1 .) .

وهُناك من ذهب إلى أنّ العامل فيه معنويٌّ ، وهو هشام .

انظر نسبته إليه في : (التّعليقة على المُقرّب : 163/1 ، همع الهوامع : 511/1 ، هشام بن مُعاوية الضّرير : 188 .) .

وهو مردودٌ ؛ لأنّه ((لا يُعدل إلى جعل العامل معنويًّا إلاّ عند تعذُّر اللفظيّ الصّالح ، وهو هُنا موجودٌ .)) ، (همع الهوامع : 511/1 .) .

وهُناك من ذهب إلى أنّ العامل فيه الفاعليّة ، وهو مذهب خلف الكوفيّ .

ب ـ العامل في المفعول به[1].

حيث قال : ((أمّا المفعول : فهو كُلّ اسمٍ أو مُقدّرٍ بالاسم من الحُروف والظُّروف ، انتصب بوقوع الفعل عليه سواءً كان الفعل مُقدّمًا أو مُؤخّرًا ، أو مُوجـــــبًا
أو منفيًّا .)) [2] .

ج ـ العامل في المفعول له .

حيث قال : ((من المُمتنع أنْ ينصب المفعول من أجله معنى الأفعال كالإشارة ، والظّرف والحرف المُتعلّقين ، لو قُلتَ : هَذَا زَيْدٌ إِكْرَامًا لَكَ ، على معنى : لأَجْلِ
إِكْرَامِكَ ، أو : زَيْدٌ فِي الدَّارِ أَوْ أَمَامَكَ مُنَاصَفَةً لَكَ ، لَمْ يجُز عند المُحقّقين .

ومن المُمتنع أنْ ينصب المفعول من أجله (كَانَ) وأخواتُها وما حُمل عليها ، والأفعال التي لا تتصرّف ، فأمّا قول الفرزدق[3] :

يَكَادُ يُمْسِكُهُ عِرْفَانَ رَاحَتِهِ رُكْنُ الحَطِيْمِ إِذَا مَا جَاءَ يَسْتَلِمُ[1] .

انظر نسبته إليه في : (اللباب في علل البناء والإعراب : 151/1 ، التّعليقة على المُقرّب : 162/1 ، الأسرار الشّافية : 87 ، همع الهوامع : 511/1 .) .

وعُزي إلى الكُوفيّين في : (الكافي في الإفصاح : 589/2 .) .

قال العُكبريّ : ((والدّليل على فساد قوله من أربعة أوجهٍ : =

= أحدها : أنّ (إنَّ) عاملةٌ بنفسها ، وهي نائبةٌ عن الفعل ، فعملُ الفعل بنفسه أولى .

والثّاني : أنّ الفعل لفظٌ مُختصٌّ بالاسم ، والاختصاص مُؤثّرٌ في المعنى ، فوجب أنْ يُؤثِّر في اللفظ كعوامل الفعل .

والثّالث : أنّ المُوجب لمعنى الفاعليّة هو الفعل ، فكان هو المُوجب للعمل في اللفظ .

والرّابع : أنّ الاسم قد يكون في اللفظ فاعلاً وفي المعنى مفعولاً به ، كقولك : تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا ، ولو كان العاملُ هو المعنى لانعكست هذه المسائل .)) ، (اللباب في علل البناء والإعراب : 151/1 _ 152 .) .

وقال ابن الخبّاز : ((وهذا باطلٌ ؛ لثلاثة أوجهٍ :

الأوّل : أنّه يرتفع في النّفي ولا فاعليّة .

والثّاني : تقول : رَخُصَ السِّعْرُ ، و : انْقَضَّ الجِدَارُ ، و : مَاتَ زَيْدٌ ، ولا فاعليّة .

والثّالث : أنّ اسم (كَانَ) مُرتفعٌ بها بلا خلافٍ ، وهي فعلٌ غير حقيقيّ ، فلا يقصر فاعل الفعل الحقيقيّ عنها ، ولا فرق بين المُضارع ، والماضي ، والأمر في اقتضاء الفاعل وعملها فيه ، كقولك : قَامَ زَيْدٌ ، ويَذْهَبُ عَمْرٌو وَاجْلِسْ .)) ، (توجيه اللمع : 120 _ 121 .) .

وانظر : (الكافي في الإفصاح : 589/2 _ 591 ، المُحصّل في كشف أسرار المُفصّل : 52/1أ .) .

(1) مضى في : (863 _ 867 .) توضيح المسألة .

(2) (التّهذيب : 102 .) .

(3) وقع في : (114 .) أنّ هذا البيت من المُختلف في قائله .

فالعاملُ في (عِرْفَانَ) لأنّه مفعولٌ من أجله[2] (يُمْسك) لا (كَادَ) [3] ، فافهم ذلك مُوفّقًا _
إنْ شاءَ الله تعالى _ .)) [4] .

د ــ العامل في المفعول فيه .

حيث قال : ((وأمّا أحكام الظّرف فحُكمه أنْ يكون منصوبًا بوقوع الفعل فيه لفظًا أو تقديرًا[5] ، لفظًا في المُعربات ، وتقديرًا في المبنيّات ، ومن حُكمه أنْ يُقدّر بـ (فِي) التي هي تقتضي الظّرفيّة والوعاء ؛ لأنّك إذا قُلتَ : خَرَجْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، كان التّقدير : خَرَجْتُ فِي ذَلِكَ اليَوْم ، وكذلك : قَعَدْتُ أَمَامَكَ ، فالمعنى : فِي المَكَانِ الذِي أَمَامَكَ ، وسواء كان الظّرف زمانًا أو مكانًا فإنّه يُقدّر بـ (فِي) .
وقد قال بعضهم : إنّ الظّرف منصوبٌ لتضمّنه حرف الجرّ وهو (فِي) [6] ، وهذا محال ؛ لأنّه لو كان مُتضمّنًا للحرف لكان جميع الظّروف مبنيّةً

---

(1) مضى تخريجه في : (115 .) .
(2) ذهب في : (115 _ 116 .) الأعاريب الواردة في (عرفان) .
(3) ما ذكره ابن يعيش من أنّ الفعل _ على تقدير (لام) العلّة _ هو النّاصب للمفعول من أجله هو مذهب سيبويه في : (الكتاب : 184/1 .) ، والفارسيّ في : (الإيضاح العضُديّ : 197/1 .) ، وعُزي إلى البصريّين في : (المنهاج : 734/2 ، اللمحة البدريّة : 203/2 .) ، واختاره يحيى بن حمزة في : (المنـــــهاج : 734/2 .) ، وصحّحه السّيوطيّ في : (همع الهوامع : 99/2 .) ، والسّلسيليّ قائلاً : ((وهو الصّحيح ؛ بدليل وصول الفعل إلى ضميره بـ (اللام) ، نحو : ابْتِغَاءَ ثَوَابَ الله هُوَ الذِي تَصَدَّقْتُ لَهُ ؛ إذْ المُضمرات تردّ الأشياء إلى أصولها .)) ، (شفاء العليل : 461/1 .) .
أمّا مذهب الزّجّاج فهو أنّه ينتصب بفعلٍ مُضمرٍ من لفظه ، والتّقدير في : جِئْتُ إكْرَامًا لَكَ : أَكْرَمْتُكَ إكْرَامًا لَكَ ، حذف الفعل وجعل المصدر عِوضًا من اللفظ به ، فلذلك لَمْ يظهر .
انظر نسبته إليه في : (ديوان امرىء القيس _ بشرح الحضرميّ _ : 245 ، شفاء العليل : 462/2 ، اللمحة البدريّة : 203/2 ، همع الهوامع : 99/2 .) .
وأمّا مذهب الكُوفيّين فهو أنّ المفعول من أجله ينتصب انتصاب المصادر ، وليس على إسقاط حرف الجرّ ؛ ولذلك لَمْ يُترجموا له استغناءً بباب (المصدر) عنه ، وكأنّه عندهم من قبيل المصدر المعنويّ ، فإذا قُلتَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا تَأْدِيبًا ، فكأنّك قُلتَ : أَدَّبْتُهُ تَأْدِيبًا .
انظر نسبته إليهم في : (المنهاج : 734/2 ، شفاء العليل : 461/1 ، اللمحة البدريّة : 204/2 ، همع الهوامع : 99/2 .) .
(4) (المُحيط : 5/3أ .) .
(5) هذا ما عليه جمهرة النّحويّين .
انظر : (الكتاب : 79/1 ، كشف المُشكل : 296 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 273/1 ، شرح التّسهيل : 200/2 _ 201 .) .
(6) أشار إلى ذلك الحيدرة في (كشف المُشكل : 295 .) ، إلاّ أنّه لَمْ يجعله منصوبًا بتضمّنه معنى (في) .

لتضمّنها المبنيّ ، كما بُنيت الاستفهاميّات لتضمّنها حرف الاستفهام ، وكما بُنيت الشّرطيّات لتضمّنها حرف الشّرط .

فلَمْ يبقَ إلاّ أنّ الظّرف نُصب ؛ لأنّه مفعولٌ فيه . . . .)) [1] .

ز ـ العامل في المفعول معه[2] .

حيث قال : ((أمّا المفعول معه فهو كُلّ اسمٍ ذُكر منصوبًا بعد (الواو) المُقدّرة بـ (مع) للبيان عن المُصاحبة بشرط أنْ تقع (الواو) بعد فعلٍ ظاهرٍ غير مُقدّر ، وهو في مثل قولك : جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرًا ، وَ : << اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ . >>[3] ، وَ : << جَاءَ الْمَاءُ وَالطَّيَالِسَةَ . >>[5736] ، أي : جَاءَ زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ مَعَ الْخَشَبَةِ ، وَجَاءَ الْبَرْدُ مَعَ الطَّيَالِسَةِ ، فلمّا حذفتَ (مع) وأتيتَ بـ (الواو) نصبتَ وعُدتَ بالاسم إلى الأصل ؛ لأنّ أصل كُلّ جارٍّ ومجرورٍ النّصب فإذا حُذف الجارّ رُدّ الذي كان مجرورًا إلى أصله ألا ترى إلـى قولـه تعـالى : ◆⬂⌖✦⬆♦⍢ ⌖⊙⑥⌖❄❷♊·✍⑤⌖➔ ⌖ ◷

⚐❄⌖⬆♊⍢⌖⬉♦✋ ✦⌖❄⑨♊⬁✡ℰ⊃⌖ ⊙⌖ɞ♦❄④◷ ◷ [4] ،

والمعنى : مِنْ قَوْمِهِ ، فلمّا حذف (من) نصب ، وكذلك قول الشّاعر[5] :

وَمِنَّا الذِيْ اخْتِيْرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً .... [6] .

والمعنى : الذِيْ اخْتِيْرَ مِنَ الرِّجَالِ ، فلمّا حذف (من) نصب ، وكذلك ((أَمَرْتُكَ الخَيْرَ .)) ، والمعنى : أَمَرْتُكَ بالخَيْرِ ، وما شاكل ذلك .

وإنّما خُصّتْ هذه[7] (الواو) بأنْ أُقيمتْ مُقام (مع) ؛ لأنّ (الواو) للجمع ، و (مع) للمُصاحبة ، والجمع ، والمُصاحبة سيّان في المعنى .

وقيل : إنّ (الواو) عدّتْ الفعل اللازم ، فنصبتْ الاسم ، كما عدّته (إلاّ) في باب

---

(1) (المُحيط : 5/3ب .) .

(2) مضى في : (174 _ 178 .) إيضاح المسألة .

(3) مضى تخريجه في : (174 .) .

(4) (من ⍰⍰🗁 : الأعراف .) .

وقد مضى نصّها في : (⍰🖮🗁 .) .

(5) هو الفرزدق .

(6) مضى تخريجه في : (175 .) .

(7) في : (المخطوطة .) : (هذه) ، وهي مشطوبةٌ .

(الاستثناء) ، في قولك : جَاءَ النَّاسُ إلاَّ زَيْدًا [1] ، فإنْ كان الفعلُ مُتعدّيًا فأتى بعده مفعولٌ معه فهو الذي نصبه ، وليس في هذا القول دليلٌ قاطعٌ ؛ إذ المُصاحبة ليست
تلزم جميع الأفعال ، والصّحيح أنّ الاسم انتصب لَمّا حُذف منه حرف الجرّ وهو (مع) ، ورُدّ إلى أصله ، ولا شكّ أنّ الفعل هو الذي عمل فيه ، وهذا مذهب الخليل بن أحمد _ رحمه الله _ .)) [2] .

س ــ العامل في (إنّ) وأخواتِها[3] .

حيث قال : ((. . . . ، لَمّا وليت (إنّ) المُبتدأ نصبته وصيّرته اسْمها ، وتركت الخبر مرفوعًا على حاله وصار خبرها .)) [4] .

ط ــ العامل في المُستثنى[5] .

قال ابن يعيش : ((وحُكمه أنّه لا يكونُ إلاّ منصوبًا أبدًا ، وقد اختُلف في النّاصب
له ، فقال الخليل : إنّ النّاصب له الفعلُ الذي قبل (إلاّ) دون (إلاّ) ، واحتجّ على ذلك بأنْ قال : إذا قُلتَ : جَاءَ النَّاسُ غَيْرَ زَيْدٍ ، فـ (غَيْر) منصوبٌ بالإجماع ، وليس في الكلام ما ينصبه غير الفعلِ .

وقال غيره مُحتجًّا عليه : إنّه لو كان كذلك لنصبَه في قولك : مَا جَاءَ إلاَّ زَيْدٌ ، وهذه حُجّةٌ غير مُستقيمةٍ ؛ لأنّ (زَيْدًا) فاعلٌ حقيقيٌّ يجبُ على كُلّ حالٍ ، وقولك : جَاءَ النَّاسُ إلاَّ زَيْدًا ، قد استكمل الفعلُ فاعلَهُ ، وبقي (زَيْدٌ) منصوبًا بغير ناصبٍ في اللفظ فعُدّيَ إليه الفعلُ بتقوية (إلاَّ) بعد أنْ صحّ فاعلُ الفعلِ ، وهو (النَّاسُ) ، وقولك : مَا جَاءَ إلاَّ زَيْدٌ ، ليس له فاعلٌ إلاّ (زَيْدٌ) ، وذكرُ الفاعل واجبٌ ، والمفعول فضلةٌ قد
تُذكرُ ، وقد لا تُذكرُ .

واحتجّ آخرُ على الخليل أيضًا بقوله : ضَرَبْتُ النَّاسَ إلاَّ زَيْدًا ، بأنّ قال : لو كان على ما قال الخليل لكان الفعلُ يتعدّى إلى اثنين وهو في الأصل لا يتعدّى إلاّ إلى واحدٍ ؛ لأنّه لا يقتضي إلاَّ (مَضْرُوبًا) .

---

(1) سيأتي الحديث في العامل في المُستثنى وشيكًا .
(2) (المُحيط : 11/3ب .) .
(3) ذهب في : (1107 .) بيان المسألة .
(4) (المُحيط : 14/3ب .) .
(5) ذهب في : (200 _ 202 .) توضيح المسألة .

وهذا أيضًا عند الخليل حُجّةٌ غيرُ مُستقيمةٍ ؛ لأنّه يقول إنّ (إلاّ) قد عدّتْهُ إلى الثّاني ، وتُعدُّ (إلاَّ) من آلات التّعدية ، هذا قول الخليل ، والاعتراض عليه .
وقال غيره : إنّ (زَيْدًا) _ في قولك : جَاءَ النَّاسُ إلاَّ زَيْدًا _ منصوبٌ بِمعنى الاستثناء لا بلفظه ، وكأنّ التّقدير عنده : جَاءَ النَّاسُ أَسْتَثْنِي زَيْدًا ، وهذا أيضًا غيرُ مُستقيمٍ ؛
لأمرين :
أحدهُما : أنّ المعنى لا يعمل إلاّ الرّفع .
والثّاني : أنّه لو كان كذلك لوجبَ في كُلّ معنًى أنْ ينصبَ ، ولنصبَ معنى النّفي ،
والاستفهام ، والتّأكيد ، والإيجاب ، وذلك مُحالٌ .
وقال آخرون : إنّ (زَيْدًا) انتصب _ في قولك : جَاءَ النَّاسُ إلاَّ زَيْدًا _ بِمعنى : لَكِنَّ زَيْدًا ، وقال : هو اسمُ (لَكِنّ) في التّحقيق ، والخبر محذوفٌ كأنّه يُريدُ : لَكِنَّ زَيْدًا غَيْرُ جَاءٍ .
وقال آخرون : هذا كلامٌ غير واضح ؛ لأنّه لو كان كذلك لكان منصوبًا في قولك : مَا جَاءَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ ، على هذا الوجه .
وهذا فيما أراه أقربُ الوجوه ؛ لأنّ (زَيْدًا) _ في قولك : مَا جَاءَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ _ في محلّ البدل من (أَحَدٍ) ، وهو يأتي في التّحقيق فاعلاً ؛ لأنّه يحُلّ محلّ (أَحَدٍ) ، وذكرُ الفاعل واجبٌ للفعل بخلاف المفعول كما تقدّم ؛ بدليل أنّهم أجمعوا في نصبِ المُستثنى المُنقطع أنّه يُقدّرُ بـ (لَكِنَّ) .
وقد قال بعضهم : إنّ المنصوب هاهُنا سُمع عن العرب بعد (إلاَّ) ، وما قبلها ، فكانتْ وما قبلها كالعامل فيه وإنْ لَمْ يكُن عاملاً مُحقّقًا ، كما وُجِد (دِرْهَمًا) _ في قولك : عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا _ منصوبًا بعد (العِشْرِينَ) ، وليس بعاملٍ مُحقّقٍ _ والله أعلم _ ، وفي هذا كلامٌ كثيرٌ قد أشرنا إلى أهَمِّه .))[1] .

هـ ـــ العامل في الفعل المُضارع الواقع بعد (الفاء) .

حيث قال : ((اختُلف في الفاء ، فقال قومٌ : هي النّاصبة بنفسها[2] .

---

(1) (المُحيط : 38/4أ _ 40أ .) .
(2) لأنّها موجودةٌ دون غيرها .
وهذا قولٌ منسوبٌ إلى الجرميّ في : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 214/1 ، شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 141/1ب ، الإنصاف : 557/2 ، المنهاج : 392/1 ، الدُّرّ المصون

وقال قومٌ : بل النّاصب (أَنْ) المُقدّرة[1] .

وهي في التّحقيق _ أعني (الفاء) _ عاطفةٌ مصدر الفعل الذي بعدها على مصدر الفعل الذي قبلها ، فإذا قُلتَ : أَكْرِمْنِي فَأُكْرِمَكَ ، فمعنى الكلام : تُكْرِمُنِي فأَنْ
أُكْرِمَكَ ، وتلخيصه : يَقَعُ إكْرَامُكَ وَإكْرَامِي ، والإكْرَامَان مصدران قد أدّت معناهُما (الفاء) ، وعلى هذا القياس ما نُصب معها على هذا القول .

وقال الكُوفيّون : ليست (الفاء) هي النّاصبة ، ولا (أَنْ) ، وإنّما النّاصبُ هو المُخالفة بين الفعلين ؛ لأنّك إذا قُلتَ : أَكْرِمْنِي فَأُكْرِمَكَ ، فالأوّل أمرٌ ليس بخبرٍ ، والثّاني
خبرٌ[2] .

ولكُلّ واحدٍ من هؤلاء حُجّةٌ وعليه اعتراضٌ .

فحُجّة من يقول : إنّ النّاصب هو (الفاء) هي أنّه يقول : إنّ (الفاء) قد دخلت على الفعل على هذه الحالة ، واختصّت به مُتقدّمةً عليه كما يختصّ العامل بالمعمول ، ولَمْ يفصل بينها وبينه شيءٌ فعملت[3] .

والاعتراضُ عليه هو أنْ يُقال : إنّ (الفاء) في الأصل من حُروف العطف التي تدخُل على الأسْماء والأفعال والحُروف ، فليس عملُها في صنفٍ أولى من عملها [في] صنفٍ فيبطُل عملُها ، فإذا بطل عملها رُجع إلى أصل ما ينصب الأفعال المُستقبلة ، وليس ذلك إلاّ (أَنْ) فقُدّرت بعدها ، وهذا هو الأقرب[4] .

: 393/2 ، شرح الجُمل لابن الفخّار : 457/2 .) ، والكوفيّين في : (الإيضاح في شرح المُفصّل : 14/2 .) .

(1) قاله سيبويه في : (الكتاب : 28/3 .) ، والمُبرّد في : (المُقتضب : 13/2 .) ، والورّاق في : (علل النّحو : 195 .) ، وصحّحه ابن الفخّار في : (شرح الجُمل : 457/2 .) ، وعُزي إلى البصريّين في :
(الإنصاف : 557/2 ، الإيضاح في شرح المُفصّل : 14/2 ، المنهاج : 392/1 .) ، وحُذّاق النّحويّين في :
(شرح الجُمل في النّحو : 457/2 .) .

(2) انظر نسبته إليهم في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 141/1ب ، الإنصاف : 557/2 .) ، وعُزي إلى الفرّاء والكسائيّ في : (شرح الكافية للرّضيّ : 63/4 ، المنهاج : 392/1 .) ، وحسّنه ابن بابشاذ في : (شرح الجُمل في النّحو : 141/1ب .) .

(3) انظر : (الإنصاف : 557/2 .) .

(4) قال أبو البركات الأنباريّ : ((إنّها لو كانت هي النّاصبة بنفسها ، وأنّها قد خرجت عن بابها لكان ينبغي أنْ يجوز دُخول حرف العطف عليها ، نحو : (ايْتِنِي وَفَأُكْرِمَك وَفَأُعْطِيَكَ) ، وفي امتناع دخول حرف العطف عليها دليلٌ على أنّ النّاصب غيرُها ؛ ألا ترى أنّ (واو) القسم لَمّا خرجت عن بابها جاز دُخولُ حرف العطف عليها ، نحو : (فَوَ الله لأفْعَلَنَّ) ، و : (وَ و الله لأذْهَبَنَّ) ؛ لأنّ الحرف إنّما يَمتنع دُخوله على حرفٍ مثلِه إذا كانا بمعنى واحدٍ ، فلمّا امتنع دُخولُ حرف العطف

وحُجّـة مـن يقـول : إنّ النّـاصـب هـو (أَنْ) المُقـدّرة ، هـي أنّـه يقـول : إنّ النّصب مـع (الفاء) لا يكون إلاّ حيث يكون أحدُ الفعلين سببًا للآخر ، مثل قولكَ : أَتَقُـــوْمُ
فَتُحَدّثُنَا ؟ ، فـ (القيام) سببٌ لـ (حديثنا) ، و (الحديث) مصدرٌ يُقدّر بـــ (أنْ) والفعل ، فحُـذفت (أَنْ) ؛ لأنّهـا موصـولةٌ اختصـارًا ؛ ولأنّ (الفـاء) قـد أدّت معناها ، ونـاب الفعل منابَها ؛ لأنّه صلةٌ لَها ، والصّلة تقومُ مقام الموصول ؛ لأنّها تدلُّ عليه[1] .

والاعتراضُ عليه هو أنْ يُقال : لو وجبَ ذلك في الفعل الذي بعد (الفـاء) لوجبَ فـي الفعل الذي قبلهـا ؛ لأنّهمـا جميعًا يُقدّران بالمصدر الذي تضمّن (أَنْ) ، ولو كان كـذلك لكنتَ تقولُ : أَتَقُوْمَ فَتُحَدِّثُنَا ؟ ، على معنى : أَنْ تَقُوْمَ ، كمـا تقـول : فَـأَنْ تُحَدِّثَ ، ولَـمْ يُعلـم بأحدٍ ينصبُ هـذا ، وهـذا لا يلـزم ؛ لأنّ (ألف) الاستفهام يجوزُ أنْ تدخُل عـلـى
الفعل ، وعلى الاسم ، فالفعل في : (أَ تَقُوْمُ ؟) ، والاسم في قولِك : ([أَ] أَنْـتَ تَقُومُ ؟) ، فلا يلزم تقدير (أَنْ) هاهُنا .

وحُجّة من يقول : إنّ النّاصب هو المُخالفة ، هي أنّـه يقـول : إنّـا وجدنـا المُخالفة لَها تأثيرٌ في كلام العرب ؛ لأنّه إذا وقع الخلاف فـي المعنـى فينبغي أنْ يقع في اللفظ ؛ ليقع الفرق كالاستثناء وما شاكله[2] .

والاعتراض عليه هو أنْ يُقال : إنّ ذلك لو كان يلزم لوجب فـي جميـع مـا كـان مُخالفًـا لـلأوّل أنْ يُغيَّرَ إعرابـه ، وذلـك مُمتنـعٌ ؛ مـن حيث إنّـه قد وقـع الإجماع في أنّ (لكـــنّ)
و (بل) يشترك الثّاني فـي الإعراب دون المعنـى ، ولَـمْ يُعلم خـلاف ذلـك فـي لُغـــة
العرب .)) [3] .

ي ــ العامل في الجرّ بعد (حتّى) .

حيث قال : ((اعلمْ أنّ (حَتَّى) إذا جرّتْ ففيها خلافٌ ، هل جرّت بنفسـها أمْ بتضمّن (إلـى) ؟ ، وكـذلك فـي النّاصبة[1] ، هـل النّصـب بنفسـها أمْ بتضـمّن (أَنْ) ؟[2] .

هاهُنا على (الفاء) دلّ على أنّها باقيةٌ على حُكم الأصل ، فلا يجوزُ أنْ يدخل عليها حرف العطف .)) ، (الإنصاف : 559/2 .) .

(1) انظر : (الإنصاف : 558/2 .) .

(2) انظر : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 141/1ب ، الإنصاف : 558/2 .) .

(3) (المُحيط : 114/4أ _ 115أ .) .

فقال قومٌ : إنّ العمل في اللفظ بِها[3] ، وهو يرجع في التّحقيق إلى ما عمِلت بِشَبهه أو بتضمّنه .
وقال قومٌ : إنّ العامل بِما حلّت محلّه أو تضمّنته[4] ، وهو الصّحيح فيما أحسبه ؛ والذي يدُلّ على ذلك أنّه يُرْجع إلى الأُصول حيث الالتباس ، وحيثُ ينبغي التّبيّن ، وإذا أردتَ تبيّنًا ، أو خشيتَ لبسًا قدّرتَ (حَتّى) بـ (إلَى) ، فصحّ أنّ الأصل للعمل بِما حلّت محلّه أو تضمّنت في المعنى ، فهي فرعٌ ، والمحذوفُ أصلٌ .)) [5] .

2 _ التّصنيف النّحويّ :

قدّم ابن يعيش جُملةً من الأشياء التي اختلفت فيها كلمة النّحويّين من حيث
تصنيفها ، فمنها ما اختُلف فيه من حيث الاسْميّة والفعليّة ، ومنها ما اختُلف فيه من حيث الاسْميّة والحرفيّة ، ورُبّما منها ما اختُلف فيه من حيث الاسْميّة والفعليّة
والحرفيّة .
وهذا شيءٌ من ذلك :

أ ـ (أَلْ) في أسْماء الفاعلين والمفعولين .

حيث ذكر أنّ من الأسْماء الموصولة (((الألف) و (اللام) في اسم الفاعل واسم
المفعول ، نحو : الضَّارب والمَضْرُوب .)) [6] .

---

(1) (حتّى) النّاصبة للفعل المُضارع هي الجارّة في التّحقيق ، وهي مُقدّرة بـ (إلى أنْ) ، أو بـ (كَي) .
(2) وقع في : (1107 .) أنّ ابن يعيش يرى رأي الكُوفيّين في أنّ (حتّى) هي النّاصبة بنفسها .
(3) هذا القول منسوبٌ إلى الكوفيّين في : (الإنصاف 597/2 .) .
(4) هذا القول منسوبٌ إلى البصريّين في : (المصدر السّابق : 597/2 .) .
(5) (المُحيط : 108/4أ .) .
(6) (التّهذيب : 33 .) .
وما ذكره ابن يعيش مذهبٌ منسوبٌ إلى الجمهور في : (شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 139/1 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابن طُولون : 145/1 ، حاشية الصّبّان : 226/1 .) .
وحُجّتهم مبسوطةٌ في : (شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 139/1 _ 140 .) .
أمّا الْمازنيّ فيرى أنّها حرف موصولٍ .

ب ــ (حبّذا) .

حيث قال ابن يعيش : ((عملها ترفع الفاعل لا غير ، وهو (ذا) الذي هو مُلازمٌ لَها في المعنى ، وهو مُبهمٌ يُحكم على موضعه بالرّفع بحكم الفاعل لـ (حَبّ) ، ولا يُعبأ بقول
المُخالف في أنّ (حبّذا) كُلّها فعلٌ لا يتصرّف ، والمرفوع بعدها فاعـلٌ لَها[1] ، واحتجّ على هذا بأنّها لا تُثنّى ، ولا تُجمع ، ولا تُؤنّث ، بل تبقى على حالـةٍ واحدةٍ ، تقول : حَبَّذَا زَيْدٌ ، وَحَبَّذَا الزَّيْدَانِ ، وَحَبَّذَا الزَّيْدُوْنَ ، وَحَبَّذَا هِنْدٌ .

وقالوا : لو كانتْ (حبّذا) فعلاً وفاعلاً لجاز أنْ يُعبّر عن فاعلها بلفظ التّثنيــة ،
والجمع ، والتّأنيث ، ولقيل : حَبَّذَانِ ، وَحَبَّذُوا ، وَحَبَّذَهُ ، وهذا القول غير واضح ؛ لأنّ ظاهر اللفظ يدلّ على أنّ (حبّ) وحده فعلٌ لو فُصل عن (ذا) لتصرّف ، و (ذا)
اسمٌ مُبهمٌ مُفردٌ لا خلاف فيه ، وإنّما لَمْ يجز تثنيته ، ولا جمعه ، ولا تأنيثه ؛ لأنّ هذه الكلمة _ أعني (حبّذا) _ نُقلتْ عن بابِها ، ولزمت حالةً واحدةً وهي المدح مع تقريب الممدوح إلى النّفس ، فوجب أنْ يكون معمولُها على حالـةٍ واحـدةٍ لا ينفصـلُ عنهـا ، كمـا وجـب ذلـك فـي (نِعْـمَ) ، و (بِـئْسَ) ؛ لأنّ مرفوعهما أُلزم حالةً واحدةً ، وهي كونه مُعرّفًا تعريف الجنس ، أو مُضافًا إلى ما عُرّف بالجنس .

وقال قومٌ : (حبّذا) كلّها اسمٌ يُحكم على موضعه بالرّفع ، إمّا مُبتدأٌ وخبره مرفوعٌ بعده ، وإمّا خبرٌ والمرفوع بعده مُبتدأٌ[2] .

قالوا : فإذا قُلتَ : حَبَّذَا زَيْدٌ ، فالمعنى : المَمْدُوحُ زَيْدٌ ، واحتجّوا على ذلك بأنّ العرب كثيرًا ما تُدخل عليها حرف النّداء ، فيقولون : يَا حَبَّذَا ، ويقولون : حـرفُ

انظر نسبته إليه في : (شرح ألفيّة ابن مالك لابن طُولون : 146/1 ، حاشية الصّبّان : 227/1 .) .

وأمّا الأخفش فيرى أنّها حرف تعريفٍ . =

= انظر نسبته إليه في : (شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 139/1 ، شرح ألفيّة ابن مالك لابن طُولون :
146/1 ، حاشية الصّبّان : 226/1 .) .

(1) هذا قول ابن العريف في : (شرح الجُمل : 366 .) ، وعُزي إلى الأخفش في : (شفاء العليل :
595/2 .) .

(2) هذا ما عليه المُبرّد في : (المُقتضب : 145/2 .) ، وابن السّرّاج في : (الأُصول : 135/1 .) ، والورّاق في : (علل النّحو : 296 _ 297 .) .

النّداء لا يدخل إلاّ على اسم ، واحتجّوا بقول الشّاعر _ حيث أدخل عليها حـرف
النّـــــــــــــــداء _
فقال[1] :

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا[2] .

وقال الرّاجز[3] :

يَا حَبَّذَا الْقَمْرَاءُ وَاللَّيْلُ السَّاجْ[4] .

وقال آخر[5] :

يَا حَبَّذَا أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ وَحَبَّذَا وَادِيًا لـ الظَّهْرُ وَالضِّلْعُ[6]
.

قالوا : هي في جميع هذه الموضع اسمٌ ؛ لدخول حرف النّداء عليها ، وهذا القولُ أيضًا غير واضحٍ ؛ لأنّ العرب تحذف المُنادى ، وتدخل حرف النّداء على الفعـل ، والحرف ، فيقولون : يَا لَيْتَ شِعْرِيّ ، وَيَا قَاتَلَ اللهُ زَيْدًا ، قـــــال الله تعـــــــــالى : ⌚ ▦❄⧫❄❄⁋⌧✞”♊❷❄⧫⬈⧫⑥ ⑥✞⧫❄⧫❶♑ ⑤⬁⌧🖫⬀⧫⑥☆♑”⧫➔⧫ ⌚ [7] ، و : ⌚ ▦⧫❄❄❄⁋⌧✞”❄♊❄❷⧫❶✡⬂ ⬀✡❶❶⇧ ⬇⧫⬀⧫⬈⬥⮚♊ ⬂❄⧫⑥☺✞⬂❄⬥⬆⧫ ❍⬂❄⧫⬆♊❍♉⑤ ⬈⧫⌛⌚✡”⬉❄♉⑥ ⌚ [8] ، والمعنى : يَا قَوْمُ لَيْتَنِي ، وقال الشّاعر[1] :

---

(1) هو جرير .
(2) من البسيط ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها ثَمانية وستّون بيتًا ، هو الحادي والخمسون منها ، قالَها في هجاء الأخطل .
ومطلعها :

بَانَ الخَلِيْطُ وَلَوْ طُوِّعْتُ مَا بَانَا وَقَطَّعُوا مِنْ حِبَالِ الوَصْلِ أَقْرَانَا .

وقبله :

تَرْمِي بِأَعْيُنِهَا نَجْدًا وَقَدْ قَطَعَتْ بِيْنَ السَّلَوْطَحِ وَالرَّوْحَانِ صُوَّانَا .

وبعده :

وَحَبَّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ تَأْتِيْكَ مِنْ قِبَلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانَا .

وهو في : (ديوانه : 754 ، كشف المُشكل : 263 ، شرح المُفصّل : 140/7 .) .
(3) لَمْ أقف على اسْمه .
(4) من الرّجز ، وهو في : (شرح الجُمل في النّحو لابن بابشاذ : 88/1ب ، شرح أبياته للأعلم : 79 ، شرح المُفصّل : 139/7 .) .
(5) لَمْ أقف على اسْمه .
(6) من البسيط ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .
وهو في : (عُمدة ذوي الهمم : 413 ، مِصباح الرّاغب : 116/1 .) .
(7) (الحاقّة : 27 .) .
(8) نصّـــــــــــها : ⌚ ➔⧫⌦✞⌑⌘❍ ⇔ ⑤✞☺✧⧫❄⁋⑨⧫⬊✡⮚♊ ♌⬛⬚✪⧫❄⬊ ⮚✈✡❍⧫ ⑤⬂✍✡⇨☺ ⌦✞”❄⧫⬀⬥⬆⌦✞❍⧫✈

يَا قَاتَلَ اللهُ وَصْلَ الْغَانِيَاتِ لَقَدْ   أَيْقَنَّ أَنِّي مِمَّنْ قَدْ زَهَا الْكِبَرُ[2] .

فأدخل حرف النّداء على الفعل ؛ لأنّ المُنادى محذوفٌ تقديره : يَا قَوْمُ قَاتَلَ الله .

فمن قال إنّ (حبّذا) اسمٌ ؛ لدخول حرف النّداء عليه فقد أخطأ .

وقال قومٌ : (حبّذا) كلمةٌ مُركّبةٌ من فعلٍ ، واسمٍ ، الفعل (حبّ) ، والاسم (ذا) ، وهو فعلٌ غير حقيقيٌّ ؛ لأنّه غير مُتصرّفٌ ، ولا مُتّصلٌ به ضميرٌ مرفوعٌ كسائر الأفعال ، وعمله في التّقدير رفع فاعله ، وهو (ذا) [3] ، وهذا هو الأصحّ ، وعليه اتّفقت أقوال أكثر النّحويّين .

وأمّا لِمَ عملت ؟ ؛ فلأنّه قد صحّ أنّها فعلٌ ، وأصلُ الأفعال أنْ تكون عاملةً على كُلّ حالٍ ، ومعمولُها هو الفاعلُ مجازًا ؛ لأنّ الفاعل هو الأصل الذي وقع منها الفعل ، وإنّما جاز ذلك اصطلاحًا عند النّحويّين في قولِهم : الفعل يرفع الفاعل ، وينصب المفعول ؛ ألا ترى أنّه لولا الفاعل لَما ذكرتَ الفعل .

و (حبّذا) تعمل في الحال ، والتّمييز بعدها ، وهذا يدلّ أيضًا على أنّها فعلٌ)) [4] .

ج ـ (حاشا) [5] .

حيث قال : ((وأمّا (حَاشَا) فحكم ما بعدها أنْ يكون مجرورًا ، وهي حرف جرٍّ فيها معنى (إلاّ) .

[illegible] ، (النّساء : [illegible] .) .

(1) هو الأخطل .

(2) من البسيط ، من قصيدةٍ طويلةٍ عدّة أبياتِها أربعةٌ وثَمانون بيتًا ، هو تاسعها ، قالَها في مدح عبد الملك بن مروان .

ومطلعها :

خَفَّ القَطِيْنُ فَرَاحُوا مِنْكَ أَو بَكَرُوا   وَأَزْعَجَتْهُم نَوَى فِي صَرْفِهَا غِيَرُ .

وقبله :

يُبْرِقْنَ بِالقَوْمِ حَتَّى يَخْتَبِلْنَهُمُ   وَرَأْيُهُنَّ ضَعِيْفٌ حِيْنَ يُخْتَبَرُ .

وبعده :

أَعْرَضْنَ لَمَّا حَنَى قَوْسِي مُوَتِّرُهَا   وَابْيَضَّ بَعْدَ سَوَادِ اللِّمَّةِ الشَّعَرُ .

وهو _ برواية : (أَنَّكَ) _ في : (ديوانه : 87 .) .

(3) هذا القول منسوبٌ إلى الجمهور في : (الفرائد الجديدة : 659/2 .) ، واختاره يحيى بن حمزة في :

(الحاصر : 738/2 .) ، والسّلسيليّ في : (شفاء العليل : 595/2 .) .

(4) (المُحيط : 38/1ب _ 39أ .) .

(5) مضى في : (868 _ 873 .) القول في المسألة .

ومنهم من ينصب ما بعدها ويجعلها فعلاً مُتصرِّفًا ، ويحتجّ بقول النّابغة :

.... وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ .))[1] .

هـ ــ (ما) في (كَيْمَا) .

حيث قال : ((أمّا (ما) فهو بالرّفع خلافٌ ، منهم من يقول : إنّها حرفٌ[2] ، ومنهم من يقول : إنّها اسمٌ[3] .

فمن قال : إنّها حرفٌ جعلها حرف صلةٍ زائدةٍ في التّقدير ، واحتجّ على ذلك بأنّها قد تُزاد مع حُروف الجرّ ، ومع الإضافة في قوله تعالى : ⓵ ⮚⌘⬈✡✪◻❄⍉⌖❄⭠ ⑥⌖⮝✡⑨⌖❄⮳ ⮛✈✡"❻❄⌖❄⁋⍉⌖⬈♦⍓♊ ⏲ [4] ، وفي مثل قول الشّاعر[5] :

يَا شَاةَ مَا قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ[6] .

ومن جعلها اسْمًا فسّرها تفسيرين :

أحدهُما : أنْ تكون بِمعنى (أَنْ) في المعنى لا في اللفظ ؛ لأنّ (كَيْ) و (أَنْ)

---

(1) (المُحيط : 37/4أ .) .

(2) قاله الْمالقيّ في : (رصف المباني : 382 .) .

(3) قاله الأخفش في : (شرح التّسهيل : 16/4 .) .

(4) نصّـــــــــــــها : ⓵ ⮚⌘⬈✡✪◻❄⍉⌖❄⭠ ⑥⌖⮝✡⑨⌖❄⮳ ⮛✈✡"❻❄⌖❄⁋⍉⌖⬈♦⍓♊ ⮚✡⬋⌘⬤◻❄⬲❄♦❁⌖➔ ♦⮚⌘⬈✡⌫♊❷⌖❄⍇⌖➔ ☺⇨✡✍⑤ ♑❶⁋❄⌖❄▦⑥❄☹⌖❄✡⑩ ⮽☺⬚⌖☙ ✡⦿♊&❄⌖⭠⭾✡⑩ ③⇩💻⑥⌖"✡⑨✍❄⭠✞☺②⇳✍⑤ ⑥⌖❄⏼♦⑩⬆♦❄⌫♦❄⍇ ♊⍓⌘⬈✡⌦♊⬆⌖❄⍇⌖➔ ☺⇨♦✍⑤ ⌖⮷⌖⑨✞⏲ ♊⍇⌖❄⑩ 🕮🖪♦⮳🖫⌫♦⭠⮫ ⇨④❄⌖❄⮳ ♊⮚✡⬋⌘⬤◻❄⬲☼⍉✡⑩ ⑥⌖⬈♊"✞⌫⌖⮫ ▦♦⭦♊⮛✡⏼♦⬆⮌⌖ ⑤⌘☀✞①✞⮳② ⍇❄⌖⌫✡"④⏲ ⏲ ، (النّساء : ▥🗁 .) .

(5) هو عنترة العبسيّ .

(6) من الكامل ، من مُعلّقته التي عدد أبياتِها خمسةٌ وثَمانون ، هو الرّابع والسّتّون منها ، قالَها في قتل مُعاوية يوم الفروق من أيّام داحس والغبراء .

ومطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمِ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ ؟ .

وقبله :

عَهْدِي بِهِ شَدَّ النَّهَارِ كَأَنَّمَا خُضِبَ اللّبَانُ وَرَأْسُهُ بِالعِظْلِمِ .

وبعده :

فَبَعَثْتُ جَارِيَتِي فَقُلْتُ لَهَا اذْهَبِي فَتَحَسَّسِي أَخْبَارَهَا لِيْ وَاعْلَمِي .

وهو في : (ديوانه : 213 ، شرح القصائد المشهورات : 🗎/🖰🗏 ، أشعار الشُّعراء السّتّة الجاهليّين : 🗎/🗀🗎🗁 ، شرح القصائد العشر : 🗐🖮🗁 ، الجامع لأحكام القُرآن : 🗐/🖮/🗏🖮 .) .

لا يجتمعان ؛ لكون أحدهما بمنْزلة العِوَض من الثّاني ، وهو لا يُجمع بين العوض والمُعوّض منه ، فإذا قُلتَ على هذا : أَكْرَمْتُكَ كَيْمَا تُكْرِمَنِي ، فالمعنى : لِكَي تُكْرِمَنِي ، وتسْبك التّقدير فتقول : أَكْرَمْتُك لإكْرَامِكَ لِيْ ، فإنْ صحّ هذا التّقدير فلا بُدّ معه من قرينةٍ يُعرف بها أنّ في الكلام معنى الاستقبال ؛ لئلاّ يُتوهّم الإكرامُ إنّما وقع لأجلِ شيءٍ قد مضى ، وهذا السّبب المُوجب لذكر (كَيْ) في الكلام ، وهو أنّها إنّما تُذكر لتدُلّ على الاستقبال ، ولولا ذلك لكان قولك : زُرْتُكَ[1] لإكْرَامِكَ لِيْ ، أخصرَ وأوجزَ من
قولِك : أَكْرَمْتُكَ كَيْمَا تُكْرِمَنا ؛ لقلّة الحُروف وفهم المعنى ، ولكنّهم أتوا بـ (كَيْ)
وما شاكلها لتدلّ على الاستقبال ؛ لأنّ قولك : زُرْتُكَ لإكْرَامِكَ لِيْ ، يصلح أنْ تقع (الزِّيارة) لأجل شيءٍ قد مضى ، أو لأجل شيءٍ يُنتظر ؛ فلهذا شرطنا أنّه لا بُدّ من قرينةٍ إذا خُشي الالتباس ، وليس يُخشى إلاّ حيثُ تُذكرُ (اللام) و (الإكرام) ، وتُحذفُ (كَيْ) والفعل ، وقرينة اللفظ مثل : (أمس) مع الْماضي ، و (غد) مع المُستقبل ، وقرينة المعنى ما يُفهم من حال المُخاطب أنّه يُطلب ذلك في المُستقبل ، أو أنّه لشيءٍ قد مضى .

والثّاني : من تفسير (ما) ، هو أنّ منهم من يجعلها بمنْزلة الاستفهاميّة ، ويجعل (كَيْ) بمنْزلة حرف الجرّ الذي هو (اللام)[2] ، ويحتجّ على ذلك بأنّه قد حُذف منه (الألف) وعوّض منه (هاءً) ، فقيل : (كَيْمَه ؟) ، كأنّك تُريد : لِمَه ؟ ، وعَمَّه ؟ ، أي : لأيّ شيءٍ وقعت الزّيارة .

وهذا كلامٌ غير مُستقيمٍ ؛ لأنّه يحتمل تفصيلاً ، وهو أنّ (كَيْمَا) لا تخلو إمّا أنْ تكون في كلام صاحب الزّيارة أو في كلام الذي يُناجيه ويُخاطبه ، فإنْ كانت في كلام صاحب الزّيارة بطَل أنْ تكون (ما) استفهاميّةً رأسًا ؛ لأنّه يقتضي الجوابَ ، وهو لا يُجيبُ
نفسه ، وإنْ كانت في كلام الذي يُناجيه صحّ هذا التّقدير ، ولكنّه قد خرج من هذا الوادي إلى وادٍ آخر ، وهو وادي الجواب من المُخاطب ، والحديث على (كَيْ) التي
هي من كلام المُخاطَب ، فصحّ بذلك أنّ تقديرها مع (كَيْ) بـ (أَنْ) أولى من تقديرها بالاستفهاميّة .))[3] .

و ــ (رُبّ)[1] .

---

(1) في : (المخطوطة .) : (زُرتُ) .
(2) هذا ما ذهب إليه سيبويه في : (الكتاب : 6/3 .) ، و المُبرّد في : (المُقتضب : 9/2 .) .
(3) (المُحيط : 103/4ب _ 104ب .) .

حيث قال : ((اعلم أنّ مذهب الجمهور من العُلماء أنّ (رُبّ) حرفُ جرٍّ ، ولَمْ يُخالف في ذلك إلاّ من يعتقد أنّها اسمٌ مُقابلةٌ لـ (كَمْ) من طريق التّقليل ، والتّكثير .

قال صاحبُ هذا القول : فإذا ثبتَ أنّ (كَمْ) اسمٌ يدلّ على العدد الكثير فقد قابلتْها (رُبّ) بدلالتها على العدد القليل فقد اشتركا بدلالتهما على العدد ، ووقع الافتراق في حُكم العدد لا في لفظ الاسْمين ، والصّحيح هو الأوّل ؛ والذي يدلّ على صحّته وجوهٌ :

[الأوّل] منها : أنّ (رُبّ) لو كانتْ اسْمًا مثل (كَمْ) لجازَ[2] أنْ تدخل عليها حروفٌ كما تدخل على (كَمْ) في مثل قولك : بِكَمْ دِرْهَمٍ شَرَيْتَ ثَوْبَكَ . ؟ ، وذلك لا يجوزُ في (رُبّ) ، فلا يقول قائلٌ : بِرُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ مَرَرْتُ .

[و]الثّاني : أنّ (رُبّ) لو كانتْ اسْمًا مثل (كَمْ) لجازَ أنْ يُخبر عنها بالمرفوع كما يُخبرُ عن (كَمْ) ؛ لأنّه يجوزُ أنْ تقول : كَمْ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ بالرّفع ، على أنْ تجعل (أَفْضَلَ) خبرًا لـ (كَمْ) ، ولا يجوزُ أنْ تقول : رُبَّ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ ، بالرّفع ، على أنّه خبرٌ لـ (رُبَّ) ، فإنْ جررتَ (أَفْضَلَ) على أنّه صفةٌ لـ (رَجُلٍ) جازَ .

والثّالث: أنْ (رُبّ) لو كانت اسْمًا مثل (كَمْ) لجاز أنْ تليها الأفعال كما تلي (كَمْ) ؛ لأنّه يجوزُ أنْ تقول : كَمْ زُرْتُ زَيْدًا ، تُريدُ : كَمْ مَرَّةً زُرْتُ زَيْدًا . وذلك لا يجوزُ في (رُبّ) فلا يجوزُ أنْ تقول : رُبَّ رَأَيْتُ ، وأنتَ تُريدُ : رُبَّ رَجُلٍ رَأَيْتُ .))[3] .

3 _ التّرابط بين الصّيغ والأدوات :

ذكر ابن يعيش كثيرًا من المسائل في هذا الشّأن ، ومن ذلك ما يأتي :

---

(1) مضى في : (888 _ 897 .) إيضاح المسألة .
(2) في : (المخطوطة .) : (لَوَجبَ) ؛ وما أثبتّه أليق بصحّة العبارة .
(3) (المُحيط : 145/4أ _ ب .) .

أ ـــ إيلاء (كان) ما انتصب بغيرها[1] .

حيث قال : ((يَمتنع أنْ يلي (كان) ما انتصب بخبرها ، لو قُلتَ : كَانَ طَعَامَك زَيْدٌ آكِلاً لَمْ يجُز ، أو : طَعَامَكَ كَانَ آكِلاً زَيْدٌ ، والمعنى : أنّه لا يلي (كان) إلاّ اسْمــها وخبرها .)) [2] .

ب ـــ إيلاء (كان) ضمير الشّأن والقصّة .

حيث قال : ((يجوزُ أنْ يُضمر في (كان) ضمير الشّأن والقصّة ، ويكون اسْمها بشرط أنْ يكون بعدها جُملةٌ من مُبتدإ وخبرٍ ، ومن فعلٍ وفاعلٍ ، وتكون الجُملة في موضع نصب بخبرها ، وذلك في مثل قولكَ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ ، والتّقدير : كَانَ الأَمْرُ والشّأْنُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، قال الشّاعر[3] :

إذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ عَلَيَّ وَمُثْنٍ بِالذِي كُنْتُ أَصْنَعُ[4] .

تقديره : كَانَ الأَمْرُ والشّأنُ ، فاسم (كان) ضميرُ الشّأن والقصّة المُضمر المحذوف ، و (النّاس) مُبتدأٌ ، و (نصفان) خبره ، و (شامت) بدلٌ من (نصفان) ، والمُبتدأ والخبر في موضع النّصب خبر (كان) .)) [5] .

ج ـــ إيلاء أفعال المُقاربة ضمير الشّأن والقصّة .

حيث قال : ((يجوزُ أنْ يلي هذه ضمير الشّأن والقصّة ، ويكون حُكمه معها كحُكمه مع (كان) وأخواتِها .)) [6] .

د ـــ الفصل بين فعل التّعجّب والمُتعجّب منه بالمُبتدإ ، وبالاستثناء[7] .

حيث قال : ((يجوزُ أنْ يُفصل بين فعل التّعجّب وبين الاسم المُتعجّب منه بالمُبتدإ بعد (لولا) ، وبالاستثناء ، تقول : مَا أَحْسَنَ لَولاَ شرَاكُه نعلَكَ ! ، و : مَا أَحْسَنَ إلاَّ زَيْدًا إخْوتكَ ! .)) [8] .

---

(1) ذهب في : (1095 .) القول في المسألة .
(2) (التّهذيب : 123 .) .
(3) هو العُجير السّلوليّ .
(4) مضى تخريجه في : (373 .) .
(5) (التّهذيب : 121 _ 122 .) .
(6) (المصدر السّابق : 124 .) .
وسيأتي مزيد بيانٍ لذلك في : (1309 .) .
(7) وقع في : (1120 .) توضيح المسألة .
(8) (التّهذيب : 211 .) .

هـ ــ الفصل بين فعل التّعجّب والمُتعجّب منه بالحُروف والظّروف[1] .

حيث قال : ((يجوزُ أنْ يُفصل بين فعل التّعجّب وبين الاسم المُتعجّب منه بالحروف ، والظّروف ، فتقول : مَا أَحْسَنَ عِنْدَكَ زَيْدًا ! ، وَمَا أَحْسَنَ يَوْمَ الجُمُعَةِ عَمْرًا ! ، وَمَا أَحْسَنَ فِيْ البَلَدِ الحلُولَ ! ، وفي هذا خلافٌ ، والصّحيح أنّه يجوز ؛ لاتّساع[2] العرب في الحُروف ، والظّروف .)) [3] .

و ــ الفصل بين حُروف الجزم وفعلها[4] .

حيث قال : ((يَمتنع أنْ يُفصل بينها وبين الفعل بشيءٍ ؛ لضعفها .)) [5] .

ي ــ اتّصال الضّمير بـ (رُبّ) [6] .

حيث قال : ((. . . . ، وأمّا الوجه السّادس الذي يستعمله[7] الكوفيّون : فهو أنّهم يقولون : إذا قال لك قائلٌ : مَا لَقِيتَ مِنْ رَجُلٍ ؟ ، فتقول : رُبَّهُمْ [لِجماعة المُذكّر] ، ورُبَّهُمَا للاثنين ، ورُبَّهُنَّ لِجماعة[8] المُؤنّث ، ورُبَّ هي .

ويجعلون المُضمر قائمًا مقام الظّاهر النّكرة ، كأنّهم يُريدون : رُبّ رِجالٍ ، ورُبّ نساءٍ ، ورُبّ امرأةٍ ، وهذا لا يستقيم ؛ لأنّ هذا المُضمر قد صار كنايةً ، وإذا صار كنايةً

---

(1) مضت المسألة مشروحةً في : (904 _ 910 .) .
(2) في : (المخطوطة .) : (الاتّساع) .
(3) (المُحيط : 4/56ب .) .
(4) مضى في : (87 .) الكلام على المسألة .
(5) (التّهذيب : 291 .)
(6) وقع القول في المسألة في : (689 _ 694 .) .
(7) في : (المخطوطة .) : (يستعلمه) ، وهو تصحيفٌ .
(8) في : (المخطوطة .) : (للجماعة) .

فقد تعرّف ، وإذا تعرّف لم يجُز أنْ تدخل عليه (رُبّ) بالإجماع .)) [1] .

4 _ قضايا الزّيادة في الصّيغ والأدوات :

عديدةٌ هي الصّيغ والأدوات التي تكون زائدةً ، ومن ذلك ما يأتي :

أ ــ زيادة (كان) [2] .

حيث قال : ((و (كان) وهي أُمّ الباب قد تقع زائدةً لا اسم لَها ، ولا خبر ، وذلـــك فـــي مثـــل قولـــه تعـــالى : ⓵ ✡❄✝✍"♊✍⇨ ⓵ ⌖➲⑥✝✍ ⓿⌖⌄ ⌖⌖⌖✡⌫❄✝⌖⌖❄← ⑤⌖⌧⌖⌖⌖⌖♊•✡ ✧⌖⑨"♑❄✈⑥♈⑥ ⓵ [3] ، فـ (صَبِيًّا) : منصوبٌ على الحال ، و (كَانَ) زائدةٌ .)) [4] .

ب ــ زيادة (من) في الواجب [5] .

حيث قال : ((. . . . ، وأمّا زيادتُها بعد الإيجاب فهي قليلٌ ، وذلك في مثل قولـــه تعـــالى : ⓵ ⌖⌖⌖⌖←❄◘✡○⇔ ⌧✝⌖☼⌖ ⌄✈✡⓿ ○←⇧❄⌖⬆⑩❄✡⌖☼⌖♊ ⓵ [6] على بعض التّفاسير ؛ لأنّ منهم من يقول : إنّها ليست بزائدةٍ هاهُنا ، ويقول : هُوَ يَغْفِرُ بَعْضَ الذُّنُوبِ .

ومنهم من يقول : هي زائدةٌ ؛ لأنّه مع التّوبة يغفرُ جميعها ، وتكفير الصّغائر في جنْبِ الطّاعات مغفرةٌ في المعنى .

وكـــذلك قولـــه تعـــالى : ⓵ ➔⌖⌖⌖❄⌖⌖⌖◎⌖✈⌖⌖ ⌄✡⓿⌖ ⑤⌖⌧⌖⌖⌖☺⌖⑥⌖⌖⇩✡ ⌄✡⓿ ⌖✡⑨⌖⑥⌖⌧ ⌖✡"⌖❄❄❄⌖⑥ ⌄✡⓿⌖ ⑩❄⌖○⌖·⌧ ⓵ [7] أحسنُ ما يُقالُ في هذه الآية أنّ (مِنْ) في قوله : ⓵ ⌄✡⓿⌖ ⑩❄⌖○⌖·⌧ ⓵ زائدةٌ ،

---

(1) (المُحيط : 151/4أ _ ب .) .

(2) وقع في : (148 .) بيان المسألة .

(3) (من ⌖⌖ : مريَم .) .

وقد وقع نصّها في : (⌖⌖⌖ _ ⌖⌖⌖ .) .

(4) (التّهذيب : 120 .) .

(5) مضى في : (882 _ 887 .) توضيح المسألة .

(6) (من 31 : الأحقاف .) .

وقد مضى نصّها في : (885 .) .

(7) (من 43 : النُّور .) .

وقد مضى نصّها في : (886 .) .

و (مِنْ) في قولـه : ➀ ⮛✡⮉⌖ ⑤⍝⌧⅄⇨☺⮙⌖⑥💻⇩✡ ⏲ بِمعنى ابتداء الغاية ، و (مِنْ) في قولـه : ➀ ⮛✡⮉ ☙✡⑨⌖⑥⍉⌧ ⏲ بِمعنى التّبعيض ، ويكون موضع (مِنْ) مع (السَّمَاءِ) نصبًا ، على أنّه مفعولٌ ثانٍ لـ (يُنَزِّلِ) ، ويكون موضع (مِنْ) مع (جِبَالٍ) النّصبَ على أنّـه نعتٌ لـ (بَرَدٍ) ، ويكون موضع (فِيْهَا) الجرّ على أنّـه نعتٌ لـ (جِبَالٍ) ، والتّعلّق على ما تقتضيه الأُصول ، هذا أحسنُ ما يُقالُ في هذه الآيـة ، وإنْ كان قد ذُكر فيها غيرُ هذا القول ، وهو لا يَمتنع بشرط صحّة المعنى .

وقد ذكر فيها الشّيخ طاهر تقديرًا غير هذا ، ولَمْ يُخالف إلاّ في زيادة (مِنْ) فرارًا من أنْ تكون زائدةً بعد الإيجاب ، وكأنّـه لا يُجوّز زيادتَها بعد الإيجاب ، والصّحيح أنّها تُزادُ بعده ولكن ليس بكثيرٍ ، ولَمْ أسْمع بِها إلاّ في هاتين الآيتين ، وفي بيت امرىء القيس ، وهو قولـه :

فَتُوْضِحَ فَالمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا   لِمَا نَسَجَتْهُ مِنْ جَنُوْبٍ وَشَمْأَلِ[1] .

فقال : لِمَا نَسَجَتْهُ مِنْ جَنُوْبٍ ، وليس إلاّ جَنُوْبٌ وَاحِدةٌ ، و [لا] تبعيض ، والتّقدير : لِمَا نَسَجَتْهُ جَنُوْبٌ وَشَمْأَلُ .

وقد تُزادُ مع التّمييز وإنْ كان الكلام مُوجبًا ، نحو قولك : حَبَّذَا زَيْدٌ مِنْ رَجُلٍ ،
و : نَاهِيْكَ بِعَمْرٍو مِنْ خَلِيْلٍ , وما شاكل ذلك ، فافهم ذلك .))[2] .

ج ــ زيادة (الكاف) .

حيث قال : ((من معانيها أنْ تقع زائدةً ، ولا يكون ذلك إلاّ إذا دخلت على (كافٍ) أُخرى مثلِها ، أو على (مثل) ، مثال دُخولِها على (الكاف) قول الشّاعر[3] :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْثَفَيْنْ[4] .

ومثـالُ دُخولِها على (مثـل) قولـه تعالى : ➀ ⍉✝⅄✡❻⌫◘✡⇖✡🗗♦ ✸⌖❄⍂◘⇩✍♍ ⏲ [5] ، فلولا أنّها

---

(1) مضى تخريجه في : (886 _ 887 .) .
(2) (المُحيط : 130/4أ _ ب .) .
(3) هو خطام المُجاشعيّ .
(4) مضى تخريجه في : (703 _ 704 .) .
(5) (من 11 : الشُّورى .) .
وقد مضى نصّها في : (703 .) .

زائدةٌ هاهُنا لكان التّوحيد لمثل الله لا له جلّ وعلا عن المثيل والنّظير .)) [1]
.

5 _ تحليل المواقع النّحويّة :

المسائل على هذا النّوع كثيرةٌ ، ومن ذلك ما يأتي :

أ ــ توكيد النّكرة[2] .

حيث قال : ((يَمتنع أنْ تُؤكّد النّكرات .)) [3] **.**

ب ــ دُخول (يا) النّداء على حرفٍ أو فعلٍ .

حيث قـال : ((أمّـا المُنـادى فهـو الاسم دون الفعل والحرف ، فـإنْ دخـل حرف النّداء على حرفٍ أو على فعلٍ علمتَ أنّ المُنـادى اسمٌ محذوفٌ ، قـال الله تعـــــــالى : ⓵ ▦⌖❄❄⌖♇⌫✞"❄⌶❄❷⌖⓿✡⍂ ⊘✡⓿❶⇧ ⌖⌖⌖⌖♁➢⌶ ⓵ [4] **، فأدخل حرف النّداء على (لَيْتَ) ، و (لَيْتَ) حرفٌ لا يُنـادى ، وإنّما المُنـادى اسمٌ محذوفٌ تقديره : يَا قَوم لَيْتني ، وكذلك قولـه : ⓵ ▦❄⌖❄❄♇⌫✞"⌶❷❄⌖➚⌖⑥ ⊘✞⑥←❄⌖❶♑ ⑤⌫⊠🖫⊘⌖⑥☆♑"⌖→⌖ ⓵** [5] **، والتّقـدير : يَـا قَـوْم لَيْتهـا ، ومـا شاكل ذلك**[6] **.**

وكذلك قولُهم : << يَا قَاتَلَ الله فُلاَنًا مَا أَخْبَتَهُ . >>[7] **، فأدخلوا حرف النّداء على فعلٍ ، والفعل لا يُنـادى ، والمُنـادى اسمٌ محذوفٌ أيضًـا تقديره : يَـا قوم قَاتَل الله فُلاَنًا ، قال بعضهم**[8] **:**

يَا قَاتَلَ الله وَصْلَ الغَانِيَاتِ لَقَدْ أَيْقَنَّ أَنِّي مِمَّنْ قَدْ زَهَا الكِبَرُ[9] **.**

ومثله قول بعض المُتأخّرين[10] **:**

يَا قَاتَلَ الله خَسًّا فِيْ تَمَثُّلِهَا كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِــهِ نَارُ[1] **.**

---

(1) (المُحيط : 141/4أ .) .
(2) مضى إيضاح المسألة في : (723 _ 736 .) .
(3) (التّهذيب : 152 .) .
(4) (من 73 : النّساء .) .
وقد مضى نصّها في : (1226 .) .
(5) (الحاقّة : 27 .) .
(6) انظر : (البيان في غريب إعراب القُرآن : 224/1 .) .
(7) لَمْ أقف على هذا القول فيما بين يديّ من مصادر .
(8) هو الأخطل .
(9) مضى تخريجه في : (1226 .) .
(10) لَمْ أقف على اسْمه .

والتّقدير : يَا قوم قَاتَل الله خَسًّا .)) [2] .

ج ــ وقوع صاحب الحال معرفة .

حيث قال : ((إنّما شرطنا أنْ يقع الحال بعد معرفةٍ ؛ لأنّها بِمنْزلة الخبر ، والذي قبلها بِمنْزلة المُخبر عنه ، وفي الأصل أنّ المُخبر عنه معرفةٌ والخبر نكرةٌ .)) [3] .

د ــ وقوع الحال من الماضي[4] .

حيث قال عند بيانه لقوله I : [illegible] : [5]

(((الواو) في قوله : [illegible] للعطف لا غير .

فأمّا قول من قال : إنّها بمعنى الحال ، فهو بعيدٌ ؛ لأنّ ماضي الفعل ماضٍ ، والْماضي لا يكون حالاً إلاّ بعد أنْ يكون معه (قد) في الأغلب .)) [6] .

هــ ــ إدخال (مُذْ) و (مُنذ) على الجُملة .

حيث قال : ((يجوزُ أنْ تدخل (مُذْ) و (مُنْذُ) على الجُملة إذا كان فيها معنى فعلٍ معروفٍ ، وفيه تقول : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ زَيْدٌ أَمِيْرٌ ، إذا عرفتَ أوّل زمن إمْرته ، فإنْ لَمْ تعرف لَمْ يجُز .)) [7] .

6 _ قضايا التّرتيب النّحويّ :

---

(1) لَمْ أقف عليه فيما بين يديّ من مصادر .
(2) (التّهذيب : 187 _ 188 .) .
(3) (المصدر السّابق : 217 .) .
(4) سيأتي إيضاح المسألة في : (1288 _ 1290 .) .
(5) (البقرة : 63 .) .
(6) (المُستنهى : أ/36أ .) .
(7) (المُحيط : 158/4أ .) .

مسائل هذا النّوع لا يحصرها عدٌّ ، ومن ذلك ما يأتي :

أ ــ تقديم خبر (إنّ) على اسْمها[1] .

حيث قال : ((يجوز تقديْم خبر (إنّ) على اسْمها بالحرف والظّرف خاصّةً ؛ لاتّساع العرب في الحُروف والظّروف .)) [2] .

ب ــ تقديم المفعول من أجله على الفعل وتأخيره .

حيث قال : ((يجوزُ تقديْم المفعول من أجله على الفعل العامل فيه وتأخيره ؛ لأنّ عامله مُتصرّفٌ ، تقول : زُرْتُكَ طَمَعًا فِي مَعْرُوفِكَ ، و : طَمَعًا فِي مَعْرُوْفِكَ زُرْتُكَ .)) [3] .

ج ــ تقديم الحال على عاملها[4] .

حيث قال : ((يَمتنع أنْ تُقدّم الحال على العامل إذا كان غير مُتصرّفٍ ، كالمصدر ، والحُروف ، والظُّروف ، إذا تعلّقت بِمحذوفٍ يَمتنع أنْ تتقدّم الحال عليها .)) [5] .

د ــ تقديم الجارّ والمجرور والظّرف على اسم الفاعل .

حيث قال في جواز تَقديْم الجارّ والمجرور والظّرف على اسم الفاعل : ((. . . . وفي تقديْم الحرف عليه خلافٌ ، منهم من يُجيزه ، ومنهم من لا يُجيزه ، والأقربُ أنّه يجوز ؛ لأنّ تقديْم المفعول المنصوب على اسم الفاعل جائزٌ ، فكيف إذا كان المفعول بالحُروف ، والعربُ تتّسع في الحُروف والظّروف ، فتقول : هَذَا بِزَيْدٍ مَارٌّ ، ولا يَمتنع ذلك على أُصول القياس .)) [6] .

---

(1) مضت المسألة مشروحةً في : (630 _ 638 .) .
(2) (التّهذيب : 129 .) .
(3) (التّهذيب : 179 .) .
(4) مضت المسألة مشروحةً في : (803 _ 809 .) .
(5) (التّهذيب : 225 .) .
(6) (المُحيط : 124/4ب .) .

7 _ قضايا التّركيب والإفراد :

كثيرةٌ هي الأشياء التي اختلف في أصلها النّحويّون ، فمنهم من ذكر أنّها بسيطةٌ ، ومنهم من ذكر أنّها مُركّبةٌ .
وقد ذكر منها ابن يعيش ما يأتي :

أ ــ (مهما) .

حيث قال : ((معنى (مهما) الشّرط فيما لا يعقل خاصّةً أيضًا ، وفيها خلافٌ ، منهم من يقول : هي حرفٌ ، ومنهم من يقول : هي اسمٌ ، ومنهم من يقول : هي اسْمان قد رُكِّبا اسْمًا واحدًا[1] ، وأصلها (ماما) ، فكرهوا أنْ يجمعوا بين مثلين فقلبوا (الألف) الوسطى (هاءً) [2] .
ومنهم من يقول : الأصل (مَهْ) اسم فعل ، فزيد عليه (ما) كما تُزاد على سائر أدوات الشّرط[3] . . . . .)) [4] .

ب ــ (لنْ) [5] .

حيث قال : ((اعلم أنّ مذهب الخليل بن أحمد _ رحمه الله _ أنّ (لَنْ) مُركّبةٌ من حرفين وهُما : (لاَ) ، و (أَنْ) ، فإذا قُلتَ : لَنْ تَقُومَ يَا زَيْدُ ، فمعناه عنده : لاَ أَنْ
تَقُومَ ، . . . . .
وللخليل _ رحمه الله _ حججٌ واعتراضٌ ، ولسيبويه عليه حججٌ واعتراضٌ :
فأمّا حجج الخليل فمنها أنّه يقول : إنّ أصل النّواصب (أنْ) وحدها ؛ بدليل أنّ النّصب لا يقع إلاّ بعد تلك الأفعال المُتقدّمة في التّحقيق ، أو ما يجري مجراها ، وتلك الأفعال تطلب معنًى بتعدّيها إليه ، وذلك المعنى هو المصدر ، والمصدر يُقدّر في التّحقيق بـ (أَنْ) ، فإذا قُلتَ : أَرْجُو أَنْ تَقُومَ يَا زَيْدُ ، فالمعنى : أَرْجُو قِيَامَكَ ، فكلّ ما نُصب

---

(1) مضى في : (919 _ 924 .) الخلاف حول (مهما) من حيث الحرفيّة والاسْميّة .
(2) هذا الرّأي منسوبٌ إلى الخليل في : (الكتاب : 59/3 .) .
(3) هذا قول سيبويه في : (الكتاب : 60/3 .) ، والزّجّاج في : (معاني القُرآن وإعرابه : 369/2 .) ، وعُزي إلى البغداديّين في : (شرح التّسهيل : 68/4 .) .
(4) (التّهذيب : 295 .) .
(5) مضت المسألة في : (195 _ 197.) .

من هذه الحروف فبهذا الحُكم ، فإذا قُلتَ : لَنْ تَقُومَ يَا زَيْدُ ، فمعناه عند الخليل : لاَ أَنْ تَقُومَ يَا زَيْدُ ، وتقديرُه عنده : لاَ قِيَامَكَ مَوجُودٌ ، وتلخيصه : أُخْبِرُكَ بِنَفِي قِيَامِكَ .

فهذا الذي حمل الخليل على هذا ، وهو مُطّردٌ عنده في جميع الحروف النّواصب ، أعني : أنّه لا بُدّ من تقدير (أَنْ) .

وحجّةٌ أُخرى تدلّ على أنّ [أَنْ] هي الأصل في هذه الحروف النّوصب أنّها تعمل موجودةً ومُقدّرةً ، وسائرها لا يعمل إلاّ موجودًا ، وليس ذلك إلاّ لكونِها أصلاً [1] .

وحجّةٌ أُخرى وهي أنْ يقول : إنّ في (لَنْ) بعض حُروف (أَنْ) .

وحجّةٌ أُخرى وهي أنّهم أجمعوا أنّ المنصوب بـ (الفاء) ، و (الواو) مع الجوابات في نيّة عطف مصدرٍ على مصدرٍ ، فإذا قُلتَ : أَكْرِمْنِي فَأُكْرِمَكَ ، فالمعنى عندهم : أَيَقَعُ إِكْرَامُكَ وَإِكْرَامِيّ ، فقد بُيّن لك هاهُنا أنّ أصل النّصب بـ (أَنْ) التي تقتضي بصلتها تقدير المصدر ، فإذا ثبت هذا في جميع ما نُصبَ أنْ يُقدّر فيه لفظ المصدر الذي تضمّنته .

وأمّا الاعتراض على مذهب الخليل ، فقد اعترض عليه سيبويه باعتراضاتٍ ، منها أنّه قال : لو كانت (لَنْ) بِمعنى (لا أَنْ) لَما جاز أنْ يتقدّم معمول صلتها عليها في مثل
قولك : زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ ، كما لا يجوز : عَلِمْتُ زَيْدًا لَنْ تَضْرِبَ ، على أنْ تجعل (زَيْدًا) منصوبًا بـ (الضّرب) ، والأوّل جائزٌ بالإجماع في لُغة العرب ، والثّاني مُمتنعٌ بالإجماع .

فأجابه الخليل على الاعتراض بأنْ قال : قد استفادتْ (لَنْ) بالتّركيب حُكمًا مُخالفًا لحُكم (أَنْ) قبل التّركيب ؛ بدليل أنّ (لَمّا) لَمّا كانتْ مُركّبةً من حرفين ، وهُما (لَمْ) ،
و (ما) استفادتْ حُكمًا مُخالفًا لحُكم (لَمْ) ، وهُما جميعًا للنّفي ، والأحكام التي استفادتْها (لَمّا) منها أنّها أبلغ في النّفي من (لَمْ) ؛ لأنّها لنفي[2] فعلٍ مُؤكّدٍ وقوعه بـ (قَدْ) في التّحقيق ، و (لَمْ) لنفي[1] فعلٍ غير مُؤكّدٍ وقوعه ؛ لأنّ القائل يقول : قَامَ زَيْدٌ ، فتقول : لَمْ يَقُمْ ، هذا جوابه في لغة العرب ، ويقول : قَدْ قَامَ زَيْدٌ ، فتقول : لَمَّا يَقُمْ ؛ لأنّ في (لَمّا) هاهُنا حرفيّ نفي ، وكأنّ أحدهُما في التّحقيق نفيٌ للفعل ، والثّاني نفي تأكيدٍ للفعل معنًى لا لفظًا .

ومن جُملة ما اختصّت به (لَمّا) أنّها تطلب جوابًا في نحو قولك : لَمَّا قُمْتَ قُمْتُ ، وليس كذلك (لَمْ) .

---

(1) في : (المخطوطة .) : (لكونِها إلاّ أصلاً) .
(2) في : (المخطوطة .) : (للنّفي) .

ومن جُملة ما اختصّتْ به [أيضًا] أنّه يُقتصر عليها ، ولا يُذكر الفعل ، تقول : كِدْتَ تَقُومُ وَلَمَّا .

ومن جُملة ما اختصّتْ به [أيضًا] أنّها تدخل على الماضي ، وتكون ظرفًا في مثل قوله تعالى : ⓘ ➔⌖⑤☹✞⬅❄✞🏳⬉⬧✋ ⌧✞⮝✈⌖⑥ ⍉❄⌖⑥⋖⌖ ⬀⌖⑨⌶•⬧ ⑤✍🖃✡⇨☺ ▦⌖•⌶⬀⬧⬆⬇⬧ ⓘ [1] .

فهذه أحكامٌ اختصّتْ بِها (لَمّا) لَمّا تركّبتْ مُخالفةٌ لأحكام (لَمْ) .

فسلّم له سيبويه حين ذلك أنّ الحرف إذا ركّب استفاد حُكمًا ، ولَمْ يُسلّم له أنّ (لَنْ) قد استفادتْ حُكمًا ، بل قال : قد وجدنا هذه المعاني في (لَمّا) بعد التّركيب ، ولَمْ نجد في (لَنْ) شيئًا يُخالف (لاَ أَنْ) قبل التّركيب ، بل على قولك : (لاَ أَنْ) لنفي
المُستقبل ، و (لَنْ) كذلك .

فأجابه الخليل على ذلك فقال : بل قد وجدنا خلافًا في (لَنْ) لا يُجاب بِها القسم ، فلا يجوز أنْ تقول : واللهِ لَنْ يَقُومَ ، ويجوز أنْ تقول : واللهِ لاَ يَقُومُ زَيْدٌ .

فأجابه سيبويه بأنْ قال : بِهذا صحّ امتناع التّركيب ؛ لأنّ (لا) في هذا الموضع حرفٌ واحدٌ يستقلّ بنفسه ليس له تعلّقٌ بِهذا الكلام في (لاَ أَنْ) المُركّبة ، ولَمْ نعلم بأحدٍ
يقول : واللهِ لاَ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، فصحّ حينئذٍ مذهب سيبويه . . . .)) [2] .

ج ــ (إذن) [3] .

حيث قال : ((اعلم أنّ الحديثُ في (إذن) مثل الحديث في (لَنْ) بين الخليل وسيبويه ؛
لأنّ أصلها عند الخليل (إِذْ أَنْ) على ذلك التّعليل المُتقدّم .

ولكُلّ أحدٍ منهما حُجّةٌ وعليه اعتراضٌ .

فللخليل أنْ يقول : إنّما وجب أنْ تكون مُركّبةً ؛ لأنّه قد تقدّم أنْ أصل النّصب لـ

(أنْ) والباقي محمولٌ عليها[4] .

---

(1) (من 19 : الجنّ .) .
وقد مضى نصّها في : (196 .) .
(2) (المُحيط : 4/97ب _ 98ب .) .
(3) مضت المسألة في : (197 _ 198 .) .
(4) في : (192 .) .

ولسيبويه أنْ يقول : إنّ (إذن) إنّما وُضعت للجواب ، وفي الجواب معنى المُجازاة ، والمُجازاة تطلب الاستقبال ، و (إذْ) من علامات المُضيّ ، فلو كانت مُركّبةً من (إذْ أَنْ) لوقعت (إذْ) وهي للماضي جزاءً ، والجزاء مُستقبلٌ فساقط الكلام فيسقط .

وللخليل أنْ يقول : إنّ (إذْ) ليست هي نفس الجواب ، وإنّما مُتضمّنةٌ معنى فعلٍ ماضٍ يدُلّ عليه المعنى ، فإذا قال قائلٌ : أُرِيْدُ أَنْ أَزُوْرَكَ ، وقُلتَ أنتَ : إِذَنْ أُكْرِمَكَ ، فالتّقدير : إِذْ قَدْ عَلِمْتُ ذَلِكَ ، أو : إِذْ قَدْ صَحَّ لِي فَأَنْ أُكْرِمَكَ تُكْرِمُنِي ، أو واجبٌ عَلَيَّ ، والتّلخيص : إِذَا حَصَلَتْ زِيَارَتُكَ فَإِكْرَامِي حَاصِلٌ ، وقول الخليل هاهُنا بخلاف قوله في الباب الأوّل .)) [1] .

د ـ (مذ) ، و (منذ) [2] .

حيث قال : ((اعلم أنّ (مذ) ، و (منذ) فيهما[3] خلافٌ ، فمذهب البصريّين ، ومن طابقهم : أنّهما حرفان إنْ جررت ما بعدهُما ، واسْمان إنْ رفعته إلاّ أنّهم يختارون الاسْميّة لـ (مذ) ، ويرفعون ما بعدها ، ويحتجّون على ذلك بأنّه قد[4] حُذف منها (النّون) ، وأصلها[5] عندهم : (منذ) فحذفوها تخفيفًا ؛ بدليل أنّها تظهر في تصغيرها ، فتقول : (مُنَيْذ) ، ويقولون : ما حُذف منه فهو أقرب إلى الاسْميّة ، ولا سبيل إلى الحذف في الحُروف ؛ لكونِها وسائط خفيفةً ولا تفتقر إلى التّخفيف .

ومذهب الفرّاء : أنّ (مذ) ، و (منذ) مُركّبان من حرفٍ ، واسمٍ في الأصل ، فالحرف (من) ، والاسم (ذو) ، ويقول[6] : أصل (مِذ) ، و (منذ) : (مِن ذو) فحذفت (الواو) تخفيفًا ، وبقيت (الذّال) مضمومةً في (منذُ) ، وساكنةً في (مذْ) ، ووجب تسكينها عنده[7] ؛ شبهها[8] بالحروف المُركّبة من حرفين ، نحو : (عن) ، و (من) ، ويقول : ما بعدهُما بِمثابة الصّلة لَهما ، وهذا قولٌ لا دليل عليه ، ولا مُلجىء إليه ؛ لأنّه إذا قال : أصله (من ذو) انتقص عليه من لفظه ، ومن معناه ، فانتقاص اللفظ من حيث إنّه كان يجب

---

(1) (المُحيط : 100/4أ .) .
(2) وقع في : (230 _ 232 .) القول في المسألة .
(3) في : (المخطوطة .) : (فيها) .
(4) في : (المخطوطة .) : (لقد) .
(5) في : (المخطوطة .) : (وأصلهم) .
(6) في : (المخطوطة .) : (ويقولون) .
(7) في : (المخطوطة .) : (عندهم) .
(8) في : (المخطوطة .) : (لشبهه) .

أنْ يقول : (من ذي) فيحذف (الياء) ، ويُبقي الكسرة تدلّ عليها ؛ لأنّ (من) تجرّ (ذي) لا محالة ، ولَمْ يُعلم بأحدٍ قال : (مِنْذِ) بالكسر .
وانتقاص المعنى هو أنّ (ذو) يجب أنْ تُضاف إلى الأجناس ؛ لأنّه بها تُقدّر بـــ (صاحب) ، وهذا شيءٌ لا يجوزُ تقديره هاهنا ولا يسوغ ، وإنَّما ألزمناه ذلك ؛ لأنّ (ذو)
لا تُوجد في كلامِ العرب إلاّ التي بِمعنى (صاحب) مُضافةً إلى الأجناس ، أو التي بِمعنى النّاقصة على لُغة طيىء ، وكلاهُما مُمتنعٌ هاهنا فيبطلُ هذا القول .
ومذهب بعض الكوفيّين : أنّ (مذ) ، و (منذ) مُركّبان من حرفٍ ، وظرفٍ ، فالحرف (من) ، والظّرف (إذْ) ، فإذا قلت : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ اليَوم ، فمعناه : مِنْ إِذْ اليَوم ، فوّهنوا (الهمزة) فبقيت ساكنةً ، فالتقى ساكنان ، وهُما (الهمزة) ، و (الذّال) ، فحذفوا
(الهمزة) ، ثُمّ حرّكوا (الذّال) ؛ لالتقاء السّاكنين وهُما (النّون) ، و (الذّال) ، وخصّوها بالضّمّة ؛ لحقّ التّضمّن القويّ ، وقلبوا كسرة (الميم) ضمّةً ؛ للإتباع ، وهذا أيضًا دعوى تفتقر إلى دليل ، ولا دليل فيها غير أنّ هذا القول أقرب من الأوّل لو صحّ ، وإنّما كان أقرب ؛ لأنّ الاسْمين موضوعان للدّلالة على الزّمان ، و (إذْ) من ظروف الزّمان ، ولكنّ القول بِهذا لا يلزم ؛ لأنّه لا يُلجىء إليه مُلجىء ، والمعنى يستقيم من دون هذا التّقدير .)) [1] .

وإذا كان الغالب الأشيع في المسائل التي ذكرها ابن يعيش له أهمّيته في النّحو فإنّ هُناك شيئًا من المسائل أشار بعض النّحويّين أنّ إيراد الخلاف فيها لا يُجدي فائدةً .
ومن ذلك ما يأتي :

أ ــ المُعرّف من (أل) [2] .

حيث قال : (((اللام) هي التي عرّفت الاسم وحدها عند سيبويه ، و (الألف) قبلها (ألف) وصلٍ لا غير أُتي بِها للتّوصّل إلى النّطق بـ (اللام) لَمّا كانت ساكنةً ، واحتجّ بأنّها تُحذف إذا اِبتُدىء بغيرها لفظًا في مثل قولك : مَرَرْتُ بالرَّجُلِ ، كما تُحذف من سائر مواضعها إذا اِبتُدىء بغيرها لفظًا في مثل قولك : مَرَرْتُ بِابنِ فُلاَنٍ ؛ لأنّ (الألف) في (ابن) (ألف) وصلٍ ، وكذلك

(1) (المُحيط : 4/152أ _ 153ب .) .
(2) مضى في : (198 _ 200 .) بيان المسألة .

فـــي الفعـــل فـــي مثـــل قولـــه تعـــالى : ﴿ ⇨✪❄⬧✓☺🖫⑤⌖➔ ⑤☺✞↙⌶⌧❄⌖⸙⇨ ⑩✡⑥✍⌧⌖⌖✈⌧✞⬆●⬆✡ ﴾[1] ،
(الألف) أيضًا في (وَأْمُرْ) (ألف) وصلٍ ، وإنّما حُذفت لفـظًا لَمّا اِبتُدِئ بـ (الواو) ، وهذه حُجّة سيبويه على أنّ (الألف) مع (لام) المعرفة (ألف) وصلٍ ، وأنّ تعريف الاسم ليس إلاّ بـ (اللام) فقط ، وهي حُجّةٌ قويّةٌ حسنةٌ .
وقال الخليل بن أحمد _ رحمة الله عليه _ : بل (الألف) و (اللام) حرفٌ مُركّبٌ من حرفين كسائر الحروف ، وهو الذي عرّف الاسم في حال تركيبه ، وعنده أنّه مبنيٌّ على الوقف كبناء (مِنْ) ، و (عَنْ) ، وأصله عنده : (أَلْ) .
وقول سيبويه أوضح ؛ لأنّه لو كان كما قال الخليل ، لجاز أنْ يُكتب (أَلْ) مُنفصلاً عن الاسم ، فيُقال : أَلْ رَجُلُ ، وهذا غير جائزٍ في أُصول الكتابة والهجاء ؛ لأنّا لَمْ نجد حرفًا مُركّبًا من حرفين مقسومًا ، حرفٌ مُتّصلٌ بالكلمة الظّاهرة ، وحرفٌ مُنفصلٌ عنها أبدًا .))[2] .

وهذا الخلاف أشار أبو حيّان إلى أنّه قليل الجدوى[3] .

ب ـ أصل المرفوعات[4] .

حيث قال : ((وقد اختُلف في المرفوعات ، فقيل : أصلها الفاعل ، وسائرها محمولٌ عليها ، وقيل : أصلها الفاعل ، والْمُبتدأ ، والباقي محمولٌ عليها ، وقيل : أصلها الفاعل وما لَمْ يُسمّ فاعله ، والمُبتدأ وخبره ، والباقي محمولٌ على هذه ، وأوّل الأقوال أصحّها ، ولولا خشية الإطالة لاحتججتُ لك على أنّ أصل المرفوعات الفاعل ، ولعلّه يأتي في أثناء الأبواب _ إنْ شاء الله تعالى _ .))[5] .

وهذا الخلاف ذكره أبو حيّان وأشار إلى أنّه ((خلافٌ لا يُجدي شيئًا .))[6] .

ج ـ العامل في المُبتدإ والخبر[7] .

---

(1) (من 132 : طه .) .
وقد مضى نصّها في : (⌖🗁⌗⌗ .) .
(2) (المُحيط : 61/1أ _ ب .) .
(3) انظر : (ارتشاف الضّرب : 985/2 .) .
(4) مضى في : (357 _ 358 .) ذكر المسألة .
(5) (المُحيط : 27/2أ .) .
(6) (التّذييل والتّكميل : 244/3 .) .
(7) مضى في : (607 _ 622 .) بيان المسألة .

حيث قال : ((. . . . أمّا في معرفة عامل المُبتدإ والخبر فاختلف فيه على خمسة
أقوالٍ :
قال قومٌ : عاملهما الذي رفعهما جميعًا معنويٌّ ، وهو اهتمامك بذكر المُبتدإ ، وجعلك له أوّلاً في الرّتبة لثانٍ يأتي بعده تتمّ فائدته . . . . ، وهذا اختيار الشّيخ طاهر بن أحمد _ رحمه الله _ .
وقال قومٌ : عامل المُبتدإ معنويٌّ ، وهو مُشابَهته للفاعل . . . . .
وقال قومٌ : المُبتدأ والخبر عاملان كلاهُما ، فالمُبتدأ عاملٌ في الخبر ، وهو الذي رفعه ، والخبر عاملٌ في المُبتدإ ، وهو الذي رفعه أيضًا ، وهذا القول فاسدٌ ؛ من قبل أنّ المُبتدأ والخبر كالشّيء الواحد في الأصل ، وبعضُ الشّيء لا يعمل في بعض .

وقال قومٌ : الابتداء وحده رفع المُبتدأ ، وهُما جميعًا رفعا الخبر أيضًا ، وهذا القولُ أكثرُ فسادًا من الأوّل ؛ لأنّ المعمول الواحد لا يكون لعاملين مُختلفين ، بخلاف العامل الواحد ، فإنّه يكون له معمولان وثلاثة ، كالمُتعدّي من الأفعال إلى اثنين ، أو إلى ثلاثة ، وكالذي يطلبُ اسْمًا وخبرًا ، مثل : (كان) وأخواتِها ، و (إنّ) وأخواتِها ، وما حُمل عليها كـ (ما) ، و (لا) ، وكالفعل الذي يطلبُ فاعلاً ومفعولاً .
وقال قومٌ : الابتداءُ رفع المُبتدأ ، والمُبتدأ وحده هو الذي رفع الخبر . وهذا القولُ أيضًا داخلٌ تحت القولين الفاسدين ؛ لأنّه لو صحّ ذلك لكان صاحب الحال هو العاملُ في الحال ، ولكان الموصول هو العاملُ في الصّلة ، ولكان المُؤكّد هو العاملُ في التّأكيد ، ولكان المنعوت هو العامل في النّعت ، إلى غير ذلك .
واعلم أنّ بين البصريّين والكوفيّين في هذه الأقوال خلافاتٌ يطول شرحُها ، ولا فائدة في ذكرها إذا ذكرتُها لك هاهنا ، وإنّما الغرضُ سِواها ، والأصحّ من هذه الأقوال ما ذهب إليه الشّيخ طاهر بن أحمد ، والقول الذي بعده .)) [1] .

---

(1) (المُحيط : 54/2ب _ 55أ .) .

وهذا الخلاف في العامل في المُبتدإ والخبر يقول فيه ابن عقيل : ((وهذا الخلاف مِمّا لا طائل فيه .)) [1] .

د ـــ الضّمير في (إيّاك) [2] .

حيث قال : (((إيّاك) : اسمٌ مُضمرٌ ؛ لِما فيه من آلات الخطاب ، وفيه خلافاتٌ ، وأقوالٌ ، واحتجاجاتٌ . . .)) [3] .

وهذه الخلافات والاحتجاجات جعلت الفخر الرّازيّ يقول : ((الاشتغال بتقريرها ،

وتزييفها ليس فيه مزيد فائدةٌ .)) [4] .

* * * * * * * * * *

---

(1) (شرح ألفيّة ابن مالك : 189/1 .) .
(2) مضت المسألة مشروحةً في : (854 _ 862 .) .
(3) (المُستنهى : أ/7أ .) .
(4) (عرائس المُحصّل : 42/1/2 .) .


المبحث الرّابع
مدى قوّة الأدلة

الأدلّة التي استدلّ بِها ابن يعيش على تحقيق الصّواب ، واجتنـاب الباطل في المسائل التي عرض لَها قويّةٌ لا ضعف فيها فـي الأعمّ الأغلب ؛ ذلـك أنّ ابن يعيش في استدلالاته يسير وفق المنـهج الآتـي :

1 ــ تَقديْمه السّماع على القياس :

حيث قال : ((أمّا مصادر سائر الأفعال الثُّلاثيّة فهي غير محصورةٍ ، منـها مـا يكـون مقصـورًا ، ومنـهـا مـا يكـونِ مَمـدودًا ، وهـي بـابٌ واسـعٌ لا معنـى لذكرها هاهُنا ، وقد قدّمنا ما فيه كفايةٌ ، فما انقاس لـك منـها فقِسْ ، ومـا لَـمْ ينقسْ فارجع به إلى السّماع .)) [1] **.**

وقال أيضًا : ((وأمّا مصادر الفعل الثّلاثيّ التي ليس في أوّلِها (مِيمٌ) فهي غير
محصورةٍ ؛ لأنّه قد يأتي منـها المصدر مِمدودًا ومقصورًا ، فالمقصور مثـل : (الهُدَى ، والرِّضَى ، والعَمَى) ، والمَمدود مثل : (النَّمَاء ، والبَقَاء ، والفَنَاء) وما شاكل ذلك ، وما أشكل عليك من هذه فارجعْ به إلى السّماع .)) [2] **.**

كما ظهر من اهتمامه بالسّماع أنّـه منـع إرجـاع المسموع إلـى المقيس ، حيث قال في : (النّسب) : ((يَمتنع أنْ يُرجع بالنّسب المسموع إلى المقيس ؛ لأنّ ذلك قد صار أصلاً للعرب وكثُر اسْتعمالُهم له .)) [3] **.**

---

(1) (التّهذيب : 344 .) .
(2) (المصدر السّابق : 349 .) .
(3) (المصدر السّابق : 361 .) .

2 ـــ أدلّتــه يســتند إليهــا جمهــرة النّحــويّين السّــابقين واللاحقين :

الأدلّــة التــي اســتند إليهــا ابــن يعــيش فــي حُكمــه علــى الآراء اعتراضًــا واختيارًا جاءت قويّةً يراها جمهرة النّحويّين السّـابقين واللاحقين ويأخذون بِها ، ولا يُمكن ردّها بِما هو أقوى منها أو أكثر ورودًا .

وقد جـاء القُرآن الكريْم _ وهو الـذي لا خـلاف فـي الاسـتدلال بـه _ فـي مُقدّمة هذه الأدلّة ، يليه الشّعر الذي ذكر البغداديّ طبقاته وفصّل القول في حُكم الاستدلال بِهـا ، حيث جـاء فـي : (خزانـة الأدب) أنّ العُلمـاء يـرون أنّ الشّعر الذي يُستشهد به ((على طبقاتٍ أربع :

الطّبقـة الأُولـى : الشّـعراء الجـاهليّون ، وهُـم قبـل الإسـلام ، كـامرىء القــيس ،
والأعشى .

الثّانيـة : المُخضرمون ، وهُم الـذين أدركوا الجاهليّة والإسلام ، كلَبيد ، وحسّان .

الثّالثـة : المُتقدّمون ، ويُقـالُ لَهُم : الإسـلاميّون ، وهُم الـذين كـانوا فـي صدر الإسلام ، كجرير ، والفرزدق .

الرّابعة : المُولّدون ، ويُقالُ لَهُم : المُحْدَثُون ، وهُم مَنْ بعدهم إلـى زمانـنـا ، كبشّار بن بُرد[1] ، وأبي نُواس[2] .

فالطّبقتان الأُوليان : يُستشهد بشعرهِما إجماعًا ، وأمّا الثّالثـة فالصّحيح صحّـــة الاستشـهاد بكلامهـا . . . . ، وأمّـا الرّابعة فالصّحيح أنّـه لا يُستشـهدُ بكلامهـا مُطلــقًا ، وقيـل : يُستشــهدُ بكـلام مـن يُوثـق بـه مـنهم ، واختــاره الزّمخشريّ ، وتبعه الشّارح المُحقّق ، فإنّه استشهد بشعر أبي تَمّام .)) [3] .

---

(1) بشّار بن بُرد (167هـ) : هو أبو مُعاذ بشّار بن بُرد العُقيليّ ، أحد شُعراء المُولّدين وأشهرهم ، له ديوانٌ مطبوعٌ .
ترجمته في : (الشّعر والشُّعراء : 291 ، تاريخ بغداد : 112/7 ، وفيات الأعيّان : 271/1 _ 274 .) .

(2) أبو نُواس (198هـ) : هو أبو عليّ الحسن بن هانىء الحكميّ ، وُلد في الأهواز ، ونشأ في البصرة ، وهو شاعر العراق في عصره ، نظم في جميع أنواع الشّعر ، له ديوانٌ مطبوعٌ .
ترجمته في : (الشّعر والشُّعراء : 543 _ 564 ، تاريخ بغداد : 436/7 ، وفيات الأعيان : 95/2 _ 104 .) .

(3) (خزانة الأدب : 29/1 _ 30 .) .

والشّعر الْمأثور عن الجاهليّة الجهلاء على رأس الشّواهد التي استند إليها ابن يعيش في اعتراضه لبعض الآراء واختياره لبعضها الآخر ، ولا غرو فـ ((هو الواسطة في إثبات القواعد العربيّة ، والمِرقاة المنصوبة إلى إبراز فوائدها السَّنيّة ؛ ولذلك عدُّوا روايته درجةً عاليةً ، ودرايته منقبة سامية .)) [1] .

يليه الشّعر الْمأثور عن المُخضرمين ثُمّ الإسلاميّين ، أمّا المُولّدون فإنّه لَمْ يستشهد بأشعارهم ، عدا أبا تَمّام فإنّه أورد شيئًا من شعره على سبيل التّمثيل لا للاستــدلال
به ، أو على سبيل الاستدلال به في المعاني[2] .

ومن ذلك قول أبي تَمّام :

قَدْكَ اتَّئِبْ أَرْبَيْتَ فِيْ الغُلَوَاءِ   كَمْ تَعذِلُونَ وَأَنْتُمْ سُجَرَائِي[3] .

حيث استدلّ به ابن يعيش على أنّ (قَدْ) بِمعنى (حسْب) [4] .

أيضًا أورد بيتًا للمُتنبّي[5] على سبيل التّعضيد لأدلّةٍ أُخر لا للاستدلال به ، وهـو
قولـه :

كَفَى ثُعَلاً فَخْرًا بِأَنَّكَ مِنْهُمُ   وَدَهْرٌ بِأَنْ أَضْحَيْتَ فِيْ أَهْلِهِ أَهْلُ[6] .

حيث استدلّ بِهذا البيت على جواز حذف الفعل وإقامة الفاعل مُقامه[7] ، ولكنّه لَمْ يكتفِ به بل جاء تعضيدًا لأبياتٍ أُخر ، هي :

قول عبد الله بن الزِّبعرى[8] :

يَا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَـدَا   مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْـــحَا[9] .

---

(1) (إتحاف ذوي الأرب : 56 .) .
(2) انظر _ مثلاً _ : (المُحيط : 58/1ب ، 20/2أ ، 22أ .) .
(3) مضى تخريجه في : (113 .) .
(4) انظر : (التّهذيب : 97 ، المُحيط : 22/2أ .) .
(5) المُتنبّي (354هـ) ، هو أبو الطّيّب أحمد بن الحُسين الجعفيّ الكنديّ ، شاعرٌ من شُعراء الحكمة المُتميّزين ، ومفخرةٌ من مفاخر الأدب العربيّ ، تنبّأ في بادية السّماوة فتبعه كثيرون ، ثُمّ تاب ووفد على سيف الدّولة ، له ديوانٌ مطبوعٌ ، وعليه شُروحاتٌ عديدةٌ .
ترجمته في : (وفيات الأعيان : 120/1 ، معاهد التّنصيص : 27/1 ، الأعلام : 115/1 .) .
(6) مضى تخريجه في : (255 .) .
(7) (المُحيط : 70/2ب _ 71ب .) .
(8) عبد الله بن الزِّبعْرى (15هـ) : هو أبو سعد عبد الله بن الزِّبعْرَى السّهميّ ، شاعر قُريش في الجاهليّة ، =
= أسلم بعد فتح مكّة ، له شعرٌ مجموعٌ .

وقول الشّاعر :

لِيُبْكَ يَزِيْدُ ضَارِعٌ لِخُصُوْمَةٍ وَمُخْتَبِطٍ مِمَّا تُطِيْحُ الطَّوَائِحُ[1] .

وقول الشّاعر :

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا[2] .

ومِمّا يدلّ على قوّة أدّلته الشّعريّة أيضًا أنّ أكثر الأشعار التي أوردها كثيرة الدّوران على ألسنة النّحويّين ، ورُبّما لا يخلو عنها في النّحو كتابٌ ، بلْ إنّ منها ما كان من قصيدةٍ بعض أبياتِها في كُتب النّحو .

ومن الأمثلة على الأوّل قول العبّاس بن مرداس :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَشَبٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكلْهُمُ الضَّبُعُ[3] .

وقول ميسون بنت بحدل :

لَلَبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَـيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشُّفُوفِ[4] .

وقول الشّاعر :

سَرَاةُ بَنِيْ أَبِيْ بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ[5] .

أمّا الأمثلة على الآخر فكقول النّابغة الذُّبيانيّ :

وَقَفْتُ فِيْهَا أُصَيْلاَلاً أُسَائِلُـهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ[6] .

وهذا البيت من قصيدةٍ بعض أبياتِها في كُتب النّحو ، بَلْ إنّ منها ما استدلّ به ابن يعيش في آثاره ، ومن ذلك قول النّابغة الذّبيانيّ :

وَلاَ أَرَى فَـاعِلاً فِـيْ النَّـاسِ يُشْـبِهُهُ وَمَـا أُحَاشِـي مِـنَ الأَقْـوَامِ مِـنْ أَحَدِ[7] .

أيضًا قول عروة بن حزام :

ترجمته في : (طبقات فُحول الشُّعراء : 235/1 _ 244 ، أُسد الغابة : 159/3 ، البداية والنّهاية :
132/4 _ 133 .) .

(9) مضى تخريجه في : (256 .) .

(1) مضى تخريجه في : (254 _ 255 .) .

(2) مضى تخريجه في : (256 .) .

(3) انظر : (التّهذيب : 293 .) .
وقد مضى تخريجه في : (148 .) .

(4) انظر : (المُحيط : 98/2أ .) .
وقد مضى تخريجه في : (1014 .) .

(5) انظر : (التّهذيب : 126 .) .
وقد مضى تخريجه في : (994 .) .

(6) انظر (التّهذيب : 366 ، المُحيط : 42/4أ _ ب .) .
وقد مضى تخريجه في : (118 _ 119 .) .

(7) انظر : (المُحيط : 37/4أ .) .

عَشِيَّةَ لاَ عَفْرَاءُ مِنْكَ قَرِيْبَةٌ   فَتَدْنُو وَلاَ عَفْرَاءُ مِنْكَ بَعِيْدُ[1] .

وهذا البيت من قصيدةٍ بعض أبياتِها في كُتب النّحو ، بلْ إنّ ابن يعيش قد استدلّ ببيتٍ آخر منها ، وهو :

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ حَرَّانَ صَادِيًا   إِلَيَّ حَبِيْبًا إِنَّـهَا لَحَبِيْبُ[2] .

أيضًا قول الفرزدق :

وَمِنَّا الذِيْ اخْتِيْرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً   وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ[3] .

وهذا البيت من قصيدةٍ للفرزدق غالب أبياتِها في كُتب النّحو كما صرّح بذلك البغداديّ[4] .

كذلك من الشّواهد التي استدلّ بِها ابن يعيش ويرى الاستدلال بِها جمهرة النّحويّين

الأمثال ، وأقوال العرب .

أمّا الحديث فيرى ابن يعيش الاستدلال به وإنْ كان أكثر النّحويّين قبل ابن مالك يَمنعه .

3 ــ عدم القياس على الشّاذّ :

رفض ابن يعيش رفضًا باتًّا القياس على الشّاذّ من لسان العرب[5] ، وهذا مسلك البصريّين ، أمّا الكوفيّون فقد قاسوا على الشّاذّ ، حيث كان الكسائيّ مُفسدًا للنّحو بكثرة قياسه على الشّاذّ ، يقول ابن درستويه : ((كان الكسائيّ يَسمع الشّاذّ الذي لا يجوزُ إلاّ في الضّرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه ، فأفسد بذلك النّحو .))[6] .

ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي :

وقد مضى تخريجه في : (871 .) .

(1) انظر : (المُستنهى : ب/124أ .) .

وقد مضى تخريجه في : (500 _ 501 .) .

(2) انظر : (التّهذيب : 226 .) .

وقد مضى تخريجه في : (807 _ 809 .) .

(3) انظر : (المُحيط : 11/3ب .) .

وقد مضى تخريجه في : (175 .) .

(4) انظر : (خزانة الأدب : 116/9 .) .

(5) مضى شيءٌ من ذلك في : (1024 _ 1028 .) .

(6) (بُغية الوعاة : 164/2 .) .

أ _ أنّه لا يجُيز صوغ الأفعال الرّباعيّة فما فوقها للتّعجّب ، حيث قال : ((لا يجوزُ أنْ يُصاغ للتّعجّب فعلٌ رُباعيٌّ فما فوقه ، لو قُلتَ : مَا أَنْطَقَ زَيْدًا ! ، لَمْ يجُز ، وكـذلك سائر الأفعال الرُّباعيّة .)) [1] .

وما رفضه ابن يعيش ورد عن العرب شاذًّا ، وهو مِمّا يُحفظ ولا يُقاس عليه ، كما يرى المُحقّقون[2] .

ب _ أنّـه لا يُجيز التّعجّب بـالألوان ، حيث قـال : ((لا يجـوزُ أنْ يُصـاغ للتّعجّب أفعالُ الألوان ، لو قُلتَ : مَـا أَبْيَضَـهُ ! _ من البياض _ ، وكذلك لا يجوزُ : مَا أَسْوَدَهُ ! _ من السّواد _ . . . .)) [3] .

وما رفضه ابن يعيش ورد شاذًا ، حيث روى الكسائيّ أنّـه سَمع : << مَـا أَسْــوَدَ
شَعْرَهُ ! . >>[4] .

4 ــ عدم قبول الآراء التي تُخالف ما أصّله النّحويّون على مسايرتها للمعنى :

وذلك قوله في أنّ من معاني (اللام) : ((أنْ تكون بمعنى (الباء) الزّائدة علــى بعــض التّفاســير ، وذلــك فــي مثــل قولــه تعــالى : [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] [5] ، والمعنى : طَلِّقُوهُنَّ بِعِدَّتِهِنَّ ، كأنّه يُريد : طَلِّقُوهُنَّ طَلاَقًا بالعِدَّةِ ، وهو كالصّفة للطّلاق .

---

(1) (التّهذيب : 209 .) .
(2) انظر : (التّصريح : 388/3 .) .
(3) (التّهذيب : 209 .) .
(4) انظر : (المُساعد : 162/2 .) .
(5) نصّــها : [illegible]

وقال قومٌ : (اللام) هاهُنا بِمعنى (قبل) ، والتّقدير : **فَطَلِّقُوهُنَّ قَبْل عِدَّتِهِنَّ** .

وقال قومٌ : (اللام) بِمعنى (بعد) ، وتُحمل العدّة على أنّها الاستبراء في طلاق السُّنّة ، ويُسمّى الاستبراء عدّة مجازًا على أصل اشتقاق اللغة ؛ من حيث إنّ الأمر له بعد أيّام الاستبراء ، ومُدّته كما تُعدّ أيّام العدّة الحقيقيّة .

وقال قومٌ : هذه (اللام) بِمعنى الأجل والغرض ، كأنّهم يُريدون : **فَطَلِّقُوهُنّ** لأجل أنْ يعتددن .

وقال قومٌ : هذه (اللام) (لام) الأمر في المعنى ، كأنّه يُريد : **طَلِّقُوهُنَّ وَلْيَعْتَدِدْنَ** ، وهذا يبعد على أُصول النّحاة ؛ لأنّهم أصّلوا أنّ (لام) الأمر لا تدخُل إلاّ على الفعل ، فأمّا في المعنى فهو يجوزُ ، وهو أقوى التّفاسير فيما أحسبُ لولا ما أصّله النّحاة ، فإنْ كان خبرًا بِمعنى الأمر لَمْ يبعُد .)) [1] .

ومع هذه القُوّة التي تُلازم الأدلّة التي استند إليها ابن يعيش بكُلّ أنواعها إلاّ أنّ الضّعف يكتنف شيئًا منها ، وبيانه على النّحو الآتي :

1 ـ حصره السّماع في أمرٍ مع أنّه مسموعٌ في أمرٍ آخر :

حيث قال : ((تنوين التّرنّم[2] ، وله ثلاثةُ شرائط ، أنْ لا يكون إلاّ في الشّعر فقط ، وأنْ لا يكون إلاّ في القوافي فقط ، وأنْ لا يكون إلاّ في قافيةٍ منصوبةٍ فقط ، وذلك مثل قول العجّاج :

يَا صَاحِ هَلْ تَعْرِفُ رَبْعًا مُكَرَّسَا ؟ .
قَالَ : نَعَمْ أَعْرِفُهُ وَأَبْلَسَا .
وَانْهَمَرَتْ عَيْنَاهُ مِنْ فَرْطِ الأَسَى[3] .

[illegible] ، (الطّلاق : 1 .) .

(1) (المُحيط : 139/4أ _ ب .) .

(2) قال ابن الفخّار : ((هذه التّسمية مُشكلة ؛ لأنّ التّرنّم هو ترجيح الصّوت وترديده ، وذلك إنّما يتأتّى مع حرف المدّ دون التّنوين ، ووجه ذلك أنْ يكون من باب حذف المُضاف وإقامة المُضاف إليه مُقامه للعلم به ، والأصل : تنوين عدم التّرنّم ويكون سُمّي بذلك اعتبارًا بالموضع الذي يكون فيه التّرنّم إذا كانت القوافي مُطلقة ، فتكون تلك التّسمية لِهذه المُلابسة .)) ، (شرح الجُمل : 27/1 .) .

(3) من الرّجز ، وهي في : (ديوانه : 156 ، المُخصّص : 126/1 ، 123/5 .) ، وآخرها في : (لسان العرب _ (حَلَبَ) _ : 331/1 .) .

وهُم يُدخلون هذا التّنوين على الاسم ، والفعل ، والظّاهر ، والمُضمر ، وعلى ما فيه (الألف) ، و (اللام) ؛ ألا ترى أنّه قال : أَعْرِفُهُ وَأَبْلَسَا ، فأدخله على الفعل الْماضي ، ثُمّ قال : وَانْهَمَرَتْ عَيْنَاهُ مِنْ فَرْطِ الأَسَى ، فأدخله على ما فيه (الألف) ، و (اللام) ، ثُمّ قال رُؤبة :

قَدْ كَادَ مِنْ طُوْلِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا[1] .

فأدخله على الفعل المُستقبل ، وقال[2] :

يَا أَبَتَا عَلَّكَا أَوْ عَسَاكَا [3] .

فأدخله على المُضمر ، ولَمْ أسْمع بِهذا التّنوين إلاّ في الأراجيز خاصّةً .)) [4] .

وحصره السّماع في الرّجز غير صحيح ، حيث سُمع في غيره ، كقول جرير :

أَقِلِّي اللوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ وَقُوْلِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ[5] .

وقول النّابغة الذُّبيانيّ :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ[6] .

---

(1) مضى تخريجه في : (1160 _ 1161 .) .
(2) هو رُؤبة بن العجّاج .
(3) من الرّجز ، وقبله :

تَقُولُ بِنْتِي قَد أنَى إنَاكَا .

وهو في : (ديوانه _ مُلحقاته _ : 181 ، الكتاب : 375/2 ، المُقتضب : 71/3 ، شرح المُفصّل : 120/3 .) .
(4) (التّهذيب : 411 _ 412 .) .
(5) من الوافر ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها مئة وواحد ، هو مطلعها ، قالَها في هجاء الفرزدق والرّاعيّ النُّميريّ ، وكانت تُسمّى الدّامغة ، أمّا قافيتها فسُمّيت المنصورة .

وبعده :

أَجِدَّكَ مَا تَذَكَّرُ أَهْلَ نَجْدٍ وَحَيًّا طَالَ مَا انْتَظَرُوا الإِيَابَا .

وهو في : (ديوانه : 89 ، الكتاب : 298/2 ، المُقتضب : 240/1 ، الخصائص : 96/2 ، الإنصاف : 655/2 ، شرح المُفصّل : 115/4 ، شرح الحُدود النّحويّة : 206 ، خزانة الأدب : 330/1 ، 143/3 ، 404/7 .) .
(6) من الكامل ، من قصيدةٍ عدد أبياتِها ستّةٌ وثلاثون بيتًا ، هو ثانيها ، قالَها في وصف زوجة النُّعمان بن المُنذر المُتجرّدة .

ومطلعها :

أَمِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِ عَجْلاَنَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدِ .

وبعده :

زعمَ البَوارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنَا غَدًا وَبِذَاكَ خَبَّرَنَا الغُدَافُ الأَسْوَدِ .

2 ــ استدلاله بأدلّـةٍ يُمكن الاستدلال بِمـا هو أكثر ورودًا منـها .

استدلّ ابن يعيش بشيءٍ من الأدلّة التي ظهر أنّ هُناك ما هو أكثر ورودًا منـها على لسان النّحويّين ، مثل استدلاله على جواز حذف المنعوت وإقامة النّعت مُقامــــه بقــــوله I : 🕕 ➔⧫⬧⧫⬧⧫⧫⮙⌧🖫⬤❄⧫❄🖗⬉⬥
🕕 ⬥⬤⬥✦⬥·⧫➔ ⬥♊🖗⧫⧫⬆🖫⌧⬥✞☺⑤ ✡⓿⑤✞⭘ ◆⬂✞⌧⧫⬀
[(1)] ، أي : عَلَى سَفِينَةٍ ذَات أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ .

وقول الرّاجز[(2)] :

جَاءَتْ بِهِ مُعْتَجِرًا بِبُـردِهِ .
سَفْوَاءُ تَرْدِي بِنَسِيْجِ وَحْدِهِ[(3)] .

أي : بَغلة سَفْوَاء[(4)] .

وأكثر النّحويّين كابن مالك[(1)] ، وابن عقيل[(2)] ، والسّلسيليّ[(3)] ، وناظـــر

وهو في : (ديوانـه : 139 ، الخصائص : 361/2 ، شرح المُفصّل : 5/8 ، شرح الحُدود النّحويّة :
206 ، خزانة الأدب : 183/7 ، 184 ، 8/9 ، 278/11 .) .

(1) (القمر : 13 .) .

(2) مُختلفٌ فيه على رأيين :

أ _ أنّـه جرير فـي : (الاقتضـاب فـي شـرح أدب الكُتّـاب : 477/2 _ 478 .) ، قالـه فـي المُهاجر بن عبد الله صاحب اليمامة .

ب _ أنّه دُكين بن رجاء الفُقيميّ في : (الصّحاح _ (سَفَى) _ : 2378/6 ، التّنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح : 162/2 ، لسان العرب _ (عَجَرَ) _ : 544/4 ، تاج العروس _ (سَفَى) _ : 528/19 .) .

والـرّاجح نسبته إلـى دُكين ؛ لكـون النّسـبة إلـى جرير لَـمْ تـرد إلاّ عنـد ابـن السّيد فـي : (الاقتضاب .) .

(3) من الرّجز ، قالَهما دُكين في مدح عمرو بن هبيرة الفزاريّ أمير العراق ، وكان راكبًا على بغلة حسناء .

وبعدهُما :

مُسْتَقْبِلاً خَدَّ الصَّبَا بِخَـدِّهِ .
كَالسَّيْفِ سُلَّ نَصْلُهُ مِنْ غِمْدِهِ .

وهُما في : (الأضداد للسّجستانيّ : 145 ، أدب الكاتب : 114 ، المعاني الكبير : 116/1 ، الاشـتقاق : 74 ، جمهـرة اللغـة _ (جَعَـرَ) _ : 461/1 ، الأضـداد لأبـي بكـر الأنبـاريّ : 403 ، الأضداد في كلام العـرب : 276 ، الصّـحاح _ (سَفَى) _ : 2378/6 ، الاقتضـاب فـي شـرح أدب الكُتّـاب : 477/2 ، التّنبيـه والإيضـاح : 162/2 ، لسـان العـرب _ (عَجَـرَ) _ : 544/4 ، تـاج العروس _ (سَفَى) _ : 528/19 .) ، و _ برواية :
(تَخْدِي) _ في : (أساس البلاغة _ (سَفو) _ : 213 .) .

(4) انظر : (التّهذيب : 147 .) .

الجيش[4] ، والسّيوطيّ[5] ، وابن طُولون[6] يستدلّون على حذف المنعوت وإقامة النّعت مُقامه بقــوله I : [7] ، أي : دُروعًا سابغَاتٍ .

أيضًا استدلاله على أنّه يجوز الجزم بـ (لَنْ) حملاً على (لَمْ) ؛ لأنّهما يقعان للنّفي جميعًا بقول الشّاعر :

وَاعْلَمْ أَنِّي لَنْ تُصِبْنِي مُصِيْبَةٌ مِن الدَّهْرِ   إلاَّ قَدْ أَصَابَتْ فَتَى مِثْلِي[8] .

فجزم بِها (تُصِبْنِي) ، وكان الأصل فيه : (تُصِيْبنِي) [9] .

وأكثـــر النّحـــويّين كالْمــــالقيّ[10] ، والمُـــراديّ[11] ، والأشْـــمونيّ[12] ، والسّيوطيّ[13]

يستدلّون على ذلك بقول كُثَيِّر عزّة[14] :

أَيَادِي سَبَا يَا عَزُّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ   فَلَنْ يَحْلَ للعَيْنَيْنِ بَعدَكِ مَنْظَرُ[1] .

---

(1) انظر : (شرح التّسهيل : 322/3 .) .
(2) انظر : (شرح ألفيّة ابن مالك : 190/2 .) .
(3) انظر : (شفاء العليل : 760/2 .) .
(4) انظر : (تَمهيد القواعد : 3370/7 .) .
(5) انظر : (همع الهوامع : 127/3 .) .
(6) انظر : (شرح ألفيّة ابن مالك : 59/2 .) .
وابن طُولـون (953هـ) : هو أبو عبد الله مُحمّد بن علـيّ الدّمشقيّ الصّالحيّ ، لـه مُؤلّفاتٌ عديدةٌ في النّحو واللغة ، وعلوم القُرآن ، والفقه وأُصوله ، وغير ذلك .
ترجمته في : (الكواكب السّائرة : 52/2 ، شذرات الذّهب : 298/8 ، الأعلام : 291/6 .) .
(7) (سبأ : 11 .) .
(8) لَمْ أقف عليه فيما بين يديّ من مصادر .
(9) انظر : (التّهذيب : 243 .) .
(10) انظر : (رصف المباني : 288 .) .
(11) انظر : (الجنى الدّاني : 272 .) .
(12) انظر : (شرح ألفيّة ابن مالك : 180/3 .) .
(13) انظر : (شرح شواهد المُغني : 687/2 .) .
(14) كُثَيِّر عزّة (105هـ) : هو أبو صخر كُثَيِّر بن عبد الرّحمن بن الأسود بن عامر ، شاعر أهل الحجاز ، له مدائح في يزيد بن عبد الملك ، كان فيه مع جودة شعره خطلٌ وعُجْبٌ ، له ديوانٌ مطبوعٌ .

كما استدلّ أكثرهم كابن هشام[2] ، وابن عقيل[3] ، والأشْمونيّ[4] ، والسّيوطيّ[5] بقول الشّاعر :

لَنْ يَخِبْ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُوْنِ بَابِكَ الحَلَقَهْ[6] .

3 ـ أنّه حكى الإجماع على ما لَمْ يُجمع عليه :

حكى ابن يعيش إجماع النّحويّين في بعض الآراء التي هي محلّ خلافٍ ، ورُبّما دعاه إلى ذلك حرصه الشّديد على تأكيد الرّأي الذي أخذ به جمهرة العُلماء .

ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي :

أ _ قوله : ((و (رُبَّ) لا يجوزُ أنْ يُفصل بينها وبين مجرورها إلاّ بـ (مَا) بالإجماع فيما أحسبُ _ والله أعلمُ _ . . . .)) [7] .

والجمهور على أنّه لا يجوزُ الفصل بين (رُبَّ) ومجرورها بشيءٍ كسائر حُروف الجرّ[8] .

ترجمته في : (طبقات فُحول الشُّعراء : 540/2 _ 548 ، الشّعر والشّعراء : 340 _ 350 ، وفيات الأعيان : 106/4 .) .

(1) من الطّويل ، من أبياتٍ أربعة ، هو أوّلُها ، قالَها رثاء عبد العزيز بن مروان .
وبعده :
وَقَدْ زَعَمَتْ أَنّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الذِي يَا عَزُّ لاَ يَتَغَيَّرُ .
وهو في : (رصف المباني : 288 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 180/3 ، شرح شواهد المُغني : 687/2 .) ، و _ برواية : (فَلَمْ يَحُلَ) _ في : (ديوانه : 91 .) ، وعجزه في : (الجنى الدّاني : 272 .) .

(2) انظر : (مُغني اللبيب : 375/1 .) .

(3) انظر : (المُساعد : 66/3 .) .

(4) انظر : (شرح ألفيّة ابن مالك : 181/3 .) .

(5) انظر : (الأشباه والنّظائر في النّحو : 336/1 ، شرح شواهد المُغني : 688/2 ، همع الهوامع : 289/2 .) .

(6) من المُنسرح ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .
وهو في : (مُغني اللبيب : 375/1 ، المُساعد : 66/3 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 181/3 ، الأشباه والنّظائر في النّحو : 336/1 ، شرح شواهد المُغني : 688/2 ، همع الهوامع : 289/2 .) .

(7) (المُحيط : 146/4ب .) .

(8) انظر : ((الواو) المزيدة : 266 .) .

ب _ قوله : ((وأجمعوا أنّه لا يُعطف أنّه لا يُعطف على المُضمر المجرور إلاّ بإعادة حرف الجرّ ، يُقالُ : مَرَرْتُ بِهِ وَبِزَيْدٍ ، فإنْ حذفت (البَاء) نصب حملاً على الموضع ، إلاّ في ضرورة الشّعر ، فإنّه ورد بيتٌ نادرٌ لا يأتي له حرفيّةٌ مع حذف حرف الجرّ ، وهو قوله[1] :

فَاليَوْمَ أَصْبَحْتَ تَهْجُوْنَا وَتَشْتِمُنَا   فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[2]

.

وهذا نادرٌ لا يُقاسُ عليه .)) [3] .

وقد تبيّن أنّ المسألة محلّ خلافٍ بين النّحويّين[4] .

* * * * * * * * * *

---

(1) هو عمرو بن م

(2) مضى تخر

(3) (المُستن

(4) مضى بي

المبحث الخامس

الاعتدال والتّحيّز

الاعتدال هو الأكثر الأعمّ عند العُلماء ، وأقوى مثلٍ على ذلك قول أبي حيّان :
((لسنا مُتعبّدين بقول نُحاة البصرة ولا غيرهِم مِمّن خالفهم ، فكم حُكمٍ ثبت بنقل الكُوفيّين من كلام العرب لَمْ ينقله البصريّون ، وكم حُكمٍ ثبت بنقل البصريّين لَمْ ينقله الكُوفيّون .))[1] .

وقد بدت صورة الاعتدال جليّةً واضحةً في غالب القضايا التي نثرها ابن يعيش

(1) (البحر المُحيط : 500/3 .) .

في آثاره العلميّة ، ومن أكثر الألفاظ دلالة على الاعتدال قوله : ((فإنْ كان ولا بُدّ من التّعليل فالمذهب الأوسط أقرب إلى التّحقيق ، وهو مذهب من يقــول : إنّ
الأصل (أَنْ) ، و (لَنْ) ؛ لوجهين :
أحدهُما : أنّ ما عدا هذين يحتمل معناه تقدير (أَنْ) .
والثّاني : أنّ الأفعال مُوجَبَةٌ ، ومنفيّةٌ ، فـ (أَنْ) موضوعةٌ للإيجاب ، و (لَنْ)
موضوعةٌ للنّفي ، فكأنّهما بِمنْزلة النّقيضين المُتعاوِرَين للعمل .))[1] .

أمّا الصّور التي بان فيها الاعتدال وظهر فمنها :

أ ــ توفيقه بين المذاهب والآراء النّحويّة :

هُناك عددٌ لا بأس به من المذاهب والآراء النّحويّة يقف ابن يعيش أمامها مُتحيّرًا ، فتجده يختار المذهب أو الرّأي الصّحيح الذي يكون وسطًا بينهما[2] .

وأقوى الشّواهد على ذلك توفيقه بين رأيين ، أحدهُما لجمهرة النّحويّين ، والآخر ذكره الصّيمريّ ، فلو كان ابن يعيش مِمّن يتحيّز إلى أحدٍ لاختار مذهب الجمهور ؛ لكون الآخر لَمْ يقُل به إلاّ الصّيمريّ ، ولكنّه وفّق بين الرّأيين فخرج له رأيٌ آخر ، وذلك قوله : ((أمّا الفرقُ بين (مُذْ) و (مُنْذُ) نفسيهما فهاهُنا خلافٌ ، منهم من

يقول : إنّ بينهما فرقًا[3] ، ومنهم من يقول لا فرق بينهما[4] .
فمن يقولُ بالفرق يقول : إنّ (مُذْ) تُخالف (مُنْذُ) من وُجوهٍ ، منها : أنّ (مُـذْ)
حُذف منها (النُّون) ، فلولا الفرق لَما جاز أنْ يُحذف منها دون أُختها .
ومنها : أنّ (مُذْ) تدلّ على الْماضي في الأغلب ، و (مُنْذُ) تدلّ على الـحالِ في
الأغلب .

---

(1) (المُحيط : 88/4أ .) .
وقد مضى في : (192 _ 195 .) التّفصيل في هذه المسألة .
(2) سيأتي لِهذه القضيّة مزيد ذكرٍ في : (1291 _ 1293 .) .
(3) هذا مذهب الجمهور .
انظر نسبته إليهم في : (الجنى الدّاني : 304 ، 503 .) .
(4) هذا مذهب الصّيمريّ في : (التّبصرة والتّذكرة : 284/1 .) .

ومنهـا أنّ مـا بعد [مُـذْ] مرفـوعٌ فـي الأحسـن الأغلـب ، ومـا بعـد (مُنْـذُ) مـــجرورٌ
كـذلك ، وتعليـل ذلـك قـد ذكـروه ، قـالوا : إنّمـا جُـرّ مـا بعـد (مُنْـذُ) ؛ لأنّـه لَـمْ يُحــذف
منـه شـيءٌ فكانت إلى الحرفيّة أقرب ، ورفعوا مـا بعـد (مُـذْ) ؛ لأنّـه قد حُـذف منهـا (النُّون) فكانت إلى الاسْميّة أقرب ، ويُريـدون بالاسْميّة كـون مـا بعدها بِمنْزلة المُبتدإ ، وهــي
الخبر ، وعلى العكس من ذلك .

وفائدةُ هذا الكلام هي أنّه يُريدُ أنّهم إنّما حذفوا (نُون) (مُـذْ) ؛ لفائـدةٍ فيهـا غير مـا فـي (مُنْـذُ) ؛ وأنّ كُلّ واحـدٍ منهمـا مُستقلٌّ بنفسـه يختصّ بحُكـمٍ دون حُكم الثّاني ، وليس ذلك كُلّه إلاّ لأجل حذف (النُّون) .

ومن لا يقـولُ بـالفرق يقـول : إنّهمـا شـيءٌ واحـدٌ لا يختـصُّ أحدهُمـا بحُكـمٍ يُخالفُ حُكمَ الثّاني ، بلْ يقع بعدهُما المرفوع والمجرور ، والمعرفـة والنّكرة ، والْماضي والحال[1] .

والمذهبُ بين المذهبين هو الصّحيح ، وهو أنْ يُقـال : إنّهمـا شـيءٌ واحـدٌ يجوزُ استعمال أحدِهِما فـي محلّ الثّـاني ؛ لأنّ كُـلّ واحـدٍ منهمـا يحسـنُ فيـه شيءٌ ، ولا يحسنُ في صاحبه ، وهذا موجودٌ في أنّ الأحكام تستوي ويجوزُ أنْ يُغلّبَ أحدهُا على الثّاني استحـــسانًا
لا وجوبًـا ؛ والـدّليل علـى صحّـة هـذا قـولُهم : (لَـدُ) و (لَـدُنْ) ، وهـو أنّهمـا موضوعان لحُكمٍ واحدٍ وقد حُذفت (نُون) أحدِهِما ، فلَمْ يكُن للحذف تـأثيرٌ .)) [2] .

---

(1) قال الصّيمريّ : ((أمّا (مُذْ) و (مُنْذُ) فهُما بِمعنى واحدٍ ، ويكونـان اسْمين وحرفين ، فإذا جُرّ بِهما فهُما حرفان ، وإنْ رُفع بِهما كانا اسْمين .

والغالبُ على (مُنْذُ) أنْ تكون حرفًا خافضًا ؛ لأنّ في الزّمانِ بِمنْزلة (مِنْ) في المكان ، تقول : مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَيْنِ ، و : مُنْذُ شَهْرَيْنِ ، و : مُنْذُ اللّيْلَةِ ، و : مُنْذُ الْيَوْمِ .

والغالبُ على (مُذْ) أنْ يكون اسْمًا ؛ لأنّـه محذوفٌ من (مُنْذُ) ، والحذف حقّه أنْ يكون من الأسْماء ؛ لتصرّفها وتَمكُّنها ، فإذا أُريد بـ (مُذْ) ما مضى جُعلتْ اسْمًا ، ورُفع مـا بعدها ، كقولِكَ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ ،
و : مُذْ يُوْمُ الجُمُعَةِ ، وإذا أُريد به ما أنتَ فيه جعلته حرفَ جرٍّ ، كقولِكَ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ الشَّهْرِ ، و : مُذْ اللّيْلَةِ . =

= وتقولُ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ قَدِمَ زَيْدٌ ، فتُدخلُـه على الفعل إذا جعلتـه اسْمًا ؛ لأنّ الظّرف يُضـافُ إلى

الأفعـــــــال ، كقولـــــــه Y : ◷ ✡❄⌖⑥⌖ ⑤✍📭💧⇨☺ ↙⌖❄☞○⌖⑤
▦❄⌖⬆⇔≺💧 ▦❄⌖⬇↶⌖↳💧 ⑤✍⌧⌖⇨☺❄☞•✡✡&⮊⌖
✧♑•♊✡❄💧↗💧➢⇔📖 🕓 [المائدة:📷♌🗁🗁] ، وتأويله : مَا رَأُيْتُهُ مُذْ قُدُوْمِ زَيْدٍ ، فإذا جعلته حرفًا لَمْ يدخُلْ على الفعل .)) ، (التّبصرة والتّذكرة : 284/1 .) .

ب ــ بُعده عن ألفاظ التّحيّز :

ابن يعيش في غالب الأمر بعيدٌ عن التّلويّ والتّقلّب في الآراء المنشورة في آثاره ، فعلى أنّه قد ظهر فيما مرّ[1] أنّ ابن يعيش احتذى حذو البصريّين وسلك طريقتهم إلاّ أنّـه يبتعد عن الألفـاظ التـي تجعلـه مُتحيّزًا لَهم ، نحـو : (أصحابنا) ، و (عــندنا) ،
و (مذهبنا) ، وما إلى ذلك .

ومن أشهر الأمثلة على ذلك :

أ _ قوله : ((اعلم أنّ الفرق بينهما وبين (مِنْ) من حيثُ إنّ (مِنْ) لابتداء غــايةِ
المكان ، و (مُذْ ومُنْذُ) لابتداء غايـة الزّمـانِ ، فالفائدة أنّـه لا يجوزُ أنْ يحلّ أحدهُما محـلّ الثّاني عند البصريّين خاصّةً ، فلا تقول : مَا رَأيْتُهُ مِنْ يَوْمَيْنِ ، كمـا لا تقـول : مَـا رَأَيْتُــهُ مِنْــذُ وَسْـطِ دَارِي ، فأمّــا قولــه تعــالى : ⓵ ⬂✞⌫⌖⬀ ⌖□☺♑✦☹☼⑤ ♎•✡⑩◘⅄⌖⅄⚐✞⌦ ♑⚙⚐✞➔☹✞⑤ ⬄⓿✡✔ ◆✓⌖⬆♊⚙⚐✞❷⌦✍⑤ ⌖⋖⬆💧⚙⌖❄❸ ➲☹✞⑤ 💧✈⌖✍☹✞⑤ ❅⌘⬄⬆⌖❄▦ ⮳⃝✡📖⬉”✡⮳ ⓵ [2] ، وقــــــــــــــول الشّاعر[3] :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ[4] .

فإنّـهم _ أعني أهل البصرة _ يتأوّلون ذلك ، ويُدخلون (مِنْ) على مُضافٍ محذوفٍ ، ويقولون : مِنْ تَأْسِيْسِ أَوَّلِ يَوْمٍ ، و : مِنْ مُضِيِّ حِجَجٍ ، أو : مِنْ مَرِّ حَجَجٍ ، ويُدخلون (مِـنْ) علـى المصـدر ، وفيـه مـا فيـه ؛ مـن حيـث إنّ المصدر يتضمّن الزّمان .)) [5] .

ب _ قوله عند بيانه لقوله I : ⓵ ⭘✞📭✍⌦✡✍⇨ ⑤✍⌦💾❁✡❄❷❄⌖❄🖍⑧⇧ ①⌖② ⊙⌖▦❄♊⑧⇨🖃

---

(2) (المُحيط : 160/4أ _ 161أ .) .
(1) انظر : (1094 _ 1103 ، 1124 _ 1138 .) .
(2) (من 🖰🗀🗁 : التّوبة .) .
وقد مضى نصّها في : (🗐🗀🗁🗁 .) .
(3) هو زُهير بن أبي سُلمى .
(4) مضى تخريجه في : (1104 _ 1105 .) .
(5) (المُحيط : 161/4أ _ ب .) .
وقد مضى في : (1104 _ 1105 .) القول في المسألة .

[illegible]
: [1] « (ذَلِكَ) الاسم منه (ذَا) ، وهو اسمٌ مُبهمٌ من أسْماء الإشارة ما لَمْ تقترن به (ما) و (مَنْ) الاستفهاميّتان ، فإنّه إنْ اقترنا به يعود ناقصًا ، نحو قوله تعالى : [illegible] [2] ، وقوله : [illegible] [3] ،
والتّقدير : مَا الذِي قَالَ آنِفًا ؟ ، و : مَا الذِي يُنْفِقُونَ ؟ ، وكذلك قولُهم : « مَنْ ذَا يَقُولُ كَذَا ؟ . » ، معناه : مَنْ الذِي يقولُ كَذَا ؟ .
فإنْ وقع بعد (ذَا) (الذي) فهو في حُكم البدل منه ، نحو قوله تعالى : [illegible] [4] ، معناه : مَنْ الذِي يُقرِض ؟ .
وإنّما وجب هذا الحُكم في (ذَا) في هذا الموضع ؛ لأنّ الإشارة تبطل بالاستفهام ؛ لأنّ الاستفهام من باب العُموم ؛ ولِهذا كانت الاستفهاميّات نكراتٍ ، والإشارة من باب الخُصوص ؛ ولِهذا كانت المُبهمات معارف ، فعلى هذا الأصل لا يجوزُ عندهم[5] : مَنْ هَذَا ؟ ؛ لأنّ (هاء) التّنبيه لا تدخل على النّاقص في الأصل . » [6] .

---

(1) (البقرة : 2 .) .
(2) نصّـــــها : [illegible] ، (مُحمّد : 16 .) .
(3) (البقرة : 215 .) .
وقد مضى نصّها في : (603 _ 604 .) .
(4) نصّـــــها : [illegible] ، (البقرة : [illegible] .) .
(5) أي البصريّين .
(6) (المُستنهى : أ/10أ .) .

أيضًا من أكثر الألفاظ دلالة على اعتداله وبُعده عن التّحيّز وصفه للكُوفيّين بـــ (المُحقّقين) _ وهو الذي آثر رأي البصريّين في مواضع مُتعدّدة _ ، حيث قال عند بيانه لقوله I : ◐ ➔♦⑤✠☀●○🖫
✡➔✞♑☀✠▫▭✋❄❄✞⌫♦⮙🖫⌫✡⌦ ⑥♦⓿🖫⌫♦❄♐
♦≺♦·②✞☹✡① ☠⑤➔♦•♦⑩♊✦✍⑤
💻②⚐✞①☀✠⑤ ❖☠⑤➔♦•♦⑩♦⮝♦❄➬
◆⬂♦❄⑩☹✞⑤ ⇨□”✡⌫♊⑩☀✠⑤
♦⓫✡⋎ ♦➲⑥♦❀♦➔ ♦⊙♦♓🖫♑♦❷□✦✍⑤♦➔
◐ : قوله)) : ◑ (1) ➚◖❄▦✠●✠✍✋❄✞♑🖫⌦✍⑤
فـيه ◑ ◑ ⇨□”✡⌫♊⑩☀✠⑤ 💻②⚐✞①☀✠⑤
قولان ، من يقول : إنّ (إبليس) كـان مـن الملائكـة ينصبه علـى أنّـه مُستثنًى مُوجــبٌ ، كقولِك : جَاءَ النَّاسُ إلاَّ زَيْدًا[2] .
ومن يقول : إنّه من الجنّ ينصبه على أنّه مُستثنًى مُنقطعٌ ، كقولِك : جَاءَ النَّـاسُ إلاَّ

فَرَسًا[3] ، وهذا[4] هو الوجه عند المُحقّقين .))[5] .

كذلك تقديْم الكُوفيّين على رأي البصريّين ، أو رأي البصريّين على رأيهم وإنْ لَمْ يُفضّل أحدهُما على الآخر صورةٌ من صور اعتداله ، فمن الأوّل قوله : ((وأمّا لِمَ سُمّي الاسم اسْمًا ؟ ؛ فلأنّه سَمّى مُسَمّاه فأوضحَه وكشف معناه ، ومعنى سَمّـى مُسَمّاه : أنّه علمَ الذّات الواقع عليها بِهذا اللفظ على مذهب الكُوفيّين[6] .

(1) (البقرة : 34 .) .
(2) هذا منسوبٌ إلى البصريّين في : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 212/1 .) ، واختاره أبو عبيدة
في : (مجاز القُرآن : 38/1 .) ، والأخفش في : (معاني القُرآن : 64/1 .) ، والزّجّاج في : (معاني القُرآن وإعرابه : 114/1 .) ، وصحّحه السّمين في : (الدُّرّ المصون : 186/1 .) .
(3) هذا منسوبٌ إلى الكُوفيّين في : (إعراب القُرآن لأبي جعفر النّحّاس : 212/1 .) ، وأجازه العُكبريّ في : (التّبيان في إعراب القُرآن : 51/1 .) .
(4) (هذا) مُعادةٌ في : (المخطوطة .) .
(5) (المُستنهى : 25/أ .) .
(6) منسوبٌ إليهم في : (الإنصاف : 6/1 .) .

والبصريّون يقولون : لأنّه رفع الذّاتَ إلى مرتبة الفاعل والوجود .)) [1]
.

ومن الآخر قوله : ((فأمّا (ايْمُن) في مثل قولك : (ايْمُنُ الله) ففيها قولان ، عند البصريّين : أنّها اسمٌ موضوعٌ للقسم مُشتقٌّ من (اليمين) ، و (ألفه) (ألف) وصلٍ[2] .

وعند الكُوفيّين : أنّها اسمٌ مجموعٌ ومُفرده (يَمين) [3] . . . .)) [4] .

ج ـ الثّبات على الرّأي :

---

(1) (التّهذيب : 22 .) .
(2) انظر نسبته إليهم في : (الإنصاف : 404/1 ، كشف المُشكل : 361 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 380/1 ، التّعليقة على المُقرّب : 659/1 ، شرح الجُمل لابن الفخّار : 212/1 ، ائتلاف النُّصرة : 51 .) .
وسار عليه منهم سيبويه في : (الكتاب : 502/3 .) ، والمُبرّد في : (المُقتضب : 330/2 .) ، والسّيرافيّ في : (شرح الكتاب : 500/2ب .) ، وأبو البركات الأنباريّ في : (الإنصاف : 404/1 _ 409 .) ، والحيدرة في : (كشف المُشكل : 362 .) ، وبهاء الدّين بن النّحّاس في : (التّعليقة على المُقرّب : 659/1 .) ، والمُراديّ في : (الجنى الدّاني : 495 _ 496 .) ، وصحّحه ابن الفخّار في : (شرح الجُمل : 212/1 .) ، والسّيوطيّ في : (همع الهوامع : 396/2 .) .
وهذا هو الصّحيح ؛ لأنّه ورد فيها : (إيْمَن الله) _ بكسر (الهمزة) _ ، ولا خلاف في هذه أنّها (ألف) وصلٍ ، ولُزوم سقوطها في الدّرج يشهد أيضًا بأنّها (ألف) وصلٍ .
انظر : (شرح الجُمل لابن الفخّار : 212/1 .) .
(3) انظر نسبته إليهم في : (شرح الكتاب للسّيرافيّ : 500/2ب ، الإنصاف : 404/1 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 380/1 ، شرح المُفصّل : 92/9 ، شرح الكافية الشّافية : 878/2 ، التّعليقة على المُقرّب : 659/1 ، شرح الجُمل لابن الفخّار : 212/1 ، شرح ألفيّة ابن مُعطٍ : 427/1 ، ائتلاف النُّصرة : 51 .) ، وعُزِي إلى الفرّاء في : (الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ : 74 ، الإيضاح في شرح المُفصّل : 324/2 ، شرح الجُمل لابن الفخّار : 212/1 .) ، والزّجّاج في : (شرح الكتاب للسّيرافيّ : 500/2ب .) ، وابن كيسان وابن دُرستويه في : (الصّحاح _ (يَمَنَ) _ : 2222/6 ، شرح المُفصّل : 95/9 ، لسان العرب _ (يَمَنَ) _ : 463/13 .) .
(4) (التّهذيب : 284 .) .

من الأُمور الدّالّة أيضًا على الاعتدال والبُعد عن التّحيّز ثبات ابن يعيش على رأيه في المسألة الواحدة وإنْ تعدّد نشره مرّتين أو أكثر[1] ، ومن أولى الأمثلة بالذّكر هاهُنا ثباته على أنّ (حتّى) هي النّاصبة بنفسها وهو رأي الكُوفيّين[2] ، حيث قال في : (التّهذيب) : ((أمّا (حَتّى) فحُكمها أنْ تنصب الفعل المُستقبل المحض .)) [3] .

وقال في : (المُحيط) : (((حَتَّى) يجب أنْ تنصب الفعلَ . . . .)) [4] .

وقال في : (المُستنهى) : (((حَتَّى) النّاصبة بِمعنى : (إلى أَنْ) .)) [5] .

د ــ اعتراضاته واختياراته :

ابن يعيش لا يختار الرّأي ؛ لأنّ قائله بصريٌّ ، ويعترض الرّأي الآخر ؛ لأنّ القائل به كُوفيٌّ ، ومن أبين الأمثلة وأوضحها أنّه اعترض في مسألةٍ واحدةٍ رأي البصـــريّين والكُوفيّين معًا ، وذلك في المجرور بعد (كم) الخبريّة ، حيث قال : ((والثّاني : أنّ المجرور بعدها بالإضافة ، وهذا قولٌ غير واضحٍ ؛ لأنّ المبنيّات لا تُضاف ؛ ودليلٌ آخر ، وهو أنّه لو كان مجرورًا بالإضافة لَجاز أنْ تُضاف (كمْ) إلى المعرفة والنّكرة ، والظّاهر والمُضمر ، وغير ذلك ، وذلك فيها مُمتنعٌ ؛ لأنّها لا تدخل في الخبر إلاّ على نكرةٍ .

والثّالث : أنّ المجرور بعدها بـ (من) ، وهي محذوفةٌ ، فإذا قُلتَ : كَمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ ، فالتّقدير على هذا : كَمْ مِنْ رَجُلٍ ، وهذا القول أيضًا سقيمٌ ؛ لأنّ حُروف الجرّ لا تعمل وهي محذوفةٌ .)) [6] .

أيضًا اعتراضاته لكثيرٍ من الآراء التي قال بِها وجهٌ من وُجوه البصرة بلْ رأسٌ من رؤوسها علامةٌ على أنّه ميّالٌ إلى الاعتدال ، ومن ذلك اعتراضه لسيبويه وهو إمام البصريّين ، حيث قال : ((. . . . ، فأمّا سيبويه فيُدخل (أَنَّ) ، و (ما) المصدريّتين في جُملة الحُرُوف ، ولا حُجّة له في ذلك ؛ لأنّهما تُوجدان مرّةً في محلّ الفاعل ، ومرّةً
في محلّ المفعول ، [ومرّةً في محلّ المجرور] كما تقدّم .)) [7] .

---

(1) سيأتي ببيانٍ شافٍ في : (1299 _ 1305 .) .
(2) ذهبت المسألة في : (1107 .) .
(3) (التّهذيب : 246 .) .
(4) (المُحيط : 107/4أ .) .
(5) (المُستنهى : أ/92أ .) .
(6) (التّهذيب : 380 _ 381 .) .
وقد وقع القول في هذه المسألة في : (749 _ 754 .) .
(7) (المُحيط : 13/3ب .) .

حتّى الخليل وهو مرجع سيبويه وعليه المُعتمد في (الكتاب) لَمْ يسلم من الاعتراض ، حيث يقول : (((اللام) هي التي عرّفت الاسم وحدها عند سيبويه . . . . ، وقال الخليل بن أحمد _ رحمة الله عليه _ : بل (الألف) و (اللام) حرفٌ مُركّبٌ من حرفين كسائر الحروف ، وهو الّذي عرّف الاسم في حال تركيبه ، وعنده أنّه مبنيٌّ على الوقف كبناء (مِنْ) ، و (عَنْ) ، وأصله عنده : (أَلْ) .

وقول سيبويه أوضح ؛ لأنّه لو كان كما قال الخليل ، لجاز أنْ يُكتب (أَلْ) مُنفصلاً عن الاسم ، فيُقال : أَلْ رَجُلُ . وهذا غير جائزٍ في أُصول الكتابة والهجاء ؛ لأنّا لَمْ نجد حرفًا مُركّبًا من حرفين مقسومًا ، حرفٌ مُتّصلٌ بالكلمة الظّاهرة ، وحرفٌ مُنفصلٌ عنها أبدًا .)) [(1)] .

كذلك السّيرافيّ وهو الذي ((تَمّ له تفسير (كتاب) سيبويه من أوّله إلى آخره بغريبه وأمثاله وشواهده وأبياته .)) [(2)] قد اعترضه بقوله : ((وأمّا الحديثُ في المسألة الثّالثة ، وهي في معرفة إعراب الاسم الواقع بعدهُما فأنتَ مُخيّرٌ في إعرابه عند النّحاة ، إنْ شئتَ جررتَ ، واعتقدتَهُما حرفين كما تقدّم ، وإنْ شئتَ رفعتَه ، واعتقدتَهُما اسْمين ، إلاّ أنّهم كالمُجمعين على أنّ الجرّ بـ (مُنْذُ) على الحال أحسنُ ، والرّفع بعد (مُذْ) مــع الْماضي أحسنُ ، وإنْ كان يجوزُ الوجهان فيهما جميعًا عندهم ، والكُلّ مُجمعٌ على أنّه لا يقع بعدهُما إلاّ اسمٌ من أسْماء الزّمان الْماضي ، أو الحال دون المُستقبل ، مثال ذلك في الجرّ أنْ تقولَ : مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَيْنِ ، و : مَا رَأَيْتُهُ مُذِ اليَوْمَ ، وتقول في الرّفع : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ ، و : مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ اليَوْمَ ، فإنْ جررتَ قدّرتَهُما بِمعنى : (فِي) ، وكانا مُتعلّقين بالفعل الذي قبلهُما ، وكان الكلام جُملةً واحدةً ، كأنّك تُريدُ : مَا رَأَيْتُهُ فِيْ هَذَا اليَوْمِ ، وإنْ رفعتَ قدّرْتَهُما بِمعنى : (مُدّةً) ، أو : (بَيْنِ) ، وكان الكلامُ جُملتين ، الأُخرى منهما بِمنْزلة الجواب للسّائل ؛ لأنّك إذا قُلتَ : مَا رَأَيْتُهُ ، احتمل الكلامُ أنْ يُقال لكَ : كَمْ لَكَ مِنْ رُؤْيَتِهِ ؟ ، فتقول : مُذْ يَوْمَانِ ، و : مُذْ عَامَانِ ، ولا موضع للجُملة الثّانية عند

الأكثر ؛ لأنّها في حُكم الجواب للجُملة الأُولى ، والجُملة الأُولى لا موضع لَها مــن الإعراب ، والجواب يجب أنْ يكون مُطابقًا للسّؤال ، إلاّ عند أبي سعيد ، فإنّه يُجيزُ أنْ يكون موضع الجُملة الثّانية النّصب على الحال ، ويقول : إذا

وقد مضى في : (207 _ 208 .) توضيح المسألة .

(1) (المُحيط : 61/1أ _ ب .) . =

= وقد مضى في : (198 _ 200 .) دراسة المسألة .

(2) (الإمتاع والمُؤانسة : 131/1 .) .

قُلتَ : مَا رَأَيْتُهُ مُـذْ يَوْمَانِ ، فكأنّك تُرِيدُ : مَا رَأَيْتُـهُ مُتَقَدِّمًا ، وهذا ضعيفٌ ؛ لأنّ قولـه : (مُتَقَدِّمًا) من صفة الرّائـيّ ، والتّقدّم للرّؤيـة فـي الأصل ، وصفة الشّخص لا تقع موقع صفة الحدثِ على ما جرتْ عليه الأُصول .)) [1] .

كذلك ابن بابشاذ وهو الذي أكثر ابن يعيش من توقيره له نصيبٌ من اعتراضاته ، ومن ذلك قوله : ((وبعضُهم يُفسّر قول الشّاعر[2] :

جَارِيَةٌ فِيْ ثَوْبِهَا الفَضْفَاضِ .
أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ[3] .

على هذا المعنى ، ويُكنِّي بـه عن كثرةٍ لغير رِشْدَةٍ ، فأمّـا الشّيخ طـاهر فجوّزَ في البيت أنْ يكون (مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضٍ) على معنى الحال ؛ فرارًا من استعمال (مِنْ) بعد (أَفْعَل) ، ويقول : (مِنْ) مُتعلّقةٌ بِمحذوفٍ وهو الحـال ، وفي هذا بُعدٌ ؛ لأنّ السّامع لا يسبق إلى فهمه إلاّ التّزايدُ في البيـاض ؛ ولأنّـه لـو كـان حـالاً لكـان صفةً لـ (الجَارِيـة) ؛ لأنّ الحـال صفةٌ لصـاحبه ، وهو لا يجوزُ أنْ يصفها بأنّها من (بَنِي إِبَاضٍ) ؛ لأنّـها مـن غيرهم .

وقيل : هذا البيتُ شاذٌّ نـادرٌ لا يُقاسُ عليه .

وأمّا قول الآخر[4] :

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمُ   فَأَنْتَ أَبْيَضَهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ[5] .

فقيل : إنّـه أيضًـا شـاذٌّ نـادرٌ ، وجوّز الشّيخ طـاهر فيـه وجهًـا ، وهـو أنّ (أَبْيَــضَ) يُستعمل بِمعنى (مُبْيَضّ) ، وفي هذا أيضًا اضطرابٌ ؛ لأنّه لـو كـان (أَبْيَضُ) بِمعنى (مُبْيَضّ) لَما نُصب (سِرْبَالَ طَبَّاخٍ) علـى التّمييز ؛ لأنّ نصبه إنّما وقع بعد (أَفْعَل) ، و (مُفْعَل) لا ينتصبُ بعده التّمييز فيمـا[6] أصّلوه .)) [7] .

أمّـا الحيـدرة فلـه النّصيب الأوفـى مـن اعتراضـات ابـن يعيش علـى كثـرة إفادته منه ، ومن ذلك قوله : ((أمّا ما علامة الحرفِ ؟ ، فعلامته تعرِّيه عن علامات الأسْماء والأفعــال

---

(1) (المُحيط : 154/4ب _ 155ب .) .
وقد ذهب في : (257 _ 258 .) القول في المسألة .
(2) هو رُؤبة بن العجّاج .
(3) مضى تخريجهما في : (273 .) .
(4) هو طرفة بن العبد .
(5) مضى تخريجه في : (274 .) .
(6) في : (المخطوطة .) : (فما) .
(7) (المُحيط : 53/4ب _ 54أ .) .
=

غالبًا ، وإنّما تعرّى عن العلامات ؛ لأنّه لَمْ يقترن بزمانٍ فيُشْبه الفعل ، ولَمْ يَملك ويستحقّ ، ولَمْ يُضف ولا أُضيفَ إليه فيُشْبه الاسم ، فلمّا لزم هذه الحالة تعرّى عن العلامات وصار واسطةً بين الصّنفين ، وإنّما قُلنا : (غالبًا) ؛ احترازًا من حُروفٍ جاء فيها بعضُ علامات الأفعال ، وهي : (إنَّ) ، و (أنَّ) ، و (لكِنَّ) ، و (كَأَنَّ) ، و (لَيْتَ) ، و (لَعَلَّ) ، هذه فيها من علامات الأفعال أربع علاماتٍ ، وهي : أنّها يتّصل بها الضّمير المنصوب كما يتّصل بالأفعال ، وأنّها تنصب وترفع الأفعال ، وأنّها مفتوحة الأواخر كالأفعال الْماضية ، وأنّها ثُلاثيّةٌ ورُباعيّةٌ كالأفعال .

فأمّا قول من قال : إنّها تدلّ على المصادر ، والتي هي : التّأكيد ، والتّمنّي ، والتّرجّي[1] ، فليس من هذا ؛ لأنّ الحُروف كُلّها تدلّ على المصادر العاملُ منها وغير العامل ، وليس بِمُشابَهته للفعل .

واحترازًا أيضًا من حُروفٍ مُشتركةٍ بين الأسْماء والأفعال والحُروف ، وهي : (مُذ) ، و (مُنْذ) ، و (حاشا) ، و (خلا) ، و (كاف) التّشبيه ، و (على) ، و (مع) ، وما شاكل ذلك .))[2] .

وقوله : ((وأمّا قول من قال : إنّما اختصّ الفاعلُ بالرّفع ؛ لأنّه شريفٌ ، والرّفع أشرف الحركات ، واختصّ المفعول بالنّصب ؛ لأنّه فضلةٌ يُستغنى عنها في أكثر الأحوال ، فأُعطي حركةً خفيفةً إشعارًا بأنّه فضلةٌ لتزول تلك الحركة بزواله[3] ، فليس باحتجاجٍ واضحٍ ؛ لأنّ الفاعل قد يكون شريفًا ، وغير شريفٍ ، وقد يكون المفعول مفعولاً على المجاز وهو غير ضعيفٍ .))[4] .

وجهٌ آخر له دلالةٌ على اعتدال ابن يعيش وبُعده عن التّحيّز ، وهو أنّه حين رأى أنّ أقرب الآراء لديه هو رأي الخليل اختاره بعد أنْ شرط فيه شرطًا يجعله مقبولاً ، حيث اختار رأيه في أنّ (التّاء) في (يَا أَبَةُ) ، و (يَا أُمَّةُ) هي (تاء) التّأنيث جُعلتْ في محلّ (الياء) بِمنْزلة (الهاء) التي في (عَمَّةٍ) ، و (خَالَةٍ) ، فقال : ((والأقربُ فيما أحسب قول

= وللمسألة بيانٌ ذهب في : (273 _ 275 .) .
(1) قاله الحيدرة في : (كشف المُشكل : 155 .) .
(2) (المُحيط : 54/1أ .) .
(3) قاله الحيدرة في : (كشف المُشكل : 203 _ 204 .) .
(4) (المُحيط : 35/2أ _ ب .) .
وللمسألة تفصيلٌ ذهب في : (768 _ 771 .) .

الخليل _ رحمه الله _ ، بشرط أنّ يُقال : (الْهاء) للتأنيث ، وهي عوضٌ من (الياء) ؛ لأنّها في محلّها ، وهذا موجودٌ في لُغة العرب أنّ الحرف يكونُ عوضًا من الحرف وإنْ كان العِوض ورد لمعنًى غير معنى الحرف المُعوّض منه ؛ ألا ترى أنّهم قالوا : إنّ (الْهاء) في (عِدَةٍ) ، و (زِنَةٍ) ، و (هِبَةٍ) عوضٌ من (الواو) المحذوفة ، وقالوا في قولك : (اللهُمَّ) إنّ (الْميم) عوضٌ من حرف النّداء ، وكذلك (الألف) ، و (اللام) في اسم الله تعالى .))[1] .

أيضًا الآراء التي اختارها ابن يعيش أو اعترضها ظهر فيها الاعتدال ؛ لكونه لا يختار الرّأي أو يعترضه إلاّ لأدلّةٍ وعللٍ واضحة ، ومن ذلك ما يأتي :

ـ قوله : ((اعلم أنّ (مذ) ، و (منذ) فيهما[2] خلافٌ ، فمذهب البصريّين ، ومن طابقهم : أنّهما حرفان إنْ جررت ما بعدهُما ، واسْمان إنْ رفعته إلاّ أنّهم يختارون الاسْميّة لـ (مذ) ، ويرفعون ما بعدها ، ويحتجّون على ذلك بأنّه قد[3] حُذف منها (النّون) ، وأصلها[4] عندهم : (منذ) فحذفوها تخفيفًا ؛ بدليل أنّها تظهر في تصغيرها ، فتقول : (مُنَيْذ) ، ويقولون : ما حُذف منه فهو أقرب إلى الاسْميّة ، ولا سبيل إلى الحذف في الحُروف ؛ لكونِها وسائط خفيفةً ولا تفتقر إلى التّخفيف .

ومذهب الفرّاء : أنّ (مذ) ، و (منذ) مُركّبان من حرفٍ ، واسمٍ في الأصل ، فالحرف

(من) ، والاسم (ذو) ، ويقول[5] : أصل (مذ) ، و (منذ) : (من ذو) فحذفت (الواو) تخفيفًا ، وبقيت (الذّال) مضمومةً في (منذُ) ، وساكنةً في (مذْ) ، ووجب تسكينها عنده[6] ؛ شبهها[7] بالحروف المُركّبة من حرفين ، نحو : (عن) ، و (من) ، ويقول : ما بعدهُما بِمثابة الصّلة لَهما ، وهذا قولٌ لا دليل عليه ، ولا مُلجيء إليه ؛ لأنّه إذا

---

(1) (المُحيط : 4/9ب _ 11أ .) .
وقد مرّت المسألة في : (178 _ 182 .) .
(2) في : (المخطوطة .) : (فيها) .
(3) في : (المخطوطة .) : (لقد) .
(4) في : (المخطوطة .) : (وأصلهم) .
(5) في : (المخطوطة .) : (ويقولون) .
(6) في : (المخطوطة .) : (عندهم) .
(7) في : (المخطوطة .) : (لشبهه) .

قال : أصله (من ذو) انتقص عليه من لفظه ، ومن معناه ، فانتقاص اللفظ من حيث إنّه كان يجب أنْ يقول : (من ذي) فيحذف (الياء) ، ويُبقي الكسرة تدلّ عليها ؛ لأنّ (من) تجرّ (ذي) لا محالة ، ولَمْ يُعلم بأحدٍ قال : (مِنْذِ) بالكسر .

وانتقاص المعنى هو أنّ (ذو) يجب أنْ تُضاف إلى الأجناس ؛ لأنّه بها تُقدّر بـــ (صاحب) ، وهذا شيءٌ لا يجوزُ تقديره هاهنا ولا يسوغ ، وإنَّما ألزمناه ذلك ؛ لأنّ (ذو)
لا تُوجد في كلامِ العرب إلاّ التي بِمعنى (صاحب) مُضافةً إلى الأجناس ، أو التي بِمعنى النّاقصة على لُغة طيىء ، وكلاهُما مُمتنعٌ هاهنا فيبطلُ هذا القول .

ومذهب بعض الكوفيّين : أنّ (مذ) ، و (منذ) مُركّبان من حرفٍ ، وظرفٍ ، فالحرف (من) ، والظّرف (إذْ) ، فإذا قلت : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ اليَوم ، فمعناه : مِنْ إذْ اليَوم ، فوّهنوا (الهمزة) فبقيت ساكنةً ، فالتقى ساكنان ، وهُما (الهمزة) ، و (الذّال) ، فحذفوا
(الهمزة) ، ثُمّ حرّكوا (الذّال) ؛ لالتقاء السّاكنين وهُما (النّون) ، و (الذّال) ، وخصّوها بالضّمّة ؛ لحقّ التّضمّن القويّ ، وقلبوا كسرة (الميم) ضمّةً ؛ للإتباع ، وهذا أيضًا دعوى تفتقر إلى دليل ، ولا دليل فيها غير أنّ هذا القول أقرب من الأوّل لو صحّ ، وإنّما كان أقرب ؛ لأنّ الاسْمين موضوعان للدّلالة على الزّمان ، و (إذْ) من ظروف الزّمان ، ولكنّ القول بِهذا لا يلزم ؛ لأنّه لا يُلجىء إليه مُلجىء ، والمعنى يستقيم من دون هـــذا التّقدير .)) [1] .

من قوله هذا يتبيّن أنّه اختار رأي البصريّين في أنّ (مُذْ) و (مُنْذ) اسْمان لا تركيب
فيهما ؛ لأنّ الأصل في وضع الكلم هو الإفراد ، واعترض رأي الفرّاء في أنّهما مُركّبان من حرفٍ واسمٍ ، ورأي بعض الكُوفيّين في أنّهما مُركّبان من حرفٍ وظرفٍ ؛ لانتفاء الدّليل ، غير أنّه أظهر الرّفق في اعتراضه الآخر ، فأشار إلى أنّه أقرب من رأي الفرّاء لو كـــان صحيحًا ، وكونه أقرب ؛ لأنّ الاسْمين موضوعان للدّلالة على الزّمان ، و (إذْ) من ظروف الزّمان ، ولكنّ القول بِهذا لا يلزم ؛ لأنّه لا يُلجىء إليه مُلجــىء ، والمعنى يستقيم من دون هذا التّقدير .

---

(1) (المُحيط : 152/4أ _ 153ب .) .
وقد مضى في : (203 _ 232 .) بيان المسألة .

ـ قولـه : ((الاســم مُشتقٌّ عنـد البصريّين مـن (السُّموّ) ، وهـو العلـوّ ، واعتلاله في (لامه) بـ (الواو) .

وهو مُشتقٌّ عند الكوفيّين من (السِّمة) ، وهـي العلامـة ، واعـتلاله فـي (فائـه) بـ (الواو) أيضًا ، والصّحيح على أُصول التّصريف قول البصريّين ؛ لأنّ جمعـه (أسْـماء) ، وتصـغيره (سُـمَيّ) فـي أُصـول السّـماع بالإجمـاع ، والجمع ، والتّصغير يردّان الأشياء إلى أُصولِها حيث يقع الالتباس ، ووجـه الحجّة في (أسْماء) على وزن (أَفْعَال) ، فـ (الألف) الأوّلة في أسْماء (ألف وصلٍ بالإجمـاع مُقابلـةٌ لـ (الألـف) فـي (أَفْعَـال) ، و (السّين) (فـاء) الكلمـة مُقابلةٌ لـ (الفاء) في (أَفْعَال) ، و (الْميم) عين الكلمـة مُقابلـةٌ لـ (العـين) فـي (أَفْعَالٍ) ، و (الألـف) زائـدةٌ فـي الـوزنين جميعًـا ، و (الـهمـزة) فـي (أَسْـماء) مُنقلبةٌ من (واوٍ) ، وهي (لام) الكلمة _ أعني (الواو) في الجمع ، كمـا كانـت (لام) الكلمة في المُفـرد _ ؛ لأنّـها قُلبتْ (همزةً) فـي التّعليل المذكور ، وهـو أنّـهـا ثقُلـت الضّـمّة عليهـا فأُلقيت عنـــها ، فبقيت سـاكنةً ، (ألـف) التّكسـير ساكنةً ، وقبلُها [ساكنٌ] ، وكان يجبُ حذف الأوّل من السّاكنين ، فأخلّ ذلـك بالكلمـة ؛ مـن حيـث إنّـه يلتـبسُ المُفـرد بـالجمع فيجـبُ حـين ذلـك تحريـك السّاكــن الثّـاني فيرجـع إلـى مـا منـه وقـع الفرار مـن تحريك (الـواو) فقُلبت (الـواو) (همـزةً) ؛ لأنّ (الـهمـزة) حـرفٌ جلـدٌ يحتمـل الحركـة ، وخُصّـت (الهمزة) من دون سـائر الحروف ؛ لأنّـها تُوّهـن فتُلحق بحروف الاعتلال ، فلو كان الأصل في الاسم : (وَسْمٌ) ، لكان تكسيره على (أَوْسَامٍ) ، على مثال : (وِتْرٍ وأَوْتَارٍ) ، و (وِزْرٍ وأَوْزَارٍ) ، وفي عدم ذلك دليلٌ على بُطلانه .

وأمّـا التّصغير فـي (سُمَيّ) ، فأصلـه : (سُمَيْوٌ) ، فاجتمعت (الـواو) التـي هــي (لام) الكلمـة ، و (اليـاء) التـي للتّصغير ، وقـد سبق أحدهُما بالسّكون فقُلبـت (الـواو) (يـاءً) ، وأُدغمـت (اليـاء) فـي (اليـاء) ، وخُصّـت (اليـاء) بالإدغام ؛ لأنّـهـا أجلـد ، فصحّ بِهذا تعليل البصريّين ، وأنّـه المستقيم علـى أُصول التّصريف .)) [1] .

من هذا القول يتبيّن أنّ ابن يعيش اختار رأي البصريّين وهو أنّ (الاسم) مُشتقٌّ من (السّموّ) ؛ لأنّـه يتّفق وأُصول التّصريف ؛ لأنّ جمعه (أسْماء) ، وتصغيره (سُميّ) في أُصول السّماع بالإجماع ، والجمع ، والتّصغير يردّان الأشياء إلى أُصولِها حيث يقع الالتباس .

---

(1) (المُستنهى : 3/أ _ ب .) .
وقد مضى في : (827 _ 837 .) القول في المسألة .

واعترض رأي الكُوفيّين وهو أنّه مُشتقٌّ من (الوسم) ؛ لعدم تكسيره على (أوسام) ، وفي عدم ذلك دليلٌ على بُطلانه .

ـ قوله : ((يجوز أنْ يُفصل بين فعل التّعجّب ، وبين الاسم المُتعجّب منه بالحروف ، والظّروف ، فتقول : مَا أَحْسَنَ عِنْدَكَ زَيْدًا ! ، وَمَا أَحْسَنَ يَوْمَ الجُمُعَةِ عَمْـرًا ! ، و :
مَـا أَحْسَنَ فِيْ البَلَدِ الحلُولَ ! ، وفي هذا خلافٌ ، والصّحيح أنّه يجوز ؛ لاتّساع[1] العرب في الحُروف ، والظّروف .)) [2] .

من هذا القول يتّضح أنّ ابن يعيش اختار رأي جمهرةٍ من النّحويّين _ وهو
الصّحيح _ في إجازة الفصل بين فعل التّعجّب والاسم المُتعجّب منه بالحُروف
والظّروف ؛ لاتّساع العرب فيهما .

وإنْ كان ابن يعيش فيما سلف لَمْ يكن مِمّن يتحيّز إلى علمٍ ، أو مذهبٍ بعينه إلاّ أنّ
هُناك شيئًا من التّحيّز في آثاره ، فقد يَميل دون إفصاحٍ عن ذلك فيختار ، أو يعترض رأيًا من الآراء دون النّظر والتّمحيص في الرّأي الآخر الذي هو أقوى منه في الأدلّة أو العلل ، يظهر هذا في اختياره رأي الأخفش مع أنّ السّماع _ وهو أقوى الأدلّة _ شاهدٌ على صحّة رأي الجمهور ؛ لذا ذُكر أنّ الأخفش رجع إلى مذهب سيبويه ومن
تابعه[3] .
حيث قال في باب (النّسب) : ((إنْ كان الاسم من حرفين وقد حُذف منه حرفٌ عليلٌ فإنّك تردّ المحذوف ، وذلك مثل : (يد) و (دم) ، تقول إذا نسبتَ : يَدْيِيّ ،
و : دَمْيِيّ .)) [4] .

---

(1) في : (المخطوطة .) : (الاتّساع) .
(2) (المُحيط : 56/4ب .) .
وقد مضى في : (904 _ 910 .) بيان المسألة .
(3) انظر : (المناهج الكافية : 251 .) .
(4) (التّهذيب : 357 .) .

ويظهر أيضًا في مُتابعته للمُبرّد في كون (إذْ ما) ظرفًا ، مع أنّ الصّحيح قول سيبويه وهو أنّها حرفٌ ؛ لكونه هو الأصل ، حيث قال : ((و (إذْ مَا) بخلافٍ ، على مذهب سيبويه أنّها حرفٌ يجزم الفعل المُستقبل بِمعنى الشّرطيّة كما يجزمه (إنْ) .
وغيره يقول : هي ظرفٌ مُتضمّنٌ لـ (إنْ) ، وهو الأولى والأكثر .)) [1] .

ويظهر أيضًا في مُتابعته للفارِسيّ في كون (مع) حرفًا إذا كانت (عينها) ساكنةً ، واسْمًا إذا كانت مفتوحةً ، مع أنّ الصّحيح قول سيبويه وهو أنّها اسمٌ على كُلّ حالٍ ؛ للتّنوين ؛ ودُخول الجارّ عليها حيث قال : ((و (مَع) إذا سُكّنت (عينها) كانت حرف جرٍّ ، في مثل قولك : زّيْدٌ مَعْ عَمْرٍو ، فإذا فُتحت كانت اسْمًا يدلّ على الحال ، في مثل قولك : جَاؤوا مَعًا .)) [2] .
ويظهر أيضًا في مُتابعته لابن عصفور مع أنّ الجمهور على خلافه ، وذلك حين جعل
(التّحذير) و (الإغراء) بابًا واحدًا سَمّاه (الإغراء) [3] ؛ لاستواء أحكامهما ، والصّحيح مذهب الجمهور وهو أنّهما وإنْ تساويا حُكمًا مُفترقان معنًى ، فـ (الإغراء) : التّسليط
على الشّيء ، و (التّحذير) : الإبعاد عنه[4] .

ويظهر أيضًا في مُتابعته للكُوفيّين في أنّ (إنْ) _ في قوله I : ➊ ➔⌖⑤⌘☀●➲ ℊ✞⑥➲⌖ ⑤✞☺✧□♋⌖❄☞⑧⇧ ⑤⌂⇳②☺✞▦❄♊ℓ✞➔✡ ⊠✞⌚⌚✞❄❄☞⌫✡⮝✡ℑ&➲⌖ ⌚ [5] ، وما كان بِمثله _ بِمعنى (ما)
النّافية ، و (اللام) بِمعنى (إلاّ) [6] ، وقول البصريّين أولى بالقبول وهو أنّ (إنْ) هي المُخفّفة من الثّقيلة ؛ من قبل أنّ تأويل (اللام) بِمعنى (إلاّ) دعوى ليس لَها بُرهانٌ ، ولا يُعدل عن ظاهر الكلام إلى تقديرٍ آخر إلاّ بدليل .

---
(1) (المُحيط : 55/1أ _ ب .) .
وقد مضى في : (915 _ 918 .) إيضاح المسألة .
(2) (المُحيط : 121/4ب _ 122أ .) .
وقد مضى في : (354 _ 355 .) إيضاح المسألة .
(3) انظر : (التّهذيب : 234 ، المُحيط : 81/4ب _ 82أ .) .
(4) انظر : (حاشية الصّبّان : 278/3 .) .
(5) (الحجر : 78 .) .
(6) انظر : (المُستنهى : ج/19أ .) .

ويظهر أيضًا في مُتابعته للكُوفيّين في أنّ (الباء) يجوز أنْ تكون بِمعنى التّبعيض[1] ، مع أنّ الصّواب عدم جوازه ؛ لأنّه لا يشهد له سَماعٌ .

صورةٌ أُخرى من صُور التّحيّز ، وهي تظهر في بعض ألفاظ الاعتراض التي استخدمها ، وكان حقًّا عليه أنْ يبتعد عنها ويستخدم غيرها ؛ رفقًا بالمُخالف ، ومن ذلك لفظة (ولا يُعبأ بقول من قال) ، حيث قال : ((ولا يُعبأ بقول من حصر أنّ الحُروف لا تدلّ إلاّ على النّفي والإيجاب فقط[2] ؛ لأنّا قد وجدنا حُروفًا غير مُوجبةٍ ولا نافيةٍ ، كحــروف الاستفهام ، وحُروف الامتناع ، وحُروف التّمنّيّ ، وما شاكلها من أصناف الحُـروف الدّالّة على المعاني المُختلفة .)) [3] .

وقـــال أيضًـــا عنـــد بيانـــه لقولـــه I :

[4] :

(((الواو) في (وَإِذْ) (واو) عطفٍ _ على ما تقدّم _[5] ، و (إذْ) معمولٌ لفعلٍ مُقدّرٍ ، تقديره : وَاذْكُرْ يَا مُحَمَّدُ ، وهذه سبيلها أينما وُجدت[1] في القُرآن الكريْم .

وقد مضى في : (662 _ 670 .) دراسة المسألة .

(1) انظر : (التّهذيب : 265 .) .
وقد مضى في : (134 _ 135 .) توضيح المسألة .

(2) قاله الحيدرة في : (كشف المُشكل : 155 .) .

(3) (المُحيط : 53/1ب _ 54أ .) .

(4) (البقرة : 34 .) .

(5) على الآية السّابقة لَها ، ونصّها : ، (السّورة نفسها : .) .

ولا يُعبأ بقول من قال : إنّها زائدةٌ دُخولُها وخروجها على سواءٍ ؛ لأنّ ذلك
يُؤدّي إلى أنْ يكون في القُرآن شيءٌ لا معنًى له ، وذلك لا يجوزُ .))[2] .

أيضًا من الألفاظ الدّامغة (البُطلان ، الفساد ، الجهل) في موضعٍ واحدٍ ، حيث
قال : ((. . . . ، فقد تبيّن لك بذلك بُطلان هذا القول وفساده ، وأحسبُ أنّ من

كان له بعضُ درايةٍ في هذا الفنّ لا يجهلُ ذلك .))[3] .

* * * * * * * * * *

---

(1) في : (المخطوطة .) : (كانت) ، وما أثبتّه موجودٌ أعلاها .
(2) (المُستنهى : أ/24ب _ 25أ .) .
وقد مضى في : (480 .) القول في المسألة .
(3) (المُحيط : 122/4ب .) .


المبحث السّادس
التّبعيّة و الاستقلال

1 _ التّبعيّة :

ابن يعيش في غالب دراساته مُتابعٌ لِما عليه السّواد الأعظم من العُلماء الذين كان لَهُم قصبُ السّبق في بناء قواعد النّحو ، وترسيخ أُصوله ، ولَمْ يكُن كثير الخــروج
عليهم ، شديد الاعتراض لَهُم إلاّ في القليل النّادر .

وأشـهر علامـة علـى مُتابعتـه لَهـم قولـه : ((بـدل (الغلـط) نحـو قــولِك : جَاءَنِي زَيْدٌ
عَمْرٌو ، فكأنّك غلطتَ على (زيدٍ) فجئتَ به في أوّل كلامك ، وأبدلتَ (عمْرًا) منـه ، وهذا البدل شـاذٌّ ضعيفٌ لا يُقـاسُ عليـه ، ولا يُلتفت إليـه ، ولـولا أنّـه مذكورٌ في جميع كُتب النّحو ما ذكرتُه في كتـابي هذا ، ولَـمْ يـأتِ عليـه شـاهدٌ فنذكره عند ذكره .))[1] .

---

(1) (المُحيط : 2/91أ .) .

وقولـه : ((اعلـم أنّ المُؤاخـاة بـين هـذه الأفعـال غيـر مُفيـدةٍ كإفـادة سـائر المسائل من هذا الباب ، ولكنّي أذكرها لك كما ذكرها سائر العُلماء في كُتبهم .

واعلم أنّ من هذه الأفعال ما هُو مُنفردٌ لا أخَ لـه منهـا ، مثـل : (كَـانَ) ، و (لَيْسَ) ، فأمّا (كان) فلَم يُؤاخـها شـيءٌ ؛ لأنّ كُلّ شـيءٍ داخلٌ تحت الكـون ، وأمّـا (لـيس) فلَـمْ يُؤاخهـا شـيءٌ ؛ لأنّـه لا تتصـرّف ، فأمّـا باقيهـا فقـد ذكـر بعضهم المُؤاخاة فيها ، فـ (أصبح) و (أمْسَى) أُختان للزومهما طرفي النّهـار ، و (ظَلَّ) و (أَضْـحى) أُختـان للزومهمـا وسـط النّهـار ، (وصـار) و (بـاتَ) أُختـان لاعتلال (أعينِهمـا) ، وهذه السّتُّ لتعيين زمـان الخبر ، ويُلحق بِهـا (كان) و (ما زال) و (ما انفكّ) و (ما بـرح) و (ما فتىء) و (ما دام) أخواتٌ ؛ لوجهين ، للزوم (ما) أوّلَهُنّ ؛ ولأنّهنّ يُعيّنَ دوام الخبر .)) [1] .

وقد تابع ابن يعيش النّحويّين السّابقين له في آراء كثيرةٍ لأدلّةٍ وعللٍ وجيهة ، ومن ذلك ما يأتي :

أ _ اتّباعه مذهب الجمهور في أنّ (((الألف) و (اللام) في اسم الفاعل واسـم المفعول ، نحو : الضَّارب والمَضْرُوب .)) [2] اسـم موصولٍ[3] .

أمّـا الْمـازنيّ _ فـي أحد قوليـه _ فيـرى أنّهـا حـرف موصـولٍ[4] ، وأمّـا الأخفش فيرى أنّها حرف تعريفٍ[5] ، وتبعه الْمازنيّ _ في قوله الآخر _[6] .

واتّباع ابن يعيش مذهب الجمهور هو الصّحّة ؛ لِما يأتي :

- أنّ (أل) لا تُؤوّل بالمصدرِ[7] .

---

(1) (المصدر السّابق : 64/2أ .) .

(2) (التّهذيب : 33 .) .

(3) انظر نسبته إلى الجمهور في : (ارتشاف الضّرب : 1013/2 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 139/1 ، همع الهوامع : 275/1 .) .

(4) منسوبٌ إليه في : (ارتشاف الضّرب : 1013/2 ، أوضح المسالك : 139/1 ، التّصريح : 441/1 ، همع الهوامع : 275/1 .) .

(5) منسوبٌ إليه في : (ارتشاف الضّرب : 1013/2 ، الجنى الدّاني : 202 ، أوضح المسالك : 139/1 ، همع الهوامع : 275/1 .) .

(6) انظر : (همع الهوامع : 275/1 .) .

(7) انظر : (شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 139/1 ، التّصريح : 441/1 ، همع الهوامع : 275/1 .) .

ـ أنّ الضّمير يعود عليها في نحو : << قَدْ أَفْلَحَ المُتَّقِي رَبَّهُ . >> ، والضّمير لا يعود إلاّ على الأسْماء[1] .

ـ استحسان خلوّ الصّفة معها عن الموصوف ، نحو : (جَاءَ الكَرِيْم) ، فلولا أنّها اسمٌ موصولٌ قد اعتمدت الصّفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوّها عن الموصوف[2] .

ـ إعمال اسم الفاعل معها بِمعنى المُضيّ ، فلولا أنّها موصولةٌ واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذٍ معها أحقّ منه دونَها[3] .

ب _ اتّباعه مذهب الجمهور في أنّ من الموصولات : (((أيّ) .)) [4] .

وقد أنكر ثعلب موصوليّتها ، ورأى أنّها لا تكون إلاّ استفهاميّةً أو شرطيّةً[5] .

واتّباع ابن يعيش مذهب الجمهور هو الصّحيح ؛ لثبوت ذلك في لسان العرب[6] .

ج _ اتّباعه مذهب الجمهور في أنّ (نِعْمَ) ، و (بِئْسَ) : ((فعلان غير حقيقيّين على مذهب الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، وأبي الحسن ، وأبي عليٍّ ، وجمهور النّحويّين ، ولَمْ يُخالف في أنّهما فعلان إلاّ الفرّاء ، وجماعةٍ من الكوفيّين ، قالوا : إنّهما اسْمان لَمّا لَمْ يتصرّفا ، واحتجّوا بروايتين مسموعتين عن العرب ، حيث أُدخل عليهما حرفُ الجرّ ، وقالوا : حرف الجرّ لا يدخل إلاّ على الأسْماء ، إحدى الرّوايتين قول رجُلٍ لصاحبه : سِرْتُ عَلَى عَيْرِيّ هَذَا خمسة عَشَرَ ميلاً فِيْ لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ ، فقال له صاحبه : << نِعْمَ

---

(1) انظر : (شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 139/1 ، التّصريح : 441/1 .) .
(2) انظر : (أوضح المسالك : 1/شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 139/1 .) .
(3) انظر : (شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 139/1 .) .
(4) (التّهذيب : 33 .) .
وانظر نسبته إلى الجمهور في : (ارتشاف الضّرب : 1011/2 .) .
(5) انظر نسبته إليه في : (أوضح المسالك : 136/1 ، مُغني اللبيب : 92/1 ، أيّ المُشدّدة : 18 .) .
(6) انظر : (ارتشاف الضّرب : 1011/2 ، همع الهوامع : 275/1 .) .

السَّيْرُ عَلَىْ بِئْسَ الْعَيْرُ . >>[1] ، فأدخل (على) على (بِئْس) ، وقول الآخـر _ لَمّا وُلدتْ له
ابنةٌ _ ، وأتاه بعضُ أصحابه وقال له : << نِعْمَ الْمَوْلُودُ الْبِنْتُ ، فقال : لَيْسَتْ بِنِعْـمَ الْمَوْلُـودُ نُصْرَتُهَا بُكَـاءٌ ، وَبِرُّهَـا سَرِقَةٌ . >>[2] ، فأدخـل (البـاء) علـى (نِعْم) ، وهذا شاذٌّ لا يُقاس عليه .
والصّحيح ما قدّمنا من الاحتجاج على أنّهما فعلان .)) [3] .

واتّباع ابن يعيش مذهب الجمهور هو الصّحيح ؛ لجملة أُمورٍ ، هي :
ـ ((ثبات علامة التّأنيث فيهما على حدّ ثباتِها في الفعل ، نحو : نِعْمَتْ ، وَبِئْسَتْ ، كما تقول : قَامَتْ وَقَعَدَتْ . فلو كانا اسْمين ، لكان الوقف عليهما بـ (الْهاء) ، فلمّا وُقِف عليهما بـ (التّاء) ، عُلم أنّهما فِعْلان ، وليسا باسْمين .)) [4] .
ـ اتّصال ضمير المرفوع بِهما على حدّ اتّصاله بالفعل المُتصرّف ، حكى الكسائيّ : << نِعْمَا رَجُلَيْنِ . >> ، و : << نِعْمُوا رِجَالاً . >> ، وإذا لَمْ يظهر كان مُستترًا ، وأُضمر شريطةَ التّفسير ، كما كان ذلك في قولِهم : << رُبَّـهُ رَجُلاً . >> ، وهذا لا يكونُ في الأسْماء[5] .
ـ ((السّبر ، والتّقسيم ، وذلك أنّ (نِعْم) ليس حرفًا بالإجماع ، وقد دلّ الدّليل على أنّها ليستْ اسْمًا لوجهين :
أحدهُما : أنّها مبنيّةٌ على الفتح ، أمّا البناء فلا سبب له مع كونِها اسْمًا ؛ لأنّ الاسم يُبنى إذا شابه الحرف ، ولا مُشابَهة بين (نِعْم) ، والحرف ، فلو كانت اسْـمًا لأُعربتْ .
والثّاني : أنّها لو كانتْ اسْمًا لكانتْ إمّا جامدًا ، أو وصفًا ، ولا سبيل إلى اعتقاد الجُمود فيها ؛ لأنّ وجه الاشتقاق فيها ظاهرٌ ؛ ولأنّها من نَعِمَ الرَّجُلُ إِذَا أَصَابَ نِعْمَةً ، والمُنعم عليه يُمدح ، ولا يجوزُ أنْ تكون وصفًا ، إذْ

---

(1) مضى تخريجه في : (169 .) .
(2) مضى تخريجه في : (170 .) .
(3) (المُحيط : 38/1أ .) .
وقد مضى في : (167 _ 171 .) القول في المسألة .
(4) (علل النّحو : 292 .) .
وانظر : (الإنصاف : 104/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 275 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 180/1 .) .
(5) انظر : (الإنصاف : 104/1 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 274 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 180/1 .) .

لو كانتْ كذلك لظهر الموصوف معها ؛ ولأنّ الصّفة ليستْ على هذا البناء ، وإذا بطل كونُها حرفًا ، وكونُها اسْمًا ثبتَ أنّها فعلٌ .)) [1] .

د _ اتّباعه مذهب الجمهور في أنّ (((حَبَّذَا) كلمةٌ مُركّبةٌ من فعلٍ واسمٍ ، الفعل (حَبَّ) ، والاسم (ذَا) ، وهو فعلٌ غير حقيقيٍّ ؛ لأنّه غير مُتصرّفٍ ، ولا مُتّصلٍ به ضميرٌ مرفوعٌ كسائر الأفعال ، وعمله في التّقدير رفع فاعله وهو (ذَا) ، وهذا هو الأصحّ ، وعليه اتّفقت أقوال أكثر النّحويّين .)) [2] .

واتّباع ابن يعيش مذهب الجمهور هو الصّحيح ؛ لكونِها عاملة ، والأصل في العمل للأفعال .

هـ _ اتّباعه مذهب الجمهور في أنّ (رُبّ) حرفٌ ؛ لعللٍ قويّةٍ ، حيث قال : ((اعلَم أنّ مذهب الجمهور من العُلماء أنّ (رُبّ) حرفُ جرٍّ ، ولَمْ يُخالف في ذلك إلاّ من يعتقد أنّها اسمٌ مُقابلةٌ لـ (كَمْ) من طريق التّقليل ، والتّكثير .
قال صاحبُ هذا القول : فإذا ثبتَ أنّ (كَمْ) اسمٌ يدلّ على العدد الكثير فقد قابلتْها (رُبّ) بدلالتها على العدد القليل فقد اشتركا بدلالتهما على العدد ، ووقع الافتراق في حُكم العدد لا في لفظ الاسْمين ، والصّحيح هو الأوّل ؛ والذي يدلّ على صحّته
وجوهٌ :
[الأوّل] منها : أنّ (رُبّ) لو كانتْ اسْمًا مثل (كَمْ) لجازَ[3] أنْ تدخل عليها حروفٌ كما تدخل على (كَمْ) في مثل قولك : بِكَمْ دِرْهَمٍ شَرَيْتَ ثَوْبَكَ ؟ ، وذلك لا يجوزُ في (رُبّ) ، فلا يقول قائلٌ : بِرُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ مَرَرْتُ .
[و]الثّاني : أنّ (رُبّ) لو كانتْ اسْمًا مثل (كَمْ) لجازَ أنْ يُخبر عنها بالمرفوع كما يُخبرُ عن (كَمْ) ؛ لأنّه يجوزُ أنْ تقول : كَمْ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ بالرّفع ، على أنْ تجعل (أَفْضَلَ) خبرًا لـ (كَمْ) ، ولا يجوزُ أنْ تقول : رُبَّ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ ، بالرّفع ، على أنّه خبرٌ لـ (رُبَّ) ، فإنْ جررتَ (أَفْضَلَ) على أنّه صفةٌ لـ (رَجُلٍ) جازَ .
والثّالث: أنْ (رُبّ) لو كانت اسْمًا مثل (كَمْ) لجاز أنْ تليها الأفعال كما تلي (كَمْ) ؛ لأنّه يجوزُ أنْ تقول : كَمْ زُرْتُ زَيْدًا ، تُريدُ : كَمْ مَرَّةً زُرْتُ زَيْدًا ، وذلك لا يجوزُ في

---

(1) (التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 275 _ 276 .) .
(2) (المُحيط : 39/1أ .) .
وقد مضى في : (1223 _ 1227 .) بيان المسألة .
(3) في : (المخطوطة .) : (لَوَجبَ) ؛ وما أثبتّه أليق بصحّة العبارة .

(رُبّ) فلا يجوزُ أنْ تقول : رُبَّ رَأَيْتُ ، وأنتَ تُريدُ : رُبَّ رَجُلٍ رَأَيْتُ .)) [1] .

ي _ اتّباعه مذهب الجمهور في أنّ (مهما) اسمٌ ؛ لعود الضّمير عليها ، حيث قال : ((ومعنى (مهما) الشّرط فيما لا يعقل خاصّةً أيضًا ، وفيها خلافٌ ، منهم من يقول : هي حرفٌ .

ومنهم من يقول : هي اسمٌ . . . . . والأصحّ أنّها اسمٌ ، والدّليل على أنّه اسمٌ أنّ الضّمير يعود إليه ، وذلك في مثل قوله تعالى : [illegible] ، فـ (الْهَاء) في (بِهِ) عائدةٌ على (مَهْمَا) .))[illegible] .

وإذا كان ابن يعيش يتّبع سبيل النّحويّين في كثيرٍ من الآراء التي طرقها لأدلّةٍ لَها قوّتُها ، ولعللٍ لَها وجاهتها ، فإنّه في بعض الأحيان يتّبعهم بلا أسبابٍ تُذكر ، ومن ذلك ما يأتي :

أ _ اتّباعه مذهب البصريّين في أنّ الفعل الْماضي لا يكون حالاً إلاّ بتقدير (قد) ، حيث قال عند بيانه لقوله I : [illegible]

---

(1) (المُحيط : 145/4أ _ ب .) .
وقد مضى في : (888 _ 897 .) توضيح المسألة .

([illegible]) (التّهذيب : [illegible] .) .
وقد مضى في : ([illegible] _ [illegible] .) إيضاح المسألة .

♊⮚⌧⮭♊"✞⌧⌖⮫ ♊⌂☼⮶✞⌧ ☺⇨⬧⮫⮒⑤ ⌖⮷⌖⮫⌖⮠
✦⌖⑨✡"④◷ ◷ [📂] : (((حَصِرَتْ) فـي موضـع النّصـب علـى الحـال ، بشرط تقدير (قَدْ) ، أي : قَدْ حَصِرَتْ
صُدُورُهُم ، أي : حَصِرَةً .)) [📄] .

وهذا الاتّباع بلا أسبابٍ مذكورة ، فقد أجاز الكُوفيّون[📄] وقوع الفعل الْماضي حالاً مُطلقًا ؛ لأنّ أكثر ما فيه أنّها غير موجودةٍ في زمان الفعل ، وذلك لا يَمنع كما لا تَمنع الحال المُقدّرة .

وتابعهم والأخفش[📄] ، وصحّحه أبو حيّان[📄] .

وأشـار البصـريّون إلـى أنّ قـولَهم ظـاهر الفسـاد ؛ لأنّ هـذه الآيـة التـي استدلّوا بِها تأويلها من أربعة أوجهٍ :

الوجه الأوّل : أنْ تكون صفةً لـ (قومٍ) مُقدّرٍ ، وتقديره : أَوْ جَاؤُوكم قَوْمًا حَصِرَتْ صُدُورُهُم ، والفعل الْماضي إذا وقـع صفةً لموصوفٍ محذوفٍ جـاز أنْ يقع حالاً بالإجماع .

والوجه الثّاني : أنْ تكون في موضع جرٍّ ؛ لأنّـها صفةٌ لمجرورٍ فـي أوّل الآيــة ، وهــو قولــه I : ◷ ⑤⌧⬧①✞⮚② ⑤⮒⌧✞⮚○✡▦⌖

▦⌖⌖✡⌧❄⬧⬆⮌⌖ ⑤⬧⌧⌧✞⬂◆ ⮷❄⌖⬆♊⌘⮐✡ ◷ .

والوجه الثّالث : أنْ تكون خبرًا بعد خبرٍ ، كأنّـه قـال : (أَوْ جَاؤُوكم) ، ثُـمّ أخــبر

([📂]) (النّساء : [..] .) .

([📄]) (المُستنهى : ب/[..]أ .) .

وما ذكره ابن يعيش هاهُنا هو مذهبٌ منسوبٌ إلى البصريّين في : (الإنصـاف : [..]/[..] ، المقاصد الشّافية : [..]/[..] ، ائتلاف النُّصرة : [..] .) ، وتابعهم الفرّاء في : (معاني القُرآن : [..]/[..] .) .

وحُجّتهم أنّ (قد) تُقرّب الْماضي من الحـال ، والقريـب مـن الشّـيء مُجـاورٌ لـه ، والمُجـاورُ يُعطى حُكم المُجاور ، وهذا مشهورٌ كثيرٌ في أبواب النّحو ، فجاز أنْ يقع معها حالاً ؛ ولِهذا يجوز أنْ يقترن به (الآن) أو (السّاعة) ، فتقول : (قَدْ قَامَ الآن) ، أو : (قَدْ قَامَ السَّاعَة) .

انظر : (الإنصاف : [..]/[..] ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : [..] .) .

([📄]) انظـر نسـبته إلـيهم فـي : (الإنصـاف : [..]/[..] ، البيـان فـي غريـب إعـراب القُـرآن : [..]/[..] ، التّبيين عن مـذاهب النّحـويّين : [..] ، اللبـاب فـي علـل البنـاء والإعـراب : [..]/[..] ، شـرح الكافيـة لابـن فـلاح : [..]ب ، ارتشـاف الضّـرب : [..]/[..] ، المقاصد الشّافية : [..]/[..] ، ائتلاف النُّصرة : [..] .) .

([📄]) انظر : (معاني القُرآن : [..]/[..] .)

([📄]) انظر : (ارتشاف الضّرب : [..]/[..] .) .

فقال : (حَصِرَتْ صُدُورُهُم) .

والوجه الرّابع : أنْ تكون محمولةً على الدّعاء لا على الحال ، كأنّه قال : (ضَيَّقَ اللهُ صُدُورَهم) ، وهذا في لسان العرب كثيرٌ(🗀).

والصّحيح مذهب الكوفيّين والأخفش ؛ لكثرة ما ورد في لسان العرب من وقوع الفعل الْماضي حالاً دون اقترانه بـ (قد) كثرةً توجب القياس ويبعد فيها التأويل كما أشار أبو حيّان(🗎) .

كما أنّ ((وجود (قد) مع الفعل المُشار إليه لا يزيده معنًى على ما يُفهم به إذا لَمْ يُوجد ، ومن حقّ المحذوف المُقدّر ثبوته أنْ يدُلّ على معنًى لا يُدرك بدونه .)) (🗏) .

ب _ اتّباعه مذهب بعض النّحويّين في أنّ (لَمَّا) اسمٌ ظرفيٌّ يُقدّر بـ (حين) (🗐) ، والصّحيح مذهب سيبويه ومن جرى مجراه في أنّها حرف وجوبٍ لوجوبٍ ؛ لكون الحرفيّة فيها ظاهرةً لا لبس فيها(🖫) .

ج _ اتّباعه مذهب الكُوفيّين وبعض البصريّين في جعل (لا سيّما) من أدوات الاستثناء(⌛) ، والصّحّة عدم الاستثناء بِها .

2 _ الاستقلال :

القواعد النّحويّة استقرّت على يد الأُصول من النّحويّين إلى نِهاية القرن الرّابع الهجريّ .

فأتى من أتى بعد هذا القرن فجمعوا تُراث السّابقين لَهم ودرسوه ، فتكوّنت لديهم ملكة التّأليف مُستندين على القواعد التي اعتمدوها .

لذا لَمْ يأتوا بقواعد نحويّةٍ جديدةٍ ، وغالب ما جاؤوا به إنّما هو متمثّل بإيضاح ما ورد مُشكلاً من كلام النّحويّين ، أو ذكر الخلافات بينهم ، أو إبداء

(🗀) انظر : (الإنصاف : 🗀/🗐🖫 _ 🖫🖫 ، البيان في غريب إعراب القُرآن : 🗀/🖮🗎🗎 _ 🖰🗎🗎 ، التّبيين عن مذاهب النّحويّين : 🖲🖰🗏 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 🗀/🗐🖲🗏 ، شرح الكافية لابن فلاح : 🖲🖲ب .) .

(🗎) انظر : (البحر المُحيط : 🗐/🗐🗀 _ 🖫🗀 .) .

(🗏) (المقاصد الشّافية : 🗎/🗐🗀🗀 .) .

(🗐) انظر : (المُستنهى : أ/⌛🗀أ .) .

(🖫) مضى في : (🗎🗀🖲 _ 🖫🗀🖲 .) التّفصيل في المسألة .

(⌛) انظر : (التّهذيب : 🗀🗀🗎 .) .

وقد مضى في : (🗎🗎🗀🗀 _ 🗏🗏🗀🗀 .) القول في المسألة .

حُكمٍ في صُورة المثال أو الاستدلال ، ورُبّما زادوا أحكامًا نحويّةً لَمْ يُشر لَها السّابقون[1] .

وابن يعيش واحدٌ من عُلماء النّحو في القرن السّابع فلَمْ يكُنْ مُستقلاً عن السّابقين إلاّ في القليل النّادر .
حيث هُناك أُمورٌ وردت في آثاره ، لستُ أدري أينفردُ بِها ، أمْ يعرفها غيره ، ويُشركها فيه مِمّا لَمْ أقف عليه فيما بين يديّ من مصادر عدّةٍ .
والاستقلال عنده ينحصر في أُمورٍ ثلاثة :

أ ـ التّوفيق بين المذاهب والآراء النّحويّة :

ابن يعيش شخصيّة مُتميّزة في التّوفيق بين المذاهب والآراء النّحويّة التي لَمْ يَمِلْ إلى واحدٍ منها فلَمْ يكُن أمامه إلاّ التّوفيق بينها في اختيار رأيٍ يكون وسطًا بين المذهبين أو الرّأيين اللذين عرض لَهُما .
وأمثلة ذلك على النّحو الآتي :
ـ استحسانه الإتباع بالرّفع إنْ كان التّابع بـ (الألف) ، و (اللام) علمًا ، والنّصب إنْ كان غير علمٍ ، حيث قال : ((والذي أستحسنُه هاهُنا مذهبٌ بين المذهبين ، وهو أنّ
الذي فيه (الألف) ، و (اللام) لا يخلو أنْ يكون علمًا أو غير علمٍ ، فإنْ كان علمًا فالوجه الاتباع بالرّفع ، نحو أنْ تقول : يا زَيْدُ وَالحَارِثُ ، وإنّما كان هذا هو الوجه ؛ لأنّ (الألف) ، و (اللام) على الحقيقة لا يُعرّفان (الحَارث) ؛ لكونه معرفةً قبلهما
بالعلميّة فتُقدّران بالانفصال في الحقيقة ، ويكون (الحارث) علمًا مثل (زَيْدٍ) ، ويكون : يَا زَيْدُ وَيَا حَارِثُ .
وإنْ كان الذي فيه (الألف) ، و (اللام) غير علمٍ كان الوجه النّصب ؛ لأنّ
(الألف) ، و (اللام) في الحقيقة للتّعريف فلا يُقدّران بالانفصال ، ويُرجعُ مع ذلك إلى الأصل بالعطف على الموضع .
فأمّا قوله[2] :

أَلاَ يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ سِيْرا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيْقِ[3] .

فـ (الضَّحَّاكُ) يُروى بالرّفع ، والنّصب على المذهبين ، والرّفع أجودُ ، وأكثرُ اشتهارًا .))[1] .

---

(1) انظر : (النُّكت الحِسان : 31 .) .
(2) لَمْ أقف على اسْمه .
(3) مضى تخريجه في : (237 .) .

ـ قوله : ((إنْ أردتَ أنْ تنعتَ الاسم الذي تُريد نُدبتَـهُ جعلتَ علامـة النُّدبـة في الاسم
المُنادى (ألفًا) وحدها ، وحذفتَ (الْهاء) لحقّ الوصل على مذهب الخليل ، فقُلـتَ :
وَا زَيْدَا الظَّرِيْفَ ، ولَمْ يجُز عنده أنْ تجعلها في (الظّريف) ؛ لأنّـه صفةً غير مُنادىً يجوزُ أنْ يُستغنى عنه ، وهو لا يُندب إلاّ الذّوات المعروفة ، ويُونس يُجيزُ ذلك ، ويقـول :
وَا زَيْدُ الظَّرِيْفَاهْ ، ويقول : الصّفة والموصوف كالشّيء الواحد .
قال صاحبُ الكتاب[2] : وهاهنا مذهبٌ بين المذهبين وهو أنّك إنْ ندبتَ الاسم لحقِّ هذه الصّفة فيه بعينها جاز لكَ أنْ تجعل علامة النّدبة فيها ؛ لأنّك تُريدُ أنْ تندبه بصفته هذه ، فكأنّها مندوبةٌ في التّحقيق ، وإنْ ندبته لا لِهذه الصّفة لَمْ تجعل في الصّفة علامة النّدبة .)) [3] .

ـ قوله : ((الأدوات التي تنصب الاسم المُغرى به تنقسم على قسمين[4] ، حروفٌ وظروفٌ ، فالحروف قولُك : عَلَيْكَ زَيْدًا ، و : إِلَيْكَ عَمْرًا ، دون سائر الحـروف ،
والظّروف : (دُوْنَكَ) ، و (عِنْدَكَ) [5] ، وهاهُنا خلافٌ ، هل يُقاسُ على هـذين
الظّرفين ، أم لا ؟ ، فذهب الأكثر إلى أنّه لا يُقاسُ ؛ لأنّ ذلك بابٌ واسعٌ ؛ ولَمْ يُسمع بشيءٍ من ظروف الزّمان أُغري به ونصب المُغرى به .
وذهب قومٌ إلى أنّه يجوزُ أنْ يُقاس ، واحتجّوا بأن ليس قولك : دُوْنَكَ زَيْدًا أولى
من قولك : أَمَامَكَ زَيْدًا .
وأنا أذكر هاهُنا مذهبًا بين المذهبين ، وهو أنّ الظّروف على ضربين ، ظرف مكانٍ ، وظرف زمانٍ فظرف المكان يجوزُ فيه القياس ؛ لأنّ الغرض

---

(1) (المُحيط : 16/4أ _ ب .) .
وقد سبق إيضاح هذه المسألة في : (235 _ 237 .) .
(2) من عمل النّاسخ .
(3) (المُحيط : 22/4ب _ 23أ .) .
وقد سبق القول في هذه المسألة في : (185 _ 186 .) .
(4) كان حقًّا عليه أنْ لا يأتي بحرف الجرّ (على) ؛ لأنّ (قسمين) منصوبٌ على المفعوليّة المُطلقة .
(5) وكذلك (وراءك) .

بالإغراء هو إلصاق الفعل بالمفعول المُغرى به حين يَقرُب من المُغرى بـه ، فيدنو منـه ، والواحدُ منّـا يجدُ ذلك في نفسـه فـي قولـك : عِنْدَكَ زَيْدًا ، أو : دُوْنَكَ زَيْدًا ، إذا قرُب منه فيُقاس عليه : أَمَامَكَ زَيْدًا ،
و : خَلْفَكَ عَمْرًا ، إذْ لا مانع من ذلك ، وقد ورد مثلُ ذلك في أشعار العرب ، قال الشّاعر[1] :

رَجَوْتِ سِقَاطِي وَاعْتِلاَلِي وَنَبْوَتِي   وَرَاءَكِ عَنِّي طَالِقًا وَارْحَلِي غَدَا [2]

.

فقولـه : (وَرَاءَكِ) إغراءٌ بالتّـأخُّر عنـه بـلا خـلافٍ ، غيـر أنّـه قد يُذكـــر لازمًا
ومُتعدّيًا . . . .)) [3] .

ب _ إطلاق الأحكام :

ذكـر ابـن يعيش بعض الأحكـام علـى المسـائل النّحويّـة التـي ليست علـى الإطلاق بل تحتاج إلى تقييدٍ يُخرجها من الأحكام التي عمّمها ولَمْ يُخصّصها

.

وأمثلة ذلك تبدو في الصّور الآتية :

ـ قولـه فـي وجـوب اقتـران (أَنْ) المصـدريّة فـي خبـر (عَسَـى) : ((أمّـا (عَسَى) فلا بُدّ من

(أَنْ) المصدريّة في خبرها[4] ، ولا يجوزُ حذفها إلاّ فـي ضـرورة الشّـعر[5] ، نحو قـــول

---

(1) مُختلفٌ فيه ، وقد مضى تحقيقه في : (1022 .) .
(2) مضى تخريجه في : (1022 .) .
(3) (المُحيط : 82/4أ _ ب .) .
وقد مضى بيان هذه المسألة في : (1021 _ 1023 .) .
(4) الوجوب ليس على إطلاقه ، بل يغلب عليها اقتران خبرها بـ (أَنْ) المصدريّة .
وذكر الهرميّ أنّ الأكثر اقتران (عسى) بـ (أَنْ) ، ولا تُستعمل بغيرها إلاّ في الضّرائر ، حيث قال :
((وأكثر ما تُستعمل بـ (أَنْ) ، وقد تُستعمل بغير (أَنْ) في الشّعر ، قال الشّاعر :
عَسَى الهَمُّ الذِيْ أَمْسَيْتُ فِيْهِ   يَكُوْنُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبُ .
فقولـه : الهَـمُّ ، اسـم (عَسَـى) ، وخبرهـا (يَكُـوْنُ) ، وكـان القيـاسُ أنْ يُستعمل معهـا (أَنْ) ، فتقول : عَسَى أَنْ يَكُوْنَ ، إلاّ أنّه شبّه (عَسَى) بـ (كَادَ) لا تُستعمل بـ (أَنْ) ، تقول : كَادَ زَيْدٌ يَقُوْمُ ، و : كَادَ النَّعَامُ يَطِيْرُ ، و : كَادَ العَرُوْسُ يَكُوْنُ أَمِيْرًا ، فكُلّ ذلك مُستعملٌ بغير (أَنْ) .)) ، (المُحرّر في النّحو : 833/2 .) .
(5) هذا مذهب الفارسيّ في : (الإيضاح العضُديّ : 118/1 .) ، وعُزي إلى البصريّين في : (الضّرائر :

الشّاعر[1] :

عَسَىْ الكَرْبُ الذِيْ أَمْسَيْتُ فِيْهِ   يَكُوْنُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبُ [2] . . . .))

.[3]

ـ إطلاقه على (جَارِيةٍ) في قول العجّاج :

جَارِيَ لاَ تَسْتَنْكِرِي عَذِيْرِي[4] .

بأنّها معرفةٌ بالعلميّة ، حيث قال : (((جَارِيَـة) هاهُنـا مَعْرِفـةٌ بالعلميّـة(🗄) ، وليس
بنكرةٍ(⌛) ؛ لأنّـها لو كانت نكرةً لَمْ تُرخّم .)) (⌨) .

ـ إطلاقه وجوب النّصب على المُستثنى المُقدّم ، حيث قـال : ((وأمّـا حُكم المُستثنى

المُقدّم فحكمُه أنْ يكون منصوبًا أيضًا على كُلّ حالٍ[8] ، وإنّمـا حملهم على نصبه أنّ المُستثنى في الأصل إنّما يُذكر بدلاً من المُستثنى منه ؛ لأنّك إنّما تذكر الاستثناء مُتداركًا بعد النّفيّ ، فتُبدله من المُستثنى منه ، فلمّا تقدّم المُستثنى ، وتأخّر المُستثنى منه ، أخرجُوا المُتقدّم عن إعراب المُتأخّر ؛ لئلاّ يرجع البدل نفسه مُبدلاً منه ، ونقلوه إلى إعرابٍ يصحّ له على كُلّ حالٍ إذا تأخّر ، وهو النّصب في قولك : مَا جَاءَ أَحَـدٌ إلاّ زَيْدًا ؛ لزومًا للأصل . . . . .)) (🙵) .

---

81 . (.

وهُناك من ذكر أنّه نزرٌ قليلٌ ، حيث أجاز سيبويه وقوعه في الكلام في : (الكتاب : 3/99 .
.)

(1) هو هُدْبة بن خَشْرَم العُذريّ .
(2) مضى تخريجه في : (509 .) .
(3) (التّهذيب : 124 .) .
(4) مضى تخريجه في : (813 .) .
(🗄) ليس على إطلاقه لأنّ هذه النّكرة مُعرّفة بالنّداء .
(⌛) انظر : (المسائل العسكريّة : 🖰⌛🗁 .) .
(⌨) (المُحيط : 🗐/🗀🗎ب .) .
(8) هذا ليس على إطلاقه ، فقد أجاز يُونس الرّفع .
وقد مضى بيان ذلك في : (186 _ 190 .) .
(🙵) (المُحيط : 🗐/🗁🗐أ _ ب .) .

ج ـ المسائل :

نادرةٌ هي المسائل التي استقلّ بِذكرها ابن يعيش وتختلف عمّا تقرّر عند عُلماء العربيّة دون المساس بالقواعد النّحويّة التي قرّروها .

ومن هذه المسائل ما يأتي :

ـ استقلاله بالتّفرّد في منع الفصل بين النّعت ومنعوته ، حيث قال : ((يَمتنع أنْ يُفصل بين النّعت والمنعوت .)) (🗁) .

(🗁) (التّهذيب : 🖰🗐🗁 .) .

وقد أجاز النّحويّون الفصل ضرورةً ، أو إنْ كان في الفاصل تأكيدٌ ، يقول ابن العِلج : ((أمّا الفصل بين الصّفة والموصوف فلا يكون ؛ لأنّه من التّمام كالصّلة ، لكنّه قد سُمع ضرورةً ، وهو أحسن من الصّلة

والمُضاف ، قيل : منه قوله :

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْثَمِ .
يفضـــــــلها فِـــــــي حَسَـــــــبٍ وَمِيْسَـــــــمِ .

=

ـ استقلاله بالتّفرّد في جواز الفصل بين فعل التّعجّب وبين (ما) بـ (صار) ، حيث قال : ((يجوزُ أنْ يُفصل بين فعل التّعجّب وبين (مَا) بـ (كان) ، ولا يكون لَها عمـلٌ ، بـلْ تكون زائـدةً تـدُلّ علـى صـحّة الْماضـي فـي التّعجّب ، فتقول : مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا ، هذا بلا خلافٍ في : (كَانَ) ؛ لأنّـها أصل الأفعال ، ولا بُدّ لكُلّ فعلٍ من أنْ يُقدّر بِها .

فأمّـا أخواتُـهـا التـي هـي (أصبح) ، و (أمْسى) ، و (ظَلّ) ، و (بَـاتَ) ، و (أَضْحَى) ، و (صَـارَ) ففيهـا خـلافٌ ، مـنهم مـن يُجيـز الفصـل بِهـا[1] ، ومـنهم مـن لا يُجيزه[2] .

وأنا أستحسن الفصل بـ (صار) ؛ لأنّ فيها معنى الحال ، وفعل التّعجّب فيه معنى الحال من حيث الإخبار لا من حيث تقرير المعنى ؛ لأنّك إذا قُلتَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! ، أخبرتني بحُسنه في الحال ، بعد أنْ تقرّر عندك في وقتٍ مضى ؛ ولِهذا جعله بعض العُلماء بِمعنى الحال .))[3] .

ـ تجويزه تَقديْم الجارّ والمجرور والظّرف على اسم الفاعل ، حيث قال : ((. . . . وفي تقديْم الحرف عليه خلافٌ[4] ، منهم من يُجيزه ، ومنهم من لا يُجيزه ، والأقرب أنّه يجوز ؛ لأنّ تقديْم المفعول المنصوب على اسم الفاعل جائزٌ ، فكيف إذا كان المفعـول بالحُروف ، والعرب تتّسع في الحُروف والظُّروف ، فتقول : هَذَا بِزَيْدٍ مَارٌّ ، ولا يَمتنع ذلك على أُصول القياس .))[5] .

= معناه : لَو قلتُ : مَا فِي قَومِهَا أحدٌ يفضلها لَمْ تَيْثَمِ ، وليس كذلك ؛ لاحتمال تقدّمه على (أحدٍ) .
ومنه قوله :

فَصَلقتَا فِي مُرَادٍ صلقَةً ... وَصُدَاءٍ أَلحَقَتْهُم بالثِّلَلِ .

ففصل بين (صلقة) و (ألحقتهم) بـ (صداء) .
ومنه قوله _ وهو الفرزدق _ :

إِنِّـي وَإِيَّـاكِ إِذْ حَلَّـتْ بِأَرْحُلِنَـا ... كِمَـنْ بِوَادِيـهِ بَعْـدَ المَحْـلِ مَمْطُـورِ .

يُريد : كَشَيءٍ مَمْطُورٍ بواديهِ بعد المَحْلِ .
فإنْ كان في الفاصل تأكيدٌ جاز اعتراضًا كالقسم ، كقوله تعالى : [illegible] [الواقعة: [illegible]] ، أي : لَقَسَمٌ عَظِيْمٌ .)) ، (البسيط في النّحو : [illegible] .) .

(1) هم الكّوفيّون .
(2) هُم البصريّون .
(3) (المُحيط : 56/4أ _ ب .) .
(4) لَمْ أقف على هذا الخلاف الذي حكاه ابن يعيش ، ورُبّما رأى إثبات المسألة قياسًا على كثيرٍ من المسائل التي يجوزُ فيها العمل مع الفصل بالجارّ والمجرور والظّرف .
(5) (المُحيط : 124/4ب .) .

* * * * * * * * * *



الحديث عن هذا المبحث من جهتين :

1 _ الثّبات :

ابن يعيش في الأغلب الأشيع ظلّ مُتمسّكًا بآرائه في المسألة الواحدة التي يعرض لَها سواء كان ذلك في الكتاب نفسه ، أم في كُتبه الأُخرى .

وحيث إنّ الأصل عنده الثّبات فسأكتفي هاهُنا بإيراد أمثلة قليلة تُبيّن مدى ثبات ابن يعيش على رأيه :

أ ــ الجرّ بـ (الواو) ، و (الفاء) [1] .

حيث ذكر في : (التّهذيب) أنّ هُناك تسعة عشر حرفًا يعمل الجرّ في الأسْماء لفظًا في المُعربات ، وتقديرًا في المبنيّات ، ومنها ((. . . . ، (رُبَّ) و (واوها) و (فاؤُها) .)) [2] .

وقال في : (التّهذيب) أيضًا : ((فأمّا (رُبَّ) و (واوها) و (فاؤها) فمعناهُنّ التّقليل ، ولا يقعن إلاّ في أوّل الكلام ، ولا يعمل فيهن إلاّ ما بعدهُنّ فقط ، ولا يدخلن إلاّ على
نكرةٍ . . . .)) [3] .

ب ــ الاسم الواقع بعد (لا سِيّما) مجرورٌ بإضافة (سيّ) إليه .

حيث قال في : (التّهذيب) : ((وَأَمّا (لا سِيّما) فأنت مُخيّرٌ فيها أيضًا[4] ، إنْ شئتَ جررتَ ما بعدها بإضافة (سِيّ) إليه ، و (ما) زائدةٌ ، فقُلتَ : جَاءَنِي القَوْمُ لاَ سِيَّمَا زَيْدٍ ، والتّقدير : جَاءَ القَوْمُ لاَ سِيَّ زَيْدٍ ، أي : لاَ مِثْلَ زَيْدٍ .

وإنْ شئتَ رفعتَ ما بعدها على أنّه خبر مُبتدإٍ محذوفٍ ، ويكون التّقدير : جَاءَنِي

القَوْمُ لاَ سِيَّمَا هُوَ زَيْدٌ ، وتكون (ما) فاصلةً عن الإضافة ، والجرّ أجود .)) [5] .

وقال في : (المُحيط) : ((وأمّا (سِيّما) فحكم ما بعدها أنْ يكون مجرورًا إنْ نويتَ أنّ (مَا) زائدةٌ بإضافة (سِيٍّ) ، و (السِّيُّ) : المثلُ ، ومرفوعًا إذا كانتْ (مَا) بِمعنى (الذي) ، و (زَيْدٌ) : خبر مُبتدإٍ محذوفٍ تقديره : سِيَّمَا هُوَ زَيْدٌ ، هذا قد ذكروهُ ، وفيه اضطرابٌ من جهة تقدير الإعراب ، والذي أراه أنّ (سِيَّمَا) بِمعنى (غَير) ، والرّفع بعــدها

---

(1) سبق الحديث عنها في : (1133 _ 1136 .) .
(2) (التّهذيب : 62 .) .
(3) (المصدر السّابق : 263 .) .
(4) هذا إذا كان ما بعدها معرفةً .
(5) (التّهذيب : 202 .) .
وكون الجرّ أجود ؛ لأنّه لا حذف معه ؛ وزيادة (ما) لكثرتها لا تُوجب ضعفه .

ضعيفٌ[1] .

وقد تُستعمل (سِيَّمَا زَيْدٌ) ، و (لاَ سِيَّمَا زَيْدٌ) .))[2] .

ج ــ (إنِ) المُخفّفة بِمعنى (مَا) ، و (اللام) بِمعنى (إلاّ) [3] .

حيث قال في : (المُحيط) : ((. . . . ، إلاّ أنّها إذا كانت نافيةً بِمعنى (ما) وجاء بعدها (اللام) المفتوحة الزّائدة ، فذلك (اللام) بِمعنى (إلاّ) وهو نائبٌ منابَها ، وذلك في مثل قول الله سُبحانه : 🕕 ➔☸⌘⑤⌖➔ ☒✞✡✡⬂ ♦☒⑨⌖❄⬂ ⓿✡✓ ☠⑤⬆♦❄←⑥✞☒ ☆⇨⌫✞❄⌖☒♦ ✓✈♦⑨✡☒☞➔ॐ 🕕 [4] ، والمعنى : مَا كَانُوا مِنْ قبل إلاّ فِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ ، وكذلك : 🕕 ⑤⌘☸➔ ❀⌖⑥·⌖⓿◻ ☒✞❷♦⑨⌶•✡✓ ⑩❄✡↖✡☐ 🕕 [5] ، والمعنى : مَا كَادَت إلاّ تُبْدِي بِهِ ، وكذلك : 🕕 ⌖⑤⌘☸➔ ❀⌖⑥·♦➔⑤☠

انظر : (شرح أحكام (لا سيّما) : 7ب .) .

(1) لحذف العائد المرفوع مع عدم الطّول .

انظر : (شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 530/1 ، لا سيّما : 4أ .) .

(2) (المُحيط : 37/4أ .) .

قال الزّبيديّ : ((ولا يجوزُ حذف (لاَ) البتّة .)) ، (التّهذيب بِمُحكم التّرتيب : 246 .) .

وأجازه الرّضيّ ، حيث قال : ((وتُصُرِّف في هذه اللفظة تصرُّفات كثيرةٌ ؛ لكثرة استعمالِها ، فقيل : (سِيّما) بحذف (لا) ، و : (لا سيما) بتخفيف (الياء) ، مع وجود (لا) وحذفها .)) ، (شرح الكافية : 136/2 .) .

(3) سبق الحديث عنها في : (662 _ 670 .) .

(4) نصّها : 🕕 ☒✞☒⌖⌶•⌖✓⌖⓿⌖✈ ⑤✍✉♦⇨☺ ☞⌖☒⌫✞⬂ ⑤✍☒⌸✈♦↖⌶✓✡⓿✡☞➔⌖ ⑤☸⌘☐ ⑩❄⌖☞⌖❺⇨ ⬂✡"↗⌘➢⇔ ⊙⌖✦♦⬆①②⏲ ✓✈✡⓿⇔ ⑤✞☹←☞❄♦⅄✡↗⌘➢⇔ ❷⌖⌶⌫❄☠⑤⬆♦❄☠ ⇩③⑤▦⌖❄❄☞❷✡↖✡☐ ➔⌖▦❄♦◎⌖❀✡⚐"↗⌘➢⇔ ➔⌖▦❄♦☞⌖⌫✡⚐↗♦➢♦ ⑤✍☒⌸☒⌖❄⌖❷⌖☞⑧⇨ ➔⌖⑤✍☒⌸✡❁⌶⅄⌖→⌖ ➔⌖⑤⌘☸➔ ☒✞⑥←❄♦☠⑤ ✓✡⓿ ☒✞☞⌖☒♦ ☆⇨⌫✞❄☞☒♦ ✓✈♦⑨✡☒☞➔ॐ 🕕 ، (آل عمران : ▤⌛🗁 .) .

(5) نصّها : 🕕 ➔⌖⑤☹✞⌖❄⑨⌶⌖☞⌖ ⬂❄♦↖⌖⑤·♦ ⑤☼☹⌘✡✈ ✓♦⬆✦⌖⬂◆ ⬂❄⌖❄⌖☞○⌘☞←❄☯⑥☞ ⑤⌘☸➔ ❀⌖⑥·⌖⓿◻ ☒✞❷♦⑨⌶•✡✓ ⑩❄✡↖✡☐ ☒✞⬆⇔①⌖②💻 ⑤✞☹➔ ⊙⌖✈⑩❄⌖◷◻⓿❄⌖⑥ ☞⌖☒⌫✞⬂◆ ☒❄⌖☒⌫☐⑨✡↗⌖⑥ ☒✡❷⌖☞☼⬆✕↗ ✓✡⓿⌖ ⑤✍☒⌸✈♦↖⌶✓✡⓿✡☞✕↗ 🕕 ، (القصص : 🗀🗁 .) .

، والمعنى : مَا كَادُوا إلاَّ يَفْتِنُونَكَ ، و : ... [2] ،
والمعنى : مَا كُلُّ نَفْسٍ إلاَّ عَلَيْهَا حَافِظٌ ، و (مَا) زائدةٌ هاهُنا .)) [3] .

وقال في : (المُستنهى) عند بيانه لقوله I : ...

(((إنْ) في قوله : ...

بمعنى : (مَا) ، و (اللام) بمعنى (إلاَّ) ، والتّقديرُ : وَمَا كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ إلاَّ مِنَ الضَّالِّيْنَ ، وموضع الجارّ والمجرور في قوله : ... النّصب على أنّه خبر (كَانَ) .

وقيل : إنّ (إنْ) هاهُنا هي المُخفَّفة من الثّقيلة ، واسْمها محذوفٌ في نيّة الموجود ، والتّقدير : وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الضَّالِّيْنَ ، وموضع الجارّ والمجرور على هذا الرّفع على أنّه خبر (إنْ) ، و (كَانَ) مُلغاةٌ ، و (اللام) على هذا القول

---

(1) نصّها : ... (الإسراء : ...) .
(2) (الطّارق : 4 .) .
(3) (المُستنهى : 63/1أ .) .
(4) (البقرة : 198 .) .

للتّأكيد على (الْهاء) في (إنْ) . والأوّل أجودُ ؛ لأنّـه لا يجوزُ فيها . . . .[1] ، ولا تقدير حذف ، ولا إبطال لعمل (كَانَ) . »[2] .

وقـال أيضًـا فـي : (المُستنهى) عنـد بيانـه لقـــــوله I : ➲☺✞⑤ ➀ : ☹✞⑤ ➀
💻⑥⌖⮙⮳✞⇐✠💣⑤ ☠❖⑤⬆☼⌧⬆💧✍⌖❄❸
◆⬂✞⌫⌖⮫ ⇧⑧☝❄⌖❄❷♑♋💾⌧✍⑤ ⌖✍✠◎⇐☺☼⑤
⑥⌖⮋☼⌫♊⑨❄⌖❄⮊⮉☼⮛ ✠➲♊🙰❄⌖❷⌖☞💣✠▫💻⑥✞🕓
⮉⌖⮫ ⑥✈⌖⮋❄☼✍ ➲💣✠⑤⌖➔
⮣✖🙰☼⌫☼☞☝❄⌖❄⇐⮰✞⌧ ⬄⮚✠⬈✠❷⮣❄❄✦⑤⌖⊙☼·
🕓[3] : « (إنْ) بِمعنى (ما) للنّفي ، أي : وَمَا كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِم ، أي : عَنْ قَـرْآنِهِم لَغَـافِلِيْن ، و (الـلام) فيـه بِمعنـى (إلاَّ) ، وتلخيصـه : وَمَـا كُنَّـا عَـنْ دِرَاسَتِهِـم إلاَّ غَافِلِيْنَ . »[4] .

وقال أيضًا في : (المُستنهى) عند بيانه لقوله I : ➀ ➔⌖⮛⌖⑥
⮚☼⬋✠⭘⌖❻◻❄❀✞☺②☼① ⑥⌖❄⇐♊•❄⌖♋⌖➔
➲💣✠⑤⌖➔ ⌧✍•♊⬈⌖⮫ ⬄⮉❄☼✈⮛
♊⮹💧⬋⌖⭘⌖❻◻❄❀☺✞⑤ 💻⑥⌖❄⇐♊•❄⌖♋⌖➔
➲💣✠⑤⌖➔ ➀ : وقـــوله : « [5] 🕓 ⌖➲🙰☼✍☼⅄☝❄⌖☞✞⌧
➔⌖♋⌖❄•♊⇐❄⌖⑥💻 🕓 ، أحسنُ ما يُقال في (إنْ) هاهُنا _ وفيما شاكله _ أنْ تكون بِمعنى : (مَا) ، و (اللام) وحدها بِمعنى (إلاَّ) ، فيكون إيجابًا بعد النّفي ، تقديره : وَمَا وَجَدْنَا أَكْثَرَهُم إلاَّ فَاسِقِيْنَ ، هذا الذي يليقُ بِمعنى الآية .

وقـد ذكـر بعضـهُم أنّ (إنْ) مُخفّفـةٌ مـن الثّقيلـة ، واسـمها محـذوفٌ ، و (اللام) في قولـه : [➀ ⌖➲🙰☼✍☼⅄☝❄⌖☞✞⌧ 🕓] ، (لام) التّأكيد في خبرها ، وفيه ما فيه . »[6] .

---

(1) بياضٌ في : (المخطوطة .) .
(2) (المُستنهى : أ/87أ .) .
(3) (الأنعام : 164 .) .
(4) (المُستنهى : ب/110أ .) .
(5) (الأعراف : 102 .) .
(6) (المُستنهى : ب/128ب _ 129أ .) .

وقال في : (المُستنهى) أيضًا عند بيانه لقوله I : ➲●☀✠⑤⌖➔ ⓵
⌖➲⑥✞✍ ⑤✞☺✧◘∞⌖❄✎⑧⇧ ⑤✍⇳②☺✞▦❄♊✎✞➔✡
◫✞☺☺✞❄❄✎◫✡⮝✡✍&➲⌖ ⓵ [(1)]: ((و (إنْ) بِمعنى (ما) للنّفي على معنى : مَا كَانَ أَصْحَابُ الأَيْكَةِ إِلاَّ ظَالِمِيْن .

فأمّا من قال[(2)] : إنّ (إنْ) مُخفّفةٌ من الثّقيلة ، فليس بشيءٍ ؛ لأنّ المُخفّفة من الثّقيلة لا تدخل على الأفعال ؛ من حيث إنّها تطلب اسْمًا وخبرًا ، وليس بعد هــذه إلاّ
(كان) .)) [(3)] .

د ـ (حيثُ) مبنيّةٌ على الضّمّ ؛ لتضمّنها حرفيّ جرٍّ[(4)] .

حيث ذكر في : (المُحيط) أنّ (حيثُ) مبنيّةٌ على الضّمّ ؛ لتضمّنها (في) مُكرّرة ،
فقال : ((فأمّا (حيثُ) فتضمّنت (في) التي معناها الظّرف مُكرّرة فكأنّها تضمّنت ظرفين ، فإذا قُلتَ : الخَصْبُ حِيْثُ المَطَرُ ، فالمعنى : الخَصْبُ فِي مَكَانٍ فِيْهِ المَطَرُ ، وهذا مــن أعجبُ شيءٍ في النّحو يكونُ اسْمًا واحدًا بين مُبتدأين وهو الخبر لَهُما جميعًا ؛ لأنّ (الخَصْبَ) مُبتدأٌ ، و (المَطَرُ) مُبتدأٌ ، وخبرهُما جميعًا في موضع (حيثُ) ، وتقديره : الخَصْبُ كَائِنٌ فِي مَكَانٍ المَطَرُ كَائِنٌ فِيْهِ ، وعلى هذا قياسُها .)) [(5)] .

وكذا ذكر في : (المُستنهى) ، حيث قال : (((حَيث) ظرف مكانٍ مبنيٌّ على الضّمّ ؛ لأمرين ، قيل : لأنّه تضمّن حرفيّ جرٍّ ، وهُما (في) و (في) ؛ لأنّك إذا قُلتَ : زَيْدٌ حَيْث عَمْرٌو ، فالمعنى : زَيْدٌ فِي مَكَانٍ فِيْهِ عَمْرٌو .
وقيل : لأنّه مُشبّهٌ للغايات ، نحو (قبل) و (بعد) ، والأوّل الوجه .)) [(6)] .

وكذا أيضًا ذكر في : (المُستنهى) ، حيث قال : (((حَيْث) مبنيٌّ على الضّمّ ؛ لتضمّن الحرفين ، أي : كُلُوا مِنْ مأكولاتِها فِي أَيِّ مَكَانٍ شِئْتُمْ الأَكْلَ فِيْهِ .)) [(1)] .

---

(1) (الحجر : 78 .) .
(2) (فأمّا من قال) : مُعادةٌ في : (المخطوطة .) .
(3) (المُستنهى : ج/19أ .) .
(4) سبق إيضاح المسألة في : (944 _ 945 .) .
(5) (المُحيط : 17/1ب .) .
(6) (المُستنهى : أ/25ب .) .

وقـال أيضًـا فـي : (المُسـتنهى) ، حيـث قـال عنـد بيانـه لقولـه I : [illegible]

[illegible]

: (((حَيْث) مبنيٌّ على الضّمّ ؛ لتضمّنه حرفيّ جرٍّ ؛ لأنّك إذا قُلت : زَيْدٌ حَيْثُ عَمْرٌو ، فالمعنى : زَيْدٌ فِيْ مَكَانٍ فِيْهِ عَمْرٌو ، هذا إذا كان ظرفًا مفعولاً فيه الفعل ، كقوله هاهُنا : [illegible] [2] ، فإنْ كان اسْمًا للمكان غير مفعولٍ فيه خرج عن كونه ظرفًا وبقي على حاله مبنيًّا على الضّمّ ؛ لأنّه تضمّن (من) مُكرّرةً فيه ، كهذه الآية وما شابَهها وهي قوله : [illegible] ، والتّقـــــــدير : أَخْرِجُوهُم من المكان الذي أَخْرَجُوْكُم منه .

وقيل : بُني ؛ لشبهه بالغايات ، كـ (قَبل) و (بَعد) [4] ، والأوّل أوجه .)) [5] .

2 _ التّغيّر :

---

(1) (المصدر السّابق : أ/32ب .) .

(2) (البقرة : [illegible] .) .

(3) (المُستنهى : أ/[illegible]ب _ [illegible]أ .) .

(4) قاله مكّي بن أبي طالب في : (مُشكل إعراب القُرآن : [illegible] .) .

(5) (المُستنهى : أ/[illegible]ب _ [illegible]أ .) .

قضيّة التّغيّر ظهرت عند كثيرٍ من العُلماء في مُصنّفاتِهم ، فهذا السّيوطيّ حين ألّف (حُسن المُحاضرة) يقول : ((وشرعتُ في التّصنيف في سنة ستٍّ وستّين ، وبلغتْ مُؤلّفاتي إلى الآن ثلاثَمئة كتابٍ ، سوى ما غسلتُه ، ورجعتُ عنه .))[1] .

وهذا الفاسيّ[2] يصف أبا حيّان بأنّه ((لا يقرّ له عمادٌ ، فهو كُلّ حينٍ في اجتهادٍ .)) [3] .

والعالِم المُجتهد غير بعيد عليه أنْ يكون له ((نظرٌ في وقتٍ لا يرتضيه في وقتٍ آخر ، وبِهذا يكون له في المسألة الواحدة قولان .)) [4] .

لذا يكثر في بعض المُصنّفات التي تعنى بجمع أقوال العُلماء عبارة (في أحد قوليه) ، أو (في قوله الآخر) مِمّا يعني أنّ للعلم المذكور رأيين في المسألة الواحدة ، وقد يتعدّى إلى أكثر من ذلك .

وإذا عُرف زمن تأليف مُصنّفات علمٍ ما في النّحو يكون الرّأي الذي ذكره في آخر مُصنّفٍ له هو ما استقرّ عليه في المسألة التي تناولَها .

بيد أنّ من العُلماء من يُبيّن بعد حُقبةٍ من الزّمن ما يراه أجدر بالقبول من غيره ، فهذا ابن السّرّاج يظهر له بعد زمنٍ طويلٍ حرفيّة (لَيْسَ) بعد أن كان يقول بفعليّتها بُرهةً من الزّمن ، حيث يقول : ((أَنا أُفتي بفعليّة (ليس) تقليدًا منذ زمنٍ طويلٍ ، ثُمّ ظهر لي حرفيّتها .)) [5] .

وهذا ابن هشام يقول : ((. . . . وبعد ، فالظّاهر ما أنشده النّاظم ، وكنتُ قد أقمتُ مُدّةً على مُخالفته ، وذكرتُ ذلك في : (توضيح الخُلاصة) ، ثُمّ اتّضح لي أنّ الحقّ معه . . . .)) [6] .

وابن يعيش واحدٌ من جمهرة أعلامٍ ناقض كلامه في بعض الآراء التي قدّمها ، ومن ذلك ما يأتي :

---

(1) (حُسن المُحاضرة : 21/1 .) .
(2) الفاسيّ (1170هـ) : هو أبو عبد الله مُحمّد بن الطّيّب شَمس الدّين الفاسيّ ، عالِمٌ مشهورٌ في الحديث واللغة والتّاريخ .
ترجمته في : (فهرس الفهارس : 396/2 _ 397 ، شرح كفاية المُتحفّظ _ مُقدّمة المُحقّق _ : 9 _ 15 .) .
(3) (شرح كفاية المُتحفّظ : 99 .) .
(4) (حاشية يس على التّصريح : 132/1 .) .
(5) سبق ذكر نسبته إليه في : (640 .) .
(6) (تخليص الشّواهد : 341 .) .

أ ــ إقامة أحد المفعولين مُقام الفاعل إذا كان الفعل من باب (أعطى) .

حيث أجاز في : (التّهذيب) إقامة المفعول العاقل مُقام الفاعل عند حذفه ، فقال :
((وإنْ كان أحدهُما غير عاقلٍ أقمتَ العاقل لا غير ، فقلتَ : أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا ، ولا يجوزُ عكسه .)) [1] .

أمّا في : (المُحيط) فقد أطلق الجواز ، فقال : ((. . . . ، أو أحدهُما عاقلٌ والثّاني غير عاقلٍ ، نحو : كُسِيَ زَيْدٌ جُبَّةً ، جاز أنْ تُقيم أيُّهما شئتَ . . . .)) [2] .

والظّاهر أنّ إقامة العاقل هو الرّأي الذي استقرّ عليه ابن يعيش ؛ لأنّه فاعلٌ معنًى ، وهو مذهب البصريّين[3] .
وإطلاق الجواز فيما التباسه أُمن غير محذور إلاّ أنّ الأصل إقامة المعرفة .

ب ــ إعراب (الرَّجُل) في نحو : مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ[4] .

حيث أعربه في : (التّهذيب) نعتًا ، فقال : ((. . . . قسمٌ يُنعتُ ويُنعتُ به ، وهو المُبهمات ، ولا يُنعتُ إلاّ بِما فيه (الألف) و (اللام) بشرط أنْ يكون جامدًا ، نحو قولكَ : مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ . . . .)) [5] .

أمّا في : (المُحيط) فأعربه تفسيرًا لـ (هَذَا) ، فقال : ((. . . . ، والفرقُ بين تفسير المُضمر والمُبهم أنّ تفسير المُضمر من قبله ، وتفسير المُبهم

---

(1) (التّهذيب : 109 .) .
(2) (المُحيط : 42/2أ .) .
(3) انظر نسبته إليهم في : (شرح ابن طُولون : 338/1 .) .
(4) سبق إيضاح الخلاف الوارد في إعراب اسم الجنس بعد أسْماء الإشارة في : (764 _ 765 .) .
(5) (التّهذيب : 144 .) .

من بعده ، فإذا قُلتَ : زَيْدًا أُكْرِمُهُ ، فـ (زَيْدٌ) تفسيرٌ لـ (الْهاء) في (أُكْرِمُهُ) ، وإذا قُلتَ : مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ ، فـ (الرَّجُلُ) تفسيرٌ لـ (هَذَا) . . . .)) [1] .

وإعرابه نعتًا هو الظّاهر عند ابن يعيش ؛ لأنّ أغلب النّحويّين يُقلّد بعضهم بعضًا في إعرابه نعتًا ، وابن يعيش من عُلماء القرن السّابع فهو مُتابعٌ لِما عليه أكثر النّحويّين .

ج ــ إبدال المُضمر من المُضمر[2] :

حيث أجاز في : (التّهذيب) إبدال المُضمر من المُضمر بقلّة ، فقال : ((بدل المُضمر من المُضمر ، وهو قليلٌ ، في مثل قولك : رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ ، فـ (إِيَّاه) بدلٌ من (الْهاء) في (رأيْتُهُ) .)) [3] .

أمّا في : (المُحيط) فقد أجازه مُطلقًا ، حيث قال : ((يجوزُ بدل المُضمر من المُضمر ، نحو قولكَ : رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ ، فـ (إِيَّاه) بدلٌ من (الْهاء) في (رأيْتُهُ) .)) [4] .

وإجازته بقلّة هو الرّأي الذي استقرّ عليه ابن يعيش ؛ من قبل أنّه رأي البصريّين الذين ترسّم ابن يعيش خُطاهم في أغلب آرائه .

ج ــ إيلاء (كان) ما انتصب بغيرها[5] .

حيث منعه في : (التّهذيب) ، فقال : ((يَمتنع أنْ يلي (كان) ما انتصب بخبرها ، لو قُلتَ : كَانَ طَعَامَك زَيْدٌ آكِلاً ، لَمْ يجُز ، أو : طَعَامَكَ كَانَ آكِلاً زَيْدٌ ، والمعنى : أنّه لا يلي (كان) إلاّ اسْمها وخبرها .)) [6] .

أمّا في : (المُحيط) فقد أجازه في الحُروف والظّروف المُتّسع فيها ، فقال : ((اعلم أنّه لا يجوزُ أنْ يليَ (كان) وأخواتِها اسمٌ منصوبٌ بغيرها بشرط أنْ يكون النّاصب له مُتأخّرًا عنه وعنها ، وأنْ يكون ذلك النّاصب منصوبًا على أنّه خبرٌ لـ (كان) ، ومثاله غير

---

(1) (المُحيط : 2/14ب .) .
(2) وقع القول في ذلك في : (1099 .) .
(3) (التّهذيب : 156 .) .
(4) (المُحيط : 2/91ب .) .
(5) مضى في : (1095 .) إيضاح المسألة .
(6) (التّهذيب : 123 .) .

جائزٍ : كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلاً ، هذا لا يجوز ؛ لأنّك أوليتَ (كان) غيرَ اسْمها وغيرَ خبرِها ، وذلك لا يجوزُ إلاّ في الحُروف والظُّروف المُتّسع فيها ؛ لأنّه يجوزُ أنْ تقول : كَانَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ قَائِمًا ، و : كَانَ أَمامَكَ زَيْدٌ وَاقِفًا ، فيُفصل بين (كان) وبين اسْمِها بغير خبرِها ؛ لاتّساع العرب في الحُرف والظُّروف ؛ ألا ترى أنّهم قد فصلوا بِها بين الجارّ والمجرور وبين المُضاف والمُضاف إليه ؛ ولِهذا شرطنا أنْ يكون الذي يليها اسْمها غيرَ حرفٍ ولا ظرفٍ . . . .)) [1] .

وجواز إيلاء (كان) الحُروف والظّروف هو ما ستقرّ عليه رأي ابن يعيش ؛ للتّوسع فيهما .

ح ــ إيلاء أفعال المُقاربة ضمير الشّأن والقصّة .

حيث أجازه في : (التّهذيب) : ((يجوزُ أنْ يلي هذه ضمير الشّأن والقصّة ، ويكون حُكمه معها كحُكمه مع (كان) وأخواتِها .)) [2] .

أمّا في : (المُحيط) فقد منعه ، حيث قال : ((من المُمتنع أنْ تضمر في هذه الأفعال ضمير الشّأن والقصّة ؛ لأنّها لا يقع بعدها إلاّ فعلٌ وفاعلٌ ؛ لأنّك إذا قُلتَ : جَعَلَ زَيْدٌ يَقُوم ، أو : جَعَلَ يَقُومُ زَيْدٌ ، وأضمرتَ ضمير الشّأن والقصّة لَمْ يدلّ عليه دليلٌ .)) [3] .

والذي استقرّ عليه ابن يعيش هو المنع ؛ إذْ لا دليل يدلّ عليه .

د ــ الجرّ بـ (خَلاَ) ، و (حَاشَا) [4] .

حيث أجاز في : (التّهذيب) الجرّ بـ (خَلاَ) ، و (حَاشَا) ، فقال : ((و (حَاشَا) ، و (خَلاَ) إنْ جررتَ ما بعدهُما كانا حرفي جرٍّ ، وإنْ نصبتَه فهُما فعلان .)) [5] .

---

(1) (المُحيط : 69/2ب .) .
(2) (التّهذيب : 124 .) .
(3) (المُحيط : 76/2أ .) .
(4) سبق إيضاح القول في (خلا) في : (216 _ 217 .) ، وفي (حاشا) في : (868 _ 873 .) .
(5) (التّهذيب : 63 .) .

وأجازه واصفًا إيّاه بالجودة ، حيث قال في : (التّهذيب) أيضًا : ((وأمّا (حَاشَا) ،
و (خَلاَ) فأنتَ مُخيّرٌ فيهما ، إنْ شئتَ جررتَ ما بعدهُما وجعلتهُما حرفي جرٍّ ، وإنْ شئتَ نصبتَ وجعلتهُما فعلين ، والجرُّ أجود .)) [1] .

وفي : (المُحيط) ذكر أنّ الجرّ بـ (خَلاَ) ضعيفٌ لَمْ يشتهر ، حيث قال : ((وأمّا (مَا خَلاَ) ، و (مَا عَدَا) فحكم ما يأتي بعدهُنّ أنْ يكون منصوبًا على كُلّ حالٍ ، وهُما فعلان ينصبانه في الأصل ، وهُما بِمعنى (إلاّ) . . . . ، ومنهم من يجرّ بـ (خَلاَ) ، و (عَدَا) ، وهو ضعيفٌ لَمْ يشتهر .)) [2] .

ويبدو أنّ النّصب بـ (خلا) هو ما استقرّ عليه ابن يعيش ؛ لإجماع النّحويّين على نصبه ، أمّا الجرّ فقد انفرد به الكسائيّ والجرميّ على قبحه .

س ــ (ما) في (مَا أَفْعَله) [3] .

حيث أجاز في : (التّهذيب) أنْ تكون استفهاميّة ، فقال : (((ما) اسمٌ تامٌّ بِمنْزلة الاستفهام .)) [4] .

وفي : (المُحيط) اعترض كونَها للاستفهام ، فقال : (((ما) اسمٌ تامٌّ غير ناقصٍ ولا استفهاميٍّ .)) [5] .

والقول بأنّها تامّةٌ هو الذي ثبت عليه ابن يعيش ؛ أمّا القول بأنّها استفهاميّةٌ فمُعترضٌ من قبل كثيرٍ من النّحويّين .

ص ــ الفصل بين فعل التّعجّب والاسم المُتعجّب منه بالظّروف[6] .

---

(1) (المصدر السّابق : 202 .) .
(2) (المُحيط : 53/4ب _ 36أ .) .
(3) وقع بيان المسألة في : (898 _ 903 .) .
(4) (التّهذيب : 207 .) .
(5) (المُحيط : 49/4أ .) .
(6) وقع إيضاح المسألة في : (904 _ 910 .) .

حيث ذكر في : (التّهذيب) أنّه شاذٌّ ، فقال : ((ويجوزُ عند بعضهم أنْ يُفصل بين فعل
التّعجّب وبين الاسم المُتعجّب منه بسائر الظّروف ، فتقــول : مَا أَحْسَنَ اليَوْمَ
زَيْدًا ! ، و : مَا أَ قْبَحَ عِنْدَكَ عَمْرًا ! ، وهذا قولٌ شاذٌّ غير مُستعملٍ ، والأكثرُ لا يُجيزونه .)) [1] .

أمّا في : (المُحيط) فذكر أنّه جائزٌ ؛ لاتّساع العرب فيها ، حيث قال : ((يجوز أنْ يُفصل بين فعل التّعجّب ، وبين الاسم المُتعجّب منه بالحروف ، والظّــروف ،
فتقول : مَا أَحْسَنَ عِنْدَكَ زَيْدًا ! ، وَمَا أَحْسَنَ يَوْمَ الجُمُعَةِ عَمْرًا ! ، وَمَا أَحْسَنَ فِيْ البَلَدِ الحلُولَ ! ، وفي هذا خلافٌ ، والصّحيح أنّه يجوز ؛ لاتّساع[2] ، العــرب في
الحُروف ، والظّروف .)) [3] .

ويبدو أنّ الحُكم بجوازه هو الرّأي الذي استقرّ عليه ابن يعيش ؛ لأنّ الأصل اتّساع العرب في الحُروف والظّروف ما لا يُتّسع في غيرِهما .

ط ــ العامل في الحال المُؤكّدة[4] .

أوضح ابن يعيش العامل في الحال المُؤكّدة في قوله تعالى : [illegible] [5] ، حيث ذكر في : (التّهذيب) أنّ العامل فيه معنى الابتداء ،

---

(1) (التّهذيب : 211 .) .
(2) في : (المخطوطة .) : (الاتّساع) .
(3) (المُحيط : 56/4ب .) .
(4) سلف في : (1080 _ 1081 .) بيان هذه المسألة .
(5) (البقرة : 91 .) .

فقال : ((فـ (مُصَدِّقٌ) منصوبٌ على الحال ، والعامل فيه معنى الابتداء .)) [1] .

وكذا في : (المُحيط) ، حيث قال : ((فـ (مُصَدِّقٌ) حالٌ ، وليس له عاملٌ إلاّ معنى الابتداء .)) [2] .

وفي : (المصدر نفسه) قرّره قائلاً : ((فـ (مُصَدِّقٌ) حالٌ ، وليس العاملُ فيه إلاّ معنى الابتداء _ كما تقدّم _ .)) [3] .

وفي : (المصدر نفسه) أيضًا جعله ضعيفًا ، ورأى أنّ العامل فيه ما في (الحَقِّ) من معنى
الفعل ، حيث قال : ((وقد اختُلف في العامل في (مُصَدِّقًا) في هذا الموضع ، فقيل : إنّ العامل فيه معنى الابتداء ، وهذا ضعيفٌ ؛ لأنّ المعنى لا يعمل إلاّ الرّفع ، وقيل : إنّ العامل فيه فعلٌ محذوفٌ ، تقديره : وَهُوَ الحَقُّ نَزَلَ مُصَدِّقًا ، وهذا أيضًا ضعيفٌ ؛ لأنّ الفعل لا يعمل وهو محذوفٌ إلاّ إذا دلّ عليه دليلٌ ، ولا دليل هاهُنا ، وقيل : إنّ العامل فيه هو ما في (الحَقّ) من معنى الفعل ؛ لأنّ (الحَقَّ) بمعنى الواجب ، كأنّه يُريد : وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقًا ، والتّلخيصُ : وَهُوَ الذِي يَجِبُ اتِّبَاعُهُ فِيْ حَالِ تَصْدِيْقِهِ وَهُوَ لاَ يَكُونُ إلاَّ مُصَدِّقًا _ والله أعلم _ .)) [4] .

وكذا فعل في : (المُستنهى) ، حيث قال : ((و (مُصَدِّقًا) منصوبٌ على الحال ، والعامل فيه ما في الحقِّ من معنى الاشتقاق ، وقيل : العامل فيه معنى الابتداء ، وهو
بعيدٌ ؛ لأنّ المعنى لا يعمل النّصب ، وهي حالٌ مُؤكّدةٌ ، والحقّ يعنى الواجب ، فكأنّه يُريدُ : وَهُوَ الذِي وَجَبَ مُصَدَّقًا .)) [5] .

ويبدو _ والله أعلم _ أنّ رأيه الذي ثبت عليه هو أنّ العامل في هذه الحال هو ما في الحقّ من معنى الفعل ، لسببين :

1 _ أنّ هذا الرّأي ذكره ابن بابشاذ وهو الذي تأثّره ابن يعيش كثيرًا .

2 _ صحّة هذا الرّأي ؛ لسهولته ، وبعده عن التّكلّف .

---

(1) (التّهذيب : 222 .) .
(2) (المُحيط : 49/2أ .) .
(3) (المصدر السّابق : 55/2أ .) .
(4) (المصدر السّابق : 59/4ب _ 60أ .) .
(5) (المُستنهى : أ/46ب .) .

ع ــ إعمال (لا) عمل (لَيْسَ) [1] .

حيث أطلق في : (التّهذيب) جواز إعمال (لا) عمل (لَيْسَ) ، فقال : ((تشبيهًا بـ (ليس) ؛ لكونِهما يقعان للنّفي جميعًا ، وذلك في مثل قول الشّاعر :

ذَكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا   لاَ الدَّارُ دَارًا وَلاَ الجِيْرَانَ جِيْرَانَا .)) [2] .

أمّا في : (المُحيط) فقد جعل إعمالُها محكومًا بالقلّة ، حيث قال : ((وتَشبيهُها بـ (ليس) قليلٌ[3] ، ولَمْ يُسمع في كتاب الله سُبحانه .)) [4] .

ويظهر _ والله أعلم _ أنّ إعمالَها بقلّة هو الذي ثبت عليه ابن يعيش ؛ لأنّه بِهذا تابعٌ لِما عليه أكثر النّحويّين .

ف ــ تقديم معمول المصدر عليه[5] .

حيث اعترضه في : (التّهذيب) ، فقال : ((يَمتنع أنْ يتقدّم معمول المصدر عليه .)) [6] .

وكذا في : (المُحيط) ، حيث قال : ((. . . . يَمتنع أنْ يتقدّم على فعله ، لو قُلتَ : ضَرْبًا ضربَ زَيْدٌ عَمْرًا ، لَمْ يجُز .)) [7] .

أمّا في : (المُستنهى) فقد أجازه بالظّرف والجارّ والمجرور ، حيث قال عند بيانه لقوله I : ⏲ ⮟⯁✈⑥ ⌦⯊⬈⯍⮚ ⑩❄✡⇖✡⎙ ⮟✡⏼⬄

---

(1) سبق إيضاح المسألة في : (84 _ 85 .) .
(2) (التّهذيب : 139 _ 140 .) .
والبيت مضى تخريجه في : (85 .) .
(3) هذا عند أكثر النّحويّين .
(4) (المُحيط : 25/3ب .) .
وقد ذكر الكيشيّ أنّ مُشابَهة (لاَ) لـ (ليس) ((من وجهين ، بِمُطلق النّفيّ فإنّه ينفي الحال نفيهُ الاستقبال ، وبالدّخول على الاسم ؛ ولِهذا ضُيِّق مجاله بالإدخال على النّكرة فحسْبُ .)) ، (الإرشاد إلى علم الإعراب : 162 .) .
(5) وقع في : (154 _ 156 .) إيضاح المسألة .
(6) (التّهذيب : 171 .) .
(7) (المُحيط : 3/3أ _ ب .) .

🕮♊⌂⌘↗⌘💣⁕▫💻⑥⌖❄⑩②✞☺✡① ②⌖①⌖➔ ☒⌂🖫⌫✡⇗
💧❽💧⭘◻ঌ⌖❄❸ ♈→⌖⮝✡⌫⌖❀ ◻⓿⌖⊙💧♓⇨❄♑
➲💣⌘⑤ 🕮⬄➢⌘↗✡⬋🖎⌖🡅🖫⮯✞☺⑤ ⬄⮉✡⮟
🕔 ⑥♉❄⑩✡❍✞♑ ②🏱✞①💣⌘⑤ ♐✗🡅💧❄⌧🡅💧♑⌖❄▦
[1] : (((بـه) جارٌّ ومجرورٌ موضعه نصبٌ علـى أنّـه مفعولٌ للمصدر وهو (عِلْمٌ) ، وهو مُقدّمٌ عليه لاتّساع العرب في الحُـــروف والظّروف ، ومعمول المُصدر لا يُقدّم عليه إلاّ بالحُروف .)) [2] .

والواضح أنّ مـا استقرّ عليـه ابن يعيش هو منـع تقديْم معمول المصدر عليه إلاّ في الجارّ والمجرور والظّرف ؛ لأنّ العرب تتّسع فيهمـا مـا لا تتّسع في غيرِهِما .

ك ــ الفصل بين العطف والمعطوف .

حيث اعترض في : (التّهذيب) الفصل بين العطف والمعطوف بشيءٍ غير القسـم ، فقال : ((يَمتنع أنْ يُفصل بين حرف العطف والمعطوف بشيءٍ غير القسم ، فإنّه يجوزُ أنْ تقول : ضَرَبْتُ زَيْدًا ثُمّ وَالله عَمْرًا .)) [3] .

وفي : (المُستنهى) أجاز الفصل بين العطف والمعطوف بِمعمولـه ، فقال : ((. . . ، فإنْ قيل : فقد أصّلوا أنّه لا يُفصل بين حرف العطف والمعطوف ، فـالجواب : أنّـه لا يُفصـل بـأجنبيٍّ ، فأمّـا مـا هو مـن جُملـة المعطوف فجـائزٌ بالاتّفاق ، والذي هو من جُملته ما كان معمولاً له .)) [4] .

وفـي : (المصدر نفسـه) أجـاز الفصل بينـهمـا بـالظّرف ، فقـال عنـد بيانـه لقـــــــــــوله I : 🕔 ➔⌖⑤💣⌘❍✞⑤ ❸❄⌖🡅⌖⌧✞🏱⬂◆
✦❄❄♐⬁⌖⬂◆ 🕔 ⑤🙇⇳②✞☺☺⊙♊¤⌘
⌧✡”💧⮰❄◻⅄✡•⌖ ⮯✡”↗❄❄❄♐⑥
➔⌖▦❄💧↗♊❄⌫✡♑⇨ ⑤🙇⌧🖫♌⌖❄⭘⇨❹⇨
➔⌖⑤🙇⌧⮋✞🏱⅄⬄🔕⌖🔔 ➔⌖⑤🙇🖅💧⇨☺⇨☺💧 ①⌖②
▦❄💧♌✡⑧⇧☺ ⑤🙇⌧🖫⮰⌖⅄❄❄♐⑥·⌖ 🕔 [5] : (((الواو) في

---

(1) (الكهف : 5 .) .
(2) (المُستنهى : ج/36ب .) .
(3) (التّهذيب : 165 .) .
(4) (المُستنهى : أ/11ب .) .
(5) (البقرة : 205 .) .

قوله : ◑ ➔⌖⑤☼♠⌧○✞⑤ ◑ عاطفةٌ في التّقدير (سَعى) علـى (يُشـهد) [1] ، و (سـعى) وإنْ كـان لفظـه لفـظ الْماضـي فهـو بِمعنـى المُسـتقبل ؛ لأنّـه جـواب (إذا) ، و (إذا) تطلـب المُستقبل ؛ لِمـا فيهـا مـن معنـى الشّـرط ، وقـد فُصـل بـين حـرف العطـف والمعطـوف بـ (إذا) ؛ لأنّ الظّـروف مُتّسـعٌ فيهـا فيُفصل بِها بين المُضاف والمُضاف إليه ، والتّقدير : وَيُشْهِدُ الله عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَيَسْعَى فِي الأَرْضِ .)) [2] .

وفي : (المصدر نفسه) أيضًا أجاز الفصل بينهما بالجارّ والمجرور ،

حيث قال عند بيانه لقوله I : ◑ ➷❄⌖⌧✞⮙⌖✈⑥
⑤✍✦❄◘❷⌖"♊❄❄❄⌖☹⅄♦⬆⑤☠ ⩔✡❶♊⮕♦
⌖·⌖✞⌧✞⌖♦⬆⑤☠ ←❄⌖❿✡"❄♈✈❄⑥✍ ⨂❄⌖⑥ℊ⌖
❁⌖❾✡❀⊙♦⮡♦⮞♊ ⑤✞☺⌧✞⮞♊ ❸✞⮫♊⌧✞⮙♦⬆⑤❖☠
⑤✞☺✗➚✞ ⑤☺✞❿❄⌖⑥ℊ✡⮞♊ ⨂❄⌖•♊ ⑤☺✞·⌖○⌖
⮳⌖⌧✞"♊⮱✡⮞ ⩔✈⌖❄⬆⇔❼❄✡ℊ❄♉⑥ ⩔✈✡⌖⌖
⑤✍✐✡⇨☺ ➔⌖⩔✡⌖ ⨂❄⌖⌖❄❾♊⨂⇧ ⩔⌖⑥
⮷❄⌖○⌖✈◷❷♦⮻♊ ◑ ▦♦⬆✦♦⮳⇨✍ ⮷❄⌖⌧✞⌖⇔
⑤☺✞❿❄♊●⌖⅏⌖ ⑤✍⇳②✞☺☺⊙♊⌑⇨ ✿⌖❷✞⮳⮽◆
▦⌖⑥☺🖫○✞⊃⌖ ⮽✡⮽⮠ ⑤☺✞❿❄✡⮽⮠ ⑤☺✞➔♊
✿○⇦♊○⮱✡⮞⌖ ⑤✍✐♦⇨☺ ⮽✡⮽✍ ➔⌖⮡♦⬆⌖
· ⌖❄ℭ♊⊙♦ ⑤✍⮽🖫ℭ⌖❄✽⮱✡⮙✡ℭ⊃⌖ ◑ [3] : ((قوله :
◑ ➔⌖⩔✡⌖ ⨂❄⌖⌖❄❾♊⨂⇧ ⩔⌖⑥ ⮷❄⌖○⌖✈◷❷♦⮻♊ ◑
▦♦⬆✦♦⮳⇨✍ ◑ فيه
تقديْمٌ وتأخيرٌ ، وتقدير[ه] : وَمَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ مِنْ قَبْلُ ، فيكون موضع (ما) نصبًا على أنّه عطفٌ على (ما) وهُما جميعًا مصدريّتان ، والتّقدير : أَلَمْ تَعْلَمُـوا أَخْـذَ المِيْثَـاقِ والتَّفْـرِيط ، و (مِـن قَبـل) فصـلٌ بـين حـرف العطـف والمعطوف ، وهذا جائزٌ مُستعملٌ في العربيّة .)) [4] .

---

(1) من الآيـة السّـابقة لَهـا ، ونصّـها : ◑ ➔⌖⩔✡⌖ ⑤✍⌧❶✞⮱⑥▪⌧ ⩔⌖⌖
▦❄♦⮫♊❿✡❾♦ℊ⇨ ⮽❄⌖❄⬆⇔⌧❄♦⮽♦✋ ◑
⑤✍⌧🖫ℭ⌖"⌖⬆●⬆✡ ⑤✍⌧•⇧☺←"◘❄⌖⑥ ➔⌖▦❄♦✸❄◘⮳⌧♦•♦
⑤✍⇨☺ ⮳⌖⌧✞⮻◆ ⩔⌖⑥ ◑ ⮽❄⌖⌧🖫❾✡⮽✡🖅 ➔⌖⮡♦⬆⌖
⑤✞☺⌧✞•♦✈ ⑤✍⌧🖫⬬✡⌖⅌✡⑥⌘✡ ◑ ، (البقرة : 🗐🗀🗎 .) .
(2) (المُستنهى : أ/88ب .) .
(3) (يُوسف : 80 .) .
(4) (المُستنهى : ج/6أ .) .

ويبدو أنّ ابن يعيش قد أجاز الفصل بين حرف العطف والمعطوف بجميع ما سبـق سواء كان حرف العطف على حرفٍ واحدٍ أو أزيد من حرفٍ واحدٍ ، أمّا النّحويّون فقد رأوا أنّ الفصل لا يجوز إذا كان حرف العطف على حرفٍ واحدٍ ، كـــ (الواو)
و (الفاء) إلاّ في الضّرائر[1] .

أمّا ((إنْ كان حرف العطف على أكثر من حرفٍ واحدٍ ، جاز الفصـل بينه وبين المعطوف بالقسم ، وبالظّرف ، وبالجارّ والمجرور ، نحو : قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ وَاللهِ عَمْرٌو ، و : قَامَ زَيْدٌ بَلْ وَاللهِ عَمْرٌو ، و : مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا لَكِن فِي الدَّارِ عَمْرٌو .))[2] .

ل ــ كاف التّشبيه[3] .

حيث رأى في : (التّهذيب) أنّ (كاف) التّشبيه تكون حرفًا وتكون اسْمًا ، فقال :
(((كاف) التّشبيه هو في اللفظ حرفٌ وفي المعنى اسمٌ ؛ لأنّه يُقدّر بـ (مثل) .))[4] .

وكذا رأى في : (المُحيط) ، حيث قال : ((. . . . ، فلمْ يبقَ إلاَ أنّ (الكاف) حرفٌ في لفظه لا يتعلّق ؛ لتضمّنه المعنى بلفظه ، وهو اسمٌ في معناه ، ويُقدّر بـ (مثل) الذي
يُفيد التّشبيه .))[5] .

أمّا في : (المُستنهى) فقد ذكر أنّها اسمٌ يُقدّر بـ (مثل) ، فقال عند بيانه لقـوله

I : ⓵ ➔⌖⑤❦⌧O✞⑤ ⍉✡”⍉⌖ ⌦✞↗♦➢⬄
⇩③⑤⍌⌖⓿⌖❆✡❄⓿♦⬆⑤☠ ⌀✞⮙⌖⑥💻 ⇩③⑤⍌⌖⓿⌖
⑤✍⌦⓿✞⚐⑥▪⇧ ⍉❄⌖⑥⌦❄♦❄⬆⑤☠❖
⑤✞☹←❄♦⇖♊⍌✡⓿♦ ⌀✞⮙⌖⑥💻 ⇩③⑤⍌⌖⓿⌖
⑤✍⌦⅄⇧☺☝⌖↗⌖⑥💻⇩♦🔔 ⑤✞☹①⌖②💻
⑤❦⌧←❄✞⚐↗♦➢⬄ ⇙♦➢♦ ⑤✍⌦⅄⇧☺☝⌖↗⌖❄⑥💻⇩♦

(1) انظر : (المُقرّب : 234/1 ، ارتشاف الضّرب : 2023/4 _ 2024 ، موارد البصائر : 418 _ 419 .) .
(2) (ارتشاف الضّرب : 2024/4 .) .
(3) سبق إيضاح المسألة في : (695 _ 711 .) .
(4) (التّهذيب : 258 .) .
(5) (المُحيط : 143/4أ .) .

➔✦⌧✞❄☛✡❶ ①✞✍② ▦▩❄✦⌫⌶⌧✞⚠♦⬆⊃✦ ⌚ [1] : ((
(الكاف) للتّشبيه تُقدّر بـ (مثل) ، وموضعه النّصب على أنّه نعتٌ لمصدرٍ محذوف ، تقديره : آمِنُوا إِيْمَانًا مِثْلَ إِيْمَان النَّاسِ .)) [2] .

وابن يعيش هاهُنا يستقرّ على أنّ (كاف) التّشبيه تأتي مرّة حرفًا ، وأخرى اسْمًا يُقدّر بـ (مثل) ، وذلك إذا كان لَها موضعٌ من الإعراب .

ن ـــ العطف على الضّمير المجرور من غير إعادة الجارّ[3] .

حيث اعترض في : (التّهذيب) العطف على الضّمير المجرور من غير إعادة الجارّ ، فقال : ((يَمتنع أنْ يُعطف على الضّمير المجرور بغير إعادة إعادة الجارّ ، ولو قُلتَ : مَرَرْتُ بِهِ وَزَيْدٍ ، لَمْ يجز حتّى تقول : وَبِزَيْدٍ ، فأمّا قراءة حمزة : ⌚ ➔✦⑤✍❸❄✞⚐✍♦⬆⑤☠♦☠⇧ ⑤✍✦⇨☺
⑤✍⌧✞⚐○✡⬀ ❸❄✦⅄✦⑥💻⇩③⌧❄♦⬆⊃✦ ⑩✡⇖✡📭
➔✦⑤✍⇳②☹✞⊙⌶☙✦⑥⊲✦🕮 ⌚ [4] _ بجرّ (الأرحام) _ فـ (الواو) للقسم مع الجرّ ، وليستْ للعطف ، فإنْ نصبت فهي عاطفةٌ على الموضع ، فتقول : مَرَرْتُ بِهِ وَزَيْدًا .))[5] .

وفي : (المُستنهى) أجازه في الضّرائر ، حيث قال : ((وأجمعوا أنّه لا يُعطف على المُضمر المجرور إلاّ بإعادة حرف الجرّ ، يُقال : مَرَرْتُ بِهِ وَبِزَيْدٍ ، فإنْ حذفتَ (الباء) نُصب حملاً على الموضع إلاّ في ضرورة الشّعر ، فإنّه ورد بيتٌ نادرٌ[6] لا تأتي له حرفيّة مع حذف حرف الجرّ ، وهو قوله[7] :

---

(1) (البقرة : 13 .) .
(2) (المُستنهى : 15/أ .) .
(3) سبق إيضاح المسألة في : (737 _ 748 .) .
(4) (من 🗀 : النّساء .) .
وقد مضى نصّها في : (🗀🗐🖮 .) .
(5) (التّهذيب : 🖩⌛🗀 .) .
(6) مضى في : (🗀🗐🖮 _ 🗐🖮 .) عددٌ من الأبيات .
(7) هو عمرو بن معدي كرب الزّبيديّ .

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتُ تَهْجُوْنَا وَتَشْتِمُنَا   فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[illegible]

.

وهذا نادرٌ لا يُقاسُ عليه .)) [illegible] .

وفي : (المصدر نفسه) قال عند بيانه لقوله I : [illegible] [illegible] : (((والمُقِيمِين) فيه ثلاثة أقوالٍ :

قيل : هو منصوبٌ على المدح بتقدير فعلٍ محذوفٍ لَمّا تتابعت الصّفات ، ومعناه : وأَمْدَحُ المُقِيْمِينَ ، أو : أَعْنِي المُقِيْمِينَ[illegible] ، وهو بالمدح أولى .

وقيل : هو مجرورٌ بالعطف على المُضمر المجرور [وذلك] لا يجوزُ إلاّ بإعادة حرف الجرّ إلاّ في الضّرورة ، فإنّه يجوز للشّاعر لأجل الاضطرار ، كقوله :

....   فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ بَأْسِ[6179] .

وقيل : هو مجرورٌ على أنّه عطفٌ على (ما) في قوله : [illegible] [illegible] . .

. . ، وأوّل الأقوال أصحّها .)) [illegible] .

([illegible]) مضى تخريجه في : ([illegible] .) .

([illegible]) (المُستنهى : ب/[illegible]ب .) .

([illegible]) (النّساء : [illegible] .) .

([illegible]) انظر : (الفريد : [illegible]/[illegible] .) .

([illegible]) انظر : (البيان في غريب إعراب القُرآن : [illegible]/[illegible] .) .

([illegible]) (المُستنهى : ب/[illegible]أ .) .

وفي : (المصدر نفسه) أيضًا أجازه مُطلقًا ، حيث قال عند بيانه لقوله I :

(1) : (((والمُسْتضعفــين) معطوفٌ مجرورٌ على أنّه عطفٌ على (النّساء) ، أو على ضمير النّساء في قــوله : ((. (2) .

والرّأي الذي ثبت عليه ابن يعيش هو أنّ العطف على الضّمير المجرور لا يجوزُ إلاّ في الضّرورة الشّعريّة ؛ لأمرين :

أحدهُما : أنّ نُحاة البصرة أجمعوا على ذلك ، وأوّلوا ما جاء خلاف القاعدة .

والآخر : أنّه قرّر ذلك مرّاتٍ ، أمّا إطلاق الجواز _ وهو رأي الكُوفيّين _ فإنّه لَمْ يذكره إلاّ مرّةً واحدةً .

هـ ـــ علّة بناء (مُنْذُ) على الضّمّ[3] .

حيث ذكر في : (المُحيط) أنّ (مُنْذُ) مبنيّةٌ على الضّمّ للإتباع ، فقال : ((ولَمْ يُبنَ شيءٌ من الحُروف على الضّمّ أبدًا إلاّ (مُنْذُ) ، وبُنيت على الضّمّ للإتباع أيضًا ، ومعنى

---

(1) (النّساء : 127 .) .
(2) (المُستنهى : ب/33أ .) .
(3) ذهبت المسألة في : (313 ، 941 .) .

الإتباع : أنّه إذا كان أوّل حرفٍ من الكلمة مضمومًا بُني آخرها على الضمّ .)) [1] .

وفي : (المصدر نفسه) قرّر أنّها مبنيّةٌ على الضمّ لحقّ الإتباع ، فقال : (((مُنْذُ) مبنيّةٌ على الضمّ لحقّ الإتباع ؛ لأنّ العرب تكاد تُتبع الضمّ الضمّ ؛ لأنّه حركةٌ واحدةٌ استغناءً بِمخرجٍ واحدٍ .)) [2] .

وفي : (المصدر نفسه) أيضًا ذكر أنّ (مُنْذُ) مبنيّةٌ على الضمّ لتضمّنها حرفي جــرٍّ ، خلافًا لمن ذكر أنّها مبنيّةٌ على الضمّ للإتباع ، مُوضّحًا أنّ الأوّل أوضح ، حـــيث
قال : ((وأمّا (مُنْذُ) فبُنيت على الضمّ أيضًا لتضمّنها حرفي جرٍّ على أحد الوجهين ، فإذا قُلتَ : مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ اليَوْمِ ، فالمعنى : مِنْ أَوَّلِ اليَوْمِ هَذَا إِلَى آَخِرِهِ[3] .
وقيل : بُنيت على الضمّ للإتباع _ كما تقدّم _ ، والأوّل أوضـــح _ والله أعلم _ .)) [4] .

وفي : (المصدر نفسه) أيضًا ذكر أنّ (مُنْذُ) مبنيّةٌ على الضّــمّ إمّا للإتباع ، وإمّا لتضمّنها حرفيّ جرٍّ ، ثُمّ ذكر ما يُخالفه وهو أنّها إنّما خُصّت بالضمّ لكونِها غايةً ، حيث قال : (((مُنْذُ) بُنيت على الضمّ كبناء (نَحْنُ) ، و (حَيْثُ) ، و (قَبْلُ) ، و (بَعْــدُ) ، فخُصّت بالضمّ للأمرين ، إمّا للإتباع _ كما تقدّم _ ، وإمّا لأنّها تضمّنت تضمُّنًا قويًّا ،
فأُعطيت حركةً قويّةً ، والتّضمّن القويّ هو أنّها تضمّنت في الأصل (مِنْ) و (إلى) في الأغلب ؛ لأنّك إذا قُلتَ : مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ اليَومَ ، فالمعنى : مِنْ أَوَّلِ اليَوْمِ إِلَى آخِرِهِ على حسب الخلاف .
وقيل : بُنيت على الضمّ ؛ لكونِها غايةً كـ (قبل) و (بعـــد) [5] _ والله أعلم _ .)) [6] .

---

(1) (المُحيط : 13/2أ .) .
(2) (المصدر السّابق : 17/2ب _ 18أ .) .
(3) انظر : (اللباب في علل البناء والإعراب : 373/1 .) .
(4) (المُحيط : 17/2ب _ 18أ .) .
(5) قاله سيبويه في : (الكتاب : 287/3 .) .
(6) (المُحيط : 154/4ب .) .

والرّاجح أنّ الرّأي الذي استقرّ عليه ابن يعيش هو أنّ (مُنذ) خُصّت بالضّمّ ؛
لأمرين :
أحدهُما : الإتباع .
والآخر : تضمّنها حرفيّ جرّ .

و ـــ علّة منع (أَجْمَع) ، و (أَكْتَع) ، و (أَبْصَع) من الصّرف :

حيث قال في : (التّهذيب) : ((كُلّ ما تصرّف من (أَجْمَع) ، و (أَكْتَع) ، و (أَبْصَع) لا ينصرف ؛ لأنّ فيه العدل والتّأنيث ، أو العدل والتّعريف .))[1] .

أمّا في : (المُحيط) فقد قال : (((أَجْمَع) و (أَكْتَع) و (أَبْصَع) ، و (جُمَع) و (كُتَع)
و (بُصَع) ، و (جَمْعَاء) و (كَتْعَاء) و (بَصْعَاء) إذا جرين تأكيدًا لَمْ ينصرفن ؛ لعلّتين ،
وهُما : المعرفة والوزن فيما كان على وزن (أَفْعَل) ، كـ (أَجْمَع) و (أَكْتَع) و (أَبْصَع) ، والعدل فيما كان على وزن (فُعَل) ، كـ (جُمَع) و (كُتَع) و (بُصَع) ، والمعرفة والتّأنيث
فيما كان على وزن (فَعْلاَء) ، كـ (جَمْعَاء) و (كَتْعَاء) و (بَصْعَاء) .))[2] .

وما استقرّ عليه ابن يعيش هو التّفصيل في بيان علّة المنع من الصّرف .

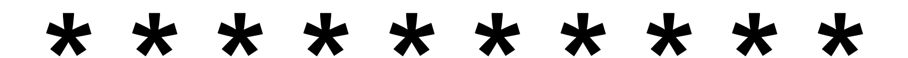
مِمّا تقدّم يبدو أنّ ابن يعيش حين يرى رأيًا في (التّهذيب) مثلاً ، وفي (المُحيط)
أو (المُستنهى) يرى خلافه فله عُذره ؛ لأُمورٍ :
1 _ تعدّد المصادر التي اطّلع عليها تُمكّنه من تغيير آرائه دون أنْ يشعر بذلك .
2 _ نسيان الرّأي الذي ذكره أوّل أمره ، وحين ذكره مرّةً أُخرى رأى خلافه .

---

(1) (التّهذيب : 151 .) .
(2) (المُحيط : 2/88أ _ ب .) .

3 _ ظُهور أدلّة أُخرى تجعل الرّأي الذي ذكره في بداية الأمر يتغيّر دون إشارة إلى ذلك .

أمّا إنْ تغيّر رأيه في المُؤلّف الواحد دون أدنى إشارة فالقضيّة أدهى وأمرّ ؛ من قبل أنّ ذلك يُوقع القارىء في حيرةٍ حيث لا يدري أيّ الآراء التي استقرّ عليها ، ولِمَ التّغيّر دون دليلٍ يُذكر .




المبحث الثّامن
استدراكــاته

استدرك ابن يعيش شيئًا على النّحويّين السّابقين له ، والاستدراك إمّا بشيءٍ من عنده وإمّا من غيره ، ومن ذلك ما يأتي :

1 _ استدراكه على الخليل ، حيث قال : (((اللام) هي التي عرّفت الاسم وحدها عند سيبويه . . . . ، وقال الخليل بن أحمد _ رحمة الله عليه _ : بل (الألف) و (اللام) حرفٌ مُركّبٌ من حرفين كسائر الحروف ، وهو الذي عرّف الاسم في حال تركيبه ، وعنده أنّه مبنيٌّ على الوقف كبناء (مِنْ) ، و (عَنْ) ، وأصله عنده : (أَلْ) .

وقول سيبويه أوضح ؛ لأنّه لو كان كما قال الخليل ، لجاز أنْ يُكتب (أَلْ) مُنفصلاً عن الاسم ، فيُقال : أَلْ رَجُلُ ، وهذا غير جائزٍ في أُصول الكتابة والهجاء ؛ لأنّا لَمْ نجد حرفًا مُركّبًا من حرفين مقسومًا ، حرفٌ مُتّصلٌ بالكلمة الظّاهرة ، وحرفٌ مُنفصلٌ عنها أبدًا .)) [1] .

2 _ استدراكه على الكُوفيّين والأخفش ، حيث قال : ((وأمّا قول الكوفيّين في المُبتدإ إذا تقدّم عليه الظّرف والحرف اللذان يكونان خبرًا عنه : إنّه يرتفع فاعلاً للذي يتعلّق به الحرف ، والظّرف ، في مثل قولك : فِيْ الدَّارِ زَيْدٌ ، وَأَمَامَكَ عَمْرٌو ، فليس بواضح ؛ لأنّا قد وجدنا المُبتدأ منصوبًا بعاملٍ ضعيفٍ مع تقدّم الخبر بالحرف والظّرف ، وذلك في باب (إنّ) ، في مثل قولك : إِنَّ فِيْ الدَّارِ زَيْدًا ، وَإِنَّ أَمَامَكَ عَمْرًا ، فلو كان على ما قالوا لارتفع هاهنا ، وإلاّ فما الفرق بين تقديْم في المُبتدإ ، وفي (إنّ) ، وأصلها أنّها داخلةٌ على المُبتدإ والخبر ، ولا تخصيص بين العاملين اللذين يرفعان في قولِهم . ولَمْ يقل بِهذا أحدٌ غير الأخفش ، وجماعةٍ من الكوفيّين ، وخالفه في ذلك سيبويه ، وأكثر البصريّين .))[2] .

3 _ استدراكه على قومٍ من النّحويّين ، حيث قال : ((ما لزم أوّله (ما) ، نحو :
(مازال) ، و (ما برح) ، و (ما انفكّ) ، و (ما دام) ، و (ما فتىء) ، لا يجوزُ أنْ تقول في شيءٍ منها[3] : مَا زَالَ زَيْدٌ إِلاَّ عَالِمًا ، وَمَا انْفَكَّ زَيْدٌ إِلاَّ ظَرِيْفًا ، وإنّما امتنع ذلك ؛ لأنّ هذه الأفعال التي لزم أوّلَها (ما) وإنْ كان لفظها لفظ

---

(1) (المُحيط : 61/1أ _ ب .) .
وقد مضى في : (198 _ 200 .) توضيح المسألة .
(2) (المُحيط : 61/2ب .) .
وقد مضى في : (630 _ 638 .) بيان المسألة .
(3) (أَنْ تقول) : مُقحمةٌ في : (المخطوطة .) .

النّفي فهي في المعنى مُوجبةٌ ؛ لأنّها بِمعنى النّفي قبل دُخول (ما) ؛ لأنّك إذا قُلتَ : زَالَ زَيْدٌ ، نفيتَ ، فإذا جئتَ بحرف نفيٍ نفيتَ النّفي ، فعاد إيجابًا ، فقلتَ : مَا زَالَ زَيْدٌ عَالِمًا ، نفيتَ عنه العلم بعد وجوبه ، وامتنع ذلك ؛ لأنّك تُصيّر مُوجبًا للخبر نافيًا له في حالةٍ واحدةٍ ، وذلك مُحالٌ عند المُحقّقين .)) [1] .

4 _ استدراكه على الخليل ، حيث قال : ((وحكى سيبويه عن الخليل أنّهم إنّما نصبوا المُنادى المُضاف ، والنّكرة ؛ لَمّا طال الكلام كما نصبوا (قبلك) ، و (بعدك) في قولِهم : هُوَ قَبْلَكَ ، وَهُوَ بَعْدَكَ ، وبنوا المُفرد على الضّمّ بغير تنوينٍ في قولك : يَا زَيْدُ ، [و] يَا عَمْرُو ، كما بنوا (قبلُ) ، و (بعدُ) بغير تنوينٍ ، وهذا كلامٌ لا فائدة تحته في تعليل البناء ؛ لأنّا ننْقُل السّؤال معه إلى (قبل) ، و (بعد) ، فنقول : لِمَ بُنيا ؟ فإنْ قال : حملاً على المُنادى المُفرد أدّى ذلك إلى المُحال من حيث إنّ هذا بُني حملاً على هذا ، وهذا بُني حملاً على هذا ، وليس كُلّ واحدٍ منهما أولى بأنْ يُحمل على صاحبه من الثّاني إذْ كان لا طريق إلى بنائه سوى ذلك ، ومن أُصولِهم أنّه لا يُبنى إلاّ ما وقع موقعَ مبنيٍّ ، أو شابه مبنيًّا ، أو تضمّن مبنيًّا ، فإنْ كان الخليل _ رحمه الله _ يُريد المُشابَهة بينهما لحقّ البناء على حركة الضّمّ ، احتمل ذلك من حيث إنّهما اختصّا بحركة الضّمّ للتّمكّن ، أو ليعدل بِهما إلى حركةٍ ليستْ لَهما بحركة إعرابٍ .

قال أيدّه الله[2] :

والذي أستحسنه من الجواب في ذلك أنْ يُقال : إنّ العرب قد نطقت بِهذه المُناديات على هذا الوضع ، واطّرد ذلك في لُغاتِها ، فصار كُلّ واحدٍ منها مسموعًا على ما هُو عليه ، ويكون زُبدة الجواب السّماع ، وإنْ كان ما تقدّم قد ذكرته العُلماء وفصّلته ، وفيه ما فيه _ والله أعلم _ .)) [3] .

5 _ استدراكه على ابن بابشاذ ، حيث قال : ((وبعضُهم يُفسّر قول الشّاعر[4] :

جَارِيَةٌ فِيْ ثَوْبِهَا الفَضْفَاضِ .

---

(1) (المُحيط : 67/2أ .) .
وللمسألة بيانٌ مضى في : (656 _ 662 .) .
(2) من عمل النّاسخ .
(3) (المُحيط : 13/4ب _ 14أ .) .
وقد مرّت المسألة في : (182 _ 184 .) .
(4) هو رُؤبة بن العجّاج .

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ[1] .

على هذا المعنى ، ويُكنِّي به عن كثرةٍ لغير رِشْدَةٍ ، فأمّا الشّيخ طاهر فجوّزَ في البيت أنْ يكون (مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضٍ) على معنى الحال ؛ فرارًا من استعمال (مِنْ) بعد (أَفْعَل) ، ويقول : (مِنْ) مُتعلّقةٌ بمحذوفٍ وهو الحال ، وفي هذا بُعدٌ ؛ لأنّ السّامع لا يسبق إلى فهمه إلاّ التّزايدُ في البياض ؛ ولأنّه لو كان حالاً لكان صفةً لـ (الجَارِية) ؛ لأنّ الحال صفةٌ لصاحبه ، وهو لا يجوزُ أنْ يصفها بأنّها من (بَنِي إِبَاضٍ) ؛ لأنّها من غيرهم .

وقيل : هذا البيتُ شاذٌّ نادرٌ لا يُقاسُ عليه .

وأمّا قول الآخر[2] :

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمُ فَأَنْتَ أَبْيَضَهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ[3] .

فقيل : إنّه أيضًا شاذٌّ نادرٌ ، وجوّز الشّيخ طاهر فيه وجهًا ، وهو أنّ (أَبْيَضَ) يُستعمل بِمعنى (مبْيَضّ) ، وفي هذا أيضًا اضطرابٌ ؛ لأنّه لو كان (أَبْيَضُ) بمعنى (مُبْيَضّ) لَما نُصب (سِرْبَالَ طَبَّاخِ) على التّمييز ؛ لأنّ نصبه إنّما وقع بعد (أَفْعَل) ، و (مُفْعَل) لا ينتصبُ بعده التّمييز فيما[4] أصّلوه .)) [5] .

6 _ استدراكه على الحيدرة ، حيث قال : ((. . . . فأمّا قول من قال : إنّ التّمييز منصوبٌ بتقدير فعلٍ في معنى الكلام المُتقدّم ، فإذا قُلتَ : عِنْدِي عِشْرُونَ رَجُلاً ، فالتّقديرُ عنده : عِنْدِي مَا أَعُدُّ بِهِ الرَّجُلَ مِنَ العِشْرِين ، فهذا قولٌ غير واضحٍ ؛ لأنّ هذا التّقدير لا يخلو إمّا أنْ يكون في لفظ الكلام أو في معناه ، باطلٌ أنْ يكون في لفظه ، وإذا كان في معناه فقد قدّموا أنّ المعاني لا تعمل إلاّ الرّفع ، فبطل بذلك أنْ يُنصب بالمعنى .)) [6] .

---

(1) مضى تخريجهما في : (273 .) .
(2) هو طرفة بن العبد .
(3) مضى تخريجه في : (274 .) .
(4) في : (المخطوطة .) : (فما) .
(5) (المُحيط : 53/4ب _ 54أ .) .
وقد مضى في : (273 _ 275 .) القول في المسألة .
(6) (المُحيط : 77/4أ _ 78ب .) .
وقد وقع القول في المسألة في : (1128 _ 1129 .) .

7 _ استدراكه على الصّيمريّ ، وابن فضّال ، والحيدرة ، حيث قال : ((. . . . ، وأمّا قول من يقول : إنّه يجوزُ (ثَلاثةُ أَثْوَابًا) على التّمييز ، فهو قولٌ غير واضحٍ ؛ لأنّ هذا الجنس أكثر ما يُستعمل مُضافًا إلى المعدود وهو جنسه ، فأغنت إضافتُه إلى جنسه عن تَمييزه .)) [1] .

8 _ استدراكه على الأحمر ، حيث قال : ((و (رُبَّ) لا يجوزُ أنْ يُفصل بينها وبين مجرورها إلاّ بـ (مَا) بالإجماع فيما أحسبُ _ والله أعلمُ _ ، أو القسم وحده عند الأحمر النّحويّ وحده ، رواه ابن السّرّاج عنه ، تقول : رُبَّ _ وَاللهِ _ رَجُلٍ لَقِيْتُ ،

والكُلّ يُخالفونه .)) [2] .

* * * * * * * * * *

(1) (المُحيط : 76/4ب _ 77أ .) .
وقد مضى في : (780 _ 783 .) القول في المسألة .
(2) (المُحيط : 146/4ب .) .
وقد مضى في : (229 _ 230 .) القول في المسألة .


المبحث التّاسع
التّأثّر والتّأثير

التّأثّر والتّأثير عند العُلماء يحصل إمّا بالطّريقة التي سلكوها في تأليف مُؤلّفاتِهم
تارةً ، وإمّا بالتّسليم بالآراء والأقوال التي ذكروها تارةً ثانيةً ، وإمّا بالنّصوص التي أوردوها تارةً ثالثةً ، وإمّا بالعلل التي علّلوا بِها ما عنّ لَهم من قضايا تارةً رابعةً ، وما إلى ذلك .

وهذا الإجمال تفصيله على النّحو الآتي :

1 _ التّأثّر :

ابن يعيش أحد العُلماء الذين عاشوا في القرن السّابع الهجريّ ، وهذا القرن يكثر فيه التّأثّر بِالسّابق من العُلماء الذين عاشوا في القُرون الأُول التي هي بداية التّأليف والتّصنيف .

ومن أبرز العُلماء الذين تأثّر بِهم ابن يعيش :

أ ـــ الخليل :

من مشاهير البصريّين كان غايةً في تصحيح القياس ، واستخراج مسائل النّحو وتعليله ، كما استخرج العروض ، وضبط اللغة ، وحصر أشعار العرب[1] .

قال العسكريّ[2] : ((أتى الخليل في النّحو بِما لَمْ يأتِ بِمثله أحدٌ قبله في تصحيح القياس ، والطّاقة ، والتّصريف .)) [3] .

---

(1) انظر : (مُعجم الأُدباء : 73/11 .) .
(2) العسكريّ (382هـ) : هو أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكريّ ، أحد الفُقهاء والأُدباء ، انتهت إليه رئاسة التّحديث والإملاء والتّدريس في (خوزستان) في عصره ، أخذ عنه العديد من الأجلاّء ؛ لعلوّ شُهرته بكثرة رحلاته .
ترجمته في : (إنباه الرّواة : 310/1 ، الكامل في التّاريخ : 51/5 ، بُغية الوعاة : 506/1 .) .
(3) (المصون : 109 .) .

وللخليل مكانةٌ كبيرةٌ في آثار ابن يعيش ، فقد ينسب له أشياء قال بِها جِلّة
البصريّين بناءً على اعتماد النّحويّين عليه في آرائهم وخاصّةً سيبويه الذي اتّخذه شيخًا واعتمد آراءه في كتابه ، بل ((هو أُستاذ سيبويه ، وعامّة الحكاية في (كتابه) عنه ، وكُلّما قال سيبويه : وسألتُهُ ، أو : قال ، من غير أنْ يذكر قائله فهو الخليل .))[1] .

ومن هذه الأشياء :

ـ قوله في إعراب (مَنْ) الاستفهاميّة والشّرطيّة في : (مَنْ قَامَ ؟) ، و : (مَنْ يَقُمْ
أَقُمْ) : ((. . . . ، وعند الخليل بن أحمد أنّ (مَنْ) مُبتدأٌ وما بعده خبرٌ عنه .))[2] .

ـ قوله في أحكام (المنادى المبنيّ على الضّمّ) : ((ويجوز للشّاعر إذا اضطرّ أنْ
يُنوّن المبنيّ على الضّمّ ؛ لضرورة الشّعر بالرّفع عند الخليل على لفظه .))[3] .

ـ قوله في أنّ (كمْ) الاستفهاميّة : ((في موضع الرّفع مُبتدأٌ عند الخليل .))[4] .

---

(1) (بُغية الوعاة : 558/1 .) .
(2) (التّهذيب : 103 .) .
وقد سبق في : (43 .) القول في أنّ هذا الإعراب للبصريّين الذين لا يرون تَقديْم الفاعل على فعله .
(3) (التّهذيب : 196 .) .
وقد سلف في : (45 .) القول في أنّ ما ذكره الخليل قال به سيبويه ، والْمازنيّ .
(4) (التّهذيب : 380 .) .
وقد مضى في : (49 .) القول في أنّي لَمْ أقف على نسبة هذا الرّأي إلى الخليل فيما بين يديّ من مصادر ، وأنّ القائل به هو الثّمانينيّ ، والعلويّ ، وابن الدّهّان .

ـ قوله في حُكم علامة النّدبة في النّعت : ((إنْ أردتَ أنْ تنعتَ الاسم الذي تُريد نُدبتَه جعلتَ علامة النّدبة في الاسم المُنادى (ألفًا) وحدها ، وحذفتَ (الْهاء) ؛ لحقّ الوصل على مذهب الخليل[1] ، فقُلْتَ : وَا زَيْدَا الظَّرِيْفَ ، ولَمْ يجُز عنده أنْ تجعلها في
(الظّريف) ؛ لأنّه صفةٌ غير مُنادىً يجوزُ أنْ يُستغنى عنه ، وهو لا يُنْـدب إلاّ الذّوات

المعروفة .))[2] .

كما تظهر مكانة الخليل عند ابن يعيش في أنّه لا يذكره في غالب الأمر إلاّ ويترحّم عليه إمّا بلفظ (رحمه الله)[3] ، وإمّا بلفظ (رحمة الله عليه)[4] .

أيضًا ظهرت في أنّه حين اختار رأيًا من آرائه وصفه باللطافة ودعا إلى تدبّره ، وذلك قبل أنْ يُشير إلى وجوده في لسان العرب ، حيث يقول : ((
وأمّا حُكم المُستثنى المُقدّم فحكمُه أنْ يكون منصوبًا أيضًا على كُلّ حالٍ ، وإنّما حملهم على نصبه أنّ المُستثنى في الأصل إنّما يُذكر بدلاً من المُستثنى منه ؛ لأنّك إنّما تذكر الاستثناء مُتداركًا بعد النّفي ، فتُبدله من المُستثنى منه ، فلمّا تقدّم المُستثنى ، وتأخّر المُستثنى منه ، أخرجُوا المُتقدّم عن إعراب المُتأخّر ؛ لئلاّ يرجع البدل نفسه مُبدلاً منه ، ونقلوه إلى إعرابٍ يصحّ له على كُلّ حالٍ إذا تأخّر ، وهو النّصب في قولك : مَا جَاءَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدًا ؛ لزومًا للأصل .
وهذا مثل عملهم في نعت النّكرة إذا تقدّم عليها في قولك : هَذَا قَائِمًا رَجُلٌ ، إنّما حملهم على نصبه خوف أنْ ترجع الذّات صفةً في اللفظ بعد أنْ كانتْ موصوفةً ، فلمّا كرهوا ذلك أخرجوه إلى إعرابٍ يصحّ له على [كُلّ] حالٍ لو تأخّر ، وقد ذكر مثل هــذا
الخليل بن أحمد _ رحمه الله _ ، حكاه سيبويه في (كتابه الجامع)[5] ، وهو لطــيفٌ

(1) سبق في : (185 .) القول في أنّ هذا الرّأي الذي قاله الخليل منسوبٌ إلى جمهرة البصريّين .
(2) (المُحيط : 22/4ب .) .
(3) انظر : (المصدر السّابق : 27/2ب ، 11/3ب ، 9/4ب ، 87أ ، المُستنهى : أ/35ب .) .
(4) انظر : (المُحيط : 34/2ب ، 15/4ب ، 22ب ، 31أ ، المُستنهى : أ/5أ .) .
(5) انظر : (الكتاب : 335/2 _ 336 .) .

فتدبّره _ مُوفّقًا إنْ شاء الله تعالى _ ، وهو موجودٌ في أشعار العرب ، قال الشّاعر _ وهو كعب بن مالك[1] _ :

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا مِنْكَ لَيْسَ لَنَا   إلاَّ السُّيُوْفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُ[2] .

وقال الكُميت :

فَمَا لِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيْعَةٌ   وَمَا لِيَ إلاَّ مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ[3] .

وغير ذلك من أشعار العرب .)) [4] .

ب ــ سيبويه :

من أهلِ البصرة ، كان يطلب الآثار والفقه ، ثُمّ صحب الخليل بن أحمد فصار غايةً الخلق في النّحو .

و (كتابه) هو الإمام في النّحو[5] ، والعُمدة في العربيّة ، مِمّا جعل النّاس يُطلقون عليه (قُرآن النّحو) .

قال عنه السّيرافيّ : ((كان كتاب سيبويه لشُهرته وفضله علمًا عند النّحويّين ، فكان يُقال بالبصرة : قرأ فلانٌ الكتاب ، فيُعلم أنّه (كتاب) سيبويه ، و : قرأ نصف الكتاب ، ولا يُشكّ أنّه (كتاب) سيبويه ، وكان مُحمّد بن يزيد المُبرّد إذا أراد مُريد أنْ يقرأ عليه (كتاب) سيبويه يقول له : هل ركبت البحر ؟ ، تعظيمًا له واستصعابًا لِما فيه ، وكان الْمازنيّ يقول : من أراد أنْ يعمل كبيرًا في النّحو بعد (كتاب) سيبويه فليستحي .)) [6] .

وقد عني به عُلماء العربيّة ، إلاّ أنّ عناية المشارقة به عظيمةٌ ، حيث شرحه كثيرٌ منهم[7] .

---

(1) وقع في : (188 .) أنّ القائل مُختلفٌ فيه .
(2) مضى تخريجه في : (189 .) .
(3) مضى تخريجه في : (189 _ 190 .) .
(4) (المُحيط : 41/4أ _ ب .) .
وقد ذهب في : (186 _ 190 .) التّفصيل في المسألة .
(5) انظر : (تاريخ بغداد : 190/12 _ 192 .) .
(6) (أخبار النّحويّين البصريّين : 39 .) .
(7) انظر : (إشارة التّعيين : 244 .) .

وتأثّر ابن يعيش به يكمن في كثرة وروده في كتابه على سبيل المُوافقة له فيما يقول به من آراء ، وقد يصفه بـ (صاحب الكتاب) [1] ، وقد يصفه أيضًا بـ (صاحب الكتاب) متبوعًا بـ (رحمة الله عليه) [2] ، كما أنّه قد يصف كتابه بـ (الجامع) [3] .

و (الجامع) هو كتابٌ في النّحو لعيسى بن عُمر الثّقفيّ ، ذُكر أنّ سيبويه أخذه فبسطه وحشّى عليه من كلام الخليل وغيره ، فلمّا كمُل نسبه إليه[4] .

ولكن يبدو أنّ صفة (الجامع) أتت من أنّ (الكتاب) جمع المذاهب النّحويّة للعُلماء الأقدمين ، إضافة إلى الأبنية ، يقول العسكريّ : ((جمع سيبويه علم البُرعاء من النّحويّين القُدماء كُلّهم ، فذكر في : (كتابه) مذهب الخليل ، ومذهب يُونس ، ومذهب
أبي عمرٍو ، ومذهب ابن أبي إسحاق ، وذكر مذاهب قومٍ غير هؤلاء ، على أنّه لَمْ يرتضها فدفعها وصحّح علم النّحويّين القُدماء كُلِّهم ، وجمع الأبنية كُلَّها ، فزعموا أنّه
لَمْ يذهب عليه من كلام العرب إلاّ ثلاثة أشياء منها[5] : (شَمَنْصِيْر) وهو اسم موضع ،
و (هُنْدَلَع) وهي بُقلةٌ ، و (دَرْدَاقِيس) وهي عظم الرّأس من مُؤخّرة مِمّا يلي
القفا .)) [6] .

ومن المواطن التي تُظهر إعجاب ابن يعيش بسيبويه هي أنّه قد يُقدّم رأيه بالذّكر على رأي الخليل مُبيّنًا حُجّته ، مُختارًا لَها ؛ لقوّتِها وحُسنها ، ثُمّ يذكر رأي الخليل ، وبعده
يختار رأي سيبويه ؛ لوضوحه ، ويعترض رأي الخليل ؛ لأنّه لا نظير له في العربيّة ، حيث قال : (((اللام) هي التي عرّفت الاسم وحدها عند سيبويه ، و (الألف) قبلها (ألف)

---

(1) انظر : (المُستنهى : أ/29ب .) .
(2) انظر : (المصدر السّابق : أ/49ب .) .
(3) انظر : (المُحيط : 23/4أ .) .
(4) انظر : (إشارة التّعيين : 243 .) .
(5) (منها) تدلّ على أنّ الفائت من الأبنية في (الكتاب) كثيرٌ ، دلالة ذلك استدراك العُلماء عليه ، حيث ألّف الزُّبيديّ (379هـ) كتابًا سَمّاه : (الاستدراك على أبنية سيبويه) .
(6) (المصون : 110 .) .

وصلٍ لا غير أُتي بِها للتّوصّل إلى النّطق بـ (اللام) لَمّا كانت ساكنةً ، واحتجّ بأنّها تُحذف إذا اِبتُدىء بغيرها لفظًا في مثل قولك : مَرَرْتُ بالرَّجُلِ ، كما تُحذف من سائر مواضعها إذا اِبتُدىء بغيرها لفظًا في مثل قولك : مَرَرْتُ بِابنِ فُلاَنٍ ؛ لأنّ (الألف) في (ابن) (ألف) وصلٍ ، وكذلك في الفعل في مثل قوله تعالى : 🕛 ➔⌖⑤🖫😐⮟💧❄●⬄ ⑤😐✞⬋♊⌦❄⌖✍⇨ ⑩✡⑥✍⌦⌖⌖✈⌫✞⬆●↑✡🕓 [1] ، (الألف) أيضًا في (وَأْمُرْ) (ألف) وصلٍ ، وإنّما حُذفت لفظًا لَمّا اِبتُدىء بـ (الواو) ، وهذه حُجّة سيبويه على أنّ (الألف) مع (لام) المعرفة (ألف) وصلٍ ، وأنّ تعريف الاسم ليس إلاّ بـ (اللام) فقط ، وهي حُجّةٌ قويّةٌ حسنةٌ .

وقال الخليل بن أحمد _ رحمة الله عليه _ : بل (الألف) و (اللام) حرفٌ مُركّبٌ من حرفين كسائر الحروف ، وهو الذي عرّف الاسم في حال تركيبه ، وعنده أنّه مبنيٌّ على الوقف كبناء (مِنْ) ، و (عَنْ) ، وأصله عنده : (أَلْ) .

وقول سيبويه أوضح ؛ لأنّه لو كان كما قال الخليل ، لجاز أنْ يُكتب (أَلْ) مُنفصلاً عن الاسم ، فيُقال : أَلْ رَجُلُ ، وهذا غير جائزٍ في أُصول الكتابة والهجاء ؛ لأنّا لَمْ نجد حرفًا مُركّبًا من حرفين مقسومًا ، حرفٌ مُتّصلٌ بالكلمة الظّاهرة ، وحرفٌ مُنفصلٌ عنها أبدًا .)) [2] .

أيضًا حين ذكر رأيًا لسيبويه يُخالف ما يراه لَمْ يعترضه ، بل ذكر الأحسن له ، حيث قال : ((إذا قُلتَ : يَا أَيُّهَا ذَا الرَّجُلُ ، كان (ذَا) وصفًا لـ (أَيٍّ) ، قال سيبويه : وفي هذا خُروجٌ عن الأصل ؛ لأنّ (أَيّ) لا تُوصفُ إلاّ بِما فيه (الألف) ، و (اللام) ؛ ليزول إبْهامه ، و (ذَا) مُبهمٌ في الحقيقة ، فلو وُصفَ بِها لازداد إبْهامًا ، والأحسنُ أنْ يكون بدلاً ؛ لبقاء الأُصول على ما وضعوها ، قال الشّاعر[3] :

أَلاَ أَيُّهَذَا المنْزِلُ الدَّارِسُ الذِيْ كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الحَيَّ عَاهِدُ .))[4] .

---

(1) (من 132 : طه .) .
وقد مضى نصّها في : (199 .) .
(2) (المُحيط : 61/1أ _ ب .) .
وقد مضى في : (198 _ 200 .) بيان المسألة .
(3) هو ذو الرُّمّة .
(4) (المُحيط : 32/4ب .) .
وقد ذهب في : (218 .) توضيح المسألة .

أيضًا موافقاته له في كثيرٍ من آرائه دلالة على تأثّره به ، ومن ذلك مثلاً قوله : ((في وُقوعه بعد الآحاد خلافٌ ، منهم من يُجيزه ، ومنهم من لا يُجيزه ، فمن أجازه يقول : عِنْدِي ثَلاَثَةٌ أَثْوَابًا ، و : خَمْسَةٌ دَرَاهِمَ ، وما شاكل ذلك[1] ، ويأتي به مجموعًا ؛ لأنّه عنده بِمنْزلة النّعت ، فلو أتى بالتّمييز مُفردًا لتناقض اللفظ ، ويحتجّ بقوله تعالى : ۞
❼✞⌫❄✞❄☝❺⇨ ✡⑥☠❄☹✞❄⮕☒ ✦✡❶✡ⅇ⊃✞ ◷ [2] .

ومن لا يُجيزه يقول : هذا لا يُستعمل إلاّ مُضافًا إلى جنسه ، وإضافته تُغني عن
تَمييزه ، فيقول : عِنْدِي ثَلاَثَةُ أَثْوَابٍ[3] .

ومنهم من يُجيزُ : ثَلاَثَةٌ أَثْوَابٌ ، بالرّفع على أنّه تابعٌ لـ (ثلاثةٍ) بِمعنى النّعت[4] ، والأحسن في مثل هذا ألاّ يُستعمل إلاّ مُضافًا .)) [5] .

ج ــ ابن بابشاذ :

إمام عصره في علم النّحو ، حيث ولي إصلاح ما يصدر عن ديوان الإنشاء في الدّولة
المصريّة ، فكان لا يخرجُ كتابٌ حتّى يُعرض عليه لتنقيحه وتَهذيبه[6] .

أفادت المصادر إلى أنّه تعلّق بالنّحو فصنّف فيه كثيرًا من المُصنّفات الجيّدة ، حيث له على الجُمل شُروحاتٌ ثلاثةٌ ، والمُقدّمة المُحْسِبة وشرحها ، والمُفيد في النّحو ، وحين تزهّد في آخر أيّامه جمع شِكّةً كبيرةً ، سُمّيت بعده بـ (تعليق الغُرفة)[7] .

وهذه (التّعليقة) أشاد بِها المُؤرّخون ، يقول القفطيّ : ((وجمع في حال انقطاعه تعليقةً كبيرةً في النّحو ، قيل لنا : لو بُيّضت قاربت خمسة عشر مُجلّدًا ، وسَمّاها النّحاة بعده الذين وصلت إليهم (تعليق الغُرفة) ، وانتقلت هذه (التّعليقة) إلى تلميذه أبي عبد الله مُحمّد بن بركات السّعيديّ النّحويّ اللغويّ المُتصدّر بِموضعه ، والمُتولّي للتّحرير ، ثُمّ انتقلت بعد ابن البركات

---

(1) أجازه الصّيمريّ في : (التّبصرة والتّذكرة : 317/1 .) .
(2) (من ▯▯ : الكهف .) .
وقد مضى نصّها في : (▯▯▯ .) .
(3) أجازه سيبويه في : (الكتاب : 206/1 .) .
(4) أجازه أيضًا سيبويه في : (المصدر السّابق : 566/3 .) .
(5) (المُحيط : 72/4أ .) .
(6) انظر : (مُعجم الأُدباء : 17/12 ، إشارة التّعيين : 151 ، الأعلام : 220/3 .) .
(7) انظر : (مُعجم الأُدباء : 17/12 _ 18 ، إشارة التّعيين : 152 .) .

المذكور إلى صاحبه الشّيخ أبي الحُسين النّحويّ المنبوز بـ (ثَلْط الفيل) المُتصدّر في موضعه .
وقيل : إنّ كُلّ واحدٍ من هؤلاء كان يَهَبُها لتلميذه المذكور ، ويعهد إليه بحفظها ، ولقد اجتهد جماعةٌ من طلبة الأدب في انتساخها ، فلَمْ يُمكن .
ولَمّا تُوفّي أبو الحُسين النّحويّ المُقدّم ذكره ، وبلغني ذلك وأنا مُقيمٌ بحلب أرسلتُ مَنْ أثق ، وسألتُه تحصيل (تعليق الغُرفة) بأيّ ثَمنٍ بلغت ، وكتاب (التّذكرة) لأبي عليٍّ ، فلمّا عاد ذكر أنّ الكتابين وصلا إلى ملك مصر الكامل مُحمّد بن العادل أبي بكر بن نجم الدّين أيّوب ؛ فإنّه يرغبُ في النّحو ، وغريب ما صُنّف فيه .)) [1] .

وقد تحدّث يحيى بن حمزة عن أهمّيّة آثار ابن بابشاذ عند مُحبّيّ العربيّة من ذوي
زمانه ، حيث قال : ((إنّي رأيتُ أكثر من تعلّق بعلم العربيّة من أهل زماننا هذا مُحلّقين على كُتب الشّيخ طاهر بن أحمد بالدّرس ، ومُكبّين عليها بالمُطالعة ، حتّى لا يكادُ يظهر لأحدٍ منهم فضلٌ في علم العربيّة ، ولا ترتفع له فائدةٌ إلاّ بقراءتِها وتحصيلها ، وكان أحسنُ مُصنّفاته (المُقدّمة) وشرحها ؛ لأنّ كلامه في غيرهما طويلٌ منثورٌ يكادُ يصعبُ ضبطه ، ويعسر حفظه ، خلا أنّ شرح المُقدّمة طريدٌ عن العُقود ، بعيدٌ عن التّرتيب اللائق بالتّقريب لأفهام المُبتدئين .)) [2] .
وهذه الآثار لَها حُضورها البارز في النّحو اليمنيّ ، وخاصّةً (شرح الجُمل في النّحو) للزّجّاجيّ ، و (شرح المُقدّمة المُحْسِبة) له ، حيث كان لَهُما أكبر الأثر في أعلام النّحو في القطر اليمنيّ .
وهذه التّأثير مردّه إلى ((أنّ اليمن ظلّت فتراتٍ من التّاريخ تحت ظلّ الفاطميّين والأيّوبيّين من بعدهم ، ولعلّ هذا قد ساعد على ذيوع مُؤلّفات أهل مصر في تلك
البلاد)) [3] ، وخاصّة مُؤلّفات ابن بابشاذ التي ذاعت أيضًا في المغرب والأندلس .
وشُهرة (شرح الجُمل في النّحو) تكمن في إقبال أهل اليمن عليه والاستفادة العُظمى منه في مُؤلّفاتِهم النّحويّة .

---

(1) (إنباه الرُّواة : 96/2 .) .
(2) (شرح المُقدّمة المُحْسِبة _ قسم الدّراسة _ : 38/1 .) .
(3) (الحاصر : 26/1 _ 27 .) .

أمّا (المُقدّمة المُحْسِبة) فقد كان لَها في اليمن شُهرةٌ كبيرةٌ ، وهي في الاشتـــهار كالشّمس في رابعة النّهار فلقد تداولتها أيدي الملوك قبل العُلماء وكان من يحفظها منهم يُعدّ كأنّه حافظٌ لـ (كتاب) سيبويه .

ومِمَن حفظها الملك المُؤيّد داوُد بن يُوسف بن عُمر بن عليٍّ بن رسول[1] ، كما تناولتها أيدي العُلماء بالشّرح ، حيث شرحها منهم :

ـ أبو إدريس يحيى بن حمزة العلويّ (747هـ) ، واسْمه : (الحاصر لفوائد المُقدّمة في علم حقائق الإعراب) [2] .

ـ أبو العبّاس أحمد بن عُثمان بن أبي بكر بن بُصَيْبِصْ الزُّبيديّ نسبًا ، والزَّبيديّ بلدًا (768هـ)[3] .

وصفه الملك الأفضل بقوله : ((إمام الحُفّاظ ، وشرف النّحاة ، وخِتام الأُدباء ، وإليه انتهت رئاسة الأدب ، وارتحل إليه أهل الجبال والتّهائِم ، وكان ذا نقلٍ بارعٍ ، ومعرفةٍ صادقةٍ ، له في النّحو تصانيفُ حسنةٌ ، وأشعارٌ جيّدةٌ .)) [4] .

حيث شرح (المُقدِّمة المُحْسِبة) شرحًا حالتْ المنيّة دون إكماله ، وهو شرحٌ غريبٌ انتحل فيه الأسْئلة الدّقيقة ، وأجاب عنها[5] .

وقال الملك الأفضل في حقّه : ((شرح (مُقدّمة) طاهر بن أحمد بابشاذ ، ولَمْ يُكملها ؛ لسبق القضاء عليه ، وهو شرحٌ غريب المثال ، بديع الصّفة ، انتحل فيه السّؤالات الدّقيقة ، وأجاب عنها بالأجوبة الحقيقيّة ، وهذّب مباحثها ، ونشر مقاصدها .)) [6] .

وقال الخزرجيّ : ((شرح (مُقدّمة) طاهر بن بابشاذ شرحًا جيّدًا مُفيدًا ، بديع
الصّفة ، قرأتُ عليه بعضه ، واخترمتُه المنيّة قبل تَمامه ، انتحل فيه السُؤالات الغريبة ، وأجاب عنها بالأجوبة العجيبة .)) [7] .

---

(1) انظر : (الدُّرر الكامنة : 99/2 .) .

(2) درسه وحقّقه : عبد العزيز بن عبد المحسن أبا نِمِيّ ، جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة ، كُليّة اللغة العربيّة ، قسم النّحو والصّرف وفقه اللغة (1416هـ) ؛ لنيل درجة الدّكتوراة .

(3) ترجمته في : (العطايا السّنّيّة : 138 _ 139 ، العقد الفاخر الحُسن : 109 ، العقود اللؤلؤيّة :
136/2 .) .

(4) (العطايا السّنّيّة : 223 .) .

(5) ذكره : الملك الأفضل في : (العطايا السّنّيّة : 223 .) ، والخزرجيّ في : (العقد الفاخر الحُسن : 109 ، العقود اللؤلؤيّة : 136/2 ، المدارس الإسلاميّة في اليمن : 25 .) .

(6) (العطايا السّنّيّة : 223 .) .

(7) (العقد الفاخر الحُسن : 109 .) .

- عزّ الدّين مُحمّد بن حمزة بن المُظفّر (796هـ) [1] .
- مُحمّد بن عليٍّ بن هُطيل (812هـ) ، واسْمه : (عُمدة ذوي الهمم على المُحْسِبَة في علميّ اللسان والقلم) [2] .
- الإمام أحمد بن يحيى المُرتضى (840هـ) ، واسْمه : (الكوكب الزّاهر في شرح مُقدّمة طاهر) [3] .
- أحمد بن عُمر بن أحمد المُنقّش الزّبيديّ (ق : 9هـ) ، واسْمه : (شرح الطّاهريّة في النّحو) [4] .

كما أنّ هُناك من استدرك على (المُقدّمة المُحْسِبة) كأبي عليٍّ يحيى بن إبراهيم بن العَمَك (670هـ) ، واسْمه : (البيان في النّحو) [5] .

وهُناك أيضًا من نظمها في نحو ألف بيتٍ[6] ، كعبد اللطيف بن أبي بكر الشّرجيّ الزَّبيديّ (803هـ) .

وقد كان ابن يعيش يُقدّر ابن بابشاذ حيث يذكر اسْمه كاملاً في غالب وروده مسبوقًا بـ (الشّيخ) ، ومتبوعًا بـ (رحمة الله عليه) ، أو (رحمه الله) في أحايين كثيرةٍ ، ورُبّما وصفه بـ (النّحويّ) ، وقد كان لذكر (شرحه) نصيبٌ من هذا التّقدير .

وبيان هذا الذّكر على النّحو الآتي :
- (الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النّحويّ _ رحمه الله _) [7] .
- (الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النّحويّ _ رحمة الله عليه _) [1] .

---

(1) ترجمته في : (مطلع البدور : 68/4أ ، نسمات الأسحار : 323ب ، مصادر الفكر الإسلاميّ :
419 .) .
(2) درسه وحقّقه : عبد الخالق بن أحمد بن عبد الله الشّمرانيّ ؛ لنيل درجة الْماجستير ، كُليّة اللغة العربيّة ، قسم اللغويّات ، الجامعة الإسلاميّة _ المدينة المُنوّرة _ .
(3) ذكره : الشّوكانيّ في : (البدر الطّالع : 140 .) ، وحاجيّ خليفة في : (إيضاح المكنون : 393/2 .) .
(4) ذكره : الأكوع في : (المدارس الإسلاميّة : 225 .) ، والحبشيّ في : (مصادر الفكر الإسلاميّ :
424 .) .
(5) ذكره : الحبشيّ في : (مصادر الفكر الإسلاميّ : 416 .) .
(6) ذكره : السّيوطيّ في : (بُغية الوعاة : 107/2 .) ، والحبشيّ في : (مصادر الفكر الإسلاميّ :
420 .) .
(7) في : (التّهذيب : 17 .) .

- (الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ _ رحمه الله _) [2] .
- (الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ) [3] .

- (الشّيخ طاهر بن أحمد _ رحمه الله _) [4]
- (الشّيخ طاهر بن أحمد) [5] .
- (الشّيخ طاهر) [6] .
- (طاهر _ رحمه الله _) [7] .
- (الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ _ رحمة الله عليه _ في : شرحه) [8]
.
- (الشّيخ طاهر بن أحمد _ رحمه الله _ في : شرحه) [9] .
- (الشّيخ طاهر بن أحمد في : شرحه) [10] .

وتأثّر ابن يعيش بابن بابشاذ يظهر في قضايا كثيرةٍ ، فقد تأثّره بشيءٍ من الحُدود التي ذكرها ، كحدّ (التّأكيد) ، حيث قال : ((أمّا ما التّأكيد ؟ ، فهو تَمكين المعـــنى في
النّفس ، كما قال الشّيخ طاهر بن أحمد .)) [11] .

أيضًا استخدامه لشيءٍ من المُصطلحات التي أوردها دليلٌ ثانٍ على تأثّره بـــه ، كاستخدامه مُصطلح : (الصّفة المُشبّهة باسم الفاعل) [12] .

---

(1) في : (المُحيط : 38/2ب ، 40أ ، ب ، 43ب .) .
(2) في : (المصدر السّابق : 18/2أ .) .
(3) في : (المصدر السّابق : 27/3ب .) .
(4) في : (المُحيط : 16/3ب .)
(5) فـــي : (المصـــدر السّـــابق : 87/2أ ، 10/3ب ، 21ب ، 25أ ، 53/4ب _ 54أ ، 95ب ، المُستنهى :
أ/27ب .) .
(6) في : (المُحيط : 60/2أ ، 53/4ب _ 54أ ، 64أ ، 93ب ، المُستنهى : ب/23أ .) .
(7) في : (المُحيط : 91/4ب .) .
(8) في : (المصدر السّابق : 60/2ب .) .
(9) في : (المصدر السّابق : 101/4ب .) .
(10) في : (المصدر السّابق : 90/2ب ، 93أ ، 96أ ، 91/4أ .) .
(11) (المصدر السّابق : 87/2أ .) .
وانظر : (شرح الجُمل في النّحو : 25/1أ .) .
(12) انظر : (المُحيط : 74/4أ .) .
وقد عبّر بِهذا المُصطلح ابن بابشاذ في : (شرح الجُمل في النّحو : 79/1أ .) .

وجهٌ ثالثٌ من التّأثّر ظهر في موافقاته له في كثيرٍ من المسائل التي ذكرها ، بلْ قد ينسب له رأيًا قال به البصريّون ويختاره لصحّته ، حيث يقول : ((. . . . أمّا في معرفة عامل المُبتدإ والخبر فاختلف فيه على خمسة أقوالٍ :

قال قومٌ : عاملهما الذي رفعهما جميعًا معنويٌّ ، وهو اهتمامك بذكر المُبتدإ ، وجعلك له أوّلاً في الرّتبة لثانٍ يأتي بعده تتمّ فائدته . . . . ، وهذا اختيار الشّيخ طاهر بن أحمد _ رحمه الله _ .

وقال قومٌ : عامل المُبتدإ معنويٌّ ، وهو مُشابَهته للفاعل . . . . .

واعلم أنّ بين البصريّين والكوفيّين في هذه الأقوال خلافاتٌ يطول شرحُها ، ولا فائدة في ذكرها إذا ذكرتُها لك هاهنا ، وإنّما الغرضُ سِواها ، والأصحّ من هذه الأقوال ما
ذهب إليه الشّيخ طاهر بن أحمد ، والقول الذي بعده .)) [1] .

ومن أكثر الأمور دلالة على تأثّره به اعتراضه على من اعترض عليه ، حيث اعترض ابن يعيش على الحيدرة حين اعترض على ابن بابشاذ ، فقال : ((وقد أنكر بعضهم على الشّيخ طاهر بن أحمد تعبيره في البدل ، حيث قال : بدل الكُلّ من الكُـــلّ في :
(شرحه) [2] ، وقال إنّما هو بدل الشّيء من الشّيء[3] ، ولقد كان المُنكر أولى بأنْ يُنكر عليه في تعبيره في أنّه قال[4] : بدل الشّيء من الشّيء ؛ إذْ الشّيء لا يُبدل من غيره بالإجماع .)) [5] .

وكثيرًا ما كان يعتذر له إنْ رأى أنّ رأيه غير صحيحٍ ، حيث قال : ((من المُبتدإ الذي يجب تأخيره ولا يجوزُ تقديمه هو المُبتدأ الذي يكون خبره استفهامًا ، نحو قولِكَ : أَيْنَ
زَيْدٌ ؟ ، و : كَيْفَ مَحَمَّدٌ ؟ ، و : كَمْ دَرَاهِمُكَ ؟ ، وما شاكل ذلك ، فلو قُلتَ : زَيْدٌ أَيْنَ ؟ ، أو : مُحَمَّدٌ كَيْفَ ؟ ، أو : دَرَاهِمُكَ كَمْ ؟ ، لَمْ يجُز ، إلاّ أنّ الشّيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ أجاز إذا قُلتَ : مُحمَّدٌ أَيْنَ هُوَ ؟ ، على تقدير : أَيْنَ

---

(1) (المُحيط : 54/2ب _ 55أ .) .
وقد مضى في : (607 _ 622 .) شرح المسألة .
(2) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 27/1أ .) .
(3) هو الحيدرة في : (كشف المُشكل : [illegible] .) .
(4) في : (المخطوطة .) : (أنْ قال) .
(5) (المُحيط : 90/2ب .) .
وانظر : (البسيط في النّحو : 672/2 _ 673 .) .

هُوَ قَائِمٌ ؟ [1] ، وهذا هو اتّساعٌ منه _ رحمة الله عليه _ ؛ لأنّ (مُحَمَّدًا) في هذا لا بُدّ أنْ يكون مُبتدأً ، ولا بُدّ من أنْ يكون ما بعده خبرًا وبعده الاستفهام ، والاستفهام لا يكون إلاّ مُقدّمًا ؛ لأنّ له صدر الكلام ؛ فبهذا ثبتَ قولُنا إنّه اتّساعٌ قولُ طاهر بن أحمد _ رحمة الله عليه _ .)) [2] .

وقال أيضًا : ((يجوزُ أنْ تُغري الإنسان بنفسه ، فتكونُ مُخيّرًا بين أنْ تقول : عَلَيْكَ إيَّايَ ، أو : عَلَيْكَ بِي ، كما ذكر الشّيخ طاهر بن أحمد[3] ، والأحسن أنْ تقول : عَلَيْكَ إيَّايَ ، والذي أحسبه أنّ هذا توسّعٌ أيضًا ؛ لأنّهم قد أصّلوا أنّ (إيَّايَ) لا يعمل إلاّ فيما بعده إلاّ الثّلاثة المواضع المُستثناة[4] ، وليس هذا الموضع منها ، فإنْ جاز ذلك عُدّ هذا رابعًا فيما يجوزُ أنْ يعمل في (إيَّايَ) ، وما شاكله .)) [5] .

وحين يرى أنّ آراءه لا أهمّيّة لَها في الذّكر ، يُعرض عنها ميلاً إلى ذكر الأهمّ منها ، والأهمّ من ذلك الابتعاد كُلّ البُعد عن اعتراضه ، حيث يقول : ((لا يجوزُ أنْ يُخبر بِها عن الأشخاص ؛ لأنّها تُقدّر بالمصدر ، والمصادر أحداثٌ لا يُخبرُ بِها عن الأشخاص ، فأمّا قول الله تعالى : ﴿ ... ﴾ [6] ، ففيه أقوالٌ أصحُّها وأحسنها أنّ خبر (أَنَّ) الأولى (مُخْرَجُونَ) ، و (أَنَّكُمْ) الأُخرى تأكيدٌ للأُولى وتكرارٌ ، ولا خبر لَها ؛ لأنّها فضلةٌ ، وتقديره : أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ [7] مُخْرَجُوْنَ إِذَا مِتُّمْ ، والظّرف على هذا مُتعلّقٌ بـ (مُخْرَجِينَ) ؛ لأنّه اسم مفعولٍ ، وقد ذكر الشّيخ طاهر بن أحمد في هذه الآية قولين غير

---

(1) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 39/1أ .) .
(2) (المُحيط : 57/2أ .) .
وانظر المسألة في : (264 .) .
(3) انظر : (شرح الجُمل في النّحو : 175/1أ .) .
(4) سبق ذكرها في : (277 .) .
(5) (المُحيط : 85/4ب .) .
(6) (المؤمنون : 35 .) .
(7) بينهما في : (المخطوطة .) : (إذَا) ، وهي مشطوبةٌ .

هذا القول[1] أعرضنا عن ذكرهِما ميلاً إلى ذكر الأهمّ فالأهمّ .)) [2] .

د ــ الحيدرة :

كـان أحـد مفـاخر الـيمن ، ووجهًـا مـن وجوههـا ، ورُكنًـا مـن أركانِهـا المُعتبرين ، يقــول الحمويّ : ((كان من وجوه أهل اليمن ، وأعيـانِهم علمًـا ، ونحــوًا ، وشعرًا .))[3] .

وبالرّغم من أنّ الحيدرة هو العلم الذي تأثّر به ابن يعيش كثيـرًا فـي كثيرٍ من الأُمـور التي بسطها إلاّ أنّه لَمْ يُشر إليه قطّ ، وهذا تقصيرٌ من ابن يعيش كبيرٌ تجاه هذه الشّخصيّة التـي يتّبعها كيف سلكتْ ، وأيّ وجـهٍ من وُجوه القول تناولتْ ، وذلك في غــالب ما سطّرته آثاره .

والمعالِم التي تأثّر فيها ابن يعيش بالحيـدرة كثيـرةٌ ، ومـن ذلـك التّـأليف ، حيث ألّف ابن يعيش (المُحيط) ، ثُمّ اختصر منـه (التّهذيب) ، وطريقتـه فـي رسـم (المُحيط) هـي الطّـريقة التـي احتـذاها الحيـدرة فـي (كشـف المُشـكل) ، وهو كتابٌ في النّحو مدحه الحمويّ قائلاً :

صَنَّفْتُ للمُتَأَدِّبِيْنَ مُصَنَّـفًا سَمَّيْتُهُ بِكِتَابِ (كَشْفِ المُشْكِلِ) .
سَبَقَ الأَوَائِلَ مَعْ تَأَخُّرِ عَصْرِهِ كَمْ آَخِرٍ أَزْرَى بِفَضْلِ الأَوَّلِ .
قَيَّدْتُ فِيْهِ كُلَّ مَا قَدْ أَرْسَلُوا لَيْسَ المُقَيَّدُ كَالكَلاَمِ المُرْسَلِ [4] .

والطّريقة هي عرض المسائل بطريـق السّؤال والجواب ، مـع شـيءٍ مـن التّغيير إمّا بالأسلوب ، وإمّا بزّيادة أونّقصان .

وإذا كانت طريقة العرض هذه طريقةً فريدةً في التّأليف والتّصنيف ، فـإنّ ابن فضّال في : (شرح عيون الإعراب) استخدمها بصورةٍ تختلف قليلاً عنهما ، وعلـى هذا فهو أوّل من ابتدعها ، ثُمّ سـار عليهـا من جـاء بعده ، كالحيـدرة فـي : (كشـف المُشكــل) ، وابـن يعـيش فــي : (التّهـذيب) ، و (المُحـيط) ، وابـن بُصَيْبِص في : (شرح المُقدّمة المُحْسِبة) .

---

(1) (شرح الجُمل في النّحو : 🗁/🖰🗄ب .) .
(2) (المُحيط : 21/3أ _ بٍ .) .
وانظر المسألة مُفصّلةً في : (269 _ 271 .) .
(3) (مُعجم الأُدباء : 244/13 .) .
(4) انظر : (مُعجم الأُدباء : 244/13 .) .

وتأثّر ابن يعيش بالحيدرة في طريقة التّأليف لـه أمثلـةٌ كثيرةٌ لا يحصرها عدٌّ ، وهذا مثالٌ واحدٌ يُبيّن مدى التّأثّر :

قـال الحيـدرة فـي بـاب : (الاسـم المُضـمر) : ((ويُسـألُ فيـه عـن ثلاثـة أسـئلةٍ ، ما
المُضمر ؟ ، ولِمَ سُمّي مُضمرًا ؟ ، وعلى كم ينقسم ؟ .

(فصـل) : أمّـا مـا المُضـمر ؟ ، فهـو كُـلّ اسـمٍ دلّ بـاختلاف صـيغه علـى اختلاف معانيه ، مثل : (أَنَا) ، و (أَنْتَ) ، و (هُوَ) ، و (نَفَعَكَ) و (نَفَعَكُمَـا) و (نَفَعَكُنَّ) .

(فصل) : وسُمّي مُضمرًا ؛ لأنّه كنّى به عن الظاهرِ للاختصـار ؛ ألا تـرى أنّ قولـكَ : إِخْوَتُكَ قَامُوا ، أخصر من قولِكَ : قَامَ إِخْوَتُكَ فُلاَنٌ وَفُلانٌ إلـى مُنتهى العدد .

(فصل) : وهُو ينقسم على ثلاثة أُضربٍ ، ضمائر رفعٍ ، وضمائر نصبٍ ، وضمائر جرٍّ ، فضمائر الرّفع ثَمانيـة وعشرون ، أربعـة عشر مُنفصلـةً ، وأربعة عشر مُتّصلةً .

فالمُنفصلة : (أَنْتَ ، أَنْتُمَا ، أَنْتُمْ ، أَنْتِ ، أَنْتُمَا ، أَنْتُنَّ ، هُوَ ، هُمَا ، هُمْ ، هِيَ ، هُمَا ،
هُنَّ ، أَنَا ، نَحْنُ) ثلاثـةٌ للمُـذكّر الحاضر وتثنيتـه وجمعـه ، وثلاثـةٌ للمُـذكّر الغائب وتثنيته وجمعه ، وثلاثـةٌ للمُؤنّث الحاضر وتثنيتـه وجمعه ، وثلاثـةٌ للمُؤنّث الغائب وتثنيته وجمعه ، واثنــان للمُتكلّم والجماعة فيهم المُتكلّم ، وهُما (أَنا) ، و (نَحْنُ) ، ويجوزُ أنْ يكون (نَحْنُ) ضمير الواحد العظيم ؛ لأنّـه يصيرُ بِمجموع صفاته الزّائدة على غيره بِمنْزلة الجماعة ، ويكون لله تعالى ، قـــال الله سُـــبحانه : ◑ ☙⇨➚❍❄♊⌼♦ ←❄♦♋♊❄⚼♑🖅 ➔⌖←❄♦⮙✡❞➊⇧ ◔ [1] .

وهـذه الأربعـةَ عشـرَ تكـون أبـدًا فـي موضـع رفـعٍ بالابتـداء ، ويتبعهـا المرفوعُ خـبرًا ،
مثل : أَنْتَ قَائِمٌ ، و نَحْنُ قَائِمُونَ ، مـا لَمْ تكن فصلاً بين معرفتين فـي بـاب (كَـانَ) وأخواتِها ، و (ظَنَّ) وأخواتِها ، من نحو : كَانَ مُحَمَّدٌ هُوَ الظَّرِيْفَ ، و : ظَنَنْتُ عَبْدَ الله هُوَ العَاقِلَ ، فإذا كانت كذلك كانت حُروفًا فاصلةً لا موضع

(1) نصّـــــها : ◑ ☙⇨➚❍❄♊⌼♦ ←❄♦♋♊❄⚼♑🖅 ⑥⚑✞❄←⌧⑤ ➔⌖←❄♦⮙✡❞➊⇧ ⑥⌖⓿♊❄❞✞⌧⑤⌖➔ ♦⊙☡✡⌖⌖⮙🖫⌧⑤ ◔ ، (ق : 43 .) .

لَها من الإعراب عــن الخليل بن أحمد ، وسُمّيت مُنفصلةً لانفصالِها في الخطّ .

والمُتّصلة الأربعةَ عشر ، مثل : (قُمْتَ) ، (قُمْتُمَا) ، (قُمْتُمْ) ، (قُمْتِ) ، (قُمْتُمَا) ، (قُمْتُنَّ) ، (قَامَ) ، (قَامَا) ، (قَامُوا) ، (هِنْدٌ قَامَتْ) ، (قَامَتَا) ، (قُمْنَ) ، (قُمْتُ) ، (قُمْنَا) ، فهذه وشبهها نحكمُ عليها بالرّفع فاعلةً ، وفعلها هو المُتّصل بها ؛ ولذلك سُمّــيت مُتّصلةً ، فإنْ كان الفعل مُتعدّيًا تَبعها الظّاهر منصوبًا بحقّ المفعول ، مثل : نَفَعْتُ زَيْدًا ،

و : نَفَعْنَا زَيْدًا ، وهُما هُنا مسألتان :

إحداهُما : يُفرقُ فيها بين ضمير الفاعل ، وضمير المفعول ، من نحو : نَفَعْنَا زَيْدًا ،

و : نَفَعَنَا زَيْدٌ ، فضمير الفاعل يُسكَّنُ معه آخرُ الفعل ، وضمير المفعول يكونُ معه مُتحرّكًا .

والثّانية : يُفرقُ فيها بين ضمير المُؤنّث ، و (تاء) التّأنيث ، في نحو : ضَرَبْتِ يَا هِنْدُ ، و : ضَرَبَتْ هِنْدُ ، فـ (تاء) الضّمير تتحرّك ويُسكّن ما قبلها ، و (تاء) التّأنيث تُسكّن ويتحرّك ما قبلها .

وضمائر النّصب ثَمانيةٌ وعشرون على ذلك التّرتيب في الاتّصال والانفصال ، والتّذكير والتّأنيث ، والتّثنية والجمع ، للحاضر والغائب .

فالمُنفصلة أربعةَ عشرَ ، وهي : (إيَّاكَ) ، (إيَّاكُمَا) و (إيَّاكُم) ، (إيَّاكِ) ، (إيَاكُمَا) ، (إيَّاكُنَّ) ، (إيَّاهُ) ، (إيَّاهُمَا) ، (إيَّهُمْ) ، (إيَّاهَا) ، (إيَّاهُمَا) ، (إيَّاهُنَّ) ، (إيَّايَ) ، (إيَّانَا) ، فهذه أبدًا لا تكون منصوبةً في التّقدير لوقوع الفعل الذي بعدها عليها ، مثل : ✦✦✦ [1] ، ولا يجوزُ أنْ يتقدّمها الفعل إلاّ في باب (الاستثناء) ، مثل : مَا نَعْبُدُ إلاَّ إيَّاكَ ، وفي باب (الظّنّ) ، مثل : ظَنَنْتُ زَيْدًا إيَّاكَ ، وفي باب (العطف) ، مثل : رَأَيْتُ زَيْدًا وَإيَّاكَ ، قال الله تعالى : ✦✦✦ [2] .

والمُتّصلة أربعةَ عشرَ ، مثل : (نَفَعَكَ) ، (نَفَعَكُمَا) ، (نَفَعَكُم) ، (نَفَعَكِ) ، (نَفَعَكُمَا) ، (نَفَعَكُنَّ) ، (نَفَعَهُ) ، (نَفَعَهُمَا) ، (نَفَعَهُم) ، (نَفَعَهَا) ، (نَفَعَهُمَا) ،

---

(1) (الفاتحة : 5 .) .

(2) (من 155 : الأعراف .) .

وقد مضى نصّها في : (175 .) .

(نَفَعَهُنَّ) ، (نَفَعَنِي) ، (نَفَعَنَا) ، فهذه أبدًا وشبهها تكون في موضع نصبٍ بحقّ المفعول ، والنّاصب لَها هو الفعل المُتّصل بِها في الخطّ ، ولا يكون الفاعل إلاّ مُتأخّرًا عنها إذا كان ظاهرًا ، مثل : نَفَعَكَ زَيْدٌ ، و : نَفَعَنِي عَمْرٌو ، وهذه (النُّون) في (نَفَعَنِي) وشبهه تُسمّى (نُون) العِماد ؛ لأنّ (ياء) النّفس تطلب الكسرة فعُمد الفعل بِهذه (النُّون) مكسورةً ليَسْلَمَ بناؤه ، فقيل : (نَفَعَنِي) ، ولو قُلتَ : (نَفَعِي) لفسد اللفظ ، واختلّ المعنى .

وضمائر الجرّ أربعةَ عشرَ ، وكُلّها مُتّصلةٌ ، وتتّصل بالأسْماء فيُحكمُ على مواضعها بالجرّ بإضافة الأسْماء إليها ، وتتّصل بالحُروف فتكونُ مجرورةً بدخول حرف الجرّ عليها ، ومثال الجميع : (عَمَلُكَ لَكَ) ، (عَمَلُكُمَا لَكُمَا) ، (عَمَلُكُم لَكُم) ، (عَمَلُكِ لَكِ) ، (عَمَلُكُمَا لَكُمَا) ، (عَمَلُكُنَّ لَكُنَّ) ، (عَمَلُهُ لَهُ) ، (عَمَلُهُمَا لَهُمَا) ، (عَمَلُهُم لَهُم) ، (عَمَلُهُنَّ لَهُنَّ) ، (عَمَلِي لِي) ، (عَمَلُنَا لَنَا) .

فهذه جميع المُضمرات ، وجملتها سبعون مُضمرًا ، وكُلّها معارف ؛ لأنّها لَمْ تُضمر إلاّ بعد أنْ عُرّفت ، وكُلّها مبنيّةٌ ، وبُنيت لشبهها بالحُروف .)) [1] .

أمّا ابن يعيش فقد قال في باب : (الاسم المُضمر) : ((وفوائده تشتمل على ثلاث ، يُقال فيها : ما المُضمرُ ؟ ، ولِمَ سُمّي المُضمر مُضمرًا ؟ ، وعلى كم ينقسم ؟ .

(فصل) : أمّا ما المُضمر ؟ ، فهو ما اختلفت صيغه ، وكُنّي به عن ظاهرٍ قد عُرف .

(فصل) : وأمّا لِمَ سُمّي المُضمر ؟ ، فلوجهين :

أحدهُما : أنّه يُضمر فيه الإعراب ولا يظهر .

والثّاني : أنّ لفظه يدلّ على ذاتٍ مُخفاة لفظ التّسمية على السّامع ؛ لأنّ الإضمار في لُغة العرب هو الإخفاء ؛ يدلّ عليه قول الخنساء :

يَبْدُو وَتُضْمِرُهُ البِلاَدُ كَأَنَّهُ سَيْفٌ عَلَى عَلَمٍ يُسَلُّ وَيُغْمَدُ[2] .

(فصل) : وأمّا على كم ينقسم ؟ ، فهو ينقسم على ثلاثة أنواع ، ضمائر رفع ، وضمائر نصبٍ ، وضمائر جرٍّ ، فضمائرُ الرّفع على وجهين ، مُنفصلةٌ ومُتّصلةٌ .

فالمُنفصلة أربعةَ عشرَ اسمًا ، تُستعمل للمُفرد والمُثنّى والمجموع ، والمُذكّر والمُؤنّث ، والحاضر والغائب ، وهذا تَمثيلها _ وبالله التّوفيق _ : (أَنْتَ) ، (أَنْتُمَا) ، (أَنْتُم) ،

---

(1) (كشف المُشكل : 141 _ 144 .) .
(2) مضى تخريجه في : (1161 .) .

(هُوَ) ، (هُمَا) ، (هُمْ) ، (أَنْتِ) ، (أَنْتُمَا) ، (أَنْتُنَّ) ، (هِيَ) ، (هُمَا) ، (هُنَّ) ، (أَنَا) ، (نَحْنُ) ، فهذه جميع الضّمائر المرفوعة المُنفصلة ، أينما وُجدت فهي مرفوعة الموضع بحقّ الابتداء ، والظّاهر بعدها مرفوعٌ بحقّ الخبر ، إلاّ أَنْ تكون فاصلةً بين معرفتين ، أو بين معرفةٍ ونكرةٍ ، أو تأكيدًا لفظيًّا ، فإنّها تخرج عن كونِها مُبتدأً .

(فصل) : والمُتّصلة أربعةَ عشرَ اسْمًا ، وسُمّيت مُتّصلةً ؛ لأنّه مُتّصلةٌ بالفعل ، وتُستعمل أيضًا للمُفرد والمُثنّى والمجموع ، والمُذكّر والمُؤنّث ، والحاضر والغائب ، وهذا تَمثيلها _ وبالله التّوفيق _ ، وهي : (عَلِمْتَ) ، (عَلِمْتُمَا) ، (عَلِمْتُمْ) ، (عَلِمَ) ، (عَلِمَا) ، (عَلِمُوا) ، (عَلِمْتِ) ، (عَلِمْتُمَا) ، (عَلِمْتُنَّ) ، (عَلِمَتْ) ، (عَلِمَتَا) ، (عَلِمْنَ) ، (عَلِمْتُ) ، (عَلِمْنَا) ، فهذه جميع الضّمائر المرفوعة المُتّصلة بالفعل لا تُوجد قط إلاّ مرفوعة الموضع بحقّ الفاعل ، والظّاهر بعدها منصوبٌ بحقّ المفعول .

(فصل) : وضمائر النّصب على وجهين ، مُنفصلةٌ ومُتّصلةٌ ، فالمُنفصلة أربعةَ عشر اسْمًا ، تُستعمل أيضًا للمُفرد والمُثنّى والمجموع ، والمُذكّر والمُؤنّث ، والحاضر والغائب ، وهذا تَمثيلها : (إِيَّاكَ) ، (إِيَّاكُمَا) ، (إِيَّاكُم) ، (إِيَّاهُ) ، (إِيَّاهُمَا) ، (إِيَّاهُمْ) ، (إِيَّاكِ) ، (إِيَّاكُمَا) ، (إِيَّاكُنَّ) ، (إِيَّاهَا) ، (إِيَّاهُمَا) ، (إِيَّاهُنَّ) ، (إِيَّايَ) ، (إِيَّانَا) ، فهذه جميع ضمائر النّصب المُنفصلة لا يُوجد منصوبٌ مُضمرٌ مُنفصلٌ إلاّ وهو أحد هذه الأسْماء أينما وُجدت فهي منصوبة الموضع بحقّ المفعول ، ولا يعمل فيها إلاّ ما بعدها ، كقوله تعالى :

⌚ ⑤⌘✳♦▦❄✞⚐⑥♉♦ ←❄♦⬀♊❄⑨♦•♦

⌚ [1] ⇧✖&✡⬀♦❷❄⬄⅄♦❄← ⇨♉⑥⚐✞❄▦♦✳⌘⑤♦➔ ،

إلاّ في ثلاثة مواضع فقد يجوزُ أنْ يعمل فيها ما قبلها ، وذلك إذا كانت معطوفةً ، مثل : رَأَيْتُ زَيْدًا وَإِيَّاكَ ، أو مُستثناةً ، مثل : مَا رَأَيْتُ إِلاَّ إِيَّاكَ ، أو مع (ظَنَنْتُ) وأخواتِها ، وما يجري مجراها من الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين ، أو إلى ثلاثة ، مثل : ظَنَنْتُ زَيْدًا إِيَّاكَ ، وما شاكل ذلك .

(فصل) : والضّمائر المُتّصلة المنصوبةُ أربعةَ عشرَ اسْمًا أيضًا ، وسُمّيت مُتّصلةً ؛ لأنّها مُتّصلةٌ بالفعل ، وهي تُستعمل في المُفرد والمُثنّى والمجموع ، والمّذكّر والمُؤنّث ، والحاضر والغائب ، وهذا تَمثيلها : (عَلَّمَكَ) ، (عَلَّمَكُمَا) ، (عَلَّمَكُمْ) ، (عَلَّمَهُ) ، (عَلَّمَهُمَا) ، (عَلَّمَهُمْ) ، (عَلَّمَكِ) ، (عَلَّمَكُمَا) ، (عَلَّمَكُنَّ) ، (عَلَّمَهَا) ، (عَلَّمَهُمَا) ، (عَلَّمَهُنَّ) ، (عَلَّمَنِي) ، (عَلَّمَنَا) ، فهذه جميع الضّمائر المُتّصلة المنصوبة لا يُوجد مُضمرٌ منصوبٌ مُتّصلٌ إلاّ وهو أحد هذه ، أينما وُجدت فهي منصوبة الموضع بحقّ المفعول

---

(1) (الفاتحة : 5 .) .

، والظّاهر بعدها مرفوعٌ بحقّ الفاعل ، يُقال فيها : عَلَّمَكَ زَيْدٌ ، و : عَلَّمَكُمَا مُحَمَّدٌ ، و : عَلَّمَهُمْ عَبْدُ الله ، هكذا تَجريها إلى آخرها .

(فصل) : وضمائر الجرّ مُتّصلةٌ لا غير ، وهي أربعةَ عشرَ اسْمًا ، وهي تتّصل بالاسم والحرف ، وهذا تَمثيلها : (عَمَلُكَ لَكَ) ، (عَمَلُكُمَا لَكُمَا) ، (عَمَلُكُم لَكُم) ، (عَمَلُهُ لَهُ) ، (عَمَلُهُمَا لَهُمَا) ، (عَمَلُهُم لَهُم) ، (عَمَلُكِ لَكِ) ، (عَمَلُكُمَا لَكُمَا) ، (عَمَلُكُنَّ لَكُنَّ) ، (عَمَلُهَا لَهَا) ، (عَمَلُهُمَا لَهُمَا) (عَمَلُهُنَّ لَهُنَّ) ، (عَمَلِي لِي) ، (عَمَلُنَا لَنَا) ، فهذه جميع الضّمائر المُتّصلة المجرورة لا يُوجد مضمرٌ مجرورٌ إلاّ وهو أحد هذه أينما وُجدت فهي مجرورة الموضع بحقّ الإضافة وبحرف الجرّ .

فهذه جميع المُضمرات المرفوعة والمنصوبة والمجرورة ، وهي سبعون مُضمرًا ، كُلّها معارف لا تتنكّر ، مبنيّاتٌ لا تُعرب .)) [1] .

كذلك من معالِم التّأثّر أنّ غالب الحدود التي ذكرها ابن يعيش هي نفسها التي ذكرها الحيدرة ، ومن ذلك قوله في حدّ (الحرف) : ((ما دلّ على معنًى في غيره ، غير مُقترنٍ بزمانٍ .))[2] .

أيضًا المُصطلحات فهُناك ثلاثة مُصطلحات انفرد بذكرها الحيدرة وذكرها بعده ابن يعيش مُتأثّرًا به ، وهي :

1 _ (النّاقصات) [3] ، وهو ما ذكره الحيدرة[4] .
2 _ (إضافة تشبيه) [5] ، وهو ما ذكره الحيدرة أيضًا[6] .
3 _ (ياء النّفس) [7] ، وهو ما ذكره الحيدرة أيضًا[8] .

أيضًا تأثّر به في التّعليلات ، حيث علّل لكثيرٍ من الأشياء بالتّعليل نفسه الذي ذكره الحيدرة ، وذلك كتعليله تَسمية الاسم (الظّاهر) ظاهرًا ، حيث قال

---

(1) (التّهذيب : 26 _ 29 .) .
(2) (المصدر السّابق : 61 .) .
هذا الحدّ ذكره الحيدرة في : (كشف المُشكل : 155 .) .
(3) انظر : (التّهذيب : 85 .) .
(4) انظر : (كشف المُشكل : 494 .) .
(5) انظر : (التّهذيب : 278 .) .
(6) انظر : (كشف المُشكل : 367 .) .
(7) انظر : (المُحيط : 4/2أ ، 22ب ، 6/4ب .) .
(8) انظر : (كشف المُشكل : 144 .) .

: ((أمّا لِمَ سُمّي الظّاهر ظاهرًا ؟ ؛ فلظهوره بالإعراب وتجلّيه واستغنائه بنفسه عمّا يُفسّره من
غيره .)) [1] .

وكتعليله بناء المعطوف على المُنادى المُضاف في نحو : (يَا عَبْدَ الله وَزَيْدُ) على الضّمّ ،
حيث قال : ((فإنْ عطفتَ على المُنادى المُضاف مُفردًا ، معرفةً ، علمًا ، لَمْ يكن إلاّ مبنيًّا على الضّمّ ؛ لأنّه في الأصل مُنادًى ثانٍ .))[2] .

كذلك من معالِم التّأثّر الآراء فقد طابقه في شيءٍ منها ، ومن ذلك قوله :
((لا يُنادى المندوب إلاّ بـ (وَا) من أوّله .)) [3] .

أيضًا أكثر النّصوص اللغويّة التي ذكرها ابن يعيش ولَمْ أقف عليها فيما بين يديّ من مصادر ذكرها الحيدرة ، وهذا معلمٌ من معالِم التّأثّر به ، ومن ذلك إيراده قول سواد بن عديّ :

فَفَعَلْتُ ذَلِكَ كَالمغَارِ فَأَصْبَحَت   مِنِّي الحَفِيْظَةُ وَالحَيَا قَدْ أَعْقَبَا[4] .

وقول جميل بُثينة :

بَثَيْنَةَ شَأْنُهَا سَلَبْتْ فُؤَادِي   بِلاَ ذَنْبٍ أَتَيْتُ بِهِ سَلاَمَا[5] .

2 _ التّأثير :

---

(1) (التّهذيب : 24 .) .
وانظر : (كشف المُشكل : 137 .) .
(2) (التّهذيب : 196 .) .
وانظر : (كشف المُشكل : 335 .) .
(3) (التّهذيب : 192 .) .
وما ذكره ابن يعيش هاهُنا هو رأي الحيدرة في : (كشف المُشكل : 330 .) .
(4) انظر : (التّهذيب : 420 .) .
والبيت من الكامل ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .
وهو في : (كشف المُشكل : 687 .) .
(5) انظر : (التّهذيب : 430 .) .
والبيت من الوافر ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .
=

على كثرة المصادر التي جمعتُها _ المطبوع منها والمخطوط _ وتتّبعتُ صفحاتِها إلاّ أنّي لَمْ أقف على من تأثّر ابن يعيش ، أو حتّى أشار إليه .
وأعتقد جازمةً أنّ ذلك مردّه إلى جُملة أسبابٍ ، هي :
أ _ أنّ ابن يعيش من رجالات القرن السّابع الهجريّ ، وهذا القرن لَمْ يكُن فيه مجالٌ لزيادة مُستزيدٍ .
ب _ أنّ ابن يعيش كان قارًّا في صنعاء لَمْ يرحل عنها ، فيشتهر أمره ، ويبلغ من الشّأن ما بلغه غيره .
ج _ أنّ شُهرة العلماء تأتي في الغالب من تلامذتِهم ، وابن يعيش واحدٌ من الذين حجب تلامذته ذكره .
حتّى أولاده وهم أولى النّاس بحفظ حُقوق أبيهم لَمْ يذكروا عنه شيئًا ، فهذا الحسن وهو الذي تلقّى العلم على أبيه وقد حفظ له التّاريخ بعض المُؤلّفات في مُختلف الفنون لَمْ يُشر إليه بكلمة .
ومع هذا الغموض الذي أحاط شخصيّته ، فإنّ هُناك من أشار إليه صراحةً ، وهو عزّ الدّين بن صلاح[1] في : (مصباح الرّاغب) ، حيث قال : ((وفي (تَهذيب) ابن يعيش : لا يجوزُ إقامة الثّاني كما في باب (عَلِمْتُ) .)) [2] .
كما أنّ هُناك من ذكر إحدى المسائل التي بيّنها ابن يعيش دون تصريحٍ ، أو تلميحٍ ، أو تضمينٍ ، وهو يحيى بن حمزة في : (الحاصر) ، حيث قال في أقسام ما يظهر فيه الإعراب بالحركة : ((أمّا اللفظيّ بالحركة فهو أنواعٌ ثلاثةٌ :
أحدها : يدخله الإعراب كلّه مع تابعه وهو التّنوين ، وهذا هو الذي يُسمّى المُتمكّن الأمكن ، وذلك نحو : فلسٍ ، وفَرَسٍ .
وثانِيها : يدخله الإعراب كُلّه من غير تنوينٍ ، ويُسمّى المُتمكّن ، وهذا هو المُعرّف بـ (اللام) ، أو المُضاف إلى غير (الياء) ، نحو : الرَّجُل ، وغُلاَمُكَ .

= وهو في : (كشف المُشكل : 485 ، 698 .) .
(1) عزّ الدّين بن صلاح (973هـ) : هو مُحمّد بن عزّ الدّين بن صلاح أحد عُلماء اللغة والنّحو في اليمن .
ترجمته في : (البدر الطّالع : 719 _ 720 ، مصادر الفكر الإسلاميّ : 425 .) .
(2) (مصباح الرّاغب : 124/1 _ 125 .) .
وانظر : (التّهذيب : 109 .) .
وقد اعتقد مُحقّق الكتاب أنّ المعنيّ هو ابن يعيش الحلبيّ ، واعتقاده هذا انبنى عليه تخطئة المُولّف ؛ لموافقة ابن يعيش الحلبيّ جمهرة النّحويّين في جواز إقامة الثّاني كما في باب (عَلِمْتُ) ، حيث قال : ((ذكر الشّارح =

وثالثها : يدخله بعض الإعراب ، ثُمّ يختلف حاله ، فمنه : ما يَمتنع منه الجـــرّ
والتّنوين ، وهو غير المُنصرف ، ومنه : ما يَمتنع منه النّصب وهو جمع المُؤنّث السّالِم من نحو : (الزَّيْنَبَاتِ) ، ومنه : ما يَمتنع منه الرّفع والجرّ لثقلهما وهو باب (القاضـــي) ،
و (الدَّاعي) .)) [1] **.**

وهذا التّقسيم سبقه إليه ابن يعيش في : (التّهذيب) [2] **بصـــــــورةٍ شافية** [3] **، حيث ذكر سبعةَ أنواعٍ ، هي : ((النّوع الأوّل : يدخله الرّفع والنّصب والجرّ والتّنوين على حسبِ العوامل المُختلفة ، وهو كُلّ اسمٍ مُفردٍ مُتمكّنٍ صحيحٍ مُتصرّفٍ ، نحو : زَيْدٍ ، وعَمْرٍو ، ورَجُلٍ ، وفَرَسٍ ، وما شاكل ذلك .**

والنّوع الثّاني منها : هو كُلّ اسمٍ يدخله الرّفع والنّصب والجرّ ولا يدخله التّنوين ، وهذا هو النّوع الأوّل إذا أُضيف ، أو دخل عليه (الألف) ، و (اللام) ، نحو : هَذَا الرَّجُلُ وَفَرَسُ زَيْدٍ ، وما شاكل ذلك .

والنّوع الثّالث منها : هو كُلّ اسمٍ يدخله النّصب والرّفع ولا يدخله الجـــرّ ولا

= أنّ ابن يعيش لا يُجيزُ إقامة الثّاني من باب (أَعْطَى) ، وهذا القولُ على إطلاقه ليس بصحيحٍ ، وإنّما الصّحيح أنّ ابن يعيش مُوافقٌ لجمهور النّحاة في جواز إقامة الثّاني من باب (أَعْطَى) مُقَام الفاعل عند أمن اللبس ، وعدم
جواز إقامته عند خوف اللبس ، قال : لَكَ أنْ تُقيم أيّهما شئتَ مُقام الفاعل ، فتقول : أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا ، إذا أقمتَ الأوّل مُقام الفاعل ، فإنْ شئتَ قُلْتَ : أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْدًا ، فتُقيم الثّاني مُقام الفاعل ؛ لأنّ تعلّقهما بالفعل تعلّقٌ واحدٌ ، فكان حُكمهما واحدًا إلاّ أنّ الأولى إقامة الأوّل منهما مُقام الفاعل من حيث كان فاعلاً في المعنى ؛ لأنّه هو الآخذ للدّرهم ، ثُمّ قال : فإنْ عرض في الكلام لبسٌ ، أو إشكالٌ امتنع إقامة الثّاني مُقام الفاعل ، وذلك إذا قُلتَ : أُعْطِيَ زَيْدٌ مُحَمَّدًا عَبْدَهُ ، أو نحوه مِمّا يصحّ أخذه فإنّ هذا ونحوه مِمّا يصحّ منه الأخذ إذا بنيته لِما لَمْ يُسمّ فاعله لَمْ تُقم مُقام الفاعل إلاّ المفعول الأوّل فتقول : أُعْطِيَ مُحَمَّدٌ عَبْدًا ، ولا يجوزُ إقامة (العَبد) مُقام الفاعل فتقول : أُعْطِيَ عَبْدٌ مُحَمَّدًا ؛ لأنّ (العَبد) يجوزُ أنْ يأخذ (مُحَمَّدًا) ، كما يجوزُ لـ (مُحَمَّدٍ) أنْ يأخذ (العَبد) فيصير الآخذ مأخوذًا ، فأمّا أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْدًا فحسنٌ ؛ لأنّ (الدِّرْهَم) لا يأخذ (زَيْدًا) ، فإنْ رُفع فلا تتوهّم فيه أنّه آخذٌ لـ (زَيْدٍ) . (شرح المُفصّل : 77/7 .) .)) ، (مصباح الرّاغب : 124 _ 125 ح _ 4 _ .) .

(1) (الحاصر : 61/1 _ 62 .) .

(2) وقد سبقني إليه عبد العزيز أبا نِميّ في : (الحاصر : 61/1 _ ح : 7 _ .) ، ولكنّه أدخل ما أُعرب بالحُروف ضمن هذا التّقسيم ، وهذه التفاتةٌ منه _ حفظه الله _ ينقصها شيءٌ من التّدقيق ؛ ذلك أنّ المُعرب بالحُروف أشار إليه جمعٌ من العُلماء غير ابن يعيش السّابقين له واللاحقين .

(3) انظر هذه الأقسام بصورةٍ أوضح وأبين : (المُحيط : 4/2أ _ 11أ .) .

التّنوين ، وهو جميع ما لا ينصرف في حال انفصاله عن (الألف) ، و (اللام) ، والإضافة ، نحو : إِبْرَاهِيْمَ ، وأَحْمَدَ ، وعُثْمَانَ ، وفَاطِمَةَ ، وحَبْلَى ، وعُمَرَ ، ومَسَاجِدَ ، وما شاكل ذلك .

والنّوع الرّابع منها : هو كُلّ اسمٍ يدخله الرّفع والجرّ والتّنوين ولا يدخله لفظ النّصب ، وهو جمع المُؤنّث السّالِم ، نحو : المُسْلِماتِ ، والمُؤْمِنَاتِ ، وهِنْدَاتٍ ، وزَيْنَبَات ، وما شاكل ذلك .

والنّوع الخامس منها : كُلّ اسمٍ يدخله النّصب والتّنوين ولا يدخله لفظ الرّفع ولا الجرّ ، وهو جميع الأسْماء المنقوصة العامّة ، وهي التي في آخرها (ياءٌ) ساكنةٌ قبلها
كسرةٌ ، نحو : قَاضِي ، وغَازِي ، ودَاعِي ، ورَامِي ، وما شاكل كُلّ ذلك .

والنّوع السّادس منها : هو كُلّ اسمٍ يدخله التّنوين وحدَه إشعارًا بصرفه _ كما تقدّم _ ولا يدخله رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌّ ، وهو جميع المقصورات المُنصرفة ، نحو :
فَتًى ، ورَحًى ، وعَصًا ، ومَوْلًى ، ومَلْهًى ، ومَغْزًى ، وما شاكل ذلك .

والنّوع السّابع منها : كُلّ اسمٍ ظاهرٍ لا يدخله رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌّ ولا تنوينٌ ، يكون مُعربًا بالتّقدير دونَ التّنوين والحركات ، وهو المقصور الذي لا ينصرف ، نحو : حُبْلَى ، وسُكْرَى ، ودُنْيا ، وأُخْرَى ، ومُوْسَى ، وعِيْسَى ، وما شاكل ذلك .)) [1] .

أيضًا تأثّر به من جاء بعده بذكر بعض الأبيات الشّعريّة التي لَمْ أقف عليها عند غير ابن يعيش وذكرها من جاء بعده ، كقول الشّاعر :

لَقَدْ نَحَاكَ إِلَهُ الخَلْقِ يَا عُمَرُ بِخُطَّةٍ عَنْ مَدَاهَا يَقْصُرُ الشَّرَرُ[2] .

وقد ورد في : (مصباح الرّاغب) [3] .

ولنسبة الأشعار نصيبٌ من تأثير ابن يعيش في خالفيه ، حيث نسب ابن يعيش قول الشّاعر[4] :

يَبْدُو وَتُضْمِرُهُ البِلَادُ كَأَنَّهُ سَيْفٌ عَلَى عَلَمٍ يُسَلُّ وَيُغْمَدُ[5] .

---

(1) (التّهذيب : 80 _ 81 .) .
(2) لَمْ أقف عليه فيما بين يديّ من مصادر .
(3) انظر : (مِصباح الرّاغب : 116/1 .) .
(4) ثبت في : (1161 _ 1162 .) أنّ القائل هو الطّرمّاح بن الحكيم .
(5) مضى تخريجه في : (1161 .)

للخنساء[1] ، وتابعه يحيى بن حمزة[2] ، والنّجرانيّ[3] .

كما أنّ لرواية الشّعر نصيبًا أيضًا من تأثير ابن يعيش في من جاء بعده ، حيث أطبق أهل العربيّة على أنّ قول ذي الرُّمّة :

لَهَا بَدَنٌ مِثْلُ الحَرِيْرِ وَمَنْطِقٌ   رَخَيْمُ الحَوَاشِي لاَ هُرَاءٌ وَلاَ نَزْرُ [4] .

مرويٌّ بـ (لَها بَشَرٌ) ، عدا النّجرانيّ _ وهو تالٍ لابن يعيش _ ذكر هذه الرّواية[5] .

* * * * * * * * * *

---

(1) في : (التّهذيب : 26 .) .
(2) في : (الحاصر : 224/1 .) .
(3) في : (الأسرار الشّافية : 261 .) .
(4) انظر : (المُحيط : 23/4ب .) .
وقد مضى في : (330 _ 331 .) تخريج البيت .
(5) انظر : (المقاصد الشّافية : 27ب .) .


المبحث العاشر
المآخذ اللغويّة

استخدم ابن يعيش بعض الأساليب التي استخدمها بعض اللغويّين وذكر بعضهم أنّ الصّحيح خلافها ، ومن صور ذلك :

أ ــ تكرار (بين) في العطف بين ظاهرين[1] .

حيث قال : ((. . . . ؛ والدّليل على أنّه لا يجبُ الفاصل إلاّ مع الفعل المُضارع أنّه إنّما أُتي بالفاصل فرقًا بين عملها وبين إلغائِـــــــــها . . . .))[2] .

من هذا القول يتّضح أنّ ابن يعيش كرّر (بين) بين ظاهرين ، وحقّها ألاّ تُكرّر في العطف بين ظاهرين ، وهذا مذهب الحريريّ ، حيث قال : ((ويقولون : المَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، بتكرير لفظة (بين) فيُوهمون فيه ، والصّوابُ أنْ يُقال : بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرو ، كما قال سُبحانه : 🕛 ⮛✡⓿✍ ⑩❄⌖❄🙵♊⮌⌘ ⮫❄⌖⭘⬄❹⌧ ➔⌖·⌖⌘⌧ 🕛 [3] ،

---

(1) هذه القضيّة أشبعها عبد الرّحمن الخضيريّ بحثًا وتفصيلاً في : (تكرار (بين) مع الضّمـــير والظّاهر : 307 _ 355 .) .

(2) (المُحيط : 4/93ب .) .

(3) نصّـــــــــها : 🕛 ➔⌖⑤⌘⌖⌖⮌⌖✈ ⌦✞⮮✡⌂♊ 🕛 ⑤✍⇮②☺✞←⬁◘❄⌖❄⁋⌂♑ ⌦✞⬁✡♓♊⊙⌖↑✍♉ ←❄✡⚐⅄❄◘℘✡”⮮✡⌂ ⮛✡✈⅄⌖✈⑥ 🕛 ⑩♦🕒✡↑←❄✡⬉✡⎗ ✍⓿✡⮛ ⑩❄⌖❄🙵♊⮌⌘ ⮫❄⌖⭘⬄❹⌧ ➔⌖·⌖⌘⌧

والعلّة فيه أنّ لفظة (بين) تقتضي الاشتراك ، فلا تدخل إلاّ على مُثنًّى ، أو مجموعٍ ، كقولك : المَالُ بَيْنَهُمَا ، وَالدَّارُ بَيْنَ الأُخْوَةِ ، . . . . ، وأظُنُّ أنّ الذي أوهمهم تكريرُ لفظة (بين) مع الظّاهر ما رأوه من وجوب تكريرها مع

المُضمر في مثل قــوله Y : ◷ ✦ ⬋✦❄✦⁋○✦⑤ ⮚✡●✦⑤✗♦ ⑩❄✦”♊◐✡⬂ ➔✦⑩❄✦”♊◐✡✂ ⇨📖 ◷ (1) ، وقـــــد وهمــوا فــي المُماثلــة بــين المــوطنين وخفــي علــيهم الفــرق الواضــح بــين الموضعين . . . .)) (2) .

ورأى ابن برّيّ(3) ، وتابعه الخفاجيّ(4) أنّ تكرير لفظة (بين) بين ظاهرين جــــائزٌ علــــى جهــــة التّأكيـــــد ، كقولـــــه I ◷ ➔✦①✦② ❸❄✦⅄❄□❷✦↑⌘⬀ ⑤✍⌧🖫ᘓ✦⅄✦◐❄✦➔♦ ➔✦①✦② ⑤✍⌧⅄✦➝❄”✡➝❄▫☹✦➔♦📖 ⇔ ◷ (5) ، فأعاد (لا) الثّانية توكيدًا ، ويدلّك على صحّة ذلك قول ذي الرّمّة :

⌧✞⚐⑨❄✦◐❄☯⑥ ·✦⑥⌧✡✦♉⑥ ✦✦⑥💻▫⌘*✦⬁⬅❄❄♉⑥
⌧✡⚐⌧✹❄⇨☺❄⁋●⌘⑩❄✡ఌ⊃✦ ◷ ، (النّحل : ⌛⌛ .) .

(1) نصّـــها : ◷ ⬂✦❄✦⑥✗✦ ⬋✦❄✦⁋○✦⑤ ⮚✡●✦⑤✗♦ ⑩❄✦”♊◐✡⬂
➔✦⑩❄✦”♊◐✡✂⇨📖 ✦✦⑥☺☼⬅❄✦⑨⌘➝▫☹♦✂⇨
⑩✡❷✦⑥☺🖫➔⌘▦✂⌘ ⋎✦⑥ ⌧✞⍓♊ ❸❄✦⅄♊❷❄✦◷✡❄⬂
⬀✞⚐⌧⬉♊”♊⬉✡ ✧❄⬈♓♊⊙☯⑤ ◷ ، (الكهف : 🖰 . 🖮) .

(2) (دُرّة الغوّاص : 55 _ 56 .) .

(3) ابن برّيّ (582هـ) : هو أبو مُحمّد عبد الله بن أبي الوحش بن برّيّ المقدسيّ ، اشتهر باللغة والنّحو والأدب ، عُرف بالسّماحة والبساطة .

ترجمته في : (إنباه الرّواة : 110/2 _ 111 ، مُعجم الأُدباء : 56/12 _ 57 ، بُغية الوعاة : 34/2 .) .

(4) الخفاجيّ (1069هـ) : شهاب الدّين أحمد بن مُحمّد الحنفيّ ، عالِمٌ مُتعدّد المواهب والعلوم ، تولّى القضاء في الدّيار المصريّة .

ترجمتــه فــي : (خُلاصــة الأثــر : 331/1 ، الأعــلام : 238/1 _ 239 ، مُعجــم المُــؤلّفين : 138/2 .) .

(5) نصّـــــــــــــــــــــــــها : ◷ ➔✦①✦② ❸❄✦⅄❄□❷✦↑⌘⬀
⑤✍⌧🖫ᘓ✦⅄✦◐❄✦➔♦ ➔✦①✦②
⑤✍⌧⅄✦➝❄”✡➝❄▫☹✦➔♦📖 ⑤✍·♊⮚❄✦⬂⇔
⑩❄✡⑥✍⌧✞⚐❷✡⬂ ⬋✡⬂✦ ⑤✞☺✍♊⅄✦⬆♦ ⮚❄✦⑥⌘*✦●✞⑤
⑤✍⌧✞⚐○✡⬃ ⑩❄✦”♊◐❄✦✂⇨ ➔✦⑩❄✦”♊◐❄✦⬉♦✋
➔✦⌧✡⬂♎➝ ✂✦⑥✞☺⬅❄✞⚐❄⬉♦✋ ⬀✦•✦✍➔✦↑♌
✍✦⅄✡”⍓♍ ◷ ، (فصّلت : 34 .) .

بَـيْنَ النَّهَـارِ وَبَـيْنَ الَّلَيْـلِ مِـنْ عَقِـدٍ   عَلَـى جَوَانِبِـهِ الأَسْـبَاطُ وَالْهَدَبُ[1] .

وغيره من أشعار العرب التي تشهد أنّ إعادة (بين) لا تُفسد النّظـــم ، ولا المعنى[2] .

ب ــ العطف بـ (أو) بعد (سواء) .

حيث قال : ((التّبيين والتّفسير ؛ لأنّك إذا قُلتَ : عِنْدِي عِشْرُوْنَ رَجُلاً ، بيّنـــتَ المعدود ، وفسّرتَه بِكون المعدود رجالاً ؛ لأنّ قولك : عشْرُوْنَ ، يستغرقُ جميـــع المعدودات ، فلمّا قُلتَ : رَجُلاً ، ميّزتَ الرّجال من غيرهم ، وسواء أجبت فيما انتصب على التّمييز تفسيرًا ، أو تبيينًا ، أو تَمييزًا .))[3] .

كان على ابن يعيش هاهُنا العطف بـ (أمْ) المُعادلة بعد (سَواء) ، وليس بـ (أو) ، سواء أكانت (همزة) الاستفهام موجودةً أم محذوفةً[4] .

وذكر السّيرافيّ أنّ (((سواء) إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت (أمْ) بعدها ، كقولك : سَوَاء عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ ، . . . . ، وإذا كان بعد

---

(1) من البسيط ، من قصيدةٍ طويلةٍ عدد أبياتِها ستّة وعشرون بعد المِئة ، هو الثّاني عشر منها . ومطلعها :

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ   كَأَنَّهُ مِنْ كُلَى مَفْرِيَّةٍ سَـرَبُ .

وقبله :

بَرَّاقَةُ الجِيْدِ وَاللبَّاتِ وَاضِحَةٌ   كَأَنَّهَا ظَبْيَةٌ أَفْضَـى بِهَا لَبَبُ .

وبعده :

عَجْـزَاءُ مِمْكُـوْرَةٌ خُمْصَـانَـةٌ قَلِـقٌ   عَنْهَـا الوِشَـاحُ وَتَـمَّ الجِسْـمُ وَالقَصَـبُ . =

= وهو في : (ديوانه _ بشرح الباهليّ _ : 27/1 ، ديوانه أيضًا _ بشرح التّبريزيّ _ : 24 ، شرح دُرّة الغوّاص : 261 .) .

(2) انظر : (حواشي ابن برّيّ وابن ظفر على دُرّة الغوّاص في أوهام الخواص : 90 _ 95 ، شرحه : 261 _ 266 .) .

(3) (التّهذيب : 227 .) .

(4) انظر : (مُغني اللبيب : 53/1 ، سهم الألحاظ في وهم الألفاظ : 63 ، الأشباه والنّظائر في النّحو : 493/2 ، حاشية الدّسوقيّ : 118/1 _ 120 .) .

(سواء) فعلان بغير استفهام كان عطف أحدِهما على الآخر بـ (أَوْ) ، كقولك : سَوَاء عَلَيَّ أَقَعَدْتَ أَوْ قُمْتَ .)) [1] .

أمّا التّبريزيّ فقد قال : ((إذا وقعت (ألف) الاستفهام مع التّسوية على ماضٍ أدخلتم (أَمْ) بعدها على ماضٍ أو على مُستقبلٍ أو على جُملـةٍ ، نحو : ⏀ ⑤✞☺≺♊ ⑤✞☺←❷♦⍓♊ ✧✦❄⚐⮙✡❷♦⬆✖♐ ⏀ [2] .

وإذا أدخلتَ (الألف) بعد التّسوية على اسمٍ جئتَ بـ (أَوْ) بين الاسْمين ، نحو : سَوَاءٌ عَلَيَّ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَوْ عَمْرٌو ، وإنْ لَمْ تدخل الاستفهام جئت بـ (الواو) بين الاسْمين ، نحو : سَوَاءٌ عَلَيَّ زَيْدٌ وَعَمْرٌو .)) [3] .

وأمّا ابن الحاجب فقد قال : ((. . . . فهذه هي المواضع التي يلتبس فيها موضع (أَمْ) بموضع (أَوْ) ، وكثيرًا ما يقع فيها المُتأخّرون في كلامهم وأشعارهم فلا يُفرّقون بينهما ، وشرط استعمال (أَمْ) في هذه المواضع أنْ تسبقها (الهمزة) ، وشرط استعمال (أَوْ) أنْ لا تسبقها (همزةٌ) .)) [4] .

ج ـ (لا غير) .

حيث قال : (((اللام) هي التي عرّفت الاسم وحدها عند سيبويه ، و (الألف) قبلها (ألف) وصلٍ لا غير أُتي بِها للتّوصّل إلى النّطق بـ (اللام) لَمّا كانت ساكـــنةً . . . .)) [5] .

قال ابن هشام : (((غير) اسمٌ مُلازمٌ للإضافة في المعنى ، ويجوزُ أنْ يُقطع عنها لفظًا إنْ فُهم المعنى ، وتقدّمت عليها كلمة (ليس) ، وقولُهم (لا غير) لحنٌ ، ويُقال : قَبَضْتُ عَشَرَةً لَيسَ غَيْرُها . . . . ، وَلَيْسَ غَيْرَ _ بالفتح من غير تنوين _ . . . . ، وَلَيْسَ غَيْرُ . . . . .)) [6] .

---

(1) (شرح الكتاب : 320/2ب .) .

(2) نصّـــــــــــها : ⏀ ➔✦⑤⌧☀➲ ❸❄✦•♊⮳♦⬆⬋♦⮚♊ ⑤☀♦⌧⮚⮜ ⑤⛏⌧⍂⬈♦•✦✓◆ ①✦② ⬛❄✦❄❷✞⛿⑨✡⮫♦⬆⭙✡⮚♊🕮 ✦✦❄⬆③⑤💻⇩♏ ⮳✦⌫✞”♊⛺✡⍓♊ ⑤✞☺·✦⮳✦❄⬆◻❸❄♦⮙♦⬆⬋♦⮚♊ ⑤✞☺≺♊ ⑤✞☺←❷♦⍓♊ ✧✦❄⚐⮙✡❷♦⬆✖♐ ⏀ ، (الأعراف : ▤◙⮏🗁 .) .

(3) (المُلخّص في إعراب القُرآن : 139 .) .

(4) (الإيضاح في شرح المُفصّل : 210/2 _ 211 .) .

(5) (التّهذيب : 227 .) .

(6) (مُغني اللبيب : 179/1 .) .

وقد أجاز أكثر النّحويّين استعمال (لا غير) ؛ لوروده في لسان العرب[1] ، قال الشّاعر :

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لاَ غَيْرُ تُسْأَلُ[2] .

د ـــ استخدام لفظة (الأُوّلة) .

حيث قال : (((الحمدُ) مرفوعٌ على الابتداء ، وفيه ثلاث قراءات ، قراءةٌ جائزةٌ على الأصول مُستفيضةٌ مُجزئـةٌ ، وقراءةٌ جائزةٌ على الأصول غير مُستفيضـــــةٍ ، ولا مُجزئـةٍ ، وقـراءةٌ غيـر جـائزةٍ علـى الأصـول ، ولا مُستفيضـةٍ ، ولا مُجـــزئة . فالأُوّلة : الرّفع على الابتداء . . . .)) [3] .

جاء في : (لسان العرب) ما نصّه : ((وحكى ثعلب : هُنّ الأَوَلات دُخولاً ، والآخرات خُرُوجًا ، واحدتُها : الأَوّلـة والآخرة ، ثُمّ قال : ليس هذا أصل الباب ، وإنّما أصل الباب : الأوّل ، والأُولى ، كالأطول ، والطّولى .)) [4] .

وقـال ابـن هشـام اللخمـيّ : ((ويقولـون : الكُرّاسـة الأُوَّلـة ، والصّـوابُ الأُولى . ولَمْ يُسمع في لُغة العرب إدخال (الْهاء) على (أَفْعَل) لا على الذي هو صفةٌ ، مثل : أَحْمَر ، وأَبْيَض ، ولا على الذي هو للتّفضيل ، نحو : أَفْعَل من كذا .)) [5] .

هـ ـــ أدخال (أل) على (كُل) و (بعض) .

---

(1) انظر : (القاموس المُحيط _ (غَيَرَ) _ : 582 _ 583 ، شرح ألفيّة ابن مالك للأشْمونيّ : 165/2 _ 166 ، حاشية الدّسوقي : 430/1 .) .

(2) من الطّويل ، ولَمْ أقف له على سابقٍ أو لاحقٍ .
وهـو فـي : (شـرح ألفيّـة ابـن مالـك للأشْـمونيّ : 165/2 ، التّصـريح : 50/2 ، حاشـية الدّسوقيّ : 430/1 .) .

(3) (المُستنهى : أ/5ب .) .

(4) (لسان العرب _ (وَأَلَ) _ : 719/11 .) .
وانظـر : (دُرّة الغـوّاص : 106 ، تصـحيح التّصـحيف : 139 _ 140 ، خيـر الكـلام فـي التّقصّيّ عن أغلاط العوام : 17 .) .

(5) (المدخل إلى تقويْم اللسان وتعليم البيان : 163 .) .

حيث قال : ((إذا قال القائل : مَا رَأَيْتُ مُذْ يَوْمُ الجُمُعَةِ _ بالرّفع _ فقد وقعت الرّؤية في شيءٍ من اليومِ ، فكيف يُجمع بين النّفي والإيجاب ؟ ، فعن ذلك جوابان :
أحدهُما : أنّ نفي الرُّؤية عن البعض يستقيمُ الإخبار معها عن الكُلّ ، كما أنّ إيقاع الرُّؤية في البعض يستقيم الإخبار معها عن الكُلّ . . . .)) [1] .

أشار بعض العُلماء إلى أنّ جواز دُخول (أل) على (كُلّ) و (بعض) يُوجبه القياس ، وحكى الفارسيّ إجازة ذلك عن سيبويه ، وهو مكروهٌ [2] .

ي ــ إدخال (كُلّ) على الحدّ .

حيث قال : ((كُلّ ما كان غير واقعٍ على مفعولٍ به ، وإنّما قُلنا (مفعولٌ به) احترازًا من المفعول له ، والمفعول معه ، والمفعول فيه ، والمفعول المُطلق ، وهو المصدر ،
فإنّ هذه ينصبها الفعل ، سواء كان مُتعدّيًا ، أو لازمًا .)) [3] .

وقد ذكر الفاكهيّ أنّ ((لفظ (كُل) لا يُذكر في الحدّ ؛ من جهة أنّه لا يصدق على شيءٍ من الأفراد ، ولا في المحدود ؛ من جهة أنّ الحدّ للماهيّة لا للأفراد ، لكن قد

يُتسامح بدخولِها في الحدّ ، كما وقع في عبارة بعضهم .)) [4] .

---

(1) (المُحيط : 162/4ب .) .
(2) انظر : (رسالة الغُفران : 395 ، عبث الوليد : 430 .) .
(3) (التّهذيب: 51 .) .
(4) (شرح الحُدود النّحويّة : 71 .) .

* * * * * * * * * *



وبعد :

فهذه صفحاتٌ سوّدتُها ، وكلماتٌ أوردتُها حول : (ابن يعيش الصّنعانيّ _ 680هـ _ وجهوده النّحويّة) حسْبما أدّى إليه النّظر ، وبلغه الاجتهاد .

وقد رتّبتُ البحث على ستّة فصولٍ ، يسبقها مُقدّمةٌ ، فتمهيدٌ ، وتقفوها خاتِمةٌ ، أبرزتُ فيها أهمّ النّتائج الّتي كانت كالإجمال لِهذا التّفصيل ، وكالفهرس لِهذا الموضوع .

وهذه النّتائج تظهر فيما يأتي :

ـ ابن يعيش أحد أفراد اليمن وعُلمائها الأفاضل ، عاش في عصر الدّولة الرّسوليّة التي كانت غُرّةً شادخةً في تاريخ اليمن سياسيًّا ، واجتماعيًّا ، واقتصاديًّا ، وعلميًّا .

ـ ابن يعيش من النّكرات غير المقصودة عند ذوي التّاريخ والتّراجم والسّير .
ـ ابن يعيش صنعانيّ المولد ، والدّار ، والوفاة .
ـ ابن يعيش خلّف أبناء أربعة كُلّهم نُجباءٌ ، فُضلاءٌ ، مُصنّفون في النّحو والفقه .
ـ ابن يعيش لَمْ يُشر إلى شيوخه بكلمةٍ ، وقد تيسّر الوقوف على اثنين منهم ، هُما : الإمام المنصور بالله ، ومُحيي الدّين العبشميّ .
ـ تلامذة ابن يعيش قلّةٌ سواء من قرأ عليه شيئًا من مسموعاته ، أمْ أشياء بالإجازة ، ومنهم : ابنه حُسين ، وأحمد بن الفضل ، والقيسيّ ، والصّحاويّ .
ـ ابن يعيش من عُلماء (الهدويّة) ، وهي إحدى فرق الزيديّة ، والزّيديّة أقرب الفرق الشّيعيّة لأهل السّنّة والجماعة .
ـ ابن يعيش ذهب في الفقه مذهب الشّافعيّة إلى جانب الفقه الزّيديّ الذي يلتقي في أكثر أُصوله بالمذهب الشّافعيّ .
ـ ابن يعيش أحد العُلماء المُتأخّرين المعدودين في أهل الفضل والدّين ، وكان عارفًا باللغة غاليًا في النّحو على ما رواه أصحاب التّاريخ ونقلة الأخبار .
ـ ابن يعيش ألّف مُؤلّفاتٍ تدلّ على سعة اطّلاعه ، ووفور فضله ، وقد وفّق في التّأليف غاية التّوفيق ، حيث له (التّهذيب) ، وهو في النّحو التّعليميّ وقد سلك فيه مُؤلّفه طريق الاقتصاد ، فجاء من غير تطويلٍ وإملالٍ ، ولا توجيزٍ وإقلالٍ .
وله (المُحيط) ، وهو في النّحو التّجميعيّ ، وقد جاء أكثر بسطًا واتّساعا من سابقه .
أيضًا له (المُستنهى) ، وهو في النّحو التّطبيقيّ ، ولو قُدّر _ بفضل الله Ψ _ الحصول على (المُستنهى) كاملاً لكان ابن يعيش مُؤسّسًا مكتبةً قُرآنيّةً _ غير الإعراب _ في العالَم العربيّ عامّةً ، واليمن خاصّةً ، تضمّ بين دفتيها في مُؤلّفٍ واحدٍ مُؤلّفاتٍ ، هي :
1 _ فضائل السّور .
2 _ أسباب النّزول .
3 _ النّاسخ والمنسوخ .
4 _ الحذف في القُرآن الكريْم .
5 _ القراءات .

ـ مُؤلّفات ابن يعيش ثابتة النّسبة له ؛ وقد كان للإحالات على مُؤلّفاته في بعض الموضوعات التي قد تقصّاها في أحد كُتبه وأحال إليها في بقيّة كُتبه أقوى الدّلائل على نسبتها إليه .
كما أنّ التّشابه في طريقة عرضه للقضايا دلالةٌ ثانيةٌ على نسبتها إليه ، وثباته على الآراء التي أخذ بِها أو اعترضها في مُؤلّفاته دلالةٌ ثالثةٌ على نسبتها إليه .
ـ غالب الأقوال والآراء التي أوردها ابن يعيش جاءت دون تصريح بقائليها ، سواء كان القائل إمام النّحو أم غيره ، وسواء كان القائل مُتقدّمًا أمْ مُتأخّرًا ، وسواء كان المذهب بصريًّا أمْ كُوفيًّا .
ـ ابن يعيش اهتمّ بالسّماع فجعل له الأولويّة في الاستدلال ، جاء بعده القياس ، فالإجماع ، فالاستصحاب .
أيضًا ظهر في استدلالاته أصول أُخرى كالاستدلال بالأُصول ، والاستدلال بالاستحسان ، والاستدلال بعدم الدّليل في الشّيء على نفيه ، والاستدلال بالباقي .
ـ ابن يعيش وإنْ كان في نحوه يتّجه اتّجاهًا بصريًّا جارٍ على قواعدهم إلاّ أنّه لَمْ يتعقّب النّحو الكوفيّ بالرّدّ إلاّ في مسائل معدوداتٍ .
ـ ابن يعيش أغفل التّوثيق لكثيرٍ من النّصوص التي ذكرها ، كما أنّ نقله عن العُلماء لَمْ يكن دقيقًا ، حيث جاءت جميع نُقولاته بالمعنى .
ـ جميع المسائل والقضايا التي ذكرها ابن يعيش واضحةٌ لا غموض فيها ، خلا أنّ في بعضها غموضًا لا يكادُ يُبين .
أيضًا استعمل بعض الألفاظ التي يستخدمها أهل المنطق والفلسفة ، ولكنّ هذا الاستعمال جاء في مواضع قليلةٍ أمام ما نثره في آثاره من قضايا جاءت سهلة
اللفظ ، قريبة المعنى ، واضحة المقصد .
ـ المسائل التي نشرها ابن يعيش لَها أهمّيتها في النّحو ، غير أنّ بعض ما نشره منها لا فائدة فيه كما صرّح بذلك بعض النّحويّين .
ـ الأدلّة التي استدلّ بِها ابن يعيش كُلّها قويّةٌ يعتمدها النّحويّون السّابقون واللاحقون ، بيد أنّه استدلّ ببعض الأدلّة التي أورد أكثر النّحويّين ما هو أقوى منها في الاستدلال وإقامة الحُجّة على المُخالف .
ـ ابن يعيش في بيانه للمسائل مُقلّدٌ لمن مضى من الأئمّة الفُحول في النّحو مُتّبعٌ ما خلّفوه وراءهُم من الآراء ، مُتأثّرٌ في تأليفه وطريقة عرضه بحيدرة اليمن إلاّ أنّه أزيد منه بسطًا وتحقيقًا .

ـ ابن يعيش ظهر في جميع ما ذكره في مُؤلّفاته من قضايا مُعتدلاً ، إلاّ أنّه كان يتّبع غير سبيل المُحقّقين بحجّةٍ غير واضحةٍ ، وبأدلّة ليست لائحةً .
ـ ابن يعيش كما تُبيّنه مُخلّفاته العلميّة _ وإنْ كان قد ركب الاستقلال في قضايا محصورة _ كان مُتابعًا في غالب نشراته لِما يذكره العلماء الذين سبقوه ، وخاصّــةً الجمهور .
ـ ابن يعيش بدا ثابتًا في آرائه التي كرّرها غير مرّةٍ ، بيد أنّه ارتدّ عن بعض آرائه ؛ أحيانًا لعللٍ لَمْ يُبدها .
وهذا شأن كثيرٍ من العُلماء فقد ترى بعضًا منهم له في المسألة الواحدة آراء مُتعدّدة ، يُجيز بعضها ، ويعترض بعضها الآخر ، ورُبّما أجازها كُلّها وإنْ كان بعضها أظهر من بعضٍ ، يقول ابن جنّيّ : ((ألا ترى أنّ العالِم قد يُجيبُ في الشّيء الواحد أجوبةً ، وإنْ كان بعضُها أقوى من بعضٍ ، ولا تَمنعه قُوّة القويّ من إجازة الوجه الآخر ؛ إذْ كان من مذاهبهم وعلى سَمتِ كلامهم ، كرجُلٍ له عدّة أولادٍ ، فكُلّهم ولدٌ له ولاحقٌ به ، وإنْ تفاوتت أحوالُهم في نفسه ، فإذا رأيتَ العالِم قد أفتى في شيءٍ من ذلك بأحد الأجوبة الجائزة فيه ؛ فلأنّه وضع يده على أظهرها عنده ، فأفتى به ، وإنْ كان مُجيزًا للآخر وقائلاً به . . . . ، ورُبّما أفتى بالوجه الأضعف عنده ؛ لأنّه على الحالات وجهٌ صحيحٌ ، وقد فعلت العرب ذلك عينه . . . . ، فاعرف ذلك ونحوه مذهبًا يقتاس به ويُفزع
إليه .))[1] .
ـ ابن يعيش تأثّر بإمام النّحويّين سيبويه ، ولا غرو فـ (كتابه) مِدرس العُلماء وعمدتُهم ، وشيخه الخليل الذي هو الآخر تأثّر به ابن يعيش غاية التّأثّر .
كما أنّه تأثّر أكثر ما تأثّر بابن بابشاذ ، والحيدرة فقد قصّ أثرهُما في كثيرٍ مِمّا
نشراه .
ـ استعمل ابن يعيش بعض الأساليب التي أشار عُلماء التّصحيح اللغويّ أنّ الأولى خلافها .
ـ جميع الأحكام التي أطلقتها على ابن يعيش دقيقةٌ فيما حصلتُ عليه من مُؤلّفاته ، وتفتقد الدّقّة في ظلّ غياب بعض مُؤلّفاته ، أو أجزاء منها .

---

(1) (الخصائص : 2/491 _ 492 .) .

وأخيرًا أحمد ربّي على نعمة الختام وإنْ لَمْ تكن ذات تَمام ، ولكنّ عزائي أنّي كُنتُ أجدّ في عمله ((حينًا وأدعه أحيانًا ، وأُقبلُ عليه زمانًا وأدعه أزمانًا ، كمن يُقدّم رجلاً

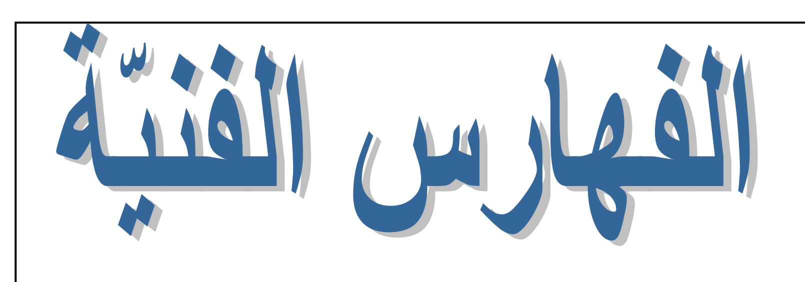
ويُؤخّر أُخرَى .))[1] .

والله أسأل السّداد والتّوفيق . . . .

* * * * * * * * * *

---

(1) مقالةٌ للفخر الرّزيّ في : (عرائس المُفصّل : 12/1/1 .) .


الفهارس الفنّيّة

1 _ فهرس النصوص اللغوية :

أ _ الآيات الكريمة :

(الفاتحة)

ـ 1 ـ

الآية	رقمها	الصفحة
[illegible]	2	504 ، 528 ، 623 ، 628 ، 793
[illegible]	4	528
[illegible]	5	152 ، 528 ، 1023 ، 1194 ، 1347 ، 1349
[illegible]	6	285
[illegible]	7	285 ، 538

(البقرة)

1266	2	[illegible]
773	4	[illegible]
467	8	[illegible]
1317	13	[illegible]
577	17	[illegible]
518 _ 519	18	[illegible]
410 ، 423	21	[illegible]
536 ، 614	24	[illegible]
414 _ 415 ، 710 ، 1055 _	26	[illegible]

1056، 1089		
513، 989	27	[illegible]
495، 524 _ 525	28	[illegible]
578، 1057	29	[illegible]
831، 835	31	[illegible]
480، 1110، 1267، 1280	34	[illegible]
211	40	[illegible]
211	41	[illegible]
411، 451، 487	44	[illegible]
413	45	[illegible]

		[illegible]
451	48	[illegible]
466	50	[illegible]
1039	54	[illegible]
1039	58	[illegible]
_458 459	59	[illegible]
_333 ،334 ،438 586	60	[illegible]
426	61	[illegible]
،227 573	62	[illegible]
1237	63	[illegible]

		[illegible]
514	65	[illegible]
1059 _ 1060	67	[illegible]
565	72	[illegible]
496	73	[illegible]
442 ، 529	83	[illegible]
595 _ 596 ، 965 _ 966 ، 982 _ 983	85	[illegible]
1060	86	[illegible]
529	88	[illegible]

		[illegible]
522 – 523	89	[illegible]
791 ، 1080 ، 1311	91	[illegible]
461 ، 1061	96	[illegible]
411	98	[illegible]
413	99	[illegible]
445	100	[illegible]
478	107	[illegible]
468 ، 783	114	[illegible]

		[illegible]
، 319 505	119	[illegible]
462	120	[illegible]
، 52 ، 522 985	124	[illegible]
571	125	[illegible]
، 679 950	130	[illegible]
817	133	[illegible]
959	135	[illegible]

1063	137	[illegible]
538	141	[illegible]
403	142	[illegible]
153، 668	143	[illegible]
820	145	[illegible]
455	150	[illegible]
467، 1064	151	[illegible]
478	152	[illegible]

		[illegible]
472	154	[illegible]
460 ، 582	155	[illegible]
488	158	[illegible]
468	164	[illegible]
960 – 961	165	[illegible]
572	168	[illegible]
573	173	[illegible]
473		[illegible]

	176	[illegible]
418	177	[illegible]
412، 672 _ 673، 1065	183 _ 184	[illegible]
428، 468 _ 469، 473	187	[illegible]
943، 1304	191	[illegible]
541 _ 542،	194	[illegible]
271، 1044	197	[illegible]
1302	198	[illegible]
1315		[illegible]

	205	[illegible]
318 _ 319	211	[illegible]
1066	213	[illegible]
317	214	[illegible]
595، 603 _ 604، 1111، 1266	215	[illegible]
740	217	[illegible]
532 _ 533، 1067	223	[illegible]
582 _ 583	228	[illegible]
951	231	[illegible]

		[illegible]
_685 686	235	[illegible]
1267	245	[illegible]
429	248	[illegible]
532	250	[illegible]
522	251	[illegible]
1067	253	[illegible]
1068	255	[illegible]
420	266	[illegible]

		[illegible]
421 ، 884 ، 900 ، 1142	271	[illegible]
987	280	[illegible]
987 – 988	282	[illegible]

(آل عمران)

– 3 –

835	36	[illegible]
600	66	[illegible]
1132	144	[illegible]
1301	164	[illegible]
732	173	[illegible]

		✈⌖➲💣⌧⑤ ⇧▪⑥🏳✞⓿⌦✍⑤ ♊•❄⌖❄✎ ⇨▪⑥🏳✞⓿⌦✍⑤ 🕔 ♊➢☼✎✞⌦ ☠⑤🡅💧⬁⌖⮝⌖❦
1085	186	➶✞✖💧🡅✞⌫♊⑨💧❷✞⌦ ✏ 🕐 ⬁⬂✡⮱ ⬄ ⬄➢💧✽✡⌦📪⌖🡅♊⮟😐✞⑤ 🕔

(النِّساء)

– 4 –

737 ، 740 ، 1141 ، 1317	1	⇧☠💧☠⑤🡅💧✎🏳✞❄❸✍⑤⌖➔ 🕐 ⬃✡❍🏳✞⌦✍⑤ ☺⇨⌖📪✍⑤ ⌖➲🡅💧❄⌦③⇩💻⑥⌖⅄⌖❄❸ 📪✡⬉✡⑩ 🕮⌖⮜⑥⌖❧♊⊙✞😐②⇳✍⑤⌖➔ 🕔
494	2	☠⑤🡅💧❄❸⑤③⇩⌖➔ 🕐 ◆❖⬂⌖⮝☝❄⌖❄❷⌖”🖫⌦✍⑤ 👓♊➢💧⬈✞⌦📪⌖🡅♊⮟😐✞⑤ 🕔
930 ، 1037	3	☠⑤🡅💧❧✡✎⭠✍⑥⌖❄⮱ 🕐 ➢☼✎✞⌦ ⇨⑦⑥⇨🕔 ⑥⌖⮟ ⌖⓿✡✈⮟ ✡⇩💻⑥⌖⅄🏳✡⓿⌦✍⑤ ◆⬂⌖❄⓿🖫❻⌖⮟ ⇨❺☝❄✞⌫☼❼⇨➔ 🕔 👓⌖⮱☝❄⌖❄⑩💧⊙⌖➔
449 ، 474	5	♊➢💧⬋🡅💧❄✎💧❍♊⊙✍⑤⌖➔ 🕐 🕔 ⑥⌖❄⬈”✡⮱
563	8	⌖⭘⌖✪⌖❧ ⑤✞❍⌧💣⑤⌖➔ 🕐 ⌖➔⌖⮝◘⅄✡✎🖫⌦✍⑤ ☠⑤🡅☼⌦🏳➔😐☼⑤ ◆⬂⌖❄⑩⬄⭘💧✎🖫⌦✍⑤ ◆⬂⌖⮝☝❄⌖❄❷⌖”🖫⌦✍⑤⌖➔ 💧➲&✡✽☝❄⌖⅄⌖⮝🖫⌦✍⑤⌖➔ 🕔

510	13	[illegible]

807 – 808	24	[illegible]
960 – 961	25	[illegible]
455	32	[illegible]
550	33	[illegible]
448	37	[illegible]
463	38	[illegible]
1069	42	[illegible]
515	43	[illegible]

		[illegible]
94	53	[illegible]
، 1226 1235	73	[illegible]
431	77	[illegible]
514	85	[illegible]
، 450 _ 930 ، 931 964	88	[illegible]
، 952 ، 1288 1289	90	[illegible]
402	92	[illegible]
1069	96	[illegible]
961	116	[illegible]
، 424		[illegible]

603	109	[illegible]
580	123	[illegible]
469	125	[illegible]
1319	127	[illegible]
818	128	[illegible]
792	135	[illegible]
1090	140	[illegible]
549	145	[illegible]
819	151	[illegible]
1227	155	[illegible]
، 154		[illegible]

[illegible]	157	239
[illegible]	159	929
[illegible]	162	246 ، 1318
[illegible]	164	144
[illegible]	176	1071

(المائدة)

– 5 –

[illegible]	2	962
[illegible]	12	333 ، 506 ، 566
[illegible]	13	484
[illegible]	23	567

		[illegible]
817	27	[illegible]
213	31	[illegible]
، 475 991	32	[illegible]
434 – 435	35	[illegible]
932	38	[illegible]
550 – 551	42	[illegible]
475	58	[illegible]
578	64	[illegible]
615	67	[illegible]

		[illegible]
، 156 ، 260 ، 324 ،1054 ، 1072 ، 1117 1143	71	[illegible]
526	91	[illegible]
452	95	[illegible]
583	96	[illegible]
، 791 1079	102	[illegible]
567	115	[illegible]
1073	116	[illegible]

92 _ 93 ، 1084	119	[illegible]

(الأنعام)

— 6 —

456	6	[illegible]
479	10	[illegible]
234	12	[illegible]
475	30	[illegible]
884	34	[illegible]
539 ، 544	38	[illegible]
412 ، 523	41	[illegible]

		[illegible]
519	46	[illegible]
_ 957 ، 958 1201	52	[illegible]
821	53	[illegible]
، 463 _ 747 748	64	[illegible]
562	70	[illegible]
466	73	[illegible]
_ 519 520	84	[illegible]
574	86	[illegible]

		[illegible]
515 – 516	93	[illegible]
507	94	[illegible]
508	96	[illegible]
494	99	[illegible]
469 – 470	100	[illegible]
479	101	[illegible]
452	103	[illegible]
510 – 511	104	[illegible]
564	106	[illegible]

		[illegible]
‘ 459 793	108	[illegible]
341	110	[illegible]
564	112	[illegible]
523	118	[illegible]
511	120	[illegible]
496	125	[illegible]
581	131	[illegible]
1082	132	[illegible]

253 ، 321 ، 574	137	[illegible]
454 ، 512	142	[illegible]
520	150	[illegible]
710	154	[illegible]
51 _ 52 ، 579 ، 985	158	[illegible]
1302	164	[illegible]

(الأعراف)

ـ 7 ـ

822	4	[illegible]

		[illegible]
1073	11	[illegible]
527 ، 481	12	[illegible]

470	13	[illegible]
537	16	[illegible]
476	39	[illegible]
1074	40	[illegible]

520	42	[illegible]
481	43	[illegible]
516	46	[illegible]
446 _ 447	50	[illegible]
524	53	[illegible]
500 ، 499	56	[illegible]
784	73	[illegible]
505	84	[illegible]

		[illegible]
، 669 1302	102	[illegible]
921 ، 919 ، 1288	132	[illegible]
1079	141	[illegible]
362 _ 363 ، 929 ، 1077	143	[illegible]
499	146	[illegible]
، 175 ، 1217 1347	155	[illegible]
456	186	[illegible]
1361	193	[illegible]
316	204	[illegible]

		[illegible]

(الأنفال)

– 8 –

565	9	[illegible]
332	13	[illegible]
952	19	[illegible]
314	58	[illegible]
454 – 455	60	[illegible]
1075	68	[illegible]
435	75	[illegible]

(التّوبة)

996	3	[illegible]
561	4	[illegible]
446	7	[illegible]
554	8	[illegible]
785 ، 464	10	[illegible]
452	21	[illegible]
1084 ، 93	29	[illegible]
1127	61	[illegible]
، 1104 1265	108	[illegible]

		➲☺✞⑤ ♦✈⊠⌖☙☺✞⑤ ⊙ ✡🕮⇖"✡➷ ⌖≺⬆♦⌀⌖❄❸

(يُونس)

– 10 –

528	22	⑤✞⭘✠💣⑤ ◆❖⬂⛿✞❷⌖☙ ⊙ ⊙ ♊⛝♦❷⬇☼⌀ ♑⌀🖫⌫♦✍🖫⌦✍⑤ ⌖⓿♊❄▦⌖⭘⌖☙⌖➔ ⊙ ➢✠⬈✡❄❿
323	28	⇧⌀⬆♦⌀⌖❄← ✈⌖➢☼❄❼ ⊙ ⌖⓿▦✡○⛿✞⌫✡⌦ ☠⑤⬆♦❀⌖⭘◻❄✸✞☺⑤ ⬄➢☼☙⌖❄←⑥✞☙⌖✓ ♊⛝♦❷←☺✞⑤ ◻🕮⛝♦❀♦⬇💻⑥⌖❀⌖⭘♦✸⌖➔ ⊙
996	58	✠☙◻✪⌖✍✡❄❿ ♊☙♦❄☙ ⊙ ☺⇨✡📪✍⑤ 📫✡⇖✡❷⌖⮝♊☙⌖⭘✡❄❿⌖➔ ⇨⌀✡⌦📫⌖○✡❾⌖❄➷ ☠⑤⬆♦☙⌖⭘◻❄✍⌖"🖫⌫⌖❄➷ ⊙ ♐
88	59	⌖➲✡⭘✞☺⑤ ☺⇨♦📪💻⑤③⇩ ⊙ ⊙ ☙⬄➢☼☙✞⌦

(هود)

– 11 –

539	8	◆❖⬂✞⌦✠💣⑤ ⊙ ⊠➔❄✈⌖❄✓☼☺⑤ ⊙ ⊠⬆⌖·➔♦•♊⮰✈⌖✓
213 _ 212	72	⊙

		[illegible]

(يُوسف)

– 12 –

333	4	[illegible]
372 ، 369	23	[illegible]
91	29	[illegible]
955 ، 133 ، 980	31	[illegible]
834 ، 833	40	[illegible]
542	43	[illegible]

		[illegible]
1315	80	[illegible]
1059	82	[illegible]
1181 ، 777	85	[illegible]
554	94	[illegible]

482	96	[illegible]
498	108	[illegible]

(الرّعد)

– 13 –

92	17	[illegible]

		[illegible]

(إبراهيم)

– 14 –

509	16	[illegible]
482	17	[illegible]
579	21	[illegible]
453	23	[illegible]
786	31	[illegible]

570	34	[illegible]
568	38	[illegible]

		⬂✞⌫⌖⮫ ◆⬂⌖⮪❍⇦❍♊⇨· ⬩⇩◘⬂⌖✹ ⓿✡⮟ ☺⇨✡📪✍⑤ 🕔

(الحجر)

– 15 –

531	16	♊•⌖✗✞⌦⌖➔ 🕐 🕔 ⑥⌖⓿🖫⌫⌖⮰⌖🙜 ✡⇩💻⑥⌖⮙✞⤤❄❄⮝⌦✍⑤ ⑥♉🙜➔💧⭘💧❄⑩ ⑥⌖⬈🖗❄❄✈⌖❄⓿✈⌖❄⊞⌖❍⌖➔ ⤤⮌❄⊞⌘⭘✡🕓🕒🖗❄🏲✞❄⓿⌫✡⌦ 🕔
741	20	⑥⌖❄⓿🖫⌫⌖⮰⌖🙜⌖➔ 🕐 ⑥⌖❄⬈”✡⮱ ♊⮹☼🙵✞⌦ ⓿⌖⮟⌖➔ ⇨✶✡”🖗❄⌖⮰⌖⮟ 🖐💧⬉✞⌦ ♊⮚💧❄❷♊⮝🏲✞⌦ 🕔 ⌖⮎&✡❄🙳⌘❍📩⌖⭘✡❄⑩
453	26	♊•⌖✗✞⌦⌖➔ 🕐 ⑥⌖⓿◘❄✗✞❄⌫⌖· ⓿✡⮟ ⌖⓿🖗❄⌖⮝←②💣⌘⇳✍⑤ ⬄⓿✡✈⮟ ⬩🙳🖗❄⌖⌖🖫⌫⌖✧ ⬩⮎⬆💧⓿⬄⮝☺⇨❄⮟ 💣⬩⑥⌖⮙⌖🙢 🕔
240	_ 30 31	⌖•⌖⑩⌖⮝⌖❄⮱ 🕐 💧→✞🙵💣⌘▫🖮🖗❄❄✞⌫⌖⮙🖫⌦✍⑤ ♊⮚💧⬈🏲☼⌫💧🏵 . ⌖⮎⬆💧⮰⌖⮙♊🙜✞😐⑤ 💻②🏲✞①💣⌘⑤ 🕔 ⇨☐”✡⌫♊❄⑩💣⌘⑤
552	44	💧→⌖⮰♊⑨⌖✦ ⑥⌖⬈✞⌦ 🕐 ⊠⑦📩⌖⬆♊❄⑩✞😐⑤ ⊠⑦⑥⌖❄⑩ ✈⌘🙳☼🙵✡🏲⌦ ♊⮚💧⬈⬄❄⓿❄✈✡⮟ “⌘⬆💧⮝◘❄✗⌖✈⮟ ♍⇩♊◎❄❄💧🙜 🕔

128	72	[illegible]
_ 790 ، 663 ، 791 ، 1137 ، 1279 1303	78	[illegible]
563	85	[illegible]
532	88	[illegible]
1078	98	[illegible]

(النّحل)

ـ 16 ـ

476	10	[illegible]
318	43	[illegible]

		[illegible]

963	54	[illegible]
1358	66	[illegible]
521	81	[illegible]
540	120	[illegible]

(الإسراء)

– 17 –

568 ، 531	13	[illegible]
503	35	[illegible]
437	45	[illegible]
1301	73	[illegible]

		[illegible]
94	76	[illegible]
669	102	[illegible]
476	107	[illegible]
612	110	[illegible]

(الكهف)

– 18 –

1314	5	[illegible]
1336 ، 781	25	[illegible]

502	31	[illegible]
572	44	[illegible]
990 _ 989	63	[illegible]
_ 1358 1359	78	[illegible]
521	102	[illegible]
782	103	[illegible]
503	107	[illegible]

		[illegible]

(مريم)

– 19 –

532	4	[illegible]
543	13	[illegible]
146 _ 145 ، 994 ، 1233	29	[illegible]
179 _ 178	44	[illegible]
538 _ 459	59	[illegible]
1029	64	[illegible]

		[illegible]
315	75	[illegible]

548	96	[illegible]

(طه)

– 20 –

150	12	[illegible]
533	15	[illegible]
595 ، 604 ، 1111	17	[illegible]
150	54	[illegible]
492	115	[illegible]

[illegible]		
[illegible]	132	199 ، 1244 ، 1335

(الأنبياء)

ـ 21 ـ

[illegible]	1	261
[illegible]	3	260 _ 261 ، 262 ، 1117
[illegible]	22	995 ، 1013
[illegible]	29	533 _ 534 ،
[illegible]	47	1030
[illegible]	48	483 ، 995

		[illegible]
527	80	[illegible]
208	89	[illegible]

(الحج)

– 22 –

1075	4	[illegible]
964	9	[illegible]
479 ، 447	13	[illegible]
991	22	[illegible]
992	25	[illegible]
509	36	[illegible]

		[illegible]
360	46	[illegible]
457	63	[illegible]
987 _ 986 ، 1184	72	[illegible]

(المؤمنون)

ـ 23 ـ

480	84	[illegible]
747	22	[illegible]
1344 ، 270	35	[illegible]

		[illegible]
669	102	[illegible]

(النّور)
– 24 –

1184 ، 986	1	[illegible]
584 _ 583	4	[illegible]
254 ، 96	37 _ 36	[illegible]
، 886 ، 882 1234	43	[illegible]

(الشُّعراء)

ـ 26 ـ

72 ، 305 ، 933	195	[illegible]
546	227	[illegible]

(النّمل)

ـ 27 ـ

894	12	[illegible]
567	16	[illegible]
491	29	[illegible]
88	59	[illegible]
561	65	[illegible]

[illegible]		

(القصص)

ـ 28 ـ

[illegible]	10	1301
[illegible]	18	366
[illegible]	23	539 ، 320
[illegible]	58	680 _ 679
[illegible]	82	406

(العنكبوت)

ـ 29 ـ

[illegible]	65	913

		[illegible]

(الرّوم)

– 30 –

993	24	[illegible]

(الأحزاب)

– 33 –

986 _ 985 ، 1183	5	[illegible]
316	30	[illegible]
500		[illegible]

	63	

(سبأ)

– 34 –

1211	10	[illegible]
91	13	[illegible]
803	28	[illegible]
782 ، 1029 – 1030	35	[illegible]

(فاطر)

– 35 –

784	41	[illegible]
913	42	[illegible]

(يس)

– 36 –

[illegible]	82	1141 ، 996 ، 95

(الصّافّات)

– 37 –

[illegible]	58	669
[illegible]	147	1132
[illegible]	164	929

(ص)

– 38 –

536	11	⑥⌖✈⮛ ♌•⓿⬧☙ 🕛 ⇨ℊ✡⌧⑥⌖❄⓿⬧⬋ 🕛 ♍⮘➔⬧◎❄♊⬈⌖⮛
1184 ، 986	64	⇨ℊ✡⌧✍✞❍ ✈⌖⬲💣⌘⑤ 🕛 ♌✈▩❄⌖♐✞⌧ 🕛 ⬧➢⬧✧⑥⌖☙⌖❄❸

(الزّمر)

– 39 –

960	3	♊➢⬧⬋⬧•⬧⑨❄♊⭍⌖❄⭠ ⑥⌖⮛ 🕛 ②🏱✞①💣⌘⑤ 💻⑥⌖❄⭠⬆⬧❄⑩✈⌘❍⌖ℊ⬧”✡⌧ ☺⇨✡📫✍⑤ ⬂✞⌧⌘💣⑤ 🕛 ◆❖⬂⌖✐💾⌧⬧❍
، 212 ، 208 1142	16	✡▪⑥⌖⑨✡⭍☝❄⌖❄▦ 🕛 🕛 ⌘⬲⬆⬧ℊ🏱✞❄❸✍⑥⌖❄⮷
212	56	◆⬂⌖❄❸⌖❍♊⅄⌖♐☝❄⌖❄▦ 🕛 ⑥⌖⮛ ◆⬂✞⌫⌖⮳ 🕛 ⇧❶🕒✈⌖❍⌖❄⮷
534	65	⬄⓿💣⌘▫✞ ⌧ 🕛 ⇨❶♊❀⌖❍♊✸✞😐⑤ ✈⌖⓿✞🕒⌖❄⑨♊♐⌖”✞⌧ 🕛 ⇨ℊ☼⌫⌖⮝⌖⮳

(فُصّلت)

– 41 –

747	11	[illegible]
1359	34	[illegible]

(الشّورى)

ـ 42 ـ

703 ، 1064 ، 1235	11	[illegible]
1063 ، 542	40	[illegible]

(الزّخرف)

ـ 43 ـ

541	22	[illegible]

♒⑥⌖❄←😐✞⑤ ⬄⌘😐✞⑤ 🕛 ⬄⮉✡✈⮛ ♌⊙♊&❄⌖❄· ⬃✡○🏳✞⌧✍⑤ ⑤⌖○☟❄⌖⬋ ②⌖①⌖➔ ♍⮊&⌗⬈⌖⮛ ⌖⬆💧⬋ 💧⮊&✡⑨💧❄▦ 💧·⑥✞⌖❄▦ 🕔	52	266
📪✡⬉✡⌫”✡⌖➔ 🕛 🕔 ☺♑⑦⌖⦿☟❄⌖❄▦	88	208

(الدّخّان)

– 44 –

⑥⌖⬈”✡⮫ 🕛 ✈💧✡☼ ⇧⌖⦿◻❄❄💧▦ . ❁⍓”✡⌖☙ ॐ⦿❄♊⮛😐✞⑤ ⬄⮉✡✈⮛ ⑤♉⦿♊⮛😐✞⑤ 🕔 💻📖⑥⌖❄←✡•⮋✡⮳	5 _ 4	146
♌•⮋💧☙ ♊➢💧⬈🏳✞←⌗💣⑤ 🕛 🕔 ⌖⮊⬆💧❄⌖⦿◻❄🡐⮰✈💧⮛	24	536

(الأحقاف)

– 46 –

⬄⦿✡☜◻❄🡐⮰⌖❄▦ 🕛 ⮉✡✈⮛ ➢💧❁✞⌧ ♊⍓☼✡❄⑩⬆💧❄←💧⦿ ➢☼⬄⦿♑⑩💧▦⌖➔ ❁⑦⑤⌖○⌖⮳ ⬄⮉❄🏳✡⮛ 🕔 ⌧⍓”✡⌧😐✞⑤	31	1233 ، 885

(مُحمّد)

– 47 –

⌖⑥⌖❄ ⑤✞⦿⑥⌖⮛ 🕛 🕔 📖⑥☯❄☜✡←⑤③⇩	16	1266

1043	22	♊⍉⌖⬈⌖❄⮫ ① ⓵ ♊⍓💧❄❷♊”⌖⅄⌖⮳

(ق)

— 50 —

1346	43	💧⓿♊❄❍⬈⇨🙰 ① 📬♑⬂❄♊♌💧❄🡐 ⓵ ⇧❶”✡⮙💧❄🡐⌖🡒

(القمر)

— 54 —

1258	13	💧⬉☟❄⌖❄⓿🖫⌫⌖⮙⌖🙰⌖🡒 ① ✡⓿⑤✞❍ ◆⬂✞⌫⌖⮳ ⬩⓿💧✦💧·⌖🡒 ⬩♌☟⌖⬆🖫⌦✞😐⑤ ⓵

(الواقعة)

— 56 —

73 ، 305 _ 306	37 _ 38	⑥☯❄⑩💧⓿💧⮳ ① . ⑥♉❄⑩⑤⌖⓿◘❄❄❸✞😐⑤ ♑⑧☟❄❄⌖♌◘✧😐✞②🏳✡① ⓵ ✠⮊&✡⮙⌖”🖫⌦🙰⑤

(الحديد)

— 57 —

341	23	⇨④♊”✞⅋🏳✡⌦ ① ⓵ ☠⑤⬄⬆❄⌖✦✞😐⑥⌖❄❸
514	28	♊⮚☼⅋✡❄◘❸⬉💧▦ ① ⓿✡⮛ ✠⮊♊&✞⌫◘❄⮰✡⅋ ⓵ 📬✡⬉✡❷⌖⮙♊🙰⌖✈⊙

(المُجادلة)

— 58 —

[illegible]	2	133 ، 955 ، 980
[illegible]	19	720

(الحشر)

— 59 —

[illegible]	4	331 ، 537

(الطّلاق)

— 65 —

[illegible]	1	1255

(الملك)

— 67 —

[illegible]	19	984

		[illegible]

(القلم)

ـ 68 ـ

1078	2 _ 1	[illegible]
1069	9	[illegible]
669	51	[illegible]

(الحاقّة)

ـ 69 ـ

1226 ، 1236	27	[illegible]

(نوح)

ـ 71 ـ

884 ، 882	4	[illegible]

(الجنّ)

ـ 72 ـ

[illegible]	4	371 ، 973 ، 984
[illegible]	19	197 ، 1241

(المُزمّل)

ـ 73 ـ

[illegible]	20	316 ، 1040

(المدّثّر)

ـ 74 ـ

[illegible]	30	333
[illegible]	32 _ 33	1120

(الإنسان)

ـ 76 ـ

[illegible]	9	77

[illegible]		
[illegible]	15 _ 16	999
[illegible]	31	814

(المُرسلات)

ـ 77 ـ

[illegible]	11	1042

(عبس)

ـ 80 ـ

[illegible]	2 _ 1	78
[illegible]	23	1120

(البُروج)

– 85 –

78	8	☠⑤🡅💧⮙⌖☸⌖❄🡐 ⑥⌖⮛⌖🡒 🕛 ⬄⮚💧🡕♊⬇✡⮛ ⮊😐✞⑤ 💻②🏳✞①💣✠⑤ ☠⑤🡅💧⬇✡⮛♊🡔💧❄🪟 🕛 ✡☺⇨📭✍⑥✡⑩

(الطّارق)

– 86 –

1301	4	✈💧🖎☼☸ ⮊💣✠⑤ 🕛 ⑥⌖✈⮙✞🏳⌧ ⬩□■❄✐❄⌖🡐 ⑥⌖🡕♊”✞⌫⌖⮫ 🕛 ♌🕘🕒✡⮯⑥⌖🙞

(الأعلى)

– 87 –

92	5	💧🡔✞⌫⌖⮪⌖⑩⌖❄⮯ 🕛 ☯⇩💻⑥⌖❄❻💧❄🡐⮫ 🕛 ◆✓⌖🡅♊🙞✞😐⑤

(البلد)

– 90 –

949	14	♊🡒✞😐⑤ 🕛 🕛 ♍⌂✍❄⌖❄⮪■🕓✠💣⑤ ⬃✡● ⌧⌘♊🡅⌖🪟

النص	الآية	الصفحة
[illegible]		

(العلق)
ـ 96 ـ

النص	الآية	الصفحة
[illegible]	16 _ 15	1137

(القدر)
ـ 97 ـ

النص	الآية	الصفحة
[illegible]	5	1191

(التّكاثر)
ـ 102 ـ

النص	الآية	الصفحة
[illegible]	3	1120
[illegible]	7	1085

(العصر)
ـ 103 ـ

النص	الآية	الصفحة
[illegible]	3 _ 1	240 ، 413 ، 1059

[illegible]		

(المسد)

– 111 –

[illegible]	4	248

(الإخلاص)

– 112 –

[illegible]	1	372 ، 368

* * * * * * * * * *

ب _ <u>الأحاديث الشّريفة :</u>

<< لاَ يَنْبَغِيْ لأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ : أَنَا خَيْرٌ مِنْ يَحْيَى بِنْ زَكَرِيَّا . >> ، قالوا : << وَمِنْ أَيْنَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ الله . ؟ >> ، قال : << أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ سَيِّئَةً وَلاَ هَمَّ بِهَا . >>	543
<< لِتَأْخُذُوا مَصَافَكُمْ . >>	999
<< لَيْسَ فِيْ الْخَضْرَاوَاتِ الصَّدَقَةُ . >>	99
<< مَا عَلِمْتُهُ صَامَ شَهْرًا كُلَّهُ إِلاَّ رَمَضَانَ ، وَلاَ أَفْطَرَهُ كُلَّهُ حَتَّى يَصُومُ مِنْهُ حَتَّى مَضَى لِسَبِيْلِهِ _ ρ _ . >>	727
<< مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ البَاءَةَ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ . >>	98 ، 377
<< الجَنَّةُ مئةُ دَرَجَةٍ ، مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ ، الفِرْدَوْسُ أَعْلاَهَا تُفَجَّرُ مِنْهَا الأَنْهَارُ الأَرْبَعَةُ ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ الله تَعَالَى فَسَلُوه الفِرْدَوسَ . >>	503
<< وَا جَعْفَرَاه . >>	1005 ، 1180
<< وَالله لَئِنْ اتَّبَعْتُمُوه لَتَدْخُلُنَّ الجَنَّةَ أَجْمَعُوْنَ أَكْتَعُوْنَ أَبْصَعُوْنَ . >>	325 ، 1005
<< يَا رَسُوْلَ الله إِنَّ الأَنْصَارَ قَدْ فَضَلُوْنَا ، آوونَا ، وفَعَلُوا بِنَا . >> ، فقال : << أَفَأَنْتُمْ تَعْرِفُوْنَ ذَلِكَ لَهُم ؟ . >> ، فقالوا : << نَعَمْ. >> ، فقال : << إِنَّ ذَلِكَ . . >>	992 _ 993

* * * * * * * * * *

ج ـ الآثار :

الأثـــــــــــــر	الصّفحـــــــــــــة
<< أَرْجُو أَنْ أَكُوْنَ أَنَا ، وَطَلْحَةَ ، وَالزَّبَيْرُ مِنْهُمْ . >>	548
<< أَعْزِزْ عَلَيَّ أَبَا اليقظَان أَنْ أَرَاكَ صَرِيْعًا مُجدَّلا ! . >>	506
<< ارْفَـعَ الفَاعِلَ ، وانصب المفعول _ رَضَّ الله	365

فَاكَ _ . >>	
<< انْحُ لِلنّاسِ نَحْوًا . >>	365
<< الفَاعلُ مَرْفُوعٌ أَبَدًا ، وَالمَفْعُوْلُ بِهِ مَنْصُوْبٌ أَبَدًا إِذَا سَمَّيْتَ مَنْ فَعَلَ بِهِ ، وَلاَ بُدَّ لِلفِعْلِ مِنْ فَاعِلٍ إِمَّا ظَاهِرًا ، وَإِمَّا مُضْمَرًا . >>	768 ، 1144
<< مَا أَقْبَلَ عَبْدٌ بِقَلْبِهِ إِلَى الله إِلاَّ أَقْبَلَ الله إِلَيْهِ بِقُلُوْبِ المُؤْمِنِيْنَ . >>	549
<< لَعَلَّ ذَلِكَ . >>	993
<< لله دَرُّ بَنِي سُلَيم ، ما أَحْسَنَ فِي الهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا ! ، وَأَكْرَمَ فِي اللزَبَاتِ عَطَاءَهَا ! ، وَأَثْبَتَ فِي المَكْرُمَاتِ بَقَاءَهَا ! . >>	906
<< لَوْلاَ عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ . >>	100 ، 326
<< لَوْلاَ الْخَلِيْفَاءُ لأَذَنْتْ . >>	100 ، 1143
<< وَا أَمِيْرَ المُؤْمِنِيْنَاه . >>	214
<< وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه . >>	215
<< وَالذِي يُحْلَفُ بِهِ إِنْ جَاءَ لَخَاطِبًا . >>	669
<< يَا أَبَا الأَسْوَدِ انْحُ لَهُم نَحْوًا ، واقْسِم لَهُم الكَلاَمَ ثَلاَثَةَ أَشْيَاء : اسْمًا ، وَفِعْلاً ، وَحَرْفًا جَاءَ لِمَعْنًى . >>	1010 _ 1011 ، 1143

* * * * * * * * * *

د _ أقوال العرب وأمثالهم :

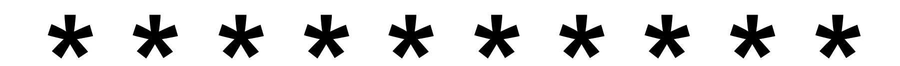
_ الأقوال :

القـــــــــول	الصفـــــــــــحة
<< أَخَذْتُ الْمَالَ بَأَجْمَعِهِ . >>	735
<< اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ . >>	174 ، 1217
<< أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَنْ حَاجَتِهِ . >>	72 ، 305 ، 336 ، 933
<< أَكَلُونَا البَرَاغِيْثُ . >>	263
<< اللهُـمَّ اغْفِـرْ لِـيْ وَلِمَـنْ يَسْـمَع حَاشَـا	870

الشَّيْطَانِ وَأَبِي الأَصْبع . >>	
<< اللهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَذَوِيْهِ . >>	1027
<< أَلِمَ عَمْرٌو رَأْسَهُ . >>	680
<< امْرَأَةٌ غَزِلٌ . >>	180
<< أَمْكَنَ الغَوَّاصَ الغَوْصُ . >>	281 ، 1197
<< انْطَلِقْ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا . >>	1007
<< إِنْ يَزِيْنُكَ لنَفْسِكَ ، وَإِنْ يَشِيْنُكَ لهيه . >>	670
<< البُرُّ مَدٌّ بِدِيْنَارٍ . >>	1007
<< تَصَبَّبَ بَدَنُهُ عَرَقًا . >>	1088
<< تَفَرَّقُوا شَغَرَ بَغَرَ . >>	334
<< تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا . >>	1088
<< جَاءَ القَوْمُ قَضَّهُم بِقَضِيْضِهِم . >>	205
<< جَاءَ الْمَاءُ وَالطَّيَالِسَةَ . >>	174 ، 1217
<< رُبَّ رَجُلٍ ظَرِيفٌ . >>	896
<< رَجُلٌ رَبْعَةٌ . >>	179
<< رَجَعْتُ إِلَيْهِ . >>	1053
<< رَجَعْتُهُ . >>	1053
<< زَيْدٌ وَحْدَهُ . >>	345
<< السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ . >>	1007
<< صِيْدَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ . >>	718
<< ضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرَ وَالبَطْنَ . >>	686
<< طِبْتُ بِهِ نَفْسًا . >>	1088
<< عَرِبَتْ مِعْدَةُ الرَّجُلِ . >>	73 ، 305 ، 336 ، 933
<< غَبِنَ زَيْدٌ رَأْيَهُ . >>	680
<< غلامٌ يَفَعَةٌ . >>	179 _ 180
<< قَدْ أَفْلَحَ المُتَّقِي رَبَّهُ . >>	1284
<< قَرَّ بِهِ عَيْنًا . >>	1088
<< كَأَنَّكَ وَالٍ عَلَيْنَا فَتُعَاقِبُنَا . >>	1199
<< كُلُّ إِنْسَانٍ وَرَأْيُهُ . >>	321

<< لاَ يَسعُنِي شَيءٌ ، وَيَعْجِزَ عَنْكَ . >>	1198
<< لَعَلّكَ أَمِيْرٌ عَلَيْنَا فَنَخْدِمَكَ . >>	1200
<< لَعَلّكَ مُسَافِرٌ فَأُشَيّعَكَ . >>	1200
<< لله دَرُّهُ فَارِسًا . >>	120
<< لَيْسَ خَلَقَ الله مِثْلَهُ . >>	205 ، 1028
<< اللَيْلَةَ الهِلاَلُ . >>	267 ، 809
<< مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ ! . >>	506
<< مَا أَظُنُّ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلاّ زَيْدٌ . >>	221
<< مَا أَعْظَمَ الله . >>	717 ، 721
<< مَا تَأْتِيْنَا فَتُحَدِّثَنَا . >>	221 ، 1173
<< مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ ؟ . >>	922
<< مَا فَعَلَتْ الْخَمْسَةَ عَشَرَ الدِّرْهَمَ . >>	680
<< مَا فَعَلْتَ وَزَيْدًا . >>	322
<< مَا فِيْهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ . >>	741
<< مَرَّ ثَوْبَهُ شَــــذَرَ مَذَرَ . >>	334
<< مَرَرْتُ بِهِم قَضَّهُم بِقَضِيْضِهِم . >>	205
<< مَرِضَ حَتَّى لاَ يَرْجُونَهُ . >>	1006
<< مِنْ رَبِّي إِنّكَ لأَشِرٌ . >>	957
<< مِنْ رَبِّي إِنّكَ لمُحْسِنٌ . >>	957
<< النّجَاءَكَ . >>	275 ، 335 ، 1006
<< نِعْمَا رَجُلَيْنِ . >>	1286
<< نِعْمَ السَّيْرُ عَلَىْ بِئْسَ الْعَيْرُ . >>	169
<< نِعْـمَ الْمَوْلُـودُ الْبِنْـتُ . . . لَيْسَـتْ بِـنِعْمَ الْمَوْلُودُ نُصْرَتُهَا بُكَاءٌ ، وَبِرُّهَا سَرِقَةٌ . >>	170 ، 1285
<< هَبَطْتُ إِلَيْهِ . >>	1053
<< نِعْمُوا رِجَالاً . >>	1286
<< هَبَطْتُهُ . >>	1053
<< هّذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ تَمْرًا . >>	287
<< وَا ثَلاَثَةَ وَثَلاَثِيْنَاه . >>	215
<< وَجِعَ زَيْدٌ بَطْنَهُ . >>	680

<< وَلَقَدْ ظَلِلْتُ أَطُوْفُ أَسْبُوْعًا . >>	342
<< يَا أَمَّةَ لاَ تَفْعَلِي . >>	180
<< يَا أَمَّ لاَ تَفْعَلِي . >>	182
<< يَا رَبُّ اغْفِرْ لِي . >>	210
<< يَا صَاحِ . >>	181 ، 238
<< يَطَؤُهُمْ الطَّرِيْقُ . >>	718
<< يَا قَاتَلَ الله فَلاَنًا مَا أَخْبَتَهُ . >>	1236
<< يَا قَومُ لاَ تَفْعَلُوا . >>	210



_ الأمـــــــثال :

المـــــــــــــــثل	الصّفحـــــــــــــة
<< أَصَابَتْ بَنِي فُلاَنٍ حَيْصَ بَيْصَ . >>	334
<< أَطْرِقْ كَرَا . >>	810 ، 1028
<< افْتَدِ مَخْنُوقُ . >>	710 _ 811 ، 1028
<< بِأَلَمٍ مَا تُخْتَنَنّهُ . >>	1026
<< بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنّكَ . >>	1026
<< تَسْمَعَ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ . >>	119 _ 120 ، 993

* * * * * * * * * *

هـ _ الأشعـــار• :

• الرّقم بين القوسين في القافية يُشير إلى عدد الأبيات ، وهذا النّهج أفدته من شيخي العلاّمـة / عليّ البوّاب .

صـــــــــــدر البيت	القافـية	البحـر	القائـــــل	الصّفحة
إِنَّ مَنْ يَدْخُل الكَنِيْسَةِ يَوْمًا	ظِبَاءَ	الخفيف	الأخطل	369 ، 643 ، 1121 ، 1162
كَأَنَّ دَنَانِيْرًا عَلَى قَسِمَاتِهِمْ	لِقَاءُ	الطّويل	مُختلف فيه	1001 ، 1181
إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُوْنِيّ	الشِّتَاءُ	الوافر	مُختلف فيه	988
إِذَا عَاشَ الفَتَىْ مَائَتَيْنِ عَامًا	الفَتَاءُ	الوافر	مُختلف فيه	117
وَجِبْرِيْلٌ أَمِيْنُ الله فِيْنَا	كِفَاءُ	الوافر	حسّان بن ثابت	945 ، 1151
كَأَنَّ سَبِيْئَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ	مَاءُ	الوافر	حسّان بن ثابت	252 ، 1151
فَمَنْ يَهْجُو رَسُوْلَ الله مِنْكُمْ	سَوَاءُ	الوافر	حسّان بن ثابت	1151
قَدْكَ اتَّئِبْ أَرْبَيْتَ فِيْ الْغُلَوَاءِ	سُجَرَائِي	الكامل	أبو تَمّــام	113، 329 ، 1251
قَسَطُوا قَوْمِي وَسَارُوا سِيْرَةً	الطَّلَبْ	المُتقارب	-	261
وَمَا الدَّهْرُ إلاّ مَنْجَنُوْنًا بِأَهْلِهِ	مُعَذَّبَا	الطّويل	رجلٌ من بني سعد	795
فَصَدَّتْ وَقَالَتْ : بَلْ تُرِيْدُ فَضِيْحَتِي	مُتَغَضَّبَا	الطّويل	عُمر بن أبي ربيعة	908
فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ	الرِّقَابَا	الوافر	الحارث بن ظالِم	681 ، 718
وَزَعْتُ بِكَالهَرَاوَةِ أَعْوَجِيّ	وِثَابَا	الوافر	مُختلف فيه	709
وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جِرْوَ كَلْبٍ	الكِلاَبَا	الوافر	جرير	282

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ	أَصَابَنْ	الوافر	جرير	1257
فَفَعَلْتُ ذَلِكَ كَالمغَارِ فَأَصْبَحَت	أَعْقَبَا	الكامل	سواد بن عديّ	1157 ، 1351
وَمَا مِثْلُهُ فِيْ النَّاسِ إِلاَّ مُمَلِّكًا	يُقَارِبُهُ	الطّويل	الفرزدق	1149
وَلَكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ	أَقَارِبُهُ	الطّويل	الفرزدق	654
فَمَا لِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيْعَةُ	مَشْعَبُ	الطّويل	الكُميت	189 ، 1155 ، 1333
لَـئِنْ كَـانَ بَـرْدُ الْمَـاءِ حَـرَّانَ صَادِيَا	لَحَبِيْبُ	الطّويل	مُختلف فيه	806 ، 1253
فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِيْنَةِ رَحْلَهُ	لَغَرِيْبُ	الطّويل	ضابىء بن الحارث البُرْجُميّ	226
أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا	تَطِيْبُ	الطّويل	مُختلف فيه	874 ، 878 ، 879 ، 880 ، 1101
لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيْلَ ذَا رَجَبٍ	رَجَبُ	البسيط	عبد الله بن سَلمة الهذليّ	727 ، 734
بَيْنَ النَّهَارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ مِنْ عَقِدٍ	الْهَدَبُ	البسيط	ذو الرّمّة	1359
عَسَىْ الكَرْبُ الذِيْ أَمْسَيْتُ فِيْهِ	قَرِيْبُ	الوافر	هُدْبة بن خشرم العُذريّ	509 ، 1294
فِيْ لَيْلَةٍ لاَ نَرَى بِهَا أَحَدًا	كَوَاكِبُهَا	المُنسرح	مُختلف فيه	220 ، 1164
وَلاَ عَيْـــبَ فِـــيْهِمْ غَيْـــرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ	الكَتَائِبِ	الطّويل	النّابغة الذّبيانيّ	1150
وَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ	وَلاَ أَبِ	الطّويل	عامر بن الطّفيل	1158
وَأَنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ	مُغَلَّبِ	الطّويل	امرؤ	705

			القيس	
فَالْيَوْمَ قَرَّبْتُ تَهْجُوْنَا وَتَشْتِمُنَا	عَجَبِ	البسيط	عمرو بن معدي كرب	743 ، 1261 ، 1318
سَرَاةُ بَنِيْ أَبِيْ بَكْرٍ تَسَامَى	العِرَابِ	الوافر	-	994 ، 1252
أَلاَ يَا بَيْتُ بِالعَلْيَاءِ بَيْتُ	مَا أَتَيْتُ	الوافر	مُختلف فيه	1165
إِذَا جَادَتِ الدُّنْيَا عَلَيْكَ فَجُدْ بِهَا	تَتَفَلَّتِ	الطّويل	مُختلف فيه	1166
لَحَا الله قَيْسًا قَيْسَ عَيْلاَنَ إِنَّهَا	وَلَّتِ	الطّويل	عبد الرّحمن بن الحكم بن أبي العاص	286
مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِيْ دِيَارِنَا	تَأَجَّجَا	الطّويل	عبيد الله بن الحُرّ	1012
مَتَى مَا تَقَعْ أَرْسَاغُهُ مُطْمَئِنَّةً	يَتَدَحْرَجُ	الطّويل	الشّمّاخ	332
كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيْغَالِهِنَّ بِنَا	الفَرَارِيْجِ	البسيط	ذو الرّمّة	1015 ، 1152
نَلْبَثُ حَوْلاً كَامِلاً كُـــلَّهُ	مَنْهَجِ	السّريع	العرجيّ	728 ، 734
سَأَتْرُكَ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيْمٍ	فَأَسْتَرِيْحَا	الوافر	المُغيرة بن حَبْناء	1199
يَا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَـدَا	رُمْحَا	مجزوء الكامل	عبد الله بن الزّبعرى	256 ، 1252
لِيُبْكَ يَزِيْدُ ضَارِعٌ لِخُصُوْمَةٍ	الطَّوَائِحُ	الطّويل	مُختلف فيه	254 ، 1252
أَجَلْ عَبْرَةً كَادَتْ لِعِرْفَانِ مَنْزِلٍ	تَذْبَحُ	الطّويل	ذو الرّمّة	1152
وَإِنِّي لأَكْنِي عَنْ قَذُوْرَ بِغَيْرِهَا	فَأُصَارِحُ	الطّويل	-	305 ، 933
أَبِيْتُ عَلَى مَيّ كَئِيْبًا وَبَعْلُهَا	يَتَبَطَّحُ	الطّويل	ذو الرّمّة	709
إِذَا الرِّجَالُ شَتَوا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمُ	طَبَّاخِ	البسيط	طرفة بن العبد	274 ، 1052 ، 1119 ، 1154 ،

				1272 ، 1326
أَرِيْنِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلاً لأَنّنِي	مُخَلّدَا	الطّويل	مُختلف فيه	1009
رَجَــوْتِ سِــقَاطِي وَاعْتِلاَلِــي وَنَبْوَتِي	غَدَا	الطّويل	مُختلف فيه	1022 ، 1293
فَمَا كَعْبُ بنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى	الجَوَادَا	الوافر	جرير	236
مُعَاوِيَ إنّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ	الحَدِيْدَا	الوافر	مُختلف فيه	347
فَزَجَجْتُها مُتَمَــكِّنًا	مَزَادَهْ	الكامل	-	576
ألاَ أَيُّهَذَا المنْزِلُ الدَّارِسُ الذِيْ	عَاهِدُ	الطّويل	ذو الرّمّة	218 ، 1336
عَشِيَّةَ لاَ عَفْرَاءُ مِنْكَ قَرِيْبَةٌ	بَعِيْدُ	الطّويل	عُروة بن حزام	500 ، 1157 ، 1252
يَبْدُو وَتُضْمِرُهُ البِلاَدُ كَأَنّهُ	يُغْمَدُ	البسيط	الطّرمّاح	1161 ، 1348 ، 1355
ثَلاَثُ كُلهنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا	تَعُودُ	البسيط	-	729 ، 734
إذَا مَا الخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ	الثّرِيْدُ	الوافر	-	956
إنّمَا الفَقْرُ وَالغِنَاءُ مِنَ اللـ	يَحُدُّ	الخفيف	عُمر بن الخطّاب	1159
وَحَرْفٍ كَأَلْوَاحِ الإِرَانِ نَسَأْتُهَا	بُرْجُدِ	الطّويل	طرفة بن العبد	1153
بَنُوْنَا بَنُوْ أَبْنَائِنَا ، وَبَنَاتُنَا	الأَبَاعِدِ	الطّويل	الفرزدق	637
فَأَقْسَمْتُ لاَ أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيْدَةً	بَعْدِي	الطّويل	أبو ذؤيب الهذليّ	105

أَلاَ أَيُّهَذَا اللائِمِيّ أَحْضُرَ الوَغَى	مُخْلِدِي	الطّويل	طرفة بن العبد	443 ، 1154
فَطَاعَنْتُ عَنْهُ الخَيْلَ حَتَّى تَنَهْنَهَتْ	أَسْوَدِ	الطّويل	دريد بن الصّمّة	1158 ، 1182 ، 1186
يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ	الأَبَدِ[3]	البسيط	النّابغة الذّبيانيّ	241
وَقَفْتُ فِيْهَا أُصَيْلاَلاً أُسَائِلُهَا	أَحَدِ	البسيط	النّابغة الذّبيانيّ	118، 241 ، 1150 ، 1253
وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِيْ النّاسِ يُشْبِهُهُ	أَحَدِ	البسيط	النّابغة الذّبيانيّ	328 ، 868 ، 871 ، 1101 ، 1150 ، 1184 ، 1227 ، 1252
لَهُ دَاعٍ بِمَكَّةَ مُشْمَعِـلٌّ	يُنَادِي[2]	الوافر	مُختلف فيه	683
أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا	قَدِنْ	الكامل	النّابغة الذّبيانيّ	1257
ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا	المُتَعَمِّدِ	الكامل	مُختلف فيه	670
وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا	يَضُرْ	الطّويل	عُمر بن أبي ربيعة	885
وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهُ يَا هَنَا	بِشَرّْ	المُتقارب	امرؤ القيس	378
فَقُلْتُ لَهُ لاَ تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا	فَنُعْذَرَا[2]	الطّويل	امرؤ القيس	1147
وَمَا قُلْتُ حَتَّى نَالَ شَتْمُ عَشِيْرَتِي	وَجَعْفَرَا	الطّويل	النّابغة الجعديّ	1156
حَرَاجِيْجُ مَا تَنْفَكُّ إِلاَّ مُنَاخَةً	قَفْرَا	الطّويل	ذو الرّمّة	656،

				658
إِنِّي لأَسْمَعُ نَبْرَةً مِنْ صَوْتِهَا	سُرُورَا	الكامل	مُختلف فيه	487
وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَـرَرْتُ بِهِ	وَالمَطَرَا(1)	المُنسرح	الرّبيع بن ضبع الفزاريّ	816
لَهَا بَدَنٌ مِثْلُ الحَرِيْرِ وَمَنْطِقٌ	نَزْرُ	الطّويل	ذو الرّمّة	330 ، 1355
وَكُنْتُ أَرَى كَالْمَوْتِ مِنْ بَيْنِ سَاعَةٍ	الحَشْرُ	الطّويل	يزيد بن سلمة	886
فَمَا لِيَ إِلاَّ اللهُ لاَ رَبَّ غَيْرَهُ	نَاصِرُ	الطّويل	الكُميت	1051 ، 1155
أَيَادِي سَبَا يَا عَزَّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ	مَنْظَرُ	الطّويل	كُثيّر عزّة	1260
عَلاَمَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ وَالحَرْبُ لَمْ تَقِدْ	السُّمْرُ	الطّويل	-	684
يَا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِيْ كُلَيْبًا	الفِرَارُ	المديد	المهلهل	1157
تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ	إِدْبَارُ	البسيط	الخنساء	1154
يَا قَاتَلَ اللهُ خَسًّا فِيْ تَمَثُّلِهَا	نَارُ	البسيط	-	1236
يَا قَاتَلَ اللهُ وَصْلَ الغَانِيَاتِ لَقَدْ	الكِبَرُ	البسيط	الأخطل	1226 ، 1236
مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُوْنَ قَدْ بَلَغَتْ	هَجَرُ(2)	البسيط	الأخطل	376 ، 1159
النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا مِنْكَ لَيْسَ لَنَا	وَزَرُ	البسيط	مُختلف فيه	189 ، 1164 ، 1333
وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الهَوَى بَصَرِي	فَأَنْظُوْرُ	البسيط	إبراهيم بن هرمة	108
نُغَالِي اللحْمَ للأَضْيَافِ نِيْئًا	القُدُورُ	الوافر	رجلٌ من قيس	686
إِنْ يَقْتُلُوْكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ	عَارُ	الكامل	ثابت قطنة	895
لَقَدْ نَحَاكَ إِلَهُ الخَلْقِ يَا عُمَرُ	الشَّرَرُ	الكامل	-	1355
أَبَدًا كَالفِرَاءِ فَوْقَ ذُرَاهَا	الصِّرَارُ		-	706

		الخفيف		
ثُمَّ بَعْدَ الفَلاَحِ والْمُلْكِ وَالإِمَّـ	القُبُورُ	الخفيف	عديّ بن زيد	540
خَلِيْلَيَّ مَا أَحْرَى بِذِي اللبِّ أَنْ يُرَى	الصَّبْرِ	الطّويل	-	909
فَقَالَ فَرِيْقُ القَوْمِ لَمَّا سَأَلْتُهُمْ	مَا نَدْرِي	الطّويل	نصيب العبد	124 ، 1160

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفتَ قَرَابَتِي	المَشَافِرِ	الطّويل	الفرزدق	947
رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفتَ وُجُوْهَنَا	عَمْرِو	الطّويل	اليشكُريّ	680
تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ	صُدُورِهَا	الطّويل	-	576
إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ	وَسَعِيْرِهَا	الطّويل	-	743
يَا مَا أَمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شَدَنَّ لَنَا	السَّمُرِ	البسيط	مُختلف فيه	716
لَمَّا بَلَغْتُ إِمَامَ العَدْلِ قُلْتُ لَهُم	وَتَهْجِيْرِي	البسيط	جرير	885
أَلاَ طِعَانَ أَلاَ فُرْسَانَ عَادِيَةً	التَّنَانِيْرِ	البسيط	النّابغة الذّبيانيّ	1151
كَأَنَّ بَنَاتِ نَعْشٍ طَالِعَاتٍ	زُورِ	الوافر	دريد بن الصّمّة	1182 ، 1186
وَيْ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ	بِضُرِّ	الخفيف	مُختلف فيه	407
كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيْرُ وَخَـــالَةٍ	عِشَارِي	الكامل	الفرزق	1148
لَنِعْمَ أَمْسًا كَانَ أَمْسَكَ إِذْ بِهِ	تَجَبُّرِ	الكامل	-	366
لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذِيْنَ هُمُ	الجُزْرِ(2)	الكامل	الخِرنق بنت بدر بن هفّان	247 ، 419 ، 1161
لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ	دَهْرِ	الكامل	زُهير بن أبي سُلمى	1104 ، 1266
إِذْ مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُوْلِ فَقُلْ لَهُ	المَجْلِسُ	الكامل	العبّاس بن مِرداس	917
فَحُورٍ قَدْ لَهُوْتُ بِهِنَّ عِيْنٌ	الرِّيَاطِ	الوافر	مُختلف فيه	1135
إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ	يُنْتَفَعْ	الرّمل	الكسائيّ	1018
بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلاَءَنَا	أَشْنَعَا	الطّويل	عمرو بن شأس	989
وَيْلُ أُمِّ جَارٍ غَدَاةَ الرَّوْعِ فَارَقَنِي	فَانْقَطَعَا	البسيط	عبد الله بن سبرة	908

قِفِيْ قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا	الودَاعَا	الوافر	القطاميّ	1162
ذَرِيْنِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا	مُضَاعَا	الوافر	مُختلف فيه	234
حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِيْبَةً	طَائِعُ	الطّويل	النّابغة الذّبيانيّ	541 ، 1151
وَمِنَّا الَّذِيْ اخْتِيْرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً	الزَّعَازِعُ	الطّويل	الفرزدق	175، 281 ، 1217 ، 1253
فَيَا عَجَبًا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِـــي	مَجَاشِعُ	الطّويل	الفرزدق	1148
إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ	أَصْنَعُ	الطّويل	العجير السّلوليّ	373 ، 1231
أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَشَبٍ	الضَّبُعُ	البسيط	مُختلف فيه	148 ، 1252
يَا حَبَّذَا أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ	الضِّلَعُ	البسيط	-	1225
يَكُفُّ الصَّرْفَ تَعْرِيْفٌ وَوَزْنٌ	الجَمِيْعُ(2)	الوافر	ابن السّرّاج	58

تَكَنَّفَنِي الوُشَاةُ فَأَزْعَجُوْنِي	المُطَاعِ	الوافر	قيس بن ذَريح	307
أَطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي	لَكَاعِ	الوافر	مُختلف فيه	1164
لاَ نَسَبَ اليَوْمَ وَلاَ خُلَّةَ	الرَّاقِعِ	السّريع	مُختلف فيه	1045
فَوَ اللهِ لَوْلاَ البَيْنُ لَمْ يَكُن الهَوَى	آلِفُ	الطّويل	مُختلف فيه	508
نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا	نَفَانِفُ	الطّويل	مسكين الدّارميّ	742
وَمَا سَجَنُوْنِي غَيْرَ أَنِّي ابْنُ غَالِبٍ	الزَّعَانِفِ	الطّويل	الفرزدق	1149
لَلَبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَـيْنِي	الشُّفُوفِ	الوافر	ميسون بنت بحدل	1014 ، 1252
زَحَرْتَ بِهِ لَيْلَةً كُلَّهَا	خَنْفَقِيْقَا	المُتقارب	شُتيم بن خويلد	728
فَجَاءَتْ بِنَسْجِ الْعَنْكَبُوْتِ كَأَنَّهُ	مُشَبْرَقُ	الطّويل	ذو الرّمّة	106
عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ	طَلِيْقُ	الطّويل	ابن مُفرّغ	603
وَرُحْنَا بِكَابْنِ الْمَاءِ يُجْنَبُ وَسْطَنَا	وَنَرْتَقِي	الطّويل	امرؤ القيس	708
أَلاَ يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ سِيْرا	الطَّرِيْقِ	الوافر	-	237 ، 1292
هَلاَّ سَأَلْتَ بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ	المُحْرِقِ	الكامل	-	743
تَدَعُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا	تُخْلَقِ	الكامل	كعب بن مالك	1163
عَاتَبَتْنِي وَمَا أَلَذَّ لَدَى الصَّبِ	التَّلاَقِي	الخفيف	-	909
ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ	الأَوَاقِي	الخفيف	مُختلف فيه	46
جَزَى رَبُّه عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ	فَعَلْ	الطّويل	مُختلف فيه	53

فَلاَ مَلِكٌ مَا يُدْرِكَنّكَ سَعْيُهُ	بَاطِلاَ	الطّويل	حُجْر بن خالد بن مَرْثِد	1026
أَقِيْمُ بِدَارِ الحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا	أَتَحَوَّلاَ	الطّويل	أوس بن حجر	907
إِنَّ الأُلَى وُصفُوا قَوْمِي لَهُمْ فَبِهِمْ	مَخْذَولاَ	البسيط	بعض الطّائيّين	600
سَمِعْتُ النّاسَ يَنْتَجِعُوْنَ غَيْثًا	بِلاَلاَ	الوافر	ذو الرّمّة	1152
كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِواسطٍ	خَيَالاَ	الكامل	الأخطل	266
أَلاَ مَا لِعَيْنِكِ أَمْ مَا لَـــهَا	سِرْبَالَهَا	المُتقارب	الخنساء	1154
جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا	تُسْأَلُ	الطّويل	-	1362
كَفَى ثُعَلاً فَخْرًا بِأَنّكَ مِنْهُمُ	أَهْلُ	الطّويل	أبو تمّام	255 ، 1251
فَقُلْتُ لِلْرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلاَ بِهِم	قَبَلُ	البسيط	مُختلف فيه	112 ، 935 ، 1181
لاَ تَنْتَهُوْنَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِيْ شَطَطٍ	الفُتُلُ	البسيط	الأعشى	696 ، 704
وَمَا صَرَمْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً	وَلاَ جَمَلُ	البسيط	الرّاعيّ عُبيد بن حصين النّميريّ	1044
هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِيّ لَوْ ظَفَرْتُ بِهَا	مَبْذَولُ	البسيط	مُختلف فيه	374
فَتُوْضِحَ فَالمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا	وَشَمْأَلِ	الطّويل	امرؤ القيس	882 ، 887 ، 1145 ، 1234
فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّي سَاعَةً	بَالِ	الطّويل	عديّ بن زيد	946
فَقُلْتُ يَمِيْنَ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا	أَوْصَالِي	الطّويل	امرؤ القيس	956 ، 1145
وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى	الْمَالِ	الطّويل	امرؤ	1146

مَعِيْشَــةٍ			القيس	
فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُوْمَهُ	بِيَذْبُلِ	الطّويل	امرؤ القيس	1148
أَلاَ أَيُّهَا اللَيْلُ الطَّوِيْلُ أَلاَ انْجَلِـي	بِأَمْثَلِ	الطّويل	امرؤ القيس	1147
أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا	جُلْجَلِ	الطّويل	امرؤ القيس	1134 ، 1145
فَعَادَى عِدَاءً بَيْنَ ثَوْرٍ وَنَعْجَــةٍ	فَيُغْسَلِ	الطّويل	امرؤ القيس	1146
وَيَوْمًا عَلَى ظَهْرِ الكَثِيْبِ تَعَذَّرَتْ	تَحَلَّلِ	الطّويل	امرؤ القيس	332 ، 1147
كَأَنَّ ثَبِيْرًا فِيْ عَرَانِيْنِ وَبْلِـــهِ	مُزَمَّلِ	الطّويل	امرؤ القيس	1145 ، 1182 ، 1186
قِفَـا نَبْـكِ مِـنْ ذِكْـرَى حَبِيْــبٍ وَمَنْزِلِ	فَحَوْمَلِ	الطّويل	امرؤ القيس	991 ، 1146
غَـدَتْ مِـنْ عَلَيْــهِ بَعْـدَ مَــا تَــمَّ خِمْسُهَا	مَجْهَلِ	الطّويل	مزاحم العقيليّ	107
فَمِثْلُكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتِ وَمُرْضِعٌ	مُحْوَلِ	الطّويل	امرؤ القيس	1135 ، 1145
وَمَا أَنَا وَالتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ	بالرِّجَالِ	الوافر	مسكين الدّارميّ	206
فَلاَ أَهْلَ إِلاَّ دُوْنَ أَهلِكِ عِنْدَنَا	عَدْلِ	الوافر	-	870
شَرِبْتُ الإِثْمَ حَتَّى ضَلَّ عَقْلِي	بالعُقُوْلِ	الوافر	-	512
لَوْ كَانَ فِيْ قَلْبِيْ كَقَدْرِ قُلاَمَةٍ	رَسَائِلِي	الكامل	جميل بُثينة	707
ذَا ارْعَـوَاءً فَلَـيْسَ بَعْدَ اشْـتِعَالِ الـ	سَبِيْلِ	الخفيف	-	601
وَحَوَيْنَا الفَرْشَ مِنْ أَنْعَامِكُمْ	الحَجَلِ	الرّمل	-	513
الْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِــبٍ	وَاغِلِ	السّريع	امرؤ القيس	1146
إِلَى المَلِكِ القَرْمِ وَابنِ الهُمَامِ	المُزْدَحَمْ	المُتقار	-	995

		ب		
وَإِنَّ مُعَاوِيَةَ الأَكْرَمِيـــ	الأَمَمْ	المُتقارب	الأعشى	539 ، 1158
وَقَالَ نَبِيُّ المُسْلِمِيْنَ تَقَدَّمُوا	المُقَدَّمَا	الطّويل	العبّاس بن مِرداس	907
بَثَيْنَةَ شَأْنُهَا سَلَبَتْ فُؤَادِي	سَلاَمَا	الوافر	جميل بُثينة	1159 ، 1352
لَقَدْ كَانَ فِيْ حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ	سَائِمُ	الطّويل	الأعشى	1015
إِذَا هَمَلَــتْ عَيْنِـــيّ لَهَـــا قَـــالَ صَاحِبِي	غَرَامُ	الطّويل	ذو الرّمّة	600
أَنِيْخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ	بُغَامُهَا	الطّويل	ذو الرّمّة	1153
عَلَـى حَالَــةٍ لَـوْ أَنَّ فِـيْ القَـوْمِ حَاتِمًا	حَاتِمُ	الطّويل	الفرزدق	990
يَكَادُ يُمْسِكُهُ عِرْفَانَ رَاحَتِهِ	يَسْتَلِمُ	البسيط	مُختلف فيه	115 ، 1100 ، 1216
سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا	السّلاَمُ	الوافر	مُختلف فيه	48
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ	سَنَامُ	الوافر	النّابغة الذّبيانيّ	681 ، 718
فَعَدَتْ كِلاَ الفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنّهُ	أَمَامُهَا	الكامل	لَبيد	1155
فَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَأْثِيْمَ فِيْهَا	مُقِيْمُ	السّريع	أميّة بن أبي الصّلت	1045
بِنَا كَالجَوَى مِمَّا نَخَافُ وَقَدْ نَرَى	الحَوائِمِ	الطّويل	جرير	707
جَزَى اللهُ عَنّي الأَعْوَرَيْنِ مَلاَمَةً	المُتَضَاجِمِ	الطّويل	الأخطل	1183 ، 1186
وَكَانَ طَوَى كَشْحًا عَلَى مُسْتَكِنَّةٍ	يَتَقَدَّمِ	الطّويل	زُهير بن أبي سُلمى	1156
تَنَاوَلَهُ بِالرُّمْحِ ثُمَّ اتَّنَى لَهُ	وللفَمِ	الطّويل	مُختلف فيه	477
وَمَهْمَا يَكُنْ عِنْدَ امْرِىءٍ مِنْ خَلِيْقَةٍ	تُعْلَمِ	الطّويل	زُهير بن أبي سُلمى	922

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية	البيت
لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلاَحِ مُقَذَّفٍ	تُقَلَّمِ	الطّويل	زُهير بن أبي سُلمى	1156
تُهْدِيْ كَتَائِبَ خُضْرًا لَيْسَ يَعْصِمُهَا	بِالْجَامِ	البسيط	النّابغة الذّبيانيّ	646
لاَ يَبْرَمُوْنَ إِذَا مَا الأُفْقُ جَلَّلَهُ	كالأَدَمِ	البسيط	النّابغة الذّبيانيّ	706
قَدْ أَوْبِيَتْ كُلَّ مَاءٍ فَهْيَ ضَاوِيَةٌ	تَشِمِ	البسيط	ساعدة بن جؤية	923
هِي السَّبِيْلُ فَمِنْ يَوْمٍ إِلَى يَوْمِ	النَّوْمِ	البسيط	مُحمّد الزّيّات	499
فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ	كِرَامِ	الوافر	مُختلف فيه	650 ، 1115 ، 1149 ، 1169
لَعَمْرُكَ إِنَّ إِلَّكَ مِنْ قُرَيْشٍ	النَّعَامِ	الوافر	حسّان بن ثابت	555
هَلْ أَنْتُم عَائِجُونَ بِنَا لَعَنَّا	الخِيَامِ	الوافر	مُختلف فيه	1008
حَاشَا أَبِي ثَوْبَانِ إِنَّ بِهِ	الشَّتْمِ	الكامل	مُختلف فيه	870
مَا رَاعَنِي إِلاَّ حَمُوْلَةُ أَهْلِهَا	الخِمْخِمِ	الكامل	عنترة العبسيّ	512
يَا شَاةَ مَا قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ	تَحْرُمِ	الكامل	عنترة العبسيّ	1228
يَا دَارُ أَقْوَتْ بَعْدَ أَصْرَامِهَا	عَامِهَا	السّريع	الطّرمّاح	1160
وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ	يُؤَثْفَيْنْ	مشطور السّريع	خطّام المُجاشعيّ	703 ، 1235
ذَكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا	جِيْرَانَا	البسيط	منسوب إلى جرير	85 ، 1313
يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ	كَانَا	البسيط	جرير	1225
إِذَنْ لَقَامَ بِنَصْرِيَ مَعْشَرٌ خُشُنٌ	لاَنَا	البسيط	مُختلف فيه	109
مَا بِالْمَدِيْنَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ	مَرْوَانَا	البسيط	الفرزدق	1051 ، 1150

قَامَــتْ تَشَــكَّى إِلَــيَّ الــنَّفْسَ مُجْهِشَةً	سَبْعِيْنَا	البسيط	لَبيد	529 ، 1155
فَطَاوَعَ أَمْرَهُمْ وَعَصَى قَصِيْرًا	اليَقِيْنَا	الوافر	عديّ بن زيد	105
وَكَلْمُ السَّيْفِ تُدْمِلُهُ فَيَبْرَا	اللسَانُ	الوافر	-	145
كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا	يُبِيْنُ	الوافر	أبو حيّة النّميريّ	1016
تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تَخُوْنُنِي	يَصْ ْطَ حِبَانِ	الطّويل	الفرزدق	106 ، 1149
فَإِنْ لاَيَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنّهُ	بِلِبَانِهَا	الطّويل	أبو الأسود الدّؤليّ	204
سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ سَرَاتُهُم	بِأَرْسَانِ	الطّويل	امرؤ القيس	1144
أَقُوْلُ حِيْنَ أَرَىْ كَعْبًا وَلِحْيَتِهِ	سِتِّيْنِ	البسيط	-	113
حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ الله فَضَّلَهُمْ	والدِّيْنِ	البسيط	-	871
وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ	الفَرْقَدَانِ	الوافر	مُختلف فيه	1013 ، 1164
كِلاَ يَوْمِيْ طَوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى	الظَّنُونِ	الوافر	الشّمّاخ	637
وَمَاذَا يَدَّرِيْ الشُّعَـرَاءُ مِنِّيْ	الأَرْبَعِيْنِ	الوافر	مُختلف فيه	111
وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللئِيْمِ يَسُبُّنِي	يَعْنِيْنِي	الكامل	مُختلف فيه	458
أَيُّهَا المُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلاً	يَلْتَقِيَانِ	الخفيف	مُختلف فيه	130
أَكِرُّ عَلَى الكَتِيْبَةِ لاَ أَبَالِي	أَمْ سِوَاهَا	الوافر	مُختلف فيه	742
إِذَا سُدْتَهُ سُدْتَ مِطْوَاعَةَ	كَفَاهْ	المُتقارب	المُتنخّل الهُذليّ	922
لَنْ يَخِبْ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ	الحَلَقَهْ	المُنسرح	-	1260
رَاحوا بَصَائِرُهُم عَلَى أَكْتَافِهِمْ	وَأَى	الكامل	الأسعر الجعفيّ	511

* * * * * * * * * *

و _ الأرجاز• :

الأرجـــــاز	القائـــــــــل	الصّفحة
يَا صَاحِ مَا أَحَقَّ باللبِيْبِ(2)	-	909
لَيْتَ زَمَانًا بُوْعَ فَاشْتَرَيْتُ(2)	ابن الأعرابيّ	339
قَـدْ كَـادَ مِـنْ طُـوْلِ البِلَـى أَنْ يَمْصَحَا	رؤبة	1160 ، 1256
عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا	مُختلف فيه	256 ، 1252
إِذَا القَعُودُ كَرَّ فِيْهَا حَفَدَا(2)	-	730 ، 735

• الرّقم بين القوسين في الأرجاز يُشير إلى عدد الأشطار ، وهذا النّهج أفدته من أستاذي وشيخي / عليّ البوّاب _ حفظه الله ورعاه _

سَفْوَاءُ تَرْدِي بِنَسِيْجٍ وَحْدِهِ[2]	مُختلف فيه	1258
جَارِيَ لاَ تَسْتَنْكِرِي عَذِيْرِي	العجّاج	811 ، 1160 ، 1294
يَقْصُدُ فِيْ أَسْوقِهَا وَجَائِرِ [2]	-	329
يَا حَبَّذَا الْقَمْرَاءُ وَاللَّيْلُ السَّاجْ	-	1225
يَاصَاحِ هَلْ تَعْرِفُ رَبْعًا مُكَرَّسَا ؟[3]	العجّاج	1256
إِنِّي رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْــسَا[2]	العجّاج	366
إِلاَّ اليَعَافِيْرُ وَإِلاَّ العِيْسُ [2]	جران العَود	241 _ 242 ، 1135
أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ[2]	رؤبة بن العجّاج	273 ، 1118 ، 1272 ، 1326
يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا	مُختلف فيه	228
يَا لَيْتَنِيْ كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا[2]	أعرابيّ	729 ، 734
إِيَّايَ لَمّا صِرْتُ شَيْخًا قَلِعَا[2]	-	912
قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا	-	730 ، 734
يَا أَبَتَا عَلَّكَا أَوْ عَسَاكَا	رؤبة	1257
لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَا [2]	عبد الله بن عبد الأعلى القرشيّ	212
فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُوْلْ	مُختلف فيه	695 ، 702 ، 704
يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ	العجّاج	708
يَا عَجَبًا لِهَذِهِ الفَلِيْــقَهْ[2]	ابن قنّان الرّاجز	213
لاَ هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ فِيْ المَطِيِّ[2]	أحد بني دُبير	801

* * * * * * * * * *

2 _ فهرس الأعلام[1] :

العـــــــــــــلم	الصّفحـــــــــــــــة

(1) كثيرًا ما يتكرّر العلم في الصّفحة نفسها وفي مسائل مُختلفة .

	867 ، 876 ، 900 ، 906 ، 910 ، 915 ، 920 ، 1001 ، 1122 ، 1188 ، 1279
ابن عطيّة	597 ، 665 ، 679 ، 699 ، 744 ، 746
ابن عقيل	618 ، 714 ، 740 ، 906 ، 1246 ، 1259 ، 1260
العُكبريّ	588 ، 597 ، 633 ، 657 ، 665 ، 673 ، 674 ، 678 ، 700 ، 714 ، 724 ، 732 ، 750 ، 829 ، 840 ، 857 ، 860 ، 861 ، 864 ، 876 ، 877 ، 883 ، 890 ، 900 ، 912 ، 1202
أبو العلاء المعرّيّ	16 ، 855
العلويّ	631 ، 641 ، 714 ، 724 ، 750 ، 875 ، 899 ، 905
عليّ الأحمر	229 ، 1327
عليّ حسّان	23
عليّ بن أبي طالب _ τ _	35 ، 99 ، 103 ، 325 _ 326 ، 547 ، 548 ، 569 ، 768 ، 906 ، 1010 ، 1143 ، 1144 ، 1166
أبو عليّ الفارسيّ	17 ، 168 ، 257 ، 259 ، 399 ، 633 ، 640 ، 665 ، 667 ، 699 ، 713 ، 737 ، 750 ، 840 ، 857 ، 875 ، 899 ، 903 ، 905 ، 911 ، 916 ، 920 ، 923 ، 1019 ، 1024 ، 1113 ، 1278 ، 1285 ، 1337 ، 1363
أبو عليّ يحيى بن إبراهيم بن العمك	12 ، 1340

(1398)

* * * * * * * * * *

3 _ فهرس القبائل :

* * * * * * * * * *

4 _ فهرس المواضع :

* * * * * * * * * *

5_ فهرس المسائل النّحويّة :

ــ الكلام وما يتألّف منه .

2 _ تقسيم الكلام (1009 _ 1011) .
3 _ حدّ (الاسم) (938 _ 939) .
4 _ تسْمية الاسم اسْمًا (1268) .
5 _ اشتقاق الاسم (826 _ 837 ، 1103 ، 1276 _ 1277) .
6 _ تنوين (التّرنّم) (1256 _ 1257) .
7 _ تنوين (قاضٍ) (353 _ 354 ، 1085 _ 1086) .
8 _ حدّ (الفعل) (79 _ 80 ، 763 ، 1083) .
9 _ تقسيم الفعل قسمةً لفظيّةً (955 ، 1028 _ 1029) .
10 _ حدّ (الفعل اللازم) (76 _ 77) .
11 _ حدّ (الفعل المُتعدّيّ) (1083 _ 1084) .
12 _ تسمية الفعل فعلاً (60) .
13 _ الفعل (المهموز) في وسطه (307) .
14 _ مُضارع (فَعِلَ) (يَفْعِل) (217 _ 218 ، 1166 _ 1167 ، 1172) .
15 _ علّة اختصاص الفعل العليل بحذف حرف العلّة من آخره (940 _ 941) .
16 _ حدّ (الحرف) (74 _ 75 ، 1350) .
17 _ علامة الحرف (1273 ، 1279 _ 1280) .

ــ المُعرب والمبنيّ .

1 _ حدّ (المُعرب) (280 ، 1167 ، 1175) .
2 _ حدّ (المبنيّ) (307) .
3 _ فعل الأمر مبنيٌّ (1094) .
4 _ علّة بناء الاستفهاميّات (310) .
5 _ علّة بناء المُبهمات (764 _ 765 ، 940) .
6 _ (الألف) و (اللام) في (الآن) (1114 _ 1115) .
7 _ بناء (أمس) (20 ، 86 ، 280 ، 365 _ 368) .
8 _ الأسْماء المبنيّة على الفتح وما يلحق بِها (333 _ 335) .
9 _ حدّ (الإعراب) لُغةً (72 _ 73 ، 303 _ 306 ، 932 _ 933) .
10 _ إعراب الأسْماء السّتّة (838 _ 853) .
11 _ علّة إعراب (ذو) بالحروف (312) .
12_ إضافة (ذو) إلى المُضمر (1026 _ 1027) .
13 _ علّة إضافة (ذو) إلى مُشتقٍّ (934 ، 1032) .

14 (هناه) أصلها وطريقة استعمالِها (377 _ 380) .
15 _ عل اختصاص (النّون) في الجمع المُذكّر السّالِم بالفتح (767) .
16 _ (أولو) محمولٌ على الجمع (936) .

ـــ النّكرة والمعرفة .

1 _ مراتب المعارف (140 _ 143 ، 1098) .
2 _ حدّ (الاسم المُضمر) (74) .
3 _ تسْمية الاسم الظّاهر ظاهرًا (1351) .
4 _ علّة بناء (نحن) على الضّمّ (941) .
5 _ الضّمير في (إيّاكَ) (854 _ 862 ، 1103 ، 1246 _ 1247) .
6 _ ضمير الشّأن والقصّة (368 _ 374) .

ـــ اسم الإشارة .

إعراب (هؤلاء) في قوله I : ◷ ❼☼➢⌖✈ ⑤✞☺←❷♦➢⇔
⇙❄⌖▭⇨❄⇖♦①⌖②💻⇩✡ ❸❄⌖❄✍❄◻❷♦❄⌫☼↑✖♐
◷ ⇔➢☼✍⌖❄⅄♦✍←☺✞⑤
(▯◎∿▯ _ ⌛▭⌛ ، ▱▱▱▱ ، ⌛⌛▤▱ _ ⌨⌛▤▱) .

ـــ الموصول .

1 _ الخلاف في واحد (الذين) (429 _ 431 ، 1169) .
2 _ (أل) في أسْماء الفاعلين والمفعولين (1223 ، 1283 _ 1284) .
3 _ (أيّ) الموصولة (1285) .

ـــ المعرّف بأداة التّعريف .

(لام) التّعريف (50 _ 51 ، 198 _ 200 ، 1165 ، 1170 _ 1171 ، 1244 ، 1270 ، 1324 ، 1334 _ 1335) .

ـــ الابتداء .

1 _ أصل المرفوعات (357 _ 358 ، 1245) .
2 _ علّة اختصاص المُبتدإ بالرّفع (942) .
3 _ حدّ (الابتداء) (306) .
4 _ المُبتدأ لا يكون إلاّ جامدًا أو في حُكمه (1087) .

5 _ العامل في المُبتدإ والخبر (607 _ 622 ، 790 ، 1097 _ 1099 ، 1103 ، 1108 ، 1188 _ 1189 ، 1245 _ 1246 ، 1342) .

6 _ القــراءات وتوجيههــا فــي قولــه I : 🕛 ⑤✍⌧🖫ᘓ⌖⮝♊•💧 ⌧✡⌫✞🏱⮬✡ ⦿⌖⑦♑☺ ⑤✍⌧🖫⮰⌖❄☟⌫✞⮝✡&✖♐ 🕛 (623 _ 629) .

7 _ رافـع الاسـم الواقـع بعـد الظّـرف أو الجـارّ والمجـرور بـلا اعتمـاد (630 _ 638 ، 812 ، 1108 _ 1109 ، 1124 ، 1324) .

8 _ حدّ (الخبر) (939) .

9 _ الإخبار بظروف الزّمان عن الأحداث (267 ، 1117 _ 1118 ، 1167) .

10 _ الإخبار بظروف الزّمـان عن الجثـث والأشـخاص (267 _ 268 ، 808 _ 810) .

11 _ الإخبار بظروف المكان عن الأشخاص والأحداث (286) .

12 _ حـــــذف الخبـــــر (283 _ 285 ، 1183 _ 1184) .

13 _ (زيدٌ وحده) (345 _ 347) .

14 _ الأوجه المُحتملة في : (هِنْدٌ زَيْدٌ الضَّارِبُهَا) (265) .

15 _ المُبتدأ المُقدّم وُجوبًا (1343) .

16 _ علّة كون خبر المُبتدإ مُؤخّرًا أو في حُكم المُؤخّر (1035 _ 1036) .

ـ (كان) وأخواتُها .

1 _ (كان) وأخواتُها من حيث الحرفيّة والفعليّة (639 _ 648 ، 1121 _ 1122) .

2 _ علّة منع التّصرّف في (ليس) (86 ، 766 _ 767) .

3 _ علّة منع التّصرّف في (عسى) (86) .

4 _ فعليّة خبر (ليس) (205 ، 1026 _ 1028) .

5 _ تَقديْم خبر (ليس) وتأخيره (352 _ 353) .

6 _ العطف على خبر (ليس) إذا كان فيه (الباء) (347 _ 348) .

7 _ الجارّ والمجرور أو الظّرف بعد (كان) واسْمِها وخبرها (173 _ 174) .

8 _ اتّصال خبر (كان) وأخواتِها بِها إذا كان مُضمرًا (203 _ 204) .
9 _ تأخير خبر ما لزم أوّله (ما) (245 _ 246) .
10 _ اسم (كان) معرفةٌ وخبرها نكرةٌ (250 _ 257) .
11 _ (كان) الزّائدة (145 _ 146 ، 994 ، 1233) .
12 _ (كان) في قول الفرزدق :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ (649 _ 655 ، 1115 ، 1169) .

13 _ المرفوع بعد (كان) التّامّة (987) .
14 _ دُخول (إلاّ) بعد (ما زال) وأخواتِها (656 _ 622 ، 1099 ، 1126 _ 1127 ، 1190 ، 1325) .
15 _ تقديْم خبر (كان) على اسْمها (973 ، 984) .
16 _ الفصل بين (كان) واسْمها بِمعمول الخبر (1095 ، 1230 ، 1308) .
17 _ إيلاء (كان) ضمير الشّأن والقصّة (1230 _ 1231) .

ــ (ما) و (لا) و (لات) و (إنْ) المُتشبّهات بـ (ليس) .

1 _ (ما) الحجازيّة والتّميميّة (122 ، 133 ، 955 ، 973 _ 981 ، 1095) .
2 _ (ما) إذا استُثني خبرها (794 _ 798) .
3 _ علّة رفع (لا) للأسْماء ونصبها للأخبار (84 _ 85 ، 1313) .

ــ أفعال المُقاربة .

1 _ اتّصال (عسى) بضمير المُذكّر المُخاطب (1043) .
2 _ اقتران (أنْ) المصدريّة في خبر (عسى) (1293 _ 1294) .
3 _ إيلاء أفعال المُقاربة ضمير الشّأن والقصّة (1231 ، 1309) .

ــ (إنّ) وأخواتُها .

1 _ العامل في (إنّ) وأخواتِها (1107 ، 1218) .
2 _ معنى (لعلّ) (410 _ 411) .
3 _ (أنّ) من حيث الاسْميّة والحرفيّة (307 _ 308) .
4 _ تقديْم خبر (إنّ) على اسْمها بالجارّ والمجرور والظّرف (81 ، 90 ، 1237) .

🗄 _ الإخبار بـ (إنّ) وأخواتِها عن الأشخاص (🗎⌛🖲 _ 🗀🖮🗎) .
⌛ _ الإتباع على لفظ الاسم وعلى موضعه قبل الخبر (🗄🗎🗎 _ 🖮🗎🗎🗎 ، 🖰⌛🗎 _ 🖲⌛🗎 ، ⌛🖲🖲) .

7 _ معنى (إنْ) في قوله I : ⌚ ➔⌖⑤⌧💣⊃ ⊘✞⑥⊃⌖
⑤✞☺✧◻ᘛ⌖❄✋⑧⇧ ⑤✍⇳②☺✞⊞❄⌶ᘔ✞➔✡
⌧✞⌚⌚✞❄❄✋⌫✡⮙✡ℰ⊃⌖ ⌚
(🗒⌛⌛ _ 🗁🖮⌛ ، 🗀🖲🖮 _ 🗁🖲🖮 ، 🗄🗀🗁🗁🗁 _
⌛🗀🗁🗁 ، 🖮🗒🗁🗁 _ 🖰🗒🗁🗁 ، 🖲🖮🗎🗁 ،
🗀🗀🗒🗁 _ 🗒🗀🗒🗁) .
🖰 _ حذف اسم (إنّ) وأخواتِها (🗄🖲🗐 _ 🖰🗐🖲) .
🖲 _ حذف خبر (إنّ) وأخواتِها (🗎🖲🖲 _ 🗒🖲🖲) .

ـ (لا) التي لنفي الجنس .

1 _ عمل (لا) (271 _ 272) .
2 _ نصب النّكرة بـ (لا) (85 _ 86) .
3 _ عمل (لا) في المعارف (798 _ 801 ، 1100) .
4 _ تنوين اسْمها (272) .
5 _ الأوجه الجائزة في (لا) مع حرف العطف (1044 _ 1046) .

ـ الفاعل .

1 _ حدّ (الفاعل) (1202 _ 1203) .
2 _ العامل في الفاعل (1098 ، 1214) .
3 _ حذف الفعل (320 _ 321) .
4 _ لُغة (أَكَلُونِي البَرَاغِيْثُ) (260 _ 263 ، 1117) .
5 _ أسْماء الاستفهام والشّرط إذا تقدّمت على الفعل أُعربت فاعلاً (43 _ 44 ، 171 _ 172 ، 1330) .
6 _ حذف فاعل المصدر (947) .
7 _ تقديْم الفاعل على فعله (1033) .
8 _ تأخير الفاعل وُجوبًا (51 _ 54 ، 172 _ 173 ، 985 ، 1168) .
9 _ الفروق بين الفاعل والمفعول عند الالتباس (280 _ 291 ، 1195 _ 1198) .

10 _ علّة اختصاص الفاعل بالرّفع والمفعول بالنّصب (768 _ 772 ، 1033 ، 1121 ، 1273) .
11 _ المُشابَهة بين المُبتدإ والفاعل (1035) .

ـ نائب الفاعل .

1 _ علّة وجوب رفع المفعول إذا أُقيم مُقام الفاعل عند حذفه (1086) .
2 _ إقامة المفعول الصّريح في الفعل المبنيّ للمجهول إذا تعدّى إلى مفعولين (281 _ 283) .
3 _ إقامة المفعول الثّاني من مفعوليّ (ظَنَنْتُ) مُقام الفاعل عند حذفه (1033 _ 1035) .
4 _ إقامة الحال مُقام الفاعل عند حذفه (263 _ 264 ، 1117) .
5 _ إقامة التّمييز مُقام الفاعل عند حذفه (928)
6 _ الفعل المُعتلّ عند بنائه للمجهول (339 _ 340) .
7 _ الفعل الْماضي المعتلّ (الفاء) بـ (الواو) إذا صيغ لِما لَمْ يُسمّ فاعله (1042) .

ـ تعدّي الفعل ولزومه .

1 _ المفاعيل خمسةٌ (1096) .
2 _ (يضرب) يتعدّى إلى مفعولين (1056) .
3 _ العامل في المفعول به (863 _ 867 ، 1094 ، 1215) .
4 _ إعراب (أَيَّامًا) في قوله I : ⓘ ⑤ ✞ ☺ ⊞ ❄ ✈ ⌖ ⑥ ✓ ❄ ♉ ⑥ ✓ ⌖ ✈ ⇖ ♊ • 💧 • ➔ ⌖ 📫 ⓿ ☒ 🕮 🕔 (🗎 🖮 ⌛ _ ⌛ 🖮 ⌛) .

ـ المفعول المُطلق .

1 _ علّة تسْمية المفعول المُطلق مُطلقًا (308) .
2 _ اشتقاق الفعل (308 ، 1100) .

ـ المفعول له .

1 _ حدّ (المفعول من أجله) (77 _ 78) .
2 _ العامل في المفعول من أجله (1100 ، 1215 _ 1216) .
3 _ شروط المفعول من أجله (137 ، 778 _ 779 ، 1122) .
4 _ (اللام) في المفعول من أجله (114 _ 115) .
5 _ تقدير (من) بـ (اللام) في المفعول من أجله (991) .
6 _ حذف (لام) الأجل من الاسم الذي ليس بِمصدر (816 _ 817) .
7 _ تقديْم المفعول من أجله على الفعل العامل فيه وتأخيره (944 ، 1238) .
8 _ تقديْم معمول المفعول من أجله عليه (1020) .

ــ المفعول فيه .

1 _ العامل في المفعول فيه (1216 _ 1217) .
2 _ اللغات في : (حيث) (341) .
3 _ علّة بناء (حيث) على الضّمّ (943 _ 944 ، 13032 _ 1305) .
4 _ اللغات في : (عوض) (343) .
5 _ (عند) ظرف مكان لا يُجرّ بِها شيءٌ غير (من) (268) .
6 _ (إذا) الظّرفيّة (431 _ 432) .
7 _ (غير) و (حسب) ظرفان مبنيّان على الضّمّ (934) .
8 _ ظروف الزّمان مع (ظَنَنْتُ) وأخواتِها ، و (أنْبأتُ) وأخواتِها (1033) .

ــ المفعول معه .

1 _ العامل في المفعول معه (174 _ 177 ، 1043 ، 1097 ، 1217 _ 1218) .
2 _ شرائط المفعول معه (321 _ 323) .
3 _ تقديْم المفعول معه على الفعل العامل فيه (1020) .

ــ الاستثناء .

1 _ الاستثناء بـ (لا سيّما) (1132) .
2 _ العامل في المُستثنى (200 _ 202 ، 1218 _ 1220) .
3 _ المُستثنى المنفيّ (218 _ 221 ، 1172 _ 1173) .

ـــ الحال .

ـــ التّمييز .

3 _ شروط التّمييز (780 _ 783) .
4 _ التّمييز لا يكون إلاّ جامدًا (120 _ 121) .
5 _ مجيء التّمييز معرفةً (677 _ 688 ، 1108) .
6 _ مجيء التّمييز مُفردًا ومُثنًّى ومجموعًا (1029 _ 1030 ، 1327 ، 1336) .
7 _ مجيء التّمييز بعد (نِعْمَ) و (بِئْسَ) في الجارّ والمجرور (812 ، 971 _ 972) .
8 _ تقديْم التّمييز على المُميّز بعد الفعل (874 _ 881 ، 1021 ، 1047 _ 1053 ، 1101 _ 1102) .
9 _ وقوع التّمييز بعد الفعل والفاعل (1088 _ 1089) .

ـ حُروف الجرّ .

1 _ حُروف الجرّ لا تدخل إلاّ على الأسْماء (1037) .
2 _ معنى (رُبّ) (1023 ، 1193 _ 1194) .
3 _ الضّمير في (رُبّ) من حيث الإفراد وعدمه (689 _ 694 ، 814 ، 1039 ، 1232 _ 1233) .
4 _ (رُبّ) من حيث الحرفيّة والاسْميّة (888 _ 897 ، 1102 ، 1126 ، 1229 _ 1230 ، 1287 _ 1288) .
5 _ الفعل الواقع بعد (رُبّ) (249 _ 250 ، 1038) .
6 _ دُخول (رُبّ) على ما لفظه لفظ المُستقبل (1047) .
7 _ الفصل بين (رُبّ) ومجرورها (229 _ 230 ، 813 ، 1038 ، 1260 ، 1327 _ 1328) .
8 _ (رُبّ) ومجرورها بِمنْزِلة المُبتدإ المُخبر عنه (1055 ، 1130 _ 1131) .
9 _ عامل الجرّ بعد (رُبّ) و (واوها) و (فائِها) (1133 _ 1136 ، 1299) .
10 _ المُشابَهة بين (رُبّ) و (كمْ) الخبريّة (1195) .
11 _ زيادة (مِنْ) في الواجب (882 _ 887 ، 1233 _ 1234) .
12 _ معاني (مِنْ) (468 ، 956 _ 957) .
13 _ معاني (اللام) (468 _ 470 ، 964 ، 1129 ، 1255) .
14 _ معاني (الباء) (134 _ 135 ، 466 ، 1063 ، 1078 ، 1279) .
15 _ مجيء (عَنْ) للتّجاوز (224 _ 225) .

ــ القسم .

ــ الإضافة .

2 _ الفصل بين المُضاف والمُضاف إليه بالجارّ والمجرور والظّرف (1015 _ 1016) .

ـــ إعمال المصدر .

1 _ عمل المصدر وهو محذوفٌ (775) .
2 _ تحمّل المصدر للضّمير (775 ، 1097) .
3 _ تثنية المصدر وجمعه (775 _ 776) .
4 _ تقديْم معمول المصدر عليه (154 _ 156 ، 775 ، 1313 _ 1314) .
5 _ الفصل بين المصدر ومعموله (775) .

ـــ اسم الفاعل .

تقديْم الجارّ والمجرور والظّرف على اسم الفاعل (1238 ، 1296 _ 1297) .

ـــ التّعجّب .

1 _ (ما) في : (ما أفْعَلَهُ !) (898 _ 903 ، 1310) .
2 _ علّة بناء (ما) في : (مَا أَفْعَلَهُ !) (942 _ 943) .
3 _ (أفعل) في التّعجّب من حيث الفعليّة والاسْميّة (712 _ 736 ، 1110) .
4 _ علّة كون فعل التّعجّب لازمًا (1087 _ 1088) .
5 _ تصغير فعل التّعجّب (55) .
6 _ علّة منع التّصرّف في فعل التّعجّب (86) .
7 _ إعراب (زَيد) في : (ما أَحْسَنَ زَيْدًا !) (349) .
8 _ (أَحْسِنِ) في (أَحْسِنِ بِزَيْدٍ !) (934 _ 935) .
9 _ التّعجّب من الرّباعيّ (1254) .
10 _ التّعجّب من العاهات (772 _ 773 ، 811 _ 812) .
11 _ التّعجّب من أفعال الألوان (274 _ 275 ، 771 _ 772 ، 1052 _ 1053 ، 1118 _ 1119 ، 1254 ، 1272 ، 1326 _ 1327) .
12 _ الفصل بين فعل التّعجّب والمُتعجّب منه بالظّرف والجارّ والمجرور (904 _ 910 ، 948 ، 1185 ، 1232 ، 1277 ، 1310 _ 1311) .

13 _ الفصل بين (ما) وفعل التّعجّب بالفعل المُستقبل (54 ، 1043) .
14 _ الفصل بين فعل التّعجّب والمُتعجّب منه بالمُبتدإ بعد (لولا) (1120 ، 1231) .
15 _ الفصل بين فعل التّعجّب والمُتعجّب منه بالاستثناء (1231) .
16 _ الفصل بين فعل التّعجّب وبين (ما) بـ (صار) (1296) .

ـ (نعم) و (بئس) وما جرى مجراهما .

1 _ (نِعْمَ) و (بِئْسَ) من حيث الفعليّة والاسْميّة (167 _ 171 ، 1098 ، 1285 _ 1286) .
2 _ علّة منع التّصرّف في (نِعْمَ) و (بِئْسَ) (86) .
3 _ (ما) الواقعة بعد (نِعِمَّا) و (بِئْسَمَا) (421 _ 423) .
4 _ (حبّذا) من حيث الفعليّة والاسْميّة (1223 _ 1227 ، 1286 _ 1287) .
5 _ علّة منع التّصرّف في (حبّذا) (86) .

ـ النّعت .

1 _ نعت المُضمرات (358) .
2 _ نعت المُبهمات (1095 ، 1307) .
3 _ نعت أسْماء الاستفهام (358 _ 359) .
4 _ نعت النّكرات والجُمل (138) .
5 _ نعت المُشتقّات (1076) .
6 _ ظُروف الزّمان لا يُنعت به الأشخاص (791) .
7 _ تتابع النّعوت الموضوعة للمدح والذّمّ (246) .
8 _ عطف النّعوت بعضها على بعضٍ (944) .
9 _ الفصل بين النّعت ومنعوته (1295 _ 1296) .
10 _ حذف النّعت (1257 _ 1259) .

ـ التّوكيد .

1 _ حدّ (التّأكيد) (285 ، 1167 ، 1176 ، 1341) .
2 _ ألفاظ التّوكيد (1106) .
3 _ التّوكيد بـ (أَجْمَع) و (أَكْتَع) و (أَبْصَع) وما تصرّف منها (324 _ 325 ، 1005) .

4 _ توكيد (الاثنين) (1136 _ 1137) .
5 _ (قَضُّهُم بِقَضِيْضِهِم) من جُملة التّأكيد (205) .
6 _ توكيد النّكرة بالتّوكيد المعنويّ (723 _ 736 ، 1095 _ 1096 ، 1109 ، 1235) .
7 _ التّوكيد لا يُعطف بعضه على بعضٍ (792) .

ـ عطف النّسق .

1 _ أدوات العطف (291) .
2 _ مجيء (الواو) زائدة (1110 _ 1111) .
3 _ (أو) بِمعنى (الواو) (1131 _ 1132) .
4 _ معنى (ثُمّ) (428 _ 429) .
5 _ (الفاء) بمعنى (الواو) (411 _ 412) .
6 _ (أَمْ) المُتّصلة (266 _ 267) .
7 _ (حتّى) العاطفة (1096) .
8 _ العطف بـ (لكن) بعد الإيجاب (1096) .
9 _ العطف بـ (بل) بعد النّفي (1106) .
10 _ (ليس) من حُروف العطف (131 ، 1036) .
11 _ عطف الماضي على المُستقبل (458 _ 459) .
12 _ عطف الفعل على الاسم ، والاسم على الفعل (460 ، 785) .
13 _ عطف اسم الفاعل على فعل الحال ، وعطف فعل الحال على اسم الفاعل
(329 _ 330 ، 984) .
14 _ عطف الصّفة على الصّفة (995) .
15 _ عطف الجُمل (460 _ 464) .
16 _ العطف على الضّمير المجرور من غير إعادة الجارّ (737 _ 748 ، 1141 ، 1261 ، 1317 _ 1319) .
17 _ الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظّرف والجارّ والمجرور (982 _ 983 ، 1314 _ 1316) .

ـ عطف البيان .

حدّ (عطف البيان) (939) .

ــ البدل .

1 _ حدّ (البدل) (55 _ 51 ، 243 _ 244 ، 763 ، 1174) .
2 _ بدل الكُلّ من الكُلّ (285 _ 286 ، 1342) .
3 _ البدل من ضمائر المُتكلّم والمُخاطب (233 _ 235 ، 1126) .
4 _ إبدال الظّاهر من المُضمر (984 _ 985) .
5 _ إبدال المُضمر من المُضمر (1099 ، 1307 _ 1308) .
6 _ بدل النّكرة من المعرفة (1137) .
7 _ بدل الغلط (981 ، 1025) .
8 _ إحلال البدل محلّ المُبدل منه (995 _ 996) .

ــ النّداء .

1 _ (آ) من أحرف النّداء (1107) .
2 _ حذف حرف النّداء من العلم والمُضاف (91) .
3 _ حذف حرف النّداء من النّكرة المقصودة (310 ، 810 _ 811 ، 1028) .
4 _ امتناع دخول حرف النّداء على ما فيه (الألف) و (اللام) خلا اسم الله تعالى (774 ، 1097) .
5 _ دُخول حرف النّداء على حرفٍ أو فعلٍ (1235 _ 1236) .
6 _ بناء المُفرد العلم والنّكرة المقصودة (135 _ 136، 184 ، 982 ، 1050 ، 1116) .
7 _ تنوين المُنادى المبنيّ على الضّمّ في حال الاضطرار (45 _ 48 ، 1166 ، 1331) .
8 _ نصب المُنادى المُضاف والنّكرة غير المقصودة (182 _ 184 ، 1325 _ 1326) .
9 _ تابع المُنادى المبنيّ على الضّمّ (184 ، 1192) .
10 _ تابع المُنادى المُعرّف بـ (الألف) و (اللام) (235 _ 237 ، 1291 _ 1292) .
11 _ تابع النّكرة غير المقصودة (356) .
12 _ بناء المعطوف على المُنادى المُضاف (88 _ 89 ، 1351) .
13 _ (التّاء) في (يَا أَبَةُ) و (يَا أُمَّةُ) (178 _ 182 ، 1274) .
14 _ إعراب (ذا) بعد (أيّها) في النّداء (1050 ، 1335 _ 1336) .

15 _ (الميم) في (اللهمّ) و (الألف) قبلها فعل أمر (1109 _ 1110) .

ـــ المُنادى المُضاف إلى (ياء) المُتكلّم .

1 _ اللغات الجائزة في (ياء) النّفس (208 _ 214 ، 1191) .
2 _ علّة استعمال (الياء) ساكنةً (1046) .

ـــ أسْماء لازمت النّداء .

الأسْماء التي لا تستعمل إلاّ في النّداء ومبنيّة على الكسر (89 _ 90) .

ـــ الاستغاثة .

1 _ حدّ (الاستغاثة) (307) .
2 _ اختصاص الاستغاثة بـ (الياء) من بين حُروف النّداء (812 ، 982) .
3 _ مجيء (اللام) المفتوحة في آخر الاسم المُضاف (200 ، 1166 ، 1171) .

ـــ النُّدبة .

1 _ حدّ (النُّدبة) (304) .
2 _ المندوب لا يُنادى إلاّ بـ (وا) (1120 ، 1351) .
3 _ زيادة (ألف) في آخر الاسم المندوب (184 _ 185) .
4 _ علامة النّدبة في النّعت (185 _ 186 ، 1292 ، 1331 _ 1332) .
5 _ علامة النّدبة في الاسم المُضاف إليه الظّاهر (214 _ 215) .
6 _ نداء النُّدبة من الأسْماء (1005 ، 1180) .

ـــ التّرخيم .

1 _ معنى (التّرخيم) (330 _ 331) .
2 _ المُرخّم من الأسْماء (237 _ 238 ، 1131) .
3 _ ترخيم الصّفات (215) .
4 _ ترخيم المندوب (1077) .

ـــ التّحذير والإغراء .

1 _ الأدوات التي تنصب الاسم المُغرى به (1021 ، 1292 _ 1293) .

2 _ استعمال (رُويد) بِمعنى المصدر (1113 _ 1114) .
3 _ (الكافات) في آلات الإغراء (275 _ 277 ، 335 ، 1006) .
4 _ الإغراء بالنّفس (277 ، 947) .
5 _ الإغراء بالغائب (97 _ 98) .
6 _ الإغراء بالظّروف (969) .
7 _ تعدية أدوات الإغراء (1053 _ 1054) .
8 _ تقديْم الاسم المنصوب بِمعنى الإغراء على العامل (807 _ 808 ، 1110) .
9 _ الجمع بين الفعل المحذوف وما عوّض منه في الإغراء (776 _ 777) .

ــ ما لا ينصرف .

1 _ عدّة العلل الْمانعة من الصّرف (56 _ 59) .
2 _ (مثنى) و (ثُلاث) و (رُباع) أسْماء غير مصروفة (930) .
3 _ ما تصرّف من (أجمع) و (أكتع) و (أبْصع) لا يتصرّف (1203 ، 1321) .
4 _ علّة صرف (غواشٍ) (403 _ 406) .
5 _ صرف الجمع لغير ضرورةٍ (999 _ 1001 ، 1180) .
6 _ صرف ما لا ينصرف في حال الاضطرار (945) .

ــ إعراب الفعل .

1 _ العامل في الفعل المُضارع (1099 ، 1209 _ 1210) .
2 _ الأُصول في نواصب المُضارع والمحمول عليه (192 _ 195) .
3 _ معنى (لَنْ) (929 _ 930) .
4 _ (لَنْ) من حيث البساطة والتّركيب (195 _ 197 ، 1037 ، 1239 _ 1241) .
5 _ الفعل بعد (لَنْ) (1077) .

6 _ (أَنْ) أُمّ الباب وأصل النّواصب (48 _ 49) .
7 _ علّة عمل (أنْ) في الأفعال وهي اسمٌ (288 ، 1177) .
8 _ علّة عمل (أنْ) النّصب دون غيره (289 _ 290) .
9 _ اختصاص (أنْ) المُخفّفة من الثّقيلة بوقوعها بعد أفعال الظّنّ وما شاكلها
(278 _ 279 ، 323 _ 324 ، 1177) .
10 _ الفصل بين (أَنْ) والفعل المُضارع (278 ، 290 _ 291) .
11 _ حذف (أَنْ) المصدريّة وبقاء عملها (19 _ 120 ، 993) .
12 _ اللغات الواردة في (كَيْ) (123 ، 340 _ 341) .
13 _ (ما) في : (كَيْمَا) (1227 _ 1229) .
14 _ (إِذَنْ) من حيث البساطة والتّركيب (197 _ 198 ، 1241 _ 1242) .
15_ (إِذَنْ) إذا تقدّمها حرف عطفٍ (279) .
16 _ الفصل بين (إِذَنْ) والفعل المُضارع بـ (لا) (94 _ 95) .
17 _ الفعل المُضارع بعد (الواو) (1198 _ 1199) .
18 _ (أو) بِمعنى (الواو) (1037 _ 1038) .
19 _ (حتّى) النّاصبة (957 ، 1107 ، 1269) .
20 _ الفعل الواقع بعد (حتّى) (317 _ 318 ، 1006) .
21 _ العامل في الفعل المُضارع الواقع بعد (الفاء) (1038 ، 1220 _ 1222) .
22 _ نصب الفعل المُضارع ورفعه إذا فُصل بينه وبين ناصبه بـ (لا) (323 _ 324 ، 1054) .
23 _ عطف الفعل المُستقبل بالنّصب على الفعل المُقدّر بالمصدر (1014) .

ـ عوامل الجزم .

1 _ الجازم لفعليّ الشّرط (131 _ 133 ، 1097) .
2 _ (لَمّا) من حيث الحرفيّة والاسْميّة (911 _ 914 ، 1290) .
3 _ (إِذْ مَا) من حيث الحرفيّة والظّرفيّة (203 ، 915 _ 918 ، 1278) .
4 _ (مَهْمَا) من حيث الحرفيّة والاسْميّة (919 _ 924 ، 1288) .
5 _ (مَهْمَا) من حيث البساطة والتّركيب (1239) .
6 _ الجزم بـ (لَنْ) (1259 _ 1260) .

7 _ الفعل المُضارع بعد (الفاء) في الجواب (1199 _ 1200) .
8 _ (الفاء) في جواب الأمر (95 _ 96 ، 996) .
9 _ حذف (الفاء) (1173) .
10 _ استعمال (لام) الأمر للحاضر (997 _ 999) .
11 _ الفصل بين حُروف الجزم والفعل المُضارع (78 ، 1232) .
12 _ الفعل المُضارع المجزوم مُعربٌ بالحذف (310) .
13 _ تقديْم الجواب المنصوب على الفعل المنفيّ (249) .
14 _ تقديْم جواب الشّرط (1133) .
15 _ الفصل بين فعل الشّرط وجوابه بالفعل المُضارع (1012) .
16 _ العطف بالجزم على جواب الشّرط (1021 ، 1142) .
17 _ عطف الفعل المُستقبل على فعل الشّرط إذا كان ماضيًا (944 _ 945) .

ـــ فصل (لو) .

معنى (لو) (952 ، 1061 _ 1062 ، 1069 ، 1075) .

ـــ (أمّا) و (لولا) و (لوما) .

1 _ (أمّا) الشّرطيّة (147 _ 150) .
2 _ معنى (لولا) (100 ، 326) .

ـــ (كم) و (كأيّن) و (كذا) .

1 _ (كمْ) الاستفهاميّة (49 _ 50) .
2 _ مُميّز (كمْ) الخبريّة (749 _ 754 ، 1187 _ 1188 ، 1269 _ 1270) .

ـــ التّأنيث .

1 _ تأنيث (النّفس) (496 _ 497) .
2 _ تأنيث (الزّوج) (497 _ 498) .
3 _ تأنيث (جهنّم) (498) .
4 _ تأنيث (السّبيل) (498 _ 499) .
5 _ تأنيث (الرّحمة) (499 _ 500) .

ــ المقصور والممدود .

ما يُمدّ فيكون له معنًى ، ويُقصر فيكون له معنًى آخر واللفظ واحدٌ (116 _ 117) .

ــ كيفيّة تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا .

1 _ حدّ (التّثنية) (87) .
2 _ التّثنية في المعنى دون اللفظ (122) .
3 _ قلب (ألف) التّأنيث الممدودة (واوًا) في جمع السّلامة (98 _ 99) .
4 _ علّة كون (النّون) في الاسم القصور المُنصرف التّثنية خاصّة عوضًا من التّنوين الظّاهر والحركة المُقدّرة بعده (939) .
5 _ ذوات (الواو) و (الياء) (138 _ 140) .

ــ التّصغير .

تصغير (أصيل) (117 _ 118) .

ــ النّسب .

النّسب إلى (يد) و (دم) (1278) .

ــ التّصريف .

1 _ وزن (أشياء) (493 _ 494) .
2 _ أصل (خطايا) ووزنه (400 _ 403) .
3 _ اشتقاق (آية) (413 _ 414) .
4 _ اشتقاق (النّاس) (491 _ 492) .
5 _ اشتقاق (آدم) (492) .
6 _ اشتقاق (جنّات) (492) .
7 _ اشتقاق (الشّفاعة) (492) .

ــ الإدغام .

1 _ إظهار الحرف وإدغامه (331 _ 333) .
2 _ إدغام (التّاء) في (الطّاء) (488) .

* * * * * * * * * *

6 _ ثبت المصادر والمراجع :

أ _ القرآن وعلومه :

ـ القرآن الكريْم .

(الهمزة)

ـ الإبانـة عـن معـاني القـراءات ، لأبـي مُحمّـد مكّـيّ بـن أبـي طالـب القيسـيّ (437هـ) ، تحقيق : د / مُحيي الدّين رمضان .

(دار الغوثـانيّ للدّراســات القُرآنيّــة _ دمشـق _ ، دار الْمــأمون للتّــراث _ دمشق _ ،
ط 1 ، 1427هـ = 2006م .) .
ـ إتحاف فُضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، لشـهاب الدّين أحمـد بـن مُحمّد الدّمياطيّ (1117هـ) ، تعليق : الشّيخ أنس مهرة .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1998م .) .
ـ الإتقان في علوم القُرآن ، لأبي الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن الكمـال السّيوطيّ
(911هـ) ، تحقيق : مُحمّد أبو الفضل إبراهيم .
(دار التّراث للنّشر والتّوزيع _ القاهرة _ ، ط 3 ، 1405هـ = 1985م .) .
ـ أثر القُرآن في تطوّر النّقد العربيّ إلى آخر القرن الرّابع الهجريّ ، تـأليف : د / مُحمّد زغلول سلاّم .
(مكتبة الشّباب _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1372هـ .) .
ـ أحكـام القرآن ، للإمـام أبـي بكر مُحمّد بـن عبد الله المعروف بـابن العربـيّ (543هـ) ، تحقيق : عبد الرّزّاق المهديّ .
(دار الكتاب العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1421هـ = 2000م .) .
ـ إرشـاد العقل السّليم إلـى مزايـا الكتـاب الكريْم _ تفسير أبـي السّـعود _ ، مُحمّد بن مُحمّد الحنفيّ (982هـ) ، تعليق : عبد اللّطيف عبد الرّحمن .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1999م .) .
ـ أسباب النُّزول ، لأبـي الحسن علـيّ بـن أحمـد الواحـديّ (468هـ) ، دراسـة وتحقيق :
د / السّيّد الجميليّ .
(دار الكتاب العربيّ _ بيروت _ ، ط 6 ، 1414هـ = 1994م .) .
ـ أسباب النُّزول القُرآنيّ ، تأليف : د / غازي عناية .
(دار الجيل _ بيروت _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م .) .
ـ الأشباه والنّظائر في القُرآن الكريْم ، لأبي الحسن مُقاتل بن سُليمان البلخيّ (150هـ) ، تحقيق : د / عبد الله شحاتة .
(دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ القاهرة _ ، ط 1 ، 2001م .) .
ـ إعجـاز القُرآن ، لأبـي بكر مُحمّد بـن الطّيّب البـاقلاّنيّ (372هـ) ، تحقيـق الشّيخ / عماد الدّين أحمد حيدر .
(مُؤسّسة الكُتب الثّقافيّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م .) .

- إعراب ثلاثين سورةٍ من القرآن الكريْم ، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد الهمذانيّ المعروف بابن خالويه (370هـ) .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
- إعراب القراءات السّبع وعللها ، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد الهمذانيّ المعروف بابن خالويه (370هـ) ، تحقيق : د / عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين .
(مكتبة الخانجيّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1413هـ = 1992م .) .
- إعراب القراءات الشّواذ ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ (616هـ) ، دراسة وتحقيق : مُحمّد السّيد أحمد عزّوز .
(عالم الكتب _ بيروت _ ، ط 1 ، 1417هـ = 1996م .) .
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن مُحمّد النّحّاس (338هـ) ، تحقيق : د / زهير غازيّ زاهد .
(عالم الكتب ، مكتبة النّهضة العربيّة _ بيروت _ ، ط 3 ، 1409هـ = 1988م .) .
- إعراب القرآن ، المنسوب لأبي إسحاق إبراهيم بن السّرّي الزّجّاج(311هـ)[1] ،
دراسة وتعليق : إبراهيم الأبياريّ .
(دار الكتاب المصريّ _ القاهرة _ ، دار الكتاب اللبنانيّ _ بيروت _ ، ط 4 ، 1420هـ = 1999م .) .
- إعراب القرآن ، المنسوب لأبي القاسم إسْماعيل بن مُحمّد الأصبهانيّ المعروف بقِوام السّنّة[2] (535هـ) ، تعليق : د / فائزة بنت عمر المؤيّد .
(د . م . ط ، ط 1 ، 1415هـ = 1995م .) .
- الإقناع في القراءات السّبع ، لأبي جعفر أحمد بن عليّ بن خلف الأنصاريّ (540هـ) ، تحقيق : أحمد فريد المزيديّ .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ،

---

(1) ثبت أنّ الكتاب _ واسْمه (جواهر الكتاب ونتائج الصّنعة) _ لأبي الحسن عليّ بن الحُسين الباقوليّ (543هـ) .
انظر تفنيد نسبته للزّجّاج عند حسن بركات في : (الباقوليّ وجهوده النّحويّة والصّرفيّة : 15 _ 16 .) ، وإبراهيم أبي عباة في تحقيقه لـ (شرح اللمع) للباقوليّ .
(2) كثرة اشتياقي إلى الموضوعات ذات الصّلة بالكتاب العزيز ؛ من قبل أنّ والدي _ رحمه الله رحمةً واسعةً _ كان ذا علمٍ جمٍ بالقُرآن الكريْم وعُلومه وددتُ اختياره موضوعًا لرسالة الماجستير من حيث استخلاص المسائل النّحويّة ودراستها وتقويْمها ، و حين اطّلعتُ على النّسخ المخطوطة في جامعتنا الحبيبة استشرتُ شيخي العلاّمة عليّ البوّاب ، فأخبرني بأنّ هذا الكتاب ليس له وإنّما هو منسوبٌ إليه خطأً .

1419هـ = 1999م .) .
ـ الإكسير في علم التّفسير ، لأبي الرّبيع نجم الدّين سُليمان بن عبد القويّ الطّوفيّ
(716هـ) ، تحقيق : د / عبد القادر حُسين .
(النّاشر مكتبة الآداب _ القاهرة _ ، ط 2 ، د . ت .) .
ـ الأمالي النّحويّة _ أماليّ القرآن الكريْم _ ، لأبي عمر عثمان بن عمر بن الحاجب
(646هـ) ، تعليق : هاديّ حسن حمّوديّ .
(عالم الكتب ، مكتبة النّهضة العربيّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1985م .) .
ـ أنوار التّنْزيل وأسرار التّأويل _ تفسير البيضاويّ _ ، أبي الخير عبد الله بن عمر البيضاويّ (691هـ) ، تعليق : مُحمّد عبد الرّحمن المرعشليّ .
(دار إحياء التّراث العربيّ ، مؤسّسة التّاريخ العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1998م .) .
ـ إيجاز البيان عن معاني القرآن ، لبيان الحقّ محمود بن أبي الحسن بن الحسين النّيسابوريّ (نحو : 555هـ) ، دراسة وتحقيق : د / عليّ بن سليمان العبيد .
(مكتبة التّوبة _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1997م .) .
ـ إيضاح الوقف والابتداء ، لأبي بكر مُحمّد بن القاسم الأنباريّ (328هـ) ، تحقيق : مُحيي الدّين رمضان .
(مطبوعات مجمع اللغة العربيّة _ دمشق _ ، ط 1 ، 1390هـ = 1971م .) .

(الباء)

ـ البحر المحيط في التّفسير ، لأبي حيّان مُحمّد بن يوسف الغرناطيّ (745هـ) ، إخراج : عرفان حسّونة .
(دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ بيروت _ ، ط 1 ، 1412هـ = 1992م .) .
ـ البدر المُنير في قراءة نافع وأبي عمرٍو وابن كثير ، لأبي حفص عُمر بن قاسم الأنصاريّ النّشّار (938هـ) ، تحقيق : د / المُختار أحمد ديرة .
(دار قُتيبة للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ دمشق _ ، ط 1 ، 1424هـ = 2003م .) .

ـ البُرهـان فـي علـوم القُـرآن ، لبـدر الـدّين مُحمّـد بـن عبـد الله الزّركشـيّ (794هـ) ، تحقيق : مُحمّد أبو الفضل إبراهيم .
(دار المعرفة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ البُرهان في مُتشابه القُرآن ، للإمـام محمود بن حمزة بن نصر الكرمـانيّ (بعد : 500هـ) ، تعليق : أحمد عزّ الدّين عبد الله خلف الله .
(دار الوفاء للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ المنصورة _ ، ط 2 ، 1418هـ = 1998م .) .
ـ بصـائر ذوي التّمييز فـي لطـائف الكتـاب العزيـز ، لمجـد الـدّين مُحمّـد بـن يعقوب الفيروز آباديّ (817هـ) ، تعليق : مُحمّد عليّ النّجّار .
(المكتبة العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ بَهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله العزيز من الغريب ، لعليّ بن عثمـان التّركمانيّ (750هـ) ، تحقيق : د/ عليّ بن حسين البوّاب .
(مكتبة المنار _ الأردن _ ، ط 1 ، 1410هـ = 1990م .) .
ـ بيان الإعجاز في سورة قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُون ، لأبـي الفتح نـاصر بن أبي المكارم المُطرّزيّ (610هـ) ، تحقيق : د / حمد بن ناصر الدخيِّل .
(مُؤسّسة المُختار للطّباعة والتّجليد _ الرّياض _ ، ط 2 ، 1412هـ = 1992م .) .
ـ بيـان السّبب المُوجب لاختلاف القراءات وكثرة الطّرق والرّوايـات ، لأبـي العبّاس أحمد بن عمّار المهدويّ (440هـ) .
(رسالةٌ منشورةٌ ضمن نُصوص مُحقّقة في علـوم القُرآن الكريْم ، تحقيـق : د / حـاتِم صـالح الضّـامن ، وزارة التّعليـم العـالي والبحـث العلمـيّ ، جامعـة بغداد ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م ، وتشغل الصّفحات : 221 _ 259 .) .
ـ البيـان فـي غريـب إعراب القرآن ، لأبـي البركـات عبد الرّحمن بـن مُحمّـد الأنبـاريّ
(577هـ) ، تعليق : د/ طه عبد الحميد طه .
(دار الكاتب العربيّ للطّباعة والنّشر _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1389هـ = 1969م .) .
ـ البيـان لِمـا خفـي مـن القُـرآن ، لعمـاد الـدّين يحيـى بـن الحُسين الصّـنعانيّ (1100هـ) .
(رسـالة ماجسـتير ، دراسـة وتحقيـق : عبـد الله مُحمّـد سـعيد الخـولانيّ ، إشراف : أ . د / عبد الوهّاب بن لُطف الدّيلميّ ، و د / عبـد الرّحمن الإبـيّ ، أُعدّت عام : 1419هـ = 1998م ، قسم الدّراسات الإسلاميّة ، كُليّة الآداب ، جامعة صنعاء .) .

(التّاء)

ـ التّبيان في تفسير غريب القرآن ، لشهاب الدّين أحمد بن مُحمّد الهائم المصريّ
(815هـ) ، دراسة وتحقيق : د/ فتحيّ أنور .
(دار الصّحابة للتّراث _ طنطا _ ، ط 1 ، 1412هـ = 1992م .) .
ـ التّجريد لبُغية المُريد في القراءات السّبع ، لأبي القاسم عبد الرّحمن بن عتيق المعروف بابن الفحّام الصقليّ (516هـ) ، دراسة وتحقيق : د / ضاريّ إبراهيم العاصيّ
الدُّوريّ .
(دار عمّار للنّشر والتّوزيع _ الأُردن _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2002م .) .
ـ التّحبير في علم التّفسير ، لأبي الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن الكمال السّيوطيّ
(911هـ) ، تحقيق : د / فتحيّ عبد القادر فريد .
(مكتبة المعارف _ الطّائف _ ، دار المنار للنّشر والتّوزيع _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1406هـ = 1986م .) .
ـ تُحفة الأقران في ما قُرِىء بالتّثليث من حروف القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرّعينيّ (779هـ) ، تحقيق : د/ عليّ بن حسين البوّاب .
(دار المنارة _ جدّة _ ، ط 1 ، 1407هـ = 1987م .) .
ـ تُحفة الأريب بِما في القُرآن من الغريب ، لأبي حيّان مُحمّد بن يوسف الغرناطيّ
(745هـ) ، تحقيق : د / أحمد مطلوب ، و : د / خديجة الحديثيّ .
(مطبعة العانيّ _ بغداد _ ، ط 1 ، 1397هـ = 1977م .) .
ـ تذكرة الأريب في تفسير الغريب ، لأبي الفرج عبد الرّحمن بن عليّ المعروف بابن الجوزيّ البغداديّ (597هـ) ، تحقيق : د/ عليّ بن حسين البوّاب .
(مكتبة المعارف _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1407هـ = 1986م .) .
ـ التّذكرة في القراءات الثّمان ، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم الحلبيّ
(339هـ) ، دراسة وتحقيق : أيْمن رشديّ سويد .
(الجماعة الخيريّة لتحفيظ القرآن الكريْم _ جدّة _ ، ط 1 ، 1412هـ = 1991م .) .
ـ ترتيب تحفة الأريب بِما في القرآن من الغريب ، لأبي حيّان مُحمّد بن يوسف الغرناطيّ (745هـ) ، تحقيق : د/ داوُد سلّوم ، و د/ نوريّ حمّوديّ القيسيّ .

(عالم الكتب _ بيروت _ ، ط 1 ، 1409هـ = 1989م .) .
ـ التّرجمان عن غريب القرآن ، لتاج الدّين أبي المحاسن عبد الباقيّ بن عبد المجيد اليمانيّ (743هـ) ، دراسة وتحقيق : موسى بن سليمان آل إبراهيم .
(مكتبة البيان _ الطّائف _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1998م .) .
ـ التّسهيل لعلوم التّنْزيل ، لأبي القاسم مُحمّد بن أحمد الكلبيّ (741هـ) ، تعليق : مُحمّد سالم هاشم .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1415هـ = 1995م .) .
ـ التّصاريف _ تفسير القرآن مِمّا اشتبهت أسْماؤه وتصرّفت معانيه _ ، لأبي زكريّا يحيى بن سلاّم التّيميّ (200هـ) ، تحقيق : هند شلبيّ .
(الشّركة التّونسيّة ، ط 1 ، 1979م .) .
ـ تفسير أسْماء الله الحُسنى ، لأبي إسحاق إبراهيم بن السّريّ الزّجّاج (311هـ) ، تحقيق : أحمد يُوسف الدّقّاق .
(دار الثّقافة العربيّة _ دمشق _ ، ط 5 ، 1412هـ = 1992م .) .
ـ تفسير الرّاغب الأصبهانيّ ، أبي القاسم الحُسين بن مُحمّد الفيروز آباديّ (450هـ) ، دراسة وتحقيق : د / عادل بن عليّ الشّدّيّ .
(مدار الوطن للنّشر _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1424هـ = 2003م .) .
ـ تفسير سورة النّاس ، للإمام مُحمّد بن عبد الوهّاب (1206هـ) ، تحقيق : د/ فهد بن عبد الرّحمن الرّوميّ .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 2 ، 1414هـ .) .
ـ تفسير غريب القرآن ، لأبي حفص عمر بن أبي الحسن الأنصاريّ المعروف بابن المُلقّن (804هـ) ، تحقيق : سَمير طه المجذوب .
(عالم الكتب _ بيروت _ ، ط 1 ، 1408هـ = 1987م .) .
ـ تفسير غريب القرآن ، لمحمّد بن إسْماعيل الأمير الصّنعانيّ (1182هـ) ، تحقيق : مُحمّد صبحيّ بن حسن حلاّق .
(دار ابن كثير _ دمشق _ ، ط 1 ، 1421هـ = 2000م .) .
ـ تفسير غريب القرآن ، لأبي مُحمّد عبد الله بن مسلم بن قُتيبة الدِّينَوريّ (276هـ) ، تعليق : إبراهيم محمّد رمضان .
(منشورات دار ومكتبة الهلال _ بيروت _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م .) .
ـ التّفسير في اليمن _ عرضٌ ودراسةٌ _ .

(رسالة دكتوراة ، إعداد : عليّ بن حسّان بن عليٍّ حسّان ، إشراف : د / مُحمّد بن عبد الرّحمن الشّايع ، أُعدّت عام : 1424هـ ، كُليّة أُصول الدّين ، جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة _ الرّياض _ .) [1] .
ـ تفسير القُرآن العظيم ، لأبي الفداء عماد الدّين إسْماعيل بن كثير القُرشيّ (774هـ) .
(دار زمزم _ الرّياض _ ، ط 7 ، 1414هـ = 1993م .) .
ـ تفسير القرآن الكريْم ، لابن أبي الرّبيع عبيد الله بن أحمد القرشيّ الإشبيليّ (688هـ) .
(الجزء الأوّل ، رسالة دكتوراة ، دراسة وتحقيق : صالحة بنت راشد الغنيم ،
إشراف : أ . د / عيّاد بن عيد الثّبيتيّ ، أُعدّت عام : 1412هـ ، كليّة اللغة العربيّة ، جامعة أمّ القرى _ مكّة المكرّمة _ .) [2] .
ـ تفسير القرآن ، لأبي المظفّر منصور بن مُحمّد السّمعانيّ (489هـ) ، تعليق :
أبي تَميم ياسر بن إبراهيم ، وأبي بلال غنيم بن عبّاس غنيم .
(دار الوطن _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1997م .) .
ـ تفسير المشكل من غريب القرآن العظيم على الإيجاز والاختصار ، لأبي مُحمّد مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ (437هـ) ، دراسة وتحقيق : هدى الطّويل المرعشليّ .
(دار النّور الإسلاميّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1408هـ = 1988م .) .
ـ تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السّبع ، لأبي عليّ الحسن بن خلف بن بلّيمة (514هـ) ، تعليق : سُبيع حمزة حاكميّ .
(دار القبلة للثّقافة الإسلاميّة _ جدّة _ ، مؤسّسة علوم القرآن _ بيروت _ ، ط 1 ، 1409هـ = 1988م .) .
ـ التّهذيب في تفسير القرآن الكريْم ، لأبي سعد المُحسِّن بن مُحمّد المعروف بالحاكم الجشميّ (449هـ) .
(نسخةٌ مصوّرةٌ عن مخطوطٍ أصليٍّ محفوظ في الجامع الكبير _ صنعاء _ ، تحت رقم : 99 .) .

---

(1) تفضّل مُشرف هذا البحث بإعارتي إيّاه _ شكر الله له ، وأحسن إليه ، ورزقه الفردوس الأعلى من الجنّة مع النّبيّين والصّدّيقين والشّهداء _ ، والشّكر موصول لزوجه الفاضلة على تفضّلها بِمُحادثته عن رغبتي بالاطّلاع على الرّسالة _ وفقّها الله ، وأسعدها في الدّارين _ .
(2) تفضّلت المُحقّقة العزيزة بإعارتي إيّاه _ شكر الله لَها ، وأصلح حالَها ، ورزقها العلوّ والعزّ في الدّارين _ .

ـ التّيسير العجيب في تفسير الغريب ، لأبي العبّاس ناصر الدّين أحمد بن مُحمّد المالكيّ المعروف بابن المُنيّر (683هـ) ، تحقيق : سُليمان مُلاّ إبراهيم أوغلو .
(دار الغرب الإسلاميّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1994م .) .

(الثّاء)

ـ الثّغر الباسم في قراءة عاصم ، لأبي مصلح عليّ عطيّة الغمرينيّ (1188هـ) ، إخراج : الحسن بن عبّاس بن قطب .
(مؤسّسة قرطبة للنّشر والتّوزيع _ الأندلس _ ، ط 1 ، 1425هـ = 2004م .) .

(الجيم)

ـ جامع البيان في تأويل القرآن _ تفسير الطّبريّ _ ، أبي جعفر مُحمّد بن جرير الطّبريّ (310هـ) .
(منشورات محمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 2 ، 1418هـ = 1997م .) .
ـ الجامع لأحكام القُرآن ، لأبي عبد الله مُحمّد بن أحمد القُرطبيّ (671هـ) .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 5 ، 1417هـ = 1996م .) .
ـ الجمع والتّوجيه لِما انفرد بقراءته يعقوب بن إسحاق الحضرميّ البصريّ ، لأبي الحسن شُريح بن مُحمّد الرّعينيّ الإشبيليّ الأندلسيّ (539هـ) ، تحقيق : د / غانِم قدوريّ الحمد .
(دار عمّار للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ الأُردن _ ، ط 1 ، 1420هـ = 2000م .) .
ـ جوامع التّبيان في تفسير القُرآن ، لمُعين الدّين مُحمّد بن عبد الرّحمن الآيجيّ الصّفويّ (905هـ) _ من (الفاتحة) إلى (الْمائدة) _ .
(رسالة دكتوراة ، دراسة وتحقيق : عبده مُحمّد عليّ سحلول ، إشراف : د / مُحمّد صالح عطيّة الحمدانيّ ، أُعدّت عام : 1424هـ = 2003م ، قسم أُصول الدّين _ تفسير _ ، كُليّة العلوم الإسلاميّة ، جامعة بغداد .) .
ـ الجواهر الحسان في تفسير القرآن _ تفسير الثّعالبيّ _ ، أبي زيد عبد الرّحمن بن مُحمّد الثّعالبيّ (875هـ) ، تحقيق : الشّيخ عليّ بن مُحمّد معوّض ، وآخرين .
(دار إحياء التّراث العربيّ ، مؤسّسة التّاريخ العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ،

1418هـ = 1997م .) .

ـ الجواهر المُضِيّة على المُقدّمة الجزريّة لابن الجزريّ ، تأليف : سيف الدّين بن عطاء الله الفضاليّ البصير (1020هـ) ، تحقيق : عزّة بنت هاشم مُعينيّ .

(مكتبة الرُّشد _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1426هـ = 2005م .) .

(الحاء)

ـ حاشية الشّهاب على تفسير البيضاويّ _ عناية القاضي وكفاية الرّاضي _ ، أبي مُحمّد أحمد بن محمّد الخفاجيّ (1069هـ) ، تعليق : عبد الرّزّاق المهديّ .

(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1417هـ = 1997م .) .

ـ الحُجّة في القراءات السّبع ، لأبي عبد الله الحُسين بن أحمد بن خالويه (370هـ) ، تحقيق : د / عبد العال سالِم مكرم .

(مُؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 5 ، 1410هـ = 1990م .) .

ـ حجّة القراءات ، لأبي زرعة عبد الرّحمن بن مُحمّد بن زنجلة (ق : 5هـ) ، تعليق : سعيد الأفغانيّ .

(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 5 ، 1418هـ = 1997م .) .

ـ الحُجّة للقرّاء السّبعة _ أئمّة الأمصار بالحجاز والعراق والشّام الذين ذكرهم أبو بكر بن مُجاهد _ ، لأبي عليّ الحسن بن عبد الغفّار الفارسيّ (377هـ) ، تحقيق : بدر الدّين قهوجيّ ، وبشير جُويجاتيّ ، مُراجعة وتدقيق : عبد العزيز رباح ، وأحمد يُوسف الدّقّاق .

(دار الْمأمون للتّراث _ دمشق _ ، ط 1 ، 1404هـ = 1984م .) .

ــ الحكمــة فــي تــذكير (قريــب) فــي قولــه تعــالى : ⓵ ⑤ ⌧☀✧➲✦✈ ⊙✦☙♊⮝✦➊⇨ ⑤✍✉✡⇨☺ ⚲❄✦❄✪⌧▦⑧♦ ✈✡⓿✦⮟✈ ⑤✍⊠🖫⮝♦☙♊⮝✡◐✡⛳➲✦ ⓵ ، لأبي مُحمّد عبد الله بن يُوسف المعروف بابن هشام الأنصاريّ

(🗁⌛🖮هـ) ، تحقيق : د / عبد الفتّاح الحموز .

(دار عمّار _ الأُردن _ ، ط 🗁 ، 🖁🗀🗐🗁🗁هـ = 🖁🖰🕾🙰🗁🗁م .) .

ـ الحمل على الجوار في القرآن الكريْم ، تأليف : د / عبد الفتّاح أحمد الحمّوز .

(مكتبة الرّشد _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1985م .) .

(الدّال)

ـ دراساتٌ في علوم القُرآن الكريْم ، تأليف : د / فهد بن عبد الرّحمن الرُّوميّ .
(مكتبة التّوبة _ الرّياض _ ، ط 5 ، 1418هـ = 1997م .) .
ـ دراساتٌ لأسلوب القُرآن الكريْم ، تأليف : مُحمّد عبد الخالق عضيمة .
(دار الحديث _ القاهرة _ ، ط 1 ، د . ت .)
ـ دُرر التّنْزيل وغُرّة التّأويل ، لأبي عبد الله مُحمّد بن عبد الله الأصبهانيّ المعروف بالخطيب الإسكافيّ (420هـ) ، دراسة وتحقيق : د / مُحمّد مُصطفى آيدين .
(مطبوعات جامعة أُمّ القُرى ، معهد البحوث العلميّة _ مكّة المُكرّمة _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2001م .) .
ـ الدُّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، لشهاب الدّين أبي العبّاس يوسف بن مُحمّد المعروف بالسّمين الحلبيّ (756هـ) ، تعليق : د / جاد خلوف جاد ، وآخرين .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1414هـ = 1994م .) .

(الرّاء)

ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثانيّ ، لأبي الفضل محمود شُكريّ الألوسيّ البغداديّ (1270هـ) ، تعليق : عليّ عبد الباريّ عطيّة .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1415هـ = 1994م .) .
ـ روضة الشّاكر في قراءة ابن عامر ، للشّيخ مُحمّد بن مُصطفى الحسينيّ النّقشبنديّ المعروف بعابدين الدّسوقيّ (1167هـ) ، تحقيق : د / أحمد مُحمّد عبد الرّاضيّ .
(النّاشر مكتبة الثّقافة الدّينيّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1427هـ = 2002م .) .

(الزّاي)

ـ زاد المسير في علم التّفسير ، للإمام أبي الفرج جمال الدّين عبد الرّحمن بن عليّ بن الجوزيّ البغداديّ (597هـ) .
(المكتب الإسلاميّ ، ط 4 ، 1407هـ = 1987م .) .

(السّين)

ـ السّبعة في القراءات ، لأبي بكر أحمد بن موسى المعروف بابن مُجاهد البغداديّ
(324هـ) ، تحقيق : د / شوقيّ ضيف .
(دار المعارف _ القاهرة _ ، ط 3 ، د . ت .) .
ـ السّراج المُنير ، لشمس الدّين مُحمّد بن أحمد الشّافعيّ المعروف بالخطيب الشّربينيّ
(في حدود : 977هـ) ، تعليق : أحمد عِزّو عناية الدّمشقيّ .
(دار إحياء التّراث العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1425هـ = 2004م .) .

(الشّين)

ـ شرح (كلاّ) ، و (بلى) ، و (نعم) والوقف على كلّ واحدةٍ منهنّ في كتاب الله

Y ، لأبي مُحمّد مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ (437هـ) ، تحقيق : د / أحمد حسن فرحات .
(دار الْمأمون للتّراث _ دمشق _ ، ط 1 ، 1404هـ = 1983م .) .
ـ شرح الهداية في توجيه القراءات ، للإمام أبي العبّاس أحمد بن عمّار المهدويّ (نحو : 440هـ) ، دراسة وتحقيق : د/ حازم سعيد حيدر .
(مكتبة الرّشد _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1416هـ = 1995م .) .
ـ شواذّ القراءة ، لأبي عبد الله مُحمّد بن أبي نصر الكرمانيّ (535هـ) .
(نسخةٌ مصوّرةٌ عن مخطوطٍ أصليٍّ محفوظ في دار الكتب المصريّة ، تحت رقم : 20073ب .) .

(الصّاد)

ـ الصّحيح من أسباب النُّزول ، تأليف : عصام بن عبد المحسن الحميدان .
(دار الذّخائر للنّشر والتّوزيع ، مُؤسّسة الرّيّان للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ بيروت _ ، ط 1 ، 1420هـ = 1999م .) .
ـ صفوة الرّاسخ في علم المنسوخ والنّاسخ ، لأبي عبد الله مُحمّد بن أحمد شُعْلة
الموصليّ (656هـ) ، تحقيق : د / إبراهيم عبد الرّحمن فارس ، مُراجعة : د / رمضان عبد التّوّاب .

(النّاشر مكتبة الثّقافة الدّينيّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، د . ت .) .

(العين)

ـ عُمدة الحفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ _ معجمٌ لغويٌّ لألفاظ القرآن الكريْم _ ، لأبي العبّاس أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبيّ (756هـ) ، تعليق : مُحمّد باسل عيون السّود .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1417هـ = 1996م .) .
ـ العُنوان في القراءات السّبع ، لأبي طاهر إسْماعيل بن خلف الأنصاريّ الأندلسيّ
(455هـ) ، تعليق : د / زهير زاهد ، ود / خليل العطيّة .
(عالم الكتب _ بيروت _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1985م .) .

(الغين)

ـ الغاية في القراءات العشر ، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهانيّ
(381هـ) ، دراسة وتحقيق : مُحمّد غياث الجنباز .
(دار الشّوّاف للنّشر والتّوزيع _ الرّياض _ ، ط 2 ، 1411هـ = 1990م .) .
ـ غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، لنظام الدّين الحسن بن مُحمّد النّيسابوريّ
(728هـ) ، تعليق : الشّيخ زكريّا عميرات .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1416هـ = 1996م .) .
ـ غريب القرآن ، لأبي بكر مُحمّد بن عزيز السجستانيّ (330هـ) ، تحقيق : مُحمّد بن أديب عبد الواحد حجرات .
(دار قتيبة ، ط 1 ، 1416هـ = 1995م .) .
ـ غيث النّفع في القراءات السّبع ، لأبي الحسن عليّ بن مُحمّد النُّوريّ السّفاقسيّ
(1117هـ) ، تعليق : مُحمّد عبد القادر شاهين .
(توزيع مكتبة عبّاس أحمد الباز _ مكّة _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1999م .) .

(الفاء)

ـ فاتحـة الإعـراب فـي إعـراب الفاتحـة ، لتـاج الـدّين مُحمّـد بـن مُحمّـد الإسفراييني
(684هـ) .
(منشورات جامعة اليرموك ، ط 1 ، 1400هـ = 1981م .) .
ـ فتح البيـان في مقاصد القرآن ، لأبي الطّيّب صدّيق بن حسن الحسينيّ البخاريّ
(1307هـ) ، تعليق : إبراهيم شَمس الدّين .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1420هـ = 1999م .) .
ـ الفتح الرّبّانيّ في القراءات السّبعة من طريق حرز الأمانيّ ، لأبي عياشة مُحمّد البيّوميّ الدّمنهوريّ (1335هـ) ، تحقيق : د / عبد العزيز بن ناصر السّبر .
(مطابع التّقنية للأوفست _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1417هـ .) .
ـ فتح الرّحمن بكشف ما يلتبس في القُرآن ، لأبي يحيى زكريّا بن مُحمّد الأنصاريّ
(926هـ) ، تعليق : الشّيخ مُحمّد عليّ الصّابونيّ .
(المكتبة العصريّة _ بيروت _ ، 1426هـ = 2005م .) .
ـ فتح القدير الجامع بين فنّيّ الرّواية والدّراية من علم التّفسير ، لِمُحمّد بن عليّ بن مُحمّد الشّوكانيّ (1250هـ) .
(مكتبة الرّشد _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2001م .) .
ـ الفُروق اللغويّة وأثرها في تفسير القُرآن الكريْم ، تأليف : د / مُحمّد بن عبد الرّحمن الشّايع .
(مكتبة العُبيكان _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1414هـ = 1993م .) .
ـ الفريد في إعراب القرآن المجيد ، للمُنتجب حسين بن أبي العزّ الهمذانيّ (643هـ) ، تعليق : د / مُحمّد حسن النّمر .
(دار الثّقافة _ قطر _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م .) .
ـ فوائد في مُشكل القرآن ، لسلطان العلماء عزّ الدّين عبد العزيز بن عبد السّلام
(660هـ) ، تحقيق : د/ سيّد رضوان عليّ النّدويّ .
(دار الشّروق للنّشر والتّوزيع والطّباعة _ جدّة _ ، ط 2 ، 1402هـ = 1982م .) .
ـ في تجويد القراءة ومخارج الحُروف ، لأبي إسحاق إبراهيم بن وثيق الإشبيليّ

(654هـ) ، تحقيق : د / أبو السّعود أحمد الفخرانيّ .
(مطبعة الأمانة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1990م .) .

(الكاف)

ـ الكافي في القراءات السّبع ، لأبي عبد الله مُحمّد بن شُريح الرّعينيّ (476هـ) ، تحقيق : أحمد محمود عبد السّميع الشّافعيّ ،
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1421هـ = 2000م .) .
ـ الكامل في القراءات الخمسين ، لأبي القاسم يوسف بن عليّ الهذليّ (540هـ) .
(نسخةٌ مصوّرةٌ عن مخطوطٍ أصليٍّ محفوظ في مؤسّسة الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة _ الرّياض _ .) .
ـ الكشّاف عن حقائق التّنْزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ (538هـ) ، تعليق : عبد الرّزّاق المهديّ .
(دار إحياء التّراث العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1417هـ = 1997م .) .
ـ كشف السّرائر في معنى الوجوه والأشباه والنّظائر ، لشمس الدّينُ مُحمّد بن مُحمّد بن العماد (887هـ) ، دراسة وتحقيق : د / فؤاد عبد المنعم أحمد .
(مؤسّسة شباب الجامعة ، مطابع جريدة السّفير _ الإسكندريّة _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ الكشف عن وُجوه القراءات السّبع وعللها وحججها ، لأبي مُحمّد مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ (437هـ) ، تحقيق : د / مُحيي الدّين رمضان .
(مُؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 4 ، 1407هـ = 1987م .) .
ـ كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات ، لأبي الحسن عليّ بن الحسين الباقوليّ (543هـ) ، دراسة وتحقيق : د / عبد القادر بن
عبد الرّحمن السّعديّ .
(دار عمّار _ الأردن _ ، ط 1 ، 1421هـ = 2001م .) .
ـ كشف المعاني في المُتشابه والمثاني ، لأبي عبد الله مُحمّد بن إبراهيم بن جماعة
(733هـ) ، تعليق : مرزوق عليّ إبراهيم .
(دار الشّريف للنّشر والتّوزيع _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1420هـ .) .

ـ الكشف والبيان _ تفسير الثّعلبيّ _ ، لأبي إسحاق أحمد المعروف بالإمام الثّعلبيّ
(427هـ) ، تعليق : الإمام أبي مُحمّد بن عاشور ، مُراجعة وتدقيق : أ / نظير السّاعديّ .
(دار إحياء التّراث العربيّ للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ بيروت _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2002م .) .

(اللام)

ـ اللباب في علوم الكتاب ، لأبي حفص عمر بن عليّ بن عادل الحلبيّ (بعد : 880هـ) ، تعليق : عادل أحمد عبد الموجود ، وآخرين .
(منشورات محمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1998م .) .
ـ لُباب النّقول في أسباب النُّزول ، لأبي الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن الكمال السّيوطيّ (911هـ) ، تعليق : الشّيخ حسن تَميم .
(دار إحياء العلوم _ بيروت _ ، ط 8 ، 1414هـ = 1994م .) .
ـ لطائف المنّان وروائع البيان في دعوى الزّيادة في القُرآن ، تأليف : د / فضل حسن عبّاس .
(دار النُّور للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ بيروت _ ، ط 1 ، 1410هـ = 1989م .) .

(الميم)

ـ المبسوط في القراءات العشر ، لأبي بكر أحمد بن الحسين الأصبهانيّ (381هـ) ، تعليق : سُبيع حمرة حاكميّ .
(دار القبلة للثّقافة الإسلاميّة _ جدّة _ ، مؤسّسة علوم القرآن _ بيروت _ ، ط 2 ، 1408هـ = 1988م .) .
ـ مجاز القرآن ، لأبي عُبيدة معمر بن المثنّى التّيميّ (209هـ) ، تعليق : د / مُحمّد فؤاد سزكين .
(مكتبة الخانجيّ للطّبع والنّشر والتّوزيع _ القاهرة _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ المجيد في إعجاز القُرآن المَجيد ، لكمال الدّين عبد الواحد بن عبد الكريْم الزّملكانيّ
(651هـ) ، دراسة وتحقيق : د / شعبان صلاح .
(دار الثّقافة العربيّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1410هـ = 1989م .) .
ـ المجيد في إعراب القرآن المَجيد ، لأبي القاسم إبراهيم بن مُحمّد الصّفاقسيّ

(742هـ) _ سورة الفاتحة والجزء الأوّل من سورة البقرة _ ، تعليق : موسى مُحمّد زنين .
(منشورات كليّة الدّعوة الإسلاميّة ولجنة الحفاظ على التّراث الإسلاميّ _ طرابلس _ ، ط 1 ، 1401هـ = 1992م .) .
ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ الموصليّ (392هـ) ، تعليق : مُحمّد عبد القادر عطا .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1998م .) .
ـ المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي مُحمّد عبد الحقّ بن غالب بن عطيّة
(546هـ) ، تعليق : عبد السّلام عبد الشّافيّ مُحمّد .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1413هـ = 1993م .) .
ـ مختصر في شواذّ القرآن الكريْم من كتاب البديع ، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (370هـ) ، عنى بنشره : برجشتراسر .
(مكتبة المتنبيّ _ القاهرة _ ، د . ت .) .
ـ المُستنهى في البيان والمنار للحيران في إعراب القرآن ومعانيه المغربة وأسراره المعجبة ، لابن يعيش محمّد بن عليّ الصّنعانيّ (680هـ) .
(رسالة دكتوراة ، دراسة وتحقيق : نوال بنت سليمان الثّنيّان ، إشراف : د / الجوهرة بنت فهد آل سعود ، أُعدّت عام : 1412هـ ، كليّة التّربية ، الرّئاسة العامّة لتعليم البنات _ الرّياض _ .) [1] .
ـ المُشترك اللفظيّ في الحقل القُرآنيّ ، تأليف : د / عبد العال سالِم مكرم .
(مُؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1417هـ = 1996م .) .
ـ مُشكل إعراب القرآن ، لأبي مُحمّد مكّي بن أبي طالب القيسيّ (437هـ) ، تحقيق : د / حاتِم الضّامن .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 4 ، 1408هـ = 1988م .) .
ـ المُصفّى بأكف أهل الرّسوخ من علم النّاسخ والمنسوخ ، لأبي الفرج عبد الرّحمن بن الجوزيّ البكريّ (597هـ) .
(رسالةٌ منشورةٌ ضمن نُصوص مُحقّقة في علوم القُرآن الكريْم ، تحقيق : د / حاتِم صالح الضّامن ، وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ ، جامعة بغداد ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م ، وتشغل الصّفحات : 97 _ 159 .) .

---

(1) على رغبتي الأكيدة في الحصول على هذا الرّسالة إلاّ أنّي لَمْ أسْتطع الحصول إلاّ على جُزءٍ يسير منها يَتمثّل في : (ترجمة ابن يعيش ، وبعض الآراء التي انفرد بِها .) ، وقد تفضّلت المُحقّقة بإعطائي هذا الجُزء فقط ، لَها منّي الشّكر كُلّ الشّكر ، والدّعاء بِما فيه خيرٌ وسعادةٌ لَها في داري الفناء والبقاء .

ـ معاني القرآن ، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (215هـ) ، تحقيق : د/ هُدى محمود قراعة .
(مكتبة الخانجيّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1990م .) .
ـ معاني القرآن ، لأبي زكريّا يحيى بن زياد الفرّاء (207هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتيّ ، ومُحمّد عليّ النّجّار .
(دار السّرور _ دمشق _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ معاني القُرآن الكريْم ، لأبي جعفر أحمد بن مُحمّد النّحّاس (338هـ) ، تحقيق : الشّيخ مُحمّد عليّ الصّابونيّ .
(مركز إحياء التُّراث الإسلاميّ ، معهد البُحوث العلميّة وإحياء التُّراث الإسلاميّ ، جامعة أُمّ القُرى _ مكّة المُكرّمة _ ، ط 1 ، 1409هـ = 1988م .) .
ـ معاني القرآن وإعرابه ، لأبي إسحاق إبراهيم بن السَّرّيّ المعروف بالزّجّاج
(311هـ) ، تحقيق : د / عبد الجليل عبده شلبيّ .
(عالم الكتب _ بيروت _ ، ط 1 ، 1408هـ = 1988م .) .
ـ مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني ، لأبي العلاء مُحمّد بن أبي المحاسن الكرمانيّ
(563هـ) ، دراسة وتحقيق : د / عبد الكريْم مصطفى مدلج .
(دار ابن حزم _ بيروت _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2001م .) .
ـ مفاتيح الغيب _ التّفسير الكبير _ ، لفخر الدّين مُحمّد بن عُمر الرّازيّ (604هـ) .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1421هـ = 2000م .) .
ـ المفتاح في القراءات السّبع ، لأبي القاسم عبد الوهّاب بن مُحمّد القُرطبيّ (461هـ) ، تعليق : أحمد فريد المزيديّ .
(دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1427هـ = 2006م .) .
ـ المفردات في غريب القرآن ، لأبي القاسم الحسين بن مُحمّد المعروف بالرّاغب الأصفهانيّ (502هـ) ، تعليق : مُحمّد سيّد كيلانيّ .
(دار المعرفة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ مُقدّمة في أصول التّفسير ، لتقيّ الدّين أحمد بن عبد الحليم الحرّانيّ المعروف بابن تيميّة (728هـ) ، تحقيق : د/ عدنان زرزور .
(دار الرّسالة للنّشر والتّوزيع _ مكّة المكرّمة _ ، ط 1 ، 1415هـ = 1995م .) .

- مُقدّمة المُفسّرين ، لمُحيي الدّين بن بير عليّ المُؤيّديّ البركويّ (981هـ) ، دراسة وتحقيق : عبد الرّحمن بن صالح بن سُليمان الدّهش .
(الحكمة _ المدينة المُنوّرة _ ، ط 1 ، 1425هـ = 2004م .) .
- المكرّر فيما تواتر من القراءات السّبع وتحرّر ، لأبي حفص عمر بن قاسم المعروف بالنّشّار الأنصاريّ (ق 9هـ) ، تحقيق : أحمد محمود عبد السّميع الحفيان .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2001م .) .
- المُلخّص في إعراب القُرآن _ من (يُوسف) إلى (طه) _ ، لأبي زكريّا يحيى بن عليٍّ التّبريزيّ (502هـ) ، دراسة وتحقيق : د / فاطمة راشد الرّاجحيّ .
(مجلس النّشر العلميّ جامعة الكويت _ الكويت _ ، ط 1 ، 2001م .) .
- منار الهُدى في بيان الوقف والابتداء ، لأحمد بن مُحمّد بن عبد الكريْم الأَشْمونيّ
(ق : 11هـ) ، تعليق : شريف أبو العلا العدويّ .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2002م .) .
- المُهذّب فيما وقع في القُرآن من المُعرّب ، لأبي الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن الكمال السّيوطيّ (911هـ) ، تحقيق : د / مُحمّد ألتونجيّ .
(النّاشر دار الكتاب العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1416هـ = 1995م .) .
- الموضّح في التّفسير ، لأبي النّصر أحمد بن محمّد السّمرقنديّ المعروف بالحدّاديّ (نحو : 420هـ) ، تعليق : صفوان عدنان داووديّ .
(دار القلم _ دمشق _ ، ط 1 ، 1408هـ = 1988م .) .
- الموضح في وجوه القراءات وعللها ، للإمام نصر بن عليّ الشّيرازيّ المعروف بابن أبي مريْم (بعد : 565هـ) ، دراسة وتحقيق : د / عمر حمدان الكبيسيّ .
(الجماعة الخيريّة لتحفيظ القرآن الكريْم _ جدّة _ ، ط 1 ، 1414هـ = 1993م .) .

(النّون)

- ناسخ القُرآن العزيز ومنسوخه ، لشرف الدّين هبة الله بن عبد الرّحيم البارزيّ
(738هـ) .

(رسالةٌ منشورةٌ ضمن نُصوص مُحقّقة في علوم القُرآن الكريْم ، تحقيق : د / حاتِم صالح الضّامن ، وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ ، جامعة بغداد ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م ، وتشغل الصّفحات : 161 _ 220 .) .
ـ النّاسخ والمنسوخ ، لمُحمّد بن مُسلم الزُّهريّ (124هـ) .
(رسالةٌ منشورةٌ ضمن نُصوص مُحقّقة في علوم القُرآن الكريْم ، تحقيق : د / حاتِم صالح الضّامن ، وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ ، جامعة بغداد ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م ، وتشغل الصّفحات : 63 _ 96 .) .
ـ النّاسخ والمنسوخ في القُرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسُّنن ، لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم الهرويّ (224هـ) ، دراسة وتحقيق : مُحمّد بن صالح المديفر .
(مكتبة الرّشد _ الرّياض _ ، ط 2 ، 1418هـ = 1997م .) .
ـ النّاسخ والمنسوخ في القُرآن الكريْم ، لأبي جعفر مُحمّد بن أحمد النّحّاس (338هـ) _ برواية : أبي بكر مُحمّد بن عليّ الأدفويّ _ ، نُسخةٌ مُصحّحةٌ ومقروءةٌ على العلاّمة أحمد بن الأمين الشّنقيطيّ .
(مُؤسّسة الكُتب الثّقافيّة _ بيروت _ ، ط 2 ، 1417هـ = 1996م .) .
ـ النّاسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالى ، لأبي الخطّاب قتادة بن دعامة السّدوسيّ
(117هـ) ، تحقيق : د / حاتِم بن صالح الضّامن .
(مُؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 3 ، 1409هـ = 1988م .) .
ـ النّاسخ والمنسوخ من كتاب الله Y ، لأبي القاسم هبة الله بن سلامة المُقريء
(410هـ) ، تعليق : زُهير الشّاويش ، و : مُحمّد كنعان .
(المكتب الإسلاميّ _ بيروت _ ، ط 2 ، 1406هـ = 1986م .) .
ـ نزهة الأعين النّواظر في علم الوجوه والنّظائر ، لأبي الفرج عبد الرّحمن بن عليّ بن الجوزيّ البكريّ (597هـ) ، دراسة وتحقيق : مُحمّد عبد الكريْم كاظم الرّاضيّ .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1404هـ = 1984م .) .
ـ النّسخ في القُرآن بين المُؤيّدين والمُعارضين ، تأليف : الشّيخ مُحمّد محمود ندا .
(مكتبة الدّار العربيّة للكتاب _ مصر _ ، ط 1 ، 1417هـ = 1996م .) .
ـ النّشر في القراءات العشر ، لأبي الخير مُحمّد بن مُحمّد الدّمشقيّ المعروف بابن الجزريّ (833هـ) ، تعليق : الشّيخ زكريّا عميرات .
(منشورات محمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ،

1418هـ = 1998م .) .
ـ نظراتٌ لُغويّة في القُرآن الكريْم ، تأليف : د / صالح بن حُسين العايد .
(كُنوز إشبيليا للنّشر والتّوزيع ، ط 3 ، 1425هـ = 2004م .) .
ـ نُكت الإعراب في غريب الإعراب ، لأبي القاسم محمود بن عُمر الزّمخشريّ
(583هـ) .
(رسالة ماجستير _ مركز صالح عبد الله كامل ، ميكروفلم _ ، دراسة وتحقيق : السّيّد مُتولّى عبد الله العيوطيّ ، إشراف : الأُستاذ الدّكتور : مُحمّد إبراهيم البنّا ، أُعدّت
عام : 1401هـ = 1981م ، كُليّة اللغة العربيّة ، جامعة الأزهر _ القاهرة _ .) [1] .
ـ النّكت في القُرآن _ نُكت المعاني على آيات المثاني _ ، لأبي الحسن عليّ بن فضّال المُجاشعيّ (479هـ) ، دراسة وتحقيق : د / إبراهيم الحاج عليّ .
(مكتبة الرّشد _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1427هـ = 2006م .) .
ـ النّكت والعيون _ تفسير الْماورديّ _ ، لأبي الحسن عليّ بن مُحمّد الْماورديّ
(450هـ) ، تعليق : السّيّد عبد المقصود بن عبد الرّحيم .
(مؤسّسة الكتب الثّقافيّة ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، د. ت .) .
ـ النّهر الْماد من البحر المُحيط ، لأبي حيّان مُحمّد بن يوسف الغرناطيّ (745هـ) ، إخراج : بوران وهديان الضّنّاوي .
(مؤسّسة الكتب الثّقافيّة ، دار الجنان ، _ بيروت _ ، ط 1 ، 1407هـ = 1987م .) .

(الواو)

ـ الوجوه والنّظائر في القُرآن الكريْم ، لأبي عبد الله هارون بن مُوسى العتكيّ (نحو : 170هـ) ، تحقيق : د / حاتِم صالح الضّامن .
(وزارة الثّقافة والإعلام _ العراق _ ، ط 1 ، 1409هـ = 1988م .) .
ـ وضح البرهان في مشكلات القرآن ، لبيان الحقّ محمود بن أبي الحسن النّيسابوريّ (نحو : 555هـ) ، تعليق : صفوان عدنان داووديّ .
(دار القلم _ دمشق _ ، الدّار الشّاميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1410هـ =

(1) جاء وضعه في ثبت (القُرآن وعلومه) ؛ لأنّه يتناول إعراب الغريب في القُرآن الكريْم .

1960م .) .

ـ الوقف والابتداء ، لأبي الحسن عليٍّ بن أحمد بن الغزال النّيسابوريّ (516هـ) .

(رسالة ماجستير ، دراسة وتحقيق : طاهر مُحمّد الهمس ، إشراف : د / مُنى إلياس ، أُعدّت عام : 1420 _ 1421هـ ، قسم اللغة العربيّة ، كُليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة ، جامعة دمشق .) .

* * * * * * * * * *

ب _ السّنّة وعلومها :

(الهمزة)

ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السّبيل ، لِمُحمّد ناصر الدّين الألبانيّ ، إشراف : مُحمّد زهير الشّاويش .

(المكتب الإسلاميّ _ بيروت _ ، ط 2 ، 1405هـ = 1985م .) .

ـ أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله _ صلّى الله عليه وسلّم _ للإمام الدّار قطنيّ ، تأليف : أبي الفضل محمّد بن طاهر المقدسيّ (507هـ) ، تحقيق : مَحمود مُحمّد مَحمود حسن نصّار ، و السّيّد يوسف .

(منشورات محمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1998م .) .
ـ إعراب الحديث النّبويّ ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ (616هـ) ، دراسة وتحقيق : د / حسن موسى الشّاعر .
(دار المنارة للنّشر والتّوزيع _ جدّة _ ، ط 1 ، 1408هـ = 1987م .) .
ـ الاقتضاب في غريب الموطّأ وإعرابه على الأبواب ، لأبي عبد الله محمّد بن عبد الحقّ التِّلْمسانيّ (625هـ) ، تحقيق : د / عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين .
(مكتبة العبيكان _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1421هـ = 2001م .) .

(التّاء)

ـ التّعليق على الموطّأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه ، لأبي الوليد هشام بن أحمد الوقَّشِيّ الأندلسيّ (489هـ) ، تحقيق : د / عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين .
(مكتبة العبيكان _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1421هـ = 2001م .) .
ـ تَمييز الطّيّب من الخبيث فيما يدور على ألسنة النّاس من الحديث ، لعبد الرّحمن بن عليّ بن الدّيبع .
(مطبعة صبيح _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1382هـ = 1962م .) .

(الجيم)

ـ الجامع الصّغير في أحاديث البشير النّذير ، لأبي الفضل عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ (911هـ) .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ الجدّ الحثيث في بيان ما ليس بحديثٍ ، لأحمد بن عبد الكريْم الغزّيّ العامريّ
(1143هـ) ، تحقيق : فوّاز أحمد زمرليّ .
(دار ابن حزم للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ بيروت _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1997م .) .

(الدّال)

ـ دلائل النّبوّة في معرفة أحوال صاحب الشّريعة ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقيّ

(458هـ) ، تعليق : د/ عبد المعطيّ قلعجي .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1985م .) .

(الرّاء)

ـ الرّوض الأُنُف في تفسير السّيرة النّبويّة لابن هشام ، تأليف : أبي القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله السُّهيليّ (581هـ) ، تعليق : مجديّ بن منصور بن سيّد الشّوريّ .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1997م .) .
ـ الرّوضة النّديّة شرح التّحفة العلويّة ، لمُحمّد بن إسْماعيل الأمير الصّنعانيّ (1182هـ) ، تحقيق : د / المُرتضى بن زيد المحَطْوَريّ الحسينيّ .
(مطبوعات مكتبة مركز بدر العلميّ والثّقافيّ _ صنعاء _ ، ط 1 ، 1423هـ = 2002م .) .

(السّين)

ـ السّنّة ، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (287هـ) ، تحقيق : د/ باسم بن فيصل الجوابرة .
(دار الصميعيّ للنّشر والتّوزيع _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1998م .) .
ـ سنن التّرمذيّ _ الجامع الصّحيح _ ، أبي عيسى محمّد بن عيسى بن سورة
(279هـ) ، تعليق : محمّد فؤاد عبد الباقيّ .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ سنن الدّار قطنيّ ، أبي الحسن عليّ بن عمر البغداديّ (385هـ) ، تعليق : مجديّ بن منصور بن سيّد الشّورى .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1417هـ = 1996م .) .
ـ السّيرة النّبويّة _ سيرة ابن هشام _ ، لأبي مُحمّد عبد الملك بن هشام المعافريّ
(213هـ) ، تحقيق : الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشّيخ عليّ مُحمّد مُعوّض .
(مكتبة العُبيكان _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1998م .) .

(الشّين)

ـ الشّذرة في الأحاديث المشتهرة ، لِمُحمّد بن طولون الصّالحيّ (953هـ) ، تحقيق : كمال بن بسيونيّ زغلول .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1413هـ = 1993م .) .
ـ شرح المقاصد ، لسعد الدّين مسعود بن عُمر التّفتازانيّ (793هـ) ، تحقيق : د / عبد الرّحمن عميرة .
(عالَم الكُتب للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ بيروت _ ، ط 2 ، 1419هـ = 1998م .) .

(الصّاد)

ـ صحيح البخاريّ ، أبي عبد الله مُحمّد بن إسْماعيل البخاريّ (256هـ) .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، 1419هـ = 1998م .) .
ـ صحيح الجامع الصّغير وزيادته _ الفتح الكبير _ ، لِمُحمّد ناصر الدّين الألبانيّ ، إشراف : زهير شاويش .
(المكتب الإسلاميّ _ بيروت _ ، ط 3 ، 1418هـ = 1988م .) .
ـ صحيح مسلم ، أبي الحسين مسلم بن الحجّاج النّيسابوريّ (261هـ) .
(دار المغنيّ للنّشر والتّوزيع _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1998م .) .

(العين)

ـ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ، لأبي الفرج عبد الرّحمن بن عليّ بن الجوزيّ البغداديّ (751هـ) ، تعليق : إرشاد الحقّ أثريّ .
(إدارة العلوم الأثريّة _ باكستان _ ، ط 1 ، 1399هـ .) .

(الفاء)

ـ الفائق في غريب الحديث ، لجار الله محمود بن عمر الزّمخشريّ (538هـ) ،

تعليق : إبراهيم شَمس الدّين .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1417هـ = 1996م .) .
ـ فتح الباري شرح صحيح البخاريّ ، للحافظ : أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ
(852هـ) ، تعليق : سَماحة الشّيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، إخراج : محمّد فؤاد عبد الباقيّ .
(منشورات محمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 2 ، 1418هـ = 1997م .) .
ـ الفَرق بين الفِرق ، للعالِم عبد القاهر بن طاهر بن مُحمّد البغداديّ الإسفرايينيّ
(429هـ) ، تحقيق : مُحمّد مُحيى الدّين عبد الحميد .
(المكتبة العصريّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1998م .) .
ـ فيض القدير شرح الجامع الصّغير ، لشمس الدّين محمّد المعروف بعبد الرؤوف المناويّ (1021هـ) ، تعليق : حمديّ الدّمرداش محمّد .
(مركز البحوث والدّراسات ، مكتبة نزار مصطفى الباز _ الرّياض _ ، ط 1 ،
1418هـ = 1998م .) .

(الكاف)

ـ كشف الخفاء ومُزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة النّاس ، للشّيخ إسْماعيل بن مُحمّد العجلونيّ (1162هـ) ، تصحيح : أحمد القلاّش .
(مُؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 7 ، 1418هـ = 1997م .) .

(الميم)

ـ المُستدرك على الصّحيحين ، لأبي عبد الله الحاكم مُحمّد بن عبد الله النّيسابوريّ
(405هـ) .
(دار المعرفة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1406هـ) .
ـ مسند الإمام زيد ، جمعه : عبد العزيز بن إسحاقّ البغداديّ .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ مسند أبي داوُد الطّيالسيّ (204هـ) ، تحقيق : د/ محمّد بن عبد المحسن التّركيّ .

(هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان ، ط 1 ، 1420هـ = 1999م .)
.
ـ المصنّف في الأحاديث والآثار ، لأبي بكر عبد الله بن محمّد بن أبي شيبة الكوفيّ
(235هـ) ، إخراج : مُحمّد عبد السّلام شاهين .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1416هـ = 1995م .) .
ـ المُعجم الكبير ، لأبي القاسم سُليمان بن أحمد الطّبرانيّ (360هـ) ، إخراج : حمديّ السّلفيّ .
(وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة _ بغدد _ ، ط 2 ، د . ت .) .
ـ منحة الباريّ بشرح صحيح البُخاريّ ، لأبي يحيى زكريّا بن مُحمّد الأنصاريّ
(926هـ) ، تعليق : سُليمان بن دريع العازميّ .
(مكتبة الرُّشد _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1426هـ = 2005م .) .

(النّون)

ـ النّبوّات ، لشيخ الإسلام تقيّ الدّين أبي العبّاس أحمد بن تيميّة الحرّانيّ (728هـ) ، تعليق : أبو صهيب الرّوميّ ، و : عصام فارس الحرستانيّ .
(مُؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2001م .) .
ـ نصب الرّاية لأحاديث الهداية ، لجمال الدّين عبد الله بن يوسف الزّيلعيّ (762هـ) .
(دار نشر الكتب الإسلاميّة _ باكستان _ ، ط 2 ، د . ت .) .
ـ النّهاية في غريب الحديث والأثر ، لأبي السّعادات المُبارك بن مُحمّد بن الأثير الجزريّ (606هـ) ، تعليق : صلاح بن مُحمّد بن عويضة .
(منشورات مُحمّد بن عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1997م .) .
ـ نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرّسول _ صلّى الله عليه وسلّم _ ، لأبي عبد الله مُحمّد الحكيم التّرمذيّ (320هـ) ، تعليق : مصطفى عبد القادر عطا
.
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1413هـ = 1992م .) .
ـ النّوافح العطرة في الأحاديث المُشتهرة ، للإمام مُحمّد بن أحمد جار الله الصّعيديّ
(1181هـ) ، دراسة وتعليق : مُحمّد عبد القادر عطا .
(مُؤسّسة الكُتب الثّقافيّة _ بيروت _ ، ط 3 ، 1414هـ = 1993م .) .

ـ نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيّد الأخيار ، لِمُحمّد بن علـيّ الشّوكانيّ (1250هـ) ، تعليق : محمّد صبحيّ حسن حلاّقّ .
(دار إحياء التّراث العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، مكتبة الرّشد _ الرّياض _ ، 1419هـ = 1999م .) .

* * * * * * * * * *

ج _ العقيدة :

(الهمزة)

ـ الإبانة عن أصول الدّيانة ، لأبي الحسن عليّ بن إسْماعيل الأشعريّ (324هـ) .
(دار الأصالة ، دار الدّعوة السّلفيّة ، ط 1 ، 1413هـ = 1992م .) .
ـ الإشارة إلى مذهب أهل الحقّ ، لأبي إسحاق إبراهيم بن عليّ الشّيرازيّ (476هـ) ، تحقيق : مُحمّد حسن مُحمّد حسن إسْماعيل .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1425هـ = 2004م .) .

(التّاء)

ـ تاريخ الفرق وعقائدها ، تأليف : د / محمود سالِم عبيدات .
(دار الفُرقان _ الأُردن _ ، ط 1 ، د . ت .) .

(الرّاء)

ـ الرّدّ على الجهميّة ، لأبي سعيد عثمان بن سعيد الدّارميّ (280هـ) ، تعليق : بدر بن عبد الله البدر .
(دار ابن الأثير _ الكويت _ ، ط 2 ، 1416هـ = 1995م .) .

(الشّين)

ـ شرح أصول اعتقاد أهل السّنّة والجماعة من الكتاب والسّنّة وإجماع الصّحابة والتّابعين من بعدهم ، للشّيخ الحافظ أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطّبريّ اللالكائيّ (418هـ) ، تحقيق : د / أحمد بن سعد بن حمدان الغامديّ .
(دار طيبة _ الرّياض _ ، ط 5 ، 1418هـ .) .
ـ شرح المقاصد ، لسعد الدّين مسعود بن عمر التّفتازانيّ (793هـ) ، تعليق : د /
عبد الرّحمن عميرة .
(عالم الكتب _ بيروت _ ، ط 2 ، 1419هـ = 1998م .) .

(الميم)

ـ المسائل الاعتزاليّة في تفسير (الكشّاف) للزّمخشريّ في ضوء ما ورد في كتاب (الانتصاف) لابن المنيّر _ عرضٌ ونقدٌ _ ، تأليف : د / صالح بن غرم الله الغامديّ .
(دار الأندلس _ حائل _ ، ط 1 ، 1418هـ .) .
ـ المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السّنّة منها ، تأليف : د / عوّاد بن عبد الله المعتق .
(مكتبة الرّشد _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1421هـ = 2001م .) .
ـ مُعجم الفرق الإسلاميّة ، تأليف : د / عارف تامر .
(دار المسيرة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1990م .) .
ـ المواقف في علم الكلام ، لعضد الدّين عبد الرّحمن بن أحمد الإيجيّ (756هـ) .
(عالم الكتب _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .

(النّون)

ـ نِهاية الإقدام في علم الكلام ، لأبي الفتح مُحمّد بن عبد الكريْم الشّهرستانيّ (548هـ) ، تحقيق : أحمد فريديّ المزيديّ .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1425هـ = 2004م .) .
ـ نِهاية التّنويه في إزهاق التّمويه ، للسّيّد الإمام الهادي بن إبراهيم الوزير (822هـ) ، تحقيق : أحمد بن درهم بن عبد الله حورية ، وإبراهيم بن مجد الدّين بن مُحمّد المُؤيّديّ .
(منشورات مركز أهل البيت للدّراسات الإسلاميّة _ صعدة _ ، ط 1 ، 1421هـ = 2000م .) .

* * * * * * * * * *

د _ <u>الفقه وأصوله :</u>

(الألف)

ـ اخـتلاف الفقهـاء ، لأبـي عبـد الله مُحمّـد بـن نصـر المـروزيّ (294هــ) ، دراسة
وتحقيق : د / مُحمّد طاهر حكيم .
(أضواء السّلف _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1420هـ = 2000م .) .
ـ إرشـاد الفُحـول إلـى تحقيـق الحـقّ مـن علـم الأُصـول ، لِمُحمّـد بـن علـيّ بـن مُحمّد الشّوكانيّ (1250هـ) .
(دار الفكر _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ إعـلام المُـوقّعين ، لبرهـان الـدّين إبـراهيم بـن مُحمّـد بـن أبـي بكـر بـن قـيّم الجوزيّة
(767هـ) .
(دار الكتب الحديثة _ مصر _ ط 1 ، 1389هـ .) .
ـ الأمّ ، لأبي عبد الله مُحمّد بن إدريس الشّافعيّ (204هـ) ، تعليق : محمود مطرجيّ .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1413هـ = 1993م .) .

(الميم)

ـ المُستصفى في علم الأُصول ، لأبي حامد مُحمّد بن مُحمّد الغزاليّ (505هـ) ،
تعليق : مُحمّد عبد السّلام عبد الشّافيّ .
(دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1413هـ = 1993م .) .
ـ المُغني في فقه الإمـام أحمد بن حنبل الشّيبانيّ ، لموفّق الدين أبـي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة (620هـ) .
(دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ بيروت _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1985م .) .
ـ مُنتهى الوصول والأمل في علميّ الأُصول والجدل ، لأبي عمرو عُثمـان بـن عمر بن الحاجب (646هـ) .
(مطبعة السّعادة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1326هـ .) .
ـ المهذّب في فقه الإمام الشّافعيّ ، لأبي إسحاق إبراهيم بن عليّ الشّيرازيّ (476هـ) .
(مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ _ القاهرة _ ، ط 3 ، 1396هـ .) .
ـ الموافقات في أُصول الشّريعة ، لأبي إسحاق إبراهيم بن مُوسى الشّاطبيّ ، تعليق : الشّيخ / إبراهيم رمضان .

(دار المعرفة للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ بيروت _ ، ط 6 ، 1425هـ = 2004م .) .

* * * * * * * * * *

ب ــ اللغة وعلومها :

(الهمزة)

ـ ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لأبي بكر عبد اللطيف الشّرجيّ الزَّبيديّ (802هـ) ، تعليق : د / طارقّ الجنابيّ .
(عالم الكتب ، مكتبة النّهضة العربيّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1407هـ = 1987م .) .
ـ آراء أبي عمرو بن العلاء النّحويّة واللغويّة _ جمعها ودراستها _ .
(رسالة ماجستير ، إعداد : حسن بن محمّد الحفظيّ ، إشراف : د / محمّد عبد الخالق عضيمة ، أُعدّت عام : 1402هـ ، كليّة اللغة العربيّة ، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة _ الرّياض _ .) [1] .

---

(1) لصالح العايد الفضل بإعارتي هذه الرّسالة ، فله منّي جزيل الشّكر والعرفان .

ـ (الآن) في الدّرس النّحويّ والاستعمال اللغويّ ، تأليف : د / رياض حسن الخوّام .
(المكتبة العصريّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2001م .) .
ـ الأُبّذيّ النّحويّ ، تأليف : د / سَمير أحمد عبد الجواد .
(المطبعة الفنّيّة ، ط 1 ، 1991م .) .
ـ أبنية الأسْماء والأفعال والمصادر ، لأبي القاسم عليّ بن جعفر بن القطّاع الصّقلّيّ
(515هـ) ، دراسة وتحقيق : أحمد بن مُحمّد عبد الدّائِم .
(مطبعة دار الكُتب المصريّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1999م .) .
ـ الإتباع والمُزاوجة ، لأبي الحُسين أحمد بن فارس الرّازيّ (395هـ) ، تحقيق : كمال مُصطفى .
(النّاشر مكتبة الخانجيّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ اتّجاهات التّأويل اللغويّ عند ابن جنّيّ ، تأليف : د / صاحب أبو جناح .
(بحثٌ منشورٌ ضمن دراسات في نظريّة النّحو العربيّ وتطبيقاتِها ، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، ط 1 ، 1419هـ = 1998م ، ويشغل الصّفحات : 143 _ 177 .) .
ـ إتحاف الأمجاد في ما يصحّ به الاستشهاد ، للسّيّد محمود شكريّ الألوسيّ البغداديّ ،
(1270هـ) ، تحقيق : عدنان عبد الرّحمن الدّوريّ .
(مطبعة الإرشاد _ بغداد _ ، ط 1 ، 1402هـ = 1982م .) .
ـ إتحاف ذوي الأرب بِمقاصد لاميّة العرب ، لأبي جُمعة سعيد بن مسعود المراكشيّ
(1016هـ) ، تَقديْم وتحقيق : د / مُحمّد أمين المُؤدّب .
(مكتبة الرّشاد ، ط 1 ، 1417هـ = 1997م .) .
ـ اتّفاق المباني وافتراق المعاني ، لسُليمان بن بنين الدّقيقيّ (614هـ) ، تحقيق : د / يحيى عبد الرّؤوف جبر .
(دار عمّار للنّشر والتّوزيع _ عمّان _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1985م .) .
ـ إتْمام الدّراية لقُرّاء النّقاية ، لأبي الفضل جمال الدّين عبد الرّحمن بن الكمال السّيوطيّ (911هـ) ، تعليق : الشّيخ عبد الرّحمن العجوز .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، دار الباز للنّشر والتّوزيع _ مكّة المُكرّمة ، ط 1 ، 1405هـ = 1985م .) .

ـ أثر المعنى النّحويّ في تفسير القرآن الكريْم بالرّأيّ ، تـأليف : بشيرة علـيّ فرج
العشيبيّ .
(منشورات جامعة قازيونس _ بنغازيّ _ ، ط 1 ، 1999م .) .
ـ الاختيـارين ، للأخفشّ الأصـغر علـيّ بـن سليمان (315هـ) ، تحقيـق : د / فخر الدّين قباوة .
(دمشق ، ط 1 ، 1974م .) .
ـ الأخفش الأصغر وآراؤه النّحويّة والصّرفيّة .
(رسالة ماجستير ، إعداد : طارق عبد الرّزّاق بـاكير ، إشراف : د / طـارق نجم
عبـد الله ، أُعـدّت عـام : 1417هـ = 1996م ، قسـم اللغـة العربيّـة ، كُليّـة الآداب ، جامعة صنعاء .) .
ـ أدب الكاتب ، لأبي مُحمّد عبد الله بن مسلم بن قُتيبة الدِّينَوريّ (276هـ) ، تعليق : عليّ فاعور .
(دارالكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1408هـ = 1988م .) .
ـ ارتشاف الضّرب من لسان العرب ، لأثير الدّين يوسف بن حيّان الغرناطيّ (745هـ) ، دراسة وتحقيق : د / رجب عثمان محمّد .
(مكتبة الخانجيّ _ القاهرة _ ، مطبعة المدنيّ _ مصر _ ، ط 1 ، 1418هـ =
1998م .) .
ـ الإرشاد إلى علم الإعراب ، لشمس الدّين مُحمّد بن أحمد الكيشيّ (695هـ) .
دراسـة وتحقيـق : د / عبـد الله علـيّ الحسـين البركـاتيّ ، ود / محسـن سـالم العميريّ .
(معهد البحوث العلميّة وإحيـاء التّراث الإسلاميّ ، جامعة أمّ القرى _ مكّة المكرّمة _ ، ط 1 ، 1410هـ = 1989م .) .
ـ إرشاد السّالك إلى ألفيّة ابن مالك ، لبرهان الدّين إبراهيم بن مُحمّد بن أبي بكر بن قيّم الجوزيّة (767هـ) ، تحقيق : د / مُحمّد بن عوض السهليّ .
(أضواء السّلف _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2002م .) .
ـ إرشاد الهادي ، لسعد الدّين مسعود بن عمر التّفتازانيّ (792هـ) ، تحقيق : د / عبد الكريْم الزّبيديّ .
(دار البيان للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ جدّة _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1985م .) .

ـ الأزهار الصّافية في شرح المُقدّمة الكافية لابن الحاجب ، تأليف : المؤيّد بالله أبو إدريس يحيى بن حمزة العلويّ (747هـ) .
(نسخةٌ مُصوّرةٌ عن مخطوطٍ محفوظٍ في مؤسّسة الملك فيصل العالميّة للبحوث والدّراسات الإسلاميّة ، 2/2316/ف .) .
ـ الأُزهيّة في علم الحروف ، لأبي الحسن عليّ بن محمّد الهرويّ (415هـ) ، تعليق : عبد المعين الملّوحيّ .
(مطبوعات مجمع اللغة العربيّة _ دمشق _ ط 2 ، 1413هـ = 1993م .) .
ـ أساس البلاغة ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ (538هـ) ، تعليق :
عبد الرّحيم محمود .
(دار المعرفة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ الاستدلال بالأحاديث النّبويّة الشّريفة على إثبات القواعد النّحويّة _ مكاتبة بين بدر الدّين الدّمامينيّ (827هـ) ، وسراج الدّين البلقينيّ (805هـ) _ ، دراسة وتحقيق :
د / رياض حسن الخوّام .
(عالم الكتب _ بيروت _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1998 .) .
ـ الاستغناء في الاستثناء ، لأبي العبّاس أحمد بن إدريس القرافيّ (684هـ) ، تعليق : مُحمّد عبد القادر عطا .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1406هـ = 1986م .) .
ـ أسرار البلاغة ، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجُرجانيّ (474هـ) ، تحقيق : محمود مُحمّد شاكر .
(دار المدنيّ _ جدّة _ ، ط 1 ، 1412هـ = 1991م .) .
ـ الأسرار الشّافية والخلاصات الصّافية في شرح المُقدّمة الكافية لابن الحاجب ،
تأليف : إسْماعيل بن إبرهيم النّجرانيّ (794هـ) .
(نُسخةٌ مُصوّرةٌ عن مخطوطٍ محفوظ في مؤسّسة الملك فيصل العالميّة للبحوث والدّراسات الإسلاميّة ، 1/1581/ف .) .
ـ الأسرار الشّافية والخُلاصات الصّافية في شرح المُقدّمة الكافية لابن الحاجب ، تأليف : إسْماعيل بن إبراهيم النّجرانيّ (794هـ) .
(رسالة ماجستير ، دراسة وتحقيق : بُشرى يحيى أحمد القبيليّ ، إشراف : أ . د / طارق نجم عبد الله ، و أ . د / إبراهيم العلويّ ، أُعدّت عام : 2000م ، قسم اللغة العربيّة وآدابُها ، كُليّة اللغة العربيّة ، جامعة صنعاء .) .

ـ أسرار النّحو ، لشمس الدّين أحمد بن سليمان بن كمال باشا (940هـ) ،
تحقيق : د / أحمد حسين حامد .
(منشورات دار الفكر _ عمّان _ ، ط 2 ، 1422هـ .) .
ـ أسرار العربيّة ، لأبي البركات عبد الرّحمن بن أبي الوفاء الأنباريّ (577هـ) ،
تحقيق : د / فخر صالح قدارة .
(دار الجيل _ بيروت _ ، ط 1 ، 1415هـ = 1995م .) .
ـ إسفار الفصيح ، لأبي سهل مُحمّد بن عليّ الهرويّ (433هـ) ، دراسة وتحقيق : د / أحمد بن سعيد بن مُحمّد قشاش .
(الجامعة الإسلاميّة _ المدينة المنوّرة _ ، ط 1 ، 1420هـ) .
ـ أُسلوب الشّرط بين النّحويّين والأُصوليّين ، إعداد : د / ناصر بن مُحمّد الكريريّ .
(وزارة التّعليم العالي ، جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة ، ط 1 ، 1425هـ = 2004م .) .
ـ أسْماء الخيل وفُرسانِها في الجاهليّة والإسلام ، لأبي عبد الله مُحمّد بن زياد بن الأعرابيّ (231هـ) ، تحقيق : جورجيّ دلافيدا .
(مطبعة بريل _ ليدن _ ، ط 1 ، 1928م .) .
ـ الإشارات والتّنبيهات في علم البلاغة ، لمُحمّد بن عليّ الجرجانيّ (729هـ) ،
تحقيق : د / عبد القادر حُسين .
(النّاشر مكتبة الآداب _ القاهرة _ ، 2 ، 1418هـ = 1997م .) .
ـ الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز ، لأبي مُحمّد عزّ الدّين عبد العزيز بن عبد السّلام السّلميّ (660هـ) ، تعليق : مُحمّد بن الحسن بن إسْماعيل .
(دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1416هـ = 1995م .) .
ـ الإشارة إلى تحسين العبارة ، لأبي الحسن عليّ بن فضّال المجاشعيّ (479هـ) [1] ،

---

(1) (ابن فضّال المُجاشعيّ وجهوده النّحويّة) موضوعٌ سجّلته في القسم ؛ لنيل درجة الْماجستير عام
(1418هـ) ، وقد قبله أعضاء المجلس ، بل إنّ منهم من أشاد به ، وحين بدأتُ العمل به رغبتُ عنه ؛ لأسبابٍ لا أرى داعيًا لبيانِها .
وقد أشار عليّ به التّعلامة / عيّاد الثّبيتيّ ؛ ولا غرو فهو عميد الدّراسات النّحويّة في بلاد

تحقيق : د / حسن شاذليّ فرهود .
(دار العلوم للطّباعة والنّشر _ الرّياضّ _ ، ط 1 ، 1402هـ = 1982م .)
.
ـ الأشباه والنّظائر في النّحو ، لأبي الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن الكمال السّيوطيّ (911هـ) ، راجعه وقدّم له : د / فايز ترحينيّ .
(دار الكتاب العربيّ _ بيروت _ ، ط 2 ، 1414هـ = 1993م .) .
ـ اشتقاق أسْماء الله الحسنى ، لأبي القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجّاجيّ (340هـ) ، تحقيق : د / عبد الحسين المبارك .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 2 ، 1406هـ = 1986م .) .
ـ الاشتقاق ، لأبي بكر مُحمّد بن الحسن بن دريد الأزديّ (321هـ) ، تحقيق : عبد السّلام هارون .
(دار الجيل _ بيروت _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م .) .
ـ الأشراف ، لأبي بكر عبد الله بن مُحمّد القُرشيّ المعروف بابن أبي الدُّنيا (281هـ) _ رواية أبي الحسن أحمد بن مُحمّد بن عُمر الأصبهانيّ _ ، تحقيق : د / وليد قصّاب .
(دار الثّقافة _ الدّوحة _ ، ط 1 ، 1413هـ = 1993م .) .
ـ أشعار الشّعراء السّتّة الجاهليّين ، لأبي الحجّاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشّنتمريّ (476هـ) ، تحقيق : د / مُحمّد عبد المنعم خفاجيّ .
(دار الجيل _ بيروت _ ، ط 1 ، 1412هـ = 1992م .) .
ـ إصلاح المنطق ، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاقّ بن السّكّيت (243هـ) ، تحقيق : أحمد شاكر ، وعبد السّلام مُحمّد هارون .
(دار المعارف _ بيروت _ ، ط 1 ، 1970م .) .
ـ الأصمعيّات ، اختيار : أبي سعيد عبد الملك بن قُريب (216هـ) ، تحقيق : د / مُحمّد نبيل طريفيّ .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 1 ، 1423هـ = 2002م .) .
ـ أُصول التّفكير النّحويّ ، تأليف : د / عليّ أبو المكارم .
(دار الثّقافة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1973م .) .
ـ الأصول في النّحو ، لأبي بكر مُحمّد بن سهل بن السّرّاجّ البغداديّ (316هـ) ، تحقيق : د / عبد الحسين الفتليّ .

الأندلس _ أسأل الله الكريْم أنْ يجزيه عنّي خير الجزاء ، وأنْ ينفع به ، وأنْ يجعل دُنياه مبنيّة للخير دائمًا ، وآخرته الفوز بالفردوس الأعلى من الجنّة مع النّبيّين والصّدّيقين والشّهداء والصّالحين _ .

(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 3 ، 1408هـ = 1988م .) .
ـ أصول النّحو العربيّ ، تأليف : د / مُحمّد أحمد نحلة .
(دار العلوم العربيّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1407هـ = 1987م .) .
ـ الأضداد ، لأبي بكر محمّد بن القاسم الأنباريّ (327هـ) ، تحقيق : مُحمّد أبو الفضل إبراهيم .
(المكتبة العصريّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م .) .
ـ الأضداد ، لجمال الدّين مُحمّد بن بدر الدّين المُنشيّ (1001هـ) .
(رسالةٌ منشورةٌ ضمن ثلاثة نصوص في الأضداد ، دراسة وتحقيق : د / مُحمّد حسين آل ياسين ، توزيع عالَم الكُتب _ بيروت _ ، ط 1 ، 1417هـ = 1996م ، وتشغل الصّفحات : 127 _ 172 .) .
ـ الأضداد ، لأبي حاتِم سهل بن مُحمّد السّجستانيّ (255هـ) ، تحقيق : د / مُحمّد عودة .
(دار الثّقافة الدّينيّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1415هـ = 1994م .) .
ـ الأضداد ، لأبي سعيد عبد الملك بن قريب (216هـ) ، تحقيق : أوغست هفنر .
(دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1913م .) .
ـ الأضداد ، لأبي عليٍّ مُحمّد بن المُستنير المعروف بقُطرب (226هـ) ، تحقيق : د / حنّا جميل حدّاد .
(دار العلوم للطّباعة والنّشر _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1984م .) .
ـ الأضداد ، لأبي مُحمّد عبد الله بن مُحمّد التَّوَّزيّ (233هـ) .
(رسالةٌ منشورةٌ ضمن ثلاثة نصوص في الأضداد ، دراسة وتحقيق : د / مُحمّد حسين آل ياسين ، توزيع عالَم الكُتب _ بيروت _ ، ط 1 ، 1417هـ = 1996م ، وتشغل الصّفحات : 69 _ 124 .) .
ـ الأضداد ، لأبي يُوسف يعقوب بن إسحاق السّكّيت (244هـ) ، تحقيق : د / مُحمّد عُودة سلامة أبو جريّ ، راجعه : د / رمضان عبد التّوّاب .
(النّاشر مكتبة الثّقافة الدّينيّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ الأضداد في كلام العرب ، لأبي الطّيّب عبد الواحد بن عليّ اللغويّ الحلبيّ (351هـ) ، تحقيق : د / عزّة حسن .
(دمشقّ ، ط 1 ، 1963م .) .
ـ الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم ، لعصام الدّين إبراهيم بن مُحمّد بن عَرَبشاه الحنفيّ (943هـ) ، تعليق : د / عبد الحميد هنداويّ .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ،

1422هـ = 2001م .) .
ـ أعجاز أبياتٍ تُغني في التّمثيل عن صدورها ، لأبي العبّاس مُحمّد بن يزيد المُبرّد
(285هـ) ، تحقيق : عبد السّلام هارون .
(رسالةٌ منشورةٌ ضمن نوادر المخطوطات : 1/179 _ 191 ، دار الجيل _ بيروت _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م .) .
ـ الإعجاز والإيجاز ، لأبي منصور عبد الملك بن مُحمّد الثّعالبيّ (429هـ) ، دراسة وتحقيق : د / عائشة حسين فريد .
(الزّهراء كمبيو سنتر _ القاهرة _ ، ط 1 ، 2002م .) .
ـ إعراب لاميّة الشّنّفَريّ ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ (616هـ) ،
تحقيق : مُحمّد أديب عبد الواحد حُمْران .
(المكتب الإسلاميّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1401هـ = 1984م .) .
ـ الإغراب في جدل الإعراب ، لأبي البركات عبد الرّحمن كمال الدّين بن مُحمّد الأنباريّ (577هـ) ، تحقيق : سعيد الأفغانيّ .
(مطابع الجامعة السّوريّة ، ط 1 ، 1377هـ = 1957م .) .
ـ الإفادات والإنشادات ، لأبي إسحاقّ إبراهيم بن موسى الشّاطبيّ (790هـ) ، دراسة وتحقيق : د / مُحمّد أبو الأجفان .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 2 ، 1406هـ = 1986م .) .
ـ الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، لأبي الحُسين سُليمان بن مُحمّد بن الطّراوة السّبتيّ (528هـ) ، دراسة وتحقيق : د / عيّاد بن عيد الثّبيتيّ .
(دار التّراث _ مكّة المُكرّمة _ ، ط 1 ، 1414هـ = 1994م .) .
ـ الإفصاح في شرح أبيات مُشكلة الإعراب ، لأبي نصر الحسين بن أسد الفارقيّ
(487هـ) ، تعليق : سعيد الأفغانيّ .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 3 ، 1400هـ = 1980م .) .
ـ الأفعال ، لأبي بكر مُحمّد بن عُمر الإشبيليّ المعروف بابن القوطيّة (367هـ) ، تعليق : عليّ فودة .
(النّاشر مكتبة الخانجيّ _ القاهرة _ ، ط 2 ، 1993م .) .
ـ الأفعال ، لأبي القاسم عليّ بن جعفر السّعديّ المعروف بابن القطّاع (515هـ) ، تعليق : إبراهيم شَمس الدّين .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ،

1424هـ = 2003م .) .
ـ الاقتراح في أصول النّحو وجدله ، لأبي الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن الكمال السّيوطيّ (911هـ) ، دراسة وتحقيق : د / محمود فجّال .
(مطبعة الثّغر ، ط 1 ، 1409هـ = 1989م .) .
ـ الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب لابن قُتيبة ، تأليف : أبي مُحمّد عبد الله بن السّيد البطليوسيّ (521هـ) ، تحقيق : مُحمّد باسل عيُون السّود .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1420هـ = 1999م .) .
ـ الإقليد شرح المُفصّل للزّمخشريّ ، تأليف : تاج الدّين أحمد بن محمود الجنديّ
(700هـ) ، دراسة وتحقيق : د / محمود أحمد عليّ أبو كته الدّراويش .
(وزارة التّعليم العالي ، جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة ، الإدارة العامّة للثّقافة والنّشر _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1423هـ = 2002م .) .
ـ الألفات ، لأبي عبد الله الحُسين بن أحمد بن خالويه (370هـ) ، تحقيق : د / عليّ بن حُسين البوّاب .
(مكتبة المعارف _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1402هـ = 1982م .) .
ـ الألفاظ _ رواية أبي العبّاس ثعلب _ ، لأبي يُوسف يعقوب بن إسحاق بن السّكّيت
(244هـ) ، تحقيق : د / فخر الدّين قباوة .
(مكتبة لُبنان ناشرون _ بيروت _ ، ط 1 ، 1998م .) .
ـ أمالي الزّجّاجيّ ، أبي القاسم عبد الرّحمن بن إسحاقّ الزّجّاجيّ (340هـ) ، تحقيق : عبد السّلام هارون .
(دار الجيل _ بيروت _ ، ط 2 ، 1407هـ = 1987م .) .
ـ أمالي السّهيليّ ، أبي القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله الأندلسيّ (581هـ) ، تحقيق : د / مُحمّد إبراهيم البنّا .
(المكتبة الأزهريّة للتّراث ، مطبعة السّعادة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 2002م .) .
ـ أمالي ابن الشّجريّ ، أبي السّعادات هبة الله بن عليّ الحسنيّ العلويّ (542هـ) ، دراسة وتحقيق : د / محمود محمّد الطّناحيّ .
(مكتبة الخانجيّ _ القاهرة _ ، مطبعة المدنيّ _ مصر _ ، ط 1 ، 1413هـ = 1992م .) .
ـ الأمالي ، لأبي عليّ إسْماعيل بن القاسم القاليّ (356هـ) .

(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1416هـ = 1996م .) .
ـ أمالي المرتضى _ غرر الفوائد ودرر القلائد _ الشّريف المرتضى عليّ بن الحسين الموسويّ (436هـ) ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم .
(دار الفكر العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ أمالي المرزوقيّ ، أبي عليّ أحمد بن محمّد المرزوقيّ (421هـ) ، تعليق : د / يحيى وهيب الجُبوريّ .
(دار الغرب الإسلاميّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1995م .) .
ـ الإمتاع والمؤانسة ، لأبي حيّان التّوحيديّ (نحو :400هـ) ، تعليق : أحمد أمين ، وأحمد الزّين .
(المكتبة العصريّة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ الأمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم الهرويّ (224هـ) ، تحقيق : د / عبد المجيد قطامش .
(مطبوعات مركز البحث العلميّ ، جامعة أمّ القرى _ مكّة المكرّمة _ ، دار المأمون للتّراث _ دمشق _ ، ط 1 ، 1400هـ = 1980م .) .
ـ الأمثال ، لأبي فيد مُؤرّج بن عُمر السّدوسيّ (198هـ) ، تحقيق : د / أحمد بن مُحمّد الضّبيب .
(الرّياض ، ط 1 ، 1390هـ = 1970م .) .
ـ أمثال العرب ، لأبي عبد الرّحمن المُفضّل بن مُحمّد الضَّبِّيّ (168هـ) ، تحقيق : د / قُصيّ الحُسين .
(دار ومكتبة الهلال _ بيروت _ ، ط 1 ، 2003م .) .
ـ الأُمّة في دلالتها العربيّة والقُرآنيّة ، تأليف : د / أحمد حسن فرحات .
(دار عمّار للنّشر والتّوزيع _ عمّان _ ، ط 1 ، 1403هـ = 1983م .) .
ـ الأُمّهات في الأبواب النّحويّة _ دراسةٌ استقرائيّةٌ تعليليّةٌ لأوجه أحقيّة الأداة بأُميّة بابِها _ ، تأليف : د / حسن أحمد العُثمان .
(المكتبة المكّيّة _ مكّة المُكرّمة _ ، مُؤسّسة الرّيّان _ بيروت _ ، ط 1 ، 1425هـ = 2004م .) .
ـ الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ، لأبي الحسن عليّ بن عدلان الموصليّ
(666هـ) ، تعليق : د / حاتْم صالح الضّامن .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1985م .) .
ـ الانتصار لسيبويه على المُبرّد ، لأبي العبّاس أحمد بن مُحمّد بن ولاّد التّميميّ
(332هـ) ، دراسة وتحقيق : د / زهير عبد المحسن سلطان .

(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1416هـ = 1996م .) .
ـ الانتصار مِمّن عدل عن الاستبصار ، لأبي مُحمّد عبد الله بن مُحمّد بن السّيد البطليوسيّ (521هـ) ، تحقيق : د / حامد عبد المجيد .
(مطبعة دار الكُتب المصريّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1996م .) .
ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين : البصريّين والكوفيّين ، لأبي البركات
عبد الرّحمن بن أحمد الأنباريّ (577هـ) ، تحقيق : مُحمّد محيي الدّين عبد الحميد .
(المكتبة العصريّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1414هـ = 1993م .) .
ـ الأنْموذج في النّحو ، لجار الله محمود بن عمر الزّمخشريّ (538هـ) ، تعليق : ساميّ بن حمد المنصور .
(د . م . ط ، ط 1 ، 1420هـ = 1999م .) .
ـ الأوائل ، لأبي بكر بن زيد الجراعيّ الحنبليّ (883هـ) ، تحقيق : هيا مُحمّد الدّوسريّ .
(النّاشر دار ابن النّديْم _ الكويت _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1997م .) .
ـ الأوائل ، لأبي عروبة الحُسين بن أبي معشر الحرّانيّ (318هـ) ، تعليق : مشعل بن باني الجبرين المطيريّ .
(دار ابن حزم للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ بيروت _ ، ط 1 ، 1424هـ = 2003م .) .
ـ الأوائل ، لأبي القاسم سُليمان بن أحمد الطّبرانيّ (360هـ) ، تحقيق : أبي هاجر مُحمّد السّعيد بن بسيونيّ زغلول .
(دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1406هـ = 1986م .) .
ـ الأوائل ، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكريّ (396هـ) .
(دار العلوم _ الرّياض _ ، ط 2 ، 1401هـ .) .
ـ أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ، لأبي مُحمّد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ (761هـ) ، تحقيق : مُحمّد محيي الدّين عبد الحميد .
(المكتبة العصريّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1998م .) .
ـ إيجاز التّعريف في علم التّصريف ، لأبي عبد الله مُحمّد بن عبد الله المعروف بابن مالك الطّائيّ (672هـ) ، تحقيق : د / حسن أحمد العُثمان .
(المكتبة المكّيّة _ مكّة المُكرّمة _ ، مُؤسّسة الرّيّان _ بيروت _ ، ط 1 ، 1425هـ = 2004م .) .
ـ الإيجاز في علم المجاز ، للطف الله بن مُحمّد الغياثيّ الظّفيريّ (1035هـ) ، تعليق : د / مُحمّد بركات حمديّ أبو عليّ .

(دار الفكر للنّشر والتّوزيع _ الأُردن _ ، ط 1 ، د . ت .) .
- إيضاح الشّعر _ شرح الأبيات المشكلة الإعراب _ ، لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ (377هـ) ، تحقيق : د / حسن هنداويّ .
(دار العلم _ دمشقّ _ ، دارة العلوم والثّقافة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1407هـ = 1987م .) .
- إيضاح شواهد الإيضاح لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ ، تأليف : أبي عليّ الحسن بن عبد الله القيسيّ (ق 6هـ) ، دراسة وتحقيق : د / مُحمّد بن حمود الدّعجانيّ .
(دار الغرب الإسلاميّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1408هـ = 1987م .) .
- الإيضاح العضديّ ، لأبي عليّ لحسن بن أحمد الفارسيّ (377هـ) ، تحقيق : د / حسن شاذليّ فرهود .
(دار العلوم للطّباعة والنّشر _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1408هـ = 1988 م .) .
- الإيضاح في شرح سَقْط الزّند وضوئه ، لأبي زكريّا يحيى بن عليٍّ التّبريزيّ (502هـ) ، تحقيق : د / فخر الدّين قباوة .
(دار القلم العربيّ _ سوريا _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1999م .) .
- الإيضاح في شرح المفصّل للزّمخشريّ ، تأليف : أبي عمر عثمان بن عمر بن الحاجب (646هـ) ، تحقيق : د / موسى بناي العليليّ .
(وزارة الأوقاف والشّؤون الدّينيّة ، إحياء التّراث الإسلاميّ _ الجمهوريّة العراقيّة _ ، ط 1 ، 1402هـ = 1982م .) .
- الإيضاح في علل النّحو ، لأبي القاسم عبد الرّحمن بن إسحاقّ الزّجّاجيّ (337هـ) ، تحقيق : د / مازن المبارك .
(دار النّفائس _ بيروت _ ، ط 5 ، 1406هـ = 1986م .) .
- الإيضاح في علوم البلاغة ، لأبي عبد الله مُحمّد بن عبد الرّحمن القزوينيّ (739هـ) .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1985م .) .
- (أيّ) المُشدّدة ، لعُثمان بن أحمد النّجديّ الحنبليّ (1097هـ) ، تحقيق : د / عبد الفتّاح الحمّوز .
(دار الفيحاء _ الأُردن _ ، دار عمّار _ الدّولة نفسها _ ، ط 1 ، 1406هـ = 1986م .) .

(الباء)

ـ الباقوليّ وجهوده النّحويّة والصّرفيّة من خلال كُتبه الثّلاثة (الجواهر ، شرح اللمع ، الكشف في نُكت المعانيّ) .
(رسالة دكتوراة ، إعداد : حسين بركات ، إشراف : أ . د / عليّ أبو المكارم ، أُعدّت عام : 1421هـ = 2000م ، قسم النّحو والصّرف والعروض ، كليّة دار العلوم ، جامعة القاهرة .) .
ـ بدائع الفوائد ، لأبي عبد الله بن قيّم الجوزيّة (751هـ) ، تعليق : بشير مُحمّد
عيون .
(مكتبة المؤيّد _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1415هـ = 1994م .) .
ـ البديع في علم العربيّة _ الجزء الثّاني _ ، للمبارك بن مُحمّد بن مُحمّد الشّيبانيّ بن الأثير (606هـ) .
(رسالة دكتوراة ، دراسة وتحقيق : صالح بن حسين العايد ، إشراف : د / أحمد حسن كحيل ، أُعدّت عام : 1406هـ ، قسم النّحو والصّرف وفقه اللغة ، كليّة اللغة العربيّة ، جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة _ الرّياض _ .) [1] .
ـ البسيط في شرح جمل الزّجّاجيّ ، لابن أبي الرّبيع عبيد الله بن أحمد القرشيّ الإشبيليّ
(688هـ) ، دراسة وتحقيق: د / عيّاد بن عيد الثبيتيّ .
(دار الغرب الإسلاميّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1407هـ = 1986م .) .
ـ البصائر والذّخائر ، لأبي حيّان التّوحيديّ (نحو : 400هـ) ، تعليق : أحمد أمين ، والسّيّد أحمد صقر .
(مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر ، ط 1 ، 1953م .) .
ـ البغال ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (255هـ) ، تحقيق : د / عليّ أبو ملحم .
(دار ومكتبة الهلال _ بيروت _ ، ط 2 ، 1997م .) .
ـ البلاغة فُنونُها وأفنانُها _ علم البيان والبديع _ ، تأليف : د / فضل عبّاس
.
(دار الفُرقان _ الأُردن _ ، ط 1 ، 1407هـ = 1987م .) .
ـ البُلغة في الفَرق بين المُذكّر والمُؤنّث ، لأبي البركات مُحمّد بن سعيد الأنباريّ
(577هـ) ، دراسة وتحقيق : د / رمضان عبد التّوّاب .
(النّشر مكتبة الخانجيّ ، مطبعة المدنيّ _ القاهرة _ ، ط2 ، 1417هـ =

(1) لمُحقّق الكتاب الشّكر كُلّ الشّكر على تفضّله بإعارتي إيّاه .

1996م .) .
ـ بَهجـة المجـالس وأُنـس الجـالس وشـحذ الـذّاهن والـهـاجس ، لأبـي عُمـر يُوسف بن
عبد الله بن عبد البرّ القُرطبيّ (463هـ) ، تعليق : مُحمّد مرسيّ الخوليّ .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ البهجة المرضيّة _ شرح السّيوطيّ على ألفيّة ابن مالك _ ، لأبـي المظفّر عبد الرّحمن بن الكمال السّيوطيّ (911هـ) ، دراسة وتحقيق : عليّ سعد الشّينويّ .
(منشورات كليّة الدّعوة الإسلاميّة ولجنـة الحفاظ على التّراث الإسلاميّ _ طرابلس _ ، ط 1 ، 1403هـ .) .
ـ البيان في شرح اللمع لابن جنّـيّ ، تـأليف : عمر بن مُحمّد بن إبراهيم الكوفيّ الزّبيديّ
(539هـ) ، دراسة وتحقيق : د / علاء الدّين حَمْويّة .
(دار عمّار للنّشر والتّوزيع _ الأُردن _ ، ط 1 ، 1423هـ = 2002م .) .
ـ البيان والتّبيين لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (255هـ) ، تعليق : د / عليّ
أبو ملحم .
(دار ومكتبة الهلال ، ط 2 ، 1412هـ = 1992م .) .

(التّاء)

ـ تـاج العروس من جـواهر القـاموس ، لأبـي الفيض السّيّد مُحمّد مرتضى الحسينيّ الزّبيديّ (1205هـ) ، دراسة وتعليق : عليّ شيريّ .
(دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ بيروت _ ، ط 1 ، 1414هـ = 1994م .) .
ـ تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب ، للإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى (840هـ) .
(نسخةٌ مصوّرةٌ عن مخطوطٍ أصليٍّ محفوظ في مكتبة الجامع الكبير _ صنعاء _ ، نحو 71 .) .
ـ تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب ، للإمام أحمد بن يحيى بن المُرتضى (840هـ) ، دراسة وتحقيق : د / نُوريّ ياسين حسين الهيتيّ .
(إصدارات وزارة الثّقافة والسّياحة _ صنعاء _ ، ط 1 ، 1425هـ =

2004م .) .
ـ التّاج المكلّل بجواهر الآداب على كتاب المفصّل في صنعة الإعراب ، لجمال الدّين عليّ بن محمّد بن هطيل (812هـ) .
(نسخةٌ مصوّرةٌ عن مخطوطٍ أصليٍّ محفوظ في مكتبة الشّيخ مُحمّد بن عبد الله آل عبد القادر الأنصاريّ الخاصّة _ المُبرَّز _ ، تحت رقم : 60 .) .
ـ تاريخ النّحو العربيّ حتّى أواخر القرن الثّاني الهجريّ ، تأليف : د / عليّ أبو المكارم .
(القاهرة الحديثة للطّباعة ، ط 1 ، 1391هـ = 1971م .) [1] .
ـ تاريخ النّقد الأدبيّ عند العرب ، تأليف : د / عبد العزيز عتيق .
(دار النّهضة العربيّة _ بيروت _ ، ط 4 ، 1406هـ = 1986م .) .
ـ التّبصرة والتّذكرة ، لأبي محمّد عبد الله بن عليّ الصّيمَريّ (ق 4هـ) ، تحقيق : د / فتحيّ أحمد مصطفى عليّ الدّين .
(مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ ، أمّ القرى _ مكّة المكرّمة _ ، ط 1 ، 1402هـ = 1982م .) .
ـ التّبيان في البيان : لشرف الدّين الحسين بن عبد الله الطّيبيّ (743هـ) .
(دار الجيل _ بيروت _ ، ط 1 ، 1416هـ = 1996م .) .
ـ التّبيين عن مذاهب النّحويّين : البصريّين والكوفيّين ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ (616هـ) ، تحقيق : د / عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين .
(نشر مكتبة العبيكان _ الرّياضّ _ ، ط 1 ، 1421هـ = 2000م .) .
ـ التّتمّة في النّحو ، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجانيّ (471هـ) ، تحقيق : د / طارق نجم عبد الله .
(المكتبة الفيصليّة _ مكّة المكرّمة _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1984م .) .
ـ تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، لأبي حفص عُمر بن خلف بن مكّيّ الصقليّ (501هـ) ، تحقيق : د / عبد العزيز مطر .
(وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة ، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1425هـ = 2004م .) .
ـ تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القُرآن ، لأبي مُحمّد زكيّ الدّين عبد العظيم بن عبد الواحد المعروف بابن أبي الأصبع العدوانيّ (654هـ) ، تحقيق : د / حفنيّ مُحمّد شرف .

(1) لأُستاذيّ الجليل مُؤلّف هذا الكتاب الشّكر والعرفان ؛ لإهدائي كتابه هذا ، وعلى صغر حجمه إلاّ أنّه كبيرٌ بِما حواه من فوائد ودُررٍ _ شكر الله له ، وبسط في رزقه ، وأطال في عمره ، وجعل الفردوس مآبه _ .

(مكتبة الثّقافة الدّينيّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1416هـ = 1995م .) .
ـ تحصيل عين الذّهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، لأبي الحجّاجّ يوسف بن سليمان الشّنتمريّ (476هـ) ، تحقيق : د / زهير عبد المحسن سلطان .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ط 2 ، 1415هـ = 1994م .) .
ـ تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب للحريريّ ، تأليف : أبي المحاسن مُحمّد بن عمر الحضرميّ المعروف ببحْرق (930هـ) ، دراسة وتحقيق : بشير بن عبد الله المساريّ .
(مكتبة الإرشاد _ صنعاء _ ، دار ابن حزم للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ بيروت _ ،
ط 1 ، 1423هـ = 2002م .) .
ـ تُحفة المجد الصّريح في شرح كتاب الفصيح لثعلب ، _ السّفر الأوّل _ ، تأليف : أبي جعفر أحمد بن يوسف الفِهريّ اللبْليّ (691هـ) ، دراسة وتحقيق : د / عبد الملك بن عيضة بن ردّاد الثّبيتيّ .
(مكتبة الآداب _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1997م .) .
ـ تُحفة المودود في المقصور والممدود ، لأبي عبد الله مُحمّد بن عبد الله المعروف بابن مالك الطّائيّ (672هـ) ، تصحيح : إبراهيم اليازجيّ .
(مطبعة البيان _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1897م .) .
ـ التُّحفة الوفيّة بِمعاني حروف العربيّة ، لأبي إسحاقّ برهان الدّين إبراهيم بن مُحمّد بن إبراهيم الصّفاقسيّ (742هـ) ، دراسة وتحقيق : د / صالح بن حسين العايد .
(رسالةٌ منشورةٌ في مجلّة جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة ، العدد التّاسع عشر ، جمادى الأولى : 1418هـ ، وتشغل الصّفحات : 209 _ 293) .
ـ تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد ، لأبي مُحمّد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاريّ (761هـ) ، تعليق : د / عبّاس مصطفى الصّالحيّ .
(دار الكتاب العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1406هـ = 1986م .) .
ـ التّخمير _ شرح المفصّل في صنعة الإعراب _ للزّمخشريّ ، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزميّ (617هـ) ، تحقيق : د / عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين .
(دار الغرب الإسلاميّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1990م .) .

ـ التّذكرة الحمدونيّة ، لأبي المعالي مُحمّد بن الحسن الحمدونيّ (562هـ) ، تعليق : إحسان عبّاس ، وبكر عبّاس .
(دار صادر للطّباعة والنّشر _ بيروت _ ، ط 1 ، 1996م .) .
ـ التّذكرة السّعديّة في الأشعار العربيّة ، لمُحمّد بن عبد الرّحمن بن عبد المجيد العُبيديّ
(ق : 8هـ) ، دراسة وتحقيق : د / عبد الله الجبوريّ .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2001م .) .
ـ التّذكرة الفخريّة ، للصّاحب بَهاء الدّين المنشيء الإربليّ (692هـ) ، تحقيق : د / نوريّ حموديّ القيسيّ ، و د / حاتِم صالح الضّامن .
(مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ ، ط 1 ، 1404هـ = 1984م .) .
ـ تذكرة النّحاة ، لأبي حيّان مُحمّد بن يوسف الغرناطيّ (745هـ) ، تعليق : د / عفيف عبد الرّحمن .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ط 1 ، 1406هـ = 1986م .) .
ـ التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل ، لأبي حيّان مُحمّد بن يوسف الغرناطيّ
(745هـ) ، تحقيق : د / حسن هنداويّ .
(دار القلم _ دمشق _ ، ط 1 ، الجُزء الأوّل والثّاني : 1419هـ = 1998م ، والجُزء الثّالث : 1420هـ = 2000م ، والجُزء الرّابع : 1421هـ = 2000م ، والجُزء الخامس : 1422هـ = 2002م .) .
ـ التُّراث النّحويّ لأبي العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب _ جمعه ودراسته _ .
(رسالة ماجستير ، إعداد : نورة بنت عبد الله بن عبد العزيز الزّعاقيّ ، إشراف : د / طاهر حمودة ، أُعدّت عام : 1409هـ = 1989م ، كليّة الآداب ، جامعة الملك سعود _ الرّياض _ .) .
ـ التّرادف في اللغة ، تأليف : حاكم مالك لعيبيّ .
(منشورات وزارة الثّقافة والإعلام ، ط 1 ، 1980م .) .
ـ ترجمان الأشواق ، لمُحيي الدّين بن عليّ العربيّ (638هـ) ، اعتنى به : عبد الرّحمن المصطاويّ .
(دار المعرفة للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ بيروت _ ، ط 1 ، 1425هـ = 2005م .) .
ـ ترشيح العلل في شرح الجمل ، المنسوب لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزميّ[1] (617هـ) ، تحقيق : عادل محسن سالم العميريّ .

(1) أُثبتت نسبته إلى ناصر بن هادي بن ناصر الحُسينيّ .

(معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ ، أمّ القرى _ مكة المكرّمة ،
ط 1 ، 1419هـ = 1998م .) .
ـ تزيين الأسواق بتفصيل أشواق العُشّاق ، للضّرير داوُد بن عُمر الأنطاكيّ
(1008هـ) ، دراسة وتحقيق : د / مُحمّد ألتُونجيّ .
(عالم الكتب _ بيروت _ ، ط 1 ، 1413هـ = 1993م .) .
ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لأبي عبد الله مُحمّد بن عبد الله المعروف بابن مالك الطّائيّ (672هـ) ، تحقيق : مُحمّد كامل بركات .
(دار الكاتب العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1387هـ = 1967م .) .
ـ تصحيح الفصيح وشرحه ، لأبي مُحمّد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسيّ
(347هـ) ، تحقيق : د / مُحمّد بدويّ المختون ، وراجعه : د / رمضان عبد التّوّاب .
(المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1998م .) .
ـ تصحيح التّصحيف وتحرير التّحريف ، لصلاح الدّين خليل بن أيبك الصّفديّ
(764هـ) ، تحقيق : السّيّد الشّرقاويّ ، مُراجعة : د / رمضان عبد التّوّاب .
(النّاشر مكتبة الخانجيّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1407هـ = 1987م .) .
ـ التّصريح بِمضمون التّوضيح ، للشّيخ خالد زين الدّين بن عبد الله الأزهريّ
(905هـ) ، دراسة وتحقيق : د / عبد الفتّاح بحيريّ إبراهيم .
(الزّهراء للإعلام العربيّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1413هـ = 1992م .) .
ـ التّعازي والمراثي ، لأبي العبّاس مُحمّد بن يزيد المُبرّد (286هـ) ، دراسة وتحقيق : مُحمّد الدّيباجيّ .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 2 ، 1412هـ = 1992م .) .

انظر : (التّخمير _ مُقدّمة المُحقّق _ : 16/1 .) .
أمّا مُحقّق الكتاب نفسه فقد أثبت نسبته إلى صدر الأفاضل مُعتمدًا على عدّة أسبابٍ مُلخّصها :
أ _ أنّه مذكورٌ على غلاف المخطوطة .
ب _ القصّة التي أثبتها ناسخ الكتاب _ وهو ناصر بن هادي _ في آخر المخطوطة ، وفيها دلالةٌ واضحةٌ على أنّ مُؤلّف الكتاب هو صدر الأفاضل .
ج _ التّشابه الواضح بين هذا الكتاب وكتابه (التّخمير) ، وذلك في أكثر من عشرين موضعًا .
انظر هذه الأسباب وغيرها مُفصّلةً في : (ترشيح العلل _ مُقدّمة المُحقّق _ : 31 _ 35 .) .

ـ تعريب الكلمة الأعجميّة ، لشمس الدّين أحمد بن سُليمان الشّهير بابن كمال باشا
(940هـ) ، تحقيق : د / حامد صادق قنيبيّ .
(دار الجيل _ بيروت _ ، دار عمّار _ عمّان _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م .) .
ـ التّعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ (377هـ) ،
تحقيق : د / عوض بن حمد القوزيّ .
(مطابع الحسنيّ _ الرّياضّ _ ، ط 1 ، الجزء الأوّل : 1410هـ = 1990م ، الجزء الثّاني : 1412هـ = 1992م ، الجزء الثّالث : 1414هـ = 1993م ، الجزء الرّابع : 1415هـ = 1994م ، الجزء الخامس : 1416هـ = 1996م ، الجزء السّادس : 1417هـ = 1996م .) .
ـ التّعليقة على المقرّب لابن عصفور ، تأليف : بَهاء الدّين مُحمّد بن إبراهيم بن النحّاس (698هـ) .
(نُسخةٌ مخطوطةٌ مُصوّرةٌ عن نُسخةٍ مُصوّرةٍ محفوظة في المكتبة المركزيّة التّابعة لجامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة _ الرّياض _ ، تحت رقم : 9642ف .) .
ـ التّعليقة على المقرّب لابن عصفور ، تأليف : بَهاء الدّين مُحمّد بن إبراهيم بن النحّاس (698هـ) ، دراسة وتحقيق : د / خيريّ عبد الرّاضي عبد اللطيف .
(مكتبة دار الزّمان للنّشر والتّوزيع _ المدينة المُنوّرة _ ، ط 1 ، 1426هـ = 2005م .) .
ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، لِمُحمّد بدر الدّين بن أبي بكر بن عمر الدّمامينيّ
(827هـ) ، تحقيق : د / مُحمّد بن عبد الرّحمن المفدّى .
(ط 1 ، د . م . ط ، الجزء الأوّل والثّاني : 1403هـ = 1983م ، الجزء الثّالث والرّابع : 1418هـ = 1997م ، الجزء السّابع : 1402هـ = 1999م ، الجزء الخامس والسّادس _ ط 2 _ : 1421هـ = 2001م .) .
ـ تعليم النّحو العربيّ _ عرضٌ وتحليلٌ _ ، تأليف : د / عليّ أبو المكارم .

(دار الثّقافة العربيّة ، ط 1 ، 1413هـ = 1993م .) [1] .
ـ تفريج الكُرَب عن قُلوب أهل الأَرب في معرفة لاميّة العرب للشّنفريّ ، تـأليف : أبـي عبـد الله مُحمّـد بـن قاسـم بـن عبـد الواحـد بـن زاكـور الفاسـيّ (1120هـ) ، تحقيق : د / عليّ إبراهيم كرديّ .
(دار سعد الدّين _ دمشق _ ، ط 1 ، 1416هـ = 1995م .) .
ـ تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطّيّب المتنبّيّ ، اختصار أبي المرشد سليمان بن عليّ المعرّيّ (494هـ) ، تعليق : د / مجاهد مُحمّد محمود الصّوّاف ، ود / محسن غياض
عجيل .
(دار المأمون للتّراث _ دمشق _ ، ط 1 ، 1399هـ = 1979م .) .
ـ تفسير أُرجوزة أبي نواس لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ البصريّ (392هـ) ، تحقيق : مُحمّد بَهجة الأثريّ .
(مجمع اللغة العربيّة _ دمشق _ ، ط 4 ، د . ت .) .
ـ تفسير رسالة الحُور العين وتنبيه السّامعين ، لأبي الحسن نشوان بن سعيد الحميريّ
(573 هـ) ، تعليق : كمال مُصطفى ، تصحيح وضبط : إبراهيم الإبياريّ .
(مكتبة الخانجيّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1367هـ = 1948م .) .
ـ تفسير المسائل المشكلة في أوّل المقتضب ، لأبي القاسم سعيد بن سعيد الأفغانيّ
(391هـ) ، تحقيق : د / سَمير أحمد معلوف .
(معهد المخطوطات العربيّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1993م .) .
ـ تقريب المقرّب لابن عصفور ، تأليف : أبي حيّان مُحمّد بن يوسف الغرناطيّ
(745هـ) ، تعليق : د / عفيف عبد الرّحمن .
(دار المسيرة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1402هـ = 1982م .) .
ـ التّقفية في اللغة ، لأبي بشر اليمان بن أبي اليمان البندنيجيّ (284هـ) ، تحقيق : د / خليل إبراهيم العطيّة .
(مطبعة العاني _ بغداد _ ، ط 1 ، 1976م .) .
ـ تَقويْم اللسان ، لأبي الفرج عبد الرّحمن بن عليٍّ بن الحوزيّ (597هـ) ، تحقيق :

---

(1) لأُستاذي التّعلامة مُؤلّف هذا الكتاب الشّكر والتّقدير على إهدائي _ كعادته في الجود والسّخاء _ هذا الكتاب _ أمتعه الله بنعمة الصّحّة ولباس العافية ، وأطال له البقاء طولَ يدِه بالعطاء _ .

د / عبد العزيز مطر .
(دار المعارف _ القاهرة _ ، ط 2 ، د . ت .) .
ـ تكرار (بين) مع الضّمير والظّاهر ، تأليف : د / عبد الرّحمن بن عبد الله الخضيريّ .
(بحثٌ منشورٌ في مجلّة جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة _ الرّياض _ ، العدد التّاسع والأربعون ، مُحرّم : 1426هـ ، ويشغل الصّفحات : 307 _ 355 .) .
ـ التّكملة ، لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ (377هـ) ، دراسة وتحقيق : د / كاظم بحر المُرجان .
(عالم الكتب _ بيروت _ ، ط 2 ، 1419هـ = 1999م .) .
ـ تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ، لأبي بكر مُحمّد بن عبد الملك الشّنتريني
(549هـ) ، دراسة وتحقيق : د / معيض بن مساعد العوفيّ .
(دار المدنيّ للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ جدّة _ ، ط 1 ، 1410هـ = 1989م .) .
ـ تلقين المتعلّم من النّحو ، لأبي مُحمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَرِيّ (276هـ) ، دراسة وتعليق : عبد الله النّاصير .
(المكتب الإسلاميّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1413هـ = 1993م .) .
ـ تَمام فصيح الكلام ، لأبي الحُسين أحمد بن فارس بن زكريّا (395هـ) ، دراسة وتحقيق : د / زيان أحمد الحاج إبراهيم .
(منشورات مركز المخطوطات والتّراث والوثائق _ الكويت _ ، ط 1 ، 1416هـ = 1995م .) .
ـ التّمام في تفسير أشعار هُذيل _ مِمّا أغفله أبو سعيد السّكّريّ _ ، لأبي الفتح عُثمان بن جنّيّ البصريّ (392هـ) ، تحقيق : أحمد ناجيّ القيسيّ وزميليه ، مُراجعة : د / مُصطفى جواد .
(مطبعة العانيّ _ بغداد _ ، ط 1 ، 1381هـ = 1962م .) .
ـ تَمام المُتُون في شرح رسالة ابن زيدون ، تأليف : أبي الصّفاء خليل بن أيبك الصّفديّ (764هـ) ، تحقيق : مُحمّد أبو الفضل إبراهيم .
(المكتبة العصريّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1998م .) .
ـ تِمثال الأمثال ، لأبي المحاسن مُحمّد بن عليّ الشّيبيّ (837هـ) ، دراسة وتعليق :
د / أسعد ذبيان .
(دار المسيرة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1402هـ = 1982م .) .

ـ تَمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ، تأليف : مُحبّ الدّين مُحمّد بن يُوسف الحلبيّ المعروف بناظر الجيش (778هـ) .
(نُسخةٌ مُصوّرةٌ عن مخطوطٍ محفوظ في المكتبة المركزيّة التّابعة لجامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة _ الرّياض _ ، 6338ف .) .
ـ تَمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ، تأليف : مُحبّ الدّين مُحمّد بن يُوسف الحلبيّ المعروف بناظر الجيش (778هـ) ، تحقيق : د / عليّ مُحمّد فاخر وزملائه .
(دار السّلام للطّباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1428هـ = 2007م .) .
ـ التّنبيهات على أغاليط الرّواة ، لأبي القاسم عليّ بن حمزة الأصفهانيّ (375هـ) ، تحقيق : عبد العزيز الميمنيّ الرّاجكوتيّ .
(دار المعارف _ القاهرة _ ، ط 3 ، د . ت .) .
ـ تنبيه الألباب على فضائل الإعراب ، لأبي بكر مُحمّد بن عبد الملك الشّنتريني
(549هـ) ، دراسة وتحقيق : د / معيض بن مساعد العوفيّ .
(دار المدنيّ _ جدّة _ ، ط 1 ، 1410هـ = 1989م .) .
ـ التّنبيه على غلط الجاهل والنّبيه ، لشمس الدّين أحمد بن سُليمان الشّهير بابن كمال باشا (940هـ) ، تحقيق : مُحمّد سواعيّ .
(المعهد الفرنسيّ للدّراسات العربيّة _ دمشق _ ، ط 1، 1994م .) .
ـ التّنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح للجوهريّ ، تأليف : أبي مُحمّد عبد الله بن برّيّ المصريّ (582هـ) ، تحقيق : مُصطفى حجازيّ ، مُراجعة : عليّ النّجديّ ناصف .
(مطبوعات الهيئة المصريّة العامّة للكتاب _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1980م .) .
ـ تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب _ شرح كتاب سيبويه _ ، لأبي الحسن عليّ بن مُحمّد بن عليّ المعروف بابن خروف الحضرميّ (609هـ) ، دراسة وتحقيق : خليفة مُحمّد خليفة .
(منشورات كليّة الدّعوة الإسلاميّة ولجنة الحفاظ على التّراث الإسلاميّ _ طرابلس _ ، ط 1 ، 1415هـ = 1995م .) .
ـ تَهذيب إصلاح المنطق لابن السّكّيت ، تأليف : أبي زكريّا يحيى بن عليّ الخطيب التّبريزيّ (502هـ) ، تحقيق : د / فخر الدّين قباوة .
(مكتبة لُبنان ناشرون _ بيروت _ ، ط 1 ، 1999م .) .

ـ التّهذيب بِمُحكم التّرتيب ، لأبي بكر أحمد بن عبد الملك بن شُهيد الأندلسيّ (الجمع بين كتابي لحن العامّة) ، لأبي بكر مُحمّد بن الحسن الزُّبيديّ (379هـ) ، دراسة وتحقيق : د / عليّ بن حُسين البوّاب .
(مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1420هـ = 1999م .) [1] .
ـ تَهذيب الخواص من دُرّة الغوّاص للحريريّ ، تأليف : مُحمّد بن المكرم بن منظور الأنصاريّ (711هـ) ، دراسة وتحقيق : د / الشّريف عبد الله عليّ الحُسينيّ البركاتيّ .
(مطبوعات نادي مكّة الثّقافيّ الأدبيّ _ مكّة المُكرّمة _ ، ط 1 ، 1415هـ = 1994م .) .
ـ تَهذيب اللغة ، لأبي منصور مُحمّد بن أحمد الأزهريّ (370هـ) ، تعليق : عمر سلاميّ وعبد الكريْم حامد .
(دار إحياء التّراث الإسلاميّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1421هـ = 2001م .) .
ـ توجيه اللّمع لابن جنّيّ ، تأليف : أبي العبّاس أحمد بن الحُسين بن الخبّاز (639هـ) ، دراسة وتحقيق : د / فايز زكيّ مُحمّد دياب .
(دار السّلام للطّباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1423هـ = 2003م .) .
ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك ، لبدر الدّين الحسن بن قاسم المُراديّ (749هـ) ، تحقيق : د / عبد الرّحمن عليّ سليمان .
(دار الفكر العربيّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2001م .) .
ـ التّوطئة ، لأبي عليّ عمر بن مُحمّد الشّلوبين (654هـ) ، دراسة وتعليق : د / يوسف بن أحمد المطوّع .
(د . م . ط ، ط 2 ، د . ت .) .
ـ التّوفيق للتّلفيق ، لأبي منصور عبد الملك بن مُحمّد الثّعالبيّ (429هـ) ، تعليق : إبراهيم صالح .
(دار الفكر المُعاصر _ بيروت _ ، دار الفكر _ دمشق _ ، ط 2 ، 1410هـ = 1990م .) .

---

(1) هذا الكتاب القيّم الذي حارت عُقول المُحقّقين أمامه ، فلَمْ يجدوا أمامهم إلاّ القول بنقص (المخطوطة) ، والاستدراك عليها من الكتب السّابقة لَها ، إلى أنْ أتى عميد المُحقّقين شيخي وأستاذي العزيز عليّ البوّاب فحقّق الكتاب الذي جمع بين كتابين في اللحن اللغويّ لأبي بكر الزُّبيديّ ، وأظهر للعيون ما خفي على المُحقّقين والدّارسين بُرهة من الزّمن ، وقد أهداني الكتاب مُحقّقه الكريْم .

(الثّاء)

ـ ثِمار الصّناعة ، لأبي عبد الله الحُسين بن مُوسى الدّينوريّ المعروف بالجليس
(490هـ) .
(رسالة ماجستير ، مركز صالح عبد الله كامل _ ميكروفلم _ ، دراسة وتحقيق :
عبد الله بن سعد القرنيّ ، إشراف : أ . د / عبد الله الحُسينيّ هلال ، أُعدّت عام : 1407هـ = 1986م ، جامعة الأزهر ، كُليّة اللغة العربيّة _ القاهرة _ .) .

ـ ثِمار القُلوب في المُضاف والمنسوب ، لأبي منصور عبد الملك بن مُحمّد الثّعالبيّ
(429هـ) ، تحقيق : مُحمّد أبو الفضل إبراهيم .
(دار المعارف _ القاهرة _ ، ط 1 ، د . ت .) .

(الجيم)

ـ الجامع الصّغير في النّحو ، لأبي مُحمّد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاريّ (761هـ) ، تحقيق : د / أحمد محمود الهرميل .
(مكتبة الخانجيّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1400هـ = 1980م .) .

ـ الجليس الصّالح الكافي والأنيس الصّالح الشّافي ، لأبي الفرج المُعافى بن زكريّا النّهروانيّ الجريريّ (390هـ) ، تحقيق : د / إحسان عبّاس .
(عالَم الكُتب _ بيروت _ ، ط 1 ، 1407هـ = 1987م .) .

ـ جمل الإعراب ، لبدر الدّين الحسن بن قاسم المُراديّ (749هـ) ، دراسة وتحقيق :
د / سهير محمّد خليفة .
(د . م .ط ، ط 1 ، 1407هـ = 1987م .) .

ـ الجمل في النّحو ، لأبي القاسم عبد الرّحمن بن إسحاقّ الزّجّاجيّ (340هـ) ،
تحقيق : د / عليّ توفيق الحمد .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 5 ، 1417هـ = 1996م .) .

ـ الجمل في النّحو ، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيديّ[1](175هـ) ، تحقيق : د / فخر الدّين قباوة .

(1) ثبت أنّ المُؤلّف هو أبو بكر بن شُقير .

(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1985م .) .
ـ جمهرة أشعار العرب ، لأبي زيد محمّد بن أبي الخطّاب القرشيّ (؟) .
(دار بيروت للطّباعة والنّشر ، ط 1 ، 1404هـ = 1984م .) .
ـ جمهرة الأمثال ، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكريّ (ت 396هـ) ، تعليق :
د / أحمد عبد السّلام ، ومُحمّد سعيد زغلول .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1408هـ = 1988م .) .
ـ جمهرة اللغة ، لأبي بكر مُحمّد بن الحسن بن دريد الأزديّ (321هـ) ، تعليق : د / رمزيّ منير بعلبكيّ .
(دار العلم للملايين _ بيروت _ ، ط 1 ، 1988م .) .
ـ الجنى الدّاني في حروف المعاني ، لبدر الدّين الحسن بن قاسم المُراديّ (749هـ) ، تعليق : د / فخر الدّين قباوة ، ومُحمّد نديْم فاضل .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1413هـ = 1992م .
ـ جُهد النّصيح وحظّ المنيح من مُساجلة المعرّيّ في خُطبة الفصيح لثعلب ، تأليف : أبي الرّبيع سُليمان بن موسى الكلاعيّ (634هـ) ، دراسة وتحقيق : ثُريّا لِهي .
(منشورات كُليّة الآداب بالرّباط _ المملكة المغربيّة _ ، ط 1 ، 2001م .) .
ـ جواب المسائل العشر لأبي نزار ، تأليف : أبي مُحمّد عبد الله بن برّيّ المقدسيّ
(582هـ) ، تحقيق : د / مُحمّد أحمد الدّاليّ .
(دار البشائر للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ دمشق _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1997م .) .
ـ جواهر الأدب في معرفة كلام العرب _ معجم للحروف العربيّة _ ، المنسوب لعلاء
الدّين بن عليّ الإربليّ (754هـ)[1] .

(1) قال الشّيخ / عبد الخالق عضيمة : (((جواهر الأدب في معرفة كلام العرب) للإمام . . . علاء الدّين بن عليّ بن الإمام بدر الدّين بن مُحمّد الإربليّ ، هكذا نُسب هذا الكتاب في النّسخة المطبوعة بِمطبعة واديّ النّيل المصريّة سنة 1294هـ . ولَمْ أجد هذا الاسم في كُتب التّراجم .
نسب هذا الكتاب إسْماعيل باشا البغداديّ في كتابه : (هديّة العارفين : 92/1 .) إلى : أحمد بن عبد السّيّد بن شعبان بن مُحمّد بن جابر بن قحطان الشّاعر أبو العبّاس صلاح الدّين الإربليّ ، ولد سنة (572هـ) ، وتُوفّي سنة (631هـ) ، قال : له (جواهر الأدب في معرفة كلام العرب) ديوان دوبيت .
إذا كان البغداديّ يقصد بكتاب (جواهر الأدب في معرفة كلام العرب) هذا الكتاب المطبوع فهو خطأٌ منه ؛ لأنّ هذا الكتاب ينقل كثيرًا عن الرّضيّ الذي تُوفّي سنة (688هـ) ، والظّاهر أنّ مُؤلّف

(دار النّفائس _ بيروت _ ، ط 1 ، 1412هـ = 1991م .) .
ـ الجيم ، لأبي عمرو إسحاق بن مرار الشّيبانيّ (206هـ) ، تعليق : إبراهيم الإبياريّ .
(القاهرة ، ط 1 ، 1394هـ = 1974م .) .

(الحاء)

ـ ابن الحاجّ النّحويّ (أبو العبّاس أحمد بن مُحمّد الأزديّ) ، تأليف : د / حسن بن موسى الشّاعر .
(دار القلم _ دمشق _ ، ط 1 ، 1406هـ = 1986م .) .
ـ حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ، لِمُحمّد الخضريّ
(1287هـ) ، تعليق : تركي فرحان المصطفى .
(منشورات محمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1998م .) .
ـ حاشية الدّسوقيّ على مُغني اللبيب عن كُتب الأعاريب لابن هشام ، تأليف : الشّيخ مُصطفى مُحمّد عرفة الدّسوقيّ (1230هـ) ، إخراج : عبد السّلام مُحمّد أمين .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1421هـ = 2000م .) .
ـ حاشية السّجاعيّ على شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى لابن هشام ، تحقيق : عرفات مِطْرجيّ .
(مُؤسّسة الكُتب الثّقافيّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1998م .) .
ـ حاشية الصّبّان على على شرح الأشْمونيّ على ألفيّة ابن مالك ، لمُحمّد بن عليّ الصّبّان (1206هـ) ، تعليق : إبراهيم شَمس الدّين .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1417هـ = 1997م .) .
ـ حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام ، تأليف : عبد القادر البغداديّ

الكتاب هو : العلاء بن أحمد بن مُحمّد بن أحمد السّيراميّ المُتوفّى سنة (790هـ) ، وله ترجمةٌ في : (بُغية الوعاة : 325 .) ، و (شذرات الذّهب : 313/6 _ 314 .) .
وإنْ كانا لَمْ يذكرا له تأليفًا باسم (جواهر الأدب) ، وإنّما ذكرا أنّه أقام في ماردين مُدّةً ، ثُمّ استدعاه الملك الظّاهر ، وقرّره شيخًا ، ومُدرّسًا بِمدرسةٍ أنشأها بين القصرين ، وهذا يُوافق ما في افتتاحيّة الكتاب من إقامته بِماردين ، ثُمّ الثّناء الكثير على الملك الظّاهر .)) ، (دراسات لأسلوب القُرآن الكريْم : 100/1/1 _ 101 .) .

(1093هـ) ، تعليق : نظيف محرّم خواجة .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 1 ، 1410هـ = 1990م .) .
ـ حاشية ياسين على التّصريح لزين الدّين ياسين بن زيد الحمصيّ العليميّ (1061 هـ) .
(القاهرة ، ط 1 ، 1334هـ .) .
ـ الحاصر لفوائد المقدّمة في علم حقائق الإعراب ، لأبي إدريس يحيى بن حمزة العلويّ (747هـ) .
(رسالة دكتوراة ، دراسة وتحقيق : عبد العزيز بن عبد المحسن أبا نِميّ ، إشراف : د / مُحمّد بن عبد الرّحمن المفدّى ، أُعدّت عام : 1416هـ ، كليّة اللغة العربيّة ، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة _ الرّياض _ .)[1] .
ـ حدائق الأدب ، لأبي مُحمّد عبيد الله بن مُحمّد بن شاهَمَردان (نحو : 600هـ) ، تحقيق : د / مُحمّد بن سُليمان السّديس .
(الرّياض ، ط 1 ، 1409هـ = 1989م .) .
ـ الحُدود الأنيقة والتّعريفات الدّقيقة ، للشّيخ زكريّا بن مُحمّد الأنصاريّ (926هـ) ، تحقيق : د / مازن المُبارك .
(دار الفكر المُعاصر _ بيروت _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م .) .
ـ الحُدود ، لجمال الدّين عبد الله بن أحمد الفاكهيّ (972هـ) .
(نسخةٌ قلميّة _ ضمن مجموع _ ، وتشغل الصّفحات : 45 ب _ 51ب ، محفوظة في المكتبة المركزيّة ، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة _ الرّياض _ ، تحت رقم : 1407ف .) .
ـ الحُدود ، لشهاب الدّين أحمد بن مُحمّد الأُبّذيّ (860هـ) ، دراسة وتحقيق : د / عليّ توفيق الحمد .
(دار الأمل للنّشر والتّوزيع _ الأُردن _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ الحديث النّبويّ في النّحو العربيّ ، تأليف : د / محمود فجّال .
(أضواء السّلف _ الرّياض _ ، ط 2 ، 1417هـ = 1997م .) .
ـ الحُروف التي يُتكلّم بِها في غير موضعها ، لأبي يُوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السّكّيت (244هـ) ، تحقيق : د / رمضان عبد التّوّاب .

---

(1) قسم الدّراسة تفضّل بإعارته لي رئيسي المُوقّر وأُستاذي العلاّمة أحمد السّالِم _ أسأله Ψ أنْ يجعل دُنياه سالِمةً من كُلّ علّةٍ ، وآخرته في أعلى الجنان _ .
=

(رسالةٌ منشورةٌ ضمن ثلاثة كُتبٍ في الحُروف ، النّاشر مكتبة الخانجيّ _ القـاهرة _ ، دار الرّفـاعيّ _ الرّيـاض _ ، ط 2 ، 1415هـ = 1995م ، وتشغل الصّفحات :
49 _ 113 .) .
ـ الحُروف ، لأبي العبّاس أحمد بن مُحمّد الرّازيّ (نحو : 700هـ) ، تحقيق : د / رمضان عبد التّوّاب .
(رسالةٌ منشورةٌ ضمن ثلاثة كُتبٍ في الحُروف ، النّاشر مكتبة الخانجيّ _ القاهرة _ ،
دار الرّفاعيّ _ الرّياض _ ، ط 2 ، 1415هـ = 1995م ، وتشغل الصّفحات : 115 _ 161 .) .
ـ حُروف المعاني ، لأبي القاسم عبد الرّحمن بن إسحاقّ الزّجّاجيّ (340هـ) ، تحقيق : د / عليّ توفيق الحمد .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، دار الأمل _ الأردن _ ، ط 2 ، 1406هـ = 1986م .) .
ـ أبو الحسين بن الطّراوة وأثره في النّحو (438 _ 528 هـ) ، تأليف : د / مُحمّد بن إبراهيم البنّا .
(دار الاعتصام _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1400هـ = 1980م .) .
ـ الحلبة في أسماء الخيل المشهورة في الجاهليّة والإسلام ، لمُحمّد بن كامل الصّاحبيّ

= أمّا قسم التّحقيق فقد تفضّل بإعارتي إيّاه صالح العايد ، له منّي وافر الشُّكر والتّقدير .

التّاجيّ (ق : 7هـ) ، تحقيق : عبد الله الجبوريّ .
(النّادي الأدبيّ _ الرّياض _ ط 1 ، 1401هـ = 1981م .) .
ـ الحلل في إصلاح الخلل من الجمل ، لأبي مُحمّد عبد الله بن مُحمّد بن السّيد البطليوسيّ (521هـ) ، تحقيق : سعيد عبد الكريْم سعّوديّ .
(دار الطّليعة للطّباعة والنّشر _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود ، لأبي البركات كمال الدّين عبد الرّحمن الأنباريّ (577هـ) ، تحقيق : د / عطيّة عامر .
(المطبعة الكاثوليكيّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1966م .) .
ـ حلية الفرسان وشعار الشّجعان ، لعليّ بن عبد الرّحمن بن هذيل الفزاريّ الأندلسيّ
(ق 9هـ) ، تعليق : مُحمّد عبد الغنيّ حسن .
(دار المعارف _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1369هـ = 1949م .) .

ـ الحماسة البصريّة ، لصدر الدّين عليّ بن الحسن البصريّ (659هـ) ، تعليق : مختار
الدّين أحمد .
(عالم الكتب _ بيروت _ ، ط 3 ، 1403هـ = 1983م .) .
ـ الحماسة ، لأبي تَمّام حبيب بن أوس الطّائيّ (231هـ) _ برواية : أبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقيّ _ ، تعليق : أحمد حسن بَسَج .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1998م .) .
ـ الحماسة ، لأبي الحجّاج يُوسف بن سُليمان الأعلم الشّنتمريّ (476هـ) ، دراسة وتحقيق : د / مُصطفى عليّان .
(معهد البُحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ ، أُمّ القُرى _ مكّة المُكرّمة _ ، ط 1 ، 1423هـ .) .
ـ الحماسة الشّجريّة ، جمع : أبي السّعادات هبة الله بن عليّ الحسنيّ العلويّ (542هـ) .
(مجلس دائرة المعارف العُثمانيّة _ حيدر أباد _ ، ط 1 ، 1345هـ = 1926م .) .
ـ الحماسة لأبي عُبادة الوليد بن عُبيد الطّائيّ (284هـ) ، تعليق : محمود رَضوان ديُّوب .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1420هـ = 1999م .) .
ـ حماسة الظّرفاء من أشعار المحدثين والقُدماء ، لأبي مُحمّد عبد الله بن مُحمّد العدلكانيّ (431هـ) ، تحقيق : مُحمّد جبّار المعيبد .
(دار الحُريّة _ بغداد _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ حواشي ابن برّيّ (582هـ) ، وابن ظفر (565هـ) على دُرّة الغوّاص في أوهام الخواص للحريريّ ، تحقيق : د / أحمد طه حسانين سُلطان .
(مطبعة الأمانة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1990م .) .
ـ حواشي المُفصّل للزّمخشريّ ، تأليف : أبي عليّ عمر بن محمّد الشّلَوبين (654هـ) .
(نُسخةٌ مُصوّرةٌ عن مخطوطٍ محفوظ في المكتبة المركزيّة التّابعة لجامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة _ الرّياض _ ، 15026ف .) .
ـ الحيوان ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (255هـ) ، تعليق : د / يحيى الشّاميّ .

(منشورات دار ومكتبة الهلال _ الأُردن _ ، ط 1 ، 1997م .) .

(الخاء)

ـ ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه (شرح مقصورة ابن دُريد) (370هـ) ، دراسة وتعليق : محمود جاسم محمّد .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1407هـ = 1986م .) .
ـ خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغداديّ (1093هـ) ، تعليق : د / مُحمّد نبيل طريفيّ .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيرت _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1998م .) .
ـ خصائص أُمّهات الأبواب النّحويّة ، تأليف : د / فائزة بنت عُمر المُؤيّد .
(رسالةٌ منشورةٌ في مجلّة جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة ، العدد الخامس والثّلاثين ، رجب : 1422هـ ، وتشغل الصّفحات : 130 _ 191 .) .
ـ الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ الموصليّ (392هـ) ، تحقيق : مُحمّد عليّ النّجّار .
(دار الكتاب العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ خطّاب الْمارديّ وآراؤه النّحويّة ، تأليف : د / عليّ محمود النّابيّ .
(دار الكتاب الحديث _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1998م .) .
ـ خير الكلام في التّقصّيّ عن أغلاط العوام ، لعليّ بن باليّ القسطنطينيّ (992هـ) ، تحقيق : د / حاتِم صالح الضّامن .
(مُؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 2 ، 1403هـ = 1983م .) .
ـ الخيل ، لأبي عبيدة معمر بن المُثنّى التّيميّ (209هـ) .
(مطبعة مجلس دائرة المعارف العُثمانيّة _ الهند _ ، ط 2 ، 1402هـ .) .

(الدّال)

ـ دراساتٌ لأُسلوب القُرآن الكريْم ، تأليف : مُحمّد عبد الخالق عضيمة .
(دار الحديث _ القاهرة _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ الدّراسات النّحويّة في اليمن من أوّل القرن السّادس إلى نِهاية القرن الثّامن
الهجريّ .

(رسالة دكتوراة ، إعداد : مُحمّد بن عليّ الحازميّ ، إشراف د / السّيّد عبد المقصود درويش ، أُعدّت عام : 1416 – 1417هـ ، كليّة اللغة العربيّة ، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة _ الرّياض _ .) [1] .
ـ دُرّة الغوّاص في أوهام الخواص ، لأبي مُحمّد القاسم بن عليّ الحريريّ (516هـ) ، تحقيق : مُحمّد أبو الفضل إبراهيم .
(دارُ الفكر العربيّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1997م .) .
ـ الدّرّة الفاخرة في الأمثال السّائرة ، لحمزة بن الحسن الأصبهانيّ (360هـ) ، تحقيق : د / عبد المجيد قطامش .
(دار المعارف _ مصر _ ، ط 1 ، 1971م .) .
ـ الدّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، لأحمد بن الأمين الشّنقيطيّ
(1331هـ) ، تعليق : مُحمّد باسل عيون السُّور .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1999م .) .
ـ دقائق التّصريف ، لأبي القاسم بن مُحمّد بن سعيد المؤدِّب (بعد : 338هـ) ،
تحقيق : د / حاتِم صالح الضّامن .
(دار البشائر للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ دمشق _ ، ط 1 ، 1425هـ = 2004م .) .
ـ دلائل الإعجاز ، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجانيّ (471هـ) ،
تعليق : د / محمّد رضوان الدّاية ود / فايز الدّاية .
(مكتبة سعد الدّين _ دمشقّ _ ، ط 2 ، 1407هـ = 1987م .) .
ـ الدّيباج ، لأبي عُبيدة معمّر بن المُثنّى التّيميّ (209هـ) ، تحقيق : د / عبد الله بن سُليمان الجربوع ، و د / عبد الرّحمن بن سُليمان العثيمين .
(النّاشر مكتبة الخانجيّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م .) .
ـ الدّيباج الوضيّ في الكشف عن أسرار كلام الوصيّ _ شرح نَهج البلاغة _ ،

(1) سعى أُستاذي القدير مُحمّد صالح توفيق _ شكر الله سعيه _ للحصول على هذه الرّسالة ؛ كي يُعيرني
إيّاها ، له منّي أجمل الشّكر وأوفره ، وأدعو الله Ψ أنْ يُبارك في عمله ، وأنْ يرزقه نعيم الدّارين .

لأبي الحُسين يحيى بن حمزة بن عليّ الحُسينيّ (749هـ) ، تعليق : خالد بن قاسم
المُتوكّل .
(مُؤسّسة الإمام زيد بن عليّ الثّقافية _ الأُردن _ ، ط 1 ، 1424هـ = 2003م .) .
ـ ديوان إبراهيم بن هرمة ، تحقيق : مُحمّد جبّار المعيبد .
(مطبعة الآداب _ النّجف الأشرف _ ، ط 1 ، 1389هـ = 1969م .) .
ـ ديوان أُحيحة بن الجُلاح الأنصاريّ ، تعليق : د / حسن مُحمّد جودة .
(نادي الطّائف الأدبيّ ، ط 1 ، 1399هـ = 1979م .) .
ـ ديوان الأخطل ، تعليق : مَجيد طرّاد .
(دار الجيل _ بيروت _ ، ط 1 ، 1416هـ = 1995م .) .
ـ ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، تعليق : مهديّ محمّد ناصر الدّين .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 2 ، 1413هـ = 1993م .) .
ـ ديوان أبي الأسود الدُّؤليّ _ صنعة أبي سعيد الحسن السّكّريّ _ ، تحقيق : الشّيخ مُحمّد حسن آل ياسين .
(دار ومكتبة الهلال _ بيروت _ ، ط 2 ، 1418هـ = 1998م .) .
ـ ديوان امرىء القيس ، جمع وتعليق : د / ياسين الأيّوبيّ .
(المكتب الإسلاميّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1998م .) .
ـ ديوان أُميّة بن أبي الصّلت ، جمع : بشير يَمّوت .
(بيروت ، ط 1 ، 1934م .) .
ـ ديوان أُميّة بن أبي الصّلت ، تعليق : سيف الدّين الكاتب .
(منشورات دار مكتبة الحياة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ ديوان أوس بن حجر ، تحقيق : د / مُحمّد يُوسف نجم .
(دار صادر للطّباعة والنّشر _ بيروت _ ، دار بيروت للطّباعة والنّشر _ بيروت _ ، ط 1 ، 1380هـ = 1960م .) .
ـ ديوان أبي تَمّام _ بشرح التّبريزيّ _ ، تعليق : راجيّ الأسْمر .
(دار الكتاب العربيّ _ بيروت _ ، ط 2 ، 1414هـ = 1994م .) .
ـ ديوان جران العَود النّميريّ _ صنعة أبي جعفر مُحمّد بن حبيب _ ، تحقيق : د / نوري حَمّوديّ القيسيّ .
(منشورات وزارة الثّقافة والإعلام _ بغداد _ ، دار الرّشيد ، مطبعة الحريّة _ بغداد _ ، ط 1 ، 1982م .) .
ـ ديوان جميل بثينة ، جمع وتعليق : د / إميل بديع يعقوب .

(دار الكتاب العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1412هـ = 1992م .) .
ـ ديوان حاتِم الطّائيّ _ بشرح أبي صالح يحيى بن مدرك الطّائيّ _ ، تعليق : د / حنّا نصر الحتّيّ .
(النّاشر دار الكتاب العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1415هـ = 1994م .) .
ـ ديوان حسّان بن ثابت ، تعليق : أ / عبدأ مهنّا .
(دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 2 ، د . ت .) .
ـ ديوان الحُسين بن عليّ بن أبي طالب _ τ _ .
(دار ومكتبة الهلال _ بيروت _ ، دار البحّار _ بيروت _ ، ط 1 ، 2006م .) .
ـ ديوان الحُطيئة _ برواية وشرح ابن السّكّيت _ ، تعليق : د / حنّا نصر الحتّيّ .
(النّاشر دار الكتاب العربيّ _ بيروت _ ، ط 2 ، 1419هـ = 1998م .) .
ـ ديوان الحماسة ، لأبي عُبادة الوليد بن عبيد البحتريّ الطّائيّ (284هـ) ، تعليق : محمود رضوان ديّوب .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1420هـ = 1999م .) .
ـ ديوان الخِرْنِق بنت بدر بن هفّان _ برواية أبي عمرو بن العلاء وغيره _ ، تحقيق : د / واضح الصّمد .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 1 ، 1995م .) .
ـ ديوان خفّاف بن ندبة السّلميّ _ ضمن شعراء إسلاميّون _ ، جمع : د / نوريّ القيسيّ .
(عالم الكتب _ بيروت _ ، ط 1 ، 1984م .) .
ـ ديوان الخنساء _ بشرح أبي العبّاس ثعلب _ ، تحقيق : د / فايز مُحمّد .
(النّاشر دار الكتاب العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ ديوان دُريد بن الصِمّة الجُشميّ ، جمع وتحقيق : مُحمّد خير البُقاعيّ .
(دار قُتيبة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1401هـ = 1981م .) .
ـ ديوان أبي ذُؤيب الهذليّ ، تعليق : سُوهام المصريّ ، مُراجعة : د / ياسين الأيّوبيّ .
(المكتب الإسلاميّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1998م .) .
ـ ديوان الرّاعيّ النّميريّ ، جمع وتحقيق : د / واضح الصّمد .
(دار الجيل _ بيروت _ ، ط 1 ، 1416هـ = 1995م .) .
ـ ديوان ذي الرّمّة _ شرح أبي نصر أحمد بن حاتِم الباهليّ ، رواية الإمام أبي العبّاس
ثعلب _ ، تحقيق : د / عبد القدّوس أبو صالح .

(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 3 ، 1414هـ = 1993م .) .
ـ ديوان ذي الرّمّة _ شرح الخطيب التّبريزيّ _ ، تعليق : مجيد طراد .
(دار الكتاب العربيّ _ بيروت _ ، ط 2 ، 1416هـ = 1996م .) .
ـ ديوان رؤبة بن العجّاج _ ضمن مجموع أشعار العرب _ اعتنى بتصحيحه وترتيبه : وليم بن الورد البرُوسيّ .
(منشورات دار الآفاق الجديدة _ بيروت _ ، ط 2 ، 1400هـ = 1980م .) .
ـ ديوان زُهير بن أبي سُلمى _ بشرح أبي العبّاس ثعلب _ ، تحقيق : د / فخر الدّين قباوة .
(دار الفكر _ دمشق _ ، دار الفكر المُعاصر _ بيروت _ ، ط 2 ، 1417هـ = 1996م .) .
ـ ديوان السّمؤال _ صنعة أبي عبد الله نِفطويه _ ، تحقيق : د / واضح عبد الصّمد .
(دار الجيل _ بيروت _ ، ط 1 ، 1416هـ = 1996م .) .
ـ ديوان السّموْال _ رواية أبي عبد الله نِفطويه _ ، تحقيق : الأب لويس شيخو اليسوعيّ .
(المطبعة الكاثوليكيّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1909م .) .
ـ ديوان الشّمّاخ ، جمع وتعليق : قدريّ مايُو .
(دار الكتاب العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1414هـ = 1994م .) .
ـ ديوان طرفة بن العبد _ بشرح الأعلم الشّنتمريّ _ ، تحقيق : د / رحاب خضر عكاويّ .
(دار الفكر العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1993م .) .
ـ ديوان طرفة بن العبد .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ ديوان الطِّرمّاح ، تحقيق : د / عزّة حسن .
(دار الشّرق العربيّ _ بيروت _ ، ط 2 ، 1414هـ = 1994م .) .
ـ ديوان أبي الطّيّب المُتنبّيّ _ بشرح أبي البقاء عبد الله العُكبريّ _ ، إخراج : د / عُمر فاروق الطّبّاع .
(شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ بيروت _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1997م .) .
ـ ديوان أبي الطّيّب المُتنبّيّ _ بشرح أبي الحسن عليّ بن أحمد الواحديّ _ ، إخراج :
د / عُمر فاروق الطّبّاع .

(شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ بيروت _ ، ط 1 ،
د . ت .) .
ـ ديوان عامر بن الطُّفيل العامريّ _ بشرح أبي بكرٍ الأنباريّ قراءةً على ثعلب _ ،
تحقيق : د / محمود عبد الله الجارد ، و : د / عبد الرّزّاق خليفة الدليميّ .
(دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة _ بغداد _ ، ط 1 ، 2001م .) .
ـ ديوان العبّاس بن مرداس السّلميّ ، جمع وتحقيق : د / يحيى الجبوريّ .
(المُؤسّسة العامّة للصّحافة والطّباعة _ بغداد _ ، ط 1 ، 1388هـ = 1968م .) .
ـ ديوان العجّاج _ رواية : عبد الملك بن قُريب الأصمُعيّ وشرحه _ ، تحقيق : د / عزّة حسن .
(دار الشّرق العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1416هـ = 1995م .) .
ـ ديوان العجّاج ، تحقيق : د / سعيد ضنّاويّ .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 1 ، 1997م .) .
ـ ديوان عديّ بن زيد العِباديّ ، تعليق : مُحمّد جيار المعيبد .
(بغداد ، ط 1 ، 1385هـ = 1965م .) .
ـ ديوان العرجيّ ، جمع وتعليق : د / رجيع جميل الجبيليّ .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 1 ، 1998م .) .
ـ ديوان عُروة بن حزام ، جمع : أنطوان محسن القوّال .
(دار الجيل _ بيروت _ ، ط 1 ، 1416هـ = 1995م .) .
ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق : مُحمّد محيي الدّين عبد الحميد .
(دار الأندلس ، ط 1 ، 1988م .) .
ـ ديوان عمرو بن معدي كرب الزّبيديّ ، جمع : هاشم الطعّان .
(وزارة الثّقافة والإعلام _ بغداد _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ ديوان عُمير القُطاميّ ، تحقيق : د / محمود الرّبيعيّ .
(الهيئة المصريّة العامّة للكتاب _ القاهرة _ ، ط 1 ، 2001م .) .
ـ ديوان عنترة العبسيّ ، دراسة وتحقيق : مُحمّد سعيد مولويّ .
(المكتب الإسلاميّ _ بيروت _ ، ط 2 ، 1403هـ = 1983م .) .
ـ ديوان الفرزدق ، تعليق : د / عمر فاروق الطّبّاع .
(شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ بيروت _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1997م .) .
ـ ديوان قيس لبنى ، جمع وتحقيق : د / إميل بديع يعقوب .

(دار الكتاب العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1414هـ = 1993م .) .
ـ ديوان كُثيّر عزّة ، شرح وتحقيق : د / رحاب عكّاويّ .
(دار الفكر العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1996م .) .
ـ ديوان كُثيّر عزّة ، جمع : مجيد طراد .
(دار الكتاب العربيّ _ ط 3 ، 1420هـ = 1999م .) .
ـ ديوان كعب بن مالك الأنصاريّ ، تعليق : مجيد طراد .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 1 ، 1997م .) .
ـ ديوان لَبيد بن ربيعة _ بشرح الطّوسيّ _ ، تعليق : د / حنَّا نصر الحيتيّ .
(النّاشر دار الكتاب العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1414هـ = 1993م .) .
ـ ديوان مجنون ليلى _ جمع الإمام أبي بكر الوالبيّ _ ، تحقيق : د / مُحمّد إبراهيم
سليم .
(دار الطّلائع _ القاهرة _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ ديوان مجنون ليلى ، تعليق : د / يوسف فرحات .
(دار الكتاب العربيّ _ بيروت _ ، ط 3 ، 1417هـ = 1997م .) .
ـ ديوان المُخبّل السّعديّ _ ضمن عشرة شُعراء مُقلّون _ ، صنعة : د / حاتِم صالح الضّامن .
(وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ _ جامعة بغداد _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1990م .) .
ـ ديوان مسكين الدّارميّ ، جمع وتحقيق : خليل إبراهيم العطيّة ، وعبد الله الجبوريّ .
(مطبعة دار البصريّ _ بغداد _ ، ط 1 ، 1389هـ = 1970م .) .
ـ ديوان معن بن أوس المُزَنيّ ، تحقيق : د / نوريّ حموديّ القيسيّ ، و : د / حاتِم صالح
الضّامن .
(مطبعة الجاحظ _ بغداد _ ، ط 1 ، 1397هـ = 1977م .) .
ـ ديوان المُغيرة بن حبْناء التّميميّ _ ضمن شعراء أمويّون _ ، دراسة وتحقيق : د / نوريّ حمّوديّ القيسيّ .
(مطبعة المجمع العلميّ _ بغداد _ ، ط 1 ، 1402هـ = 1982م .) .
ـ ديوان ابن مفرّغ الحميريّ ، جمع وتحقيق : د / عبد القدّوس أبو صالح .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 2 ، 1402هـ = 1982م .) .
ـ ديوان المُهلهِل ، جمع : طلال حرب .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 1 ، 1996م .) .

ـ ديوان المُهلهِل ، شرح وتحقيق : مُحمّد عليّ أسعد .
(دار الفكر العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 2000م .) .
ـ ديوان النّابغة الذّبيانيّ ، تعليق : د / عليّ بو ملحم .
(دار ومكتبة الهلال _ بيروت _ ، ط 1 ، 1991م .) .
ـ ديوان النّعمان بن بشير ، تحقيق : د / يحيى الجبوريّ .
(بغداد ، ط 1 ، 1968م .) .

(الذّال)

ـ ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة (الظّاء ، والضّاد ، والذّال ، والصّاد ، والسّين) ، لأبي مُحمّد عبد الله بن مُحمّد بن السّيد البطليوسيّ (521هـ) ، تحقيق : د / حمزة
عبد الله النّشرتيّ .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2003م .) .

(الرّاء)

ـ ابن أبي الرّبيع _ آراؤه النّحويّة ، وأقوالٌ يجب أنْ تُصحّح _ ، تأليف : د / عبد العزيز عليّ صالح .
(دار الشّرق الأوسط للطّباعة ، دار السّلام الجديدة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1409هـ = 1989م .) .
ـ الرّدّ على النّحاة ، لأبي العبّاس أحمد بن عبد الرّحمن بن مضاء القرطبيّ (592هـ) ، دراسة وتحقيق : د / محمّد بن إبراهيم البنّا .
(دار الاعتصام _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1399هـ = 1979م .) .
ـ رسالة الغُفران ، لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعرّيّ (449هـ) ، تحقيق : د / مُحمّد الإسكندرانيّ ، ود / إنعام فوّال .
(دار الكتاب العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2001م .) .
ـ رسالة الملائكة ، لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعرّيّ (449هـ) ، تحقيق : مُحمّد سليم الجنديّ .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 1 ، 1412هـ = 1992م .) .
ـ الرّشاد في شرح الإرشاد الهادي في النّحو للتّفتازانيّ ، تأليف : مُحمّد بن عليّ السّيّد الشّريف الحُسينيّ الجُرجانيّ (838هـ) .
(رسالة ماجستير ، إعداد : مُحسن العبيد ، إشراف : أ . د / مُنى إلياس ، أُعدّت عام : 1988م ، جامعة دمشق ، كُليّة الآداب ، قسم اللغة العربيّة .) .

ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبد النّور الْمالقيّ (702هـ) ،
تحقيق : د / أحمد مُحمّد الخرّاط .
(دار القلم _ دمشق _ ، ط 2 ، 1405هـ = 1985م .) .
ـ رفع الحُجُب المستورة عن محاسن المقصورة لابن دُريد ، تأليف : أبي القاسم مُحمّد الشّريف السَّبتيّ (760هـ) ، دراسة وتحقيق : أ / مُحمّد الحَجوريّ .
(وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة _ المملكة المغربيّة _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1997م .) .
ـ الرّوض الباسم والعُرف النّاسِم ، لأبي الصّفاء خليل بن أيبك الصّفديّ (764هـ) ، دراسة وتحقيق : د / مُحمّد عبد المجيد لاشين .
(دار الآفاق العربيّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1425هـ = 2005م .) .
ـ روضة الإعلام بِمنْزلة العربيّة من علوم الإسلام ، لأبي عبيد الله مُحمّد بن عليّ الغرناطيّ (896هـ) ، دراسة وتحقيق : أ / سعيدة العلميّ .
(منشورات كليّة الدّعوة الإسلاميّة _ طرابلس _ ، ط 1 ، 1999م .) .
ـ روضة العُقلاء ونُزهة الفُضلاء ، لأبي حاتِم مُحمّد بن حبّان البستيّ (354هـ) ، تحقيق : عليّ أحمد عبد الموجود ، وعليّ مُحمّد مُعوّض .
(مكتبة نزار مُصطفى الباز _ مكّة المُكرّمة _ ، ط 5 ، 1422هـ = 2001م .) .
ـ روضة الفصاحة ، لأبي عبد الله مُحمّد بن أبي بكر الرّازيّ (695هـ) .
(رسالة دكتوراة ، مركز صالح عبد الله كامل _ نُسخة فلميّة _ ، دراسة وتحقيق : مُحمّد مُحمّد السّيّد حسن ، إشراف : أ . د / محمود السّيّد شيخون ، أُعدّت عام : 1403هـ = 1983م ، جامعة الأزهر ، كُليّة اللغة العربيّة ، قسم البلاغة والنّقد .) .

(الزّاي)

ـ الزّاهر في معاني كلمات النّاس ، لأبي بكر مُحمّد بن القاسم الأنباريّ (328هـ) ، تحقيق : د / حاتِم صالح الضّامن .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1412هـ = 1992م .) .
ـ زهر الآداب وثَمر الألباب ، لأبي إسحاق إبراهيم بن عليّ الحصريّ (453هـ) ، تحقيق : د / زكيّ مبارك .
(دار الجيل _ بيروت _ ، ط 4 ، د . ت .) .

ـ زهر الإكم في الأمثال والحكم ، للحسن اليوسيّ (ق 11هـ) ، تعليق : د / محمّد حجّيّ ، ود / مُحمّد الأخضر .
(منشورات معهد الأبحاث والدّراسات للتّعريب ، دار الثّقافة _ المغرب _ ، ط 1 ، 1401هـ = 1981م .) .
ـ الزّهرة ، لأبي بكر مُحمّد بن داوُد الإصبهانيّ (297هـ) ، تحقيق : د / إبراهيم السّامرّائيّ .
(مكتبة المنار _ الأردن _ ، ط 2 ، 1406هـ = 1985م .) .
ـ زيادة الحُروف بين التّأييد والمنع وأسرارها البلاغيّة في القُرآن الكريْم ، تأليف : د / هيفاء عُثمان عبّاس فِدا .
(دار القاهرة _ مصر _ ، ط 1 ، 1421هـ = 2000م .) .
ـ الزّياديّ وآراؤه النّحويّة (249هـ) ، تأليف : د / عبد العزيز مُحمّد فاخر .
(د . م . ط ، ط 1 ، 1427هـ = 2006م .) .
ـ الزّينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة ، لأبي حاتِم أحمد بن حمدان الرّازيّ (322هـ) ، عارضه بأصوله وعلّق عليه : حُسين بن فيض الله الْهمذانيّ اليعبريّ ،
تحقيق : د / عبد الله سلّوم السّامرّائيّ .
(د . م . ط ، ط 1 ، د . ت .) .

(السّين)

ـ السّاميّ في الأساميّ ، لأبي الفضل أحمد بن مُحمّد الميدانيّ (531هـ) ، تعليق : د / مُحمّد مُوسى هنداويّ .
(د . م . ط ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ سرّ صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ الموصليّ (392هـ) ، دراسة وتعليق : د / حسن هنداويّ .
(دار القلم _ دمشق _ ، ط 2 ، 1413هـ = 1993م .) .
ـ سرح العيون شرح رسالة ابن زيدون ، لجمال الدّين مُحمّد بن مُحمّد بن نباتة المصريّ (768هـ) .
(شركة مكتبة ومطبعة مُصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده _ مصر _ ط 1 ، 1377هـ = 1957م .) .
ـ سفر السّعادة وسفير الإفادة ، لأبي الحسن عليّ بن مُحمّد السّخاويّ (643هـ) ، تحقيق : د / مُحمّد أحمد الدّاليّ .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 2 ، 1415هـ = 1995م .) .

ـ سِمط اللآلي _ اللآلي في شرح أمالي القاليّ _ ، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكريّ (487هـ) ، تعليق : عبد العزيز الميمنيّ .
(مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والسّير ، ط 1 ، 1354هـ = 1936م .) .
ـ سهم الألحاظ في وهم الألفاظ ، لرضيّ الدّين مُحمّد بن إبراهيم بن الحنبليّ (971هـ) ، تحقيق : د / حاتِم صالح الضّامن .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 2 ، 1405هـ = 1985م .) .
ـ السّير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النّحو العربيّ ، تأليف : د / محمود فجّال .
(أضواء السّلف _ الرّياض _ ، ط 2 ، 1417هـ = 1997م .) .

(الشّين)

ـ الشّافية في علم التّصريف ، لأبي عمرو عُثمان بن عُمر الدَّوينيّ المعروف بابن الحاجب (646هـ) ، دراسة وتحقيق : حسن أحمد العُثمان .
(دار البشائر الإسلاميّة للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ بيروت _ ، المكتبة المكّيّة _ مكّة المُكرّمة _ ط 1 ، 1415هـ = 1995م .) .
ـ الشّافي في علم القوافي ، لأبي القاسم عليّ بن أبي مُحمّد السّعديّ المعروف بابن القطّاع الصِّقلّيّ (515هـ) ، تحقيق : د / صالح بن حُسين العايد .
(مركز الدّراسات والإعلام ، دار اشبيليا _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1998م .) .
ـ شجر الدّرّ في تداخل الكلام بالمعاني المُختلفة ، لأبي الطّيب عبد الواحد بن عليٍّ اللغويّ (351هـ) ، تحقيق : مُحمّد عبد الجواد .
(دار المعارف _ مصر _ ، ط 1 ، 1957م .) .
ـ شرح أبيات إصلاح المنطق لابن السّكّيت ، تأليف : أبي مُحمّد يُوسف بن المَرْزَبَان السّيرافيّ (385هـ) ، تحقيق : ياسين مُحمّد السّوّاس .
(الدّار المُتّحدة للطّباعة والنّشر _ سوريا _ ، ط 1 ، 1412هـ = 1992م .) .
ـ شرح أبيات الجُمل للزّجّاجيّ ، تأليف : أبي الحجّاج يُوسف بن سُليمان الأعلم الشّنتمريّ (476هـ) .

(رسالة دكتوراة ، دراسة وتحقيق : مُحمّد محمود شعبان ، إشراف : د / يحيى مُحمّد يحيى عبد العاطي ، أُعدّت عام : 1392هـ = 1972م ، قسم اللغويّات ، كُليّة اللغة العربيّة ، جامعة الأزهر _ القاهرة _ .) .
ـ شرح أبيات الجمل للزّجّاجيّ ، تأليف : أبي مُحمّد عبد الله بن مُحمّد بن السّيّد البطليوسيّ (521هـ) ، دراسة وتحقيق : عبد الله النّاصير .
(منشورات دار علاء الدّين _ دمشق _ ، ط 1 ، 2000م .) .
ـ شرح أبيات سيبويه ، لأبي جعفر أحمد بن مُحمّد النّحّاس (338هـ) ، تعليق : د / زهير غازيّ زاهد .
(عالم الكتب ، مكتبة النّهضة الحديثة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1406هـ = 1986م .) .
ـ شرح أبيات سيبويه ، لأبي مُحمّد يوسف بن المَرْزَبَان السّيرافيّ (385هـ) ، تعليق : د / محمّد الرّيح هاشم .
(دار الجيل _ بيروت _ ، ط 1 ، 1416هـ = 1996م .) .
ـ شرح أبيات مُغني اللبيب لابن هشام ، تأليف : عبد القادر بن عمر البغداديّ
(1093هـ) ، تحقيق : عبد العزيز رباح ، و أحمد يوسف الدّقّاق .
(دار الثّقافة العربيّة _ دمشق _ ، ط 2 ، 1411هـ = 1991م .) .
ـ شرح أبيات المُفصّل للزّمخشريّ ، لمُحبّ الدّين مُحمّد بن أبي بكر الدّمشقيّ المُحبّيّ
(1016هـ) .
(رسالة ماجستير ، دراسة وتحقيق : أحمد جمال الدّين أحمد عبد المجيد ، إشراف : أ . د / مُحمّد عبد المجيد الطّويل ، أُعدّت عام : 1418هـ = 1998م ، جامعة القاهرة ، كُليّة دار العُلوم ، قسم النّحو والصّرف وفقه اللغة _ القاهرة _ .) .
ـ شرح أبيات المُفصّل للزّمخشريّ ، لمُحمّد بن سُليمان الخطيب الفسويّ (ت . ق :
7هـ) .
(رسالة ماجستير ، دراسة وتحقيق : نوال بنت أحمد الصّالح ، إشراف : د / مُنيرة بنت سُليمان العلولا ، أُعدّت عام : 1416هـ ، الرّئاسة العامّة لتعليم البنات ، كُليّة
التّربيّة _ الأقسام الأدبيّة _ ، قسم اللغة العربيّة _ الرّياض _ .) .
ـ شرح أحكام (لا سيّما) للسّجاعيّ ، تأليف : مُحمّد بن مُحمّد السّنباويّ المعروف بالأمير (1232هـ) .

(نسخةٌ مصوّرةٌ عن نُسخةٍ محفوظة في مكتبة جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة _
الرّياض _ ، تحت رقم : 1337 .) .
ـ شرح اختيارات المُفضّل ، لأبي زكريّا يحيى بن عليّ الخطيب التّبريزيّ (502هـ) ، تحقيق : فخر الدّين قباوة .
(دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 2 ، 1987م .) .
ـ شرح أدب الكاتب لابن قُتيبة ، تأليف : أبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقيّ
(540هـ) .
(دار الكتاب العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ شرح أشعار الْهذليّين ، لأبي سعيد الحسن بن الحسين السّكّريّ (275هـ) ، تحقيق : عبد السّتّار أحمد فرّاج .
(مكتبة دار العروبة _ القاهرة _ ، مطبعة المدنيّ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ شرح ألفيّة ابن مالك ، لبهاء الدّين عبد الله بن عقيل الهمذانيّ (769هـ) ، تحقيق : مُحمّد محيي الدّين عبد الحميد .
(المكتبة العصريّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1997م .) .
ـ شرح ألفيّة ابن مالك ، أبي الحسن عليّ بن محمّد الأشْمونيّ (900هـ) ، تعليق : حسن حمد .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1998م .) .
ـ شرح ألفيّة ابن مالك ، لأبي عبد الله بدر الدّين محمّد بن محمّد بن النّاظم (686هـ) ، تعليق : د / عبد الحميد السّيّد مُحمّد عبد الحميد .
(دار الجيل _ بيروت _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1998م .) .
ـ شرح ألفيّة ابن مالك ، لأبي عبد الله مُحمّد بن أحمد الهوَّاريّ الأندلسيّ (ق : 8هـ) ، تعليق : د / عبد الحميد السّيّد مُحمّد عبد الحميد .
(المكتبة الأزهريّة للتّراث _ مصر _ ، ط 1 ، 1420هـ = 2000م .) .
ـ شرح ألفيّة ابن مالك ، لأبي عبد الله مُحمّد بن عليٍّ بن طولون الصّالحيّ (953هـ) ، تحقيق : د / عبد الحميد جاسم مُحمّد الفيّاض الكبيسيّ .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1423هـ = 2002م .) .
ـ شرح ألفيّة ابن مُعطٍ ، لأبي الفضل عبد العزيز بن جمعة الموصليّ المعروف بابن القوّاس (696هـ) .
(مكتبة الخريجيّ _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1985م .) .
ـ شرح الأنْموذجّ في النّحو للزّمخشريّ ، تأليف : مُحمّد عبد الغنيّ الأردبيليّ

(647هـ) ، تحقيق : د / حسن شاذليّ فرهود .
(دار العلوم للطّباعة والنّشر _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1990م .)
.
ـ شرح التّحفة الورديّة ، كلاهُما لأبي حفص عمر بن مظفّر زين الدّين الورديّ
(749هـ) ، دراسة وتحقيق : د / عبد الله عليّ الشّلاّل .
(مكتبة الرّشد _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1409هـ = 1989م .) .
ـ شرح التّسهيل ، كلاهُما لجمال الدّين أبي عبد الله مُحمّد بن عبد الله المعروف بابن مالك الطّائيّ (672هـ) ، تحقيق : د / عبد الرّحمن السّيّد ، ود / مُحمّد بدويّ مختون .
(هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، ط 1 ، 1410هـ = 1990م .) .
ـ شرح جُمل الزّجّاجيّ ، لأبي الحسن عليّ بن مُحمّد بن خروف الإشبيليّ
(609هـ) ، دراسة وتحقيق : د / سلوى عرب .
(معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ ، جامعة أمّ القرى _ مكّة المكرّمة _ ، ط 1 ، 1419هـ .) .
ـ شرح جُمل الزّجّاجيّ ، لأبي الحسن عليّ بن مؤمن بن عصفور الإشبيليّ
(669هـ) ، تعليق : فوّاز الشّعّار .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1998م .) .
ـ شرح جمُل الزّجّاجيّ ، لأبي مُحمّد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاريّ
(761هـ) ، دراسة وتحقيق : د / عليّ محسن عيسى مال الله .
(عالم الكتب _ بيروت _ ، ط 1 ، 1406هـ = 1986م .) .
ـ شرح الجُمل في النّحو للزّجّاجيّ ، تأليف : أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ
(469هـ) .
(نسخةٌ مصوّرةٌ عن مخطوطٍ أصليٍّ محفوظ في دار الكتب الظّاهريّة ، تحت رقم :
1687.) .
ـ شرح الجُمل للزّجّاجيّ ، تأليف : أبي الحسن عليّ بن مُحمّد الكتاميّ المعروف بابن الضّائع (680هـ) .
(نسخةٌ مصوّرةٌ عن مخطوطٍ أصليٍّ محفوظ في دار الكتب المصريّة ، تحت رقم :
19نحو .) .

ـ شرح الجُمل للزّجّاجيّ ، تأليف : أبي عبد الله مُحمّد بن عليّ الخولانيّ المعروف بابن الفخّار (754هـ) .
(رسالة دكتوراة _ ضمن أثر كتاب الجُمل للزّجّاجيّ في نُحاة الأندلس من خلال ابن الفخّار وابن بابشاذ مع تحقيق شرح الجُمل لابن الفخّار _ دراسة وتحقيق : خليفة مُحمّد خليفة بديريّ ، إشراف : أ . د / أحمد عبد اللطيف الليثيّ ، أُعدّت عام : 1418هـ = 1998م ، قسم النّحو والصّرف والعروض ، كُليّة دار العلوم ، جامعة القاهرة .) .
ـ شرح الجُمل للزّجّاجيّ ، تأليف : أبي القاسم الحسين بن الوليد بن العريف (390هـ) .
(رسالة دكتوراة ، دراسة وتحقيق : مرتضى مُحمّد تقيّ الإيروانيّ ، إشراف : د /
عبد الرّحمن مُحمّد السّيّد ، أُعدّت عام : 1404هـ = 1983م ، قسم النّحو والصّرف والعروض ، كليّة دار العلوم ، جامعة القاهرة .) .
ـ شرح الحُدود للأُبّذيّ ، تأليف : ابن قاسم عبد الرّحمن بن مُحمّد الْمالكيّ (920هـ) ، تحقيق : د / المتولّى بن رمضان أحمد الدَّميريّ .
(وكالة الشّروق للطّباعة والنّشر ، ط 1 ، 1413هـ = 1993م .) .
ـ شرح الحُدود النّحويّة ، لجمال الدّين عبد الله بن أحمد الفاكهيّ (972هـ) ، تحقيق : د / مُحمّد الطّيّب الإبراهيم .
(دار النّفائس _ بيروت _ ، ط 1 ، 1417هـ = 1996م .) .
ـ شرح حَماسة أبي تَمّام ، لأبي الحجّاج يوسف بن سليمان الأعلم الشّنتمريّ (476هـ) ، تعليق : د / عليّ المفضّل حمّودان .
(مطبوعات مركز جمعة الْماجد للثّقافة والتّراث _ دبيّ _ ، دار الفكر المعاصر _ بيروت _ ، ط 1 ، 1413هـ = 1992م .) .
ـ شرح الدُّرّة الألفيّة في علم العربيّة لابن مُعطٍ ، تأليف : أبي الفضل عبد العزيز بن جمعة الموصليّ المعروف بابن القوّاس (696هـ) .
(رسالة دكتوراة ، مركز صالح عبد الله كامل _ نُسخة فلميّة _ ، دراسة وتحقيق :
عبد الله الحُسينيّ أحمد هلال ، إشراف : أ . د / إبراهيم البسيونيّ ، أُعدّت عام :
1398هـ ، جامعة الأزهر ، كُليّة اللغة العربيّة ، الدّراسات العُليا .) .
ـ شرح دُرّة الغوّاص للحريريّ ، تأليف : شهاب الدّين أحمد بن مُحمّد الخفاجيّ
(1069هـ) .

(رسالةٌ منشورةٌ ضمن دُرّة الغوّاص _ شرحُها ، وحواشيها ، وتكملتُها _ ، إخراج وتعليق : عبد الحفيظ فرغليّ عليّ القرنيّ ، دار الجيل _ بيروت _ ، مكتبة التّراث الإسلاميّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1417هـ = 1996م .) .

ـ شرح ديوان الحماسة ، لأبي عليّ أحمد بن محمّد المرزوقيّ (421هـ) ، تعليق : أحمد أمين ، وعبد السّلام هارون .
(دار الجيل _ بيروت _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م .) .

ـ شرح شافية ابن الحاجب ، لرضيّ الدّين مُحمّد بن الحسن الأستراباذيّ (686هـ) ، إخراج : مُحمّد نور الحسن ، وآخرين .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1395هـ = 1975م .) .

ـ شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب ، كلاهُما لأبي مُحمّد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاريّ (761هـ) ، تحقيق : مُحمّد محيي الدّين عبد الحميد .
(المكتبة العصريّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م .) .

ـ شرح شعر المُتنبّيّ ، لأبي القاسم إبراهيم بن مُحمّد الزّهريّ الأندلسيّ المعروف بابن الأفليليّ (441هـ) ، دراسة وتحقيق : د / مُصطفى عليّان .
(مُؤسّسة الرّسالة للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ بيروت _ ، ط 2 ، 1418هـ = 1998م .) .

ـ شرح شواهد الإيضاح للفارسيّ ، المنسوب لأبي مُحمّد عبد الله بن برّيّ المقدسيّ
(582هـ) [1] ، تحقيق : د / عبيد مصطفى درويش .
(الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1985م .) .

ـ شرح شواهد شرح التّحفة الورديّة ، لعبد القادر بن عمر البغداديّ (1093هـ) ،
دراسة وتحقيق : د / عبد الله بن عليّ الشّلاّل .
(مكتبة الرّشد _ الرّياضّ _ ، ط 1 ، 1421هـ = 2001م .) .

ـ شرح شواهد ابن عقيل لألفيّة ابن مالك ، للشّيخ عبد المنعم عوض الجرجاويّ
(1195هـ) .

---

(1) قال صالح العايد _ مُحقّق (البسيط) لابن العِلج _ : ((الصّحيح أنّه لأبي بكر مُحمّد بن عبد الملك بن السّرّاج الشّنتريني الأندلسيّ المُتوفّى سنة (549هـ) ؛ حيث ورد في الكتاب نفسه (ص : 226) ما نصّه : قال مُصنّفه أبو بكر مُحمّد بن عبد الملك النّحويّ ، وهُناك أدلّةٌ أُخرى .)) ، (البسيط لابن العِلج : 771/2 _ ح 1 _ .) .

(دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ دمشق _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ شرح شواهد المغني لابن هشام ، تأليف : أبي الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن الكمال السّيوطيّ (911هـ) ، تعليق : مُحمّد محمود الشّنقيطيّ .
(لجنة التّراث العربيّ ، دار مكتبة الحياة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ ، لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله المعروف بابن مالك الطّائيّ (672هـ) ، دراسة وتعليق : د / عدنان عبد الرّحمن الدّوريّ .
(وزارة الأوقاف _ الجمهوريّة العراقيّة _ ، مطبعة العانيّ _ بغداد _ ، ط 1 ،
1397هـ = 1977م .) .
ـ شرح العوامل الْمِئة النّحويّة في أصول علم العربيّة للجرجانيّ ، تأليف : الشّيخ خالد الأزهريّ الجرجاويّ (905هـ) ، دراسة وتعليق : د / البدراويّ زهران .
(دار المعارف ، ط 2 ، د . ت .) .
ـ شرح عيون الإعراب ، لأبي الحسن عليّ بن فضّال المُجاشعيّ (479هـ) ، دراسة وتحقيق : حسناء بن عبد العزيز القنيعير .
(د . م . ط ، ط 1 ، 1413هـ = 1993م .) .
ـ شرح الفريد ، لعصام الدّين إبراهيم بن مُحمّد بن عربشاه الإسفراييني (951هـ) ، تعليق : نوريّ ياسين حسين .
(المكتبة الفيصليّة _ مكّة المكرّمة _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1985م .) .
ـ شرح الفصول الخمسون لابن مُعطٍ ، تأليف : أبي عبد الله مُحمّد بن أحمد الشّافعيّ الخويّيّ (693هـ) .
(نسخةٌ مصوّرةٌ عن مخطوطٍ أصليٍّ محفوظ في دار الكتب المصريّة ، تحت رقم : 1253نحو .) .
ـ شرح الفصيح لثعلب ، المنسوب لأبي القاسم محمود بن عُمر الزّمخشريّ (538هـ)[1] ، دراسة وتحقيق : د / إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامديّ .
(معهد البُحوث العلميّة وإحياء التُّراث الإسلاميّ ، أُمّ القُرى _ مكّة المُكرّمة ، ط 1 ، 1417هـ .) .

(1) بعد ظهور الكتاب إلى الأسواق تصدّى بعض العلماء إلى نفي نسبة هذا الكتاب إلى الزّمخشريّ ، ومن =

ـ شرح الفصيح لثعلب ، تـأليف : ابـن هشـام اللخمـيّ (577هـ) ، دراسـة وتحقيق :
د / مهديّ عبيد جاسم .
(دار عمّار للنّشر والتّوزيع _ الأُردن _ ، ط 1 ، 2002م .) .
ـ شرح القصـائد السّـبع الطّـوال الجاهليّـات ، لأبـي بكـر مُحمّـد بـن القاسـم الأنباريّ
(328هـ) ، تحقيق : عبد السّلام هارون .
(دار المعارف _ القاهرة _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ شرح القصـائد العشر ، لأبـي زكريّا يحيى بـن علـيّ التّبريـزيّ (502هـ) ، تعليق : فوّاز الشعّار .
(مؤسّسة المعارف _ بيروت _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1998م .) .
ـ شرح القصـائد المشـهورات الموسـومة بالمعلّقـات ، لأبـي جعفـر أحمـد بـن مُحمّد بن إسْماعيل بن النّحّاس المُراديّ (338هـ) .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح سيّدنا رسول _ ε _ ، لأبي مُحمّد عبد الله بـن يوسـف المعـروف بـابن هشـام الأنصـاريّ (761هـ) ، تعليـق : د / محمود حسن
أبو ناجيّ .
(مؤسّسة علوم القرآن _ دمشق _ ، ط 2 ، 1402هـ = 1982م .) .
ـ شرح قطر النّـدى وبلّ الصّدى ، كلاهُمـا لأبـي مُحمّد عبد الله بـن يوسـف المعروف بابن هشام الأنصاريّ (761هـ) ، تحقيق : مُحمّد محيي الدّين عبد الحميد .
(المكتبة العصريّة _ بيروت _ ، ط 2 ، 1418هـ = 1997م .) .
ـ شرح الكافية لابـن الحاجب ، تـأليف : أبـي الخير منصور بـن فـلاح اليمنـيّ (680هـ) .
(نسخةٌ مصوّرةٌ عن نُسخةٍ محفوظة في المكتبة المركزيّة التّابعة لجامعة الإمام مُحمّد بن
سعود الإسلاميّة _ الرّياض _ ، 2607 .) .
ـ شـرح كافيـة ابـن الحاجـب ، لبـدر الـدّين مُحمّـد بـن إبـراهيم بـن جماعـة (733هـ) ، تحقيق : د / مُحمّد مُحمّد داوُد .
(دار المنار للنّشر والتّوزيع _ القاهرة _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ شرح الكافيـة لابـن الحاجـب ، تـأليف : أبـي الفضل عبد العزيـز بـن جمعـة الموصليّ

(696هـ) ، دراسة وتحقيق : د / عليّ الشّومليّ .
(وزارة الثّقافة _ الأردن _ ، ط 1 ، 1997م .) .

هؤلاء : بَهاء الدّين عبد الوهّاب عبد الرّحمن في دراسةٍ له عنوانُها : (الجواب الصّحيح لمن نسب إلى الزّمخشريّ شرح الفصيح) ، وقد نُشرت في : (عالَم الكتب ، المُجلّد : العشرون ، العدد : الأوّل ، رجب _ شعبان : 1419هـ = 1998م ، وتشغل الصّفحات : 3 _ 16 .) .
ومُحمّد بن أحمد الدّاليّ في دراسةٍ لـه عُنوانُها : (شرح الفصيح [المنسوب] للزّمخشريّ _ تحقيق نسبته ، ونظرات فيه _) ، وقد نُشرت في : (المصدر نفسه ، وتشغل الصّفحات : 31 _ 37 .) .
ومُحمّد بن عبد الله العزّام في دراسةٍ لـه عنوانُها : (شرح الفصيح ليس للزّمخشريّ بل للأستراباذيّ) ، وقد نُشرت في : (المصدر نفسه ، المُجلّد : الواحد والعشرون ، العدد : الثّاني ، رمضان _ شوّال : 1420هـ ، وتشغل الصّفحات : 214 _ 253 .) .

ـ شرح الكافية لابن الحاجب ، تأليف : رضيّ الدّين مُحمّد بن الحسن الإستراباذيّ
(688هـ) ، تعليق : يوسف حسن عمر .
(منشورات جامعة قازيونس _ بنغازيّ _ ، ط 2 ، 1996م .) .
ـ شرح الكافية الشّافية ، كلاهُما لأبي عبد الله مُحمّد بن عبد الله بن مالك الطّائيّ
(672هـ) ، تحقيق : د / عبد المنعم أحمد هريديّ .
(مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ ، جامعة أمّ القرى _ مكّة المكرّمة _ ، دار المأمون للتّراث ، ط 1، 1402هـ = 1982م .) .
ـ شرح الكافية الصّغير لابن الحاجب ، المنسوب لنجم الدّين القموليّ (727هـ) [(1)] .
(رسالة دكتوراة ، دراسة وتحقيق : رباح اليمنيّ يُوسف مفتاح ، إشراف أ . د / مُحمّد بدويّ سالِم المختون ، أُعدّت عام : 1410هـ = 1990م ، قسم النّحو والصّرف والعروض ، كُليّة دار العلوم ، جامعة القاهرة .) .
ـ شرح كتاب سيبويه ، لأبي الحسن عليّ بن عيسى الرّمّانيّ (384هـ) .

---

(1) رجّح مُحقّق الكتاب نسبته إلى الخالديّ (880هـ) ، حيث قال : ((إنّ ثَمّة ملحوظتين تُؤيّدان ترجيح نسبته إلى أحمد بن مُحمّد الخالديّ المُتوفّى سنة (880هـ) ثَمانين وثَمانِمئة من الهجرة النّبويّة ، هُما :
ـ [الأوّل] : أنّ نجم الدّين القموليّ _ كما هو واضحٌ من ترجمته ، وبعد الاطّلاع على بعض الأبواب من شرحه الموسوم بـ (غاية أماني الطّالب في شرح كافية ابن الحاجب _ كان من العُلماء المُتعبّدين المُتصوّفين في الوقت الذي رأينا على صفحتي الغلاف للنّسختين (ص) ، و (أ) نصًّا صريحًا على شيعيّة الخالديّ بالإضافة =

(نسخةٌ مصوّرةٌ عن نُسخةٍ محفوظة في المكتبة المركزيّة التّابعة لجامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة _ الرّياض _ ، 8059 .) .
ـ شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السّيرافيّ (368هـ) .
(نسخةٌ مصوّرةٌ عن مخطوطٍ أصليٍّ محفوظ في مركز البحث العلميّ _ مكّة المكرّمة _ ، نحو .) .
ـ شرح كتاب سيبويه ، لأبي الفضل قاسم بن عليّ الصّفّار (بعد : 630هـ) ، دراسة وتحقيق : د / معيض بن مساعد العوفيّ .
(دار المآثر _ المدينة المنوّرة _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1998م .) .
ـ شرح كفاية المتحفّظ _ تحرير الرّواية في تقرير الكفاية _ لابن الأجدابيّ ، تأليف : أبي عبد الله مُحمّد بن الطّيّب الفاسيّ (1170هـ) ، تحقيق : د / عليّ بن حسين البوّاب .
(دار العلوم _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1403هـ = 1983م .) .
ـ شرح اللمحة البدريّة في علم العربيّة لأبي حيّان ، تأليف : أبي مُحمّد عبد الله جمال الدّين بن يُوسف المعروف بابن هشام الأنصاريّ (761هـ) ، تحقيق : د / صلاح
روايّ .
(دار مرجان للطّباعة _ القاهرة _ ، ط 2 ، د . ت .) .
ـ شرح لُمحة أبي حيّان ، تأليف : أبي عبد الله مُحمّد بن عبد الدّائم البرماويّ (831هـ) ، دراسة وتحقيق : د / عبد الحميد محمود الوكيل .
(د . م . ط ، ط 1 ، 1406هـ = 1986م .) .
ـ شرح اللمع لابن جنّيّ ، تأليف : أبي القاسم عبد الواحد بن عليّ بن بَرْهان العكبريّ
(456هـ) ، تحقيق : فائز فارس .
(المجلس الوطنيّ للثّقافة والفنون والآداب _ الكويت _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1984 .) .

= إلى ما لمسناه من تعاطفه الرّوحيّ مع الشّيعة عندما كان يتحدّث عن الإمام عليٍّ _ كرّم الله تعالى وجهه _ ، والحسن والحُسين _ رضي الله تعالى عنهما _ ، والإمام المهديّ ، وذلك باستخدامه عبارة _ υ _ .
ـ والثّاني : أنّ الشّرح احتوى على ستّة نُقولٍ عن الإمام المهديّ أحمد بن يحيى المُرتضى المُتوفّى سنة
(840هـ) أربعين وثَمانمئة من الهجرة _ كما أشرنا إليه في موضعه من التّحقيق _ ، في حين أنّ نجم الدّين القموليّ تُوفّي سنة (727هـ) سبع وعشرين وسبعمئة ، أي : بين العالمين ثلاث عشرة سنة ؛ الأمر الذي يجعلُنا نَميلُ إلى ترجيح نسبة الشّرح المذكور إلى أحمد بن مُحمّد الخالديّ .)) ، (المصدر نفسه _ التّحقيق _ : 20 _ 21 .) .

ـ شرح اللمع لابن جنّيّ ، تـأليف : أبي الحسن عليّ بن الحُسين البـاقوليّ (543هـ) ،
(رسالة دكتوراة ، دراسة وتحقيق : إبراهيم بن مُحمّد أبو عباة ، إشراف الشّيخ : توفيق مُحمّد سبع ، أُعدّت عام : 1404 ـ 1405هـ ، كليّة اللغة العربيّة ، جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة _ الرّياض _ .) .
ـ شرح اللمع لابن جنّيّ ، تأليف : أبي نصر القاسم بن مُحمّد الواسطيّ (م . ق :
5هـ) .
(النّاشر مكتبة الخانجيّ ، الشّركة الدّوليّة للطّباعة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1420هـ = 2000م .) [1] .
ـ شرح اللمع في النّحو لابن جنّيّ ، لأبي القاسم عمر بن ثابت الثّمانينيّ (442هـ) .
(نسخةٌ مصوّرةٌ عن مخطوطٍ أصليٍّ محفوظ في دار الكتب المصريّة ، تحت رقم : 1570 نحو .) .
ـ شرح المُشكل من شعر المتنبّيّ ، لأبي الحسن عليّ بن إسْماعيل بن سيدة الأندلسيّ
(458هـ) ، تحقيق : أ / مصطفى السّقا ، و د / حامد عبد الحميد .
(مطبعة دار الكتب المصريّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1996م .) .
ـ شرح المعلّقات السّبع ، لأبي عبد الله الحُسين بن أحمد الزّوزنيّ (486هـ) .
(دار الكتاب العربيّ _ بيروت _ ، ط 4 ، 1413هـ = 1993م .) .
ـ شرح المُغني في النّحو للجاربرديّ ، تأليف : الشّيخ مُحمّد بن عبد الرّحيم العُمريّ الميلانيّ (811هـ) ، تحقيق : د / عبد القادر الهيتيّ .
(منشورات جامعة قازيُونس _ بنغازيّ _ ، ط 1 ، 1998م .) .

(1) كُنتُ قد رجعتُ إلى رسالة الماجستير المحفوظة في كُليّة الآداب ، جامعة القاهرة ، بتحقيق المُؤلّف نفسه ، وإشراف : د / مُحمّد أحمد كامل جُمعة ، والمُعدّة عام : 1393هـ ، وحين خرج الكتاب إلى السّوق عدلتُ عنها إليه .

ـ شرح المفصّل للزّمخشريّ ، تأليف : أبي البقاء يعيش بن عليّ الحلبيّ (643هـ) .
(عالم الكتب _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ شرح المُفضّليّات ، لأبي بكر مُحمّد بن القاسم الأنباريّ (328هـ) .
(مكتبة الثّقافة الدّينيّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1420هـ = 2000م .) .
ـ شرح مقامات الحريريّ ، لأبي العبّاس أحمد بن عبد المؤمن الشّريشيّ (619هـ) ، تحقيق : مُحمّد عبد المنعم خفاجيّ .
(ط 1 ، د . م . ط ، 1372هـ = 1953م .) .
ـ شرح المقدّمة الجُزُوليّة الكبير ، لأبي عليّ عمر بن محمّد الشّلَوبين (654هـ) ، دراسة وتحقيق : د / تركيّ بن سهو العتيبيّ .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 2 ، 1414هـ = 1994م .) [1] .
ـ شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب ، لأبي عمر عثمان بن عمر بن الحاجب
(646هـ) ، دراسة وتحقيق : جمال عبد العاطيّ مخيمر .
(مكتبة نزار مصطفى الباز _ مكّة المكرّمة _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1997م .) .
ـ شرح المقدّمة المُحْسِبة ، كلاهُما لأبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ (469هـ) ، تحقيق : خالد عبد الكريْم .
(المطبعة العصريّة _ الكويت _ ، ط 1 ، 1977م .) .
ـ شرح المقصور والممدود ، لأبي بكر مُحمّد بن الحسن بن دُريد الأزديّ (321هـ) ، تعليق : ماجد حسن الذّهبيّ ، وصلاح مُحمّد الخيميّ .
(دار الفكر _ دمشق _ ، ط 1 ، 1402هـ = 1982م .) .
ـ شرح المكّوديّ على ألفيّة ابن مالك ، أبي زيد عبد الرّحمن بن عليّ المكّوديّ
(807هـ) ، دراسة وتحقيق : د / فاطمة راشد الرّاجحيّ .
(جامعة الكويت ، ط 1 ، 1993م .) .
ـ شرح مُلحة الإعراب ، لأبي مُحمّد القاسم بن عليّ الحريريّ (516هـ) ، تعليق :
د / أحمد مُحمّد قاسم .
(دار التّراث للنّشر والتّوزيع _ المدينة المنوّرة _ ، دار الأصفهانيّ للطّباعة _ جدّة _ ، ط 1 ، 1412هـ = 1991م .) .

(1) تفضّلتْ فوزيّة العتيبيّ بإهدائي هذا الكتاب خلال زيارتي لَها _ شكر الله صنيعها ، وأجزل لَها الأجر والثّواب _ .

ـ شرح منظومة الألغاز النّحويّة ، للمُلاّ العصام عبد الملك بن جمال الدّين الإسفراييني
(1037هـ) ، دراسة وتحقيق : د / عليّ حُسين البوّاب .
(رسالةٌ منشورةٌ في مجلّة جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة ، العدد السّادس ، مُحرّم : 1413هـ ، وتشغل الصّفحات : 351 _ 385 .) .
ـ شرح نِهاية البهجة ، لإبراهيم الشّبستريّ النّقشبنديّ المُلقّب بسيبويه الثّاني .
(رسالة دكتوراة ، دراسة وتحقيق : شهاب النّمر إسْماعيل أحمد شهاب ، إشراف :
أ . د / إبراهيم عبد الرّزّاق بسيونيّ ، أُعدّت عام : 1408هـ = 1988م ، جامعة الأزهر ، كُليّة اللغة العربيّة ، قسم اللغويّات _ القاهرة _ .) .
ـ شرح نَهج البلاغة لعليّ بن أبي طالب _ τ _ ، تأليف : ابن أبي الحديد (656هـ) ، تعليق : حسن تَميم .
(ط 1 ، بيروت ، 1963م .) .
ـ شرح هاشِميّات الكُميت _ بتفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسيّ _ (339هـ) ، تحقيق : د / داوُد سلّوم ، و د / نُوريّ حمّوديّ القيسيّ .
(عالم الكتب ، مكتبة النّهضة العربيّة _ بيروت _ ، ط 2 ، 1406هـ = 1986م .) .
ـ شُعراء بني عُقيل وشعرِهم في الجاهليّة والإسلام حتّى آخر العصر الأمويّ _ جمعًا وتحقيقًا ودراسةً _ ، تأليف : د / عبد العزيز بن مُحمّد الفيصل .
(شركة العُبيكان للطّباعة والنّشر _ الرّياض _ ، ط 1، 1408هـ .) .
ـ شُعراء النّصرانيّة في الجاهليّة ، جمع : الأب لويس شيخو .
(النّاشر مكتبة الآداب ، المطبعة النّموذجيّة _ القاهرة _ ، ط 2 ، د . ت .) .
ـ شعر ثابت قُطنة ، جمع وتعليق : ماجد السّامرّائيّ .
(بغداد ، ط 1 ، 1968م .) .
ـ شعر أبي حيّة النّميريّ ، جمع وتحقيق : رحيم التّويليّ .
(منشورٌ في مجلّة المورد ، العدد الأوّل ، المُجلّد الرّابع ، 1395هـ = 1975م ، ويشغل الصّفحات : 131 _ 152 .) .
ـ شعر العجير السّلوليّ ، جمع : مُحمّد نايف الدّليميّ .
(منشور ضمن مجلّة المورد ، المجلّد الثّامن _ العدد الأوّل _ ، 1399هـ = 1979م .) .
ـ شعر عبد الله الزِّبَعْرَى ، تحقيق : د / يحيى الجبوريّ .

(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 2 ، 1981م .) .
ـ شعر عبيد الله بن الحرّ الجُعْفيّ _ ضمن شعراء أمويّون _ ، دراسة وتحقيق : د / نوريّ حمّوديّ القيسيّ .
(مطبعة المجمع العلميّ _ بغداد _ ، ط 1 ، 1402هـ = 1982م .) .
ـ شعر عروة بن الورد العبسيّ _ صنعة ابن السّكّيت _ ، تحقيق : د / مُحمّد فؤاد نعناع .
(مكتبة دار العُروبة للنّشر والتّوزيع _ الكويت _ ، النّاشر مكتبة الخانجيّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1415هـ = 1995م .) .
ـ شعر عمرو بن شأس الأسديّ ، تعليق : د / يحيى الجبوريّ .
(دار القلم _ الكويت _ ، ط 2 ، 1403هـ = 1983م .) .
ـ شعر عمرو بن معدي كرب الزّبيديّ ، جمع : مطاع الطّرابيشيّ .
(مكتبة المُؤيّد _ الرّياض _ ، ط 3 ، 1414هـ = 1994م .) .
ـ شعر الكُميت بن زيد الأسديّ ، جمع وتقديْم : د / داوُد سلّوم .
(عالم الكُتب _ بيروت _ ، ط 2 ، 1417هـ = 1997م .) .
ـ شعر مزاحم العقيليّ ، تحقيق : نُوريّ حمّوديّ القيسيّ ، وحاتِم صالح الضّامن .
(جامعة الدُول العربيّة ، معهد المخطوطات العربيّة ، ط 1 ، 1396هـ = 1976م .) .
ـ شعر النّابغة الجعديّ .
(منشورات المكتب الإسلاميّ _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ شعر نصيب بن رباح ، جمع وتعليق : د / داوُد سلّوم .
(مطبعة الإرشاد _ بغداد _ ، ط 1 ، 1967م .) .
ـ شعر نَهشل بن حرّيّ ، جمع وتحقيق : د / حاتِم صالح الضّامن .
(منشورٌ ضمن عشرة شُعراء مُقلّون ، وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ ، جامعة بغداد ، ط 1 ، 1411هـ = 1990م ، ويشغل الصّفحات : 105 _ 139 .) .
ـ شفاء العليل في إيضاح التّسهيل لابن مالك ، تأليف : أبي عبد الله مُحمّد بن عيسى السّلسيليّ (770هـ) ، دراسة وتحقيق : د / الشّريف عبد الله عليّ الحسينيّ البركاتيّ .
(المكتبة الفيصليّة _ مكّة المكرّمة _ ، ط 1 ، 1406هـ = 1986م .) .
ـ شفاء الغليل فيما في اللغة العربيّة من الدّخيل ، شهاب الدّين أحمد بن مُحمّد الخفاجيّ
(1069هـ) ، تحقيق : مُحمّد عبد المنعم خفاجيّ .

(مكتبة الحسينيّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1371هـ = 1952م .) .

(الصّاد)

ـ الصّاحبيّ في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، لأبي الحسين أحمد بن فارس الرّازيّ (395هـ) ، تعليق السّيّد : أحمد صقر .
(دار إحياء الكتب العربيّة _ القاهرة _ ط 1 ، د . ت .) .
ـ الصّاهل والشّاحج ، لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعرّيّ (449هـ) ، تحقيق :
د / عائشة عبد الرّحمن _ بنت الشّاطىء _ .
(دار المعارف _ القاهرة _ ، ط 2 ، 1404هـ = 1984م .) .
ـ صُبح الأعشى في صناعة الإنشا ، لأحمد بن عليّ القلقشنديّ (821هـ) ، تعليق : محمّد حسين شَمس الدّين .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1407هـ = 1987م .) .
ـ الصّحاح _ تاج اللغة وصحاح العربيّة _ ، لإسْماعيل بن حمّاد الجوهريّ (398هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطّار .
(دار العلم للملايين _ بيروت _ ، ط 4 ، 1990م .) .
ـ الصّعقة الغضبيّة في الرّدّ على مُنكريّ العربيّة ، لأبي الرّبيع نجم الدّين سليمان بن
عبد القويّ الطّوفيّ (716هـ) ، دراسة وتحقيق : د / مُحمّد بن خالد الفاضل .
(مكتبة العبيكان _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1417هـ = 1997م .) .
ـ الصّفوة الصّفيّة في شرح الدّرّة الألفيّة ، لتقيّ الدّين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنّيليّ (ق 7هـ) ، تحقيق : د / محسن بن سالِم العميريّ .
(معهد البحوث العلميّة ، مركز إحياء التّراث الإسلاميّ ، جامعة أمّ القرى _ مكّة المكرّمة _ ، ط 1 ، 1420هـ .) .
ـ صناعة الكُتّاب ، لأبي جعفر أحمد بن مُحمّد النّحّاس (338هـ) ، تعليق : د / بدر أحمد ضيف .
(دار العُلوم العربيّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1410هـ = 1990م .) .
ـ الصّناعتين ، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكريّ (396هـ) ، تعليق : مُحمّد أبو الفضل إبراهيم ، و عليّ بن مُحمّد البجاويّ .
(مطبعة دار الكُتب _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1952هـ) .
ـ صنعة الشّعر ، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السّيرافيّ (368هـ) ، تحقيق : د / جعفر ماجد .

(دار الغرب الإسلاميّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1995م .) .

(الضّاد)

ـ الضّاد والظّاء من حُروف الهجاء ، لأبي الفرج مُحمّد بن عبيد الله بن سُهيل النّحويّ
(320هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الله با جور عليّ .
(النّاشر مكتبة الثّقافة الدّينيّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1426هـ = 2005م .)
.
ـ ضرائر الشّعر ، لأبي الحسن عليّ بن مؤمن الإشبيليّ (663هـ) ، تعليق : خليل عمران منصور .
(منشورات محمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1420هـ = 1999م .) .
ـ الضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر ، للسّيّد محمود شكريّ الألوسيّ البغداديّ ،
(1270هـ) ، تعليق : مُحمّد بَهجة الأثريّ .
(دار الآفاق العربيّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1998م .) .
ـ ضرورة الشّعر ، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السّيرافيّ (368هـ) ، تحقيق : د / رمضان عبد التّوّاب .
(دار النّهضة العربيّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1985م .) .

(الطّاء)

ـ طراز الحُلّة وشِفاء الغُلّة _ شرح الحُلّة السّيراء في مدح خير الورى لابن جابر الأندلسيّ _ ، تأليف : أبي جعفر شهاب الدّين أحمد بن يُوسف الرّعينيّ الغُرناطيّ
(779هـ) ، تحقيق : د / رجاء السّيّد الجوهريّ .
(مُؤسّسة الثّقافة الجامعيّة _ الإسكندريّة _ ط 1 ، د . ت .) .
ـ الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، لأبي إدريس يحيى بن حمزة العلويّ (745هـ) ، تعليق : مُحمّد عبد السّلام شاهين .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1415هـ = 1995م .) .
ـ ابن الطّراوة النّحويّ ، تأليف : د / عيّاد بن عيد الثّبيتيّ .
(مطبوعات ناديّ الطّائف الأدبيّ ، ط 1 ، 1403هـ = 1983م .) .
ـ ابن طلحة النّحويّ _ حياته ، آثاره ، آراؤه _ ، تأليف : د / عيّاد بن عيد الثّبيتيّ .

(دار التّراث _ مكّة المكرّمة _ ، ط 1 ، 1419هـ .) .
(الظّاء)
ـ ظاهرة التّأويل في الدّرس النّحويّ _ بحثٌ في المنهج _ ، تأليف : د / عبد الله بن حمد الخثران .
(النّاديّ الأدبيّ _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1408هـ = 1988م .) .
(العين)
ـ العاشق العفيف عُروة بن حزام ، تأليف : د / مسعد بن عيد العطويّ .
(مكتبة التّوبة _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1413هـ = 1992م .) .
ـ عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتريّ ، لأبي العلاء أحمد بن عبد الله التّنوخيّ المعرّيّ (449هـ) .
(مكتبة النّهضة المصريّة _ القاهرة _ ، ط 8 ، 1970م .) .
ـ أبو عثمان الْمازنيّ ومذاهبه في الصّرف والنّحو ، تأليف : رشيد عبد الرّحمن العبيديّ .
(مطبعة سلمان الأعظميّ _ بغداد _ ، ط 1 ، 1389هـ = 1969م .) .
ـ عرائس المُحصّل من نفائس المُفصّل للزّمخشريّ ، تأليف : أبي عبد الله مُحمّد بن عُمر بن الحُسين الفخر الرّازيّ (606هـ) ، المُجلّد الثّاني .
(رسالة دُكتوراة ، دراسة وتحقيق : سليم مُحمّد سعيد ارزيقات ، إشراف : الأُستاذ الدّكتور / إبراهيم عبد الرّزّاق البسيونيّ ، أُعدّت عام : 1409هـ = 1988م ، قسم اللغويّات ، كُليّة اللغة العربيّة ، جامعة الأزهر _ القاهرة _ .) .
ـ العقد الفريد ، لأبي عمر أحمد بن مُحمّد بن عبد ربّه (327هـ) ، تعليق : مُحمّد عبد القادر شاهين .
(المكتبة العصريّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1998م .) .
ـ العقد الوسيم في أحكام الجارّ والمجرور والظّرف _ نُزهة الطّرف في الجارّ والمجرور والظّرف _ ، لصلاح الدّين بن الحُسين الأخفش اليمنيّ (1142هـ) ، دراسة وتحقيق : د / رياض بن حسن الخوّام .
(المكتبة العصريّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2001م .) .
ـ عُقلاء المجانين ، لأبي القاسم الحسن بن مُحمّد بن حبيب (406هـ) ، تحقيق : د / عُمر الأسعد .
(دار النّفائس للنّشر والتّوزيع _ الأُردن _ ، ط 1 ، 1407هـ = 1987م .) .
ـ علل التّثنية ، لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ الموصليّ (392هـ) ، تحقيق : د / صبيح التّميميّ ، مُراجعة : د / رمضان عبد التّوّاب .

(مكتبة الثّقافة الدّينيّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1413هـ = 1992م .) .
ـ علل النّحو ، لأبي الحسن مُحمّد بن عبد الله الورّاق (325هـ) ، دراسة وتحقيق :
د / محمود جاسم مُحمّد الدّرويش .
(مكتبة الرّشد _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1420هـ = 1999م .) .
ـ علم البيان ، تأليف : عبد العزيز عتيق .
(دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر _ بيروت _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1985م .) .
ـ عُمدة ذوي الهمم على المُحْسِبَة في علمي اللسان والقلم لابن بابشاذ ، تأليف : جمال الدّين عليّ بن مُحمّد بن هطيل (812هـ) .
(نسخةٌ مصوّرةٌ عن نُسخةٍ محفوظة في مكتبة جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة _
الرّياض _ ، تحت رقم : 3518 .) .
ـ عُمدة ذوي الهمم على المُحْسِبة في علمي اللسان والقلم لابن بابشاذ ، تأليف : جمال الدّين عليّ بن مُحمّد بن هطيل (812هـ) .
(رسالة ماجستير ، دراسة وتحقيق : عبد الخالق بن أحمد بن عبد الله الشّمرانيّ ،
إشراف : د / عبد الفتّاح بحيريّ إبراهيم ، 1413 _ 1414هـ ، الجامعة الإسلاميّة ، كُليّة اللغة العربيّة ، قسم اللغويّات .) .
ـ العُمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده ، لأبي عليّ الحسن بن رشيق القيروانيّ
(456هـ) ، تحقيق : مُحمّد عبد القادر عطا .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2001م .) .
ـ عمرو بن معدي كرب الزُّبيديّ الصّحابيّ الفارس الشّاعر ، تأليف : د / عبد العزيز بن عبد الرّحمن الثّنيّان .
(مكتبة العُبيكان _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1415هـ = 1994م .) .
ـ عيار الشّعر ، لأبي الحسن مُحمّد بن أحمد بن طباطبا العلويّ (322هـ) ، تعليق : طه الحاجريّ ، ومُحمّد زغلول .
(النّاشر فنّ الطّباعة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1956م .) .
ـ عيسى بن عُمر الثّقفيّ نحوه من خلال قراءاته ، تأليف : صباح عبّاس السّالِم .
(منشورات مؤسّسة الأعلميّ _ بيروت _ ، دار التّربية _ بغداد _ ، ط 1 ،

1395هـ = 1975م .) .
ـ عين الأدب والسّياسة وزين الحسب والرّياسة ، لأبي الحسن عليّ بن عبد الرّحمن بن هذيل الفزاريّ الأندلسيّ (ق 9هـ) .
(دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 2 ، 1405هـ) .
ـ العين ، لأبي عبد الرّحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ (175هـ) ، تحقيق : د / مهديّ المخزوميّ ، ود / إبراهيم السّامرّائيّ .
(دار ومكتبة الهلال ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ عيون الأخبار ، لأبي مُحمّد عبد الله بن مُسلم بن قُتيبة الدّينوريّ (276هـ)
،
تحقيق : د / يُوسف عليّ طَويل .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1998م .) .

(الغين)

ـ غاية المقصُود في المقصور والممدود لابن دُريد ، تأليف : أبي بكر مُحمّد بن القاسم الأنباريّ (328هـ) ، تحقيق : هلال ناجيّ .
(عالم الكُتب _ بيروت _ ، ط 1 ، 1420هـ = 1999م .) .
ـ غرائب الاغتراب ونُزهة الألباب ، لأبي الفضل محمود شُكريّ الألوسيّ البغداديّ
(1270هـ) .
(مطبعة الشّابندر _ بغداد _ ، ط 1 ، 1327هـ) .
ـ الغُرّة في شرح اللّمع لابن جنّيّ ، تأليف : أبي مُحمّد سعيد بن المبارك بن الدّهّان
(569هـ) .
(نسخةٌ مصوّرةٌ عن نُسخةٍ محفوظة في المكتبة المركزيّة التّابعة لجامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة _ الرّياض _ ، تحت رقم : 984ف .) .
ـ الغُرّة المخفيّة في شرح الدُّرّة الألفيّة لابن مُعطٍ ، تأليف : أبي العبّاس أحمد بن الحُسين بن الخبّاز (639هـ) .
(رسالة دكتوراة ، دراسة وتحقيق : عبد الرّحمن أحمد محمود الكبش ، إشراف : أ . د / عبد العظيم الشّناويّ ، أُعدّت عام : 1395هـ = 1975م ، جامعة الأزهر ، كُليّة اللغة العربيّة ، قسم اللغويّات .) .
ـ غُرر الدّرر الوسيطيّة بشرح المنظومة العمريطيّة ، لِمُحَمّد الخالص بن رميثة بن عليّ بن عنقاء الشّريف الحُسينيّ المكّيّ (1053هـ) .

(رسالة دكتوراة ، دراسة وتحقيق : مُحمّد بن حسن بن سعيد العمريّ ، إشراف :
أ . د / فايز زكيّ مُحمّد دياب ، أُعدّت عام : 1413هـ = 1993م ، كليّة اللغة العربيّة ، جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة _ الرّياض _ .) .
ـ الغُرر المثلّثة والدّرر المبثّثة ، لمجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزآباديّ (917هـ) ، دراسة وتحقيق : د /سليمان بن إبراهيم العايد .
(مكتبة نزار مصطفى الباز _ مكّة المكرّمة _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ الغريب المُصنّف ، لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم الهرويّ (224هـ) ، تحقيق : مركز البحوث والدّراسات بمكتبة نزار مُصطفى الباز .
(النّاشر مكتبة نزار مُصطفى الباز _ مكّة المُكرّمة _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1997م .) .

(الفاء)

ـ الفاخر ، لأبي طالب المفضّل بن سلمة بن عاصم (291هـ) ، تحقيق : عبد العليم الطّحاويّ .
(الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ، ط 1 ، 1974م .) .
ـ الفاخر في شرح جُمل عبد القاهر ، تأليف : أبي عبد الله مُحمّد بن أبي الفتح البعليّ
(709هـ) ، تحقيق : د / مَمدوح مُحمّد خسارة .
(المجلس الوطنيّ للثّقافة والفنون والآداب _ الكويت _ ، ط 1 ، 1423هـ = 2002م .) .
ـ الفاضل ، لأبي العبّاس مُحمّد بن يزيد المُبرّد (285هـ) ، تحقيق : عبد العزيز
الميمنيّ .
(مطبعة دار الكتب المصريّة _ القاهرة _ ، ط 3 ، 2000م .) .
ـ فتح الأقفال وحلّ الإشكال بشرح لاميّة الأفعال _ المشهور بالشّرح الكبير _ : لجمال الدّين مُحمّد بن عمر المعروف ببَحْرَق (930هـ) ، تحقيق : د / مصطفى نحّاس .
(الكويت ، ط 1 ، 1993م .) .
ـ فرائد الآل في مجمع الأمثال ، للشّيخ إبراهيم بن عليّ الأحدب الطّرابلسيّ (1308هـ) ، تعليق : إبراهيم شَمس الدّين .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ،

1424هـ = 2004م .) .
ـ الفرائد الجديدة في شرح المطالع السّعيدة ، لأبي الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن الكمال السّيوطيّ (911هـ) ، تعليق : عبد الكريْم المدرس .
(وزارة الأوقاف والتّراث الإسلاميّ _ العراق _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ فرائد الخرائد في الأمثال ، لأبي يعقوب يُوسف بن طاهر الخويّيّ (549هـ) ، تحقيق : د / عبد الرزّاق بن حُسين .
(دار النّفائس للنّشر والتّوزيع _ الأُردن _ ، ط 1 ، 1420هـ = 2000م .) .
ـ فرائد الدّرّ النّظيم شرح العقد الوسيم للأخفش اليمنيّ ، تأليف : أحمد بن مُحمّد بن قاطن الصّنعانيّ (1199هـ) ، تحقيق : د / رياض بن حسن الخوّام .
(المكتبة العصريّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1425هـ = 2005م .) .
ـ فُرحة الأديب في الرّدّ على ابن السّيرافيّ في شرح أبيات سيبويه ، لأبي مُحمّد الأعرابيّ الملقّب بالأسود الغُندجانيّ (بعد : 430هـ) ، تحقيق : د / مُحمّد عليّ سلطانيّ .
(دار الكتاب _ دمشق _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ الفرق ، لأبي الحسين أحمد بن فارس الرّازيّ (395هـ) ، تحقيق : د / رمضان عبد التّوّاب .
(النّاشر دار الرّفاعيّ _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1402هـ = 1982م .) .
ـ الفرق ، لأبي عليٍّ مُحمّد بن المُستنير المعروف بقطرب (210هـ) ، تحقيق : د / خليل إبراهيم العطيّة ، مُراجعة : د / رمضان عبد التّوّاب .
(النّاشر مكتبة الثّقافة الدينيّة ، دار المصريّ للطّباعة _ القاهرة _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ الفرق ، لأبيّ مُحمّد ثابت بن أبي ثابت (مُنتصف : ق 3هـ ، أو بعده) ، تحقيق : د / حاتِم صالح الضّامن .
(مُؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ فُرُوق اللغات في التّمييز بين مفاد الكلمات ، لنور الدّين بن نعمة الله الحُسينيّ الموسَويّ الجزائريّ (1158م) ، دراسة وتحقيق : د / مُحمّد رضوان الدّاية .
(د . م . ط ، ط 1 ، 1424هـ = 2003م .) .
ـ الفُروق اللغويّة ، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكريّ (396هـ) .
(دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .

ـ الفسر _ شرح ديوان أبي الطّيّب المُتنبّيّ _ ، تأليف : أبي الفتح عُثمان بن جنّيّ الموصليّ (392هـ) ، تحقيق : د / رضا رجب .
(دار الينابيع للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ دمشق _ ، ط 1 ، 2004م .) .
ـ فَسْرُ (المولى) وحصر معانيه والكشف عن حقيقة ما قيل فيه ، لأبي الفتح ناصر بن أبي المكارم المُطرِّزيّ (610هـ) ، تحقيق : د / حمد بن ناصر الدخيّل .
(مؤسّسة الممتاز للطّباعة والتّجليد _ الرّياض _ ، ط 2 ، 1412هـ = 1991م .) .
ـ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، للهرويّ ، تأليف : أبي عبيد عبد الله بن
عبد العزيز البكريّ (487هـ) ، تحقيق : د / إحسان عبّاس ، ود / عبد المجيد عابدين .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 3 ، 1403هـ .) .
ـ الفُصول الخمسون ، لأبي الحُسين زين الدّين يحيى بن عبد المُعطيّ المغربيّ (628هـ) ، دراسة وتحقيق : د / محمود مُحمّد الطّناحيّ .
(مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ الفُصول في العربيّة ، لأبي مُحمّد سعيد بن المبارك الدّهّان (569هـ) ، تعليق : د / فائز فارس .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، دار الأمل _ الأردن _ ، ط 1 ، 1409هـ = 1988م .) .
ـ فُصول في فقه العربيّة ، تأليف : د / رمضان عبد التّوّاب .
(النّاشر مكتبة الخانجيّ _ القاهرة _ ، ط 3 ، 1408هـ = 1987م .) .
ـ الفُصول المُفيدة في (الواو) المَزيدة ، لصلاح الدّين خليل بن كَيكلديّ العلائيّ
(761هـ) ، تحقيق د / حسن موسى الشّاعر .
(دار البشير للنّشر والتّوزيع _ الأُردن _ ، ط 1 ، 1410هـ = 1990م .) .
ـ الفصول والغايات في تَمجيد الله والمواعظ ، لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعرّيّ ، تعليق : محمود حسن زناتي .
(منشورات دار الآفاق الجديدة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ فضل العرب والتّنبيه على علومها ، لأبي مُحمّد عبد الله بن مُسلم بن قُتيبة الدّينوريّ (276هـ) ، تحقيق : د / وليد محمود خالص .
(منشورات المجمع الثّقافيّ _ الإمارات العربيّة المُتّحدة _ ، ط 1 ، 1998م .) .

ـ فقه اللغة ، تأليف : د / حاتِم بن صالح الضّامن .
(مكتبة الصّحابة _ الشّارقة _ ، ط 1 ، 1428هـ = 2007م .) .
ـ فقه اللغة ، تأليف : د / عليّ عبد الواحد وافي .
(دار نَهضة مصر للطّبع والنّشر _ القاهرة _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ الفوائد الضّيائيّة _ شرح كافية ابن الحاجب _ ، لأبي البركات عبد الرّحمن بن أحمد الجاميّ (898هـ) ، دراسة وتحقيق : د / أسامة طه الرّفاعيّ .
(وزارة الأوقاف والشّؤون الدّينيّة _ العراق _ ، ط 1 ، 1403هـ = 1983م .) .
ـ الفوائد والقواعد ، لعمر بن ثابت الثّمانينيّ (442هـ) ، دراسة وتحقيق : د /
عبد الوهّاب محمود الكحلة .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2002م .) .
ـ في أصول النّحو ، تأليف : سعيد الأفغانيّ .
(المكتب الإسلاميّ _ بيروت _ ، 1407هـ = 1987م .) .
ـ فيض الفتّاح على نُور الإقاح ، للسّيّد عبد الله بن الحاج إبراهيم العلويّ الشّنقيطيّ
(1233هـ) ، إشراف : مُحمّد الأمين بن مُحمّد بيب .
(د . م . ط ، ط 2 ، 1420هـ = 1999م .) .
ـ فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ، لأبي عبد الله مُحمّد بن الطّيّب
الفاسيّ (1170هـ) ، تحقيق وشرح : د / محمود يُوسف فجّال .
(دار البحوث للدّراسات الإسلاميّة وإحياء التُّراث _ الإمارات العربيّة المُتّحدة _ ،
ط 2 ، 1423هـ = 2002م .) .

(القاف)

ـ القاموس المحيط ، لمجد الدّين مُحمّد بن يعقوب الفيروزآباديّ (817هـ) ، تحقيق : مكتب تحقيق التّراث .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 3 ، 1413هـ = 1993م .) .
ـ قشر الفسر لابن جنّيّ ، تأليف : أبي سهل مُحمّد بن الحسن الزّوزنيّ (439هـ) ، تحقيق : د / رضا رجب .
(دار الينابيع للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ دمشق _ ، ط 1 ، 2004م .) .

ـ قصد السّبيل فيما في اللغة العربيّة من الدّخيل ، لمُحمّد الأمين بن فضل الله المحبّيّ
(1111هـ) ، تحقيق : د / عثمان محمود الصّينيّ .
(مكتبة التّوبة _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1415هـ = 1994م .) .
ـ القلادة الجوهريّة في شرح الحلاوة السّكريّة كلاهُما لشعبان بن مُحمّد بن داوُد الموصليّ المعروف بالآثاريّ (828هـ) .
(رسالة دكتوراة ، دراسة وتحقيق : عبد السّميع شريف عثمان ، إشراف : أ . د / إبراهيم عبد الرّزّاق البسيونيّ ، أُعدّت عام : 1409هـ ، جامعة الأزهر ، كُليّة اللغة العربيّة ، قسم اللغويّات _ القاهرة _ .) .
ـ القواعد والفوائد في الإعراب ، لأبي الحسن مُحمّد بن محمّد الخاورانيّ (571هـ) ، دراسة وتحقيق : د / عبد الله بن حمد الخثران .
(دار المعرفة الجامعيّة _ الإسكندريّة _ ، ط 1 ، 1413هـ = 1993م .) .
ـ القول البديع في علم البديع ، للشّيخ مرعيّ بن يُوسف الحنبليّ (1033هـ) ،
تحقيق : د / مُحمّد بن عليّ الصّامل .
(كُنوز إشبيليا للنّشر والتّوزيع _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1425هـ = 2004م .) .
ـ القياس في النّحو مع تحقيق باب _ الشّاذّ من المسائل العسكريّات لأبي عليّ
الفارسيّ _ ، تأليف : د / منى إلياس .
(دار الفكر _ دمشق _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1985م .) .
ـ القياس وأثره في نُموّ اللغة ، تأليف : د / عبد الغفّار حامد هلال .
(بحثٌ منشورٌ 13 _ 42 ، ضمن بحوث ودراسات في اللغة العربيّة وآدابِها ، كليّة اللغة العربيّة ، جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة ، الجزء الأوّل ، 1407هـ = 1987م .) .

(الكاف)

ـ الكافية في النّحو ، لأبي عمر عثمان بن عمر بن الحاجب (646هـ) ،
تحقيق : د / طارق نجم عبد الله .
(مكتبة دار الوفاء للنّشر والتّوزيع ، ط 1 ، 1407هـ = 1986م .) .
ـ الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ، لابن أبي الرّبيع عبيد الله بن أحمد القرشيّ الإشبيليّ (688هـ) ، دراسة وتحقيق : د / فيصل الحفيان .
(مكتبة الرُّشد _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2001م .) .

ـ الكافي في علميّ العروض والقوافيّ ، لأبي العبّاس أحمد بن عبّاد المعروف بشهاب الدّين الخوّاص (858هـ) ، تحقيق : د / عبد المقصود مُحمّد عبد المقصود .
(دار الإسلام للطّباعة _ المدينة المُنوّرة _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2001م .) .
ـ الكامل في اللغة والأدب ، لأبي العبّاس مُحمّد بن يزيد المُبرّد (285هـ) .
(مؤسّسة المعارف _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قُنْبُر المعروف بسيبويه (180هـ) ، دراسة وتحقيق : عبد السّلام مُحمّد هارون .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 2 ، 1403هـ = 1983م .) .
ـ كتاب الكُتّاب ، لأبي جعفر عبد الله بن جعفر الفسويّ المعروف بابن دُرستويه
(347هـ) ، تحقيق : د / إبراهيم السّامرّائيّ ، و د / عبد الحُسين الفتليّ .
(دار الجيل _ بيروت _ ، ط 1 ، 1412هـ = 1992م .) .
ـ كشف السّرّ عن حُروف الجرّ ، تأليف : د / ناصر حُسين عليّ .
(المطبعة التّعاونيّة _ دمشق _ ، ط 1 ، 1415هـ = 1995م .) .
ـ كشف المشكل في النّحو ، لعليّ بن سليمان الحيدرة (599هـ) ، تعليق : د / هاديّ عطيّة مطر .
(دار عمّار للنّشر والتّوزيع _ الأردن _ ، ط 1 ، 1423هـ = 2002م .) .
ـ الكشكول ، لبهاء الدّين مُحمّد العامليّ (1031هـ) .
(مُؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات ، ط 1 ، 1420هـ = 1999م .) .
ـ كفاية الطّالب في نقد كلام الشّاعر والكاتب ، لأبي الفتح نصر الله بن مُحمّد المعروف بضياء الدّين بن الأثير الجزريّ (637هـ) ، دراسة وتحقيق : د / النّبويّ عبد الواحد شعلان .
(الزّهراء للإعلام العربيّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1415هـ = 1994م .) .
ـ الكفاية في النّحو[1] ، لِمُحمّد بن عبد الله بن محمود (819هـ) ، دراسة وتحقيق : إسحاق مُحمّد يحيى جاد الله الجعبريّ .
(دار ابن حزم للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ بيروت _ ، ط 1 ، 1425هـ = 2005م .) .

---

(1) يبدو أنّ هذه التّسمية من النّاسخ ؛ لأنّ الكتاب يتناول الصّرف دون النّحو ، كما أنّ المُؤلّف ذكر في مُقدّمة كتابه أنّ هذا الكتاب مُختصرٌ في الصّرف ، ولكنّ المُحقّق ذكر أنّ هذه التّسمية من المُؤلّف ، حيث قال : ((يبدو أنّه _ رحمه الله _ هدف من خلال تَسميته كتابه (الكفاية في النّحو) إلى ما يلي : =

ـ الكناية والتّعريض ، لأبي منصور عبد الملك بن مُحمّد (429هـ) ، دراسة وتحقيق : أُسامة البحيريّ .
(النّاشر مكتبة الخانجيّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1997م .) .
ـ الكُنّاش في النّحو والصّرف ، لأبي الفداء عماد الدّين إسْماعيل بن عليّ الملك المؤيّد
(732هـ) ، تعليق : د / عليّ الكبيسيّ ، ود / صبريّ إبراهيم .
(مركز الوثائق والدّراسات اللسانيّة _ قطر _ ، ط 1 ، 1413هـ = 1993م .) .
ـ كنْز الحفّاظ في تَهذيب الألفاظ لابن السّكّيت ، تأليف : أبي زكريّا يحيى بن عليّ التّبريزيّ (502هـ) ، إخراج : لويس شيخو اليسوعيّ .
(دار الكتاب الإسلاميّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ الكوكب الدّرّيّ فيما يتخرّج على الأصول النّحويّة من الفروع الفقهيّة ، لأبي مُحمّد جمال الدّين عبد الرّحيم بن الحسن الإسنويّ (772هـ) ، تحقيق : د / مُحمّد حسن
عوّاد .
(دار عمّار للنّشر والتّوزيع _ الأردن _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1985م .) .

(اللام)

ـ (لا سيّما) ، لمُحمّد بن عبد الرّحمن الخليجيّ المُقرىء (1333هـ) .
(نسخةٌ مصوّرةٌ عن نُسخةٍ محفوظة في مكتبة جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة _
الرّياض _ ، تحت رقم : 1051 .) .
ـ اللامات ، لأبي القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجّاجيّ (337هـ) ، تحقيق : د / مازن المبارك .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 2 ، 1412هـ = 1992م .) .

= 1 _ اتّساع ساحة علم النّحو ، وكثرة تداوله ، والتّأليف فيه أكثر من علم الصّرف .
2 _ منهج معظم الكُتب _ في تَسميتها _ إذْ تُقدّم النّحو على الصّرف .)) ، (الكفاية في النّحو _ مُقدّمة المُحقّق _ : 81 .) .

ـ اللامات ، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم الهرويّ (224هـ) تحقيق : يحيى علوان البلداويّ .
(مكتبة الفلاح _ الكويت _ ، ط 1 ، 1400هـ .) .

ـ (اللام) الفارقة (حقيقتها _ حُكمها _ مواقعها _ الخلاف فيها) ، تأليف : د /
عبد المقصود مُحمّد عبد المقصود .
(النّاشر مكتبة الثّقافة الدّينيّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1426هـ = 2006م .)
.
ـ لُباب الآداب ، لأبي منصور عبد الملك بن مُحمّد الثّعالبيّ (429هـ) ، تعليق : أ / أحمد حسن بسج .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1417هـ = 1997م .) .
ـ لباب الإعراب ، لتاج الدّين مُحمّد بن مُحمّد الإسفراييني (684هـ) ، دراسة وتحقيق : بَهاء الدّين عبد الوهّاب عبد الرّحمن .
(دار الرّفاعيّ _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1984م .) .
ـ اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ (616هـ) ، تحقيق : د / عبد الإله نبهان .
(مطبوعات مركز جمعة الْماجد للثّقافة والتّراث _ دبيّ _ ، دار الفكر المعاصر _
بيروت _ ، دار الفكر _ دمشق _ ، ط 1 ، 1416هـ = 1995م .) .
ـ لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدّين مُحمّد بن مكرم بن منظور (711هـ) .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 1 ، 1410هـ = 1990م .) .
ـ لُغة (أَكَلُوني البراغيث) _ دراسة نظريّة وتطبيقيّة _ ، تأليف : د / عبد الرّحمن بن مُحمّد العمّار .
(بحثٌ منشورٌ في مجلّة جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة ، العدد السّابع والعشرون ، رجب 1420هـ) .
ـ لُغة قُريش ، تأليف : مُختار الغوث .
(دار المعراج الدّوليّة للنّشر _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1997م .) .
ـ لُمع الأدلّة في أُصول النّحو ، لأبي البركات عبد الرّحمن كمال الدّين بن مُحمّد الأنباريّ (577هـ) ، تحقيق : سعيد الأفغانيّ .
(مطابع الجامعة السّوريّة ، ط 1 ، 1377هـ = 1957م .) .
ـ اللمع في العربيّة ، لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ الموصليّ (392هـ) ، تحقيق : حامد مؤمن .
(عالم الكتب ، مكتبة النّهضة العربيّة _ بيروت _ ، ط 2 ، 1405هـ = 1985م .) .

ـ لَهجة تَميم وأثرها في العربيّة الموحّدة ، تأليف : غالب فاضل المطلبيّ .
(دار الحريّة للطّباعة _ بغداد _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ اللؤلـؤة فـي علـم العربيّـة وشـرحها ، لأبـي المظفّـر يوسـف بـن مُحمّـد السُّرَّمَرّيِّ
(776هـ) ، دراسة وتحقيق : د / أمين عبد الله سالِم .
(مطبعة الأمانة ، ط 1 ، 1412هـ = 1992م .) .
ـ ليس في كلام العرب ، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويـه (370هـ) ، دراسة وتحقيق : أحمد عبد الغفور عطّار .
(دار العلم للملايين _ بيروت _ ، ط 2 ، مكّة المكرّمة ، 1399هـ = 1979م .) .

(الميم)

ـ المآخذ على شُرّاح ديوان أبي الطّيّب المُتنبّيّ ، لأبي العبّاس أحمد بن عليّ المُهلّبيّ
(644هـ) ، تحقيق : د / عبد العزيز بن ناصر الْمانع .
(مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2001م .) .
ـ ما اتّفق لفظه واختلف معناه ، لأبي السّعادات هبة الله بن عليّ الحسنيّ العلويّ المعروف بابن الشّجريّ (542هـ) ، تحقيق : أحمد حسن بسجّ .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1417هـ = 1996م .) .
ـ ما اتّفق لفظه واختلف معناه لأبي العميثل عبد الله بن خليد الأعرابيّ (240هـ) ، تحقيق : د / محمود شاكر سعيد .
(منشورات نادي جازان الأدبيّ _ جازان _ ، ط 1 ، 1412هـ = 1991م .) .
ـ ما يجوز للشّاعر في الضّرورة _ ضرائر الشّعر _ ، لأبي عبد الله مُحمّد بن جعفر القزّازّ القيروانيّ (412هـ) ، تحقيق : د / محمّد زغلول سلاّم ، ود / مُحمّد مصطفى هدارة .
(منشأة المعارف _ الإسكندريّة _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ ما يُعوّل عليه في المُضاف والمُضاف إليه _ الجُزء الأوّل _ ، لتقيّ الدّين مُحمّد أمين المُحبّيّ (1111هـ) ، تحقيق : د / مُحمّد حسن عبد العزيز ، مُراجعة : د / حسن الشّافعيّ .
(مُؤسّسة دار الشّعب للصّحافة والطّباعة والنّشر _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1424هـ = 2003م .) .

ـ ما ينصرف وما لا ينصرف ، لأبي إسحاق إبراهيم بن السّرّي الزّجّاج (311هـ) ، تحقيق : د / هدى محمود قراعة .
(مكتبة الخانجيّ _ القاهرة _ ، ط 3 ، 1420هـ = 2000م .) .
ـ المباحث الكامليّة شرح المقدّمة الجُزُوليّة ، للجزوليّ ، تأليف : علم الدّين القاسم بن أحمد اللورقيّ (661هـ) .
(رسالة دكتوراة ، دراسة وتحقيق : شعبان عبد الوهّاب مُحمّد ، إشراف : د / مُحمّد بدويّ سالم المختون ، أُعدّت عام : 1398هـ = 1978م ، كليّة دار العلوم ، قسم النّحو والصّرف والعروض ، جامعة القاهرة .) .
ـ المباحث المرضيّة المُتعلّقة بـ (مَنْ) الشّرطيّة ، لأبي مُحمّد عبد الله بن يوسف بن هشام المصريّ (761هـ) ، تحقيق : د / مازن المُبارك .
(دار ابن كثير _ بيروت _ ، ط 1 ، 1408هـ = 1987م .) .
ـ المُبدع المُلخّص من المُمتع لابن عصفور ، تأليف : أبي حيّان مُحمّد بن يُوسف الغُرناطيّ (745هـ) ، تحقيق : د / مُصطفى أحمد خليل النّمّاس .
(مطبعة السّعادة _ القاهرة _ ، ط 2 ، 1414هـ = 1994م .) .
ـ المُبهج في تفسير أسْماء شُعراء الحماسة لأبي تَمّام ، تأليف : أبي الفتح عُثمان بن جنّيّ الموصليّ (392هـ) ، تحقيق : د / حسن هنداويّ .
(دار القلم _ دمشق _ ، دار المنارة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1407هـ = 1987م .) .
ـ المُبهمات وخصائصها في النّحو العربيّ ، تأليف : د / مُنيرة محمود الحمد .
(بحثٌ منشورٌ ضمن مجلّة جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة ، العدد الثّالث والعشرون ، رجب 1419هـ ، ويشغل الصّفحات : 160 _ 259 .) .
ـ المُبين في شرح معاني ألفاظ الحُكماء والمُتكلّمين ، لأبي الحسن عليّ بن أبي عليّ الآمديّ (631هـ) ، تحقيق : د / حسن محمود الشّافعيّ .
(النّاشر مكتبة وهبة _ القاهرة _ ، ط 2 ، 1413هـ = 1993م .) .
ـ المتّبع في شرح اللمع لابن جنّيّ ، تأليف : أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ
(616هـ) ، دراسة وتحقيق : د / عبد الحميد حمد مُحمّد ، ومحمود الزوّيّ .
(منشورات جامعة قاريونس _ بنغازيّ _ ، ط 1 ، 1994م .) .
ـ المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر ، لأبي الفتح ضياء الدّين نصر الله بن مُحمّد بن الأثير (637هـ) ، تحقيق : مُحمّد محيى الدّين عبد الحميد .
(المكتبة العصريّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1990م .) .

ـ مُثُل المُقرّب ، لأبي الحسن عليّ بن مُؤمن الإشبيليّ المعروف بابن عُصفور
(669هـ) ، تعليق : عادل أحمد عبد الموجود ، وعليّ مُحمّد معوّض .
(مطبوع بِهامش المُقرّب ، منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _
بيروت _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1998م .) .
ـ مجالس ثعلب ، أبي العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب (291هـ) ، تحقيق : عبد السّلام مُحمّد هارون .
(دار المعارف _ القاهرة _ ، ط 4 ، 1400هـ = 1980م .) .
ـ المجالس ، لأبي عبد الله مُحمّد بن عبد الله الخطيب الإسكافيّ (420هـ) ، تحقيق :
د / غانِم قدّوريّ الحمد .
(دار عمّار _ الأردن _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2002م .) .
ـ مجالس العلماء ، لأبي القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجّاجيّ (340هـ) ، تعليق : عبد السّلام مُحمّد هارون .
(مكتبة الخانجيّ _ القاهرة _ ، دار الرّفاعيّ _ الرّياض _ ، ط 2 ، 1403هـ = 1983م .) .
ـ مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن مُحمّد الميدانيّ (518هـ) ، تعليق : مُحمّد
أبو الفضل إبراهيم .
(دار الجيل _ بيروت _ ، ط 1 ، 1416هـ = 1996م .) .
ـ مُجمل اللغة ، لأبي الحُسين أحمد بن فارس بن زكريّا (395هـ) ، إخراج وتعليق : مُحمّد طعمة .
(دار إحياء التُّراث العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1426هـ = 2005م .) .
ـ المحاسن والأضداد ، لأبي عُثمان عمرو بن بحْر الجاحظ (255هـ) ، تعليق : الشّيخ / مُحمّد سويد .
(دار إحياء العلوم _ بيروت _ ، ط 2 ، 1418هـ = 1998م .) .
ـ المحاسن والمساوىء ، للشّيخ / إبراهيم بن مُحمّد البيهقيّ (320هـ) ، تعليق : الشّيخ / مُحمّد سويد .
(دار إحياء العلوم _ بيروت _ ، ط 2 ، 1416هـ = 1995م .) .
ـ مُحاضرة الأبرار ومُسامرة الأخيار في الأدبيّات والنّوادر والأخبار ، للشّيخ العارف بالله مُحيي الدّين بن عربيّ (638هـ) .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .

ـ المُحرّر في النّحو ، لأبي بكر عُمر بن عيسى الهَرْميّ (702هـ) .
(رسالة دكتوراة ، دراسة وتحقيق : منصور عليّ مُحمّد عبد السّميع ، إشراف : د / طاهر سُليمان حمودة ، أُعدّت عام : 1416هـ = 1995م ، كُليّة الآداب ، قسم اللغة العربيّة واللغات الشّرقيّة ، جامعة الأسكندريّة .) .
ـ المحصّل في شرح المفصّل للزّمخشريّ ، تأليف : علم الدّين القاسم بن أحمد اللورقيّ
(661هـ) .
(رسالة دكتوراة ، الجُزء الأوّل دراسة وتحقيق : مُحمّد السّيّد الشّرقان ، إشراف : د / صبحيّ عبد الحميد عبد الكريْم ، أُعدّت عام : 1408هـ = 1987م ، والجزء الثّاني دراسة وتحقيق : عبد الباقي عبد السّلام الخزرجيّ ، إشراف : د / مُحمّد إبراهيم
البنّا ، أُعدّت عام : 1402هـ = 1982م ، كليّة اللغة العربيّة ، جامعة الأزهر _ القاهرة _ .) [1] .
ـ المُحصّل في كشف أسرار المُفصّل في علم حقائق الإعراب وفهم محاسن الآداب للزّمخشريّ ، تأليف : المؤيّد بالله أبو إدريس يحيى بن حمزة العلويّ
(747هـ) .
(نُسخةٌ مُصوّرةٌ : الجزء الأوّل عن مخطوطٍ محفوظ في جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة ، والجزء الثّاني عن مخطوطٍ محفوظٍ في مؤسّسة الملك فيصل العالميّة للبحوث والدّراسات الإسلاميّة ، 2363ف .) .
ـ المحصول في شرح الفُصول لابن مُعطٍ ، تأليف : أبي الحسن جمال الدّين حُسين بن
بدر بن إياز (681هـ) .
(نُسخةٌ مُصوّرةٌ عن مخطوطٍ أصليٍّ محفوظ في مكتبة عارف حكمت ، تحت رقم : 176نحو _ المدينة المُنوّرة _ .) .
ـ المحكم والمحيط الأعظم ، لأبي الحسن عليّ بن إسْماعيل بن سيده (458هـ) _ مطبوعات معهد المخطوطات العربيّة _ ، تعليق : مصطفى السّقّا ، و : د / حسين نصّار
(الجزء الأوّل ، ط 1 ، 1377هـ = 1958م .) .
و : عبد السّتّار الفرّاج (الجزء الثّاني ، ط 1 ، 1393هـ = 1973م .) .
و : د / عائشة عبد الرّحمن (الجزء الثّالث ، ط 1 ، د . ت .) .

---

(1) للمُحاضر في قسم (النّحو والصّرف وفقه اللغة) : خالد العصيميّ الفضل في إعارتي هذه الرّسالة ، وبِمُساعدةٍ من المُحاضر في القسم نفسه _ فرع القصيم _ : مُحمّد بن عبد الله السّيف _ يا ذا الطّول والمنّة ، ارزقهما الجنّة ، وتَمّم عليهما النّعمة _ .

و : عبد السّتّار أحمد الفرّاج (الجزء الرّابع ، ط 1 ، 1388هـ = 1968م .)
.
و : إبراهيم الإبياريّ (الجزء الخامس ، ط 1 ، 1391هـ = 1971م .) .
و : د / مراد كامل (الجزء السّادس ، ط 1 ، 1393هـ = 1972م .) .
و : مُحمّد عليّ النّجا (الجزء السّابع ، ط 1 ، 1393هـ = 1973م .) .
ـ المحلّى _ وجوه النّصب _ ، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن شقير البغداديّ (317هـ) [1] ، تحقيق : د / فائز فاس .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1408هـ = 1987م .) .
ـ المحيط في اللغة ، لأبي القاسم إسْماعيل بن عبّاد الأصبهانيّ (385هـ) ، تحقيق : مُحمّد حسن آل ياسين .
(عالم الكتب _ بيروت _ ، ط 1 ، 1414هـ = 1994م .) .
ـ المحيط المجموع في الأصول والفروع _ الجزء الثّاني _ لابن يعيش الصّنعانيّ
(680هـ) .
(رسالة ماجستير ، دراسة وتحقيق : مؤمن صبريّ غنّام ، إشراف : د / عبد الرّحمن العثيمين ، أُعدّت عام : 1412هـ ، كليّة اللغة العربيّة ، جامعة أمّ القرى _ مكّة

المكرّمة _ .) [2] .
ـ مُختارات شُعراء العرب ، لأبي السّعادات هبة الله بن عليّ الحسنيّ العلويّ المعروف بابن الشّجريّ (542هـ) ، تحقيق : عليّ مُحمّد البجاويّ .
(دار الجيل _ بيروت _ ، ط 1 ، 1412هـ = 1992م .) .
ـ مُختصر العين ، لأبي بكر مُحمّد الحسن الزُّبيديّ (379هـ) ، دراسة وتحقيق : د / نور حامد الشّاذليّ .
(عالم الكُتب للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ بيروت _ ، ط 1 ، 1417هـ = 1996م .) .

(1) ذكر سعد أحمد سعد جحا أنّ هذا الكتاب يُنسب إلى الخليل بن أحمد الفراهيديّ ، وإلى أبي عبد الله مُحمّد بن شُقير ، ثُمّ أتى بالأسباب والبراهين على قيام نسبته إلى ابن شُقير .
انظر : (وجوه النّصب : 1 _ 18 .) .
(2) تفضّل مُحقّق هذا الجزء بإعارتي إيّاه ، له منّي خالص الشّكر والعرفان ، وأدعو له بزيادة الحسنات ، ومحو السّيئات ، وأنّ يرزقه الله Ψ السّعادة في الدّنيا ، والفوز بالفردوس الأعلى في الآخرة .

ـ مُختصر المُذكّر والمُؤنّث ، لأبي طالب المُفضّل بن سلمة بن عاصم (290هـ) ،
تحقيق : د / رمضان عبد التّوّاب .
(مكتبة دار التُّراث _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1972م .) .
ـ المختصر في النّحو ، لأبي إسحاق إبراهيم بن مُحمّد بن أبي عبّاد اليمنيّ (نحو : 502هـ) [(1)] .
(رسالة ماجستير ، دراسة وتحقيق : حميد إبراهيم ، إشراف : د / عليان الحازميّ ،
أُعدّت عام : 1413هـ ، كليّة اللغة العربيّة وآدابِها ، جامعة أمّ القرى _ مكّة المكرّمة _ .) .
ـ مُختصر المنال في الجواب والسُّؤال لأبي القاسم اللخميّ ، اختصار : أبي عبد الله مُحمّد بن الحسن الفاسيّ (662هـ) ، تحقيق : أ . د / عليّ حُسين البوّاب .
(مكتبة الثّقافة الدّينيّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1419هـ = 2000م .) .
ـ المخصّص ، لأبي الحسن عليّ بن إسْماعيل بن سيدة (458هـ) ، إخراج مكتب التّحقيق .
(دار إحياء التّراث العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1417هـ = 1996م .) .
ـ المِخلاة ، لبهاء الدّين مُحمّد بن حُسين العامليّ (1031هـ) ، تعليق : مُحمّد عبد الكريْم النّمريّ .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1997م .) .
ـ المدارس النّحويّة _ أُسطورة وواقع _ ، تأليف : د / إبراهيم السّامرّائيّ .
(دار الفكر للنّشر والتّوزيع _ عمّان _ ، ط 1 ، 1987م .) .
ـ المدخل إلى تقويْم اللسان وتعليم البيان ، لأبي عبد الله مُحمّد بن أحمد بن هشام اللخميّ (577هـ) ، دراسة وتحقيق : مأمون بن محيي الدّين الجنّان .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1415هـ = 1995م .) .
ـ مدخل تعريف الأضداد ، تأليف : د / حسن نصّار .
(النّاشر مكتبة الثّقافة الدّينيّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1423هـ = 2003م .) .
ـ مدخل الطّالبين إلى فهم كلام المُعربين ، لأبي الحسن عليّ بن مُحمّد القلْصاديّ

(1) كلّ إحالةٍ على هذا المصدر فهو نقلٌ عن (الدّراسات النّحويّة في بلاد اليمن من أوّل القرن السّادس إلى نِهاية القرن الثّامن الهجريّ) ، وهي رسالة الدّكتوراة التي قدّمها : مُحمّد الحازميّ .

(891هـ) ، دراسة وتحقيق : د / إبراهيم بن مُحمّد أبو عباة .
(مكتبة دار السّلام _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1415هـ = 1994م .) .
ـ مدرسة الكُوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو ، تأليف : د / مهدي المخزوميّ .
(شركة مكتبة ومطبعة مُصطفى البابي الحلبيّ وأولاده _ مصر _ ، ط 2 ، 1377هـ = 1958م .) .
ـ المُدهش ، لأبي الفرج عبد الرّحمن بن عليّ بن الجوزيّ (597هـ) ، إخراج : عبد الكريْم مُحمّد مُنير تتّان ، وخلدون عبد العزيز مخلوطة .
(دار القلم _ دمشق _ ، ط 1 ، 1425هـ = 2004م .) .
ـ المُذكّر والمُؤنّث ، لأبي بكر مُحمّد بن القاسم الأنباريّ (328هـ) ، تحقيق : د / طارق الجنابيّ .
(بغداد ، ط 1 ، 1978م .) .
ـ المُذكّر والمُؤنّث ، لأبي حاتِم سهْل بن مُحمّد السّجستانيّ (255هـ) ، تحقيق : د / عزّة حسن .
(دار الشّرق العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ المُذكّر والمُؤنّث ، لأبي الحُسين أحمد بن فارس الرّازيّ (395هـ) ، تحقيق : د / رمضان عبد التّوّاب .
(مكتبة دار التُّراث _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1969م .) .
ـ المُذكّر والمُؤنّث ، لأبي الحسين سعيد بن إبراهيم بن التّسْتريّ الكاتب (361هـ) ، تحقيق : د / أحمد عبد المجيد هريديّ .
(النّاشر مكتبة الخانجيّ _ القاهرة _ ، مكتبة الرّفاعيّ _ الرّياض _ ، مطبعة المدنيّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1403هـ = 1983م .) .
ـ المُذكّر والمُؤنّث ، لأبي زكريّا يحيى بن زياد الفرّاء (207هـ) ، تحقيق : د / رمضان عبد التّوّاب .
(مكتبة دار التّراث _ القاهرة _ ، ط 2[1] ، د . ت .) .
ـ المُذكّر والمُؤنّث ، لأبي العبّاس مُحمّد بن يزيد المُبرّد (285هـ) ، تحقيق : د / رمضان عبد التّوّاب ، ود / صلاح الدّين الهاديّ .
(النّاشر مكتبة الخانجيّ ، مطبعة المدنيّ _ القاهرة _ ، ط 2 ، 1417هـ = 1996م .) .

(1) أشرتُ إلى أنّها الطّبعة الثّانية وإنْ لَمْ تُذكر في المصدر المعني ؛ بناءً على أنّ من مصادر المُحقّق (المصدر نفسه) بطبعته الأولى _ والله I أعلم بالصّواب _ .

ـ المُذكّر والمُؤنّث ، لأبي الفتح عُثمان بن جنّيّ (392هـ) ، تحقيق : د / طارق نجم عبد الله .
(دار البيان العربيّ للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ جدّة _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1985م .) .
ـ مراحل تطوّر الدّرس النّحويّ ، تأليف : د / عبد الله بن حمد الخثران .

(دار المعرفة الجامعيّة _ الإسكندريّة _ ، ط 1 ، 1413هـ = 1993م .) [1] .
ـ المرتجل في شرح الجُمل لعبد القاهر الجُرجانيّ ، تأليف : أبي مُحمّد عبد الله بن أحمد بن الخشّاب (567هـ) ، دراسة وتعليق : عليّ حيدر .
(دمشق ، ط 1 ، 1392هـ = 1972م .) .
ـ المُرتجل في شرح القلادة السَّمطيّة في توشيح الدُرَيديّة ، للحسن بن مُحمّد بن الحسن الصّغانيّ (650هـ) ، تحقيق : د / أحمد خان .
(جامعة أُمّ القُرى ، معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ _ مكّة المُكرّمة _ ، ط 1 ، 1409هـ = 1989م .) .
ـ المُرصّع في الأباء والأُمّهات والبنين والبنات والأذواء والذّوات ، لمجد الدّين المُبارك بن مُحمّد المعروف بابن الأثير (606هـ) ، تحقيق : د / إبراهيم السّامرّائيّ .
(دار الجيل _ بيروت _ ، دار عمّار _ عمّان _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م .) .
ـ المُزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لأبي الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن الكمال السّيوطيّ (911هـ) ، تعليق : فؤاد عليّ منصور .
(منشورات محمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1998م .) .
ـ مسألة من التّعجّب ، لأبي بكر مُحمّد بن القاسم الأنباريّ (328هـ) .
(رسالةٌ منشورةٌ ضمن ابن الأنباريّ سيرته ومُؤلّفاته ، مع مُلحقٌ فيه مجلسٌ من أماليه ، شرح خُطبة عائشة أمّ المُؤمنين في أبيها ، مسألة من التّعجّب ، تحقيق : د / حاتِم صالح الضّامن ، دار البشائر للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ دمشق _ ، ط 1 ، 1425هـ = 2004م .) .

(1) لصاحب الكتاب الشّكر كُلّ الشّكر على إهدائي صنعه الفريد هذا دون طلبٍ منّي له ، أدعو الله Ψ _ أنْ يبسط في رزقه ، وأنْ يُطيل في عُمره على زيادةٍ في حُسن العمل ، وصحّةٍ وعافيةٍ ، وأنْ يجعل الفردوس الأعلى مصيره مع النّبيّين والصّدّيقين والشّهداء والصّالحين _ .

ـ المسائل البصريّات ، لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ (377هـ) ، دراسة
وتحقيق : د / محمّد الشّاطر أحمد مُحمّد أحمد .
(مطبعة المدنيّ ، المؤسّسة السّعوديّة _ مصر _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1985م .) .
ـ المسائل البغداديّات ، لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ (377هـ) ، تحقيق :
صلاح الدّين عبد الله السّنكاويّ .
(مطبعة العانيّ _ بغداد _ ، ط 1 ، 1983م .) .
ـ المسائل الحلبيّات ، لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ (377هـ) ، تحقيق : د / حسن هنداويّ .
(دار القلم _ دمشق _ ، دار المنارة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1407هـ = 1987م .) .
ـ المسائل الشّيرازيّات ، لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ (377هـ) ، تحقيق : د / حسن هنداويّ .
(كُنوز إشبيليا للنّشر والتّوزيع _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1424هـ = 2004م .) .
ـ المسائل العضديّات ، لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ (377هـ) ، تحقيق : د / عليّ جابر المنصوريّ .
(عالم الكتب ، مكتبة النّهضة العربيّة ، ط 1 ، 1406هـ = 1986م .) .
ـ المسائل العسكريّات ، لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ (377هـ) ، دراسة وتحقيق : د / مُحمّد الشّاطر أحمد مُحمّد أحمد .
(مطبعة المدنيّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1403هـ = 1982م .) .
ـ مسائل في النّحو واللغة والحديث والفقه ، لأبيّ القاسم عبد الرّحمن بن مُحمّد السّهيليّ (581هـ) ، تحقيق : د / طه محسن .
(رسالةٌ منشورةٌ في مجلّة المورد ، المجلدّ الثّامن عشر ، العدد الثّالث ، 1989م ، وتشغل الصّفحات : 83 _ 110 .) .
ـ المسائل المُشكلة ، لأبي عليٍ الحسن بن أحمد الفارسيّ (377هـ) ، تعليق : د / يحيى مُراد .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، 1424هـ = 2003م .) .
ـ المسائل المُلقّبات في علم النّحو ، للإمام مُحمّد بن طولون الدّمشقيّ (953هـ) ، دراسة وتحقيق : د / عبد الفتّاح سليم .

(النّاشر مكتبة الآداب _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2002م .) .
ـ المسائل المنثورة ، لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ (377هـ) ، تعليق : مصطفى الحدريّ .
(مطبوعات مجمع اللغة العربيّة _ دمشق _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ المساعد على تسهيل الفوائد _ شرح التّسهيل لابن مالك _ ، تأليف : بَهاء الدّين عبد الله بن عقيل الهمدانيّ (769هـ) ، تحقيق : د / مُحمّد كامل بركات .
(مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ ، جامعة أمّ القرى _ مكّة المكرّمة _ ، دار المدنيّ للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ جدّة _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1984م .) .
ـ المستقصى في أمثال العرب ، لأبي القاسم جار الله مُحمّد بن عمر الزّمخشريّ (538هـ) .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 2 ، 1408هـ = 1987م .) .
ـ المستوفى في النّحو ، لكمال الدّين أبي سعيد عليّ بن مسعود بن الحكم الفرُّخان (. . .) ، تحقيق : د / مُحمّد بدويّ المختون .
(دار الثّقافة العربيّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1407هـ = 1987م .) .
ـ المسلسل في غريب لغة العرب ، لأبي الطّاهر مُحمّد بن يوسف التّميميّ المعروف بابن الأشتركونيّ (538هـ) ، تحقيق : مُحمّد عبد الجواد .
(دار الزّينيّ للطّباعة والنّشر _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1957م .) .
ـ المشكاة الفتحيّة على الشّمعة المضيّة للسّيوطيّ ، تأليف : أبي حامد مُحمّد بن مُحمّد الدّمياطيّ (1140هـ) ، دراسة وتحقيق : هشام سعيد محمود .
(مطبعة وزارة الأوقاف والشّؤون الدّينيّة ، ط 1 ، 1983م .) .
ـ مصارع العُشّاق ، لأبي مُحمّد جعفر بن أحمد السّرّاج القاريء (500هـ) .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 1 ، 1410هـ = 1990م .) .
ـ مِصباح الرّاغب ومِفتاح حقائق الْمآرب شرح كافية ابن الحاجب ، لمُحمّد بن عزّ الدّين بن صلاح (973هـ) .
(رسالة دكتوراة _ مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلاميّ ، ميكروفلم _ ، دراسة وتحقيق : عبد الملك عبد الوهّاب أنعم ، إشراف الأُستاذ الدّكتور / صُبحيّ عبد الحميد مُحمّد ، أُعدّت عام : 1411هـ = 1990م ، قسم اللغويّات ، كُليّة اللغة العربيّة ، جامعة الأزهر _ القاهرة _ .)

ـ المصباح في النّحو ، لأبي الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرِّزيّ (610هـ) ، تعليق : مقبول عليّ النّعمة .
(دار البشّار الإسلاميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1414هـ = 1993م .) .
ـ المصباح المنير ، لأبي العبّاس أحمد بن مُحمّد الفيّوميّ (770هـ) .
(المكتبة العصريّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1417هـ = 1996م .) .
ـ مُصطلحات الكُوفيّين النّحويّة .
(رسالة ماجستير ، مركز صالح مُحمّد كامل _ نُسخةٌ ميكروفلميّة _ ، إعداد : عبد القادر عبد الرّحمن أسعد السّعديّ ، إشراف : أ . د / فايز زكيّ محمود دياب ، أُعدّت عام : 1405هـ = 1985 ، جامعة الأزهر ، كُليّة اللغة العربيّة ، قسم اللغويّات _ القاهرة _ .) .
ـ مصطلحات النّحو الكوفيّ _ دراستها وتحديد مدلولاتِها _ ، تأليف : د / عبد الله بن حمد الخثران .
(هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان ، ط 1 ، 1411هـ = 1990م .) .
ـ المُصطلح النّحويّ _ نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثّالث الهجريّ _ ، تأليف : عوض حمد القوزيّ .
(النّاشر عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرّياض _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1401هـ .) .
ـ المصون ، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكريّ (382هـ) ، تعليق : د / محمود حسن أبو ناجي الشّيبانيّ .
(د . م . ط ، ط 1 ، 1413هـ = 1993م .) .
ـ المطالع السّعيدة _ شرح السّيوطيّ على ألفيّته المسمّاة بالفريدة في النّحو والتّصريف والخطّ _ لأبي الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن الكمال السّيوطيّ (911هـ) ، تحقيق : د / طاهر سليمان حمودة .
(الدّار الجامعيّة _ الإسكندريّة _ ، ط 1 ، 1999م .) .
ـ المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم للسّكّاكيّ ، تأليف : سعد الدّين مسعود بن عمر التّفتازانيّ (792هـ) ، تحقيق : د / عبد الحميد هنداويّ .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2001م .) .
ـ مظاهر اختلاف لغات العرب ، تأليف : د / عبد الرّحمن مُحمّد إسْماعيل .
(دار إحياء الكتب العربيّة ، ط 1 ، 1405هـ = 1985م .) .
ـ معالِم الكتابة ومغانِم الإصابة ، للقاضي عبد الرّحيم بن عليٍّ بن شيث القُرشيّ

(625هـ) ، تعليق : مُحمّد حُسين شَمس الدّين .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1408هـ = 1988م .) .
ـ معاني الحروف ، المنسوب لأبي الحسن عليّ بن عيسى الرّمّانيّ (384هـ) [1] ،
تحقيق : د / عبد الفتّاح إسْماعيل شلبيّ .
(دار الشّروق _ السّعوديّة _ ، ط 3 ، 1404هـ = 1984م .) .
ـ معاني الشّعر ، لأبي عُثمان سعيد بن هارون الأشنانداني (ق : 3هـ) _ رواية أبي بكر مُحمّد بن الحسن بن دُريد الأزديّ _ .
(دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1408هـ = 1988م .) .
ـ المعاني الكبير في أبيات المعاني ، لأبي مُحمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (276هـ) .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1984م .) .
ـ معاهد التّنصيص على شواهد التّلخيص ، للشّيخ عبد الرّحيم بن أحمد العبّاسيّ
(963هـ) ، تحقيق : مُحمّد مُحيي الدّين عبد الحميد .
(عالَم الكُتب _ بيروت _ ، ط 2 ، 1367هـ = 1947م .) .
ـ المُعرّب من الكلام الأعجميّ على حروف المعجم ، لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقيّ (540هـ) ، تحقيق : أحمد مُحمّد شاكر .
(دار الكتب ، ط 2 ، 1389هـ = 1969م .) .
ـ (مَعْ) في الدّرس النّحويّ ، تأليف : د / رياض حسن الخوّام .
(المكتبة العصريّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2001م .) .
ـ المغرب في ترتيب المعرّب ، لأبي الفتح ناصر بن السّيّد المطرّزيّ (610هـ) .
(دار الكتاب العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ المغني في النّحو ، لأبي الخير منصور بن فلاح اليمنيّ (680هـ) .
(نسخةٌ مصوّرةٌ عن مخطوطٍ أصليٍّ محفوظ في المجمع العلميّ العراقيّ ، مكتبة السّيّد الكاشانيّ _ كربلاء _ .) .
ـ المُغني في النّحو ، لأبي الخير منصور بن فلاح اليمنيّ (680هـ) .

(1) ذهب أكثر العُلماء إلى أنّ هذا الكتاب لأبي الحسن عليّ بن فضّال المُجاشعيّ (479هـ) .
انظر : (التّحفة الوفيّة : 246 _ ح : 316 _ .) .
وقد نصّتْ كُتب التّراجم التي عرضتْ له أنّ له : (العوامل والهوامل في النّحو) .
انظر : (البداية والنّهاية : 132/12 .) .

(رسالة دكتوراة ، دراسة وتحقيق : عبد الرّزّاق عبد الرّحمن أسعد السّعديّ ، إشراف : د / أحمد مكّيّ الأنصاريّ ، أُعدّت عام : 1404هـ ، كُليّة اللغة العربيّة ، جامعة أُمّ القُرى .) .
ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لأبي مُحمّد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاريّ (761هـ) ، تحقيق : مُحمّد محيي الدّين عبد الحميد .
(دار الجيل _ بيروت _ ، ط 5 ، 1399هـ = 1979م .) .
ـ مفاتيح العلوم ، لمُحمّد بن أحمد بن يُوسف الخوارزميّ (387هـ) ، تحقيق : إبراهيم الأبياريّ .
(دار الكتاب العربيّ _ بيروت _ ، ط 2 ، 1409هـ = 1989م .) .
ـ مفتاح الإعراب ، لأبي بكر محمّد بن عليّ الأنصاريّ المكّيّ (673هـ) ، دراسة وتحقيق : د / مُحمّد عامر أحمد حسن .
(مكتبة الإيْمان _ سوهاج _ ، ط 1 ، 1404 _ 1405هـ .) .
ـ مفتاح العلوم ، لأبي يعقوب يُوسف بن مُحمّد السّكّاكيّ (626هـ) ، تحقيق : د / عبد الحميد هنداويّ .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1420هـ = 2000م .) .
ـ المفتاح في الصّرف ، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجُرجانيّ (471هـ) ، تحقيق : د / عليّ توفيق الحمد .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1407هـ = 1987م .) .
ـ المفراح في شرح مراح الأرواح في التّصريف لأحمد بن عليّ بن مسعود ، تأليف : حسن باشا بن علاء الدّين الأسود (827هـ) ، دراسة وتحقيق : د / شريف عبد الكريْم النّجّار .
(دار عمّار للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ الأُردن _ ، ط 1 ، 1427هـ = 2006م .) .
ـ المفصّل في علم اللغة ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ (538هـ) ، تعليق :
د / مُحمّد عزّ الدّين السّعيديّ .
(دار إحياء العلوم _ بيروت _ ، ط 1 ، 1410هـ = 1990م .) .
ـ المُفضّل في شرح المُفصّل للزّمخشريّ ، تأليف : علم الدّين عليٍّ بن مُحمّد السّخاويّ
(643هـ) .
(رسالة دكتوراة _ الجُزء الأوّل والثّاني _ ، أعدّها : عبد الكريْم جواد كاظم ،

إشـراف : أ . د / عبـد العظـيم علـيّ الشّـناويّ ، أُعـدّت عـام : 1399هـ = 1979م ، كُليّة اللغة العربيّة ، قسم اللغويّات ، جامعة الأزهر .) .
ـ المُفضّل في شرح المُفصّل للزّمخشريّ ، تأليف : علم الدّين عليّ بن مُحمّد السّخاويّ
(643هـ) .
(رسالة دكتوراة _ الجُزء الثّالث _ ، أعدّها : يُوسف مُحمّد محمود مُحمّد عبـد الغنـيّ ، إشـراف : أ . د / عبـد العظـيم علـيّ الشّـناويّ ، أُعـدّت عـام : 1400هـ =
1979م ، كُليّة اللغة العربيّة ، قسم اللغويّات ، جامعة الأزهر .) .
ـ المُفضّل في شرح المُفصّل _ باب الحروف _ للزّمخشريّ ، تـأليف : علـم الـدّين علـيٍّ بـن مُحمّـد السّـخاويّ (643هـ) ، دراسـة وتحقيـق : د / يُوسـف الحشكيّ .
(شركة مطبعة النّدى _ الأُردن _ ، ط 2 ، 2002م .) .
ـ المفضّـليّات ، للمفضّـل بـن يعلـى الضّـبِّيّ (168هـ) ، تحقيـق : د / قصـيّ الحسين .
(دار ومكتبة الهلال _ بيروت _ ، ط 1 ، 1998م .) .
ـ مُفيـد العُلـوم ومُبيـد الهُمـوم ، لزكريّـا بـن مُحمّـد بـن محمـود القزوينـيّ (862هـ) ،
تعليق : مُحمّد عبد القادر عطا .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ المقاصد الشّـافية فـي شرح الخلاصـة الكافيـة _ شـرح ألفيّـة ابن مالـك _ ، لأبـي إسـحاق إبـراهيم بـن موسـى الشّـاطبيّ (790هـ) ، تحقيـق : د / عيّـاد الثّبيتيّ .
(دار التّراث _ مكّة المكرّمة _ ، ط 1 ، 1417هـ = 1996م .) .
ـ المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة _ شرح الشّواهد الكُبرى _ ، لبـدر الـدّين محمـود بـن أحمـد العينـيّ (855هـ) ، تعليـق : مُحمّـد باسـل عيون السّود .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1426هـ = 2005م .) .
ـ مقـالات الأُدبـاء ومُنـاظرات النُّجبـاء ، لعلـيّ بـن عبـد الـرّحمن بـن هـذيل الفزاريّ الأندلسيّ
(ق 9هـ) ، دراسة وتحقيق : د / عبد الرّحمن بن عثمان الهليّل .

(د . م . ط ، ط 2 ، 1426هـ = 2005م .) .
ـ مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا (395هـ) ، تحقيق :
عبد السّلام محمّد هارون .
(دار الجيل _ بيروت _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م .) .
ـ المقتصد في شرح الإيضاح للفارسيّ ، تأليف : أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجانيّ (471هـ) ، تحقيق : د / كاظم المرجان .
(وزارة الثّقافة والإعلام ، دار الرّشيد للنّشر _ العراق _ ، المطبعة الوطنيّة الأردن _ ، ط 1 ، 1982م .) .
ـ المُقتضب ، لأبي العبّاس مُحمّد بن يزيد المُبرّد (285هـ) ، تحقيق : مُحمّد عبد الخالق عضيمة .
(عالم الكُتب _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ المقدّمة الجُزُوليّة في النّحو ، لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجُزُوليّ (607هـ) ، تحقيق : د / شعبان عبد الوهّاب مُحمّد .
(القاهرة ، ط 1 ، 1408هـ = 1988م .) [1] .
ـ المقدّمة السّعديّة في ضوابط العربيّة ، لأبي المحاسن عبد الباقيّ بن عبد المجيد اليمانيّ
(743هـ) .
(نسخةٌ مصوّرةٌ عن مخطوطٍ أصليٍّ محفوظ في مكتبة الشّيخ عارف حكمت ، مكتبة الملك عبد العزيز _ المدينة المنوّرة _ ، تحت رقم : 2671 .) .
ـ المقدّمة في النّحو ، لأبي الحسن عليّ بن فضّال المجاشعيّ (479هـ) ، تحقيق :
د / حسن شاذليّ فرهود .
(المطبعة العربيّة الحديثة _ القاهرة _ ، د . ت .) .
ـ مُقدّمة في النّحو ، لخلف بن حيّان الأحمر (نحو : 180هـ) ، تحقيق : عزّ الدّين التّنوخيّ .

(1) تفضّلت العزيزة / صالحة الغنيم _ وهي إنسانةٌ صالحةٌ _ ، بإهدائي هذا الكتاب بعد أنْ نفدتْ نُسخه من المكتبات _ شكر الله لَها ، ورزقها الصّحّة والعافية ، ووفّقها لكُلّ ما هو خيرٌ وفلاحٌ لَها _ .

(وزارة الثّقافة والإرشاد القوميّ ، مطبوعات مديريّة إحياء التّراث القديْم _ دمشق _ ، ط 1 ، 1381هـ = 1961م .) .
ـ مقدّمة في النّحو ، لأبي عبد الله مُحمّد بن أبي الفرج الصقلّيّ (510هـ) ، دراسة وتحقيق : مُحسن سالم العميريّ .
(المكتبة الفيصليّة _ مكّة المكرّمة _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1985م .) .
ـ المقرّب ، لأبي الحسن عليّ بن مؤمن بن عصفور الإشبيليّ (669هـ) ، تعليق : أحمد عبد السّتّار الجواريّ ، وعبد الله الجبوريّ .
(د . م . ط ، ط 1 ، 1392هـ = 1972م .) .
ـ المقصود في علم الصّرف ، المنسوب للإمام الأعظم أبي حنيفة النّعمان (150هـ) [1] ، دراسة وتحقيق : د / عبد الله أحمد جاد الكريْم حسن .
(مكتبة الآداب _ القاهرة _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ المقصور والممدود ، لأبي العبّاس أحمد بن مُحمّد بن ولاّد (332هـ) ، عنى
بتصحيحه : السّيّد مُحمّد بدر الدّين النّعسانيّ الحلبيّ .
(مكتبة الخانجيّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1413هـ = 1993م .) .
ـ المقصور والممدود ، لأبي عليّ إسْماعيل بن القاسم القاليّ (356هـ) ، دراسة
وتحقيق : د / أحمد عبد المجيد هريديّ .
(مكتبة الخانجيّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1999م .) .
ـ الملاحن ، لأبي بكر مُحمّد بن الحسن بن دُريد الأزديّ (321هـ) ، تعليق : إبراهيم اطفيّش الجزائريّ .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1407هـ = 1987م .) .
ـ الملخّص في ضبط قوانين العربيّة ، لأبي الحسين عُبيد الله بن أبي جعفر أحمد بن عُبيد الله بن أبي الرّبيع الإشبيليّ (688هـ) ، تحقيق : د / عليّ بن سلطان الحكميّ .
(د . م . ط ، ط 1 ، 1405هـ = 1985م .) .

---

(1) أشار حاجيّ خليفة إلى أنّ هذا الكتاب قد ((اختُلف في مُؤلّفه ، فقيل : للإمام الأعظم ، وقيل : لغيره ، وجزم المولى : مُحمّد بن بير عليّ المعروف ببركليّ في شرح المُسمّى بـ (إمعان النّظر) .)) ، (كشف الظّنون : 650/2 .) .
وقد أطال النّظر في قضيّة النّسبة مُحقّق الكتاب ، وخلص إلى أنّ (المقصود) ((يظلّ منسوبًا خطأً إلى : الإمام أبي حنيفة النّعمان إلى أنْ يجود الزّمان بِمن يَملك الدّليل على نسبته المُؤكّدة إليه ، أو يسوق أدلّةً تُؤكّد نسبته لغيره _ والله المُوفّق _ .)) ، (المقصود : 76 _ 92 .) .

ـ المُمتع في التّصريف ، لأبي الحسن عليّ بن مؤمن بن عصفور الإشبيليّ (669هـ) ، تحقيق : د / فخر الدّين قباوة .
(دار المعرفة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1407هـ = 1987م .) .
ـ الممدود والمقصور ، لأبي الطّيّب محمّد بن أحمد الوشاء (325هـ) ، تحقيق : د / رمضان عبد التّوّاب .
(مكتبة الخانجيّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1979م .) .
ـ منازل الأحباب ومنارة الألباب ، لشهاب الدّين محمود بن سلمان الحلبيّ (644هـ) ، تحقيق : د / مُحمّد الدّيباجيّ .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 1 ، 2000م .) .
ـ المناقب والمثالب ، لأبي الوفاء رَيحان بن عبد الواحد الخُوارزميّ (430هـ) ، تحقيق : إبراهيم صالح .
(دار البشائر للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ دمشق _ ، ط 1 ، 1420هـ = 1999م .) .
ـ المناهل الصّافية في شرح معاني الشّافية لابن الحاجب ، تأليف : لطف الله بن مُحمّد بن الغياث الظّفيريّ (1035هـ) .
(رسالة ماجستير ، دراسة وتحقيق : حُسين أحمد عبد الله عزيّز ، إشراف : د / نوريّ ياسين حُسين الهيتيّ ، ود / عبده عليّ مريش ، أُعدّت عام : 1998 _ 1999م ، قسم اللغة العربيّة ، كُليّة الآداب ، جامعة صنعاء .) .
ـ المناهج الكافية في شرح الشّافية لابن الحاجب ، لأبي يحيى زكريّا بن مُحمّد الأنصاريّ
(926هـ) ، دراسة وتحقيق : د / رزان يحيى خدّام .
(دار الحكمة _ بريطانيا _ ، ط 1 ، 1424هـ = 2003م .) .
ـ المنتخب الأكمل في شرح كتاب الجمل ، لأبي بكر مُحمّد بن أحمد الخفّاف الإشبيليّ
(657هـ) .
(السّفر الثّالث ، نسخةٌ مصوّرةٌ عن مخطوطٍ أصليٍّ محفوظ في المكتبة المحموديّة _ المدينة المنوّرة _ ، تحت رقم : 2171 .) .
ـ المّنتخب في محاسن أشعار العرب المنسوب للثّعالبيّ ، صنعة مُؤلّفٌ قديْم مجهول
(ق : 4هـ) ، تحقيق : د / عادل سُليمان جمال .
(النّشر مكتبة الخانجيّ _ القاهرة _ ، ط 2 ، 1427هـ = 2006م .) .
ـ المنتخب من غريب كلام العرب ، لأبي الحسن عليّ بن الحسن الهُنائيّ المعروف بكُراع النّمل (310هـ) ، تحقيق : د / مُحمّد بن أحمد العُمريّ .

(معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ ، مركز إحياء التّراث الإسلاميّ ، جامعة أمّ القرى _ مكّة المكرّمة _ ، ط 1 ، 1409هـ = 1989م .) .
ـ مُنتهى الطّلب من أشعار العرب ، لِمُحمّد بن المبارك بن محمّد بن ميمون البغداديّ
(597هـ) ، تحقيق : د / مُحمّد نبيل طريفيّ .
(دار صادر _ بيروت _ ط 1 ، 1999م .) .
ـ المنثور البهائيّ ، لعليّ بن مُحمّد بن خلف الهمذانيّ (414هـ) ، دراسة وتحقيق : د / عبد الرّحمن بن عثمان الهليّل .
(د . م . ط ، ط 2 ، 1423هـ = 2002م .) .
ـ منثور الفوائد ، لأبي البركات عبد الرّحمن بن أحمد الأنباريّ (577هـ) ، تحقيق : د / حاتِم صالح الضّامن .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1403هـ = 1983م .) .
ـ منحة الملك الوهّاب بشرح مُلحة الإعراب للحريريّ ، تأليف : عبد الملك بن عبد السّلام بن دعسين اليمانيّ (1006هـ) .
(نُسخةٌ مخطوطةٌ مُصوّرةٌ عن مخطوطٍ محفوظ في المكتبة المركزيّة التّابعة لجامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة _ الرّياض _ ، تحت رقم : 6908ف .) .
ـ المنصف ، لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ البصريّ (392هـ) ، تعليق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين .
(وزارة المعارف العموميّة ، إدارة إحياء التّراث القديْم ، ط 1 ، 1379هـ = 1960م .) .
ـ من غاب عنه المُطْرِب ، لأبي منصور عبد الملك بن مُحمّد بن إسْماعيل الثّعالبيّ
(429هـ) ، تحقيق : د / النّبويّ عبد الواحد شعلان .
(مطبعة المدنيّ ، النّاشر مكتبة الخانجيّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1984م .) .
ـ المُنقّح على المُوشّح في قواعد اللغة العربيّة للسّيوطيّ ، تأليف : أحمد بن عبد الغفّار الْمالكيّ (940هـ) ، دراسة وتحقيق : صادق مسعد لطف المنبريّ .
(دار الإيْمان للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ الإسكندريّة _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ من كتاب المسائل والأجوبة ، لأبي مُحمّد عبد الله بن محمّد بن السّيد البطليوسيّ

(521هـ) ، تحقيق : إبراهيم السّامرّائيّ .
(رسالةٌ منشورةٌ ضمن رسائل ونصوص في اللغة والأدب ، مكتبة المنارة _ الأردن _ ، ط 1 ، 1408هـ = 1988م .) .
ـ من لُغات العرب لُغة هُذيل ، تأليف : د / عبد الجواد الطيّب .
(د . م . ط ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ منهاجّ الطّالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب ، لأحمد بن مُحمّد الرّصّاص (نحو :
852هـ) .
(رسالة دكتوراة ، دراسة وتحقيق : أحمد بن عبد الله السّالِم ، إشراف : د / توفيق مُحمّد سبع ، أُعدّت عام : 1406 _ 1407هـ ، كليّة اللغة العربيّة ، جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة _ الرّياض _ .) [1] .
ـ المنهاج في شرح جُمل الزّجّاجيّ ، للمؤيّد بالله أبو إدريس يحيى بن حمزة العلويّ
(747هـ) .
(رسالة دكتوراة ، دراسة وتحقيق : هادي عبد الله ناجيّ ، إشراف : أ . د / حاتِم صالح الضّامن ، أُعدّت عام : 1420هـ ، جامعة بغداد ، كُليّة الآداب .) .
ـ منهج الأخفش الأوسط في الدّراسات النّحويّة ، تأليف : عبد الأمير مُحمّد أمين
الورد .
(مؤسّسة الأعلميّ _ بيروت _ ، دار التّربية _ بغداد _ ، ط 1 ، 1395هـ = 1975م .) .
ـ منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك ، لأبي حيّان مُحمّد بن يوسف الغرناطيّ
(745هـ) ، تحقيق : سيدنيّ قليزر .
(نيوهافن ، ط 1 ، 1947م .) .
ـ المنهل الصّافي في شرح الوافي للبلخيّ ، تأليف : بدر الدّين مُحمّد بن أبي بكر الدّمامينيّ (827هـ) .

---

(1) شكر الله Ψ لِمُحقّق هذا الكتاب على تفضّله بإعارتي إيّاه ، له منّي الشّكر الوافر ، والدّعاء بالخير والفلاح والنّعيم في الدّارين ، وهو من هو . . . ! ؟ ، ولأهله الشّكر كُلّ الشّكر على حُسن استجابَتهم ، وتعاملهم ، وتأدّبِهم مع طالبات العلم ، وذلك حين اتّصلتُ بِهم هاتفيًّا ؛ كي أطلب هذه الرّسالة .

(رسالة دُكتوراة ، دراسة وتحقيق : حمديّ عبد الفتّاح مُصطفى خليل ، إشراف : أ . د / مُصطفى أحمد خليل النّمّاس ، أُعدّت عام : 1412هـ = 1992م ، جامعة الأزهر ، كُليّة اللغة العربيّة ، قسم اللغويّات ، القاهرة .) .
ـ موارد البصائر لفرائد الضّرائر ، لمُحمّد بن سليم بن حُسين بن عبد الحليم (1138هـ) ، تحقيق ودراسة : د / حازم سعيد يُونس .
(دار عمّارللنّشر والتّوزيع _ الأردن _ ، ط 1 ، 1420هـ = 2000م .) .
ـ مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح للسّكّاكيّ ، تأليف : أبي العبّاس أحمد بن مُحمّد المغربيّ (1128هـ) ، تعليق : د / خليل إبراهيم خليل .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1424هـ = 2003م .) .
ـ المُوجز في النّحو ، لأبي بكر مُحمّد بن سهل السّرّاجّ (316هـ) ، تعليق : مصطفى الشّويْميّ ، وابن سالم دامرجيّ .
(مؤسّسة بدران _ بيروت _ ، ط 1 ، 1385هـ = 1965م .) .
ـ المُوشّح في شرح الكافية لابن الحاجب ، تأليف : مُحمّد بن أبي بكر الخبيصيّ
(731هـ) .
(نسخةٌ مصوّرةٌ عن مخطوطٍ أصليٍّ محفوظ في مكتبة المجمع العلميّ العراقيّ ، تحت رقم : 916/ م .) .
ـ المُوشّح _ مآخذ العلماء على الشّعراء في عدّة أنواعٍ من صناعة الشّعر _ ، لأبي عبيد الله مُحمّد بن عمران المرزبانيّ (384هـ) ، تحقيق : عليّ محمّد الجباويّ .
(دار الفكر العربيّ _ القاهرة _ ، د . ت .) .
ـ المُوضح في شرح مُشكل شعر أبي الطّيّب المُتنبّيّ ، لأبي زكريّا يحيى بن عليّ التّبريزيّ
(502هـ) ، دراسة وتحقيق : د / خلف رشيد نُعمان .
(وزارة الثّقافة والإعلام ، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة _ بغداد _ ، ط 1 ، 2000م .) .
ـ المُوفي في النّحو الكُوفيّ ، لصدر الدّين الكنغراويّ الاستانبوليّ (1349هـ) ، تعليق : مُحمّد بَهجة البيطار .
(المجمع العلميّ العربيّ _ دمشق _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ موقف النّحاة من الحديث النّبويّ ، تأليف : د / خديجة الحديثيّ .
(دار الرّشيد _ العراق _ ، ط 1 ، 1981م .) .
ـ (مهما) في الدّرس النّحويّ ، تأليف : د / رياض حسن الخوّام .

(المكتبة العصريّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2001م .) .

(النّون)

ـ نتائجّ الفكر في النّحو ، لأبي القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله السّهيليّ (581هـ) ، تحقيق : د / مُحمّد إبراهيم البنّا .
(دار الاعتصام _ القاهرة _ ، ط 1 ، د . - .) .
ـ نثر الدُّرّ في المُحاضرات ، لأبي سعد منصور بن الحُسين الآبيّ (421هـ) ، تعليق : خالد عبد الغني محفوظ .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1424هـ = 2004م .) .
ـ النّجم الثّاقب شرح كافية ابن الحاجب ، للمهديّ صلاح بن عليّ بن مُحمّد بن أبي القاسم (849هـ) ، دراسة وتحقيق : د / مُحمّد جُمعة حسن نبعة .
(مُؤسّسة الإمام زيد بن عليّ الثّقافيّة _ صنعاء _ ، ط 1 ، 1424هـ = 2003م .) .
ـ النّحاة والحديث النّبويّ ، تأليف : د/حسن موسى الشّاعر .
(وزارة الثّقافة والشّباب ، ط 1 ، 1400هـ = 1980م .) .
ـ النّحو التّعليميّ والتّطبيق في القُرآن الكريْم ، تأليف : د / محمود سُليمان ياقوت .
(دار المعرفة الجامعيّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1999م .) .
ـ النّحو العربيّ نقدٌ وبناءٌ ، تأليف : د / إبراهيم السّامرّائيّ .
(دار عمّار _ الأردن _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1997م .) .
ـ النّحو والصّرف بين التّميميّين والحجازيّين ، تأليف : د / الشّريف عبد الله البركاتيّ .
(المكتبة الفيصليّة _ مكّة المكرّمة _ ، ط 1 ، 1404هـ = 1984م .) .
ـ نُزهة الأحداق في علم الاشتقاق ، لأبي عليّ مُحمّد بن عليّ الشّوكانيّ (1211هـ) ، تحقيق : د / شريف عبد الكريْم النّجّار .
(دار عمّار _ الأُردن _ ، ط 1 ، 1424هـ = 2004م .) .
ـ نُزهة الطّرف في موانع الصّرف ، لِمُحمّد بن أحمد الحنفيّ الشّهير بالحُريزيّ
(ق : 11هـ) ، دراسة وتحقيق : د / فائزة بنت عُمر المؤيّد .
(مطابع الخليج الفنّيّة _ الدّمّام _ ، ط 1 ، 1415هـ) .
ـ نشأة الدّراسات النّحويّة واللغويّة في اليمن وتطوّرها ، تأليف : د / هاديّ عطيّة

مطر .
(منشـورات مركـز دراسـات الخلـيج العربـيّ ، جامعـة البصـرة ، ط 1 ، 1404هـ = 1984م .) .
ـ نشوار الُمحاضرة وأخبار المذاكرة ، لأبي عليّ المُحسَّن بن عليّ التّنوخيّ (384هـ) ، تحقيق : عبّود الشّالجيّ .
(د . م . ط ، ط 1 ، 1391هـ = 1971م .) .
ـ نضرة الإغريض في نُصرة القريض ، لأبي عليّ المُظفّر بن الفضل العلويّ (656هـ) ، تحقيق : د / نُهى عارف الحسن .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 2 ، 1416هـ = 1995م .) .
ـ نظام الغريب في اللغة ، لعيسى بن إبراهيم بن عبد الله الرّبعيّ الحِميريّ (480هـ) .
(مؤسّسة الكتب الثّقافيّة ، ط 2 ، 1407هـ = 1987م .) .
ـ نظم الفرائد وحصر الشّواهد ، لأبي المحاسن مهلّب بن حسن المهلّبيّ (583هـ) ، تحقيق : د / عبد الرّحمن العثيمين .
(مطبعـة المـدنيّ _ مصـر _ ، مكتبـة التّـراث _ مكّـة المكرّمـة _ ، ط 1 ، 1406هـ = 1986م .) .
ـ نقد الشّعر ، لأبي الفرج قُدامة بن جعفر المقدسيّ (337هـ) ، تحقيق : د / مُحمّد عبد المنعم خفاجيّ .
(دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ نكتة الأمثال ونفثة السّحر الحلال ، لأبي الرّبيع سُليمان بن مُوسى الكلاعيّ (634هـ) ، تعليق : د / عليّ إبراهيم كرديّ .
(دار سعد الدّين _ دمشق _ ، ط 1 ، 1416هـ = 1995م .) .
ـ النّكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، لأبي حيّان مُحمّد بن يُوسف الغُرناطيّ
(745هـ) ، دراسة وتحقيق : د / عبد الحسين الفتليّ .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 2 ، 1408هـ = 1988م .) .
ـ النّكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفيّ من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، لأبي الحجّاج يوسف بن سليمان الأعلم الشّنتمريّ (476هـ) ، تحقيق : رشيد بلحبيب .
(وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة _ المغرب _ ، ط 1 ، 1420هـ = 1999م .) .
ـ النّهاية في شرح الكفاية ، كلاهُما لأبي العبّاس أحمد بن الحُسين بن الخبّاز الموصليّ

(639هـ) .
(رسالة دكتوراة ، دراسة وتحقيق : عبد الجليل مُحمّد عبد الجليل ، إشراف : أ . د / غريب عبد المجيد نافع ، أُعدّت عام : 1411هـ = 1990م ، جامعة الأزهر ، كُليّة اللغة العربيّة ، قسم اللغويّات _ القاهرة _ .) .
ـ النّوادر في اللغة ، لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاريّ (216هـ) .
(دار الكتاب العربيّ _ بيروت _ ، ط 2 ، 1387هـ = 1967م .) .

(الهاء)

ـ الهادي في الإعراب إلى طريق الصّواب ، لأبي عبد الله مُحمّد بن أبي الوفاء بن القبيصيّ الموصليّ (620هـ) ، دراسة وتحقيق : مُحسن سالم العميريّ .
(دار التّراث _ مكّة المكرّمة _ ، ط 1 ، 1408هـ = 1988م .) .
ـ هبة الأيّام فيما يتعلّق بأبي تَمّام ، للشّيخ يُوسف البديعيّ (1037هـ) ، تحقيق :
د / عبد الإله نبهان ، و عبد الكريْم الحبيب .
(المجمع الثّقافيّ _ أبو ظبيّ _ ، ط 1 ، 1424هـ = 2003م .) .
ـ هُدى مهاة الكِلّتين وجلا ذات الحُلّتين _ شرح منظومة شهاب الدّين الشّواء الحلبيّ _ ، لِبهاء الدّين مُحمّد بن إبراهيم بن النحّاس (698هـ) ، دراسة وتحقيق :
د / تُركيّ بن سهو العتيبيّ .
(مطبعة المدنيّ ، المؤسّسة السّعوديّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1414هـ = 1993م .) [1] .
ـ ابن هشام اللخميّ (577هـ) وجهوده اللغويّة مع تحقيق كتابه (شرح مقصورة ابن دُريد) ، دراسة وتحقيق : مهديّ عبيد جاسم .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1407هـ = 1986م .) .
ـ هشام بن معاوية الضّرير (209هـ) _ حياته ، آراؤه ، منهجه _ ، تأليف :
د / تركيّ بن سهو العتيبيّ .
(مطبعة المدنيّ المؤسّسة السّعوديّة _ مصر _ ، ط 1 ، 1416هـ = 1995م .) [2] .

---

(1) تفضّلتْ فوزيّة العتيبيّ بإهدائي هذا الكتاب خلال زيارتي لَها _ شكر الله صنيعها ، وأجزل لَها الثّواب _ .
(2) تفضّلت فوزيّة العتيبيّ بإهدائي هذا الكتاب _ شكر الله لَها ، ووفّقها لطريق الخير والفلاح في الدّارين _ .

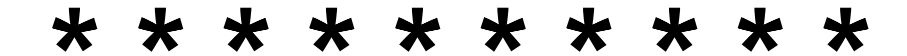
- الهمز ، لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاريّ (216هـ) ، نشره : الأب لويس شيخو .
(المطبعة الكاثوليكيّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1911م .) .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ
(911هـ) ، تعليق : أحمد شَمس الدّين .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1998م .) .

(الواو)

- الواضح ، لأبي بكر مُحمّد بن الحسن الزُّبيديّ (379هـ) ، تحقيق : د / عبد الكريْم خليفة .
(ط 1 ، د . م . ط ، د . ت .) .
- الواضح المُبين في ذكر من استشهد من المُحبّين ، لعلاء الدّين مغلطاي بن قليج بن عبد الله الحنفيّ (762هـ) ، تحقيق : سيّد كسرويّ حسن .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1426هـ = 2005م .) .
- (الواو) المزيدة ، لصلاح الدّين خليل بن كيكلديّ العلائيّ (761هـ) ، تحقيق : د / حسن بن مُوسى الشّاعر .
(دار البشير للنّشر والتّوزيع _ عمّان _ ، ط 1 ، 1410هـ = 1990م .) .
- وجوه النّصب ، المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيديّ ، أو إلى أبي عبد الله مُحمّد بن شُقير صاحب أبي العبّاس المُبرّد .
(رسالة ماجستير _ مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلاميّ ، ميكروفلم _ ، إعداد : سعد أحمد سعد جحا ، إشراف : د / سيّد سعيد شرف الدّين ، أُعدّت عام : 1400هـ = 1980م ، قسم اللغويّات ، كُليّة اللغة العربيّة ، جامعة الأزهر _
القاهرة _ .) .
- الوشاح وتثقيف الرّماح في ردّ توهيم المجد الصّحاح _ دراسة وتحقيق من (الهمزة) إلى (الذّال) .
(رسالة ماجستير ، دراسة وتحقيق : نوال بنت عليّ الفلاّج ، إشراف : أ . د / صلاح الدّين صالح حسنين ، و : د / الجوهرة بنت فهد آل سعود ، أُعدّت عام :
1412هـ = 1991م ، كليّة التّربيّة ، الأقسام الأدبيّة _ الرّياض _ .) .

(الياء)

ـ ابن يسعون النّحويّ ، حياته وآراؤه مع دراسة كتابه (المصباح في شرح أبيات الإيضاح) ، تأليف : د / عبد الله الحسينيّ هلال .
(ط 1 ، د . م . ط ، 1410هـ = 1989م .) .
ـ ابن يعيش الصّنعانيّ _ حياته وآثاره _ مع تحقيق الجزء الأوّل من كتابه (المحيط المجموع في الأصول والفروع) .
(رسالة ماجستير ، إعداد : عليّ بن حسن الظّاهريّ ، إشراف : د/ عبد الرّحمن
العثيمين ، أُعدّت عام : 1414هـ ، كليّة اللغة العربيّة ، جامعة أمّ القرى _ مكّة المكرّمة _ .) [1] .
ـ يونس البصريّ _ حياته ، وآثاره ، ومذاهبه _ : تأليف : د / أحمد مكّيّ الأنصاريّ .
(دار المعارف _ مصر _ ، ط 1 ، 1393هـ = 1973م .) .



هـ ــ التّراجم والطّبقات والسّير:

(1) تفضّل مُحقّق الجُزء الأوّل من (المُحيط) _ وفضله كثيرٌ _ بإعارتي هذه الرّسالة ، لذا أُكرّر دُعائي له بالخير والفلاح والرّزق في داريّ الفناء والبقاء .

(الهمزة)

ـ أئمّة اليمن ، لمُحمّد بن مُحمّد بن زبارة الصّنعانيّ (1380هـ) .
(مطبعة النّصر النّاصريّة _ تعز _ ، ط 1 ، 1372هـ = 1952م .) .
ـ آثار البلاد وأخبار العباد ، لزكريّا بن مُحمّد بن محمود القزوينيّ (673هـ) .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 1 ، 1998م .) .
ـ الإحاطة في أخبار غرناطة ، لأبي عبد الله مُحمّد بن عبد الله لسان الدّين بن الخطيب (776هـ) ، تعليق : مُحمّد عبد الله عنان .
(مكتبة الخانجيّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1395هـ = 1975م .) .
ـ أخبار أبي تَمّام ، لأبي بكر مُحمّد بن يحيى الصّوليّ (336هـ) ، تحقيق : خليل محمود عساكر وزميليه .
(مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1356هـ = 1937م .) .
ـ الأخبار الطّوال ، لأبي حنيفة أحمد داوُد الدِّينَوريّ (282هـ) ، تحقيق : عبد المنعم عامر ، مُراجعة : د / جمال الدّين الشّيّال .
(وزارة الثّقافة والإرشاد القوميّ _ الإقليم الجنوبيّ _ ، الإدارة العامّة للثّقافة ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ أخبار النّحويّين البصريّين ، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السّيرافيّ (368هـ) ، تعليق : نخبةٍ من العلماء .
(مكتبة الثّقافة الدّينيّة ، دار المعرّيّ للطّباعة ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ أخبار النّحويّين ، لأبي طاهر عبد الواحد بن عمر بن أبي هشام (349هـ) ، تحقيق : مجديّ فتحيّ السّيّد .
(دار الصّحابة للتّراث _طنطا _ ، ط 1 ، 1410هـ = 1989م .) .
ـ الأزمنة والأمكنة ، لأبي عليّ أحمد بن مُحمّد المرزوقيّ (421هـ) ، إخراج : خليل المنصور .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1417هـ = 1996م .) .
ـ الأزمنة وتلبية الجاهليّة ، لأبي عليّ مُحمّد بن المُستنير قُطرب (206هـ) ، تحقيق : د / حنّا جميل حدّاد .
(مكتبة المنار _ الأُردن _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1985م .) .

ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، لأبي عمر يوسف بن عبد الله النّمريّ (463هـ) ، تعليق : عليّ مُحمّد البجاويّ .
(مطبعة دار النّهضة _ مصر _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ أُسد الغابة في معرفة الصّحابة ، لعزّ الدّين بن الأثير (630هـ) .
(دار إحياء التّراث العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ أسْماء القبائل وأنسابُها ، لمُعزّ الدّين مُحمّد المهديّ الشّهير بالقزوينيّ (1300هـ) ، تعليق : كامل سلمان الجُبوريّ .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروات _ ، 1420هـ = 2000م .) .
ـ أسْماء المغتالين من الأشراف في الجاهليّة والإسلام وأسْماء من قُتل من الشّعراء _ ضمن نوادر المخطوطات ، 117/2 _ 297 _ ، لأبي جعفر مُحمّد بن حبيب البغداديّ (245هـ) ، تحقيق : عبد السّلام مُحمّد هارون .
(دار الجيل _ بيروت _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م .) .
ـ إشارة التّعيين في تراجم النّحاة واللغويّين ، لتاج الدّين عبد الباقيّ بن عبد المجيد اليمانيّ (743 هـ) ، تحقيق : د / عبد المجيد دياب .
(شركة الطّباعة العربيّة السّعوديّة ، ط 1 ، 1406هـ = 1986م .) .
ـ الإصابة في تَمييز الصّحابة ، لابن حجر أحمد بن عليّ العسقلانيّ (852هـ) .
(مكتبة الرّياض الحديثة ، ط 1 ، 1398هـ = 1978م .) .
ـ الاعتبار في التّواريخ والآثار _ تاريخ وصاب _ ، للعلاّمة عبد الرّحمن بن مُحمّد الحُبيشيّ الوَصابيّ (782هـ) ، تعليق : عبد الله مُحمّد الحبشيّ .
(مركز الدّراسات اليمانيّة _ صنعاء _ ، ط 1 ، 1979م .) .
ـ أعراف وتقاليد حُكّام اليمن في العصر الإسلاميّ ، للقاضيّ إسْماعيل بن عليّ الأكوع .
(دار الغرب الإسلاميّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1994م .) .
ـ الإعلام بوفيات الأعلام ، لأبي عبد الله مُحمّد بن أحمد الذّهبيّ (748هـ) ، تعليق : رياض عبد المجيد مراد ، و عبد الجبّار زكّار .
(دار الفكر المعاصر _ بيروت _ ، دار الفكر _ دمشق _ ، مطبوعات مركز جمعة الْماجد للثّقافة والتّراث _ دبيّ _ ، ط 1 ، 1412هـ = 1991م .) .
ـ الأعلام _ قاموس تراجم لأشهر الرّجال والنّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين _ لخير الدّين الزّركليّ .
(دار العلم للملايين _ بيروت _ ، ط 4 ، 1979م .) .

ـ أعلام المُؤلّفين الزّيديّة ، تأليف : عبد السّلام بن عبّاس الوجيه .
(مُؤسّسة الإمام زيد بن عليّ الثّقافيّة _ الأُردن _ ، ط 1 ، 1420هـ =
1999م .) .
ـ أعلام النّساء ، تأليف : عُمر رضا كحالة .
(مُؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 3 ، 1397هـ) .
ـ إعلام النّـاس بِمـا وقـع للبرامكـة مـع بنـي العبّـاس ، لمُحمّد ديـاب الأتليـديّ
(1688م) .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 1 ، 1410هـ = 1990م .) .
ـ الأغاني ، لأبي فرج عليّ بن الحسين الأصفهانيّ (356هـ) .
(مؤسّسة جمّال للطّباعة والنّشر ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ الإكليل من أخبار اليمن وأنساب حمير _ الكتاب العاشر في معـارف همـدان
وأنسـابِها وعيـون أخيارهـا _ ، لأبـي مُحمّـد الحسـن بـن يعقـوب الهمـدانيّ
(334هـ) ، تعليق :
محبّ الدّين الخطيب .
(القاهرة ، ط 1 ، 1368هـ) .
ـ ألقـاب الشّـعراء ومـن يُعرف مـنهم بأمّـه ، لأبـي جعفـر محمّـد بـن حبيـب
البغداديّ
(245هـ) ، تحقيق : مُحمّد عبد السّلام هارون .
(رسالةٌ منشورةٌ ضمن نوادر المخطوطات _ 321/2 _ 354 _ ، دار الجيل
_ بيروت _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م .) .
ـ إنبـاه الـرّواة علـى أنبـاه النّحـاة ، لأبـي الحسـن علـيّ بـن يوسـف القِفْطِـيّ
(624هـ) ، تحقيق : مُحمّد أبو الفضل إبراهيم .
(دار الفكر العربيّ _ القاهرة _ ، مؤسّسة الكتب الثّقافيّة _ بيروت _ ، ط 1
، 1406هـ = 1986م .) .
ـ الأنساب ، لأبي سعيد عبد الكريْم بن مُحمّد السّمعانيّ (562هـ) ، تعليق :
مُحمّد أحمد علاّق .
(مكتبة الرّشد _ الرّياض _ ، دار إحياء التّراث العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ،
1419هـ = 1999م .) .
ـ الأنـواء فـي مواسـم العـرب ، لأبـي مُحمّـد عبـد الله بـن مُسـلم بـن قُتيبـة
الدّينوريّ
(276هـ) .
(مطبعة مجلس دائرة المعارف العُثمانيّـة _ حيدر آباد _ ، ط 1 ، 1375هـ
=

.) . 1956

ـ إيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون ، لإسْماعيل باشا البغداديّ ، عنى بتصحيحه ونشره : مُحمّد شرف الدّين ، و : رفعت بيلكة الكليسيّ .

(منشورات مكتبة المُثنّى _ بغداد _ ، ط 1 ، د . ت .) .

ـ الإيناس بعلم الأنساب ، لأبي القاسم الحُسين بن عليّ بن الحُسين المعروف بالوزير ابن المغربيّ (418هـ) .

(مكتبة الثّقافة الدّينيّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1420هـ = 2000م .) .

(الباء)

ـ البداية والنّهاية في التّاريخ ، لأبي الفداء عماد الدّين إسْماعيل بن كثير (774هـ) .

(دار الحديث _ القاهرة _ ، ط 6 ، 1423هـ = 2002م .) .

ـ البدر الطّالع بِمحاسن من بعد القرن السّابع ، لِمُحمّد بن عليّ الشّوكانيّ (1250هـ) .

(دار المعرفة _ بيروت _ ، مطبعة السّعادة _ مصر _ ، ط 1 ، 1348هـ) .

ـ البرصان والعرجان والعميان والحولان ، لأبي عثمان عمرو بن بحر المعروف بالجاحظ

(355هـ) ، تحقيق : عبد السّلام مُحمّد هارون .

(دار الجيل _ بيروت _ ، ط 1 ، 1410هـ = 1990م .) .

ـ برنامج المجاريّ ، لأبي عبد الله مُحمّد الأندلسيّ (862هـ) ، تحقيق : مُحمّد أبو الأجفان .

(دار الغرب الإسلاميّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1982م .) .

ـ بسط سامر المُسامر في أخبار مجنون بني عامر ، لشَمس الدّين مُحمّد بن عليّ بن طُولون الحنفيّ (953هـ) ، تعليق : مُحمّد إبراهيم سَليم .

(مكتبة ابن سيناء للنّشر والتّوزيع والتّصدير _ مصر _ ، ط 1 ، د . ت .) .

ـ بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ، لأبي العبّاس أحمد بن يحيى الضَّبِّيّ

(599هـ) ، تعليق : د / روحيّة عبد الرّحمن السّويفيّ .

(منشورات محمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1417هـ = 1997م .) .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنّحاة ، لأبي الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن الكمال السّيوطيّ (911هـ) .
(المكتبة العصريّة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
- البُلدان ، لابن الواضح أحمد بن أبي يعقوب إسحاق بن جعفر اليعقوبيّ (284هـ) ، تعليق : مُحمّد أمين ضنّاويّ .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2002م .) .
- البلغة في تراجم أئمّة النّحو واللغة ، لأبي الطّاهر مجد الدّين مُحمّد بن يعقوب الفيروزآباديّ (817هـ) ، تحقيق : مُحمّد المصريّ .
(منشورات مركز المخطوطات والتّراث _ الكويت _ ، ط 1 ، 1407هـ = 1987م .) .
- بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب ، لأبي الفضل محمود شُكريّ الألوسيّ (1270هـ) ، تعليق : مُحمّد بَهجة الأثريّ .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
- بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولّى ملك اليمن من ملكٍ وإمامٍ ، للقاضيّ حسين بن أحمد العرشيّ (نحو : 1320هـ) ، تعليق : الأب أنستاس ماريّ الكرمليّ .
(مكتبة الثّقافة الدّينيّة _ مصر _ ، ط 1 ، د . ت .) .
- بنو رسول وبنو طاهر وعلاقات اليمن الخارجيّة في عهدها : 628 _ 923هـ ، تأليف : د / مُحمّد عبد العال أحمد .
(الهيئة المصريّة العامّة للكتاب _ الإسكندريّة _ ، ط 1 ، 1980م .) .
- بَهجة الزّمن في تاريخ اليمن _ تاريخ اليمن _ ، لتاج الدّين عبد الباقيّ بن عبد المجيد اليمانيّ (743هـ) ، تحقيق : مصطفى حجازيّ .
(دار العودة _ بيروت _ ، دار الكلمة _ صنعاء _ ، ط 1 ، د . ت .) .

(التّاء)

- تاج التّراجم ، لأبي الفداء قاسم بن قُطْلُوبُغا السُّوْدُونيّ (879هـ) ، تعليق : مُحمّد خير رمضان يوسف .
(دار القلم _ دمشق _ ، ط 1 ، 1413هـ = 1992م .) .
- التّاج المكلّل من جواهر مآثر الطّراز الآخر والأوّل ، لصدّيق بن حسن بن عليّ الحسينيّ القنوجيّ (1832هـ) .
(مكتبة دار السّلام للنّشر والتّوزيع _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1416هـ = 1995م .) .

ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والإعلام ، لأبي عبد الله مُحمّد بن أحمد الذّهبيّ
(748هـ) ، إخراج : د / بشّار عوّاد معروف ، وزميليه .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1408هـ = 1988م .) .
ـ تاريخ الأمم والمُلوك ، لأبي جعفر مُحمّد بن جرير الطّبريّ (310هـ) ، تحقيق : مُحمّد أبو الفضل إبراهيم .
(القاهرة ، ط 1 ، 1960م .) .
ـ تاريخ بغداد أو مدينة السّلام ، للخطيب أحمد بن عليّ الحافظ البغداديّ
(463هـ) .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1425هـ = 2004م .) .
ـ تاريخ ثغر عدن وتراجم علمائها ، لأبي عبد الله الطيّب بن عبد الله أبي مخرمة
(947هـ) ، إخراج : عليّ حسن عليّ عبد الحميد .
(دار الجيل _ بيروت _ ، دار عمّار _ عمّان _ ، ط 2 ، 1408هـ = 1987م .) .
ـ تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس ، للإمام حُسين بن مُحمّد الدّيّار البكريّ
(966هـ) .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ تاريخ الخلفاء ، لأبي الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن أبي بكر بن الكمال السّيوطيّ
(911هـ) ، تعليق : أحمد إبراهيم زهوة ، سعيد بن أحمد العيدروسيّ .
(دار الكتاب العربيّ _ بيروت _ ، ط 2 ، 1420هـ = 1999م .) .
ـ تاريخ الدّولة الرّسوليّة في اليمن ، لمؤلّفٍ مجهولٍ (ق : 9هـ) ، تعليق : عبد الله مُحمّد الحبشيّ .
(دار الجيل _ صنعاء _ ، ط 1 ، 1984م .) .
ـ تاريخ عجائب الآثار في التّراجم والأخبار ، لعبد الرّحمن الجبرتيّ
(1237هـ) .
(مطبعة الأنوار المحمديّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1406هـ .) .
ـ تاريخ العلماء النّحويّين من البصريّين والكوفيّين وغيرهم ، لأبي الْمحاسن المفضّل بن مُحمّد بن مسعر التّنوخيّ المعرّيّ (442هـ) ، تحقيق : د / عبد الفتّاح محمّد الحلو .

(هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان ، ط 2 ، 1412هـ = 1992م .)
.
ـ تاريخ قضاة الأندلس ، لأبي الحسن عليّ بن عبد الله النُّباهيّ (793هـ) ، نشر : بروفنسال .
(القاهرة ، ط 1 ، 1948م .) .
ـ التّاريخ الكبير ، لمُحمّد بن إسْماعيل البخاريّ (256هـ) ، تحقيق : عبد الرّحمن المُعلّميّ .
(دار المعارف العُثمانيّة _ حيدر أباد _ ، ط 1 ، 1360هـ) .
(دائرة المعارف العثمانيّة _ الهند _ ، ط 1 ، 1377هـ .) .
ـ تاريخ اليمن السّياسيّ في العصر الإسلاميّ ، تأليف : د / حسن سليمان محمود .
(المجمع العلميّ العراقيّ _ بغداد _ ، ط 1 ، 1969م .) .
ـ تاريخ اليمن في الدّولة الرّسوليّة ، للشّيخ عليّ بن الحسن الخزرجيّ ، تعليق : هيكوايشي ياجيما .
(طوكيو ، ط 1 ، 1976م .) .
ـ تاريخ اليمن من كتاب (كنْز الأخيار في معرفة السّير والأخبار) ، لعماد الدّين إدريس بن عليّ الحمزيّ (714هـ) ، دراسة وتعليق : د / عبد المحسن مدعج المدعج .
(مؤسّسة الشّراع العربيّ _ الكويت _ ، ط 1 ، 1992م .) .
ـ التّبيين في أنساب القُرشيّين ، لأبي مُحمّد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسيّ
(620هـ) ، تحقيق : مُحمّد نايف الدّليميّ .
(عالَم الكُتب _ بيروت _ ، ط 2 ، 1408هـ = 1988م .) .
ـ التّحدّث بنعمة الله ، لأبي الفضل عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ (911هـ) ، تعليق : هيثم خليفة طعيميّ .
(المكتبة العصريّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1423هـ = 2003م .) .
ـ تحفة الزّمن في تاريخ سادات اليمن ، للحسين بن عبد الرّحمن بن مُحمّد الأهدل الحسينيّ (885هـ) .
(نسخةٌ مصوّرةٌ عن مخطوطٍ أصليٍّ محفوظ في معهد إحياء المخطوطات العربيّة _
القاهرة _ ، تحت رقم : 3088 .) .
ـ تُحفة القادم ، لأبي عبد الله مُحمّد بن الأبار القضاعيّ البلنسيّ (658هـ) ، تعليق : د / إحسان عبّاس .

(دار الغرب الإسلاميّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1406هـ = 1986م .) .
ـ تُحفة النّظّار في غرائب الأمصار _ رحلة ابن بطّوطة _ ، لِمُحمّد بن عبد الله الطّنجيّ
(779هـ) ، تعليق : طلال حرب .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ تذكرة الألباب بأُصول الأنساب ، لأبي جعفر أحمد بن عبد الوليّ البتّيّ
(488هـ) ، تحقيق : د / عليّ عُمر .
(النّاشر مكتبة الثّقافة الدّينيّة _ مصر _ ، ط 1 ، 1426هـ = 2006م .) .
ـ تذكرة الحفّاظ ، لشْمس الدّين مُحمّد بن أحمد الذّهبيّ (748هـ) .
(دار إحياء التّراث العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ تقريب التّهذيب ، لأبي الفضل أحمد بن عليٍّ المعروف بابن حجر العسقلانيّ
(852هـ) ، تعليق : عبد الوهّاب عبد اللطيف .
(دار المعرفة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ تَهذيب الأسْماء واللغات ، لأبي زكريّا محييّ الدّين بن شرف النّوويّ
(676هـ) .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ تَهذيب تاريخ دمشق الكبير ، لأبي القاسم عليّ بن الحسن الشّافعيّ المعروف بابن عساكر (571هـ) ، تَهذيب وترتيب : الشّيخ / عبد القادر بدران (1346هـ) .
(دار إحياء التُّراث العربيّ _ بيروت _ ، ط 3 ، 1407هـ = 1987م .) .
ـ تَهذيب التّهذيب ، لأبي الحجّاج المُزّيّ[1] ، تأليف : أبي الفضل أحمد بن عليّ المعروف بابن حجر العسقلانيّ (852هـ) .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 1 ، 1326هـ) .
ـ توشيح الدّيباج وحلية الابتهاج ، لبدر الدّين مُحمّد بن يحيى القرافيّ
(946هـ) ، تعليق : أحمد الشّتيويّ .
(دار الغرب الإسلاميّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1403هـ = 1983م .) .

(الجيم)

ـ الجامع الوجيز في وفيات العُلماء ذوي التّبريز ، لأحمد بن عبد الله الجنداريّ

---

(1) وكتاب (التّهذيب) لأبي الحجّاج المُزّيّ اختصارٌ وتَهذيبٌ لـ (الكامل) للمقدسيّ .

(1337هـ) .
(نُسخةٌ مُصوّرةٌ عن مخطوطٍ أصليٍّ محفوظ في الجامع الكبير _ صنعاء _ ، تحت
رقم : 32 تاريخ .) .
ـ جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس ، لأبي عبد الله مُحمّد بن أبي نصر الحميديّ
(488هـ) .
(الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة ، ط 1 ، 1966م .) .
ـ الجرح والتّعديل ، لعبد الرّحمن بن أبي حاتِم الرّازيّ (327هـ) ، تحقيق : عبد الرّحمن بن يحيى المُعلّميّ .
(دائرة المعارف العُثمانيّة _ الهند _ ، ط 1 ، 1372هـ) .
ـ جمهرة أنساب العرب ، لأبي مُحمّد عليّ بن أحمد بن حزم الأندلسيّ
(456هـ) ، تعليق : لجنة من العُلماء بإشراف النّاشر .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ،
1418هـ = 1998م .) .
ـ جمهرة نسب قُريش وأخبارها ، لأبي عبد الله الزُّبير بن بكّار (256هـ) ، تحقيق : محمود مُحمّد شاكر ، أشرف على طبعه : حمد الجاسر .
(مطبوعات مجلّة العرب _ الرّياض _ ، ط 2 ، 1419هـ = 1999م .) .
ـ جمهرة النّسب ، لأبي المُنذر هشام بن مُحمّد بن السّائب الكلبيّ (204هـ) _ رواية السُّكّريّ عن ابن حبيب _ ، تحقيق : د / ناجي حسن .
(عالَم الكُتب للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ بيروت _ ، ط 1 ، 1425هـ = 2004م .) .

(الحاء)

ـ الحدائق الغنّاء في أخبار النّساء _ تراجم شهيرات النّساء في صدر الإسلام _ ، لأبي الحسن عليّ بن مُحمّد المعافريّ الْمالقيّ (605هـ) ، تحقيق : د / عائدة الطّيبيّ .
(الدّار العربيّة للكتاب _ تونس _ ، ط 1 ، 1398هـ = 1978م .) .
ـ الحدائقُ الورديّة في مناقب الأئمّة الزّيديّة _ الجزء الثّاني _ ، لحسام الدّين حميد بن أحمد الشّهيد المحلّيّ (652هـ) .
(نسخةٌ مصوّرةٌ عن مخطوطٍ أصليٍّ محفوظ في المتحف العراقيّ ، تحت رقم :
9136 .) .

ـ الحدائق الورديّة في مناقب أئمّة الزّيديّة ، لحُسام الدّين حميد بن أحمد الشّهيد المحلّيّ
(652هـ) ، تحقيق : د / المُرتضى بن زيد الحسنيّ .
(مطبوعات مكتبة مركز بدر العلميّ والثّقافيّ _ صنعاء _ ، ط 1 ، 1423هـ = 2002م .) .
ـ حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، لأبي الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن الكمال السّيوطيّ (911هـ) ، تحقيق : مُحمّد أبو الفضل إبراهيم .
(دار إحياء الكتب العربيّة ، ط 1 ، 1387هـ = 1967م .) .
ـ حُكّام اليمن المُؤلّفون ، لعبد الله مُحمّد الحبشيّ .
(دار القُرآن الكريْم _ بيروت _ ، ط 1 ، 1399هـ = 1979م .) .
ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، لأبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانيّ (430هـ) ، دراسة وتعليق : مصطفى عبد القادر عطا .
(منشورات محمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1997م .) .
ـ حياة الأدب اليمنيّ في عصر بني رسولٍ ، لعبد الله مُحمّد الحبشيّ .
(منشورات وزارة الإعلام _ اليمن _ ، ط 2 ، 1980م .) .
ـ الحياة الاجتماعيّة والفكريّة في اليمن من مُستهلّ القرن السّادس الهجريّ حتّى مُنتصف القرن التّاسع الهجريّ .
(رسالة دُكتوراة ، إعداد : فتحيّ عليّ حسن هلال ، إشراف : د / أحمد عبد الحميد خفاجيّ ، أُعدّت عام : 1992م ، جامعة طنطا ، كُليّة الآداب ، قسم التّاريخ .) .
ـ الحياة العلميّة في مدينة (زبيد) في عهد الدّولة الرّسوليّة : 626 _ 858هـ .
(رسالة ماجستير ، أعداد : عبد الله قائد حسن العبّاديّ ، إشراف : د / طلال جميل الرّفاعيّ ، أُعدّت عام : 1416هـ = 1995م ، وزارة التّعليم العالي ، جامعة أُمّ القُرى ، كُلّيّة الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة ، قسم الدّراسات العُليا التّاريخيّة والحضاريّة .) .
ـ الحياة الاقتصاديّة في اليمن في عهد بني رسولٍ : 628 _ 858هـ .
(رسالة دكتوراة ، إعداد : حصّة بنت ناصر إبراهيم المُبارك ، إشراف : أ . د / أحمد السّيّد درّاج ، و : أ . د / مسفر سالِم الغامديّ ، أُعدّت عام : 1416هـ = 1996م ، وزارة التّعليم العالي ، جامعة أُمّ القُرى ، كُليّة الشّريعة والدّراسات

الإسلاميّة ، قسم الدّراسات العُليا التّشريعيّة ، التّاريخ الإسلاميّ .) .

(الخاء)

ـ خريدة القصر وجريدة العصر ، لأبي عبد الله مُحمّد بن محمّد العماد الأصبهانيّ
(597هـ) ، تحقيق : مُحمّد بَهجة الأثريّ .
(مديريّة الثّقافة العامّة ، الجمهوريّة العراقيّة ، وزارة الإعلام ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ خصائص أمير المُؤمنين عليّ بن أبي طالب _ τ _ ، للإمام الحافظ أبي عبد الرّحمن أحمد بن شعيب النّسائيّ (303هـ) ، تحقيق : الدّاني بن مُنير آل زهويّ .
(المكتبة العصريّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1424هـ = 2003م .) .
ـ خُلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، لمُحمّد أمين بن فضل الله المُحبّيّ
(1111هـ) .
(المطبعة الوهبيّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1284هـ .) .

(الدّال)

ـ دُرّة الحجال في أسماء الرّجال _ ذيل وفيات الأعيان _ ، لأبي العبّاس أحمد بن مُحمّد المكناسيّ الشّهير بابن القاضيّ (1025هـ) ، تحقيق : د / مُحمّد الأحمديّ أبو النّور .
(دار التّراث _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1391هـ = 1971م .) .
ـ الدُّرر في اختصار المغازي والسّير ، لأبي عمر يُوسف بن عبد البرّ النّمريّ
(463هـ) ، تحقيق : د / شوقيّ ضيف .
(دار المعارف _ القاهرة _ ، ط 3 ، 1991م .) .
ـ الدُّرر الكامنة في أعيان المئة الثّامنة ، لشهاب الدّين أحمد بن عليّ المعروف بابن حجر العسقلانيّ (853هـ) .
(د . م . ط ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ دمية القصر وعصرة أهل العصر ، لأبي الطّيّب عليّ بن الحسن الباخرزيّ
(467هـ) ، دراسة وتعليق : د / مُحمّد التّونجيّ .
(دار الجيل _ بيروت _ ، ط 1 ، 1414هـ = 1993م .) .

ـ دُول الإسلام ، لأبي عبد الله مُحمّد بن أحمد الذّهبيّ (748هـ) ، تحقيق : فهيم مُحمّد شلتوت ، ومُحمّد مصطفى إبراهيم .
(الهيئة المصريّة العامّة للكتاب _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1974م .) .
ـ الدّولة الرّسوليّة في اليمن _ دراسة في أوضاعها السّياسيّة والحضاريّة (803 _
827هـ = 1400 _ 1424م) ، تأليف : مُحمّد بن يحيى الفيفيّ .
(الدّار العربيّة للموسوعات _ بيروت _ ، ط 1 ، 1425هـ = 2005م .) .
ـ الدّيباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب ، لإبراهيم بن عليّ بن فرحون اليعمُريّ (799هـ) ، تعليق : الأحمديّ أبو النُّور .
(دار التُّراث _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1972م .) .

(الذّال)

ـ الذّخيرة في محاسن أهل الجزيرة ، لأبي الحسن عليّ بن بسّام الشّنتريني (542هـ) ، تحقيق : د / إحسان عبّاس .
(دار الثّقافة _ بيروت _ ، 1399هـ = 1979م .) .
ـ الذّيل والتّكملة لكتابي الموصول والصّلة ، لمُحمّد بن مُحمّد بن عبد الملك المراكشيّ
(703هـ) ، تحقيق : مُحمّد بن شريفة ، و : إحسان عبّاس .
(دار الثّقافة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .

(الرّاء)

ـ روضات الجنّات في أحوال العُلماء والسّادات ، لمُحمّد باقر الموسنيّ الخوانساريّ
(1313هـ) تعليق : مُحمّد عليّ الموسويّ .
(طهران ، ط 1 ، 1392هـ = 1972م .) .
ـ الرّوضة الفيحاء في تواريخ النّساء ، لياسين بن خير الله الخطيب العُمريّ
(1232هـ) ، تعليق : حُسام رياض عبد الحكيم .
(مُؤسّسة الكُتب الثّقافيّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1420هـ = 2000م .) .
ـ الرّوض المعطار في خبر الأقطار ، لمُحمّد بن عبد المنعم الحميريّ
(900هـ) ، تحقيق : د / إحسان عبّاس .
(مكتبة لُبنان _ بيروت _ ، ط 1 ، 1984م .) .
ـ رياض الفكر في شرح سير عترته المُنتخبين الزُّهر ، للإمام المهديّ لدين الله أحمد بن يحيى بن المُرتضى الحسينيّ (1061هـ) .

(نُسخةٌ مخطوطةٌ عن مخطوطٍ أصليٍّ محفوظ في المتحف البريطانيّ ، تحت رقم : 8744تاريخ .) .

(السّين)

ـ سبائك الذّهب في معرفة قبائل العرب ، لأبي الفوز مُحمّد أمين البغداديّ الشّهير بالسُّويديّ (1246هـ) .
(مكتبة حراء للنّشر والتّوزيع _ مكّة المُكرّمة _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1997م .) .
ـ سلوة الأحزان بِما رُوي عن ذوي العرفان ، لأبي الفرج عبد الرّحمن بن عليّ المعروف بابن الجوزيّ (597هـ) ، تعليق : أحمد شَمْس الدّين .
(منشورات مُحمّد بن عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1424هـ = 2004م .) .
ـ السّلوك في طبقات العلماء والملوك ، لأبي عبد الله بِهاء الدّين محمّد بن يوسف الجنديّ (نحو 732هـ) ، تحقيق : مُحمّد بن عليّ بن الحسين الأكوع .
(مكتبة الإرشاد _ صنعاء _ ، ط 1 ، 1414هـ = 1993م .) .
ـ السّمط الغالي الثّمن في أخبار الملوك من الغُزّ باليمن ، للإمام بدر الدّين مُحمّد بن حاتِم الهمدانيّ ، تعليق : ركس سْمث .
(د . م . ط ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ سِمط النّجوم العوالي في أنباء الأوائل والتّوالي ، لعبد الملك بن حُسين بن عبد الملك العصاميّ (1111هـ) ، اهتمّ به : قاسم درويش فخرو .
(المطبعة السّلفيّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1380هـ .) .
ـ سير أعلام النّبلاء ، لشْمس الدّين مُحمّد بن أحمد الذّهبيّ (748هـ) .
(مُؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 11 ، 1422هـ = 2001م .) .

(الشّين)

ـ شجرة النُّور الزّكيّة في طبقات الْمالكيّة ، للشّيخ مُحمّد بن مُحمّد بن عُمر مخلوف
(1360هـ) ، تعليق : عبد المجيد خياليّ .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1424هـ = 2003م .) .
ـ شذرات الذّهب في أخبار من ذهب ، لأبي الفلاح عبد الحيّ بن العماد الحنبليّ
(1089هـ) .

(دار المسيرة _ بيروت _ ، ط 2 ، 1399هـ = 1979م .) .
ـ الشّعر والشّعراء ، لأبي مُحمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَورِيّ (276هـ) ، إخراج : مُحمّد عبد المنعم العَريان .
(دار إحياء العلوم _ بيروت _ ، ط 3 ، 1407هـ = 1987م .) .
ـ الشّعور بالعور ، لصلاح الدّين خليل بن أيبك الصّفديّ (764هـ) ، تحقيق : د / عبد الرّزّاق حسين .
(دار عمّار للنّشر والتّوزيع _ عمّان _ ، ط 1 ، 1409هـ = 1988م .) .

(الصّاد)

ـ صفة الصّفوة ، لأبي الفرج عبد الرّحمن بن عليّ بن الجوزيّ (597هـ) ، تعليق : إبراهيم رمضان ، و سعيد اللحّام .
(منشورات محمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1999م .) .
ـ الصّلة ، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (578هـ) .
(الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة ، ط 1 ، 1966م .) .

(الضّاد)

ـ ضحى الإسلام ، تأليف : أحمد أمين .
(مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر ، ط 5 ، 1938م .) .
ـ الضّوء اللامع لأهل القرن التّاسع ، لأبي الخير مُحمّد بن عبد الرّحمن السّخاويّ
(902هـ) .
(منشورات دار ومكتبة الهلال _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .

(الطّاء)

ـ الطّالع السّعيد الجامع لأسْماء نُجباء الصّعيد ، لجعفر بن ثعلب الإدفويّ (748هـ) ، تعليق : سعد مُحمّد حسن .
(الدّار المصريّة للطّباعة والتّأليف والتّرجمة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1966م .) .
ـ طبقات الحفّاظ ، لجلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ (911هـ) ،

تعليق : عليّ مُحمّد عُمر .
(مكتبة وهبة _ عابدين _ ، مطبعة الاستقلال الكُبرى _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1393هـ = 1973م .) .
ـ طبقات الشّافعيّة ، لأبي مُحمّد عبد الرّحيم بن الحسن الإسنوي (772هـ) ، تحقيق : د / عبد الله الجبوريّ .
(دار العلوم _ الرّياض _ ، ط 1 ، 1400هـ .) .
ـ طبقات الشّافعيّة ، لأبي بكر بن أحمد بن مُحمّد تقيّ الدّين بن قاضيّ شهبة (851هـ) ، تعليق : د / الحافظ عبد العليم خان .
(دار النّدوة الجديدة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1407هـ = 1987م .) .
ـ طبقات الشّافعيّة الكُبرى ، لأبي نصر تاج الدّين عبد الوهّاب بن عليّ السُّبكيّ
(771هـ) ، تعليق : مُصطفى عبد القادر أحمد عطا .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1420هـ = 1999م .) .
ـ طبقات الشّعراء الْمحدثين ، لأبي العبّاس عبد الله بن المُعتز (296هـ) ، تعليق :
د / عمر فاروق الطّبّاع .
(دار الأرقم بن أبي الأرقم للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ بيروت _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1998م .) .
ـ طبقات فحول الشّعراء ، لُمحمّد بن سلاّم الجمحيّ (231هـ) ، تحقيق : محمود مُحمّد شاكر .
(مطبعة المدنيّ _ مصر _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ طبقات الفقهاء _ نزهة الأفكار إلى معرفة السّادة الأخيار من السّادة الصّحابة والتّابعين والأولياء الأبرار _ ، لأبي إسحاق إبراهيم بن عليّ الشّيرازيّ (476هـ) ، تحقيق : د / عليّ مُحمّد عمر .
(مكتبة الثّقافة الدّينيّة _ مصر _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1997م .) .
ـ الطّبقات الكبرى ، لِمُحمّد بن سعد منيع الزّهريّ (230هـ) ، إخراج : رياض
عبد الله عبد الهاديّ .
(دار إحياء التّراث العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1417هـ = 1996م .) .
ـ طبقات المفسّرين ، لشَمس الدّين مُحمّد بن عليّ الدّاوُديّ (945هـ) ، تحقيق : عليّ مُحمّد عُمر .
(مطبعة الاستقلال الكُبرى _ مصر _ ، ط 1 ، 1392هـ .) .

ـ طبقـات النُّحـاة واللغويّين ، لابـن قاضـي شـهبة (851هـ) ، تحقيـق : د / محسن
عياض .
(مطبعة النّعمان _ بغداد _ ، ط 1 ، 1974م .) .
ـ طرفـة الأصحاب فـي معرفـة الأنسـاب ، للسّلطان الملـك الأشـرف عمر بـن يوسف بن رسول (696هـ) ، تحقيق : ك . و . سترستين .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 1 ، 1412هـ = 1992م .) .

(العين)

ـ العبر في خبر من غبر ، لشّمس الدّين مُحمّد بـن أحمـد الذّهبيّ (748هـ) ، تحقيق : صلاح الدّين المُنجّد .
(الكويت ، ط 1 ، 1386هـ) .
ـ العطايـا السّنّيّة والمواهـب الهنيّـة فـي المناقـب اليمنيّـة ، للملـك الْمجاهـد السّلطان الأفضل العبّاس بن عليٍّ الرّسوليّ (778هـ) .
(نسـخةٌ فلميّـةٌ محفوظـة فـي المكتبـة المركزيّـة ، جامعـة الملـك سـعود _ الرّياض _ ، تحت
رقم : 351 تاريخ .) .
ـ العطايـا السّنّيّة والمواهـب الهنيّـة فـي المناقـب اليمنيّـة ، للملـك المُجاهـد السّلطان الأفضل العبّاس بن عليٍّ الرّسوليّ (778هـ) .
(رسـالة ماجستير ، دراسـة وتحقيـق : عبـد الواحـد بـن عبـد الله الخـامريّ ، إشراف :
أ . د / مُحمّد عبده مُحمّد السّروريّ ، أُعدّت عام : 200م ، قسم التّـاريخ _ شُعبة التّاريخ الإسلاميّ _ ، كُليّة الآداب ، جامعة صنعاء .) .
ـ العقد الثّمين فـي تـاريخ البلـد الأمـين ، لتقـيّ الـدّين مُحمّـد بـن أحمـد الفاسـيّ (832هـ) ، دراسة وتعليق : مُحمّد عبد القادر أحمد عطا .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1998م .) .
ـ العقد الثّمين فـي تـراجم النّحـويّين ، لشـمس الـدّين مُحمّـد بـن أحمـد الذّهبيّ (748هـ) ، تحقيق : د / يحيى مُراد .
(دار الحديث _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1425هـ = 2004م .) .
ـ العقد الفاخر الحسن في طبقات أكابر اليمن ، لأبي الحسن علـيّ بـن الحسـن الخزرجيّ
(812هـ) .

(نسخة مصوّرةٌ عن مخطوطٍ أصليٍّ محفوظ في مكتبة الجامع الكبير _ صنعاء _ ،
رقم : 338 .) .
ـ العقد الفاخر الحُسن في طبقات أكابر اليمن ، لأبي الحسن عليّ بن الحسن الخزرجيّ
(812هـ) _ فيمن بدأ اسْمه بحرف (الهمزة) _ .
(رسالة ماجستير ، دراسة وتحقيق : عليّ مطهر حمود العلمانيّ ، إشراف : أ . د / شاكر محمود عبد المنعم ، أُعدّت عام : 1423هـ = 2002م ، معهد التّاريخ العربيّ والتّراث العلميّ للدّراسات العُليا _ بغداد _ .) .
ـ العقود اللؤلؤيّة في تاريخ الدّولة الرّسوليّة ، لأبي الحسن عليّ بن الحسن الخزرجيّ
(812هـ) ، تصحيح : مُحمّد بسيونيّ عسل .
(دار صادر _ بيروت _ ، د . ت .) .
ـ عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء ، لأبي العبّاس أحمد بن القاسم الخزرجيّ المعروف بابن أبي أُصَيْبَعة (668هـ) ، إخراج : مُحمّد باسل عيون السُّود .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1998م .) .

(الغين)

ـ غاية الأماني في أخبار القطر اليمانيّ ، ليحيى بن الحسين بن القاسم بن محمّد بن عليّ
(1100هـ) ، تحقيق : د / سعيد عبد الفتّاح عاشور ، راجعه : د / مُحمّد مصطفى زيادة .
(دار الكتاب العربيّ للطّباعة والنّشر _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1388هـ = 1968م .) .
ـ غاية النّهاية في طبقات القُرّاء ، لأبي الخير مُحمّد بن مُحمّد الدّمشقيّ المعروف بابن الجزريّ (833هـ) ، عنى بشره : ج . برجستراسر .
(دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 3 ، 1402هـ = 1982م .) .

(الفاء)

ـ فتوح البُلدان ، لأبي الحسن أحمد بن يحيى البلاذريّ (279هـ) ، تعليق : رضوان مُحمّد رضوان .

(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1412هـ = 1991م .) .
ـ فُحولة الشّعراء ، لأبي حاتِم سهل بن مُحمّد السّجستانيّ (255هـ) ، تحقيق :
د / مُحمّد عبد القادر أحمد .
(مكتبة النّهضة المصريّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م .) .
ـ فُحولة الشّعراء ، لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعيّ (216هـ) ،
تحقيق : مُحمّد عبد المنعم خفاجيّ ، وطه مُحمّد الزّينيّ .
(المطبعة الأميريّة بالأزهر _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1372هـ = 1953م .) .
ـ الفهرست ، لأبي الفرج مُحمّد بن إسحاق المعروف بابن النّديْم (438هـ) ،
تعليق : الشّيخ إبراهيم رمضان .
(دار المعرفة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1415هـ = 1994م .) .
ـ فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدّواوين المُصنّفة في ضُروب العلم
وأنواع المعارف ، لأبي بكر مُحمّد بن خير الإشبيليّ (575هـ) .
(دار الآفاق الجديدة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1893م .) .
ـ فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والميخات والمسلسلات ، لعبد الحيّ بن
عبد الكبير الكتّانيّ (931 هـ) ، باعتناء : د / إحسان عبّاس .
(دار الغرب الإسلاميّ _ بيروت _ ، ط 2 ، 1402هـ = 1982م .) .
ـ فوات الوفيات والذّيل عليها ، لمُحمّد شاكر الكتبيّ (764هـ) ، تحقيق :
د / إحسان عبّاس .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 1 ، 1974م .) .

(القاف)

ـ قطف الثّمر في رفع أسانيد المُصنّفات في الفُنون والأثر ، لصالح بن مُحمّد الفلاّنيّ
(1218هـ) ، تحقيق : عامر حسن صبريّ .
(دار الشّروق _ جدّة _ ، ط 1 ، 1405هـ = 1984م .) .
ـ قلادة النّحر في وفيات أعيان الدّهر (ج2) ، لأبي مُحمّد الطّيّب بن عبد الله بن أحمد بامخرمة (947هـ) .
(رسالة ماجستير ، دراسة وتحقيق : مُحمّد جيلان صغير ، إشراف : أ . د / عبد الرّحمن عبد الواحد الشّجاع ، د . ت ، قسم التّاريخ _ شُعبة التّاريخ الإسلاميّ _ ، كُليّة الآداب ، جامعة صنعاء .) .

(الكاف)

ـ الكامل في التّاريخ ، لأبي الحسن عليّ بن أبي الكرم الشّيبانيّ المعروف بابن الأثير
(630هـ) ، تعليق : د / عُمر عبد السّلام تدْمُريّ .
(النّاشر دار الكتاب العربيّ _ بيروت _ ، ط 2 ، 1420هـ = 1999م .) .

ـ كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبد الله الرّوميّ الحنفيّ المعروف بحاجيّ خليفة (1067هـ) .
(دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ بيروت _ ، ط 1 ، 1414هـ = 1994م .) .

ـ الكفاية والإعلام فيمن ولي اليمن وسكنها من مُلوك الإسلام ، لعليّ بن الحسن الخزرجيّ (812هـ) .
(نُسخةٌ مُصوّرةٌ عن مخطوطٍ أصليٍّ محفوظ في الجامع الكبير بصنعاء _ تاريخ _ .) .

ـ كنى الشّعراء ومن غلبت كنيته على اسْمه ، لأبي جعفر مُحمّد بن حبيب البغداديّ
(245هـ) .
(منشورٌ ضمن نوادر المخطوطات ، 299/2 _ 319 _ ، تحقيق : عبد السّلام مُحمّد هارون ، دار الجيل _ بيروت _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م .) .

ـ الكواكب السّائرة بأعيان المئة العاشرة ، لنجم الدّين مُحمّد بن مُحمّد الغزّيّ
(1061هـ) ، تعليق : خليل المنصور .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1997م .) .

(اللام)

ـ اللآلي المُضيئة في أخبار الأئمّة الزّيديّة ، للعلاّمة أحمد بن مُحمّد بن صلاح الشّرفيّ
(1055هـ) _ القسم الخاص بتاريخ بني رسولٍ وأئمّة الزّيديّة المُعاصرين لَهم _ .
(رسالة ماجستير ، دراسة وتحقيق : سلوى عليّ قاسم المُؤيّد ، إشراف : د / أحمد عليّ السّريّ ، أُعدّت عام : 2001 _ 2002م ، قسم التّاريخ ، كُليّة الآداب ، جامعة صنعاء .) .

ـ اللباب في تَهذيب الأنساب ، لأبي الحسن عليّ بن أبي الكرم الجزريّ (630هـ) .

(دار صادر _ بيروت _ ، ط 3 ، 1414هـ = 1994م .) .
ـ لبّ اللباب في تحرير الأنساب ، لأبي الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن الكمال السّيوطيّ (911هـ) ، تعليق : مُحمّد أحمد عبد العزيز ، وأشرف أحمد عبد العزيز .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م .) .
ـ لسان الميزان ، للحافظ أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ (852هـ) .
(دائرة المعارف العُثمانيّة _ حيدر أباد _ ، ط 1 ، 1330هـ .) .
ـ اللطائف السّنّيّة في أخبار الممالك اليمنيّة ، لبدر الدّين مُحمّد بن إسْماعيل الكبسيّ
(1308هـ) .
(نسخةٌ مصوّرةٌ عن نُسخةٍ محفوظة في مكتبة محمّد بن عبد الرّحمن العبيكان الخاصّة _ الرّياض _ ، رقم : 953 .) .

(الميم)

ـ مُتعة الأذهان من التّمتّع بالإقران بين تراجم الشّيوخ والأقران ، تأليف : المُؤرّخ / مُحمّد شَمس الدّين بن طولون الصّلحيّ الحنفيّ (953هـ) ، والعلاّمة المُؤرّخ / يُوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبليّ (909هـ) ، انتقاء العلاّمة / أحمد بن مُحمّد بن المُلاّ الحصكفيّ الشّافعيّ (1003هـ) ، أبحاث ودراسات حقّقها : صلاح الدّين خليل الشّيبانيّ الموصليّ .
(دار صادر للطّباعة والنّشر _ بيروت _ ، ط 1 ، 1999م .) .
ـ مجموع بُلدان اليمن وقبائلها ، للمُؤرّخ القاضي مُحمّد بن أحمد الحَجريّ اليمانيّ
(1380هـ) ، تحقيق : إسْماعيل بن عليّ الأكوع .
(مكتبة الإرشاد _ صنعاء _ ، ط 3 ، 1425هـ = 2004م .) .
ـ المحبّر ، لأبي جعفر مُحمّد بن حبيب البغداديّ (245هـ) _ برواية : أبي سعيد الحسن بن الحسين السّكّريّ _ ، تعليق : د / إيلزة ليختن شتيتر .
(منشورات دار الآفاق الجديدة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ المُختصر في أخبار البشر ، لأبي الفداء إسْماعيل بن مُحمّد البعلبكيّ (786هـ) .
(المطبعة الحسينيّة _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1325هـ .) .
ـ المدارس الإسلاميّة في اليمن ، تأليف : القاضيّ إسْماعيل بن عليّ الأكوع .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، مكتبة الجيل الجديد _ صنعاء _ ، ط 2 ،

1406هـ = 1986م .) .
ـ المدارس وأثرها على الحياة العلميّة في اليمن في عصر الدّولة الرّسوليّة (626 _ 858هـ) .
(رسالة ماجستير ، إعداد : عبد العزيز بن راشد بن عبد الكريْم السّنيديّ ، إشراف :
د / مُحمّد بن عليّ مسفر عسيريّ ، أُعدّت عام : 1410هـ = 1990م ، كليّة العلوم الاجتماعيّة ، جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميّة _ الرّياض _ .)[1] .
ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزّمان ، لعبد الله بن سعد اليافعيّ (768هـ) .
(مُؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات _ بيروت _ ، ط 2 ، د . ت .) .
ـ مراتب النّحويّين ، لأبي الطّيّب عبد الواحد بن عليّ اللغويّ (351هـ) ، تحقيق : مُحمّد أبو الفضل إبراهيم .
(دار الفكر العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ مراصد الاطّلاع على أسْماء الأمكنة والبِقاع ، لصفيّ الدّين عبد المُؤمن بن عبد الحقّ البغداديّ (739هـ) ، تحقيق : عليّ مُحمّد البجاويّ .
(دار الجيل _ بيروت _ ، ط 1 ، 1412هـ = 1992م .) .
ـ مروج الذّهب ومعادن الجوهر ، لأبي الحسن عليّ بن الحُسين المسعوديّ (346هـ) ، تعليق : كمال حسن مرعيّ .
(المكتبة العصريّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1425هـ = 2005م .) .
ـ المسالك والممالك ، لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكريّ (487هـ) ، تحقيق : د / جمال طلبة .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1424هـ = 2003م .) .
ـ المستطاب في طبقات الزّيديّة الأطياب ، للإمام يحيى بن الحسين بن القاسم (1099هـ) .
(نسخةٌ مصوّرةٌ عن مخطوطٍ أصليٍّ محفوظ في مكتبة القاضيّ إسْماعيل الأكوع
الخاصّة _ صنعاء _ ، ف : 50 ، كتاب : 318 .) .

---
(1) للمُشرف على البحث الشّكر والتّقدير على تفضّله بإعارتي هذه الرّسالة ، له منّي الدّعاء بتكاثر الحسنات ، وتناثر السّيئات ، وتطاير الحسرات ، وأنْ يرزقه الله Ψ الفردوس الأعلى من الجنّة مع النّبيّين ، والصّدّيقين ، والشّهداء والصّالحين .

ـ مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار ، لأبي حاتِم مُحمّد بن حبّان البستيّ
(354هـ) ، تعليق : مرزوق عليّ إبراهيم .
(مؤسّسة الكتب الثّقافيّة ، ط 1 ، 1408هـ = 1987م .) .
ـ مُشتبه الأنساب ، لأبي مُحمّد عبد الغنيّ بن سعيد الأزديّ (409هـ) ، تعليق : لجنة من المُحقّقين .
(النّاشر مكتبة الثّقافة الدّينيّة _ مصر _ ، ط 1 ، 1422هـ = 2001م .) .
ـ المُشترك وضعًا والمُفترق صقعًا ، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحمويّ (626هـ) .
(عالَم الكُتب _ بيروت _ ، ط 2 ، 1406هـ = 1986م .) .
ـ المصابيح ، لأبي العبّاس أحمد بن إبراهيم بن الحسن (353هـ) ، تحقيق : عبد الله بن عبد الله بن أحمد الحوثيّ .
(مؤسّسة الإمام زيد بن عليٍّ الثّقافيّة _ عمّان _ ، ط 2 ، 1423هـ = 2002م .) .
ـ مصادر الفكر الإسلاميّ في اليمن ، تأليف : عبد الله مُحمّد الحبشيّ .
(المكتبة العصريّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1408هـ = 1988م .) .
ـ مطلع البدور ومجمع البحور ، لأبي صالح أحمد بن صالح بن أبي الرّجال (1190هـ) .
(نسخةٌ مصوّرةٌ عن مخطوطٍ أصليٍّ محفوظ في أمبروزيانا _ إيطاليا _ ، ج 1 : 130ب ، ج 2 : 131ب .) .
ـ مظاهر الحضارة في اليمن في عصر دولتي بني أيّوب وبني رسولٍ (569 _ 858هـ) .
(رسالة دُكتوراة ، إعداد : أُسامة أحمد إسْماعيل حمّاد ، إشراف : أ . د / السّيّد عبد العزيز سالِم ، أُعدّت عام : 1415هـ = 1995م ، جامعة الإسكندريّة ، كُليّة الآداب ، قسم التّاريخ والآثار المصريّة والإسلاميّة .) .
ـ المعارف ، لأبي مُحمّد عبد الله بن مُسلم بن قتيبة الدِّينَوريّ (276هـ) ، تعليق : ثروت عكاشة .
(دار المعارف _ القاهرة _ ، ط 2 ، د . ت .) .
ـ معجم الأدباء ، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحمويّ (626هـ) .
(المكتبة التدمريّة ، دار إحياء التّراث العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .

ـ مُعجم الأديبات الشّواعر ، لأبي العزم مُحمّد الحسن الحمويّ الحسينيّ (1356هـ) ، تحقيق : أحمد يُوسف الدّقّاق .
(دار الثّقافة العربيّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1416هـ = 1996م .) .
ـ مُعجم البُلدان ، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحمويّ (626هـ) .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 2 ، 1995م .) .
ـ معجم الشّعراء ، لأبي عبيد الله مُحمّد بن عمران المرزبانيّ (384هـ) ، تعليق :
أ . د / ف . كرنكو .
(دار الجيل _ بيروت _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م .) .
ـ مُعجم الشُّعراء من العصر الجاهليّ حتّى نِهاية العصر الأُمويّ ، تأليف : الدّكتور / عفيف عبد الرّحمن .
(دار المناهل للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ بيروت _ ، ط 1 ، 1417هـ = 1996م .) .
ـ مُعجم الشّيوخ ، لتاج الدّين عبد الوهّاب بن عليّ السُّبكيّ (771هـ) ، تخريج : شَمس الدّين أبي عبد الله بن أسعد الصّالحيّ الحنبليّ (759هـ) ، تعليق : د / بشّار عوّاد معروف ، وآخرين .
(دار الغرب الإسلاميّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 2004م .) .
ـ معجم قبائل العرب القديْمة والحديثة ، تأليف : عمر رضا كحالة .
(مؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 2 ، 1398هـ = 1978م .) .
ـ مُعجم ما استُعجم من أسْماء البلاد والمواضع ، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكريّ (487هـ) ، تعليق : د / جمال طلبة .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1418هـ = 1998م .) .
ـ معجم المؤلّفين _ تراجم مصنّفي الكتب العربيّة _ ، تأليف : عمر رضا كحالة .
(دار إحياء التّراث العربيّ _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ معرفة القرّاء الكبار ، لشَمس الدّين مُحمّد بن أحمد الذّهبيّ (748هـ) ، تحقيق : د / بشّار عوّاد وآخرين .
(مُؤسّسة الرّسالة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1389هـ .) .
ـ المعرفة والتّاريخ ، لأبي يُوسف يعقوب بن سُفيان الفسويّ (277هـ) ، تعليق : خليل المنصور .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1419هـ = 1999م .) .

ـ مقاتل الطّالبين ، لأبي الفرج عليّ بن الحُسين الأصفهانيّ (356هـ) ، شرح وتحقيق : السّيّد أحمد صقر .
(منشورات مُؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات _ بيروت _ ، ط 3 ، 1419هـ = 1998م .) .
ـ المقتبس من أنباء أهل الأندلس ، لأبي مروان حيّان بن خلف الأندلسيّ (469هـ) ، تعليق : د / محمود عليّ مكّيّ .
(وزارة الأوقاف لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1415هـ = 1995م .) .
ـ المقتطف من تاريخ اليمن ، للقاضيّ عبد الله بن عبد الكريْم الجرافيّ اليمنيّ .
(منشورات العصر الحديث _ بيروت _ ، ط 1 ، 1407هـ = 1987م .) .
ـ المُقفّى الكبير ، لتقيّ الدّين أحمد بن عليّ المقريزيّ (845هـ) ، تعليق : مُحمّد البعلاويّ .
(دار الغرب الإسلاميّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م .) .
ـ مناقب أمير المُؤمنين عُمر بن الخطّاب [_ τ _] ، لأبي الفرج عبد الرّحمن بن عليّ القُرشيّ المعروف بابن الجوزيّ (597هـ) ، تحقيق : د / زينب بنت إبراهيم القاروط .
(منشورات مُحمّد عليّ بيضون ، دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ من اسْمه عمرو من الشُّعراء ، لأبي عبد الله مُحمّد بن داوُد بن الجرّاح (296هـ) ، تحقيق : د / عبد العزيز بن ناصر الْمانع .
(مكتبة الخانجيّ _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1412هـ = 1991م .) .
ـ المنتظم في تاريخ المُلوك والأُمم ، لأبي الفرج عبد الرّحمن بن عليّ بن الجوزيّ
(597هـ) .
(دار المعارف العُثمانيّة _ حيدر أباد _ ، ط 1 ، 1395هـ .) .
ـ المُنتقى من أخبار الأصمعيّ ، لأبي مُحمّد عبد الله بن أحمد الرّبعيّ (329هـ) ،
انتقاء : الحافظ ضياء الدّين مُحمّد بن عبد الواحد المقدسيّ (643هـ) ، تحقيق : مُحمّد مُطيع الحافظ .
(طلاسم للدّراسات والتّرجمة والنّشر _ دمشق _ ، ط 1 ، 1987م .) .

ـ المؤتلف والمختلف في أسْماء الشّعراء وكُناهم وألقابِهم وأنسابِهم وبعض شعرهم ، لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمديّ (370هـ) ، تعليق : أ . د / ف . كرنو .
(دار الجيل _ بيروت _ ، ط 1 ، 1411هـ = 1991م .) .
ـ ميزان الاعتدال في نقد الرّجال ، لشمس الدّين مُحمّد بن أحمد الذّهبيّ (748هـ) ، دراسة وتعليق : عليّ مُحمّد معوّض ، وعادل أحمد عبد الموجود .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، 1416هـ = 1995م .) .

(النّون)

ـ النّجوم الزّاهرة في مُلوك مصر والقاهرة ، لأبي المحاسن جمال الدّين يُوسف بن تغري بردي الحنفيّ (874هـ) .
(وزارة الثّقافة والإرشاد القوميّ ، المُؤسّسة المصريّة العامّة للتّأليف والتّرجمة والطّباعة والنّشر ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ نزهة الأفكار وروضة الأخبار في ذكر من قام باليمن من الملوك الكبار والدّعاة الأخيار ، لعماد الدّين إدريس بن الحسن (872هـ) .
(نسخةٌ فلميّةٌ محفوظةٌ في المكتبة المركزيّة ، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة _ الرّياض _ ، رقم : 6718ف .) .
ـ نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدّين عبد الرّحمن بن مُحمّد الأنباريّ (577هـ) ،
(مكتبة المنار _ الأُردن _ ، ط 3 ، 1405هـ = 1985م .) .
ـ نزهة العيون في تاريخ طوائف القرون ، للسّلطان الملك الأفضل عبّاس بن الْمجاهد الرّسوليّ (778هـ) .
(نسخةٌ مصوّرةٌ عن مخطوطٍ أصليٍّ محفوظ في دار الكتب المصريّة ، تحت رقم : 351 تاريخ .) .
ـ نسب معدّ واليمن الكبير ، لأبي المُنذر هشام بن مُحمّد السّائب الكلبيّ (204هـ) ، تحقيق : د / ناجي حسن .
(عالَم الكُتب للطّباعة والنّشر والتّوزيع _ بيروت _ ، ط 1 ، 1425هـ = 2004م .) .
ـ نسمات الأسحار في طبقات رواة الفقه والآثار _ طبقات الزّيديّة الجامعة لِما تقدّمه من علماء الأمّة الْمحمّديّة _ ، للإمام الحافظ الكبير صارم الدّين إبراهيم بن القاسم الشّهاريّ (1153هـ) .

(نسخةٌ مصوّرةٌ عن مخطوطٍ أصليٍّ محفوظ في دار الكتب المصريّة ، تحت رقم : 296 _ تراجم رجال الدّين _ .) .
ـ نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة ، تأليف : الشّيخ مُحمّد الطنطاويّ .
(عالم الكتب _ بيروت _ ، ط 1 ، 1417هـ = 1997م .) .
ـ نُظُم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزّمان ، لأبي مُحمّد حسن بن عليّ الكتاميّ المعروف بابن القطان المراكشيّ (م . ق : 7هـ) ، تحقيق : د / محمود عليّ مكّيّ .
(دار الغرب الإسلاميّ _ بيروت _ ، ط 1 ، 1990م .) .
ـ نظم العقيان في أعيان الأعيان ، لجلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ
(911هـ) ، حرّره : د / فيليب حتيّ .
(المطبعة السُّوريّة الأمريكيّة _ نيويورك _ ، ط 1 ، 1927م .) .
ـ نفح الطّيب من غصن الأندلس الرّطيب ، لأحمد بن مُحمّد التّلمسانيّ (1041هـ) ، تحقيق : د / إحسان عبّاس .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 1 ، 1968م .) .
ـ نَكْت الهِمْيَان في نُكَتِ العُمْيان ، لصلاح الدّين خليل بن أيبك الصّفديّ (764هـ) ، تعليق : أحمد زكيّ .
(النّاشر أسعد الحُسينيّ _ المدينة المنوّرة _ ، ط 1 ، 1404هـ = 1984م .) .
ـ نِهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ، لأبي العبّاس أحمد بن عليّ القلقشنديّ
(821هـ) .
(دار الكُتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .
ـ النُّور السّافر عن أخبار القرن العاشر ، لعبد القادر بن عبد الله العيدروسيّ (هـ) ، تصحيح : مُحمّد رشيد الصّفّار .
(المكتبة العربيّة _ بغداد _ ، ط 1 ، 1934م .) .
ـ نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج ، لأبي العبّاس أحمد بابا التّنبكتيّ (1036هـ) .
(دار التُّراث _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1351هـ .) .

(الهاء)

ـ هديّة العارفين في أسْماء المؤلّفين وآثار المصنّفين ، لإسْماعيل باشا بن مُحمّد البغداديّ
(1339هـ) .

(إستانبول ، ط 1 ، 1951 _ 1955م .) .

(الواو)

ـ الوافي بالوفيات ، لصلاح الدّين خليل بن أيبك الصّفديّ (764هـ) .
(دار النّشر شتاينر _ ألمانيا _ ، ط 1 ، 1391هـ = 1971م .) .
ـ الوحشيّات لأبي تَمّام حبيب بن أوس الطّائيّ (231هـ) ، تحقيق : عبد العزيز
الميمنيّ .
(در المعارف _ القاهرة _ ، ط 1 ، 1963م .) .
ـ الورقة ، لأبي عبد الله مُحمّد بن داود بن الجرّاح (296هـ) ، تحقيق : د / عبد الوهّاب عزّام ، وعبد الستّار فرّاج .
(دار المعارف _ مصر _ ، ط 1 ، 1372هـ = 1953م) .
ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان ، لأبي العبّاس شَمس الدّين أحمد بن مُحمّد بن خلّكان (681هـ) ، تحقيق : د / إحسان عبّاس .
(دار صادر _ بيروت _ ، ط 1 ، د . ت .) .

(الياء)

ـ يتيمة الدّهر في محاسن أهل العصر ، لأبي منصور عبد الملك الثّعالبيّ (429هـ) ، تحقيق : مفيد مُحمّد قميحة .
(دار الكتب العلميّة _ بيروت _ ، ط 2 ، 1403هـ = 1983م .) .
ـ اليمن الإنسان والحضارة ، للقاضيّ عبد الله بن عبد الوهّاب المُجاهد .
(دار الهنا للطّباعة _ القاهرة _ ، ط 1 ، د . ت .) .

* * * * * * * * * *

7 ــ فهرس المحتويات :

* * * * * * * * * *